

الجامع المسند الصحيح المختصر
من أفعال رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه
الشهيرة

صحيح البخاري

للإمام الحافظ الحجة أمير المؤمنين في الحديث أبي عبد الله محمد بن إسماعيل

ابن إبراهيم الجعفي البخاري رحمه الله تعالى

١٩٤ - ٢٥٦ هـ

مع التعليقات الحافلة بالمادة

حاشية السندي

للعلامة أبي الحسن محمد بن عبد الهادي السندي رحمه الله تعالى

ت ١١٣٩ هـ

حاشية السبهارنقوري

للعلامة المحدث أحمد علي السبهارنقوري رحمه الله تعالى

١٢٢٥ - ١٢٩٧ هـ

الأبحاث المتعلقة بتراجم الأبواب المقتبسة من

الأبواب والشرح

لشيخ الحديث العلامة محمد زكريا الكاندهلوي دفين البقيع رحمه الله تعالى

١٣١٥ - ١٤٠٢ هـ

طبعة جديدة ملونة



عزيزي القارئ الكريم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته!

عن أبي سعيد رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: من لم يشكر الناس لم يشكر الله. (جامع الترمذي)

فنشكرك على اقتنائك كتابنا هذا، الذي بذلنا جهداً كبيراً بتوفيق الله ﷻ، كي نخرجه على الصورة الفائقة، فدائماً نحاول جهدنا في إخراج كتبنا بنهج دقيق متقن، مع مراجعة دقيقة للكتاب مرة بعد أخرى.

ومع هذا، فالإنسان محدق بالضعف والعجز مهما بلغ من الدقة، كما قال الله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾. (النساء: ٢٨)

فأخي العزيز! إن ظهر لك خطأ مطبعي أثناء قراءتك للكتاب أو كانت عندك اقتراحات أو ملاحظات، فدونها وأرسلها لنا، وبهذا تكون قد شاركتنا بمجهود مشكور يتضافر مع جهدنا في السير نحو الأفضل.

جزاكم الله تعالى خيراً

Postal Address: 9/2, sector 17, Korangi Industrial Area, Opp: Muhammadia Masjid, Bilal Colony, Karachi.

اسم الكتاب : صيغ البخاري المجلد الأول

التأليف : للإمام الحافظ الحجة أمير المؤمنين في الحديث أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي رحمه الله

سنة الطباعة : ١٤٣٧هـ / ٢٠١٦م

عليك بملاحظة قائمة الأسعار

البشري

جمعية البشري الخيرية

للخدمات الإنسانية والتعليمية (السفلة)

AL-BUSHRA

Welfare And Educational Trust (Regd.)

7/275 D.M.C.H. Society Opp Aalamgeer Road,
Karachi. Pakistan

+92 21 35121955-7

الهاتف:

+92 334-2212230, +92 346-2190910

+92 314-2676577, +92 302-2534504

البريد الإلكتروني: info@maktaba-tul-bushra.com.pk

info@albushra.edu.pk

الموقع على الشبكة: www.maktaba-tul-bushra.com.pk

www.albushra.edu.pk

يطلب من البشري، كراتشي. باكستان +92-321-2196170

وأيضاً يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

مقدمة الناشر

الحمد لله الموحى إلى عبده ما أوحى من الآيات والأحاديث الشارحة لها شرحاً، المقيّض لها جهابذة نقاداً لا تعرّى معهم ولا تضحّى، مصونة بهم عن زيف من حاول فيها قدحاً. والصلاة والسلام على من اصطفاه الباري قديماً لنبوته، فكان نبياً وإن آدم بين الروح والجسد إلى أن أظهره الله تعالى رحمةً لخليقته متدنّراً بأعباء رسالته قامعاً كلّ ماردٍ خارجٍ عن طريقته، محمّد الذي ما كان الكون إلا لكون حقيقته. وعلى آله الذين سبق لهم من الله تعالى التطهير، فكانوا في جميع العصور قادة لكل خير وخير، وعلى أصحابه المشمّرين لإظهار الحق غاية التشمير، حتى أبادوا ودمّروا من خالفه أقطع إبادةٍ وشرّ تدمير، والتابعين لهم فيما سلكوا من مناهج التبصير.

أما بعد، فإن علم الحديث بعد القرآن هو أفضل العلوم وأعلاها وأجل المعارف وأسناها من حيث إنه به يُعلّم مراد الله تعالى من كلامه، ومنه تظهر المقاصد من أحكامه؛ لأن أحكام القرآن جُلّها كليّات، والمعلوم منه ليس إلا أموراً إجماليات، وإن السنة هي المعرفة بجزيّاتها، وهي الموضحة لمعضلاتها. وكذلك أعلى العلماء قدراً وأنورهم بدرّاً وأفخرهم خطراً وأنبههم شأنّاً وأعظمهم عند الله منزلةً ومنزلاً وأكرمهم مكانةً ومكاناً: حكمة السنة النبوية وناقلو أخبارها وحفظة حديثها وعاقلو أسرارها ومحققو ألفاظها وأرباب رواياتها ومدقّقو معانيها وأصحاب درايته، وهم الطائفة المنصورة المشيّد لباني الحق والمسالك، ولن يزالوا ظاهرين عليه حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك.

وعلى رأس هذه الطائفة الإمام الحافظ الحجة أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، رضي الله عنه وأرضاه وأجزل أجره وجزاه، فإن كتابه قد حظي بالنصيب الأوفر والقسط الأذخر من القبول والمقام، وفاق أمثاله في معظم الفنون والأقسام، وخصّ بالمزايا من بين دواوين الإسلام، تشهد له بالبراعة والتقدم الصناديد العظام والأفاضل الكرام، وتناوله العلماء وطلبة العلم في كل مكان بالشرح والتخريج والدراسة والتدريس، وبالتالي هو كتاب أساسي عندنا في المقرر.

وإن مكتبة البشري - التي هدفها الأساسي تسهيل إيصال الكتب الدراسية إلى طلاب العلم وزوّاده في صورة تناسب العصر الراهن - قد عزمّت على طباعة جميع الكتب الدراسية، فأردنا تنفيذاً لعزمنا وتحقيقاً لهدفنا طباعة «صحيح البخاري» في ثوب جديد وطباعة نفيسة، وكل ذلك بفضل الله تعالى وتوفيقه.

■ وقد قام بأعباء هذه المهمة لجنة من شباب العلماء والباحثين، تحت إشراف:

«الشيخ الأستاذ محمد أنيس رشيد حفظه الله»، خريج جامعة دار العلوم كراتشي والمتخصص في الفقه بها، والمشرّف لقسم التصحيح في مكتبة «البشري».

■ وبذلوا في إخراج هذا السّفر الجليل مجهودهم، في طليعتهم:

- الأستاذ / محمد حارث خان حفظه الله، خريج الجامعة معهد الخليل الإسلامي.

- والأستاذ / معاذ أحمد خان حفظه الله، خريج الجامعة معهد الخليل الإسلامي.

- والأستاذ / محمد عاطف حفظه الله، خريج جامعة العلوم الإسلامية بنوري تاؤن كراتشي.

- والأستاذ / محمد ياسين حفظه الله، خريج جامعة دار العلوم كراتشي.

- والأستاذ / محمد آصف خان حفظه الله، خريج جامعة دار العلوم كراتشي.

- والأستاذ / فضل ربي حفظه الله، خريج الجامعة الفاروقية.

- والأستاذ / عنايت الرحمن حفظه الله، خريج الجامعة الفاروقية.

- والأستاذ / محمد صادق الأمين رحمه الله، خريج جامعة دار العلوم كراتشي (وافته المنية في شبابه، الرجاء من القراء أن لا ينسوا الفقيد في دعائهم).

- والأستاذ / محمد إسماعيل حفظه الله، خريج الجامعة أحسن العلوم والمتخصص في الفقه والحديث بجامعة العلوم الإسلامية بنوري تاؤن كراتشي، وآخرون.

■ وقد قام بتنضيد هذا الكتاب وتنسيقه في هذه الصورة الرائعة:

■ وقد شاركنا في كل ذلك بالرأي والإفادة:

- فضيلة الشيخ / يوسف يامين حفظه الله المشرف العام لـ «البشرى» والأستاذ بالمدرسة العثمانية.
- فضيلة الشيخ / بلال أحمد كلام حفظه الله الأستاذ بالمدرسة «ابن عباس».
- فضيلة الشيخ / عمر فاروق حفظه الله أستاذ الحديث النبوي بالمدرسة «ابن عباس».
- فضيلة الشيخ / محمد سلمان حسن حفظه الله أستاذ الحديث النبوي بالمدرسة «ابن عباس».
- فضيلة الشيخ / فراز شفيق حفظه الله الأستاذ بالمدرسة العثمانية.

منهجنا في العمل

كنا نشعر بعظم مسؤوليتنا وقلة بضاعتنا في هذا المجال من أول يوم، ولذا رأينا لزماً علينا مَسْئُرة ذوي الاختصاص في هذا المجال، فشاورنا غيرَ واحد من كبار العلماء في البلد وخارجه، واستنرنا بآرائهم الحصيفة، فجزاهم الله تعالى خيراً. وقد خطونا في سبيل إخراج الكتاب على هذه الصورة الخطوات التالية:

ما يتعلق بمتن «صحيح البخاري»:

- اعتمدنا على النسخة التي نشرها «قديمي كتب خانة» بكراتشي (سنة ١٣٨١) مع تصحيح وتعليق الشيخ أحمد على السهارنفوري وتعليقات أخرى، وأكملنا «ثنا» و«نا» و«أنا» وغيرها من الرموز في المتن، وأبقينا ما في الأصل من العلامات، مثل «...» إشارة إلى صحة الكلمة، وكذلك أبقينا الأرقام تحت الضمائر ومراجعها للتعين كما هي في الأصل.
- وحيث إن الشيخ السهارنفوري التزم ببيان فروق النسخ ذكرناها في طبعتنا، مثل «.....» إشارة إلى نسخة أخرى، و«.....» إشارة إلى نسخة طويلة، وأكملنا الرموز -لرواة النسخ- التي جاءت بجنب الفروق.
- والتزمنا بذكر ما بين السطور لتوضيح الكلمات في محله، إلا ما وجدنا من عبارة طويلة فوضعناها في حاشية الشيخ السهارنفوري رَحْمَةُ اللَّهِ بَيْنَ المعقوفين هكذا: [].
- التزمنا أن ننقل الأصل كما هو، إلا إذا كان هناك خطأ اتفق على تخطئته النسخ والشرح، فصَحَّحناه بعد التحري والتروي، ولم ننبّه على ما فيه من الخطأ. وقد استفدنا في ذلك من نسختي المصطفائي والمجتبائي المطبوعتين بدلهي منذ ما يربو عن تسعين سنة. ونسخة دار طوق النجاة، ودار السلام، وبيت الأفكار الدولية. وعدة شروح للصحيح، ومن طليعتها: فتح الباري وعمدة القاري وإرشاد الساري والكواكب الدراري ولامع الدراري والكنز المتواري.
- وشكّلنا الأحاديث بأسانيدها كلها في المتن لتسهيل القراءة الصحيحة.
- وما كان من الألفاظ ضُبط بوجهين أو أكثر في الأصل، ضبطناه كذلك.
- وضعنا في بداية كل باب -في طبعتنا- أرقام الصفحات في الأصل؛ نظراً إلى أن العزو إليها قد استمر منذ زمن طويل، فتكون هذه الأرقام مرشدة إلى تعيين موضع الإحالة إليها في تلك الطبعة.
- اعتمدنا على ترقيم فضيلة الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي رحمته الله كما هو معروف. وتارة لا يجد القارئ في طبعتنا التسلسل في ترقيم الشيخ محمد فؤاد رحمته الله، فمرّد ذلك إلى تباين النسختين من حيث تقديم الروايات وتأخيرها أو زيادتها وحذفها.
- أثبتنا الروايات الزائدة من نسخة الشيخ محمد فؤاد رحمته الله في التعليق.
- وحيث وجدنا حديثاً زائداً في أصلنا مما لم يوجد في نسخة الشيخ محمد فؤاد، أثبتناه مبدوءاً بعلامة: [■] بدون الترقيم.

ما يتعلق بالتعليقات:

■ جعلنا على الصحيح خمسة تعليقات، وهي كالترتيب الآتي:

- ١- بدأنا بضبط فروق النسخ المذكورة في الأصل، وجعلناها في الحاشية بالرقم المتسلسل.
 - ٢- وثنيًا بذكر شرح شيخ الحديث محمد زكريا بن يحيى الكاندهلوي رحمته الله المسمى: «الأبواب والتراجم» المحتوى على حصيللة دراسات فاحصة ومبتكرات لم يسبق إليها، واعتمدنا في ذلك على النسخة التي نشرتها ايج ايم سعيد بكراتشي، وحيث كان هذا الشرح طويلًا اضطررنا إلى نقل المباحث المتعلقة بالتراجم فحسب، وهي جلُّ الكتاب، وتركنا ما سوى ذلك، وقد قام بذلك الأستاذ/ مفيض الرحمن أحمد حسين حفظه الله الأستاذ بالمدرسة «ابن عباس» رحمته الله، ووضعنا للإعلام به علامة «ترجمة».
 - ٣- ثم ثلثنا بنقل حاشية المحدث أحمد علي السهارنفوري رحمته الله، وقد اعتنى بأساء الرجال بصفة خاصة إلى مباحث أخرى هامة، وأشرنا إليها بعلامة «سهر».
 - ٤- ثم جعلنا تحته «حاشية السندي» للشيخ المحدث الكبير أبي الحسن نور الدين محمد بن عبد الهادي رحمته الله، ورمزنا لها ب«سند».
 - ٥- وجعلنا آخرها رسالة «دفع الوسواس في قال بعض الناس» صنفها أحد العلماء رحمته الله ولم نطلع على اسمه، أجب فيها عما أورده الإمام البخاري رحمته الله بقوله: «قال بعض الناس...» في عدة مواضع من «صحيحه» على الإمام الأعظم أبي حنيفة وغيره من الفقهاء رحمته الله، ووضعنا للرمز إليها علامة «•»، واعتمدنا في هذه التعليقات الثلاثة على النسخة التي نشرها «قديمي كتب خانه» المذكورة سابقا.
- وحيث وجدنا في الأصل الإحالة إلى أرقام الصفحات السابقة أو التالية غيرناها بأسماء الأبواب أو بأرقام الأحاديث.

وختامًا نشكر كل من أعاننا في هذا العمل بمراحله المختلفة، وقد حاولنا أن لا نألو جهدًا في إخراج هذا الكتاب وتقديمه إلى القراء الأعزاء في صورة تروقهم خاليًا من الأخطاء، وبذلنا ما في وسعنا. ونسأل الله الكريم أن يرزقنا الإخلاص في جهودنا ويتقبلها ويجعلها ذخراً لنا في الآخرة يوم لا ينفع مال ولا بنون، إنه سميع مجيب، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، والحمد لله رب العالمين.

مكتبة البشرى

كراتشي، باكستان

عناصر التقديم

■ الإمام البخاري:

- اسمه ونسبه
- نشأته
- عبقريته في علم الحديث منذ الصغر
- ذاكرته القوية المدهشة
- رحلاته العلمية ومشايخه
- مراتب مشايخه
- تلامذته ورواة كتبه
- ورعه وعشرته
- محنه وابتلاآته
- وفاته
- مكانته عند أهل العلم
- مصنفاته

■ التعريف بالكتاب:

- مرتبة الصحيح ومكانته
- ذكر فضائله
- سبب تصنيف الإمام البخاري الجامع الصحيح
- عدد أحاديثه
- شروط الإمام البخاري في صحيحه
- نسخ البخاري ورواته
- أهم الشروح والتعليقات على الصحيح

■ تراجم وجيزة للمعلقين:

- شيخ المحدثين مولانا محمد زكريا رحمته الله
- العلامة المحدث أحمد علي السهارنفوري رحمته الله
- العلامة السندي الأنصاري رحمته الله

■ المراجع والمصادر

التقديم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإمام البخاري

اسمه ونسبه:

▪ هو الإمام، العَلَم، الفرد، تاج الفقهاء، عمدة المحدثين، سيد الحفاظ، إمام المسلمين، قدوة الموحدين، شيخ المؤمنين، المعول عليه في أحاديث سيد المرسلين، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدُزْبَه الجعفي. وُلد يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة [١٩٤ هـ] ببخارى.

▪ وجدُّه بَرْدُزْبَه بفتح الباء الموحدة وسكون الراء المهملة وكسر الدال المهملة وسكون الزاي المعجمة وفتح الباء الموحدة بعدها هاء (هذا هو المشهور في ضبطه)، و«بردزبه» بالفارسية الزراع. وكان بردزبه فارسياً على دين قومه، ثم أسلم ولده المغيرة على يد اليمان الجعفي، وأتى بخارى فنسب إليه نسبة ولاء، ولذا قيل له: الجعفي. وأما ولده إبراهيم بن المغيرة فقد سكت عنه التأريخ.

▪ وأما والده ﷺ فقال تاج الدين السبكي: كان والده أبو الحسن إسماعيل بن إبراهيم من العلماء الورعين، سمع مالك بن أنس ورأى حماد بن زيد وصافح ابن المبارك بكلتا يديه، وحَدَّث عن أبي معاوية وجماعة، روى عنه أحمد بن حفص وقال: دخلت عليه عند موته فقال: لا أعلم في جميع مالى درهمًا من شبهة. قال أحمد بن حفص: فتصاغرت إلي نفسي عند ذلك.

نشأته:

▪ فتح الإمام البخاري ﷺ عينيه في أزهى عصور الإسلام وفي بيئة عريقة في العلم والصلاح، ونشأ في جو علمي صالح.

▪ ومات إسماعيل ومحمد صغيرين، فنشأ في حجر أمه. ثم حج مع أمه وأخيه أحمد وكان أسنَّ منه، فأقام هو بمكة مجاورًا يطلب العلم ورجع أخوه أحمد إلى بخارى فمات بها.

▪ نشأ البخاري يتيمًا وأُضِرَّ في صغره. قال محمد بن الفضل البلخي: كان محمد بن إسماعيل قد ذهب بصره في صباه، وكانت والدته متعبدة، فرأت إبراهيم خليل الرحمن في المنام، فقال لها: إن الله تبارك وتعالى قد ردَّ بصر ابنك عليه بكثرة دعائك. قال: فأصبحت وقد رد الله عز وجل عليه بصره.

عبقريته في علم الحديث منذ الصغر:

▪ وكان رزقه الله تعالى العبقرية الفذة والنبوغ الخارق، فتجلت عبقريته من صغره في علوم الحديث النبوي من معرفة العلل وثقوب النظر وسرعة الخاطر والاستحضار المحيّر والتمييز بين الصحيح والسقيم والاطلاع على أحوال الرواة.

▪ كما ذكر هو نفسه مجيبًا عن استفسار أبي جعفر محمد بن أبي حاتم الورَّاق النحوي عنه: كيف كان بدء أمرك في طلب الحديث؟ قال: ألهمت حفظ الحديث وأنا في الكتاب. قال: وكم أتى عليك إذ ذاك؟ قال: عشر سنين أو أقل، ثم خرجت من الكتاب بعد العشر، فجعلت أختلف إلى الداخلي وغيره. وقال يومًا فيما كان يقرأ للناس: «سفيان عن أبي الزبير، عن إبراهيم...». فقلت له: يا أبا فلان، إن «أبا الزبير» لم يروه عن «إبراهيم»، فانتهرني، فقلت له: ارجع إلى الأصل إن كان عندك. فدخل ونظر فيه ثم خرج فقال لي: كيف هو يا غلام؟ قلت: «هو الزبير بن عدي بن إبراهيم». فأخذ القلم مني وأحكم كتابه فقال: صدقت. فقال له بعض أصحابه: ابن كم كنت إذ رددت عليه؟ فقال: ابن إحدى عشرة.

فلما طعنْتُ في ست عشرة سنة حفظتُ كتب ابن المبارك ووكيع، وعرفتُ كلام هؤلاء. ثم خرجتُ مع أمي وأخي أحمد إلى مكة، فلما حججتُ رجع أخي بها وتخلفتُ في طلب الحديث. فلما طعنْتُ في ثمان عشرة جعلتُ أصنف قضايا الصحابة والتابعين وأقاوليهم، وذلك أيام عبيد الله بن موسى. وصنفتُ «كتاب التاريخ» إذ ذاك عند قبر الرسول ﷺ في الليالي المقمرة. وقال: قلَّ اسم في التاريخ إلا وله عندي قصة، إلا أني كرهتُ تطويل الكتاب.

▪ وقال حاشد بن إسماعيل: كان أبو عبد الله محمد بن إسماعيل يختلف معنا إلى مشايخ البصرة وهو غلام، فلا يكتب حتى أتى على ذلك أيام وكنا نقول له: إنك تختلف معنا ولا تكتب، فما معنالك فيما تصنع؟ فقال لنا بعد ستة عشر يومًا: إنكم قد أكثرتم علي وألحتم، فأعزَّضنا علي ما كتبتم. فأخرجنا ما كان عندنا فزاد على خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلها عن ظهر قلب حتى جعلنا نُحَكِّم كتبنا على حفظه، ثم قال: أترون أني أختلف هدرًا وأضيع أيامي؟ فعرفنا أنه لا يتقدمه أحد.

- قال ابن أبي حاتم ورفاه: وكان أهل المعرفة من أهل البصرة يعدون خلفه في طلب الحديث وهو شاب، حتى يغلبوه على نفسه ويجلسونه في بعض الطريق، فيجتمع عليه ألوف أكثرهم ممن يكتب عنه. قال: وكان أبو عبد الله عند ذلك شاباً لم يخرج وجهه.
- قال أبو جعفر: سمعت أبا عمر سليم بن مجاهد يقول: كنت عند محمد بن سلام البيكندي فقال: لو جئت قبل لرأيت صبياً يحفظ سبعين ألف حديث. قال: فخرجت في طلبه حتى لحقته، قال: أنت الذي يقول: إني أحفظ سبعين ألف حديث؟ قال: نعم، وأكثر. ولا أحيثك بحديث من الصحابة والتابعين إلا عرفتكم مولد أكثرهم ووفاتهم ومساكنهم، ولست أروي حديثاً من حديث الصحابة أو التابعين إلا ولي من ذلك أصل أحفظه حفظاً عن كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ.

- قال محمد بن سلام: كلما دخل علي هذا الصبي تحيرت والتبس علي أمر الحديث، ولا أزال خائفاً ما لم يخرج.
- وكان يقول البخاري: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح.

ذاكرته القوية المدهشة:

- ومن أهم ما يميز شخصية إمامنا البخاري رحمه الله هي حافظته الخارقة للعادة، قد ميزه الله سبحانه وتعالى بحافظة عجيبة كانت مضرب الأمثال.
- ويحكى أنه رحمه الله قدم بغداد فسمع به أصحاب الحديث، فاجتمعوا وعمدوا إلى مائة حديث فقلبوها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا الإسناد لاسناد آخر وإسناد هذا المتن لمتن آخر، ودفعوا إلى عشرة أنفس، إلى كل رجل عشرة أحاديث، وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يلقوا ذلك على البخاري، وأخذوا الموعد للمجلس.

فحضر المجلس جماعة أصحاب الحديث من الغرباء من أهل خراسان وغيرها ومن البغداديين. فلما اطمأن المجلس بأهله انتدب إليه رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث، فقال البخاري: لا أعرفه. فسأله عن آخر فقال: لا أعرفه. فما زال يلقي عليه واحداً بعد واحد حتى فرغ من عشرته والبخاري يقول: لا أعرفه. فكان الفهاء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون: الرجل فهم. ومن كان منهم غير ذلك يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الفهم.

ثم انتدب رجل آخر من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة، فقال البخاري: لا أعرفه. فسأله عن آخر فقال: لا أعرفه. فسأله عن آخر فقال: لا أعرفه. فلم يزل يلقي عليه واحداً بعد آخر حتى فرغ من عشرته والبخاري يقول: لا أعرفه. ثم انتدب إليه الثالث والرابع إلى تمام العشرة، حتى فرغوا كلهم من الأحاديث المقلوبة والبخاري لا يزيدهم على «لا أعرفه».

فلما علم البخاري أنهم قد فرغوا التفت إلى الأول منهم فقال: أما حديثك الأول فهو كذا، وحديثك الثاني فهو كذا، والثالث والرابع على الولاء، حتى أتى على تمام العشرة، فرد كل متن إلى إسناده وكل إسناده إلى متنه. وفعل بالآخرين مثل ذلك ورد متون الأحاديث كلها إلى أسانيدها وأسانيدها إلى متونها، فأقر له الناس بالحفظ وأذعنوا له بالفضل.

قال الحافظ: هنا يخضع للبخاري، فما العجب من رده الخطأ إلى الصواب فإنه كان حافظاً! بل العجب من حفظه للخطأ على ترتيب ما ألقوه عليه من مرة واحدة.

- وقال البخاري رحمه الله: تفكرت يوماً في أصحاب أنس رحمه الله فحضرني في ساعة ثلاث مائة.

رحلاته العلمية ومشايخه:

- وأول ساعه سنة خمس ومائتين [٢٠٥ هـ]، وحفظ تصانيف ابن المبارك، وجب إليه العلم من صغره وأعانه عليه ذكاؤه المفرط.
- ورحل سنة عشر ومائتين [٢١٠ هـ] وقال الذهبي في ذكر شيوخه:
- سمع ببخاري قبل أن يرتحل من: مولاة من فوق عبد الله بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن البيان الجعفي المسندي، ومحمد بن سلام البيكندي، وجماعة، ليسوا من كبار شيوخه.
- ثم سمع ببلخ من: مكى بن إبراهيم، وهو من عوالي شيوخه.
- وسمع بمرود من: عبدان بن عثمان، وعلي بن الحسن بن شقيق، وصدقة بن الفضل وجماعة.
- وبنيسابور من: يحيى بن يحيى وجماعة.

- وبالي: إبراهيم بن موسى.
- وبغداد إذ قدم العراق في آخر سنة عشر ومائتين من: محمد بن عيسى بن الطباع، وسريج بن النعمان، ومحمد بن سابق، وعفان.
- وبالبصرة من: أبي عاصم النبيل، والأنصاري، وعبد الرحمن بن حماد الشيعي صاحب ابن عون، ومن محمد بن عرعرة، وحجاج بن منهل، وبدل بن المحبر، وعبد الله بن رجاء وعدة.
- وبالكوفة من: عبيد الله بن موسى، وأبي نعيم، وخالد بن مخلد، وطلق بن غنام، وخالد بن يزيد المقرئ ممن قرأ على حمزة.
- وبمكة من: أبي عبد الرحمن المقرئ، وخلاد بن يحيى، وحسان بن حسان البصري، وأبي الوليد أحمد بن محمد الأزرق، والحميدي.
- وبالمدينة من: عبد العزيز الأوسي، وأيوب بن سليمان بن بلال، وإسماعيل بن أبي أويس.
- وبمصر: سعيد بن أبي مريم، وأحمد بن إشكاب، وعبد الله بن يوسف، وأصبغ وعدة.
- وبالشام: أبي اليان، وأدم بن أبي إياس، وعلي بن عياش، وبشر بن شعيب.
- وقد سمع من: أبي المغيرة عبد القدوس، وأحمد بن خالد الوهبي، ومحمد بن يوسف الفريابي، وأبي مسهر، وأمم سواهم.
- وقد قال وراقه محمد بن أبي حاتم: سمعته يقول: دخلت بلخ، فسألوني أن أملي عليهم لكل من كتبت عنه حديثاً، فأملت ألف حديث لألف رجل ممن كتبت عنهم.
- قال: وسمعت قبل موته بشهر يقول: كتبت عن ألف وثمانين رجلاً، ليس فيهم إلا صاحب حديث، كانوا يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص.
- قال الذهبي:
- فأعلى شيوخه الذين حدثوه عن التابعين، وهم: أبو عاصم، والأنصاري، ومكي بن إبراهيم، وعبيد الله بن موسى، وأبو المغيرة ونحوهم.
- وأوساط شيوخه الذين روى له عن الأوزاعي، وابن أبي ذئب، وشعبة، وشعيب بن أبي حمزة، والثوري.
- ثم طبقة أخرى دونهم كأصحاب مالك، والليث، وحامد بن زيد، وأبي عوانة.
- والطبقة الرابعة من شيوخه مثل أصحاب ابن المبارك، وابن عيينة، وابن وهب، والوليد بن مسلم.
- ثم الطبقة الخامسة، وهو محمد بن يحيى الذهلي الذي روى عنه الكثير ويدلسه، ومحمد بن عبد الله المخرمي، ومحمد بن عبد الرحيم صاعقة، وهؤلاء هم من أقرانه.
- كان رحمه الله بعيد الهممة في تحري صحيح الأحاديث، جاب من أجلها الأمصار وكابد الأخطار، ولذلك لم ينل في الإسلام مؤلفاً حظَّ كتابه من الشيوع والانتشار، ولم يحظَّ مؤلفٌ بمثل ما حظي به البخاري من الإعجاب والاشتهار.
- مراتب مشايخه:
- قال محمد بن حاتم: قال البخاري: كتبت عن ألف وثمانين نفساً ليس فيهم إلا صاحب حديث.
- قال الحافظ: وينحصر في خمس طبقات:
- الطبقة الأولى: «من حدثه عن التابعين» مثل: محمد بن عبد الله الأنصاري، ومكي بن إبراهيم، وعبيد الله بن موسى.
- الطبقة الثانية: «من كان في عصر هؤلاء، لكن لم يسمع من ثقات التابعين» كأدم بن أبي إياس، وأبي مسهر، وسعيد بن أبي مريم.
- الطبقة الثالثة: «هي الوسطى من مشايخه، وهم من لم يلق التابعين، بل أخذ عن كبار تبع الأنبا» كسليمان بن حرب، وقتيبة، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبي بكر وعثمان ابني أبي شيبه. (وهذه الطبقة قد شاركه مسلم في الأخذ عنهم).
- الطبقة الرابعة: «رفقاؤه في الطلب ومن سمع قبله قليلاً» كمحمد بن يحيى الذهلي، وأبي حاتم الرازي، وعبد بن حميد، وأحمد بن النضر. (وإنما يخرج عن هؤلاء ما فاته عن مشايخه أو ما لم يجده عند غيرهم).
- الطبقة الخامسة: «قوم في عداد طلبته في السن والإسناد، سمع منهم للفائدة» كعبد الله بن حماد الأملي، وحسين بن محمد القباي. (وقد روى عنهم أشياء يسيرة وعمل في الرواية عنهم؛ بما روى عنه نفسه [البخاري] أنه قال: لا يكون المحدث كاملاً حتى يكتب عن من هو فوقه وعن من مثله وعن من هو دونه).

تلامذته ورواة كتبه:

▪ ذكر الفريري أنه سمعه [الجامع الصحيح] منه تسعون ألف رجل.

▪ فمن رواة «الجامع الصحيح» عنه: إبراهيم بن معقل النسفي وحماد بن شاكر النسوي ومحمد بن يوسف الفريري وأبو طلحة منصور بن محمد البزدوي.

▪ ومن رواة كتبه الأخرى: أحمد بن محمد بن الجليل البزار، ومحمود بن إسحاق الخزازي، ومحمد بن دلويه الوراق، وأبو أحمد محمد بن سليمان بن فارس، وأبو الحسن محمد بن سهل النسوي، وعبد الله بن أحمد بن عبد السلام الخفاف، وزنجويه بن محمد اللباد، وعبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الأشقر، ويوسف بن ربحان بن عبد الصمد، وأبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي، وأبو جعفر شيخ بن سعيد، وآدم بن موسى الخوار، ومهيب ابن سليم، وأبو محمد عبد الله بن الشرقي.

▪ ومن روى عنه من مشايخه: عبد الله بن محمد المسندي، وعبد الله بن منير، وإسحاق بن أحمد السرماري، ومحمد بن خلف بن قتيبة ونحوهم.

▪ ومن أقرانه: أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، وإبراهيم الحري، وأبو بكر بن أبي عاصم، وموسى بن هارون الجبال، ومحمد بن عبد الله بن مطين، وإسحاق بن أحمد بن زيرك الفارسي، ومحمد بن قتيبة البخاري، وأبو بكر الأعين.

▪ ومن الكبار الآخذين عنه من الحفاظ: صالح بن محمد الملقب بجزرة، ومسلم بن الحجاج، وأبو الفضل أحمد بن سلمة، وأبو بكر بن إسحاق ابن خزيمة، ومحمد بن نصر المروزي، وأبو عبد الرحمن النسائي (وروى أيضًا عن رجل عنه)، وأبو عيسى الترمذي (وتلمذ له وأكثر من الاعتماد عليه)، وعمر بن محمد البحيري، وأبو بكر بن أبي الدنيا، وأبو بكر البزار، وحسين بن محمد القباي، ويعقوب بن يوسف بن الأخرم، وعبد الله بن محمد بن ناجية، وسهل بن شاذويه البخاري، وعبيد الله بن واصل، والقاسم بن زكريا المطرز، وأبو قريش محمد بن جمعة، ومحمد بن محمد بن سليمان الباغندي، وإبراهيم بن موسى الجويري، وعلي بن العباس التابعي، وأبو حامد الأعمش، وأبو بكر أحمد بن محمد بن صدقة البغدادي، وإسحاق بن داود الصواف، وحاشد بن إسماعيل البخاري، ومحمد بن عبد الله بن الجنيد، ومحمد بن موسى النهدي، وجعفر بن محمد النيسابوري، وأبو بكر بن أبي داود، وأبو القاسم البغوي، وأبو محمد بن صاعد، ومحمد بن هارون الحضرمي، والحسين بن إسماعيل المحاملي البغدادي (وهو آخر من حدث عنه ببغداد).

ورعه وعشرته:

▪ قال الحاكم: كان محمد بن إسماعيل يختم في رمضان في النهار كل يوم ختمة، ويقوم بعد التراويح كل ثلاث ليال بختمة.

▪ وقال بكر بن منير: سمعت أبا عبد الله البخاري يقول: أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبتُ أحدًا.

صدق ﷺ، ومن نظر في كلامه في الجرح والتعديل علم ورعه في الكلام في الناس وإنصافه فيمن يُضعفه؛ فإنه أكثر ما يقول: مُنكر الحديث، سكتوا عنه، فيه نظر، ونحو هذا. وقُلَّ أن يقول: فلان كذاب، أو كان يضع الحديث. حتى إنه قال: إذا قلت: «فلان في حديثه نظر» فهو مُتهم وإِ. وهذا معنى قوله: «لا يحاسبني الله أني اغتبتُ أحدًا»، وهذا هو والله غاية الورع.

▪ وقال محمد بن أبي حاتم: دُعي محمد بن إسماعيل إلى بستان بعض أصحابه، فلما صلى بالقوم الظهر قام يتطوع، فلما فرغ من صلاته رفع ذيل قميصه فقال لبعض من معه: انظر هل ترى تحت قميصي شيئًا؟ فإذا زبور قد أبرّه في ستة عشر أو سبعة عشر موضعًا، وقد تورّم من ذلك جسده، فقال له بعض القوم: كيف لم تخرج من الصلاة أول ما أبرّك؟ قال: كنت في سورة فأجبتُ أن أتمّها.

▪ كان علي بن محمد بن منصور يقول: سمعتُ أبي يقول: كنا في مجلس أبي عبد الله محمد بن إسماعيل، فرفع إنسان من لحيته قذاة فطرحها على الأرض، قال: فرأيتُ محمد بن إسماعيل ينظر إليها وإلى الناس، فلما غفل الناس رأيتُ مَدَّ يده فرفع القذاة من الأرض فأدخلها في كفه، فلما خرج من المسجد رأيتُ أخرجه فطرحها على الأرض.

▪ وقال محمد بن أبي حاتم: ركبنا يوما إلى الرمي ونحن بفرير، فخرجنا إلى الدرب الذي يؤدي إلى القُرصة، فجعلنا نرمي، وأصاب سهم أبي عبد الله وتد القنطرة الذي على نهر ورادة، فانشق الوتد. فلما رآه أبو عبد الله نزل عن دابته، فأخرج السهم من الوتد وترك الرمي. وقال لنا: ارجعوا. ورجعنا معه إلى المنزل.

فقال لي: يا أبا جعفر، لي إليك حاجة تقضيها؟ قلتُ: أمرك طاعة. قال: حاجة مهمة، وهو يتنفس الصُعداء. فقال لمن معنا: اذهبوا مع أبي جعفر حتى تعينوه على ما سألتُه. فقلتُ: أيّ حاجة هي؟ قال لي: تضمن قضاءها؟ قلتُ: نعم، على الرأس والعين. قال: ينبغي أن تصير إلى صاحب القنطرة فتقول له: إنا قد أخللنا بالوتد، فنُحِبُّ أن تأذن لنا في إقامة بدله أو تأخذ ثمنه، وتجعلنا في حلٍّ مما كان منا.

وكان صاحب القنطرة حميد بن الأخضر الفَرَبَرِي. فقال لي: أبلغ أبا عبد الله السلام، وقل له: أنت في حِلٍّ مما كان منك، وقال: جميع مُلكي لك الفداء، وإن قلتُ: «نَفْسِي» أكون قد كذبتُ، غيرَ أنِّي لم أكن أُحِبُّ أن تحتشميني في وتد أو في مُلكي.

فأبلغته رسالته فتهلَّل وجهه واستنار وأظهر سرورًا، وقرأ في ذلك اليوم على الغُرباء نحوًا من خمس مائة حديث وتصدَّق بثلاث مائة درهم.

■ قال: وسمعتُه يقول لأبي معشر الصَّيرِي: اجعلني في حِلٍّ يا أبا معشر. فقال: من أيِّ شيء؟ قال: رَوَيْتُ يومًا حديثًا فنظرتُ إليك وقد أُعْجِبْتَ به وأنت تحركُ رأسك ويدك، فتبسَّمتُ من ذلك. قال: أنت في حِلٍّ، رحمك الله يا أبا عبد الله.

■ قال محمد بن أبي حاتم ورَّاه: وكنتُ اشتريتُ منزلًا بتسع مائة وعشرين درهمًا، فقال: لي إليك حاجةٌ تقضيها؟ قلتُ: نعم، ونُعْمَى عين. قال: ينبغي أن تصيرَ إلى نُوح بن أبي شدَّاد الصَّيرِي وتأخذَ منه ألفَ درهم وتحمِّله إلي. ففعلتُ، فقال لي: خذه إليك فاصرفه في ثمنِ المنزل. فقلتُ: قد قبلته منك وشكرته. وأقبلنا على الكتابة وكنا في تصنيف الجامع.

فلما كان بعد ساعة قلتُ: عرضتُ لي حاجةٌ لا أجترئ رفعها إليك. فظن أني طمعتُ في الزيادة فقال: لا تحتشميني، وأخبرني بها تحتاج؛ فإني أخاف أن أكون مأخوذًا بسببك. قلتُ له: كيف؟ قال: لأن النبي ﷺ آخى بين أصحابه...، فذكر حديثَ سعد وعبد الرحمن. فقلتُ له: قد جعلتُك في حِلٍّ من جميع ما تقول ووهبتُ لك المال الذي عرضته علي، عنيَّ المناصفة. وذلك أنه قال: لي جوارٍ وامرأة، وأنت عزبٌ، فالذي يجب علي أن أناصفك؛ لنستوي في المال وغيره وأربح عليك في ذلك. فقلتُ له: قد فعلت - رحمك الله - أكثرَ من ذلك إذ أنزلتني من نفسك ما لم تُنزل أحدًا، وحللتُ منك محلَّ الولد. ثم خَفِظَ علي حديثي الأول وقال: ما حاجتك؟ قلتُ: تقضيها؟ قال: نعم، وأسرُّ بذلك. قلتُ: هذه الألف، تأمر بقبوله، واضرفه في بعض ما تحتاج إليه، فقبله. وذلك أنه صَمِنَ لي قضاء حاجتي.

ثم جلسنا بعد ذلك بيومين لتصنيف الجامع وكتبنا منه ذلك اليوم شيئًا كثيرًا إلى الظُّهر ثم صلينا الظهر، وأقبلنا على الكتابة من غير أن نكون أكلنا شيئًا فرآني لما كان قُرب العصر شبهَ القَلِقِ المستوحش، فتوهم في ملالا - وإننا كان بي الحصر، غيرَ أنِّي لم أكن أقدر على القيام، وكنتُ أتلوُّ اهتمامًا بالحصر - فدخل أبو عبد الله المنزل وأخرج إلي كاغدةً فيها ثلاث مائة درهم، وقال: أما إذ لم تقبل ثمن المنزل فينبغي أن تصرف هذا في بعض حوائجك. فجهدي فلم أقبل. ثم كان بعد أيام كتبنا إلى الظُّهر أيضًا، فناولني عشرين درهمًا فقال: ينبغي أن تصرف هذه في شراء الحُضَر ونحو ذلك. فاشتريتُ بها ما كنتُ أعلم أنه يلائمه، وبعثتُ به إليه، وأتيتُ فقال لي: بيض الله وجهك، ليس فيك حيلة، فلا ينبغي لنا أن نُعَيَّ أنفسنا. فقلتُ له: إنك قد جمعتَ خيرَ الدنيا والآخرة، فأني رجلٌ يبرِّ خادمه بمثل ما تبرَّئي، إن كنتُ لا أعرف هذا فلستُ أعرف أكثرَ منه.

■ كان عبد الله بن محمد الصارفي يقول: كنتُ عند أبي عبد الله في منزله فجاءته جارية وأرادت دخولَ المنزل، فعثرتُ على محبرة بين يديه، فقال لها: كيف تمشين؟ قالت: إذا لم يكن طريق كيف أمشي؟ فبسط يديه وقال لها: اذهبي، فقد أعتقتك.

■ قال بكر بن منير: كان حُمل إلى البخاري بضاعةً أنفذها إليه ابنه أحمد، فاجتمع بعض التجار إليه فطلبوها بريح خمسة آلاف درهم فقال: انصرفوا الليلة. فجاءه من الغد تجار آخرون فطلبوا منه البضاعة بريح عشرة آلاف، فقال: إني نويت بيعها للذين أتوا البارحة.

■ قال عمر بن حفص الأشقر: كنا مع البخاري بالبصرة نكتب، ففقدناه أيامًا، ثم وجدناه في بيت وهو عريان، وقد نفذ ما عنده فجمعنا له الدراهم وكسوناه.

■ وقال محمد بن أبي حاتم: سمعتُ البخاري يقول: خرجتُ إلى آدم بن أبي إياس فتخلَّفت عني نَفَقَتِي، حتى جعلتُ أتناول الحشيش، ولا أخبر بذلك أحدًا، فلما كان اليوم الثالث أتاني آتٍ لم أعرفه، فناولني صرة دنائير وقال: أنفق على نفسك.

■ وحكى أبو الحسن يوسف بن أبي ذر البخاري: أن محمد بن إسماعيل مرض، فعرضوا ماءه على الأطباء فقالوا: إن هذا الماء يشبه ماء بعض أساقفة النصارى؛ فإنهم لا يأتمدون. فصدقهم محمد بن إسماعيل وقال: لم أتمد منذ أربعين سنة. فسألوه عن علاجه فقالوا: علاجه الآدم، فامتنع حتى ألحَّ عليه المشايخ وأهل العلم فأجابهم إلى أن يأكل مع الخبز سكرة.

■ قال: وكنا بفَرَبَر وكان أبو عبد الله يبي رباطًا مما يلي بخارى، فاجتمع بشَرٌ كثيرٌ يُعينونه على ذلك وكان ينقل اللبن، فكنْتُ أقول له: إنك تُكفَى يا أبا عبد الله. فيقول: هذا الذي ينفعنا. ثم أخذ ينقل الرُّبَرَات معه. وكان ذبح لهم بقرة، فلما أدركت القدور دعا الناس إلى الطعام، وكان بها مائة نفس أو أكثر ولم يكن عَلمُ أنه يجتمع ما اجتمع، وكنا أخرجنا معه من فَرَبَر خبرًا بثلاثة دراهم أو أقل، فألقينا بين أيديهم، فأكل جميع من حضر وفضلت أرغفةً صالحةً، وكان الخبز إذ ذاك خمسة أمناء بدرهم.

محنة وابتلاآته:

▪ وقد مر الإمام البخاري رحمه الله في حياته بمراحل قاسية من تعب الحياة وشظف العيش والنفي من بلده، بيد أنه رحمه الله كان صابراً شاكراً بما أنعم الله عليه من الموهبة الربانية والملكة الراسخة في العلوم النبوية. فقد ذكر هو نفسه: إن المحدث الكامل ابتلي بأربع: ١- بشماتة الأعداء ٢- وملامة الأصدقاء ٣- وطعن الجهلاء ٤- وحسد العلماء، فإذا صبر على هذه المحن أكرمه الله تعالى في الدنيا بأربع: ١- بعر القناعة ٢- وبهبة النفس ٣- وبلذة العلم ٤- وبحياة الأبد.

▪ وكان واجه رحمه الله وقائع مريرة حينما ورد نيسابور من بعض مشايخها؛ فإنه لما دخلها استقبله أهلها استقبال الفاتحين.

▪ قال مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح: لما قدم محمد بن إسماعيل نيسابور ما رأيت والياً ولا عالماً فعل به أهل نيسابور ما فعلوا به استقبلوه مرحلتين وثلاثة. واستقبله محمد بن يحيى الذهلي شيخ نيسابور وعامة العلماء، فنزل دار البخاريين، فقال لنا محمد بن يحيى: لا تسألوه عن شيء من الكلام؛ فإنه إن أجاب بخلاف ما نحن فيه وقع بيننا وبينه، ثم شمت بنا كل حروري وكل رافضي وكل جهمي وكل مرجئ بخراسان.

قال: فازدحم الناس على محمد بن إسماعيل، حتى امتلأ السطح والدار، فلما كان اليوم الثاني أو الثالث قام إليه رجل، فسأله عن اللفظ بالقرآن، فأعرض عنه البخاري ولم يجبه، فأعاد الرجل عليه القول فأعرض عنه ثم قال في الثالثة فالتفت إليه البخاري وقال: أفعالنا مخلوقة، وألفاظنا من أفعالنا. ووقع بينهم اختلاف، فقال بعض الناس: قال: «لفظي بالقرآن مخلوق»، وقال بعضهم: لم يقل، حتى توثبوا، فاجتمع أهل الدار وأخرجوهم.

فلما بلغ الخبر محمد بن يحيى الذهلي قال: ألا! من يختلف إلى مجلسه لا يختلف إلينا؛ فانهم كتبوا إلينا من بغداد أنه تكلم في اللفظ ونهيناه فلم ينته، فلا تقربوه ومن يقربه فلا يقربنا. فانقطع عنه أكثر الناس غير مسلم، فقال الذهلي يوماً: ألا من قال باللفظ فلا يحل له أن يحضر مجلسنا، فأخذ مسلم رداه فوق عمامته وقام على رؤوس الناس، وتبعه أحمد بن سلمة. وظهر الخلل في مجلس الذهلي، فحسده وقال: لا يساكنني هذا الرجل في البلد.

▪ وهكذا سافر البخاري رحمه الله مخفياً من نيسابور، وتألم من فعل محمد بن يحيى، وعاد رحمه الله إلى بلده فاستقبله عامة أهل البلد حتى لم يبق مذكور ونثر عليه الدراهم والدنانير، فبقى مدة وكان له حساد في البلد - وعلى قدر فضل المرء يكون حساده - فبعث الأمير خالد بن أحمد الذهلي والي بخارى إلى محمد بن إسماعيل أن اعمل إلي كتاب «الجامع» و«التأريخ» لأسمع منك فقال محمد بن إسماعيل لرسوله: قل له: إني لا أذل العلم ولا أحمله إلى أبواب السلاطين، فإن كانت له حاجة إلى شيء منه فليحضرني في مسجدي أو في داري، فإن لم يعجبك هذا فأنت سلطان فامنعني من المجلس؛ ليكون لي عذر عند الله يوم القيامة أني لا أكنم العلم. قال فكان سبب الوحشة بينهما.

ثم سأله أن يحضر منزله فيقرأ «التأريخ» و«الجامع» على أولاده فامتنع من ذلك وقال: لا يسعني أن أخص بالسماع قوماً دون قوم آخرين، فاستعان خالد بحريث بن أبي الوراق وغيره من أهل بخارى حتى تكلموا في مذهبه فنفاه عن البلد.

▪ قال إبراهيم بن معقل النسفي: رأيت محمد بن إسماعيل في اليوم الذي أخرجه فيه من بخارى، فتقدمت إليه فقلت: يا أبا عبد الله، كيف ترى هذا اليوم من اليوم الذي نثر عليك فيه ما نثر؟ فقال: لا أبالي إذا سلم ديني.

▪ ودعا على مخالفيه وقال: اللهم أرهم ما قصدوني به في أنفسهم وأولادهم وأهاليهم. قال: فأما خالد فلم يأت عليه إلا أقل من شهر حتى ورد أمر الظاهرية بأن ينادى عليه فنودي عليه وهو على أتان، ثم صار عاقبة أمره إلى الذل والحبس. وأما حريث بن أبي الوراق فإنه ابتلي في أهله فرأى فيها ما يحل عن الوصف. وصدق الرسول ﷺ: اتق دعوة المظلوم؛ فإنها ليس بينها وبين الله حجاب

▪ ومضى البخاري ومضى حساده، وبقي علم البخاري، وسبق على مر الدهور والأعصار: ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾.

وفاته:

▪ وعلى أثر تلك الحادثة طلبه أهل سمرقند ليكون ضيفاً على مدينتهم، فنزل في طريقها «خرتوك» (قرية من قرى سمرقند على فرسخين منها)، وكان له بها أقرباء فنزل عندهم، فبلغه أنه قد وقع بينهم بسببه فتنة، فقوم يريدون دخوله وقوم يكرهونه، فضجر ليلة ودعا رحمه الله ليلة من الليالي بعد صلاة الليل: «اللهم قد ضاقت علي الأرض بما رحبت فاقبضني إليك»، فما تم الشهر حتى قبضه الله.

▪ وقال عبد الواحد بن آدم الطواوسي: رأيت النبي ﷺ في المنام ومعه جماعة من أصحابه، فسلمت عليه فرد علي السلام، فقلت: ما وقوفك يا رسول الله؟ فقال: «أنتظر محمد بن إسماعيل البخاري». فلما كان بعد أيام بلغني موته، فنظرنا فإذا هو قد مات في الساعة التي رأيت النبي ﷺ فيها.

مكانة الإمام عند أهل العلم:

ونرى من المفيد أن نقتطف هنا شيئاً من آراء العلماء في إمامنا ﷺ وأقوالهم التي تشهد بمنزلته وعلو كعبه في علم الحديث وفقهه وعبقريته وسعة اطلاعه ونبوغ ذهنه وذاكرته، فإننا نعرف الفضل من الناس ذوهه:

▪ قال يحيى بن جعفر البيكندي: لو قدرتُ أن أزيد في عمر محمد بن إسماعيل من عمري لفعلتُ؛ فإن موتى يكون موت رجل واحد، وموته ذهاب العلم.

▪ وقال نعيم بن حماد: محمد بن إسماعيل فقيه هذه الأمة.

▪ وقال علي بن المديني: إن محمد بن إسماعيل لم ير مثل نفسه.

▪ وقال عمرو بن علي الفلاس: حديث لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث.

▪ وقال أبو مصعب الزهري: محمد بن إسماعيل أفقه عندنا وأبصر من أحمد بن حنبل. فقيل له: جاوزتَ الحد، فقال الرجل: لو أدركتَ مالكا ونظرتَ إلى وجهه ووجه البخاري لقلتُ: كلاهما واحد في الفقه والحديث.

▪ وقال إمام الأئمة أحمد بن حنبل: ما أخرجتُ خراسان مثل محمد بن إسماعيل.

▪ وقال أبو عمار الحسين بن حريث: لا أعلم أني رأيت مثله، كأنه لم يخلق إلا للحديث.

▪ وقال عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي: محمد [يعني البخاري] أكيس خلق الله، إنه عقل عن الله ما أمره به ونهى عنه في كتابه وعلى لسان نبيه.

إذا قرأ محمد القرآن شغل قلبه وبصره وسمعه وتفكر في أمثاله وعرف حلاله وحرامه.

▪ وقال مسلم بن الحجاج للبخاري: لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك.

▪ وعن أحمد بن حمدون قال: جاء مسلم بن الحجاج إلى البخاري فقبل بين عينيه وقال: دَعْنِي أُقبلَ رجلك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين،

ويا طبيب الحديث في علله.

▪ وقال أبو عيسى الترمذي: لم أر بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتأريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل.

▪ وقال موسى بن هارون الحافظ: لو أن أهل الإسلام اجتمعوا على أن ينصبوا آخر مثل محمد بن إسماعيل ما قدروا عليه.

مصنفاته:

▪ قال الحافظ: هذه التصانيف موجودة مروية لنا بالسَّماع أو الإجازة:

١- الجامع الصحيح	٢-	الأدب المفرد	٣-	رفع اليدين في الصلاة	٤-	القراءة خلف الإمام	٥-	بر الوالدين
٦- التأريخ الكبير	٧-	التأريخ الأوسط	٨-	التأريخ الصغير	٩-	خلق أفعال العباد	١٠-	كتاب الضعفاء

▪ ومن تصانيفه أيضًا:

١- الجامع الكبير	٢-	المسند الكبير	٣-	التفسير الكبير	٤-	كتاب الأشربة
٥- كتاب الهبة	٦-	أسامي الصحابة	٧-	كتاب الوجدان	٨-	كتاب المبسوط
٩- كتاب العلل	١٠-	كتاب الكنى	١١-	كتاب الفوائد		

التعريف بالكتاب

«الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»

■ ولا شك أنه لا يوجد كتاب حديثي في تاريخ هذه الأمة الإسلامية اعتنت به الأمة قدر اعتنائها بـ«الجامع الصحيح» بحثاً وتحقيقاً، خصوصاً وإمعاناً، دراسةً وشرحاً، حلاً وإبرازاً، تعليقاً واستخراجاً، تلخيصاً واختصاراً، فقهاً وحديثاً، إقبالاً وتقديماً، تناقلاً وتوارثاً لكل ما له به علاقة من قرب أو بعد، تسابق فيه أقلام الأعلام التي اتجهت إلى حل غوامضه وفك مشكلاته، ولم تغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصتها من فجر التأليف إلى اليوم وإلى ما شاء الله تعالى.

■ وإليكم ما قال العلامة الأديب المحدث اللبيب الشيخ محمد يوسف البنوري رحمه الله في تعريف ذلك الكتاب العظيم الجليل، وما أجمع كلمة قالها حول هذا الكتاب!

«وبالجملة أصبح «صحيح البخاري» لا يبارى ولا يجارى، نال منزلة في العالم من القبول ما لا يشق غباره ولا يساجل عياره، وربما يكون ذلك القبول العظيم والتلقي لكتابه من كل حقير وعظيم مما خصه الله سبحانه بالوصول إلى غاية مجيدة في معرفة العلل، واجتهاده في الانتقاء، وطول سهره لإيداع اللطائف الخفية، والتزامه في الصحة ما لم يلتزمه المحدثون من دقائق الصحة وغوامض العلل، ومكابدته في مناهج التقصي والبحث، وبلغ سعيه في جميع مسائل الدين، واستنباط أدلة مبتكرة في الموضوع، وطرق الأبحاث النادرة في الاختيار، والبحث والتحري في الكشف والتنقيب، وجمع قضايا الصحابة وأقوال التابعين، واختيار أوفى الآيات القرآنية وأجمعها في كل موضوع من المواضيع، واستيفاء كل ما له صلة بالدين من أبواب بعيدة كأداب عشرة وطب وخلق وزهد ورقاق وفتن وأذكار ودعوات، وما إلى ذلك من حقائق دينية يصطفئها من كل باب.

وقديماً قلت: إن الإمام البخاري رحمه الله أراد أن يكون كتابه كتاب دين قبل أن يكون كتابه كتاب حديث، فأصبح كتاب فقه وكتاب حديث وكتاب أدب وكتاب زهد وكتاب تفسير وكتاب شرح التنزيل وكتاب ذكر ودعوات.

ثم فوق كل ذلك إخلاصه العظيم، وتوجهه إلى الله سبحانه باستخارة وغسل وصلاة عند كل حديث، ثم كتابته ذلك في مسجد النبي الكريم ﷺ، ثم سر الله الخفي هذه المزية الكبرى، فهب عليه قبول من قبول الله ونسيم من نفحات إلهية. سبحانه الله! يعطي ما يشاء من يشاء، والله يختص برحمته من يشاء، والله ذو الفضل العظيم».

مرتبة الصحيح ومكانته:

■ قال الإمام النووي رحمه الله:

– قال العلماء: هو أول مصنف صنّف في الصحيح المجرد، واتفق العلماء على أن أصح الكتب المصنفة صحيحاً البخاري ومسلم.

– واتفق الجمهور على أن صحيح البخاري أصحها صحيحاً وأكثرهما فوائد.

– وقال الحافظ أبو علي النيسابوري وبعض علماء المغرب: صحيح مسلم أصح. وأنكر العلماء ذلك عليهم، والصواب ترجيح صحيح البخاري.

– وقد قرر الإمام الحافظ أبو بكر الإسماعيلي في كتابه «المدخل» ترجيح صحيح البخاري على صحيح مسلم، وذكر دلائله.

– وقال النسائي: أجود هذه الكتب كتاب البخاري.

– وأجمعت الأمة على صحة هذين الكتابين، ووجوب العمل بأحاديثهما.

قلت: ومن أخص ما يرجح به اتفاق العلماء أن البخاري أجل من مسلم وأصدق بمعرفة الحديث ودقائقه، وقد انتخب علمه ولخص ما ارتضاه في هذا الكتاب.

ذكر فضائله:

وإذا تقرر ذلك فليقابل هذا من التفضيل بجهة أخرى من وجوه التفضيل غير ما يرجع إلى نفس الصحيح، وهي:

■ ما ذكره الإمام القدوة أبو محمد بن أبي حمزة في اختصاره للبخاري، قال: قال لي من لقيته من العارفين عمن لقي من السادة المقرّهم بالفضل:

إن «صحيح البخاري» ما قرئ في شدة إلا فرجت، ولا ركب به في مركب فغرق. قال: وكان مجاب الدعوة، وقد دعا لقائه، رحمه الله.

▪ وكذلك الجهة العظمى الموجبة لتقديمه، وهي ما ضمنه أبوابه من التراجم التي حيرت الأفكار وأدهشت العقول والأبصار، وإنها بلغت هذه الرتبة وفازت بهذه الخطوة لسبب عظيم أوجب عظمها، وهو ما رواه أبو أحمد بن عدي عن عبد القدوس بن هشام قال: سمعت عدة من المشايخ يقولون: حول تراجم جامعه - يعني بيضا - بين قبر النبي ﷺ ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين.

▪ وقال الإمام أبو العباس القرطبي: وأما انعقاد الإجماع على تسميتها بالصحيحين فلا شك فيه، بل قد صار ذكر «الصحيح» علمًا لهما، وإن كان غيرهما بعدهما قد جمع الصحيح واشترط الصحة، كأبي بكر الإسماعيلي الجرجاني وأبي الشيخ ابن حيان الأصبهاني وأبي بكر البرقاني والحاكم أبي عبد الله وإبراهيم بن حمزة وأبي ذر الهروي وغيرهم. لكن الإمامان أحرزًا قصب السباق، ولقب كتاباهما بالصحيحين بالاتفاق.

▪ قال أبو عبد الله الحاكم: أهل الحجاز والعراق والشام يشهدون لأهل خراسان بالتقدم في معرفة الحديث؛ لسبق الإمامين: البخاري ومسلم إليه وتفردهما بهذا النوع.

وقال الحافظ المزي: وأما السنة فإن الله تعالى وفق لها حفاظًا عارفين وجهابذة عالمين وصيارفةً ناقلين، يتفنون عنها تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، فتتبعوا في تصنيفها وتفتنوا في تدوينها على أنحاء كثيرة وضروب عديدة؛ حرصًا على حفظها وخوفًا من إضاعتها. وكان من أحسنها تصنيفًا وأجودها تأليفًا وأكثرها صوابًا وأقلها خطأ وأعمها نفعًا وأعودها فائدة وأعظمها بركة وأيسرها مؤونة وأحسنها قبولًا عند الموافق والمخالف وأجلها موقعًا عند الخاصة والعامة: صحيح أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري.

▪ وقال القاسم بن يوسف التجيبي: وهذا «الجامع الصحيح» أحد كتب الإسلام المعتمدة، وهو أصحها وأكثرها فوائد وأعظمها نفعًا وأشهرها بركة فقد صح وثبت أنه إذا قرئ لشدة رجاء تفرجها يفرجها الله عز وجل، ورأيت أهل العلم والخير يقصدون ذلك بقراءته عند الشدائد شرقًا وغربًا.

▪ قال الحافظ ابن حجر: قال أبو الهيثم الكشميهني: سمعت الفربري يقول: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: ما وضعت في «كتاب الصحيح» حديثًا إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين.

▪ وعن البخاري قال: صنف «الجامع» من ست مائة ألف حديث في ست عشرة سنة، وجعلته حجةً فيما بيني وبين الله.

▪ وعنه قال: صنف كتابي «الجامع» في المسجد الحرام، وما أدخلت فيه حديثًا حتى استخرت الله تعالى وصليت ركعتين وتيقنت صحته.

▪ وروى ابن عدي عن جماعة من المشايخ: أن البخاري حول تراجم جامعه بين قبر النبي ﷺ ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين.

▪ قال محمد بن حاتم وراق البخاري: رأيت البخاري في المنام خلف النبي ﷺ والنبي ﷺ يمشي، فكلما رفع النبي ﷺ قدمه وضع أبو عبد الله قدمه في ذلك الموضع.

▪ قال أبو زيد المروزي: كنت نائمًا بين الركن والمقام فرأيت النبي ﷺ في المنام، فقال لي: يا أبا زيد، إلى متى تدرس كتاب الشافعي؟ ولا تدرس كتابي؟ فقلت: يا رسول الله، وما كتابك؟ قال: جامع محمد بن إسماعيل.

▪ وقال أبو جعفر العقيلي: لما صنف البخاري «كتاب الصحيح» عرضه على ابن المديني وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهم فاستحسنوه، وشهدوا له بالصحة إلا أربعة أحاديث. قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري، وهي صحيحة.

سبب تصنيف الإمام البخاري «الجامع الصحيح»:

▪ قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: اعلم - علمني الله وإياك - أن آثار النبي ﷺ لم تكن في عصر أصحابه وكبار تبعهم مدونةً في الجوامع ولا مرتبةً؛ لأمرين: أحدهما: أنهم كانوا في ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك (كما ثبت في صحيح مسلم)؛ خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن العظيم.

وثانيهما: لسعة حفظهم وسيلان أذهانهم، ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة.

▪ ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب الأخبار لما انتشر العلماء في الأمصار وكثر الابتداع من الخوارج والروافض ومنكري الأقدار.

▪ فأول من جمع ذلك الربيع بن صبيح وسعيد بن أبي عروبة وغيرهما، وكانوا يصنفون كل باب على حدة إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة فدوّنوا

الأحكام.

▪ فصنّف الإمام مالك «الموطأ»، فقلّ إمام من الحفاظ إلا وصنف حديثه على المسانيد، كالإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وعثمان بن أبي

شيبه وغيرهم من النبلاء. ومنهم من صنّف على الأبواب وعلى المسانيد معًا، كأبي بكر بن أبي شيبه.

▪ فلما رأى البخاري رحمه الله هذه التصانيف ورواها وانتشق رياها واستجلى محياها وجدها بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين، والكثير منها يشمله التضعيف، فلا يقال لغته: سمين. فحرك همته لجمع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب فيه أمين. وقوى عزمه على ذلك ما سمعه من أستاذه أمير المؤمنين في الحديث والفقه إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، المعروف بابن راهويه. وذلك فيما رواه إبراهيم بن معقل النسفي قال: قال أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: كنا عند إسحاق بن راهويه فقال: لو جمعتم كتابًا مختصرًا لصحيح سنة رسول الله ﷺ! قال: فوق ذلك في قلبي، فأخذت في جمع «الجامع الصحيح».

▪ وقال محمد بن سليمان بن فارس: سمعت البخاري يقول: رأيت النبي ﷺ وكأنني واقف بين يديه، ويدي مروحة أذب بها عنه، فسألت بعض المعبرين فقال لي: أنت تذب عنه الكذب. فهو الذي حملني على إخراج «الجامع الصحيح».

عدد أحاديثه:

▪ قال الشيخ ابن الصلاح: عدد أحاديث «صحيح البخاري» سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون [٧٢٧٥] بالأحاديث المكررة. قال: وقيل: إنها بإسقاط المكرر أربعة آلاف [٤٠٠٠]، هكذا أطلق ابن الصلاح.

▪ وتبعه الشيخ محيي الدين النووي في «مختصره»، ولكن خالف في الشرح فقيدتها بالمسندة، ولفظه: «جملة ما في «صحيح البخاري» من الأحاديث المسندة سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون [٧٢٧٥] حديثًا بالأحاديث المكررة، وبحذف المكررة نحو أربعة آلاف [٤٠٠٠]».

▪ قال النووي: وقد رأيت أن أذكرها مفصلة؛ ليكون كالفهرسة لأبواب الكتاب وتسهل معرفة مظان أحاديثه على الطلاب. ثم أورد عددها بالإسناد الصحيح عن الحموي.

▪ واشتهر هذا التعداد بحيث جرى على ألسنة الناس، حتى أنشد بعضهم:

جميع أحاديث الصحيح الذي روى الـ سبخاري خمس ثم سبعون للعد

وسبعة آلاف تضاف وما مضى إلى مائتين عد ذاك أولو الجدد

▪ ولم يرض الحافظ ابن حجر رحمه الله بهذا العدد، وتأسف عليه أشد الأسف، وتعقب ذلك بابًا بابًا محرمًا ذلك، وقال في آخره: فجميع أحاديثه بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات على ما حررته وأتقنته سبعة آلاف وثلاث مائة وسبعة وتسعون [٧٣٩٧] حديثًا - فقد زاد على ما ذكره مائة حديث واثنتان وعشرون [١٢٢] حديثًا - على أنني لا أدعي العصمة ولا السلامة من السهو، ولكن هذا جهد من لا جهد له، والله الموفق.

▪ ثم عد التعاليق بابًا بابًا وقال: فجملة ما في الكتاب من التعاليق ألف وثلاث مائة وأحد وأربعون [١٣٤١] حديثًا، وأكثرها مكرر مخرج في الكتاب أصول متونه. وليس فيه من المتن التي لم تخرج في الكتاب - ولو من طريق أخرى - إلا مائة وستون [١٦٠] حديثًا قد أفردتها في كتاب مفرد لطيف متصلة الأسانيد إلى من علق عنه، وجملة ما فيه من المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات ثلاث مائة وأحد وأربعون [٣٤١] حديثًا.

▪ فجميع ما في الكتاب على هذا بالمكرر تسعة آلاف واثنتان وثمانون [٩٠٨٢] حديثًا.

▪ وهذه العدة خارج عن الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين فمن بعدهم.

شروط الإمام البخاري في «صحيحه»:

▪ اعلم أنه لم يؤثر عن الإمام البخاري رحمه الله أي شرط اشترط بذلك في أحاديث أخرجها في «صحيحه»، إلا أنه التزم الصحة عنده في كل حديث أخرجها، وأما تفصيل الأوصاف والشروط فقد ذكرها من ذكر من العلماء بعد سبر كتبهم.

▪ ذكر الحاكم رحمه الله في كتابه «المدخل إلى كتاب الإكليل» أنواع الصحيح من الحديث، وتعرض فيه لذكر شرط الشيخين في «صحيحهما» فقال:

و«الصحيح» من الحديث منقسم على عشرة أقسام: خمسة منها متفق عليها، وخمسة منها مختلف فيها. فالقسم الأول من المتفق عليها

اختيار البخاري ومسلم، وهو الدرجة الأولى من الصحيح. ومثاله: الحديث الذي يرويه الصحابي المشهور بالرواية عن رسول الله ﷺ

وله راويان ثقتان، ثم يرويه من أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور وله رواية من الطبقة الرابعة، ثم يكون شيخ البخاري أو مسلم

حافظًا مشهورًا بالعدالة في روايته. فهذه الدرجة الأولى من الصحيح.

▪ والذي يتخلص من هذه العبارة أنه يشترط عنده لصحة الحديث ثلاثة شروط وألزمها الشيخين، وهي:

١- أن يروي الحديث راويان ثقتان عن كل من الصحابي والتابعي، ويزيد هذا العدد في الطبقة الرابعة.

٢- أن يتصف الرواة كلهم من شيوخ الشيخين إلى الصحابة بالثقة والشهرة في رواية الحديث.

٣- ويشترط لشيوخ الشيخين وأتباع التابعين أن يكونوا حفاظاً متقنين، على أنهم موصوفون بالوثوق والشهرة.

▪ وفيما ذكره الحاكم من الشروط نظر ظاهر قد ذكره العلماء في كتب المصطلح فراجع، مثل «تدريب الراوي» وغيره.

وقد صنف في «شروط الأئمة» الحازمي فأجاد، فإليك خلاصته من كلام الحافظ ابن حجر (أعلم الناس بصحيح البخاري من المتأخرين):

قال الحافظ رحمه الله: قال الحازمي ما حاصله أن شرط الصحيح:

١- أن يكون إسناده متصلًا. ٢- وأن يكون راويه مسلمًا. ٣- صادقًا. ٤- غير مدلس. ٥- ولا مختلط.

٦- متصفًا بصفات العدالة. ٧- ضابطًا متحفظًا. ٨- سليم الذهن: قليل الوهم. ٩- سليم الاعتقاد.

أشترط البخاري رحمه الله أن يكون الراوي قد ثبت له ملاقة من روى عنه ولو مرة، وقد ذكر ذلك في «تأريخه» وجرى عليه في «صحيحه». (وقد ناقش الشيخ حاتم الشريف هذا الأخير في كتابه «إجماع المحدثين» وأثبت أن الصحيح أن البخاري لم يثبت عنه هذا الشرط.)

١١- الرواة المكثرون من حيث الضبط والحفظ والإتقان وطول ملازمة الأستاذ على خمس طبقات:

(أ) أهل حفظ وإتقان ولازموا أستاذهم طويلاً.	(د) في حفظهم وإتقانهم شيء ولم يلازموا أستاذهم كثيراً.
(ب) أهل حفظ وإتقان ولم يلازموا أستاذهم طويلاً.	(هـ) الضعفاء والمجهولون.
(ج) في حفظهم وإتقانهم شيء ولكنهم لازموا أستاذهم طويلاً.	

فالطبقة الأولى هي الغاية في الصحة وهي غاية مقصد البخاري رحمه الله؛ فإنه يخرج عن الطبقة الأولى أصلاً. وقد يخرج عن أعيان الطبقة الثانية ما يعتمد من غير استيعاب، وأكثر ما يخرج ذلك تعليقاً. وربما خرج السير من حديث الطبقة الثالثة تعليقاً أيضاً. وأما غير المكثرين فإنها اعتمد البخاري رحمه الله في تخريج أحاديثهم على الثقة والعدالة وقلة الخطأ.

١٢- اشترط رحمه الله أن لا يخرج في «صحيحه» عن المدلس إلا إذا صرح بالتحديث.

١٣- من شرطه رحمه الله أنه إذا أخرج عن من فيه مقال لا يخرج شيئاً عما أنكر عليه.

١٤- قد سبق من شرطه رحمه الله في الراوي أن يكون صادقاً سليم الاعتقاد، فلا يخرج الإمام من أحاديث المبتدع إلا أن يكون صادقاً للهجة متديناً.

١٥- الإمام البخاري رحمه الله يخرج الحديث مع وجود الاختلاف؛ فإن التعليل بمجرد الاختلاف غير قادح؛ إذ لا يلزم من مجرد الاختلاف اضطرابٌ يوجب الضعف.

١٦- إن كان في الراوي قصور، ووافقه على رواية ذلك الخبر من هو مثله: انجبر ذلك القصور، وكان على شرطه رحمه الله.

١٧- من شرطه رحمه الله في الاعتماد على الضعيف في مقام الاحتجاج به أن يعتضد بالاتفاق على مقتضاه.

نسخ البخاري ورواته:

▪ وكان محمد بن يوسف الفريري يقول: سمع كتاب «الصحيح» لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجل، فما بقي أحد غيري.

▪ فأشهرهم بالرواية عنه محمد بن يوسف الفريري، وروايته للصحيح أتم الروايات. قال الحافظ ابن حجر: وليس هو آخر من يروي «الصحيح»

عن البخاري كما أطلق ذلك بناءً على ما في علمه، فقد تأخر بعده بتسع سنين أبو طلحة منصور بن محمد بن علي البزدوي، وكانت وفاته سنة تسع وعشرين وثلاث مائة [٣٢٩هـ]. ذكر ذلك من كونه روى «الجامع الصحيح» عن البخاري أبو نصر بن ماکولا وابن نقطة وغيرهما.

▪ ومن رواة «الجامع» أيضاً: إبراهيم بن معقل النسفي، وفاته منه قطعة من آخر، رواها بالإجازة.

▪ وكذلك حماد بن شاكر النسوي، روى عنه «الصحيح» إلا أوراها من آخره.

▪ وأطلق جعفر المستمري الحافظ أنه آخر من حدث عن البخاري، وليس جيداً؛ لأن الحسين بن إسماعيل المحاملي عاش بعده مدة ولكن لم

يكن عنده عن البخاري «الجامع الصحيح»، وإنما سمع منه مجالس أملاها ببغداد في آخر قدمية قدمها البخاري. وقد غلط من روى «الصحيح» من طريق المحاملي المذكور غلطاً فاحشاً.

- وقال التاج السبكي: وآخر من زعم أنه سمعه منه موتاً أبو ظهير عبد الله بن فارس البلخي، المتوفى سنة ست وأربعين وثلاث مائة [٣٤٦ هـ].
- وآخر من روى حديثه عاليًا خطيب الموصل في «الدعاء» للمحامي، بينه وبينه ثلاثة رجال.
- وقد ذكر الحافظ ابن حجر في فاتحة «فتح الباري»: من الرواة الذين رَوَوْا «الجامع الصحيح» عن الإمام البخاري وسمعه منه أربعة، وهم:

١-	أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر، الفَرَبْرِي	٣-	وأبو محمد حمَّاد بن شاكر، النسوي
٢-	وأبو إسحاق إبراهيم بن معقل بن الحجاج، النَّسْفِي	٤-	وأبو طلحة منصور بن محمد بن علي، البَزْدَوِي

- وهذه تراجم هؤلاء الأئمة الأربعة تلامذة الإمام البخاري، والراوين عنه «الجامع الصحيح»:

١- الفربري: (٢٣١-٣٢٠ هـ)

- المحدث الثقة العالم أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري، راوي «الجامع الصحيح» عن أبي عبد الله البخاري، سمعه منه بفرّير مرتين.
- و«فربري» المنسوب إليها قرية من قرى بخارى على طرف جيحون. قال النووي: وهي بكسر الفاء وفتح الراء وإسكان الباء الموحدة، ويقال: بفتح الفاء أيضًا. ومن ذكر الوجهين في الفاء القاضي أبو الفضل عياض وابن قُرْظُول صاحب «مطالع الأنوار» وأبو بكر الحازمي. قال الحازمي: والفتح أشهر، ولم يذكر ابن ماكولا غيره. وقال القاسم بن يوسف التجيبي: «الفربري» هو بفتح الفاء وبكسر ها معًا، والأشهر فيه عند المشايخ الفتح، وبالوجهين قرأناه وسمعناه.
- وقال أبو بكر السمعاني في «أماليه»: وُلِدَ الفربري سنة إحدى وثلاثين ومائتين [٢٣١ هـ] قال: وكان ثقة ورعًا وقد سمع الفربري من قتيبة بن سعيد وعلي بن خُشْرَم، فشارك البخاريَّ ومسلمًا في الرواية عنهما.
- قال الذهبي: وقد أخطأ من زعم أنه سمع من قتيبة بن سعيد، فما رآه، وقد ولد في سنة إحدى وثلاثين ومائتين [٢٣١ هـ]، ومات قتيبة في بلد آخر سنة أربعين [٢٤٠ هـ]. وقد علّى في أوائل «الصحيح» حديث موسى والخضر، فقال: «حدثناه علي بن خُشْرَم: حدثنا سفيان بن عيينة...»، وهذا ثابت في رواية ابن حُمَويه دون غيره.
- قال أبو نصر الكلاباذي: كان سماع محمد بن يوسف الفربري لهذا الكتاب من محمد بن إسماعيل البخاري مرتين:
- ١- مرة بفربري في سنة ثمان وأربعين ومائتين [٢٤٨ هـ] ٢- ومرة ببخارى في سنة اثنين وخمسين ومائتين [٢٥٢ هـ].
- وقال أبو علي إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكُشَاني: سمعت محمد بن يوسف - يعني الفربري - يقول: سمعت «الجامع الصحيح» من أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بفربري في ثلاث سنين: في سنة ثلاث وخمسين [٢٥٣ هـ] وأربع وخمسين [٢٥٤ هـ] وخمس وخمسين ومائتين [٢٥٥ هـ].
- مات الفربري لعشر بقين من شوال سنة عشرين وثلاث مائة [٣٢٠ هـ] وقد أشرف على التسعين.
- ٢- إبراهيم بن معقل النسفي:
- الحافظ العلامة الفقيه أبو إسحاق إبراهيم بن معقل بن الحجاج، قاضي مدينة نَسَف التي يقال لها أيضًا: نَخْشَب.
- سمع قتيبة بن سعيد، وجبارة بن المغلس، وهشام بن عمار، وأبا كُريب، وأحمد بن منيع وطبقته.
- وله رحلة واسعة إلى بلاد خراسان والعراق والشام وديار مصر.
- حدث عنه علي بن إبراهيم الطغامي، وخلف بن محمد الحيام، وعبد المؤمن بن خلف، ومحمد بن زكريا، وولده سعيد بن إبراهيم، وجماعة كثيرة من أهل بلده والغرباء.
- قال أبو يعلى الخليلي: حافظ ثقة، وأخذ هذا الشأن من البخاري. وقال أبو سعد السمعاني: كان من أجلة أهل السنة وأصحاب الحديث ومن ثقاتهم وأفاضلهم، كتب الكثير، وجمع «المسند» و«التفسير» وحدث بها. وقال المستغفري: كان فقيهاً حافظاً بصيراً باختلاف العلماء عفيفاً صيناً. وقال الذهبي: له «المسند الكبير» و«التفسير» وغير ذلك، وحدث بصحيح البخاري عنه، وكان فقيهاً مجتهداً.
- توفي في سنة أربع أو خمس وتسعين ومائتين [٢٩٤ / ٢٩٥ هـ].
- وقال أبو علي الجبائي: وروينا عن أبي الفضل صالح بن محمد بن شاذان الأصبهاني، عن إبراهيم بن معقل: أن البخاري أجاز له آخر الديوان

من أول «كتاب الأحكام» إلى آخر ما رواه النسفي من «الجامع»؛ لأن في رواية إبراهيم النسفي نقصان أوراق من آخر الديوان عن رواية الفربري قد علمت على الموضوع في كتابي.

▪ وذلك في: باب قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلِمَ اللَّهِ﴾. (الفتح: ١٥) روى النسفي من هذا الباب تسعة أحاديث، آخرها بعض حديث عائشة في الإفك (ج: ٧٥٠٠)، ذكر منه البخاري كلمات استشهد بها وهو التاسع من أحاديث الباب، خرجه: «عن حجاج، عن الثميري، عن يونس، عن الزهري» بإسناده عن شيوخه عن عائشة رضي الله عنها.

وروى الفربري زائداً عليه من أول حديث: قتيبة عن مغيرة، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «إذا أراد عبدي أن يعمل سيئة فلا تكتبوها» (ج: ٧٥٠١) إلى آخر ما رواه الفربري عن البخاري من الديوان، وهو تسع أوراق من كتابي.

٣- حماد بن شاکر النسوي:

▪ هو الإمام المحدث الصدوق حماد بن شاکر بن سويّه أبو محمد الوراق النسوي.
▪ حدث عن عيسى بن أحمد العسقلاني، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وأبي عيسى الترمذي وطائفة.
▪ وهو أحد رواة «صحيح البخاري» عنه.
▪ قال الحافظ جعفر المستغفري في «تاريخ نسف»: هو ثقة مأمون، رَحَلَ إلى الشام، حدثني عنه بكر بن محمد بن جعفر بصحيح البخاري من أوله إلى آخره وأبو أحمد قاضي بخارى.
▪ توفي سنة إحدى عشرة وثلاث مائة [٣١١ هـ].

٤- البزدوي:

▪ الشيخ الكبير المسند أبو طلحة منصور بن محمد بن علي البزدي - ويقال: البزدوي - النسفي، دهقان قرية بزدة.
▪ قال الأمير ابن ماكولا: حدث عن محمد بن إسماعيل بكتاب «الجامع الصحيح»، وهو آخر من حدث به عنه، وكان ثقةً.
▪ وقال الحافظ جعفر بن محمد المستغفري في «تاريخ نسف»: هو آخر من روى عن محمد بن إسماعيل «الجامع»، ويضعفون روايته من جهة صغره حين سمع، ويقولون: وجد سماعة بخط جعفر بن محمد مولى أمير المؤمنين دهقان توبن، فقرؤوا كل الكتاب من أصل حماد بن شاکر، وسمع منه أهل بلده، وصارت إليه الرحلة في أيامه.

▪ مات في سنة تسع وعشرين وثلاث مائة [٣٢٩ هـ].

تلاميذ الفربري الذين رووا عنه الجامع الصحيح وتلاميذهم:

▪ وقد ذكر الحافظ ابن حجر في فاتحة «فتح الباري»: من تلاميذ الفربري الذين رووا عنه «الجامع الصحيح» تسعة.
▪ ثم ذكر أيضاً تلاميذ هؤلاء الأئمة الحفاظ التسعة الذين رووا «الجامع الصحيح».
▪ وهذه القائمة بأسماء هؤلاء الشيوخ والتلاميذ منقولة من «فتح الباري» مع زيادة وفيات بعض هؤلاء المذكورين:

١: الحافظ أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن (ت ٣٥٣). وعنه:

- عبد الله بن محمد بن [عبد الرحمن بن] أسد الجهنبي (ت ٣٩٥).

٢: الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي (ت ٣٧٦). وعنه:

- الحافظ أبو ذر عبد بن أحمد الهروي (ت ٤٣٤).

- وعبد الرحمن بن عبد الله الهمداني (ت ٤١١).

٣: أبو نصر أحمد بن محمد بن أحمد الأخسيكي. وعنه:

- إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الصفار الزاهد.

٤: والفقهاء أبو زيد محمد بن أحمد المروزي (ت ٣٧١). وعنه:

- الحافظ أبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠).

- والحافظ أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي (ت ٣٩٢).

— والإمام أبو الحسن علي ابن محمد القاسبي (ت ٤٠٣).

٥: وأبو علي محمد بن عمر بن شبرويه. وعنه:

— سعيد بن أحمد بن محمد الصوفي العيار (ت ٤٥٧).

— وعبد الرحمن بن عبد الله الهمداني أيضًا (ت ٤١١).

٦: وأبو أحمد محمد بن محمد الجرجاني (ت ٣٧٣ / ٣٧٤). وعنه:

— أبو نعيم (ت ٤٣٠).

— والقاسبي أيضًا (ت ٤٠٣).

٧: وأبو محمد عبد الله بن أحمد السرخسي (ت ٣٨١). وعنه:

— أبو ذر أيضًا (ت ٤٣٤).

— وأبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المظفر الداودي (ت ٤٦٧).

٨: وأبو الهيثم محمد بن مكي الكشميهني (ت ٣٨٩). وعنه:

— أبو ذر أيضًا (ت ٤٣٤).

— وأبو سهل محمد بن أحمد الحفصي (ت ٤٦٦).

— وكريمة بنت أحمد المروزي (ت ٤٦٣).

٩: وأبو علي إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكشاني (ت ٣٩١) وهو آخر من حدث بـ«الصحیح» عن الفربري. وعنه:

— أبو العباس جعفر بن محمد المستغفري (ت ٤٣٢).

الشروح والتعليقات على «الصحیح»:

▪ لعل المكتبة الإسلامية لا تعرف كتابًا من كتب البشر الدينية اهتم به الباحثون والدارسون والعلماء ووقفوا جهودهم عليه، مثل ما تناولوا كتاب «الجامع الصحيح» لأبي عبد الله البخاري بالشرح والتعليق والدراسة، وذلك منذ العصور الأولى منذ ألف هذا الكتاب وصدر عن صاحبه للناس. ▪ فقد كانت هذه العناية والاهتمام من لدن الباحثين والدارسين هي التي أحلت كتاب البخاري محل الصدارة بين الكتب المؤلفة في المكتبة الإسلامية وجعلته في مقدمتها على الدوام، مع فضل استمرار الاهتمام وتواصل العناية، مما يعتبر مظهرًا من مظاهر التقدير والاعتبار لهذا التراث العظيم الخالد الذي عم مشارق الأرض ومغاربها.

▪ وقد امتدت العناية به إلى العلماء غير المسلمين حيث درس وترجم وكتبت حوله مئات المؤلفات من طرق الكتاب والمستشرقين الأجانب في مختلف أصقاع الدنيا، وبذلك كان كتاب «الجامع الصحيح» أعظم المؤلفات تقديرًا وأعلىها منزلة وأكثرها شهرة. ▪ ولقد واكبت هذه العناية والاهتمام من طرف العلماء والباحثين «الجامع الصحيح» منذ تأليفه، فقد ظهر أول شرح له في منتصف القرن الرابع الهجري، وهو المسمى «أعلام السنن» للإمام الخطابي (المتوفى سنة ٣٨٨ هـ)، ثم توالى فيها بعد الشروح والحواشي والتعليقات متلاحقة متصلة ودون انقطاع طوال القرون العشرة التي تلت تأليفه إلى اليوم، حيث لم يتوقف اهتمام العلماء بصحيح البخاري، حتى عد صاحب «كشف الظنون» منها اثنين وثمانين وأوصل العدد الكاندهلوي في «مقدمة اللامع» إلى نيف وثلاثين ومائة، إلى غير ذلك مما ذكره طاش كبرى زاده في «مفتاح السعادة» وما ذكر في «إنحاف النبلاء» و«الديباج المذهب» و«نيل الابتهاج» وغيرها.

▪ إن من يستعرض الشروح لكتب الحديث المسندة في مظانها من كتب التراجم أو مصادر بيان المؤلفات الحديثة ومصادر فهرسة المخطوطات والمطبوعات فسيجد أن شروح «صحيح البخاري» تعد أكثر من شروح أي كتاب آخر من كتب الحديث المسندة. وقد قام أحد الباحثين المعاصرين وهو الشيخ محمد عصام عرار الحسيني بجمع ما تيسر له من الشروح والتعليقات على «صحيح البخاري» فبلغ ما ذكره (٣٧٥) مؤلفًا. وذلك في كتاب له بعنوان «إنحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري». ومن يستعرض ما طبع من هذه الشروح والتعليقات فسيجد عددًا غير قليل، لكن سيجد أن ما طبع محققًا تحقيقًا علميًا موثقًا يعد نادرًا.

هنا نذكر نبذة من شروحه:

المؤلفون	أسماء الشروح
الإمام العلامة الحافظ اللغوي أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الخطابي، توفي ببست في شهر ربيع الآخر سنة ثمان وثمانين وثلاث مائة.	١- أعلام الحديث / أعلام السنن / إعلام المحدث
أحمد بن نصر أبو جعفر الأزدي الداودي المالكي الفقيه، توفي سنة اثنتين وأربع مائة.	٢- النصيحة في شرح البخاري
أظن أنه العلامة إمام الأدب أبو عبد الله محمد بن جعفر التميمي القيرواني النحوي القزاز، مات بالقيروان سنة اثنتي عشرة وأربع مائة.	٣- شرح القزاز
لعله سراج بن سراج بن محمد بن سراج، يكنى أبا الزناد، من أهل قرطبة، توفي في محرم سنة اثنتين وعشرين وأربع مائة.	٤- شرح أبي الزناد ابن سراج
المهلب بن أحمد بن أبي صفرة أسيد بن عبد الله الأسدي الأندلسي المريني، مصنف «شرح صحيح البخاري»، وكان أحد الأئمة الفصحاء الموصوفين بالذكاء، توفي في شوال سنة خمس وثلاثين وأربع مائة.	٥- شرح المهلب
مروان بن علي - ويقال: ابن محمد - الأسدي القطان أبو عبد الملك القرطبي البوني.	٦- شرح البوني
العلامة أبو الحسن علي بن خلف بن بطلال البكري القرطبي ثم البلنسي، ويعرف بابن اللجام، توفي في صفر سنة تسع وأربعين وأربع مائة.	٧- شرح ابن بطلال
الحافظ أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف الأندلسي القرطبي، صاحب التصانيف، توفي سنة ست وخمسين وأربع مائة.	٨- شرح ابن حزم
عمر بن الحسن بن عمر بن عبد الرحمن بن عمر الهوزني الإشبيلي المالكي أبو حفص، مات قتيلًا سنة ستين وأربع مائة.	٩- شرح الهوزني
الإمام العلامة حافظ المغرب شيخ الإسلام أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري الأندلسي القرطبي المالكي، صاحب التصانيف الفائقة، توفي سنة ثلاث وستين وأربع مائة.	١٠- الأجوبة عن المسائل المستغربة من كتاب البخاري
الإمام علي بن محمد بن حسين، ابن المحدث عبد الكريم بن موسى بن عيسى بن مجاهد، أبو الحسن فخر الإسلام البزدوي الزاهد شيخ الحنفية عالم ما وراء النهر، صاحب الطريقة في المذهب وصاحب التصانيف الجليلة، توفي سنة اثنتين وثمانين وأربع مائة.	١١- شرح البزدوي
الإمام مفتي مدينة المرية وقاضيتها أبو عبد الله محمد بن خلف بن سعيد بن وهب الأندلسي المريني، ابن المرابط الصيرفي، توفي في شوال سنة خمس وثمانين وأربع مائة.	١٢- شرح ابن المرابط
العلامة أبو الأصبع عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدي الجبالي المالكي، توفي سنة ست وثمانين وأربع مائة.	١٣- شرح أبي الأصبع
الإمام محمد بن إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي بن أحمد بن طاهر التيمي الأصبهاني أبو عبد الله.	١٤- شرح التيمي
العلامة المحدث أبو حفص عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل بن محمد النسفي الحنفي، من أهل سمرقند، وكان صاحب فنون، ألّف في الحديث والتفسير والشروط، وله نحو من مائة مصنف، توفي سنة سبع وثلاثين وخمس مائة.	١٥- النجاح في شرح أخبار كتاب الصحاح
أحمد بن محمد بن عمر أبو القاسم التيمي المريني، المعروف بابن ورد، توفي في رمضان من سنة أربعين وخمس مائة.	١٦- الاحتواء على غاية المطلب والمواد في شرح ما اشتمل عليه مصنف البخاري من علم المتن بعد التعريف برجال الإسناد
محمد بن أحمد بن محمد بن خيشمة القيسي، الحافظ أبو الحسن الجبالي الأندلسي المالكي، المتوفى بغرناطة سنة أربعين وخمس مائة.	١٧- شرح غريب الجامع الصحيح

أسماء الشروح	المؤلفون
١٨- شرح ابن العربي	الإمام العلامة الحافظ القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله، ابن العربي الأندلسي الإشبيلي المالكي، صاحب التصانيف، توفي سنة ثلاث وأربعين وخمس مائة.
١٩- الإفصاح عن معاني الصحاح	أبو المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة بن سعيد بن الحسن بن جهم الشيباني الدوري العراقي الحنبلي الوزير الكامل الإمام العالم العادل عون الدين يمين الخلافة، صاحب التصانيف، توفي سنة ستين وخمس مائة.
٢٠- التلويح في شرح الجامع الصحيح	مغلطائي بن قليح بن عبد الله البكجري الحنفي الحكري، الحافظ علاء الدين، صاحب كتاب «إكمال تهذيب الكمال»، توفي سنة اثنتين وستين وسبع مائة.
٢١- المتواري على تراجم أبواب البخاري	القاضي العلامة أحمد بن محمد بن منصور بن القاسم بن مختار، ناصر الدين، ابن المنير، الإسكندراني المالكي قاضي الإسكندرية وعالمها، وأخو زين الدين ابن المنير الأكبر (أعني هذا) وذاك الأصغر. توفي سنة ثلاث وثمانين وست مائة.
٢٢- شرح الصغاني	الشيخ الإمام العلامة المحدث إمام اللغة الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر بن علي أبو الفضائل رضي الدين القرشي العدوي العمري الصغاني - أو الصاغاني - الأصل الهندي، اللهوري المولد، البغدادي الوفاة، المكي المدفن، الفقيه الحنفي، صاحب التصانيف.
٢٣- فتح الباري شرح صحيح البخاري	عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن بن محمد بن مسعود البغدادي الدمشقي، ابن رجب الحنبلي أبو الفرج الحافظ الفقيه شيخ الإسلام، توفي سنة خمس وتسعين وسبع مائة.
٢٤- فتح الباري بشرح صحيح البخاري	العالم الحبر البحر الفهامة ذو الفتون وحائزها شيخ الإسلام الحافظ أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد الكتاني العسقلاني المصري، الشهير بابن حجر، شهاب الدين أبو الفضل، توفي سنة اثنتين وخمسين وثمان مائة. (شرحه هذا أشهر وأعرف من أن يُعرف، فهو أشهر شرح لـ«صحيح البخاري» على الإطلاق، وهو شرح جاب الآفاق، وعرفه الصغير قبل الكبير وطالب العلم قبل العالم، وكذا من قال: «لا هجرة بعد الفتح». قال حاجي خليفة: وشهرته وانفراده بما يشتمل عليه من الفوائد الحديثة والنكات الأدبية والفوائد الفقهية تغني عن وصفه، وصدق من قال: «ما أوفى بحق البخاري إلا العسقلاني» أو نحو هذا.)
٢٥- شرح النووي	يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين، مفتي الأمة شيخ الإسلام محيي الدين أبو زكريا النووي الحافظ الفقيه الشافعي الزاهد أحد الأعلام، توفي سنة ست وسبعين وست مائة. (هذا الشرح تواتر ذكره، وقد ذكره النووي نفسه في مقدمة «شرح مسلم» فقال: أما «صحيح البخاري» فقد جمعت في شرحه جملاً مستكرات، مشتملة على نفائس من أنواع العلوم بعبارات وجيزات، وأنا مشمر في شرحه راج من الله الكريم في إتمامه المعونات. اهـ قلت: لم يتمه ﷺ، وإنما وصل فيه إلى «كتاب الإيمان»، قاله حاجي خليفة في «كشف الظنون».)
٢٦- شرح ابن المنير	القاضي الأوحدي علي بن محمد بن منصور بن أبي القاسم بن مختار بن أبي بكر، زين الدين أبو الحسن، ابن القاضي أبي المعالي الجذامي، الإسكندراني المالكي، أخو القاضي العلامة ناصر الدين ابن المنير الأصغر، توفي سنة خمس - وقيل: ست - وتسعين وست مائة.
٢٧- ترجمان التراجم في إبداء مناسبة تراجم البخاري	الشيخ الإمام الحافظ الناقد الخطيب أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن إدريس بن سعيد ابن مسعود بن حسن بن عمر بن محمد بن رشيد الفهري السبتي، توفي سنة إحدى وعشرين وسبع مائة. (وذكر هذا الكتاب الحافظ في «الدرر الكامنة» وقال: أطال فيه النفس ولم يكمل.)
٢٨- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري	محمد بن يوسف بن علي بن سعيد الكرمانلي ثم البغدادي، شمس الدين فقيه أصولي محدث مفسر متكلم نحوي بياني، توفي سنة ست وثمانين وسبع مائة.
٢٩- الفيض الجاري على الجامع الصحيح للبخاري	المحدث الحافظ الفقيه الأصولي أبو حفص عمر بن رسلان بن نصير بن صالح بن عبد الخالق بن عبد الحق الكتاني الفاهري الشافعي، سراج الدين البلقيني، توفي سنة خمس وثمان مائة.

أسماء الشروح	المؤلفون
٣٠- عمدة القاري شرح صحيح البخاري	محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين بن يوسف بن محمود الحلبي ثم القاهري الحنفي، المعروف بالعيني، بدر الدين، فقيه أصولي مفسر محدث، توفي سنة خمس وخمسين وثمان مائة. (وهذا الشرح مطبوع في عشرين مجلدًا من القطع الكبير، ومع ما عليه من مواخذات وانتقادات يمتاز بأمور: منها تنظيم الشرح والتعليق على الحديث، وغالبًا ما يقسم الشرح إلى فقرات معنويًا كل فقرة، فيبدأ ببيان تعلق الحديث أو الآية بالترجمة، ثم ببيان رجال ورواة الحديث، ثم ذكر المواضع التي تكرر فيها الحديث، وبيان اللغة والإعراب، ثم بيان معنى الحديث العام، وهكذا. أيضًا يمتاز ببسط كثير من المسائل النحوية واللغوية، وأيضًا بسط كثير من المسائل الفقهية.)
٣١- التوشيح شرح الجامع الصحيح	عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الدين أبي بكر بن الفخر عثمان بن ناظر الدين محمد بن سيف الدين خضر بن نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين همام الخضير، العلامة المشهور في الآفاق جلال الدين السيوطي أو الأسيوطي، توفي سنة إحدى عشر وتسع مائة.
٣٢- إرشاد الساري على صحيح البخاري	أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك بن الزين أحمد بن الجمال محمد بن الصفي محمد بن المجد حسين بن التاج علي، القسطلاني الأصل، المصري الشافعي، ويعرف بالقسطلاني، أبو العباس شهاب الدين، توفي سنة ثلاث وعشرين وتسع مائة. (وهذا الشرح مطبوع في اثني عشر مجلدًا بمحايشته «تحفة الباري» لذكريا الأنصاري. وهو من الشروح النفيسة لـ«صحيح البخاري» حتى قال الكتاني في «فهرس الفهارس» نقلًا عن العبدروس من «النور السافر في أهل القرن العاشر»: لعله أجمع شروح البخاري وأحسنها. ثم قال الكتاني: وكان بعض شيوخنا يفضل على جميع الشروح من حيث الجمع وسهولة الأخذ والتكرار والإفادة، وباجملة فهو للمدرس أحسن وأقرب من «فتح الباري» فمن دونه.)
٣٣- منحة الباري بشرح صحيح البخاري أو تحفة الباري بشرح صحيح البخاري	شيخ الإسلام ذكريا بن محمد بن أحمد بن ذكريا الأنصاري السنيكي القاهري الأزهري الشافعي، زين الدين أبو يحيى، توفي سنة ست وعشرين وتسع مائة.
٣٤- الخيز الجاري شرح صحيح البخاري	محمد يعقوب الدهلوي.
٣٥- شرح الدهلوي	الإمام أحمد بن عبد الرحيم الفاروقي الدهلوي الهندي الحنفي، أبو عبد العزيز الملقب بشاه ولي الله، توفي بدلهي سنة ست وسبعين - وقيل: ثمانين - ومائة وألف.
٣٦- فيض الباري على صحيح البخاري	الإمام المحافظ محمد أنور شاه الهندي الكشميري، فاضل، توفي سنة اثنتين وخمسين وثلاث مائة وألف. (وهو شرح مطبوع، جمعها تلميذه الرشيد مولانا السيد بدر عالم المهاجر المدني.)
٣٧- تذكرة الأحباب	الفقيه محمود حسن التونكي، له معرفة بالرجال، ولد في بلدة تونك - عاصمة إحدى الإمارات الإسلامية في الهند - ونشأ بها وأخذ عن علمائها، وبها توفي سنة ست وستين وثلاث مائة وألف.

تراجم وجيزة للمعلّقين

نذكر تراجم المعلّقين حسب ترتيب تعليقاتهم في طبعتنا دون ترتيب وفياتهم؛ تسهيلاً للقراء

ترجمة الإمام شيخ الحديث العلامة مولانا محمد زكريا الكاندهلوي رحمته الله

اسمه ونسبه:

▪ هو محمد زكريا بن محمد يحيى بن محمد إسماعيل بن الطيب غلام حسين بن كريم بخش بن الطيب غلام محيي الدين بن محمد ساجد بن فيض محمد ابن شاه محمد شريف بن محمد أشرف بن جمال محمد بن نور محمد المعروف بابن شاه بن بهاء الدين بن شيخ محمد. ينتهي نسبه إلى سيدنا أبي بكر الصديق رضي الله عنه لقبه:

▪ لقب بـ «شيخ الحديث»، وذلك لعمق نظره في الحديث الشريف وعلومه، لقّبه به شيخه العلامة خليل أحمد السهارنفوري لما رأى فيه من دقة النظر وسعة الاطلاع في الحديث وعلومه.
مولده:

▪ وُلد الشيخ محمد زكريا في قرية كاندهلة لعشر خلون من رمضان سنة خمس عشرة وثلاث مائة وألف (١٣١٥هـ) الموافق ١٢ فبراير (١٨٩٨ م) ليلة الخميس في الساعة الحادية عشرة.

▪ فسمي باسمين: ١- محمد موسى ٢- ومحمد زكريا، فغلب الآخر على الأول.
أسرته:

▪ أسرة الشيخ محمد زكريا مشهورة بالعلم والتدين والصلاح والورع، فقد كان والده الشيخ محمد يحيى من كبار العلماء في الهند في المنقول والمعقول، وكان حاملاً لعلوم شيخه الإمام رشيد أحمد الكنگوهي، فجمع أماليه التي أملاها في أثناء تدريس «صحيح البخاري» و«جامع الترمذي» وغيرهما من الكتب الستة.

▪ درس في مدرسة مظاهر العلوم بسهارنفور مدة من الزمن، ولم يأخذ أجراً على هذا العمل، بل أنشأ مكتبة تجارية سهاها «محمد يحيى تاجر كتب دينية» ليعود نفعها عليه.

▪ قال الشيخ أبو الحسن الندوي: وُلد - أي الشيخ محمد زكريا - في بيت عريق في العلم والدين، وامتاز رجاله وأسلافه بعلوم الهمة وشدة المجاهدة والتمسك بالدين والصلابة فيه.
نشأته وطلبه العلم:

▪ نشأ الإمام في بيت علم ودين وصلاح، وانتقل مع والده إلى قرية گنگوه في مديرية سهارنفور بآترابرايش، حيث حمله والده إلى العالم الرباني المصلح رشيد أحمد الكنگوهي، وسعد بحنانه وعطفه الأبوي؛ لما بينه وبين والده من اختصاص. فلما بلغ الثامنة من عمره توفي الشيخ رشيد الكنگوهي (ت ١٣٢٣ هـ).

▪ فنشأ في هذه البيئة العلمية الدينية، وبدأ بتعلم حروف الهجاء على الطيب عبد الرحمن المظفر نگري (وكان من أصحاب الشيخ الكنگوهي)، وحفظ القرآن على والده، وقرأ الكتب الفارسية على عمه الشيخ محمد إلياس مؤسس جماعة التبليغ، وكتب الصرف والنحو على والده.

▪ قال الشيخ أبو الحسن الندوي: نشأ في بيئة من أفضل البيئات في ذلك الزمان وأكثرها محافظة على الآداب والسنن، وأبعدها عن الفساد الذي بدأ ينتشر في البلاد. ولما بلغ اثني عشر عاماً من عمره انتقل مع والده إلى سهارنفور المركز العلمي الكبير.

▪ ثم توجه إلى أخذ الحديث من والده سنة (١٣٣٢ هـ)، فاغتسل الشيخ محمد يحيى وصلى ركعتين وبدأ تدريس «مشكاة المصابيح»، ثم دعا دعاء طويلاً لنفسه ولولده. من ذلك اليوم أصبح الحديث غايته ومقصده.

▪ وقرأ الكتب الستة على والده ما عدا السنن لابن ماجه، ثم قرأ «صحيح البخاري» و«سنن الترمذي» على العالم الجليل الشيخ خليل أحمد السهارنفوري. وكان يهتم بأن لا يقرأ أي رواية دون وضوء.

تدريسه:

▪ عيّن مدرّساً في مدرسة «مظاهر علوم» بسهارنفور في المحرم سنة ١٣٣٥ هـ، درس النحو والصرف والأدب والفقه والأصول. ثم فوّض إليه تدريس «مشكاة المصابيح».

- وفي سنة ١٣٤١ هـ فوَّض إليه تدريس ثلاثة أجزاء من «صحيح البخاري» بأمر من الشيخ خليل أحمد السهارنفوري وإلحاحه، وظل يدرس «مشكاة المصابيح» إلى سنة ١٣٤٤ هـ.
 - قال الشيخ أبو الحسن الندوي: «وهو من أصغر الأساتذة، وأسند إليه تدريس كتب لا تسند عادةً إلى أمثاله في العمر ولا في أول التدريس، وأثبت المدرس الشاب جدارته وقدرته على التدريس».
 - ثم سافر سنة ١٣٤٥ هـ إلى الحجاز وأقام هناك لمدة عام، ودرَّس في المدينة المنورة بمدرسة العلوم الشرعية «سنن أبي داود» لبعض الطلبة من بلاد المغرب وغيرها.
 - ورجع من الحجاز في ١٨ صفر ١٣٤٦ هـ، وبدأ تدريس «سنن أبي داود» و«سنن النسائي» و«الموطأ» برواية الإمام محمد والنصف الثاني من «صحيح البخاري» في مدرسة «مظاهر علوم».
 - ثم انتقل إليه «صحيح البخاري» كله بعد وفاة مدير المدرسة الشيخ عبد اللطيف الذي كان يقوم بتدريس النصف الآخر من «صحيح البخاري».
 - فدرَّس الشيخ محمد زكريا إلى سنة ١٣٨٨ هـ، ثم توقف عن التدريس بسبب نزول الماء في عينيه، وقد درس في هذه المدة «سنن الترمذي» و«الجامع الصحيح» لمسلم و«شئائل الترمذي» وغيرها من الكتب.
 - ودرَّس المجلد الأول من «صحيح البخاري» خمساً وعشرين مرة، و«صحيح البخاري» كاملاً ست عشرة مرة، و«سنن أبي داود» ثلاثين مرة.
 - ولم يكن يدرس الحديث فقط مثل عامة الأساتذة، بل صار الحديث ذوقه وروحه وغذائه، حيث شغفه حبه واختلط بلحمه ودمه.
- استفادته من شيخه لتأليف الكتب الحديثية:
- كان مما أكرمه الله به أن شيخه أبدى رغبته وحرصه الشديد على وضع شرح لـ«سنن أبي داود»، وطلب من الشيخ محمد زكريا أن يساعده في ذلك وأن يكون فيه عضده الأيمن وقلمه الكاتب، وكان ذلك مبدأ سعادته وإقباله ووسيلة وصوله إلى الكمال، واختصاص لا مزيد عليه بالشيخ.
 - فكان الشيخ خليل أحمد يرشده إلى المظان والمصادر العلمية التي يلتقط منها المباحث المتعلقة، ثم يملئ عليه الشرح فيكتبه، وهكذا تم تأليف كتاب «بذل المجهود في حل سنن أبي داود».
 - وفتح ذلك قريحته في التأليف والشرح، ووسع نظره في فن الحديث.
 - وكان لهذا أكبر الأثر في تكوين شخصيته العلمية، وفتح له الطريق في مستقبل حياته، حتى صدرت عنه مؤلفات كثيرة وتحقيقات نادرة.
- رحلاته إلى الحرمين:
- وفقه الله سبحانه وتعالى أكثر من مرة، ففي شعبان سنة ١٣٣٨ هـ لما أراد الشيخ خليل أحمد السهارنفوري أن يسافر للحج، وبلغ الشيخ محمد زكريا هذا الخبر ثار فيه الحنين إلى الحج، وكان يحول بينه وبين تلك الأمانة العزيزة اللذيذة عوائق وصعوبات، في مقدمتها توفير النفقة وما تكلفه الرحلة الكريمة، ولكن الله الحكيم يَسِّر له المهمة وذَلَّل له الصعاب ووفَّر له كل سهولة، واستطاع أن يحوز هذه السعادة ويتمتع بمعية شيخه ومريبه.
 - واستفاد الشيخ بهذه الرحلة المباركة فوائد كثيرة روحياً وعلمياً.
- أعماله اليومية:
- رتب الشيخ أوقاته وحافظ عليها بكل دقة وشدة حيث:
 - كان يستيقظ قبل أذان الفجر بساعةٍ ويشغل بالتهجد والتلاوة.
 - ثم يصلي صلاة الفجر.
 - وبعد الصلاة يشغل بحزبه وورده حتى الشروق.
 - ثم يخرج إلى بيته ويجلس مع الناس ويتناول الشاي دون فطور وأكل، ويكثر عدد الناس في هذا الوقت.
 - ثم يصعد إلى غرفة مطالعته فيشتغل بالمطالعة والتأليف، ولا يزوره في هذا الوقت إلا من يطلبه أو من يكون مستعجلاً من الضيوف.
 - فإذا كان وقت الغداء نزل وجلس مع الضيوف الذين هم عادة من طبقات شتى فيؤنسهم ويكرمهم، ثم يَقِيل.
 - فإذا صلى الظهر اشتغل بإملاء الرسائل والرد عليها قليلاً، يتراوح عدد الرسائل التي تأتيه من أنحاء مختلفة بين أربعين وخمسين رسالة.
 - ثم يخرج إلى الدرس، وكان يشغل به ساعتين كاملتين قبل العصر.
 - فإذا صلى العصر جلس للناس، وقدم لهم الشاي وهم في عدد كبير.

- فإذا صلى المغرب اشتغل طويلاً بالتطوع والأوراد.
- ولا يتناول العشاء عادة إلا إكراماً لضيف كبير.

التفاني في حب الله ورسوله:

- كان الشيخ حريصاً على اتباع السنة في كل أمر صغير وكبير حرصاً يندر وجوده في كثير من العلماء، وكان لديه حب شديد للرسول ﷺ ولمدينته، فكلما ذكر شيء من أخبار الرسول ﷺ والصحابة أو الأولياء، أو أنشد بيت رقيق مرقق: فاضت عيناه وتملكه البكاء وهو يغالبه ويخفيه، فتتيم عنه الدموع. وليس الحديث له صناعةً وعلماً فحسب، بل هو ذوق وحال يعيش به ويعيش فيه.

- ويقول الشيخ أبو الحسن الندوي: سافر على جناح الشوق والحنين المرة الخامسة إلى الحجاز في صفر ١٣٨٩ هـ، وكأنه مدفوع إلى ذلك لا يملك صبراً ولا قراراً، وقد نذر صوم شهرين متتابعين؛ شكرًا على هذه النعمة. صفاته الخلقية والخلقية:

- ذكر الشيخ الندوي صفاته فقال: هو مربوع القامة، جسيم وسيم، أبيض اللون مشرب بالحمرة كأنها فُقي في وجنتيه حب الرمان، كثير النشاط لا يعرف الكسل، خفيف الروح، بشوش، ودود، كثير الدعابة مع الذين يأنسهم أو يحب أن يؤنسهم.
- فترى في الإمام الخلق الحسن والتسامح مع الناس والتواضع النادر وأن تكون تلك الخلال والصفات محكومةً بالإيمان والاحتساب منسجمةً مع مبادئ الإسلام متوافقةً مع روح الشريعة المطهرة، فذاك شيء من القلة بالمكان الذي يصعب مناله. زهده وتوكله على الله:

- ورث الشيخ محمد زكريا الزهد والورع والتوكل والأخلاق الحميدة من والده ﷺ.
- وقد عرضت عليه عدة وظائف للتدريس براتب كبير يزيد على راتبه الرمزي في «مظاهر علوم» بأضعاف مضاعفة، وكان امتحاناً شديداً لإخلاصه وعلو همته، فقد كانت هذه الوظائف مما يتنافس فيها المتنافسون ويتهالك عليها الطالبون، فاعتذر عنها في صرامة وعزم وفي ثقة وإيمان.
- ولم يأخذ مرتباً على اشتغاله بالتدريس طول حياته، بل عمل طوال هذه المدة تطوعاً وتبرعاً، لم يأخذ أجراً ولا جزاءً. وقد ثبت أنه أخذ مرتباً قليلاً في بداية حياته التدريسية من المدرسة، ثم قام بحساب هذا المبلغ وردّه إلى المدرسة بمجموعه.
- يقول العلامة أبو الحسن الندوي: بهذا الإيثار والتوكل وأسلوب الحياة رفع الله شأنه وصار علماً من أعلام المحدثين والربانيين في الهند. مؤلفاته:

وله من المؤلفات ما يزيد على (١٤٠) مؤلفاً منها المطبوع والمخطوط، فمن مؤلفاته المطبوعة بالعربية:

- أسباب سعادة المسلمين وشقاؤهم في ضوء الكتاب والسنة/ نقله إلى العربية سعيد الأعظمي الندوي؛ قدم له أبو الحسن الندوي.
- الأبواب والتراجم لصحيح البخاري/ تقديم أبي الحسن علي الحسيني الندوي
- أوجز المسالك إلى موطأ مالك.
- لامع الدراري على جامع البخاري/ للإمام أبي مسعود رشيد أحمد الكنكوهي، ضبط العلامة محمد يحيى الصديقي (تعليق)
- حجة الوداع وجزء عمرات النبي ﷺ.
- وجوب إعفاء اللحية
- الشريعة والطريقة: أبحاث علمية قيمة محققة في ضوء الكتاب والسنة/ ترجمة عبد الحفيظ بن ملك عبد الحق.
- لامع الدراري في شرح البخاري،
- الكوكب الدرّي في شرح جامع الترمذي
- وله مؤلفات عديدة مفيدة في الأردية

وفاته:

- كان يتمنى من الله سبحانه وتعالى أن يلقي ربه في جوار رسول الله ﷺ ويمجد مكاناً في البقيع بجوار الصحابة وأهل البيت الكرام، وقد حقق الله سبحانه وتعالى أمنيته؛ إذ وفقه للإقامة بالمدينة المنورة، وانتقل إلى جوار رحمة الله تعالى فيها.

- وذلك يوم الاثنين غرة شعبان المعظم ١٤٠٢ هـ / الموافق ٢٤-٥-١٩٨٢ م. وصلى عليه صلاة الجنازة عبد الله زاحم إمام الحرم المدني، وشيئت جنازته في جم غفير، ودفن بالبقيع بجوار شيخه المحدث خليل أحمد السهارنفوري، غفر الله له ورفع درجاته.
- وقال الشيخ سعيد أحمد الأكبر آبادي رئيس قسم الدراسات الإسلامية في جامعة عليكره: الشيخ المحدث محمد زكريا يتضح لمن اطلع على مؤلفاته أنه كان في نبوغ العلم وكثرة التأليفات مثل الإمام ابن الجوزي والإمام الغزالي في هذا العصر! ولا أعرف أحدًا من علماء عصره مثيلاً له في هذا إلا الإمام عبد الحي الفرنكي المحلي اللكنوي.
- وقال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة عنه: الشيخ الإمام الجليل والفقهاء المحدث النبيل، ريحانة الهند والحجاز ولسان أهل الحقيقة والمجاز مولانا وبركتنا.
- وقال الدكتور السيد محمد بن علوي المالكي: صاحب الفضيلة العلامة المحدث، وبقية السلف وزينة الخلف، البركة الإمام الداعي إلى الله سيدي وشيخي الشيخ محمد زكريا.
- وذكر الشيخ أبو الحسن الندوي أن الشيخ علوي المالكي كان يقول: إن مؤلف الكتاب حينما يذكر مذهب المالكية وأقوالهم وأدلتهم نستغرب نحن المالكية ونتعجب من هذا النقل الصحيح الموصوف بالدقة والأمانة. ويقول: «ولو لم يذكر المؤلف في مقدمة كتابه أنه حنفي فإني لا أعرف أنه حنفي، بل أقول: إنه مالكي، لأنه نقل في «الأوجز» فروع المالكية من كتبهم التي لا نحصل فيها بسهولة».

* * * * *

ترجمة العلامة المحدث أحمد علي السهارنفوري رحمته الله

نسبه وولادته:

- هو الشيخ العلامة المحدث محشي الكتب الستة وناشرها في شبة القارة الهندية أحمد علي بن الشيخ لطف الله - المعروف بـ بيرنتهو - ابن الشيخ محمد جميل بن الشيخ محمد خليل بن الشيخ أحمد بن الشيخ محمد بن الشيخ بدر الدين بن الشيخ صدر الدين بن شيخ الإسلام أبي سعيد الأنصاري.
- وُلِدَ سنة ١٢٢٥ هـ / ١٨١٠ م ببلدة سهارنفور.

تعليمه وشيوخه وأساتذته:

- ولم يشتغل بالعلوم من صباه، بل كان في صباه مشتغلاً باللعب مع الحمام وأمثالها، فأرسل إليه فقيه سهارنفور مولانا سعاد علي رجلاً يسأله عن معاني بعض الألفاظ فلم يقدر على الجواب، فغلب عليه العار، وهرب من سهارنفور إلى بلدة ميرته فحفظ هناك القرآن، وكان عمره إذ ذاك قريباً من ثماني عشرة سنة.
- ثم رجع إلى سهارنفور، وبدأ الكتب العربية الابتدائية كلها في دهلي على مشايخ الوقت، سيما الشيخ العلامة مملوك علي ومولانا وصي الدين السهارنفوري. وأخذ كتب الحديث عن العلامة الشهير في الآفاق مولانا الشاه محمد إسحاق الدهلوي في البلدة الطاهرة مكة المكرمة.
- كان يجلس كل يوم في الحرم الشريف يشتغل بنقل الأحاديث من بعد صلاة الفجر إلى أن حان وقت الظهر، ثم يحضر في مجلس ساحة الشيخ؛ ليسمع منه الأحاديث التي نقلها قبل، وكان هذا المجلس يطول إلى صلاة العصر، وكانت هذه وتيرته في أخذ كتب الحديث بأسرها من الشيخ المحدث. اشتغاله بخدمة الحديث الشريف وتأليفاته:

- ثم بعد الفراغ عن العلوم اشتغل بالتدريس بُرهةً من الزمان، ثم فتح المطبعة الأحمدية بدهلي وطبع فيها كتب الحديث وحللاًها بالخواشي المفيدة، سيما «صحيح البخاري» فحشأها بأحسن التعشيشة المفيدة لإخسة أجزاء من الأخير، فأكملها بأمره رئيس المتكلمين رأس الأفاضل حضرة العلامة ذو المفاخر مولانا محمد قاسم النانوتوي رحمته الله مؤسس الجامعة القاسمية بديوبند.
- وألّف رسائل مفردة، منها «الدليل القوي على ترك القراءة للمقتدي».
- وبعد وقعة الثورة على الإنكليز المعروفة بـ «ثورة سنة ١٨٥٧ هـ» رجع إلى وطنه بسهارنفور، واشتغل بتدريس الحديث في المدرسة العالية «مظاهر العلوم».

وفاته:

- وتوفي في السادسة خلت من أولى الجماديين سنة ١٢٩٧ هـ، وكان قريباً من اثنتين وسبعين [٧٢] سنة.

ترجمة العلامة السندي الأنصاري رحمه الله

اسمه ونسبه:

▪ الشيخ الإمام العالم العلامة المحدث الكبير أبو الحسن نور الدين محمد بن عبد الهادي، الحنفي، السندي الأصل والمولد، نزيل المدينة المنورة، ولد ببلدة ننهة من إقليم السند ونشأ بها.

اشتغاله بالعلم:

▪ ثم سافر إلى تستر، وأخذ بها عن جملة من الشيوخ، ثم رحل إلى المدينة المنورة وسكن بها، وأخذ عن السيد محمد بن عبد الرسول البرزنجي والشيخ إبراهيم بن حسن الكوراني المدني وعن غيرهما من المشايخ. ودرس بالحرم الشريف النبوي، واشتهر بالفضل والذكاء والصلاح.

▪ وألف مؤلفات نافعة أشهرها الحواشي الستة على الصحاح الستة، إلا أن حاشيته على «جامع الترمذي» ما تمت. وله حاشية نفيسة على «مسند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله» لا يستغني عنها مطالعه أو قارئه، وحاشية على «فتح القدير» لابن الهمام إلى باب النكاح، وحاشية على «حاشية شرح جمع الجوامع» لابن القاسم المسماة بـ «الآيات البينات»، وله شرح على «الأذكار» للإمام النووي، وحاشية على «شرح النخبة»، وله غير ذلك من المؤلفات النافعة.

▪ قال عنه الشيخ إسماعيل بن محمد سعيد سفر في إجازته للدمتتي: كان أحد الحفاظ المحققين والجهابذة المدققين. اهـ

وفاته:

▪ مات في الثاني عشر من شوال سنة ثمان وثلاثين ومائة وألف [١١٣٨هـ] بالمدينة المنورة.

▪ وكان له مشهد عظيم، حضره الجرم الغفير من الناس حتى النساء وغلقت الدكاكين وحمل الولاة نعشه إلى المسجد الشريف النبوي، وصلى عليه به، ودفن بالبقيع، وكثر البكاء والأسف، كما في «سلك الدرر».

▪ وقال عبد الحي الكتاني والزبيدي: كانت وفاته سنة ١١٣٩هـ. وفي «تأريخ الجبرتي»: أنه مات سنة ست وثلاثين ومائة وألف [١١٣٦هـ].

* * * * *

المراجع والمصادر

١-	تأريخ بغداد	٢-	مقدمة لامع الدراري	٣-	كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون
٤-	تغليق التعليق	٥-	تهذيب الأسماء واللغات	٦-	المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم
٧-	هدي الساري	٨-	الإمام البخاري حياته وأعماله	٩-	تأريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار (للجبرتي)
١٠-	تهذيب الكمال	١١-	شروط الأئمة الستة للمقدسي	١٢-	مقدمة النسخة اليونانية لـ «صحيح البخاري»
١٣-	الأعلام للزركلي	١٤-	شروط الأئمة الخمسة للحازمي	١٥-	الجامع الصحيح للإمام البخاري، أبو الحسن الندوي
١٦-	سير أعلام النبلاء	١٧-	التوشيح شرح الجامع الصحيح	١٨-	التقديم على مقدمة «لامع الدراري» بقلم الشيخ محمد يوسف البنوري
١٩-	مقدمة التوضيح	٢٠-	طبقات الشافعية الكبرى للسبكي	٢١-	نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر (الإعلام بمن في تأريخ الهند من الأعلام)
٢٢-	مقدمة الأوجز	٢٣-	فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيوخات والمسلسلات (عبد الحي الكتاني)		

* * * * *

عناصر تقديم «الأبواب والتراجم»

- تقرّظ سماحة الشيخ شيخ الأدب أبي الحسن علي الحسيني الندوي رحمته الله
 - وسر الغموض في هذه الأبواب والتراجم
- تقديم فضيلة الشيخ العلامة المحدث محمد زكريا بن يحيى الكاندهلوي رحمته الله
- فصل في بيان التراجم:
 - الأولى في ذكر بعض من صنف في ذلك تأليف مستقلة من السلف والخلف.
 - الفائدة الثانية في أصول التراجم التي ذكرها شراح الحديث والمشايخ في كتبهم بمجمله
 - الفائدة الثالثة في تفاصيل الأصول من الأصول المذكورة
 - الفائدة الرابعة في الوجوه العامة الشائعة من غلط النسخ أو الوهم من الإمام أو عدم تبييضه للكتاب أو وصل الرواة لما كان في الأصل من البياضات
- إشارات شيخ الهند رحمته الله إلى التراجم التي ليس لها حديث مسند وجداولها:
 - الجدول الأول التراجم المجردة المحضة
 - الجدول الثاني التراجم المجردة لكن جعل الآية ترجمة
 - الجدول الثالث التراجم غير المجردة التي ليس فيها حديث مسند لكن ذكر في الترجمة آية أو حديثاً أو أثرًا
 - الجدول الرابع أبواب بلا ترجمة

الأبواب والتراجم للبخاري

تأليف

فضيلة الشيخ العلامة المحدث محمد زكريا بن يحيى الكاندهلوي رحمته الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم الكتاب

من صاحب التحرير والقلم، فرع السُلالة النبوية، الأديب الأريب، الخبر النبيل،
 ذي التأليف الشهيرة والتصانيف الكثيرة، فضيلة الأستاذ الشيخ أبي الحسن علي الحسيني الندوي
 (معمد دار العلوم ندوة العلماء لكهنؤ)

- الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيّد المرسلين وخاتم النبيين محمد وآله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.
- أما بعد، فما تقرّر عند المشتغلين بصناعة الحديث تدريسيًا وتصنيفًا وشرحًا وتحقيقًا: أن الأبواب والتراجم في «الجامع الصحيح» لأمر المؤمنين في الحديث محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري رحمته الله من أدقّ البحوث والمطالب، ومن أعمقها غورًا وأبعدها مدًى، حتى اشتهر بين العلماء أن «فقه البخاري في تراجمه»، وأصبح ذلك شعارًا لهذا الكتاب يتميز به عن أقرانه «الصحاح» على جلالة قدرها وفخامة شأنها، وأصبح مقياسًا لِفطنة العلماء وتوقّد ذكائهم وسيلان ذهنهم وبعُد غورهم واقتدارهم على فهم هذا الكتاب الجليل وحلّ غوامضه وفتح أغلّاقه والتوصل إلى مقاصد المؤلف.
 - لا يُشهد لمؤلف أو مدرّسٍ براءة في العلم وتفوّق في التدريس، وسعة اطلاع على الشروح والحواشي وأقوال الأئمة والفحول من المحدثين، وطول ممارسة لتدريس هذا الكتاب الشريف، وإضناء القوى وإفناء العمر في ذلك، حتى يجتمع له الشيء الكثير من هذا الباب وينفرد بتوجيهات وتعليقات تنحل بها الألغاز وتفتح بها الأقفال وتخلو عنها بطون الأسفار.
 - ولذلك عُني بهذا الموضوع العلماء قديمًا وحديثًا وأجالوا فيه قِداحهم وأركضوا في هذا السِّباق جيّادهم واعتصروا في ذلك عقولهم الراجحة وعلومهم الراسخة. ولا نعرف أديبًا أو لغويًا تعمّق في فهم بيت من الأبيات ومعرفة معنى من المعاني الشعرية والوصول إلى غاية من غايات الشعراء مثل تعمّق شراح «الجامع الصحيح» والمشتغلين بتدريسه في فهم مقاصد المؤلف وشرح كلامه.
 - ولا نعرف - على طول اشتغالنا بالتأريخ العلمي - مؤلفًا من مؤلّفات العلماء أو الحكماء عني به رجال ذلك الفن وعكفوا على حلّ غوامضه وفكّ مشكلاته حتى شقّوا فيه الشعرة، مثل ما عني علماء الحديث بـ «الجامع الصحيح». وما ذلك إلا لإخلاص مؤلفه لعلم الحديث الشريف وانقطاعه إليه وجهاده في سبيله وتفانيه في ذلك، كما بيّنا ذلك في تقديمنا لمقدمة «لامع الدراري».
 - وما ذلك كذلك إلا لشدة اعتناء الأمة الإسلامية بكلّ ما يتّصل بالحديث النبوي ويتّصل بالشخصية النبوية التي ضمن الله لها برفع الذكر وتخليد الأثر وارتفاع المنار ولسان صدق في العالمين، حتى تحطّطت هذه البركة وسرّت إلى من اتّصل به عن قريب أو بعيد، فأدركت كلّ من انخرط في سلك الرّواة على مدّى العصور والأجيال، فرفعت عنه اللثام وأزالت عنه لؤثة النكارة أو وصمة الجهالة، فدوّن في كتب أسماء الرجال اسمه واسم أبيه، وذكر كثير من أخباره، وبحث عن نسبه ونسبته ودراسته ونشأته وأمانته وعدالته، حتى أصبح علمًا يُعرف ومعرفة لا تنكر، وفاق في ذلك على كثير من المصلحين في أمم أخرى وكثير من العظماء والأبطال ومؤسسي الحكومات، حتى قال أحد المستشرقين الكبار - وهو العالم الألماني المعروف بـ «أسبر نجر» - في مقدّمته بالإنجليزية على كتاب «الإصابة» (المطبوع في كلكتة ١٨٥٣ - ١٨٦٤م):
- ولم تكن فيما مضى أمة من الأمم السالفة - كما أنه لا توجد الآن أمة من الأمم المعاصرة - أتت في علم أسماء الرجال بمثل ما جاء به المسلمون في هذا العلم العظيم الخطر الذي يتناول أحوال خمس مائة ألف رجل وشؤونهم.^(١)
- لم يقتصر هذا البرّ والرفد على الأولياء والمحبين من أمته والخادمين لدينه وعلمه، بل تعدّى ذلك إلى الأعداء الكاشحين والمنافقين لدينه، فعرف به العالم كثيرًا من أعدائه الألداء ممن طوهم الجاهلية وطمستهم الأيام، فبقيت أسماؤهم وكثير من أخبارهم بفضل السيرة النبوية والحديث النبوي. ولولاها لذهبت أخبارهم أدراج الرياح وطارَت بأسماؤهم العنقاء.

فلا عجب إذا كان العصر الغابر والتأريخ الماضي يتمثلان ببيت الشاعر العربي ويخاطبان هذه السحابة التي مرّت بهما فأفاضت عليهما الحياة والنماء وينشدان:

فاذهب كما ذهب غواذي مزنة أثنى عليها السهل والأوعار

• ونعود إلى الحديث فنقول: وكان مظهرًا من مظاهر هذه العناية الفائقة بهذا الكتاب الفدّ عناية العلماء بتراجم الأبواب في «الجامع الصحيح»، فتناوله كلٌّ من شرح هذا الكتاب أو علّق عليه أو عكف على تدريسه، وأفرد بعضهم له تأليفات فأت كثيرًا من المؤرّخين أساؤها شأن العلوم الأخرى. ومن المؤلفات التي حفظت أساؤها وجاءت الإشارة إليها ثلاثة مؤلفات في هذا الموضوع، ذكرها الكاتب الجليلي المشهور باسم «الحاج خليفة» (المتوفى سنة ١٠٦٧ هـ) في كتابه الشهير «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون»، وهي:

- ١- كتاب الإمام ناصر الدين علي بن محمد بن المنير الإسكندراني، سمّاه «المتواري على تراجم البخاري»^(١).
- ٢- و«ترجمان التراجم» لأبي عبد الله محمد بن عمر بن رشيد الفهري السبتي (المتوفى سنة ٧٢١ هـ). قال الجليلي: وهو على أبواب الكتاب، ولم يكمله.
- ٣- «حلّ أغراض البخاري المهمة في الجمع بين الحديث والترجمة»، وهي مائة ترجمة، للفقهاء أبي عبد الله محمد بن منصور بن حمامة المغراوي السجلجاسي (المتوفى سنة ٣٧٠ هـ)، سمّاه «مصاييح الجامع».
- وأضاف إلى هذه الكتب الثلاثة مسندُ الهند وأستاذ الأساتذة فيها الشيخ عبد العزيز بن ولي الله الدهلوي (المتوفى سنة ١٢٣٩ هـ) كتابًا رابعًا في كتابه المفيد «بُستان المحدثين»، وهو «تعليق المصاييح على أبواب الجامع الصحيح» لأبي عبد الله بن محمد بن أبي بكر عمر القرشي المخزومي الإسكندراني، الملقّب بـ«بدر الدين» المعروف بـ«الداميني» (المتوفى سنة ٨٢٨ هـ).^(٢) هذا ما أثر عن المتقدمين والأئمة المحققين في البلاد الإسلامية العربية.
- ومن المعروف أن علماء الهند قد سمّت همّتهم في خدمة علم الحديث، وتفنّنوا فيها كلّ تفنّن، فكانت لهم في كل فن من فنونه وغرض من أغراضه جولة، وقد انتهت إليهم رئاسة علم الحديث والصدارة في تدريسه ونشره في العصر الأخير، فلا بد أن تكون لهم مؤلفات لم تصل إلينا أساؤها، وجزى الله عنا وعنهم مؤلف كتاب «الثقافة الإسلامية في الهند»؛ إذ حفظ لنا الشيء الكثير من مؤلفات علماء الهند في علم الحديث واستقصاها استقصاءً كبيرًا.

- ولكنه لم يذكر مما ألّف في موضوع الأبواب والتراجم إلا رسالة^(٣) لشيخ مشايخ الهند وأستاذ الأساتذة وناشر علم الحديث في هذه الديار الإمام ولي الله بن عبد الرحيم الدهلوي (المتوفى سنة ١١٧٦ هـ)، وهي رسالة وجيزة المباني غزيرة المعاني، تكاد تكون كلّها أصولًا كليةً ونكتًا حكيميةً ولُبّ اللباب في فهم التراجم والأبواب، شأنه في كل موضوع يطرقه وبحث يتناوله.
- ومن المرجّح أن مؤلّف «الثقافة» لم يطلع على رسالة العلامة الشيخ محمود حسن الديوبندي (المتوفى ١٨ ربيع الأول، سنة ١٣٣٩ هـ) المعروف بـ«شيخ الهند»؛ فإنها طُبعت بعد وفاة مؤلّف «الثقافة» (المتوفى سنة ١٣٤١ هـ).^(٤)

وهذا جُلّ ما انتهى إلينا من أخبار الكتب والرسائل في موضوع الأبواب والتراجم للبخاري في الماضي.

وسر الغموض في هذه الأبواب والتراجم

ككثرة تنوّع مقاصد المؤلّف الإمام وبُعْد مراميه وفرط ذكائه وجِدّة ذهنه وتعمقه في فهم الحديث وحرصه على الاستفادة منه أكبر استفادة ممكنة، فهو كمنحلة حريصة توافقه تحتجّب أن تتشرب من الزهرة آخر قطرة من الرحيق، ثم تحوّلها إلى غسل مصفّى فيه شفاء للناس. وشأن الإمام البخاري مع الحديث النبوي الصحيح شأن العاشق الصادق والمحبّ الوامق مع الحبيب الذي أسبغ الله عليه نعمة الجلال والكمال وكساه ثوبًا من الروعة والجلال، فهو لا يكاد يملأ عينيه منه، وهو كلما نظر إليه اكتشف جديدًا من آيات جماله فازداد افتنانًا وهيامًا، ورأى جماله يتجدّد في كل حين، وإذا الوجه غير الوجه والجمال غير الجمال، فلا قديم في الحب ولا إعادة عند المحب، وصدّق الشاعر:

يَزِيدُكَ وَجْهُهُ حُسْنًا إِذَا مَا زِدْتَهُ نَظْرًا

(١) كشف الظنون، ص: ٣٦٥. (٢) قال الشيخ عبد الحي الحسيني في ترجمة الدماميني في «نزهة الخواطر» (الجزء الثالث): وله شرح على صحيح البخاري، سمّاه «مصاييح الجامع» أوله: «الحمد لله الذي في خدمة السنة النبوية أعظم سيادة»، ذكر فيه أنه ألّفه للسلطان «أحمد شاه» المذكور، وعلّق على أبواب منه ومواقع يحتوي على غريب وإعراب وتنبية. وقد دخل ابن الدماميني مدينة «أحمد آباد» سنة ٨٢٠ هـ، ولا بدّ أن يكون هذا الكتاب قد ألّف بين سنتي ٨٢٠ هـ و٨٢٨ هـ.

(٣) طبعها - باسم «رسالة شرح تراجم صحيح البخاري» - دائرة المعارف العثمانية بـ«حيدر آباد» ١٣٢٣ هـ، وهي تقع في ١٢٩ صفحة بالقطع المتوسط. (٤) والكتاب يقع في ٧٢ صفحة، وهو في اللغة الأردية، وفي آخره نحو أربع صفحات بالعربية، وهو بمذكرات معلّم أشبه منه بكتاب مستقل، طُبِعَ في مطبعة «الأمان» في كشمير (بجنور).

ولذلك نرى الإمام البخاري لا يكاد يشبع من استخراج المسائل واستنباط الفوائد والنزول إلى أعماق الحديث والتقاط الدرر منه والخروج على قُرَّائه بها، حتى يذكر حديثاً واحداً أكثر من عشرين مرة.

١- وقد روى حديث بريدة رضي الله عنه عن عائشة رضي الله عنها أكثر من اثنتين وعشرين مرة، واستخرج أحكاماً وفوائد جديدة.

٢- وروى حديث جابر رضي الله عنه قال: «كنت مع النبي ﷺ في غزوة فأبطأ بي جلي وأعياء...» أكثر من عشرين مرة.

٣- وروى حديث عائشة رضي الله عنها: «أن النبي ﷺ اشترى طعاماً من يهودي إلى أجل ورهنه درعاً من حديد...» في أحد عشر موضعاً، وعقد له أبواباً وترجم لها.^(١)

٤- وروى قصة موسى والخضر عليهما السلام في أكثر من عشرة مواضع.

٥- وأخرج حديث كعب بن مالك رضي الله عنه في تخلفه من غزوة تبوك في أكثر من عشرة مواضع، وفوائده أكثر من خمسين.

٦- وروى حديث أسماء رضي الله عنها في كسوف الشمس وخطبته ﷺ في عشرة مواضع.

٧- وروى حديث: «إن من الشجرة شجرة لا يسقط ورقها...» واستخرج منه فوائد جديدة.^(٢)

فكانه تأخذ النشوة والطرب عند رواية الحديث، فلا يَمَلُّ من إعادته، وينشد بلسان الحال:

أَعِذْ ذَكَرَ نَعْمَانَ لَنَا إِنْ ذَكَرَهُ هُوَ الْمَسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوُّعُ

وكأنه يتمثل بيت الشاعر:

وَحَدَّثَنَا يَا سَعْدُ، عَنْهُمْ فَزِدْنَا شَجُونًا، فَزِدْنَا مِنْ حَدِيثِكَ يَا سَعْدُ

ثم يشتعل ذكاؤه الذي ضُرب فيه بسهم وافر ويتوقّد ذهنه وتسيل قريحته، فيَقْلِبُ زِمَامَ التَّأْلِيفِ ويرسل النفس على سَجِيَّتِهَا ويستخرج من حديث واحد نتائج وفوائد لا تدور بخلد كثير من الأذكياء. وما ذاك إلا لحدة ذهنه وإفراط حبه، ولم يزل الحب ملهياً للبدائع ملهياً للقرائح، والمحِبُّ يَقَعُ على ما لا يَقَعُ عليه المتأمل المهرق لجسمه المتعب لعقله.

كَمْ وَسَّرَ آخِرَ لِلْغَمُوضِ فِي تَرَاجُمِ الْأَبْوَابِ أَنَّ الْمُؤَلِّفَ الْإِمَامَ غَيْرَ خَاضِعٍ لِأَسَالِيبِ التَّأْلِيفِيَّةِ وَالْقَوَانِينِ الْوَضْعِيَّةِ الَّتِي جَرَى عَلَيْهَا الْمُؤَلِّفُونَ فِي فَنِّ الْحَدِيثِ فِي عَصْرِهِ وَبَعْدَ عَصْرِهِ، بَلْ هُوَ وَاضِعٌ طَرِيقَةً خَاصَةً فِي التَّأْلِيفِ، وَإِمَامٌ مَذْهَبٌ خَاصٌ، فَهُوَ لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى مَا يَتَبَادَرُ إِلَيْهِ الذَّهْنُ مِنَ الْأَحْكَامِ الْفَقْهِيَّةِ الْمُسْتَخْرَجَةِ مِنَ الْأَحَادِيثِ شَأْنَ أَقْرَانِهِ وَمَنْ سَبَقَهُ مِنَ الْمُؤَلِّفِينَ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ، بَلْ يَسْتَخْرِجُ مِنَ الْأَحَادِيثِ فَوَائِدَ عِلْمِيَّةً وَعَمَلِيَّةً لَا تَدْخُلُ تَحْتَ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْفَقْهِ الْمَعْرُوفَةِ. وَقَدْ أَحْسَنَ الْإِشَارَةَ إِلَى ذَلِكَ أَكْبَرُ شَرَّاحِ كِتَابِهِ وَأَعْرَفُهُمْ بِمَرَادِهِ الْعَلَامَةُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِي فِي مَقْدَمَةِ كِتَابِهِ الْفَرِيدِ «فَتْحُ الْبَارِي» قَالَ:

«ثُمَّ رَأَى أَنَّ لَا يُجْلِيهِ مِنَ الْفَوَائِدِ الْفَقْهِيَّةِ وَالنُّكْتِ الْحِكْمِيَّةِ، فَاسْتَخْرِجَ بِفَهْمِهِ مِنَ الْمَتُونِ مَعَانِي كَثِيرَةً فَرَّقَهَا فِي أَبْوَابِ الْكِتَابِ بِحَسَبِ تَنَاسُبِهَا، وَاعْتَنَى فِيهِ بِآيَاتِ الْأَحْكَامِ، فَانْتَزَعَ مِنْهَا الدَّلَالَاتِ الْبَدِيعَةَ وَسَلَكَ فِي الْإِشَارَةِ إِلَى تَفْسِيرِهَا السَّبِيلَ الْوَسِيعَةَ. قَالَ الشَّيْخُ عَمِّي الدِّينُ - نَفَعَ اللَّهُ بِهِ -:

ليس مقصودُ البخاري الاقتصارَ على الأحاديث فقط، بل مراده الاستنباطُ منها والاستدلالُ لأبوابٍ أرادها، ولهذا المعنى أخلى كثيراً من الأبواب عن إسناد الحديث واقتصر فيه على قوله: «فيه فلان عن النبي ﷺ...» أو نحو ذلك. وقد يذكر المتن بغير إسناد وقد يورده معلقاً، وإنما يفعل هذا لأنه أراد الاحتجاج للمسألة التي ترجم لها، وأشار إلى الحديث؛ لكونه معلوماً، وقد يكون مما تقدم، وربما تقدم قريباً.

ويقع في كثير من أبوابه الأحاديث الكثيرة، وفي بعضها ما فيه حديث واحد، وفي بعضها ما فيه آية من كتاب الله، وبعضها لا شيء فيه البتة. وقد ادَّعى بعضهم أنه صنع ذلك عمدًا، وغرضه أن يبين أنه لم يثبت عنده حديثٌ بشرطه في المعنى الذي ترجم عليه. ومن ثمة وقع في بعض من نسخ الكتاب ضم بابٍ - لم يذكر فيه حديثٌ - إلى حديثٍ لم يذكر فيه بابٌ، فأشكل فهمه على الناظر فيه.^(٣)

(١) عمدة القاري للعلامة العيني، ٤١٥/٥.

(٢) نشكر هذه الإحصائيات فضيلة الشيخ عبد الستار الأعظمي، مدرّس الحديث الشريف في دار العلوم ندوة العلماء.

(٣) مقدمة فتح الباري، ص: ٦.

وقد زاد على ذلك حكيم الإسلام الشيخ ولي الله الدهلوي، فأحسن وأجاد. وأوضح التفاوت الواقع بين أفهام العلماء ومقاصد المؤلف الإمام، وكأنه يقول بلسان الشاعر:

نزلوا بمكة في قبائل هاشم ونزلت بالبيداء أبعد منزل

قال رحمه الله: «وكثيراً ما يستخرج الآداب المفهومة بالعقل من الكتاب والسنة والعادات الكائنة في زمانه رحمته الله. ومثل هذا

لا يدرك حسنه إلا من مارس كتب الآداب وأجال عقله في ميدان آداب قومه ثم طلب لها أصلاً من السنة»^(١).

ومن أكثر قراءة «الجامع الصحيح» درساً وتدریساً وأنعم النظر فيه شهد بصدق شيخ الإسلام فيما قاله وإصابته الصميم، ووجد شيئاً كثيراً - مما يتأدّب به ويتخلّق بأخلاق الرسول ﷺ وعادات الصحابة - منشوراً في ثنايا هذا الكتاب العظيم، حتى يستطيع أن يستخرج منه كتاباً آخر ويسمّيه «الأدب المفرد» أو بما شاء. وقد يستهين المختص بالفقه والحديث بقيمة هذه الثروة العظيمة، وقد يلتوي عليه فهمها وحكمة وضعها في هذا الكتاب الذي أفرد لجمع الأحاديث الصحيحة على شروط الإمام البخاري، ولكن نظر المحب يختلف عن نظر غيره. وقد أراد الإمام البخاري أن يكون هذا الكتاب نبراساً للساري وصورة لما كان عليه الصحابة والمسلمون في عصر النبوة.

والسبب الثاني لتعقّد بعض ما أورده في هذا الكتاب من الأبواب والتراجم والتوائها على فهم كثير من الشراح والمدرسين (حتى قال الكرمانى: «إن هذا قسم عجز عنه الفحول البوازل من الأعصار والعلماء الأفاضل من الأمصار فتركوها بأعذار») هو عدم اطلاع أكثرهم على ما كان يسود في عصره - من آراء وأقوال يشتد حولها الخصام ويكثر فيها القيل والقال - وما ذهب إليه بعض معاصريه ومن تقدّمه بقليل من مذاهب؛ فإنه يعقد باباً ويأتي بترجمة. وما قصده من ذلك إلا نقض ما انتشر في الناس وجرى عليه العامة، أو نقل عن عالم وهو عنده مخالف للحديث وما ثبت من السنة، فهو يورّي بذلك أو ينظر إليه من طرف خفي ولا يستملح ذلك، ولا يفهم سراً إيراد له إلا من اتسع علمه وأحاط بأكثر ما كان يوجد في عصره من الأخلاق والعادات والأقوال والآراء، وكذلك اطلع على كتب معاصريه أو من سبقه بقليل، كـ «مصنف عبد الرزاق» و«مصنف ابن أبي شيبة» وغيرهما.

وقد أشار إلى هذه النكته الشيخ ولي الله الدهلوي في بعض مباحثه في كتابه المتقدم ذكره، إذ قال:

«وأكثر ذلك تعقبات وتبكيئات على عبد الرزاق وابن أبي شيبة في تراجم «مصنفيهما»؛ إذ شواهد الآثار تُروى عن

الصحابة والتابعين في «مصنفيهما»، ومثل هذا لا يتفح به إلا من مارس الكتابين واطّلع على ما فيهما»^(٢).

وسبب آخر لهذا الغموض والتعقّد وعجز العلماء والشراح عن حلّه ومعاناتهم في ذلك الشدة والمشقة (حتى التجأ كثير منهم إلى تأويلات وتكلفات لا يُسيغها الذوق السليم، حتى قال الباجي: «وإنما أوردت هذا ههنا لما عني به أهل بلدنا من طلب معنى يجمع بين الترجمة والحديث الذي يليها، وتكلفهم في ذلك من تعسف التأويل ما لا يسوغ»): هو أن الكتاب لم يزل في دور التنقيح والتهذيب والحذف والزيادة شأن الكتب التي يُعنى بها أصحابها أشدّ عناية ويصبّون فيها علمهم ويعتبرونها عمدة بضاعتهم ورأس مالهم وزادهم في الآخرة، وشأن العلماء الذين لا يزال عقلهم في نبوغ وعلمهم في نمو، فلا يزال عقلهم مشغولاً بهذا الكتاب ولا يزال قلمهم يتناوله بالتحسين والتحرير. وحياة الإمام البخاري لم يكن فيها هدوء واستقرار، بل كان ينتقل من بلد إلى بلد ومن محنة إلى محنة ومن جفاء إلى جفاء، حتى لقي ربه.

ويدل على ذلك ما نقله الإمام أبو الوليد الباجي الهالكى في مقدمة كتابه في أسماء رجال البخاري، فقال:

«أخبرني الحافظ أبو ذر عبد الرحيم بن أحمد الهروي قال: حدثنا الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي قال: انتسخْتُ

كتاب البخاري من أصله الذي كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفربري، فرأيتُ فيه أشياء لم تتم وأشياء مبيضة، منها تراجم لم يُثبت بعدها شيئاً، ومنها أحاديث لم يترجم لها، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض».

قال الباجي:

«ومما يدل على صحة هذا القول أن رواية أبي إسحاق المستملي ورواية أبي محمد السرخسي ورواية أبي الهيثم الكشميهني ورواية

أبي زيد المروزي مختلفة بالتقديم والتأخير، مع أنهم انتسخوا من أصل واحد. وإنما ذلك بحسب ما قدر كل واحد منهم فيما كان في

طُرّة أو رقعة مضافة أنه من موضع ما، فأضافه إليه. وبيّن ذلك أنك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متصلة ليس بينها أحاديث»^(٣).

(١) شرح تراجم أبواب صحيح البخاري، ص: ٥، طبع حيدرآباد ١٣٢٣هـ. (٢) رسالة شرح التراجم للشاه ولي الله الدهلوي، ص: ٥. (٣) مقدمة فتح الباري، ص: ٦.

وأيده العلامة الحافظ ابن حجر صاحب «فتح الباري» فقال:

«وهذه قاعدة حسنة يُفزع إليها حيث يتعسر وجه الجمع بين الترجمة والحديث، وهي مواضع قليلة جدًا»^(١).

- وعلى كل فهذه بعض أسباب لتعقّد الأبواب والتراجم في هذا الكتاب الذي اعتنت به الأمة أشدّ اعتناء بعد كتاب الله، وصلت إليها دراسة قاصرة لمن لم يكن صاحب اختصاص في فن الحديث، وقد يكون أكثر من ذلك ولا آخر في عالم العلم والتأمل والبحث، وفوق كل ذي علم عليم.
- ولم يزل الموضوع غصًا طريًا يطرقه كل باحث في علم الحديث وكل دارس ومدرس لـ «الجامع الصحيح»، وكان الموضوع في حاجة (بعد ضياع كُتب المتقدمين الأربعة التي تقدم ذكرها) إلى كتاب أكمل وأشمل وأجمع وأوعى، فجاء هذا الكتاب وإفيا بالغرض مُسَعِّفًا بالحاجة يصدّق قول الأولين: «كم ترك الأول للآخر».

• وكان المؤلف - بارك الله في حياته - قد ذكر في كتابه «مقدمة كتاب لامع الدراري» كلّ ما جاء من أصول الشيخ الإمام ولي الله الدهلوي والقواعد الكلية للتطبيق بين الأبواب والتراجم وأبواب لا ترجمة لها، وكذلك كل ما جاء في رسالة الشيخ العلامة محمود حسن الديوبندي، وكل ما وجد من فوائد في دروس الشيخ الكبير مولانا رشيد أحمد الكنگوهي، وكذلك كل ما وجده من أصول وقواعد في كلام الحافظ ابن حجر والقسطلاني والحافظ العيني، فاستوعبها وزاد عليها مما كان خاطره أبا عذره ولم يُسبق إليه، حتى بلغ عدد هذه الأصول والقواعد الكلية إلى سبعين أصلًا وقاعدة. فاحتوى على علم غزير لم نجده في كتاب واحد، والغيب عند الله.

• فاقترحت على المؤلف - كما اقترح كثير من تلاميذه - نشر هذا الجزء وطبعه ككتاب مستقل، فقَبِلَ هذا الاقتراح مشكورًا محسنًا إلى المشتغلين بتدريس هذا الكتاب العظيم بصفة خاصة والخدامين لعلم الحديث بصفة عامة، مستحِقًا ثناءهم وتقديرهم ودعواتهم الصالحة، وما عند الله أوفى وأبقى وأعظم وأجل.

• وكان قد تناول كلّ كتاب من كُتب «الجامع الصحيح» وتكلّم على أبوابها وتراجها بابًا بابًا وترجمة وترجمة، فجاء الكتاب سفرًا ضخمًا قد يقع في عدة أجزاء.

• وأصبح الكتاب موسوعة أو دائرة معارف - بالتعبير الحديث - في كل ما يتصل بالأبواب والتراجم في «الجامع الصحيح» للبخاري، مغنيًا عن غيره. وبذلك أغنى طلبة علم الحديث ومدرسيه عن تتبّع هذا الموضوع في كل كتاب والتقاط الدُرّ من كل بحر، ووفّر عليهم وقتًا طويلاً وعناء كبيرًا.

• ولا يعرف قيمة هذا الكتاب، وما فتح الله به على مؤلفه - من الرأي السديد والقول الصواب - وما أتى به فيه من لبّاب النقول وصفوة الأقوال ومحصول العقول والألّباب: إلا مَنْ مارس هذه الصناعة واشتغل بتدريس الكتاب مدة طويلة ولقي الجهد والعناء في حل غوامضه وفكّ مشكلاته، وقد قال القائل:

إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه

وندعو الله أن ينفع بهذا الكتاب طلبة العلم وأساتذة الحديث كما نفع بمؤلّفاتهِ الأخرى، وأن يبارك في حياته وينفع به المسلمين ويعزّ به العلم والدين.

• وفي الأخير: نعرّف لزميلنا العزيز الأستاذ سعيد الأعظمي الندوي بالإخلاص وبذل الجهد في طبع هذا الكتاب، والإشراف على تصحيحه شأنه في مؤلّفات الشيخ الأخرى التي سعد بنشرها وطبعها في مطبعة ندوة العلماء، وتقبّل الله سعيه وجزاه خيرًا.

أبو الحسن علي الحسنی الندوي

المسجد الجامع رائے بریلی، الهند

يوم الأربعاء ١١ جمادى الآخرة ١٣٩١ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمده ونصلي على رسوله الكريم

الحمد لله الذي قال = وما أصدق قوله الكريم - : ﴿وَإِنْ تُعَذِّبُوا نَعْتَمَ اللَّهُ لَا تَحْصُوهَا﴾ (إبراهيم: ٣٤)، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على من قال الله عز اسمه في حقّه: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ (التوبة) وقال عز اسمه تبجيلاً له: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾ (الضحى)، وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم القيامة الهداة للدين المتين.

وبعد، فيقول العبدُ المفتقرُ إلى رحمة ربه الجليل عبده زكريا بن يحيى بن إسماعيل:

١- إن هذا العاجز مكث بفضل الله وكرمه - من آخر سنة إحدى وثلاثين وثلاث مائة وألف [١٣٣١ هـ] إلى سنة ثمان وثمانين وثلاث مائة وألف [١٣٨٨ هـ] من الهجرة - مشغولاً بالحديث الشريف درساً وتدریساً وتصنيفاً وتأليفاً. ومن فضل الله تعالى وكرمه وإحسانه أنه جعلني - مع أدناسي وأنجاسي الظاهرة والباطنة - مشغولاً بكلام رسوله المطهر المبارك، ولكنه لكثرة الأمراض الروحانية والبدنية (في سنة ثمان وثمانين [١٣٨٨ هـ] في العاشر من ربيع الأول عند الفراغ من تأليف «لامع الدراري») حرمتُ من التصنيف والتأليف، وفي شوال من السنة المذكورة (لشدة نزول الماء بالعين الذي كان بدؤه منذ عشر سنين) حرمتُ من تدريس «صحيح البخاري» كذلك.

٢- فقدمت - متأسفاً على حرمانني من الاشتغال بالحديث النبوي - إلى المدينة المنورة؛ رجاء التمتع ببركاتنا. وفي أثناء إقامتي هنا جاش خاطري لطبع تأليفي القديم «جزء حجة الوداع» الذي كتبتُه سنة اثنتين وأربعين [١٣٤٢ هـ]، كما ذكرت ذلك مفصلاً في اختتام التأليف المذكور. وعند رجوعي إلى الهند سمعته من بعض أعزائي - كما ذكر في اختتامه أيضاً - فبعد توضيح مجملاته وتفصيل إشاراته طبع مرتين في سنة تسعين [١٣٩٠ هـ] بمجرد لطف الله وكرمه مع إلحاق «جزء العُمَرَات» إليه.

٣- ثم في أواخر سنة تسعين [١٣٩٠ هـ] قدر لي الحضور عند الأقدام العالية، فجال بخاطري - مستبركاً بهذه البقعة المباركة - أن أستمع الملاحظات - التي جمعها عند تدريسي لـ «صحيح البخاري» مما يتعلق بتراجمه - من عزيزي الحاج المولوي عبد الحفيظ المكي سلمه الله تعالى، والرجاء من البارئ الكريم أن يقدر لطباعته سبيلاً، فيكون هذا أيضاً نافعا إن شاء الله، فإن «جزء حجة الوداع» أيضاً هكذا أسمعني بعض أصدقائي، فقد طبع. وبهذا الرجاء شرعت في استماعه اليوم، الساعة الرابعة ضحى، الأربعاء في الثامن والعشرين من ذي الحجة، سنة تسعين وثلاث مائة وألف [١٣٩٠ هـ] عند أقدامه العالية المباركة الشريفة في المسجد النبوي، على صاحبه ألف ألف صلاة وتحية.

ولو كمل هذا السعي الجميل فلا يستبعد أن يكون تأويل رؤيائي التي رأيته بالمدينة المنورة في أوائل سنة أربع وثمانين وثلاث مائة وألف [١٣٨٤ هـ] من الهجرة. وسيأتي تفصيلها حيث نذكر الكلام على عدم ذكر الإمام البخاري الحمد والصلاة في بداية الكتاب «الجامع الصحيح» إن شاء الله تعالى.

٤- ورأيت المناسب هنا أن أدرج أولاً الأصول السبعين المتعلقة بتراجم البخاري المستنبطة من كلام المشايخ (التي ذكرتها في مقدمة «لامع الدراري») حتى تجتمع مواد التراجم كلها في موضع واحد. وقد ذكرتُ في بدايتها أن المشايخ قد ألفوا في تراجم البخاري تأليفات كثيرة، ولكن في يومنا هذا ليست لدينا إلا رسالتين فقط.

إحدهما: تأليف أستاذ الأساتذة مسند الهند الشاه ولي الله الدهلوي، رسالة وجيزة مسمّاة بـ «شرح تراجم أبواب صحيح البخاري» وستأتي جملة ما بها من المعاني في مواضعها من هذا التأليف إن شاء الله تعالى.

والرسالة الثانية: من تأليف أستاذ الهند شيخ المشايخ مولانا الحاج محمود الحسن - المعروف بـ «شيخ الهند»، صدر المدرسين بـ «الجامعة القاسمية» المعروفة بـ «دار العلوم ديوبند» - المسمّاة بـ «الأبواب والتراجم». وقد شرح التراجم إلى آخر «كتاب العلم» - إلا الترجمة الأخيرة - منها باللغة الأردنية. وقد أدرجتها بأسرها في هذه الرسالة. وأيضاً قد ذكر حضرة شيخ الهند في آخر رسالته بتحقيقه وتنقيحه وتفحصه فهرساً لبعض أبواب البخاري. وليس فيها شيء من كلامه، إنما هي إشارات فقط، وسيأتي تفصيلها في مواضعها إن شاء الله تعالى. وقد استوعبت بأخذ تراجم حضرة شيخ الهند - قدس سره - بتأليفها؛ لرؤيا رأيته في بداية دراسة البخاري.

٥- فإني قد قرأت «صحيح البخاري» وأكثر كتب الحديث مرتين (كما ذكرت ذلك في بداية مقدمة «لامع الدراري» في ذيل أسانيد هذا الفقير): أولاً: في سنة أربع وثلاثين من الهجرة [١٣٣٤ هـ] على والدي المرحوم، قدس الله سره العزيز. وثانياً: من سنة خمس وثلاثين [١٣٣٥ هـ] في سنين متفرقة على شيعي ومرشدي حضرة مولانا الحاج خليل أحمد المحدث السهارنفوري المهاجر المدني شارح «أبي داود»، قدس الله سره العزيز.

وقد ذكرت تفصيل ذلك في رسالتي المسماة بـ «آب تقي» (يعني قصة حياتي) باللغة الأردية، هذا تعريبه مختصراً:

إني كنت قد عزمت أولاً أن أقرأ «جامعي البخاري والترمذي» على شيعي المكرم حضرة المحدث السهارةفوري رحمته الله؛ إذ كان رحمته الله مختصاً بتدريسهما بالجامعة الشهيرة بـ «مظاهر العلوم» بسهارةفور، والكتب الباقية كان يدرسها والذي المرحوم. فلما شرعت في القراءة على والذي كُتِبَ الحديث سوى البخاري والترمذي، فتركتهما للشيخ رحمته الله؛ لأنه كان أولاً في سفره للحجاز المقدس، ثم أَسَرَّتْهُ الحكومة الإنجليزية وحبسَتْهُ في سجن «نِينِتَال»^(١) مدة؛ لقيامه بحركة تحرير بلاده ضد الاستعمار الغاشم، ولكن بعدئذٍ نَبَّهَنِي أحدُ أقربائي على أن والذي متألم لعدم قراءتي عليه الجامعين، فحرضني ذلك على قراءتهما عليه أيضاً.

وقد اهتم والذي رحمته الله بتدريس «البخاري» اهتماماً بليغاً حتى أنه وسع في وقت تدريس البخاري بضم ساعة «النسائي» إليه، وجعل يدرّس «النسائي» يوم الجمعة. وأنا أيضاً بالغت في الاهتمام له حتى أن لم يَقْنَتِي أَيُّ حديث ولم أقرأ حديثاً إلا على وضوء، وقد التزمت في ذلك الزمان أن أصلي العشاء بوضوء الظهر.

ثم إن والذي - رحمه تعالى رحمةً واسعة - لَبَّى داعي ربه في ذي القعدة من تلك السنة، فازداد قلبي حُباً وشغفاً به، وقد جرت العادة بأن المرء يعرف قدر النعمة بعد زوالها، كما قيل:

فقدت زمان الوصل والمرء جاهل بقدر لذيق العيش قبل المصائب

وكنت عازماً في حياة والذي رحمته الله أن لا أقرأ «جامعي البخاري والترمذي» إلا على شيعي حضرة المحدث السهارةفوري رحمته الله، ولذا لم أشرع فيها عند والذي رحمته الله في البداية كما تقدم. ثم كما ذكرت آنفاً إني اضطررت للقراءة عليه، ولكنه دَرَسَنِيهَا بصورة استأصلت كل فكرة عن دراستها مرة أخرى عند غيره رحمته الله، وبعد وفاته زاد هذا الأثر حتى ثبت عكس ما كان في البداية. ثم إنه لما قدم حضرة الشيخ المحدث السهارةفوري من سجن «نِينِتَال» بعد وفاة والذي رحمته الله بشهر أمرني أن أقرأ عليه «جامعي البخاري والترمذي» مرة أخرى. فشرعت فيها ممثلاً لأمره الكريم.

وأثناء هذه الدراسة رأيت في المنام أن حضرة شيخ الهند مولانا محمود حسن الديويندي - قدس الله سره العزيز - يقول لي: اقرأ عليّ البخاري. فتحيّرتُ من هذه الرؤيا العجيبة جداً؛ لأن حضرة شيخ الهند رحمته الله كان حينئذٍ أسيراً في مالطه (مالطا) حيثُ سجنه الاستعمار البريطاني؛ لقيادته حركة التحرير ضدّهم. فذكرتها لسيدي حضرة الشيخ خليل أحمد المحدث السهارةفوري رحمته الله. فقال: تأويلها أن تقرأ عليّ البخاري. وكان هذا التأويل في محله ولا شك فيه؛ إذ لا يكون مصداق «شيخ الهند» في الحديث إلا سيدي حضرة المحدث السهارةفوري رحمته الله في ذاك الزمان بالهند.

ولكن الآن عند استماعي لهذه التراجم خطر ببالي أن الأخذ بتراجم حضرة شيخ الهند رحمته الله ونشرها إنما هو في حكم القراءة عليه رحمته الله، فيمكن أن يكون هذا أيضاً من جملة تعبير تلك الرؤيا. ويناسب هذا على قول أحد أعزائي المخلصين عزيزي المولوي محمد يوسف متالا: إن الزمان الذي رأيت فيه هذه الرؤيا كان حضرة شيخ الهند رحمته الله حينئذٍ يصنّف هذه التراجم في سجن مالطه (مالطا).

٦ - ولا يذهب عليك أنه قد ذكر في مقدمة «لامع الدراري» بحث طويل عن التراجم، ولا بد من نقله هنا؛ تكميلاً للفائدة.

ومما يجب التنبيه عليه ما قال النووي رحمته الله: أما معنى الترجمة فهو التعبير عن لغة بلغة. قال الشيخ ابن الصلاح: وليست الترجمة مخصوصة بتفسير لغة بلغة أخرى، فقد أطلقوا على قولهم: «باب كذا» اسم الترجمة؛ لكونه يعبر عما يذكر بعده. انتهى وفي «هامش اللامع»: أن «التراجم» بكسر الجيم - أي ما ترجم به من الكتب والأبواب - جمع «ترجمة». وسُمِّيَ ما ذكر «تراجم»؛ لأنه مترجم عما بعده؛ لأن ما يذكر في الباب مثلاً تنبئ عنه الترجمة وتبينه، كذا في «نيل الأمان» شرح مقدمة القسطلاني.

وفي «شرح الإقناع»: «التراجم» إن كان في تراجم المصنفين فتكسر فيه «الجيم»، وإن كان في الرمي بالحجارة مثلاً فتضم «الجيم».

قلت: لأن الآخر «تَفَاعُل» من «الرجم» الثلاثي، والأول رباعي كما أشار إليه المجدد، إذ قال في «باب الميم، فصل التاء»: «الترجمان» - كَرَعَرَان وَعُفُونَان وَرَبَهَمَان: المفسر للسان، وقد ترجمه وعنه، والفعل يدل على أصالة التاء. انتهى

(١) يفتح نون وسكون مثناة تحتية، ونون مكسور بعدها مثناة تحتية، وتاء مثناة فوقية، ثم ألف، ثم لام: مصنف معروف في الهند.

الفصل الثالث في بيان التراجم^(١)

وهذا الفصل وإن كان في الحقيقة جزءاً من الفصل الثاني؛ فإنها فائدة من الفوائد المتعلقة بـ «الجامع الصحيح»، لكنه كما عرفت في الفائدة الثالثة من الفصل الثاني أن مسألة التراجم من أهم مقاصد الإمام في «صحيحه»، حتى أجمع أهل العلم كلهم سلفاً وخلفاً أن معظم مقصود البخاري في «صحيحه» - مع اهتمام صحة الأحاديث - استخراج المعاني الكثيرة من المتون، ولذا كرّر الأحاديث في كتابه في الأبواب المختلفة، وذكر بعضاً من الأحاديث أكثر من عشرين مرة، كحديث عائشة رضي الله عنها في قصة بريرة رضي الله عنها وغير ذلك، وفي الكثرة على العشرة كثرة. ولذا اشتهر قول جمع من العلماء: «فقه البخاري في تراجمه».

وسأيت في الفائدة الثانية عن الكرمانى: «أن هذا قسم عجز عنه الفحول البوازل من الأعصار والعلماء الأفاضل في الأمصار، فتركوها واعتذروا عنها بأعذار». انتهى ولذلك اهتم جمع من السلف والخلف لبيان تراجمه، وأفردوا لها التصانيف، واجتهدوا في بيان المناسبات وإبداء الاحتمالات الكثيرة في التراجم. فأفردت لذلك فصلاً مستأنفاً محتوياً على أربعة فوائد:

الأولى

في ذكر بعض من صنف في ذلك تأليف مستقلة من السلف والخلف

١ - منهم الإمام ناصر الدين أحمد بن محمد بن منير الإسكندراني. شرح البخاري وصنف رسالة مستقلة في الكلام على التراجم سمّاها «المتواري على تراجم البخاري»، ذكرها صاحب «كشف الظنون»، وقال القسطلاني في «مقدمة شرحه»: «ولابن المنير حواشٍ على «ابن بطل»، وله أيضاً كلام على التراجم سمّاها «المتواري».

٢ - ومنهم أبو عبد الله محمد بن عمر بن رُشيد الفهري السبتي [المتوفى سنة ٧٢١هـ]. صنف رسالة في التراجم، سمّاها «ترجمان التراجم»، وهي على أبواب الكتاب ولم تُكمل، كذا في «الكشف». وذكرها أيضاً القسطلاني في «مقدمة شرحه» بقوله: وكذا لأبي عبد الله بن رُشيد «ترجمان التراجم». انتهى قلت: وذكر ابن فهد في «لحظ الألفاظ» ترجمة ابن رُشيد هذا، فقال: هو الإمام المحدث ذو الفنون محب الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد ابن عمر... إلى أن أوصل بوسائط إلى رُشيد الفهري السبتي عالي الإسناد صحيح النقل تام العناية بصناعة الحديث. مولده سنة ٦٥٧ هـ توفي في محرم سنة ٧٢١ هـ، وعُدَّ في مؤلفاته «ترجمان التراجم» على أبواب البخاري. قال: أطال فيه النَّفس ولم يكمل.

قلت: وسأيت في كلام الحافظ أنها وصلت إلى «كتاب الصيام». وبسط ترجمة ابن رُشيد صاحب «الديباج» (ص: ٣١٠).

٣ - ومنهم الفقيه أبو عبد الله محمد بن منصور بن حمادة المغراوي السَّجْلَمَاسِي. ألَّف رسالةً سمّاها «حل الأغراض المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة»، شرح فيها مائة ترجمة للبخاري، ذكرها القسطلاني في «مقدمة شرحه»، وكذا ذكرها صاحب «كشف الظنون» وغيره، وسأيت في كلام الحافظ وسمّاها «فكُّ أغراض البخاري».

٤ - ومنهم القاضي بدر الدين بن جماعة، كما سأيت في كلام الحافظ.

٥ - وذكر في «بستان المحدثين»: «تعليق المصاييح على أبواب الجامع الصحيح» لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر عمر القرشي المخزومي الإسكندراني الملقَّب بـ «بدر الدين» المعروف بـ «الدَّماميني». ويظهر من اسمه أنه على تراجم الأبواب، ولم يذكره صاحب «الكشف»، بل ذكره في شروح «البخاري»، إذ قال: ومنها شرح العلامة بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني (المتوفى سنة ٨٢٨ هـ)، سمّاها «مصاييح الجامع» أوَّلُه: «الحمد لله الذي جعل في خدمة السنة النبوية أعظم سيادة...» ذكر أنه ألَّفَه للسلطان أحمد شاه بن محمد بن مظفر شاه من ملوك الهند، وعلقه على أبواب منه ومواضع يحتوي على غريب وتنبه. قلت: لم يذكر الدماميني في ديباجة شرحه هذا الذي نقله المؤلِّف، لكن قال في آخر نسخة قديمة: «وكان انتهاء هذا التأليف بـ «زَيْد» من بلاد اليمن قبل ظُهر يوم الثلاثاء، العاشر من شهر ربيع الأول سنة ٨٢٨ هـ، على يد مؤلِّفه محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر المخزومي الدماميني. انتهى ما في «الكشف» ولا يبعد أن يكون له تأليفان: ١ - «المصاييح في شرح البخاري» ٢ - و«تعليق المصاييح على التراجم».

قال الحافظ في مقدمة «الفتح»: وقد جمع العلامة ناصر الدين أحمد بن المنير خطيب الإسكندرية من ذلك أربع مائة ترجمة وتكلَّم عليها، ولَحَّصها القاضي بدر الدين بن جماعة، وزاد عليها أشياء. وتكلَّم على ذلك أيضاً بعض المغاربة، وهو محمد بن منصور بن حمادة السَّجْلَمَاسِي، ولم يكثر من ذلك، بل جملة ما في كتابه نحو مائة ترجمة، وسمّاها «فكُّ أغراض البخاري المبهمة»، في الجمع بين الحديث والترجمة.

(١) هذا فصل ثالث من مقدمة «اللامع». (ز)

وتكلم أيضًا على ذلك زين الدين علي بن المنير أخو العلامة ناصر الدين في «شرح» على البخاري وأمعن في ذلك. ووقفتُ على مجلدٍ من كتاب اسمه «ترجمان التراجم» لأبي عبد الله بن رشيد السبتي، يشتمل على هذا المقصد، وصل فيه إلى «كتاب الصيام». ولو تمَّ لكان في غاية الإفادة، وإنه لكثير الفائدة مع نقصه. انتهى

ولا يوجد في ديارنا إلا رسالتان مختصرتان

إحداهما: رسالة «شرح تراجم البخاري» للعارف الرباني شيخ المشايخ مسند الهند الشاه ولي الله الدهلوي، المولود سنة ١١١٤هـ المتوفى سنة ١١٧٦هـ. وقد جاءت ترجمته مختصرة في «مقدمة الأوجز».

ومما يجب التنبيه عليه: أن في الدهلي رجلًا آخر معروفًا بـ «الشيخ ولي الله الدهلوي»، طالما يلتبس أحدهما بالآخر. قال مولانا السيد عبد الحي الحسني في «نزهة الخواطر»:

الشيخ الفاضل ولي الله الحنفي الدهلوي أحد العلماء المشهورين، كان سبطَ الشيخ عبد الأحد السرهندي، برع في الشعر والتصوف والتفسير، وسَمَّى نفسه «اشتياقي» في الشعر على طريق الشعراء. له مصنفات، منها تفسير القرآن الكريم. وقد يظن الشبلي الأعظمكزهي في حاشيته على «گلشن ہند» أنه هو الشيخ ولي الله بن عبد الرحيم الدهلوي. وهذا خطأ فاحش؛ فإن الشيخ ولي الله بن عبد الرحيم الدهلوي وإن كان شاعرًا لكن اسمه في الشعر «أمين». وهذا الشيخ ولي الله وإن كان محدثًا لكنه كان من أسباط الشيخ عبد الأحد، وكان يسكن بـ «كوتله فيروز شاه»، وأين هذا من ذاك؟ تُوفي هذا في سنة خمسين ومائة وألف [١١٥٠ هـ]. انتهى مختصرًا

وذكر في موضع آخر وفاة الشاه ولي الله بن عبد الرحيم حجة الإسلام يوم السبت سلخ شهر الله المحرم، سنة ست وسبعين ومائة وألف [١١٧٦ هـ]. و«رسالة تراجم البخاري» لمسند الهند حجة الإسلام هذا الثاني دون الأول، وهي رسالة وجيزة بلسان عربي، طبعت ببليدة «حيدر آباد دكن» في ١٣٢٣ هـ. ذكر المؤلف - قدس سره - فيها أولًا أصولًا جامعة مطردة للتراجم - سيأتي ذكرها في الفائدة الثانية قريبًا - ثم تكلم على تراجم الأبواب مفصلة باختصار من أول الكتاب إلى آخره.

والثانية: رسالة وجيزة في اللغة الأردية لشيخ المشايخ مولانا الحاج محمود حسن المعروف بشيخ الهند، رئيس المدرسين بدار العلوم ديوبند، المولود سنة ثمان وستين وألف مائتين [١٢٦٨ هـ]، المتوفى صبيحة يوم الثلاثاء في الثامن عشر من أولى الربيعين سنة تسع وثلاثين بعد ألف وثلاث مائة [١٣٣٩ هـ] في الدهلي، المدفون صبيحة يوم الأربعاء في ديوبند سنة ١٣٣٩ هـ.

طبعت في الهند، ذكر فيها أيضًا خمسة عشر أصلًا مجملًا، ثم شرع الكلام على التراجم بالتفصيل، لكن الأسف كل الأسف على أنه اخترمته المنية قبل تكميلها، ولم يزد على «باب من أجاب السائل بأكثر مما سأله» من «كتاب العلم». وذكر في آخرها عدة أصول مجملة بالعربية، وبعد ذلك ذكر فهرس الأبواب مُعلِّمًا عليها بالإشارات المشعرة إلى أغراض المصنف، لا سيما في الأبواب الخالية عن التراجم. وسيأتي مفصلة في أواخر الأصل العشرين، والله الموفق لما يحب ويرضى.

الفائدة الثانية

في أصول التراجم التي ذكرها شراح الحديث والمشايخ في كتبهم مجملة

كلمة وتقدم في الفائدة الثالثة من الفصل الثاني ما قال الحافظ في «مقدمة الفتح» في موضوع كتاب البخاري والكشف عن مغزاه فقال: «تقرر أنه التزم فيه الصحة وأنه أصل موضوعه، ثم رأى أن لا يخلية من الفوائد الفقهية والنكت الحكمية، فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة، فرّقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها، واعتنى فيها بآيات الأحكام، فانتزع منها الدلالات البديعة وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعة».

كلمة قال الشيخ محي الدين - نفع الله به -:

«ليس مقصودُ البخاري الاقتصارَ على الأحاديث فقط، بل مراده الاستنباطُ منها والاستدلالُ لأبواب أرادها، ولهذا المعنى أخلّى كثيرًا من الأبواب عن إسناد الحديث واقتصر فيه على قوله: «فيه فلان عن النبي ﷺ...» أو نحو ذلك. وقد يذكر المتن بغير إسناد، وقد يورده معلقًا. وإنما يفعل هذا لأنه أراد الاحتجاج للمسألة التي ترجم لها، وأشار إلى الحديث؛ لكونه معلومًا، وقد يكون مما تقدم وربما تقدم قريبًا.

ويقع في كثير من أبوابه الأحاديث الكثيرة، وفي بعضها ما فيه حديث واحد، وفي بعضها ما فيه آية من كتاب الله، وبعضها لا شيء فيه البتة. وقد ادعى بعضهم أنه صنع ذلك عمدًا، وغرضه أن يبين أنه لم يثبت عنده حديث بشرطه في المعنى الذي ترجم عليه. ومن ثمة وقع من بعض من نسخ الكتاب ضم باب - لم يذكر فيه حديث - إلى حديث لم يذكر فيه باب، فأشكل فهمه على الناظر.

وقد أوضح السبب في ذلك الإمام أبو الوليد الباجي المالكي في «مقدمة كتابه في أسماء رجال البخاري»^(١) فقال: «أخبرني الحافظ أبو ذر عبد الرحيم بن أحمد الهروي قال: حدثنا الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي قال: انتسخت كتاب البخاري من أصله الذي كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفربري، فرأيت فيه أشياء لم تتم وأشياء مبسطة، منها تراجم لم يثبت بعدها شيئًا، ومنها أحاديث لم يترجم لها، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض».

قال الباجي:

«ومما يدل على صحة هذا القول^(٢) أن رواية أبي إسحاق المستملي ورواية أبي محمد السرخسي ورواية أبي الهيثم الكشميهني ورواية أبي زيد المروزي مختلفة بالتقديم والتأخير، مع أنهم انتسخوا من أصل واحد. وإنما ذلك بحسب ما قدر كل واحد منهم فيما كان في طرقة أو رُقعة مضافة أنه من موضع ما، فأضافه إليه. ويبيّن ذلك أنك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متصلة ليس بينها أحاديث».

قال الباجي:

«وإنما أوردت هذا ههنا لما عني به أهل بلدنا من طلب معنى يجمع بين الترجمة والحديث الذي يليها، وتكلفهم في ذلك من تعسف التأويل ما لا يسوغ».

قال الحافظ:

«وهذه قاعدة حسنة^(٣) يُفزع إليها حيث يتعسر وجه الجمع بين الترجمة والحديث، وهي مواضع قليلة جدًا. ثم ظهري أن البخاري مع ذلك فيما يورده من تراجم الأبواب على أطوار: (أ) إن وجد حديثًا يناسب ذلك الباب - ولو على وجه خفي - ووافق شرطه: أوردته فيه بالصيغة التي جعلها مصطلحة لموضوع كتابه، وهي «حدثنا» وما قام مقام ذلك والعنونة بشرطها عنده. (ب) وإن لم يجد فيه إلا حديثًا لا يوافق شرطه، مع صلاحته للحجة: كتبه في الباب مغائرًا للصيغة التي يسوق بها ما هو من شرطه، ومن ثم أورد التعاليق. (ج) وإن لم يجد فيه حديثًا صحيحًا لا على شرطه ولا على شرط غيره، وكان مما يستأنس به، ويقدمه قوم على القياس: استعمل لفظ ذلك أو معناه ترجمة باب، ثم أورد في ذلك إما آية من كتاب الله تشهد له أو حديثًا يؤيد عموم ما دل عليه ذلك الخبر». وعلى هذا فالأحاديث التي فيه على ثلاثة أقسام، وسيأتي تفاصيل ذلك مشروحًا.

ثم قال بُعيد ذلك: ولنذكر ضابطًا يشتمل على بيان أنواع التراجم فيه، وهي ظاهرة وخفية. أما الظاهرة فليس ذكرها من غرضنا ههنا، وهي: أن تكون الترجمة دالة بالمطابقة لما يورد في مضمونها، وإنما فائدتها الإعلام بما ورد في ذلك الباب من غير اعتبار لمقدار تلك الفائدة، كأنه يقول: هذا الباب الذي فيه كيت وكيت أو باب ذكر الدليل على الحكم الفلاني مثلاً.

١ - وقد تكون الترجمة بلفظ المترجم له أو بعضه أو بمعناه، وهذا في الغالب قد يأتي من ذلك ما يكون في لفظ الترجمة احتمال لأكثر من معنى واحد، فيعين أحد الاحتمالين بما ذكر تحتها من الحديث.

(١) سماه الكرماني في أول شرحه «كتاب التعديل والتحريح لرجال البخاري». (ز)

(٢) ويشكل عليه أن ما تقدم من كلام المستملي لا يدل على التقدم والتأخير، بل يدل على ضم أبواب بعضها إلى بعض، بدون ترك البياض. نعم، يوافقه ما حكى شيخ المشايخ في تراجمه في «باب إذا لم يتم السجود: نقل عن الضريري - كذا في الأصل، والصواب على الظاهر: الفربري - أن بعض أوراق الكتاب كان غير ملتنصق بالكتاب، فوقع الخطأ من بعض النساخ في إلحاق تلك الأوراق، فألحقوها في غير محلها... إلى آخر ما قال. (ز)

(٣) قلت: وأورد عليها القسطلاني في «مقدمة شرحه» إذ قال: وهذا الذي قاله الباجي فيه نظر، من حيث إن الكتاب قرئ على مؤلفه. ولا ريب أنه لم يقرأ عليه إلا مرتبًا مبوبًا، فالعبرة بالرواية لا بالمسودة التي ذكر صفحتها. انتهى وسيأتي كلام الباجي هذا في الفائدة الرابعة أيضًا. (ز)

٢- وقد يوجد فيه ما هو بالعكس من ذلك، بأن يكون الاحتمال في الحديث والتعيين في الترجمة، والترجمة ههنا بيان تأويل ذلك الحديث نائبةً مناب قول الفقيه مثلاً: المراد بهذا الحديث العام الخصوص أو بهذا الحديث الخاص العموم؛ إشعاراً بالقياس؛ لوجود العلة الجامعة، أو أن ذلك الخاص المراد به ما هو أعم مما يدل عليه ظاهره بطريق الأعلى أو الأدنى.

ويأتي في «المطلق والمقيّد» نظير ما ذكرنا في «الخاص والعام»، وكذا في شرح «المشكل» وتفسير «الغامض» وتأويل «الظاهر» وتفصيل «المجمل». وهذا الموضوع هو مُعْظَم ما يشكل من تراجم هذا الكتاب، ولهذا اشتهر من قول جمع من الفضلاء: «فقه البخاري في تراجمه».

٣- وأكثر ما يفعل البخاري ذلك إذا لم يجد حديثاً على شرطه في الباب ظاهر المعنى في المقصد الذي تَرَجَّم به ويستنبط الفقه منه.

٤- وقد يفعل ذلك لغرض شحذ الأذهان في إظهار مضمرة واستخراج خبيثه.

٥- وكثيراً ما يفعل ذلك - أي هذا الأخير^(١) - حيث يذكر الحديث المفسّر لذلك في موضع آخر متقدماً أو متأخراً، فكأنه يحيل عليه ويومئ بالرمز والإشارة إليه.

٦- وكثيراً ما يترجم بلفظ الاستفهام^(٢) كقوله: «باب هل يكون كذا؟» و«من قال كذا»^(٣) سيأتي هذا ونحو ذلك، وذلك حيث لا يتّجه له الجزم بأحد الاحتمالين، وغرضه بيان هل يثبت ذلك الحكم أو لم يثبت؟ فيترجم على الحكم ومراده ما يتفسّر^(٤) بعد من إثباته أو نفيه أو أنه محتمل لها.

٧- وربما كان أحد الاحتمالين أظهر. وغرضه أن يُبَيَّنَ للنظر مجالاً وينبّه على أن هناك احتمالاً أو تعارضاً يوجب التوقف، حيث يعتقد أن فيه إجمالاً، أو يكون المدرك مختلفاً في الاستدلال به.

٨- وكثيراً ما يترجم بأمر ظاهره قليل الجدوى، لكنه إذا حَقَّقَه المتأمل أجدى، كقوله: «باب قول الرجل: ما صليتنا؛ فإنه أشار به إلى الرد على من كره ذلك، ومنه قوله: «باب قول الرجل: فأتتْنَا الصلاة»، وأشار بذلك إلى الرد على من كَرِهَ إطلاق هذا القول.

٩- وكثيراً ما يترجم بأمر مختص ببعض الوقائع لا يظهر في بادئ الرأي، كقوله: «باب استياك الإمام بحضرة رعيته؛ فإنه لما كان الاستياك قد يُظن أنه من أفعال المهنة فلعل بعض الناس يتوهم أن إخفاءه أولى؛ مراعاةً للمروءة، فلما وقع في الحديث: «أن النبي ﷺ استاك بحضرة الناس» دل على أنه من باب التطيُّب، لا من الباب الآخر. نَبّه على ذلك ابن دقيق العيد.^(٥)

١٠- وكثيراً ما يترجم بلفظ يومئ إلى معنى حديث لم يصح على شرطه، أو يأتي بلفظ الحديث الذي لم يصح على شرطه صريحاً في الترجمة، ويُورد في الباب ما يؤدي معناه تارةً بأمر ظاهر وتارةً بأمر خفي. من ذلك قوله: «باب الأمراء من قریش»، وهذا لفظ حديث يُروى عن علي عليه السلام وليس على شرط البخاري، وأورد فيه حديث: «لا يزال وال من قریش». ومنها قوله: «باب اثنان فما فوقهما جماعة»، وهذا حديث يُروى عن أبي موسى الأشعري عليه السلام وليس على شرط البخاري، وأورد فيه: «فأذنا وأقبا...».

١١- وربما اكتفى أحياناً بلفظ الترجمة التي هي لفظ حديث لم يصح على شرطه، وأورد معها أثراً أو آيةً، فكأنه يقول: لم يصح في الباب شيء على شرطي.

وللغفلة عن هذه المقاصد الدقيقة اعتقد مَنْ لم يُمعن النظر أنه ترك الكتاب بلا تبيين، ومَنْ تأمل ظفر، ومَنْ جدّ وجد. انتهى وذكر الحافظ في بادئ الرأي أحد عشر أصلاً في كلامه هذا، لكنه يتضمن أكثر من أحد عشر، كما يظهر في الفائدة الثالثة. وحكى كلام الحافظ هذا القسطلاني في «مقدمته» سواء مع التغيير في حرف وزيادة قول نَهَتْ عليهما في الحاشية، زاد القسطلاني في آخره: «وللغفلة عن هذه المقاصد الدقيقة اعتقد مَنْ لم يُمعن النظر أنه ترك الكتاب بلا تبيين. وبالجملة فتراجمه حَيَّرَت الأفكار وأدهشت العقول والأبصار، ولقد أجاد القائل:

أعيا فحوّل العلم حلّ رموز ما أبداه في الأبواب من أسرار

وإنما بلغت هذه المرتبة وفازت بهذه المنقبة؛ لما روي أنه بيّضها بين قبر النبي ﷺ ومنبره، وأنه كان يصلي لكل ترجمة ركعتين». انتهى

كلمة وقال السندي في «أول شرحه»:

اعلم أن تراجم «الصحيح» على قسمين: ١- قسم يذكره للاستدلال بحديث الباب عليه. ٢- وقسم يذكره ليجعل

(١) يريد «تفسير الغامض وتأويل الظاهر»، كذا في «شرح مقدمة القسطلاني»، وسيأتي ذلك في الأصل السابع والعشرين. (٢) سيأتي ذلك في الأصل الثاني والثلاثين.

(٣) سيأتي هذا في الأصل الثالث. (٤) كذا في الأصل، وفي «مقدمة القسطلاني» بدله: «ما يفسر»، وهو أوضح. (ز) (هـ) زاد في «مقدمة القسطلاني» بعد ذلك: قال الحافظ ابن حجر: ولم أر هذا في البخاري، فكأنه ذكره على سبيل المثال. انتهى هكذا فيه، وليس هذا الكلام في «مقدمة الفتح» التي بأيدينا، والكلام صحيح؛ فإن هذه الترجمة لم أرها أيضاً في البخاري. نعم، ترجم النسائي في «سننه»: «باب هل يستاك الإمام بحضرة رعيته؟» انتهى وسيأتي البسط في ذلك في الأصل الرابع والخمسين. (ز)

كالشرح لحديث الباب، ويبيّن به محمل حديث الباب مثلاً؛ لكون حديث الباب مطلقاً قد علم تقييده بأحاديث أخرى، يأتي بالترجمة مقيدة لا يستدل عليها بالحديث المطلق، بل ليبين أن محمل الحديث هو المقيد، فصارت الترجمة كالشرح للحديث.^(١) والشرح جعلوا الأحاديث كلها دلائل لما في الترجمة، فأشكل عليهم الأمر في مواضع. ولو جعلوا بعض التراجم كالشرح خلصوا عن الإشكال في مواضع.

وأيضاً كثيراً ما^(٢) يذكر بعد الترجمة أثراً لأدنى خاصية الباب. وكثير من الشراح يرونها دلائل للترجمة، فيأتون بتكلفات باردة لتصحيح الاستدلال بها على الترجمة، فإن عجزوا عن وجه الاستدلال عدّوه اعتراضاً على صاحب «الصحيح»، والاعتراض في الحقيقة متوجّه عليهم حيث لم يفهموا المقصود. وأيضاً كثيراً ما^(٣) يكون ظاهر الترجمة معنى، فيحملون الترجمة عليه، والحديث لا يوافقه، فيعدّون ذلك إيراداً على صاحب «الصحيح»، مع^(٤) أنه قصد معنى يوافقه الحديث قطعاً. وقد يكون معنى الترجمة ما فهموا، ولكن تطبيق الحديث به يحتاج إلى فضل تدقيق، فكثيراً ما يغفلون عنه ويعيدونه اعتراضاً. وأنت إذا حفظت وراعت ما ذكرنا لك يسهل عليك مواضع عديدة مما صعبت عليهم. انتهى

كلامه وقال الكرمانى في أول «شرحه»:

«وَبَيَّنْتُ (أي في شرحي) مناسبة الأحاديث - التي في كل باب - لما ترجم عليه ومطابقتها بما عقد له وأشار إليه، وهو قسمٌ عجز عنه الفحولُ البوازلُ في الأعصار والعلماءُ الأفاضلُ في الأمصار، فتركوها واعتذروا عنها بأعذار، من جملتها ما قال القاضي أبو الوليد الباجي...»، فذكر كلامه المذكور قريباً في كلام الحافظ ابن حجر.

كلامه ثم قال الكرمانى:

«والبخاري رحمه الله وإن كان من أعلم الناس بصحيح الحديث وسقيمه فليس ذلك من علم المعاني وتحقيق الألفاظ بسبيل، كيف؟! وفيها روى أبو إسحاق العلة في ذلك (كما تقدم في كلام الباجي) ويّنها أن الحديث الذي يلي الترجمة ليس بموضوع لها، وإنما هو موضوع لياتي قبل ذلك بترجمته، ويأتي للترجمة التي قبله من الحديث بما يليق بها». انتهى

كلامه وذكر شيخ مشايخنا الشاه ولي الله الدهلوي في أول «رسالته» في التراجم أصولاً بالإجمال، وهذا نصّه، فقال بعد الحمد والصلاة:

يقول الفقيرُ إلى رحمة الله الكريم أحمد المدعو بولي الله بن عبد الرحيم - كان الله لهما - : أول ما صنف أهل الحديث في علم الحديث جعلوه مدوّناً في أربعة فنون: ١- «فن السنة» أعني الذي يقال له: الفقه، مثل: «موطأ مالك» و«جامع سفيان». ٢- «فن التفسير» مثل كتاب ابن جريج. ٣- «فن السير» مثل كتاب محمد بن إسحاق. ٤- «فن الزهد والرقائق» مثل كتاب ابن المبارك. فأراد البخاري أن يجمع الفنون الأربعة في كتاب، ويجرّده لما حكم له العلماء بالصحة قبل البخاري وفي زمانه، ويجرّده للحديث المرفوع المسند. وما فيه من الآثار وغيرها إنما جاء به تبعاً لا بأصالة، ولهذا سمى كتابه بـ«الجامع الصحيح المسند». وإنما أراد أيضاً أن يفرغ جهده في الاستنباط من حديث رسول الله ﷺ، ويستنبط من كل حديث مسائل كثيرة جداً. وهذا أمر لم يسبق إليه غيره، غير أنه استحسن أن يفرّق الأحاديث في الأبواب، ويؤدع في تراجم الأبواب سرّ الاستنباط. وجملة تراجم أبوابه تنقسم أقساماً:

- ١- منها أنه يترجم بحديث مرفوع ليس على شروطه، ويذكر في الباب حديثاً شاهداً له على شرطه.
- ٢- ومنها أنه يترجم بمسألة استنباطها من الحديث بنحو من الاستنباط من نصه أو إشارته أو عمومها أو إيمائه.
- ٣- ومنها أنه يترجم بمذهب من ذهب إليه قبل، ويذكر في الباب ما يدل عليه بنحو من الدلالة، ويكون شاهداً له في الجملة من غير قطع بترجيح ذلك المذهب فيقول: «باب من قال كذا».
- ٤- ومنها أنه يترجم بمسألة اختلف فيها الأحاديث، فيأتي بتلك الأحاديث على اختلافها؛ ليقرب إلى الفقيه من بعده أمرها. مثاله: «باب خروج النساء إلى البراز»، جمع فيه حديثين مختلفين.
- ٥- ومنها أنه قد تتعارض الأدلة، ويكون عند البخاري وجه التطبيق بينهما بحمل كل واحد على محمل، فيترجم بذلك المحمل؛ إشارة إلى وجه التطبيق.

(١) هو الأصل الثالث والعشرون من الأصول الآتية في الفائدة الثالثة. (ز) (٢) هذا هو الأصل الرابع والعشرون. (ز)

(٣) كذا فيه. (ز) (٤) هذا هو الأصل الرابع والخامس من أصول شيخ الهند الآتية في الفائدة الثالثة. (ز)

مثاله: «باب خوف المؤمن أن يحبط عمله وما يحذر من الإصرار على التقاتل والعصيان»، ذكر فيه حديث: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»

٦- ومنها أنه قد يجعل في بابٍ أحاديث كثيرة، كل واحد منها ما يدل على الترجمة، ثم يظهر له في حديث واحد فائدة أخرى سوى الفائدة المترجم عليها، ويُعلم على ذلك الحديث علامة الباب، وليس غرضه أن الباب الأول قد انقضى بما فيه وجاء الباب الآخر برأسه، ولكن قوله: «باب» هنالك بمنزلة ما يكتب أهل العلم على الفائدة المهمة لفظ «تنبيه» أو لفظ «فائدة» أو لفظ «قف».

مثاله: قوله في «كتاب بدء الخلق»: «باب قول الله تعالى: ﴿وَبَيَّنَّا فِيهَا مِنْ كُلِّ ذَاتٍ﴾»، ثم قال بعد أسطر: «باب خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال»، وأخرج هذا الحديث بسنده، ثم ذكر حديث: «والفخر والخيلاء في أهل الخيل»، ثم ما ليس فيه ذكر الغنم، فكأنه أعلم على هذا الحديث بأنه مع دخوله في الباب فيه فائدة أخرى مع منقبة للغنم.

٧- ومنها أنه قد يكتب لفظه «باب» مكان قول المحدثين: «وهذا الإسناد»، وذلك حيث جاء حديثان بإسناد واحد، كما يكتب «ح» حيث جاء حديث بإسنادين. مثاله: «باب ذكر الملائكة»، أطال فيه الكلام حتى أخرج حديث: «الملائكة يتعاقبون، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» برواية شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه، ثم كتب «باب إذا قال: آمين، والملائكة في السماء: آمين، فوافقت إحداها الأخرى، غُفر له ما تقدم من ذنبه»، ثم أخرج حديث: «إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة»، ثم ما ليس فيه ذكر آمين إلا بعد كثير. قال الإسماعيلي في موضع الباب: «وهذا الإسناد»، كأنه يشير إلى أن لفظه «باب» علامة لقوله: «وهذا الإسناد».

٨- ومنها أنه قد يترجم بمذهب بعض الناس وبما كاد يذهب إليه بعضهم، أو بحديث لم يثبت عنده، ثم يأتي بحديث يستدل به على خلاف ذلك المذهب والحديث، إما بعمومه أو غير ذلك.

٩- ومنها أنه يذهب في كثير من التراجم إلى طريقة أهل السير في استنباطهم خصوصيات الوقائع والأحوال من إشارة طرق الحديث. وربما يتعجب الفقيه من ذلك؛ لعدم ممارسته لهذا الفن، ولكن أهل السير لهم اعتناء شديد بمعرفة تلك الخصوصيات.

١٠- ومنها أنه يقصد التمرن على ذكر الحديث وفق المسألة المطلوبة، ويهدي طالب الحديث على هذا النوع. مثاله: ذكر «الصَّوْغ» في «باب ذكر الخناط». وقد فرق البخاري في تراجم الأبواب علماً كثيراً من شرح غريب القرآن وذكر آثار الصحابة والأحاديث المعلقة.

١١- وقد يذكر حديثاً لا يدل هو بنفسه على الترجمة أصلاً، لكن له طرق، وبعض طرقه يدل عليها إشارة أو عمومًا، وقد أشار بذكر الحديث إلى أن له أصلاً صحيحاً يتأكد به ذلك الطريق، ومثل هذا لا ينتفع به إلا المهرة من أهل الحديث.

١٢- وكثيراً ما يترجم لأمر ظاهره قليل الجدوى، ولكنه إذا تحقق التأمل أجدى، كقوله: «باب قول الرجل: ما صلينا»؛ فإنه أشار به إلى الرد على من كره ذلك. قلت: وأكثر ذلك تعقبات وتبكيئات على عبد الرزاق وابن أبي شيبة في تراجم «مصنفيهما»؛ إذ شواهد الآثار تروى عن الصحابة والتابعين في مصنفيهما، ومثل هذا لا ينتفع به إلا من مارس الكتابين واطلع على ما فيهما.

١٣- وكثيراً ما يستخرج الآداب المفهومة بالعقل من الكتاب والسنة بنحو من الاستدلال والعادات الكائنة في زمانه رضي الله عنه، ومثل هذا لا يدرك حسنه إلا من مارس كتب الآداب وأجال عقله في ميدان آداب قومه، ثم طلب لها أصلاً من السنة.

١٤- وكثيراً ما يأتي بشواهد الحديث من الآيات، ومن شواهد الآية بالأحاديث؛ تظاهراً ولتعيين بعض الاحتمالات دون البعض، فيكون كقول المحدث: المراد بهذا العام الخصوص أو بهذا الخاص العموم ونحو ذلك، ومثل هذا لا يُدرك إلا بفهم ثاقب وقلب حاضر.

فهذه مقدمة لا بد من حفظها لمن أراد أن يقرأ البخاري ويفهم. والحمد لله أولاً وآخراً. انتهى كلام شيخ المشايخ

رحمه الله وذكر حضرة شيخ الهند - قدس سره - خمسة عشر أصلاً باليسر في اللغة الأردية في مبدأ تراجمه، يأتي بيانها في الفائدة الثالثة مفصلاً معرباً. وذكر في آخرها عدة أصول في العربية، وهذا نصه، فقال:

١- اعلم أن المؤلف رحمه الله مرة يصرح بالترجمة، لكن غرضه لا يكون ظاهر العبارة، بل ما يثبت بالالتزام أو بالإشارة جلياً كان أو خفياً، يظهر مقصوده بعد التأمل في أحاديث الباب، فمن لم يتأمل وقصر على الظاهر يقع في التكلف والتخبط.

مثلاً: قال رحمه الله: «باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب»، وذكر فيه حديث استئجار أهل الكتائب واستئجار هذه الأمة، فأشكل التطبيق على الشراح وتكلفوا فيه. والتحقيق أن غرض المؤلف من هذه الترجمة بيان آخر وقت العصر، فظهر التطبيق، فافهم. ولو قال: «باب تأخير العصر إلى الغروب» كما صرح في الصفحة السابقة: «باب تأخير الظهر إلى العصر» ما تكلف أحد هذه التكلفات البعيدة. وهكذا قال بعد ورقة: «باب من أدرك من الفجر ركعة»، فالمقصود منه أيضاً بيان آخر وقت الفجر، لا ظاهر الترجمة، والله أعلم.

وهكذا قال في محل آخر: «باب ما يقول بعد التكبير» وأدخل فيه حديث الكسوف أيضًا، فأشكل التوفيق فتكلفوا. والوجه عندنا: أن بعد التأمل في أحاديث الباب يُفهم أن غرض المؤلف من هذا الباب إثبات التوسع في دعاء الافتتاح وتركه رأسًا، وعدم تعيين الدعاء المخصوص لزومًا، وأن الدعاء ثابت بعد التكبير متصلًا ومنفصلًا، فحينئذ ينطبق جميع الأحاديث المذكورة في الباب، فافهم والله أعلم. وليس غرضه من هذا الباب تعيين الدعاء.

٢- وتارة يذكر الباب ^(١) بلا ترجمة، ويذكر فيه حديثًا. فالشرح رحمه الله يذكرون في مثل هذا المقام احتمالات أكثرها بعيدة عن شأن المؤلف والمؤلف كليهما، كما لا يخفى على المهرة. وأحسن أَعذارهم أنه كالفصل من الباب السابق، لكن هذا العذر أيضًا لا يتمشى في بعض المواضع.

مثلًا قال في الأبواب المتعلقة بأحكام البول: «باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله»، وذكر فيه حديث إنسانين يُعذبان في قبورهما، ثم قال بعده: «باب ما جاء في غسل البول»، وذكر في الترجمة هذا الحديث، ثم بعد ذلك الباب قال: «باب» بلا ترجمة، وذكر فيه هذا الحديث أيضًا، فكيف يقال: إنه كالفصل من الباب السابق؟ لأن هذا يمكن إذا كان الثاني مغايرًا للأول بوجه، وههنا لا تغاير أصلًا، فافهم.

وعندنا لا بد أن يقال: إن المؤلف أحيانًا يترك الترجمة عمدًا ويذكر حديثًا، ومقصوده أي أخرجت من هذا الحديث حكمًا أو أحكامًا، فينبغي أن تُخرجوا منه حكمًا غير ذلك بشرط أن يكون مناسبًا لتلك الأبواب. ويفعل هكذا؛ تشديدًا للأذهان وتنبيهًا وإيقاظًا للناظرين، كما هو دأبه في أمور كثيرة. فعندنا - والله أعلم - هذا الاحتمال أقوى وأليق وأنفع مهما أمكن. نعم، إذا كان مانع منه في موضع فلا بد أن يتوجهوا إلى احتمال آخر يناسب ذلك المقام. فعلى هذا يقال ههنا مثلًا: ينبغي أن يكون الترجمة «كون البول موجبًا لعذاب القبر» وما ياتلها، والله أعلم.

لا يقال: إن في أبواب القبر يقول: «باب عذاب القبر من الغيبة والبول» فيتكرر الترجمة؛ لأننا نقول: المقصود هناك بيان حكم القبر، وههنا المقصود ذكر حكم البول، فأين التكرار؟ ونظائره كثيرة عند المؤلف لا تخفى على الناظرين، مثلًا قال في أبواب الإيمان: «أداء الخمس من الإيمان»، ثم قال في أبواب الخمس: «من الدين». وهكذا قال المؤلف رحمه الله في أبواب التيمم: «باب» بلا ترجمة، ثم ذكر حديث عمران بن حصين رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ رأى رجلًا معتزلاً لم يصل في القوم، فقال: «يا فلان، ما منعك أن تصلي في القوم؟» فقال: يا رسول الله، أصابني جنابة ولا ماء. قال: «عليك بالصعيد؛ فإنه يَكْفِيكَ». فعلى ما ذكرنا سابقًا يُفهم من التراجم المذكورة في هذه الأبواب أن الترجمة ههنا ينبغي أن تكون «إذا لم يجد الجنب الماء يتيمم»، ولا حاجة إلى سهو الناسخين أو عدم توفيق المؤلف رحمه الله.

٣- وتارة يذكر بابًا مع الترجمة، ^(٢) لكن لا يذكر حديثًا عكس الصورة الأولى، وفيه وجهان: (أ) مرة يذكر تحت الترجمة آية أو حديثًا أو قولًا من الصحابة والتابعين دالًّا على الترجمة، وهو كثير. (ب) مرة لا يذكر شيئًا منها أيضًا كما لا يذكر حديثًا مسندًا، بل يذكر الترجمة فقط. فيحمله الشراح على سهو الناسخين أو سهو المؤلف أو عدم تيسر إرادته بوجه من الوجوه، ولا يخفى استبعاده. والتحقيق عندنا في هذه المواضع التفصيل:

أما الصورة الأولى فظاهر أن الترجمة مدللة بالآية أو الحديث أو غيرهما المذكور في ذيل الترجمة، فالترجمة تثبت، ما تركها غير ثابتة. واكتفى المؤلف بهذا القدر بوجه ما، إما لأن حديثًا على شرط المؤلف ليس عنده وإما لقصد التمرين.

وأما الصورة الثانية فلا يختارها المؤلف إلا في موضع يكون دليل الترجمة مذكورًا قبلها في الباب السابق أو بعدها، مع أن هذه الصورة قليلة جدًا، فلا يكون الترجمة غير ثابتة، بل ثابتة بالدليل المذكور في الكتاب، وإن لم يذكر مع الترجمة لقصد التمرين والتنبيه وغيرها من الأسباب. نعم، وجدنا في جملة الكتاب بابًا أو بابين جعل رحمه الله الآية فيه ترجمة واكتفى بها، لم يذكر معها حديثًا ولا قولًا، فالأولى أن يقال: لما جعل الترجمة آية القرآن - وهو دليل فوق جميع الأدلة، فهذه الترجمة دعوى دليلها معها - لا يحتاج إلى دليل آخر، فاكتفى بها، فلا يقال: الدعوى بَقِيَّتْ بلا دليل! ولا يحتاج إلى أن يجعل حديثًا أو قولًا - المذكور في الأبواب السابقة أو اللاحقة - دليلًا لها، فالله أعلم.

هذا ما عندنا من التفصيل، فعليك بالتأمل الصادق والإنصاف اللائق، فإن كان حقًا فمن العزيز الرحيم، وإلا فمني ومن الشيطان الرجيم. انتهى

رحمه الله وأشار الكرمانى في مواضع من «شرحه» أن الإمام البخاري يقتفي مشايخه في تراجم صحيحه، وتعقبه الحافظ في «الفتح» وردَّ عليه في «باب طرح الإمام المسألة» إذ قال: وأما دعوى الكرمانى «أنه لمراعاة صنيع مشايخه في تراجم مصنفاتهم» فإنها غير مقبولة، ولم نجد عن أحد (من عرف حال البخاري وسعة علمه وجودة تصرفه) حكى أنه كان يقلد في التراجم. ولو كان كذلك لم يكن له مزية على غيره، وقد توارد النقل عن كثير من الأئمة أن من جملة ما امتاز به كتاب البخاري دقة نظره في تصرفه في تراجم أبوابه، والذي ادَّعاه الكرمانى يقتضي أنه لا مزية له في ذلك؛ لأنه مقلد فيه لمشايخه. وأعاد الكرمانى هذا الكلام في «شرحه» مرارًا ولم أجد له سلفًا في ذلك، والله المستعان. انتهى مختصرًا

(١) سيأتي في الأصل الخامس والعشرين. (٢) يأتي في الأصل السابع والعشرين. (٣)

الفائدة الثالثة

في تفاصيل الأصول من الأصول المذكورة في كلام الشراح أو المشايخ المذكورين

أو من كلامهم في الشروح أو الدروس من غير ما ذكر سابقاً أو مما كان خاطري أبا عذره

- ونقدّم من تلك الأصول الخمسة عشر التي تقدّمت في كلام شيخ المشايخ الشاه ولي الله الدهلوي - قدّس سره - مع الزيادة عليها من كلامه رحمته في «تراجمه».

- ثم بعد ذلك الأصول الخمسة العشر التي ذكرها شيخ الهند رحمته باللغة الأردية في مبدأ «تراجمه».

- ثم الأصول الأخر التي ظفرت بها.

- ولما أردت أن أذكر كلام الشيخين الجليلين المذكورين مسلسلاً وقع التفريق في بيان الأصول المتناسبة التي كان حقها أن تُذكر مسلسلة، كما سترى في التفصيل.

[١- يترجم بحديث مرفوع ليس على شرطه]

الأول من الأصول التي ذكرها شيخ المشايخ في مبدأ «تراجمه» أنه يترجم بحديث مرفوع ليس على شروطه، ويذكر في الباب حديثاً شاهداً له على شرطه. انتهى وهذا أصل مطرد كثير الشيوخ في «صحيحه»، وتقدّم هذا الأصل في كلام الحافظ في «مقدمته» الذي رقت عليه: هذا، ومثّل له الحافظ بـ «باب الأمراء من قريش» و«باب اثنان فما فوقهما جماعة»، وتبع القسطلاني في «مقدمته» في ذلك الأصل الحافظ.

قلت: ومن أمثلته «باب سترة الإمام سترة لمن خلفه»، حديث لـ «الأوسط» بضعف، ذكر له البخاري شاهداً. و«باب الأذان مثني مثني»، قال الحافظ: لفظ الترجمة في حديث مرفوع لابن عمر رضي الله عنهما، أخرجه الطيالسي... إلخ. و«باب الإقامة واحدة»، قال الحافظ: ولم يقل: «واحدة واحدة»؛ مراعاة للفظ الخبر الوارد في ذلك، وهو عند ابن حبان في حديث ابن عمر رضي الله عنهما، ولفظه: «الأذان مثني والإقامة واحدة». و«باب الصعيد الطيب وضوء المسلم»، قال الحافظ: هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه البزار بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً... إلخ. و«باب من قال: لا يقطع الصلاة شيء»، قال الحافظ: الجملة المترجم بها أخرجه الدارقطني مرفوعاً، لكن إسناده ضعيف... إلخ. و«باب إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة»، قال الحافظ: هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه مسلم وأصحاب السنن... إلخ.

قلت: ونظائره كثيرة في الكتاب. ولا يلتبس هذا الأصل بالأصل الحادي والأربعين الآتي في محله.^[٤١]

[٢- بنوع من الدلالات]

الثاني أنه يترجم بمسألة استنباطها من الحديث بنحو من الاستنباط من نصه أو إشارته أو عمومها أو إيائها. انتهى ذكره شيخ المشايخ أصلاً واحداً، فافتقينا أثره، وإلا فهو أصل متضمن لأربعة أصول، كما لا يخفى.

وأشار الحافظ في «الفتح» في آخر «باب فضل صلاة الفجر في جماعة» إلى هذا الأصل، وبه أثبت المناسبة بالروايات. وأثبت شيخ المشايخ في «تراجمه» بهذا الأصل مناسبة كثير من الروايات، كما قال في «باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان...»: إنه رحمته أثبت ذلك بحديثي الباب بالدلالة الالتزامية. وقال في «باب الوضوء من النوم»: استدل المؤلف رحمته بظاهر الحديث... إلى أن قال: وأمثال هذه الاستدلالات للمؤلف كثيرة، فاحفظ؛ فإنه ينفعل. وكذا في «باب عرق الجنب»، وكذا في «باب من صلى في الثوب الذي يجامع فيه» إذ قال: احتاج في هذا الباب إلى هذا النوع من الاستدلال بالإيحاءات والإشارات الخفية؛ لأنه لم يرد فيه نص يدل عليه. انتهى وكذا في «باب ذكر البيع والشراء في المسجد»، وكذا في «باب سنة الصلاة على الجنائز»، وكذا في «باب بيع المزايدة» و«باب إيجاب التكبير»، أثبت بعضها بالإشارة أو الدلالة أو الاقتضاء.

وهذه الأنواع وسبعة في تراجم الإمام البخاري، وأخذ بذلك العيني في المواضع الكثيرة، مثلاً قال في حديث أبي موسى رضي الله عنه في «باب من أدرك ركعة من العصر»: مطابقته للترجمة بطريق الإشارة، لا بالتصريح. وكذا قال في الباب الذي بعده: «باب وقت المغرب».

[٣- من قال كذا]

الثالث أنه يترجم بمذهب من ذهب إليه قبل، ويذكر في الباب ما يدل عليه بنحو من الدلالة، من غير قطع بترجيح ذلك المذهب، فيقول: «باب

من قال كذا». انتهى

قلت: هذا أصل معروف عند المشايخ جارٍ على ألسنتهم كثيراً، وتقدمت الإشارة إليه في كلام الحافظ - فيما رقت السادس - إذ قال: وكثيراً ما يترجم

بلفظ الاستفهام، كقوله: «باب هل يكون كذا؟» أو «من قال كذا» ونحو ذلك، وذلك حين إذ لا يتَّجه له الجزم بأحد الاحتمالين..... إلى آخر ما تقدم من كلامه؛ ولذا قال الحافظ في «الفتح» في «باب من انتظر الإقامة»: «أوردها مورد الاحتمال؛ تنبيهاً على اختصاص ذلك بالإمام. انتهى وتبعه القسطلاني أيضاً في هذا الأصل في «مقدمة شرحه».

ولا يذهب عليك الفرق بين كلام شيخ المشايخ - إذ قال: «إنه إشارة إلى مذهبٍ من غير قطع بترجيحه» - وبين كلام الحافظ - إذ قال: «إنه لعدم الجزم بأحد الاحتمالين» -، ومع ذلك كله فليس هذا الأصل بمطرد؛ فإنه طالما يترجم بذلك في الإجماعيات، كما في «باب من بنى مسجداً» وفي «باب من قال: إن صاحب الماء أحق بالماء» و«باب من قال: لم يترك النبي ﷺ إلا ما بين الدفتين». نعم، ما قال الحافظ: «إن غرضه بذلك التنبيه على الثبوت» متَّجه في أكثرها؛ فإن المبدوء بلفظ «باب من قال هكذا» في جميع الكتاب عشرة أبواب، والتنبيه على الثبوت محتمل في أكثرها، بل كلها.

[٤ - عدم جزم الحكم في الروايات المختلفة]

الرابع: قد يترجم بمسألة اختلف فيها الأحاديث، فيأتي بتلك الأحاديث على اختلافها؛ ليقرب إلى الفقيه من بعده أمرها. مثاله: «باب خروج النساء إلى البراز»، جمع فيه حديثين مختلفين. انتهى

قلت: هذا أصل مطرد معروف عند الشراح، يعبرون عنه بأن الروايات التي لا يترجح إحداها على الأخرى عند المصنف لا يجوز بالحكم في الترجمة. وأخذ به شيخ المشايخ في «تراجمه» في «باب إذا حثت ناسياً في الأيمان» إذ قال: جمع البخاري في هذا الباب أحاديث بعضها يدل على أن الناسي والجاهل لا يؤخذان بما فعلاً، ومن قضيتها أن لا تجب الكفارة. وبعضها يدل على أنها يؤخذان ببعض فعلها..... إلى آخر ما قال. وهذا الأصل جزم ابن المنير في الباب المذكور إذ قال: «أورد الأحاديث المتجاذبة؛ ليفيد الناظر مظاهراً النظر. ومن ثم لم يذكر الحكم في الترجمة، بل أفاد مراد الحكم والأصول التي تصلح أن يقاس عليها..... إلى آخر ما في «الفتح». ويدخل في هذا الأصل عندي «باب الصلاة على الشهيد»؛ إذ لم يجوز فيه المصنف بالحكم، وأورد فيه حديثين متعارضين. و«باب رفع الصوت في المسجد»، لم يجوز فيه بحكم، وأورد الروايتين المختلفتين.

ولا يلتبس عليك هذا الأصل بالأصل الخامس والثلاثين؛^[٢٥] لظهور الفرق بينهما؛ فإن عدم جزم الحكم ههنا لمكان اختلاف الروايات، وهناك لمكان اختلاف أهل العلم. وكذا لا يلتبس هذان بالأصل السابع والأربعين؛^[٢٧] فإن عدم الجزم بالحكم فيه للتوسع في الحكم، فتميز كل أصل عن أخويه. ولا تلتبس الثلاثة بالثامن والستين؛^[٢٨] فإن عدم الجزم فيه لمجرد الاحتمال.

[٥ - التطبيق]

الخامس أنه قد تتعارض الأدلة، ويكون عند البخاري وجه التطبيق بينها بحمل كل واحد على محمل. مثاله: «خوف المؤمن أن يحبط عمله، وما يحذر من الإصرار على القتال»، كما تقدم مفصلاً في كلام شيخ المشايخ.

وهذا الأصل مطرد كثير الشيوخ في الكتاب، أخذ به شيخ المشايخ في عدة مواضع من «تراجمه». فقال في «باب قوله: لا يستقبل القبلة بغائط...»: في هذه المسألة القول معارض للفعل، فأشار المصنف بضم الاستثناء في الترجمة إلى وجه الجمع بأن القول في الصحراء والفعل بالأبنية. وكذا قال الشيخ - قدس سره - في «باب قول النبي ﷺ: يُعَذَّب الميت ببعض بكاء أهله» قال: غرضه من هذا الباب الجمع بين ما روي عن عمر بن الخطاب وابنه رضي الله عنهما وبين ما ناقضت به عائشة رضي الله عنها على طبق ما حكى عن الشافعي رضي الله عنه من وجه الجمع بينهما. انتهى

قلت: ومن ذلك «باب النوم قبل العشاء لمن غلب...» و«باب من سأل الناس تكثراً».

[٦ - باب في باب]

السادس أنه يجمع في باب أحاديث كثيرة دالة على الترجمة، ثم يظهر له في حديث فائدة أخرى سوى المترجم عليها، فيعلم على ذلك الحديث بعلامة «الباب». وليس غرضه أن الباب الأول قد انقضى بما فيه..... إلى آخر ما تقدم من كلامه مفصلاً.

وهذا أصل مطرد كثير الوقوع في كتابه، أخذ بذلك جمعٌ من المشايخ، معروف في ألسنتهم بـ«باب في باب»، ونظائره في «صحيحه» - لا سيما في «كتاب بدء الخلق» في «باب قوله تعالى: ﴿وَبَنَّا فِيهَا مِنْ كُلِّ ذَاتٍ﴾» - كثيرة. والعجب من عامة الشراح أنهم لا يأخذون بهذا الأصل؛ ولذا مال الحافظ في «الفتح» والعيني والقسطلاني في «شرحيهما» إلى أن الأولى حذف هذه الأبواب، ولا حاجة إلى ذلك؛ فإنه أصل معروف مطرد، ولا يضطر - على قبول هذا الأصل المطرد - إلى تغليط النساخ في ذكر الأبواب الكثيرة من هذا النوع في «الصحيح»، ولذا أورد عليهم شيخ المشايخ في «تراجمه» في «باب من مضمض من السوق» إذ قال: هذا الباب من قبيل «الباب في الباب»؛ لأنه يشتمل على ما عقد له الباب السابق مع فائدة أخرى... إلى أن قال: فاحفظ هذا التقرير؛ فإنه ينفعك في مواضع من «البخاري»، وأكثر الشراح في أمثال هذا المقام قد خبطوا كثيراً. انتهى

وبذلك جزم في «باب الأسير أو الغريم يربط في المسجد» إذ قال: دلالة الحديث على جواز ذلك ظاهرة، والحديث الذي في الباب الثاني أظهر في ذلك، ولهذا ينبغي أن يقال: إنه باب في الباب، على نحو ما مر سابقاً في مواضع عديدة..... إلى آخر ما قال. وقال في «باب فضل صلاة الفجر في جماعة»: هذا الباب باب في الباب، فلا إشكال في ربط الحديثين الآخرين فيه مع الترجمة، فتدبر. انتهى وقال في «باب المدير»: هذا باب في باب. انتهى والشرح لما لم يأخذوا بهذا الأصل المطرد جهدوا بربط هذين الحديثين بالترجمة جهداً شديداً وذكروا في المطابقة توجيهات بعيدة. ثم لا يذهب عليك أن هذا الأصل المذكور غير الآتي في التاسع والخمسين.^[٦٩]

[٧- باب مكان «ح»]

السابع: قد يُكتب لفظ الباب مكان قول المحدثين: «بهذا الإسناد»، كما يكتبون «ح»..... إلى آخر ما تقدّم من كلامه - قدّس سره - مفصلاً. وهذا الأصل وضعه الشيخ رحمه الله لهذا الموضع خاصة. وليس له نظير آخر في نظري القاصر في جميع الكتاب، وليس الباب ههنا في نسخة الحافظ، وقال في «شرحه»: ووقع في كثير من النسخ ههنا «باب إذا قال أحدكم: آمين»..... إلى آخر الحديث، فصار ترجمة بغير حديث، وصارت الأحاديث التي تتلوه لا تعلق لها به، فأشكّل أمره جداً. وسقط لفظ الباب من رواية أبي ذر، فخفّ الإشكال، لكن لو قال: «وبهذا الإسناد» أو «وبه قال» أو نحو ذلك لزال الإشكال. وقد صنع ذلك الإسماعيلي؛ فإنه ساق حديث: «يتعاقبون...» فلما فرغ قال: «وبهذا الإسناد: إذا قال أحدكم...»، فساقه من طريقين عن أبي الزناد كذلك. وظهر بهذا أن هذا الحديث وما بعده من الأحاديث بقية ترجمة: «ذكر الملائكة». انتهى قلت: وبصنيع الإسماعيلي أخذ الشيخ - قدّس سره - هذا الأصل. وما يخطر في بال هذا العبد الضعيف أن هذا الباب ليس بمثبت (بفتح الموحدة) حتى يحتاج له إلى حديث، بل هو مثبت (بكسر الموحدة)، كأنه أشار إلى أن باب قوله ﷺ: «إذا قال أحدكم: آمين» بجميع رواياته المروية بالألفاظ المختلفة مثبت للترجمة السابقة، وهي «ذكر الملائكة». فلو جعل هذا أصلاً مستقلاً وهو: «قد يترجم بباب لا لإثباته، بل هو مثبت للباب السابق» كان جديراً لتفتن طبع المصنف قدّس سره. ثم رأيت أن السندي قد مال إلى ذلك التوجيه الذي سنح في خاطر هذا الفقير، فله الحمد والمنة. قال السندي: قوله: «باب إذا قال أحدكم: آمين...» لعل مراده أن من جملة الأدلة على وجود الملائكة هذا الباب أي ما ذكر فيه وما يتعلق به من الأحاديث، فلم يأت بالباب ليذكر أحاديثه - والله أعلم - نعم، ذكر بعض أحاديثه؛ ليستدل به على وجود الملائكة فيما بعد أيضاً في جملة سائر الأحاديث لهذا المطلوب، والله تعالى أعلم. انتهى وحينئذٍ فلم يبق لي مانع أن أذكره أصلاً مستقلاً؛ ولذا ذكرته أصلاً مستقلاً كما سيأتي في الأصل الستين، وسيأتي هناك بعض أمثله.^[٦٩]

[٨- الحديث بضد الترجمة]

الثامن أنه قد يترجم بمذهب بعض الناس وبما كاد يذهب إليه بعضهم، أو بحديث لم يثبت عنده، ثم يأتي بحديث يستدل به - على خلاف ذلك المذهب والحديث - إما بعمومه أو بغير ذلك. انتهى كذا في مبدأ تراجم الشيخ قدّس سره، ولم يمثل له بمثال، وما ذكر هذا الأصل في موضع من تراجمه المفصلة، ومع ذلك هذا أصل مشهور على السنة المشايخ. ويمكن عندي أن يمثل له بـ «باب إنما جعل الإمام ليؤتم به»، وهو قطعة من حديث معروف، وذكر بعده الإمام البخاري: «وصلى النبي ﷺ في مرضه الذي توفّي فيه بالناس وهو جالس»، ثم أورد في الباب حديثاً طويلاً في مرضه ﷺ، وفيه: «فجعل أبو بكر ﷺ يصلي - وهو قائم - بصلاة النبي ﷺ وهو قاعد». قال الشيخ في التراجم: قوله: «وصلى النبي ﷺ...» أشار بإيراد هذا القول في تعاليق الباب إلى نسخ هذا القدر من الحكم. انتهى ويمكن أيضاً أن يمثل له بـ «باب جهر المأموم بالتأمين»؛ إذ أورد فيه حديث تأمين المأموم مطلقاً بدون قيد الجهر، فكأنه لم يرَ جهر المأموم بالتأمين على إحدى التوجيهات العديدة في توافق الحديث بالترجمة. وهكذا ترجم بـ «باب بيع العبد الزاني» وأورد حديث زنا الأمة، على إحدى التوجيهات. وكذا ترجم بـ «باب الجمعة إذا زالت الشمس»، وأورد فيه حديث التذكير بها والقيلوله بعدها. وترجم بـ «باب من كفن بغير قميص»، وأورد فيه حديث ابن أبي المنافق الدالّ على القميص. وترجم بـ «باب تحري ليلة القدر في الوتر»، وأورد فيه عن ابن عباس رضي الله عنهما: «(التمسوا في أربع وعشرين».^[٦٩] وهذا الأصل غير الأصول الآتية في: ٤٣ و ٥٥ و ٦٤، فلا تلتبس الأربعة. وكذلك هذا الأصل بمعزل من الأصل الثالث كما لا يخفى.

[٩- استنباط الأحوال التاريخية]

التاسع أنه يذهب في كثير من التراجم إلى طريقة أهل السير في استنباطهم خصوصيات الوقائع والأحوال من إشارة طرق الحديث، وربما يتعجب الفقيه من ذلك..... إلى آخر ما قال. ويوضح كلامه هذا ما تقدّم من كلامه مبسوطاً في آخر الفائدة الثالثة عشرة في «باب ذكر قحطان». ويمكن عندي أن يمثل له بـ «باب كيف كان بدء الحيض»؛ إذ استنبط الإمام ﷺ كونه من زمن آدم عليه السلام بحديث عائشة رضي الله عنها في «الحج». وهذا الأصل بمعزل من الآتي في الرابع والخمسين، والتاسع والخمسين.^[٥٤]

[١٠- التمرن]

العاشر ما قال. قدّس سره: قد يقصد التمرن على ذكر الحديث وفق المسألة المطلوبة، ويهدي طالب الحديث إلى هذا النوع. مثاله ذكر الصوّاغ في «باب ذكر الحنّاط». انتهى هكذا أفاد الشيخ، ولا ريب في قصد التمرن من الإمام البخاري في جميع كتابه، ومع ذلك لم أجد هذا الباب فيها عندي من نسخة «الجامع الصحيح»، فلعله يكون في نسخة الشيخ قدّس سره.

[١١- الإشارة إلى بعض طُرُق الحديث]

الحادي عشر: قد يذكر حديثاً لا يدل هو بنفسه على الترجمة أصلاً، لكن له طُرق، وبعض طُرقه يدل عليها إشارة أو عمومًا، وقد أشار بذلك الحديث إلى أن له أصلاً يتأكد به ذلك الطريق، ومثل هذا لا يتنفع به إلا المهرة من أهل الحديث. انتهى هكذا أفاد الشيخ - قدّس سره - وجعل كله أصلاً واحداً، وإلا ففي الحقيقة هما أصلاً مطردان كثير الوقوع في «الجامع»:

الأول: أنه يشير به إلى بعض طُرقه الواردة في «الصحيح» في الموضع الآخر. وأشار إلى ذلك الشيخ بأول كلامه.

والثاني: أن يشير بذلك إلى بعض طُرقه الواردة في الكتب الأخر من غير «الجامع». وإليه أشار الشيخ بآخر كلامه بقوله:

«أشار إلى أن له أصلاً صحيحاً...».

وجعلها شيخ الهند رحمته الله أيضًا في أصول «تراجمه» أصلاً واحداً، وابتاعها - قدّس سرهما - جعلته أصلاً واحداً، وإلا فهما أصلاً متغايران جداً، جديران بأن يفرد كل واحد منهما عن الآخر. وبسط الكلام على ذلك شيخ الهند رحمته الله في الأصل السادس من أصول «تراجمه» إذ قال: قد يذكر المصنف في الباب حديثاً لا تعلق له بالترجمة أصلاً، لكنه رحمته الله يذكر هذا الحديث في باب آخر من «صحيحه» ويكون فيه ما يثبت الترجمة الأولى صريحاً، ومن لم يعرف ذلك يتكلف في التطبيق بين الترجمة الأولى وحديثها تكلفات باردة.

مثاله: أنه ترجم في أول كتابه «باب السمر في العلم»، وأورد فيه حديث ابن عباس رضي الله عنه: «بُتُّ في بيت خالتي ميمونة رضي الله عنها...» الحديث، ولا ذكر فيه للسمر أصلاً، فاضطر الشراح في ذلك إلى تأويلات باردة كلها بمعزل من الحقيقة، وأجاد في ذلك الحافظ ابن حجر رحمته الله في «شرحه» إذ قال: إن المصنف أخرج الحديث في «كتاب التفسير» وفيه زيادة، وهي قوله: «فتحدّث رسول الله صلى الله عليه وآله مع أهله ساعة...»، وهذه الجملة نص في إثبات الترجمة الأولى. انتهى قلت: وتام كلام الحافظ في الباب المذكور - بعد ذكره التوجيهات العديدة عن الشراح الأخر، وكل ذلك معترض -: والأولى من هذا كله أن مناسبة الترجمة مستفادة من لفظ آخر في هذا الحديث بعينه من طريق أخرى.

وهذا يصنعه المصنف كثيراً، يريد به تنبيه الناظر في كتابه على الاعتناء بتتبع طُرق الحديث والنظر في مواقع ألفاظ الرواة؛ لأن تفسير الحديث بالحديث أولى من الخوض فيه بالظن. وإنما أراد البخاري ههنا ما وقع في بعض طُرق هذا الحديث مما يدل صريحاً على حقيقة السمر، وهو ما أخرجه في «التفسير» بلفظ: «فتحدّث رسول الله صلى الله عليه وآله مع أهله ساعة ثم رقد...» الحديث، فصحت الترجمة صريحاً بحمد الله من غير حاجة إلى تعسف ولا رجم بالظن. انتهى مختصراً قلت: هو كذلك؛ فإن الإمام البخاري رحمته الله أخرج الحديث بهذه الزيادة في «باب قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ الآية».

ثم قال شيخ الهند رحمته الله في هذا الأصل السادس المذكور: وتارة يكون الحديث الذي فيه جملة مُثَبِّتة للترجمة لا يكون على شرط المؤلف وإن كان صحيحاً، لكنه لما لم يكن على شرطه لا يذكره المؤلف في «صحيحه»، ولا يظفر بذلك إلا من تتبّع كتب الحديث. انتهى مختصراً

• وهذان الأصلاً مطردان في «صحيحه»، قد أخذ بهما الحافظ ابن حجر في المواضع التي لا تخصي من «شرحه»:

- منها ما قال في «باب كنس المسجد والتقاط الحرق والقذى والعيذان»: الذي يظهر لي من تصرّف البخاري أنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طُرقه صريحاً، ثم ذكر الطرق المصرحة بذلك.

- وقال في «باب ذلك المرأة...»: جرى على عادته في الترجمة بما تضمّنه بعض طُرق الحديث.

- وقال في «باب أمور الإيمان وقول الله عزّ وجلّ: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا﴾ الآية»، وجه الاستدلال بهذه الآية ومناسبتها لحديث الباب تظهر من الحديث الذي رواه عبد الرزاق وغيره، ورجاله ثقات، ولم يسق المصنف؛ لأنه ليس على شرطه. فإن قيل: ليس في المتن ذكر التصديق؟ أجيب بأنه ثابت في أصل هذا الحديث - كما أخرجه مسلم وغيره - والمصنف يكثر الاستدلال بما اشتمل عليه المتن الذي يذكر أصله ولم يسق تماماً. انتهى ملخصاً وهذا من الأصل الثاني من هذين الأصلين.

- وقال أيضًا في «باب الفتيا وهو واقف على الدابة» في «كتاب العلم»: فإن قيل: ليس في سياق الحديث ذكر الركوب؟ فالجواب: أنه أحال به على الطريق الأخرى التي أوردها في «الحج»: فكان على ناقته، ترجم له «باب الفتيا على الدابة». انتهى وهذا من الأصل الأول من الأصلين المذكورين.

• والعجب من العلامة العيني - قدّس سره - أنه أورد على الحافظ في الباب المذكور، إذ قال: وأجاب بعضهم بأنه أحال به على الطريق الأخرى التي أوردتها في «الحج»، ويُعد هذا الجواب كبُعد الثرى من الثريا، فكيف يُعقد باب بترجمة ثم يحال ما يطابق ذلك على حديث يأتي في باب آخر؟ انتهى وأشدّ التعقب على الحافظ في «باب السمر في العلم»، فقال رادًا على كل جزء من كلامه:

- وأما قوله: «والأولى من هذا كله ...» فكلام ليس له توجيه أصلاً، فضلاً عن أن يكون أولى من غيره؛ لأن من يعقد باباً بترجمة ويضع فيه حديثاً، هل يقال: «مناسبة الترجمة في هذا الباب يستفاد من ذلك الحديث الموضوع في باب آخر؟» فما أبعد هذا الكلام؟! انتهى

- وأبعد من هذا البعيد أنه علّله بقوله: «لأن تفسير الحديث بالحديث أولى من الخوض فيه بالظن»، فسبحان الله! هؤلاء ما فسّروا الحديث، بل ذكروا مطابقة الحديث بالترجمة. وما ذكره هو الرجم بالظن. انتهى ملخصاً

• ومع هذا كله فقد أخذ بهذا الأصل بنفسه أيضًا، إذ قال في «باب من حمل جارية صغيرة على عنقه»، وقد أخرج فيه البخاري حديث أبي قتادة رضي الله عنه في صلاته عليه السلام حاملاً أمانة بنت زينب رضي الله عنها. فقال العيني: مطابقتها ظاهرة، فإن قلت: أين الظهور وقد خص الحمل بكونه على العنق، ولفظ الحديث أعم من ذلك؟ قلت: كأنه أشار بذلك إلى أن الحديث له طُرق أخرى، منها لمسلم من طريق بكر، وصرّح فيه: «على عنقه»، وكذا لأبي داود وأحمد من طريق أخرى. انتهى مختصراً وهكذا أخذ العلامة العيني بذلك في «باب تسوية الصفوف عند الإقامة وبعدها»، إذ قال: مطابقتها للترجمة في لفظ التسوية ظاهرة، وليس فيه ما يطابق بقوله: «عند الإقامة وبعدها»، ولكنه أشار بذلك إلى ما في بعض طُرق الحديث ما يدل على ذلك. انتهى

وقال في «باب التقاضي والملازمة»: وجه مطابقة الحديث للترجمة في التقاضي ظاهر، وأما بالملازمة فبوجهين ثانيهما: أنه أخرج هذا الحديث في عدة مواضع - منها «باب الصلح» و«باب الملازمة» - بلفظ «فلزمه»، فكأنه أشار ب«الملازمة» إلى الحديث المذكور، على أن ما ذكره في عدة مواضع كلها حديث واحد. وله عادة في بعض المواضع يذكر التراجم بهذه الطريقة. انتهى ملخصاً فجملة الكلام أن هذين الأصلين مطردان في «صحيحه»، أخذهما الشراح قاطبةً. ولا يلتبس عليك هذا الأصل بالأصل الثامن والثلاثين ولا الحادي والأربعين.^[٣٨]^[٤١]

[١٢ - قليل الجدوى]

الثاني عشر ما قال: وكثيراً ما يترجم لأمر ظاهره قليل الجدوى، لكنه إذا تحقق التأمل أجدى، كقوله: «باب قول الرجل: ما صلينا» فإنه أشار به إلى الرد على من كره ذلك. انتهى قلت: أخذ الشيخ - قدّس سره - هذا الأصل من كلام الحافظ المذكور فيما سبق عن المقدمة، ورقمت عليه الثامن، وزاد الحافظ في مثاله: ومنه قوله: «باب قول الرجل: فاتتنا الصلاة»، وأشار بذلك إلى الرد على من كره إطلاق هذا القول. انتهى وتبعه القسطلاني في «مقدمة شرحه» في ذكر هذا الأصل، وهو أصل مطرد يظهر بالتأمل وتفتيش المذاهب والآثار الواردة في ابن أبي شيبه وعبد الرزاق وغيرهما. وذكر هذا الأصل شيخ الهند رحمته الله أيضًا في الأصل الحادي عشر ووجهه بوجهه، كما سيأتي في محله.

[١٣ - تعقبات]

الثالث عشر ما قال: وأكثرها تعقبات على «مصنف عبد الرزاق وابن أبي شيبه» في تراجم مصنفيهما، ومثله لا يتفجع به إلا من مارس الكتابين واطلع على ما فيهما. انتهى قلت: وهو كذلك، ويظهر ذلك بمطالعة «فتح الباري» و«العيني»؛ فإنها بصّر حان بذلك في كثير من التراجم: أن غرضه الرد على قول فلان، أخرجه فلان. وذكره شيخ الهند رحمته الله أيضًا، لكنه لم يذكره أصلاً مستقلاً، بل أدججه في الأصل الثاني عشر المذكور فيما سبق. وذكره شيخ الهند رحمته الله في الأصل الحادي عشر من أصوله، وأضاف فيه احتمالات آخر أيضًا.

وقال الحافظ في «باب السترة بمكة» بعد ذكر توجيه ابن المنير: والذي أظن أنه أراد أن ينكت على ما ترجم به عبد الرزاق، حيث قال: «باب لا يقطع الصلاة بمكة شيء» إلى آخر ما بسط الحافظ. وقال أيضًا في «باب الصلاة على الحصر»: النكتة في ترجمة الباب الإشارة إلى ما رواه ابن أبي شيبه وغيره من طريق شريح بن هانئ: «أنه سأل عائشة رضي الله عنها: أكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على الحصر، والله يقول: (وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا)؟ فقالت: لم يكن يصلي على الحصر»، فكأنه لم يثبت عند المصنف أو رآه شاذًا مردودًا لمعارضة ما هو أقوى منه إلى آخر ما قال.

وقال العيني في «باب الاستنجاء بالماء»: قصد بهذه الترجمة الرد على من كره الاستنجاء بالماء وعلى من نفى وقوعه من النبي صلى الله عليه وسلم، لما رواه ابن أبي شيبه بأسانيد صحيحة إلى آخر ما ذكر. وقال الحافظ في «باب أذان الأعمى»: روى ابن أبي شيبه وابن المنذر عن ابن مسعود وابن الزبير وغيرهما رضي الله عنهم أنهم كرهوا أن يكون المؤذن أعمى. وقال الحافظ في «باب من قال: ليؤذن في السفر مؤذن واحد»: كأنه يشير إلى ما رواه عبد الرزاق بإسناد صحيح أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يؤذن للصبح في السفر أذنين. وقال في «باب الأذان للمسافرين ...»: وقد روى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يقول: إنما التأذين لجيش أو ركب عليهم أمير، فينادي بالصلاة ليجتمعوا لها، وأما غيرهم فإنما هي الإقامة. وحكي نحو ذلك عن مالك. انتهى

وهذا الأصل لا يختص بالكتابين المذكورين، بل الإمام البخاري كثيرًا ما يترجم في «صحيحه» على رد الروايات التي لا تصح عنده، سواء كانت في الكتابين المذكورين أو غيرهما من كتب السُّنن وغيرها، وخص الشيخ - قدس سره - الكتابين المذكورين؛ لكثرة التعقبات عليهما، ولا يمتري في ذلك من مارس التراجم وأمعن النظر في الكتابين المذكورين.

قال الحافظ في «باب الدفن بالليل»: «أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من منع ذلك محتجًا بحديث جابر عليه السلام»: «أن النبي صلى الله عليه وآله زجر أن يُقبر الرجل ليلاً إلا أن يضطر إلى ذلك»، أخرجه ابن حبان إلى آخر ما قال. قلت: ويدخل في ذلك الأصل «باب موت الفجاءة» على ما قاله ابن رُشيد، كما حكاه عنه في «الفتح».

[١٤ - الآداب والعادات المسلوكة]

الرابع عشر ما قال: وكثيرًا ما يستخرج الآداب المفهومة بالعقل من الكتاب والسنة والعادات الكائنة في زمانه عليه السلام، ومثل هذا لا يدرك حسنَه إلا من مارس كتب الآداب، وأجال عقله في ميدان آداب قومه، ثم طلب لها أصلًا من السنة. انتهى

قلت: وهو كذلك، لا مرأى في ذلك ولا امتراء، ويتضح ذلك بمطالعة الأبواب مفصلاً، لا سيما في «كتاب العلم والجهاد والنكاح والأطعمة والآداب» وغيرها. ويمثّل له بالأبواب المسلسلة في «كتاب العلم» من «باب مَنْ سُئِلَ علماً وهو مشغول...» و«من رفع صوته بالعلم» و«طرح الإمام المسألة» و«القراءة على المحدث» و«من قعد حيث ينتهي به المجلس» و«ما كان النبي صلى الله عليه وآله يتخولهم بالموعظة» و«من جعل لأهل العلم أياماً معلومة» و«الفتيا على الدابة» و«الفتيا بإشارة اليد والرأس» و«الغضب في الموعظة» و«من برك على ركبتيه» وغير ذلك من الأبواب الكثيرة في الكتب المتفرقة.

[١٥ - ذكر الشواهد من الآيات لإرادة الخصوص من العموم]

الخامس عشر ما قال: وكثيرًا ما يأتي بشواهد الحديث من الآيات وبشواهد الآية من الأحاديث؛ تظاهراً ولتعيين بعض الاحتمالات دون البعض، فيكون كقول المحدث: المراد بهذا العامّ الخصوص أو بهذا الخاصّ العموم، ونحو ذلك. انتهى وذكره شيخ المشايخ - قدس سره - أصلاً واحداً، وإلا ففي الحقيقة هي ثلاثة أصول مختلفة: أحدها التظاهر، والثاني إرادة العام بالخصوص، والثالث عكسه. وقد تقدم نحو ذلك في كلام الحافظ المذكور في الفائدة الثانية، ورقمت عليه: ١٤ و ١٥، لكنه خصه بالترجمة؛ ولذا أدخلته في الثلاثين.^[٣٠]

ولا يلتبس هذا بالأصل الأربعين^[٤١]؛ لجزم الحكم ههنا وعدم جزمه في الأربعين، ولأن الآثار والشواهد ههنا لتعيين محتملات الحديث، وفي الأربعين لإظهار اختيار المؤلف. وكذا الفرق بينه وبين الثامن عشر^[١٨] واضح؛ لإرادة الخصوص بالعموم ههنا، وعكسه في الثامن عشر. فالجمله ههنا عدة أصول متقاربة يظهر الفرق بينها بالتأمل، وهي: ١٨، ٢٤، ٤٤، ٥٣. والمقصود ههنا ذكر الشواهد من الآيات للتظاهر أو لتعيين بعض الاحتمالات.

فهذه خمسة عشر أصلاً، ذكرها شيخ المشايخ الشاه ولي الله الدهلوي - قدس سره - في مبدأ «تراجمه»،

وأخذ في ذيل «تراجمه» عدة أصول آخر نلحقها بكلامه، منها:

[١٦ - الترجمة بكل محتمل]

السادس عشر: إن من دأب الإمام البخاري الاستدلال بكل المحتمل.

قال شيخ المشايخ في «باب الرجل يأتيهم بالإمام...»: هذا محتمل معنيين، وذهب المؤلف إلى كلا الاحتمالين إلخ.

وقال في «باب العلم بالمصلي»: ولما كان ظاهر لفظ الحديث يحتمل أن يكون العلم في زمانه عليه السلام بنى المؤلف عقد الباب عليه. انتهى وقال في «باب إذا قيل للمصلي: تقدم...»: استنباط المؤلف مستصعب عند الشراح غاية الصعوبة، وحلّه عندي أن دأب البخاري أن يستدل بكليّ احتماليّه، وهذا في كتابه كثير. انتهى وكذا قال في «باب العرض في الزكاة» من أن قوله: «وأما خالد...» استدلال ببعض محتملاته... إلخ. قال الشيخ أيضاً في «باب من نام عند السحر»: استدلال المؤلف بقول عائشة عليها السلام على ترجمة الباب استدلالاً ببعض محتملاته، وهذا من دأبه، يفعله كثيراً في كتابه.

وأخذ الشيخ - قدس سره - أيضاً بهذا الأصل في «باب العرض في الزكاة»، إذ قال: واستدلال المؤلف بقول النبي صلى الله عليه وآله: «وأما خالد...» استدلال ببعض محتملاته..... إلى آخر ما أفاده. وهذا الأصل جارٍ على ألسنة المشايخ كثيراً.

[١٧ - تعدد الطرق]

السابع عشر ما قال في «باب حك المخاط بالخصي»: وههنا توجيه آخر مطرد في أكثر المواضع، وهو أجود التوجيهات عندي، وهو أنه من دأب المصنف أن يورد حديثاً واحداً متعدد الطرق مراراً متعددة، ويعقد كل ترجمة بلفظ آخر واقع في ذلك الحديث، ومقصوده ليس إلا إكثار طرق الحديث كما وقع في هذا المقام. انتهى وأخذ بذلك الأصل في «باب صلاة التطوع على الحمار» أيضاً.

قلت: ويُستأنس هذا الأصل مما قالت الشراح في «باب طرح الإمام المسألة على أصحابه»؛ فإن مؤدى كلام الكرمانى - وتبعه العيني وغيره - أن المقصود ذكر الحديث بطريقيه اللتين سمعهما عن شيخه. ويستأنس ذلك أيضًا عما قال الحافظ في «باب الصلاة على الخمرة»: أفردها بترجمة؛ لكون شيخه أبي الوليد حدّثه بالحديث مختصرًا. انتهى وبذلك جزم العيني في «باب إثبات مسجد قباء راكبًا وماشياً»: ولو قلنا: «إفراد هذه الترجمة لبيان تعدّد سنده» لكان فيه الكفاية. انتهى وإلى ذلك الأصل أشار الحافظ في «مقدمته» مجيبًا عن تكرار الروايات: إن الرّواة ربما اختلفت عباراتهم، فحدّث راوٍ بحديث فيه كلمةٌ تحتمل معنًى، وحدّث آخرٌ فعبرَ عن تلك الكلمة بعينها بعبارةٍ أخرى تحتمل معنًى آخر، فيورده بطرقه إذا صحت على شرطه، ويفرد لكل لفظ بابًا مفردًا. انتهى

[١٨ - إرادة العام بالترجمة الخاصة]

الثامن عشر ما قال في «باب رفع البصر إلى الإمام»: عقد هذا الباب لما تقرر أن الأولى أن ينظر المصلي في صلاته إلى موضع سجوده، ومع ذلك لو رأى إلى إمامه، ولم ينظر إلى ذلك الموضع: لم تفسد عليه صلاته. وقد مر غير مرة أن البخاري ربما يعقد الترجمة لأمر خاص من بين العام، مع أن مراده إثبات ذلك العام، وذلك لتعيين صورة من بين صورته المحتملة كما قلنا ههنا؛ فإن مراده ﷺ نفي لزوم النظر إلى موضع السجود، وهو عام، ومن صورته المحتملة اختيار صورة خاصة - وهي حالة النظر إلى الإمام - مع أن الغرض إثبات العام. فاحفظ هذا التحقيق؛ فإنه مما ينفعك في مواضع شتى من هذا الكتاب. انتهى

وإلى ذلك الأصل أشار الحافظ في «الفتح» في «باب غسل المرأة أبهاها الدم»، إذ قال: هذه الترجمة معقودة لبيان أن إزالة النجاسة ونحوها يجوز الاستعانة فيها، وبهذا يظهر مناسبة أثر أبي العالية. انتهى وبذلك الأصل أخذ شيخ المشايخ في «باب من دُعي لطعام في المسجد»، إذ قال: غرضه من عقد هذا الباب جواز الكلام المباح في المسجد إلى آخر ما قاله. وكذا في «باب هل يتتبع المؤذن فاه ...»، إذ قال: غرضه أن الأذان غير ملحق بالصلاة في الأحكام، ولا يشترط فيه الاستقبال، وبهذا يتحقق المناسبة بين الترجمة والآثار. انتهى وبذلك أخذ في «باب الرجل ينعى إلى أهل الميت»، إذ قال: ذكر «الأهل» لمجرد تصوير صورة، والمقصود إثبات جواز النعي مطلقًا. وبذلك أخذ في «باب الصدقة باليمين»؛ إذ قال: مقصود الترجمة الإعطاء بنفسه، فلا خفاء؛ لمناسبة الحديث الثاني. انتهى

والأوجه عندي: أن هذا الباب من الأصل السادس والخمسين. وقد عرفت في الخامس عشر أن ههنا عدة أصول متقاربة، فلا تلتبس عليك، لا سيما هذا الأصل بالأصل الثلاثين.^[٣٠]

[١٩ - الإثبات بالأولوية]

التاسع عشر: أن الإمام البخاري يذكر في الترجمة أمرين، يثبت أحدهما بالنص والآخر بالأولوية، كما أفاده شيخ المشايخ في «باب ما يذكر في المناولة ...». إذ قال: ذكر في الترجمة أمرين: ١- المناولة، ٢- وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان، وأثبت بحديثي الباب الأمر الثاني، فثبت الأمر الأول بالطريق الأولى، فافهم. انتهى قلت: قد أخذ شيخ المشايخ بهذا الأصل في عدة مواضع من «تراجمه»، فقال في «باب التيمن في الوضوء والغسل»: ثبت بأول حديث الباب التيمن في غسل الميت، فثبت التيمن في غسل الحي بالطريق الأولى؛ لكونه الأصل. وذكره في «باب البول قائمًا وقاعدًا»: «أثبت بالحديث الأول نصًا، والثاني بالطريق الأولى، وهكذا قرّره الشراح». ثم ذكر توجيهًا آخر، واختاره ههنا خاصة. وما حكاه الشيخ عن الشراح حكاه الحافظ في «الفتح» عن ابن بطلان: دلالة الحديث على القعود بالطريق الأولى؛ لأنه إذا جاز قائمًا فقاعدًا أجوز. انتهى

وأخذ شيخ المشايخ بهذا الأصل في «باب التسمية على كل حال ...»؛ إذ قال: لما لم يكن الحديث الذي روي في «باب التسمية قبل الوضوء» على شرط المؤلف أثبت التسمية للوضوء بالحديث الذي أورده في الباب؛ لدلالته على الاستحباب في الوضوء بالطريق الأولى. انتهى مختصرًا ملخصًا وأخذ العيني هذا الأصل في الباب المذكور بوجه آخر، وهو أن إثبات التسمية عند الوقوع نص، وعلى كل حال بالأولى. وحكاه الحافظ - في «باب وجوب القراءة» تحت حديث قصة سعد ﷺ - عن الكرمانى، إذ قال: وأبدى الكرمانى لتخصيص العشاء بالذكر حكمة، وهو أنه لما اتقن فعل هذه الصلاة التي وقتها وقت الاستراحة كان ذلك في غيرها بطريق الأولى. انتهى

وذكر شيخ الهند ﷺ أيضًا في مبدأ «تراجمه» هذا الأصل - لكنه ﷺ ذكر له وجهًا آخر - إذ قال في الأصل الثالث عشر: إنه قد يذكر في الترجمة أمرين، والوارد فيه مثبتٌ لواحد فقط، فيتوهم منه أن الأمر الثاني لم يثبت. وليس كذلك، بل يكون مقصود المؤلف جزءًا واحدًا، لا الآخر؛ لظهوره واتفاق العلماء عليه، فيذكره تبعًا واستطرادًا. انتهى ما قاله معربًا مختصرًا

وأخذه شيخ الهند - قدس سره - عن العيني، إذ اختاره في الباب المذكور - أي «البول قائمًا وقاعدًا» بعد التعقب على توجيه ابن بطلان -

والأحسن أن يقال: لما ورد في الباب جواز البول قائماً وقاعداً بأحاديث كثيرة أورد البخاري حديث الفصل الأول - وفي الترجمة أشار إلى الفصلين - إما اكتفاءً بشهرة الفصل الثاني وعمل أكثر الناس عليه، أو إشارةً إلى أنه اقتصر على أحاديث الفصل الأول؛ لكونها على شرطه. انتهى مختصراً وهذا الأصل غير الأصلين الآتين في: ٣٨، ٣٩، وغير الذي تقدم في الحادي عشر كما لا يخفى.^[١١]

[٢٠ - باب بلا ترجمة للفصل]

العشرون ما اختاره في تراجمه مراراً أن الباب الخالي عن الترجمة يكون بمنزلة الفصل عن الباب السابق، ذكره الشيخ في باب خالٍ عن الترجمة بعد «باب إدخال البعير في المسجد»، وفي باب بعد «باب الصلاة بين السواري».

وقال العيني: إن البخاري جرت له عادة أنه إذا ذكر لفظ «باب» مجرداً عن الترجمة يدل ذلك على أن الحديث الذي يذكر بعده يكون له مناسبة بأحاديث الباب الذي قبله. انتهى وقال الحافظ في الباب المذكور: كذا في الأصل بلا ترجمة، وكأنه بيّض له فاستمر كذلك. وأما قول ابن رُشيد: إن مثل ذلك إذا وقع للبخاري كان كالفصل من الباب، فهو حسن حيث يكون بينه وبين الباب الذي قبله مناسبة، بخلاف مثل هذا الموضع. انتهى وكذا قال شيخ المشايخ في باب بعد «باب الصلاة بين السواري»: إن هذا الباب لا ترجمة له، فهو كفصل الباب الأول. وقال الحافظ في الباب المذكور: كذا للأكثر بلا ترجمة، وهو كالفصل من الباب الذي قبله. انتهى

والجملة: أن هذا الأصل مطرد معروف في الشروح، ذكره الشراح مراراً في شروحهم، وذكره شيخ الهند رحمته أيضاً في «أصول تراجمه» في الموضعين: الأول في الأصل الثامن، ثم أعاده في آخر كتابه في الأصول العربية. وحكى عن الشراح هذا الذي تقدم، لكنه رحمته أبدع له وجهاً آخر أيضاً، نذكره في الأصل الخامس والعشرين والسادس والعشرين، وينظر ٣٧، ٥٧. هذه عشرون أصلاً ذكرها شيخ المشايخ الشاه ولي الله الدهلوي في «تراجمه».

وذكر شيخ الهند رحمته في مبدأ رسالته في التراجم في اللغة الأردية خمسة عشر أصلاً، نذكرها على ترتيبها، إلا أن بعضاً منها تقدم في كلام شيخ المشايخ، فلا نذكره إلا مجملًا تكميلاً لعدده وإبقاء لترتيب كلامه، ولا نذكر له رقم العدد في عدادنا للتكرار، فالعدد فوقاني يكون لشيخ الهند والتحتاني لعدادنا. وسيأتي قريباً في الأنواع الثلاثة من الأبواب المجردة في كلام شيخ الهند رحمته أنه جعل مثل هذه الأبواب ثلاثة أنواع، سيأتي تفصيلها في محلها.

[١ - المدلول اللفظي]

الحادي والعشرون: أن الإمام البخاري رحمته كثيراً ما يترجم بجزء من الحديث أو بكلام آخر، ولا يريد بلفظ الترجمة مدلوله الأصلي اللفظي الصريح، بل يريد مدلوله الاتزامي الثابت بالإشارة والإيحاء، فما يورد في الباب يكون موافقاً للثاني. ومن أراد تطبيقه بالأول - أي المدلول اللفظي - يقع في التخطئ، كما يظهر من أول أبوابه «باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ؟» فإنه رحمته ذكر فيه ستة أحاديث، ليس في بعضها ذكر الوحي أصلاً، وليست كيفية البدء إلا في حديث واحد، وهو حديث حراء، ولذا اضطر بعض الشراح إلى قولهم: «إن كثيراً من أحاديث الباب لا يتعلق إلا بالوحي، لا ببدء الوحي، فكيف جعل الترجمة «باب بدء الوحي»؟». وتكلف بعضهم في التوجيهات الباردة. والحق أن غرض الترجمة لم يكن ما هو ظاهر من اللفظ، بل الغرض كان بيان عظمة الوحي، وكونه واجب الاتباع، وحُلُوّه عن الخطأ والسهو، وغير ذلك من الأمور التي تناسب عظمة الوحي. انتهى قلت: وبسط الشيخ الكلام على ذلك في ذيل «تراجمه» أيضاً، وبسطه أشد البسط، وذكر الأصل المذكور في آخر كتابه أيضاً كما تقدم كلامه العربي في الفائدة الثانية مفصلاً. ومثل له هناك بـ «باب من أدرك ركعة من العصر» وغير ذلك كما تقدم كلامه بلفظه.

[٢ - تكرار الترجمة]

الثاني والعشرون: أن من المسلّمات المجمعّة عليها أن الإمام البخاري لا يكرر عمداً في «صحيحه» حديثاً ولا ترجمة، ومع ذلك فإن ظهر في موضع تكرار الترجمة - مثلاً: ذكر «باب فضل العلم» في الموضعين من «كتاب العلم» - فلا بد من أن يجعل لهما محملاً يميّزهما، ولذا أجمعوا على أن المراد بـ «الفضل» في أحدهما غير المراد في الثاني.

وأيضاً لا يُخرج عن التكرار تغيير السياق والألفاظ كما ترجم بـ «باب كيف كان بدء الوحي...» في أول كتابه وبـ «باب كيف نزول الوحي وأول ما نزل» في «كتاب فضائل القرآن»، فهذا تغيير السياق، لا يخرج عن التكرار، حتى يفرق بينهما بغرض الترجمة ومقصودها. انتهى ملخصاً معرباً

وهذا واضح، ولذا اضطر الشراح في شروحههم والمشايخ في دروسهم إلى بيان الفرق بين التراجم المكررة لفظاً، وهي كثيرة في «الصحیح»، مثلاً: ترجم بـ«السمر بالعلم» في «كتاب العلم»، ثم ترجم بـ«السمر في الفقه والخير» قبيل «كتاب الأذان». وترجم بـ«السؤال والفتيا عند رمي الجمار» في «كتاب العلم»، ثم ترجم بـ«الفتيا على الدابة عند رمي الجمار» في «كتاب الحج».

وترجم بـ«المرأة تحيض بعد الإفاضة» في «كتاب الحيض»، ثم ترجم في «الحج»: «إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت».

وترجم بـ«شهود الحائض العيدين ودعوة المسلمين»، ثم ترجم في «العيد»: «خروج النساء في الحيض إلى المصلى». وترجم بـ«الصلاة بمنى» في «أبواب تقصير الصلاة»، ثم ترجم بذلك اللفظ في «الحج». وترجم بـ«الصلاة على النساء وستتها» في «الحيض»، ثم ترجم بـ«الصلاة على النساء» في «الجنائز». وترجم بـ«التكبير أيام منى وإذا غدا إلى عرفة» في «العيدين»، ثم ترجم في «الحج» بـ«التلبية والتكبير إذا غدا من منى إلى عرفة».

وترجم في «الصلح» بـ«قول الإمام: اذهبوا بنا نصلح»، ثم ترجم في «الأحكام» بـ«الإمام يأتي قومًا فيصلح بينهم». وترجم في «الجمعة»: «لا يقيم الرجل أحاه يوم الجمعة ويقعد في مكانه»، ثم ترجم في «الاستئذان» بـ«باب لا يقيم الرجل الرجل من مجلسه». وترجم بلفظ «لا هامة» في موضعين من «كتاب الطب». وترجم فيه أيضاً بـ«باب السحر» في موضعين - وقال الحافظ: كذا وقع للكثير، وسقط لبعضهم، وهو الصواب ... - وغير ذلك من الأبواب الكثيرة المكررة ظاهراً.

ويستأنس ذلك الأصل من كلام شيخ المشايخ في «صلاة التطوع على الحمار»، إذ قال: إنه ترجم بذلك؛ لزيادة الاهتمام.

٣ [٣٣- الترجمة الشارحة]

الثالث والعشرون: أن الأصل في التراجم أن تكون دعاوى، والأحاديث الواردة في الباب تكون دلائلًا مثبتةً للترجمة، لكن الإمام البخاري كثيراً ما يترجم بما يكون بمنزلة شرح للحديث، كما تقدم بسط ذلك في الفائدة الثانية من كلام السندي، إذ قال: إن تراجم «الصحیح» على قسمين:

١- قسم يذكره للاستدلال بحديث الباب ٢- وقسم يذكره ليجعل كالشرح لحديث الباب

والشراح جعلوا الأحاديث كلها دلائل للترجمة، فأشكل عليهم الأمر إلى آخر ما تقدم في كلام السندي.

وذكره السندي أيضاً في «باب أحب الأسماء إلى الله عزَّ وجلَّ ...». ومثَّل له شيخ الهند رحمه الله بـ«باب الصفرة والكدر في غير أيام الحيض»، فقال: إن زيادة لفظ «غير أيام الحيض» بمنزلة الشرح للحديث؛ جمعاً بينه وبين حديث عائشة رضي الله عنها: «لا، حتى ترين القصة البيضاء». انتهى قلت: كون بعض التراجم شارحةً معروفةً مطردةً عند الشراح كثيرة الوقوع في «الصحیح». ومع ذلك المثال الذي أفاده شيخ الهند - قدس سره - من «باب الصفرة» لو جعل داخلياً في الأصل الخامس لكان أوضح. وشيخ الهند - قدس سره - لما أدخل المذكور في هذا الأصل - تبعاً للسندي - فصح تمثيله - قدس سره - بذلك على أصله.

ويمثل لذلك الأصل بـ«باب مسح اليد بالتراب؛ لتكون أبقى»، فقوله: «لتكون أبقى» يبيِّن بذلك علة مسح اليد بالتراب، مع الإشارة إلى الاختلاف في ذلك. وكقوله: «باب الطيب للمرأة عند غسلها من المحيض»، أشار بذلك إلى عدم التخصيص بالمسك. وكقوله: «باب الإقامة واحدة ...»، شرح بذلك قوله في الحديث: «يوتر الإقامة». وكقوله: «باب الذكر بعد الصلاة»، شرح بذلك لفظ «الدبر» الوارد في أحاديث الأدعية ردّاً على من قال بأن هذه الأدعية في التشهد قبل السلام للفظ «الدبر». وترجم بـ«باب كلام الميت على الجنازة»، شرح بذلك لفظ «الجنازة» الوارد في الحديث. وكقوله: «باب بركة السحور من غير إيجاب»؛ فإن هذا القيد نبّه على أن الأوامر الواردة فيه للاستحباب. وكقوله: «باب رفع معرفة ليلة القدر»؛ فإن لفظ «المعرفة» نبّه على معنى قوله ﷺ: «رفعت» ردّاً على من قال: «إن ليلة القدر رفعت».

٤ [٤- المعنى الخفي للترجمة]

ذكر شيخ الهند رحمه الله أصلاً رابعاً: «أن الترجمة قد يكون لها معنى ظاهر وآخر خفي، فالشراح لما حملوها على الأول اضطربوا في التطبيق، والحق أن مراد المصنف كان معنىً خفياً. ومثَّل له بـ«باب ما يقول بعد التكبير»؛ فإنهم لما حملوا الترجمة على الدعاء بعد تكبير الافتتاح تكلفوا في ذلك، والحق أن مراد المؤلف رحمه الله كان التوسع في الدعاء». وبسط في ذلك، وبسطه أيضاً في كلامه العربي في آخر «التراجم» كما تقدم مفصلاً في الفائدة الثانية.

ولما لم يظهر لي فرق واضح بينه وبين ما تقدم في ١ الأصل الأول من أصوله: لم أجعل له عدداً مستقلاً.

وهذا الأصل والذي بعده مأخوذان من كلام العلامة السندي، كما تقدم في كلامه من قوله: «وكثيراً ما يكون ظاهر الترجمة معنى، فيحملون الترجمة عليه - والحديث لا يوافقه - فيعدّون ذلك إيراداً على صاحب «الصحیح»، مع أنه قصد معنى يوافقه الحديث. وقد يكون معنى الترجمة ما فهموا، ولكن تطبيق الحديث به يحتاج إلى فضل تدقيق».

$$\frac{5}{\times}$$

وكذا ذكر شيخ الهند - قدس سره - أصلاً خامساً، وهو أن يكون معنى الترجمة ظاهراً، لكن الاستدلال بالحديث يكون بإشارة خفية. ومثل له بـ «باب ما يذكر في الفخذ»، والاستدلال فيه بحديث زيد بن ثابت رضي الله عنه.

ولما دخل هذا الأصل في الأصل الثاني^[٧] من أصول شيخ المشايخ لم أجعل له عدداً مستأنفاً.

$$\frac{6}{\times}$$

وذكر الشيخ - قدس سره - أصلاً سادساً: أنه قد يذكر في الباب حديثاً لا يوافق الترجمة، لكن يأتي في باب آخر ما يثبت به الترجمة. ومثل له بـ «باب السمر في العلم». ولما تقدم هذا الأصل في الأصل الحادي عشر من أصول شيخ المشايخ لم أجعل له أيضاً عدداً مستقلاً.

$$\left[\frac{7}{4} - \text{ذكر الآثار لأدنى مناسبة} \right]$$

الرابع والعشرون ما ذكره شيخ الهند في الأصل السابع أن الإمام البخاري كثيراً ما يذكر في الترجمة آثار الصحابة رضي الله عنهم وغيرها، فمنها ما يكون مثنياً للترجمة، ومنها ما يذكر لأدنى مناسبة؛ فإن الشيء بالشيء يذكر، فمن جعل كلها دلائل وقع في التكاليف الباردة. انتهى

قلت: أخذه - قدس سره - من كلام السندي - كما تقدم في الفائدة الثانية -، إذ قال: «وأيضاً كثيراً ما يذكر بعد الترجمة آثاراً لأدنى خاصية بالباب، وكثير من الشراح يرونها دلائل للترجمة، فيأتون بتكاليف باردة، لتصحيح الاستدلال بها على الترجمة، فإن عجزوا عن وجه الاستدلال عدّوه اعتراضاً على صاحب «الصحيح»، والاعتراض في الحقيقة متوجه عليهم حيث لم يفهموا المقصود. انتهى

وأخذ القطب الكنگوهي رحمته الله هذا الأصل بمواضع من تقريره: منها في «باب تقضي الحائض المناسك كلها»، إذ قال: ويمكن إيرادها أي الآثار ههنا لمناسبة ما جرى من ذكر صوم الحائض وصلاتها. وبذلك جزم شيخ المشايخ في «تراجمه» في الباب المذكور، إذ قال: أورد تعليقات الباب لأدنى مناسبة كما لا يخفى، ومثل هذا كثير عند المؤلف. انتهى وبذلك أخذ العيني في الآثار المذكورة في هذا الباب، إذ قال: وإذا وجد التطابق بأدنى شيء يكتفي به، والتطويل فيه يؤول إلى التعسف. انتهى

قلت: وهكذا قال بعضهم في الآثار الواردة في «باب قراءة القرآن بعد الحدث وغيره». وإلى ذلك أشار الكرمانى في الآثار الواردة في «باب وضوء الرجل مع امرأته»، إذ قال: غرض البخاري ليس منحصراً في ذكر المتون إلى آخر ما قال. وقال العيني في الآثار الواردة في «باب هل يتتبع المؤذن فاه ههنا وههنا؟»: وأدنى المناسبة كاف؛ لأن المقام إقناعي غير بُرهاني. انتهى وقال شيخ المشايخ في «الصلاة في مسجد السوق»: ولهذا القدر من المناسبة أورد المؤلف تعليقات الأبواب، بل بأدنى من ذلك. انتهى ولا يلتبس عليك هذا الأصل بالخامس عشر الماضي ولا بالأربعين الآتي.

$$\left[\frac{8}{3} - \text{حذف الترجمة تشحيذاً للأذهان} \right]$$

الخامس والعشرون ما ذكره شيخ الهند رحمته الله في الأصل الثامن وأعادته في آخر «رسالته» في العربية أيضاً، إذ قال: إن المصنف قد يذكر الباب بلا ترجمة، والشراح يذكرون في ذلك احتمالات أكثرها بعيدة عن شأن المؤلف والمؤلف كليهما، وأكثر أعضارهم أنه كالفصل من الباب السابق، لكن هذا لا يتمشى في بعض المواضع إلى آخر ما تقدم من كلامه مفصلاً في آخر الفائدة الثانية، ورقمت عليه ٢٠.

فقال: مثلاً: ترجم بـ «باب» بلا ترجمة بعد «باب ما جاء في غسل البول» وذكر فيه الحديث المذكور سابقاً، فكيف يقال: إنه كالفصل من الباب السابق؟ لأن هذا يمكن إذا كان الثاني مغايراً للأول بوجه، وههنا لا تغاير أصلاً. وعندنا لا بد أن يقال: إن المؤلف أحياناً يترك الترجمة عمداً، ومقصوده: أني أخرجت من هذا الحديث حكماً أو أحكاماً، فينبغي أن تخرجوا منه حكماً غير ذلك مناسبا لتلك الأبواب. ويفعل هكذا تشحيذاً للأذهان وتنبهها وإيقاظاً للناظرين كما هو دأبه في أمور كثيرة. فعندنا هذا الاحتمال أقوى وأليق وأنفع، مثلاً: يكون الترجمة ههنا «كون البول موجباً لعذاب القبر» وما يياثلها. وكذلك في «باب» بلا ترجمة في آخر «أبواب التيمم» ينبغي أن يكون الترجمة «إذا لم يجد الجنب ماءً يتيمم». انتهى ملخصاً

واقترعت على التلخيص؛ لأن كلامه هذا تقدم في الفائدة الثانية بلفظه، وزاد في هذا الأصل الثامن في الأردو: فمهما يوجد باب بلا ترجمة ننظر أولاً: هل له مناسبة بالباب السابق؟ فإن كان فهو المرام، وإلا فنجعل له ترجمة مستقلة بشرطين أحدهما: أنها لا تتكرر بترجمة المصنف رحمته الله. والثاني: أن تكون مناسبة للمقام. وطالما يظهر بالتدبر أن الحديث محتمل لعدة تراجم جديدة، فحينئذٍ يحتمل أن المؤلف حذفها؛ كثيراً للفائدة. انتهى ملخصاً وهذا الأخير أجعله أصلاً مستأنفاً كما سيأتي.

ولا يلتبس عليك هذا الأصل بالعشرين الماضي؛ فإن حذف الترجمة فيه كان على ما هو المشهور عند الشراح والمشايع؛ لكونه فصلًا من الباب السابق، وفي هذا الأصل تشحيذًا للأذهان تنبيهًا على وضع الترجمة الجديدة، وفي الآتي تكثيرًا للفائدة ووضعًا لعدة تراجم، فتميّز الأصول الثلاثة.

٨ - [٣٦] حذف الترجمة لتعدد الفوائد

السادس والعشرون: ذكره شيخ الهند رحمته استطرادًا في الأصل الثامن، وهو أجدر أن يعدّ أصلًا مستأنفًا، وهو أن الإمام البخاري قد يحذف الترجمة تكثيرًا للفوائد؛ فإن الحديث الوارد في الباب يُستنبط منه مسائل عديدة مناسبة لهذا المحل، فيحذف الترجمة؛ تشحيذًا للأذهان وتنبيهًا وإيقاظًا للناظرين أن يُخرجوا منه تراجم عديدة مناسبة لهذه الأبواب.

وأخذ شيخ الهند رحمته بهذا الأصل في «تراجمه» أيضًا، ومال إليه في «باب» بلا ترجمة بعد «باب سؤال جبرئيل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام...»، فقال بعد بسط التقرير في ذلك: إنه يحتمل أن حذف المصنف الترجمة يكون لتعدد الفوائد.

٩ - [٣٧] حذف الحديث لذكره قريبًا

السابع والعشرون ما ذكره شيخ الهند رحمته في الأصل التاسع وذكره في آخر رسالته في العربية أيضًا، وتقدم في آخر الفائدة الثانية ورقمت عليه ٣؛ إذ قال: وتارة يذكر بابًا مع الترجمة، لكن لا يذكر فيه حديثًا، وفيه وجهان:

١- مرة يذكر تحت الترجمة آية أو حديثًا أو قولًا من الصحابة والتابعين دالًّا على الترجمة، فالترجمة مثبتة بذلك. واكتفى المصنف بذلك إما لأن حديثًا على شرطه ليس عنده أو لقصد التمرين.

٢- ومرة لا يذكر في الباب شيئًا منها ولا حديثًا، فيحمله الشراح على سهو الناسخين، أو سهو المصنف، أو عدم تيسير إرادته بوجه من الوجوه، ولا يخفى استبعاده.

والتحقيق عندنا: أن المؤلف لا يفعل ذلك إلا في موضع يكون دليل الترجمة مذكورًا قبلها في الباب السابق أو بعدها، مع أن هذه الصورة قليلة جدًا، فلا يكون الترجمة غير ثابتة، بل ثابتة بالدليل المذكور وإن لم يذكره مع الترجمة لقصد التمرين. انتهى مختصرًا تقدّم كلامه بلفظه في الفائدة الثانية، وبسطه في الأصل التاسع في الأردو، وذكر أن مثل هذه المواقع قريب من عشرة فقط. ويستأنس هذا الأصل من كلام الحافظ المذكور في الفائدة الثانية، ورقمت عليه ٥.

قلت: وعلى هذا الأصل يحمل ما قال شيخ المشايخ في «تراجمه»: قوله: «قال إبراهيم» اكتفى في هذا الباب بإيراد الحديث المعلق؛ لأنه سيذكره في موضع آخر يتعلق به هذا الحديث تعلقًا شديدًا. وإنّا قلنا: «هذا معلق»؛ لأن إبراهيم بن طهّان ليس من شيوخ المؤلف، ومثل هذا يفعل المؤلف كثيرًا. انتهى ومما يجب التنبيه عليه: أن مراد الشيخ من قوله: «سيذكره» هو حديث مالٍ البحرين، فقد أخرجه البخاري في «المغازي». وأما تعليق البخاري فلم يوصله المصنف، بل وصله الحاكم وغيره، كما في «الفتح» و«مقدمته». وعلى ذلك حمل شيخ المشايخ «باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها»، إذ قال: والمؤلف اكتفى على حديث الباب؛ لأن رتبة قبل الجمعة قد علم سنيتها سابقًا صريحًا عن حديث جابر رضي الله عنه: «أنه دخل رجل يوم الجمعة والنبي ﷺ يخطب...». انتهى وبنحو ذلك استدل في «باب حمل الرجال الجنازة». والفرق بين هذا الأصل والآتي في الثاني والخمسين ظاهر، فتأمل.

١٠ - [٣٨] تكرار التراجم لفوائد شتى، منها إثبات دعوى واحد

الثامن والعشرون ما ذكره شيخ الهند رحمته في الأصل العاشر: أن الإمام البخاري رحمته طالما يكرر التراجم لفوائد شتى، كالإجمال في ترجمة سابقة والتفصيل في أخرى. أو إثباتها في الأولى بغير حديث مسند وفي الثانية بحديث مسند. وتارة ما يكرر التراجم لإثبات دعوى واحد. وقد يكون في إثبات المدعى بالحديث الوارد في الترجمة الأولى نوعٌ تقصير، فيتداركه بالترجمة الثانية. وقد يكون في الحديث الوارد في الترجمة الأولى مسألة مستأنفة يترجم لها الثانية، ولا يذكر الحديث؛ اكتفاءً بالأولى. وقد يذكر في الترجمة أمورًا متعددة، ويذكر الحديث متعلقًا ببعضها؛ اكتفاءً بالآثار الواردة في الباب، أو إشارةً إلى إثباتها بالقياس. وقد يكون في الترجمة بعض إجمال يوضحه الحديث الوارد فيها. انتهى ملخصًا معرّبًا

وأنت خبير بأن هذا الأصل يتضمن أصولًا عديدة يأتي بيان بعضها في الأصول الآتية، ونأخذ من هذا كله أصلًا واحدًا، وهو: أن الإمام كثيرًا ما يعالج لإثبات مسألة واحدة مهمة عنده بالتراجم العديدة المختلفة، كما فعل في «أبواب الحُمس» في أن النبي ﷺ لم يكن مالكا لحُمسِه، بل كان له قسمة. وكما فعل في آخر الكتاب في «مسألة خلق القرآن». ويستأنس ذلك بمسألة طهارة بول ما يؤكل لحمه. وهذا غير الأصل المتقدم في السابِع عشر.

[١١ - القليل الجدوى]

ذكر شيخ الهند رحمه الله في الأصل الحادي عشر: أن الإمام البخاري رحمه الله كثيراً ما يترجم بأمر قليل الجدوى، لا فائدة في ذكرها على الظاهر. ويكون ذلك لعدة وجوه: منها ما أفاده الشاه ولي الله رحمه الله: أنه أراد الرد على «مصنف ابن أبي شيبة» أو «عبد الرزاق»، وطالما يكون الغرض دفع توهم ناشئ في ذلك المحل، أو يكون الإباحة ظاهراً لكنه يشير بذلك إلى ندبه، أو إثبات الحكم بالنص فقط. ولم أذكر ذلك مستقلاً؛ لأنه تقدّم في الأصل الثاني عشر ^[١٢] والثالث عشر من كلام شيخ المشايخ رحمه الله ^[١٣].

[١٢ -]

وذكر شيخ الهند رحمه الله الأصل الثاني عشر: أن الإمام البخاري رحمه الله قد يترجم لمقصود له، لكن الروايات الواردة فيها لا تشفي العليل ولا تكفي لإثبات المقصود، فيكرر الترجمة. قلت: وهذا داخل في الأصل العاشر من كلامه رحمه الله، فلم أذكر له عدداً.

[١٣ -]

وذكر شيخ الهند رحمه الله الأصل الثالث عشر: أن البخاري قد يذكر في الترجمة أمرين، ولا يورد الحديث إلا لواحد منها. وتقدّم ذلك في الأصل التاسع عشر ^[١٤].

[١٤ - الاستيراد للحديث الأول]

التاسع والعشرون ما ذكره شيخ الهند رحمه الله في الأصل الرابع عشر: أن الإمام البخاري قد يورد بعد الترجمة حديثاً يوافقها، ثم يذكر بعد ذلك حديثاً لا يوافقها، بل قد يخالفها. ويكون ذكر هذا الحديث الثاني لمصلحة الحديث الأول، كتوضيح إجمال ما في الحديث الأول. وذكر هذا الأصل القطب الكنگوهي - قدّس سره - أيضاً في مبدأ «تقريره»، كما سيأتي في أول بابٍ منه، إذ قال: إن المؤلف كثيراً ما يورد من الروايات ما لها أدنى مناسبة بالحديث الوارد في الباب، وإن لم يكن لها مناسبة بالباب والترجمة. انتهى وأخذ بذلك الأصل شيخ المشايخ رحمه الله في «تراجمه» كثيراً، كما أوضحت أمثلته في حاشية «اللامع»، منها ما قال في «باب ترك القيام للمريض» من أن حديث أبي نعيم الذي أورده أولاً في هذا الباب يدل صريحاً على الترجمة، وأما الحديث الثاني - أي حديث محمد بن كثير - فليس له دلالة ظاهرة على ما يناسب الترجمة، وإنما أورده ههنا إشارة إلى أن الرواة اختلفوا على سفيان إلى آخر ما قال. وإلى ذلك أشار الحافظ في «الفتح»، إذ قال: استشكل أبو القاسم بن الورد مطابقة حديث جندب للترجمة، وتبعه ابن التين فقال: احتباس جبريل ليس ذكره في هذا الباب في موضعه. انتهى قال الحافظ: وقد ظهر بسياق تكملة المتن وجه المطابقة، وذلك أنه أراد أن ينبّه على أن الحديث واحد؛ لاتحاد مخرجه إلى آخر ما قال. وكذلك قال العيني: إن مطابقتها للترجمة من حيث إن هذا من تمة الحديث السابق، ويدفع بهذا ما قاله ابن التين... إلخ.

وكذلك أخذ بذلك الأصل شيخ المشايخ رحمه الله في «باب النهي عن تلقي الركبان»، إذ قال: قوله: «عباس بن الوليد» إنها أتت بهذا الحديث في هذا الباب إشارة إلى مسألة حديثة في حديث ابن عباس المذكور سابقاً، وهي أنه اختلف في هذا الحديث على معمر، فعبد الواحد عنه يذكر: «لا تلقوا الركبان»، وعبد الأعلى عنه لا يذكره. وذكر الاختلاف من مهمات مسائل المحدثين، والبخاري يعتني به في هذا الكتاب كثيراً. انتهى وقال الحافظ في «الفتح»: وليس فيه للتلقي ذكر. وكأنه أشار على عادته إلى أصل الحديث، فقد سبق قبل بايين من وجه آخر عن معمر، وفي أوله: «ولا تلقوا الركبان». انتهى قلت: وعلى ما قاله الحافظ يكون الحديث من الأصل الحادي عشر، بخلاف ما أفاده شيخ المشايخ رحمه الله.

[١٥ - الترجمة مطلقة والحديث مقيّد]

الثلاثون ما ذكره شيخ الهند رحمه الله في الأصل الخامس عشر: أن الإمام البخاري كثيراً ما يأتي بالترجمة مطلقةً ويذكر الحديث مقيّداً، فطالما يظهر ذلك وضوحاً. وقليلًا ما يخفى ذلك على الناظرين، فيوردون على البخاري عدم انطباق الحديث بالترجمة، فينبغي إذ ذاك أن يلاحظ في الترجمة قيداً مناسباً للحديث. انتهى قال الكرماني في «باب ليصق عن يساره»: فإن قلت: الترجمة مطلق والحديث مقيّد بكونه في الصلاة، عكس الباب المتقدم؛ فإن ترجمته مقيّدة بالصلاة والحديث الذي فيه مطلق؟ قلت: المطلق محمول على المقيّد في الموضعين؛ عملاً بالدليلين.

فإن قلت: لفظة الترجمة مقيّدة بالقدم اليسرى، ولفظ القدم في الحديث لا تقييد فيه؟ قلت: تقييد به؛ عملاً بالقاعدة المقررة من تقييد المطلق. فإن قلت: كان المناسب أن يذكر هذا الحديث في ذلك الباب، وذلك الحديث في هذا الباب. قلت: لعل غرضه بعد معرفة نفس الأحكام بياناً استخراج الأحكام ومعرفة طرق استنباطها أيضاً؛ تكثيراً للفائدة إلى آخر ما قاله. وطرق الاستنباط من أهم أصول البخاري، كما تقدم في الأصل الثاني.

قلت: ولم يمثل شيخ الهند - قدس سره - لأصله هذا بمثال، ويمكن عندي أن يمثل بـ «باب إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة»، فأتى بالترجمة مطلقة وذكر الحديث فيه مقيداً بصلاة الفجر، ولذا أشكل على الشراح التطابق، ووجهه بوجوه. وعلى الأصل المذكور ينبغي أن يلاحظ القيد في الترجمة. ويستأنس ذلك من كلام الحافظ، إذ قال: ويحتمل أن يكون اللام في الترجمة عهدية، فيتفقان. انتهى أي يتفق الحديث مع الترجمة، إذ أريدت في الترجمة أيضاً صلاة الفجر. قلت: وأشار إلى ذلك الأصل الحافظ في «مقدمة الفتح» أيضاً كما حكيتُ كلامه في الفائدة الثانية، ورقمت عليه مـ. وحاصله: الاحتمال في الترجمة والتقييد في الحديث.

وهذا آخر الأصول التي ذكرها شيخ الهند - قدس سره - في مبدأ «تراجمه».

وقد وجد في كلام الشراح والمشايخ العظام - قدس أسرارهم - أصول كثيرة غير ما سبق. منها:

[٣١- الاستدلال بالمجموع على المجموع]

الحادي والثلاثون ما أفاده شيخ الشيوخ القطب الكنگوهي - قدس سره - في مبدأ «تقريره» هذا: إن المقصود كثيراً ما يحصل بالنظر إلى مجموع الروايات الموردة في الباب، ولا تستقل كل رواية بإفادة ما وضعت عليه الترجمة. وعلى هذا فلا إشكال فيما يورده المؤلف من الروايات التي لا تنطبق على الترجمة بأسرها. انتهى قلت: وهذا أصل مطرد معروف عند الشراح، أخذوا به في كثير من التراجم.

قال الكرمانى في «باب هل يصلي الإمام بمن حضر...»: ولا يخفى أنه لا يلزم أن يدل كل حديث في الباب على كل الترجمة، بل لو دل البعض بحيث تُعلم كل الترجمة من كل ما في الباب لكفاه. انتهى وبه أخذ في حديث هرقل في أول الكتاب، إذ قال: فإن قلت: هذا في آخر عهد البعثة فما مناسبه لما ترجم عليه الباب - وهي كيفية بدء الوحي -؟ قلت: المراد منه أن يعلم من جميع ما في الباب، لا من كل حديث منه. انتهى مختصراً وبه أخذ في «باب من قال: الإيذان هو العمل» مجيباً عن إشكال عدم التطابق. قلت: المراد به المجموع، والاستدلال عليه بمجموع الآيات والحديث؛ إذ يدل كل واحد من القرآن والسنة على بعض الدعوى بحيث يدل الكل على الكل. انتهى ونظائره في «شرحه» كثيرة. وذكره العلامة العيني بحثاً في أول باب «الصحيح»: أو المراد بالباب بجملته بيان كيفية بدء الوحي، لا من كل حديث منه، فلو علم من مجموع ما في الباب كيفية بدء الوحي، ومن كل حديث شيء مما يتعلق به: لصحت الترجمة. انتهى

وأخذ بذلك الأصل بمواضع من «شرحه»، منها ما قال في حديث هرقل في «الأسئلة والأجوبة»: الأول ما قيل: إن قصة أبي سفيان مع هرقل إنما كانت في أواخر عهد البعثة، فما مناسبة ذكرها لما ترجم عليه الباب - وهو كيفية بدء الوحي -؟ أجيب بأن كيفية بدء الوحي تعلم من جميع ما في الباب وهو ظاهر لا يخفى. انتهى وبذلك جزم الحافظ في «باب من قال: إن الإيذان هو العمل»، إذ قال: مطابقة الآيات والحديث لما ترجم له بالاستدلال بالمجموع على المجموع؛ لأن كل واحد منها بمفرده دال على بعض الدعوى. ثم بسط في تطابق الأجزاء بالأجزاء.

وإلى ذلك أشار في «باب ما يقع من التجاسات...»، إذ قال: وهذا الذي يظهر من مجموع ما أورده في الباب من أثر وحديث. وبذلك جزم في «باب الحلوى والعسل» (٤٤٤/٩)، إذ قال: ولا يشترط أن يشتمل كل حديث في الباب على جميع ما تضمنته الترجمة، بل يكفي التوضيح. انتهى وبذلك طابق السندي روايات «باب فضل صلاة الفجر في جماعة»، إذ قال: هذا الحديث يدل على عظم فضل الجماعة، فإذا ضم ذلك إلى فضل صلاة الفجر المعلوم بالحديث المتقدم: يلزم أن لصلاة الفجر في الجماعة فضلاً عظيماً. انتهى والجملة: أن هذا الأصل أخذه جميع الشراح مراراً في شروحهم.

[٣٢- الترجمة بقوله: «هل»]

الثاني والثلاثون ما تقدم من كلام الحافظ في «مقدمته» - ورقمت عليه م - أن الإمام البخاري كثيراً ما يترجم بلفظ الاستفهام، كقوله: «باب هل يكون كذا؟» أو «من قال كذا؟»^(١) ونحو ذلك، وذلك حين إذ لا يتجّه له الجزم بأحد الاحتمالين. وغرضه بيان هل يثبت ذلك الحكم أو لم يثبت؟ فيترجم على الحكم، ومراده ما يفسر بعد من إثباته أو نفيه أو أنه محتمل لهما. انتهى

وأخذ بذلك الأصل الحافظ في «شرحه» كثيراً، كما قال في «باب المتيمم هل ينفع فيها؟»: إنما ترجم بلفظ الاستفهام؛ لينبّه على أن فيه احتمالاً (كعادته)؛ لأن النفع محتمل أن يكون لشيء علق بيده. وقال في «باب هل يقال مسجد بني فلان؟»: إنما أورد المصنف الترجمة بلفظ الاستفهام؛ لينبه على أن فيه احتمالاً.... إلى آخر ما بسطه. وقال في «باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل؟»: كأنه استعمل الاستفهام في الترجمة للاحتمال.

(١) تقدم ذلك في الأصل الثالث. (ز)

وقال في «باب هل تكفن المرأة في إزار رجل؟»: قال ابن رُشيد: أشار بقوله: «هل» إلى تردّد عنده في المسألة، فكأنه أوماً إلى احتمال اختصاص ذلك بالنبي ﷺ إلى آخر ما بسطه من الاحتمالات العديدة. وترجم البخاري «باب هل يبيت أصحاب السقاية أو غيرهم بمكة؟» وبسط الحافظ في الاحتمالات الكثيرة في هذه المسألة تظهر بمراجعة «الفتح».

وترجم بـ«باب هل يشترى الرجل صدقته؟» قال الزّين بن المنيّ: أوردتها بالاستفهام؛ لأن تنزيل حديث الباب على سببه يضعف معه تعميم المنع؛ لاحتمال تخصيصه بالشراء بدون القيمة؛ لقوله: «وظننت أنه يبيعه برخص» إلى آخر ما في «الفتح». وترجم بـ«باب من أين تؤتى الجمعة؟» قال الحافظ: يعنى أن الآية ليست صريحة في بيان الحكم المذكور، فلذلك أتى في الترجمة بصيغه الاستفهام.

ويدخل في هذا الأصل عندي «باب هل يُنبش قبور مشركي الجاهلية وتتخذ مكانها مساجد؟»؛ فإن الشراح قاطبة جعلوا لفظ «هل» ههنا بمعنى «قد»؛ لأن الرواية الواردة في الباب نصّ في نبش قبور المشركين. والأوجه عندي: أن لفظ «هل» ههنا بمعناه، وزاده الإمام البخاري على هذا الأصل الذي نحن بصده، وذلك لأن مقتضى حديث الباب - وهو نبش القبور - ظاهر، لكن القصة لمبدء الهجرة - السنة الأولى منها -، وما سيأتي قريباً من «باب الصلاة في مواضع الخسف والعذاب» وقعت السنة التاسعة [٩ هـ] في غزوة تبوك، فالظاهر عندي أن الإمام البخاري لمح بلفظ «هل» إلى ذلك؛ فإن قبور المشركين محل العذاب لا محالة.

[٣٣- فيه: «عن فلان»]

الثالث والثلاثون ما قال القسطلاني في «مقدمة شرحه» في بيان موضوعه وتفرد به مجموعته وتراجمه البديعة المثال، المنبقة المثال: إنه ﷺ التزم مع صحة الأحاديث استنباط الفوائد الفقهية والنكت الحكيمة، فاستخرج بفهمه الثاقب من المتون معاني كثيرة، فرّقها في أبوابه بحسب المناسبة، وانتزع منها الدلالات البديعة، وسلك في الإشارات إلى تفسيرها السبل الوسيعة. ومن ثمّ أخلّى كثيراً من الأبواب عن ذكر إسناد الحديث، واقتصر فيه على قوله: «فلان عن النبي ﷺ» ونحو ذلك. انتهى مختصراً

قال الشارح: قوله: «ومن ثمّ أخلّى» أي من كون غرضه الاستنباط منها والاستدلال لأمر أرادها، لا خصوص ذكر الأحاديث فقط. انتهى قلت: أخذ القسطلاني هذا من كلام الحافظ، كما تقدّم من كلامه في أول الفائدة الثالثة من الفصل الثاني. وهذا الأصل مطرد معروف في الصحيح كثير الشيوخ في كتابه؛ فإنه ﷺ اقتصر في «باب استواء الظّهر في الركوع» على قوله: «وقال أبو حميد ﷺ في أصحابه: رقع النبي ﷺ، ثم هصر ظهره» فقط. واقتصر في «باب يستقبل بأطراف رجله القبلة» على قوله: «قاله أبو حميد ﷺ عن النبي ﷺ». وقال في «باب الصلح مع المشركين»: «فيه عن أبي سفيان ﷺ». انتهى واقتصر في «باب من غزا وهو حديث بعرسه» على قوله: «فيه جابر ﷺ عن النبي ﷺ»، وفي «باب من اختار الغزو بعد البناء» على قوله: «فيه أبو هريرة ﷺ عن النبي ﷺ»، وقال في «باب تزويج اليتيمة»: «فيه سهل ﷺ عن النبي ﷺ»، وغير ذلك من الأبواب الكثيرة.

[٣٤- زيادة: «أو غيرها»]

الرابع والثلاثون ما قال حافظ الحديث مولانا السيد أنور شاه في «فيض الباري» في «باب الفتيا وهو واقف على ظهر الدابة أو غيرها»: قد استفدت من عادة البخاري أن الحديث إذا اشتمل على جزء مخصوص، ويكون الحكم عاماً عنده: فيصنع البخاري هناك هكذا ويضع لفظ «أو غيرها»؛ دفعاً لإيهام التخصيص وإفادة للتعميم، ثم لا يُخرج له دليلاً فيما بعد. فالمصنف ﷺ ههنا أخرج من الحديث مسألة الدابة فقط، وإنما أضاف «أو غيرها»؛ إفادة لتعميم الحكم، فهذا فقه وبيان مسألة احتراساً، فطلب الدليل على هذا الجزء في كلامه بعيد عندي. انتهى

قلت: وهذا الأصل قريب مما تقدّم في الأصل الثالث والعشرين. وأفردته بالذكر؛ لأن تبويب الإمام البخاري بلفظ «غيره» مطرد شائع في كتابه. وأيضاً فرق ما بين شرح الحديث بالترجمة وبين الإشارة إلى عدم التخصيص بلفظ «غيره» في الترجمة، وهذا السياق كثير الشيوخ في البخاري، مثلاً: ترجم «إذا غسل الجنابة أو غيرها فلم يذهب أثره»، قال الحافظ: استدلل البخاري على أن بقاء الأثر بعد زوال العين في إزالة النجاسة وغيرها لا يضر، فلذا ترجم «إذا غسل الجنابة أو غيرها...». وترجم «باب الإهلال من البطحاء وغيرها...»؛ إشارة إلى عدم التخصيص بالبطحاء. وترجم «هل يبيت أصحاب السقاية أو غيرهم...»؛ إشارة إلى عدم التخصيص بأصحاب السقاية. وترجم «باب العمرة ليلة الحصة وغيرها»؛ إشارة إلى عدم التخصيص بليلة الحصة وإن كانت عمرة عائشة ﷺ فيها. وكقوله: «باب الفطر بما تيسر بالماء وغيره».

[٣٥- عدم الجزم لاختلاف العلماء]

الخامس والثلاثون ما قال الحافظ في «الفتح» في «باب كتابة العلم»: طريقة البخاري في الأحكام التي يقع فيها الاختلاف أن لا يجزم فيها بشيء، بل يُوردها على الاحتمال، وهذه الترجمة من ذلك؛ لأن السلف اختلفوا في ذلك عملاً وتركاً وإن كان الأمر استقر والإجماع انعقد على جواز كتابة العلم إلخ.

وقال في «باب إذا صلى ثم أمَّ قوماً»: قال الزَّين بن المنير: لم يذكر جواب «إذا»؛ جرياً على عادته في ترك الجزم بالحكم المختلف فيه. انتهى وقال في «باب إذا دعت الأُمَّ ولدها في الصلاة»: أي هل يجب إيجابتها أم لا؟ وإذا وجبت: هل تبطل الصلاة أو لا؟ في المسألتين خلاف، ولذلك حذف المصنف جواب الشرط. انتهى ويمثل لهذا أيضاً بـ «باب الوضوء من غير حدث»؛ لمكان الاختلاف فيه في السلف - كما بسطه الحافظ - وإن استقر الإجماع بعد على عدم الوجوب. وهذا الأصل مطرد كثير الشيوع في «الصحيح»، وهذا غير الأصل الرابع، كما لا يخفى؛ فإنه تقدم فيه أنه ﷺ لا يجزم بالحكم، لاختلاف الروايات، فيأتي بالروايات على اختلافها، وههنا عدم الجزم إشارة إلى اختلاف العلماء، ولا يأتي بالروايات المختلفة كما ترى في هذه الأمثلة؛ فإنه لم يذكر في هذه الأبواب إلا رواية واحدة كما في «باب إذا صلى ثم أمَّ قوماً».

وكتب مولانا الشيخ محمد حسن المكي عن شيخه القطب الكنگوهي - قدس الله أسرارهما - أن الدأب الشائع للبخاري أنه يضع الترجمة ولا يذكر معها الحكم، إما لاشتباه الحكم عليه أو للإحالة إلى فهم الناظر، ثم يورد لها أحاديث متفقة على حكم واحد أو متعارضة من غير تطبيق بينها، فيذكرها على سبيل التعداد، ويحيل التطبيق إلى فهم الناظر، فكأنه يختبره، فلذلك ذكر «باب سؤر الكلب» مطلقاً، ثم أورد فيه مذهب الزهري، ثم أورد حديثاً مُنابِداً له - وهو قوله ﷺ: «فليغسله سبعاً» - ثم أورد حديثين معارضين لذلك الحديث مؤيدين لمذهب الزهري، وهما: ١ - حديث الحف ٢ - وقوله ﷺ: «فكل». انتهى يعني حديث الصيد الآتي في الباب الثاني.

وكلامه - قدس سره - هذا يشتمل أصولاً: منها هذا الأصل والأصل الرابع؛ لقوله: «ثم يأتي لها أحاديث متفقة أو متعارضة»، فتأمل. وأدخل شيخ المشايخ في هذا الأصل «باب الصلاة على الشهيد»، إذ قال: فيه اختلاف العلماء. وإنما عقد المؤلف الباب؛ للإشارة إلى أن الدلائل في هذا الباب متعارضة، فمن مثبت ومن نافي. ومن دأبه الإشارة إلى تعارض أدلة المسألة أيضاً، وعقد الباب لمجرد ذلك، كما لا يخفى على متتبّع كتابه حقّ التتبع. انتهى والأوجه عندي: أن هذا الباب من الأصل الرابع لذكر الروايتين المختلفتين في ذلك، وإن كان فيه اختلاف العلماء أيضاً.

[٣٦- التعليل بالعلة البعيدة تاركاً للعلة القريبة]

السادس والثلاثون ما أفاده شيخ المشايخ في «تراجمه» في «باب الوضوء من النوم»، وحاصله: أن التعليل بالعلة البعيدة تاركاً للعلة القريبة دليل على أن العلة القريبة غير مؤثرة. قال: وأمثال هذه الاستدلالات للمؤلف كثيرة، فاحفظ فإنه ينفعك. انتهى وسيأتي تمام كلام الشيخ في هامش «التقرير» في هذا الباب.

[٣٧- باب بلا ترجمة تنبيه على اختلاف طرق الرواة]

السابع والثلاثون ما قال العيني في «باب» بلا ترجمة بعد «باب ما جاء في غسل البول»: - وقد ذكر فيه البخاري حديث الرجلين يُعذبان في القبر: - هذا الحديث في نفس الأمر هو الحديث الذي ترجم له البخاري بقوله: «باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله»؛ لأن مخرجها واحد، غير أن الاختلاف في السند وبعض المتن؛ لأن هناك: «عن مجاهد، عن ابن عباس ﷺ»، وههنا: «عن مجاهد، عن طاووس، عن ابن عباس ﷺ».... إلى آخر ما قال. وحاصله: أنه ذكر الباب بلا ترجمة؛ تنبيهاً على الاختلاف في الرواية، والفرق بينه وبين الأصول العشرين والخامس والعشرين والسابع والخمسين لا يخفى، وهكذا هذه كلها بمعرض من الأصل السابع.^[٧]

[٣٨- عدم الذكر لأحد جزئي الترجمة إشارة إلى ما ورد]

الثامن والثلاثون: إن من دأب البخاري المطرد في كتابه أنه طالما يترجم بترجمتين، ولا يذكر الحديث إلا لواحدة منهما، ويترك الأخرى سدًى، وميل الحافظ في هذه الأبواب أنه ﷺ أشار بالترجمة الثانية إلى روايات ليست على شرطه، فقد قال في «باب غسل المني وفركه...»: لم يخرج البخاري حديث الفرق، بل اكتفى بالإشارة إليه في الترجمة على عادته. انتهى

وقال في «باب البول قائماً وقاعداً»، ولم يذكر البخاري حديث الجزء الثاني، فقال: ويحتمل أن يكون أشار بذلك إلى حديث عبد الرحمن بن حسنة الذي أخرجه النسائي وابن ماجه وغيرهما. انتهى وقد حمله ابن بطلال على الأصل التاسع عشر كما تقدم. وقال الحافظ في «باب إذا غسل الجنابة أو غيرها»: ذكر في الباب حديث الجنابة وألحق «غيرها» بها قياساً، أو أشار بذلك إلى ما رواه أبو داود وغيره من حديث أبي هريرة ﷺ في سؤال خولة ﷺ عن ثوب الحيض. وقال في «باب كنس المسجد والتقاط الحرق والقذى والعيذان»: والذي يظهر لي من تصرف البخاري أنه أشار بكل ذلك إلى ما ورد في بعض طرقه صريحاً. ثم ذكر الروايات المصروفة بهذه الأجزاء، وقال في آخره: وتكلف من لم يطلع على ذلك، فزعم أن حكم الترجمة يؤخذ من إتيان النبي ﷺ القبر حتى صلى عليه، قال: فيؤخذ من ذلك الترغيب في تنظيف المسجد.

وقال في «باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها»: ولم يذكر البخاري حديث «قبلها»، فقال الحافظ بعد ذكر توجيهات الشراح الآخر: والذي يظهر أن البخاري أشار إلى ما وقع في بعض طرق حديث الباب، وهو ما رواه أبو داود وابن حبان فذكر الحديث. ونظائرها كثيرة في «الفتح».

ولا يلتبس عليك هذا الأصل بالأصل الحادي عشر والتاسع عشر؛ فإن الفرق بينهما واضح.

[٣٩- عدم الذكر لأحد جزئي الترجمة إشارة إلى عدم الثبوت]

التاسع والثلاثون ما قالوا في النوع المذكور (يعني إذا ذكر جزئين في الترجمة، ولم يذكر الحديث إلا لواحد منهما): إن الإمام البخاري يشير بذلك إلى أن أحد الجزئين ثابت والثاني لا يثبت، فكان البخاري رد عليه بالترجمة وأنكره. جزم بذلك الكرمانى في «باب غسل المني وفركه»، إذ قال: فإن قلت: الحديث لا يدل على الفرق؟ قلت: علم من الغسل عدم الاكتفاء بالفرق. والمراد من الباب: حكم المني غسلًا وفركًا في أن أيهما ثبت في الحديث؟ وما الواجب منهما؟ انتهى

وعلى ذلك حمل الشيخ ابن القيم رحمته في الهدى ترجمة البخاري «باب الصلاة قبل الجمعة وبعدها»، وبسط الكلام على أن لا صلاة قبل الجمعة، قال: ولم يرد البخاري إثبات الستة قبل الجمعة، وإنما مراده هل ورد في الصلاة قبلها أو بعدها شيء، ثم ذكر هذا الحديث، أي إنه لم يرو عنه فعل السنة إلا بعدها، ولم يرد قبلها شيء. انتهى ويدخل في ذلك «باب الصلاة على الجنائز في المصلى والمسجد»؛ إذ أورد الحديث للأول دون الثاني. وأشكل على الشراح إثبات الثاني، وقال العيني: لعل غرض البخاري رحمته أن لا يصلي عليها في المسجد إلى آخر ما قال.

وإلى ذلك الأصل أشار العيني في «باب البول قائمًا وقاعدًا» احتمالاً، إذ قال: وإما إشارة إلى أنه وقف على أحاديث الفصلين، لكنه اقتصر على أحاديث الفصل الأول؛ لكونها على شرطه. انتهى يعني أحاديث الفصل الثاني لم تكن على شرطه. ولا يلتبس هذا بالأصل الخامس والخمسين.

[٤٠- يؤخذ مختار البخاري من الآثار]

الأربعون ما يستنبط من كلام الحافظ في «باب في كم تصلي المرأة من الثياب؟»: أن من عادة البخاري أنه طالما لا يذكر في الترجمة حكماً، لكن مختاره يظهر عما ذكر في الباب من الآثار، إذ قال بحثاً: إنه لم يصرح بشيء إلا أن اختياره يؤخذ في العادة من الآثار التي يودعها في الترجمة. انتهى وتبعه القسطلاني في ذلك. وبذلك الأصل أخذ العيني في الباب المذكور، إذ قال: واختياره يؤخذ في عاداته من الآثار التي يترجم بها. انتهى وإلى ذلك أشار الحافظ في «باب سور الكلب»، إذ قال: والظاهر من تصرف المصنف أنه يقول بطهارته. انتهى وقريب من ذلك ما قال في «باب أبوال إبل والدواب»: لم يفصح المصنف بالحكم كعادته في المختلف فيه، لكن ظاهر إirاده حديث العرنيين يشعر باختياره الطهارة. انتهى وقلت: قريب من ذلك؛ لأنه ليس فيه الأثر بل الحديث، لكنه مشعر إلى الأصل المذكور.

ويدخل في ذلك عندي: «باب الصلاة في الجبة الشامية...»؛ فإنه يحتمل مسألة النجاسة ومسألة التشبه، لكن الآثار التي أوردها في الباب تؤيد الثاني. قال الحافظ: هذه الترجمة معقودة لجواز الصلاة في ثياب الكفار ما لم يتحقق نجاستها. انتهى قلت: ويؤيده أثر معمر. وبذلك الأصل أخذ الحافظ في «باب وجوب صلاة الجماعة»، إذ قال: أطلق الوجوب، وهو أعم من كونه وجوب عين أو كفاية، إلا أن الأثر الذي ذكره عن الحسن يشعر بكونه يريد أنه وجوب عين. انتهى وهذا اللفظ أي تعيين المراد بالوجوب عنده غرضي ههنا بذكر كلامه، وإلا فقد تقدّم كلامه في الخامس عشر لأصل آخر.

وقال الكرمانى في «باب هل يتتبع المؤذن فاه...»: في قول البخاري: «ويذكر عن بلال رضي الله عنه أنه جعل إصبعيه في أذنيه، وكان ابن عمر لا يجعل...»: ميل البخاري إلى عدم الجعل؛ لأن التعليق الأول ذكره بصيغة التمرىض والثاني بصيغة التصحيح. انتهى وسيأتى قول الكرمانى هذا في الأصل الخامس والأربعين لغرض آخر. وهكذا قال العيني: ذكر الأول بصيغة التمرىض والثاني بصيغة التصحيح، فكان ميله إليه.

وقال الحافظ في «باب كيف الإشعار للميت؟»: وقال الحسن ويقول الحسن قال زفر. وكان المصنف أشار بذلك إلى موافقته قول زفر. انتهى والفرق بين هذا الأصل وبين الأصول التي ذكرت في الأصل الخامس عشر واضح لا يخفى. نعم، الفرق بين ذلك وبين ما تقدّم في الخصيصة السادسة من خصائص البخاري في الفائدة الثانية من الفصل الثاني دقيق، ذكر هناك.

[٤١- يقوى بالترجمة حديثاً ليس على شرطه]

الحادي والأربعون: من عاداته المستمرة المعروفة أنه رحمته كثيراً ما يقوى بالترجمة معنى حديث ليس على شرطه، لكن معناه صحيح عنده، فيستدل بالرواية - التي هي على شرطه - على صحة معنى حديث ليس على شرطه.

والفرق بين هذا الأصل وبين الأصل الأول من هذه الأصول: أن المذكور في الترجمة هناك كان لفظ الحديث، وههنا الترجمة ليست بلفظ حديث،

بل ههنا أشار بالترجمة إلى صحة معناه. وتقدمت الإشارة إلى ذلك الأصل في كلام الحافظ في مقدمته الذي حكيته في الفائدة الثانية، ورقمت عليه ١؛ إذ قال: وكثيرًا ما يترجم بلفظ يومي إلى معنى حديث لم يصح على شرطه، أو يأتي بلفظ الحديث الذي لم يصح على شرطه إلى آخر ما قال. فهذا الثاني ما تقدم في الأصل الأول، والأول من نوعي الحافظ هذا. ويمثل لذلك بما قاله شيخ المشايخ في «تراجمه» في «باب صيام أيام البيض»: ثبت حديث الترجمة في السنن، وليس على شرط البخاري، فاستخرج له حديثًا على شرطه يشهد له، كذا للزركشي. انتهى قلت: ولفظ الترجمة مرويًا بالفاظ مختلفة، ذكر الحافظ في «الفتح».

قلت: ويمثل لذلك الأصل بـ «باب كم بين الأذان والإقامة»؛ فإن المعروف أنه رحمه الله أشار بذلك إلى رواية جابر رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال لبلال رضي الله عنه: اجعل بين أذانك وإقامتك قدر ما يفرغ الأكل من أكله... الحديث أخرجه الترمذي والحاكم، لكن إسناده ضعيف، وله شواهد ذكرها الحافظ. ويمثل لذلك أيضًا بـ «باب الصلاة في النعال»، قال الحافظ: روى أبو داود والحاكم من حديث شدداد بن أوس رضي الله عنه مرفوعًا: خالفوا اليهود؛ فإنهم لا يصلون في نعالهم ولا خفافهم...، ثم ترجم الإمام البخاري بـ «باب الصلاة في الخفاف»، قال الحافظ: يحتمل أنه أراد الإشارة إلى حديث شدداد بن أوس رضي الله عنه المذكور لجمعه بين الأمرين. وترجم الإمام البخاري بـ «باب المساجد في البيوت»، وهو عندي إشارة إلى حديثي عائشة وسمرة رضي الله عنهما، أخرجهما أبو داود في «سننه» وترجم عليهما بـ «باب اتخاذ المساجد في البيوت»، فيها الأمر ببنائها في الدور. وترجم البخاري بـ «باب يلبس أحسن ما يجد»، وقد ورد في معنى ذلك عدة روايات، ذكرها الحافظ في «الفتح».

وترجم «باب من مطر في المطر...»، قال الحافظ: لعله أشار إلى ما أخرجه مسلم عن أنس رضي الله عنه قال: «حسر رسول الله ﷺ ثوبه حتى أصابه المطر» وقال: لأنه حديث عهد بربه. وترجم بـ «باب الثياب البيض للكفن»، قال الحافظ: كأن البخاري لم يثبت على شرطه الحديث الصريح في الباب، وهو ما رواه أصحاب السنن من حديث ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ: البسوا ثياب البيض؛ فإنها أطهر وأطيب، وكفّنوا فيها موتاكم، صححه الترمذي والحاكم، وله شاهد من حديث سمرة رضي الله عنه، ذكره الحافظ. وترجم «باب حمل الرجال الجنازة دون النساء»، قال الحافظ: لعله أشار إلى ما أخرجه أبو يعلى من حديث أنس رضي الله عنه.... فذكره. وترجم بـ «باب ما ذكر في الحجر الأسود» قال الحافظ: أورد فيه حديث عمر رضي الله عنه، وكأنه لم يثبت عنده فيه على شرطه شيء غير ذلك، وقد ورد فيه أحاديث فبسّطها. وترجم بـ «باب ما جاء في زمزم»، قال الحافظ: كأنه لم يثبت عنده في فضلها حديث..... إلى آخر ما قال. والفرق بين هذا الأصل وبين الحادي عشر واضح لا يخفى.

[٤٢- ترجمة غير متعلقة بالكتاب]

الثاني والأربعون: إن من دأبه المعروف المطرد أنه قد ينبّه بالترجمة على مسألة مهمة غير متعلقة بالكتاب؛ استطرادًا، فيشكل على الناظرين توفيق هذه الترجمة بالكتاب، مثلًا: ترجم في «أبواب المساجد» بـ «باب الاغتسال إذا أسلم»، وأشكل على الشراح قاطبة إدخاله في «أبواب المساجد». قال الحافظ: الاغتسال إذا أسلم لا تعلق له بأحكام المساجد إلا على بُعد، وهو أن يقال: الكافر جنب غالبًا، وهو ممنوع من المسجد إلا لضرورة، فلما أسلم لم يبق ضرورة للُبث في المسجد جنبًا، فاعتسل؛ لتسوغ له الإقامة في المسجد..... إلى آخر ما بسط من التوجيهات البعيدة، حتى قال: يحتمل أن يكون بيّض للترجمة فسدّ بعضهم البياض بما ظهر له. وحكى عن بعضهم ههنا التراجم، ولو أمعنوا النظر في عادات المصنف تخلّصوا عن الإشكال. فالأوجه عندي أن يقال: إن الحديث من الباب السابق، ولذا نبّه عليه بربط الأسير أيضًا، وذكر مسألة الاغتسال استطرادًا؛ اهتمامًا بشأنها؛ لشدة اختلاف الأئمة الأربعة في تلك المسألة، حتى لم يتفق اثنان منهم على قول واحد، بل لكل واحد من الأربعة مسلك مستقل في تلك المسألة. ولما كانت المسألة مستنبطة بحديث الباب نبّه عليها بالترجمة كالتنبيه.

ثم رأيت أن هذا الأصل أخذه مولانا السيد أنور شاه - نور الله مرقده - أيضًا، فلله الحمد والمنة، فقد قال في «فيض الباري» في «باب فضل صلاة الفجر والحديث»: هذا من عادات المصنف رحمه الله أن الحديث إذا اشتمل على فائدة، ويريد أن ينبّه عليه؛ فإنه يذكرها في الترجمة وإن لم يناسب سلسلة التراجم. أعني به: أن التراجم إذا تكون عنده سلسلة، ثم تبدو له فائدة في الأحاديث المستخرجة، ويراهم مهمة: فلا ينتظر أن ييؤّب لها مستقلاً، ولكن يفرغ عنها في ذيل هذه التراجم، وأسمّيه «إنجازًا». فقلوه: «والحديث» أي الحديث بعد العشاء، وإن لم يناسب ذكره ههنا؛ لأنه عقد الترجمة لفضل صلاة الفجر، ولا مناسبة بينه وبين الحديث بعد العشاء، إلا أنه لما كان مذكورًا في الحديث المترجم له ذكره إنجازًا، وقد اضطرب في توجيهه الشارحون ولم يأتوا بشيء. انتهى

قلت: وما وجّه رحمه الله للفظ الحديث يأتي الكلام عليه في محله من «اللامع»، وما اختاره في توجيهه هو أقرب التوجيهات عند هذا العبد الضعيف أيضًا، لكن مع التفحص الكثير لم أجد بعد في رواية نصًا بأن هذا الكلام كان بعد العشاء، فليُفحص. وعلى هذا الأصل حمل شيخ المشايخ في «تراجمه» «باب نفث اليمين من الغسل»، إذ قال: وغرضه عندي إثبات طهارة العُسالة؛ إذ النفث لا يخلو عن إصابة الرشاش بالبدن. انتهى

[٤٣- الترجمة بخلاف لفظ الحديث]

الثالث والأربعون: أن من دأبه المعروف أنه كثيرًا ما يذكر الترجمة بخلاف لفظ الحديث، ويكون الغرض منه الإشارة إلى اختلاف ألفاظ الرواية الواردة في الباب. وهذا مطرد في كتابه، وأمثله كثيرة في «الصحیح»، منها أنه ترجم بـ «باب من أدرك من الصلاة ركعة»، وأورد فيه حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: من أدرك ركعة من الصلاة... قال الحافظ: أخرجه البيهقي وغيره بلفظ ترجمة الباب: قدّم قوله: «من الصلاة» على قوله: «ركعة». وقد وضع لنا بالاستقراء أن جميع ما يقع في تراجم البخاري مما يترجم بلفظ الحديث لا يقع فيه شيء مغاير للفظ الحديث الذي يورده إلا وقد ورد من وجه آخر بذلك اللفظ المغاير، فلله دره ما أكثر اطلاعه! انتهى قلت: ولا يلتبس عليك هذا الأصل بالأصل الآتي الرابع ^[٦٤] والستين.

[٤٤- التطابق بجزء الترجمة]

الرابع والأربعون ما اختاره العيني في «شرحه» في كثير من التراجم: أن التوافق بجزء من الترجمة يكفي للمطابقة، كما قال في «باب فضل صلاة الفجر في جماعة» في ذيل حديث أم الدرداء رضي الله عنها: فإن قلت: الترجمة في فضل الصلاة بالجماعة في الفجر، والذي يفهم من الحديث أعم من ذلك، فكيف يكون التطابق؟ قلت: إذا طابق جزء من الحديث الترجمة يكفي، ومثل هذا وقع له كثيرًا في هذا الكتاب. انتهى وقال في «باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره»: مطابقة حديث ابن عمر رضي الله عنهما للترجمة في أحد جزئيهما، واكتفى البخاري بدلالته على بعض الترجمة، حيث دل حديث أبي هريرة رضي الله عنه على تمامها. ثم قال بعد ذلك في حديث أبي موسى رضي الله عنه: مطابقته للترجمة في أحد جزئيهما كما قلنا في حديث ابن عمر رضي الله عنهما. انتهى وقال في «باب الأذان للمسافرين...» بعد حديث أبي ذر رضي الله عنه: إن قلت: لا دلالة ههنا على الإقامة، والترجمة مشتملة على الأذان والإقامة معًا؟ قلت: المقصود هو الدلالة في الجملة، ولا يلزم الدلالة صريحًا على كل جزء من الترجمة. انتهى وهذا الأصل أثبت مناسبة حديث ابن عباس رضي الله عنهما بـ «باب الخطبة بعد العيد»، إذ قال: مطابقته للترجمة تأتي بالتكلف، من حيث إن الترجمة مشتملة على العيد، والمراد منه صلاة العيد. وأشار بالحديث إلى أن صلاة العيد ركعتان. انتهى وإن كان عندي في وجه المطابقة ههنا ما قاله الكرمانى - من أن الأمر للنساء بالصدقة من تمة الخطبة - أوجه مما قاله العيني، لكن العيني طابق الحديث بجزء الترجمة. وقال الحافظ في «باب هل يصلي الإمام بمن حضر...»: وحديث أنس رضي الله عنه لا ذكر للخطبة فيه، ولا يلزم أن يدل كل حديث في الباب على كل ما في الترجمة. انتهى وأخذ بذلك أيضًا في «باب التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء»، إذ قال: وحاصله: أن حديث ابن عمر رضي الله عنهما يدل على بعض الترجمة وحديث عائشة رضي الله عنها على جميعها. انتهى وأخذ بذلك الأصل شيخ المشايخ في «باب مسح الرأس كله»، إذ قال: وتعلق قول ابن المسيب بالباب إنما هو لمجرد ذكر المسح فيه، ولا تعلق له بخصوص الترجمة، ومثل ذلك في تعاليق البخاري كثيرة. انتهى

[٤٥- ما يذكر بصيغة التمريض]

الخامس والأربعون ما هو المعروف في الشروح جُلَّةً وعلى السنة المشايخ قاطبة: أن ما يذكره البخاري في «تراجمه» بصيغة التمريض إشارة إلى ضعفه. قال النووي في مبدأ «شرحه»: قال العلماء المحققون من المحدثين وغيرهم: إذا كان الحديث ضعيفًا لا يقال فيه: «قال رسول الله ﷺ» أو «فعل» أو «أمر» أو «نهي» أو شبه ذلك من صيغ الجزم. وكذا لا يقال: «روى أبو هريرة رضي الله عنه» أو «ذكر» أو «قال» أو شبه ذلك. وكذا لا يقال ذلك في التابعين ومن بعدهم فيما كان ضعيفًا، فلا يقال شيء من ذلك بصيغة الجزم، وإنما يقال في الضعيف بصيغة التمريض. فيقال: «روى عنه» أو «نقل» أو «ذكر» أو «يُروى» أو «يُحكى» أو «جاء عنه» أو «بلغنا عنه».

قالوا: وإذا كان الحديث أو غيره صحيحًا أو حسنًا عيَّن المضاف إليه بصيغة الجزم. ودليل ذلك أن صيغة الجزم تقتضي صحته عن المضاف إليه، فلا يطلق إلا على ما صح، وإلا فيكون في معنى الكاذب. وهذا التفصيل مما يتركه كثير من المصنفين في الفقه والحديث وغيرهما. وقد اشدت إنكار الإمام البيهقي على من خالف هذا من العلماء: هذا التساهل من فاعله قبيح جدًا؛ فإنهم يقولون في الصحيح بصيغة التمريض، وفي الضعيف بالجزم، وهذا حيد عن الصواب. وقد اعتنى البخاري رضي الله عنه بهذا التفصيل في «صحيحه»، فيقول في الترجمة الواحدة بعض كلامه بتمريض وبعضه بجزم مراعيًا ما ذكرنا. وهذا مما يزيدك اعتقادًا في جلالته وتحريه وورعه واطلاعه وتحقيقه وإتقانه. انتهى قلت: هذا هو المعروف في عامة الشروح، لكن الحافظ في «مقدمته» بسط الكلام على ذلك الأصل بسطًا كثيرًا لا يسعه هذا المختصر، وذكر عدة أمثلة لأنواع المختلفة من الجزم والتمريض، وبسط الكلام عليهما.

وقال في «باب الرجل يأتى بالإمام»: قوله: ويُذكر عن النبي ﷺ: «اتموا بي...» الحديث: هذا طرف من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «رأى رسول الله ﷺ في أصحابه تأخرًا...» الحديث، أخرجه مسلم وأصحاب السنن. قيل: وإنما ذكره البخاري بصيغة التمريض؛ لأن أبا نضرة ليس على شرطه؛ لضعف فيه. وهذا عندي ليس بصواب؛ لأنه لا يلزم من عدم كونه على شرطه أنه لا يصلح عنده للاحتجاج به، بل قد يكون صالحًا للاحتجاج به عنده،

وليس على شرط «صحيحه» الذي هو أعلى شروط الصحة. والحق أن هذه الصيغة لا تختص بالضعيف، بل قد تستعمل في الصحيح أيضًا، بخلاف صيغته الجزم؛ فإنها لا تستعمل إلا في الصحيح. انتهى وتعقب العيني، إذ قال: قال الكرماني: ويذكر تعليق بلفظ التمریض، ثم ذكر العيني قول الحافظ، ثم قال: قلت: وهذا الذي ذكره بخرم قاعدته؛ لأنه إذا لم يكن على شرطه كيف يحتاج به؟ وإلا فلا فائدة لذلك الشرط إلى آخر ما ذكر. والجملة أن المعروف عند الشراح ما يذكره البخاري بصيغة التمریض إشارة إلى ضعفه، ولا أقل من أنه إشارة إلى أنه ليس على شرطه.

وأخذ الحافظ أيضًا بهذا الأصل في مواضع من «شرحه»، قال في «باب الجمع بين السورتين في ركعة» في قوله: «ويذكر عن عبد الله بن السائب رضي الله عنه» بعد ما ذكر الاختلاف في إسناده على ابن جريج: وكان البخاري علقه بصيغة «ويذكر»؛ لهذا الاختلاف. انتهى وبذلك جزم العيني، إذ قال: وذكره البخاري على صيغة المجهول، وهو صيغة التمریض؛ لأن في إسناده اختلافًا...، ثم ذكر الاختلاف. وأمثلة ذلك في الشروح كثيرة. قال الكرماني في «باب هل يتبع المؤذن فاه ههنا؟»: «ويذكر عن بلال رضي الله عنه أنه جعل إصبعيه في أذنيه، وكان ابن عمر رضي الله عنه لا يجعل...»: ميل البخاري إلى عدم الجعل؛ لأن التعليق الأول ذكره بصيغة التمریض والثاني بصيغة التصحيح. انتهى

تقدم قول الكرماني هذا في الأصل الأربعين لغرض آخر، وهو بيان ميل البخاري، وههنا لصيغتي التمریض والتصحيح. ويقرب منه ذكر الإمام البخاري التراجم بصيغة التمریض كما في قوله: «باب ما يُذكر في المناولة»، وله نظائر كثيرة في التراجم. والفرق بين هذا وبين ما تقدم: أن التمریض في ما تقدم كان في ذكر الحديث، وههنا في الترجمة.

[٤٦ - بت الحكم مع الاختلاف]

السادس والأربعون: أن الإمام البخاري طالما يثبت الحكم في الترجمة في مسألة خلافية شهيرة أيضًا؛ لثبوت الجزم عنده في هذه، كما قالوا في «باب وجوب صلاة الجماعة»: قال الحافظ: هكذا بت الحكم في هذه المسألة، وكان ذلك لقوة دليلها عنده. وقال في «باب التيمم للوجه والكفين»: أتى بذلك بصيغة الجزم مع شهرة الاختلاف؛ لقوة دليله. وقال في «باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس»: جزم بهذه المسألة مع وقوع الخلاف فيه؛ لضعف دليل المخالف عنده. وهكذا قالوا في «باب التكبير على الجنازة أربعًا»، قال الزين بن المنير: أشار بهذه الترجمة إلى أن التكبير لا يزيد على أربع ولذلك لم يذكر ترجمة أخرى ولا خبرًا بالباب، وقد اختلف السلف في ذلك كما حكى أقوالهم الحافظ في «الفتح». وقد أكثر الحافظ بهذا الأصل في «شرحه».

[٤٧ - عدم الجزم للتوسع]

السابع والأربعون: أن الإمام البخاري كثيرًا لا يجزم بالحكم في الترجمة؛ إشارة إلى التوسع في ذلك، فيذكر الروايات المختلفة في الباب؛ إشارة إلى جواز كل ذلك. ذكر هذا الأصل مولانا الشيخ محمد حسن المكي عن شيخه القطب الكنگوهي - قدس سرهما - في «باب ما يقرأ بعد التكبير» كما سيأتي في محله. وعلى هذا الأصل يحمل قول ابن المنذر في «باب ما يقول إذا سمع المنادي»، قال الحافظ: قال ابن المنذر: يحتمل أن يكون ذلك من الاختلاف المباح، فيقول: تارة كذا وتارة كذا. انتهى

قلت: ويدخل في ذلك «باب ما جاء في الوتر»، لم يجزم في الترجمة بحكم، وأورد في الباب ما يدل على الوصل والفصل معًا. وأخذ بذلك الأصل شيخ الهند رحمته الله أيضًا في أصوله، كما تقدم في الأصل الرابع من أصوله، إلا أنه جعل عنوان الأصل معني خفيًا للترجمة كما تقدم في كلامه. ولا يلتبس هذا بالأصل الثامن والستين.

[٤٨ - الإشارة إلى حديث آخر لهذا الصحابي]

الثامن والأربعون ما قالوا: إن الإمام البخاري قد يشير بذكر حديث لصحابي لا يناسب الترجمة إلى حديث آخر لذلك الصحابي مناسب للترجمة. وهذا من أشد تشحيذاته للأذهان، فقد ترجم البخاري في صحيحه «باب طول القيام في صلاة الليل»، وأورد في آخره حديث حذيفة رضي الله عنه: «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قام للتهجد من الليل يشوص فاه بالسواك»، وأشكل على الشراح قاطبة مناسبة هذا الحديث بالباب. قال الحافظ: استشكل ابن بطل دخوله في هذا الباب فقال: لا مدخل له ههنا؛ لأن التسوك بالليل لا يدل على طول الصلاة... قال: ويمكن أن يكون ذلك من غلط الناسخ، فكتبه في غير موضعه، أو أن البخاري أعجلته المنية قبل تهذيب كتابه؛ فإن فيه مواضع مثل هذا تدل على ذلك. ثم قال الحافظ بعد ذكر عدة توجيهات عن الشراح: وقال البدر بن جماعة: يظهر لي أن البخاري أراد بهذا الحديث استحضر حديث حذيفة رضي الله عنه الذي أخرجه مسلم: «أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة، فقرأ البقرة وآل عمران والنساء في ركعة، وكان إذا مر بآية فيها تسبيح سبح، أو سؤال سأل، أو تعوذ تعوذ، ثم ركع نحوًا مما قام...» الحديث إلى آخره. قال: وإنما لم يخرج البخاري؛ لكونه على غير شرطه. فإما أن يكون أشار إلى أن الليلة واحدة، أو نَبّه بأحد حديثي حذيفة رضي الله عنه على الآخر. انتهى

قلت: وعلى هذا الأصل يمكن أن يقال: إن الإمام البخاري نَبَّهَ بذكر حديث أنس رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر رضي الله عنهم كانوا يفتتحون الصلاة بـ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾» في «باب ما يقرأ بعد التكبير» إلى حديث أنس رضي الله عنه في الاستفتاح بـ«سبحانك اللهم». قال العيني: وفي الباب عن أنس رضي الله عنه، أخرجه الدارقطني قال: «كان رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة كَبَّرَ، ثم رفع يديه حتى يحاذي يابهاميه أذنيه، ثم يقول: سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك»، ثم قال (أي الدارقطني): ورجال إسناده كلهم ثقات. انتهى وفي «المغني» في ذكر تحريج هذا الحديث: ورواه أنس رضي الله عنه، وإسناده حديثه كلهم ثقات، رواه الدارقطني. انتهى ولا فرق بين هذا وبين ما اختاره البدر بن جماعة.

[٤٩ - الإثبات بالعادة]

التاسع والأربعون: أن الشراح كثيراً ما يُثَبِّتُونَ الترجمة بالعادة المعروفة عنه رضي الله عنه. وأخذ بذلك الأصل شيخ المشايخ في التراجم في «باب دفع السواك إلى الأكبر»، إذ قال: وجه الدلالة من الحديث أن عادته ﷺ إذا أتى بشيء يسير: أن يعطيه صغير السن، وإذا أهدى إليه شيء ذو خطر: أن يعطيه الكبير، وأعطى السواك أولاً - نظراً إلى الظاهر - الصغير، فقليل له: «كَبَّرَ»، ففهم منه فضيلة السواك وكونه ذا خطر. انتهى

وقال الحافظ تحت حديث ابن مسعود رضي الله عنه في «باب طول القيام في صلاة الليل»: كذا للأكثر، وللحموي والمستملي: «باب طول الصلاة في قيام الليل»، وحديث الباب موافق لهذا؛ لأنه دال على طول الصلاة لا طول القيام بخصوصه، إلا أن طول الصلاة يستلزم طول القيام؛ لأن غير القيام - كالركوع مثلاً - لا يكون أطول من القيام، كما عرف بالاستقراء من صنيعه ﷺ. انتهى هكذا أفاد الحافظ رحمته، والأوجه عندي: أن الترجمة ههنا واضحة، والغرض: أن الحافظ استعمل الأصل المذكور ههنا. وقال أيضاً في حديث حذيفة رضي الله عنه في هذا الباب: استشكل ابن بطلان دخوله في هذا الباب فقال: لا مدخل له ههنا. ثم حكى الحافظ التوجيهات العديدة من الشراح. ومن جملتها: قال ابن رُشيد: الذي عندي أن البخاري إنما أدخله لقوله: «إذا قام للتهجد»، أي إذا قام لعادته، وقد تبينت عادته في الحديث الآخر. ثم قال الحافظ بعد ذكر التوجيهات الأخرى: وأقرها توجيه ابن رُشيد. انتهى

وقال العيني في حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه: قال: «شكا أهل الكوفة سعداً إلى عمر رضي الله عنه...» الحديث، أخرجه البخاري في «باب وجوب القراءة»، قال: قال الكرمانى: فإن قلت: ما وجه تعلقه بالترجمة؟ قلت: وجهه أن ركود الإمام يدل على قراءته عادة. انتهى وتبعه القسطلاني في ذلك، إذ قال: والركود يدل على القراءة عادة، كما سيأتي في هامش «اللامع». وقال الحافظ في «باب هل يصلي الإمام بمن حضر؟»: أما مطابقة حديث أبي سعيد رضي الله عنه فمن جهة أن العادة في يوم المطر أن يتخلف بعض الناس إلخ. وقال العيني في «باب كيف حوّل النبي ﷺ ظهره إلى الناس» بعد ذكر توجيهات الشراح الأخرى: قلت: يمكن أن تؤخذ الكيفية من حال النبي ﷺ؛ فإنه كان يعجبه التيمن في شأنه كله إلخ. وأخذ بذلك الأصل شيخ المشايخ في «باب التماس الوضوء...»، وابن بطلان في «باب يلبس أحسن ما يجد» أي في الجمعة.

[٥٠ - الاستدلال بالعموم]

الخمسون ما هو معروف مطرد عند الشراح والمشايخ: أن الإمام البخاري رحمته كثيراً ما يستدل على الترجمة بالعموم. وأخذ بذلك الأصل القطب الكنگوهي - قدّس سره - بمواضع من «تقريره»، منها ما قال في «باب وجوب القراءة للإمام»: استدل على مدعاه بأن الوارد مطلق عن تقييد بشيء من الصلوات أو المصلين. انتهى وأخذ بذلك الأصل الحافظ ابن حجر أيضاً في الباب المذكور، إذ قال: وقد يؤخذ السفر والحضر من إطلاق قوله ﷺ؛ فإنه لم يفصل بين الحضر والسفر. انتهى وأخذه الشيخ - قدّس سره - في «باب التشهد في الآخرة» أيضاً، إذ قال: دلالة الرواية عليه من حيث إن المذكور فيها غير مقيد بالأولى والآخرة، فلا يتقيد بشيء منهما إلخ.

وقال العيني في «باب التيمن في دخول المسجد» في حديث عائشة رضي الله عنها: «كان النبي ﷺ يحب التيمن ما استطاع...» الحديث: مطابقتها للترجمة من حيث عمومها؛ لأن عمومها يدل على البداية باليمن في دخول المسجد. انتهى وبذلك الأصل أخذ النووي أحاديث «باب الدعاء قبل السلام»، كما حكى عنه الحافظ، إذ قال بعد ذكر أقوال الشراح الأخرى: وقال النووي: استدلال البخاري صحيح؛ لأن قوله: «في صلاتي» يعم جميعها، ومن مظانه هذا الموطن. انتهى وقال الحافظ في «باب فضل صلاة الفجر في جماعة»: تفنّن المصنف بإيراد الأحاديث الثلاثة في الباب؛ إذ تؤخذ المناسبة من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بطريق الخصوص، ومن حديث أبي الدرداء رضي الله عنه بطريق العموم، ومن حديث أبي موسى رضي الله عنه بطريق الاستنباط. انتهى

وقال شيخ المشايخ في «باب ما جاء في غسل البول»: قوله: «إذا تبرّز لحاجته» التبرّز وإن كان في متفاهم العرف يحمل على الغائط، لكن الصحابي لما حكى فعله - وهو الذهاب إلى الفضاء - والذهاب إليه قد يكون للبول أيضاً، فبالنظر إلى هذا العموم استدلل البخاري بالحديث على ثبوت الغسل من البول. ومثل هذا الاستدلال كثير شائع عند المؤلف كما نبّهناك مراراً. انتهى ويدخل في هذا الأصل أيضاً ما قال في «باب ذكر البيع والشراء في المسجد»، إذ استدلل بذكر النبي ﷺ إياهما على جواز البيع في المسجد بدون إحضار المبيع بعموم اللفظين، وقال: مثل هذه الاستدلالات كثيرة في «البخاري» كما مر غير مرة. انتهى

[٥١ - المبدوء بباب كيف كان]

الحادي والخمسون: أن الإمام البخاري رحمه الله ترجم في «صحيحه» ب«باب كيف كان...» أصالة ثلاثون ترجمة، عشرون منها في النصف الأول وعشر في النصف الثاني. والمراد بقولي: «أصالة» أن المترجم بذلك تبعًا في الأبواب الأخر وراء من ذلك. ولا يثبت الكيفية في أكثر هذه التراجم، واضطربت أقوال الشراح في إثبات الكيفية من أحاديث هذه الأبواب.

والأوجه عندي في هذه الأبواب الحالية عن بيان الكيفية: أن الإمام البخاري لم يرد في هذه الأبواب إثبات الكيفية، بل أراد إثبات ما بعد لفظ «كيف»، ونَبّه بلفظ «كيف» على الاختلاف الوارد في كيفية هذه الأمور، مثلاً: ترجم ب«باب كيف كان بدء الحيض؟» وليس في الحديث بيان كيفية بدئه، بل الوارد فيه الاختلاف في وقت بدئه. وعلى ذلك حمل عامة المشايخ الترجمة. والأوجه عندي: أن الإمام البخاري أشار بذلك إلى اختلافهم في كيفية البدء: هل كان بدؤه مصلحة أو عذاباً؟ ويستنبط ذلك من كلام شيخ المشايخ في «تراجمه» أيضاً، إذ قال: قوله: كتبه الله... أي شيء كتبه الله على بنات آدم؛ تغذية لأجنتهن، خلافاً لبعضهم، إذ قالوا: «أول ما أرسل على نساء بني إسرائيل؛ ابتلاء لهن...».

وترجم «كيف يُهَلُّ الحائض بالحج والعمرة؟» قال شيخ المشايخ في «التراجم»: قال الشارح القسطلاني في معناه: ليس المراد بالكيفية الصفة، بل بيان صحة إهلال الحائض. وعندي: أنه على الظاهر، والغرض إثبات صفة الإهلال إذا أهلت الحائض، وهي أن يكون إهلالها مقروناً بالغسل وإن كان ذلك الغسل في أثناء الحيض، وغسل عائشة رضي الله عنها. انتهى قلت: ما حكاه الشيخ - قدس سره - عن الشارح، أخذه الشارح المذكور عن «الفتح»، إذ قال: مراده بيان صحة إهلال النبي صلى الله عليه وسلم، ومعنى «كيف» في الترجمة الإعلام بالحال بصورة الاستفهام، لا الكيفية التي يراد بها الصفة. وبهذا التقرير يندفع اعتراض من زعم أن الحديث غير مناسب للترجمة؛ إذ ليس فيها ذكر صفة الإهلال. انتهى وقال العيني: المراد من الكيفية: الحال، من الصحة والبطلان والجواز وغير الجواز، فكأنه قال: باب صحة إهلال الحائض بالحج. انتهى

ومؤدى كلام هؤلاء المشايخ كلهم: أن لفظ «كيف» حشو في كلام الإمام الهمام، وأنت خير بأن هذا بعيد كل البعد من جلالة شأنه ودقائق تدبره. فالأوجه عندي على الأصل المذكور: أن الإمام البخاري رحمه الله نبّه بذلك على الاختلاف الواقع في كيفية هذا الغسل باعتبار الحكم، هل هو سنة مؤكدة، كما عند مالك؟ أو مستحب، كما عند بقية الأئمة الثلاثة؟ ففي «الأوجز»: هذا الغسل سنة مؤكدة عند مالك وأصحابه، لا يرخص في تركه إلا لعذر، وهو أكد اغتسالات الحج..... إلى آخر ما بسط فيه. ومال ابن حزم إلى أن هذا الغسل فرض للحائض المتمتع والنفساء، قال العيني: قال ابن حزم: لا يلزم الغسل فرضاً في الحج إلا المرأة تهل بعمره تريد التمتع فتحيض قبل الطواف بالبيت، فهذه تغتسل ولا بد، والمرأة تلد قبل أن تهل بالعمره أو بالقران ففرض عليها أن تغتسل وتهل. انتهى

وترجم ب«باب كيف يعتمد على الأرض إذا قام من الركعة»، وليس في حديث الباب بيان كيفية الاعتماد، ولذا تكلف الشراح في إثبات الكيفية من الحديث، ولا يثبت. فالأوجه عندي: أن الإمام البخاري لم يرد بالباب إثبات الكيفية، بل أراد إثبات الاعتماد على الأرض فقط، وأما لفظ «كيف» فلمجرد التنبيه على اختلاف العلماء في كيفية الاعتماد. وهكذا ترجم الإمام البخاري «باب كيف حوّل النبي صلى الله عليه وسلم ظهره إلى الناس؟» وأتى فيه بحديث لا يدل على كيفية التحويل، بل فيه ذكر التحويل فقط؛ ولذا اضطرب أقوال الشراح في إثبات الكيفية من الحديث.

والأوجه عندي: أن المقصود بالترجمة هو التحويل فقط، وهو ثابت بالحديث نصاً. وأشار بلفظ «كيف» إلى الاختلاف الواقع في كيفية ذلك التحويل باعتبار وقته، فعند الصالحين من الحنفية بعد الخطبتين، وعند الشافعية إذا مضى الثلث من الخطبة الثانية، وعند المالكية في المشهور بعد الخطبتين، وقال الباجي: اختلف فيه قول مالك، فذكر القولين في ذلك، وعند الحنابلة خطبة الاستسقاء واحدة على الأصح، ويستقبل القبلة في أثناءه كما بسط اختلاف الأئمة في ذلك في «الأوجز». فالأوجه عندي: أن البخاري لم يرد في ترجمته إثبات الكيفية حتى يضطر إلى إثباتها بالحديث، بل نبّه بلفظ «كيف» على الاختلاف في الكيفية، هل يحوّل ظهره في أثناء الخطبة أو بعدها عند الدعاء أو عند الخطبة؟ وغير ذلك كما في «الأوجز».

ونظير ذلك عندي قوله: «باب متى يقوم الناس إذا رأوا الإمام عند الإقامة؟» وتحير الشراح في لفظ «متى» ههنا، وأي معنى للسؤال؟ وقال شيخ المشايخ في «التراجم»: أظهر تأويلات هذه الترجمة أن يقال: إن قوله: «إذا رأوا الإمام» جواب «متى»، يعني يقومون إذا رأوا الإمام عند الإقامة. انتهى ولا مراء في أن ما أفاده الشيخ - قدس سره - أقرب مما قالت الشراح في ذلك. وعند هذا المبتلى بالسيئات والمعترف بالتقصيرات الراجي واهب الحسنات بدل السيئات: أن لفظ «متى» ليس للإثبات حتى يحتاج إلى التوجيهات، بل الترجمة «يقوم الناس...» وزاد لفظ «متى» كزيادة لفظ «كيف»؛ تنبيهاً على الاختلاف الوارد في أنهم متى يقومون، مع الإقامة ومع رؤية الإمام أيضاً؟ والمعروف عند المالكية: من أول الإقامة، وعند الشافعية: بعد تمام الإقامة، وعند الحنفية: على قول المؤذن: «حي على الصلاة»، وعند الحنابلة: على قوله: «قد قامت الصلاة»، كما بسطت تلك الأقوال في «الأوجز» عند قول الإمام مالك رحمه الله: «لم أسمع فيه بحدّ، إلا أني أرى ذلك على قدر طاقة الناس؛ فإن منهم الثقيل والخفيف، ولا يستطيعون أن يكونوا كرجل واحد». انتهى

وهكذا ترجم «باب كيف الإشعار للميت»، وذكر فيه: قال الحسن: الخرقه الخامسة. قال الحافظ: وقول الحسن في «الخرقة الخامسة» قال به زفر، وقالت طائفة: تشد على صدرها؛ لتضم أكفانها، وكان المصنف أشار إلى موافقة قول زفر. انتهى وذكر ابن عابدين الاختلاف في ذلك، ثم قال: ومفاد هذه العبارات الاختلاف في عرضها وفي محل وضعها وفي زمانه، فتأمل. انتهى وهكذا ذكر الاختلاف فيه غير الحنفية أيضًا. قال الموفق: فعلى قول الخرقى: تشد الخرقه على فخذيها أولاً، ثم تؤزر بمئزر إلخ. فالأوجه عندي: الإمام البخاري نبّه بلفظ «كيف» على الاختلاف، فلا بد لتدبر في الأبواب المبدوءة بلفظ «كيف» من الوقوف على اختلاف العلماء في كيفية هذه الأمور، واختلاف الأئمة المجتهدين - رضي الله عنهم وشكر سعيهم - وخاطري أبو عذره هذا الأصل.

[٥٢- إثبات الأبواب العديدة بحديث واحد]

الثاني والخمسون ما ظهر أيضًا لهذا الفقير المحتاج إلى رحمة ربه العليا: أن الإمام البخاري طالما يجمع الأبواب العديدة، ويأتي بعد تلك الأبواب حديثًا واحدًا يُثبت الأبواب السابقة كلها، ويفعل ذلك تشجيعًا للأذهان. ومن لم يُمعن النظر في ذلك يَعَدُّ الأبواب السابقة خالية عن الحديث، ويأتي لذلك بتوجيهات بعيدة كسهو المؤلف أو عدم وجدانه الحديث أو تحريف من الناسخ وغير ذلك من التوجيهات العامة المعروفة.

ومثال ذلك: أنه ﷺ ترجم بـ «باب الرياء في الصدقة»، ثم ترجم بـ «باب لا يقبل الله صدقةً من غلول، ولا يقبل إلا من كسب طيب»، ثم ترجم بـ «باب الصدقة من كسب طيب»، ولم يذكر حديثًا في الأولين وذكر في الثالث، ولم يتعرض لذلك الشراح إلا بقولهم: «تخلو الترجمة عن الحديث؛ اقتصارًا على الاستدلال بالآية». انتهى وهذا الذي اختاره شيخ الهند - قدس سره - في الأصل التاسع من «أصوله»، وتقدم في الأصل السابع والعشرين من هذه الأصول. والأوجه عندي: أن الإمام البخاري ﷺ أثبت بالحديث الوارد بعد الباب الثالث البابين السابقين أيضًا؛ فإنه ﷺ أورد فيه حديث أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب - ولا يقبل الله إلا الطيب - فإن الله تعالى يتقبلها، ثم يريها لصاحبه ... الحديث؛ فإن قوله: «من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب» ثالث التراجم، وقوله: «لا يقبل الله إلا الطيب» ثانيها، وقوله: «فإن الله تبارك وتعالى يريها حتى تكون مثل الجبل» يشعر إلى أولها بالصد؛ فإن التربية تنافي الإبطال، والاستدلال بالأضداد من أصول التراجم، كما في التاسع والستين.

وسياتي في أول «الجنائز» عن ابن مسعود ﷺ قال: «قال رسول الله ﷺ: من مات يشرك بالله دخل النار، قلت: من مات لا يشرك بالله دخل الجنة»، فهذا ابن مسعود ﷺ استنبط الثاني لكونه ضد الأول. ومن ذلك الأصل: أن الإمام البخاري ترجم «باب صدقة العلانية»، ثم «باب صدقة السر» وذكر فيه حديثًا معلقًا، ثم «باب إذا تصدق على غني وهو لا يعلم»، ولم يأت بالحديث مسندًا للأولين، وأتى في الباب الثالث حديث أبي هريرة ﷺ: قال رجل: لا تصدقن بصدقة... الحديث، وقال الحافظ - وتبعه غيره - في الباب الأول: سقطت هذه الترجمة للمستلمي وثبتت للباقيين، وبه جزم الإسماعيلي، ولم يثبت فيها لمن أثبتها حديث، وكأنه أشار إلى أنه لم يصح فيها على شرطه شيء. انتهى وهكذا قال العيني وغيره، والأوجه عندي: أنه ثبت بحديث أبي هريرة ﷺ المذكور التراجم الثلاثة، الصدقة على الغني ظاهر، ولما لم يكن في بعض النسخ الباب الثالث مستقلًا، وأدججه بالباب الثاني: فوجه الحافظ مناسبة حديث أبي هريرة ﷺ بالباب الثاني بقوله: إن الصدقة المذكورة وقعت بالليل؛ لقوله في الحديث: «فأصبحوا يتحدثون...»، بل وقع في «صحيح مسلم» التصريح بذلك لقوله فيه: «لأتصدقن الليلة»، فدل على أن صدقته كانت سرًا إلى آخر ما قال. قلت: ولما أصبحوا يتحدثون صارت علانية باعتبار المال، فثبت التراجم الثلاثة. ولا يلتبس هذا الأصل بالأصل السابع والعشرين؛ فإنه ليس فيه تسلسل الأبواب، وذكر الحديث بعدها.

[٥٣- إثبات الترجمة بالنظير والقياس]

الثالث والخمسون: من عادة الإمام البخاري الشائعة في كتابه كثيرة الوقوع في تراجمه: أنه كثيرًا ما يثبت الترجمة بالنظير والقياس، وهذا الأصل معروف عند المشايخ والشرح. أخذ بذلك الأصل القطب الكنگوهي - قدس سره - بمواضع من تقريره. منها ما قال في «باب القراءة في الظهور»: دلالة الرواية على الترجمة على تقدير نسخة «العشي» ظاهرة، وعلى النسخة المكتوبة في المتن - وهو قوله: «صلاتي العشاء» - فالمدعى حاصل بالقياس. انتهى وقال العيني في «باب الدخول على الميت إذا أدرج في أكفانه» وقد ذكر فيه البخاري حديث دخول أبي بكر ﷺ على النبي ﷺ وهو مسجى ببرد، فقال العيني: مطابقته للترجمة ظاهرة. قيل: لا نسلم الظهور؛ لأن الترجمة في الدخول إذا أدرج في الكفن، ومتن الحديث - وهو مسجى ببرد - لم يكن حيتئذ غُسل، فضلًا عن أن يكون مدرجًا في الكفن. وأجيب بأن كشف الميت بعد تسجيته مساوٍ لحاله بعد تكفينه... إلخ. وقال الحافظ في الباب المذكور: ودلالة الحديث الأول (وهو حديث أبي بكر المذكور) والحديث الثالث (وهو حديث جابر ﷺ قال: «لما قُتل أبي جعلت أكشف الثوب عن وجهه...» الحديث) مشكلة؛ لأن أبا بكر ﷺ إنما دخل قبل الغسل، فضلًا عن التكفين، ولأن جابرًا ﷺ كشف الثوب قبل تكفينه... فقال بعد ذكر الأجوبة المختلفة: وقال ابن رُشيد: المعنى الذي في الحديثين من كشف الميت بعد تسجيته مساوٍ لحاله بعد تكفينه. انتهى

وقال الحافظ: أيضًا في «باب القسمة وتعليق القنو في المسجد»: لم يذكر البخاري في الباب حديثًا في تعليق القنو. فقال ابن بطلان: أغفله. وقال ابن التين: أنسيه. وليس كما قالوا، بل أخذه من جواز وضع المال في المسجد، بجامع أن كلاً منهما وُضع لأخذ المحتاجين منه. انتهى وقال أيضًا في «باب فضل صلاة الفجر في جماعة»، وقد أورد فيه البخاري حديث أبي موسى رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: أعظم الناس أجرًا في الصلاة أبعدهم فأبعدهم ممسئ... الحديث فقال الحافظ: استشكل إيراد حديث أبي موسى رضي الله عنه في هذا الباب؛ لأنه ليس فيه لصلاة الفجر ذكر، بل آخره يشعر بأنه في صلاة العشاء. ووجه ابن المنير وغيره بأنه دل على أن السبب في زيادة الأجر وجود المشقة بالمشي إلى الصلاة.... إلى آخر ما قال.

وأيضًا ترجم البخاري رضي الله عنه «باب الخطبة أيام منى»، وأورد في جملة أحاديثه حديث ابن عباس رضي الله عنه قال: «سمعتُ النبي ﷺ يخطب بعرفات». قال الحافظ ناقلًا عن ابن المنير: أراد البخاري أن يبين أن الراوي قد سمّاها خطبة كما سمى التي وقعت في عرفات خطبة، وقد اتفقوا على مشروعية الخطبة بعرفات، فكانه الحق المختلف فيه بالمتفق عليه. انتهى وقال شيخ المشايخ في التراجم في «باب تفريق الغسل»: أي التفريق في أفعال الوضوء والغسل، إشارة إلى جوازه، خلافًا لمن اشترط الموالاة، ويثبت بالحديث التفريق في الوضوء، فثبت في الغسل أيضًا بالمقايضة؛ إذ لا فرق بينهما في الأركان والآداب. انتهى وقال في «باب تقضي الحائض المناسك كلها»: قوله: «وقال الله تعالى...» هذا بمنزلة المقدمة الثانية للدليل، يعني أن الذبح جائز مع الجنابة، مع أنه لا يجوز بدون ذكر الله، وحكم الجنابة والحيض سواء بالإجماع. انتهى

وحكى شيخ المشايخ في «تراجمه» في «باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها»: أنه قال: يعلم راتبة قبل الجمعة من حديث الباب بالقياس على راتبة الظهر.

[٥٤ - الإشارة إلى وقائع مخصوصة]

الرابع والخمسون ما تقدّم في كلام الحافظ في «المقدمة» ورقمت عليه ٩: أن الإمام البخاري كثيرًا ما يترجم بأمر مختص ببعض الوقائع لا يظهر في بادئ الرأي، كقوله: «باب استياك الإمام بحضرة رعيته»؛ فإنه لما كان الاستياك قد يُظن أنه من أفعال المهنة، فلعل بعض الناس يتوهم أن إخفاءه أولى؛ مراعاةً للمرأة، فلما وقع في الحديث أن النبي ﷺ استاك بحضرة الناس دل على أنه من باب التطيّب، لا من الباب الآخر، نبّه على ذلك ابن دقيق العيد. هكذا في «مقدمة الفتح». وحكاها القسطلاني في «مقدمته» وزاد فيه: قال الحافظ ابن حجر: لم أر هذا في «البخاري»، فكانه ذكره على التمثيل. انتهى قلت: هو كذلك لم أره أيضًا في «البخاري». نعم، ترجم النسائي في «سننه»: «باب هل يستاك الإمام بحضرة رعيته؟» انتهى ولو أدخل هذا الأصل في الأصل الثاني عشر كان كافيًا، إلا أن الحافظ في «المقدمة» ذكرهما أصليين مستقلين كما تقدم في كلامه. ويمثّل لذلك الأصل عندي بـ«باب دفع السواك إلى الأكبر»؛ فإنه إشارة إلى واقعة خاصة في اليقظة أو في المنام.

ويمكن أن يدخل فيه باب البخاري «علامة المنافق»، وذكر فيه حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «آية المنافق ثلاث...». وفي «البيان والتعريف»: أخرجه أحمد والشيخان وغيرهم عن أبي هريرة رضي الله عنه، وحكى الخطابي عن بعضهم: أن الحديث ورد في رجل بعينه منافق، وكان النبي ﷺ لا يواجههم بصريح القول فيقول: «فلان منافق»، إنما يشير إشارة، كقوله: «ما بال أقوام يفعلون كذا؟» انتهى

وترجم الإمام البخاري «باب الأرواح جنود مجنّدة»، وذكر فيه حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعًا بذلك اللفظ، ويمكن التلويح بذلك إلى ما في «البيان والتعريف»، إذ قال: أخرجه الحاكم عن سلمان رضي الله عنه والشيخان بلفظ: «الأرواح جنود مجنّدة...» الحديث وسببه عنه: أن امرأة كانت تُضحك النساء بمكة، قدّمت المدينة، فنزلت على امرأة تُضحك النساء بالمدينة، فأخبر النبي ﷺ بذلك، فقال: «الأرواح...» فذكره. انتهى ويشكل عليه أن الحافظ في «الفتح» ذكر قصة المرأة هذه بلفظ آخر برواية «مسند أبي يعلى» عن عمرة قالت: كانت امرأة بمكة مزّاحة، فنزلت على امرأة مثلها بالمدينة، فبلغ ذلك عائشة رضي الله عنها قالت: «صدق جبي، سمعته ﷺ...» فذكر مثله. انتهى وفيه أن الأول من حديث سلمان رضي الله عنه والثاني من حديث عائشة رضي الله عنها.

ولا يبعد عندي أيضًا أن يمثل هذا الأصل بـ«باب المؤمن يأكل في معي واحد»؛ فإن هذه الترجمة بوّب لها البخاري بآيين، ويشكل على الشراح تكرار الترجمة، واختلفت التوجيهات في التكرار، حتى مال كثير منهم إلى غلط النسخ. ولا يبعد عندي: أن الإمام أشار بإحدى الترجمتين إلى أمر مختص ببعض الوقائع. قال الحافظ: وقع في «مسلم» عن أبي هريرة رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ ضافه ضيفٌ وهو كافر، فشرب حلاب سبع شياه، ثم إنه أصبح فأسلم، فأمر له بشاة فشرب حلابها، ثم أخرى فلم يستمها...». الحديث وهذا الرجل يشبه أن يكون جهجاه الغفاري، فأخرج ابن أبي شيبة وأبو يعلى وغيرهما عنه: «أنه قديم في نفر من قومه يريدون الإسلام، فحضروا مع رسول الله ﷺ المغرب، فلما سلم قال: ليأخذ كل رجل بيد جليسه، فلم يبقَ غيري، وكنتُ رجلًا عظيمًا طويلًا لا يقدم عليّ أحد، فذهب بي رسول الله ﷺ إلى منزله، فحلب لي عترة فأتيت عليه، ثم آخر حتى حلب لي سبعة أعتر فأتيت عليها، ثم أتيت بصنيع برمة فأتيت عليها. فقالت أم أيمن: أجاج الله من أجاج رسول الله ﷺ! فقال: مه! يا أم أيمن، أكل رزقه، ورزقنا على الله،

فلما كانت الليلة الثانية، وصلينا المغرب: صنع ما صنع في التي قبلها، فحلب لي عتراً ورويت وشبعت، فقالت أم أيمن: أليس هذا ضيفنا؟ قال: إنه أكل في معي واحد الليلة وهو مؤمن، وأكل قبل ذلك في سبعة أمعاء. الكافر يأكل في سبعة أمعاء، والمؤمن يأكل في معي واحد. ثم ذكر قصة أخرى بنحوها. فلا يبعد عندي أن الإمام البخاري أشار بإحدى الترجمتين إلى وقعة مخصوصة في ذلك.

[٥٥- الترجمة بحديث لا يثبت، إشارة إلى أنه لم يجد فيه حديثاً]

الخامس والخمسون ما تقدم أيضاً في كلام الحافظ عن «المقدمة» ورقمت عليه ١١، ولفظه: وربما اكتفى أحياناً بلفظ الترجمة التي هي لفظ حديث لم يصح على شرطه، وأورد معها أثراً أو آية، فكأنه يقول: لم يصح في الباب شيء على شرطي. وللغفلة من هذه المقاصد الدقيقة اعتقد من لم يمعن النظر أنه ترك الكتاب بلا تبيين. انتهى

قلت: وبذلك جزم في «باب فضل العلم وقول الله تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ...﴾ الآية»، إذ قال بعد ذكر أقوال الشراح الأخر: وعن بعض أهل العراق: أنه تعمد بعد الترجمة عدم إيراد الحديث؛ إشارة إلى أنه لم يثبت فيه شيء على شرطه. والذي يظهر لي أن هذا محله حيث لم يورد فيه آية ولا أثراً، أما إذا أورد فهو إشارة منه إلى ما ورد في تفسير تلك الآية، وأنه لم يثبت فيه شيء على شرطه، وما دلت عليه الآية كافٍ في الباب. انتهى وقريب من ذلك ما قال الحافظ في «باب صدقة العلانية وقوله عز وجل: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْإِلَّهِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً...﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا هُمْ يُخَزَّنُونَ﴾»، قال: سقطت هذه الترجمة للمستلمي وثبت للباقي، وبه جزم الإسعيلي. ولم يثبت فيها - لمن أثبتها - حديث، وكأنه أشار إلى أنه لم يصح فيها على شرطه شيء. انتهى وقلت قريباً من ذلك؛ لأن لفظ الترجمة ليس لفظ حديث.

وكذا قوله: «باب صدقة الكسب والتجارة لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ...﴾ الآية»، ولم يذكر فيه حديثاً، كأنه لم يجده على شرطه. وترجم بـ «باب زكاة البقر»، ولم يذكر في الباب حديثاً نصاً على ذلك، حكى الحافظ عن الزين بن المنير: لم يذكر في الباب شيئاً مما يتعلق بنصائها؛ لكون ذلك لم يقع على شرطه. انتهى وترجم «باب العدل بين النساء ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ الْنِسَاءِ...﴾ الآية»، ولم يذكر فيه حديثاً، كأنه لم يجده على شرطه. قال الحافظ: وقد أخرج الأربعة عن عائشة رضي الله عنها: «أن النبي ﷺ كان يقسم بين نسائه فيعدل». الحديث وهذا الأصل ضد الأصل الأول، والفرق بين هذا الأصل والأصل الثامن أيضاً واضح؛ فإن المذكور في الثامن كان ذكر الحديث بخلاف الترجمة، وههنا عدم ذكر الحديث؛ إشارة إلى أنه لم يجد فيه حديثاً على شرطه، كما رأيت في كلام الحافظ. والفرق بين هذا وبين التاسع والثلاثين أيضاً واضح؛ فإن المذكور فيه كان أمرين، والاستدلال فيه كان لأحد الجزئين فقط، كما تقدمت أمثله.

[٥٦- تقييد الأحاديث المطلقة]

السادس والخمسون ما قال الحافظ في «باب قول النبي ﷺ: يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه...»، قال: هذا تقييد من المصنف لمطلق الحديث، وحمل منه - لرواية ابن عباس رضي الله عنه - المقيدة بالبعضية - على رواية ابن عمر رضي الله عنه المطلقة (كما ساقه في الباب عنهما)، وتفسير منه للبعض المبهم في رواية ابن عباس رضي الله عنه بأنه النوح. انتهى وهذا غير الأصل الخامس؛ فإن التطبيق بين الروایتين غير حمل المطلق على المقيد؛ لأن فيه بقاء الحديث المقيد على حاله، ويقيد به الحديث المطلق، بخلاف حمل الحديثين معاً على محمل، وهذا معروف عند المشايخ.

وبذلك الأصل أخذ الحافظ في «باب ما جاء في غسل البول»، إذ قال: قال ابن بطلال: أراد البخاري أن المراد بقوله في رواية الباب: «كان لا يستتر من البول» بول الناس، لا بول سائر الحيوان، فلا يكون فيه حجة لمن حمله على العموم في بول جميع الحيوان. وكأنه أراد الرد على الخطابي، حيث قال: فيه دليل على نجاسة الأبوال كلها. ومحصل الرد: أن العموم في رواية «من البول» أريد به الخصوص؛ لقوله: «من بوله»، أو الألف واللام بدل من الضمير. انتهى ويمكن أن يدخل في هذا الأصل «باب الصدقة باليمين»، فكأنه أشار بالترجمة إلى تقييد الأحاديث المطلقة باليمين؛ للروايات المقيدة.

[٥٧- باب بلا ترجمة رجوع إلى الأصل]

السابع والخمسون ما هو المعروف على ألسنة المشايخ: أن الباب بلا ترجمة كثيراً ما يكون رجوعاً إلى الأصل، وأخذ بذلك الحافظ في «باب» بلا ترجمة بعد «باب فضل ربنا لك الحمد»، إذ قال: كذا للجميع بلا ترجمة إلا للأصلي، فحذفه، والراجح إثباته؛ لأن الأحاديث المذكورة فيه لا دلالة فيها على فضل «ربنا لك الحمد» إلا بتكلف. فالأولى أن يكون بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله، كما تقدم في عدة مواضع، وذلك أنه لما قال أولاً: «باب ما يقول الإمام ومن خلفه...» وذكر فيه قوله ﷺ: «اللهم ربنا لك الحمد»: استطرَدَ إلى ذكر فضل هذا القول بخصوصه، ثم فصل بلفظ «باب»؛ لتكميل الترجمة الأولى، فأورد بقية ما ثبت على شرطه مما يقال في الاعتدال. انتهى

ويدخل في ذلك أيضًا «باب» بلا ترجمة بعد «باب قطع الشجر والنخل»؛ فإنه ذكر في هذا الباب حديث رافع بن خديج رضي الله عنه، ولا تعلق له بقطع الشجر أصلًا، فهو رجوع إلى ما قبله من «باب المزارعة»، وهو «باب إذا قال: اكفني...». ويدخل في ذلك أيضًا «باب» بلا ترجمة بعد «باب حديث الخضر مع موسى عليه السلام»؛ فإن المذكور بعد الباب الثاني لما لم يكن له تعلق مَّا بقصة الخضر، بل كان له تعلق بقصة موسى عليه السلام وبني إسرائيل: نبه على ذلك بباب بلا ترجمة؛ رجوعًا إلى الأصل، ونظائره كثيرة في «الصحيح».

وهذا غير الأصل العشرين، والفرق بينها واضح؛ فإن المذكور في العشرين كالفصل لما سبق؛ فإن مؤداه أن له تعلقًا بالباب السابق، وميز عنه بالباب؛ لنوع من الفرق، بخلاف هذا؛ فإنه رجوع إلى الباب الذي تقدم قبل ذلك. وهكذا الفرق بين هذا الأصل وبين الخامس والعشرين ^[٢٧] والسابع والثلاثين ^[٢٨] ظاهر.

[٥٨- الإشارة إلى حديث في تفسير الآية]

الثامن والخمسون ما يستنبط من كلام الحافظ في «باب قوله عز وجل: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْحَيِّ﴾ الآية»: أن الإمام البخاري أشار بذكر الآية إلى حديث تفسيرها، إذ قال: لم يذكر المصنف في هذا الباب حديثًا، واللائق به حديث ابن عباس رضي الله عنه الذي تقدم في «صفة الصلاة» في توجه النبي صلى الله عليه وسلم إلى عكاظ واستماع الجن لقراءته، وقد أشار إليه المصنف بالآية التي صدر بها هذا الباب. انتهى

وقال أيضًا في «باب أمور الإيمان، وقول الله عز وجل: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُواْ وَجُوهَكُمْ﴾ الآية»: وجه الاستدلال بهذه الآية ومناسبتها لحديث الباب تظهر من الحديث الذي رواه عبد الرزاق وغيره: «أن أبا ذر رضي الله عنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الإيمان، فتلا عليه ﴿لَيْسَ الْبِرُّ﴾ الآية». انتهى وقال أيضًا في «باب فضل العلم وقول الله تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنْكُمْ﴾ الآية» بعد ذكر أقوال الشراح الأخر: والذي يظهر لي أن هذا - أي الذي قالته الشراح - محله حيث لم يُورد فيه آية ولا أثرًا، أما إذا أورد آية أو أثرًا فهو إشارة منه إلى ما ورد في تفسير تلك الآية، وأنه لم يثبت فيه شيء على شرطه. انتهى

وقال أيضًا في «باب صدقة الكسب والتجارة لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ أَنفُسًا﴾ الآية»: هكذا أورد هذه الترجمة مقتصرًا على الآية بغير حديث، وكأنه أشار إلى ما رواه شعبة عن الحكم عن مجاهد في هذه الآية، قال: من التجارة الحلال إلى آخر ما بسطه. وقال العيني في «باب قوله تعالى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾»: وجه إدخال هذه الترجمة في أبواب الاستسقاء؛ لأن هذه الآية فيمن قالوا: «الاستسقاء بالأنواء»، على ما روى عبد بن حميد الكشي في «تفسيره»، فذكر الحديث عن ابن عباس رضي الله عنه بسنده.

[٥٩- الإشارة إلى مبدأ الحكم]

التاسع والخمسون ما ظهر لهذا الفقير إلى مغفرة ربه: أن الإمام البخاري كثيرًا ما يذكر في مبدأ الكتاب ما يدل على مبدأ الحكم المذكور في الكتاب، كما قال في مبدأ «كتاب الصلاة»: «باب كيف فرضت الصلاة في الإسرائ؟ وقال ابن عباس رضي الله عنه: حدثني أبو سفيان في حديث هرقل»، قال الحافظ: وفيه إشارة إلى أن الصلاة فرضت بمكة قبل الهجرة؛ لأن أبا سفيان لم يلق النبي صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة إلى الوقت الذي اجتمع فيه بهرقل، لقاءً يتهيأ له معه أن يكون أمرًا له بطريق الحقيقة. انتهى

وترجم الإمام البخاري في مبدأ «كتاب الوضوء»: «باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾» وبسط الحافظ الاختلاف الكثير في تفسير الآية ومبدأ حكم الوضوء، وقال في ذيل ذلك: وتمسك بالآية من قال: إن الوضوء أول ما فرض بالمدينة إلى آخر ما بسطه. وترجم «كتاب التيمم» وذكر فيه حديث بدء التيمم مفصلاً. وترجم في مبدأ «كتاب الجمعة»: «باب فرض الجمعة لقول الله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ﴾ الآية». قال الحافظ: استدلال البخاري بهذه الآية على فرضية الجمعة سبقه إليه الشافعي في «الأم»، واختلف في وقت فرضيتها، فلاكثر على أنها فرضت بالمدينة، وهو مقتضى ما تقدم أن فرضيتها بالآية المذكورة، وهي مدنية. انتهى قلت: وهذا وإن كان مخالفاً للحنفية؛ فإنها فرضت عندهم بمكة، لكن الإمام البخاري ليس بمقلد للحنفية، فإشارته بتلك الآية إلى ما هو المختار عنده واضح.

وترجم «كتاب الزكاة»، وذكر في مبدئه أيضًا حديث ابن عباس رضي الله عنه في قصة هرقل، وعلى ما تقدم قريبًا في كلام الحافظ في «مبدأ الصلاة» يستأنس ههنا أيضًا الإشارة إلى مبدأ فرضيتها. وقال في مبدأ «كتاب الحج»: «باب وجوب الحج وقول الله عز وجل: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ﴾ الآية»، ففيه إشارة إلى فرضية الحج بعد الهجرة؛ ردًا على من قال بفرضيتها قبل الحج؛ لأن سورة آل عمران مدنية. وبدأ «كتاب الصوم» بـ «باب وجوب صوم رمضان وقول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ كَيْبٌ عَلَيْهِمُ﴾ الآية». قال الحافظ: أشار بذلك إلى مبدأ فرض الصيام. انتهى

قلت: والبقرة أيضًا مدنية. ولا يلبس عليك هذا الأصل بالأصل التاسع ولا بالرابع والخمسين؛ فإن الأصول الثلاثة متميزة. ^[٥٩] ^[٥٩]

[٦٠- التراجم المثبتة للترجمة السابقة]

الستون ما يظهر من التدبر في تراجمه: أنه قد يذكر ترجمة لإثبات الترجمة السابقة، فهي تكون مُثَبِّتَةً (بكسر الموحدة لا بفتحها، حتى يحتاج لها إلى دليل). وقد جزم بذلك السندي أيضًا كما تقدم من كلامه في الأصل السابع، وأدخل السندي في هذا الأصل «باب إذا قال أحدكم: آمين» كما تقدم. وهو الأوجه عندي في هذه الترجمة.

وكذا يدخل في هذا الأصل عندي الترجمة الواردة في «باب وجوب الصلاة في الثياب» من قوله: «ومن صلى ملتحفًا في ثوب واحد»؛ فإن الشراح اضطربوا في إثباتها بالحديث، وأتوا لذلك بتوجيهات عديدة؛ لإثباتها ولدفع التكرار عنها، فإن هذه الترجمة ستأتي قريبًا مستقلًا. وليست الترجمة عندي مُثَبِّتَةً - يفتح الموحدة - حتى يقال فيها ما قالوا، بل هي مُثَبِّتَةٌ - بكسر الموحدة - لوجوب الثياب. وكذلك قوله: «ومن صلى في الثوب الذي يجامع فيه» مُثَبِّتٌ لما سبق، فلا يحتاج لإثباته إلى دليل. وهكذا قوله: «وأمر النبي ﷺ أن لا يطوف بالبيت عُريان» يشكل عليه بوجهين، أحدهما: عدم ثبوته بالحديث الوارد في الباب. والثاني: أن المسألة من «كتاب الحج»، وسيأتي في محله «باب لا يطوف بالبيت عُريان». وعلى ما اخترته في ذلك من أنه ليس بمقصود بالذكر، بل ذكره مبالغة في وجوب الثياب للصلاة؛ فإنه ﷺ منع الطواف بالبيت عُريانًا، والطواف بالبيت صلاةً حكمًا، فكيف بالصلاة حقيقة؟!

وهكذا ترجم الإمام البخاري «باب فضل استقبال القبلة»، وذكر فيه قوله: «ويستقبل بأطراف رجليه القبلة»، وأورد عليه بوجوه: منها عدم الثبوت. وأيضًا أيّ تعلّقٍ له «استقبال الأطراف» بـ «فضل الاستقبال»؟ وأشدّ منهما أن الترجمة ستأتي مستقلةً في محلها في «صفة الصلاة». وتزول الإشكالات كلها على ما اخترته من أن الترجمة مُثَبِّتَةٌ لفضل الاستقبال، بأنه إذا روعي الاستقبال في أطراف الرجلين أيضًا، فما بال استقبال الوجه؟! وأما إثباتها فسيأتي في محلها من «صفة الصلاة».

وهكذا ترجم الإمام البخاري «باب هل يُنبش قبور المشركين...» وذكر فيه: «وما يكره من الصلاة في القبور»، ويشكل هذا الجزء على الشراح جدًّا لوجهين، الأول: عدم الثبوت بالحديث الوارد فيه. والثاني: التكرار؛ فإنه سيأتي قريبًا «باب كراهية الصلاة في المقابر». ووجهوا لدفع هذين الإيرادين بوجوه عديدة بعيدة عندي من دقة نظر الإمام البخاري، ومنشأ الإيرادات كلها أنهم ﷺ جعلوا عطفه على قوله: «هل ينبش» وجعلوه ترجمةً مستقلةً، فأشكل الأمر عليهم. والأوجه عند هذا العبد الفقير إلى رحمة ربه: أنه معطوف على لفظ «قول النبي ﷺ» تحت اللام، فهو دليل للترجمة السابقة، أي ينبش قبور المشركين؛ لقوله ﷺ ولما يكره من الصلاة في القبور، وهو واضح عندي. ولا يرد عليه حيث يُراد أصلًا حتى يحتاج لدفعه إلى توجيهات. ولا يذهب عليك أن لفظة «هل» في الترجمة بمعنى «قد» عند الشراح، وهو في معناه عند هذا العبد الضعيف، كما تقدّم في الأصل الثاني والثلاثين.^[٦١]

[٦١- تغيير الترجمة على حديث]

الحادي والستون ما ظهر أيضًا لهذا المتبلى بالسيئات (غفر الله له الزلات): أن الإمام البخاري قد يغيّر سياق التراجم على الأحكام الواردة في الأحاديث على نسق واحد، مثلاً: ورد في الأوقات المنهية عن الصلاة فيها الروايات على سياقين، أحدهما: النهي عن الصلاة عند الطلوع والغروب مطلقًا، كما في حديث ابن عباس عن عمر ﷺ: «أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس، وبعد العصر حتى تغرب»، وهكذا ورد في روايات عديدة. والسياق الثاني: ما أورد عن ابن عمر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: لا تحرّوا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها.

والإمام البخاري ﷺ أورد السياقين معًا في «صحيحه»، لكنه ترجم على النهي عند الطلوع بالإطلاق، فقال: «باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع»، وترجم على الثاني «باب لا تُحرّى الصلاة عند غروب الشمس». ولم يتعرض لذلك الشراح إلا ما أفاده الشيخ - قدّس سره - في «اللامع»: أنه ﷺ نبّه بذلك إلى اختلاف المذاهب. ومال السندي إلى توجيه أحاديث التحري إلى أحاديث الإطلاق. والأوجه عندي: أن ذلك فعله الإمام البخاري؛ قصدًا وتنبهًا على أنه لم يرد في أحاديث الصلاة عند الطلوع ما يخالف حديث النهي، فرجّع في ذلك أحاديث الإطلاق. ووقع في الصلاة بعد العصر ما سيأتي في «باب ما يصلى بعد العصر» من ثبوت الصلاة بعد العصر على شرط البخاري، فرجّع الإمام في الجزء الأول - أي الفجر - أحاديث النهي مطلقًا، ورجّع في الجزء الثاني أحاديث التحري.

وهكذا روى الإمام البخاري ﷺ عن ابن عباس ﷺ قال: «أمر النبي ﷺ أن يسجد على سبعة أعظم، ولا يكف شعره ولا ثوبه» بسياق واحد في الفعلين، وغيّر الإمام البخاري سياق الترجمتين، فترجم «باب لا يكف شعرًا» و«باب لا يكف ثوبه في الصلاة»؛ تنبيهًا على الاختلاف في الثاني: هل هو مقيّد بالصلاة أو لا؟ كما بسط في الشروح. وهكذا ورد في الأحاديث أن النبي ﷺ قال: من لم يجد النعلين فلْيَبْسُ الخفَيْنِ، ومن لم يجد إزارًا فليلبس السراويل، هكذا ورد في روايات عديدة، ذكر النبي ﷺ الأمرين على سياق واحد. وغيّر الإمام البخاري سياق الترجمتين، فترجم أولًا «باب لبس الخفين للمحرم إذا لم يجد النعلين»، وترجم ثانيًا «باب إذا لم يجد الإزار فليلبس السراويل»، وحملوا ذلك على تفنّن الإمام ﷺ، وليس كذلك،

بل لما كان لبسُ الحفين - لمن لم يجد التعلين - اختيارًا (إن شاء لبس وإن شاء لم يلبس) ولا مانع في الاحتفاء: ترجم عليه الإمام البخاري ما يدل على الجواز. وكان لبس السراويل لمن لا يجد الإزار حتمًا واجبًا؛ لجوب ستر العورة: ترجم على ذلك بلفظ «فلبس» الدال على الوجوب. ونظائر هذا الأصل الذي خاطري أبو عذره كثيرة في «الصحيح»، تظهر من التدبر في تراجمه.

مثلاً: ترجم «باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة»، وذكر فيه حديث شد الرحال إلى ثلاثة مساجد، ولم يذكر في الترجمة الصلاة بيت المقدس مع كونها في الحديث، ثم ترجم «باب مسجد بيت المقدس»، ولم يذكر في الترجمة لفظ «الصلاة»، وذكر فيه أيضًا حديث «شد الرحال إلى ثلاثة مساجد». ومثلاً: ترجم «باب الجمع في السفر بين المغرب والعشاء» مطلقاً ولم يقيد بغيره، وترجم للجمع بين الظهر والعصر مفصلاً بترجعتين، فترجم «باب يؤخر الظهر إلى العصر إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس»، ثم ترجم «باب إذا ارتحل بعد ما زاعت الشمس صلى الظهر ثم ركب». والمسألة خلافية شهيرة ليس هذا محلها، وغرضي من ذلك التنبيه على تغير سياق التراجم على الأحكام الواردة في الأحاديث بنسب واحد، كما ترجم «باب أجر الخادم إذا تصدق بأمر صاحبه غير مفسد»، ثم ترجم «باب أجر المرأة إذا تصدقت...»، فقيد الأولى «بأمر صاحبه» دون الثانية، مع اتحاد سياق الرواية، من التراجم الكثيرة في «الصحيح»، تظهر بأدنى تأمل.

ويقرب من ذلك الأصل - وإن لم يكن داخلًا فيه - تغير التراجم في الخطب؛ إذ ترجم في «الجمعة»: «باب استقبال الناس الإمام إذا خطب»، وفي العيد: «استقبال الإمام الناس في خطبة العيد»، وفي الاستسقاء: «باب استقبال القبلة في الاستسقاء»، ووجوه كلها واضحة.

[٦٢ - تغيير الترتيب الوجودي]

الثاني والستون ما ظهر أيضًا: أن الإمام البخاري طالما غير الترتيب الوجودي لمصلحة؛ شحذاً للأذهان، ليتدبر في ذلك الناظر. ولم أر من نبه على ذلك الأصل في كلام المشايخ المذكورين في الفائدة الثانية.

مثاله: أنه ترجم «باب الأذان بعد الفجر» مقدمًا على «الأذان قبل الفجر». قال الزين بن المنير: قدّم المصنف ترجمة «الأذان بعد الفجر» على ترجمة «الأذان قبل الفجر»، فخالف الترتيب الوجودي؛ لأن الأصل في الشرع أن لا يؤذن إلا بعد دخول الوقت، فقدّم ترجمة الأصل على ما نذر عنه. وأشار ابن بطال إلى الاعتراض على الترجمة بأنه لا خلاف بينه وبين الأئمة، وإنما الخلاف في جوازه قبل الفجر. والذي يظهر لي أن مراد المصنف بالترجعتين أن يبين أن المعنى الذي كان يؤذن لأجله قبل الفجر غير المعنى الذي كان يؤذن لأجله بعد الفجر، وأن الأذان قبل الفجر لا يُكتفى به عن الأذان بعده، كذا في «الفتح». وهذا هو الوجه عندي: أن الأذان بعد الفجر لما كان أصل أذان الصلاة، بخلاف الأذان قبل الفجر؛ فإنه لم يكن للصلاة، بل لمصالح آخر الواردة في الأحاديث: قدّم الذي هو الأصل.

ومن ذلك الأصل أنه قدّم الرواتب البعيدة على الرواتب القبلية سوى ركعتي الفجر؛ فإنه ﷺ ترجم أولاً «باب التطوع بعد المكتوبة»، ثم ترجم «باب الركعتين قبل الظهر». ونبه على ذلك الحافظ، إذ قال: «باب التطوع بعد المكتوبة» ترجم أولاً بما بعد المكتوبة، ثم ترجم بعد ذلك بما قبل المكتوبة. انتهى كذا قال، ولم يذكر الحافظ له وجهًا. والأوجه عندي: أن الإمام البخاري نبه بذلك على الاختلاف في ترتيب الأفضلية في الرواتب، بعد اتفاقهم على أن راتب الفجر أكدها ولذا قدّمها الإمام البخاري، ثم اختلفوا في الرواتب الباقية، كما بسط الاختلاف في ذلك في «الأوجز».

وترجم «باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها»، قدّم «البعد» على «القبل»، بخلاف «باب الصلاة قبل العيد وبعدها». قال الحافظ: قال ابن المنير في الحاشية: كأنه يقول: الأصل استواء الظهر والجمعة، حتى يدل دليل على خلافه، قال: وكانت عنايته بحكم الصلاة بعدها أكثر؛ ولذلك قدّمه في الترجمة على خلاف العادة في تقديم «القبل» على «البعد». انتهى ووجه العناية المذكورة ورود الخبر في «البعد» صريحًا دون «القبل». انتهى

ويقرب من ذلك أنه ﷺ قدّم نوم المرأة في المسجد على نوم الرجال، وكان مقتضى الظاهر عكسه، ولم يتعرض لذلك الشراح، والأوجه عندي: أنه ﷺ فعل ذلك قصدًا؛ لأن الجواز في المرأة كان أبعد؛ لاحتمال الفتنة والطمث وغير ذلك. ويقرب من ذلك أيضًا ما قال الحافظ، إذ قال: قدّم الإمام البخاري الآية التي من سورة المائدة على الآية التي من سورة النساء؛ لدقيقة، وهي: أن اللفظة التي في المائدة: «فَاطَّهَرُوا» فيها إجمال، واللفظة التي في سورة النساء: «حَتَّى تَغْتَسِلُوا» فيها تصريح بالاغتسال وبيان للتطهير المذكور إلى آخر ما قال الحافظ. وكذلك قدّم «باب الإبراد بالظهر» - وهو صفة من صفات الأوقات - على «باب وقت الظهر». وعندي في ذلك دققة تأتي في هامش «اللامع» في محله.

وهكذا آخر «باب زكاة البقر» عن «زكاة الإبل» و«الغنم»؛ فإنه ترجم أولاً للإبل ثم للغنم ثم ترجم لزكاة البقر، وكان حقها التوسط. قال الزين ابن المنير: أخرها؛ لأنها أقل وجودًا ونصبًا، ولم يذكر في الباب شيئًا مما يتعلق بنصائها؛ لكون ذلك لم يقع على شرطه. وترجم في «كتاب الصوم»: «باب الحائض تترك الصوم والصلاة» على خلاف الحديث، فقد قدّم في الحديث الصلاة على الصوم وغير ذلك من التراجم الكثيرة.

[٦٣- إدخال الباب الأجنبي في التراجم المناسبة]

الثالث والستون: أنه ﷺ طالما يُدخِل الباب الأجنبي بين الأبواب المتناسقة؛ للتنبيه على لطيفة يُرشد الناظر إلى التدبر في ذلك. مثاله: أنه ﷺ أدخل «باب الجهاد من الإيمان» بين «باب قيام ليلة القدر من الإيمان» و«باب تطوع قيام رمضان من الإيمان». قال الحافظ: أورد هذا الباب بين قيام ليلة القدر وبين قيام رمضان وصيامه، فأما مناسبة إيرادها في الجملة فواضح؛ لاشتراكها في كونها من خصال الإيمان، وأما إيرادها بين هذين البابين، مع أن تعلق أحدهما بالآخر ظاهر: فلنكتة لم أر من تعرّض لها، بل قال الكرمانى: صنيعه هذا دال على أن النظر مقطوع عن غير هذه المناسبة، يعني اشتراكها في كونها من خصال الإيمان. قال الحافظ: بل قيام ليلة القدر وإن كان ظاهر المناسبة لقيام رمضان، لكن للحديث الذي أوردته في «باب الجهاد» مناسبة بالتمسك ليلة القدر حسنة جداً؛ لأن التماس ليلة القدر يستدعي محافظة زائدة ومجاهدة تامة، ومع ذلك فقد يوافقها أو لا، وكذلك المجاهد يلتزم الشهادة ويقصد إعلاء كلمة الله، وقد يحصل له ذلك أو لا. فتناسبا في أن في كل منهما مجاهدة، وفي أن كلا منهما قد يحصل المقصود الأصلي لصاحبه أو لا، فالقائم للتماس القدر مأجور، فإن وافقها كان أعظم أجراً، والمجاهد للتماس الشهادة مأجور، فإن وافقها كان أعظم أجراً. انتهى ويدخل في ذلك الأصل عندي «باب احتساب الآثار» بين «باب فضل التهجير إلى الظهر» و«باب فضل صلاة العشاء في الجماعة». والأوجه عندي: أنه ﷺ ذكر «باب الاحتساب» بعد «باب فضل التهجير»؛ تنبيهاً على أنه لا ينبغي له تطويل الأقدام والسعي لشدة الحر؛ فإنه ينافي الوقار والسكون في المشي إلى الصلاة، بل ينبغي له أن يمشي بتقارب الأقدام على هيئة السكون والوقار المطلوبين للمأمور بهما في قوله ﷺ: إذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة، وعليكم السكينة والوقار، ولا تسرعوا. الحديث أخرجه البخاري في «باب ما أدركتم فصلوا»، وغير ذلك من الروايات العديدة المختلفة في كون الوقار والسكون مأمورين في المشي إلى الصلاة. وقد ترجم أبو داود «باب الهدي في المشي إلى الصلاة»، وأخرج فيه عن كعب بن عجرة ﷺ مرفوعاً النهي عن التشبيك لمن خرج عامداً إلى الصلاة، وعن رجلٍ من الأنصار قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: إذا توضأ أحدكم فأحسن الوضوء، ثم خرج إلى الصلاة: لم يرفع قدمه اليمنى إلا كتب الله عزَّ وجلَّ له حسنة، ولم يضع قدمه اليسرى إلا حطَّ الله عزَّ وجلَّ عنه سيئة، فليقرب أحدكم أو ليعبد. الحديث فترجم الإمام البخاري بـ «باب الاحتساب»؛ تنبيهاً على تقارب الخطي الموجب لكثرة الأجر.

ويدخل في هذا الأصل عندي إدخال «باب قوله تعالى: ﴿وَتَزَوَّدُوا...﴾» بين أبواب «مواقيت الحج»؛ تنبيهاً على أن التقوى مطلوب في سفر الحج كله، لكنه فيما بين المواقيت أشد اهتماماً. وهكذا عندي توسيط «باب صوم الدهر» بين «أبواب الحقوق» داخل في هذا الأصل. وهكذا إدخال «باب رثاء النبي ﷺ» بين أبواب النهي عن شق الجيوب والخلق وغيرهما. ويقرب من ذلك الأصل عندي فصل الأبواب العديدة بين بابي «الاستماع إلى الخطبة يوم الجمعة» و«الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب»؛ فإن الجدير باتباع الآية - وهي قوله تعالى: ﴿فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ - كان أن يذكر البابان متصلاً، لكن الإمام البخاري ﷺ لعله أشار بالتفريق بينهما إلى أنها حكمان مستقلان، الأول للقريب والثاني للبعيد عن الإمام؛ ولذا يعدّ الباب الثاني عن الأول.

ويستأنس ذلك من كلام شيخ المشايخ في «تراجمه»، إذ قال: «باب الإنصات...» عقد المؤلف الباب السابق لاستماع الخطبة، وهذا الباب للإنصات وقت الخطبة؛ إذ لا تلازم بينهما؛ لأن من يكون بعيداً عن الإمام لا يجب الاستماع عليه وإنما يجب الإنصات. انتهى

وتراجم «أبواب الوضوء» جُلِّها داخله عندي في هذا الأصل، وما أورد الشراح جلهم على الإمام البخاري من عدم المناسبة بين «أبواب الوضوء» ليس بصحيح عندي، بل كلها متناسبة فيما بينها، إلا أنه ﷺ - على دأبه في النظر إلى الدقائق - يُنبِّه بذلك إلى نكات لطيفة جديرة بشأن تفنُّن البخاري، مثلاً: أوردوا على «باب غسل الوجه باليدين» بأنه في غير محله، وليس كذلك، بل الغرض منه التنبيه على تكميل الباب السابق، بأن الإسباغ قد يتم بمعاونة اليدين، ولا يحتاج إلى كثرة الماء، فلذا قيده بغرفة واحدة.

وهكذا أوردوا على «باب التسمية...» بأن حقه كان التقديم على الباب السابق. وليس كذلك عندي، بل هو في محله، وإنما أراد البخاري منه التسمية عند الدخول في الخلاء ولذا قدّمه على «باب ما يقول عند الخلاء»، والوضوء عندي لم يشرع بعد. وهكذا أوردوا على «باب غسل الأعقاب» فإنه في غير محله جداً، وليس كذلك عندي، بل ذكره بعد المضمضة؛ إشارة إلى ندب الغرغرة في المضمضة. وليس بابٌ منها إلا وله مناسبة لطيفة بالمحل الذي ذكره فيه البخاري، إلا أنه إذا ذكر مسألة في محل لمناسبة لا يعيدها مرة أخرى في محله؛ تحرراً عن التكرار، فلله ما أدق نظره! وسيأتي شيء من ذلك في أول «أبواب الوضوء» في هامش «اللامع». ولا يلتبس عليك هذا الأصل بالسابع والستين.^[٦٧]

[٦٤- تبديل لفظ الحديث في الترجمة لبديعة]

والرابع والستون ما ظهر لهذا الفقير أيضاً: أن الإمام البخاري قد يغيّر لفظ الحديث في الترجمة لبديعة يرشد إليها الناظر؛ شحذاً لذهنه في أنواع الاستخراج من الحديث، مثلاً: ورد في الحديث - ولفظه للبخاري - من غدا إلى المسجد وراح: أعد الله له نزله من الجنة كلما غدا أو راح، وترجم

عليه في نسخة «الفتح» وغيره «باب فضل من غدا إلى المسجد ومن راح»، قالوا: هذه الترجمة أقرب وأوضح؛ لموافقة سياق الحديث، لكن النسخ التي بأيدينا فيها: «باب فضل من خرج إلى المسجد ومن راح»، وهذا السياق أوجه عندي وأجدر بشأن البخاري، وغيرَ لفظ «غدا» الوارد في الحديث بلفظ «خرج» في الترجمة؛ لبدعية، وهي أن المعروف في اللغة: «الغدوة» المضي من بكرة النهار، و«الرواح» من الزوال. وعلى هذا فمقتضى الحديث فضل من أكثر الخروج إلى المسجد، لكن الغدو قد يُطلق على الخروج مطلقاً كما هو معروف، والرواح قد يُطلق على الرجوع.

قال الحافظ: «باب فضل من غدا إلى المسجد ومن راح»، هكذا للأكثر موافقاً للفظ الحديث في الغدو والرواح، ولأبي ذر بلفظ «خرج» بدل «غدا»، وعلى هذا فالمراد بـ«الغدو» الذهاب و«الرواح» الرجوع. انتهى قلت: هو هذا الذي أراد به البخاري عندي. وأشار بذلك إلى الفضل في الخروج إلى المسجد والرجوع منه. وكأنه أوماً بذلك إلى ما أخرجه مسلم وأبو داود - واللفظ له - عن أبي بن كعب رضي الله عنه قال: «كان رجل لا أعلم أحداً من الناس ممن يصلي القبلة من أهل المدينة أبعد منزلاً من المسجد من ذلك الرجل، وكان لا تحطئه صلاة في المسجد. فقلت: لو اشتريت حملاً تركبه في الرمضاء والظلمة، فقال: ما أحب أن منزلي إلى جنب المسجد، فمني الحديث إلى رسول الله ﷺ فسأله عن ذلك، فقال: أردت - يا رسول الله - أن يُكتب لي إقبالي إلى المسجد ورجوعي إلى أهلي إذا رجعت. فقال: أعطاك الله ذلك كله، أنطاك الله ما احتسبت كله أجمع.

وعزه السيوطي في «الدر» إلى ابن أبي شيبة وأحمد وعبد بن حميد ومسلم وأبي داود وابن ماجه وابن مردويه، ولفظه: «فقال: يا رسول الله، كي ما يكتب أثري وخطاي ورجوعي إلى أهلي وإقبالي وإدباري. فقال رسول الله ﷺ: أعطاك الله ذلك كله، وأعطاك ما احتسبت أجمع. فهذا الحديث لما لم يكن على شرط البخاري أشار إليه بالتغير في سياق الترجمة. ولا التباس بين هذا الأصل وبين الأصل الثالث والأربعين.^[٣٧]

[٦٥- لا يترجم على بعض أجزاء الحديث لعدم أخذه به]

الخامس والستون ما هو الظاهر من النظر إلى تراجم البخاري والروايات الواردة في هذه التراجم: أن البخاري كثيراً ما يورد الروايات المتضمنة لأحكام عديدة، لكنه لا يأخذ بجملتها، فيترجم على بعضها دون بعض.

مثلاً: أخرج رواية صدقة الفطر، وذكر فيها صاعاً من طعام، وصاعاً من شعير، وصاعاً من تمر، وصاعاً من أقط، وغير ذلك، وترجم لتلك الأنواع مستقلاً ولم يترجم للأقط. قال الحافظ: كأن البخاري أراد بتفريق هذه التراجم الإشارة إلى ترجيح التخيير في هذه الأنواع، إلا أنه لم يذكر الأقط، وهو ثابت في حديث أبي سعيد رضي الله عنه، وكأنه لا يراه مجزئاً في حال وجدان غيره، كقول أحمد. وحملوا الحديث على أن من كان يخرج منه كان قوته إذا كان أو لم يقدر على غيره. انتهى وقال العيني: ولما كان حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مشتملاً على خمسة أصناف وضع لكل صنف ترجمة غير الأقط؛ تنبيهاً على جواز التخيير بين هذه الأشياء في دفع الصدقة. ولم يذكر الأقط كأنه لا يراه مجزئاً عند وجود غيره، كما هو مذهب أحمد. انتهى وأنت خبير بأن الوارد في الحديث ذكر الأقط على منوال الأصناف الأخر.

وترجم البخاري للجمع بين المغرب والعشاء مطلقاً، وفصل الترحمتين في الجمع بين الظهرين، ولم يترجم لهما كالجمع بين العشائين، وأغفل عن ذلك الحافظ - على دأبه -؛ لكونه خلاف مسلكه. وكذلك لم يترجم بـ«باب الصلاة على النبي ﷺ في أواخر التشهد» مع إخراج روايات الصلاة في «كتاب الدعوات» كثيراً. ولم يترجم لتعدد الركوع في «أبواب الكسوف» مع تحريجه رواية التعدد، بل الرواية التي ذكرها في «باب الصلاة في كسوف الشمس» من مستدلّات الحنفية في عدم التعدد. وتحلّص الحافظ عن ذلك؛ لكونه خلاف مسلكه بقوله: «ابتدأ البخاري أبواب الكسوف بالأحاديث المطلقة في الصلاة بغير تقييد بصفة؛ إشارة منه إلى أن ذلك يعطي أصل الامتثال، وإن كان إيقاعها على الصفة المخصوصة عنده أفضل». انتهى وأنت ترى: أيّ مانع كان للإمام الهمام عن التنبيه على اختيار الأفضل منه؟ وهكذا لم يذكر قنوت الفجر في «أبواب صلاة الفجر»، بل ذكر القنوت في «الوتر»، وهل هذا إلا إيهام منه أنه يرى القنوت في الوتر دون الفجر؟

[٦٦- بعض التراجم تفصيل لما أجمل أولاً]

السادس والستون ما ظهر لي أيضاً: أن بعض تراجمه قد يكون تفصيلاً لما أجمل أولاً، فحينئذ لا يحتاج إلى توجيه تلك التراجم المفصلة وإثبات غرض خاص بها.

مثلاً: ترجم أولاً «باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر، وما يجهر فيها وما يخافت»، ثم ذكر الأبواب الكثيرة تفصيلاً لذلك الباب، فلا يحتاج إلى إثبات غرض لكل باب، ولا يرد ما أوردوا على الإمام في بعض الأبواب أنه لا فائدة في ذكر هذا الباب، مثلاً: ترجم بعد ذلك «باب الجهر في المغرب» و«باب الجهر في العشاء». وقال الحافظ في «باب الجهر في المغرب»: اعترض الزين بن المنير على هذه الترجمة والتي بعدها بأن الجهر فيها لا خلاف فيه. وهو عجيب؛ لأن الكتاب موضوع لبيان الأحكام من حيث هي، وليس هو مقصوراً على الخلافات. انتهى

وأنت خير بأنهم إذا أجمعوا على دقائق تراجم البخاري، وعلى أن فقه الإمام في تراجمه، وأن تراجمه لا تكون مثل تراجم الكتب الأخر لمجرد إثبات الأحكام، فلا عجب في إيراد الزين بن المنير. وقد أقر بذلك الحافظ بمواضع من شرحه.

وحكى العيني في «باب لا يقبل الله صدقة من غلول» عن ابن المنير عادة البخاري الاستدلال بالخفي وترك الجلي، وتقدم في الفائدة الثالثة من الفصل الثاني عن الحافظ أن الإمام البخاري رأى أنه لا يخليه من الفوائد الفقهية والنكت الحكيمة، فاستخرج بفهمه من المتن معاني كثيرة إلى آخر ما تقدم. وحكى فيه عن الشيخ محي الدين: ليس مقصود البخاري الاقتصار على الأحاديث فقط، بل مراده الاستنباط منها والاستدلال لأبواب أرادها، وغير ذلك من أقاويل العلماء: «إن غرض البخاري من تأليفه ليس مجرد ذكر الروايات، بل غرضه دقائق الاستنباط»، فالتفصي عني عن إيراد الزين بن المنير: أن هاتين الترجمتين ليستا بمستقلتين، بل هما تفضّلان لما أجمل أولاً.

وهكذا ترجم أولاً «باب فرض مواقيت الحج والعمرة»، وهو جدير بشأن البخاري؛ لعدة أبحاث في ذلك، ثم فصل ذلك بأبواب المواقيت للبلاد، فلا يحتاج حينئذٍ إلى إثبات وجه جديد لميقات أهل المدينة أو أهل نجد أو غير ذلك. وكذلك ترجم «باب قول الله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا﴾ الآية»، ثم فصل ذلك في عدة أبواب. ولا ينافي ذلك أن في بعض هذه التراجم المفصلة أيضًا إشارات وتنبهات ذكرها اهتمامًا بشأنها، وإلا فالغرض كان تفصيلًا لما أجمل أولاً؛ لئلا يرد على الإمام الهمام ما أوردوا في هذه التراجم من عدم الفائدة بذكرها.

[٦٧- التراجم في غير محلها]

السابع والستون ما ظهر لهذا الفقير أيضًا: أن الإمام البخاري قد يذكر التراجم في غير محلها. مثلاً: ذكر بابي السجود في «أبواب الثياب»، وذكر بابي الثياب في «أبواب صفة السجود». وحملت الشراح ذلك على وهم الإمام أو غلط النساخ. قال الحافظ في «أبواب الثياب»: قوله: «باب إذا لم يتم السجود» كذا وقع عند أكثر الرواة هذه الترجمة وحديث حذيفة رضي الله عنه فيها والترجمة الآتية وحديث ابن بحنة رضي الله عنه فيها موصولاً ومعلقاً. ولم يقع عند المستملي شيء من ذلك، وهو الصواب؛ لأن جميع ذلك سيأتي في مكانه اللائق به، وهو «أبواب صفة الصلاة». ولولا أنه ليس من عادة المصنف رحمه الله إعادة الترجمة وحديثها معاً لكان يمكن أن يقال: مناسبة الترجمة الأولى لـ «أبواب ستر العورة» الإشارة إلى أن من ترك شرطاً لا تصح صلاته كمن ترك ركناً، ومناسبة الترجمة الثانية الإشارة إلى أن المجافاة في السجود لا تستلزم عدم ستر العورة، فلا تكون مبطلّة للصلاة. وفي الجملة إعادة هاتين الترجمتين ههنا وفي «أبواب السجود» الحمل فيه عندي على النساخ بدليل سلامة رواية المستملي من ذلك، وهو أحفظهم. انتهى

وإلى ذلك مالت الشراح عامة. وقال شيخ المشايخ في «تراجمه»: قوله: «باب إذا لم يتم السجود» نقل عن الفريزي أن بعض أوراق الكتاب كان غير ملتصق بالكتاب، فوقع الخطأ من بعض النساخ في إلحاق تلك الأوراق، فألحقوها في غير الموضع الذي أراد المصنف إلحاقها فيه في نفسه. وهذا الباب في هذا المقام من هذا القبيل، وكذا الأبواب الآتية؛ لأنها في الحقيقة من «أبواب صفة الصلاة»، فاحفظ. انتهى

وأنت خير بأن ما أورده الحافظ من تكرار الترجمة والحديث يتمشى في بابي السجود، لكن لا يتمشى في بابي الثياب؛ فإنه ترجم في «صفة السجود» بـ «باب عقد الثياب وشدها...» وبـ «باب لا يكف ثوبه في الصلاة»؛ فإن هذين البابين لم يتكررا، لا ترجمة ولا حديثاً، فبقي الإيراد بذكرهما في «صفة السجود». وما أفاد شيخ المشايخ يشكل عليه أيضاً أنه لو كان الأمر كما حكى عن الفريزي كان الترجمتان في موضع واحد، لا في موضعين. وأيضاً يشكل عليه وعلى ما قاله الحافظ أيضاً تغير الترتيب في الترجمتين؛ فإنه قدّم في أبواب الثياب «باب إذا لم يتم السجود» وأخر «باب يدي ضبعيه»، بخلاف ما في «صفة السجود»؛ فإنه قدّم فيها الثاني وأخر الأول. فالظاهر عندي أن ذلك كله من بدائع دقائق البخاري، فعل كل ذلك عمداً للطائفة ليس هذا محله، وسيأتي شيء منها في هامش «اللامع».

وهكذا ذكر الإمام البخاري في أواخر صفة الصلاة «باب ما جاء في الثوم النيء والبصل والكراث...»، وأورد عليه أن محله كان في «أبواب المساجد». وهكذا ترجم بعد ذلك «باب وضوء الصبيان...»، وأوردوا عليه أيضاً أن محله كان «كتاب الطهارة»، لا «أبواب صفة الصلاة». والأوجه عندي: أن الإمام البخاري لم يذكر الباب الأول في «أبواب المساجد»؛ إشارة إلى أن المنع منه لا يختص بالمساجد. وترجم بالثاني ههنا؛ إفراذاً لمسائل الصبيان؛ لكونهم غير مكلفين، فذكر أحكامهم المتفرقة من الطهارة والصلاة وحضورهم العيد والجنائز في باب واحد، فهو بمنزلة باب مسائل شتى، أفرد أحكامهم المتعلقة بالصلاة في باب واحد، وجعله تنمة للصلاة؛ لأن الأبواب الآتية تتعلق بصلوات خاصة من الجمعة والعيدين وغيرهما. وسيأتي شيء من ذلك في هامش «اللامع»، وأجاد في ترتيب هذه الأبواب من ذكر أحكام الرجال، ثم الصبيان، ثم النساء على ترتيب صفوفهم في الصلاة.

وعلى هذا الأصل حمل شيخ المشايخ في «تراجمه» «باب القنوت قبل الركوع وبعده»، إذ قال: هذا الباب في الأصل من متعلقات «أبواب صلاة الفجر»؛ لأن الأحاديث الواردة إنما تدل على القنوت فيها، وإيراده ههنا باعتبار أن بعض العلماء قال بالقنوت في الوتر. انتهى كذا أفاد قدس سره.

وقد عرفت فيما سبق أن هذا الباب عندي داخل في الأصل الخامس^[٦٥] والستين. نعم، يقرب من هذا الأصل «باب الأمر باتباع الجنائز»؛ فإنه ذكره في مبدأ «كتاب الجنائز» والميت لم يغسل بعد ولم يكفن، فكيف الأمر باتباعه؟ وسيأتي في محله «باب فضل اتباع الجنائز».

فالأوجه عندي: أن المراد بالاتباع في مبدأ الكتاب ليس المشي خلف الجنائز؛ لئلا يرد ما تقدم من ذكره في غير محله، بل المراد فيه الاهتمام بتجهيزه والمبادرة في غسله وتكفينه كما يقال: «الجيش يتبع السلطان» أي يتوخى موافقته وإن تقدم كثير منهم في المشي والركوب، كما حمل عليه الحديث القسطلاني مجيباً للحنفية؛ إذ استدلوا بالحديث على أن المشي خلفها أفضل. وعلى هذا فلا يرد على الإمام البخاري أيضاً أنه ذكر الأمر باتباعها في أولها والفضل في اتباعها بعد أبواب كثيرة؛ لأن المراد بالاتباع في الثاني المشي خلفها، فذكره في محله، والمراد بالاتباع في أول الكتاب غير المشي. وهذا وإن كان مخالفاً لما اختاره الحنفية إلا أن البخاري ليس بمقلد لهم.

وهذا الأصل غير الأصل الثاني والأربعين والثالث والستين^[٦٢]، فبين الثلاثة فرق واضح، لا تلتبس عليك إحداها بالأخرى.

[٦٨ - عدم الجزم للاحتيال]

الثامن والستون: أن الإمام البخاري رحمه الله قد لا يجزم في الترجمة بالحكم؛ شحذاً للأذهان؛ لمجرد الاحتمال الناشئ من غير دليل، فكأنه يُنبه الناظر على أن يجيل نظره ويسبق فكره في الاحتمالات الناشئة من النصوص.

مثلاً: ترجم «باب إذا اشتد الحر يوم الجمعة»، ولم يذكر فيه حكماً، وأورد فيه حديث أنس رضي الله عنه يقول: «كان النبي ﷺ إذا اشتد البرد بكَرَّ بالصلاة، وإذا اشتد الحر أبرد بالصلاة» يعني الجمعة. وقد أخرج قبل ذلك عن أنس رضي الله عنه قال: «كنا نبُكِّرُ بالجمعة، ونُقِيلُ بعد الجمعة». قال الحافظ: لم يجزم المصنف بحكم الترجمة؛ للاحتمال الواقع في قوله: «يعني الجمعة»؛ لاحتمال أن يكون من كلام التابعي أو من دونه - وهو ظن ممن قاله - والتصريح عن أنس رضي الله عنه في الرواية الماضية: «أنه كان يبُكِّرُ بها» مطلقاً..... إلى آخر ما بسطه الحافظ.

وقال أيضاً في «باب الصلاة قبل العيد وبعدها»: أورد فيه أثر ابن عباس رضي الله عنهما: «أنه كره الصلاة قبل العيد» وحديثه المرفوع في ترك الصلاة قبلها وبعدها، ولم يجزم بحكم ذلك؛ لأن الأثر يحتمل أن يراد به منع التنفل أو نفي الرتبة، وعلى المنع فهل هو لكونه وقت كراهية أو لأعم من ذلك؟ ويؤيد الأول الاقتصاد على القبل. وأما الحديث فليس فيه ما يدل على المواظبة، فيحتمل اختصاصه بالإمام دون المأموم أو بالمصلي دون البيت، وقد اختلف السلف في جميع ذلك. انتهى كذا أفاد، وكأنه حل عدم الجزم بالحكم على الاحتمالات الواردة في الأثر والحديث، كما صرح بذلك. لكن الأوجه عندي: أن هذا الباب من الأصل الخامس^[٣٥] والثلاثين؛ فإن الحافظ أقر بنفسه اختلاف السلف في جميع ذلك. وقال الحافظ أيضاً في «باب إذا أسلمت المشركة أو النصرانية تحت الذمي أو الحربي»: ولم يجزم بالحكم لإشكاله، بل أورد الترجمة مورد السؤال فقط، وقد جرت عادته أن دليل الحكم إذا كان محتملاً لا يجزم بالحكم. انتهى

قلت: ولهذا الأصل أيضاً نظائر في «الصحيح». وهذا غير الأصل الرابع؛ إذ عدم الجزم فيه كان لاختلاف الروايات، وغير الأصل الخامس^[٣٥] والثلاثين أيضاً؛ لأن عدم الحكم فيه كان لاختلاف العلماء في ذلك، وكذا غير السابع والأربعين؛ إذ فيه عدم الجزم للتوسع، فلا التباس بين الأصول الثلاثة.

[٦٩ - ذكر الأضداد]

التاسع والستون: من عادة البخاري المطردة في كتابه ذكر الأضداد في الكتب كما ذكر في «كتاب الإيمان» أبواب الكفر والنفاق. قال الحافظ في «باب كفران العشير» بعد نقل بديعة عن ابن العربي في تخصيصه من بين الذنوب: يؤخذ من كلامه مناسبة هذه الترجمة لأمر الإيمان، وذلك من جهة كون الكفر ضد الإيمان. انتهى

وذكر في «كتاب الاستسقاء»: «باب دعاء النبي ﷺ: اجعلها سنين كسني يوسف». قال العيني: فإن قلت: ما وجه إدخال هذا الباب في «أبواب الاستسقاء»؟ قلت: للتنبيه على أنه كما شرع الدعاء في الاستسقاء للمؤمنين كذلك شرع الدعاء بالقحط على الكاذبين؛ لأن فيه إضعافهم، وهو أنفع للمسلمين. انتهى وكذا قال الحافظ وزاد: لما فيه من نفع الفريقين بإضعاف عدو المؤمنين ورقة قلوبهم؛ ليدلوا للمؤمنين. وقد ظهر من ثمره ذلك التجاؤهم إلى النبي ﷺ أن يدعو لهم برفع القحط، كما في الحديث الثاني. ويمكن أن يقال: إن المراد أن مشروعية الدعاء على الكافرين في الصلاة تقتضي مشروعية الدعاء للمؤمنين فيها، فثبت بذلك صلاة الاستسقاء خلافاً لمن أنكرها. انتهى قلت: ولا يحتاج إلى هذه التوجيهات عندي لما علم من دأبه ذكر الأضداد؛ فإن بضدها تتبين الأشياء.

وقد أخرج البخاري في أول «الجنائز» عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: من مات يشرك بالله: دخل النار. وقلتُ أنا: «من مات لا يشرك بالله شيئاً: دخل الجنة». فهذا استدلال منه ﷺ بالضد واستنباط بالحديث حكم خلافه.

[٧٠- التراجم المستقلة على أجزاء الحديث الواحد]

السبعون: من دأبه المطرد في «صحيحه» أنه إذا كان في حديث واحد أو أمرٌ عديدة أو النهي عن أمور عديدة يترجم لكل من ذلك ترجمةً مستقلةً؛ تنبيهًا على استقلال كل ذلك من المأمورات أو المنهيات.

مثلاً: ورد في الحديث: ليس منا من ضرب الحدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية. فترجم الإمام لكل من تلك الأمور تراجم مستقلة. وهكذا ورد في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفَطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ أَقْطٍ أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ»، فترجم الإمام لكل من تلك ترجمةً مستقلةً غير «الأقْط»، ولم يذكر للأقْط عندي للأصل الخامس^[٦٥] والستين، وإلا فلا وجه لتركه من جملة الواردة في الحديث، وهكذا ترجم في «كتاب البيوع» لجميع أجزاء حديث الربا، ونظائر ذلك في «اللباس» عديدة.

وهذا آخر ما اكتفيتُ به من الأصول المفصلة؛ رعايةً لعدد السبعين المراجعة في كثير من الأحاديث، وإلا فدقائق استنباطه وأصول تراجمه كثيرة غير ما تقدم - كالفرق بين المترجم له والمترجم به كما أشار إليه الحافظ في «باب يهوي بالتكبير حين يسجد»، وكاختيار أهون الأمرين، والأخذ بالاستصحاب، وإطلاق أحد اللفظين على الآخر لغةً، كإطلاق الحيض على النفاس وغير ذلك - يظهر لمن سهر الليالي للخوض في بحر اللآلي.

ومع ذلك كم من تراجم له لا يروي الغليل ما قيل فيها من الأقاويل وإن أكثر العلماء فيها من التعاليل، كـ«باب من بدأ بالحلاب والطيب» و«باب فضل صلاة الفجر والحديث» و«باب ميمنة المسجد والإمام» وغير ذلك من التراجم الصعبة وإن اخترعتُ فيها أيضًا نكبات؛ اتباعاً للأسلاف، شكر الله سعيهم وجزاهم عني وعن سائر طلبة «البخاري» أحسن الجزاء.

الفائدة الرابعة

في الوجوه العامة الشائعة على ألسنة المشايخ المسطورة في الشروح من غلط النساخ

أو الوهم من الإمام البخاري أو عدم تبييضه للكتاب لما قد اخترمته المنية قبل التبييض أو وصل الرواة لما كان في الأصل

من البياضات وغير ذلك من الأمور التي اضطروا إليها عند العجز عن التوافق بين الترجمة والحديث

- ولم يظهر لهذا الضعيف الفقير إلى رحمة ربه العليا شيء من ذلك، فما من ترجمة من التراجم في «البخاري» إلا وهو داخل في أصل ما من الأصول السبعين المذكورة في الفائدة الثالثة، إلا أنه لما كانت هذه الأمور معروفة عند الشراح والمشايع أفردت ذكرها في فائدة مستقلة.

- وقد تقدّم في أول الفائدة الثانية ما حكى الحافظ في «المقدمة» عن الشيخ محي الدين: أنه لم يقع في بعض التراجم شيء من الحديث وغيره، وقد ادعى بعضهم أنه صنع ذلك عمدًا، وغرضه أن يبين أنه لم يثبت عنده حديث بشرطه في المعنى الذي ترجم عليه. ومن ثم وقع في بعض من نسخ الكتاب ضم باب لم يذكر فيه حديث إلى حديث لم يذكر فيه باب، فأشكّل فهمه على الناظر فيه.

- وقد أوضح السبب في ذلك الإمام الباجي المالكي، إذ حكى عن المستملي أنه قال: انتسخت البخاري من أصله الذي كان عند الفريزي، فرأيت فيه أشياء لم تتم وأشياء مبيضة، منها تراجم لم يثبت بعدها شيئًا، ومنها أحاديث لم يترجم لها، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض. قال الباجي: وما يدل على صحة هذا القول أن رواية المستملي والسرخسي والكشميهني وأبي زيد المروزي مختلفة بالتقديم والتأخير، مع أنهم انتسخوا من أصل واحد. وإنما ذلك بحسب ما قدر كل واحد منهم فيما كان في طرّة أو رقعة مضافة أنه من موضع، ما أضافه إليه. ويبين ذلك أنك تجد ترجمتين أو أكثر من ذلك متصلة ليس بينها أحاديث. قال الباجي: وإنما أوردت هذا ههنا لما عني به أهل بلدنا من طلب معنى يجمع بين الترجمة والحديث، وتكلفهم من ذلك من تعسف التأويل ما لا يسوغ. قال الحافظ: «وهذه قاعدة حسنة، يفزع إليها حيث يتعسر وجه الجمع بين الترجمة والحديث». انتهى مختصرًا تقدّم كلامه هذا في أول الفائدة الثانية من هذا الفصل.

- وذكرت في «هامشه» ما أورد القسطلاني عليه، إذ قال: وهذا الذي قاله الباجي فيه نظر من حيث إن الكتاب قرئ على مؤلفه، ولا ريب أنه لم يُقرأ عليه إلا مرتبًا موبّأً، فالعبرة بالرواية لا بالمسودة التي ذكر صفتها. انتهى قلت: ويؤيد ذلك أيضًا ما قال القسطلاني في ترجيح نسخة اعتمد عليها في «شرحه»: ولقد عوّّل الناس عليه في روايات «الجامع»، لمزيد اعتنائه وضبطه ومقابلته على الأصول المذكورة وكثرة ممارسته له، حتى أن الحافظ شمس الدين الذهبي حكى عنه: أنه قابله في سنة واحدة إحدى عشرة مرة..... إلى آخر ما بسط من الاهتمام في المقابلة والتصحيح.

- ويؤيد الباجي ما قال شيخ المشايخ في «تراجمه» في «باب إذا لم يتم السجود»: نقل عن الفريزي أن بعض أوراق الكتاب كان غير ملتصق بالكتاب، فوقع الخطأ من بعض النساخ في إلحاق تلك الأوراق، فألحقوها في غير الموضع الذي أراد المصنف إلحاقها فيه في نفسه، وهذا الباب في هذا المقام من هذا القبيل. انتهى

- وقال الحافظ في «باب طول القيام في صلاة الليل»: وقد أخرج فيه البخاري حديث السواك، استشكل ابن بطال دخوله في هذا الباب، فقال: لا مدخل له ههنا؛ لأن التسوك في صلاة الليل لا يدل على طول الصلاة. قال: ويمكن أن يكون ذلك من غلط الناسخ فكتبه في غير موضعه، أو أن البخاري أعجلته المنية قبل تهذيب كتابه؛ فإن فيه مواضع مثل هذا تدل على ذلك. انتهى وقد تقدم في الفائدة السادسة من الفصل الثاني ما قالوا في التراجم الخالية عن الأحاديث أن البخاري أراد كتابة الحديث، ولم يتفق له لعوارض أو لم يجد على شرطه فيه. انتهى

- وقال الحافظ في «باب يعكفون على أصنام لهم»: وقد أخرج البخاري فيه حديث جابر رضي الله عنه: «كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نَحْنِي الكَبَاث...» الحديث ولا تعلق له بالترجمة، فقال: والذي يهيجس في خاطري أنه كان بين التفسير وبين الحديث بياض أخلى لحديث يدخل في الترجمة ولترجمة تصلح لحديث جابر رضي الله عنه، ثم وُصِّل ذلك كما في نظائره. انتهى

- وقال الكرمانى في «باب فضل العلم» واقتصر فيه البخاري على الآية ولم يذكر فيه حديثًا، قال: فإن قلت: هذا ترجمة الباب، فأين ما هذا ترجمته؛ إذ لم يذكر فيه حديثًا أصلًا، فضلًا عما يدل على المترجم عليه؟ قلت: قال بعض الشاميين: بَوَّب البخاري الأبواب وذكر التراجم، وكان يلحق بالتدريج إليها الأحاديث المناسبة لها، فلم يتفق له أن يلحق إلى هذا الباب ونحوه شيئًا منها، إما لأنه لم يثبت عنده حديث يناسبه بشرطه، وإما لأمر آخر. وقال بعض أهل العراق: ترجم ولم يذكر فيه شيئًا قصداً منه؛ ليعلم أنه لم يثبت في ذلك شيء عنده. انتهى

وقال الحافظ في الباب المذكور: فإن قيل: لِمَ لم يورد في هذا الباب شيئًا من الحديث؟ فالجواب: أنه إما أن يكون اكتفى بالآيتين الكريمتين، وإما بيّض له ليلحق فيه ما يناسبه فلم يتيسر، وإما أورد فيه حديث ابن عمر رضي الله عنه الآتي بعد «باب رفع العلم»، ويكون وضعه هناك من تصرّف بعض الرواة، وفيه نظر.

ونقل الكرمانى عن بعض أهل الشام فذكر ما تقدّم من قوله، ثم قال: والذي يظهر لي أن هذا محله، حيث لا يورد فيه آية ولا أثرًا، أما إذا أورد آية أو أثرًا فهو إشارة منه إلى ما ورد في تفسير تلك الآية، وأنه لم يثبت فيه شيء على شرطه، وما دلّت عليه الآية كافٍ في الباب. وإلى أن الأثر الوارد في ذلك يقوى به طريقُ المرفوع وإن لم يصل في القوة إلى شرطه. انتهى

- وذكر العيني ما حكى الكرمانى عن بعض الشاميين والعراقيين، ثم قال: وهذا كله كلام غير سديد، لا طائل تحته إلى آخر ما قاله.
- وقال القسطلاني: اكتفى المصنف بهاتين الآيتين؛ لأن القرآن العظيم أعظم الأدلة، أو لأنه لم يقع له حديث من هذا النوع على شرطه، أو اخترمته المنية قبل أن يلحق بالباب حديثًا يناسبه؛ لأنه كتب الأبواب والتراجم، ثم كان يلحق فيها ما يناسبها من الحديث على شرطه، فلم يقع له شيء من ذلك. انتهى
- وسيأتي قريبًا في «اللامع» ما اختاره القطب الغنكوهي في الباب المذكور، وفي هامشه ما اختاره هذا العبد الفقير إلى مغفرة ربه.

والغرض من سرد هذه الأقاويل: أجوبتهم العامة في أمثال هذه المواقع من: ١- أنه من تصرف الرواة ٢- أو كان بيضًا فلم يتفق له ٣- أو اخترمته المنية قبل التبييض ٤- أو تنبيهًا على أنه لم يجد فيه شيئًا على شرطه.

وقد عرفت فيما سبق: أنه ليس عندي شيء من ذلك، بل كل التصرفات فعله البخاري عمدًا، وكل ذلك داخل في أصل ما من الأصول السبعين المتقدمة في الفائدة الماضية. انتهى ما في «مقدمة اللامع»

ثم اعلم أن شيخ الهند رحمه الله ذكر في آخر تراجمه إشارات إلى التراجم

التي ليس لها حديث مسند، وجعلها ثلاثة أنواع

وهذا تعريبه: لقد ذكرت في مواقع كثيرة مع الباب الترجمة فقط بدون ذكر الحديث المسند، فهذه سُنِعِبَر عنها بـ «التراجم المجردة»، وقد ذكر الشراح المحققون في هذه أيضًا عدة احتمالات، فحيث ما تأتى التراجم المجردة يُحَوِّثُون حولها، ولكن الذي يظهر بعد الخوض والفحص أن التفصيل فيها أحق بالقبول، فنقول: إن التراجم المجردة نوعان:

- أولها: التراجم التي ذكرت في ذيلها آية أو حديث أو قول أحد، وإن لم يذكر فيها حديث مسند، فهذه نسميها «التراجم المجردة غير المحضة»، ونظائرها كثيرة في الكتاب.

- وثانيها: التراجم التي لم يُذكر في ذيلها شيء - يعني كما أنه لم يذكر في ذيلها حديثًا مسندًا فكذلك لم يأت بآية آية أو حديث أو أثر - فما هي إلا دعوى فقط، دون أي شيء آخر. فهذه نرى أن نسميها «التراجم المجردة المحضة»، وهذه نظائرها قليلة جدًا.

- وتوجد في القسم الثاني - أي التراجم المجردة المحضة - بعض الأبواب جعل فيها المؤلف رحمه الله نفس الآيات ترجمةً للباب.

فأصبحت الآن التراجم المجردة ثلاثة أنواع

الأول: التراجم المجردة غير المحضة.

والثاني: التراجم المجردة المحضة التي جعلت فيها الآيات القرآنية ترجمةً. وهذه نسميها «التراجم المحضة الصورية».

والثالث: التراجم المجردة المحضة، وهي التي جعل المؤلف رحمه الله فيها قول نفسه [أي دعواه] ترجمةً. وهذه نسميها «التراجم المحضة الحقيقية».

وأقول بعد هذا التفصيل:

١- إن القسم الأول - أعني التراجم المجردة غير المحضة - بما أنه يذيلها بآية أو حديث أو قول مسند صالح للاحتجاج به. فكل من هذه كافٍ جدًا لإثبات المدعى. فظاهر أنه لا ينتظر من المؤلف شيء آخر لإثبات دعواه حتى يكون الإتيان بدليل آخر ضروريًا، فلا إشكال إذا مطلقًا على اكتفاء المؤلف بالدلائل المذكورة.

٢- وكذا القسم الثاني - يعني التراجم المحضة الصورية - وإن كان في الظاهر أنه لم يذكر بذيها دليلًا ما، ولكن لما كانت الترجمة نفسها هي آية قرآنية، وهي دليل فوق كل دليل، فلا يحتاج لإثبات نفسه إلى أي دليل آخر. فهي في ظاهر النظر ترجمة محضة، ولكنها في الحقيقة مصداق قولهم: «دعوى دليلها نفسها». فهذا النوع من التراجم ينبغي أن تكون حالها بدون تكلف بل بالطريق الأولى مثل حال القسم الأول كما ذكرناه.

- فمن ظن أن دعوى المؤلف في هذين القسمين من غير دليل فظنه فاسد.

- بقي أنه لم يذكر في هذين القسمين الحديث المسند كعادته المستمرة، واكتفى بالآية ونحوها؟ فاعلم أن ذلك قد يكون لأنه لم يجد حديثًا على شرطه، وقد يكون موجودًا إلا أنه ذكره في مواضع أخرى، ولا يذكره؛ حذرًا عن التكرار، وقد لا يذكر بقصد التمرين وتشجيعًا للأذهان.

٣- والآن لم يبقَ إلا النوع الثالث - أي التراجم المحضة الحقيقية التي لم يذكر بذيلها أي دليل، وهي بنفسها كذلك لا تُعدُّ حجةً ولا دليلاً - فهي على الظاهر دعوى محضة لا دليل معها. فيقول: إننا لم نجد مثل هذه التراجم بعد تقليب الأوراق مرةً بعد أخرى إلا في مواضع قليلة معدودة لا يبلغ عددها عشرًا، ويمكن أن يزداد على هذا العدد شيء ما؛ لاحتفال قصور نظرننا ولأجل اختلاف النسخ، ولكن على هذا يمكن أن ينقص أيضًا.

ثم أكثر هذه التراجم: ذكر الحديث المطابق لها صراحةً إما في الباب السابق له أو اللاحق به، سوى عدة أبواب: اثنان أو أكثر من ذلك، لم يظهر لنا الحديث المطابق لها في الأبواب القريبة منها، ولكنه موجود في الأبواب البعيدة منها.

والراجع عندنا بعد إدارة النظر على ذلك أن المؤلف عمدًا اقتنع في هذه المواضع بالتراجم المحضة، واكتفى بتلك الأحاديث الموجودة في الأبواب القريبة منها والبعيدة؛ احترازًا عن التكرار أو تشحيذًا للأذهان أو لكيليها. هذا ما عندنا من التفصيل، والله أعلم بالصواب وبمراد العباد. انتهى

ويقول العبد الفقير زكريا: إنه عندي أيضًا كذلك، فقد تفحصتُ فوجدتُ أن الأبواب التي ليس بذيل تراجمها حديث فالأصل الكلي في أغلبها أن يكون الحديث المطابق له قريبًا قبله أو بعده، كما سيأتي ذلك في التراجم المفصلة في مواقعها إن شاء الله تعالى. والظاهر عندي أيضًا أن الإمام البخاري ترك الحديث ههنا؛ تشحيذًا للأذهان، والله تعالى أعلم بالصواب.

وهذا جدول الأبواب التي ذكرها شيخ الهند رحمته في «تراجمه» من الأنواع الأربعة

وكتب شيخ الإسلام حضرة الحاج مولانا السيد حسين أحمد المدني المبيّض والطابع لهذه التراجم، فقال ما تعريه:
إنه وُجد في مُسَوِّدات شيخ الهند فهرسًا متضمنًا للجدول الثلاثة الآتية، وكتب قبله: إنه لم يتيسر له إبراز ما كان عنده من الرأي بأجمعه مما يتعلق بتراجم «البخاري» وأغراضها، ولكن وُجد في مُسَوِّداته فهرسٌ قد أتى فيه أكثره على وجه الإجمال والرمز والإشارة. وهذا الفهرس ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

فالقسم الأول

أي التراجم المجردة والتراجم الغير المجردة

أشير فيها إلى مواضع التراجم برقم الصفحة والمجلد، بأن جعل رقم الصفحة فوق علامة الصفحة - وهي: صف - ورقم الجلد تحتها، مثلًا: كتب بعد «باب فضل الصدقة» هكذا: صف ١٦١، ومعناه: أن هذا في الجلد الأول من البخاري على صف ١٦١، وهذا هو حال القسم الثاني من المسمى بـ «التراجم غير المجردة».

وأما القسم الثالث

أي الأبواب بلا ترجمة

فتجد بإزاء بعض الأبواب رمز ت وبإزاء بعضها رمز ت، قد كتبها شيخ الهند - قدس سره - هكذا على وجه الرمز والإشارة؛ ليسطها ويفصلها إذا بلغ إليها وحان وقتها:

- ١- فالباب الذي رمز بإزائه ت (أي نقطة واحدة) فكان رأي شيخ الهند فيه أن المصنف ترك الترجمة؛ لقصد التمرين وتشحيذًا للأذهان.
- ٢- والباب الذي رمز بإزائه ت (أي علامة «بت» فوقها نقطتان) فكان رأي الشيخ فيه أنه ترك الترجمة فيه؛ لكون الحديث الذي فيه يتعلق بالباب السابق.
- ٣- وقد وجد في هذه المسودة رمز ت (أي علامة «بت» فوقها ثلاث نقاط)، وقد كتب فوقها لفظ «الخطأ» ولكن لم يوجد هذا الرمز في هذا الفهرس، ومقصوده واضح، وهو أن الباب الذي كتب بإزاء هذا الرمز خطأ، ولكن لا يتعين الخطأ ممن هو؟ والذي ينساق إليه أذهاننا أن المراد به خطأ الناسخين. وفي هذا القسم الثالث قد وضع رقم المجلد بإزاء علامة الصفحة، وكتب تحتها الأبواب التي يوجد فيه هذا الباب.

وقد قدّمتُ أن شيخ الهند - قدس سره - لم يكن عنده إلا نسخة مطبوعة بمصر، فالذي كتبه فهو من تلك النسخة المصرية. وقد وُجدت في هذا الفهرس أبوابٌ بلا ترجمةٍ لم يرقم لصفحاتها، ولكن كتب بإزائها رقم المجلد، ولم يذكر رمز نقطة واحدة أو اثنتين، ووجهه ظاهر. وقد كان سهلًا علي أن أعلم بعلامة الصفحات من النسخة المصرية، ولكن لم أتجاسر عليه لأمرين، الأول: أنه لا يمكن تعيين مقصد شيخ الهند - قدس سره - في تلك الأبواب المتروكة التراجم: أكان يظنه متروك الترجمة لقصد التمرين أو للتعلق بالباب المقدم؟ والثاني: أن قلة بضاعتي في العلم لم يأذن لي أن أتصرف في تصنيف الشيخ بنوع من التصرف. وبالجملية أن هذه الرسالة إن لم يكن بدرًا كاملاً؛ لكونها لم تتم، فلا أقل من أن يكون قمر عشرة ليال.

الجدول الأول

التراجم المجردة المحضة

(التي ليس فيها حديث ولا ذكر مع الترجمة شيئاً من الآيات أو الآثار)

الرقم المسلسل	التراجم المجردة المحضة	رقم الصفحات لنسخة المصرية	رقم الصفحات لنسخة الهندية	الإفادات
١-	باب فضل الصدقة من كسب	صفحة ١٦١ (١)	صفحة ١٨٩ (٢)	
٢-	باب التعجيل إلى الموقف	صفحة ١٩٠	صفحة ٢٢٦	
٣-	باب الخروج في الفزع وحده	صفحة ١٠١	صفحة ٤١٧	
٤-	باب جوائز الوفاء	صفحة ١٠٩	صفحة ٤٢٩	
٥-	باب ذكر مصعب بن عمير	صفحة ١٨٥	صفحة ٥٣٠	ليس هذا في أصل النسخ الهندية، بل في هامشه.
٦-	باب إذا أعتق عبداً بينه وبين آخر	صفحة ٩٩	صفحة ٩٩٤	
٧-	باب ميراث العبد النصراني ومكاتب النصراني، وإثم من انتفى من ولده	صفحة ١٠٤	صفحة ١٠٠١	
٨-	باب عمود الفسطاط تحت وسادته	صفحة ١٣٠	صفحة ١٠٣٨	
٩-	باب إثم من قذف مملوكه (ليس في محله)	صفحة ٥٣		

الجدول الثاني

التراجم المجردة لكن جعل الآية ترجمة

الرقم المسلسل	التراجم المجردة لكن جعل الآية ترجمة	رقم الصفحات لنسخة المصرية	رقم الصفحات لنسخة الهندية	الإفادات
١-	باب قول الله تعالى: ﴿وَابْتَغُوا الْيَتَامَى﴾	صفحة ٨١	صفحة ٣٨٧	
٢-	باب ﴿وَإِذَا صَرَفْتُمَا إِلَيْكَ تَقْرَأَ مِنَ الْحَقِّ﴾	صفحة ١٣٦	صفحة ٤٦٥	
٣-	باب قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ لِي﴾	صفحة ١٨٢	صفحة ٢١٦	
٤-	باب ﴿وَإِذَا بَوَأْنَا لِلْإِبْرَاهِيمِ﴾	صفحة ١٩٥	صفحة ٢٣٢	كذا في نسخة الحاشية، وفي الأصل حديث.
٥-	باب قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا كُزِّيَ الْكِتَابِ مُؤْتَى﴾	صفحة ١٤٧	صفحة ٤٨٠	في الأصل حديث، وفي الحاشية باب آخر لم يذكر فيه حديث.
٦-	باب ﴿إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى﴾	صفحة ١٥١	صفحة ٤٨٤	
٧-	باب ﴿وَأَسْأَلُهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي﴾	صفحة ١٥١	صفحة ٤٨٥	
٨-	باب ﴿وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ﴾	صفحة ١٥٣	صفحة ٤٨٧	
٩-	باب قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ﴾ إلى ﴿عَفْوَ رَجِيمٌ﴾	صفحة ١١١	صفحة ١٠١١	

(١) هكذا في «تراجم شيخ الهند»، وهي صفحات النسخة المصرية، والأسف على أني لم أظفر بالنسخة المصرية التي كانت عند شيخ الهند - قدس سره - فلم أقدر على تصحيح

الصفحات التي كتبت في الأصل، وقد وقع فيها تحريف من النساخ، فلم أجد بداً إلا في اتباعه. (ز)

(٢) وهي صفحات النسخة الهندية، ليست في أصل الكتاب، بل زدتها؛ تسهيلاً للطلبة الهندية.

الرقم المسلسل	التراجم المجردة لكن جعل الآية ترجمة	رقم الصفحات لنسخة المصرية	رقم الصفحات لنسخة الهندية	الإفادات
١٠-	باب قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا...﴾	صفحة ١١٤ ٤	صفحة ١٠١٥ ٢	
١١-	باب قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ...﴾	صفحة ١١٥ ٤	صفحة ١٠١٧ ٢	
١٢-	باب ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ...﴾	صفحة ١٥٠ ٢	صفحة ٤٨٣ ١	
١٣-	باب ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ...﴾	صفحة ١٥٧ ٢	صفحة ٤٩٢ ١	
١٤-	باب قول الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا...﴾	صفحة ١١٧ ٣	صفحة ٧١٨ ٢	

الجدول الثالث

التراجم غير المجردة التي ليس فيها حديث مسند لكن ذكر في الترجمة آية أو حديثاً أو أثراً

الرقم المسلسل	التراجم غير المجردة التي ليس فيها حديث مسند لكن ذكر في الترجمة آية أو حديثاً أو أثراً	رقم الصفحات لنسخة المصرية	رقم الصفحات لنسخة الهندية	الإفادات
١-	باب كيف كان بدء الحيض؟	صفحة ٤١ ١	صفحة ٤٣ ١	
٢-	باب استواء الظهر في الركوع	صفحة ٩٤ ١	صفحة ١٠٩ ١	
٣-	باب يستقبل بأطراف رجله القبلة	صفحة ٩٧ ١	صفحة ١١٢ ١	
٤-	باب صلاة الطالب والمطلوب راكباً وإلياء	صفحة ١١١ ١	صفحة ١٢٩ ١	
٥-	باب من صفق جاهلاً من الرجال ...	صفحة ١٣٨ ١	صفحة ١٦٢ ١	
٦-	باب الرياء في الصدقة	صفحة ١٦١ ١	صفحة ١٨٩ ١	
٧-	باب لا يقبل الله صدقة من غلول	صفحة ١٦١ ١	صفحة ١٨٩ ١	
٨-	باب صدقة العلانية	صفحة ١٦٢ ١	صفحة ١٩١ ١	
٩-	باب صدقه السر	صفحة ١٦٢ ١	صفحة ١٩١ ١	
١٠-	باب المنان بها أعطى	صفحة ١٦٣ ١	صفحة ١٩٢ ١	
١١-	باب المحصر وجزاء الصيد	صفحة ٢٠٣ ١	صفحة ٢٤٣ ١	
١٢-	باب قول النبي ﷺ: «إذا توضأ فليستنشق بمنخره الماء»	صفحة ٢١٧ ١	صفحة ٢٥٩ ١	
١٣-	باب أمر النبي ﷺ اليهود ببيع أراضيهم	صفحة ١٨ ٢	صفحة ٢٩٧ ١	
١٤-	باب من رمى جمرة العقبة ولم يقف	صفحة ١٩٨ ١	صفحة ٢٣٦ ١	
١٥-	باب الإهلال من البطحاء	صفحة ١٨٩ ١	صفحة ٢٢٤ ١	
١٦-	باب إذا وقف في الطواف	صفحة ١٨٥ ١	صفحة ٢٢ ١	
١٧-	باب صدقة الكسب والتجارة	صفحة ١٦٥ ١	صفحة ١٩٤ ١	
١٨-	باب من استأجر أجيراً فبين له الأجل ...	صفحة ٢١ ٢	صفحة ٣٠١ ١	
١٩-	باب في الشرب	صفحة ٣١ ٢	صفحة ٣١٦ ١	فيه اختلاف بين المصرية والهندية في الترجمة وذكر الحديث، فليحذر.
٢٠-	باب من أخرج الغريم إلى الغد	صفحة ٣٦ ٢	صفحة ٣٢٣ ١	

الرقم المسلسل	التراجم غير المجردة التي ليس فيها حديث مسند لكن ذكر في الترجمة آية أو حديثاً أو أثراً	رقم الصفحات لنسخة المصرية	رقم الصفحات لنسخة الهندية	الإفادات
-٢١-	باب الانتصار من الظالم	صف ٤١ ٢	صف ٣٣١ ١	
-٢٢-	باب عفو المظلوم	صف ٤٢ ٢	صف ٣٣١ ١	
-٢٣-	باب إماطة الأذى	صف ٤٣ ٢	صف ٣٣٤ ١	
-٢٤-	باب ما جاء في البيّة على المدّعي	صف ٦١ ٢	صف ٣٥٩ ١	
-٢٥-	باب إذا وقف شيئاً فلم يدفعه إلى غيره	صف ٧٩ ٢	صف ٣٨٥ ١	
-٢٦-	باب إذا قال: داري صدقة لله	صف ٨٠ ٢	صف ٣٨٢ ١	
-٢٧-	باب قول الله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى﴾	صف ٨١ ٢	صف ٣٨٨ ١	
-٢٨-	باب من غزا وهو حديث عهد بعمره	صف ١٠١ ٢	صف ٤١٦ ١	
-٢٩-	باب من اختار الغزو بعد البناء	صف ١٠١ ٢	صف ٤١٦ ١	
-٣٠-	باب ﴿قَامًا مَتًا بَعْدَ وَامًا فِدَاءً﴾	صف ١٠٥ ٢	صف ٤٢٣ ١	
-٣١-	باب هل للأسير أن يقتل ويخدع ... إلخ	صف ١٠٥ ٢	صف ٤٢٣ ١	
-٣٢-	باب قول النبي ﷺ لليهود: «أَسْلِمُوا تَسْلَمُوا»	صف ١١٠ ٢	صف ٤٣٠ ١	
-٣٣-	باب ما يعطى البشير	صف ١١٢ ٢	صف ٤٣٣ ١	
-٣٤-	باب إذا قالوا: صَبَأْنَا ... إلخ	صف ١٢٤ ٢	صف ٤٥٠ ١	
-٣٥-	باب المواعدة من غير وقت	صف ١٢٦ ٢	صف ٤٥٢ ١	
-٣٦-	باب في التجوم	صف ١٢٧ ٢	صف ٤٥٤ ١	
-٣٧-	باب خلق آدم وذريته	صف ١٣٨ ٢	صف ٤٦٨ ١	وفي الهندية فيه حديث مسند، فليحرر .
-٣٨-	باب قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا...﴾	صف ١٤٠ ٢	صف ٤٧٠ ١	وفي الهندية فيه حديث مسند فليراجع النسخة المصرية.
-٣٩-	باب ﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾	صف ١٧٠ ٢	صف ٤٧٠ ١	(١) كذا في الأصل.
-٤٠-	باب قصة إسحاق بن إبراهيم	صف ١٤٦ ٢	صف ٤٧٨ ١	
-٤١-	باب ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ﴾	صف ٧٥ ٣	صف ٦٦٠ ٢	
-٤٢-	باب ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ...﴾	صف ٧١ ٣	صف ٦٥٥ ٢	
-٤٣-	باب ﴿هَلُمُّ شُهَدَاءَكُمْ﴾	صف ٨٠ ٣	صف ٦٦٧ ٢	
-٤٤-	باب تفسير سورة المائدة	صف ٧٦ ٣	صف ٦٦٢ ٢	
-٤٥-	باب قال ابن عباس ... إلخ	صف ٩٠ ٣	صف ٦٨١ ٢	
-٤٦-	باب قوله تعالى: ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ...﴾	صف ٦١ ٣	صف ٦٨٣ ٢	
-٤٧-	باب ما يحل من النساء وما يحرم	صف ١٤٩ ٣	صف ٧٦٥ ٢	
-٤٨-	باب قول الله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضْتُمْ...﴾	صف ١٥١ ٣	صف ٧٦٨ ٢	
-٤٩-	باب العدل بين النساء	صف ١٦٠ ٣	صف ٧٨٥ ٢	
-٥٠-	باب إذا قال: فارقتك ... إلخ	صف ١٦٥ ٣	صف ٧٩٢ ٢	

الرقم المسلسل	التراجم غير المجردة التي ليس فيها حديث مسند لكن ذكر في الترجمة آية أو حديثاً أو أثراً	رقم الصفحات للنسخة المصرية	رقم الصفحات للنسخة الهندية	الإفادات
-٥١	باب لا طلاق قبل النكاح	صفحة ١٦٦ / ٣	صفحة ٧٩٣ / ٢	
-٥٢	باب إذا قال لأمرته وهو مكره ... إلخ	صفحة ١٦٦ / ٣	صفحة ٧٩٣ / ٢	
-٥٣	باب الظهار	صفحة ١٦٩ / ٣	صفحة ٧٦٨ / ٢	وفي الهندية في الحاشية: باب الظهار، وفي الأصل: باب ﴿قَدْ سَبَّحَ اللَّهُ...﴾ إلخ، فليلاحظ. انتهى
-٥٤	باب ﴿وَاللَّائِي يُمْسِنَ﴾	صفحة ١٧٢ / ٣	صفحة ٨٠١ / ٢	
-٥٥	باب قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ﴾ إلخ	صفحة ١٧٢ / ٣	صفحة ٨٠٢ / ٢	
-٥٦	باب وقال الله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾ إلخ	صفحة ١٧٦ / ٣	صفحة ٨٠٧ / ٢	
-٥٧	باب الطعام الشاكر ... إلخ	صفحة ١٨٥ / ٣	صفحة ٨٢٠ / ٢	
-٥٨	باب أكل المضطر	صفحة ١٩٣ / ٣	صفحة ٨٣٢ / ٢	
-٥٩	باب رفع الأيدي في الدعاء	صفحة ٦٥ / ٤	صفحة ٩٣٨ / ٢	
-٦٠	باب الدعاء إذا هبط وادياً	صفحة ٦٨ / ٤	صفحة ٩٤٤ / ٢	
-٦١	باب رؤيا يوسف	صفحة ١٤٧ / ٤	صفحة ١٠٣٥ / ٢	
-٦٢	باب رؤيا إبراهيم	صفحة ١٢٧ / ٤ (١)	صفحة ١٠٣٥ / ٢	(١) كذا في الأصل.
-٦٣	باب متى يستوجب الرجل القضاء؟	صفحة ١٤٤ / ٤	صفحة ١٠٦١ / ٢	
-٦٤	باب ذكر الله بالأمر ... إلخ	صفحة ١٨٣ / ٤	صفحة ١١٢١ / ٢	
-٦٥	باب فضل العلم	صفحة ١٣ / ١	صفحة ١٤ / ١	
-٦٦	باب ما جاء في العلم	صفحة ١٤ / ١		ليست هذه الترجمة في الهندية.
-٦٧	باب العلم قبل القول والعمل	صفحة ١٥ / ١	صفحة ١٦ / ١	
-٦٨	باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ...﴾	صفحة ٢٥ / ١	صفحة ٢٥ / ١	هكذا في الحاشية، وفي الأصل: باب الوضوء، فليلاحظ.

الجدول الرابع

أبواب بلا ترجمة

الرقم المسلسل	باب / بلا ترجمة	أبواب تحتها باب بلا ترجمة ورقم الصفحات للنسخة المصرية	رقم المجلد	رموز شيخ الهند	مواضع / مواقع هذه الأبواب من النسخة الهندية
-١	بَابُ إِيْمَانٍ	صفحة ٧	١	ن	(قبله: باب علامة الإيمان حب الأنصار)
-٢	بَابُ إِيْمَانٍ	صفحة ١٢	١	ن	(قبله: باب سؤال جبريل عليه السلام)
-٣	بَابُ وُضُوءٍ	صفحة ٣١	١	ت	(قبله: باب استعمال فضل وضوء الناس)
-٤	بَابُ فِي أَحْكَامِ الْبَوْلِ	صفحة ٣٤	١	ن	(قبله: باب ما جاء في غسل البول إلخ)
-٥	بَابُ حَيْضٍ	صفحة ٤٥	١	ت	(قبله: باب الصلاة على النفساء وستنها)
-٦	بَابُ تَيْمَمٍ	صفحة ٤٨	١	ن	(قبله: باب التيمم ضربة)
-٧	بَابُ مَوَاضِعِ الصَّلَاةِ	صفحة ٥٧	١	ت	(قبله: باب الصلاة في البيعة)

الرقم المسلسل	بَابُ	أبواب تحتها باب بلا ترجمة	رقم	رموز	مواضع / مواقع هذه الأبواب من النسخة الهندية
٨-	بَابُ	صلاة	١	ث	(قبله: باب إدخال البعير في المسجد) صفح ٦٦
٩-	بَابُ	أبواب السترة	١	ث	(قبله: باب الصلاة بين السواري في غير جماعة) صفح ٧٢
١٠-	بَابُ	ركوع	١	ث	(قبله: باب فضل اللهم ربنا لك الحمد) صفح ١٠٩
١١-	بَابُ	جمعة	١	ث	(قبله: باب فضل الجمعة) صفح ١٢١
١٢-	بَابُ	صلاة الخوف	١	ت	(ليس في الأصل: بَابُ، ولكن في الحاشية في الهندية) صفح ١٢٩
١٣-	بَابُ	صلاة الليل	١	ت	(قبله: باب ما يكره من ترك قيام الليل...) صفح ١٥٤
١٤-	بَابُ	جناز	١	ت	(قبله: باب ما يكره من النباحة على الميت) صفح ١٧٢
١٥-	بَابُ	جناز	١	ت	(قبله: باب ما قيل في أولاد المشركين) صفح ١٨٥
١٦-	بَابُ	زكاة	١	ت	(قبله: باب فضل صدقة الشحيح الصحيح، هكذا في أصل الهندية. وفي هامشه: باب أي الصدقة أفضل؟ وهكذا في المصرية) صفح ١٩١
١٧-	بَابُ	حج	١	ث	(هكذا في هامش الهندية، وفي أصلها: باب الصلاة بذئ الحليفة) صفح ٢٠٧
١٨-	بَابُ	فضائل المدينة	١	ث	(في هذه الصفحة بابان بلا ترجمة في المصرية والهندية كليهما) صفح ٢٥٣
١٩-	بَابُ	صوم	١	ث	(قبله: باب إذا صام أياماً من رمضان ثم سافر) صفح ٢٦١
٢٠-	بَابُ	مزارعة	٢	ث	(قبله: باب قطع الشجر والنخل) صفح ٣١٢
٢١-	بَابُ	مزارعة	٢	ث	(قبله: باب إذا لم يشترط السنين في المزارعة) صفح ٣١٣
٢٢-	بَابُ	مزارعة	٢	ث	(قبله: باب من أحيا أرضاً مواتاً) صفح ٣١٤
٢٣-	بَابُ	لقطة	٢	ث	(قبله: باب من عرف اللقطة) صفح ٣٢٩
٢٤-	بَابُ	هبة	٢	ث	(قبله: باب لا يحل لأحد أن يرجع...) صفح ٣٥٧
٢٥-	بَابُ	شهادات	٢	ت	(في نسخة الحاشية قبله: باب من أمر بإنجاز الوعد) صفح ٣٦٨
٢٦-	بَابُ	جهاد	٢	ث	(ثلاثة أبواب: صفح ٤٠٧، وصفح ٤٢٤، وصفح ٤٥١)
٢٧-	بَابُ	بدء الخلق	٢	ت	
٢٨-	بَابُ	ذكر بني إسرائيل	٢	ت	(قبله: باب حديث الغار) صفح ٤٩٣
٢٩-	بَابُ	مناقب	٢	ت	(قبله: باب المناقب) صفح ٤٩٦
٣٠-	بَابُ		٢	ث	(قبله: نسبة اليمن إلى إسماعيل عليه السلام) صفح ٤٩٧
٣١-	بَابُ	مناقب	٢	ث	(قبله: باب كنية النبي ﷺ) صفح ٥٠١
٣٢-	بَابُ	فضائل أبي بكر	٢	ت	(قبله: باب قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذاً خليلاً...») صفح ٥١٦
٣٣-	بَابُ	مناقب أسامة	٢	ت	(على الحاشية) صفح ٥٢٨
٣٤-	بَابُ	هجرة النبي ﷺ	٢	ت	(قبله: كيف آخى النبي ﷺ بين أصحابه؟) صفح ٥٦١
٣٥-	بَابُ	مغازي	٣	ث	(قبله: باب قول الله: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ...﴾ الآية) صفح ٥٦٤
٣٦-	بَابُ	مغازي	٣	ت	(قبله: باب فضل من شهد بدرًا) صفح ٥٦٧
٣٧-	بَابُ	مغازي	٣	ههنا بياض في الأصل	(قبله: باب شهود الملائكة بدرًا) صفح ٥٧٠

الرقم المسلسل	بَابُ	أبواب تحتها باب بلا ترجمة	رقم المجلد	رموز شيخ الهند	مواضع / مواقع هذه الأبواب من النسخة الهندية
-٣٨	بَابُ	مغازي	٣	ت	(قبله: باب ما أصاب النبي ﷺ من الجراح) صف ٥٨٣
-٣٩	بَابُ	مغازي	٣	ن	(قبله: باب منزل النبي ﷺ يوم الفتح) صف ٦١٥
-٤٠	بَابُ	مغازي	٣	ن	(قبله: باب مقام النبي ﷺ) صف ٦١٥
-٤١	بَابُ	مغازي	٣	ن	(قبله: باب وفد بني تميم) صف ٦٢٦
-٤٢	بَابُ	مغازي	٣	ت	(قبله: باب وفاة النبي ﷺ) صف ٦٤١
-٤٣	بَابُ	شهادات	٢	ن	(قبله: باب اليمين على المدعى عليه) صف ٣٦٨
-٤٤	بَابُ	فضائل مدينة	١	ن	(هذا مكرر، تقدّم برقم ١٨، ولعله من الناسخ؛ لأنه تقدّم هناك بابان بلا ترجمة في هذه الصفحة)
-٤٥	بَابُ	مغازي	٣	ن	(قبله: باب بعث النبي ﷺ أسامة) صف ٦٤٢
-٤٦	بَابُ	سورة «أقرأ»	٢	ن	(قبله: سورة «أقرأ...») صف ٧٣٩
-٤٧	بَابُ	نكاح	٣	ن	(قبله: باب الصفرة للمتزوج) صف ٧٧٤
-٤٨	بَابُ	نكاح	٣	ن	(قبله: باب لا تأذن المرأة) صف ٧٨٢
-٤٩	بَابُ	طلاق	٣	ن	(قبله: باب شفاعة النبي ﷺ) صف ٧٩٥
-٥٠	بَابُ	ههنا بياض في الأصل	٣	ن	
-٥١	بَابُ	طب	٤	ن	(قبله: باب اللدود) صف ٨٥١
-٥٢	بَابُ	لباس	٤	ن	(قبله: باب خاتم الفضة) صف ٨٧٢
-٥٣	بَابُ	دعوات	٤	ت	(قبله: باب التعوذ والقراءة عند النوم) صف ٩٣٥
-٥٤	بَابُ	رفاق	٤	ن	(قبله: باب قول النبي ﷺ: «بعثت أنا والساعة») صف ٩٦٣
-٥٥	بَابُ	فِتْن	٤	ن	(قبله: باب الفتنة تموج كموج البحر) صف ١٠٥٢
-٥٦	بَابُ	حِجَل	٤	ن	(قبله: باب إذا غصب جارية) صف ١٠٣٠
-٥٧	بَابُ	فِتْن	٤	ن	على الحاشية قبله: «بَابُ» بلا ترجمة صف ١٠٥٢
-٥٨	بَابُ	فِتْن	٤	ن	(قبله: باب خروج النار) صف ١٠٥٤
-٥٩	بَابُ	أحكام	٤	ن	(قبله: باب الاستخلاف) صف ١٠٧٢
-٦٠	بَابُ		٤		
-٦١	بَابُ		٤		
-٦٢	بَابُ		٤		
-٦٣	بَابُ		٤		

انتهى ما في «تراجم شيخ الهند» من الجداول الأربعة

ولا يذهب عليك

- أني بسطت الكلام في «مقدمة الأوجز» على مقدمة علم الحديث من تعريفه (حدّه) وموضوعه وشرفه وفضله، وبيان بداية كتابة علم الحديث واستمداده، ومبادئ العلم. وذكرت فيه أحوال الإمامين الهمايين: أبي حنيفة ومالك، من ترجمة الإمام أبي حنيفة، وبيان فضله، وثناء الناس عليه، والبحث عن تابعة الإمام، وبيان علو مرتبته في الحديث، وبيان سبب قلة روايته على الطريق المعروفة، والرد على ما نُقِم عليه، وبيان مشايخه وتلامذته، وبيان ما بنى عليه مذهبه. وذكرت فيها شرح ألفاظ كثر استعملها في كتب الحديث، وبيان مصطلحاتهم، منها المتن وأنواعه الاثنا عشر، ومنها السند والإسناد والإرسال، وبيان المرسل وأنواعه، وحكمه من القبول والرد، وبيان الفرق بين التحديث والإخبار، وطرق التحمل الأربعة، والفرق بين مراتبها، وبيان التحويل، وبيان المرفوع والموقوف والأثر، واختلافهم في قبول رواية المجهول، وبيان قولهم: «أمرنا بكذا» و«نهينا عن كذا»، والبحث عن الرواية بالمعنى، وبيان الموصول والمقطوع وغير ذلك من الأبحاث الكثيرة مما تتعلق بالحديث.

- وبسطت الكلام في «مقدمة اللامع» على ترجمة أمير المؤمنين في الحديث الإمام البخاري من ولادته ووفاته وأحواله التاريخية، وبيان مشايخه، وبيان سعة حفظه ومناقبه وما ابتلي فيه الإمام البخاري، وبيان رد ما نقم عليه، لا سيما الكلام على مسألة خلق القرآن، وبيان مسالك أئمة الحديث من الاجتهاد والتقليد، وبيان العلماء الحنفية في مشايخ البخاري، وبيان جماعة من العلماء انتقلوا من مسلك إلى مسلك آخر، وبيان مؤلفات الإمام البخاري غير هذا «الجامع الصحيح»، وفضل كتاب البخاري، وسبب تأليفه، وثناء الناس على الكتاب، وبيان موضوعه، ومعظم مقصوده بالتراجم، وبيان شرط البخاري في كتابه، وبيان طبقات الرواة، وبيان خصائص «الجامع الصحيح»، وبيان «ثلاثيات البخاري» وأنها اثنان وعشرون حديثاً، ومشايخ الإمام البخاري في العشرين منها الحنفية، وبيان قول البخاري: «أردت أن أدخل فيها غير معاد»، والإيراد عليه والجواب عنه، وبراعة الاختتام في آخر كل كتاب عند الحافظ ابن حجر - نور الله مرقده - وعند هذا العبد الضعيف من أن الإشارة إلى آخر الكتاب عند الحافظ قدس سره، والتنبيه على تذكير الموت وهادم اللذات عند هذا العبد الضعيف، وبيان ما اهتم به الإمام البخاري - من الغسل والصلاة - عند كل رواية، ومدة زمان تأليف «الجامع الصحيح» عند هذا العبد الضعيف، والكلام على عدد ما في «البخاري» من الروايات، وبيان مرتبة «الجامع الصحيح» في كتب الحديث.

- ونقلت فيها أيضاً رسالة تسمى بـ «ما يجب حفظه للناظر» لشيخ مشايخ الحديث في الهند الشاه عبد العزيز الدهلوي نور الله مرقده، فيها بيان مراتب كتب الحديث واختلافهم في السادس من الكتب الستة، وبيان أنواع كتب الحديث، وأنها تسعة وعشرون نوعاً فيما تفحصت، وهي:

١-	الجامع	٢-	والسنن	٣-	والمسند	٤-	والمعجم
٥-	والمشيخة	٦-	والأجزاء والرسائل	٧-	والأربعينية	٨-	والأفراد والغرائب
٩-	والمستدرک	١٠-	والمستخرج	١١-	والعلل	١٢-	والأطراف
١٣-	والتراجم	١٤-	والتعليق	١٥-	والترييب والترهيب	١٦-	والمسلسلات
١٧-	والثلاثيات	١٨-	والأمالي	١٩-	والزوائد	٢٠-	والمختصرات
٢١-	والتخاريج	٢٢-	وشرح الآثار	٢٣-	وأسباب الحديث	٢٤-	والترتيب
٢٥-	والتأليف على حروف المعجم من ألفاظ الحديث		٢٦-	والكتب المؤلفة في الموضوعات			
٢٧-	والكتب المؤلفة في الأدعية الماثورة والصلاة على النبي ﷺ		٢٨-	والناسخ والمنسوخ		٢٩-	ومتشابه الحديث

- هذه تسعة وعشرون نوعاً من أنواع التأليف، ذكرت في مقدمة «اللامع» الكلام المفصل على كل نوع من هذه الأنواع.

- وذكرت في «المقدمة» أيضاً تفصيل نسخ الكتاب والرواة عن البخاري والأسانيد إليه، وبيان ما انتقد في «الجامع الصحيح» من الروايات.

- وفيه أيضاً بيان ما انتقد عليه شيخه وأستاذه حضرة الحاج خليل أحمد السهاري نفوري - قدس الله سره - مؤلف «بذل المجهود في حل أبي داود».

- وأيضاً بيان ما انتقد في «الجامع الصحيح» من الرواة والجواب عنه، وهذا الجواب يمشي فيما انتقد على الأئمة المجتهدين أيضاً.

- وبيان مناسبة الكتب والأبواب في «الجامع الصحيح» عند الحافظ ابن حجر وعند هذا العبد الضعيف.

- وبيان شروح البخاري ومتعلقاته، وهي مائة ونيف وثلاثون، أشهرها خمس: «الفتح» و«العيني» و«القسطلاني» و«الكرمانى» وقطعة من «النووي». وبيان تفصيل هذه الشروح الخمسة.

- وفيها ترجمة مصدر «لامع الدراري» وترجمة جامع.

- ونهت ههنا على هذه الأبحاث المذكورة في مقدمة «الأوجز» ومقدمة «اللامع»، تكميلاً للفائدة وتنبيهاً لمن أراد البسط في نوع من الأبحاث المذكورة، فليرجع إلى هاتين المقدمتين، والله الموفق لما يحب ويرضى.

عناصر تقديم فضيلة الشيخ أحمد علي السهارنفوري رحمته الله

- أحوال المؤلف
- معرفة الحديث الصحيح
- أحوال «الجامع الصحيح»
- ألفاظ يتداولها أهل الحديث
- ما يتعلق بالتراجم
- إذا قال الصحابي: «كنا نقول...»
- شرح رموز النسخ لهذا «الصحيح»
- الفرق بين الاعتبار والمتابعة والشاهد
- بيان «حدثنا» و«أخبرنا» و«أنبأنا»
- بيان «مثله» أو «نحوه»
- الإسناد المَعْنَى
- بيان ما أورده البخاري بغير إسناد
- بيان طبقات رواة البخاري
- بيان الكتب التي استتمعت منها في حل مطالبه وكشف مآربه
- الجواب إجمالاً عن الطعن في الرواة
- بيان اصطلاحات يستعملونها في ضبط الأسماء
- ضبط الأسماء المتكررة المختلفة في الصحيحين
- بيان موضوع علم الحديث ومبادئه ومساائله
- بيان نسب بعض شيوخ البخاري
- رواية الحديث بالمعنى
- بيان فائدة لفظ «هو» أو «يعني» الزائد بعد اسم الراوي
- حكم تقديم بعض المتن على بعض
- بيان أن الرواية بالأسانيد المتصلة في زماننا ليس المقصود بها
- حكم رواية «عن النبي ﷺ» موضع «عن رسول الله ﷺ» وبالعكس
- إثبات ما يروى
- آداب الكاتب
- معرفة الصحابي والتابعي، وفيه يعرف «المتصل» من «المرسل»
- بيان الإسناد مني إلى المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي وفقنا بخدمة أقوال النبي وأحواله، صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه، وبعد، فيقول
العبد الضعيف الخادم للحديث النبوي أحمد علي السهارنفوري توطئاً والإسحاق تلمذاً والحنفي مذهباً:

لما كان من توفيق الله إيتاي وحسن كرامته علي أي قد صرفت عدة سنين من عمري في تصحيح «الصحيح» للإمام الهمام أمير المؤمنين في الحديث
أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وعلقت عليه من التعليقات التي تغني عن حل الكتاب ومآربه وربط تراجمه بما في أبوابه: فأردت أن أُلحق في
أوله مقدمة مشتملة على الأمور التي يحتاج إليها من يشتغل بهذا الكتاب، فرتبته على فصول:

الفصل الأول في أحوال المؤلف

- هو إمام الدنيا في الحديث، شيخ الإسلام، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرَزْجَبَه (بفتح موحدة فسكون راء فذال مهملة
مكسورة فزاي ساكنة فموحدة فهاء، كلمة فارسية معناها الزَّراع). و«بردزبه» مجوسي، مات عليها، وابنه المغيرة أسلم على يد اليمان البخاري الجعفي والي
بخارا. ويان هذا هو أبو جد عبد الله بن محمد بن جعفر بن بيان المسندي - بفتح النون - شيخ البخاري. وإنما قيل للبخاري: «جعفي»؛ لأنه مولى بيان
الجعفي ولأء إسلام.

- وكان البخاري نحيف الجسم، ليس بالطويل ولا بالقصير. وكان زاهداً في الدنيا ومتورعاً، وورث من أبيه مالاً كثيراً، فكان يتصدق به، وكان
قليل الأكل جداً، كثير الإحسان إلى الطلبة، مفرطاً في الجود والكرم.

- واتفقوا علي أن البخاري رحمه الله ولد بعد صلاة الجمعة، لثلاث عشرة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة [١٩٤ هـ]، وأنه توفي ليلة السبت
عند صلاة العشاء ليلة عيد الفطر، ودفن يوم الفطر بعد الظهر سنة ست وخسين ومائتين [٢٥٦ هـ] وله اثنتان وستون سنة [٦٢] إلا ثلاثة عشر يوماً،
ودفن بـ «خرتتك» (قرية على فرسخين من سمرقند)، ولم يُعقب ولداً ذكراً.

- ولما صُلي عليه ووُضع في حفرته فاح من تراب قبره رائحة طيبة كالمسك، فجعل الناس يحتلفون إلى قبره مدة، يأخذون من تراب قبره
ويتعجبون من ذلك، ولنعلم ما قيل:

جمال هم نشين در من اثر کرد وگر نه من هال حنا کم که هستم

- قال بعضهم: رأيت النبي ﷺ في المنام ومعه جماعة من الصحابة، وهو واقف، فسلمت عليه فرد علي السلام، فقلت: ماوقوفك هنا يا رسول
الله؟ قال: أنتظر محمد بن إسماعيل. قال: فلما كان بعد أيام بلغني موته، فنظرت فإذا هو قد مات في الساعة التي رأيت النبي ﷺ فيها.
- وروي عن يحيى بن جعفر بن أعين الأزد أن قال: لو قدرتُ على أن أزيد من عمري في عمر البخاري لفعلته؛ لأن موت أحد من
الناس، وموت البخاري ذهاب العلم وموت العالم. ونعم ما قيل:

إذا ما مات ذو علم وفتوى فقد وقعت من الإسلام ثلثة

- وقد جمع البعض تاريخ ولادته ومدة حياته ووفاته في بيت وقال:

كان البخاري حافظاً ومحدثاً جمع «الصحيح» مكمل التحرير
ملاذه صدق ومدة عمره فيها حميد وانقضى في نور
(١٩٤) (٦٢) (٢٦٥)

- قال الفربري: رأيت محمد بن إسماعيل البخاري في النوم خلف النبي ﷺ والنبي ﷺ يمشي، كلما رفع قدمه وضع البخاري قدمه في ذلك الموضع.
- وعن محمد بن حمدويه قال: سمعتُ محمد بن إسماعيل البخاري يقول: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح.
وعن محمد بن بشار شيخ البخاري ومسلم قال: حفاظ الدنيا أربعة:

- ١- أبو زرعه بالري ٢- ومسلم بن الحجاج بنيسابور ٣- وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي بسمرقند ٤- ومحمد بن إسماعيل ببخارا.
- قال علي بن حجر: أخرجت خراسان ثلاثة:

- ١- أبا زرعه بالري ٢- ومحمد بن إسماعيل ببخارا ٣- والدارمي بسمرقند.

قال: والبخاري أعلمهم وأبصرهم وأفهمهم.

— قال الإمام أحمد بن حنبل: ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل.

— قال إسحاق بن راهويه: يا معشر أصحاب الحديث، انظروا إلى هذا الشاب واكتبوا عنه؛ فإنه لو كان في زمن الحسن البصري لاحتاج إليه لمعرفة الحديث وفقهه.

— قال أبو عيسى الترمذي: لم أر بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتأريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل.

— وروي عن الإمام مسلم بن الحجاج أنه قال للبخاري: لا يعضك إلا حاسد، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك.

— وروى الحاكم أبو عبد الله في «تأريخ نيسابور» بإسناده عن أحمد بن محمد بن حنبل قال: جاء مسلم بن الحجاج إلى البخاري فقبل بين عينيه وقال: دَعْنِي أَقْبَل رَجُلِيكَ يَا أَسْتَاذَ الْأَسْتَاذِينَ، وَيَا سَيِّدَ الْمُحَدِّثِينَ، وَيَا طَبِيبَ الْحَدِيثِ فِي عَمَلِهِ.

— قال الإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة: ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله ﷺ من محمد بن إسماعيل البخاري. قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي: وحسبك بإمام الأئمة ابن خزيمة يقول فيه هذا القول مع لُقيَّة الأئمة المشايخ شرقاً وغرباً.

وفي «التهذيب»: قال الحاكم أبو عبد الله في تأريخ نيسابور: ممن سمع منه البخاري

١- بمكة: أبو الوليد أحمد بن محمد الأزرق، وعبد الله بن يزيد المقرئ، وإسماعيل بن سالم الصائغ، وأبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدي وأقرانهم.

٢- وبالمدينة: إبراهيم بن المنذر الحزامي، ومطرّف بن عبد الله، وإبراهيم بن حمزة، وأبو ثابت محمد بن عبيد الله، وعبد العزيز بن عبد الله الأوسي وأقرانهم.

٣- وبالشام: محمد بن يوسف الفريابي، وأبو النضر إسحاق بن إبراهيم، وآدم بن أبي إياس، وأبو البيان الحكم بن نافع، وحيوة بن شريح وأقرانهم.

٤- وببخارا: محمد بن سلام البيكندي، وعبد الله بن محمد بن المسندي، وهارون بن الأشعث وأقرانهم.

٥- ويمرو: علي بن الحسن بن شفيق، وعبدان، ومحمد بن مقاتل وأقرانهم.

٦- وببلخ: مكي بن إبراهيم، ويحيى بن بشر، ومحمد بن أبان، والحسن بن شجاع، ويحيى بن موسى، وقتيبة وأقرانهم، وقد أكثر بها.

٧- وبهراة: أحمد بن أبي الوليد الحنفي.

٨- وبنيسابور: يحيى بن يحيى، وبشر بن الحكم، وإسحاق بن راهويه، ومحمد بن رافع، ومحمد بن يحيى الذهلي وأقرانهم.

٩- وبالبزّ: إبراهيم بن موسى.

١٠- وببغداد: محمد بن عيسى الطباع، ومحمد بن سابق، وسُرّيج - بالسّين المهملة والجيم - ابن النعمان، وأحمد بن حنبل وأقرانهم.

١١- وبواسط: حسان بن حسان، وحسان بن عبد الله، وسعيد بن سليمان وأقرانهم.

١٢- وبالبصرة: أبو عاصم النبيل، وصفوان بن عيسى، وبَكَل بن المحبّر (بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة)، وحرمّ بن عُمارة، وعفان بن مسلم،

ومحمد بن عرعة، وسليمان بن حرب، وأبو الوليد الطيالسي، وعارم، ومحمد بن سنان وأقرانهم.

١٣- وبالكوفة: عبيد الله بن موسى، وأبو نُعيم، وأحمد بن يعقوب، وإسماعيل بن أبان، والحسن بن الربيع، وخالد بن مخلد، وسعد بن حفص،

وطلق بن غَنَم (بالمعجمة)، وعمر بن حفص، وفروة، وقبيصة بن عقبة، وأبو غَسَّان وأقرانهم.

١٤- وبمصر: عثمان بن صالح، وسعيد بن أبي مريم، وعبد الله بن صالح، وأحمد بن شبيب، وأصبغ بن الفرج، وسعيد بن عيسى، وسعيد بن كثير

بن غفير، ويحيى بن عبد الله بن بكير وأقرانهم.

١٥- وبالجيزة: أحمد بن عبد الملك الحرّاني، وأحمد بن يزيد الحرّاني، وعمر بن خلف، وإسماعيل بن عبد الله الرقي وأقرانهم.

قال الحاكم أبو عبد الله: فقد رحل البخاري ﷺ إلى هذه البلاد المذكورة في طلب العلم، وأقام في كل مدينة منها على مشايخها. قال: وإنما سَمِيتُ من كل ناحية جماعة من المتقدمين؛ ليستدل به على عالي إسناده، وبالله التوفيق. وروينا عن الخطيب البغدادي ﷺ قال: رحل البخاري ﷺ إلى محدثي الأمصار، وكتب بخراسان والجلال ومدن العراق كلها وبالبحر والشام ومصر وورد ببغداد دفعاتٍ، وروينا من جهات عن جعفر بن محمد القطان قال: سمعت البخاري يقول: كتبت عن ألف شيخ من العلماء وزيادة وليس عندي حديث لا أذكر إسناده.

وأما الآخذون عن البخاري

فأكثر من أن يحصروا وأشهر من أن يذكروا. وقد روينا عن الفربري قال: سمع «الصحيح» من البخاري تسعون ألف رجل، فما بقي أحد يرويه غيره. وقد روى عنه خلافتك غير ذلك.

ومن روى عنه من الأئمة الأعلام

- أبو الحسين مسلم بن الحجاج صاحب «الصحيح»، وأبو عيسى الترمذي، وأبو عبد الرحمن النسائي، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، وأبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحاربي الإمام، وصالح بن محمد بن جزرة الحافظ، وأبو بكر بن خزيمة، ويحيى بن محمد بن صاعد، ومحمد بن عبد الله مطين - وكل هؤلاء أئمة حفاظ - وآخرون من الحفاظ وغيرهم. انتهى

- وفي «التيسير»: قال البخاري رحمه الله: خَرَجْتُ كتاب «الصحيح» من زهاء ست مائة ألف حديث، وما وضعتُ فيه حديثاً إلا وصليتُ ركعتين.
- ولما قدم بغداد جاء أصحاب الحديث وأرادوا إمتحانه، فعمدوا إلى مائة حديث، فقلّبوا متونها وأسانيدها، ودفعوها إلى عشرة رجال، وأمروهم أن يلقوها إليه، فانتدب - أي تكفل - رجل منهم فسأله عن حديث منها فقال: لا أعرفه، فسأله عن آخر فقال: لا أعرفه، حتى فرغ من العشرة، فكان حاله معه كذلك إلى تمام العشرة، والبخاري لا يزيدهم على قوله: «لا أعرفه». فأما العلماء فعرفوا بإنكاره أنه عارف، وأما غيرهم فلم يُدرِكوا ذلك، فلما فرغوا التفت البخاري إلى الأول منهم فقال: أما حديثك الأول فهو كذا، وأما الثاني فكذا على النسق إلى آخر العشرة، فرد كل متني إلى إسناده وكل إسناده إلى متنه، ثم فعل بالباقيين مثل ذلك، فأقرّ الناس له بالحفظ وأذعنوا له بالفضل. انتهى

وللبخاري مصنفات غير «الصحيح»

كـ «الأدب المفرد» و«رفع اليدين في الصلاة» و«القراءة خلف الإمام» و«بر الوالدين» و«التاريخ الكبير والأوسط والصغير» و«خلق أفعال العباد» و«كتاب الضعفاء» و«الجامع الكبير» و«المسند الكبير» و«كتاب الأشربة» و«كتاب الهبة» و«أسامي الصحابة» و«كتاب العلل» و«كتاب الوجدان» و«كتاب المبسوط» وغير ذلك. وروي عنه أنه قال: رويتُ الحديث عن ألف وثمان مائة محدث. وروى عنه خلق كثير، قيل: روى عنه مائة ألف محدث.

هذه نبذة من شمائله وصفاته. قال النووي في «التهذيب»: ومناقبه لا تستقصى؛ لخروجها عن أن تحصى، وهي منقسمة إلى حفظ ودراية واجتهاد في التحصيل ورواية ونسك وإفادة وورع وزهادة وتحقيق وإتقان وعرفان وأحوال وكرامات وغيرها من المكرامات، رضي الله عنه وأرضاه وجمع بيني وبينه وجميع أجبائنا في دار كرامته مع من اصطفاه، وجزاه عني وعن سائر المسلمين أكمل الجزاء وحباه من فضله أبلغ الحباء.

الفصل الثاني في أحوال «الجامع الصحيح»

أما اسمه

فسمّاه مؤلفه رحمه الله «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه».

وأما محله

- فهو أول مصنفٍ صُنّف في الصحيح المجرد، واتفق العلماء على أن أصح الكتب المصنفة «صحيحاً البخاري ومسلم»، واتفق الجمهور على أن «صحيح البخاري» أصحهما صحيحاً وأكثرهما فوائد.

- قال الحافظ أبو علي النيسابوري وبعض علماء المغرب: «صحيح مسلم» أصح. وأنكر العلماء ذلك عليهم، والصواب ترجيح «صحيح البخاري».

- وقال النسائي: أجود هذه الكتب كتاب البخاري، وأجمعُ الأمة على صحة هذين الكتابين ووجوب العمل بأحاديثهما.

وأما سبب تصنيفه وكيفية تأليفه

- فقال البخاري رحمه الله: كنتُ عند إسحاق بن راهويه، فقال لنا بعض أصحابنا: لو جمعتم كتاباً مختصراً في الصحيح لسنن رسول الله ﷺ ...! فوقع ذلك في قلبي وأخذتُ في جمع هذا الكتاب.

- وروي من جهاتٍ عن البخاري قال: صَنَّفْتُ كتاب الصحيح لست عشرة سنة، خَرَجْتُهُ من ست مائة ألف حديث، وجعلته حجة بيني وبين الله.

- وروي عنه قال: رأيتُ النبي ﷺ في المنام وكأني واقف بين يديه، ويديّ مروحةٌ أذبُ عنه، فسألتُ بعض المعبرين فقال: أنت تذبُّ عنه الكذب. فهو الذي حملني على إخراج «الصحيح».

- وروي عنه قال: ما أدخلتُ في كتاب «الجامع» إلا ما صح، وتركتُ كثيراً من الصحاح؛ لحال الطول.

- وروي عن الفريري قال البخاري: ما وضعتُ في كتاب «الصحيح» حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين.

— وروي عن عبد القدوس بن همام قال: سمعت عدة من المشايخ يقولون: حوّل البخاري تراجم «جامعه» بين قبر النبي ﷺ ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين.

— وقال آخرون (منهم أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي): صَنَّفَهُ ببخارا، وقيل: بمكة، وقيل: بالبصرة، وكل هذا صحيح، ومعناه أنه كان يضيف فيه في كل بلد من هذه البلدان؛ فإنه بقي في تصنيفه ست عشرة سنة.

— قال الحاكم: حدثنا أبو عمرو وإساعيل: حدثنا أبو عبد الله محمد بن علي قال: سمعت البخاري يقول: أَقَمْتُ بالبصرة خمس سنين معي كُتُبِي، أَصَنَّفْتُ وَأَحْجُتُ في كل سنة، وأرجع من مكة إلى البصرة. قال البخاري: وأنا أرجو أن يبارك الله تعالى للمسلمين في هذه المصنَّفات.

— وجملة ما في «صحيح البخاري» من الأحاديث المسندة سبعة آلاف ومئتان وخمسة وسبعون [٧٢٧٥] حديثًا بالأحاديث المكررة، ويحذف المكررة نحو أربعة آلاف، كذا ذكر النووي في «التهذيب» والحافظ ابن حجر في «مقدمة فتح الباري».

— قال الحافظ ابن حجر في الفصل الثاني في «مقدمة فتح الباري»: قال الحافظ أبو الفضل بن طاهر فيما قرأتُ على الثقة أبي الفرج بن حماد أن يونس بن إبراهيم بن عبد القوي أخبره عن أبي الحسن بن المقيّر عن أبي المعتمر المبارك بن أحمد عنه: شرط البخاري أن يخرج الحديث المتفق على ثقته نَقَلْتَهُ إلى الصحابي المشهور من غير اختلافٍ بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلًا غير مقطوع، وإن كان راويان فحسن، وإن لم يكن إلا راوٍ واحدٍ وصح الطريق إليه كفى. قال: وما ادّعاه الحاكم أبو عبد الله (أن شرط البخاري ومسلم أن يكون للصحابي راويان فصاعدًا، ثم يكون للتابعي المشهور راويان ثقتان إلى آخر كلامه)، فمنتقض بأنهما أخرجا أحاديث جماعة من الصحابة ليس لهم إلا راوٍ واحد. انتهى

— والشرط الذي ذكر الحاكم وإن كان منتقضًا في حق بعض الصحابة الذين أخرج لهم: فإنه معتبر في حق من بعدهم، فليس في الكتاب حديث أحدٍ من رواه ليس له إلا راوٍ واحد قط. وقال الحافظ أبو بكر الحازمي رحمه الله: هذا الذي قاله الحاكم قول من لم يُمعن الغوص في خبايا «الصحيح»، ولو استقرأ الكتاب حق استقراره لوجد جملةً من الكتاب ناقضة عليه دعواه. ثم قال ما حاصله: إن شرط «الصحيح» أن يكون إسناده متصلًا، وأن يكون راويه مسلمًا، صادقًا، غير مدلس ولا مختلط، متصفًا بصفات العدالة، ضابطًا، متحفظًا، سليم الذهن، قليل الوهم، سليم الاعتقاد.

— قال: ومذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي في مشايخه العدول، فبعضهم حديثه ثابت صحيح، وبعضهم حديثه مدخول، قال: وهذا باب فيه غموص، وطريقة إيضاحه معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل ومراتب مداركهم، فلنوضح ذلك بمثال:

وهو أن تعلم أن أصحاب الزهري مثلاً على خمس طبقات، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها، فمن كان في الطبقة الأولى فهو الغاية في الصحة، وهو مقصد البخاري. والطبقة الثانية شاركت الأولى في الثبوت، إلا أن الأولى جمعت من الحفظ والإتقان ومن طول الملازمة للزهري، حتى كان فيهم من يزامله في السفر ويلازمه في الحضر، والطبقة الثانية لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة، فلم يارس حديثه، فكانوا في الإلتقان دون الأولى، وهم شرط مسلم. ثم مثل الطبقة الأولى بـ«يونس بن يزيد، وعقيل بن خالد الأيلي، ومالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، وشعيب بن أبي حمزة»، والثانية بـ«الأوزاعي، والليث بن سعد، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر، وابن أبي ذئب».

قال: والطبقة الثالثة نحو: «جعفر بن بُرقان، وسفيان بن حسين، وإسحاق بن يحيى الكلبي». والرابعة نحو: «زمعة بن صالح، ومعاوية بن يحيى الصديقي، والمثنى بن صباح». والخامسة نحو: «عبد القدوس بن حبيب، والحكم بن عبد الله الأيلي، ومحمد بن سعيد المصلوب».

فأما «الطبقة الأولى» فهم شرط البخاري، وقد يُخرَج - أي البخاري - من حديث أهل «الطبقة الثانية» ما يعتمد من غير استيعاب. وأما مسلم فيخرَج أحاديث الطبقتين على سبيل الاستيعاب، ويخرَج أحاديث الطبقة «الثالثة» على النحو الذي يصنع البخاري في الثانية. وأما «الرابعة والخامسة» فلا يُعَرِّجان عليهما.

قلت: وأكثر ما يخرَج البخاري حديث الطبقة الثانية تعليقًا، وإننا أخرج السير من حديث الطبقة الثالثة أيضًا، وهذا المثال الذي ذكره هو في حق الكثيرين، فيقاس على هذا «نافع، وأصحاب الأعمش، وأصحاب قتادة» وغيرهم. فأما غير الكثيرين فإننا اعتمد الشيخان في تخريج أحاديثهم على الثقة والعدالة وقلة الخطأ، لكن منهم من قوي الاعتماد عليه فأخرجنا ما نفرد به كـ«يحيى بن سعيد الأنصاري»، ومنهم من لم يقوَ الاعتماد عليه فأخرجنا له ما شاركه فيه غيره، وهو الأكثر.

الفصل الثالث في ما يتعلق بالتراجم

ومنه يعلم وجه كثرة نسخ البخاري

— روى عبد الرزاق البخاري أنه قال: قلت للبخاري: جميع الأحاديث التي أوردتها في مصنفاتك هل تحفظها؟ فقال: لا يخفى علي شيء منها؛ فإني قد صنفْتُ ثلاث مرات. وكأنه أراد بالترارِ التبييض. وأصل كثرة نسخ البخاري من هذه الجهة. ورواية «أنه جعل تراجمه في الروضة الشريفة» محمولة على نقلها من المسودة إلى البياض، كذا قيل. ويمكن حمله على حقيقته.

— قال الشيخ الحافظ ابن حجر العسقلاني في «مقدمة الفتح»: قد تقرر أنه التزم فيه الصحة وأنه لا يورد فيه إلا حديثاً صحيحاً. هذا أصل موضوعه، وهو مستفاد من تسميته إياه «الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» وما نقلناه عنه من رواية الأئمة عنه صريحاً، ثم رأى أن لا يخلِّيه من الفوائد الفقهية والنكت الحكيمية، فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة فرّقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها، واعتنى فيه بآيات الأحكام، فانتزع منها الدلالات البديعة وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعة.

— قال الشيخ محي الدين: ليس مقصود البخاري الاقتصار على الأحاديث فقط، بل مراده الاستنباط منها والاستدلال لأبواب أرادها، ولهذا المعنى أدخل كثيراً من الأبواب عن إسناد الحديث، واقتصر فيه على قوله: «فيه فلان عن النبي ﷺ...» أو نحو ذلك، وقد يذكر المتن بغير إسناد وقد يورد معلّقاً، وإنما يفعل هذا؛ لأنه أراد الاحتجاج للمسألة التي ترجم لها، وأشار إلى الحديث؛ لأنه كان معلوماً وقد يكون مما تقدم، وربما تقدّم قريباً. ويقع في كثير من أبوابه الأحاديث الكثيرة، وفي بعضها ما فيه إلا حديث واحد، وفي بعضها ما فيه إلا آية من كتاب الله تعالى، وفي بعضها لا شيء فيه البتة. وقد ادعى بعضهم أنه صنع ذلك عمداً، وغرضه أن يبين أنه لم يثبت عنده حديث بشرطه في المعنى الذي ترجم عليه، ومن ثم وقع في بعض نُسَخ الكتاب ضمُّ بابٍ لم يذكر فيه حديثٌ إلى حديثٍ لم يذكر فيه بابٌ، فأشكل فهمه على الناظر فيه.

وقد أوضح السبب في ذلك الإمام أبو الوليد الباجي المالكي في مقدمة كتابه في أسماء رجال البخاري، فقال: أخبرني الحافظ أبو ذر عبد بن أحمد المروزي قال: حدثنا الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي قال: انتسختُ كتاب البخاري من أصله الذي كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفربري، فرأيتُ فيه أشياء لم تتم وأشياء مبيضة، منها تراجمٌ لم يُثبت بعدها شيئاً، ومنها أحاديثٌ لم يترجم لها، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض.

قال أبو الوليد الباجي: وما يدل على صحة هذا القول أن رواية أبي إسحاق المستملي ورواية أبي محمد السرخسي ورواية أبي الهيثم الكشميهني ورواية أبي زيد المروزي مختلفة بالتقديم والتأخير، مع أنهم انتسخوا من أصل واحد، وإنما ذلك فيما قدر كل واحد منهم مما كان في طرّة أو رقعة مضافة أنه من موضع ما فأضافه إليه. ويبيّن ذلك أنك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متصلةً ليس بينهما أحاديث. قال الباجي: وإنما أوردتُ هذا؛ لما عُني به أهل بلدنا من طلب معنى يجمع بين الترجمة والحديث الذي يليها، وتكلّفهم في ذلك من تعسف التأويل ما لا يسوغ. انتهى

قلتُ: وهذه قاعدة حسنة يفرع إليها حيث يتعسر وجه الجمع بين الترجمة والحديث، وهي مواضع قليلة جداً. ثم ظهر لي أن البخاري مع ذلك فيما يورده من تراجم الأبواب على أطوار:

(أ) إن وجد حديثاً يناسب ذلك الباب - ولو على وجه خفي - ووافق شرطه: أوردته بالصيغة التي جعلها مصطلحاً لموضوع كتابه، وهي: «حدثنا» أو ما قام مقام ذلك و«النعنة» بشرطها عنده.

(ب) وإن لم يجد فيها إلا حديثاً لا يوافق شرطه، مع صلاحيته للحجة: كتبه في الباب مغايراً للصيغة التي يسوق بها ما هو من شرطه. ومن ثمة أورد التعاليق.

(ج) وإن لم يجد فيه صحيحاً، لا على شرطه ولا على شرط غيره، وكان مما يستأنس به، ويقدمه قوم على القياس: استعمل لفظ ذلك الحديث أو معناه ترجمة باب، ثم أورد بعد ذلك إما آية من كتاب الله تعالى تشهد له أو حديثاً يؤيد عموم ما دل عليه ذلك الخبر.

ولنذكر ضابطاً يشتمل على بيان أنواع التراجم فيه، وهي ظاهرة وخفية

أما الظاهرة فليس ذكرها من غرضنا، وهي: أن يكون الترجمة دالةً بالمطابقة لما يورد في مضمونها، وإنما فائدتها الإعلام بما ورد في ذلك الباب من غير اعتبار مقدار تلك الفائدة، كأنه يقول: هذا الباب الذي فيه كيت وكيت، أو باب ذكر الدليل على الحكم الفلاني مثلاً.

١ - وقد يكون الترجمة بلفظ المترجم له أو ببعضه أو بمعناه. وهذا في الغالب قد يأتي من ذلك ما يكون في معنى لفظ الترجمة احتمالاً لأكثر من معنى واحد، فبيّن أحد الاحتمالين بما يذكر تحتها من الحديث.

٢- وقد يوجد فيه ما هو بالعكس من ذلك، بأن يكون الاحتمال في الحديث والتعيين في الترجمة، والترجمة حينئذ بيان لتأويل ذلك الحديث نائبةً مناب قول الفقيه مثلاً: المراد بهذا الحديث العامّ الخصوصّ أو بهذا الحديث الخاصّ العموم؛ إشعاراً بالقياس؛ لوجود العلة الجامعة، أو أن ذلك الخاص المراد به ما هو أعم مما يدل عليه ظاهره بطريق الأعلى أو الأدنى.

ويأتي في «المطلق والمقيّد» نظير ما ذكرنا في «العام والخاص» وكذا في شرح «المشكل» وتفسير «الغامض» وتأويل «الظاهر» وتفصيل «المجمل». وهذا الموضوع هو معظم ما يشكل، فلهذا اشتهر من قول جمع من الفضلاء: «فقه البخاري في تراجمه».

٣- وأكثر ما يفعل البخاري ذلك إذا لم يجد حديثاً على شرطه في الباب ظاهر المعنى في المقصد الذي ترجم به، فيستنبط الفقه منه.

٤- وقد يفعل ذاك لغرض تشحيذ الأذهان في إظهار مضمرة واستخراج خبيثه.

٥- وكثيراً ما يفعل هذا الأخير حيث يذكر الحديث المفسّر لذلك في موضع آخر متقدماً أو متأخراً، فكأنه يحيل عليه ويومئ بالرمز والإشارة إليه.

٦- وكثيراً ما يترجم بلفظ الاستفهام، كقوله: «باب هل يكون كذا؟» أو «من قال كذا؟» أو نحو ذلك، وذلك حيث لا يتجه له الجزم بأحد الاحتمالين، وغرضه من ذلك بيان هل ثبت ذلك الحكم أو لم يثبت؟ فيترجمه على الحكم، ومراده ما يتفسر بعدد من إثباته أو نفيه أو أنه محتمل لهما.

٧- وربما كان أحد المحتملين أظهر، وغرضه أن يُبقي للنظر مجالاً، وينبّه على أن هناك احتمالاً أو تعارضاً يوجب التوقف، حيث يعتقد أن فيه إجمالاً أو يكون المدرك مختلفاً في الاستدلال به.

٨- وكثيراً ما يترجم بأمر ظاهره قليل الجدوى، لكنه إذا حققه المتأمل أجدى، كقوله: «باب قول الرجل: ما صلينا؛ فإنه أشار به إلى الرد على من كره ذلك، ومنه قوله: «باب قول الرجل: فاتتنا الصلاة»، وأشار بذلك إلى الرد على من كره إطلاق هذا اللفظ.

٩- وكثيراً ما يترجم بأمر يختص ببعض الوقائع لا يظهر في بادي الرأي، كقوله: «باب استيائك الإمام بحضرة رعيته»، وذلك أن الاستيائك قد يظن أنه من أفعال المهنة، فلعل متوهماً يتوهم أن إخفاءه أولى؛ مراعاةً للمروءة، فلما وقع في الحديث: «أنه ﷺ استاك بحضرة الناس» دل على أنه من باب التطيّب، لا من الباب الآخر، نبّه على ذلك ابن دقيق العيد.

١٠- وكثيراً ما يترجم بلفظ يومئ إلى معنى حديث لم يصح على شرطه، أو يأتي بلفظ الحديث الذي لم يصح على شرطه صريحاً في الترجمة، ويورد في الباب ما يؤدي معناه تارة بأمر ظاهر وتارة بأمر خفي، من ذلك قوله: «باب الأمراء من قريش»، وهذا لفظ حديث يروى عن علي عليه السلام وليس على شرط البخاري، وأورد فيه حديث «لا يزال وإل من قريش». ومنها قوله: «باب اثنان فما فوقهما جماعة»، وهذا حديث يروى عن أبي موسى الأشعري عليه السلام وليس على شرط البخاري، وأورد فيه: «فأذن وأقيماً وليؤمكما أحكما».

١١- ورُبما اكتفى أحياناً بلفظ الترجمة التي لم يصح على شرطه وأورد معها أثراً أو آية، فكأنه يقول: لم يصح في الباب شيء على شرطي.

وللغفلة عن هذه المقاصد الدقيقة اعتقد من لم يمعن النظر أنه ترك الكتاب بلا تبيين، ومن تأمل ظفر، ومن جدّ وجد. انتهى ما في «مقدمة الفتح»

ويناسبه ما أفاده الشيخ الأجل قدوة المحدثين ولي الله بن عبد الرحيم في «مقدمة شرحه» على تراجم البخاري

عبارته: جملة تراجم أبوابه تنقسم أقساماً:

١- منها أنه يترجم بحديث مرفوع ليس على شرطه، ويذكر في الباب حديثاً شاهداً له على شرطه.

٢- ومنها أنه يترجم بحديث مرفوع ليس على شرطه؛ لمسألة استنبطها من الحديث بنحو من الاستنباط من نصه أو إشارته أو عمومته أو إيمائه أو فحواه.

٣- ومنها أنه يترجم بمذهب ذهب إليه ذاهب قبله، ويذكر في الباب ما يدل عليه بنحو من الدلالة ويكون شاهداً له في الجملة من غير قطع بترجيح ذلك المذهب، فيقول: «باب من قال كذا».

٤- ومنها أنه يترجم بمسألة اختلف فيها الأحاديث، فيأتي بتلك الأحاديث على اختلافها؛ ليقرب إلى الفقيه من بعده أمرها مثاله: «باب خروج النساء إلى البراز»، جمع فيه حديثين مختلفين.

٥- ومنها أنه قد يتعارض الأدلة، ويكون عند البخاري وجه التطبيق بينهما: يحمل كل واحد على محمل، فيترجم بذلك المحمل؛ إشارة إلى التطبيق، مثاله: «باب خوف المؤمن أن يحبط عمله، وما يجذر من الإصرار على التقاتل والعصيان»، ذكر فيه حديث «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر».

٦- ومنها أنه قد يجمع في باب واحد أحاديث كثيرة، كل واحد منها يدل على الترجمة، ثم يظهر له في حديث واحد فائدة أخرى سوى الفائدة المترجم عليها، فيعلم على ذلك الحديث بعلامة الباب، وليس غرضه أن الباب الأول قد انقضى بها فيه وجاء الباب الآخر برأسه، ولكن قوله: «باب» هنالك بمنزلة ما يكتب أهل العلم على الفائدة المهمة لفظ «تنبيه» أو لفظ «فائدة» أو لفظ «قف»، مثاله قوله في «كتاب بدء الخلق»: «باب قول الله تعالى وبت فيها من كل دابة»

ثم قال بعد أسطر: «باب خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال»، وأخرج هذا الحديث بسنده، ثم ذكر حديث «والفخر والخيلاء في أهل الخيل» ثم ما ليس من ذكر الغنم، فكانه أعلم على هذا الحديث بأنه مع دخوله في الباب فيه فائدة أخرى من منقبة للغنم.

٧- ومنها أنه قد يكتب لفظ «باب» مكان قول المحدثين: «وبهذا الإسناد»، وذلك حيث جاء حديثان بإسناد واحد، كما يكتب «ح» حيث جاء حديث واحد بإسنادين. مثاله: «باب ذكر الملائكة»، أطال فيه الكلام حتى أخرج حديث «الملائكة يتعاقبون، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» برواية شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه، ثم كتب «باب إذا قال أحدكم: آمين، والملائكة في السماء: آمين، فوافقت إحداهما الأخرى: غفر له ما تقدّم من ذنبه»، ثم أخرج حديث: «إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة» ثم ما ليس فيه ذكر «آمين» إلا بعد كثير. قال الإسعيلي في موضع الباب: «وبهذا الإسناد»، كأنه يشير إلى أن لفظ «باب» علامة لقوله: «وبهذا الإسناد».

٨- ومنها أنه قد يترجم بمذهب بعض الناس، وبما كاد يذهب إليه بعضهم، أو بحديث لم يثبت عنده: ثم يأتي بحديث يستدل به على خلاف ذلك المذهب والحديث، إما بعمومه أو غير ذلك.

٩- ومنها أنه يذهب في كثير من التراجم إلى طريقة أهل السير في استنباطهم خصوصيات الوقائع والأحوال من إشارات طرق الحديث، وربما يتعجب الفقيه من ذلك؛ لعدم ممارسته بهذا الفن، ولكن أهل السير لهم اعتناء شديد بمعرفة تلك الخصوصيات.

١٠- ومنها أنه يقصد التمرن على ذكر الحديث وفق المسألة المطلوبة، ويهدي طالب الحديث إلى هذا النوع، مثاله: «باب ذكر الصوّاع» في «باب ذكر الخياط». وقد فرق البخاري في تراجم الأبواب علماً كثيراً من شرح غريب القرآن، وذكر آثار الصحابة والتابعين والأحاديث المعلقة.

١١- وقد يذكر حديثاً لا يدل هو بنفسه على الترجمة أصلاً لكن له طرقاً، وبعض طرقه يدل عليها إشارة أو عموماً. وقد أشار بذكر الحديث إلى أن فيه أصلاً صحيحاً يتأكد به ذلك الطريق، ومثل هذا لا ينتفع به إلا المهرة من أهل الحديث.

١٢- وكثيراً ما يترجم لأمر ظاهر قليل الجدوى، لكنه إذا حققه التأمّل أجدى قوله: «باب قول الرجل: ما صلينا؛ فإنه إشارة إلى الرد على من كره ذلك. قلت: وأكثر ذلك تعقبات وتنكبات على عبد الرزاق وابن أبي شيبة في تراجم «مصنّفهم» إذ شواهد الآثار يرويان عن الصحابة والتابعين في «مصنّفهم»، ومثل هذا لا ينتفع به إلا من مارس الكتابين واطلع على ما فيها.

١٣- وكثيراً ما يُخرج الآداب المفهومة بالقول من الكتاب والسنة بنحو من الاستدلال والعادات الكائنة في زمانه عليه السلام، ومثل هذا لا يدرك حسنه إلا من مارس كتب الآداب وأجال عقله في ميدان آداب قومه، ثم طلب لها أصلاً من السنة.

١٤- وكثيراً ما يأتي بشواهد الحديث من الآيات وبشواهد الآية من الأحاديث؛ تظاهراً ولتعيين بعض الاحتمالات دون البعض، فيكون المراد بهذا العام الخصوص أو بهذا الخاص العموم ونحو ذلك، ومثل هذا لا يدرك إلا بفهم ثاقب وقلب حاضر. انتهى

الفصل الرابع في شرح رموز النسخ لهذا «الصحيح» وعلاماتها

١-	لَعَلَّامَةُ الْفِرْعَوْنِي: «ف»	١١-	وَلَايِي دَرَّ: «ذ»
٢-	وَلِلْكَشْمِيَهِي: «ه»	١٢-	وَلِلشَّيْخِ ابْنِ حَجَرٍ: «شحج»
٣-	وَلِلْحَمَوِي: «ح»	١٣-	وَلَايِي الْوَقْتِ: «قت»
٤-	وَلِلْمُسْتَمْلِي: «س»	١٤-	وَلِلنَّسْفِي: «سف»
٥-	وَلَا بِنِ عَسَاكِرِ: «عس»	١٥-	وَلِلصَّغَانِي: «صغ»
٦-	وَلِكُرَيْمَةَ بِنْتِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ حَاتِمِ الْمُرُوزِي: «مه»	١٦-	وَعَلَامَةُ الْكَثَرِ: «ك»
٧-	وَلِلسَّرْحِي: «خس»	١٧-	وَلَايِي السَّكَنِ: «كن»
٨-	وَلِلْأَصِيلِي: «ص»	١٨-	وَلَايِي أَحْمَدَ الْجُرْجَانِي: «جا»
٩-	وَلِلْقَابِيسِي: «قا»	١٩-	وَلَا بِنِ شَبُوتِي: «بو»
١٠-	وَلِلْمُرُوزِي: «مر»		*****

الفصل الخامس في بيان «حدثنا» و«أخبرنا» و«أنبأنا» وغيرها

• قال العيني في «شرحه» على «الصحيح»: قال القاضي عياض: لا خلاف أنه يجوز في السماع من لفظ الشيخ أن يقول السامع فيه: «حدثنا» و«أخبرنا» و«أنبأنا» و«سمعتة يقول» و«قال لنا فلان» و«ذكر لنا فلان». انتهى

قال النووي: كان من مذهب مسلم رحمه الله الفرق بين «حدثنا» و«أخبرنا»: أن «حدثنا» لا يجوز إطلاقه إلا لما سمعه من لفظ الشيخ خاصة، و«أخبرنا» لما قرئ على الشيخ. وهذا الفرق هو مذهب الشافعي وأصحابه وجمهور أهل العلم بالمشرق. قال محمد بن الحسن الجوهري المصري: وهو مذهب أكثر أصحاب الحديث الذين لا يحصيهم أحد، وروي هذا المذهب أيضًا عن ابن جريج والأوزاعي وابن وهب. قلت: وهو مذهب النسائي، وصار هو الشائع الغالب على أهل الحديث.

وذهب جماعات إلى أنه يجوز أن يقول فيما قرئ على الشيخ: «حدثنا» و«أخبرنا»، وهو مذهب الزهري ومالك وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد القطان وآخرين من المتقدمين، وهو مذهب البخاري وجماعة من المحدثين، وهو مذهب معظم الحجازيين والكوفيين.

وذهب طائفة إلى أنه لا يجوز إطلاق «حدثنا» ولا «أخبرنا» في القراءة، وهو مذهب ابن المبارك ويحيى بن يحيى وأحمد بن حنبل والمشهور عن النسائي، والله أعلم.

• وقال النووي في موضع آخر: جرت العادة بالاختصار على الرمز في «حدثنا» و«أخبرنا»، واستمر الاصطلاح عليه من قديم الأعصار إلى زماننا، واشتهر ذلك بحيث لا يخفى. فيكتبون من «حدثنا»: «ثنا»، وهي: الثاء والنون والألف، وربما حذف الثاء. ويكتبون من «أخبرنا»: «أنا»، ولا يحسن زيادة الباء قبل «نا».

• وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثر كتبوا عند الانتقال من إسناد إلى إسناد: «ح»، وهي حاء مهملة مفردة. والمختار أنها مأخوذة من «التحول»؛ لتحوله من إسناد إلى إسناد، وأنه يقول القارئ إذا انتهى إليها: «ح» ويستمر في قراءة ما بعدها.

وقيل: إنها من «حَالِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ» إذا حمز؛ لكونها حالت بين الإسنادين، وإنه لا يلفظ عند الانتهاء إليها بشيء، وليست من الرواية.

وقيل: إنها رمز إلى قوله: «الحديث»، وإن أهل المغرب كلهم يقولون إذا وصلوا إليها: «الحديث».

وقد كتب جماعة من الحفاظ موضعها «صح»، وحسنت ههنا كتابته؛ لأن لا يتوهم أنه سقط متن الإسناد الأول.

• ثم هذه الحاء توجد في كتب المتأخرين كثيرًا، وهي كثيرة في «صحيح مسلم»، قليلة في «صحيح البخاري».

• وجرت عادة أهل الحديث بحذف «قال» ونحوه فيما بين رجال الإسناد في الخط، وينبغي للقارئ أن يلفظ بها.

وإذا كان في الكتاب «قرئ على فلان: أخبرك فلان» فليقل القارئ: «قرئ على فلان: قيل له: أخبرك فلان».

وإذا كان فيه «قرئ على فلان: أخبرنا فلان» فليقل: «قرئ على فلان: قيل له: قلّت: أخبرنا فلان».

• وإذا تكررت كلمة «قال» - كقوله: «حدثنا صالح قال: قال الشعبي ...» - فإنهم يحذفون إحداها في الخط، فليلفظ بها القارئ. فلو ترك القارئ

لفظة «قال» في هذا كله فقد أخطأ، والسماع صحيح للعلم بالمقصود، ويكون هذا من الحذف؛ لدلالة الحال عليه.

• قال النووي في موضع آخر: إن لفظ «الابن» إذا وقع بين العَلَمَيْنِ، ويكون صفةً للأول: يقرأ العَلَمُ الأول بلا تنوين. وأيضًا إذا كان كذلك

فرسم خطه أن يكتب: «بن» بدون الألف في أوله، إلا أن يقع في أول السطر، فيكتب هنا وفي باقي المواضع بالألف.

الفصل السادس في الإسناد المُعْتَنَ

• قال النووي: هو «فلان عن فلان». قال بعض العلماء: هو مرسل. والصحيح الذي عليه العمل وقاله الجماهير من أصحاب الحديث والفقهاء

والأصول: أنه متصل بشرط أن يكون المُعْتَنُ غير مدّلس، وبشرط إمكان لقاء مَنْ أضيفت العُنْتَةُ إليهم بعضهم بعضًا.

• وفي اشتراط ثبوت اللقاء وطول الصحبة ومعرفة بالرواية عنه خلاف:

منهم من لم يشترط شيئًا من ذلك، وهو مذهب مسلم.

ومنهم من شرط ثبوت اللقاء وحده، وهو مذهب علي بن المديني والبخاري وأبي بكر الصِّيرِيّ في الشافعي والمحققين، وهو الصحيح.

ومنهم من شرط طول الصحبة، وهو قول أبي المظفر السمعاني الفقيه الشافعي.

ومنهم من شرط أن يكون معروفًا بالرواية عنه، وبه قال أبو عمرو المقرئ.

- وأما إذا قال: «حدثنا الزهري أن ابن المسيب قال كذا» أو «حدّث بكذا» أو «فعل» أو «ذكر» أو «روى» أو نحو ذلك: فقال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله وجماعة: لا يلتحق ذلك بـ«عن»، بل يكون منقطعاً، حتى يتبين السماع. وقال الجماهير: هو كـ«عن» محمول على السماع بالشرط المتقدم، وهذا هو الصحيح.

الفصل السابع في بيان طبقات رواية البخاري

- جملة من حدّث عنه البخاري في «صحيحه» خمس طبقات:
- الأولى: «لم يقع حديثهم إلا كما وقع من طريقه إليهم»، منهم محمد بن عبد الله الأنصاري، حدّث عنه عن مُعيد عن أنس رضي الله عنه. ومنهم مكّي بن إبراهيم وأبو عاصم النبيل، حدّث عنهما عن يزيد بن أبي عُبَيْد عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه. ومنهم عبيد الله بن موسى، حدّث عنه عن معروف عن أبي الطفيل عن علي رضي الله عنه، وحدّث عنه عن هشام بن عروة وإسماعيل بن أبي خالد، وهما تابعيان. ومنهم أبو نعيم، حدّث عنه عن الأعمش، والأعمش تابعي. ومنهم علي بن عياش، حدّث عنه عن حُرَيْر بن عثمان عن عبد الله بن بَشْرِ الصحابي رضي الله عنه. هؤلاء وأشباهم الطبقة الأولى، وكان البخاري سمع مالكا والثوري وشعبة وغيرهم؛ فإنهم حدّثوا عن هؤلاء وطبقتهم.
- الثانية: من مشايخه «قومٌ حدّثوا عن أئمةٍ حدّثوا عن التابعين»، وهم شيوخه الذين روى عنهم عن ابن جريج ومالك وابن أبي ذئب وابن عيينة بالحجاز، وشعيب والأوزاعي وطبقتهما بالشام، والثوري وشعبة وحماد وأبي عوانة وهمام بالعراق، والليث ويعقوب بن عبد الرحمن بمصر، وفي هذه الطبقة كثرة.
- الثالثة: «قومٌ حدّثوا عن قومٍ أدرك زمانهم وأمكنه لقيتهم، لكنه لم يسمع منهم»، كيزيد بن هارون وعبد الرزاق.
- الرابعة: «قومٌ في طبقته حدّث عنهم عن مشايخه»، كأبي حاتم محمد بن إدريس الرازي، حدّث عنه في «صحيحه» - ولم ينسبه - عن يحيى بن صالح.
- الخامسة: «قومٌ حدّث عنهم وهم أصغر منه في الإسناد والسنن والوفاء والمعرفة»، منهم عبد الله بن حماد الأملي وحسين القباني وغيرهما.
- ولا بد من الوقوف على هذا؛ لأن من لا معرفة له يظن أن البخاري إذا حدّث «عن مكّي، عن يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة» ثم حدّث في موضع آخر «عن بكر بن مضر، عن عمرو بن الحارث، عن بكير بن عبد الله بن الأشجّ، عن يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة»: أن الإسناد الأول سقط منه شيء، وإنما يحدث في موضع عالٍ وفي موضع نازلًا.
- فقد حدّث في مواضع كثيرة جدًّا «عن رجل، عن مالك» وفي موضع «عن عبد الله بن محمد المسندي، عن معاوية بن عمرو، عن أبي إسحاق الفزاري، عن مالك».
- وحدّث في مواضع «عن رجل، عن شعبة» وحدّث في مواضع «عن ثلاثة، عن شعبة»، منها حديثه «عن حماد بن حميد، عن عبيد الله بن معاذ، عن أبيه، عن شعبة».
- وحدّث في مواضع «عن رجل، عن الثوري» وحدّث في مواضع «عن ثلاثة، عنه»، فحدّث «عن حمدان بن عمر، عن أبي النضر، عن عبيد الله الأشجعي، عن الثوري».
- وأعجب من هذا كله: أن «عبد الله بن المبارك» أصغر من مالك وسفيان وشعبة ومتأخّر الوفاة، وحدّث البخاري «عن جماعة من أصحابه، عنه» وتأخرت وفاتهم، ثم حدّث «عن سعيد بن مروان، عن محمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة، عن أبي صالح سلمويه، عن عبد الله بن المبارك»، فقس على هذا أمثاله.
- وقد حدّث البخاري عن قومٍ خارج «الصحيح» وحدّث «عن رجل، عنهم» في «الصحيح»، منهم أحمد بن منيع وداود بن رُشيد.
- وحدّث عن قومٍ في «الصحيح» وحدّث «عن آخرين، عنهم»، منهم أبو نعيم وأبو عاصم الأنصاري وأحمد بن صالح وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين.
- فإذا رأيت مثل هذا فأصله ما ذكرنا، وقد روي عن البخاري: «لا يكون المحدث محدثًا كاملاً حتى يكتب عن من هو فوقه، وعن من هو مثله، وعن من هو دونه»، هذا كله من «العيني».

الفصل الثامن في الجواب إجمالاً عن الطعن في الرواة

قال الحافظ ابن حجر:

ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب «الصحيح» لأي راوٍ كان مقتضى عدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بـ «الصحيحين». وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في «الصحيحين»، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيها. هذا إذا خرج له في الأصول.

فأما إن أخرج له في المتابعات والشواهد والتعليق فهذا بتفاوت درجات من أخرج له في الضبط وغيره، مع حصول اسم الصدق لهم. وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعنًا فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام، فلا يقبل إلا مبيّن السبب مفسّرًا بقادحٍ يقدر في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه مطلقًا أو في ضبط الخبر بعينه؛ لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة: منها ما يقدر ومنها ما لا يقدر، وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في «الصحيح»: هذا جاز القنطرة، يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه. قال الشيخ أبو الفتح القشيري في «مختصره»: وهكذا نعتقد، وبه نقول، ولا نخرج عنه إلا بحجة ظاهرة وبيان شافٍ يزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدّمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بـ «الصحيحين»، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما. قلت: فلا يقبل الطعن في أحد منهم إلا بقادح واضح؛ لأن أسباب الجرح مختلفة، ومدارها على خمسة أشياء:

١- البدعة ٢- أو المخالفة ٣- أو الغلط ٤- أو جهالة الحال ٥- أو دعوى الانقطاع في السند، بأن يدعي في الراوي أنه كان يدلس أو يرسل. فأما جهالة الحال: فمندفعة عن جميع من أخرج لهم في «الصحيح»؛ لأن شرط «الصحيح» أن يكون راويه معروفًا بالعدالة، فمن زعم أن أحدًا منهم مجهول العدالة، فكأنه نازع المصنف في دعواه أنه معروف، ولا شك أن المدعي لمعرفته مقدّم على من يدعي عدم معرفته؛ لما مع المثبت من زيادة العلم، ومع ذلك فلا تجد في رجال «الصحيح» أحدًا ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلاً. وأما الغلط: فتارة يكثر من الراوي وتارة يقل، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما أخرج له: إن وجد مرويًا عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط علم أن المعتمد أصل الحديث، لا خصوص هذه الطريق. وإن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادحٌ يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله. وليس في «الصحيح» بحمد الله من ذلك شيء. وحيث يوصف بقلة الغلط (كما يقال: «سئ الحفظ» أو «له أوهام» أو «له مناكير» وغير ذلك من العبارات) فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله، إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك. وأما المخالفة: وينشأ عنها الشذوذ والنكارة، فإذا روى الضابط أو الصدوق شيئًا، فرواه من هو أحفظ منه أو أكثر عددًا بخلاف ما روى، بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين: فهذا شاذ. وقد تشدد المخالفة أو يضعف الحفظ، فيحكم على ما يخالف فيه بكونه مُنكَرًا. وهذا ليس في «الصحيح» منه سوى نزد يسير بحمد الله تعالى.

وأما دعوى الانقطاع: فمندفعة عمن أخرج لهم البخاري؛ لما علم من شرطه، ومع ذلك فحكم من ذكر من رجاله بتدليس أو إرسال أن تسير أحاديثهم الموجودة عنده بالنعنة، فإن وجد التصريح بالسّاع فيها اندفع الاعتراض، وإلا فلا. وأما البدعة: فالموصوف بها إما أن يكون ممن يكفر بها أو يفسق، فالمكفر بها لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقًا عليه من قواعد جميع الأئمة، كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية في علي عليه السلام أو في غيره، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة أو غير ذلك. وليس في «الصحيح» من حديث هؤلاء شيء البتة. والمفسق بها كبدع الخوارج والروافض الذين لا يغفلون ذلك الغلو، وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافًا ظاهرًا، لكنه مستند إلى تأويل ظاهر سائغ.

فقد اختلف أهل السنة في قبول حديث من هذا سبيله إذا كان معروفًا بالتحرز من الكذب مشهورًا بالسلامة من خوارم المروءة موصوفًا بالديانة والعبادة: ١- فقليل: يقبل مطلقًا. ٢- وقيل: يرد مطلقًا. ٣- والثالث التفصيل بين أن يكون داعيةً لبدعته أو غير داعية، فيقبل غير الداعية، ويردّ حديث الداعية، وهذا المذهب هو الأعدل، وصارت إليه الطوائف من الأئمة، وادعى ابن حبان إجماع أهل النقل عليه، لكن في دعوى ذلك نظر.

ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل:

فبعضهم أطلق ذلك، وبعضهم زاد تفصيلًا فقال: إن اشتملت رواية غير الداعية على ما يشيد بدعته ويزينه ويمسّنه فلا تقبل، وإن لم تشتمل فتقبل. وطرد بعضهم هذا التفصيل بعينه في عكسه في حق الداعية فقال: إن اشتملت روايته على ما يرد بدعته قبل، وإلا فلا. وعلى هذا إذا اشتملت رواية المبتدع - سواء كان داعيةً أم لم يكن - على ما لا تعلق له ببدعته أصلاً: هل تقبل مطلقًا أو ترد مطلقًا؟ مال أبو الفتح القشيري إلى تفصيل آخر فيه، فقال: إن وافقه غيره فلا يلتفت إليه؛ إجمادًا لبدعته وإطفاءً لناره، وإن لم يوافقه أحدٌ ولم يوجد ذلك الحديث إلا عنده، مع ما وصفنا من صدقه وتحزره

عن الكذب واشتغاره بالتدين وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته: فينبغي أن تقدّم مصلحة تحصيل ذلك الحديث ونشر تلك السنة على مصلحة إهانته وإطفاء بدعته، والله أعلم.

• واعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد، فينبغي التنبيه لذلك وعدم الاعتداد به إلا بحق. وكذا عاب جماعة من الورعين جماعة دخلوا في أمر الدنيا، فضعّفوهم لذلك، ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط، والله الموفق. وأبعد ذلك كله من الاعتبار تضعيف من ضعّف بعض الرواة بأمر يكون الحمل فيه على غيره وللتحامل بين الأقران. وأشد من ذلك تضعيف من ضعّف من هو أوثق منه أو أعلى قدرًا أو أعرف بالحديث. فكل هذا لا يعتبر به.

هذا ما ذكره الحافظ ابن حجر في «مقدمة فتح الباري» في أول الفصل التاسع، ثم سرد أسماء من طعن فيهم من رواية «الصحيح» وأجاب عن الاعتراضات عليهم، لكن لما كان بناء هذه الفصول على الاختصار تركنا التفصيل، ورأينا أن نذكر على سبيل التمثيل من رواية «الصحيح» المجروحين: عمران بن حطان ومروان بن الحكم، فنقل ما حكاه الحافظ من الاعتراض عليهما وما أجاب به عنه. عبارته:

— عمران بن حطان السدوسي: الشاعر المشهور. كان يرى رأي الخوارج. قال أبو العباس المبرّد: كان عمران رأس القعدية من الصفرية وخطيبهم وشاعرهم. انتهى و«القعدية»: قوم من الخوارج، كانوا يقولون بقولهم ولا يرون بالخروج، بل يزينونه. وكان عمران داعية إلى مذهبه، وهو الذي رثى عبد الرحمن بن ملجم قاتل علي عليه السلام. وقد وثقه العجلي، وقال قتادة: كان لا يتهم في الحديث، وقال أبو داود: ليس في أهل الأهواء أصح حديثًا من الخوارج... ثم ذكر عمران هذا وغيره. وقال يعقوب بن شيبه: أدرك جماعة من الصحابة، وصار في آخر أمره إلى أن رأى رأي الخوارج. وقال العقيلي: حدث عن عائشة رضي الله عنها ولم يبين سماعه منها.

قلت: لم يخرج له البخاري سوى حديث واحد من رواية يحيى بن أبي كثير عنه قال: سألت عائشة رضي الله عنها عن الخبر، فقالت: اثبت ابن عباس، فسأله فقال: اثبت ابن عمر، فسأله فقال: حدثني أبو حفص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إنما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة». انتهى وهذا الحديث إنما أخرجه البخاري في المتابعات، فللحديث عنده طرق غير هذه من رواية عمر رضي الله عنه وغيره. وقد رواه مسلم من طريق أخرى عن ابن عمر رضي الله عنهما نحوه.

ورأيت بعض الأئمة يزعم أن البخاري إنما أخرج له ما حمل عنه قبل أن يرى رأي الخوارج، وليس ذلك الاعتذار بقوي؛ لأن يحيى بن أبي كثير إنما سمع منه باليامة في حال هروبه من الحجاج، وكان الحجاج يطلبه ليقطعه؛ لرأيه رأي الخوارج، وقصته في ذلك مشهورة مبسوطة في «الكامل» للمبرّد وفي غيره، على أن أبا زكريا الموصلي حكى في «تأريخ الموصول» عن غيره: أن عمران هذا رجع في آخر عمره عن رأي الخوارج، فإن صح ذلك كان عذرًا جيدًا، وإلا فلا يضر التخريج - عمن هذا سبيله - في المتابعات، والله أعلم.

— مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية: ابن عم عثمان بن عفان، يقال: له رؤية، فإن ثبت فلا يعرج على من تكلم فيه. وقال عروة بن الزبير: كان مروان لا يتهم في الحديث، وقد روى عنه سهل بن سعد الساعدي الصحابي رضي الله عنه اعتمادًا على صدقه، وإنما نعموا عليه أنه رمى طلحة رضي الله عنه يوم الجمل بسهم فقتله، ثم شهر السيف في طلب الخلافة، حتى جرى ما جرى. فأما قتل طلحة رضي الله عنه فكان متأولاً فيه، كما قرره الإسماعيلي وغيره. وأما ما بعد ذلك فإنما حمل عنه سهل بن سعد وعروة وعلي بن الحسين وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، وهؤلاء أخرج البخاري أحاديثهم عنه في «صحيحه»؛ لما كان أميرًا عندهم بالمدينة قبل أن يبدو منه في الخلاف على ابن الزبير ما بدا، والله أعلم. وقد اعتمد مالك على حديثه ورأيه والباقون سوى مسلم. انتهى ما في «مقدمة فتح الباري»

وقال ابن عبد البر:

روى عنه جماعة من التابعين، وروى عنه من الصحابة سهل بن سعد رضي الله عنه فيما ذكره صالح بن كيسان وعبد الرحمن بن إسحاق عن ابن شهاب عن سهل بن سعد رضي الله عنه عن مروان عن زيد بن ثابت رضي الله عنه في قول الله عز وجل: «لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ» الآية (النساء: ٩٥)، ورواه معمر عن قبيصة بن ذؤيب عن زيد بن ثابت رضي الله عنه. ومن روى عنه من التابعين عروة بن الزبير وعلي بن الحسين. وقال عروة: كان مروان لا يتهم في الحديث. انتهى

الفصل التاسع في ضبط الأسماء المتكررة المختلفة في «الصحيحين»

- ١- أُبَي: كله بضم الهمزة وفتح الباء الموحدة وتشديد الياء آخر الحروف، إلا «أبي اللحم»؛ فإنه بهزمة ممدودة مفتوحة ثم باء مكسورة ثم ياء مخففة؛ لأنه كان لا يأكله، وقيل: لا يأكل ما ذبح للصنم.
- ٢- البراء: كله بتخفيف الراء، إلا «أبا معشر البراء» و«أبا العالية البراء» فبالتشديد. وكله ممدود، وقيل: إن المخفف يجوز قصره، حكاه النووي. و«البراء» هو الذي يري العود.
- ٣- يَزِيد: كله بالثناة التحتية والزاي، إلا ثلاثة: «يُريد بن عبد الله بن أبي بُردة»، يروي غالباً عن أبي بُردة (بضم الباء الموحدة وبالراء). والثاني: «محمد بن عَزْرَةَ بن الرِّند» (بموحدة وراء مكسورتين، وقيل: بفتحها ثم نون). والثالث: «علي بن هاشم بن الرِّيد» (بموحدة مفتوحة ثم راء مكسورة ثم مثناة تحت).
- ٤- يَسَار: كله بالياء آخر الحروف والسين المهملة، إلا «محمد بن بَشَّار» شيخها فبموحدة ثم معجمة. وفيهما «سَيَّار بن سلامة» و«سَيَّار بن أبي سَيَّار» بمهملة ثم بمثناة.
- ٥- بَشْر: كله بموحدة ثم شين معجمة، إلا أربعة فبالضم ثم مهملة: «عبد الله بن بَشْر الصحابي» و«بَشْر بن سعيد» و«بَشْر بن عبيد الله الحضرمي» و«بَشْر بن مَحْجَن». وقيل: هذا بالمعجمة كالأول.
- ٦- بَشِير: كله بفتح الموحدة وكسر المعجمة، إلا اثنين فبالضم وفتح الشين، وهما: «بَشِير بن كعب» و«بَشِير بن يسار». وإلا ثالثاً فبضم المثناة وفتح المهملة، وهو «يُسَيْر بن عمرو»، ويقال: «أُسَيْر». ورابعاً فبضم النون وفتح المهملة: «قطن بن نُسَيْر».
- ٧- حارثة: كله بالحاء المهملة والمثناة، إلا «جارية بن قدامة» و«يزيد ابن جارية» فبالجيم والمثناة من تحت. ولم يذكر غيرهما ابن الصلاح، وذكر الجبائي «عمرو بن أبي سفيان بن أسيد بن جارية الثقفي، حليف بني زهرة»، قال: حديثه خرج في «الصحيحين». و«الأسود بن العلاء بن جارية»، حديثه في «مسلم».
- ٨- جَرِير: كله بالجيم وراء مكررة، إلا «حَرِيز بن عثمان» و«أبا حَرِيز ابن عبد الله بن الحسين، الراوي عن عكرمة» فبالحاء والزاي آخرًا، ويقاربه «حُدَيْر» بالحاء والdal، والد عمران ووالد زياد وزيد.
- ٩- حَازِم: كله بالحاء المهملة، إلا «أبا معاوية محمد بن خازم» فبالمعجمة، كذا اقتصر عليه ابن الصلاح وتبعه النووي، وأهملاً «بشير بن أبي خازم، الإمام الواسطي»، أخرجا له. و«محمد بن بشر العبدي، كنياه أبا حازم» بالمهملة، قال أبو علي الجبائي: والمحموظ أنه بالمعجمة، كذا كناه أبو أسامة في روايته عنه، قاله الدارقطني.

- ١٠- حَبِيب: كله بفتح المهملة، إلا «حُبَيْب بن عدي» و«حُبَيْب بن عبد الرحمن» و«حُبَيْبًا - غير منسوب - عن حفص بن عاصم» و«حُبَيْبًا كنية ابن الزبير» فبضم المعجمة.
- ١١- حَبَّان: كله بالفتح والمثناة، إلا «حَبَّان بن مُثَقِّد، والد واسع بن حبان، وجد محمد بن يحيى بن حبان، وجد حبان بن واسع بن حبان»، وإلا «حَبَّان بن هلال - منسوبًا وغير منسوب - عن شعبة ووهيب وهمام وغيرهم» فبالوحدة وفتح الحاء، وإلا «حَبَّان بن العرقعة» و«حَبَّان بن عطية» و«حَبَّان بن موسى - منسوبًا وغير منسوب - عن عبد الله هو ابن المبارك» فبكسر الحاء وبالموحدة. وذكر الجبائي «أحمد بن سنان بن أسد بن حَبَّان»، روى له البخاري في «الحج» ومسلم في «الفضائل»، وأهمله ابن الصلاح والنوي.
- ١٢- حِرَاش: كله بالحاء المعجمة، إلا والد رَبِيعي فبالهملة.
- ١٣- حِزَام: بالزاي في قريش، وبالراء في الأنصار.
- وفي «المختلف والمؤتلف» لابن حبيب في جذام: «حرام بن جذام»، وفي تميم بن مُرَّة: «حرام بن كعب»، وفي خزاعة: «حرام بن حبشية بن كعب ابن سلول بن كعب»، وفي عذرة: «حرام بن صنة».
- وأما «حزام» بالزاي فجماعة في غير قريش، منهم «حزام بن هشام الخزاعي» و«حزام بن ربيعة الشاعر» و«عروة بن حزام الشاعر العدوي».
- ١٤- حُصَيْن: كله بضم الحاء وفتح الصاد المهملتين، إلا «أبا حَصِين عثمان بن عاصم» فبالفتح وكسر الصاد، وإلا «أبا ساسان حُصَيْن بن المنذر» فبالضم وضاد معجمة.
- ١٥- حَكِيم: كله بفتح الحاء وكسر الكاف، إلا «حُكَيْم بن عبد الله» و«رُزَيْق بن حُكَيْم» فبالضم وفتح الكاف.
- ١٦- رِبَاح: كله بالموحدة، إلا «زيد بن رِيَّاح عن أبي هريرة» و«أشراط الساعة» فبالمثناة عند الأكثرين، وقال البخاري بالوجهين: بالمثناة وبالموحدة، وذكر أبو علي الجبائي: «محمد بن أبي بكر بن عوف ابن رِيَّاح الثقفي سمع أنسًا»، وعنه مالك، روى له. و«رِيَّاح بن عبيدة من وُلد عمر بن عبد الوهاب الرِّيَّاحي»، روى له مسلم. و«رِيَّاح في نسب عمر بن الخطاب»، وقيل: بالموحدة.
- ١٧- رُيُود: بضم الزاي، هو ابن الحارث، ليس فيها غيره، وأما «زيد ابن الصلت» فبعد الزاي ياء آخر الحروف مكررة، وهو في «الموطأ».
- ١٨- الرُّبَيْر: بضم الزاي، إلا «عبد الرحمن بن الرُّبَيْر الذي تزوج امرأة رفاعة» فبالفتح وكسر الباء.
- ١٩- زِيَاد: كله بالياء آخر الحروف، إلا «أبا الرُّنَاد» فبالنون.

- ٢٠- سَلَمٌ: كله بالألف، ويقاربه «سَلَمٌ بن زَرِير» (بفتح الزاي) و«سَلَم» ابن قتيبة و«سَلَم بن أبي الذبال» و«سَلَم بن عبد الرحمن» بحذفها.
- ٢١- سُلَيْم: كله بالضم، إلا «ابن حَيَّان» فبالفتح.
- ٢٢- شَرِيح: كله بالمعجمة والحاء المهملة، إلا «ابن يونس» و«ابن نعمان» و«أحمد بن أبي سريح» فبالهملة والجيم.
- ٢٣- سَلَمَة: بفتح اللام، إلا «عمرو بن سَلَمَة إمام قومه» و«بني سَلَمَة القبيلة من الأنصار» فبكرها، وفي «عبد الخالق بن سلمة» وجهان.
- ٢٤- سُلَيْمَان: كله بالياء، إلا «سَلْمَان الفارسي» و«ابن عامر» و«الأغر» و«عبد الرحمن بن سلمان» فبحذفها. و«أبو حازم الأشجعي» و«أبو رجاء مولى أبي قلابة»، وكل منهما اسمه «سَلْمَان» بغير ياء، ولكن ذكر بالكنية.
- ٢٥- سَلَامٌ: كله بالتشديد، إلا «عبد الرحمن بن سَلَام الصحابي رضي الله عنه» و«محمد بن سَلَام شيخ البخاري» فبالفتح. وشدّد جماعة شيخ البخاري، وادّعى صاحب «المطالع» أن الأكثر عليه، وأخطأ. نعم المشدّد «محمد بن سَلَام بن السَّكَن البَيْكَنْدي الصغير»، وهو من أقرانه. وفي غير «الصحيحين» جماعة بالتخفيف أيضًا.
- ٢٦- سَيَّان: كله بالشين المعجمة ثم الياء آخر الحروف ثم الباء الموحدة، ويقاربه «سِنان بن أبي سِنان» و«ابن ربيعة» و«أحمد بن سِنان» و«سِنان
- ابن سلمة» و«أبو سِنان ضرار بن مرة» بالهملة والنون.
- ٢٧- عَبَاد: كله بالفتح والتشديد، إلا «قيس بن عُبَاد» فبالضم والتخفيف.
- ٢٨- عُبَادَة: كله بالضم، إلا «محمد بن عُبَادَة شيخ البخاري» فبالفتح.
- ٢٩- عَبْدَة: كله بإسكان الباء، إلا «عامر بن عَبْدَة» و«بَجَالَة بن عَبْدَة» ففيهما الفتح والإسكان، والفتح أشهر. وعن بعض رواة «مسلم»: «عامر بن عبد» بلا هاء، ولا يصح.
- ٣٠- عُبَيْد: كله بضم العين.
- ٣١- عُبَيْدَة: كله بالضم، إلا «السلماني» و«ابن سفيان» و«ابن حميد» و«عامر بن عُبَيْدَة» فبالفتح. وذكر الجياني: «عامر بن عُبَيْدَة قاضي البصرة»، ذكره البخاري في «كتاب الأحكام».
- ٣٢- عَقِيل: كله بالفتح، إلا «عُقَيْل بن خالد الأيلي» ويأتي كثيرًا عن الزهري غير منسوب، وإلا «يحيى بن عَقِيل» و«بني عَقِيل للقبيلة» فبالضم.
- ٣٣- عُمَارَة: كله بضم العين.
- ٣٤- وَاِئِد: كله بالقاف.
- ٣٥- يَسْرَة: بفتح الياء آخر الحروف والسين المهملة، وهو «يسرة بن صفوان شيخ البخاري»، وأما «بُسْرَة بنت صفوان» فليس ذكرها في «الصحيحين».

الأنساب

- ١- الأَيْلِيّ: كله بفتح الهمزة وسكون الياء آخر الحروف، نسبة إلى «أيلة» قرية من قُرَى مصر. ولا يرد «شبيان بن فروخ الأيلي» بضم الهمزة والموحدة شيخ مسلم؛ لأنه لم يقع في «صحيح مسلم» منسوبًا، وهو نسبة إلى «أيلة» مدينة قديمة، وهي مدينة كور دجلة، وكانت المسلحة والمدينة العامرة قبل أن تخط البصرة.
- ٢- البَصْرِي: كله بالباء الموحدة المفتوحة والمكسورة، نسبة إلى البصرة مثلثة الباء، إلا «مالك بن أوس بن الحدثان النَّصْرِي» و«عبد الواحد النَّصْرِي» و«سالمًا مولى النَّصْرَيْن» فبالنون.
- ٣- البَرْزَا: بزايين معجمتين، محمد بن الصباح وغيره، إلا «خلف بن هشام البزار» و«الحسن بن الصباح» فأخرهما راء مهملة، ذكرهما ابن الصلاح، وأهمّل «يحيى بن محمد بن السكن بن حبيب» و«بشر بن ثابت» فأخرهما راء مهملة أيضًا، فالأول حدّث عنه البخاري في «صدقة الفطر» و«الدعوات»، والثاني استشهد به في «صلاة الجمعة».
- ٤- الثَّوْرِي: كله بالمثلثة، إلا «أبا يعلى محمد بن الصلت الثَّوْرِي» بفتح التاء المثناة من فوق وتشديد الواو المفتوحة وبالزاي، ذكره البخاري في «كتاب الردة».
- ٥- الجُرَيْرِي: بضم الجيم وفتح الراء، إلا «يحيى بن بشر الحريري» (شيخها على ما ذكره ابن الصلاح، ولم يُعلم له المِزِّي إلا علامة مسلم فقط) فبالحاء المفتوحة. وعد ابن الصلاح من الأول ثلاثة، ثم قال: وهذا ما فيهم بالجيم المضمومة، وأهمّل رابعًا وهو: «عباس بن فروخ»، روى له مسلم في «الاستسقاء». وخامسًا وهو: «أبان بن ثعلب»، روى له مسلم أيضًا.
- ٦- الحَارِثِي: كله بالحاء وبالمثلثة، ويقاربه «سعد الجارِي» بالجيم وبعد الراء ياء مشددة، نسبة إلى «الجار» مرقى السفن بساحل المدينة.
- ٧- الحَزَامِي: كله بالحاء والزاي، وقوله في «صحيح مسلم» في حديث أبي اليسر: «كان لي على فلان الحرامي...» قيل: بالزاي، وبالراء، وقيل: «الجدامي» بالجيم والذال المعجمة.
- ٨- الحَرَامِي: بالمهملتين، في «الصحيحين» جماعة، منهم جابر بن عبد الله.
- ٩- السَّلَمِي: في الأنصار بفتح اللام، وحكي كسرهما. وفي «بني سُلَيْم» بضمها وفتح اللام.
- ١٠- الهمْدَانِي: كله بإسكان الميم والذال المهملة. قال الجياني: «أبو أحمد ابن المراز بن حمويه الهمداني» بفتح الميم والذال معجمة، يقال: إن البخاري حدّث عنه في الشروط. هذا كله من «العيني».

الفصل العاشر

في بيان نسب بعض شيوخ البخاري

- واعلم أن كل ما كان في «البخاري» «أخبرنا محمد قال: أخبرنا عبد الله» فهو ابن مقاتل المروزي عن ابن المبارك.
- وما كان «أخبرنا محمد عن أهل العراق كأبي معاوية وعبد بن يزيد بن هارون والفزاري» فهو ابن سلام البيكندي.
- وما كان فيه «عبد الله» غير منسوب فهو عبد الله بن محمد الجعفي المسندي مولى محمد بن إسماعيل البخاري.
- وما كان «أخبرنا يحيى» غير منسوب فهو ابن موسى البلخي، و«إسحاق» غير منسوب هو ابن راهويه، فافهم، كذا في «العيني».

الفصل الحادي عشر

في بيان فائدة لفظ «هو» أو «يعني» الزائد بعد اسم الراوي

قال النووي في «مقدمة شرحه على صحيح مسلم»: ليس للراوي أن يزيد في نسب غير شيخه ولا صفته على ما سمعه من شيخه؛ لئلا يكون كاذبًا على شيخه. فإن أراد تعريفه وإيضاحه وزوال اللبس المتطرق إليه - لمشابهة غيره - فطريقه أن يقول: «قال: حدثني فلان يعني ابن فلان، أو الفلان هو ابن فلان، أو نحو ذلك»، فهذا جائز حسن، قد استعمله الأئمة، وقد أكثر البخاري ومسلم منه في «الصحيحين» غاية الإكثار. وهذا الفصل نفيس، يعظم الانتفاع به؛ فإن من لا يعاني هذا الفن قد يتوهم أن قوله: «يعني» وقوله: «هو» زيادة، لا حاجة إليها، وأن الأولى حذفها، وهذا جهل قبيح، والله أعلم. انتهى

الفصل الثاني عشر

في بيان أن الرواية بالأسانيد المتصلة في زماننا ليس المقصود بها إثبات ما يروى

قال النووي: قال الشيخ أبو عمرو عثمان بن الصلاح رحمته: اعلم أن الرواية بالأسانيد المتصلة ليس المقصود بها في عصرنا وكثير من الأعصار قبله إثبات ما يروى؛ إذ لا يخلو إسناده منها عن شيخ لا يدري ما يرويه ولا يضبط ما في كتابه ضبطًا يصلح لأن يعتمد عليه في ثبوته. وإنما المقصود منها إبقاء سلسلة الإسناد التي خصت بها هذه الأمة، زادها الله كرامة.

وإذا كان ذلك كذلك فسييل من أراد الاحتجاج بحديث من «صحيح مسلم» وأشباهه: أن ينقله من أصل مُقَابِل على يدي ثقتين بأصول صحيحة متعددة مروية بروايات متنوعة؛ ليحصل له بذلك - مع اشتها هذه الكتب وبعدها عن أن تقصد بالتبديل والتحريف - الثقة بصحة ما اتفقت عليه تلك الأصول. فقد تكثر تلك الأصول المقابل بها كثرة تنزل منزلة التواتر ومنزلة الاستفاضة. هذا كلام الشيخ، وهذا الذي قاله محمول على الاستحباب والاستظهار، وإلا فلا يشترط تعدد الأصول والروايات؛ فإن الأصل الصحيح المعتمد يكفي، وتكفي المقابلة. انتهى

الفصل الثالث عشر في معرفة الصحابي والتابعي

وهذا الفصل مما يتأكد الاعتناء به وتمس الحاجة إليه، وفيه يعرف «المتصل» من «المرسل»

- فأما الصحابي: «فكل مسلم رأى رسول الله ﷺ ولو لحظة». هذا هو الصحيح في حدّه، وهو مذهب أحمد بن حنبل وأبي عبد الله البخاري في «صحيحه» والمحدثين كافة. وذهب أكثر أصحاب الفقه والأصول إلى «أنه من طالت صحبته له صحبة».

قال القاضي الإمام أبو بكر بن الطيب الباقلاني: لا خلاف بين أهل اللغة أن «الصحابي» مشتق من «الصحبة»، جارٍ على كل من صحب غيره قليلًا أو كثيرًا، يقال: «صحبه شهرًا» و«يومًا وساعة». قال: وهذا يوجب في حكم اللغة إجراء هذا على من صحب النبي ﷺ ولو ساعة، هذا هو الأصل. قال: ومع هذا فقد تقرر للأمة عرف في أنهم لا يستعملونه إلا فيمن كثرت صحبته واتصل لقاءه، ولا يجري ذلك على من لقي المرء ساعة ومشى معه خطوات وسمع منه حديثًا، فوجب أن لا يجري في الاستعمال إلا على من هذا حاله.

هذا كلام القاضي المجمع على إمامته وجلالته، وفيه تقرير للمذهبيين، ويستدل به على ترجيح مذهب المحدثين؛ فإن هذا الإمام قد نقل عن أهل اللغة أن الاسم تناول صحبة ساعة وأكثر، وأهل الحديث قد نقلوا الاستعمال في الشرع والعرف على وفق اللغة، فوجب المصير إليه، والله أعلم.

- وأما التابعي - ويقال فيه: التابع - «فهو من لقي الصحابي»، وقيل: «من صحبه»، كالخلاف في «الصحابي». والاكتفاء هنا بمجرد اللقاء أولى؛ نظرًا إلى مقتضى اللفظين، كذا في النووي.

الفصل الرابع عشر في معرفة الحديث الصحيح وبيان أقسامه

وبيان الحسن والضعيف وأنواعها

قال النووي: قال العلماء: الحديث ثلاثة أقسام:

١- صحيح ٢- وحسن ٣- وضعيف.

ولكل قسم أنواع:

١- فأما الصحيح

• فهو ما اتصل سنده بالعدول الضابطين، من غير شذوذ ولا علة. فهذا متفق على أنه «صحيح»، وإن اختلف بعض هذه الشروط ففيه خلاف وتفصيل.

• وقال أحمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب الخطابي الفقيه الشافعي المتقن: الحديث عند أهله ثلاثة أقسام: ١- صحيح ٢- وحسن ٣- وسقيم، ف«الصحيح»: ما اتصل سنده وعدلت نقلته. و«الحسن» ما عرف مخرجه واشتهر رجاله. وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي نقله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء. و«السقيم» على طبقات، شرها الموضوع، ثم المقلوب، ثم المجهول.

• قال الحاكم أبو عبد الله النيسابوري في كتابه «المدخل إلى كتاب الإكلیل»: «الصحيح» من الحديث عشرة أقسام: خمسة متفق عليها، وخمسة تختلف فيها.

فالأول من المتفق عليه: اختيار البخاري ومسلم، وهو الدرجة الأولى من «الصحيح»، وهو أن لا يذكر إلا ما رواه صحابي مشهور عن رسول الله ﷺ، - له راويان ثقتان فأكثر - ثم يرويه عنه تابعي مشهور بالرواية عن الصحابة - له أيضًا راويان ثقتان فأكثر - ثم يرويه عنه من أتباع الأتباع الحافظ المتقن المشهور على ذلك الشرط، ثم كذلك. قال الحاكم: والأحاديث المروية بهذه الشريطة لا يبلغ عددها عشرة آلاف حديث.

القسم الثاني: مثل الأول، لكن ليس لروايته من الصحابي إلا راوٍ واحد.

القسم الثالث: مثل الأول، إلا أن روايته من التابعين ليس له إلا راوٍ واحد.

القسم الرابع: الأحاديث الأفراد والغرائب التي رواها الثقات العدل.

القسم الخامس: أحاديث جماعة من الأئمة عن آبائهم عن أجدادهم، ولم يتواتر الرواية عن آبائهم عن أجدادهم بها إلا عنهم، كصحيفة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وإياس بن معاوية عن أبيه عن جده. وأجدادهم صحابيون، وأحفادهم ثقات.

قال الحاكم: فهذه الأقسام الخمسة مخرجة في كتب الأئمة، فيحتج بها وإن لم يخرج منها في «الصحيحين» حديث، يعني غير القسم الأول.

قال: والخمسة المختلف فيها: ١- المرسل، ٢- وأحاديث المدلسين إذا لم يذكروا سماعهم، ٣- وما أسنده ثقة وأرسله جماعة من الثقات،

٤- وروايات الثقات غير الحفاظ العارفين، ٥- وروايات المبتدعة إذا كانوا صادقين. فهذا آخر كلام الحاكم.

• وقال أبو علي الغساني الجبائي: الناقلون سبع طبقات: ثلاث مقبولة، وثلاث متروكة، والسابعة مختلف فيها:

١- فالأولى أئمة الحديث وحفاظه، وهم الحجة على من خالفهم، ويُقبل انفرادهم.

٢- الثانية دونهم في الحفظ والضبط، لِحَقِّهِمْ في بعض روايتهم وهم غلط، والغالب على حديثهم الصحة، ويصحح ما وهوا فيه من رواية الأولى، وهم لاحقون بهم.

٣- الثالثة جنحت إلى مذاهب من الأهواء، غير غالية ولا داعية، وصح حديثها وثبت صدقها وقَلَّ وهما.

فهذه الطبقات احتمل أهل الحديث الرواية عنهم، وعلى هذه الطبقات يدور نقل الحديث.

وثلاث طبقات أسقطهم أهل المعرفة:

٤- الأولى من وسم بالكذب ووضع الحديث.

٥- الثانية من غلب عليهم الوهم والغلط.

٦- والثالثة طائفة غلت في البدعة ودعت إليها وحرفت الروايات وزادت فيها؛ ليجتوا بها.

٧- والسابعة قوم مجهولون، انفردوا بروايات لم يُتابعوا عليها. فقبَّلهم قوم ووقفهم آخرون، هذا كلام الغساني.

- فأما قوله: «إن أهل البدع والأهواء الذين لا يدعون إليها ولا يغفلون فيها يقبلون بلا خلاف» فليس كما قال، بل فيهم خلاف، وكذلك في الدعاة خلاف مشهور.

- وأما قوله: «في المجهولين خلاف» فهو كما قال، وقد أخذ الحاكم بهذا النوع من المختلف فيه.

ثم «المجهول» أقسام: ١- مجهول العدالة ظاهرًا وباطنًا. ٢- ومجهولها باطنًا، مع وجودها ظاهرًا، وهو المستور. ٣- ومجهول العين. فأما الأول فالجمهور على أنه لا يحتاج به، وأما الآخران فاحتج بهما كثيرون من المحققين.

- وأما قول الحاكم: «إن من لم يرو عنه إلا راو واحد فليس هو من شرط البخاري ومسلم» فمردود، غلطه الأئمة فيه بإخراجها حديث المسيب ابن حزن - والد سعيد بن المسيب - في وفاة أبي طالب، لم يرو عنه غير ابنه سعيد. وإخراج البخاري حديث عمرو بن تغلب: إني لأعطي الرجل والذي أذع أحب إلي، لم يرو عنه غير الحسن. وحديث قيس بن أبي حازم عن مرداس الأسلمي: يذهب الصالحون، لم يرو عنه غير قيس. وإخراج مسلم حديث رافع بن عمرو الغفاري، لم يرو عنه غير عبد الله بن الصامت. وحديث ربيعة بن كعب الأسلمي لم يرو عنه غير أبي سلمة. والنظائر في «الصحيحين» لهذا كثيرة، والله أعلم.

هذا ما يتعلق بـ «الصحيح».

٢- وأما الحسن

- فقد تقدّم قول الخطابي رحمه الله: إنه ما عرف مخرجه واشتهر رجاله.
- وقال أبو عيسى الترمذي: «الحسن»: ما ليس في إسناده من يتهم، وليس بشاذ، وروي من غير وجه.
- وضبط الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله «الحسن» فقال: هو قسبان: أحدهما: الذي لا يخلو إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، وليس كثير الخطأ فيما يرويه، ولا ظهر منه تعمّد الكذب ولا سبب آخر مفسق، ويكون متن الحديث قد عُرف بأن يروى مثله أو نحوه من وجه آخر.
- القسم الثاني: أن يكون رواه من المشهورين بالصدق والأمانة، ولم يبلغ درجة رجال «الصحيح»؛ لقصوره عنهم في الحفظ والإتقان، إلا أنه مرتفع عن حال من يعد تفرّده منكرًا.
- قال: وعلى القسم الأول ينزل كلام الترمذي، وعلى الثاني كلام الخطابي، فاقصر كل واحد منهما على قسم رآه خفيًا، ولا بد في القسمين من سلامتهما من الشذوذ والعلّة. ثم «الحسن» وإن كان دون «الصحيح» فهو كـ «الصحيح» في جواز الاحتجاج به، والله أعلم.

٣- وأما الضعيف

- فهو ما لم يوجد فيه شروط الصحة، ولا شروط الحسن.
- وأما أنواعه فكثيرة، منها الموضوع، والمقلوب، والشاذ، والمُتكرّر، والمُعَلّل، والمُضطرب، وغير ذلك. ولهذه الأنواع حدود وأحكام وتفرعات معروفة عند أهل هذه الصنعة.

الفصل الخامس عشر في ألفاظ يتداولها أهل الحديث

- «المرفوع»: ما أضيف إلى رسول الله ﷺ خاصة، لا يقع مطلقه على غيره، سواء كان متصلًا أو منقطعًا.
- وأما «الموقوف»: فما أضيف إلى الصحابي، قولًا له أو فعلًا أو نحوه، متصلًا كان أو منقطعًا. ويستعمل في غيره مقيدًا، فيقال: «حديث كذا وقفه فلان على عطاء» مثلاً.
- وأما «المقطوع»: فهو الموقوف على التابعي، قولًا له أو فعلًا، متصلًا كان أو منقطعًا.
- وأما «المنقطع»: فهو ما لم يتصل إسناده، على أيّ وجه كان انقطاعه. فإن كان الساقط رجلين فأكثر سمي أيضًا «مُعْضَلًا» (بفتح الضاد المعجمة).
- وأما «المرسل» فهو عند الفقهاء وأصحاب الأصول والخطيب الحافظ أبي بكر البغدادي وجماعة من المحدثين: ما انقطع إسناده، على أيّ وجه كان انقطاعه. فهو عندهم بمعنى «المنقطع». وقال جماعات من المحدثين أو أكثرهم: لا يسمى «مرسلًا» إلا ما أخبر فيه التابعي عن رسول الله ﷺ.
- ثم مذهب الشافعي والمحدثين أو جمهورهم وجماعة من الفقهاء: أنه لا يحتاج بالمرسل. ومذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد وأكثر الفقهاء: أنه يحتاج به. ومذهب الشافعي: أنه إذا انضم إلى «المرسل» ما يعضده احتج به، وذلك بأن يروى أيضًا مسندًا أو مرسلًا من جهة أخرى، أو يعمل به بعض الصحابة أو أكثر العلماء.

- وأما «مرسل الصحابي» - وهو روايته ما لم يدركه أو يحضره، كقول عائشة رضي الله عنها: «أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي: الرؤيا الصالحة» - فمذهب الشافعي والجماهير: أنه يحتاج به. وقال الأستاذ الإمام أبو إسحاق الإسفرائيني الشافعي: إنه لا يحتاج به، إلا أن يقول: «إنه لا يروى إلا عن صحابي»، والصواب الأول، هكذا في «النوي».

الفصل السادس عشر

- إذا قال الصحابي: «كنا نقول أو نفعل أو يقولون أو يفعلون كذا» أو «كنا لا نرى أو لا يرون بأسًا بكذا» اختلفوا فيه: فقال الإمام أبو بكر الإسماعيلي: لا يكون مرفوعًا، بل هو موقوف.
- وقال الجمهور من المحدثين وأصحاب الفقه والأصول: إن لم يصفه إلى زمن رسول الله ﷺ فليس بمرفوع، بل هو موقوف. وإن أضافه فقال: «كنا نفعل في حياة النبي ﷺ» أو «في وقته» أو «وهو فينا» أو «بين أظهرنا» أو نحو ذلك فهو مرفوع. وهذا هو المذهب الصحيح الظاهر؛ فإنه إذا فعل في زمنه ﷺ فالظاهر اطلاعه عليه وتقريره إياه ﷺ، وذلك مرفوع.
- وقال آخرون: إن كان ذلك الفعل مما لا يخفى غالبًا كان مرفوعًا، وإلا كان موقوفًا. وهذا قطع الشيخ أبو إسحاق الشيرازي الشافعي، والله أعلم.
- وأما إذا قال الصحابي: «أمرنا بكذا» أو «نهينا عن كذا» أو «من السنة كذا» فكله مرفوع على المذهب الصحيح الذي قاله الجماهير من أصحاب الفنون. وقيل: موقوف.
- وأما إذا قال التابعي: «من السنة كذا» فالصحيح أنه موقوف. وقال بعض أصحابنا الشافعيين: إنه مرفوع مرسل.
- وأما إذا قيل عند ذكر الصحابي: «يرفعه» أو «ينميه» أو «يلعب به» أو «يرويه» فكله مرفوع متصل بلا خلاف.
- أما إذا قال التابعي: «كانوا يفعلون» فلا يدل على فعل جميع الأمة، بل على بعض الأمة. فلا حجة فيه إلا أن يصرح بنقله عن أهل الإجماع، فيكون نقلًا للإجماع. وفي ثبوته بخبر الواحد خلاف. كذا في «النوي».

الفصل السابع عشر في الفرق بين الاعتبار والمتابعة والشاهد

- قد أكثر البخاري من ذكر المتابعة، فإذا روى حماد مثلاً حديثاً «عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ» نظرنا: هل تابعه ثقة فرواه عن أيوب؟ فإن لم نجد ثقة غير أيوب عن ابن سيرين وإلا ثقة غير ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه، وإلا فصحابي غير أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ. فأبى ذلك وجد علم أن له أصلاً يرجع إليه، وإلا فلا. فهذا النظر هو «الاعتبار».
- وأما «المتابعة» فأن يرويه عن «أيوب» غير حماد، أو عن «ابن سيرين» غير أيوب، أو عن «أبي هريرة رضي الله عنه» غير ابن سيرين، أو عن «النبي ﷺ» غير أبي هريرة رضي الله عنه. فكل نوع من هذه يسمى متابعة.
- وأما «الشاهد» فأن يروى حديث آخر بمعناه. ويسمى المتابعة شاهداً، ولا ينعكس. فإذا قالوا في مثل هذا: «تفرد به أبو هريرة رضي الله عنه أو ابن سيرين أو أيوب أو حماد» كان مشعرًا بانتفاء وجوه المتابعات كلها فيه. ويدخل في المتابعة والاستشهاد رواية بعض الضعفاء، وفي «الصحيح» جماعة منهم ذكروا في المتابعات والشواهد، ولا يصلح لذلك كل ضعيف، ولهذا يقول الدارقطني وغيره: «فلان يعتبر به» و«فلان لا يعتبر به».
- مثال المتابع والشاهد: حديث «سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار، عن عطاء، عن ابن عباس رضي الله عنه» أنه ﷺ قال: لو أخذوا إهابها فذبغوه، فانتفعوا به! ورواه ابن جريج عن عمرو بن دينار عن عطاء بدون الدباغ. تابع عمرًا أسامة بن زيد، فرواه عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنه أنه ﷺ قال: ألا نزعم جلدًا فذبغتموه، فانتفعتم به؟
- وشاهده: حديث عبد الرحمن بن وُعلَة عن ابن عباس رضي الله عنه رفعه: أيما إهاب دبغ فقد طهر.
- فالبخاري قد يأتي بالمتابعة ظاهرًا، كقوله في مثل هذا: «تابعه مالك عن أيوب» أي تابع مالك حمادًا فرواه عن أيوب كرواية حماد، فالضمير في «تابعه» يعود إلى حماد. وتارة يقول: «تابعه مالك» ولا يزيد، فيحتاج إذن إلى معرفة طبقات الرواة ومراتبهم، هكذا في «العيني».

الفصل الثامن عشر في بيان «مثله» أو «نحوه»

- قال النووي: إذا روى الشيخ الحديث بإسناد، ثم أتبعه إسنادًا آخر، وقال عند انتهاء هذا الإسناد: «مثله» أو «نحوه»، فأراد السامع أن يروي المتن بالإسناد الثاني مقتصرًا عليه: فالأظهر منعه. وهو قول شعبة.

وقال سفيان الثوري: يجوز بشرط أن يكون الشيخ المحدث ضابطاً متحفظاً مميّزاً بين الألفاظ.

وقال يحيى بن معين: يجوز ذلك في قوله: «مثله»، ولا يجوز في «نحوه».

قال الخطيب البغدادي: وهذا الذي قاله ابن معين بناء على منع الرواية بالمعنى، فأما على جوازها فلا فرق. وكان جماعة من العلماء يحتاطون في مثل هذا، فإذا أرادوا رواية مثل هذا أورد أحدهم الإسناد الثاني ثم يقول: «مثل حديث قبله مثته كذا» ثم يسوقه، واختار الخطيب هذا، ولا شك في حسنه.

الفصل التاسع عشر في بيان ما أورده البخاري بغير إسناد

- قال العيني: قد أكثر البخاري من أحاديث وأقوال الصحابة وغيرهم بغير إسناد، فإن كان بصيغة جزم - كـ «قال» و «روى» ونحوهما - فهو حكم منه بصحته.
- وما كان بصيغة التمرّض - كـ «روي» ونحوه - فليس فيه حكم بصحته، ولكن ليس هو واهياً؛ إذ لو كان واهياً لما أدخله في «صحيحه».
- فإن قلت: قد قال: «ما أدخلت في الجامع إلا ما صح» يחדش فيه ذكر ما كان بصيغة التمرّض. قلت: معناه «ما ذكرت فيه مسنداً إلا ما صح». وقال القرطبي: لا يُعلّق في كتابه إلا ما كان مسنداً، لكنه لم يسنده؛ ليفرق بين ما كان على شرطه في أصل كتابه وبين ما ليس كذلك.

الفصل العشرون

في بيان الكتب التي استمعت منها في حل مطالبه وكشف مآربه

فمن شروح «البخاري»	١٦-	و «حاشية سيد جمال الدين المحدث»
١-	«فتح الباري»	ومن كتب الحديث
٢-	و «مقدمة فتح الباري» للحافظ ابن حجر العسقلاني	١٧- «جامع الأصول»
٣-	و «عمدة القاري» لأبي محمد بن أحمد العيني	١٨- و «تيسير الوصول»
٤-	و «إرشاد الساري» للقسطلاني	١٩- و «صحيح مسلم»
٥-	و «الكواكب الدراري» للكرمانى	٢٠- و «الترمذي»
٦-	و «الخبر الجاري» للشيخ يعقوب البمباني	٢١- و «أبو داود»
٧-	و «التنقيح» للشيخ بدر الدين الزركشي	٢٢- و «النسائي»
٨-	و «التوشيح» للشيخ جلال الدين السيوطي	٢٣- و «ابن ماجه»
٩-	و «العثماني»	٢٤- و «موطأ مالك»
١٠-	و «فيض الباري»	٢٥- و «شرح المسوّى»
واعلم أي وجدت حواشي في المنقول عنه مرقوماً في خاتمتها صورة «د»، نقلناها فيما رأينا حاجتها، فغالب ظني أنها علامة للدواودي للشارح الداودي		
٢٦- و «موطأ أحمد»		
ومن شروح «المسلم»		
٢٧- و «شرحه» للقاري		
٢٨- و «كتاب الآثار»		
٢٩- و «معاني الآثار» للطحاوي		
٣٠- و «مشكل الآثار» له		
١٣- و «المرقاة» لعلي القاري		
ومن لغات الحديث		
١٤- و «اللمعات» للشيخ عبد الحق الدهلوي		
٣١- «مجمع البحار» للشيخ محمد طاهر الفطنى، (وهو مع كونه من كتب اللغة شرح وافٍ للصحيح الستة، بل لغيرها أيضاً)		
١٥- و «أشعة اللمعات» أيضاً له		
٣٢- و «النهاية» لابن الأثير		

و«الكنز»	-٤٩	و«الدرر النثر» للسيوطي	-٣٣
و«الكافي»	-٥٠	و«المشارك» للقاضي عياض	-٣٤
و«البحر الرائق»	-٥١	ومن كتب اللغة	
و«الأشباه والنظائر»	-٥٢	«القاموس»	-٣٥
ومن كتب أصول الفقه		و«الصراح»	-٣٦
«الشاشي»	-٥٣	ومن كتب أسماء الرجال	
و«الحسامي»	-٥٤	«التقريب»	-٣٧
و«التوضيح»	-٥٥	و«تهذيب الأسماء» للنووي	-٣٨
ومن التفاسير		و«الكاشف» للذهبي	-٣٩
«البيضاوي»	-٥٦	و«المغني في ضبط حركات الأسماء»	-٤٠
و«الجلالين»	-٥٧	ومن كتب أصول الحديث	
و«معالم التنزيل»	-٥٨	«شرح النخبة»	-٤١
و«المظهري»	-٥٩	و«جواهر الأصول» وغير ذلك	-٤٢
ومن كتب النحو		ومن كتب الفقه	
«الكافية»	-٦٠	«الدر المختار»	-٤٣
و«شرح الكافية» للملا عبد الرحمن الجامي	-٦١	و«شروحه»	-٤٤
ومن كتب السير		و«الهداية»	-٤٥
«سيرة الحلبي»	-٦٢	و«فتح القدير» للشيخ ابن الهمام	-٤٦
و«الاستيعاب»	-٦٣	و«الكفاية»	-٤٧
و«تأريخ ابن حبان» وغير ذلك	-٦٤	و«شرح الوقاية»	-٤٨

وأما العلامات التي عبرناها عن الكتب التي كثر الاستخراج منها

ولإرشاد الساري للقسطلاني: «قس» أو «قسطلاني»	ولعمدة القاري: «ع» أو «عيني»	فلفتح الباري: «ف» أو «فتح»
وللتوشيح: «تو»	وللتنقيح: «تن»	وللكواكب الدراري: «ك» أو «كرماني»
	وللخير الجاري: «خ» أو «خير»	

— وحيث ما ترى علامتين أو علامتين مجتمعة فهو إشارة إلى أن هذا التعليق مأخوذ أو ملتقط كله من كل واحد مما هنا علامته، أو بعضه من بعضها وبعضه من بعض آخر.

— وحيث ما كان «كذا في الفلاني» فالمعنى أن العبارة ليست بعين عبارة المرقوم علامته، بل تصرف فيها إما بنحو من حذف أو اختصار أو تقديم أو تأخير أو غيرها.

ومما يناسبه شرح إشارات تراها في المتن

- فاعلم أنا رسمنا على بعض الكلمات بصورة «خف»؛ ليتبين أن الكلمة هنا مخففة، لا مشددة.
- ورسمنا في بعض المواضع على الجار أو على الظرف بصورة «ص»، وعلى كلمة قبله أيضًا بهذه الصورة؛ ليعلم أن اللاحق موصول بالسابق.
- وجعلنا على بعض الكلمات صورة «عط»، وعلى كلمة قبله أيضًا بهذه الصورة؛ ليظهر أن الثاني معطوف على الأول.
- وربما تجد صورة «صح» مكتوبًا بين كلمتين أو على كلمة بخط خفي مائلًا إلى فوق، فالمراد منه أننا وجدنا النسخ من هنا مختلفة بزيادة ونقصان،

بحيث: ١- كان في بعضها لفظ زائد بين كلمتين، لكن عامتها بالاقتصار عليهما من غير فصل بينهما ٢- أو بالعكس ٣- أو ما كان الكثرة في جانب بل كانت النسخ متساوية في الجانبين، لكن شهدت الشروح لزيادة أو نقصان.

فلما ترجع عندنا من زيادة أو نقصان بنحو مما ذكرنا كتبنا صورة «صح»: إن ترجح الزيادة فعليها، وإلا فبين الكلمتين اللتين وجدت الزيادة بينهما؛ لكي لا يتوهم من لم يتيسر له النظر إلا في نسخة مخالفة لأكثر أخواتها أو لم يمس الشروح: أن شيئاً سقط من هذا الموضع أو زاد.

الفصل الحادي والعشرون في بيان اصطلاحات يستعملونها في ضبط الأسماء

قال صاحب «المغني» في «مقدمة المغني»: اعلم أنهم يعبرون:

١-	عن «باء» ذات نقطة تحت	ب: مَوْحَدَة
٢-	وعن «تاء» ذات نقطتين فوق	ب: مُثَنَّاة فوق
٣-	وعن «ياء» ذات نقطتين تحت	ب: مُثَنَّاة تحت أو تحتية
٤-	وعن «ثاء» ذات ثلاث نقط	ب: مُثَلَّثَة
٥-	وعن «الخاء» و«الذال» و«السين» و«الضاد» و«الغين» ذوات النقط	ب: مُعْجَمَة
٦-	وعن الخالية عنها	ب: مُهْمَلَة
٧-	ويعبر عن البقية [سوى الحروف المذكورة آنفاً] بالصورة	
٨-	ويعبر عن الراء	ب: همزة بعد الألف
٩-	وعن الزاي المعجمة	ب: مُثَنَّاة تحت بعد همزة
١٠-	والبقية [سوى الراء والزاي] متميزة بالاسم	
١١-	والخفة = عدم التشديد ≠ لا الإسكان، (وقد يعبر عنها بالسكون والشدة)	
١٢-	وإذا سمعت: «زيداً ب زاي فياء فдал» بالعطف ب«الفاء» فكل الحروف متصلة، وب«الواو» أعم	
١٣-	وحيث يقال: «بفتح لام وميم» اشتراكاً فيه، بخلاف «بفتح لام وبميم» / أو شدة ميم	

الفصل الثاني والعشرون في بيان موضوع علم الحديث ومبادئه ومسائله

قال العيني في «مقدمة شرحه» على «البخاري»: لكل علم موضوع ومبادئ ومسائل:

- فالموضوع: ما يُبحث في ذلك العلم عن أعراضه الذاتية.
- والمبادئ: هي الأشياء التي يبنى عليها العلم.
- وهي إما تصورات أو تصديقات: فالتصورات حدود أشياء تستعمل في ذلك العلم. والتصديقات هي المقدمات التي منها يؤلف قياسات العلم.
- والمسائل: هي التي يشتمل العلم عليها.
- فموضوع علم الحديث: هو ذات رسول الله من حيث إنه رسول الله ﷺ.
- ومبادئه: هي ما تتوقف عليه المباحث، وهو أحوال الحديث وصفاته.
- ومسائله: هي الأشياء المقصودة منه.

وقد قيل: لا فرق بين المقدمات والمبادئ. وقيل: المقدمات أعم من المبادئ؛ لأن المبادئ ما يتوقف عليه دلائل المسائل بلا وسط، والمقدمة ما تتوقف عليه المسائل والمبادئ بوسط أو لا بوسط. وقيل: المبادئ ما يبرهن بها وهي المقدمات، والمسائل ما يبرهن عليها، والموضوعات ما يبرهن فيها.

قلت: وجه الحصر أن ما لا بد للعلم إن كان مقصوداً منه فهو «المسائل»، وغير المقصود إن كان متعلق المسائل فهو «الموضوع»، وإلا فهو «المبادئ».

- وهي حده وفائدته واستمداده:

- ١- أما حده: فهو علم يعرف به أقوال رسول الله ﷺ وأفعاله وأحواله.
- ٢- وأما فائدته: فهي الفوز بسعادة الدارين.

٣- وأما استمداده: فمن أقوال الرسول عليه السلام وأفعاله.

أما «أقواله» فهو الكلام العربي، فمن لم يعرف الكلام العربي بجهاته فهو بمعزل عن هذا العلم. وهي كونه حقيقةً ومجازاً، وكنيةً وصريحاً، وعاماً وخاصاً، ومطلقاً ومقيداً، ومحدوفاً ومضمراً، ومنطوقاً ومفهوماً، واقتضاءً وإشارةً وعبرةً ودلالةً، وتنبيهاً وإيحاءً ونحو ذلك، مع كونه على قانون العربية الذي بيّنه النحاة بتفاصيله، وعلى قواعد استعمال العرب، وهو المعبر عنه بـ «علم اللغة».

وأما «أفعاله» فهي الأمور الصادرة عنه التي أمرنا باتباعه فيها ما لم يكن طبعاً أو خاصةً. انتهى

الفصل الثالث والعشرون في رواية الحديث بالمعنى

— إذا أراد رواية الحديث بالمعنى فإن لم يكن خبيراً بالألفاظ ومقاصدها، عالماً بما يختل معانيها: لم يميز له الرواية بالمعنى بلا خلاف بين أهل العلم، بل يتعين اللفظ.

— وإن كان عالماً بذلك فقالت طائفة من أصحاب الحديث والفقه والأصول: لا يجوز مطلقاً، وجوّزه بعضهم في غير حديث النبي ﷺ ولم يجوّز فيه.

— وقال جمهور السلف والخلف من الطوائف المذكورة: يجوز في الجميع إذا جزم بأنه أدّى المعنى. وهذا هو الصواب الذي تقتضيه أحوال الصحابة فمن بعدهم ﷺ في روايتهم القضية الواحدة بالألفاظ مختلفة.

— ثم هذا في الذي يسمعه في غير المصنّفات، أما المصنّفات فلا يجوز تغييرها وإن كان بالمعنى وأما إذا وقع في الرواية أو التصنيف غلط لا شك فيه. فالصواب الذي قاله الجماهير أنه يرويه على الصواب ولا يغيّره في الكتاب، بل يُنبّه عليه حال الرواية وفي حاشية الكتاب فيقول: «كذا وقع، والصواب كذا».

الفصل الرابع والعشرون في حكم تقديم بعض المتن على بعض

— قال النووي: إذا قدّم بعض المتن على بعضٍ اختلفوا في جوازه؛ بناءً على جواز الرواية بالمعنى، فإن جوّزناها جاز وإلا فلا. وينبغي أن يقطع بجوازه إن لم يكن المقدّم مرتبطاً بالمؤخّر.

— وأما إذا قدّم المتن على الإسناد، أو ذكر المتن، وبعض الإسناد، ثم ذكر باقي الإسناد متصلاً، حتى وصله بها ابتداءً به: فهو حديث متصل، والسماع صحيح. فلو أراد من سمعه هكذا أن يقدّم جميع الإسناد فالصحيح الذي قاله بعض المتقدمين القطع بجوازه، وقيل: فيه خلاف، كتقديم بعض المتن على بعض. انتهى

الفصل الخامس والعشرون في حكم رواية «عن النبي ﷺ» موضع «عن رسول الله ﷺ» وبالعكس

— قال النووي: إذا كان في سماعه «عن رسول الله ﷺ» فأراد أن يرويه ويقول: «عن النبي ﷺ»، أو عكسه: فالصحيح الذي قاله حماد بن سلمة وأحمد بن حنبل وأبو بكر الخطيب أنه جائز؛ لأنه لا يختلف به هنا معنًى.

— وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: الظاهر أنه لا يجوز - وإن جازت الرواية بالمعنى -؛ لاختلافه.

— والمختار ما قدّمته؛ لأنه وإن كان أصل «النبي» و«الرسول» مختلفاً فلا اختلاف هنا ولا لبس ولا شك، والله أعلم. انتهى

الفصل السادس والعشرون في آداب الكاتب

— قال النووي: يستحب لكاتبه إذا مر بذكر الله ﷻ أن يكتب: «عَزَّجَلَّ» أو «تَعَالَى» أو «سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى» أو «تَبَارَكَ وَتَعَالَى» أو «جَلَّ ذِكْرُهُ» أو «تَبَارَكَ اسْمُهُ» أو «جَلَّتْ عَظَمَتُهُ» أو ما أشبه ذلك.

— وكذلك يكتب عند ذكر النبي ﷺ «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» بكاملها، لا رامزاً إليهما ولا مقتصرًا على أحدهما.

— وكذلك يقول في الصحابي: «رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»، فإن كان صحابياً ابن صحابي قال: «رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا».

— وكذلك يترضى ويرحم على سائر العلماء والأخبار.

— ويكتب كل هذا وإن لم يكن مكتوباً في الأصل الذي ينقل منه؛ فإن هذا ليس رواية، وإنما هو دعاء.

— وينبغي للقارئ أن يقرأ كل ما ذكرناه وإن لم يكن مذكوراً في الأصل الذي يقرأ منه، ولا يسأم من تكرار ذلك.

— ومن أغفل هذا حُرْمَ خيراً عظيماً وفَوْتَ فضلاً جسيماً. انتهى

الفصل السابع والعشرون في بيان الإسناد مني إلى المؤلف

[أ] قرأتُ أكثرَ هذا «الجامع الصحيح» للبخاري ﷺ

- ١- على الفاضل الفقيه الأملعي الشيخ وجيه الدين المحسني الصديقي السهارةفوري رَحْمَةُ اللَّهِ فِي الْبَلَدَةِ السَّهَارَنْفُورِ، صَاحِبُ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ الْآفَاتِ وَالشُّرُورِ.
- ٢- وحصل له الإجازة والقراءة عن الشيخ العالم الرباني مولانا عبد الحي رَحْمَةُ اللَّهِ.
- ٣- عن الشيخ الماهر في علم الباطن والظاهر مولانا عبد القادر رَحْمَةُ اللَّهِ.
- ٤- عن أخيه الشيخ عبد العزيز رَحْمَةُ اللَّهِ.
- ٥- عن أبيه الشيخ ولي الله الدهلوي رَحْمَةُ اللَّهِ.

[ب] ح: ثم قرأتُ ثانيًا بعض «الصحيح» وسمعتُ بعضه بقراءة الغير

- ١- على الشيخ المكرم المشتهر بين الآفاق بالفضل والوفاق مولانا محمد إسحاق رَحْمَةُ اللَّهِ فِي الْبَلَدَةِ الْمُكْرَمَةِ مَكَّةَ الْمُعَظَّمَةِ (زادها الله تكريما وتعظيما) وأجازني به وقال:
- ٢- وحصل له الإجازة والقراءة والسَّامِعَةُ من الشيخ الأجل والحرر الأكمل الذي فاق بين الأقران بالتميز، أعني الشيخ عبد العزيز رَحْمَةُ اللَّهِ.
- ٣- وحصل له الإجازة والقراءة والسَّامِعَةُ من والده الشيخ ولي الله بن الشيخ عبد الرحيم الدهلوي رَحْمَةُ اللَّهِ.

* * * * *

وقال الشيخ ولي الله رَحْمَةُ اللَّهِ:

- ١- أخبرنا الشيخ أبو طاهر محمد بن إبراهيم الكردي المدني رَحْمَةُ اللَّهِ.
- ٢- قال: أخبرنا والدي الشيخ إبراهيم الكردي المدني رَحْمَةُ اللَّهِ.
- ٣- قال: قرأتُ على الشيخ أحمد القشاشي رَحْمَةُ اللَّهِ.
- ٤- قال: أخبرنا أحمد بن عبد القدوس أبو المواهب الشنّاوي رَحْمَةُ اللَّهِ.
- ٥- قال: أخبرنا الشيخ شمس الدين محمد بن أحمد بن محمد الرملي رَحْمَةُ اللَّهِ.
- ٦- عن الشيخ الزين زكريا بن محمد أبو يحيى الأنصاري
- ٧- قال: قرأتُ على الشيخ الحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني
- ٨- عن إبراهيم بن أحمد التنوخي
- ٩- عن أبي العباس أحمد بن أبي طالب الحجار رَحْمَةُ اللَّهِ.
- ١٠- عن السراج الحسين بن المبارك الزبيدي رَحْمَةُ اللَّهِ.
- ١١- عن الشيخ أبي الوقت عبد الأول بن عيسى بن شعيب السجزي الهروي رَحْمَةُ اللَّهِ.
- ١٢- عن شيخ أبي الحسن عبد الرحمن بن مظفر الداودي رَحْمَةُ اللَّهِ.
- ١٣- عن أبي محمد عبد الله بن أحمد السرخسي رَحْمَةُ اللَّهِ.
- ١٤- عن أبي عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفريزي [بكسر فاء فتح راء كقمطر، قرية من توابع بخارا] رَحْمَةُ اللَّهِ.
- ١٥- عن مؤلفه أمير المؤمنين في الحديث الشيخ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري رَحْمَةُ اللَّهِ.

* * * * *

تقديم

الشيخ العلامة أبو الحسن محمد بن عبد الهادي السندي رحمه الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

• اعلم أن تراجم «الصحيح» على قسمين:

١- قسم يذكره؛ لأجل الاستدلال بحديث الباب عليه.

٢- وقسم يذكره؛ ليجعل كالشرح لحديث الباب، ويبين به مجمل حديث الباب، مثلاً: لكون حديث الباب مطلقاً قد علم تقييده بأحاديث أخرى، فيأتي بالترجمة مقيدة، لا ليستدل عليها بالحديث المطلق، بل ليبين أن محمل الحديث هو المقيد، فصارت الترجمة كالشرح للحديث.

والشرح جعلوا الأحاديث كلها دلائل لما في الترجمة فأشكل عليهم الأمر في مواضع، ولو جعلوا بعض التراجم كالشرح خلصوا عن الإشكال في مواضع. وأيضاً كثيراً ما يذكر بعد الترجمة آثاراً؛ لأدنى خاصية بالباب، وكثير من الشراح يرونها دلائل للترجمة، فيأتون بتكلفات باردة لتصحيح الاستدلال بها على الترجمة، فإن عجزوا عن وجه الاستدلال عدوه اعتراضاً على صاحب «الصحيح». والاعتراض في الحقيقة متوجه عليهم، حيث لم يفهموا المقصود. وأيضاً كثيراً ما يكون ظاهر الترجمة معنًى، فيحملون الترجمة عليه، والحديث لا يوافقه، فيعدون ذلك إيراداً على صاحب «الصحيح»، مع أنه قصد معنًى يوافقه الحديث قطعاً. وقد يكون معنى الترجمة ما فهموا، لكن تطبيق الحديث به يحتاج إلى فضلٍ تدقيق، فكثيراً ما يغفلون عنه ويعدون اعتراضاً.

• وأنت إذا حفظت وراعت ما ذكرنا لك يسهل عليك مواضع عديدة مما صعبت عليهم. وسيجيء لك في هذا التعليق اللطيف في حل مواضع يحتاج إلى فضلٍ دقة؛ إما في فهم معنى الترجمة، أو في تطبيق الحديث بها. إن شاء الله تعالى يظهر ذلك إن راجعت هذا التعليق بعد مراجعة الشروح وكنت من أهل التمييز، والله تعالى أعلم.

لِلْمَجْمَعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ الْمَحْتَضَرِ
مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَيُنْفِذُ أَمْرَهُ
الشَّهِيرَ بِـ

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ

لِلْإِمَامِ الْحَافِظِ الْحُجَّةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ

ابن إبراهيم البخاري الجعفي رحمه الله تعالى

١٩٤ - ٢٥٦ هـ

مع التعليقات الحافلة بالمادة

حَاشِيَةُ السَّنَدِيِّ

لِلْعَلَّامَةِ أَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْهَادِي السَّنَدِيِّ رحمه الله تعالى

ت ١١٣٩ هـ

حَاشِيَةُ السَّهَارَنْفُورِيِّ

لِلْعَلَّامَةِ الْمُحَدِّثِ أَحْمَدَ عَلِيَّ السَّهَارَنْفُورِيِّ رحمه الله تعالى

١٢٢٥ - ١٢٩٧ هـ

الأبحاث المتعلقة بتراجم الأبواب المقتبسة من

الْأَبْوَابُ وَالتَّرْجُمَةُ

لِشَيْخِ الْحَدِيثِ الْعَلَّامَةِ مُحَمَّدِ زَكْرِيَا الْكَانْدَهْلَوِيِّ دَفِينِ الْبَقِيْعِ رحمه الله تعالى

١٣١٥ - ١٤٠٢ هـ

تنبیه: التعليقات الخمسة ورموزها حسب الترتيب الآتي:

- ١- فروق النسخ ورموزها نـ
- ٢- الأبواب والتراجم ورموزها ترجمة
- ٣- حاشية السهارةنفوري ورموزها سهر
- ٤- حاشية السندي ورموزها سند
- ٥- بعض الناس في دفع الوسواس ورموزها •

المجلد الأول

كتاب بدء الوحي - كتاب فضائل المدينة

طبعة مبدرة ملونة



جمعية البشرى الخيرية
للخدمات الإنسانية والتعليمية (مسجلة)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نسخة سهر ترجمة سهر سند ترجمة سهر

١ - بَاب: كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الْوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

إنما قال: «باب» ولم يقل: «كتاب»؛ لأنه يتضمن فصلاً واحداً لا غور، والكتاب يعقد لما فيه أبواب. (ع)

٣/١

١. باب: وفي نسخة: «كيف كان...» بدون لفظ «باب».

ترجمة: قوله: باب: لم يترجم المصنف بلفظ «الكتاب» واختار لفظ «الباب»، بل ليس في بعض النسخ «الباب» أيضاً، بل بدأ بـ «كيف كان بدء الوحي...»، وذكر في هامش المطبوعة الهندية: لم يذكر كتاب بدء الوحي؛ لأنه ليس تحت أبواب. قال الحافظ: هكذا في رواية أبي ذر والأصيلي بغير «باب»، وثبت في رواية غيرهما. انتهى وهذا على النسخ التي بأيدينا، وأما على ما في نسخة «فتح الباري» فليس فيها «باب» أيضاً. فقال في «مقدمة الفتح»: قال شيخنا البلقيني: لم يقل فيه الإمام: «الكتاب» ولا «الباب»؛ لأن بدء الوحي من باب ما يشتمل عليه الوحي. قال الحافظ: ويظهر لي إنما عراه من باب؛ لأن كل باب يأتي بعده ينقسم منه، فهو أمُّ الأبواب، فلا يكون قسماً لها. وبدأ به؛ لأنه منيع الخيرات، وبه قامت الشرائع. انتهى قوله: كيف كان إلخ: وأشكل على تقدير إضافة الباب بأن لفظ «كيف» يقتضي الاستئناف. قال القسطلاني تبعاً للحافظ: لا تخرج بذلك عن الصدرية؛ لأن المراد من كون الاستفهام له الصدرية: أن يكون في صدر الجملة التي هي فيها... إلى آخر ما بسطه. قال النووي: لا بد من تقدير المضاف، أي «باب جواب كيف كان...»؛ لأن المذكور في الباب جواب «كيف كان» لا سؤال «كيف كان». ثم لا يذهب عليك ما في هامش «اللامع»، وهو: أعلم أن الإمام البخاري بدأ أبوابه بلفظ «كيف» في سائر كتابه في ثلاثين موضعاً أصالةً، العشرون منها في النصف الأول، والعشرة في النصف الثاني. والمراد بقولي: «أصالة»: إخراج ما ذكرها تبعاً. وأكثر المواضع من هذه الثلاثين حالية عن ذكر الكيفية. فما يحظر بالبال بمطالعة هذه الأبواب كلها أن غرض الإمام فيها ليس إثبات الكيفية، حتى يبيح في إثبات الكيفية في كل حديث حديث، بل الغرض عندي الإشارة والتنبيه إلى اختلاف العلماء أو اختلاف الروايات في كيفية هذه الأمور التي ترجم عليها بلفظ «كيف»، فتأمل؛ فإن خاطري أبو عذره.

سهر: قوله: بسم الله إلخ: أعلم أن البخاري لم يصدر كتابه بـ «الحمد لله» مع ما ورد: «كل أمر ذي بال...» الحديث، فاعتذر العلماء عنه فيه بأعذار، الأول: أن الحديث ليس على شرطه. الثاني: أن الافتتاح بالتحميد محمول على ابتداعات الخطب دون غيرها؛ زجراً عما كانت الجاهلية عليه من تقديم الشعر المنظوم والكلام المنشور؛ لما روي أن أعرابياً خطب، فترك التحميد، فقال ﷺ: «كل أمر...» الحديث. الثالث: أن حديث الافتتاح بالتحميد منسوخ بأنه عليه السلام لما صالح قريشاً عام الحديبية كتب: «بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما صالح عليه محمد رسول الله»، فلو لا نسخ لما تركه. الرابع: أن أول ما نزل من القرآن: «اقْرَأْ»، و«يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ»، وليس في ابتدائهما حمد الله. الخامس: أن الذي اقتضاه الخبر أن يحمد، لا أن يكبي، والظاهر أنه حمده بلسانه. والأحسن ما سمعته من بعض أساتذتي الكبار أنه ذكر الحمد بعد التسمية في مسودته، كما ذكره في بقية مصنفاته، وإنما سقط ذلك من قلم بعض المبيضين، فاستمر على ذلك، والله تعالى أعلم. ولما كان كتابه مقصوداً على أخبار النبي ﷺ، صدره بـ «باب بدء الوحي»؛ لأنه يذكر فيه أول شأن الرسالة والوحي، والمراد من حال ابتداء الوحي حاله مع كل ما يتعلق بشأنه أي تعلق كان، كما في التعلق الذي للحديث المرقلي، وهو أن هذه القصة وقعت في أحوال البعثة ومبادئها، أو المراد بالباب بحملته بيان كيفية بدء الوحي لا كل حديث منه، فلو علم من مجموع ما في الباب كيفية بدء الوحي من كل حديث شيء مما يتعلق به، لصحت الترجمة. أعلم أن ما اشتهر بينهم أن سبب هذا الحديث - أي حديث النية - قصة مهاجر أم قيس، رواه الطبراني في «المعجم الكبير» بإسناد رجاله ثقات، عن أبي وائل عن ابن مسعود عليه السلام قال: كان فينا رجل خطب امرأة يقال لها: أم قيس، فأبت أن تتزوجه حتى يهاجر، فهاجر فتزوجها، فكننا نسميه: مهاجر أم قيس. أما تعلق حديث النية بالترجمة، فذكر فيه وجوه، الأول: أن النبي ﷺ خطب بهذا الحديث لما قدم المدينة، وذلك بدء ظهوره واستعلائه، فالأول مبدأ النبوة والرسالة، وهو قوله: باب بدء الوحي، والثاني بدء النصر والظهور. الثاني: أنه لما كان الحديث مشتملاً على الهجرة، وكانت مقدمة النبوة في حقه عليه السلام هجرته إلى الله تعالى في غار حراء، فهجرت إليه كانت ابتداء فضله باصطفائه، ونزول الوحي إليه مع التأييد الإلهي والتوفيق الرباني. الثالث: إنما أتى به على قصد الخطبة والترجمة للكتاب، كما قال ابن مهدي الحافظ: من أراد أن يصنف كتاباً فليبدأ بهذا الحديث، وقال: لو صُنِّفَ كتاباً لبدأت في كل باب منه بهذا الحديث. (عمدة القاري)

قال الزركشي: ومن محاسن ما قيل في تصدير الباب بحديث النية تعلقه بالآية المذكورة في الترجمة؛ لأن الله تعالى أوحى إليه وإلى الأنبياء من قبله: إنما الأعمال بالنيات، بدليل قوله تعالى: «وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَقْبَضُوا اللَّهَ تَغْلِيصًا لَهُ الْآيَاتِ» (البينة: ٥)، وقصد بذلك أن كل معلم أراد بعلمه وجه الله ونفع عباده فإنه يجازي على نيته. قال السيوطي عليه السلام في «التوشيح»: قوله: «إنما الأعمال بالنيات» هو من مقابلة الجمع بالجمع، أي كل عمل بنيته، كأنه أشار بذلك إلى أن النية تتنوع كما تتنوع الأعمال، كمن قصد بعمله وجه الله، أو تحصيل موعوده، أو الاتقاء لوعيده، وفي معظم الروايات: «بالنية» مفرداً، قيل: ووجهه أن عملها القلب، وهو متحد، فناسب أفرادها، بخلاف الأعمال؛ فإنها متعلقة بالجوارح، فناسب جمعها. (التوشيح) قوله: باب: يجوز فيه وفي نظائره ثلاثة أوجه: ١- الرفع مع التثنية ٢- وبدونه على الإضافة، وعلى التقديرين هو خير مبتدأ محذوف، أي هذا باب. ٣- والثالث: باب، على سبيل التعداد، فلا إعراب له حينئذ. (الكواكب الدراري) قوله: كيف كان إلخ: معناه عندي أن هذا الوحي المتلو المحفوظ، يعني القرآن بعبارة، وغير المتلو الذي يقال له: الحديث، مما هو مذكور على ألسن المسلمين، كيف بدؤه، ومن أين جاء، ومن أي جهة وقع عندنا؟ جوابه: وقع عنده عن ثقات العلماء عن الصحابة عن النبي ﷺ عن إحياء الله تعالى إليه، فساق في الباب أحاديث تدل على أن إحياء الله تعالى إليه بهذه الأمور أمر متواتر بلا شبهة عندنا. (حضرة الشاه ولي الله) قوله: بدء: على وزن «فَعَلَ» مهموزاً بمعنى الابتداء، وروي بضم الأول والثاني وتشديد الواو. بمعنى الظهور، والرواية الأولى أثبت. (الخبر الجاري) قوله: الوحي: هو في الأصل: الإعلام في خفاء، قال الجوهري: الوحي الكتاب، والوحي أيضاً الإشارة، والكتابة، والرسالة، والإلهام، والكلام الخفي، وكل ما ألقيته إلى غيرك. وفي اصطلاح الشريعة: هو كلام الله المنزل على نبي من أنبيائه عليه السلام. أما أقسامه في حق الأنبياء ﷺ فعلى ثلاثة أضرب، أحدها: سماع الكلام القديم، كسماع موسى عليه السلام بنص القرآن ونبينا ﷺ بصحيح الآثار. الثاني: وحي رسالة بواسطة الملك. الثالث: وسعي تلقى بالقلب، كقوله ﷺ: «إن روح القدس نفث في روعي» أي نفسي. وقيل: كان هذا حال داود عليه السلام. أما الوحي إلى غير الأنبياء ﷺ فهو بمعنى الإلهام، كالوحي إلى النحل. وأما صورته على ما ذكره السهيلي فسبعة: الأولى: المنام، كما جاء في هذا الحديث الآتي عن عائشة. والثانية: أن يأتيه الوحي في مثل صلصلة الجرس، كما جاء فيه أيضاً. والثالثة: أن ينفث في روعه الكلام. والرابعة: أن يتمثل له الملك رجلاً.

سند: قوله: باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ: ابتداء صحيحه بالوحي، وقدمه على الإيمان؛ لأن الاعتماد على جميع ما سيذكره في الصحيح يتوقف على كونه ﷺ نبياً أوحى إليه، والإيمان به ﷺ إنما يجب لذلك؛ ولذلك أتد أمر الوحي بالآية، أعني قوله تعالى: «إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ...» الآية.

ترجمة = ثم رأيت أن شيخ مشايخنا الشاه ولي الله الدهلوي أشار إلى ذلك في «ترجمه» إذ قال: قوله: «بدء الوحي» من البداية، وتخصيصه أن إيراد «كيف» في الترجمة من قبيل إيراد التنبيه في أثناء الباب؛ إفادة زيادة فائدة على أصل المقصود من الباب؛ إذ المقصود إثبات أصل الوحي. ويمكن أن يقال: إن المراد بالوحي الحديث، وبدؤه مبدؤه الذي صدر منه، وهو الله تعالى، فمعنى «كيف كان بدء الوحي» أي كيف كان مبدأ ما روي عنه ﷺ، فأثبت بأحاديث الباب أنه كان بالوحي وتوسط الملك، فكانه أثبت: أنا أخذنا الحديث عن رسول الله ﷺ وهو عن جبرئيل عليه السلام، وهو عن الله تعالى. فبهذين الوجهين ينحل ما يورد ههنا من أنه ليس في أكثر أحاديث الباب إثبات كيفية بدء الوحي، بل ذكر أصله، وإنما هو في حديث، فنذكر. وفي تراجم الهند قدس سره ما تعريبه ملخصاً: إنا قد قدمنا في الأصول أن المصنف قد لا يقصد بالترجمة مدلولها المطابق، بل يشير إلى غرض خاص يقصد إثباته بأحاديث الباب، كما فعل ههنا. ويظهر ذلك بأميرين، الأول: أنه صدر الكتاب بـ«باب بدء الوحي»، مع أنه ذكر «كتاب فضائل القرآن» في محله كما ذكره المحدثون في كتبهم، وأورد هناك عدة أبواب تتعلق بنزول الوحي، فما الذي ألجأه إلى إفراذ هذا الباب ههنا من تلك الأبواب؟ وما الذي حرّضه على اختيار هذا الطريق الجديد؟ فالذي يظهر من أدق عناية أن جميع الأصول والفروع الإسلامية - حتى نبوة النبي ﷺ - لما كانت يتوقف صحتها على الوحي: كان ذكره في أول الكتاب حتى قبل الإيمان والعلم أنسب، كما نبّه عليه بعض الشراح المحققين. فاستبان بذلك أن غرض المؤلف في هذا الباب: أن الوحي لمّا كان مداراً للأمور الإسلامية (وهو الدليل الحق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ولو أن جميع العقلاء والحكماء بل جميع الخلق اجتمعوا على أن يأتوا بما يعارض حكماً من أحكامه لمّا قدروا على ذلك، وهو المحك الكامل المعيار الذي يعرف به الجيد من الردي، والصواب من الخطأ) فكل ما وافقه فهو الصواب، وكل ما خالفه فهو الباطل، سواء كانت العقائد أو الأعمال أو الفروع أو الأصول أو العبادات أو المعاملات أو الأخلاق أو الأحوال. فالوحي هو البرهان الساطع والدليل القاطع الذي لا يعتبر بجنبه أي دليل، فلذا قدّم المصنف الوحي، ويذكر صدقه وعظمته وعصمته، ثم يذكر سائر الأمور؛ فإن كلها مأخوذة من الوحي، حتى إن الأحوال المتعلقة بالوحي أيضاً تكون مأخوذة من الوحي؛ فإنه المعتمد في الباب.

والأمر الثاني: أن المصنف أورد في الباب ستة أحاديث، ولا يناسب بظاهر الترجمة إلا حديث واحد، فالذي يظهر أن غرضه ليس هو ظاهر الترجمة، بل هو أمر آخر ينبغي استخراجها من النظر في أحاديث الباب، ويكون ذلك الأمر مشتركاً في الكل مناسباً بالمقام. فالذي يظهر بالتأمل أن المصنف بصدد بيان عظمة الوحي، كما لا يخفى على المتأمل المتفطن. ثم البدء عام البدء الزماني والمكاني، كما يظهر من الأحاديث. وكذا الوحي يعمّ المثلّث وغيره كما صرح به الشاه ولي الله، بل المقصود الأعظم هو الوحي غير المثلّث، بل لو أريد به الوحي المثلّث لكان منافياً لغرض المصنف، مع كونه يُخلّ في المطابقة بالأحاديث، فالحذر كل الحذر. والخلاصة: أن هذا الباب مقدمة الكتاب وتلوه المقاصد. انتهى

وأفاد عزيزي مولانا محمد يونس (شيخ الحديث بمطاهر علوم بهارنפור) ما نصه: والذي كان يحظر بيالي منذ زمان أن غرض الإمام البخاري بهذا الباب بيان كيفية ابتداء الوحي، وما صادف الوحي في بدئه من الأمور والوقائع والأحوال والكيفيات والأزمان، فيعم البدء ابتداءه من الله تبارك وتعالى، ووصوله إلى النبي ﷺ، وما عرض له ﷺ من الخوف والدهش ورجف البوادر وتحريك الشفتين وإتيان الوحي في صورة الصلصلة. وكذا يعم ما عرض للوحي بعد ظهوره في الناس من تكذيبهم ومخالفتهم، وتنادي ذلك إلى صلح الحديدية، ففي البدء امتداد، وليس المراد بدءاً آتياً وما يتعلق بالخصبة الابتدائية، كما يقال: كان الإسلام في أول أمره غريباً لا يقبله إلا واحد بعد واحد، ومخالفهم الأكثرون ويؤذونهم ويخرجونهم من أوطانهم وغير ذلك. وعلى هذا فمطابقة آية ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ (النساء: ١٦٣) ظاهرة؛ لأن قومه كذبوه وخالفوه، وهكذا الأمم بعدهم. ثم راجعت «الكرمان» ففهم ما يؤيده أو يصرح به، حيث قال: والمراد من حال ابتداء الوحي حاله مع كل ما يتعلق بشأنه أي تعلق كان، كما في التعلق الذي للحديث الهركلي، وهو أن القصة وقعت في أحوال البعثة ومبادئها. اهـ

قوله: بدء الوحي: قدّم الإمام الوحي على الإيمان أيضاً إشارة إلى أن كل ما يأتي من العقائد والأحكام وغيرها كلها متفرّع على الوحي ومرتب عليه. وأيضاً فإن الوحي قطعي؛ لكونه منه عز اسمه، فالثابت به كله قطعي. ومن المناسبات أن يقال: إن المصنف صدر ببدء الوحي، ثم ذكر الإيمان، ثم العلم، ثم الطهارة؛ لأنه جمع في هذا الكتاب وحي السنة التي هي ينبوع الشريعة، وكان الوحي لبیان الأحكام الشرعية، صدره بمحدث الأعمال، والعمل يحتاج إلى العلم، والعلم لا يُعتبر به إلا بعد الإيمان، فلذا عقب الوحي بالإيمان، ثم عقبه بالعلم، ثم عقبه بالطهارة التي هي شرط لأفضل الأعمال وهي الصلاة. ومما يجب التنبيه عليه أيضاً أنه سيأتي في آخر التفسير «باب كيف نزل الوحي». قال الحافظ: الترجمة الثانية أخصر من الأولى. وعندي ما أفاده الحافظ نور الله مرقدته متعلق بالجزء الثاني من الترجمة. والظاهر عند هذا العبد الضعيف: أن بين الترجمتين - بين قوله: «كيف كان بدء الوحي» وبين قوله: «كيف نزل الوحي» - عمومًا وخصوصًا من وجه؛ فإن المنظور في الأول بدء الحديث، أعم من أن يكون قرآنًا أو غيره، والمنظور هناك كيفية نزول القرآن كما يدل عليه ذكره في «كتاب فضائل القرآن»، أعم من أن يكون بدءًا أو لا، كما يظهر من ملاحظة الروايات الواردة في الباب، فتدبر. وقد تقدم في مبدأ الباب وكذا في الأصول: أن الترجمة عند شيخ الهند من الأصل الحادي والعشرين، وليس غرضه إلا بيان عظمة الوحي على طريق الالتزام. واستنبط ذلك أيضاً من قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾؛ إذ ذكره بلفظ صيغة الجمع الدالة على التعظيم، وقد بسط الكلام على ذلك في الأصل الحادي والعشرين من أصول التراجم.

سهر = والخامسة: أن يترأى له جبرئيل عليه السلام في صورته التي خلقها الله تعالى، له ست مائة جناح ينتشر منها اللؤلؤ والياقوت. والسادسة: أن يكلمه الله تعالى من وراء حجاب، إما في اليقظة كليلية الإسراء، أو في النوم كما جاء في الترمذي مرفوعاً: «أتاني ربي في أحسن صورة، فقال: فيم يختصم الملائكة؟... الحديث، وحديث عائشة الآتي ذكره: «فجاءه الملك فقال: اقرأ» ظاهرة أن ذلك كان يقظة، وفي «السيرة»: «أتاني وأنا نائم»، ويمكن الجمع بأنه جاءه أولاً مناماً؛ وتوطئة وترفعاً به. والسابعة: وحي إسرافيل عليه السلام، كما جاء عن الشعبي: أن النبي ﷺ وكل به إسرافيل عليه السلام، فكان يترأى له ثلاث سنين، ويأتيه بالكلمة من الوحي والشهي، ثم وكل به جبرئيل عليه السلام. (عمدة القاري)

سند = ولما كان الوحي يستعمل في الإلهام وغيره ما يكون إلى غير النبي أيضاً (كما في قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾ (النحل: ٦٨). ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى﴾ (القصص: ٧) فلا يدل على ثبوت النبوة) ذكر آية تدل على أن الإحياء إليه ﷺ كان إحياء نبوة؛ لقوله تعالى: ﴿كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ﴾ (النساء: ١٦٣)، فثبت به أنه قد أوحى إليه ﷺ إحياء نبوة، وبواسطته ثبتت نبوته، وحصل الاعتماد على جميع ما في الصحيح مما نقل عنه ﷺ، ووجب الإيمان به؛ فلذلك عقب باب الوحي بكتاب الإيمان. والحاصل: أن الوحي إليه ﷺ هو بدء أمر الدين ومدار النبوة والرسالة، فلذلك سمى الوحي بدءاً؛ بناء على أن إضافة البدء إلى الوحي في قوله: «بدء الوحي» بيانية، وابتداء به الكتاب، والمعنى: كيف كان بدء أمر النبوة والدين الذي هو الوحي؟ وبهذا التقرير حصل المناسبة بين تسمية الوحي بدءاً وابتداء الكتاب به، وسقط ما أورد بعض الفضلاء على ترجمة المصنف للباب، من أن كثيراً من أحاديث الباب لا تتعلق إلا بالوحي لا ببدء الوحي، فكيف جعل الترجمة باب بدء الوحي؟ وكذا ظهر وجه الشبه في قوله تعالى: ﴿كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ﴾ (النساء: ١٦٣)، وهو أن الإحياء كان إحياء نبوة ورسالة؛ لقطع معذرة الناس، كما يدل عليه قوله تعالى في آخر الآيات: ﴿لَقَدْ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ (البقرة: ١٥٠). وكذا ظهر وجه تشبيه الوحي بالإرسال والتكليم الذي يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَرُسُلًا﴾، وقوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى﴾ (النساء: ١٦٤) في أن الكل لقطع معذرة الناس، هذا.

وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾.

(النساء: ١٦٣)

ذكر الآية توكيداً ولما نسبتها لما ترجم له

١- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ * قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ * قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ * الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدٌ * بْنُ إِبْرَاهِيمَ

بضم أشهرها

الْتَّيْمِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ عَلْقَمَةَ * بْنَ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ * عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

أي كلامه

النبي المدين

(قضى)

إن

«إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مِمَّا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ».

بضمها

١. وإنما لامرئ: وفي نسخة: «وإنما لكل امرئ». ٢. أو إلى امرأة ينكحها: وفي نسخة: «أو امرأة يتزوجها».

ترجمة: قوله: إنا أوحينا إليك كما أوحينا: مناسبة الآية بالترجمة واضحة من جهة أن صفة الوحي إلى نبيينا ﷺ توافق صفة الوحي إلى من تقدمه من النبيين، ومن جهة أن أول أحوال النبيين في الوحي بالرويا، كما رواه أبو نعيم في «الدلائل»، كذا في «الفتح». أو التشبيه في وحي الرسالة فيكون بدؤه كبدء وحيمهم، كذا في «اللامع». أو احتراز عن وحي غير الرسالة، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾ (النحل: ٦٨)، كذا في حاشية «اللامع» عن السندي، أو بيان لمربى الوحي، وهو الله عز وجل؛ فإن الوحي يتضمن ثلاثة أشياء: ١- المرسل ٢- والواسطة ٣- والمرسل إليه. فهذا بيان للثلاثة، فلأول - أي مبدأ الوحي - بقوله: «إِنَّا»، والثالث بقوله: «إِلَيْكَ»، والواسطة بقوله: «كَمَا أَوْحَيْنَا»؛ فإن الوحي إلى الأنبياء كان عاماً بواسطة الملك. وعندني التشبيه في جميع أنواع الوحي من المنام والتكلم من وراء حجاب وغيرها، فالمعنى: إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى جميعهم بجميع أنواع الوحي. وقال الكرماني: ذكر البخاري الآية الكريمة؛ لأن عادته أن يستدل للترجمة بما وقع من قرآن أو سنة مسندة وغيرها، وأراد أن الوحي سنة الله في أنبيائه. وقال ابن بطال: معنى هذه الآية: أن الله تعالى أوحى إلى محمد ﷺ كما أوحى إلى سائر الأنبياء وحي رسالة لا وحي إلهام؛ لأن الوحي تنقسم إلى وجوه. انتهى

قوله: إنما الأعمال بالنيات: أورد على الإمام عدم المناسبة بين الحديث والترجمة، ووجهه بوجهه فقيل: الحديث بمنزلة الخطبة، وقيل: مجرد تصحيح نية القارئ. وقيل: تنبيه على أن المصنف راعى في الكتاب حسن نيته. وأورد على الثلاثة المذكورة أنه كان حقه أن يقدم على الترجمة. وأجيب بأنه آخر الحديث عن الوحي؛ تنبيهاً على أن المنوي المذكور في الحديث هو الذي يعتبر عند الشارع، ومداره على الوحي، ووجهه اهتماماً بشأن الآية. وقيل: من الناسخين، وتعقب بأن النسخ متوافرة على ذلك. ووجهه بأن الحديث أيضاً من الوحي، وتعقب بأن الباب بدء الوحي. فالأوجه في الجواب: أن الترجمة بمدلول التزامي عظيمة الوحي، وثبت بالوحي لخلوص نيته ﷺ، كما مر في الأصل الحادي والعشرين من الأصول السبعين. وأجيب في «اللامع» في بيان المناسبة وبسط الكلام عليها، وحاصلها أن بعض الأعمال كثيراً ما يترتب عليها بعض الفواضل، وبذلك عليه قوله عليه السلام: «أسلمت على ما أسلفت من خير». وعلى هذا فالحديث بيان لبداء الوحي: أن السبب في بدء الوحي إليه ما جعل عليه النبي ﷺ من إخلاص النية، وخلوص النصيحة لله رب العلمين ولسائر خلقه. والتوجيه المذكور فيه مبني على أن لفظة «كيف» كما يسأل بها عن كيفية الشيء وصفته فكذلك هي مسؤولة بها سبب وجود الأمر وحدوثه، يقال: «كيف جئت»، والمقصود ليس هو استفسار كيفية مجيئه، بل سبب إتيانه إلى آخر ما بسط في «اللامع».

سهر: قوله: عز وجل: [هكذا لأبوي ذر الوقت والأصيلي، ولابن عساکر: «وقول الله سبحانه». (إرشاد الساري)] قوله: الحميدي: [وليس هو أبا عبد الله محمد بن أبي النصر فتوح الحميدي صاحب «الجمع بين الصحيحين». (إرشاد الساري)] [ولغير أبي ذر وأبي الوقت وابن عساکر: «حدثنا الحميدي عبد الله بن الزبير»، كما في الفرغ. (إرشاد الساري)] قوله: سمعت: [أي سمعت كلامه حال كونه يقول. (إرشاد الساري)] قوله: دنيا: [بلا تنوين لأنه «فُعْلَى» من الدنو].

* أسماء الرجال: الحميدي: بضم المهملة وفتح الميم، نسبة إلى جده الأعلى حميد، اسمه عبد الله بن الزبير، مات ٢١٩هـ. سفيان: ابن عيينة المكي التابعي، مات ١٩٨هـ. يحيى بن سعيد: هو ابن القيس، مات ١٤٣هـ. محمد: ابن إبراهيم بن الحارث التيمي، نسبة إلى تيم قريش، مات ١٢٠هـ. علقمة: أبواقد، ابن وقاص الليثي، مات في خلافة عبد الملك.

سند: وقوله: وقول الله عز وجل: الأقرب رفعه على تقدير الخبر، أي وفيه قوله عز وجل، أي في إثبات الوحي قوله عز وجل، والله تعالى أعلم.

قوله: يقول إنما الأعمال بالنيات: قد تكلموا على هذا الحديث في أوراق، فذكروا له معاني. والوجه عندي في بيان معناه أن يقال: المراد بالأعمال مطلق الأفعال الاختيارية الصادرة عن المكلفين. وهذا إما لأن الكلام في تلك الأفعال؛ إذ لا عبرة بغيرها، ولا يبحث عنها في الشرع، ولا يلتفت إليها. ولأن العمل لا يقال إلا للفعل الاختياري الصادر عن أهل العقل، كما نص عليه البعض، فلذلك لا يقال: عمل البهائم، كما يقال: فعل البهائم. وقد تقرر أن الفعل الاختياري يكون مسبوقاً بقصد الفاعل الداعي له إليه، وهو المراد بالنية. فالمعنى أن الأفعال الاختيارية لا توجد ولا تتحقق إلا بالنية والقصد الداعي للفاعل إلى ذلك الفعل.

لا يقال: هذه مقدمة عقلية، فأى تعلق للشارع بذكرها؟ لأننا نقول: ذكرها الشارع تمهيداً لما بعدها من المقدمات الشرعية، ولا يستبعد عن الشارع ذكر مقدمة عقلية إذا كان لتوضيح بعض المقدمات الشرعية، بل لا يستبعد بدون ذلك أيضاً. ثم بين ﷺ بقوله: «وإنما لكل امرئ ما نوى» أن ليس للفاعل من عمله إلا نيته، أي الذي يرجع إليه من العمل نفماً أو ضرراً هي النية؛ فإن العمل بحسبها يحسب خيراً أو شراً، ويجزى المرء بحسبها على العمل ثواباً وعقاباً، ويكون العمل تارة حسناً وتارة قبيحاً بسببها، ويتعدد الجزاء بتعدددها، ولذلك قال عليه السلام: «ألا إن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسد فسد الجسد كله، ألا وهي القلب». لا يقال: يلزم من هذا المعنى أن تنقلب السيئات حسنات بحسب النية كالمباحات تنقلب حسنات بحسبها؛ لأننا نقول: لا بد في النية من كون العمل صالحاً لها؛ ضرورة أن النية الغير الصالحة لا تكون نية في العمل، ولا تعتبر نية بالنظر إلى ذلك العمل، فهي كلاً نية، بل يقال: قصد التقرب بالسيئات يعد قصداً قبيحاً، ونيته تزيد العمل شراً، فهي داخلة في شر النيات، لا في خيرها، والمرء يجزى بحسبها عقاباً، فهي داخلة في الحديث. فإذا تقرر هاتان المقدمتان ترتب عليهما قوله: «فمن كانت هجرته إلى الله وإلى رسوله» أي قصداً ونيةً، «فهجرته إلى الله وإلى رسوله»، أي أجراً وثواباً إلى آخر الحديث. ولعل التأمل في مباني الألفاظ ونظمها يشهد أن هذا المعنى هو معنى هذه الكلمات، والله تعالى أعلم.

٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ هِشَامِ * بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ * عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ * أَنَّ الْحَارِثَ بْنَ هِشَامٍ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ يَأْتِيكَ الْوَحْيُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحْيَانًا يَأْتِينِي مِثْلَ صَلَاسَةِ الْجُرَيْسِ، وَهُوَ أَشَدُّ عَلَيَّ، فَيَقْصِمُ عَنِّي وَقَدْ وَعَيْتُ عَنْهُ مَا قَالَ، وَأَحْيَانًا يَتَمَثَّلُ لِيَ الْمَلَكُ رَجُلًا فَيَكَلِّمُنِي فَأَعْي مَا يَقُولُ». قَالَتْ عَائِشَةُ ﷺ: وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ يُنْزِلُ عَلَيْهِ الْوَحْيُ فِي الْيَوْمِ الشَّدِيدِ الْبَرْدِ، فَيَقْصِمُ عَنْهُ وَإِنَّ جَبِينَهُ لَيَتَفَصَّدُ عَرَقًا.

المحروسي
أي الملك
ترجمة
أي يسيل
متصرب على الحال. (ك)

٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى * بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ * عَنْ عُقَيْلٍ * عَنِ ابْنِ شِهَابٍ * عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ * أَنَّهَا قَالَتْ: أَوَّلُ مَا بَدَأَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ فِي النَّوْمِ، فَكَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَكٍ الصُّبْحِ، ثُمَّ حُبَّبَ إِلَيْهِ الْخُلَاءُ، وَكَانَ يَخْلُو بَغَارٍ حِرَاءٍ، فَيَتَحَنَّنُ فِيهِ - وَهُوَ التَّعَبُّدُ - اللَّيَالِي ذَوَاتِ الْعَدَدِ قَبْلَ أَنْ يَنْزِعَ إِلَى أَهْلِهِ، وَيَتَرَوَّدُ لَذَلِكَ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى خَدِيجَةَ، فَيَتَرَوَّدُ لِمِثْلِهَا، حَتَّى جَاءَهُ الْحَقُّ وَهُوَ فِي غَارٍ حِرَاءٍ، فَجَاءَهُ الْمَلَكُ فَقَالَ: اقْرَأْ. فَقُلْتُ: «مَا أَنَا بِقَارِيٍّ». قَالَ: «فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجُهْدَ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: اقْرَأْ. فَقُلْتُ: «مَا أَنَا بِقَارِيٍّ». فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّانِيَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجُهْدَ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: اقْرَأْ. فَقُلْتُ: «مَا أَنَا بِقَارِيٍّ. قَالَ: فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّالِثَةَ،

سند
ابن خالد وليس في الكتب الستة بالتصغير غيره
أي البين الواضح
بلا تنوين. (صراح، قس)
أي يروح
أي التحنن
أي الخلوة
الوحي (ك)
أطلقني
أي عصمني. (ك)

١. وفي نسخة: «فَيَقْصِمُ». ٢. فكان: وفي نسخة: «وكان».

ترجمة: قوله: وإن جبينه ليتفصد عرقاً: والمناسبة بالترجمة بأن هذه الحالة الواردة في الحديث مبدأ لكل وحى يكون مثل هذا النوع.

سهر: قوله: الحارث: [أخو أبي جهل لأبويه، أسلم يوم الفتح وحسن إسلامه. (عمدة القاري)] قوله: صلصلة: [صوت متدارك لا يفهم أول وهلة. (عمدة القاري)] قوله: الجريس: بفتح الراء، وهو الجلسل الذي يعلق في رأس الدواب، وجاء في بعض الرواية: كان سلسلة على صفوان، كذا في «العيني». قوله: وهو أشده علي: أي ما يأتي مثل صلصلة الجرس، أشد من النوع الثاني؛ لأن الفهم من كلام مثل صلصلة الجرس أشكل من الفهم من كلام الرجل، كذا في «الكرمانى». قوله: «فيفصم»: فيه ثلاث روايات: الأولى: وهي أفصحها: بفتح التحتية وسكون الفاء وكسر الصاد، من «ضرب»، معناه: يقلع وينجلي ما يغشائي منه، وأصل الفصم: القطع. والثانية: بضم أوله وفتح ثالثة، وهي رواية أبي ذر الهزوي. والثالثة: بضم أوله وكسر ثالثة، من «أفصم المطر» إذا أفلح، وهي لغة قليلة، كذا في «العيني». قوله: بغار حراء: الغار: هو النقب في الجبل. «حراء»: بكسر المهملة وتخفيف الراء والمدة، جبل بين مكة وبينه ثلاثة أميال، وهو مصروف؛ لأنه يذكر، ومنهم من أنه ومنع صرفه. وهذه قاعدة كلية: إن جعلت اللفظ علماً للبقعة فهو غير منصرف، وإن جعلته للمكان فهو منصرف. (الكواكب الدراري)

قوله: فيتحنن: بالخاء المهملة وآخره مثناة، والضمير المنفصل عائد إلى مصدر «يتحنن»، وهو من الأفعال التي معناها السلب، أي احتتاب فاعلها لمصدرها، مثل «تأثم» و«تخوب»، إذا اجتنب الإثم والحووب. أو هي بمعنى يتحنن، أي يتبع الحنيفية دين إبراهيم، والفاء تبدل ثاء. (إرشاد الساري) قوله: الليلي: [منصوب على الظرف، والعامل فيه التحنن لا التبعيد، وإلا فسد المعنى. (الكواكب الدراري)] قوله: فغطني: الحكمة في اللفظ شغله عن الالتفات، والمبالغة في أمره بإحضار قلبه. (الكواكب الدراري) قوله: الجهد: يروى فيه فتح الجيم وضمها، ونصب الدال ورفعها، ومعناه الطاقة والغاية والمشقة، فعلى الرفع معناه بلغ الجهد مبلغه، وعلى النصب معناه بلغ الملك مني الجهد. (الكواكب الدراري)

* أسماء الرجال: عبد الله بن يوسف: التنيسي، مات ٢١٨ هـ. مالك: بن أنس الأصبحي، مات ١٧٩ هـ. هشام: ابن عروة بن الزبير، مات ١٤٥ هـ. أبيه: أي عبد الله عروة المدني، مات ٩٤ هـ. يحيى: أبو زكريا القرشي، ابن بكر، نسبة لجدته لشهرته به، واسم أبيه عبد الله، مات ٢٣١ هـ. الليث: ابن سعد بن عبد الرحمن من تابعي التابعين، مات ١٧٥ هـ. عقيل: بضم، هو ابن خالد بن عقيل - بالفتح - الأيلي، مات ١٤١ هـ. ابن شهاب: أبي بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري المدني، تابعي صغير، ونسبه المؤلف كغيره إلى جده الأعلى؛ لشهرته به، مات سنة خمس وعشرين، وقيل: قبل ذلك بسنة أو سنتين، وهو من رؤوس الطبقة الرابعة. (ملتقط من التقريب والقسطاني)

سند: قوله: أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة: فإن قلت: كانت هذه الرؤيا قبل النبوة من مقدماتها، وقد علم أن رؤيا الأنبياء وحى دون غيرهم، فكيف عدت هذه الرؤيا وحياً قبل النبوة؟ قلت: بل الرؤيا الصالحة مطلقاً من أقسام الوحي، كيف وقد سماها النبي ﷺ جزءاً من أجزاء النبوة، فكيف إذا كان صاحب الرؤيا ممن خلق للنبوة، وجعلت رؤياه تمهيداً للوحي إليه صريحاً، وقد تقرر نبيا وآدم بين الماء والطين، والله تعالى أعلم.

قوله: فقال اقرأ: كان النبي ﷺ فهم من «اقرأ» أول الوهلة أنه أمر له بالقراءة نفسها على الفور، لا بتعلم القراءة، كما يؤمر الصبي بـ«اقرأ»، ولا بما مطلقاً، كما هو مقتضى الأمر مطلقاً. وإلا لما صح رده بقوله: «ما أنا بقارئ». والحاصل: أن الصبي إذا قيل له: «اقرأ» يراد به الأمر بتعلم القراءة، لا بالقراءة نفسها. والأمر وإن كان لا يقتضي الفور، لكن ربما يتبادر منه الفور. فالجواب منه ﷺ بقوله: «ما أنا بقارئ» مبني على أنه فهم الأمر بالقراءة نفسها على الفور. وحاصل الجواب أنه تكليف بما لا يطاق، فكأنه علم ﷺ امتناع التكليف بما لا يطاق بعقله الكامل قبل تقرر ظهور النبوة، والله تعالى أعلم.

ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿أَقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾. فَرَجَعَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَطْلَقَنِي ^{فيه دليل للجمهور على أنه أول ما نزل. (قس)} ^{الدم الغليظ} ^(العلق) ^{أي بالآيات (قس)}

يَرْجُفُ فُؤَادُهُ، فَدَخَلَ عَلَى خَدِيجَةَ بِنْتِ خُوَيْلِدٍ فَقَالَ: «رَمَلُونِي رَمَلُونِي». فَرَمَلُوهُ حَتَّى ذَهَبَ عَنْهُ الرُّوحُ، فَقَالَ لِحَدِيجَةَ وَأَخْبَرَهَا ^{جملة حالية، يضطرب قلبه} ^{التزميل التلغيف مرتين. (ك)} ^{بالفتح الغزع} ^{حالية}

الْحَبْرَ: «لَقَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي». فَقَالَتْ خَدِيجَةُ: كَلَّا وَاللَّهِ مَا يُخْرِيكُ اللَّهُ أَبَدًا، إِنَّكَ لَتَصِلَ الرَّحِمَ، وَتَحْمِلُ الْكُلَّ، وَتَكْسِبُ ^{اللام جواب القسم المخوف أي والله لقد ...} ^{معناه النفي والردع} ^{أي تحسن إلى أقرباك}

الْمَعْدُومَ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ. ^{كلمة جامعة لأفراد ما تقدم ولما لم يتقدم. (نو)} ^{أي تضيف الضيف}

فَانْطَلَقَتْ بِهِ خَدِيجَةُ* حَتَّى أَتَتْ بِهِ وَرَقَةَ بْنَ نَوْفَلٍ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى ابْنَ عَمِّ خَدِيجَةَ - وَكَانَ أَمْرًا تَنْصَرِفِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ ^{صار نصرانيا وترك عبادة الأوثان. (ك)}

يَكْتُبُ الْكِتَابَ الْعِبْرَانِيَّ، فَيَكْتُبُ مِنَ الْإِنْجِيلِ بِالْعِبْرَانِيَّةِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكْتُبَ، وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا قَدْ عَمِيَ - فَقَالَتْ لَهُ خَدِيجَةُ: ^{لأن الإنجيل سرياني. (عيني) وفي التفسير: «بالعبرية». (نو)} ^{أي يكتب باللغة العبرانية من الإنجيل؛ لأن الإنجيل سرياني}

يَا ابْنَ عَمِّ، أَسْمَعْ مِنِّي ابْنَ أَخِيكَ. فَقَالَ لَهُ وَرَقَةُ: يَا ابْنَ أَخِي، مَاذَا تَرَى؟ فَأَخْبَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَبْرَ مَا رَأَى. فَقَالَ لَهُ وَرَقَةُ: هَذَا التَّامُوسُ ^{شابا قويا}

الَّذِي نَزَّلَ اللَّهُ عَلَى مُوسَى، يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَدَعًا، يَا لَيْتَنِي أَكُونُ حَيًّا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْخَرْجِي هُمْ؟». قَالَ: نَعَمْ، لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ قَطُّ بِمِثْلِ مَا جِئْتَ بِهِ إِلَّا عُودِي، وَإِنْ يُدْرِكُنِي يَوْمَكَ أَنْصُرَكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا. ثُمَّ لَمْ يَنْسَبْ وَرَقَةَ أَنْ تُوْفِيَ، وَقَفَرَ الْوُحْيُ. ^{أي يوم انتشار نبوتك. (قس)} ^{أي قويا بليغا} ^{أي لم يلبث. (قس)} ^{احتبس ثلاث سنين. (قس)}

٤- قَالَ ابْنُ شِهَابٍ* وَأَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ* بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيَّ* ^{الخرجي. (قس)}

١. ما يخزيك: وفي نسخة: «ما يحزنك». ٢. بالعبرانية: وفي نسخة: «بالعربية».

سهر: قوله: بها: أي بالآيات، وهي قوله: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾ إلى آخره. (عمدة القاري) قال الكرمان: «فرجع بها» أي صار بسبب تلك الضغطة يضطرب فؤاده. قوله: وتحمل الكل: بفتح الكاف وتشديد اللام: الثقل، وهو من الكلال الذي هو الإعياء، أي ترفع الثقل، أي تعين الضعيف المنقطع، ويدخل فيه اليتيم والعيال وغير ذلك؛ لأن الكل من لا يستقل بأمره. (الكواكب الدراري وعمدة القاري) قوله: تكسب المعدم: بفتح التاء هو المشهور الصحيح في الرواية والمعروف في اللغة، وروي بضمها. وفي معنى المضموم قولان، أحدهما: أن معناه تكسب غيرك المال المعدم، أي تعطيه له تبرعًا. ثانيهما: تعطي الناس ما لا يجدونه عند غيرك، من معدومات الفوائد ومكارم الأخلاق. يقال: كسبت مالا وأكسبت غيري. وفي معنى المفتوح قولان، أحدهما: أن معناه كسبت المضموم، ويقال: كسبت الرجل مالا وأكسبته مالا، والأول أفصح وأشهر. والثاني: أن معناه تكسب المال وتصيب منه ما يعجز غيرك عن تحصيله، ثم تجود به وتنفعه في وجوه المكارم. وقيل: للمعدم عبارة عن الرجل المحتاج العاجز عن الكسب؛ لكونه كالمعدم الميت حيث لم يتصرف في المعيشة، كذا في «الكرمان» و«العيني». قوله: تعين على نوائب الحق: جمع نائبة بمعنى الحادثة، ولذا قيدت بقولها: «الحق». (الخيز الجاري)

قوله: العبراني: [قال النووي وابن حجر: الجميع صحيح؛ لأنه كان يعلم العبراني والعربي من الكتاب واللسان معًا. (التوشيح)] هكذا وقع ههنا: «العبراني» و«بالعبرانية»، ووقع في كتاب التفسير: «العربي» و«بالعربية». قال النووي: حاصله على رواية العبراني والعربي: أنه تمكن من معرفة دين النصاري وكتابهم، بحيث يتصرف في الإنجيل فيكتب إن شاء بالعبرانية وإن شاء بالعربية، ويفهم منه أن الإنجيل ليس عربيًا، وهو المشهور. (الكواكب الدراري) قوله: يا ابن عم: وفي رواية «المسلم»: «يا عمي»، وكلاهما صحيح، أما الأول فلأنه ابن عمها حقيقة، وأما الثاني فتسميته عمًا مجازًا؛ للاحترام، وهذه عادة العرب، يخاطب الصغير الكبير بـ«يا عم» احترامًا له. (الكواكب الدراري)

قوله: من ابن أخيك: هذا أيضًا يحتمل وجهين: أما باعتبار الاحترام فظاهر، وأما باعتبار القرابة فلأن قرابة عبد المناف وعبد العزى - على ما قيل - هي أن الأب الثالث لورقة كان أبا للأب الرابع لرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. (الخيز الجاري) قوله: الناموس: [صاحب السر، جبريل أو إسرافيل]. قوله: فيها: [أي في أيام النبوة أو الدعوة. (عمدة القاري)] قوله: هم: [مبتدأ، خبره: «مخرجي» مقدم. (إرشاد الساري)] قوله: نصرا مؤزرا: أي قولًا بليغًا، الأزر: القوة. (الكواكب الدراري) قوله: أن توفي: [بدل اشتمال من «ورقة»، أي لم يتأخر وفاته. (التوضيح)] قوله: قال ابن شهاب: أي الزهري، قال الكرمان: ومثل هذا - أي ما لم يذكر من أول الإسناد واحدًا أو أكثر - يسمى تعليقًا، ولا يذكره البخاري إلا إذا كان مسندًا عنده، إما بالإسناد المتقدم، أو بإسناد آخر. (الخيز الجاري)

* أسماء الرجال: خديجة: بفتح الحاء، أم المؤمنين ﷺ. ابن شهاب: أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري المدني، تابعي صغير، نسبه لجدّه الأعلى؛ لشهرته به. وأخبرني أبو سلمة: عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف. أتى بواب العطف؛ لبيان الإخبار عن عروة وأبي سلمة، فليس هذا من التعاليق، وإن كان صورته صورته، خلافاً للكرمان حيث أثبت منها، وخطأه في «الفتح».

سند: قوله: لقد خشيت على نفسي: مقتضى جواب خديجة والذهاب إلى ورقة أن هذا كان منه على وجه الشك، وهو مشكل بأنه لما تم الوحي صار نبيًا، فلا يمكن أن يكون شاكًا بعد في نبوته، وفي كون الجائي عنده ملكًا من الله، وكون المنزل عليه كلام رب العالمين. نعم، يمكن الشك في بعض ذلك قبل تمام الوحي حين فاجأه الملك أولًا مثلاً، ويمكن أن يقال: إنه ﷺ أراد بهذا الحكاية عن أول أحواله، إلا أنه ذكره على وجه يوهم بقاء الشك له بعد، وإن كان هو حال الحكاية على علم من الأمر، ولا شك له حينئذٍ أصلًا، لكن أراد اختيار خديجة في أمره؛ ليعلم ما عندها من العلم. ولعله لو فاجأها بصريح القول بالنبوة فرمًا تلقته بالإنكار، فيصعب بعد ذلك الرجوع إلى الإقرار، فأراد أن يأتي بالكلام على وجه الإهام؛ قصدًا للاختبار، والله تعالى أعلم.

قَالَ - وَهُوَ يُحَدِّثُ عَنْ قِطْرَةِ الْوَحْيِ - فَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: «بَيْنَا أَنَا أَمْشِي إِذْ سَمِعْتُ صَوْتًا مِنَ السَّمَاءِ، فَرَفَعْتُ بَصْرِي فَإِذَا الْمَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِحِجَاءٍ جَالِسٌ عَلَى كُرْسِيِّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، فَرُعِبْتُ مِنْهُ، فَرَجَعْتُ فَقُلْتُ: زَمِّلُونِي زَمِّلُونِي. فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ۖ قُمْ فَأَنْذِرْ ۚ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۖ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۖ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ۖ﴾، فَحَمِيَ الْوَحْيُ وَتَتَابَعَ. تَابَعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ وَأَبُو صَالِحٍ: وَتَابَعَهُ هَلَالُ بْنُ رَدَادٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ: وَقَالَ يُوسُفُ وَمَعْمَرٌ: «بَوَادِرُهُ».

قَالَ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ قَالَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَالِجُ مِنَ التَّنْزِيلِ شِدَّةً، وَكَانَ مِمَّا يُحَرِّكُ شَفَتَيْهِ - فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَأَنَا أَحَرَّكُهُمَا لَكَ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحَرِّكُهُمَا.

وَقَالَ سَعِيدٌ: أَنَا أَحَرَّكُهُمَا كَمَا رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يُحَرِّكُهُمَا، فَحَرَّكَ شَفَتَيْهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ ۖ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ۖ﴾ قَالَ: جَمَعَهُ لَكَ صَدْرُكَ وَتَقْرَأَهُ، فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ۖ﴾ قَالَ: فَاسْتَمِعَ لَهُ وَأَنْصِتَ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ۖ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا أَنْ تَقْرَأَهُ. فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا آتَاهُ جَبْرِئِيلُ اسْتَمَعَ، فَإِذَا انْطَلَقَ جَبْرِئِيلُ قَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا قَرَأَهُ.

وَقَالَ سَعِيدٌ: أَنَا أَحَرَّكُهُمَا كَمَا رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يُحَرِّكُهُمَا، فَحَرَّكَ شَفَتَيْهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ ۖ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ۖ﴾ قَالَ: جَمَعَهُ لَكَ صَدْرُكَ وَتَقْرَأَهُ، فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ۖ﴾ قَالَ: فَاسْتَمِعَ لَهُ وَأَنْصِتَ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ۖ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا أَنْ تَقْرَأَهُ. فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا آتَاهُ جَبْرِئِيلُ اسْتَمَعَ، فَإِذَا انْطَلَقَ جَبْرِئِيلُ قَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا قَرَأَهُ.

وَقَالَ سَعِيدٌ: أَنَا أَحَرَّكُهُمَا كَمَا رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يُحَرِّكُهُمَا، فَحَرَّكَ شَفَتَيْهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ ۖ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ۖ﴾ قَالَ: جَمَعَهُ لَكَ صَدْرُكَ وَتَقْرَأَهُ، فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ۖ﴾ قَالَ: فَاسْتَمِعَ لَهُ وَأَنْصِتَ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ۖ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا أَنْ تَقْرَأَهُ. فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا آتَاهُ جَبْرِئِيلُ اسْتَمَعَ، فَإِذَا انْطَلَقَ جَبْرِئِيلُ قَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا قَرَأَهُ.

وَقَالَ سَعِيدٌ: أَنَا أَحَرَّكُهُمَا كَمَا رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يُحَرِّكُهُمَا، فَحَرَّكَ شَفَتَيْهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ ۖ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ۖ﴾ قَالَ: جَمَعَهُ لَكَ صَدْرُكَ وَتَقْرَأَهُ، فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ۖ﴾ قَالَ: فَاسْتَمِعَ لَهُ وَأَنْصِتَ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ۖ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا أَنْ تَقْرَأَهُ. فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا آتَاهُ جَبْرِئِيلُ اسْتَمَعَ، فَإِذَا انْطَلَقَ جَبْرِئِيلُ قَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا قَرَأَهُ.

وَقَالَ سَعِيدٌ: أَنَا أَحَرَّكُهُمَا كَمَا رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يُحَرِّكُهُمَا، فَحَرَّكَ شَفَتَيْهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ ۖ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ۖ﴾ قَالَ: جَمَعَهُ لَكَ صَدْرُكَ وَتَقْرَأَهُ، فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ۖ﴾ قَالَ: فَاسْتَمِعَ لَهُ وَأَنْصِتَ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ۖ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا أَنْ تَقْرَأَهُ. فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا آتَاهُ جَبْرِئِيلُ اسْتَمَعَ، فَإِذَا انْطَلَقَ جَبْرِئِيلُ قَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا قَرَأَهُ.

وَقَالَ سَعِيدٌ: أَنَا أَحَرَّكُهُمَا كَمَا رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يُحَرِّكُهُمَا، فَحَرَّكَ شَفَتَيْهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ ۖ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ۖ﴾ قَالَ: جَمَعَهُ لَكَ صَدْرُكَ وَتَقْرَأَهُ، فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ۖ﴾ قَالَ: فَاسْتَمِعَ لَهُ وَأَنْصِتَ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ۖ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا أَنْ تَقْرَأَهُ. فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا آتَاهُ جَبْرِئِيلُ اسْتَمَعَ، فَإِذَا انْطَلَقَ جَبْرِئِيلُ قَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا قَرَأَهُ.

وَقَالَ سَعِيدٌ: أَنَا أَحَرَّكُهُمَا كَمَا رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يُحَرِّكُهُمَا، فَحَرَّكَ شَفَتَيْهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ ۖ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ۖ﴾ قَالَ: جَمَعَهُ لَكَ صَدْرُكَ وَتَقْرَأَهُ، فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ۖ﴾ قَالَ: فَاسْتَمِعَ لَهُ وَأَنْصِتَ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ۖ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا أَنْ تَقْرَأَهُ. فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا آتَاهُ جَبْرِئِيلُ اسْتَمَعَ، فَإِذَا انْطَلَقَ جَبْرِئِيلُ قَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا قَرَأَهُ.

وَقَالَ سَعِيدٌ: أَنَا أَحَرَّكُهُمَا كَمَا رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يُحَرِّكُهُمَا، فَحَرَّكَ شَفَتَيْهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ ۖ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ۖ﴾ قَالَ: جَمَعَهُ لَكَ صَدْرُكَ وَتَقْرَأَهُ، فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ۖ﴾ قَالَ: فَاسْتَمِعَ لَهُ وَأَنْصِتَ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ۖ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا أَنْ تَقْرَأَهُ. فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا آتَاهُ جَبْرِئِيلُ اسْتَمَعَ، فَإِذَا انْطَلَقَ جَبْرِئِيلُ قَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا قَرَأَهُ.

١. جمعه لك صدرك: وللشميهني والحموي: «جمعه لك في صدرك». ٢. كما قرأه: وفي نسخة: «كما كان قرأه». وفي نسخة: «كما قرأه».

سهر: قوله: وهو الخ: [أي في حال التحديث عن احتباس الوحي. (إرشاد الساري)] قوله: زملوني: [ولمسلم كالمولف في التفسير: «ذئروني»، قال الزركشي: وهو أنسب. (إرشاد الساري)] قوله: تابعه: الضمير يرجع إلى يحيى بن بكير، أي عبد الله بن يوسف وأبو صالح تابعه يحيى بن بكير في الرواية عن الليث بن سعد، فرواه عن الليث ثلاثة: يحيى، وعبد الله، وأبو صالح. قوله: «وتابعه هلال» أي تابع عقيل بن خالد هلال بن رداد عن ابن شهاب الزهري. وهذا أول موضع جاء فيه ذكر المتابعة، والفرق بين المتابعين: أن المتابعة الأولى أقوى؛ لأنها متابعة تامة، والثانية أدنى؛ لأنها متابعة ناقصة، فإذا كان أحد الراويين رقيقاً للآخر من أول الإسناد إلى آخره تسمى بالمتابعة التامة، وإذا كان رقيقاً لا من الأول تسمى بالمتابعة الناقصة.

ثم النوعان ربما يسمى المتابع عليه فيهما، وربما لا يسمى، فالبخاري في المتابعة الأولى لم يُسمَّ المتابع عليه، وهو الليث، وفي الثانية سُمِّيَ، وهو الزهري. وقد أورد في هذا الحديث كل قسم من الأقسام الأربعة للمتابعة. وقال النووي: وما يحتاج إليه المعني بصحيح البخاري فائدة نثبه عليها. وهي أنه تارة يقول: «تابعه مالك عن أيوب»، وتارة يقول: «تابعه مالك» ولا يزيد. فإذا قال: «مالك عن أيوب» فظاهره، وأما إذا اقتصر على «تابعه مالك»، فلا يعرف لمن المتابعة؟ إلا من يعرف طبقات الرواة ومراتبهم. وقال الكرماني: فعلى هذا لا يعلم أن عبد الله يروي عن الليث أو غيره. قلت: الطريقة في هذا أن ننظر طبقة المتابع - بكسر الباء - فتجعلها متابعاً لمن هو في طبقة، بحيث يكون صالحاً لذلك. (عمدة القاري)

قوله: وقال يونس ومعمر بوادره: أي إنما روى هذا الحديث عن الزهري، فوافقا عقيلاً عليه، إلا أنهما قالوا بدل قوله: يرجف فواده: «يرجف بوادره». وهي اللحمة بين المنكب والعنق، تضطرب عند فزع الإنسان. (التوشيح) قال القسطلاني: ولا اقتصار في المتابعة على اللفظ، بل لو جاءت بالمعنى كفى، كقول يونس ومعمر في روايتهما عن الزهري: «بوادره»، خلافاً للعراقي في التخصيص باللفظ، وحكي عن قوم كالبهقي. نعم، هي مخصوصة بكونها من رواية ذلك الصحابي، وقد يسمى كل واحد من المتابع لشيوخه فمن فوقه: شاهداً، ولكن تسميته تابعاً أكثر. انتهى بوادره: [بإدرة: گوشت میان دو کتف و گردن. (الصرح)] قوله: يعالج من التنزيل: [أي يحاول من تنزيل القرآن عليه شدة، ومنه ما ورد: «ولي حره وعلاجه» أي عمله وتعبه. (عمدة القاري)] قوله: وكان مما يحرك: قال القاضي: معناه كثيراً ما كان يفعل ذلك. وقيل: معناه هذا من شأنه ودأبه، فجعل كناية عنه.

قوله: قال: [أي قال ابن عباس في تفسير «جَمَعَهُ»: أي جمع الله لك في صدرك. (عمدة القاري)] قوله: جمعه لك صدرك: بفتح الميم والعين، ويرفع «صدرك» على الفاعلية، كذا في أكثر الروايات، أي جَمَعَهُ اللَّهُ في صدرك، وفيه إسناد الجمع إلى الصدر بالجاز، على حد: «أثبت الريح البقل»، أي أثبت الله في الريح البقل. واللام للتعليل أو للتبيين. ولأي ذر وأبي الوقت وابن العساكر: «جَمَعَهُ لَكَ صَدْرُكَ»، بسكون الميم وضم العين مصدراً، ورفع راء «صدرك» فاعل به. ولكرمه والحموي: «جَمَعَهُ لَكَ في صدرك»، بفتح الجيم وسكون الميم، وزيادة «في»، وهو يوضح الأول. (إرشاد الساري مختصراً) وفيه روايات أخر أيضاً. قوله: وتقرأه: [يعني المراد بالقرآن في قوله: «قُرْآنَهُ» القراءة]. قوله: أنصت: [تفسير «فَاتَّبِعْ»، يعني قراءتك لا تكون مع قراءته، بل متابعة لها متأخرة عنها].

* أسماء الرجال: عبد الله بن يوسف: أبو محمد التنيسي، مات ٢١٨ هـ. أبو صالح: وهو عبد الله كاتب الليث، أو هو عبد الغفار بن داود البكري. هلال بن رداد: بتشديد الدال الأولى، الطائي، الزهري: هو ابن شهاب المذكور. يونس: هو ابن يزيد بن ميثكان الأيلي. معمر: هو أبو عروة بن أبي عمرو بن راشد، الأزدي الحراني. موسى بن إسماعيل: هو المنقري التبوذكي، مات ٢٢٣ هـ. أبو عوانة: الواضح بن عبد الله البشكري، مات ١٩٦ هـ. موسى بن أبي عائشة: أبو الحسن الكوفي. سعيد: ابن جبير بن هشام، الأسدي الكوفي.

- ٦ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ* قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ* قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ* عَنِ الزُّهْرِيِّ* ح: وَحَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ* قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ - وَمَعْمَرُ نَحْوَهُ - عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ* عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ* ^(قَس) قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَجْوَدَ النَّاسِ، وَكَانَ أَجْوَدَ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ حِينَ يَلْقَاهُ جَبْرِئِيلُ، وَكَانَ يَلْقَاهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ فَيُدَارِسُهُ الْقُرْآنَ، ^{من الجود وهو إعطاء ما ينبغي لمن ينبغي. (ك)} فَلَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَجْوَدُ بِالْخَيْرِ مِنَ الرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ. ^{أي حال كونه في رمضان، سد مسد الخبر}
- ٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ* قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ* عَنِ الزُّهْرِيِّ* قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سَفْيَانَ بْنَ حَرْبٍ* أَخْبَرَهُ: أَنَّ هِرْقَلَ أَرْسَلَ إِلَيْهِ فِي رَكْبٍ مِنْ قُرَيْشٍ - وَكَانُوا تَجَارًا بِالشَّامِ - ^{ترجمة مبرر سند سهر} ^{كـ زمان} ^{ابن أمية بن عبد الشمس. (ع)} ^{بفتح الراء، جمع ركب. (ك)} ^{جمع تاجر. (ع)}

ترجمة: قوله: فيدارسه القرآن: الترجمة بعظمة الوحي من المداينة واضح. وأما على ظاهر الترجمة من البدء فلا يبعد أن يكون إشارة إلى البدء الزماني بأنه كان في رمضان؛ إذ يقولون بأن أول نزول جبرئيل في غار حراء كان في السابع عشر من رمضان، ولا يذهب عليك أن للكلام الإلهي مناسبة خاصة بشهر رمضان؛ ولذا يقولون: إن صحف إبراهيم ﷺ نزلت في غرة رمضان أو في الثالث منه وأعطى داود ﷺ الزبور في الثامن عشر أو الثاني عشر من رمضان، وأعطى موسى التوراة في السادس منه، وأعطى عيسى ﷺ الإنجيل في الثاني عشر أو في الثالث عشر كما ذكرت في رسالتي «فضائل رمضان» باللسان الأردوي. قال الحافظ: أخرج أحمد والبيهقي في «الشعب» عن واثلة بن الأسقع ^(هـ): أن النبي ﷺ قال: «أنزلت التوراة لیسب مضمين من رمضان، والإنجيل ثلاث عشر حلت منه، والزبور لثمان عشرة حلت منه، والقرآن لأربع وعشرين حلت من شهر رمضان». وهكذا نقله السيوطي في «الإتقان» عن الحافظ، وزاد: وفي رواية: «وصحف إبراهيم ﷺ لأول ليلة». قال السيوطي: لكن يشكل على هذا ما اشتهر من أنه ﷺ بعث في شهر ربيع، ويحاج عن هذا بما ذكره أنه نبي أولاً بالرؤيا في شهر مولده، ثم كانت مدقاً ستة أشهر، ثم أوحى إليه في البقعة، ذكره البيهقي وغيره. انتهى وفي «تراجم شيخ الهند»: أن حديث ابن عباس في مدينته ﷺ مع جبرئيل في شهر رمضان الذي هو أفضل الشهور يظهر منه اختصاص واضح بالوحي برمضان، ويناسب قوله تعالى: «شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ» (البقرة: ١٨٥)، فكان المصنف أشار به إلى البدء الزماني للوحي، وأنه في رمضان، كما قد ورد ذلك في بعض الروايات التي ليست على شرط المؤلف. وعلم من قوله: «كان أجود بالخير، وكان أجود ما يكون في رمضان» أن كمالاته ﷺ كانت تتزايد كثيراً عند نزول الوحي حتى تتعدى منافعتها إلى غيره، ويظهر من جميع هذه الأمور عظمة الوحي وبركته. انتهى قوله: أن هرقل إلخ: ومناسبة حديث هرقل بالباب على ما قاله القسطلاني: لما فرغ عن بدء الوحي شرع في أوصاف الموحى إليه. وقال أيضاً: فإن قصته متضمنة كيفية حاله ﷺ في ابتداء الأمر. قال الحافظ: فإن قيل: ما مناسبة حديث أبي سفيان في قصة هرقل ببدء الوحي؟ فالجواب: أنها تضمنت كيفية حال الناس مع النبي ﷺ في ذلك الابتداء، ولأن الآية المكتوبة =

سهر: قوله: حدثنا عبدان إلخ: اعلم أن البخاري حدث هذا الحديث عن الشيخين: عبدان وبشر، كليهما عن عبد الله بن المبارك، والشيخ الأول ذكر لعبد الله شيخاً واحداً، وهو يونس، والثاني ذكر له شيخين: يونس ومعمر، أشار إليه بقوله: «ومعمر نحوه»، أي نحو حديث يونس. فعن يونس باللفظ، وعن معمر بالمعنى، ولذا قال: «نحوه»، وزاد الواب في قوله: «وحدثنا بشر». وهذا يسمى واو التحويل من إسناده، يعبر عنها غالباً بصورة «ح» مهملة مفردة، وهكذا وقع في بعض النسخ. وعادهم أنه إذا كان للحديث إسناده أو أكثر، كتبوا عند الانتقال من إسناده إلى آخر حرف الحاء. فقيل: إنها مأخوذة من التحول، لتحوله من إسناده إلى إسناده، وإذا انتهى إليها يقول: حاء؛ لئلا يركب الإسناده الثاني مع الأول. وقيل: إنها من «حال بين الشيخين» إذا حجز؛ لكونها حائلة بين الشيخين، وأنه لا يلفظ عند الانتهاء إليها بشيء. وقيل: إنها رمز إلى قوله: الحديث، فأهل المغرب إذا وصلوا إليها يقولون: الحديث. (عمدة القاري) قوله: وحدثنا بشر: أي قال البخاري: وحدثنا. اعلم أن البخاري حدث هذا الحديث عن الشيخين: عبدان وبشر، كلاهما عن عبد الله بن المبارك، الأول ذكر لعبد الله شيخاً واحداً، وهو يونس، والثاني ذكر له شيخين: يونس ومعمر، أشار إليه بقوله: «ومعمر نحوه»، أي نحو حديث يونس، فعن يونس باللفظ، وعن معمر بالمعنى، ولذا زاد فيه كلمة «نحوه»، وفي بعضها «ح»، وعادهم أنه إذا كان للحديث إسناده أو أكثر كتبوا عند الانتقال من إسناده إلى إسناده مسمى حرف الحاء. فقيل: إنها مأخوذة من التحويل، فيقول القارئ إذا انتهى إليه: «حاء» مقصورة. وقيل: إنها من الحديث، فأهل المغرب يقولون بذلك: الحديث. (التوضيح)

قوله: فيدارسه: [الدرس: القراءة على سرعة وقدرة عليه، ومعناه أنهما يتساويان أو يتشاركان معاً. (الكواكب الدراري)] قوله: فلرسول الله ﷺ بفتح اللام؛ لأنه لام الابتداء، زيد للتأكيد. و«المرسلة» بفتح السين، يعني هو أجود منها في عموم النفع. ولفظ «الخير» شامل لجميع أنواعه بحسب اختلاف حاجات الناس، وكان ﷺ يجود على كل واحد منهم بما يسد خلته. (الكواكب الدراري) وفي «الخبر الجاري»: ومناسبة الحديث للمقام أعني لبيان بدء الوحي: هي الإشارة إلى أن ابتداء الوحي - كما قالوا - كان في رمضان، ولعل وجه فرضية الصوم فيه هذا؛ شكراً للنعمة العظيمة. انتهى كذا في «العين». وقال: فكان جبرئيل ﷺ يتعاهده في كل سنة، فيعارضه بما نزل عليه. فلما كان العام الذي توفي فيه، عارضه به مرتين، وكان هذا من أحكام الوحي، والباب في الوحي. انتهى قوله: هرقل بكسر الهاء وفتح الراء وكسر القاف كخديف، منهم الجوهري، ولم يذكر القزاز غيره، وكذا صاحب «الموعب». وهو اسم علم له، غير منصرف؛ للعلمية والعجمية، ملك إحدى وثلاثين سنة، ففي ملكه مات النبي ﷺ، ولقبه قيصر، كما أن كل من ملك الفرس يقال له: كسرى. أما وجه مناسبة ذكر هذا الحديث في هذا الباب: هو أنه مشتمل على ذكر جملة من أوصاف من يوحى إليهم، والباب في كيفية بدء الوحي. وأيضاً فإن قصة هرقل متضمنة كيفية حال النبي ﷺ في ابتداء الأمر. وأيضاً فإن الآية المكتوبة إلى هرقل والآية التي صدر بها الباب مشتملتان على أن الله تعالى أوحى إلى الأنبياء ﷺ بإقامة الدين وإعلان كلمة التوحيد، يظهر ذلك بالتأمل. (عمدة القاري) قوله: أرسل إليه في ركب: أي أرسل إلى أبي سفيان حال كونه كائناً من جملة الركب، وهو أميرهم، ولهذا أرسل إليه، ومعناه: أرسل إليه في شأن الركب، وطلبهم إليه. (الكواكب الدراري)

* أسماء الرجال: عبدان: لقب عبد الله بن عثمان بن جبلة العتكي. عبد الله: ابن المبارك بن واضح، التميمي مولاها المروزي. يونس والزهرى: تقدمنا قريباً. بشر بن محمد: المروزي السخيتاني، مات ٢٢٤ هـ. عبيد الله: ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود، أحد الفقهاء السبعة المدينة، التابعي. أبو اليمان الحكيم بن نافع: الحمصي البهراني، مولى امرأة من هراء. شعيب: ابن أبي حمزة - بالحاء المهملة والزاي - دينار، القرشي. أبو سفيان بن حرب: بثلاث السين، يكنى أبا حنظلة، اسمه صخر، بالمهملة ثم المعجمة. (إرشاد الساري)

سند: قوله: من الريح المرسلة: أي المطلقة المخلاة على طبعها، والريح لو أرسلت على طبعها لكانت في غاية الهبوب. قوله: أن هرقل أرسل إليه في ركب إلخ: لما كان المقصود بالذات من ذكر الوحي هو تحقيق النبوة وإثباتها، وكان حديث هرقل أوفر تادية لذلك المقصود: أدركه في باب الوحي، والله تعالى أعلم.

فِي الْمُدَّةِ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَادًّا فِيهَا أَبَا سُفْيَانَ وَكَفَّارَ قُرَيْشٍ، فَأَتَوْهُ وَهُمْ بِإِيلِيَاءٍ، فَدَعَاهُمْ فِي مَجْلِسِهِ وَحَوْلَهُ عُظَمَاءُ الرُّومِ،
الزمان. (خ) هي صلح الحديبية. (ك) أي هرقل وأصحابه بالذو القصر. (ك)
 ثُمَّ دَعَاهُمْ وَدَعَا تَرْجُمَانَهُ قَالَ: أَيُّكُمْ أَقْرَبُ نَسَبًا بِهَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ؟ قَالَ أَبُو سُفْيَانَ: فَقُلْتُ: أَنَا أَقْرَبُهُمْ نَسَبًا. فَقَالَ:
بضم التاء وفتحها والجيم مضمومة فيهما، يجوز فتح الجيم وهو المفسر عن لغة بلغة. (ك)
 أَذْنُوهُ مِنِّي، وَقَرَّبُوا أَصْحَابَهُ فَاجْعَلُوهُمْ عِنْدَ ظَهْرِهِ. ثُمَّ قَالَ لِتَرْجُمَانِهِ: قُلْ لَهُمْ: إِنِّي سَائِلٌ هَذَا عَنْ هَذَا الرَّجُلِ، فَإِنْ كَذَبَنِي فَكَذِّبُوهُ.

فَوَاللَّهِ، لَوْلَا الْحَيَاءُ مِنْ أَنْ يَأْثُرُوا عَلَيَّ كَذِبًا لَكَذَّبْتُ عَنْهُ.

قول أبي سفيان يوروا أي لأخبرت عن حاله بكذب. (ك)

ثُمَّ كَانَ أَوَّلُ مَا سَأَلَنِي عَنْهُ أَنْ قَالَ: كَيْفَ نَسَبُهُ فِيكُمْ؟ قُلْتُ: هُوَ فِينَا ذُو نَسَبٍ. قَالَ: فَهَلْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ مِنْكُمْ أَحَدٌ قَطُّ
بالرفع اسم «كان» وخبره: «أن قال» وبالعكس في رواية. (ك)
 قَبْلَهُ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: فَهَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: فَأَشْرَافُ النَّاسِ اتَّبَعُوهُ أَمْ ضَعَفَاؤُهُمْ؟ قُلْتُ: بَلْ ضَعَفَاؤُهُمْ. قَالَ:
 أَيَزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ؟ قُلْتُ: بَلْ يَزِيدُونَ. قَالَ: فَهَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ سُخْطَةً لِدِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ؟ قُلْتُ: لَا.

أي كرامة. (ع)

قَالَ: فَهَلْ كُنْتُمْ تَتَّهِمُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: فَهَلْ يَغْدِرُ؟ قُلْتُ: لَا، وَنَحْنُ مِنْهُ فِي مُدَّةٍ، لَا نَذْرِي مَا هُوَ
سهر
 فَاعِلٌ فِيهَا. قَالَ: وَلَمْ تُمَكِّنِي كَلِمَةً أُدْخِلُ فِيهَا شَيْئًا غَيْرَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ. قَالَ: فَهَلْ قَاتَلْتُمُوهُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: فَكَيْفَ كَانَ قِتَالُكُمْ إِيَّاهُ؟
أراد ما الكلام. (ع)
 قُلْتُ: الْحَرْبُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ سَجَالٌ، يَتَالِ مِنْتًا وَنَتَالِ مِنْهُ. قَالَ: مَاذَا يَأْمُرُكُمْ؟ قُلْتُ: يَقُولُ: اعْبُدُوا اللَّهَ وَحْدَهُ، وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا،
 وَاتَّزَكُوا مَا يَقُولُ آبَاؤُكُمْ. وَيَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ وَالصَّدَقِ وَالْعَقَافِ وَالصَّلَةِ.

الكف عن الحارم. (ع) وهي كل ما أمر الله به أن يوصل، وقيل: صلة الرحم

فَقَالَ لِلتَّارُجْمَانِ: قُلْ لَهُ: سَأَلْتُكَ عَنْ نَسَبِهِ، فَذَكَرْتَ أَنَّهُ فِيكُمْ ذُو نَسَبٍ. وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْعَثُ فِي نَسَبٍ قَوْمِهَا. وَسَأَلْتُكَ: هَلْ
 قَالَ أَحَدٌ مِنْكُمْ هَذَا الْقَوْلَ؟ فَذَكَرْتَ أَنْ لَا. قُلْتُ: لَوْ كَانَ أَحَدٌ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ قَبْلَهُ، لَقُلْتُ: رَجُلٌ يَأْتِسِي يَقُولُ قِيلَ قَبْلَهُ. وَسَأَلْتُكَ
أي يقتدي
 هَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ؟ فَذَكَرْتَ أَنْ لَا. فَقُلْتُ: فَلَوْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ، قُلْتُ: رَجُلٌ يَطْلُبُ مُلْكَ أَبِيهِ. وَسَأَلْتُكَ هَلْ كُنْتُمْ
أي في نفسي. (خ) وفي رواية: «يتأسى»
 تَتَّهِمُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ؟ فَذَكَرْتَ أَنْ لَا. فَقَدْ أَعْرِفُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِيَذَرَ الْكَذِبَ عَلَى النَّاسِ وَيَكْذِبَ عَلَى اللَّهِ.
سند
 وَهِيَ لَامُ الْجُحُودِ لِتَأْكِيدِ النِّفْيِ

١. ترجمانه: وفي نسخة: «بترجمانه». ٢. عنه: وفي نسخة: «عليه». ٣. قلت: وفي نسخة: «فقلت». ٤. قلت: وفي نسخة: «فقلت».

ترجمة = إلى هرقل للدعاء إلى الإسلام ملتزمة مع الآية التي في الترجمة، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ﴾ الآية (النساء: ١٦٣)، وقال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا﴾ (الشورى: ١٣)، فبان أنه أوحى إليهم كلهم أن أقيموا الدين، وهو معنى قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ يَنْتَنُوا وَيَنْتَنُكُمْ﴾ الآية. انتهى وقيل: إن الأسئلة العشرة من هرقل كلها تناسب بدء الوحي. وقيل: هذه الأوصاف المذكورة في الأسئلة تدل على عظمتها ﷺ المشعرة لعظمة الوحي الذي أرسل إليه.

سهر: قوله: مَادًّا: بتشديد الدال، هو فعل ماضٍ من المفاعلة، يقال: «ماد الغريم» إذا اتفقا على أجل الدين وضربا له زمانًا، وهذه المدة هي صلح الحديبية جرى بينه ﷺ وبين قريش سنة ست من الهجرة. فإن قلت: هذا آخر عهد البيعة، فجاء غير مناسبة لترجمة الباب، وهي كيفية بدء الوحي. قلت: المراد أن كيفية بدء الوحي يعلم من جميع ما في الباب، لا من كل حديث منه، فيكفي من كل حديث مجرد أدنى مناسبة، مثلاً: يعلم من هذا الحديث أن في حال ابتداء الوحي كان التابعون للنبي ﷺ الضعفاء، وهلم جرًا. (الكواكب الدراري) قوله: فَأَتَوْهُ: الفاء فصيحة؛ إذ تقدير الكلام: أرسل إليه في طلب إتيان الركب إليه، فجاء الرسول، فطلب إتيانهم، فأتوه. ونحوه: ﴿فَقُلْنَا أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ﴾ (البقرة: ٦٠) أي فضرب فانفجرت. (عمدة القاري) قوله: وَهُمْ بِإِيلِيَاءٍ: أي هرقل وجماعته، كذا في القسطلاني. و«إيلياء»: هي بيت المقدس، وفيه لغات، أشهرها كسر الهمزة واللام. (الخبر الجاري) قوله: ثُمَّ دَعَاهُمْ: أي دعاهم أولاً بأن أمر بإحضارهم من الموضع الذي كانوا فيه، فلما حضروا استؤذن لهم، فتأمل زمانًا حتى أدن لهم، وهو معنى قوله: «ثم دعاهم». (عمدة القاري) قوله: وَلَمْ تَمَكِّنِي: [من «الإمكان»، وفي نسخة من «التمكن». (الخبر الجاري)] قوله: سَجَالٌ: بكسر المهملة جمع سَجَل، وهو الدلو الكبير، أي نوبة لنا ونوبة له. شبه المحاربين بالمستقين، يستقي هذا دلوًا وذاك دلوًا. (عمدة القاري)

سند: قوله: لم يكن لينذر الكذب على الناس ويكذب على الله: النفي في «لم يكن» متوجه إلى المجموع، أي لم يكن يجمع بين ترك الكذب على الناس والكذب على الله. وذلك لأن الكذب على الله هو الغاية القصوى في الكذب، فلا يكون إلا من كذاب لا يترك الكذب على أحد، حتى ينتهي أمره إلى الكذب على الله، فمن لا يكون كاذبًا على غيره لا يمكن أن يكذب على الله مرة واحدة.

وَسَأَلْتُكَ: أَشَرَّافُ النَّاسِ اتَّبَعُوهُ أَمْ ضَعَفَاءُ هُمْ؟ فَذَكَرْتُ أَنَّ ضَعَفَاءَهُمْ اتَّبَعُوهُ. وَهُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ. وَسَأَلْتُكَ: أَيْزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ؟ فَذَكَرْتُ أَنَّهُمْ يَزِيدُونَ. وَكَذَلِكَ أَمْرُ الْإِيمَانِ حَتَّى يَتِمَّ. وَسَأَلْتُكَ: أَيْرْتَدُّ أَحَدٌ سَخَطَةً لِيَدِينَهُ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ؟ فَذَكَرْتُ أَنَّ لَا. وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ حِينَ تَحْلِظُ بِشَاشَتِهِ الْقُلُوبُ. وَسَأَلْتُكَ: هَلْ يَغْدِرُ؟ فَذَكَرْتُ أَنَّ لَا. وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ لَا تَغْدِرُ.

انشرحه

وَسَأَلْتُكَ: بِمَا يَأْمُرُكُمْ؟ فَذَكَرْتُ أَنَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَعْبُدُوا اللَّهَ، وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَيَنْهَاكُمْ عَنْ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ، وَيَأْمُرُكُمْ بِالصَّلَاةِ وَالصَّدَقِ وَالْعَافِ. فَإِنْ كَانَ مَا تَقُولُ حَقًّا فَسَيَمْلِكُ مَوْضِعَ قَدَيَّ هَاتَيْنِ، وَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهُ خَارِجٌ، وَلَمْ أَكُنْ أَظُنُّ أَنَّهُ مِنْكُمْ، فَلَوْ أَنِّي أَعْلَمُ أَنِّي أَخْلَصُ إِلَيْهِ لَتَجَشَّمْتُ لِقَاءَهُ، وَلَوْ كُنْتُ عِنْدَهُ لَعَسَلْتُ عَنْ قَدَمَيْهِ. ثُمَّ دَعَا بِكِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي بَعَثَ بِهِ مَعَ رَحْبَةِ الْكَلْبِيِّ إِلَى عَظِيمٍ بَصْرِيٍّ* فَدَفَعَهُ عَظِيمٌ بَصْرِيٍّ إِلَى هِرْقَلٍ، فَقَرَأَهُ، فَإِذَا فِيهِ:

أي تكلفت الوصول إليه. (ع)

أي أصل. (ك)

كحلي مدينة بين المدينة ودمشق. (و)

أي أميرها. (ع)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى هِرْقَلٍ عَظِيمِ الرُّومِ، سَلَامٌ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى

أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدَعَايَةِ الْإِسْلَامِ، أَسْلِمَ تَسْلَمَ، يُؤْتِكَ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ، فَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ

أي أعرضت

جواب ثان للأمر

بكسر الدال يريد دعوة الإسلام. (ك)

٢ سهر ٣ سهر

الْيَرِيسِيِّينَ. وَيَأْهَلُ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ

تفسير الكلمة. (ع)

بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿٢٢﴾

(آل عمران)

قَالَ أَبُو سُفْيَانَ: فَلَمَّا قَالَ مَا قَالَ وَقَرَعَ مِنْ قِرَاءَةِ الْكِتَابِ، كَثُرَ عِنْدَهُ الصَّخَبُ، فَارْتَفَعَتِ الْأَصْوَاتُ وَأُخْرِجْنَا، فَقُلْتُ لِأَصْحَابِي

استلظ الأصوات (ك) بالصاد المهملة والهاء المحضة المفتوحين، هو اللفظ، كما في «اسلم». (ق)

هرقل من السؤال والجواب

صخر بن حرب

حِينَ أُخْرِجْنَا: لَقَدْ أَمَرَ أَمْرَانِ أَبِي كَبْشَةَ، إِنَّهُ يَخَافُهُ مَلِكُ بَنِي الْأَصْفَرِ* فَمَا زِلْتُ مُوقِنًا أَنَّهُ سَيُظْهَرُ حَتَّى أَدْخَلَ اللَّهُ عَلَيَّ الْإِسْلَامَ.

أي قال أبو سفيان

بكسر (أ)؛ لأنه كلام مستأنف

فعل ماضٍ بمعنى عظم

١. أحد: وفي نسخة: «منهم أحد». ٢. اليريسيين: وفي نسخة: «الأرسين». ٣. وبأهل الكتاب: وفي نسخة: «يأهل الكتاب».

سهر: قوله: وهم أتباع الرسل: وذلك لأن الأشراف يأفون من تقدم مثلهم عليهم، والضعفاء لا يأفون، فيسرعون إلى الانقياد واتباع الحق، وهذا بحسب الغالب، وإلا فقد كان فيهم الأشراف، كالصديق وغيره. هذا في أوائل البعثة، وإلا ففي الأواخر لا يستنكفون، بل يفتخرون. (الكواكب الدراري) قوله: بشاشته: أي بشاشة الإسلام وانشرحه ووضوحه. وفي بعض الرواية: «بشاشة القلوب» بإضافة «البشاشة»، أي يخالط الإيمان انشراح الصدور. وأصلها اللطف بالإنسان عند قدمه، وإظهار السرور برويته، وهو يفتح الباء. (الكواكب الدراري) قوله: لتجشمت: أي تكلفت على مشقة لقائه، أي حملت نفسي على الارتحال إليه لو كنت أستيقن الوصول، لكني أخاف أن يعوقني عنه عائق، فأكون قد تركت ملكي ولم أصل إلى خدمته. (الكواكب الدراري) قوله: اليريسين: يفتح التحتانية وكسر الراء وبالياء الساكنة والسين المهملة ثم الياء الساكنة، هو جمع يريس على وزن فَعِيل، وقد يقلب الياء الأولى همزة فيقال: الأرسين. وروي أيضًا بيائين بعد السين، جمع يريسي، منسوب إلى يريس. وروي: الإريسين، بكسر الهمزة وكسر الراء المشددة وياء واحدة بعد السين، وهم الأكارون الزراعون. (الكواكب الدراري) وفي «المجمع»: هم الأكارون والخول والخدم. قوله: أهل الكتاب: عطف على ما قبله، والتقدير: أدعوك بدعاية الإسلام، ويقول تعالى: «يَتَأَهَّلَ أَلْكُتَابُ». قوله: سواء: أي مستو بيننا وبينكم، أي لا يختلف فيها القرآن والتوراة والإنجيل. (عمدة القاري) قوله: لقد: [جواب القسم المخوف، أي والله لقد أمر إلخ. (عمدة القاري)] قوله: ابن أبي كبشة: أبو كبشة رجل من خزاعة، خالف قريبًا في عبادة الأوثان. أو هي كنية جده ﷺ من قبل أمه، أو هي كنية زوج حليلة السعدية. (القاموس) قوله: بني الأصفر: هم الروم، نسبة إلى أصفر بن الروم بن عيص بن إسحاق بن إبراهيم عليه السلام، وهو الأشبه. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: عظيم بصري: أي أميرها، وهو الحارث بن أبي شمر الغساني. بني الأصفر: هم الروم؛ لأن جدهم روم بن عيص بن إسحاق، تزوج بنت ملك الحبشة، فجاه ولده بين البياض والسواد، فقيل له: الأصفر، ولأن جدته سارة حلته بالذهب، وقيل غير ذلك.

سند: قوله: حتى: يحتمل أن الغاية فيه للانتقال من الأدنى إلى الأعلى، أو للانقطاع إما باعتبار أن المراد بقوله: «موقنًا» أي مع الإخفاء حتى أدخل الله عليَّ الإسلام، فأظهرت ما أخفيت من الإيقان أو لأن المراد: كنت موقنًا أنه سيظهر حتى ظهر، وعند تحقق الظهور ينقطع إيقان أنه سيظهر، كما لا يخفى. وذلك لأن إسلامه كان في أيام الفتح، وقد أظهر الله تعالى الأمر بالفتح، والله تعالى أعلم. قوله: حتى أدخل الله علي الإسلام: فيه إشارة إلى أن إسلامه كان مئة من الله تعالى عليه، رزقه الله وإن كان لا يريد به ولا يرضى به. وربما يؤخذ منه الإشارة إلى أن إسلامه كان أول الأمر ظاهريًا، حيث قال: «أدخل علي» ولم يقل: «في قلبي»، وقال: «الإسلام»، ولم يقل: «الإيمان». ولهذا كان يعد أولًا من مولفة القلوب، والله تعالى أعلم.

وَكَانَ ابْنُ النَّاطُورِ - صَاحِبُ إِبِلِيَاءَ وَهَرَقْلَ - سَقَفٌ عَلَى نَصَارَى الشَّامِ، يُحَدِّثُ أَنَّ هِرَقْلَ حِينَ قَدِمَ إِبِلِيَاءَ أَصْبَحَ يَوْمًا خَبِيثَ الْمَلْعَمَةِ وَالْمُهْمَلَةِ، هُوَ الْخَافِظُ لِلزَّرْعِ وَالنَّاطِرُ إِلَيْهِ ^{سهر} مَقْدَمٌ وَهُوَ دُونَ الْقَاضِي. (قَس) لَكُونَهُ رَئِيسَ دِينِهِمْ أَوْ عَامِلَهُمْ أَوْ قِيمَ شَرِيْعَتِهِمْ. (قَس) النَّفْسُ، فَقَالَ بَعْضُ بَطَارِقِيهِ قَدِ اسْتَنْكَرْنَا هَيْئَتَكَ. ^{سهر} بَفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ، جَمْعُ «بَطَرِيقٍ» بِكَسْرِ الْمُوَحَّدَةِ: خَوَاصُّ دَوْلَتِهِ. (مَج)

قَالَ ابْنُ النَّاطُورِ: وَكَانَ هِرَقْلُ حَزَاءً يَنْظُرُ فِي الشُّجُومِ، فَقَالَ لَهُمْ حِينَ سَأَلُوهُ: إِنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ حِينَ نَظَرْتُ فِي الشُّجُومِ مُلْكَ الْخِثَانِ قَدْ ظَهَرَ، فَمَنْ يَخْتَنُ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ؟ قَالُوا: لَيْسَ يَخْتَنُ إِلَّا الْيَهُودُ، فَلَا يَهْمَنَّكَ شَأْنُهُمْ، وَاكْتُبْ إِلَى مَدَائِنِ مُلْكِكَ، فَلْيَقْتُلُوا مَنْ فِيهِمْ مِنَ الْيَهُودِ. فَبَيْنَمَا هُمْ عَلَى أَمْرِهِمْ أَتَى هِرَقْلَ بَرَجْلٌ أَرْسَلَ بِهِ مَلِكُ غَسَّانَ، يُخْبِرُ عَنْ خَبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَلَمَّا اسْتَخْبَرَهُ هِرَقْلُ قَالَ: أَذْهَبُوا فَانْظُرُوا أَمْحَتَيْنِ هُوَ أَمْ لَا؟ فَانْظُرُوا إِلَيْهِ، فَحَدَّثُوهُ أَنَّهُ مَحْتَتَيْنِ، وَسَأَلَهُ عَنِ الْعَرَبِ، فَقَالَ: هُمْ يَخْتَنُونَ. فَقَالَ هِرَقْلُ: هَذَا مُلْكُ هَذِهِ الْأُمَّةِ قَدْ ظَهَرَ. ثُمَّ كَتَبَ هِرَقْلُ إِلَى صَاحِبِ لَهُ بِرُومِيَّةٍ، وَكَانَ نَظِيرُهُ فِي الْعِلْمِ، وَسَارَ هِرَقْلُ إِلَى حِمَصٍ، فَلَمْ يَرَمْ حِمَصَ حَتَّى أَتَاهُ كِتَابٌ مِنْ صَاحِبِهِ يُوَافِقُ رَأْيَ هِرَقْلَ عَلَى خُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَّهُ نَبِيٌّ. ^{سهر} أَي لَمْ يَبْرَحْ. (تَو)

فَإَذِنَ هِرَقْلُ لِعِظَمَاءِ الرُّومِ فِي دَسَكْرَةٍ لَهُ يَحْمِصُ ثُمَّ أَمَرَ بِأَبْوَابِهَا فُعْلِقَتْ، ثُمَّ أَطْلَعَ فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ الرُّومِ، هَلْ لَكُمْ فِي الْفَلَاحِ وَالرُّشْدِ وَأَنْ يَثْبُتَ مُلْكُكُمْ فَتَتَّبِعُوا هَذَا النَّبِيَّ. فَحَاصُوا حَيْصَةَ حُمُرِ الْوَحْشِ إِلَى الْأَبْوَابِ، فَوَجَدُوهَا قَدْ غُلِقَتْ. فَلَمَّا رَأَى هِرَقْلُ نَفَرَتَهُمْ، وَأَيْسَ مِنَ الْإِيمَانِ قَالَ: رُدُّوهُمْ عَلَيَّ. وَقَالَ: إِنِّي قُلْتُ مَقَالَتِي آتِنَا أَخْتَبِرُ بِهَا شِدَّتَكُمْ عَلَى دِينِكُمْ، فَقَدْ رَأَيْتُ. فَسَجَدُوا لَهُ وَرَضُوا عَنْهُ، فَكَانَ ذَلِكَ آخِرَ شَأْنِ هِرَقْلَ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: رَوَاهُ صَالِحٌ * بَنُ كَيْسَانَ وَيُونُسُ * وَمَعْمَرٌ * عَنِ الزُّهْرِيِّ. ^{سهر} أَي شَحَّ بِالْمَلِكِ وَرَغِبَ فِي الرَّئَاسَةِ فَأَتَاهَا عَلَى الْإِسْلَامِ. (نَوِي) أَي حَدِيثُ هِرَقْلَ. (قَس)

١. سَقَفٌ: وَفِي نَسْخَةِ: «سَقَفٌ»، وَفِي نَسْخَةِ: «أَسْقَفًا». ٢. يَخْتَنُونَ: وَفِي نَسْخَةِ: «مَحْتَنُونَ». ٣. مَلِكٌ: وَفِي نَسْخَةِ: «يَمْلِكُ». ٤. فَأَذِنَ: وَفِي نَسْخَةِ: «فَأَذَنَ».
٥. فَتَتَّبِعُوا: وَلِلْكَشْمِيهِنِ: «فَتَتَّبِعُوا»، وَفِي نَسْخَةِ: «فَتَبَايَعُ». ٦. أَيْسَ: وَلِلْأَصْبِلِيِّ وَالْكَشْمِيهِنِ: «يَيْسُ». ٧. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: كَذَا لَابْنِ عَسَاكِرَ.

ترجمة: قوله: فكان ذلك آخر شأن هرقل: وهذا إشارة منه ﷺ إلى ما تقدم في مقدمة هذه الحاشية في خصائص البخاري ما حزم به الحافظ، من أن الإمام البخاري يذكر في آخر كتاب ما يدل على الختم، ويشير إلى اختتام الكتاب. وذكرت هناك أن الأوجه عندي أن الإمام البخاري يذكر في آخر كل كتاب ما يتبعه على خاتمه ويذكره موته. وههنا لفظ «وذلك آخر شأن هرقل» كما يشير إلى خاتمة الكتاب بلفظ «آخر»، فهو أشد تنبيهاً إلى خاتمة كل رجل - بالإشارة إلى آخر شأن هرقل - إن صدقت نيته انتفع بها وإلا فقد خاب وخسر.

سهر: قوله: وكان ابن الناطور: الواو فيه عاطفة لما قبلها داخلية في إسناد الزهري، لا معلقة، كما توهم بعضهم. وهذا موضع يحتاج فيه إلى التنبيه على هذا، وعلى أن قصة ابن الناطور غير مروية بالإسناد المذكور عن أبي سفيان عنه، وإنما هي عن الزهري. وقد بين ذلك أبو نعيم في «دلائل النبوة»: أن الزهري قال: لقينته بدمشق في زمن عبد الملك بن مروان. (عمدة القاري) و«ابن الناطور» بطاء مهملة، أي حافظ البستان، وهو لفظ عجمي تكلمت به العرب. وفي رواية الحموي: «الناطور» بالمعجمة، وفي رواية الليث عن يونس: «ابن ناطورا»، بزيادة ألف في آخره. (إرشاد الساري)

قوله: صاحب إيلياء وهرقل: والصحبة في إيلياء باعتبار أمارته بها، وفي الثاني حقيقة. (الخير الجاري) قوله: سقف: بضم السين والقاف وتشديد الفاء: رئيس دين النصارى، وقع هذا منصوباً على الحالية، ومرفوعاً بأنه خير مبتدأ محذوف. و«أسقفا» بزيادة همزة لغة. وفي بعض الأقوال: «سَقَفٌ» بلفظ المجهول من التفعيل، أي جعل سقفاً. (الكواكب الدراري والتوشيح) قوله: يحدث: خبر بعد خبر. (التوشيح) قوله: الختان: بكسر الخاء: اسم من الختن، وهو قطع الجلد التي توارى الحشفة. قوله: ملك غسان: هو من جملة ملوك اليمن. (الكواكب الدراري) قوله: هذا ملك: روي بصيغة المشبه، و«ملك» بالمصدر. (الكواكب الدراري) قوله: حمص: [مدينة بالشام، يذكر ويؤنس. (الخير الجاري)] قوله: دسكرة: بفتح الدال والكاف وسكون السين المهملة، وهو بناء كالكصر حوله بيوت. (عمدة القاري) قوله: رواه: [ومثله يسمى بالمناعبة، وفائدتها التقوية والتأكيد والترجيح بكرة الرواة. (الكواكب الدراري)]

* أسماء الرجال: رواه: أي حديث هرقل. صالح: ابن كيسان، الغفاري المدني. يونس: هو ابن يزيد الأيلي. معمر: هو ابن راشد الأزدي، كلهم يروون عن الزهري. الزهري: هو محمد ابن مسلم بن شهاب.

١- كِتَابُ الْإِيمَانِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١- بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ»

٥/١

وَهُوَ قَوْلٌ وَفِعْلٌ، وَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ.

بالطاعة. (قرس) بالمعصية. (قرس)

ترجمة: قوله: كتاب الإيمان: قال الحافظ نقلًا عن البلقيني: وقدم الوحي؛ لأنه منبع الخيرات، وبه قامت الشرائع وجاءت الرسالات، ومنه عرف الإيمان والعلوم. وكان أوله إلى النبي ﷺ بما يقتضي الإيمان من القراءة والربوبية وخلق الإنسان، فذكر بعده كتاب الإيمان والعلوم، وكان الإيمان أشرف العلوم، فعقبه بكتاب العلم.

قوله: بسم الله الرحمن الرحيم: قد يُكتب قبل الكتاب، وقد يُكتب بعده، وقد يُكتب في غير محله أي في أثناء الكتاب. والوجه في ذلك: أن الإمام البخاري حين يكتب هذا الكتاب كان يكتب ويكتب، فإذا وقف عن الكتابة بسبب المرض أو غيره من الأعذار تركها، ثم إذا شرع في الكتابة بعد الوقفة كتب البسملة. هذا هو المنقول عن المشايخ وإن كان ضعيفًا. انتهى كذا في حاشية «اللامع» من تقرير مولانا محمد حسن المكي عن الشيخ الكنگوهي قدس سره. وفيه أيضًا: قلت: ولم تحصل بعد وجه الضعف؛ فإن المنقول عن الأساتذة يزيل الإشكال المعروف: أن الإمام طالما يذكر البسملة فيما بين الأبواب للمسلسلة من كتاب واحد، كما في أبواب التهجد: كتب البسملة قبل «باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة»، وبعد ذلك ييسر كتب البسملة على «باب استقامة اليد في الصلاة»، وليسا بكتابين مستقلين. وسيأتي ذلك في كلام الشيخ قدس سره في «اللامع» على «باب فضل استقبال القبلة»، وتقدم في مقدمة «اللامع» في خصائص الكتاب. ولعل وجه الضعف اختلاف النسخ في ذكر البسملة وحذفها، لكن اختلاف النسخ موجود في غير البسملة من الأبواب والتراجم وغير ذلك. نعم، بقي الإشكال في أنه قد يكتب البسملة قبل الكتاب وتارة بعده كما ههنا، وسيأتي جوابه في كلام القسطلاني. قال القسطلاني: ولما فرغ المؤلف من باب الوحي الذي هو كالمقدمة لهذا الكتاب الجامع، شرع يذكر المقاصد الدينية. وبدأ منها بالإيمان؛ لأنه ملاك الأمر كله؛ لأن الباقي مبني عليه ومشروط به، وهو أول واجب على المكلف فقال مبتدئًا: «بسم الله الرحمن الرحيم» كأكثر كتب هذا الجامع؛ تتركًا وزيادة في الاعتناء بالتمسك بالسنة. واختلفت الروايات في تقديمها هنا على كتاب أو تأخيرها عنه، ولكل وجه، ووجه الثاني بأنه جعل الترجمة قائمة مقام تسمية السورة، ووجه الأول ظاهر. انتهى

قوله: باب قول النبي ﷺ بني الإسلام على خمس إلخ: المعروف على الألسن: أن هذه الأبواب كلها ردت على الحنفية القائلين ببساطة الإيمان، بخلاف المحدثين والجمهور القائلين بتركيبه. وهذا ليس بصحيح؛ فإنه لا خلاف بين أهل السنة في هذه المسألة أصلًا، ولذا قال مولانا الشاه ولي الله الدهلوي في ترجمه: اضطرب كلام الشراح في بيان غرض القدماء من المحدثين في مسألة الإيمان، وذلك أنهم حكموا بأن من صدق بقلبه وأقر بلسانه ولم يعمل عملاً قط فهو مؤمن، وحكموا بأن الأعمال من الإيمان، فأشكل عليهم أن الكل لا يوجد بدون الجزء. وأفاد مولانا شيخ الهند قدس سره في ترجمه: أن في المسألة ثلاثة مذاهب: أحدها: أن الأعمال أجزاء حقيقة للإيمان، وإذا فات الجزء فات الكل. هذا مذهب الخوارج والمعتزلة. وثانيها: أن لا علاقة بين الإيمان والأعمال، والإيمان قول فقط بلا عمل. وهذا مذهب المرجئة. والثالث: مذهب أهل السنة والجماعة: أن الأعمال خارجة عن حقيقة الإيمان داخلية في كماله، كأجزاء الإنسان من الجوارح. وما حكموا من الخلاف بين أهل السنة مبني على الخلاف اللفظي. انتهى =

سهر: قوله: كتاب الإيمان: أي هذا كتاب الإيمان، ويجوز نصبه أي خذه. ولما كان باب بدء الوحي كالمقدمة لم يذكره بالكتاب، بل ذكره بالباب، ثم شرع يذكر الكتاب على طريقة أبواب الفقه، وقدم كتاب الإيمان؛ لأنه ملاك الأمر كله؛ إذ الباقي مبني عليه مشروط به. (عمدة القاري)

قوله: هو قول وفعل إلخ: فيه كلام على وجوه، لكن ما نقل عن أبي حنيفة وغيره أن الإيمان عمل القلب واللسان معًا، ثم الإقرار، هل هو ركن أم شرط في حق إجراء الإحكام؟ قال بعضهم: هو شرط، وقال حافظ الدين النسفي: هو المروي عن أبي حنيفة، وإليه ذهب الأشعري في أصبح الروايتين، وهو قول أبي منصور الماتريدي. وقال بعضهم: إن الإيمان فعل القلب واللسان مع سائر الجوارح، وهم أصحاب الحديث ومالك والشافعي وأحمد والأوزاعي. ونقل عن الشافعي أنه قال: الإيمان هو التصديق والإقرار والعمل، فالمحل بالأول وحده منافق، وبالثاني وحده كافر، وبالثالث وحده فاسق، ينجو من الخلود في النار. ويدخل الجنة. قال الإمام: هذا في غاية الصعوبة؛ لأن العمل إذا كان ركنًا لا يتحقق الإيمان بدونه، فغير المؤمن كيف يخرج من النار؟ أجيب عن هذا بأن الإيمان قد جاء بمعنى أصل الإيمان، كما في قوله ﷺ: «الإيمان: أن تؤمن بالله وملائكته» الحديث. وقد جاء بمعنى الإيمان الكامل، وهو المقرون بالعمل، كما في حديث وفد عبد القيس. والإيمان بهذا المعنى الثاني هو المراد بالإيمان المنفي في قوله ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن» الحديث. فالخلاف لفظي راجع إلى تفسير الإيمان، ولا خلاف في المعنى؛ فإن الإيمان المنجي من دخول النار هو الثاني باتفاق جميع المسلمين، والإيمان المنجي من الخلود في النار هو الأول باتفاق أهل السنة، خلافاً للمعتزلة والخوارج. ويدل على ذلك حديث أبي ذر: «ما من عبد قال: لا إله إلا الله، ثم مات على ذلك، إلا دخل الجنة»، قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال ﷺ: «وإن زنى وإن سرق» الحديث. وقوله ﷺ: «يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان»، فهذا يندفع الإشكال ويجمع الأقوال. (ملتنق من العيني)

قوله: ويزيد وينقص: قال الإمام: هذا البحث لفظي؛ لأن المراد بالإيمان إن كان هو التصديق فلا يقبلهما، وإن كان الطاعات فيقبلهما، فكل ما قام من الدليل على أن الإيمان لا يقبلهما فهو مصروف إلى أصل الإيمان، وكل ما دل على أن الإيمان يقبلهما فهو مصروف إلى الكامل، وهو مقرون بالعمل. (عمدة القاري)

سند: قوله: وهو قول وفعل: الضمير للإيمان الذي هو عنوان الكتاب، وليس معنى كونه قولًا وفعلًا: أن كلا منهما جزء من الإيمان على وجه ينتفي الإيمان باتفاقه؛ فإن السلف لم يقولوا بذلك، بل معناه أن كلا منهما يعد جزءًا من الإيمان تارة، ويطلق اسم الإيمان عليه أخرى شرعًا. ومعنى قوله: «يزيد وينقص» أنه يوصف بالزيادة والنقصان في لسان الشرع، أعم من أن يكون ذلك الوصف وصفًا له باعتبار أمور خارجة عنه، والسلف كانوا يتبعون الوارد، ولا يلتفتون إلى نحو تلك المباحث الكلامية التي استخرجها التأخرون، ثم استدلل على أنه يوصف بالزيادة بآيات، واكتفى بها عن الدليل على أنه يوصف بالنقصان؛ لكفاية المقابلة في ذلك؛ فإن الموصوف بالزيادة لا محالة يتصف بالنقصان عند عدم تلك الزيادة. ويمكن أن يجعل قول عمر بن عبد العزيز: «ومن لم يستكملها لم يستكمل الإيمان» من أدلة اتصاف الإيمان بالنقصان. ثم الاستدلال بما فيه نسبة الزيادة صريحًا إلى الإيمان ظاهر، وأما ما فيه نسبة الزيادة إلى الهدى فوجه الاستدلال به: أن زيادة الهدى لا تخلو عن زيادة الخيرات من الأقوال والأفعال، وكل ذلك إيمان، فثبت بزيادة الهدى زيادة الإيمان.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لِيَزَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾، ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾، ﴿وَيَزِيدَ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾، ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾، ﴿وَيَزِدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا﴾، وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾، وَقَوْلُهُ: ﴿فَأَخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾، وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا﴾، وَالْحُبُّ فِي اللَّهِ وَالْبُغْضُ فِي اللَّهِ مِنَ الْإِيمَانِ.

استدل المؤلف بثمان آيات من القرآن على زيادة الإيمان. (قصر) (الفتح: ٤) (الكهف: ١٣) (مريم: ٧٦)

وَصَلَّى أَحْمَدُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ. (قصر) تابعي عامل عمر بن عبد العزيز على الجزيرة والموصل. (ع) أي أعمال. (ك) أي منيات ومجموعات أي مندوبات. (قصر)

وَكُتِبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ: إِنَّ لِلْإِيمَانِ قَرَائِصَ وَشَرَائِعَ وَحُدُودًا وَسُنَنًا، فَمَنْ اسْتَكْمَلَهَا اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَكْمِلْهَا لَمْ يَسْتَكْمِلِ الْإِيمَانَ، فَإِنْ أَعِشَ فَسَأَبَيْتُهَا لَكُمْ حَتَّى تَعْمَلُوا بِهَا، وَإِنْ أَمُتَ فَمَا أَنَا عَلَى صُحْبَتِكُمْ بِحَرِيصٍ. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَلَكِنْ لَيُطَمِّنَنَّ قَلْبِي﴾. وَقَالَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ: اجْلِسْ بِنَا نُؤْمِنُ سَاعَةً. وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: الْيَقِينُ الْإِيمَانُ كُلُّهُ. وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يَبْلُغُ الْعَبْدُ حَقِيقَةَ التَّقْوَى حَتَّى يَدَعَ مَا حَاكَ فِي الصَّدْرِ.

استدل به على قبول الريادة؛ لأن الحب والبغض يتفاوتان. (قصر) (الأحزاب: ٢٢)

تابعي عامل عمر بن عبد العزيز على الجزيرة والموصل. (ع) أي أعمال. (ك) أي منيات ومجموعات أي مندوبات. (قصر)

ابن جليل. (قصر)

أي يزداد يقين. (ع)

عبد الله

لا يؤكد به إلا ذو أجزاء. (ك)

أي الإيمان، كما في رواية. (ك) تردد

١. حَاكَ: وفي نسخة: «حَكَّ».

= ترجمة لفرض المصنف هذه الأبواب: الرد على هذين الفريقين: أي المرجحة والخوارج. وأفاد في «اللامع» و«تراجم شيخ الهند»: أن المصنف بسط في الرد على المرجحة في هذه الأبواب أشد البسط، وإن أشار في بعضها إلى رد الخوارج أيضاً؛ لما أن عقائد المرجحة تسد أبواب الأعمال بالكلية. وزاد الشيخ الكنگوهي في «اللامع» بأن غرض المصنف بهذه الأبواب الرد على المرجحة القائلين بأنه لا يضُرُّ الإسلام معصية، والمعتزلة المثبتين منزلة بين المؤمن والكافر. وصرَّح في شرح «البخاري» للنووي: أن غرض المصنف من هذه الأبواب كلها الرد على المرجحة؛ فإن مذهب جميع أهل السنة من سلف الأمة وخلفائها: أن الإيمان قول وعمل... إلى أن قال: فالخلاص: أن الذي عليه أهل السنة أو جمهورهم أن من صدَّق بقلبه ونطق بلسانه بالتوحيد، لكن قصر في الأعمال كترك الصلاة وشرب الخمر: لا يكون كافراً خارجاً من الملة، بل هو فاسق. انتهى

سهر: قوله: فزادتهم إيماناً: [زيادة العلم الحاصل من تدبرها. (إرشاد الساري)] قوله: وما زادهم إلا إيماناً: فإن قلت: الإيمان هو التصديق بالله ورسوله، والتصديق شيء واحد لا يتجزأ، فلا يتصور كماله تارة، ونقصه أخرى، أجب بأن قبوله الزيادة والنقصان ظاهر على تقدير دخول القول والفعل فيه، وفي المشاهد شاهد بذلك؛ لأن كل أحد يعلم أن ما في قلبه يتفاضل، حتى إنه يكون في بعض الأحيان أعظم يقيناً وإخلاصاً وتوكلًا منه في بعضها، وكذلك في التصديق والمعرفة بحسب ظهور البراهين وكثرتها، ومن ثم كان إيمان الصديقين أقوى من إيمان غيرهم، وهذا مبني على ما ذهب إليه المحققون من الأشاعرة: من أن نفس التصديق لا يزيد ولا ينقص، وأن الإيمان الشرعي يزيد وينقص بزيادة ثمراته التي هي الأعمال ونقصاتها، وهذا يحصل التوفيق بين ظواهر النصوص الدالة على الزيادة وأقوال السلف بذلك وبين أصل وضعه اللغوي وما عليه أكثر المتكلمين. نعم، يزيد وينقص قوة وضعفاً وتفصيلاً وإجمالاً وتعددًا بحسب تعدد المؤمن به، وارتضاه النووي، وعزاه تفتازاني في «شرح عقائد النسفي» لبعض المحققين، وقال في «المواقف»: إنه الحق، وأنكر ذلك أكثر المتكلمين والخنفية؛ لأنه متى قبل ذلك كان شكًا وكفرًا، وأجابوا عن الآيات السابقة ونحوها بما يتلوه عن إمامهم أنها محمولة على أنهم كانوا آمنوا في الجملة، ثم يأتي فرض بعد فرض، فكانوا يؤمنون بكل فرض خاص. وحاصله: أنه كان يزيد بزيادة ما يجب الإيمان به، وهذا لا يتصور في غير عصره ﷺ، وفيه نظر؛ لأن الاطلاع على تفاصيل الفرائض يمكن في غير عصره ﷺ، والإيمان واجب إجمالاً فيما عُلِمَ وتفصيلاً فيما عُلِمَ تفصيلاً، ولا خفاء في أن التفصيلي أزيد. انتهى (إرشاد الساري)

قوله: عبد العزيز: [ابن مروان بن الحكم الأموي القرشي. (إرشاد الساري)] قوله: فرائض: [أي عقائد دينية. (الكواكب الدراري)] قوله: وقال معاذ اجلس بنا نُؤْمِنُ سَاعَةً: أي نزيد إيماناً؛ لأن معاذاً كان مؤمناً. قال النووي معناه تذاكر الخير وأحكام الآخرة وأمور الدين؛ فإن ذلك إيمان. هذا التعليق وصله أحمد وابن أبي شيبة كأول بسند صحيح إلى الأسود بن هلال قال: قال لي معاذ: «اجلس» فذكره. (إرشاد الساري) قوله: اليقين إلخ: [رواه الطبراني بسند صحيح. (إرشاد الساري)] أخرج هذا الأثر ستة بسند صحيح عن أبي زهير، قال: حدثنا الأعمش عن أبي ظبيان عن علقمة عنه، قال: «الصبر نصف الإيمان، واليقين الإيمان كله». فيه دلالة على أن الإيمان يتبعض؛ لأن «كل» و«أجمع» لا يؤكد هما إلا ذو أجزاء. (عمدة القاري) قوله: التقوى: أي الإيمان؛ لأن المراد من التقوى وقاية النفس عن الشرك، وفيه إشعار بأن بعض المؤمنين بلغوا إلى كنه الإيمان، وبعضهم لا، فيجوز الزيادة والنقصان. (الكواكب الدراري) قوله: حاك في الصدر: [أي ما يقع في القلب ولا ينشرح الصدر له وخاف الإثم فيه. (شرح النووي)]

سند = ثم استدل على أن الإيمان قول وفعل بحديث: «الحب في الله والبغض في الله من الإيمان»؛ فإنه قد عُدَّ فيه بعض الأعمال من الإيمان. ويقول عمر بن عبد العزيز: إن للإيمان فرائض؛ لأن مثل هذا الكلام يدل على أن الفرائض وغيرها من أجزاء الإيمان، كما يقال: إن للصلاة فرائض. والاستدلال بقول عمر بن عبد العزيز وغيره في هذا الباب؛ لأن المطلوب تحقيق ما كان عليه السلف في هذا الباب؛ إذ اتباعهم في هذه المطالب خير من ابتداع أقوال آخر واختراعها. وقول عمر بن عبد العزيز - كما يدل على أن الأفعال تعد من الإيمان - يدل على أن الإيمان يوصف بالزيادة والنقصان، حيث قال: «فمن استكمل...». وأما الاستدلال بقول إبراهيم عليه السلام: ﴿وَلَكِنْ لَيُطَمِّنَنَّ قَلْبِي﴾ (البقرة: ٢٦٠) على قبول الإيمان الزيادة واتصافه بها؛ فضعيف عند أهل التحقيق؛ إذ قوله: ﴿رَبِّ أَرْنِي كَيْفَ تُخَيِّئُ الْتَوَقُّي﴾ (البقرة: ٢٦٠) صريح في أن مطلوبه كان رؤية كيميائية الإحياء، وكان قلبه مشتتاً إلى ذلك، فأراد أن يظهر بوضوحه إلى مطلوبه، وهذا أمر خارج عن الإيمان، والله تعالى أعلم. وأما كلام معاذ: «نؤمن ساعة» إما بمعنى نذكر الله، أو نذكر العلم، أو الخير، أو نحو ذلك. وتسمية مثله إيماناً يدل على إطلاق الإيمان على بعض الأفعال، وقول ابن مسعود: «اليقين الإيمان كله» يدل على أن الإيمان له أجزاء وأبعاد، إذ التأكيد بـ«كل» لا يكون إلا لما هو كذلك. ويدل على أن معظمه اليقين، بحيث يقال: إنه كل الإيمان. ثم لما أثبت هذه الأدلة أن الإيمان قول وفعل، ذكر بعض ما يناسب ذلك بقول ابن عمر وغيره؛ لنوع مناسبة وارتباط، والله تعالى أعلم. نعم، قول ابن عباس: «دعواكم إيمانكم» من أدلة المطلوب كما لا يخفى، والله تعالى أعلم.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: «شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَأَوْصَيْنَاكَ يَا مُحَمَّدٌ وَإِيَّاهُ دِينًا وَاحِدًا». وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ^{سهر}: «شَرَعًا وَمِنْهَا جَاءَ»: سَبِيلًا وَسُنَّةً. وَ«دَعَاؤُكُمْ»: إِيْمَانُكُمْ. ^{١- ترجمة سهر}
 (المائدة: ٤٨) تفسير لـ منهاجها. (قس) تفسير لـ شرعة. (قس)

٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى قَالَ: أَخْبَرَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ^{رضي الله عنه} قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ^{صلى الله عليه وسلم}: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَالْحَجُّ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ».

٢- بَابُ أُمُورِ الْإِيمَانِ

٦/١

المراد بالأمور هي الإيمان؛ لأن الأعمال عنده هي الإيمان

١. ودعاؤكم إيمانكم: وفي نسخة: «بَابُ دَعَاؤُكُمْ إِيْمَانُكُمْ». ٢. أمور: وفي نسخة: «أمر».

ترجمة: قوله: ودعاؤكم إيمانكم: ذكر في هامش النسخة الهندية قبل ذلك: «باب»، قال القسطلاني: وقع ههنا في رواية أبي ذر وغيره لفظ «باب» بالثنوين، وهو ثابت في أصل عليه خط الحافظ قطب الدين الحلبي، لكنه ساقط في رواية الأصيلي وابن عساكر. وأيده قول الكرمانلي: إنه وقف على أصل مسموع على الفربري بحذفه بل قال النووي: وقع في كثير من النسخ ههنا «باب» وهو غلط فاحش، والصواب حذفه؛ لأنه لا تعلق له بما نحن فيه، ولأنه ترجم بقوله ^{عليه السلام}: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ» ولم يذكره قبل هذا بل ذكره بعده، وليس مطابقاً للترجمة، انتهى مختصراً. قوله: بني الإسلام على خمس: اعلم أن المصنف استدلل بهذا الباب على أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص. واستدل به هذا مبني على أن الإسلام والإيمان والذين عنده واحد. قلنا: إن أخذ الأعمال في الإيمان كالمكمل له فلا إشكال، فإن الإيمان الكامل يزيد وينقص. وقد يقال: إن المركب هو الإسلام؛ فإنه مجموع التصديق والطاعات، وأما الإيمان بمعنى تصديق أمور مخصوصة كما يفيد حديث جبريل الآتي، فهو أمر بسيط. قال شيخ الهند في «ترجمه»: ثم إن المصنف أشار إلى الرد على المرجفة في أكثر أبواب كتاب الإيمان، ورد في بعضها على الخوارج والمعتزلة؛ فإن هذين الفريقين هما اللذان سلكا مسلك الإفراط والتفريط، وبالغا في مخالفة أهل الحق، فأبطل المصنف ما ذهب إليه بالوحي المتلو وغير المتلو. ثم إنه شدد في الرد على المرجفة؛ إما لأن مذهبهم يقتضي سد باب الأعمال لا حاجة إليها بل هي من باب الفضول، وإما لأن قولهم يبيان المقصد الذي أراده المؤلف بـ «باب بدء الوحي». انتهى قوله: باب أمور الإيمان: ذكر في «التقرير»: ليس المقصود هو إثبات جزئية الأعمال أو قبول الإيمان زيادةً ونقصاً؛ فإن البحث قد انبرم، وإنما المقصود ههنا تفسير بعض مقتضيات الإيمان وآثاره؛ تنبيهاً على أن المؤمن ليس من شأنه الإخلال بها. انتهى وفي «تقرير مولانا حسين علي البنجابي» عن الشيخ الغنكوهي قدس سره: أورد هذا الباب لدفع وهم: أن الأجزاء هو الخمس فقط. وقال: الإيمان عندهم كلي مشكك، وهذه الأبواب كلها تدل على زيادة الإيمان ولا يضربنا. انتهى

وأجل حضرة شيخ الهند الكلام على الأبواب كلها في «ترجمه»، فقال ما تعريبه: ثم يلاحظ أن المؤلف ^{صلى الله عليه وسلم} جعل في تراجم الأبواب الآتية العمل من الإيمان في بعضها، ومن الإسلام في أخرى، ومن الدين في البعض الآخر، وأتى بالآيات والأحاديث والآثار في تأييد مدعاه. ثم إنه في بعضها يأتي في الترجمة بإحدى هذه الألفاظ ويكون في الحديث لفظ آخر، فمثلاً ذكر «الإسلام» في ترجمة والمذكور في الحديث «الإيمان» أو «الدين» أو عكسه، فهذه الأمور كلها لا إشكال فيها البتة. فالظاهر أن غرض المؤلف ^{صلى الله عليه وسلم} بيان مسلك السلف الأكابر في هذا الباب، كما صرح به العلامة السندي وغيره، فأظهر المؤلف ^{صلى الله عليه وسلم} أن السلف كانوا يتوسعون في إطلاق أجزاء الإيمان على الأعمال، وأن بين الإسلام والإيمان والذين ارتباطاً وثيقاً، بحيث إنه يصح أن يُسمَّى أجزاء أحدها بأجزاء الآخر، فحصل بذلك الرد التام على رأي المرجفة. ثم تظهر إشارة لطيفة إلى أنه ينبغي لنا أن نتبع السلف في هذا الأمر. =

سهر: قوله: مجاهد: هو ابن جبر، هو الإمام الفقيه المحدث المفسر، تابعي متفق على جلالته وتوثيقه، عرض القرآن على ابن عباس ثلاثين مرة. قوله: «وإياه» يعني نوحاً، أي هذا الذي تظاهرت عليه الأدلة من الكتاب والسنة من زيادة الإيمان ونقصانه هو شرع الأنبياء الذين قبل نبينا ^{صلى الله عليه وسلم}؛ لأن الله تعالى قال: «شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ» الآية. ويقال: جاء نوح ^{عليه السلام} بتحريم الحرام وتحليل الحلال، كذا في «العين». قال صاحب التوضيح: عُلِمَ من تفسير مجاهد لهذه الآية اتحاد دين الأنبياء، وذلك في أصول الدين، ومن تفسير ابن عباس لقوله: «شَرَعًا وَمِنْهَا جَاءَ» اختلافه، وذلك في الفروع والسنة. والآية الثانية موافقة للترجمة؛ لأن الاختلاف يوجب الزيادة والنقصان، ولا يظهر وجه موافقة الأولى للترجمة. انتهى قلت: اللهم إلا أن يقال: الثاني آخر الآية، قال: «أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ» (الشورى: ١٣)، والإقامة في الدين لا تتأتى إلا بالإيمان بما يجب تصديقه والطاعة في أحكام الله، فكل من كان في التصديق وطاعة الأحكام أعمل: كان إيمانه أكمل، فهذا تحصل المطابقة، والله أعلم.

قوله: قال ابن عباس شرعة ومنهاجاً وسنة: فـ «سبيلًا» تفسير «مِنْهَاجًا»، و«سنة» تفسير «شَرَعًا»، ففيه لف ونشر غير مرتب، وفي بعضها: «سنة وسبيلًا»، فيكون مرتباً. (التوضيح) هذا التعليق وصله عبد الرزاق في «تفسيره» بسند صحيح. (إرشاد الساري) قوله: ودعاؤكم إيمانكم: [قال النووي: اعلم أنه يقع في كثير من النسخ: «باب دعاؤكم...» وهذا غلط فاحش. وقال الكرمانلي: عندنا نسخة مسموعة منها على الفربري وعليها خطه، وهو هكذا: «دعاؤكم إيمانكم» بلا باب وبلا واو.] يعني فسر ابن عباس قوله تعالى: «فَلَمَّا يَتَّبِعُوا يَكُفُّ رَدِّي لَوْلَا دَعَاؤُكُمْ» (الفرقان: ٧٧)، فقال: المراد من الدعاء الإيمان، يعني تفسيره في الآيتين يدل على أنه قال بالزيادة والنقصان، أو أنه سمى الدعاء إيماناً، والدعاء عمل. وقال ابن بطلال: معنى قول ابن عباس: «لَوْلَا دَعَاؤُكُمْ» الذي هو زيادة في إيمانكم. (الكواكب الدراري)

* أسماء الرجال: عبيد الله: ابن موسى بن باذام - بالموحدة والذال المعجمة - العسبي. حنظلة: ابن أبي سفيان بن عبد الرحمن، الجمحي المكي. عكرمة: ابن الخالد بن العاص، القرشي. ابن عمر: عبد الله، هاجر به أبوه، وله في البخاري مائتان وسبعون حديثاً.

ترجمة
وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ» إِلَى قَوْلِهِ: «الْمُتَّقُونَ» (١٧٧)
ترجمة
(المؤمنون: ١) ذكر الآيتين؛ لاشتغالهما على أمور الإيمان. (ع)

٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ * بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُعْفِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ *الْعَقَدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ *عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ *عَنْ أَبِي صَالِحٍ *عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ *عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْإِيمَانُ يَضَعُ وَاسْتَوْنَ شُعْبَةً، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ».

ترجمة
٣- بَابُ: الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ
بالتنوين

١٠- حَدَّثَنَا آدَمُ * بْنُ أَبِي إِيَاسٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ *عَنْ عَبْدِ اللَّهِ *بْنِ أَبِي السَّفَرِ وَإِسْمَاعِيلَ *عَنِ الشَّعْبِيِّ *عَنْ عَبْدِ اللَّهِ *بْنِ عَمْرِو ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ».

١. قد: وفي نسخة: «وقد». ٢. إسماعيل: وابن عساكر بعده: «بن أبي خالد».

ترجمة = ولا حاجة إلى التعمق في المباحث الكلامية التي أوجدها المتأخرون، وإن كانت صحيحة ولم يخالف مسلک السلف. وهذه عادة المؤلف خصوصاً في المسائل الاعتقادية أنه يرد على أهل الأمواء صراحةً، وأحياناً إشارةً. وأما أهل الحق فإن المؤلف يشير إليهم بخفاء واحتياط بليغ، ولا يتنبه له إلا بالخوض الصحيح، ويظهر ذلك في كتاب الرد على الجهمية على وجه الكمال، انتهى مختصراً. وعامة الشراح حملوا هذه الأبواب كلها إلى تركيب الإيمان وكونه ذا أجزاء، فاختلّفوا في هذه الأبواب كلها الآتية على أربعة أقوال، الأول: ما قاله الشراح: إن المقصود من هذه الأبواب كلها الاستدلال على زيادة الإيمان بنفسه، وكون الإيمان مركباً. والثاني: قول الشيخ في «اللامع» إذ قال: إن البحث في ذلك قد انبرم. ومقصود هذه الأبواب تفصيل بعض مقتضيات الإيمان والآثار. والثالث: مقتضى كلام شيخ الهند أن المقصود من هذه الأبواب: الرد على المرتبة وإثبات مسلک السلف، كما تقدم في كلامه ﷺ مفصلاً. والرابع: أن المقصود أن لفظ الخمس في حديث: «بني الإسلام على خمس» ليس للحصر. وإنما بسط المصنف في الرد على المرتبة؛ لأن مسلکهم يبطل الأعمال كلها، بخلاف مسلک الخوارج؛ فإن مسلکهم يشدد في أمر الأعمال.

قوله: وقول الله عز وجل ليس البر إلخ: قال القسطلاني: والآية جامعة للكلمات الإنسانية بأسرها؛ فإنها بكثرها منحصرة في ثلاثة: ١- صحة الاعتقاد ٢- حسن المعاشرة ٣- تهذيب النفس. وإليه أشار النبي ﷺ بقوله: «من عمل بهذه الآية فقد استكمل الإيمان»، وهذا وجه استدلال المؤلف بهذه الآية. وفي حديث أبي ذر بسند صحيح: أنه سأل النبي ﷺ عن الإيمان، فبلا هذه الآية. انتهى قوله: قد أفلح المؤمنون: هذه آية أخرى استدلت بها الإمام على مرامه، وهو أمور الإيمان. وساق الكرمان الآية إلى قوله: «وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ يَخَافُونَ» (٥)، وقال: فعلم منها أن الإيمان الذي به الفلاح والنجاة الإيمان الذي فيه هذه الأعمال المذكورة. قال ابن بطال: التصديق أول منازل الإيمان، والاستكمال إنما هو بهذه الأمور. وأراد البخاري الاستكمال؛ ولهذا بوّأ أبوابه عليه فقال: «باب أمور الإيمان» و«باب الجهاد» و«باب الصلاة من الإيمان». انتهى قوله: الإيمان يضع وستون شعبة: مطابقة حديث الباب للترجمة ظاهرة، وهذه الأعمال التي أشار إليها في الحديث هي عند المصنف من أجزاء الإيمان. قوله: باب المسلم من سلم المسلم من لسانه ويده: ذكر فيه الإسلام والدين؛ إشارة إلى أن المعتر في الشرع هو الإيمان مع الإسلام، وهو الدين، فكل واحد من هذه الثلاثة - أي الإيمان والإسلام والدين - متلازم بالآخر عند الشرع، ولذا ذكر أحدها موضع الآخر. وقد تقدم ذلك المعنى في كلام شيخ الهند مفصلاً.

سهر: قوله: ليس البر أن تولوا إلخ: [قال الزمخشري: الخطاب لأهل الكتاب؛ لأن اليهود تصلي قبل المغرب إلى بيت المقدس، والنصارى قبل المشرق؛ وذلك أنهم أكثروا الخوض في أمر القبلة حين حوّل رسول الله ﷺ إلى الكعبة، وزعم كل واحد من الفريقين أن البر التوجه إلى قبلته، فرد عليهم. (عمدة القاري)]
قوله: أبي هريرة: [اختلف في اسمه واسم أبيه على نحو ثلاثين قولاً، أصحها عبد الرحمن بن صخر الدوسي، وكان اسمه في الجاهلية عبد شمس. (التوضيح)]

* أسماء الرجال: عبد الله: ابن محمد بن جعفر، المسندي. أبو عامر: عبد الملك بن عمرو بن قيس، البصري. سليمان بن بلال: القرشي المدني. عبد الله بن دينار: القرشي مولى عبد الله ابن عمر. أبي صالح: ذكوان السمان الزيات. آدم: ابن أبي إياس، أبو الحسن العقلائي. شعبة: ابن الحجاج بن الورد. عبد الله: ابن أبي السفر بن يحمّد - بضم المثناة التحتية وفتح الميم، أو بكسرهما - الحمداني الكوفي. إسماعيل: ابن أبي خالد، الأحمسي. الشعبي: نسبة إلى «شعب» بطن من همدان، أبي عمرو عامر بن شراحيل، الكوفي. عبد الله: ابن عمرو بن العاص.

سند: قوله: الإيمان يضع وستون إلخ: كناية عن الكثرة؛ فإن أسماء العدد كثيراً ما تجيء كذلك، فلا يرد أن العدد قد جاء في بيان شعب الإيمان مختلفاً.

قوله: المسلم من سلم إلخ: لعل المعنى: المسلم الكامل من حمله إسلام الناس على التحنب عن أذاهم بكل الوجوه، كما هو مقتضى قولهم: إن تعليق الحكم بالمشقة يشعر بالعلية. ولا يخفى أن من يحمله إسلام الناس على ترك التعرض لهم لا يكون إلا كاملاً للإسلام عادة، والكافر والفاسق وإن ترك تعرض الناس أحياناً، لكن لا يحمله إسلام الناس على ترك أذاهم. ويمكن أن يقال: إن المعنى أن المسلم الكامل من كان متصفاً بترك الأذى. ولا يلزم منه أن كل متصّف بترك الأذى مسلم كامل، بل لازمه أن كل مسلم كامل يكون متصفاً بذلك، ولا يوجد المسلم الكامل بدون هذا الوصف؛ إذ المقصود الحث على تحصيل هذا الوصف، وأنه لا يحصل كمال الإسلام إلا به، لا أن هذا يكفي في كمال الإسلام، وأنه لا يحتاج - مع هذا الوصف - في كمال الإسلام إلى غيره، وهذا ظاهر فلا إشكال.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ عَنْ عَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. أبي البعاري السابق محمد بن عازم أبو بكر القشيري مولاهم. (رق) هو الشعبي المذكور

وَقَالَ عَبْدُ الْأَعْلَى: عَنْ دَاوُدَ عَنْ عَامِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. ابن عبد الأعلى السامي القرشي. (رق) الشعبي ابن عمرو

٤- بَابُ: أَيُّ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ؟

ترجمة سند بالتنوين أي أي خصاله أفضل. (ع)

٦/١

١١- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأُمَوِيُّ الْقُرَشِيُّ* قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ* عَنْ أَبِي مُوسَى* ﷺ قَالَ: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ».

بهر الباء صفة لـ«سعيد» الثاني. (رق) هو يحيى الأشعري، اسمه عبد الله بن قيس

٥- بَابُ: إِطْعَامُ الطَّعَامِ مِنَ الْإِسْلَامِ

٦/١

١٢- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ* عَنْ يَزِيدَ* عَنْ أَبِي الْخَيْرِ* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «تُطْعِمُ الطَّعَامَ، وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ».

٦- بَابُ: مِنَ الْإِيمَانِ أَنْ يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ

٦/١

١٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى* عَنْ شُعْبَةَ* عَنْ قَتَادَةَ* عَنْ أَنَسٍ* عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: وَعَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ* قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ* عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ».

أي لا يكمل إيمانه. (ك)

١. الإسلام: وفي نسخة: «الإيمان». ٢. أحدكم: وفي نسخة: «أحد»، وفي نسخة: «عبد».

ترجمة: قوله: باب أي الإسلام أفضل: قال الحافظ: وإذا ثبت أن بعض خصال المسلمين المتعلقة بالإسلام أفضل من بعض، حصل مراد المصنف بقبول الزيادة والنقصان، فظهر مناسبة هذا الحديث والذي قبله لما قبلهما من تعدد أمور الإيمان؛ إذ الإيمان والإسلام عنده مترادفان، والله أعلم. قوله: من الإسلام: أي من شعب الإسلام، وفي بعض النسخ بدل «من الإسلام»: «من الإيمان»، وهذا عارض للمذهب من اتحاد الإيمان والإسلام، كذا في الكرماني. قال الحافظ: ولما استدلت المصنف على زيادة الإيمان ونقصانه بحديث الشعب: تتبع ما ورد في القرآن والسنة الصحيحة من بيانه، فأورده في هذه الأبواب تصريحاً وتلويحاً. اهـ.

سهر: قوله: وقال أبو معاوية إلخ: هذان التعليقان ذكرهما، وأراد بالأول بيان سماع الشعبي من عبد الله بن عمرو، وأراد بالثاني التنبيه على أن عبد الله الذي أهم في رواية عبد الأعلى هو عبد الله بن عمرو، الذي بين في رواية أبي معاوية، كذا في «عمدة القاري». قوله: من سلم المسلمون: فإن قلت: سألو عن الإسلام، أي الخصلة، فأجاب بـ«من سلم» أي ذي الخصلة، حيث قال: «من سلم» ولم يقل: هو سلامة المسلمين من لسانه ويده، فكيف يكون الجواب مطابقاً للسؤال؟ قلت: هو جواب مطابق، وزيادة من حيث المعنى؛ إذ يعلم منه أن الأفضلية باعتبار تلك الخصلة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ وَلِلْيَوْمِئِذِينَ﴾ (البقرة: ٢١٥). فإن قلت: فإذا سلم المسلمون منه يلزم أن يكون مسلماً كاملاً وإن لم يأت بسائر الأركان، وهذا باطل اتفاقاً. قلت: هذا ورد على سبيل المبالغة؛ تعظيماً لترك الإيذاء، كأنه هو نفس الإسلام، وهو محصور فيه على سبيل الادعاء، وأمثاله كثيرة، كذا في الكرماني والعيني. قوله: تطعم الطعام: فإن قلت: كيف يصح جواباً ولا يستقيم أن يقال: «الخير تطعم»، بل يجب أن يقال: «أن تطعم»؟ قلت: هو مثل قولهم: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»، وهو في تقدير المصدر، أي وأن تسمع، أي سماعك. (عمدة القاري والكواكب الدراري)

* أسماء الرجال: سعيد بن يحيى بن سعيد القرشي: بهر الباء، صفة لـ«سعيد» الثاني. أبو بردة: اسمه بُرَيْد - بالتصغير - ابن عبد الله بن أبي بردة. أبي بردة: اسمه عامر، جد الذي قبله. أبي موسى: عبد الله بن قيس بن سليم الأشعري، والد أبي بردة. عمرو: ابن خالد بن الفروخ، الحراني. الليث: ابن سعد، الفهمي الإمام. يزيد: أبي رجاء، ابن أبي حبيب. أبي الخير: مرثد ابن عبد الله. عبد الله: ابن عمرو بن العاص. مسدد: ابن مسرهد بن مرعل بن أرندل بن سرندل بن غرندل بن ماسك بن مستور. يحيى: ابن سعيد بن الفروخ، القطان. شعبة: ابن الحجاج، الواسطي. قتادة: ابن دعامة. حسين المعلم: ابن ذكوان، البصري. (ملخصاً من التوضيح والقسطاني والتقريب والذهبي)

سند: قوله: أي الإسلام أفضل: يمكن أن يقال: المراد أي أفراد الإسلام أفضل؟ ومعنى «من سلم...»: أي إسلام من سلم المسلمون، والإسلام وإن كان معنى واحد في ذاته، لكنه متعدد باعتبار الأفراد، فصح دخول «أي» عليه بذلك الاعتبار، فلا حاجة في السؤال إلى تقدير.

قوله: حتى يجب لأخيه ما يجب لنفسه: لعل المراد ترك الحسد والعداوة وحصول كمال المودة، حتى يقرب أن ينزل أخاه منزلة نفسه في الخيرات بطريق الكفاية، أو المراد أن يجب ذلك في الأعم الأغلب، ولا يلزم في كل شيء، سيما إذا لم يكن لذلك الشيء إلا فرد واحد كالوسيلة والمقام المحمود؛ فإنه لا يمكن الاشتراك فيه حتى يجهل لغز، وهذا يندفع الإشكال بسؤال سيدنا سليمان، تخصيص الملك بقوله: رب هب لي ملكاً لا ينبغي لأحد من بعدي، وما حكاه الله عن عباد الصالحين من قولهم: ﴿وَأَجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ (الفرقان: ٧٤)؛ فإنه ظاهر في الخصوص، والعمر في الإمامة يرفع الإمامة من أصلها، كما لا يخفى، وبتخصيص النبي ﷺ سؤال الوسيلة بنفسه، وأمره الأمة بذلك السؤال، والله تعالى أعلم. =

٧- بَابُ حُبِّ الرَّسُولِ ﷺ مِنَ الْإِيمَانِ

١٤- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ * عَنِ الْأَعْرَجِ * عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ * أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ».

أي إيماناً كاملاً

١٥- حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ * بَنُ إِسْرَاهِيمَ * قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ * عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ * بَنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ * عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ح: وَحَدَّثَنَا آدَمُ * بَنُ أَبِي إِسْرَاهِيلَ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * عَنْ قَتَادَةَ * عَنْ أَنَسٍ * قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالتَّائِبِ أَجْمَعِينَ».

٨- بَابُ حَلَاوَةِ الْإِيمَانِ

أي هذا باب

١٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ * بَنُ الْمُثَنَّى * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ * الثَّقَفِيُّ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ * عَنْ أَبِي قَلَابَةَ * عَنْ أَنَسٍ * عَنِ النَّبِيِّ ﷺ،
(نسبة إلى ثقيف. (ع)

١. أحدكم: وفي نسخة: «أحد».

ترجمة: قوله: باب حب الرسول من الإيمان: عامة الشراح على أن المحبة هنا عقلي. ولكن والدي - نور الله مرقده - كان يقول: إن المحبة تعم العقلية والطبيعة كليهما، ولكن المحبة الطبيعية تسترهما العوارض أحياناً، وتظهر عند التزاحم. ومثال ذلك: رجل يكون له ولد يجه حياً جماً ولا يفعل عنه ساعة، ولكنه لو وضع هذا الطفل الحبيب قدمه على القرآن الكريم فماذا سيكون؟ إن الوالد سرمي بانه بعيداً ويضطرب لما حدث. هكذا لو أساء حبيب أحل في ذات الرسول ﷺ، فلا يمكن لمسلم أن يتحمل ذلك مهما بلغت محبة الحبيب. وقد أخرج أبو داود والنسائي عن ابن عباس: أن أعمى كانت له أم ولد تشتم النبي ﷺ وتقع فيه، فيهاها فلا تنتهي ويزجرها فلا تنزجر. قال: فلما كانت ذات ليلة جعلت تقع في النبي ﷺ وتشتمه، فأخذ المِعْوَل فوضعه في بطنها وأثكأ عليها فقتلها، فوقع بين رجليها طفل، فلطخت ما هنالك بالدم. فلما أصبح ذكر ذلك للنبي ﷺ، فجمع الناس فقال: «أنشد الله رجلاً فعل ما فعل، لي عليه حق إلا قام». فقام الأعمى يتخطى الناس وهو يتزلزل، حتى قعد بين يدي النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، أنا صاحبها، كانت تشتمك وتقع فيك، فأثكأها فلا تنتهي وأزجرها فلا تنزجر، ولي منها ابنان مثل اللؤلؤتين، وكانت بي رفيقة، فلما كانت البارحة جعلت تشتمك وتقع فيك، فأخذت المِعْوَل فوضعت في بطنها، وأثكأت عليها حتى قتلها، فقال النبي ﷺ: «ألا! أشهدوا أن دمها هدر».

وما ينبغي التنبيه عليه ما في «الأرواح الثلاثة» ما تعريه ملخصاً: من ذكر المفاضلة بين الحب العقلي والحب العشقي، ففضّل مولانا محمد إسماعيل الشهيد ﷺ في كتابه «الصراف المستقيم» الحب العقلي على الحب العشقي؛ لأن الحب العشقي يضمحل بعد وصال المحبوب، بخلاف العقلي؛ فإنه باقٍ لبقائه. وعكسه سيد هذه الطائفة مولانا الحاج إمداد الله المهاجر المكي - نور الله مرقده - مستدلاً بأن الحب العقلي متناه؛ لتناهي العقل. ولذا قال علي * «لو كشف الغطاء ما ازدت يقيناً»، وإنما قاله في الحب العقلي، بخلاف الحب العشقي؛ فإنه لا ينتهي؛ لعدم تنائي ذات المحبوب وصفاته. وقال العارف المحدث الكنگوهي: كلا الكلامين حسان جيدان، إلا أن الحب العشقي مع كونه معموراً بالفضائل لا ينتظم معه الأمر؛ ولذا لا تبقى رعاية الحدود الشرعية معه، ولذلك أختار الحب العقلي ما دام يحتاج إلى الأعمال. وأما في وقت الوفاة فأختار وأحب غلبة الحب العشقي. انتهى قوله: باب حلاوة الإيمان. قال القسطلاني في آخر الباب السابق: ولما ذكر المؤلف في هذا الباب أن حبه ﷺ من الإيمان: أردفه بما يوجد حلاوة ذلك، فقال: «باب حلاوة الإيمان». =

سهر: قوله: الأعرج. وهو أبو داود عبد الرحمن بن هرمز، تابعي مدني قرشي - مولى ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب - واتفقا على توثيقه. واعلم أن مالكا لم يرو عن عبد الرحمن ابن هرمز هذا إلا بواسطة، وأما عبد الله بن يزيد بن هرمز، فقد روى عنه مالك، وأخذ عنه الفقه، وهو عالم من علماء المدينة، قليل الرواية جداً، توفي ١٤٨هـ، فحيث يذكر مالكا ابن هرمز ويحكي عنه: فإنما يريد عبد الله بن يزيد، لا عبد الرحمن بن هرمز هذا، إنما يحدث عنه بواسطة، وهذا موضع التباس على كثير من الناس. (عمدة القاري)
قوله: والده: فإن قيل: لم ما ذكر نفس الرجل أيضاً، وإنما يجب أن يكون الرسول أحب إليه من نفسه، وقال تعالى: ﴿الَّذِي أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ (الأحزاب: ٦)؟ يجب بأنه إنما خصص الوالد والولد بالذكر؛ لكونهما أعز خلق الله تعالى على الرجل غالباً، وربما يكونان أعز من نفس الرجل على الرجل، فذكرهما على سبيل التمثيل. (عمدة القاري)
قوله: حلاوة الإيمان أي حسنة، وقال النووي: معنى «حلاوة الإيمان» استلذاذ الطاعات، وتحمل المشاق في الدين، وإثبات ذلك، ومحبة العبد لله تعالى بفعل طاعته، وترك مخالفته، وكذلك محبة الرسول ﷺ، كذا في العيني.

- أسماء الرجال: أبو اليمان: الحكم بن نافع. شعيب: ابن أبي حمزة، الحمصي. أبو الزناد: عبد الله بن ذكوان، المدني القرشي التابعي. الأعرج: أبي داود عبد الرحمن بن هرمز، التابعي. يعقوب: أبو يوسف ابن إبراهيم بن كثير، الدوقي. ابن عثيمين: بالضم نسبة إلى أمه، واسمه إسماعيل بن إبراهيم. عبد العزيز: ابن صهيب، البناي التابعي كاهن. آدم: ابن أبي إياس، أبو الحسن. شعبة: ابن الحجاج. قتادة: ابن دعامه. أنس: ابن مالك. محمد: ابن المثنى بن عبيد، الغزي. عبد الوهاب: ابن عبد المجيد بن الصلت، البصري. أيوب: ابن أبي قحمة، واسمه كيسان السخيتاني. أبي قلابة: بالكسر، عبد الله بن زيد بن عمرو أو عامر، البصري.

سند = ثم معنى هذه الغاية أعني «حتى يحب» ههنا وفي أمثاله: هو أنه لا يكمل الإيمان بدون حصول هذه الغاية، لا أن حصول هذه الغاية كافية في كمال الإيمان، وإن لم يكن هناك شيء آخر، فلا تعارض بين هذا الحديث وبين ما سيجيء من الأحاديث.

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ: أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَأَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقَدَّفَ فِي النَّارِ».

أي أصاب أي استلذذ الطاعات

أي يرمى

٩- بَابُ: عَلَامَةُ الْإِيمَانِ حُبُّ الْأَنْصَارِ

٧/١

١٧- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ* قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ* بَنُ جَبْرِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ

مكبر فيهما. (ك) بفتح الجيم وسكون الموحدة

النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «آيَةُ الْإِيمَانِ حُبُّ الْأَنْصَارِ، وَآيَةُ النِّفَاقِ بُغْضُ الْأَنْصَارِ».

ترجمة

١٠- بَابُ

٧/١

١٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ* قَالَ: حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ* عَنِ الزُّهْرِيِّ* قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو إِدْرِيسَ عَائِدُ اللَّهِ* بَنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عُبَادَةَ* بَنَ

هو عطف بيان لـ«أبو إدريس»

الصَّامِتِ - وَكَانَ شَهِيدَ بَدْرًا، وَهُوَ أَحَدُ الثُّقَبَاءِ لَيْلَةَ الْعُقَبَةِ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ - وَحَوْلَهُ عَصَابَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ -: «بَايَعُونِي عَلَى

الأول والثانية

أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُوا بِبَهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلَا تَعْصُوا فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ،.....

كل بر وتقوى

ترجمة = وقال أيضًا: والمراد أن الحلاوة من ثمراته، فهي أصل زائد عليه. اهـ وفي «تراجم شيخ الهند» قدس سره: أن المرجحة قالت: إن الإيمان لا يحتاج إلى طاعة، ولا تضرة معصية، فعقد المصنف «باب حلاوة الإيمان» و«باب علامة الإيمان حب الأنصار»، وذكر في الأول حديث: «ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان»، وفي الثاني حديث: «آية الإيمان حب الأنصار، وآية النفاق بغض الأنصار». فاستبان بذلك احتياج الإيمان إلى الحسنات، واستنصره بالسيئات. اهـ

قوله: باب علامة الإيمان حب الأنصار: قال القسطلاني: قال ابن المُنِير: علامة الشيء لا يخفى ألما غير داخله في حقيقته، فكيف تفيد هذه الترجمة مقصوده من أن الأعمال داخلية في مسعى الإيمان؟ وجوابه: أن المستفاد منها كون مجرد التصديق بالقلب لا يكفي، حتى تصب عليه علامة من الأعمال الظاهرة التي هي موازنة الأنصار وموادتهم. اهـ قلت: ولا يخفى أن السؤال أقوى من الجواب؛ فإن الحديث لم يتعرض عن كون التصديق كافيًا أو غير كافٍ. قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في «تحفة الباري»: ولا يقتضي الحديث أن من لم يجبه لا يكون مؤمنًا؛ لأنه لا يلزم من عدم العلامة عدم ما هي له. نعم، يقتضي أن من أبغضهم يكون منافقًا وإن صدق بقلبه؛ لأن من أبغضهم لكونهم أنصار رسول الله ﷺ يكون منافقًا. انتهى وتعب بأن علامة الشيء يكون خارجًا عن حقيقته. قوله: باب: وهذا أول باب وجد بغير ترجمة. وقد تقدم في الأصول: أن مثل هذا الباب يكون لمعانٍ كثيرة، منها: ما تقدم في الأصل السابع: بدل حاء التحويل، وهذا خاص بـ باب واحد، كما تقدم في موضعه. والثاني: وهو الأصل العشرون: كالفضل للباب السابق، وهذا أصل مطرد وشائع كثير الوقوع. والثالث: وهو الأصل الخامس والعشرون: تشديدًا للأذهان؛ ليرجم عليه بترجمة نفيسة مناسبة لشأن البخاري. والرابع: وهو الأصل السادس والعشرون: تعميمًا وتكثيرًا للترجم، وهذان اخترعهما شيخ الهند. والخامس: وهو الأصل السابع والثلاثون تنبيهًا على تعدد طرق الحديث، كما قاله الشراح. والسادس: وهو الأصل السابع والخمسون: رجوع إلى الأصل. والمعروف على الألبسة أن الأكثر في مثل هذا الباب يكون له تعلق بالباب السابق، وهو أصل مطرد كما تقدم قريبًا في الأصل العشرين.

وأفاد شيخ الهند في الأصل الثامن من أصوله: أن المصنف لا يترك الترجمة سهوا ولا لإرادة أن يترجم بعد ذلك، بل الأوجه: أن فيه وجهان، الأول: أن لها تعلقًا بالترجمة السابقة، مع أن مفهوم العلاقة أيضًا وسيع عند المصنف رضى الله عنه. والأوجه منه: أن المصنف يفعل ذلك تشديدًا للأذهان وترغيبًا للطلالين أن يترجموا عليه ترجمة تناسب الحديث والتراجم =

سهر: قوله: الأنصار: [جمع ناصر، وقيل: نصير، سموا به لنصرتهم النبي ﷺ، وهم ولد الأوس والخزرج. (عمدة القاري)] قوله: باب: كذا وقع في كل النسخ وغالب الروايات، وسقط عند الأصوليين بالكلية، فالوجه على عدمه هو أن الحديث الذي فيه من جملة الترجمة التي قبله، وعلى وجوده هو أنه لما ذكر الأنصار في الباب الذي قبله أشار في هذا الباب إلى ابتداء السبب في تلقيهم بالأنصار؛ لأن أول ذلك كان ليلة العقبة، لما توافقوا مع النبي ﷺ عند عقبة مئى في الموسم، ولما لم يكن له ترجمة على الخصوص، وكان له تعلق بما قبله فصل بينهم بقوله: «باب». (عمدة القاري) قوله: وهو أحد الثقباء: أي عبادة من الثقباء، هو جمع نقيب، وهو كالعريف على القوم، المقدم عليهم يتعرف أخبارهم وينقب عن أحوالهم ويفتش، وكان ﷺ قد جعل ليلة العقبة كل واحد من الجماعة المبايعين نقيبًا على قومه؛ لياخذ عليهم الإسلام، ويعرفهم شرائطه، وكانوا اثني عشر رجلاً من الأنصار، وهم سباق الأنصار إلى الإسلام. (بجمع البحار)

قوله: بين أيديكم: [هذا كناية عن الذات؛ لأن معظم الأفعال يقع بها. (الكواكب الدراري)] قوله: معروف: [ما عرف من الشارع حسنه، وقيل: في طاعة الله. (عمدة القاري)] قوله: ومن أصاب: [وجه تخصيص الذكر بهذا الحديث ههنا هو أن الأنصار هم المبتدئون بالبيعة على إعلاء توحيد الله وشريعته حتى يموتوا على ذلك، فجهبهم علامة الإيمان مجازة لهم على حبهم من هاجر إليهم ومواساهم لهم في أموالهم. (عمدة القاري)] قوله: فهو كفارة له: أي سقط عنه الإثم، حتى لا يعاقب في الآخرة، ذهب أكثر العلماء إلى أن الحدود كفارات؛ استدلالًا بهذا الحديث، ومنهم من توقف؛ لما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال: «لا أدري الحدود كفارة أم لا؟». (الكواكب الدراري)

* أسماء الرجال: أبو الوليد: هشام بن عبد الملك، الطيالسي. شعبة: ابن الحجاج. عبد الله بن عبد الله: بفتح العين فيهما، ابن جبر. أبو اليمان: الحكم بن نافع، الحمصي. شعيب: ابن أبي حمزة، القرشي. الزهري: محمد بن مسلم. أبو إدريس عائد الله: وهو اسم علم، أي ذو عيادة بالله. عبادة: ابن الصامت بن قيس، الأنصاري.

وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ثُمَّ سَرَّهُ اللَّهُ، فَهُوَ إِلَى اللَّهِ إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ، وَإِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ. فَبَايَعَنَاهُ عَلَى ذَلِكَ.

١١- بَابُ: مِنَ الدِّينِ الْفِرَارُ مِنَ الْفِتَنِ

٧/١

فيه إشارة بأن الدين والإيمان واحد؛ لأن عقد الكتاب في الإيمان. (ك)

١٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعَصَعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ

بفتح الميم واللام بينهما سين مهملة ساكنة

أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ * أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرُ مَالِ الْمُسْلِمِ غَنَمٌ يَتَّبِعُ بِهَا شَعَفَ الْجِبَالِ وَمَوَاقِعَ الْقَطْرِ،

بفتح حين، جمع شَعَفَةٌ بالتحريك: رأس الجبل. (ع)

يَفِرُّ بِدِينِهِ مِنَ الْفِتَنِ.

١٢- بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِاللَّهِ»

٧/١

ترجمة سهر مند

وَأَنَّ الْمَعْرِفَةَ فِعْلُ الْقَلْبِ؛ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾

(البقرة: ٢٢٥)

استبدل بالآية على أن الإيمان بالقول وحده لا يتم. (ع)

٢٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ بْنُ سَلَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُهُ عَنْ هِشَامٍ * عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَهُمْ،

قيل: بتشديد اللام، وهو ضعيف، كذا في الكرماني والعيني

١. ستره الله: وفي نسخة بعده: «عليه». ٢. غَنَمٌ: وفي نسخة: «غَنَمًا». ٣. أَعْلَمُكُمْ: وللأصلي: «أَعْرِفْكُمْ».

ترجمة = التي ذكرت قبل مطابقة لشأن المصنف. وبناء على ذلك قال هذه الترجمة: أن لها مناسبة بالباب السابق، بأن الاجتناب عن الكبائر أيضًا من علامات الإيمان، كما أن حب الأنصار من الإيمان، أو يقال: إنه أراد التنبيه على ترجمة جديدة مناسبة لتراجمه، مثلاً: «الاجتناب من الكبائر من الإيمان»، أو «البيعة على ترك الكبائر من الإيمان». والأولى ههنا أن المصنف قد أثبت في تراجم عديدة كون الأعمال من الإيمان ومن الإسلام، وهذا وإن أباد به مذهب المرجئة، ولكن فيه مظنة لتقوية مذهب المعتزلة والخوارج وهو مما يحتلج في الصدر. فقعد هذا الباب بلا ترجمة، وأورد فيه حديثاً ظهر به بطلان مذهب المرجئة والخوارج والمعتزلة، فنظرنا إلى هذه الأمور بلصق بالقلب أن الباعث على ترك الترجمة هو كثرة القوائد أيضاً. اهـ

قلت: والأوجه عند هذا العبد الضعيف أن الباب متعلق بما سبق خاصة، والمناسبة لبيان سبب كون حبه من الإيمان هو بيعة العقبة؛ لأن هذه البيعة كانت أصلاً وأساساً لنصرته النبي ﷺ والمهاجرين، أو أن هذا بيان لبده تلقيهم بالأنصار؛ فإنهم عاهدوا في هذه الليلة بالنصرة. ولا يذهب عليك أن هذا الباب مذكور في الجداول الرابع من جداول شيخ الهند، ورقم عليه نقطة واحدة وذكر هذا النوع في الأبواب التي حذف المصنف ترجمتها تشجيعاً للأذهان، فينبغي أن يترجم له على أصول شيخ الهند - قدس سره - ترجمة تناسب الحديث. وقد أشرت إليه فيما سبق، مثلاً: يمكن أن تكون الترجمة ههنا «باب سبب كون حب الأنصار من الإيمان» ونحو ذلك، فلكل أحد أن يترجم بما شاء، وللناس فيما يعيشون مذاهب.

قوله: باب من الدين الفرار من الفتن: وقد تقدم أن الإمام ذكر في كتاب الإيمان «الإسلام» و«الدين» لاحتادهما مصداقاً. قال تعالى ذكره: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ (آل عمران: ١٩). ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا﴾ (آل عمران: ٨٥). وترجم هنا بالدين ولم يقل: «من الإيمان» كما قال فيما سبق؛ رعاية للفظ الحديث. وقال الطيبي: اصطلاحوا على ترادف الإيمان والدين والإسلام، ولا مشاحة فيه، كذا في «تراجم مسند الهند». وأشكل في «اللامع»: أن الترجمة لا تطابق الحديث، حيث دلّت الترجمة على كون الفرار من الفتن بعض أجزاء الدين وأبعاضه، على ما هو مدلول «من» التبعية، وهو الذي كان المؤلف متصدياً لإثباته، وسكت في «اللامع» عن الجواب بل وقع البياض بعد قوله: «والجواب»، وذكر في هامشه كلاماً طويلاً، فارجع إليه لو شئت التفصيل. ثم قال العيني: وجه المناسبة بينه وبين الباب السابق: أن البيعة من الأنصار كانت فراراً بدينهم من الفتن.

قوله: باب قول النبي ﷺ: أنا أعلمكم بالله: أشكل إدخاله في كتاب الإيمان، والمسألة من كتاب العلم على الظاهر. وفي «تراجم شيخ الهند»: أن الشراح اختلفوا في توجيه ذلك، =

سهر: قوله: مواقع القطر: [أي مواضع نزول المطر. (عمدة القاري)] قوله: باب قول النبي ﷺ: الخ: فيه كلام على وجوه: الأول: أن هذا كتاب الإيمان، فما وجه تعلق هذه الترجمة بالإيمان؟ جوابه: أن المعرفة بالله والعلم به من الإيمان. والثاني: ما مناسبة قوله: «وإن المعرفة فعل القلب؛ لقول الله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾؟»؟ جوابه أن الصحابة رضي الله عنهم لما أرادوا أن يزيدوا أعمالهم على عمل النبي ﷺ، قال لهم: لا ينهيا لكم ذلك؛ لأنني أعلمكم. والعلم من جملة الأفعال، بل من أشرفها؛ لأنه عمل القلب، فناسب قوله: «وإن المعرفة فعل القلب» بما قبله. والثالث: أن الآية في الإيمان، فلا تعلق له بالإيمان ولا بالباب. فالجواب أنه استدل بالآية أن الإيمان بالقول وحده لا يتم، ولا بد من انضمام العقيدة إليه، وهي فعل القلب، فناسب لقوله: «المعرفة فعل القلب»، ولا يضر استدلاله كون مورد الآية في الأيمان؛ لأن مدار العمل فيها أيضاً على عمل القلب. (العيني مختصراً)

قوله: بما كسبت قلوبكم: أي عزمت عليه، ومفهومة المواخضة بما يستقر من فعل القلب، وهو ما عليه المعظم. فإن قلت: يعارضه قوله ﷺ: «إن الله تعالى تجاوز عن أمي ما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم به أو تعمل». أحجب بأنه محمول على ما إذا لم يستقر؛ لأنه يمكن الانفكاك عنه، بخلاف ما يستقر، قاله القسطلاني [كما يدل عليه: «إذا التقى المسلمان بسييفيهما فاقاتل والمقتول في النار»، الحديث. وسيجيء في «باب المعاصي من أمر الجاهلية...»]. قال العلامة السيوطي في «التوشيح»: قيل: الآية وإن وردت في الأيمان، بالفتح. فالاستدلال ههنا في الإيمان - بالكسر - ظاهر للاشتراك في المعنى؛ إذ مدار الحقيقة فيهما على عمل القلب. وقد قال زيد بن أسلم في تفسير الآية: هو كقول الرجل: إن فعلت كذا فأنا كافر، قال: لا يؤاخذ الله بذلك حتى يعقد به قلبه، فظهرت المناسبة. انتهى قوله: محمد بن سلام: هو بالتخفيف والتشديد، وإنما الذي عليه أكثر العلماء: التخفيف.

قال: وقد روي عنه ذلك نفسه، وهو أحرر بأبيه، وهو يشير إلى ما رواه سهل بن المتوكل عنه أنه قال: «أنا محمد بن سلام، بالتخفيف. (إرشاد الساري)

* أسماء الرجال: عبد الله بن مسلمة: القعني الحارثي البصري. مالك: إمام دار الهجرة. أبي سعيد: سعد بن مالك بن سنان، الخزرجي. محمد: ابن سلام بن الفرغ، البكندي. عبدة: لقب عبد الرحمن بن سليمان، كنيته أبو محمد. هشام: ابن عروة بن الزبير بن العوام.

سند: قوله: باب قول النبي ﷺ: أنا أعلمكم بالله: أي وإيمان الشخص على قدر معرفته بالله، فيلزم أن يزيد وينقص على قدر معرفته بربه. ولما ورد عليه أنه كيف يزيد الإيمان =

أَمَرَهُمْ مِنَ الْأَعْمَالِ بِمَا يُطِيقُونَ. قَالُوا: إِنَّا لَسْنَا كَهَيْئَتِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ عَفَرَ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ. ^{سهر} ^{أي الدوام عليه} ^{أي ملكك} ^ن ^{المراد منه ترك الأولى والأفضل} فَيَعْصِبُ حَتَّى يُعْرِفَ الْعَصَبُ فِي وَجْهِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: «إِنْ أَتَقَّاكُمْ وَأَعْلَمَكُمْ بِاللَّهِ أَنَا».

٧/١

١٣- بَابُ مَنْ كَرِهَ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ مِنَ الْإِيمَانِ

أي كراهة من كره: من الإيمان. (ك)

أي باب ذكر كراهته. (ق)

٢١- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ* عَنْ أَنَسٍ ^{رضي الله عنه} عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ: مَنْ كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَمَنْ أَحَبَّ عَبْدًا لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَمَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ، كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ».

١. إن أتقاكم إلخ: وفي نسخة: «أنا أتقاكم وأعلمكم بالله». ٢. إذ: وفي نسخة: «أن».

ترجمة = والمرجح عندي: أن المصنف أراد بذلك التنبيه على الزيادة والنقصان في التصديق القلبي الذي هو فعل القلب بإثبات التفاوت في العلم الذي هو فعل القلب، وإليه أشار بقوله: «المعرفة فعل القلب». وفي تقرير مولانا محمد حسن المكي ^{رحمته الله}: أنه لما كان ورد في بعض الروايات بذلك: «أنا أعرفكم بالله» فسر المعرفة وأشار إلى ترادف العلم والمعرفة، ونماه في هامش «اللامع». وقال القسطلاني في آخر الباب السابق: لما كان الفرار من الفتن لا يكون إلا على قدر قوة دين الرجل، وهي تدل على قوة المعرفة: شرع بذكر ذلك، فقال: «باب قول النبي ﷺ...». وظهر كلام الكرماني أن الغرض رد على الكرامية القائلة بأن الإيمان هو النطق فقط. وكتب الشيخ قدس سره في «اللامع»: اعلم أن العلم نوعان: ١- كسبي، وهو حاصل بالاختيار. ٢- وغيره، وهو الواقع في القلب بالاضطرار. والمعتبر في الإيمان من التصديق: ما كان اختياراً منه، لا ما وقع في القلب ضرورة وليس كسبياً له، وهو المعبر عنه في قوله تعالى: «يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ آبَاءَهُمْ». والكسبي هو الممدوح عليه، فهو المراد في قوله: «أنا أعلمكم بالله».

ولا ريب في أنه فعل القلب؛ لثبوت المواخذة عليه بالآية. فكان حاصل الترجمة أن النبي ﷺ لما أثبت لنفسه الأعلمية، والعلم هو الإيمان: ثبت التفاوت بين أفراد الإيمان والمؤمنين. ولما كان الإيمان هو الكسبي من العلم، لا مطلقه: احتج عليه بالآية؛ فإن المواخذة لما لم يكن إلا على الأفعال الاختيارية كان المأمور به هو العلم الكسبي، لا العلم الضروري. وهو المراد في الرواية؛ لأنه مذكور في معرض المدح، ولا مدح إلا على الاختياري. وأيضاً ففي قوله: «أتقاكم» حجة أخرى على قبول الإيمان الزيادة والنقصان؛ لأن التقوى هو الإيمان. أو لأن التقوى اجتناب السيئات، وهو داخل في الإيمان، فكان التفاوت فيه بالزيادة والنقصان تفاوتاً عاماً في الإيمان؛ لما أن الكل يتصف بالتغير إذا تغيرت أجزاؤه، وبسط في هامش «اللامع» في شرح ما ذكر الشيخ. وفيه: يشكل على المصنف إيراد هذا الباب في «كتاب الإيمان»، وكان حقه «كتاب العلم». قال الكرماني وتبعه شيخ مشايخنا مسند الهند الدهلوي في «التراجم» إذ قال: فإن قلت: ما وجه تعلق هذه الترجمة للإيمان؟ قلت: العلم بالله وكذا المعرفة به هو التصديق به، فهو من الإيمان؛ لأن الإيمان إما التصديق أو التصديق مع العمل، فالمقصود بيان أن رسول الله ﷺ أشد إيماناً منهم، وبيان أن الإيمان هو أو بعضه فعل القلب؛ رداً على الكرامية. اهـ

قوله: باب من كره أن يعود في الكفر إلخ: من عادة المصنف ذكر الأضداد في الكتاب؛ لأن بضدها تتبين الأشياء؛ ولذا ذكر الكفر في «الإيمان»، وذكر فيه «باب كفران العشير وكفر دون كفر» و«باب المعاصي من أمر الجاهلية» و«باب ظلم دون ظلم» و«باب علامة المنافق» وذكر في «كتاب العلم»: «باب رفع العلم وظهور الجهل»، وذكر في «باب الاستسقاء»: دعاء القحط وقول النبي ﷺ: «اجعلها سنين كسني يوسف»، ونظائرها كثيرة. وفي «تراجم شيخ الهند» إشارة إلى أن المصنف ^{رحمته الله} أشار بذلك إلى أن الفرار من الفتن وغيره كما هو داخل في الإيمان كذلك كراهة الكفر أيضاً من الإيمان. اهـ قلت: أو هو إشارة إلى أن مجرد الكراهة عن الكفر لا تكفي، بل ينبغي الكراهة مثل كراهته من الإلقاء في النار. والأوجه أنه أشار بذلك إلى أن الكراهة من القلب أيضاً داخل في الفرار من الفتن، فيكون مشعراً إلى ما في «أبي داود» مرفوعاً: «إذا عُملت الخطيئة في الأرض، من شهدها فكرها كان كمن غاب عنها»، كذا في «المشكاة».

سهر: قوله: لسنا كهيتك إلخ: كأنهم قالوا: أنت مغفور لك، لا تحتاج إلى عمل، ومع ذلك تواظب على الأعمال، فكيف منا مع كثرة ذنوبنا؟ فرد عليهم بقوله: أنا أولى بالعمل؛ لأنني أتقاكم وأعلمكم. وأشار بالأول إلى كماله ^{رحمته الله} بالقوة العملية، وبالتالي إلى القوة العلمية. (إرشاد الساري) قوله: حلاوة الإيمان: باستلذاذ الطاعات، فيتحمل في أمر الدين المشقات، ويؤثر ذلك على أعراض الدنيا الفانية، وهل هذه الحلاوة محسوسة أو معنوية؟ قال بكل قول، ويشهد للأول قول بلال: «أحد أحد» حين غُلب في الله إكراهاً على الكفر، فمزج مرارة العذاب بحلاوة الإيمان، وعند موته أهله يقولون: وا كربه، وهو يقول: وا طرباه! غداً ألقى الأحبة محمداً وصحبه، فمزج مرارة الموت بحلاوة اللقاء، وهي حلاوة الإيمان، فالقلب السليم من أمراض الغفلة والهوى يذوق طعم الإيمان ويتنعم به، كما يذوق الفم طعم العسل وغيره من ملذذات الأطعمة ويتنعم بها. (إرشاد الساري) * أسماء الرجال: سليمان: ابن حرب بن بجيل، بالفتح. شعبة: ابن الحجاج، المذكور. (إرشاد الساري) وتقريب التهذيب والتوشيح: قتادة: هو ابن دعامه بن قتادة، السدوسي.

سند = أو ينقص بزيادة المعرفة أو نقصانها، مع أن المعرفة خارجة عن الإيمان؛ لما تقدم أن الإيمان قول وفعل، والمعرفة ليست شيئاً من ذلك؟ أحاب بأن المعرفة فعل القلب، والفعل لا يقتصر على ما يصدر من الجوارح، بل يشمل ما يصدر من القلب؛ لقوله تعالى: «وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ»، الذي بمعنى الفعل والعمل - إلى القلب، فلا يقتصر الفعل على الجوارح. وعلى هذا فقوله: «وإن المعرفة بكسر «إن» وقوله: «لقوله تعالى» دليل لما يفهم من أن الفعل يشمل فعل القلب، والله تعالى أعلم. قوله: لسنا كهيتك: أي على حالتك، فالكاف بمعنى «على»، لا للتشبيه. قوله: «بعد إذ أنقذه الله» قيد على حسب وقته؛ إذ الناس كانوا في وقته أسلموا بعد سبق الكفر، أو هو كناية عن معنى: بعد أن رزقه الله الإسلام وهداه إليه، والله تعالى أعلم.

١٤- بَابُ تَفَاضُلِ أَهْلِ الْإِيمَانِ فِي الْأَعْمَالِ

أي التفاضل الحاصل بسبب الأعمال. (ع)

٢٢- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ* قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ* عَنْ عَمْرِو* بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ،

سعد بن مالك. (قس)

قَالَ: «يَدْخُلُ أَهْلُ الْحَيَاةِ الْحَبَّةَ، وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ، ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ: أَخْرِجُوا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ. فَيُخْرِجُونَ

إشارة إلى ما لا أقل منه. (تو)

اسم كان

للملائكة

مِنْهَا قَدْ اسْوَدُّوا، فَيُلْقَوْنَ فِي نَهَرٍ الْحَيَاةِ - أَوْ الْحَيَاةِ، شَكَّ مَالِكٌ - فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي جَانِبِ السَّيْلِ، أَلَمْ تَرَ أَنَّهَا تَخْرُجُ

الخطاب لكل من

صاروا سوادا. (ع)

يتأني عنه الرؤية. (ع)

صَفَرَاءَ مُلْتَوِيَةً؟ قَالَ وَهَيْبٌ: حَدَّثَنَا عَمْرُو «الْحَيَاةِ». وَقَالَ: «خَرْدَلٍ مِنْ خَيْرٍ».

المراد به الإيمان، هذا التعليق أخرجه المصنف مسندا في «الرقاق»

هو ابن يحيى المازني

(ع) ابن خالد.

هذا يزيد الرياحون حسنا. (ك)

٢٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ* بْنُ سَعْدٍ عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ* بْنِ سَهْلِ بْنِ حَنْفٍ:

بالضم

هو الزهري

هو ابن كيسان. (ع)

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ النَّاسَ يُعْرَضُونَ عَلَيَّ، وَعَلَيْهِمْ قُمْصٌ، مِنْهَا مَا يَبْلُغُ.....

اسمه سعد بن مالك

١. أخرجوا: وفي نسخة بعده: «أخرجوا من النار». ٢. من إيمان: وفي نسخة: «من الإيمان». ٣. شك: وللمستمل: «يشك». ٤. بينا: وفي نسخة: «بيننا».

ترجمة قوله: باب تفاضل الإيمان: قال القسطلاني: لما ذكر في الحديث السابق ثلاث حصص والناس مختلفون فيها، شرع في ذكر تفاضل الأعمال. اهـ قال الحافظ: قوله: «في الأعمال»: «في» ظرفية، ويحتمل أن تكون سببية، أي التفاضل الحاصل بسبب الأعمال. اهـ واختاره شيخنا الدهلوي في «التراجم» إذ قال: «وفي» للتعليل. اهـ وذكر الشيخ الكنگوهي قدس سره في «اللامع»: إن المصنف رحمه الله أشار بذلك إلى إثبات ما ذهب إليه الفقهاء والتكلمون، من أن الزيادة والنقصان إنما هما باعتبار الكيفيات الزائدة والثمرات المترتبة، فأما نفس التصديق المنجي من الخلود فأمر بسيط لا يقبل الزيادة والنقصان، فزاد لفظ «الأعمال» في الترجمة؛ إشارة إلى ما ورد في الروايات مثل ذلك، كما في رواية أبي سعيد الخدري المسوقة قريبا، وإنما هو التفاوت بحسب الأعمال. ثم إن صنيعه هنا وكذلك ما سلكه في أكثر الأبواب ردُّ على المرجحة. اهـ والظاهر عند هذا العبد الضعيف: أن المصنف مال إلى النقص والزيادة في التصديق القلبي أيضا، كما هو ظاهر من عامة تراجمه؛ فإنه تقدم قريبا «المعرفة فعل القلب»، وقرنه بقوله: «أعلمكم»، لكن قوله في الترجمة هذه لفظ «الأعمال» يؤيد كلام الشيخ قدس سره. وبسط في هامش «اللامع» الكلام على شرح كلام الشيخ، وفيه: وحكى مولانا محمد حسن المكي في «تقريره»: قوله: «باب تفاضل أهل الإيمان» المقصود من مثل هذا الباب، كما سيحي من قوله: «باب المعاصي من أمر الجاهلية ولا يكفر صاحبها»، وكذا ما مر من قوله: «يزيد وينقص»: أن الأعمال ليست بدخلة في أصل الإيمان، وهو التصديق، وليست بأركان له، بل هي مكملته له، فهي أجزاء للإيمان الكامل. وهذا بعينه مذهب المتكلمين، فلا نزاع هنا أصلا.

وقوله: «من خردل من إيمان» وصغر إيمانه هذا باعتبار الكيفية فقط، وذلك لعدم الأعمال له أصلا. فالحاصل: أن الإيمان يزيد كيفًا بكثرة الأعمال وينقص كيفًا بقلتها، حتى إن من لم يكن له أعمال أصلا يكون إيمانه في غاية الصغر كيفًا، فثبت تفاضل أهل الإيمان في الأعمال. ويمكن أن يقال: إن قوله في الترجمة: «في الإيمان» شارح لما في الحديث: «من خردل من إيمان». وغرضه بيان أن المراد بالإيمان في الحديث هو الأعمال، بدليل ما ورد في رواية أخرى بذلك لفظ: «من خير»، فيكون حاصل الترجمة: «أن المؤمنين متفاوتون في الأعمال فبعضهم عمله أزيد من البعض الآخر»، ولكن مع ذلك مقصود البخاري واضح؛ فإنه بصدد إثبات الزيادة والنقصان في الإيمان، وقد أثبت فيما قبل كون الأعمال من الإيمان. وثبت بهذا الباب التفاضل في الأعمال، فثبت التفاضل في الإيمان، والله أعلم.

سهر: قوله: من خردل: هذا من باب التمثيل؛ ليكون عيارا في المعرفة، وليس بعيار في الوزن؛ لأن الإيمان ليس بحجم يحصره الوزن أو الكيل، لكن ما يشك من المعقول قد يُردُّ إلى عيار المحسوس؛ ليفهم، ويُشَبَّه به؛ ليُعلم. والتحقيق فيه: أنه يجعل عمل العبد - وهو عرض - في جسم على مقدار العمل عند الله، ثم يوزن، ويدل عليه ما جاء مبينا: «وكان في قلبه من الخير ما يزن برة». (عمدة القاري) قوله: الحيا: بفتح الحاء والقصر، هو المطر. و«نهر الحياة» معناه الماء الذي يحيى من انغمس فيه. (الكواكب الدراري) وقال العيني: «الحياة» بالمد هو رواية الأصيلي، ولا وجه له، كما نبه عليه القاضي. وأما بالقصر فهو بمعنى المطر، وبه يحصل حياة النبات، فهو أليق بمعنى الحياة من «الحياة» المملود بمعنى الخجل. انتهى

قوله: الحية: بكسر الحاء وتشديد الموحدة: بذر العشب، وجمعه «حَبَّ» كقربة وقرب. وقد يحتمل أن يكون اللام للعهد، ويراد به حبة بقله الحمقاء؛ لأن شأنه أن ينبت سريعًا، ولهذا سميت بالحمقاء؛ لأنه لا تميز لها في اختيار المنبت. قال الجوهرى: «الحبة» بالكسر: بذور صحراء، وفي الحديث: «ينبتون كما تنبت الحبة في حبل السيل» [هو ما يحمله السيل من طين ونحوه. (عمدة القاري)]، وتسمى الرحلة بكسر الراء وبالجيم: بقله الحمقاء؛ لأنها لا تنبت إلا في السيل. (الكواكب الدراري وعمدة القاري)

قوله: قال وهيب: في هذا التعليق فوائد: ١- منها قول وهيب: «حدثنا»، بخلاف مالك؛ فإنه أتى بلفظ «عن». ٢- ومنها إزالة الشك في «الحياة» أو «الحياة». ٣- ومنها قوله: «من خير». ثم أعلم أن المراد بحية الخردل: زيادة على أصل التوحيد، وقد جاء في الصحيح بيان ذلك، ففي رواية فيه: «أخرجوا من قال: لا إله إلا الله، وعمل من الخير ما يزن بكذا»، ثم بعد هذا يخرج من لم يعمل خيرا قط غير التوحيد. وقال القاضي: هذا هو الصحيح، أن معنى «الخير» هنا أمر زائد على الإيمان؛ لأن مجردة لا يتجزأ، إنما يتجزأ الأمر الزائد عليه، وهي الأعمال الصالحة. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: إسماعيل: ابن أخت الإمام مالك، المشهور بابن أبي أويس. مالك: ابن أنس، الإمام. عمرو: ابن يحيى بن عمارة، المازني. عبيد الله: ابن محمد بن زيد. إبراهيم: ابن سعد ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف. أبي أمامة: اسمه أسعد.

الثَّيِّدِ، وَمِنْهَا مَا دُونَ ذَلِكَ، وَعَرَضَ عَلَيَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ يَجْرُهُ. قَالُوا: فَمَا أَوْلَتْ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الدِّينُ». ^{بالنصب. (ع)}
 جمع الثدي ^{أي عُبِّرَت}

١٥- بَابُ: الْحَيَاءِ مِنَ الْإِيمَانِ

٨/١

٢٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ* قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ ^{ابن عمر} ^{الزهرري} ^{سهر} ^{أي بنهائه} ^ع أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَهُوَ يَعْطُ أَخَاهُ فِي الْحَيَاءِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَعُهُ؛ فَإِنَّ الْحَيَاءَ مِنَ الْإِيمَانِ».

١٦- بَابُ: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ ^{ترجمة}
 (التوبة: ٥)

٨/١

٢٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُسَنَدِيُّ* قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو رَوْحٍ الْحَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ* قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ وَاقِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ* قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ^{سهر} ^{هو محمد} ^{أي عبد الله} ^ع أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيَقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ».

من قتل نفس أو حد أو غرامة بمثل ونحو ذلك

١٧- بَابُ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْعَمَلُ

٨/١

مراده بهذا: الرد على من قال: الإيمان قول بلا عمل، كذا في قسطلاني

لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ^{بالإضافة. (ق)}
 (الزحرف: ٧٢)

١. ما: وفي نسخة بعده: «يبلغ». ٢. محمد: وللأصيل بعده: «يعني ابن زيد بن عبد الله بن عمر ^{عليهما}».

ترجمة: قوله: باب الحياء من الإيمان: أي يمنع صاحبه عن ارتكاب المعاصي كما يمنعه الإيمان، فسَمِّيَ إِمَانًا مجازًا، من باب تسمية الشيء باسم ما يقوم مقامه، كذا في «تراجم مسند الهند». وقال القسطلاني: كما ذكر في السابق تفاضل أهل الإيمان في الأعمال ذكر ههنا ما ينقص به الإيمان. اهـ قلت: أو مراتب الحياء متفاوتة جدًا، فلا بد من تفاوت درجات الإيمان. قال النووي في الحديث المتقدم من قوله ﷺ: «الحياء شعبة من الإيمان»: قال القاضي وغيره من الشراح: إنما جعل الحياء من الإيمان، وإن كان غريزة؛ لأنه يكون تخلفًا واكتسابًا كسائر أعمال البر. وقد يكون غريزة ولكن استعماله على قانون الشرع يحتاج إلى اكتساب وثبة وعلم، فهو من الإيمان لهذا ولكونه باعثًا على أفعال الخير ومانعًا من المعاصي. قوله: باب فإن تابوا الآية: أي عن الشرك؛ ليوافق الحديث الوارد فيه، وهو قوله: «حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله»، كذا في «تراجم مسند الهند». وفي «اللامع»: علق التخلية على التوبة وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، فعُلِمَ أن الإيمان لا معتبر به بحسب الكمال بدوئهما، فكانتا من أجزاء الإيمان الكامل. اهـ
 قوله: باب من قال إن الإيمان هو العمل: يعني بذلك أن العمل وإن كان المتبادر منه عند الإطلاق أعمال الجوارح، إلا أنه كثيرًا ما يُطلق على العمل القلبي أيضًا، كما استشهد عليه بالآية والرواية، فمن قال منهم في تفسير الإيمان: إنه العمل، لم يعن به عمل الجوارح، حتى يرد عليه أنه كيف خالف البداهة، بل غرضه هو الإيمان والعمل القلبي، والله أعلم، كذا في «اللامع». وقال مسند الهند في «تراجمه»: المراد بالعمل ههنا: مجموع عمل اللسان والقلب والجوارح، والاستدلال عليه بمجموع الآيات والأحاديث؛ إذ يدل كل من القرآن والسنة على بعض الدعوى بحيث يدل الكل على الكل. اهـ ثم رأيت أن العلامة الكرمانى سبق إلى ذلك. ولا يذهب عليك أن الإمام البخاري ترجم ههنا «باب من قال: إن الإيمان هو العمل» وتقدم في أول كتاب الإيمان «هو قول وفعل». وظاهر ما قال شيخ الهند أن الغرض من الأول كان إثبات أن الأعمال هي أجزاء، والمقصود ههنا أن الإيمان هو العمل، ففرض الترجمتين: إثبات التلازم والعلاقة من الطرفين، أو دفع ما يتوهم من العطف في نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ (العصر: ٣). =

سهر: قوله: قال الدين: فيه الدلالة على التفاضل في الإيمان، كما هو مفهوم تأويل القميص بالدين، مع ما ذكره من أن اللابسين يتفاضلون في لبسه. (إرشاد الساري)
 قوله: الحياء من الإيمان: هو الحياء الذي يحجب صاحبه عن أشياء منكرة عند الله وعند الخلق. قوله: يعط أخاه في الحياء: لأنه كان كثير الحياء، وكان يمنعه من استيفاء حقوقه، فيقول: لا تستحي. (مجمع البحار) قوله: وحسابهم الخ: [والمعنى وحسابهم بعد هذه الأشياء على الله في أمر سرائرهم].

* أسماء الرجال: عبد الله بن يوسف: التنيسي. عبد الله بن محمد المسندي: ثقة حافظ، جمع المسند. ابن عمارة: ابن أبي حفصة. محمد: ابن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ^{عليه}.

سند: قوله: باب فإن تابوا الخ: أي فضم إلى التوبة من الكفر إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة، فهما من الإيمان كالتوبة، وقد فسر التوبة في الحديث بالشهادة؛ إذ مدار الأحكام على التوبة الظاهرية. ثم الحكم الذي يدل عليه حديث الباب إما مخصوص بمشركي العرب، أو كان قبل شرع الجزية، والله تعالى أعلم.

قوله: باب من قال إن الإيمان هو العمل: لما ورد في مواضع من كتاب الله تعالى عطف العمل على الإيمان، والعطف للمغايرة: توهم أن الإيمان لا يطلق عليه اسم العمل شرعًا، =

وَقَالَ عِدَّةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٣٦﴾ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾: عَنْ قَوْلٍ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. ^{جماعة}

(المحر: ٩٢، ٩٣)

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لِيُثَلِّمْ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ﴾

أي فليؤمن المؤمنون (الصفات: ٦١)

٢٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ وَمُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَا: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ* عَنْ سَعِيدِ بْنِ

المقري. (ع)

الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ* رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ: أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: «إِيمَانُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ». قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «حَجٌّ مَبْرُورٌ».

١. أي العمل: وفي نسخة: «أي الأعمال».

ترجمة = وقال القسطلاني تحت قوله تعالى: ﴿لِيُثَلِّمْ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ﴾: أي فليؤمن المؤمنون، لا للحفظ الدنيوية المشوبة بالآلام السريعة الانصرام. وهذا يدل على أن الإيمان هو العمل كما ذهب إليه المصنف، لكن اللفظ عام، ودعوى التخصيص بلا برهان لا تقبل. نعم، إطلاق العمل على الإيمان صحيح من حيث إن الإيمان هو عمل القلب، لكن لا يلزم من هذا أن يكون العمل من نفس الإيمان. وغرض البخاري من هذا الباب وغيره: إثبات أن العمل من أجزاء الإيمان؛ ردًا على من يقول: إن العمل لا دخل له في ماهية الإيمان، فحينئذ لا يتم مقصوده على ما لا يخفى. وإن كان مراده جواز إطلاق العمل على الإيمان فلا نزاع فيه؛ لأن الإيمان عمل القلب وهو التصديق. اهـ

وقال السندي: لما ورد في مواضع من كتاب الله تعالى عطف العمل على الإيمان، والعطف للمغايرة: توهم أن الإيمان لا يُطلق عليه اسم العمل شرعًا، فوضع هذا الباب لإثبات أن اسم العمل شرعًا يشمل الإيمان. واستدل عليه بقوله تعالى: ﴿تِلْكَ الْحِجَةُ﴾ الآية، لا بناء على أن معنى ﴿يَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾: تؤمنون؛ فإنه بعيد، بل بناء على أن الإيمان هو السبب الأعظم في دخول الجنة، فلا بد من شمول ﴿يَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ له. وكذا قول عدة من أهل العلم لبيان شمول العمل لقول: «لا إله إلا الله» على معنى: أي حتى عن قول: «لا إله إلا الله»، لا لبيان اقتصار العمل. والمراد - والله تعالى أعلم - عما كانوا يعملون فعلًا وتركًا، فيشمل السؤال من قال ومن ترك. وكذا قوله: «لِيُثَلِّمْ هَذَا...» العمل فيه يشمل الإيمان، لا أن المراد به الإيمان فقط. والحاصل: أنه في هذه الآية وقع الاقتصار على ذكر العمل مع أن الموضوع موضع ذكر الإيمان والعمل جميعًا، فلا بد من القول بشمول العمل للإيمان، وهو المطلوب. وعلى هذا فما وقع في القرآن من عطف العمل على الإيمان في مواضع، فهو من عطف العام على الخاص، لمزيد الاهتمام بالخاص، والله تعالى أعلم. اهـ

ويؤخذ من هذا الجواب اعتراض القسطلاني على المصنف. ومحصل الأقوال في غرض الترجمة ثلاثة: الأول: أن المراد بالعمل هو العمل القلبي الذي هو التصديق، وهو مختار العارف الكبير المحدث الكنگوهي والعلامة الكشميري. والثاني: أن المراد به عمل الجوارح، والغرض دفع ما يتوهم من مغايرة العمل للإيمان بسبب العطف، واستدل على عدم التغير بآيات أوردها. وأما العطف فمِن قِبَل عطف العام على الخاص؛ لمزيد الاهتمام بالخاص، وهو مختار العلامة السندي، وإليه مال شيخ الهند. والثالث: أن المراد به أعم من عمل القلب واللسان والجوارح، وهو الذي مال إليه الشراح، ومسنند الهند الشاه ولي الله الدهلوي. وعلى هذا فغرض الرد على من أنكر كون العمل من الإيمان، كما صرح به القسطلاني وابن بطال والنووي وغيرهم، وهو الغرض أيضًا على مختار السندي، والله أعلم.

سهر: قوله: عن قول لا إله إلا الله: متعلق ﴿لَنَسْأَلَنَّهُمْ﴾، قال النووي: الظاهر أن المراد لنسألهم عن أعمالهم كلها، والتخصيص بقول: لا إله إلا الله، دعوى لا دليل عليها. (الكواكب الدراري) قوله: قال: أي قال الله تعالى: ﴿لِيُثَلِّمْ هَذَا﴾، الإشارة بهذا إلى قوله: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ أَلْفَوْزُ الْعَظِيمِ﴾ (الصفات: ٦٠). وذكر هذه الآية لا يكون مطابقًا للترجمة إلا إذا كان معنى قوله: ﴿فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ﴾: فليؤمن المؤمنون، ولكن هذا دعوى تخصيص بلا دليل، فلا يقبل. (عمدة القاري) وأيضًا قصد المصنف من هذا الباب وغيره إثبات أن العمل من أجزاء الإيمان، فحينئذ لا يتم مقصده؛ لأن مجرد إطلاق العمل على الإيمان مما لا نزاع فيه لأحد؛ لأن الإيمان عمل القلب وهو التصديق، كذا في التوضيح والقسطلاني.

قوله: أحمد بن يونس: [نسبة إلى جده؛ لشهرته به، وإنما اسم أبيه عبد الله اليربوعي. (إرشاد الساري)] قوله: حج مبرور: هو الذي لا يخالطه إثم، وقيل: هو المقبول، ومن علامة القبول: أنه إذا رجع يكون حاله خيرًا من الذي قبله. وقيل: هو الذي لا رياء فيه. (الكواكب الدراري).

* أسماء الرجال: إبراهيم: سبط عبد الرحمن بن عوف. ابن شهاب: محمد بن مسلم، الزهري. أبي هريرة: عبد الرحمن بن صخر.

سند = فوضع هذا الباب لإثبات أن اسم العمل شرعًا يشمل الإيمان، واستدل عليه بقوله تعالى: ﴿تِلْكَ الْحِجَةُ﴾ الآية، لا بناء على أن معنى ﴿يَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾: تؤمنون؛ فإنه بعيد، بل بناء على أن الإيمان هو السبب الأعظم في دخول الجنة، فلا بد من شمول ﴿يَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ له، وكذا قول عدة من أهل العلم لبيان شمول العمل لقول: «لا إله إلا الله» على معنى: أي حتى عن قول: «لا إله إلا الله»، لا لبيان اقتصار العمل عليه. والمراد - والله تعالى أعلم - عما كانوا يعملون فعلًا وتركًا، فيشمل السؤال من قال ومن ترك. وكذا قوله: «لِيُثَلِّمْ هَذَا...» العمل فيه يشمل الإيمان، لا أن المراد به الإيمان فقط.

والحاصل أنه في هذه الآية وقع الاقتصار على ذكر العمل، مع أن الموضوع موضع ذكر الإيمان والعمل جميعًا، فلا بد من القول بشمول العمل للإيمان، وهو المطلوب. وعلى هذا فما وقع في القرآن من عطف العمل على الإيمان في مواضع، فهو من عطف العام على الخاص؛ لمزيد الاهتمام بالخاص، والله تعالى أعلم.

٨/١

١٨- بَابُ: إِذَا لَمْ يَكُنِ الْإِسْلَامُ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَكَانَ عَلَى الْإِسْتِسْلَامِ أَوْ الْخَوْفِ مِنَ الْقَتْلِ

ترجمة سند
جزاؤه محذوف، أي لا ينفع في الآخرة. (نو)

أي الانقياد الظاهر فقط. (ع)

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَمَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾. فَإِذَا كَانَ عَلَى الْحَقِيقَةِ فَهُوَ عَلَى قَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِنَّ

أي فهو وارد على مقتضى
قوله تعالى ... الآية. (ع)

(المحركات: ١٤)

الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ الْأَسْلَمُ﴾ الآية.

ترجمة
(آل عمران: ١٩)

٢٧- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ* قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ* عَنِ الزُّهْرِيِّ* قَالَ: أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ* بَنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدٍ* أَنَّ

أحد من العشرة المبشرة

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَى رَهْطًا - وَسَعْدٌ جَالِسٌ - فَتَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا هُوَ أَعَجَبُهُمْ إِلَيَّ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟

أي لم أعرضت عنه

أي أصلحهم في اعتقادي. (ك)

المتكلم

فَوَاللَّهِ، إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا. فَقَالَ: «أَوْ مُسْلِمًا». فَسَكَتُ قَلِيلًا، ثُمَّ عَلَّيْنِي مَا أَعْلَمُ مِنْهُ فَعُدْتُ لِمَقَالَتِي.....

من فتح الوار أخطأ

١. الآية: وفي نسخة: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾. ٢. فقال: وفي نسخة: «قال».

ترجمة: قوله: باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة: لم يتكلم على هذا الباب مسند الهند قدس سره، وتكلم عليه شيخ الهند في «تراجمه» وشيخ المشايخ الكنگوهي - قدس سره - في «لامع الدراري». ومآل كلامهما واحد، إلا أنهما اختلفا في التعبير والسياق، وأجاد كل منهما الكلام على ذلك، ونذكرهما تفهيمًا وتوضيحًا لتغير السياق والسباق، ونكتب أولًا ما أفاده شيخ الهند معرّبًا لكلامه، ثم بعد ذلك نذكر كلام شيخ المشايخ من «اللامع». فقال شيخ الهند قدس سره: اختلف العلماء في العلاقة بين الإسلام والإيمان وكيفية النسبة بينهما، فبعضهم يرون الترادف والاتحاد، والأكثر يرجحون المساواة، وبعضهم يقولون بالعموم والخصوص، والآيات القرآنية والأحاديث أيضًا مختلفة الظواهر، وقد ذكرها المحدثون والمتكلمون واستدل بها الفريقان، لذا نقل المؤلف رحمه الله للإسلام معنيين، أحدهما: الاستسلام والانقياد الظاهري، الذي يظهره صاحبه لطمع مال أو خوف قتل وأسر ونحوه، وهذا يقال له: المجاز الشرعي أيضًا والحقيقة الشرعية، أي مجموعة الأمور الدينية كلها. فاندفع بذلك اختلاف النصوص، وأيضًا أصبح خلاف أهل العلم فيه خلافًا لفظيًا. وكذلك الآيات والأحاديث مثل: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَمَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ الآية، وقوله ﷺ: «أو مسلمًا» في رواية سعد بن أبي وقاص: يظهر منهما المغايرة بين الإيمان والإسلام، وهذا يخالف صراحة مدعى الأبواب السابقة؛ لأن مغايرة الإسلام يستلزم مغايرة الأعمال، فهذا الباب زالت هذه الشبهة أيضًا.

وقال الشيخ قدس سره في «اللامع»: اعلم أن للإسلام المعتر شرعا لزوما بالإيمان كما أن للإيمان ملازمة بالإسلام ولو كان التسليم والانقياد حكما لا حقيقة، وقد سبق بعض بيانه في أول كتاب الإيمان. ولما كان كذلك كان الإسلام والإيمان غير منفك أحدهما عن الآخر ولا متحقق كل منهما دون الثاني، إلا أن الإسلام كما يُطلق على هذا المعنى المتنازل للإيمان، فكثيرًا ما يطلق أيضًا على الانقياد الظاهري الذي لم يعتبر عند الشرع إلا في حق إجراء أحكام المسلمين على من اتصف به، وذلك لتعذر وقوف الناس على سرائر القلوب وضمايرها فيما بينهم، فلم يكن بد من نصب علامة لهم يعرفون به المسلم عن غيره. وهذا الإطلاق للإسلام جارٍ في عرف الشريعة وفي كثير من الآيات والروايات، فَوَرَّبَ المؤلف بابًا لذلك؛ إشارة منه إلى أن الإسلام والإيمان المعترين وإن لم يتحقق أحدهما دون الآخر، إلا أنه قد يُطلق في الشرع لفظ الإسلام بإطلاق آخر غير ما ذكرناه أولًا، فيشبه الأمر على الناظر. قوله: حدثنا أبو اليمان الخ: الأوجه عندي أن المصنف رحمه الله أراد بالترجمة الجمع بين الآيتين اللتين ظاهرهما المخالفة، وأراد بذكر هذا الحديث الإشارة إلى أن الرجل التروك ليس من الأول، وأن يظهر هذا من قوله ﷺ: «أو مسلم» بل من الثاني؛ لقوله ﷺ: «لأعطي الرجل وغيره أحب إلي»، لكنه ﷺ ردّ على قوله: «أراه مؤمنًا»؛ لأن الإيمان فعل القلب لا يظهر عليه غيره.

سهر: قوله: على الاستسلام: أي الانقياد الظاهر فقط والدخول في السلم. وليس هذا إسلامًا على الحقيقة، وإلا لما صح نفي الإيمان عنهم؛ لأن الإيمان والإسلام واحد عند البخاري. (عمدة القاري) قوله: لأراه مؤمنًا: بضم الهمة ههنا في رواية أبي ذر وغيره، وكذا في الزكاة، وكذا هو في رواية الإسماعيلي وغيره، وقال القرطبي: الرواية بضم الهمة من «أراه» بمعنى أظنه. وقال النووي: هو بفتح الهمة، أي أعلمه، ولا يجوز ضمها على أن يجعل بمعنى أظنه؛ لأنه قال: ثم عليني ما أعلمه، ولأنه راجع النبي ﷺ مرارًا وأكد كلامه بالقسم وإن «واللام، فلو لم يكن جازمًا باعتقاده لما أكد كلامه ولما راجع، والله تعالى أعلم. (عمدة القاري) قوله: أو مسلمًا: بسكون الواو، معناه: أن لفظه الإسلام أولى أن يقوها؛ لأنها معلومة بحكم الظاهر، وأما الإيمان فباطن لا يعلمها إلا الله، كذا في «الكرمان». ومنه يفهم مطابقتها للترجمة، وهي أن الإسلام إن لم يكن على الحقيقة لا يقبل، كذا في «العيني».

* أسماء الرجال: أبو اليمان: الحكم بن نافع، الحمصي. شعيب: هو ابن أبي حمزة، الأموي. الزهري: محمد بن مسلم بن عبيد الله. عامر بن سعد: يروي عن أبيه سعد بن أبي وقاص، واسم أبي وقاص: مالك، القرشي الزهري.

سند: قوله: باب إذا لم يكن الإسلام الخ: لا بد من حل هذا الكلام أولًا، ولعل المعنى: إذا لم يكن إطلاق لفظ «الإسلام» على الحقيقة الشرعية لهذا اللفظ، وكان إطلاقه على الاستسلام أي الانقياد الظاهر؛ لطمع في الغنيمة أو الخوف من القتل، فهو إطلاق جائز ورد به الشرع في مواضع. ثم استدلل على ورود هذا الإطلاق بقوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ الآية، ثم قال: فإذا كان إطلاق لفظ الإسلام على حقيقته الشرعية فهو على وفق قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ...﴾، أي فهو يكون إطلاقًا على تمام الدين، لا على الاستسلام فقط، كما في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ...﴾، أطلق اسم الإسلام على تمام الدين. وعلى هذا فقوله: «أو الخوف من القتل» عطف على محذوف، وهو «الطمع في الغنيمة»، وهو علة للاستسلام، لا على نفس الاستسلام؛ إذ لا مقابلة بين الاستسلام والخوف، ولا يصح إطلاق اسم الإسلام على الخوف أيضًا. وجزء الشرط محذوف، وهو ما ذكرناه من أنه إطلاق جائز؛ لأن ما ذكره من الدليل والحديث لا يفيد إلا جواز الإطلاق، لا ما ذكره الشراح أن ذلك الإسلام نافع أم لا. ومقصوده أن لفظ الإسلام يطلق تارة على تمام الدين، وهو حقيقته شرعًا، وتارة على الانقياد الظاهري، وهو مجازه شرعًا، وبه يندفع ما يتوهم بين الآيات والأحاديث من التداخُل. قوله: قل لم تؤمنوا: أي فلا تقولوا: آمنا؛ لكونه كذبًا، ﴿وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾.

قوله: ما لك عن فلان: أي تعرض عنه في العطاء. وقوله: «أو مسلمًا» بسكون الواو، وكأنه أرشده ﷺ إلى أنه لا يجزم بالإيمان؛ لأن محله القلب، فلا يظهر. وإنما الذي يجزم به وهو الإسلام؛ لظهوره، فقال: «أو مسلمًا»، أي قل: «أو مسلمًا»، على التريديد. أو المعنى: أو قل: مسلمًا، بطريق الجزم بالإسلام والسكوت عن الإيمان؛ بناء على أن كلمة «أو» إما للتريديد، =

فَقُلْتُ: مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ فَوَاللَّهِ، إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا. فَقَالَ: «أَوْ مُسْلِمًا». فَسَكَتُ قَلِيلًا، ثُمَّ عَلَّيْنِي مَا أَعْلَمُ مِنْهُ فَعُدْتُ لِمَقَالَتِي، وَعَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «يَا سَعْدُ، إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرَهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ؛ حَشِيَّةٌ أَنْ يَكْبَهُ اللَّهُ فِي النَّارِ». وَرَوَاهُ يُونُسُ*
أي مقالة

وَصَالِحٌ* وَمَعْمَرٌ* وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ* عَنِ الزُّهْرِيِّ*.

هو محمد بن عبد الله بن مسلم

٩/١

١٩- بَابُ: إِفْشَاءُ السَّلَامِ مِنَ الْإِسْلَامِ

أي نشره

أي من شعب الإسلام. (قس)

أي الإنفاق عند الفقر، من «أفقر الرجل» إذا افتقر. (ك)

وَقَالَ عَمَارٌ* ثَلَاثٌ مَنْ جَمَعَهُنَّ فَقَدْ جَمَعَ الْإِيمَانَ: الْإِنْصَافُ مِنْ نَفْسِكَ، وَبَذْلُ السَّلَامِ لِلْعَالَمِ، وَالْإِنْفَاقُ مِنَ الْإِفْقَارِ.

أي لكل ناس. (ك) خرج الكافر بدليل آخر. (نو)

٢٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ* قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ* عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ* عَنْ أَبِي الْحَيْرِ* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ* بْنِ عَمْرٍو* ﷺ: أَنَّ رَجُلًا

سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «تُطْعِمُ الطَّعَامَ، وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ».

أي أي حصيلة منه

٩/١

٢٠- بَابُ كُفْرَانِ الْعَشِيرِ وَكُفْرٍ دُونَ كُفْرٍ

ترجمة سهر

سند

فِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ* ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أشار بهذا إلى أن حديث الباب له طريق آخر أيضًا

١. أحب: كذا للكشميهني، ولكريمة: «أعجب». ٢. فيه عن أبي سعيد ﷺ: وفي نسخة: «فيه أبو سعيد ﷺ». ٣. سعيد: وفي نسخة بعده: «الخدري».

ترجمة: قوله: أحب إلي إلخ: أما مناسبة الحديث بالباب الذي وضعه فحاصله بقوله: «مسلمًا»، حيث فرق بين الإيمان والإسلام، فحوّز إطلاق الثاني دون الأول. وذلك بحسب ما له من المعنى الأعم من معناه المتعبر شرعًا، وهو - أي المعنى الأعم - الانقياد ظاهرًا، سواء وُجد معه الإيمان أو لا. اهـ كذا في «اللامع». قال الحافظ: مناسبة الحديث للترجمة ظاهرة من حيث إن «المسلم» يطلق على من أظهر الإسلام وإن لم يُعلم باطنه، فلا يكون مؤمنًا؛ لأنه ممن لم تصدق عليه الحقيقة الشرعية، وأما اللغوية فحاصله. اهـ قوله: باب إفشاء السلام: قال العيني: وجه المناسبة بين البابين هو أن من جملة المذكور في الباب السابق أن الدين هو الإسلام، والإسلام لا يكمل إلا باستعمال خاله، ومن جملة خلاله إفشاء السلام للعالم، وفي هذا الباب بين هذه الخلطة في الحديث الموقوف والمرفوع جميعًا، مع زيادة خلطة أخرى فيهما، وهي إطعام الطعام، وزيادة خلطة أخرى في الموقوف، وهي الإنصاف من نفسه. اهـ قال الكرماني: فإن قلت: الحديث بعينه هو المتقدم أي في «باب إطعام الطعام...» فلم ذكره مكرّرًا؟ قلت: ذكره ثمة للاستدلال على أن الإطعام من الإسلام، وههنا للاستدلال على أن السلام منه. فإن قلت: كان يكفي أن يقول ثمة أو ههنا: «باب الإطعام والسلام من الإسلام»، بأن يدخلهما في سلك واحد، ويتم المطلوب. ثم أجاب عن ذلك بأن البخاري تبع في وضع التراجم مشايخه. وأنكره الحافظ ابن حجر أشد الإنكار وقال: الظاهر من صنيع البخاري أنه يقصد تعديد شعب الإيمان كما قدمناه، فخص كل شعبة بـ «باب»؛ تنويهاً بذكرها، وقصد التنويه يحتاج إلى التأكيد؛ فلذلك غاير بين الترجمتين. اهـ

قوله: باب كفران العشير وكفر دون كفر: أراد بالترجمة التنبيه على أن المراد في الرواية ليس حقيقة الكفر، بل المراد كفر دون كفر. قال الشيخ قدس سره في «اللامع»: هذا تصريح بما ذهبنا إليه من أن الأعمال ليست بدخلة في أصل الإيمان؛ إذ لو كان كذلك لما كان كفرًا دون كفر، بل كان مرتكب السيئات كافرًا.

سهر: قوله: أن يكبه الله: يفتح الباء وضم الكاف، أي يلقيه منكوسًا، والضمير في «يكبه» إلى الرجل، أي أتألف قلبه بالإعطاء؛ مخافة من كفره وغوه إذا لم يُعط، وأما من هو قوي فهو أحب إلي، فأكله إلى إيمانه، ولا أخشى عليه سوء في اعتقاده. (الكواكب الدراري) قوله: ثلاث إلخ: قال أبو الزناد: جمع عمار ﷺ في هذه الألفاظ الخير كله؛ لأنك إذا أنصفت من نفسك فقد بلغت الغاية بينك وبين خالقك وبين الناس، ولم تضع شيئًا مما لله وللناس عليك، وأما بذل السلام فهو حض على مكارم الأخلاق، وأما الإنفاق على الإقتار فهو الغاية في الكرم. (الكواكب الدراري) قوله: باب كفران العشير إلخ: وجه المناسبة بين هذا الباب وبين الأبواب التي قبله، هو أن المذكور في الأبواب الماضية أمور الإيمان، والكفر ضده، = * أسماء الرجال: يونس: ابن يزيد، الأيلي. صالح: يعني ابن كيسان، المدني. معمر: ابن راشد، البصري. ابن أخي الزهري: محمد بن عبد الله بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله الزهري. محمد بن مسلم. عمار: هو ابن ياسر، وأثره هذا أخرجه أحمد في كتاب الإيمان، ويعقوب بن شيبة في مسنده، وأخرجه البزار وابن أبي حاتم في «العلل»، والبخاري في «شرح السنة»، وابن الأعرابي في «معجمه»، والطبراني في «الكبير» عن عمار مرفوعًا. قتيبة: تصغير قتيبة، علي بن سعيد، وكنيته أبو رجاء. ليث: ابن سعد، الإمام. يزيد ابن أبي حبيب: البصري. أي الحيز: مرثد، يفتح الميم والمثلثة. عبد الله: ابن عمرو بن العاص. أبي سعيد: سعد بن مالك.

سند = أو بمعنى: «بل». وعلى الوجهين يرد أنه لا وجه لإعادة سعد القول بالجزم بالإيمان؛ لأنه يتضمن الإعراض عن إرشاده ﷺ، فكانه لعلبه ظن سعد فيه الخير، أو لشغل قلبه بالأمر الذي كان فيه ما تنبه للإرشاد، والله تعالى أعلم. فإن قلت: فأين الجزم في كلام سعد؛ فإنه قال: «لأراه» وهو يفيد الظن، ولا وجه للمنع عن الظن؟ قلت: كان «أراه» كان في كلامه بفتح الهمزة معنى أعلم، لا بالضم. معنى أظن، وهو الموافق لقوله: «ثم غلبني ما أعلم»، ويدل عليه رواية مسلم: «فإنه مؤمن»، وإلا لا يظهر وجه المنع، والله تعالى أعلم. قوله: الإنصاف من نفسك: وهو أن تريد من نفسك لغيرك ما تريد من غيرك لنفسك. قوله: وكفر دون كفر: خبر مخوف، أي الكفر كفر دون كفر، أي متنوع متفاوت زيادة ونقصانًا، فيطلق اسمه على بعض المعاصي.

٢٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءٍ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ * قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَرَيْتُ النَّارَ فَإِذَا أَكْثَرُ أَهْلِهَا النِّسَاءُ، يَكْفُرْنَ». قِيلَ: أَيْ كَفَرْنَ بِاللَّهِ؟ قَالَ: «يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، وَيَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ، لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا، قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ».

جملة استنباطية والتقدير: من يكفر. (ع)

٢١- بَابُ: الْمَعَاصِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ وَلَا يُكْفَرُ صَاحِبُهَا بِإِرْتِكَابِهَا إِلَّا بِالشَّرْكِ

٩/١

لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّكَ أَمْرُؤُ فَيْكَ جَاهِلِيَّةٌ». وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾

معناه إنك في تعبير أمه على خلق من أخلاق الجاهلية، ولست جاهلا. (ك)

(النساء: ٤٨)

١. فإذا أكثر أهلها النساء: وفي نسخة: «فأريت أكثر أهلها النساء». ٢. يكفرن: وفي نسخة: «بكفرن». ٣. لو: وفي نسخة: «إن».

ترجمة = وغرضه من عقد الباب الرد على المعتزلة القائلين بإثبات المنزلة بين الإيمان والكفر، وأن مرتكب الكبيرة خارج من الإيمان. وحاصل الرد: أن إطلاق المؤمن على مرتكب الكبيرة شائع في الآيات والروايات، فما ورد في مثل تلك المعاصي من لفظ الكفر فالمراد به غير ما هو نقيض الإيمان؛ فإن الكفر أنواع بعضها أكمل من بعض. وأقصى أنواعه الكفر المقابل للإيمان، والرواية مصرحة بالترجمة. اهـ وفي «هامشه»: قال بعض العلماء: الكفر أربعة أنواع: ١- كفر إنكار ٢- وجحود ٣- ومعادنة ٤- ونفاق. وهذه الأربعة، من لقي الله بواحد منها لم يغفر له. ١- كفر الإنكار: أن يكفر بقلبه ولسانه، وأن لا يعرف ما يذكر له. ٢- وكفر الجحود: أن يعرف بقلبه ولا يُقر بلسانه، ككفر إبليس. ٣- وكفر المعادنة: أن يعرف بقلبه ويُقر بلسانه ويأبى أن يقبل الإيمان، ككفر أبي طالب. ٤- وكفر النفاق ظاهر. قال النووي: إن الشرع أطلق الكفر على ما سوى الأربعة كـ «كفران الحقوق والنعم»، فمن ذلك حديث الباب وحديث: «لا ترجعوا بعدي كفارًا، يضرب بعضكم رقاب بعض». وأشباهه. وهذا مراد البخاري بقوله: «وكفر دون كفر» إلى آخر ما بسط فيه.

وكتب شيخ الهند قدس سره في «ترجمه» ما تعريبه: الظاهر أن لا مناسبة لترجمة الباب بكتاب الإيمان؛ فأشار المؤلف رحمه بقوله: «وكفر دون كفر» إلى المناسبة بينهما، وإلى الغرض من الترجمة. والظاهر أن غرض المؤلف رحمه أمران، الأول: إثبات التشكيك في الكفر؛ لأن إثباته يثبت التشكيك في ضده، وهو الإيمان؛ لأن التشكيك في شيء تشكيك في ضده. والثاني: أن المعاصي داخلة في الكفر، كما أن الأعمال الصالحة داخلة في الإيمان. وسذكر المؤلف ذلك في الترجمة الآتية واضحا. ثم علم من التشكيك في الكفر ودخول المعاصي في الكفر أن النصوص التي ورد فيها إطلاق الكفر على ترك بعض الأعمال - كما في ترك الصلاة والحج - هي إطلاقات حقيقية. والتأويل فيها وجعلها مجازية إنما هو تكلف لا حاجة إليه؛ لأن إطلاق الكلي المشكك يكون على جميع أفراده القوي والضعيف حقيقيا لا مجازيا. ثم إنه لما كان في الكفر تشكيك، فإن هذا التشكيك مسلم في سلب الإيمان أيضا، وبذلك نتخلص من التأويلات المتنوعة في الروايات الكثيرة، فالحمد لله.

قوله: باب المعاصي من أمر الجاهلية: كتب شيخ الهند في «ترجمه» ما تعريبه: في هذا الباب ترجمتان ولكن المقصود هي الترجمة الأولى، والثانية كدفع دخل مقدر. والغرض: أن المعاصي من أمر الجاهلية، يعني داخلة في الأمور الشرعية، كما أثبت في الأبواب السابقة أن أعمال الخير من الأمور الإيمانية أي داخلة في الإيمان. قد تحقق في الأبواب السابقة الحاجة إلى أعمال الخير، وثبت في هذا الباب قبض المعاصي ومضرتها، وجمعتها يطل قول المرجحة بالكلية. ولكن يخشى أن يطمع الخوارج والمعتزلة من هذه الترجمة، لذا ذكر المؤلف المحقق بعدها: «ولا يكفر صاحبها بارتكابها»، فسد بذلك باهم. ثم قوله: «لقول النبي ﷺ متعلق بالترجمة الأولى، «وقول الله» دليل الترجمة الثانية. ثم ذكر حديث أبي ذر ﷺ، فهو بالبداهة مربوط بالترجمة الأصلية. ولما نرى أن الأحقح الجاهل أيضا لا يمكن له أن يتكلم بحرف بسبب هذه القصة في كمال إيمان أبي ذر ﷺ فحينئذ نرى مطابقتها بالأمر الثاني أيضا، وبطل بهذا الباب قول المرجحة والخوارج والمعتزلة. وقد ذكرت مرات أن المؤلف لا يصرح في كثير من المواقع بغرض التعمير وتشجيعا للأذهان، هكذا تجده يستخدم الإشارة حيث يرى التصريح خلافا للمصلحة، أو أنه يخالف الاحتياط.

قوله: إنك امرؤ فيك جاهلية: وغرض البخاري هذا الرد على الخوارج، وروي أنه ﷺ قال لأبي ذر: «أعترته بأمة؟ أرفع رأسك، ما أنت بأفضل مما ترى من الأحمر والأسود إلا أن تفضل في دين». وقد روي أن بلالا كان الذي عثره أبو ذر بأمة أي بسوادها، فانتقل بلال إلى رسول الله ﷺ، فشكا إليه تعبيره بذلك، فأمره رسول الله ﷺ أن يدعو، فلما جاء أبو ذر قال له رسول الله ﷺ: «شتمت بلالا وعثرته بسواد أمة؟» قال: نعم. قال له رسول الله ﷺ: «ما كنت أحسب أنه بقي في صدرك من كبر الجاهلية شيء». فألقى أبو ذر ﷺ نفسه إلى الأرض، ثم وضع خده على التراب، وقال: والله، لا أرفع خدي منها إلا أن يطأ بلال خدي بقدمه. فوطأ خده بقدمه. اهـ

سير = والمناسبة بينهما من جهة التضاد. وقال النووي: في الحديث أنواع من العلم منها ما ترجم له، وهو أن الكفر قد يطلق على غير الكفر بالله تعالى. وقال القاضي أبو بكر ابن العربي في «شرح»: مراد المصنف أن يبين أن الطاعات كما تسمى إيمانا كذلك المعاصي تسمى كفرا، لكن لا يراد به الكفر المخرج عن الملة. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: عبد الله بن مسلمة: التقني المدني. مالك: ابن أنس، إمام الأئمة. زيد بن أسلم: مولى عمر، كنيته أبو أسامة. عطاء: ابن يسار - بمشقة تحتية - مولى أم المؤمنين ميمونة ﷺ. ابن عباس: عبد الله ﷺ.

سند: قوله: إلا بالشرك إلخ: يحتمل أن يراد بالشرك في هذه العبارة وفي الآية عدم التوحيد على وجهه، والتوحيد على وجهه يتوقف على اعتقاد النبوة ونحوها، والله تعالى أعلم. قوله: إلا بالشرك: أي به وبما هو في درجته شرعا من جحود النبوة ونحوه، وكان الشرك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ كناية عن مطلق الكفر، والله تعالى أعلم.

٢٢- بَابُ ظُلْمِ دُونِ ظُلْمٍ

٣٢- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * ح: قَالَ: وَحَدَّثَنِي بِشْرٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ * عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ * عَنْ إِبْرَاهِيمَ * عَنْ عَلْقَمَةَ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ * لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ قَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَيُّنَا لَمْ يَظْلِمْ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾.

ابن مسعود
ابن البخاري. (قر)
ابن الحجاج
لم يظلموا. (ك)
(الأعمام: ٨٢)

(لقمان: ١٣)

٢٣- بَابُ عَلَامَةِ الْمُنَافِقِ

٣٣- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ أَبُو الرَّبِيعِ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ أَبِي عَامِرٍ أَبُو سَهْلٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ * عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا أُؤْتِمِنَ خَانَ».

الزهري. (تو)
سهر سند
مالك الإمام
اسم جمع ولفظه مفرد

١. لما. وفي نسخة قبله: «قال». ٢. علامة: وفي نسخة: «علامات».

ترجمة: قوله: باب ظلم دون ظلم: كتب شيخ الهند في «ترجمه» ما تعريه: أورد في هذا الباب حديث ابن مسعود الذي ذكر فيه: أيما لم يظلم نفسه؟ فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ﴾. ويظهر منه أن الظلم العظيم هو الشرك، وأما سائر المعاصي والذنوب فداخله في مرتبه ما دون الظلم العظيم، فظهر بهذا الباب بنوع وضاحة تحقيق ما أرادته المؤلف في الترجمة السابقتين، وهما: «كفر دون كفر» و«المعاصي من أمر الجاهلية»، وظهر أن المعاصي داخله في الشرك والكفر. لكن لا يغفل عما قال المؤلف: «لا يكفر صاحبها بارتكابها إلا بالشرك»، ويجب التمسك به بقوة، وإلا فيلزم خلاف ما رامه المؤلف. ونظراً إلى هذه الخطرات لم يفصح المؤلف، بل أشار إلى مدعاة في أبواب شتى بتغيير العنوان وتبديل البيان، والله أعلم. قوله: باب علامة المنافق: قال الحافظ: لما قدّم أن مراتب الكفر متفاوتة وكذلك الظلم: أتبعه بأن النفاق كذلك. وقال الشيخ محيي الدين: مراد البخاري بهذه الترجمة: أن المعاصي تُنقص الإيمان، كما أن الطاعة تزيده. انتهى والأوجه عندي في غرض الترجمة: أن الأعمال الحسنة كما هي مكملات للإيمان وليست الإيمان نفسه، فكذلك مقابلها هذه الأعمال مكملات للكفر ليست هي الكفر نفسه.

وكتب الشيخ الكنگوهي قدس سره في «اللامع»: «باب علامة المنافق» سردها ليحتجب عنها المسلم، مع ما فيه من الاحتجاج على أن الاتصاف بها وبالذنوب سوى ذلك لا يوجب الخروج عن الإيمان، وأن النفاق في مثل تلك الروايات إنما هو نفاق العمل، أو تسميته نفاقاً بحسب صورة النفاق لا حقيقته. وذلك لأنه لم يُطلق عليه لفظ المنافق، وإنما قال: إنها علامات له، فمن كانت فيه واحدة منها كان فيه من النفاق بقدرها، ومن كانت فيه زيادة منها كانت فيه زيادة منه. ولم يقل: إنه منافق، وقد علم أن الإيمان غير متجزئ، فلا يمكن إثبات بعض الإيمان وبعض الكفر في مثل ذلك الرجل الذي فيه علامة أو علامتان أو ثلاث منها. وأيضاً فقد ذكر فيه ما يدل على أنه لم يخرج بوجود تلك العلامات فيه من الإيمان، وهو قوله: «حتى يدعها»، فعلم أن نفس المادعة والترك كافٍ، ولا يفتقر إلى تجديده إيمانه. وأيضاً ففيه دلالة على أن الإيمان يزيد وينقص؛ لأنه لما اتصف بعلامت المنافقين كان فيه نقص في الإيمان بهذا القدر، فافهم. انتهى

وقال حضرة شيخ الهند رحمه الله في «ترجمه» ما تعريه: «باب علامات المنافق» بين المؤلف رحمه الله النفاق بعد بيان الكفر والمعاصي والشرك، ويظهر من الترجمة أن علامات النفاق متعددة، والغرض بيانها. ثم ذكر في الحديث الأول ثلاثة علامات، وفي الثاني أربعة صراحة، فعلم أن النفاق له مراتب عديدة أيضاً، ويزيد وينقص مثل الكفر. وما ذكر في الحديث الثاني قوله: «أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً»، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: يظهر منه الزيادة والنقصان في النفاق ظهور الشمس. =

سهر: قوله: باب ظلم دون ظلم: إما بمعنى «غير»، يعني أنواع الظلم مختلفة متغايرة. وإما بمعنى الأدق، يعني بعضها أشد، كذا في «الكرمانى». قال ابن بطال: مقصود الباب أن تمام الإيمان بالعمل، وأن المعاصي ينقص بها الإيمان، ولا يخرج صاحبها إلى الكفر، والناس مختلفون فيه على قدر صغر المعاصي وكبرها. (عمدة القاري) قوله: إن الشرك لظلم عظيم: إنما حملوه على العموم؛ لأن قوله: ﴿يَظْلِمُونَ﴾ نكرة في سياق النفي، لكن عمومها هنا بحسب الظاهر. قال المحققون: إن دخل على النكرة في سياق النفي ما يؤكد العموم ويقويه، نحو «من» في قوله: «ما جاءني من رجل»: أفاد تنقيص العموم، وإلا فالعموم مستفاد بحسب الظاهر، كما فهمه الصحابة من هذه الآية، وبين لهم النبي ﷺ أن ظاهره غير مراد، بل هو من العام الذي أريد به الخاص، والمراد بالظلم أعلى أنواعه، وهو الشرك. (إرشاد الساري) قوله: باب علامة المنافق: مراده أن المعاصي تنقص الإيمان كما أن الطاعات تزيده. والنفاق لغة: مخالفة الباطن للظاهر، فإن كان في الاعتقاد فهو نفاق الكفر، وإلا فهو نفاق العمل. (تلخيص فتح الباري) قوله: آية المنافق: اللام إما للجنس، فهو إما على سبيل التشبيه أو أن المراد الاعتقاد، أو معناه الإنذار. وإما للعهد، فالمراد إما منافق في زمان رسول الله ﷺ وإما منافق خاص لعينه، أو المراد بالنفاق النفاق العملي، لا الإيمانى. (الكواكب الدراري)

* أسماء الرجال: أبو الوليد: هشام بن عبد الملك. (إرشاد الساري وتقريب التهذيب والتوشيح وشرح الداودي) شعبة: هو ابن الحجاج. بشر: هو ابن خالد، أبو محمد العسكري. محمد: هو ابن جعفر، البصري، المعروف بـ«غندر». سليمان: هو ابن مهران، الأعمش الكوفي. إبراهيم: هو ابن يزيد، النخعي. علقمة: هو ابن قيس، النخعي. إسماعيل بن جعفر: هو ابن كثير، الأنصاري.

سند: قوله: آية المنافق ثلاث: الظاهر أن المراد بمجموع الثلاث آية، يدل عليه حديث: «أربع من كن ...». وأيضاً يدل عليه التفسير، أعني «إذا حدث كذب وإذا وعد ...»؛ فإنه يدل على أنه يوجد فيه الثلاث جميعاً، ثم لا تنافي بين كون مجموع الثلاث أو مجموع الأربع علامة، وهو ظاهر. ولعل مجموع الثلاث أو مجموع الأربع على وجه الاعتقاد لا يوجد في غير المنافق، والله تعالى أعلم.

٣٤- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ* بِنُ عُقْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ* عَنِ الْأَعْمَشِ* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ* بِنِ مَرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ* كَفِيلَةَ

ابن سعيد بن منصور، أبو عبد الله الثوري، أحد أصحاب المذاهب السنية. (قس) لأنه سُرق في الصغر

ابْنِ عَمْرٍو* قَالَ: «أَرَبْعَ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَتْ مُنَافِقًا خَالِصًا، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْ

أي في هذه الخصال، لا في غيرها. (قس)

التَّفَاقِ حَتَّى يَدْعَهَا: إِذَا أُؤْتِمِنَ خَانَ، وَإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا عَاهَدَ عَدَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ». تَابَعَهُ شُعْبَةُ* عَنِ الْأَعْمَشِ.

أي ترك الوفاء لما عاهد عليه. (قس) هذه المناعبة ناقصة؛ لكنها في وسط الإسناد. (قس)

٢٤- بَابُ: قِيَامُ لَيْلَةِ الْقَدْرِ مِنَ الْإِيمَانِ

ترجمة سند
شرع في ذكر علامات الإيمان

١٠/١

٣٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ* قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ* عَنِ الْأَعْرَجِ* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ* قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

ترجمة سند
لوجه تعالى، لا للرباء. (قس) من الصغائر، لا الكبار وحقوق العباد

ترجمة = ثم يظهر هنا أمران علاوة على الغرض المذكور. الأول: أن في هذا الباب تأكيد للأبواب السابقة، كـ «باب ظلم دون ظلم» وغيره. والثاني: كما أن المعاصي من الأمور الكفرية هكذا الأفعال التي ذكرها لعلامة النفاق هي داخلية في أفعال النفاق، فكما صح أن يطلق على كفران العشر «كفرًا»، هكذا يجوز أن يطلق على الكفر والخيانة نفاقًا أيضًا. وما يفعله العلماء الكرام من التأويلات المختلفة للروايات، فبعضهم جعل النفاق قسمين: ١- نفاق في العقيدة ٢- نفاق في العمل. وحمل هذه الروايات على النفاق في العمل. وبعضهم يجعل مجموعة العلامات الثلاثة الموجودة في الحديث الأول ومجموعة العلامات الأربعة الموجودة في الحديث الثاني كلا منهما علامة على حدة، ويقصد أن يثبت له معنى خاصًا: فيما ذكرنا لا تبقى الحاجة إلى أي ذلك، فعليك بالتأمل الصادق، والله تعالى أعلم. اهـ

قوله: حتى يدعها: قال الكرمانى: مناسبة هذا الباب لكتاب الإيمان: أن يبين أن هذه علامة عدم الإيمان، أو يعلم منه أن بعض النفاق كفر دون بعض. وقال النووي: مراد البخاري بذكر هذا الحديث: أن المعاصي تنقص الإيمان كما أن الطاعة تزيده. اهـ قوله: باب قيام ليلة القدر: وفي هامش «اللامع»: ذكر المصنف من «باب كفر دون كفر» خمسة أبواب تضاد الإيمان، فبعضها تبيين الأشياء، ثم رجع بعد الخمسة إلى أمور الإيمان من «باب قيام ليلة القدر». واختلف العلماء في المناسبات فيها بوجوه مختلفة. قال الحافظ: لما بين علامات النفاق وقبحها رجع إلى ذكر علامات الإيمان وحسنها؛ لأن الكلام على متعلقات الإيمان، وهو المقصود بالأصالة، وإنما يذكر متعلقات غيره استطرادًا. انتهى وقال العيني: لما فرغ من الأبواب الخمسة التي هي ضد الإيمان، ذكرها استطرادًا: رجع إلى الأول. ولما كان آخر أبواب الإيمان «باب السلام من الإيمان» ذكر ليلة القدر متصلاً؛ لقوله تعالى: «سَلِّمْ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ» (القدر: ٥)، فكان إفشاء السلام في ليلة القدر أكثر من غيرها.

قوله: إيماناً واحتساباً: مناسبة الرواية بالترجمة متوقفة على أن أثر الشيء والحاصل به يلحق به، فلما كان القيام مترتباً على الإيمان مسبباً عنه كان ملحقا به وجزءاً منه، وهذا ملحوظ في كثير من التراجم بعده. ولا يبعد أن يقال في مثل هذه التراجم: إنه غير متصدد لإثبات الجزئية حتى يتكلف، وإنما قصد أن يثبت ما هو من مسببات الإيمان ومقتضياته؛ ليقبل المسلم عليه ويفعله، كذا في «اللامع». وفي هامشه: وهذا مما مشى عليه الشيخ من «باب أمور الإيمان» أن غرض المصنف من هذه الأمور: تحريض المسلم على الاتصاف بأمور الإيمان وشعبه. قال الكرمانى: قوله: «احتساباً» أي إرادة وجه الله تعالى لا الرياء ونحوه، فقد يفعل الإنسان فعل الخير، لكنه لا يفعله مخلصاً، بل لرياء أو خوف ونحوه. وهو منصوب؛ لأنه مفعول له أو تمييز، ولا يصح أن يكون حالاً بمعنى مؤمناً محتسباً؛ لأنه لا يدل حينئذ على ترجمة الباب؛ إذ المفهوم فيه ليس إلا القيام في حال الإيمان.

فإن قلت: فالتمييز والمفعول له أيضاً لا يدلان على الترجمة. قلت: «من» للابتداء، فمعناه أن القيام منشؤه الإيمان، فيكون للإيمان، أو من جملة الإيمان. اهـ مختصراً وتعقب كلامه العيني ورجح كونهما حالين، وقال: الترجمة غير مرتبة عليه، وإنما هي مرتبة على مباشرة عمل هو سبب لغفران ما تقدم من ذنبه، وهو قيام ليلة القدر، ومباشرة مثل هذا العمل شعبة من شعب الإيمان. انتهى وقال شيخ مشايخنا الدهلوي: إذا قيل: «قام تطوعاً» فمعناه: قياماً تطوعاً، هكذا «صام رمضان إيماناً وقام ليلة القدر إيماناً» أي صوماً هو الإيمان وقياماً هو الإيمان، فهو مفعول مطلق؛ لحمله عليه وإن خالف في المفهوم، فطابق الترجمة الحديث. اهـ

سهر: قوله: خالصاً أي شديد الشبه بالمنافقين؛ لأن الخصال التي تتم بها المخالفة بين السر والعلن لا تزيد عليه، كذا في «الكرمانى». وفي «المجمع»: أي من استمر على هذه الخصال فيالحري أن يسمى منافقاً، لا من افتتن بها مرة تركها أخرى. ثم إن للنفاق علامات، فتارة ذكر ثلاثاً وتارة أربعاً فصاعداً. انتهى

قوله: تابعه شعبة: أي تابع قبضة في الرواية عن سفيان الثوري شعبة. ووصلها المؤلف في «كتاب المظالم»، كذا في «التلخيص». وفي «القسطلاني»: تابع سفيان الثوري. ويدل عليه ما في «المظالم»: حدثنا بشر أخبرنا محمد عن شعبة عن سليمان. وفي «الخيز الجاري»: واختلف في توثيق قبضة؛ لأنه سمع من سفيان صغيراً، قال القسطلاني: فهو حجة إلا ما سمع عن سفيان. انتهى قوله: إيماناً: معناه أن الإيمان حمله عليه، أو هو من أجزاء الإيمان وكماله، وفيه الدلالة على الترجمة فيه وفي الأبواب الآتية. قوله: «احتساباً» أي حاسبة، أي طائلاً للثواب، كذا في «الخيز الجاري».

«أسماء الرجال: قبضة: ابن عقبة، أبو عامر السوائي الكوفي. سفيان: هو ابن سعيد بن منصور أبو عبد الله، الثوري. الأعمش: سليمان بن مهران، الكوفي. عبد الله: ابن مرة، الهمداني الكوفي الحارثي. مسروق: هو ابن الأجدع الكوفي. أبو اليمان: الحكم بن نافع. شعيب: هو ابن أبي حمزة. أبو الزناد: عبد الله بن ذكوان، القرشي. الأعرج: عبد الرحمن ابن هرمز، المدني.

١٠/١

٢٥- بَابُ: الْجِهَادُ مِنَ الْإِيمَانِ

٣٦- حَدَّثَنَا حَرْبِيُّ بْنُ حَفْصٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ* قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَارَةُ* قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ* بْنُ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ
 قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «انْتَدَبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا إِيْمَانٌ بِي أَوْ تَصَدِيقُ
 بِرُسُلِي: أَنْ أَرْجِعَهُ بِمَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ، أَوْ أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ. وَلَوْ لَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي مَا قَعَدْتُ خَلْفَ سَرِيَّةٍ، وَلَوْ دِدْتُ أَنِّي أُقْتَلُ
 فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ أَحْيَا ثُمَّ أُقْتَلُ، ثُمَّ أَحْيَا ثُمَّ أُقْتَلُ».

٢٦- بَابُ: تَطَوُّعُ قِيَامِ رَمَضَانَ مِنَ الْإِيمَانِ

٣٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 قَالَ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

٢٧- بَابُ: صَوْمُ رَمَضَانَ احْتِسَابًا مِنَ الْإِيمَانِ

٣٨- حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ* قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:
 قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

٢٨- بَابُ: الدِّينُ يُسْرُ

أي ذو يسر

السهلة الإبراهيمية. (قس)

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللَّهِ الْخَنِيفَةُ السَّهْلَةُ».

معنى الخفيف المائل عن الباطل إلى الحق

١. أو: وفي نسخة: «و». ٢. أقتل: وللمستملي بعده: «ثم أحيا ثم أقتل». ٣. غفر له: وفي نسخة: «غفر الله له». ٤. قال: وفي نسخة: «وقول».

ترجمة: قوله: باب الجهاد من الإيمان: قال الحافظ: أورد هذا الباب بين «قيام ليلة القدر» و«قيام رمضان وصيامه»، مع أنها في نسق واحد؛ لنكتة لم أر من تعرض لها، ثم بسطها وحاصلها أن التماس ليلة القدر يستدعي محافظة زائدة ومجاهدة تامة، ومع ذلك فقد يوافقها أو لا، وكذلك المجاهد يلتزم الشهادة ويقصد إعلاء كلمة الله، وقد يحصل له ذلك أو لا، فتناسب في أن كلا منهما مجاهدة، وفي أن كلا منهما قد يحصل المقصود الأصلي لصاحبه أو لا. ثم قال: فذكر المصنف رحمه الله فضل الجهاد لذلك استطراداً، ثم عاد إلى ذكر قيام رمضان وهو بالنسبة لقيام ليلة القدر عام بعد خاص. ثم ذكر بعده «باب الصيام»؛ لأن الصيام من التروك، فأخبره عن القيام؛ لأنه من الأفعال، ولأن الليل قبل النهار. ونعله أشار إلى أن القيام مشروع في أول ليلة من الشهر، خلافاً لبعضهم. انتهى مختصراً قوله: باب تطوع قيام رمضان: ذكر شيخ الهند في «تراجمه» ما تعريبه: اختلف العلماء المحدثون الكرام وغيرهم الذين جعلوا الأعمال داخلة في الإيمان على قولين، فجماعة تقول: إن الفرائض فقط - دون التطوعات - داخلة في الإيمان، والجماعة الثانية تقول: إن الفرائض والتوافل وجملة الأعمال داخلة فيه، والظاهر أن المؤلف رحمه الله بإضافة كلمة التطوع في الترجمة أشار إلى رجحان القول الثاني.

قوله: باب صوم رمضان إلخ: ذكر مولانا فخر الدين في «القول الفصيح»: أخبره عن قيام رمضان مع أن الصوم فرض وقيام رمضان تطوع؛ لأن الصوم من التروك وقيام رمضان من الأفعال، ولأن القيام أول عمل الشهر بعد دخوله، ولأنه عمل الليل، ولأنه مقدمة للصيام بمنزلة السنن المؤكدة قبل الفرائض، ولأن بالقيام قبل الصيام دخولاً في فرض الصوم من باب السنة، قال النبي ﷺ: «فرض الله عليكم صيامه وسنت لكم قيامه»، أو كما قال عليه السلام. ثم بين قيام رمضان وقيام ليلة القدر فرق، فقيام رمضان لرمضان خاصة، ليس ذلك من أجل ليلة القدر، بخلاف قيام ليلة القدر؛ فإنه قيام من أجل تلك الليلة المباركة، فلا يختص بربضان، فقد تكون في غير رمضان أيضاً. نعم، أكثر ما تكون تلك الليلة في رمضان في العشرة الثالثة في أوتارها، إلى آخر ما بسط. قوله: باب الدين يسر: ذكر شيخ الهند في «تراجمه» ما تعريبه: أن ترجمة الباب ومفهوم الحديث والتوافق بينهما ظاهر جداً، =

سهر: قوله: أو تصديق: أشكل لفظ «أو»؛ إذ لا بد منهما. أوجب بأن كلا يستلزم الآخر. وروي بالواو. (بجمع البحار) قوله: أدخله الجنة: [أي أدخله الجنة بلا حساب، أو عند موته؛ لقوله: «أَخْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ» (آل عمران: ١٦٩)]. قوله: ولولا أن أشق إلخ: لعل تفسيره ما قال عليه السلام: «والذي نفسي بيده، لولا أن رجالاً من المؤمنين لا تطيب أنفسهم أن يتخلفوا عني، ولا أجد ما أحملهم عليه: ما تخلفت عن سرية»، الحديث.

* أسماء الرجال: حربي: ابن حفص بن عمر، العتكي. عبد الواحد: ابن زياد، العبدى. عمارة: ابن القعقاع، الكوفي. أبو زرعة: اسمه حرم، وقيل غير ذلك. ابن سلام: هو محمد البيكدي.

سند: قوله: لا يخرج: أي «قائلاً: لا يخرج»، ولا بد من تقديره أو تقدير «قال الله» في أول الحديث. ولا يكفي القول بالالتفات بلا تقدير؛ إذ لا يصح وقوع هذا الكلام من النبي ﷺ =

٣٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامُ * بْنُ مُطَهَّرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ * بْنُ عَلِيٍّ عَنْ مَعْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغِفَارِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ، فَسَدِّدُوا وَقَارِبُوا وَأَبْشُرُوا، صفة لأبي سعيد كان مجاوراً لمقبرة الرسول ﷺ. (ك) وَاسْتَعِينُوا بِالْعَدْوَةِ وَالرَّوْحَةِ وَشَيْءٍ مِنَ الدَّلْجَةِ». سهر

٢٩- بَابُ: الصَّلَاةُ مِنَ الْإِيمَانِ ترجمة

١٠/١

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ سند يَعْنِي صَلَاتَكُمْ عِنْدَ النَّبِيِّ.

(البقرة: ١٤٣) أي صلاحكم بمكة. (النووي) أي إلى بيت المقدس

٤٠- حَدَّثَنَا عُمَرُو * بْنُ خَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ * عَنِ الْبَرَاءِ: سهر أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَوَّلَ مَا قَدِمَ الْمَدِينَةَ نَزَلَ عَلَى أَجْدَادِهِ - أَوْ قَالَ: أَخْوَالِهِ - مِنَ الْأَنْصَارِ، وَأَنَّهُ صَلَّى قَبْلَ بَيْتِ الْمُقَدِّسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا، وَكَانَ يُعْجِبُهُ أَنْ تَكُونَ قِبَلَتُهُ قَبْلَ النَّبِيِّ، من جهة الأم شك أبو إسحاق

١. عمرو بن خالد: وللكشميهني وأبي ذر: «عمر بن خالد».

ترجمة = ولكن مع هذا تظهر فيه إشارة إلى أن الأعمال داخلية في الإيمان، كما يفهم من الأبواب السابقة واللاحقة، كما أن فيه تعريضاً إلى تشديدات المعتزلة والخوارج أيضاً. انتهى قلت: الأوجه عندي أن هذا الباب ردٌّ على الخوارج خاصة. وأجاد الحفاظ إذ قال بعد ذكر الحديث: ومناسبة إيراد المصنف لهذا الحديث عقب الأحاديث التي قبله ظاهرة من حيث إنها تضمنت الترغيب في القيام والصيام والجهاد، فأراد أن يبين أن الأولى للعامل بذلك أن لا يجهد نفسه بحيث يحجز وينقطع، بل يعمل بتلطف وتدرج؛ ليدوم عمله ولا ينقطع. ثم عاد إلى سياق الأحاديث الدالة على أن الأعمال الصالحة معدودة من الإيمان، فقال: «باب الصلاة من الإيمان». اهـ قوله: قاربوا وأبشروا: قال شيخ المشايخ الشاه ولي الله الدهلوي في «تراجمه»: أي خذوا العمل القريب من الطاقة. و«أبشروا»: أي بالثواب على العمل وإن قلَّ، وكذا في «الفتح» أيضاً. وقال التيسري: «وقاربوا» إما أن يكون معناه قاربوا في العبادة ولا تباعدوا فيها؛ فإنكم إن باعدتم في ذلك لم تبلغوه. وإما أن يكون معناه ساعدوا، يقال: «قاربت فلانا» إذا ساعدته، أي ليساعد بعضكم بعضاً في الأمور. والأول أليق بترجمة الباب، كذا في «الكرمان». قوله: باب الصلاة من الإيمان: لما ذكر في الحديث السابق الاستعانة بالأوقات الثلاثة في إقامة الطاعات والصلاة أفضل العبادات: تَبَّه بذلك على الصلوات الخمس، فإن الفجر الغدوة، والظهرين الروحة، والعشاءين شيء من الدلجة، كذا في «العيني» مختصراً. قوله: وما كان الله ليضيع إيمانكم إلخ: قال الشيخ الكنگوهي قدس سره في «اللامع»: أئد به الترجمة؛ لما فيه من إطلاق الإيمان على الصلاة إطلاق الكل على جزئه، ففيه دخول الصلاة - وهي من الأعمال - في الإيمان، مع أن مراتب المصلين بحسب تفاوت صلواتهم في الحسن والقبول متفاوتة، فيتطرق بذلك تفاوت في مراتب الإيمان.

سهر: قوله: لن يشاد الدين إلخ: أي لا يريد أحد أن يغالب في الدين، بأن يترك الأرفق الأيسر ويختار غيره، إلا غلب الدين عليه، فيعجز عن الأشد والأيسر جميعاً. (الخبر الجاري) قوله: فسددوا: أي اطلبوا السداد، أي الصواب بين الإفراط والتفريط، وإن عجزتم عنه فقاربوا، أي اقربوا عنه، و«قاربوا» تأكيد للتسديد. (مجمع البحار) قوله: وأبشروا: [بضم الشين، من «البشرى» بمعنى الإخبار، أي أبشروا بالثواب على العمل وإن قل. (الكواكب الدراري)] قوله: الدلجة: [سير آخر الليل، أي اغتنموا أوقات تشاطكم، وهو أول النهار وآخره وبعض الليل، وارحموا أنفسكم بينها. (مجمع البحار)] قوله: أجداه: [يعني به أحوال عبد المطلب، كما روي عنه ﷺ في قصة الهجرة، قال: «أنزل على بني نجار أحوال عبد المطلب، أكرمهم بذلك»]. (صحيح مسلم)

قوله: ستة عشر شهراً أو سبعة عشر شهراً: كذا بالشك، وفي رواية عند مسلم والنسائي وأبي عوانة وأحمد: «سنة عشر» بلا شك، وفي أخرى عند البزار والطبراني: «سبعة عشر» بلا شك. قال ابن حجر: والجمع: أن من حزم بستة عشر لفق من شهري القدم والتحويل شهراً وألقى الأيام الزائدة، ومن حزم بسبعة عشر عذماً معاً، ومن شك تردد في ذلك، وذلك أن القدم كان في شهر ربيع الأول بلا خلاف، وكان التحويل في رجب من السنة الثانية على الصحيح، وبه حزم الجمهور، كذا في «التوضيح» و«التوضيح».

* أسماء الرجال: عبد السلام: ابن مطهر بن حسام، الأزدي. عمر: ابن علي بن عطاء، البصري. عمرو: ابن خالد بن فروخ، الخنظلي. زهير: هو ابن معاوية بن حُذَيْج - بضم الحاء المهملة - الجعفي الكوفي. أبو إسحاق: عمرو بن عبد الله، الهمداني السبيعي الكوفي. البراء: ابن عازب بن الحارث، الأنصاري الأوسي، هو المكنى بأبي عمر أو أبي عامر أو أبي الطفيل.

سند = إلا على وجه الحكاية عن الله تعالى. قوله: يعني صلاتكم عند البيت: الظرف ليس متعلقاً بالصلاة حتى يرد أنه تصحيف، والصواب: صلاتكم لغير البيت، بل هو متعلق بقول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ صَلَاتَكُمْ قَبْلَ اسْتِقْبَالِ الْبَيْتِ عِنْدَ اسْتِقْبَالِ الْبَيْتِ، أَوْ لَا يَطْلُ اللَّهُ صَلَاتَكُمْ حِينَ اسْتَقْبَلْتُمُ الْبَيْتَ، فَإِنْ اسْتَقْبَلَ الْبَيْتَ خَيْرٌ، فَلَا يَرْتَبِ عَلَيْهِ فساد الأعمال السابقة، والله تعالى أعلم.

وَأَنَّهُ صَلَّى أَوَّلَ صَلَاةٍ صَلَّاهَا صَلَاةَ الْعَصْرِ، وَصَلَّى مَعَهُ قَوْمٌ، فَخَرَجَ رَجُلٌ مِمَّنْ صَلَّى مَعَهُ، فَمَرَّ عَلَى أَهْلِ مَسْجِدٍ، وَهُمْ يَفْتَحُونَ الْمَحْرَمَةَ، عَهْظًا عَلَى الْأَوَّلَى لَا الثَّانِيَةَ. (ق) أَي مَتَوَحَّه الْكُتُبَةُ وَلَمْ يَذْكُرْهُ لَوْضُوحُهُ. (ك)

رَاكِعُونَ، فَقَالَ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ لَقَدْ صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ مَكَّةَ. فَذَارُوا - كَمَا هُمْ - قِبَلَ الْبَيْتِ، وَكَانَتِ الْيَهُودُ قَدْ أَعْجَبَهُمْ؛

الْمَادَ حَقِيقَةُ الرُّكُوعِ أَوْ هُمْ يَصِلُونَ. (ك)

إِذْ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ وَأَهْلُ الْكِتَابِ. فَلَمَّا وَلَّى وَجْهَهُ قَبْلَ الْبَيْتِ أَنْكَرُوا ذَلِكَ.

عطف على «اليهود». (ك) ويمكن عطفه على ضمير «يصلي»
 قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ رضي الله عنه فِي حَدِيثِهِ هَذَا: «أَنَّهُ مَاتَ عَلَى الْقَبِيلَةِ قَبْلَ أَنْ تُحَوَّلَ رِجَالٌ وَقُتِلُوا، فَلَمْ تَدْرِ مَا نَقُولُ
 فِيهِمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾.»
 سهر هو تعليق أو داحل بخديته السابق. (ك)
 فاعل «مات»
 الشأن

(البقرة: ١٤٣)

۳۰- بَابُ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ

11/11

٤١- قَالَ مَالِكٌ: أَخْبَرَنِي زَيْدٌ* بَنُ أَسْلَمَ أَنَّ عَطَاءَ* بَنَ يَسَارٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ فَحَسَنَ إِسْلَامُهُ يَكْفُرُ اللَّهُ عَنْهُ كُلَّ سَيِّئَةٍ كَانَ رَلَفَهَا، وَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ الْقِصَاصُ: الْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِائَةِ ضِعْفٍ، وَالسَّيِّئَةُ بِأَمْثَالِهَا إِلَّا أَنْ يَتَجَاوَرَ اللَّهُ عَنْهَا».

أى عضو

١. صلاها صلاة العصر: وفي نسخة: «صلاها العصر». ٢. إذ: وفي نسخة: «إذا». ٣. قال: وفي نسخة قبله: «و». ٤. زلفها: ولأى ذر: «أزلفها».

ترجمة: قوله: باب حسن إسلام المرء: وفي «القول الفصيح»: ثم لا يخفى أن الصلاة في أوقاتها آية باهرة لحسن إسلام المرء، ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ الآية (البقرة: ٤٥)، ففحاء تعقيب الصلاة بـ«باب حسن إسلام المرء» في غاية الحسن واللطافة. انتهى قلت: لما ذُكر في الباب الأول حرص الصحابة على دينهم وشفتهم على إخوانهم، حيث اغتصموا على صلواتهم السابقة، وكذا على إخوانهم الذين ماتوا على الصلاة إلى البيت المقدس قبل التحويل، وكذا وقع لهم نظير ذلك في تحريم الخمر، فنزل: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعُمُوا﴾ إلى قوله: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ (آل عمران: ١٣٤) وقوله: ﴿إِنَّا لَا نَضِغُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ (الكهف: ٣٠). ذُكر هذا الباب، فذكر الدليل على أن المسلم إذا فعل الحسنة أُتِيب عليها، كذا في «الفتح».

سهر: قوله: صلى أول صلاة إنج: بنصب «أول» مفعول «صلى»، و«صلاة العصر» بدل منه، و أعربه ابن مالك بالرفع، وسقط لغير الأربعة لفظ «صلى»، فيكون النصب بتقديره. (التفحيط)
والابن سعد: «حولت القبلة في صلاة الظهر أو العصر»، كذا في «القسطلاني». وفي «التوشيح»: الصواب برفع «أول» مبتدأ، و«صلاة العصر» خبره. هذا على تقدير سقوط لفظ «صلى» مستقيم، كما لا يخفى، والله أعلم. قوله: فداروا كما هم: عليه، «قبل البيت» الحرام، ولم يقطعوا الصلاة، بل أمّوها إلى جهة الكعبة، فصلوا صلاة واحدة إلى جهتين بدليلين شرعيين. فيه جواز النسخ بخبر الواحد، وإليه ميل المحققين، قاله القسطلاني. قوله: «وأهل الكتاب» بالرفع؛ عطفًا على اليهود، من عطف العام على الخاص، واختلّفا في الجهة التي كان النبي ﷺ متوجهًا إليها للصلاة بمكة، فقال ابن عباس وغيره: كان يصلي إلى بيت المقدس، وقال آخرون: إلى الكعبة، وهو ضعيف، يلزم منه النسخ مرتين، والأول أصح. (التلخيص)
قوله: أهل الكتاب: بالرفع؛ عطفًا على اليهود، من عطف العام على الخاص. وقيل: المراد النصارى، وفيه نظر؛ لأنهم لا يصلون قبل المقدس، فكيف تعجبهم، قاله السيوطي في «التوشيح». قال القسطلاني: وإعاجهم ليس لكونه قبلتهم، بل بطريق التبعية لهم. انتهى قوله: وقتلوا: قال ابن حجر: لم أر ذكر القتل إلا في رواية زهير هذه، ولم أجد في شيء من الأخبار أن أحدًا من المسلمين قتل قبل التحويل، لكن لا يلزم من عدم ورود عدم الوقوع. (التوشيح) قوله: فأنزل الله إنج: وإلا لزم أن مات من الصحابة قبل نزول هذه الآية مات ناقص الإيمان. قوله: فحسن إسلامه: أي صار حسنًا باعتقاده وإخلاصه ودخوله في الباطن. (التوشيح) و«زلّفها» بالتخفيف، وقيل: بالتشديد. ولأي ذر: «أزلفها»، وهما بمعنى، أي أسلفها وقدمها وكسبها. (التوشيح) قوله: إلا أن يتجاوز الله عنها: أي عن السيئة، فيعفو عنها. وفيه دليل لأهل السنة أن العبد تحت المشيئة: إن شاء الله تعالى تجاوز عنه، وإن شاء أخذه، وردّ على القاطع لأهل الكبائر بالنار كالمعتزلة. وقول الحافظ ابن حجر: «إن أول الحديث يرد على من أنكر الزيادة والنقص في الإيمان؛ لأن الحسن تتفاوت درجاته» تعقبه العيني بأن الحسن من أوصاف الإيمان، ولا يلزم من قابلية الوصف الزيادة والنقصان قابلية الذات إياهما؛ لأن الذات - من حيث هي - لا تقبل ذلك، كما عرفت في موضعه. انتهى (إرشاد الساري، ومربحه)
* أسماء الرجال: مالك: ابن أنس، الإمام. زيد: ابن أسلم، أبو أسامة، القرشي. عطاء: ابن يسار، أبا محمد، المدني.

سند: قوله: وأنه صلى أول صلاة صلاها: أي إلى البيت «صلاة العصر»: قيل: «صلاة العصر» بالنصب على البدلية من «أول صلاة» وهو مفعول «صلى»، وقيل: بالرفع أي بتقدير المبتدأ. قلت: والأقرب عندي أن «صلاة العصر» مفعول «صلى»، ونصب «أول صلاة» على أنه حال مقدم، والوجهان المذكوران بعيدان من حيث المعنى، يظهر عند التأمل، والله تعالى أعلم. قوله: فداروا كما هم: الظاهر أن الكاف بمعنى «على»، و«ما» موصولة، و«هم» مبتدأ، والخبر محذوف، أي «عليه». والمعنى: فداروا على الهيئة التي كانوا عليها، وقيل: للمبادرة، وقيل: للمقارنة. قلت: المقارنة أقرب معنى، والمقارنة أقرب منها، أي فداروا بما هم أي بالهيئة التي كانوا بها. ثم رأيت القسطلاني نقل عن «المصباح»: أن الكاف بمعنى «على»، لكن قال: و«ما» كافة، و«هم» مبتدأ حذف خبره أي «عليه». قلت: فحينئذ لا يظهر للكلام معنى، ولا يظهر أن مرجع ضمير «عليه» ماذا؟ فافهم، والله تعالى أعلم. قوله: فحسن إسلامه: بضم السين المخففة، أي صار حسنًا. عموامة الظاهر الباطن. ويمكن تشديد السين؛ ليوافق رواية: «أحسن أحدكم إسلامه» أي جعله حسنًا بالمواظاة المذكورة، والله تعالى أعلم.

٤٢- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ * عَنْ هَمَّامٍ * عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَحْسَنَ أَحَدُكُمْ إِسْلَامَهُ، فَكُلَّ حَسَنَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ لَهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِائَةٍ ضَعِيفٍ، وَكُلُّ سَيِّئَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ لَهُ بِمِثْلِهَا».

٣١- بَابُ: أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَدْوَمُهُ
ترجمة سهر
أي أحب العمل

١١/١

٤٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى * عَنْ هِشَامٍ * قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي * عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا امْرَأَةٌ. قَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟» قَالَتْ: فُلَانَةٌ، تَذْكُرُ مِنْ صَلَاتِهَا. قَالَ: «مَهْ، عَلَيْكُمْ بِمَا تُطِيقُونَ. فَوَاللَّهِ، لَا يَمِلُ اللَّهُ حَتَّى تَمْلُؤُوا». وَكَانَ أَحَبَّ الدِّينِ إِلَيْهِ مَا دَوَّامَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ.

٣٢- بَابُ زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَنُقْصَانِهِ
ترجمة سهر

١١/١

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾، ﴿وَزِدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا﴾، وَقَالَ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾. فَإِذَا تَرَكَ شَيْئًا مِنَ الْكَمَالِ فَهُوَ نَاقِصٌ.

(المائدة: ٣)

(المائدة: ٣١)

(الكهف: ١٣)

١. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ٢. قال: وفي نسخة: «فقال». ٣. تذكر: وفي نسخة: «يذكر». ٤. إليه: وفي نسخة: «إلى الله».

ترجمة: قوله: باب أحب الدين إلى الله عز وجل أدومه: والمراد الدوام على الأعمال، وفيه إطلاق الدين على الأعمال، كذا في «شرح النووي». أو الدوام قابل للقلة والكثرة فهو غرض الترجمة، كذا في «القسطلاني». اهـ قال الحافظ: مراد المصنف الاستدلال على أن الإيمان يُطلق على الأعمال؛ لأن المراد بالدين هنا العمل، والدين الحقيقي هو الإسلام، والإسلام الحقيقي مرادف للإيمان، فيصح بهذا مقصوده. ومناسيته لما قبله من قوله: «عليكم بما تطيقون»؛ لأنه لما قدم أن الإسلام يحسن بالأعمال الصالحة، أراد أن يبينه على أن جهاد النفس في ذلك إلى حد الغالبة غير مطلوب. وقد تقدم بعض هذا المعنى في «باب الدين يسر». اهـ وفي «اللامع»: قوله: «أحب الدين...»، والحب مختلف مراتبه فكذا الإيمان؛ لترتب عليه في الرواية، وباقي المعنى ظاهر. وفي «هامشه»: قوله: «أحب الدين» قال الكرمان: أي أحب الأعمال؛ إذ الدين هو الطاعة. ومناسبة الكتاب من جهة أن الدين والإسلام والإيمان واحد. وقال الخطابي: أحب الدين أحب الطاعة، والدين في كلامهم: الطاعة، ومنه الحديث في صفة الخوارج: «يعرقون من الدين» أي من طاعة الإمام، ويحتمل أن يكون أراد بذلك أحب أعمال الدين، بحذف المضاف.

قوله: باب زيادة الإيمان ونقصانه: قال الشيخ قدس سره في «اللامع»: أراد بذلك الزيادة والنقصان بحسب تزايد المؤمن به وتناقصه، كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾؛ فإن هذا الإكمال لم يكن إلا إكمال الأحكام والشرائع، وهو حق لا ريب فيه. وهذا هو المراد بقوله تعالى: ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ وقوله تعالى: ﴿وَزِدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا﴾. وذلك لأنه كلما نزل حكم أمّنوا به، فكان في إيمانهم زيادة بحسب زيادة الأحكام. وكذلك يراد بقول المؤلف: «إنه كلما ترك شيئا من الكمال فهو ناقص»: أن الدين لما كان كاملاً إذ ذاك كان الإيمان بما دونه ناقصاً؛ نسبة إلى ذلك الذي استقر عليه الأمر وقت الإكمال وإن كان كاملاً في نفسه، فلا يلزم نقصان إيمان من مات منهم قبل إكمالها، والله أعلم. وهذا نسبة إلى الإيمان التفصيلي، فليمن آمن بعد إكمال الشرائع مزية على المؤمنين الذين ماتوا قبل الإكمال. وأما الإيمان الإجمالي فكلهم سواء فيه، حيث آمن الأولون =

سهر: قوله: أحب الدين: أي أحب العمل؛ إذ الدين هو الطاعة. ومناسيته لكتاب الإيمان من جهة أن الدين والإيمان والإسلام واحد، كذا في «الكرمان». وفي «التلخيص»: مراده الاستدلال على أن الإيمان يطلق على الأعمال، كما تقدم. قوله: لا يمل الله حتى تملوا: بفتح الميم فيهما، والملال: استثقال الشيء ونفور النفس عنه بعد محبته، وهو محال على الله، فإطلاقه عليه من باب المشاكلة، نحو: ﴿وَجَزَّوْا سَيِّئَةً سَيِّئَةً يَبْغُوا﴾ (الشورى: ٤٠)، هذا أحسن محمله، وفي بعض طرقه عن عائشة: «فإن الله لا يمل من الثواب، حتى تملوا من العمل». (التوشيح) وفي «الجمع»: معناه أن الله لا يمل أبداً، ملئتم أو لا. وقيل: أي الله لا يطرحكم حتى تتركوا العمل وتزهّدوا في الرغبة إليه، فسمى الفعلين ملأً وليس به، أي إذا أتيتم به على فتور يعامل بكم معاملة الملول. انتهى قوله: اليوم أكملت لكم دينكم: أي شرايعه. فإن قلت: إذا كان تفسير الآية ما ذكر، فما وجه استدلال المصنف بها على زيادة الإيمان ونقصانه؟ أجيب بأن الكمال مستلزم للنقص، واستلزامه للنقص يستدعي قبوله الزيادة، ومن ثم قال المصنف: فإذا ترك (إرشاد الساري)

* أسماء الرجال: إسحاق: ابن منصور بن بهرام، أبو يعقوب، الكوسج. عبد الرزاق: ابن همام بن نافع، اليماني الصنعاني. معمر: ابن راشد، البصري. همام: ابن منبه بن كامل. محمد: ابن المثنى، أبو موسى، البصري العنزي. يحيى: ابن سعيد، القطان الأحول. هشام: ابن عروة بن الزبير. أي: عروة بن الزبير بن العوام.

سند: قوله: وقال اليوم أكملت إلخ: قد قدمنا أن مراد السلف من قولهم: «يزيد وينقص»، أو «يكمل وينقص» ونحوه أنه يوصف في الشرع بذلك، أعم من أن يكون ذلك بزيادة في الشرائع أو بوجه آخر، وبه يظهر الاستدلال بهذه الآية، والله تعالى أعلم.

٤٤- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ * قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ * عَنْ أَنَسٍ * رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يُخْرِجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَفِي قَلْبِهِ وَزُنْ بَرَّةٌ مِنْ خَيْرٍ، وَيُخْرِجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَفِي قَلْبِهِ وَزُنْ شَعِيرَةٌ مِنْ خَيْرٍ، وَيُخْرِجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَفِي قَلْبِهِ وَزُنْ دَرَّةٌ مِنْ خَيْرٍ». قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مِنْ إِيْمَانٍ مَكَانٌ خَيْرٌ».

أي من إيمان كما جاء في رواية أخرى. (ك)
الماء الذي يظهر في شعاع الشمس، وقيل: السلة الصغيرة. (نو)
منحرف
حبة من الحنطة

٤٥- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ: سَمِعَ جَعْفَرَ بْنَ عَوْنٍ: * حَدَّثَنَا أَبُو الْعَمَيْسِ: * أَخْبَرَنَا قَيْسُ بْنُ مُسْلِمٍ * عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ *، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ قَالَ لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، آيَةٌ فِي كِتَابِكُمْ تَقْرَأُونَهَا، لَوْ عَلَيْنَا - مَعَشَرَ الْيَهُودِ - نَزَلَتْ لَا نَخْذُنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيدًا. قَالَ: أَيُّ آيَةٍ؟ قَالَ: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا». قَالَ عَمْرٌ: قَدْ عَرَفْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ وَالْمَكَانَ الَّذِي نَزَلَتْ فِيهِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ قَائِمٌ بِعَرَفَةَ يَوْمَ جُمُعَةٍ.

مصرغرا
نصب على الاختصاص. (ك)
اخترت
(المائدة: ٣)

١. خير: وفي نسخة: «من خير». ٢. تقرأونها: وفي نسخة: «يقرأونها». ٣. قال: وفي نسخة: «فقال». ٤. يوم جمعة: وفي نسخة: «يوم الجمعة».

ترجمة = بعين ما آمن به الآخرون. نعم، لا ينطبق على هذا المعنى للترجمة ما أورد فيه من الرواية؛ لأنه لا يمكن التفريق والتفاوت بين المؤمنين باعتبار المؤمن به، فكيف يمكن أن يقال في قوله: «أخرجوا من كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان»: إنه تقليل باعتبار قلة المؤمن به؛ وذلك لأن الإيمان بالبعض دون البعض - مما أمرنا أن نؤمن به - عين الكفر، فلا جواب إلا باعتبار التفاوت في الأعمال. فيكون حاصل الرواية: أن المؤمنين بعد ما آمنوا بما أمروا بالإيمان به يتفاوتون بينهم تفاوتاً كثيراً، فمنهم من ليس له من الخير إلا ذرة، ومنهم من له فوق ذلك. فأما إذا عَمَّ في الترجمة بحيث يشمل الزيادة والنقصان بحسب الكيفية والتفاوت بحسب المؤمن به، فالتطبيق بين الترجمة والرواية سهل؛ فإن مراتب الكيفيات ودرجات التصديق متفاوتة، فمنهم من أشد استيقاناً ومنهم من دون ذلك، إلا أن الكل منهم متصفون بالإيمان المتوقف عليه النجاة من الخلود في النار. وهذه المراتب من الذرة أو ما فوقها فوق ذلك. اهـ وبسط الكلام على ذلك في هامشه.

وفيه: قال الحافظ: تقدم قبل ستة عشر باباً «باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال»، وأورد فيه حديث أبي سعيد الخدري بمعنى حديث أنس الذي أورده ههنا، وتعقب عليه بأنه تكرار. وأجيب عنه بأن الحديث لما كانت الزيادة والنقصان فيه باعتبار الأعمال أو باعتبار التصديق ترجم لكل من الاحتمالين. وخص حديث أبي سعيد بالأعمال؛ لأن سياقه ليس فيه تفاوت بين الموزونات، بخلاف حديث أنس، ففيه التفاوت في الإيمان القائم بالقلب من وزن الشعيرة والبرة والذرة. قال ابن بطال: التفاوت في التصديق على قدر العلم والجهل، فمن قلَّ علمه كان تصديقه مثلاً بمقدار ذرة، والذي فوقه في العلم تصديقه بمقدار برة أو شعيرة، إلا أن أصل التصديق الحاصل في قلب كل مؤمن لا يجوز عليه النقصان، ويجوز عليه الزيادة بزيادة العلم والمعانية. اهـ

وقال شيخ الهند قدس سره في «ترجمه» ما تعريبه: لقد ذكر المؤلف رحمه الله في الترجمة الأولى من كتاب الإيمان قوله: «يزيد وينقص»، ثم أوضح تفاوت مراتب الإيمان في التراجم المتعددة بالعناوين المختلفة، وقد تقدم الكلام عليها في مواقعها. والآن هنا ترجم أيضاً بالزيادة والنقصان في الإيمان، ومفهومه أيضاً مفهوم الترجمة الأولى، بل إنه لم يغيّر العنوان أيضاً فهو تكرار الترجمة بعينها، لذا أقول: إنه قد تقدم في الأبواب السابقة أن المؤلف رحمه الله أثبت في الباب الأول الزيادة والنقصان في الإيمان الكامل يعني مجموعة التصديق والأعمال. وفي هذا الباب يظهر بعد التأمل الشديد أنه أثبت بزيادة الشرائع والأحكام يعني الزيادة والنقصان في الإيمان باعتبار المؤمن به. ويمكن تصديق ما قلنا - إن شاء الله - من التعقُّق والخوض في الآيات والأحاديث المذكورة في الباب. والحاصل أن نفس الإيمان والأعمال ومجموعهما والمؤمن به، لكل من هذه الوجوه أثبت المؤلف التفاوت في الإيمان، والزيادة والنقصان فيه في الأبواب المختلفة بالنصوص الصحيحة، وراعى في ذلك الاحتياط، واتباع السلف، والله تعالى أعلم. اهـ وبسط الكلام في هامش «اللامع» على تلك المسألة، وفيه على قول الشيخ قدس سره: «وأما إذا عمم في الترجمة...». وحاصل ما أفاده الشيخ أن الزيادة في ترجمة الباب تعم زيادة المؤمن به كما هو نص آية الإكمال، وزيادة التصديق القلبي كما مال إليه الحافظ؛ تحذراً عن تكرار الترجمة، وهذا واضح. وعلى هذا فلا يبقى إشكال تكرار الترجمة، ولا إشكال عدم التوافق بين الترجمة والآية والرواية. قوله: لو نزلت علينا هذه الآية: قال الحافظ: فإن قيل: كيف دلت هذه القصة على ترجمة الباب؟ أجيب من جهة أنها بينت أن نزولها كان بعرفة، وكان ذلك في حجة الوداع التي هي آخر عهد البعثة، حين تمت الشريعة وأركانها، والله أعلم. وقد جزم السدي بأنه لم ينزل بعد هذه الآية شيء من الحلال والحرام. اهـ

سهر: قوله: قد عرفنا: معناه أنا ما أهلكناه، ولا خفى علينا زمان نزولها ولا مكان نزولها، وضبطنا جميع ما يتعلق بها حتى صفة النبي ﷺ وموضعه في زمان النزول، وهو كونه قائماً. فقد اتخذنا ذلك اليوم عيداً، وعظمتنا مكانه أيضاً. (الكواكب الدراري)

* أسماء الرجال: مسلم: ابن إبراهيم أبو عمرو، البصري. هشام: بكسر الهاء، ابن أبي عبد الله سنذر، الربيعي. قتادة: ابن دعامة، السدوسي. أنس: هو ابن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قال أبان: يفتح الهمزة، هو ابن يزيد الطمار، وصل حديثه الحاكم في الأربعين. الحسن: ابن الصباح بن محمد، البزار يراي آخره راء. جعفر بن عون: أي ابن أبي جعفر، المخزومي. أبو العميس: بضم المهملة، هو عتبة بن عبد الله بن عتبة بن مسعود. قيس بن مسلم: الكوفي العابد أبو عمرو. طارق بن شهاب: يعني ابن عبد شمس، الصحابي.

٣٣- بَابُ الرِّكَائِ مِنْ الْإِسْلَامِ

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾^(٥) جمع «حنيف» وهو المائل عن الضلال إلى الهدى (البينة: ٥) المستقيمة

٤٦- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ * بَنُ أَنَسٍ عَنْ عَمِّهِ * أَبِي سَهْلٍ بِنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ * أَنَّهُ سَمِعَ طَلْحَةَ * بَنَ عُبَيْدِ اللَّهِ رضي الله عنه

يَقُولُ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ تَائِثِ الرُّأْسِ، تَسْمَعُ دُويَّ صَوْتِهِ وَلَا تَفْقَهُ مَا يَقُولُ، حَتَّى دَنَا، فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُ عَنِ
كل ما ارتفع من قامة إلى أرض العراق فهو تائث. (ك) صوت مرتفع متكرر لا يفهم، وذلك لأنه نادى من بعد. (ت)
اسمه ضمام بن ثعلبة

الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ». فَقَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ تَطَّوَعَ». قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
أي الرجل

«وَصِيَامَ رَمَضَانَ». قَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُ؟ قَالَ: «لَا، إِلَّا أَنْ تَطَّوَعَ». قَالَ: وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الزَّكَاةَ. قَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ:
هذا قول الراوي فإنه نسي ألفاظه

«لَا، إِلَّا أَنْ تَطَّوَعَ». قَالَ: فَادْبَرَ الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ: وَاللَّهِ، لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا وَلَا أَنْقُصُ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْلَحَ إِنْ صَدَّقَ».
أي شرع فيه فيلزم حيفًا، هذا عند الأحناف
أي في التصديق والقبول. (قس) منه شيئًا. (قس)

٣٤- بَابُ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ مِنَ الْإِيمَانِ

٤٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْمَنْجُوفِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ * عَنِ الْحُسَيْنِ وَطَحْمَدٍ،
نسبة إلى جده المنحوف، أو نسبة إلى جد أبيه منحوف. (ك)
أي شعبة من شعبه. (قس)

١. وقوله: وفي نسخة: «وقول الله». ٢. نسمع دوي: وفي نسخة: «يُسمع دوي». ٣. نفقه: وفي نسخة: «يُفقه». ٤. قال: وفي نسخة: «فقال».

ترجمة: قوله: باب الزكاة من الإسلام: ووجه قيام الآية بالترجمة: أن الآية دلت على أن الزكاة من الدين، والدين عند الله الإسلام، فيكون الزكاة من الإسلام، كذا في «التوضيح». قال الحافظ: ويأتي فيه ما مضى في «باب الصلاة من الإيمان». والآية دالة على ما ترجم له؛ لأن المراد بقوله: ﴿دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾: دين الإسلام، و﴿الْقَيِّمَةِ﴾: المستقيمة. وإنما خص الزكاة بالترجمة؛ لأن باقي ما ذكر في الآية والحديث قد أفردته بتراجم أخرى. -هـ- قوله: باب اتباع الجنائز من الإيمان: قال الحافظ: ختم به المصنف معظم التراجم التي وقعت له في شعب الإيمان؛ لأن ذلك آخر أحوال الدنيا، وإنما أخر ترجمة «أداء الخمس من الإيمان» لمعنى سنذكره. قلت: لم نجد ما وعد الحافظ - نور الله مرقد - من سبب تأخير «باب أداء الخمس ...» فيما وعده، ومثل هذا يقع كثيرًا في «الفتح» أن قدوة المحدثين الحافظ ابن حجر - نور الله مرقد - كثيرًا ما يعد ذكر بعض الأبحاث في موضع ثم لا يجده فيها، والظاهر أن هذا من قصور تنبؤنا. ولا يبعد أنه ﷺ يريد ذكره، ولما وصل إلى الموضع الموعود نسبه.

سهر: قوله: وذلك دين القيمة: أي المذكور من الأشياء دين الملة المستقيمة، ووجه قيام الآية بالترجمة أن الآية دلت على أن الزكاة من الدين، والدين عند الله الإسلام، فيكون الزكاة من الإسلام. (التوضيح) قوله: نسمع دوي صوته: هو صوت ليس بالعالي نحو صوت النحل، وحكي ضم داله أيضًا. (الكواكب الدراري) هو بفتح دال، وكسر واو وشدة تحتية، وبالنصب على رواية «نسمع» بالنون، وبالرفع على رواية التحتية مجهولًا. (بجمع البحار) الدوي: شدة الصوت وتبعده في الهواء، فلا يفهم منه شيء. (إرشاد الساري) قوله: يسأل عن الإسلام: أي عن شرائع الإسلام وفرائضه، ولذا لم يذكر فيه الشهادتين. ويمكن أنه سأل عن حقيقة الإسلام، وقد ذكر له الشهادة ولم يسمها طلحة؛ لبعده موضعه، أو لم ينقله؛ لشهرته. (الكواكب الدراري) قوله: لا أزيد على هذا: أي المفروض، أو على ما سمعت في تأدية قومي. ولم يذكر الحج؛ احتصارًا أو نسيانًا من الراوي. ومفهومه ترك التطوع. (بجمع البحار) أو المراد لا أغير صفة الفرض، كمن ينقص الظهر مثلًا ركعة، أو يزيد المغرب.

قوله: أفلح إن صدق: أي فاز الرجل إن صدق في كلامه. واستشكل كونه أثبت له الفلاح بمجرد ما ذكر، وهو لم يذكر له جميع الواجبات ولا المنهيات ولا الندوبات. وأجيب بأنه داخل في عموم قوله في حديث إسماعيل بن جعفر، المروي عند المؤلف في الصيام بلفظ: «فأخبره رسول الله ﷺ بشرائع الإسلام». فإن قلت: أما فلاحه بأنه لا ينقص فواضحه، وأما بأن لا يزيد فكيف يصح؟ أجاب النووي بأنه أثبت له الفلاح؛ لأنه أتى بما عليه، وليس فيه أنه إذا أتى بزائد على ذلك لا يكون مفلحًا؛ لأنه إذا أفلح بالواجب، ففلاحه بالمندوب مع الواجب أولى. وفي هذا الحديث: ١- أن السفر والارتمال لتعلم العلم مشروع. ٢- وجواز الخلف من غير استحلاف ولا ضرورة. ٣- ورجاله كلهم مدنيون. ٤- وتسلسل بالأقارب؛ لأن إسماعيل يروي عن خاله، عن عمه، عن أبيه. ٥- وأخرجه في «ترك الخيل» أيضًا. (إرشاد الساري)

* أسماء الرجال: مالك: ابن أنس، الإمام. عمه: أبو سهيل بن مالك، واسم أبي سهيل نافع، المدني. أبيه: مالك بن أبي عامر. طلحة: ابن عبيد الله بن عثمان، القرشي التيمي، أحد العشرة المبشرة، المقتول يوم الجمل سنة ٣٦. روح: بفتح الراء، ابن عبادة بن العلاء، البصري. عوف: هو ابن أبي جميلة، العبدي الهجري الأعرجي البصري.

سند: قوله: إلا أن تطوع: الذي يقول بالوجوب بالشروع يقول: إنه استثناء متصل؛ لأنه الأصل، والمعنى: إلا إذا شرعت في التطوع، فيصير واجبًا عليك، فيستدل بهذا الحديث على أن الشروع موجب. قلت: لكن لا يظهر هذا في الزكاة؛ إذ الصدقة قبل الإعطاء لا تجب، وبعده لا توصف بالوجوب، ولا يقال: إنه صار واجبًا بالشروع فلزم إتمامه، فالوجه أنه استثناء منقطع، أي لكن التطوع جائز أو خير. ويمكن أن يقال: من باب المبالغة في نفي واجب آخر، على معنى: ليس عليك واجب آخر إلا التطوع، والتطوع ليس بواجب، فلا واجب غير المذكور، والله تعالى أعلم.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنِ اتَّبَعَ جَنَازَةَ مُسْلِمٍ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا، وَكَانَ مَعَهُ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا، وَيُفْرِغَ مِنْ دَفْنِهَا: فَإِنَّهُ يَرْجِعُ مِنَ الْأَجْرِ بِقِيرَاطَيْنِ، كُلُّ قِيرَاطٍ مِثْلُ أُحُدٍ. وَمَنْ صَلَّى عَلَيْهَا ثُمَّ رَجَعَ قَبْلَ أَنْ تُدْفَنَ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ مِنَ الْأَجْرِ جِبِلٌّ بِجَنْبِ الْمَدِينَةِ»

بِقِيرَاطٍ. تَابَعَهُ عُمَثَانُ الْمُؤَدَّنُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

أي روحاً. (قس) البصري، بجامع البصرة المذكور ابن سيرين. (قس) أي بمعنى ما سبق. (قس)

٣٥- بَابُ خَوْفِ الْمُؤْمِنِ أَنْ يُحْبَطَ عَمَلُهُ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ

المراد به الإحباط بالكفر أو عدم الإخلاص ونحوه. (ك)

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ عليه السلام النَّبِيُّ: مَا عَرَضْتُ قَوْلِي عَلَى عَمَلِي إِلَّا خَشِيتُ أَنْ أَكُونَ مُكَذِّبًا.

تابعي عابد ثقة كان واعظاً

١٢/١

١. معه: وفي نسخة: «معها» [أي مع الجنابة] ٢. أن يحبط: وفي نسخة قبله: «من».

ترجمة: قوله: باب خوف المؤمن أن يحبط عمله: قال النووي في «شرحه»: فيه رد على المرجعة في قولهم الباطل: إن الله تعالى لا يعذب على شيء من المعاصي من قال: لا إله إلا الله، ولا يحبط شيئاً من أعماله، وإن إيمان المطيع والعاصي سواء. وذكر أقوال الصحابة والتابعين والخائفين عن ذلك. اهـ وقال القسطلاني: لا يقال: في الباب تقوية لمذهب الإحباطية القائلين بإحباط الأعمال بالسيئات وحكموا على العاصي بالكفر؛ لأن مراد المصنف إحباط الثواب فقط. اهـ بسط الشيخ - قدس سره - على هذا الباب في «اللامع» كلاماً طويلاً لا يسعه هذا المختصر، وكذا بسط في هامشه في تأييد كلام الشيخ وتوضيح أقوال السلف. وحمله ما قال الشيخ: أشار المؤلف بذلك إلى أن المؤمن ليس من شأنه أن يأمن على نفسه الحبط والكفر؛ فإن المرء ما دام حياً يخاف عليه الفتنة، فلا بد له من دوام المراقبة.

ثم إن للحبط مراتب، أذناها: أن لا يقع عمله على أفضل ما ينبغي أن يقع عليه. وأوسطها: أن لا يكون له قبول. وأعلى مراتب الحبط: سلب الإيمان والتأدية إلى الكفر. وبحسب هذه المراتب يتفاوت الإيمان قوة وضعفاً. وإن لم يكن لأحد من المؤمنين أمنٌ من مراتب الحبط كلها، إلا أن غالب حاله الكون في مرتبة من تلك المراتب، وبحسبه يختلف اتصافه بالإيمان. وكذلك التشبيه بإيمان جبريل لما لم يثبت من الصحابة: علم أن بين المؤمنين بحسب إيمانهم تفاوتاً، فمن مؤمن إيماناً في أعلى مراتب اليقين، ومنهم دون ذلك. وكذلك الإصرار على الكبيرة لما كان مفضياً إلى الكفر وحبط الأعمال: كان الأبعد من الإصرار أبعد من الكفر وأقوى إيماناً ممن هو أقرب إلى الكفر بإصراره على الكبيرة. والرواية التي أوردتها في الباب محمولة على ما وضع عليه الترجمة، فكانت الترجمة بياناً لما هو المراد بالكفر في الرواية. وإذا خيف على المؤمن حبط أعماله بأنواعه التي ذكرت فكان الإصرار على الكبائر مفضياً إلى الكفر: كان ذلك رداً على المرجعة القائلين بأن الإيمان لا يضر معه معصية، فكان الباب مقصود له كما تدل عليه الرواية الموردة في الباب. اهـ

وقال شيخ الهند في «تراجمه» ما تعريه: ذكر المؤلف رحمته الله في هذا الباب ترجمتين، الأولى: خوف المؤمن. والثانية: ما يحذر. ذكر لإثبات الترجمة الأولى أقوال إبراهيم التيمي وغيره من التابعين، وللترجمة الثانية الآية القرآنية، ثم أورد روايتين يظهر علاقتهما بالترجمة الثانية واضحاً. والظاهر أن الغرض من الترجمة الأولى هو أن المؤمن ينبغي له أن يكون خائفاً من النفاق، ومن الترجمة الثانية المقصود فيه صريح، وهو التخويف عن المعاصي. والحاصل أنه بعد الفراغ من أجزاء الإيمان ومكملاته أراد بيان المفسدات والمضرات الإيمانية، وهي شيان، الأول: النفاق. والثاني: المعاصي مع الإصرار بدون توبة. ولما لم يكن في روايات الباب ذكر الإصرار بغير توبة ذكر الآية في الترجمة لإثباته. وحصل إبطال المرجعة أيضاً، والرواية الأولى صريحة في ذلك. اهـ وفي «النور الساري»: المناسبة بين هاتين الترجمتين بأن الترجمة الأولى فيه أن يخاف المؤمن من حبط الأعمال، وليس فيه وجه الحبط، ولعل في الترجمة الثانية بيان سبب حبط الأعمال، ووجهه وهو الإصرار على التقاتل والعصيان. ويحتمل أن يقال: إن الترجمة الثانية عام والأولى فرد منها. وإنما أقرد الأولى بالذكر؛ لاهتمام شأنه، والله أعلم. اهـ قال الحافظ: قوله: «ما يحذر» هذه ترجمة أخرى، فصلٌ بين الترجمتين بآثار؛ لتعلقها بالأولى فقط. وأما الحديثان فالأول منهما يتعلق بالثانية، والثاني بالأولى، ففيه لف ونشر غير مرتب. اهـ

سهر: قوله: يصلي عليها: بصيغة المعروف، فالضمير إلى «من اتبع». وبالمجهول، فقوله: «عليها» نائب الفاعل، وكذا الحكم في «يفرغ من دفنها»، والمراد أن يصلي هو عليه؛ جمعاً بين الروايتين. (الكواكب الدراري) و«الجنائز» جمع «جنابة» بفتح الجيم وكسرهما: الميت، أو بالفتح للميت والكسر للنعش، أو عكسه، أو بالكسر: النعش وعليه الميت. (إرشاد الساري) قوله: كل قيراط: هو لغة: نصف دانق، وههنا عبارة عن ثواب هو معلوم عند الله تعالى. وتفسيره بالجليل تفسير للمقصود لا للفظه، ويحتمل الحقيقة بأن يجعل عمله جسماً قدر جبل فيوزن، والاستعارة عن نصيب كبير، كذا في «المجمع». قوله: مكذباً: بكسر الذال، وهو المختار، أي للذين حيث لا تكون ممن عمل بمقتضاه، أو لنفسي إذ أقول: إني من المؤمنين، ولا أكون ممن عمل بعملهم، وقد ضبط بفتحها، ومعناه خشيت أن يكذبني من رأى عملي مخالفاً لقولي. (الكواكب الدراري)

* أسماء الرجال: إبراهيم: ابن يزيد بن شريك، التيمي تيم الرباب، الكوفي.

سند: قوله: فإنه يرجع من الأجر بقيراطين: الباء متعلق بـ«يرجع» و«من» بيان لـ«قيراطين». قوله: خوف المؤمن من أن يحبط عمله: أي خوفه من أن يكون منافقاً فيحبط لذلك عمله وهو لا يعلم بنفاقه؛ لكمال غفلته. أو خوفه من أن يحبط عمله بشؤم معاصيه، كما رفع علم ليلة القدر من قلبه ﷺ بشؤم الاختصاص.

قوله: مكذباً: بكسر الذال، أي مكذباً في الباطن للحق الذي أذكره في الظاهر منافقاً، وأقام النفس على هذا الوجه من كمال الإيمان. أو أكذب قولي بعمل، أو بفتح الذال: أي يكذبني عملي.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَدْرَكْتُ ثَلَاثِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، كُلُّهُمْ يَخَافُ النَّفَاقَ عَلَى نَفْسِهِ، مَا مِنْهُمْ أَحَدٌ يَقُولُ: إِنَّهُ عَلَى إِيْمَانٍ جَبْرَيْلَ وَمِيكَائِيلَ. وَيُذَكِّرُ عَنِ الْحَسَنِ: مَا خَافَهُ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا أَمِنَهُ إِلَّا مُنَافِقٌ.

(عبد الله بن عبد الله، (قس))

(مبالغة في الورع، (تو))

(أي النفاق أو الله تعالى البصري)

وَمَا يُخَذِّرُ مِنَ الْإِصْرَارِ عَلَى الثَّقَاتِلِ وَالْعُضْيَانِ مِنْ غَيْرِ تَوْبَةٍ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (آل عمران: ١٣٥) مشدداً ومخففاً، (تو)

٤٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَزْرَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ زُبَيْدٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا وَائِلٍ عَنِ الْمَرْجَةِ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ أَنَّ

كدرجته بالمهمات الأربع

(تو)

(أي ابن مسعود)

(هو شقيق بن سلمة التامعي، (قس) أي عن مقاتلهم، (تو))

النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ».

٤٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ ﷺ: أَنَّ

(التقني)

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ يُخْرِجُ بَلِيلَةَ الْقَدَرِ، فَتَلَاخَى رَجُلَانِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَ: «إِنِّي خَرَجْتُ لِأَخِيرِكُمْ بَلِيلَةَ الْقَدَرِ، وَإِنَّهُ تَلَاخَى

(تنازع)

فُلَانٌ وَفُلَانٌ فَرَفَعْتُ، وَعَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لَكُمْ، التَّمْسُوهَا فِي السَّيِّعِ وَالتَّسْعِ وَالْحُمْسِ».

(أي ليلة السبع والعشرين وكذا التسع والخمس، (ك))

(أي رفع عليها، (ك))

(أي رفعها، (قس))

١. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ٢. الحسن: وفي نسخة بعده: «أنه قال». ٣. التمسوها: وللأصيلي وأبي ذر: «فالتمسوها».

ترجمة: قوله: ابن أبي مليكة إلخ: وبسط الشيخ قدس سره في «اللامع» في شرح قول ابن أبي مليكة فقال: وقيل: هذا رد على الإمام الهمام قدوة الأنام أبي حنيفة النعمان عليه السلام قاله من أن إيماني كيئمان جبرئيل. فإن كان الأمر على ما زعمه صاحب القيل، فحسبنا الله ونعم الوكيل؛ فإن الإمام عليه السلام لم يرم في مقاتله هذه شططاً، ولم يركب فيها زيفاً عن المحجة ولا غلطاً. أما أولاً فلأن المقالة المعزية إليه في بعض التصانيف هي هذه: «إيماني كيئمان جبرئيل، ولا أقول: مثل إيمان جبرئيل». وقد عُرف الفرق بينهما؛ فإن الأول يقتضي مشاركة في أي وصف كان، والثاني يستدعي المماثلة والمساواة. وعلى هذا فلا ضير في تشبيه إيمانه بإيمانه باعتبار اتحاد المؤمنين به فيهما؛ فإن جبرئيل مؤمن بعين ما آمن به كل مؤمن، فالإيمان الإجمالي يتحد منهم أجمعين، وإنما الفرق والتفاضل بحسب تفاصيله، ولم يشبه إيمانه التفصيلي بإيمانه التفصيلي.

وأما ثانياً فلأن الإيمان متزايد بتزايد مراتب اليقين ومتناقص بتناقصه، وهذا بعد أن يكون داخلياً في الحد المعترف شرعاً للإيمان. وأما ما دونه الذي لم يدخل تحت التصديق واليقين فلا كلام فيه، وإنما الكلام هنا في مراتبه، فنقول: إذا كان المناط في قوة الإيمان وضعفه هو اليقين، فأَيُّ استحالة في بلوغ أحد من العباد المؤمنين ما بلغه الملائكة من الإذعان واليقين. والفرق بين علم اليقين وعين اليقين وإن كان كثيراً شائعاً، إلا أنه لا منع عن بلوغ بعض درجات علم اليقين من بعضهم حداً ينتهي إليه يقين المشاهدة والعيان من الآخرين. ويؤيده قول علي عليه السلام: «لو كشف الغطاء لما ازدادت يقيناً»، فإن ورد شيء عليه عليه السلام في مقاتله هذه لكان وروده مسلماً على مقالة الإمام أيضاً، إلى آخر ما بسط فيه بستة وجوه في توضيح كلام الإمام الأعظم. وفي هامشه: أن الإيراد المذكور على الإمام أبي حنيفة منقول عن بعض مشايخ الدرس، ولم يقل أحد من الشراح المعروفين من النووي والكراماتي والحافظين: ابن حجر والعيني، والقسطلاني وغيرهم: إنه رد على الإمام أبي حنيفة. ويدل على ذلك أيضاً أن المنقول في كلام الإمام البخاري: إيماني كيئمان جبرئيل وميكائيل، وليس لفظ «ميكائيل» في شيء من الكتب عن الإمام أبي حنيفة، ولا يبعد أن يكون هذا قول أحد من معاصري الإمام البخاري عليه السلام.

سهر: قوله: ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ: [أجلهم عائشة وأختها أسماء وأم سلمة والعبادة الأربعة وعقبة بن الحارث والمصور بن خزيمة. (إرشاد الساري)]

قوله: النفاق: معناه أنهم خافوا أن يكونوا من داهن ونافق، وما منهم أحد يجزم بعدم عروض النفاق، كما يجزم في إيمان جبرئيل بأنه لا يعرضه النفاق. وفيه إشارة إلى أنهم كانوا قائلين بزيادة الإيمان ونقصانه. (الكواكب الدراري) لا كما تقول المرجئة: إن إيمان الصديقين وغيرهم بمنزلة واحدة. (التوضيح) قوله: وما يحذر إلخ: رد على المرجئة، حيث قالوا: لا حذر من المعاصي عند حصول الإيمان. ففقد الباب لأمرين: ١- لبيان الخوف من نحو عروض الكفر بما هو كالإجماع السكوتي مما نقل عن التابعين الثلاثة ٢- وبيان الخوف من الإصرار على المعاصي، والآخر رد على المرجئة. (الكواكب الدراري) وفصل بين الترجمتين بالآثار الثلاثة؛ لتعلقها بالأولى فقط. وأما الحديثان فالأول منهما متعلق بالثانية، والثاني بالأولى، ففيه لف ونشر غير مرتب. (التوضيح)

قوله: المرجئة: أي الفرقة الملقبة بها، ولقبوا بها؛ لأنهم يرجوون العمل أي يؤخرونه، أو لأنهم يبالغون في الرجاء، حيث يقولون: لا يضر مع الإيمان معصية. (الكواكب الدراري) لأنهم آخروا الأعمال عن الإيمان، حيث زعموا أن مرتكب الكبيرة غير فاسق. (إرشاد الساري) قوله: وقتاله كفر: أي القتال من حيث إنه مؤمن، أو هو وارد على التغليظ، وبالجملة ففيه رد على المرجئة. ودلالته على الترجمة ظاهرة؛ لأن المعصية سبب لأن يطلق عليه اسم الكافر، وهي مفضية إليه، فلا محالة يخاف المؤمن من أن يحبط عمله، نعوذ بالله تعالى منه. (الخبر الجاري) قوله: فرفعت: [فيه دلالة على الترجمة؛ لأن التلاخي صار سبباً لزوال العلم]. قوله: خيراً لكم: لتزيدوا في الاجتهاد في طلبها فتكون زيادة في ثوابكم، ولو كانت معيئة لاقتصرتم عليها فقل عملكم. وشذ قوم فقالوا برفعها، وهو غلط، كما بينه قوله: «التمسوها»، وقوله: «والخمس» أي والعشرين منه، كما استفيد التقدير من روايات أخر. وفي رواية بتقديم «التسع» بالمشناة على «السبع» بالموحدة. (إرشاد الساري)

* أسماء الرجال: محمد: ابن عرعة بن البرند، البصري. شعبة: هو ابن الحجاج، العتكي. زبيد: ابن الحارث، اليامي. إسماعيل: ابن جعفر، الأنصاري المدني. حميد: ابن أبي حميد تير (أي السهم)، الخزاعي البصري المتوفى سنة ١٤٣، وهو المعروف بالطويل.

٣٦- بَابُ سُؤَالِ جِبْرِيلَ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الْإِيمَانِ وَالْإِحْسَانِ وَعِلْمِ السَّاعَةِ وَبَيَانِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ

ترجمة
مضاف

ثُمَّ قَالَ: «جَاءَ جِبْرِيلُ ﷺ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ». فَجَعَلَ ذَلِكَ كُلَّهُ دِينًا، وَمَا بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ لَوْفِدِ عَبْدِ الْقَيْسِ مِنَ الْإِيمَانِ.

أي جماعة قبيلة عبد القيس

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ﴾.

(آل عمران: ٨٥)

٥٠- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ * بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا أَبُو حَيَّانَ * التَّمِيمِيُّ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ * عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ * قَالَ:

كـ ريان روى عنه أيوب والأعمش، وما تابعان، وليس هو تابعي. (ك)

كَانَ النَّبِيُّ ﷺ بَارِزًا يَوْمًا لِلنَّاسِ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: مَا الْإِيمَانُ؟ قَالَ: «الْإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَبِلِقَائِهِ وَرُسُلِهِ، وَتُؤْمِنَ

أي برويته تعالى في الآخرة. (ك)

بِالْبُعْثِ». قَالَ: مَا الْإِسْلَامُ؟ قَالَ: «الْإِسْلَامُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكَ بِهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤَدِّيَ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ».

قَالَ: مَا الْإِحْسَانُ؟ قَالَ: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ». قَالَ: مَتَى السَّاعَةُ؟ قَالَ: «مَا الْمَسْئُولُ بِأَعْلَمَ مِنْ

أي إنهما مستويان في عدم العلم

هو ههنا بمعنى الإخلاص. (ك)

١. وقوله: وفي نسخة: «وقول الله». ٢. وملائكته: وفي نسخة بعده: «وكتبه». ٣. رسله: وفي نسخة: «برسله».

٤. به: وفي نسخة بعده: «شيئا». ٥. المسؤل: ولأي ذر بعده: «عنها».

ترجمة: قوله: باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان وعلم الساعة وبيان النبي ﷺ له إلخ: قال شيخ الهند - قدس سره - في «ترجمه» ما تعريه: ذكر المؤلف ﷺ في الترجمة ثلاثة أمور، الأول: سؤال جبريل، وهي الأسئلة الأربعة، وقد أجاب الرسول ﷺ عن الأربعة كلها. والثاني: أمره ﷺ لوفد عبد القيس بالإيمان وشرح الإيمان لهم. والثالث: قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ (آل عمران: ٨٥). أما مقصود المؤلف ﷺ من الأمر الأول فقد أوضحه بقوله: «فجعل ذلك كله دينًا»، يعني أن الأصول والفروع والعقائد والأعمال والإيمان والإسلام والإخلاص والأخلاق، كل ذلك داخل في الدين. وهذه الترجمة الأولى هي غرض المؤلف من التراجع الثلاثة، وهي التي ذكرها الحديث المسند، فكل الأمور المذكورة في الأبواب السابقة المتفرقة جاءت في هذا الباب الواحد مع بعض الزيادة. والمراد بالإيمان في هذا الحديث: التصديق القلبي. والمراد بقوله: «أن تعبد الله» التوحيد باللسان، وتدخل فيه كلمة الشهادة، كما صرح العلامة السندي. وفي حديث عبد القيس سمي هذه الأمور إيمانًا، وفي الآية الكريمة أطلق على الإسلام دينًا، فثبت بهذه النصوص أن الإسلام والإيمان والدين يصح إطلاق أحدهما على الآخر. والسلف كانوا يجوبون اتباع الإطلاقات الواردة في النصوص، ولا يرغبون إلى المباحث الكلامية التي استخرجها المتأخرون، كما صرح بها الشراح. فظهر بهذا الباب صحة كل الأبواب السابقة التي وردت فيها مثل هذه الإطلاقات، والله تعالى أعلم.

سهر: قوله: وما بين إلخ: الواو بمعنى «مع»، أي جعل ذلك مع ما بين للوفد من أن الإيمان هو الإسلام، ومع الآية حيث دلت على أن الإسلام هو الدين، فعلم أن الإيمان والإسلام والدين أمر واحد، وهو مراد البخاري. (الكواكب الدراري)

* أسماء الرجال: مسدد: هو ابن مسرهد، الأسدي. إسماعيل: ابن إبراهيم بن سهم، وأمه عليّة. أبو حيان: يحيى بن سعيد بن حيان، التميمي. أبي زُرعة: حرم بن عمرو بن جرير، البجلي.

سند: قوله: أن تؤمن بالله: أي تصدق بوحدانيته، وبما يليق به من الصفات، فالمراد بقوله: «أن تؤمن» المعنى اللغوي، والإيمان المسؤول عنه الشرعي فلا دور. وفي هذا التفسير إشارة إلى أن الفرق بين اللغوي والشرعي بخصوص المتعلق في الشرعي، والله تعالى أعلم. قوله: وبلغائه: قيل: هو الموت، قلت: موت كل أحد بخصوصه أمر معلوم لا يمكن أن ينكره أحد، فلا يحسن التكليف بالإيمان به، فالمراد - والله تعالى أعلم - موت العالم وفناؤه كلية. وقيل: هو الجزاء والحساب، وعلى التقديرين هو غير البعث. وقال النووي: وليس المراد باللقاء رؤية الله تعالى، فإن أحدًا لا يقطع لنفسه برؤية الله تعالى؛ لأن الرؤية مختصة بالمؤمنين، ولا يدري بماذا ينتج له. انتهى قلت: وهذا لا ينافي الإيمان بتحقيق الرؤية لمن أراد الله تعالى من غير أن يختص بأحد بعينه، ومثله الإيمان بالجنة والنار، وليس في الحديث ما يقتضي إيمان كل شخص برويته الله تعالى كما لا يخفى، والله تعالى أعلم. ثم رأيت الشراح قد اعترضوا على النووي بما ذكرنا، فله الحمد على التوفيق. قوله: ما الإحسان: أي الإحسان في العبادات، أو الإحسان الذي حبث الله تعالى العباد على تحصيله في الكتاب بقوله: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ (آل عمران: ١٣٤). قوله: أن تعبد الله: أي توحده بلسانك على وجه يعتد به، فيشمل الشهادتين، فوافقت هذه الرواية رواية عمر، وكذا حديث: «بني الإسلام على خمس». انتهى

قوله: كأنك تراه: صفة مصدر محذوف، أي عبادة كأنك فيها تراه، أو حال أي والحال كأنك تراه، وليس المقصود على تقدير الحالية أن ينتظر بالعبادة تلك الحال، فلا يعبد قبل تلك الحال، بل المقصود تحصيل تلك الحال في العبادة. والحاصل أن الإحسان هو مراعاة الخشوع والخضوع وما في معناها في العبادة على وجه مراعاته لو كان رائيًا، ولا شك أنه لو كان رائيًا حال العبادة لما ترك شيئًا مما قدر عليه من الخشوع وغيره، ولا منشأ لتلك المراعاة حال كونه رائيًا إلا كونه رقيبًا عالمًا مطلقًا على حاله، وهذا موجود وإن لم يكن العبد يراه تعالى، ولذلك قال ﷺ في تعليقه: «فإن لم تكن تراه فإنه يراك» أي وهو يكفي في مراعاة الخشوع على ذلك الوجه، فـ«إن» على هذا وصليّة لا شرطية، والله تعالى أعلم. قوله: ما المسؤول عنها بأعلم من السائل: ظاهره أن معناه: أنهما متساويان، لكن المساواة متحركة في جواب الإسلام والإيمان وغيره أيضًا؛ إذ الظاهر أن جبريل كان عالمًا بحقيقة الإسلام والإيمان، ولهذا قال: «صدقت»، فتخصيص هذا الجواب بهذا السؤال بالنظر إلى أن السائل في الحقيقة هم الصحابة، وجبريل إنما هو سائل نيابة عنهم، فبالنسبة إليهم السائل فيما سبق كأنه غير عالم، بخلاف المسؤول، وههنا السائل والمسؤول عنها متساويان. وقد يقال: هو كناية عن تساويهما في عدم العلم، لا عن تساويهما مطلقًا، فصار الجواب مخصوصًا بهذا السؤال. وإنما سأل جبريل؛ ليعلمهم أن الساعة لا يسأل عنها. وكلام بعضهم يشير إلى أن المعنى: وليس الذي يسأل عنها كائنًا من كان بأعلم من الذي يسأل، فلا يختص الكلام بسائل ومسؤول عنها، بل يعم كل سائل ومسؤول، وعلى هذا فوجه تخصيص هذا الجواب بهذا السؤال واضح، والله تعالى أعلم.

السَّائِلِ. وَسَأْخِرُكَ عَنْ أَشْرَاطِهَا: إِذَا وَلَدَتِ الْأُمَّةُ رَبَّهَا، وَإِذَا تَطَاوَلَتْ رِعَاةُ الْإِبِلِ الْبُهِمُ فِي الْبُنْيَانِ، فِي حَمْسٍ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ. ثُمَّ تَلَا النَّبِيُّ ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ الْآيَةَ. ثُمَّ أَذْبَرَ فَقَالَ: «رُدُّوهُ». فَلَمْ يَرَوْا شَيْئًا. فَقَالَ: «هَذَا جَبْرِيلُ، جَاءَ يُعَلِّمُ النَّاسَ دِينَهُمْ». قَالَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: جَعَلَ ذَلِكَ كَلِّهِ مِنَ الْإِيمَانِ.

(لقمان: ٣٤)

أي الكامل المشتمل على هذه الأمور كلها. (قس)

٣٧- بَابُ

١٢/١

٥١- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْرَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ صَالِحٍ* عَنْ ابْنِ شَهَابٍ* عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ*: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْبَرَهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سُفْيَانَ بْنُ حَرْبٍ أَنَّ هِرْقَلَ قَالَ لَهُ: سَأَلْتُكَ: هَلْ يَزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ؟ فَرَعَمْتُ أَنَّهُمْ يَزِيدُونَ، وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ حَتَّى يَتِمَّ. وَسَأَلْتُكَ: هَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ سَخَطَةً لِدِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ؟ فَرَعَمْتُ أَنْ لَا، وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ حِينَ تَخَالِطُ بِشَاشَتِهِ الْقُلُوبَ، لَا يَسَخُطُهُ أَحَدٌ.

أي أمر الإيمان كما مر

أي انشراح الإسلام ووضوحه

١. أحد: وفي نسخة بعده: «منهم».

ترجمة: قوله: باب: قال شيخ الهند نور الله مرقدته في «تراجمه» ما تعريبه: ذكر المؤلف ههنا باباً بدون ترجمة، وذكر فيه جزءاً مختصراً من حديث هرقل المذكور مطوّلاً في بدء الوحي، وهو قوله: «سألتك: هل يزيدون أو ينقصون؟ فرعمت أنهم يزيدون، وكذلك الإيمان حتى يتم. وسألتك: هل يرتد أحد منهم سخطه لدينه بعد أن يدخل فيه؟ فرعمت أن لا، وكذلك الإيمان حين تخالط بشاشته القلوب لا يسخطه أحد». وقد ذكر الشراح الكرام في هذا أقوالاً مختلفة، وهي موجودة في شروحيهم. والمناسب المفيد في رأينا بأن المؤلف رحمه الله قد أخاف من النفاق والحبط قريباً في «باب خوف المؤمن...»، حتى إنه ذكر أن الاعتماد على إيمان نفسه من علامات النفاق، فأراد الآن مكافأةً لذلك أن يبين أن الذي يرسخ في قلبه الإيمان مرة وينشرح صدره فهو مأمون العاقبة إن شاء الله، ولا يحصل الخلل في إيمانه، ولا يرتد إلا من لم يثبت الإيمان في داخل قلبه، وبعد شرح الصدر يأمن من الارتداد أيضاً بإذن الله، لكن المؤلف لم يصرح بذلك؛ احتياطاً وسدّاً للذريعة. ولا يبعد أنه فعل ذلك لغرض التشجيع والاحتياط. فالآن لو جعلت ههنا ترجمة جديدة، كما ذكرنا في الأصول بذيّل الأبواب بدون التراجم، فالأحسن أن نجعل آية ﴿فَمَنْ يَرِدْ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ (الأنعام: ١٢٥) أو آية ﴿وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُضِلٍّ﴾ (الزمر: ٣٧) ترجمة؛ فإنه يناسب المقام ونهج المؤلف.

ثم إنه ذكر في كلام هرقل لفظة «وكذلك الإيمان» في موضعين، والمراد به في الأول: الدين، وفي الثاني: التصديق القلبي. فما أثبتته المؤلف في الباب السابق يؤيده قول هرقل ههنا، وهذا يمكن أن نعد هذا الباب من متعلقات الباب السابق أيضاً، ويمكن أن يكون هذا أيضاً في نظر المؤلف، وصار تعدد الفوائد موجِباً لترك الترجمة، والله سبحانه وتعالى أعلم. وهذا الباب ذكره شيخ الهند في الجدول الرابع في الأبواب الخالية عن التراجم، ورقم عليه نقطة واحدة، وقد تقدم أن النقطة الواحدة إشارة إلى أن حذف الترجمة للتمرين وتشجيعاً للأذهان. وقال الحافظ: هكذا بلا ترجمة في رواية «كرمة» وغيرها، وسقط الباب من رواية أبي ذر وغيره، ورجح النووي الأول، قال: لأن الترجمة السابقة - يعني سؤال جبريل - لا يتعلق بها هذا الحديث، فلا يصح إدخاله فيه. قال الحافظ: نفى التعلق لا يتم بهذا؛ لأن الباب بلا ترجمة كالفصل للسابق، فلا بد له من تعلق، فيقال: إنه يتعلق بقوله في الترجمة السابقة: «وجعل ذلك كله ديناً»، فسَمِيَ الدين إيماناً في حديث هرقل، فيتم مراد المصنف بكون الدين هو الإيمان. اهـ وأجاب الشيخ - قدس سره - في «اللامع» عما يرد على الإمام البخاري أنه كيف استدلل بقول هرقل وهو كافر، بأنه صار حجة لتقريره ﷺ، لأن الظاهر أن أبا سفيان حكاه بحضرته. انتهى وأجاب الحافظ بأنه قاله عن استقراء كتب الأنبياء، وأيضاً قاله بلسانه الرومي، وعبر عنه أبو سفيان بلسانه العربي، وألقاه إلى ابن عباس وهو من علماء اللسان، فرواه عنه ولم ينكره، فدل على أنه صحيح لفظاً ومعنى. اهـ

سهر: قوله: ربها: الرب لغة: السيد والمالك والربي والمنعم. والمراد ههنا المولى، معناه: اتساع الإسلام واستيلاء أهله على الترك واتخاذهم سراري، وإذا استولد الجارية كان الولد بمنزلة ربها؛ لأنه ولد سيدها، ولأنه في الحسب كآبيه. أو أن الإماء يلدن الملوك، فتصير الإماء من جملة الرعايا. أو هو كناية عن عقوق الأولاد بأن يعامل الولد أمه معاملة السيد أمته. وخص بولد الأمة؛ لأن العقوق فيه أغلب، أو لأن الولد سبب لعنتها، فصار كأنه سيدها ومنعمها. وقيل: يكثر بيع أم الولد بفساد الزمان، فيكثر تداولها في أيدي المشتريين حتى يشتريها ابنها وهو لا يدري. (بجمع البحار والكواكب الدراري والتوشيح وشرح النووي)

قوله: البهم: روي بحر الميم ورفعه، فمن جرّ جعله وصفاً للإبل، أي رعاة الإبل السود، قالوا: وهي شرها. ومن رفع جعله صفة للرعاة، أي الرعاة السود. (شرح النووي) قوله: أن هرقل إلخ: قد مر شرح الحديث بطوله بفتاحة الكتاب، ومقصوده ههنا أن هرقل لم يفرق بين الإيمان والدين، فسماه مرة ديناً وأخرى إيماناً، وهو وجه التعلق بالباب السابق. فإن قيل: لا حجة في قول هرقل؟ فالجواب: إنما أخبر به عن استقراءه من كتب الأنبياء، ولم ينكره ابن عباس، كذا في «فتح الباري».

* أسماء الرجال: إبراهيم: ابن حمزة بن محمد، الزبير: أبو إسحاق المدني. صالح: ابن كيسان، أبو محمد المدني المودب. ابن شهاب: الزهري. عبيد الله بن عبد الله: أحد الفقهاء السبعة المدينة.

سند: قوله: وكذلك الإيمان حتى يتم: كان مراد المصنف أن هذا اللفظ يدل على أن أهل الكتاب كانوا أيضاً يعتقدون أن الإيمان يقبل التمام والنقصان، والله تعالى أعلم.

١٣/١

٣٨- بَابُ فَضْلِ مَنْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ

أي استنزه لأجل دينه

٥٢- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: * حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا عَنْ عَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ التُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ ^{سهر} يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:«الْحَلَالُ بَيْنَ وَالحَرَامِ بَيْنَ، وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الْمُسْتَبْهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي ^{سند} الشُّبُهَاتِ كَرَّاجٍ يَزْعَى حَوْلَ الْحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ. ^{سهر} أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، ^{سهر} أَلَا إِنَّ حِمَى اللَّهِ فِي أَرْضِهِ مَحْرَمُهُ، ^{سهر} أَلَا وَإِنَّ فِي ^{سند} الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ. ^{سهر} أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ.»

من الطعن
أي حصله التواة لدينه من الذم الشرعي. (ك)
أي ظاهر
حرف تنبيه
كالتزنا والسرقة
قطعة لحم

٣٩- بَابُ أَدَاءِ الْخُمْسِ مِنَ الْإِيمَانِ

أي من شعبه

١٣/١

٥٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي جَمْرَةَ قَالَ: كُنْتُ أَقْعُدُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ ^{سهر}،

بالجيم والراء، اسمه نصر

١. مشتهيات: وفي نسخة: «مشتبهات». ٢. المشتبهات: وللأصيلي وابن عساكر: «المشتبهات».

٣. الشُّبُهَاتِ: وللأصيلي: «المُشْتَبِهَاتِ» ولابن عساكر: «المُشْتَبِهَاتِ». ٤. أَلَا وَإِنَّ: وفي نسخة: «أَلَا إِنَّ».

ترجمة: قوله: باب فضل من استبرأ لدينه: أفاد شيخ أئند نور الله مرقده: أن المصنف خَوْفٌ أولاً من الإصرار عن المعاصي، فترقى منه إلى درجة أخرى فوق الأولى، وهي الاحتراز عن المشتبهات لحفظ الدين، مع ما فيه من إشارة لطيفة إلى أنه لا ينبغي أن يرتكب أحد المعاصي اعتماداً على التوبة. اهـ وفي «اللامع»: والاستبراء متفاوت في تفاوت الإيمان. وفي «هامشه»: قال الحافظ: كان المصنف أراد أن يبين أن الورع من مكملات الإيمان، ولهذا أورد حديث الباب في أبواب الإيمان إلى آخر ما فيه. ويحتمل أن المصنف أراد بذلك تعليم طريق الإحسان، بأنه يحصل بمراعاة أحوال القلب والاحتراز عن الشبهات قاصداً بذلك اتباع الدين، لا كما يفعله من لا دين عنده من الجوكية وغيرهم، ويكون الباب أيضاً كالتكملة لما تقدم، والله أعلم. قوله: باب أداء الخمس من الإيمان: وفي «تراجم شيخ الهند»: لقد مرت مثل هذه الأبواب بكثرة في مواضع مختلفة، ولا يظهر في هذا الباب جديد أمر، بل غاية ما في الباب أن يكون قد أشار بلفظ الأداء إلى أنه كما مر «الصلاة من الإيمان»، و«الزكاة من الإسلام» وغيرها من الأبواب يضاف إليها لفظ مناسب كلفظ الأداء ههنا؛ ولذا ترى أن حديث عبد القيس المذكور في هذا الباب ذكر فيه إقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصيام رمضان صراحة، والله أعلم.

ثم أعلم أن الحافظ ابن حجر وعد في «باب صلاة الجنائز من الإيمان» أنه يذكر وجه تأخير هذا الباب عن الباب المذكور في هذا الباب، ولم أجد هذا في كلامه. وقد يوجه - والله أعلم - أن الخمس يؤخذ من الغنائم، وحصولها لا تخلو عن سبق شهادة لرجل مجاهد، فكان هذا الحال بعد الموت وأقرب أحوال الموت التي تكون بعده صلاة الجنائز؛ فلذا أخر عنه هذا الباب، ولكن لا يخفى أنه كان ينبغي على هذا أن يؤخر باب الجهاد من الإيمان أيضاً فإنه لا تخلو عن موت وشهادة عادة، إلا أن يجاب بأن الجهاد سابق على صلاة الجنائز، وقسمة الغنائم يؤخر عن صلاة الجنائز؛ لأنها مما أمر بالإسراع إليها بخلاف قسم الغنيمة، والله أعلم.

سهر: قوله: استبرأ لدينه: [أراد أن يبين أن الورع من مكملات الإيمان. (فتح الباري)] قوله: مشتهيات: ضبط بلفظ الفاعل من الإفعال والتفعيل والافتعال، ولفظ المفعول من الأولين، ومعناه مشتهيات أنفسها بالحلل، يعني لا يعلم حكمها على التعيين، كذا في «الكرماني». قوله: الحِمَى: بكسر الحاء وفتح الميم، أي ما يحميه الإمام لمواشيه ومنع الغير عنه. (م والكواكب الدراري) قوله: أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى إلخ: معناه أن الملوك لكل منهم محمية من الناس، فمن دخله أوقع به العقوبة، ومن احتاط لنفسه لا يقاربه، والله تعالى أيضاً حِمَى، وهو المعاصي، من ارتكب شيئاً منها استحق العقوبة، ومن قاربه بالدخول في المشتبهات والتعرض للمقدمات يوشك أن يقع فيها. (الكواكب الدراري) قوله: مع ابن عباس: أي عنده زمن ولايته البصرة من قبل علي كرم الله وجهه.

* أسماء الرجال: أبو نعيم: الفضل بن دكين، الكوفي. زكريا: هو ابن أبي زائدة، أبو يحيى الكوفي. علي: ابن الجعد بن عبيد رمي بالنشيع.

سند: قوله: الحلال بين إلخ: ليس المعنى: أن كل ما هو حلال عند الله تعالى فهو بين بوصف الحل يعرفه كل أحد بأنه حلال، وأن ما هو حرام فهو كذلك، وإلا لم يبق مشتهيات؛ ضرورة أن الشيء لا يكون في الواقع إلا حراماً أو حلالاً، فإذا صار الكل شيئاً لم يبق شيء محلاً للاشتباه، وإنما المعنى - والله تعالى أعلم - أن الحلال بين حكماً، وهو ألا يضر تناوله، وكذا الحرام بين من حيث إنه يضر تناوله، أي هما يعرف الناس حكمهما، لكن ينبغي للناس أن يعرفوا حكم المحتمل المتردد بين كونه حلالاً أو حراماً؛ ولهذا عقب هذا ببيان حكم المشتبه فقال: «فمن اتقى ...» أي حكم المشتبه أنه إذا تناوله الإنسان يخرج عن الورع ويقرب إلى تناول الحرام.

وقد يقال: المعنى: الحلال الخالص بين وكذا الحرام الخالص بين يعلمهما كل أحد، لكن المشتبه غير معلوم لكثير من الناس. وفيه: أنه إن أريد بالخالص الخالص في علم الناس فلا فائدة في الحكم؛ إذ يرجع المعنى إلى أن المعلوم بالحل معلوم بالحل، ولا فائدة فيه. وإن أريد بالنظر إلى الواقع فكل شيء في الواقع إما حلال خالص وإما حرام خالص، فإذا صار كل منهما شيئاً لم يبق شيء مشتهياً، والله تعالى أعلم.

فَيُجْلِسُنِي عَلَى سَرِيرِهِ، فَقَالَ: أَقِمْ عِنْدِي حَتَّى أَجْعَلَ لَكَ سَهْمًا مِنْ مَالِي، فَأَقَمْتُ مَعَهُ شَهْرَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ وَدَّ عَبْدُ الْقَيْسِ * كَمَا
سهر لأنه كان يترجم لابن عباس بالفارسية أي توطن عندي
 أَتُوا النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنِ الْقَوْمُ - أَوْ: مِنَ الْوَفْدِ؟» قَالُوا: رِبِيعَةُ. قَالَ: «مَرْحَبًا بِالْقَوْمِ - أَوْ بِالْوَفْدِ - غَيْرَ خَزَايَا وَلَا نَدَايَ». فَقَالُوا:
عام الفتح
 يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَأْتِيكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ، بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ هَذَا الْحَيُّ مِنْ كَفَّارٍ مُضَرٍّ، فَمُرْنَا بِأَمْرٍ فَصَلِّ، نُخْبِرْ بِهِ مَنْ
أي فاصل بين الحق والباطل
 وَرَاءَنَا، وَنَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ. وَسَأَلُوهُ عَنِ الْأَشْرِبَةِ.

فَأَمَرَهُمْ بِأَرْبَعٍ، وَنَهَاَهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: أَمَرَهُمْ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَحْدَهُ، قَالَ: «أَتَذَرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَحْدَهُ؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ
أي حصول
 أَعْلَمُ. قَالَ: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ». وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ، وَأَنْ تُعْطُوا مِنَ الْمَغْنَمِ
الحرار المحضرة سهر
 الْخُمْسَ. وَنَهَاَهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: عَنِ الْخَنْتَمِ وَالذُّبَابِ وَالْمُرَقَّتِ. وَرَبَّمَا قَالَ: «الْمُقِيرِ». وَقَالَ: «احْفَظُوهُمْ وَأَخْبِرُوا بِهِنَّ
الوعاء منه الطائي بالزفت أي القير أي بدل الزفت والمعنى واحد
 مَنْ وَرَاءَكُمْ».

٤- بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْأَعْمَالَ بِالنِّيَّةِ وَالْحُسْبَةِ، وَلِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى

١٣/١

طلب الثواب

فَدَخَلَ فِيهِ الْإِيمَانُ وَالْوُضُوءُ وَالصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ وَالْحَجُّ وَالصَّوْمُ وَالْأَحْكَامُ.

١- فيجلسني: وفي نسخة: «يجلسني». ٢- في الشهر: وفي نسخة: «في شهر».

ترجمة: قوله: باب ما جاء أن الأعمال بالنية: اختلفوا في غرض الترجمة، قال ابن بطال: غرض البخاري الرد على من زعم من المرجحة أن الإيمان هو القول باللسان دون عقد القلب، كذا نقله الكرماني. وذكر شيخ الهند ما تعريبه: ذكر المؤلف ٣٥ باين بعد الفراغ من الإيمان والأعمال والاحتساب عن المعاصي وجملة الأمور المتعلقة بالإيمان. والظاهر أن غرضه من الباب الأول: أن جملة أعمال الخير المذكورة سابقاً - ويدخل فيه الإيمان أيضاً - مداره على النية الخالصة لوجه الله تعالى. وكذا الاحتساب من المعاصي وترك المنكرات: المطلوب منه ما كان ابتغاء لوجه الله. وبدون النية الصالحة الصادقة لا يفيد أي عمل ولا يعد من الطاعات؛ فإن الاهتمام بالنية أهم من كل الأمور، والله أعلم.

سهر: قوله: أقم: أي توطن عندي لتساعدني بتبليغ كلامي؛ فإنه كان يترجم لابن عباس مراد السائلين الأعجميين، وبالعكس أي يترجم مراده لهم. (التوشيح) لأن أبا حمزة - هو نصر بن عمران الضبيعي - كان يعرف الفارسية. (إرشاد الساري) قوله: قالوا ربيعة: [وإنما قالوا ربيعة؛ لأن عبد القيس من أولاده. (الكواكب الدراري)]
 قوله: مرحباً: منصوب على المصدر بالفعل المحذوف، أي صادفت رجلاً أي سعة، فاستأنس ولا تستوحش. (الكواكب الدراري) قوله: غير خزايا: جمع خزيان، وهو الذي أصابه خزي. والمعنى أنهم أسلموا طوعاً من غير حرب أو سبي يخرجه ويضعهم. (فتح الباري) قوله: وأن تعطوا من المغنم: قال النووي: عد جماعة هذا الحديث من المشكلات، حيث قال: «أمرهم بأربع»، والمذكور خمس. واختلفوا في الجواب عنه، والصواب ما قاله ابن بطال أنه عد الأربعة، ثم زاد الخامسة، وهي أداء الخمس؛ لأنهم كانوا مجاورين لكفار مضر، وكانوا أهل جهاد وغنائم. وأقول: ليس الصحيح ذلك ههنا؛ لأن البخاري عقد الباب على أن أداء الخمس من الإيمان، فلا بد أن يكون داخلاً تحت أجزاء الإيمان، كما أن ظاهر العطف يقتضي ذلك، بل الصحيح ما قيل: إنه لم يجعل الشهادة بالتوحيد وبالرسالة من الأربع؛ لعلمهم بذلك، وإنما أمرهم بأربع لم يكن في علمهم أنها دعائم الإيمان، قال البيضاوي: الظاهر أن الأمور الخمسة تفسر للإيمان، وهو أحد الأربعة المأمور بها، والثلاثة الباقية حذفها الراوي نسياناً أو اختصاراً، ولم يذكر الحج؛ لأنه لم يفرض حينئذ. (الكواكب الدراري) قوله: والتقير: [وهو أصل النخلة، ينقر فيتخذ منه وعاء، ثم ينيد فيه. (فتح الباري)] قوله: ما جاء أن الأعمال إلخ: [مقصود من عقد هذا الباب الرد على من زعم أن الإيمان قول باللسان دون عقد القلب، كذا في «الكرماني». (الخبر الجاري)] قوله: الأحكام: [ويستفاد منه أن الطلاق بدون النية لا يقع عنده. (الخبر الجاري)]
 * أسماء الرجال: عبد القيس: أبو قبيلة من ربيعة.

سند: قوله: قال: شهادة أن لا إله إلا الله إلخ: تفسر الإيمان بالأمور المذكورة باعتبار إطلاقه على الإسلام، وأما الإيمان بمعنى التصديق فكأنه كان معلوماً للقوم حاصلًا لهم، فلم يذكره. وقوله: «وأن تعطوا» يصير خامساً، والجواب: أن المراد بأربع هي ما أمرهم به عموماً، وهذا يختص بالجاهدين، وكان القوم منهم، فمعنى أمرهم بأربع: أي عموماً، فلا إشكال. غاية الأمر أن هذا ليس من جملة تفصيل الأربع، بل مقابل لها. قوله: باب ما جاء أن الأعمال بالنية إلخ: كأنه ذكره ههنا لتعلق النية بالقلب الذي هو محل الإيمان.

(الإسراء: ٨٤)

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ كُلُّ يَعْمَلْ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾ عَلَى نِيَّتِهِ. «نَفَقَةُ الرَّجُلِ عَلَى أَهْلِهِ يَحْتَسِبُهَا، صَدَقَةٌ». وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَلَكِنْ

المراد أن الآية أيضاً تدل على أن الأعمال بالنية. (ك)

جِهَادٌ وَنِيَّةٌ».

فيه الخت على النية مطلقاً، وأنه يثاب على النية. (ع)

٥٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ* قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ* عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَاصٍ،*

الأنصاري

الإمام

عَنْ عُمَرَ* أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَلِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ امْرَأَةٍ يَتَرَوَّجُهَا، فَهَجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ».

بعضها

٥٥- حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* قَالَ: أَخْبَرَنِي عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ* قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ* بْنَ يَزِيدَ، عَنْ

ك منقار

أَبِي مَسْعُودٍ*، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَنْفَقَ الرَّجُلُ عَلَى أَهْلِهِ يَحْتَسِبُهَا فَهِيَ لَهُ صَدَقَةٌ».

اسمه عقبة بن عمرو البصري الأنصاري

٥٦- حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي غَامِرُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ

يروى عن أبيه

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أُجِرْتَ عَلَيْهَا، حَتَّى مَا تَجْعَلُ فِي فَمِ امْرَأَتِكَ».

فانت مأجور فيه

٤١- بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الَّذِينَ النَّصِيحَةُ... لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَيِّمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ»

١٣/١

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾.

بالإيمان والطاعة (التوبة: ٩١)

١. لدينا: وفي نسخة: «إلى دنيا». ٢. أهله: وفي نسخة بعده: «نفقة». ٣. عليها: وفي نسخة: «بها». ٤. في فم: وفي نسخة: «في في».

ترجمة = وأفاد الحافظ وتبعه القسطلاني وغيره: أن كون الإيمان محتاجاً إلى النية إنما هو على رأي البخاري من أن الإيمان عمل. وأما الإيمان بمعنى التصديق فلا يحتاج إلى نية، كسائر أعمال القلوب من خشية الله وعظمته والتقرب إليه؛ لأنها متميزة لله تعالى، فلا تحتاج لنية تميزها؛ لأن النية إنما تميز العمل لله تعالى عن العمل لغيره رياء، وتميز مراتب الأعمال كالغرض عن الندب، وتميز العبادة عن العادة كالصوم عن الحمية. ويظهر من كلام العلامة السندي أن هذا الباب ذكره البخاري استطراداً؛ فإنه قال: وكأنه ذكره ههنا لتعلق النية بالقلب الذي هو محل الإيمان. وفي «اللامع»: قوله: «إن الأعمال بالنية» يعني بذلك ثوابها.

وفي «هامشه»: لله در الشيخ! ما أحاد في هذه الجملة وملاً بحراً عميقاً في كوزة، فأشار بالكلمة الواحدة إلى أبحاث طويلة. والمعنى أن الإمام البخاري يريد بهذا الباب أن ثواب الأعمال بالنية كما هو رأي السادة الحنفية - شكر الله سعيهم - فإنهم قالوا: إن الثواب منوط بحسن النية، ولا يثاب الرجل على عمل بدونه، وهو الذي أراد الإمام البخاري ههنا، ولذا فسر النية بالحسبة. والله در الحنفية! إذ فرقوا في الأعمال فقالوا: الأعمال التي هي عبادة محضة لا تصح بدون النية؛ لأن الآخر هو المقصود منها، والأعمال التي فيها معنى آخر غير التعبد تصح بدون النية، كالوضوء وغيره، ألا ترى أن الوقف والعق وغيرهما تصح من الكافر! ولا نية له أصلاً. قال الحافظ: المراد بالحسبة طلب الثواب. وأيد الإمام البخاري مراده بالآية بقوله: «شاكلته: نيته»، وبقوله ﷺ: «نفقة الرجل على أهله يحسبها صدقة»، ولذا ذكره في الترجمة تنبيهاً على مقصده، ثم ذكره في الروايات حجة وإثباتاً لمرامه. ولا يمكن أن يراد في هذا الباب صحة الأعمال؛ لحديث النفقة، أفترى من أنفق على أهله رياءً وفخراً فلا تسقط عنه النفقة الواجبة! وأما اختلاف العلماء في أن مدار صحة الأعمال على النية فبمعزل عن هذا الباب، يشير إليه الإمام البخاري في مواضعها؛ فإن الإمام ذكر حديث «الأعمال بالنيات» في سبعة مواضع من «صحيحه» كما تقدم ذكرها. فيظهر من النظر على هذه المواضع كلها أن المصنف يستدل بها تارة على الحسبة، وأخرى على صحة الأعمال، وأراد ههنا الحسبة، وإليه أشار الشيخ. وقال العيني: المناسبة بين البابين من حيث إن المذكور في الباب الأول هو الأعمال التي يدخل بها العبد الجنة، ولا يكون العمل عملاً إلا بالنية والإخلاص، فلذا ذكر هذا الباب عقب الباب المذكور. اهـ

قوله: باب قول النبي ﷺ الدين النصيحة: قال شيخ الهند نور الله مرقده: نقل المؤلف هـ في هذا الباب روايتين عن جرير بن عبد الله هـ، وورد في الأولى منهما: «الدين النصيحة =

سهر: قوله: النصيحة إلخ: قال الخطابي: النصيحة كلمة جامعة، معناها إرادة الخير للمنصوح له. أما النصيحة لله تعالى فمعناها يرجع إلى الإيمان، ونفي الشرك عنه، وترك الإلحاد في = * أسماء الرجال: عبد الله بن مسلمة: القعني. مالك: الإمام المدني. علقمة بن وقاص: الليثي المدني. حجاج بن منهل: الأنطاقي أبو محمد. شعبة: ابن الحجاج بن الورد، العتكي أبو بسطام الواسطي ثم البصري. عدي بن ثابت: الأنصاري الكوفي، رمي بالشيعة. عبد الله: ابن يزيد بن زيد بن حصين، الأنصاري الخطمي.

سند: قوله: الدين النصيحة لله إلخ: النصيحة: الخلوص عن الغش، ومنه التوبة النصوح. فالنصيحة لله أن يكون عبداً خالصاً له في عبوديته عملاً واعتقاداً، ولرسوله أن يكون مؤمناً به خالصاً معظماً وموقراً له مطيعاً لا عن خيانة، وعلى هذا القياس، والله تعالى أعلم.

٥٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى * عَنْ إِسْمَاعِيلَ * قَالَ: حَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ * عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ سهر رحمته قَالَ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالتُّصَحُّحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ.

٥٨- حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ * عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ * قَالَ: سَمِعْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ} يَقُولُ يَوْمَ مَاتَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، قَامَ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَقَالَ: عَلَيْكُمْ بِاتِّقَاءِ اللَّهِ وَخُذْهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَالْوَقَارِ وَالسَّكِينَةَ حَتَّى يَأْتِيَكُمْ ^{سَهْرٌ} أَمِيرٌ، فَإِنَّمَا يَأْتِيكُمْ الْآنَ، ثُمَّ قَالَ: اسْتَغْفِرُوا لِأَمِيرِكُمْ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يُحِبُّ الْعَفْوَ.

يُذَكِّرُ أَتَى أَمِيرٌ أَيِ اسْأَلُوا الْعَفْوَ
ثُمَّ قَالَ: «أَمَا بَعْدُ، فَإِنِّي أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ قُلْتُ: أَبَايُعَكَ عَلَى الْإِسْلَامِ. فَشَرَطَ عَلَيَّ «وَالنُّصْحَ لِكُلِّ مُسْلِمٍ». فَبَايَعْتُهُ عَلَى هَذَا، وَرَبَّ
هَذَا الْمَسْجِدِ، إِنِّي لَتَأَصِحَّ لَكُمْ. ثُمَّ اسْتَغْفَرَ وَنَزَلَ.
أَيِ عَنِ الْمَنَرِ

١. استعفوا: وفي نسخة: «استغفروا». ٢. فشرط: وفي نسخة: «فشرطه».

ترجمة - لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»، وفي الثانية: «والنصح لكل مسلم». فقط. ولكن الرواية الأولى لما لم تكن على شرط المؤلف جعلها المؤلف حسب عادته ترجمة، وذكر الرواية الثانية مسندة، وما نقص أكمله بالآية. وغالب الظن أن غرض المؤلف الأصلي في هذا المحل بيان «والنصح لكل مسلم»، وهو مذكور في الروایتين المرويتين في الباب. والمقصود أن النصح والإخلاص مع المسلمين داخل في الدين والإسلام، وترك النصح موجب للخلل والنقصان. وظهر منه مضرة الغش وخداع المسلمين، ولذا ينبغي الاهتمام به أيضاً مع جملة الأمور الإيجابية، فالنصح لله ولعباده المؤمنين وتصحیح المعاملة معهم من كمال الإيمان، والله الموفق. وكتب الشيخ في «اللامع»: قوله: «الدين النصيحة» وهي متفاضلة، فيتفاضل الدين وهو الإيمان. اهـ وفي «هامشه»: نه الشيخ بذلك على مناسبة الباب بكتاب الإيمان. وقال الكرماني: هو حديث عظيم الشأن، وعليه مدار الإسلام. وبسط الكلام على ذلك في هامش «اللامع» تحت حديث جرير.

وفي «تحفة القاري» للأعز المحترم مولانا محمد إدريس الكاندهلوي: ختم الكتاب بباب قول النبي ﷺ: «الدين النصيحة» وأورد فيه حديثاً جامعاً لحقوق الله تعالى وحقوق رسوله وحقوق المسلمين كافة، وشاملاً لجميع أمور الدين، وشعب الإيمان إجمالاً، فأشار البخاري إلى أن النصيحة شعبة عظيمة من شعب الإيمان، إلى آخر ما بسطه، وتقدم شيء من ذلك في أول الكتاب تحت حديث: «إنما الأعمال بالنيات». وأفاد العزيز مولوي محمد يونس سلمه في وجه تأخير هذا الباب: أن المصنف لعله لمح بتأخير هذا الباب عن الأبواب الباقية إلى أنه كأنه يقول: كل ما أوردت في هذا الكتاب من المسائل الإيمانية من أنه مركب من قول وعمل ويزيد وينقص، وغير ذلك: إنما أردت به النصيحة لله ولرسوله وللمسلمين؛ امتثالاً لقول النبي ﷺ، ولم أقصد محض الرد على أحد بل كان مقصودي بذلك بذل الجهد في نصح المسلمين، والله أعلم.

سهر = صفاته من صفات الجلال والكمال، وتزيينه من النقائص، والقيام بطاعته، والاجتناب عن معصيته. وأما النصيحة لكتابه سبحانه وتعالى بالإيمان بأنه كلام الله تعالى، لا يشبهه شيء من كلام الخلق، ثم تعظيمه، وتلاوته، والعمل بما فيه. وأما النصيحة لرسوله فتصديقه على الرسالة، والإيمان بجميع ما جاء به، والطاعة في أوامره ونواهيه، ونصرته حباً وميثاقاً، والتأدب بأدابه، ومحبة أهل بيته وأصحابه. وأما النصيحة للأئمة فمعاونتهم على الحق، وطاعتهم فيه، وترك الخروج عليهم بالسيف ونحوه. وأما النصيحة للعامة فأرشادهم إلى مصالحهم، وكف الأذى عنهم. (الكواكب الدراري)

قوله: البجلي: [منسوب إلى بحيلة بنت سعد ينسب إليها القبييلة. (الكواكب الداروي)] قوله: مات المغيرة: بضم الميم وكسر المعجمة، أسلم عام الخندق، ومات بالكوفة في الطاعون سنة خمسين من الهجرة، وهو أول من وضع ديوان البصرة، وكان والي الكوفة من قبل معاوية، وولد عمر بالبصرة مدة. (الكواكب الداروي) قوله: أمير: [أي حرير نفسه، وقيل: زياد.] قوله: استعفوا: أي اطلبوا له العفو. «فإنه كان يحب العفو» عن ذنوب الناس؛ إذ يعامل بالشخص كما هو يعامل بالناس، وفي المثل «كما تدن ثندان». وإنما خاطبهم بذلك؛ لأن الغالب أن وفاة الأمير تؤدي إلى الاضطراب والفتنة، لا سيما ما كان عليه أصل أهل الكوفة. (التوشيح) قوله: إني لناصح لكم: [فيه إشارة إلى أنه وفي بما بايع، وأن كلامه صادق وبخالص عن الأغراض الفاسدة. (عمدة القاري)]

* أسماء الرجال: مسدد: هو ابن مسرهد بن مسربل بن مستورد، الأسدي أبو الحسن البصري. يحيى: هو ابن سعيد، القطان. إسماعيل: هو ابن أبي خالد، البجلي التابعي. قيس ابن أبي حازم: البجلي الكوفي التابعي المخضرم. أبو النعمان: محمد بن الفضل السدوسي بفتح السين الأولى، نسبة إلى سدوس ابن شيبان، البصري المعروف بعازم. أبو عوانة: الوضاح الشكري ابن عبد الله الواسطي البزاز. زياد بن علاقة: العلبي أبو مالك الكوفي. جرير بن عبد الله: البجلي.

٢ - كِتَابُ الْعِلْمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١ - بَابُ فَضْلِ الْعِلْمِ

١٤/١

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾. وَقَوْلُهُ: ﴿رَبِّ

(المجادلة: ١١)

قال البيضاوي: أي يرفع العلماء منهم خاصة

زَدْنِي عِلْمًا ﴿١٤﴾

(طه: ١١٤)

ترجمة: قوله: كتاب العلم: قال الكرماني: إنما قدّم هذا الكتاب على سائر الكتب التي بعده؛ لأن مدار تلك الكتب كلها على العلم. وإنما لم يقدّم على «الإيمان»؛ لوجوبه أولاً أو لشرفه عن العلم. اهـ أو لأن العلم المعتبر هو المرتب على الإيمان، وإلا فهو أشد من الجهل. ^{على كراهة حتى نهى} كراهة حتى نهى جهالات است. وأما تقديم «كتاب الوحي» فلتوقف معرفة الإيمان وجميع ما يتعلق بالدين عليه، أو لأنه أول خير نزل من السماء إلى هذه الأمة. انتهى من هامش «اللامع» بزيادة

قوله: باب فضل العلم: قال القاضي أبو بكر بن العربي: بدأ المصنف بالنظر في فضل العلم قبل النظر في حقيقته، وذلك لاعتقاده أنه في نهاية الوضوح فلا يحتاج إلى تعريف، أو لأن النظر في حقائق الأشياء ليس من فن الكتاب، وكل من القدرين ظاهر؛ لأن البخاري ^{به} لم يضع كتابه لحدود الحقائق وتصورها، بل هو جارٍ على أساليب العرب القديمة؛ فإهم يبدؤون بفضيلة المطلوب؛ للتشويق إليه إذا كانت حقيقته مكشوفة، كذا في «الفتح».

قال الشيخ قدس سره في «اللامع»: وفضله بالآيتين ظاهر، حيث أمر نبيّه ﷺ أن يسأل الزيادة منه، وجعل العلم سبباً لرفع درجات العلماء. ثم إن تركه الحديث إما للإشارة إلى استنباط المسائل بالآيات، أو لعدم خطوره بباله حينئذ. ولا يبعد أن يقال - على ما يخطر بالبال والله أعلم بحقيقة الحال -: إن الرواية الموردة في الباب الثاني يُثبت ما هنالك، وإيراد الباب فيما بين ذلك إثبات لفائدة جديدة، كما ظهر من عادة المؤلف في تراجم عديدة. والذي يُثبت المدعى هو قوله ﷺ: «إذا وُسِدَ الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة»؛ لأنه موقوف على تبيين مراتب الأمور وأهاليها، وتوقفه على العلم ظاهر. وكان حاصل المعنى: أن بقاء العالم بخلافه موقوف على توسيد الأمور إلى أهلها، وهو موقوف على العلم، فكان فضل العلم بقاء نظام العالم. اهـ وبسط في «هامشه» كلام الشراح في وجوه عدم ذكر الحديث من عدم وجدان الحديث على شرطه. أو يبيّن له المؤلف؛ ليلحق فيه ما يناسبه فلم يتيسر له. وقيل: ذكر فيه ههنا حديث ابن عمر الآتي بعد «باب رفع العلم»، ويكون وضعه هناك من تصرف الرواة، قال الحافظ: فيه نظر. أو أشار إلى ما ورد في تفسير الآيتين من الأحاديث ولم تكن على شرطه. أو إلى أن الأثر الوارد في ذلك يقوى به طريق المرفوع وإن لم يصل في القوة إلى شرطه. وتقدم الكلام على الأبواب الخالية عن الحديث في الفائدة الرابعة من الفصل الثالث في أصول التراجم.

وقال شيخ الهند - نور الله مرقده - في «تراجمه»: لم يذكر المؤلف ﷺ في هذا الباب حديثاً مستنداً، بل اكتفى بذكر الآيتين، وتكفي لإثبات الترجمة كل آية منهما على حدة كما مر في الأصول. انتهى قلت: وهو الأصل التاسع من أصول شيخ الهند، وهو الأصل السابع والعشرون من الأصول المذكورة في «المقدمة». ثم قال الشيخ: ثم إنه توجد في «كتاب العلم» في مواضع مختلفة الأحاديث المستندة الدالة على فضل العلم، وهي كلها داخلة في الباب المذكور. اهـ قلت: وهذا هو الوجه عندي؛ لأن فضل العلم يثبت من الأحاديث الكثيرة الواردة في الباب بأنواع شتى، فلو ذكر في الباب حديثاً واحداً أوهم تخصيصه بهذا الحديث، وهذا هو الوجه عندي في أمثال هذه الأبواب أن الإمام البخاري لا يذكر الحديث قصداً؛ تشجيعاً للأذهان. ثم لا يذهب عليك أن الإمام ترجم بهذه الترجمة في موضعين: الأول ههنا، والثاني قريباً بعد «باب رفع العلم وظهور الجهل»، وسيأتي الكلام على تكرار الترجمة هناك.

سهر: قوله: كتاب العلم: إنما قدّم هذا الكتاب على سائر الكتب التي بعده؛ لأن مدار تلك الكتب كلها على العلم. ولم يقدّم على «الإيمان»؛ لأنه مبدأ كل خير علماً وعملاً، أما تقديم الوحي فلتوقف معرفة الإيمان وجميع ما يتعلق بالدين عليه. (الكواكب الدراري) قوله: باب فضل العلم: اكتفى البخاري في بيان فضل العلم بذكر الآيتين؛ لأن القرآن من أقوى الحجج القاطعة. ونقل الكرماني عن بعض الشاميين: أن البخاري بوّب الأبواب وذكر التراجم، وكان يلحق بالتدريج إليها الأحاديث المناسبة لها، فلم يتفق له أن يلحق إلى هذا الباب ونحوه شيئاً منها، إما لأنه لم يثبت عنده حديث يناسب بشرطه، وإما لأمر آخر. ونقل أيضاً عن بعض أهل العراق: أنه ترجم له، ولم يذكر شيئاً فيه قصداً منه؛ ليعلم أنه لم يثبت في ذلك الباب شيء عنده. قوله: درجات: [منسوب بأنه مفعول «يرفع»].

سند: قوله: وقول الله عز وجل: هو بالرفع، وهو المضبوط في الأصول، كما ذكره الشيخ ابن حجر، والتقدير: وفيه - أي وفي بيان الفضل - قول الله، أو يدل عليه قول الله، والقرينة على المحذوف ظهور أن الآية من أدلة الفضل، والدليل يدل على المدلول ويكون في بيانه، فبطل قول من قال: لا يصح الرفع، لا على الفاعلية وهو ظاهر، ولا على الابتداء لعدم الخبر، وتقدير الخبر يحتاج إلى قرينة ولا قرينة، فتأمل.

وقوله: يرفع الله: بكسر العين جواب الأمر السابق، والخطاب للمؤمنين مطلقاً، ف«من» في قوله: «ومنكن» للبيان، كما قالوا في قوله تعالى: «الَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أَجْرٌ عَظِيمٌ» (آل عمران: ١٧٢) لا للتبعض، ومحل الاستدلال هو عطف «وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ» في محل رفع الدرجات على «الَّذِينَ ءَامَنُوا» عطف الأخص على الأعم، ومثله يفيد زيادة فضيلة الأخص وكثرة الاهتمام بشأنه، والله تعالى أعلم. والمعنى: إذا قيل لكم أيها المؤمنون: «انشؤوا» (أي قوموا عن المجلس) فانشؤوا (أي قوموا عنه) يرفع الله درجاتكم - أيها المؤمنون - سيما درجات علمائكم. ونمام التحقيق يقتضي بسطاً ليس هذا موضعه.

٢- بَابُ مَنْ سُئِلَ عِلْمًا وَهُوَ مُشْتَغِلٌ فِي حَدِيثِهِ

فَأَتَمَّ الْحَدِيثَ ثُمَّ أَجَابَ السَّائِلَ

٥٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ* ح: قَالَ: وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ* بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ* بْنُ فُلَيْحٍ قَالَ:

اسمه عبد الملك، وكنيته أبو يحيى. (فس)

حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي هَلَالُ بْنُ عَلِيٍّ* عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ* قَالَ: بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ فِي مَجْلِسٍ يُحَدِّثُ الْقَوْمَ جَاءَهُ
أَي فليح
أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ: مَتَى السَّاعَةُ؟ فَمَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحَدِّثُ.

فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: سَمِعَ مَا قَالَ فَكَرِهَ مَا قَالَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ لَمْ يَسْمَعْ. حَتَّى إِذَا قَضَى حَدِيثَهُ قَالَ: «أَيْنَ - أَرَاهُ - السَّائِلُ

عَنِ السَّاعَةِ؟» قَالَ: هَا! أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَإِذَا ضُبِعَتِ الْأَمَانَةُ فَاَنْتَظِرِ السَّاعَةَ». فَقَالَ: كَيْفَ إِصَاعَتُهَا؟ قَالَ: «إِذَا وَسَدَ
حرف التنبيه
الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَاَنْتَظِرِ السَّاعَةَ».

١. يحدث: وفي نسخة: «يحدثه»، وفي نسخة: «بحديثه». ٢. فإذا: وفي نسخة: «إذا».

ترجمة: قوله: باب من سئل علماً إلخ: كتب الشيخ قدس سره في «اللامع»: أفاد بذلك أن جواب المستفتي لا يجب على فور مسألته ما لم يخف فوات وقته. انتهى وفي «هامشه»: قال الحافظ: محصله التنبيه على أدب العالم والمتعلم، أما العالم فليماً تضمّنه من ترك زجر السائل، بل أدبه بالإعراض عنه أولاً حتى استوفى ما كان فيه، ثم رجع إلى جوابه. وأما المتعلم فليماً تضمّنه من أدب السائل أن لا يسأل العالم وهو مشغول بغيره. وبوّب عليه ابن حبان «إباحة إعياء المسؤول عن الإجابة على الفور»، لكن سياق القصة يدل على أنه ليس على الإطلاق.

وفي «تراجم شيخ المشايخ الشاه ولي الله»: غرض الإمام من عقد هذا الباب على ما استفدنا من شيخنا - دام ظله - أن تأخير جواب السائل؛ لإتمام الحديث ليس من باب كتمان العلم، بل الكتمان عدم الإجابة مطلقاً أو تأخيرها بشرط فوات وقتها. اهـ وكتب شيخ الهند ما تعريبه: والمراد أن الجواب على الفور ليس بلازم، بل يمكن أن يجيب بعد الفراغ من الحاجة اللاحقة به. ثم أنه قد وردت الممانعة في بعض الروايات عن قطع حديث أهل المجلس كما في «البخاري» عن ابن عباس ؓ، فعرف من هذا الباب أن الممانعة حيث يقع الحرج أو يخشى السأمة على أهل المجلس يجوز الكلام المختصر للحاجة، وثبتت هذه الإجازة من تقريره ﷺ، والله أعلم.

سهر: قوله: أراه السائل: [من كلام الراوي، والمعنى: أظن أنه قال: أين السائل؟] قوله: وسد: [نحو «فوضن» لفظاً ومعنى. (الخير الجاري)]

* أسماء الرجال: محمد بن سنان: أبو بكر البصري. فليح: ابن سليمان بن أبي المغيرة، الخزاعي أبو يحيى المدني. إبراهيم: ابن المنذر بن عبد الله، الأسدي.

محمد: ابن فليح بن سليمان، المدني. هلال بن علي: ويقال له: «هلال بن أبي ميمونة» و«هلال بن أبي هلال» و«هلال بن أسامة» نسبة إلى جده. وقد يظن أنهم أربعة، والكل واحد. عطاء بن يसार: الهلالي، مولى ميمونة.

١٤/١

٣- بَابُ مَنْ رَفَعَ صَوْتَهُ بِالْعِلْمِ

٦٠- حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ* عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو^١ قَالَ:

تَخَلَّفَ عَنَّا النَّبِيُّ ﷺ فِي سَفَرَةٍ سَافَرْنَاهَا، فَأَذَرَكْنَا وَقَدْ أَرَهَقْنَا الصَّلَاةُ وَنَحْنُ نَتَوَضَّأُ، فَجَعَلْنَا نَمْسَحُ عَلَى أَرْجُلِنَا، فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا».

٤- بَابُ قَوْلِ الْمُحَدِّثِ: «حَدَّثَنَا» وَ«أَخْبَرَنَا» وَ«أَنْبَأَنَا»

١٤/١

وَقَالَ لَنَا الْحَمِيدِيُّ: كَانَ عِنْدَ ابْنِ عُيَيْنَةَ «حَدَّثَنَا» وَ«أَخْبَرَنَا» وَ«أَنْبَأَنَا» وَ«سَمِعْتُ» وَاحِدًا. وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ^٢: «حَدَّثَنَا

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ...» وَقَالَ شَقِيقٌ: «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ كَلِمَةً كَذَا». وَقَالَ حُدَيْفَةُ^٣: «حَدَّثَنَا

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَدِيثَيْنِ...» وَقَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ: «عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ^٤، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا يَرْوِي عَنْ رَبِّهِ...». وَقَالَ أَنَسُ^٥: «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ...».

«عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ...».

١. أبو النعمان: وللكشميهني بعده: «عارم بن الفضل». ٢. مَاهَكَ: [مصروف عند الأصيلي].

٣. أرهقنا: وفي نسخة: «أَرَهَقْتَنَا». [أي أعجلتنا؛ لضيق وقتها. (السيوطي)]. ٤. لنا: كذا للأصيلي.

ترجمة: قوله: باب من رفع صوته بالعلم: سكت الشراح عن غرض المصنف، والظاهر أنه أراد التنبيه على أدب المَعْلَمِ أيضًا، بأن يرفع صوته متى يحتاج لسمع كلهم، ولا يُدَنِّدُنَ حتى لا يفهم. ويحتمل أنه أراد إثبات ندبه؛ لما أن وقع في عدة روايات من مدح غرض الصوت والتكبر على الصخب. وحكى الحافظ عن ابن المُثَنَّى أنه قال: في هذا التوبيخ رمز من المصنف إلى أنه يريد أن يبلغ الغاية في تدوين هذا الكتاب، بأن يستفرغ وسعه في حسن ترتيبه، وكذلك فعل ﷺ. انتهى وكتب الشيخ قدس سره في «اللامع»: لما كان رفع الصوت وإشادتها يعدُّ عيبًا في العرف، وقد ورد عنه النهي في الشرع، قال الله تعالى حكاية عن لقمان: ﴿وَأَغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾، فكان فيه مظنة أن يتوهم عدم الجواز، فنقد الباب لإثبات أنه جائز؛ ضرورة إخبار البعداء. وفي «هامشه»: وفي «تراجم شيخ المشايخ»: مقصود المؤلف أن كونه ﷺ ليس بصخب، المراد نفي كونه صخابًا في اللهو واللعب، لا في إفادة العلم. انتهى وفي «تراجم شيخ الهند»: أن الجهر المُقَرَّبُ لما لم يكن لائقًا بشأنه ﷺ ولا بشأن أهل العلم نُبِّه بذلك على أنه لا بأس به عند الحاجة إليه، بل يندب بقدر الضرورة. وإنما المنكر منه ما كان على جهة التجبر والتكبر أو قلة المبالاة.

قوله: باب قول المحدث حدثنا وأخبرنا وأنبأنا: تنبيه على مسألة أصولية خلافية معروفة، والجمهور - منهم الأئمة الأربعة وأكثر الحجازيين والكوفيين - على أن لا فرق بينها. وإليه ميل المصنف؛ إذ ذكر قول ابن عيينة لا غير. ومنهم من فرق بينها، كما هو مذهب الشافعي وأكثر أهل المشرق من تخصيص «التحديث» بلفظ الشيخ و«الإخبار» بلفظ التلميذ و«الإنباء» بالإجازة، كما بسطه الحافظ في «الفتح». وفي «اللامع»: يعني بذلك أن كل هذه الألفاظ تبين استعمالها في القدماء وأهم لا يبالغون أي هذه الألفاظ تلتفظوا، فكان إطلاق أحد الألفاظ جائزًا في محل الآخر؛ لثبوته. فأما ما فيها من الفرق الاصطلاحي ففعل أحدًا لا ينكره، فضلًا عن المؤلف. فكان حاصلُ مقالته ههنا جواز أن يُستعمل أحدًا في محل الآخر شرعًا وإن كان الأولى هو الفرق، كما هو المصطلح عليه إلى آخر ما فيه. وبسط في «هامشه» كلام الشراح في ذلك وأسماء من لم يفرقوا بين هذه الصيغ، ومنهم الأئمة الأربعة، حتى قال الطحاوي: لم نجد بين الحديث والخبر فرقًا في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ. وفيه أيضًا عن الكرمانى: فإن قلت: هل يعلم من هذا الكتاب مختار البخاري في ذلك؟ قلت: حيث نقل مذهب الاتحاد من غير رد عليه، وغير ذكر مذهب المخالف أشعر بأن ميله إلى عدم الفرق. اهـ.

سهر: قوله: نمسح: معناه نغسل غسلًا خفيفًا مبعًا. (عمدة القاري) قوله: ويل للأعقاب من النار: جمع «العقب» بكسر القاف، وهو مؤخر القدم، معناه: ويل لأعقاب المقصرين في غسلها. (الكواكب الدراري) قوله: قول المحدث: أي اللغوي - وهو الذي يحدث غيره - لا الاصطلاحي، وهو الذي يشتغل بالحديث النبوي.

وقوله: حدثنا وأخبرنا وأنبأنا: هل فيه فرق أم الكل واحد؟ (عمدة القاري) قوله: قال لنا الحميدي إلخ: هذه التعاليق أوردتها تنبيهًا على أن الصحابي تارة كان يقول: «حدثنا» وتارة: «سمعت»، فدل ذلك على أنه لا فرق بينهما، وعلى أن «النعنة» حكمها الوصل عند ثبوت اللقي. وفيه تنبيه آخر، وهو أن رواية النبي ﷺ إنما هي عن ربه، سواء صرح بذلك الصحابي أم لا، والدليل عليه أن ابن عباس روى عنه حديثه المذكور في موضع آخر ولم يذكر فيه: «عن ربه». (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: أبو النعمان: محمد بن الفضل السدوسي، لقبه عارم. أبو عوانة: الوضاح الشكري. أبي بشر: جعفر بن إياس الشكري، عرف بابن وحشية، الواسطي.

سند: قوله: باب قول المحدث «حدثنا» أو «أخبرنا» أو «أنبأنا»: أي هل لهذا القول ونحوه أصل؟ بأن ورد في كلامه ﷺ وكلام أصحابه أم لا؟ وقيل: مراده هل هذه الألفاظ بمعنى واحد أم لا؟ وأنت خير بأن ما ذكره في الباب لا يدل على ذلك إلا بتكلف، ولعله لا يتم. وعلى ما ذكرنا فذكر قول ابن عيينة استطرادي، والله تعالى أعلم.

٦١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ^{ترجمة} رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً لَا يَسْقُطُ وَرَقُهَا، وَإِنَّهَا مِثْلُ الْمُسْلِمِ. حَدِّثُونِي مَا هِيَ؟» قَالَ: فَوَقَعَ النَّاسُ فِي شَجَرِ الْبَوَادِي. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَوَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَّهَا التَّخْلَةُ، فَاسْتَحْيَيْتُ. ثُمَّ قَالُوا: حَدِّثْنَا مَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «هِيَ التَّخْلَةُ».

مناسيته بالباب في قوله: «فحدثوني» وفي قوله: «حدثنا يا رسول الله». (ع)

٥- بَابُ طَرَجِ الْإِمَامِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى أَصْحَابِهِ؛ لِيَخْتَرِ مَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ ^{ترجمة}

١٤/١

٦٢- حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً لَا يَسْقُطُ وَرَقُهَا، وَإِنَّهَا مِثْلُ الْمُسْلِمِ. حَدِّثُونِي مَا هِيَ؟» قَالَ: فَوَقَعَ النَّاسُ فِي شَجَرِ الْبَوَادِي. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَوَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَّهَا التَّخْلَةُ، فَاسْتَحْيَيْتُ. ثُمَّ قَالُوا: حَدِّثْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا هِيَ؟ قَالَ: «هِيَ التَّخْلَةُ».

أبو الهيثم القطواني

٦- بَابُ الْقِرَاءَةِ وَالْعَرْضِ عَلَى الْمُحَدِّثِ ^{ترجمة}

١٤/١

أراد به الرد على من لا يعتد إلا بما يسمع من ألقاظ الشيخ، دون ما يقرأ عليه. (ع)

وَرَأَى الْحُسْنَ وَالْثَوْرِيَّ وَمَالِكُ الْقِرَاءَةَ جَائِزَةً. وَاحْتَجَّ بَعْضُهُمْ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الْعَالِمِ بِحَدِيثِ ضِمَامِ بْنِ ثَعْلَبَةَ رضي الله عنه: أَنَّهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ نُصَلِّيَ الصَّلَاةَ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: فَهَذِهِ قِرَاءَةٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، أَخْبَرَ ضِمَامٌ قَوْمَهُ بِذَلِكَ فَأَجَاؤُهُ. وَاحْتَجَّ مَالِكُ بِالصَّكِّ يَقْرَأُ عَلَى الْقَوْمِ فَيَقُولُونَ: «أَشْهَدَا فُلَانٌ»، وَيَقْرَأُ عَلَى الْمُقْرِئِ فَيَقُولُ الْقَارِئُ: «أَقْرَأَنِي فُلَانٌ».....

البصري هو سفيان الإمام

أي شيخه الحميدي

أي المتعلم

معلم القراءة

أي الشاهدون. (قس)

بالفتح الكتاب. (نو)

١. ووقع: وفي نسخة: «فوقع». ٢. جائزة: وفي نسخة: «جائزا». ٣. الصلاة: وفي نسخة: «الصلوات الخمس».

قوله: عن ابن عمر: في قصة الشجرة مناسبة للترجمة يظهر إذا اجتمعت طرقه؛ فإن لفظه ههنا: «حدثوني» وفي «التفسير» في سورة إبراهيم: «أخبروني»، وفي رواية الإسماعيلي: «أنبئوني»، وفي «باب الحياء في العلم»: «يا رسول الله، أخبرنا بها». (من الفتح)

قوله: باب طرح الإمام المسألة: لعله أراد أن ما رواه أبو داود من حديث معاوية مرفوعاً من النبي عن الأغلوطنات، قال الأوزاعي أحد رواة: هي صعب المسائل؛ فإن ذلك محمول على ما لا نفع فيه، أو ما خرج على سبيل تعجيز المسؤول. وفي «تراجم شيخ الهند» ما تعريبه: علم من هذا الاعتناء بالعلم والاهتمام به، ويظهر منه الترغيب والتحريض للعلم. ثم قد روي النهي عن الأغلوطنات فكان يتوهم منه الممانعة عن الاختبار، فزال ذلك أيضاً. انتهى وفي «تراجم شيخ المشايخ»: مقصوده ما استفدنا أن نفيه ﷺ من الأغلوطنات - أي الكلام الذي لا يفهم منه المقصود - مخصوص بموضع لا يتعلق به غرض علمي. أما إذا قصد العالم امتحان فهم المخاطبين حتى يتكلم مع كل واحد على قدر فهمه: فلا بأس به. انتهى قال الحفاظ: دعوى الكرماني أنه لمراعاة صنيع مشايخه في تراجم مصنفاتهم غير مقبولة، ولم يجد أحداً يقول: إن البخاري كان يقلد في التراجم. ولو كان كذلك لم يكن له مزية على غيره، وقد توارد النقل عن كثير من الأئمة أن من جملة ما امتاز به كتاب البخاري دقة نظره في تصرفه في تراجم أبوابه. انتهى ملخصاً

قوله: باب القراءة والعرض على المحدث: غاير بينهما بالعطف؛ لما بينهما من العموم والخصوص؛ لأن الطالب إذا قرأ كان أعم من العرض وغيره، ولا يقع العرض إلا بالقراءة؛ لأنه عبارة عما يعارض به الطالب أصل شيخه معه أو مع غيره بحضرته، فهو أخص من القراءة. وتوسع بعضهم فأطلقه على ما إذا أحضر الأصل لشيخه ونظر فيه وأذن له بالرواية. والحق أن هذا عرض المناولة، وقد كان بعض السلف لا يعتدون إلا بما سمعوه من ألقاظ المشايخ، دون ما يقرأ عليهم؛ فلهذا بؤب البخاري على جوازه، كذا في «الفتح» وبذلك جزم العيني، إلى آخر ما بسط في هامش «اللامع».

ولا يبعد عندي أن القراءة على المحدث ظاهر. والعرض على المحدث: أن يقرأ رجل على شيخ بحضرة جماعة، فهؤلاء كلهم سوى القارئ يعرضون على المحدث.

قوله: مثل المسلم: لأي ذر بالكسر والسكون، وللأصلي وكريمة بفتحيتين، والمعنى واحد، أي أن بركتها كبركة المسلم، أي لأنها تؤكل من حين تطلع إلى أن تبيس، ثم بعد ذلك تنفع بجميع أجزائها، حتى النوى في العلف والليف في الحبال. (التوشيح) قوله: فوقع: أي ذهب أفكارهم في أشجار البادية، فجعل كل منهم فسر بنوع. (التوشيح)

سند: قوله: واحتج مالك بالصك يقرأ على القوم فيقولون أشهدنا فلان: ظاهره أن المقر يقرأ الصك على الشهود، فيسوغ لهم الشهادة بذلك، ولا يناسب المقصود؛ فإنه من باب قراءة الأصل على الفرع، ولا كلام فيه، وإنما الكلام في قراءة الفرع على الأصل، فالوجه أن يقال: المراد يقرأ رجل من الشهود أو غيرهم على قوم فيهم المقر، فيقول المقر: نعم، =

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْوَاسِطِيُّ عَنْ عَوْفٍ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: لَا بَأْسَ بِالْقِرَاءَةِ عَلَى الْعَالِمِ. وَحَدَّثَنَا

عَبِيدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: إِذَا قُرِئَ عَلَى الْمُحَدِّثِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَقُولَ: «حَدَّثَنِي...». قَالَ: وَسَمِعْتُ أَبَا عَاصِمٍ يَقُولُ

هو الضحاک بن محمد الشیباني

عَنْ مَالِكٍ وَسُفْيَانَ: الْقِرَاءَةُ عَلَى الْعَالِمِ وَقِرَاءَتُهُ سَوَاءٌ.

أي قراءة العالم

٦٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ سَعِيدٍ - هُوَ الْمُقْبِرِيُّ - عَنْ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ أَنَّهُ

كثف

سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى جَمَلٍ فَأَنَاحَهُ فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ عَقَلَهُ،

شد ركبتيه

ثُمَّ قَالَ لَهُمْ: أَيُّكُمْ مُحَمَّدٌ؟ وَالنَّبِيُّ ﷺ مُتَكَبِّرٌ بَيْنَ ظَهْرَانِيهِمْ، فَقُلْنَا: هَذَا الرَّجُلُ الْأَبْيَضُ الْمُتَكَبِّرُ.

أي بينهم

فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: يَا ابْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «قَدْ أَجَبْتُكَ»، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: إِنِّي سَأِلْتُكَ فَمَشَدَّدٌ عَلَيْكَ فِي

أي سمعت أو المراد منه إنشاء الإجابة. (ك)

الْمَسْأَلَةِ فَلَا تَجِدُ عَنِّي فِي نَفْسِكَ، فَقَالَ: «سَلْ عَمَّا بَدَا لَكَ». فَقَالَ: أَسْأَلُكَ بِرَبِّكَ وَرَبِّ مَنْ قَبْلَكَ: اللَّهُ أَرْسَلَكَ إِلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ؟

ظهر

لا تغضب

فَقَالَ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ». فَقَالَ: أَنْشُدْكَ بِاللَّهِ، اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تُصَلِّيَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ؟ قَالَ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ».

ذكر تركاً وتأكيذاً لصدقة (ف)

من «نصر» أي سألتك بالله بالمد في المواضع كلها

فَقَالَ: أَنْشُدْكَ بِاللَّهِ، اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تَصُومَ هَذَا الشَّهْرَ مِنَ السَّنَةِ؟ قَالَ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ». قَالَ: أَنْشُدْكَ بِاللَّهِ، اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تَأْخُذَ

هَذِهِ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَانِنَا فَتَقْسِمَهَا عَلَى فُقَرَائِنَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ». فَقَالَ الرَّجُلُ: آمَنْتُ بِمَا جِئْتُ بِهِ، وَأَنَا رَسُولُ

مَنْ وَرَائِي مِنْ قَوْمِي، وَأَنَا ضَامٌ بِنِ تَعْلَبَةَ أَخُو بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرِ.

وبجوز كسر «من» وتووين «رسول»، لكن لم تأت به الرواية. (ف)

١. دخل: وفي نسخة: «إذ دخل». ٢. الرجل: وفي نسخة بعده: «للنبي ﷺ». ٣. فلا تجد: وفي نسخة: «فلا تجد». ٤. تصلي: وفي نسخة: «نصلي».

٥. الصلوات الخمس: وفي نسخة: «الصلوة». ٦. تصوم: وفي نسخة: «نصوم». ٧. تأخذ: وفي نسخة: «نأخذ». ٨. فتقسمها: وفي نسخة: «فنقسمها».

سهر: قوله: فلا بأس أن يقول حدثني أي القارئ كما جاز أن يقول: «أخبرني»، فهو مشعر بأن لا تفاوت بين «حدثني» و«أخبرني» وبين أن يقرأ على الشيخ أو يقرأ الشيخ. وفي «الخير الجاري»: ثم أحدث أتباعهم تفصيلاً آخر، فمن سمع وحده من لفظ الشيخ قال: «حدثني»، ومن سمع مع غيره قال: «حدثنا»، ومن قرأ بنفسه على الشيخ قال: «أخبرني»، ومن سمع بقراءة غيره حمع. وكذا خصوا «الإنباء» بالإجازة التي شافه بها الشيخ من يخبره. وكل هذا مستحسن، وليس بواجب عندهم. قوله: وقراءته سواء: [أي في صحة النقل، إلا أن مالكا استحجب القراءة على الشيخ].

أسماء الرجال: عبد الله بن يوسف التنيسي. الليث: هو ابن سعد، المصري. سعيد: هو ابن أبي سعيد، المقبري.

سند = فيقول بعض القوم. وكذا القارئ، مثلاً: «أشهدنا فلان المقر» (الذي هو من جملة القوم المقروء عليهم)، فصار المقر مقروءاً عليه وصحت الشهادة عليه بذلك، فإذا صحت الشهادة عليه بذلك صحت الرواية عنه بذلك بالأولى. أو المعنى: يقرأ عند القوم على رجل، فيقول القوم: «أشهدنا فلان المقروء عليه»، ومآل المعنى واحد، وإنما الفرق بتقدير الكلام. وعلى الوجهين فهذا دليل على صحة الرواية بالقراءة على الشيخ لمن يقرأ ولمن حضر معه، وهو المطلوب في الترجمة، لا خصوص صحة الرواية للقارئ فقط، بل هو ومن حضر معه عند القراءة على الشيخ سواء، والله تعالى أعلم.

قوله: أسألك بربك ورب من قبلك إلخ: قال ذلك لزيادة التوثيق والتثبيت كما يؤتى بالتأكيد لذلك، ويقع ذلك في أمر يهتم بشأنه، ولم يقل ذلك لإثبات النبوة بالخلف؛ فإن الخلف لا يكفي في ثبوته، ومعجزاته ﷺ كانت مشهورة معلومة، وهي ثابتة بتلك المعجزات، والأقرب أن الرجل كان مؤمناً بها. وقوله: «آمنت» إخبار، ويحتمل أنه آمن حينئذ وقوله: «آمنت» إنشاء، وعلى الأول فلاستفهام في قوله: «آلله...؟» بالمد، كما في قوله تعالى: «وَأَلَّلهُ أَذْنٌ لَكُمْ» (يونس: ٥٩) لزيادة التحقيق والتثبيت لا على حقيقته؛ لأن حقيقته تقتضي الجهل بالمستفهم عنه. والوجه لمن يقول: إن «آمنت» كان إنشاءً أن يستدل بحقيقة الاستفهام؛ إذ الأصل هو الإبقاء على حقيقته، وحقيقته تقتضي أن الرجل كان وقت الاستفهام غير عالم بالنبوة، فافهم.

سهر رَوَاهُ مُوسَى وَعَلِيٌّ* بَنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا.

الباري. (ع)

■ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ* قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ* قَالَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: نُهِيتَا فِي الْقُرْآنِ أَنْ نَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، وَكَانَ يُعْجِبُنَا أَنْ يَجِيءَ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ الْعَاقِلُ فَيَسْأَلُهُ وَنَحْنُ نَسْمَعُ. فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ فَقَالَ: أَتَانَا رَسُولُكَ فَأَخْبَرَنَا أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَرْسَلَكَ، قَالَ: «صَدَقَ».

فَقَالَ: فَمَنْ خَلَقَ السَّمَاءَ؟ قَالَ: «اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ». قَالَ: فَمَنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالْجِبَالَ؟ قَالَ: «اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ». قَالَ: فَمَنْ جَعَلَ فِيهَا الْمَنَافِعَ؟ قَالَ: «اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ». قَالَ: فَبِالَّذِي خَلَقَ السَّمَاءَ وَخَلَقَ الْأَرْضَ وَنَصَبَ الْجِبَالَ وَجَعَلَ فِيهَا الْمَنَافِعَ، اللَّهُ أَرْسَلَكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: زَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا خَمْسَ صَلَوَاتٍ وَزَكَاةٍ فِي أَمْوَالِنَا، قَالَ: «صَدَقَ». قَالَ: بِالَّذِي أَرْسَلَكَ، اللَّهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا صَوْمَ شَهْرٍ فِي سَنَتِنَا، قَالَ: «صَدَقَ». قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ، اللَّهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا حَجَّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، قَالَ: «صَدَقَ». قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ، اللَّهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: فَوَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، لَا أَزِيدُ عَلَيْهِنَّ شَيْئًا وَلَا أَنْقُصُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ صَدَقَ لَيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ».

هذا صدر منه مبالغة في القول. (ف)

١. عبد الحميد: وفي نسخة بعده: «قالا». ٢. إن: وفي نسخة: «لئن».

سهر: قوله: رواه موسى: أي روى هذا الحديث موسى بن إسماعيل أبو سلمة المنقذي التبوذكي شيخ البخاري، وهو يروي هذا الحديث عن سليمان بن المغيرة أبي سعيد القيسي البصري، وأخرجه أبو عوانة في «صحيحه» موصولاً، وكذا ابن مندة في «الإيمان». فإن قلت: لم علقه البخاري ولم يخرج موصولاً؟ قلت: قال الكرمان: يحتمل أن يكون البخاري يروي عن شيخه موسى بالواسطة، فيكون تعليقاً، وفائدة ذكره الاستشهاد وتقوية ما تقدم. (عمدة القاري) قال ابن حجر في «فتح الباري»: إنما علقه البخاري؛ لأنه لم يحتج بشيخه سليمان بن المغيرة، أي شيخ موسى بن إسماعيل الذي هو شيخ البخاري. قال العيني: كيف يقول: «لم يحتج به» وقد روى له حديثاً في «باب يرد المصلي من بين يديه»، وقال أحمد بن حنبل فيه: ثبت ثبت، ثقة ثقة. وقال ابن سعد: ثقة ثبت. وقال شعبة: سيد أهل البصرة. وقال أبو داود الطيالسي: كان من خيار الناس...؟ قوله: حدثنا موسى بن إسماعيل: قال الصغاني في الهامش: هذا الحديث ساقط من النسخ كلها، إلا في النسخة التي قرئت على الفريبري صاحب البخاري، وعليها خطه. (فتح الباري) قوله: ليدخلن الجنة: لأنه أتى بما عليه، وليس فيه أنه إذا أتى بزايد لا يكون مفلحاً. (شرح النووي)

* أسماء الرجال: علي: ابن عبد الحميد بن مصعب، المعني (نسبة إلى معن بن مالك)، هو موصول عند الترمذي. موسى بن إسماعيل: التبوذكي. سليمان بن المغيرة: القيسي، مولاهم، أبو سعيد البصري.

٧- بَابُ مَا يُذَكِّرُ فِي الْمُنَاوَلَةِ وَكِتَابُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْعِلْمِ إِلَى الْبُلْدَانِ

يَحْتَمِلُ عَطْفُهُ عَلَى «الْمُنَاوَلَةِ» وَ«مَا يَذَكِّرُ». (ك) وَكَذَا فِي الْفَرَى وَغَيْرِهَا. (ف)

وَقَالَ أَنَسٌ * نَسَخَ عُمَانُ سهر الْمَصَاحِفَ، فَبَعَثَ بِهَا إِلَى الْأَقَاقِ. وَرَأَى عَبْدُ اللَّهِ * بَنُ عُمَرَ سهر وَيَحْيَى بَنُ سَعِيدٍ * وَمَالِكٌ * ذَلِكَ جَائِزًا. وَاحْتَجَّ بَعْضُ أَهْلِ الْحِجَازِ فِي الْمُنَاوَلَةِ بِحَدِيثِ النَّبِيِّ سهر المراد منه شيخه الحميدي (ع) حَيْثُ كَتَبَ لِأَمِيرِ السَّرِيَّةِ كِتَابًا وَقَالَ: «لَا تَقْرَأْهُ حَتَّى تَبْلُغَ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا»، فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ الْمَكَانَ قَرَأَهُ عَلَى النَّاسِ وَأَخْبَرَهُمْ بِأَمْرِ النَّبِيِّ سهر.

٦٤- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ * بَنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ * بَنُ سَعْدٍ عَنْ صَالِحٍ * عَنِ ابْنِ شَهَابٍ * عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بَنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُتْبَةَ بَنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بَنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ سهر بَعَثَ بِكِتَابِهِ رَجُلًا، وَأَمَرَهُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى عَظِيمِ الْبَحْرَيْنِ، فَدَفَعَهُ عَظِيمُ الْبَحْرَيْنِ إِلَى كِسْرَى، فَلَمَّا قَرَأَهُ مَرَّقَهُ - فَحَسِبْتُ أَنَّ ابْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ: - فَدَعَا عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ سهر أَنْ يُمَرَّقُوا كُلُّ مُمَرَّقٍ. سهر

بلدة بين البصرة وعمان الكسر أنصح، وهو معرب خسرو (ع) القائل هو ابن شهاب (ع) أحد الفقهاء السبعة (ف) هو المذخر بن ساوى.

أي كل نوع من التفريق. (خ)

١. أَنَسُ: وَفِي نَسَخَةِ: «ابن مالك».

ترجمة: قوله: باب ما يذكر في المناولة. قال شيخ المشايخ في «تراجمه»: ذكر في الترجمة أمرين: ١- المناولة ٢- وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان. وأثبت بحديثي الباب الأمر الثاني، فثبت الأمر الأول بالطريق الأول، فافهم. وقال شيخ الهند في «تراجمه» ما تعريبه: غرض المؤلف إثبات المناولة الاصطلاحية بعد إثبات القراءة والعرض. ولما كان إثبات ذلك من الأحاديث فيه بعض الضيق؛ لذا عقد المؤلف ترجمة أخرى بغرض إظهار الوسعة والسهولة فيه بقوله: «وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان»، وذكر بذيله الأحاديث المسندة، وهي تدل صراحة على الترجمة الثانية، ولكن المقصود الأصلي من كل ذلك هو إثبات الترجمة الأولى. وقد صنع المؤلف هكذا في عدة مواضع، كما ذكرنا في الأصول. انتهى قلت: هذا الأصل الذي أشار إليه الشيخ قدس سره هو الأصل الثاني عشر من أصول التراجم، وقد تقدّم في «المقدمة» في ذيل الأصل الثامن والعشرين. وفي هامش «اللامع»: قال الكرمانى: المناولة من أقسام طُرُق التحمل، وهي على نوعين، أحدهما: المناولة المقرونة بالإجازة، كما أن يدفع الشيخ إلى الطالب أصل سماعه مثلاً ويقول: «هذا سماعي فأجزت لك روايته عني»، وهذه حالة محل السماع عند مالك وغيره، فيجوز إطلاق «حدثنا» و«أخبرنا» فيها، والصحيح أنه منقطع عن درجته، وعليه أكثر الأئمة. وثانيهما: المناولة المجردة عن الإجازة، بأن يناوله أصل سماعه ولا يقول له: «أجزت لك الرواية عني»؛ ولهذا لا تجوز الرواية بها على الصحيح. وقال ابن أمير الحاج في «التفريق»: إنها بدون الإجازة غير معتبر، والإجازة بدونها معتبرة. انتهى ومراد البخاري من الباب القسم الأول. قوله: أن يدفعه إلى عظيم البحرين: في «هامشه» [اللامع]: دلالة الحديث على الجزء الثاني من الترجمة ظاهرة، وأما الجزء الأول فدل عليه الكتاب الذي ناول أمير السرية. انتهى مختصراً

سهر: قوله: المناولة: وهي على نوعين: ١- أحدهما المقرونة بالإجازة، كما أن يرفع الشيخ الكتاب إلى الطالب أصل سماعه مثلاً، ويقول: «هذا سماعي من فلان، أو هذا تصنيفي، وأجزت لك روايته عني»، وهذه حالة محل السماع عند مالك والزهري ويحيى بن سعيد الأنصاري، فيجوز إطلاق «حدثنا» و«أخبرنا» فيها، والصحيح أنه منقطع عن درجته، وعليه أكثر الأئمة. ٢- والآخر: المناولة المجردة عن الإجازة، بأن يناوله أصل السماع، ولا يقول له: «أجزت لك الرواية عني»، وهذه لا تجوز الرواية بها على الصحيح. ومراد البخاري القسم الأول. (عمدة القاري) قوله: وكتاب أهل العلم: اعلم أن «المكتبة» هي أن يكتب الشيخ إلى الطالب شيئاً من حديثه، وهي أيضاً نوعان: ١- أحدهما المقرونة بالإجازة. ٢- وأما الثانية فالصحيح المشهور فيها أنها تجوز الرواية بها، بأن يقول: «كتب لي فلان: قال: حدثنا بكذا»، وقال بعضهم: يجوز «حدثنا» و«أخبرنا» فيهما. أما المناولة والمكتبة المقرونة بالإجازة فقد سوى البخاري بينهما، ورجح قوم المناولة عليها؛ لحصول المشافهة بها بالإذن دون المكتبة، وقد جاوز جماعة من القدماء إطلاق «الإخبار» فيهما، والأولى ما عليه المحققون من اشتراط ذلك. (عمدة القاري وكذا في فتح الباري)

قوله: نسخ عثمان المصاحف: هو طرف من حديث طويل يأتي في «فضائل القرآن» إن شاء الله تعالى. قوله: كسرى: [هو پرويز بن هرمز بن نوشيروان. (الكواكب الدراري)] قوله: كل ممزق: نقل أن ابنه شيرويه مرق بطنه، ثم لم يلبث بعد قتله إلا ستة أشهر. يقال: پرويز لما أيقن بالهلاك فتح خزانة الأدوية، وكتب على حقة السم: «الدواء النافع للجماع»، وكان ابنه مولعاً [أي حريصاً] بذلك، فلما قتل أباه فتح الخزانة، فرأى الحقنة، فتناول منها فمات من ذلك السم، فأدبر عنهم الإقبال ومالت عنهم الدولة وأقبلت عليهم النحوسة، حتى انقرضوا في عهد عمر سهر حين توجه سعد بن أبي وقاص سهر إلى العراق. (الكواكب الدراري والخير الجاري)

* أسماء الرجال: وقال أنس: هو موصول عند المؤلف في «فضائل القرآن». رأى عبد الله: ابن عمر بن الخطاب أو هو عمرو بن العاص، وبالأول جزم الكرمانى وغيره، وهو موافق لجميع نسخ البخاري، وبالتالي قال الحافظ ابن حجر: يحيى بن سعيد: هو الأنصاري. مالك: الإمام المدني. إسماعيل: ابن عبد الله. إبراهيم: ابن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف. صالح: هو ابن كيسان المدني، أبو محمد، مؤدب ولد عمر بن عبد العزيز. ابن شهاب: محمد بن مسلم، الزهري.

٦٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ * أَبُو الْحَسَنِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ * عَنْ قَتَادَةَ * عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ * قَالَ: كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ كِتَابًا - أَوْ أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ - فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُمْ لَا يَفْرُوْنَ كِتَابًا إِلَّا مَحْتُمًا، فَاتَّخَذَ حَاتِمًا مِنْ فِضَّةٍ نَقْشُهُ: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ»، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِهِ فِي يَدِهِ. فَقُلْتُ لِقَتَادَةَ: مَنْ قَالَ: نَقْشُهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ: أَنَسٌ.

كنيته أبو الحسن

شك الراوي. (ع)

أي الروم والعجم

فيه إشارة إلى وثوق الراوية

ترجمه

٨- بَابُ مَنْ قَعَدَ حَيْثُ يَنْتَهِي بِهِ الْمَجْلِسُ وَمَنْ رَأَى فُرْجَةً فِي الْحُلُقَةِ فَجَلَسَ فِيهَا

١٥/١

٦٦- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ * قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ * عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ * أَنَّ أَبَا مَرْثَةَ * - مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي وَقِيدٍ * اللَّيْثِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ وَالنَّاسُ مَعَهُ، إِذْ أَقْبَلَ ثَلَاثَةٌ نَفَرٍ، فَأَقْبَلَ اثْنَانِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَذَهَبَ وَاحِدٌ. قَالَ: فَوَقَفَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَرَأَى فُرْجَةً فِي الْحُلُقَةِ فَجَلَسَ فِيهَا، وَأَمَّا الْآخَرُ فَجَلَسَ خَلْفَهُمْ، وَأَمَّا الثَّالِثُ فَأَذْبَرَ ذَاهِبًا.

أي على مجلسه أو «على» بمعنى «عند». (تو)

فَلَمَّا فَرَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ عَنِ النَّفَرِ الثَّلَاثَةِ؟ أَمَّا أَحَدُهُمْ فَأَوَى إِلَى اللَّهِ فَأَوَاهُ اللَّهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَاسْتَحْيَا فَاسْتَحْيَا اللَّهُ مِنْهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَأَعْرَضَ فَأَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ».

أي جازاه بأن سخط عليه. (ع)

أي رحمه ولم يعاقبه

١. أحدهم: وفي نسخة: «أحدهما».

ترجمة: قوله: باب من قعد حيث ينتهي به المجلس: وكتب الشيخ قدس سره في «اللامع»: وضعه ليدفع به ما في الرجال من النخوة المانعة عن القعود في أواخر القوم، بأن من أدب العلم الجلوس حيث وجد مجلسًا، ولا يستحيي من الجلوس هناك، ولا يعرض عن مجالس الذكر لمثل ذلك. انتهى وكتب شيخ الهند في «ترجمه» ما تعريبه: المقصود من هذا الباب بيان صور الجلوس في حلقة العلم. والحاصل أن الجلوس في الحلقة أفضل من الجلوس في خارجها. وما ذكر في الحديث قوله: «وأما الآخر فاستحيا» ذكر الشراح له معنيين: الأول: أنه لم يرد الجلوس، ولكنه جلس حياء، وبعض الروايات تؤيد هذا المعنى. والثاني: أنه استحيا من أهل المجلس فلم يزارهم وجلس خلفهم. فعلم أن الصورة الأولى - أي الجلوس في داخل الحلقة - أفضل وأحسن من هذين الصورتين. انتهى

سهر: قوله: خاتما: فيه لغات، المشهور منها أربعة: ١- فتح التاء ٢- وكسرهما ٣- وخاتام ٤- وخيتام. والجمع «الخواتم»، و«تختمت»: إذا لبسته. (عمدة القاري) قوله: فأوى إلى الله: بالقصر، أي فجاأ إليه أو انضم إلى مجلس رسوله. «فأواه الله» بالمد، أي جازاه بأن ضمه إلى رحمته ورضوانه.

قوله: فاستحيا: أي ترك المزاحمة؛ حياة من النبي ﷺ ومن الحاضرين. وقال ابن حجر: بل استحيا من الذهاب عن المجلس كما فعل رفيقه الثالث، ففي حديث أنس عند الحاكم: «ومضى الثاني قليلاً ثم جاء فجلس». وقوله: «فاستحيا الله منه» أي رحمه ولم يعاقبه. وقوله: فأعرض الله عنه: أي سخط عليه، فإطلاق الاستحياء والإعراض على الله من باب المشاكلة، كذا في «التوشيح». وفي «الكرمان»: فإن قلت: ما وجه مناسبة الباب بكتاب؟ قلت: من جهة أن المراد بـ«الحلقة» حلقة العلم. وفي الحديث أن السنة الجلوس على موضع الحلقة، وللدخل أن يجلس حيث ينتهي إليه المجلس، ولا يزارح إن لم يجد فرجة، وأن الإعراض عن مجلس العلم مذموم أي بلا عذر ضرورة. انتهى مختصراً

* أسماء الرجال: محمد بن مقاتل: المروزي. عبد الله: ابن المبارك، المروزي. شعبة: ابن الحجاج، أبو بسطام العتكي. قتادة: ابن دعامة بن قنادة، السدوسي. إسماعيل: هو ابن أبي أويس، الأصبحي. مالك: ابن أنس، الإمام المدني. إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة: الأنصاري البخاري، ابن أخي أنس لأمه، التابعي. أبا مرة: اسمه يزيد، المدني. أبي واقد: اسمه الحارث، ابن مالك أو ابن عوف.

سند: قوله: باب من قعد حيث ينتهي به المجلس: ضمير «به» لـ«من قعد»، لا لـ«حيث»؛ إذ لم يعهد رجوع الضمير إلى الظرف في الجملة المضاف إليها، أي حيث يتم المجلس بذلك القاعد، أي يقعد في آخره ومتنهاه؛ إذ المجلس يتم وينتهي بمن قعد في آخره. ويمكن جعل الباء للتعدي، أي يقعد حيث يبلغه المجلس ويقضي المجلس جلوسه فيه. انتهى قوله: إذ أقبل ثلاثة نفر: قيل: كلمة «إذ» في أمثاله للمفاجأة، ومجيئها للمفاجأة في جواب «بينما» كثير. وقيل: زائدة، والوجهان ذكرهما في «القاموس». قلت: والزيادة أقرب ههنا؛ إذ إقبال نفر إلى مجلس النبي ﷺ ليس مما يعد من الأمور الغريبة حتى يحسن إدخال «إذ» الفجائية عليه، والله تعالى أعلم. قوله: فأوى إلى الله: أي قصد قربه والتوجه إليه بالإقبال على مجلس العلم بلا إدارار. قوله: فاستحيا: أي بالإقبال على المجلس بعد أن أدير كما ورد، وقيل: بترك المزاحمة.

٩- بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «رُبَّ مُبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ»
أي أحفظ

١٦/١

٦٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا بَشْرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ* عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ* بَنِ أَبِي بَكْرَةَ* عَنْ أَبِيهِ* قَالَ: ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ: فَقَعَدَ عَلَى بَعِيرِهِ وَأَمْسَكَ إِنْسَانٌ بِخَطَامِهِ - أَوْ بِزِمَامِهِ - قَالَ: «أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟» فَسَكَنَّا حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ سَوَى اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟» قُلْنَا: بَلَى! قَالَ: «فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟» فَسَكَنَّا حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ بِذِي الْحِجَّةِ؟» قُلْنَا: بَلَى! قَالَ: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ بَيْنَكُمْ حَرَامٌ كَحَرَمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا. لِيُبْلَغَ الشَّاهِدُ الْعَائِبُ؛ فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَى أَنْ يُبْلَغَ مَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ مِنْهُ».

١٠- بَابُ: الْعِلْمُ قَبْلَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ
ترجمة سند
يعني أن الشيء يعلم أولاً، ثم يقال ويعمل به. (ك ع)

١٦/١

لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ فَبَدَأَ بِالْعِلْمِ. وَإِنَّ الْعُلَمَاءَ هُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، وَرَثَةُ الْعِلْمِ، مَنْ أَخَذَهُ.....
(محمد: ١٩)

١. عن أبيه قال ذكر النبي: وللأصلي وابن عساكر وأبي الوقت: «عن أبي بكرة أن النبي...».

ترجمة: قوله: باب رب مبلغ أوعى له من سامع: وغرض المصنف عندي ترغيب أخذ العلم ولو من دونه. وفي «مقدمة الأوجز» في رباعيات البخاري: لا يكون الرجل محدثاً كاملاً إلا بعد أن يكتب أربعاً مع أربع ... إلى أن قال: يأخذ عمن هو فوقه، وعمن هو مثله، وعمن هو دونه، وعن كتاب أبيه ... إلى آخر ما فيه. وأيضاً فيه تفسير لقوله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ (يوسف: ٧٦) وتنبيه على رفع درجات العلماء. وفي «العين»: قال القطب: أراد بما المصنف الاستدلال على جواز الحمل على من ليس بفقير إذا ضبط ما يحدث. انتهى قوله: باب العلم قبل القول والعمل: في «هامشه» [اللامع]: احتلفوا في غرض المؤلف عن هذه الترجمة، قال الكرمانى: يريد أن الشيء يُعَلَّم أولاً ثم يقال ويعمل به، فالعلم مقدّم عليهما بالذات، وكذا مقدّم عليهما بالشرف؛ لأنه عمل القلب، وهو أشرف أعضاء البدن. انتهى وقال السندى: الظاهر أن مراده بيان تقدّم العلم على القول والعمل شرفاً ورتبة لا زماناً. اهـ والأوجه عندي أن المصنف أراد التقدم الزماني، وإليه يشير كلام الشيخ من قوله: «تقدم العلم على التكلم به وعظاً»، وهو المراد بالقول وعلى العمل بمقتضاه. ودلالة ما أورد المصنف في هذا الباب على هذا المعنى ظاهرة، لا إخفاء فيه. فغرض المصنف عندي دفع ما يتوهم من الوعيدات على العلم بلا عمل أن المقصر في العلم لا ينبغي له تحصيل العلم، فأثبت المصنف في هذا الباب أن العلم من حيث هو هو مقدم على العمل ذاتاً، وأما ترك العمل به بعد ذلك فأمر آخر موجب للخسارة والوعيدات المترتبة عليه، وهو الظاهر من كلام أكثر الشراح. قال الحافظ: قال ابن المثير: أراد به أن العلم شرط في صحة القول والعمل، فلا يُعْتَرَى إلا به، فهو متقدّم عليهما. فثبت المصنف على ذلك حتى لا يسبق إلى الذهن من قوله: «إن العلم لا ينفع إلا بالعمل» قوياً أمر العلم والتساهل في طلبه. انتهى إلى آخر ما في هامش «اللامع»
وفي «تراجم شيخ الهند» ما تعريه: لقد ذكر المؤلف في هذا الباب في الترجمة عدة آيات وأحاديث وأقوال الصحابة، واكتفى بها، ولم يذكر حديثاً مسنداً. ويظهر منها تأكيد فضيلة العلم والتعليم والتبليغ. وجاء بقوله: «إنما العلم بالتعليم»، والمراد كما أن مدار القول والعمل على العلم، هكذا العلم موقوف على التعلم، فلذا يجب بذل الجهد في تحصيله. ثم المراد بالقبليّة في الترجمة التقدم الزماني كما هو الظاهر، أو المراد تقدم الشرف والرتبة كما يترشح من النصوص والأقوال المذكورة. والأوجه أن نجعل القبليّة عامة بالمعنيين المذكورين. فالخاصل أن التعلم أهم وأقدم من التعليم والعمل كليهما، والله أعلم. اهـ ولو أريد في الترجمة بالقبليّة التقدم الشرطي فلا يبعد عندي أن يكون إشارة إلى خلافة شهيرة تقدمت في أول الكتاب من «فضل العلم على العمل». ثم لم يذكر المصنف في هذا الباب حديثاً مسنداً واقتصر على ما أورد من الآيات والآثار وغير ذلك، فلما أن يكون بياضاً، أو تعمد ذلك؛ اكتفاء بما ذكر، كما في «الفتح». والأوجه عندي أنه أراد بذلك الإشارة إلى الروايات الواردة في الباب كما ذكرته في أول «كتاب العلم»، وقد تقدم الكلام مبسوطاً في «المقدمة» في الفائدة الرابعة من الفصل الثالث على أبواب لم يذكر فيها حديث.

سهر: قوله: أي يوم هذا: إنما قدم السؤال عنها بـ«أي يوم» و«أي شهر»؛ تذكيراً للحرمة وتقريرها في نفوسهم؛ لئني عليه ما أراد تقريره على سبيل تأكيد الحرمة وتشديدها. (الكواكب الدراري) قوله: فسكنتنا: [فيه إشارة إلى تفويض الأمور بالكلية إلى الشارع. (الكواكب الدراري)] قوله: كحرمة يومكم: إنما شبهها في الحرمة باليوم والشهر، وفي بعض الروايات بالبلد أيضاً؛ لأنهم لا يرون استباحة تلك الأشياء وانتهاك حرمتها بحال، كذا في «الكرمانى».

* أسماء الرجال: مسدد: هو ابن مسرهد. بشر: ابن المفضل بن لاحق. ابن عون: عبد الله بن أرطبان، البصري. ابن سيرين: محمد، الأنصاري، أبو بكر، ابن أبي عمرة، ومات سنة ١١٠ هـ. عبد الرحمن: ابن أبي بكرة بن الحارث، الثقفي البصري.

سند: قوله: باب العلم قبل القول والعمل: الظاهر أن مراده بيان تقدّم العلم على القول والعمل شرفاً ورتبة لا زماناً، فدلالة ما ذكره في الباب على التقدم الزماني غير ظاهرة، وإنما يدل على المعنى الأول، والله تعالى أعلم.

أَخَذَ بِحِطِّ وَافِرٍ، وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَظْلُبُ بِهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ. وَقَالَ: «إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ»

(فاطر: ٢٨)

وَقَالَ: «وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ». وَقَالَ: «وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ». وَقَالَ: «هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ

(الملك: ١٠)

(المنكوت: ٤٣)

وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ». وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَإِنَّمَا الْعِلْمُ بِالتَّعَلُّمِ».

يُفَقِّهْهُ

(الزمر: ٩)

وَقَالَ أَبُو ذَرٍّ رضي الله عنه: لَوْ وَضَعْتُمْ الصَّمْصَمَةَ عَلَى هَذِهِ - وَأَشَارَ إِلَى قَفَاهُ - ثُمَّ ظَنَنْتُ أَنِّي أَنْقَذْتُ كَلِمَةً سَمِعْتُهَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ أَنْ

السيف

تُحْزِرُوا عَلَيَّ لَأَنْقَذْتُهَا. وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لِيُبْلَغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ». وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: «كُونُوا رَبَّنِينَ» حُكَمَاءَ عُلَمَاءَ فَقَهَاءَ،

الحكمة صحة القول والفعل (ك)

بجزئياته قبل كلياته. (ك)

وَيُقَالُ: «الرَّبَّانِيُّ» الَّذِي يُرَبِّي النَّاسَ بِصَغَارِ الْعِلْمِ قَبْلَ كِبَارِهِ.

ما وضع من مسائله، و«الكبار»: ما دق منها. (السيوطي)

١١- بَابُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَخَوَّلُهُمُ بِالْمَوْعِظَةِ وَالْعِلْمِ كَيْ لَا يَنْفِرُوا

سهر سند

ترجمة

من ضرب ونصر، أي كيلا يميلوا أو يتباعدهوا عنه. (ع)

يتعهدهم

١٦/١

٦٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانٌ * عَنِ الْأَعْمَشِ * عَنْ أَبِي وَائِلٍ * عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ

يَتَخَوَّلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ فِي الْأَيَّامِ؛ كَرَاهَةِ السَّامَةِ عَلَيْنَا.

ملالة

٦٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو التَّيَّاحِ * عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، عَنْ

النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا، وَبَشِّرُوا وَلَا تُنْفِرُوا».

من «البشارة». (ك ع) لكن النسخ الموجودة موافقة لما في المتن.

١. يفقهه: وفي نسخة: «يفهمه». ٢. حكماء: وفي نسخة: «حلماء». ٣. كراهة: وفي نسخة: «كراهية...».

ترجمة: قوله: باب ما كان النبي ﷺ يتخولهم بالموعظة والعلم كي لا ينفروا: قال الحافظ: قوله في الترجمة: «لئلا ينفروا» استعمل في الترجمة معنى الحديثين اللذين ساقهما، وتضمن ذلك تفسير السامة بالفور، وهما متقربان. ومناسبه لما قبله ظاهرة من جهة ما حكاه أخيراً من تفسير الرباني، كمناسبة الذي قبله من تشديد أي ذر في أمر التبليغ لما قبله من الأمر بالتبليغ. وغالب أبواب هذا الكتاب لمن أمعن النظر فيها والتأمل لا يخلو عن ذلك.

وقد ذكر شيخ الهند في آخر باب السابق ما تعريبه: قد ذكر المؤلف بعد هذا باين، وترجم للأولى بقوله: «ما كان النبي ﷺ يتخولهم بالموعظة...»، وترجم للثانية بقوله: «من جعل لأهل العلم أياماً معلومة...»، والغرض منهما واحد، وذكر في كليهما رواية ابن مسعود: «كان النبي ﷺ يتخولنا بالموعظة». والظاهر بعد ملاحظتهما أن رسول الله ﷺ كان يذكر الصحابة ويعلمهم مع مراعاة نشاطهم وملهم وحوادثهم. وكذا كان عبد الله بن مسعود أيضاً بعده ﷺ يذكر أصحابه كل يوم خميس، وكان يحتز عن الموعظة كل يوم مع إصرارهم؛ لكيلا يمل السامعون فيتكاسلوا. وبالجملية يستنبط من كل هذا أهمية التعليم والتذكير وانتظامه والمداومة عليه؛ فإن أحب الدين ما داوم عليه صاحبه.

سهر: قوله: وإنما العلم بالتعلم: وفي بعضها: «بالتعليم»، أي ليس العلم المعتبر إلا المأخوذ من الأنبياء وورثتهم على سبيل التعلم والتعليم. ويفهم منه أن العلم لا يطلق إلا على علم الشريعة؛ ولهذا لو أوصى رجل للعلماء لا يصرف إلا على أصحاب الحديث والتفسير والفقه. وهذا يحتمل أن يكون من كلام البخاري. (الكواكب الدراري)

قوله: يتخولهم: أي يتعهدهم ويراعي الأوقات في وعظهم ويتحرى منها ما يكون مظنة القبول، ولا يفعل كل يوم؛ لئلا يسأموا. و«الخائل»: القيم، ومنه قولهم: «خال المال بخوله» إذا أحسن القيام عليه، كذا في «الكرمان».

* أسماء الرجال: محمد: ابن يوسف بن واقد، الفريابي. سفيان: الثوري. الأعمش: سليمان بن مهران. أبو وائل: شقيق بن سلمة، الكوفي. محمد: ابن بشار بن داود، الملقب ببندار. يحيى بن سعيد: الأحول القطان. شعبة: ابن الحجاج. أبو التياح: يزيد بن حميد، الضبيعي.

سند: قوله: يتخولهم بالموعظة: أي يصلحهم ويراعي الأوقات في تذكيرهم.

١٦/١

١٢- بَابُ مَنْ جَعَلَ لِأَهْلِ الْعِلْمِ آيَاتًا مَعْلُومَةً

٧٠- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَذْكُرُ النَّاسَ فِي كُلِّ

خَمِيسٍ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، لَوَدِدْتُ أَنَّكَ ذَكَرْتَنَا كُلَّ يَوْمٍ. قَالَ: أَمَا إِنَّهُ يَمْنَعُنِي مِنْ ذَلِكَ أَنِّي أَكْرَهُ أَنْ أُمْلِكَكُمْ، وَإِنِّي

كُتِبَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ

أَتَحَوَّلُكُمْ بِالْمَوْعِظَةِ كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَحَوَّلُنَا بِهَا؛ خَافَةَ السَّامَةَ عَلَيْنَا.

كاملالة لفظاً ومعنى

١٦/١

١٣- بَابُ مَنْ يُرِدُ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفْقَهُهُ فِي الدِّينِ

أي يجعله فقيهاً في الدين. (ع)

٧١- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: قَالَ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: سَمِعْتُ

مُعَاوِيَةَ* خَطِيبًا يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ يُرِدُ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفْقَهُهُ فِي الدِّينِ، وَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ وَاللَّهُ يُعْطِي، وَلَنْ تَزَالَ

هَذِهِ الْأُمَّةُ قَائِمَةٌ عَلَى أَمْرِ اللَّهِ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ».

القيامة

أي على الدين الحق. (ك)

١. معلومة: وفي نسخة: «معلوماً»، وفي نسخة: «معلومات».

ترجمة: قوله: باب من جعل لأهل العلم آياتاً معلومة: قال الحافظ: أخذ من فعل ابن مسعود أو من استنباط ابن مسعود ذلك من الحديث الذي أورده. انتهى قلت: والأوجه الثاني؛ فإن في الأول يكون استدلال الإمام البخاري بالموقوف لا بالرفع. وكتب الشيخ في «اللامع»: لما كان من المسلم أن التعيين الزماني والمكاني فيما لم يثبت شرعاً مما يعد بدعة وكرهية دفعه بأن التعيين فيه جائز؛ إذ لولا ذلك لأدّى إلى الحرج لهم، مع أن العلم واجب التحصيل لا يمكن تركه، فلا مضير إلا إلى تعيين يوم له، فيتحينه الناس ويحضرونه، فلا يؤدي ذلك إلى حرج لهم في أمر معاشهم، ويحصل المقصود، والله سبحانه وتعالى أعلم. اهـ وفي «هامشه» ما أفاده الشيخ واضح؛ فإن البدعة هو التعيين الذي يعد فيه ثواب وأجر خاص بهذا المعين، وأما التعيين لساعات الدروس مثلاً فلا يعدّه أحد أجراً وثواباً. انتهى قلت: ويمكن عند هذا العبد الضعيف في غرض الترجمة أيضاً أن مثل هذا التأخير لا يُعدّ من التقصير في التبليغ بشيء. قوله: باب من يرد الله به خيراً: وكتب شيخ الهند في «ترجمته»: هذا الباب والآتي متصلان، وكتب بعد: وينبغي أن يحمل الترجمة الأولى على الفقه في الدين والثانية على الفهم في العلم، ومفهومهما متقارب. ويظهر من الترجمة الأولى - وهي بعينها لفظ الحديث المذكور في الباب - أمران، الأول: أن الفقه في الدين خير عظيم. والثاني: أن حصول الفقه في الدين هو بمحض عطاء الله عز وجل، حتى أن النبي ﷺ نبّه على ذلك واعتذر عن نفسه بقوله: «إنما أنا قاسم»، فيظهر منه عظمة الفقه وفصيلته. وذكر في الترجمة الثانية - وهي الفهم في العلم - حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «إن من الشجر شجرة...»، وقد مرّ قبل عدة أبواب أيضاً، والظاهر: أن المؤلف رحمه الله يريد بذلك -

سهر: قوله: وإنما أنا قاسم: أي أنا ألقى إلى كل واحد ما يليق به، والله يوفق من يشاء منكم بفهمه والتفكير في معناه، كذا في «الكرمان».

قوله: ولن تزال هذه الأمة قائمة: قال النووي: يحتمل أن يكون هذه الطائفة من أنواع المؤمنين، فمنهم مقاتلون ومنهم فقهاء ومنهم محدثون ومنهم زهاد. وقال الإمام أحمد: إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري: من هم؟ (الكواكب الدراري) قال القسطلاني: و«الحق» غاية لقوله: «لن تزال»، واستشكل بأن ما بعد الغاية يخالف لما قبلها؛ إذ يلزم منه أن لا تكون هذه الأمة يوم القيامة على الحق. وأجيب بأن المراد من قوله: «أمر الله» التكليف، وهي معدومة فيها. أو المراد بالغاية هنا تأكيد التأييد على حد قوله تعالى: «مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ» (هود: ١٠٧) أو هي غاية لقوله: «لا يضرهم»؛ لأنه أقرب، ويكون المعنى: حتى يأتي بلاء الله فيضرهم حينئذ، فيكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها.

* أسماء الرجال: عثمان بن أبي شيبة: هو عثمان بن محمد بن إبراهيم بن أبي شيبة. جرير: ابن عبد الحميد بن قرط، العبسي الكوفي. منصور: هو ابن المعتمر بن عبد الله. أبي وائل: شقيق بن سلمة. سعيد بن عفير: المصري، واسم أبيه: كثير. ابن وهب: اسمه عبد الله بن مسلم، القرشي المصري الفهري. يونس: ابن يزيد، الأيلي. ابن شهاب: محمد بن مسلم، الزهري. حميد: ابن عبد الرحمن بن عوف. معاوية: ابن أبي سفيان صخر بن حرب.

سند: قوله: من يرد الله به خيراً إلخ: قيل: إن لم نقل بعموم «من» فالأمر واضح؛ إذ هو في قوة بعض من أريد به الخير، وإن قلنا بعمومها يصير المعنى: كل من يرد به الخير... وهو مشكل بمن مات قبل البلوغ مؤمناً ونحوه؛ فإنه قد أريد به الخير وليس بفقير، وبجواب بأنه عام مخصوص كما هو أكثر العمومات، أو المراد من يرد الله به خيراً خاصاً على حذف الصفة. انتهى قلت: الوجه حمل الخير على العظيم على أن التنكير للتعظيم، فلا إشكال على أنه يمكن حمل الخير على الإطلاق واعتبار تنزيل غير الفقه في الدين منزلة العدم بالنسبة إلى الفقه في الدين، فيكون الكلام مبنياً على المبالغة، كأن من لم يُعط الفقه في الدين ما أريد به الخير، وما ذكر من الوجوه لا يناسب المقصود. ويمكن حمل «من» على المكلفين؛ لأن كلام الشارع غالباً يتعلق ببيان أحوالهم، فلا يرد من مات قبل البلوغ أو أسلم ومات قبل مجيء وقت الصلاة مثلاً، أي قبل تقرر التكليف، والله تعالى أعلم.

قوله: وإنما أنا قاسم: أي اختلافهم في الفقه ليس بأمر من جهته، بل بأمر من جهة الله تعالى، فهذا كالاقتدار.

قوله: ولن تزال هذه الأمة قائمة على أمر الله: ظاهر الحديث يفيد أن المراد قيامهم على العلم والعمل لا به الجهاد فقط، والله تعالى أعلم.

١٤- بَابُ الْفَهْمِ فِي الْعِلْمِ

١٦/١

٧٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ* قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ* قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ* عَنْ مُجَاهِدٍ* قَالَ: صَحِبْتُ ابْنَ عُمَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلَمْ أَسْمَعْهُ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَانِي بِجَمَارٍ فَقَالَ: «إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً مَثَلُهَا كَمَثَلِ الْمُسْلِمِ»، فَأَرَدْتُ أَنْ أَقُولَ: هِيَ التَّخْلَةُ، فَإِذَا أَنَا أَصْعَرُ الْقَوْمَ، فَسَكَتُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هِيَ التَّخْلَةُ».

كان سكوته استحياء وتعظيماً للأكابر. (ك)

يفتح الميم، أي صفتها المحببة (ع)

١٥- بَابُ الْإِغْتِبَاطِ فِي الْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ

١٧/١

وَقَالَ عُمَرُ* ﷺ: «تَفَقَّهُوا قَبْلَ أَنْ تُسَوِّدُوا». قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَبَعْدَ أَنْ تُسَوِّدُوا، وَقَدْ تَعَلَّمَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ كِبَرِ سِنِهِمْ.

يفتح الواو المشددة. (ك)

البخاري

١. تفقهوا: وفي نسخة: «تفهموا». ٢. قال أبو عبد الله وبعد أن تسودوا إلخ: كذا للكشيميهي.

ترجمة = بيان فضل الفهم. وقد اعترض على هذا بعض أهل التحقيق وقالوا: لا يوجد ههنا لفظ يدل على الفضل، ولكن هذا الاعتراض ليس بصحيح؛ لأن المؤلف قد ذكر حديث ابن عمر ﷺ هذا في عدة أبواب فيما مضى وفيما يأتي، واللفظ الدال على فضل الفهم موجود في عدة روايات، منها ما سيأتي في آخر «كتاب العلم»، وجاء فيه قول عمر: «لأن تكون قلنتا أحب إلي من أن يكون لي كذا وكذا»، ودلالته على الفضل واضحة. وقد صنع المؤلف هكذا كثيراً في كتابه، بأنه لا يذكر اللفظ الدال على الترجمة في الحديث، فيكتفي على ما قد ذكر ذلك اللفظ في نفس الحديث في موضع آخر، كما مر في الأصول. اهـ

قوله: باب الفهم في العلم: كتب الشيخ في «اللامع»: أراد بذلك أن الفقه أعلى مراتب العلماء، فإن فاتته ذلك فلا أقل من أن يسعى في تحصيل فهم المطالب، وهو ممدوح أيضاً كما وقع لابن عمر ﷺ حيث أدى ذهنه إلى التخلية، فقال له عمر: «هلاً ذكرت ذلك؟» فعلم بذلك غاية مدح ومنقبة للفهم، وهو ليس بفقير؛ لأن الفقه استنباط المسائل والوقوف على دقائق الشريعة وعلل الأحكام، ويمكن أن يكون هذا الباب بياناً؛ لأن الفقه والفهم ليسا شيئين متغايرين، وإنما هما واحد. انتهى قلت: وإليه مال شيخ الهند؛ إذ جعل البابين واحداً كما تقدم. وفي هامش «اللامع»: نبه الشيخ بذلك على جودة الإمام البخاري بأنه ﷺ بوب أولاً «باب يفقهه في الدين»، ثم ثنى بذلك الباب، كأنه أشار إلى مرتبتين: ١- مرتبة التفقه، وهو أعلى ٢- ثم مرتبة الفكر والمطالعة. قال الحافظ: مناسبة الحديث بالترجمة أن ابن عمر لما ذكر النبي ﷺ المسألة عند إحضار الجمار إليه فهم أن المسؤول عنه التخلية، فالفهم فطنة يفهم بها صاحبها من الكلام ما يقترن به من قول أو فعل. انتهى والغرض عندي الترغيب في التدبر والمطالعة أو التنبيه على طريقها من النظر إلى المقترنات. انتهى ما في «هامش اللمع» وتقدم كلام شيخ الهند على ذلك في الباب السابق. والجملة أهم اختلفوا في غرض الترجمة على خمسة أقوال: الأول: أن الغرض إثبات فضل الفهم في العلم أي العلوم، وهو الذي جزم به الحافظ واختاره شيخ الهند، وهو ظاهر من حديث الباب من جهة أن ابن عمر استخرج من فهمه ما أراد به النبي ﷺ، والأولى أنه شيء ذو فضيلة لما كان في استخبار النبي ﷺ فائدة، فاستخباره ﷺ دليل على كونه ذا فضل، والله أعلم. والثاني: غرضه بيان أن الفهم يكون مختلفاً، حتى أن ابن عمر مع صغر سنه فهم ما خفي على الكبار، قاله السندي. وقال: وليس المراد بيان فضل الفهم؛ إذ لا دلالة للحديث عليه. قلت: قد بينا وجه الدلالة فله الحمد، وقد تقدم في الباب السابق جواب شيخ الهند. والثالث: غرضه بيان أنه إن فاتته الفقه الذي هو أعلى فلا يقصر في الطلب حتى يفوته الأدنى، وهو فهم المراد والمطلب، وجنح إليه العارف الجنحوي ﷺ. والرابع: الترغيب في التدبر والمطالعة. والخامس: التنبيه على طريق المطالعة بالنظر إلى المقترنات والقياس على النظائر، وهو من مخترعائي، والله أعلم.

قوله: باب الاغتياب في العلم والحكمة: قال الحافظ في «الفتح»: فيه نظير ما ذكرنا في قوله: «بالموعظة والعلم»، لكن هذا عكس ذلك، أو من العطف التفسيري إن قلنا: إنهما مترادفان. والمقصود أن الحسد في الحديث بمعنى الغبطة؛ لما يأتي في «فضائل القرآن» من زيادة قوله: «ليني أوتيت مثل ما أوتي فلان!» الحديث، انتهى ملخصاً من «الفتح». وفي «تراجم شيخ الهند»: أن المقصود التحريض على طلب العلم؛ ولذا عقبه قول عمر بالأمر. اهـ وفي «اللامع»: أشار بذلك إلى أن لفظ الحسد الوارد في الرواية محمول عليه. اهـ =

سهر: قوله: الفهم: بإسكان الهاء وفتحها لغتان. قوله: «في العلم» أي المعلوم أي إدراك المعلومات، وإلا فالفهم نفس العلم، كما فسر به الجوهري، كذا قاله الحافظ ابن حجر والبرماوي تبعاً للكرمان. (إرشاد الساري) قوله: فأردت أن أقول هي التخلية: ففيه المطابقة للترجمة؛ لأن ابن عمر فهم ذلك العلم، ولكنه منعه عن الإبداء بحيائه وصغره. (عمدة القاري) قوله: الاغتياب: من «الغبطة»، وهي أن يتمنى مثل حال المغبوط، بخلاف الحسد؛ فإنه أن يتمنى زوال ما فيه. (عمدة القاري)

قوله: قبل أن تسودوا: بضم المثناة وفتح المهملة وتشديد الواو، أي تجعلوا سادة. (فتح الباري) قال العيني: لا شك أن الذي يتفقه قبل السيادة يغبط في فقهه وعلمه، فيدخل في قوله: «باب الاغتياب في العلم». انتهى قوله: قال أبو عبد الله ... بعد كبر سنهم: زاده الكشيميهي فقط. (عمدة القاري وفتح الباري)

قوله: وبعد أن تسودوا: [مقصود المصنف من هذا التنبيه على أن مقصود عمر ليس التحصيل فيما قبل السيادة فقط، بل فيه وفيما بعده. وفيه بيان الاغتياب. (الخيز الجاري)]

* أسماء الرجال: علي بن عبد الله: المدني. سفيان: ابن عيينة. ابن أبي نجيح: عبد الله، واسم أبيه: يسار. مجاهد: ابن جبر (بفتح الجيم وسكون الموحدة) وقيل: جبر مصغراً، المخزومي. (إرشاد الساري)

سند: قوله: باب الفهم في العلم: أي بيان أنه مختلف، حتى أن ابن عمر مع صغر سنه فهم ما خفي على الكبار، وليس المراد بيان فضل الفهم؛ إذ لا دلالة للحديث عليه، والله تعالى أعلم.

٧٣- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ* قَالَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ* عَلَى غَيْرِ مَا حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ

قَيْسَ بْنَ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَاسْلَطَهُ عَلَى هَلَكَيْتِهِ فِي الْحَقِّ. وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْحِكْمَةَ، فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيَعْلَمُهَا».

بالتحريك أي هلاكه، والتعبير بهذا اللفظ للمبالغة

ترجمة سند

١٦- بَابُ مَا ذُكِرَ فِي ذَهَابِ مُوسَى عليه السلام فِي الْبَحْرِ إِلَى الْخَضِرِ

ككتف، اسمه بليا

١٧/١

وَقَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿هَلْ أَتَيْتُكَ عَلَىٰ أَنْ تُعَلِّمَنِي﴾ الآية.

(الكهف: ٦٦)

١. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ٢. تعلمني: وفي نسخة: «تُعَلِّمَنِي». [كذا في نسخة واحدة فقط من عشرة نسخ البخاري التي كانت موجودة وقت الكتابة. والله أعلم].
٣. الآية: وللأصلي: «مِمَّا عَلَّمْتَ رُسُلًا».

ترجمة = وفي «هامشه»: «الغبطة» لغة: أن يمتنى مثل حال المغبوط، من غير أن يريد زوالها عنه. و«الحسد»: أن يتمنى زوال نعمة المحسود ... إلى آخر ما بسط فيه من اختلاف تفسيرهما. وفيه قال القسطلاني: عطف «الحكمة» من باب العطف التفسيري، أو من باب عطف الخاص على العام. وكتب الشيخ في «اللامع»: ومعنى قول عمر: «تفقهوا قبل أن تُسودوا» أن السيادة لما كانت مانعة عن الاشتغال بالفقه - لما فيها من أشغال وعلاات مانعة عنه - فأولى أن تفقهوا قبل أن تقعوا فيها، ولم يُرد أن لا تفقهوا بعدها، وإنما أراد أنه لا يتيسر بعدها. فقول المؤلف: «وبعدها» تنبيه على مراد عمر؛ لئلا يظن أحد أنه فهم عن التعلم بعدها. اهـ وبسط في «هامشه» الكلام في شرح كلام الشيخ قدس سره ومناسبة أثر عمر رضي الله عنه بالترجمة، فليراجع إليه.

قوله: باب ما ذكر في ذهاب موسى عليه السلام في البحر إلى الخضر: وفي هامش «اللامع»: قال الحافظ: هذا الباب معقود للترغيب في احتمال المشقة في طلب العلم؛ لأن ما يُغَيِّط به تحتمل المشقة فيه، ولأن موسى عليه السلام لم يمنعه بلوغه من السيادة المحل الأعلى من طلب وركوب البر والبحر لأجله، فظهر بهذا مناسبة هذا الباب لما قبله. وكتب شيخ الهند ما تعريبه: لم يذكر المؤلف مقصوده بالترجمة نصاً، وجعل قصة موسى والخضر عليهما السلام ترجمة، ولكن لا يخفى أنه لا بد أن يكون غرضه من ذكر القصة المذكورة إثبات أمر ما يتعلق بـ«كتاب العلم». ولا يقال لنفس القصة: إنها المقصودة في هذا الموضوع، فظاهر النظر يؤدي إلى أنه أراد به إثبات السفر لطلب العلم، ولكن قد عقد بعد باين «باب الخروج في طلب العلم»، وذكر فيه هذا الحديث أيضاً، فليس لنا إلا أن نقول: إن غرض المؤلف من هذا الباب إثبات الخروج في البحر وفي الباب الآتي إثبات الخروج مطلقاً، ولكن الأحسن أن يكون المقصود من ذهاب موسى عليه السلام التعلم بعد السيادة، وفي الباب الآتي الخروج في طلب العلم هو المقصود صراحة، فلا حاجة إلى التكلف مطلقاً. وقد صنع هذا في مواضع آخر أيضاً، بأن جعل تكميل الأمر وتحقيقه المتعلق بالباب الأول في الباب الثاني؛ فلأنه قد ذكر في الباب السابق قوله: «قد تعلم أصحاب النبي ﷺ بعد كبر سنهم» بذيل الترجمة بحسبها، وهنا أكمل ذلك استقلالاً بأن موسى عليه السلام مع كونه سيد سادات العالم كم جد واجتهد برغبته وشوقه لتعلم العلم، مع كون العلم أيضاً زائداً على العلم الضروري، ومفضولاً عن علم كليهم الله ﷻ. ونظراً إلى هذه الأمور لا بد أن قد يظن أنه يمكن أن ذهاب موسى عليه السلام لم يكن لغرض التعلم، بل رغبة وشوقاً في لقاء الخضر عليه السلام ومشاهدة علومه؛ فإن الرسول ﷺ أشار إلى هذا الشوق أيضاً بقوله: «وددنا أن موسى عليه السلام كان صبر حتى يقص الله علينا من خبرهما»، دفعاً لهذا الظن ذكر المؤلف في الترجمة قول الله عز وجل: ﴿هَلْ أَتَيْتُكَ عَلَىٰ أَنْ تُعَلِّمَنِي﴾ الآية. (الكهف: ٦٦)

وفي «تراجم شيخ المشايخ مسند الهند»: مقصود الباب إثبات الرحلة لأجل تحصيل العلم؛ لأنها ما كانت معهودة في زمان الصحابة والتابعين وتبعهم، بل كانوا يأخذون العلم من علماء بلدانهم، فلما دَوَّتْ الكُتُب وانتشرت تلك في البلدان ارتحلوا من بلد إلى بلد، وصارت تلك عادة فيما بينهم، فأثبت المؤلف أصلاً صحيحاً قوياً. اهـ وفي هامش «اللامع»: هكذا أفاد شيخ المشايخ، وبشكل عليه ما سيأتي قريباً من «باب الخروج في طلب العلم»؛ فإن المقصد الذي أفاده شيخ المشايخ يناسب هذا الباب الثاني. والأوجه عندي في غرض هذا الباب الأول جواز ركوب البحر للتعلم؛ لدفع ما يتوهم عدم الجواز من حديث أخرجه أبو داود عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: «لا يركب البحر إلا حاج أو معتمر أو غازٍ في =

سهر: قوله: على غير ما حدثناه الزهري: برفع «الزهري»؛ لأنه فاعل «حدث». والغرض من ذكره الإشعار بأنه سمع ذلك من إسماعيل على وجه غير الوجه الذي سمع من الزهري، إما مغايرة في اللفظ وإما في الإسناد وإما في غير ذلك. وفائدته التقوية والترجيح بتعدد الطرق. (الكواكب الدراري)

قوله: اثنتين: [بالتاء في معظم الروايات، أي حصلتين. ويروى: «في اثنين» أي شيئين. (عمدة القاري)] قوله: الخضر: بفتح الحاء وكسر الضاد المعجمتين، لقبه. ويجوز إسكان الضاد مع كسر الحاء وفتحها، كما هو في نظائره. قال الطبري: كان في أيام أفريديون، قال: وقيل: كان مقدمة ذي القرنين الأكبر، أما اسمه فهو بليا بن مُلُكان (بفتح الميم وسكون اللام). اختلف: هل هو ولي أم نبي؟ وبالأول جزم القشيري. واختلف أيضاً: هل كان نبياً مرسلأ أم لا؟ على قولين. وأغرب ما قيل: إنه من الملائكة. والصحيح أنه نبي، وجزم به جماعة. وقال النعيلي: هو نبي على جميع الأقوال، مُعَمَّرٌ مَحْبُوبٌ عن الأبصار، وصححه ابن الجوزي أيضاً في «كتابه». (ملتحق من العيني)

* أسماء الرجال: الحميدي: عبد الله بن الزبير بن عيسى، أبو بكر المكي. سفيان: هو ابن عيينة. إسماعيل بن أبي خالد: الأحمسي البجلي.

سند: قوله: باب ما ذكر في ذهاب موسى في البحر إلى الخضر: كأنه أراد بقوله: «في البحر» أي في ناحية البحر وطره، لا أنه ركب البحر؛ إذ المشهور أنه خرج في البر. ثم رأيت الشيخ ابن حجر كتب هذا الوجه على طريق الاحتمال مع احتمالات أخر، من جملة: أن «إلى» في قوله: «إلى الخضر» بمعنى «مع».

ابن الوليد

٧٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غُرَيْرٍ الزُّهْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ* بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ - يَعْنِي ابْنَ كَيْسَانَ -

المدني. (ق)

بضم المعجمة والراء المكسرة. (ك)

عَنِ ابْنِ شَهَابٍ حَدَّثَهُ: أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ* بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عليهما السلام: أَنَّهُ تَمَارَى هُوَ وَالْخُزْرُ بْنُ قَيْسٍ بْنِ حِصْنِ الْقَزَارِيِّ

الزهري

ابن مسعود. (ك)

نجدل

صحابي. (ف)

فِي صَاحِبِ مُوسَى. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هُوَ خَضِرٌ.

فَمَرَّ بِهِمَا أَبُو* بْنُ كَعْبٍ فَدَعَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَ: إِنِّي تَمَارَيْتُ أَنَا وَصَاحِبِي هَذَا فِي صَاحِبِ مُوسَى الَّذِي سَأَلَ مُوسَى السَّبِيلَ

أي اختلفت

إِلَى لُقْيَيْهِ، هَلْ سَمِعْتَ النَّبِيَّ عليه السلام يَذْكُرُ شَأْنَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ عليه السلام يَقُولُ: «بَيْنَمَا مُوسَى فِي مَلَأٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، إِذْ جَاءَهُ

رَجُلٌ فَقَالَ: هَلْ تَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْكَ؟ قَالَ مُوسَى: لَا. فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَى مُوسَى: بَلَى، عَبْدُنَا خَضِرٌ. فَسَأَلَ مُوسَى السَّبِيلَ إِلَيْهِ،

لم يسم

فَجَعَلَ اللَّهُ لَهُ الْحُوتَ آيَةً، وَقِيلَ لَهُ: إِذَا فَقَدْتَ الْحُوتَ فَارْجِعْ، فَإِنَّكَ سَتَلْقَاهُ.

أي إلى أثر الحوت

فَكَانَ يَتَّبِعُ أَثَرَ الْحُوتِ فِي الْبَحْرِ، فَقَالَ لِمُوسَى فَتَاهُ: أَرَأَيْتَ إِذْ أَوْفَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ، وَمَا أَتْسَانِيهِ إِلَّا

هي التي دون نهر الزيت بالغرب. (ع)

أي حين أوفينا

أخبرني

ينتظر فقده. (ع)

الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ، قَالَ: ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِي، فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا، فَوَجَدَا خَضِرًا. فَكَانَ مِنْ شَأْنِهِمَا مَا قَصَّ اللَّهُ تَعَالَى

نطلب فرجنا

فِي كِتَابِهِ.

١. حدثه: وللكشميهني: «حدث». ٢. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ٣. يقول: وللمستملح والحموي قبله: «يذكر شأنه». ٤. بلى: وفي نسخة: «بل». ٥. موسى: وفي نسخة بعده: «ريه».

ترجمة = سبيل الله، فقد يتوهم من الحصر في الثلاث عدم الجواز لغيرها، ولذا يترجم المصنف في «كتاب البيوع»: «باب التجارة في البحر». انتهى ثم يستشكل قوله في الترجمة: «في البحر إلى الخضر» قال شيخ الهند ما تعريبه: إن ذهاب موسى في البحر إلى الخضر خلاف للمشهور والمنقول؛ فإن موسى عليه السلام لقي الخضر بعد السفر في البر، لا في البحر. وقد أول الشراح المحققون ذلك بعدة تأويلات: ١- فحملوا حرف «إلى» في قوله: «إلى الخضر» بمعنى «مع» ٢- أو المراد بـ«البحر» ناحية البحر وطرف البحر ٣- ولكن الأسهل أن ترك «إلى» و«البحر» على ظاهرهما، ويقال: إنه لم يذكر واو العطف قبل قوله: «إلى الخضر»؛ فإنه لا يذكر أحياناً واو العطف؛ اعتماداً على فهم السامع، والله أعلم. وفي «اللامع»: استشكل عليهم هذه الكلمة؛ فإن ذهاب موسى في البحر لم تكن إلى الخضر، والجواب: أن كلمة «إلى» بمعنى «مع»، وهي كثيرة. أو يقال: لما أمر موسى بالذهاب إلى الخضر كان عليه أن يصل إليه كيف ما كان: في البر أو البحر، فلفظ «البحر» مفهوم من إطلاق أمره بالذهاب إليه. والأول أولى. اهـ.

وفي «هامشه»: قال الحافظ: ظاهر التوبيخ أن موسى ركب البحر لما توجه في طلب الخضر. وفيه نظر؛ لأن الذي ثبت عند المصنف وغيره أنه خرج في البر، وإنما ركب البحر في السفينة هو والخضر بعد أن التقيا، فيحمل قوله: «إلى الخضر» على أن فيه حذفاً، أي إلى مقصد الخضر؛ لأن موسى لم يركب البحر لحاجة نفسه، وإنما ركبته تبعاً للخضر. ويحتمل أن يكون التقدير: ذهاب موسى في ساحل البحر، فيكون فيه حذف. ويمكن أن يقال: مقصود الذهاب إنما حصل بتمام القصة إلى آخر ما بسط فيه. وما في «اللامع» من قوله: إن كلمة «إلى» بمعنى «مع»...، اقتصر عليه في «التقرير المكي»؛ إذ قال: «إلى» بمعنى «مع» كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ (النساء: ٢). قلت: واختاره ابن المنير أيضاً.

سهر: قوله: فتاه: [أي صاحبه، وهو يوشع بن النون]. قوله: قصصاً: نصب على تقدير: يُقَصَّصَانِ قَصَصًا، من «قَصَّ أَثَرَهُ بِقَصِّ قَصَصًا وَقَصًّا»: أي تتبعه، قال تعالى: ﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِّيْهِ﴾ (القصص: ١١) أي تتبعي أثره. قال الصغاني: قال تعالى: ﴿فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا﴾ (الكهف: ٦٤) أي رجعا من الطريق الذي سلكاه بقصص الأثر. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: يعقوب: ابن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف. عبيد الله: ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود. أبي: ابن كعب بن المنذر، الأنصاري.

سند: قوله: فكان يتبع أثر الحوت في البحر: كأن المراد فكان يريد ينتظر أن يفقد الحوت فيتبع أثره؛ إذ الظاهر أنه ما اتبع الأثر إلا بعد ما رجع إلى الصخرة، لا أول الأمر. ويمكن أن يكون معنى قوله: «فكان» أي حال الرجوع يتبع، ويكون قوله: «فقال لموسى فتاه» معطوفاً على «قيل له»، لا على «فكان يتبع»، والفاء للدلالة على أن فتى موسى قال لموسى ذلك القول بعد الخروج بقليل، والله تعالى أعلم.

ترجمة
١٧- بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ الْكِتَابَ» (أي القرآن. ع)

١٧/١

أشار بهذا إلى أن هذا لا يختص بابن عباس. (ع)

٧٥- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ * قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ * عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ^{سهر} ﷺ قَالَ: ضَمَّنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ^{مول ابن عباس. (ع)}

وَقَالَ: «اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ الْكِتَابَ».

لا شك في قوله؛ لأنه كان رئيس المفسرين

ترجمة سند
١٨- بَابُ: مَتَى يَصِحُّ سَمَاعُ الصَّغِيرِ؟

١٧/١

٧٦- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ^{سهر} ﷺ قَالَ: أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى جِمَارٍ أَتَانِ، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ تَاهَرْتُ الْإِحْيَاءَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بَيْنِي إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ، فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ وَأَرْسَلْتُ الْأَتَانَ تَرْتَعُ، وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ، فَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ عَلَيَّ. ^{سهر} ^{قاربت} ^{بفتح الحزنة، الأثنى من الحمر} ^{صفه أو بدل. (ع)} ^{الأمام} ^{الزهري} ^{ابن مسعود}

٧٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُسْهَرٍ * قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ * قَالَ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ * عَنِ الزُّهْرِيِّ... ^{بضم الميم وكسره الهاء، اسمه عبد الأعلى. (ع)} ^{منسوب بصغير أبو الهذيل محمد بن الوليد}

١. الصغير: وللشمسيهني: «الصبي الصغير». ٢. ودخلت: وللشمسيهني: «فدخلت». ٣. فلم ينكر ذلك علي: وللحموي: «فلم ينكره علي».

ترجمة: قوله: باب قول النبي ﷺ اللهم علمه الكتاب: قال الحافظ: استعمل لفظ الحديث ترجمة؛ تمسكاً بأن ذلك لا يختص جوازه بابن عباس، والضمير على هذا لغير مذكور. ويحتمل أن يكون لابن عباس نفسه - لنقدم ذكره في الحديث السابق - إشارة إلى أن الذي وقع لابن عباس من غلبته للحر بن قيس إنما كان بدعاء النبي ﷺ له. انتهى ويحتمل عندي أن المصنف أشار بذلك إلى سبب الدعاء، وهو خدمته ﷺ؛ إذ وضع له وضوياً لما دخل الخلاء، كما سيأتي في «باب وضع الماء عند الخلاء». أو أدبه معه ﷺ. قال الحافظ: فقد أخرج أحمد عن ابن عباس في قيامه خلفه ﷺ في صلاة الليل: «فقال: ما بالك؟ أجعلك حداثي فتخلفني؟ قلت: أو ينبغي لأحد أن يصلي حذاءك؟ فدعا لي أن يزيدني الله فهماً وعلماً». انتهى وفي «تراجم شيخ الهند» ما ترجمه: وتظهر عن هذه القصة عظمة العلم وفضيلته وفضل ابن عباس معاً بداهة، ولذا ذكر المؤلف ﷺ هذه الرواية في «كتاب العلم» وفي «مناقب ابن عباس» أيضاً. ويُعلم منه أيضاً أن العلم من عطاء الله الخاص كما مر في «باب من يرد الله به خيراً...»؛ فإن المرأ مهما كان ذكياً وفهيماً ومهما اجتهد وبذل الوسع لتعلم العلم لا يعتمد عليه، بل لا بد من التوجه والاتجاه إلى الله سبحانه وتعالى، فلا يتيسر هذه النعمة إلا بإرادته عز وجل، يعني أن الدعاء والاتجاه إلى الله من لوازم التعلم أيضاً، فيحتاج إليه أشد الحاجة مع الفهم والسعي في العلم. اهـ وفي «اللامع»: باب قوله: «اللهم علمه الكتاب» فيه إشارة إلى أن من كان عنده علم من الكتاب كان مستفيداً من صدر نبيه ﷺ، وكأنه منضم صدره إلى صدره ﷺ. انتهى وفي «هامشه»: يعني في ضم صدره إلى صدره ﷺ إشارة لطيفة إلى ذلك، قلت: وهو شبيه ما تقدم في مبدء الوحي من غط جبرئيل النبي ﷺ. ويحتمل أن يكون المصنف أشار بالترجمة إلى أدب العالم والأستاذ، بأنه ينبغي له الدعاء لطلبة العلم كما دعا النبي ﷺ لابن عباس. وقد يكون المصنف أطلق الترجمة؛ لتكثير الفائدة، فيدخل فيه الترغيب في دعاء العالم وفي دعاء الطالب لنفسه، والله أعلم.

قوله: باب متى يصح سماع الصغير: قال الحافظ: مقصود الباب أن البلوغ ليس شرطاً التحمل، وأشار بذلك إلى اختلاف وقع بين أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، رواه الخطيب في «الكفاية»: أن ابن معين قال: أقل سن التحمل خمسة عشر سنة؛ لكون ابن عمر رُؤً يوم أحد؛ إذ لم يبلغها، فبلغ ذلك أحمد بن حنبل، فقال: بل إذا عقل ما يسمع، وإنما قصة ابن عمر في القتال. ثم أورد الخطيب أشياء مما حفظها جمع من الصحابة ومن بعدهم في الصغير، وحذثوا بها بعد ذلك وقُبلت عنهم، وهذا هو المعتمد.

سهر: قوله: ضمني رسول الله ﷺ: [أي إلى صدره، كما في رواية]. قوله: إلى غير جدار: إلى غير ستره. وموافقة الحديث للترجمة ظاهرة؛ لأن ابن عباس لم يكن بالغا في ذلك الوقت، وقد روى ما رآه وأخذه الناس، فعلم منه قبول سماع الصبي إذا أداه بعد البلوغ، كذا في «الخير الجاري» و«العيني».

قوله: فمررت بين يدي بعض الصف: [يحتمل أن يراد به صف من الصفوف أو بعض الصف الواحد. (الكواكب الدراري)]

* أسماء الرجال: أبو معمر: بفتح الميمين بينهما مهملة ساكنة آخره راء، عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج، البصري المقعد المنقري، مات ٢٢٩ هـ. عبد الوارث: ابن سعيد بن ذكوان، التميمي العنبري، أبو عبيدة التنوري البصري، مات ١٨٠ هـ. خالد: هو ابن مهران، أبو المنازل، الحذاء، مات ١٤١ هـ. محمد بن يوسف: هو البيهقي، كما جزم به البيهقي وغيره، وقيل: هو الفريابي، ورد بأنه لا رواية له عن أبي مسهر الآتي. أبو مسهر: هو عبد الأعلى بن مسهر، الغساني الدمشقي، مات ٢١٨ هـ ببغداد. محمد بن حرب: الخولاني الحمصي الأبرش (بالعجمة)، مات ١٩٤ هـ. الزبيدي: بضم الزاي وفتح الموحدة، أبو الهذيل، محمد بن الوليد بن عامر، الشامي الحمصي، مات سنة بضع وأربعين ومائة. الزهري: محمد بن مسلم بن شهاب.

سند: قوله: باب متى يصح سماع الصغير: أريد بـ«السماع» مطلق التحمل، ويؤخذ من مجموع حديثي الباب أن سنَّ صحة السماع والتحمل مطلق سنَّ العقل، والله تعالى أعلم.

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ سهر قَالَ: عَقَلْتُ مِنَ النَّبِيِّ سهر حَجَّةً مَجَّهَا فِي وَجْهِي - وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ سِنِينَ - مِنْ دَلْوٍ.

كسيع أي عرفت أو حفظت. (ع) مزاح أو تيريكاً هذا موضع الترجمة. (خ) وفي النسائي: «من دلو معلق»

١٩- بَابُ الْخُرُوجِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ

١٧/١

وَرَحَلَ جَابِرٌ سهر بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مصرفاً مَسِيرَةَ شَهْرٍ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ سهر فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ.

أي سافر جابر من المدينة إلى الشام مسيرة شهر

٧٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ خَالِدُ بْنُ خَلِيٍّ - قَاضِي حِمَصَ - قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ سهر بْنُ حَرْبٍ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: * أَخْبَرَنَا الزُّهْرِيُّ *

كعلي، ومن ضبط بشدة اللام فقد سها

عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ سهر: أَنَّهُ تَمَارَى هُوَ وَالْحُرُّ بْنُ قَبَيْسٍ بْنِ حِصْنِ الْفَزَارِيِّ فِي

صاحب موسى. فَمَرَّ بِهِمَا أَبُو بْنُ كَعْبٍ فَدَعَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَ: إِنِّي تَمَارَيْتُ أَنَا وَصَاحِبِي هَذَا فِي صَاحِبِ مُوسَى الَّذِي سَأَلَ

السَّبِيلَ إِلَى لُقْيَيْهِ، هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ سهر يَذْكُرُ شَأْنَهُ؟ فَقَالَ أَبُو: نَعَمْ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ سهر يَذْكُرُ شَأْنَهُ.....

بضم اللام وكسر القاف وشدة التحتية مصدر بمعنى القاء. (ع)

١. قال الأوزاعي: وللأصيلي: «حدثنا الأوزاعي». ٢. تمارى هو والحر: ولابن عساكر: «تمارى والحر».

ترجمة = وقد نقل ابن عبد البر الاتفاق على قبول هذا. وقال شيخ الهند في «تراجمه» ما تعريبه: وهذا ظاهر أن المراد بـ«السماع» هنا التحمل، وذكر المؤلف قصتين ولم يذكر حديثاً يدل على التحديد، ولكن يظهر بالجمع بين الروایتين أن مقصود المؤلف: أن صحة التحمل والسماع ليس له حد معين، بل مطلق سن التميز والتعلل يكفي لصحة السماع، هكذا قال العلامة السندي وغيره. انتهى

قوله: وأنا ابن خمس سنين: قال الحافظ: واعترض المهلب على البخاري؛ لكونه لم يذكر هنا حديث ابن الزبير في رؤيته إياه يوم بني قريظة، وكأنه سئله إذ ذاك ثلاث سنين أو أربعاً فهو أصغر من محمود. وأجاب ابن المنير بأن البخاري أراد نقل السنن النبوية لا الأحوال الوجودية، ومحمود نقل سئله مقصودة في كون النبي سهر معجبة في وجهه، بل في مجرد رؤيته إياه فائدة شرعية تثبت كونه صحابياً. وأما قصة ابن الزبير فليس فيها نقل سنة من السنن النبوية حتى تدخل في هذا الباب. وقد غفل البدر الزركشي فقال: يحتاج المهلب إلى ثبوت أن قصة ابن الزبير على شرط البخاري؛ لأن البخاري أخرج القصة في «مناقب الزبير». انتهى مختصراً والأوجه عندي في الجواب: أن في قصة ابن الزبير كان رؤيته لأبيه، فهو بمنزلة الموقوف، فتأمل. ويمكن أيضاً أن يقال: إن المحدثين ذكروا أقل مدة السماع خمس سنين؛ ففعل الإمام البخاري أشار بذلك إلى ترجيح قولهم. وبسط الكلام على سن التحمل والتحديث في مقدمة «الأوجز».

قوله: باب الخروج في طلب العلم: وكتب الشيخ في «اللامع»: لما ورد في شأن السفر ما ورد، وقد ورد أيضاً: «لا تشد الرحال»، وإن كان المراد به خاصاً: دفع كل ذلك بوضع باب بجواره للعلم. انتهى وفي «هامشه»: وقد تقدم قريباً في «باب ما ذكر في ذهاب موسى سهر...» من كلام شيخ المشايخ ما يناسب هذا الباب. وبسط الحافظ في رحلة الصحابة في طلب الحديث، ولو لحديث واحد. قال الحافظ: لم يخرج المصنف فيه شيئاً مرفوعاً صريحاً، وقد أخرج مسلم حديث أبي هريرة رفعه: «من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة»، ولم يخرج المصنف لاختلاف فيه. انتهى قلت: والأوجه أن المصنف اكتفى بذكر قصة موسى - على نبينا وعليه الصلاة والسلام - لما فيها من خروج نبي سهر لطلب علم، فيستنبط منها خروج آحاد الأمة بالأولوية. ثم قال العيني: كان ذكر هذا الباب عقيب «باب ما ذكر في ذهاب موسى سهر إلى الخضر» أنسب وأليق. قلت: ويمكن أن يجاب عن الإمام البخاري أنه من دقائق نظره؛ فإنه ألحق ترجمة الدعاء بما سبق؛ لما فيها إشارة إلى سبب غلبة ابن عباس سهر على الحر بن قيس، كما تقدم. ولما كان ابن عباس من الأصاغر وكانت المسألة مختلفة فيما بينهم نُبِّه عليه بـ«باب متى يصح سماع الصغير»، فكان البابين المتوسطين كأنهما من لواحق الباب الأول أي «باب الخروج إلى البحر»، فذكرهما معه، وعلى هذا لم يبق بينه وبين هذا الباب فصل بأجبي. انتهى ما في الفهامش

سهر: قوله: عقلت من النبي سهر حجة: يقال: «معج الشراب من فيه» إذا رمى. وبه مطابقة الحديث للترجمة من حيث استدلالهم به على إباحة معج الريق على الوجه إذا كان فيه مصلحة، وعلى طهارته وغير ذلك، وليس ذلك إلا لاعتبارهم، نقله العيني.

قوله: في حديث واحد: أي في طلبه ولأجل تحصيله. فقيل: إنه الحديث الذي ذكره البخاري في آخر كتابه في «المظالم»، وقيل: حديث السترة على المسلم. وفي «العيني»: والصحيح أن المراد من حديث واحد ما أخرجه البخاري في «كتاب الرد على الجهمية» في آخر الكتاب، ويذكر عن جابر بن عبد الله، عن عبد الله بن أنس: سمعت النبي سهر يقول: «يحشر الله العباد، فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب: أنا الملك، أنا الديان»، ولم يزد البخاري على هذا. (الخبر الجاري)

قوله: حمص: بكسر حاء مهملة وسكون ميم، ممنوعة للعجمة والتأنيث، مدينة بالشام، وجوز صرفه. (المغني)

* أسماء الرجال: محمود: ابن الربيع (بفتح الراء) ابن سراقه، الأنصاري الحزرجي، مات سنة تسع وتسعين [٩٩ هـ] وله ٩٣ سنة. جابر: ابن عبد الله، الأنصاري. محمد: ابن حرب، الخولاني المذكور. الأوزاعي: أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن يحمى، نسبة إلى أوزاع، قرية بدمشق أو بطن أحد الأعلام، من أتباع التابعين، مات ١٥٧ هـ. الزهري: محمد بن مسلم بن شهاب.

يَقُولُ: «بَيْنَمَا مُوسَى فِي مَلَأٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: هَلْ تَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْكَ؟ قَالَ مُوسَى: لَا. فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَى مُوسَى: بَلَى، عَبْدُنَا خَضِرٌ. فَسَأَلَ السَّبِيلَ إِلَى لُقْيِهِ، فَجَعَلَ اللَّهُ لَهُ الْخُوتَ آيَةً، وَقِيلَ لَهُ: إِذَا فَقَدْتَ الْخُوتَ فَارْجِعْ، فَإِنَّكَ سَتَلْقَاهُ.

فَكَانَ مُوسَى يَتَّبِعُ أَثَرَ الْخُوتِ فِي الْبَحْرِ.

أي ينتظر فقدانه؛ لينتبع أثره

فَقَالَ فَتَى مُوسَى لِمُوسَى: أَرَأَيْتَ إِذْ أَوْثَقْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْخُوتَ، وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ. قَالَ مُوسَى: ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِي، فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا، فَوَجَدَا خَضِرًا. فَكَانَ مِنْ شَأْنِهِمَا مَا قَصَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ.

بوشع

أي نسيت تفقد أمره

أي بقصصان قصصًا

فرجعا

نطلب

ترجمة

٢٠- بَابُ فَضْلِ مَنْ عِلِمَ وَعَلِمَ

١٨/١

٧٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ* قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ* بْنُ أَسَامَةَ عَنْ بُرَيْدٍ* بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ*، عَنْ أَبِي مُوسَى* رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَثَلُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ مِنَ الْهُدَى وَالْعِلْمِ كَمَثَلِ الْغَيْثِ الْكَثِيرِ أَصَابَ أَرْضًا: فَكَانَ مِنْهَا نَقِيَّةٌ قَبِلَتْ الْمَاءَ، فَأَنْبَتَتِ الْكَلَّا وَالْعُشْبَ الْكَثِيرَ. وَكَانَتْ مِنْهَا أَجَادِبُ أَمْسَكَتِ الْمَاءَ، فَتَنَعَ اللَّهُ بِهَا النَّاسَ، فَشَرِبُوا وَسَقَوْا وَزَرَعُوا. وَأَصَابَ مِنْهَا طَائِفَةٌ أُخْرَى إِنَّمَا هِيَ قِيعَانٌ، لَا تُمْسِكُ مَاءً، وَلَا تُنْبِتُ كَلًّا. فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ فَقِهَ فِي دِينِ اللَّهِ وَنَفَعَهُ بِمَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ، فَعَلِمَ وَعَلِمَ. وَمَثَلُ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِذَلِكَ رَأْسًا، وَلَمْ يَقْبَلْ هُدَى اللَّهِ الَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ».

بضم الموحدة. (ك)

من «القبول»

المطر

بالنون أي طيبة. (ك)

أي الأراضي الصلبة

النبات رطبًا ويابسًا كغفل مختص بالرطب

الضم أشهر

١. أجادب: ولأبي ذر: «إخاذات» [جمع «أخذة» بمعنى الغدير].

ترجمة: قوله: باب فضل من علم وعلم: في تراجم الشيخ الهند ما معربه: سبق أن المصنف عقد عدة أبواب في التعلم، ويذكر الآن عدة أبواب في التعليم. ومفهوم الترجمة فضيلة الأمرين مجموعهما، لا فضيلة كل على حدة، فليس المراد فضل من علم وفضل من علم مستقلاً، كما يظهر من رواية الباب. انتهى

سهر: قوله: الكلا: بفتحين فهزمة مقصورة كجبل، النبات يابساً ورطباً. وأما العشب والخلي مقصورة فمختصتان بالرطب. والحشيش يختص بالرطب. وعطف «العشب» على «الكلا» من باب عطف الخاص على العام؛ للاهتمام، كذا في «الكرمان». قوله: منها أجادب: جمع «جذب»، الأرض التي لا تشرب بصلايتها. وفي رواية أبي ذر: «إخاذات» بكسر الهمزة وبالحاء والذال المعجمتين وفي آخره فوقية، جمع «إخذة»، وهي الأرض التي تمسك الماء. ويقال: هي الغدير التي تمسك الماء. (عمدة القاري) قوله: قيعان: كميزان، جمع «القاع» أرض مستوية، وقيل: التي لا نبات فيها، وهو المراد هنا. (مجمع البحار) أما قوله: «فقه» فبكسر القاف من «سمع يسمع» بمعنى فهم، وأما الفقه الشرعي فقالوا: يقال منه: «فقه» بضم، وهو المراد هنا. (الكواكب الدراري) قوله: مثل من فقه: معنى التمثيل أن للأرض ثلاثة أنواع، فكذا الناس ثلاثة أنواع، أي الأول: المنتفع النافع أي العلماء؛ فافهم عِلِمُوا وَعَمِلُوا. والثاني: النافع غير المنتفع، أي النقلة الذين ليس لهم رسوخ واجتهاد في العلم، فهم يحفظونه حتى يجيء أهل العلم فيأخذونه منهم. والثالث: بغيرهما، أي من لا علم له ولا نقل. «أسماء الرجال: محمد بن علاء: المكنى بأبي كريب. حماد: ابن أسامة بن يزيد. بريد: بالضم، ابن عبد الله. أبي بردة: ابن أبي موسى، الأشعري. أبي موسى: عبد الله بن قيس، الأشعري.

سند: قوله: كمثل الغيث الكثير أصاب أرضاً: أي هي محل الانتفاع، وهذا القيد متروك هنا؛ اعتماداً على فهمه من التفصيل وبقرينة ذكر ضده في مقابل هذا القسم، وهو قوله: «وأصاب منها طائفة أخرى إنما هي قيعان...»؛ لأن قوله: «وأصاب منها طائفة أخرى» معطوف على جملة «أصاب أرضاً»، وهذا ظاهر. وعلى هذا فضمير «منها» في «وأصاب منها» لطلق الأرض المفهوم من الكلام، لا للأرض المذكورة أولاً في قوله: «أصاب أرضاً». فصار الحاصل أنه قسم الأرض بالنسبة إلى المطر إلى قسمين، لا إلى ثلاثة كما توهمه كثير من الفضلاء، فظهر انطباق الممثل بالممثل له، واندفع إيراد أن المذكور في المثل ثلاثة أقسام، وفي الممثل له قسمان، كما لا يخفى، إلا أنه قسم القسم الأول من الأرض - الذي هو محل الانتفاع أيضاً - إلى قسمين: ١- قسم ينتفع بنتائج مائه النازل فيه وثمراته، لا بعين ذلك الماء ٢- وقسم ينتفع بعين مائه؛ تنبيهاً على أن الذي ينتفع بعلمه الواصل إليه قسمان من الناس: ١- قسم ينتفع بثمرات علمه ونتائجه، كأهل الاجتهاد والاستخراج والاستنباط ٢- وقسم ينتفع بعين علمه ذلك، كأهل الحفظ والرواية. والحاصل أنه ﷺ شبه ما أعطاه الله من أنواع العلوم بالوحي الحلي أو الخفي بالماء النازل من السماء في التطهير وكمال التنظيف والنزول من علو إلى السفل، ثم قسم الأرض بالنظر إلى ذلك الماء قسمين: ١- قسم هو محل الانتفاع ٢- وقسمًا لا انتفاع فيه. وكذا قسم الناس بالنظر إلى العلم قسمين على هذا الوجه، إلا أنه قسم القسم الأول من الأرض إلى قسمين، واكتفى به في قسمة القسم الأول من الناس إلى قسمين؛ لوضوح الأمر. وعلى هذا فأصل المثل تام بلا تقدير في الكلام، والله تعالى أعلم.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ إِسْحَاقُ* عَنْ أَبِي أُسَامَةَ: «وَكَانَ مِنْهَا طَائِفَةٌ قَيَّدَتِ الْمَاءَ». قَاعٌ يَعْلُوهُ الْمَاءُ. وَالصَّفْصَفُ: ^{سهر} الْمُسْتَوِي ^{سهر} أَرَادَ أَنْ إِسْحَاقُ قَالَ: «قَيَّدَتِ» بِالتَّحِيَّةِ مَكَانَ الْمَوْحِدَةِ. (ع)
 أَيُّ بِالتَّحِيَّةِ بِمَعْنَى أَمْسَكَتِ الْمَاءَ، قَالَ الْأَصْبَلِيُّ: هُوَ تَصْحِيفٌ مِنْ إِسْحَاقِ. (ع)

مِنْ الْأَرْضِ.

٢١- بَابُ رَفْعِ الْعِلْمِ وَظُهُورِ الْجَهْلِ

١٨/١

وَقَالَ رَبِيعَةُ* لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنَ الْعِلْمِ أَنْ يُضَيِّعَ نَفْسَهُ.

معناه أن لا يفيد الناس ولا يسعى في تعليم الخير. (ك ع)

٨٠- حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ* عَنْ أَبِي النَّيَّاجِ* عَنْ أَنَسٍ ^٢ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ

أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يُرْفَعَ الْعِلْمُ، وَيَثْبُتَ الْجَهْلُ، وَتُشْرَبَ الْحُمْرُ، وَيَظْهَرَ الزَّنَاءُ».

المعاد كثرة شربه واشتهاره. (ع)

٨١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ* عَنْ شُعْبَةَ* عَنْ قَتَادَةَ* عَنْ أَنَسٍ ^٣ قَالَ: لِأَحَدِنَاكُمْ حَدِيثًا لَا يُحَدِّثُكُمْ

أَحَدٌ بَعْدِي، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يَقِلَّ الْعِلْمُ، وَيَظْهَرَ الْجَهْلُ، وَيَظْهَرَ الزَّنَاءُ، وَتَكْثُرَ النِّسَاءُ، وَيَقِلَّ الرِّجَالُ، حَتَّى يَكُونَ لِحَمْسِينَ امْرَأَةً الْقِيمُ الْوَاحِدُ».

أي من يقوم بأمرهم

المعاد به إما حقيقة العدد أو الكثرة

١. وكان: ولكريمة: «فكان». ٢. أنس: وللأصلي بعده: «بن مالك». ٣. أنس: وللأصلي بعده: «بن مالك».

ترجمة: قوله: باب رفع العلم وظهور الجهل: قال الحافظ: مقصود الباب الحث على التعلم؛ فإن العلم لا يرفع إلا بقبض العلماء. اهـ وقال العيني: أي هذا باب في بيان رفع العلم وظهور الجهل. وإنما قال: «وظهور الجهل» مع أن رفع العلم يستلزم ظهور الجهل؛ لزيادة الإيضاح. ووجه المناسبة بين البابين من حيث إن المذكور في الباب الأول فضل العالم والمتعلم، وفيه الترغيب في تحصيل العلم والإشارة إلى فضيلة العلم. وهذا الباب فيه ضد ذلك؛ لأن فيه رفع العلم المستلزم لظهور الجهل، وفيه التحذير وذم الجهل، وبالعكس يتبين الأشياء. اهـ وكتب شيخ الهند: غرض المؤلف أن رفع العلم وظهور الجهل من علامات القيامة، كما ذكر مصرحاً في الحديثين المذكورين في الباب، والاحتراز عن أشراط الساعة وسد بابها ضروري، فالاحتراز عن رفع العلم وظهور الجهل وسد بابيه إنما يكون بالسعي في إشاعة العلم وتبليغه؛ لأن ظهور الجهل يكون بذهاب أهل العلم، فيبقى الجهال كما ورد في الحديث، ولا يمكن تدارك ذلك إلا بإشاعة العلم. والحاصل أن غرض المؤلف من الترجمة التعليم والتبليغ، وقد أوضحه بذكر قول ربعة. انتهى

سهر: قوله: قال إسحاق: [الأشبه أنه ابن راهويه؛ لأنه حكى عن سعيد بن السكن الحافظ: أن ما في البخاري «عن إسحاق» غير منسوب فهو ابن راهويه. (الكواكب الدراري وعمدة القاري)] قوله: والصفصف: [فسره تبعاً لـ «قاع»؛ لأنه وقع في القرآن «قَاعًا صَفْصَفًا»].

* أسماء الرجال: إسحاق: الظاهر أنه ابن راهويه؛ لأنه إذا وقع في هذا الكتاب «إسحاق» غير منسوب فهو كما قاله الجياني عن ابن السكن يكون ابن راهويه. ربعة: ابن أبي عبد الرحمن. عمران بن ميسرة: المنقري. عبد الوارث: ابن سعيد بن ذكوان. أبو النياج: يزيد بن حميد، الضبي. مسدد: ابن مسرهد. يحيى بن سعيد: القطان. شعبة: ابن الحجاج. قَتَادَةُ: ابن دَعَامَةَ.

سند = ثم قوله: «أصاب أرضاً» نعت «الغيث»؛ لأن اللام لتعريف الجنس ومدخوله كالنكرة، فيوصف بالجملة، كما في قوله: «كَتَلِ الْحِمَارَ يَحْيَى أَشَقَّارًا» (الجمعة: ٥)، أو حال منه، والله تعالى أعلم.

قوله: أن يرفع العلم: أي يقبض أهله، كما ورد. وقوله: «ويثبت الجهل» أي يبقاء أهله أو يبيحدهم؛ إذ من وجد بعد أهل العلم يبقى جاهلاً؛ لعدم العلم. ويمكن أن يكون إبقاء أهل العلم هو إبقاء الرجال، وإبقاء أهل الجهل هو إبقاء النساء، كما هو مودى الرواية الثانية، والله تعالى أعلم.

٢٢- بَابُ فَضْلِ الْعِلْمِ

١٨/١

٨٢- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ * قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ * قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ * عَنِ ابْنِ شِهَابٍ * عَنْ حَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ اللَّهِ بِنْتِ عُمَرَ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ * قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ أَتَيْتُ بِقَدَحٍ لَبَنٍ، فَشَرِبْتُ حَتَّى إِنِّي لَأَرَى الرِّيَّ يَخْرُجُ فِي أَظْفَارِي، ثُمَّ أُعْطِيتُ فَضْلِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ»، قَالُوا: فَمَا أَوْلَتْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْعِلْمُ».

بالنصب أي أولت، والرغ أي المولود به العلم

عبرته. (ك)

والظفر إما منشأ الخروج أو ظرفه. (ك قس)

١. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا». ٢. قال حدثني: وفي نسخة: «عن». ٣. بينما: وفي نسخة: «بيننا». ٤. في أظفاري: ولابن عساكر والحموي: «من أظفاري».

ترجمة: قوله: باب فضل العلم: تقدم في أول «كتاب العلم» أن الإمام ترجم هذه الترجمة في موضعين: أولهما في أول الكتاب، والثانية هنا. وتقدم أيضاً أن الراجح عند العلامة العيني حذف هذه الترجمة من أول الكتاب، فلا تكرر عنده، والمراد بها هنا فضيلة العلم. قال العيني: ولئن سلمنا وجوده فالمراد هناك التنبيه على فضيلة العلماء، وههنا التنبيه على فضيلة العلم. انتهى وتقدم هناك أيضاً أن الكرمانى حمل هذا الفضل الذي في الباب الثاني بمعنى الفضيلة، وتعقب عليه العيني. والأوجه عندي ما قاله الكرمانى، وبه جزم غير واحد من شراح الحديث والمشايخ. قال الحافظ: «الفضل» ههنا بمعنى الزيادة أي ما فضل عنه، والذي تقدم في أول «كتاب العلم» بمعنى الفضيلة، فلا تكرر. انتهى وعليه حمله السندي كما في هامش «اللامع». ثم قال: فإن قلت: هل لفضل العلم تحقق في هذا العالم؟ حتى يستقيم ما ذكرت، وإلا فتحققه في عالم المثال والرؤيا لا يفيد. قلت: يمكن تحققه في الكتب، فإن زادت الكتب عند رجل على قدر حاجته يؤثر به بعض أصحابه. وكذا في الانتفاع بالشيخ، فإذا بلغ الرجل مبلغ الشيخ أو قضى حاجته منه يتركه، حتى ينتفع به غيره، ولا يشغله عن انتفاع الغير به مثلاً. انتهى وعليه حمله شيخ الهند في «تراجمه»؛ إذ قال ما تعريبه: قد سقت هذه الترجمة بعينها في بداية «كتاب العلم»، ولذا قال الشراح: إن «الفضل» له معنيان: الأول: الفضيلة. والثاني: الفاضل عن الحاجة. والمراد في الباب الأول المعنى الأول، وفي الثاني المعنى الثاني. وقد زال بذلك توهم التكرار، ولكن اختلف كلام العلماء في التطبيق بين مقصود الترجمة والحديث.

والراجح عندنا أن غرض المؤلف من الترجمة هو بيان حكم العلم الزائد عن الحاجة، فمثلاً: المفلس المعنور الضعيف الذي لا يستطيع على الزكاة والحج والجهاد من العبادات وعلى المزارعة والمساقات والرهن وغوه من المعاملات فلا يظن أنه يمكنه في المستقبل الوقوع فيها، فمثل هذا الشخص ما حكم تعلمه بهذه العلوم؟ وهل صرف الأوقات في تعلم ذلك؟ والسفر لأجله داخل في العبادة أم فيما لا يعني؟ فظهر من الرواية أنه داخل في النوع الأول. غاية ما في الباب أنه لا يعمل عليها بنفسه، بل يعطيها لغيره بالتعليم والتبليغ كما أعطى النبي ﷺ العلم الزائد عن حاجة لعمره عليه السلام. اهـ قلت: ويؤيد ذلك ما في «ابن ماجه» من حديث أبي ذر مرفوعاً: «لأن تغدو فتعلم باباً من العلم، عمل به أو لم يعمل: خير من أن تصلي ألف ركعة». ويحتمل عندي أيضاً أن يكون الغرض من الترجمة الترغيب في زيادة العلم، لا اكتفاء على قدر الحاجة؛ فإنه عليه السلام لم يشرب اللبن بقدر الحاجة، بل شرب حتى خرج من أظفاره، فكان المصنف أيد بالترجمة حديث «المشكاة» برواية البيهقي عن أنس مرفوعاً: «منهومان لا يشبعان: منهوم من العلم لا يشبع منه...» الحديث. وفي «تقرير مولانا محمد حسن المكي»: أراد بهذا الباب الفضل الجزئي، وما مر كان المراد به الفضل الكلي، فلا تكرر. انتهى ما في هامش «اللامع»

قوله: يخرج في أظفاري: كتب الشيخ قدس سره في «اللامع»: فيه كناية ومبالغة عن سريان العلم في دواخل بدنه، حتى كاد أن يقطر. وفي الحديث دلالة على أن أخذ العلم أخذ لفظة النبي ﷺ، وهذا هو الفضل الظاهر للعلم، فطابقت الرواية الترجمة. انتهى وبذلك جزم ابن المنير كما في هامش «اللامع». وفيه: قلت: وعلى هذا فيمكن الجواب عن التكرار، بأن الفضيلة في أول «كتاب العلم» كانت باعتبار رفع الدرجات، وههنا باعتبار كونه فضلة النبي ﷺ، وناهيك به لذة وقدرًا وسرورًا. اهـ

سهر: قوله: باب فضل العلم: لا يقال: إن هذا الباب مكرر؛ لأنه ذكر مرة في أول «كتاب العلم»؛ لأننا نقول: هو ليس بثابت في أول «كتاب العلم» في عامة النسخ، ولئن سلمنا وجوده هناك فالمراد التنبيه على فضيلة العلماء، بدليل الآيتين المذكورتين هناك؛ فإلها في فضيلة العلماء، وههنا التنبيه على فضيلة العلم. (عمدة القاري)

قوله: يخرج: [الضمير إما إلى اللبن أو إلى الري]. قوله: العلم: تفسير «اللبن»؛ لكونهما مشتركين في كثرة النفع بهما، وفي ألها سبباً للصالح، فاللبن غذاء الإنسان وسبب صلاحهم وقوة أبدانهم، والعلم سبب الصلاح في الدنيا والآخرة وغذاء الأرواح. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: سعيد بن عفير: بضم المهملة. الليث: ابن سعد. عقيل: بالضم، ابن خالد. ابن شهاب: محمد بن مسلم، الزهري.

سند: قوله: باب فضل العلم: أي ماذا يفعل له؟ وحاصل ما يفيد الحديث أنه إذا فضل من العلم فضل عند الرجل يؤثر به بعض أصحابه. فإن قلت: هل لفضل العلم تحقق في هذا العالم؟ حتى يستقيم ما ذكرت، وإلا فتحققه في عالم المثال والرؤية لا يفيد. قلت: يمكن تحققه في الكتب، فإن زادت الكتب عند رجل على قدر حاجته يؤثر به بعض أصحابه، والله تعالى أعلم. وكذا في الانتفاع بالشيخ، فإذا بلغ الرجل مبلغ الشيخ أو قضى حاجته منه يتركه، حتى ينتفع به غيره، ولا يشغله عن انتفاع الغير به مثلاً.

قوله: حتى إنني لأرى الري: قال بعض المشايخ: يحتمل تقدير المضاف أي أثر الري، وهو الطراوة المشاهدة على ظاهر الجسد للعثمان بعد ما يرتوي، حتى ظهر أثره في الأظفار التي هي أصلب، فهو نهاية الري، والله تعالى أعلم.

١٨/١

٢٣- بَابُ الْفُتْيَا وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى ظَهْرِ الدَّابَّةِ أَوْ غَيْرِهَا

ترجمة سهر
بضم الفاء اسم وكذلك الفتوى

٨٣- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ* قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ* عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ابْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ فِي حَجَّةِ الْوُدَّاعِ بِمِئَى لِلنَّاسِ يَسْأَلُونَهُ. فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: لَمْ أَشْعُرْ فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ، قَالَ: «اذْبَحْ وَلَا حَرَجَ». فَجَاءَ آخَرُ فَقَالَ: لَمْ أَشْعُرْ فَتَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرِي، قَالَ: «ارْزُمْ وَلَا حَرَجَ». قَالَ: فَمَا سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ شَيْءٍ قُدِّمَ وَلَا أُخِّرَ إِلَّا قَالَ: «افْعَلْ وَلَا حَرَجَ».

١٨/١

٢٤- بَابُ مَنْ أَجَابَ الْفُتْيَا بِإِشَارَةِ الْيَدِ وَالرَّأْسِ

٨٤- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ* قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ* عَنْ عِكْرِمَةَ* عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ فِي حِجَّتِهِ فَقَالَ: دَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أَرِي، قَالَ: فَأَوْمَأَ بِيَدِهِ قَالَ: وَلَا حَرَجَ. وَقَالَ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ، فَأَوْمَأَ بِيَدِهِ وَلَا حَرَجَ.
فتح الحاء على المشهور. (ك)

٨٥- حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ* بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا حَنْظَلَةُ* عَنْ سَالِمٍ* قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يُقْبَضُ الْعِلْمُ، وَيَظْهَرُ الْجَهْلُ وَالْفِتْنُ، وَيَكْثُرُ الْهَرْجُ». قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الْهَرْجُ؟ فَقَالَ هَكَذَا بِيَدِهِ فَحَرَّفَهَا، كَأَنَّهُ يُرِيدُ الْقَتْلَ.
أي أشار بيده بحرفا. (ع)

٨٦- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ* عَنْ فَاطِمَةَ* عَنِ أَسْمَاءَ رضي الله عنها.....

١. العاص: وفي نسخة: «العاصي». ٢. فجاءه: وفي نسخة: «وجاءه». ٣. ولا آخر: وفي نسخة: «أو آخر». ٤. قال: وفي نسخة: «فقال». ٥. و: كذا لأبي ذر. ٦. فحرفها: وفي نسخة: «فحرَّكها».

ترجمة: قوله: باب الفتيا وهو واقف على ظهر الدابة أو غيرها: كتب الشيخ قدس سره في «اللامع»: إنما افتقر إلى وضع باب لهذا المرام؛ لما عُلم من ترك الوقوف على الدابة في قضاء حوائج نفسه كما ورد في الروايات، قال النبي ﷺ: «إياي أن تتخذوا ظهور دوابكم منابر»، وأيضاً فيه نوع إعنات للدابة، فدفعه بأن ذلك جائز لضرورة إشاعة العلم؛ إذ لولا وقوفه على الدابة لما سمع الخطبة غير الأدينين [أي الأقربين]. اهـ وفي «هامشه» عن العيني: أشار بهذا إلى جواز سؤال العالم وإن كان مشغولاً، راجباً ومشايهاً وواقفاً على كل أحواله، ولو كان في طاعة. اهـ وفي «تراجم شيخ المشايخ»: أي الفتيا وهو واقف على ظهر الدابة أو غيرها جائز ثابت الأصل، وإن كان الأحوط في هذا الزمان جلوس المفتي للإفتاء في مكان مع الاطمئنان والمشاورة مع الأصحاب. وبه جزم شيخ الهند رحمته الله في «تراجمه»؛ إذ قال: إن السكون والطمأنينة لما كان من مقتضيات الإفتاء - كما حكى عن الإمام مالك وغيره من الأئمة، وهو موهوم للكرهية في غير تلك الحالة - دفعها الإمام البخاري بهذه الترجمة. انتهى معرباً إلى آخر ما في هامش «اللامع» وقوله: وقف في حجة الوداع بمئى: كتب الشيخ في «اللامع»: وكان وقوفه إذ ذاك على ناقه، كما هو معلوم، فصحت المطابقة. اهـ وفي «هامشه»: وبه جزم شيخ المشايخ في «تراجمه»؛ إذ قال: ولم يثبت الوقوف على الدابة بحديث الباب، لكنه اعتمد في ذلك على ثبوت وقوفه عليها على الدابة بمئى في حجة الوداع بطريق آخر. اهـ وهذا جزم الحافظ وذكر الروايات المصرحة في ذكر الناقه، وتعقب العيني كلام الحافظ وقال: إن الترجمة بالدابة أو غيرها، ولفظ الحديث «وقف» عام من أن يكون الوقوف على الدابة أو غيرها. انتهى ما في هامش «اللامع» قوله: باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس: في «تراجم شيخ المشايخ»: الغرض أنه جائز، وإن كان الأحوط في هذا الزمان خلاف ذلك. انتهى وفي «تراجم شيخ الهند»: لما كان الثابت المعروف من دأبه رحمته الله شدة الاعتناء بالتعليم والتفهيم، حتى أن الصحابة ربما قالوا: «ليتة رحمته الله سكتا» وكان مقتضاه عدم الجواز بالإشارة: تبه المصنف بالترجمة على الجواز؛ فإنه لكل مقال مقام. كذا في هامش «اللامع» وفي «الدر المختار»: يكتفي بالإشارة منه - أي من المفتي - لا من القاضي. اهـ

سهر: قوله: باب الفتيا وهو واقف: [أي في بيان ما يستفتى به الشخص وهو واقف....] قوله: افعل ولا حرج: واختلف في ترتيب هذه الأعمال المذكورة في أنه سنة ولا شيء في تركه، أو واجب يتعلق الدم بتركه، فإلى الأول ذهب الشافعي وأحمد بهذا الحديث، وإلى الثاني أبو حنيفة ومالك بما روي عن ابن عباس أنه قال: «من قدم شيئاً من حجّه أو أخره فليهرق لذلك دمًا»، وأولوا «لا حرج» على رفع الإثم دون فدية، كذا في «عمدة القاري والكواكب الدراري».

* أسماء الرجال: إسماعيل: ابن أبي أويس، ابن أخت مالك بن أنس. ابن شهاب: الزهري. موسى بن إسماعيل: التبوذكي. وهيب: ابن خالد، الباهلي. أيوب: السخيتاني. عكرمة: مولى ابن عباس. المكي: أبو السكون. حنظلة: ابن أبي سفيان. سالم: ابن عبد الله بن عمر. هشام: ابن عروة بن زبير. فاطمة: زوج هشام، بنت المنذر بن زبير. (القسطلاني والتقريب)

قَالَتْ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ وَهِيَ تُصَلِّي فَقُلْتُ: مَا شَأْنُ النَّاسِ؟ فَأَشَارَتْ إِلَى السَّمَاءِ، فَإِذَا النَّاسُ قِيَامٌ، فَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللَّهِ. قُلْتُ: آيَةٌ؟ فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَيْ نَعَمْ. فَقُمْتُ حَتَّى عَلَانِي الْعُشِيِّ فَجَعَلْتُ أَصْبُ عَلَى رَأْسِي الْمَاءَ.

هي آية أي علامة لعذاب الناس. (ع) أي للصلاة. (ك) وذلك لطول القيام وكثرة الحر. (غ)

فَحَمِدَ اللَّهُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «مَا مِنْ شَيْءٍ لَمْ أَكُنْ أَرِيتهُ إِلَّا رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي هَذَا، حَتَّى الْجَنَّةُ وَالنَّارُ، فَأَوْحِي إِلَيَّ أَنْتُمْ تُفْتَنُونَ فِي فُجُورِكُمْ مِثْلَ - أَوْ قَرِيبَ - لَا أَذْرِي أَيْ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ - مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ.

جملة معترضة، بين الراوي الشك فيهما

يُقَالُ: مَا عَلِمَكَ بِهَذَا الرَّجُلِ؟ فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ - أَوْ الْمُوقِنُ، لَا أَذْرِي أَيَّهُمَا قَالَتْ أَسْمَاءُ - فَيَقُولُ: هُوَ مُحَمَّدٌ، هُوَ رَسُولُ اللَّهِ، جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى فَاجْتَبَاهُ وَاتَّبَعْنَاهُ. هُوَ مُحَمَّدٌ ... ثَلَاثًا، فَيَقَالُ: نَمْ صَلَاحًا، قَدْ عَلِمْنَا إِنَّ كُنْتَ لَمُوقِنًا بِهِ. وَأَمَّا الْمُنَافِقُ - أَوْ الْمُرْتَابُ، لَا أَذْرِي أَيْ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ - فَيَقُولُ: لَا أَذْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ.

مرفوع على الابتداء، وخبره قوله: «قالت أسماء». (ع)

٢٥- بَابُ تَحْرِيزِ النَّبِيِّ ﷺ وَفَدِ عَبْدِ الْقَيْسِ * عَلَى أَنْ يَحْفَظُوا الْإِيمَانَ وَالْعِلْمَ

١٩/١

وَيُخْبِرُوا مَنْ وَرَاءَهُمْ

وَقَالَ مَالِكٌ * بْنُ الْخَوْرِِيثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ: «ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِيكُمْ فَعَلِّمُوهُمْ».

يكنى أبا سليمان، قدم على النبي ﷺ فأسلم وأقام أياماً ثم أذن له في الرجوع إلى أهله

١. علاني: ولكريمة: «تجلاني». ٢. قريب: وفي نسخة: «قريباً». ٣. واهدي: وفي نسخة: «باهدي». ٤. فعلموهم: وفي نسخة: «فعلطوهم».

ترجمة: قوله: باب تحريض النبي ﷺ وفد عبد القيس الخ: وفي «تراجم شيخ الهند» ما معربه: ولا يخفى أن المقصود من هذه الترجمة أيضاً هو بيان تأكيد التبليغ والتعليم، وهما موقوفان على الحفظ، ولذا بين تأكيد الحفظ أيضاً. وعلم أن أهل العلم عليهم أن لا يقصروا في التأكيد للمتعلم بالحفظ والتبليغ. اهـ وما قيل: إن غرض الترجمة تعميم العلم وعدم تخصيص التبليغ بالآية فليس بوجه؛ لأنه سيأتي قريباً «باب لبين العلم الشاهد الغائب» وفيه تعميم العلم. والأوجه عند هذا العبد الضعيف أن غرض الإمام البخاري بهذه الترجمة أن التبليغ لا يختص بالعلم ولا يتوقف على كون المبلغ عالماً كاملاً، بل ينبغي التبليغ للمعوم مطلقاً، ولو بأشياء معدودة؛ فإن النبي ﷺ أمرهم بأربع وهما عن أربع وقال: «احفظوه وأخبروه من ورائكم». فإني ﷺ أمرهم بتبليغ هذه الثمانية، وكانوا حديثي عهد بالإسلام، وقدموا النبي ﷺ سنة ثمان قبل الفتح. ولهم قدمتان: إحداها هذه، والثانية سنة تسع، كما بسطته في هامش «اللامع». ففيه رد لما أوردوا على مبلغ زماناً أنه لا يجوز لهم التبليغ؛ لكنهم غير عالمين، فإن سادات التبليغ لا يأمرهم إلا بتبليغ ستة أصول التي يعلمونها بها، فما الفرق بين هؤلاء المبلغين وبين وفد عبد القيس؟ إذ أمرهم النبي ﷺ بتبليغ ثمانية أمور؟

قوله: وقال مالك بن الخوثر: سيأتي مفصلاً في «باب الأذان للمسافر...» وغير ذلك من الأبواب الآتية بألفاظ مختلفة. والغرض من ذلك أيضاً ظاهر أن الحكم لا يختص بوفد عبد القيس، وأن التبليغ لا يختص بعالم؛ فإن النبي ﷺ علم مالك بن الخوثر وأصحابه أشياء، وقال: «ارجعوا إلى أهليكم وعلموهم».

سهر: قوله: يقال ما علمك: بيان لقوله: «تفتنون»، ولهذا ترك العاطف بين الكلامين. (عمدة القاري) قوله: بهذا الرجل: أي بمحمد ﷺ، ولم يقل: «بي»؛ لأنه حكاية من قول الملائكة للمقبور. والقاتل هما الملكان السائلان المسميان بـ«مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ». ولم يقلوا: «رسول الله»؛ لئلا يتلغن منهما إكرام الرسول ورفع مرتبته، فيعظمه تقليداً لهما لا اعتقاداً، كذا في «الكرمان» و«العيني». قوله: أو الموقن: شك من فاطمة. ومعناه: المصدق بنبوة محمد أو الموقن بنبوته. (الكواكب الدراري) قوله: ثلاثاً: نصب على أنه صفة لمصدر محذوف، أي يقول المؤمن: «هو محمد» قولاً ثلاثاً، أي ثلاث مرات: مرتين بلفظ محمد، ومرة بصفته وهو رسول الله ﷺ. (عمدة القاري) قوله: إن: مخففة من المثقلة بكسر الهزلة. وحكي فتحها على جمعها مصدرية أي علمنا كونك موقناً به، ويرده دخول اللام. (عمدة القاري) قوله: أما المنافق: أي غير المصدق بقلبه لنبوته، وهو في مقابلة «المؤمن». «أو المرتاب» أي الشاك، وهو في مقابلة «الموقن». (الكواكب الدراري) * أسماء الرجال: عبد القيس: قبيلة مشهورة. قال مالك: ابن الخوثر بن حشيش، الليثي. مما هو موصول في «الصلاة» و«الأدب».

سند: قوله: لم أكن أريته: أي مما أراد الله تعالى إراءته، والله تعالى أعلم. وقوله: «حتى الجنة والنار» غاية لحذف، أي ورأيت الأمور العظام في هذا المقام حتى الجنة والنار؛ إذ الجنة والنار مما رآه النبي ﷺ قبل ذلك ليلة المعراج، كما ثبت في الأحاديث، فلا يصح جعل «حتى الجنة» غاية لرؤية ما لم يره قبل، إلا أن يجعل غاية له بتأويل، أي ما لم أكن أريته في العالم السفلي، فيمكن أنه ﷺ ما رأى قبل ذلك الجنة والنار في العالم السفلي. ويمكن أن يقال: لعله أرآهما في ذلك الوقت على صفة أو على وجه ما سبقت الرؤية قبل ذلك الوقت على تلك الصفة أو على ذلك الوجه، فتصح الغاية بالنظر إلى تلك الصفة وذلك الوجه، وإنما ذكرت الجنة والنار غاية لما في رؤيتهما في ذلك المقام الضيق مع عظمهما المعلوم من الاستبعاد، والله أعلم.

٨٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي جَمْرَةَ* قَالَ: كُنْتُ أُتْرَجِمُ بَيْنَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَبَيْنَ

أبي عمير. (ق)

لقب محمد بن جعفر

النَّاسِ، فَقَالَ: إِنَّ وَفْدَ عَبْدِ الْقَيْسِ أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ الْوَفْدُ؟» - أَوْ - «مَنِ الْقَوْمُ؟» قَالُوا: رِبِيعَةُ. قَالَ: «مَرْحَبًا بِالْقَوْمِ - أَوْ:

اسم قبيلة

الجماعة المختارة

قبيلة، أي نحن ربيعة؛ لأن عبد القيس من أولاده. (ع)

بِالْوَفْدِ - غَيْرَ خَزَائِيَا وَلَا نَدَامَى. قَالُوا: إِنَّا نَأْتِيكَ مِنْ شَقَّةٍ بَعِيدَةٍ، وَبَيْنَنَا وَبَيْنَكَ هَذَا النَّجْيُ مِنْ كُفَّارٍ مُضَرٍّ، وَلَا نَسْتَطِيعُ أَنْ

بضم المعجمة وهو السفر البعيد. (ع)

نَأْتِيكَ إِلَّا فِي شَهْرِ حَرَامٍ، فَمَرْنَا بِأَمْرِ نُحْزِرُ بِهِ مَنْ وَرَاءَنَا، نَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ. فَأَمَرَهُمْ بِأَرْبَعٍ وَنَهَاَهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ.

يسكون الراء على أنه جواب الأمر وبضمها بغير واو

أَمَرَهُمْ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَحْدَهُ. قَالَ: «هَلْ تَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَحْدَهُ؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ، وَتُعْطُوا الْخُمْسَ مِنَ الْمَغْنَمِ. وَنَهَاَهُمْ عَنِ الدُّبَاءِ وَالْحَنْتَمِ

بتقدير «أن». (ع)

وَالْمَرْقَتِ - قَالَ شُعْبَةُ: وَرُبَّمَا قَالَ: «النَّقِيرُ» وَرُبَّمَا قَالَ: «الْمَقِيرُ» - قَالَ: «أَحْفَظُوهُ وَأَخْبِرُوهُ مَنْ وَرَاءَكُمْ».

أي بدل المرفت (تو)

أبو حمزة أي الجذع المنقور

٢٦- بَابُ الرَّحْلَةِ فِي الْمَسْأَلَةِ النَّازِلَةِ

بكسر المهملة: الارتحال، وفي روايتنا أيضا بفتح الراء. (ف)

٨٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ* قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ* قَالَ: أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ أَبِي حُسَيْنٍ قَالَ: حَدَّثَنِي

الزفلي المكي. (ق)

عَبْدُ اللَّهِ* بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عُقْبَةَ* بْنِ الْحَارِثِ ﷺ أَنَّهُ تَزَوَّجَ ابْنَةً لِأَبِي إِهَابٍ بْنِ عَزِيزٍ. فَأَتَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُ

ما سماها أحد. (ع)

اسمها غنية وكنيتها أم بجي. (ع)

عُقْبَةَ وَالَّتِي تَزَوَّجَ بِهَا، فَقَالَ لَهَا عُقْبَةُ: مَا أَعْلَمُ أَنَّكَ أَرْضَعْتَنِي وَلَا أَخْبَرْتَنِي.

فَرَكِبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ؟» فَفَارَقَهَا عُقْبَةُ، وَنَكَحَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ.

من مكة. (ف ع)

اسمه طريب بالتصغير

ابن الحارث. (ع)

١. النازلة: ولكريمة بعده: «وتعليم أهله». [هذا في رواية كريمة، والصواب حذفها؛ لأنه يأتي في باب آخر. (فتح الباري وعمدة القاري والخير الجاري)]

٢. ابنة: وفي نسخة: «بنتاً». ٣. أرضعتني: وفي نسخة: «أرضعتيني» [بالإشباع]. ٤. أخبرتني: وفي نسخة: «أخبرتيني».

ترجمة: قوله: باب الرحلة في المسألة النازلة: في «تراجم شيخ الهند» ما تعريبه: المقصود التحريض على تعلم حكم الحادثة، لا أن يسكت عليها. وثبت هذا أيضاً تأكيد التعلم والتعليم. اهـ وكتب الشيخ في «اللامع»: يعني أن السفر كما جاز لكليات العلم وأصوله فكذلك جاز لجزئي وحادثة نجحت. اهـ وفي «هامشه»: قال الكرماني: «الرحلة» - بكسر الراء - الارتحال، وأما بضم الراء فهو المرحول إليه. فإن قلت: ما الفرق بين هذا الباب والذي تقدّم من «باب الخروج في طلب العلم»؟

سهر: قوله: غندر: بضم المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة على الأشهر. وفي «القاموس»: يقال للمريم الملح: «يا غندر». وهو لقب محمد بن جعفر البصري؛ لأنه أكثر من السؤال في مجلس ابن جريح، فقال له: ما تريد يا غندر؟ فلزمه. انتهى قوله: وربما قال النقيير إلخ: قال الكرماني: فإن قلت: فلماذا قال: «المقير» يلزم التكرار؛ لأنه هو المرفت، قلت: حيث قالوا: «المرفت هو المقير» تجوزوا؛ إذ «المرفت» هو شيء يشبه القار. انتهى قال العيني: قلت: تحرير هذا الموضع أنه ليس المراد أنه كان يتردد في هاتين اللفظتين - أي النقيير والمقير - ليثبت إحداها دون الأخرى؛ لأنه على هذا يلزم التكرار، بل المراد أنه كان جازماً يذكر الألفاظ الثلاثة الأول شاكاً في الرابع، وهو النقيير، فكان تارة يذكره وتارة لا يذكره، وكان أيضاً شاكاً في التلطف بالثالث أعني المرفت، فكان تارة يقول: «المرفت» وتارة: «المقير»، والدليل عليه أنه جزم بالنقيير في الباب السابق، ولم يتردد إلا في المرفت والمقير فقط. (عمدة القاري) قوله: باب الرحلة إلخ: لما كان هذا الباب لبيان الرحلة في حادثة مخصوصة نازلة ولطلب علم خاص بها ظهر الفرق بينه وبين الخروج لطلب العلم؛ فإنه عام. (الخبر الجاري وفتح الباري وعمدة القاري والكواكب الدراري) قوله: عزيز: [يفتح المهملة ككريم، ومن يضم أوله فقد حرف. (فتح الباري)] قوله: كيف وقد قيل: أي كيف تباشرها وقد قيل: إنك أحوها؟ وهو بعيد عن الورع، ففارقها أي طلقها؛ ورعاً لا حكماً. وأخذ بظاهره أحمد، فأثبت الرضاع بشهادة المرضعة. (جمع البحار)

* أسماء الرجال: محمد: ابن بشار بن عثمان، العبدى، أبو بكر البصري، لقبه بندار، مات ٢٥٢ هـ. شعبة: هو ابن الحجاج بن الورد، أبو بسطام العتكي. أبي حمزة: بالجمع والراء نصر بن عمران، الضبيعي البصري. محمد بن مقاتل أبو الحسن: الكسائي المروزي، مات ٢٢٦ هـ. عبد الله: ابن المبارك، المروزي، مولى بني حنظلة، مات ١٨١ هـ، وله ٦٣. عبد الله: هو ابن عبيد الله بن أبي مليكة زهير، التيمي القرشي، الأحول. عقبة: ابن الحارث بن عامر، القرشي، أبو سروعة المكي.

٢٧- بَابُ التَّنَاوُبِ فِي الْعِلْمِ

معناه أن تتناوب جماعة بوقت معروف يأتون بالنوبة. (ع)

٨٩- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ* قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ* عَنِ الزُّهْرِيِّ* ح: قَالَ: وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ* أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ* عَنْ

هو ابن يزيد الأيلي في هذه القليلة. (ك)

عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَجَارِي مِنَ الْأَنْصَارِ فِي بَيْتِ أُمِّيَّةَ بْنِ

هو عثمان بن مالك بن عمرو بن العجلان الخزرجي. (ع)

زَيْدٍ - وَهِيَ مِنْ عَوَالِي الْمَدِينَةِ - وَكُنَّا نَتَنَاوَبُ النَّزُولَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَنْزِلُ يَوْمًا وَأَنْزِلُ يَوْمًا، فَإِذَا نَزَلْتُ جِئْتُهُ بِخَبَرِ ذَلِكَ

أي مواضع هذه القليلة. (ح)

الْيَوْمِ مِنَ الْوَحْيِ وَغَيْرِهِ، وَإِذَا نَزَلَ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ.

فَنَزَلَ صَاحِبِي الْأَنْصَارِيَّ يَوْمَ تَوْبَتِهِ فَضَرَبَ بَابِي ضَرْبًا شَدِيدًا، فَقَالَ: أَلَمْ تَمْ هُوَ؟ فَفَزَعْتُ فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: قَدْ حَدَّثَ

لأن الضرب الشديد ما كان عادته. (ك)

أَمْرٌ عَظِيمٌ، فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ فَإِذَا هِيَ تَبْكِي، فَقُلْتُ: أَطْلَقَكُنَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم؟ قَالَتْ: لَا أَذْرِي. ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم

فَقُلْتُ وَأَنَا قَائِمٌ: أَطْلَقْتَ نِسَاءَكَ؟ قَالَ: «لَا». فَقُلْتُ: اللَّهُ أَكْبَرُ.

جملة حالية

٢٨- بَابُ الْعُصْبِ فِي الْمَوْعِظَةِ وَالتَّعْلِيمِ إِذَا رَأَى مَا يَكْرَهُ

أي الواعظ

٩٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ* قَالَ: أَخْبَرَنِي سُفْيَانُ* عَنِ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ* عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ* عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه

اسمه عقبه بن عمرو

اسمه إسماعيل. (ع)

الثوري

قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَا أَكَادُ أَذْرِكُ الصَّلَاةَ مِمَّا يُطَوِّلُ بِنَا فَلَانٌ.....

قول: هو معاذ. وقيل: أبي. (ح)

١. قال: وفي نسخة بعده: «أبو عبد الله». ٢. فدخلت: وفي نسخة: «دخلت». [أي فحط إلى المدينة فدخلت (الكواكب الدراري)]

٣. أطلقكن: وفي نسخة: «أطلقكن» [بتقدير الهمزة]. ٤. أخبرني: وفي نسخة: «حدثنا»، وفي نسخة: «أخبرنا». ٥. يطول: وفي نسخة: «يطيل».

ترجمة = قلت: الفرق بأنه لطلب العلم في مسألة خاصة وقعت للشخص ونزلت به، وذلك ليس كذلك. اهـ قال الحافظ: وفي نسخة زيادة «وتعليم أهله»، والصواب حذفها؛ لأنها تأتي في باب آخر. اهـ قلت: وما حكى الحافظ عن نسخة هي النسخة المصرية، وعليه بنيت «تراجم شيخ الهند».

قوله: باب التناوب في العلم: وفي «تراجم شيخ الهند» ما تعريبه: غرض الترجمة أن من لا يفرغ عن حوائجه لتحصيل العلم في جميع أوقاته فينبغي له التعلم على سبيل التناوب. وإن لم يستطع حضور مجلس العلم بنفسه فينبغي أن يرسل إليه معتمدًا يأتي إليه بالعلم. اهـ قلت: ويمكن عندي أن المقصود أن فرضية تعلم العلم لا يوجب أن لا يشغل إذ ذاك بغيره من الحوائج. قوله: باب الغضب في الموعظة: الظاهر أن المصنف ثبّه بذلك على جوازه، بل على استحسانه للواعظ والمعلم. قال الحافظ: قصر المصنف على الموعظة والتعليم دون الحكم؛ لأن الحاكم مأمور لأن لا يقضي وبه غضبان. والفرق أن الواعظ من شأنه أن يكون في صورة الغضبان؛ لأن مقامه يقتضي تكلف الانزعاج؛ لأنه في صورة المنذر. وكذا المعلم إذا أنكر على المتعلم سوء فهم ونحوه؛ لأنه قد يكون أدعى للقبول منه. وليس ذلك لازماً في حق كل أحد، بل يختلف باختلاف أحوال المتعلمين. وأما الحاكم فهو بخلاف ذلك كما يأتي في بابه ... إلى آخر ما في هامش «اللامع». وفيه: في «تراجم شيخ الهند»: أن الرفق واليسر لما كانا معروفين من دأبه صلى الله عليه وسلم، حتى قال في أمر من بال في المسجد: «إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين». ثبّه المصنف بهذه الترجمة أنه قد يستحسن خلاف ذلك أيضاً. اهـسهر: قوله: عوالي المدينة: [عبارة عن قرى بقرب المدينة من فوقها من جهة الشرق. (عمدة القاري)] قوله: فضرِب: عطلف على مقدر، أي فسمع اعتزال الرسول صلى الله عليه وسلم عن زوجته فرجع إلى العوالي، فجاء إلى بابي فضرِب. (عمدة القاري) قوله: فقلت الله أكبر: وقع موقع التعجب، وهو أن الأنصاري ظن اعتزاله صلى الله عليه وسلم عن أزواجه طلاقاً أو ناشأ عن الطلاق، فأخبر لعمر بالطلاق بحسب ظنه، ولهذا سأل عمر النبي صلى الله عليه وسلم عن الطلاق. فلما رأى عمر أن صاحبه لم يصب في ظنه تعجب منه بلفظ «الله أكبر»، كذا في «العيبي» و«الكرماني». قوله: لا أكاد أدرك: معناه إنى أتأخر عن الصلاة مع الجماعة، ولا أكاد أدركها؛ لأجل تطويل فلان، كما روى البخاري بلفظ «لأتأخر عن الصلاة». وجاء في غير البخاري: «إنى لأدع الصلاة»، والأحاديث يفسر بعضها بعضاً، فلا يشك أن التطويل يقتضي الإدراك؛ لأنه إنما يقتضي إذا طلب الإدراك، وأما إذا تأخر خوفاً من التطويل لا يكاد يدرك مع التطويل، فافهم. كذا في «العيبي».

* ألسماء الرجال: أبو اليمان: الحكم بن نافع، الحمصي. شعيب: هو ابن أبي حمزة، الحمصي. الزهري: هو ابن شهاب الآتي. ابن وهب: هو عبد الله، المصري. ابن شهاب: هو الزهري المذكور. عبيد الله بن عبد الله: هو القرشي النوفلي. محمد بن كثير: بفتح الكاف وكسر المثناة، العبدى البصري، ثقة، مات ٢٢٣ هـ، وله ٩٠. سفيان: هو ابن سعيد، الثوري. ابن أبي خالد: هو إسماعيل البجلي الكوفي، المسمى بالميزان. قيس بن أبي حازم: أبو عبد الله، البجلي الكوفي.

فَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي مَوْعِظَةٍ أَشَدَّ غَضَبًا مِنْ يَوْمِئِذٍ فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّكُمْ مُتَّفَرِّقُونَ، فَمَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ؛ فَإِنَّ فِيهِمُ الْمَرِيضَ وَالضَّعِيفَ وَذَا الْحَاجَةِ».

٩١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ * الْعَقَدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ الْمَدِينِيُّ عَنْ رَبِيعَةَ * بِنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُتَنَبِّعِثِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ * رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنِ اللَّقْظَةِ فَقَالَ: «اعْرِفْ وَكَأَهَا - أَوْ قَالَ: وَغَاءَهَا - وَعِقَاصَهَا، ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً، ثُمَّ اسْتَمْتَعَ بِهَا، فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَأَدَّهَا إِلَيْهِ».

قَالَ: فَضَالَّةُ الْإِبِلِ؟ فَغَضِبَ حَتَّى احْمَرَّتْ وَجَنَّتَاهُ - أَوْ قَالَ: احْمَرَّ وَجْهُهُ - فَقَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا؟ مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا، تَرِدُ الْمَاءَ وَتَرْعَى الشَّجَرَ، فَذَرُهَا حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا». قَالَ: فَضَالَّةُ الْعَنَمِ؟ قَالَ: «لَكَ، أَوْ لِأَخِيكَ، أَوْ لِلذَّئِبِ».

٩٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ * بْنُ الْعَلَاءِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ * عَنْ بُرَيْدٍ * عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى * رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَشْيَاءَ كَرِهَهَا. فَلَمَّا أَكْثَرَ عَلَيْهِ غَضَبٌ، ثُمَّ قَالَ لِلنَّاسِ: «سَلُونِي عَمَّا شِئْتُمْ»، فَقَالَ رَجُلٌ: مَنْ أَبِي؟ قَالَ: «أَبُوكَ حُذَافَةُ». فَقَامَ آخَرُ فَقَالَ: مَنْ أَبِي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَبُوكَ سَالِمٌ مَوْلَى شَيْبَةَ». فَلَمَّا رَأَى عُمَرُ مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَتُوبُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

٢٩- بَابٌ مَنْ بَرَكَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ عِنْدَ الْإِمَامِ أَوْ الْمُحَدِّثِ

٩٣- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ * عَنِ الزُّهْرِيِّ * قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ * رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ.....

١. من يومئذ: وفي نسخة: «منه يومئذ». ٢. وذا الحاجة: وللقابسي: «وذو الحاجة». [ووجهه بأن يكون معطوفاً على محل اسم «إن». (عمدة القاري)]
٣. المدني: وفي نسخة: «المدني». ٤. ما لك: وفي نسخة: «وما لك». ٥. عما: وفي نسخة: «عم». ٦. فقال: وفي نسخة: «قال». ٧. قال: وفي نسخة: «فقال».

ترجمة: قوله: باب من برك على ركبتيه: قال العيني: وجه المناسبة بين البابين من حيث إن المذكور في الباب الأول غضب العالم على السائل؛ لعدم جريه على موجب الأدب، وهذا الباب يذكر أدب المتعلم عند العالم، فتناسياً من هذه الحثية. اهـ وكتب الشيخ في «اللامع»: الظاهر أن المراد بـ«البروك» هو انتصاب النصف الأعلى منه على ركبتيه كما يفعله المشرف إلى الشيء المشرب له حين هو جالس. ولما كان هيئة تخالف الأدب وتنافيه أوردته لإثبات جوازها عند الفزع وغيره؛ لأجل الضرورة كما فعله عمر * حين وهم ما وهم من غضب النبي ﷺ ومُوجِدَتِهِ عليهم. وأما إن كان المراد بـ«البروك» هو الجلوس على التشهد فالأمر أظهر من أن الجلوس ينبغي أن يكون كذلك عند الإمام، لكنه يرد عليه أن عمر * كيف لم يعمل بهذا الأدب منذ قعد؛ فإن بروكه هذا لم يكن إلا عند مقالته تلك، إلا بأن يجاب بأن لحالة الخطاب فضل اهتمام على غيرها، فمن الواجب في طريقة الآداب أن يكون جلوسه عند الخطاب على تلك الهيئة كما جلس جبرئيل * عند سؤاله عن الإيمان والإسلام، وأما في غير حالة الخطاب فهو أدب وندب. اهـ قلت: ويحتمل عندي في غرض الترجمة أن الحديث المذكور في هذا الباب كان بمعنى الحديث المذكور في آخر الباب السابق، وكانت فيه فائدة، وهي أدب المتعلم، نَبَّه عليه بهذه الترجمة كما ثبت في الأصول، ويكون هذا من قبيل الباب في الباب، وهو الأصل السادس.

سهر: قوله: عفاصها: بكسر المهملة وبالفاء، الذي يكون فيه النفقة من جلد أو خرقه. (الكواكب الدراري) قوله: سقاؤها: أي جوفها؛ لأنها تشرب وتكتفي أياماً. و«الحذاء» بإهمال الحاء وإعجام الذال: الخف، أي ما وطئ عليه البعير من خفه. (التوشيح والكواكب الدراري) قوله: حتى يلقاها ربه: أي مالكتها؛ إذ أنها غير فاقدة أسباب العود إليه؛ لقوة سيرها بكون الحذاء والسقاء معها؛ لأنها ترد الماء ربها وخمساً، وتمتنع من الذئب وغيرها من السباع. (إرشاد الساري) قوله: لك: أي هي لك إن أخذتها. «أو لأخيك» إما أن يرد به مالكتها إن ظهر، وإما غيرك من اللاقطين. «أو للذئب» إن لم تؤخذ، كذا في «العيني». قوله: غضب: وسبب غضبه * تعنتهم في السؤال، وتكلفهم فيما لا حاجة لهم فيه. (عمدة القاري)
* أسماء الرجال: عبد الله بن محمد: أبو جعفر، المسندي. أبو عامر: عبد الملك بن عمرو. ربيعة: المعروف بالرأي؛ لأنه كان يعرف بالرأي والقياس، أبو عثمان المدني التيمي مولاها م. التابعي. محمد: ابن علاء بن كريب، الهمداني، أبو كريب الكوفي. أبو أسامة: حماد بن أسامة، القرشي مولاها م. الكوفي. بريد: بضم الموحدة، هو ابن عبد الله بن أبي بردة، يروي عن جده أبي بردة عامر بن أبي موسى الأشعري. أي موسى: هو عبد الله بن قيس، الأشعري، والد أبي بردة المذكور. أبو اليمان: الحكم بن نافع. شعيب: ابن أبي حمزة. الزهري: محمد بن مسلم بن شهاب.

فَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُدَافَةَ فَقَالَ: مَنْ أَيْ؟ قَالَ: «أَبُوكَ حُدَافَةُ». ثُمَّ أَكْثَرَ أَنْ يَقُولَ: «سَلُونِي»، فَتَرَكَ عُمَرُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ فَقَالَ:

رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ نَبِيًّا - ثَلَاثًا - فَسَكَتَ.

أي رضيانا بجناب الله وسنة نبينا واكتفينا به عن السؤال

أي قاله ثلاث مرات

٣٠- بَابُ مَنْ أَعَادَ الْحَدِيثَ ثَلَاثًا لِيُفْهَمَ

٢٠/١

أي قاله ثلاثاً

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ»، فَمَا زَالَ يُكْرِّرُهَا. وَقَالَ: ابْنُ عُمَرَ* ﷺ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ بَلَغْتُ؟» ثَلَاثًا.

هذا أيضاً طرف من حديث ذكره في «حجة الوداع»

٩٥- حَدَّثَنَا عَبْدُهُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا ثُمَامَةُ* بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ،

[الحديث برقم: ٩٤ غير موجود في الأصل وقد ذكرناه في التعليق]

عَنْ أَنَسٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا حَتَّى تُفْهَمَ عَنْهُ، وَإِذَا أَتَى عَلَى قَوْمٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ

أي حتى تعقل منه. (ع)

ترجمة سهر

سَلَّمَ عَلَيْهِمْ ثَلَاثًا.

أي إن لم يجب المسلم عليه، كما وقع في حديث أبي موسى الأشعري

الحديث ٩٤ بترقيم الشيخ محمد فؤاد: حَدَّثَنَا عَبْدُهُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَنَسٍ ﷺ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا سَلَّمَ ثَلَاثًا، وَإِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا.

١. ليفهم: وللأصلي وكريمة: «ليفهم عنه» [بصيغة المجهول، أي لأجل أن يفهم عنه. (العيني)]. ٢. فقال النبي ﷺ: ألا: ولأبي ذر: «فقال: ألا».

٣. عبدة: وللأصلي بعده: «الصفار».

ترجمة: قوله: باب من أعاد الحديث ثلاثاً ليفهم: وكتب الشيخ في «اللامع»: زيادة هذا التعليل مشعرة بأن التثليث حيث ما ورد في الرواية فالمراد به تثليث ما قصد إفهامه؛ لمزيد اعتناء واهتمام أو لخوف عدم سماعه لمزية ازدحام. وعلى هذا فالمناسب في تأويل قوله: «سَلَّمَ ثَلَاثًا» أن يقال: هذا إذا لم يسمعه المسلم عليه، وكان الحكم في مثله المراجعة عن الباب كما ورد في حديث أبي ذر. وأما تثليث التسليمات بحمل إحداها على الاستئذان والثانية على الدخول والثالثة على الرجوع فلا يناسب الترجمة، وإن كان صحيحاً في معنى الرواية في نفسها. انتهى وفي «هامشه»: ما أفاده الشيخ من غرض الترجمة أوجه مما قاله الشراح. قال الحافظ: قال ابن المثير: نَبَّهَ الْبُخَارِيُّ بِهَذِهِ التَّرْجُومَةِ عَلَى الرَّدِّ عَلَى مَنْ كَرِهَ إِعَادَةَ الْحَدِيثِ وَأَنْكَرَ عَلَى الطَّالِبِ الْإِسْتِزْنَادَ وَعَدَّهُ مِنَ الْبِلَادَةِ ... إِلَى آخِرِ مَا قَالَهُ. وَأَنْتَ خَيْرٌ بِأَنْ هَذَا الْغُرُضُ الَّذِي حَكَاهُ الْحَافِظُ عَنْ ابْنِ الْمُنِيرِ يَنْسَبُ إِلَى التَّرْجُومَةِ الْآتِيَةِ مِنْ «بَابِ مَنْ سَمِعَ شَيْئاً فَلَمْ يَفْهَمْ». وَحَكَى الْحَافِظُ عَنْ ابْنِ التَّيْنِ: أَنَّ الثَّلَاثَ غَايَةٌ مَا يَقَعُ بِهِ الْإِعْتِدَارُ وَالْيَقِينُ. اهـ.

ولو كان هذا غرض المصنف كان حق هذا الباب أن يذكره بعد الباب المذكور أي «باب من سمع شيئاً». وتبع شيخ الهند في «تراجمه» القطب الكنگوهي؛ إذ قال: الغرض أنه ﷺ كان يعيد الكلمة ثلاثاً عند الحاجة، وإلا فقد يكفي في الجواب على الإشارة أيضاً كما تقدم قريباً. ويؤيد الشيخين ما في هامش «اللامع» من كلام الخطابي. وقال السندي: الظاهر أنه محمول على المواضيع المحتاجة إلى الإعادة لا على العادة، وإلا لما كان لذكر عدد الثلاث في بعض المواضيع كثير فائدة، مع أنهم يذكرون في الأمور المهمة: «أنه ﷺ قالها ثلاثاً». اهـ قلت: والاستدلال جيد؛ فإنه لو كان التثليث عادة مستمرة ما قالت الصحابة في الأحاديث الكثيرة: «قاله ثلاثاً»، كذا في هامش «اللامع». قوله: سلم عليهم ثلاثاً: قال الحافظ: قال الإسماعيلي: يشبه أن يكون في سلام الاستئذان، وأما إذا مر على قوم فالمعروف عدم التكرار. قال الحافظ: وقد فهم المصنف هذا بعينه فأورده مقروناً بحديث قصة عمر مع أبي موسى كما سيأتي في «الاستئذان». ويحتمل أن يكون هذا أيضاً يقع منه إذا خشى أنه لا يسمع. اهـ قلت: وحمل العيني تثليث السلام على الاستئذان والتحية والوداع. قلت: وفيه أنه لا يناسب إذا الباب. وفي «تقرير المكي»: قوله: «فسلم عليهم» أي للاستئذان «ثلاثاً» ثم يرجع فيذهب، إن لم يُجب عليه، وهذا المعنى أنسب بترجمة الباب. اهـ.

سهر: قوله: ألا وقول الزور: بضم الزاي، الكذب والميل عن الحق أو المراد منه الشهادة، فلذلك أثبت الضمير في قوله: «يكررها». ومعنى قوله: «فما زال» أي ما دام في مجلسه، لا مدة عمره، هذا طرف من حديث ذكره في «كتاب الشهادات»، وهو «ألا أنبئكم بأكثر الكبائر؟» ثلاثاً، قالوا: بلى! يا رسول الله، قال: «الإشراك بالله وعقوق الوالدين»، وجلس وكان متكئاً فقال: «ألا! وقول الزور». (عمدة القاري) قوله: سلم عليهم ثلاثاً: يعني للاستئذان والدخول والرجوع، فـ «سلم» أي الأولى عطف على الشرط، و «سلم» الثاني جزاؤه. (جمع البحار) * أسماء الرجال: وقال ابن عمر: فيما وصله المؤلف في «خطبة الوداع». عبدة: ابن عبد الله، الخزاعي. عبد الصمد: ابن عبد الوارث بن سعيد، العنبري. عبد الله: ابن المثنى بن عبد الله. ثمامة: ابن عبد الله بن أنس بن مالك.

سند: قوله: إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً: الظاهر أنه محمول على المواضيع المحتاجة إلى الإعادة لا على العادة، وإلا لما كان لذكر عدد الثلاث في بعض المواضيع كثير فائدة، مع أنهم يذكرون في الأمور المهمة أنه قالها ثلاثاً، كما تقدم في الكتاب في هذا الباب، والله تعالى أعلم. فإن قلت: عنوان هذا الكلام يفيد الاعتقاد؟ قلت: لو سلم يمكن أن يقال: كان عادته الإعادة في كل كلمة مهمة لا في كل كلمة، على أن تكثير «كلمة» للتعظيم، والله تعالى أعلم. وأما تكرار السلام فالأقرب فيه الحمل على الاستئذان؛ فإن التثليث فيه معلوم، والله تعالى أعلم.

٩٦- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ* عَنْ أَبِي بَشِيرٍ* عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: تَخَلَّفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ سَافَرْتَاهُ، فَأَذْرَكْنَا - وَقَدْ أَرْهَقْنَا الصَّلَاةَ: صَلَاةَ الْعَصْرِ - وَخُنْ نَتَوَضَّأُ، فَجَعَلْنَا نَمْسَحُ عَلَى أَرْجُلِنَا، فَتَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا.

أي أخرنا الصلاة. (ع)
أي نغسل غسلاً خفيفاً مبقعاً

٣١- بَابُ تَعْلِيمِ الرَّجُلِ أَمَّتَهُ وَأَهْلَهُ

٢٠/١

٩٧- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ - هُوَ ابْنُ سَلَامٍ - قَالَ: أَخْبَرَنَا الْمُحَارِبِيُّ* قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ حَيَّانٍ* قَالَ: عَامِرُ الشَّعْبِيِّ حَدَّثَنِي أَبُو بُرْدَةَ* عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَهُمْ أَجْرَانِ: رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمَنَ بِنَبِيِّهِ وَآمَنَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ. وَالْعَبْدُ الْمَمْلُوكُ إِذَا أَدَّى حَقَّ اللَّهِ وَحَقَّ مَوْلَاهِ. وَرَجُلٌ كَانَتْ عِنْدَهُ أَمَةٌ يَطْوُهَا، فَأَدَّبَهَا فَأَحْسَنَ تَأْدِيبَهَا وَعَلَّمَهَا فَأَحْسَنَ تَعْلِيمَهَا، ثُمَّ أَعْتَقَهَا فَتَزَوَّجَهَا، فَلَهُ أَجْرَانِ». ثُمَّ قَالَ عَامِرٌ: أَعْطَيْنَا كَهَا بَعْضُ شَيْءٍ، قَدْ كَانَ يُرْكَبُ فِيهَا دُونَهَا إِلَى الْمَدِينَةِ.

هو صالح بن صالح بن حيان. (ع)
أي أدها من غير عنف بل بالرفق واللطف. (ك)

١. أَرْهَقْنَا الصَّلَاةَ صَلَاةَ الْعَصْرِ: وَلَا بِنِ عَسَاكَرٍ: «أَرْهَقْنَا الصَّلَاةَ: صَلَاةَ الْعَصْرِ» [أي أعجلتنا الصلاة؛ لضيق وقتها].

٢. مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ سَلَامٍ: كَذَا لِكْرِيمَةَ، وَلِلْأَصِيلِ وَأَبِي ذَرٍّ: «مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ». ٣. قَدْ: فِي نَسْخَةِ: «فَقَدْ».

ترجمة: قوله: باب تعليم الرجل أمته وأهله: كتب الشيخ في «اللامع»: يعني أنه لا ينبغي له الاستكفاف عن تعليم أمته، ولا يُعَدُّ ذلك في المرأة والأمة حرجاً في خدمة نفسه؛ لأنه حق عليه لما كما أن الخدمة حق له عليهما. اهـ وفي «هامشه»: الأوجه عندي في غرض الترجمة أن الرجل مأمور بتعليم أهله؛ لقوله ﷺ: «كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته». ولما كان في الحديث تعليم الأمة فقط زاد في الترجمة لفظ «الأهل»؛ تنبيهاً على أن الحكم لا يختص بالإماء، بل الحرائر داخلة فيه بالأولى، كما تقدّم في الأصل التاسع عشر من أصول التراجع. وقال الحافظ: مطابقة الحديث بالترجمة في «الأمة» بالنص وفي «الأهل» بالقياس؛ إذ الاعتناء بالأهل الحرائر في تعليم الفرائض والسنن أكد من الاعتناء بالإماء. انتهى ما في «هامشه» وقد أجمل الكلام شيخ الهند في «ترجمته» على الأبواب الثلاثة في محل واحد، وقد تقدّم في الباب السابق كلامه المتعلق بالباب السابق مختصراً. وجملة كلامه: «باب من أعاد الحديث ثلاثاً ليفهم عنه»: والمراد أنه يعيد الكلام حيث تكون الحاجة إلى الإعادة، وإلا فإنه قد ثبت التعليم بالإشارة فقط أحياناً، كما مر سابقاً. وهذا فيه إشارة إلى الاهتمام بالتعليم والتبليغ، فينبغي للمعلم أن يعيد المواضع المهمة مرتين وثلاثاً حتى يثبت في أذهان السامعين، ثم عقد «باب تعليم الرجل أمته وأهله»، ثم «باب عظة الإمام النساء وتعليمهن» على التوالي، ولا إشكال ولا إهمام فيهما، بل الغرض منهما هو الغرض السابق أي إثبات شدة الاحتياج إلى التعليم وتعميمه؛ ولذا أضاف في الترجمة الأولى لفظ: «وأهله»، مع أن الحديث لم يرد فيه لفظ «أهله». اهـ

سهر: قوله: من أهل الكتاب: قال القسطلاني: التوراة والإنجيل، أو الإنجيل فقط على القول بأن النصرانية ناسخة لليهودية. انتهى قال العيني: اختلفوا في أنهم هم الذين بقوا على ما بعث به نبيهم من غير تبديل وتخريف، أو إجراؤه على عمومه. قوله: فله أجران: هو تكرير لطول الكلام؛ للاهتمام به. (فتح الباري) وأيضاً في «فتح الباري»: أن مطابقة الحديث للترجمة في الأمة بالنص وفي الأهل بالقياس؛ إذ الاعتناء بالأهل الحرائر في تعليم فرائض الله وسنن رسوله أكد من الاعتناء بالإماء. انتهى قوله: بغير شيء: أي بغير أخذ مال منك على جهة الأجرة، وإلا فلا شيء أعظم من الأجر الأخرى الذي هو ثواب التعليم. وقوله: «قد كان يركب» أي يرحل فيما دونها، أي فيما هو أهون منها، كذا في «الكرمان» و«فتح الباري».

* أسماء الرجال: مسدد: ابن مسرهد. أبو عوانة: البشكري. أبي بشر: جعفر بن إياس. عبد الله: ابن عمرو بن العاص. المحاربي: عبد الرحمن بن محمد بن زياد. صالح بن حيان: نسبته إلى جده الأعلى، وهو صالح بن صالح بن مسلم بن حيان. أبو بردة: ابن أبي موسى الأشعري.

سند: قوله: ثلاثة لهم أجران: الظاهر أن المراد: لهم أجران على كل عمل، لا أن لهم أجرين على العملين؛ إذ ثبوت أجرين على عملين لا يختص بأحد دون أحد. نعم، يمكن لهؤلاء أن يكون لهم أجران على كل واحد من هذين العملين، أو لهم أجران على كل عمل من جميع أعمالهم، والله تعالى أعلم. قوله: ثم قال عامر أعطينا كها بغير شيء: كان مراده تعريف قدر الحديث؛ ليحفظه علماً وعملاً، ولا يضيعه.

٣٢- بَابُ عِظَةِ الْإِمَامِ النَّسَاءِ وَتَعْلِيمِهِنَّ

٢٠/١

٩٨- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَيُّوبَ* قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءَ بْنَ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ:

أَشْهَدُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ - أَوْ قَالَ عَطَاءٌ: أَشْهَدُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ - خَرَجَ وَمَعَهُ بِلَالٌ، فَظَنَّ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ النَّسَاءَ، فَوَعَّظَهُنَّ ^{في لفظة: «أشهد» تأكيد ووثوق. (ع)} وَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقِي الْقُرْطَ وَالْخَاتَمَ، وَبِلَالٌ يَأْخُذُ فِي طَرَفِ ثَوْبِهِ. ^{سند} ^{ما يعلق في شحمة الأذن} ^{طفقت}

وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ: «عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﷺ: أَشْهَدُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ...».

والغرض منه أنه رواه مطلقاً لا بلفظ «سمعت»، وحزم بالشهادة. (ك)

٣٣- بَابُ الْحُرْصِ عَلَى الْحَدِيثِ

٢٠/١

٩٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانٌ* عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ،

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ* أَنَّهُ قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ ظَنَنْتُ - يَا أَبَا هُرَيْرَةَ - أَنَّ لَا يَسْأَلُنِي عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَحَدٌ أَوَّلَ مِنْكَ؛ لِمَا رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ عَلَى الْحَدِيثِ. أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ أَوْ نَفْسِهِ.» ^{سند}

شك من أبي هريرة

٣٤- بَابُ: كَيْفَ يُقْبَضُ الْعِلْمُ؟

٢٠/١

وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ: انْظُرْ مَا كَانَ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاكْتُبْهُ؛.....

استعمله عمر بن عبد العزيز

١. ومعه: كذا للكشميهني. ٢. يأخذ: وفي نسخة: «يأخذه». ٣. سليمان: وفي نسخة بعده: «بن بلال». ٤. قيل: كذا لكريمة وأبي ذر.

ترجمة: قوله: باب عظة الإمام النساء وتعليمهن: وتقدم ما أفاده شيخ الهند في الباب السابق. وكتب الشيخ في «اللامع»: لما كانت الخلوة بين والاجتماع معهن تشعر بالمنع عن ذلك دَعَّاهُ بأن حرمة ذلك للفتنة، فإذا أمن الفتنة عليه وعليها لا بأس بالصبيحة هن. اهـ وفي «هامشه»: قال الحافظ: تبّه هذه الترجمة على أن ما سبق من الندب إلى تعليم الأهل ليس مختصاً بأهلهم، بل ذلك مندوب للإمام الأعظم ومن ينوب عنه. واستفيد الوعظ بالتصريح من قوله في الحديث: «فوعظهن»، وكانت الموعظة بقوله: «إني رأيتكم أكثر أهل النار؛ لأنكم تكثرن اللعن وتكفرن العشير». واستفيد التعليم من قوله: «وأمرهن بالصدقة»، كأنه أعلمهن أن في الصدقة تكفيراً لخطايهن. اهـ إلى آخر ما فيه.

قوله: باب كيف يقبض العلم: وهذا باب ثانٍ بلفظ «كيف» من الأبواب الثلاثين، والكيفية ظاهرة ههنا لا مردّ فيه، أي يقبض بقبض العلماء. وفي «تراجم شيخ الهند» ما تعريه: مقصود المؤلف أن يبين كيفية قبض العلم، وقد ورد في الحديث صراحة: «لا يقبض انتزاعاً، ولكن يقبض بقبض العلماء»، فعلم بذلك بالبداهة أن ذهاب العلم يكون بإذهاب العلماء، وذلك لعدم الإشاعة وعدم التبليغ، فلو استمر التعليم والإشاعة مسلسلًا ما حدث ذلك، كما مر في «باب رفع العلم». وبالجملة فإن غرض المؤلف ﷺ بل ومنشأ الحديث المرفوع =

سنهر: قوله: أسعد: [يعني سعيد الناس، ويجوز أن يكون على معناه الحقيقي، والتفضيل بحسب المراتب].

قوله: فاكته: [فيه إشارة إلى أن ابتداء تدوين الحديث كان في أيام ابن عبد العزيز. (عمدة القاري)]

* أسماء الرجال: شعبة: ابن الحجاج. أيوب: السخيتاني. سليمان: ابن بلال، أبو محمد التيمي.

سند: قوله: فجعلت المرأة تلقي القرط والخاتم: يمكن أنها تصدّقت من مالها أو من مال زوجها بعلمه؛ لحضوره، والأول أقرب، والله تعالى أعلم.

قوله: أحد أول منك: لفظ «أول» إما بالرفع على أنه صفة «أحد»، وقيل: بدل، وهو بعيد. وإما بالنصب، فقيل: على أنه ظرف، وبمعناه تعلق «منك» به، وقيل: على أنه مفعول لـ«ظننت»، ولا يظهر له معنى، وقيل: على أنه حال، وهو الوجه. قوله: خالصاً من قلبه: إما أن يحمل الإخلاص على ما هو فوق الإخلاص المعتبر في مطلق الإيمان، أو تعتبر الأسعدي بالنسبة إلى الشفاعة العامة الشاملة للكفرة، إلا أنه يلزم منه أن الكافر سعيد بشفاعته، والقول بـ«أن الكافر سعيد» بعيد، إلا أن يقال: ما لزم منه هذا القول إلا ضمناً، وهو غير بعيد، وإنما البعد أن يقال: «الكافر سعيد بشفاعته» صريحاً، أو يجرد «أسعد» عن معنى التفضيل ويعتبر بمعنى أصل الفعل، لكن استعمال «أسعد» بالإضافة التي هي من مقتضيات معنى التفضيل يبعد القول بالتحديد، فافهم.

فَإِنِّي خِفْتُ دُرُوسَ الْعِلْمِ وَذَهَابَ الْعُلَمَاءِ. وَلَا يَقْبَلُ إِلَّا حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ. وَلِيُفْشُوا الْعِلْمَ وَلِيَجْلِسُوا حَتَّى يُعَلَّمَ مَنْ لَا يَعْلَمُ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ لَا يَهْلِكُ حَتَّى يَكُونَ سَرًّا.

■ حَدَّثَنَا الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الْجُبَّارِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ بِذَلِكَ. يَغْنِي حَدِيثَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى قَوْلِهِ: «ذَهَابَ الْعُلَمَاءُ».

١٠٠- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ* عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا: يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمٌ اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا».

قَالَ الْفَرَبَرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبَّاسٌ قَالَ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ هِشَامِ نَحْوَهُ.

(أي نحو حديث مالك. (ع)

نسبة إلى فربر وهي قرية من قرى بخارى على طرف جيحون. (ع)

٣٥- بَابُ: هَلْ يُجْعَلُ لِلنِّسَاءِ يَوْمٌ عَلَى حِدَةٍ فِي الْعِلْمِ؟

٢٠/١

١٠١- حَدَّثَنَا آدَمُ* قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ الْأَصْبَهَانِيِّ* قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ ذُكْوَانَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ* ﷺ قَالَ: قَالَ النَّسَاءُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: عَلَبْنَا عَلَيْكَ الرَّجَالُ، فَاجْعَلْ لَنَا يَوْمًا مِنْ نَفْسِكَ. فَوَعَدَهُنَّ يَوْمًا لَقِيَهُنَّ فِيهِ، فَوَعظَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ. فَكَانَ فِيمَا قَالَ لَهُنَّ: «مَا مِنْكُنَّ امْرَأَةٌ تُقَدِّمُ ثَلَاثَةً مِنْ وَلَدِيهَا، إِلَّا كَانَ لَهَا حِجَابًا مِنَ النَّارِ»،.....

١. لا يقبل: وفي نسخة: «لا تقبل». ٢. لم يبق عالم: وللاكثر: «لم يبق عالماً». ٣. رؤوساً: وفي نسخة: «رؤساء». ٤. يوم: وفي نسخة: «يوماً». ٥. قال: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «قالت». ٦. فوعدهن: وفي نسخة: «فواعدهن». ٧. منكن امرأة: وللأصيلي: «من امرأة». ٨. حجاباً: وللأصيلي: «حجاب».

ترجمة = أيضاً هو تأكيد إشاعة العلم وتعميمه. وظهر مقصود الترجمة من قول عمر بن عبد العزيز واضحاً، وشرحت الترجمة السابقة أيضاً، وتكمل الباب الأول في الباب الثاني من عادة المؤلف كما مر مراراً. وظهر من القول المذكور أيضاً أنه يجب لإشاعة العلم أن يعقد العلماء المجالس العلمية علانية، وفي هذا تسهيل للمتعلمين وسعة في الرغبة والتحريض. وتقيد التعليم بالقبود والتخصيصات فيه ضياع العلم، الحذر الحذر! اهـ

قوله: باب هل يجعل للنساء يوماً إلخ: وفي «تراجم شيخ الهند» ما تعريبه: المراد أنه ينبغي الاهتمام بالتعليم والتبليغ للأشخاص المعذورين عن حضور المجالس العامة العلمية كالنساء، فينبغي أن يخصص لهم أوقاتاً مناسبة لتبليغهم العلم. ولما أن تعميم التعليم أمر ضروري فينبغي أن يجعل للام والخاص والعالم والجاهل والرجال والنساء، لكل واحد منهم وقتاً خاصاً؛ ليحصل كل منهم نصيبه، والله أعلم. اهـ قلت: يشكل على الإمام البخاري أنه ترجم بجعل اليوم خاصاً للنساء، وهو موجود في الرواية نصاً، فلم زاد لفظ «هل» في الترجمة؟ ويمكن الجواب عنه: أن المصنف زاده؛ لأنه واقعة خاصة وقعت على سواهن مرة واحدة، فهل يكون هذا مطرداً أم لا؟ وقد تقدم الكلام في الأصل الثاني والثلاثين من الأصول المتقدمة على الباب المترجم بلفظ «هل» مفصلاً، فارجع إليه لو شئت التفصيل. والعجب! أن أحداً من المشايخ والشرح لم يتعرضوا عن لفظ «هل» في هذه الترجمة.

سهر: قوله: ولا يقبل: هي من «القبول»، وهو بضم التحتية وسكون اللام. وفي بعض النسخ الرفع على أن «لا» نافية، وفي بعضها بفتح الفوقية على الخطاب، كذا في «القسطلاني». قوله: إلا حديث: أي لا يقبل إلا الحديث الصحيح الذي يرويه الثقات. «وليفشوا» أمر من «الإفشاء» وهو الإشاعة، ويجوز فيه تسكين اللام، كما هو في بعض الروايات. «وليجلسوا» بصيغة الأمر من «الجلوس» لا من «الإحلاس»، ورؤياً بالتحية والفوقية. «حتى يعلم» على صيغة المجهول من «التعليم»، وفي رواية على صيغة المعلوم من «العلم»، أي يكون جلوسهم لتعليم الجاهل بذلك الحديث. «لا يهلك» بصيغة المعلوم من «ضرب». «حتى يكون سرّاً» أي لا يضيع العلم حتى يصير محققاً بالكنمان، فينبغي إفشاؤه وإشاعته، كذا في «الخبر الجاري». قوله: ولكن يقبض العلم بقبض العلماء: هذا هو موضع الترجمة، كذا في «العيني». قوله: «حتى إذ لم يبق عالم»: وجه التوفيق بين هذا الحديث وبين «لن يزال أمة قائمة على أمر الله حتى يأتي أمر الله» وأمثاله أن هذا بعد إتيان أمر الله إن لم يفسر «إتيان الأمر» بإتيان القيامة، أو عدم بقاء العلماء إنما هو في بعض المواضع، فيكون محمولاً على التخصيص؛ جمعاً بين الأدلة. (الكواكب الدراري)

* أسماء الرجال: مالك: ابن أنس، الإمام: آدم: ابن أبي إياس. شعبة: ابن الحجاج. ابن الأصبهاني: عبد الرحمن بن عبد الله الكوفي. أبي سعيد الخدري: سعد بن مالك ﷺ. (قس)

فَقَالَتْ امْرَأَةٌ: وَاثْنَيْنِ؟ فَقَالَ: «وَاثْنَيْنِ».

١٠٢- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ عَنْ ذَكْوَانَ* عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ع عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهِذَا. وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَازِمٍ* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَمْ يَبْلُغُوا الْحِنْثَ».

٣٦- بَابٌ مَنْ سَمِعَ شَيْئًا فَلَمْ يَفْهَمْهُ، فَرَجَعَهُ حَتَّى يَعْرِفَهُ

٢١/١

١٠٣- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمٍ* قَالَ: أَخْبَرَنَا نَافِعٌ* بْنُ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ* أَنَّ عَائِشَةَ ع رَوَى النَّبِيُّ ﷺ كَأَنَّكَ لَا تَسْمَعُ شَيْئًا لَا تَعْرِفُهُ إِلَّا رَاجَعْتَ فِيهِ حَتَّى تَعْرِفَهُ. وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حُسِبَ عَذَّبَ»، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: أَوْ لَيْسَ يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسِبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾؟ قَالَتْ: فَقَالَ: «إِنَّمَا ذَلِكَ الْغَرَضُ، وَلَكِنْ مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ يَهْلِكُ».

(الانشقاق: ٨)

١. اثنين: ولكريمة: «اثنتين». ٢. اثنين: ولكريمة: «اثنتين». ٣. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا». ٤. أبي سعيد: وفي نسخة بعده: «الخدري». ٥. قال: وفي نسخة: «وقال». ٦. فراجعته: وفي نسخة: «فراجع فيه». ٧. أو ليس يقول الله: وفي نسخة: «أو ليس الله يقول». ٨. يهلك: وللأصيلي: «عذب».

ترجمة: قوله: باب من سمع شيئاً فلم يفهمه فراجعه حتى يعرفه: وفي «تراجم شيخ الهند» ما ترجمه: المقصود بيان فضل المراجعة عند عدم الفهم، أو التنبيه على أن في المراجعة ليس سوء أدب بالعالم ولا فيه تحقير للمتعلم، فلا ينبغي للعالم الملأل والتضرع عنه، ولا للمتعلم الاستحياء من المراجعة. اهـ قال الحافظ: فيحمل ما ورد من ذم من سأل عن المشكلات على من سأل تعنتاً كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْجٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ بِهِ﴾ (آل عمران: ٧) الآية، وفي حديث عائشة رضي الله عنها: «فإذا رأيتم الذين يسألون عن ذلك فهم الذين سئى الله فاحذروهم». انتهى مختصراً والأوجه عندي في غرض الترجمة ما تقدم قريباً عن كلام ابن المنير في «باب من أعاد الحديث ثلاثاً».

وكتب الشيخ قدس سره في «اللامع»: «باب من سمع...»: وعلم بالرواية الموردة فيه جواز ذلك على استحبابه؛ لدوام عائشة رضي الله عنها وتقرير النبي ﷺ لها عليها. وكان سؤالها عن قوله: «من حوسب هلك» مبنياً على ما هو أصل الحنفية أن العام يجري على عموميه، إلا إذا قامت قرينة. وأما ما استثناء العقل فخارج عن البحث؛ لخروجه عقلاً، والكلام في الشرعيات. ولو كان كل عام مخصوص البعض - كما هو عند الشافعية - لما افترقت إلى السؤال، وحملت الآية على هذا البعض الخارج عن عموم قوله ﷺ: «من حوسب هلك». وحاصل جوابه ﷺ عن مسألتها: أن الحساب في الآية مجاز عن العرض، سماً حساباً؛ لصورة الحماسة فيه، وليس حساباً حقيقة؛ فإن الحساب هو استيفاء الدخل باستيفاء الخرج، ولا يكون في العرض مطالبة الحقوق الواجبة بأسرها، ولا المعاتبة على الكبائر والصغائر بتمامها، بل يقتصر على عرض أعماله من الخير والشر، فحسب. اهـ

سهر: قوله: لم يبلغوا الحنث: أي الإثم، المعنى: أنهم ماتوا قبل بلوغهم التكليف، فلم يكتب عليهم الآثام. (عمدة القاري) قوله: أن: بفتح الهمزة، أصله «بأن». ظاهره الإرسال؛ لأن ابن أبي مليكة تابعي لم يدرك مراجعة عائشة، لكن ظهر وصله بعد في قوله: «قالت عائشة: قلت...». (عمدة القاري) قوله: من نوقش: من «المناقشة» وهي الاستقصاء في الحساب حتى لا يترك منه شيء. (عمدة القاري) وأما «العرض» فهو بفتح العين بمعنى الإبراز والإظهار، والمراد منه أن يعرف ذنوبه فيعفى عنها، كذا في «الخير الجاري».

* أسماء الرجال: محمد بن بشار: العبدى البصري. غندر: لقب محمد بن جعفر، البصري. شعبة: ابن الحجاج، العتكي. ذكوان: أبو صالح، السمان الزيات. أبا حازم: هو سلمان الأشجعي. سعيد بن أبي مريم: الجمحي البصري. نافع: ابن عمر بن عبد الله بن جميل، الجمحي المكي. ابن أبي مليكة: هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة زهير، التيمي المدني.

سند: قوله: كانت لا تسمع بصيغة المضارع؛ لأنها تدل على الاعتقاد والاستمرار بعد «كان»، والدلالة على الاعتقاد مطلوبة.

قوله: إنما ذلك العرض: أي الحساب اليسير ليس من باب الحساب، وإنما هو من باب العرض أي عرض أفعال العبد عليه مع التبشير بالغفران، والحساب لا يكون إلا بنوع مناقشة، ومن حوسب كذلك يعذب، وعلى هذا فليس حاصل الجواب بيان التجوز في قوله: «من حوسب عذب» بأن المراد بالحساب في هذا الكلام المناقشة في الحساب، حتى يرد أن قوله: «إنما ذلك العرض» لا يحتاج إليه في تمام الجواب. بل حاصل الجواب حمل الحساب اليسير على العرض، وأن مطلق الحساب لا يخلو عن نوع مناقشة، والمناقشة حالة الحساب تنفضي إلى الهلاك، فصح قوله: «من حوسب عذب»، ولم يكن منافياً للآية، والله تعالى أعلم.

٣٧- بَابُ: لِيَبْلُغَ الْعِلْمُ الشَّاهِدُ الْغَائِبُ

٢١/١

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٠٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ* قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ* قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدٌ هُوَ - ابْنُ أَبِي سَعِيدٍ - عَنْ أَبِي شُرَيْجٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرٍو بْنِ سَعِيدٍ وَهُوَ يَبْعَثُ الْبُعُوثَ إِلَى مَكَّةَ: ائْذَنْ لِي أَيُّهَا الْأَمِيرُ، أُحَدِّثُكَ قَوْلًا قَامَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْغَدَ مِنْ يَوْمِ الْفَتْحِ، سَمِعْتُهُ أَذْنًا وَيَوَّعَاهُ قَلْبِي وَأَبْصَرْتُهُ عَيْنَايَ حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ. حَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ:

«إِنَّ مَكَّةَ حَرَّمَهَا اللَّهُ وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ، فَلَا يَحِلُّ لِمَرِيٍّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا وَلَا يَعْصِدَ بِهَا شَجَرَةً. فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ لِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا فَقُولُوا: إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَذِنَ لِرَسُولِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ. وَإِنَّمَا أَذِنَ

لِي فِيهَا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، ثُمَّ عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ. وَلِيَبْلُغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبُ».

فَقِيلَ لِأَبِي شُرَيْجٍ: مَا قَالَ عَمْرٍو؟ قَالَ: أَنَا أَعْلَمُ مِنْكَ يَا أَبَا شُرَيْجٍ، لَا تُعِيدُ عَاصِيًّا، وَلَا قَارًّا بِدَمٍ، وَلَا قَارًّا بِخَرْبَةٍ.

١٠٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ* قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ* عَنْ أَيُّوبَ*، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ* رضي الله عنه، ذِكْرَ النَّبِيِّ ﷺ...

١. رسول الله: وفي نسخة: «النبى». ٢. بها: وللمستمل: «فيها». ٣. بخربة: وللمستمل: «بخربة، يعني السرقة»، وللزبيرى والحموي: «قال أبو عبد الله: خربة: خيانة وبلية». ٤. عن أبي بكر: وفي نسخة: «عن ابن أبي بكر، عن أبي بكر...». [كذا للمستمل والكشميهني، وسقط «عن ابن أبي بكر» للباقيين، فصار منقطعاً؛ لأن حمداً لم يسمع من أبي بكر. (فتح الباري)]

ترجمة: قوله: باب ليلعلم العلم الشاهد الغائب: الظاهر عندي في غرض الترجمة التنبيه على تعميم ما ورد: «بلغوا عني ولو آية»؛ فإنه يؤهم بظاهرة تبليغ القرآن لا غير. وفي «تراجم شيخ المشايخ»: تعلق هذا الباب بالكتاب من حيث إن مطلوب الشارع إفادة العلم وإشاعته. اهـ وفي «تراجم شيخ الهند»: فيه تأكيد تبليغ العلم وتعميمه صراحةً، وعلى من حضر مجالس العلم أن يبلغ الأحكام التي سمعها للغائبين. وأما أهل العلم فيجب عليهم التبليغ استقلالاً، فلا يحتاج فيه إلى سؤال سائل أو حاجة أحد، أو هو مسؤول عن تبليغ ما يعلمه من قليل أو كثير. اهـ

سهر: قوله: لعمر بن سعيد: أي القرشي الأموي، وليس بصحابي ولا من التابعين، ووالده مختلف في صحبته. (عمدة القاري)
قوله: يبعث البعث: أي يرسل الجيوش إلى مكة لقتال ابن الزبير؛ لكونه امتنع من مبايعة يزيد بن معاوية واعتصم بالحرم. وكان عمرو والي يزيد على المدينة. والقصة مشهورة. (فتح الباري) قوله: ساعة: [أي لا زماناً طويلاً، وفي «مسند أحمد»: أن ذلك كان من طلوع الشمس إلى العصر.] قوله: أنا أعلم: رد لكلام أبي شريح، وأتى بكلام ظاهره حق، لكن أراد به الباطل، ولهذا رد جوابه أبو شريح. قال القسطلاني: فأجابه بأنه لا يمنع من إقامة القصاص، وهو صحيح، إلا أن ابن الزبير لم يرتكب أمراً يجب عليه فيه شيء، بل هو أول بالخلافة من يزيد؛ لأنه يبيع قبله، وهو صاحب النبي ﷺ. انتهى وفي «العيني»: قال أبو شريح: «إني كنت شاهداً وكتبت غائباً، وقد أمرنا رسول الله ﷺ أن يبلغ شاهدنا غائبنا، وقد أبلغتك، فأنت وشأنك». (الخير الجاري) قوله: بخربة: [يفتح المعجمة بمعنى السرقة، ورواية الأصيلي بالضم بمعنى الفساد. (عمدة القاري)]
قوله: ذكر: [أي ذكر أبو بكر النبي ﷺ، ثم قال: «قال النبي ﷺ...». (عمدة القاري)]

* أسماء الرجال: عبد الله بن يوسف: التنيسي. الليث: هو ابن سعد، المصري الإمام. عبد الله بن عبد الوهاب: أبو محمد، الجمحي البصري، مات ٢٢٨ هـ. حماد: هو ابن زيد، البصري. أيوب: هو ابن أبي تميمة، السخيتاني. أبي بكر: نفع بن الحارث، الثقفي.

سند: قوله: سمعته: أي القول، وكذا ضمير «وعاه» للقول، وأما ضمير «أبصرته» فللنبي ﷺ، وليس هو من التفكيك القبيح؛ لظهور القرينة.
قوله: إن الله قد أذن لرسوله الخ: أي كان حلها مخصوصاً به فلا يتم به الدليل. وقوله: «وإنما أذن لي...» أي وكان ذلك الحل أيضاً ساعة لا على الدوام، فدلله باطل بوجهين:
١- بخصوص الحل به - ٢- وعدم دوامه. وقوله: «ثم عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس» أي عادت حرمتها بعد الساعة كحرمتها قبلها، فالمراد بـ«اليوم» ما بعد الساعة، لا يوم التكلم؛ لأن عود الحرمة كان يوم القتال بعد ما انقضت ساعة الحل، والتكلم كان الغد من يوم القتال. والمراد بـ«الأمس» ما قبل الساعة، لا أمس يوم التكلم، والله تعالى أعلم.

أحد الرواة

قَالَ: «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ - قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَعْرَاضَكُمْ - عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا. النَّبِيُّ ﷺ»

أي قال عليه مرتين. (ع)

أي أحسابكم

ابن سيرين

أَلَا! لِيُبْلَغَ الشَّاهِدُ مِنْكُمْ الْغَائِبَ - وَكَانَ مُحَمَّدٌ يَقُولُ: صَدَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَانَ ذَلِكَ - «أَلَا! هَلْ بَلَغْتُ؟» مَرَّتَيْنِ.

من كلامه ﷺ وما قبله اعتراض. (السويطي)

أي وقع ذلك كما قال

ابن سيرين

ترجمة

٣٨- بَابُ إِثْمٍ مَنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ

٢١/١

بكسر الراء وسكون الموحدة

١٠٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجُعْدِ* قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ* قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْصُورٌ* قَالَ: سَمِعْتُ رَبِيعَ بْنَ جَرَّاشٍ* يَقُولُ: سَمِعْتُ عَلِيًّا

بكسر المهملة وتخفيف الراء وآخره معجمة

كفلس

إلى

يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ؛ فَإِنَّهُ مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَلِجِ النَّارَ».

لفظه الأمر، ومعناه الخبر. (ف)

١٠٧- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ* قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ* عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: قُلْتُ

ابن العوام

هو عبد الله

لِلزُّبَيْرِ: إِنِّي لَا أَسْمَعُكَ تَحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا يُحَدِّثُ فُلَانٌ وَفُلَانٌ؟ قَالَ: أَمَا إِنِّي لَمْ أَقَارِفُهُ، وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ:

«مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

أي فليبتذل لنفسه منزلاً أمر بمعنى الخبر، ولأحمد: «يبني له بيت في النار»

١٠٨- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ* عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ* قَالَ أَنَسُ* ﷺ: إِنَّهُ لَيَمْنَعُنِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْ حَدِيثًا كَثِيرًا

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِبًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

١. من كذب علي فليجلج النار: وفي نسخة: «من يكذب علي يلج النار». ٢. ولكن: وفي نسخة: «ولكني»، وفي نسخة: «ولكنني». ٣. قال أنس: وفي نسخة: «عن أنس». ٤. قال: وفي نسخة: «يقول».

ترجمة: قوله: باب إثم من كذب على النبي ﷺ: لم يتعرض الشيخ قدس سره عن هذه الترجمة في «اللامع». وزيدت في «هامشه»، وفيه: زدتها تنبيهاً على أنها عندي من تكملة الترجمة السابقة، كأن المصنف قيدها بهذه الترجمة بأن الاهتمام بما لا بد منه، لكن مع شدة الاهتمام في التوقي عن الكذب عليه ﷺ. انتهى ثم رأيت أشار إلى ذلك شيخ الهند في «ترجمه»، إذ قال: وعلم من الأبواب السابقة المتعددة أهمية التبليغ والتعليم والتعميم والتكثير، وفيه خطر الكذب غالباً بإرادة، ولذا نبه بذكر هذه الترجمة أن التبليغ والتعليم لا بد فيه من الاحتياط والاهتمام، ويحترز عن التخمين والمجازفة. انتهى معرباً

وفي «هامش اللامع»: قال الحافظ: رتب المصنف أحاديث الباب ترتيباً حسناً؛ لأنه بدأ بحديث علي وفيه مقصود الباب، وثنى بحديث الزبير الدال على توقي الصحابة وتحرزهم عن الكذب عليه، وثالث بحديث أنس الدال على أن امتناعهم إنما كان من الإكثار المفضي إلى الخطأ، لا عن أصل التحديث؛ لأنهم مأمورون بالتبليغ. وختم بحديث أبي هريرة الذي فيه الإشارة إلى استواء تحريم الكذب عليه، سواء كانت دعوى السماع منه في البقعة أو في المنام. اهـ

سهر: قوله: وكان محمد ... كان ذلك: جملة معترضة في أثناء الحديث، هذا هو المعتمد، فلا يلتفت إلى ما عدا ذلك، قاله ابن حجر. ومعنى «كان ذلك» أن قد وقع المأمور به من الشاهد إلى الغائب، أو إشارة إلى ما بعده - وهو التبليغ الذي في ضمن: «ألا هل بلغت؟» - يعني وقع تبليغ الرسول ﷺ إلى الأئمة، وذلك نحو قوله تعالى: «قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ» (الكهف: ٧٨) كذا في «العيني». قوله: لا تكذبوا علي: وهو عام في كل كاذب، معناه: لا تسبوا الكلام الكذب إلي، ولا مفهوم لقوله: «علي»، لأنه لا يتصور أن يكذب له؛ لنهيهِ عن مطلق الكذب. (فتح الباري) قوله: لم أقارقه: أي ما فارقه سفرًا ولا حضراً غالباً، يعني ليس وجه ترك التحديث غيبي عن صحبته وعدم معرفتي بالأحاديث، ولكني سمعته: «من كذب ...»، فأخاف أن أحدث ما لم أسمع ظناً بسماعه منه ﷺ، كذا في «الخير الجاري». قوله: مقعده: أعلم أن حديث «من كذب علي» في غاية الصحة ونهاية القوة حتى قال جماعة: إنه متواتر. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: علي بن الجعد: الجوهري البغدادي. شعبة: هو ابن الحجاج، العتكي. منصور: هو ابن المعتمر، الكوفي، أبو عثاب (بشدة المثلثة). ربيعي بن حراش: العطفاني الكوفي، الأعور. أبو الوليد: هشام بن عبد الملك، الطيالسي. شعبة: المذكور. جامع بن شداد: الحارثي الكوفي. أبو معمر: بفتح الميم، عبد الله بن عمرو، المنقري البصري. عبد الوارث: ابن سعيد، التيمي البصري. عبد العزيز: ابن صهيب، الأعمى البصري.

سند: قوله: صدق رسول الله ﷺ: أي فيما يفيد قوله: «ليبلغ ...» من الحاجة إلى التبليغ، والله تعالى أعلم. وهذا اعتراض، وقوله: «ألا هل بلغت» من جملة الحديث.

هذا أول الثلاثيات

١٠٩- حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ* قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ* عَنْ سَلَمَةَ* هُوَ ابْنُ الْأَكْوَعِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ يَقُلْ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

ذكريان السماء

١١٠- حَدَّثَنَا مُوسَى* قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ* عَنْ أَبِي حَصِينٍ* عَنْ أَبِي صَالِحٍ* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ* عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَسَمُّوا

بفتح الحاء وكسر الصاد كيقين

بِاسْمِي وَلَا تَكْتُمُوا بِكُنْيَتِي. وَمَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَى فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَمَثَّلُ فِي صُورَتِي. وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

٣٩- بَابُ كِتَابَةِ الْعِلْمِ

٢١/١

١١١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ* قَالَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ* عَنْ سُفْيَانَ* عَنْ مُطَرِّفٍ* عَنِ الشَّعْبِيِّ* عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ* ﷺ قَالَ: قُلْتُ

مصغرا، كان من صغار الصحابة

أي الثوري أو ابن العينة بصيغة الفاعل

سهر سند

لِعَلِّيَ ﷺ: هَلْ عِنْدَكُمْ كِتَابٌ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ، أَوْ فَهْمٌ أُعْطِيَهِ رَجُلٌ مُسْلِمٌ.....

١. المكي: وفي نسخة: «مكي». ٢. يزيد: وفي نسخة بعده: «هو». ٣. من يقل: وفي نسخة: «من تقول». ٤. تكتنوا: وفي نسخة: «تكتنوا»، وفي نسخة: «تكتنوا»، وفي نسخة: «تكتنوا». ٥. محمد بن سلام: وفي نسخة: «ابن سلام». ٦. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا».

ترجمة: قوله: باب كتابة العلم: وإيراد هذا الباب ردف الباب السابق في غاية الحسن؛ فإنه لما حذر في الباب السابق عن الكذب على النبي ﷺ، فعمل بعض الهمم متقاصر عن نقل الأحاديث وإشاعتها؛ مخافة الوقوع في الكذب، فيفوت به المقصود الأعظم، وهو التبليغ والتعليم، وقد نبه المصنف في الكذب في كثير من أبوابه على الاهتمام بالتعليم والتبليغ والاعتناء بهما، فأورد المصنف هذه الترجمة بعده؛ ليبين بها طريقة يسلم بها الرجل عن الوقوع في الكذب مع تحصيل المقصود، بأن يكتب ما يسمع من الأحاديث والعلم ثم ينقله، والله أعلم. كتب الشيخ قدس سره في «اللامع»: دفع بذلك ما يُتوهم من روايات النهي عن الكتابة منعها، بأنه كان في أول الأمر ثم رخص فيها. اهـ وفي «هامشه»: قال الحافظ: طريقة البخاري في الأحكام التي يقع فيها الاختلاف أن لا يجرم فيها بشيء، بل يوردها على الاحتمال، وهذه الترجمة من ذلك؛ لأن السلف اختلفوا في ذلك تركاً وعملاً، وإن كان الأمر قد استقر والإجماع اتفق على جواز كتابة العلم، بل على استحبابه، بل لا يبعد وجوبه على من خشى النسيان ممن يتعين عليه تبليغ العلم. اهـ =

سهر: قوله: ولا تكتنوا: أي من «الكتابة» ومن «التفعيل» ومن «الافتعال»، هي على اختلاف النسخ. (الكواكب الدراري، كذا في الجمع) وفي «الجمع»: اختلفوا فيه، فمن قائل: منع أولاً ثم نسخ، ومن قائل بالمنع مطلقاً، ومن قائل: إنه للتنزيه، أو للجمع بين اسمه وكنيته. ومنع عمر التسمي باسم محمد؛ كراهة سب اسمه. وكره مالك التسمي بأسماء الملائكة، وأجمعوا على جواز التسمي بأسماء الأنبياء غير عمر ﷺ. انتهى قوله: ومن رأي إلخ: المذهب المنصور أنه محمول على ظاهره، ولكن يرى كل من يرى على حسب مرتبته وحالته. (الخبر الجاري) وسيجيء بيانه الوافي في «كتاب التعبير» إن شاء الله تعالى. قوله: هل عندكم: أهل البيت النبوي، أو الميم للتعظيم. «كتاب» أي مكتوب خصكم به رسول الله ﷺ دون غيركم من أسرار علم الوحي، كما يزعم الشيعة؟ قال علي: لا كتاب عندنا إلا كتاب الله (بالرفع بدل من المستثنى منه) أو فهم (بالرفع) أُعْطِيَ (بصيغة المجهول وفتح الياء) رجل مسلم من فحوى الكلام ويدركه من باطن المعاني التي هي غير الظاهر من نصه، ومراتب الناس في ذلك متفاوتة. ويفهم منه جواز استخراج العالم من القرآن بفهمه ما لم يكن منقولاً عن المفسرين إذا وافق أصول الشريعة. (إرشاد الساري)

* أسماء الرجال: المكي: ابن إبراهيم بن بشير، البلخي، أبو السكن، مات ١١٥ هـ. يزيد بن أبي عبيد: الأسلمي، مولى سلمة بن الأكوع، مات سنة بضع وأربعين ومائة. سلمة: ابن عمرو بن الأكوع، اسم الأكوع سنان بن عبد الله، الأسلمي المدني، مات ٧٤ هـ وهو ابن ثمانين، وله في البخاري عشرون حديثاً، وهذا الحديث أول الثلاثيات. موسى: ابن إسماعيل، التودكي. أبو عوانة: الوضاح الشكري. أبي حصين: بفتح الحاء، عثمان بن عاصم، الكوفي. محمد بن سلام: البيهقي. وكيع: هو ابن الجراح بن مليح، الكوفي. مطرف: ابن طريف، الحارثي. الشعبي: هو عامر بن شراحيل، أبو عمرو. أبي جحيفة: وهب بن عبد الله، السوائي.

سند: قوله: هل عندكم كتاب: الخطاب لأهل البيت. والمراد هل عندكم علم مخصوص بكم مكتوب أو لا خصكم النبي ﷺ به، كما يقول الشيعة؟ وقوله: «قال: لا» أي ليس عندنا علم مطلقاً مكتوباً أو غيره، إلا كتاب الله تعالى أو فهم - أي علم هو أثر فهم واجتهاد - أو ما في هذه الصحيفة. فقوله: «فهم» على حذف المضاف، والاستثناء متصل من مطلق العلم، وكل ما ذكره من كتاب الله تعالى وغيره علم بعضه مكتوب وبعضه لا. ويمكن إجراء الكلام على ظاهره أي: هل عندكم علم مكتوب؟ فقال: لا، أي ليس عندنا علم مكتوب إلا كتاب الله تعالى أو أثر فهم، ويلزم على هذا أنه كتب بعض آثار فهمه واجتهاده، وأراد بالفهم ذلك الأثر المكتوب.

وعلى الوجهين فحاصل الجواب: نفي الخصوص بأنه ليس عندهم إلا ما عند غيرهم من كتاب الله تعالى وما في الصحيفة، وأن الله تعالى يخص بالفهم من يشاء، وذلك ليس تخصيصاً من النبي ﷺ، والله تعالى أعلم.

أَوْ مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ. قَالَ: قُلْتُ: وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: الْعَقْلُ، وَفَكَالُ الْأَسِيرِ، وَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ.
 أي كانت في قراب سيفه

١١٢- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ * عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ خُرَاعَةَ قَتَلُوا
 الكوفي هو ابن أبي كثير الطائي، مولاهم حمي من الأزدي

رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ عَامَ فَتْحِ مَكَّةَ بِقَتِيلٍ مِنْهُمْ قَتَلُوهُ. فَأَخْبَرَ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَرَكِبَ رَاحِلَتَهُ فَخَطَبَ فَقَالَ:
 أي بسبب قتل من خُرَاعَةَ. (ع)

«إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْقَتْلَ - أَوْ الْفِيلَ (قَالَ مُحَمَّدٌ: وَاجْعَلُوهُ عَلَى الشَّكِّ، كَذَا قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: «الْقَتْلُ أَوْ الْفِيلُ»
 أي البخاري أي واحد من اللفظين. (ع) أي على الشك رواه شيخ البخاري أبو نعيم

وَعَيْرُهُ يَقُولُ: «الْفِيلُ») - وَسَلَّطَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ. أَلَا! وَإِنَّهَا لَمْ تَحِلْ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ
 أي من غير شك أي على أهل مكة

بَعْدِي. أَلَا! وَإِنَّهَا حَلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ. أَلَا! وَإِنَّهَا سَاعَتِي هَذِهِ حَرَامٌ: لَا يُحْتَلَى شَوْكُهَا، وَلَا يُعْصَدُ شَجَرُهَا،
 لا يقطع لا يقطع

وَلَا تُلْتَقِظُ سَاقِطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ. فَمَنْ قُتِلَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يُعْقَلَ وَإِمَّا أَنْ يُقَادَ أَهْلُ الْقَتِيلِ.
 أي العرف أي يعطى ويتمكن من القود

فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ فَقَالَ: أَكْتُبُ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «اكْتُبُوا لِأَيِّ فُلَانٍ». فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ: إِلَّا الْإِذْخِرُ،
 أي أبو شاه أي لأبي شاه هو عباس
 يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي بُيُوتِنَا وَقُبُورِنَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِلَّا الْإِذْخِرُ، إِلَّا الْإِذْخِرُ».

١١٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ * قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو * قَالَ: أَخْبَرَنِي وَهْبٌ * بْنُ مُنَبِّهٍ عَنْ أَخِيهِ *.....

١. ولا يقتل: وفي نسخة: «وَأَنْ لَا يَقْتُلَ». ٢. إن الله إلخ: وفي نسخة: «إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْقَتْلَ أَوْ الْفِيلَ، كَذَا قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ، وَاجْعَلُوهُ عَلَى الشَّكِّ
 «الْقَتْلُ أَوْ الْفِيلُ» وغيره يقول» ٣. قال محمد: وفي نسخة: «قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ». ٤. وسَلَّطَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ: وفي نسخة: «وَسَلَّطَ عَلَيْهِمْ
 رَسُولُ اللَّهِ وَالْمُؤْمِنِينَ» [أي سَلَّطَ اللَّهُ ...].

ترجمة = قلت: وهذا الأصل الذي ذكره الحافظ أصل مطرد من أصول الإمام، كما تقدّم في أصل الخامس والثلاثين، لكن الأوجه عندي ههنا أن المصنف أشار بذكر الروايات
 الواردة إلى استحبابها، كما اختاره شيخ الهند في «ترجمته»؛ إذ قال: لما كانت الكتابة مما لا بد منها لبقاء العلم وحفظه وإشاعته ثبّه المصنف بالترجمة إلى استحبابها، بل رغب
 العلماء إلى الكتابة إشارة. اهـ وقال شيخ المشايخ في «ترجمته»: غرض المصنف أن كتابة الحديث وإن كانت ممنوعة في عهده رضي الله عنه كيلا يختلط بالقرآن غيره أو لئلا يتكل الناس
 على الكتابة من الحفظ، ثم شاع التدوين والتأليف، فله أصل في الحديث، وقصص الصحابة كعبد الله بن عمرو بن العاص أدلة عليه وشاهدات. اهـ
 وكتب الشيخ في «اللامع»: في «كتاب الاعتصام» قوله: «ما عندنا من كتاب ... الحديث، رد بذلك على الرافضة القائلين بأنه رضي الله عنه خص علياً بصحف ورسائل ليست عند
 غيره، ولا يضر ذلك استثناء الصحيفة؛ فإن مسائلها وأحكامها كانت مشتهرة فيما بينهم معلومة لهم عامة، وإن لم تكن مكتوبة منه رضي الله عنه إلا عنده خاصة. اهـ وبسط الكلام على
 شرح كلام الشيخ في «هامشه».

سهر: قوله: العقل: أي دية، المراد أحكامها، وكذلك المراد من قوله: «فَكَالُ الْأَسِيرِ» حكمه والترغيب في تخليصه. قوله: القتل: بالقاف والفقوة، وقال الكرمانى ما يدل على أنه
 روي: «والفتك» أيضاً بالفاء والكاف، وفسره بسفك الدم، وله وجه إن ساعدته الرواية. (عمدة القاري) قوله: أَوْ الْفِيلُ: أي الذي أرسل الله على أصحابه طيراً أبابيل ترميهم
 بحجارة حين وصلوا إلى بطن الوادي قريين من مكة. (الكواكب الدراري) قوله: وَلَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي: [أي لم تحل بعدي، أي لم يحكم الله في الماضي بالحل ولا في المستقبل.
 (إرشاد الساري)] قوله: وَلَا تَلْتَقِظُ: على بناء مجهول. «ساقطتها» بالرفع من «السقوط»، والمراد بها اللقطة. «إِلَّا لِمُنْشِدٍ» أي لا يصح التقاطها إلا لمن أراد إنشادها أي تعريفها.
 (الخيز الجاري) قوله: فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ: المراد أن أهله بأفضل النظرين، وفسرها بقوله: «إِمَّا أَنْ يُعْقَلَ» من «العقل» وهو الدية، و«إِمَّا أَنْ يُقَادَ أَهْلُ الْقَتِيلِ» بالقاف أي يقتص.
 (عمدة القاري) قوله: أَهْلُ الْقَتِيلِ: [مرفوع، وتنازع الفعلان فيه. (الخيز الجاري)] قوله: الْإِذْخِرُ: [بالنصب، ويجوز رفعه على البدل. (فتح الباري)]

* أسماء الرجال: شيبان: هو ابن عبد الرحمن، النحوي البصري. علي بن عبد الله: المديني، الإمام. سفيان: ابن عيينة. عمرو: ابن دينار، المكي الجمحي. وهب: ابن منبه بن كامل
 ابن سبيح، في آخره جيم. أخيه: همام بن منبه.

سند: قوله: فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ: أي وليه بخير بين نظرين، يختار أيهما شاء. وقوله: «إِمَّا أَنْ يُعْقَلَ» على بناء المفعول، أي يؤدي دية القتل. وقوله: «وَأَمَّا أَنْ يُقَادَ» أي يمكن أهل القتل
 من قاتله ليقتلوه.

قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: مَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَدٌ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنِّي، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو؛ فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَلَا أَكْتُبُ. تَابَعَهُ مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ^{أي وهباً}.

١١٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ^{ترجمة سند قوي} قَالَ: لَمَّا اشْتَدَّ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَجَعُهُ قَالَ: «اِئْتُونِي بِكِتَابٍ أَكْتُبُ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بَعْدَهُ».....
بالجزم والضم. (خ)

١. لا تضلوا: وفي نسخة: «لن تضلوا».

ترجمة: قوله: ائتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً إلخ: ودلالة الرواية على الترجمة ظاهرة؛ فإنه لو كُتِبَ لَكُنْب ما ليس في القرآن من أمور يُوصى بها، فَعُلِمَ جواز كتابة العلم. اهـ

سهر: قوله: إلا ما كان من عبد الله بن عمرو: [ومع ذلك وُجد أحاديث أبي هريرة أكثر من عبد الله].

* أسماء الرجال: أباه هريرة: عبد الرحمن بن صخر. تابعه: أي تابع وهب بن منبه في رواية لهذا الحديث عن همام. معمر: هو ابن راشد. يحيى: ابن سليمان بن يحيى، الجعفي المكي. ابن وهب: عبد الله، البصري. يونس: ابن يزيد، الأيلي. ابن شهاب: محمد بن المسلم، الزهري. عبيد الله: ابن عبد الله بن عتبة، أحد الفقهاء السبعة. ابن عباس: عبد الله ^{عليه السلام}.

سند: قوله: إلا ما كان من عبد الله بن عمرو: إن أريد بكلمة «ما» الموصولة الكتابة مثلاً يكون استثناء منقطعاً بمعنى «الكن»، لا استثناء مفرد من مفرد؛ إذ لا معنى لقولنا: «ليس أحد أكثر حديثاً إلا للكتابة التي كانت صادرة من عبد الله»؛ إذ الاستثناء - سواء كان متصلاً أو منقطعاً - إذا كان استثناء مفرد من مفرد فلا بد من الاتحاد في الحكم، وهو هنا غير مناسب؛ إذ لا توصف الكتابة بأنها أكثر حديثاً، بل استثناء جملة من جملة بمعنى الاستدراك، كما يقال: «ما نفع إلا ضر» أي لكن ضر، والتقدير ههنا: «إلا ما كان من عبد الله» - وهو الكتابة - لم يكن مني، فالخير محذوف والجملة استثناء، أي لكن ما فعلت ما فعله عبد الله.

وإن أريد بالموصول أحد أو رجل مثلاً كان الاستثناء متصلاً، وعلى هذا تكون كان تامة، ويكون «من عبد الله» بيئاً، أي إلا أحداً أو رجلاً تحقق هو عبد الله. ويجوز أن يجعل كلمة «ما» عبارة عن الأحاديث، ويكون الاستثناء متصلاً نظراً إلى المعنى؛ إذ حاصل المعنى ما كان أحاديث أحد أكثر إلا أحاديث حصل جمعها من عبد الله، والله تعالى أعلم. قوله: ائتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً إلخ: لعل المراد به ما يكتب فيه، ويقول: «أكتب لكم كتاباً» ما يكتب؛ ولذلك أتى بالمظهر. قيل: إنما كان هذا الأمر من النبي ﷺ اختياراً لأصحابه، فهدى الله عمر لمراده ومنع من إحضار الكتاب، وخفي ذلك على ابن عباس. وعلى هذا فينبغي عدُّ هذا في جملة موافقة عمر ربه. انتهى قلت: يأتي عنه قوله: «لا تضلوا بعده»؛ لأنه جواب ثانٍ للأمر، فمعناه أنكم لا تضلون بعد الكتاب إن أقيم به وكتبت لكم. ولا يخفى أن الإخبار بمثل هذا الخبر لمجرد الاختيار، بل في موضع يكون ترك إحضار الكتاب أولى وأصوب من إحضاره: من قبيل الكذب الواضح الذي ينزه كلامه ^{عليه السلام} عنه، فلا بد ههنا من اعتذار آخر.

وحاصل ما ذكروا في الاعتذار أن أمر «ائتوا» ما كان أمر عزيمة وإيجاب حتى لا يجوز مراجعته ويصير المراجع عاصياً، بل كان أمر مشورة، وكانوا يراجعونه ^{عليه السلام} في بعض تلك الأوامر، سيما عمر، وقد علم من حاله أنه كان موقفاً للصواب في درك المصالح، وكان صاحب إلهام من الله - عز وجل ذكره وثناؤه - ولم يقصد عمر بقوله: «قد غلب عليه الوجع» أنه يتوهم عليه الغلط به، وإنما أراد التخفيف عليه من التعب الشديد اللاحق به من إملاء الكتاب بواسطة ما معه من الوجع، فلا ينبغي للناس أن يباشروا ما يصير سبباً للحرق غاية المشقة به في تلك الحالة، فرأى أن ترك إحضار الورق أولى، مع أنه خشي أن يكتب النبي ﷺ أموراً يعجز عنها الناس، فيستحقون العقوبة بسبب ذلك؛ لأنها منصوبة لا بحالة لا اجتهد فيها. أو خاف لعل بعض المنافقين يتطرقون به إلى القدح في بعض ذلك المكتوب؛ لكونه في حال المرض، فيصير سبباً للفتنة، فقال: «حسبنا كتاب الله»؛ لقوله تعالى: ﴿مَا قَرَأْتَ فِي آلِكُتَيْبِ مِنْ شَيْءٍ﴾ (الأنعام: ٣٨) وقوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ (المائدة: ٣) فعلم أن الله تعالى أكمل دينه، فأمن الضلل على الأمة. انتهى كلامهم بخلاصته وفيه نظر؛ لأن قوله: «لا تضلوا» يفيد أن الأمر للإيجاب؛ إذ السعي فيما يفيد الأمن من الضلال واجب على الناس، وقول من قال: «لو كان واجباً لم يتركه لاختلافهم كما لم يترك التبليغ لمخالفة من خالف» يفيد أنه ما كان واجباً عليه ^{عليه السلام} كتابته لهم، وهو لا ينافي الوجوب عليهم حين أمرهم به ويؤمن فائدته الأمن من الضلالة ودوام الهداية؛ فإن الأصل في الأمر هو الوجوب على المأمور لا على الأمر، سيما إذا كان فائدته ما ذكر. والوجوب عليهم هو محل الكلام لا الوجوب عليه، على أنه يمكن أن يكون واجباً عليه، وسقط الوجوب عنه بعدم امتثالهم للأمر، وقد رُفِعَ علم تعيين ليلة القدر عن قلبه ^{عليه السلام} بتلاحي رجلين، فيمكن رفع هذا كذلك.

ثم المطلوب تحقيق أنه كيف لا يكون للوجوب مع وجود قوله: «لا تضلوا»؟ وهذه المعارضة لا تنفع في إفادة ذلك التحقيق، وأما أنه خشي أن يكتب أموراً تصير سبباً للعقوبة أو سبباً لقدح المنافقين المؤدي إلى الفتنة فغير متصور مع وجود قوله: «لا تضلوا»؛ لأن هذا بيان أن الكتاب سبب للأمن من الضلال ودوام الهداية، فكيف يتوهم أنه سبب للعقوبة أو الفتنة بقدر أهل النفاق؟ ومثل هذا الظن يوهم تكذيب ذلك الخبر. وأما قولهم في تفسير «حسبنا كتاب الله» أنه تعالى قال: ﴿مَا قَرَأْتَ فِي آلِكُتَيْبِ مِنْ شَيْءٍ﴾ وقال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ فكل منهما لا يفيد الأمن من الضلال ودوام الهداية للناس حتى يتجسّد ترك السعي في ذلك الكتاب للاعتماد على هاتين الآيتين، كيف؟! ولو كان كذلك لما وقع الضلال بعد، مع أن الضلال والتفرق في الأمة قد وقع بحيث لا يرجى رفعه.

ولم يقل ^{عليه السلام}: إن مراده أن يكتب الأحكام حتى يقال: إنه يكفي في فهمها كتاب الله تعالى، فلهذا كان شيئاً من قبيل أسماء الله تعالى أو غيره ما بركته يأمن الناس مكتوباً عندهم بأمر نبيهم ^{عليه السلام} من الضلالة، ولو فرض أن مراده كان كتابة بعض الأحكام ففعل النص على تلك الأحكام منه ^{عليه السلام} سبب للأمن من الضلالة، فلا وجه لترك السعي في ذلك النص اكتفاء بالقرآن، بل لو لم يكن فائدة النص إلا الأمن من الضلالة لكان مطلوباً جداً ولم يصح تركه للاعتماد على أن الكتاب جامع لكل شيء، كيف؟! والناس محتاجون إلى السنة أشد احتياج مع كون الكتاب جامعاً، وذلك لأن الكتاب وإن كان جامعاً إلا أنه لا يقدر كل أحد على الاستخراج منه، وما يمكن لهم استخراجه منه، فلا يقدر كل أحد -

قَالَ عُمَرُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَلَبَهُ الْوَجَعُ، وَعِنْدَنَا كِتَابُ اللَّهِ حَسْبُنَا. فَاخْتَلَفُوا وَكَثُرَ اللَّعْظُ، قَالَ: «قُومُوا عَنِّي، وَلَا يَنْبَغِي عِنْدِي الشَّارِعُ». فَخَرَجَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: إِنَّ الرِّزْيَةَ كُلَّ الرِّزْيَةِ مَا حَالَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ كِتَابِهِ.

شق عليه. (ف)

أي هو كافيا

أي الصوت والجلبة. (ف)

٤٠- بَابُ الْعِلْمِ وَالْعِظَةِ بِاللَّيْلِ

٢٢/١

١١٥- حَدَّثَنَا صَدَقَةُ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ هِنْدٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنْ عُمَرَ وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ

١. هِنْدٍ: وَلِلْكَسْمِيهِنِي: «امْرَأَةً».

ترجمة: قوله: باب العلم والعظة بالليل: كتب الشيخ في «اللامع»: يعني بذلك أن السمر المنهي عنه إنما هو سمره في أمور الدنيا لا مطلقاً، وأن السمر لا يتحقق إلا بعد العشاء قبل النوم، فأما بعد النوم فلا يعد سمرًا، ووضع لكل من المرامين بابًا. اهـ وفي «هامشه»: هذا الباب والآتي بعد ذلك متقاربان في المعنى، وفرق بينهما الشيخ بحملهما على المرامين. وحاصل ما أفاده الشيخ أن الغرض من الترجمة الأولى التنبيه على أن الحديث بعد النوم لا يعد سمرًا؛ ولذا لم يترجم المصنف ههنا بلفظ «السمر». وحاصل الترجمة الآتية أن السمر في العلم ليس بمنهي عنه، ولذا أورد المصنف في الباب الأول الرواية الدالة على الحديث بعد النوم، بخلاف الباب الثاني. قال الحافظ: أراد المصنف التنبيه على أن النهي من الحديث بعد العشاء مخصوص بما لا يكون في الخير. اهـ قال العيني: وفي بعض النسخ: «اليقظة بالليل»، وهذا أنسب للترجمة. اهـ يعني أوفق بالحديث.

سهر: قوله: غلبه الوجع: أي فشق عليه إملاء الكتاب، قال القرطبي: «اتوني» أمر، وكان حقه أن يبادر للامتنال، لكن ظهر لعمر مع طائفة أنه ليس على الوجوب، وأنه من باب الإرشاد، فكروا أن يكلفوا من ذلك ما يشق عليه في تلك الحالة مع استحضارهم قوله تعالى: ﴿مَا قَرَرْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ (الأنعام: ٣٨) وقوله تعالى: ﴿يَبَيِّنَا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ (النحل: ٨٩) ولهذا قال عمر رضي الله عنه: «حسبنا كتاب الله». وظهر لطائفة أخرى أن الأولى أن يكتب؛ لما فيه من امتثال أمره وما يتضمنه من زيادة الإيضاح، ودل أمره ﷺ «قوموا عني» على أن أمره الأول كان على الاختيار أي دون الوجوب، ولهذا عاش ﷺ بعد ذلك أيامًا ولم يعاود أمرهم بذلك. ولو كان واجبًا لم يتركه لاختلافهم؛ لأنه لم يترك التبليغ لمخالفة من خالف، وقد عُدَّ هذا من موافقة عمر رضي الله عنه. واختلف في المراد بـ «الكتاب»، فقيل: كان أراد أن يكتب كتابًا ينص فيه على الأحكام؛ ليرتفع الاختلاف، وقيل: بل أراد أن ينص على أسامي الخلفاء بعده، حتى لا يقع بينهم الاختلاف، قاله سفيان بن عيينة. ويؤيده ما رواه مسلم أنه ﷺ قال في أوائل مرضه وهو عند عائشة: «ادعي لي أباك وأخاك حتى أكتب كتابًا؛ فإني أخاف أن يتمني متمنٌ ويقول قائل، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر». (فتح الباري)

قوله: فخرج ابن عباس: ظاهره يدل على أن ابن عباس كان معهم في تلك الحالة، فخرج قائلًا بهذه المقالة، وليس كذلك في الواقع، بل قول ابن عباس إنما كان عند الرواية بهذا الحديث، أي خرج من المكان الذي كان فيه عند التحديث بهذا الحديث، وأظهر التكلف حين تحديثه؛ لما رأى من وقوع الفتن. (الخبر الجاري وكذا في فتح الباري)

قوله: ح وعمر: [أي روى ابن عيينة عنهما أيضًا، فالإسنادان متصلان. (عمدة القاري وفتح الباري)]

* أسماء الرجال: صدقة: ابن الفضل، المروزي. ابن العيينة: سفيان. معمر: ابن راشد. الزهري: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب. هند: بنت الحارث، الفراسية. أم سلمة: هند وقيل: رملة، أم المؤمنين. وعمر: بالرفع على الاستئناف، والمعنى: «أن ابن العيينة حدث عن معمر عن الزهري...»، ثم قال: «عمر...». ويحيى: هو الأنصاري، لا القطان؛ إذ هو لم يلق الزهري حتى يكون سمع منه. أي روى عنهما أيضًا، فالإسنادان متصلان.

سند = على استخراجه منه على وجه الصواب، ولهذا فوّض إليه البيان مع كون الكتاب جامعًا، فقال تعالى: ﴿لِيُذَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (النحل: ٤٤)، ولا شك أن استخراجه ﷺ من الكتاب على وجه الصواب، وهذا يكفي ويغني في كون نصه مطلوبًا لنا، سيما إذا أمرنا به، سيما إذا وعد على ذلك الأمن من الضلال، فما معنى قول أحدنا في مقابلة ذلك: «حسبنا كتاب الله» بالوجه الذي ذكروا. قلت: فالوجه عندي طلب مخرج، هو أحسن وأولى مما ذكروا إن شاء الله تعالى، وهو أن عمر رضي الله عنه لعله فهم من قوله ﷺ: «لا تضلوا بعده» أنكم لا تجتمعون على الضلالة ولا تسري الضلالة إلى كلكم، لا أنه لا يفضل أحد منكم أصلاً، ورأى أن إسناد الضلال إلى ضمير الجمع لإفادة هذا المعنى؛ لما قام عنده من الأدلة على أن ضلال البعض متحقق لا محالة؛ وذلك لأنه ﷺ قد أخرج في حال صحته أنه ستفترق الأمة وستمرق المارقة وستحدث الفتن، وهذا وغيره يفيد ضلال البعض قطعاً. فلعلم أن المراد بقوله: «لا تضلوا» هو أمن الكل بذلك الكتاب عن الضلالة، لا أمن كل واحد من الأحاد. فلما فهم ﷺ هذا المعنى، وقد علم من آيات من الكتاب مثل قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ (النور: ٥٥) وقوله سبحانه: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ (آل عمران: ١١٠) وقوله: ﴿لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ (البقرة: ١٤٣) وكذا من بعض إخباراته ﷺ كحديث: «لا تجتمع أمة على الضلالة» وحديث: «لا يزال طائفة من أمتي ظاهرين» ونحو ذلك: أن هذا المعنى حاصل لهذه الأمة بدون ذلك الكتاب الذي أراد ﷺ أن يكتبه، ورأى أن ليس مراده ﷺ بذلك الكتاب إلا زيادة احتياط في الأمر؛ لِمَا جبل عليه ﷺ من كمال الشفقة ووفور الرحمة والرأفة. كما فعل ﷺ مثله يوم بدر، حيث تضرع إلى الله تعالى في حصول النصر أشد التضرع وبالغ في الدعاء، مع وعد الله تعالى إياه بالنصر وإخباره ﷺ قبل ذلك بمصارع القوم، ورأى أن أمره ﷺ إياهم بإحضار الكتاب أمر مشورة بأنه يختار تبعه لأجل كمال الاحتياط في أمرهم.

فلما كان كذلك أحاب عمر بما أحاب؛ للتنبيه على أهم أحق بمراجعة الشفقة عليه ﷺ في تلك الحالة التي هي حالة غاية الشدة ونهاية المرض، وأن ما قصده حاصل؛ لما أن الله تعالى قد وعد به في كتابه. وهذا معنى قوله: «حسبنا كتاب الله» أي يكفي في حصول هذا المعنى ما وعد الله تعالى به في كتابه. وهذا مثل ما فعل أبو بكر رضي الله عنه يوم بدر حين رأى النبي ﷺ في شدة التعب والمشقة بسبب ما غلب عليه من الدعاء والتضرع، حيث قال: «عل بعض مناشدتك ربك؛ فإن الله منجز لك ما وعدك»، فقال كذلك شفقة عليه؛ لما علم أن أصل المطلوب حاصل بوعد الله تعالى. وهذا منه ﷺ زيادة احتياط بمقتضى كرم طبعه، والله تعالى أعلم. وبالجملة فهو ﷺ قد ترك الكتاب، والظاهر أنه ما ترك الكتاب إلا لأنه ما كان يتوقف عليه شيء من أمر الأمة من أصل الهداية أو دوامها، بل كان لزيادة الاحتياط، وإلا لما تركه مع ما جبل عليه من كرم طبعه.

عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ امْرَأَةٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: اسْتَيْقِظَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم ذَاتَ لَيْلَةٍ فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! مَاذَا أُنْزِلَ اللَّيْلَةَ مِنَ الْفِتَنِ! وَمَاذَا فُتِحَ مِنَ الْخَزَائِنِ! أَيْقِظُوا صَوَاحِبَ الْحُجَرِ، قَرَّبَ كَاسِيَةَ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةً فِي الْآخِرَةِ».

جمع حجرة أي من نعم الله عارية عن شكرها

٤١- بَابُ السَّمَرِ بِالْعِلْمِ

يفتح الميم: الحديث بالليل. (ع)

٢٢/١

١١٦- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُمَيْرٍ* قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ* قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدِ بْنِ مُسَافِرٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ*، عَنْ سَالِمٍ*، وَأَبِي بَكْرِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو قَالَ: صَلَّى لَنَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم الْعِشَاءَ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ فَقَالَ: «أَرَأَيْتُمْ كَيْفَ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ، فَإِنْ رَأَسَ مِائَةَ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ».

بضم المهملة وفتح الغاء

يفتح المهملة وسكون المثناة. (ع)

وعظمهم بقصر أعمارهم بخلاف الإمام السابقة. (ع)

اخبروني، والمعنى أعلمتم ليلتكم هذه... إلخ. (ف)

١١٧- حَدَّثَنَا آدَمُ* قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ* قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: بَثُّ فِي بَيْتِ خَالَتِي مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ - زَوْجِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم - وَكَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم عِنْدَهَا فِي لَيْلَتِهَا. فَصَلَّى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم الْعِشَاءَ، ثُمَّ جَاءَ إِلَى مَنْزِلِهِ فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ نَامَ. ثُمَّ قَامَ، ثُمَّ قَالَ: «نَامَ الْغُلَامُ؟» - أَوْ كَلِمَةً تُشَبِّهُهَا - ثُمَّ قَامَ، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ، فَصَلَّى خَمْسَ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ نَامَ حَتَّى سَمِعْتُ غَطِيظَهُ - أَوْ خَطِيظَهُ - ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ.

تصغير للشفقة

١. امرأة: ولأبي ذر: «هند». ٢. بالعلم: وللأكثر: «في العلم». ٣. حدثني: وفي نسخة: «حدثته». ٤. لنا: وللمستملي وأبي ذر: «بنا».

ترجمة = وفي «تراجم شيخ الهند»: أن المصنوع من الروايات الكثيرة كحديث ابن مسعود: «كان يتخولنا بالموعظة...» وحديث: «يسروا ولا تعسروا» وقول ابن عباس رضي الله عنهما: «لا تمل الناس هذا القرآن» وغير ذلك من الروايات والآثار أنه لا بد في التذكير والتعليم من مراعاة نشاط السامعين، ومعلوم أن الليل وقت نوم وراحة فكان لمتوهم أن يتوهم بكرهية التعليم والتذكير في الليل: فدفعه المصنف بهذه الترجمة، وأورد فيها رواية تدل على أنه يجوز إيقاظ النائمين أيضاً؛ لضرورة التذكير، فضلاً عما قبل النوم. اهـ وذكر «العلم»: ليعم التعلم والتعليم، وهما غير العظة؛ فإنه التذكير للغير. انتهى ما في «هامش اللامع»

قوله: باب السمر بالعلم: في «هامشه» [اللامع]: قال الحافظ: «السمر» بفتح المهملة والميم، وقيل: الصواب إسكان الميم؛ لأنه اسم للفعل، ومعناه الحديث بالليل قبل النوم، وهذا يظهر الفرق بين هذه الترجمة وبين ما قبلها. انتهى وأنت خبير بأن الفرق بينهما على ما تقدم في الترجمة السابقة من كلام الحافظ غير ظاهر. نعم، على ما تقدم من كلام الشيخ ظاهر. قوله: نام الغليم: قال الحافظ: قيل: الترجمة في قوله صلى الله عليه وسلم: «نام الغليم». وقيل: في ارتقاب ابن عباس أحواله صلى الله عليه وسلم، ولا فرق بين التعليم بالقول والفعل. وقيل: ما يفهم من جعله إياه على يمينه، كأنه قال: قف عن يميني، أو لأن الغالب أن الأقارب إذا اجتمعوا لا بد أن يجري بينهم حديث للمؤانسة، وحديث النبي صلى الله عليه وسلم كله علم، وكل ذلك معترض. والأولى من هذا كله أن مناسبة الترجمة مستفادة من لفظ آخر في هذا الحديث بعينه من طريق أخرى، وهو ما أخرجه «في التفسير» في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (البقرة: ١٦٤) وفي «كتاب الرد على الجهمية» في «باب تخليق السماوات والأرض»، وفيهما: «فتحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أهله ساعة» وهو نص، وهذا يصنعه المصنف كثيراً يريد به تنبيه الناظر في «كتابه» على الاعتناء بتتبع طرق الحديث، والنظر في مواقع ألفاظ الرواية. انتهى ملخصاً من كلام الحافظ مع زيادة وكسب شيخ الهند: أن هذا الحديث لا يظهر له المناسبة بالترجمة، وقد ذكر الشراح فيه عدة تأويلات، ولكن الحافظ ابن حجر استخرج بعد الخوض والفحص رواية تتعلق بهذا نصاً في «كتاب التفسير» قد ورد فيها صراحة: =

سهر: قوله: ماذا أنزل: المراد بـ«الإنزال» إعلام الملائكة بالأمر المقدّر، أو أوحى إليه بما سيقع بعده من الفتن وغيره، فعبر عنه بالإنزال. والمراد بـ«الخزائن» إما الرحمة أو خزائن فارس والروم. «أيقظوا» أمر من «الإيقاظ». «صواحب الحجر» جمع «حجرة»، أراد به منازل زوجته صلى الله عليه وسلم، وإنما خصهن بالإيقاظ؛ لأنهن الحاضرات حينئذ، كذا في العيني. قوله: رب كاسية: [أي لا يغتر الناس بمكة الدنيا، فإن الأمر قد يعكس في الآخرة. (الخير الجاري)] قوله: عارية: [بالجر نعت، وبالرفع بتقدير هي، وفعلها محذوف أي عرفتها. (الكواكب الدراري)] قوله: نام الغليم: [يحتمل الإخبار لميمونة مثلاً، ويحتمل الاستفهام عن ميمونة. (عمدة القاري)] هو موضع الترجمة، ولا فرق بين التعلم من القول والتعلم من الفعل، فقد سمر ابن عباس ليلته. (فتح الباري) قوله: يمينه: [قال الكرماني: فيه دلالة على الترجمة، كأنه صلى الله عليه وسلم قال: قف عن يميني.] قوله: غطيظه: هو صوت نفس النائم، و«النخير» أقوى منه، و«خطيظه» بالخاء المعجمة بمعنى الأول. والشك من الراوي. (فتح الباري)

* أسماء الرجال: سعيد بن عفير: مصغراً. الليث: ابن سعد. ابن شهاب: الزهري. سالم: ابن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما. آدم: ابن أبي إياس. شعبة: ابن الحجاج. الحكم: ابن عتيبة مصغراً.

٤٢- بَابُ حِفْظِ الْعِلْمِ

١١٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ * بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ *عَنِ ابْنِ شِهَابٍ *عَنِ الْأَعْرَجِ *عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ *عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ: أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ. وَلَوْلَا آيَتَانِ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا حَدَّثْتُ حَدِيثًا، ثُمَّ يَتْلُو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿الرَّحِيمِ﴾. إِنَّ إِيَّاهُ إِنَّا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ كَأَن يَشْعَلُهُمُ الصَّقْفُ بِالْأَسْوَاقِ، وَإِنَّا إِخْوَانًا مِنَ الْأَنْصَارِ كَأَن يَشْعَلَهُمُ الْعَمَلُ فِي أَمْوَالِهِمْ، وَإِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَأَن يَلْزِمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِشَبْعٍ بَطْنِهِ، وَيَحْضُرُ مَا لَا يَحْضُرُونَ وَيَحْفَظُ مَا لَا يَحْفَظُونَ.

أي أتى بالكثير من رواية الحديث (البقرة: ١٥٩) (البقرة: ١٦٠) من باب فتح بفتح الغاء كتابة عن التابعين

أي عمل أروضهم

١١٩- حَدَّثَنَا أَبُو مُصْعَبٍ *أَحْمَدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ *قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ دِينَارٍ *عَنِ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ *عَنْ سَعِيدِ *الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ *عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنَسَاهُ، قَالَ: «ابْسُطْ رِدْءَاكَ» فَبَسَطْتُهُ، فَعَرَفَ بِيَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «صُمْ» فَصُمَمْتُهُ، فَمَا نَسِيتُ شَيْئًا بَعْدَ. حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ *قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فَدْيِكٍ *بِهَذَا وَقَالَ: «فَعَرَفَ بِيَدَيْهِ فِيهِ».

أي إلى صدري تذكره يدل على العموم

١٢٠- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ *قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي *عَنِ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ *عَنْ سَعِيدِ *الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ *عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَغَائِنٍ، فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَبَيَّنْتُهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَلَوْ بَيَّنَّتُهُ قُطِعَ هَذَا الْبُلْعُومُ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «الْبُلْعُومُ»: تَجَرَّى الطَّعَامُ.

١. ثم يتلو: وفي نسخة: «ثم تلا». ٢. بشيع: وفي نسخة: «لشيع». ٣. ضم: كذا لأبي ذر، وللأكثر والكشيهي: «ضمه». ٤. فغرف: وللمستمل: «يحذف». ٥. بيده: وفي نسخة: «بيديه». ٦. من: وفي نسخة: «عن». ٧. قال أبو عبد الله: كذا للمستمل.

ترجمة = «تحدثت مع أهله ساعة»، فلا حاجة إلى التأويلات مطلقاً، كما ذكرنا في «الأصول». انتهى قلت: ذكره شيخ الهند في الأصل السادس من أصول «تراجم»، وقد مر في الأصل الحادي عشر من الأصول المتقدمة في الجزء الأول.

قوله: باب حفظ العلم: في «تراجم شيخ الهند»: ثبته المصنف على أنه ينبغي السعي في بقاء الحفظ بعد التعلم، فعلم بالحدث الأول أن من أسباب الحفظ الاشتغال بالعلم وبالتالي أن قوة الحفظ أيضاً مطلوبة، وهي وإن كانت خلقية لكن لها أسباب مؤيدات ومضرات، فيستحسن مراعاتها:

شكوت إلى وكيع سوء حفظي فأوصاني إلى ترك المعاصي

والأوجه عندي أن بالحدث الثاني أشار الإمام البخاري أنه لا بد لزيادة الحفظ الدعاء والنضرع إلى الله تعالى وإلى أوليائه. ومطابقة الحديث الثالث بالترجمة أن من أسباب الحفظ بث العلم ونشره. ثم من اللطائف أن البخاري ذكر في الباب ثلاثة أحاديث كلها من أبي هريرة؛ وذلك لكونه من أحفظ الصحابة.

سهر: قوله: حدثنا ابن أبي فديك بهذا: [عن ابن أبي ذئب، كما عند المؤلف في «علامات النبوة». (إرشاد الساري)] قوله: بيده فيه: [ولم يذكر المغروف منه ولا المغروف؛ لأنه لم يكن الإشارة محضة. (عمدة القاري)] قوله: وعائين: أي ظرفين، أطلق المحل وأراد به الحال، أي نوعين من العلم. «بنته» بفتح الواو الموحدة والمثلثة بعدها مثله أي نشرته، زاد الإسماعيلي: «لَقُطِعَ هذا» يعني رأسه. وحمل العلماء الوعاء الذي لم يشه على الأحاديث التي فيها تعيين أسامي أمراء الجور وأحوالهم وذمهم، وقد كان أبو هريرة يكتفي عن بعضه ولم يصرح به؛ خوفاً على نفسه منهم، كقوله: «أعوذ بالله من رأس الستين وإمارة الصبيان» يشير إلى خلافة يزيد بن معاوية؛ فلما كانت سنة ستين، واستجاب الله دعاء أبي هريرة فمات قبلها بستة، كذا في «الفتح». وفي «الكرمانى»: وكان أبو هريرة يقول: «لو شئت أن أحميهم بأسمائهم»، فخشي على نفسه فلم يصرح. وفي «الفتح»: قال ابن المنير: جعل الباطنية هذا الحديث ذريعة إلى تصحيح باطنهم، حيث اعتقدوا أن للشريعة باطناً وظاهراً، وذلك الباطن إنما حصله الانحلال من الدين. انتهى

* أسماء الرجال: عبد العزيز: الأويسى المدني. مالك: ابن أنس، الإمام. ابن شهاب: الزهري. الأعرج: عبد الرحمن بن هرمز. أبو مصعب أحمد بن أبي بكر: واسم أبي بكر القاسم ابن الحارث بن زرارمة بن مصعب بن عبد الرحمن بن عوف، الزهري العوفي. ابن أبي ذئب: محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة، القرشي المدني العامري. سعيد: ابن أبي سعيد، المقري المدني. إسماعيل: ابن أبي أويس هو إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله، الأصبحي، أبو عبد الله المدني. أخي: هو عبد الحميد بن أبي أويس. ابن أبي ذئب: محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي العامري، أبو الحارث المدني، مات ١٥٨ هـ. سعيد: ابن أبي سعيد المقري - بضم الموحدة - أبو سعد المدني، واسم أبي سعيد كيسان.

٢٣/١

٤٣- بَابُ الْإِنْصَاتِ لِلْعُلَمَاءِ

١٢١- حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * قَالَ أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ مُدْرِكٍ * عَنْ أَبِي زُرْعَةَ * عَنْ جَرِيرٍ ^١ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَبضم الميم وسكون المهملة وكسر الراء. (ك) ابن عبد الله البجلي

لَهُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «اسْتَنْصِصِ النَّاسَ»، فَقَالَ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كَقَارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ».

وهو الرواية التي الرفعترجمة سند

٢٣/١

٤٤- بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ لِلْعَالِمِ إِذَا سُئِلَ: أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟ فَيَكِلُ الْعِلْمَ إِلَى اللَّهِ

١٢٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُسْنَدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو * قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ * قَالَ: قُلْتُ

بضم الميم وفتح الون سمي به؛ لأنه يلتصق بالأحاديث المستندة

لِابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ تَوْفَا * الْبِكَالِيَّ يَزْعُمُ أَنَّ مُوسَى لَيْسَ مُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، إِنَّمَا هُوَ مُوسَى آخَرُ. فَقَالَ: كَذَبَ عَدُوُّ اللَّهِ، حَدَّثَنَا أَبِي

ابْنُ كَعْبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَامَ مُوسَى النَّبِيُّ خُطِيبًا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَسُئِلَ أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟ فَقَالَ: أَنَا أَعْلَمُ،.....»

١. أبي زرعة: وللأصلي بعده: «ابن عمرو». ٢. موسى: وفي نسخة بعده: «صاحب الخضر». ٣. النبي: وفي نسخة بعده: «عليه السلام».

ترجمة: قوله: باب الإنصات للعلماء: اختلفوا في غرض الإمام بالترجمة على أقوال: ١- منها ما قال ابن بطال: الإنصات لازم للمتعلمين؛ لأهم ورثة الأنبياء. ٢- ومنها ما قال العيني: ذكر في الباب السابق حفظ العلم، وبين ههنا أن العلم يُحفظ عن العلماء، فلا بد من الإنصات لهم حتى لا يشذ عنه شيء. ٣- ومنها ما قال شيخ الهند: إن قول ابن عباس عليهما السلام: «لَا أَفِيئُكَ تَأْتِي الْقَوْمَ وَهُمْ فِي حَدِيثٍ مِنْ حَدِيثِهِمْ، فَتَقْصُ عَلَيْهِمْ فَتَقْطَعُ عَلَيْهِمْ حَدِيثَهُمْ فَتَمْلَهُمْ». ونحو ذلك من الأقوال لما كانت دالة على عدم جواز قطع حديثهم بغيره المصنف بذلك على أنه يجوز عند الضرورة، ملخصاً من هامش «اللامع». وكتب الشيخ في «اللامع»: فيه دلالة على جواز الأمر بالإنصات للعلم ولو عن الذكر؛ فإن الناس كانوا في التلبية وهي ذكر، ولذلك احتج إلى عقد باب له؛ فإن الظاهر يأبى عن الإنصات من الذكر وتلاوة القرآن وغيرهما من الطاعات، فأثبت بالرواية أن ذلك جائز لأجل العلم والوعظ. انتهى قوله: باب ما يستحب للعالم إذا سئل الخ: قال السندي: قيل: الظرف أعني «إذا سئل» متعلق بما بعده، وليس بسديد؛ إذ يلزم أن الباب موضوع لبيان ما يستحب للعالم مطلقاً، وليس كذلك، كيف؟! ولو كان كذلك لكان اللازم أن جميع ما يستحب للعالم هو أن يكِلَ العلم إلى الله إذا سئل: أيُّ الناس أعلم؟ وهذا فاسد، وإنما هو موضوع لبيان ما يستحب له حين السؤال. فالوجه أن الظرف متعلق بـ«يستحب». وأما قوله: «فيكل» فهو جزء شرط محذوف، حذف صوناً للكلام عن صورة التكرار مع ظهور القرينة، وهذا شائع كثير. ومثل هذه الغاء تسمى فاء فصيحة. والتقدير: إذا سئل: أيُّ الناس أعلم؟ فيكل العلم إلى الله، بمعنى «فيكل»، من وضع الخبر موضع الإنشاء. والجملة الشرطية لبيان ما يستحب له حين السؤال. اهـ وفي «تراجم شيخ الهند»: يعني أنه لا يستحب للعالم أن يقول: «أنا أعلم» إذا سئل: أيُّ الناس أعلم؟ ولو تحقق كونه أعلم الناس، بل يستحب أن يجيب بقوله: «الله أعلم»، وهذا الأمر واضح من حديث الباب. ويظهر من هذا أن غرض المؤلف عليه السلام: أن ينبغي للعلماء أن يتحلوا بالتواضع دائماً، خصوصاً من جهة العلم، فيلاحظوا نقصان أنفسهم وكمال الرب عز وجل، ولما أن أسباب الكبر والعجب تكثر فيهم فينبغي لهم الاحتياط الشديد. اهـ قلت: ومما ينبغي أن يفتش الفرق بين هذه والترجمة الآتية: باب قوله تعالى: «وَمَا أَوْتِيْتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا» (الإسراء: ٨٥)؛ إذ قال شيخ الهند في غرضها أيضاً التواضع.

سهر: قوله: لا ترجعوا بعدي كفاراً: إن كانت الجملة الثانية مبنية للأولى كان معنى الأولى: لا ترجعوا مشبهين بالكفار، «ويضرب بعضهم» بيان لوجه الشبه. وإن لم يكن مبنية كان النهي عن الكفر والضرب جميعاً. (الخير الجاري) قوله: بعدي: [أي بعد موقفي هذا أو بعد موتي]. قوله: عدو الله: قال العلماء: هذا على سبيل الزجر، وإلا لكان مؤمناً إماماً لأهل دمشق. قال ابن التين: لم يُرد ابن عباس إخراج نوف عن ولاية الله، ولكن قلوب العلماء تنتفر إذا سمعت غير الحق، فيطلقون أمثال هذا الكلام؛ لقصد الزجر، وحقيقته غير مرادة. انتهى وقال ابن المحر: يحتمل أن ابن عباس أتم تَوْفَا في صحة إسلامه. (الخير الجاري)

* أسماء الرجال: حجاج: هو ابن منهال - بكسر الميم - الأنطاقي، أبو محمد السلمي مولاهم، البصري. شعبة: هو ابن الحجاج. علي بن مدرك: بضم الميم وكسر الراء، أبو مدرك النخعي الكوفي، مات ١٢٠ هـ. أي زرعة: بضم الزاي، هرم بن عمرو بن جرير بن عبد الله، البجلي الكوفي، يروي عن جده جرير بن عبد الله البجلي. سفيان: هو ابن العينة، الهلالي أبو محمد الكوفي. عمرو: هو ابن دينار، المكي أبو محمد الأثرم الحمصي. سعيد: ابن جبير، الأسدي مولاهم، الكوفي. نوف: هو ابن فضالة، البكالي، بكسر الموحدة وتخفيف الكاف.

سند: قوله: باب ما يستحب للعالم إذا سئل أيُّ الناس أعلم؟ فيكل العلم إلى الله: قيل: الظرف أعني «إذا سئل» متعلق بما بعده، وليس بسديد؛ إذ يلزم أن الباب موضوع لبيان ما يستحب للعالم مطلقاً، وليس كذلك، كيف؟! ولو كان كذلك لكان اللازم أن جميع ما يستحب للعالم هو أن يكِلَ العلم إلى الله إذا سئل: أيُّ الناس أعلم؟ وهذا فاسد. وإنما هو موضوع لبيان ما يستحب له حين السؤال، فالوجه أن الظرف متعلق بـ«يستحب». وأما قوله: «فيكل» فهو جزء شرط محذوف، حذف صوناً للكلام عن صورة التكرار مع ظهور القرينة، وهذا شائع كثير، ومثل هذه الغاء الواقعة في جواب شرط محذوف تسمى فاء فصيحة، والتقدير: إذا سئل: أيُّ الناس أعلم؟ فيكل العلم إلى الله، بمعنى «فيكل»، من وضع الخبر موضع الإنشاء، والجملة الشرطية لبيان ما يستحب له حين السؤال، والله تعالى أعلم.

فَعَتَبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ؛ إِذْ لَمْ يَرِدَّ الْعِلْمُ إِلَيْهِ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: أَنَّ عَبْدًا مِنْ عِبَادِي بِمَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ. قَالَ: يَا رَبِّ، وَكَيْفَ بِهِ؟ فَقِيلَ لَهُ: احْمِلْ حُوتًا فِي مِكْتَلٍ فَإِذَا فَقَدْتَهُ فَهُوَ تَمَّ.

فَانْطَلَقَ وَانْطَلَقَ مَعَهُ بِفَتَاهُ يُوشَعَ بْنِ نُونٍ، وَحَمَلَا حُوتًا فِي مِكْتَلٍ، حَتَّى كَانَا عِنْدَ الصَّخْرَةِ وَضَعَا رُؤُوسَهُمَا فَنَامَا، فَأَنْسَلَ الْحُوتُ مِنَ الْمِكْتَلِ فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا، وَكَانَ لِمُوسَى وَفَتَاهُ عَجَبًا. فَانْطَلَقَا بَقِيَّةَ لَيْلَتِهِمَا وَيَوْمَهُمَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ: آتِنَا عِدَاءَنَا لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا، وَلَمْ يَجِدْ مُوسَى مَسًّا مِنَ النَّصَبِ حَتَّى جَاوَزَ الْمَكَانَ الَّذِي أَمَرَهُ، فَقَالَ لَهُ فَتَاهُ: أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ. قَالَ مُوسَى: ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغُ فَأَرْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا.

فَلَمَّا انْتَهَيَا إِلَى الصَّخْرَةِ إِذَا رَجُلٌ مُسَجَّى بِثَوْبٍ - أَوْ قَالَ: تَسَجَّى بِثَوْبِهِ - فَسَلَّمَ مُوسَى، فَقَالَ الْخَضِرُ: وَأَنْتَ يَا رِضْكَ السَّلَامُ؟ فَقَالَ: أَنَا مُوسَى. فَقَالَ: مُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: هَلْ أَتَيْتُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِي مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا؟ قَالَ: إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا. يَا مُوسَى، إِنِّي عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ عِلْمَنِيهِ، لَا تَعْلَمُهُ أَنْتَ، وَأَنْتَ عَلَى عِلْمٍ عِلْمَكَ اللَّهُ، لَا أَعْلَمُهُ. قَالَ: سَتَجِدُنِي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - صَابِرًا، وَلَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا.

فَانْطَلَقَا يَمْشِيَانِ عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ لَيْسَ لَهُمَا سَفِينَةٌ، فَمَرَّتْ بِهِمَا سَفِينَةٌ، فَكَلَّمُوهُمُ أَنْ يَحْمِلُوهُمَا فَعُرِفَ الْخَضِرُ، فَحَمَلُوهُمَا بِغَيْرِ نَوْلٍ. فَجَاءَ عُصْفُورٌ فَوَقَعَ عَلَى حَرْفِ السَّفِينَةِ فَتَنَقَّرَ نَقْرَةً أَوْ نَقَرَتَيْنِ فِي الْبَحْرِ، فَقَالَ الْخَضِرُ: يَا مُوسَى، مَا نَقَصَ عِلْمِي وَعِلْمُكَ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ إِلَّا كَنَقَرَةِ هَذَا الْعُصْفُورِ فِي الْبَحْرِ.

١. وكيف: وفي نسخة بعده: «لي» ٢. نون: وفي نسخة بعده: «قال أبو عبد الله: يقال بالشين والسين: يوشع ويوسع» ٣. نبغ: وفي نسخة: «نبغي».
٤. فكلموهم: وفي نسخة: «فكلماهم».

سهر: قوله: عجباً: أي إذا أصاب الحوت من ماء عين الحياة الكائنة في أصل الصخرة فانسل من المكل، فدخل البحر، فقال فتاه: لا أوقظه. فلما استيقظ نسي أن يخبره، وأمسك الله عن الحوت جري الماء فصار كالطاق، وكان إحياء الحوت الميت المملوح المأكول منها، وإمساك حرية الماء عجباً لهما، أي كان هذا العجب حاصلًا لهما جميعاً بعد ما رجعا إلى موضع الحوت، واطلعا على الطاق الحاصل من جري الماء، سواء اطلع عليه فتاه وحده قبل أو لم يطلع، وإن اطلع على انسلال الحوت؛ لأن موسى لم يطلع عليه قبل إخبار يوشع حديث الحوت. (الخير الجاري) قوله: وأني إنخ: [يعني ليس السلام معروف ههنا، والمعنى: السلام بهذا الأرض عجيب.] قوله: فانطلقا: أي موسى والخضر، ولم يذكر يوشع؛ لأنه تابع غير مقصود. وفي قوله: «فكلموهم» ضم يوشع معهما في الكلام لأهل السفينة؛ لأن المقام يقتضي كلام التابع. (فتح الباري)

سند: قوله: هو أعلم منك: أي في بعض العلوم. وقول موسى أيضاً صحيح بالنظر إلى بعض العلوم، فلا يلزم الكذب في كلامه، وهذا هو مقتضى كلام الخضر الذي سيحيي، والله تعالى أعلم. قوله: فإذا فقدته فهو تَمَّ: أي في قرب عمل الفقد، فلا ينافي ما تقدم في الروايات أنه قيل له: «إذا فقدت الحوت فارجع؛ فإنك ستلقاه». ويمكن أن يقال: المراد في قوله: «إذا فقدت» أي إذا علمت بالفقد، والمراد بقوله: «إذا فقدته» حقيقة الفقد؛ فإذا كانت عند الصخرة، وعلم الفقد كان بعد ذلك، والله تعالى أعلم. قوله: فانطلقا ببقية ليلتهما ويومهما: هو بالنصب عطف على «بقية» أو بالجر عطف على «ليلتهما»، وتعتبر الإضافة بعد العطف؛ ليكون إضافة إلى مجموع الليلة واليوم، لا إلى كل واحد؛ إذ هما انطلقا ببقية أحدهما وجميع الثاني، فلا يصح أن يقال: «انطلقا ببقية الليلة وبقية اليوم»، ويصح أن يقال: «بقية المجموع»؛ إذ بقية أحدهما وتام الثاني ببقية بالنظر إلى تمامهما. ويحتمل العطف على «البقية»، ويكون الجر للحوار، والله تعالى أعلم. ثم قيل: الصواب تقدم اليوم على الليلة، كما في رواية «مسلم»، ويوافقه قوله: «فلما أصبح»، ولا يقال: «أصبح» إلا عن ليل. قلت: من تأمل في تقرير إضافة «البقية» إلى مجموع اليوم والليلة يعرف أن الكلام صحيح على ذلك التقدير على الوجه الذي في «صحيح البخاري»، فليتأمل. قوله: وأني بأرضك السلام فقال أنا موسى: هذا جواب من أسلوب الحكيم، وتنبه على أن الذي ينبغي أن يكون أهم هو السؤال عن سلم، لا عن كيفية تحقق السلام في تلك الأرض، والله تعالى أعلم.

فَعَمَدَ الْخَضِرُ إِلَى لَوْحٍ مِنْ أَلْوَجِ السَّفِينَةِ فَزَرَعَهُ، فَقَالَ مُوسَى: قَوْمٌ حَمَلُونَا بِغَيْرِ تَوَلٍّ، عَمَدْتَ إِلَى سَفِينَتِهِمْ فَخَرَقْتَهَا؛ لِيُغْرِقَ أَهْلُهَا؟ قَالَ: أَلَمْ أَقُلْ: إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا؟ قَالَ: لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ، وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا. قَالَ: فَكَانَتْ الْأُولَى مِنْ مُوسَى نِسْيَانًا. فَانْطَلَقَا، فَإِذَا غُلَامٌ يَلْعَبُ مَعَ الْغُلَمَانِ، فَأَخَذَ الْخَضِرُ بِرَأْسِهِ مِنْ أَعْلَاهُ فَاقْتَلَعَ رَأْسَهُ بِيَدِهِ، فَقَالَ مُوسَى: أَقْتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ؟ قَالَ: أَلَمْ أَقُلْ لَكَ: إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا؟ قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: وَهَذَا أَوْكُذُ.

(بأنه يجذبه).

والاستدلال عليه إنما هو بزيادة «لك» في هذه المرة

لأنها لم تبلغ الحث

فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلُهَا فَأَتَوْا أَنْ يُضَيَّفُوهُمَا، فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ، قَالَ الْخَضِرُ بِيَدِهِ فَأَقَامَهُ. فَقَالَ لَهُ مُوسَى: لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا. قَالَ: هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَرْحَمُ اللَّهُ مُوسَى، لَوَدِدْنَا لَوْ صَبَرَ حَتَّى يُقَصَّ عَلَيْنَا مِنْ أَمْرِهِمَا». قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا بِهِ عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ بِطَوِيلِهِ.

أي الغريبي

ترجمة سهر

٤٥- بَابُ مَنْ سَأَلَ وَهُوَ قَائِمٌ عَالِمًا جَالِسًا

٢٣/١

١٢٣- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ* قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ* عَنْ مَنْصُورٍ* عَنْ أَبِي وَائِلٍ* عَنْ أَبِي مُوسَى* رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْفِتَالُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ فَإِنْ أَحَدَنَا يُقَاتِلُ غَضَبًا وَيُقَاتِلُ حِمِيَّةً. فَرَفَعَ إِلَيْهِ رَأْسَهُ - قَالَ: وَمَا رَفَعَ إِلَيْهِ رَأْسَهُ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ قَائِمًا - فَقَالَ: «مَنْ قَاتَلَ لِحَاكُمُ اللَّهُ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

(هي المحافظة على الحرم، وقيل: الغيرة والألفة المحاماة عن العشيرة. (خ)

١. لتغرق: ولـ «جهه»: «فلتغرق». ٢. ينقض: وفي نسخة بعده: «فأقامه». ٣. لَتَّخَذْتُ: وفي نسخة: «لَتَّخَذْتُ». ٤. قال محمد بن يوسف: وفي نسخة: «قال الفريبي». ٥. حدثنا به علي إلخ: وفي نسخة: «حدثنا بهذا الحديث علي بن خشرم، حدثنا سفیان بن عیینة بإسناده مثله».

ترجمة: قوله: باب من سأل وهو قائم إلخ: كتب الشيخ في «اللامع»: هذا الباب والذي بعده ردُّ لما عسى أن يُتوهم عدمُ جواز المسألة في تينك الحالتين؛ لما فيهما من سوء أدب. ووجه الدفع أن الضرورات تبيح المحظورات، فلو انتظر السائل عن المناسك قعوده ﷺ وانفراجه عن شغله لفات الوقت. وأيضًا ففيه دلالة على أن للسائل أن يسأل عن المسألة =

سهر: قوله: حتى يقص علينا من أمرهما: على صيغة المجهول، أي لو صبر لظهر منه العجائب تقص علينا، كذا في «الخير الجاري». قال القسطلاني: وفي هذه القصة حجة على صحة الاعتراض بالشروع على ما لا يسوغ فيه ولو كان مستقيمًا في باطن الأمر، على أنه ليس في شيء مما فعله الخضر مناقضة للشروع؛ فإن نقض لوح السفينة لدفع الظالم عن غضبها، ثم إذا تركها أعيد اللوح جائز شرعًا وعقلًا، ولكن مبادرة موسى بالإنكار بحسب الظاهر، وقد وقع ذلك صريحًا عند مسلم، ولفظه: «فإذا جاء الذي يسخرها وجدها منكسرة». وأما قتله الغلام فلعله كان في تلك الشريعة، وقد حكى القرطبي عن صاحب «العرس والعرائس»: «أن موسى لما قال للخضر: أقتلت نفسًا زكية؟ أقتل الخضر كفف الصبي الأيسر، وقشر عنه اللحم، فإذا في عظم كنفه: كافر لا يؤمن بالله أبدًا». وفي مسلم: «وأما الغلام فطبع يوم طبع كافرًا لا يؤمن بالله». انتهى لكن مع هذا على قول من قال: إن الخضر ولي، وطريق العلم له من الكشف، ونحوه لا يفيد إلا الظن، وبالظن كيف يجوز الارتكاب على القتل؟ وهو حرام ومعصية قطعًا، لا يرتفع به الخدشة، فالوجه الصحيح ما عليه الجمهور: أن الخضر كان نبيا، وعلم النبي يحصل بالوحي، وهو يقيني، كما ذكر في «التهديب» نقلًا عن الشيخ أبي عمرو بن الصلاح: هو نبي، واختلفوا في كونه مرسلًا، وكذا قاله غير الشيخ من المتقدمين، وذكر أيضًا نقلًا عن أبي إسحاق العنبي المفسر: الخضر على جميع الأقوال نبي. انتهى مختصرًا والله أعلم بالصواب.

قوله: باب من سأل إلخ: مقصود البخاري أن سؤال القائم العالم الجالس ليس من باب من يمثل له الناس قيامًا، بل هذا جائز إذا سلمت النفس فيه من الإعجاب. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: عثمان: هو ابن محمد بن إبراهيم، أبو الحسن بن أبي شيبه، الكوفي. جرير: هو ابن عبد الحميد بن قرط، الضبي الكوفي. منصور: هو ابن المعتمر، الكوفي. أبي وائل: هو شقيق بن سلمة، الكوفي. أبي موسى: عبد الله بن قيس، الأشعري.

سند: قوله: وما رفع إليه رأسه إلا أنه كان قائمًا: إن كان قائله أبا موسى يحكيه عن مشاهدة. ذكره جوابًا لمن يقول: لأي شيء رفع رأسه؟ فالاتحاج به واضح، وإن كان قائله غيره ذكره استنباطًا من قوله: «رفع إليه رأسه»، فالاتحاج في موضع نظر؛ إذ يجوز رفع الرأس من الجيب وقت الجواب وإن كان السائل قاعدًا إذا صوب رأسه قبل الجواب كأنه ينظر إلى الأرض مثلاً، والله تعالى أعلم.

ترجمة
٤٦- بَابُ السُّؤَالِ وَالْفُتْيَا عِنْدَ رَجِي الْجِمَارِ
ما أتى به الفقيه

٢٣/١

١٢٤- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ * عَنِ الزُّهْرِيِّ * عَنْ عِيسَى * بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ * بْنِ عَمْرٍو * قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ عِنْدَ الْجُمُرَةِ وَهُوَ يُسْأَلُ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَحْرُثُ قَبْلَ أَنْ أُرِي؟ فَقَالَ: «ارْمِ وَلَا حَرَجَ». قَالَ آخَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُحْرَجَ؟ قَالَ: «اُحْرَجْ وَلَا حَرَجَ». فَمَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ فُدِّمَ وَلَا أُحْرَجَ إِلَّا قَالَ: «افْعَلْ وَلَا حَرَجَ».

ترجمة
٤٧- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾
(الإسراء: ٨٥)

٢٤/١

١٢٥- حَدَّثَنَا قَيْسٌ * بْنُ حَفْصٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ * قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ * سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ * عَنْ عَلْقَمَةَ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ * قَالَ: بَيْنَا أَنَا أُمِثُّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي خَرِبِ الْمَدِينَةِ، وَهُوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى عَسِيبٍ مَعَهُ، فَمَرَّ بَنَقَرٍ مِنَ الْيَهُودِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: سَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ. فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَسْأَلُوهُ، لَا يَجِيءُ فِيهِ شَيْءٌ تَكْثُرُ هُونُهُ. فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَنَسْأَلَنَّهُ.

١. النبي: وللمستملي: «رسول الله». ٢. خرب: وفي نسخة: «حرث». ٣. لا يجيء: وفي نسخة: «لا يجيء».

ترجمة = حين اشتغال المفتي بشيء من الطاعات التي لا ينافيها الكلام، وأما ما ينافيه الكلام كالصلاة فلا. اهـ وفي «هامشه»: ما أفاده الشيخ واضح. وقال الحافظ: المراد أن العالم الجالس إذا سأله شخص قائم لا يُعَدُّ من باب من أحب أن يتمثل له الرجال قياماً، بل هو جازئ بشرط الأمن من الإعجاب. اهـ وفي «تراجم شيخ الهند»: أن الغرض بيان جواز ذلك؛ تنبيهاً على أن ما تقدّم من «باب من برك على ركبته...» ليس على الوجوب. اهـ
قوله: باب السؤال والفتيا عند رمي الجمار: تقدّم ما كتب الشيخ في «اللامع» في الباب السابق. وقال الحافظ: يعني أن اشتغال العالم بالطاعات لا يمنع من سؤاله عن العلم ما لم يكن مستغرقاً فيه، وأن الكلام في الرمي وغيره من المناسك جائز. اهـ قلت: هذا الثاني يناسب ما سيأتي في «كتاب الحج» «باب الفتيا على الدابة عند الجمرة»؛ لأن المسألة على هذا التوجيه صارت من مسائل المناسك، فصارت أنسب بكتاب الحج. قال الحافظ: وفيه دفع توهم أيضاً أن في السؤال والجواب عند الجمرة تضييقاً على الرامين، لكن يستثنى من المنع ما إذا كان السؤال متعلقاً بحكم تلك العبادة. اهـ وفي «تراجم شيخ الهند»: لا يخفى أن ذلك الوقت وقت الاشتغال بمناسك الحج، فعلم أن عند الضرورة لا بأس في السؤال والجواب في هذه المشاغل أيضاً، وعلم أيضاً أنه لا حرج في السؤال والجواب قائماً. اهـ
قوله: عند رمي الجمار: ليس في الحديث إلا «عند الجمرة»، إلا أنه أعم من أن يكون حال الرمي وغيره، كذا في «العيني». قال الحافظ: والمصنف يستدل غالباً بالعموم. اهـ
قوله: باب قول الله تعالى وما أوتيتم من العلم إلا قليلا: قال العيني: أراد بهذا الباب التنبيه على أن من العلم أشياء لم يطلع الله عليها نبياً ولا غيره، وروي: «أن رسول الله ﷺ لما قال لهم ذلك قالوا: أنحن محتصون بهذا الخطاب أم أنت معنا فيه؟ فقال: بل نحن وأنتم، لم نوت من العلم إلا قليلاً» الحديث. وعلى هذا فمقصود الترجمة نفي علم الغيب الكلي عن غيره تعالى، وهو واضح. وفي «تراجم شيخ الهند»: الغرض التنبيه على أن الرجل وإن كان من أكابر العلماء ينبغي له أن يعدّ علمه قليلاً ناقصاً؛ لأن جميع علوم الناس كلهم لمّا كانت قليلة فما ظنك بعلم كل واحد واحد من الناس؟ وثمرة ذلك غاية التواضع والتحرز عن الإعجاب بنفسه. انتهى ما في هامش «اللامع» وما يجب التنبيه عليه الفرق بين هذه الترجمة وبين ما تقدّم من «باب ما يستحب للعالم إذا سئل...»؛ إذ أفاد شيخ الهند في «تراجمه» في غرض الترجمتين معاً التواضع للعلماء، وما يظهر من روايات الترجمتين أن غرض الترجمة الأولى هو التواضع للعلماء، وأنه لا ينبغي لعالم أن يظن بنفسه أنه أعلم الناس ولو كان واقعاً في نفسه كذلك، كالرسل في مقابلة أمتهم، وهو التواضع بدهاء. وأما غرض هذه الترجمة هو فقه علم المخلوقات حتى الأنبياء والرسل أيضاً بمقابلة علم الله تعالى، وهو قطعي. فالفرق بين الترجمتين واضح.

سهر: قوله: عند رمي الجمار: [معناه أن يسأل العالم عن العلم ويحب وهو مشتغل في طاعة الله، فهو جائز]. قوله: باب: أراد بإيراد هذا الباب المترجم هذه الآية التنبيه على أن من العلم أشياء لم يطلع الله تعالى عليها نبياً ولا غيره. (عمدة القاري) قوله: في خرب المدينة: [بكسر الخاء وفتح الراء، جمع «خربة» ضد العامر].
* أسماء الرجال: أبو نعيم: الفضل بن دكين. عبد العزيز بن أبي سلمة: هو ابن عبد الله بن أبي سلمة، الماحشون. الزهري: محمد بن مسلم. عيسى: ابن طلحة بن عبيد الله، القرشي التيمي. عبد الله: ابن عمرو بن العاص. قيس: ابن حفص بن القعقاع، الدارمي، مات ٢٢٧ هـ. عبد الواحد: ابن زياد، البصري. الأعمش: سليمان بن مهران، أبو محمد، الكوفي. إبراهيم: ابن يزيد، النخعي. علقمة: ابن قيس، النخعي. عبد الله: ابن مسعود.

سند: قوله: لا تسألوه لا يجيء فيه: أي في جواب السؤال، وقوله: «لا يجيء» بالجرم جواب النهي، أي إن لا تسألوه لا يجيء في جوابه بمكرهه؛ لعدم الجواب والسؤال، وإن سألتهم يخاف أن يجيء بمكرهه، فاتركوا سؤاله. وقيل: بالنصب على أن «لا» زائدة، والتقدير: خشية أن يجيء، أو أصلية والتقدير: لتلا يجيء. وقيل: بالرفع على الاستئناف، قلت: فالمعنى لا يجيء في الجواب بمكرهه إذا تركتم السؤال، كما لا يخفى، ولا يصح بلا اعتبار «إذا تركتم السؤال»، كما لا يخفى.

فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَقَالَ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ، مَا الرُّوحُ؟ فَسَكَتَ، فَقُلْتُ: إِنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ. فَقُمْتُ. فَلَمَّا انْجَلَى عَنْهُ فَقَالَ: «وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ

انكشف

القاتل ابن مسعود

الرُّوحِ كُلِّ الرُّوحِ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أَوْتُوا مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا». قَالَ الْأَعْمَشُ: هِيَ كَذَا فِي قِرَاءَتِنَا: «وَمَا أَوْتُوا».

في أكثر نسخ البخاري ومسلم: «وما أوتوا». (نوي ع)

(الإسراء: ٨٥)

٢٤/١ - ٤٨- بَابُ مَنْ تَرَكَ بَعْضُ الْإِخْتِيَارِ مَخَافَةَ أَنْ يَقْصُرَ فَهَمُ بَعْضِ النَّاسِ فَيَقْعُوا فِي أَشَدِّ مِنْهُ

١٢٦- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَسْوَدِ* قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ الزُّبَيْرِ: *كَانَتْ عَائِشَةُ

سهر ٤

تُسِرُّ إِلَيْكَ كَثِيرًا، فَمَا حَدَّثْتِكَ فِي الْكَعْبَةِ؟ قُلْتُ: قَالَتْ لِي: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا عَائِشَةُ، لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُ عَهْدِهِمْ - قَالَ

أي في شأن الكعبة

من الإسراء: (ع)

ابْنُ الزُّبَيْرِ: بِكَفْرِ - لَتَقْضَتْ الْكَعْبَةُ فَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ: بَابًا يَدْخُلُ النَّاسُ، وَبَابًا يَخْرُجُونَ مِنْهُ»، فَقَعَلَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ.

٢٤/١ - ٤٩- بَابُ مَنْ خَصَّ بِالْعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ كَرَاهِيَةً أَنْ لَا يَفْهَمُوا

وَقَالَ عِيٌّ ﷺ: حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ، اتَّخِبُونَ أَنْ يُكَذِّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ؟

أي تكلموا الناس على قدر عقولهم

١. هي كذا: وفي نسخة: «هكذا». ٢. الاختيار: وللحموي والمستملي: «الأخبار». ٣. أشد: وللكشيميني: «أشر».

٤. قال: وفي نسخة: «فقال». ٥. بابا: وفي نسخة: «باب». ٦. الناس: وفي نسخة بعده: «منه». ٧. بابا: ونسخة: «باب».

ترجمة: قوله: باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الخ: كتب الشيخ في «اللامع»: عمّ الحكم، مع أن الرواية الآتية مصرّحة بترك الفعل دون القول؛ إشارة منه إلى أنه لا فرق بينهما في ذلك، فله أن يترك بعض المستحبات والسنن إذا خاف فتنة، فكيف بالمباحات؟! وفيه دلالة على ترك التقليد الغير الشخصي في وقتنا هذا مع جوازه في الأصل. اهـ وفي «هامشه»: قوله: «عمّ الحكم» يعني عمّ الإمام البخاري الترجمة عن القول والفعل؛ ولذا فسرها جميع الشراح بالعموم؛ إذ قالوا: أراد بـ«الاختيار» المختار، والمعنى من ترك فعل الشيء أو الإعلام به. اهـ إلا أنهم رجحوا كون هذه الترجمة في الأفعال حين الفرق بالترجمة الآتية، فقالوا فيها: إن الترجمتين متقاربان، غير أن الأولى في الأفعال وهذه في الأقوال، كذا في «العيني». قال الحافظ - وتبعه القسطلاني -: هذه قريبة من الترجمة التي قبلها، لكن هذه في الأقوال وتلك في الأفعال أو فيهما. اهـ وفرق بينهما صاحب «فيض الباري» بوجه آخر، فقال: فكان الباب الأول في الفرق بين الفطن الذكي والبليد الغني، وهذا الباب في الفرق بين الشريف والوضيع. اهـ قلت: ويشكل عليه أن الشراح صرحوا بأن «دون» ليس بمعنى «الأدون» بل بمعنى «سوى»، كما في «الفتح» وغيره.

والأوجه عندي أن الفرق بين الترجمتين واضح، وهو أن الغرض من الأولى ترك بعض الأقوال أو الأفعال المختارة؛ لتصور فهم بعض الرجال عنه: غير الغرض من الثانية، وهو جواز تخصيص بعض الطلبة الأذكياء في الدرس، وأنه غير داخل في كتمان العلم ولا في كون العلم سرًّا ولا في منع العلم. وكتب شيخ الهند في الترجمة الأولى: يعني لو خيف ابتلاء قاصر الفهم بإظهار الأمر المختار في مضرة هي أضّر من ترك الأمر المختار، فينبغي للعلماء أن يتركوا ذلك الأمر المختار. وكتب في الترجمة الثانية: أن غرض الترجمة ظاهر، وهو أن مراعاة المخاطبين في التعليم والتبليغ لازم للعلماء، فلا ينبغي أن يذكر عندهم ما لا يفهمه المخاطب، وقول المرتضى - كرم الله وجهه - دليل صريح على ذلك. اهـ والأوجه عندي أن قول المرتضى ﷺ أيضًا يؤيد ما قلته من أنه لا ينبغي عند الأغبياء كلام لا يُدركه أفهامهم، فلا بأس على هذا أن يمنعهم عن الحضور في الدرس.

سهر: قوله: الروح: الأكثر على أنه الروح الذي في الحيوان، سألوه عن حقيقته فأخبر عنه أنه من أمر الله، أي مما استأثر الله بعلمه، وقيل: هو خلق عظيم روحاني أعظم من الملك، وقيل: هو خلق كهياة الناس، وقيل: جبريل، وقيل: قرآن. ومعنى «مِنْ أَمْرِ رَبِّي» من وحيه، وليس من كلام البشر. (الكواكب الدراري) قال العيني: يمكن أن يكون سؤاها عن روح بني آدم؛ فإنه مذكور في التوراة أنه لا يعلمه إلا الله، فقالت اليهود: إن فسر الروح فليس بنبي. (الخير الجاري)

قوله: وما أوتوا: يعني بصيغة الغائب، وليست هذه القراءة في السبعة، ولا في المشهورة في غيرها. (عمدة القاري) قوله: قال ابن الزبير: أي أذكره ابن الزبير بقولها: «بكفر»، كان الأسود نسبيها، وأما ما بعدها - وهو قوله: «لنقضت...» - فيحتمل أن يكون مما نسي أيضًا أو ما ذكر. وقد رواه الترمذي عن الأسود بتمامه إلا قوله: «بكفر»، فقال بدلها: «بجاهلية»، كذا في «الفتح». ويحتمل أن يكون غرض الأسود بهذا أني لما رويت أول الحديث بادر ابن الزبير إلى رواية أخرى؛ إشعارًا بأن الحديث معلوم له أيضًا، كذا في «العيني». قوله: ففعله ابن الزبير: أي النفض والتحويل، ثم حوَّله الحجاج إلى ما كان قبل تحويل ابن الزبير. (الخير الجاري) قوله: أن يكذب الله الخ: وذلك لأن الشخص إذا سمع ما لا يفهمه وما لا يتصور إمكانه يعتقد استحالة؛ جهلاً، فلا يصدق وجوده؛ جهلاً، فإذا أسند إلى الله ورسوله يلزم تكذيبهما. (الكواكب الدراري وعمدة القاري)

* أسماء الرجال: عبید الله: العباسي مولاها، الكوفي. إسرائيل: ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي. أبي إسحاق: جد إسرائيل المذكور. أسود: ابن يزيد بن قيس، النخعي، أدرك الزمن النبوي وليست له رؤية. ابن الزبير: عبد الله، صحابي مشهور.

سند: قوله: ففعلوا في أشد منه: أي من ترك ذلك المختار.

١٢٧- حَدَّثَنَا بِهِ عُبَيْدُ اللَّهِ * بَنُ مُوسَى عَنْ مَعْرُوفٍ * عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ * عَنْ عَلِيٍّ ^{سهر}.

هو آخر من مات من الصحابة سنة عشر ومائة بمكة. (ع)

١٢٨- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ * بَنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُعَاذُ * بَنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ * بَنُ مَالِكٍ ^{سهر}:

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَمُعَاذٌ رَدِيفُهُ عَلَى الرَّحْلِ قَالَ: «يَا مُعَاذُ بَنَ جَبَلٍ». قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ! قَالَ: «يَا مُعَاذُ». قَالَ: لَبَّيْكَ ^{سهر}

أي مساعد طاعتك

أي أنا مقيم على طاعتك. (ع)

أي راكب خلفه ^{سهر}

يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ! قَالَ: «يَا مُعَاذُ». قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ! ... ثَلَاثًا.

قَالَ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ، إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ^{سهر}

أي خلوده فيها

أي أنا مقيم على طاعتك. (ع)

أي راكب خلفه ^{سهر}

أَفَلَا أُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُونَ؟ قَالَ: «إِذَا يَتَكَلَّمُوا». وَأَخْبَرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ تَأْتِمًا.

أي بحفاة التأتم. (ع)

أي يمتنعوا عن العمل اعتمادًا على الكلمة. (ع)

١٢٩- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ * قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا * قَالَ: ذَكَرَ لِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمُعَاذٍ: «مَنْ ^{سهر}

لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ». قَالَ: أَلَا أُبَشِّرُ بِهِ النَّاسَ؟ قَالَ: «لَا، إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَتَكَلَّمُوا».

١. معروف: ولكريمة بعده: «بن خربوذ». ٢. صدقًا: وللحموي والمستملي: «صادقًا». ٣. فيستبشرون: وفي نسخة: «فيستبشروا». ٤. يتكلموا: وللكشميهني والأصيلي: «ينكلموا». [من «النكول»، وهو الامتناع. (عمدة القاري)] ٥. إني: كذا لكريمة.

سهر: قوله: حدثنا به إلخ: أخر الإسناد من المتن إما للفرق بين طريقة إسناد الحديث وإسناد الأثر، وإما لأن المراد ذكر المتن داخلياً تحت ترجمة الباب، وإما لضعف الإسناد بسبب معروف بن خربوذ، وإما للفتن وبيان جواز الأمرين بلا تفاوت في المقصود، ولهذا وقع في بعض النسخ مقدماً على المتن. (عمدة القاري)
قوله: على الرحل: بإسكان الحاء المهمل وكسرها، يستعمل للبعير، لكن معاذاً كان رديفه على الحمار. قوله: ثلثاً: متعلق بقول معاذ، أو بقول النبي ﷺ أيضاً على التنازع أي نادى ثلثاً وأجاب ثلثاً، كذا في «الكرمان». قوله: إلا حرمه الله على النار: أي نار الخلود التي أعدت للكافرين؛ للأحاديث الدالة على أن طائفة من عصاة المؤمنين يعدّون. (التوشيح)
قوله: عند موته تأتماً: أي تخرجاً من الوقوع في الإثم، وإنما خشي معاذ من الإثم المرتب على كتمان العلم، كأنه فهم من منعه ﷺ أن يخبر بها إخباراً عاماً، فأخذ أولاً بعموم هذا المنع فلم يخبر بها أحداً، ثم ظهر له أن المنع إنما هو من الإخبار عموماً فبادر قبل موته، فأخبر خاصاً من الناس، فجمع بين الحكمين. (فتح الباري)
قوله: ذكر لي أن النبي ﷺ إلخ: ظاهره أن يكون تعليقاً، قال العيني: هذا ليس بتعليق أصلاً، والذكر له معلوم، غير أنه أهمم الزاكر عند روايته، وليس ذلك قادحاً في رواية الصحابي.
قوله: من لقي الله لا يشرك به إلخ: فإن قلت: إن ظاهر هذا يقتضي عدم دخول جميع من شهد الشهادتين النار؛ لما فيه من التعميم والتأكيد، وهو مصادم للأدلة القطعية الدالة على دخول طائفة من عصاة الموحدين النار، ثم يخرجون بالشفاعاة. أجيب بأن هذا مقيد بمن يأتي بالشهادة تائباً، ثم يموت على ذلك. أو أن المراد هنا من التحريم تحريم الخلود، لا أصل الدخول. أو أنه خرج مخرج الغالب؛ إذ الغالب أن الموحدين يعمل بالطاعات ويجتنب المعاصي. أو من قال ذلك [أي حكمة الشهادتين] مؤدياً حقه وفرضه. أو المراد تحريم النار على اللسان الناطق؛ لتحريم مواضع السجود. (إرشاد الساري)

* أسماء الرجال: عبيد الله: العباسي مولاهم. معروف: ابن خربوذ (يفتح الحاء المعجمة وتشديد الراء المفتوحة وضم الموحدة). أبي الطفيل: عامر بن وائلة، آخر من مات من الصحابة في ١١٠ هـ. إسحاق: ابن إبراهيم بن راهويه. معاذ: ابن هشام بن أبي عبد الله، الدستواثي، مات ٢٠٠ هـ. قتادة: ابن دعامة بن قنادة. أنس: ابن مالك. مسدد: ابن مسرهد. معتمر: ابن سليمان بن الطرخان، البصري، نزيل بني غنيم، مات ١٨٧ هـ. أنس: المذكور أيضاً.

سند: قوله: صدقا من قلبه: أي شهادة صدق في اعتقاده، أي يكون معتقداً أن هذه الشهادة شهادة صدق، لا أنه يشهد لغرض مع أنها شهادة كذب كالمنافقين، والشهادة فعل اللسان، وفعل القلب لا يسمى شهادة، فجعل «من قلبه» متعلقاً بـ«يشهد» على معنى أنه يشهد بالقلب غير ظاهر. نعم، يمكن جعله متعلقاً به على معنى شهادة ناشئة من مواطاة قلبه، لكن لا يبقى حينئذ لقوله: «صدقاً» كثير فائدة، والله تعالى أعلم. قوله: حرمه الله على النار: أي حرم دوام تعذيبه على النار. وقيل: كان قبل نزول الفرائض، وفيه نظر؛ لأنه مع كونه خلاف الواقع - لأن صحبة معاذ في المدينة وفرضية الصلاة بمكة - لا يصح حينئذ قوله: «إإذا يتكلموا»، إلا أن يقال: يتكلموا بعد شروع الأعمال، وقيل غير ذلك من التأويلات، لكن جميع ما ذكرنا من التأويلات يقتضي أن خوف الاتكال إنما هو بالنظر إلى هذا اللفظ، لا بالنظر إلى المراد، حتى لو ذكر المراد بلفظ وافي بالمقصود لما كان هناك خوف اتكال أصلاً، وهذا كما ترى، وحقيقة الأمر إلى الله تعالى. قوله: عند موته تأتماً: لا ينافية للنهي؛ لجواز أنه علم أن النهي عن كتمان العلم كان بعد ذلك، فراه منسوخاً به، وكون الخاص يخص العام - سواء كان متقدماً أو متأخراً - مذهب بعض الأصوليين، فيجوز أن معاذاً لا يرى ذلك، بل يرى أن المتأخر منهما ناسخ للمتقدم، كما هو مذهب أصحابنا الحنفية، وعلى هذا يمكن أن يكون التأخير إلى الموت للتردد فيما بين التخصيص والنسخ، أو لعدم الكتمان قبل ذلك، والله تعالى أعلم.

٥٠- بَابُ الْحَيَاءِ فِي الْعِلْمِ

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: لَا يَتَعَلَّمُ الْعِلْمَ مُسْتَحْيٍ وَلَا مُسْتَكْبِرٌ. وَقَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها: نِعَمَ النِّسَاءُ نِسَاءُ الْأَنْصَارِ! لَمْ يَمْنَعْنَهُنَّ الْحَيَاءُ أَنْ يَتَفَقَّهْنَ فِي الدِّينِ.

١٣٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ هـ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ هـ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ هـ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: جَاءَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ هـ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ. فَهَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلِ إِذَا اخْتَلَمَتْ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ». فَغَطَّتْ أُمُّ سَلَمَةَ - تَعْنِي وَجْهَهَا - وَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْ تَحْتَلِمُ الْمَرْأَةُ؟ قَالَ: «نَعَمْ، تَرَبَّتْ يَمِينُكَ! فِيمَ يُشْبِهُهَا وَلَدَهَا؟»

١٣١- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ هـ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ هـ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً لَا يَسْقُطُ وَرَقُهَا، وَهِيَ مَثَلُ الْمُسْلِمِ، حَدَّثُونِي مَا هِيَ؟» فَوَقَعَ النَّاسُ فِي شَجَرِ الْبَادِيَةِ، وَوَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَّهَا التَّحَلُّةُ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَاسْتَحْيَيْتُ. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنَا بِهَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هِيَ التَّحَلُّةُ».

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَحَدَّثْتُ أَبِي بِمَا وَقَعَ فِي نَفْسِي، فَقَالَ: لِأَنْ تَكُونِ قُلْتَهَا أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِي كَذَا وَكَذَا.

أي من حرم النعم مثلاً وغيرها

أي جوابه هـ

من أمها التحلة. (قس)

١. فقال: وفي نسخة: «قال». ٢. البادية: وللحموي والمستمل: «البوادي».

ترجمة: قوله: باب الحياء في العلم: كتب الشيخ في «اللامع»: الترجمة في قوله: «لأن تكون قُلْتَهَا أَحَبَّ إِلَيَّ»، حيث أنكر عليه عمر رضي الله عنه استحياؤه ولم يرضَ به منه. إهـ وفي «هامشه»: اختلفوا في مقصود المصنف بهذا الباب، وظاهر كلام الشيخ أن الغرض ترك الحياء في العلم، وعليه حمله عامة الشراح. قال السندي: أي لا ينبغي، ومثله لا يُسمى حياءً شرعاً، بل ضعفاً، فلا يناقِ «الحياء من الإيمان». وإليه ميل الحافظ، وإليه مال شيخ المشايخ في «تراجمه»؛ إذ قال: ثبت بحديث الباب عدم الحياء في العلم، وحسنه أيضاً ثابت بما تقرر في بعض طرق الحديث أن أمهات المؤمنين عِين أم سليم لأجل هذا السؤال، فمنعهن رسول الله ﷺ عن ذلك. اهـ

ومال العيني - وتبعه صاحب فيض الباري - أن المقصود من الترجمة: التفصيل، وهو أن الحياء مطلوب في موضع، وتركه مطلوب في موضع، فالأول أشار إليه بحديث أم سلمة وحديث ابن عمر، والثاني أشار إليه بالآثر المروي عن مجاهد وعائشة. وسلك شيخ الهند في «تراجمه» مسلماً ثالثاً، فقال: أطلق الإمام الترجمة، ولم يحكم عليها بحكم، وظاهرها عدم الاستحباب، كما صرح به الأعلام، ويؤيده قول مجاهد وعائشة، لكن النظر الدقيق يؤدي إلى أن عند المصنف فيه تفصيلاً؛ ولذا لم يعين الحكم بل أشار إليه بإشارات لطيفة. وهي أن المصنف ينبه على أن قوله: «إن الله لا يستحي من الحق» حق لا مرأى فيه، لكن معناه: أنه لا ينبغي أن يترك له التفقه، وليس الغرض أن لا يستحي في العلم، بل ينبغي له اهتمام الحياء في التعلم، وهذا هو الغرض الأصلي من الترجمة، ويدل عليه حديث أم سليم؛ فإن فيه تنبيهات من غطَّ الوجه وغيره، ويشير إليه قوله ﷺ: «تربت يدك»، ولذا عقد =

سهر: قوله: بنت أم سلمة: أبوها عبد الله بن عبد الأسد، ونسبت لأُمها أم المؤمنين أم سلمة؛ بياناً لشرفها؛ لأنها ربيته ﷺ. قوله: فغطت: قالت زينب: فغطت أم سلمة، أو قائله أم سلمة على سبيل الالتفات من باب التحديد، كأنها جردت من نفسها شخصاً، فأُسندت إليه التغطية؛ إذ الأصل: «فغطت». (إرشاد الساري) قوله: لأن تكون قُلْتَهَا: فإن قلت: لم قال: «قُلْتَهَا» بلفظ الماضي مع قوله: «تكون» بلفظ المضارع، وكان حقه أن يقول: «لأن كنت»؟ قلت: وأجيب بأن المعنى: لأن تكون في الحال موصوفاً بهذا القول الصادر في الماضي. (إرشاد الساري)

* أسماء الرجال: قال مجاهد: التابعي الكبير. مما وصله أبو نعيم في «الخلية» من طريق علي بن المدني عن ابن عيينة، عن منصور، عنه بإسناد صحيح على شرط المؤلف. محمد بن سلام: هو البيهقي. أبو معاوية: محمد بن خازم، التيمي. هشام: ابن عروة بن الزبير بن العوام. أم سلمة: بنت أبي أمية، زوج النبي ﷺ. أم سليم: بنت ملحان، الأنصارية. إسماعيل: ابن أبي أويس بن أخت إمام دار الهجرة. مالك: الإمام. عبد الله: ابن دينار.

سند: قوله: باب الحياء في العلم: أي لا ينبغي، ومثله لا يسمى حياءً شرعاً بل ضعفاً، فلا يناقِ «الحياء من الإيمان». ويفهم أن الحياء في العلم لا ينبغي من حديث ابن عمر بسبب قول عمر.

ترجمة

٥١- بَابُ مَنْ اسْتَحْيَا فَأَمَرَ غَيْرَهُ بِالسُّؤَالِ

٢٤/١

١٣٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُنْذِرِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ، عَنْ عَلِيِّ

ابْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً، فَأَمَرْتُ الْمُقْدَادَ أَنْ يَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، فَسَأَلَهُ فَقَالَ: «فِيهِ الْوُضُوءُ».

أي كثير الذي

ترجمة

٥٢- بَابُ ذِكْرِ الْعِلْمِ وَالْفُتْيَا فِي الْمَسْجِدِ

٢٥/١

١٣٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ * بْنُ سَعْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ * - مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا قَامَ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مِنْ أَيْنَ تَأْمُرُنَا أَنْ نُهَلَّ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُهَلُّ أَهْلُ

من «الإهلال» وهو رفع الصوت بالتلبية. (خ)

الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَيُهَلُّ أَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجَحْفَةِ، وَيُهَلُّ أَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ».

بضم الجيم وسكون الحاء المهملة

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَيَزْعُمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَيُهَلُّ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلْمَلَمَ». وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ: لَمْ أَفْقَهُ هَذِهِ

اسم جبل

مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

١. فيه: وفي نسخة: «منه». ٢. يهل: وفي نسخة: «مهل». ٣. يهل: وفي نسخة: «مهل». ٤. يهل: وفي نسخة: «مهل». ٥. يهل: وفي نسخة: «مهل».

ترجمة = بعد ذلك «باب من استحيا فأمر غيره...» تنبيهاً على أنه لا بأس في ترك السؤال لأجل الحياء. أما حديث ابن عمر رضي الله عنهما فدلالته على الترجمة خفية، والحق أنه أيضاً يدل على ما قلنا؛ فإن سكوته للحياء كان مستحسنًا، وقول عمر رضي الله عنه ليس بنكير عليه، بل هو إظهار لمسرته. انتهى ملخصاً من هامش «اللامع»

قوله: باب من استحيا فأمر غيره بالسؤال: تقدم ما قال شيخ الهند في «تراجمه»، وقال شيخ المشايخ في «تراجمه»: قوله: «باب من استحيا...» أي هو جائز؛ لحصول أصل الغرض من السؤال. اهـ وكتب الشيخ في «اللامع»: يعني أن الذي ذكر أولاً من كراهة الحياء في المسألة حيث يخاف القوت في الاستحياء، فأما إذا حصل المقصود مع ملازمة الحياء فلا كراهة؛ فإن الحياء خير كله. اهـ وفي «هامشه»: مقصود الترجمة واضح، كما أفاد الشيخ.

قوله: باب ذكر العلم والفتيا في المسجد: كتب الشيخ في «اللامع»: ذكره دفعاً لما يُتوهم أن رفع الصوت في المسجد لما كان منهياً عنه، حتى أن العلماء كرهوا الجهر بالذكر إذا كان فيه ضرر بالمصلين، فأولى أن لا يجوز الفتيا فيه؛ إذ لا يخلو عن رفع الصوت عادة؛ فدفعه بأن كراهة رفع الصوت إذا جاوز الحد المعتاد، وأن رفع الصوت بالعلم جائز، حيث ذكر النبي ﷺ في المسجد مواقيت لإحرام، ولولا أنه رفع بها صوته لما سمعه ابن عمر. لا يقال: إنه كان قريباً منه؛ إذ لو كان كذلك لما أجم عليه لفظ «يللم». اهـ وفي «هامشه»: قال الحافظ: أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من توقف فيه؛ لما يقع في المباحنة من رفع الأصوات، فنبه على الجواز. انتهى وفي «تراجم شيخ الهند»: إن في الإفتاء والقضاء والتعليم في المساجد كان مظنة الكراهة، كما يشير إليها كلام بعض المشايخ، وعند المصنف توسع في ذلك كله، فأشار إلى التوسع في «كتاب العلم والقضاء». انتهى

سهر: قوله: ذي الحليفة: بضم المهملة وفتح اللام، على ستة أميال من المدينة في طريق مكة، وقيل: على أربعة أميال. و«الجحفة» بضم الجيم وسكون المهملة، موضع بين مكة والمدينة، واسمها مهيعة، وهي على ثلاث مراحل من مكة، أو أكثر. و«قرن» بفتح القاف والسكون، وهو جبل مدور أملس، ومنه إلى مكة اثنان وأربعون ميلاً. و«يللم» بفتح التحتية وفتح اللامين، جبل من جبال تهامة، على مرحلتين من مكة، يصرف إن أريد به الجبل، ولا يصرف إن أريد البقعة، بخلاف قرن؛ فإنه على إرادة البقعة يجوز صرفه؛ لأجل سكن وسطه. (العيني المنتقى)

* أسماء الرجال: قتيبة بن سعيد: أبو رجاء. الليث: إمام المصريين. نافع: ابن سرجس، المتوفى ١١٧ هـ.

٥٣- بَابُ مَنْ أَجَابَ السَّائِلَ بِأَكْثَرَ مِمَّا سَأَلَهُ

١٣٤- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ * عَنْ نَافِعٍ * عَنِ ابْنِ عُمَرَ * رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ح: وَعَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ * عَنِ ابْنِ عُمَرَ * رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ؟ فَقَالَ: «لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ وَلَا الْعِمَامَةَ وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا الْبُرُتُسَ وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ الْوَرُسُ أَوْ الزَّرْعَفَرَانُ. فَإِنْ لَمْ يَجِدِ التَّعْلِينَ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَّيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا تَحْتَ الْكَعْبَيْنِ».

نبت أصفر تصبغ به الثياب

١. بأكثر: وفي نسخة: «أكثر». ٢. وعن الزهري: ولأبي ذر: «وابن أبي ذئب عن الزهري».

ترجمة: قوله: باب من أجاب السائل بأكثر مما سأل: كتب الشيخ في «اللامع»: لما كان الامتناع عن الفضول والإقبال عمن لا يقبل على حديثك قد أكد في الروايات توهم بذلك أن الزيادة في الجواب داخلية فيه: فدفعه أنه مندوب؛ لما أمرنا بإشاعة العلم. ودلالة الرواية على ما في الترجمة ظاهرة؛ فإن السائل إنما سأل عما يلبسه فأجيب بما يلبسه وبما يتركه وعن التعلين والتخفين إذا لم يجد التعلين. اهـ وفي «هامشه»: قال ابن المنير: موقع هذه الترجمة التنبيه على أن مطابقة الجواب للسؤال غير لازم، بل إذا كان السبب خاصاً والجواب عاماً جاز، وحمل الحكم على عموم اللفظ لا خصوص السبب؛ لأنه جواب وزيادة فائدة.

وأما ما وقع في كلام كثير من الأصوليين أن الجواب يجب أن يكون مطابقاً للسؤال، فليس المراد بالمطابقة عدم الزيادة، بل المراد أن يكون الجواب مفيداً للحكم المسؤول عنه. قاله ابن دقيق العيد. قال ابن رشد [هكذا في النسخ الموجودة عندنا من «الفتح»، والظاهر: «ابن رشيد». (ز):] ختم البخاري «كتاب العلم» بـ«باب من أجاب السائل بأكثر مما سأل عنه» إشارة إلى أنه بلغ الغاية في الجواب عملاً بالصيحة واعتماداً على النية الصحيحة، كذا في «الفتح».

ولا يذهب عليك ما تقدم في «المقدمة» في جملة خصائص البخاري ما أفاده الحافظ ابن حجر من أن الإمام يشير في آخر كل كتاب إلى ختمة الكتاب. وذكرت هناك أن الظاهر عند هذا الفقير أنه ﷺ يشير إلى خاتمة الإنسان فيذكره موته، وتقدمت الإشارة إلى هذا الاختلاف بين هذا المبتلى بالسينات وبين الإمام الحافظ ابن حجر في آخر «كتاب الوحي» أيضاً، فإراءة الاختتام ههنا عند الحافظ في قوله: «وليقطعهما حتى يكونا تحت الكعبين» كما صرح بذلك في آخر «الفتح». والبراعة عندي في لباس المحرم؛ فإنه يذكر ويشبه أكفان الموتى. انتهى من هامش «اللامع»

سهر: قوله: البرنس: بضم الموحدة وسكون المهملة وضم النون، وهو ثوب رأسه منه ملتزق به، وقيل: قلنسوة طويلة. (عمدة القاري) قوله: فليلبس الخفين: على صيغة الأمر مع اللام، وكذا «وليقطعهما». وهذا زيادة من سؤال السائل، وفيه بيان لحالة الاضطرار، وهو موضع الترجمة. وقال الكرماني: اعلم أنه سأل عما يجوز لبسه، فأجاب بما لا يجوز لبسه؛ ليدل بطريق المفهوم على ما يجوز؛ لأنه أخصر. (الخبر الجاري)

* أسماء الرجال: آدم: ابن أبي إياس. ابن أبي ذئب: محمد بن عبد الرحمن، المدني. نافع: مولى ابن عمر بن الخطاب. ابن عمر: عبد الله ﷺ. سالم: هو ابن عبد الله.

سند: قوله: من أجاب السائل بأكثر مما سأل: والجواب في الحديث وقع بأكثر من حيث إن السؤال كان عما يلبس المحرم، والجواب جاء ببيان ما لم يلبس صريحاً وما يلبس ضمناً. وقيل: السؤال كان حال الاختيار، وجاء الجواب ببيان بعض حال الاضطرار أيضاً، وهو: فإن لم يجد التعلين... إلخ.

٣- كِتَابُ الْوُضُوءِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ن ٢ ترجمة سند

٢٥/١ -١- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ

هكذا وقع في النسخ الصحيحة وهي رواية الأصيلي: (ع)

وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ

(المائدة: ٦)

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: * وَبَيَّنَّ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ فَرَضَ الْوُضُوءِ مَرَّةً مَرَّةً، وَتَوَضَّأَ أَيْضًا مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ وَثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ثَلَاثٍ.

وَكَرِهَ أَهْلُ الْعِلْمِ الْإِسْرَافَ فِيهِ وَأَنْ يُجَاوِزُوا فِعْلَ النَّبِيِّ ﷺ.

عطف تفسير للإسراف: (ك)

٢- بَابُ: لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طَهْوَرٍ

١٣٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ * عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ * أَنَّهُ سَمِعَ

ينفط الفاعل من «النتية»

أَبَا هُرَيْرَةَ * يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَتَوَضَّأَ»،

١. كتاب الوضوء إلخ: وللشيخ ابن حجر: «بسم الله الرحمن الرحيم، كتاب الوضوء».

٢. باب ما جاء في الوضوء: وفي نسخة: «ما جاء في قول الله تعالى» [وفي الهنذية: «باب في الوضوء، ما جاء في قول الله تعالى...»]. (مصحح).

ترجمة: قوله: باب في الوضوء وما جاء إلخ: أشار الإمام البخاري بقوله: «ما جاء» إلى اختلاف السلف في معنى الآية، فقال الأكترون: التقدير «إذا قمتم إلى الصلاة محدثين». وقال الآخرون: الأمر على عمومها، إلا أنه في حق المحدث وجوب وفي غيره ندب. وقال بعضهم: كان الإيجاب أولًا ثم نسخ؛ لحديث أحمد وأبي داود: «أنه ﷺ أمر بالوضوء لكل صلاة، فلما شق عليه أمر بالسواك». اهـ من «الفتح» قلت: يحتمل أنه إشارة إلى موجب الوضوء، واختلفوا فيه، قيل: الحدث موسعًا. وقيل: هو مع القيام إلى الصلاة، ورجحه جماعة من الشافعية. وقيل: القيام إلى الصلاة، وغير ذلك من الأقوال. ولا يشكل عليه أنه سيأتي قريبًا في «باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين»؛ لأنه اختلاف آخر كما سيأتي. ويحتمل أنه إشارة إلى اختلاف مبدأ الوضوء، فقيل: فرض بالمدينة؛ لأن آية الوضوء مدنية. وقيل: فرض بمكة، ولا ينكر وجود الوضوء قبل الهجرة. ومن أنكر الوجوب حملة على الندب.

قوله: قال أبو عبد الله وبين ﷺ إلخ: كما سيأتي في أبواب مستقلًا. والغرض أن قوله تعالى: «فَاغْسِلُوا» الآية مطلق عن العدد، وبين ﷺ أن أقله واحد وأكثره ثلاث، كذا في «العيني». وكتب الشيخ في «اللامع»: هذا مع أنه لو لم يبين لكان الأمر أيضًا كذلك؛ لأن الأمر لا يقتضي التكرار، فليس غرضه أن شرعية الأفراد على سبيل الفرض إنما علمت بالسنة، بل غرضه أن الأفراد ثابت بالسنة أيضًا كما كان ثابتًا بالكتاب. اهـ وفي «النور الساري»: والمصنف جعل الآية ترجمة الباب، ولم يجزئ بالحديث المسند ههنا؛ لما أن جميع ما في الوضوء ليس بخارج من هذه الآية، بل كله داخل فيها، فهذا الباب كأنه رأس الأبواب. انتهى وقال العيني: فإن قلت: المذكور في هذا الباب كله ترجمة، فأين الحديث؟ قلت: لا نسلم ذلك؛ لأن قوله: «وبين النبي ﷺ...» حديث؛ لأن المراد من الحديث أعم من أقوال الرسول ﷺ، غاية ما في الباب أنه ذكره على سبيل التعليق. وكذا قوله: «وتوضأ أيضًا مرتين مرتين» حديث لما ذكرناه، ولا شك أن كلاً منهما بيان للسنة، وهو المقصود من الباب. وهذا الذي ذكرناه على ما وجد في بعض النسخ من ذكر لفظ «الباب» ههنا، وأما على بعض النسخ التي ليس فيها ذكر لفظ «الباب» فلا يحتاج إلى هذا التكلف. اهـ قوله: باب لا تقبل صلاة بغير طهور: الظاهر أن الغرض من الترجمة بيان فرضية الوضوء أو كونه شرطًا. وفي هامش «اللامع»: قال الحافظ: هذه الترجمة لفظ حديث رواه مسلم وغيره، وله طرق كثيرة، لكن ليس فيها شيء على شرط البخاري؛ فلذا اقتصر على ذكره في الترجمة، وأورد في الباب ما يقوم مقامه. اهـ قلت: وهذا أصل مطرد من أصول التراجم المذكورة في «المقدمة»، وهو الأصل الأول منها. ثم لم يتكلم الشيخ في «اللامع» على بحث القبول بشيء؛ لأنه أطنب الكلام عليه في أول «الترمذي»، كما تقدم في «الكوكب الدرر».

سهر: قوله: وبين النبي ﷺ إلخ: [هذا حديث في الباب ولو تعليقًا، وكذا قوله: «وتوضأ». (الكواكب الدراري وعمدة القاري)] تعليق منه، ومقصوده أن المفهوم من الكرامة هو الغسل مرة مرة، ولا تفيد التكرار، فأشار إلى أن الزيادة عليها مندوب؛ لأن فعل الرسول يدل على الندب غالبًا، كذا في «العيني» و«الخير الجاري».

* أسماء الرجال: قال أبو عبد الله: البخاري. عبد الرزاق: ابن همام. معمر: ابن راشد. همام بن منبه: بتشديد الميم الأول وضم الميم الثاني وفتح النون وتشديد الموحدة.

سند: قوله: باب ما جاء في قول الله إلخ: قد بين أن الأمر فيه للمرة لا للتكرار، بما ذكر من فعله ﷺ. قوله: لا تقبل صلاة من أحدث إلخ: قيل: ينبغي جعل الغاية للصلاة لا للقبول، فالعني «ما صلى المحدث إلى الوضوء لا يقبل»، لا «ما صلى فلا يقبل إلى الوضوء، ويقبل بعد الوضوء»؛ لأن الصلاة حالة الحدث لا تقبل، لا قبل الوضوء ولا بعده.

قَالَ رَجُلٌ مِنْ حَضْرَمَوْتَ: مَا الْحَدَّثُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ: فُسَاءٌ أَوْ ضُرَاطٌ.

٣- بَابُ فَضْلِ الْوُضُوءِ، وَالْغُرِّ الْمُحَجَّلُونَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ

٢٥/١

١٣٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ خَالِدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ نَعِيمٍ الْمُجَمِّرِ قَالَ: رَقِيتُ مَعَ

أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَى ظَهْرِ الْمَسْجِدِ فَتَوَضَّأَ، فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ».

٤- بَابُ: لَا يَتَوَضَّأُ مِنَ الشَّكِّ حَتَّى يَسْتَيْقِنَ

٢٥/١

١٣٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَزْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَعَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ

أَنَّهُ شَكَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الرَّجُلَ الَّذِي يُحِثِّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ. فَقَالَ: «لَا يَنْفَتِلْ - أَوْ لَا يَنْصَرِفْ - حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا».

قال يحيى السنة: معناه حتى يتيقن الحدث. (ع ك)

١. والغر المحجلون: وفي نسخة: «غر المحجلين»، وفي نسخة: «وفضل الغر المحجلين». ٢. فتوضأ: وللكشميهني: «يومًا».
٣. فمن استطاع: وفي نسخة: «فمن استطاع». ٤. لا يتوضأ: وفي نسخة: «لا ينصرف». ٥. شكًا: وفي نسخة: «شكي».

ترجمة: قوله: باب فضل الوضوء والغر المحجلون: كتب الشيخ في «اللامع»: الظاهر أن الاختصاص كرامة من الله منة على هذه الأمة وإن كان الوضوء فيهم أيضًا. وفي «هامشه»: يعني أن الخصيصة كونهم غُرًّا مُحَجَّلِينَ، وليس المعنى «أن للوضوء خصيصة لهم» كما توهم الحليمي؛ لأنه ثبت عند المصنف في قصة سارة مع الملك: «أنه لما هم بها قامت تتوضأ» الحديث، وفي قصة جريح الراهب أيضًا: «أنه توضأ وصلى»، وقد صرح بذلك في رواية مسلم عن أبي هريرة مرفوعًا، قال: «سيما ليست لأحد غيركم». انتهى مختصرا
قوله: باب لا يتوضأ من الشك: قال السندي: أي لا يلزمه الوضوء، لا أنه لا ينبغي له أن يتوضأ. نعم، إذا كان في الصلاة فلا ينبغي له إفساد الصلاة، كما هو مقتضى الحديث. اهـ
قلت: وغرض الترجمة ظاهر، ويمكن أن يكون إشارة إلى رد قول المالكية؛ إذ خصصوا الحكم بدخل الصلاة، وقالوا: لا يدخل في الصلاة بوضوء مشكوك. والمسألة خلافية، ففي هامشي على «البدل»: قال الموفق: من تيقن في الطهارة ثم شك في الحدث، أو العكس: فهو على ما تيقن، بهذا قال سائر أهل العلم فيما علمنا، إلا الحسن قال: إن كان قبل الدخول في الصلاة لا يدخل فيها مع الشك، وإن في الصلاة مضى فيها. وقال مالك: إن كان يستنكحه كثيرا فهو على وضوئه، وإلا فلا يدخل في الصلاة مع الشك. وقال ابن رسلان: المشهور عن مالك النقض مطلقا، وروي عنه النقض خارج الصلاة، وروي عنه مثل الجمهور أنه لا وضوء عليه مطلقا. اهـ

سهر: قوله: حضرموت: بفتح المهملة وسكون المعجمة وفتح الراء والميم وسكون الواو، بلد باليمن، وقبيلة أيضًا. و«فساء» بضم الفاء وبالمد، و«ضراط» بضم المعجمة آخره مهملة، وهما ريمان خارجتان من الدبر، الأولى بدون الصوت والثانية معه، والاكتفاء بهما نظرًا إلى الأعم الأغلب، أو اكتفاء بالأخف عن الأغلظ. (الخيز الجاري)
قوله: والغر: بضم المعجمة وتشديد الراء، جمع «أغر» أي ذو غرة بالضم، وهي بياض في جبهة الفرس. و«التحجيل» بياض في اليدين والرجلين. (الخيز الجاري)
قوله: المجمر: [بلفظ الفاعل من «الإجمار»، وفي بعضها من «التحجير». (الخيز الجاري وعمدة القاري)] قوله: أنه شكًا: من «شكوت فلانًا» إذا أخبر عنه بسوء فعله. الشاكي: عم عبادة، و«الرجل» بالنصب مفعوله، وأنكره النووي وغلط. وروي بلفظ المجهول، و«الرجل» نائب عن الفاعل، والشاكي غير معلوم، وقال الكرماني: «الرجل» فاعل «شكًا»، وهو أيضًا غلط لا يخفى. (من العيني)

* أسماء الرجال: يحيى: المصري. الليث: ابن سعد، المصري. خالد: هو ابن يزيد، الإسكندراني البربري الأصل المصري التابعي، المتوفى ١٣٩ هـ. سعيد: الليثي مولا هم المصري، المتوفى ١٣٥ هـ. نعيم: ابن عبد الله المدني العدوي. علي: المدني. سفیان: ابن العينية. الزهري: محمد بن مسلم. عبادة: ابن تميم بن يزيد، الأنصاري المدني. عمه: عبد الله بن زيد بن عاصم، الأنصاري المازني، قتل في آخر ٦٣ هـ، له في «البخاري» تسعة أحاديث.

سند: قوله: والغر المحجلون: أي فيه الغر، أي في هذا الباب ذكرهم أو في بيان الفضل ذكرهم، والله تعالى أعلم. قوله: باب لا يتوضأ من الشك: أي لا يلزمه الوضوء، لا أنه لا ينبغي له أن يتوضأ. نعم، إذا كان في الصلاة فلا ينبغي له إفساد الصلاة، كما هو مقتضى الحديث. قوله: حتى يسمع صوتًا إلخ: كناية عن التيقن، أعم من أن يكون بسماع صوت أو وجدان ريح أو يكون بشيء آخر. وغلبة الظن عند بعض العلماء في حكم التيقن، فبقي أن الشك لا عبرة به، وإليه تشير ترجمة المصنف.

قُلْتُ: الصَّلَاةُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «الصَّلَاةُ أَمَامَكَ» فَرَكِبَ. فَلَمَّا جَاءَ الْمُرْدَلِفَةُ نَزَلَ فَتَوَضَّأَ، فَأَسْبَغَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ

يعني موضع هذه الصلاة المردلفة، وهي امامك. (ك)

فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَنَاخَ كُلَّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنْزِلِهِ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الْعِشَاءُ فَصَلَّى وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا.

كأنهم فعلوا ذلك خشية التشويش لقيامها. (ع)

٧- بَابُ غَسْلِ الْوَجْهِ بِالْيَدَيْنِ مِنْ غُرْفَةٍ وَاحِدَةٍ

٢٦/١

بالفتح، بمعنى المصدر، وبالضم: ملأ الكف، وهو المضبوط في بعض النسخ الحاضرة. (خ)

١٤٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو سَلَمَةَ الْخَزَائِيُّ مَنْصُورُ بْنُ سَلَمَةَ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ بِلَالٍ* - يَعْنِي

البغدادي. (ق)

سُلَيْمَانَ - عَنْ زَيْدٍ* بِنِ اسْلَمَ، عَنْ عَطَاءٍ* بِنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّهُ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ: أَخَذَ غُرْفَةً مِنْ مَاءٍ فَتَمَضَّمَصَ

بدون العطف؛ لأنه بيان لقوله: «غسل». (ع)

بِهَا وَاسْتَنْشَقَ، ثُمَّ أَخَذَ غُرْفَةً مِنْ مَاءٍ فَجَعَلَ بِهَا هَكَذَا - أَضَافَهَا إِلَى يَدِهِ الْأُخْرَى - فَغَسَلَ بِهَا وَجْهَهُ، ثُمَّ أَخَذَ غُرْفَةً مِنْ مَاءٍ

أي أدخل الماء في أنفه

بيان لقوله: «جعلها هكذا». (ع)

فَغَسَلَ بِهَا يَدَهُ الْيُمْنَى، ثُمَّ أَخَذَ غُرْفَةً مِنْ مَاءٍ فَغَسَلَ بِهَا يَدَهُ الْيُسْرَى، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ أَخَذَ غُرْفَةً مِنْ مَاءٍ فَرَشَّ عَلَى رِجْلَيْهِ

الْيُمْنَى حَتَّى غَسَلَهَا، ثُمَّ أَخَذَ غُرْفَةً أُخْرَى فَغَسَلَ بِهَا - يَعْنِي رِجْلَهُ الْيُسْرَى - ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَتَوَضَّأُ.

٨- بَابُ التَّسْمِيَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَعِنْدَ الْوَقَاعِ

٢٦/١

أي عند إرادته، خصه للاهتمام؛ لأنه مما أمر فيه بالصمت

١٤١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ* عَنْ مَنْصُورٍ*.....

١. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا». ٢. أخذ: وفي نسخة: «أخذ». ٣. بها: وللأصلي وكريمة: «بهما». ٤. فغسل بها يعني رجله اليسرى: وفي نسخة: «فغسل بها رجله، يعني اليسرى». ٥. رسول الله: وفي نسخة: «النبى».

ترجمة: قوله: باب غسل الوجه باليدين إلخ: كتب الشيخ في «اللامع»: قوله: «ثم أخذ غرفة من ماء...» يعني أن الماء لا يأخذ إلا مقدار غرفة واحدة بيد واحدة، ولكنه يغسل باليدين معاً؛ لئلا يضيع الماء، ولأنه باليدين أقدر منه على الغسل بيد واحدة. اهـ وفي «هامشه»: قال الحافظ: مراد المصنف بالترجمة التنبيه على عدم اشتراط الاعتراف باليدين جميعاً، والإشارة إلى تضعيف الحديث الذي فيه: «أنه صلى الله عليه وسلم كان يغسل وجهه يمينه». وجمع الخلمي بينهما بأن هذا حيث كان يتوضأ من إناء يصب منه يساره على يمينه، والآخر حيث كان يغترف، لكن سياق الحديث يأباه؛ لأن فيه: أنه بعد أن تناول الماء بإحدى يديه أضافه إلى الأخرى وغسل بهما. اهـ وأنت ترى أن ما أفاده الشيخ لا يرد عليه ما أورده الحافظ على الخلمي، ولا يبقى التعارض بين الروایتين أيضاً؛ لأنه صلى الله عليه وسلم إذا أخذ الماء في اليمين وغسل به وجهه فكأنه غسله بيمينه، واليسار كان مُعِيناً لليمين؛ لحفظ الماء والإسباغ على الوجه. اهـ قلت: وسياقي قريباً أن أبواب الوضوء كلها متناسبة بعضها ببعض، إلا أن المناسبة بينها دقيقة يحتاج إلى التدبر والفهم الثاقب. وهذا الباب عندي تكملة للباب السابق؛ فإن الرجل يحتاج في الإسباغ والإكمال إلى الاستعانة باليدين. ويؤيده ما قال الحافظ في فوائد الحديث: وفيه غسل الوجه باليدين جميعاً إذا كان بغرفة واحدة؛ لأن اليد الواحدة قد لا يستوعبه. اهـ قوله: باب التسمية على كل حال إلخ: عطف الجماع عليه من عطف الخاص على العام؛ للاهتمام به. وليس العموم ظاهراً من الحديث الذي أورده، لكن يستفاد من باب الأول؛ لأنه إذا شرع في حالة الجماع - وهي مما أمر فيه بالصمت - فغيره أولى. وفيه إشارة إلى تضعيف ما ورد من كراهة ذكر الله في حالين: ١- الخلاء ٢- الوقاع. =

سهر: قوله: الصلاة: بالنصب على الإغراء، أو بتقدير: أتريد أو أتصلي الصلاة. (إرشاد الساري)

* أسماء الرجال: محمد: ابن عبد الرحمن بن أبي زهير، البغدادي المعروف بصاعقة؛ لسرعة حفظه وشدة ضبطه، مات ٢٥٥هـ. ابن بلال: هو سليمان التيمي مولاهم أبو محمد. زيد: ابن أسلم، العدوي، مولى عمر رضي الله عنه. عطاء: ابن يسار، الهلالي أبو محمد المدني، مولى ميمونة رضي الله عنها. علي: ابن عبد الله بن جعفر، المدني. جرير: هو ابن عبد الحميد بن قُرْط، الكوفي. منصور: هو ابن المعتمر، الكوفي.

سند: قوله: توضأ فغسل وجهه: الفاء للتفصيل، وقوله: «أخذ غرفة...» بيان لكيفية غسل الوجه، إما لأنه حمل الوجه في قوله: «فغسل وجهه» على ما يشمل ما فيه، أو لأن البداءة بمتعلقات الشيء تسمى كيفية لغسله وإن كانت تلك المتعلقات خارجة عنه. قوله: فرش على رجله اليمين حتى غسلها: في «القاموس»: «الرش: نفث الماء، وفي «النهاية»: ابتلالها، وذلك لأن الغسل يلزم فيه سيلان الماء، والقطرات الصغار لا تسيل عن مواضعها، فكيف جعل «حتى غسلها» غاية للرش؟ ويجاب: يمنع أن يكون المعتر في الرش صغر القطرات بحيث لا تسيل، بل أعم. ولو سلم فيجوز استعمال اسم الرش فيما إذا كانت القطرات سائلة ولو تجوّزاً، فأريد ههنا ذلك بقرينة جعل الغسل غاية. ولو سلم فيجوز أن يحصل الغسل بالرش، ويتربط عليه بسبب تعدد مرات الرش وتكرره على كل بقعة من القدم، فلا إشكال في حصول غسل الرجل بالرش عليها. وإلى الجواب الأول يميل كلام الكرماني، وإلى الثاني كلام العيني، وإلى الثالث كلام ابن حجر رحمهم الله، بل كلام ابن حجر يحتمل الأجوبة الثلاثة، والله تعالى أعلم. انتهى

ترجمة = لكن على تقدير صحته لا ينافي حديث الباب؛ لأنه يُحمل على حال إرادة الجماع. اهـ ويشكل ذكر التسمية ههنا، وقد أحجب عنه وعن مثل أنواعه في هامش «اللامع» مفصلاً، لا بد من ذكره ههنا؛ لأنه كله مما يتعلق بالتراجم، ولفظه: اعلم أن الشراح قاطبة اختلفوا في شأن الإمام البخاري في ذكر هذه التراجم المختلفة، فمن ناقد عليه ومن مثبت له بدقة النظر، وأنا أيضاً في الثاني، كما سترى إن شاء الله تعالى في التراجم الآتية. قال الكرمانى في هذا الباب: فإن قلت: ما وجه الترتيب الذي لهذه الأبواب؛ إذا التسمية إنما هي قبل غسل الوجه لا بعده، ثم إن توسّط أمر الخلاء بين أبواب الوضوء لا يناسب ما عليه الوجود. قلت: البخاري لا يراعى حسن الترتيب، وجملة قصده إنما هو في نقل الحديث وما يتعلق بتصحيحه لا غير، ونعم المقصد! اهـ

وقال الحافظ في «باب ما يقول عند الخلاء»: أشكل إدخال هذا الباب والأبواب التي بعده إلى «باب الوضوء مرة مرة»؛ لأنه شرع في أبواب الوضوء، فذكر منها فرضه وشرطه وفضيلته وجواز تخفيفه واستحباب إسباغه، ثم غسل الوجه، ثم التسمية، ولا أثر لتأخيرها عن غسل الوجه؛ لأن محلها مقارنة أول جزء منه، فتقدمها في الذكر عنه وتأخيرها سواء، لكن ذكر بعدها القول عند الخلاء، واستمرّ في ذكر ما يتعلق بالاستنجاء، ثم رجع فذكر الوضوء مرة مرة. وقد خفي وجه المناسبة على الكرمانى - فذكر قول الكرمانى المذكور - ثم قال: وقد أبطل هذا الجواب في «كتاب التفسير» فقال: «لما ناقش البخاري في أشياء ذكرها من تفسير بعض الألفاظ بما معناه: لو ترك البخاري هذا لكان أولى؛ لأنه ليس من موضوع كتابه». وكذلك قال في مواضع أخر إذا لم يظهر له توجيه كلام البخاري، مع أن البخاري في جميع ما يورده من تفسير الغريب إنما ينقله عن أهل ذلك الفن كأبي عبيدة والنضر بن شميل وغيرهما، وأما المباحث الفقهية فغالبيتها مستمد له من الشافعي وأبي عبيد وأمثالهما.

والعجب من دعوى الكرمانى: «أنه لا يقصد تحسين الترتيب بين الأبواب»، مع أنه لا يعرف لأحد من المصنفين على الأبواب من اعتنى بذلك غيره، حتى قال جمع من الأئمة: فقه البخاري في تراجمه. وقد أبدت في هذا الشرح من محاسنه وتدقيقه في ذلك ما لا يخفى به، وقد أمعت النظر في هذا الموضوع، فوجدته في بادئ الرأي يظن الناظر فيه أنه لم يعتنِ بترتيبه كما قاله الكرمانى، لكنه اعتنى بترتيب «كتاب الصلاة» اعتناء تاماً، كما سأذكره هناك. وقد يتلّج أنه ذكر أولاً فرض الوضوء وأنه شرط لصحة الصلاة، ثم فضله وأنه لا يجب إلا مع التيقن وأن الزيادة فيه على إصصال الماء ليس بشرط، وأن ما زاد على ذلك من الإسباغ فضل، ومن ذلك الاكتفاء في غسل بعض الأعضاء بغرفة واحدة، وأن التسمية مع أوله مشروعة كما يُشرع الذكر عند دخول الخلاء، فاستطرد من ههنا لأداب الاستنجاء وشرائطه. ثم رجع ليبين أن الواجب الوضوء المرة الواحدة، وأن الثنتين والثلاث سنة. ثم ذكر سنة الاستنثار إشارة إلى أن الابتداء بتنظيف البواطن قبل الظواهر، وورد الأمر بالاستحجار وترّاً في حديث الاستنثار، فترجم به؛ لأنه من جملة التنظيف. ثم رجع إلى حكم التخفيف فترجم بغسل القدمين، لا بغسل الخفين؛ إشارة إلى أن التخفيف لا يكفي فيه المسح، دون مسّ القُسل. ثم رجع إلى المضمضة؛ لأنها أخت الاستنشاق. ثم استدرك بغسل العقبين؛ لئلا يظن أنهما لا يدخلان في مسّ القدم، وذكر غسل الرجلين في التعلين؛ رداً على من قصر في سياق الحديث المذكور، فاقصر على التعلين. ثم ذكر فضل الابتداء باليمين، ومضى يجب طلب الماء للوضوء؛ ثم ذكر حكم الماء المستعمل، وما يوجب الوضوء. ثم ذكر الاستعانة في الوضوء، ثم ما يتمتع على من كان على غير وضوء. واستمر على ذلك، إذا ذكر شيئاً من أعضاء الوضوء استطرد منه إلى ما به تعلق لمن يمعن التأمل، إلى أن أكمل «كتاب الوضوء» على ذلك. وسلك في ترتيب الصلاة أسهل من هذا المسلك، فأورد أبوابها ظاهرة التناسب في الترتيب، فكانت تفنّن في ذلك. اهـ

وقال العيني في «باب غسل الوجه باليدين»: إن قلت: ما وجه المناسبة بين البابين المذكورين وبين أكثر أبواب «كتاب الوضوء» غير ظاهرة؛ ولذلك قال الكرمانى ... فذكر قوله ثم قال: لا نسلم أن جملة قصده نقل الحديث وما يتعلق بتصحيحه فقط، بل معظم قصده ذلك، مع سرده في أبواب مخصوصة؛ ولذا بوّب الأبواب على تراجم معينة، حتى وقع منه تكرار كثير لأجل ذلك. فإذا كان الأمر كذلك ينبغي أن تتطلب وجوه المناسبات بين الأبواب وإن كانت غير ظاهرة بحسب الظاهر، فنقول: وجه المناسبة بين البابين المذكورين من حيث إن من جملة المذكور في الباب الأول بعض وصف وضوء النبي ﷺ، وفي هذا الباب أيضاً وصف وضوء النبي ﷺ؛ فإن ابن عباس لما توضأ قال: «هكذا رأيت النبي ﷺ يتوضأ»، فهذا المقدار من الوجه كافٍ على أن المناسبة العامة موجودة بين الأبواب كلها؛ لكونها من واحد. ثم توجيه المناسبات الخاصة إنما يكون بقدر الإدراك. اهـ وقال أيضاً في موضع آخر راداً على الكرمانى: فللتأمل إذا أمعن النظر عرف وجوه المناسبات بين الأبواب وإن كان الوجه يوجد في بعضها ببعض التكلف، فنقول: ذكر عقب «كتاب الوضوء» ستة أبواب ليس فيها شيء من أوصاف الوضوء، وإنما هي كالمقدمات لها. ثم ذكر الباب السابع الذي فيه صفة الوضوء. وكان ينبغي أن يذكره بعد أبواب الاستنجاء في أثناء أبواب صفة الوضوء، ولكنه ذكره بعد الباب السادس بطريق الاستطراد. اهـ

وأنت ترى ما أبدى الحافظ من المناسبات أعمق مما ذكره العلامة العيني، ومن يُمعن الفكر في هذه الأبواب يجد فيها مناسبات أدق مما ذكره الحافظ أيضاً. فالظاهر عند هذا الفقير: أن المصنف ذكر هذا الباب بعد إسباغ الوضوء؛ إشارة إلى أنه يحتاج للإسباغ إلى معاونته اليدين، فكان هذا الباب عندي تكملة لباب الإسباغ المذكور قبل. وهكذا في جملة أبواب الوضوء ذكر الباب الظاهر فيه عدم المناسبة؛ لمناسبة لطيفة لما قبله، على أنه لا يبعد أنه ﷺ أشار بخلاف الترتيب - في ذكر أبواب الوضوء بالتفريق بين أبوابها - على أن الترتيب والولاء ليسا بشرط في الوضوء، فتأمل؛ فإنه إن شاء الله لطيف، وخاطري أبو عذره. وهكذا في «باب التسمية» هذا لا يرد عندي ما أورده هو من أنه كان حقه أن يذكر قبل غسل الوجه؛ لأن باب غسل الوجه عندي تكملة لباب الإسباغ، ومن ههنا شرعت أبواب آداب الاستنجاء، فذكر أول آدبه التسمية، فأصل الغرض منه التسمية عند الخلاء وإن ثبت منه التسمية على الوضوء أيضاً بالطريق الأولى، فكان المصنف ﷺ ذكر أولاً أبواب الوضوء إجمالاً من كونه فرضاً وندب الإسباغ وغيره، ثم ابتداء بالخلاء؛ لأنه مقدم على الوضوء. وهكذا في الأبواب الآتية، إلا أنه لما ذكر مسألة في محل المناسبة لا يعيدها مرة أخرى؛ للحصول المقصود بذكرها، ولذا لا يعيد غسل الوجه بعد ذلك، فتأمل وتشكر؛ فإنه لطيف.

ثم الترجمة التي نحن بصدددها، فالمشايخ والشراح على أن المقصود منها التسمية على الوضوء، ثم أوردوا عليها أن حقها كان قبل غسل الوجه، وقد عرفت أن المقصود منها عند التسمية عند الخلاء؛ ولذا قدّمها على الأبواب الآتية، وكأنه أشار إلى حديث الترمذي عن علي مرفوعاً: «ستر ما بين الجن وعورات بني آدم إذا دخل الكنيث أن يقول: بسم الله ... الحديث. قال العيني: إسناده صحيح وإن كان أبو عيسى قال: إسناده ليس بالقوي. اهـ وهذا أصل مطرد من أصول التراجم معروفة عند المشايخ. وأما على ما أفاده المشايخ والشراح ففي «تراجم شيخ المشايخ»: لما لم يكن الحديث الذي روي في باب التسمية قبل الوضوء من قوله ﷺ: «من لم يسمّ لا وضوء له» على شرط المؤلف؛ لكون بعض رواته نساء مستورة الحال: أثبت سبب التسمية للوضوء بالحديث الذي أورده في هذا الباب؛ لدلالته على استحباب التسمية عند الوقاع الذي هو أبعد الأحوال عن ذكر الله على الوضوء بالطريق الأولى. اهـ وأنت خبير بأن دالة الحديث على التسمية عند الخلاء أشبه بالتسمية عند الوقاع من التسمية على الوضوء. قال الحافظ: قوله: «عند الوقاع» من عطف الخاص على العام؛ للاهتمام به، وليس العموم ظاهراً من الحديث الذي أورده، لكن يستفاد من باب الأولى؛ لأنه إذا شرع في حالة الجماع - وهي مما أُمِرَ فيه بالصمت - فغيره أولى. وفيه إشارة إلى تضعيف ما ورد من كراهة ذكر الله في حالين: ١- الخلاء ٢- الوقاع، لكن على تقدير صحته لا ينافي حديث الباب؛ لأنه يُحمل على إرادة الجماع. اهـ وقال القسطلاني: قوله: «الجماع» من عطف الخاص على العام؛ للاهتمام به، والحديث الذي ساقه شاهد للخاص لا العام، لكن لما كان حال الوقاع أبعد حال من ذكر الله تعالى =

عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما - يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ - قَالَ: «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، أَلَلَّهُمْ جَنَّبَنَا الشَّيْطَانَ وَجَنَّبَ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا، فَقَضَى بَيْنَهُمَا وَلَكَّ لَمْ يَضُرَّهُ».

٩- بَابُ مَا يَقُولُ عِنْدَ الْخَلَاءِ

٢٦/١

ممدود، وهو موضع قضاء الحاجة. (ع)

١٤٢- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صَهْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ». تَابَعَهُ ابْنُ عَرَفَةَ عَنْ شُعْبَةَ. وَقَالَ عُذْرٌ عَنْ شُعْبَةَ: «إِذَا أَتَى الْخَلَاءَ». قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ». تَابَعَهُ ابْنُ عَرَفَةَ عَنْ شُعْبَةَ. وَقَالَ عُذْرٌ عَنْ شُعْبَةَ: «إِذَا أَتَى الْخَلَاءَ». قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ». تَابَعَهُ ابْنُ عَرَفَةَ عَنْ شُعْبَةَ. وَقَالَ عُذْرٌ عَنْ شُعْبَةَ: «إِذَا أَتَى الْخَلَاءَ».

المراد بالخبث ذكور الشياطين وبالخبائث إنسانهم. (خ) بالمهمات الأربع، كعلقة

وَقَالَ مُوسَى عَنْ حَمَّادٍ: «إِذَا دَخَلَ». وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ: «إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ».

اختلف فيه الألفاظ، والمعنى متقارب. (ع)

١٠- بَابُ وَضْعِ الْمَاءِ عِنْدَ الْخَلَاءِ

٢٦/١

ليستعمله المتوضي بعد خروجه منها

١٤٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ قَالَ: حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْخَلَاءَ فَوَضَعَتْ لَهُ وَضُوءًا، قَالَ: «مَنْ وَضَعَ هَذَا؟» فَأُخِّرَ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ».

وقد صار هذا الدعاء جبر الأمة. (خ) فيه إشارة إلى تحسين فعله

بفتح الواو ماء الوضوء

١. بينهما: وللمستلمي وكرامة: «بينهم». ٢. أنسا: وفي نسخة: «أنس بن مالك». ٣. سعيد: وفي نسخة بعده: «هو». ٤. ابن أبي يزيد: وللكشميهني: «ابن أبي زائدة». [هذا رواية الكشميهني، وهو غلط، والصحيح: «ابن أبي يزيد». (عمدة القاري)]

ترجمة = ومع ذلك تُسن التسمية فيه: ففي غيره أولى؛ ومن ثم ساقه المصنف هنا؛ لمشروعية التسمية عند الوضوء. ولم يُسَقْ حديث: «لا وضوء ممن لم يذكر الله عليه»، مع كونه أبلغ في الدلالة؛ لكونه ليس على شرطه، بل هو مطعون فيه. اهـ

وهكذا قال غير واحد من شراح الحديث. ولا بد أن يرد عليه ذكر المصنف إياه في غير محله بوجهين، الأول: تأخيره عن غسل الوجه. والثاني: ذكر أبواب الاستنجاء بعد التسمية على الوضوء. ولو يرد به التسمية في بدء الاستنجاء فلا إيراد أصلاً، ويثبت منه التسمية على الوضوء بالطريق الأولى وبعموم لفظ «على كل حال». فالظاهر عندي: أن الإمام أراد بهذا الباب التسمية عند الخلاء؛ ولذا قُدِّم على الدعاء الآتي في الباب اللاحق، خلافاً لما عليه عامة المشايخ والشرح من حملهم إياه على التسمية عند الوضوء. فلو سُلِمَ فيمكن الاعتذار عن المصنف بذكره إياه هنا أنه أشار بذلك إلى أن التسمية في أول الوضوء ليست بفرض، بل هي مستحبة، فقدم الفرض وأخر الندب؛ للتنبيه على مرتبتهما.

قوله: باب ما يقول عند الخلاء: وفي «شرح شيخ الإسلام على البخاري»: أن المصنف انتقل ذهنه مما يقول عند الجماع إلى ما يقوله عند الخلاء. اهـ وقد تقدم تفصيل الكلام في الترتيب بين هذه التراجم في الباب السابق. قوله: باب وضع الماء عند الخلاء: قال ابن المثير: مناسبة الدعاء بالفقه لابن عباس على وضوءه الماء من جهة أنه كان متردداً بين ثلاثة أمور: ١- إما أن يدخل إليه بالماء إلى الخلاء ٢- أو يضعه على الباب؛ ليتناولوه من قُرب ٣- أو لا يفعل شيئاً، فرأى الثاني أوفق؛ لأن في الأول تعرضاً للاطلاع، والثالث يستدعي مشقة في طلب الماء، والثاني أسهلها، وفعله يدل على ذكائه، فناسب أن يدعى له بالفقه في الدين؛ ليحصل به النفع، وكذا كان، كذا في «الفتح». ثم الأوجه عندي: أن المصنف أشار بذكر هذا الباب بين أبواب الاستنجاء إلى أن وضع الماء هذا كان للاستنجاء؛ ولذا وضعه عند الخلاء، لا للوضوء بعد الاستنجاء، كما يدل عليه لفظ «الوضوء» في الحديث. فلو كان كذلك لم يضعه قريباً من بيت الخلاء، إلا أن استنجاءه ﷺ بالماء سيأتي في باب مستقل، فتكون الترجمة هنا شارحة.

سهر: قوله: يبلغ به: أي يصل ابن عباس رضي الله عنهما بالحديث عن النبي ﷺ. وهذا كلام كريب، وغرضه أنه ليس موقوفاً على ابن عباس، بل هو مسند إلى الرسول ﷺ، لكنه يحتمل أن يكون بالواسطة بأن سمعه من صحابي سمعه من الرسول وأن يكون بدونها، ولما لم يكن قاطعاً بأحدهما أو لم يُرد بيانه ذكره بهذه العبارة. (الكواكب الدراري وعمدة القاري) قوله: لم يضره: أي لم يضر الشيطان الولد، يعني لا يكون عليه سلطان ببركة اسمه عز وجل، بل يكون من الذين قال تعالى في حقهم: «إِنْ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ» (الحجر: ٤٢) ويحتمل أن يؤخذ خاصاً بالنسبة إلى الضرر البدني، بمعنى أن الشيطان لا يتخطه ولا يداخله بما يضر عقله أو بدنه، وهو الأقرب. ومناسبة الحديث لأحد شقّي الترجمة (وهو قوله: عند الوقاع) وليس للشق الآخر (وهو قوله: على كل حال)، ولكن لما كان حال الوقاع أبعد حال من ذكر الله، ومع ذلك تسن التسمية فيه: ففي سائر الأحوال بالطريق الأولى، فلذلك أورده البخاري في هذا الباب؛ للتنبيه على مشروعية التسمية عند الوضوء. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: سالم: ابن أبي الجعد رافع، الأشجعي الكوفي. كريب: هو مولد ابن عباس. آدم: هو ابن أبي إياس، العسقلاني. شعبة: هو ابن الحجاج بن الورد، أبو بسطام العتكي. عبد العزيز: ابن صهيب البنياني. تابعه: أي تابع آدم محمد بن عرعة عن شعبة المذكور. وقال غندر: لقب محمد بن جعفر البصري، وصله البزار. وقال موسى: ابن إسما عيل التبوذكي، مما وصله البيهقي. حماد: ابن سلمة بن دينار، الربيعي، وكان من الأبدال، تزوج سبعين امرأة فلم يولد له؛ لأن البذل لا يولد له، مات ١٦٧ هـ، ذكره القسطلاني. وقال سعيد بن زيد: أي ابن درهم، الجهضمي البصري، مما وصله المؤلف في «الأدب المفرد». عبد العزيز: هو ابن صهيب المذكور. عبد الله: ابن محمد، المسندي الجعفي. هاشم: ابن القاسم، أبو البضر التميمي. ورقاء: مع المد، ابن عمر، اليشكري الكوفي.

٢٦/١

١١- بَابٌ: لَا تُسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ إِلَّا عِنْدَ الْبِنَاءِ: جِدَارٍ أَوْ نَحْوِهِ

١٤٤- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَثْبٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ* عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ*
اسمه محمد

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الْغَائِطَ فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَلَا يُوَلِّهَا ظَهْرَهُ، شَرَّفُوا أَوْ عَرَّبُوا».

أي لا يستديرها هذا تأكيد لما قبله، وكانت قبلة المخاطبين بين الشرق والغرب

١٢- بَابٌ مَنْ تَبَرَّزَ عَلَى لِبْنَتَيْنِ

٢٦/١

١٤٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ* عَنْ يَحْيَى* بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ عَمِّهِ وَاسِعِ بْنِ

ابن أنس. (قس) بفتح المهملة وتشديد الموحدة قيل: له رؤية

ابن أنس. (قس)

حَبَّانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ* ﷺ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ نَاسًا يَقُولُونَ: إِذَا قَعَدْتَ عَلَى حَاجَتِكَ فَلَا تُسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَلَا بَيْتَ الْمُقَدَّسِ،

١. بغائط: وفي نسخة: «لغائط». ٢. نحوه: وفي نسخة: «غيره». ٣. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا».

ترجمة: قوله: باب لا تستقبل القبلة إلخ: في «تراجم الشاه ولي الله الدهلوي»: في هذه المسألة القول معارض للفعل، فأشار المؤلف بضم الاستثناء إلى الترجمة إلى وجه الجمع، بأن القول في الصحراء والفعل في الأبنية والدُّور. اهـ وقال الشيخ في «اللامع»: قوله: «عند البناء جدار أو نحوه» إشارة منه إلى اختلاف حمل الروايتين؛ جمعاً بين الروايات، ودفعاً للمعارض الناشئ باختلاف معانيها. اهـ قوله: باب من تبرز على لبنتين: قال في «تراجم الشاه ولي الله»: أي هو جائز. اهـ والأوجه عندي ما كتب الشيخ في «اللامع» فقال: الرواية الموردة فيه من جملة ما كان المقصود إيرادها في الباب المتقدم، إلا أنها لما تضمنت مسألة على حدة - وهو أنه ينبغي أن يكون جلوسه للبرز على شيء مرتفع؛ فلا تصيب الحاسة بدنه - أفرد له باباً؛ للتنبيه على هذه الزيادة. فكانه قال: إن الرواية مع دلالتها على ما تضمنته الباب السابق من الترجمة دالة على مسألة أدب المترج في جلوسه، وهذه فائدة جلية، ويكثر وقوعها في كتابه. اهـ قلت: هذا هو الأصل السادس من أصول التراجم.

سهر: قوله: إلا عند البناء: قال الإسماعيلي: ليس في حديث الباب دلالة على الاستثناء الذي ذكره، إلا أن يراد بـ«الغائط» معناه اللغوي لا العرفي. قلت: ليس كذلك؛ لأنهم لما استعملوه للخارج، وغلب هذا المعنى على المعنى الأصلي: صار حقيقة عرفية غلبت على الحقيقة اللغوية فهجرت حقيقته اللغوية، فكيف تراد بعد ذلك؟ وأيضا أبو أيوب راوي الحديث فهم منه غير ما ذكره البخاري، كما في حديث مالك: «قال أبو أيوب ﷺ: فقدمنا الشام، فوجدنا مراحض بنيت قبيل البيت، فنحنحرف ونستغفر الله عز وجل»، وللنسائي عنه أنه قال: «والله! ما أدري كيف أصنع بهذه الكرابيس؟ وقد قال النبي ﷺ: ...» الحديث، ملنقط من العيني.

قوله: تبرز: أصل «البرز» الخروج إلى البراز للحاجة. و«البراز» بفتح الموحدة اسم للفضاء الواسع من الأرض، وكنوا به عن حاجة الإنسان. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: آدم: هو ابن أبي إلياس. ابن أبي ذثب: محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذثب. الزهري: محمد بن مسلم. عبد الله: ابن يوسف، التنيسي. مالك: الإمام المدني. يحيى: ابن سعيد، الأنصاري.

سند: قوله: باب لا يستقبل القبلة ببول ولا غائط إلا عند البناء: قال الإسماعيلي: ليس في حديث الباب دلالة على الاستثناء المذكور، أحجب بأن «الغائط» لغاً اسم للمكان المطنن من الأرض في الفضاء، ثم اشتهر في نفس الخارج من الإنسان، فيحمل الغائط في الحديث على معناه اللغوي؛ لكونه الحقيقة، والحقيقة متقدمة على الحجاز. وعند الحمل على حقيقته اللغوية يصير النهي في الحديث مخصوصاً بالفضاء، ويؤيد هذا الحمل أنه يحصل به التوفيق بينه وبين حديث ابن عمر. قلت: لكن إطلاقه على الخارج من الإنسان صار حقيقة عرفية، والحقيقة العرفية متقدمة على الحقيقة اللغوية؛ لكونها مجازاً عرفياً، والعبرة للعرف لا للغة، فالوجه أن يقال: إن القرائن صارفة في الحديث عن حمل الغائط على حقيقته العرفية، فوجب الحمل على حقيقته اللغوية.

وبيان القرائن: أن استعمال «الإتيان» بالنظر إلى ما يخرج من الإنسان غير مستحسن؛ إذ لا يقال: «أتى البول أو العذرة»، بخلاف استعمال «الإتيان» بالنظر إلى المكان؛ فإنه كثير شائع، وأيضاً الظاهر أن النهي عن الاستقبال والاستدبار والأمر بالتشريق والتغريب إنما يحسن توجههما حين حضور الإنسان ذلك المكان قبيل إخراج ذلك الخارج، لا حين مباشرته بالإخراج، فينبغي حمل «الغائط» على المكان، لا على الخارج من الإنسان. فإذا لم يصح حمل «الغائط» على معناه العرفي ينبغي أن يحمل على معناه اللغوي، لا على مطلق المكان المعلن لذلك الخارج؛ لأنه مجاز لغة وعرفاً، ولأن النهي عن جهتين والتخيير بين جهتين أخرين عند إتيان الغائط إنما يحسنان في الفضاء، لا في البيوت؛ فإن الإنسان في الفضاء متمكن عند إتيان الغائط من الجهات الأربع، فيمكن أن ينهي عن بعضها ويغير بين بعضها، وأما في البيوت فلا يتمكن عادة عند إتيان الغائط من الجهات الأربع، بل يتمكن منها عند بناء الكنيف، وأما بعد البناء عند إتيان الغائط فهو يصير تابعاً لكيفية البناء، والله تعالى أعلم.

وأما القول بأن هذا الحديث عام مخصوص بحديث ابن عمر فيعيد؛ لأن هذا قول خوطب به الناس، فلا يشمل الخطاب له ﷺ، وذلك فعل له، فيحتمل أن يكون مخصوصاً به، على أنه كان فعلاً مستوراً عن نظر الأغيار، وإنما وقع عليه نظر ابن عمر اتفاقاً. والقول: «إن مثله يكون لبيان الجواز» بعيد جداً. فالوجه: أن حديث النهي من أصله مخصوص بالفضاء، لا يعم البناء أصلاً، وهو الموافق للقرآن، فلعل من فهم عموم الحكم ما فهم من لفظ الحديث، إنما فهم من ظنه أن علة النهي إكرام القبلة عن المواجهة بالنجاسة، ففهم من عموم هذه العلة عموم الحكم، والله تعالى أعلم.

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: لَقَدْ ارْتَقَيْتُ يَوْمًا عَلَى ظَهْرِ بَيْتٍ لَنَا، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى لَبَتَيْنِ مُسْتَقْبِلًا بَيْتَ الْمَقْدِسِ لِحَاجَتِهِ. وَقَالَ: لَعَلَّكَ مِنَ الَّذِينَ يُصَلُّونَ عَلَى أَوْزَاكِهِمْ، فَقُلْتُ: لَا أَدْرِي وَاللَّهِ. قَالَ مَالِكٌ: يَعْنِي الَّذِي يُصَلِّي وَلَا يَرْفَعُ عَنِ الْأَرْضِ، يَسْجُدُ وَهُوَ لَا صِقُّ بِالْأَرْضِ.

هذا تفسير الصلاة على الورك

١٣- بَابُ خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْبِرَازِ

٢٦/١

بفتح الباء الفضاء الواسع، يكن به عن قضاء الحاجة

١٤٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ أَرْوَاحَ النَّبِيِّ ﷺ كُنَّ تَخْرُجُنَ بِاللَّيْلِ إِذَا تَبَرَّزْنَ إِلَى الْمَنَاصِعِ - وَهِيَ صَعِيدٌ أَفِيحٌ - وَكَانَ عُمَرُ يَقُولُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: احْجُبْ نِسَاءَكَ. فَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ. فَخَرَجَتْ سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةً مِنَ اللَّيَالِي عِشَاءً، وَكَانَتْ امْرَأَةً طَوِيلَةً، فَتَادَاهَا عُمَرُ: أَلَا! قَدْ عَرَفْنَاكَ يَا سَوْدَةُ. حِرْصًا عَلَى أَنْ يَنْزِلَ الْحِجَابُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ الْحِجَابَ.

لأنه كان ينتظر الوحي في الأمور الشرعية. (ف)

يحيى في باب قوله: «لا تدخلوا بيوت النبي...» في «كتاب التفسير» و«باب خروج النساء بخواتجهن» في «كتاب النكاح»

لأنه كان شديد الغيرة

١٤٧- حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَدْ أَذِنَ لَكُمْ أَنْ تَخْرُجْنَ فِي حَاجَتِكُنَّ». قَالَ هِشَامٌ: يَعْنِي الْبِرَازَ.

ممدودا ومقصورا. (ك)

١٤- بَابُ التَّبَرُّزِ فِي الْبُيُوتِ

٢٦/١

١٤٨- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَانَ،...

١. وهي: وفي نسخة: «وهو». ٢. وكان: وفي نسخة: «فكان». ٣. فأنزل إلخ: وفي نسخة: «فأنزل الله تعالى آية الحجاب».

ترجمة: قوله: باب خروج النساء إلى البراز: الأوجه عندي في غرض الترجمة: بيان جواز خروج النساء إلى البراز؛ دفعًا لما يظهر من قوله عز وجل: «وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ» الآية (الأحراب: ٣٣) عدم جواز خروجهن مطلقًا، لا للبراز ولا لغيره، كما يدل عليه الحديث الثاني: «قد أذن لكن أن تخرجن في حاجتكن»، فظاهر الحديث أن الخروج للحاجة أيضًا كان ممنوعًا، قد أذن فيه بعد المنع. قوله: باب التبرز في البيوت: قال الحافظ ابن حجر والعيني: عقب المصنف بهذه الترجمة؛ ليشير إلى أن خروج النساء للبراز لم يستمر، بل اتخذت بعد ذلك الأخلية في البيوت، فاستغنين عن الخروج إلا للضرورة. اهـ والأوجه عندي: أنه عليه عقيب؛ إشارة إلى الأولوية، وأما الجواز للضرورة فقد علم من الرواية المارة: «قد أذن لكن...» الحديث. ولعله عقب بهذا الباب الحديث السابق الوارد فيه: «فأنزل الله آية الحجاب»؛ إشارة إلى أن اتخاذ الكنف في البيوت كان بعد نزول آية الحجاب.

وكتب الشيخ قدس سره في «اللامع»: لما كان متوهم أن يتوهم كراهة ذلك؛ لما فيه من التداني والتلبس بالنجس: ردّه فذكر ما يدل على جوازه، إلا أن التطهر لما كان مطلوبًا يجب أن يزيله عن البيت قبل الفساد، ولا يتركه يجتمع منه الكثير. اهـ وفي «هامشه»: ويزيد التوهم ما في «البذل» برواية الطبراني عن عبد الله بن يزيد مرفوعًا: «لا ينقع بول في طست في البيت؛ فإن الملائكة لا تدخل بيتًا فيه بول مستنقع». اهـ فإذا كان ذلك في البول، فما ظنك بالغائط الذي هو أشد رائحة كريهة من البول؟ وأيضًا ورد: «كان النبي ﷺ إذا أراد البراز أبعد»، وقد ورد النهي عن البراز في الموارد وغيرها. وهذه كلها تؤيد التوهم، ولا تنافي رواية الطبراني ما في أبي داود عن أميمة قالت: «كان للنبي ﷺ قدح من عيدان يبول فيه بالليل» الحديث، بوجوه يُسَيِّطُ في «البذل».

سهر: قوله: على لبنتين: «اللبنة» بفتح اللام وكسر الموحدة وتسكن، ما تصنع من الطين للبناء قبل أن توقد عليه النار. قوله: لعلك: الخطاب لواسع، أي لعلك من الذين لا يعرفون السنة؛ إذ لو عرفت السنة لأعرفت جواز استقبال بيت المقدس ولما التفت إلى قومه. وإنما كنى عن الجاهلين بالسنة بالذين يصلون على أوزارهم؛ لأن السنة في السجود أن لا يلصق الرجل بالأرض. (عمدة القاري) قوله: فقلت لا أدري: أي قال واسع: لا أدري أنا منهم أم لا؟ أو لا أدري السنة في استقبال بيت المقدس. (عمدة القاري) قوله: المناصع: [قال أبو سعيد: «المناصع» المواضع التي يتخلى فيها للحاجة. (عمدة القاري)] قوله: قد أذن: فائدة هذا الباب أنه يجوز للنساء التصرف في ما لهن للحاجة إليه؛ لأن الله تعالى أذن للخروج إلى البراز بعد نزول الحجاب. (الكواكب الدراري)

* أسماء الرجال: يحيى: ابن عبد الله بن بكير، المخزومي. الليث: هو ابن سعد المصري. عقيل: هو ابن خالد، الألبلي. ابن شهاب: هو الزهري. عروة: ابن الزبير بن العوام. زكريا: ابن صالح، اللؤلئي البجلي. أبو أسامة: حماد بن أسامة، الكوفي. هشام: عن أبيه عروة بن الزبير بن العوام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، إبراهيم: ابن المنذر، القرشي الحارثي. أنس بن عياض: أبو ضمرة الليثي. عبيد الله: بالتصغير، ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، العمري. محمد: ابن يحيى بن حبان (بفتح الحاء المهملة وتشديد الموحدة).

عَنْ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ* بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: ارْتَقَيْتُ عَنْ ظَهْرِ بَيْتٍ حَفْصَةً لِيُعْضَ حَاجَتِي، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْضِي حَاجَتَهُ مُسْتَذِيرَ الْقِبْلَةِ مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ.

يمكن أن يكون قبل النهي أو يكون لعذر - (على القاري)

١٤٩- حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ* بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ* بْنُ هَارُونَ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ: أَنَّ عَمَّهُ

ابن سعيد الأنصاري المدني. (ق)

وَاسِعَ بْنَ حَبَّانَ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُ، قَالَ: لَقَدْ ظَهَرْتُ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى ظَهْرِ بَيْتِنَا، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاعِدًا عَلَى لَيْتَتَيْنِ مُسْتَقْبِلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ.

٢٧/١

١٥- بَابُ الْإِسْتِنْجَاءِ بِالْمَاءِ

١٥٠- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* عَنْ أَبِي مُعَاذٍ - وَاسْمُهُ عَطَاءُ بْنُ أَبِي مَيْمُونَةَ - قَالَ: سَمِعْتُ

تابعي. (ق)

أي مطهرة

الطيالسي. (ق)

أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَتِهِ أَجْبَأَ أَنَا وَغُلَامٌ، مَعَنَا إِذَاوَةٌ مِنْ مَاءٍ، يَغْنِي يَسْتَنْجِي بِهِ.

هي إناء صغير من جلد يتخذ للماء كالسطيحة ونحوها. (ع)

أي أجبه. (ق)

١٦- بَابُ مَنْ حَمَلَ مَعَهُ الْمَاءَ لِيُظْهِرَهُ

٢٧/١

وَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ* رضي الله عنه: أَلَيْسَ فِيكُمْ صَاحِبُ التَّعْلِينِ وَالظَّهْوِرِ وَالْوَسَادِ؟

المعدة

يعني عبد الله بن مسعود

١. عمر: وفي نسخة بعده: «عنه». ٢. عن: وفي نسخة: «فوق». ٣. ابن هارون: كذا للأصلي وأبي ذر. ٤. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا».
٥. والوساد: وفي نسخة: «والوسادة».

ترجمة: قوله: باب الاستنجاء بالماء: أشار بذلك إلى الرد على من كرهه وعلى من أنكر وقوعه عن النبي ﷺ، روي الأول بأسانيد صحيحة عن حذيفة أنه قال: «إذا لا يزال التين في يدي»، وعن نافع: «كان ابن عمر رضي الله عنه لا يستنجي بالماء»، وقال ابن الزبير: «ما كنا نفعله». ونقل الثاني ابن التين عن مالك أنه أنكر أن يكون النبي ﷺ استنجى بالماء، وعن ابن حبيب من المالكية أنه منع الاستنجاء بالماء؛ لأنه مطعوم. اهـ من «الفتح» وفي «المنهل» بعد ذكر قول «الفتح»: قال الخطاب: وهذا النقلان يعني ما عن مالك وابن حبيب غريبان، والمنقول عن ابن حبيب أنه منع الاستنجاء مع وجود الماء، بل لا أعرفهما في المذهب. اهـ

وما حكي أنه لم يستنج بالماء تردده الروايات الصريحة في ذلك، ذكرها العيني مفصلاً؛ إذ قال: قد تظاهرت الروايات بالأخبار عن استنجاء النبي ﷺ بالماء وبالأمر به، ثم بسط الروايات: منها ما رواه ابن خزيمة في «صحيحه» عن جرير: «أن النبي ﷺ دخل الغيضة فقصى حاجته، فأتاه جرير بإداوة من ماء فاستنجى منه» الحديث. ومنها ما رواه الترمذي عن عائشة أنها قالت: «مرن أزواجكن أن يغسلوا أثر الغائط والبول؛ فإن النبي ﷺ كان يفعله». ومنها ما رواه ابن حبان عن أبي هريرة: «أن النبي ﷺ قضى حاجته ثم استنجى من تور»، وغير ذلك من الروايات التي بسطها مع الكلام عليها والجواب عنه، وهو مؤدى رواية الباب. وقوله: «يعني يستنجي به» تنبيه على عدم التيقن بلفظ الشيخ. وحديث أنس هذا أخرجه مسلم وأبو داود، وفيه: «فقضى حاجته، فخرج علينا وقد استنجى بالماء». وفي «الأوجز»: ما نقل عن مالك: أنه أنكر الاستنجاء بالماء، أنكره الزرقاني وقال: معروف مذهبه أن الماء أفضل، وأفضل منه الجمع بينه وبين الحجر. اهـ قوله: باب من حمل معه الماء: والشرح سكتوا عن غرض الترجمة. ولا يبعد عندي أن المصنف أشار بذلك إلى أنه ينبغي تعجيل الاستنجاء بعد الفراغ؛ ولذا ينبغي له أن يحمل معه الماء؛ كيلا يلزم تأخير الاستنجاء. وفيه: أن هذا المعنى قد ظهر بما سبق من وضع الماء عند الخلاء. قلت: حمله معه أسرع منه في إزالة النجاسة، فهذا ترقى من الأولى. ولا يبعد أن يقال: إن الغرض من الترجمة: جواز مثل هذه الاستعانة في الاستنجاء كما سيأتي التفصيل في الاستعانة في الوضوء في «باب الرجل يوضئ صاحبه». ويشير إلى ذلك ضبط الشراح لفظ «حمل» في الترجمة ببناء المفعول.

سهر: قوله: قال أبو الدرداء: هو ابن زيد بن قيس، صحابي من الأنصار. «أليس فيكم...» الخطاب لأهل العراق، ويدخل فيه علقمة بن قيس. قال لهم حين يسألونه مسائل، أي لم لا تسألون عن عبد الله بن مسعود؟ هو بينكم، لا تحتاجون مع وجوده إلى مثلي. قوله: صاحب التعلين: أي صاحب نعلي رسول الله ﷺ؛ لأن عبد الله بن مسعود كان يليهما إياه إذا قام، وإذا جلس كان أدخلهما في ذراعه. و«الظهور» بفتح الطاء لا غير قطعاً؛ إذ المراد صاحب الماء الذي يطهر به رسول الله ﷺ. و«الوساد» بكسر الواو، ويروى: «الوسادة»، فلعله كان أيضاً يحمل وسادة إذا احتاج إليه. وأما أبو عمرو فإنه يقول: كان [أي ابن مسعود] يعرف بـ«صاحب السواد» أي صاحب السر. وقال الكرماني: ولعل السواد والوساد هما بمعنى واحد، كأنهما من باب القلب. والمقصود منه أنه ﷺ صاحب السواد، ويحتمل أن يحمل على معنى المخدة، لكنه لم يثبت ذلك، والله أعلم. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: واسع بن حبان: عم محمد بن يحيى المذكور. عبد الله: ابن عمر بن الخطاب. يعقوب: ابن إبراهيم بن يوسف، الدورقي. يزيد: المتوفى ٢٠٦ هـ. شعبة: ابن الحجاج. قال أبو الدرداء: عويم بن مالك بن عبد الله بن قيس، ويقال: عويم بن زيد بن قيس، الأنصاري، المتوفى ٣١ هـ أو ٣٢ هـ. يخاطب علقمة بن قيس، مما وصله المؤلف في «المنقب».

١٥١- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا

ابن الحجاج

خَرَجَ لِحَاجَتِهِ تَبِعْتُهُ أَنَا وَغُلَامٌ مِنَّا، مَعَنَا إِدَاوَةٌ مِنْ مَاءٍ.

أي من الأنصار

١٧- بَابُ حَمْلِ الْعَنْزَةِ مَعَ الْمَاءِ فِي الْإِسْتِنْجَاءِ

٢٧/١

١٥٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ: سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ

يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ، فَأَحْمِلُ أَنَا وَغُلَامٌ إِدَاوَةً مِنْ مَاءٍ وَعَنْزَةً؛ يَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ. تَابَعَهُ النَّضْرُ وَشَاذَانُ عَنْ شُعْبَةَ.

بالمد التثنية، والمراد به ههنا القضاء. (ع)

«الْعَنْزَةُ»: عَصَا عَلَيْهِ رُجٌّ.

هذه الرواية لكريمة

١٨- بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْإِسْتِنْجَاءِ بِالْيَمِينِ

٢٧/١

١٥٣- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَصَالَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ - هُوَ الدَّسْتَوَائِي - عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ،

عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ. وَإِذَا أَتَى الْخَلَاءَ فَلَا يَمَسُّ ذِكْرَهُ بِيَمِينِهِ،

لأنه فعل الدواب

وَلَا يَتَمَسَّحُ بِيَمِينِهِ».

بصيغة النهي في الثلاثة، وفي بعضها بصيغة النفي. (ك)

١. أَنَسًا: وفي نسخة: «أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ». ٢. معنا: وفي نسخة: «معه». ٣. العنزة إلخ: كذا لكريمة. ٤. قال إلخ: وفي نسخة: «عن النبي ﷺ قال».

ترجمة: قوله: باب حمل العنزة مع الماء: قال الحافظ: وفهم بعضهم من توبيخ البخاري أنه كان يحملها؛ ليستريح بها عند قضاء الحاجة. وفيه نظر؛ لأن الضابط ههنا أن يستريح الأسافل، والعنزة ليست كذلك. نعم، يحمل أن يركبها ويضع عليها ثيابه لتستر، أو يركبها بجنبه لتكون إشارة إلى منع من يروم المرور بقربه، أو تحمل لنبلش الأرض الصلبة، أو لمنع ما يعرض من اهوام، أو تحمل لأنه كان إذا استنجد توضاً وإذا توضأ صلى، وهذا أظهر الأوجه. انتهى مختصراً

قوله: باب النهي عن الاستنجاء باليمين: قال الحافظ: عبر بالنهي؛ إشارة إلى أنه لم يظهر له هل هو للتحريم أو للتنزيه، أو أن القرينة الصارفة للنهي عن التحريم لم تظهر له. وهي أن ذلك أدب من الآداب، وبكونه للتنزيه قال الجمهور، وذهب أهل الظاهر إلى أنه للتحريم.

سهر: قوله: العنزة: بفتح المهملة وفتح النون، أطول من العصا وأقصر من الرمح، وفي طرفها زج. و«الزج»: الحديد التي في أسفل الرمح، يعني السنان. وفي حملها حكيم: منها ليصلي إليها في الفضاء، ومنها ليتقي بها كيد الأعداء، ومنها لاتقاء السبع والمؤذيات، ومنها لنبلش الأرض الصلبة عند قضاء الحاجة خشية الرشاش، ومنها لتعليق الأمتعة بها، ومنها للتوكؤ عليها. (عمدة القاري) قوله: فلا يتنفس في الإناء: أي، ويحتمل النفي كما روي. وعلى كل تقدير هو نهي أدب؛ لأنه إذا فعل ذلك لم يأمن أن يبرز ريقه، فيخالط الشراب فيعافه الشارب، وربما يروح بنكهة المتنفس إذا كانت فاسدة، ثم إنه يعد من فعل الدواب. والسنة أن يشرب الماء في ثلاثة أنفاس، كلما شرب نفساً من الإناء نحاه عن فمه، ثم عاد مصاً له غير عابٍ، إلى أن يأخذ ريقه منه. وكذا قوله: «فلا يمس ذكره بيمينه»، النهي فيه تنزيه لها عن مباشرة العضو الذي يكون فيه الأذى والحدث. وقوله: «ولا يتمسح بيمينه»، أي لا يستنجد بها، النهي فيه للتنزيه عند الجمهور، وحمله أهل الظاهر على التحريم. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: محمد بن بشار: الملقب بـ«بندار». محمد بن جعفر: الملقب بـ«غندر». شعبة: ابن الحجاج. تابعه النضر وشاذان عن شعبة: النضر بن شميل، وصله النسائي. وشاذان لقب الأسود بن عامر، مما وصله المؤلف في «الصلاة». معاذ بن فضالة: البصري الزهراني. هشام: ابن عبد الله. يحيى: الطائي. عبد الله السلمي، المتوفى ٩٥ هـ.

سند: قوله: فلا يتنفس في الإناء: عطف على مجموع الجملة الشرطية لا على الجزء؛ لأن المعطوف على الجزء يتقيد بالشرط، وليس الشرط كسائر القيود، حتى يقال: إن القيد في المعطوف عليه لا يلزم مراعاته في المعطوف، وهذا كما قالوا في قوله تعالى: «فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْذِنُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ» (الأعراف: ٣٤). إن جملة «يستقدمون» معطوفة على تمام الجملة الشرطية، لا على الجزء فقط، فافهم.

١٩- بَابُ: لَا يُمَسِّكُ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ إِذَا بَالَ

لما منع الاستنجاء باليمين منع مس الآلة؛ حسماً للمادة. (نو)

٢٧/١

١٥٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ * عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ

النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَأْخُذْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ، وَلَا يَسْتَنْجِي بِيَمِينِهِ، وَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ».

٢٠- بَابُ الْإِسْتِنْجَاءِ بِالْحِجَارَةِ

٢٧/١

١٥٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ * الْمَكِّيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بْنِ عَمْرِو الْمَكِّيِّ عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ

هو سعيد بن عمرو

عَنْ النَّبِيِّ ﷺ وَخَرَجَ لِحَاجَتِهِ، وَكَانَ لَا يَلْتَفِتُ، فَذَنُوتُ مِنْهُ فَقَالَ: «ابْغِي أَحْجَارًا أَسْتَنْفِضُ بِهَا - أَوْ نَحْوَهُ - وَلَا تَأْتِيَنِ

أعني على الطلب، بوصل الهمة وقطعها، من «بغيت الشيء» أي طلبته. (ك)

أي كان النبي ﷺ إذا مشى لا يلتفت. (ع)

سرت وراءه. (ف) حالة

بِعَظْمٍ وَلَا رَوْثٍ». فَأَتَيْتُهُ بِأَحْجَارٍ بِطَرَفِ ثِيَابِي، فَوَضَعْتُهَا إِلَى جَنْبِهِ وَأَعْرَضْتُ عَنْهُ، فَلَمَّا قَضَى أَتْبَعَهُ يَهْنُ.

أي بالأحجار

لأنه طعام الجن

٢١- بَابُ: لَا يُسْتَنْجَى بِرَوْثٍ

٢٧/١

١٥٦- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ * عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ * قَالَ: لَيْسَ أَبُو عُبَيْدَةَ * ذَكَرَهُ، وَلَكِنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْأَسْوَدِ

أي ولكن ذكره لي وحدني به عبد الرحمن إ.خ. (قس)

بالنصفير

مصغرا

عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ * يَقُولُ: أَلَى النَّبِيِّ ﷺ الْغَائِطُ فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، فَوَجَدْتُ حَجَرَيْنِ، وَالتَّمَسْتُ الثَّالِثَ

الأرض المظلمة للحاجة

فَلَمْ أَجِدْ، فَأَخَذْتُ رَوْثَةً فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَأَخَذَ الْحَجَرَيْنِ وَأَلْقَى الرَّوْثَةَ وَقَالَ: «هَذَا رِكْسٌ».

أي رجس أي نجس. (خ)

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ.

جد إبراهيم. (قس) أراد البخاري بهذا الرد على من زعم أن أبا إسحاق دلّس هذا الخبر؛ فإنه صرح فيه بالتحديث. (ع)

١. فلا يأخذن. ولأكثر: «فلا يأخذ». ٢. النبي: وللكشميهني: «رسول الله». ٣. وكان: كذا للأكثر، ولأبي ذر: «فكان». ٤. وأعرضت: وللكشميهني: «واعترضت». [معناها متقارب. (فتح الباري)] ٥. فلم أجد: وللكشميهني: «فلم أجد». ٦. عبد الرحمن: وللمحموي بعده: «بن الأسود عن أبيه».

ترجمة: قوله: باب لا يمسه ذكره بيمينه إذا بال: قال الحافظ: أشار بهذه الترجمة إلى أن النهي المطلق عن مس الذكر باليمين - كما في الباب قبله - محمول على المقيّد بحالة البول، فيكون ما عداه مباحاً. وقال بعض العلماء: يكون ممنوعاً أيضاً من باب الأول؛ لأنه نهى عن ذلك مع مظنة الحاجة في تلك الحالة. اهـ. قوله: باب الاستنجاء بالحجارة: قال الحافظ: أراد بهذه الترجمة الرد على من زعم أن الاستنجاء مختص بالماء. والأوجه عندي: أن المصنف أشار بهذه الترجمة إلى اختلافهم في حقيقة الاستنجاء بالحجارة، هل هو مطهر وتعيّد كما قال به الشافعية والحنابلة، أو مقلّل للنجاسة ومعقول كما قال به الحنفية والمالكية؟ كما في «البدل» و«هامشه» لهذا الفقير مبسوطاً. وعلى هذا الاختلاف تنفر عدة مسائل من وجوب الأحجار الثلاثة، والاستنجاء بغير الأحجار والروث والعظم وغير ذلك، ولم يذكر المصنف الحكم في الترجمة؛ تشجيعاً للأذهان كما هو دأبه. انتهى من هامش «اللامع»

سهر: قوله: أستنفض: مجزوم؛ لأنه جواب الأمر، ويجوز رفعه على الاستئناف. من «النفض» بالنون والفاء والضاد المعجمة، وهو أن يهزّ الشيء؛ ليظهر غباره. ومعناه ههنا: أستنظف بها، أي أنظف بها نفسي من الحدث. (عمدة القاري) قوله: أو نحوه: أي أو قال نحو قوله: «أستنفض»، وذلك نحو قوله: «أستنجي بها»، كما هو وقع في رواية. (عمدة القاري) قوله: فلما قضى: أي الحاجة، «أبعه» بهمزة القطع. «هن»: أي بالأحجار. والضمير المنصوب في قوله: «أبعه»، يرجع إلى القضاء الذي يدل عليه قوله: «فلما قضى»، وكفى بذلك عن الاستنجاء. (عمدة القاري) قوله: قال ليس أبو عبيدة: أي قال أبو إسحاق: ليس أبو عبيدة ذكره لي، ولكن عبد الرحمن بن الأسود هو الذي ذكره لي، بدليل قوله الآتي: «حدثني عبد الرحمن...»، كذا في «العيي». وفي «الكرمان»: فإن قلت: ما الفائدة في قوله: «ليس أبو عبيدة ذكره»؟ إذ الإسناد بدونه تام؟ قلت: غرض أبي إسحاق أن يبين أنه لا يروي هذا الحديث عن طريق أبي عبيدة، كما رواه غيره؛ لأن أبا عبيدة لا يسمع من أبيه شيئاً، فأراد دفع من توهم ذلك، فنقل البخاري لفظه بعينه. انتهى

قوله: ولكن عبد الرحمن بن الأسود: أي لست أرويه الآن عن أبي عبيدة، وإنما أرويه عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه الأسود بن يزيد النخعي الكوفي صاحب ابن مسعود. وقد اختلف فيه على أبي إسحاق، فرواه إسرائيل عنه عن أبي عبيدة عن أبيه، وابن مغول وغيره عنه عن الأسود عن أبيه، عن عبد الله من غير ذكر «عبد الرحمن»، ورواه زكريا بن أبي زائدة عنه عن عبد الرحمن بن يزيد عن الأسود، ومعمّر عنه عن علقمة عن عبد الله، ويونس بن أبي إسحاق عن أبيه عن أبي الأحوص عن عبد الله. ومن ثم انتقده الدارقطني على المؤلف، لكنه قال: أحسنها سياقاً الطريق التي أخرجها البخاري، لكن في النفس منه شيء؛ لكثرة الاختلاف فيه على أبي إسحاق. (إرشاد الساري مختصراً)

* أسماء الرجال: محمد بن يوسف: الفريابي. الأوزاعي: عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو. أحمد بن محمد المكي: الأزرقي، جد أبي الوليد. أبو نعيم: الفضل بن دكين. زهير: هو ابن معاوية، الجعفي المكي الكوفي. أبي إسحاق: عمرو بن عبد الله، السبيعي. أبو عبيدة: عامر بن عبد الله بن مسعود. عبد الله: ابن مسعود.

٢٧/١

٢٢- بَابُ الْوُضُوءِ مَرَّةً مَرَّةً

١٥٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ * عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ * عَنْ عَطَاءٍ * بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ:

تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ مَرَّةً مَرَّةً.

٢٧/١

٢٣- بَابُ الْوُضُوءِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ

١٥٨- حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عِيسَى * قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ * بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا فُلَيْحٌ * بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ

ابْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ.

٢٧/١

٢٤- بَابُ الْوُضُوءِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا

١٥٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْسِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ * بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ * أَنَّنِي تابعي عَطَاءٌ * بْنُ يَزِيدَ أَخْبَرَهُ:

أَنَّ حُمْرَانَ * - مَوْلَى عُثْمَانَ - أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ رَأَى عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رضي الله عنه دَعَا بِإِنَاءٍ، فَأَفْرَغَ عَلَى كَفِّهِ ثَلَاثَ مِرَارٍ فَعَسَلَهُمَا، ثُمَّ أَدْخَلَ بضم المهملة وسكون الميم، ابن أبيان. (ع)

يَمِينَهُ فِي الْإِنَاءِ فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْثَرَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثَ مِرَارٍ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ في تحريك الماء في الفم «الاستنثار»: إخراج الماء من الأنف بعد الاستنشاق. (ع)

ثَلَاثَ مِرَارٍ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُوءِي هَذَا، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ: غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

١٦٠- وَعَنْ إِبرَاهِيمَ: قَالَ صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ: قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: وَلَكِنْ عُرُوهُ يُحَدِّثُ عَنْ حُمْرَانَ، فَلَمَّا تَوَضَّأَ عُثْمَانُ قَالَ: هذا من تعليق البخاري. (ك)

أَلَا أُحَدِّثُكُمْ حَدِيثًا لَوْلَا آيَةُ مَا حَدَّثْتُكُمْوه، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَتَوَضَّأُ رَجُلٌ فَيُحْسِنُ وُضُوءَهُ، وَيُصَلِّي الصَّلَاةَ إِلَّا معناه لولا أن الله تعالى أوجب على من علم علماً إبلاغه لما كنت حريصاً على تحذيركم. (ك، ع)

غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ حَتَّى يُصَلِّيَهَا». قَالَ عُرُوهُ: الْآيَةُ: «إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا». (البقرة: ١٥٩)

١. مرار: وللأصلي وكريمة: «مرات». ٢. واستنثر: كذا للأكثر، وللكشميهني: «واستنشق». ٣. حمران: وفي نسخة بعده: «قال».

ترجمة: قوله: باب الوضوء مرة مرة: لما ثبت عن النبي ﷺ الوضوء مرة مرة واثنين اثنين وثلاثاً ثلاثاً ترجم البخاري على كل منها مستقلاً؛ تنبيهاً على جواز كل منها، وعلى أن التلث درجة الكمال، ولا كراهة في الاكتفاء باثنين أو مرة. قال الحافظ: والحديث بجمل، تقدّم مفصلاً في «باب غسل الوجه باليدين». اهـ.

سهر: قوله: لا يحدث فيهما نفسه: أي بشيء من الدنيا، كما في «الترمذي»، فلا يضر حديث الآخرة أو في معاني القرآن، كما في «المجمع». وفي «فتح الباري»: المراد به ما يسترسل النفس معه، ويمكن المرء قطعه. وأما ما هجم من الخطرات والوساوس ويعتذر دفعه فذلك مغفوع عنه. ونقل القاضي عياض عن بعضهم بأن المراد لم يحصل له حديث النفس أصلاً ورأساً، ويشهد له ما أخرجه ابن المبارك في «الزهد» بلفظ: «لم يسر فيهما». ورده النووي، فقال: والصواب حصول هذه الفضيلة مع طريان الخواطر العارضة غير المستقرة، نعم، من اتفق أن يحصل له عدم حديث النفس أصلاً أعلى درجة بلا ريب. انتهى كلام «الفتح» قوله: ولكن عروة: يعني أن شيخني ابن شهاب - وهما عطاء وعروة - اختلفا في روايتهما عن حمران عن عثمان، فحدث به عطاء على صفة وعروة على صفة، وليس ذلك اختلافاً؛ لأنهما حديثان متغايران، كذا في «الفتح» و«العيني».

* أسماء الرجال: محمد بن يوسف: البيهقي أو الفريابي. سفيان: ابن عيينة أو الثوري. زيد بن أسلم: التابعي المدني. عطاء: ابن يسار. حسين بن عيسى: الدامغاني البسطامي. يونس: ابن محمد بن مسلم، البغدادي. فليح بالتصغير، اسمه عبد الملك. إبراهيم: سبط عبد الرحمن بن عوف. ابن شهاب: محمد بن مسلم، الزهري. عطاء: ابن يزيد، التابعي. حمران: ابن أبيان بن خالد. (إرشاد الساري)

٢٨/١

٢٥- بَابُ الْإِسْتِنْشَارِ فِي الْوُضُوءِ

ذَكَرَهُ عُثْمَانُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺابن عفان (ع) ابن عباس (ع)١٦١- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ* قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ* قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ* عَنِ الزُّهْرِيِّ* قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ* أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ* عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْثِرْ، وَمَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُؤَيِّرْ».

أي تكون عدد الجمرات ثلاثاً أو خمساً ونحوه

٢٨/١

٢٦- بَابُ الْإِسْتِجْمَارِ وَتَرَا

١٦٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ* بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ* عَنْ أَبِي الرَّثَادِ* عَنِ الْأَعْرَجِ* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ* عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ مَاءً ثُمَّ لِيَنْثَرِ، وَمَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُؤَيِّرْ، وَإِذَا اسْتَقَبَّ أَحَدُكُمْ مِنْ تَوَمِّهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ

قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهَا فِي وَضُوئِهِ؛ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَذِرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ».

أي من جسده. (ف)

٢٧- بَابُ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ، وَلَا يَمْسَحُ عَلَى الْقَدَمَيْنِ

يعني إذا كانتا عاريتين. (ع)

٢٨/١

١٦٣- حَدَّثَنَا مُوسَى* قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ* عَنْ أَبِي بَشِيرٍ* عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهِكٍ*.....

١. ماء: كذا لأبي ذر. ٢. لينثر: وفي نسخة: «لينثر». ٣. في وضوئه: وللكشميهني: «في الإناء». ٤. باب غسل الرجلين إلخ: وفي نسخة: «باب غسل القدمين، ولا يمسح على الرجلين».

ترجمة: قوله: باب الاستنشاق في الوضوء: وبشكل تقدم هذا الباب على المضمضة، كما تقدم الكلام في «باب التسمية...» على ترتيب الأبواب مفصلاً. قال الحافظ: كأنه أشار إلى الابتداء بتنظيف الباطن قبل الظاهر. اهـ والأوجه عندي في تقديمه على المضمضة إشارة إلى شدة تأكيده فوق المضمضة كما سيأتي في بابها، مع ما فيه الإشارة إلى عدم وجوب الترتيب بين أعضاء الوضوء. قوله: باب الاستجمار وترًا: استشكل أيضاً إدخال هذا الباب في أثناء أبواب الوضوء، وأجيب بأن أبواب الاستطابة لم تتميز في هذا الكتاب عن أبواب صفة الوضوء؛ لتلازمهما، ويحتمل أن يكون ممن دون المصنف، كذا في «الفتح». وتقدم أيضاً توجيه الحافظ. وعندي: أن من دأب المصنف في هذا الكتاب أنه إن كان في حديث الباب فائدة خاصة ينبئ عليها. وهذا أصل معروف بباب في الباب، كما تقدم في الأصل السادس من الأصول السبعين المتقدمة في الجزء الأول.

ولما كان في الحديث السابق الاستجمار وترًا نبه عليها بباب مستقل، وإليه مال العيني، وبه جزم الشيخ قنس سره في «اللامع»؛ إذ قال: هذا مثل ما تقدم قريباً، فإن رواية الباب المتقدم لما تضمنت زيادة فائدة من إتيان الاستجمار تبه على ذلك بزيادة باب. اهـ وبسط الكلام على ذلك في «هامشه»، وفيه: ومع ما أفاده الشيخ قنس سره لا يبعد عندي أن المصنف أشار بوصل هذا الباب إلى الباب السابق إلى أولوية الإتيان في الاستنشاق؛ لأنه أحق بالإتيان منه، مع اجتماعهما في كونهما إزالة القدر.

قوله: باب غسل الرجلين إلخ: كذا للأكثر، وزاد أبو ذر: «ولا يمسح على القدمين». قال العيني: وجه المناسبة بين هذا الباب والذي قبله ما ذكرنا أن الباب الذي قبله كان تبعاً للذي قبله، فيكون هذا الباب في الحقيقة يتلو الباب الذي قبله. والمناسبة بينهما ظاهرة؛ لأن كلا منهما مشتمل على حكم من أحكام الوضوء. اهـ قلت: لم يندفع بعد إشكال إدخال هذا الباب بين باقي الاستنشاق والمضمضة. والأوجه عندي: أن المصنف أشار بذكر هذا الباب تلوي الباب السابق إلى أن المأمور به لا يكفي فيه البدل من عند نفسه نظراً إلى المعنى؛ فإنه كما لا يمكن أن يكون مسح القدمين بدلاً عن غسلهما، كذلك لا ينبغي أن يكون ذلك الأنف ثوب أو إصبع وغير ذلك بدلاً عن الاستنشاق والاستنثار نظراً إلى معنى النظافة. والنظر الدقيق ينادي بصوت جهوري أن المصنف نظر في ترتيب أبواب الوضوء كلها إلى إشارات لطيفة جديرة؛ لجودة طبعه ودقة نظره، ولا شك أنها أحلى لنا وأشهى من قبلة العذاري، وهذا كله في ذكره هذا الباب ههنا. وأما غرض الترجمة فأمران ظاهران، أحدهما: الرد على الشيعة القائلين بجواز مسح القدم. والثاني: شرح الحديث الوارد فيه بلفظ: «ونمسح على أرجلنا»، وكذا الرد على ما في حديث أوس عند أبي داود وغيره من لفظ: «فوضوا ومسح على نعليه وقدميه»، كذا في هامش «اللامع». وكتب الشيخ في «اللامع» بعد قوله: «ولا يمسح على القدمين»: لأن المسح لو كان جائزاً لَمَا ورد عليه الوعيد بالنار؛ لأنه ليس في شيء من المسح شرط الاستيعاب، فعلم أن الغسل هو الفرض. اهـ

سهر: قوله: استجمر: من «الاستجمار»، وهو مسح محل البول والغائط بالجمار، وهي الحجار الصغار. (عمدة القاري) قوله: لينثر: من «الانتثار» لأبي ذر والأصيلي، ولغيرهما: «لينثر» بضم المثلثة من الثلاثي الجحد. قال الفراء: يقال: «نثر الرجل، وانتثر، واستنثر» إذا حرك الثرة، وهي طرف الأنف في الطهارة. (فتح الباري وعمدة القاري)

* أسماء الرجال: عبدان: هو عبد الله بن عثمان، المروزي. عبد الله: هو ابن المبارك، المروزي. يونس: هو ابن يزيد، الأيلي. الزهري: محمد بن مسلم. أبو إدريس: عائذ الله الحلواني. عبد الله: ابن يوسف، التنيسي. مالك: الإمام المدني. أي الزناد: عبد الله بن ذكوان. الأعرج: عبد الرحمن بن هرمز. موسى: هو ابن إسماعيل التبوذكي. أبو عوانة: الوضاح الشكري. أبي بشر: هو جعفر بن أبي وحشية، الواسطي. يوسف بن ماهك: الفارسي المكي.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عنه قَالَ: تَخَلَّفَ النَّبِيُّ ﷺ عَنَّا فِي سَفَرَةٍ، فَأَذْرَكْنَا وَقَدْ أَرَهَقْنَا الْعَصْرُ، فَجَعَلْنَا نَتَوَضَّأُ وَنَمْسَحُ عَلَى أَرْجُلِنَا، فَتَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا.

ابن العاص. (ق) في غزوة. (ح) أي لحق بنا

٢٨/١ - ٢٨ - بَابُ الْمُمْضِضَةِ فِي الْوُضُوءِ

قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ * وَعَبَدَ اللَّهُ * بَنُ زَيْدٍ * عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٦٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ * عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ * بَنُ زَيْدٍ عَنْ حُمْرَانَ - مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ عَقَّانَ - أَنَّهُ رَأَى عُثْمَانَ دَعَا بِوُضُوءٍ، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ مِنْ إِنَائِهِ فَغَسَلَهُمَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَمِينَهُ فِي الْوُضُوءِ ثُمَّ تَمَضَّضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْثَرُ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثًا، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ كُلَّ رِجْلٍ ثَلَاثًا. ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَوَضَّأُ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا، وَقَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ: غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

أدخل الماء في الأنف أخرج الماء من الأنف

وَكَانَ ابْنُ سِيرِينَ * يَغْسِلُ مَوْضِعَ الْخَاتَمِ إِذَا تَوَضَّأَ.

٢٨/١ - ٢٩ - بَابُ غَسْلِ الْأَعْقَابِ

١٦٥ - حَدَّثَنَا آدَمُ * بَنُ أَبِي إِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ * بَنُ زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ - وَكَانَ يَمُرُّ بِنَا وَالنَّاسُ

ابن الحجاج

١. سفرة: ولأبي الوقت وكريمة بعده: «سافرها». ٢. أَرَهَقْنَا: وللأصيل: «أَرَهَقْنَا». ٣. صوته: وللمستمل: «صوت». ٤. كل رجل: وفي نسخة: «كل رجلية»، وللشميهني والحموي: «كل رجله»، ولابن عساكر: «كلتا رجلية». ٥. فيهما إلخ: وفي نسخة: «فيهما غفر الله له». ٦. غفر إلخ: وللأكثر: «غفر له».

ترجمة: قوله: باب المضمضة إلخ: أخرها عن الاستنثار وإن كانت هي متقدمة في الفعل؛ لأنه لما كان الاستنثار مؤكداً حتى قال جمع بوجوبه؛ لورود الأمر به، قدمه على المضمضة. ولا يبعد أيضاً أن يقال: إن المصنف أشار بذكر الأجني بين المضمضة والاستنشاق إلى ترجيح الفصل بينهما. لا يقال: هذا مخالف لما سيأتي من «باب من مضمض واستنشق من غرفة واحدة» من الوصل بينهما بغرفة؛ لأنه ترجم هناك بـ «باب من فعل كذا وكذا»، وهذا صنيع عدم الجزم به، كما في الأصل الثالث.

قوله: باب غسل الأعقاب إلخ: يشكل على المصنف إيرادها بعد المضمضة، وكان حقها التقديم عليها، ووصلها بـ «باب غسل الرجلين». وقال شيخ المشايخ في «التراجم»: قصد بالباب الأول الرد على من زعم أن وظيفة الرجلين المسح دون الغسل. وقصد بهذا الباب إثبات وجوب الاستيعاب في أعضاء الوضوء، وذكر الأعقاب؛ لكونه مذكوراً في الحديث =

سهر: قوله: وقد أَرَهَقْنَا: بسكون القاف من «الإرهاق»، و«العصر» بالنصب مفعوله، وهو رواية كريمة، أي أخرناه حتى دنا وقت الأخرى. ولأبي ذر بفتح الهاء والقاف، ورفع «العصر» أي دنا وقته منا. ويؤيده رواية الأصيلي: «وقد أَرَهَقْنَا» بتأنيث الفعل ورفع «الصلاة» على الفاعلية، كذا في «الخير الجاري» و«العيني» أي ملتقطاً عنهما.

قوله: ويل للأعقاب من النار: حاصله: أن النار تصل المواضع التي لم تصل الماء إليها من مواضع الوضوء. واعلم أنه استدلل بهذا الحديث على وجوب غسل الرجلين، وعدم جواز المسح عليهما، وعامة الروايات يؤيد ذلك، حتى نقل الطحاوي عن عطاء بإسناده «أنه لما سئل: هل بلغك عن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ أنه مسح على القدمين؟ قال: لا»، كذا في «الخير الجاري». وفي «العيني»: وروى سعيد بن منصور عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أنه قال: اجتمع أصحاب رسول الله ﷺ على غسل القدمين. انتهى

قوله: موضع الخاتم: يعني المفهوم من الحديث الدال على وجوب غسل الرجل أن إيصال الماء إلى جميع أعضائه ضروري، ومنها موضع الخاتم. (الخير الجاري)

* أسماء الرجال: قاله ابن عباس: أي ما ذكر من المضمضة فيما تقدم موصولاً في الطهارة. وعبد الله: ابن زيد بن عاصم فيما يأتي موصولاً في «باب غسل الرجلين إلى الكعبين». أبو اليمان: الحكم بن نافع، الحمصي. شعيب: هو ابن أبي حمزة، الحمصي. عطاء: ابن يزيد، الليثي المدني. وكان ابن سيرين: محمد التابعي الأنصاري، مولاهم، مما وصله المؤلف في «تاريخه». آدم: ابن أبي إياس، العسقلاني. محمد: ابن زياد، الأهلي أبو سفيان الحمصي.

سند: قوله: وكان ابن سيرين يغسل موضع الخاتم: يريد أن دليل وجوب غسل الأعقاب يدل على وجوب الاستيعاب في كل ما أمر بغسله من الأعضاء، فكان ابن سيرين بسبب ذلك يأخذ منه وجوب غسل موضع الخاتم أيضاً، وبه ظهرت المناسبة وعلم مقصود صاحب الكتاب بهذا النقل، والله تعالى أعلم.

يَتَوَضَّؤُونَ مِنَ الْمِطْهَرَةِ - فَقَالَ: أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ؛ فَإِنَّ أَبَا الْقَاسِمِ سند قَالَ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ».

يكسر الميم من الإناء المعد لتنظيف منه. (ف)

ترجمة سند

٣٠- بَابُ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ فِي النَّعْلَيْنِ، وَلَا يَمَسُّ عَلَى النَّعْلَيْنِ

سهر حال كونهما فيهما. (ع) أي لا يكفي بالمسح عليهما كالحقن

٢٨/١

١٦٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ سَعِيدِ * الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ * أَنَّهُ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ

سند بالتصغير فيها

عُمَرَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، رَأَيْتُكَ تَصْنَعُ أَرْبَعًا لَمْ أَرِ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِكَ يَصْنَعُهَا. قَالَ: وَمَا هِيَ يَا ابْنَ جُرَيْجٍ؟ قَالَ: رَأَيْتُكَ لَا تَمَسُّ

أي خصلا أربعا

مِنَ الْأَرْكَانِ إِلَّا الْيَمَانَيْنِ. وَرَأَيْتُكَ تَلْبَسُ النَّعَالَ السَّبْتِيَّةَ. وَرَأَيْتُكَ تَصْبُغُ بِالْصُّفْرِ. وَرَأَيْتُكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ أَهْلَ النَّاسِ إِذَا رَأَوْا

الأركان الأربعة للكمة. (ح) والمراد هما الركن الأسود والركن اليماني. (ك) ثوبك أو شعرك. (ق)

الْهَلَالَ وَلَمْ تُهَلِّ أَنْتَ حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ؟

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَمَّا الْأَرْكَانُ فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمَسُّ إِلَّا الْيَمَانَيْنِ. وَأَمَّا النَّعَالُ السَّبْتِيَّةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

بالتخفيف الباء، وقيل: بتشديد الباء. (ع)

يَلْبَسُ النَّعَالَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شَعْرٌ وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا، فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَلْبَسَهَا. وَأَمَّا الصُّفْرَةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْبُغُ بِهَا، فَإِنِّي

أُحِبُّ أَنْ أَصْبِغَ بِهَا. وَأَمَّا الْإِهْلَالُ فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُهَلُّ حَتَّى تَنْبَعَثَ بِهِ رَاحِلَتُهُ.

أبعائها كتابة عن ابتداء الشروع في أفعال الحج. (ك ع)

١. النعال: وفي نسخة: «النعل». ٢. فلاني: وفي نسخة: «فأنا».

ترجمة = فافهم ذلك؛ فإنه قد عجز بعض الشراح عن الفرق بين البابين، وأتى بتوجيهات لا يليق ذكرها. اهـ وأنت خبير بأن جواب شيخ المشايخ قدس سره يرد عليه إشكال التكرار، لا تعلق له بذكر هذه الترجمة في هذا المجل. والظاهر عند هذا العبد الضعيف المبلى بالسبب: أن الإمام البخاري ذكر هذه الترجمة ههنا إشارة إلى دققة، وهي أنه كما ينبغي أن يهتم بغسل مؤخر القدم حتى قال فيه سند «ويل للأعقاب من النار»، هكذا ينبغي أن يهتم بمؤخر القدم في المضمضة بتحريك الماء في آخر القدم، إلا أن غسل الرجل لما كان فرضاً فلا بد من العذاب في ترك مؤخره، والمضمضة ليست بفرض فلا عقاب في ترك مؤخره. وعلى هذا فذكره ههنا في غاية محله، كذا في هامش «اللامع».

قوله: باب غسل الرجلين في النعلين إلخ: كتب الشيخ في «اللامع»: يعني بذلك أنه لا بد من الغسل، ولا يكفي بالمسح على النعلين. ثم المراد بقوله: «فيهما» إدخال الرجلين في النعلين بعد غسلهما رطبتين، أو غسلهما ظاهراً، وهو الرد على ما ورد في بعض الروايات من المسح على النعلين. قال الحافظ: أشار البخاري بذلك إلى ما روي عن علي وغيره من الصحابة: أنهم مسحوا على نعالهم في الوضوء ثم صلوا ...، إلى أن قال: ليس في الحديث الذي ذكره البخاري تصريح بذلك، إنما هو مأخوذ من قوله: «يتوضأ فيها»؛ لأن الأصل في الوضوء هو الغسل، ولأن قوله: «فيها» يدل على الغسل. ولو أريد المسح لقال: «عليها». اهـ

ومناسبة ذكر هذا الباب ههنا عند يوجهين، الأول: ظاهر، وهو أنه لما كان في السابق ذكر غسل الأعقاب بالشدّة والاهتمام عقبه بذكر غسل الرجلين في النعلين؛ مخافة أن تبقى لعة في أعلى الرجل عند شراك النعل حيث يغسل الرجلان في النعلين، هذا على الاحتمال الثاني في كلام الشيخ قدس سره من أن يغسلهما داخل النعلين، ولا يخرجهما عند الغسل. =

سهر: قوله: النعلين: [ليس في الحديث الذي ذكره تصريح بذلك، إنما هو مأخوذ من قوله: «يتوضأ فيها». (الكواكب الدراري)]

قوله: السبتية: بكسر المهملة، هي التي لا شعر فيها، مشتقة من «السبت» وهو الخلق، وقيل: «السبت» جلد البقر المدبوغ بالقرظ. (فتح الباري) قوله: ويتوضأ فيها: وهو موضع الترجمة؛ فإن ظاهره كان سند يغسل رجله وهما في نعليه، كذا قاله العيني. وفي «الكرمان»: معناه أنه يتوضأ، ويلبسهما ورجلاه رطبتان بعد. انتهى كذا في «الجمع».

* أسماء الرجال: عبد الله: ابن يوسف، التنيسي. مالك: الإمام المدني. سعيد: ابن أبي سعيد، المقري. عبيد بن جريح: المدني التيمي مولا هم.

سند: قوله: أسبغوا الوضوء فإن أبا القاسم سند قال إلخ: هذا الكلام يدل على أن قوله سند المذكور كان في إسباغ الوضوء، فبطل به تأويل الشيعة الحديث بأنه سند قاله لإزالة النجاسة الحقيقية عن الأعقاب، فافهم. قوله: باب غسل الرجلين في النعلين: أي في وقت لبس النعلين عليهما، أي إذا كان الإنسان لابس النعلين في الرجلين يجب عليه غسل الرجلين، ولا يجوز له الاكتفاء بالمسح على النعلين كما في الحقن. وليس المراد أنه يغسل الرجلين وهما في النعلين، ولا يترجمهما عنهما في حال الغسل، كما لا يخفى.

قوله: لا تمس من الأركان إلا اليمينين: يفيد أن غير ابن عمر من الصحابة سند الذين رآهم كانوا يستلمون الأركان كلها أحياناً أيضاً، وإن جاز أنهم أحياناً يكتبون بمس اليمينين، والله تعالى أعلم. قوله: ويتوضأ فيها: المتبادر منه أنه يتوضأ الوضوء المعتاد في حال لبسها، فاستدل به المصنف على ترجمته، ولو كان الوضوء حال لبسها لا على الوجه المعتاد لذكر، والله تعالى أعلم. قوله: حتى تنبعث به راحلته: أي فأنا أؤخر الإهلال إلى يوم التروية؛ لأهل حين تنبعث بي راحلتي إلى متى يوم التروية، والله تعالى أعلم.

ترجمة
٣١- بَابُ التَّيْمُنِ فِي الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ

١٦٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ* قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ* عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ* عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ* رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ

النَّبِيُّ ﷺ لَهَنَّ فِي غُسْلِ ابْنَتِهِ: «أَبْدَأَنَّ بِمِيَامِنِهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا».

لأُم عطية ومن معها. (ع) أي زينب كما صرح به مسلم

١٦٨- حَدَّثَنَا حَفْصُ* بْنُ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* قَالَ: أَخْبَرَنِي أَشْعَثُ* بْنُ سُلَيْمٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي عَنْ مَسْرُوقٍ* عَنْ

هو سليم بن الأسود

مصغراً

اسی طرح

عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ التَّيْمُنُ فِي تَعْلِيهِ وَتَرْجُلِهِ وَظُهُورِهِ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ.

أَيُّ يَرْضَى بِهِ

البر، النعل، هو تحشيط الشع

الشأن: الحال، وأيضا واحد الشؤون

ترجمة
٣٢- يَا أَيُّهَا الْمَائِدَةُ الْوُضُوءُ إِذَا حَانَ الصَّلَاةُ

58/1

أى قمیت

3

وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: حَضَرَتِ الصُّبْحُ فَالْتَمِسَ الْمَاءَ، فَلَمْ يَوْجَدْ، فَزَلَّ التَّيْمُمُ.

أى آية التيمم

أى صلاة الصبح

١. في شأنه: ولأبي الوقت: «وفي شأنه». ٢. فالتمس: وللكشميهني: «فالتمسوا». ٣. فلم يوجد: وفي نسخة: «فلم يجدوا».

ترجمة = والوجه الثاني وهو دقيق: أن المصنف نبّه بذلك على أن الرجلين كما يخرجان من التعلين عند القَسَل مع كونهما مشغولين بالنعل، كذلك ينبغي أن يخرج ما في الفم عند المضغضة، ولا يكون كون الفم مشغولاً بشيء من نحو التنبول وغيره عذرًا لترك المضغضة، فتأمل؛ فإنه لطيف. قال الحافظ: وجه المناسبة أن المصنف ذكر غسل الرجلين في التعلين؛ ردًا على من قصر في سياق الحديث المذكور فاقصر على التعلين. انتهى ما في هامش «اللام»

قوله: باب التيمن في الوضوء الخ: قلت: ولعل المصنف ذكر هذا الباب ههنا؛ لما أن الأمور السابقة من غسل الوجه والمضمضة والاستنثار لم يكن في شيء منها الابتداء باليمين، ولم يكن ذلك إلا في اليمين والرجلين. ولم يتعرض المصنف عن غسل اليمين، ولم يترجم له بشيء، فذكر هذا الباب متصلاً بغسل الرجلين. ولعله لم يتعرض عن اليمين؛ لما أنه لم ير فيها شيئاً جديراً لتبنيه البخاري الذي بصدد ذكر الدقائق. والتيمن في الوضوء سنة إجماعاً عند أهل السنة خلافاً للشيعه؛ إذ قالوا بوجوبه، وغلط من حكى ذلك عن الشافعي وأحمد، كذا في «الفتح». وشيء من البسط في هامش «اللامع».

قوله: باب التماس الوضوء: كتب الشيخ في «اللامع»: يعني بذلك أن التيمم إنما يُصار إليه إذا لم يجد الماء بعد التماسه، فوجب التفحص عنه، ويدل عليه قوله: «فالتمسوا ماء». اهـ. وفي «هامشه»: قال العيني: وجه المناسبة بين البابين ما يأتي إلا بالخرق، وهو أن المذكور في الباب السابق طلب التيمم لأجل الوضوء والغسل، وههنا طلب الماء لأجل الوضوء. اهـ والأوجه عندي أن يقال: إن الإمام البخاري لما فرغ من بيان المغسولات في أعضاء الوضوء، ولم يبق إلا المسح: ذكر بعدها أحكام الماء الذي يحتاج إليه للغسل. وقدّم طلب الماء؛ لأن وجدانه مرئى علم الطلب، مع ما في وقت الطلب من الاختلاف.

قال ابن المنير: أراد البخاري الاستدلال على أنه لا يجب طلب الماء للتطهير قبل دخول الوقت؛ لأن النبي ﷺ لم ينكر عليهم التأخير، فدلّ على الجواز، كذا في «الفتح». وهكذا في «العيني» وزاد: ذكر ابن بطل إجماع الأمة على أنه إن توضأ قبل الوقت فحسن، ولا يجوز التيمم عند أهل الحجاز قبل دخول الوقت، وأجازه العراقيون. اهـ وفي «تراجم شيخ المشايخ»: قيل: إن الحديث الذي أخرجه المؤلف في هذا الباب ليس له تعلق قوي بترجمة الباب، بل هو أعلق بـ «باب معجزاته ﷺ». ولو كان مذهب البخاري في هذه المسألة مثل مذهب الشافعي من أن التماس الماء واجب آخر سوى الوضوء، فثبتت هذا المطلب بهذا الحديث أيضاً بعيد؛ لأنه حكاية فعله، وليس فيه أمر بالالتماس. وعندني: أن مقصود البخاري أن عادة الصحابة كان ذلك، كانوا يلمسون الماء ويتفحصون عنه ويفتشونه في موضعه، وكانوا لا يكفون بعدم حضور الماء في حواز التيمم. وإظهار المعجزة أيضاً إنما هو لتكثر الماء، وكان ذلك تحصيلاً للماء وتفتيشه، فلو كان عدم الحضور كافياً لَمَا اهتم الناس بالتماس الوضوء، وَلَمَا فعل النبي ﷺ ما فعل؛ لعدم الاحتياج. اهـ

سهر: قوله: بـيـامـنـها: جمع «ميمنة» وهي الجهة اليمنى، ودلالته على اليمين في الوضوء أما من جهة أن عطف قوله: «ومواضع» على الضمير الجرور، كما هو مذهب البعض. وإما مستفاد من عموم لفظ «عيانها»، كذا في «الكرمان». ويحتمل أن يكون ضمير «منها» عائداً إلى «اليامان». (الخبر الجاري)

قوله: كله: تأكيد لقوله: «في شأنه». فإن قلت: ما وجه التأكيد، وقد استحب التياسر في دخول الخلاء ونحوه؟ قلت: هذا عام مخصوص بالدلائل الخارجية. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: مسدد: هو ابن مُسرَّهَد، إسماعيل: ابن عُلَيْة. خالد: الحَذَاء. حفصة بنت سيرين: الأنصارية: أم عطية: نُسيبة - بالتصغير - بنت كعب أو بنت الحارث، الأنصارية. حفص: الحوضي البصري، التوفي ٢٢٥ هـ. شعبة: ابن الحجاج. أشعث: ابن سليم بن الأسود، البخاري الكوفي. مسروق: ابن الأجدع، الكوفي، أبا عائشة.

سند: قوله: وفي شأنه كله: كأن المراد بـ«الشأن» هو الفعل المقصود، أو المراد بـ«شأنه» ما يليق أن يضاف إليه، لا ما يباشره لضرورة. وبالجملة فنحو الدخول في الخلاء خارج عنه، فلا يشكل أن التأكيد للتخصيص على العموم، فلا يصح، فافهم.

١٦٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ* عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ* عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:

رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَحَانَ صَلَاةَ الْعَصْرِ، فَالْتَمَسَ النَّاسُ الْوُضُوءَ فَلَمْ يَجِدُوا، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِوَضُوءٍ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي قَرَبٍ

أي ماء في إناء

قرب

ذَلِكَ الْإِنَاءَ يَدَهُ، وَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَتَوَضَّؤُوا مِنْهُ. قَالَ: فَرَأَيْتُ الْمَاءَ يَنْبُعُ مِنْ تَحْتِ أَصَابِعِهِ حَتَّى تَوْضَّؤُوا مِنْ عِنْدِ آخِرِهِمْ.

وهو كناية عن جميعهم

بتلخيص الموحدة

أي أنس

ترجمة سند

٣٣- بَابُ الْمَاءِ الَّذِي يُغَسَّلُ بِهِ شَعْرُ الْإِنْسَانِ

٢٩/١

وَكَانَ عَطَاءٌ لَا يَرَى بِهِ بَأْسًا أَنْ يُتَّخَذَ مِنْهَا الْخُيُوطُ وَالْحَبَالُ، وَسُورُ الْكِلَابِ وَمَمَرَّهَا فِي الْمَسْجِدِ.

أي باب سور الكلاب وممرها

بدل من الضمير في لفظة «به»

١. وahan: كذا للأكثر، وللشميهني: «وحانت». ٢. فلم يجدوا: وفي نسخة: «فلم يجدوه». ٣. منها: وفي نسخة: «منه».

٤. المسجد: وللأكثر عن الفريري بعده: «وأكلها».

ترجمة: قوله: باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان إلخ: لما ذكر في الباب السابق طلب الماء للوضوء استطراد إلى ذكر أحكام المياه من الطهارة والنجاسة؛ لأن الماء الذي يُطَلَبُ للوضوء هو الذي يجوز به الوضوء. ولا يعد أن المصنف ذكر هذا الباب لمناسبة الحديث السابق الذي فيه نبع الماء من يده الشريفة التي كانت عليها الشعور. وقال السندي: اعلم أن وضع هذا الباب أصالة لبيان حكم الماء الذي يُغَسَّلُ به شعر الإنسان، وحكم سور الكلاب. ثم ذكر استطراداً حكمَ سَمَرِ الكلاب، أي إذا مرت الكلاب في المسجد، فهل يحتاج إلى غسل البقعة التي مرت فيها أو لا؟ وكذا ذكر حكم أكل الكلاب، أي إذا أكلت الكلاب من الصيد فهل يؤكل بقية ذلك الصيد أم لا؟ بالإضافة في أكلها من إضافة المصدر إلى الفاعل، فصار الباب موضوعاً لبيان حكم أربعة أشياء. ثم بعد أن فرغ من ذكر أدلة طهارة الماء الذي يُغَسَّلُ به شعر الإنسان أراد أن يزيد في الترجمة حكمَ شيء خامس، وهو الإناء، بأنه يجب غسله سبغاً؛ ليصير الباب موضوعاً لبيان حكم خمسة أشياء، إلا أن هذا الخامس لما صار بعيداً عن الباب أعاد له اسم الباب، فقال: «باب إذا شرب الكلب...»، ثم ذكر أدلة ما بقي من الأمور الخمسة، هذا ما يتعلق بتحقيق الترجمة. اهـ

وقال صاحب «الفيض»: إن المصنف رحمه الله ذكر فيها مسألة الأنجاس والأسار دون مسألة المياه كما اختاره الحافظ... إلى آخر ما فيه. وكتب الشيخ قدس سره في «اللامع»: لعله قصد بذلك أنه طاهر، ونحن نقول: نعم، إلا أننا أمرنا بترك الانتفاع به؛ إكراماً له، وكذا بسائر أجزائه. فأما قول عطاء بجواز اتخاذ الخيوط والحبال فالغرض منه أن ذلك جائز؛ نظراً إلى طهارته، وإن كانت كراهة الانتفاع تمنعه. والحاصل: أن الإباحة والحرمة قد تكونان مبنيّتين على علتين متغايرتين مع وجودهما في شيء واحد، فيجوز الحكم بالحرمة أو الإباحة عيناً؛ نظراً إلى تلك العلة المبنية عليها إحداهما، وأما العلة الأخرى فلها ثبتت فيه خلاف ما أثبتته تلك العلة. وعلى هذا فقد تطرق في حكم شعر الإنسان احتمالان: ١- إباحة الانتفاع بأجزائه؛ نظراً إلى الطهارة ٢- وحرمة ما فيه من إهانة؛ وقد أمرنا بإكرامه. وقد ثبت أن الترجيح فيما اجتمع فيه المحرم والمباح: للمحرم، فيكون الحكم في الشعر هو الحرمة، وعلى هذا يحمل قول عطاء، فافهم. اهـ وبسط في «هامشه» اختلاف العلماء في جواز الانتفاع بالشعور. وفي «تراجم شيخ المشايخ»: مذهب المؤلف في هذه المسألة مثل مذهب أبي حنيفة من أن شعر آدمي طاهر، والماء الذي يغسل فيه أيضاً طاهر خلافاً للشافعي، وأثبت بحديثي الباب ذلك بالدلالة الاتزامية. وقول عطاء أيضاً يفيد. اهـ قال الحافظ: وجه الدلالة من الحديث على الترجمة أن الشعر طاهر وإلا لما حفظوه ولا ثُمِّي عبيدة أن يكون عنده شعرة واحدة منه. اهـ قوله: وسور الكلاب: عطف على «الماء» أي وباب سور الكلاب، كذا في «الفتح». وفي «الترجم»: مذهب البخاري في ذلك موافق لمذهب مالك من أن سورها طاهر، وأمر الغسل سبغاً تعبدية. اهـ

سهر: قوله: الخيوط: جمع «الخيطة»، و«الحبال» جمع «حبل»، والفرق بينهما بالركة والغلظة. قال ابن بطال: أراد البخاري بهذه الترجمة رد قول الشافعي: «إن شعر الإنسان إذا فارق الجسد نجس، وإذا وقع في الماء نجسه»؛ إذ لو كان نجساً لما حاز اتخاذاً خيوطاً وحبالاً. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: عبد الله: التنيسي. مالك: ابن أنس، الإمام. إسحاق: ابن عبد الله بن أبي طلحة: زيد بن سهيل الأنصاري.

سند: قوله: باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان إلخ: اعلم أنه وضع هذا الباب أصالة لبيان حكم الماء الذي يغسل به شعر الإنسان وحكم سور الكلاب، ثم ذكر استطراداً حكم ممر الكلاب، أي إذا مرت الكلاب في المسجد فهل يحتاج إلى غسل البقعة التي مرت فيها أو لا؟ وكذا ذكر حكم أكل الكلاب، أي إذا أكلت الكلاب من الصيد فهل يؤكل بقية ذلك الصيد أم لا؟ بالإضافة في أكلها من إضافة المصدر إلى الفاعل، فصار الباب موضوعاً لبيان حكم أربعة أشياء. ثم بعد أن فرغ من ذكر أدلة طهارة الماء الذي يغسل به شعر الإنسان أراد أن يزيد في الترجمة حكمَ شيء خامس، وهو الإناء، بأنه يجب غسله سبغاً؛ ليصير الباب موضوعاً لبيان حكم خمسة أشياء، إلا أن هذا الخامس لما صار بعيداً عن الباب أعاد له اسم الباب، فقال: «باب إذا شرب الكلب...»، ثم ذكر أدلة ما بقي من الأمور الخمسة، هذا ما يتعلق بتحقيق الترجمة، والله تعالى أعلم.

وأما بيان كيفية الاستدلال فقد استدلل على طهارة الماء الذي يغسل به شعر الإنسان بحديث ابن سيرين؛ لأن وصول الشعر إلى ابن سيرين من أنس إنما هو بواسطة إعطاء النبي ﷺ، ويدل عليه حديث أنس، وإعطاء النبي ﷺ وتقسيمه بين الصحابة يدل على طهارة الشعر. ودعوى خصوص الطهارة بشعر النبي ﷺ غير مسموعة؛ لكون الأصل هو العموم، فإذا ثبت طهارة الشعر ثبت طهارة الماء المغسول به الشعر؛ لأن الماء طهور، والشعر طاهر، فمن أين النجاسة؟ واستدل على حكم الإناء بحديث: «إذا شرب الكلب...» وعلى حكم الممر بحديث: «كانت الكلاب تقبل وتدبر» وعلى حكم الأكل بحديث: «إذا أرسلت كلبك»، والكل واضح على الوجه الذي قررنا في حل الترجمة. بقي أنه استدلل على حكم سور الكلاب بحديث: «أن رجلاً رأى كلباً»، والاستدلال به خفي، تعرض له الشراح. بقي استدلال سفيان، والظاهر أنه غير تام؛ لأنه إن أراد أنه ماء طاهر فهو في محل النزاع، وإلا فلا شك أن المراد بالنص عندهم الظاهر، والله تعالى أعلم.

١ ن
وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: * إِذَا وَلَغَ فِي إِنَاءٍ لَيْسَ لَهُ وَضُوءٌ غَيْرُهُ: يَتَوَضَّأُ بِهِ. وَقَالَ سُفْيَانُ: * هَذَا الْفَقْهُ بِعَيْنِهِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ وَهَذَا مَاءٌ، وَفِي النَّفْسِ مِنْهُ شَيْءٌ، يَتَوَضَّأُ بِهِ وَيَتَيَمَّمُ.
(الكلب. ع)
أي غير مقطوع الطهارة، بل مشكوك

١٧٠- حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ * قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ * عَنْ عَاصِمٍ * عَنِ ابْنِ سِيرِينَ * قَالَ: قُلْتُ لِعَبِيدَةَ: * عِنْدَنَا مِنْ شَعْرِ النَّبِيِّ ﷺ، أَصْبَتْهُ مِنْ قِبَلِ أَنَسٍ - أَوْ مِنْ قِبَلِ أَهْلِ أَنَسٍ - فَقَالَ: لَأَنْ تَكُونَ عِنْدِي شَعْرَةٌ مِنْهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا.
كقبيبة
أسلم في حياته ﷺ ولم يلقه. (ع)
دل على أن الشعر طاهر وإلا لما حفظه أنس. (ك)

١٧١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ * قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّادٌ * عَنِ ابْنِ عَوْنٍ * عَنِ ابْنِ سِيرِينَ * عَنْ أَنَسٍ * أَنَّنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا حَلَقَ رَأْسَهُ كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَوَّلَ مَنْ أَخَذَ مِنْ شَعْرِهِ.
أي أمر بحلقه
أخذه يدل على طهارة الشعر وهو موضع الترجمة. (ع)

٢٩/١
٣٤- بَابُ: إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ

١٧٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ * عَنْ أَبِي الزِّنَادِ * عَنِ الْأَعْرَجِ * عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ * أَنَّنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا».

١٧٣- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ * قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ * قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي عَنْ أَبِي صَالِحٍ * عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ * عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ رَجُلًا رَأَى كَلْبًا يَأْكُلُ التَّرَى مِنَ الْعَطَشِ، فَأَخَذَ الرَّجُلُ خُفَّهُ فَجَعَلَ يَعْرِفُ لَهُ بِهِ حَتَّى أَرَوَاهُ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَأَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ».

١. ولغ: وللفريري وشملك بعده: «الكلب». ٢. لقول الله الخ: وفي نسخة: «لقوله تعالى». ٣. فلم تجدوا الخ: وفي نسخة: «فإن لم تجدوا». [هذا وقع في بعض النسخ، لكنه وقع سهواً؛ إذ المتلو ﴿فَلَمْ تَجِدُوا﴾. (الكواكب الدراري وعمدة القاري): ٤. أن: وفي نسخة: «قال إن».

ترجمة: قوله: باب إذا شرب الكلب الخ: ليس هذا في نسخة الحفاظ، والروايات الآتية داخلية في الترجمة السابقة، فلا يشكل أن المصنف ذكر في الترجمة السابقة سور الكلاب ولم يأت له بحدِيث، ولا بذكر حديث: «تقبل وتدبر» أيضاً؛ لأنه داخل في الباب السابق. وعلى وجود الباب - كما في نسخة - فلا إشكال أيضاً؛ لكونه باباً في باب، وهو أصل معروف مطرد، كما تقدم في الأصل السادس من أصول التراجيم. في الجزء الأول. قوله: يعرف له به: استدل بذلك المصنف على طهارة سور الكلب، ولا يتم الاستدلال إلا بعد ثبوت أن شرع من قبلنا حجة لنا وأنه لم يُنسخ، مع احتمال أنه صبه في شيء وسقاه، أو غسل خفه بعد ذلك، أو لم يلبسه بعد، كذا في «الفتح».

سهر: قوله: لقول الله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً﴾: لكونها نكرة في سياق النفي فتعم، ولا تخص إلا بدليل، وتنحس الماء بولوج الكلب فيه غير متفق عليه، وزاد التيمم من رأيه احتياطاً؛ لأنه رأى أنه ماء مشكوك فيه من أجل الاختلاف، فاحتاط للبعداء. (تلخيص الفتح) قوله: فجعل يعرف له به: قال بعض المالكية: أراد البخاري بإبراده طهارة سور الكلاب؛ لأن الرجل ملأ خفه وسقاه به، ولا شك أن سورته بقي فيه. وأجيب بأنه ليس فيه أن الكلب شرب الماء من الخف، ويمكن أن يكون غسله إن كان سقاه فيه، على أنه لا يلزمنا هذا؛ لأن هذا كان في شريعة غيرنا على ما رواه الناس عن أبي هريرة. (عمدة القاري) وقال العيني: قال ابن بطال في «شرح» ذكر البخاري أربعة أحاديث في الكلب =

* أسماء الرجال: وقال الزهري: محمد بن مسلم فيما رواه الوليد بن مسلم في «مصنفه» عن الأوزاعي وغيره. ورواه ابن عبد البر في «التمهيد» من طريقه بسند صحيح. وقال سفیان: الثوري. مالك بن إسماعيل: ابن غسان، النهدي، المتوفى ٢١٠ هـ. إسرائيل: ابن يونس بن أبي إسحاق، السبيعي الهمداني، أبو يوسف الكوفي، المتوفى ١٦٠ هـ. عاصم: ابن سليمان، الأحوال البصري، المتوفى ١٤٢ هـ. ابن سيرين: محمد. عبيدة: علي وزن كريمة، ابن عمرو أو ابن قيس بن عمرو، السلماني، المتوفى ٧٢ هـ. محمد: ابن عبد الرحيم، صاعقة البغدادي. سعيد بن سليمان: الضبي البزاز أبو عثمان، المتوفى ١٨٥ هـ. عباد: بالتشديد، ابن العوام الواسطي، أبو سهل، المتوفى ١٨٥ هـ. ابن عون: اسمه عبد الله، تابعي. ابن سيرين: محمد. أنس: ابن مالك، عبد الله بن يوسف: التنيسي. مالك: الإمام. أبي الزناد: عبد الله بن ذكوان، القرشي المدني. الأعرج: عبد الرحمن بن هرمز. إسحاق: ابن منصور ابن هرام، الكوسج، أبو يعقوب المروزي، المتوفى ٢٥١ هـ، وليس هو إسحاق بن إبراهيم. عبد الصمد: هو أبو سهل بن عبد الوارث. أبي صالح: الزيات.

١٧٤- وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ شَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي حَمْرَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ ^{ابن عمر بن الخطاب} ^{أي شيب} ^{ككريم}

قَالَ: كَانَتْ الْكِلَابُ تُفِيلُ وَتُذِيرُ فِي الْمَسْجِدِ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَكُونُوا يَرُشُونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ.

١٧٥- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عَمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ ابْنِ أَبِي السَّفَرِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ ^{بفتحين} ^{اسمه عامر} قَالَ:

سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ الْمُعْلَمَ فَقَتَلَ فُكُلًا، وَإِذَا أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ». قُلْتُ: أُرْسِلُ كَلْبِي فَأَجِدُ مَعَهُ كَلْبًا آخَرَ؟ قَالَ: «فَلَا تَأْكُلْ؛ فَإِنَّمَا سَمَيْتَ عَلَى كَلْبِكَ، وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى كَلْبٍ آخَرَ».

٣٥- بَابُ مَنْ لَمْ يَرِ الْوُضُوءَ إِلَّا مِنَ الْمَخْرَجَيْنِ: الْقُبْلِ وَالذُّبْرِ ^{ترجمة}

٢٩/١

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ». وَقَالَ عَطَاءٌ فِيمَنْ يَخْرُجُ مِنْ دُبُرِهِ الدُّودُ أَوْ مِنْ ذَكَرِهِ نَحْوُ الْقَمَلَةِ: يُعِيدُ الْوُضُوءَ. ^{بفتح القاف وسكون الميم واحدة القمل} ^(النساء: ٤٣)

وَقَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ^{رضي الله عنه}: إِذَا صَحَّكَ فِي الصَّلَاةِ أَعَادَ الصَّلَاةَ وَلَمْ يُعِدِ الْوُضُوءَ. وَقَالَ الْحَسَنُ: إِنْ أَخَذَ مِنْ شَعْرِهِ أَوْ أَظْفَارِهِ أَوْ خَلَعَ خُفَّيْهِ فَلَا وَضُوءَ عَلَيْهِ. وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ ^{رضي الله عنه}: لَا وَضُوءَ إِلَّا مِنْ حَدَثٍ.

١. زمان: كذا لكريمة، وفي نسخة: «زمن». ٢. أمسك: وفي نسخة: «أمسكه».

ترجمة: قوله: باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين: قال شيخ المشايخ في «التراجم»: مقصود الباب مركب من الأمرين، الأول: وجوب الوضوء مما خرج من السبيلين، مع عموم ما خرج المعتاد وغير المعتاد، والمنصوص في القرآن وغير المنصوص فيه الثابت بالحدوث. والثاني: عدم وجوب الوضوء من غير ما خرج، فأثبت ببعض ما ذكر في الباب الأول وبعض آخر الثاني. والشراح في هذا المقام يطبقون مذهب المؤلف ^{رضي الله عنه} على مذهب الشافعي، ويقولون: معنى ترجمة الباب من لم ير الوضوء من الخارج إلا بما خرج من المخرجين، حتى يكون مس الذكر ومس النساء اللذان هما ناقضان عند الشافعي باقيين في النواقض عنده أيضًا، لكن التحقيق في هذا الباب أن مذهب البخاري في هذه المسألة وراء مذهب الشافعي، وكلامه على ظاهره، فلا يكون عنده في مس الذكر ومس النساء وضوءًا. ويدل على ذلك قوله: «وقال جابر بن عبد الله: إذا ضحك...»، فتأمل. وأثبت بعض ما ذكر من الآثار في تعليقات الباب الجزء الثاني من المدعى. اهـ

والمناسبة عندي بما سبق: أن المذكور في السابق الأنجاس الظاهرة الموجبة للنجاسة الحقيقية، فأورد بعده الأنجاس الباطنة الموجبة للنجاسة الحكمية. قال العيني: إن الباب السابق في نفي النجاسة عن شعر الإنسان وسور الكلب، وهذا في نفي الوضوء من غير السبيلين. اهـ وكتب الشيخ في «اللامع»: وأما ما فيه من الروايات فحاصل استدلال المؤلف بها: أنه لم يذكر فيها غير ما ذكر، فعلم أن الطهارة لا تنتقض بغير المذكورات؛ لأن السكوت في محل البيان بيان. والجواب قد عرفت أن المفهوم لا يعتبر به. اهـ وبسط الكلام في «هامشه» في تأييد كلمات الشيخ أشد البسط. ولا يبعد عندي أن الإمام البخاري أشار بذلك إلى اختلافهم في علة الحدث.

سهر = وغرضه إثبات طهارة الكلب وطهارة سوره. أقول: كلام ابن بطال ليس بحجة، فلم لا يجوز أن يكون غرضه بيان مذاهب الناس؟ فبين في هذا الباب مسألتين، أولهما: الماء الذي يغسل به الشعور. والثانية: سور الكلب. بل الظاهر هذا، والدليل عليه أنه قال في المسألة الثانية: «وسور الكلب»، واقتصر على هذه اللفظة، ولم يقل: «وطهارة سور الكلاب». انتهى قوله: المعلم: وهو الذي ينزجر بالزجر، ويسترسل بالإرسال، ولا يأكل منه، لا مرة بل مرارًا. (الكواكب الدراري)

قوله: إلا من حدث: قال الكرمانى: معنى «لا وضوء إلا من حدث»: لا وضوء إلا من الخارج من السبيلين.

* أسماء الرجال: وقال أحمد: ابن شيب بن سعيد، أبو عبد الله، التميمي الحنظلي البصري، المتوفى بعد المائتين. أي: شيب، والد أحمد. يونس: ابن يزيد، الأيلي. ابن شهَاب: محمد بن مسلم، الزهري. حمزة: ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب. حفص: ابن عمر بن الحارث، النمرى الأزدي البصري. شعبة: ابن الحجاج. ابن أبي السفر: عبد الله بن سعيد بن الحشرج. النشعي: اسمه عامر. عدي: ابن حاتم بن عبد الله الطائي، المتوفى ٦٨ هـ. وقيل: إنه عاش مائة وثمانين سنة. (إرشاد الساري)

سند: قوله: وقول الله تعالى «أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ» إلخ: وجه الاستدلال أنه تعالى بين ما يوجب التيمم عند عدم القدرة على استعمال الماء، فأشار إلى مطلق الحدث الأصغر بقوله: «أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ» كما أشار إلى الحدث الأكبر بقوله: «أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ» (النساء: ٤٣) ولا تتم الإشارة إلى مطلق الحدث الأصغر بذلك القول، إلا إذا كان مطلق الحدث الأصغر خروج الخارج من السبيلين؛ إذ حينئذ يمكن أن يقال: كنى بقوله: «أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ» عن معنى «أحدث»، بناءً على أن الحدث هو ما يقصد له الغائط أو ما يكون مجاوراً له، فيصح أن يكنى عن مطلق الحدث بالجمي من الغائط. وأما إذا كان الحدث غير الخارج من السبيلين أيضًا فلا يستقيم جعل «أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ» كناية عن مطلق الحدث، والله تعالى أعلم. انتهى قوله: إلا من حدث: أي وقد بين أبو هريرة أن الحدث ما يخرج من السبيلين ببيان بعض أقسام ما يخرج من السبيلين، حيث قال: «هو فساء أو ضراط»؛ تنبيهًا به على أن الحدث من جنس الفساء والضراط في أنه خارج من السبيلين، والله تعالى أعلم.

وَيُذَكِّرُ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ الرَّقَاعِ، قَرِيبُ رَجُلٍ يَسْمُهُ فَنَزَعَهُ الدَّمُ فَرَكَعَ وَسَجَدَ وَمَضَى فِي صَلَاتِهِ. يقال: «نزفه الدم» إذا خرج منه دم كثير حتى يضعف

وَقَالَ الْحَسَنُ: مَا زَالَ الْمُسْلِمُونَ يُصَلُّونَ فِي جِرَاحَاتِهِمْ. وَقَالَ طَاوُسٌ وَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ وَعَطَاءٌ وَأَهْلُ الْحِجَازِ: لَيْسَ فِي الدَّمِ وَضوءٌ. المعروف بالباقر. (خ)

وَعَصَرَ ابْنُ عُمَرَ بَثْرَةً فَخَرَجَ مِنْهَا الدَّمُ فَلَمْ يَتَوَضَّأْ. سند وَبَرَّقَ ابْنُ أَبِي أَوْفَى دَمًا فَمَضَى فِي صَلَاتِهِ. وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ وَالْحَسَنُ فِيمَنْ احْتَجَمَ: لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا غَسْلُ تَحَاجِمِهِ. هي إخراج صغير. (ع)

١٧٦- حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ * الْمُقْبِرِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَزَالُ الْعَبْدُ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ، مَا لَمْ يُحْدِثْ». فَقَالَ رَجُلٌ أَعْجَبَنِي: مَا الْحَدِثُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ: الصَّوْتُ. يَعْنِي الصَّرْطَةَ.

١٧٧- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ * قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ * عَنِ الزُّهْرِيِّ * عَنْ عَبْدِ * بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ * رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: قَالَ: «لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا». أي المصلي عن الصلاة المراد حتى يستيقظ

١٧٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ * قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ * عَنِ الْأَعْمَشِ * عَنْ مُنْذِرِ أَبِي يَعْلَى الثَّوْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ سند: قَالَ: قَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً، فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرْتُ الْوَقْدَادَ بْنَ الْأَسْوَدِ، فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «فِيهِ الْوُضُوءُ». وَرَوَاهُ شُعْبَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ. كثير الذي

١. فلم: وفي نسخة: «ولم». ٢. لا ينصرف إلخ: وللأصيلي: «لا تنصرف حتى تسمع أو تجد».

سهر: قوله: ذات الرقاع: بكسر الراء، قيل: هو اسم شجرة، سميت الغزوة به. وقيل: سميت برقاع كانت في ألبوتيم. (الكواكب الدراري)

قوله: يصلون في جراحاتهم: أي من غير سيلان الدم، والدليل عليه ما روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن الحسن: أنه كان لا يرى الوضوء من الدم، إلا ما كان سائلاً. (ع)

قوله: ليس في الدم وضوء: قال العيني: وهذا ليس بحجة لهم؛ لأنهم لا يرون العمل بفعل التابعي، ولا هو حجة على الحنفية؛ لأنه لا يدل على الدم السائل، ولئن سلمنا فأبو حنيفة يقول: التابعون رجال، يراهمونا ونراهمهم. قوله: فقال رجل أعجبي: أي لا يفصح كلامه ولا يبينه وإن كان عربياً. (إرشاد الساري) قوله: ما الحدث: كأنه حمل الحدث على البول والغائط، واستبعد أن يكونا مرادين؛ لأن المنتظر في المسجد لا يحدث بالبول والغائط في المسجد، فاستفسر عن المراد، وأجاب أبو هريرة بأن المراد الضرطة. ومطابقة الحديث للترجمة باعتبار أن الخارج من السبيلين شامل للريح أيضاً كما هو شامل للبول والغائط، وأن مجرد التردد في وجود الريح لا ينقضه ما لم يحصل له العلامة، وقد وقع الاختلاف في الريح الخارجة من القبل. (الخير الجاري) قوله: الحنفية: [هي أم محمد، كانت من بني حنيفة، اسمها حولة.]

قوله: فقال فيه الوضوء: هذا مجمع عليه، وليس له مطابقة للترجمة، قاله العيني. وفي «الخير الجاري»: أما وجه مطابقة الحديث للترجمة، فباعتبار وجود النقص من الخارج عن السبيلين = * أسماء الرجال: آدم بن أبي إياس: العسقلاني. ابن أبي ذئب: هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة. سعيد: ابن أبي سعيد، المقرري. أبو الوليد: هشام بن عبد الملك، الطيالسي. ابن عيينة: هو سفيان الثوري. الزهري: محمد بن مسلم. عباد: ابن تميم. الأنصاري: عمه: عبد الله بن زيد، المازني. قتيبة: هو ابن سعيد، الثقفي. جرير: هو ابن عبد الحميد، الكوفي. الأعمش: سليمان بن مهران، الكوفي.

سند: قوله: ما زال المسلمون يصلون في جراحاتهم: لا دلالة فيه على أن خروج الدم غير ناقض؛ إذ لا تعرض فيه لحال الدم أصلاً، ولو سلم فالمنذور يصلي مع الدم عند الحنفية أيضاً. كما لا دلالة فيه على أن الخروج ناقض، فمن ادعى دلالة على أحدهما فقد بعد، فافهم.

قوله: فلم يتوضأ: لم يرد مجرد الإخبار بأنه ما توضأ من ساعته؛ إذ ليس له كبير فائدة، بل هو كناية عن كونه ما أعاد الوضوء، بل بقي على وضوئه السابق، والله تعالى أعلم.

قوله: ما لم يحدث فقال رجل إلخ: حاصل استدلاله بأحاديث الباب: أن ما ورد من الحدث في الأحاديث الصحاح كله من قبيل الخارج من السبيلين تحقيقاً أو مظنة، ففي حديث عثمان وأبي سعيد الحدث هو الخارج مظنة من حيث إن الجماع لا يخلو عن خروج مذي، وفي الأحاديث الباقية هو الخارج تحقيقاً. وأما غير الخارج من السبيلين فما صح فيه حديث، فلا يصح القول بكونه ناقضاً، وهو المطلوب، والله تعالى أعلم. ومعنى قول أبي هريرة: «الصوت» أي ما هو من جنسه في الخروج من أحد السبيلين، والله تعالى أعلم.

- ١٧٩- حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ: أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَأَلَ عُمَانَ بْنَ عَفَّانَ، قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِذَا جَامَعَ وَلَمْ يُنْمِ؟ قَالَ عُمَانُ: يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ، وَيَغْسِلُ ذَكَرَهُ. قَالَ عُمَانُ: سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ عَلِيًّا وَالرُّبَيْرَ وَطَلْحَةَ وَأَبِي بَنْ كَعْبٍ ^{سهر} فَأَمَرُوهُ بِذَلِكَ. ^{أي لم يلق المني من «الإماء» وعليه الرواية أمره بالوضوء احتياطاً؛ لأن الغالب خروج المني أي إجهري}
- ١٨٠- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ ذُكْوَانَ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ^{سهر}: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْسَلَ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَجَاءَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ». فَقَالَ: نَعَمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَعْجَلْتَ أَوْ قَحِطْتَ فَعَلَيْكَ الْوُضُوءُ». تَابَعَهُ وَهَبٌ قَالَ: «حَدَّثَنَا شُعْبَةُ...». وَلَمْ يَقُلْ ^{يقول زيد، لا عثمان عليه (ع)} غُنْدَرٌ وَيَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ: «الْوُضُوءُ».

بل قال: «فعلبك». (قر)

ترجمة

٣٦- بَابُ الرَّجُلِ يُوضِئُ صَاحِبَهُ

٣٠/١

- ١٨١- حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ يَحْيَى، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ - مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ - عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ^{سهر}: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَقَاضَ مِنْ عَرَفَةَ عَدَلَ إِلَى الشَّعْبِ، فَقَضَى حَاجَتَهُ. قَالَ أُسَامَةُ: فَجَعَلْتُ أَصْبُ عَلَيْهِ وَيَتَوَضَّأُ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتُصَلِّي؟ فَقَالَ: «الْمُصَلَّى أَمَامَكَ». ^{أي لما رجع أو دفع أي توجه إليه يكسر الشين الطريق في الجبل}
- ١٨٢- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ

١. ابن عفان: كذا للأصيلي والمستملي. ٢. ابن منصور: وفي نسخة: «هو ابن منصور». ابن منصور: وفي نسخة بعده: «بن بهرام». ٤. أعجلت: وللکشميهني: «عجلت». ٥. قحطت: وللأصيلي: «أقحطت». ٦. ابن سلام: وفي نسخة: «محمد بن سلام».

ترجمة: قوله: باب الرجل يوضئ صاحبه: الأوجه عندي: أن هذا الباب من قبيل: «باب في باب» كما هو الأصل المعروف من أصول التراجم، وهو الأصل السادس. والغرض من هذا الباب نقض الوضوء من الغائط. ولما كانت في الحديث مسألة مُهِمَّةٌ وهي مسألة الاستعانة في الوضوء نَبَّهَ عليها بالترجمة. وكتب الشيخ في «اللامع»: يعني بذلك أن النهي الوارد في الاستعانة فيه وفي غيره من القُرْبَاتِ ليس للتحريم. اهـ

سهر = وإن لم يدل على الحصر؛ إذ يكفي في ذلك مطابقة البعض ببعض، كما صرحوا به. وقس عليه الحديث الآتي متصلاً ومنفصلاً. انتهى وكذا قال الكرمانى: إن الحديث مناسب بجزء الترجمة، ولا يلزم أن يدل كل حديث على كل الترجمة، بل لو دل البعض على البعض بحيث يدل كل ما في الباب على كل الترجمة لصح التعبير بها. انتهى قوله: فأمره بذلك: [الضمير المنصوب راجع إلى الجماع. (عمدة القاري)] قوله: إذا أعجلت إلخ: بضم الهمة على بناء المجهول، أو «قحطت» بفتح القاف وكسر الحاء على بناء المعلوم، وقيل: بضم القاف معناه: عدم الإنزال في الجماع، مستعار من «قحط المطر»، وقيل: المشهور «أقحطت» بالهمزة، يقال للذي أعجل من الإنزال أو جامع ولم ينزل: «أقحط». وكلمة «أو» إما للتنويع في الحكم أو للشك، فالتنويع تعميم الحكم لمن أعجل من خارج فلم ينزل، ولمن قحط بنفسه. (الخبر الجاري) وفي «العيني»: ولكن إجماع أهل العلم وأئمة الفتوى على وجوب الغسل من مجاوزة الختانين لأمر الشارع بذلك [وهو قوله ﷺ: «إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل»]. انتهى قوله: ولم يقل غندر ويحيى إلخ: [أي أهما رويًا هذا الحديث هذا الإسناد والمتن، لكن لم يقلوا فيه: «عليك الوضوء». (فتح الباري)]

* أسماء الرجال: سعد: ابن حفص، أبو محمد الطلحي. شيبان: ابن عبد الرحمن، أبو معاوية النحوي. يحيى: هو ابن أبي كثير، البصري. أبي سلمة: ابن عبد الرحمن بن عوف. عطاء: ابن يسار، المدني. زيد: ابن خالد، المدني الصحابي. إسحاق: هو ابن منصور، الكوسج. النضر: هو ابن شميل، أبو الحسن، المازني البصري. شعبة: ابن الحجاج، العنكي. الحكم: ابن عتيبة، أبو محمد الكندي الكوفي. تابعه وهب: أي تابع النضر وهب بن جرير بن حازم فيما وصله أبو العباس. غندر: محمد بن جعفر. يحيى: هو ابن سعيد، القطان. ابن سلام: هو محمد البيهقي. يزيد: ابن هارون، أبو خالد الواسطي. يحيى: هو ابن سعيد، الأنصاري. موسى: ابن عتبة، الأسدي المدني. عمرو: ابن علي الفلاس، البصري. عبد الوهاب: ابن عبد المجيد، الثقفي. يحيى: ابن سعيد، الأنصاري. سعد: ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، الزهري.

تَفَعَ بَنُ جُبَيْرٍ بْنِ مُطْعِمٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ عُرْوَةَ بْنَ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ يُحَدِّثُ عَنِ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ ابن مسعود الثقفي أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، وَأَنَّهُ ذَهَبَ لِحَاجَةٍ لَهُ، وَأَنَّ الْمُغِيرَةَ جَعَلَ يَصُبُّ الْمَاءَ عَلَيْهِ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَمَسَحَ عَلَى الْخَفَّيْنِ.

٣٧- بَابُ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ بَعْدَ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ

٣٠/١

قال الكرماني: الضمير يعود إلى «القرآن»، أي الذكر والسلام ونحوهما

وَقَالَ مَنْصُورٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ: لَا بَأْسَ بِالْقِرَاءَةِ فِي الْحَمَامِ وَيَكْتَبُ الرِّسَالَةَ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ. وَقَالَ حَمَّادٌ* عَنْ إِبْرَاهِيمَ: إِنْ كَانَ عَلَيْهِمْ إِزَارٌ فَسَلَّمُوا، وَإِلَّا فَلَا تُسَلَّمُوا. هو ابن المنصور. (قس) وصله سعيد بن منصور النخعي

أَيُّ عَلَى أَهْلِ الْحَمَامِ لَأَنَّ التَّسْلِيمَ مِنَ الْأَذْكَارِ، وَهِيَ يَنْاسِبُ التَّرْجُمَةَ

١٨٣- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ* قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ* عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ سبح أَخْبَرَهُ أَنَّهُ بَاتَ لَيْلَةً عِنْدَ مَيْمُونَةَ سبح زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهِيَ خَالَتُهُ. فَاضْطَجَعْتُ فِي عَرْضِ الْوِسَادَةِ، وَاضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَهْلُهُ فِي طَوْلِهَا، فَتَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى إِذَا انْتَصَفَ اللَّيْلُ أَوْ قَبْلَهُ بِقَلِيلٍ أَوْ بَعْدَهُ بِقَلِيلٍ اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَجَلَسَ يَمْسَحُ النَّوْمَ عَنْ وَجْهِهِ بِيَدِهِ، ثُمَّ قَرَأَ الْعَشْرَ الْآيَاتِ الْخَوَاتِمَ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى شَيْءٍ مُعَلَّقَةٍ، فَتَوَضَّأَ مِنْهَا فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي.

قُرْبَةُ بَالِيَّةٍ

١. أن المغيرة: وفي نسخة: «أن مغيرة». ٢. ويكتب: وفي نسخة: «ويكتب». ٣. فجلس: وفي نسخة: «فجعل».

ترجمة: قوله: باب قراءة القرآن بعد الحدث وغيره: قال الكرماني: قوله: «وغيره» أي غير القرآن من السلام وسائر الأذكار. اهـ وقال الحافظ: «وغيره» أي من مظان الحدث. وتعقبهما العيني بأنه لا وجه لمطأن الحدث؛ لأنه إما حدث فيدخل فيه، وإما غير حدث فلا مدخل له في الباب، وبأنه إذا جاز قراءة القرآن فغيره من الأذكار حائز بالطريق الأولى. وتبعه القسطلاني واختار مختار العيني وتعقب على قول الحافظ والكرماني. ويمكن عندي توجيه كلام الحافظ بأن المراد من «مظان الحدث» النوم؛ للحدث الوارد في الباب. ثم حوَّاز قراءة القرآن محدثاً مُجْمَعٌ عليه عند الأئمة الأربعة وجمهور العلماء، خلافاً لمن شذ من بعض السلف كما في «الأوجز»، كذا في هامش «اللامع». وكتب الشيخ في «اللامع»: قوله: «باب قراءة القرآن...» يعني بذلك أنه ذكر، ولا يجب تقديم الوضوء له، وإن كان الوضوء أفضل. والحمام يدخله المتطهر ومن ليس على وضوء، فلما قال منصور وإبراهيم بجواز القراءة فيه علم أنه لا يشترط لها الطهارة. وكذلك كتب الرسالة لا تخلو عن ذكر الله وآية من القرآن كالبسمة، فلما جاز كتابتها جاز التلفظ به. وكذلك التسليم عليهم، وهو ذكر يستدعي جواز الذكر على غير وضوء؛ لأنهم لما سلم المسلم عليهم يردون عليه لا بحالة وهم على غير طهارة، فعلم جواز ذكر الله تعالى على غير وضوء؛ لأن السلام يذكر. وكذلك الاستدلال بالرواية؛ فإنه سبح قرأ الآيات قبل أن يتوضأ، ونوم الأنبياء وإن لم يكن ناقضاً إلا أن الليلة لا تخلو عن شيء من الملاعبة المورثة خروج المذي والبول والتخلي إلى غير ذلك. وأيضاً فإن ابن عباس فعل مثله وكان على غير طهارة، فأمكن الاحتجاج بفعله عنده سبح. اهـ

وفي «تراجم شيخ المشايخ»: استدلال المؤلف بحدوث الباب على جواز القراءة للمحدث باعتبار أنه سبح استيقظ بعد نوم طويل ومضى عليه زمان طويل، فالغالب الأكثر في مثل هذا تخلل حدث من ريح أو غيره، وليس هذا استدلالاً بنقض النوم كما وهم. اهـ وبسط الكلام في هامش «اللامع» أشد البسط في شرح كلام الشيخ قدس سره، وبيان اختلاف العلماء في ذلك الفروع. ولا يذهب عليك أن الحافظ حمل كلام البخاري على الحدث الأصغر، وتبعه القسطلاني، وتعقبه العلامة العيني؛ إذ قال: قوله: «بعد الحدث» قال بعضهم: أي الحدث الأصغر. قلت: الحدث أعم من الأصغر والأكبر، وقراءة القرآن تجوز بعد الأصغر دون الأكبر، وكأن هذا القائل إنما خصص «الحدث» بالأصغر؛ نظراً إلى أن البخاري تعرض ههنا إلى حكم قراءة القرآن بعد الحدث الأصغر دون الأكبر، ولكن جرت عادته أنه يُؤَبِّبُ الباب بترجمة ثم يذكر فيه جزءاً مما يشتمل عليه تلك الترجمة، وههنا كذلك. اهـ وقال صاحب «الفيض»: لم يفصح المصنف بأن المراد منه: الأصغر أو الأكبر، وعلم من الخارج أنهما جائزتان عنده بعد الحدث الأكبر. اهـ

سهر: قوله: بالقراءة إلخ: خص ذكره؛ إذ الغالب أن أهله أصحاب الأحداث. وكره القراءة فيه الحسن البصري والطائفة [منهم أبو حنيفة]. (الكرماني) قوله: ويكتب الرسالة: على صيغة المصدر، أي بكتابة الرسائل التي لا تخلو عن القرآن والأذكار. وفي بعضها: «ويكتب» بلفظ المجهول. (الكواكب الدراري) قوله: عرض الوسادة: بفتح العين أقصر الامتدادين، والطول خلافه. وفي بعضها: «عرض» بضم العين. و«عرض الشيء»: ناحيته. و«الوسادة» المخددة، كذا في الكرماني. وفي «العيني»: وزعم ابن الشين أن «الوسادة» الفراش الذي ينام عليه، فكان اضطجاع ابن عباس عند رؤوسهما أو أرجلهما، كذا قال أبو الوليد. وقال النووي هذا باطل. انتهى وقال العيني: ومطابقة الحديث للترجمة في قراءته سبح العشر الآيات بعد النوم، فيه: أن نومه لا ينقض الوضوء. والظاهر أنه وضع الحديث بناءً على ظاهر الحديث، حتى توضأ بعد قيامه من النوم، وإلا فلا مناسبة. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: وقال حماد: هو ابن أبي سليمان. عن إبراهيم النخعي، وصله الثوري. إسماعيل: هو ابن أبي أويس، الأصبحي. مالك: الإمام المدني. محزمة: ابن سليمان، الوالي.

سند: قوله: ثم قرأ العشر الآيات: قيل: هذا محل الاستدلال، وليس بمستقيم؛ إذ نومه سبح غير ناقض للوضوء، وكونه توضأ بعده لا يدل على قيام الحدث حين القراءة؛ إذ يجوز حصول الحدث بعده، أو حصول الوضوء بلا حدث. قيل: محل الاستدلال صنع ابن عباس. ولا يخفى أنه كان صغيراً غير مكلف، والكلام في أفعال المكلفين، والله تعالى أعلم.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فُقِمْتُ فَصَنَعْتُ مِثْلَ مَا صَنَعَ، ثُمَّ ذَهَبْتُ فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ، فَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى رَأْسِي وَأَخَذَ بِأُذُنِي الْيُمْنَى

فهم منه أنه قرأ العشر الآيات جهراً، وهو موضع الترجمة. (خ)

يَفْتِلُهَا، فَصَلَّى رُكْعَتَيْنِ ثُمَّ رُكْعَتَيْنِ ثُمَّ رُكْعَتَيْنِ ثُمَّ رُكْعَتَيْنِ، ثُمَّ أَوْتَرَ، ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى آتَاهُ الْمَوَدُّ،

أي عركها وأداره إلى يمينه. (ع)

ست مرات. (ع)

فَقَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الصُّبْحَ.

هما سنتا الفجر

٣٨- بَابُ مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ إِلَّا مِنَ الْغَشْيِ الْمُثْقَلِ ^{سَهَر} ^{تَرْجَمَ}

مرجعة

Am

أراد بذلك الرد على من أوجب الوضوء من الغشي مطلقا. (ف)

30/1

١٨٤- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ* قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ* عَنْ هِشَامِ* بْنِ عُرْوَةَ، عَنِ امْرَأَتِهِ فَاطِمَةَ،* عَنْ جَدَّتِهَا أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

ابن أبي أويس. (قس)

أَنَّهَا قَالَتْ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَإِذَا النَّاسُ قِيَامٌ يَصُلُّونَ، وَإِذَا هِيَ قَائِمَةٌ تُصَلِّي، فَقُلْتُ:

مَا لِلنَّاسِ؟ فَأَشَارَتْ بِيَدِهَا نَحْوَ السَّمَاءِ وَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللَّهِ. فَقُلْتُ: آيَةٌ؟ فَأَشَارَتْ أَنْ نَعَمْ. فَقُمْتُ حَتَّى تَجَلَّيَ الْعَشِيُّ،

أي برأسها فـ ١

أي أهي علامة لعذاب الناس. (ع)

أي إلى الصلاة

أَيُّ غَطَاتِي

وَجَعَلْتُ أَصْبُ فَوْقَ رَأْسِي مَاءً.

أي مدافعة الغشي

فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَيْدَ اللَّهِ وَاتَّقَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «مَا مِنْ شَيْءٍ كُنْتُ لَمْ أَرَهُ إِلَّا قَدْ رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي هَذَا، حَتَّى الْجَنَّةُ»

2

وَالنَّارُ. وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ أَنْتُمْ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ مِثْلَ أَوْ قَرِيبًا مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ - لَا أَذْرِي أَيَّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ - يُؤْتَى أَحَدَكُمْ

2

فَيَقَالُ لَهُ: مَا عَلِمْتَ بِهَذَا الرَّجُلِ؟ فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ - أَوْ: الْمُؤَقِنُ، لَا أَذْرِي أَيَّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ - يَقُولُ: هُوَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، جَاءَنَا

بِالْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ فَأَجْبَنَّا وَآمَنَّا وَاتَّبَعْنَا، فَيُقَالُ: نَمَّ صَالِحًا، فَقَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا.

وَأَمَّا الْمُنَافِقُ - أَو: الْمُرْتَابُ، لَا أَدْرِي أَيَّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ - فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهَا.

١. أن: وفي نسخة: «أي». ٢. رأيته: وفي نسخة: «رأيت». ٣. في القبور: وفي نسخة: «في القبر». ٤. مثل: وفي نسخة: «مثلاً». ٥. فقد: وفي نسخة: «قد».

ترجمة: قوله: باب من لم يتوضأ إلا من الغشي المثلث: كتب الشيخ في «اللامع»: دلالة الرواية على هذا المعنى ظاهرة؛ فإن أسماء لم تتوضأ مع عروض الغشي لها، فعلم أن كل غشي ليس بناقض، والناقض منه ما لم يبق بعده علم بحاله مطلقاً. اهـ وفي «هامشه»: قال الحافظ: أشار المصنف بذلك إلى الرد على من أوجب الوضوء من الغشي مطلقاً، وكوفاً كانت تتوَلَّى صبَّ الماء عليها يدل على أن حواسها كانت مدركة، وذلك لا ينقض الوضوء. ومحل الاستدلال بفعلها من جهة أنها كانت تصلي خلفه ﷺ، وكان يرى الذي خلفه وهو في الصلاة، ولم ينقل أنه أنكر عليها. اهـ

سهر: قوله: «إلا من الغشي المثقل»: «الغشي» بفتح الغين وسكون الشين، وروي أيضاً بكسر الشين وتشديد الياء. و«المثقل» بلفظ اسم الفاعل من «الإثقال»، والمعنى: من لم يتوصأ من الغشي إلا الغشي المثقل، وهذا رد لمن يعتقد وجوب الوضوء من الغشي المثقل وغير المثقل، ومثله يسمى قصر افراد، كذا في «التوضيح».

قوله: الغشي: بفتح الغين وسكون الشين المعجمتين، وبكسر شين وشدة تحية بمعنى الغشاوة وهي الغطاء، وأصله مرض يحصل بطول القيام في الحر، وهو طرف من الإغماء أخف منه، كذا في «المجموع» وغيره. وقال العيني: والمناسبة للترجمة في قوله: «تجلاني الغشي»؛ لأنه لو كان مثقلاً ينقض الوضوء كالإغماء، والدليل على أنه لم يكن مثقلاً: أنها كانت تصب الماء على رأسها؛ ليزول الغشي، ويدل ذلك على أن حواسها كانت حاضرة. انتهى كذا في «الخبر الجاري».

قوله: **حقى الجنة والنار**: يجوز فيهما الرفع والنصب والجذر، أما الرفع فعلى أن تكون «حقى» ابتدائية، و«الجنة» يكون مرفوعاً على أنه مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: حتى الجنة مرتية، و«النار» عطف عليه. وأما النصب فعلى أن يكون «حقى» عاطفة، عطف «الجنة» على الضمير المنصوب في «أرائته». وأما الجذر فعلى أن يكون «حقى» جارة. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: إسماعيل ومالك: تقدّمَا الآذ. هشام: هو ابن عروة بن زبير. امرأته فاطمة: بنت المنذر بن زبير.

٣٩- بَابُ مَسْحِ الرَّأْسِ كُلِّهِ

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾. وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: * الْمَرْأَةُ بِمَنْزِلَةِ الرَّجُلِ تَمْسَحُ عَلَى رَأْسِهَا. وَسُئِلَ مَالِكٌ: أَيُجْزِي أَنْ يَمْسَحَ بَعْضُ رَأْسِهِ؟ فَأَخْتَجَّ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ.

١ مبي على أن كلمة الباء زائدة (المائدة: ٦)
٢ أي جميع رأسها؛ لأنها في حكمه. (ح)
٣ في عدم الإجراء المذكور متصلاً

١٨٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ عَمْرِو * بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَجُلًا * قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ - وَهُوَ جَدُّ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى -: أَتَسْتَطِيعُ أَنْ تُرِيَنِي كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ: نَعَمْ.

فَدَعَا بِمَاءٍ فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ، فَغَسَلَ يَدَهُ مَرَّتَيْنِ. ثُمَّ مَضَمَضَ وَاسْتَنْثَرَ ثَلَاثًا. ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا. ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ. ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ، بَدَأَ بِمَقْدَمِ رَأْسِهِ، حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاءِهِ، ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ. ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ.

٤٠- بَابُ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ

١٨٦- حَدَّثَنَا مُوسَى * قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ * عَنْ عَمْرِو * عَنْ أَبِيهِ: شَهِدْتُ عَمْرَو بْنَ أَبِي حَسَنِ * سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ عَنْ وُضْوءِ النَّبِيِّ ﷺ. فَدَعَا بِتَوْرٍ مِنْ مَاءٍ، فَتَوَضَّأَ لَهُمْ وُضْوءَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَكْفَأَ عَلَى يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرِ فَغَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا،.....

١ الطست
٢ أي لأجلهم
٣ قيل: إناء من صفر أو حجر. (ك)

١. رأسه: وللغريبي: «الرأس». ٢. واستنثر: وفي نسخة: «واستنشق». ٣. إلى المرفقين: وللحموي والمستملي: «إلى المرفق».
٤. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ٥. يديه: وفي نسخة: «يده».

ترجمة: قوله: باب مسح الرأس كله: قلت: لما فرغ المصنف من ذكر أبواب المياه والنواقض التي ذكرها استطراداً وتبعاً لباب - كما تقدم - رجوع إلى تكميل الوضوء، مع أن في ذكره هنا لطيفة، وهي دفع توهم يمكن أن ينشأ من الحديث السابق من قولها: «أصب فوق رأسي ماء» أن الغسل والمسح سيان في الرأس، فتأمل. ولما أراد تكميل الوضوء أعاد ذكر غسل الرجلين؛ رعاية للترتيب، وذكر فيه الكعبين؛ لئلا يبقى التكرار، كذا في هامش «اللامع». وكتب الشيخ في «اللامع»: «باب مسح الرأس كله» يعني أن الآية مطلقة، فأثبتا الفرضية في البعض دون البعض ترجيح من غير موجب له، وقد ثبت مسح ﷺ كله. والجواب معلوم، ولا يضّر مسح ﷺ كل الرأس على سبيل السنية. وإنما ضررنا لو ثبت أنه لم يمسح الناصية وما دون الكل أبداً، وقد ثبت، فسقط الفرضية. نعم، ثبت سنية الكل، وهي غير منكرة. وبسط الكلام على كلام الشيخ في هامش «اللامع»، وفيه: قال الحافظ: وموضع الاستدلال من الحديث والآية أن لفظ الآية مجمل؛ لأنه يحتمل أن يراد منها مسح الكل على أن الباء زائدة، أو مسح البعض على أنها تبعية، فتبين بفعل النبي ﷺ أن المراد الأول. انتهى قوله: باب غسل الرجلين: هذا الباب في محله؛ لكونه بعد مسح الرأس في احتتام الوضوء، وفيه: أن الإمام البخاري لم يراع الترتيب على ما عليه الشراح، حتى يحتاج إليه ههنا. وعندني في ذكر هذا الباب في هذا الموضع نكتة لطيفة أيضاً، وهي أن المؤلف ذكره تأييداً لما سبق من مسح الرأس كله؛ فإن الرجل إذا يغسل إلى الكعبين ويستوعبه الغسل، فأى وجه أن لا يستوعب مسح الرأس كله؟ والنظر الدقيق يَوْمِي أن الإمام أشار بذلك إلى مسح الأذنين؛ فإن الأذنين من الرأس كالكعبين للأرجل.

سهر: قوله: [يفتح التحتية من «جزى يجزي» أي يكفي. وبضمها هذا المعنى]. قوله: واستنثر: أي أخرج الماء من الأنف برمحه بإعانة يده، أو بغيرها بعد إخراج الأذى. ومعنى «استنشق»: أدخل الماء في أنفه بأن جذبه بريح أنفه. (بجمع البحار) قوله: فدعا بتور: [قال الجوهري: هو إناء يشرب منه. وقيل: قدح].

* أسماء الرجال: وقال ابن المسيب: سعيد، واصله ابن أبي شيبه. عبد الله بن يوسف: التنيسي. مالك: إمام دار الهجرة. عمرو: ابن يحيى بن عمارة بن أبي حسن. رجلاً: هو عمرو بن أبي حسن، جد عمرو بن يحيى المازني. موسى: ابن إسماعيل، التبوذكي. وهيب: مصغراً، ابن خالد، الباهلي. عمرو: ابن يحيى بن عمارة بن أبي الحسن، المازني. عمرو بن أبي حسن: أخو عمارة، وعم يحيى بن عمارة.

سند: قوله: لقوله تعالى وامسحوا برؤوسكم: مبني على أن الرأس اسم الكل كالوجه، وقولهم: «الباء تدل على أن المراد به البعض» منقوض بقوله تعالى في التيمم: ﴿فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ (النساء: ٤٣) فلا عبرة به. وأما الاستدلال بالحديث فغير تام؛ لأنه استدلال بمجرد الفعل الذي لم يثبت دوامه، ولو ثبت الدوام لما دل على الافتراض، فكيف بدونه؟ ولو كان له دلالة على الافتراض لكان الفعل بخصوصية الإقبال والإدبار فرضاً، ولا قائل به.

ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي التَّوْرِ فَمَضَمَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْثَرُ ثَلَاثَ غَرَافٍ. ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَعَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا. ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَعَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ. ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَمَسَحَ رَأْسَهُ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ مَرَّةً وَاحِدَةً. ثُمَّ عَسَلَ رِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ.

٤١- بَابُ اسْتِعْمَالِ فَضْلِ وَضُوءِ النَّاسِ

٣١/١

وَأَمَرَ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَتَوَضَّؤُوا بِفَضْلِ سِوَاكِهِ.

١٨٧- حَدَّثَنَا آدَمُ* قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ* قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَحِيفَةَ* يَقُولُ: خَرَجَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ بِالْهَاجِرَةِ،

أي صف الهجر

فَأَتَى بِوَضُوءٍ فَتَوَضَّأَ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَأْخُذُونَ مِنْ فَضْلِ وَضُوءِهِ فَيَتَمَسَّحُونَ بِهِ، فَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الظُّهْرَ رَكَعَتَيْنِ وَالْعَصْرَ رَكَعَتَيْنِ، وَبَيَّنَّ يَدَيْهِ عَنَزَةً.

أطول من العصا وفي أسفلها سنان

١٨٨- وَقَالَ أَبُو مُوسَى* دَعَا النَّبِيُّ ﷺ بِقَدَحٍ فِيهِ مَاءٌ، فَعَسَلَ يَدَيْهِ وَوَجْهَهُ فِيهِ، وَمَجَّ فِيهِ ثُمَّ قَالَ لَهُمَا: اشْرَبَا مِنْهُ، وَأَفْرَعَا

وعلم من الحديث أنه ﷺ فعل هذا في حالة التوضؤ، وهو موضع الترجمة

ومعه بال

عَلَى وَجْهِكُمَا وَتُحَوِّرُكُمَا.

جمع «نحر» وهو الصدر. (خ)

١. يده: وفي نسخة: «يديه». ٢. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ٣. فتوضأ: وفي نسخة بعده: «رسول الله ﷺ». ٤. وقال: وفي نسخة قبله: «قال أبو عبد الله».

ترجمة: قوله: باب استعمال فضل وضوء الناس إلخ: اختلفت الشراح في المراد بـ«الفضل»، هل هو الباقي في الإناء أو المتقاطر من الأعضاء أي الماء المستعمل؟ وذكر الكرمانى الاحتمالين ورجح الثاني، والحافظ الأول. وقال السندي: أراد بـ«الفضل» ما يعم الباقي في الظرف والمتقاطر من الأعضاء. والأوجه عندي: أن الفضل لما كان محتملاً للمعنيين ثبته عليه المصنف بالباين. والأوجه عندي: أنه أشار بالباب الأول إلى الماء المتقاطر أي المستعمل، كما هو ظاهر الروايات الواردة في هذا الباب، لا سيما رواية قصة الحديبية. وأشار بالباب الثاني بلا ترجمة إلى المعنى الثاني أي الباقي في الظرف.

وكتب الشيخ في «اللامع»: قوله: «باب استعمال فضل...» واستدل به هذا مبني على عدم الفصل بين الطاهر والطهور، وبينهما فرق لا يخفى، والذي يثبت بالرواية طهارة الماء المستعمل، وهو مسلم. وأما الرواية الثانية فلم تقم فيها قرينة حتى يلزم زوال الماء عن صفته، والكلام فيه، فكأنه لم يفرق بين الغسل لأجل قرينة وبينه بدونها، وكذلك الرابعة لا تثبت إلا جواز شربه، وهو مسلم. والحاصل: أن النزاع في طهورية الماء الذي أقيمت به قرينة، والذي أثبتوه بالروايات أعم من ذلك، فلا يفيد. اهـ.

سهر: قوله: ثلاث غرفات: قال الكرمانى: يحتمل أنها كانت المضمضة ثلاثاً والاستنشاق ثلاثاً، أو كانت الثلاث لهما، هذا هو الظاهر. قلت: الظاهر هو الأول، لا الثاني؛ لأنه ثبت فيما رواه الترمذى وغيره: «أنه مضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً». (عمدة القاري) قوله: فضل وضوء: هو بفتح الواو، المراد بـ«الفضل» ما بقي من الماء بعد التوضؤ أو الذي يتقاطر بعده، كذا في «العيني». (هـ، خ) قوله: بفضل سواكه: وفي بعض طرقه: «كان جرير يستاك، ويمس رأس سواكه في الماء، ويقول لأهله: توضؤوا بفضل، لا يرى به بأساً»، وهذه الرواية مبينة للمراد. وقد استشكل إيراد البخاري له في هذا الباب المعقود لطهارة الماء المستعمل، وأجيب بأنه ثبت أن السواك مطهرة للفم، فإذا خالطه الماء، ثم حصل الوضوء بذلك الماء: كان فيه استعمال المستعمل في الطهارة. (فتح الباري) قوله: ومع فيه: أي صب ما تناوله من الماء بقية في الإناء. ومطابقته من حيث إنه ﷺ لما غسل يديه ووجهه في القدح صار الماء مستعملًا، ولكنه طاهر، وإلا لما أمر بشربه وإفراغه. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: آدم: ابن أبي إياس. شعبة: ابن الحجاج. حكيم: بفتح الحاء، ابن غنمية (مصغراً)، التابعي، أحد الأعلام، الكوفي. أبا جحيفة: بالتصغير، وهب بن عبد الله، السوائي الثقفي، المتوفى ٧٤هـ. وقال أبو موسى: عبد الله بن قيس الأشعري، مما أخرجه المؤلف في «الغازي».

سند: قوله: باب استعمال فضل وضوء الناس: أراد به ما يعم الباقي في الظرف بعد الفراغ والمتقاطر من الأعضاء، وهو الماء المستعمل. قيل: مراده الرد على الحنفية في الماء المستعمل، لكن ما ذكر من الأحاديث لا يدل على طهارة المستعمل عينا، فضلاً عن طهوريته؛ إذ «فضل الوضوء» في الحديث ظاهر فيما بقي بعد الفراغ في الإناء. وأما «الوضوء» فهو وإن كان ظاهراً في المستعمل، لكن يحتمل أن يفسر بفضل الوضوء الباقي في الظرف.

وأما حديث أبي موسى فلم يكن هناك وضوء أصلاً، بل هو استعمال في أعضاء الوضوء لا على وجه التوضؤ. نعم، إن ثبت أن المستعمل طاهر فيمكن إثبات جواز استعماله بقوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً﴾ (النساء: ٤٣) على أن المراد بالماء فيه الماء الطاهر بالإجماع، وأما القيد الزائد على قيد الطهارة في الآية فممنوع، والله تعالى أعلم.

١٨٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ* عَنِ ابْنِ شِهَابٍ* قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ* وَهُوَ الَّذِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي وَجْهِهِ وَهُوَ غُلَامٌ مِنْ بَنِيهِمْ.

وَقَالَ غُرُوزُهُ* عَنِ الْمِسُورِ* وَغَيْرِهِ - يُصَدِّقُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ -: وَإِذَا تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ كَادُوا يَقْتَتِلُونَ عَلَى وَضُوئِهِ.

المعاد به المبالغة في إزدحامهم. (ع)

الغالب أن غرورة يروي عن العادل، فحكمه حكم المعلوم. (ع)

ترجمة

٤٢- بَاب

٣١/١

هو ساكن موقوف بدون ترجمة؛ ليكون فاصلاً بين الحديث السابق واللاحق، مع مناسبة بينهما. (ج)

١٩٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْجُعْدِ* قَالَ: سَمِعْتُ السَّائِبَ* بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ: ذَهَبَتْ بِي خَالَتِي* إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ابْنَ أُخْتِي وَقِعٌ. فَمَسَحَ رَأْسِي وَدَعَا لِي بِالْبَرَكَةِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ فَشَرِبْتُ مِنْ وَضُوئِهِ، ثُمَّ قُتِلَ خَلْفَ ظَهْرِهِ، فَتَنَظَرْتُ إِلَى خَاتَمِ الثُّبُوتِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ مِثْلَ زِرِّ الْحَبَلَةِ.

أي أصابه وجع قدميه. (ع)

قيل: هي القبة الطائر المعروف وزرها بيضتها. (ك)

٤٣- بَابٌ مَنْ مَضَمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ غُرْفَةٍ وَاحِدَةٍ

٣١/١

١٩١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ* بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ* أَنَّهُ أَفْرَغَ مِنَ الْإِنَاءِ عَلَى يَدَيْهِ فَعَسَلَهُمَا. ثُمَّ عَسَلَ - أَوْ مَضَمَضَ - وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفَّةٍ وَاحِدَةٍ، فَفَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثًا. فَعَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ. وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَا أَقْبَلَ وَمَا أَدْبَرَ. وَعَسَلَ رِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا وَضُوءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

أي فمه

أي من الرأس

١. كادوا: وفي نسخة: «كانوا». ٢. الجعد: وللاكثر: «الجعيد». ٣. وَقِعٌ: وللكشميهني: «وَقَعٌ» ولكريمة: «وَجَعٌ». ٤. كفة: وللاكثر: «من كف»، ولأبي ذر: «غرفة».

ترجمة: قوله: باب (بلا ترجمة): وهذا معلوم أن الباب بلا ترجمة كالفصل من الباب السابق كما تقدّم في الجزء الأول في الأصل العشرين من أصول التراجع. وفي هامش «اللامع»: أن حديث السائب هذا ذكر عليه في رواية المستملي فقط لفظ «الباب»، ولم يذكره الباقون. وإن لم يكن هناك باب فلا إشكال، وإن كان هناك باب فالأوجه عندي كما تقدم في الباب السابق: أن فضل الماء يتناول النوعين: ١- المتساقط من الأعضاء (وهو الماء المستعمل) ٢- والباقي في الظرف، فالإمام البخاري أشار بالباب الأول إلى النوع الأول من الفضل، وهذا الباب إلى النوع الثاني، يعني إلى الباقي في الإناء. وأجاد المصنف عندي بذكر «باب المضمضة...» فإنه أدل على جواز استعمال الماء المستعمل الذي أراد المصنف إثباته؛ ولذا ذكره بعد، هذا عندي. انتهى ما في هامش «اللامع» وفي «تقرير مولانا حسين علي»: أورد هذا الباب؛ لأن قوله: «شربت من وضوئه» يحتمل أن يكون المراد به الباقي بعد الوضوء، فيكون هذا الباب مغايراً بالباب السابق. وأن يكون المراد المستعمل، فيكون موافقاً للسابق، لكن فيه فائدة أخرى، وهي بيان الختام. انتهى

تنبيه: هذا الباب ذكره شيخ الهند في الجدول الرابع ورقم عليه نقطتين، وقد تقدّم أنه إشارة إلى أنه حذف الترجمة؛ لكون الحديث الذي فيه يتعلق بالباب السابق. قوله: باب من مضمض إلخ: أجاد المصنف عندي بذكر هذا الباب ههنا؛ لأنه أدل على جواز استعمال الماء المستعمل الذي أراد المصنف إثباته؛ لأن الاستنشاق يكون بفضل المضمضة؛ ولذا ذكره ههنا عندي. وتبويه بلفظ «من قال كذا» إشارة إلى أن المصنف لم يجزم بذلك، كما تقدم في الأصل الثالث من أصول التراجع.

سهر: قوله: وقع: بلفظ الماضي بمعنى وقع في المرض. وفي بعضها: «وَقَعٌ» بكسر القاف وبالتنوين بمعنى وَجَعَ (بالحجم المكسور والتنوين). وهو (أي بالحجم) رواية كريمة، وعليه الأكثرون. كذا في «الخبر الجاري» و«العيني». قوله: زو الحجلة: بكسر الزاي ثم الراء المشددة، واحد «أززار القميص». و«الحجلة» بالمهمله والجيم المفتوحين، واحدة «ججال العروس»، وهو بيت كالحقة، يزين بالثياب والأسرة والستور، ولها عرى وأززار كبار، هذا هو المشهور الذي قاله الجمهور. (الكواكب الدراري)

* أسماء الرجال: علي: ابن عبد الله، المدني، أحد الأئمة. يعقوب: هو القرشي المدني الزهري، المتوفى ٢٠٨ هـ. صالح: ابن كيسان. ابن شهاب: الزهري. محمود بن الربيع: كجليس. وقال غرورة: ابن الزبير بن العوام، مما وصله المؤلف في «كتاب الشروط». المسور: ابن عزمة، الزهري. عبد الرحمن: البغدادي، مات فجأة ٢٢٤ هـ. حاتم: الكوفي، مات ١٨٦ هـ. جعد: بفتح الجيم، وللاكثرين: «الجعد» بالتصغير، وهو المشهور. ابن عبد الرحمن، المدني الكندي. السائب: الكندي، مات ٩١ هـ. خالتي: لم تسم. مسدد: ابن مسرهد. خالد: ابن عبد الله بن عبد الرحمن، الواسطي، أبو الهيثم، مات ١٧٧ هـ. عمرو: ابن يحيى، المازني الأنصاري. عبد الله: ابن زيد، الأنصاري. (إرشاد الساري وتقرير التهذيب)

٤٤- بَابُ مَسْحِ الرَّأْسِ مَرَّةً

٣٢/١

١٩٢- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ قَالَ: شَهِدْتُ عَمْرَو بْنَ أَبِي حَسَنِ

بفتح العين. (قس)

سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ عَنْ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ، فَدَعَا بِتَوْرٍ مِنْ مَاءٍ، فَتَوَضَّأَ لَهُمْ.

الأَنْصَارِيُّ

فَكَفَّاهُ عَلَى يَدَيْهِ فَعَسَلَهُمَا ثَلَاثًا. ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَمَضَمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْثَرُ ثَلَاثًا بِثَلَاثِ عَرَفَاتٍ مِنْ مَاءٍ.

أي أماله. (ع) من باب «فتح»

ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَعَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا. ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَعَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ. ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ

فِي الْإِنَاءِ فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، فَأَقْبَلَ بِيَدِهِ وَأَذْبَرَ بِهَا. ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَعَسَلَ رِجْلَيْهِ.

حَدَّثَنَا مُوسَى* قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ* وَقَالَ: مَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً.

٤٥- بَابُ وَضُوءِ الرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ وَفَضْلِ وَضُوءِ الْمَرْأَةِ

٣٢/١

وَتَوَضَّأَ عُمَرُ بِالْحَمِيمِ وَمِنْ بَيْتِ نَضْرَانِيَّةٍ.

الماء السخن

١. مرة: وفي نسخة: «مسحة». ٢. فدعا بتور من ماء: كذا للأكثر، وللکشميهني: «فدعا بماء». ٣. فكفاه: وللأصيلي: «فأكفاه».

٤. بيده: وللکشميهني: «بيديه». ٥. بها: وللکشميهني: «بهما». ٦. وقال: كذا للمستمل. ٧. برأسه: وفي نسخة: «رأسه».

٨. امرأته: وللحموي: «المرأة». ٩. بالحميم ومن بيت: ولكريمة: «بالحميم من بيت».

ترجمة: قوله: باب مسح الرأس مرة؛ والغرض من الترجمة عندي: الإشارة إلى الرد على الشافعية، حيث قالوا بتثليث المسح، خلافاً للجمهور - ومنهم الأئمة الثلاثة - إذ قالوا بتوحيد المسح. وخلافاً لابن سيرين؛ إذ قال بالمسح مرتين: مرة للفرض ومرة للسنة، كذا في هامشي على «البدل». وبسط الشيخ الكلام على الدلائل في «البدل»، وفيه: قال الحافظ: ويحمل ما ورد من الأحاديث في تثليث المسح إن صحت على إرادة الاستيعاب بالمسح، لا أنها مسحات مستقلة بجميع الرأس؛ جمعاً بين الأدلة. والأوجه عند هذا العبد الضعيف في توجيه روايات التثليث ما في «أبي داود» من حديث الرُّبَيْع بنت معوذ، ولفظه: «فمسح الرأس كله من قرن الشعر كل ناحية لمنصب الشعر، لا يترك الشعر عن هيئته». ولا يبعد عندي أن المؤلف رحمه الله أشار بالترجمة أيضاً إلى طهارة الماء المستعمل؛ فإنه إذا بدأ بالمسح ثم أمر اليدين يكون الباقي على الكف من البلل ماءً مستعملاً.

قوله: باب وضوء الرجل مع امرأته: هذا الجزء من الترجمة كالشرح للأحاديث الواردة في وضوء الرجال والنساء معاً، بأن المراد بـ«النساء» نساؤهم لا مطلقاً، فلا حاجة لحملها على ما قبل الحجاب ونحو ذلك من التأويلات. قوله: وتوضأ عمر بالحميم: قال الحافظ: والظاهر أن أهله وامرأته كانت تتوضأ بفضله أو معه، فناسب الباب. اهـ وتعقبه العيني أشد التعقب بقوله: أين الظهور؟ وكذا أنكر القسطلاني مناسبة هذين الأثرين، وقال: في رواية ابن عساكر حذف الأثران، وهو أولى. وفي «اللامع»: ودلالته على الترجمة أن عمر لما لم يسأل: أنها هل مسته بإلقاء اليد فيه؟ كما هو العادة في أن الناس يلقون أصابعهم في الماء على النار، يرون بذلك مقدار حرارته، فلما لم يستفسره عمر علم أن الحكم لا يتفاوت دون ذلك. وكذلك الكلام في وضوئه من بيت النصرانية، فإنه لم يسأل: هل مسته أم لا؟ وهل ألقته يدها فيه أم لا؟ فعلم أنه لا تفاوت فيهما. اهـ =

سهر: قوله: فمسح برأسه: قال الكرمانى: فإن قلت: أين دلالة الحديث على الترجمة؟ قلت: إطلاق قوله: «مسح برأسه»، حيث لم يقيد بمرتين ولا بمرات، فإن قلت: كان الأولى أن يذكر في هذه الترجمة رواية موسى عن وهيب؛ إذ صرح فيها بلفظ «مرة». قلت: نعم، لا شك أن دلالته عليه أظهر من دلالة هذا الحديث، لكنهم يعتبرون السياق، ففعل موسى ما كان سياق كلامه ليبان كون المسح مرة وإن كان دالاً عليه، بخلاف سياق سليمان؛ فإنه ساق الكلام لهذا الغرض. انتهى كلام الكرمانى

قوله: بالحميم ومن بيت نصرانية: قال العيني: في رواية كريمة: «بالحميم من بيت نصرانية» بحذف الواو، وهو غير صحيح؛ لأنهما أثران مستقلان. انتهى وفي «الكرمانى»: فإن قلت: ما وجه مناسبه بالترجمة؟ قلت: غرض البخاري في هذا الكتاب ليس منحصرًا في ذكر متون الأحاديث، بل يريد الإفادة أعم من ذلك، ولهذا يذكر آثار الصحابة وفتاوى السلف، =

* أسماء الرجال: سليمان: ابن حرب، الواشحي البصري. وهيب: بضم الواو، ابن خالد بن العجلان، الباهلي. عمرو: ابن يحيى بن عمارة بن أبي الحسن، المازني المدني.

موسى: هو ابن إسماعيل، التبوذكي. وهيب: هو ابن خالد، المذكور آنفاً.

سند: قوله: وتوضأ عمر بالحميم إلخ: ذكر أثر عمر هذا والذي بعده استطراد، وإنما المطلوب الاستدلال بالحديث المرفوع. ووجهه: أن العادة قاضية في وضوء الجماعة من إناء واحد بأن يسبق بعضهم بعضاً بالفراغ، فلو كان فراغ المرأة قبل الرجال مفسداً للماء على الرجال لما مكنت من الوضوء معهم. والحاصل: أن مقتضى العادة في مثله أن يتوضأ بعض من فضل بعض، كما لا يخفى، وهذا القدر يكفي في المطلوب، فاتجه الاستدلال وانكشف الإشكال، والله تعالى أعلم بالحال.

١٩٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ * بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ * عَنْ نَافِعٍ * عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: كَانَ الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ يَتَوَضَّؤُونَ

فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَمِيعًا ^{سهر}.

دل الحديث على الجزء الأول من الترجمة صريحًا، وعلى الثاني التزامًا. (ك)

٤٦- بَابُ صَبِّ النَّبِيِّ ﷺ وَضُوءُهُ عَلَى الْمُغْمَى عَلَيْهِ ^{ترجمة}

٣٢/١

١٩٤- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * عَنْ مُحَمَّدٍ * بْنِ الْمُنْكَدِرِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرًا * يَقُولُ: جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُنِي

وَأَنَا مَرِيضٌ لَا أَغْقِلُ. فَتَوَضَّأَ وَصَبَّ عَلَيَّ مِنْ وَضُوءِهِ فَعَقَلْتُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَنِ الْوِثَارُ إِنَّمَا يَرِثُنِي كَلَالَةٌ؟ فَتَزَلَّتْ ^{سهر}

وصرح في التفسير: «فوجدني قد أغمى علي» وهو المطابق للترجمة. (ف) أي الماء الذي توضع أو مما بقي منه. (ع) أي لمن ميراثي

آيَةُ الْفَرَايِضِ.

وهي قوله تعالى: ﴿تَسْتَفْتُونَكَ...﴾

٤٧- بَابُ الْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ فِي الْمَخْبُضِ وَالْقَدَحِ وَالْخَشَبِ وَالْحِجَارَةِ ^{ترجمة}

٣٢/١

١٩٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ * بْنُ مُنِيرٍ: سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ * بْنَ بَكْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: حَضَرَتِ الصَّلَاةُ،.....

(الطويل. فس)

١. منير: وللأصيلي: «المنير».

ترجمة = قال الحافظ: ومن عادة البخاري التمسك بنحو ذلك عند عدم الاستفصال. اهـ وما أفاده الشيخ قدس سره بقوله: «كما هو العادة في أن الناس يلقبون أصحابهم...» هو أصل معروف من أصول التراجم للبخاري، وهو الأصل التاسع والأربعون. وما أفاده الحافظ من عدم الاستفصال وقال: «ومن عادة البخاري...» وهو أصل مستقل مزيد على الأصول السبعين المذكورة في الجزء الأول، فهو الأصل الحادي والسبعون. ثم لا يذهب عليك أن نسخ البخاري مختلفة في ذكر «الواو» على لفظ «من بيت النصرانية»، وكلام الشيخ المذكور قبل مبني على وجوده؛ ولذا ذكر في كلامه مسألتين مختلفتين، وهو المرجح عند الحافظ، والبسط في هامش «اللامع».

قوله: باب صب الوضوء على المغمى عليه: يحتمل أن يكون المراد بعض الماء الذي توضع به أو مما بقي منه، والأول المراد، فللمصنف في «الاعتصام»: «ثم صب وضوئه علي»، كذا في «الفتح». والأوجه عند هذا العبد الضعيف أن المراد الباقي في الإناء. وما ذكر الحافظ من حديث «الاعتصام» لا يؤيد مختاره، بل الظاهر منه أيضًا ما اخترت. ولا يظهر لمختار الحافظ غرض خاص للترجمة؛ لأن مسألة طهارة المستعمل تقدمت في الباب السابق، فالأوجه عندي في غرض الترجمة أنه أشار إلى فضل ماء الوضوء الباقي في الإناء؛ فإنه أثر في إفادة المغمى عليه؛ ولذا قالت العلماء بجواز شربه قائمًا واستثنائه من كراهة الشرب قائمًا.

قوله: باب الغسل والوضوء في المخبض إلخ: كتب الشيخ في «اللامع»: وكلمة «في» دالة على كونها ظروفًا لفعله، سواء كان مجلوسه فيه كما فعله النبي ﷺ، أو بحيث يقطر غسلته؛ فإن ذلك نوع من الوضوء فيه؛ فإنك إذا توضأت في حوض بحيث يقطر الغسالة فيه فإنك تقول حينئذ: «توضأت في الحوض». وأما الوضوء من المخبض والقدر فإنه لا يصدق إلا إذا كنت تأخذ الماء منه ثم تغسل العضو بحيث لا يعود إلى الظرف ثانيًا، وذلك لما في كلمة «من» من معنى الابتداء، وعلى هذا فلا تكرار في الترجمة كما يتوهم، فافهم واعتصم! ولكنه مقتدر إلى مزيد تدبر؛ لما أن بعض ألفاظ الروايات آپ عن ذلك. وفي «الكرمانى»: قال ابن بطال: فائدة هذا الباب أن الأواني كلها من جواهر الأرض، وبناتها طاهرة إذا لم يكن فيها نجاسة. انتهى مختصرًا من هامش «اللامع» وما أفاده الشيخ من قوله: «فلا تكرار في الترجمة» أوضحه في هامش «اللامع»؛ إذ فيه: لله در الشيخ! ما أحاد في دفع توهم التكرار في هذه الترجمة والترجمة الآتية من قوله: «باب الوضوء من التور»؛ لأن غرض الباب الأول لما كان بيان طهارة الأواني لم تبق فاقة إلى ذكر الباب الآتي. =

سهر = وأقوال العلماء ومعاني اللغات وغيرها، فقصدها هنا بيان التوضؤ بالماء الذي مسته النار وتسخن بها بلا كراهة؛ دفعًا لقول مجاهد، وبالماء الذي من بيت النصرانية؛ ردًا لمن قال بأن الوضوء بسورها مكروه. ولما كان هذا الأخير الذي هو مناسب لترجمة الباب من فعل عمر ذكر الأمر الأول أيضًا وإن لم يكن مناسبًا؛ لاشتراكهما في كونهما من فعله؛ تكثرًا للفائدة. ويحتمل أن يكون هذا قضية واحدة، أي توضع من بيت النصرانية من ماء حميم، ويكون المقصود ذكر استعمال سور المرأة النصرانية، وذكر الحميم إنما هو لبيان الواقع، فيكون مناسبته للترجمة طاهرة. انتهى

قوله: جميعًا: أي من إناء واحد، كما ورد في بعض الروايات والأحاديث، يفسر بعضها بعضًا، وبه يناسب الترجمة. (كذا يفهم من المعنى) قوله: كلاله: [فيها أقوال، أصحابها: ما أعدم الوالد والولد. (عمدة القاري)] قوله: المخبض: بكسر الميم وسكون الحاء وفتح الضاد المعجمتين وآخره موحدة، الإناء الذي يغسل فيها الثياب، وقد يطلق على الإناء صغر أو كبر. و«القدر» أكثر ما يكون من الخشب. وعطف «الخشب» و«الحجارة» ليس من عطف العام على الخاص فقط، بل بين هذين وهذين عموم وخصوص من وجه. (تلخيص) قوله: والخشب: بفتح الحاء المعجمة جمع «خشبة»، وكذلك «الخشب» بضمين وبسكون الشين، ومراده إناء الخشب. وكذلك إناء الحجارة. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: عبد الله: ابن يوسف، التنيسي. مالك: الإمام المدني. نافع: مولى ابن عمر، المدني. أبو الوليد: هشام بن عبد الملك، الطيالسي. شعبة: هو ابن الحجاج، العنكي. محمد: ابن المنكر بن عبد الله بن الهدير (بالتصغير)، التيمي المدني، مات ١٣١ هـ. جابر: هو ابن عبد الله، الأنصاري. عبد الله: ابن منير، السهمي المروزي، مات ٢٤١ هـ. عبد الله: ابن بكر، أبا وهب، البصري، مات ٢٠٨ هـ.

فَقَامَ مَنْ كَانَ قَرِيبَ الدَّارِ إِلَى أَهْلِهِ وَبَقِيَ قَوْمٌ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِخْضَبٍ مِنْ حِجَارَةٍ فِيهِ مَاءٌ، فَصَغَرَ الْمِخْضَبُ أَنْ يَبْسُطَ فِيهِ كَفَّهُ، فَتَوَضَّأَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ. قُلْنَا: كَمْ كُنْتُمْ؟ قَالَ: ثَمَانِينَ وَزِيَادَةً.

ككرم (ق) وهو الإحانة أي للوضوء أي لم يسع بسط الكف فيه لصغره. (ع)

١٩٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ* قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ* عَنْ بُرَيْدٍ* عَنْ أَبِي بُرْدَةَ* عَنْ أَبِي مُوسَى* ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا بِقَدَحٍ فِيهِ مَاءٌ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ وَوَجْهَهُ فِيهِ، وَمَجَّ فِيهِ.

ترجمة (ك) أي ثمانين نفساً وزيادة على الثمانين. (ك) صاب فيه الظاهر أنه ﷺ توضأ؛ لأنه أقرب بشأنه ومما الحديث مر في «باب استعمال فضل وضوء الناس». (ع)

١٩٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ* بْنُ يُونُسَ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ* بْنُ أَبِي سَلَمَةَ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو* بْنُ يَحْيَى* عَنْ أَبِيهِ* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ* ابْنِ رَيْدٍ* ﷺ قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْرَجَنَا لَهُ مَاءً فِي تَوْرٍ مِنْ صُفْرِ فَتَوَضَّأَ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَيَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ فَأَقْبَلَ بِهِ وَأَذْبَرَ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ.

ترجمة (ك) يقال: «مرضت فمريضاً» إذا أقمت عليه في مرضه. (ك)

١٩٨- حَدَّثَنَا أَبُو الِیْمَانِ* قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ* عَنِ الزُّهْرِيِّ* قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنَّ عَائِشَةَ* قَالَتْ: لَمَّا قُتِلَ النَّبِيُّ ﷺ وَاشْتَدَّ بِهِ وَجَعُهُ اسْتَأْذَنَ أَزْوَاجُهُ فِي أَنْ يُمَرَّضَ فِي بَيْتِي، فَأَذِنَ لَهُ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ رَجُلَيْنِ تَحْتَ رِجْلَاهُ فِي الْأَرْضِ بَيْنَ عَبَّاسٍ وَرَجُلٍ آخَرَ.

٤ فاعل تحط. (ك) (ك) «الوجع» محرّكة: المرض. (ق) يقال: «مرضت فمريضاً» إذا أقمت عليه في مرضه. (ك)

قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: فَأَخْبَرْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ: أَتَذَرِي مَنِ الرَّجُلُ الْآخَرُ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: هُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ.

أي يؤثر برجله على الأرض. (ع) هذا كلام الزهري إدرارحاً. (ك) أي يقول عائشة. (ك)

١. أن النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ٢. أتى: كذا للكشيميهي وأبي الوقت، وللأكثر: «أتانا». ٣. فغسل: وللأصيلي: «وغل». ٤. تَحْطُّ: وفي نسخة: «تَحْطُّ». ٥. عبد الله: كذا للمستلمي.

ترجمة = ويقوَّى الإشكال ما قال العيني في الباب الأول: وقد وقع في بعض النسخ بعد قوله: «والحجارة»: «والتور» بفتح المثناة الفوقية. قال الجوهرى: هو إناء يشرب فيه، زاد المطرزي: صغير. وفي «تقرير المكي»: قوله أي في الحديث: «تور من صفر» فيه تجريد؛ فإن التور يكون من الحجارة. اهـ قلت: فإذا كان ذكر التور في الباب الأول أيضاً، فلا يمكن التوقي عن التكرار إلا بما أفاده الشيخ. وعلى هذا فيندفع الإشكال الآخر عندي أيضاً، وهو ذكر حديث أنس في البابين معاً، فيؤول بأن ذكره في الباب الأول باعتبار إدخاله ﷺ يده الشريفة فيه، وذكره في الباب الثاني باعتبار توضع الصحابة ﷺ، فتأمل وتشكر.

ولا يشكل أن مجرد إدخال اليد في القدح لا يطلق عليه «الوضوء في القدح»؛ لأن الإمام البخاري لم يفرق بين الاستعمال لأجل القرية وغيرها كما تقدم قريباً في كلام الشيخ في «باب استعمال وضوء الناس»؛ ولذلك ذكر حديث أبي موسى في الباب المذكور وفي هذا الباب الذي نحن بصدد، وهذا واضح. وعلى هذا فلا يشكل بذكر حديث أبي موسى في البابين. ويدفع به ما قال القسطلاني تبعاً للكرمانى: إن حديث أبي موسى المذكور في الباب لا مناسبة له بالترجمة. وكذا ما قال السندي: أما حديث أبي موسى فلم يكن هناك وضوء أصلاً، بل هو استعمال في أعضاء الوضوء لا على وجه التوضؤ. اهـ

قوله: عن أبي موسى: قال القسطلاني تبعاً للكرمانى: لا مناسبة له بالباب، وسكت الحافظ، ولم يجد العيني مخلصاً إلا بقوله: «ومناسبتهم ظاهرة»، وتقدم الكلام على هذه الرواية إجمالاً في كلام «اللامع» وهامشي في ذيل ترجمة الباب. قوله: عبد الله بن زيد إلخ: مناسبتهم ظاهرة لما تقدم قريباً في «باب غسل الرجلين إلى الكعبين» بلفظ: «قدعا بتور من ماء فتوضأ لهم وضوء النبي ﷺ»، فأكفاً على يديه من التور فغسل يديه ثلاثاً، ثم أدخل يده في التور فمضمض... الحديث، وتقدم أيضاً قريباً في «باب مسح الرأس مرة».

سهر: قوله: في تور من صفر: بضم صاد وسكون فاء وكسر الصاد لغة: ضرب من النحاس، تعمل منه الأواني المحكمة. وقيل: ما اصفر منه، كذا في «المجمع». وفي «الكرمانى»: وكان مناسب أن يذكر هذا الحديث في الباب الذي بعده أي «باب الوضوء من التور». قلت: لعل لإيراده في هذا الباب من جهة أن ذلك التور كان على شكل القدح أو من جهة أنه حجر؛ لأن الصفر من أنواع الأحجار. قوله: ثقل: [بضم القاف، المعنى: اشتد مرضه. (عمدة القاري والتوشيح والخير الجاري) وفي «القاموس»: «ثَقُلَ»: كفرح: اشتد مرضه، والله أعلم.] * أسماء الرجال: محمد بن العلاء: أبو كريب، المهداني الكوفي. أبو أسامة: هو حماد بن أسامة، الكوفي. بريد: بضم الموحدة، ابن عبد الله، يروي عن جده. أبي بردة: عامر بن أبي موسى، الأشعري. أبي موسى: هو عبد الله بن قيس، الأشعري. أحمد: ابن يونس، نسبه لجده، وأبو عبد الله. عبد العزيز: هو ابن الماجشون، المدني. عمرو: ابن يحيى. أيمن: يحيى بن عمار. عن عبد الله: ابن زيد، ومر في الحديث: ١٩١. أبو اليمان: الحكم بن نافع. شعيب: هو ابن أبي حمزة. الزهري: محمد بن مسلم.

وَكَاثَتْ عَائِشَةُ مُحَدَّثُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ بَعْدَ مَا دَخَلَ بَيْتَهُ وَاشْتَدَّ وَجَعُهُ: «هَرِيقُوا عَلَيَّ مِنْ سَبْعِ قَرَبٍ لَمْ تُحْلَلْ أَوْكِتُهُنَّ،^١ لَعَلِّي أَعْهَدُ إِلَى النَّاسِ». وَأَجْلَسَ فِي مَخْضَبٍ لِحَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ طَفِقْنَا نَصُبُ عَلَيْهِ تِلْكَ حَتَّى طَفِقَ يُشِيرُ إِلَيْنَا أَنْ قَدْ فَعَلْتُنَّ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى النَّاسِ.^٢

هو مقول عبيد الله بن عبد الله، لا مقول ابن عباس. (ك) مرصه أي أريقوا. جمع قربة طست

٤٨- بَابُ الْوُضُوءِ مِنَ التَّوَرِ

٣٣/١

قول: «التور» الإبريق وقيل: الطست. (خ)

١٩٩- حَدَّثَنَا خَالِدٌ* بَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانٌ* قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو* بَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ عَمِّي* يُكْثِرُ مِنَ الْوُضُوءِ، فَقَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ: أَخْبِرْنِي كَيْفَ رَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَتَوَضَّأُ؟

فَدَعَا بِتَوْرٍ مِنْ مَاءٍ، فَكَفَّ عَلَى يَدَيْهِ فَعَسَلَهُمَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي التَّوْرِ فَمَضَمَضَ وَاسْتَنْثَرُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ عَرَفَةٍ وَاحِدَةٍ. ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَأَعْتَرَفَ بِهِمَا فَعَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. ثُمَّ عَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ. ثُمَّ أَخَذَ بِيَدَيْهِ مَاءً فَمَسَحَ رَأْسَهُ، فَأَذْبَرَ بِيَدَيْهِ وَأَقْبَلَ. ثُمَّ عَسَلَ رِجْلَيْهِ، فَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَوَضَّأُ.

٢٠٠- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ* عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ* رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا بِإِنَاءٍ مِنْ مَاءٍ، فَأُتِيَ بِقَدَحٍ رَحْرَاجٍ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ مَاءٍ، فَوَضَعَ أَصَابِعَهُ فِيهِ. قَالَ أَنَسٌ: فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ إِلَى الْمَاءِ يَنْبُغُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ. قَالَ أَنَسٌ: فَحَزَرْتُ مَنْ تَوَضَّأَ مَا بَيْنَ السَّبْعِينَ إِلَى الثَّمَانِينَ.

سهر ترجمه أمال عبد الله بن زيد مثلث

١. بيته: وفي نسخة: «بيتها». [أضيف إليها مجازاً؛ للملاسة السكنى. (الكواكب الدراري)] ٢. هريقوا: وفي نسخة: «أهريقوا». ٣. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ٤. مرات: كذا للأصيلي والمستطلي، وفي نسخة: «مرار». ٥. يده: ولابن عساكر: «يديه». ٦. يده: وللفريدي: «يديه». ٧. مرات: وفي نسخة: «مرار». ٨. بيديه: وفي نسخة: «بيده». ٩. فقال: وفي نسخة: «وقال». ١٠. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ١١. النبي: وفي نسخة: «رسول الله».

ترجمة: قوله: باب الوضوء من التور: تقدّم الفرق بين هذه الترجمة والسابقة في الباب السابق. وقد يقال: إنه ترجم بهذا الباب لمزيد الاهتمام؛ لأنه ورد في بعض طرق حديث الباب أن التور كان من صفر، كما تقدم في الباب السابق. وقد روي عن ابن عمر: أنه كره الصفر في الوضوء والنحاس والرصاص وما أشبه ذلك، فكان المصنف أشار إلى الرد عليه، والله أعلم. قوله: بقدرح رحراج: قلت: وهذه الصفة شبيهة بالطست، وهذا يظهر مناسبة هذا الحديث بالترجمة، قاله الحافظ.

سهر: قوله: لم تحلل: بصيغة المجهول. «أو كيتن» جمع «وكاء»، وهو ما يشد به فم القربة. ولعل ذلك إشارة إلى كونها مملوءة، وقيل: إشارة إلى صفاء مائها عن مخالطة الأيدي، والقرب إنما توكلًا وتحللًا على ذكر الله، فاشتراط ليكون قد جمع بركة الذكر في شداها وحلها معاً. وفي عدد السبع بركة؛ لأن له دخولاً كثيراً في كثير من أمور الشريعة، ولأن الله تعالى خلق كثيراً من مخلوقاته سبعاً. (من العيني والكواكب الدراري والخير الجاري) قوله: أعهد: من باب «علّم»، أي أوصى إليهم، «عهدت إليه»: أوصيته. (عمدة القاري) قوله: إلى الناس: فصلى بهم وخطبهم على ما يأتي، إن شاء الله تعالى. قوله: الوضوء: في نسخة ضبط بفتح الواو، وفي حاشيتها: «أي يسرف من الماء». (الخيز الجاري) قوله: غرفة: والمعنى أنه جمع بينهما ثلاث مرات، كل مرة من غرفة واحدة. (الخيز الجاري) قوله: رحراج: مهملا، الأولى مفتوحة بعدها سكون، أي متسع الفم. وقال الخطابي: «الرحراج»: الإناء الواسع الفم القريب القعر، ومثله لا يسع الماء الكثير، فهو أدل على عظم المعجزة. قلت: وهذه تشبه بالطست، وبهذا يظهر مناسبة الحديث للترجمة. (فتح الباري) قوله: فحزرت: يتقدم الزاي على الراء، وهو الخرص والتقدير. (عمدة القاري) قوله: إلى الثمانين: فإن قلت: روى أنس في «باب الغسل والوضوء في المخضب»: «أهم كانوا ثمانين وزيادة»، ويروي في «باب علامات النبوة» تارة: «أهم زهاء ثلاث مائة»، وتارة: «أهم سبعون»، ويروي أيضاً جابر بن عبد الله أنه: «أنا خمس عشرة مائة»، فما وجه الجمع بينهما؟ قلت: هي قضايا متعددة في مواطن مختلفة. فإن قلت: أين ذكر التور في هذا الإسناد؛ ليناسب الترجمة؟ قلت: قال الجوهري: «التور: هو الإناء الذي يشرب منه»، وهو صادق على القدح الرحراج. (الكواكب الدراري)

* أسماء الرجال: خالد: ابن مخلد، القطواني البجلي. سليمان: ابن بلال. عمرو: ابن يحيى، بفتح العين. عمي: عمرو بن أبي حسن. مسدد: ابن مسرهد. حماد: ابن زيد، لا حماد بن سلمة [لأن حماد بن سلمة لم يسمع منه مسدد. (إرشاد الساري)]. ثابت: البناي. أنس: ابن مالك ؓ.

٤٩- بَابُ الْوُضُوءِ بِالْمَدِّ

٣٣/١

٢٠١- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ * قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ جَبْرِ * قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا * يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْسِلُ - أَوْ: كَانَ يَغْتَسِلُ - بِالصَّاعِ إِلَى خَمْسَةِ أُمْدَادٍ، وَيَتَوَضَّأُ بِالْمَدِّ.

بفتح الجيم وسكون الموحدة. (ك خ ع)

كمنبر

مصرفاً

هو أربعة أمداد. (ك)

٥٠- بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ

٣٣/١

٢٠٢- حَدَّثَنَا أَصْبَغُ * بْنُ الْفَرَجِ عَنِ ابْنِ وَهْبٍ * قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو * قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو النَّضْرِ * عَنْ أَبِي سَلَمَةَ * بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ *، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ. وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ سَأَلَ عُمَرَ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: نَعَمْ، إِذَا حَدَّثَكَ شَيْئًا سَعَدُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَلَا تَسْأَلْ عَنْهُ غَيْرَهُ.

كعقرب

كعقرب

وَقَالَ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ: أَخْبَرَنِي أَبُو النَّضْرِ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ سَعْدًا ...، فَقَالَ عُمَرُ لِعَبْدِ اللَّهِ نَحْوَهُ.

سهر

٢٠٣- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ الْحَرَّائِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَبِيهِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ *، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ خَرَجَ لِحَاجَتِهِ، فَاتَّبَعَهُ الْمُغِيرَةُ بِإِدَاوَةٍ فِيهَا مَاءٌ، فَصَبَّ عَلَيْهِ حِينَ قَرَعَ مِنْ حَاجَتِهِ، فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ.

نسبة إلى موضع

بلدة قديمة بين دجلة وفرات. (ع)

الأنصاري. (ق)

ابن عبد الرحمن بن عوف. (ق)

٢٠٤- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ * عَنْ يَحْيَى * عَنْ أَبِي سَلَمَةَ * عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ أُمَيَّةَ الضَّمِرِيِّ.....

١. سعدًا: وفي نسخة بعده: «حَدَّثَهُ». ٢. عن عروة بن المغيرة عن أبيه المغيرة بن شعبة عن: وفي نسخة: «عن عروة بن المغيرة بن شعبة، عن أبيه، عن...».

اصل

صح اصل

ترجمة: قوله: باب الوضوء بالمد: قال الحافظ في آخر الباب السابق: واستدل الشافعي بهذا الحديث على رد قول من قال من أصحاب الرأي: إن الوضوء مقدر بقدر من الماء معين. ووجه الدلالة أن الصحابة اغتفروا من ذلك القدر من غير تقدير؛ لأن الماء النابع لم يكن قدره معلوماً لهم، فدل على عدم التقدير. وهذا يظهر مناسبة تعقيب المصنف هذا الحديث بـ«باب الوضوء بالمد». اهـ ولم تحصل بعد ما أفاده الحافظ؛ لأن ما حكى من مسلك أصحاب الرأي أن الوضوء مقدر بقدر معين من الماء ليس بصحيح، ففي «الأوج»: قال القاري: ثم الإجماع على أنه لا يشترط قدر معين في ماء الوضوء والغسل، ولكن يُسَرُّ أن لا ينقص ماء الوضوء عن مدٍّ، وماء الغسل عن صاع تقريباً. انتهى

قوله: باب المسح على الخفين: قال القاري: أخره عن الوضوء تأخيراً للنائب عن النائب. قلت: وظاهر تبويب الإمام البخاري يوافق الحنفية كما ترى.

سهر: قوله: بالمد: بالضم والتشديد، وهو رطل وثُلث عند أهل الحجاز، ورطلان عند أهل العراق. وقوله: «بالصاع» هو الذي يكال به، وهو أربعة أمداد. وقوله: «إلى خمسة أمداد» بيان لغايته، حاصله: أنه لم ينقص عن أربعة أمداد، ولم يزد على خمسة. قال النووي: أجمع المسلمون على أن الماء الذي يجزئ في الغسل غير مقدر، بل يكفي فيه القليل والكثير إذا وجد شرط الغسل، والمستحب أن لا ينقص في الغسل عن صاع وفي الوضوء عن مد، وما في الحديث معتبر على التقريب، لا على التحديد. (الكواكب الدراري) قال السيوطي في «التوشيح»: وقد روى مسلم عن عائشة: «أنه اغتسل معها من إناء»، وهو الفرق، وهو ثلاثة أصع. قوله: باب المسح على الخفين: قال ابن المهام في «فتح القدير»: والأخبار فيه مستفيضة، قال أبو حنيفة: ما قلت بالمسح حتى جاءني فيه مثل ضوء النهار. وعنه: أخاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين؛ لأن الآثار التي جاءت في حيز التواتر. وقال أبو يوسف: عبر المسح بجوز نسخ الكتاب به، لشهرته. انتهى كلام ابن المهام وفي «العيني»: لا ينكره إلا المتبدع الضال. وقال الحسن البصري: أدركت سبعين من الصحابة، كلهم يرى المسح على الخفين، ولهذا رآه أبو حنيفة من شرائط السنة والجماعة، فقال: نحن نفضل الشيعين، ونحب الخنثين، ونرى المسح على الخفين. وحديث المغيرة كان في غزوة تبوك، فسقط قول من يقول: إن آية الوضوء مدنية، والمسح منسوخ بها؛ لأن «المائدة» نزلت قبل غزوة تبوك، ويدل عليه حديث جرير: «أنه رأى النبي ﷺ مسح على الخفين»، وهو أسلم بعد «المائدة»، وكان القوم يعجبهم ذلك. قوله: «أن سعداً»: [فقال] خبره محذوف، التقدير: أن سعداً حدث أبا سلمة أن رسول الله ﷺ مسح على الخفين. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: أبو نعيم: الفضل بن دكين. مسعر: كمنبر، ابن كدام (بكر الكاف)، مات ١٥٥ هـ. ابن جبر: عبد الله بن عبد الله بن جبر بن عتيك. أنس: ابن مالك ؓ. أصبغ: أبو عبد الله، القرشي. ابن وهب: المصري، صاحب مالك، اسمه عبد الله. عمرو: ابن الحارث، أبو أمية. أبو النضر: كنية سالم بن أبي أمية، القرشي المدني. أبي سلمة: عبد الله ابن عبد الرحمن بن عوف، الزهري. أبو نعيم: الفضل بن دكين. شيبان: ابن عبد الرحمن، النحوي. يحيى: ابن أبي كثير، التابعي. أي سلمة: المذكور آنفاً.

أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ. وَتَابَعَهُ* حَرْبٌ وَأَبَانٌ عَنْ يَحْيَى.

ابن أبي كثير عن أبي سلمة. (قس)

٢٠٥- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ* قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ* قَالَ: أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ* عَنْ يَحْيَى* عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ

أُمَيَّةَ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى عِمَامَتِهِ وَخُفَّيْهِ. وَتَابَعَهُ* مَعْمَرٌ عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَمْرٍو ﷺ:

«رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ...».

٥١- بَابُ: إِذَا أَدْخَلَ رِجْلَيْهِ وَهُمَا طَاهِرَتَانِ

٣٣/١

أي عن الحدث

٢٠٦- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا* عَنْ عَامِرٍ* عَنْ عُرْوَةَ* بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي

مدا وقصرا. (ك)

سَفَرٍ، فَأَهْوَيْتُ لِأَنْزِعَ خُفَّيْهِ فَقَالَ: «دَعَهُمَا؛ فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ»، فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا.

قصدت

ونحوها مما هو مظهرها أو ما دونها

٥٢- بَابُ مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ مِنْ لَحْمِ الشَّاةِ وَالسَّوِيقِ

٣٤/١

دقيق الشعر المقلو أو السلت المقلو، ويكون من القمح

وَأَكَلَ أَبُو بَكْرٍ وَعَمْرٌو وَعُثْمَانُ ﷺ لَحْمًا فَلَمْ يَتَوَضَّؤَا.

رواه الترمذي. (قس)

٢٠٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ* قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ* عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ* عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ﷺ:

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَكَلَ كَتِفَ شَاةٍ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

ترجمة: قوله: باب إذا أدخل رجله إلخ: قال شيخ المشايخ في «التراجم»: أي باب شرط المسح على الخفين أن يكون أدخل رجله وهما طاهرتان.

قوله: باب من لم يتوضأ من لحم الشاة إلخ: قال شيخ المشايخ في «تراجمه»: الحديث الذي أخرجه المؤلف في هذا الباب لا يدل إلا على عدم التوضؤ بعد أكل لحم الشاة، ولم يعقد الباب لأجل هذا الحديث بـ «باب عدم التوضؤ مما مسته النار» كما فعله مالك وغيره من المحدثين؛ لأنه لا يدخل فيه عدم التوضؤ بعد أكل لحم الإبل، والحديث لا يدل على ذلك، بل الثابت بالحديث الآخر من جابر: «أن النبي ﷺ أمر بالوضوء بعد أكل لحوم الإبل». والحكمة في إبقاء لزوم التوضؤ بعد أكل لحم الإبل زماناً ثم نسخه أن أهل المدينة كانوا قد أخذوا من اليهود حرمة الإبل، وكانوا عليها، وكانت طبائعهم اعتادت بها، فأمر رسول الله ﷺ بأكل لحومها، وأبقى حكم الوضوء بعد أكلها إلى زمان؛ استئناساً بهم ودفعاً للوحشة عنهم، حتى يقبلوا الأحكام بالتدرج. اهـ قال الحافظ: ليس في حديث الباب ذكر السويق إلا أنه من باب الأولى؛ لأنه إذا لم يتوضأ من اللحم مع دسومته فعدمه من السويق أولى، ولعله أشار بذلك إلى حديث الباب الذي بعده. اهـ والظاهر عندي: أن الباب الآتي جزء من هذا، فلا يشكل بذكر الكف فيه كما سيأتي.

نسخ: قوله: يمسح: [قيل: كمل عليها بعد مسح الناصية، وإلى عدم الاختصار عليها ذهب الجمهور. (ف)] قوله: عمامته: [قال ابن بطال: قال الأصيلي: ذكر العمامة في هذا الحديث من خطأ الأوزاعي. (الكواكب الدراري)] قوله: عن عمرو: بالواو بإسقاط «جعفر» الثابت في الرواية السابقة. وهذا هو السبب في سياق المؤلف الإسناد ثانياً؛ ليبين أنه ليس في رواية معمر ذكر «جعفر» بين «أبي سلمة» و«عمرو». وهذه المتابعة رواها عبد الرزاق في «مصنفه» عن معمر بدون ذكر العمامة، وهي مرسله. (إرشاد الساري) قوله: لم يتوضأ من لحم الشاة: قيد بلحم الشاة؛ ليندرج ما هو مثلها وما دونها في حكمها. قال ابن التين: ليس في حديثي الباب ذكر السويق، قال بعضهم: أحجب بأنه دخل من باب الأولى؛ لأنه إذا لم يتوضأ من اللحم مع دسومته فعدمه من السويق أولى، ولعله أشار بذلك إلى الحديث في الباب الذي بعده. (عمدة القاري)

«أسماء الرجال: وتابعه: حرب بن شداد، وصله النسائي. وتابعه أبان بن يزيد العطار، وصله الإمام أحمد والطبراني في «الكبير». عبدان: لقب عبد الله بن عثمان، العتكي. عبد الله: ابن المبارك، المروزي. الأوزاعي: عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو، أبو عمرو، الفقيه. يحيى: المذكور آنفاً. وتابعه: معمر بن راشد مرسلًا؛ لأن أبا سلمة لم يسمع من عمرو. أبو نعيم: الفضل بن دكين. زكريا: ابن أبي زائدة، الكوفي. عامر: ابن شراحيل، الشعبي، التابعي. عروة: ابن المغيرة بن شعبة. (إرشاد الساري) عبد الله بن يوسف: التنيسي. مالك: الإمام المدني. زيد بن أسلم: العدوي، مولى عمر. عطاء بن يسار: مولى ميمونة.

سند: قوله: أدخلتهما طاهرتين: يدل على أن الشرط طهارة القدمين وقت اللبس، ويلزم منه اشتراط تمام الوضوء عند من يقول بالترتيب، ولا يلزم عند غيره، كما لا يخفى. قوله: باب من لم يتوضأ من لحم الشاة إلخ: لم يذكر في الباب ما يدل على حكم السويق، فكانه أشار إلى أن حكم السويق في عدم انتقاض الوضوء يعلم من حكم اللحم بالأولى.

٢٠٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى * بَنْ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ * عَنْ عُقَيْلٍ * عَنِ ابْنِ شِهَابٍ * قَالَ: أَخْبَرَنِي جَعْفَرُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ أُمَيَّةَ:

مصفرا

أَنَّ أَبَاهُ * أَخْبَرَهُ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَخْتَرُ مِنْ كَتِفِ شَاةٍ، فُدِعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَأَلْقَى السَّكِينَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

هو عمرو بن أمية بن عبد الله بن خويلد الضمري بالخاء المهملة وبالزاي، أي يقطع. (ع)

٥٣- بَابُ مَنْ مَضَمَضَ مِنَ السَّوِيقِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ

ترجمة سند

٢٠٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ - مَوْلَى بَنِي حَارِثَةَ -: أَنَّ

الأنصاري بالتصغير

سُوَيْدَ بْنَ الثُّعْمَانَ * أَخْبَرَهُ أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَيْبَرَ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالصُّهَاءِ - وَهِيَ أَدْنَى حَيْبَرَ - فَصَلَّى الْعَصْرَ،

موضع قريب حبيب. (ق) أي أسفلها

مصفرا

ثُمَّ دَعَا بِالْأَزْوَاجِ فَلَمْ يُؤْتِ إِلَّا بِالسَّوِيقِ، فَأَمَرَ بِهِ فَتُرِّي. فَأَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَكَلْنَا، ثُمَّ قَامَ إِلَى الْمَغْرِبِ فَمَضَمَضَ وَمَضَمَضْنَا،

أي قبل الدخول في الصلاة

أي بل. (ع) من «الثرية»

جمع «زاد»، وهو طعام يتخذ لسفر. (ع)

ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

٢١٠- وَحَدَّثَنَا أَصْبَغُ * قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ * قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو عَنْ بُكَيْرٍ * عَنْ كُرَيْبٍ * عَنْ مَيْمُونَةَ * عَنِ النَّبِيِّ ﷺ:

مصفرا

أَكَلَ عِنْدَهَا كَيْفًا، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

ترجمة: قوله: باب من مضمض من السويق إلخ: قال شيخ المشايخ في «التراجم»: هذا الباب من قبيل «الباب في الباب»؛ لأنه يشتمل على ما عقد له الباب السابق مع فائدة أخرى. وههنا كذلك؛ لأنه ثبت بهذا الباب عدم التوضؤ من أكل السويق الذي عقد له الباب السابق، واستحباب المضمضة الذي عُلم منه فائدة أخرى، وهو حمل الوضوء الوارد في السويق وسائر ما مست النار على غسل الفم واليدين. فاحفظ هذا التقرير؛ فإنه ينفك في مواضع من البخاري، وأكثر الشراح في أمثال هذا المقام قد خطبوا كثيرا. اهـ وكتب الشيخ في «اللامع»: قوله: «فمضمض ومضمضنا»: وقد مر غير مرة ما يدل على أن زيادة الباب ههنا لتضمن الرواية مسألة مستقلة، فلا ينافي ذكر لحم كتف الشاة في هذا الباب تناسب الأبواب؛ لأنه متعلق بالترجمة السابقة. اهـ وفي «هامشه»: حاصل ما أفاده الشيخ: أن هذا الباب من قبيل «باب في باب»، وهذا الأصل معروف مطرد في أصول التراجم، كما تقدم في الأصل السادس. وعلى هذا يندفع ما يشكل على الباب السابق أنه ﷺ ترجم بالسويق ولم يأت له بحديث، ويندفع أيضا ما يشكل من ذكر حديث ميمونة في هذا الباب وليس فيه ذكر السويق، وبذلك حزم شيخ المشايخ في «التراجم» كما تقدم.

وقال السندي: «باب من مضمض من السويق» أي وغيره كاللحم، وأشار بالاختصار على ذكر السويق أن حكم اللحم ونحوه من المأكولات في المضمضة يُعلم من حكم السويق بالأولى، ولذلك ذكر حديث اللحم في الباب؛ تنبيهًا على أن المضمضة وإن ترك ذكرها في حديث اللحم، لكنها معتبرة حكمًا بدلالة حكم السويق بالأولى. اهـ وقال الحافظ: وليس في حديث ميمونة ذكر المضمضة التي ترجم بها، فقيل: أشار بذلك إلى أنها غير واجبة بدليل تركها في هذا الحديث، مع أن المأكول دسم يحتاج إلى المضمضة منه، فتركها لبيان الجواز. وأفاد الكرمان: أن في نسخة الفربري التي بخطه تقدمت حديث ميمونة هذا إلى الباب الذي قبله، فعلى هذا هو من تصرف النساخ. اهـ

سهر: قوله: أصبغ: بفتح الهزة وسكون المهملة وفتح الموحدة، وفي آخره عين معجمة، أبو عبد الله، ابن الفرج (بالجيم)، القرشي المصري. (عمدة القاري)

قوله: كتفا: أي لحم كتف، فيه دلالة في عدم الوضوء عن أكل اللحم أي لحم كان. اعلم أنه كان ينبغي أن يذكر هذا الحديث في الباب الذي قبله؛ لمطابقة الترجمة، ولذا سأل الكرمان بقوله: فإن قلت: هذا الحديث لا يتعلق بالترجمة، ثم أجاب بقوله: قلت: الباب الأول من هذين البابين هو أصل الترجمة، لكن لما كان في الحديث الثالث [أي حديث سويد بن نعمان] حكم آخر سوى عدم التوضؤ - وهو المضمضة - أدرج بين الأحاديث بابًا آخر مترجمًا بذلك الحكم؛ تنبيهًا على الفائدة التي في ذلك الحديث الزائدة على الأصل، أو هو من قلم الناسخين؛ لأن النسخة التي عليها خط الفربري هذا الحديث فيها في الباب الأول، وليس في هذا الباب إلا الحديث الأول منهما، وهو ظاهر. قلت: هذا بلا شك من النساخ الجهلة. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: يحيى: هو ابن عبد الله بن بكير، المخزومي. الليث: هو ابن سعد، المصري الإمام. عقيل: هو ابن خالد، الأيلي. ابن هوشباب: هو الزهري. أباه: عمرو بن أمية، الضمري. عبد الله بن يوسف: التنيسي. مالك: الإمام المدني. سويد بن نعمان: الأوسي المدني، شهد أحدًا وما بعدها. ابن وهب: عبد الله، المصري. بكير: هو ابن عبد الله بن الأشج. كريب: هو ابن أبي مسلم، أبو رشدين، مولى ابن عباس.

سند: قوله: باب من مضمض من السويق: أي وغيره كاللحم، وأشار بالاكتفاء على ذكر السويق إلى أن حكم اللحم ونحوه من المأكولات في المضمضة يُعلم من حكم السويق بالأولى، على عكس ترجمة الباب السابق، ولذلك ذكر حديث اللحم في الباب؛ تنبيهًا على أن المضمضة وإن ترك ذكرها في حديث اللحم، لكنها معتبرة حكمًا بدلالة حكم السويق بالأولى، ويحمل ترك الذكر على أنه اختصار من بعض الروايات، أو على أنه ترك لبيان الجواز، ولتوضيح هذا التنبيه عقبه بباب اللبن؛ لما في حديث اللبن من الدلالة على علة المضمضة التي هي متحققة في اللحم بأنم وجه وأكملها، وفي اللبن بأضعف وجه، فافهم، والله تعالى أعلم.

٣٤/١

٥٤- بَابُ: هَلْ يُمْضَمُّ مِنَ اللَّيْلِ؟

٢١١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ * وَقُتَيْبَةُ * قَالَا: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ * عَنْ عُقَيْلٍ * عَنِ ابْنِ شِهَابٍ * عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

ابْنِ عُتْبَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عبد الله أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرِبَ لَبَنًا فَمَضَمَضَ، وَقَالَ: «إِنَّ لَهُ دَسْمًا» سهر تَابِعَهُ يُونُسُ * وَصَالِحٌ * بْنُ كَيْسَانَ ابن مسعود عَنِ الزُّهْرِيِّ.يفتحين، الشيء الذي يظهر على اللين من الدهن. (ع)

٣٤/١

٥٥- بَابُ الْوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ، وَمَنْ لَمْ يَرَمِ مِنَ النَّعْسَةِ وَالنَّعَسَتَيْنِ أَوْ الْحَفَقَةِ وَضُوءًا

هو فتور في الحواس. (ك) النعاس: الوسن هي تحريك الرأس عند غلبة النوم. (ك)أي هل يجب أم يستحب٢١٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ هِشَامٍ * عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ سهر أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا نَعَسَسند

أَحَدُكُمْ وَهُوَ يُصَلِّي فَلْيَرْقُدْ حَتَّى يَذْهَبَ عَنْهُ النَّوْمُ؛

١. يُمْضَمَضُ: وفي نسخة: «يُضْمِضُ»، ولسمك: «يَتَمَضَضُ». ٢. هشام: وللأصيلي: «هشام بن عروة».

ترجمة قوله: باب هل يُمضض من اللين: لعل الإمام البخاري أشار بلفظ «هل» إلى ما رواه أبو داود بإسناد حسن عن أنس: «أنه ﷺ شرب لبنًا فلم يُمضض»، أو يقال: إن المصنف سهر أشار بلفظ «هل» إلى أن قوله سهر «إِنَّ لَهُ دُسْمًا» يشير إلى أن المضمضة للدسومة، لا لجرد شرب اللبن. فإن شرب أحد لبنًا ليس فيه دسومة، كما هو المعروف في هذا الزمان من اللبن (الذي يقال له: سهر): لا يُمضض منه، وهو اللبن الذي أخرج منه الزبد. وقد تقدّم البسط في الأصل الثاني والثلاثين من الأصول المتقدمة على الأبواب المترجمة بلفظ «هل».

قوله: باب الوضوء من النوم إلخ: كتب الشيخ قدس سره في «اللامع»: ودلالة الروايتين على هذا المعنى واضحة؛ وذلك أنه لما لم يعلم بما يخرج من فيه وقت النعسة، فأولى أن لا يعلم بالخارج من استه إذا نام ورقد؛ فإن الغفلة في النوم أزيد منها في النعسة. اهـ وفي هامشه: ظاهر السياق أن الإمام البخاري ترجم بمسألتي، وأولاهما: «إثبات الوضوء بالنوم»، والثانية: «عدم الوضوء بالنعسة»، والرواية بظاهرها لا تدل على واحدة منهما. وظاهر كلام الشيخ أنه جعل الترجمة مسألة واحدة وهي الأولى، وإثباتها بما قرره ظاهر وهو عدم الإدراك بخروج الريح وهو الموجب للوضوء في النوم. وظاهر كلام شيخ المشايخ في «التراجم» أنه أيضًا جعل الترجمة مسألة واحدة لكنها هي الثانية؛ إذ قال: استدلل المؤلف بظاهر الحديث؛ فإنه سهر لما علل قوله: «فليرقد» بقوله: «فإن أحدكم...» مع قرب التعليقات لصيرورته محدثًا إلى الذهن، عُلِمَ أن الحدث لا يتحقق بالنعسة، وإلا لما ترك التعليق الذي هو أقرب ذهابًا إلى ما علل به. وأمثال هذه الاستدلالات للمؤلف كثيرة فاحفظ؛ فإنه ينفعك. انتهى وهذا هو الأصل السادس والثلاثون من أصول التراجم.

وحكى الكرمانى عن ابن بطلال في إثبات الترجمة: أنه لما أوجب سهر قطع الصلاة لغلبة النوم دل أنه إذا كان النعاس أقل من ذلك ولم يغلب عليه أنه مغفوء، ولا وضوء فيه. قال الكرمانى: وأقول: سماه النبي ﷺ مصليًا حالة النعاس فعُلِمَ أن النعاس ليس بحدث. وقال: ذكر سهر العلة الموجبة للقطع أن يخلط الاستغفار بالسب، فصار بمنزلة ما لا يعلم ما يقول من سكر الخمر الذي نحى عن مقاربة الصلاة فيها، ومن كان كذلك لا تجوز صلاته. اهـ مختصرًا قال الحافظ: وحمله المهلب على ظاهره، فقال: إنما أمر بقطع الصلاة لغلبة النوم عليه، فدل على أنه إذا كان النعاس أقل من ذلك عفي عنه. اهـ وعلى هذا يثبت الجزآن من الترجمة. وأثبتهما السندى أيضًا لكن بطريق آخر قريب مما أفاده شيخ المشايخ؛ إذ قال: كأن المصنف استدلل بالحديث على أن النعاس لا ينقض الوضوء؛ إذ لو كان ناقضًا لما منع الشارع عن الصلاة خشية السب، بل وجب أن يذكر أنه لا تصح صلاته مع النعاس لانتقاض الوضوء. فإذا لم ينتقض به تعين أن يكون الانتقاض بالنوم؛ إذ لا مساغ للقول بعدم الانتقاض أصلًا. اهـ وفي «تقرير مولانا محمد حسن المكي سهر»: قوله: «الوضوء من النوم» ولم يورد لهذا حديثًا لشهرته فاكتمى فيه بالشبهة. وجاز أن يكون المراد: باب حكم الوضوء من النوم أي نوم المصلي، ونوم المصلي كالنعاس في عدم استرخاء المفاصل، فلما لم يكن النعاس ناقضًا كما ثبت بالحديث لم يكن نوم المصلي أيضًا ناقضًا بالقياس عليه انتهى وهو دقيق جدا وعلى هذا يكون الترجمة جزءًا واحدًا وهو نوم المصلي خاصة ويكون ذكر النعسة كالدليل له. ويكون رأي الإمام البخاري موافقًا لما يأتي من مذهب الحنفية أن النوم على هيئة الصلاة ليس بناقض. ثم قال الحافظ: ظاهر كلام البخاري أن النعاس يُسمى نومًا، والمشهور التفرقة بينهما، وأن من قرأت حواشيه بحيث يسمع كلام جليسه ولا يفهم معناه فهو ناعس، وإن زاد على ذلك فهو نائم.

سهر: قوله: الوضوء من النوم: فيه أقوال، الأول: أن النوم لا ينقض الوضوء بحال. الثاني: ينقض على كل حال. الثالث: كثيره ينقض بكل حال، وقليله لا. الرابع: إذا نام على هيئة من هيئات المصلي - كالرائع والساجد والقائم والقاعد - لا ينقض، سواء كان في الصلاة أو لم يكن، فإن نام مضطجعًا أو مستلقيًا على فقه انتقض، وهو قول أبي حنيفة وداود، وقول غريب للشافعي، وفيه أقوال أخر ذكرها العيني وغيره. قوله: الحقيقة: [يفتح المعجمة وسكون الفاء، وهي النعسة، وأصلها ميل الرأس إلى السقوط].

* أسماء الرجال: يحيى بن بكير: مضى قريبًا. قتيبة: هو ابن سعيد، الثقفي، أبو رجاء. الليث وعقيل وابن شهاب: مروا آنفًا. تابعه يونس: هو ابن يزيد، وصله مسلم. وصالح: ابن كيسان، المدني. وصله أبو العباس. عبد الله بن يوسف ومالك: المذكوران قريبًا. هشام: يروي عن أبيه عروة بن الزبير بن العوام.

سند قوله: إذا نعس أحدكم إلخ: كأنه استدلل به على أن النعاس لا ينقض الوضوء؛ إذ لو كان ناقضًا للوضوء لما منع الشارع عن الصلاة بخشية أن يسب نفسه فيها، بل وجب أن يذكر الشارع أنه لا تصح صلاته مع النعاس أو نحوه؛ لانتقاض وضوئه، فإذا لم ينتقض الوضوء بالنعاس تعين أن يكون الانتقاض بالنوم؛ إذ لا مساغ للقول بعدم الانتقاض أصلًا.

سهر: فَإِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا صَلَّى وَهُوَ نَاعِسٌ لَا يَدْرِي لَعَلَّهُ يَسْتَغْفِرُ فَيَسْبَبُ نَفْسَهُ.

٢١٣- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ * عَنْ أَبِي قِلَابَةَ * عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا نَعَسَ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَنْتُمْ حَتَّى يَعْلَمَ مَا يَقْرَأُ».

ترجمة سند

٥٦- بَابُ الْوُضُوءِ مِنْ غَيْرِ حَدَثٍ

٣٤/١

أي الوضوء على وضوء

٢١٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ * قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا رضي الله عنه ح: وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى * عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرِو بْنُ عَامِرٍ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ. قُلْتُ: كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ؟ قَالَ: يُجْزِي أَحَدَنَا الْوُضُوءُ مَا لَمْ يُحْدِثْ.

بعض الباء أي يكفي. (ع)

٢١٥- حَدَّثَنَا خَالِدٌ * بْنُ مَخْلَدٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ * قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى * بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ * قَالَ: أَخْبَرَنِي سُوَيْدُ بْنُ الثُّعْمَانِ * رضي الله عنه قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ خَيْبَرَ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالصَّهْبَاءِ صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَصْرَ. فَلَمَّا صَلَّى دَعَا بِالْأُطْعِمَةِ، فَلَمْ يُؤْتِ إِلَّا بِالسَّوِيقِ، فَأَكَلْنَا وَشَرَبْنَا. ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمَغْرِبِ فَمَضَمَضَ، ثُمَّ صَلَّى لَنَا الْمَغْرِبَ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

١. ثم صلى: وفي نسخة: «وصل».

ترجمة: قوله: باب الوضوء من غير حدث: والظاهر عندي أن المصنف أراد بذلك الرد على من قال بإيجاب الوضوء لكل صلاة.

سهر: قوله: فَإِنْ أَحَدَكُمْ... فيسبب نفسه: فيه دلالة على أن نفس النعسة لا ينقض الوضوء، وإلا لم يحتج إلى هذا التعليل، بل كان الأمر لأجل نقض الوضوء. وقال العمري: وجه مطابقة هذا الحديث والذي بعده للترجمة يفهم من معنى الحديث؛ فإن النبي ﷺ لما أوجب قطع الصلاة وأمر بالرقاد دل ذلك على أنه كان مستغرقاً في النوم؛ فإنه علل ذلك بقوله: «فإن أحدكم...» وفهم من ذلك أنه إذا كان النعاس أقل من ذلك، ولم يغلب عليه؛ فإنه مغفوع عنه، ولا وضوء فيه. (الخير الجاري وكذا في «الكرمان»)
قوله: ح: [إشارة إلى «التحويل»]، وإنما ذكره مع كون الأول أعلى؛ لتصريح سفيان الثوري فيه بالتحديث؛ لأن سفيان من المدلسين. (عمدة القاري)
قوله: ولم يتوضأ: هذا لتبليغ حكم الجواز، والأول على الاستحباب. والمطابقة باعتبار الجزء الأخير، وهو أن الوضوء من غير حدث غير واجب، كذا في «الخير الجاري». وفي «الكرمان»: فإن قلت: ما وجه الدلالة على الترجمة؟ قلت: لفظ الحكم مقدر عند الترجمة أي باب حكم الوضوء من غير حدث ثبوتاً وانتفاءً، فحينئذ الدلالة ظاهرة.
* أسماء الرجال: أبو معمر: عبد الله بن عمرو، المقعد. عبد الوارث: ابن سعيد بن ذكوان. أيوب: هو السخيتاني. أبي قلابة: عبد الله بن زيد، الجرمي. محمد بن يوسف: هو الغريابي. عمرو بن عامر: الأنصاري. مسدد: هو ابن مسرهد، الأسدي. يحيى: هو ابن سعيد، القطان. خالد: ابن مخلد، الكوفي. سليمان: هو ابن بلال التيمي. يحيى: ابن سعيد، هو الأنصاري. بشير بن يسار وسويد بن نعمان: مرأً قريباً.

سند: قوله: باب الوضوء من غير حدث: أي فعله أولى، وليس بلازم.

٥٧- بَابُ: مِنَ الْكِبَائِرِ أَنْ لَا يَسْتَتِرَ مِنْ بَوْلِهِ ^{ترجمة}

أي التي وعد من اجتنبها بالمغفرة. (ف)

34/1

٢١٦- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ* قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ* عَنْ مَنْصُورٍ* عَنْ مُجَاهِدٍ* عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِمَحَاطٍ مِنْ

حِيطَانِ الْمَدِينَةِ أَوْ مَكَّةَ، فَسَمِعَ صَوْتَ إِنْسَانَيْنِ يُعَذِّبَانِ فِي قُبُورِهِمَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يُعَذِّبَانِ، وَمَا يُعَذِّبَانِ فِي كَبِيرٍ». ثُمَّ قَالَ:

﴿يٰٓاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا لَا يَسْتَفِزُّ مِنْ بَوْلِهٖ ۚ وَكَانَ الْاٰخِرُ يَمِشِيْ بِالْتَّيْمِيْمَةِ﴾. ثُمَّ دَعَا بِجَرِيْدَةٍ فَكَسَرَهَا كِسْرَتَيْنِ، فَوَضَعَ عَلَى كُلِّ قَبْرِ

هي نقل كلام الغير بقصد الإضرار. (ع) غصن النخل. (م)

مِنْهُمَا كِيسْرَةٌ. فَقِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَ فَعَلْتَ هَذَا؟ قَالَ: «لَعَلَّهُ أَنْ يُخَفَّفَ عَنْهُمَا مَا لَمْ تَبْسِئَا».

ضمير الشأن أى العذاب

أى قطعة

ترجمة
٥٨- بَابُ مَا جَاءَ فِي غَسْلِ الْبَوْلِ

30/1

الألف واللام للعهد، أي بول الناس. (ع)

سُحْر سَمَد سَمَد

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِصَاحِبِ الْقَبْرِ: «كَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ»، وَلَمْ يَذْكُرْ سِوَى بَوْلِ النَّاسِ.

١. المدينة أو مكة: وفي نسخة: «مكة أو المدينة». ٢. لا يستتر: وفي نسخة: «لا يستتره»، ولابن عساكر: «لا يستري».

٣. ما لم تيبسا: وللحموي: «إلا أن تيبسا»، وللکشميهني: «إلى أن تيبسا».

ترجمة: قوله: باب من الكبائر الخ: لعل غرض المصنف التنبيه على أن عدم الاستئثار من الكبائر؛ رداً على من قال كابن بطال: إن العذاب قد يكون على الصغائر أيضاً كما ذكر قوله الحافظ، وذكر مستدله والتعقب عليه. قوله: باب ما جاء في غسل البول: قال ابن بطال: أراد المصنف أن المراد في الحديث من «البول» بول الناس، لا بول سائر الحيوان، فلا حجة فيه لمن استدلت به على العموم. وكأنه أراد الرد على الخطابي؛ إذ قال: فيه دليل على نجاسة الأبوال كلها. ومحصل الرد أن العموم في رواية البول مخصوص ببوله لرواية أخرى، كذا في «الفتح». وأفاد شيخ المشايخ في «التراجم»: أن مذهب البخاري في ذلك مثل الشافعي من نجاسة بول الإنسان دون ما يؤكل لحمه. اهـ قلت: ليس هذا مذهب الشافعي، بل هو وجه لبعض الشافعية. نعم، هو مذهب مالك ورواية لأحمد، وأخرى له: نجس، وهو مذهب الشافعية والحنفية. وفي «النور الساري»: «ولم يذكر سوى بول الناس»، هذا من فقه المصنف؛ لما أن فيه ضميراً يرجع إلى صاحب القتر. وغرضه منه التنبيه على أن بول الناس لا بد أن يغسل، وليس الكلام في الأبوال الباقية، وأن فيها اختلافاً كثيراً. اهـ

سهر: قوله: وما يعذبان في كبير: قال النووي: له تأويلان، أحدهما: أنه ليس بكبير في زعمهما. الثاني: أنه ليس بكبير عليهما أن لا يفغلا. قاله في «الخير الجاري». وقال العيني: وفي «شرح السنة»: ومعنى «وما يعذبان في كبير» أنهما لا يعذبان في أمر كان يكره ويشق الاحتراز منه؛ إذ لا مشقة في الاستمرار عند البول وترك النجاسة، ولم يرد أنهما غير كبير في أمر الدين. قوله: بلى: يعني وما يعذبان في كبير عندكم، وهو كبير عند الله تعالى، فكلمة «بلى» إيجاب النفي السابق. أو يقال: وما يعذبان في كبير من الكبار السبع، ثم ذكر ﷺ أنهما وإن لم يعذباً من أجل السبع الموفيات، لكنهما يعذبان لما هو بمنزلة في عظم المعصية. (الخير الجاري) قوله: لا يستمر: من الاستمرار، ولابن عساکر: «يستمر» من الاستمرار، ولمسلم: «يستمره» من الاستنزاه، وهو التنزه من ملاقة البول، ولأبي نعيم: «لا يتوقى». والمراد برواية «يستمر» لا يجعل بينه وبين بوله سترة، يعني لا يتحفظ منه؛ لوفاء سائر الروايات، قاله السيوطي في «التوشيح». وقال ابن حجر في «الفتح»: وأجرأ بعضهم على ظاهره، فقال: معناه لا يستمر عورته، وضعف. قوله: «ما لم يبيسا» هو من باب «عَلِمَ» ويجوز كسر الموحدة. قالوا: لعله شفع فاستجب بالتخفيف عنهما إلى أن تبيسا، وقيل: لكونهما يسبحان ما داماً رطبين؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ (الإسراء: ٤٤) أي شيء حي، وحياة الخشب ما لم يبيس، والحجر ما لم يقطع، والمحققون على تعميم «الشيء». (الكواكب الدراري) وليس في الجريدة معنى يخصه، وإنما ذلك بركة يده، ولذا أنكر الخطابي وضع الناس الجريدة ونحوه على القبر. (جمع البحار) قوله: وقال النبي ﷺ إلخ: هذا تعليق من البخاري، وإسناده في الباب السابق، وقد قلنا: إنه أراد به الإشارة إلى أن المراد من البول المذكور هو بول الناس، لا سائر الأبول، ولهذا قال: «ولم يذكر سوى بول الناس»، وهو من كلامه، ثبت به على ما ذكرنا. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: عثمان: هو ابن أبي شيبة، الكوفي. جرير: هو ابن عبد الحميد، الكوفي. منصور: هو ابن المعتمر، الكوفي. مجاهد: هو ابن جبر، المفسر.

سند: قوله: ثم قال بلى: أي وإنه لكبير، كما جاء في بعض الروايات. وحمل كثير منهم «الكبير» في الموضوعين على معنيين؛ دفعًا لما يتوهم من التناقض، ولا يخفى أنه لا يحسن الاستدراك بكلمة «بلى» إلا عند اتحاد المعنى في الموضوعين، وهذا ظاهر، فالوجه حمل «الكبير» في الموضوعين على ما يشق الاحتراز عنه، أو على الذنب الكبير، والثفي بالنظر إلى ذات الفعل، والإنبات بالنظر إلى الاعتقاد، والذنب الصغير بالاعتقاد يصير كبيرًا، وسهل الاحتراز بالاعتقاد يصير ضعيف الاحتراز، فكانه عليه السلام نظر إلى ذات الفعل فقال: «وما يعذبان في كبير»، ثم نظر إلى اعتقاد الرجلين فقال: «بلى». وقيل: يحتمل أنه ظن أن ذلك غير كبير، فأوحى إليه في الحال أنه كبير فاستدرك، وتعقب بأنه يستلزم أن يكون نسخًا، والخر لا يدخله النسخ، وأجيب بأن الخبر في الأحكام يقبل النسخ، وهذا الخبر كذلك، والله تعالى أعلم. قوله: لعله أن يخفف: الظاهر أن ضمير «لعله» للعتاب، وكلمة «أن» في قوله: «أن يخفف» زائدة؛ تشبيهًا لكلمة «لعل» بلفظ «عسى»، ويدل عليه الروايات الآتية بحذفها. وزيادة «أن» لا تمنع عن نصب المضارع بعدها، كالحروف الجارة الزائدة، والله تعالى أعلم. قوله: لصاحب القبر: أي في شأنه. قوله: ولم يذكر سوى بول الناس: أي ذكر بوله، وذكره بمنزلة ذكر بول الناس؛ لأن خصوصية الأشخاص مطروحة في باب الأحكام إلا بدليل، وأما بول غير الناس فلا ذكر له في الحديث، فلا يصح الاستدلال به على نجاسة بول مأكول اللحم، وكذا لا يصح الاستدلال على ذلك برواية لا يستتر من البول؛ لوجوب حمله =

٢١٧- حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ* بْنُ إِبْرَاهِيمَ* قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ* قَالَ: حَدَّثَنِي رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ* قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ

ابْنُ أَبِي مَيْمُونَةَ* عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ* قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَبَرَّزَ لِحَاجَتِهِ أَتَيْتُهُ بِمَاءٍ فَيَغْسِلُ بِهِ.

ترجمة

٥٩- بَابُ*

٣٥/١

٢١٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى* قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَازِمٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ* عَنْ مُجَاهِدٍ* عَنْ طَاوُسٍ* عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ*

بالحاء المعجمة

قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِقَبْرَيْنِ فَقَالَ: «إِنَّهُمَا لِيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنَ الْبَوْلِ، وَأَمَّا الْآخَرُ

فَكَانَ يَمِشِي بِالتَّيْمَةِ». ثُمَّ أَخَذَ جَرِيدَةً رَطْبَةً فَشَقَّهَا نِصْفَيْنِ، فَغَرَزَ فِي كُلِّ قَبْرٍ وَاحِدَةً. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَ فَعَلْتَ هَذَا؟ قَالَ:

أي عند الراس. (ع)

«لَعَلَّهُ يُخَفِّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَبْسَبَا».

قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى* وَحَدَّثَنَا وَكِيعٌ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا مِثْلَهُ.

١. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا». ٢. فيغسل: ولأبي ذر: «فيغتسل». ٣. باب: كذا لأبي ذر: لا يستتر: وفي نسخة: «لا يستتره».

ترجمة: قوله: إذا تبرز لحاجته أتيت به ماء الخ: قال شيخ المشايخ في «التراجم»: التبرز وإن كان في متفاهم العرف يحمل على الغائط، لكن الصحابي لما حكى فعله وهو الذهاب إلى القضاء، والذهاب إليه قد يكون للبول أيضاً، فبالنظر إلى هذا العموم استدل البخاري بالحديث على ثبوت الغسل من البول ومثل هذا الاستدلال كثير شائع عند المؤلف. اهـ قلت: هذا هو الأصل الخمسون من أصول التراجم المتقدمة في الجزء الأول من هذه التراجم. ويمكن عندي أن يقال: إن البول لازم للبراز عادة، وفيه قصة معروفة لأستاذ الأساتذة مُلّا جيون مؤلف «نور الأنوار».

قوله: باب: (بلا ترجمة) وفي «تراجم شيخ المشايخ»: ليس هذا الباب في كثير من النسخ، والصحيح عدمه. وكتب الشيخ في «اللامع»: ولعله زاد لفظ «الباب» ههنا نظراً إلى إطلاق البول ههنا فيعم كل بول، وتقبيده بالإنسان في الأول. ثم لا يُتَوَهَّمُ أن النهي إنما هو مختص ببول نفسه، فلا ضمير في بول غيره ولو إنساناً؛ لأن الحكم في مثل هذا لا يتفاوت بين رجل ورجل. اهـ وفي «هامشه»: حاصل ما أفاده الشيخ أنه لما كان في بعض طرق الحديث لفظ البول مطلقاً بدون التقيد ببوله بثبوت عليه بلفظ «الباب»؛ إشارة إلى مستدل من قال بالتحرز عن الأبوال كلها. وكذا حكى مولانا حسين علي في «تقريره»؛ إذ قال: ولعله أدخل لفظ «الباب» إشارة إلى أنه ذكر في هذا الحديث لفظ البول بلا ضمير نفسه. اهـ وبسط في هامش «اللامع» أقوال الشراح مبسوطة، وفي آخره: وقد عرفت مما سبق أن الشراح والمشايخ كلهم اختلفوا في توجيه الغرض بهذا الباب على أقوال عديدة: منها رأي شيخ المشايخ أن الباب ههنا لا يصح. ومنها رأي القطب الجنحوي أنه للتنبيه على عموم البول. ومنها رأي شيخ الهند أنه للتنبيه على كون البول موجباً لعذاب القبر، قلت: ولذا رقم الشيخ عليه في الجدول الرابع في آخر تراجمه نقطة واحدة كما عرفت في الجزء الأول من هذه التراجم، وهو عنده علامة لتشحيذ الأذهان. ومنها رأي الحافظ أنه للتنبيه على وجوب غسل ما انتشر من البول على المخل. ومنها رأي العلامة العيني أنه للتنبيه على الاختلاف في السند. ومنها رأي الكرماني أنه للتنبيه على وجوب غسل البول. والأوجه عند هذا العبد الضعيف أنه للتنبيه على وجوب الاستنجاء أي الاستبراء، والاستحمار للبول ... إلى آخر ما في الهامش.

سهر: قوله: قال ابن المثنى: أراد بهذا الإسناد التقوية وتصريح لفظ «سمعت»؛ لأن الأعمش مدلس، ومعنعة الأعمش لا تعتبر، إلا إذا عُلم سماعه. (الكواكب الدراري)

* أسماء الرجال: يعقوب: الدورقي. إسماعيل بن إبراهيم: هو ابن عُليّة، وليس هو أخا يعقوب. روح بن القاسم: التميمي العنبري. عطاء بن أبي ميمونة: أبو معاذ البصري، مولى أنس ؓ. باب: بالتونين من غير ترجمة. محمد بن المثنى: البصري. محمد بن حازم: أبو معاوية الضرير. الأعمش: سليمان بن مهران، الكوفي الأسدي. مجاهد: هو ابن جبر. طاووس: ابن كيسان. قال ابن المثنى: قد وصل أبو نعيم هذا في «مستخرجه» من طريق محمد بن المثنى عن وكيع وأبي معاوية جميعاً عن الأعمش.

سند = على معنى بوله؛ توفيقاً بين الروايات، إما بحمل اللام على العهد أو على أنه بدل من المضاف إليه. وفي هذا تنبيه على أنه لا بد للمستدل بالحديث من تتبع رواياته، فيستدل بملاحظته جميع الروايات، فإن أمكن الترجيح أو التوفيق فذاك، وإلا فيطرح خصوصية الروايات، ويستدل بالقدر المشترك بينها؛ ضرورة أن تعدد الروايات إنما يكون من تغيير الرواة ونقلهم الحديث بالمعنى، وإلا فمعلوم أن تمام الروايات المختلفة ليست من كلام الرسول ﷺ في حديث واحد، فالاستدلال بكل رواية على حدة عند اختلاف الروايات في حديث واحد مشكل.

٣٥/١

٦٠- بَابُ تَرْكِ النَّبِيِّ ﷺ وَالنَّاسِ الْأَعْرَابِيِّ حَتَّى قَرَعَ مِنْ بَوْلِهِ فِي الْمَسْجِدِ

الرفع باعتبار العطف على المحل. (ع)

٢١٩- حَدَّثَنَا مُوسَى * بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَامٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ * عَنْ أَنَسٍ * بْنِ مَالِكٍ * رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى

لئلا يتضرر بالقطع

أَعْرَابِيًّا يَبُولُ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ: «دَعُوهُ». حَتَّى إِذَا قَرَعَ دَعَا بِمَاءٍ فَصَبَّهُ عَلَيْهِ.

لئلا يقطر بوله في مواضع من المسجد

هو ذو الحريضة. (ع)

٦١- بَابُ صَبِّ الْمَاءِ عَلَى الْبَوْلِ فِي الْمَسْجِدِ

٣٥/١

٢٢٠- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ * عَنِ الزُّهْرِيِّ * قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ

مكبرا

مصغرا

أَبَا هُرَيْرَةَ * رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَامَ أَعْرَابِيٌّ فَبَالَ فِي الْمَسْجِدِ فَتَنَاوَلَهُ النَّاسُ، فَقَالَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ: «دَعُوهُ، وَهَرِيقُوا عَلَى بَوْلِهِ سَجَلًا مِنْ

أي بالسهم كقوفهم: «مه مه» ونحوه

أصله: أريقوا. (ع)

مَاءٍ - أَوْ دَنُوبًا مِنْ مَاءٍ - فَإِنَّمَا يُعْتَمِدُ مُيَسَّرِينَ، وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسَّرِينَ».

يفتح الدال المعجمة، الدلو الملائ

٢٢١- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ * قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى * بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ * رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

الأنصاري

ح: وَحَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ * عَنْ يَحْيَى * بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ * رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَبَالَ فِي

الأنصاري

ابن بلال

طَائِفَةِ الْمَسْجِدِ، فَرَجَرَهُ النَّاسُ، فَتَهَاهُمْ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا قَضَى بَوْلَهُ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِدُنُوبٍ مِنْ مَاءٍ، فَأَهْرِيقْ عَلَيْهِ.

أي ناحية

٦٢- بَابُ بَوْلِ الصَّبْيَانِ

٢٢٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ * بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ هِشَامٍ * بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا

قَالَتْ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَبِيٍّ، فَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَأَتْبَعَهُ إِيَّاهُ.

أي أتبع رسول الله ﷺ البول بالماء. (خ)

أي رضيع. هو عبد الله بن الزبير. (ع)

١. عن النبي ﷺ: وفي نسخة بعده: «بهذا». ٢. قال: وفي نسخة: «يقول». ٣. فأهريق: وفي نسخة: «فهريق».

ترجمة قوله: باب ترك النبي ﷺ الخ: لما كان أوامر النبي ﷺ بتنظيف المساجد وتطبيخها وتطهيرها تقتضي أن تصان عن النجاسات، وإن وقعت منعت ما أمكن. ومقتضاها أن البائل يمنع عنه على الفور لئلا يكثر النجاسة، ترجم المصنف لحديث الباب؛ تنبيهًا على أن المفسدة إذا تزايد بالمنع لا تمنع، فإن البول لا يمنع غالبًا بعد الشروع، ولو امتنع تضرر، وإن هرب بالزجر تفشو النجاسة على بقع المسجد. وفي «تراجم شيخ المشايخ»: غرض الباب أنه إذا قبل أمران متعارضان في كليهما مفسدة اختير أهونهما. وكان الأهون ههنا تركه حتى يفرغ لأن تنجس المسجد أمر قد فرغ عنه، فلا يفيد النهي طائلاً إلا إضراراً وإهلاكاً إياه. انتهى مختصراً وكتب الشيخ في «اللامع»: لما كان التشديد في أمر البول يقتضي أن يشدد في مثل ما فعله الأعرابي، وضع باباً للإشارة أن من المفاصد ما هي مختارة، خوفاً من أكثر منها ومن أشد منها. فلو قطعوا على الأعرابي بوله لربما أدى إلى تنجيس سائر المسجد، وتنجيس ثياب نفسه، أو كان ذلك مورثاً له مرضاً. اهـ

قوله: باب صب الماء على البول في المسجد: لعل المصنف أشار إلى مسألة خلافية وهي أن الأرض تطهر بصب الماء كما عليه الجمهور، أو يشترط له الحفر أيضاً كما نقلوه عن الحنفية وإن لم يصح النقل عنهم. نعم، هذا قول المروزي إذ قال: لا تطهر الأرض إلا بأن تحفر، أو يجعل على ظاهرها تراب فتصير النجاسة باطنة كما في «الأوجز»، أو تطهر بالحناف أيضاً كما هو مذهب الحنفية، وأحد أقوال الثلاثة مع الحنفية ولا يبعد أن يقال: إن الغرض دفع ما يؤثم من صب الماء الزيادة في تنجيس المسجد.

قوله: باب بول الصبيان: قال شيخ المشايخ في «التراحم»: غرضه أن التطهير من بول الصبيان يحصل بإتباع الماء لنضجه، ولا حاجة إلى الغسل كما هو مذهب الشافعي. اهـ

سهر: قوله: سجلاً: [يفتح السين، الدلو إذا كان فيه الماء، قل أو كثر. و«الدنوب»: الدلو ملآن، يذكر ويؤنث، ولا يقال وهما فارغتان: سحل ودنوب.]

قوله: أو دنوباً: كلمة «أو» يحتمل أن يكون من كلام رسول الله ﷺ فيكون للتخيير، أو من الراوي فيكون للتأكيد. وقوله: «من ماء» زيادة زيدت للتأكيد. (الكواكب الدراري)

قوله: بصي: [أراد به ابن أم قيس المذكور بعده. (فتح القدير)]

* أسماء الرجال: موسى: التبوذكي البصري. همام: هو ابن يحيى بن دينار، العوذى. إسحاق: ابن عبد الله بن أبي طلحة، الأنصاري. أنس: هو ابن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أبو اليمان: الحكم بن نافع، الحمصي. شعيب: ابن أبي حمزة. الزهري: محمد بن مسلم. أبا هريرة: عبد الرحمن بن صخر. عبدان: هو عبد الله، العتكي. عبد الله: ابن المبارك. يحيى: هو ابن سعيد، الأنصاري. سليمان: ابن بلال. عبد الله: ابن يوسف، التنيسي. مالك: ابن أنس، إمام دار الهجرة. هشام: ابن عروة بن زبير بن العوام.

٢٢٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنِ ابْنِ شِهَابٍ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ، عَنْ أُمِّ قَيْسٍ *
التنيسي ^{إمام من الأئمة} ^{الزهرري}

بِنْتُ مُحْصَنٍ ^{كمنبر}: أَنَّهَا أَتَتْ بِابْنٍ لَهَا صَغِيرٍ - لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ - إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَجْلَسَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حِجْرِهِ، فَبَالَ عَلَى
تَوْبِهِ، قَدَعًا بِمَاءٍ فَتَضَحَّهُ وَلَمْ يَغْسِلْهُ. ^{سهر}
أي رضيع

٦٣- بَابُ الْبُولِ قَائِمًا وَقَاعِدًا ^{ترجمة}
رشه من غير سيلان قوي. (خ) أي بالبلغة

٣٥/١

٢٢٤- حَدَّثَنَا آدَمُ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * عَنِ الْأَعْمَشِ * عَنْ أَبِي وَائِلٍ * عَنْ حُذَيْفَةَ * ^{سهر} قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ سُبَابَةَ قَوْمٍ فَبَالَ
الكناسة، قيل: المربة

قَائِمًا، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ.

٦٤- بَابُ الْبُولِ عِنْدَ صَاحِبِهِ وَالتَّسْتَرِّ بِالْحَائِطِ ^{ترجمة}

مطابقته للترجمة ظاهرة؛ لأنه إذا جاز قائما فقاعدًا أجوز

٣٥/١

٢٢٥- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ * قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ * عَنْ مَنْصُورٍ * عَنْ أَبِي وَائِلٍ * عَنْ حُذَيْفَةَ * ^{سهر} قَالَ: رَأَيْتُنِي أَنَا

وَالنَّبِيَّ ﷺ نَتَمَاشَى، فَأَتَى سُبَابَةَ قَوْمٍ خَلَفَ حَائِطٍ، فَقَامَ كَمَا يَقُومُ أَحَدُكُمْ فَبَالَ، فَانْتَبَذْتُ مِنْهُ، فَأَشَارَ إِلَيَّ فَجِئْتُهُ، فَقُمْتُ
عِنْدَ عَقِبِهِ حَتَّى فَرَغَ. ^{سهر}
الرواية على الصب، ويجوز الرفع. (ع ك) الكناسة
جدار

٦٥- بَابُ الْبُولِ عِنْدَ سُبَابَةِ قَوْمٍ ^{ترجمة}

٣٦/١

٢٢٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرُورَةَ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * عَنْ مَنْصُورٍ * عَنْ أَبِي وَائِلٍ *
بالمهمات

ترجمة: قوله: باب البول قائما وقاعدا: كتب شيخ المشايخ في «التراجم»: أي هو جائر، أثبت بالحديث الأول، والثاني بالطريق الأول، وهكذا قرره الشراح. وعندي أن غرض المؤلف من عقد الباب ليس إلا إثبات جواز البول قائما، فكانه قال: يجوز البول قائما أيضا، ولا ينحصر جوازه في القعود فقط. انتهى قلت: ما قاله الشراح هو الأصل التاسع عشر المتقدم في الجزء الأول من أصول التراجم. وفي هامش «اللامع»: قال ابن بطلان (وتبعه الكرماني): إن دلالة الحديث على القعود بالطريق الأول. وقال الحافظ: يحتمل أن يكون أشار بذلك إلى حديث عبد الرحمن بن حسنة الذي أخرجه النسائي وغيره؛ فإن فيه: «بال رسول الله ﷺ جالسا فقلنا: انظروا إليه يبول كما تبول المرأة ...» إلى آخر ما بسطه الحافظ. وهذا أيضا أصل مطرد عند الحافظ كما تقدم في الأصل الثامن والثلاثين من الأصول المقدمة. وتعقب العمري على كلام ابن بطلان والحافظ معاً، ثم قال: والأحسن أن يقال: لم يذكر القعود؛ لشهرته وعمل الناس عليه، أو إشارة إلى أنه لم يجد على شرطه. اهـ ولا يدخل هذا في الأصل التاسع والثلاثين؛ لأن جواز البول قاعداً متفق عليه.

والأوجه عندي أن الإمام البخاري مال في ذلك إلى مسلكت من أباحه مطلقاً، كسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير. وقال مالك: إن كان في مكان لا يتطير منه شيء فلا بأس به، وإلا فمكروه. ومذهب الحنابلة كما في «المغني»: يستحب أن يبول قائداً؛ لئلا يترشش. وفي «نيل المآرب»: ولا يكره البول قائماً - ولو لغير حاجة - بشرطين، الأول: أن يأمن تلويثاً، والثاني: أن يأمن ناظراً. وقال عامة العلماء: إنه مكروه كراهة تنزيه إلا لعذر، وهو مذهب الحنفية. فلما كان مختلفاً فيه أثبت جوازه، ولم يذكر للقعود دليلاً؛ لكونه متفقاً عليه. وزاد لفظ «القعود» في الترجمة؛ لئلا يوهم أفضلية القيام؛ فإنه لو ترجم بـ «البول قائماً» وذكر فيه حديث الباب أوهم استحبابه؛ لكونه فعلاً ﷺ. انتهى ملخصاً من هامش «اللامع» بزيادة من «الأوجز» قوله: باب البول عند صاحبه إلخ: وفي «تراجم شيخ المشايخ»: الغرض من عقد الباب أن ما نقل عنه ﷺ: «أنه كان إذا تبرز أبعد في المذهب» مخصوص بالغائط؛ لانكشاف العورة من كلاً الجانبين. وأما عند البول فيجوز أن يبول مستتراً بالحائط وصاحبه خلفه. اهـ قوله: باب البول عند سبابة قوم: ولعل المصنف أشار بذلك إلى ما ذكره الحافظ بحثاً أن إضافتها إلى القوم إضافة اختصاص لا ملك؛ لأنها لا تخلو عن النحاسة. وهذا يندفع إيراد من استشكله؛ لكون البول يوهي الجدار ففيه إضرار. وفي «تراجم شيخ المشايخ»: قصد المؤلف إثبات أن البول على سبابة قوم غير محتاج إلى الاستئذان منهم؛ لأن سبابة القوم غالباً يكون محللاً للأنجاس، فلا ضرر لهم بذلك.

سهر: قوله: فضضحه: وفي بعض الروايات: «فرشه»، وفي بعضها ورد لفظ «الصب»، فالمراد الغسل من غير فرك. (عمدة القاري) قوله: فبال قائماً: ذكروا له وجوها: منها أنه لبيان الجواز. ومنها أنه ﷺ لم يجد مكاناً للقعود. ومنها أن جانب سبابة كان مرتفعاً فيرجع البول، أو لمرض منعه عن القعود، أو للتداوي من وجع الصلب، كذا في «مجمع البحار». قوله: رأيتني: [معناه: رأيت نفسي ورأيت النبي ﷺ]. قوله: إلى: [في رواية مسلم: «ادنه»، ورواية الطبري: «استرني». (عمدة القاري)]

* أسماء الرجال: عبد الله: ابن يوسف، التنيسي. مالك: ابن أنس، إمام دار الهجرة. ابن شهاب: الزهرري. أم قيس: ذكرها الذهبي في «تجريد» في «الكنى»، ولم يذكر لها اسماً، وقال عبد الله بن عبد البر: اسمها جذامة (بالجيم والذال المعجمة)، وعند السهيلي: آمنة. آدم: ابن أبي إياس. شعبة: ابن الحجاج. الأعمش: سليمان بن مهران.

أبو وائل: شقيق، الكوفي. حذيفة: ابن اليمان، واسم اليمان حُسَيْل (بهمزتين مصغراً) ويقال: حُسَيْل (بكسر ثم سكون العبيسي). (إرشاد الساري) عثمان بن أبي شيبة: نسبة لجدّه؛ لشهرته به، وإلا فاسم أبيه محمد بن إبراهيم، الكوفي. جرير: هو ابن عبد الحميد، الكوفي. منصور: هو ابن المعتمر، الكوفي. أي وائل: شقيق بن سلمة، الكوفي. حذيفة: ابن اليمان، العبيسي. محمد: ابن عررة بن البرند، السامي. شعبة: هو ابن الحجاج، العتكي. منصور وأبو وائل: تقدماً آنفاً.

قَالَ: كَانَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ يُشَدِّدُ فِي الْبَوْلِ وَيَقُولُ: إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانُوا إِذَا أَصَابَ ثَوْبٌ أَحَدَهُمْ قَرَصَهُ. فَقَالَ حُذَيْفَةُ:
لَيْتَهُ أَمْسَكَ، أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُبَّاطَةَ قَوْمٍ قَبَالَ قَائِمًا.
سهر من التشديد. (خ) أي عن هذا التشديد

٦٦- بَابُ غَسْلِ الدَّمِ

٣٦/١

٢٢٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى * قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى * عَنْ هِشَامٍ * قَالَ: حَدَّثَنِي فَاطِمَةُ عَنْ أَسْمَاءَ بنت الصديق هي أسماء الراوية قَالَتْ: جَاءَتِ امْرَأَةً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: أَرَأَيْتَ إِحْدَانَا تَحِيضُ فِي الثَّوْبِ، كَيْفَ تَصْنَعُ؟ قَالَ: «تَحْتُهُ، ثُمَّ تَقْرُصُهُ بِالْمَاءِ، وَتَنْصَحُهُ وَتُصَلِّي فِيهِ».
بضم الحاء المهملة أي تحكه القطع بالظفر والأصابع من باب «فتح بفتح» أي تغسله. (ع) أي تصل الدم إلى الثوب أخبرني

٢٢٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ * قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ * قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ * بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ * عَنْ عَائِشَةَ بنت الصديق قَالَتْ: جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي امْرَأَةٌ أُسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ، أَفَأَدْعُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا، إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَ بِحَيْضٍ، فَإِذَا أَقْبَلَتْ حَيْضَتُكَ فَدَعِيَ الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَذْبَرَتْ فَاعْغِصِي عَنْكَ الدَّمَ ثُمَّ صَلِّي». قَالَ: وَقَالَ أَبِي:
بضم الميملة. (ك، ع، خ) أي استعمر دمي. (خ) بضم الحاء المهملة أي تحكه القطع بالظفر والأصابع من باب «فتح بفتح» أي تغسله. (ع) أي دم عرق مضغرا

«ثُمَّ تَوَضَّعِي لِكُلِّ صَلَاةٍ حَتَّى يَجِيءَ ذَلِكَ الْوَقْتُ».
أي لكل وقت صلاة. (ع) أي وقت الحيض الذي كان عادتكم. (خ)

١. محمد: كذا للأكثر، وللأصلي: «محمد بن سلام»، وفي نسخة: «محمد هو ابن سلام». ٢. ابن عروة: كذا للأصلي.

ترجمة: قوله: باب غسل الدم: سكت الشراح عن غرض المؤلف، ولا يبعد عندي أن يكون غرضه التنبيه على أنه لا بد للدم من غسله، فهو متعين فيه وإن كان الوارد فيه أيضاً ألفاظ النضح والرش وغيرها. ففعل المصنف ذكره فيما بين روايتي النضح والفرك؛ تنبيهاً على أنهما لا يكفيان فيه. والأوجه أن تكون الترجمة شارحةً لحديث النضح الوارد فيه. وكتب الشيخ في «اللامع»: يعني بذلك أنهم وإن اختلفوا في نقض الوضوء بخروجه، إلا أنهم متفقون على نجاسته. ثم الرواية الأولى لغسل الثوب، والثانية لغسل البدن. اهـ وفي «هامشه»: وهو كذلك، إلا أنهم اختلفوا في مقدار ما يُغْفَى من الدم، وبسط فيه اختلافهم في ذلك. وفيه أيضاً: لا يذهب عليك أن الإمام البخاري ترجم بمعنى ذلك ثلاثة أبواب: الأول هذا، والثاني سيأتي في «كتاب الحيض» من «باب غسل دم الحيض»، والثالث ما فيه أيضاً «باب غسل الحيض»، فلا بد من تفريق الأغراض في الثلاثة ... إلى آخر ما بسط في هامش «اللامع».

سهر: قوله: يشدد: أي كان محتاطاً عظيماً في الاحتراز عن رشاشة، حتى كان يبول في القارورة. (الكواكب الدراري وعمدة القاري)
قوله: ليته أمسك: قول حذيفة، أي ليت أبا موسى أمسك نفسه عن هذا التشديد أو لسانه عن هذا القول أو كليهما عن كليهما، ومقصوده أن هذا التشديد خلاف السنة؛ فإن النبي ﷺ بال قائماً، ولا شك في كون القائم معرضاً للرشاش، ولم يلتفت ﷺ إلى هذا الاحتمال، ولم يتكلف البول في القارورة. وقال ابن بطال: وهو حجة لمن رخص في يسير البول؛ لأن المعهود ممن بال قائماً أن يتطير إليه مثل رؤوس الإبر، وفيه يسرٌ وسماحةٌ على هذه الأمة، حيث لم يوجب القرض كما أوجب على بني إسرائيل. (عمدة القاري)
قوله: توضي: قال العيني: ادعى قوم أن هذه المقولة هي موقوفة على عروة. وقال الكرماني: السياق يقتضي الرفع، وتبعه ابن حجر، والله أعلم بالصواب.
* أسماء الرجال: محمد بن المثني: العنزي، المعروف بالزُّمِن. يحيى: هو ابن سعيد، القطان. هشام: هو ابن عروة بن الزبير. محمد: ابن سلام، البيهقي. أبو معاوية: هو ابن خازم، الضرير. هشام: ابن عروة. عن أبيه: عروة بن الزبير.

سند: قوله: ثم تقررصه بالماء: استدلل به على تعين الماء لغسل النجاسة الحقيقية، لا بمفهوم اللقب - كما قيل - بل بأن خبر الشارع أمر، والأمر باستعمال الماء يوجب تعينه وتجويز الغير مبطل للأمر، ولكن هذا لو كان الأمر متوجهاً إلى خصوصية الماء، لكن الغالب أنه ليس كذلك، وذكر الماء؛ لأنه المعتاد لا لاشتراطه خصوصيته، فالاستدلال ضعيف، والله تعالى أعلم.

٦٧- بَابُ غَسْلِ الْمَنِيِّ وَفَرَكِهِ وَغَسْلِ مَا يُصِيبُ مِنَ الْمَرْأَةِ

أي بيان غسل ما يصيب الثوب أو الجسد من المرأة عند مخالطته إياها. (ع)

٢٢٩- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ* قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ الْحِزْرِيُّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ*

المروزي

عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كُنْتُ أَغْسِلُ الْجَنَابَةَ مِنْ ثَوْبِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَيَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ وَإِنْ بَقِيَ الْمَاءُ فِي ثَوْبِهِ.

أي أثرها

٢٣٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ* قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رضي الله عنها، ح: وَحَدَّثَنَا

مُسَدَّدٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنِ الْمَنِيِّ يُصِيبُ

ابن مسرهد

الثَّوْبَ، فَقَالَتْ: كُنْتُ أَغْسِلُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَيَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ وَأَثَرُ الْغَسْلِ فِي ثَوْبِهِ بَقِيَ الْمَاءُ.

أي عن حكمه

أي هو بقع الماء أو هو بدل عن الأثر ويجوز النصب. (ع)

١. ابن المبارك: كذا للمستطلي والكشميهني. ٢. يزيد: ولأبي السكن: «يزيد، يعني ابن زريع».

٣. عمرو: وفي نسخة بعده: «يعني ابن ميمون».

ترجمة: قوله: باب غسل المني وفركه وغسل ما يصيب من المرأة: كتب الشيخ قدس سره في «اللامع» أما الجزء الأول من أجزاء الترجمة فثابت من لفظ الروايتين معاً. وأما الثالث فبلفظ الجنابة، وهو مطلق يعم جنابة الرجل والمرأة. وأما الثاني منها فثابت قياساً؛ لأن الصلاة لما جازت في الثوب الباقي فيه أثر المني تجوز أيضاً في الثوب الذي فرك منه المني ولم يغسل؛ وذلك لحصول المقصود فيهما، وهو تقليل النجاسة؛ فإن المني لما فيه من كثرة الابتلاء لم يعزم إزالته بالكليّة، بل عُفِيَ قليله وإن كان نجساً. وعلى هذا فلا يفوت شيء من أجزاء الترجمة الثلاثة. اهـ وفي «هامشه»: ذكر الإمام البخاري في الترجمة ثلاثة أجزاء، والأول منها ثابت بلا مرية بخلاف الآخرين. وأجاد الشيخ في إثباتها كلها، فله دره! وأما الشراح فاختلّفوا فيها كما ستري.

أما الجزء الثاني - وهو fark - فقال الكرماني: إن قلت: الحديث لا يدل على fark. قلت: علم منه عدم الاكتفاء بالفرك، والمراد بالباب باب حكم المني غسلًا وفركًا في أن أيهما ثبت في الحديث؟ وما الواجب منهما؟ اهـ قلت: هذا هو الأصل التاسع والثلاثون من أصول التراجع. وقال الحافظ: لم يخرج البخاري حديث fark، بل اكتفى بالإشارة إليه في الترجمة على عادته؛ لأنه ورد في حديث عائشة، ثم ذكر الروايات عنها في fark المروية في غير البخاري، وهذا هو الأصل الثامن والثلاثون من أصول التراجع. والعلامة العيني تعقب على كلام الحافظ حسب عادته أشد التعقب وقال: قوله: «أكتفى بالإشارة إلخ» كلامٌ وإو..... إلى آخر ما قاله، ولم يأت بتوجيه لإثبات الترجمة، بل مال إلى أنه لا يثبت منها إلا الجزء الأول فقط. وأنت خبير بأن توجيه الشيخ - يعني إثباته بالقياس - أجود من هذا كله. ولا يبعد أيضاً أن يقال: إن إضافة fark في الترجمة تنبيه على أن الوارد في الروايات من الغسل ليس للاحتراز كما تقدم في الأصل الرابع والثلاثين من أصول التراجع.

وأما الجزء الثالث - وهو غسل ما يصيب من المرأة - فلا يثبت أيضاً عند العيني. وقال الكرماني: علم من الحديث غسل رطوبة الفرج أيضاً؛ إذ لا شك من اختلاط المني بها عند الجماع. أو أنه ترجم بما جاء في هذا الباب، واكتفى في إيراد الحديث ببعضه، وكثيراً يفعل مثل ذلك. أو كان في قصده أن يضيف إليه ما يتعلق به ولم يتفقد له. اهـ وقال الحافظ: في هذه المسألة حديث صريح، ذكره المصنف في آخر «كتاب الغسل» من حديث عثمان، ولم يذكره ههنا، كأنه استنبطه من حديث الباب بأن المني الحاصل في الثوب لا يخلو غالباً من مخالطة ماء المرأة ورطوبتها. اهـ وما يظهر لهذا العبد الضعيف أن المراد في هذه الترجمة بقوله: «غسل ما يصيب من المرأة» غير المراد من الترجمة الآتية في آخر الغسل «باب غسل ما يصيب من فرج المرأة» كما يدل عليه فرق ألفاظ الترجمتين، فالمراد ههنا بيان الغسل من مني المرأة، وهناك غسل ما يصيب من رطوبة الفرج. وعلى هذا لا يرد على المصنف أن الترجمة مكررة، وهو الظاهر عندي من كلام الشيخ؛ إذ قال: وأما الثالث فبلفظ الجنابة، وهو يعم جنابة الرجل والمرأة. وعلى هذا فإثباتها بالحديث واضح بلفظ الجنابة والمني. ويدل عليه أيضاً أن الإمام البخاري ذكر في هذا الباب روايات المني، وذكر في الباب الآتي روايات الإكسال، فلا مني فيها، فليس فيها إلا رطوبة الفرج.

سهر: قوله: الجزري: منسوب إلى «جزيرة»، وكان ميمون بن مهران - والد عمرو - نزهاً، فنسب إليها ولده. ومن قال: «الجزري» فقد غلط.

قوله: وإن بقع الماء: بضم الموحدة وفتح القاف وبالعين المهملة، جمع «بقعة» كالنطفة والنطفة. و«البقعة»: قطعة من الأرض، يخالف لوغها لوناً ما يليها. وفي بعضها: «بُقْع» بضم الباء وسكون القاف جمع «بقعة» كتمر وتمرّة. قال التيمي: يريد بالبقعة الأثر. فإن قلت: الحديث لا يدل على fark ولا غسل ما يصيب من المرأة. قلت: علم من الغسل عدم الاكتفاء بالفرك، والمراد من الباب باب حكم المني غسلًا وفركًا في أن أيهما يثبت بالحديث؟ وما الواجب منهما؟ وعلم أيضاً غسل رطوبة فرج المرأة؛ إذ لا شك من اختلاط المني بها عند الجماع. أو أنه ترجم بما جاء في هذا الباب، واكتفى في إيراد الحديث ببعضه، وكثيراً يفعل مثل ذلك. أو كان في قصده أن يضيف إليه ما يتعلق به ولم يتفقد له. أو لم يجد رواية بشرطه. (الكواكب الدراري) وقال في «الفتح»: لم يخرج البخاري حديث fark، بل أكتفى بالإشارة إليه في الترجمة على عادته؛ لأنه ورد من حديث عائشة أيضاً، كما سنذكره، وليس بينهما تعارض؛ لأن الجمع على القول بظاهرة المني بأن يعمل الغسل على التذلل للتنظيف، لا على الوجوب. وعلى القول بنجاسته بأن يعمل الغسل على ما كان رطباً والفرك على ما كان يابساً. انتهى

* أسماء الرجال: عبدان: هو عبد الله بن عثمان، المروزي. سليمان بن يسار: مولى ميمونة. قتيبة: هو ابن سعيد، الثقفى. يزيد: هو ابن زريع، أبو معاوية البصري. أو هو ابن هارون، أبو خالد الواسطي، وكلاهما ثقة. مسدد: هو ابن مسرهد، الأسدي البصري. عبد الواحد: هو ابن زياد، البصري. والرواة الباقون من هذا السند هم السابقون.

٣٦/١

٦٨- بَابُ: إِذَا غَسَلَ الْجَنَابَةَ أَوْ غَيْرَهَا فَلَمْ يَذْهَبْ أَثَرُهُ

أي هذا باب في بيان حكم غسل المني وغيره. (ع) نحو دم الحيض أي أثر الغسل. (ك)

٢٣١- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ

فِي الْقَوْبِ تُصِيبُهُ الْجَنَابَةُ، قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: كُنْتُ أَغْسِلُهُ مِنْ تَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ وَأَثَرُ الْغُسْلِ فِيهِ بُقْعُ الْمَاءِ.

٢٣٢- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ سُلَيْمَانَ* بْنِ يَسَارٍ، عَنْ

عَائِشَةَ ﷺ: أَنَّهَا كَانَتْ تَغْسِلُ الْمَنِيَّ مِنْ تَوْبِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ أَرَاهُ فِيهِ بُقْعَةً أَوْ بُقْعًا.

هذا كلام عائشة أو شك من أحد رواه. (ف)

٣٦/١

٦٩- بَابُ أَبْوَالِ الْإِبِلِ وَالذَّوَابِّ وَالْغَنَمِ وَمَرَايِضِهَا

ترجمة سهر

وَصَلَّى أَبُو مُوسَى ﷺ فِي دَارِ الْبَرِيدِ وَالسَّرْقِينِ وَالْبَرِيَّةِ إِلَى جَنْبِهِ، فَقَالَ: هَهُنَا وَتَمَّ سَوَاءٌ.

أي الأشعري منزل بالكوفة ينزل فيها الرسل. بالرفع لا غر. (ق) أي الصحراء

٢٣٣- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ* عَنْ حَمَّادٍ* بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ*، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ*، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَدِمَ أَنَسٌ مِنْ عُكْلٍ أَوْ

عُرَيْنَةَ فَاجْتَوَا الْمَدِينَةَ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِلِقَاحٍ وَأَنْ يَتَرَبُّوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا، فَانْظَلَفُوا.

بكسر اللام، والواحدة «لقوح». (ك)

قيلتان أي أصابع الحمى وهو المرض

١. أثره: وفي نسخة: «أثرها». ٢. إسماعيل: ولأبي ذر بعده: «المنقري». ٣. سمعت: وللكشميهني: «سألت». ٤. النبي: كذا للحموي والمستلمي، وفي نسخة: «رسول الله». ٥. أراه: وفي نسخة: «أرى» [أبصر]. ٦. أنس: وفي نسخة بعده: «بن مالك». ٧. أناس: وللأصيلي والحموي والكشميهني: «ناس».

ترجمة: قوله: باب إذا غسل الجنابة أو غيرها: لم يذكر الغير صريحاً، بل الحق به قياساً، أو أشار إلى ما رواه أبو داود وغيره أن نحوه ﷺ قالت: «ليس لي إلا ثوب واحد» الحديث، وفيه: «يكفيك الماء، ولا يضرك أثره». ويحتمل أن يكون زيادة «أو غيرها» من الأصل الرابع والثلاثين، فلا يحتاج لإثباتها إلى دليل. انتهى من هامش «اللامع»

قوله: باب أبواب الإبل إلخ: وتقدم قريباً في «باب غسل البول» اختلاف الأئمة في أبواب ما يؤكل لحمه، وظاهر تبويب المصنف أنه مال إلى طهارتها موافقاً لمذهب الإمام مالك، خلافاً للحنفية والشافعية والجمهور. انتهى من هامش «اللامع» قوله: والسريقين: كتب الشيخ في «اللامع»: ولا يمكن خلوه من البول، على أن الدابة إذا البت في محل فإن رشاش بوله ينتضح على جوانب هذا المحل وأطرافه، فلا ريب في كون بعض منه تحت قدمي أبي موسى، والجواب: أنه لم يصرح بصلاته ثم على غير شيء، وهو المراد، وإنما كان صلى على شيء طاهر، وبذلك يصح قوله: «ههنا وتَمَّ سواء»؛ فإن السريقين متفق على نجاسته، فافهم. اهـ وفي «هامشه»: دفع الشيخ بقوله: «ولا يمكن خلوه من البول...» ما يرد على المصنف أن الترجمة في الأبوال، والأثر في السريقين؟ والأوجه عندي في الجواب: أنهم لم يفرقوا بين الأبوال والأرواث في النجاسة، فيصح الاستدلال بأحدهما على الآخر. وما أجابه الشيخ قدس سره بقوله: «إنه لم يصرح بصلاته على غير شيء»، بذلك أحاب عامة الشراح. والأوجه عندي في الجواب: أن الظاهر أن أبا موسى صلى في موضع كان السريقين قريباً منه، وعليه كان الإشكال بقرب السريقين. ويدل على ذلك لفظ الثوري في «جامعه»: «على مكان فيه سريقين»، وأوضح منه في الدلالة لفظ البخاري: «والسريقين والبرية إلى جنبه»... إلى آخر ما بسط في هامش «اللامع».

سهر: قوله: فلم يذهب أثره: [أي أثر الشيء المغسول، ومراده أن ذلك لا يضر. (فتح الباري)]

قوله: وأثر الغسل فيه: يحتمل أن يكون الضمير راجعاً إلى أثر الماء أو إلى الثوب، ويكون قوله: «بقع الماء» بدلاً من قوله: «أثر الغسل»، والمعنى: أثر الجنابة المغسولة فيه من بقع الماء المذكور. وقوله في الرواية الأخرى: «ثم أراه فيه» بعد قوله: «تغسل المني» يرجح هذا الاحتمال الأخير؛ لأن الضمير يرجع إلى أقرب المذكور، وهو المني. (فتح الباري)

قوله: والسريقين: يحتمل العطف على «الدار» وعلى «البريد». وقد يروى بالرفع أيضاً على أنه مبتدأ، «والبرية» عطف عليه، وإلى جنبه خبرهما. (الخيز الجاري والكواكب الدراري)

* أسماء الرجال: موسى بن إسماعيل: التبوذكي. عبد الواحد: ومن بعدهم، تكرر ذكرهم. عمرو بن خالد: أبو الحسن، الحرازي. زهير: هو ابن معاوية، الجعفي.

عمرو وسليمان: هما المذكوران. سليمان بن حرب: الواشحي. حماد: ابن زيد بن درهم، الأزدي. أيوب: هو ابن أبي قتيبة، السخيتاني البصري. أبي قلابة: عبد الله بن زيد، الجرهمي.

سند: قوله: وأثر الغسل فيه: الظاهر أن المراد بـ«أثر الغسل» هو أثر الماء، لا أثر المني المغسول، وهو المراد بقولها: «ثم أراه فيه بقعة» في الرواية الثانية؛ ترفيقاً بين الروايات، فلا استدلال به على بقاء أثر المني مشكل.

فَلَمَّا صَحُّوا قَتَلُوا رَاعِيَ النَّبِيِّ ﷺ وَاسْتَأْفَوْا النَّعَمَ. فَجَاءَ الْخَبَرُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ. فَلَمَّا ارْتَفَعَ النَّهَارُ جِيءَ بِهِمْ قَامَرٌ، فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَسَمَرَتْ أَعْيُنُهُمْ، وَأُلْقُوا فِي الْحَرَّةِ يَسْتَسْقُونَ فَلَا يُسْقَوْنَ. قَالَ أَبُو قَلَابَةَ: فَهَؤُلَاءِ سَرَقُوا وَقَتَلُوا وَكَفَرُوا بَعْدَ إِيْمَانِهِمْ وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ.

روى بتخفيف الميم وتشديد الهاء، أي كحلها بمسامير نحسية. (ك)

٢٣٤- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو التَّيَّاحِ* عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي قَبْلَ أَنْ يُبْنَى الْمَسْجِدُ

فِي مَرَابِضِ النَّعَمِ.

٧٠- بَابُ مَا يَقَعُ مِنَ النَّجَاسَاتِ فِي السَّمَنِ وَالْمَاءِ

يعني ليس بنجس

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ*: لَا بَأْسَ بِالْمَاءِ مَا لَمْ يُغَيِّرْهُ طَعْمٌ أَوْ رِيحٌ أَوْ لَوْنٌ. وَقَالَ حَمَّادٌ*: لَا بَأْسَ بِرَيْشِ الْمَيْتَةِ. وَقَالَ الزُّهْرِيُّ فِي عِظَامِ

ابن أبي سليمان، شيخ أبي حنيفة

الْمَوْتَى نَحْوَ الْفِيلِ وَغَيْرِهِ: أَذْرَكْتَ نَاسًا مِنْ سَلَفِ الْعُلَمَاءِ يَمْتَشِطُونَ بِهَا وَيَدْهِنُونَ فِيهَا، لَا يَرَوْنَ بِهِ بَأْسًا. وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ

محمد. (ق)

بأن يصنعون آنية الدهن منها. (خ)

ما لم يؤكل. (ق)

وإِبْرَاهِيمُ: لَا بَأْسَ بِتِجَارَةِ الْعَاجِ.

أي عظم الفيل أو نابه. (خ)

النحوي. (ق)

١. النعم: وللحموي: «إبلهم». ٢. فأمر: وفي نسخة بعده: «بهم». ٣. فقطع: كذا للأكثر، وللمستمل والمحموي والأصلي: «بقطع».

ترجمة: قوله: باب ما يقع من النجاسات في السمن والماء: كتب الشيخ في «اللامع»: ظاهر كلامه أنه ذاهب إلى ما ذهب إليه مالك من أن الماء لا ينجسه اختلاط نجس ما لم يُغَيَّرْ أحد أوصافه، قل الماء أو كثر. ودلالة كلام الزهري على هذا المعنى ظاهرة. فأما كلام حماد فمعناه: أن الريشة لما لم يكن في وقوعها بالماء تغيير له لم ينجس الماء. وكذلك كلام الزهري في العاج، معناه أنه لو كان مطلق الاختلاط منجسًا من دون اعتبار الغلبة لكان الدهن ينجس بملاقاته العاج، والعلماء لا يبالون بذلك، فعلم أن النجاسة متوقفة على غلبة أحد أوصاف النجاسة. والجواب أما عن كلام الزهري الأول فإنه في الماء الكثير لا مطلقًا. وأما من كلام حماد فإن الريشة ليست بنجاسة إذا ليس ما عليها، وكذا العظم. فلا يمكن الاحتجاج بكلام الزهري الثالث أيضًا، مع أنه لا عبرة بكلام هؤلاء مخالفًا لما ثبت عنه ﷺ. ثم إن دلالة الروايات على الترجمة حسب ما قصد المؤلف ظاهرة؛ فإنه قصد أن السمن إنما لم ينجس لأن أحد أوصافه لم يتغير لوقوع الفأرة فيه. وكذلك الاستدلال بطهارة المسك؛ فإن الأمة قد تفتت على طهارته مع أنه دم في الأصل، فعلم أن الحكم يتغير من الطهارة إلى النجاسة وبالعكس بتغير الذات، فكذلك بتغير بعض الأوصاف. فأما إذا لم يتغير بوقوع النجس فيه شيء من الأوصاف الثلاثة، فلا معنى لتغير الحكم عليه من الطهارة إلى النجاسة.

سهر: قوله: قتلوا راعي النبي ﷺ: لم تختلف روايات البخاري في أن المقتول راعي النبي ﷺ، وفي ذكره بالإفراد، وكذا لمسلم، لكن عنده في رواية: «ثم مالوا على الرعاء فقتلوه» بصيغة الجمع، ونحوه لابن حبان، فيحتمل أن إبل الصدقة كان لها رعاء، فقتل بعضهم مع راعي اللقاح. (فتح الباري) قوله: سمرت: قال ابن حجر: لم تختلف روايات البخاري في أنه بالراء. انتهى [وفي رواية مسلم: «سمل» أيضًا] وفي «الجمع»: فعله قصاصًا؛ لأنهم سملوا عين الراعي وقطعوا يده ورجله، وليس فيه أن منع الماء عنهم كان بأمره ﷺ. وكان قبل النهي عن المثلة، وقيل: النهي للتنزيه. انتهى وقال النووي: إن المحارب المرتد لا حرمة له في سقي الماء ولا لغیره. انتهى وفي «الكرمانى»: اختلفوا في طهارة الأبوال، فقال مالك: بول ما يؤكل لحمه طاهر مستدلًا بهذا الحديث، وقال أبو حنيفة والشافعي: الأبوال كلها نجسة، وأباح لهم للمرض. انتهى وقال العيني: الجواب المقنع في ذلك أنه ﷺ عرف بطريق الوحي شفاءهم، والاستشفاء بالحرام جائز عند التيقن بمحصول الشفاء، كتناول الميتة بالمحمصة والخمر عند العطش وإساعة اللقمة. انتهى وقال الكرماني: وقول البخاري في الترجمة: «باب أبوال الإبل والدواب» وافق فيه أهل الظاهر، وقاس أبوال ما لا يؤكل لحمه على أبوال الإبل، ولذلك قال: «وصلى أبو موسى في دار الريد؛ ليدل على طهارة أرواث الدواب وأبوالها. ولا حجة له فيها؛ لأنه يمكن أن يصلي على ثوب بسطه فيه، أو فيه مكان لا تعلق به نجاسة منه، ولو صلى على السرقين بغير بساط لكان مذهبًا له، ولم يجر مخالفة الجماعة به. انتهى قوله: الحرة: [أرض ذات حجارة سود، ويحتمل أن يراد حرارة الشمس. (الكواكب الدراري)]

قوله: لا بأس بريش الميتة: [لأنه لا يغيره أو أنه طاهر، سواء كان ريش المأكول أو غير المأكول. (إرشاد الساري)]

* أسماء الرجال: آدم: هو ابن أبي إياس، العسقلاني. شعبة: هو ابن الحجاج بن الورد، أبو بسطام، العنكي. أبو التياح: هو يزيد بن حميد، الضبي البصري. قال الزهري: هو محمد بن مسلم، وصله ابن وهب في «جامعه». وقال حماد: وصله عبد الرزاق.

سند: قوله: فهؤلاء سرقوا إلخ: أي فالتغليظ في عقوبتهم كان على قدر حنانيته. قوله: باب ما يقع من النجاسات في السمن والماء: يريد أن مدار الأمر التغير، ولذلك أمروا بإلقائها وما حولها واستعمال الباقي، وعد المسك مقابلًا للدم في حديث الشهيد، فعند التغير يظهر تغير الأحكام وعند عدمه لا يظهر، بل ينبغي إبقاء الأحكام الثابتة؛ إذ عند عدم التغير هو ذلك الشيء فيبقى حكمه، وعند التغير يمكن أن يعتبر شيئًا آخر فيكون له حكم آخر، والله تعالى أعلم.

٢٣٥- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ* قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ* عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا:

أم المؤمنين

عبد الله

الزهري

سہار

اسمہ

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ فَارَةَ سَقَطَتْ فِي سَمْنٍ، فَقَالَ: «الْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا، وَكُلُوا سَمْنَكُمْ».

محمد بن مسلم، (قرن ۱۰ هجری قمری)

محمد بن مسلم. (قس)

عُتْبَةُ بْنُ مَسْعُودٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ رضي الله عنها: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم سُئِلَ عَنْ فَارَةَ سَقَطَتْ فِي سَمْنٍ، فَقَالَ: «خُذُوهَا وَمَا حَوْلَهَا»
 زوج النبي ﷺ

زوج النبي ﷺ

غرضه أن الحديث من مسانيد ميمونة، لا من مسانيد ابن عباس. (خ ك)

رد علی من توهم أنه من مسانید ابن عباس

الضمير يرجع إلى المأخوذ

٢٣٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ^١ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ^٢ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ^٣ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ* رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ

2 —

النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ كَلِمٍ يُكَلِّمُهُ الْمُسْلِمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَيْئَتِهَا إِذْ طُعِنَتْ، تَفْجَرُ دَمًا، اللَّوْنُ لَوْنُ الدَّمِ،

اي يکلم به

كهية الكلمة بسكون الذال يعني حين طعنت

٧١- بَابُ الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ

— ٧ — ترجمة

إلى

۳۷/۱

٢٣٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ * قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الزَّادِ * أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ هُرْمَزٍ الْأَعْرَجَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ

9 -

أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ».

ترجمة مسطر

معناه نحن المتأخرون في الدنيا المتقدمون يوم القيامة. (ع)

١. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا». ٢. أخبرنا: وفي نسخة: «عن». ٣. كلم يكلمه: ولقاسي وابن عساكر: «كلمة يكلمها».

٤. تفجّر: وفي نسخة: «تفجّر». ٥. الدم: ولمسك: «دم». ٦. المسك: ولمسك: «مسك». ٧. باب إلخ: وللأصيل: «باب لا يتبول في الماء الدائم».

٨. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا». ٩. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا».

ترجمة: قوله: باب البول في الماء الدائم: في «تراجم شيخ المشايخ»: لما ثبت في الباب السابق عدم تنجس الماء - قليلاً كان أو كثيراً - ما لم يتغير طعمه أو ريحه: فقصده بقصد هذا الباب أن قوله عليه السلام: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم» ليس لأجل أن البول فيه يقتضي تغيره، بل لأنه متى بال واحد بال آخر ثم آخر، وهكذا إلى أن ينجر إلى التثنية والفساد. اهـ قوله: نحن الآخرون السابقون: بسط الحافظ في وجه ذكر هذه الجملة في هذا الباب، والجملة أهم قالوا: لا حاجة في توجيه المناسبة؛ فإنه جزء من الحديث الآتي. وقيل في وجه المناسبة: نحن الآخرون زماناً والأولون خروجاً، فكل ذلك الوعاء آخر ما يدخل فيه يكون أول ما يخرج، فيصادف النجاسة أعضاء المتوضئ أول ما يخرج. وقال الحافظ: الظاهر أن نسخة أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه كنسخة معمر عن همام عن أبي هريرة رضي الله عنه، وسلك الشيخان فيها طريقاً مخصوصاً، فالبخاري كلما يخرج عن صحيفة الأعرج يذكر أول حديثه، وهو «نحن الآخرون...»، ثم يذكر مقصوده. ومسلم كلما يذكر حديثاً من صحيفة همام، يذكر السند ثم يقول: «فذكر أحاديث، منها هذا». وهذا التوجيه الأخير هو الأخير عندي من هذه الوجهات.

سهر: قوله: وما حولها: يعلم من هذه الرواية أن السمن كان جامدًا، كما صرح به في الرواية الأخرى؛ لأن المائع لا حول له؛ إذ الكل حول له. (عمدة القاري)

قوله: [كلوا سمنكم] هذا إذا كان جامداً، وإن كان مائعاً نجس، ويتعذر تطهيره، ويجرم أكله وبيعه عند الشافعي. وأما الاستصباح والانتفاع به في غير الأكل والبيع فلا بأس به؛ لقوله ﷺ: «فإن كان مائعاً فاستصباحوا به». وأما الحنفية حرّموا أكله فقط؛ لقوله: «وانتفعوا به»، والبيع من باب الانتفاع. ومنع الحنابلة من الانتفاع مطلقاً؛ لقوله ﷺ: «وإن كان مائعاً فلا تقربوه»، ورواة هذه الأحاديث مدنيون. (مختصر من القسطلاني) [قوله: والعرف: الریح. و«المسك» بكسر الميم هو بعض دم الغزال. ومنه يعلم مطابقته

للتجربة؛ لأن المسك طاهر، وأصله نجس، فلما تغير خرج عن حكمه، فكذا الماء إذا تغير خرج عن حكمه وإن اختلف التغيران. (الخبر الجاري)

قوله: نحن الآخرون: اختلف في الحكمة في تقديم هذه الجملة، فقال ابن بطال: يحتمل أن يكون أبو هريرة سمع ذلك من النبي ﷺ مع ما بعده في نسق واحد، فحدث بهما جميعاً. ويحتمل أن يكون همام فعل ذلك؛ لأنه سمعهما من أبي هريرة، وإلا فليس في الحديث مناسبة للترجمة. (فتح الباري)

* أسماء الرجال: إسماعيل: ابن أبي أويس، الأصمحي. مالك: هو ابن أنس، الإمام المدني. علي بن عبد الله: هو ابن جعفر، المديني. معن: هو ابن عيسى، أبو يحيى، القزاز المدني. أحمد بن محمد: هو ابن موسى، الروزي، المعروف بمردويه. عبد الله: هو ابن المبارك، الروزي. معمر: هو ابن راشد، الأردني. همام بن منبه: بلفظ الفاعل من «النتنبة»، ابن كامل الصنعاني، أبو عتبة، أخو وهب. أبو هريرة: عبد الرحمن بن صخر، الدوسي. أبو اليمان: الحكم بن نافع، الحمصي. شعيب: هو ابن أبي حمزة، الحمصي. أبو الزناد: عبد الله بن ذكوان، أبو عبد الرحمن، القرشي.

٢٣٩- وَيَسْتَاذِرُهُ قَالَ: «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي، ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ».

الراكد هذا تفسير للماء الدائم؛ لأن الدائم ربما يقال على غير المنقطع. (قس)

٧٢- بَابُ: إِذَا أُلْقِيَ عَلَى ظَهْرِ الْمُصَلِّي قَدْرٌ أَوْ حِفْظٌ لَمْ تَفْسُدْ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ

بفتح الذال ضد النظافة

ترجمة
بالتنوين. (قس)

٣٧/١

قَالَ: وَكَانَ ابْنُ عَمَرَ رضي الله عنه إِذَا رَأَى فِي ثَوْبِهِ دَمًا وَهُوَ يُصَلِّي وَضَعَهُ وَمَضَى فِي صَلَاتِهِ. وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ رضي الله عنه وَالشَّعْبِيُّ رضي الله عنه: إِذَا صَلَّى

عامر. (قس)

وَفِي ثَوْبِهِ دَمٌ أَوْ جَنَابَةٌ، أَوْ لَغَيْرِ الْقِبْلَةِ، أَوْ تَيَمَّمَ فَصَلَّى ثُمَّ أَذْرَكَ الْمَاءَ فِي وَفْتِهِ: لَا يُعِيدُ.

٢٤٠- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ رضي الله عنه قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ شُعْبَةَ رضي الله عنه عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ رضي الله عنه عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ رضي الله عنه أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: بَيَّنَّا

ابن عثمان

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَاجِدٌ، ح: قَالَ: وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ رضي الله عنه بْنُ عُثْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُرَيْحٌ رضي الله عنه بْنُ مَسْلَمَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ رضي الله عنه بْنُ يُونُسَ عَنْ

أوله معجمة آخره مهمله مصفرا

أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ رضي الله عنه قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ رضي الله عنه أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ رضي الله عنه بْنَ مَسْعُودٍ رضي الله عنه حَدَّثَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي عِنْدَ الْبَيْتِ

يوسف بن إسحاق عمرو بن عبد الله

وَأَبُو جَهْلٍ وَأَصْحَابُ لَهُ جُلُوسٌ، إِذْ قَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: أَيُّكُمْ يَجِيءُ بِسَلَا جَزُورٍ بَنِي فَلَانٍ فَيَضَعُهُ عَلَى ظَهْرِ مُحَمَّدٍ إِذَا سَجَدَ؟

بفتح الجيم مشركشفتي. (الصراح)

أي كائنون

سهر

فَانْتَبَعَتْ أَشْقَى الْقَوْمِ فَجَاءَ بِهِ، فَتَنَظَرَ حَتَّى إِذَا سَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ وَضَعَهُ عَلَى ظَهْرِهِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ وَأَنَا أَنْظُرُ،.....

قام وأسرع هو عقبة بن أبي معيط

١. وقال: كذا للأكثر، وللمستلمي والحموي: «وكان». ٢. أخبرني: كذا للمستلمي، وفي نسخة: «أخبرنا»، وفي نسخة: «حدثنا». ٣. أن: وللكشميهني:

«عن». ٤. أشقى القوم: وللكشميهني والأصلي والحموي وكريمة: «أشقى قوم».

ترجمة: قوله: باب إذا أُلقي على ظهر المصلي إلخ: وفي «تراجم شيخ المشايخ»: غرض المؤلف من عقد الباب أن عروض الأشياء - التي تمنع انعقاد الصلاة ابتداءً - في أثنائها: لا تفسد الصلاة. اهـ وكتب الشيخ قدس سره في «اللامع»: دلالة الرواية على هذا المعنى غير واضحة؛ لأنه ﷺ لعله أعادها ولم يُعدها هناك؛ لاجتماع من حشد هناك من المردة والشياطين. ويمكن أن يقال: إن سَلَا جزور كانت قد جَفَّتْ، فملئوها بشيء من النجاسات حين وضعوها على ظهره ﷺ، فلم يعلم به النبي ﷺ ماذا الذي جعلوه فيها، هل هو نجس أو غيره؟ وأما السلا بنفسها فلها شيء عصابي، ليس نجسًا حتى يعلم بفساد صلاته بالنظر إليها. وأما في صلاته ﷺ فلم يَدْر ماذا ألغوه على ظهره، فلم يفسد صلاته لذلك، ومضى عليها. وأما الآثار فإن يحمل فعل ابن عمر رضي الله عنه هو ما دون الدرهم، وكذلك في قول ابن المسيب والشعبي في الدم والجنابة. ولا شك في أن من وقف على نجاسة أقل من قدر الدرهم فإن صلاته جائزة. وأما مسألة التيمم والاستقبال فمتفق عليها بيننا وبين هذين. نعم، إذا علم في أثناء الصلاة فإن صلاته تفسد في التيمم، ويستدير في مسألة القبلة. اهـ وفي «هامشه»: قول البخاري: «لم تفسد عليه صلاته» قال الحافظ: محله إذا لم يعلم بذلك وتماذى. ويحتمل الصحة مطلقاً على قول من ذهب إلى أن اجتناب النجاسة في الصلاة ليس بفرض، وعلى قول من ذهب إلى منع ذلك في الابتداء دون ما يطرأ، وإليه ميل المصنف، وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين.

وقال الشافعي وأحمد: يعيد الصلاة. ويُقدها مالك بالوقت، فإن خرج الوقت فلا قضاء. وأجاب عنه الخطابي بأنه لم يكن إذ ذاك حكم بنجاسة ما أُلقي عليه. وأجاب النووي بأنه ﷺ لم يعلم ما وُضع على ظهره. وما ندري هل كانت واجبة حتى تعاد على الصحيح، أو لا فلا تعاد؟ ولو وجبت الإعادة فالوقت موسع. وأجاب عنه الشيخ قدس سره كما ترى. وفي «فيض الباري»: في تمسك البخاري بالحديث نظراً؛ لوجوه بسطت في هامش «اللامع»، منها أن الوقعة قبل الأمر بتطهير الثياب؛ لما قال الحافظ في تفسير «سورة المدثر»: أخرج ابن المنذر في سبب نزول قوله تعالى: ﴿وَيُنَادِيكَ فَظْهَرٌ﴾ من طريق زيد بن مرثد قال: «أُلقي على رسول الله ﷺ سلا جزور فنزلت»، فإذا كان نزولها بعد هذه الواقعة فانفصل الأمر. انتهى من الهامش بزيادة واختصار

سهر: قوله: لم تفسد عليه صلاته: محله ما إذا لم يعلم بذلك ولو تماذى، ويحتمل الصحة مطلقاً على قول من ذهب إلى أن اجتناب النجاسة في الصلاة ليس بفرض، وعلى قول من ذهب إلى منع ذلك في الابتداء دون ما يطرأ، وإليه ميل المصنف. وعليه يخرج صنيع الصحابي الذي استمر في الصلاة بعد أن سال منه الدم برمي من رماه. (فتح الباري) قوله: بسلا جزور: بفتح السين المهمل والقصر، هي الجلدة التي يكون فيها الولد، كالمشيمة للأدمي، والظاهر أنها نجسة بمخالطتها الدم ونحوه. (الخبر الجاري) قوله: أشقى القوم: لأنه كان مباشراً لهذا الأمر، وإن كان فيه أبو الجهل أشد كُفْراً منه.

* أسماء الرجال: وكان ابن عمر: وصله ابن أبي شيبة في «مصنفه». وقال ابن المسيب: هو سعيد. والشعبي: هو عامر بن شراحيل. مما وصله عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة بأسانيد متفرقة. عبدان: هو عبد الله بن عثمان، العتكي، يروي عن أبيه عثمان بن جبلة. شعبة: هو ابن الحجاج، المذكور. أبي إسحاق: عمرو بن عبد الله، السبيعي التابعي. عمرو بن ميمون: الكوفي الأودي، أدرك النبي ﷺ ولم يره. أحمد: ابن عثمان بن حكيم، الأودي الكوفي. شريح: ابن مسلمة، التنوخي، كذا ضبطه الكرماني. إبراهيم: ابن يوسف، السبيعي، يروي عن أبيه يوسف بن إسحاق السبيعي. أبي إسحاق وعمرو بن ميمون: المذكوران آنفاً.

لَا أُغْنِي شَيْئًا، لَوْ كَانَتْ لِي مَنَعَةٌ. قَالَ: فَجَعَلُوا يَضْحَكُونَ وَيُحِيلُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَاجِدًا لَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ،
في كف شرمهم. (ق) أي قوة أو جماعة أتقوا بهم. (ج)
 حَتَّى جَاءَتْهُ فَاطِمَةُ فَطَرَحَتْهُ عَنْ ظَهْرِهِ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ» - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ إِذْ دَعَا
وهم يستمعون أي بالكفار. (تو)
 عَلَيْهِمْ. قَالَ: وَكَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ الدَّعْوَةَ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ مُسْتَجَابَةٌ.

ثُمَّ سَأَى «اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِأَبِي جَهْلٍ، وَعَلَيْكَ بِعُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَشَيْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَالْوَلِيدِ بْنِ عُتْبَةَ، وَأُمَيَّةَ بْنِ خَلْفٍ، وَعُقْبَةَ بْنِ
 أَبِي مُعَيْطٍ» وَعَدَّ السَّابِعَ فَلَمْ يَحْفَظْهُ. فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَقَدْ رَأَيْتُ الَّذِينَ عَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَرَخِي فِي الْقَلْبِ قَلْبِي بَذَرِ.
هو عمارة بن الوليد بن المغيرة. (ع ح) أي أكثرهم؛ لأن عقبة قتل صبرا جمع «صرخ» قال أبو عبيد: هي عادة قديمة. (ع) سهر البر الذي لم تظفر

٧٣- بَابُ الْبَرَاقِ وَالْمَخَاطِ وَنَحْوِهِ فِي الثَّوْبِ

٣٨/١

وَقَالَ عُرْوَةُ عَنِ الْمُسَوِّرِ وَمَرْوَانَ* خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَمَنَ الْحَدِيثِيَّةِ... فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. وَمَا تَنَحَّمَ النَّبِيُّ ﷺ نَحْمَةً إِلَّا
ما يسيل من الفم ما يسيل من الأنف
 وَقَعَتْ فِي كَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ، فَذَكَرَ بِهَا وَجْهَهُ وَجِلْدَهُ.
تركها

٢٤١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ* قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ* عَنْ مُحَمَّدٍ* عَنْ أَنَسٍ* ﷺ قَالَ: بَرَقَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ثَوْبِهِ،.....

١. أغني: كذا للأكثر والحموي، وللکشميهي والمستمل «لا أغير». ٢. كانت: وفي نسخة: «كان». ٣. فطرحته: كذا للأكثر، وللکشميهي: «فطرحته».
٤. بأبي جهل: بعده في نسخة: «بن هشام». ٥. فوالذي: وفي نسخة قبله: «قال». ٦. بيده: وفي نسخة: «في يده». ٧. البراق: وفي نسخة: «البصاق».

ترجمة: قوله: باب البراق والمخاط ونحوه إلخ: وفي «تراجم شيخ المشايخ»: أي لا يتنجس الثوب بهما، بل هما طاهران. وفي الاستدلال بتعليق الباب نظر؛ لأن الراوي لهذه القصة أبو سهل (كذا في الأصل. (ز)) وهو كان كافراً في وقت التحمل، وفي الأخذ باختلاف العلماء. اهـ قال الحافظ: والغرض من هذا التعليق الاستدلال على طهارة الرقيق ونحوه، وقد نقل بعضهم فيه الإجماع، لكن روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن إبراهيم النخعي أنه ليس بطاهر. وقال ابن حزم: صح عن سلمان الفارسي وإبراهيم النخعي أن اللعاب نجس إذا فارق الفم. اهـ

سهر: قوله: ويحيل: بالخاء المهملة من «الإحالة»، أي ينسب بعضهم فعل ذلك إلى بعض بالإشارة تكملاً. ويحتمل أن يكون من «حال يحيل» إذا وثب على ظهر دابته، أي يثب بعضهم على بعض من المرح والبطر، ويؤيده رواية مسلم: «ويحيل» بالميم أي من كثرة الضحك. (التوشيح) وكذا في «العيني»، وقال العيني: إن البخاري استدلل به على أنه من حدث له في صلاته ما يمنع اعتقادها ابتداءً لا تبطل صلاته ولو غمادى. وأجاب الخطابي عن هذا بأن أكثر العلماء ذهبوا إلى أن السلا نجس، وتناولوا معنى الحديث على أنه ﷺ لم يكن تعبد إذ ذاك بتحريره كالخمر، كانوا يلبسون الصلاة وهي تصيب ثيابهم وأبدانهم قبل نزول التحريم، فلما حرمت لم تجز الصلاة فيها. واعترض عليه ابن بطلان، بأنه لا شك أنها كانت بعد نزول قوله تعالى: ﴿وَيُنَادِيكَ فَطَّهَّرْ﴾ بأنها أول ما نزل عليه من القرآن قبل كل صلاة. ورد عليه بأن الفرت ورطوبة البدن طاهران، والسلا من ذلك. وقال النووي: هذا ضعيف؛ لأن روث ما يؤكل لحمه ليس بظاهر، ثم إنه يتضمن النجاسة من حيث إنه لا ينفك من الدم في العادة، ولأنه ذبيحة عبدة الأوثان، فهو نجس. والجواب: أنه ﷺ لم يعلم ما وضع على ظهره، فاستمر في سجوده؛ استصحاباً للطهارة. انتهى وفي «الكرمانى»: هذا قبل تحريم ذبائح أهل الأوثان، وقليل الدم الذي لا ينفك عادة مغفور. (هـ) قوله: عتبه: بالطاء، وأما ما وقع في «مسلم» بالقاف وهم، كذا في «القسطلاني». قوله: قلب بدو: وإنما ألغوا في القلب؛ تحقيراً لشأنهم، ولئلا يتأذى الناس برائحهم، لا أنهم دفنوا؛ لأن الحربي لا يجب دفنه. وكان القاتل لأبي جهل معاذ بن عمرو بن الجموح ومعاذ بن عفراء، كما في «الصحاحين». وأما عتبه بن ربيعة فقتله حمزة أو علي. وأما شيبة بن ربيعة فقتله حمزة أيضاً. وأما الوليد بن عتبة فقتله عبدة بن الحارث أو علي أو حمزة أو اشتراكاً. وأما أمية بن خلف فعند ابن عتبة: قتله رجل من الأنصار من بني مازن، وعند ابن إسحاق: معاذ بن عفراء وخارجة بن زيد وخبيب بن أساف اشتراكاً في قتله، وفي السير من حديث عبد الرحمن بن عوف: «أن بلالاً خرج إليه ومعه نفر من الأنصار فقتلوه، وكان بدنياً فانتفخ، فألقوا عليه التراب حتى غيبه». وأما عقبة بن أبي معيط فقتله علي أو عاصم بن ثابت، والصحاح أن رسول الله ﷺ قتله بعرق ظبية. وأما عمارة بن الوليد فتعرض لامرأة النجاشي، فأمر ساحراً فنفخ في إحليله؛ عقوبة له، فتوحش وصار مع البهائم إلى أن مات في خلافة عمر في الحبشة. (إرشاد الساري)

قوله: في الثوب: المراد أن كون البراق ونحوه في الثوب لا يضر المصلي. [قوله: عن المسور: كمنبر، صحابي. و«مروان» ابن الحكم، ولد على عهده ﷺ ولم يسمع؛ لأنه خرج إلى الطائف طفلاً لا يعقل حين نفى النبي ﷺ أباه الحكم إليها؛ لأنه كان يفشي سره، وكان إسلامه يوم فتح مكة. فإن قلت: «مروان» لم يسمع رسول الله ﷺ، وما كان بالحدبية، فكيف روايته؟ قلت: رواية المسور هي الأصل، لكن ضم إليه مروان؛ للثبوت والتأكيد. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: وقال عروة: ابن الزبير، التابعي فقيه المدينة. مما وصله المؤلف قصة الحدبية في الحديث الآتي في الشروط. مسور: ابن مخزومة، الصحابي. مروان: ابن الحكم، الأموي. محمد بن يوسف: الفريابي. سفیان: الثوري. حميد: مصغراً، أي الطويل. أنس: ابن مالك.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: طَوَّلَهُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: «أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي ثَوْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ...»
الحديث هو شيخ المؤلف، وإنه ذكر الحديث مطبوعاً في «باب حك الزقاق من المسح»

٧٤- بَابُ: لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِالنَّبِيذِ وَلَا بِالْمُسْكِرِ

٣٨/١

وَكَرِهَهُ الْحَسَنُ وَأَبُو الْعَالِيَةِ. وَقَالَ عَطَاءٌ: * التَّيْمُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْوُضُوءِ بِالنَّبِيذِ وَاللَّيْنِ.

البصري رفيع بن مهران. (فس)

٢٤٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ قَالَ: عَنِ الزُّهْرِيِّ * عَنْ أَبِي سَلَمَةَ * عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:

«كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ».

ولا يجوز التوضؤ بالحرم اتفاقاً. (خ)

٧٥- بَابُ غَسْلِ الْمَرْأَةِ أَبَاهَا الدَّمُ عَنْ وَجْهِهِ

٣٨/١

وَقَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ: * امْسُحُوا عَلَى رِجْلِي؛ فَإِنَّهَا مَرِيضَةٌ.

٢٤٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ * سَمِعَ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَسَأَلَهُ النَّاسُ

بالهاء المهملة سلمة بن دينار

- وَمَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ أَحَدٌ - : بِأَيِّ شَيْءٍ دُوِيَ جُرْحُ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَقَالَ: مَا بَقِيَ أَحَدٌ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي. كَانَ عَلِيٌّ يَجِيءُ بِرُؤْسِهِ فِيهِ مَاءٌ،
مقولة أبي حازم. (ك) يعني عند السؤال منه

وَفَاطِمَةُ تَغْسِلُ عَنْ وَجْهِهِ الدَّمَ، فَأَخَذَ حَصِيرٌ فَأَحْرَقَ، فَخَشِيَ بِهِ جُرْحُهُ.

١. عن: وفي نسخة: «حدثنا». ٢. عن: وفي نسخة: «من». ٣. محمد: وفي نسخة بعده: «يعني ابن سلام».

ترجمة: قوله: باب لا يجوز الوضوء بالنبيذ ولا بالمسكر: كتب الشيخ في «اللامع»: مقابلة «النبيذ» بـ «المسكر» بين أن المراد بـ «النبيذ» ما لم يسكر. وتخصيص الإمام إياه مع أنه ليس ماء مطلقاً؛ لثبوت الرواية. ولا يلزم تخصيص الكتاب؛ لأنه وقع تفسيراً للماء المراد في الآية. وهؤلاء المذكورون ههنا تابعون لا يلزم على الإمام اتباعهم؛ لكونه مثلهم. ثم إن الحديث لا يدل إلا على أحد جزئي الترجمة - وهو حرمة الوضوء بالمسكر - وأما الوضوء بالنبيذ فإن أريد بالنبيذ ما بلغ حدَّ الإسكار فظاهر، وإن أريد ما لم يبلغه ففيه نوع خفاء، ولعل مراد البخاري بإيراد لفظ «المسكر» ههنا وإيراد الرواية المظهرة لحكمه في الباب تعيين أحد محتملي النبيذ، فيكون موافقاً لما اتفقت عليه الأحناف من حرمة الوضوء بالنبيذ إذا أسكر واشتدَّ ورمى بالزبد فقط. اهـ

قوله: باب غسل المرأة أباهَا الدم عن وجهه: وفي «تراجم شيخ المشايخ»: غرض الباب إثبات جواز التوضؤ من يد الغير، وللبعض فيه خلاف. اهـ قلت: ما أفاده شيخ المشايخ من الغرض تقدّم هذا نصّاً في «باب الرجل يوضئ صاحبه»، إلا أن هناك الإعانة بصب الماء وههنا بالغسل. وكتب الشيخ في «اللامع»: «باب غسل المرأة...» الظاهر أنه معقود لبيان أن مس المرأة وإن كان عائداً على الوضوء بالنقض إلا أن مسه إياها وبكذا مسها إياه جائزان، ولا يلزم من كون المس ناقضاً حرمة المس أو كراهته. ويمكن أن يكون ذلك تعريضاً بالشافعي فيما ذهب إليه من انتقاض الطهارة بمس المرأة، من أن فاطمة عليها السلام غسلت حرجه ولم يثبت إعادته الوضوء، مع أنه لو كان ناقضاً لكان له ﷺ غنية عن مسها؛ لوجود كثير ممن ليس في مسه ما لزم مسها، وقد علم من حبه ﷺ الدوام على الطهور ما هو مستغن عن البيان. وهذا إلزام عليهم وإلا فقد كانت طهارته منتقضة عندنا بسيلان الدم. وعلى هذين الوجهين يحمل أثر أبي العالية، ووجه الاستدلال به أنه أمر بصيغة العموم وفيهم النساء والرجال، ولو كان المس ناقضاً أو منهيّاً عنه لمنع النساء. اهـ

وفي «هامشه»: اختلفوا في غرض المصنف بهذه الترجمة. قال الكرماني - وتبعه العمري - : إن قلت: ما وجه تعلق الباب بـ «كتاب الوضوء»؟ قلت: إن كانت النسخة «كتاب الطهارة» بدل «كتاب الوضوء» فلا خفاء فيه، وإلا فالمراد بالوضوء معناه اللغوي، فيتناول رفع الحدث أيضاً، أو الاصطلاحي فيكون ذكر الطهارة من الحدث بالنسبة؛ لكونهما من شرائط الصلاة ومن باب النظافة وغير ذلك. اهـ وقال الحافظ: هذه الترجمة معقودة لبيان أن إزالة النجاسة ونحوها يجوز الاستعانة فيها كما تقدم في الوضوء. وبهذا يظهر مناسبة أثر أبي العالية لحديث سهل. اهـ

سهر: قوله: وقال أبو العالية: هذا التعليق وصله عبد الرزاق عن معمر عن عاصم قال: «دخلنا على أبي العالية وهو وجع، فوضووه، فلما بقيت إحدى رجليه قال: امسحوا على هذه؛ فإنها مريضة، وكانت بها حجرة»، قاله العمري. وفي «الفتح»: أن الترجمة معقودة لبيان إزالة النجاسة ونحوها، وبهذا يظهر مناسبة أثر أبي العالية.

قوله: بأي شيء دوي: بخذف إحدى الواوَيْن في الخط كدواود، وفي بعضها بواوين. (الكواكب الدراري وعمدة القاري والخير الجاري وفتح الباري)

* أسماء الرجال: وقال عطاء: أي ابن أبي رباح. علي بن عبد الله: المديني. سفیان: ابن عيينة. الزهري: محمد بن مسلم. أبي سلمة: عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف.

وقال أبو العالية: وصله عبد الرزاق. محمد: ابن سلام، البيهقي. أبي حازم: سلمة بن دينار، الأعرج، المحزومي، مات ١٣٥ هـ.

٧٦- بَابُ السَّوَاكِ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: بِتُّ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَاسْتَنْتَ.

أي فاستاك

٢٤٤- حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ * قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ * بْنُ زَيْدٍ عَنْ غِيلَانَ * بْنِ جَرِيرٍ * عَنْ أَبِي بُرْدَةَ * عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه: قَالَ: أَتَيْتُ

عامر بن أبي موسى

النَّبِيِّ ﷺ فَوَجَدْتُهُ يَسْتَنْ بِسَوَاكِ بِيَدِهِ، يَقُولُ: «أَعُ أَعُ» وَالسَّوَاكُ فِي فِيهِ كَأَنَّهُ يَتَهَوَّعُ.

أي يتقبأ

٢٤٥- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ * قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ * عَنْ مَنْصُورٍ * عَنْ أَبِي وَائِلٍ * عَنْ حُذَيْفَةَ * رضي الله عنه: قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ

إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَشُوصُ فَاهُ بِالسَّوَاكِ.

٧٧- بَابُ دَفْعِ السَّوَاكِ إِلَى الْأَكْبَرِ

٢٤٦- وَقَالَ عَفَّانُ * حَدَّثَنَا صَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ * عَنْ نَافِعٍ * عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَرَأَيْتُمْ أَنَسَوَكُ بِسَوَاكِ،

أي في المنام كما في رواية

فَجَاءَنِي رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الْآخَرِ، فَنَاولْتُ السَّوَاكَ الْأَصْغَرَ مِنْهُمَا، فَقِيلَ لِي: كَبِّرْ. فَدَفَعْتُهُ إِلَى الْأَكْبَرِ مِنْهُمَا».

القاتل جبريل

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: اخْتَصَرَهُ نُعَيْمٌ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ أُسَامَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما.

مصغرا

١. أَعُ أَعُ: ولأبي ذر: «إه إه».

ترجمة: قوله: باب السواك: كان حقه في «صفة الوضوء»، ولعله ذكره ههنا لما قيل من نجاسة البصاق كما تقدم في «باب البزاق». واستدل على طهارته بروايات السواك من التسوك بسواك غيره وبداية عائشة بسواكه ﷺ. والأوجه منه أنه أفرد؛ إشارة إلى استقلاله بدون اختصاصه بالوضوء، وبسط الكلام على ذلك في «الأوجز».

قوله: باب دفع السواك إلى الأكبر: قال شيخ المشايخ في «تراجمه»: مقصوده من هذا الباب إثبات فضيلة السواك، ووجه دلالة الحديث أنه كان من عادته ﷺ إذا أتى بشيء يسير أن يعطيه من كان صغير السن من الحضار، وإذا أهدى إليه شيء ذو خطر أن يعطيه الكبير منهم. وأعطى السواك أولاً نظراً إلى الظاهر الصغير، فقيل له: كبر منهم. ففهم منه فضيلة السواك وكونه ذا خطر عند الله. اهـ.

سهر: قوله: يشوص: «الشوص»: ذلك الأسنان بالسواك عرضاً، وقيل: الغسل، وقيل: هو الاستياك من السفلى إلى العلو.

قوله: أراني: [يفتح الهمزة من «الرؤية»، وهم من ضمها. (فتح الباري)] قوله: فقيل لي: القائل له هو جبريل عليه السلام. «كبر» أي قدم الأكبر في السن. (عمدة القاري)

قوله: اختصره: أي ذكر محصل الحديث وحذف بعض مقدماته. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: وقال ابن عباس: مما وصله المؤلف في «تفسير آل عمران». أبو النعمان: محمد بن الفضل، المشهور عارم. حماد: ابن زيد بن درهم. غيلان: المعولي، بكسر الميم وبفتحها، المتوفى ١٢٩ هـ. عثمان بن أبي شيبة: أخو أبي بكر بن أبي شيبة. جرير: ابن عبد الحميد. منصور: ابن المعتمر. أبي وائل: شقيق الحضرمي. حذيفة: ابن اليمان. وقال عفان: ابن مسلم، الصفار البصري الأنصاري، المتوفى ٢٢٠ هـ. مما وصله أبو عوانة وأبو نعيم والبيهقي. صخر بن جويرية: البصري التميمي. نافع: مولى ابن عمر، القرشي العدوي.

٧٨- بَابُ فَضْلِ مَنْ بَاتَ عَلَى الْوُضُوءِ

٢٤٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ * قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ * عَنْ مَنْصُورٍ * عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ * عَنِ الْبَرَاءِ *
ابن عازب * عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ فَتَوَضَّأْ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ قُلْ:

بفتح الجيم من باب «فتح يفتح»

اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ؛ رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ،

أي جعلت نفسي متفاداة لك من «التفويض» وهو التسليم أي أسندت أي اعتمدت وتوكلت عليك

لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنَاجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ. اللَّهُمَّ أَمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ.

مقصور من «نجا بنحو» ويجوز الهزلة للاردواج. (ع) أي صدقت أنه كتابك. (ع)

فَإِنْ مِتَّ مِنْ لَيْلَتِكَ فَأَنْتَ عَلَى الْفِطْرَةِ، وَاجْعَلْهُنَّ آخِرَ مَا تَتَكَلَّمُ بِهِ». قَالَ: فَرَدَّدْتُهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا بَلَغْتُ «اللَّهُمَّ أَمَنْتُ

لأحفظها

بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ» قُلْتُ: «وَرَسُولِكَ»، قَالَ: «لَا، وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ».

١. الوضوء: وفي نسخة: «وضوء». ٢. واجعلن آخر: وللشميهني: «واجعلن من آخر».

ترجمة: قوله: باب فضل من بات على الوضوء: لعل الإمام البخاري أشار بالترجمة إلى معنيين، الأول: أن الأمر بالوضوء في الحديث ليس على الوجوب، وأشار إليه بلفظ «الفضل». والثاني: أن استئناف الوضوء ليس بأمور كما هو ظاهر الحديث، بل المقصود النوم متوضئاً وإن كان توضأً قبل ذلك، وأشار إليه بلفظ «من بات». ثم لا يذهب عليك ما قال الحافظ في براعة الاختتام: ختم البخاري «كتاب الوضوء» بحديث البراء عنه من جهة أنه آخر وضوء أمر به المكلف في البقطة، ولقوله في نفس الحديث: «واجعلن آخر ما تتكلم به»، فأشعر بذلك في ختم الكتاب، والله الهادي للصواب. اهـ وهذا على ما اختاره الحافظ في براعة الاختتام من أن الإمام البخاري يشير بشيء إلى ختم الكتاب، وأما على ما اختاره هذا العبد الضعيف من أن الإمام البخاري يشير في آخر كل كتاب إلى آخر حياة الرجل ويذكره الموت، فهذان اللذان ذكرهما الحافظ يشعران إليه، وأصرح منهما لفظ «فإن متَّ من ليلتك...» هو نص في الموت. انتهى من هامش «اللامع»

سهر: قوله: قال: لا، «ونبيك...»: ذكروا في هذا أوجهًا: منها أمره أن يجمع بين صفتيه، وهما الرسول والنبي صريحًا، وإن كانت الرسالة تستلزم النبوة. ومنها أن ألفاظ الأذكار توقفية في تعيين اللفظ وتقدير الثواب. ومنها أنه لعله أوحى إليه بهذا اللفظ، فرأى أن يقف عنده. ومنها أنه ذكره؛ احترازًا عما أرسل من غير نبوة، كجبريل وغيره من الملائكة؛ لأنهم رسل لا أنبياء. ومنها أنه يحتمل أن يكون رده دفعًا للتكرار؛ لأنه في الأول: «ونبيك الذي أرسلت». (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: محمد بن مقاتل: المروزي. عبد الله: ابن المبارك. سفیان: الثوري، وقيل: ابن عيينة. منصور: ابن المعتمر. سعد بن عبيدة: أبي حمزة البزازي. البراء: ابن عازب، عنه. (إرشاد الساري)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٤ - كِتَابُ الْغُسْلِ

بفتح الغين أفصح وأشهر من ضمها، مصدر «غسل» بمعنى الاغتسال، (قس)

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَبْظُرُوا﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾، وَقَوْلِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ إِلَى قَوْلِهِ:

(المائدة)

(١٣)

﴿عَفَوْا غُفُورًا﴾

(النساء)

١- بَابُ الْوُضُوءِ قَبْلَ الْغُسْلِ

٣٩/١

٢٤٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ * عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ بَدَأَ فَعَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يَدْخُلُ أَصَابِعُهُ فِي الْمَاءِ فَيَحْلِلُ بِهَا أَصُولَ الشَّعْرِ، ثُمَّ يَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ غُرْفٍ بِيَدِهِ، ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى جِلْدِهِ كُلِّهِ.

بضم المعجمة، جمع «غرفة» بالضم أيضاً، وهي قدر ما يفرغ من الماء بالكف. (ع)

٢٤٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ * عَنْ الْأَعْمَشِ * عَنْ سَالِمٍ * بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُرَيْبٍ * عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا:

عَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ غَيْرَ رَجْلَيْهِ، وَغَسَلَ فَرْجَهُ وَمَا أَصَابَهُ مِنَ الْأَدَى، ثُمَّ أَقَاصَ عَلَيْهِ الْمَاءَ، ثُمَّ نَحَى رَجْلَيْهِ فَعَسَلَهُمَا، هَذِهِ غُسْلُهُ مِنَ الْجَنَابَةِ.

مقولة سالم، كما في الفتح والعيني. (ع)

٢- بَابُ غُسْلِ الرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ

٣٩/١

٢٥٠- حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذئْبٍ * عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ *

ككتاب

محمد بن مسلم

١. بسم الله إلخ: وفي نسخة: «كتاب الغسل، بسم الله الرحمن الرحيم». ٢. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ٣. يتوضأ: وفي نسخة: «توضأ».

٤. الشعر: كذا للمستمل، وللشميهني: «شعره». ٥. غرف: وللشميهني: «غرفات». ٦. وغسل: وفي نسخة: «فغسل». ٧. هذه: وللشميهني: «هذا».

ترجمة: قوله: باب الوضوء قبل الغسل: قال الحافظ: أي استحبابه عند الجمهور. وهل هو سنة مستقلة بحيث يجب غسل أعضاء الوضوء مع بقية الجسد في الغسل، أو يكفي بغسلها في الوضوء عن إعادته؟ وعلى هذا فيحتاج إلى نية غسل الجنابة في أول عضو. وإنما قدّم غسل أعضاء الوضوء؛ تشريفاً لها ولتحصل له صورة الطهارتين: الصغرى والكبرى، كذا في «الفتح». قلت: وهذا الاختلاف الذي أفاده الحافظ سيأتي في باب مستقل، في «باب من توضأ للجنابة ثم غسل سائر جسده». فالأوجه عندي: أن مقصود هذا الباب مجرد نذب الوضوء قبل الاغتسال. قوله: باب غسل الرجل مع امرأته: وكتب شيخ المشايخ في «تراجمه»: أي إنه جائز، وفيه خلاف البعض. اهـ قلت: لم أجد الخلاف بعد في غسلهما معاً. نعم، الخلاف في طهارة الرجل بفضل المرأة معروف، كما تقدم في «باب وضوء الرجل مع امرأته». فيمكن أن الإمام البخاري أشار إلى ذلك؛ فإن اغتسالهما معاً يلزم اغتسال كل منهما بفضل الآخر. والأوجه أن المصنف أشار بذلك إلى جواز نظر المرأة إلى عورة زوجها، وعكسه.

سهر: قوله: بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الغسل: قال ابن حجر في «الفتح»: كذا في روايتنا بتقدم البسملة، وللاكثر بالعكس، والأول ظاهر. ووجه الثاني - وعليه أكثر الروايات - أنه جعل الترجمة قائمة مقام تسمية السورة، والأحاديث المذكورة بعد البسملة كالأيات مستفتحة بالبسملة. انتهى قوله: قول الله تعالى إلخ: والغرض بذكر الآيتين أن وجوب الغسل ثابت بالقرآن. (الخيار الجاري والكواكب الدراري) قوله: وغسل فرجه: فيه تقدم وتأخير؛ لأن غسل الفرج كان قبل الوضوء، إذ الواو لا يقتضي الترتيب [لأنه للجمع في أصل الوضع. (عمدة القاري)] وقد بين ذلك ابن المبارك عن الثوري عند المصنف في «باب الستر في الغسل»، فذكر أولاً غسل اليدين ثم غسل الفرج ثم مسح يده بالحناء ثم الوضوء غير رجليه، وأتى بـ«ثم» الدالة على الترتيب في جميع ذلك، والأحاديث يفسر بعضها بعضاً. كذا في «فتح الباري» و«العيني».

* أسماء الرجال: عبد الله بن يوسف: التنيسي. مالك: الإمام المدني الإصبحي. هشام عن أبيه: عروة بن الزبير. محمد بن يوسف: الفريابي، لا البيكدي. سفيان: هو الثوري، لا ابن عيينة. الأعمش: سليمان بن مهران، الكوفي. سالم: ابن أبي الجعد، رافع الغطفاني. كريب: أبو رشدين، مولى ابن عباس. آدم بن أبي إياس: العسقلاني. ابن أبي ذئب: محمد بن عبد الرحمن، القرشي. عروة: هو ابن الزبير.

سند: كتاب الغسل: قوله: أو جاء أحد منكم من الغائط: الظاهر أن كلمة «أو» هنا بمعنى الواو، جاءت لمشكلة ما بعده وما قبله، وإلا فالمقابلة خفية جداً، وهذا - إن شاء الله - أظهر من التكلفات التي ذكرها كثير من المفسرين، والله أعلم.

سند
عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالتَّبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، مِنْ قَدْجٍ يُقَالُ لَهُ: الْفَرْقُ.
بديل من «إناء»
بفتحين واحد الأقداح التي للشرب. (ع)

٣- بَابُ الْغُسْلِ بِالصَّاعِ وَنَحْوِهِ

٣٩/١

- ٢٥١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ * بْنُ حَفْصٍ * قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ * يَقُولُ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَخُو عَائِشَةَ عَلَى عَائِشَةَ، فَسَأَلَهَا أَخُوهَا عَنْ غُسْلِ رَسُولِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَدَعَتْ إِنَاءً نَحْوَ مِنْ صَاعٍ، فَأَغْتَسَلَتْ وَافَاضَتْ عَلَى رَأْسِهَا، وَبَيْنَنَا وَبَيْنَهَا حِجَابٌ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ وَبَهْزُ وَالْجَدِّي عَنْ شُعْبَةَ: «قَدِرْ صَاعٌ».
هو ابن أخت عائشة من الرضاعة
من الرضاعة، عبد الله بن يزيد. (ك)
بالجر والتثنية؛ لأنه صفة «إناء». (ع)
بديل «نحو صاع»
اسمه عبد الملك
سهر
٢٥٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ * قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ * عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَنَّهُ كَانَ عِنْدَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ هُوَ وَأَبُوهُ، وَعِنْدَهُ قَوْمٌ، فَسَأَلُوهُ عَنِ الْغُسْلِ، فَقَالَ: يَكْفِيكَ صَاعٌ. فَقَالَ جَابِرٌ: كَانَ يَكْفِي مَنْ هُوَ أَوْفَى مِنْكَ شَعْرًا، وَخَيْرًا مِنْكَ. ثُمَّ أَمَّنَا فِي ثَوْبٍ.
هو زين العابدين علي بن الحسين
المسند
سهر
٢٥٣- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ * عَنْ عَمْرِو * عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَمِمْوَنَةَ كَانَا يَغْتَسِلَانِ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: كَانَ ابْنُ عُيَيْنَةَ يَقُولُ أَحْيَرًا: «عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ مِمْوَنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا...»
يعني رسول الله ﷺ
أي واحد
هذا تعليق
أي في آخر عمره
عطف
سهر

وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى أَبُو نُعَيْمٍ.

وهو أنه من مسانيد ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

١. نحو: ولكريمة: «نحوًا». ٢. وخيرًا: وفي نسخة: «وخيرًا».

ترجمة: قوله: باب الغسل بالصاع ونحوه: لعله إشارة إلى أن تحديد الصاع الوارد في الأحاديث ليس بمحتم، بل المراد: التقريب، كما يدل عليه لفظ الحديث: «إناء نحو صاع»، ولذا ذكر في الترجمة: «ونحوه»، وهو الأوجه. ويحتمل أنه أراد الرد على من قال: إن ذكر الصاع بيان للإناء لا الماء، كما تقدم في «باب الوضوء بالماء». قوله: من إناء واحد: وأوأيهم كانت معلومة صغارًا، فهذه مناسبة لحديث ميمونة بلفظ «ونحوه»، وإلا فليس في حديثها «الصاع» ولا «نحوه»، كذا في «الفتح». ويحتمل عندي أنه ذكر حديث الإناء؛ إشارة إلى عدم تخصيص الصاع.

سهر: قوله: الفرق: بفتحين، قال النووي: وهو الأفضح، وقال أبو زيد الأنصاري: إسكان الراء جائز، وهو لغة فيه، وهو مقدار ثلاثة أصوع: ستة عشر رطلا عند أهل الحجاز، فإن قلت: ورد في رسول الله ﷺ أن يغتسل الرجل بفضل المرأة. قلت: قال الخطابي: أهل المعرفة بالحديث لم يرفعوا طرق أسانيد هذا الحديث، ولو ثبت فهو منسوخ. (عمدة القاري) قوله: بالصاع: مكيا ليسع أربعة أمداد، و«المد» قيل: هو رطل وثلاث بالعراقي، وبه قال الشافعي ولفقهاء الحجاز، وقيل: هو رطلان، وبه أخذ أبو حنيفة وفقهاء العراق. (عمدة القاري) قوله: وبهز [يفتح الموحدة وسكون الهاء، وفي آخره زاي، ابن أسد. (إرشاد الساري)] قوله: والجدي: بضم الجيم وشدة الدال، نسبة إلى «جدة» التي بساحل البحر من ناحية مكة. (عمدة القاري) قوله: أبو جعفر: [هو محمد بن علي بن الحسين، المعروف بالباقر] قوله: ثم أمنا في ثوب: من الإمامة، أي كان بعد الكلام المذكور إمامًا لنا، وهو في ثوب واحد، والضمير في «أمنا» إما إلى جابر، والقاتل به أبو جعفر. وإما إلى رسول الله ﷺ، والقاتل به جابر، والأول هو المختار. (الخير الجاري)

* أسماء الرجال: عبد الله بن محمد: الجعفي المسندي. عبد الصمد: ابن عبد الوارث، التنوري. شعبة: هو ابن الحجاج، العتكي. أبو بكر: ابن حفص بن عمر بن سعد بن أبي وقاص. أباسلمة: هو ابن عبد الرحمن بن عوف. زهير: هو ابن معاوية، الكوفي. أبي إسحاق: عمرو بن عبد الله، السبيعي. أبو نعيم: الفضل بن دكين، الكوفي. ابن عيينة: هو سفيان. عمرو: هو ابن دينار.

سند: قوله: أغتسل أنا والتبني ﷺ: دلالة هذا اللفظ على المعية ضعيفة؛ إذ واو العطف لا تدل على القران. واتحاد الإناء لا يقتضي اتحاد زمان الاغتسال، إلا أن تجعل الواو في قولها: «والنبي» للمعية لا العطف، وهو بعيد؛ إذ التأكيد بالانفصال يؤيد العطف، وهو الأصل في الواو. إلا أن يقال: قد علم من سائر روايات الحديث أن الواقع كان هو المعية. فالاستدلال بالنظر إليه، لا بالنظر إلى هذا اللفظ، وستجيء تلك الروايات، فتأمل.

٣٩/١

٤- بَابُ مَنْ أَفَاضَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا

ترجمة

٢٥٤- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ * عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ * قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ صُرَدٍ * قَالَ: حَدَّثَنِي جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ ^١ القرشي

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا أَنَا فَأُفِيضُ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثًا». وَأَشَارَ بِيَدَيْهِ كَلْتَيْهِمَا.

٢٥٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * عَنْ مَحْمُودِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ

الباق. (قن)كعمر وعمر روايان

عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُفْرِغُ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا.

٢٥٦- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ * عَنْ يَحْيَى بْنِ سَامٍ * قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو جَعْفَرٍ * قَالَ لِي جَابِرٌ ^٢ عمر الباق: أَتَانِي ابْنُ عَمِّكَ

- يُعْرِضُ بِالْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ ابْنِ الْحَنَفِيَّةِ - قَالَ: كَيْفَ الْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ؟ فَقُلْتُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْخُذُ ثَلَاثَ أَكْفٍ فَيُفِيضُهَا عَلَى

رَأْسِهِ، ثُمَّ يُفِيضُ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ. فَقَالَ لِي الْحَسَنُ: إِنِّي رَجُلٌ كَثِيرُ الشَّعْرِ. فَقُلْتُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَكْثَرَ مِنْكَ شَعْرًا.

٥- بَابُ الْغُسْلِ مَرَّةً وَاحِدَةً

٣٩/١

٢٥٧- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ * عَنِ الْأَعْمَشِ * عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ * عَنْ كُرَيْبٍ، عَنِ

مولي ابن عباسابْنِ عَبَّاسٍ ^٣ سند قَالَ: قَالَتْ مَيْمُونَةُ ^٤ سند لَلنَّبِيِّ ﷺ: مَاءٌ لِلْغُسْلِ، فَعَسَلَ يَدَهُ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى شِمَالِهِ فَعَسَلَ

مَذَا كِيرُهُ، ثُمَّ مَسَحَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ، ثُمَّ مَضَمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَعَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى جَسَدِهِ.....

هذا موضع الترجمة؛ لأن المرة مقطوع بها دون ما زاد

١. كَلْتَيْهِمَا: كَذَا لِلْأَكْثَرِ، وَفِي نَسْخَةِ: «كَلَاهُمَا»، وَفِي نَسْخَةِ: «مُحَوَّل» [ك-معد]. ٣. مَعْمَرٌ: وَفِي نَسْخَةِ: «مُعْمَرٌ».

٤. بِالْحَسَنِ: وَلِلْأَصْلِ: «الْحَسَنُ». ٥. ثَلَاثٌ: وَلِكْرِيمَةِ: «ثَلَاثَةٌ». ٦. فَيُفِيضُهَا إلخ: وَلِلْمُسْتَمْلِي وَالْأَصْلِي: «وَيُفِيضُهَا رَأْسَهُ». ٧. يَدِهِ: وَلِلْكَشْمِيهِ: «يَدَيْهِ».

ترجمة: قوله: باب من أفاض على رأسه ثلاثاً: ولا يبعد عند هذا العبد الضعيف أن غرض الترجمة الإشارة إلى أن ذلك ليس بفرض، بل يكفي إسالة الماء، خلافاً لمن أوجبه، كما تقدم في مبدأ كتاب الغسل. قوله: باب الغسل مرة واحدة: وكتب شيخ المشايخ في «ترجمه»: أي هو جائز ثابت. والاستدلال بحديث الباب نظراً إلى الظاهر؛ لأن الراوي لما قال: «أفاض على جسده» ولم يقيده بثلاث أو غيره: علم من ظاهره أنه أفاض مرة واحدة. ومثل هذا في استدلالاته كثير شائع. اهـ ويستفاد ذلك من الحديث؛ إذ لم يقيده بعدد، فالأقل مرة واحدة، كذا في «الفتح». قلت: والظاهر عندي أن الوارد في أكثر روايات «المصنف لابن أبي شيبه»: «ثلاثاً»، فثبت المصنف بالترجمة على أن التثنية ليس بواجب، بل يجوز الاختصار على مرة واحدة. والأوجه في وجه الدلالة عندي: أنها ذكرت غسل اليدين مرتين أو ثلاثاً ولم تذكر العدد في غيرها، فلو كان العدد هناك ذكرته كما ذكرت في اليدين. وقال السندي: وجه الدلالة أنها ذكرت كيفية الغسل بتمامها، فلو كان العدد مطلوباً لكانت ذكرته؛ تكميلاً للكيفية. وتُعقَّب على ما تقدم من أن الواحد أقل العدد. انتهى مختصراً

سهر: قوله: أما أنا: قسيم «أما» محذوف. وقد ذكر أبو نعيم في المستخرج سببه من هذا الوجه، وأوله عنده: «ذكروا عند النبي ﷺ الغسل من الجنابة» فذكره. ولمسلم من طريق أبي الأحوص عن أبي إسحاق: «قاموا في الغسل عند النبي ﷺ»، فقال بعض القوم: أما أنا فأغسل رأسي بكذا وكذا...»، فذكر الحديث، فهذا هو القسم المحذوف. (فتح الباري) قوله: ابن عمك: فيه تجوُّز؛ فإنه ابن عم والده علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، والحنفية كانت زوجة علي، تزوجها بعد فاطمة، فولدت له محمداً، فاشتهر بالنسبة إليها. (فتح الباري) قوله: مذاكيره: جمع «ذَكَر» على خلاف القياس؛ فرقا بينه وبين الذكر مقابل الأنثى، والمراد به الأعضاء المصنومة وحوايلها. (الخبر الجاري)

* أسماء الرجال: أبو نعيم وزهير وأبي إسحاق: مروا أنفاً. سليمان بن صرد: أبو مطرف، الكوفي صحابي. محمد بن بشار: العبدي البصري. غندر: هو ابن جعفر، البصري. شعبة: هو ابن الحجاج العتكي. أبو نعيم: تقدم. معمر: ابن يحيى، بفتح الميمين في أكثر الروايات، وبه جزم المزي. وللقائسي: «مُعْمَرٌ» على وزن محمد، وحزم به الحاكم، وجوز النسائي الوجهين. موسى بن إسماعيل: هو التبوذكي. عبد الواحد: ابن زياد، البصري. الأعمش: سليمان بن مهران، الكوفي. سالم بن أبي الجعد: هو المذكور قريباً.

سند: قوله: قالت ميمونة وضعت للنبي ﷺ ماء للغسل إلخ: وجه دلالة على المرة أن سياق الحديث يدل على أن مطلوب ميمونة بيان كيفية الغسل بتمامه، فلو تعددت مرات الإفاضة لذكرت؛ تمييزاً لبيان المطلوب، كما ذكرت مرات غسل اليدين، فعدم ذكرها مرات الإفاضة في مثل هذا الموضوع دليل على أنه كان مرة واحدة، ولا يكفي في الاستدلال القول بأن الأصل عدم الزيادة على المرة؛ ضرورة أنه حكاية فعل وقع في الخارج، لا يدرى على أي كيفية كان، فبمجرد أن الأصل عدم الزيادة لا يحكم بوحدة المرة، كما لا يخفى.

ثُمَّ تَحَوَّلَ مِنْ مَكَانِهِ فَعَسَلَ قَدَمَيْهِ.

٦- بَابُ مَنْ بَدَأَ بِالْحَلَالِبِ أَوْ الطَّيِّبِ عِنْدَ الْغُسْلِ

٣٩/١

٢٥٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى * قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ * عَنْ حَنْظَلَةَ * عَنِ الْقَاسِمِ * عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ

إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ دَعَا بِثِيَابِهِ نَحْوَ الْحَلَالِبِ، فَأَخَذَ بِكَفِّهِ، فَبَدَأَ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ ثُمَّ الْأَيْسَرِ، فَقَالَ بِهِمَا عَلَى وَسْطِ رَأْسِهِ. ^{إناء} ^{أشار} ^{بفتح السين. (ف، ج)}

١. بكفه: وللكشميهني: «بكفيه». ٢. وسط: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبو ذر الوقت.

ترجمة: قوله: باب من بدأ بالحلاب أو الطيب إلخ: كتب الشيخ في «اللامع»: يعني بذلك أن الطيب غير مضطر إليه وإن ثبت استعماله ﷺ إياه قبل الغسل، وذلك لينتشر أثره إلى أطراف الجسم. وحاصل الترجمة أن هذا باب يذكر فيه جواز الابتداء بالحلاب من غير أن يتقدمه طيب، وجواز الابتداء بالطيب وعدم الابتداء. فلما ذكر في الرواية ابتداءه بالحلاب علم جواز ترك الطيب، وأن الابتداء بالطيب ليس واجباً، وإن كان جائزاً؛ نظراً إلى ما ورد في غير هذه الرواية، فافهم فإنه عزيز. اهـ

وفي «هامشه»: هذه الترجمة من مهمات التراجم أشكلت على المشايخ والشراح، والحق أنه لم يظهر بعد ما قصد الإمام البخاري من ذلك. قال الحافظ: أشكل المناسبة قديماً وحديثاً، فمنهم من نسب البخاري إلى الوهم فقال: رحم الله البخاري، من ذا الذي يسلم من الغلط! سبق إلى قلبه أن الحلاب طيب، وأني معنى للطيب قبل الغسل؟ ومنهم من تأول الحلاب على غير المعروف في الرواية، فقال: هو الحلاب - بالجيم وشد اللام - هو ماء الورد. وتعقب بأنه خلاف الرواية، وبأنه لا معنى للطيب قبل الغسل. ومنهم من تكلف في التأويل، فقيل: لم يرد البخاري بالطيب ما له عرف طيب، وإنما أراد تطيب البدن بإزالة الوسخ، فمحصله إعداد ماء الغسل ثم الشروع في تنظيف البدن. وقيل: أشار البخاري إلى رد ما روي أنه عليه السلام كان يغسل رأسه بالخطمي ويكتفي بذلك، فكانه ترجم بجزئ وتثبت أحدهما ولم يثبت الآخر، وهذا هو الأصل التاسع والثلاثين من أصول التراجم.

وقيل: أراد بـ«الحلاب» ظرف الطيب، و«أو» للتويع، والمذكور في الحديث صفة التطيب بعد الاغتسال، لا صفة الاغتسال. وهو توجيه حسن لظاهر ألفاظ البخاري، لكن جميع طرق الحديث يأبى ذلك، وأن في جميعها بيان صفة الاغتسال. وقيل: أشار بالترجمة إلى حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الآتي بعد سبعة أبواب بلفظ: «كنت أطيب رسول الله ﷺ عند الإحرام» الحديث. وفي بعض طرقه: «ثم طاف على نسائه»، ومن لازمه الاغتسال، فالترجمة بالتردد بين الحالتين أي بدأ بالحلاب يعني ماء الاغتسال، وتارة بالطيب كما في بعض الأحوال، وهذا أحسن الأجوبة عندي. انتهى ما في «الفتح» مختصراً وكتب شيخ المشايخ في «التراجم»: أن للحلاب معنيين: أحدهما معنى الإناء. والثاني معنى المحلوب، أي المخرج من عصارة. وكان العرب يستعملون محلوب بعض البنور في أبدانهم قبل الاغتسال، كما يستعملون الطيب قبل ذلك، وميل المصنف إلى هذا المعنى الثاني بقرينة الانضمام للطيب. اهـ وقال السندي: قوله في الترجمة: «عند الغسل» أي عند الفراغ منه، وكذا في الحديث قوله: «إذا اغتسل» أي فرغ، والمراد بالحلاب عند المصنف: نوع من الطيب، فالمقصود استعمال الطيب بعد الغسل. ولا يحمل كلام المصنف إلا على هذا، وإن كان الصحيح أن المراد منه الإناء، لكن حمل كلام المصنف على المعنى المعروف بعيد جداً. اهـ وفي «الفيض»: أن في الحلاب يبقى أثر اللبن، فينبه وبين الطيب تقابل تضاد، فنبه المصنف على أنه لا بأس بريح اللبن إن ظهر في الماء، وكذا الطيب عند الغسل قد يبقى أثره بعد الغسل، فلا بأس به أيضاً. اهـ قلت: يأتي هذا المعنى في «باب من تطيب ثم اغتسل وبقي أثر الطيب». انتهى ملخصاً من هامش «اللامع»

سهر: قوله: بالحلاب: قال ابن حجر: مطابقة هذه الترجمة لحديث الباب أشكل أمرها قديماً وحديثاً على جماعة من الأئمة، حتى نسب بعضهم البخاري إلى الوهم. انتهى وفي «الخير الجاري»: «الحلاب» بكسر المهملة وخفة اللام، إناء يسع فيه حلبة ناقة. قوله: أو الطيب: قال القسطلاني: عقد الباب لأحد الأمرين، فوفى بذكر أحدهما، وكأنه أراد بذلك التنبيه على أنه لا تطيب قبل الاغتسال، بل الماء يكفي في ذلك، وليس استعمال الطيب قبل الاغتسال مثل استعماله قبل الجماع للنشاط. قوله: نحو الحلاب: بكسر مهملة وخفة اللام، إناء يسع قدر حلب ناقة، أي كان يتددى بطلب طرف وبطلب طيب. أو أراد به إناء الطيب، يعني بدأ تارة بطلب طرف، وتارة بطلب نفس الطيب، وروي بشدة لام وجيم، وهو خطأ. (جمع البحار)

* أسماء الرجال: محمد بن المثني: العنزي. أبو عاصم: الضحاك بن مخلد. حنظلة: ابن أبي سفيان. القاسم: ابن محمد بن أبي بكر الصديق.

سند: قوله: باب من بدأ بالحلاب: ظاهر صنيع المصنف ﷺ يفيد أنه حمل الحلاب على أنه نوع من الطيب، وعلى هذا فالمناسب أن يحمل قوله: «إذا اغتسل من الجنابة» على معنى: إذا فرغ من الاغتسال، وكذا يحمل قوله: «عند الغسل» أي عند الفراغ منه؛ إذ استعمال الطيب قبل الاغتسال غير معهود، وإنما المعهود استعماله بعد. لكن الصحيح أن الحلاب نوع من الإناء ماء الاغتسال، وقد كثر كلامهم لتطيق كلام المصنف على هذا الصحيح، إلا أن كلامه آه، وما ذكره تكلف، والله تعالى أعلم. وعلى هذا فهذا الحديث تفسير لما في حديث عائشة السابق: «ثم يصب على رأسه ثلاث غرف»، ولما في حديث جابر: «يأخذ ثلاث أكف». وحاصله أن التعدد كان للاستيعاب لا للتكرار، فإثبات التكرار في الغسل مشكل، والأقرب الوحدة، كما نص عليه الإمام البخاري، والله تعالى أعلم.

ترجمة سند

٧- بَابُ الْمُضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ فِي الْجَنَابَةِ

٤٠/١

٢٥٩- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ* قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمٌ* عَنْ كُرَيْبٍ* عَنِ

بالتصغير

ابْنِ عَبَّاسٍ عليهما السلام قَالَ: حَدَّثَنَا مَيْمُونَةُ* عليها السلام قَالَتْ: صَبَبْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ غُسْلًا، فَأَفْرَغَ بِيَمِينِهِ عَلَى يَسَارِهِ فَعَسَلَهُمَا، ثُمَّ عَسَلَ فَرْجَهُ،

بالضم أي ماء الاغتسال. (ف)

ثُمَّ قَالَ بِيَدِهِ عَلَى الْأَرْضِ فَمَسَحَهَا بِالتُّرَابِ، ثُمَّ عَسَلَهَا، ثُمَّ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ، ثُمَّ عَسَلَ وَجْهَهُ، وَأَقَاصَ عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ تَنَحَّى

٩- ن

٨- ن

سهر

فَعَسَلَ قَدَمَيْهِ، ثُمَّ أَتَى بِمَنْدِيلٍ، فَلَمْ يَنْفُضْ بِهَا.

أثت الضمير بتأويل الخرقه

بكسر الميم

٨- بَابُ مَسْحِ الْيَدِ بِالتُّرَابِ لِيَكُونَ أَنْقَى

٤٠/١

٢٦٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ الْحَمِيدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ* عَنْ سَالِمٍ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ،

١. ابن حفص: كذا للأصلي. ٢. ابن غياث: كذا للأكثر. ٣. فغسلهما: كذا للمستمل، وفي نسخة: «فغسلها». ٤. على الأرض: كذا لابن عساكر وأبي ذر والأكثر، وفي نسخة: «الأرض». ٥. فمسحها: وللحموي: «فمسحهما». ٦. غسلها: وللحموي: «غسلها». ٧. مضمض: كذا لابن عساكر والأصلي وأبي ذر، وفي نسخة: «تمضمض». ٨. ينفض: وفي نسخة: «ينفض». ٩. بها: ولكريمة بعدها: «قال أبو عبد الله: يعني لم يتمسح» [يلقى أثر العبادة. (الرفقة)].
١٠. حدثنا عبد الله بن الزبير الحميدي: وللأكثر: «حدثنا الحميدي». ١١. عبد الله بن الزبير: كذا لأبي ذر والشيخ ابن حجر.

ترجمة: قوله: باب المضمضة والاستنشاق إلخ: كتب الشيخ في «اللامع»: أي إلهما ثابتان بالسنة، فمن أخذ بوجههما، ومن ذاهب إلى سنيتهما. اهـ وفي هامشه: وبذلك جزم شيخ المشايخ في «الترجم». قال الحافظ: استنبط البخاري عدم وجوبهما؛ لأن في رواية الباب الذي بعده في هذا الحديث: «ثم توضع وضوء للصلاة»، فدل على أنهما للوضوء، وقام الإجماع على أن الوضوء في غسل الجنابة غير واجب، والمضمضة والاستنشاق من توابع الوضوء، فإذا سقط الوضوء سقط توابعه. ويحمل ما روي من صفة غسله ﷺ على الكمال. اهـ وتعقبه العيني بأن هذا الاستدلال غير صحيح؛ لأن هذا الحديث لا تعلق له بالحديث الآتي، وفيه تصريح بالمضمضة والاستنشاق، ولا شك أنه ﷺ لم يتركهما، فدل على المواظبة، وهي تدل على الوجوب. اهـ

قوله: باب مسح اليد بالتراب إلخ: قلت: ولعل الإمام البخاري أراد بالترجمة التنبيه على هذا الاختلاف، ورجح أن مسح اليد لم يكن للتطهير بل للتنظيف، كما يدل عليه قوله في الترجمة: «لتكون أنقى»، وإليه أشار الشيخ الكنگوهي قدس سره في «الكوكب»، فقال في رواية ميمونة هذه التي في الباب: هذا الدلك للمبالغة في التنظيف بإزالة ما عسى أن يبقى شيء من الدسومة بعد زوال عين النجس فيكون أبعد من الكراهية والتنفّر في غسل سائر الأعضاء، لا سيما المضمضة والاستنشاق. اهـ وقد كتب مولانا محمد حسن المكي في «تقريره»: مسح اليد بالتراب ثابت، لكن في هذا الزمان تشبه بالهتود، فالأولى تركه. وكان الشيخ قدس سره قد يقول: لا اعتبار لهذا التشبه. اهـ

سهر: قوله: فلم ينفض بها: قال النووي: فيه استحباب ترك التنشف، وقال: فيه دليل على أنه كان ﷺ ينشف، ولولا ذلك لم تأت به بالمنديل، وإنما ردّه؛ لأنه يمكن أنه كان وسخاً أو نحو. وعن عائشة رضي الله عنها: «أن النبي ﷺ كانت له خرقه ينشف بها»، قاله الكرماني، وقال: وقد اختلف أصحابنا فيه في الوضوء والغسل على خمسة أوجه: أشهرها: أن المستحب تركه. والثاني: أنه مكروه. والثالث: أنه مباح. والرابع: أنه مستحب؛ لما فيه من الاحتراز عن الأوساخ. والخامس: أنه يكره في الصيف دون الشتاء.

* أسماء الرجال: عمر: ابن حفص بن غياث بن طلق، النخعي. الأعمش: سليمان بن مهران. سالم: بن أبي الجعد، التابعي. كريب: مصغراً مولى ابن عباس. ميمونة: أم المؤمنين. سفیان: ابن عيينة. الأعمش: المذكور آنفاً.

سند: قوله: باب المضمضة والاستنشاق: أي إلهما من غسل الجنابة، أعم من كونهما واجبين أم لا؛ إذ لا دلالة لحديث الباب على الوجوب، ولا على عدمه. وقيل: أراد بيان عدم وجوبهما؛ لأن في بعض روايات الحديث: «ثم توضع وضوء للصلاة»، فدل على أنهما للوضوء، وقام الإجماع على أن الوضوء في غسل الجنابة غير واجب، والمضمضة والاستنشاق من توابع الوضوء، فإذا سقط الوضوء سقطت توابعه. انتهى ولا يخفى أن لفظ «توضع وضوء» ليس من كلامه ﷺ، ولا يلزم من كلام ميمونة أيضاً؛ ضرورة أن الحديث واحد، واختلاف ألفاظه إنما هو من الرواة، فلا يصح الاستدلال به. ولو سلم فكوهما للوضوء لا يمنع من كوهما للغسل أيضاً إذا نوى أن يكونا للأمرين، والحديث لا يدل على أنه ما نوى لهما، على أنه لا حاجة إلى النية عند الحنفية. وقوله: «وقام الإجماع على أن الوضوء في غسل الجنابة...» إن أراد أن غسل أعضاء الوضوء منها غير واجب فباطل، وإن أراد أن تقدم الوضوء مرتباً غير واجب فلا يفيد. ثم الظاهر من قوله ﷺ: «إبدان بيمينها ومواضع الوضوء منها» أن ما يتوهم من كونه الوضوء ليس بوضوء مطلوب من حيث كونه وضوءاً، بل هو بداية للاغتسال بأعضاء الوضوء تشريفاً وتكريماً لها، كالبداية بالميامن. وعلى هذا فينبغي أن لا يحسن تكرار غسل تلك الأعضاء لاستيعاب الاغتسال، والله تعالى أعلم. والوجه في إثبات خروج المضمضة والاستنشاق والدلك عن الغسل: الاستدلال بحديث أم سلمة: «إنما يكفيك أن تحني على رأسك ثلاث حثيات، ثم تقيضين عليك الماء فتطهرين»، أخرجه مسلم، فتأمل.

عَنْ كُرَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، عَنْ مَيْمُونَةَ رضي الله عنها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ: فَعَسَلَ فَرْجَهُ بِيَدِهِ، ثُمَّ دَلَكَ بِهَا الْحَاظِظَ ثُمَّ غَسَلَهَا، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، فَلَمَّا قَرَعَ مِنْ غُسْلِهِ غَسَلَ رِجْلَيْهِ.

٤٠/١ - ٩- بَابُ: هَلْ يُدْخِلُ الْجُنُبُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهَا، إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى يَدِهِ قَدَرٌ غَيْرُ الْجَنَابَةِ؟

وَأَدْخَلَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما وَالْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ رضي الله عنهما يَدَهُ فِي الظُّهُورِ وَلَمْ يَغْسِلَهَا، ثُمَّ تَوَضَّأَ. وَلَمْ يَرِ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما وَابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما بِأَسَا بِمَا يَنْتَضِعُ مِنْ غُسْلِ الْجَنَابَةِ.

٢٦١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ سهرند قَالَ: حَدَّثَنَا أَفْلَحُ مصر بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْقَاسِمِ مصر * عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها * قَالَتْ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيَّ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، تَخْتَلِفُ أَيْدِينَا فِيهِ.

لما جاز إدخال اليد في إناء الغسل بدون رفع الحدث: جاز في ابتدائه أيضاً. (ك)

٢٦٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ.....

ابن مسرهد

١. على يده: وفي نسخة: «عليها». ٢. يده: ولأبي الوقت: «يديهما». ٣. بما: وفي نسخة: «بماء». ٤. ينتضح: وفي نسخة: «ينتضح».
٥. حدثنا: كذا للأصلي وابن عساكر، وفي نسخة: «أخبرنا». ٦. ابن حميد: كذا لأبي الوقت والأصلي.

ترجمة: قوله: باب هل يدخل الجنب يده في الإناء إلخ: وفي هامشه [اللامع]: قال المهلب: أشار البخاري إلى أن يد الجنب إذا كانت نظيفة جاز له إدخالها الإناء قبل أن يغسله؛ لأنه ليس شيء من أعضائه نجساً بسبب كونه نجباً. اهـ والأوجه عندي: أن غرض المصنف بيان جواز إدخال اليد؛ ردّاً على ما روي عن ابن عمر أنه قال: «من اغترف من ماء وهو جنب فما لقي فهو نجس»، أخرجه ابن أبي شيبة، وحكاه عنه العيني أيضاً وجمع بينه وبين ما رواه عنه البخاري بوجوه. ولا تعارض بينهما عندي؛ لأن أثر ابن أبي شيبة نص في الجنابة، وأثر البخاري ظاهر في الحدث الأصغر. ثم الآثار والروايات التي ذكرها البخاري لما لم تكن صريحة في عدم الغسل: تبّه على ذلك بقوله: «هل»، ولم يتعرض الشراح ولا المشايخ عن لفظ «هل». وقال شيخ المشايخ في «التراجم»: غرض الباب إدخال الجنب يده في الإناء قبل الغسل إذا لم يكن على يده قدر غير الجنابة مع سنية الغسل؛ لأن الحديث الأول من الباب ثبت منه بطريق الدلالة جواز الإدخال قبل الغسل والحديث الثاني ظاهر في الغسل، وطريق الجمع بينهما أن يُحمّل الأول على الجواز والثاني على السنية. وأما ثبوت الإدخال قبل الغسل بالحديث الأول بطريق الدلالة، فلأن قول عائشة رضي الله عنها: «تختلف أيدينا» يدل على وقوع الغسالة في الإناء ظاهراً، فلما لم ينتحس الماء لسقوط غسالة الجنب فيه ولم يجتز منه، فالظاهر أنه لا يجب الاحتراز من إدخال اليد فيه أيضاً قبل الغسل؛ إذ لا شيء غير الجنابة في اليد. اهـ

سهر: قوله: ثم توضع: أي كل واحد منهما. وكان البخاري قاس الجنب على المحدث، وإلا فلم يفهم بما ذكر كون ابن عمر والبراء جنينين، إلا أن يقال: إن هذا الوضوء كان وضوء الجنابة بقرينة الترجمة؛ فإن الترجمة قد تكون شارحة للمحدث، كذا في «الحجر الجاري». وقال العيني: هذا الأثر غير مطابق للترجمة على الكمال؛ لأن الترجمة مقيدة، والأثر مطلق. قوله: بما ينتضح: أي يترشش ويتقطر، كما في «الكرمان». قال العيني: وجه مطابقة هذا الأثر يأتي بالتعسف، وهو من حيث إن الماء الذي يدخل الجنب يده فيه لا ينحس إذا كانت طاهرة، فكذلك انتشار الماء الذي يغسل به الجنب في إنائه؛ لأن في تنجيسه مشقة. ألا ترى كيف قال الحسن البصري: ومن يملك انتشار الماء؟ فإننا نرجو من رحمة الله ما هو أوسع من هذا. ثم أعلم أن البخاري أخرج في هذا الباب أربعة أحاديث، فمطابقة الأول للترجمة قد ذكرناها، والثاني مفسر للأول، والثالث والرابع وإن لم يذكر فيهما غسل اليد، ولكنهما محمولان على معنى الحديث الثاني، وهذا القدر كافٍ للتطابق، ولا معنى لتطويل الكلام بدون فائدة، كما ذكره ابن بطال وابن المكي وغيرهما. انتهى كلام العيني قوله: تختلف: والاختلاف لا يكون إلا بعد الإدخال، وهو موضع الترجمة.

* أسماء الرجال: وأدخل ابن عمر: ابن الخطاب، فيما وصله سعيد بن منصور بمعناه. والبراء بن عازب: وصله ابن شيبة. عبد الله بن مسلمة: القعني. أفلح بن حميد: وليس هو أفلح ابن سعيد؛ لأن المؤلف لم يخرج له شيئاً. قاسم: ابن محمد بن أبي بكر الصديق. عائشة: أم المؤمنين.

سند: قوله: تختلف أيدينا فيه: هذا وإن دل على إدخال اليد، لكن لا يدل على كون الإدخال قبل غسل اليد، كما لا يخفى. وقيل: كون الإدخال قبل تمام الغسل يكفي في المطلوب؛ لأن الجنابة قبل تمام الغسل باقية؛ إذ هي لا تنجز. فالإدخال قبل غسل اليد وبعده بالنظر إلى الجنابة سواء، فلا يفيد غسل اليد في الجنابة، وإنما يفيد في القدر إن كان، فإذا لم يكن فلا فائدة، وفيه نظر؛ لظهور أن الجنابة تنحسف، ولذلك يُمَر الجنب بالوضوء إذا أراد أن ينام على جنبته، أو أراد الأكل ونحوه، فتأمل. وأما حديث «غسل يده» فهو مبني على أن غسل اليد لا يفيد في الجنابة، فيكون للقدر. وأما الأحاديث الأخر فهي راجعة إلى حديث: «تختلف أيدينا»، والله تعالى أعلم. وبالحملة: الاستدلال بهذه الأحاديث على المطلوب خفي جداً.

سهر أي قبل إدخالها في الإناء. (ح)
مِنَ الْجَنَابَةِ غَسَلَ يَدَهُ.

فالمطابقة فيه باعتبار قوله: إذا لم يكن على يده قدر. (خ)

٢٦٣- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * عَنْ أَبِي بَكْرٍ * بِنِ حَفْصٍ، عَنْ عُرْوَةَ * عَنْ عَائِشَةَ * قَالَتْ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا

وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ مِنْ جَنَابَةٍ.

بالنصب والرفع. (قس)

وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ * مِثْلَهُ.

أي مثل المتن المذكور

٢٦٤- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ * يَقُولُ: كَانَ

كفلس

النَّبِيُّ ﷺ وَالْمَرْأَةُ مِنْ نِسَائِهِ يَغْتَسِلَانِ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ. رَأَى مُسْلِمٌ وَوَهَّبُ بْنُ جَرِيرٍ عَنْ شُعْبَةَ: «مِنَ الْجَنَابَةِ».

ابن إبراهيم

١٠- بَابُ مَنْ أَفْرَغَ يَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ فِي الْغُسْلِ

٤٠/١

٢٦٦- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ * قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ * عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى

الحديث: ٢٦٥ بترقيم الشيخ فؤاد بليه

ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ * عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ * قَالَتْ: وَضَعْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ غُسْلًا وَسَرْتَرَةً، فَصَبَّ عَلَى يَدِهِ،

بالنصب، الماء الملع للاغتيال. (خ)

فَعَسَلَهَا مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ - قَالَ سَلِيمَانُ * لَا أَذْرِي أَذْكَرَ الْقَائِلَةِ أَمْ لَا - ثُمَّ أَفْرَغَ يَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ، فَغَسَلَ فَرْجَهُ، ثُمَّ ذَلِكَ يَدَهُ

أي سالم. (ع)

مقولة أبي عوانة. (ع)

بِالْأَرْضِ أَوْ بِالْحَائِطِ، ثُمَّ تَمَضَّمْضَ وَاسْتَنْشَقَ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، وَغَسَلَ رَأْسَهُ، ثُمَّ صَبَّ عَلَى جَسَدِهِ، ثُمَّ تَنَحَّى فَغَسَلَ قَدَمَيْهِ،

٧

فَنَاولَتْهُ خِرْقَةً، فَقَالَ بِيَدِهِ هَكَذَا، وَلَمْ يَرُدَّهَا.

أي أعطته

أي لا آتاؤها. (ع، ف)

من الإرادة لا من الرد. (ع)

١. قالت: كذا لابن عساكر. ٢. جنابة: وللكشميهني: «الجنابة». ٣. مثله: وللأصيلي: «بمثله». ٤. وهب: ولأبي ذر: «وهيب». ٥. ابن جرير: كذا للحموي والأصيلي وأبي الوقت. ٦. بنت: ولأبي الوقت والأصيلي: «ابنة». ٧. تمضمض: ولكريمة: «مضمض». ٨. فغسل: كذا للأكثر، ولأبي ذر: «وغسل».

ترجمة: قوله: باب من أفرغ يمينه إلخ: كتب الشيخ في «اللامع»: رد بذلك ما اشتهر أن الإفراغ باليمين على الشمال من صنع النساء. والرواية وإن كانت دالة على إفراغه بيمينه على شماله إذا قصد غسل فرجه، إلا أن المطلق يثبت في ضمن المقيد، فيعلم بذلك جواز هذا الفعل وإن لم يكن حين يغسل فرجه. اهـ وفي هامشه: سكت الشراح عن غرض المصنف بهذه الترجمة. وأجاد الشيخ قلنس سره في توجيه الغرض كما ترى، والأوجه عندي: أن الإمام البخاري ثبت بذلك على دققة، وهي أن في الغسل أمرين، أحدهما: صب الماء، والثاني: ذلك الأعضاء، ومعلوم أن الأفعال الشريفة مصدرها اليمين، فثبت الإمام بأن صب الماء أشرف من ذلك الأعضاء، فالأول وظيفة اليمين، والثاني وظيفة اليسار. ولا يبعد أيضاً أنه نبه بالترجمة على ترجيح صب الماء باليمين على اليسرى؛ لما في ذلك من اختلاف الروايات، ففي «سنن أبي داود» من حديث مسدد بسنده إلى عائشة: «فصب الماء على يده اليمنى»، وفي أخرى له عن ميمونة: «فأكفأ الإناء على يده اليمنى». قال الخطابي: محله ههنا فيما إذا كان يغترف من الإناء، فأما إذا كان ضيقاً كالقمقم فإنه يضعه عن يساره ويصب الماء منه على يمينه. اهـ وفيه: على قول الشيخ: «والرواية وإن كانت دالة...» قال الحافظ: اعترض على المصنف بأن الدعوى أعم من الدليل، والجواب: أن ذلك في غسل الفرج بالنص، وفي غيره بما عرف من شأنه أنه كان يحب التيامن. اهـ قلت: والأوجه منه أنه تقدم قريباً في «باب المضمضة» حديث ميمونة هذا، وفيه: «فأفرغ يمينه على يساره فغسلهما ثم غسل فرجه»، فهذا نص في إفراغ اليمين على اليسار في غير الفرج. ونظر المؤلف يكون على جميع الروايات، فيوردها في غير مظاهرها؛ تشجيعاً للأذهان. انتهى

سهر: قوله: غسل يده: قال العيني: هذا الحديث مفسر للحديث السابق؛ لأن في الحديث السابق اختلاف الأيدي في الإناء بظواهره يتناول اليد الطاهرة، ويثبت في هذا إذا اغتسل من الجنابة غسل يده - يعني إذا أراد الاغتسال - أي عند خشية أن يكون بها أذى من الجنابة وغيرها، وعند التيقن بطهارته فلم يكن يغسلها، فبهذا ينتفي التعارض بينهما. انتهى كلامه مختصراً وقال القسطلاني: هذا محمول على ما إذا خشي أن يكون علق بهما شيء في المطابقة باعتبار ما فهم من الجزء السلي، أعني «إذا لم يكن على يده قدر». (الخبر الجاري)

* أسماء الرجال: أبو الوليد: هشام بن عبد الملك، الطيالسي البصري. شعبة: ابن الحجاج. أبي بكر: ابن حفص بن عمر بن سعد بن أبي وقاص. عروة: ابن الزبير بن العوام. موسى بن إسماعيل: التبوكي. أبو عوانة: الواضح الشكري. الأعمش: المذكور في السند السابق. قال سليمان: اسم الأعمش.

١١- بَابُ تَفْرِيقِ الْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ ^{ترجمة}

وَيَذْكُرُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ غَسَلَ قَدَمَيْهِ بَعْدَ مَا جَفَّ وَضُوءُهُ.

يفتح الواو

٢٦٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَحْبُوبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ* قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَتْ مَيْمُونَةُ رضي الله عنها: وَضَعْتُ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مَاءً يَغْتَسِلُ بِهِ، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ، فَغَسَلَهُمَا مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَفْرَغَ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ، فَغَسَلَ مَذَاكِيرَهُ، ثُمَّ ذَلِكَ يَدُهُ بِالْأَرْضِ، ثُمَّ تَمَضَّضَ وَاسْتَنْشَقَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ غَسَلَ رَأْسَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ صَبَّ عَلَى جَسَدِهِ، ثُمَّ تَنَحَّى مِنْ مَقَامِهِ فَغَسَلَ قَدَمَيْهِ.

الأعضاء المضمومة وما حولها. (خ)

هذا موضع الترجمة. (خ)

١٢- بَابُ: إِذَا جَامَعَ ثُمَّ عَادَ، وَمَنْ دَارَ عَلَى نِسَائِهِ فِي غُسْلٍ وَاحِدٍ ^{ترجمة}

أي إلى جماعها مرة أخرى في تلك الليلة، ما الحكم فيه؟ وكذا في من دار ...

٢٦٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ* وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ* عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُنْتَشِرِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: ذَكَرْتُهُ لِعَائِشَةَ فَقَالَتْ: يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَيَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ، بلفظ الفاعل من الانتشار. (ك) ثُمَّ يُصْبِحُ مُحَرَّمًا يَنْضِخُ طَبِيبًا. سهر سند

٢٦٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ* قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ:

كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَدُورُ عَلَى نِسَائِهِ فِي السَّاعَةِ الْوَاحِدَةِ مِنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، المراد بما قدر من الزمان. (ع)

١. للنبي: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبي ذر، وفي نسخة: «لرسول الله». ٢. تمضمض: وفي نسخة: «مضمض». ٣. ثم غسل: كذا لابن عساكر وأبي الوقت والأصيلي، وفي نسخة: «وغسل». ٤. صب: كذا للفربري، وفي نسخة: «أفرغ». ٥. عاد: وللكشميهني: «عاود».

ترجمة: قوله: باب تفريق الغسل والوضوء: كتب الشيخ في «اللامع»: يعني بذلك إثبات جواز التفريق بين أركائهما، فهو ردٌّ على من ذهب إلى فرضية الموالاة. اهـ وفي هامشه: الظاهر في غرض الترجمة الرد على وجوب الموالاة، وعليه بين الشراح كلامهم. وذكر الكرماني فيه احتمالاً آخر، إذ قال: إن قلت: ما معنى الترجمة؟ هل المراد منه بيان عدم وجوب الموالاة، أو بيان عدم دخول الوضوء في الغسل، حتى لو كان محدثاً بالحدثين لا يكفي الغسل بل يأتي مستقلاً؟ قلت: لفظ الترجمة يحتملها، والظاهر الأول. انتهى مختصراً وكتب شيخ المشايخ في «التراجم»: ثبت بمحدث الباب التفريق بين أفعال الوضوء، فثبت في الغسل أيضاً بالمقايضة؛ إذ لا فرق بينهما، وأيضاً لا قائل بالفصل، ولذا ضم قوله: «الوضوء» في الترجمة إلى الغسل؛ لأن الثابت بالحديث ليس إلا التفريق في الوضوء. اهـ قوله: باب إذا جامع ثم عاد إلخ: وفي تراجم «شيخ المشايخ»: مقصوده إثبات جواز ذلك، مع سنية أن يتوضأ بين الجماعين، وذلك ثابت بالأحاديث الأخر. اهـ ويحتمل عندي أنه أشار إلى ترجيح رواية أنس رضي الله عنه عند أبي داود: «فجعلها غسلًا واحدًا»، كما رجَّحه أبو داود. ويحتمل أيضاً أنه أراد الرد على وجوب الوضوء على المُعَاوِد، كما قال به الظاهرية وابن حبيب المالكي.

سهر: قوله: ذكرته: أي ذكرت قول ابن عمر: «ما أحبُّ أن أصبح محرماً أنضخ طيباً»، وكفى بالضمير؛ لأنه معلوم عند أهل هذا البيان، واسترحت عائشة؛ إشعاراً بأنه قد سها فيما قاله في شأن النضخ، وغفل عن حال رسول الله صلى الله عليه وسلم. (الكواكب الدراري) قوله: ينضخ: بفتح الباء والضاد المعجمة بعدها خاء معجمة، أي يفور، ومنه: «عَيْنَانِ تَصْاحَتَانِ» (الرحمن)، وهذا هو المشهور. وضبط بعضهم بالخاء المهملة، قال الإسماعيلي: وكذا ضبطه عامة من حدثنا، وهما متقاربان في المعنى. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: محمد: أبو عبد الله البصري، مات ٢٢٣ هـ. عبد الواحد: ابن زياد، البصري. محمد: المعروف بـ«بندار». ابن أبي عدي: محمد بن إبراهيم، مات ١٩٤ هـ. (إرشاد الساري) شعبة: هو ابن الحجاج، العنكي. محمد بن بشار: العبدري البصري. معاذ: ابن هشام بن أبي عبد الله، الدستوائي. قتادة: الأكمة السدوسي.

سند: قوله: ينضخ طيباً: كأنه أخذ منه كون الغسل واحداً؛ إذ لا يبقى أثر الطيب على هذا الوجه مع تعدد الاغتسالات. وأما حديث أنس فكانه أخذ منه وحدة الغسل من وحدة الساعة؛ إذ الدور عليهن بغسل جديد لكل واحدة يحتاج إلى زمان كثير، والله تعالى أعلم. انتهى

وَهُنَّ إِحْدَى عَشْرَةَ. قَالَ: قُلْتُ لِأَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَوْ كَانَ يُطِيقُهُ؟ قَالَ: كُنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّهُ أُعْطِيَ قُوَّةَ ثَلَاثِينَ. بفتح الواو عاطفة، والهمزة استفهامية. (تو)

وَقَالَ سَعِيدٌ ^٢ عَنْ قَتَادَةَ: إِنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُمْ: «تِسْعُ نِسْوَةٍ».

أي بدل إحدى عشرة. (ع)

كذا هو عند الجميع

١٣- بَابُ غَسْلِ الْمَذْيِ وَالْوُضُوءِ مِنْهُ

٤١/١

بفتح الفتح وسكون المعجمة وتخفيف الياء، وهو أنفص. (تو)

٢٦٩- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ * قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ * عَنْ أَبِي حَصِينٍ * عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ * عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً،

كثير المذْي

بفتح الهمزة الأولى وكسر الأخرى

فَأَمَرْتُ رَجُلًا يَسْأَلُ النَّبِيَّ ﷺ لِمَكَانِ ابْنَتِهِ، فَسَأَلَ فَقَالَ: «تَوَضَّأَ وَاغْتَسَلَ ذَكَرَكَ».

أي لكونها في تكاحي

١٤- بَابُ مَنْ تَطَيَّبَ ثُمَّ اغْتَسَلَ وَبَقِيَ أَثَرُ الطَّيِّبِ

٤١/١

٢٧٠- حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ * عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُنتَشِرِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ وَذَكَرْتُ لَهَا

أي محمد بن المنتشر. (قص)

قَوْلَ ابْنِ عُمَرَ: مَا أَحَبُّ أَنْ أَصْبِحَ مُحْرِمًا أَنْضَخُ طَبِيبًا. فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَنَا طَبِيبُتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ طَافَ فِي نِسَائِهِ ثُمَّ أَصْبَحَ مُحْرِمًا.

١. وقال: وفي نسخة قبله: «قال أبو عبد الله». ٢. سعيد: وفي نسخة: «شعبة». ٣. إنا نتحدث: كذا للحموي والمستملي. ٤. يسأل: وفي نسخة قبله: «أن».

٥. فسأل: وللحموي: «فسأله». ٦. وذكرت: كذا للأصيلي وابن عساكر وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «فذكرت».

٧. في نسائه: وفي نسخة: «على نسائه».

ترجمة: قوله: باب غسل المذي والوضوء منه: وفي تراجم «شيخ المشايخ»: غرض الباب ما ذهب إليه بعض العلماء من أن المني يطهر بالفرك: مخصوص به، وليس في المذي إلا الغسل. وأيضاً لا يجب فيه الاغتسال، بل الوضوء فقط. ويحتمل أن يكون غرض الباب أن جواز الاقتصاص على استعمال الأحجار ليس إلا في الخارج المعتاد، أعني البول والغائط، وأما في غيره فيجب استعمال الماء والغسل. اهـ قلت: تحتمل الترجمة وجوهاً عديدة: ١- فيحتمل أن يكون إشارة إلى أنه لا يكفي النضح، كما قال به أحمد ٢- أو إشارة إلى أنه لا يكفي الحجر منه، كما هو رواية المالك وأحمد ٣- أو إلى أنه لا يجب استيعاب الذكر بالغسل، كما قال به بعض المالكية وبعض الحنابلة، كما في «الفتح».

وبسط الكلام على هذه الأقوال في «الأوجز»، وفيه: اعلم أن العلماء - بعد ما أجمعوا على أن في المذي الوضوء دون الغسل، وعلى أن المذي نجس، ولا خلاف فيهما لمن يعتد به - اختلفوا هنا في ثلاثة مسائل: أحدها: الاكتفاء بالحجر، فلا يجوز عند بعض المحدثين، إذ قالوا: يتعين الماء لغسله. وقال عياض: اختلف أصحابنا في المذي: هل يجزئ منه الاستحجار كالبول، أو لا بد من الماء؟ اهـ وعندنا الحنفية يجوز الاكتفاء على الحجر، كما صرح به في «البدائع» وغيره، وصححه النووي من الشافعية، وقال الحافظ: وهو المعروف في المذهب. وكذلك الاكتفاء على الحجر هو رواية عن الإمام أحمد، كما يظهر من كلام «الغني» و«الشرح الكبير». والمسألة الثانية: هل يغسل موضع النجاسة فقط أو الذكر بتمامه فقط - وهو رواية عن المالكية، كما في البابي - أو مع الأنثيين أيضاً، وهو رواية عن الحنابلة، كما في «الغني». والأول قول الجمهور، كما قاله الحافظ. والمسألة الثالثة: ما حكى الطحاوي عن بعضهم وجوب الغسل بمجرد خروج المذي، والجمهور أن حكمه حكم البول وغيره من نواقض الوضوء: من عدم وجوب الوضوء على الفور. انتهى مختصراً من «الأوجز»، والبسط فيه. ولعل الإمام البخاري أشار في الترجمة بلفظ: «والوضوء منه» إلى هذه المسألة الثالثة، واستدل الطحاوي للجمهور بحديث علي بلفظ: «فيه الوضوء وفي المني الغسل».

قوله: باب من تطيب ثم اغتسل إلخ: لعل الغرض منه أن الظاهر أن فيه إضاعة المال، لكن أبيع لضرورة النشاط في الجماع. وفي «التراجم» لشيخ المشايخ: غرضه أنه لو لم يبالغ في الدلك وغيره عند الاغتسال حتى لا يذهب عنه أثر الطيب الذي كان قد استعمله قبل: فلا بأس، بل هو جائز ثابت الأصل. اهـ ويحتمل أنه نظر إلى الباب السابق «باب مسح اليد بالتراب لتكون أنقى»، فأشار إلى أن بقاء الطيب لا ينافي الإنقاء. ويحتمل أيضاً أن قوله تعالى: «وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا» (المائدة: ٦) يشير إلى المبالغة في الإنقاء، فنبه به على أن ذلك لا ينافيه.

سهر: قوله: إحدى عشرة: قال ابن خزيمة: لم يقل أحد من أصحاب قتادة: «إحدى عشرة» إلا معاذ بن هشام عن أبيه، وقد روى البخاري الرواية الأخرى عن أنس: «تسع نسوة»، وجمع بينهما بأن أزواجه كن تسعاً في هذا الوقت، كما في رواية سعيد، وسرّيته: مارية وريحانة، على رواية من روى أن ريحانة كانت أمة، قاله العيني، وكذا في «التوشيح» و«الخبر الجاري». قوله: قوة ثلاثين: وفي «صحيح الإسماعيلي»: قوة أربعين. وفي «الحلية»: أنه أعطي قوة أربعين، كل رجل من رجال أهل الجنة. وفي «الترمذي» وصححه: أن قوة رجل من أهل الجنة كمائة رجل. وقد قيل: من كان أنقى لله فشهوته أشد. (التوشيح)

* أسماء الرجال: وقال سعيد: هو ابن أبي عروبة، وصلها المؤلف بعد اثني عشر باباً. أبو الوليد: هشام بن عبد الملك. زائدة: ابن قدامة، الثقفي الكوفي. أبي حصين: عثمان بن عاصم، الكوفي. أبي عبد الرحمن: عبد الله بن حبيب، السلمي. أبو النعمان: محمد بن الفضل، السدوسي. أبو عوانة: الوضاح البشكري.

٢٧١- حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ * عَنْ إِبْرَاهِيمَ * عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ:

حال إبراهيم النخعي

كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ الطَّيِّبِ فِي مَفْرَقِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ مُحَرَّمٌ.

١٥- بَابُ تَحْلِيلِ الشَّعْرِ حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَرَوَى بَشْرَتَهُ أَقَاضَ عَلَيْهِ

ظاهر جلد الإنسان. (ع)

٤١/١

٢٧٢- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ * قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ * عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ غَسَلَ يَدَيْهِ، وَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ اغْتَسَلَ، ثُمَّ تَحَلَّلَ بِيَدِهِ شَعْرَهُ، حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَرَوَى بَشْرَتَهُ،

جمعه ريانا جلده

أَقَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ.

٢٧٣- وَقَالَتْ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، نَعْرِفُ مِنْهُ جَمِيعًا.

١٦- بَابُ مَنْ تَوَضَّأَ فِي الْجَنَابَةِ ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ وَلَمْ يُعِدْ غَسْلَ مَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهُ مَرَّةً أُخْرَى

٤١/١

٢٧٤- حَدَّثَنَا يُوسُفُ * بْنُ عِيسَى قَالَ: أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى * قَالَ: أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ * عَنْ سَالِمٍ،

١. ابن أبي إياس: كذا لكريمة وأبوي ذر والوقت. ٢. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ٣. عليه: وللأصيلي: «عليها». ٤. أخبرنا: وللأصيلي: «حدثنا». ٥. بيده: وفي نسخة: «بيديه». ٦. أنه: وللحموي والمستملي: «أن». ٧. منه: كذا لأبي ذر. ٨. أخبرنا: ولأبوي ذر والوقت: «حدثنا».

ترجمة: قوله: باب تحليل الشعر إلخ: قال الحافظ في «باب الوضوء قبل الغسل»: التخليل ليس بواجب اتفاقاً إلا أن كان الشعر ملبداً. اهـ ولا يذهب عليك أن ههنا مسألتين، إحداهما: التفريق بين الرجل والمرأة، والجمهور - منهم الأئمة الثلاثة - أنه لا فرق بينهما في نقض الضفائر أنه ليس بواجب، وهي إحدى الروايتين عن الحنفية. والثانية عنهم - وهو المرجح عندهم، كما في هامش «الكوكب» مبسوطاً - التفريق بين الرجال والنساء في نقض الضفائر؛ لرواية ثوبان عند أبي داود: أنهم استفتوا النبي ﷺ عن ذلك، فقال: «أما الرجل فليشر رأسه فليغسله حتى يبلغ أصول الشعر، وأما المرأة فلا عليها أن لا تنقضه، لتعرف على رأسها ثلاث غرفات بكفيها». قلت: والعجب من ابن رسلان إذ قال: ظاهر الحديث التفريق بين الرجل والمرأة، ولم أر من قال به. اهـ

والمسألة الثانية: التفريق بين غسل الجنابة والحيز في نقض الضفائر. فالجمهور - ومنهم الأئمة الثلاثة - أن لا تفريق بينهما، وصححه الموفق في مذهبهم. والرواية الثانية عن أحمد: أنها تنقضه في الحيز دون الجنابة، كما في «الليل». وظاهر ميل المصنف من ترجمه إلى قول أحمد في المسألة الثانية؛ إذ ترجم ههنا بلفظ: «حتى إذا ظن أنه قد أروى بشرته...» وترجم في كتاب الحيز بـ «باب نقض المرأة شعرها...». وههنا مسألة أخرى ثالثة: وهي غسل ما استرسل من الشعر، ففي «الأوجز»: قال المغني: وفي غسل المسترسل من الشعر روايتان لأحمد، إحداهما: يجب غسله، وبه قال الشافعي. والثاني: لا يجب، وبه قال أبو حنيفة. اهـ قلت: والمرجح عندنا الحنفية كما في «الشامي»: يجب غسل المنقوض لا المصفور. وعند في «مختصر الخليل» من المالكية في الواجبات: ضغت مصفور لا تنقضه. اهـ وقد كتبت في هامش «اللامع»: أن الإمام البخاري أشار بالترجمة إلى المسألة الثانية، ثم ظهر لي في غرض الترجمة أن المؤلف أشار إلى أن نقض الضفائر ليس بواجب، بل يكفي بلُّ أصول الشعر.

قوله: باب من توضأ في الجنابة إلخ: تقدم في الباب الأول من «كتاب الغسل» الاختلاف في أن الوضوء سنة مستقلة، أو تقدم لأعضاء الوضوء. والترجمة تؤيد الثانية، والاستدلال بالرواية خفية. وقيل: كان الأليق بهذا الباب حديث عائشة المتقدم بلفظ: «ثم غسل سائر جسده». وقيل: قرينة الحال والعرف يخص أعضاء الوضوء. وقيل: الترجمة تعين المراد بالحديث أن المراد من قوله: «جسده» أي ما خلا أعضاء الوضوء. واختار الحافظ أن البخاري حمل قوله: «ثم غسل جسده» على المجاز بقرينة قوله: «ثم غسل رجليه»، فإن كانا داخلين في الجسد فأى حاجة إلى غسلهما بعد؟ وهذا أشبه بتصريفات البخاري؛ إذ من شأنه الاعتناء بالأخفى أكثر من الأجل. انتهى مختصراً من «الفتح» وأطال السندي في استدلال المؤلف بهذا الحديث على الترجمة. وكتب شيخ المشايخ في «ترجمه»: غرض المصنف أن إعادة غسل سائر أعضاء الوضوء غير لازم، والاستدلال بظاهر الحديث. والأوجه عندي في غرض الترجمة: أن في غسل الجسد يكون إمرار اليد على الفرج عادة، فأشار المصنف بهذه الترجمة إلى أنه لا ينقض الوضوء.

سهر: قوله: وبيص الطيب: بفتح الواو وكسر الموحدة وسكون التحتية وصاد مهملة، وهو البريق واللमान، وقال الإستيعالي: «وبيص الطيب تالؤه». وذلك لعين قائمة، لا للريح فقط. ومطابقة الحديث الأول للترجمة باعتبار الجزء الأول من الترجمة، وهو قوله: «تطيب ثم اغتسل» ظاهر؛ لأن طواف النساء كناية عن الجماع، ومن لوازمه الاغتسال. أما باعتبار الجزء الثاني، وهو بقاء أثر الطيب، فالمطابقة فيه من قول عائشة؛ فلما ردت على ابن عمر، فلا بد من تقدير «ينضح طيباً» بعد لفظ «أصبح محرماً» حتى يتم الرد، كذا في العيني، وأما مطابقة الحديث الثاني، فهو باعتبار الجزء الثاني فقط، كذا في العيني.

* أسماء الرجال: آدم: هو ابن أبي إياس، العسقلاني. شعبة: تقدم. الحكم: هو ابن عتبة. إبراهيم: النخعي. عبدان: هو عبد الله بن عثمان المروزي. عبد الله: هو ابن المبارك، المروزي. هشام بن عروة: يروي عن أبيه عروة بن الزبير. يوسف: ابن عيسى بن يعقوب، المروزي. الفضل بن موسى: السنياني. الأعمش: سليمان بن مهران. سالم: ابن أبي الجعد رافع الأشجعي.

عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَضُوءَ الْجَنَابَةِ فَأَكْفَأَ بِيَمِينِهِ عَلَى يَسَارِهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ فَرْجَهُ، ثُمَّ ضَرَبَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ - أَوْ الْحَائِطِ - مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ تَمَضَّضَ وَاسْتَنْشَقَ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى رَأْسِهِ الْمَاءَ، ثُمَّ غَسَلَ جَسَدَهُ، ثُمَّ تَنَحَّى فَعَسَلَ رِجْلَيْهِ. قَالَتْ: فَأَتَيْتُهُ بِحِرْقَةٍ، فَلَمْ يُرِدْهَا، فَجَعَلَ يَنْفُضُ بِيَدِهِ. من الإرادة، ومن الرد وهم. (ق)

١٧- بَابُ: إِذَا ذُكِرَ فِي الْمَسْجِدِ أَنَّهُ جُنُبٌ خَرَجَ كَمَا هُوَ وَلَا يَتَيَمَّمُ

معناه تذكر. (ح) من الذكر بضم الذال، لا من الذكر بالكسر. (ع، ح)

٢٧٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ * بْنُ عُمَرَ قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ * عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ * عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، وَعُدَّتِ الصُّفُوفُ قِيَامًا، فَخَرَجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا قَامَ فِي مُصَلَّاهُ ذَكَرَ أَنَّهُ جُنُبٌ، فَقَالَ لَنَا: «مَكَائِكُمْ». ثُمَّ رَجَعَ فَأَغْتَسَلَ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَيْنَا وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ، فَكَبَّرَ فَصَلَّيْنَا مَعَهُ. تَابَعَهُ عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ. وَرَوَاهُ الْأَوْزَاعِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ. أي سويت

١. وضع إلخ: وفي نسخة: «وضع لرسول الله ﷺ وضوء الجنابة». ٢. وضوء الجنابة: كذا للأكثر، ولكريمة وأبي الوقت: «وضوء الجنابة».

٣. فأكفأ: وفي نسخة: «فكفأ». ٤. يساره: وفي نسخة: «شماله». ٥. يده بالأرض: وللكشميهني: «بيده الأرض».

٦. تمضض: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «مضض». ٧. قالت: وللأصيلي بعده: «عائشة» [وهو غلط].

٨. ينفض بيده: وفي نسخة: «ينفض الماء بيده»، وللأصيلي: «ينفض يده». ٩. خرج: كذا لابن عساكر والأصيلي، ولكريمة وأبي ذر: «يخرج».

ترجمة: قوله: باب إذا ذكر في المسجد أنه جنب إلخ: كتب الشيخ في «اللامع»: لعل المراد بذلك إثبات أن التيمم للخروج من المسجد وإن كان أدبًا كما هو المشهور بين أصحابنا، لكنه غير واجب، وذلك لأنه ﷺ لم يتيمم لخروجه من المسجد. وأما إن كان قصده الرد على من ذهب إلى ذلك من الحنفية: فغير صحيح، وذلك لأن النبي ﷺ وعليًا رضي الله عنه جاز لهما الخروج والمرور والدخول في المسجد جنبًا، فكيف يقاس عليه غيره ممن ليس بمنزلة هذين؟ اهـ وفي هامشه: قال الحافظ: إشارة إلى رد من أوجب ذلك كما نقل عن الثوري وإسحاق، وكذا قال بعض المالكية في من نام في المسجد فاحتلم: يتيمم قبل أن يخرج. اهـ قلت: وهذه مسألة كينونة الجنب في المسجد، وأما دخول الجنب في المسجد للعبور وغيره فمسألة أخرى خلافية، بسطت في «اللامع».

سهر: قوله: ثم غسل جسده: قال ابن بطال: حديث عائشة الذي في الباب قبله أليق في الترجمة؛ لأن فيه: «ثم غسل سائر جسده»، وأما حديث الباب، ففيه: «ثم غسل جسده»، فدخل في عمومهِ مواضع الوضوء، فلا يطابق قوله: «ولم يعد غسل مواضع الوضوء». وأجاب ابن المنير بأن قرينة الحال والعرف من سياق الكلام تخص أعضاء الوضوء، وذكر الجسد بعد ذكر الأعضاء المعينة يفهم منه عرفًا بقية الجسد لا جملة؛ لأن الأصل عدم التكرار. (عمدة القاري) قوله: فكبر: ظاهره الاكتفاء بالإقامة السابقة، فيؤخذ منه التخلل الكثير بين الإقامة والدخول في الصلاة. (التلخيص وفتح الباري وعمدة القاري)

* أسماء الرجال: عبد الله بن محمد: المسندي. عثمان: ابن عمر بن فارس، البصري. يونس: ابن يزيد، الأيلي. أبي سلمة: ابن عبد الرحمن بن عوف.

سند: قوله: ثم أفاض على رأسه الماء: ويعلم منه أنه ما غسل الرجلين في الوضوء، بل أخرهما إلى آخر الاغتسال، وقد جاء ذلك في هذا الحديث صريحًا، كما تقدم في الكتاب، بل ظاهر هذا الحديث أنه مسح الرأس، فأخذ منه المصنف أن غسل أعضاء الوضوء ما كان منه على أنه وضوء مستقل مطلوب لذاته، وأن الأعضاء المغسولة في الوضوء مقصود إعادتها في حالة غسل الجسد لتنظيم الاغتسال؛ إذ لو كان على هذا الوجه لكان الظاهر إتمام الوضوء أولاً، حتى لو احتج إلى تأخير غسل الرجلين بسبب، لأخّر الغسل الثاني الذي هو لتنظيم الاغتسال؛ فإن تأخيرهُ يكفي في المطلوب، بل كان غسل أعضاء الوضوء منه على أنه بداية للاغتسال بأعضاء الوضوء؛ تشريعًا وتكريماً لها كالبداية بالميا من غير مقصود إعادتها عند غسل الجسد، وهذا ظاهر عند التأمل، ويلزم منه أن غسل مواضع الوضوء لا يعاد ثانيًا، وهذا الذي فهمه البخاري رضي الله عنه من هذا الحديث بدقيق نظره هو الذي يقتضيه الحديث الآخر أيضاً، وهو حديث: «إبدأن بميامنها ومواضع الوضوء منها»، فإنه يدل على أنه ليس بوضوء مطلوب، بل هو بداية للاغتسال، والله تعالى أعلم.

قوله: يخرج كما هو: أي على الحالة التي هو عليها من الجنابة، والاستدلال بحديث أبي هريرة رضي الله عنه مبني على المطلوب الأصلي للصحابة من ذكر الوقائع مع ذكر الأحكام في ضمنها لا مجرد ذكر القصص؛ فإنه قليل الجدوى. فلو كان هناك تيمم لما ترك أبو هريرة ذكره في الحديث، فعدم الذكر في مثل هذا دليل عدم، فثبت أنه ﷺ لم يتيمم. والأصل هو العموم، والخصوص يحتاج إلى دليل. لا يقال: قد وجد في الباب دليل الخصوصية، وهو ما رواه الترمذي في فضائل علي رضي الله عنه وحسنه من قوله ﷺ: «يا علي، لا يحل لأحد يجنب في هذا المسجد غري وغيرك». ونقل في تفسيره أن معنى «يجنب»: يستطرقة جنباً؛ لأنه حديث ضعيف، كذا صرح به كثير من الحفاظ، والأحكام لا تثبت بمثله. والله تعالى أعلم

٤١/١

١٨- بَابُ تَقْضِ الْيَدَيْنِ مِنْ غُسْلِ الْجَنَابَةِ

٢٧٦- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ* قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو حَمْرَةَ* قَالَ: سَمِعْتُ الْأَعْمَشَ* عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عليهما السلام

قَالَ: قَالَتْ مَيْمُونَةُ عليها السلام: وَضَعْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ غُسْلًا، فَسَرْتُهُ بِتَوْبٍ، وَصَبَّ عَلَى يَدَيْهِ فَعَسَلَهُمَا، ثُمَّ صَبَّ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ، فَعَسَلَ فَرْجَهُ، فَضَرَبَ بِيَدِهِ الْأَرْضَ فَمَسَحَهَا، ثُمَّ عَسَلَهَا فَمَضْمَضُ، وَاسْتَنْشَقَ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ، ثُمَّ صَبَّ عَلَى رَأْسِهِ، وَأَقَاضَ عَلَى جَسَدِهِ، ثُمَّ تَنَحَّى فَعَسَلَ قَدَمَيْهِ، فَنَاولَتْهُ تَوْبًا فَلَمْ يَأْخُذْهُ، فَانْطَلَقَ وَهُوَ يَنْقُضُ يَدَيْهِ.

فيه دليل على أن النفض لا بأس به. (ك)

١٩- بَابُ مَنْ بَدَأَ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ فِي الْغُسْلِ

٤١/١

٢٧٧- حَدَّثَنَا خَلَادٌ* بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ* بْنُ نَافِعٍ عَنِ الْحَسَنِ* بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ صَفِيَّةِ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ عليها السلام قَالَتْ:

صحابة عند الجمهور. (ع) ابن عثمان المحي. (ق)

يفتح المعجمة وشدة اللام. (خ)

كُنَّا إِذَا أَصَابَ إِحْدَانَا جَنَابَةً، أَخَذْتُ بِيَدَيْهَا ثَلَاثًا فَوْقَ رَأْسِهَا، ثُمَّ تَأْخُذُ بِيَدِهَا عَلَى شِقِّهَا الْأَيْمَنِ، وَبِيَدِهَا الْأُخْرَى عَلَى شِقِّهَا الْأَيْسَرِ.

أي أخذت الماء ملء يديها فصببت على رأسها

٢٠- بَابُ مَنْ اغْتَسَلَ عُرْيَانًا وَحْدَهُ فِي الْخُلُوةِ وَمَنْ تَسَتَّرَ، وَالتَّسْتَرُ أَفْضَلُ

٤٢/١

وَقَالَ بِهِزٌ* عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عليه السلام عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ مِنَ النَّاسِ».

هذا على وجه الاستحباب، كما عليه الجمهور، وبه المطابقة للترجمة

١. من غسل الجنابة: كذا لابن عساكر والكشميهني والأصيلي، ولكريمة: «من الغسل عن الجنابة»، وللحموي والأصيلي: «من الجنابة».
٢. أخبرنا: ولأبوي ذر والوقت والأصيلي: «حدثنا». ٣. ابن أبي الجعد: كذا لابن عساكر. ٤. فمضمض: وللكشميهني: «فتمضمض». ٥. أصاب: ولكريمة: «أصاب». ٦. بيديها: ولكريمة: «بيدها»، وفي نسخة: «يديها». ٧. بيدها: وللحموي: «يدها». ٨. باب: وفي نسخة قبله: «بسم الله الرحمن الرحيم».
٩. الخلوة: وللكشميهني: «خلوة». ١٠. تستر: وللزبيري والمستملي: «يستتر». ١١. والتستر: كذا لابن عساكر وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «فالتستر».
١٢. بهز: وفي نسخة بعده: «بن حكيم». ١٣. الله: وللمستملي والكشميهني: «إن الله». ١٤. يستحيا: وفي نسخة: «يستتر».

ترجمة: قوله: باب نفض اليدين من غسل الجنابة: الظاهر عندي أن المصنف أشار بذلك إلى رد ما روي من المنع عن ذلك. وكتب شيخ المشايخ في «ترجمة»: أي إنه جائز. وعندي أن غرضه إثبات طهارة الغسالة؛ إذ النفض لا يخلو عن إصابة الرشاش بالبدن. اهـ قوله: باب من بدأ بشق رأسه إلخ: يحتمل عندي أن المؤلف بَّه هذه الترجمة على أن البداية بالوضوء - كما روي من دأبه ﷺ - ليس بواجب، بل يجوز البداية بالرأس أيضًا. قوله: باب من اغتسل عريانا وحده إلخ: كتب الشيخ - قس سره - في «اللامع»: قصد بذلك أن التستر أفضل وإن كان خاليًا، كما يدل عليه تعليقه. ويمكن أن يكون ذلك حيث يخاف أن يطلع عليه أحد، وأما إذا أمن كما في المغتسل: فلا، فلا يكون ذلك خلافًا لما هو المشهور بين علمائنا. اهـ وفي «هامشه»: اعلم أن الإمام البخاري ترجم ههنا بترجمتين، الأولى هذه، والثانية الآتية بقوله: «باب التستر...»، وعامة المشايخ والشرّاح كلهم على أن المراد بالأولى جواز الاغتسال عريانًا في الخلوة مع أفضلية التستر. والمراد بالثانية حرمة. محض من الناس. قال الحافظ: في الترجمة الأولى: قوله: «في خلوة» أي من الناس وهو تأكيد لقوله: «وحده».

سهر: قوله: فسترته: الظاهر أنها هترت للغسل، وقال القسطلاني: أي غطيت رأسه، فأراد ﷺ الغسل، فأخذ الماء، فكشف رأسه وصب. (إرشاد الساري)

* أسماء الرجال: عبدان: هو عبد الله بن عثمان. أبو حمرة: بالخاء المهملة والزاي. الأعمش: ومن بعده تقدم ذكرهم. خلاد: ابن يحيى بن صفوان، الكوفي. إبراهيم: هو المخزومي الكوفي. الحسن: ابن مسلم بن يثاق، المكي. (إرشاد الساري وغيره) وقال بهز: ابن حكيم، وصله أحمد والأربعة.

سند: قوله: على شقها الأيمن: الظاهر أن المراد به شق رأسها، كما يدل عليه الاكتفاء باليد الواحدة، وأما شق الإنسان فلا يكفيه اليد الواحدة، بل ولا يداها أيضًا، فهذا هو موضع الترجمة. وعلى هذا تحمل البداية في الترجمة على الإضافة بالنسبة إلى الأيسر، لا الحقيقة، لكن لا يخفى أن القران متصور، بل هو الأقرب في استعمال اليدين في الطرفين، والعطف بالواو لا يدل على الترتيب، فبداية الأيمن محل نظر. ثم الظاهر أن المقصود بهذا التعدد هو الاستيعاب، لا تكرار الغسلات، كيف! ولو كان التكرار هو المراد لما اكتفى في الأيمن واليسار بواحد. فمقتضى الجمع بين هذا الحديث والأحاديث السابقة أن النبي ﷺ كان يكفي في الاستيعاب بثلاثة أكف، والنساء لكثرة شعورهن يردن على ذلك بشي، والله تعالى أعلم. قوله: الله أحق أن يستحيا منه: أي فيستر المرء لأجله؛ لأنه يحبه ويرضاه، ولعله هو المراد برواية «أحق أن يستتر منه» بحمل «من» على التعليل، وإلا فاتخاذ الحائل من رؤيته مستحيل؛ فإنه تعالى يصير ما في السماء وما تحت الثرى، ويعلم السر وأخفى، ولو كان التوب حائلاً سائرًا لكفى البيت سائرًا، والله تعالى أعلم.

٢٧٨- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هَمَّامٍ بْنِ مُنَبِّهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

قَالَ: «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ يَغْتَسِلُونَ عُزَاءً، يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، وَكَانَ مُوسَى ﷺ يَغْتَسِلُ وَحْدَهُ، فَقَالُوا: وَاللَّهِ، مَا يَمْنَعُ مُوسَى أَنْ

يَغْتَسِلَ مَعَنَا إِلَّا أَنَّهُ آدَرُ، فَذَهَبَ مَرَّةً يَغْتَسِلُ، فَوَضَعَ ثَوْبَهُ عَلَى حَجَرٍ، فَقَرَّ الْحَجَرُ بِثَوْبِهِ، فَجَمَعَ مُوسَى فِي إِثْرِهِ يَقُولُ: تَوْبِي، يَا حَجَرُ.

أفعل الصفة كـ«آدم»، عظيم الخصيتين. (ك)

حَتَّى نَظَرْتُ بَنُو إِسْرَائِيلَ إِلَى مُوسَى، وَقَالُوا: وَاللَّهِ، مَا بِمُوسَى مِنْ بَأْسٍ. وَأَخَذَ ثَوْبَهُ، وَطَفِقَ بِالْحَجَرِ ضَرْبًا. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه:

وَاللَّهِ، إِنَّهُ لَتَدَبُّ بِالْحَجَرِ سِتَّةٌ أَوْ سَبْعَةٌ ضَرْبًا بِالْحَجَرِ.

أي أثر

نصب على التمييز

٢٧٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بَيْنَا أَيُّوبُ يَغْتَسِلُ عُزْيَانًا فَخَرَّ عَلَيْهِ جَرَادٌ مِنْ ذَهَبٍ، فَجَعَلَ أَيُّوبُ يَحْتَثِي فِي

هذا معطوف على الإسناد الأول، كما في الجني والفتح

ثَوْبِهِ، فَتَذَاهُ رَبُّهُ: يَا أَيُّوبُ، أَلَمْ أَكُنْ أَغْنَيْتُكَ عَمَّا تَرَى؟ قَالَ: بَلَى وَعَزَّتْكَ، وَلَكِنْ لَا غِنَى لِي عَنْ بَرَكَتِكَ. وَرَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ سهر عَنْ

نـ ١٠

مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بَيْنَا أَيُّوبُ يَغْتَسِلُ عُزْيَانًا.

١. صلى الله عليه وسلم: كذا للأصيلي، وفي نسخة: «صلوات الرحمن عليه». ٢. فقالوا: وفي نسخة: «وقالوا».

٣. حجر: وفي نسخة: «الحجر». ٤. فجمع: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبي الوقت والكشميهني، وفي نسخة: «فخرج».

٥. وقالوا: كذا لابن عساكر والأصيلي، وفي نسخة: «فقالوا». ٦. وطفق بالحجر: كذا لابن عساكر والأصيلي، وللحموي والكشميهني: «فطفق الحجر».

٧. قال: كذا لابن عساكر والأصيلي، وفي نسخة: «فقال». ٨. جراد: وللحموي: «رجل جراد». ٩. يحتثي: وللقابسي: «يحتن»، وفي نسخة: «يحثي».

١٠. لا غنى: وفي نسخة: «لا غنى» [بالتنوين، و«لا» بمعنى «ليس». (فتح الباري)].

ترجمة = وقال في الثانية: لما فرغ من الاستدلال لأحد الشقين - وهو التعري في الخلوة - أورد الشق الآخر. اهـ وبنحوه قال غيره من الشراح. وقال شيخ المشايخ في «التراجم»: «باب من اغتسل عريانا»: أي هو جائز، والأولى الستر في ذلك الوقت أيضًا. ثم قال: «باب التستر في الغسل» أي إنه واجب. اهـ والأوجه عند هذا العبد الضعيف: أن غرض الترجمة الأولى هو الذي أفادوه. وليس الغرض من الترجمة الثانية الشق الثاني أي إيجابه عند الناس؛ فإنه معروف لا يحتاج إلى إثباته، ولا يختص بالغسل؛ فإن التعري محض من الناس حرام مطلقًا، وأيضًا إذا أثبت المصنف أفضلية التستر في الوحدة فأى فاقة بقيت إلى إثبات التستر عن أعين الناس؟ فالأوجه عندي في غرض الترجمة الثانية إثبات أفضلية التستر لأعلى البدن، وإن كان الغسل بالإزار، كما يومئ إليه الروايات الموردة فيها.

سهر: قوله: بينا أيوب: والمراد إلى آخر الحديث، وهو بدل من ضمير المفعول في «رواه إبراهيم». فإن قلت: لم أعر الإسناد؟ قلت: لعل له طريقًا آخر غير هذا، وتركه، وذكر الحديث تعليقًا لغرض من الأغراض، ثم قال: ورواه إبراهيم إشعارًا بهذا الطريق الآخر، وهذا أيضًا تعليق؛ لأن البخاري لم يدرك عصر إبراهيم، ثم إن المحدثين كثيرًا منهم يذكرون الحديث أولًا، ثم يأتي بالإسناد، لكن الغالب عكسه. (الكواكب الدراري) قوله: يحتثي: [أي يأخذ بيده ويرمي في ثوبه. (الخيز الجاري)]

* أسماء الرجال: إسحاق: ابن نصر بن إبراهيم بن نصر. عبد الرزاق: ابن همام، الصنعاني. معمر: ابن راشد. همام: ابن منبه بن كامل، الصنعاني. ورواه إبراهيم: وصله النسائي بهذا الإسناد.

سند: قوله: فقالوا والله ما يمنع موسى إلخ: هذا الاستنباط منهم دليل على أن النظر إلى العورة كان جائزًا في دينهم؛ إذ لولا ذلك لما حملوا تستر موسى على أنه لعب في بدنه، بل حملوه على أنه مراعاة أمر الدين، ويؤيده تمكينهم من النظر إلى عورة موسى؛ إذ لولا الجواز لكان الأقرب عدم التمكن؛ لأن موسى نبي معصوم، والله تعالى أعلم. لكن حينئذ صارت شريعتنا مخالفة لشريعتهم، فاستدل المصنف بوضع نظر؛ إذ الاستدلال بشريعة من قبلنا إنما يتم عند عدم العلم باختلاف الشرعين، والله تعالى أعلم.

قوله: والله إنه لشدب: أي إن الضرب صار أثرًا بالحجر. قوله: ضربًا: منصوب، محذوف، والباء في قوله: «بالحجر» زائدة أي ضرب الحجر ضربًا، والجملة بمنزلة التعليل إشارة إلى أنه صار أثرًا لقوة الضرب وشدته، والله تعالى أعلم. قوله: لا غنى لي عن بركتك: أي فلا أطلبه من حيث إنه مال؛ فإنك قد أغنييتني عنه من هذه الحيشة، بل أطلبه من حيث إنه من بركاتك، ولا غنى لي عنه من هذه الحيشة، فلا يتوهم التناقض في الكلام بناء على أنه لا بركة في المقام سوى الجراد. ولا يتوهم أنك وإن أعطيتني ما يغنيني، لكن أنا لا أستغني به؛ لكثرة حرصي؛ فإنه لا يناسب المقام، والله تعالى أعلم.

٢١- بَابُ التَّسْتُرِ فِي الْغُسْلِ عِنْدَ النَّاسِ

٢٨٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ* مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ أَبَا مَرْثَةَ* مَوْلَى أُمِّ هَانِيٍّ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ هَانِيٍّ بِنْتَ أَبِي طَالِبٍ عليها السلام تَقُولُ: دَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ، فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ وَقَاطِمَةُ تَسْتُرُهُ فَقَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟» فَقُلْتُ: أَنَا أُمُّ هَانِيٍّ.

٢٨١- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ* قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ* قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ* عَنِ الْأَعْمَشِ*، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُرَيْبٍ*، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، عَنْ مَيْمُونَةَ* رضي الله عنها، قَالَتْ: سَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَعَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ صَبَّ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ، فَعَسَلَ فَرْجَهُ وَمَا أَصَابَهُ، ثُمَّ مَسَحَ بِيَدِهِ عَلَى الْخَائِطِ أَوْ الْأَرْضِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، غَيْرَ رِجْلَيْهِ، ثُمَّ أَقَاضَ عَلَى جَسَدِهِ الْمَاءَ، ثُمَّ تَنَحَّى فَعَسَلَ قَدَمَيْهِ. تَابَعَهُ أَبُو عَوَانَةَ وَابْنُ فَضِيلٍ فِي السِّرِّ.

٢٢- بَابُ: إِذَا احْتَلَمَتِ الْمَرْأَةُ

٢٨٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ* عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ*، عَنْ زَيْنَبَ* بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ* أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ: جَاءَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ امْرَأَةُ أَبِي طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، هَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلِ إِذَا هِيَ احْتَلَمَتْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ، إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ».

أي النبي. (ف)

١. عند: وفي نسخة: «عن». ٢. منسلة: وفي نسخة بعده: «بن قَعْنَب». ٣. فقلت: ولابن عساكر: «قلت». ٤. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا».
٥. أخبرنا: ولأبوي ذر والوقت: «حدثنا». ٦. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ٧. بيده على الحائط: ولأبي ذر: «بيده الحائط».
٨. الستر: وفي نسخة: «التستر». ٩. أم المؤمنين: وفي نسخة بعده: «عليها السلام».

ترجمة: قوله: باب التستر في الغسل عند الناس: تقدم في الباب السابق غرض هذه الترجمة عند الشراح وعند هذا العبد الفقير إلى رحمة ربه العليا.

قوله: باب إذا احتلمت المرأة: قال الحافظ: إنما قيده بالمرأة مع أن حكم الرجل كذلك؛ لموافقة صورة السؤال، وللإشارة إلى الرد على من منع منه في حق المرأة دون الرجل، كما حكاه ابن المنذر وغيره عن إبراهيم النخعي. اهـ

سهر: قوله: تابعه أبو عوانة وابن فضيل في الستر: أي تابعا سُفْيَانَ في لفظ «ستر» النبي ﷺ، لا في تمام الحديث. قال ابن بطال: أجمعوا على وجوب ستر العورة عن أعين الناظرين. (الكواكب الدراري) قوله: عن أم سلمة: قال ابن حجر في «فتح الباري»: وقد اتفق الشيخان على إخراج هذا الحديث من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عنها، ورواه مسلم أيضاً من الزهري عن عروة، لكن قال: عن عائشة، وفيه أن المراجعة وقعت بين أم سليم وعائشة. ونقل القاضي عياض عن أهل الحديث: أن الصحيح أن القصة وقعت لأم سلمة لا لعائشة، وهذا يقتضي ترجيح رواية هشام، لكن نقل ابن عبد البر عن الذهلي: أنه صحح الروایتين، وأشار أبو داود إلى تقوية رواية الزهري. قال النووي في شرح مسلم: يحتمل أن يكون عائشة وأم سلمة أنكرتا على أم سليم، وهو جمع حسن؛ لأنه لا يمتنع حضور أم سلمة وعائشة عند النبي ﷺ في مجلس واحد. انتهى كلام الفتح وكذا في المعنى. قوله: لا يستحي: المراد أن الله لا يأمر بالحياء في الحق. (فتح الباري)

* أسماء الرجال: عبد الله: ابن مسلمة بن قعنب، القعني. مالك: الإمام. أبي النضر: اسمه سالم بن أبي أمية. أبا مرة: بضم الميم. عیدان: عبد الله، العتكي. عبد الله: ابن المبارك. سُفْيَان: الثوري. الأعمش: سليمان بن مهران. سالم: ابن أبي الجعد رافع، الغطفاني الأشجعي. كريب: مولى ابن عباس. ميمونة: أم المؤمنين رضي الله عنها. عبد الله: التميمي. مالك: الإمام. هشام: ابن عروة بن الزبير. أبيه: عروة بن الزبير بن العوام. زينب: بنت أبي سلمة، وهو عبد الله بن عبد الأسد المخزومي. أم سلمة: رضي الله عنها.

(يفتح الجنب وضماها. (قس)

ترجمة

٢٣- بَابُ عَرَقِ الْجَنْبِ وَأَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ

٤٢/١

أي في ذاته وإن كان ينحس إذا خالط بالنجاسة. (خ)

٢٨٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى * قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ * حَدَّثَنَا بَكْرٌ * عَنْ أَبِي رَافِعٍ * عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم لَقِيَهِ فِي بَعْضِ طَرِيقِ الْمَدِينَةِ وَهُوَ جُنُبٌ، فَانْتَجَسَتْ مِنْهُ، فَذَهَبَتْ فَاعْتَسَلَتْ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: «أَيْنَ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟» قَالَ: كُنْتُ جُنُبًا، فَكَرِهْتُ أَنْ أُجَالِسَكَ وَأَنَا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ. قَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ».

٢٤- بَابُ: الْجَنْبُ يَخْرُجُ وَيَمْشِي فِي السُّوقِ وَغَيْرِهِ

٤٢/١

وَقَالَ عَطَاءٌ * يَحْتَجِمُ الْجَنْبُ وَيُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ وَيَخْلُقُ رَأْسَهُ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ.

٢٨٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى * بْنُ حَمَّادٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ * عَنْ قَتَادَةَ *.....

١. طريق: ولكريمة: «طُرُق». ٢. فانتجست: كذا للأصيلي وابن عساكر، ولكريمة والحموي والكشميهني: «فانخنست»، وللأصيلي وابن عساكر أيضًا وأبو الوقت والسكن: «فاننجست». ٣. فذهبت فاعتسلت: وفي نسخة: «فذهب فاعتسل». ٤. قال: كذا للأصيلي وابن عساكر وأبي ذر، وفي نسخة: «فقال». ٥. المؤمن: وفي نسخة: «المسلم». ٦. سعيد: وللأصيلي: «شعبة».

ترجمة: قوله: باب عرق الجنب إلخ: قال الحافظ: تقدير الكلام بيان حكم عرق الجنب وبيان أن المسلم لا ينحس، وإذا كان لا ينحس فعرقه ليس ينحس. ومفهومه أن الكافر ينحس فيكون عرقه نجسًا. قوله: باب الجنب يخرج إلخ: قال الحافظ: قوله: «وغيره» بالجر أي وغير السوق. ويحتمل الرفع؛ عطفاً على «يخرج» من جهة المعنى. وقوله: «قال عطاء...» لعل هذه الأفعال هي المرادة بقوله: «وغيره» بالرفع في الترجمة. اهـ وغرض الترجمة عند الشيخ الكنغوي: عدم وجوب الغسل على الفور، فقد كتب على قوله: «قال عطاء...» يعني بذلك أن الغسل لا يجب عليه على الفور؛ لجواز الاشتغال بتلك الأمور بقول عطاء، فكان له الخروج إلى الأسواق وغيرها لما جاز له تأخير الاغتسال. ثم إن السوق وغيره سواء في الحكم فكان إثبات جواز أحدهما إثباتاً لجواز الآخر، أو يقال: لما ثبت المطلق ثبت جوازه في أي فرد كان، فيثبت الجواز في السوق وغيره. اهـ

وفي «هامشه»: قلت: فالظاهر أن المصنف أراد تقوية ما في «أبي داود» في «باب الجنب يؤخر الغسل» عن عائشة: «ربما اغتسل في أول الليل، وربما اغتسل آخره، فقال غضيف: الحمد لله الذي جعل في الأمر سعة». وعلى هذا فلا إشكال في الأثر ولا في الرواية. ولعل السر في توبيع المصنف بلفظ «الجنب يخرج ويمشي» ما حكى العيني برواية ابن أبي شيبة والبيهقي عن جماعة من الصحابة - ذكر العيني أسماءهم - أنهم كانوا إذا أجنبوا لا يخرجون ولا يأكلون حتى يتوضؤوا. اهـ

سهر: قوله: فانتجست: بنون، ثم فوقية مثناة ثم جيم، أي اعتقدت نفسي نجسًا. ورواية الكشميهني والحموي وكريمة: «فانخنست» بالنون ثم بالمعجمة ثم بالنون ثم بالسين المهملة، معناه تأخرت ورجعت، وهو لازم ومتعد. ولابن عساكر وأبي الوقت والأصيلي: «فاننجست» بالميم بعد الموحدة، معناه اندفعت، وذكر العيني فيه روايات أخرى، وقال: ومناسبة الحديث لإحدى الترجمتين ظاهر، وللثانية باعتبار أن المسلم طاهر، ومن لوازم طهارته طهارة عرقه. قوله: قال عطاء إلخ: مناسبتها للترجمة في قوله: «وغيره» بالرفع ظاهرة، وأما بالجر الذي هو الأظهر، فلا تكون المطابقة إلا من جهة المعنى، وهو أن الجنب إذا جاز له الخروج من بيته والمشي في السوق وغيره، جاز له كذلك الأفعال المذكورة في الأثر. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: علي: المديني. يحيى: ابن سعيد، القطان. محمد: بضم، الطويل التابعي. بكر: ابن عبد الله بن عمرو بن هلال، المزني. أبي رافع: نفع، البصري. وقال عطاء: مما وصله عبد الرزاق. عبد الأعلى: ابن حماد بن نصر، الذهلي مولاها، البصري، أبو يحيى المعروف بالنرسي، مات ٢٣٦هـ. يزيد بن زريع: مصغر «زرع». سعيد: ابن أبي عروبة. قتادة: ابن دعامه.

سند: قوله: إن المسلم لا ينحس: أي بالجنابة ونحوها من الحدث الأصغر، فقد بين أن الحدث الأكبر ليس بنجاسة، وإنما هو أمر تعبدية، ويمكن أن يقال: معناه: أنه لا ينحس أصلاً، ونجاسة بعض الأعيان اللاحقة به أحياناً لا توجب نجاسة ما لصقت به من أعضاء المؤمن. نعم، تلك الأعيان مما يجب الاحتراز عنها، فإذا لم تكن فما بقي إلا أعضاء المؤمن، فلا وجه للاحتراز عنها، فكانه صلى الله عليه وسلم قال: «تلك الأعيان معلوم انتفاؤها، فما بقي إلا وأن يكون المسلم نجسًا، والمسلم لا ينحس أصلاً، فلا نجاسة تقتضي لك البعد عن مجالستي، والله تعالى أعلم. قوله: ويمشي في السوق وغيره: قال المحقق ابن حجر: بالجر، أي في غير السوق. ويحتمل الرفع؛ عطفاً على «يخرج» من جهة المعنى. انتهى قلت: أي له الخروج وغيره من الأفعال كالأكل.

أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه حَدَّثَهُمْ: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ فِي اللَّيْلَةِ الْوَاحِدَةِ، وَلَهُ يَوْمٌ يَسْعُ نِسْوَةٌ.

٢٨٥- حَدَّثَنَا عِيَّاشٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى * قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ * عَنْ بَكْرِ * عَنْ أَبِي رَافِعٍ * عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ:

بشديد التحية

لِقَبِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا جُنُبٌ، فَأَخَذَ بِيَدِي، فَمَشَيْتُ مَعَهُ حَتَّى قَعَدَ فَأَنَسَلْتُ، فَأَتَيْتُ الرَّحْلَ، فَأَغْتَسَلْتُ ثُمَّ جِئْتُ وَهُوَ قَاعِدٌ،

بالمهمل، المنزل

فيه المطابقة

فَقَالَ: «أَيْنَ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟» فَقُلْتُ لَهُ: فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ».

أي ذكرت الغرض المذكور عنده. (خ)

٢٥- بَابُ كَيْفُونَةِ الْجُنُبِ فِي التَّيْتِ إِذَا تَوَضَّأَ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ

أي جواز كَيْفُونَةِ أي استقراره. (خ)

٢٨٦- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ * وَشَيْبَانٌ * عَنْ يَحْيَى * عَنْ أَبِي سَلَمَةَ * قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَرْقُدُ

وَهُوَ جُنُبٌ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، وَيَتَوَضَّأُ.

٢٦- بَابُ نَوْمِ الْجُنُبِ

ن ٩ ترجمة إلى

٢٨٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ * بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ * عَنْ نَافِعٍ * عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ:

أَيَرْقُدُ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَرْقُدْ وَهُوَ جُنُبٌ».

١. أن نبي الله: كذا لكريمة، ولأبي ذر: «أن النبي». ٢. رسول الله: وللكشميهني: «النبي». ٣. بيدي: وفي نسخة: «بيمينى». ٤. فأتيت: وفي نسخة: «وأتيت».

٥. يا أبا هريرة: وللكشميهني والمستملي: «يا أبا هر». ٦. سبحان الله: وفي نسخة: «سبحان الله، يا أبا هريرة»، وفي نسخة: «يا أبا هر».

٧. قبل أن يغتسل: كذا لأبي الوقت وكريمة. ٨. يحيى: ولابن عساكر بعده: «بن أبي كثير».

٩. باب نوم الجنب: كذا لكريمة. ١٠. حدثنا: وفي نسخة: «عن».

ترجمة: قوله: باب كَيْفُونَةِ الْجُنُبِ فِي الْبَيْتِ إلخ: قال الحافظ: قيل: أشار المصنف بهذه الترجمة إلى تضعيف ما ورد عن علي رضي الله عنه مرفوعاً: «إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه كلب، ولا صورة، ولا جنب» رواه أبو داود وغيره. ثم قال: ويحتمل أن يكون المراد بالجنب في حديث علي: من لم يرتفع حدثه كله ولا بعضه. وعلى هذا فلا يكون بينه وبين حديث الباب منافاة؛ لأنه إذا تَوَضَّأَ ارتفع بعض حدثه على الصحيح. اهـ قلت: والأوجه عند هذا العبد الفقير إلى رحمة ربه العليا: أن الإمام البخاري أشار بالترجمة إلى تقرير حديث علي بأنه محمول على عدم الوضوء.

وذكر الشيخ - قدس سره - في «البدل» على حديث علي رضي الله عنه: قال الخطابي: يريد الملائكة الذين ينزلون بالبركة والرحمة، دون الملائكة الذين هم الحفظة؛ فإنهم لا يفارقون الجنب وغير الجنب. ثم قيل: إنه لم يُرَدَّ بالجنب ههنا من أصابته جنابة فأخَّرَ الاغتسال إلى أوان حضور الصلاة، ولكنه الذي يجب فلا يغتسل ويتهاون به ويتخذ عادة؛ فإن النبي ﷺ كان يطوف على نسائه في غسل واحد. وقالت عائشة رضي الله عنها: كان رسول الله ﷺ ينام وهو جنب من غير أن يمس ماء. اهـ قوله: باب نوم الجنب: ليست هذه الترجمة في نسخة «الفتح». وقال الحافظ: هذه زائدة للاستغناء عنها - باب الجنب يتوضأ ثم ينام. ويحتمل أن يكون ترجم على الإطلاق وعلى التقيد، فلا تكون زائدة. اهـ قلت: ولا يبعد عند هذا العبد الفقير أنه صرح بجوازه؛ لدفع توهم أن النوم أخو الموت، وحقه أن لا ينام جُنُباً، ولما تقدم من «باب النوم على الطهارة».

سهر: قوله: يطوف على نسائه: فيه المطابقة للترجمة؛ لأنه إذا أراد الطواف عليهن فبالضرورة يحتاج إلى المشي من حجرة إلى حجرة، كذا في العيني.

قوله: فليرقد: وهو موضع الترجمة؛ لأن رقاد الجنب في البيت يقتضي جواز كَيْفُونَتِهِ فيه، وقد اختلف العلماء في هذا الأمر، فذهب الثوري والحسن بن حي وابن المسيب وأبو يوسف إلى أنه لا بأس للجنب أن ينام من غير أن يتوضأ، واحتجوا بحديث رواه الترمذي عن عائشة رضي الله عنها، قالت: «كان رسول الله ﷺ ينام وهو جنب، ولا يمس ماء»، وأخرجه الطحاوي من سبع طرق، وذهب الأوزاعي والليث وأبو حنيفة ومحمد والشافعي ومالك وأحمد وإسحاق وابن المبارك وآخرون إلى أنه ينبغي للجنب أن يتوضأ وضوءه للصلاة قبل أن ينام، كذا في العيني وبسطه.

* أسماء الرجال: عياش: ابن الوليد، الرقام: عبد الأعلى: ابن عبد الأعلى، السامي: حميد: الطويل. بكر: المزني. أبي رافع: نفع البصري. أبو نعيم: الفضل بن دكين. هشام: الدستوائي. شيبان: ابن عبد الرحمن، النحوي: يحيى: ابن أبي كثير. أي سلمة: ابن عبد الرحمن بن عوف. قتيبة: ابن سعيد. الليث: ابن سعد. نافع: مولى عبد الله بن عمر.

٤٣/١

٢٧- بَابُ الْجُنُبِ يَتَوَضَّأُ ثُمَّ يَتَأَمُّ

٢٨٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى * بَنُ بُكَيرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ * عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ * بَنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ * عَنْ عُرْوَةَ،

منسوب إلى الجلد، وأبوه عبد الله. (قس)

ابن الزبير

أي كوضوئه للصلاة

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَأَمَّ وَهُوَ جُنُبٌ، غَسَلَ فَرْجَهُ، وَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ.

احتراز عن الوضوء اللغوي

٢٨٩- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ * قَالَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ * عَنْ نَافِعٍ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: اسْتَفْتَى عُمَرُ النَّبِيَّ ﷺ:

بالجيم مصغرا اسم رجل. (ع)

أَيَتَأَمُّ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا تَوَضَّأَ».

٢٩٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ذَكَرَ

عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ تُصِيبُهُ الْجَنَابَةُ مِنَ اللَّيْلِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَوَضَّأَ، وَاغْسِلْ ذَكَرَكَ ثُمَّ نَمْ».

٢٨- بَابُ: إِذَا التَقَى الْخِتَانَانِ

٤٣/١

٢٩١- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ * قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ * ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ * عَنْ هِشَامٍ، عَنْ قَتَادَةَ * عَنِ الْحَسَنِ * عَنْ أَبِي رَافِعٍ *،

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهِ الْأَرْبَعِ ثُمَّ جَهَدَهَا، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ».

زاد المسلم: «وإن لم ينزل». (ق)

١. عن عبد الله بن عمر: ولابن عساكر والأصيلي: «عن ابن عمر». ٢. قال: ولابن عساكر وأبو ذر والوقت: «فقال». ٣. عبد الله بن دينار: ولأبي السكن: «عن نافع». ٤. أنه: وللمستطلي والحموي: «بأنه». ٥. فقال له رسول الله: وللأصيلي: «فقال رسول الله». ٦. ح: وفي نسخة: «قال».

ترجمة: قوله: باب إذا التقى الختانان: وفي هامش «اللامع»: قال ابن العربي في «شرح الترمذي»: هذه المسألة عظيمة الموقع في الدين مهمة في مسائل الدين، وقد روي عن جماعة من الصحابة أنهم لم يَرَوْا غسلاً إلا من الإنزال، ثم روي أنهم رجعوا عن ذلك، ثم روي عن عمر أنه قال: من خالف ذلك جعلته نكالا. وانعقد الإجماع على وجوب الغسل بالتقاء الختانين. وما خالف في ذلك إلا داود، ولا يُعْيًا بخلافه؛ فإنه لولا الخلاف ما عرف. وإنما الأمر الصعب خلاف البخاري في ذلك، وحكمه أن الغسل مستحب، وهو أحد أئمة الدين وأجل علماء المسلمين معرفة وعدلا، وما بهذه المسألة من خلاف؛ فإن الصحابة اختلفوا فيها ثم رجعوا عنها، واتفقوا على وجوب الغسل بالتقاءهما وإن لم ينزل. ثم بسط ابن العربي في تضعيف رواية «الماء من الماء»، وقال: العجب من البخاري أن يساوي بين حديث عائشة في إيجاب الغسل وبين حديث عثمان وأبي في نفي الغسل ... إلى آخر ما بسط في تضعيف حديث عثمان وأبي.

ثم اختلفوا في ميل الإمام البخاري في ذلك هل إلى قول داود، أو إلى قول الجمهور؟ كما هو رأي الشيخ، إذ قال: قوله: «هذا أجود وأوكد...» يعني به الوجوب، والآخر منسوخ لا معمول؛ فإن أفعال التفضيل عند أئمة الحديث كثيراً ما يستعمل لمعنى التوكيد والتشديد، ولا يعنون به الزيادة على الغير في مأخذ الاشتقاق حتى يكون الآخر (أي المفضل عليه) جيذاً وأكيدا ... إلى آخر ما بسطه الشيخ. وإليه يشير كلام شيخ المشايخ في «التراجم»، إذ قال: أي الغسل عند ذلك أحوط اجتهاذاً، أي من حيث الاجتهاد عند المصنف هو الغسل الذي عقد الباب السابق لأجله، وذكر الباب اللاحق إنما هو لمحض الإحاطة بجوانب، ثم ترجيح الراجح. اهـ =

سهر: قوله: الختانان: بكسر الخاء، أي ختان الرجل والمرأة، والمراد تلاقي موضع القطع من الذكر مع موضعه من فرج الأنثى. (الخير الجاري) قوله: شعبها: بضم معجمة وفتح مهملة جمع «شعبة». والمراد بها اليدان والرجلان، أو الرجلان والفخذان، وقيل: الرجلان والشفران، وقيل: نواحيها أي نواحي فرجها الأربع، واختاره القاضي عياض، كذا في العيني وغيره. قوله: ثم جهدها: أي بلغ جهدها فيها، وقيل: بلغ مشقتها، وقيل: معناه كدها بحركته. ورواه أبو داود: «إذا قعد بين شعبها الأربع وألرزق الختان بالختان، فقد وجب الغسل»، هذا يدل على أن الجهد هنا كناية عن معالجة العلاج، وهذا مطابق للفظ الترجمة، كذا في الفتح والعيني. وفي الكرماني: قال النووي: معنى الحديث أن إيجاب الغسل لا يتوقف على الإنزال، بل متى غابت الحشفة في الفرج وجب الغسل عليها، ولا خلاف فيه اليوم، وقد كان فيه خلاف ثم انعقد الإجماع عليه. انتهى

* أسماء الرجال: يحيى: ابن عبد الله بن بكير، المخزومي. الليث: هو ابن سعد، الإمام. عبيد الله: الفقيه المصري. محمد بن عبد الرحمن: أبي الأسود المدني. موسى بن إسماعيل: التبوذكي. جويرية: هو ابن أسماء، الضبيعي. نافع: مولى ابن عمر. عبد الله بن يوسف: التنيسي. مالك: الإمام المدني. عبد الله بن دينار: هو مولى ابن عمر، ووقع لابن السكن: «نافع» بدل «عبد الله بن دينار»، والحديث محفوظ عنهما لمالك، نعم اتفق رواة الموطأ على الأول. معاذ بن فضالة: البصري. هشام: هو الدستوائي. أبو نعيم: الفضل بن دكين. قَتَادَةُ: هو ابن دعامه. الحسن: هو البصري. أبي رافع: نافع، الصائغ المدني.

تَابِعُهُ عُمَرُو عَنْ شُعْبَةَ^١ وَقَالَ مُوسَى^٢: حَدَّثَنَا أَبَانُ^٣ قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ^٤ قَالَ: أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ مِثْلَهُ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: هَذَا أَجْوَدُ^٥ وَأَوْكَدُ، وَإِنَّمَا بَيَّنَّا الْحَدِيثَ الْآخَرَ، لِاخْتِلَافِهِمْ، وَالْغُسْلُ أَحْوْظُ.^٦

أي الصحابة
أي آخر الكلام الآتي في آخر الباب الذي يليه. (ف)

٢٩- بَابُ غَسْلِ مَا يُصِيبُ مِنْ فَرْجِ الْمَرْأَةِ

٤٣/١

٢٩٢- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ^١ عَنِ الْحُسَيْنِ الْمَعْلَمِ^٢ قَالَ يَحْيَى: وَأَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ^٣ أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ^٤ أَخْبَرَهُ أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ الْجُهَنِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَأَلَ عُمَانَ بْنَ عَقَّانَ فَقَالَ: أَرَأَيْتَ إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَلَمْ يُنْمِ؟^٥ وَقَالَ عُمَانُ: يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ، وَيَغْسِلُ ذَكَرَهُ. وَقَالَ عُمَانُ: سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَالزُّبَيْرِ بْنَ الْعَوَّامِ وَطَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ وَأَبِي بَنٍ كَعْبٍ، فَأَمَرُوهُ بِذَلِكَ. وَأَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٢٩٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ هِشَامٍ^١ بْنِ عُرْوَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو أَيُّوبَ^٢ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي بْنُ كَعْبٍ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَلَمْ يُنْزِلْ؟ قَالَ: «يَغْسِلُ مَا مَسَّ الْمَرْأَةَ مِنْهُ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي». قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: الْغُسْلُ أَحْوْظُ، وَذَلِكَ الْآخِرُ، إِنَّمَا بَيَّنَّا لِاخْتِلَافِهِمْ، وَالْمَاءُ أَنْقَى.^٣

أشار بهذا إلى أن الحديث غير منسوخ أي آخر الأمرين من الشارع. (ع)

١. عمرو: ولكريمة بعده: «بن مرزوق». ٢. شعبة: وفي نسخة: «شعبة مثله». ٣. حدثنا: وللأصيلي: «أخبرنا». ٤. المعلم: كذا لأبي ذر.
٥. فقال: وللأصيلي وأبي ذر: «وقال». ٦. و: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبوي ذر والوقت. ٧. وقال: وللأصيلي وأبي ذر: «فقال».
٨. فأمره بذلك: وفي نسخة: «فقالوا مثل ذلك». ٩. وأخبرني: وفي نسخة قبله: «قال يحيى». ١٠. المرأة: وفي نسخة: «امرأته».
١١. ذلك: كذا للحموي، وفي نسخة: «ذاك». ١٢. الآخر: ولأبي ذر: «الأخير». ١٣. بيناه: كذا للأكثر. ١٤. لاختلافهم: ولكريمة وابن عساكر: «اختلافهم».

ترجمة = وذكره ابن العربي احتمالاً كما سيأتي، وهو الظاهر عند الحافظ ابن حجر وهو الأوجه عندي؛ لأن الإمام البخاري ترجم لالتقاء الختانين، وأورد فيه حديث إيجاب الغسل ولم يذكر فيه حديث الإكسال. ثم لما ذكر حديث الإكسال لم يترجم عليه إلا غسل ما يصيب من الفرج. قال ابن العربي بعد ما تعقب على البخاري: ويحتمل قول البخاري: الغسل أحوط، يعني في الدين من باب حديثين تعارضاً، فقدم الذي يقتضي الاحتياط في الدين. اهـ يعني الأليق بشأن البخاري أن لا يخالف الإجماع، ومعنى قوله: «أحوط» يعني إيجاب الغسل فيه للاحتياط، كما أوجبوا الوضوء في النوم للاحتياط. وقال الحافظ بعد ما حكى قول ابن العربي المذكور: وهذا هو الظاهر من تصرفه؛ فإنه لم يترجم بجواز ترك الغسل، وإنما ترجم ببعض ما يستفاد من الحديث من غير هذه المسألة. اهـ وتعقب عليه العيني، وتعقب هذا الفقير على كلام العيني كما بسط في هامش «اللامع». انتهى مختصراً وملخصاً من هامش «اللامع» قوله: باب غسل ما يصيب من فرج المرأة: هذا الباب عند العبد الفقير غير ما سبق من «باب غسل المني وفرجه»، وغسل ما يصيب من المرأة: فإن المذكور في الباب السابق عند هذا العبد الفقير إلى رحمة ربه تعالى: حكم مني المرأة، كما سبق التنبيه عليه في الباب السابق. ومقصود هذا الباب بيان حكم رطوبة الفرج، كما يدل عليه الحديث الوارد في هذا الباب، فإنه صريح في مَنْ جامع ولم يُنْزِلْ. ثم براعة الاختتام عند الحافظ - نور الله مرقده - وعند هذا الفقير إلى رحمته تعالى: لفظ «وذلك الآخر»، فعند الحافظ إيماء إلى آخر الكتاب، وعندني إلى آخر الحياة؛ تشجيعاً للأذهان إلى الموت.

سهز: قوله: تابعه عمرو: الضمير راجع إلى هشام على كل حال، وقوله: «قال أبو موسى...» من فوائد هذا أن فيه التصريح بتحديث الحسن لقتادة، فإن قتادة ثقة ثبت، لكنه مدلس، وإذا صرح بالتحديث لا يبقى كلام. (عمدة القاري) قوله: ثم يتوضأ ويصلي: وقد ذهب الجمهور إلى أن حديث الاكتفاء بالوضوء منسوخ، وروى ابن أبي شيبة وغيره عن ابن عباس أنه حمل حديث «الماء من الماء» على صورة مخصوصة ما يقع في المنام من رؤية الجماع، وهي تأويل يجمع بين الحديثين بلا تعارض.

* أسماء الرجال: تابعه عمرو: هو ابن مرزوق. وقال موسى: هو ابن إسماعيل، التبوذكي. أبان: هو ابن يزيد، العطار. قتادة: هو ابن دعامه. أبو معمر: عبد الله بن عمرو، المقعد. عبد الوارث: هو ابن سعيد. يحيى: هو ابن أبي كثير. أبو سلمة: هو ابن عبد الرحمن بن عوف. عطاء بن يسار: الهلالي مولى ميمونة. مسدد: هو ابن مسرهد. يحيى: هو القطان. هشام: ابن عروة بن الزبير. أبو أيوب: خالد بن زيد، الأنصاري.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٥ - كِتَابُ الْحَيْضِ

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَظْهَرْنَ فَإِذَا تَظَهَّرْنَ

وجه ذكر الآية إيماء إلى أن معظم أحكامه مستفاد منها. (خ)

فَأَتْوَهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾.

وهو موضع الحرث

(البقرة: ٢٢٢)

١- بَابُ: كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الْحَيْضِ وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «هَذَا شَيْءٌ كَتَبَ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ»

٤٣/١

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: كَانَ أَوَّلُ مَا أُرْسِلَ الْحَيْضُ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَحَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ أَكْثَرُ.

قول ابن مسعود وعائشة. (ع) مصدرة. (ع) خبر كان

٢٩٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ* قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْقَاسِمِ قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ يَقُولُ:

سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: خَرَجْنَا لَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ، فَلَمَّا كُنَّا بِسَرِفٍ حِضْتُ، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي، فَقَالَ: «مَا لَكَ؟»

كسع اسم موضع على نحو سبعة أميال من مكة

أَنْفُسْتُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، فَأَقِضِي مَا يَقْضِي الْحَاجُّ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ». قَالَتْ:

أي حضت

وَصَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِسَائِهِ بِالْبَقَرِ.

٨- ٩- سهر

١. بدء: وفي نسخة: «بُدُو». ٢. أكثر: وفي نسخة بعده: «باب الأمر بالنفساء إذا نفسن» [وفي نسخة: «نفس»]. ٣. علي بن عبد الله: ولا بن عساكر: «علي يعني ابن عبد الله». ٤. القاسم: وللأصلي بعده: «بن محمد». ٥. يقول: وفي نسخة: «قال». ٦. كنا: وللأصلي والكشميهني: «كنت». ٧. فقال: ولأبي الوقت: «قال». ٨. عن: وفي نسخة: «على». ٩. بالبقر: وللمستمل والحموي وأبي ذر: «بالبقرة» [والفرق بينهما كالتمر والتمررة].

ترجمة: قوله: كتاب الحيض: ذكر الإمام البخاري في الكتاب الاستحاضة والنفساء تبعاً، وترجم بـ«الحيض»؛ لكثرة أوبابه، كذا في هامش «اللامع». وبسط فيه الكلام عليه لغة واصطلاحاً. قوله: باب كيف كان بدء الحيض إلخ: هذا باب ثالث بلفظ: «كيف»، والغرض منه ظاهر، وهو التنبيه على اختلاف الروايات في ذلك، وهو أن بدءه من زمن آدم عليه السلام أو من بني إسرائيل. قوله: «باب الأمر بالنفساء إذا نفسن» أي الأمر المتعلق بمن، قاله الحافظ. وفي «تراجم شيخ المشايخ»: أي الأمر بأداء مناسك الحج إلا الطواف. اهـ ويحتمل عندي في غرض الترجمة: اتحاد حكم الحيض والنفساء؛ لقوله ﷺ في حيض عائشة: «أنفست؟». وفيه: أن هذا المعنى سيأتي قريباً في «باب من سُمي النفساء حيضاً»، على أن هذه الترجمة ليست في النسخ المعروفة بل في الحاشية. والظاهر حذفه وإلا لم يبق للترجمة السابقة حديث. وعلى ثبوت الترجمة يحتمل عندي أن يكون الغرض هو الأمر بالاغتسال عند الإحرام. ولا يقال: إن الترجمة على هذا تكون من «كتاب الحج»؛ لأن الترجمة كما تتعلق بالحج تتعلق بأحكام الحيض أيضاً. وأمثال ذلك كثيرة في البخاري، فسيأتي قريباً «باب ترك الحائض الصوم» و«باب تقضي الحائض المناسك كلها...» وسيأتي «اعتكاف المستحاضة» في هذا الكتاب كتاب الحيض وكتاب الصوم أيضاً، وسيأتي قريباً في هذا الكتاب «كيف تُهَلُّ الحائض؟» وهو أيضاً سيأتي في «كتاب الحج»، فلما كان للمسائل تعلق بالكاتبين ذكرها الإمام البخاري في موضعين.

سهر: قوله: أكثر: أي أشمل؛ لأنه يشمل بنات إسرائيل وغيرهن. وفي بعضها: «أكبر» بالموحدة، قاله الكرمان. وقال العيني: وكأنه أشار بهذا إلى وجه التوفيق بين الخبرين، وهو أن كلام الرسول أكثر قوة وقبولاً من كلام غيره من الصحابة. ويروى: «أكبر» أي أعظم وأجل وأكد ثبوتاً. قوله: بالبقر: ويروى: «بالبقرة»، والفرق بينهما كتمر وتمررة، وعلى تقدير عدم التاء يحتمل التضحية بأكثر من واحدة. وفيه جواز التضحية لامراته، لكن في الواجب يحتاج إلى الإذن لا التطوع. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: علي: ابن عبد الله، المديني. سفیان: هو ابن عيينة.

سند: قوله: وحديث النبي ﷺ أكثر: أي أشمل؛ لشموله جميع النوع، مثله في حديث: «أنا سيد ولد آدم»؛ إذ المراد بـ«ولد آدم» نوع الإنسان، والله تعالى أعلم. قوله: غير أن لا تطوفي بالبيت: في «شرح القسطلاني»: أي غير أن تطوفي، فـ«لا» زائدة. انتهى يريد أن المقصود استثناء الطواف من جملة ما يقضي الحاج. قلت: يمكن إبقاء «لا» على معناها على أنه استثناء مما يفهم من الكلام السابق، أي ولا فرق بينك وبين الحاج غير أن لا تطوفي. والظاهر أن المقصود بيان الفرق، لا الاستثناء مما يقضي الحاج، وإلا لقل: غير الطواف، لا غير طوافك بالإضافة؛ إذ طوافها ليس مما يقضي الحاج، وإنما هو مطلق الطواف، إلا أن يجعل الاستثناء منقطعاً، فيلزم خلاف الأصل من وجهين: ١- من جهة زيادة «لا». ٢- ومن جهة انقطاع الاستثناء، والله تعالى أعلم. ثم ظاهر هذا الحديث يقتضي أن لها السعي قبل الطواف، وهو خلاف المشهور في المذاهب، فكان المراد بالطواف هو وما يتبعه، والسعي من توابعه، وعدم جوازه ليس لأن الحيض مانع عنه، وإنما هو لأن تقديمه على الطواف يخل بالتبعية، والله تعالى أعلم.

٤٣/١

٢- بَابُ غَسْلِ الْحَائِضِ رَأْسَ زَوْجِهَا وَتَرْجِيلِهِ

٢٩٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنْتُ أُرَجِّلُ

أَمْنَشُط

عروة بن الزبير

رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا حَائِضٌ.

٢٩٦- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ * أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ * أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ

عُرْوَةَ أَنَّهُ سُئِلَ: أَتَخْدُمُنِي الْحَائِضُ؟ أَوْ تَذْنُو مِنِّي الْمَرْأَةُ وَهِيَ جُنُبٌ؟ فَقَالَ عُرْوَةُ: كُلُّ ذَلِكَ عَلَى هَيْئٍ، وَكُلُّ ذَلِكَ يَخْدُمُنِي، وَلَيْسَ عَلَى

للتنوع

إلى سند

أَحَدٍ فِي ذَلِكَ بَأْسٌ. أَخْبَرَنِي عَائِشَةُ أَنَّهَا كَانَتْ تُرَجِّلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ حَائِضٌ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَئِذٍ مُجَاوِرٌ فِي الْمَسْجِدِ، يُدْنِي

حرج

لَهَا رَأْسَهُ وَهِيَ فِي حُجْرَتِهَا، فَتَرْجِلُهُ وَهِيَ حَائِضٌ.

٣- بَابُ قِرَاءَةِ الرَّجُلِ فِي حَجْرِ امْرَأَتِهِ وَهِيَ حَائِضٌ

٤٣/١

وَكَانَ أَبُو وَائِلٍ * يُرْسِلُ خَادِمَهُ وَهِيَ حَائِضٌ إِلَى أَبِي رَزِينٍ * فَتَأْتِيهِ بِالْمُصْحَفِ فَتُمْسِكُهُ بِعِلَاقَتِهِ.

أي الخادم المصحف

تابع

١. أخبرنا: كذا لابن عساكر والأصيلي، وفي نسخة: «حدثنا». ٢. رسول الله: وفي نسخة: «النبى»، وفي نسخة: «نبى». ٣. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا».
٤. أخبرني: وفي نسخة: «أخبرنا». ٥. ابن عروة: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبوي ذر والوقت. ٦. كل ذلك علي هين: ولاين عساكر: «كل ذلك هين».
٧. ترجل: وفي نسخة بعده: «رأس». ٨. الرجل: وفي نسخة: «القرآن». ٩. فتأتية: ولأبوي ذر والوقت: «لتأتيه».

ترجمة: قوله: باب غسل الحائض رأس زوجها إلخ: كتب الشيخ في «اللامع»: أورد الترجمة؛ دفعًا لما عسى أن يُتوهم من نجاسة الحكمة التي منعها عما منعت حرمة المصاحبة والمخالطة بها، كما كانت تزعمه اليهود وتفعله. اهـ وفي هامشه: وما أفاده الشيخ واضح، والمعنى: أن قوله عز اسمه: «وَلَا تَقْرَبُوهَا حَتَّى يَطْهَرَنَّ» (البقرة: ٢٢٢) ليس المراد فيه النهي عن القربان مطلقًا بل قربان خاص. ويحتمل عندي أن الإمام البخاري أشار بذلك إلى رد ما روي عن ابن عباس: «أنه دخل على ميمونة، فقالت: أي بني، ما لي أراك شعث الرأس؟ فقال: إن أم عمار ترجلني وهي الآن حائض. فقالت: أي بني، ليست الحيضة باليد»، الحديث. أخرجه ابن أبي شيبة كما في «العيبي»، فهو من الأصل الثالث عشر من أصول التراجم. ثم لا يذهب عليك ما قال الحافظ: إن الحديث مطابق لما ترجم له من جهة الترجيل، وألحق به الغسل قياسًا أو إشارة إلى الطريق الآتية في «باب مباشرة الحائض»؛ فإنها صريحة في ذلك. اهـ قلت: وهذا الثاني متعين عندي؛ فإنه أصل مطرد من أصول التراجم، وهو الأصل الحادي عشر.

قوله: باب قراءة الرجل في حجر امرأته إلخ: واختلفوا في غرض الترجمة، والأوجه عندي كما قاله ابن بطلان: تأييد للحنفية وردّ على الشافعية في مسألة خلافة شهيرة، وهي جواز حمل المحدث والجنب المصحف بعلاقته، وبه جزم صاحب «التوضيح»، كما سيأتي من كلامه في مناسبة الحديث بالباب. قال ابن بطلان: غرض البخاري في هذا الباب: أن يدل على جواز حمل الحائض المصحف. اهـ وتعقبه الكرمانى بقوله: ليس غرض البخاري أن يدل على جواز حمل الحائض المصحف، بل الغرض هو مجرد ما ترجم في الباب عليه، وهو جواز القراءة بقرب موضع النجاسة. وكون المؤمن في حجر الحائض لا يدل على جواز الحمل؛ ولهذا اتفقوا في جوازه، واختلفوا في جواز الحمل. اهـ ولا عجب في تعقب الكرمانى؛ فإنهم كلهم يتحاشون أن يقولوا في موضع: إن غرض البخاري الرد عليهم، وليست هذه الجرأة إلا للحنفية؛ فإنهم ينادون بصوت جهوري أن في هذه الترجمة ردًا علينا الحنفية. وأنت خير بأن إثبات المسألة الخلافية الشهيرة أليق بشأن تراجم البخاري من إثبات مسألة إجماعية.

والحافظ ابن حجر أيضًا فهم من ترجمة البخاري ما فهمه ابن بطلان، لكنه حين أن يفصح ذلك الغرض للبخاري. والدليل على ما قلت: إنه لله فهم ذلك أنه قال: وذلك أي أثر أبي رزين مصير منهما إلى جواز حمل الحائض المصحف، لكن من غير مسه. ومناسبتة لحديث عائشة من جهة أنه نظر حمل الحائض التي فيها المصحف بحمل الحائض =

سهر: قوله: بعلاقته: بكسر المهملة، أي الخيط الذي يربط به كيسه، ومناسبتة بحديث عائشة من جهة أنه نظر حمل الحائض العلاقة التي فيها المصحف بحمل الحائض المؤمن الذي يحفظ؛ لأنه حامله في جوفه، وهو موافق لمذهب أبي حنيفة، ومنع الجمهور ذلك، وفرقوا بأن الحمل غل بالتعظيم، والانتكاه لا يسمى في العرف حملًا. (فتح الباري)

* أسماء الرجال: عبد الله: ابن يوسف، التنيسي. مالك: الإمام المدني. إبراهيم: ابن موسى بن يزيد، التميمي. هشام بن يوسف: هو الصنعاني. ابن جريج: هو عبد الملك بن عبد العزيز، المكي. أبو وائل: شقيق بن سلمة، الكوفي. أبي رزين: مسعود بن مالك، مولى أبي وائل، الكوفي التابعي.

سند: قوله: وكل ذلك تخدمني: قيل: رفع على الابتداء، أو نصب على الظرف. قلت: والمعنى على الأول: كل ما ذكرت من قسمي المرأة تخدمني. وعلى الثاني: كل ما ذكرت من الخائنتين تخدمني امرأتي. فعلى الأول: ضمير «تخدمني» لـ «كل ذلك»، وعلى الثاني: لامرأته، والله تعالى أعلم.

٢٩٧- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ سَمِعَ زُهَيْرًا* عَنْ مَنْصُورِ ابْنِ صَفِيَّةَ* أَنَّ أُمَّهُ حَدَّثَتْهُ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدَّثَتْهَا أَنَّ

أي صفة

النَّبِيِّ ﷺ كَانَ يَتَكَبَّرُ فِي حَجَرِي وَأَنَا حَائِضٌ، ثُمَّ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ.

٤- بَابُ مَنْ سَمِيَ النَّفَاسَ حَيْضًا

٤٤/١

أي أطلق النفاس على الحيض. (ف خ)

٢٩٨- حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ* قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ* عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ* عَنْ أَبِي سَلَمَةَ* أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ*.....

١. حيضا: وللكشميهني وأبي ذر بعده: «والحيض نفاسا». ٢. المكي: وللأصيلي: «مكي». ٣. بنت: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «ابنة».

ترجمة = المؤمن الذي يحفظ القرآن؛ لأنه حامله في خوفه، وهو موافق للمذهب أبي حنيفة، ومنعه الجمهور، وفرقوا بأن الحمل مُجَلٌّ بالتعظيم، والاتكاء لا يسمى في العرف حملاً. اهـ فهذه الترجمة عندي من الأصل الحادي والعشرين الذي أفاده شيخ الهند. انتهى ما في هامش «اللامع» ملخصاً وكتب الشيخ في «اللامع»: وتأييد أثر أبي وائل لهذه الترجمة ظاهر؛ فإن فيه تلبساً بنقشه كما أن فيها تلبساً بلفظه، يعني أن النقش والألفاظ كلاهما محترم. فلما كان أبو وائل يرسل خادمه بالمصحف فتأخذ به علاقته، وفيه تلبس الحائض بنقوشه، فكذلك تجوز قراءة القرآن في حجر الحائض وإن كان فيه تلبس لألفاظه بالحائض بنوع مقارنة. اهـ ثم حديث عائشة يناسب ظاهر ألفاظ الترجمة، وأما على ما اخترت من غرضها تبعاً لابن بطال وصاحب «التوضيح» فيحتاج إلى دقة نظر أشار إليها صاحب «التوضيح»، إذ قال: وجه مناسبة حديث عائشة أن ثيابه بمنزلة العلاقة، والشارع عليه بمنزلة المصحف؛ لأنه في خوفه وحامله؛ إذ غرض البخاري بهذا الباب الدلالة على جواز حل الحائض المصحف. اهـ وإليه أشار الشيخ - قدس سره - في ذكر مناسبة الأثر للباب.

قوله: باب من سمي النفاس حيضا إلخ: كتب الشيخ في «اللامع»: يعني بذلك أنهما معاً دمان يخرجان من الرحم، فلما جاز إطلاق النفاس على الحيض جاز عكسه؛ لما فيهما من الاشتراك المطلق لإطلاق أحدهما على الآخر. والغرض منه: أن اشتراكهما في تلك الصفة أو هذا الإطلاق لا يقتضي اشتراكهما في جملة أحكامهما بل لكل منهما أحكاماً مختصة. نعم، يشتركان في بعض الأحكام، وفي الإطلاق المجازي لكل منهما. ويمكن أن يكون قوله: «حيضاً» مفعولاً أولاً له و«النفاس» مفعولاً ثانياً. وعلى هذا فمطابقة الرواية للترجمة ظاهرة. والغرض منه: دفع اشتراك أحكامهما باشتراك اسميهما. فصار الحاصل أن ما ورد في الروايات من إطلاق اسم النفاس على الحيض، فإنه مجرد إطلاق اسم للاشتراك بينهما في أنهما دمان خارجان من الرحم، وليس ذلك؛ لكون أحكامهما متحدة بأسرها، ففيه شيء ما. اهـ

وفي «هامشه»: حاصل كلام الشيخ: أن ههنا إشكالين، الأول: في غرض الترجمة ما هو؟ والثاني: في موافقة الترجمة للحديث؛ فإن في الحديث عكسه؛ ولذا قيل: إن الترجمة مغلوقة، والصواب: «باب من سمي الحيض نفاساً»، وأطال الشراح في هذين الأمرين بأقوال مختلفة. قال ابن بطال: كان حق الترجمة أن يقول: «باب من سمي الحيض نفاساً»، فلما لم يجد البخاري للنبي ﷺ نصاً في النفاس، وحكم دمه في المدة المختلفة، وسمي الحيض نفاساً في هذا الحديث، فهم منه أن حكم دم النفاس حكم دم الحيض في ترك الصلاة؛ لأنه إذا كان الحيض نفاساً وجب أن يكون النفاس حيضاً؛ لاشتراكهما في التسمية من جهة اللغة أن الدم هو النفس، ولزم الحكم لما لم ينص عليه مما نص، وحكم للنفساء بترك الصلاة ما دام دمها موجوداً. اهـ وعند هذا العبد الفقير إلى رحمة ربه العليا: أن غرض الترجمة واضح لا خفاء فيه، وهو اشتراكهما في الأحكام، كما أشار إليه الشيخ في «اللامع». ونص به شيخ المشايخ: في «التراجيح»؛ إذ قال: حاصل ما أراده البخاري: أن إطلاق الحيض على النفاس والنفاس على الحيض شائع فيما بين العرب، فكانت ما ثبت من الأحكام للحيض ثابتاً للنفاس أيضاً، فلم يصحّ الشارح [هكذا في الأصل، والصواب بدله: «الشارع. (ز)»] بالتفصيل في النفاس. هذا غرضه من حيث القصة، فتدبر. اهـ وهذا هو غرض الترجمة عندي: أن الإمام البخاري لما لم يجد على شرطه أحكاماً للنفاس أثبت بالترجمة أن أحكامهما متحدة؛ لاتحاد اللفظ والمعنى؛ فإن لفظ النفاس مشترك، ومعناهما أي الدم الخارج من الرحم أيضاً متحد. لا يقال: إن بينهما اختلافاً في بعض الأحكام كما سيأتي؛ لأن معناه: أن ما ثبت من الأحكام لأحدهما ثابت للآخر إلا ما خصّصه دليل. وهذا كقوله ﷺ في حديث يعلى بن أمية: «اصنع في عمرتك ما تصنع في حجتك» مع أن بينهما اختلافاً في بعض الأفعال.

قال الحافظ: قال المهلب وغيره: لما لم يجد المصنف نصاً على شرطه في النفساء ووجد تسمية الحيض نفاساً في هذا الحديث فهم منه أن حكم دم النفاس حكم دم الحيض. وتعقب بأن الترجمة في التسمية لا في الحكم. اهـ وأنت خير بأنه لا يصح التعقب؛ لأن استدلال المصنف بهذه التسمية على الحكم؛ فإن «الجامع الصحيح» ليس من كتب اللغة حتى يقال: إنه أراد بيان التسمية. ففي هامش «اللامع» على قول الشيخ: «وفيه شيء ما» لعله أشار بذلك إلى أنه إذا لم يكن بينهما اشتراك في الأحكام فلم يبق لاتحاد الاسم فائدة؛ ولذا قال العيني: لا فائدة في الترجمة، وإليه أشار الحافظ بما تعقب على المهلب وغيره. وقد عرفت ما عند هذا العبد الضعيف أن الإمام البخاري استدلل بذلك على اتحاد حكمهما، وقد أجاد في الاستدلال، فما أدق نظره ﷺ.

سهر: * أسماء الرجال: زهيراً: ابن معاوية بن خديج، الجعفي. منصور ابن صفية: هي أمه، اشتهر بها، وأبوه عبد الرحمن، الحجي العبدري. المكي بن إبراهيم: هو ابن بشير، البلخي. هشام: هو الدستوائي. أبي سلمة: ابن عبد الرحمن بن عوف. أم سلمة: أم المؤمنين هند بنت أبي أمية.

سند: قوله: من سمي النفاس حيضاً: الظاهر أن المقصود تسمية الحيض باسم النفاس دون العكس، والعبارة المطابقة لهذا المقصود «من سمي الحيض نفاساً»، فقيل: هذه العبارة مغلوقة، وقيل: يحمل على التقديم والتأخير، والتقدير: من سمي حيضاً النفاس، وقيل: «سمى» بمعنى «أطلق»، أي أطلق اسم النفاس على الحيض. قلت: والأقرب عندي القول بالقلب، ولا شك أن القلب من جملة البلاغة إذا تضمن نكتة لطيفة كما ههنا، وهي الإشارة إلى أن إطلاق النبي ﷺ اسم النفاس ينبغي أن يعتبر أصلاً، وتسمية أم سلمة له حيضاً هو كالفردح المحتاج إلى البيان. وأما الحمل على التقديم والتأخير وكذا اعتبار «سمى» بمعنى «أطلق»، فيأباه تنكير «حيضاً»، وأيضاً المتعارف في إطلاق التسمية بمعنى الإطلاق هو أن المفعول الثاني للتسمية يكون مطلقاً على المفعول الأول، دون العكس كما هنا، لا يخفى ذلك على من تتبع مظاهره. وحاصله: أن التسمية مع مفعوليه يجعل عبارة عن الإطلاق، لا أن لفظ «سمى» يراد به «أطلق»، فافهم.

حَدَّثَنِي أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدَّثَتْهَا قَالَتْ: بَيْنَا أَنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مُضْطَجِعَةً فِي خِمِيصَةٍ إِذْ حِضْتُ، فَأَنْسَلْتُ فَأَخَذْتُ ثِيَابَ حِيصَتِي، فَقَالَ: «أَنْفَسْتِ؟» قُلْتُ: نَعَمْ. فَدَعَانِي فَأَضْطَجَعْتُ مَعَهُ فِي الْخِمِيلَةِ.

هو موضع الترجمة؛ لأنه ذكر النفس وأراد به الحيض

٥- بَابُ مُبَاشَرَةِ الْحَائِضِ

٤٤/١

٢٩٩- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ* قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ* عَنْ مَنْصُورٍ* عَنْ إِبْرَاهِيمَ* عَنِ الْأَسْوَدِ* عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، وَكَلَانَا جُنُبٌ.

٣٠٠- وَكَانَ يَأْمُرُنِي فَأَتَزَرُّ، فَيُبَاشِرُنِي وَأَنَا حَائِضٌ.

هو بمعنى ملاقة البشرة بالبشرة لا بمعنى الجماع. (ك)

٣٠١- وَكَانَ يُخْرِجُ رَأْسَهُ إِلَيَّ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ، فَأَغْسِلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ.

٣٠٢- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ خَلِيلٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ* - هُوَ الشَّيْبَانِيُّ* - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ* بْنِ الْأَسْوَدِ* عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَتْ إِحْدَانَا إِذَا كَانَتْ حَائِضًا، فَأَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبَاشِرَهَا، أَمَرَهَا أَنْ تَتَزَرَّ فِي فَوْرٍ حِيصَتِهَا ثُمَّ يُبَاشِرَهَا. قَالَتْ: وَأَيْكُمْ يَمْلِكُ إِرْبَهُ كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَمْلِكُ إِرْبَهُ؟ تَابَعَهُ خَالِدٌ* وَجَرِيرٌ* عَنِ الشَّيْبَانِيِّ*.

٣٠٣- حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ* قَالَ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ* بْنُ شَدَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَيْمُونَةَ* قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُبَاشِرَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِ أَمَرَهَا فَأَتَزَرَّتْ وَهِيَ حَائِضٌ. وَرَوَاهُ سُفْيَانُ* عَنِ الشَّيْبَانِيِّ*.

١. فقال: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «قال». ٢. وكان: وفي نسخة: «فكان». ٣. حدثنا: ولأبي ذر: «أخبرنا». ٤. خليل: كذا لكريمة وأبي ذر، ولابن عساكر والأصيلي: «الخليل». ٥. تترز: وللشمسهي: «تأترز». ٦. قالت: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «تقول». ٧. من نسائه أمرها فاتترزت وهي حائض: وفي نسخة: «من نسائه وهي حائض أمرها فاتترزت». ٨. فاتترزت: وللشيخ ابن حجر: «فاتترزت». ٩. و: كذا للأصيلي وكريمة.

ترجمة: قوله: باب مباشرة الحائض: كتب شيخ المشايخ في «تراجمه»: يعني أمًا جائزة فيما فوق الإزار، وأما فيما تحت الإزار فلا يجوز، خلافاً لبعض العلماء؛ فإنهم يجوزون ذلك مع التوقي عن الفرج وموضع الدم. اهـ

سهر: قوله: أنفست: قال الخطابي: أصل هذه الكلمة من «النفس» وهو الدم، إلا أنهم فرقوا بين بناء الفعل من الحيض والنفس، فقالوا في الحيض: «نفست» بفتح النون، وفي الولادة: بضمها. انتهى وهذا قول كثير من أهل اللغة، لكن حكى أبو حاتم عن الأصمعي قال: يقال: «نفست المرأة» في الحيض والولادة بضم النون فيهما. وقد ثبت في روايتنا بالوجهين فتح النون وضمها. (فتح الباري) قوله: فور حِيصَتِهَا: بفتح الفاء وسكون الواو، معناه معظمها ووقت كثرها. (الكواكب الدراري) قوله: إربيه: بكسر الهمة مع إسكان الراء، أي عضوه الذي يستمتع به أي الفرج، وروي بفتح الهمة والراء، معناه حاجته أي شهوته. والمقصود أنه أملككم لنفسه فإمّن مع هذه المباشرة من الوقوع في المحرم. (الكواكب الدراري) قوله: سفیان: قال في «الفتح»: يعني الثوري. وقال الكرمانی: سواء كان هو الثوري أو ابن عيينة فهو على شرط البخاري، فلا بأس في إمامه.

* أسماء الرجال: قبصة: هو ابن عقبة، الكوفي. سفیان: الثوري. منصور: هو ابن المعتمر. إبراهيم: النخعي. الأسود: هو ابن يزيد. علي: القرشي الكوفي، مات ١٨٩ هـ. أبو إسحاق: هو سليمان بن فيروز التابعي، مات ١٤١ هـ. عبد الرحمن: ابن الأسود بن يزيد، التابعي مات ٩٩ هـ. تابعه: أي تابع علي بن مسهر. خالد: هو ابن عبد الله الواسطي، مما وصله أبو القاسم التنوخي في «فوائده» من طريق وهب بن بقية عنه. وجري: أي وتابع علي بن مسهر جري، وهو ابن عبد الحميد، وصله أبو داود والإسماعيلي. أبو النعمان: محمد ابن الفضل، السدوسي المعروف بـ«عارم». عبد الواحد: هو ابن زياد، البصري. الشيباني: هو أبو إسحاق. عبد الله: ابن شداد بن أسامة بن الهاد، الليثي. ميمونة: أم المؤمنين. رواه سفیان: هو الثوري، وصله أحمد.

سند: قوله: في فور حِيصَتِهَا: متعلق بـ«أمر» أي أمرها بذلك في هذه الحالة للمباشرة، ولعل المقصود بيان أنه كان يباشر في فور الدم ما فوق الإزار أيضاً، فكيف في غيره؟! وهو الموافق لحديث ميمونة المتصل بهذا الحديث، وليس المقصود بيان أنه يباشر في غير الفور بلا إزار، والله تعالى أعلم.

٦- بَابُ تَرْكِ الْحَائِضِ الصَّوْمِ

ترجمة

٣٠٤- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ* قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ* قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدٌ* - هُوَ ابْنُ أَسْلَمَ - عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ* عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ* قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أَضْحَى - أَوْ فِطْرٍ - إِلَى الْمُصَلَّى، فَمَرَّ عَلَى النِّسَاءِ، قَالَ: «يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ، تَصَدَّقْنَ؛ فَإِنِّي أُرِيْتُكُمْ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ». فَقُلْنَ: وَيَمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ وَتَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتٍ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِبَبِّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ».

قُلْنَ: وَمَا نُقْصَانٌ دِينًا وَعَقْلًا، يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَلَيْسَ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ نِصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ؟» قُلْنَ: بَلَى. قَالَ: «فَذَلِكَ مِنْ نُقْصَانٍ عَقْلِيَّهَا. أَلَيْسَ إِذَا حَاصَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تُصُمْ؟» قُلْنَ: بَلَى. قَالَ: «فَذَلِكَ مِنْ نُقْصَانٍ دِينِيَّهَا».

٧- بَابُ: تَقْضِي الْحَائِضُ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا إِلَّا الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ*: لَا بَأْسَ أَنْ تَقْرَأَ الْآيَةَ.

١. حدثنا: كذا لابن عساكر وأبي الوقت، وفي نسخة: «أخبرنا». ٢. فقلن: ولابن عساكر والأصيلي والسرخسي وأبوي ذر والوقت: «قلن».

ترجمة: قوله: باب ترك الحائض الصوم: قال الحافظ: قال ابن رشيد وغيره: جرى المصنف على عادته في إيضاح المشكل دون الجلي، وذلك أن تركها الصلاة كان جلياً من أجل أن الطهارة شرط لها، والصوم لا يشترط له الطهارة، فكان تركها له تبعاً محضاً، فاحتاج إلى ذكره. اهـ ولا يعد عندي أن يقال: إن الصلاة لم تبقَ عليها فرضاً؛ ولذا لم تقض، والصوم فرض عليها فتقضي فتركه حينئذ. فذكره المصنف تنبيهاً على أن تركها الصوم في هذا الوقت وإن كان في الحديث ذكر الصلاة والصوم على نسق واحد.

قوله: باب تقضي الحائض المناسك كلها إلخ: اختلفوا في غرض المصنف بهذه الترجمة. وما أفاده الشيخ - قدس سره - في «اللامع» مبني على ظاهر ألفاظ الترجمة؛ ولذا وجه الشيخ - قدس سره - الآثار الواردة في الباب إلى ظاهر الترجمة، وإليه مال شيخ المشايخ في «التراجم». والحاصل: أنهم اختلفوا على أربعة أقوال، الأول: جواز مناسك الحج غير الطواف، وإليه مال الشيخ في «اللامع» وشيخ المشايخ في «التراجم». الثاني: جواز قراءة القرآن للحائض، قاله ابن رشيد تبعاً لابن بطلال. ومسألة قراءة القرآن للحائض والجنب خلافية تقدمت في «باب قراءة القرآن بعد الحدث». الثالث: جواز الطاعات البدنية غير ما ثبت منعه من الطواف والصلاة والصوم، نقله الحافظ عن البعض. والرابع: منعها عن الطواف خاصة، كما في الباب السابق منعها عن الصوم خاصة، وإليه مال العيني. وبسط الكلام على ذلك في «اللامع» وهامشه أشد البسط.

سهر: قوله: أُرِيْتُكُمْ: بلفظ المجهول، متعلِّق إلى ثلاثة مفاعيل، ثالثها قوله: «أكثر». وقوله: «تكفرون العشير» أي يتحدثون نعمه وإحسانه. قوله: أذهب: أفعال التفضيل من «الإذهاب» على مذهب سيبويه: من جواز بناء أفعال التفضيل من المزيد. و«اللب»: بضم اللام وشدة الموحدة، العقل الخالص. و«الحازم»: الضابط لأمره، كذا في «الخير الجاري».

قوله: أن تقرأ الآية: قال العيني: وجه تطابق هذا الأثر للترجمة والآثار التي بعده من حيث إن الحيض لا ينافي كل عبادة، بل تصح معه عبادات بدنية من أوراد، نحو: التسبيح والتحميد ونحو ذلك، وقراءة مادون الآية عند جماعة، والآية عند إبراهيم، ومناسك الحج كذلك ما لا ينافيه الحيض إلا الطواف؛ فإنه مستثنى من ذلك، وكذلك الآية وما فوقها مستثنى من ذلك، وبهذا الوجه تطابق هذا الأثر للترجمة، وكذلك الآثار التي بعده، وحكم الجنب حكم الحائض فيما ذكرنا. (عمدة القاري) أعلم أن البخاري ذكر في هذا الباب ستة من الآثار، واستدل بها على جواز قراءة الجنب القرآن، وفي كل ذلك مناقشة، وردّ عليه الجمهور بأحاديث وردت بمنع الجنب عن قراءة القرآن. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: سعيد بن أبي مريم: هو سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم، المصري الجمحي. محمد بن جعفر: هو ابن أبي كثير، الأنصاري. زيد: هو المدني.

عياض بن عبد الله: هو ابن أبي سرح، العامري. وقال إبراهيم: النخعي، مما وصله الدارمي.

سند: قوله: فإنني أُرِيْتُكُمْ: الظاهر أن المراد نوعك، لا المخاطبات بالخصوص؛ إذ لا يمكن أن أكثر أهل النار، وأيضاً لو كان كذلك لما نفعهن التصديق، إلا أن يقال: التصديق للتخفيف لا للمنع من الدخول، والمرجو من فضل الله تعالى ورحمته أنه لا تدخل منهن واحدة في النار، وبه اندفع ما يتوهم أن الظاهر نجاة كثير من غير الصحابييات ودخولهن ابتداء في الجنة، فلو دخلت صحابية في النار لزم فضل غير الصحابية على الصحابية، إلا أن يقال: إن النجاة في الابتداء فضل جزئي، فلا يمنع في الفضل الكلي، فافهم.

قوله: أذهب: من «الإذهاب» المتعدي على قول من جَوَزَ بناء اسم التفضيل من باب الإفعال، واللام للتقوية. ويمكن جعله من «الذهاب» اللازم على أن اللام بمعنى «باء» التعدية، والله تعالى أعلم. قوله: من نقصان عقلها: وفي الثاني: «من نقصان دينها»، لا يخفى أن الأول منشؤه نقصان العقل، ولكن الثاني ليس منشؤه نقصان الدين، بل نقصان الدين ينشأ من الثاني، فما معنى الكلام؟ ويمكن أن يقال: المراد نقصان الدين من حيث الإرادة والتقرير، وهو سبب للثاني، فتأمل. فإن قلت: إنهم في ترك الصلاة والصوم في طاعة الله تعالى. قلت: لكن أجره ليس كأجر الصلاة والصوم إن كان له أجر، وليس كل طاعة تساوي طاعة أخرى في الأجر.

وَلَمْ يَرِ ابْنُ عَبَّاسٍ * بِالْقِرَاءَةِ لِلْجُنُبِ بَأْسًا. وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ. وَقَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ * ﷺ: كُنَّا نُؤْمَرُ أَنْ نُخْرِجَ الْحَيْضَ، فَيَكْتَبْنَ بِتَكْبِيرِهِمْ وَيَدْعُونَ. ^٢ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ * ﷺ: أَخْبَرَنِي أَبُو سُفْيَانَ أَنَّ هِرْقُلَ دَعَا بِكِتَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَرَأَهُ فَإِذَا فِيهِ:

بدعائهم يرجون بركة ذلك اليوم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يَتَأَهَّلُ الْكِتَابُ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ الْآيَةُ، ﴿أَلَا نَعْبُدُ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا﴾

إِلَى قَوْلِهِ: ﴿مُسْلِمُونَ﴾.

(آل عمران: ٦٤)

وَقَالَ عَطَاءٌ * عَنْ جَابِرٍ * ﷺ: حَاضَتْ عَائِشَةُ فَتَسَكَّتِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا غَيْرَ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ، وَلَا تُصَلِّي. وَقَالَ الْحَكَمُ * إِنِّي لَا ذَبْحَ وَأَنَا جُنُبٌ. وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾.

(الأنعام: ١٢١)

٣٠٥- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ * عَنْ عَائِشَةَ * ﷺ قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا نَذْكُرُ إِلَّا الْحَجَّ، فَلَمَّا جِئْنَا سَرَفَ طِمِثُ، فَدَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي، فَقَالَ: «مَا يُبْكِيكِ؟» قُلْتُ: لَوَدِدْتُ وَاللَّهِ، أَنِّي لَمْ أَحِجَّ الْعَامَ. قَالَ: «لَعَلَّكِ نَفْسُكِ؟» قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «فَإِنَّ ذَلِكَ شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، فَافْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ، غَيْرَ أَنَّ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهَرِي».

أي لم أقصد الحج في هذا العام الذي ابتليت فيه بالحيض. (خ) أي حضرت

٨- بَابُ الْإِسْتِحَاضَةِ

٤٤/١

هي دم غير الحيض عن داء. (خ)

٣٠٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ * بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ هِشَامٍ * عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ * ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: قَالَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ

١. نخرج الحيض: وفي نسخة: «تخرج الحيض». ٢. ويدعون: وللكشميهني: «ويدعين». ٣. فقرأه: وفي نسخة: «فقرأ»، وفي نسخة: «فقرئ».
٤. جابر: وفي نسخة بعده: «بن عبد الله». ٥. كلها: كذا للأصلي. ٦. سرف: وفي نسخة: «سرفا». ٧. فدخل علي النبي: وفي نسخة: «فدخل النبي».
٨. أي لم: وفي نسخة: «إن لم». ٩. قال: وفي نسخة: «فقال». ١٠. فإن ذلك: وللأصلي وأبوي ذر والوقت: «فإن ذاك». ١١. هشام: وفي نسخة بعده: «بن عروة».

ترجمة: قوله: باب الاستحاضة: وكتب الشيخ في «اللامع»: أي ماذا حكمه؟ وفي «هامشه»: أشار الشيخ بذلك إلى غرض المصنف بهذه الترجمة. وتوضيح ذلك: أنه ورد في الروايات أحكام مختلفة كثيرة، كما بسطها أبو داود والطحاوي، وبوّب أبو داود لكل حكم ترجمة مستقلة من «الغسل لكل صلاة» و«الجمع بين الصلاتين» و«الغسل مرة عند انقضاء الحيض» و«الغسل كل يوم مرة» و«الغسل عند الطهر خاصة»، وغير ذلك، وذهب إلى كل واحد من الأحكام المذكورة ذاهب من العلماء، كما بسط في «الأوجز». ومذهب جمهور الفقهاء والأئمة الأربعة وجوب الغسل مرة عند انقضاء الحيض، على الاختلاف بينهم في أن انقضاءه يكون بالعادة أو التمييز. وعلى هذا فغرض المصنف بالترجمة تأييد الجمهور بوحدة الغسل عند انقضاء الحيض، خلافا لما تقدم من الأحكام المختلفة.

سهر: قوله: ويدعون: [وجه الاستدلال به أنه لا فرق بين الذكر والتلاوة؛ لأن الذكر أعم. (عمدة القاري)] قوله: يا أهل الكتاب: الحاصل: أنه ﷺ بعث للكفار القرآن مع أهم غير طاهرين، فيجوز مسحهم وقراءتهم، فدل على جواز القراءة للجنب. (عمدة القاري) قوله: ولا تأكلوا: أراد بهذا أن الذبح مستلزم لذكر الله هذه الآية. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: ولم ير ابن عباس: وصله مسلم من حديث عائشة * ﷺ. وقالت أم عطية: مما وصله المؤلف في «العيدين». وقال ابن عباس: مما وصله المؤلف في «بدء الوحي». وقال عطاء: هو ابن أبي رباح. عن جابر: هو ابن عبد الله، الأنصاري، مما وصله المؤلف في «باب قوله ﷺ: لو استقبلت...». وقال الحكم: هو ابن عتبة، وصله البيهقي.

أبو نعيم: الفضل بن دكين. القاسم بن محمد: هو ابن أبي بكر الصديق. عبد الله: التنيسي. مالك: الإمام. هشام: هو ابن عروة بن الزبير بن العوام.

أَبِي حُبَيْشٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَا أَظْهَرُ، أَفَادَعُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَاتْرِكِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا فَاعْسِلِي عَنْكِ الدَّمَ وَصَلِّي».

أي مقدار الحيضة. (خ)

٩- بَابُ غَسْلِ دَمِ الْحَيْضِ

٤٤/١

٣٠٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ * بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ

ابن الزبير

أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: سَأَلْتُ امْرَأَةً رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِحْدَانَا إِذَا أَصَابَ ثَوْبُهَا الدَّمَ

هي أسماء بنت أبي بكر الصديق، فأجبت نفسها لغرض صحيح. (قس)

مِنَ الْحَيْضَةِ، كَيْفَ تَصْنَعُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَصَابَ ثَوْبَ إِحْدَاكِنَّ الدَّمَ مِنَ الْحَيْضَةِ فَلْتَقْرِصْهُ ثُمَّ لَتَنْصُحْهُ بِمَاءٍ، ثُمَّ لَتُصَلِّ فِيهِ».

٣٠٨- حَدَّثَنَا أَصْبَغُ * قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ * قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ،

ابن محمد. (قس)

المصري. (قس)

كأحمد

عَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَتْ: كَانَتْ إِحْدَانَا تَحِيضُ، ثُمَّ تَقْتَرِصُ الدَّمَ مِنْ ثَوْبِهَا عِنْدَ طَهْرِهَا فَتَغْسِلُهُ، وَتَنْصُحُ عَلَى سَائِرِهِ، ثُمَّ تَصَلِّي فِيهِ.

١. رسول الله: وللأصلي: «النبي». ٢. ليس: وفي نسخة: «ليست». ٣. الحيض: كذا لابن عساكر وأبي الوقت، وفي نسخة: «المحيض».

٤. الصديق: كذا للأصلي. ٥. أخبرني: وفي نسخة: «حدثني». ٦. تقترص: وفي نسخة: «تقرص».

٧. طهرها: كذا للأكثر، وللمستمل والحموي: «طهره» [أي الثوب].

ترجمة = لا يقال: إنه ليس في حديث الباب الاغتسال؛ لأنه سيأتي التصريح بذلك قريباً في «باب إذا حاضت في شهر ثلاث حيض»، فإنه ذكر فيه هذا الحديث بعينه، وفي آخره: «ولكن دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها، ثم اغتسلي وصلّي»، وهذا من دأب المصنف المعروف، وهو الأصل الحادي عشر من أصول التراجم، وهذا الغرض هو الأوجه عندي في الترجمة. ولا يبعد أيضاً أنه أشار بالترجمة إلى مسألة أخرى خلافية شهيرة بين العلماء، لا سيما عند الحنفية والمالكية، وهي اعتبار العادة أو التمييز، اعتبرت الحنفية الأول وأنكرت الثانية، والمالكية على عكس ذلك. والإمامان: الشافعي وأحمد اعتبرا كليهما، كما بسط في «الأوجز» بأنهما اعتبرا العادة في المعتادة المحضة، والتمييز في المميزة المحضة. فإن كانت معتادة ومميزة معاً وتعاضدت العادة والتمييز فالشافعي ﷺ اعتبر التمييز، وأصح قولي أحمد اعتبار العادة. وعلى هذا فكان الإمام البخاري أشار بالترجمة إلى هذا الاختلاف، وأشار بالرواية الواردة في الباب إلى دلائل الفريقين، ولم يقض فيها بشيء، فكانت الترجمة من الأصل الرابع من أصول التراجم. وأشار بلفظ «إذا أقبلت» إلى التمييز؛ فإن الإقبال والإدبار عندهم من ألفاظ التمييز كما صرح به الترمذي، ولفظ «ذهب قدرها» إلى العادة؛ فإنه كالتص على العادة، والبسط في «الأوجز». ولا يشكل عليه ما سيأتي قريباً من «باب إقبال المحيض» كما سيأتي قريباً.

قوله: باب غسل دم الحيض: كتب الشيخ في «اللامع»: دفع بذلك ما عسى أن يتوهم من مقايسته على المنى أن الأمر فيه سهل أيضاً، والجامع: كثرة الابتلاء. والحكم بالتخفيف في المنى ثبت على غير قياس فلا يُعدى. اهـ قلت: ما أفاده الشيخ قدس سره ظاهر. وقد تقدم في «باب غسل الدم» من «كتاب الوضوء» أن الإمام البخاري ترجم هذا المعنى في ثلاثة مواضع، وقد تقدم هناك الفرق بين الثلاث. ولا يبعد عندي أن الغرض ههنا غسله عن الثوب، وفيما يأتي في «غسل المحيض» غسله عن البدن، كما يدل عليه الروايات التي أوردها الإمام البخاري في البابين؛ فإن الروايتين الواردتين في الباب الأول نصان في الثوب، والرواية الواردة في الباب الثاني كالصريحة في البدن؛ لقوله ﷺ: «حذي فرصة ممسكة» الحديث. وفي الرواية التي قبلها: «فتطهري بها»، قلت: «تبعي بها أثر الدم».

سهر: قوله: فلتنقرصه: بسكون اللام والقاف والصاد المهملة، على صيغة الأمر باللام، أي تقلعه بالظفر أو الأصابع. قوله: لتنضح: اللام فيه وفي «لتصل» مكسورة، والضاد ههنا المعجمة، وهي مكسورة ومفتوحة، والفتح أوفق. (الخبر الجاري) قوله: تقترص: بالقاف والمهملة، على لفظ المضارع من الافتعال، أي يغسل بأطراف الأصابع، وفي بعضها: «تقرص» من الجرد. قوله: «تنضح» أي ترش، قوله: «على سائر» هذا لدفع الوسوسة على ما في «العيني» و«القسطلاني». (الخبر الجاري)

* أسماء الرجال: عبد الله: هو التيسمي. مالك: الإمام. (إرشاد الساري) أصبغ: هو ابن الفرج، المصري. ابن وهب: هو عبد الله، المصري.

٤٥/١

١٠- بَابُ اعْتِكَافِ الْمُسْتَحَاضَةِ

٣٠٩- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ شَاهِينَ أَبُو بَشِيرٍ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ خَالِدٍ* عَنْ عِكْرِمَةَ* عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَكَفَ مَعَهُ بَعْضُ نِسَائِهِ وَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ تَرَى الدَّمَ، فَرُبَّمَا وَضَعَتِ الطَّسْتَ تَحْتَهَا مِنَ الدَّمِ. وَزَعَمَ أَنَّ عَائِشَةَ رَأَتْ مَاءَ الْعُصْفُرِ، فَقَالَتْ: كَأَنَّ هَذَا شَيْءٌ كَأَنَّ فَلَانَةً تَحْدُهُ.

أي في زمان استحاضتها

٣١٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ خَالِدٍ* عَنْ عِكْرِمَةَ* عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ عَائِشَةَ رَأَتْ مَاءَ الْعُصْفُرِ، فَقَالَتْ: كَأَنَّ هَذَا شَيْءٌ كَأَنَّ فَلَانَةً تَحْدُهُ.

مصغرا

كناية عن الاستحاضة

٣١١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ عَنْ خَالِدٍ* عَنْ عِكْرِمَةَ* عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ بَعْضَ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ اعْتَكَفَتْ وَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ.

بلفظ القاع

١١- بَابُ: هَلْ تُصَلِّي الْمَرْأَةُ فِي ثَوْبٍ حَاضَتْ فِيهِ؟

٤٥/١

٣١٢- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ* عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: مَا كَانَ لِإِحْدَانَا إِلَّا تَوْبٌ وَاحِدٌ تَحِيضُ فِيهِ، فَإِذَا أَصَابَهُ شَيْءٌ مِنْ دَمٍ قَالَتْ بِرِيقِهَا فَمَصَعْتُهُ بِظُفْرِهَا.

هو ابن جبر القسري

فرسته. (ع)

١. باب اعتكاف المستحاضة: كذا للأصلي وابن عساكر وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «باب الاعتكاف للمستحاضة».

٢. حدثنا إسحاق إلخ: ولا ابن عساكر: «حدثني إسحاق الواسطي». ٣. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا». ٤. قال: كذا لابن عساكر. ٥. دم: وفي نسخة: «الدم».

ترجمة: قوله: باب اعتكاف المستحاضة: كتب الشيخ في «اللامع»: يعني بذلك أن الاستحاضة لا تمنع شيئا مما كان يمنعه الحيض، غير أنها تختلط في تلوث المساجد وغيرها. اهـ وفي «هامشه»: اعتكاف المستحاضة يجمع عليه لم أر فيه اختلافاً، ومع ذلك احتاج الإمام البخاري إلى تبويه؛ لأن الظاهر من أحكام المسجد أن يكون ذلك حراماً. قال صاحب «الدر المختار»: لا يجوز البول والفصد فيه ولو في إناء. قال ابن عابدين: قوله: «الفصد» ذكره في «الأشباه» بحثاً، فقال: أما الفصد فيه في إناء فلم أره، وينبغي أن لا فرق، أي لا فرق بينه وبين البول. اهـ ومقتضاه: أن لا يجوز اعتكاف المستحاضة.

قوله: باب هل تصلي المرأة في ثوب إلخ: وكتب شيخ المشايخ في «التراجم»: غرض الباب إثبات جواز ذلك؛ لمكان اعتياد النساء قبل الإسلام بتبديل الثياب بعد انقطاع الحيض، وكن يرين ذلك واجباً. اهـ وما أفاده الشيخ - قدس سره - ظاهر الحديث الوارد فيه. لكن يشكل عليه تبويب المصنف عليه بلفظ: «هل». ولا يبعد عندي أنه أشار بذلك إلى حديث أم سلمة الماضي في «باب من سمي النفاس حيضاً»، والآي في «باب النوم مع الحائض» بلفظ: «فأخذت ثياباً حيضتي» وهو يدل على أن ثياب الحيضة كانت غير ثياب الطهر، فالظاهر أنها لا تصلي في ثياب الحيضة، وهو الأصل الثاني والثلاثون من أصول التراجم. ويجمع بين الرويتين بأن أم سلمة كانت لها ثياب الحيضة وليست عند عائشة، وقد وردت الروايات العديدة المصرحة بجواز الصلاة في ثياب الحيضة في «سنن أبي داود».

سهر: قوله: بعض نسائه: وهي سودة بنت زمعة، أو رملة أم حبيبة بنت أبي سفيان، وقيل: زينب بنت جحش، وقيل: أم سلمة، وقد رجح هذا القول بحديث في «سنن سعيد بن منصور» ولفظه: «أن أم سلمة كانت عاكفة، وهي مستحاضة، وربما جعلت الطست تحتها»، كذا في «القسطلاني» ناقلاً عن الشيخ ابن حجر. (الخبر الجاري) قوله: وزعم: بمعنى «قال»، وفاعله «عكرمة»، هذا إما تعليق من البخاري، وإما تنمة قول «خالد»، فيكون مسنداً، كذا في «الكرمانى». قوله: ماء العصفور: بضم العين المهملة والفاء، وهو زهر القرمط. وقولها: «كان» بتشديد النون قبلها همزة. وقولها: «فلانة» الظاهر أنها هي المرأة التي ذكرت قبل. (عمدة القاري) قوله: فلانة: [غير منصرف، كناية عن اسمها. (عمدة القاري)] قوله: لإحداها: أي من زوجات النبي ﷺ. (عمدة القاري) قوله: قالت بريقتها: يعني صبت عليه من ريقها، أو المعنى بلته بريقتها، كما صرح به في رواية «أبي داود»، وقولها: «فمصعته بظفرها» أي فرسته، ومادته ميم وصاد وعين مهملتان. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: خالد بن عبد الله: الطحان الواسطي. خالد: هو ابن مهران، الحذاء. عكرمة: ابن عبد الله، مولى ابن عباس. يزيد: ابن زريع، أبو معاوية البصري.

خالد: الحذاء وعكرمة: تقدما. مسدد: هو ابن مسرهد، الأسدي. معتمر: ابن سليمان بن طرخان. خالد: الحذاء ومن بعده هم المذكورون في السند السابق.

أبو نعيم: الفضل بن دكين. إبراهيم: ابن نافع، المخزومي. ابن أبي نجيح: هو عبد الله.

١٢- بَابُ الطَّيِّبِ لِلْمَرْأَةِ عِنْدَ غُسْلِهَا مِنَ الْمَحِيضِ

٣١٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ * عَنْ أَيُّوبَ * عَنْ حَفْصَةَ * عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ * رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنَّا نُنْهَى أَنْ نُحْدَ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَا نَكْتَحِلُ وَلَا نَتَّطِيبُ وَلَا نَلْبَسُ ثَوْبًا مَضْبُوعًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ. وَقَدْ رُخِّصَ لَنَا عِنْدَ الطُّهْرِ إِذَا اغْتَسَلْتَ إِحْدَانَا مِنْ مَحِيضِهَا فِي نُبْدَةٍ مِنْ كُسْتٍ أَظْفَارٍ، وَكُنَّا نُنْهَى عَنِ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ. رَوَاهُ هِشَامُ بْنُ حَسَّانٍ عَنْ حَفْصَةَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٣- بَابُ ذَلِكَ الْمَرْأَةِ نَفْسَهَا إِذَا تَطَهَّرَتْ مِنَ الْمَحِيضِ، وَكَيْفَ تَغْتَسِلُ؟

وَتَأْخُذُ فُرْصَةً مُمَسَّكَةً فَتَتَّبِعُ بِهَا أَثَرَ الدَّمِ.
أي قطعة فيها مسك. (ع)
 قطعة من قطن أو صوف

٣١٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى * قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ * عَنْ مَنصُورِ ابْنِ صَفِيَّةَ * عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ أُمَّرَأَةً.....
صفية بنت شيبة. (قس)

١. المحيض: وفي نسخة: «الحيض». ٢. عن أيوب: وللمستمني وكريمة بعده: «قال أبو عبد الله: أو هشام بن حسان» [كانه شك في شيخ حماد. (عمدة القاري)].
 ٣. زوج: كذا للأكثر، وللحموي والمستمني: «زوجها». ٤. أظفار: وفي نسخة: «ظفار». ٥. رواه: وفي نسخة: «قال ورواه»، ولأبوي ذر والوقت: «وروي»، ولابن عساكر: «روى»، وفي نسخة قبله: «قال أبو عبد الله». ٦. المحيض: وفي نسخة: «الحيض». ٧. يحيى: وفي نسخة بعده: «ابن موسى»، وفي نسخة: «يحيى بن جعفر البيكندي».

ترجمة: قوله: باب الطيب للمرأة إلخ: في «تراجم شيخ المشايخ»: يعني أنه سنة. اهـ ويحتمل عندي أن يكون الغرض أن الوارد في الروايات من الفرصة المسكة مقصودها الطيب لا نفس المسك؛ لأجل العلوق. قوله: من كست أظفار: وكتب الشيخ في «اللامع»: ودلالة الرواية على الترجمة واضحة؛ فإنها لما أذن لها في التطيب وهي معتدة مع أن المعتدة ممنوعة من الطيب، فالتى ليست معتدة أولى بإتيان الطيب وتلبسه. اهـ قوله: باب ذلك المرأة نفسها إلخ: أشكل بأنه ليس في الحديث كيفية الغسل ولا الدلك. وكتب الشيخ في «اللامع» على قوله: «تبعي بها أثر الدم...»: ولا يفيد التطيب إلا إذا كان بعد إزالة الدم عن ذلك الموضع، فثبت ذلك ضرورة؛ لأنه لا يزول إلا بالدلك، وهذا إذا كان المراد بـ«النفس» في الترجمة هو المقام المخصوص الذي هو محل الدم. وإن أريد بـ«النفس» ذات المرأة وسائر بدنها فثبت الدلك لها مجرد قياس؛ لأنها لما أمرت بإزالة الوسخ عن هذا المقام بذاك الاهتمام وباستعمال الطيب أيضاً بعد الغسل والدلك، فأولى أن يثبت ذلك لسائر بدنها وقد توسخ في مدة ذلك، مع أنها تلبس المسلمات، وتقبل على الرب تبارك وتعالى في الصلوات والدعوات وتلبس بالملائكة، فأولى أن تؤمر بتنظيف بدنها وإزالة أوساخه، ولا يحصل إلا بالدلك. انتهى

وفي «هامشه»: ما أفاده الشيخ واضح، وفي «تقرير مولانا حسين علي الفنجاني»: المناسبة أن التسبب لزيادة النظافة، ويفهم الدلك؛ فإن فيه النظافة، أو يقال باستخراجه من صيغة التطهير للمبالغة. اهـ وكذا في «تقرير مولانا محمد حسن المكي» إذ قال: ذلك المرأة يستنبط من قوله: «تطهري» وكذا من قوله: «تبعي»؛ لأفهما من صيغة المبالغة، فإذا كان مبالغة الطهارة في باطن البدن كانت في ظاهره أيضاً بالدلك. اهـ وفي أخرى له رحمه الله: قوله: «تبعي» أي ضعي في داخل فرجك؛ ليحصل له القوة ويندفع التثني. وليس هذا محل الترجمة، بل محل الترجمة حذف من هذا الحديث، وفي الحديث اختصار. اهـ وهو مختار الحافظ في «الفتح» إذ قال: قيل: ليس في الحديث ما يطابق الترجمة. وأجاب الكرمانى تبعاً لغيره بأن تسبب الدم يستلزم الدلك وبأن المراد من كيفية الغسل الصفة المختصة بغسل المحيض، وهي التطيب لا الاغتسال، وهو حسن.

سهر: قوله: كنا ننهي: على لفظ الجهول، والناهي النبي ﷺ. «أن نُحْدَ» بضم النون وكسر الحاء من «الإحداد»، وهو ترك الزينة. «ثوب عصب» بفتح المهملة الأولى وسكون الثانية آخره موحدة، برد يمانى، يعصب غزلها، أي يجمع ثم يصبغ ثم ينسج. «في نبذة» بالضم، أي في قطعة يسيرة. «من كست» بضم الكاف وسكون المهملة، وكذا القسط لغتان، من طيب الأعراب. «أظفار» هو ضرب من العطر على شكل ظفر الإنسان يوضع في البخور، وفي بعضها: «ظفار» بدون الهمزة، كـ«قطام»، وصوبه البعض، فهو نسبة إلى ظفار مدينة بساحل اليمن، يجلب إليها القسط الهندي. قال القسطلاني: حكى في ضبط «ظفار» عدم الصرف والبناء، كـ«قطام»، وهو العود الذي يُبَخَّرُ به. (الخيز الجاري)

* أسماء الرجال: حماد بن زيد: هو ابن درهم. أيوب: هو السخيتاني. حفصة: هي بنت سيرين. أم عطية: هي بنت الحارث، اسمها نُسَيْبَةُ. يحيى: هو ابن موسى البلخي، أو ابن جعفر البيكندي. ابن عيينة: هو سفيان. منصور ابن صفية: بنت شيبة، هي أمه، وأبوه عبد الرحمن بن طلحة.

سند: قوله: أربعة أشهر وعشراً: الظاهر أنه متعلق بمحذوف يفهم من الاستثناء، أي فنحذ عليه أربعة أشهر وعشراً، أو فيأمرنا أن نحذ عليه أربعة أشهر وعشراً. وقوله: «ولا نكتحل» عطف على هذا المحذوف، فيكون مرفوعاً على التقدير الأول ومنصوباً على التقدير الثاني، والله تعالى أعلم.

سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ غُسْلِهَا مِنَ الْمَحِيضِ، فَأَمَرَهَا كَيْفَ تَغْتَسِلُ: قَالَ: «خُذِي فُرْصَةً مِنْ مِسْكِ فَتَطَهَّرِي بِهَا». قَالَتْ: كَيْفَ أَتَطَهَّرُ بِهَا؟ قَالَ: «تَطَهَّرِي بِهَا». قَالَتْ: كَيْفَ؟ قَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! تَطَهَّرِي». فَاجْتَدَبْتُهَا إِلَيَّ فَقُلْتُ: تَتَّبِعِي بِهَا أَثَرِ الدَّمِ.

والتبع يستلزم ذلك، وهو عمل الترجمة. (ع)

١٤- بَابُ غُسْلِ الْمَحِيضِ

٤٥/١

٣١٥- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ* عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ ﷺ: أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ* قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ: كَيْفَ أَغْتَسِلُ مِنَ الْمَحِيضِ؟ قَالَ: «خُذِي فُرْصَةً مُمَسَكَةً، وَتَوَضَّئِي ثَلَاثًا». ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَحْبَا فَأَعْرَضَ بِوَجْهِهِ أَوْ قَالَ: «تَوَضَّئِي بِهَا». فَأَخَذْتُهَا فَجَدَبْتُهَا فَأَخْبَرْتُهَا بِمَا يُرِيدُ النَّبِيُّ ﷺ.

أي تتبع أثر الدم وإزالة الرائحة الكريهة. (ع)

١٥- بَابُ امْتِشَاطِ الْمَرْأَةِ عِنْدَ غُسْلِهَا مِنَ الْمَحِيضِ

٤٥/١

٣١٦- حَدَّثَنَا مُوسَى* بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ* قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ* عَنْ عُرْوَةَ* أَنَّ عَائِشَةَ ﷺ قَالَتْ: أَهْلَكْتُ

١. تطهري: وفي نسخة بعده: «قالت: كيف؟ قال: سبحان الله تطهري». ٢. فاجتدبتها: وفي نسخة: «فاجتدبتها». ٣. أثر الدم: كذا لابن عساكر.
٤. مسلم: وفي نسخة بعده: «بن إبراهيم». ٥. وتوضئي: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «فتوضئي بها».
٦. فأعرض: ولا بن عساكر والأصيلي وأبي ذر: «وأعرض». ٧. أو قال: ولا بن عساكر: «وقال».

ترجمة = وأحسن منه أن المصنف أشار بحسب عاداته إلى الروايات الدالة على ذلك، وإن لم يكن المقصود منصوفاً فيما ساقه، ففي رواية أخرجه مسلم: «تأخذ إحداكن ماءها وسدرتها فتطهر فتحسن الطهور، ثم تصب على رأسها، فتدلكه دلكاً شديداً حتى تبلغ شؤون رأسها - أي أصوله - ثم تصب عليها الماء، ثم تأخذ فرصة» الحديث. فهذا مراد الترجمة؛ لاشتمالها على كيفية الغسل والدلك. انتهى ولا يبعد عندي أن تكون الترجمة شارحة على الأصل الثالث والعشرين، والغرض منه الرد على من حمل المسك على الطيب المعروف، كما حمله عليه بعضهم. وأكثر العلماء على أن المراد من المسك الجلد؛ ليكون أنجح في ذلك. فالظاهر أن الإمام البخاري أشار بلفظ «الدلك» في الترجمة إلى أن المراد منه ما يناسب الدلك لا الطيب؛ فإنه قد أثبت في الترجمة السابقة.

قوله: باب غسل المحيض: وكتب الشيخ في «اللامع»: ضبطوه بضم الغين وفتحها، فإن كان الأول فذاك. وإن كان الثاني ففيه تكرار؛ إذ قد تقدم «باب غسل دم الحيض»، إلا أن يحمل الباب المتقدم على غسل الثوب، وهذا على غسل البدن، كما هو الظاهر من الروايتين الموردين فيهما، وحينئذ فلا تكرار على أي من الروايتين. انتهى وبسط في «هامشه» كلام الشراح في غرض الترجمة وتكرارها، وفيه: والأوجه عندي أن الباب بضم الغين، والغرض بيان الاغتسال من الحيض وكيفية، وتقدم في بيان غسل الجنابة في «باب تخليل الشعر»: أن ميل الإمام البخاري عند هذا الفقر إلى ما روي عن الإمام أحمد من الفرق بين الاغتسال من الجنابة والاعتسال من الحيض في نقض الضفائر، فيبين ههنا كيفية الاغتسال من الحيض، والبيان الآتيان جزءان من هذا الباب، نبه بهما على بيان الفرق خاصة، فتأمل. اهـ وفي «تراجم شيخ المشايخ»: يعني أنه واجب ثابت، ومناسبة الحديث بالترجمة قول الأنصارية: «كيف أغتسل؟» يدل على أن أصل الغسل مسلم الثبوت، والسؤال إنما هو عن كفيته. اهـ

قوله: باب امتشاط المرأة إلخ: وكتب الشيخ في «اللامع»: وإثبات الحكم بحديث الباب قياس؛ لأن المذكور فيه ليس هو الامتشاط عند الغسل من الحيض، وإنما كان غسلها ﷺ لأجل التطيب والنظافة، وكانت في غسلها حائضة، فلما أمرها بالامتشاط في هذا الغسل، فأولى أن تمتشط في الغسل عن الحيض؛ لأن الطيب والطهارة فيه أحب؛ لأنه للصلاة، وهذا إنما كان لأفعال الحج بل كان زائداً غير مفقود إليه؛ لأن غسل الإحرام قد كان منها قبل ذلك، ولم تبق محرمة. اهـ وفي «هامشه»: سكت الشراح عن غرض المصنف بهذا الباب. والأوجه عندي أن هذا الباب والباب الآتي جزءان من الباب السابق، والمقصود من الثلاثة: بيان كيفية غسل المحيض. اهـ وما حكى الحافظ في «باب نقض المرأة شعرها» لخصه من كلام المؤلف، ووقع فيه اختصار مخل كما تبين عليه في هامش «اللامع». انتهى ما في الهامش

سهر: * أسماء الرجال: مسلم: هو ابن إبراهيم، الأزدي الفراهيدي. وهيب: هو ابن خالد. منصور: هو ابن عبد الرحمن. امرأة من الأنصار: هي أسماء بنت شكل. موسى: ابن إسماعيل، التبوذكي. إبراهيم: ابن سعد بن إبراهيم. ابن شهاب: هو الزهري. عروة: هو ابن الزبير.

سند: قوله: فأمرها كيف تغتسل: أي بين لها كيفية الاغتسال، وهذا الكلام مبني على تضمين أمر معنى فعل التبيين. ثم «كيف تغتسل» استفهام وسؤال، والتبيين يتعلق بجوابه لا به نفسه، فهو على حذف المضاف؛ لأن حذف هذا المضاف شائع كثير، والتقدير: أمرها بما أمر مبيناً لها جواب «كيف تغتسل». وقوله: «قال خذي»: أي في جملة بيان الكيفية وما أمر به، وكان من جملة ذلك الدلك وغيره، إلا أنه تركه الرواة اقتصاراً، وقد جاء في رواية «مسلم». فاستدل المصنف إما بالنظر إلى ذلك المتروك، أو بالنظر إلى هذا المروي الموجود؛ فإنه حيث أمرها بالطيب؛ لزيادة التنظيف وإزالة الرائحة الكريهة، فالدلك الذي لا بد منه في أصل التنظيف عرفاً صار مأموراً به بالأول، والله تعالى أعلم.

مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَكُنْتُ مِمَّنْ تَمَتَّعَ وَلَمْ يَسُقِ الْهَدْيَ، فَرَزَعَمْتُ أَتْنَهَا حَاصَتْ، وَلَمْ تَطْهَرْ حَتَّى دَخَلْتُ لَيْلَهُ عَرَفَةَ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذِهِ لَيْلَةُ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَإِنَّمَا كُنْتُ تَمَتَّعْتُ بِعُمْرَةٍ. فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْقُضِي رَأْسَكُمْ، وَامْتَشِطِي، وَأَمْسِكِي عَنْ عُمْرَتِكِ». فَفَعَلْتُ، فَلَمَّا قَضَيْتُ الْحَجَّ أَمَرَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لَيْلَةَ الْحَضْبَةِ، فَأَعْمَرَنِي مِنَ التَّنْعِيمِ مَكَانَ عُمْرَتِي الَّتِي نَسَكْتُ.

١٦- بَابُ نَقْضِ الْمَرْأَةِ شَعْرَهَا عِنْدَ غُسْلِ الْمَحِيضِ

٤٥/١

٣١٧- حَدَّثَنَا عُبَيْدٌ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ* عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مُوَافِقِينَ لِهَيْلَالِ ذِي الْحِجَّةِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَهْلَ بِعُمْرَةٍ فَلْيَهْلُ، فَإِنِّي لَوْلَا أَنِّي أَهْدَيْتُ لِأَهْلِكُ بِعُمْرَةٍ. فَأَهْلَ بَعْضُهُمْ بِعُمْرَةٍ وَأَهْلَ بَعْضُهُمْ بِحَجٍّ، وَكُنْتُ أَنَا مِمَّنْ أَهْلَ بِعُمْرَةٍ، فَأَذَرَنِي يَوْمَ عَرَفَةَ وَأَنَا حَائِضٌ، فَشَكَّوْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «دَعِي عُمْرَتِكَ وَانْقُضِي رَأْسَكَ وَامْتَشِطِي وَأَهْلِي بِحَجٍّ». فَفَعَلْتُ حَتَّى إِذَا كَانَ لَيْلَةُ الْحَضْبَةِ أَرْسَلَ مَعِيَ أَخِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، فَخَرَجْتُ إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَهْلَكْتُ بِعُمْرَةٍ مَكَانَ عُمْرَتِي.

قَالَ هِشَامٌ: وَلَمْ يَكُنْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ هَدْيٌ وَلَا صَوْمٌ وَلَا صَدَقَةٌ.

١. رسول الله: وللأصيلي: «النبى». ٢. فكنت: وفي نسخة: «وكنيت».

٣. قالت: كذا لابن عساكر والأصيلي، وفي نسخة: «فقالت». ٤. ليلة يوم عرفة: وفي نسخة: «ليلة عرفة». ٥. فأعمرني: وفي نسخة: «فاعتمرني».

٦. نسكت: وللقاسبي: «شكت» [أي العمرة التي شكت إلى رسول الله ﷺ فيها]، وفي نسخة: «سكت». [من «السكوت»، أي التي تركت أفعالها وسكت عنها].

٧. باب نقض إلخ: ولابن عساكر: «باب من رأى نقض...». ٨. موافقين: وفي نسخة: «موافقين». ٩. قال: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «فقال».

١٠. فليهل: كذا لابن عساكر والأصيلي، ولأكثر: «فليهلل». ١١. لأهللت: كذا للحموي وكريمة، وللأصيلي وأبوي ذر والوقت: «لأهللت».

ترجمة: قوله: باب نقض المرأة شعرها: تقدم في الباب السابق أن هذا الباب جزء من الباب السابق، وقد تقدم أيضاً بيان المذاهب في تلك المسألة.

سهر: قوله: وامتشطي: قال الداودي ومن تبعه: ليس فيه دليل على الترجمة؛ لأن أمرها بالامتشاط كان للإهلال وهي حائض، لا عند غسلها، أجاب الكرمانى بأن الإحرام بالحج يدل على غسل الإحرام؛ لأنه سنة، ولما سن الامتشاط عند غسله، فعند غسل الحيض بالطريق الأول؛ لأن المقصود منه التنظيف. (عمدة القاري)

قوله: موافقين: أي مشرفين، والمقصود بيان القرب لا الدخول. قوله: وأهلي بحج: دلالة على الترجمة من حيث إن إهلالها بالحج لما سُنَّ النقض عند غسله، فعند غسل الحيض بالأولى. (الكواكب الدراري) قوله: قال هشام: قال النووي: هذا مشكل من حيث إنها كانت قارئة، والقارن يلزمه الدم. قلت: لفظ «الصدقة» يدل على أن المراد لم يكن أحدها من جهة ارتكاب المحظورات؛ إذ في القرآن ليس إلا الهدى أو الصوم، قاله الكرمانى. وفي «الخبر الجارى»: روى عن جابر: «أنه ﷺ أهدى عن عائشة بقرة»، ولعله لم يبلغ هشاماً ذلك، أو أن مراده أنه لم يكن في شيء من ذلك، أي في شيء مما بلغني هدي ونحوه، فيكون النفي باعتبار الرواية والعلم.

* أسماء الرجال: عبید: ابن إسماعيل، الهَبَّاري. أبو أسامة: حماد بن أسامة. هشام: يروي عن أبيه عروة بن الزبير بن العوام.

سند: قوله: ولم تطهر حتى دخلت ليلة عرفة: كلمة «حتى» ههنا لإفادة مدة الحيض واستمرارها إلى ما بعدها، لا لانتهاء عنده، إلا أن يقال: ولم تطهر وصبرت حتى دخلت ليلة عرفة، فيظهر الانتهاء، وذلك لأن الحمل على الانتهاء بلا تأويل لا تساعد الرواية الآتية وإن كان الحمل عليه أليق بترجمة المصنف، كما لا يخفى، لكن إذا لم يحمل على الانتهاء لا يصح احتجاج المصنف على ما ذكر في الترجمة إلا بواسطة ما ثبت أنها اغتسلت للإهلال، وكان نقض الرأس والامتشاط منها لذلك الاغتسال. ولا شك أن اغتسال الحيض أولى بذلك من اغتسال الإحرام، وبهذا تظهر الترجمة الثانية، والله تعالى أعلم.

٤٦/١

١٧- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿تُحْلَقُ وَغَيْرُ مُحْلَقَةٍ﴾^{سهر}
تامة غير تامة (الحج: ٥)

٣١٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ ^١، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَكَّلَ بِالرَّحِمِ مَلَكًا يَقُولُ: يَا رَبِّ، نُظْفَةُ. يَا رَبِّ، عَلَقَةٌ. يَا رَبِّ، مُضْغَةٌ. فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَقْضِيَ خَلْقَهُ قَالَ: أَذْكَرُ أَمْ أُنْثَى؟ شَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ؟ فَمَا الرَّزْقُ؟ وَمَا الْأَجَلُ؟ قَالَ: فَيَكْتُبُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ».

١٨- بَابُ: كَيْفَ تُهَلُّ الْحَائِضُ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ؟^{ترجمة سند}

٤٦/١

٣١٩- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ ^٢.....

هو ابن عبد الله بن بكير المخزومي

١. وكُلٌّ: وللشيخ ابن حجر: «وكُلٌّ». ٢. فإذا أراد الله أن يقضي: وللأصيلي: «فإذا أراد أن يقضي».

٣. وما الأجل: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «والأجل». ٤. قال: كذا للمستملي.

ترجمة: قوله: باب قول الله عز وجل مخلقة وغير مخلقة: كتب الشيخ في «اللامع»: قصد بذلك أن «المخلقة» يطلق على معنيين، أحدهما: ما تم خلقه وكُلٌّ. وغير المخلقة بحسب ذلك ما فيه نقص مَّا. والثاني: ما لم يأخذ في الصورة ولم يتكوَّن إلا قليل منه، كـ«يد أو رجل». وغير المخلقة حينئذٍ ما لم يتخلق شيء منه. فإن كان المراد هو الأول من معنييه فالغرض من إيراده: أن المخلقة وغير المخلقة مستويان في الأحكام كإنقضاء العدة وحكم النفاس وغير ذلك. وإن كان المراد هو الثاني فإيراده لإفادة أن المخلقة وغير المخلقة ليستا مستويتين في الحكم، بل المخلقة منهما له حكم الولد في الأحكام المذكورة دون غير المخلقة، حتى لا يكون ما يتعقب غير المخلقة بهذا المعنى من الدم نفاساً بل كان حيضاً. انتهى وفي «هامشه»: واحتفلوا في غرض المؤلف بهذه الترجمة، ولا ريب في أن غرض المصنف بها ههنا خفي. فاعلم أولاً: أن هذه قطعة من الآية التي في أول «سورة الحج». وفي «الجلمل»: «تُحْلَقُ» تامة الخلق، و«غَيْرُ مُحْلَقَةٍ»: أي غير تامة الخلق، يعني غير مصورة أو غير تامة التصوير. اهـ

ثم اختلف شراح البخاري في غرض المصنف بهذا الباب. وأجاد الشيخ في توجيه الغرض حتى صح إدخالها في «كتاب الحيض». وقال شيخ المشايخ في «التراجم»: غرضه تفسير هذا اللفظ من القرآن، وإيراده في «كتاب الحيض» لأدنى مناسبة. انتهى وبذلك جزم بعض الشراح منهم الحافظ. ويشكل عليه أنه كان حقه إذا «كتاب التفسير». وقال ابن بطال: غرضه في إدخاله في «الحيض» تقوية مذهب من يقول: إن الحامل لا تحيض، وهو قول الكوفيين وأحمد، وإليه ذهب الشافعي في القدم، وفي الجليد: أنها تحيض. وعن مالك روايتان. انتهى قلت: والمشهور منهما أنها تحيض، وعليه مشى الإمام مالك في «الموطأ»، كما بسط في «الأجزاء». انتهى ملخصاً من هامش «اللامع» والأوجه عندي أن يكون هذا الباب من «أبواب النفاس»، أي يكون هو بعد كلتي المولدتين: تامة وغير تامة.

قوله: باب كيف تهل الحائض: هذا باب رابع بلفظ: «كيف». وفي «تراجم شيخ المشايخ قدس سره»: قال القسطلاني في معناه: ليس المراد بالكيفية الصفة، بل بيان صحة إهلال الحائض. وعندني: أنه على الظاهر، والغرض إثبات صفة الإهلال إذا أهلت الحائض، وهي أن يكون إهلالها مقروناً بالغسل وإن كان ذلك الغسل في أثناء الحيض، وغسل عائشة ^٣ يحتمل ذلك. اهـ قال الحافظ: مراده صحة إهلال الحائض. ومعنى «كيف» في الترجمة الإعلام بالحال بصورة الاستفهام، لا الكيفية التي يراد بها الصفة، وبهذا التقرير يندفع اعتراض من زعم أن الحديث غير مناسب للترجمة؛ إذ ليس فيها ذكر صفة الإهلال. اهـ

سهر: قوله: باب قول الله عز وجل: رويناه بالإضافة أي «باب تفسير قوله تعالى...»، وبالتنوين، وتوجيهه ظاهر، أي هذا «باب» في تفسير قوله تعالى. (فتح الباري)
قوله: لمخلقة: المصورة خلقاً تاماً. و«غير المخلقة»: السقط. وروى الطبري عن ابن مسعود، قال: «إذا وقعت النطفة في الرحم بعث الله ملكاً، فقال: يا رب، مخلقة أو غير مخلقة؟ فإن قال: غير مخلقة، مجها الرحم دماً، وإن قال: مخلقة، قال: يا رب، فما صفة هذه النطفة؟» فذكر الحديث، وإسناده صحيح، وهو موقوف لفظاً مرفوع حكماً. وقوله: «نطفة» بالرفع والتنوين، أي وقعت في الرحم نطفة. وفي رواية القاسبي بالنصب، أي خلقت يا رب نطفة. ونداء الملك بالأمور الثلاثة ليس في دفعة واحدة، بل بين كل حالة وحالة مدة تتبين من حديث ابن مسعود الآتي في «كتاب القدر»: أنها أربعون يوماً. ومناسبة الحديث للترجمة من جهة أن الحديث المذكور مفسر للآية. وقال ابن بطال: غرض البخاري بإدخال هذا الحديث في «باب الحيض» تقوية مذهب من يقول: إن الحامل لا تحيض، وهو قول الكوفيين وأحمد وأبي ثور وابن المنذر وطائفة، وإليه ذهب الشافعي في القدم، وفي الجليد: إنها تحيض، وبه قال إسحاق. وعن مالك روايتان. (فتح الباري مع اختصار يسير)

* أسماء الرجال: مسدد: ابن مسرهد. حماد: ابن زيد، البصري. عبيد الله: ابن أبي بكر بن أنس بن مالك، الأنصاري. أنس: هو ابن مالك. يحيى: هو ابن بكير بضم الموحدة وفتح الكاف، ينسب إلى جده. الليث: هو ابن سعد. عُقَيْل: بضم العين، هو ابن خالد بن عُقَيْل بفتح العين، الأيلي. ابن شهاب: محمد بن مسلم، الزهري. عروة: هو بن الزبير ابن العوام، القرشي.

سند قوله: فإذا أراد أن يقضي خلقه إلخ: أي فيمن أراد له ذلك، فهي مخلقة وغير مخلقة في الرحم الذي هو مستقر دم الحيض، والله تعالى أعلم.
قوله: باب كيف تهل الحائض: أي هل تهل بعد الاعتسار؟ أو لا حاجة إليه؛ لأن اغتسالها لا يفيد الطهارة لما بها من الحيض، فيمن أن الحديث يفيد الإهلال بالاغتسال، بناء على أن النقص والامتشاط كان لذلك كما سبق، فافهم.

قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ، فَقَدِمْنَا مَكَّةَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ وَلَمْ يُهْدِ فَلْيُحِلِّ، وَمَنْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ وَأَهْدَى فَلَا يُحِلُّ حَتَّى يَحُلَّ نَحْرَ هَدْيِهِ، وَمَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ فَلْيُتِمِّمْ حَجَّهُ».

قَالَتْ: فَحِضْتُ فَلَمْ أَزَلْ حَائِضًا حَتَّى كَانَ يَوْمُ عَرَفَةَ، وَلَمْ أَهْلِلْ إِلَّا بِعُمْرَةٍ، فَأَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَنْقُضَ رَأْسِي وَأَمْتَشِطَ، وَأَهْلِلَ بِالْحَجِّ، وَأَتْرِكَ الْعُمْرَةَ. فَفَعَلْتُ ذَلِكَ حَتَّى قَضَيْتُ حَجَّتِي، فَبَعَثَ مَعِيَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَعْتِمِرَ مَكَانَ عُمْرَتِي مِنَ التَّنْعِيمِ.

١٩- بَابُ إِقْبَالِ الْمَحِيضِ وَإِدْبَارِهِ

٤٦/١

وَكُنَّ نِسَاءٌ يَبْعَثْنَ إِلَى عَائِشَةَ ^{سهر} ^٩ بِالذَّرَجَةِ فِيهَا الْكُرْسُفُ فِيهِ الصُّفْرَةُ، فَتَقُولُ: لَا تَعْجَلْنَ حَتَّى تَرَيْنَ الْقِصَّةَ الْبَيْضَاءَ. تُرِيدُ بِذَلِكَ ^{القطن} ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤} ^{٩٦٥} ^{٩٦٦} ^{٩٦٧} ^{٩٦٨} ^{٩٦٩} ^{٩٧٠} ^{٩٧١} ^{٩٧٢} ^{٩٧٣} ^{٩٧٤} ^{٩٧٥} ^{٩٧٦} ^{٩٧٧} ^{٩٧٨} ^{٩٧٩} ^{٩٨٠} ^{٩٨١} ^{٩٨٢} ^{٩٨٣} ^{٩٨٤} ^{٩٨٥} ^{٩٨٦} ^{٩٨٧} ^{٩٨٨} ^{٩٨٩} ^{٩٩٠} ^{٩٩١} ^{٩٩٢} ^{٩٩٣} ^{٩٩٤} ^{٩٩٥} ^{٩٩٦} ^{٩٩٧} ^{٩٩٨}

٢٠- بَابُ: لَا تَقْضِي الْحَائِضُ الصَّلَاةَ

٤٦/١

وَقَالَ جَابِرٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبُو سَعِيدٍ رضي الله عنهما عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: تَدْعُ الصَّلَاةَ.الخدري أي ترك مطلقاً أداء وقضاء، وبه المطابقة. (ك)

٣٢١- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَامٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ* قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَاذَةُ* أَنَّ امْرَأَةً* قَالَتْ لِعَائِشَةَ:

أَتَجْزِي* إِحْدَانَا صَلَاتُهَا إِذَا طَهَرَتْ؟ فَقَالَتْ: أَحَرُورِيَّةٌ* أَنْتِ؟ قَدْ كُنَّا نَحِيضُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَا يَأْمُرُنَا بِهِ. أَوْ قَالَتْ: فَلَا نَفْعَ لَهُ.أي في عهده أي بالقضاء. (ج)

٢١- بَابُ التَّوَمِّ مَعَ الْحَائِضِ وَهِيَ فِي ثِيَابِهَا

٤٦/١

٣٢٢- حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانٌ* عَنْ يَحْيَى* عَنْ أَبِي سَلَمَةَ* عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ رضي الله عنها حَدَّثَتْهُ أَنَّأُمَّ سَلَمَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: حِضْتُ وَأَنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْحِمِيلَةِ، فَانْسَلَلْتُ فَخَرَجْتُ مِنْهَا، فَأَخَذْتُ ثِيَابَ حِيضِي فَلَبِسْتُهَا. فَقَالَ لِيرَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْفَسْتِ؟» قُلْتُ: نَعَمْ. فَدَعَانِي فَأَدْخَلَنِي مَعَهُ فِي الْحِمِيلَةِ. قَالَتْ: وَحَدَّثَنِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُقْبِلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ.القطيفة ذهبت خفيةوَكُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ مِنَ الْجَنَابَةِ.

٢٢- بَابُ مَنِ اتَّخَذَ ثِيَابَ الْحَيْضِ سِوَى ثِيَابِ الطَّهْرِ

٤٦/١

٣٢٣- حَدَّثَنَا مُعَاذَةُ بْنُ فَصَّالَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ* عَنْ يَحْيَى* عَنْ أَبِي سَلَمَةَ* عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ رضي الله عنها.....

١. ابن عبد الله: كذا لأبوي ذر والوقت. ٢. قد كنا: كذا للأصلي. ٣. فلا: وللمستعلي: «ولا».

٤. بنت: كذا لابن عساكر والأصلي وأبي ذر، وفي نسخة: «ابنة». ٥. النبي: وللأصلي: «رسول الله».

٦. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ٧. اتخذ: كذا لابن عساكر والأصلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «أخذ»، وللکشميهني: «أعد».

ترجمة: قوله: باب لا تقضي الحائض الصلاة: في «تراجم شيخ المشايخ»: معناه أن الحائض تترك الصلاة ولا تقضيها، وتعلق الباب للجزء الأول، فما قال القسطلاني: إن ترك الصلاة يستلزم عدم قضائها؛ لأن الشارع أمر بتركها، والمأمور بتركها لا يجب فعله فلا يجب قضاؤها: لا حاجة إليه، على أنه منتقض بالصوم، فتأمل. اهـ قال الحافظ: فإن قيل: الترجمة لعدم القضاء، وهذان الحديثان لعدم الإيقاع، فما وجه المطابقة؟ أجاب الكرمانى بأن الترك في قوله: «تدع الصلاة» مطلق أداء وقضاء. انتهى وهو غير متحج؛ لأن منعها إنما هو في زمن الحيض فقط، وقد وضع ذلك من سياق الحديثين. والذي يظهر لي أن المصنف أراد أن يستدل على الترك أولاً بالتعليق، وعلى عدم القضاء بحديث عائشة، فجعل التعليق كالقدمة للحديث الموصول الذي هو مطابق للترجمة، والله أعلم. انتهى

قوله: باب النوم مع الحائض إلخ: الظاهر عندي أن الإمام البخاري أشار بذلك إلى رد ما يؤولهم من رواية أبي داود عن عائشة قالت: «كنت إذا حضت نزلت عن المئال على الحصير، فلم تقرب رسول الله ﷺ ولم ندن منه حتى نطهر». وكتب الشيخ في «البدل»: هذا الحديث يخالف الأحاديث المتقدمة الصحيحة، فلا بد من التأويل فيه. قال صاحب «المجمع»: والحديث منسوخ إلا أن يحمل القرب على الغشيان. انتهى أو يؤول بأن ترك القرب والدنو كان من جانب عائشة رضي الله عنها لا منه ﷺ. اهـ وفي هامشي على «البدل»: قال ابن رسلان: حديث «أبي داود» متمسك ابن عباس وأبي عبيدة، وهو موافق لما حكاه النووي في «الروضة» تبعاً للرافعي، وهو قول شاذ من أقوال العلماء. اهـ وفي «الأوجز» عن «العيني»: وحكي عن عبيدة السلماني وغيره: أنه لا يباشر شيئاً من الحائض قط، وهو قول شاذ منكر مردود بالأحاديث الصحيحة المذكورة في «الصحيحين» وغيرهما في مباشرة النبي ﷺ فوق الإزار. اهـ

قوله: باب من اتخذ ثياب الحيض إلخ: وفي «تراجم شيخ المشايخ»: الاستدلال بحديث الباب موقوف على أن يحمل قول أم سلمة رضي الله عنها: «فأخذت ثياب حيضي» على الثياب التي يلبسها الإنسان دون الخرق التي تحتشي بها الحائض عند ظهور دم الحيض، ويحتمل ذلك أيضاً. اهـ قلت: إرادة القطن بالثياب بعيد. وأجاب عنه القسطلاني بأنها ﷺ كنّت عن الخرق بالثياب؛ تجملاً وتادباً. ولا تعارض بين هذا الحديث وبين ما تقدم: «ما كان لإحدانا إلا ثوب واحد»؛ لأنه باعتبار وقتين: حالة الإقترار وحالة السعة. اهـ

سهر: قوله: أتجزي: يفتح أوله بلا همزة، أي أتقضي. وبضم أوله مع همزة، أي تكفي، كذا في «الفتح». قوله: أحروورية أنت: نسبة إلى حروراء، قرية بقرب الكوفة، وكان أول اجتماع الخوارج فيها، فمعنى كلام عائشة هذا: أخرجية أنت؟ لأن طائفة من الخوارج يوجبون على الحائض قضاء الفائتة في زمن الحيض، وهو خلاف الإجماع. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: وقال جابر: مما رواه المؤلف في «الأحكام». موسى: التبوذكي. همام: هو ابن يحيى بن دينار، العوزي مات ١٦١ هـ. قتادة: هو ابن دعامه، الأكمه المفسر. معاذه: بنت عبد الله، العدوية. امرأة: وهي معاذه نفسها. سعد: الكوفي الطلحي، المعروف بالضحيم. شيبان: النحوي. يحيى: ابن أبي كثير. أبي سلمة: عبد الله أو إسماعيل بن عبد الرحمن ابن عوف، الزهري. معاذ: الزهراني البصري. هشام: هو الدستوائي. يحيى: هو ابن أبي كثير. أبي سلمة: هو ابن عبد الرحمن بن عوف.

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: بَيْنَمَا أَنَا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مُضْطَجِعَةً فِي حِمِيلَةٍ: حِضْتُ، فَأَنْسَلْتُ فَأَخَذْتُ ثِيَابَ حَيْضَتِي. فَقَالَ: «أَنْفُسْتِ؟» فَقُلْتُ: نَعَمْ. فَدَعَانِي فَأَضْطَجَعْتُ مَعَهُ فِي الْحِمِيلَةِ.

٢٣- بَابُ شُهُودِ الْحَائِضِ الْعَيْدَيْنِ وَدَعْوَةِ الْمُسْلِمِينَ وَيَعْتَزِلْنَ الْمَصْلَى

٤٦/١

٣٢٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ بْنُ سَلَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ حَفْصَةَ* قَالَتْ: كُنَّا نَمْنَعُ عَوَاتِقَنَا أَنْ يَخْرُجْنَ فِي الْعَيْدَيْنِ، فَقَدِمَتِ امْرَأَةٌ فَتَزَلَّتْ قَصْرَ بَنِي خَلْفٍ، فَحَدَّثَتْ عَنْ أُخْتِهَا، وَكَانَ زَوْجُ أُخْتِهَا عَزَا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ثِنْتَيْ عَشْرَةَ غَزْوَةً، وَكَانَتْ أُخْتِي مَعَهُ فِي سِتٍّ. قَالَتْ: فَكُنَّا نُدَاوِي الْكَلْمَى وَنَقُومُ عَلَى الْمَرْصَى. فَسَأَلْتُ أُخْتِي النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم: أَعَلَى إِحْدَانَا بَأْسٌ - إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا جِلْبَابٌ - أَنْ لَا تَخْرُجَ؟ قَالَ: «لِثَلَاثِهَا صَاحِبَتُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا، وَلِتَشْهَدَ الْخَيْرَ وَدَعْوَةَ الْمُؤْمِنِينَ».

فَلَمَّا قَدِمَتْ أُمُّ عَطِيَّةٍ سَأَلْتُهَا: أَسَمِعْتَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم؟ قَالَتْ: بِأَيِّ نَعَمْ - وَكَانَتْ لَا تَذْكُرُهُ إِلَّا قَالَتْ: بِأَيِّ - سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «تَخْرُجُ الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتُ الْخُدُورِ وَالْحَيْضُ، وَلِيَشْهَدَنَّ الْخَيْرَ وَدَعْوَةَ الْمُؤْمِنِينَ، وَتَعْتَزِلَ الْحَيْضُ الْمَصْلَى». قَالَتْ حَفْصَةُ: فَقُلْتُ: الْحَيْضُ؟ فَقَالَتْ: أَلَيْسَتْ تَشْهَدُ عَرَفَةَ وَكَذَا وَكَذَا؟

المردلفة ومضى

١. النبي: وللأصيلي: «رسول الله». ٢. خميلة: ولأبي الوقت: «الخميلة». ٣. فقلت: ولابن عساكر: «قلت». ٤. ويعتزلن: ولابن عساكر: «واعترزلن».
٥. ابن سلام: كذا لابن عساكر وأبي ذر، ولكريمة: «هو ابن سلام». ٦. أخبرنا: وللكشميهني والأصيلي وأبوي ذر والوقت: «حدثنا».
٧. النبي: وللأصيلي: «رسول الله». ٨. غزوة: كذا للأصيلي. ٩. إذا: وللأصيلي: «إن». ١٠. لتلبسها: وفي نسخة: «فتلبسها».
١١. المؤمنين: كذا للكشميهني وابن عساكر والأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «المسلمين». ١٢. بأي: وللأصيلي: «بأباً»، وللكشميهني وأبي ذر «بيني»، وفي نسخة: «بيبا». ١٣. العواتق وذوات الخدور: وفي نسخة: «والعواتق ذوات الخدر»، ولكريمة والأصيلي: «والعواتق ذوات الخدور».
١٤. وليشهدن: ولابن عساكر: «ويشهدن». ١٥. أليست تشهد: كذا للكشميهني، وفي نسخة: «أليس تشهد»، وفي نسخة: «أليس يشهدن».

ترجمة = قلت: أو باعتبار المراتين؛ فإن عائشة رضي الله عنها لكثرة صدقاتها لا تترك شيئاً في بيتها، كما هو معروف من عادتها. والأوجه عندي في غرض المصنف بالترجمة: دفع ما يُتوهم من حديث عائشة المتقدم بلفظ: «لم يكن لنا إلا ثوب واحد» أن اتخاذ الثياب للحيض خاصة إسرار، فدفعه الإمام البخاري بهذه الترجمة. قوله: باب شهود الحائض العيدين إلخ: غرض المؤلف بهذه الترجمة يحتمل عندي وجهين، أحدهما: دفع ما يُتوهم أنها إذا كانت ممنوعة عن الصلاة فلا فائدة في خروجها إلى المصلى مع أن خروج المرأة عن بيتها شنيع. والوجه الثاني: بيان أن المصلى ليس في حكم المسجد في منع دخول الحائض، وهو مذهب الجمهور، خلافاً لما حكى بعضهم من عدم جواز دخولهن في المصلى؛ لأنه يشبه المسجد، كما في هامش «اللامع» في «باب اعتزال الحوض المصلى» من «كتاب العيدين». وسيأتي هناك أيضاً «باب خروج النساء والحيض إلى المصلى».

سهر: قوله: جللباب: بكسر الجيم وسكون اللام، حمار واسع كالمحففة. (الخيز الجاري) قوله: لتلبسها: أي تعيرها من ثيابها ما لا تحتاج إليه، وقيل: تتركها معها في لبس الثوب الذي عليها. (عمدة القاري) قوله: ولتشهد الخير: أي ولتتضرع بحال الخير كسماع الحديث وعبادة المريض، ودعوة المؤمنين كالاجتماع لصلاة الاستسقاء. (عمدة القاري) قوله: بأي: أي مفدي بأي، ويحتمل القسم، لكن الوجه الأول أولى وأظهر. (عمدة القاري) قوله: وذوات الخدور: بضم المعجمة والدال، جمع «خدر» بكسر الخاء وسكون الدال، وهو ستر يكون في ناحية البيت، تقعد البكر وراءه. (عمدة القاري) قوله: ألحيض: بضمزة الاستفهام، كأنها تتعجب من إخبارها لشهود الحائض. ويروى عن الثوري أنه كره اليوم خروجهن. قلت: اليوم الفتوى على المنع مطلقاً. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: أم سلمة: أم المؤمنين. محمد: البيهقي. عبد الوهاب: الثقيفي. أيوب: السخيتاني. حفصة: بنت سيرين، الأنصارية البصرية، أخت محمد بن سيرين. (إرشاد الساري)

سند: قوله: فلما قدمت أم عطية إلخ: هذه هي أخت النازلة، ولولا هذا في الحديث لما كان الحديث صحيحاً؛ لجهالة النازلة، وبواسطة هذا تتصل الرواية، وترتفع المجهولة من البين، والله تعالى أعلم.

ترجمة سند

٢٤- بَابُ: إِذَا حَاضَتْ فِي شَهْرٍ ثَلَاثَ حَيَضٍ

٤٧/١

كعب جمع حضة. (ع)

وَمَا يُصَدِّقُ النَّسَاءُ فِي الْحَيْضِ وَالْحَمْلِ فِيمَا يُمَكِّنُ مِنَ الْحَيْضِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لهنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ

أي فيما يمكن من تكرار الحيض. (ع)

فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾.

(البقرة: ٢٢٨)

وَيُذَكِّرُ عَنْ عَلِيٍّ * بضم المعجمة إِنَّ جَاءَتْ بَيِّنَةٌ مِنْ بَطَانَةِ أَهْلِهَا - مِمَّنْ يُرْضَى دِينُهُ - أَنَّهَا حَاضَتْ ثَلَاثًا فِي شَهْرٍ: صَدَقَتْ.

أدرك زمنه بضم المعجمة ولم يلقه، استنضاه عمر على الكوفة بكسر الواحدة أي من خواصها

وَقَالَ عَطَاءٌ * أَقْرَأُهَا مَا كَانَتْ. وَبِهِ قَالَ إِبْرَاهِيمُ * وَقَالَ عَطَاءٌ * الْحَيْضُ يَوْمٌ إِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ. وَقَالَ مُعْتَمِرٌ * عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلْتُ

أي أقله يوم وأكثره خمسة عشر. (ع)

ابْنَ سِيرِينَ * عَنِ الْمَرْأَةِ تَرَى الدَّمَ بَعْدَ قَرْنِهَا بِخَمْسَةِ أَيَّامٍ، قَالَ: النَّسَاءُ أَعْلَمُ بِذَلِكَ.

٣٢٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ * قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ * قَالَ: سَمِعْتُ هِشَامَ * بْنَ عُرْوَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي * عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ

فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حُبَيْشٍ سَأَلَتِ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَتْ: إِنِّي أُسْتَحَاضُ فَلَا أَظْهَرُ، أَفَادَعُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ: «لَا، إِنَّ ذَلِكَ عِرْقٌ، وَلَكِنْ دَعِي

الصَّلَاةَ قَدَرِ الْأَيَّامِ الَّتِي كُنْتَ تَحِيضِينَ فِيهَا، ثُمَّ اغْتَسِلِي وَصَلِّي».

وهو موضع الترجمة

١. والحمل: ولابن عساكر: «الحبل». ٢. تعالى: «عز وجل». ٣. أرحامهن: وللمستمل بعدة: «إِنْ كُنَّ يُؤْمِنْنَ». ٤. إن جاءت: ولكريمة: «إن امرأة جاءت». ٥. شهر: ولابن عساكر: «كل شهر». ٦. خمسة عشر: كذا لابن عساكر وأبي ذر، وفي نسخة: «خمس عشرة». ٧. قال: كذا للأصيلي وأبي ذر. ٨. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا». ٩. فقالت: وفي نسخة: «قالت».

ترجمة: قوله: باب إذا حاضت في شهر إلخ: وسكت الشراح عن غرض المصنف بالترجمة. والظاهر عندي أن الإمام البخاري ذكر في الباب مسألتين، وأولاهما: اختلافهم في مدة الحيض، وعليه يتفرغ ما في الترجمة من الادعاء بثلاث حيض في شهر، وإليه أشار الشيخ في «اللامع» بقوله: «هذا مبني...». فالترجمة في هذا الجزء من الأصل الثامن عشر من أصول التراجم. والمسألة الثانية: صرح بها بقوله: «وما يصدق النساء». وهو كالنص في غرضه. والاستدلال بالآية بأنها تدل على وجوب إظهارها، فلو لم تصدق فيه لم يكن للإظهار فائدة. وأجاد صاحب «الدائع» إذ قال: تصدق في قولها؛ لأنها أمانة في إخبارها عن انقضاء عدها؛ فإنه تعالى اتتمنها في ذلك في قوله تعالى: «وَلَا يَحِلُّ لهنَّ» الآية، والقول قول الأيمن مع اليمين كالمودع. ثم لا يقبل قولها فيما لا تحتمل المدة؛ لأن قول الأيمن يقبل فيما لا يكذب به الظاهر. اهـ

قوله: دعي الصلاة قدر الأيام: قال الحافظ: مناسبة الحديث للترجمة من قوله: «قدر الأيام» فوكل ذلك إلى أمانتها وردة إلى عادتها، وذلك يختلف باختلاف الأشخاص. اهـ وقال الكرمانى: المناسبة في إهام الأيام، وهو محتمل لكون ثلاث حيض في الشهر. اهـ وقال شيخ المشايخ في «التراجم»: محل المناسبة بالترجمة قوله: «ولكن دعي الصلاة»؛ فإنه دليل على أنه فوّض الأمر إلى فاطمة. اهـ

سهر: قوله: لقول الله تعالى: تعليل للتصديق، ووجه الدلالة عليه: أمّا إذا لم يحل لها الكتمان فوجب الإظهار، فلو لم تصدق فيه لم يكن للإظهار فائدة. وروى الطبراني بإسناد صحيح عن الزهري قال: بلغنا أن المراد بـ «وَمَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ» الحمل أو الحيض، ولا يحل لهن أن يكتمن. (عمدة القاري) قوله: قال عطاء أقراها ما كانت: جمع «قرء» بفتح القاف وضمة، معناه أقراها في زمان العدة ما كانت قبل العدة، أي لو ادعت في زمن الاعتداد أقراء معدودة في مدة معينة في شهر مثلا، فإن كانت معتادة بما ادعتها فذاك. وإن ادعت في العدة ما يخالف ما قبلها لم يقبل. «وبه قال إبراهيم» أي قال إبراهيم النخعي أيضا بما قال عطاء. (عمدة القاري والكواكب الدراري) قوله: أعلم بذلك: يعني التمييز بين الدمين راجع إليها، فيكون المرئي في أيام عادتها حيضا، وما زاد على ذلك استحاضة، كذا في العيني. وقال: نقول ما ذهبنا إليه بالآثار المنقولة عن الصحابة في هذا الباب، وقد معنا الكلام فيه في شرحنا للهداية. انتهى قال ابن الهمام في «فتح القدير» عند قول صاحب «الهداية»: وأقل الطهر خمسة عشر يوما؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: «أقل الحيض ثلاثة أيام، وأكثره عشرة أيام، وأقل ما بين الحيضتين خمسة عشر يوما». ذكره في «الغاية»، وعزاه قاضي القضاة أبو العباس إلى الإمام، وتقدم من حديث أبي سعيد الخدري في «العلل المتناهية»، قيل: وأجمعت الصحابة عليه.

* أسماء الرجال: ويذكر عن علي وشريح: فعلي: ابن أبي طالب. وشريح: ابن الحارث الكوفي، وصله الدارمي. وقال عطاء: ابن أبي رباح، وصله عبد الرزاق. وبه قال إبراهيم النخعي، وصله عبد الرزاق أيضا. وقال عطاء: ابن أبي رباح، وصله الدارمي. وقال معتمر: ابن سليمان، العابد عن أبيه سليمان بن طرخان، وصله الدارمي أيضا. ابن سيرين: هو محمد. أحمد بن أبي رجاء: بفتح الراء، عبد الله بن أيوب، الهروي. أبو أسامة: حماد بن أسامة، الكوفي. هشام: ابن عروة. أي: عروة بن الزبير بن العوام.

سند: قوله: باب إذا حاضت في شهر ثلاث حيض: أي وادعت ذلك: تُصَدِّقُ. ومحل الاستدلال بالحديث تفويض الأيام إليهن من غير تعيين، والله تعالى أعلم.

٤٧/١

٢٥- بَابُ الصُّفْرَةِ وَالْكُدْرَةِ فِي غَيْرِ أَيَّامِ الْحَيْضِ

يعني لا تكون حيضاً. (ع)

٣٢٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كُنَّا لَا نَعُدُّ

الْكُدْرَةَ وَالصُّفْرَةَ شَيْئًا.

أي في غير أيام الحيض، فالترجمة مبنية للمراد، وبه المطابقة

٤٧/١

٢٦- بَابُ عِرْقِ الْإِسْتِحَاضَةِ

المسمى بالعدل بالمهملة فالصحة

٣٢٧- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ الْحَرَّائِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى عَنِ ابْنِ أَبِي ذُنُبٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ

وَعَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها زَوْجِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ اسْتَحِضَتْ سَبْعَ سِنِينَ، فَسَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ ذَلِكَ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ، فَقَالَ: «هَذَا عِرْقٌ». فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ.

٢٧- بَابُ الْمَرْأَةِ تَحِيضُ بَعْدَ الْإِفَاضَةِ

أي بعد طواف الإفاضة الذي يسمى أيضاً طواف الزيارة. (ع)

٤٧/١

٣٢٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ،.....

١. عن أم عطية قالت كنا: ولأبي ذر: «عن أم عطية كنا». ٢. عن: وفي نسخة: «حدثني».

٣. عن عروة وعن عمرة: كذا للأكثر، ولابن عساكر وأبي الوقت: «عن عروة عن عمرة». ٤. أخبرنا: وللأصيلي: «حدثنا».

ترجمة: قوله: باب الصفرة والكدره إلخ: وفي «تراجم شيخ المشايخ»: يعني أنهما ليستا من الحيض، ولا تمتنعان الصلاة والصوم، وبعض الفقهاء عدّوهما من الحيض. اهـ وكتب الشيخ في «اللامع»: قوله: «في غير أيام الحيض» قصد بهذه الزيادة جمع ما بين الروايات من التعارض، فقد تقدم من قول عائشة أنها قالت: «لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء»، ففيه دلالة على أن الصفرة والكدره من الحيض، وههنا وقع التصريح بخلافه. فأشار إلى الجمع بينهما بأن هذا في غير أيام الحيض، وذلك فيها. اهـ وفي «هامشه»: وبذلك جزم جميع العلماء ثم بسطه. قلت: والأوجه عندي أن الإمام البخاري أشار بالترجمة إلى حديث أبي داود برواية أم عطية رضي الله عنها قالت: «كنا لا نعد الكدره والصفرة بعد الطهر شيئاً»؛ فإن قوله: «بعد الطهر» هو الذي أشار إليه البخاري بلفظ: «في غير أيام الحيض». ولا يشكل على الأئمة ما تقدم من اختلافهم في المستحاضة من اعتبار لون الدم؛ لأنها في المستحاضة دون الحيض؛ فإن ألوان دم الحيض عديدة عند الجميع، لا يختص بلون واحد، إلى آخر ما بسط.

وذكر صاحب «الفيض»: فهدر البخاري مسألة التمييز بالألوان، إلا أنه قيدها بغير أيام الحيض، ومفهومه اعتبارها في أيام الحيض. قال الحنفية: معنى الحديث أنه لم تكن عندنا مسألة التمييز بالألوان، فكنا نعدّها كلها حيضاً. وقال الشافعية: معناه أننا كنا نعد التمييز بالألوان، فنعد الحمره والسواد حيضاً، ولا نعد الكدره والصفرة شيئاً؛ لكونها استحاضة. والشرح الثالث للبخاري، وحاصله أننا كنا نلغي الألوان في غير أيام الحيض، ومفهومه أننا كنا نعتبرها في أيام الحيض، ففصل بين رؤية الألوان في أيام الحيض وبين رؤيتها في الخارج. وهذا التفصيل من جانب، وكان البخاري ذهب إلى التمييز بالألوان من وجه وهدره من وجه. وبالحمله لكلامه ثلاثة شروح: الأول: أننا لم نكن نعتبر الألوان في مدة الحيض، ونعتدّ كلها من الحيض. نعم، كنا نعتد بها إذا رأيناها من غير أيام الحيض. وحينئذ وافقنا المصنف في مسألة التمييز بالألوان وهدرها. والثاني: أننا لم نكن نعدّ الألوان شيئاً من غير أيام الحيض، أما إذا كانت في أيام الحيض فكنا نعتبر بها، وهذا موافق للشافعية. والثالث: عدم عبرتها مطلقاً. اهـ وأنت خبير بأن ما في «اللامع» أوفق من ظاهر البخاري.

قوله: باب عرق الاستحاضة: كتب الشيخ في «اللامع»: أي باب بيان أن دم الاستحاضة دم عرق. وليس خارجاً من أحد السبيلين، فلا يتحد حكمهما؛ لما فيهما من بون في الأصل والذات، فيكون سبباً للاختلاف في الآثار والثمرات. انتهى قوله: باب المرأة تحيض بعد الإفاضة: كانت المسألة خلافية شهيرة في زمن الصحابة، كما بسط في هامش «اللامع» من «كتاب الحج». والجمهور - ومنهم الأئمة الأربعة - على أنها تخرج بعد الإفاضة قبل طواف الصدر. وروي عن عمر وابنه وزيد بن ثابت أنهم أمروا الخاضع بالمقام، ثم رجع ابن عمر وزيد بن ثابت إلى قول الجمهور. والإمام البخاري ذكر المسألة في «الحيض» وفي «كتاب الحج» على دأبه؛ لأن المسألة المشتركة يذكرها في الموضوعين، كما تقدمت الأبواب العديدة في «كتاب الحيض» أيضاً.

سهر: قوله: لكل صلاة: قال الشافعي إنما أمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تغتسل وتصلّي، وإنما كانت تغتسل لكل صلاة تطوعاً، وكذا قال الليث بن سعد في روايته عند مسلم: لم يذكر ابن شهاب أنه صلى الله عليه وسلم أمرها أن تغتسل لكل صلاة، ولكنه شيء فعلته هي. وإليه ذهب الجمهور وقالوا: لا يجب الغسل على المستحاضة لكل صلاة إلا المتحيرة. (فتح الباري وعمدة القاري)

* أسماء الرجال: قتيبة: أبو رجاء، البغلاني. إسماعيل: ابن علي. أيوب: السخيتاني. محمد: ابن سيرين. أم عطية: هي نسيبة. معن: هو ابن عيسى، القزاز. ابن أبي ذئب: محمد بن عبد الرحمن ابن شهاب: الزهري. عروة: هو ابن الزبير بن العوام. عمرة: بنت عبد الرحمن بن سعد، الأنصارية. أم حبيبة: بنت جحش، زوج عبد الرحمن بن عوف. عبد الله: التيسبي.

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُيٍّ قَدْ حَاصَتْ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَعَلَّهَا تَحْسِنُ، أَلَمْ تَكُنْ طَافَتْ مَعَكُنْ؟» فَقَالُوا: بَلَى. قَالَ: «فَاخْرُجِي». عن الخروج عن مكة أي طواف الزبارة

٣٢٩- حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ * بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: رُخِّصَ

لِلْحَائِضِ أَنْ تَتَنَفَّرَ إِذَا حَاصَتْ.

أي ترجع إلى وطنها قبل طواف الصدر

٣٣٠- وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ: إِنَّهَا لَا تَتَنَفَّرُ. ثُمَّ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: تَتَنَفَّرُ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لَهَا. أي قبل علمه بالحديث المذكور. (ع)

٢٨- بَابُ: إِذَا رَأَتْ الْمُسْتَحَاضَةَ الطُّهْرَ ترجمة سند سهر

٤٧/١

أي بعد الانقطاع من الحيض معناه ثم عاودها دم. (ع)

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ * رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي وَلَوْ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَيَأْتِيهَا زَوْجُهَا إِذَا صَلَّتْ؛ الصَّلَاةُ أَكْبَرُ.

٣٣١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ * قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ * بْنُ عُرْوَةَ عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ:

١. طافت: وفي نسخة: «أفاضت». ٢. فقالوا: ولابن عساكر: «قالوا». ٣. فاخرجي: كذا للأكثر، وللمستبلي والكشميهني وابن عساكر والأصيلي: «فاخرجن». ٤. ابن عروة: كذا لأبوي ذر والوقت. ٥. النبي: وللأصيلي: «رسول الله».

ترجمة: قوله: باب إذا رأت المستحاضة الطهر: اختلفوا في غرض المصنف على أقوال بسطت في «اللامع» و«هامشه». وفيه: تحتل ترجمة البخاري ثلاثة أوجه عند هذا الفقير، ولا يبعد إرادة الثلاثة معاً؛ فإن البخاري أودع الدقائق الكثيرة في التراجم، الأول: التنبيه على اختلافهم في أقل مدة الطهر. وعلى هذا فميل البخاري - على ما يظهر من ظاهر سياق أثر ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - إلى أنه لا تحديد في ذلك. والوجه الثاني: أن الإمام البخاري أشار إلى رد قول المالكية في مسألة الاستظهار، وهي مسألة شهيرة لهم. قال الموفق: قال مالك: لا اعتبار بالعادة، إنما الاعتبار بالتمييز، فإن لم تكن مميزة استظهرت بعد زمان عادتها بثلاثة أيام إن لم تجاوز خمسة عشر يوماً، وهي بعد ذلك مستحاضة، ولا عبرة بالاستظهار عند الأئمة الثلاثة. قال ابن رشد في «البداية»: وأما الاستظهار الذي قال به مالك بثلاثة أيام فهو شيء انفرد به مالك وأصحابه، وخالفهم في ذلك جميع فقهاء الأمصار ما عدا الأوزاعي. انتهى والوجه الثالث: الرد على من منع وطء المستحاضة كما يدل عليه قوله: «يأتيها زوجها»، والمسألة خلافية شهيرة.

قال ابن رشد: اختلفوا في ذلك على ثلاثة أقوال: ١- فقال قوم: يجوز وطؤها، وهو الذي عليه فقهاء الأمصار، وهو مروي عن ابن عباس وغيره. ٢- وقال قوم: لا يجوز، وهو مروي عن عائشة، وبه قال النخعي والحكم. ٣- وقال قوم: لا يجوز ذلك إلا أن يطول ذلك بما انتهى وهو قول أحمد، وفي رواية: إلا أن يخاف زوجها العنت، وإن خاف على نفسه الوقوع في محذور جاز على الروايتين. انتهى من «اليعني» و«المعني» ويؤيد ذلك الوجه أثر ابن عباس في الترجمة، وهذا أوجه الوجوه الثلاثة عندي؛ لأنه لم يحكم في الترجمة بشيء، بل ذكرها بلفظ: «إذا». وذكر في الجواب أثر ابن عباس، وأيده بقوله: «الصلاة أعظم»، فكانه ﷺ استدلل بجواز الصلاة على جواز الوطء بالأولوية؛ ولذا عقبه بحديث عائشة في قصة فاطمة المصرح بأمر الصلاة. وإثبات الترجمة بالأولوية معروف في الأصول. انتهى ما في هامش «اللامع» وبسط الكلام على ذلك فيه أشد البسط. ويحتمل في غرض الترجمة وجه رابع: وهو الإشارة إلى مسألة شهيرة خلافية، وهي مسألة الطهر المتخلل، بسطها الفقهاء ولخصها صاحب «شرح الوفاة».

وقد ترجم البيهقي على أثر ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا المذكور في الترجمة «باب تحيض يوماً وتطهر يوماً». قال ابن الترمكاني: الأصح من مذهب الشافعي في مثل هذا: أن الدم إذا انقطع على خمسة عشر يوماً أو ما دونها فالكل حيض. اهـ وذكر النووي في مذهبه قولين: الأول هذا، والثاني أن أيام الدم حيض، وأيام النقاء طهر. والقولان مصححان عند الشافعية، ولكن الأول صححه الأكثر وهو منصوح الشافعي، ويسمى قول السحب، والثاني يسمى قول التلفيق واللقط. قال النووي: وبالتلفيق قال مالك وأحمد، وبالتلفيق قال أبو حنيفة، واستدل ابن قدامة بقول التلفيق بأثر ابن عباس هذا. واستدل الشافعية والحنفية بأن الدم يسيل تارة وينقطع أخرى، والبخاري مال إلى قول التلفيق، واستدلاله على ذلك بحديث الباب ظاهر؛ فإن الإقبال والإدبار يعم كل حال، قليلاً كان الدم أو كثيراً، وكذا النقاء، والله أعلم.

سهر: قوله: رأت المستحاضة الطهر: [أي تميز لها دم العرق عن دم الحيض. (فتح الباري)] قوله: ولو ساعة: فإن قلت: أقل الطهر خمسة عشر. قلت: هو مختلف فيه، ولعل الأقل عند ابن عباس ساعة. (الكواكب الدراري) قوله: الصلاة أعظم: أي إذا جازت لها الصلاة التي هي أعظم، فالوطء بطريق الأولى. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: معل: البصري، مات ٢١٩هـ. وهيب: مصغراً، ابن خالد. عبد الله: ابن طواس بن كيسان، اليماني. قال ابن عباس: وصله ابن أبي شيبه. أحمد بن يونس: هو أحمد ابن عبد الله بن يونس، التميمي البربوعي الكوفي، نسبته إلى جده، لشهرته. زهير: ابن معاوية، الجعفي الكوفي. هشام: ابن عروة بن الزبير.

سند: قوله: باب إذا رأت المستحاضة الطهر: أي انقطاع الحيض لا انقطاع الدم؛ إذ الكلام في المستحاضة حال قيام الاستحاضة، وهي التي لا ينقطع دمها. وكون الطهر بهذا المعنى ساعة باعتبار معرفتها دم الحيض ودم الاستحاضة، والله تعالى أعلم.

«إِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَدَعِيَ الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَذْبَرَتْ فَأَغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي».

٢٩- بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّفْسَاءِ وَسُنَّتُهَا

٤٧/١

أي باب سنة الصلاة عليها. (خ)

٣٣٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي سُرَيْجٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ * عَنِ عَبْدِ اللَّهِ * بْنِ بُرَيْدَةَ،

بعض المهملات وبالجميم

عَنْ سَمُرَةَ * بِنِ جُنْدُبٍ * أَنَّ امْرَأَةً * مَاتَتْ فِي بَطْنٍ، فَصَلَّى عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَامَ وَسَطَهَا.

أي محاذيا لوسطها. (ح)

٦ ترجمة

٣٠- بَابُ

٤٧/١

٣٣٣- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ * بْنُ مُدْرِكٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى * بْنُ حَمَّادٍ * قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ * مِنْ كِتَابِهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ * الشَّيْبَانِيُّ

كمسلم

١. فاغسلي: وفي نسخة: «فاغتسلي». ٢. حدثنا: كذا لابن عساكر، وفي نسخة: «أخبرنا». ٣. حدثنا: كذا للأصيلي، وفي نسخة: «أخبرنا».
٤. عبد الله: كذا للأصيلي. ٥. وسطها: وللكشميهني: «عند وسطها». ٦. باب: كذا لأبي ذر. ٧. أخبرنا: وللكشميهني وأبي ذر: «حدثنا».

ترجمة قوله: باب الصلاة على النفساء وستنتها: كتب الشيخ في «اللامع»: لَمَّا كَانَ لِمَوْتِهِمْ أَنْ يَتَوَهَّمُوا أَنَّهَا نَجَسَةٌ؛ لِمَا حَكَّمَ الشَّارِعُ عَلَيْهَا أَنْ لَا تَصَلِّي وَلَا تَصُومُ وَلَا تَدْخُلُ مَسْجِدًا، وَمِنْ شَرَايِطِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ طَهَارَتُهُ، فَلَا يَصَلِّي عَلَى النَّفْسَاءِ: رَدَّ ذَلِكَ أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَيْهَا ثَابِتَةٌ. وَالسَّنةُ فِي الْقِيَامِ عَلَى الْحَائِضِ وَالنَّفْسَاءِ وَغَيْرِهِمَا الْقِيَامُ عَلَى وَسْطِ السَّرِيرِ؛ لِيَحْصَلَ السَّرُّ لِعَدَمِ النُّعُوشِ يَوْمَئِذٍ، ثُمَّ اسْتَغْنَى بِهَا عَنْهُ، وَإِنَّ النِّسَاءَ شَقَاتِيقَ الرِّجَالِ، فَأَخَذَ حُكْمَهُمْ؛ لَارْتِفَاعِ الْعَارِضِ. اهـ وفي «هامشه»: أَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ ذَكَرَ فِي الْبَابِ مَسْأَلَتَيْنِ، أَوَّلَاهُمَا: الصَّلَاةُ عَلَى النَّفْسَاءِ، وَهِيَ الَّتِي ذَكَرَهَا الشَّيْخُ فِي «اللامع». قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: قِيلَ: وَهَمَّ الْبُخَارِيُّ فِي هَذِهِ التَّرْجُمَةِ حَيْثُ ظَنَّ أَنَّ قَوْلَهُ: «مَاتَتْ فِي بَطْنٍ» مَعْنَاهُ مَاتَتْ فِي الْوِلَادَةِ، بَلْ مَعْنَاهُ مَاتَتْ مَبْطُونَةً. وَتَعَقَّبَهُ الْكِرْمَانِيُّ وَالْحَافِظُ وَغَيْرُهُمَا بِأَنَّهُ لَيْسَ وَهْمًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ صَرِيحًا فِي «بَابِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّفْسَاءِ» فِي «كِتَابِ الْجَنَائِزِ» فِي حَدِيثِ الْبَابِ بِلَفْظِ «مَاتَتْ فِي نَفْسَاهَا»، فَالتَّرْجُمَةُ صَحِيحَةٌ. انْتَهَى قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: قَالَ صَاحِبُ «شَرْحِ تَرْجَمَةِ الْأَبْوَابِ»: فَقَدْ بَيَّنَّ الْبَابُ مِنَ الْحَدِيثِ إِمَّا طَهَارَةَ جَسَدِ النَّفْسَاءِ، وَإِمَّا أَنَّ النَّفْسَاءَ، وَإِنْ عَدَهَا مِنَ الشَّهَادَةِ فَلَيْسَ حُكْمُهَا حُكْمُ شَهِيدِ الْقِتَالِ، فَيُصَلَّى عَلَيْهَا كَسَائِرِ الْمُسْلِمِينَ. اهـ قَالَ الْعَيْنِيُّ: الصَّوَابُ أَنَّ هَذَا الْبَابَ لَا دَخَلَ لَهُ فِي «كِتَابِ الْحَيْضِ»، وَمُورَدُهُ فِي «كِتَابِ الْجَنَائِزِ»، وَمَعَ هَذَا لَيْسَ لَهُ مَنَاسِبَةٌ أَصْلًا بِالْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَرِعَايَةُ الْمَنَاسِبَةِ بَيْنَ الْأَبْوَابِ مَطْلُوبَةٌ. وَمَا أَفَادَهُ الْعَيْنِيُّ بَعِيدٌ، كَمَا بَسَطَ فِي هَامِشِ «اللامع».

والمسألة الثانية: ما ذكره الإمام البخاري بقوله: «وستنتها سنة القيام في الصلاة على الحائض»، والإشكال فيها أشد من الأولى؛ لِأَنَّ مَحَلَّهَا «كِتَابُ الْجَنَائِزِ»، وَسَيَأْتِي فِي مَحَلِّهِ «بَابُ أَيْنَ يَقُومُ مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ؟» وَيَذْكَرُ فِيهِ الْمُصَنِّفُ حَدِيثَ سَمُرَةَ هَذَا، فَذَكَرَهُ هُنَا بِمُجَرَّدِ تَكَرُّارٍ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ. وَيُمْكِنُ التَّفْصِيلُ عَنْهُ بِأَنَّهُ يُقَالُ: إِنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ أَرَادَ هُنَا التَّنْبِيْهَ عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ النَّفْسَاءِ وَغَيْرِهَا. وَإِلَيْهِ أَشَارَ الشَّيْخُ - قَدَّسَ سِرُّهُ - بِقَوْلِهِ: «وغيرها». وَأَمَّا الْآتِي فِي «كِتَابِ الْجَنَائِزِ» فَهُوَ فِي مَحَلِّهِ: لِبَيَانِ مَسْأَلَةِ مَحَلِّ قِيَامِ الْإِمَامِ عَلَى جَنَائِزِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، الْمُخْتَلِفَةِ فِيهَا بَيْنَ الْأُثْمَةِ، بِسَطِّهَا الْعَيْنِيِّ. وَحَاصِلُهُ أَنَّ الْإِمَامَ يَقُومُ مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ بِخِذِّ الصَّدْرِ فِي الْمَشْهُورِ الْمَرْجُوحِ عِنْدَنَا الْخَنِيَّةِ، وَهُوَ رَوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ. وَالْمَرْجُوحُ عِنْدَهُ: أَنَّ يَقُومَ الْإِمَامُ عِنْدَ صَدْرِ الرَّجُلِ وَمَنْكَبِيْهِ، وَحِذَاءَ وَسَطِهَا. وَقَالَ مَالِكٌ: يَقُومُ عِنْدَ وَسْطِهِ وَعِنْدَ مَنْكَبِيْهَا. وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَقُومُ عِنْدَ رَأْسِهِ وَعِنْدَ عَجِيزَتِهَا، عَلَى مَا هُوَ الْمَشْهُورُ مَعَ الْاِخْتِلَافِ الْكَثِيرِ فِي ذَلِكَ. انْتَهَى مِنْ هَامِشِ «اللامع».

قوله: باب: (بلا ترجمة) كتب الشيخ في «اللامع»: قوله: «وهي مفترشة» أوردتها لمناسبة ذكر الصلاة عليها. والحاصل أن قرب الحائض لا يمنع جواز الصلاة، فكان ذلك كالتنظير للباب المتقدم، إلا أن بينهما تفاوتًا؛ فَإِنَّ الْقُرْبَ فِي الْأَوَّلِ غَيْرُ الْقُرْبِ فِي الثَّانِي، مَعَ أَنَّ الْأَوَّلَ مَعْقُودٌ لَذِكْرِ النَّفْسَاءِ وَهَذَا فِي ذِكْرِ الْحَائِضِ، وَالْمَفْتَرِشَةُ أَمَامَ الْمُصَلِّي مَقْصُودَةٌ فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي، وَالصَّلَاةُ فِي الثَّانِي حَقِيقَةٌ وَفِي الْأَوَّلِ دَعَاءُ مُحَضٍّ؛ وَلِذَلِكَ أَفْرَدَ الْبَابَ هُنَا. اهـ وفي «هامشه»: اِخْتَلَفَتْ نَسَخُ الْبُخَارِيِّ فِي ذِكْرِ الْبَابِ، وَفِي النِّسْخِ الَّتِي بَأَيْدِينَا فِيهَا «بَابُ» بَلَا تَرْجُمَةً. وَبَسَطَ الشَّرَاحُ فِي أَنَّ ذَلِكَ مِنْ اِخْتِلَافِ الرِّوَاةِ، وَلَيْسَ الْبَابُ فِي رَوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ وَغَيْرِهِ. قَالَ الْحَافِظُ: وَقَعَ فِي رَوَايَةِ: «بَابُ» غَيْرُ مَرْتَجِحٍ، وَعَادَتُهُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ أَنَّهُ يَمَعْنِي الْفَصْلَ مِنَ الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ. وَمَنَاسِبَتُهُ لَهُ أَنْ عَيْنَ الْحَائِضِ وَالنَّفْسَاءِ طَاهِرَةٌ؛ لِأَنَّ ثَوْبَهُ ﷺ كَانَ يَصْبِيْهَا إِذَا سَجَدَ، وَلَا يَضُرُّهُ ذَلِكَ. اهـ قُلْتُ: وَمَا قَالَ مِنَ الْمَنَاسِبَةِ وَاضِحٌ، لَكِنْ الْمَسْأَلَةُ لَمْ تَبْقَ عَلَى هَذَا مِنْ «بَابِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّفْسَاءِ». فَالْأَوَّلُ عِنْدِي أَنَّهُ أَرَادَ بِذَلِكَ إِثْبَاتَ الصَّلَاةِ عَلَى الْحَائِضِ؛ وَلِذَا عَقِبَهُ بِالْبَابِ السَّابِقِ، وَلَمَّا لَمْ تَكُنِ الرِّوَايَةُ نَصًّا فِي ذَلِكَ لَمْ يَفْصَحْ بِالتَّرْجُمَةِ بَلْ أَثْبَتَهَا اسْتِنْبَاطًا؛ فَإِنَّ الْمَفْتَرِشَةَ النَّائِمَةَ قَدَامَهُ نَظِيرُ الْجَنَازَةِ الْمَوْضُوعَةِ قَدَامَهُ، وَيَسْتَنْبِطُ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ أَيْضًا. انْتَهَى

سهر: قوله: ماتت في بطن: قيل: وهم البخاري في هذه الترجمة، فظن أن قوله: «ماتت في بطن» ماتت في الولادة. قلت: بل الموهوم له هو الواهم؛ فَإِنَّ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فِي «الْجَنَائِزِ»: «مَاتَتْ فِي نَفْسَاهَا»، وَكَذَا لِمُسْلِمٍ. (فتح الباري)

* أسماء الرجال: أحمد بن أبي سريج: مصغراً، الصباح: قيل: نسبة المؤلف إلى جده؛ لِشَيْهَرَتِهِ بِهِ، وَاسْمُ أَبِيهِ عَمْرٍ. شَبَابَةُ: ابْنُ سَوَّارٍ الْفَزَارِيُّ. شُعْبَةُ: هُوَ ابْنُ الْحَجَّاجِ. حُسَيْنُ الْمُعَلِّمِ: الْمَكْتَبُ. عَبْدِ اللَّهِ: ابْنُ بَرِيدَةَ بْنِ الْحَصِيبِ. سَمُرَةُ: ابْنُ جُنْدُبِ بْنِ هَلَالٍ، الْفَزَارِيُّ. امْرَأَةٌ: هِيَ أُمُّ كَعْبٍ، كَمَا فِي «مُسْلِمٍ». الْحَسَنُ: هُوَ السَّدُوسِيُّ الْبَصْرِيُّ. يَحْيَى: هُوَ الشَّيْبَانِيُّ، مَاتَ ٢١٥ هـ. أَبُو عَوَانَةَ: الْوَضَّاحُ الْيَشْكِرِيُّ. سُلَيْمَانُ: ابْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ.

سند: قوله: باب الصلاة على النفساء: أي فهي طاهرة؛ إِذِ الْمَيِّتُ كَالْإِمَامِ، وَكَذَا الْحَائِضُ. وَالْمُؤْمِنُ لَا يَنْجَسُ، وَإِجْبَابُ الْاِغْتِسَالِ وَغَيْرُهُ تَعْبِدُ مُحَضٍّ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ* قَالَ: سَمِعْتُ خَالَيَ مَيْمُونَةَ عليه السلام رَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا كَانَتْ تَكُونُ حَائِضًا لَا تُصَلِّي، وَهِيَ مُفْتَرِشَةٌ بِحِذَاءِ مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي عَلَى خُمُرَتِهِ: إِذَا سَجَدَ أَصَابَتِي بَعْضُ تَوْبِهِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٦ - كِتَابُ التَّيْمُمِ

٤٧/١

وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ ^١ الآية، ﴿صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ ^٢ (المائدة: ٦).

٣٣٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ* بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ* عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ* بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ عليها السلام رَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْبَيْدَاءِ - أَوْ بِذَاتِ الْجَنِّشِ - انْقَطَعَ عَقْدُ لِي، فَأَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى التَّمَاسِيهِ، وَأَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، وَلَيَسُوا عَلَى مَاءٍ، فَأَتَى النَّاسُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ فَقَالُوا: أَلَا تَرَى مَا صَنَعَتْ عَائِشَةُ؟ أَقَامَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسِ، وَلَيَسُوا عَلَى مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ. ^٣ أي لأجل طلبه
فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاضْعُ رَأْسُهُ عَلَى فَخِذِي قَدْ نَامَ، فَقَالَ: حَبَسَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ، وَلَيَسُوا عَلَى مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ. فَقَالَتْ عَائِشَةُ: فَعَاتَبَنِي أَبُو بَكْرٍ، وَقَالَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، وَجَعَلَ يَطْعُنُنِي بِيَدِهِ فِي خَاصِرَتِي، فَلَا يَمْنَعُنِي مِنَ التَّحَرُّكِ إِلَّا مَكَانَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى فَخِذِي.

١. أنها كانت تكون حائضاً: ولا بن عساكر: «أنها تكون حائضاً». ٢. كتاب: وفي نسخة: «باب». ٣. فلم تجدوا: وللنسفي والمستعلي والحموي وأبي ذر: «فإن لم تجدوا». ٤. الآية: كذا للأصلي. ٥. ماء: وللاكثر بعده: «وليس معهم ماء». ٦. ألا ترى: وفي نسخة: «لا ترى». ٧. والناس: وفي نسخة: «وبالناس». ٨. وليسوا: كذا للأكثر. ٩. معهم: كذا للأكثر. ١٠. فلا: وفي نسخة: «فما».

ترجمة = ولا يذهب عليك أن شيخ الهند رحمه الله رقم عليه نقطتان، ومودى النقطتين كما تقدم في الجزء الأول في بيان جداول شيخ الهند أن الحديث الوارد في الباب يتعلق بالباب السابق، وهو مودى كلام الشيخ في «اللامع» إذ قال: فكان ذلك كالنظير للباب المتقدم، وهو مودى كلام الحافظ بوجه آخر، وهو أيضاً مودى كلام هذا العبد الفقير كما تقدم قريباً. ثم الحافظ سكت عن براءة الاختتام في «كتاب الحيض»، وهي عندي بـ «الصلاة على النساء» واضحة، ولا يقال: إنها ليست بآخر باب؛ لأن الباب الآتي بعده ملحق به. ويمكن استنباطها بلفظ: «لا تصلي»؛ فإنه شأن الميت. وأظهر منه قوله: «وهي مفترشة بحذاء مسجده ﷺ» وهل هي غير صورة الجنائز بحذاء الإمام؟ قوله: الآية: كتب الشيخ في «اللامع»: لا يحسن الجمع بينهما وإنما هما نسختان، فالآية مذكورة بتمامها في بعض النسخ، وفي أخرى وقع الاكتفاء بلفظ «الآية» فقط. انتهى بزيادة قال الحافظ: ذكر الآية في الكتاب ظاهر، وإن كانت نسخة الحاشية: «باب قوله تعالى...» فهي ترجمة مستقلة، والمقصود منها تفسير المبهم في حديث عائشة أن المراد من آية التيمم آية المائدة. انتهى ملخصاً قلت: ويشكل عليه أنه لا يبقى حينئذ مناسبة الحديث الثاني بالباب، ويشكل أيضاً أن المصنف ترجم بآية «النساء» في «كتاب التفسير»، وذكر فيه هذا الحديث، اللهم إلا أن يقال: إن المقصود منه تفسير «الصعيد الطيب» في الآية، لكن يشكل عليه أيضاً أنه سيأتي مستقلاً «باب الصعيد الطيب»، إلا أن يقال: إن المقصود هناك مسألة أخرى، وهي أن التيمم ينوب الوضوء مطلقاً أم لا؟ كما سيأتي. والأوجه من الكل أن المصنف أشار بذلك إلى مبدء حكم التيمم، كما هو دأبه في جميع كتابه. ولا يخفى عليك ما في «الأوجز» في حديث عائشة: «فأنزل الله آية التيمم». قال ابن العربي: هذه معضلة ما وجدت لدائها من دواء؛ لأننا لا نعلم أي الآيتين عنت عائشة عليها السلام، إلى آخر ما بسط فيه من أقوال العلماء في تعيين الآية المبهمة في حديث عائشة.

سهر: قوله: في بعض أسفاره: أي في غزوة بني المصطلق، وهي غزوة المريسيع التي كان فيها قصة الإفك. (فتح الباري وعمدة القاري)
قوله: بالبيداء: بفتح الموحدة والمد، و«ذات الجنش» بفتح الجيم وسكون التحتانية وبإعجام الشين، موضعان بين مكة والمدينة. «عقد لي»: بكسر العين، وهو القلادة، وهو كل ما يعلق في العنق. (الكواكب الدراري وعمدة القاري)
* أسماء الرجال: عبد الله بن شداد: هو ابن الهاد. عبد الله: ابن يوسف، التنيسي. مالك: الإمام المدني. عبد الرحمن: ابن القاسم بن محمد بن أبي بكر.

فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَصْبَحَ عَلَى غَيْرِ مَاءٍ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ آيَةَ التَّيْمُمِ، فَتَيَمَّمُوا. فَقَالَ أُسَيْدٌ* بِنُ الْحَضِرِ: مَا هِيَ بِأَوَّلِ بَرَكَتِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ. قَالَتْ: فَبَعَثْنَا الْبَعِيرَ الَّذِي كُنْتُ عَلَيْهِ، فَأَصَبْنَا الْعَقْدَ تَحْتَهُ.

أي قيامه من نومه كان عند الصبح. (ف)

٣ سهر

٦ سهر

١٠ سهر

بالتصغير فيهما

٣٣٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ - هُوَ الْعَوْقِيُّ - قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ* ح: قَالَ: وَحَدَّثَنِي سَعِيدٌ* بِنُ النَّظَرِ قَالَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ الْفَقِيرُ قَالَ: أَخْبَرَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَعْطَيْتُ حَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ. وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهْرًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكْتُهُ الصَّلَاةَ فَلْيَصِلْ. وَأُجِلَّتْ لِي الْمَغَانِمُ وَلَمْ يُجَلِّ لِأَحَدٍ قَبْلِي. وَأَعْطَيْتُ الشَّفَاعَةَ. وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً».

بفتح المهملة والواو وبالغاف

لأنه كان يشكو فقار ظهره. (خ)

هو موضع الترجمة

صفة رجل

جمع المغنم بمعنى الغنيمة

١- بَابُ: إِذَا لَمْ يَجِدْ مَاءً وَلَا تُرَابًا ٤٨/١

٣٣٦- حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى* قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ* بِنُ نُمَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُزْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ ﷺ: أَنَّهَا اسْتَعَارَتْ مِنْ أَسْمَاءَ قِلَادَةً فَهَلَكَتْ، فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا، فَوَجَدَهَا فَأَدْرَكْتَهُمُ الصَّلَاةَ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ فَصَلُّوا.....

قصرًا ومدا

ابن الزبير

سند

بلا وضوء

١. فقام: وفي نسخة: «فنام». ٢. حين: وفي نسخة: «حتى». ٣. فتييموا: كذا للحموي والمستطلي. ٤. فقال: وفي نسخة: «قال».
٥. الحضير: وفي نسخة: «حضير». ٦. فأصبنا: ولا بن عساكر: «فوجدنا». ٧. هو العوقي: كذا للأصلي. ٨. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا».
٩. وحديثي: وفي نسخة: «حدثنا». ١٠. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا». ١١. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا».
١٢. المغانم: كذا للكشميهني، وللأكثر: «الغنائم». ١٣. رسول الله: وفي نسخة: «النبي».

ترجمة: قوله: باب إذا لم يجد ماء ولا تراباً: كتب الشيخ في «اللامع»: الاستدلال بالرواية ظاهر؛ فإنهم لما لم يعلموا حكم التراب كان في حقهم في حكم العدم. والجواب أنه مبني على ثبوت أنهم لم يؤمروا بالإعادة ولم يثبت، وعدم الثبوت لا يساوق ثبوت العدم، مع أنهم لم يؤمروا بالتيمم بعد، لا أنهم أمروا ولم يعلموا بالأمر؛ فإن الحكم واجب العمل بعد التبليغ ولم يبلغ بعد. انتهى وفي «هامشه»: المسألة خلافية شهيرة معروفة بفاقد الطهورين، بسطها الشيخ في «البدل». وميل المصنف في هذه المسألة إلى قول الإمام أحمد من إيجاب الأداء بدون القضاء، وعكسه عند أبي حنيفة. وقال صاحباه: يتشبه بالمصلين وجوباً ثم يقضي. وقال الشافعي في المرحح من أقواله الأربعة: وجوب الأداء مع وجوب القضاء، وعكسه عند مالك أي لا أداء ولا قضاء، وهو الصحيح من مذهبه. وفي «تراجم شيخ المشايخ»: «باب إذا لم يجد ...» أي حكمه أن يصلي بغير وضوء ولا تيمم ولا إعادة عليه، وهذا هو مذهب المؤلف، وأثبت به بظاهر الحديث؛ لأنه ﷺ لما شكوا القوم إليه ما أمرهم بإعادة الصلاة. انتهى

سهر: قوله: فتييموا: بصيغة الماضي، أي فتييم الناس بعد نزول الآية، والظاهر أنها بصيغة الأمر على ما هو لفظ القرآن، ذكره بيئاً أو بدلاً عن آية التيمم أي أنزل الله: «فَتَيَمَّمُوا». (عمدة القاري) قوله: تحت: فإن قلت: في رواية عبد الله بن نمير: «فبعث رجلاً فوجدها». قلت: قال المذهب: ليس بينهما تناقض؛ لأنه يحتمل أن يكون المبعوث هو أسيد بن حضير، فوجدها بعد رجوعه من طلبها، ويحتمل أن يكون ﷺ وجدها عند إثارة البعير بعد انصراف المبعوثين إليها، فلا يكون بينهما تعارض. انتهى قلت: هما واقعتان. (عمدة القاري) قوله: لم يعطهن الخ: [يعني لم يجمع لأحد قبله. (عمدة القاري)]

قوله: أسماء: أي أخت عائشة. «قلادة» وهي ما يعقد ويلقى بالعتق. (عمدة القاري) قوله: فصلوا: أي بغير وضوء، وقد صرح به مسلم في «صحيحه»، قال النووي: فيه دليل على أن من عَرِمَ الماء والتراب يصلي على حالة، وهذه المسألة فيها خلاف، قال العيني: الظاهر أنه كان باجتهاد منهم، فرجع هذا إلى المسألة المختلف فيها. ومطابقة الحديث بالترجمة ظاهرة في قوله: «فأدركتهم الصلاة وليس معهم ماء»، وأما وجه قوله: «ولا تراباً» فهو أنهم لما صلوا بلا وضوء، ولا تيمم؛ لعدم علمهم به: فكأنهم لم يجدوا ماء ولا تراباً.

* أسماء الرجال: أسيد: ابن الحضير، الأنصاري الأوسي. هشيم: ابن بشير، الواسطي. سعيد: ابن النظر، أبو عثمان البغداد. سيار: ابن أبي سيار وردان، الواسطي. زكريا بن يحيى: هو ابن صالح، اللؤلؤي، مات ٢٣٠ هـ، أو هو ابن يحيى بن عمر، الطائي الكوفي، مات ٢٥١ هـ. عبد الله: ابن نمير، الكوفي.

سند: قوله: باب إذا لم يجد ماء ولا تراباً: الظاهر أن مراده يصلي ولا يعيد، وهو الموافق لظاهر قوله ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»، أو كما قال؛ إذ الصلاة على حالة غاية ما يستطيعه الإنسان في تلك الحالة، وغير المستطاع ساقط، ولا يسقط المستطاع إلا بدليل، وجه استدلاله بحديث الباب تنزيل عدم شرع التيمم منزلة عدم التراب بعد شرعه؛ إذ مرجعهما إلى تعذر التيمم، وهو المؤثر هنا. قوله: فوجدها: أي النبي ﷺ وجد القلادة من تحت البعير حين بعث البعير بعد أن بعث ذلك الرجل، أو ذلك الرجل المبعوث وجدها من تحت البعير بعد أن رجع، وبأحد الوجهين يحصل التوفيق بين هذه الرواية وبين الرواية السابقة.

فَشَكُّوْا ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ التَّيْمُمِ. فَقَالَ أُسَيْدُ بْنُ الْحَضِرِ لِعَائِشَةَ: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، فَوَاللَّهِ، مَا نَزَلَ بِكَ أَمْرٌ تَكْرَهِيْنَهُ إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ لَكَ وَلِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ خَيْرًا.

٤٨/١ - ٢- بَابُ التَّيْمُمِ فِي الْحَضَرِ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ، وَخَافَ قُوْتَ الصَّلَاةِ ^{ترجمة}

وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ. وَقَالَ الْحَسَنُ فِي الْمَرِيضِ عِنْدَهُ الْمَاءُ وَلَا يَجِدُ مَنْ يُنَاوِلُهُ: يَتَيَمَّمُ. وَأَقْبَلَ ابْنُ عُمَرَ ^{سهر} مِنْ أَرْضِهِ بِالْجُرْفِ، فَحَضَرَتِ الْعَصْرُ يَمْرُبِدُ النَّعَمَ فَصَلَّى، ثُمَّ دَخَلَ الْمَدِينَةَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ فَلَمْ يُعِدْ. ^{البصري. (ج)} ^{أي يعطيه ويساعده على استعماله. (ع)}

٣٣٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى * بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ * عَنْ جَعْفَرٍ * بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ الْأَعْرَجِ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَيْرًا مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ^{اسمه عبد الرحمن}

قَالَ: أَقْبَلْتُ أَنَا وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَسَارٍ مَوْلَى مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أَبِي جُهَيْمٍ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الصَّمَةِ الْأَنْصَارِيِّ فَقَالَ أَبُو الْجُهَيْمِ: أَقْبَلِ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ نَحْوِ بَيْتِ جَمَلٍ، فَلَقِيَهُ رَجُلٌ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدُّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى أَقْبَلَ عَلَى الْجِدَارِ، فَمَسَحَ بِوَجْهِهِ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ. ^{١٠} ^{٩- ترجمة}

٤٨/١ - ٣- بَابُ: هَلْ يَنْفُخُ فِي يَدَيْهِ بَعْدَ مَا يُضْرَبُ بِهِمَا الصَّعِيدَ لِلتَّيْمُمِ؟ ^{١٠}

٣٣٨- حَدَّثَنَا آدَمُ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ * عَنْ ذَرٍّ * عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَى، ^{بفتحين} ^{يفتح الذال المعجمة وشدة الراء. (ع)} ^{بفتح الهزرة}

١. ذلك: كذا لابن عساكر وأبي ذر. ٢. الماء: وفي نسخة: «ماء». ٣. وخاف: وللأصيلي: «خفاف». ٤. فوت: وللحموي: «فوات». ٥. الماء: وفي نسخة: «ماء». ٦. أبو الجهم: كذا لأبي الوقت والأصيلي، وفي نسخة: «أبو جهيم الأنصاري». ٧. عليه: وللمستمل: «السلام». ٨. ويديه: ولأبي الوقت والأصيلي: «بيديه». ٩. باب هل ينفخ في يديه إلخ: وللشيخ ابن حجر: «باب هل ينفخ فيهما». ١٠. في يديه: كذا لشمك.

ترجمة: قوله: باب التيمم في الحضر: لا يذهب عليك أن أثر ابن عمر الذي علّقه البخاري ليس فيه ذكر التيمم، وهو موجود في رواية «الموطأ» وغيره. قال الحافظ: ولم يظهر لي سبب حذفه منه ذكر التيمم مع أنه مقصود الباب. اهـ وتعبه العيني بأن الذي يظهر لي أنه من الناسخ واستمر الأمر عليه، وليس له وجه غير هذا. اهـ وتبعه القسطلاني في ذلك. والأوجه عندي أنه من البخاري عمداً؛ فإن تشييد الأذهان من دأبه المعروف، وكتابه مملوء من ذلك. واستند الحافظ في هذا الأصل كثيراً في كتابه، كما تقدم في الأصل الحادي عشر.

قوله: باب هل ينفخ في يديه إلخ: كتب الشيخ في «اللامع»: لَمَّا كَانَتْ نِيَابَتُهُ عَنِ الْوُضوءِ يُوهِمُ أَنَّ اسْتِيعَابَ التَّرَابِ لَعَلَّه مُشْرُوطٌ فِيهِ، كَمَا أَنَّ فِي الْوُضوءِ بِشَرْطِ اسْتِيعَابِ الْمَاءِ كُلِّ الْمَغْسُولِ: دَفَعَهُ بَأَنَ اسْتِيعَابِ وَإِنْ كَانَ مُشْرُوطاً، إِلَّا أَنَّ اسْتِيعَابَ التَّرَابِ سَائِرَ الْعُضْوِ لَا يَشْتَرُطُ. ودلالة الرواية على هذا المعنى ظاهرة؛ فإن استيعاب التراب لو كان مقصوداً =

سهر: قوله: وبه قال عطاء: أي وبما ذكر من أن فاقد الماء في الحضر الخائف فوت الوقت يتيمم. (عمدة القاري) قوله: بالجرف: بضم الجيم والراء وقد يسكن، موضع على ثلاثة أميال من المدينة إلى جهة الشام. (الخيز الجاري) قوله: بكسر الميم وقد يفتح وفتح الموحدة، الموضع الذي يحبس فيه الإبل، وهو على ميل أو ميلين من المدينة. وفي «القاموس»: «مرید النعم» كمنبر، موضع قرب المدينة، قال العيني: الأصل جواز التيمم لعادم الماء، سواء كان في المصر أو خارجه؛ لعدم النصوص.

قوله: من نحو بئر جمل: أي من جهة الموضع الذي يعرف بـ«بئر جمل» بالجيم والميم المفتوحين. ووجه المطابقة للترجمة هو أنه ^{١٠} لما تيمم في الحضر ليرد السلام دل ذلك أنه إذا خشي فوات الوقت في الصلاة في الحضر أن له التيمم، بل ذلك أكد. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: يحيى: هو ابن عبد الله بن بكير. الليث: هو ابن سعد. جعفر: ابن ربيعة بن شريحيل، الكندي. آدم: هو ابن أبي إياس، العسقلاني. شعبة: هو ابن الحجاج، العتكي. الحكم: هو ابن عتيبة. ذر: هو ابن عبد الله، الهمداني.

سند: قوله: فسلم عليه فلم يرد النبي ﷺ حتى أقبل إلخ: كأنه بني الأمر على أن التيمم غير مشروع مع القدرة على استعمال الماء، فلا بد ههنا من اعتبار الماء مفقوداً لذلك، وحينئذ فهذا الحديث دل على أن التيمم مشروع في الحضر عند فقد الماء لغیر الصلاة، فكذلك للصلاة؛ إذ لا دليل على الفرق بينهما، بل الحاجة في الصلاة أتم لفرضية الطهارة لها، فإذا شرع لغيرها مع قلة الحاجة فلها مع كثرة الحاجة بالأولى، وحينئذ فقولته تعالى: ﴿وَأَنْ كُنْتُمْ مَرَضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ (النساء: ٤٣) ليس للتخصيص، بل لأن الحاجة عادة لا تكون إلا هنالك، والله تعالى أعلم.

عَنْ أَبِيهِ عليه السلام قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه فَقَالَ: إِنِّي أَجَنَّبْتُ فَلَمْ أُصِبِ الْمَاءَ. فَقَالَ عَمَارُ بْنُ يَاسِرٍ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: أَمَا تَذْكُرُ أَنَّا كُنَّا فِي سَفَرٍ أَنَا وَأَنْتَ فَأَجَنَّبْنَا، فَأَمَّا أَنْتَ فَلَمْ تُصَلِّ، وَأَمَّا أَنَا فَتَمَعَّكَتُ فَصَلَّيْتُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ هَكَذَا». فَضَرَبَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِكَفِّهِ الْأَرْضَ، وَنَفَعَ فِيهِمَا ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفَيْهِ.

هذا موضع الترجمة

٤- بَابُ التَّيْمُمِ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَيْنِ

٤٨/١

٣٣٩- حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي الْحَكَمُ عَنْ ذَرٍّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَى،
ابن الحجاج

ابن عبد الله المنذاني. (رس)

١. أنا: وللأصلي: «إذ». ٢. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: وللأصلي: «فقال صلى الله عليه وسلم». ٣. هكذا: وللمستلمي والحموي: «هذا».
٤. فضرِبَ النبي صلى الله عليه وسلم بكفيه الأرض: وللأصلي: «فضرِبَ بكفيه في الأرض»، وفي نسخة: «فضرِبَ بكفيه الأرض».
٥. حدثنا: كذا لابن عساكر والأصلي وأبوي ذر والوقت، وللمستلمي: «أخبرنا». ٦. قال أخبرني: كذا لكريمة والأصلي، وفي نسخة: «عن».
٧. عن سعيد بن عبد الرحمن: كذا لأبوي ذر والوقت، وللمستلمي والحموي: «عن ابن عبد الرحمن».

ترجمة = لَمَّا نَفَخَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فِي يَدَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَقْلِلُ التَّرَابَ، وَتَقْلِيلُهُ خِلَافُ الْمَقْصُودِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ. انْتَهَى فِي «هَامِشِهِ»: فِي التَّرْجُمَةِ أَمْرَانِ، الْأَوَّلُ: غَرَضُ الْمُنْصِفِ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ، وَأَجَادَ الشَّيْخُ - قَدَسَ سِرُّهُ - فِي وَجْهِهِ كَمَا سَتَرَى. وَالْأَمْرُ الثَّانِي: أَنَّ النِّفْخَ مُوجُودٌ فِي الرَّوَايَةِ نَصًّا، فَلِمْ يُوَبِّ عَلَى الْإِمَامِ الْبَخَارِيِّ بِلَفْظِ: «هَلْ» الْمَشْعُرُ إِلَى التَّرَدُّدِ؟ قَالَ الْحَافِظُ: إِنَّمَا تَرْجَمَ بِلَفْظِ الْاسْتِفْهَامِ؛ لِئَنَّهُ عَلَى أَنْ نَفْخَهُ عَلَيْهِ ١- يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ عُلِقَ بِيَدِهِ الشَّرِيفَةِ. ٢- أَوْ لِنَقِيلِ شَيْءًا مِنَ التَّرَابِ لَهُ كَثْرَةٌ. ٣- وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِبَيَانِ التَّشْرِيعِ؛ وَمِنْ ثَمَّ تَمَسَّكَ بِهِ مَنْ أَجَازَ التَّيْمُمَ بِغَيْرِ التَّرَابِ زَاعِمًا أَنْ نَفْخَهُ يَدِلُّ عَلَى أَنَّ الْمَشْتَرَطَ فِي التَّيْمُمِ الضَّرْبُ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ عَلَى ذَلِكَ، فَلَمَّا كَانَ هَذَا الْفِعْلُ مُحْتَمَلًا لَمَّا ذَكَرَهُ أَوْرَدَهُ بِلَفْظِ الْاسْتِفْهَامِ. اهـ وَبِهِ قَالَ الْعَيْنِيُّ مَعَ تَرْجِيحِ الثَّلَاثِ وَإِضَافَةِ الرَّابِعِ أَنَّهُ لَا وَجْهَ لَهُ، إِذْ قَالَ: وَتَوَيَّبَ الْبَخَارِيُّ أَيْضًا بِالْاسْتِفْهَامِ غَيْرَ سَدِيدٍ. انْتَهَى مُخْتَصَرًا وَلَا يَبْعُدُ عِنْدِي أَنَّهُ أَشَارَ بِلَفْظِ «هَلْ» إِلَى أَنَّ ظَاهِرَ الْحَدِيثِ النِّفْخُ، وَقَدْ وَرَدَ فِي فَضْلِ تَرَابِ الْعِبَادَاتِ رَوَايَاتٌ كَثِيرَةٌ. مِنْهَا: أَحَادِيثُ غِبَارِ الْجِهَادِ. وَمِنْهَا: قَوْلُهُ صلى الله عليه وسلم لِمَاعِذٍ: «غُفِرَ وَجْهَكَ فِي التَّرَابِ» وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الرِّوَايَاتِ. قَالَ الْحَافِظُ: وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ التَّنْظِيفَ مُطْلُوبٌ شَرْعًا، وَالْغِبَارُ أَثَرُ الْجِهَادِ وَإِذَا انْقَضَى فَلَا مَعْنَى لِبَقَائِهِ، بِخِلَافِ الْوُضُوءِ، فَاَلْمَقْصُودُ مِنْهُ الصَّلَاةُ، فَاسْتَحَبَّ بَقَاءُ أَثَرِهِ حَتَّى يَحْصَلَ الْمَقْصُودُ، فَافْتَرَقَا. وَهَذَا الْمَعْنَى بَعِيْنُهُ مَوْجُودٌ فِي التَّيْمُمِ؛ وَلِذَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ الْبَخَارِيُّ بِلَفْظِ «هَلْ» عِنْدِي.

وفي «تراجم شيخ المشايخ»: النِّفْخُ مُسْتَحَبٌّ إِذَا تَعَلَّقَ بِالْأَعْضَاءِ غِبَارٌ كَثِيرٌ؛ تَحَرُّرًا عَنِ الثَّلَّةِ. اهـ كَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى الْوَجْهِ الثَّانِي مِنَ الْوُجُوهِ الْمَذْكُورَةِ فِي كَلَامِ الْحَافِظِ. وَيَمَكُنُ عِنْدِي وَجْهٌ آخَرٌ أَيْضًا يَلِيقُ بِشَأْنِ الْبَخَارِيِّ، وَهُوَ أَنَّ نَفْخَهُ صلى الله عليه وسلم فِي حَدِيثِ الْبَابِ لَيْسَ لِتَرَابِ التَّيْمُمِ؛ لِأَنَّهُ صلى الله عليه وسلم لَمْ يَتَيَمَّمْ إِذْ ذَاكَ فِي الْحَقِيقَةِ، بَلْ أَرَاهُ كَيْفِيَّةَ التَّيْمُمِ، فَنَفْخَ فِيهِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَمْ يَكُنْ تَرَابَ التَّيْمُمِ حَتَّى يَعْدَ مَعَ تَرَابِ الْغِبَارِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَتَبَّهَ الْإِمَامُ بِلَفْظِ «هَلْ» إِلَى التَّرَدُّدِ فِي أَنْ يَنْفَخَ تَرَابَ التَّيْمُمِ أَيْضًا أَمْ لَا؟ وَوَجْهَ التَّرَدُّدِ كَوْنُ هَذَا التَّرَابِ أَثَرُ الْعِبَادَةِ، بِخِلَافِ التَّرَابِ الَّذِي اتَّحَقَّ بِيَدِهِ الشَّرِيفَةِ فِي الْإِرَاءَةِ، فَتَأَمَّلْ فَإِنَّهُ لَطِيفٌ. انْتَهَى مُخْتَصَرًا مَا فِي هَامِشِ «اللامع».

قوله: باب التيمم للوجه والكفين: في «تراجم شيخ المشايخ»: مذهب المؤلف في هذه المسألة مثل ما يقوله أصحاب الظواهر وبعض المجتهدين من أن التيمم للوجه والكفين فقط، ولا يلزم المسح إلى المرفقين، خلافاً للجمهور. وهم يقولون: إن قوله: «إنما يكفيه...» حصرٌ إضافيٌّ بالنسبة إلى نفي التمرغ فقط، وليس معناه إثبات الضربة الواحدة ومسح الكفين فقط؛ بدليل ما أورده في «الصحیح» مرفوعاً: أَنَّهُ صلى الله عليه وسلم ضَرَبَ ضَرْبَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا لِلْوَجْهِ، وَالْأُخْرَى لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمَرْفُقَيْنِ. اهـ وفي هامش «اللامع»: اعلم أن الأئمة اختلفوا في التيمم في الموضوعين، الأول: في عدد الضربات، فقال الإمام أحمد: التيمم ضربة للوجه والكفين، وإليه ميل البخاري كما جزم به في الترجمتين، الأولى هذه. والثانية تأتي في آخر التيمم «باب التيمم ضربة». وقالت الخنيفة والشافعية: التيمم ضربتان. ومالك روايتان كالمذهبين، والثالثة المرجحة في فروعه: الضربة الواحدة فريضة، والثانية سنة. والموضع الثاني: في مقدار اليدين، وهو الكفان فقط عند أحمد والشافعي في القدم، وإليه ميل البخاري، وإلى المرفقين عند الشافعية والخنيفة، وهما روايتان لمالك. اهـ

سهر: قوله: فقال عمار إلخ: [إنما قاله عمار حين قال عمر: «أما أنا فلم أكن أصلي حتى أجد ماء»، كما رواه أبو داود.]

* أسماء الرجال: عن أبيه: عبد الرحمن الصحابي، الخزاعي الكوفي. حجاج: هو ابن منهل، الأنطاقي. شعبة: ومن بعده هم السابقون.

سند: قوله: إنما كان يكفيك هكذا: قد استدل المصنف بهذا الحديث على عدم لزوم الذراعين في التيمم في موضع، وعلى عدم وجوب الضربة الثانية في موضع آخر، وكذا سيجيء في روايات هذا الحديث أنه صلى الله عليه وسلم قدم في هذه الواقعة الكفين على الوجه، فاستدل به القائل بعدم لزوم الترتيب، فلعن القائل بخلاف ذلك يقول: إن هذا الحديث ليس مسوقاً لبيان عدد الضربات، ولا لبيان تحديد اليد في التيمم، ولا لبيان عدم لزوم الترتيب، بل ذلك أمر مفوض إلى أدلة خارجة، وإنما هو مسوق لرد ما زعمه عمار من أن الجنب يستوعب البدن كله. والقصر في قوله: «إنما يكفيك» معتبر بالنسبة إليه، كما هو القاعدة أن القصر يعتبر بالنظر إلى زعم المخاطب. فالعنى إنما يكفيك استعمال الصعيد في عضوين، وهما: الوجه واليد، وأشار إلى اليد بالكف، ولا حاجة إلى استعماله في تمام البدن، وعلى هذا يستدل على عدد الضربات وتحديد اليد ولزوم الترتيب أو عدمه بأدلة أخرى، كحديث: «التيمم ضربة للوجه وضربة للذراعين إلى المرفقين»، وغير ذلك؛ فإنه حديث صحيح كما نص عليه بعض الحفاظ، وهو مسوق لمعرفة عدد الضربات وتحديد اليد، فيقدم على غير المسوق لذلك، والله تعالى أعلم.

عَنْ أَبِيهِ سهر قَالَ: قَالَ عَمَّارٌ بِهِذَا. وَضَرَبَ شُعْبَةُ يَدَيْهِ الْأَرْضَ، ثُمَّ أَذْنَاهُمَا مِنْ فِيهِ، ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ. مقول الحجاج

وَقَالَ النَّضْرُ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ: سَمِعْتُ دَرًّا عَنِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَى. قَالَ الْحَكَمُ: وَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابن شميل ابْنِ أَبِيزَى، عَنْ أَبِيهِ ابن عتيبة، (فس) قَالَ عَمَّارٌ.

٣٤٠- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ دَرٍّ، عَنِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَى، عَنْ أَبِيهِ سهر: أَنَّهُ شَهِدَ عُمَرَ، وَقَالَ لَهُ عَمَّارٌ: كُنَّا فِي سَرِيَّةٍ فَأَجَبْنَا، وَقَالَ: تَقَلَّ فِيهِمَا. أي مكان «فتح فيهما»

٣٤١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ دَرٍّ، عَنِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَى، عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ سهر قَالَ: قَالَ عَمَّارٌ لِعُمَرَ: تَمَعَّكْتُ فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: «يَكْفِيكَ الْوَجْهُ وَالْكَفَيْنِ». تمرغت

٣٤٢- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ إِبرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ دَرٍّ، عَنِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ سهر قَالَ: شَهِدْتُ عُمَرَ قَالَ لَهُ عَمَّارٌ. وَسَاقَ الْحَدِيثَ.

٣٤٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ دَرٍّ، عَنِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَى، عَنْ أَبِيهِ سهر قَالَ: قَالَ عَمَّارٌ: فَضَرَبَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَدَيْهِ الْأَرْضَ، فَمَسَحَ وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ. ابن ياسر

١. بهما: كذا للأصيلي وأبي ذر. ٢. ابن أبيزى: كذا لابن عساكر.

٣. قال عمار: وفي نسخة بعده: «الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء». ٤. عن: وللأصيلي وأبي ذر: «سمعت».

٥. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا». ٦. الوجه والكفين: كذا لكرمة وأبوي ذر والوقت، ولابن عساكر والأصيلي: «الوجه والكفان».

٧. ابن أبيزى: كذا للشمسي وأبي ذر. ٨. قال: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «فقال».

٩. بيده: وفي نسخة: «بيديه».

سهر: قوله: بهذا: أشار به إلى سياق المتن الذي قبله من رواية آدم، وهو كذلك إلا أنه ليس في رواية حجاج قصة عمر. (عمدة القاري وفتح الباري)

قوله: وكفيه: يستنبط منه أن التيمم هو مسح الوجه والكفين لا غير، وإليه ذهب جماعة، منهم: أحمد وإسحاق. وقد ذكرنا أن المراد من هذا الحديث بيان صورة الضرب للتعليم، لا لبيان جميع ما يحصل به التيمم. وقال بعضهم: سياق الكلام يدل على أن المراد جميع ما يحصل به التيمم؛ لأن ذلك هو الظاهر من قوله: «إنما يكفيك». قلت: قال الطحاوي وغيره: إن حديث عمار لا يصلح حجة في كون التيمم إلى الكفين أو المرفقين أو الإبطين، وذلك لاضطراره، ولذلك قال الترمذي: وضعف بعض أهل العلم حديث عمار في التيمم. (عمدة القاري) قوله: قال الحكم إلخ: [أشار إلى أن الحكم كما سمع هذا الجزء من ذر سمعه أيضا من شيخ ذر، وهو سعيد بن عبد الرحمن. (عمدة القاري)]

قوله: يكفيك الوجه والكفين: بالنصب رواية أبي ذر وكرمة. وفي رواية الأصيلي وغيره: «والكفان» بالرفع، وهو الظاهر؛ لأنه معطوف على «الوجه»، وهو مرفوع على الفاعلية. والأحسن في وجه النصب: أن تكون الواو بمعنى «مع». قال الكرماني: الواو بمعنى «مع»، أو الأصل: «مسح الوجه والكفين»، فحذف المضاف، وبقي المجرور به على ما كان عليه. انتهى قلت: على قوله هذا ينبغي أن يكون «الوجه» أيضا مجرورا كـ «الكفين»، وهذا أوجه إن صحت الرواية، قاله العيني. وفي «الفتح»: بالنصب فيهما على المفعولية، والتقدير: «يكفيك أن تمسح الوجه والكفين». انتهى

* أسماء الرجال: سليمان: ابن حرب، الأزدي الواسطي البصري، والباقون هم السابقون. شعبة: ابن الحجاج. الحكم: ابن عتيبة مصغرا. ذر: ابن عبد الله، الهمداني.

ابن عبد الرحمن: اسمه سعيد. مسلم: الفراهيدي البصري. غندر: هو محمد بن جعفر.

٥- بَابُ: الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ يَكْفِيهِ مِنَ الْمَاءِ

وَقَالَ الْحَسَنُ: * يُجْزِيهِ التَّيْمُمُ مَا لَمْ يُحْدِثْ. وَأَمَّ ابْنُ عَبَّاسٍ * ^{ترجمة} وَهُوَ مُتَيَّمٌ. وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ عَلَى ^{ترجمة} السَّبْحَةِ وَالتَّيْمُمِ بِهَا. ^{سهر} أَي يَكْفِيهِ التَّيْمُمُ الْوَاحِدُ مَا لَمْ يُحْدِثْ

٣٤٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى * بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ * عَنْ عِمْرَانَ * ^٣ قَالَ: كُنَّا فِي سَفَرٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَإِنَّا أَسْرَيْنَا، حَتَّى كُنَّا فِي آخِرِ اللَّيْلِ وَقَعْنَا وَقْعَةً، وَلَا وَقْعَةً أَحْلَى عِنْدَ الْمُسَافِرِ مِنْهَا، فَمَا أَيْقَظَنَا إِلَّا حَرُّ الشَّمْسِ. فَكَانَ أَوَّلُ مَنْ اسْتَيْقَظَ فَلَانٌ ثُمَّ فَلَانٌ ثُمَّ فَلَانٌ - يُسَمِّيهِمْ أَبُو رَجَاءٍ فَنَسِيَ عَوْفٌ - ثُمَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الرَّابِعُ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا نَامَ لَمْ يُوقِظْهُ حَتَّى يَكُونَ هُوَ يَسْتَيْقِظُ؛ لِأَنَّا لَا نَدْرِي مَا يُحْدِثُ لَهُ فِي نَوْمِهِ. ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠}

فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ عُمَرُ وَرَأَى مَا أَصَابَ النَّاسَ - وَكَانَ رَجُلًا جَلِيدًا - فَكَبَّرَ وَرَفَعَ صَوْتَهُ بِالتَّكْبِيرِ، فَمَا زَالَ يُكَبِّرُ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالتَّكْبِيرِ حَتَّى اسْتَيْقَظَ لِصَوْتِهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ شَكُّوا إِلَيْهِ الَّذِي أَصَابَهُمْ، فَقَالَ: «لَا صَبْرَ - أَوْ لَا يَصْبِرُ - ارْتَحِلُوا». فَارْتَحَلَ فَسَارَ غَيْرَ بَعِيدٍ ثُمَّ نَزَلَ، فَدَعَا بِالْوُضُوءِ فَتَوَضَّأَ، وَنُودِيَ بِالصَّلَاةِ فَصَلَّى بِالنَّاسِ.

١. مسدد: ولأبي ذر بعده: «ابن مسرهد». ٢. حدثنا: كذا لابن عساكر والأصيلي، وفي نسخة: «حدثني». ٣. عن عمران: وفي نسخة: «قال: حدثنا عمران».
٤. حتى: وفي نسخة بعده: «إذا». ٥. فما: وفي نسخة: «وما». ٦. فكان: كذا للأصيلي وأبي ذر، وفي نسخة: «وكان». ٧. نوقظه: وفي نسخة: «يوقظ».
٨. لصوته: وفي نسخة: «بصوته». ٩. فقال: وفي نسخة: «قال». ١٠. فارتحل: ولابن عساكر: «فارتحلوا».

ترجمة: قوله: باب الصعيد الطيب إلخ: قال الحافظ: هذه الترجمة لفظ حديث، بسط الحافظ في ترجمته، كما في هامش «اللامع». وفيه: قال شيخ المشايخ في «التراجم»: غرضه من عقد الباب إثبات أن التراب له حكم الماء عند عدم وجدانه، فإذا تيمم يصلي بها ما شاء من الفرائض والنوافل ما لم يحدث، كما هو حكم الماء. وهذا مذهب أبي حنيفة خلافاً للشافعي وغيره من الأئمة. ومحل الاستشهاد في حديث الباب قوله ﷺ: «عليك بالصعيد؛ فإنه يكفيك»؛ لأن الظاهر التبادر من الكفاية أن يكون له حكم الماء، وإلا كانت الكفاية ناقصة، مع أن المطلق ينصرف إلى الكامل. اهـ قلت: ويوضح مراد المصنف إيراد أثر الحسن في الترجمة، فهو نص في وفاق الحنفية. قال الحافظ: وهو أصرح في مقصود الباب، وأشار المصنف بهذا الباب إلى أن التيمم يقوم مقام الوضوء. وهذه المسألة وافق فيها البخاري الكوفيين والجمهور ... إلى آخر ما في «هامشه».

وفيه: وما جمع الحافظ في كلامه الكوفيين والجمهور: تسامح منه وإجمالاً مُخِلٌّ. وتوضيح ذلك أن ههنا مسألتين طالما يلتبس فيهما في النقل، وبُسطنا في «الأوجز»، الأولى: أن التيمم بمنزلة الوضوء عند الحنفية وإليه ميل البخاري، فيصلي به إلى متى شاء، وبه قال أهل الظاهر، وهو رواية عن أحمد، والمشهور عنه وبه قال مالك والشافعي: أنه لا بد من التيمم في كل وقت صلاة مفروضة. والمسألة الثانية: ما قال الموفق: وله أن يصلي به ما شاء من الصلاة، فيصلي الحاضرة، ويجمع بين الصلاتين، ويقضي الفوائت، ويتطوع قبل الصلاة وبعدها. وقال مالك والشافعي: لا يصلي به فرضين. اهـ وفي «الهداية»: ويصلي بتيممه ما شاء من الفرائض والنوافل. اهـ

قوله: وأم ابن عباس: قال الحافظ: أشار المصنف بذلك إلى أن التيمم يقوم مقام الوضوء، ولو كانت الطهارة به ضعيفة لما أمَّ ابن عباس وهو متيمم من كان متوضئاً. اهـ

قوله: على السبخة: قال الحافظ: هذا الأثر يتعلق بقوله في الترجمة: «الصعيد الطيب» أي المراد «بالطيب» الطاهر.

سهر: قوله: السبخة: بمهملة وموحدة ثم معجمة، مفتوحات كلها، هي الأرض المالحة لا تكاد تنبت، وإذا قلت: «أرض سبخة» كسرت الباء. ومطابقته للترجمة من حيث إن معنى «الطيب» الطاهر، والسبخة طاهرة. من «الفتح والعين» قوله: فكان أول: بالنصب؛ لأنه خبر «كان»، و«فلان» بالرفع على الاسمية. وقوله: «الرابع» صفة لـ «عمر» أو خبره، وجوز ابن حجر نصبه على أنه خبر «كان». (الخبر الجاري) قوله: فلان ثم إلخ: وقد سمي البخاري في «علامات النبوة» أول من استيقظ أبو بكر، ويشبهه - والله أعلم - أن يكون الثاني هو عمران راوي القصة؛ لأن ظاهر سياقها أنه شاهد ذلك، والثالث من شارك عمران في رواية هذه القصة، وهو ذو مخبر. (فتح الباري) قوله: فقال لا يصبر: [لأنهم لم يعملوا ذلك. (عمدة القاري)]

* أسماء الرجال: وقال الحسن: البصري، فيما هو موصول عند عبد الرزاق. وأم ابن عباس: هذا وصله البيهقي وابن أبي شيبة بإسناد صحيح. مسدد: ابن مسرهد. يحيى: القطان. عوف: الأعرجي. أبو رجاء: عمران بن ملحان، العطاردي. عمران: ابن حصين، الخزاعي.

فَلَمَّا انْقَضَ مِنْ صَلَاتِهِ إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ مُعْتَزِلٍ لَمْ يُصَلِّ مَعَ الْقَوْمِ، قَالَ: «مَا مَعَكَ يَا فَلَانُ، أَنْ تُصَلِّيَ مَعَ الْقَوْمِ؟» قَالَ: أَصَابَتْني جَنَابَةٌ وَلَا مَاءَ. قَالَ: «عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ؛ فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ».

أبي النضر
هذا موضع الترجمة. (ع)

ثُمَّ سَارَ النَّبِيُّ ﷺ فَاشْتَكَى إِلَيْهِ النَّاسُ مِنَ الْعَطَشِ فَتَزَلَّ، فَدَعَا فَلَانًا - كَانَ يُسَمِّيهِ أَبُو رَجَاءٍ نَسِيَهُ عَوْفٌ - وَدَعَا عَلِيًّا فَقَالَ: «أَذْهَبَا قَابِغِيَا الْمَاءَ». فَانْطَلَقَا فَتَلَقَّيَا امْرَأَةً بَيْنَ مَرَادَتَيْنِ - أَوْ سَطِيحَتَيْنِ - مِنْ مَاءٍ عَلَى بَعِيرٍ لَهَا، فَقَالَا لَهَا: أَيْنَ الْمَاءُ؟ قَالَتْ: عَهْدِي بِالْمَاءِ أُمِسَ هَذِهِ السَّاعَةَ، وَنَفَرْنَا خُلُوفًا. قَالَا لَهَا: انْطَلِقِي إِذَا. قَالَتْ: إِلَى أَيْنَ؟ قَالَا: إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَتْ: الَّذِي يُقَالُ لَهُ: الصَّابِيُّ؟ قَالَا: هُوَ الَّذِي تَغْنِينُ، فَانْطَلِقِي.

بالهمزة وبغيرها. (ع) ترديد

فَجَاءَ بِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَحَدَّثَاهُ الْحَدِيثَ. قَالَ: فَاسْتَنْزَلُوهَا عَنْ بَعِيرِهَا، وَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ بِإِنَاءٍ، فَفَرَّغَ فِيهِ مِنْ أَفْوَاهِ الْمَرَادَتَيْنِ - أَوْ السَّطِيحَتَيْنِ - وَأَوْكَأَ أَفْوَاهَهُمَا، وَأَطْلَقَ الْعَزَالِي، وَنُودِيَ فِي النَّاسِ: أَسْفُوا وَاسْتَقُوا. فَسَقَى مَنْ سَقَى، وَاسْتَقَى مَنْ شَاءَ، وَكَانَ آخِرُ ذَلِكَ أَنْ أَعْطَى الَّذِي أَصَابَتْهُ الْجَنَابَةُ إِنَاءً مِنْ مَاءٍ، قَالَ: «أَذْهَبْ، فَأَفْرِغْهُ عَلَيْكَ». وَهِيَ قَائِمَةٌ تَنْظُرُ إِلَى مَا يُفْعَلُ بِمَائِهَا، وَإِيمُ اللَّهِ لَقَدْ أَقْلَعَ عَنْهَا، وَإِنَّهُ لِيُحَيِّلَ إِلَيْنَا أَنَّهَا أَشَدُّ مِلَاءً مِنْهَا حِينَ ابْتَدَأَ فِيهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اجْمَعُوا لَهَا». فَجَمَعُوا لَهَا مِنْ بَيْنِ عَجْوَةٍ وَدَقِيقَةٍ وَسُوقَةٍ، حَتَّى جَمَعُوا لَهَا طَعَامًا، فَجَعَلُوهُ فِي ثَوْبٍ، وَحَمَلُوهَا عَلَى بَعِيرِهَا، وَوَضَعُوا الثَّوْبَ بَيْنَ يَدَيْهَا، فَقَالَ لَهَا: «تَعْلَمِينَ مَا رَزَيْنَا مِنْ مَائِكَ شَيْئًا، وَلَكِنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي أَسْقَانَا».

ما نقصنا. (ف)

١. قال: وفي نسخة: «فقال». ٢. قال: وفي نسخة: «فقال». ٣. نسيه: وفي نسخة: «ونسيه». ٤. قابغيا: وفي نسخة: «قابغيا».
٥. فتلقيا: وفي نسخة: «فلقيا». ٦. خلوفا: كذا للمستمل والحموي، وللأصيلي: «خلوف». ٧. الذي: وفي نسخة: «إلى الذي».
٨. رسول الله: كذا لأبوي ذر الوقت، وفي نسخة: «النبى». ٩. ففرغ: وفي نسخة: «أففرغ». ١٠. من سقى: ولابن عساكر: «من شاء».
١١. ذلك: وفي نسخة: «ذلك». ١٢. فأفرغه: وللکشميهي: «أففرغ». ١٣. ملأه: وللحموي: «ملية». ١٤. ابتداء: وفي نسخة: «ابتدئ».
١٥. من: وفي نسخة: «ما». ١٦. ودقيقة وسويق: وفي نسخة: «دقيقة وسويق» [بالتصغير فيهما]. ١٧. فجعلوه: ولأبي ذر: «فجعلوها».
١٨. فقال لها: وفي نسخة: «وقال لها». ١٩. أسقانا: ولابن عساكر: «سقانا».

سهر: قوله: مزادتين: بفتح الميم وتخفيف الزاي، الرواية، ويجمع على مزاد ومزائد، وسميت مزادة؛ لأنه يزداد فيها جلد آخر من غيرها، ولهذا قيل: إنها أكبر من القربة، وتسمى أيضا السطيحة بفتح السين وكسر الطاء. (عمدة القاري) قوله: ونفرا خلوفا: بالنصب، قال الكرمانى: أي كان نفرا خلوفا. وفي «الفتح»: إنه منصوب على الحال الساد مسد الخبز. و«خلوف» بضم الحاء، جمع خالف، أي غيب. قال ابن عرفة: الحى خلوف، أي خرج الرجال وبقيت النساء، كذا في «العين». قوله: الصابى: يروى بالهمزة من «صبا» إذا خرج من دين إلى دين، وبغيرها من «صبا يصبو» إذا مال. وقوله: «هو الذي تغنين» فيه حسن الأدب؛ إذ لو قال: لا، لفات المقصود. أو: نعم، لم يحسن؛ إذ فيه تقرير ذلك. (عمدة القاري) قوله: فاستنزلهما: قال بعض الشراح: إنما أخذوها واستجازوا أخذ مائها؛ لأنها كانت حرية. (فتح الباري)

قوله: ففرغ: زاد الطبراني والبيهقي من هذا الوجه: «فمضمض في الماء، وأعادها في أفواه المزداتين»، وبهذه الزيادة تتضح الحكمة في ربط الأفواه بعد فتحها. وإطلاق الأفواه هنا من قبيل قوله تعالى: «فَقَدْ صَعَتَ قُلُوبُنَا» (التحرى: ٤)؛ إذ ليس لكل مزادة سوى فم واحد، وإنما حصلت البركة لمشاركة ريقه المبارك للماء. (فتح الباري وعمدة القاري) اعلم اختلاف في هذه القصة: ففي «مسلم» عن أبي هريرة: «أنه وقع عند خروجهم من خير»، ولأبي داود عن ابن مسعود: «حين أقبل النبي ﷺ من الحديبية»، وفي «مصنف عبد الرزاق»: «أن ذلك كان بطريق تبوك»، وفي رواية لأبي داود: «وفي غزوة جيش الأمراء». وذهب جماعة إلى تعدد وقوع ذلك؛ ليحصل الجمع بين الروايات. (التوشيح وفتح الباري)

قوله: اسقوا واستقوا: كل منهما أمر، والفرق بينهما: أن السقى لغيره، والاستقاء لنفسه. (عمدة القاري)

فَأَتَتْ أَهْلَهَا، وَقَدْ اخْتُبِسَتْ عَنْهُمْ. قَالُوا: مَا حَبَسَكَ يَا فُلَانَةُ؟ قَالَتْ: الْعَجَبُ، لَقِيَنِي رَجُلَانِ فَذَهَبَا بِي إِلَى هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يُقَالُ لَهُ: الصَّابِيُّ، فَفَعَلَ كَذَا وَكَذَا. فَوَاللَّهِ، إِنَّهُ لَأَسْحَرُ النَّاسِ مِنْ بَيْنِ هَذِهِ وَهَذِهِ - وَقَالَتْ يَأْصُبُغِيهَا الْوُسْطَى وَالسَّبَابِيَّةَ، فَزَعَتُهُمَا إِلَى السَّمَاءِ تَغْنِي السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ - أَوْ إِنَّهُ لَرَسُولُ اللَّهِ حَقًّا.

فَكَانَ الْمُسْلِمُونَ بَعْدُ يَعِيرُونَ عَلَى مَنْ حَوْلَهَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَلَا يُصِيبُونَ الصِّرَمَ الَّذِي هِيَ مِنْهُ، فَقَالَتْ يَوْمًا لِقَوْمِهَا: مَا أُرَى أَنَّ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ قَدْ يَدْعُونَكُمْ عَمْدًا، فَهَلْ لَكُمْ فِي الْإِسْلَامِ؟ فَأَطَاعُوهَا، فَدَخَلُوا فِي الْإِسْلَامِ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «صَبَّأً: خَرَجَ مِنْ دِينٍ إِلَى غَيْرِهِ. وَقَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ: «الْصَّبِيحُ»: فِرْقَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ يَفِرُّوْنَ الزُّبُورَ.» (أَصَبٌ): أَمِلَ.

يريد أن قوله تعالى في سورة يوسف: «أَصْبَحَ الْيَوْمَ» معناه أمل إليهم

٤٩/١ ٦- بَابُ: إِذَا خَافَ الْجُنُبُ عَلَى نَفْسِهِ الْمَرَضَ أَوِ الْمَوْتَ أَوْ خَافَ الْعَطَشَ: تَيَمَّمَ

وَيُذَكِّرُ أَنَّ عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ ؓ أَجَنَّبَ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ فَتَيَمَّمَ وَتَلَا: «وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا»، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يُعْتَفَ.

٣٤٥- حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ - هُوَ عُثْمَرُ - عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ أَبُو مُوسَى ؓ:

لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ؓ: إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ لَا يُصَلِّي؟ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: نَعَمْ، إِنْ لَمْ أَجِدِ الْمَاءَ شَهْرًا لَمْ أَصَلِّ. لَوْ رَخَّصْتُ لَهُمْ فِي هَذَا

كَانَ إِذَا وَجَدَ أَحَدُهُمُ الْبَرْدَ قَالَ هَكَذَا - يَعْنِي تَيَمَّمَ وَصَلَّى - قَالَ: قُلْتُ: فَأَيْنَ قَوْلُ عَمَارٍ لِعُمَرَ؟ قَالَ: إِنِّي لَمْ أَرِ عُمَرَ قَبَعَ يَقُولُ عَمَارٍ.

٣٤٦- حَدَّثَنَا عُمرُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ* قَالَ: سَمِعْتُ شَقِيقَ بْنَ سَلَمَةَ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ

هذا طريق آخر، وفيه تصريح بـ«حدثنا الأعمش». (ع ف)

١. قالوا: وللأصيلي: «فقالوا»، وللمستملي: «وقالوا»، وفي نسخة بعده: «لها». ٢. الرجل: كذا لأبي ذر.
٣. فكان: وفي نسخة: «وكان». ٤. بعد: كذا للأصيلي، وفي نسخة: «بعد ذلك». ٥. ما أرى: وفي نسخة: «ما أدري». ٦. أن: كذا لأبي ذر.
٧. قد: كذا لأبي ذر. ٨. قال أبو عبد الله صبا إلخ: كذا للمستملي. ٩. دين: وفي نسخة: «دينه». ١٠. تيمم: ولا بن عساكر والأصيلي: «يتيمم».
١١. وتلا: وللأصيلي: «فتلا». ١٢. ذلك: كذا للأصيلي. ١٣. فلم يعتف: ولا بن عساكر والكشميهني: «فلم يعنفه». ١٤. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا».
١٥. عن: وفي نسخة: «أخبرنا»، وفي نسخة: «حدثنا». ١٦. لم يجد الماء لا يصلي: كذا لكريمة، وللأصيلي: «لم تجد الماء لا تصلي». ١٧. نعم: كذا لابن عساكر.
١٨. كان: ولا بن عساكر: «وكان». ١٩. أحدهم: وللحموي: «أحدكم». ٢٠. حدثنا: ولأبوي ذر والوقت: «عن».

ترجمة: قوله: باب إذا خاف الجنب على نفسه إلخ: قال الحافظ: مراده إلحاق خوف المرض - وفيه اختلاف بين الفقهاء - بخوف العطش، ولا اختلاف فيه. انتهى

سهر: قوله: الصابئين: قال البيضاوي: هم قوم بين النصارى والمجوس، وقيل: أصل دينهم دين نوح، وقيل: هم عبدة الملائكة، وقيل: عبدة الكواكب، وأورده المؤلف ههنا؛ لبيان الفرق بين الصابئ المروي في الحديث والصائب المنسوب لهذه الطائفة، كذا في «القسطلاني» و«التوضيح».

* أسماء الرجال: قال أبو عبد الله: المؤلف. وقال أبو العالية: رفع بن مهرا بن الرياحي، مما وصله ابن أبي حاتم في تفسيره. ويذكر: مما وصله الدارقطني. (إرشاد الساري) بشر بن خالد: العسكري الفرائضي. محمد: ابن جعفر، البصري. شعبة: ابن الحجاج، العنكي. سليمان: الأعمش الكوفي. أبي وائل: شقيق بن سلمة، الكوفي. أبو موسى: عبد الله بن قيس، الأشعري. عمار: هو ابن ياسر. عمر: بالضم، يروي عن أبيه حفص بن غياث بن طلق، الكوفي. الأعمش: ومن بعده مروا آنفا.

وَأَبِي مُوسَى رضي الله عنه، فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى: أَرَأَيْتَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِذَا أَجْنَبَ فَلَمْ يَجِدْ مَاءً كَيْفَ يَصْنَعُ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَا يُصَلِّي حَتَّى يَجِدَ الْمَاءَ. فَقَالَ أَبُو مُوسَى: فَكَيْفَ تَصْنَعُ يَقُولُ عَمَّارٌ حِينَ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «كَانَ يَكْفِيكَ»؟ قَالَ: أَلَمْ تَرَ عُمَرَ لَمْ يَقْنَعْ بِذَلِكَ مِنْهُ؟ فَقَالَ أَبُو مُوسَى: فَدَعْنَا مِنْ قَوْلِ عَمَّارٍ، كَيْفَ تَصْنَعُ بِهَذِهِ الْآيَةِ؟ فَمَا دَرَى عَبْدُ اللَّهِ مَا يَقُولُ، فَقَالَ: إِنَّا لَوْ رَخَّصْنَا لَهُمْ فِي هَذَا لَأَوْشَكَ إِذَا بَرَدَ عَلَى أَحَدِهِمُ الْمَاءُ أَنْ يَدَعَهُ وَيَتَيْمَّمُ. فَقُلْتُ لِشَقِيقٍ: فَإِنَّمَا كَرِهَ عَبْدُ اللَّهِ لِهَذَا؟ فَقَالَ: نَعَمْ.

أي إقطع نظرك عن قول عمار

أي لم يعرف

هذا موضع الترجمة

٧- بَابُ: التَّيْمُمُ ضَرْبَةً

٥٠/١

٣٤٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ شَقِيقٍ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه، فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى: لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَجْنَبَ فَلَمْ يَجِدِ الْمَاءَ شَهْرًا، أَمَا كَانَ يَتَيْمَّمُ وَيُصَلِّي؟ قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَا يَتَيْمَّمُ وَإِنْ كَانَ لَمْ يَجِدْ شَهْرًا. فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى: فَكَيْفَ تَصْنَعُونَ بِهَذِهِ الْآيَةِ فِي «سُورَةِ الْمَائِدَةِ»: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَوْ رَخَّصَ فِي هَذَا لَهُمْ لَأَوْشَكُوا إِذَا بَرَدَ عَلَيْهِمُ الْمَاءُ أَنْ يَتَيْمَّمُوا الصَّعِيدَ.

قُلْتُ: وَإِنَّمَا كَرِهْتُمْ هَذَا لِذَا؟ قَالَ: نَعَمْ. فَقَالَ أَبُو مُوسَى: أَلَمْ تَسْمَعْ قَوْلَ عَمَّارٍ لِعُمَرَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَةٍ فَأَجْنَبْتُ، فَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ، فَتَمَرَّغْتُ فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَمَرَّغُ الدَّابَّةُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَصْنَعَ هَكَذَا».....

١. ماء: ولا بن عساكر: «الماء». ٢. منه: كذا للمستمل والأصيلي وابن عساكر وأبي ذر. ٣. ما يقول: وفي نسخة: «ما يقوله».
٤. فقال: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «قال». ٥. باب إلخ: وللکشميهني: «باب التيمم ضربة». ٦. محمد بن سلام: وللأصيلي: «محمد هو ابن سلام».
٧. أخبرنا: وللأصيلي وأبوي ذر والوقت: «حدثنا». ٨. أما كان: كذا للأصيلي وكريمة، وفي نسخة: «ما كان». ٩. بهذه الآية إلخ: كذا للکشميهني، وللأصيلي: «بهذه في سورة». ١٠. فلم تجدوا: وللأصيلي: «فإن لم تجدوا». ١١. في هذا لهم: وفي نسخة: «لهم في هذا». ١٢. الصعيد: وفي نسخة: «بالصعيد».
١٣. وإنما: وللأصيلي وأبي ذر: «فإنما». ١٤. هذا لذا: وفي نسخة: «لهذا». ١٥. فقال: ولا بن عساكر: «قال». ١٦. فلم: وفي نسخة: «ولم».

ترجمة: قوله: باب التيمم ضربة: وقد تقدم ما يتعلق بهذه الترجمة في «باب التيمم للوجه والكفين».

سهر: قوله: لهذا: أي لأجل هذا المعنى، وهو احتمال أن يتيمم المتبرد، كذا في «العيني». وفي «فتح الباري»: قال الخطابي وغيره: فيه دليل على أن عبد الله كان يرى أن المراد بالملامسة الجماع، فهذا لم يدفع دليل أبي موسى، وإلا لكان يقول له: المراد من «الملامسة» التقاء البشريتين في ما دون الجماع، وجعل التيمم بدلا من الوضوء لا يستلزم جمعه بدلا من الغسل. انتهى قال العيني: روى البخاري هذا الحديث من رواية ستة أنفس، ولم يذكر فيها جواب عمر، وذكره مسلم من طريق يحيى بن سعيد، والنسائي عن حجاج بن محمد، فقال: «لا تصل»، وهذا مشهور عن عمر، ووافقه عليه عبد الله بن مسعود، وقيل: إن ابن مسعود رجع عن ذلك. فإن قلت: كيف جاز لعمر ترك الصلاة؟ قلت: معناه أنه لم يصل بالتيمم؛ لأنه كان يتوقع الوصول إلى الماء قبل خروج الوقت، أو أنه جعل آية التيمم مختصة بالحدث الأصغر، وأدى اجتهاده إلى أن الجنب لا يتيمم. انتهى

* أسماء الرجال: محمد بن سلام: البيهقي. أبو معاوية: محمد بن خازم، الضريير.

سند: قوله: فقال إننا لو رخصنا لهم في هذا لأوشك إلخ: كأنه أشار إلى أن قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً﴾ بمعنى لم تقدروا على استعماله؛ لكونه مرتباً على قوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾، والمرضى ليس سببا لعدم وجود الماء، بل لعدم القدرة على استعماله، بخلاف السفر؛ فإنه سبب لعدم الوجود ولعدم القدرة؛ لكون عدم الوجود يوجب عدم القدرة، فإفراد عدم القدرة؛ لكونه مما يترتب على المرض والسفر جميعاً، بخلاف عدم الوجود، فإذا أريد ذلك، فلو كانت الآية شاملة لحالة الجنابة أيضاً لكان شدة البرد سبباً للتيمم في حق الجنب؛ لأنها توجب عدم القدرة على استعمال الماء في الاغتسال دون الوضوء وهو بعيد، فيلزم أن تكون الآية مخصوصة بالحدث الأصغر كما هو شأن النزول، ولزم منه حمل قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ على مس البشرة لا الجماع، فهذا منه ﷺ إقامة للدليل على تخصيص الآية، وتبيين المراد بقوله تعالى: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ﴾ لا معارضة الآية بمجرد تحييل كما يترأى، فإن مثله بعيد عن مثله، والله تعالى أعلم.

وَضَرَبَ بِكَفِّهِ ضَرْبَةً عَلَى الْأَرْضِ ثُمَّ نَفَضَهَا، ثُمَّ مَسَحَ بِهَا ظَهَرَ كَفِّهِ بِشِمَالِهِ - أَوْ ظَهَرَ شِمَالِهِ بِكَفِّهِ - ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَفَلَمْ تَرَ عُمَرَ لَمْ يَقْنَعْ بِقَوْلِ عَمَّارٍ؟ وَزَادَ يَعْلَى* عَنِ الْأَعْمَشِ* عَنْ شَقِيقٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي مُوسَى فَقَالَ أَبُو مُوسَى: أَلَمْ تَسْمَعْ قَوْلَ عَمَّارٍ لِعُمَرَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَنِي أَنَا وَأَنْتَ فَأَجْتَبْتُ فَتَمَعَّكَتُ بِالصَّعِيدِ، فَأَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْنَاهُ، فَقَالَ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ هَكَذَا». وَمَسَحَ وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ وَاحِدَةً.

٨- بَابُ

بِالتَّوْبِينَ. (قس) هذا بمنزلة الفصل عن الباب. (ج)

٣٤٨- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ* قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ* قَالَ: أَخْبَرَنَا عَوْفٌ* عَنْ أَبِي رَجَاءٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ الْخَزَاعِيُّ* أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا مُعْتَزِلًا لَمْ يُصَلِّ فِي الْقَوْمِ، فَقَالَ: «يَا فُلَانُ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ فِي الْقَوْمِ؟» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصَابَتْني جَنَابَةٌ وَلَا مَاءَ. قَالَ: «عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ؛ فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ».

١. وضرب: وفي نسخة: «فضرِبَ». ٢. بكفه: وللأصلي: «بكفيه». ٣. بهما: ولابن عساكر وأبي الوقت: «بها».
٤. فقال: وللأصلي وأبوي ذر والوقت: «قال». ٥. أفلم: كذا للأصلي وكريمة، وفي نسخة: «ألم».
٦. وزاد: ولأبوي ذر والوقت: «زاد». ٧. رسول الله: وللأصلي: «النبى».
٨. رسول الله: وللأصلي: «النبى». ٩. هكذا: وللكشميهني: «هذا».

ترجمة: قوله: باب: (بلا ترجمة) قال الحافظ: كذا للأكثر بلا ترجمة، وسقط من رواية الأصلي أصلاً. فعلى روايته هو من جملة الترجمة الماضية، وعلى الأول هو بمنزلة الفصل من الباب كنظائره. وليس في الحديث التصريح بكون الضربة مرة واحدة، والاستدلال بعدم التقييد؛ فإن المرة الواحدة أقل ما يحصل به الامتثال. اهـ وفي «تراجم شيخ المشايخ»: هذا الباب لا ترجمة له ولا يوجد في النسخ الصحيحة، وهو الصحيح. فمناسبة حديث الباب بترجمة الباب السابق باعتبار أن قوله ﷺ: «عليك بالصعيد؛ فإنه يكفيك» كما أنه عام بالنسبة إلى أنواع الصعيد، كذلك له عموم بالنسبة إلى كيفية التيمم، ويحتمل أن يكون بضربة أو ضربتين، فتأمل. اهـ والأوجه عندي أن المصنف أشار بذلك إلى دفع إيراد مشهور على الحديث السابق، بأنه إن نزلت آية التيمم فَلَمْ تَمَعَّكَ؟ وإن لم تنزل فكيف عرف أن التراب بدله؟ وحاصل ما أشار إليه البخاري أنه لعله سمع قوله ﷺ: «عليك بالصعيد» فحمله على سائر البدن. ورقم على هذا الباب شيخ الهند - نور الله مرقده - نقطة واحدة التي هي علامة حذف الترجمة؛ تشجيعاً للأذهان، وما ذكرته من المناسبة جدير أن يدخل في توجيه شيخ الهند نور الله مرقده.

ثم براعة الاختتام عند الحافظ في قوله: «فإنه يكفيك»؛ فإنه إشارة إلى أن الكفاية بما أورده. والأوجه عند هذا الفقير على أنه لفظ «عليك بالصعيد»؛ فإنه إشارة إلى دخول القبر:

مَنْ مَاتَ مِثْلَ مَسْئَلِي

أَحْبَابُ وَنِيَادِكِي

ويحتمل أن تكون البراعة في قوله «معتزلاً» أيضاً؛ فإنه حالة دخول القبر؛ فإنه معتزل عن الدنيا وما فيها.

سهر: قوله: بكفه ضربة: ويروى: «بكفيه»، وفيه دليل صريح على أن التيمم ضربة واحدة للوجه والكفين جميعاً، ولكن العامة أجابوا عن هذا الضرب المذكور أنه كان للتعليم، وليس المراد به بيان جميع ما يحصل به التيمم؛ لأن الله تعالى أوجب غسل اليدين إلى المرفقين في الوضوء في أول الآية، ثم قال في التيمم: «فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ» (المائدة: ٦)، فالظاهر أن اليد المطلقة هنا هي المقيدة في الوضوء، فافهم. (عمدة القاري) قوله: أَوْ ظَهَرَ شِمَالَهُ بِكَفِّهِ: كذا في جميع الروايات بالشك، ولأبي داود: «ثم ضرب بشماله على يمينه، وييمينه على شماله على الكفين، ثم مسح وجهه». (التوشيح) قوله: لم يقنع بقول عمار: لأنه كان حاضراً معه في تلك السفرة، ولم يتذكر القصة ارتاب في ذلك. (الكواكب الدراري)

* أسماء الرجال: زاد يعلى: هو ابن عبيد، الطنافسي الكوفي، مما وصله أحمد. والأعمش: إلى آخر السند تكرر ذكرهم. عبدان: هو لقب عبد الله بن عثمان.

عبد الله: هو ابن المبارك، المروزي. عوف: ابن أبي جميلة، الأعرابي البصري. أبي رجاء: عمران بن ملحان، العطاردي.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٧- كِتَابُ الصَّلَاةِ

١- بَابُ: كَيْفَ فُرِضَتِ الصَّلَاةُ فِي الْإِسْرَاءِ

قيل: كان ليلة السابع والعشرين من رجب. (ع)

٥٠/١

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: حَدَّثَنِي أَبُو سُفْيَانَ بْنُ حَرْبٍ فِي حَدِيثٍ هَرَقْلَ فَقَالَ: يَأْمُرُنَا - يَعْنِي النَّبِيُّ ﷺ - بِالصَّلَاةِ وَالصَّدَقِ وَالْعَقَافِ. ترجمة اسمه صحر بن حرب. (قر) الطويل أي أبو سفيان

١. الصلاة: وللمستلمي والكشميهني: «الصلوات».

ترجمة: قوله: كتاب الصلاة: قال الحافظ: قد تأملت كتاب الصلاة فوجدته مشتملاً على أنواع تزيد على العشرين، فرأيت أن أذكر مناسبتها في ترتيبها قبل الشروع في شرحها، فأقول: ١- بدأ أولاً بالشروط السابقة على الدخول في الصلاة، وهي: الطهارة، وستر العورة، واستقبال القبلة، ودخول الوقت. ٢- ولما كانت الطهارة تشتمل على أنواع أفردتها بكتاب. ٣- واستفتح «كتاب الصلاة» بذكر فرضيتها؛ لتعين وقته دون غيره من أركان الإسلام. ٤- وكان ستر العورة لا يختص بالصلاة فبدأ به لعمومه. ٥- ثم تثنى بالاستقبال للزومه في الفريضة والنافلة، إلا ما استثنى كشدة الخوف وناقلة السفر. ٦- وكان الاستقبال يستدعي مكاناً فذكر للمساجد. ٧- ومن توابع الاستقبال ستره المصلي فذكرها. ٨- ثم ذكر الشرط الباقي، وهو دخول الوقت، وهو خاص بالفريضة. ٩- وكان الوقت يشرع بالإعلام به فذكر الأذان. ١٠- وفيه إشارة إلى أنه حق الوقت، وكان الأذان إعلاماً بالاجتماع إلى الصلاة، فذكر الجماعة. ١١- وكان أهلها إمام ومأموم فذكر الإمامة. ١٢- ولما انقضت الشروط وتوابعها ذكر صفة الصلاة. ١٣- ولما كانت الفرائض في الجماعة قد تختص بهيئة مخصوصة فذكر الجمعة والخوف. ١٤- وقدم الجمعة لأكثريتها. ١٥- ثم تلا ذلك بما يشرع فيه الجماعة من التوابع فذكر العيدين والوتر والاستسقاء والكسوف. ١٦- وأخره؛ لاختصاصه بهيئة مخصوصة وهي زيادة الركوع. ١٧- ثم تلاه بما فيه زيادة سجود فذكر سجود التلاوة؛ لأنه قد يقع في الصلاة. ١٨- وكان إذا وقع اشتملت الصلاة على زيادة مخصوصة، فتلها بما يقع فيه نقص من عددها، وهو قصر الصلاة. ١٩- ولما انقضى ما يشرع فيه الجماعة ذكر ما لا يستحب فيه، وهو سائر التطوعات. ٢٠- ثم للصلاة بعد الشروع فيها شروط ثلاثة: وهي ترك الكلام وترك الأفعال الزائدة وترك المفطر، فترجم لذلك. ٢١- ثم بطلانها بختص بما وقع على وجه العمد، فاقضى ذلك ذكر أحكام السهو. ٢٢- ثم جميع ما تقدم متعلق بالصلاة ذات الركوع والسجود، فعقب ذلك بصلاة لا ركوع فيها ولا سجود، وهي الجنازة. اهـ

قلت: لا ريب في أن المناسبات التي ذكرها الحافظ أجود وألطف، ومع ذلك تظهر في بعض المواضع بدقة النظر مناسبة أئد ما ذكره الحافظ، مثلاً: ما ذكر من مناسبة أبواب السهو. الأوجه منه عندي أنها تكمل أبواب العمل في الصلاة؛ فإن الإمام البخاري لما ذكر أبواب العمل في الصلاة بدأ بالأعمال الظاهرة، ولما فرغ عنها عقبها بعمل القلب، فترجم بـ«باب تفكر الرجل الشيء في الصلاة»؛ فإنه من عمل القلب، ولما تفكر الرجل في الشيء لا بد من أن يقع السهو في الصلاة فترجم بأبواب السهو. فهي ليس بأبواب مستقلة، بل هي ثمرة التفكير داخلة في جملة أبواب العمل في الصلاة؛ ولذا ترى أنه ذكر بعدها «باب إذا كلم وهو يصلي...» و«باب الإشارة في الصلاة»، وهما من جملة أبواب العمل في الصلاة، فلو كان أبواب السهو مستقلة يقي هذا البابان غير مناسبين بالكتاب، مذكورين في غير محلها. وهكذا في مواضع أخر، سيأتي التنبيه عليها إن شاء الله في مواضعها. انتهى من هامش «اللامع»

قوله: باب كيف فرضت الصلاة في الإسراء: وهذا باب خامس من الأبواب المصدرة بـ«كيف». وفي «تراجم شيخ المشايخ»: أقول: حديث الباب من حيث إفادته أنها فرضت أولاً ليلة الإسراء خمسين، ثم تقرر الأمر على الخمس: يثبت كيفية من كيفياته. اهـ قلت: وثبت أيضاً من الحديث الثاني أنها فرضت أولاً ركعتين ثم استقر الأمر على الأربع. قال الحافظ: استفتح «كتاب الصلاة» بذكر فرضيتها؛ لتعين وقته دون غيره من أركان الإسلام. اهـ والأوجه عندي أن الإمام البخاري أشار إلى مبدأ الفريضة كما هو دأبه في أكثر أحكام الإسلام، وصرح هنا بمبدأ الفريضة نصاً دون إشارة؛ لثبوته بحديث المراج نصاً. ولفظ الترجمة نص في أن الإمام البخاري ذهب إلى أن المراج كان في ليلة الإسراء، والخلاف فيه مشهور، ولذا جمعهما في باب واحد. ولما كان المقصود في «أبواب السير» ذكر الأحوال فصلهما في بابين كما سيأتي قبيل «باب الهجرة». قال الحافظ: هذا مصير من المصنف إلى أن المراج كان في ليلة الإسراء، وقد وقع في ذلك اختلاف، فقيل: كانا في ليلة واحدة في يقظته ﷺ، وهذا هو المشهور عند الجمهور. وقيل: كانا جميعاً في ليلة واحدة في منامه. وقيل: وقفاً جميعاً مرتين في ليلتين مختلفتين: إحداها يقظة، والأخرى مناماً. وقيل غير ذلك. والحكمة في وقوع فرض الصلاة ليلة المراج أنه لما قدس ظاهراً وباطناً حين غسل بماء زمزم بالإيمان والحكمة، ومن شأن الصلاة أن يتقدمها الطهور: ناسب ذلك أن تفرض الصلاة في تلك الحالة، وليظهر شرفه في الملأ الأعلى ويصلي بمن سكنه من الأنبياء وبالملائكة، وليناجي ربه. ومن ثم كان المصلي يناجي ربه جل وعلا. اهـ قوله: وقال ابن عباس حدثني أبو سفيان إلخ: كتب شيخ المشايخ في «تراجم»: مناسبتها مع ترجمة الباب باعتبار أن فرضية الصلاة كانت في أول الإسلام حتى بلغت في أقصى مراتب الاشتهار، وشاعت في بعيد الأقطار. اهـ قال الحافظ: ومناسبتها لهذه الترجمة أن فيه إشارة إلى أن الصلاة فرضت بمكة قبل الهجرة؛ لأن أبا سفيان لم يلق النبي ﷺ بعد الهجرة إلى الوقت الذي اجتمع فيه هرقل. اهـ

سير: قوله: في الإسراء: قال العيني: واختلوا في المراج والإسراء، فقيل: إن الإسراء كان مرتين: مرة بروحه مناماً، ومرة بروحه وبدنه يقظة. وجمهور السلف والخلف على أن الإسراء كان ببدنه وروحه، وأما من مكة إلى بيت المقدس فنبص القرآن، وكان في السنة الثانية عشر من النبوة. انتهى وفي «الكرمان»: قال الزهري: كان بعد مبعثه بخمس سنين، وهو الأشبه؛ إذ لم يختلفوا في أن خديجة صلت معه بعد فرض الصلاة عليه، ولا خلاف أنها توفيت قبل الهجرة، إما بثلاث سنين وإما بخمس سنين. انتهى

قوله: والعقاف: أي الكف عن المحرمات وخوارم المروعات. قال في «الفتح»: مناسبتها للترجمة أن فيه إشارة إلى أن الصلاة فرضت بمكة قبل الهجرة، وبين الوقت وإن لم يكن من الكيفية حقيقة، لكنه من جملة مقدماتها، كما وقع نظيره في قوله: «كيف كان بدء الوحي». انتهى قال العيني: بل الوجه أن معرفة كيفية الشيء يستدعي معرفة ذاته قبلها، فأشار أولاً إلى ذاتها من حيث الفريضة، ثم إلى كيفية فرضيتها بحديث الإسراء. انتهى

٣٤٩- حَدَّثَنَا يَحْيَى * بَنْ بَكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ * عَنْ يُونُسَ * عَنِ ابْنِ شَهَابٍ * عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ^١ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ أَبُو ذَرٍّ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فُرِجَ عَنْ سَقْفِ بَيْتِي وَأَنَا بِمَكَّةَ فَتَزَلَّ جِبْرِيلُ ^{سهر} عَلَيَّ، فَفَرَجَ صَدْرِي ثُمَّ غَسَلَهُ بِمَاءٍ زَمْزَمَ، ثُمَّ جَاءَ بِطُسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ مُمْتَلِيٍّ حِكْمَةً وَإِيمَانًا، فَأَفْرَعُهُ فِي صَدْرِي ثُمَّ أَطْبَقَهُ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدَيَّ فَعَرَجَ بِي إِلَى السَّمَاءِ ^{سند}». فَلَمَّا جِئْتُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا قَالَ جِبْرِيلُ ^{سهر} عَلَيَّ لِحَاظِينَ السَّمَاءِ: افْتَحْ. قَالَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا جِبْرِيلُ. قَالَ: هَلْ مَعَكَ أَحَدٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، مَعِيَ مُحَمَّدٌ. فَقَالَ: أَأُرْسِلُ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ. فَلَمَّا فُتِحَ عَلَوْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا، فَإِذَا رَجُلٌ قَاعِدٌ عَلَى يَمِينِهِ أَسْوَدَةٌ وَعَلَى يَسَارِهِ أَسْوَدَةٌ، إِذَا نَظَرَ قَبْلَ يَمِينِهِ ضَحِكَ، وَإِذَا نَظَرَ قَبْلَ شِمَالِهِ بَكَى، فَقَالَ: مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْإِنِّ الصَّالِحِ! قُلْتُ لَجِبْرِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا آدَمُ. وَهَذِهِ الْأَسْوَدَةُ عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ نَسَمُ بَنِيهِ، فَأَهْلُ الْيَمِينِ مِنْهُمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ، وَالْأَسْوَدَةُ الَّتِي عَنْ شِمَالِهِ أَهْلُ النَّارِ، فَإِذَا نَظَرَ عَنْ يَمِينِهِ ضَحِكَ، وَإِذَا نَظَرَ قَبْلَ شِمَالِهِ بَكَى. حَتَّى عُرِجَ بِي ^{سند} إِلَى السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ، فَقَالَ لِحَاظِنَهَا: افْتَحْ. فَقَالَ لَهُ خَازِنُهَا مِثْلُ مَا قَالَ الْأَوَّلُ، فُفْتُحَ. قَالَ أَنَسُ: فَذَكَرَ أَنَّهُ وَجَدَ فِي السَّمَاوَاتِ آدَمَ وَإِدْرِيسَ وَمُوسَى وَعِيسَى وَإِبْرَاهِيمَ، وَلَمْ يُثَبِّتْ كَيْفَ مَنَازِلُهُمْ، غَيْرَ أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّهُ وَجَدَ آدَمَ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَإِبْرَاهِيمَ فِي السَّمَاءِ السَّادِسَةِ.

١. ففرج: ولأبي ذر بعده: «عن». ٢. بي: ولابن عساكر والكشميهني وأبي ذر: «به». ٣. السماء: وفي نسخة بعده: «الدنيا». ٤. فقال: وفي نسخة: «قال». ٥. أأرسل إليه: كذا لأبي ذر، وللکشميهني: «أو أرسل إليه»، وفي نسخة: «أرسل إليه». ٦. فإذا: وللأصلي وابن عساكر: «إذا». ٧. شماله: وفي نسخة: «يساره». ٨. بي: ولابن عساكر: «به». ٩. قال: وفي نسخة: «فقال».

سهر: قوله: فرج عن سقف البيت: [ولم يدخلوا من الباب؛ لكونه أوقع في القلب فيما جاؤوا به. (عمدة القاري)] قوله: ففرج إلخ: بفتح الفاء أي شق، فإن قيل: شق الصدر إنما وقع وهو صغير، فالجواب: أنه وقع مرتين، الثانية عند الإسراء؛ تجديدًا للتطهير. وزاد ابن حجر: وثالثة عند البعث كذلك بغار حراء، أخرجه الطيالسي. (التوشيح) قوله: بطست من ذهب: قال القسطلاني: لا يقال: فيه استعمال آتية الذهب؛ لأننا نقول: إن ذلك كان قبل التحريم؛ لأنه إنما وقع بالمدينة. (إرشاد الساري) قوله: حكمة وإيمانًا: بالنصب فيهما على التمييز، أي شيئًا يحصل بملازمة الحكمة والإيمان، فأطلقا عليه تسمية للشيء باسم مسببه، أو هو تمثيل؛ لينكشف بالمحسوس ما هو معقول كمحيي الموت في هيئة كبش أملح. و«الحكمة» على ما قاله النووي عبارة عن العلم المتصف بالأحكام المشتمة على المعرفة بالله تعالى المصحوبة بنفاذ البصيرة وتهذيب النفس وتحقيق الحق والعمل به والصد عن اتباع الهوى والباطل، وقيل: هي النبوة، وقيل: هي الفهم عن الله تعالى. (إرشاد الساري) قوله: أأرسل إليه: أي للعروج به، وليس السؤال عن أصل رسالته؛ لاشتهارها في الملكوت. (إرشاد الساري) قوله: الأسودة: [بوزن أزمنة، هي الأشخاص عن كل شيء]. قوله: ولم يثبت: من «الإثبات»، أي لم يعم أبو ذر لكل نبي سماءً معينًا غير ما ذكر أنه وجد آدم في السماء الدنيا وإبراهيم في السادسة. وفي «الصحيحين» من حديث أنس عن مالك بن صعصعة: «أنه وجد في السماء الدنيا آدم، وفي الثانية يحيى وعيسى، وفي الثالثة يوسف، وفي الرابعة إدريس، وفي الخامسة هارون، وفي السادسة موسى، وفي السابعة إبراهيم»، وهو مخالف لرواية أنس عن أبي ذر: «أنه وجد إبراهيم في السادسة»، وكذا جاء في «صحيح مسلم». وأجيب بأن الإسراء إن كان مرتين فلا إشكال، وإن كان مرة فيكون أولًا رآه في السماء السادسة، ثم ارتقى معه إلى السابعة، كذا في «العيني».

* أسماء الرجال: يحيى: هو ابن عبد الله بن بكير، المخزومي. الليث: هو ابن سعد، الإمام المصري. يونس: هو ابن يزيد، الأيلي. ابن شهاب: هو محمد بن مسلم، الزهري.

سند: قوله: ثم جاء بطست من ذهب: قلت: بإذنه، بل بأمره تعالى، فصار استعمال الذهب في حقه مباحًا، بل واجبًا. فمن قال: استعمال الذهب حرام، فسؤاله ليس في محله حتى يحتاج إلى جواب، والله تعالى أعلم. قوله: ولم يثبت كيف منازلهم: فعلى هذا فينبغي حمل «ثم» في قوله: «ثم مرت موسى» ونحوه على تراخي إخبار أبي ذر، وحكاية كلامه ﷺ حتى لا ينافي قوله: «ولم يثبت كيف منازلهم»، فتأمل. وقد يقال: معنى «ثم مرت» أي أنه ﷺ قال كذلك على احتمال.

قَالَ أَنَسٌ: فَلَمَّا مَرَّ جَبْرِيلُ ^١بِالنَّبِيِّ ^٢إِذْ دَرَسَ قَالَ: مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْأَخِ الصَّالِحِ! فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا إِدْرِيسُ. ثُمَّ مَرَرْتُ بِمُوسَى فَقَالَ: مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْأَخِ الصَّالِحِ! قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا مُوسَى. ثُمَّ مَرَرْتُ بِعِيسَى فَقَالَ: مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْأَخِ الصَّالِحِ! قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا عِيسَى. ثُمَّ مَرَرْتُ بِإِبْرَاهِيمَ فَقَالَ: مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْإِبْنِ الصَّالِحِ! قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا إِبْرَاهِيمُ. قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي ابْنُ حَزْمٍ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا حَبَةَ الْأَنْصَارِيَّ كَانَا يَقُولَانِ: قَالَ النَّبِيُّ ^٣: «ثُمَّ عَرَّجَ بِي حَتَّى ظَهَرْتُ لِمُسْتَوَى أَسْمَعُ فِيهِ صَرِيفَ الْأَقْلَامِ».

معروفا ومجهولا

قَالَ ابْنُ حَزْمٍ وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: قَالَ النَّبِيُّ ^٤: «فَفَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى أُمَّتِي خَمْسِينَ صَلَاةً، فَرَجَعْتُ بِذَلِكَ حَتَّى مَرَرْتُ عَلَى مُوسَى، فَقَالَ: مَا فَرَضَ اللَّهُ لَكَ عَلَى أُمَّتِكَ؟ قُلْتُ: فَرَضَ خَمْسِينَ صَلَاةً. قَالَ: فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ؛ فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ. فَرَجَعْتُ فَوَضَعَ شَطْرَهَا. فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى، قُلْتُ: وَضَعَ شَطْرَهَا. فَقَالَ: رَاجِعْ رَبَّكَ؛ فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ. فَرَجَعْتُ فَوَضَعَ شَطْرَهَا. فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ؛ فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ. فَرَجَعْتُهُ فَقَالَ: هِيَ خَمْسٌ وَهِيَ خَمْسُونَ، لَا يُبْدَلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ. فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى فَقَالَ: رَاجِعْ رَبَّكَ. قُلْتُ: اسْتَخِيْتُ مِنْ رَبِّي.

ولا سيما إذا سمع من ربه «لا يبدل»...

ثُمَّ انْطَلَقَ بِي حَتَّى انْتَهَى بِي إِلَى السِّدْرَةِ الْمُنْتَهَى.

١. قال: وللأصيلي: «فقال». ٢. بالنبي الصالح والأخ الصالح: وللأصيلي: «بالأخ الصالح والنبي الصالح». ٣. قلت: وفي نسخة: «فقلت».
٤. قلت: وفي نسخة: «فقلت». ٥. فأخبرني: وفي نسخة: «أخبرني». ٦. أبا حبة: وللقاسبي: «أبا حبة». ٧. لمستوى: وفي نسخة: «بمستوى».
٨. ففرض الله: وللحموي: «ففرض». ٩. عز وجل: كذا للأصيلي. ١٠. فرض: وفي نسخة بعده: «علي». ١١. لا تطيق: وفي نسخة بعده: «ذلك».
١٢. فراجعت: كذا للكشيميهي، وفي نسخة: «فرجعت»، وفي نسخة: «فراجعتي». ١٣. قلت: وفي نسخة: «فقلت». ١٤. فقال: ولأبوي ذر والوقت: «قال». ١٥. راجع ربك: كذا لبحث، وفي نسخة: «ارجع إلى ربك». ١٦. فراجعت: كذا للأصيلي، ولابن عساكر: «فرجعت». ١٧. هي: وللمستمل:
- وأي ذر: «هن». ١٨. وهي: وللمستمل وأي ذر: «وهن». ١٩. راجع ربك: وللأصيلي: «ارجع إلى ربك». ٢٠. فقلت: ولأبي ذر: «قلت»، وللأصيلي بعده: «قد». ٢١. السدرة: وفي نسخة: «سدرة».

سهر: قوله: لمستوى: يفتح الواو، أي موضع مشرف يستوى عليه، وهو المصعد. وقوله: «صريف الأقلام» يفتح الصاد المهملة، أي صوت الأقلام حال الكتابة، كانت الملائكة تكتب الأقضية أو ما شاء الله أن يكتب. (الخير الجاري) قوله: قال ابن حزم: أي عن شيخه وأنس عن أبي ذر، كذا جزم به صاحب الأطراف، ويحتمل أن يكون مرسلًا من جهة ابن حزم، ومن رواية أنس بلا واسطة، «فتح الباري» وكذا في «الخير الجاري». قوله: فوضع شطرها: وفي رواية مالك بن صعصعة: «فوضع عني عشرين»، ومثله لشريك، وفي رواية ثابت: «فقط عني خمسًا». قال ابن المنير: ذكر الشطر أعم من كونه وقع دفعة واحدة، قلت: وكذا العشر، فكأنه وضع العشر في دفعتين، والشطر في خمس دفعات، أو المراد بـ«الشطر» في حديث الباب البعض، وقد حقت رواية ثابت أن التخفيف كان خمسًا خمسًا، وهي زيادة معتمدة يتعين حمل باقي الروايات عليها. (فتح الباري) قوله: السدرة المنتهى: أي الشجرة التي في أعلى السماوات. وسميت بالمنتهى؛ لأن علم الملائكة ينتهي إليها، ولم يجاوزها أحد إلا رسول الله ﷺ. (الكواكب الدراري)

سند: قوله: ففرض الله على أمتي خمسين صلاة: كأنه تعالى أراد بذلك تشريف نبيه ﷺ وإظهار فضله، حتى يخفف على أمته بمراجعتهم ﷺ. وما قالوا: «إنه لا بد للنسخ من البلاغ، أو من تمكّن المكلفين من المنسوخ» فذلك فيما يكون المراد به ابتلاعهم، والله تعالى أعلم.

قوله: فقلت استحييت من ربي: هذا يدل على أن ليس المراد بقوله: «لا يبدل القول لدي» أنه لا يمكن التغيير في الصلوات الخمس بالزيادة والنقصان؛ إذ لو كان كذلك لما كان للاعتذار بالاستحياء كبير وجه، بل كان الوجه أن يقول: إن الصلوات الخمس لا تحتمل التغيير أصلًا، فينبغي أن يقال: المراد بقوله: «لا يبدل القول» أن مساواة واحدة بعشرة لا تبدل ولا تغير، وهذه المساواة هي مضمون قوله: «وهي خمسون» كما لا يخفى. وعلى هذا فقول الحنفية بوجوب الوتر لا ينافي هذا الحديث، والله تعالى أعلم.

وَعَشِيهَا أَلْوَانٌ لَا أَدْرِي مَا هِيَ، ثُمَّ أُدْخِلْتُ الْجَنَّةَ، فَإِذَا فِيهَا حَبَائِلُ اللَّوْلُؤِ، وَإِذَا تُرَابُهَا الْمِسْكُ».

٣٥٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رضي الله عنها

قَالَتْ: فَرَضَ اللَّهُ الصَّلَاةَ حِينَ فَرَضَهَا رُكْعَتَيْنِ رُكْعَتَيْنِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ، فَأَقَرَّتْ صَلَاةَ السَّفَرِ، وَزَيْدٌ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِ.

٥١/١ - ٢- بَابُ وَجُوبِ الصَّلَاةِ فِي الثِّيَابِ وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾

أراد بالزينة ما يورث العورة (الأعراف: ٣١)

وَمَنْ صَلَّى مُلْتَحِفًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، وَيُذَكِّرُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَزُرُّهُ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ». وَفِي إِسْنَادِهِ

نَظَرٌ، وَمَنْ صَلَّى فِي الثَّوْبِ الَّذِي يُجَامِعُ فِيهِ مَا لَمْ يَرَفِ فِيهِ أَذَى، وَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ لَا يَطُوفَ بِالْبَيْتِ غُرْبَانٌ.

استدل به على اشتراط الستر في الصلاة. (ع)

من جهة موسى بن عمير؛ لأنه منكر الحديث

١. حباثل: ولأبي ذر: «جناذب». ٢. عز وجل: كذا لابن عساكر والأصيلي، وفي نسخة: «تعالى».

٣. ومن صلى إلخ: كذا للمستملي. ٤. ما لم يرف فيه أذى: وللمستملي والحموي: «ما لم ير أذى».

ترجمة: قوله: باب وجوب الصلاة في الثياب: كتب الشيخ في «اللامع»: قلت: حاصل الترجمة أمران: ١- وجوب الستر ٢- والاكتفاء بأقل ما يحصل به التستر، وهذا الأخير له شعب وتفصيل، تبّه على أكثرها وروداً، وكل أبواب هذه الأقسام تفصيل لهذا الباب المعقود أولاً، فلا يعترض بتكرار بعض التراجم؛ فإنها تفصيل لإجمال هذا الباب، والله أعلم. اهـ. وفي «هامشه»: غرض الترجمة الرّد على المالكية؛ إذ المعروف عنهم كون التستر سنة، لا يبطّل الصلاة بتركه، ومنهم من فرق بين العامد والناسي. وحزم الإمام البخاري بالوجوب؛ لقوة الدلائل، وبه قالت الأئمة الثلاثة الباقية. اهـ. وهذا هو الأصل السادس والأربعون من أصول التراجم. ويحتمل أنه أشار بالترجمة إلى الاختلاف في قوله تعالى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ﴾ في أن الأمر للوجوب أو الندب، كما في «الأوجز». وفيه عن ابن رشد: ومن حمله على الوجوب قال: المراد به ستر العورة، ومن حمله على الندب قال: المراد بذلك الزينة الظاهرة من الرداء وغير ذلك من الملابس التي هي زينة، قالوا: ولذلك من لم يجد ما يستر به عورته لم يختلف في أنه يصلي. اهـ.

قوله: ومن صلى ملتحفاً في ثوب واحد: وفي «تراجم شيخ المشايخ»: غرضه الإشارة إلى حديث الأمر بالاستحباب لمن صلى في ثوب واحد؛ لأنه يدل على أن وجوب أصل الثياب مسلّم ثابت في الشرع، حيث لم يتعرض إلا لبيان الكيفيات من الانتحاف والاشتمال والتوشع وغيرها. وقس على هذا قوله: «ويذكر عن سلمة بن الأكوع...». اهـ. قلت: والأوجه عندي أن هذا الجزء من الترجمة والآي كلها من الأصل الستين من أصول التراجم، كما تقدّم في الجزء الأول. وفيه: أن الشراح اضطربوا في إثباتها بالحديث، وأتوا لذلك ولدفع التكرار عنها توجيهات عديدة؛ فإن هذه الترجمة ستأتي قريباً مستقلاً، وليست الترجمة عندي مثبتة (بفتح الموحدة) حتى يقال فيها ما قالوا، بل هي مثبتة (بكسر الموحدة) لوجوب الثياب. انتهى قوله: ومن صلى في الثوب الذي يجامع فيه: وكتب شيخ المشايخ في «التراجم»: احتاج في هذا الباب إلى هذا النوع من الاستدلال بالإجماع والإشارات الخفية؛ لأنه لم يرد فيه نص يدل عليه. اهـ. قال الحافظ: يشير إلى ما رواه أبو داود والنسائي وغيرهما من طريق معاوية بن أبي سفيان أنه سأل أخته أم حبيبة: «هل كان رسول الله ﷺ يصلي في الثوب الذي يجامع فيه؟ قالت: نعم، إذا لم يرف فيه أذى». وهذا من الأحاديث التي تضمنتها التراجم بغير رواية، حتى ولا التعليق. اهـ.

سهر: قوله: حباثل: بالخاء المهملة وبالموحدة، أي عقود اللؤلؤ، قاله الكرمان. قال العيني: كذا وقع لجميع رواة البخاري في هذا الموضع، وذكر جماعة منهم. وفي «الفتح»: ذكر كثير من الأئمة أنه تصحيف، وإنما هو «جناذب» بالجمجمة والنون وبعد الألف موحدة ثم ذال معجمة، كما وقع عند المصنف في أحاديث «الأنبياء»، وكذا عند غيره من الأئمة. و«الجناذب» جمع «جنذب»، معرب كند وهي القبة، كذا في «الفتح». قوله: عند كل مسجد: المراد بقوله: ﴿عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ أي عند صلاة. (عمدة القاري)

قوله: ومن صلى ملتحفاً: هكذا ثبت للمستملي، وعلى تقدير ثبوته هنا فله تعلق بحديث سلمة المعلق بعده، كما سيظهر من سياق، كذا في «الفتح».

قوله: يزوره: [أي يشد حبيب قميصه؛ لئلا يرى عورته حين يركع. (الخير الجاري)] قوله: يجامع فيه: يشير إلى ما رواه أبو داود والنسائي، وصححه ابن خزيمة وابن حبان من طريق معاوية: «أنه سأل أخته أم حبيبة: هل كان رسول الله ﷺ يصلي في الثوب الذي يجامع فيه؟ قالت: نعم، إذا لم يرف فيه أذى». وهذا من الأحاديث التي تضمنتها تراجم هذا الكتاب بغير صيغة الرواية، حتى ولا التعليق. (فتح الباري)

* أسماء الرجال: عبد الله: التنيسي. مالك: ابن أنس، الإمام. عروة: ابن الزبير بن العوام. ويذكر عن سلمة بن الأكوع: مما وصله المؤلف في «تاريخه» وأبو داود وابن خزيمة وحبان من طريق الدراوردي عن موسى بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة عن سلمة بن الأكوع.

سند: قوله: فرض الله الصلاة: أي المختلفة حضراً وسفراً، فلا يشكل بصلاة المغرب أو الفجر. وقوله: «فأقرت» معناه رجعت بعد نزول القصر في السفر إلى الحالة الأولى، بحيث كأنها كانت مقررة على الحالة الأصلية، وما ظهرت الزيادة فيها أصلاً، فلا يشكل بأن ظاهر قوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ (النساء: ١٠١) يفيد أن صلاة السفر قصرت بعد أن كانت تامة، فكيف يصح القول بأنها أقرت؟ والله تعالى أعلم.

قوله: ومن صلى ملتحفاً في ثوب واحد: أي فقد أتى بواجب الستر، وكذا قوله: «ومن صلى في الثوب الذي يجامع...» أي فقد أتى بالواجب، ومراده كذلك. ولما لم يكن هذا التفصيل مطلوباً بالإثبات بالدليل لم يصرح به في الترجمة، بل أتى به بطريق الإشارة. ووجه استدلاله بحديث: «لا يطوف بالبيت عريان» ظاهر من حيث إن الصلاة أوفر شروطاً =

٣٥١- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ ع، قَالَتْ: أُمِرْنَا أَنْ نُخْرِجَ الْخَيْضَ يَوْمَ الْعِيدَيْنِ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ، فَيَشْهَدَنَّ جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ وَدَعَوْتُهُمْ، وَتَعْتَزِلُ الْخَيْضَ عَنْ مُصَلَّاهُنَّ. قَالَتْ امْرَأَةٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِحْدَانَا لَيْسَ لَهَا جِلْبَابٌ؟ قَالَ: «لِثْلِبْسُهَا صَاحِبَتُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا».

حمار واسع هو موضع الترجمة

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا عِمْرَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ قَالَ: حَدَّثَنَا أُمُّ عَطِيَّةَ ع: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ص يَهْدَا.

٣- بَابُ عَقْدِ الْإِزَارِ عَلَى الْقَفَا فِي الصَّلَاةِ

٥١/١

وَقَالَ أَبُو حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ع: صَلَّوْا مَعَ النَّبِيِّ ص عَاقِدِي أَرْزِهِمْ عَلَى عَوَاتِقِهِمْ.

٣٥٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي وَاقِدٌ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ قَالَ: صَلَّى جَابِرٌ فِي إِزَارٍ قَدْ عَقَدَهُ مِنْ قَبْلِ قَفَاهُ، وَثِيَابُهُ مَوْضُوعَةٌ عَلَى الْمِشْجَبِ. فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ: نَصَلِّي فِي إِزَارٍ وَاحِدٍ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا صَنَعْتُ ذَلِكَ لِئَرَانِي أَحْمَقُ مِثْلَكَ، وَأَيُّنَا كَانَ لَهُ ثَوْبَانِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ص؟

فيكر علي فاطمه له جواره. (ك)

٣٥٣- حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ أَبُو مُضْعَبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الْمَوَالِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ قَالَ: رَأَيْتُ جَابِرًا يُصَلِّي

فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ وَقَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ص يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ.

١. يوم العيدين: وللمستلمي والكشميهني: «يوم العيد». ٢. مصلاه: وللمستلمي: «مصلاه»، وللكشميهني: «المصل». ٣. وقال: ولابن عساكر قبله: «قال محمد». ٤. قال حدثنا: وللأصيلي: «حدثنا». ٥. سعد: كذا للأصيلي، وفي نسخة بعده: «قال». ٦. عاقدي: وللكشميهني: «عاقدوا». ٧. فقال: وفي نسخة: «قال». ٨. ذلك: وللمحموي والكشميهني: «ذاك»، وللمستلمي: «هذا». ٩. رسول الله: وفي نسخة: «النبي». ١٠. الموالي: وفي نسخة: «الموال». ١١. ثوب: وفي نسخة: «ثوب واحد».

ترجمة = قلت: ويمكن عندي أن يستدل به بما سيأتي من قوله ص: «أو لكلكم ثوبان؟». والأوجه منه أن هذا الجزء أيضاً مثبت لما سبق، فلا يحتاج لإثباته إلى دليل. وهكذا قوله: «أمر النبي ص أن لا يطوف بالبيت عريان...» يشكل عليه بوجهين، أحدهما: عدم ثبوته بالحديث الوارد في الباب. والثاني: أن المسألة من «كتاب الحج»، وسيأتي في محله «باب لا يطوف بالبيت عريان». وعلى ما اخترته في ذلك من أنه ليس بمقصود بالذكر، بل ذكره مبالغة في وجوب الثياب للصلاة، فإنه ص منع الطواف بالبيت عرياناً، والطواف بالبيت صلاة حكماً، فكيف بالصلاة حقيقة؟ انتهى قوله: باب عقد الإزار: أي عند الضيق إذا لم يمكن الاشتغال، وسيأتي الفرق بينه وبين الباب الآتي. قوله: فقال له قائل تصلي في إزار واحد: كتب الشيخ في «اللامع»: وغرض المؤلف من إيراد مثل هذه الروايات والآثار إثبات أن الصلاة جائزة في كل أنواع الثياب، وأنه ياتر به إذا كان قصيراً، ويجعل على عاتقه إن كان صغيراً بحيث يفيد العقد على القفا، ويمكن ذلك منه، ويلتحف به إن كان فوق ذلك؛ رعاية للأؤكد فالأؤكد. اهـ

سهر: قوله: المشجب: كمنبر، هو عيدان يضم رؤوسها ويفرج بين قوائمه، توضع عليها الثياب وغيره. (فتح الباري)

* أسماء الرجال: موسى: المنقري التبوذكي. يزيد: التُّسْتَرِي، مات ١٥١ هـ. محمد: ابن سيرين. أم عطية: نُسبته بنت كعب ع. وقال عبد الله بن رجاء: مما وصله الطبراني في «الكبير». وقال أبو حازم: سلمة بن دينار، الأعرج الزاهد المدني، مما وصله المؤلف في «باب الثوب إذا كان ضيقاً». أحمد بن يونس: نسبة إلى جده، لشهرته به، وإلا فأبوه عبد الله، مات ٢٢٧ هـ. عاصم: ابن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ع. واقِد: القرشي العدوي المدني. محمد بن المنكدر: التابعي المشهور. جابر: ابن عبد الله، الأنصاري. مطرف: ابن عبد الله بن سليمان، الأصم المدني.

سند = وآداباً من الطواف، فاشتراط الستر للطواف يدل على اشتراطه للصلاة بالأولى. ووجه استدلاله بحديث الباب أن الستر لما كان مطلوباً لحضور المصلي الذي هو من مقدمات الصلاة فكونه مطلوباً للصلاة بالأولى، لكن قد يقال: هذا الستر ليس للصلاة، بل للاحتجاب عن الرجال، حتى يطلب للحيز، والله تعالى أعلم.

ترجمة

٤- بَابُ الصَّلَاةِ فِي التَّوْبِ الْوَاحِدِ مُلْتَحِفًا بِهِ

٥١/١

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ* فِي حَدِيثِهِ: «الْمُلْتَحِفُ» الْمُتَوَشَّحُ، وَهُوَ الْمُخَالِفُ بَيْنَ طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ، وَهُوَ الْإِشْتِمَالُ عَلَى مَنْكَبَيْهِ. وَقَالَتْ
أُمُّ هَانِي* رضي الله عنها: التَّحَفَ النَّبِيُّ ﷺ بِتَوْبٍ لَهُ، وَخَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ.

٣٥٤- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى* قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ قَدْ خَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ.

٣٥٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى* قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى* قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ* قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ رضي الله عنه: أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ فِي بَيْتٍ أُمِّ سَلَمَةَ، قَدْ أَلْقَى طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ.

٣٥٦- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ* قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ* عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ رضي الله عنه أَخْبَرَهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ مُشْتِمِلًا بِهِ فِي بَيْتٍ أُمِّ سَلَمَةَ وَاضِعًا طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ.

٣٥٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ أَبِي النَّضْرِ - مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ - أَنَّ أَبَا مَرْثَدَةَ - مَوْلَى أُمِّ هَانِي بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ - أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ هَانِي بِنْتَ أَبِي طَالِبٍ تَقُولُ: ذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ، فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ، وَفَاطِمَةُ ابْنَتُهُ تَسْرُهُ. قَالَتْ: فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَقَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟» فَقُلْتُ: أَنَا أُمُّ هَانِي بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ. فَقَالَ: «مَرْحَبًا بِأُمِّ هَانِي». فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ غُسْلِهِ قَامَ فَصَلَّى ثَمَانِ رَكَعَاتٍ مُلْتَحِفًا فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ،

١. و: كذا للأصلي. ٢. منكبيه: وفي نسخة بعده: «قال». [أي المؤلف. (إرشاد الساري)] ٣. وقالت: وفي نسخة: «قالت». ٤. بثوب: وفي نسخة: «في ثوب». ٥. له: كذا للكشيمهني وأبي ذر، وفي نسخة: «به». ٦. وخالف: وفي نسخة: «ثم خالف». ٧. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا». ٨. قال حدثنا: وفي نسخة: «عن». ٩. حدثنا: ولابن عساكر: «أخبرنا». ١٠. أن عمر: وفي نسخة: «عن عمر». ١١. رسول الله: وللأصلي: «النبى». ١٢. مشتملًا: وللمستمل والحموي: «مشتمل». ١٣. رسول الله: وللأصلي: «النبى». ١٤. فقلت: وللأصلي: «قلت». ١٥. بأُم: ولابن عساكر: «يا أُم ...». ١٦. ثمان: كذا لابن عساكر، وفي نسخة: «ثمانى».

ترجمة: قوله: باب الصلاة في التَّوْبِ الواحد مُلتَحِفًا: لعله أشار بذلك إلى رد ما رُوِيَ عن ابن مسعود رضي الله عنه وغيره قال: «لا تصلين في ثوب واحد وإن كان أوسع ما بين السماء والأرض».

سهر: قوله: [منصوب بفعل مقدر، أي لقيت رجلاً وسعة].

* أسماء الرجال: وقال الزهري: محمد بن مسلم بن شهاب، مما وصله ابن أبي شيبة في «مصنفه» عنه. وقالت أم هانئ: وصله المؤلف في هذا الباب، لكنه لم يقل فيه: «وخالف ...»، نعم، ثبت في «مسلم» من وجه آخر عن أبي مرة عنها. (إرشاد الساري وتقريب التهذيب) عبيد الله بن موسى: العباسي مولاهم، الكوفي. هشام: يروي عن أبيه عروة بن الزبير. عمر بن أبي سلمة: ربيب النبي ﷺ. محمد بن المثنى: العنزي. يحيى: هو ابن سعيد، القطان. هشام: ومن بعده مروا آنفاً. عبيد بن إسماعيل: الهباري الكوفي. أبو أسامة: حماد بن أسامة.

سند: قوله: وهو المخالف: أي المتوشح المخالف. قوله: «بين طرفيه» أي طرفي الثوب. قوله: «على عاتقيه» أي واضعاً مقلباً إياهما على عاتقيه من غير عقد للطرفين على القفا أو موضوعين على عاتقيه. وبه حصل الفرق بين القسم الأول وهذا القسم من كفيات اللباس، وهذا القسم لا يمكن إلا عند اتساع الثوب، والأول يطلب عند ضيقه. وقوله: «وهو الاشتمال» أي الخلاف بين الطرفين هو الاشتمال بالثوب واضعاً طرفيه. «على منكبيه» أراد بذلك كمال الإيضاح، حتى لا يشبه هذا القسم بالقسم الأول، والله تعالى أعلم.

فَلَمَّا انْصَرَفَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَزَعَمَ ابْنُ أُمِّي أَنَّهُ قَاتِلٌ رَجُلًا قَدْ أَجْرَتْهُ، فَلَانُ بْنُ هُبَيْرَةَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ يَا أُمَّ هَانِيٍّ». قَالَتْ أُمُّ هَانِيٍّ: وَذَلِكَ ضُحَى.

أي قال أو ادعى تعني علياً عليه السلام أي عازم تله

النصب على أنه بدل من «رجلاً» أو من الضمير، والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف. (ع)

أي كان ذلك وقت ضحى. (ع)

٣٥٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ* عَنِ ابْنِ شِهَابٍ* عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ* قَالَ: أَنَّ سَائِلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوَلِكُلُّكُمْ ثَوْبَانِ؟»

٥- بَابُ: إِذَا صَلَّى فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ فَلْيَجْعَلْ عَلَى عَاتِقَيْهِ

٥٢/١

٣٥٩- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ* عَنْ مَالِكٍ* عَنْ أَبِي الرَّزَّادِ* عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ* الْأَعْرَجِ* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ* قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقَيْهِ شَيْءٌ».

٣٦٠- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ* عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ* عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: سَمِعْتُهُ - أَوْ كُنْتُ سَأَلْتُهُ - قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ صَلَّى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ فَلْيُخَالِفْ بَيْنَ طَرَفَيْهِ».

٦- بَابُ: إِذَا كَانَ الثَّوْبُ ضَيِّقًا

٥٢/١

٣٦١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ* عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ* قَالَ: سَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ

١. ابن أبي: وللحموي: «ابن أبي». [لا تفاوت في مقصود؛ لأنها أخت علي من الأب والأم. (عمدة القاري)] ٢. رسول الله: وللأصيلي: «النبى». ٣. وذلك: وللأصيلي: «وذلك». ٤. رسول الله: وللأصيلي: «النبى». ٥. ثوب واحد: ولأبي الوقت: «الثوب الواحد». ٦. عاتقيه: وللأصيلي: «عائقه». ٧. رسول الله: كذا للأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «النبى». ٨. عاتقه: كذا لابن عساكر وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «عاتقيه». ٩. قال: وفي نسخة: «فقال». ١٠. واحد: كذا للمستمل والحموي.

ترجمة: قوله: باب إذا كان الثوب ضيقاً: استثناء مما سبق، يعني إن كان الثوب واسعاً فيجب ما تقدم، وإذا كان الثوب ضيقاً فلا يجب وضع شيء على عاتقه، سواء يعقد على القفا -

سهر: قوله: قد أجرت: أي أمنت، وهو هبرة (بضم الهاء وفتح الموحدة وسكون التحتية وبالراء) ابن عمرو المخزومي، وكانت أم هاني قبل إسلامها (وقد أسلمت عام الفتح) تحت نكاح هبرة، ولدت له أولاداً، منهم هاني الذي كُتبت به. ولعلها أرادت ابنها من هبرة أو ربيها، كما أن الإمام فيه يحتمل أن يكون من أم هاني، أو من الراوي نسي اسمه فذكره بلفظ «فلان». (الكواكب الدراري) قوله: أولئك ثوبان: هو همزة الاستفهام، فإن قلت: ما المعطوف عليه بالواو؟ قلت: مقدر، أي أنت سائل عن مثل هذا الظاهر، ومعناه لا سؤال عن مثل هذا الظاهر ولا توبين لكلكم؛ إذ الاستفهام للإنكار، كذا في «الكرمانى». وفي «الخير الجارى»: ويستفاد منه الحكم بجواز الصلاة في ثوب واحد، وهو مذهب الجمهور من العلماء. انتهى قال العيني: كل ما روي في هذا الباب من منع الصلاة في ثوب واحد فهو محمول على الأفضل، لا على عدم الجواز. وقيل: هو محمول على التنزيه، لا على التحريم. انتهى قوله: فليخالف بين طرفيه: [هو محل الترجمة؛ لأن المخالفة لا تحصل إلا بجعل الثوب على العاتق. (عمدة القاري)]

* أسماء الرجال: عبد الله بن يوسف: التنيسي. مالك: ابن أنس، الإمام. ابن شهاب: هو الزهري. سعيد بن المسيب: المخزومي. أبو عاصم: الضحاك بن مخلد. مالك: الإمام المدني. أبي الزناد: عبد الله بن ذكوان. عبد الرحمن: هو ابن هرمز، الأعرج. أبو نعيم: الفضل بن دكين، الكوفي. شيبان: هو ابن عبد الرحمن، النحوي. يحيى بن صالح: الوحاظي. فليح بن سليمان: أبو يحيى المدني. سعيد بن الحارث: الأنصاري.

سند: قوله: أولئك ثوبان: فيه إشارة إلى ظهور جواب المسألة بالتبعية عن أحوال المصلين، فلا وجه للسؤال عن مثلها. وفيه إشارة إلى أن من لا يجد إلا ثوباً واحداً فيصلي فيه، لا ينبغي حمل جواز الصلاة له في الثوب الواحد على الخصوص به للضرورة؛ إذ الأصل في الأحكام هو العموم، والخصوص لا يثبت بلا دليل. فإذا ثبت جواز الصلاة في ثوب واحد لشخص أو في حال، والأصل هو الجواز للكل وفي جميع الأحوال إلا إذا دل الدليل على خلافه: ففي هذا الجواب بيان لقاعدة أن الأصل في أحكام الشرع هو العموم، والله تعالى أعلم.

عَنِ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ، فَقَالَ: خَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، فَجِئْتُ لَيْلَةً لِبَعْضِ أَمْرِي، فَوَجَدْتُهُ يُصَلِّي رَعِي ثَوْبًا وَاحِدًا، فَاشْتَمَلْتُ بِهِ وَصَلَّيْتُ إِلَى جَانِبِهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «مَا السَّرَى يَا جَابِرُ؟» فَأَخْبَرْتُهُ بِحَاجَتِي. فَلَمَّا فَرَعْتُ قَالَ: «مَا هَذَا الْإِشْتِمَالُ الَّذِي رَأَيْتُ؟» فُلْتُ: كَانَ ثَوْبًا. قَالَ: «فَإِنْ كَانَ وَاسِعًا فَالْتَحِفْ بِهِ، وَإِنْ كَانَ ضَيِّقًا فَاتَّزِرْ بِهِ».

(أي في غزوة بواط. (قرس)

بضم السين مقصورا السير بالليل، وهو استفهام عن سبب سراه. (ع)

ليحصل الستر كاملا

٣٦٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى* عَنْ سُفْيَانَ* قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ* رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رِجَالٌ يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ

بالهامة سلمة بن دينار

ابن مسرهد

عَاقِدِي أُرْزِهِمْ عَلَى أَعْنَاقِهِمْ كَهَيْئَةِ الصَّبْيَانِ، وَيُقَالُ لِلنِّسَاءِ: «لَا تَرْفَعْنَ رُؤُوسَكُنَّ حَتَّى يَسْتَوِيَ الرَّجَالُ جُلُوسًا».

أي من السجود

بضمين جمع «إزار»

٧- بَابُ الصَّلَاةِ فِي الْحُجَّةِ الشَّامِيَّةِ

٥٢/١

وَقَالَ الْحَسَنُ* فِي الثِّيَابِ يَنْسُجُهَا الْمَجُوسُ: لَمْ يُرَ بِهَا بَأْسًا. وَقَالَ مَعْمَرٌ*: رَأَيْتُ الزُّهْرِيَّ يَلْبَسُ مِنْ ثِيَابِ التِّيمَنِ مَا صُبِغَ بِالْبَوْلِ. وَصَلَّى عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ فِي ثَوْبٍ غَيْرِ مَقْصُورٍ.

البصري

أي حديثا لم يفضل

٣٦٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى* قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ* عَنِ الْأَعْمَشِ* عَنْ مُسْلِمٍ* عَنْ مَسْرُوقٍ* عَنْ مُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ ﷺ قَالَ:

١. انصرف: وفي نسخة: «فرغ». ٢. ثوبا: ولكريمة وأبي ذر: «ثوب». ٣. حدثني: ولأبوي ذر والوقت: «حدثنا». ٤. ويقال: كذا للكشميهني، وفي نسخة: «وقال». ٥. المجوس: وللمحموي والكشميهني: «المجوسي». ٦. ابن أبي طالب: كذا للأصيلي. ٧. يحيى: وفي نسخة بعده: «بن موسى». ٨. عن مغيرة: وفي نسخة: «عن المغيرة».

ترجمة = أو على الحجز؛ ولذا ذكر فيه الحديثين معًا. ولعل الفرق بينه وبين ما سبق من قوله: «عقد الإزار» أن ضيق الإزار له مراتب: ١- فإن كان أوسع فلاشتمال ٢- وإن كان أوسط فالعقد على العنق إن أمكن فهو مقدم ٣- وإلا يتزر. وإليه يشير ترتيب تراجم الثلاثة، وذكر بينها «فليجعل على عاتقيه»؛ لأن ذلك لا يمكن إلا في صورتين الأوليين، ولا يمكن ذلك في الإزار، والبسط في هامش «اللامع».

قوله: باب الصلاة في الحجة الشامية: كتب الشيخ في «اللامع»: وذلك لأن الأصل هو الطهارة، والنجاسة لعارض، فلا يعارض الأصل إلا بدليل. اهـ وفي «هامشه»: أشار الشيخ بذلك أن نظر الإمام البخاري في الترجمة إلى طهارة منسوجات الكفار، وعليه حملته الشراح قاطبة. وفي «فيض الباري»: الظاهر أن نظره إلى قطعه، يعني أن الثوب إذا قطع على طريق غير طريق العرب جازت الصلاة فيه، وليس نظره إلى مسألة الطهارة والنجاسة كما فهموه. اهـ والأوجه عندي الأول؛ لذكر الإمام البخاري في الترجمة أثر الزهري وعلي ﷺ. قال العيني: المراد بـ«الحجة الشامية» هي التي تنسجها الكفار. وإنما ذكره بلفظ «الشامية»؛ مراعاةً للفظ الحديث، وكان هذا في غزوة تبوك، والشام إذ كانت بلاد كفر ولم تفتح بعد. وإنما أولنا بهذا؛ لأن الباب معقود لجواز الصلاة في الثياب التي تنسجها الكفار ما لم تحقق نجاستها. اهـ وقال الحافظ: وجه الدلالة من الرواية أنه ﷺ لبسها ولم يستفصل. وروي عن أبي حنيفة كراهة الصلاة فيها إلا بعد الغسل، وعن مالك: إن فعل بعيد في الوقت إلى آخر ما بسط في هامش «اللامع» في ثياب الكفار والفساق.

سهر: قوله: ما هذا الاشتمال: استفهام إنكاري، ووقع في «مسلم» التصريح بسبب الإنكار، وهو أن الثوب كان ضيقاً وأنه خالف بين طرفيه وتواقص - أي نحن - عليه، كأنه عند المخالفة بين طرفي الثوب لم يصبر سائراً فاتحاً؛ ليستر، فأعلمه النبي ﷺ بأن محل ذلك ما إذا كان الثوب واسعاً. فأما إذا كان ضيقاً فإنه يجزئه أن يتزر به؛ لأن القصد الأصلي ستر العورة، وهو يحصل بالاتزار، ولا يحتاج إلى التواقص للمغاير للاعتدال المأمور به، كذا في «فتح الباري».

قوله: جلوساً: إما جمع «جالس» كالركوع جمع راكم، وإما مصدر بمعنى جالسين، وعلى كل حال انتصابه على الحال، وإنما نفي عن رفع رؤوسهن قبل جلوس الرجال؛ خشية أن يلمحن شيئاً من عورات الرجال عند الرفع منه. (عمدة القاري والكواكب الدراري) قوله: في الحجة إلخ: بضم الجيم وتشديد الموحدة، هي التي تلبس. و«الشامية» نسبة إلى الشام. والمراد بـ«الحجة الشامية» التي تنسجها الكفار، وإنما ذكره بلفظ «الشامية»؛ مراعاةً للفظ الحديث. وكان هذا في غزوة تبوك، والشام إذ ذاك كانت دار كفر. وإنما أولنا بهذا؛ لأن الباب معقود لجواز الصلاة في الثياب التي تنسجها الكفار ما لم تتحقق نجاستها. (عمدة القاري) قوله: ما صبيغ بالبول: أي بعد ما غسله، أو المراد بول المأكول، وهو طاهر عند الزهري، والمناسبة باعتبار أن الملبوس فيه سعة. (الخبر الجاري) قوله: غير مقصور: والظاهر أن هذا الثوب كان منسوجاً للكفار بقربة الباب. (الخبر الجاري)

* أسماء الرجال: مسدد: هو ابن مسرهد، الأسدي. يحيى: هو ابن سعيد، القطان. سفیان: الثوري، لا ابن عيينة. سهل: ابن سعد، الساعدي. قال الحسن: البصري، وصله أبو نعيم. قال معمر: هو ابن راشد، وصله عبد الرزاق. يحيى: هو ابن موسى، أبو زكريا البلخي. أبو معاوية: محمد بن خازم، أو هو ابن شيبان. الأعمش: سليمان بن مهران. مسلم: هو ابن ضبيح، أو هو ابن عمران. مسروق: هو ابن الأجدع، الهمداني.

كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَقَالَ: «يَا مُغِيرَةُ، خُذِ الْإِدَاوَةَ»، فَأَخَذْتُهَا، فَأَنْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى تَوَارَى عَنِّي فَقَضَى حَاجَتَهُ، وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ شَامِيَّةٌ فَذَهَبَ لِيُخْرِجَ يَدَهُ مِنْ كُمِّهَا فَصَاقَتْ، فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ أَسْفَلِهَا، فَصَبَبْتُ عَلَيْهِ فَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ وَمَسَحَ
(أي الجبة. ع)

عَلَى خُفَيْهِ، ثُمَّ صَلَّى.

٨- بَابُ كَرَاهِيَةِ التَّعَرِّي فِي الصَّلَاةِ وَعَيْرَهَا

٥٢/١

٣٦٤- حَدَّثَنَا مَطَرُ بْنُ الْفَضْلِ* قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْقُلُ مَعَهُمُ الْحِجَارَةَ لِلْكَعْبَةِ وَعَلَيْهِ إِزَارَةٌ. فَقَالَ لَهُ الْعَبَّاسُ عَمُّهُ: يَا ابْنَ أَخِي، لَوْ حَلَلْتَ إِزَارَكَ فَجَعَلْتَ عَلَى مَنْكَبَيْكَ دُونَ الْحِجَارَةِ. قَالَ: فَحَلَلْتُ فَجَعَلْتُ عَلَى مَنْكَبَيْهِ، فَسَقَطَ مَعْشِيًّا عَلَيْهِ، فَمَا رَأَيْتُ بَعْدَ ذَلِكَ غُرْبَانًا.

٩- بَابُ الصَّلَاةِ فِي الْقَمِيصِ وَالسَّرَاوِيلِ وَالتَّبَائِنِ وَالْقَبَاءِ

٥٢/١

٣٦٥- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ* بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ*، عَنْ مُحَمَّدٍ*، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ*.....

١. فقال: ولأبي ذر: «قال». ٢. فقصي: وللأصلي: «وقضي». ٣. إزاره: ولابن عساكر: «إزار».

٤. فجعلت: وللكشميهني: «فجعلته». ٥. قال: وفي نسخة: «فقال».

ترجمة: قوله: باب كراهية التعري: وفي هامش «اللامع»: قوله: «في الصلاة وغيرها» هكذا في النسخ الموجودة عندنا من الهندية، وكذا في نسخة الكرمان. وليس في النسخة المصرية، ولا في الشروح الثلاثة من «الفتح» و«العيني» و«القسطلاني» لفظ: «وغيرها»، بل قالوا: زاد الكشميهني والحموي: «وغيرها»، وعلى نسختهن بشكل تكرار الترجمة؛ فإن وجوب الصلاة في الثياب قد تقدم، ولم تبق فاقة بعده إلى هذه الترجمة، بخلاف وجود «وغيرها»؛ فإنه يفرق بينهما إذا بالتخصيص والتعميم. ولو يقال: «إن لفظ التعري في الترجمة أيضًا عام من العورة وغيرها» يزيد تعميم الترجمة والفرق بين الترجمتين إلى آخر ما في هامش «اللامع» من كلام الحافظ والعيني في تفصيل القصة. وقال الحافظ: مطابقة الحديث للترجمة بقوله: «فما رأي غريبًا بعد»، وهو يعم بعد النبوة والصلاة وغيرها. اهـ فلا إشكال بأن القصة قبل النبوة. والأوجه عندي أن المراد بما سبق من قوله: «وجوب الثياب» وجوب ستر العورة، وههنا كراهة تعري سائر البدن كما يدل عليه عموم لفظ «غريبًا».

قوله: باب الصلاة في القميص إلخ: كتب الشيخ في «اللامع»: يعني بذلك أن الصلاة جائزة في كل ما حصل به ستر العورة. وأما الثبائن فإن لم يكن ساترًا بانفراده فإنه ساتر بانضمام غيره إليه، فكذلك جواز الصلاة به يتوقف على ضم غيره من الثياب إليه، وهذا كله حكم الجواز. وأما الاستحياء لمن وجد سعةً فالتوسع في الملبوس كما دل عليه قوله: «إذا وسع الله فأوسعوا». اهـ وفي «تراجم شيخ المشايخ»: أن جواز الصلاة في الثبائن فقط يوافق مذهب مالك؛ لأن الثبائن يستر نصف الفخذ لا كلها. اهـ قلت: وسيأتي الكلام على الفخذ قريبًا، وميل البخاري في مسألة الفخذ إلى قول الظاهرية، فلا إشكال على مسلكه في ذكر الثبائن فقط في الترجمة. وما أفاده الشيخ في الثبائن وسبق إلى نحو ذلك في «الفتح» مبنين على مسلكهما؛ فإن مسلك الحنفية والشافعية أن الفخذ عورة. ثم كتب الشيخ في «اللامع»: لعل الوجه في إيراد رواية ابن عمر ههنا أن المنوع عن هذه الملابس هو المحرم، فيكون لبسها جائزًا لغير المحرم. ولا ينافيه كراهة المزعفر والمصفر له؛ فإن ثبوت كراهتهما بنص آخر، أو يقال: إن جواز لبسهما للنساء كافٍ في ذلك. ولا يبعد أن يكون إيراد الحديث ههنا؛ لأن الإزار والرداء الباقيين بعد استثناء ما استثنى من الألبسة من جملة الثياب التي جازت الصلاة فيها. اهـ =

سهر: قوله: فحله: أي فعل النبي ﷺ إزاره، كذا في «الخير الجاري». قال العيني: ومطابقته للترجمة من حيث عموم قوله: «فما رأي بعد ذلك»؛ لأنها يتناول ما قبل النبوة وما بعدها، وحالة الصلاة وغيرها. قوله: والتبائن: بضم الفوقية وشدة الموحدة، سراويل صغير مقدار شبر، يستر العورة الغليظة فقط، يكون للملاحين.

* أسماء الرجال: مطر بن الفضل: المروزي. روح: ابن عباد، التنيسي. زكريا بن إسحاق: المكي. سليمان بن حرب: الواشحي. حماد: ابن زيد بن درهم، أبو إسماعيل. أيوب: هو السخيتاني. محمد: هو ابن سيرين.

سند: قوله: باب الصلاة في القميص: أي وجودًا وعدمًا، أي هل تصح في القميص وتصح عند عدمه؟ وعلى هذا فحديث الإحرام لبائن جواز الصلاة عند عدمه، والله تعالى أعلم.

قَالَ: قَامَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ فَقَالَ: «أَوَّلُكُمْ بِحَدِّ ثَوْبَيْنِ».

ثُمَّ سَأَلَ رَجُلٌ عُمَرَ فَقَالَ: إِذَا وَسَّعَ اللَّهُ فَأَوْسَعُوا، جَمَعَ رَجُلٌ عَلَيْهِ ثِيَابَهُ، صَلَّى رَجُلٌ: فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ، فِي إِزَارٍ وَقَمِيصٍ، فِي إِزَارٍ وَقَبَاءٍ، فِي سَرَاوِيلٍ وَرِدَاءٍ، فِي سَرَاوِيلٍ وَقَمِيصٍ، فِي سَرَاوِيلٍ وَقَبَاءٍ، فِي ثُبَّانٍ وَقَبَاءٍ، فِي ثُبَّانٍ وَقَمِيصٍ - قَالَ: وَأَحْسِبُهُ قَالَ: - فِي ثُبَّانٍ وَرِدَاءٍ.

٣٦٦- حَدَّثَنَا عَاصِمٌ* بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ* عَنِ الزُّهْرِيِّ*، عَنْ سَالِمٍ*، عَنِ ابْنِ عُمَرَ* ﷺ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ؟ فَقَالَ: «لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا الْبُرْنُسَ وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ وَلَا وَرْسٌ، فَمَنْ لَمْ يَجِدِ الثَّغْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ وَلْيَقُطْعُهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ».

وَعَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

١٠- بَابُ مَا يُسْتَرُّ مِنَ الْعَوْرَةِ

٥٣/١ أي الذي يجب ستره. (ع)

٣٦٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ* بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ* عَنِ ابْنِ شَهَابٍ*، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ اسْتِمَالِ الصَّمَاءِ، وَأَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ.

١. فقال: وللأصلي: «قال». ٢. زعفران: كذا لابن عساكر والأصلي وأبي ذر، وفي نسخة: «الزعفران». ٣. يكونا: وللحموي والمستمل: «يكون». ٤. قال حدثنا: وفي نسخة: «حدثنا». ٥. الليث: كذا لابن عساكر والأصلي، وفي نسخة: «ليث بن سعد».

ترجمة - وفي «هامشه»: ما أفاده الشيخ من المناسبة لألف مما ذكرت الشراح من المطابقة. قال الحافظ: وموضع الحاجة من الحديث ههنا أن الصلاة تجوز بدون القميص والسراويل وغيرهما من المخيط بأمر المحرم باجتناب ذلك، وهو مأمور بالصلاة. اهـ وفي «تراجم شيخ المشايخ»: مناسبة بالترجمة من حيث جواز الصلاة في الثياب الغير المخيطة أيضاً، مع كون أهل الثوب واجداً. اهـ وحزم صاحب «تيسير القاري» أن الحديث لا يطابق الترجمة. والأوجه عندي الجواز في السراويل فقط من غير ثوب فوقه من القميص وغيره؛ لما سيأتي في «كتاب الحج» من «باب من لم يجد إزاراً فلبس السراويل».

قوله: باب ما يستمر من العورة: قال الحافظ: قوله: «باب ما يستمر من العورة» أي خارج الصلاة، والظاهر من تصرف المصنف أنه يرى أن الواجب ستر السوأتين فقط، وأما في الصلاة فعلى ما تقدم من التفصيل، وأول أحاديث الباب يشهد له. اهـ قلت: ولذا ذكر في هذا الباب أحاديث ستر الفرج فقط، وذكر فيما سيأتي الاختلاف في الفخذين، ولما رجع فيهما عدم العورة فالركبة أولى أن لا تكون عورة.

سهر: قوله: إذا وسع الله فأوسعوا: حاصله أنه جائز عند الضرورة، ويزاد عليه عند الوسعة. وقوله: «جمع رجل» على صيغة الماضي، والمراد منه الأمر، أي ليجمع رجل عند التوسعة أكثر من ثوبين، أو ثوبين على التفصيل المذكور الذي فصله عمر ﷺ بقوله: «صلى رجل ... إلى آخره» أي ليصل رجل، كذا في «الخير الجاري» و«العياني» و«الكرمانى». قوله: وعن نافع عن ابن عمر: معطوف على «الزهرى ...» على ما هو المختار عند الحافظ ابن حجر، كذا في «الخير الجاري». وقال الكرمانى: قوله: «وعن نافع» تعليق من البخاري، ويحتمل أن يكون عطفاً على «سالم ...»، فيكون متصلاً. انتهى ومناسبة الحديث للترجمة من حيث إنه يستفاد منه جواز الصلاة في غير القميص والسراويل، فيكون المقصود من الترجمة عدم انحصار الصلاة فيهما، كذا في «فتح الباري». قوله: عن اشتمال الصماء: هو أن يتحلل الرجل بثوبه، ولا يرفع منه حائلاً، ويشد على يديه ورجليه المنافذ كلها، كالصخرة الصماء التي ليس فيها خرق ولا صدع. ويقول الفقهاء: هو أن يغطي بثوب واحد ليس عليه غيره، فيرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبه، فتتكشف عورته. ويكره على الأول؛ لئلا يعرض له حاجة من دفع بعض الهوام أو غيره فيتعذر عليه أو يعسر، ويحرم على الثاني أن تنكشف بعض عورته، وإلا يكره. وهو عملة ومد. (مجمع البحار) قوله: أن يجتبي: هو أن يجلس على ألبتية وينصب ساقيه، ويجتبي عليها بثوب أو نحوه أو يديه. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: عاصم: ابن علي بن عاصم، الواسطي. ابن أبي ذئب: محمد بن عبد الرحمن. الزهري: محمد بن مسلم بن شهاب. سالم: ابن عبد الله بن عمر. ابن عمر: ابن الخطاب. قتيبة: الثقفى البلخي. الليث: ابن سعد، الإمام. ابن شهاب: الزهري.

٣٦٨- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ* بِنُ عُقْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ* عَنْ أَبِي الزِّنَادِ* عَنِ الْأَعْرَجِ* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ* رضي الله عنه قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ عَنِ اللَّمَّاسِ وَالنَّبَازِ، وَأَنْ يُسْتَمَلَ الصَّمَاءُ، وَأَنْ يَخْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ.

هذا الاحياء المطلق مقيد بما قبله. (ع ف) وهذا لأنه ربما تحرك هو أو ثوبه فبندو عورته، كذا في «المجمع» وهو موضع الترجمة

٣٦٩- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ* قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ* بَنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أُخِي* ابْنُ شِهَابٍ عَنْ عَمِّهِ* قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ* بَنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: بَعَثَنِي أَبُو بَكْرٍ فِي تِلْكَ الْحُجَّةِ فِي مُؤَدِّينَ يَوْمَ التَّحْرِ يُؤَدُّنَ بَيْنِي: أَنْ لَا يَحُجَّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ، وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ.

هو موضع الترجمة. (ع)

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: ثُمَّ أَرَدَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيَّ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُؤَدَّنَ بِرَاءَةً. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: فَأَذَّنَ مَعَنَا عَلِيٌّ فِي أَهْلِ مَنَى يَوْمَ التَّحْرِ: لَا يَحُجَّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ، وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ.

أي أرسل وراء أبي بكر. (ع)

١١- بَابُ الصَّلَاةِ بِغَيْرِ رَدَاءٍ

٥٣/١

٣٧٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ* بَنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي الْمَوَالِ* عَنْ مُحَمَّدٍ* بَنِ الْمُتَكِدِرِ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَهُوَ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُلْتَحِفًا بِهِ وَرِدَاؤُهُ مَوْضُوعٌ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قُلْنَا: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، تُصَلِّي وَرِدَاؤُكَ مَوْضُوعٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، أَحَبَبْتُ أَنْ يَرَانِي الْجَهْلَاءُ مِثْلَكُمْ، رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي كَذَا.

ليقع السؤال والجواب فيستفاد منه بيان الجواز. (ع)

١٢- بَابُ مَا يُذْكَرُ فِي الْفَخْدِ

٥٣/١

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَيُرَوَّى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَرَّهَدٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ جَحْشٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «الْفَخْدُ عَوْرَةٌ».

كجعفر، الأسلمي مدني له صحة. (ق)

١. إسحاق: ولأبي ذر بعده: «بن إبراهيم». ٢. أن لا يحج: وللكشميهني: «ألا لا يحج». ٣. قال: وفي نسخة: «فقال». ٤. الموال: وفي نسخة: «الموالي».
٥. ملتحفا: كذا للكهشميهني، وللمستمل والحموي: «ملتحف». ٦. كذا: وللكشميهني: «هكذا». ٧. في الفخذ: وللكشميهني: «من الفخذ».
٨. قال أبو عبد الله: كذا لأبوي ذر والوقت.

ترجمة: قوله: باب الصلاة بغير رداء: لا يبعد عندي في غرض الترجمة أن ظاهر قوله ﷺ: «أو كلكم يجد ثوبين؟» وقول عمر رضي الله عنه: «إذا وسع الله فأوسعوا» أن لا تجوز الصلاة في ثوب واحد للقادر على الثوبين، فدفعه بحديث الباب بأنه ﷺ صلى في ثوب واحد مع وجدان الرداء. وكتب شيخ المشايخ في «تراجمه»: قوله: «باب الصلاة بغير رداء» أي هو جائز. انتهى قوله: باب ما يذكر في الفخذ: وتقدم قريباً في «باب ما يستمر من العورة» أن ميل البخاري أن العورة السُّوَاتَانِ فقط، وأن الفخذ ليست بعورة. وقرّر السندي استدلال البخاري بحديث زيد بوجه آخر، فقال: كأنه بنى الاستدلال بذلك إلى استبعاد وضع الفخذ على فخذ غيره لو كان الفخذ عورة، ولو بمائل، كالفرج ونحوه، فالوضع دليل على أنه ليس بعورة. ولم يُرد الاستدلال بأنه وضع الفخذ بلا حائل؛ لأن الأصل عدمه؛ فإنه باطل بشهادة العادة بالمائل في مثله، فصار الأصل هو الحائل، كما لا يخفى. اهـ لكن يجاب عن تقرير السندي بأن حكم السُّوَاتَيْنِ في ذلك خلاف غيرهما؛ فإن كبس الفخذين بالمائل جائز، بخلاف السُّوَاتَيْنِ؛ فإنهما محل الشهوة.

سهر: قوله: اللباس والنباذ: هما بالكسر مصدران من «فَاعَلَ». قال العيني: وقال أصحابنا: الملازمة والمناذة وإلقاء الحجر كانت بيوعاً في الجاهلية، وكان الرجلان يتساومان المبيع، فإذا ألقى المشتري عليه حصاة، أو نبذه البائع إلى المشتري، أو لمس المشتري: لزم البيع، وقد نهي الشارع عن ذلك.

* أسماء الرجال: قبيصة: ابن عقبة بن محمد بن سفيان السوائي، أبو عامر الكوفي. سفيان: الثوري. أبي الزناد: عبد الله بن ذكوان. الأعرج: عبد الرحمن بن هرمز. إسحاق: ابن راهويه، أو ابن منصور. يعقوب: ابن إبراهيم بن سعد سبط عبد الرحمن بن عوف. ابن أخى: محمد بن عبد الله بن أخى ابن شهاب محمد بن مسلم. عمه: محمد بن شهاب، الزهري. حميد: التابعي. عبد العزيز: الأوسي. ابن أبي الموال: عبد الرحمن. محمد: ابن المتكدر بن الهدير بالتصغير، التيمي.

وَقَالَ أَنَسٌ * ^١ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: حَسَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ فَخِذِهِ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَحَدِيثُ أَنَسٍ ^٢ أَسَدٌ، وَحَدِيثُ جَرَهْدٍ ^٣ أَحْوْطٌ حَتَّى يُخْرَجَ مِنْ كُفِّهِ. وَاقْتِلا فِيهِمْ. وَقَالَ أَبُو مُوسَى * ^٤ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: عَطَى النَّبِيُّ ﷺ رُكْبَتَيْهِ حِينَ دَخَلَ عُثْمَانُ.

وَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ * عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ وَفَخِذَهُ عَلَى فَخِذِي، فَتَفَلَّتُ عَلَى حَتَّى خَفْتُ أَنْ تُرْصَ فَخِذِي.

٣٧١- حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ* بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ* ابْنُ عَلِيَّةَ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ* بْنُ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَزَا خَيْرَ، فَصَلَّيْنَا عِنْدَهَا صَلَاةَ الْغَدَاةِ يَغْلِسُ، فَرَكِبَ النَّبِيُّ ﷺ وَرَكِبَ أَبُو طَلْحَةَ وَأَنَا زَيْدُ أَبِي طَلْحَةَ، فَأَجْرَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فِي زُقَاقٍ خَيْرٍ، وَإِنَّ رُكْبَتِي لَتَمَسُّ فَخِذَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ حَسَرَ الْإِزَارَ عَنْ فَخِذِهِ حَتَّى إِنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِ فَخِذِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ.

فَلَمَّا دَخَلَ الْقَرْيَةَ قَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ! خَرَبْتُ خَيْرٌ! إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ» فَلَهَا ثَلَاثًا. قَالَ: ^{سِوَر} وَخَرَجَ الْقَوْمُ إِلَى أَعْمَالِهِمْ فَقَالُوا: مُحَمَّدٌ - قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ: وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: - وَالْحَمِيسُ ^{سِوَر} يَعْنِي الْجَيْشَ. قَالَ: فَأَصْبَنَاهَا عَنُودًا، ^{ن ١٤} أَيْ جَاءَ مُحَمَّدٌ أَوْ هَذَا مُحَمَّدٌ. (ج) أَحَدُ رَوَاةِ الْحَدِيثِ

فَجَمِيعُ السَّنِي. فَجَاءَ دِحْيَةُ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَعْطِنِي جَارِيَةً مِّنَ السَّنِي، فَقَالَ: «أَذْهَبْ فَخُذْ جَارِيَةً»، فَأَخَذَ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُيٍّ، فَجَاءَ ^{ن ١٣} رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَعْطَيْتَ دِحْيَةَ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُيٍّ سَيِّدَةَ قُرَيْظَةَ وَالنَّضِيرَ، لَا تَصْلُحْ إِلَّا لَكَ. قَالَ: «ادْعُوهُ بِهَا». ^{ن ١٥} مَجْهُولٌ لَمْ يَعْرِفْ. (ج)

فَجَاءَ بِهَا، فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «خُذْ جَارِيَةً مِّنَ السَّنِي غَيْرَهَا». قَالَ: فَأَعْتَقَهَا النَّبِيُّ ﷺ وَتَزَوَّجَهَا.

١. أنس: وللأصيلي بعده: «بن مالك». ٢. قال أبو عبد الله: كذا لابن عساكر. ٣. نخرج: وفي نسخة: «يُخْرِج». ٤. ركبتيه: وفي نسخة: «ركبتيه». ٥. وفخذه: وفي نسخة: «فخذه». ٦. قال حدثنا إسماعيل ابن علي: وفي نسخة: «حدثني ابن علي». ٧. أخرنا: وفي نسخة: «حدثنا». ٨. ابن مالك: كذا للأصيلي. ٩. النبي: وفي نسخة: «نبي الله». ١٠. نبي الله: وفي نسخة: «رسول الله». ١١. أنظر: وللكشميهني: «لأنظر». ١٢. نبي الله: وفي نسخة: «رسول الله». ١٣. دحية: وللحموي بعده: «الكلبي». ١٤. فقال: كذا لأبي الوقت، ولأبي ذر: «قال». ١٥. ادعوه: وفي نسخة: «ادعاه».

سهر: قوله: وحديث أنس أسند إلح: تقديره أن يقال: نعم، حديث أنس أسند، يعني أقوى وأحسن سنداً من حديث جرهد، إلا أن العمل بحديث جرهد؛ لأنه أحوط، يعني أكثر احتياطاً في أمر الدين وأقرب إلى الثقوى؛ للخروج عن الاختلاف. وهو معنى قوله: «حتى نخرج من اختلافهم» أي العلماء. (عمدة القاري)

قوله: وفخذه على فخذي: قال ابن حجر: وقد اعترض الإسماعيلي على استدلال المصنف بهذا على أن الفخذ ليس بعورة؛ لأنه ليس فيه التصريح بعدم الحائل. ولا يظن ظان أن الأصل عدم الحائل؛ لأننا نقول: العضو الذي يقع عليه الاعتماد يغير عنه بأنه معروف الموضع، بخلاف الثوب. انتهى والظاهر أن المصنف تمسك بالأصل. انتهى

قوله: بساحة قوم: أصل «الساحة» الفضاء بين المنازل، وتطلق على الناحية والجهة. (عمدة القاري) قوله: الحميم: يجوز الرفع بكونه عطفًا على «محمد»، والنصب بأن يكون الواو تعني «مع». قوله: عتوة: بفتح العين وهو القهر. قال المنذري: اختلفوا في فتح خيبر كانت عتوة، أو صلحًا، أو جلاء أهلها عنها بغير قتال، أو بعضها صلحًا وبعضها عتوة وبعضها جلاء أهلها عنها. قال: وهذا هو الصحيح، وهذا يدفع التضاد بين الآثار. (عمدة القاري) قوله: أعطي جارية من السي: يَحْتَمِلُ أن يكون إذنه في أخذ الجارية على سبيل التنفيل له، أو على أنه يحسب له من الخمس إذا مِيزَ، أو على أنه بعد ذلك يحسب من سهمه. (عمدة القاري وفتح الباري)

* أسماء الرجال: وقال أنس: مما وصله المؤلف قريباً. وقال أبو موسى: الأشعري، مما هو طرف من الحديث موصول عند المؤلف في «مناب عثمان». وقال زيد بن ثابت: الأنصاري، وصله المؤلف في تفسير «سورة النساء». يعقوب الدورقي. إسماعيل: اسم أبيه إبراهيم بن أسهم، البصري. عبد العزيز: البصري الأعمى. (تقريب التهذيب)

سند: قوله: **وفخذهُ على فخذِي**: كأنه بنى الاستدلال بذلك على استبعاد وضع الفخذ على فخذ غيره لو كان الفخذ عورة ولو بمجائل، كالفرج ونحوه: فالوضع دليل على أنه ليس بعورة، ولم يُرد الاستدلال بأنه وضع الفخذين بلا حائل؛ لأن الأصل عدمه؛ فإنه باطل بشهادة العادة بالمجائل في مثله، فصار الأصل هو المجائل، كما لا يخفى، والله تعالى أعلم.

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي خَمِيصَةٍ لَهَا أَعْلَامٌ، فَتَنَظَرَ إِلَى أَعْلَامِهَا نَظْرَةً. فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «أَذْهَبُوا بِخَمِيصَتِي هَذِهِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ وَأَتُونِي بِأَنْبِجَانِيَّةٍ أَبِي جَهْمٍ* فَإِنَّهَا أَلْهَنِي أَنْفًا عَنْ صَلَاتِي».

هي كساء أسود مربع له علمان. (ك ع)

عن كمال الحضور فيها. (ك ع)

وَقَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كُنْتُ أَنْظُرُ إِلَى عِلْمِهَا وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ فَأَخَافُ أَنْ تَفْتِنَنِي».

يحمل التعليق

١٥- بَابُ: إِنْ صَلَّى فِي ثَوْبٍ مُصَلَّبٍ أَوْ تَصَاوِيرٍ هَلْ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ؟ وَمَا يُنْهَى مِنْ ذَلِكَ؟

٥٤/١

أي ثوب عليه نقش كالصليب أي ثوب مصور بتصاوير. (ع)

٣٧٤- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه الْمَقْرِي. (ق)

قَالَ: كَانَ قِرَامٌ لِعَائِشَةَ سَتَرَتْ بِهِ جَانِبَ بَيْتِهَا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمِيطِي عَنَّا قِرَامَكَ هَذَا؛ فَإِنَّهُ لَا تَزَالُ تَصَاوِيرُهُ تَعْرِضُ فِي صَلَاتِي».

أي تلوح. (ف)

أزيلي

ككتاب، ستر رقيق ذو ألوان. (ف)

١٦- بَابُ مَنْ صَلَّى فِي فُرُوجٍ حَرِيرٍ ثُمَّ نَزَعَهُ

٥٤/١

٣٧٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ* قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ* عَنْ يَزِيدَ* عَنْ أَبِي الْخَيْرِ* عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ* رضي الله عنه قَالَ: أَهْدَيْتُ إِلَى

وذلك قبل التحريم. (ع)

النَّبِيِّ ﷺ فُرُوجَ حَرِيرٍ فَلَبِيسُهُ، فَصَلَّى فِيهِ، ثُمَّ انْصَرَفَ فَتَزَعَا شَدِيدًا كَالْكَارِهِ لَهُ، وَقَالَ: «لَا يَنْبَغِي هَذَا لِلْمُتَّقِينَ».

لعل هذا أول النهي والتحريم. (ن)

بتشديد الراء المضمومة وبالجم، هو القباء الذي فرج أي شق من خلفه. (ك)

١. عائشة: وفي نسخة بعدها: «قالت». ٢. تفتنني: وللشيخ ابن حجر: «يفتنني». ٣. من: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «عن»، وللأصيلي وأبي الوقت وابن عساكر: «عنه». ٤. أنس: وللأصيلي بعده: «بن مالك». ٥. تصاويره: وللشيخ ابن حجر: «تصاوير». ٦. يزيد: وللأصيلي وابن عساكر بعده: «بن أبي حبيب»، وفي نسخة أخرى لهما: «هو ابن أبي حبيب». ٧. النبي: وفي نسخة: «رسول الله».

ترجمة: قوله: باب إن صلى في ثوب مصلب إلخ: وفي هامش «اللامع» عن الحافظ: جرى المصنف على قاعدته في ترك الجزم فيما فيه اختلاف، وهذا من المختلف فيه، وهذا مبني على أن النهي هل يقتضي الفساد أم لا؟ والجمهور [على أنه] إن كان لمعنى في نفسه اقتضاه وإلا لا. وظاهر حديث الباب لا يوجب جميع ما تضمنته الترجمة إلا بعد التأمل؛ لأن الستر وإن كان ذا تصاوير لكنه لم يلبسه ولم يكن مصلباً ولا نهي عن الصلاة فيه صريحاً. والجواب: أما أولاً فإن منع لبسه بطريق الأولى. وأما ثانياً فإلحاق المصلب بالمصور؛ لاشتراكهما في أن كليهما قد عُبد من دون الله تعالى. وأما ثالثاً فالأمر بالإزالة مستلزم للنهي عن الاستعمال. ثم ظهر لي أن المصنف أراد بقوله: «مصلب» الإشارة إلى ما ورد في بعض طرق هذا الحديث كعادته، وذلك فيما أخرجه في «اللباس» في «باب نقض الصور»: «قالت: لم يكن رسول الله ﷺ يترك في بيته شيئاً فيه تصاليب إلا نقضه». ودل الحديث على أن الصلاة لا تفسد بذلك؛ لأنه ﷺ لم يقطعها ولم يُعدها. اهـ قوله: باب من صلى في فروج حرير: كتب الشيخ في «اللامع»: غرض المؤلف من إيراد الأبواب المختلفة إثبات أن الصلاة لا تفسد في شيء من هذه الأمور، وأما الكراهة والتدب فأمران آخران، والتعرض ههنا لنفس الجواز. ويجوز مثل ذلك في تأويل الثوب الأحمر أيضاً. وعلى هذا فلا يضر كونه معصفاً أو مزعفاً أيضاً؛ لما أنه كان إظهاراً لمسألة جواز الصلاة في نفسها، وفراغ الذمة عن الفريضة ولو بمجاعة مكروه تحريمي. وقد عرفت أن ارتكاب مثل ذلك إذا كان للتعليم سقطت الكراهة. اهـ وفي تقرير مولانا محمد حسن المكي رحمته الله قوله: «باب من صلى...» يعني هل يجوز هذا اقتداء بالنبي ﷺ أم لا؟ فالجواب: لا؛ لأن فعله عليه السلام بعضه وقع قبل التحريم وبعضه بعده، وفعل الغير لا بد أن يكون بعد التحريم كله. اهـ

سهر: قوله: بأننجانية: بفتح الهمة وسكون النون الأولى وكسر الموحدة قبل الجيم وكسر النون الثانية وشدة التحتية، وقيل: يجوز كسر الهمة وفتح الموحدة وخفة التحتية، وهي كساء غليظ لا علم له، وقيل: الصواب أنه منسوب إلى موضع يقال له: أننجان، كذا في «فتح الباري» و«الخير الجاري». ثم إن إرسال الخميصة إلى أبي جهم كإعطاء الخلة لعمر رضي الله عنه، وقيل: كان أبو جهم أهدها إليه عليه السلام فردها عليه، واستبدل بها؛ لئلا يتأذى قلبه بالرد. (الخير الجاري) قوله: أن تفتنني: [بأن يشتغل القلب بما فيقوت ما هو المقصود من الصلاة. (الكواكب الدراري)]

* أسماء الرجال: أبي جهم: عامر بن حذيفة، العدوي القرشي المدني، أسلم يوم الفتح. عبد الوارث: ابن سعيد، التنوري. عبد الله بن يوسف: التنيسي. الليث: هو ابن سعد، المصري. يزيد: ابن أبي حبيب. أبي الخير: مرثد بن عبد الله، اليزني. عقبة بن عامر: الجهني.

١٧- بَابُ: فِي الثَّوْبِ الْأَحْمَرِ ^{ترجمة}

٣٧٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ بْنُ عَرَعْرَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ* عَنْ عَوْنٍ* بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي قُبَّةٍ حُمْرَاءَ مِنْ أَدَمَ. وَرَأَيْتُ بِلَالًا أَخَذَ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَرَأَيْتُ النَّاسَ يَبْتَدِرُونَ ذَلِكَ الْوَضُوءَ، فَمَنْ أَصَابَ مِنْهُ شَيْئًا تَمَسَّحَ بِهِ، وَمَنْ لَمْ يُصِبْ مِنْهُ شَيْئًا أَخَذَ مِنْ بَلَلٍ يَدِ صَاحِبِهِ. ثُمَّ رَأَيْتُ بِلَالًا أَخَذَ عَنَزَةً لَهُ فَرَكَّزَهَا، وَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حُلَّةٍ حُمْرَاءَ مُشَمَّرًا، صَلَّى إِلَى الْعَنَزَةِ بِالنَّاسِ رُكْعَتَيْنِ، وَرَأَيْتُ النَّاسَ وَالذَّوَابَّ يَمْرُونَ مِنْ بَيْنِ يَدَيِ الْعَنَزَةِ.

أي رافعا إزاره

١٨- بَابُ الصَّلَاةِ فِي السُّطُوحِ وَالْمَنَابِرِ وَالْخُشْبِ ^{ترجمة}

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَلَمْ يَرَ الْحَسَنُ بَأْسًا أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى الْجُمُودِ وَالْقَنَاطِيرِ وَإِنْ جَرَى تَحْتَهَا بَوْلٌ أَوْ فَوْقَهَا أَوْ أَمَامَهَا، إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا سُرَّةٌ. وَصَلَّى أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَلَى ظَهْرِ الْمَسْجِدِ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ. وَصَلَّى ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه عَلَى الثَّلْجِ.

أي مانعة من ملاقة النجاسة وهو المقصود. (ح)

٣٧٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ* قَالَ: سَأَلُوا سَهْلًا* بْنَ سَعْدٍ: مِنْ أَيِّ شَيْءٍ الْمِنْبَرُ؟

فَقَالَ: مَا بَقِيَ فِي النَّاسِ أَعْلَمَ بِهِ مِنِّي، هُوَ مِنْ أَثْلِ الْعَابَةِ، عَمِلَهُ فُلَانٌ مَوْلَى فُلَانَةٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَامَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ عَمِلَ وَوُضِعَ، فَاسْتَقْبَلَ الْقَبِيلَةَ كَبَّرَ وَقَامَ النَّاسُ خَلْفَهُ.

١. ذلك: كذا للأصيلي وابن عساكر، وفي نسخة: «ذاك». ٢. من: كذا لأبي ذر. ٣. قال أبو عبد الله: كذا للشيخ ابن حجر. ٤. الجمد: وللأصيلي وأبي ذر: «الجمد». ٥. والقناطير: وفي نسخة: «والقناطر». ٦. على ظهر: كذا للأصيلي وأبوي ذر والوقت، وللمستملي: «على سقف». ٧. في الناس: كذا للكشميهني وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «بالناس»، وفي نسخة: «من الناس». ٨. قام: وفي نسخة: «رقي». ٩. كبر: وفي نسخة: «فكبر»، وفي نسخة: «وكبر».

ترجمة: قوله: باب في الثوب الأحمر: في «تراجم شيخ المشايخ»: أي جائزة بلا كراهة إن كان الأحمر غير معصفر. اهـ وفي هامش «اللامع»: قال الحافظ: غرض المصنف الإشارة إلى الجواز، والخلاف في ذلك مع الحنفية؛ فأنهم قالوا: يكره، وتأولوا حديث الباب بأنها كانت حلة من برد، وفيها خطوط حمراء. اهـ قلت: اختلفت الحنابلة أيضًا في ذلك كما في هامش «اللامع». قوله: باب الصلاة في السطوح والمنبر والخشب: كتب شيخ المشايخ في «تراجمه»: غرضه من عقد هذا الباب أن ما ورد في الحديث: «وجعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا» لا يقتضي لزوم الصلاة على الأرض، بل يجوز على غير ذلك كالمنبر والخشب والسطوح أيضًا إذا كان طاهرًا. اهـ قلت: الأوجه عند هذا العبد الحقير أن هذا الغرض يناسب الترجمة الآتية من «باب الصلاة على الفراش»، والأوجه عندي في الغرض من هذا الباب ما قال الحافظ من أن المصنف أشار بذلك إلى الجواز، والخلاف في ذلك عن بعض التابعين وعن المالكية في المكان المرتفع لمن كان إمامًا. وكره الحسن وابن سيرين الصلاة على الخشب. اهـ

سهر: قوله: حلة حمراء: قال في «الفتح»: يشير ذلك إلى الجواز، والخلاف في ذلك مع الحنفية؛ فأنهم قالوا: يكره، وتأولوا حديث الباب بأنها كانت من برد وفيها خطوط حمراء. قوله: الخشب: بفتحين وبضمين جمع «الخشب». قوله: الجمد: بفتح الجيم وضمها، وسكون ميم وحكي فتحها، الماء الجامد من شدة البرد. (بجمع البحار) قوله: أثل الغابة: بفتح الهمزة وسكون المثناة شجر وهو نوع من الطرافاء. و«الغابة» بالمعجمة وخفة الموحدة. «الأجمة» وهي أيضًا اسم موضع بالحجاز، قال النووي: موضع معروف بالمدينة، كذا في «الكرمانى». قال العيني: وفي «الجامع»: كل شجر ملتف فهو غابة. وفي «الحكم»: «الغابة» الأجمة التي طالت، ولها أطراف مرتفعة باسقة، وقال أبو حنيفة: هي أجمة القصب. انتهى قوله: فلان: بالتونين لأنه منصرف؛ لأنه كناية عن علم المذكر، بخلاف فلانة فإنه غير منصرف؛ لأنها كناية عن علم الأنثى، وهي في حكم العلم. واسم النجار الذي صنع المنبر قيل: قبيصة، وقيل: ميمون، وقيل: باقوم، وغير ذلك، كذا في «العيني» و«الكرمانى». قوله: قام عليه رسول الله ﷺ الخ: فيه الدلالة على ما ترجم له، وهي الصلاة على المنبر، وقد علل ﷺ صلاته عليه وارتفاعه على المأمومين بالاتباع له والتعليم، فإذا ارتفع الإمام على المأموم فهو مكروه، إلا حاجة كمثل هذا فيستحب، قاله العيني. = * أسماء الرجال: محمد: ابن عرعرة بن البرند، السامي. عمر بن أبي زائدة: الكوفي. عون: ابن أبي جحيفة وهو بن عبد الله، السوائي الكوفي. علي: المدني. سفيان: ابن عيسنة. أبو حازم: سلمة بن دينار. سهل: الساعدي.

فَقَرَأَ وَرَكَعَ وَرَكَعَ النَّاسُ خَلْفَهُ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، ثُمَّ رَجَعَ الْقَهْقَرَى، فَسَجَدَ عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ عَادَ عَلَى الْمِنْبَرِ، ثُمَّ قَرَأَ ثُمَّ رَكَعَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، ثُمَّ رَجَعَ قَهْقَرَى حَتَّى سَجَدَ بِالْأَرْضِ، فَهَذَا شَأْنُهُ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: سَأَلَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ: وَإِنَّمَا أَرَدْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَعْلَى مِنَ النَّاسِ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ أَعْلَى مِنَ النَّاسِ بِهَذَا الْحَدِيثِ. قَالَ: فَقُلْتُ: فَإِنَّ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ كَانَ يُسْأَلُ عَنْ هَذَا كَثِيرًا فَلَمْ تَسْمَعْ مِنْهُ؟ قَالَ: لَا.

بجذف حرف الاستفهام أي أفلم تسمعه. (خ ع)

٣٧٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ الطَّوِيلُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَقَطَ عَنْ فَرَسِهِ، فَجَحِشَتْ سَافُهُ أَوْ كَيْفُهُ، وَأَلَى مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا، فَجَلَسَ فِي مَشْرِئَةٍ لَهُ، دَرَجَتْهَا مِنْ جُدُوعِ النَّخْلِ، فَأَتَاهُ أَصْحَابُهُ يَعُودُونَهُ، فَصَلَّى بِهِمْ جَالِسًا وَهُمْ قِيَامٌ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِنْ صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا».

وَنَزَلَ لِيَتَسَعَّ وَعِشْرِينَ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ آلَيْتَ شَهْرًا، فَقَالَ: «إِنَّ الشَّهْرَ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ».

اللام للمعهد أي هذا الشهر. (ع)

١. على: وفي نسخة: «إلى». ٢. قهقري: وفي نسخة: «القهقري». ٣. عبد الله: ولأبي ذر بعده: «المديني». ٤. قال: وفي نسخة: «فقال». ٥. وإنما: كذا لابن عساكر والأصيلي، وفي نسخة: «فإنما». ٦. فلا: وللحموي والمستملي: «ولا...». ٧. فقلت: وفي نسخة: «قلت». ٨. فإن: كذا لأبي الوقت والأصيلي، وفي نسخة: «إن». ٩. عن فرسه: وفي نسخة: «عن فرس». ١٠. جذوع النخل: كذا للكشميهني، وفي نسخة: «جذوع» [مكان «جذوع النخل»]. ١١. إن: والمستملي: «إذا». ١٢. تسع: وفي نسخة: «تسعة».

سهر = وفي «الخيز الجاري»: في هذا الحديث دليل على جواز ارتفاع الإمام على المأمومين، وهو مذهب الحنفية والشافعية وأحمد والليث، لكن مع الكراهية بلا ضرورة، كذا في «القسطاني»، وقال نقلاً عن الخطابي: وكان للمنبر ثلاث مراقي، ولعله إنما قام على الثانية منها، فليس في نزوله وطلوعه إلا خطوتان. انتهى قوله: وألى من نسائه شهراً: أي حلف أن لا يدخل عليهن شهراً، وليس المراد منه الإيلاء المتعارف بين الفقهاء. وقوله: «في مشربة» بفتح الميم وسكون المعجمة وفتح الراء وضمها، وهي الغرفة، ويقال: هي أعلى البيت شبه الغرفة. (عمدة القاري) قوله: فصلوا قِيَامًا: جمع «قائم»، أو مصدر بمعنى اسم الفاعل، مفهومه: إن صلى قاعداً يصلي المأموم أيضاً قاعداً، كما ورد في بعض الروايات: «إن صلى قاعداً فصلوا قعوداً»، وهو غير جائز، ولا يعمل به؛ لأنه منسوخ؛ لما ثبت أنه ﷺ في آخر عمره صلى قاعداً وصلى القوم قائمين. ومطابقة الحديث للترجمة في صلاته ﷺ بأصحابه على ألواح المشربة وخشبها. (عمدة القاري)

سند: قوله: فإنما أردت: بالخطاب، أي أردت بذكر هذا الحديث الاستدلال على جواز اختلاف موقف الإمام والمأموم في العلو والسفل. وقوله: «فقلت» بالتكلم، أي إن سفيان كان يسأل عن هذا الحكم كثيراً، فيستدل عليه بهذا الحديث. قوله: فلم تسمعه: أي هذا الحديث في معرض الاستدلال. قوله: «منه» أي من سفيان. قوله: «قال» أي أحمد. قوله: «لا» أي ما سمعته منه. والحاصل أن هذا الحديث دليل على جواز اختلاف موقف الإمام والمأموم، ولابن دقيق العيد فيه بحث، حاصله أنه وارد على قصد التعليم، فلا يلزم جواز هذا الفعل بدون قصد التعليم. قلت: وهو مدفوع بما عرفت في حديث: «أو لكلكم ثوبان»، وحاصله كما أن الأصل في الوارد عموم الأشخاص كذلك الأصل عموم الأحوال، والخصوص في كل يحتاج إلى دليل، فافهم، والله تعالى أعلم. قوله: فصلى بهم جالسا وهم قيام: أي ابتداء، ثم أشار إليهم بالجلوس فجلسوا، إلا أن هذه الرواية فيها اختصار، وكذلك في آخره اختصار، والأصل وإن صلى جالساً فصلوا جلوساً، والله تعالى أعلم.

٥٥/١

١٩- بَابُ: إِذَا أَصَابَ ثَوْبُ الْمُصَلِّي امْرَأَتَهُ إِذَا سَجَدَ

٣٧٩- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ عَنْ خَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَأَنَا حِذَاءَهُ وَأَنَا حَائِضٌ، وَرُبَّمَا أَصَابَنِي ثَوْبُهُ إِذَا سَجَدَ. قَالَتْ: وَكَانَ يُصَلِّي عَلَى الْحُمْرَةِ.

سجدة صغيرة تعمل من سعف النخل وترمل بالخيوط. (ع)

نصبه على الظرفية والرفع على الخبرية وهو الصحيح. (ع)

٥٥/١

٢٠- بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْحَصِيرِ

وَصَلَّى جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبُو سَعِيدٍ رضي الله عنهما فِي السَّفِينَةِ قَائِمًا. وَقَالَ الْحَسَنُ: * يُصَلِّي قَائِمًا مَا لَمْ يَشُقَّ عَلَى أَصْحَابِكَ، يَدُورُ مَعَهَا وَإِلَّا فَقَاعِدًا.

٣٨٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: أَنَّ جَدَّتَهُ مُلَيْكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَطْعَامٍ صَنَعَتْهُ لَهُ، فَأَكَلَ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ: «قُومُوا فَلَا تُصَلُّوا لَكُمْ». قَالَ أَنَسٌ: فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طُولِ مَا لَيْسَ، فَتَضَحَّيْتُ بِمَاءٍ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَفَّقْتُ وَالتَّيِّمَ وَرَاءَهُ، وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا، فَصَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ انْصَرَفَ.

أي ضُمرة، وهو ابن أبي ضُمرة، مولى رسول الله ﷺ. (ع)

أي استعمل ذلك إما لأجل تلبين الحصى أو لإزالة الوسخ منه. (ع)

١. عن خالد: كذا للشيخ ابن حجر، وفي نسخة: «حدثنا خالد». ٢. ابن عبد الله: كذا لأبوي ذر والوقت. ٣. قائما: وفي نسخة: «قيامًا». ٤. أصحابك: وللشميهني وأبي ذر: «أصحابه». ٥. إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة: وللحموي والشميهني: «إسحاق بن أبي طلحة». ٦. فلاصلي: وللأصيلي: «فلاصل»، وللشميهني: «أصلي». ٧. وصفقت والتيم: وفي نسخة: «وصفقت أنا والتيم».

ترجمة: قوله: باب إذا أصاب ثوب المصلي امرأته إذا سجد: سكتوا عن غرض المصنف، ولا يبعد عندي أن يكون الغرض دفع توهم أن محاذاتها إذا كانت مفسدة للصلاة عند من قال به، فملاقة ثوبه بها أولى أن تكون مفسدة: فدفعه بهذه الترجمة. أو يقال: إنه أراد الرد على الفساد بالمحاذاة؛ لقول ميمونة رضي الله عنها: «وأنا حذاءه». وفي «تراجم شيخ المشايخ»: يعني لا بأس به ولا تدخل في لمس النساء حتى تقصد صلاته. اهـ قوله: باب الصلاة على الحصى: وفي «تراجم شيخ المشايخ»: يعني أنها جائزة. ومناسبة تعليق الباب مع الترجمة باعتبار أن المقصود من إثبات جواز الصلاة على الحصى نفى لزوم الصلاة على التراب الذي يمكن أن يتوهم من قوله ﷺ: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً» وقوله: «عفر وجهك» وقوله لأفلح: «ترب ترب». وقس على ذلك «باب الصلاة على الحمرة»، إلا أن إيراد لفظ «الحمرة»؛ لكونه واقعاً في الحديث، وفس على ذلك أيضاً «باب الصلاة على الفراش». اهـ والأوجه عندي ما قاله الحافظ: النكتة في ترجمة الباب الإشارة إلى ما رواه ابن أبي شيبه وغيره عن شريح بن هانئ أنه سأل عائشة: «أكان النبي ﷺ يصلي على الحصى؟ والله يقول: ﴿وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا﴾ (الإسراء: ٨) فقالت: لم يكن يصلي على الحصى، فكانه لم يثبت عند المصنف أو رآه شاذاً مردوداً؛ لمعارضة ما هو أقوى منه كحديث الباب، بل سيأتي عنده من طريق أبي سلمة عن عائشة: «أن النبي ﷺ كان له حصى يسطه ويصلي عليه». وفي «مسلم» عن أبي سعيد: «أنه رأى النبي ﷺ يصلي على حصى». اهـ قوله: وصلى جابر وأبو سعيد في السفينة قائما: تقدم في كلام شيخ المشايخ مناسبتة بالباب، ومثله في كلام الشراح. قال الحافظ: الاستدلال بأثر جابر بأثما اشتراكاً في أن الصلاة عليهما غير الصلاة على الأرض. اهـ وعلى ما اخترت من غرض الترجمة من خصوصية الحصى أن الجلوس في السفن يكون غالباً على الحصى.

سهر: قوله: في السفينة قائما: أي كل منهما، وفي بعضها: «قيامًا» - جمع «قائم» - وأراد به التنية، ووجه المناسبة للترجمة أن الحصى والسفينة اشتراكاً في الصلاة على غير الأرض؛ لتلا يتخيل أن مباشرة المصلي للأرض شرط من قوله ﷺ لمعاد: «عفر وجهك في التراب» أي كما أن المصلي يسجد على الحمرة والحصى دون الأرض، فكذلك يصلي على السفينة يسجد على غير الأرض، كذا في «العيني» وغيره. قوله: لطعام صنعت له: والظاهر أن قصد مليكة من دعوتها الصلاة، لكنها جعلت الطعام مقدمة لها. (عمدة القاري) * أسماء الرجال: مسدد: ابن مسرهد. خالد: ابن عبد الله، الطحان. سليمان: التابعي. عبد الله: ابن شداد بن الهاد. وصلى جابر وأبو سعيد: الخدري، فيما وصله ابن أبي شيبه بسند صحيح. وقال الحسن البصري: مما وصله ابن أبي شيبه بإسناد صحيح. عبد الله: التنيسي. مالك: الإمام. مليكة: بضم الميم، بنت مالك بن عدي، وهي والددة أم أنس؛ لأن أمه أم سليم، وأما مليكة المذكورة.

سند: قوله: فلاصلي لكم: وكذا قوله: «فلاصلي لنا» الظاهر أن المراد إماماً لكم وإماماً لنا، أو المراد لنفعكم ونفعنا بالبركة أو التعليم، وإلا فالصلاة لله لا لغیره، والغالب في مثله صلى بنا على باء التعدية، والله تعالى أعلم.

٢١- بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْحُمْرَةِ

٣٨١- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ * الشَّيْبَانِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ * عَنْ مَيْمُونَةَ * قَالَتْ:

كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي عَلَى الْحُمْرَةِ.

٢٢- بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْفِرَاشِ

وَصَلَّى أَنَسُ * بْنُ مَالِكٍ * عَلَى فِرَاشِهِ. وَقَالَ أَنَسُ * ﷺ: كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَيَسْجُدُ أَحَدُنَا عَلَى ثَوْبِهِ.

٣٨٢- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ * قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ * عَنْ أَبِي النَّضْرِ * - مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ،

عَنْ عَائِشَةَ * - زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ - أَنَّهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَنَامُ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرِجُلَايَ فِي قِبْلَتِهِ، فَإِذَا سَجَدَ عَمَرَنِي، فَقَبَضْتُ رِجْلِي، وَإِذَا قَامَ بَسَطْتُهُمَا. قَالَتْ: وَالْبَيُوتُ يَوْمَئِذٍ لَيْسَ فِيهَا مَصَابِيحُ.

٣٨٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى * بْنُ بُكَيْرٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ * عَنْ عَقِيلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ * قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ:

مَصْفُورًا بِغَضَمِ الْعَيْنِ، ابْنُ خَالِدِ بْنِ عَقِيلٍ يَفْتَحُ الْعَيْنَ. (قَس)

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي وَهِيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ عَلَى فِرَاشٍ أَهْلِيهِ اعْتَرَاضَ الْجَنَازَةِ.

والكسر إفتح. (ك)

١. النبي: وللأصلي: «رسول الله». ٢. وقال أنس كنا: وللأصلي: «وقال: كنا». ٣. رجلي: وللحموي والمستملي: «رجلي». ٤. وإذا: وفي نسخة: «فإذا».
٥. بسطتهما: وللحموي والمستملي: «بسطتهما». ٦. فيها: وللأصلي: «بها». ٧. عن: ولابن عساكر وأبي الوقت: «حدثني».

ترجمة: قوله: باب الصلاة على الحُمْرَةِ: وتقدم في الباب السابق كلام شيخ المشايخ مما يتعلق بهذا الباب، وكتب الشيخ في «اللامع»: أراد بذلك إثبات جواز الصلاة إذا كان المصلي بعضه على الأرض وبعضه فوق البساط كما أراد بالأول إثبات الصلاة على غير الأرض، ولا شك أن المسألتان [هذا من قبيل قوله تعالى: ﴿إِنْ هَدَيْنَا لَسَجِرِينَ﴾ (طه: ٦٣). (ز)] مما يحتاج إلى بيانه. اهـ وما أفاده الشيخ قدس سره من الفرق بين الترجمتين أُلُفَّ مما ذكره الحافظ، إذ قال: كأنه أفرداها بترجمة؛ لكون شيخه أبي الوليد حدثه بالحديث مختصراً. اهـ وأنت خبير بأن هذا الوجه لا يكفي لإيراد الترجمة المستقلة، وفيما أفاده الشيخ فائدة جلية تناسب شأن تراجم البخاري.

قوله: باب الصلاة على الفراش: كتب الشيخ في «اللامع»: لا شك في مغايرة هذه الترجمة لما تقدم، فلا إهمال ولا إغناء. وأثبت بإيراد الأثر وأفعال الصحابة أن الصلاة على الفراش جائزة، أعْمَ من أن يكون كله على الفراش أو بعضه كما في السجدة على ثوبه. اهـ وفي «هامشه»: قال الحافظ: كأنه يشير إلى الحديث الذي رواه أبو داود وغيره عن عائشة * قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يُصَلِّي لِحُفْنَا»، وكأنه لم يثبت عنده أو رآه شاذاً مردوداً، وقد بين أبو داود علته. انتهى قلت: والأوجه عندي أن غرض المصنف بالترجمة دفع ما يُتَوَهَّم من قوله ﷺ: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً» تخصيص الصلاة بالأرض، فأراد إثبات جوازها على غير الأرض. ولا يقال: إن هذا الغرض حصل بالترجمتين السابقتين؛ لأن فيهما كان احتمال التخصيص بالحصر والخمرة، وهذا تعميم بعد تخصيص، وتقدم في البابين المذكورين وجه تخصيصهما بالترجمة. وترجم الإمام الترمذي هذه التراجم الثلاثة على نحو ما ترجم بها البخاري تقدم ذكر الترجمتين سابقاً، وأما الثالثة فبُوبَ بلفظ «باب ما جاء في الصلاة على البُسط».

سهر: قوله: على ثوبه: يحتمل الثوب الملبوس كالفاضل من كفه أو ذيله، أو الثوب الذي يقلعه من جسمه. ووجه المناسبة أنه إذا سجد على ثوبه يكون ساجداً على الفراش؛ لأنه اسم لما يبسط. (عمدة القاري) قوله: والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح: هذا اعتذار من عائشة عن نومها على هذه الهيئة، والمعنى لو كانت المصابيح لقبضت رجلي عند إرادته السجود ولمّا أحوجته إلى غمزي. (عمدة القاري) قوله: اعتراض الجنائز: منصوب بنزع الخافض أي كاعتراض الجنائز، والمراد أنها تكون نائمة بين يديه من جهة يمنة إلى جهة شماله، كما تكون الجنائز بين يدي المصلي عليها. (فتح الباري)

* أسماء الرجال: أبو الوليد: هشام بن عبد الملك، الطيالسي. شعبة: ابن الحجاج. سليمان: التابعي. عبد الله بن شداد: ابن الهاد، المذكور. وصلى أنس: هو ابن مالك، وصله ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور عن ابن المبارك عن حميد. وقال أنس: ابن مالك *، مما وصله في الباب اللاحق. إسماعيل: ابن عبد الله ابن أبي أويس، المدني. مالك: الإمام. أبي النضر: سالم. (إرشاد الساري) يحيى: هو ابن عبد الله بن بكير، المخزومي. الليث: هو ابن سعد، الإمام. عروة: هو ابن الزبير بن العوام.

سند: قوله: ورجلاني في قبليته: أي والرجلان في محل الفراش، وقد علم أن عائشة * كانت نائمة على الفراش، كما سيحيى في الحديثين الآتين، فلزم أن سجوده ﷺ كان على الفراش، وهو مطلوب. انتهى

٣٨٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ * عَنْ عِرَاكِ * عَنْ عُرْوَةَ * أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي وَعَائِشَةُ

ككتاب، ابن مالك (فس)

مُعَرِّضَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ عَلَى الْفِرَاشِ الَّذِي يَنَامَانِ عَلَيْهِ.

٥٦/١

٢٣- بَابُ السُّجُودِ عَلَى الثُّوبِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ

وَقَالَ الْحَسَنُ: كَانَ الْقَوْمُ يَسْجُدُونَ عَلَى الْعِمَامَةِ وَالْقَلَنْسُوَةِ وَيَدَاهُ فِي كُمِهِ.

فيه دليل على جواز وقاية اليد بالكم عن الحر البالغ. (خ)

البصري، وصله ابن أبي شيبة. (قس)

٣٨٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ: حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ * قَالَ: حَدَّثَنِي غَالِبُ الْقَطَّانُ عَنْ بَكْرِ بْنِ

الطيالسي البصري

عَبْدِ اللَّهِ * عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَيَضَعُ أَحَدُنَا طَرَفَ الثُّوبِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ فِي مَكَانِ السُّجُودِ.

٢٤- بَابُ الصَّلَاةِ فِي النَّعَالِ

٥٦/١

٣٨٦- حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُسْلِمَةَ سَعِيدُ بْنُ يَزِيدَ الْأَزْدِيُّ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ:

أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ.

أي إذا لم يكن هما نجاسة فلا بأس بالصلاة فيهما

٢٥- بَابُ الصَّلَاةِ فِي الْخَفَافِ

بالكسر جمع الخف

٥٦/١

٣٨٧- حَدَّثَنَا آدَمُ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * عَنِ الْأَعْمَشِ * قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ يُحَدِّثُ عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ * قَالَ: رَأَيْتُ جَرِيرَ

ابن يزيد النخعي

ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ بَالَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى. فَسُئِلَ فَقَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَنَعَ مِثْلَ هَذَا. قَالَ إِبْرَاهِيمُ: فَكَانَ

البحلي

يُعْجِبُهُمْ؛ لِأَنَّ جَرِيرًا كَانَ مِنْ آخِرِ مَنْ أَسْلَمَ.

١. يده: وللكشميهني: «يديه». ٢. قال أخبرنا: ولابن عساكر والأصيلي: «حدثنا».

٣. أخبرنا: وفي نسخة: «أخبرني». ٤. لأن جريراً كان من: ولابن عساكر: «لأن جريراً من...».

ترجمة: قوله: باب السجود على الثوب في شدة الحر: كتب الشيخ في «اللامع»: هذا إثبات لإسناد ما ذكره أولاً في التعليق، فلا تكرر. انتهى وفي «هامشه»: حاصل ما أفاده الشيخ: أن الغرض بيان ما ذكره تعليقا في «باب الصلاة على الفراش»، وعلى هذا فزيادة قوله: «في شدة الحر» في الترجمة شرح لما تقدّم في التعليق إجمالاً. والأوجه عندي أن غرض المصنف بالترجمة الرد على الشافعية، حيث قيّدوا الجواز بالثوب المنفصل لا المتصل، واستدل المصنف بالإطلاق على العموم. قوله: باب الصلاة في النعال: وهو أيضاً من جملة اللباس، ولعله احتاج إلى إثبات جواز؛ لأن قوله تعالى: ﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْأَلْمَدَّيْنِ طَوًى﴾ (طه: ١٢) يشير إلى أنه لا يجوز لبسه في المسجد، فلا تجوز الصلاة فيه بالأولى. أو لما فيه من مخالفة اليهود، كما سيأتي في الباب الآتي. قوله: باب الصلاة في الخفاف: في «تراجم شيخ المشايخ»: غرضه من إثبات جواز الصلاة في الخفاف دفع ما عسى أن يستبعد من جواز الصلاة فيها؛ لكون خفافهم مثل النعال، حيث كانوا يمشون فيها في الطريق والأسواق. اهـ كذا أفاد، فليتأمل. والأوجه عندي ما قال الحافظ من أنه أراد الإشارة إلى حديث شداد بن أوس مرفوعاً: «خالقوا اليهود؛ فإنهم لا يصلون في نعالهم ولا خفافهم»، فيكون استجواب ذلك من جهة قصد المخالفة. اهـ

سهر: قوله: غالب: [ابن خطّاف بضم الخاء المعجمة وفتحها وتشديد الطاء. (إرشاد الساري)] قوله: فكان يعجبهم: أي كان حديث جرير يعجبهم؛ لأنه من جملة الذين أسلموا في آخر حياة رسول الله ﷺ، وقد أسلم في السنة التي توفي فيها رسول الله ﷺ، وفي رواية الترمذي من طريق شهر بن حوشب قال: «رأيت جرير بن عبد الله...» فذكر نحو حديث الباب، قال: «فقلت له: أقبل المائدة أو بعدها؟ قال: ما أسلمت إلا بعد المائدة»، قال الترمذي: هذا حديث مفسر؛ لأن بعض من أنكر المسح على الخفين تأول أن =

* أسماء الرجال: عبد الله بن يوسف: التنيسي. يزيد: هو ابن أبي حبيب، المصري. عراك: ككتاب، ابن مالك، الغفاري. عروة: ابن الزبير. بشر بن المفضل: الرقاشي.

بكر بن عبد الله: المزني البصري. آدم بن أبي إياس: العسقلاني. شعبة: هو ابن الحجاج، العتكي. آدم وشعبة: تقدّمنا الآن. الأعمش: سليمان بن مهران، الكوفي. همام: ابن الحارث بن قيس بن عمرو، النخعي.

٣٨٨- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ* قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ* عَنِ الْأَعْمَشِ* عَنْ مُسْلِمٍ* عَنْ مَسْرُوقٍ* عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ*

أسم قبل الحديث ابن مسعود

قَالَ: وَضَأْتُ النَّيَّ* فَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ وَصَلَّى.

٢٦- بَابُ: إِذَا لَمْ يُتِمَّ السُّجُودَ

ترجمة
بالتنوين

٥٦/١

٣٨٩- حَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ* عَنْ وَاصِلٍ* عَنْ أَبِي وَائِلٍ* عَنْ حُذَيْفَةَ* عَنِ النَّبِيِّ* أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا لَا يُتِمُّ

ابن اليمان

رُكُوعَهُ وَلَا سُجُودَهُ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ قَالَ لَهُ حُذَيْفَةُ: مَا صَلَّيْتَ. قَالَ: وَأَحْسِبُهُ قَالَ: لَوْ مَتَّ مَتَّ عَلَى غَيْرِ سُنَّةِ مُحَمَّدٍ*

٢٧- بَابُ: يُبْدِي ضَبْعِيهِ وَجَافِي جَنْبِيهِ فِي السُّجُودِ

بالتنوين، من السنة... إلخ. (ق) أي يبعد جنبه عن عضديه ويرفعهما عنهما

٥٦/١

٣٩٠- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ* قَالَ: حَدَّثَنِي بَكْرُ بْنُ مُضَرَ* عَنْ جَعْفَرٍ* عَنِ ابْنِ هُرْمُزٍ* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيَّةَ*

بالضم

اسم أم عبد الله

أَنَّ النَّبِيَّ* كَانَ إِذَا صَلَّى فَرَجَ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى يَبْدُوَ بَيَاضُ إِبْطِيهِ. وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ نَحْوَهُ.

عطف على «بكر» أي «حدثنا يحيى قال الليث: حدثني جعفر...» بلفظ التحديث. (ك)

أي إذا سجد. (ع ك)
من «التفريع» هو الرواية

١. النبي: وللأصلي: «رسول الله». ٢. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا». ٣. حدثني: وفي نسخة: «أخبرنا». ٤. جعفر: وللأصلي بعده: «بن ربيعة». ٥. حتى يبدو: وللشمهني: «حتى يرى». ٦. إبطيه: وللحموي والمستمل: «إبطه».

ترجمة: قوله: باب إذا لم يتم السجود: سعيّد المصنف هذه الترجمة والآية في محلها من «كتاب الصلاة» في «أبواب السجود»، وليست في نسخة المستمل؛ ولذا رجّح الحافظ الحذف هنا، فقال: كذا وقع عند أكثر الرواة هذه الترجمة، ولم يقع عند المستمل شيء من ذلك، وهو الصواب؛ لأن جميع ذلك سيأتي في مكانه اللائق به، وهو «أبواب صفة الصلاة». ولولا أنه ليس من عادة المصنف إعادة الترجمة والحديث معاً لأمكن أن يقال: مناسبة الترجمة الأولى لأبواب ستر العورة الإشارة إلى أن من ترك شرطاً لا تصح صلاته كمن ترك ركناً. ومناسبة الثانية الإشارة إلى أن المحافة في السجود لا تستلزم عدم ستر العورة، فلا تكون مبطلّة للصلاة. وفي الجملة إعادة هاتين الترجمتين هنا وفي «أبواب السجود» الحمل فيه عندي على النسخ بدل دليل سلامة رواية المستمل من ذلك، وهو أحفظهم. انتهى

وفي «الفيض»: يمكن أن يتكلف ويقال: إن للسجدة شرائط، كوجدان حجم الأرض وغيره، فهي من شرائط الصلاة من هذه الجهة، ومن جهة التعديل والطمأنينة معدودة في صفة الصلاة. اهـ وفي «هامشه»: وهو الأظهر عندي حيث بوّب هنا أولاً «باب إذا لم يتم السجود»، فكانه أشار إلى أن تمامية السجود من شرائط الصلاة، وثانياً «باب يدي ضبعيه ويجافي جنبه...»، فهذا وإن كان من تمام السجدة لكنه أشار إلى أنه ليس من شرائط الصلاة. ثم إذا بوّب بوّب أولاً «باب يدي ضبعيه ويجافي جنبه في السجود»، وهذه هي صفة السجود، فقدّمها في «باب صفة الصلاة»، بخلاف تبويبه في «شرائط الصلاة». ثم بوّب في آخره «إذا لم يتم السجود»، وإنما أخره هنا؛ لأنه من صفات السجود عدماً كما كانت الأولى من صفاته وجوداً. اهـ

الأوجه عند هذا الفقير أن المؤلف ذكر هذا الباب هنا؛ تنبيهاً على اتباع سنته ﷺ في الصلاة في الخفاف مخالفة لليهود، التي يُحكّم على تاركها أنه لو مات على غيره مات على غير سنة محمد ﷺ، فكانه تكملة للباب السابق. ويحتمل أن يقال: إنها تكملة للباب السابق بوجه آخر بأن جواز الصلاة في النعال والخفاف معلق على ما إذا أتم السجود، وأما إذا لم يتمه بأن كانت القدم معلقة في السجدة ولم تقع على الأرض فلا تصح. أو يقال: إن هذا الباب تمهيد للباب الآتي، فنبّه أولاً على اهتمام إتمام السجود، ثم ذكر سنته في إبداء الضبعين، فلو وقع الإبداء فلا ينافي زينة الصلاة.

سهر = مسح النبي ﷺ على الخفين كان قبل نزول آية الوضوء التي في المائدة، فيكون منسوخاً، فذكر جرير في حديثه أنه رآه يمسح بعد نزول المائدة، فكان أصحاب ابن مسعود يعجبهم حديث جرير؛ لأن فيه رداً على أصحاب التأويل المذكور، فعلم أن المراد بآية المائدة غير صاحب الخف. واعلم أنه قد وردت في المسح على الخفين عدة أحاديث تبلغ التواتر على رأي كثير من العلماء. وقال ابن عبد البر: مسح على الخفين سائر أهل بدر والحديثة وغيرهم من المهاجرين والأنصار وسائر الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار، ولا ينكره إلا مخذول مبتدع خارج من جماعة المسلمين، ولهذا قال الكرخي: أخاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين، كذا في «عمدة القاري».

قوله: باب يدي إلخ: [أي لا يلبس عضديه بجنبه. من «الإبداء» وهو الإظهار. (عمدة القاري)]

* أسماء الرجال: إسحاق بن نصر: نسبه لجدّه، وأبوه إبراهيم. أبو أسامة: حماد بن أسامة، الكوفي. الأعمش: سليمان بن مهران. مسلم: هو ابن صبيح. مسروق: هو ابن الأجدع. الصلت بن محمد: الحاركي. مهدي: هو ابن ميمون، الأزدي. واصل: ابن حيان، الأحمد الكوفي. أبي وائل: شقيق بن سلمة. يحيى بن بكير: تقدّم. ابن مضر بن محمد، المصري. جعفر: هو ابن ربيعة، المصري. ابن هرمز: هو عبد الرحمن الأعرج.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٨- بَابُ فَضْلِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ يَسْتَقْبِلُ بِأَطْرَافِ رِجْلَيْهِ الْقِبْلَةَ

هذه قطعة من حديث طويل في صفة صلاته ﷺ رواه أبو حميد. (ج)

٥٦/١

قَالَ أَبُو حُمَيْدٍ * عَنْ النَّبِيِّ ﷺ:

٣٩١- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ * قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ * قَالَ: حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ سَيَّاهٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ

مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا، وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا، وَأَكَلَ ذَيْبَحَتَنَا، فَذَلِكَ الْمُسْلِمُ الَّذِي لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ

رَسُولِ اللَّهِ، فَلَا تُخْفَرُوا اللَّهَ فِي ذِمَّتِهِ».

أي كصلاتنا

أي في إيمان الله وضمائه. (ع)

سهر

أي لا تغدروا. (و)

٣٩٢- حَدَّثَنَا نُعَيْمٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ * عَنْ مُحَمَّدٍ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ

أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. فَإِذَا قَالُوهَا، وَصَلُّوا صَلَاتَنَا، وَاسْتَقْبَلُوا قِبْلَتَنَا، وَأَكَلُوا ذَيْبَحَتَنَا، فَقَدْ حُرِّمَتْ عَلَيْنَا

دِمَاؤُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ».

أي لا يحق الدماء والأموال. (ج)

٣٩٣- وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ: سَأَلَ مَيْمُونُ بْنُ سَيَّاهٍ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ

بكسر السين المهملة آخرها هاء. (ق)

الطويل

المدني. (ق)

١. يستقبل بأطراف رجله القبلة: وللحموي وأبي ذر: «يستقبل القبلة بأطراف رجله». ٢. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا». ٣. مهدي: كذا لابن عساكر والأصيلي، وفي نسخة: «المهدي». ٤. رسول الله: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «رسوله». ٥. حدثنا: ولأبوي ذر والوقت: «وحدثنا»، ولحجا: «قال نعيم بن حماد»، ولأبوي ذر والوقت: «حدثنا نعيم قال ابن المبارك»، ولكريمة والأصيلي: «قال ابن المبارك». ٦. وأكلوا: وفي نسخة: «ذبحوا». ٧. وقال: وفي نسخة: «قال: وقال...» [فاعل «قال» الأول البخاري].

ترجمة: قوله: بسم الله الرحمن الرحيم باب فضل استقبال القبلة: كتب الشيخ في «اللامع»: يقال: إن البخاري رحمه الله يتدأ بالبسملة ما يكتبه بعد فترة تعترية في الكتابة والتأليف؛ لأجل عائق يمنع عنها. اهـ وفي «هامشه»: هذا هو المعروف على ألسنة المشايخ ولم أره في الشروح، لكنه وجيه؛ ولذا ترى المصنف طالما يذكر التسمية بين أبواب كتاب واحد كما ذكرها على «باب فضل الصلاة في مسجد مكة»، ثم ذكر قريباً منه على «باب استعانة اليد في الصلاة». وتقدم في مبدأ «كتاب الإيمان» بشيء من التفصيل. قال العيني: لما فرغ من بيان أحكام ستر العورة بأنواعها شرع في بيان استقبال القبلة على الترتيب؛ لأن الذي يريد الشروع في الصلاة: يحتاج أولاً إلى ستر العورة، ثم إلى استقبال القبلة، وذكر توابعها من أحكام المساجد. اهـ قوله: يستقبل بأطراف رجله: هذا في غير محله على الظاهر، ولا يثبت بالرواية، سيغيده المصنف في محله من «أبواب السجود». قال الحافظ: أراد بذكره هنا بيان مشروعية الاستقبال بجميع ما يمكن من الأعضاء. اهـ وقال السندي: أي فالاستقبال لفضله مطلوب مهما أمكن. اهـ والأوجه عندي أن هذه ليست ترجمة حتى يرد عليها الإيرادات المذكورة، بل بيان للمبالغة في الاستقبال، حتى يستقبل برؤوس أصابع رجله أيضاً، والمقصود فيما سيأتي في محله بيان كيفية السجود. ثم رأيت في «تقرير المكي» كتب بنحوه؛ إذ قال: هذا ليس بداخل في الترجمة، بل هو زيادة للمبالغة في الاستقبال، يعني استقبال كل البدن حتى أطراف رجله أيضاً. اهـ

سهر: قوله: بأطراف رجله: أي رؤوس أصابعهما، وأراد بذكره هنا بيان مشروعية الاستقبال بجميع ما يمكن من الأعضاء. (فتح الباري)

قوله: من صلى صلاتنا إلخ: أي صلى كما نصلي. «واستقبل قِبْلَتَنَا» فيه اهتمام لأمر القبلة، حيث خص ذكر هذا الشرط بعد ذكر قوله: «صَلَاتَنَا». «وأكل ذَيْبَحَتَنَا» المراد ذبح المذبح مثل مذبحنا، فهذه الثلاثة من خواص دينه؛ لأن اليهود والنصارى صلاتهم بدون الركوع، وقبيلتهم غير القبلة، وذبيحتهم ليس كذبيحتنا. فيه: أن أمور الناس محمولة على الظاهر دون باطنها، فمن أظهر شعائر الدين أحرقت عليه أحكام أهل ما لم يظهر منه خلاف ذلك. (ملنقط من العيني والكرماني والخير الجاري)

قوله: فلا تخفروا: [قال الخطابي: معناه: لا تخونوا الله في تضييع حق من هذا سبيله. (عمدة القاري)] قوله: وقال علي بن عبد الله: هو المدني. وفائدة إيراد هذا الإسناد تقوية رواية ميمون بن سياه لتابعه حميد له. ولما لم يكن في قول حميد: «سأل ميمون أنساً» التصريح بكونه حضر ذلك: عقبه بطريق يجيئ التي فيها تصريح حميد بأن أنساً حدثهم؛ لكلا يظن أنه دلسه، ولتصريحه أيضاً بالرفع، كذا في «فتح الباري». وقال الكرماني: وفي بعضها: المرفوع مقدم على الموقوف، ففائدته التقوي.

* أسماء الرجال: قاله أبو حميد: هو عبد الرحمن بن سعد، الساعدي الأنصاري. عمرو بن عباس: الأهوازي البصري. ابن مهدي: عبد الرحمن، البصري. نعيم: هو ابن حماد، الخزازي. ابن المبارك: عبد الله، المروزي.

سند: قوله: يستقبل بأطراف رجله القبلة: أي فالاستقبال لفضله مطلوب مهما أمكن. قوله: من صلى صلاتنا إلخ: كأنه كناية عن إظهار شعائر الإسلام أو قبول الأحكام.

قَالَ: يَا أَبَا حَمْزَةَ، وَمَا يُحَرِّمُ دَمَ الْعَبْدِ وَمَالَهُ؟ فَقَالَ: مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاسْتَقْبَلَ قِبَلَتَنَا، وَصَلَّى صَلَاتَنَا، وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا: كَتَبَ أَنْسُ

فَهُوَ الْمُسْلِمُ، لَهُ مَا لِلْمُسْلِمِ، وَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُسْلِمِ. وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي ثَوْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الْحَكَمِ الْمَصْرِيُّ. (رقس) وللأربعة يحيى بن أيوب الغافقي. (رقس) الطويل

أَنْسُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

ابن مالك

٥٧/١ - ٢٩- بَابُ قِبَلَةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَأَهْلِ الشَّامِ وَالْمَشْرِقِ لَيْسَ فِي الْمَشْرِقِ وَلَا فِي الْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ
أي لأهل المدينة ونحوها كأهل الشام

لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ، وَلَكِنْ شَرُّوْا أَوْ غَرَّبُوا».

١. فقال: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «قال». ٢. يا أبا حمزة وما يحرم: وللأصلي وكريمة: «يا أبا حمزة ما يحرم». ٣. وقال ابن أبي مريم أخبرنا: وفي نسخة: «وقال محمد: قال ابن أبي مريم: حدثني». ٤. بغائط: وللأصلي: «لغائط».

ترجمة: قوله: باب قبلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق إلخ: كتب الشيخ في «اللامع»: أي أين هو، والرواية دالة على أنها بين المشرق والمغرب. ثم قوله: «المشرق» إن كان معطوفاً على قوله: «قبلة» فهو داخل تحت الباب، والمعنى باب ذكر المشرق أنه ليس قبلة أهل المدينة. وإن كان مرفوعاً فهو ابتداء كلام، والمعنى أما المشرق فليس مدار القبلة على المشرق ولا على المغرب، وإنما القبلة البيت، إلى أي جهة وقعت وأياً ما كان، فترك ذكر المغرب - وهو مراد - بناءً على الظهور؛ فإن المشرق والمغرب لا يتفاوتان في هذا الحكم، فذكر أحدهما مغنى عن ذكر الآخر، وكثيراً ما يحذف المعطوف لدلالة «المعطوف عليه» عليه. اهـ وفي «هامشه»: هذه الترجمة من التراجم الصعبة، قال العيني: هذا الموضع يحتاج إلى تحرير قوي؛ فإن أكثر من تصدّى لشرحه لم يُغنِ شيئاً، بل بعضهم ركب البعاد وخرط القناد، فنقول وبالله التوفيق ثم بسط في مختاره. وحاصل ما ذكر الشراح أن ههنا بحثين: الأول في إعراب «المشرق»، هل هو بالجر أو بالضم؟ والثاني في ذكر لفظ «قبلة» في آخر الكلام بعد قوله: «ولا في المغرب»، فهو موجود في بعض النسخ دون بعض، أما على النسخ التي ليس فيها هذا اللفظ فلفظ «باب» منون، وقوله: «قبلة أهل المدينة» مبتدأ، خبره: «ليس في المشرق». ويشكل على هذا تذكير لفظ «ليس»؛ إذ حقه إذ ذاك لفظ «ليست»، فأولوه بالمستقبل، قال الكرماني: ويؤول تذكير لفظ «ليس» بأن المراد بالقبلة «المستقبل» أي مستقبل أهل المدينة ليس في جهة المشرق والمغرب. انتهى مختصراً وعلى هذا يكون لفظ «المشرق» مجروراً لا محالة، وعلى الثاني يكون المراد بـ«المشرق» أهل المشرق، كقوله: «وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ».

وأما على النسخ التي يوجد فيها لفظ «قبلة» فقوله: «ليس في المشرق» جملة مستأنفة مبتدأ وخبر كما قالوا. وعلى هذا فلفظ «المشرق» يحتمل الجر، ويكون المراد منه مشرق خاص، وهو مشرق أهل المدينة خاصة. وخصهم بالذكر؛ لأنهم كانوا إذ ذاك مأمورين بالإسلام. ويوضح المراد ما في هامش «الكوكب» في «باب ما جاء أن ما بين المشرق والمغرب قبلة»، فارجع إليه لو شئت. ويحتمل أيضاً أن يكون «المشرق» بالضم على رواية الأكثر، وصوبه الزركشي عطفًا على «باب»، أي وباب حكم المشرق، ثم حذف «باب» و«حكم» وأقيم «المشرق» مقام الأول، وهذا هو الذي اختاره الشيخ قدس سره. والأوجه عندي أن قوله: «والمشرق» إن كان بالجر فيكون المراد به المشرق الخاص كما تقدّم، وإن كان بالضم فهو على ما أفاده الشيخ يكون عامًّا لأهل المشرق كلها. وأياً ما كان فغرض المصنف بالترجمة قوله: «ليس في المشرق والمغرب قبلة» أي لأهل المدينة، وهو المقصود بالترجمة، فكانه أراد بذلك الرد على المذهب الثامن من المذاهب الثمانية المذكورة في «الأوجز» في «باب النهي عن استقبال القبلة واستدبارها»، وهو مذهب أبي عوانة =

سهر: قوله: باب قبلة أهل المدينة: بالإضافة في الأكثر، و«أهل الشام» عطف على «أهل المدينة»، وقوله: «والمشرق» بالجر عطف على «أهل الشام». وفي بعضها بالتونين أي هذا باب، ورفع «قبلة» على الابتداء، وخبرها «ليس في المشرق...» بتأويلها بـ«ما يستقبل إليه»، كذا في «الخبر الجاري»؛ لأن التطابق في التذكير والتأنيث بين المبتدأ والخبر واجب، ويؤول «المشرق» بالتشريق و«المغرب» بالتغريب، أي مستقبل أهل المدينة وأهل الشام ليس في التشريق ولا في التغريب، وقد سقطت التاء من «ليس» فلا تطابق بينه وبين «قبلة»، فلذا أول بمستقبل؛ ليتطابقاً تذكيراً، كذا في «القسطاني».

قوله: والمشرق: نقل عياض بأن رواية الأكثر بضم «المشرق»، فيكون معطوفاً على «باب» ويحتاج إلى تقدير محذوف. قال ابن حجر: والذي في روايتنا بالخفض، وفي «العيني»: قال ابن بطل: وتفسير هذه الترجمة يعني: وقبلة مشرق الأرض كلها إلا ما قبال مشرق مكة من البلاد التي تكون تحت الخط المار عليها من المشرق إلى المغرب، فحكم مشرق الأرض كلها كحكم مشرق أهل المدينة والشام في الأمر بالانحراف عند الغائط؛ لأنهم إذا شرقوا أو غربوا لم يستقبلوا القبلة ولم يستدبروها، وأما ما قبال مشرق مكة من البلاد التي تكون تحت الخط المار عليها من مشرقها إلى مغربها فلا يجوز لهم استعمال هذا الحديث، ولا يصح لهم أن يشرقوا أو يغربوا، وإنما ينحرفون إلى الجنوب أو الشمال، فهذا تغريبه وتشريقه. قال: وتقدير الترجمة «باب قبلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق والمغرب ليس في التشريق ولا في التغريب»، يعني أنهم عند الانحراف للتشريق والتغريب ليسوا مواجهين للقبلة ولا مستدبرين لها. انتهى ولم يذكر البخاري مغرب الأرض كلها؛ لأن المشرق أكثر الأرض المعمورة، كذا في «الكرماني».

سند: قوله: باب قبلة أهل المدينة إلخ: قد اختلف النسخ ههنا، فوجد في بعضها لفظ «قبلة» في قوله: «ليس في المشرق ولا في المغرب قبلة»، وسقط من بعضها، فعلى تقدير وجوده يحتمل أن المراد باب حكم قبلة أهل المدينة وغيرهم في عدم جواز الاستقبال والاستدبار بغائط أو بول، إلا أنه كنى عن غير أهل المدينة بأهل الشام والمشرق تفصيلاً لبعض أقسامه، وقوله: «ليس في المشرق...» أي لناحية المدينة. ويحتمل أن المراد باب بيان قبلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق، أي مشرق ناحية المدينة والشام، وكذا مغرب هذه الناحية، إلا أنه ترك ذكر المغرب مقايضة، يعني أن الباب في بيان قبلة هذه الناحية بحيث يعم مشرق الناحية ومغربها، ثم بين تلك القبلة بقوله: «ليس في المشرق...». وأما على تقدير سقوط لفظ «القبلة» فـ«قبلة أهل المدينة» مبتدأ، والمراد بـ«المشرق» مشرق ناحية المدينة فقط، وقوله: «ليس في المشرق ولا في المغرب» خبره بتأويل «القبلة» بالمستقبل، والله تعالى أعلم.

٣٩٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ * قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ * قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ * عَنْ عَطَاءٍ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ * الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَتَيْتُمُ الْعَائِظَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا، وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا». قَالَ أَبُو أَيُّوبَ: الْأَنْصَارِيُّ

فَقَدِمْنَا الشَّامَ فَوَجَدْنَا مَرَّاحِيضَ بُيُوتٍ قِبَلَ الْقِبْلَةِ، فَتَنَحَّرِفُ وَتَسْتَغْفِرُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

لن بناها أو لعدم حصول الانحراف التام

أي مقابل

وَعَنِ الزُّهْرِيِّ، * عَنْ عَطَاءٍ * قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أَيُّوبَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

الأنصاري

٣٠- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾
(البقرة: ١٢٥)

ترجمة سند

٥٧/١

٣٩٥- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ * قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ * قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ دِينَارٍ * قَالَ: سَأَلْنَا ابْنَ عُمَرَ عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ لِلْعُمَرَةِ، وَلَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ: أَبَاتِي امْرَأَتُهُ؟ فَقَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ، وَطَافَ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ، وَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ.

هذا جواب بالإشارة إلى وجوب اتباعه ﷺ (ع)

٣٩٦- وَسَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ: لَا يَقْرَبُهَا حَتَّى يَطُوفَ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ.

هذا جواب بتصريح النبي

٣٩٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى * عَنْ سَيْفٍ - يَعْنِي ابْنَ أَبِي سُلَيْمَانَ - قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا * قَالَ: أَتَى ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه بَلْفَظِ الْجَهْلِ. (ع)

المكي

بلفظ الجهول. (ع)

فَقِيلَ لَهُ: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْكُعْبَةَ. فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَأَقْبَلْتُ وَالنَّبِيُّ ﷺ قَدْ خَرَجَ،
لم أقف على اسم الذي أخبره بذلك. (ف)

١. الليثي: كذا لأبوي ذر والوقت. ٢. عز وجل: وفي نسخة: «تعالى». ٣. سألنا: وفي نسخة: «سألت». ٤. للعمرة: وللحموي والمستملي: «العمرة». ٥. يعني ابن أبي سليمان: كذا لابن عساكر.

ترجمة = صاحب الزني؛ إذ قال: إن التحريم مختص بأهل المدينة ومن كان على سمتها، أما من كانت قبلته إلى الشرق أو الغرب فيجوز له الاستقبال والاستدبار؛ لقوله ﷺ: «ولكن شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا». فَبَيَّنَ المصنف بالترجمة أن حكم النهي عام، وقوله ﷺ: «شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا» خاص لأهل المدينة والشام؛ لأنه ليس قبلتهم في المشرق ولا في المغرب، فتأمل فإن خاطري أبو عذره، فإن كان صواباً فمن الله عز اسمه، وإن كان خطأً فمعي ومن الشيطان. انتهى ملخصاً

قوله: باب قول الله عز وجل واتخذوا من مقام إبراهيم مصلًى: كتب الشيخ في «اللامع»: أراد بذلك تأكيد أمر القبلة أمّا من التأكد، بحيث إذا وردت هذه الآية لم يترك النبي ﷺ بالصلاة خلف المقام فرض الاستقبال. وأيضاً ففي عقد الترجمة دلالة على أن الآية ليست بموجبة استقبال المقام؛ إذ لو كان كذلك لما صلى في وجه البيت؛ لأن المقام يكون خلفه حينئذٍ، فأراد أن الأمر في الآية ليس بإيجاب، وإنما هو أمر استحباب وسنة. اهـ وفي «هامشه»: يشكل على الترجمة أن الإمام البخاري ترجم بالآية المتضمنة للأمر، ثم أورد فيها الروايات التي لا تدل على اتخاذ المقام مصلًى؛ وأجاب عنه الشيخ بجوابين: أن المصنف أشار بذلك إلى تأكيد أمر الاستقبال إلى الكعبة؛ إذ لم يتركه النبي ﷺ مع هذا الأمر، فكان أمره أكد من هذا الأمر. والثاني: الإشارة إلى أن الأمر الوارد في آية الترجمة للندب. وقال السندي: يمكن أن يقال: أشار بأحاديث الباب إلى أن الأمر مخصوص بركعتي الطواف، أو أنه للندب حيث فعله تارة وتركه أخرى، أو أشار إلى أن المراد بـ«مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ» البيت أو الحرم. اهـ

سهر: قوله: شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا: [مخصوص بأهل المدينة؛ لأنهم المخاطبون، ويلحق بهم من هو على سمتهم. (إرشاد الساري)] قوله: مراحيض: [جمع «مرحاض» بكسر الميم، وهو البيت المتخذ للنفوس. (عمدة القاري)] قوله: مثله: [الحاصل أن سفیان مرة صرح بتحديث الزهري، وفيه عنونة عن عطاء، ومرة أتى بالعنونة عن الزهري وتصريح عطاء بالسماح. (إرشاد الساري)] * أسماء الرجال: علي بن عبد الله: المدني. سفیان: هو ابن عينية، الهلالي. الزهري: محمد بن مسلم بن شهاب. أبي أيوب: هو خالد بن زيد، الأنصاري. عن الزهري: أي بالإسناد المذكور. عن عطاء: ابن يزيد، الليثي. الحميدي: عبد الله بن الزبير، القرشي المكي. سفیان: هو ابن عينية. عمرو بن دينار: المكي. مسدد: هو ابن مسرهد. يحيى: هو ابن سعيد، القطان. مجاهد: هو ابن جبر، المفسر.

سند: قوله: باب قول الله تعالى واتخذوا من مقام إبراهيم مصلًى: يمكن أن يقال: أشار بأحاديث الباب إلى أن الأمر مخصوص بركعتي الطواف، أو أنه للندب حيث فعله تارة وتركه أخرى، أو أشار إلى أن المراد بـ«مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ» البيت أو الحرم، والله تعالى أعلم. ومعنى قوله: «مُصَلًّى» أي قبله، على أنه في الأصل «مُصَلًّى إليه» اسم مفعول، ثم صار «مُصَلًّى» بال حذف والإيصال، والله تعالى أعلم.

وَأَجِدُ بِلَالًا قَائِمًا بَيْنَ الْبَابَيْنِ، فَسَأَلْتُ بِلَالًا فَقُلْتُ: أَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي الْكَعْبَةِ؟ قَالَ: نَعَمْ، رَكَعَتَيْنِ بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ اللَّتَيْنِ عَلَى يَسَارِهِ إِذَا دَخَلْتَ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى فِي وَجْهِ الْكَعْبَةِ رَكَعَتَيْنِ.

أي مصراعي الباب

وهو مقام إبراهيم عليه السلام. (ع) وهو موضع الترجمة

٣٩٨- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ * عَنْ عَطَاءٍ * قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ *.

ابن إبراهيم، نسبه إلى جده. (فس)

قَالَ: لَمَّا دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَيْتَ دَعَا فِي نَوَاحِيهِ كُلِّهَا، وَلَمْ يُصَلِّ حَتَّى خَرَجَ مِنْهُ. فَلَمَّا خَرَجَ رَكَعَ رَكَعَتَيْنِ فِي قُبْلِ الْكَعْبَةِ وَقَالَ: «هَذِهِ الْقِبْلَةُ».

٣١- بَابُ التَّوَجُّهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ حَيْثُ كَانَ

٥٧/١

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ * قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَكَبِّرْ».

هذا طرف من حديث أبي هريرة ساقه المصنف في «كتاب الاستيذان». (ع)

٣٩٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ * عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ * عَنِ الْبَرَاءِ * قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَّى

نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ أَنْ يُوجَّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ:

أي أن يؤمر بالتوجه إليها

﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾، فَتَوَجَّهَ نَحْوَ الْقِبْلَةِ..... (البقرة: ١٤٤)

١. البابين: وللحموي: «الناس». ٢. أَصَلَّى النبي: وللأصيلي: «رَسُولُ اللَّهِ».

٣. يساره: وللكشميهني وأبي ذر: «يسارك». ٤. أَخْبَرَنَا: ولأبي الوقت والمستملي: «حدثنا». ٥. الكعبة: ولأبي ذر: «القبلة».

٦. القبلة: وفي نسخة: «الكعبة». ٧. قَالَ: وللأصيلي: «قام». ٨. وكبر: وفي نسخة: «فكبر». ٩. رَسُولُ اللَّهِ: وللأصيلي: «النبي».

١٠. السماء: وفي نسخة بعدها: «فَلَنُؤَلِّبَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا». ١١. القبلة: وفي نسخة: «الكعبة».

ترجمة: قوله: باب التوجه نحو القبلة حيث كان: كتب الشيخ في «اللامع»: قوله: «فتحرف القوم» دلالة على الترجمة ظاهرة؛ لأن القوم كانوا يصلون في غير مقام صلاة النبي ﷺ، فعلم أن الاستقبال غير مختص بمكان دون مكان، بل يجب الاستقبال حيث كان المصلي. اهـ وفي «هامشه»: وعلى هذا فغرض الترجمة أن استقبال القبلة لا يختص بموضعه ﷺ، بل في أي مكان كان المصلي. وبذلك جزم الكرمانى حيث قال: و«كان» تامة أي حيث وجد الشخص، قال الله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ (البقرة: ١٤٤). اهـ وأنت خبير أن هذا الغرض من الترجمة لا يليق بشأن تراجم البخاري. وأولها الحافظ ومن تبعه بقوله: أي حيث وجد الشخص في سفر أو حضر، والمراد بذلك في صلاة الفريضة، كما يتبين ذلك في الحديث الثاني في الباب، وهو حديث جابر. انتهى والأوجه عندي في غرض المصنف اللائق بشأنه أنه أراد بذلك دفع ما يؤولهم من حديث أبي هريرة الذي ذكره في الترجمة أن استقبال القبلة يكفي في أول الصلاة عند التحريمة فقط، فدفعه بالروايات الواردة في الباب؛ إذ استقبال أهل القبليتين في أثناء الصلاة، وكذا النبي ﷺ حتى في سجدة السهو، وكذلك في حديث جابر: «نزل فاستقبل» في السفر. اهـ

سهر: قوله: وأجد بلالاً قائماً بين البابين: [عدل عن الماضي حكاية عن الحال الماضية. (عمدة القاري)]

قوله: نعم ركعتين: قال الإسماعيلي وغيره: إن المشهور عن ابن عمر من طريق نافع وغيره عنه أنه قال: «ونسيت أن أسأله: كم صلى؟» فدل على أنه أخبره بالكيفية ولم يخبره بالكمية. وأجيب بأن بلالاً أثبت له أنه صلى ولم يخبر بأن كم صلى، فاعتمد ابن عمر على القدر المتحقق له، وهو الركعتان؛ لأن التنفل في النهار لم ينقل بأقل من الركعتين، كذا في «فتح الباري» و«العيني». قوله: ولم يصل: هذا الحديث من مراسيل ابن عباس؛ لأنه لم يدخل في الكعبة معه ﷺ، وهو مروى عن أسامة، وثبت في رواية بلال أنه صلى فيها. قال النووي: أجمع أهل الحديث على الأخذ برواية بلال؛ لأنه مثبت ومعه زيادة علم، فوجب ترجيحه. ويحتمل أنه ﷺ دخل فيها مرتين، كذا في «العيني».

* أسماء الرجال: إسحاق: هو ابن إبراهيم بن نصر، السعدي. عبد الرزاق: هو ابن همام بن نافع، الحميري مولاهم. ابن جريج: هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج. عطاء: هو ابن أبي رباح أسلم، القرشي مولاهم، المكي. عبد الله بن رجاء: الغداني. إسرائيل: ابن يونس، يروي عن جده. أبي إسحاق: عمرو بن عبد الله، السبيعي. البراء: هو ابن عازب، الأنصاري.

سند: قوله: قد نرى تقلب وجهك إلخ: كلمة «قد» للتحقيق، أو للتقليل بالنظر إلى المفعول، أي لا بمعنى أن القلب يقع إلا أن الفاعل يراه أحياناً، بل بمعنى أنه يقع أحياناً، فبإزاء الفاعل على حسب ما يقع، فافهم.

وَقَالَ السَّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ وَهُمْ الْيَهُودُ: «مَا وَلَنَهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ». فَصَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ ثُمَّ خَرَجَ بَعْدَ مَا صَلَّى، فَمَرَّ عَلَى قَوْمٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ يُصَلُّونَ نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ (البقرة: ١٤٢) ^{الظهر} فَقَالَ: هُوَ يَشْهَدُ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَّهُ تَوَجَّهَ نَحْوَ الْكُعْبَةِ. فَتَحَرَّفَ الْقَوْمُ حَتَّى تَوَجَّهُوا نَحْوَ الْكُعْبَةِ.

٤٠٠- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ أَبِرَاهِيمَ* قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ* بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ* عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ*

^{السند} ^{الاستوائي. (قر)}

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ^ع قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ، فَإِذَا أَرَادَ الْفَرِيضَةَ نَزَلَ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ.

^{وهو الموضع الترجه}

٤٠١- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ* قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ* عَنْ مَنْصُورٍ* عَنْ إِبْرَاهِيمَ* عَنْ عَلْقَمَةَ* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ^ع صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ -

قَالَ إِبْرَاهِيمُ: لَا أَدْرِي زَادَ أَوْ نَقَصَ - فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَحَدَثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ؟ قَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالُوا: صَلَّيْتَ كَذَا وَكَذَا. فَخَنَى رِجْلَيْهِ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ.

^{عطف}

فَلَمَّا أَقْبَلَ عَلَيْنَا بَوَّجَهُ قَالَ: «إِنَّهُ لَوْ حَدَثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ لَنَبَّأْتُكُمْ بِهِ، وَلَكِنْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَنَسَى كَمَا تَنْسَوْنَ،

^{أعبر بكم}

فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِي، وَإِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَحَرَّرْ الصَّوَابَ، فَلْيُتِمِّمْ عَلَيْهِ ثُمَّ لِيَسْلَمْ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ».

^{ليطلب الصواب بالاجتهاد. (ع ح)}

^{بالتبسيح وغوه. (ح)}

١. وقال: وفي نسخة: «فقال». ٢. رجل: وللحموي والمستمل: «رجال». ٣. يصلون: كذا للكشميهني. ٤. نحو الكعبة: وللحموي: «نحو القبلة».
٥. ابن عبد الله: كذا للأصيلي. ٦. ابن عبد الله: كذا للأصيلي. ٧. به: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبي ذر. ٨. عن عبد الله: وفي نسخة: «قال: قال عبد الله بن مسعود». ٩. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ١٠. زاد: ولابن عساكر: «أزاد». ١١. رجليه: كذا للأصيلي والكشميهني، وفي نسخة: «رجله».
١٢. ليسلم: ولأبي ذر: «يسلم». ١٣. يسجد: وللأصيلي: «فليسجد».

سهر: قوله: فصل مع النبي ﷺ رجل: هو عباد بن عُيك، وعند ابن سعد في «الطبقات»: «أنه ﷺ صلى ركعتين من الظهر في مسجده بالمسلمين، ثم أمر أن يتوجه إلى المسجد الحرام، فاستدار إليه واستدار معه المسلمون»، ويقال: «إنه ﷺ زار أم بشر بن البراء بن معرور في بني سلمة، فصنعت له طعاماً وحانت الظهر، فصلى لأصحابه ركعتين، ثم أمر فاستدار إلى الكعبة واستقبل الميزاب، فسمي مسجد القبلتين»، قال ابن سعد: قال الواقدي: هذا أثبت عندنا. (إرشاد الساري)

قوله: لا أدري زاد أو نقص: والمراد أن إبراهيم شك في سبب سجود السهر المذكور، هل كان لأجل الزيادة أو النقصان؟ لكن سيأتي في الباب الذي بعده من رواية الحكم عن إبراهيم بإسناده هذا أنه صلى حمساً، وهو يقتضي الجزم بالزيادة، فلعله شك لما حدث منصوراً وتيقن لما حدث الحكم. وقد تابع الحكم على ذلك حماد بن أبي سليمان وطلحة ابن مصرف وغيرهما، وعين في رواية الحكم أيضاً وحماد أنها الظهر. (فتح الباري)

* أسماء الرجال: مسلم بن إبراهيم: الأزدي الفراهيدي. هشام: هو ابن عبد الله، الدستوائي. يحيى بن أبي كثير: الطائي مولاهم. محمد بن عبد الرحمن: ابن ثوبان، العامري المدني. عثمان: هو ابن أبي شيبة. جرير: هو ابن عبد الحميد. منصور: هو ابن المتمر. إبراهيم: هو ابن يزيد، النخعي. علقمة: هو ابن قيس، النخعي. عبد الله: هو ابن مسعود.

سند: قوله: يصلي على راحلته حيث توجهت: أي فالنفل على الدابة مستثنى من آية التوجه نحو الكعبة.

قوله: واستقبل القبلة وسجد سجدتين: أي فسجدتا السهر داخلتان تحت الأمر بالتوجه نحو الكعبة.

٣٢- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِبْلَةِ وَمَنْ لَمْ يَرَ الْإِعَادَةَ عَلَى مَنْ سَهَا فَصَلَّى إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ

٥٨/١

وَقَدْ سَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رُكْعَتَي الظُّهْرِ، وَأَقْبَلَ عَلَى الثَّانِي بِوَجْهِهِ، ثُمَّ أَتَمَّ مَا بَقِيَ.

٤٠٢- حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عَوْنٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ* عَنْ حُمَيْدٍ* عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قَالَ عُمَرُ ﷺ: وَأَقْفْتُ رِيَّ فِي

ثَلَاثٍ. قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ اتَّخَذْنَا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى، فَتَزَلْتُ «وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى».

(البقرة: ١٢٥)

وَأَيَّةُ الْحِجَابِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ أَمَرْتَ نِسَاءَكَ أَنْ يَحْتَجِبْنَ، فَإِنَّهُ يَكْلُمُهُنَّ الْبَرُّ وَالْفَاجِرُ، فَتَزَلْتُ آيَةَ الْحِجَابِ. وَاجْتَمَعَ

نِسَاءُ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْعَبْرَةِ عَلَيْهِ فَقُلْتُ لَهُنَّ: عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ، فَتَزَلْتُ هَذِهِ الْآيَةَ.

وهي الحمية والألفة

وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ* أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ* قَالَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَهْدَا.

فيه تصريح حميد بسماعه إياه من أنس، فحصل الأمن من تدليس

١. لم ير: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «لا يرى». ٢. فصلى: وفي نسخة: «وصلى». ٣. ركعتي الظهر: وللأصيلي: «ركعتين من الظهر». ٤. ابن مالك: كذا للأصيلي. ٥. ﷺ: كذا للأصيلي. ٦. قلت: وفي نسخة: «فقلت». ٧. قلت: وفي نسخة: «فقلت». ٨. وقال ابن أبي مريم: كذا للأصيلي والكشميهني والحموي وأبي ذر، ولابن عساكر: «قال محمد: وقال ابن أبي مريم»، ولكريمة: «حدثنا ابن أبي مريم»، وفي نسخة: «قال أبو عبد الله: وحدثنا ابن أبي مريم».

ترجمة: قوله: ما جاء في القبلة إلخ: في «تراجم شيخ المشايخ»: ظاهر هذه الترجمة الإشارة إلى ما ذهب إليه أبو حنيفة من أن المصلي لو أخطأ في تحري القبلة في ليلة ظلماء وصلى إلى غير القبلة فصلاته جائزة وليس عليه أن يعيد، خلافاً للشافعي ﷺ. والاستدلال بفعله ﷺ لا من حيث إنه أقبل على الناس بوجهه وانصرف من القبلة، ومع ذلك بين على صلاته ولم يستأنف، فتأمل. والحديث الأول من الباب ناظر إلى الجزء الأول من الترجمة، وهو قوله: «ما جاء في القبلة» أي ما جاء في صورة القبلة قبل نزول آية: «وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى» أي اجعلوا مقام إبراهيم بينكم وبين الكعبة في صلاتكم، فهذه الآية دالة على كون الكعبة قبله. والأحاديث الأخر ناظرة إلى الجزء الثاني من الترجمة. اهـ قال الحافظ: قوله: «باب ما جاء في القبلة» أي غير ما تقدم. اهـ والأوجه عندي أن الباب في متعلقات القبلة. وبه جزم السندي؛ إذ قال: قوله: «باب ما جاء في القبلة» أي في متعلقاتها كمقام إبراهيم، أو فيها ومقام إبراهيم هي الكعبة. اهـ ويحتمل أيضاً أن يقال: إنهما ترجمتان: الأولى في بدء القبلة، والثانية فيمن سهى. قوله: وقد سلم النبي ﷺ في ركعتي الظهر: مناسبة هذا التعليق أن بناءه على الصلاة دال على أنه في حال الاستدبار في حكم الصلاة، قاله الحافظ. قوله: وافقت ربي في ثلاث: قال الحافظ: مناسبة للترجمة ما قال الكرمانى: أن المراد من الترجمة ما جاء في القبلة وما يتعلق بها. وقال ابن رشيد: إن تعلق الحديث بالترجمة الإشارة إلى موضع الاجتهاد في القبلة؛ لأن عمر ﷺ اجتهد في أن اختار أن يكون المصلي إلى مقام إبراهيم الذي هو في وجه الكعبة، فاختار إحدى جهات القبلة بالاجتهاد وحصلت موافقته على ذلك، فدل على تصويب اجتهاد المجتهد إذا بذل وسعه. اهـ

سهر: قوله: من سها فصلى: قال الكرمانى: قوله: «فصلى» تفسير لقوله: «سها»، والفاء تفسيرية. «وما بقي» أي الركعتين الآخرين، ومناسبة هذا التعليق للترجمة أنه جعله زمان الإقبال على الناس داخلاً في حكم الصلاة، وأنه في ذلك الزمان ساء مصل إلى غير القبلة. وهذا التعليق قطعة من حديث أبي هريرة في قصة ذي اليمين، كذا في «العيني». قوله: وافقت: والمعنى في الأصل: وافقتني ربي فأقول القرآن على وفق ما رأيت، ولكنه أسند الموافقة لنفسه؛ رعاية للأدب، كذا في «الكرمانى». وفي «الخيز الجارى»: وذكر البعض موافقته في أحد وعشرين، كما نقله السيوطي في «تاريخ الخلفاء»، وقال بعض آخر: في خمسة عشر. ولعل قوله المذكور كان قبل الحوادث الباقية، أو لأن الكلام كان فيها، أو لأن ذكر العدد القليل لا ينفي العدد الزائد. انتهى قوله: مصلى: أي قبله. ودلالته على الترجمة باعتبار دلالة على الجزء الأول منها، كما أن الحديث الذي يأتي آخرًا يدل على الجزء الأخير، فأوله وآخره يدل على كل الترجمة. وأما كيفية الدلالة فعلى قول من فسر «مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ» بالكعبة فظاهر. وأما على قول من قال: «هو الحرم كله» فيقال: إن «من» للتبعية، و«مصلى» أي قبله أو موضع الصلاة، والمراد من الترجمة: ما جاء في القبلة وما يتعلق بها، وهذا أظهر؛ لأن المتبادر إلى الفهم من «المقام» الحجر الذي وقف عليه إبراهيم، وموضعه مشهور. قال الخطابي: سأل عمر رسول الله ﷺ أن يجعل ذلك الحجر الذي فيه أثر مقامه بين يدي القبلة يقوم الإمام عنده، فنزلت الآية. (الكواكب الدراري) قوله: واجتمع نساء النبي ﷺ: [وسيجيء القصة مفسراً في تفسير سورة التحريم إن شاء الله تعالى].

* أسماء الرجال: عمرو بن عون: هو أبو عثمان، الواسطي البزاز. هُشَيْم: هو ابن بشير (بتكرير الأب وتصغير الابن). حميد: الطويل. وقال ابن أبي مريم: سعيد بن محمد بن الحكم. يحيى بن أيوب: هو العافقي.

سند: قوله: باب ما جاء في القبلة: أي في متعلقاتها كمقام إبراهيم، أو فيها ومقام إبراهيم هي الكعبة.

٤٠٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ * سهر قَالَ: بَيْنَ النَّاسِ بِقُبَاءٍ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَدْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرْآنًا، وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْكُعْبَةَ. فَاسْتَقْبَلُوهَا، وَكَانَتْ وُجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكُعْبَةِ. ٣
 لعل هذا قبل غريم العمل الكثير في الصلاة. (ف)
 هو موضع الترجمة

٤٠٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى * عَنْ شُعْبَةَ * عَنِ الْحَكَمِ * عَنْ إِبْرَاهِيمَ * عَنْ عَلْقَمَةَ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ * ٤ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم الظُّهْرَ حَمْسًا فَقَالُوا: أَزِيدَ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالُوا: صَلَّيْتَ حَمْسًا. قَالَ: فَتَنَى رَجُلُهُ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ. ٦
 غَطَفَ، أي جلس كما هو هيئة التعمد للتشهد. (ع)

٣٣- بَابُ حَكِّ الْبِرَاقِ بِالْيَدِ مِنَ الْمَسْجِدِ

٥٨/١

٤٠٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ * قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ * عَنْ مُحَمَّدٍ * عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ * ٧ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم رَأَى نَحَامَةً فِي الْقِبْلَةِ، فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ حَتَّى رُئِيَ فِي وَجْهِهِ، فَقَامَ فَحَكَّهُ بِيَدِهِ فَقَالَ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ فِي صَلَاتِهِ فَإِنَّهُ يَنَاجِي رَبَّهُ - أَوْ إِنَّ رَبَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ - فَلَا يَبْزُقَنَّ أَحَدُكُمْ قَبْلَ قِبْلَتِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ»، ثُمَّ أَخَذَ طَرَفَ رِدَائِهِ فَبَصَقَ فِيهِ، ثُمَّ رَدَّ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ فَقَالَ: «أَوْ يَفْعَلْ هَكَذَا».

٤٠٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ نَافِعٍ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ * ٨
 ١. مالك: وفي نسخة بعده: «بن أنس». ٢. قرآن: وللأصيلي: «القرآن». ٣. فاستقبلوها: وللأصيلي: «فاستقبلوها». ٤. صلى النبي صلى الله عليه وسلم الظهر خمسا: وفي نسخة: «صلى الظهر النبي صلى الله عليه وسلم خمسا». ٥. قال: كذا للكشيميني. ٦. رجليه: كذا لابن عساكر، وفي نسخة: «رجليه». ٧. ابن مالك: كذا للأصيلي. ٨. رأي: وللأصيلي والكشيميني وأبي ذر: «ري». ٩. فقال: ولابن عساكر: «وقال». ١٠. أو إن ربه: وللمستملي والحموي وأبي ذر: «وإن ربه». ١١. فلا يبرزقن: وللأصيلي: «فلا يبرزق». ١٢. قدمه: كذا لابن عساكر وأبو ذر والوقت، وفي نسخة: «قدميه».

ترجمة: قوله: باب حَكَّ الْبِرَاقِ بِالْيَدِ مِنَ الْمَسْجِدِ: كتب الشيخ في «اللامع»: لما كان فيه من الكراهة الطبيعية ما يوهم أن ذلك لا يجوز ردُّ عليه بإثباته عن النبي صلى الله عليه وسلم. اهـ وفي «هامشه»: شرع الإمام البخاري من ههنا «أبواب المساجد». قال العيني: من ههنا إلى قوله: «باب سترة الإمام» خمسة وخمسون بابًا، كلها فيما يتعلق بأحكام المساجد، فلا يحتاج إلى ذكر وجه المناسبة بينها على الخصوص. اهـ وفي «تراجم شيخ المشايخ»: من ههنا شرع المؤلف في بيان أحكام المساجد، ويتعلق بها حصائل استقبال القبلة وأحكامها. اهـ واختلَفوا في غرض المصنف بهذه الترجمة والمغايرة بينها وبين الترجمة الآتية. قال الحافظ: قوله: «باليد» أي سواء كان بالة أم لا، ونازع الإسماعيلي في ذلك فقال: أي تولى ذلك بنفسه، لا أنه باشر بيده النخامة. انتهى قلت: والأوجه عندي أن الإمام البخاري ثبَّه بالترجيتين على الفرق بين البراق والمخاط، ولذا اكتفى على الأول باليد، وقيد الثاني بالخصي. وإليه أشار الحافظ، إذ قال: وجه المغايرة بين هذه الترجمة والتي قبلها من طريق الغالب، وذلك أن المخاط غالبًا يكون له حرم لزج فيحتاج في نزعهِ إلى معالجة، والبصاق لا يكون له ذلك، فيمكن نزعهِ بغير آلة، إلا إن خالطه بلغم فيلتحق بالمخاط. اهـ قلت: وهذا هو الظاهر من مغايرة الترجمتين.

سهر: قوله: أن يستقبل الكعبة: دلالة على الجزء الأول من الترجمة ظاهر، وعلى الجزء الثاني أيضًا؛ وذلك لأنهم صلوا في أول تلك الصلاة إلى القبلة المنسوخة التي هي غير القبلة الواجب استقبالها جاهلين بوجوبه، والجاهل كالناسي حيث لم يؤمروا بإعادتهم صلاتهم. (عمدة القاري) قوله: فإنه يَنَاجِي رَبَّهُ: «المناجاة» و«التحوى» السرُّ بين الاثنين، ومناجاة الرب مجاز؛ إذ لا كلام إلا من طرف العبد، وهو من باب التشبيه، أي شبه العبد وتوجُّههُ إلى الله تعالى في الصلاة وما فيها من القراءة والأذكار واستئثار رحمة مع الخضوع والخشوع بمن يناجي مولاه. وكذا قوله: «وإن ربه بينه وبين القبلة» وقوله: «فإن الله قبل وجهه» معناه التشبيه، أي كأنه بينه وبين القبلة. (العيني مختصرًا)

* أسماء الرجال: عبد الله بن يوسف: هو التنيسي. عبد الله بن دينار: العدوي مولاها، أبو عبد الرحمن، المدني. عبد الله بن عمر: هو ابن الخطاب. مسدد: هو ابن مسرهد. يحيى: هو القطان. شعبة: هو ابن الحجاج. الحكم: هو ابن عتيبة مصغراً. إبراهيم: هو النخعي. علقة: هو ابن قيس، النخعي. عبد الله: هو ابن مسعود. قتيبة: هو ابن سعيد، الثقفي. إسماعيل بن جعفر: ابن أبي كثير، الأنصاري. حميد: الطويل. عبد الله: التنيسي. مالك: ابن أنس، الإمام. نافع: مولى ابن عمر. عبد الله: ابن عمر بن الخطاب.

قوله: فاستداروا إلى الكعبة: أي فما أعادوا ما صلوا إلى غير الكعبة قبل علمهم بالأمر، وكذا الساهي، والله تعالى أعلم.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى بُصَاقًا فِي جِدَارِ الْقِبْلَةِ فَحَكَّهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَلَا يَبْصُقْ قَبْلَ وَجْهِهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ قَبْلَ وَجْهِهِ إِذَا صَلَّى».

ما يخرج من الفم

٤٠٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى فِي جِدَارِ الْقِبْلَةِ مَخْاطًا أَوْ بُصَاقًا أَوْ نُخَامَةً فَحَكَّهُ.

ما يسيل من الأنف

ما يخرج من الصدر

٣٤- بَابُ حَكِّ الْمَخَاطِ بِالْخَصْيِ مِنَ الْمَسْجِدِ

ما يسيل من الأنف

٥٨/١

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِنْ وَطِئْتَ عَلَى قَدَرٍ رَطْبٍ فَأَغْسِلْهُ، وَإِنْ كَانَ يَابِسًا فَلَا.

ترجمة سهر

٤٠٨، ٤٠٩- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَأَبَا سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدَّثَاهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى نُخَامَةً فِي جِدَارِ الْمَسْجِدِ فَتَنَاوَلَ حَصَاةً فَحَتَّهَا، فَقَالَ: «إِذَا تَنَخَّمَ

النخامة

إذا رعى بالنخامة

أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَخَّمَنَّ قَبْلَ وَجْهِهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى».

هذا وما بعده في غير المسجد، أما فيه ففي ثوبه. (مجمع)

١. القبلة: وللمستعلي وأبي ذر: «المسجد». ٢. سبحانه: وفي نسخة: «تعالى». ٣. حك: وللشيخ ابن حجر: «حت». ٤. بالخصي: وللأصيلي: «بالخصباء» [هي الخصي]. ٥. حدثنا: كذا للأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «أخبرنا». ٦. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا». ٧. فحتها: كذا للأصيلي وابن عساكر وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «فحكها».

ترجمة: قوله: باب حك المخاط بالخصي من المسجد: وفي «تراجم شيخ المشايخ»: غرض المؤلف من عقد هذا الباب أن ما ذهب إليه بعض العلماء من أن المخاط نجس، وتمسكوا بهذا الحديث حيث قالوا: «إن حكه ﷺ كان للتطهير لا للتنظيف»: محتمل الحديث. ويحتمل أن يكون غرضه إبطال ذلك المذهب، ومثل ذلك يفعل المؤلف في كتابه كثيرًا، وإيراد تعليق الباب لأجل هذه المناسبة. وهنا توجيه آخر مطرد في أكثر المواضع، وهو أجود التوجيهات عندي، وهو أنه من دأب المصنف أن يورد حديثًا واحدًا متعددًا الطرق مرارًا متعددة، ويعقد كل ترجمة بلفظ آخر واقع في ذلك الحديث، ومقصوده ليس إلا إكثار طرق الحديث، كما وقع في هذا المقام. اهـ قلت: وهذا هو الأصل السابع عشر من أصول التراجم. قلت: وما أفاد شيخ المشايخ: «ويحتمل أن يكون غرضه إبطال ذلك المذهب» هو مذهب جماعة من التابعين. قال ابن رسلان: قال ابن بطال: لا أعلم خلافًا لأحد في أن البزاق طاهر، إلا ما روي عن سلمان الفارسي؛ فإنه جعله غير طاهر. والحسن البصري كرهه في الثوب تنزهًا. اهـ وحكى ابن العربي عن النخعي نجاسة الريق، كذا في هامشي على «البذل». ثم يشكل على الروايات الواردة في الترجمتين، قال الكرمانى في حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في الباب الأول: هذا يدل على بعض الترجمة؛ إذ لا يعلم منه أن حكه كان بيده ومن المسجد، قلت: المتبادر إلى الفهم من إسناد الحك إليه ﷺ أنه كان بيده الشريفة، والمعهود من جدار القبلة جدار قبلة مسجد رسول الله ﷺ. انتهى قال الحافظ: قوله: «في جدار القبلة» وفي رواية: «في جدار المسجد»، وللمصنف في آخر «الصلاة» من طريق أيوب عن نافع: «في قبلة المسجد»، وهو مطابق للترجمة. اهـ وقال الكرمانى في أول حديث للباب الثاني: فإن قلت: عقد الباب على حك المخاط، والحديث يدل على حك النخامة؟ قلت: لما كانا فضلتين طاهرتين لم يفرق بينهما؛ إشعارًا بأن حكمهما واحد. اهـ وقال العيني: والأوجه أن يقال: وإن كان بينهما فرق - وهو أن المخاط يكون من الأنف والنخامة من الصدر - لكنه ذكر المخاط في الترجمة والنخامة في الحديث؛ إشعارًا بأن بينهما اتحادًا في الزوجة، وأن حكمهما واحد من هذه الحيثية أيضًا. اهـ قلت: وهذا هو الأوجه مما ذكره الكرمانى. انتهى من هامش «اللامع» مع زيادة من حواشي «البذل».

قوله: وقال ابن عباس إلخ: لا تعلق لهذا الأثر بالترجمة على الظاهر، ولذا اختلفوا في توجيهه. وكتب الشيخ في «اللامع»: أشار بنقل الأثر أن الوجه في كراهة البصاق ليس هو التقذر؛ إذ لو كان الوجه هو التقذر لفرق بين رطبه ويابسه، كما فرق ابن عباس بينهما في النعل لذلك. اهـ وحاصل ما أفاده الشيخ: أن كراهة البصاق ليست مجرد التقذر، بل لاحترام المسجد، ولذا يحك عن المسجد مطلقًا. ولفظ «تقرير مولانا محمد حسن المكي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»: أما المسجد فيحك عنه اليابس أيضًا، وبه حصلت المناسبة بترجمة الباب. اهـ وفي «تقرير مولانا حسين علي البنجابي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»: القدر أعم من النجس؛ إذ معناه ما يقدره الطبيعة، والمخاط والبزاق من القدر، فلا حاجة إلى بيان المناسبة. انتهى

سهر: قوله: وقال ابن عباس إلخ: مطابقته للترجمة الإشارة إلى أن العلة في النهي احترام القبلة، لا مجرد التأذي بالبزاق ونحوه، فلذا لم يفرق بين رطب ويابس، بخلاف ما علة النهي فيه مجرد الاستقذار، فلا يضرب وطء اليابس. (فتح الباري) قوله: يابسًا: هذا في التقذر، وأما في ترك احترام القبلة فكلهما سواء، وبه المناسبة للترجمة.

* أسماء الرجال: عبد الله: التنيسي. مالك: ابن أنس، الأصبحي. هشام: ابن عروة بن الزبير بن العوام. وقال ابن عباس: وصله ابن أبي شيبة بسند صحيح. موسى بن إسماعيل: أي التبوذكي البصري. إبراهيم: القرشي المدني. ابن شهاب: الزهري. حميد: القرشي. أباسعيد: الخدري.

٣٥- بَابُ: لَا يَبْصُقُ عَنْ يَمِينِهِ فِي الصَّلَاةِ

٤١٠، ٤١١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَأَبَا سَعِيدٍ رضي الله عنهما أَخْبَرَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى نُحَامَةً فِي حَائِطِ الْمَسْجِدِ، فَتَنَاولَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَصَاةً فَحَثَّهَا، ثُمَّ قَالَ: «إِذَا تَنَحَّيْتُمْ قَبْلَ أَنْ يَتَنَحَّيَ قَبْلَ وَجْهِهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى».

٤١٢- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي قَتَادَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَتَقَلَّرَنَّ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ رِجْلِهِ الْيُسْرَى».

كلمة «اليسرى» توجد في أكثر النسخ المصححة، وفي بعضها لا

فيه الطائفة. (ع)

١. أنسا: وللأصلي: «أنس بن مالك». ٢. النبي: وفي نسخة: «رسول الله».

ترجمة = ذكر في هامش «اللامع» عدة توجيهات من الشروح، وفي آخره: والأوجه عندي أن الإمام البخاري بثه بالترجعتين وبذكر التعليق على إزالة البزاق وغيره من المسجد مطلقاً؛ احتراماً للمسجد، كما تقدّم في كلام الشيخ. ويكفي للبزاق اليد، وللمخاط وغيره ينبغي الحصى ونحوه؛ لشدة اللزوجة، وهذا كله في اليابس. ولا بد من غسل الرطب؛ لأنه لا يزول بالحق. وعلى هذا فذكر التعليق تنبيهاً على إزالة الرطب بالغسل، فتأمل. انتهى

قوله: باب لا يبصق عن يمينه في الصلاة: اعلم أن الإمام البخاري ترجم ههنا بخمسة تراجم متقاربة، ينبغي للناظر أن يخرج لها وجوهاً تناسب شأن تراجم البخاري. ولعل الشيخ سكت عنها تبعاً للشراح؛ تشجيعاً لأذهان الطالبين؛ فإنهم إذا رأوها خمسة متقاربة فلا بد أن يتدبروا فيها. وما يظهر لهذا العبد الفقير إلى رحمته تعالى شأنه: أن الإمام البخاري أشار فيها إلى أبحاث لطيفة، فالأول منها هذا الباب، وثبه بذلك على مسألة خلافية شهيرة، وهي النهي عن البزاق إلى اليمين، هل يختص بالصلاة أو يعم خارجها أيضاً؟ وتبويه يشير إلى أنه مال إلى الأول. قال الحافظ: ليس في حديثي الباب التقييد بحال الصلاة، وسيأتي التقييد به في الرواية الآتية في الباب الذي يليه، فجرى المصنف على عادته في التمسك بما ورد في بعض طرق الحديث، وكأنه جنح إلى أن المطلق في الروایتين محمول على المقيد فيهما، وهو ساكت عن حكم ذلك خارج الصلاة. وقد جزم النووي بالمنع مطلقاً في الصلاة وخارجها، وفي المسجد وغيره. وقد نقل عن مالك أنه لا بأس به خارج الصلاة. اهـ قلت: ما قال الحافظ: «إن البخاري ساكت عن حكم ذلك خارج الصلاة» عجيب؛ فإنه قد جزم بنفسه أن البخاري جنح إلى أن المطلق في الروایتين محمول على المقيد، فكان الإمام البخاري مال في ذلك عندي إلى قول الإمام مالك، ولذا قيّد الترجمة بالصلاة.

والثاني من التراجم: «باب ليبصق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى»، وحمل الشيخ في «اللامع» لفظ «أو» على التنويع، حيث قال: قوله: «ولكن عن يساره أو تحت قدمه» أي إذا كان في غير المسجد ولم يكن إلى يساره أحد، أو تحت قدمه اليسرى إذا كان في المسجد أو كان عن يساره أحد. اهـ ويحتمل عندي التخيير. والأوجه عندي أن هذا الباب والباب الآتي أشار بهما الإمام البخاري إلى مسألة خلافية شهيرة بين النووي والقاضي عياض، وذكر في البابين مستدل الفريقين. قال الحافظ: وحاصل النزاع أن ههنا عمومين تعارضاً، وهما قوله: «البزاق في المسجد خطيئة»، وقوله ﷺ: «ليبصق عن يساره أو تحت قدمه»، فالنوي يجعل الأول عاماً ويخص الثاني بما إذا لم يكن في المسجد، والقاضي بخلافه يجعل الثاني عاماً، ويخص الأول بمن لم يرد دفنها... إلى آخر ما بسطه الحافظ. فالظاهر عندي أن الإمام البخاري أشار بهذه الترجمة إلى مسلك من سلك مسلك القاضي عياض؛ ولذا ترجم بالعموم. وأشار بالباب الثالث - وهو «باب كفارة البزاق في المسجد» - إلى مسلك من سلك مسلك النووي؛ لأن لفظ «الكفارة» يشعر إلى السيئة، وأيضاً ذكر المصنف فيه حديث «البزاق في المسجد خطيئة»، وهو نص في كونه خطيئة وسيئة.

ثم ترجم رابعاً «باب دفن النخامة في المسجد»، وأشار عندي منه أيضاً إلى مسألة خلافية، وهي جواز دفنها في المسجد؛ فإن بعضهم لم يقولوا بذلك، والأحاديث صريحة في ذلك، ولذا ترجم به إثباتاً لجوازه. قال الحافظ: قال الجمهور: يدفنها في تراب المسجد، وحكى الرويان أن المراد بدفنها إخراجها من المسجد أصلاً. اهـ ثم ترجم خامساً بـ «باب إذا بدره البزاق فليأخذ بطرف ثوبه»، وأشار به إلى أن لفظ «أو» في حديث الباب للتنويع لا للتخيير، وهو محمول على ما إذا بدره، فكانه أشار بالترجمة إلى أنه لا يبصق في الثوب بدون الحاجة؛ للتقذر. قال الحافظ: ليس في الحديث التقييد بالمبادرة، فكانه أشار إلى ما في بعض طرق الحديث... ذكرها الحافظ كما ذكر في هامش «اللامع». وقال السندي: أشار بهذه الترجمة إلى أن الحديث المطلق المذكور في الباب محمول على التقييد، بشهادة روايات لم يذكرها المصنف؛ لكونها ليست على شرطه. اهـ قلت: وهذا أصل مطرد، وهو الأصل الحادي عشر من أصول التراجم.

سهر: قوله: ولا عن يمينه: وهو موضع الترجمة، لا يقال: الترجمة «لا يبصق عن يمينه» ولفظ الحديث «لا يتنخم»؛ لأن المصنف أخذ كون حكم النخامة والبزاق واحداً من أنه ﷺ رأى النخامة وقال: «لا يبرزقن»، فدل على تساويهما، والله تعالى أعلم، كذا في «الفتح» و«العيني».

قوله: لا يتقلن: بضم الفاء وكسرهما، وهو موضع الترجمة؛ لأن معناه: لا يبرزقن، و«التقل» شبيه بالبرزق، وهو أقل منه، أوله البزق، ثم التقل، ثم النفث، ثم النفخ. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: يحيى: هو ابن عبد الله بن بكير. الليث: هو ابن سعد، الإمام. عقيل: ابن خالد، الأيلي. ابن شهاب: محمد بن مسلم، الزهري. حميد: ابن عبد الرحمن بن عوف، الزهري. حفص بن عمر: الحوضي. شعبة: ابن الحجاج، العتكي. قتادة: هو ابن دعام، السدوسي.

٣٦- بَابٌ: لِيَبْصُقَ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى

٤١٣- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا كَانَ

فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا يُتَابَعِي رَبَّهُ، فَلَا يَبْزُقَنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ».

المراد اليسرى لتقيدها بها في الروايات الأخرى

فيه المطابقة. (ج)

٤١٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

الخدري

ابن عوف. (فس)

أَبْصَرَ نَخَامَةً فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ فَحَكَّهَا بِحَصَاةٍ، ثُمَّ نَهَى أَنْ يَبْزُقَ الرَّجُلُ بَيْنَ يَدَيْهِ أَوْ عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ

الْيُسْرَى. وَعَنِ الزُّهْرِيِّ سَمِعَ مُحَمَّدًا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

فيه التصريح بسماعه من حميد. (ع، ح)

ترجمة

٣٧- بَابُ كَفَّارَةِ الْبِرَاقِ فِي الْمَسْجِدِ

٤١٥- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْبِرَاقُ فِي الْمَسْجِدِ

خَطِيئَةٌ، وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا».

ترجمة

٣٨- بَابُ دَفْنِ النُّخَامَةِ فِي الْمَسْجِدِ

٤١٦- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هَمَامٍ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «.....

١. ليصق: كذا للكشيمهني وأبي ذر، وفي نسخة: «ليزق» ٢. علي: وللأصلي: «علي بن عبد الله» ٣. حدثنا: ولابن عساكر: «أخبرنا» ٤. أبي سعيد: ولابن عساكر: «أبي هريرة» [بدل أبي سعيد] ٥. بحصاة: وللمستمل: «بحصى» ٦. أو تحت: ولأبي الوقت: «وتحت» ٧. سمع: وفي نسخة قبله: «أنه» ٨. أخبرنا: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «حدثنا» ٩. عن: وللأصلي: «أخبرنا».

ترجمة: قوله: باب ليصق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى: لا يبعد أن المصنف أراد الإشارة بذكر الحديث الحالي عن الأمر إلى أن الأمر فيما تقدم ليس للوجوب؛ لخلو أكثر الروايات عنه. والأوجه أنه أراد جواز البصاق في المسجد، كما قال به عياض كما تقدم قريباً. قال الكرمان: هذه الترجمة مطلقة والحديث فيها مقيد بالصلاة عكس الترجمة السابقة؛ فإنها مقيدة بالصلاة والحديث فيها مطلق؟ والجواب أن المطلق فيه محمول على المقيد. فإن قلت: لفظ الترجمة مقيد بالقدم اليسرى، ولفظ «القدم» في الحديث لا تقييد فيه. قلت: تقييد به؛ عملاً بالقاعدة المقررة من تقييد المطلق. فإن قيل: كان ينبغي أن يذكر هذا الحديث في الباب الأول وبالعكس. قلت: لعل غرضه بعد معرفة نفس الأحكام بيان استخراج الأحكام ومعرفة طريق استنباطها؛ تذكيراً للفائدة. اهـ قوله: باب كفارة البراق في المسجد: لعل المؤلف أشار إلى أن العمومات في الباب السابق مقيدة بالدفن وإن لم يذكر في بعض الروايات، فكان هذه الترجمة قيد للسابق. فالظاهر عندي أن الإمام البخاري أشار بالترجمة السابقة إلى مسلك القاضي، وبهذه إلى مسلك النووي، كما تقدم مفصلاً.

قوله: باب دفن النخامة في المسجد: سكتوا عن غرض المصنف، ولا يبعد عندي أنه أشار إلى أن حكم الدفن يختص بالمسجد، ولا يحتاج إليه إذا صلى خارج المسجد، فكانه تقييد لعوم الحديث. والأوجه أنه أشار بذلك إلى مسألة خلافية بين الجمهور والروائي، كما تقدم.

سهر: قوله: وكفارتها دفنها: ظاهره أنها تكون خطيئة وإن أراد دفنها، وقال عياض: إنما تكون خطيئة إذا لم يدفنها، وأما من أراد دفنها فلا، ورده النووي وقال: هو خلاف صريح الحديث، وقال ابن حجر: وافق عياضاً جماعة منهم القرطبي، ويشهد لهم ما رواه مسلم عن أبي ذر: «وجدت في مساوئ أعمال أمي النخاعة تكون في المسجد لا تدفن»، قال القرطبي: فلم يثبت لها حكم السيئة بحمد إيقاعها في المسجد، بل به وتركها غير مدفونة. (التوشيح)

* أسماء الرجال: آدم: هو ابن أبي إلياس، العسقلاني. شعبة: ابن الحجاج وقتادة: تقدمنا. علي: هو ابن عبد الله، المدني. سفيان: هو ابن عيينة. الزهري: هو ابن شهاب. آدم: ومن بعده مروا أنفاً. إسحاق: هو ابن إبراهيم بن نصر. عبد الرزاق: ابن همام، الصنعاني. معمر: هو ابن راشد، الأزدي. همام: هو ابن منبه بن كامل، الصنعاني.

سند: قوله: البراق في المسجد خطيئة: أي لمن لا يريد دفنها لما سبق، وسيجيء من قوله: «ليصق عن يساره أو تحت قدمه». والقول بأنه عام مخصوص بغير المسجد لهذا الحديث: ليس بشيء، كيف؟ ومورد ذلك القول كان هو المسجد كما يرشد إليه روايات «الصحيح» وغيره، وتخصيص المورد غير صحيح، وقد ذكر الحق ابن حجر من الأحاديث ما هو صريح في هذا المطلوب، فارجع إليه إن شئت.

قَالَ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَلَا يَبْصُقْ أَمَامَهُ؛ فَإِنَّمَا يُنَاجِي اللَّهَ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ؛ فَإِنَّ عَنْ يَمِينِهِ مَلَكًا، وَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ فَيَذْنُفُهَا».

وهو موضع الترجمة؛ لأن للنجاسة والبصاق حكمًا واحدًا كما مر من «ضرب». (صراح)

٣٩- بَابُ: إِذَا بَدَرَهُ الْبَرَاقُ فَلْيَأْخُذْ بِطَرَفِ ثَوْبِهِ

أي غلب عليه

٥٩/١

٤١٧- حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ* قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ* عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم رَأَى نُحَامَةً فِي الْقِبْلَةِ فَحَكَّهَا بِيَدِهِ، وَرَأَى مِنْهُ كَرَاهِيَةً - أَوْ رَأَى كَرَاهِيَتَهُ لِدَلِكِ وَشَدَّيْهِ عَلَيْهِ - وَقَالَ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ فِي صَلَاتِهِ فَإِنَّمَا يُنَاجِي رَبَّهُ - أَوْ رَبُّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قِبْلَتِهِ - فَلَا يَبْزُقَنَّ فِي قِبْلَتِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ»، ثُمَّ أَخَذَ طَرَفَ رِدَائِهِ، فَبَزَقَ فِيهِ وَرَدَّ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ، قَالَ: «أَوْ يَفْعَلْ هَكَذَا».

معنى الواو

٤٠- بَابُ عِظَةِ الْإِمَامِ النَّاسِ فِي إِتْمَامِ الصَّلَاةِ وَذِكْرِ الْقِبْلَةِ

ترجمة سند

٥٩/١

٤١٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ* قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ* عَنْ أَبِي الزِّنَادِ* عَنِ الْأَعْرَجِ* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم

١. يبصق: وفي نسخة: «يزبق». ٢. فإنما: وللکشمیهنی: «فإنه». ٣. الله: وفي نسخة: «ربه». ٤. وليبصق: وفي نسخة: «وليزبق». ٥. فليأخذ: وفي نسخة: «فليأخذه». ٦. ابن مالك: كذا للأصيلي. ٧. فحكما: وللأصيلي: «فحكه». ٨. رأي: ولأبي ذر والکشمیهنی والأصيلي: «ريء». ٩. وقال: وفي نسخة: «فقال». ١٠. أو: وفي نسخة: «و». ١١. قبلته: ولأبوي ذر والوقت وابن عساکر: «القبلة». ١٢. قال: وللأصيلي وابن عساکر: «فقال».

ترجمة: قوله: باب إذا بدره البراق إلخ: تقدّم الكلام عليه أيضًا فيما تقدّم. قال الحافظ: واستشكل التقييد في الترجمة بالمبادرة، مع أنه لا ذكر لها في الحديث، فكانه أشار إلى ما في بعض طرق الحديث المذكور، وهو ما رواه مسلم عن جابر بلفظ: «وليبصق عن يساره تحت رجله اليسرى، فإن عجلت به بادرة فليقل بثوبه هكذا» الحديث. فأشار إليه بالترجمة، وقيد العموم به. انتهى وقال اسندي: أشار بهذه الترجمة إلى أن الحديث المطلق في الباب محمول على التقييد بشهادة روايات لم يذكرها المصنف؛ لكونها ليست على شرطه. اهـ قوله: باب عظة الإمام الناس إلخ: كتب الشيخ في «اللامع»: قوله: «وذكر القبلة» أي هذا باب يذكر فيه القبلة إلى أي جهة هي. اهـ وفي «هامشه»: اعلم أولاً أن الإمام البخاري ترجم في الباب ترجمتين، الأولى: عظة الإمام. والثانية: ذكر القبلة. والأولى هي المقصود الأصلي من عقد الباب عندي، خلافاً لما عليه الشراح، فقد قال الحافظ: قوله: «وذكر القبلة» بالجر عطفاً على «عظة»، وأورده للإشعار بمناسبة هذا الباب لما قبله. اهـ وأبعد منه ما قال العيني من أن الأبواب السابقة كان فيها أمر ونهي وتشديد فيهما، وهي كلها وعظ، وهذا الباب أيضاً في لوعظ. انتهى والأوجه عندي أنه تَبَّه بذلك على أهم المصالح من حكم المسجد والجماعة، ولذا ذكره في «أبواب المساجد»، كأنه تَبَّه بذلك على أنه ينبغي للإمام أن يلاحظ أحوال المصلين وينبههم على تقصيرهم في الصلاة، وبسط شيخ المشايخ في «حجة الله البالغة» في مصالح الجماعة، ذكرت في هامش «اللامع». =

سير: قوله: عن يمينه ملكا: لا بد من وجه يقتضي المنع باليمين لا لأجل الملك؛ إذ الملك في يساره أيضاً، وذلك الوجه هو أن يملك اليمين يكتب حسنات المصلي في حالة صلاته، ولما كانت الصلاة تنهى عن الفحشاء كان يملك اليسار فارغاً. وأحسن ما قيل فيه: إن لكل أحد قريناً [أي شيطاناً]، وموقعه يساره، كما ورد في حديث أبي أمامة على ما رواه الطبراني: «فإنه يقوم بين يدي الله وملكه عن يمينه وقرينه عن يساره»، ففعل المصلي إذا تفل عن يساره يقع على قرينه وهو الشيطان، ولا يصيب الملك، كذا في «الخير الجاري» و«العيني»، ويؤيده ما ورد في دفع الخنزير بالتفل على اليسار.

قوله: ملكا: [أو في بعضها «ملك»] بالرفع، وتوجيهه أن يقال: إن اسم «إن» هو الشأن. (الكواكب الدراري) [قوله: فيدفعها: بنصب النون؛ لأنه جواب الأمر وبرفعها أي هو يدفعها، وجاز الحزم عطفاً على الأمر، وتأنيت الضمير بتأويل البصقة. (عمدة القاري والكواكب الدراري) قال النووي: البراق في المسجد خطيئة يعني مطلقاً، وعلى مرتكبها الكفارة. واختلفوا في دفعها فالجمهور قالوا: المراد دفعها في التراب ونحوه كالرمل، وإلا فيخرجها من المسجد، كذا في «الكرمانى» و«الفتح».

* أسماء الرجال: مالك بن إسماعيل: النهدي الكوفي. زهير: هو ابن معاوية، الجعفي. حميد: هو ابن أبي حميد، الطويل. عبد الله بن يوسف: التنيسي. مالك: الإمام المدني الأصبحي. أبي الزناد: عبد الله بن ذكوان. الأعرج: عبد الرحمن بن هرمز.

سند: قوله: فإن عن يمينه ملكا: قلت: التنكير في «ملكاً» للتعظيم أي عظيمًا، فلا يشكل بأن عن اليسار ملكاً أيضاً، والله تعالى أعلم.

قوله: باب إذا بدره البراق إلخ: أشار بهذه الترجمة إلى أن الحديث المطلق المذكور في الباب محمول على التقييد بشهادة روايات لم يذكرها المصنف؛ لكونها ليس على شرطه، وقد ذكر بعضها مسلم في «صحيحه». قوله: باب عظة الإمام الناس في إتمام الصلاة: أي في شأنه.

سهر قَالَ: «هَلْ تَرَوْنَ قِبْلَتِي هَهُنَا؟ فَوَاللَّهِ! مَا يَخْفَى عَلَيَّ خُشُوعُكُمْ وَلَا رُكُوعُكُمْ، إِنِّي لَأَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي».

المراد به السجود أو أعم منه

٤١٩- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ * عَنْ هِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ * عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: صَلَّى لَنَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم

صَلَاةً ثُمَّ رَقِيَ الْمِنْبَرَ، فَقَالَ فِي الصَّلَاةِ فِي الرُّكُوعِ: «إِنِّي لَأَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ كَمَا أَرَاكُمْ».

أفرده بالذكر لاهتمام بشأنه أو لأهم قصروا فيه. (ع) حذفوا الياء واكتفت بالكسرة عنها. (ك)

٤١- بَابُ: هَلْ يُقَالُ: مَسْجِدُ بَنِي فَلَانٍ؟

٥٩/١

٤٢٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ نَافِعٍ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم سَابَقَ بَيْنَ

الْحَبْلِ الَّتِي أُضْمِرَتْ مِنَ الْخُفْيَاءِ وَأَمَدَهَا ثِنْتَةُ الْوَدَاعِ، وَسَابَقَ بَيْنَ الْحَبْلِ الَّتِي لَمْ تُضْمَرْ مِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ، وَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ فِيمَنْ سَابَقَ بِهَا.

أي بالحبل أو بهذه المسابقة. (ع)

١. ما يخفى: وفي نسخة: «لا يخفى». ٢. خشوعكم ولا ركوعكم: وفي نسخة: «ركوعكم ولا خشوعكم». ٣. لنا: كذا للأصيلي وابن عساكر وأبي ذر الوقت، وفي نسخة: «بنا». ٤. النبي: ولأبي ذر: «رسول الله». ٥. وراء: وفي نسخة: «ورائي». ٦. أضمرت: وفي نسخة: «ضمرت». ٧. سابق بها: وفي نسخة بعده: «وقرأ أبو عبد الله: وأمدها - بتشديد الدال - وإن قال: أمدها - بتخفيف الميم ورفع الدال - جاز أيضاً».

ترجمة = وأما الجزء الثاني من الترجمة - وهو قوله: «وذكر القبله» - فذكره استطراداً؛ لينبئ بذلك قارئ «الصحیح» على أن لا يمر على ما في حديث الباب من ذكر القبله نائماً؛ فإنه جدير بغاية التدبر؛ لأن ظاهر سياق الحديث بلفظ «هل ترون قبلي ههنا؟» بالاستفهام الإنكاري يشعر أن قبلته صلى الله عليه وسلم ليست على الجهة التي توجه إليها، وهذا المعنى ظاهر البطلان، فنبه بلفظ «ذكر القبله» في الترجمة على أن يتدبر طالب الحديث في معناه.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «إني لأراكم من ورائي» قال الحافظ: قد اختلف في معناه، فقيل: المراد به العلم إما بالوحي أو بالإلهام، أو أنه يرى من عن يمينه ويساره بالنفثات يسير، أو كانت له عين خلف ظهره، أو كان بين كتفيه عيان مثل سم الحيات، أو أن هذا الإخبار إدراك حقيقي خاص به صلى الله عليه وسلم انخرقت له فيه العادة، وهو الصواب المختار. قلت: وهو الأوجه عندي، وعلى هذا فلا حاجة إلى المحاذرة معجزة له صلى الله عليه وسلم كما يكون في القيامة في رؤية البارئ. وقيل: كانت صورهم تنطبع في حائط قبلته كما تنطبع في المرأة، فيرى أمثلهم فيها. انتهى ملخصاً من هامش «اللامع» وعلى هذا المعنى الأخير يناسب هذا الجزء من الترجمة بأبواب المساجد.

قوله: باب هل يقال مسجد بني فلان: كتب الشيخ في «اللامع»: لما كان المسجد بيت الله تعالى ودار عبادته أوهم ذلك أن نسبته إلى غيره لعله يكون إشراكاً به، ولا أقل من كراهة ذلك وإساءة الأدب فيه: دفعه بإيراد الرواية، فكان أمراً ليس فيه بأس. اهـ وفي «هامشه»: وبذلك جزم شيخ المشايخ في «التراجم»، إذ قال: إنما اهتم المصنف بإثبات ذلك لأن كون المساجد مملوكة لله تعالى غير مملوكة لأحد يومه أنه لا يجوز إضافتها إلى أحد، فلدفع هذا الوهم أثبت أنه يجوز الإضافة لعلاقة ما من البناء أو التولية أو القرب. اهـ قلت: أو ترجم بذلك رداً لما روي عن بعض السلف كراهة ذلك. قال الحافظ: الجمهور على الجواز، والمخالف في ذلك إبراهيم النخعي؛ لأنه كان يكره أن يقال: مسجد بني فلان، ومصلبي بني فلان؛ لقوله تعالى: «وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ» (الجن: ١٨) والجواب: أن هذا إضافة تمييز لا ملك. وإنما أورد المصنف بلفظ الاستفهام؛ لينبئ على أن فيه احتمالاً؛ إذ يحتمل أن يكون ذلك قد علمه النبي صلى الله عليه وسلم بأن تكون هذه الإضافة وقعت في زمنه، ويحتمل أن يكون ذلك مما حدث بعده، والأول أظهر. اهـ قلت: ويقوي الاحتمال الثاني ما قالوا في حديث ابن عباس الآتي في «أبواب العيد» بلفظ «حتى أتى العلم الذي عند دار كثير بن الصلت»، قال الحافظ: إن تعريفه بكونه عند دار كثير بن الصلت على سبيل التقريب للسامع، وإلا فدار كثير بن الصلت محدثة بعد النبي صلى الله عليه وسلم. اهـ فيحتمل مثل ذلك في حديث الباب أيضاً.

سهر: قوله: هل ترون: استفهام إنكار لما يلزم منه، أي تظنون أي لا أدري فعلكم؛ لكوني في هذه الجهة، والله! إني لأراكم من وراء ظهري. قيل: المراد به العلم بالوحي، والصواب أنه على ظاهره، وأنه إخبار حقيقي خاص به صلى الله عليه وسلم خرقاً للعادة، كذا في «التوشيح». وفي «العيني»: نقل عن مجاهد أنه كان في جميع أحواله، يعني ما كانت مختصة بحالة الصلاة. ومطابقته للترجمة من حيث إنه صلى الله عليه وسلم ونجهم من نقص كمال الركوع والسجود وعظمتهم في ذلك، وكذا مطابقة الحديث الآتي. (عمدة القاري) قوله: أضمرت: بضم الهزة من «الإضمار»، يقال: «ضمر الفرس وأضمرته أنا». و«تضمير الخيل» أن تعلف حتى تسمن ثم لا تعلف إلا قوتاً؛ لتخفف، وذلك في أربعين يوماً. «والخفياء» بالمهمله والفاء ممدوداً، موضع بينه وبين ثنية الوداع خمسة أميال أو ستة أو سبعة. «وثنية الوداع» موضع عند المدينة، سميت بها لأن الخارج من المدينة يمشي معه المؤدعون إليها. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: يحيى بن صالح: الوحاظي الحمصي. فليح بن سليمان: المدني، المتوفى ١٦٨ هـ. هلال بن علي: الفهري المدني. عبد الله بن يوسف ومالك: تقدما. نافع: مولى ابن عمر.

سند: قوله: كما أراكم: صيغة المضارع ههنا للحال، أي كما أراكم في هذه الساعة. وأما في قوله: «إني لأراكم من وراء ظهري» فللاستمرار، فلا حاجة في تصحيح التشبيه إلى اعتبار حذف في الكلام، والله تعالى أعلم.

٤٢- بَابُ الْقِسْمَةِ وَتَعْلِيْقُ الْقَنُو فِي الْمَسْجِدِ

أي قسمة الشيء في المسجد

٦٠/١

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «الْقَنُو»: الْعِدْقُ، وَالْإِثْنَانِ «قِنَوَانٍ»، وَالْجَمَاعَةُ أَيْضًا «قِنَوَانٌ» مِثْلُ: «صِنُو» وَ«صِنَوَانٍ».

بكسر المهملة وسكون المعجمة، وهو العرجون بما فيه

٤٢١- وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ* - يَعْنِي ابْنَ طَهْمَانَ - عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صَهَبٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم بِمَالٍ مِنَ الْبَحْرَيْنِ

كان مائة ألف. (ع)

فَقَالَ: «انْثُرُوهُ فِي الْمَسْجِدِ». وَكَانَ أَكْثَرُ مَالٍ أَتَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ.

صوه

فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ جَاءَ فَجَلَسَ إِلَيْهِ، فَمَا كَانَ يَرَى أَحَدًا إِلَّا أَعْطَاهُ، إِذْ جَاءَهُ الْعَبَّاسُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعْطِنِي فَإِنِّي قَادَيْتُ

نَفْسِي وَقَادَيْتُ عَقِيلًا* فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «خُذْ»، فَحَتَا فِي ثَوْبِهِ، ثُمَّ ذَهَبَ يَقُولُهُ فَلَمْ يَسْتَطِعْ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْمُرْ

أي حمله

أي شرع يرفعه. (خ)

هو أخو علي. لأنه أسر مع العباس يوم بدر. (ع)

يعني يوم بدر. (ع)

بَعْضَهُمْ يَرْفَعُهُ إِلَيَّ. قَالَ: «لَا»، قَالَ: فَارْفَعُهُ أَنْتَ عَلَيَّ، قَالَ: «لَا»، فَتَنَّرَ مِنْهُ، ثُمَّ ذَهَبَ يَقُولُهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مُرْ بَعْضَهُمْ يَرْفَعُهُ

إِلَيَّ، قَالَ: «لَا»، قَالَ: فَارْفَعُهُ أَنْتَ عَلَيَّ. قَالَ: «لَا». فَتَنَّرَ مِنْهُ، ثُمَّ احْتَمَلَهُ فَأَلْقَاهُ عَلَى كَاهِلِهِ ثُمَّ انْطَلَقَ. فَمَا زَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم

ما بين كتفيه

يُتْبِعُهُ بَصَرُهُ حَتَّى خَفِيَ عَلَيْنَا، عَجَبًا مِنْ حِرْصِهِ. فَمَا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَثَمَّةٌ مِنْهَا دِرْهَمٌ.

١. قال أبو عبد الله الخ: كذا لابن عساكر وأبي ذر. ٢. أؤمر: وللأصيلي: «مر». ٣. مر: وفي نسخة: «أؤمر». ٤. إلي: وفي نسخة: «علي».

٥. ثم احتمله: وللحموي: «ثم احتمل». ٦. خفي: وفي نسخة: «يخفى». ٧. وثمه: وفي نسخة: «وتم».

ترجمة: قوله: باب القسمة وتعليق القنو في المسجد: كتب الشيخ في «اللامع»: لما كان قوله صلى الله عليه وسلم: «إن هذه المساجد لا يصلح فيه شيء من أمور الناس» (أو كما قال) ظاهره يمنع كل أمر من أمورهم: يبين بذلك أن المراد بـ«الأمر» غير ما هو مفقود إليه. ثم إن حكم تعليق القنو ثابت للشركة في العلة، أو لما فيه من القسمة أيضًا. اهـ وفي «هامشه»: هذا أجود مما قاله الحافظ من أن الغرض أن مثل ذلك من الأمور المباحة ليس من اللغو الذي يمنع في المساجد. انتهى لأن كون الأمور مفقودة إليها أليق بشأن المسجد؛ نظرًا إلى الروايات المتقدمة من كونها مباحة فقط.

وما أفاد الشيخ من أن حكم تعليق القنو ثابت للشركة... قال الحافظ: لم يذكر البخاري في الباب حديثًا في تعليق القنو، فقال ابن بطلان: أغفله، وقال ابن التين: أنسيه، وليس كما قال، بل أخذه من جواز وضع المال في المسجد بجامع أن كلًّا منهما وُضع لأخذ المحتاجين منه، وأشار بذلك إلى ما رواه النسائي من حديث عوف الأشجعي قال: «خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ويده عصا، وقد علق رجل قنا حشف... الحديث، وليس هو على شرطه وإن كان إسناده قويًا، فكيف يقال: إنه أغفله؟ اهـ قلت: حديث عوف هذا أخرجه أبو داود أيضًا، وأخرج الترمذي من حديث البراء: «كان الرجل يأتي بالقنو والقنوين فيعلقه في المسجد» الحديث. واستنبط منه الشيخ في «الكوكب الدرّي» تعليق المرواح في المساجد. والأوجه عندي في ترجمة الإمام البخاري أنه استنبط ذلك بنثر الدراهم في المسجد؛ فإن الدرهم قريب من التمر في الكمية. ولا فرق بين نظمها في القنو ونثرها على الفراش، كما استدلوا على جواز السبحة المعروفة بأحاديث عدّ التسبيح والتحميد بالحصى وغيرها.

سهر: قوله: مثل صنو الخ: [في الحركات والسكنات وفي التثنية والجمع، والصنو هو النخلتان أو ثلاث يخرج من أصل واحد. (عمدة القاري)] قوله: البحرين: [بلدة بين البصرة وعمان. (عمدة القاري)] قوله: إذ جاءه العباس: وهو عم النبي صلى الله عليه وسلم فيه: أن القسمة إلى الإمام على قدر اجتهاده. قال الكرماني: فإن قلت: أين ذكر تعليق القنو في المسجد؟ قلت: المراد به القنو الذي للصديقة، فعلم حكم تعليق القنو بالقياس على نثر المال فيه. وقال ابن بطلان: وليس في هذا الباب تعليق القنو في المسجد، وأغفله البخاري. انتهى وقال العيني: ذكر أبو محمد بن قتيبة في «غريب الحديث»: أنه لما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى أقاء معلقة في المسجد، وكان أمر بين كل حائط بقنو يعلق في المسجد؛ ليأكل منه من لا شيء له. انتهى ومن عادة البخاري الإحالة على أصل الحديث وما أشبهه. والمناسبة ما بينهما أن كل واحد منهما وضع في المسجد لا لادخار، فسقط بما ذكرنا قول ابن بطلان في عدم ذكر البخاري حديثًا في تعليق القنو: إنه أغفله. وكذلك سقط كلام ابن التين: أنسيه. انتهى كلام العيني وفي «فتح الباري»: وما جاء في حديث جابر: «لم يقدم مال البحرين حتى مات هو صلى الله عليه وسلم» ليس بمعارض لهذا؛ لأن المراد أنه لم يقدم في السنة التي مات فيها النبي صلى الله عليه وسلم؛ فإنه كان مال خراج أو جزية، فكان يقدم من سنة إلى سنة.

* أسماء الرجال: وقال إبراهيم: الخراساني، وصله أبو نعيم في «المستخرج» والحاكم. عقيلا: هو أخو علي رضي الله عنه.

٦٠/١

٤٣- بَابُ مَنْ دُعِيَ لِطَعَامٍ فِي الْمَسْجِدِ وَمَنْ أَجَابَ مِنْهُ

متعلق بـ«دعي» لا بـ«طعام» الغرض أن هذه الأمور مباحة في المسجد. (ع)

٤٢٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ سَمِعَ أَنَسًا قَالَ: وَجَدْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي

الْمَسْجِدِ وَمَعَهُ نَاسٌ فَقُمْتُ، فَقَالَ لِي: «أَرْسَلَكَ أَبُو طَلْحَةَ؟» فَقُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «لِطَعَامٍ؟» قُلْتُ: نَعَمْ. فَقَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ: «قُومُوا»، فَأَنْطَلَقَ وَأَنْطَلَقْتُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ.

٦٠/١

٤٤- بَابُ الْقَضَاءِ وَاللَّعَانِ فِي الْمَسْجِدِ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ

هذا حشو، ولهذا لم يثبت إلا في رواية المستملي. (ج)

٤٢٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ

رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا، أَيْقَنْتُلُهُ؟ فَتَلَاعَنَّا فِي الْمَسْجِدِ وَأَنَا شَاهِدٌ.

١. دعي: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبو ذر والوقت، وفي نسخة: «دعا». ٢. منه: وللكشميهني: «إليه»، وفي نسخة: «فيه». ٣. أخبرنا: وفي نسخة قبله: «قال». ٤. عبد الله: وللأصيلي وأبو ذر والوقت بعده: «بن أبي طلحة». ٥. أنه: كذا للأصيلي. ٦. أنسًا: وفي نسخة: «أنس بن مالك». ٧. قال: كذا لابن عساكر. ٨. و: كذا لأبي الوقت. ٩. أرسلك: وفي نسخة: «أرسلك». ١٠. فقلت: كذا لابن عساكر والأصيلي، وفي نسخة: «قلت». ١١. قال: وفي نسخة: «فقال». ١٢. طعام: وفي نسخة: «للطعام». ١٣. فقال: ولأبي ذر والأصيلي: «قال». ١٤. حوله: كذا لابن عساكر وأبو ذر والوقت، وللكشميهني والأصيلي: «معه». ١٥. فانطلق: وفي نسخة: «فانطلقوا». ١٦. وانطلقت: وفي نسخة قبله: «قال». ١٧. بين الرجال والنساء: كذا للمستملي. ١٨. يحيى: وللكشميهني وأبي السكن بعده: «بن موسى». ١٩. حدثنا: كذا لابن عساكر والمستملي وأبو ذر والوقت، وفي نسخة: «أخبرنا». ٢٠. أخبرنا: كذا للأصيلي، وفي نسخة: «أخبرني».

ترجمة: قوله: باب من دعي لطعام في المسجد ومن أجاب منه: في «تراجم شيخ المشايخ»: غرضه من عقد هذا الباب جواز الكلام المباح في المسجد، وذلك لدفع ما عسى أن يُتوهم من عدم جوازه؛ لأنه مبني للطاعة، ولما ورد في الحديث من النهي عن كلام الدنيا في المسجد. اهـ وكتب الشيخ في «اللامع»: قوله: «قلت نعم» هذه هي الدعوة، ووجه عقد الباب ما تقدم منا قريباً. اهـ وفي «هامشه»: دفع الشيخ بذلك ما يرد على ترجمة الإمام من أن أنسًا لم يدعُ النبي ﷺ حتى يثبت بالحديث الدعوة لطعام؛ لأن أبا طلحة أرسل مع أنس أقرصاً من شعر ليوصلها إلى النبي ﷺ - كما سيأتي في الرواية المفصلة في «علامات النبوة» - فكيف يستدل بذلك الدعوة؟ وحاصل توجيه الشيخ أن قول أنس: «نعم، أرسلني لطعام» داخل في الدعوة للطعام. قلت: أو استدلال بطريق دلالة النص؛ فإنه إذا جاز أخذ الطعام فيه، فالدعاء إليه أولى بالجواز. وهذا غير الإيراد الذي ذكره الحافظ، إذ قال: أورد فيه الإمام البخاري حديث أنس مختصراً، وأورد عليه أنه مناسب لأحد شقّي الترجمة، وهو الثاني. ويجاب بأن قوله: «في المسجد» متعلق بقوله: «دعي» لا بقوله: «طعام»، فالمناسبة ظاهرة. اهـ قلت: إن كان تعلقه بطعام كانت المناسبة أظهر؛ لأن الطعام كان إذ ذاك موجوداً في المسجد مع أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. اهـ

قوله: باب القضاء واللعان في المسجد بين الرجال والنساء: في هامش «اللامع»: اعلم أن الشراح قاطبةً أوردوا على الإمام البخاري في قوله: «بين الرجال والنساء»، وجعلوه كلهم حشواً وزائداً، وليس بحشو عندي، بل هو متعلق بلفظ «القضاء». وإذا ثبت الجواز بين الرجال والنساء فيثبت بالأولى بين النوع الواحد من الرجال والنساء. غاية ما فيه أن الإمام البخاري ذكر بين الظرف ومتعلقه لفظ «اللعان» معترضاً، ولا ضير فيه. ثم غرض الإمام البخاري بالترجمة الإشارة إلى اختلافهم في جواز القضاء في المسجد، ولذا يعيد الترجمة في «كتاب الأحكام» في «باب من قضى ولاعن في المسجد»، وبسط فيه الحافظ الاختلاف في ذلك، ونقل عن ابن بطال: القضاء مستحب في المسجد عند طائفة، وقال مالك: هو الأمر القديم، وبه قال أحمد وإسحاق، وكرهت طائفة ذلك إلى آخر ما بسط. وحكى القسطلاني عن إمامه الشافعي كراهته إذا أعده لذلك، دون ما إذا اتفقت له فيه حكومة. اهـ وقال في موضع آخر: قال إمامنا الشافعي: أحب إلي أن يقضى في غير المسجد. اهـ وفي «الدر المختار»: ويقضى في المسجد، ويختار مسجداً في وسط البلد؛ تيسيراً للناس. قال ابن عابدين: قوله: «يقضى في المسجد» به قال أحمد ومالك في الصحيح عنه، خلافاً للشافعي، له أن القضاء يحضره المشرك، وهو نجس بالنص. اهـ

سهر: قوله: أن رجلاً قال: الخ: هو عويمر بن عامر العجلاني، أو هلال بن أمية. فأنزل الله تعالى القرآن في ذلك، فقال النبي ﷺ: «قد قضى الله فيك وفي امرأتك». «فتلاعنا»: أي الرجل والمرأة. (الخبر الحارثي)

* أسماء الرجال: عبد الله: هو التنيسي. مالك: ابن أنس، الأصبحي. إسحاق بن عبد الله: هو ابن أبي طلحة. أنس: ابن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. يحيى: ابن موسى الحنفي (يفتح الحاء المعجمة وتشديد المثناة الفوقية)، وللكشميهني: «يحيى بن موسى». عبد الرزاق: هو ابن همام، الصنعاني. ابن جريج: عبد الملك. ابن شهاب: الزهري. سهل: هو الساعدي الخزرجي. رجلاً: عويمر بن عامر العجلاني، أو هلال بن أمية، أو سعد بن عباد.

٦٠/١

٤٥- بَابُ: إِذَا دَخَلَ بَيْتًا يُصَلِّي حَيْثُ شَاءَ أَوْ حَيْثُ أَمَرَ وَلَا يَتَجَسَّسُ

(خ) بالجيم ويجوز كونه بالخاء المهملة أي لا يتفحص موضعاً يصلي فيه.

اكفاء بالإذن الأول. (خ)

٤٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ* عَنِ ابْنِ شِهَابٍ* عَنْ مُحَمَّدٍ* بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ عِثْبَانَ بْنِ

كعبان

مَالِكٍ* أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَاهُ فِي مَنْزِلِهِ فَقَالَ: «أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أَصَلِّيَ لَكَ مِنْ بَيْتِكَ؟» قَالَ: فَأَشْرْتُ لَهُ إِلَى مَكَانٍ، فَكَثَّرَ النَّبِيُّ ﷺ

نسخه ٥ سهر

وَصَفَّقَنَا خَلْفَهُ، فَصَلَّى رُكْعَتَيْنِ.

٦٠/١

٤٦- بَابُ الْمَسَاجِدِ فِي الْبُيُوتِ

وَصَلَّى الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ ﷺ فِي مَسْجِدِ دَارِهِ جَمَاعَةً.

٤٥- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُقَيْرٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ* قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ* عَنِ ابْنِ شِهَابٍ* قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيُّ

مصغراً

بضم المهملة وفتح الفاء

أَنَّ عِثْبَانَ بْنَ مَالِكٍ - وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - مِمَّنْ شَهِدَ بَدْراً مِنَ الْأَنْصَارِ - أَنَّهُ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،

قَدْ أَنْكَرْتُ بَصْرِي وَأَنَا أَصَلِّي لِقَوْمِي، فَإِذَا كَانَتِ الْأَمْطَارُ سَالَ الْوَادِي الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ، لَمْ أَسْتَطِعْ أَنْ آتِيَ مَسْجِدَهُمْ فَأُصَلِّيَ بِهِمْ،

أي وقتت و«كان» تامة

أي ضعف أو عني. (ك)

١. حدثنا: وفي نسخة قبله: «قال». ٢. النبي: ولأبي ذر: «رسول الله». ٣. لك: كذا للمستمل. ٤. من: وللكشميهني: «في». ٥. وصفنا: كذا لابن عساكر وأبي ذر، وأيضاً لأبي ذر وفي نسخة: «وصفنا». ٦. في مسجد داره: وفي نسخة: «في مسجده». ٧. جماعة: وللكشميهني: «في جماعة». ٨. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٩. مسجدهم: ولابن عساكر: «المسجد». ١٠. بهم: وللأصيلي: «لهم».

ترجمة: قوله: باب إذا دخل بيتاً يصلي... ولا يتجسس: اختلفوا في غرض الترجمة، ففي «تراجم شيخ المشايخ»: أي هو غير يصلي في أي موضع شاء بعد الاستئذان للدخول وحصول الإذن، أو يصلي حيث أمر، لكن ينبغي أن لا يكون ذلك مقروئاً بالتجسس المنهي عنه. اهـ وفي «تقرير مولانا محمد حسن المكي»: قوله: «حيث شاء» إن خيرَه أهل البيت، «أو حيث أمر» أي إن أمره. بمكان معين، «ولا يتجسس» بعد أمرهم أو بعد ما إذا تقرر مشيئته. بمكان. اهـ قلت: ويؤيده ما تقدم من كلام شيخ المشايخ. قال الحافظ: قيل: مراد الترجمة الاستفهام، لكن حذفت أداته، أي هل يتوقف على إذن صاحب المنزل أو يكفيه الإذن العام في الدخول؟ فـ«أو» على هذا ليست للشك. اهـ وقال العيني: همزة الاستفهام مقدرة تقديره: أيصلي حيث شاء أو حيث أمر؟ وفي بعض النسخ هكذا همزة الاستفهام، والمعنى على هذا، وإلا لا يطابق الحديث الترجمة جميعاً، ولا يطابق إلا الجزء الثاني. وعن هذا قال ابن بطلان: لا يقتضي لفظ الحديث أن يصلي حيث شاء، وإنما يقتضي أن يصلي حيث أمر؛ لقوله: «أين تحب أن أصلي»، فكانه قال: «باب إذا دخل بيتاً هل يصلي حيث شاء أو حيث أمر؟» لأنه ﷺ استأذنه في موضع الصلاة ولم يصل حيث شاء، فيبطل حكم «حيث شاء». ويؤيده قوله: «ولا يتجسس» أي لا يتفحص موضعاً يصلي فيه، وهو بالجيم أو الخاء، والمعنى متقارب، والأول أظهر. اهـ

قال الحافظ: قال المذهب: دل الحديث على إلغاء الشق الأول باستأذنه ﷺ. وقال ابن المنير: إنما أراد البخاري أن المسألة موضع نظر، فهل يصلي حيث شاء، لأن الإذن بالدخول عام في أجزاء المكان، فأينما صلى أو جلس تناوله الإذن؟ أو يحتاج إلى أن يستأذن في تعيين المكان؛ لأنه ﷺ فعل ذلك؟ الظاهر الأول، وإنما استأذن النبي ﷺ؛ لأنه دعي للصلاة؛ لترك صاحب البيت بمكانه، أما من صلى لنفسه فهو على عموم الإذن. اهـ وفي «تراجم شيخ المشايخ»: فإن قيل: الحديث لا يقتضي أن يصلي حيث شاء، وإنما يقتضي أن يصلي حيث أمر؟ قلت: في بعض طرقه إشارة إلى أن عتبان فوَّض الأمر إليه ﷺ في تخصيص المكان، فلو صلى حيث شاء جاز، لكن ردَّ الأمر إليه ترعاً. اهـ

قوله: باب المساجد في البيوت: لعله إشارة إلى تقوية ما في «أبي داود» وغيره من اتخاذ المساجد في الدور، على أحد القولين في معنى الحديث، فقد ترجم الإمام أبو داود «باب اتخاذ المساجد في الدور»، وذكر فيه حديث عائشة قالت: «أمر رسول الله ﷺ ببناء المساجد في الدور» أي المحلات أو البيوت، كما في «البلد».

سهر: قوله: حيث شاء: قال ابن بطلان: لا يقتضي لفظ الحديث أن يصلي حيث شاء، وإنما يقتضي أن يصلي حيث أمر؛ لقوله: «أين تحب أن أصلي لك؟» فكانه قال: «باب إذا دخل بيتاً هل يصلي حيث شاء أو حيث أمر؟» لأنه ﷺ استأذنه في موضع الصلاة ولم يصل حيث شاء. (الكواكب الدراري) قوله: وصفنا: بتشديد الفاء المفتوحة، أي جعلنا رسول الله ﷺ صفًا، يقال: «صفت القوم فاصفوا» إذا أقمتمهم في الحرب صفًا، وفي بعضها: «صفنا» بالفائين بصيغة التكلم. (الكواكب الدراري)

* أسماء الرجال: عبد الله: هو القعني. إبراهيم بن سعد: سبط عبد الرحمن بن عوف. ابن شهاب: الزهري. محمود: الخزرجي الأنصاري. عتبان بن مالك: الأنصاري السبالي المدني الأعمى. سعيد بن عفير: نسبة لجدّه؛ لشهرته به، وأبوه كثير. الليث: ابن سعد، المصري. عُقَيْل: مصغراً، ابن خالد، الأيلي. ابن شهاب: الزهري. (إرشاد الساري)

سند: قوله: لم أستطع: هو بمنزلة بدل الاشتغال من جملة «سال الوادي»؛ فلذا ترك العطف. وقوله: «فأصلي بهم» بالنصب جواب النفي أو عطف على «آتي».

وَوَدِدْتُ - يَا رَسُولَ اللَّهِ - أَنَّكَ تَأْتِينِي فَتُصَلِّيَ فِي بَيْتِي، فَأَتَّخِذَهُ مُصَلًى. قَالَ: فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَأَفْعَلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى».

قَالَ عِتْبَانُ: فَقَعَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ حِينَ ارْتَفَعَ النَّهَارُ، فَاسْتَأْذَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَذْنَتْ لَهُ، فَلَمْ يَجْلِسْ حِينَ دَخَلَ

وكان الغد يوم السبت والسؤال يوم الجمعة. (ف)

الْبَيْتِ ثُمَّ قَالَ: «أَيُّنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ؟» قَالَ: فَأَشْرُتُ لَهُ إِلَى نَاحِيَةِ مِنَ الْبَيْتِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَبَّرَ، فَقُمْنَا فَصَفَفْنَا، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ. قَالَ: وَحَبَسْنَاهُ عَلَى خَزِيرَةٍ صَنَعْنَاهَا لَهُ.

أي منعناه من الرجوع. (خ)

قَالَ: فَتَنَابَ فِي الْبَيْتِ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الدَّارِ ذُوو عَدَدٍ فَاجْتَمَعُوا، فَقَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: أَيُّنَ مَالِكِ بْنِ الْحَيَّشِينَ، أَوْ ابْنِ الشُّخْشَنِ؟

أي جاء واجتمع. (ك) قالوا: المراد بالدار هنا الخلة. (ك)

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: ذَلِكَ مُتَافِقٌ، لَا يُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولُهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقُلْ ذَلِكَ! أَلَا تَرَاهُ قَدْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يُرِيدُ بِذَلِكَ

وَجَهَ اللَّهِ؟» قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: فَإِنَّا نَرَى وَجْهَهُ وَنَصِيحَتَهُ إِلَى الْمُنَافِقِينَ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ حَرَّمَ

أَي توجَّه

عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ».

قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: ثُمَّ سَأَلْتُ الْحَصِينَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيَّ - وَهُوَ أَحَدُ بَنِي سَالِمٍ وَهُوَ مِنْ سَرَاتِهِمْ - عَنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ

أي بالإسناد الماضي، ووهم من قال: إنه معلق. (ف) بإهمال الصاد تابعي ثقة

الرَّبِيعِ، فَصَدَّقَهُ بِذَلِكَ.

٤٧- بَابُ التَّيْمَنِ فِي دُخُولِ الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ

أي البداية باليمين. (ق)

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَبْدَأُ بِرِجْلِهِ الْيُمْنَى، فَإِذَا خَرَجَ بَدَأَ بِرِجْلِهِ الْيُسْرَى.

٤٢٦- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* عَنِ الْأَشْعَثِ* بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ*، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:

١. عَلَيَّ: كَذَا لِلأَصْبَلِيِّ وَالْكَشْمِيهَنِيِّ وَأَبُو بَيٍّ ذِرْوَالِوَقْت. ٢. حِينَ: وَلِلْكَشْمِيهَنِيِّ: «حَتَّى». ٣. مِنْ: وَلِلْكَشْمِيهَنِيِّ: «فِي». ٤. فَصَفَفْنَا: فِي نَسْخَةٍ: «فَصَفْنَا» [أَيَّ جَعَلْنَا صَفًّا]. ٥. الدَّخْشَنُ: وَلِلْمَسْتَمَلِيِّ: «الدَّخْشَمُ». ٦. ذَاكَ: فِي نَسْخَةٍ: «ذَلِكَ». ٧. قَالَ: وَلِلأَصْبَلِيِّ وَأَبُو بَيٍّ ذِرْوَالِوَقْت: «فَقَالَ». ٨. الْحَصِينَ: وَلِلْكَشْمِيهَنِيِّ قَبْلَهُ: «بَعْدَ ذَلِكَ». ٩. الرَّبِيعُ: وَلَابْنُ عَسَاكَرٍ بَعْدَهُ: «الْأَنْصَارِيُّ».

ترجمة: قوله: باب التيمن في دخول المسجد وغيره: في تراجم شيخ المشايخ: أي هو مستحب. قال الحافظ: قوله: «وغيره» بالخفض عطفًا على «الدخول»، ويجوز أن يعطف على «المسجد»، لكن الأول أفيد. اهـ والأوجه عندي الثاني، أي غير المسجد من المواضع المتبركة. والغرض أن دخول المسجد أيضًا داخل في عموم «شأنه كله».

سهر: قوله: حين دخل: وفي بعضها: «حتى»، قال النووي: زعم بعضهم أن «حتى» غلط، وليس بغلط، ومعناه: لم يجلس في الدار ولا في غيرها حتى دخل البيت مبادرًا إلى قضاء حاجتي. (الكواكب الدراري) قوله: خزيرة: بفتح المعجمة وكسر الزاي وسكون التحتية بعدها راء، لحم يقطع صغارًا على ماء كثير، فإذا نضج ذر عليه الدقيق. وقيل: بالمهملات، وهي دقيق يطبخ باللبن. (الخيز الجاري) قوله: ذوو عدد: أي عدد يعتد به، فيكون لبيان التكرار. ويحتمل أن يكون المراد أن لهم عددًا قليلًا. (الخيز الجاري) قوله: يريد بذلك وجه الله: [هذه الشهادة من رسول الله ﷺ بإيمانه باطنًا، وبأن قائلها مصدقًا بهما. (الكواكب الدراري)] * أسماء الرجال: سليمان بن حرب: الأزدي الواسطي البصري. شعبة: ابن الحجاج، أبو بسطام العتكي. الأشعث: يروي عن أبيه سليم بن أسود، أبو الشعثاء المحاربي الكوفي. مسروق: هو ابن الأجدع، الكوفي.

سند: قوله: فلم يجلس حين دخل: وفي بعض النسخ: «حتى» الجارة موضع «حين»، والظاهر أنها سهو. يقال: صحيح؛ إذ المعنى: فلم يجلس في الدار ولا في غيرها حتى دخل البيت. قلت: وهذا المعنى لا يناسب الكلام السابق، أعني «فاستأذن فأذنت له»، لأن الاستئذان لا يكون إلا عند باب البيت، فافهم. قوله: ألا تراه قد قال لا إله إلا الله: فإن قلت: الإرادة لا تثرى، فكيف قال: «ألا ترى...؟» قلت: قد تظهر بآثارها. ولما خفيت آثار هذه الإرادة ههنا على المخاطب، بل ظهرت آثار ضد تلك الإرادة، قال في الجواب: «الله ورسوله أعلم»، فيبين ﷺ له وجود هذه الإرادة منه بقوله: «فإن الله قد حرم...» أي وهذا الرجل منهم، والله تعالى أعلم.

كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّ التَّيْمَنَ مَا اسْتَطَاعَ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ فِي طُحُورِهِ وَتَرْجُلِهِ وَتَنَعُّلِهِ.

٤٨- بَابُ: هَلْ يُنْبِشُ قُبُورُ مُشْرِكِي الْجَاهِلِيَّةِ وَيَتَّخِذُ مَكَانَهَا مَسَاجِدًا؟

٦١/١

لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»، وَمَا يُكْرَهُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي الْقُبُورِ. وَرَأَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ

سواء كان عليها أو إليها أو بينهما. (قس)

أَنَسَ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُصَلِّي عِنْدَ قَبْرِ فَقَالَ: الْقَبْرُ الْقَبْرُ! وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِالْإِعَادَةِ.

منصوب على التحذير أي اتق القبر. (ح) هذا يدل على عدم الفساد

٤٢٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى * قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى * عَنْ هِشَامٍ * أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ * وَأُمَّ سَلَمَةَ * ذَكَرَتَا

كَنِيْسَةً رَأَيْنَهَا بِالْحَبَشَةِ فِيهَا تَصَاوِيرُ،.....
معبد النصراري

١. ابن الخطاب: كذا للأصلي. ٢. عائشة. ٣. ذكرتا: وللحموي والمستملي: «ذكرتا».

٤. رأينها: وللأصلي والمستملي وأبي ذر: «رأياها».

ترجمة: قوله: باب هل تنبش قبور مشركي الجاهلية إلخ: كتب الشيخ في «اللامع»: وجه الاستدلال عليه بقوله ﷺ: «لعن الله اليهود...» أنهم لعنوا لارتكابهم ذلك؛ لما فيه من التشبه بعبدة الأوثان، فوجب تسوية القبر لجواز الصلاة في هذا المكان؛ لارتفاع وجه المشاهدة، غير أن التسوية تحصل بوجهين: ١- إما بنش القبر وإخراج عظام الميت من هذا الموضع ٢- أو بتسوية القبر حيث لا يبدو للناظر فيلزم الشبه. وإذا كان كذلك وجب في قبور المشركين نبشها أصلاً؛ لكونهم محل الغضب، فلا يناسب إبقاؤهم في المساجد. ولا كذلك في المسلمين، فلا يضر بقاء عظامهم تحت أقدام المسلمين، ووجه الكراهة - وهو الشبه - منتف. فلاستدلال بالرواية يعم الكافر والمؤمن في أن الصلاة تكره على القبور، والتخصيص بالنش للكفار حاصل بالرواية الآتية؛ فافهم فإنه مفتقر إلى فضل تفكير. وحاصل الاحتجاج بذلك الآثار الموردة هنا أن الصلاة في مثل تلك الأمكنة جائزة مع الكراهة التحريمية؛ فإن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يأمر بالإعادة، وإنما أمر بالانتقاء عن القبر، فعلم أن الصلاة في المقبرة جائزة إذا لم يسجد إلى القبر وإن لم تخل عن كراهة. اهـ

وفي «هامشه»: اعلم أولاً: أن هذه الترجمة وإثباتها من مشكلات التراجع، وإليه أشار الشيخ بقوله: «فافهم فإنه مفتقر إلى فضل تفكير». وقال العيني: لم أر شارحاً ههنا شفى العليل ولا أروى الغليل. اهـ وثانياً: أن لفظ «هل» ههنا ليس للاستفهام عند جميع الشراح والمشايع، بل هو بمعنى «قد»، وعليه بنى الشيخ - قدس سره - تقريره. والأوجه عندي أنه على معناه الأصلي أي الاستفهام؛ فإنه أصل مطرد من أصول التراجع، وهو الأصل الثاني والثلاثون، تقدم فيه أن الإمام البخاري طالما يترجم بهذا اللفظ؛ تنبيهاً على أن للناظرين هناك مجالاً للنظر والفكر. وهو كذلك ههنا عندي؛ فإن ظاهر ما في الباب جواز نبش القبور واتخاذ محلها مسجداً، وهو نص حديث الباب في بناء مسجده ﷺ، ومع ذلك فيه خلاف الأوزاعي، فلعل الإمام البخاري أشار إلى خلافه - وأولى منه: «إلى مستدله» - بلفظ «هل»، وهو أن قبورهم موضع عذاب؛ فإنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما مر بالحجر قال: «لا تدخلوا بيوت الذين ظلموا إلا أن ترونوا باكين»، فنهى أن يدخل عليهم بيوتهم فكيف قبورهم؟ وبوب عليه الإمام البخاري «باب الصلاة في موضع الخسف والعذاب». فالأوجه عندي أن الإمام البخاري تبّه بلفظ «هل» على هذه الأمور.

وثالثاً: أن قوله في الترجمة: «وما يكره» معطوف على قوله: «هل ينشئ» عند الشراح كلهم، وجعلوه جزءاً مستقلاً من الترجمة، ولما رأوا أن هذا الجزء من الترجمة لا يثبت بالحديث أثبتوه بأثر عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. والظاهر عند هذا العبد الفقير إلى رحمته تعالى: أن هذا ليس بترجمة، حتى يحتاج لإثباته؛ لأنه سيأتي قريباً «باب كراهية الصلاة في المقابر». فإن كانت هذه ترجمة يلزم التكرار، وأيضاً لا يثبت هذا بالحديث، وإثباته بمجرد الأثر خلاف الأصل. فالظاهر عندي أنه معطوف على لفظ «قول النبي ﷺ» داخل تحت اللام، فكأنه بمنزلة الدليل ومثبته (بكسر الموحدة) للترجمة السابقة كما بسط في الأصل الستين من أصول، فكانه أثبت جواز نبش القبور بقوله ﷺ وبكراهة الصلاة في المقابر، فكانه قال: يجوز نبش قبور المشركين؛ لأن الصلاة في المقابر مكروهة، ولا حرمة لقبور المشركين، فلا بأس بنشها. انتهى مختصراً

سهر: قوله: ما استطاع: «ما» إما موصول فهو بدل «التيمن»، وإما بمعنى «ما دام»، وبه احتراز عما لا يستطيع فيه التيمن. ولفظ «في شأنه» إما متعلق بـ «التيمن» وإما بـ «الحجة» أو بهما على سبيل التنازع. «في طُهوره» بضم الطاء أي تطهره. «وترجله» أي تمشط شعره. «وتنعله» أي تلبسه النعل. (الكواكب الدراري)
قوله: لقول النبي ﷺ إلخ: فإن قلت: ما وجه تعليقه بهذا الحديث؟ قلت: حيث خصص اللعن باتخاذ قبور الأنبياء مساجد، عُلم جواز اتخاذ قبور غير الأنبياء ومن في حكمهم كالصالحين من أمهم، ذكره الكرماني. وفي «الفتح»: وأما قوله: «لقول النبي ﷺ...» فوجه التعليق أن الوعيد يتناول من اتخذ قبورهم مساجد تعظيماً، ومن اتخذ أمكنة قبورهم مساجد بأن تنبش وترمى عظامهم، فهذا يختص بالأنبياء ويلتحق بهم أتباعهم، وأما الكفرة فإفهم لا حرج في نبش قبورهم؛ إذ لا حرج في إهانتهم. انتهى
* أسماء الرجال: محمد بن المثني: العنزي. يحيى: هو ابن سعيد، القطان. هشام: يروي عن أبيه عروة بن الزبير. أم حبيبة: رملة بنت أبي سفيان. وأم سلمة: هند بنت أبي أمية. هما زوجتا النبي ﷺ.

سند: قوله: باب هل تنبش قبور مشركي الجاهلية إلخ: أي إذا أراد الإنسان أن يتخذ مقبرة المشركين مسجداً، فهل له أن يزيل قبورهم ويخرج عظامهم منها حتى لا يبقى قبر؛ لئلا يكون متخذاً للقبور مسجداً أم لا؟ وقوله: «لقول النبي ﷺ...» تعليل أنه ينشئ ويؤزل؛ لأن مقتضى الحديث المنع من اتخاذ القبور مسجداً، فينبغي أن تنبش القبور ويخرج منها ما فيها حتى لا يلزم اتخاذ القبور مسجداً، ولعل هذا التقرير أولى من تقرير الشراح ههنا، والله تعالى أعلم.

فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ أَوْلَيْكَ إِذَا كَانَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ فَمَاتَ بَنُو عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوَرُوا فِيهِ تِيْلَكَ الصُّورَ، وَأَوْلَيْكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

٤٢٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ* عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ* عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ فَزَلَّ عَلَى الْمَدِينَةِ فِي حَيٍّ يُقَالُ لَهُمْ: بَنُو عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ. فَأَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهِمْ أَرْبَعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَى بَنِي التَّجَارِ فَجَاؤُوا مُتَقَلِّدِينَ السُّيُوفَ، فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ وَأَبُو بَكْرٍ رَدْفُهُ وَمَلَأُ بَنِي التَّجَارِ حَوْلَهُ، حَتَّى أَلْفَى بِفَنَاءِ أَبِي أَيُّوبَ. وَكَانَ يُحِبُّ أَنْ يُصَلِّيَ حَيْثُ أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ، وَيُصَلِّيَ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ. وَإِنَّهُ أَمَرَ بِنَاءَ الْمَسْجِدِ، فَأَرْسَلَ إِلَى مَلَأُ بَنِي التَّجَارِ فَقَالَ: «يَا بَنِي التَّجَارِ، ثَامِنُونِي بِحَائِطِكُمْ هَذَا». قَالُوا: لَا، وَاللَّهِ! لَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

قَالَ أَنَسٌ ﷺ: فَكَانَ فِيهِ مَا أَقُولُ لَكُمْ: قُبُورُ الْمُشْرِكِينَ وَفِيهِ خَرِبٌ وَفِيهِ نَخْلٌ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقُبُورِ الْمُشْرِكِينَ فَتُبِشَتْ، ثُمَّ بِالْخَرِبِ فَسُوِّتَتْ، وَبِالنَّخْلِ فَقُطِعَ، فَصَفُّوا النَّخْلَ قِبْلَةَ الْمَسْجِدِ، وَجَعَلُوا عِصَادَتِيهِ الْحِجَارَةَ، وَجَعَلُوا يَنْقُلُونَ الصَّخَرَ وَهُمْ يَرْتَجِزُونَ، وَالنَّبِيُّ ﷺ مَعَهُمْ وَهُوَ يَقُولُ:

اللَّهُمَّ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُ الْآخِرَةِ فَاعْفِرِ الْأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَةَ

(الرجز) ضرب من الكلام الموزون

٤٩- بَابُ الصَّلَاةِ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ

٦٠/١

٤٢٩- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ* عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ. ثُمَّ سَمِعْتُهُ بَعْدَ يَقُولُ: كَانَ يُصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ قَبْلَ أَنْ يُبَيِّنَ الْمَسْجِدَ.

١. فذكرنا: وفي نسخة: «ذكرنا». ٢. تيك: كذا للمستملي والكشميهني والحموي، ولا بن عساكر وأبي ذر: «تلك». ٣. وأولك: وفي نسخة: «فأولك».
٤. ابن مالك: كذا للأصيلي. ٥. أعلى: وللمستملي: «في أعلى». ٦. أربعا وعشرين ليلة: وفي نسخة: «أربع عشرة ليلة». ٧. متقلدين السيوف: ولكريمة: «متقلدي السيوف». ٨. فكأنني: وفي نسخة: «كأنني». ٩. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ١٠. أمر: وفي نسخة: «أمر». ١١. ملأ بني: وفي نسخة: «ملأ من بني». ١٢. قال: كذا لابن عساكر، وفي نسخة: «فقال». ١٣. خرب: وللكشميهني: «حرث». ١٤. الأنصار: كذا للمستملي والحموي، وفي نسخة: «للأنصار». ١٥. ابن مالك: كذا لابن عساكر.

ترجمة: قوله: باب الصلاة في مراض الغنم: لعل الغرض كما يشير إليه كلام الحافظ أيضا أن محبته ﷺ الصلاة في المراض - كما تدل عليه رواية أبي داود عن البراء: أن رسول الله ﷺ سئل عن الصلاة في مبارك الإبل، فقال: «لا تصلوا في مبارك الإبل؛ فإنها من الشياطين»، وسئل عن الصلاة في مراض الغنم فقال: «صلوا فيها؛ فإنها بركة» - كانت قبل بناء المساجد.

سهر: قوله: وفيه خرب: قال ابن الجوزي: المعروف فيه فتح الحناء المعجمة وكسر الراء بعدها موحدة، جمع «خربة» ككلم وكلمة. وحكى الخطابي فيه أيضا بكسر أوله وفتح ثانيه، جمع «خربة» كعنب وعنبه، وللكشميهني: بفتح المهمله وسكون الراء ومثله. (التوشيح) قوله: مراض الغنم: جمع «المربض» بكسر الموحدة، مأوها. (الخبر الجاري) قوله: ثم سمعته بعد يقول: أي أبو التياح، هذا قول البعض، وقال العيني: يحتمل أنه قال أبو التياح: «ثم سمعت أنسا يقول...». (الخبر الجاري) * أسماء الرجال: مسدد: هو ابن مسرهد. عبد الوارث: ابن سعيد، التميمي. أبي التياح: يزيد بن حميد. سليمان بن حرب: الواشحي. شعبة وأبو التياح: تقدما.

سند: قوله: بنوا على قبره مسجدا: أي فينبغي نبش قبر المشرك إذا أراد الإنسان أن يتخذ محله مسجدا، حتى لا يلزم بناء المسجد على القبر المنهي عنه.

٥٠- بَابُ الصَّلَاةِ فِي مَوَاضِعِ الْإِبِلِ

٤٣٠- حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ * قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ * بْنُ حَيَّانَ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ * عَنْ نَافِعٍ * قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يُصَلِّي

ابن الخطاب. (ف)

إِلَى بَعِيرِهِ وَقَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُهُ.

٥١- بَابُ مَنْ صَلَّى وَقُدَّامَهُ تَنْوَرٌ أَوْ نَارٌ أَوْ شَيْءٌ مِمَّا يُعْبَدُ فَأَرَادَ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

والمراد أن يكون ذلك بين المصلي والقبلة. (ف) فیدخل فيه الأصنام. (ف)

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: * أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ * قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ النَّارُ وَأَنَا أَصَلِّي».

١. مواضع: وفي نسخة: «موضع». ٢. حدثنا: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «أخبرنا». ٣. حدثنا: ولا بن عساكر: «أخبرنا». ٤. وقال: وفي نسخة: «فقال». ٥. ابن مالك: كذا للأصلي.

ترجمة: قوله: باب الصلاة في مواضع الإبل: كتب الشيخ في «اللامع»: يعني بذلك أن الذي ورد من النهي عن الصلاة في مبارك الإبل ليس على عمومها، ولا منبئاً على علق في نفس ذات الإبل. الوجه في ذلك ما يلزم من تشويش القلب وتفرق البال، فلا ضرر لو اطمأن بنوع من أسباب الطمأنينة كما في الرواحل المدربة؛ فإنها لا تكاد تقوم بعد إقعاده ولا تنفر على صاحبها بعد إناختها. ويستوي في جواز الصلاة بعد تحصيل الطمأنينة وكراهيتها عند عدم الاطمئنان الواحد والكثير، فصح الاحتجاج بفعل ابن عمر براحلته على جواز ذلك الأمر في رواحل وإجزاء الصلاة في مبارك الإبل إذا اطمأن منها كما اطمأن منها. اهـ وفي «هامشه»: غرض الإمام البخاري بالترجمة واضح، وهو الرد على مسلك الإمام أحمد؛ إذ قال بفساد الصلاة في مبارك الإبل؛ لرواية البراء المتقدمة في الباب السابق. اهـ قال الحافظ: كأن المصنف أشار إلى أن الأحاديث الواردة في التفرقة بين الإبل والغنم ليست على شرطه. وكونها من الشياطين لو كان ذلك مانعاً عن صحة الصلاة لامتنع مثله في جعلها أمام المصلي، وكذلك صلاة راعيها وقد ثبت أنه ﷺ كان يصلي النافلة وهو على بعيره. انتهى مختصراً وقال السندي: غرض الترجمة أن النهي عن الصلاة في المعاطن - وهي مواضع إقامتها عند شرب الماء - خاص بالمعاطن، فلا يقاس عليها غيرها من مواضع الإبل. اهـ قلت: وفيه أن النهي لم يرد بلفظ «المعاطن» فقط، بل في حديث جابر عند مسلم وحديث البراء عند أبي داود بلفظ «مبارك الإبل»، وفي حديث أسيد عند الطبراني: «مناخ الإبل»، وفي حديث عبد الله بن عمرو عند أحمد: «مرايد الإبل». قال الحافظ: ولذا يوجب الإمام البخاري بلفظ «المواضع»؛ لأنها أشمل و«المعاطن» أخص منه. وقد ذهب بعضهم إلى أن النهي خاص بـ «المعاطن» دون غيرها من الأماكن التي تكون فيها الإبل، وقيل: هو مأواها مطلقاً، نقله صاحب «اللمعة» عن أحمد. اهـ

قوله: باب من صلى وقدامه تنور أو نار أو شيء مما يعبد إلخ: كتب الشيخ في «اللامع»: يعني بذلك أن المصلي إذا لم ينو بصلاته إلا الله فإن صلاته جائزة، إلا أنه إذا كان فيه شبهة بعيدة الأصنام؛ فإنها حينئذ لا تخلو عن كراهة وإن سقطت عن ذمته. اهـ قال الحافظ: أشار به إلى ما ورد عن ابن سيرين أنه كره الصلاة إلى التنور. اهـ والمعروف على ألسنة المشايخ: أن الإمام البخاري أراد بالترجمة الرد على الحنفية حيث كرهوا الصلاة إليها. قال القسطلاني: كرهه الحنفية لما فيه من التشبه بعبادة المذكورات. اهـ وفي «الشرح الكبير»: يكره أن يصلي إلى نار، قال أحمد: إذا كان التنور في قبلته لا يصلي إليه إلى آخر ما في هامش «اللامع». وفي «تراجم شيخ المشايخ»: غرض المؤلف من عقد هذا الباب دفع توهم من توهم أنه لا تجوز صلاة الرجل وقدامه تنور؛ للتشبه بالجنوس. وفي استدلال المصنف بالرواية نوع خفاء لا يخفى. وتوجيهه أن كون النار قدام المصلي لو كان غير مريض عند الله ومفسداً لصلاته لما ساع ذلك في حق حبيبه ونبيه ولما أحضرها قدام نبيه ﷺ. اهـ

سهر: قوله: في مواضع الإبل: كأنه يشير إلى أن الأحاديث الواردة في التفرقة بين الإبل والغنم ليست على شرطه، لكن لها طرقة قوية، وقد ذهب بعضهم إلى أن النهي خاص بالمعاطن دون غيرها من الأماكن التي تكون فيها الإبل، وقد نازع الإسماعيلي المصنف في استدلاله بحديث ابن عمر المذكور، بأنه لا يلزم من الصلاة إلى البعير عدم كراهة الصلاة في مبركه. وأجيب بأن مراده الإشارة إلى ما ذكر من علة النهي عن ذلك، وهي كونها من الشياطين كما في حديث ابن مغفل؛ «فإنها خلقت من الشياطين» ونحوه، كأنه يقول: لو كان ذلك مانعاً من صحة الصلاة لامتنع جعلها أمام المصلي. وفرق بعضهم بين الواحد منها وبين كونها مجتمعة؛ لما طبع عليه من النفار المفضي إلى تشويش قلب المصلي. وقال الطحاوي: «إن النظر يقضي عدم التفرقة بين الإبل والغنم» كما هو مذهب أصحابه، لكنه مخالف للأحاديث الصحيحة المصرحة بالتفرقة، وجمع بعض الأئمة بحملها على كراهة التنزيه، وهذا أولى، والله تعالى أعلم. (فتح الباري التقاطاً)

قوله: عرضت علي النار وأنا أصلي: هذا موضع للترجمة، واستدل المصنف على عدم كراهة الصلاة بهذا الحديث والذي بعده، واعترض عليه بأنه لا حجة فيه؛ فإنه ﷺ لم يفعل ذلك اختياراً. وأجيب بأن الاختيار وعدمه في ذلك سواء؛ لأنه ﷺ لا يقر على باطل، فدل على أن مثله جائز، وتعقبه العيني بمنع المساواة؛ لعدم علة التشبه بعيدة النار. (الخير الجاري) * أسماء الرجال: صدقة بن الفضل: المروزي. سليمان: ابن حيان أبو خالد، الأحمر الأزدي الجعفري الكوفي. عبيد الله: ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، المدني. نافع: أبو عبد الله المدني، مولى ابن عمر. قال الزهري: هو ابن شهاب.

سند: قوله: باب الصلاة في مواضع الإبل: يريد أن ما ورد من النهي عن الصلاة بمعاطن الإبل - وهي مواضع إقامتها عند شرب الماء - خاص بالمعاطن فقط، ولا يقاس بها سائر المواضع، فالصلاة فيها جائزة، والله تعالى أعلم. قوله: عرضت علي النار: كأن «العرض» يقتضي الحضور قدامه، وكذا خصوص الواقعة كان كذلك على مقتضى الروايات، وإلا فروجه ﷺ لا تتوقف على الحضور قدامه؛ لأنه كان يرى من وراء ظهره، والله تعالى أعلم.

٤٣١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ:

اُخْتُسِفَتِ الشَّمْسُ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «أَرَيْتُمُ النَّارَ، فَلَمْ أَرْ مَنْظَرًا كَالْيَوْمِ قَطُّ أَفْظَعَ».

أي أشنع

٥٢- بَابُ كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ فِي الْمَقَابِرِ

٦٢/١

٤٣٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:

«اجْعَلُوا فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ صَلَاتِكُمْ، وَلَا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا».

٥٣- بَابُ الصَّلَاةِ فِي مَوَاضِعِ الْخُسْفِ وَالْعَذَابِ

٦٢/١

وَيُذَكَّرُ أَنَّ عَلِيًّا رضي الله عنه كَرِهَ الصَّلَاةَ بِخُسْفِ بَابِلَ.

٤٣٣- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

١. ابن عمر: كذا للأصلي. ٢. مواضع: وللأصلي: «موضع». ٣. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا».

ترجمة = وكتب الشيخ في «اللامع»: ثم إن استدلاله بالرواية لا يخلو عن لطافة ما؛ فإنه أظهر بذلك أن وجه الشبه إذا كان خفياً لا يُدرَك فإنه لا يكون مؤثراً للكرهية. ووجهه ارتفاع سبب الكراهية؛ فإن الذي أمامه نار أو صورة أو قبر فسترها لم يبق بعد الستر شبه عبدة الأصنام، فكذلك النار الغائبة عن الأعين، كما رآها النبي ﷺ؛ فلها لم تصر سبباً للشبه؛ لاستتارها. ومن ههنا يعلم حال التنور الذي ذكره في الترجمة؛ فإن من صلى وقدامه تنور فإن صلاته خالية عن الكراهية؛ لارتفاع العلة، وعلى هذا حكم النار وغيره. وعلى هذا فلم يكن صلاته ﷺ مما نحن فيه أي من الصلوات المكروهة. وأما ما أجاب بعضهم بعد تسليم سبب الكراهية «أن ذلك كان اضطراراً منه ﷺ لا اختياراً» فبيد؛ لأن النار لو لم تكن في اختياره فإن صلاته كانت في اختياره، فلو كانت فيه كراهية - لا سيما التحريمية - لأفسدها، فافهم. اهـ وبسط في «هامشه» كلام الشراح في وجه الاستدلال. ثم يشكل على البخاري ما تقدّم من «باب الصلاة في المصلى والمصور» وما سيأتي من «باب الصلاة في البيعة». قال الكرمانى في «باب الصلاة في البيعة»: إن قلت: ما وجه الجمع بينه وبين ما تقدّم من «باب من صلى وقدامه نار...» من جواز الصلاة وعدم كراهيتها؟ قلت: حكم التماثيل غير حكم سائر المعبودات؛ لأنها بأنفسها منكرات؛ إذ الصور محرمة سواء تُعبد أم لا، بخلاف النار مثلاً؛ فإن عبادتها محرمة. أو لأن التماثيل شاغلة عن الحضور في الصلاة، كما سبق في «باب من صلى في ثوب له أعلام» من حديث حميدة أبي جهم. وقال ابن بطلان: لا تعارض بين البابين؛ لأن الأول كان بغير الاختيار، وما في هذا الباب كقول عمر: «إنا لا ندخل كنائسكم» فإنما ذلك على الاختيار والاستحسان دون ضرورة تدعو إليه. اهـ قلت: وهذا الأخير جمع بينهما جمع من الشراح، والعجب من الحافظ! إذ تعقب على ابن التين بقوله: إن الاختيار وعدمه في ذلك سواء. وتقدّم تعقب الشيخ قدس سره أيضاً على هذا الجواب. وأيضاً لو كان ما هناك بدون الاختيار فكيف استدل به الإمام البخاري على جواز صلاة من صلى وقدامه تنور؟ فالأوجه عندي في الجواب: ما بدأ به الكرمانى كلامه، وهو التفرقة بين التماثيل وغيرها. انتهى مختصراً من هامش «اللامع» في «باب الصلاة في البيعة»

قوله: باب كراهية الصلاة في المقابر: قال الحافظ: كان المصنف أشار إلى أن ما رواه أبو داود والترمذي في ذلك ليس على شرطه، وهو حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً: «الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام». رجاله ثقات، لكنها مسجد إلا المقبرة والحمام. واستنبط من قوله في الحديث: «ولا تتخذوها قبوراً» أن القبور ليست بمحل للعبادة فتكون الصلاة فيها مكروهة. اهـ

قوله: باب الصلاة في مواضع الخسف: كتب الشيخ في «اللامع»: أي أنها جائزة مع كراهية، وذلك لما فيها من الاستقرار والتمكن في تلك الأمكنة، وقد أمرنا أن لا نفرق فيها. اهـ

سهر: قوله: ولا تتخذوها قبوراً: المراد بها المقابر كما جاء في «مسلم». قال ابن حجر: استنبط من قوله: «ولا تتخذوها قبوراً» أن القبور ليست بمحل للعبادة، فتكون الصلاة فيها مكروهة، وكأنه أشار إلى أن ما روى أبو داود والترمذي: ليس على شرطه، وهو حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً: «الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام»، رجاله ثقات، لكن اختلف في إرساله ووصله، وحكم بصحته الحاكم وابن حبان. انتهى وفي «التوشيح»: قال القرطبي: «من» ههنا للتبعية، والمراد النوافل، وقد اختلف العلماء في المراد بالحديث، قال قوم: المراد منه كراهية الصلاة في المقابر، وقوم: بل الندب أي الصلاة في البيوت، كأنه قال: لا تكونوا كالملوث الذين لا يصلون في بيوتهم وهي القبور، وتأوله آخرون بأن المراد النهي عن دفن الموتى في البيوت. انتهى وفي «الفتح»: وقد نقل ابن المنذر عن أكثر أهل العلم استدلالاً بهذا الحديث على أن المقبرة ليست بموضع الصلاة، وكذا قال البغوي في «شرح السنة». انتهى قوله: بخسف بابل: قيل: المراد به غرود بن كنعان، بين الصرح ببابل، سمكته خمسة آلاف ذراع؛ ليرتصد أمر السماء، فأهب الله الريح، فخر عليه وعلى قومه فهلكوا، كذا في «الخير الجاري». ونقله البيضاوي في تفسير قوله تعالى: «وَقَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ» الآية (الرعد: ٤٢).

قوله: بابل: اسم موضع بالعراق قريباً من الكوفة، ينسب إليه السحر، وهو غير منصرف، وقد قال الله تعالى: «وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ» (البقرة: ١٠٢). (الكوكب الدراري)

* أسماء الرجال: عبد الله بن مسلمة: هو القعني. مالك: الإمام، ابن أنس. زيد بن أسلم: مولى عمر. عطاء بن يسار: القاص الهلالي. مسدد: هو ابن مسرهد. يحيى: هو ابن سعيد، القطان. عبيد الله بن عمر: العمري. نافع: مولى ابن عمر. إسماعيل بن عبد الله: هو ابن أبي أويس. مالك: هو ابن أنس، الإمام.

قَالَ: «لَا تَدْخُلُوا عَلَى هَؤُلَاءِ الْمُعَذِّبِينَ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بَاكِينَ، فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا بَاكِينَ فَلَا تَدْخُلُوا عَلَيْهِمْ؛ لَا يُصِيبُكُمْ مَا أَصَابَهُمْ».

سهر سند

والمعنى لئلا يصيبكم. (ف)

٦٢/١

٥٤- بَابُ الصَّلَاةِ فِي الْبَيْعَةِ

هي معبد النصارى و«الكنيسة» قد تنسب إلى اليهود وقد تنسب إلى النصارى. (خ)

وَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: إِنَّا لَا نَدْخُلُ كَنَائِسَكُمْ مِنْ أَجْلِ التَّمَائِيلِ الَّتِي فِيهَا الصُّورُ. وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه يُصَلِّي فِي الْبَيْعَةِ إِلَّا بَيْعَةً فِيهَا تَمَائِيلٌ.

سند

جملة صلة للموصول الجر على البدل من التماثيل. (خ)

٤٣٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ * قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ * عَنْ هِشَامِ * بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ ذَكَرَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَنَيْسَةً رَأَتْهَا بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ - يُقَالُ لَهَا: مَارِيَّةٌ - فَذَكَرَتْ لَهُ مَا رَأَتْ فِيهَا مِنَ الصُّورِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «أُولَئِكَ قَوْمٌ إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الْعَبْدُ الصَّالِحُ - أَوْ الرَّجُلُ الصَّالِحُ - بَتُوا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّورَ. أُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ».

بالكسر والفتح فيها كما مر قبل. (خ)

٥٥- بَابُ

هذا كالفصل لما قبله، والجامع بينهما الزجر عن اتخاذ القبور مساجد. (ف)

٦٢/١

٤٣٥، ٤٣٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ * عَنِ الزُّهْرِيِّ * قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنَّ عَائِشَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَا: لَمَّا نُزِلَ بِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم طُفِقَ يَطْرَحُ حَمِيصَةً لَهُ عَلَى وَجْهِهِ، فَإِذَا اغْتَمَّ بِهَا كَشَفَهَا عَنْ وَجْهِهِ،...

سهر

وهي الكساء الأسود المربع له علمان

شرع

الموت. (ف)

١. لا يصيبكم: وفي نسخة: «لا يصيبكم». ٢. كنائسكم: وللأصيلي: «كنائسهم». ٣. الصور: وللأصيلي: «والصور». ٤. ابن سلام: كذا لأبي السككن وابن عساكر. ٥. أخبرنا: وللأصيلي: «أخبرني». ٦. تلك: وفي نسخة: «تيك». ٧. نُزِلَ: وفي نسخة: «نَزَلَ».

ترجمة: قوله: باب الصلاة في البيعة. كتب الشيخ في «اللامع»: لعل المراد بذلك أنها جائزة فيها بدون كراهة إذا لم تكن فيها معصية، كالإشراك بالله والتساوير والقبور وغير ذلك، وجائزة مع كراهة إن كان فيها شيء من هذه الأمور. ومطابقة الآثار والروايات هذا المعنى واضحة؛ فإن وجود التماثيل ووضعها فيه صار سبباً للعن أولئك، ثم يصير سبباً لمن شاركهم في العبادة ثم وإن كانت اللغة الواردة على الصائغين أوفر منها على العابدين هناك من المسلمين. اهـ

قوله: باب: (بلا ترجمة) قال الحافظ: كذا في أكثر الروايات بغير ترجمة، وقد سقط من بعض الروايات، وقد قررنا أن ذلك كالفصل من الباب فله تعلق بالباب الذي قبله، والجامع بينهما الزجر عن اتخاذ القبور مساجد، وكأنه أراد أن يبين أن فعل ذلك مذموم، سواء كان مع تصوير أم لا. اهـ وهذا جزم العيني. وعلى هذا فكان غرض الترجمة السابقة الكراهة لأجل الصور خاصة، وأشار بهذا إلى التعميم. والأوجه عندي أن الباب السابق لما كان مختصاً بالبيعة - وهي معبد النصارى - أراد بذلك إدخال معبد اليهود فيما سبق، كما يشير إليه الروايتان الواردتان في الباب. ولعل وجه حذف الترجمة عدم كون الروايتين نصاً فيه، والله سبحانه وتعالى أعلم. ورقم في «تراجم شيخ الهند قدس سره» على هذا الباب النقطين، وهو إشارة إلى أن الحديث الذي فيه يتعلق بالباب السابق.

سهر: قوله: إلا أن تكونوا باكين: قال ابن بطال: هذا يدل على إباحة الصلاة هناك؛ لأن الصلاة موضع بكاء وتضرع، قلت: كأنه يشير إلى عدم مطابقة الحديث لأثر علي، والحديث مطابق له من جهة أن كلاً منهما فيه ترك النزول، كما سيأتي في «المغازي»: «ثم قنع صلى الله عليه وسلم رأسه وأسرع السير حتى أجاز الوادي»، فدل على أنه لم ينزل فيه ولم يصل هناك، كما صنع علي رضي الله عنه بخسف بابل، وسيأتي نحوه صلى الله عليه وسلم أن يستقي من مياههم، قاله ابن حجر كله. وفي «الكرمان»: دلالة على الترجمة من جهة استلزام مصاحبة الصلاة بأسرها للبكاء، وهي مكروهة. انتهى قوله: كنيسة: وهي البيعة أو نظيرها، والمفهوم من قوله صلى الله عليه وسلم: «أولئك شرار الخلق» أن فعلهم ذلك منهى عنه ومنع عن اتباعهم في ذلك، فيفهم منه كراهة الصلاة فيها؛ لأن ذلك أيضاً من أفعالهم فيها، وهذا على تقدير كون مراد المؤلف المنع عن الصلاة فيها مطلقاً، وأما إذا كان مراده النهي على تقدير وجود التماثيل فلا حاجة للمطابقة إلى ما ذكر. (الخبر الجاري)

* أسماء الرجال: محمد بن سلام: هو البيهقي. عبدة: اسمه عبد الرحمن بن سليمان. هشام: ابن عروة بن الزبير بن العوام. أبو اليمان: الحكم بن نافع. شعيب: هو ابن أبي حمزة. الزهري: هو ابن شهاب.

سند: قوله: إلا أن تكونوا باكين: أي فإذا ليس له الدخول في ذلك المكان إلا على هذه الصفة، وليس له الصلاة فيها أيضاً إلا على هذه الصفة، والصلاة على هذه الصفة عادة متعسرة، بل ربما يخل البكاء في القراءة وغيرها إذا كثرت، وأيضاً البكاء للتفكير في حال المعدن يمنع عن التفكير في أمور الصلاة: فينبغي أن تكره الصلاة في مثل هذا المكان، والله تعالى أعلم. قوله: الصور: بالجر بدل أو بيان لـ«التماثيل»، أو بالرفع أي هي الصور.

فَقَالَ وَهُوَ كَذَلِكَ: «لَعَنَهُ اللَّهُ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى! اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» يُحَذِّرُ مَا صَنَعُوا.

مقول الراوي، وإنما يحذره من ذلك الصنع لئلا يفعل بغيره مثله. (ك)

٤٣٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلَمَةَ* عَنْ مَالِكٍ* عَنِ ابْنِ شِهَابٍ* عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

قَالَ: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ! اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ».

خصصهم هنا بخلاف ما تقدم؛ لأنهم ابتدؤوا به

ترجمة سند

٥٦- بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا»

٦٢/١

٤٣٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا سَيَّارٌ- هُوَ أَبُو الْحَكَمِ- قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ الْفَقِيرُ* قَالَ: حَدَّثَنَا

جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُعْطِيتُ حَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرَّغَبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ.

أي لم يجتمعن. (خ)

وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكْتُهُ الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّ. وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُيْعَتْ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً. وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ».

ترجمة سند

٥٧- بَابُ نَوْمِ الْمَرْأَةِ فِي الْمَسْجِدِ

٦٢/١

٤٣٩- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ* قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ* عَنْ هِشَامٍ* عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ وَلِيدَةً كَانَتْ سَوْدَاءَ

لِحَيٍّ مِنَ الْعَرَبِ، فَأَعْتَقَهَا، فَكَانَتْ مَعَهُمْ. قَالَتْ: فَخَرَجَتْ صَبِيَّةً لَهُمْ، عَلَيْهَا وَشَاحٌ أَحْمَرٌ مِنْ سُيُورٍ. قَالَتْ: فَوَضَعَتْهُ أَوْ وَقَعَتْ مِنْهَا،

أي لم تنفك منهم بعد العتق

جمع «سور» وهو ما يُقَدُّ من الجلد

فَمَرَّتْ بِهِ حُدَيَّاءُ وَهُوَ مُلْقَى، فَحَسِبْتُهُ لَحْمًا فَخَطَفْتُهُ. قَالَتْ: فَالْتَمَسُوهُ فَلَمْ يَجِدُوهُ. قَالَتْ: فَأَتَاهُمُونِي بِهِ.

أي طلبوه

١. وأيما: وفي نسخة: «فأيما». ٢. عبید: وفي نسخة: «عبید الله». ٣. هشام: وللأصلي بعده: «بن عروة».

ترجمة: قوله: باب قول النبي ﷺ جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا: قال الحافظ: وإبراده هنا يحتمل أن يكون أراد أن الكراهة في الأبواب المقدمة ليست للتحريم؛ لعموم قوله ﷺ: «جعلت لي الأرض مسجدا» أي كل جزء منها يصلح أن يكون مكانا للسلجود أو يصلح أن يبين فيه مكان للصلاة. ويحتمل أن يكون أراد أن الكراهة فيها للتحريم. وعموم حديث جابر مخصوص بها، والأول أولى. اهـ قوله: باب نوم المرأة في المسجد: في «تراجم شيخ المشايخ»: أي هو جائز وإن كان احتمال ورود الطمث، لكن المذهب أن المرأة إذا حاضت في المسجد خرجت، ولا يحرم عليها النوم ابتداء. اهـ قلت: الأوجه عندي أنه ﷺ مال إلى جواز النوم في المسجد، وأفرد ذكر المرأة وقدمه لما فيها من احتمال كشف العورة والطمث، فكان أبعد عن الجواز، فأثبت جوازه بالحديث.

سهر: قوله: الفقير: [قيل له: الفقير؛ لأنه يشكو فقار ظهره، وهو من شيوخ أبي حنيفة. (عمدة القاري)] قوله: مسجدا: قال ابن بطال: الحديث يدل على أن الأبواب المقدمة المكروهة الصلاة فيها ليس ذلك على التحريم. (الكواكب الدراري) قوله: وشاح: بكسر الواو وضمها، ينسج من أدم عرضا ويرصع بالجواهر وتشده المرأة بين عاتقيها. وقيل: خيطان من لؤلؤ يخالف بينهما، ويتوشح به المرأة. (بجمع البحار وفتح الباري) قوله: حدياة: بتشديد الياء والألف، تصغير جدأة كعنية، طائر معروف، وحصل الألف بإشباع فتحة الياء. (الكواكب الدراري وفتح الباري)

* أسماء الرجال: عبد الله بن المسلمة: القعني. مالك: الإمام. ابن شهاب: هو الزهري. محمد بن سنان: هو العوفي. هشيم: هو ابن بشير. عبید بن إسماعيل: القرشي الهباري. أبو أسامة: حماد بن أسامة، القرشي. هشام: هو ابن عروة بن الزبير، مر آنفا.

سند: قوله: باب قول النبي ﷺ جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا: يريد أن مفاد الحديث أن الأرض في ذاتها كلها محل للصلاة، فنصح الصلاة في الكل، إلا لعارض يدل على أن الصلاة معه مكروهة أو غير صحيحة، فتقتصر الكراهة أو عدم الصحة عليه. قوله: نصرت بالرغب: كأنه ﷺ أراد بالرغب من غير آلات وأسباب تقتضي ذلك عادة كما كان في حقه ﷺ، والله تعالى أعلم. قوله: باب نوم المرأة في المسجد: في جميع أبواب النوم تظهر التراجم من الأحاديث المذكورة فيها بتأمل، من حيث إن العادة في مثل ذلك تقتضي النوم في المسجد، مثلاً: إذا علم حال أصحاب الصفة علم أنه لا يمكن مع هذه الحالة عادة أن يكون لهم بيوت، فلا بد من نومهم في المسجد، وهكذا.

قَالَتْ: فَطَفِقُوا يُفْتَشُونِي حَتَّى فَتَشُوا قُبْلَهَا. قَالَتْ: وَاللَّهِ! إِنِّي لَقَائِمَةٌ مَعَهُمْ إِذْ مَرَّتْ بِهِ الْحَدْيَاةُ فَأَلْقَتْهُ. قَالَتْ: فَوَقَعَ بَيْنَهُمْ.
أي شرعوا فرجها

قَالَتْ: فَقُلْتُ: هَذَا الَّذِي أَتَهْتُمُونِي بِهِ، زَعَمْتُمْ وَأَنَا مِنْهُ بَرِيئَةٌ وَهُوَ ذَا هُوَ. قَالَتْ: فَجَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَسْلَمَتْ. قَالَتْ عَائِشَةُ:

فَكَانَتْ لَهَا خِبَاءٌ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ حَفْشٌ. قَالَتْ: فَكَانَتْ تَأْتِينِي فَتَحَدِّثُ عِنْدِي. قَالَتْ: فَلَا تَجْلِسُ عِنْدِي مَجْلِسًا إِلَّا قَالَتْ:

وَيَوْمَ الْوِشَاحِ مِنْ تَعَاجِبِ رَبَّنَا لا واحد له لن تنبيه أي بيت صغير. (ك خ) بالكسر خيمة من صوف أو وبر

قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ لَهَا: مَا شَأْنُكَ لَا تَفْعُدِينَ مَعِيَ مَقْعِدًا إِلَّا قُلْتَ هَذَا؟ قَالَتْ: فَحَدَّثْتَنِي بِهِذَا الْحَدِيثِ.

٥٨- بَابُ نَوْمِ الرِّجَالِ فِي الْمَسْجِدِ

٦٣/١

وَقَالَ أَبُو قِلَابَةَ* عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ* ﷺ: قَدِمَ رَهْطٌ مِنْ عُكْلٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَكَانُوا فِي الصُّفَّةِ. وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ:

موضع مظلل من المسجد النبوي كانت تأوي إليه المساكن. (ف)

كففل قبيلة

كَانَ أَصْحَابُ الصُّفَّةِ الْفُقَرَاءُ.

٤٤٠- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى* عَنْ عُبيدِ اللَّهِ* قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ* قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَنَامُ -

وَهُوَ شَابٌ أَعَزَبٌ لَا أَهْلَ لَهُ - فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ.

غير متزوج تفسير لـ «أعزب». (ف) فائدته التأكيد لما قبله أو التعميم. (ك)

٤٤١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ* ﷺ.....

سلمة بن دينار، والد عبد العزيز. (ف)

١. يفتشوني: كذا لابن عساكر والأصيلي، وفي نسخة: «يفتشون». ٢. رسول الله: وللأصيلي: «النبى». ٣. فكانت: ولللكشمي: «فكان».

٤. تعاجيب: كذا لللكشمي والأصيلي وأبو ذر الوقت، وفي نسخة: «أعاجيب» [جمع «أعجوبة»]. ٥. الرجال: وفي نسخة: «الرجل».

٦. ابن مالك: كذا للأصيلي. ٧. وكانوا: وفي نسخة: «فكانوا». ٨. أبي بكر: وللأصيلي بعده: «الصدى». ٩. الفقراء: وفي نسخة: «فقراء».

١٠. أعزب: وفي نسخة: «عزب». ١١. النبى: وفي نسخة: «رسول الله».

ترجمة: قوله: باب نوم الرجال في المسجد: في «تراجم شيخ المشايخ»: أي هو حائز مع احتمال الاختلاف. اهـ قلت: وقد ورد في «كنز العمال» برواية عبد عن جابر: «قوموا، لا ترقدوا في المسجد»، وفي أخرى: «ضربنا بعسيب كان في يده، وقال: قوموا، لا ترقدوا في المسجد». فعل البخاري أشار إلى الجواز بروايات الباب، والمساءلة خلافية، ففي هامش «الهندية»: والجواز قول الجمهور، وروي عن ابن عباس كراهيته إلا من يريد الصلاة، وعن ابن مسعود مطلقاً، وعن مالك التفصيل بين من له مسكن فيكره، وبين من لا له مسكن فيباح، كذا في «الفتح». اهـ وفي «العيني»: ويقول مالك قال أحمد. قلت: قد بوب الإمام الترمذي أيضاً بهذه الترجمة. قال الشيخ في «الكوكب»: هذا ما استدلل به من جواز النوم في المسجد، والأولى التحرز عنه إلا إذا اضطر إليه ... إلى آخر ما بسط. وفي «هامشه»: فقد عدَّ صاحب «الدر المختار» فيما يُكره في المسجد: النوم لغير المعتكف. اهـ

سهر: قوله: زعمتم: مفعولاه - إن عدِّي إلى مفعولين - أو مفعوله محذوف، وهو نحو: أني أخذته أو أني صاحبه.
 قوله: وهو ذا هو: فيه وجوه من الأعراب، «هو» مبتدأ، و«ذا» خبره أو تأكيد، و«هو» الثاني خبر بعد خبر له، أو تأكيد للأول أو لـ «ذا»، أو بيان له. أو «ذا» مبتدأ ثانٍ و«هو» خبره. أو «هو» الأول ضمير الشأن وما بعده جملة مفسرة له، أو خبر «هو» الثاني محذوف، والجملة تأكيد الجملة، أو «ذا» منصوب على الاختصاص. (الكواكب الدراري)
 قوله: حفش: بكسر المهملة وسكون الفاء بعدها معجمة، البيت الصغير القريب السمك، مأخوذ من «الانخفاش» وهو الانضمام، وأصله الوعاء الذي تضع المرأة فيه غزلها. (فتح الباري)
 قوله: فتحدث: بلفظ المضارع من «التفعل» بحذف إحدى التائين، كذا في «الكرمانى» و«الفتح». قوله: نوم الرجال في المسجد: أي جواز ذلك، وهو قول الجمهور، وروي عن ابن عباس كراهيته إلا من يريد الصلاة، وعن ابن مسعود مطلقاً، وعن مالك التفصيل بين من له مسكن فيكره، وبين من لا له مسكن فيباح. (فتح الباري)
 قوله: سعيد: [بكسر العين ابن جميل النقي، اسمه يحيى، وقتيبة لقب غلب عليه وعرف به. (إرشاد الساري)]

* أسماء الرجال: قال أبو قلابة: هو عبد الله بن زيد، وصله المؤلف في «المحارين». مسدد: هو ابن مسرهد، الأسدي. يحيى: هو ابن سعيد، القطان. عبيد الله: ابن عمر، العمري. نافع: مولى ابن عمر. سهل: ابن سعد بن مالك، الأنصاري.

قَالَ: جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْتَ فَاطِمَةَ، فَلَمْ يَحْذَ عَلِيًّا فِي الْبَيْتِ فَقَالَ: «أَيْنَ ابْنُ عَمِّكَ؟» قَالَتْ: كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ شَيْءٌ، فَعَاَصَبَنِي فَخَرَجَ فَلَمْ يَقُلْ عِنْدِي. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِإِنْسَانٍ: «انْظُرْ: أَيْنَ هُوَ؟» فَجَاءَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هُوَ فِي الْمَسْجِدِ رَاقِدٌ.
هو بالكسر من «القبولة»
 فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُضْطَجِعٌ قَدْ سَقَطَ رِدَاؤُهُ عَنْ شِقِّهِ وَأَصَابَهُ تُرَابٌ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُهُ عَنْهُ وَيَقُولُ: «قُمْ أَبَا تُرَابٍ، قُمْ أَبَا تُرَابٍ».

٤٤٢- حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيسَى* قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ* عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ سَبْعِينَ مِنْ أَصْحَابِ الصُّفَّةِ، مَا مِنْهُمْ رَجُلٌ عَلَيْهِ رِدَاءٌ. إِمَّا إِزَارٌ وَإِمَّا كِسَاءً، قَدْ رَبَطُوا فِي أَعْنَاقِهِمْ، فَمِنْهَا مَا يَبْلُغُ نِصْفَ السَّاقَيْنِ، وَمِنْهَا مَا يَبْلُغُ الْكَعْبَيْنِ، فَيَجْمَعُهُ بِيَدِهِ؛ كَرَاهِيَةً أَنْ تُرَى عَوْرَتُهُ.
وهو موضع الترجمة؛ لأن الصفة كانت من المسجد أي مع إزار
أي الواحد منهم. (ف)

٥٩- بَابُ الصَّلَاةِ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ

٦٣/١

وَقَالَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ بَدَأَ بِالْمَسْجِدِ فَصَلَّى فِيهِ.
وصله المؤلف في «غزوة تبوك»

٤٤٣- حَدَّثَنَا خَلَادٌ* بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَارِبُ بْنُ دَثَارٍ* عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ - قَالَ مِسْعَرٌ: أَرَاهُ قَالَ: صُحِّي - فَقَالَ: «صَلِّ رَكْعَتَيْنِ»، وَكَانَ لِي عَلَيْهِ دَيْنٌ فَقَضَانِي وَزَادَنِي.
الأنصاري
أي أظن محارباً

١. قالت: ولابن عساكر: «وقالت»، وللأصيلي: «فقالت». ٢. فلم يقل: وفي نسخة: «ولم يقل». ٣. قد: وفي نسخة: «وقد». ٤. ويقول: وفي نسخة: «وهو يقول». ٥. أبا تراب: وفي نسخة: «يا أبا تراب». ٦. صل: وفي نسخة: «فصل». ٧. لي: وللحموي: «له».

ترجمة: قوله: باب الصلاة إذا قدم من سفر: غرضه ظاهر، وهو التنبيه على هذا الأدب الذي كان معروفاً من عادته الشريفة ﷺ، ليزوره الناس الذين يسمعون قدومه ﷺ ويسرعون إلى زيارته ﷺ كما يشير إليه لفظ البخاري في «غزوة تبوك». ولفظه: «كان إذا قدم من سفر بدأ بالمسجد، فركع فيه ركعتين، ثم جلس للناس» الحديث. وتعلقه بالمسجد ظاهر. قال العيني: وغالب الأبواب في هذا الموضوع فيما يتعلق بالمساجد، فلا يحتاج إلى زيادة طلب وجوه المناسبات فيها. اهـ وقد أعاد المصنف هذا الباب في «كتاب الجهاد» لمناسبة السفر.

سهر: قوله: سبعين من أصحاب: يشعر بأنهم كانوا من أصحاب الصفة، وقد استشهد منهم جمع في بئر معونة قبل إسلام أبي هريرة، واختلف في عدد الجميع، كذا في «الفتح». قوله: رداء: هو ما يستر أعلى البدن فقط. و«الإزار»: ما يكسو النصف الأسفل. «وقد ربطوا» صفة لـ «الكساء» وحده، والعائد محذوف، والضمير في «فمنها» عائد إلى «الكساء» باعتبار أنه جنس أريد به الجماعة، كذا في «الكرمانى». وفي «الخير الجارى»: ولا يخفى أنه لا يظهر فائدة نفي الرداء، ولعله نفي الرداء؛ لأن صاحب الرداء يكون له إزار أيضاً غالباً، ففيه إشعار إلى أنه لم يكن له ثوبان. انتهى قوله: صل ركعتين: قال الكرمانى: فإن قلت: ما وجه دلالة على الترجمة؟ قلت: هذا الحديث مختصر من مطول ذكره في «كتاب البيوع» وغيره، وفيه أنه [أي جابر] قال: «كنت مع النبي ﷺ في غزوة واشترى مني جملاً بأوقية، ثم قدم رسول الله ﷺ قبلي وقدمت بالغداة، فوجدته على باب المسجد، قال: الآن قدمت؟ قلت: نعم، قال: فادخل، فصل ركعتين. فأمر بلالاً أن يزن لي أوقية، فوزن لي، فأرجح». قال النووي: مقصوده للقدوم من السفر. انتهى

* أسماء الرجال: يوسف بن عيسى: المروزي. ابن فضيل: هو محمد بن فضيل، يروي عن أبيه فضيل بن غزوان، الكوفي. أبي حازم: هو سلمان الأشجعي الكوفي التابعي، هو غير الراوي عن سهل، فإنه سلمة، وهذا الراوي عن أبي هريرة سلمان. خلاد: ابن يحيى بن صفوان، السلمي أبو محمد الكوفي، نزيل مكة. مسعر: ابن كدام، أبو سلمة، الكوفي. محارب بن دثار: بكسر الدال المهملة، السدوسي قاضي الكوفة.

٦٣/١

٦٠- بَابُ: إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ رُكْعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ

٤٤٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرِّيِّ، عَنْ

ابن العوام القرشي المدني. (قس) مصفرا

أَبِي قَتَادَةَ السَّلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ رُكْعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ».

بفتحين، وقيل: بكسر اللام، نسبة إلى سلمة بكسرهما. (خ ك)

ترجمة

٦١- بَابُ الْحَدِيثِ فِي الْمَسْجِدِ

٦٣/١

٤٤٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

هو ابن أنس، الإمام

التنيسي

بيان لقوله: «تصلي» وتفسير له. (ك)

قَالَ: «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ الَّذِي صَلَّى فِيهِ مَا لَمْ يُحْدِثْ، تَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ».

«الغفرة» ستر الذنوب و«الرحمة» إضافة الإحسان عليه

ترجمة

٦٢- بَابُ بُنْيَانِ الْمَسْجِدِ

٦٤/١

التبوي

وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَانَ سَقْفُ الْمَسْجِدِ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ. وَأَمَرَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِنَاءَ الْمَسْجِدِ وَقَالَ: أَكُنْ النَّاسَ مِنَ الْمَطْرِ.....

هو ما يجرد من الخوص، فإذا لم يجرد نسف

١. أحدكم: كذا لكرمة والأصلي. ٢. قبل أن يجلس: كذا لابن عساكر.

٣. قال إن الملائكة: كذا للكمشيهني، وفي نسخة: «قال: الملائكة». ٤. أكن: وللأصلي: «أكن»، وفي نسخة: «كن».

ترجمة: قوله: باب إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين: فيه خمسة أبحاث، الأول: في حكم هذه الصلاة، فهي سنة أو مستحبة عند الأئمة الأربعة، خلافاً للظاهرية؛ إذ أوجبوها. الثاني: هل يخص بمن أراد الجلوس أو نعم الكل؟ سواء يريد الجلوس أو يدخل بمخار؟ بالأول قال مالك، وبالثاني قالت الجمهور. والثالث: هل تقوت بالجلوس أم لا؟ فيفوت بالجلوس عمداً، وبالجلوس الطويل ساهياً عند الشافعي وأحمد، ولا تقوت مطلقاً عندنا الحنفية والمالكية. الرابع: ألقها ركعتان عند الأئمة الأربعة، لا تجزئ بالأقل منهما مع صحة التطوع بركة واحدة عند الشافعي وأحمد. الخامس: هل تجوز في الأوقات المكروهة أم لا؟ فبالأول قال الشافعي وبالثاني قالت الأئمة الثلاثة، إلا أن الإمام أحمد خص من ذلك الداخل عند الخطبة، ففي ذلك خاصة هو مع الإمام الشافعي، كما بسطت هذه المباحث كلها في «الأوجز». انتهى من هامش «اللامع» فكان الإمام البخاري أشار إلى الكل بلفظ الترجمة. قوله: باب الحديث في المسجد: قال الحافظ: أشار البخاري إلى الرد على من منع للمحدث دخول المسجد وجعله كالجنب. اهـ قلت: لو كان ذاك الغرض ليؤبب به الحديث في المسجد. ويمكن أن يكون المقصود جواز الحديث وهو ثابت بالحديث، أو كراهته؛ للحرمان عن دعاء الملائكة، وهذا الوجهان أظهر عندي.

قوله: باب بنيان المسجد: كتب الشيخ في «اللامع»: أشار بإيراد الآثار والرواية المخالفة لها بحسب الظاهر إلى أن تنقيش المسجد وتخصيصها يكره إذا كان فخراً ورياءً وسبباً للهو المصلين واشتغال بهم، كما هو مقتضى الآثار. ولا كراهة فيه إذا لم تكن لأجل ذلك، كما هو يحمل صنيع سيدنا عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. اهـ وبسط في «هامشه» الكلام على شرح كلام الشيخ قدس سره، والإيرادات والأجوبة عنها في تشييد المساجد وعدمه، فارجع إليه لو شئت التفصيل. والظاهر عند هذا العبد الضعيف أن غرض الترجمة أمران، الأول: الاهتمام لبنائه، حتى أنه عطف قدّم تعميره في أول دخوله المدينة على كل الأبنية، وقد ورد الأمر ببنائه في الدور عند أبي داود، كما تقدّم في «باب المساجد في البيوت». والأمر الثاني: التوقي عن التزخرف في بنائه. وعلى هذا لا تكرار بما سيأتي من «باب من بين مسجداً...». وحمل الحافظ هذا الباب على بناء المسجد النبوي خاصة، والباب الآتي على الفضل في بنائه. وعلى هذا يشكل أثر أنس وابن عباس في هذا الباب، اللهم إلا أن يقال: ذكرهما استطراداً وتبييناً على الاحتراز والتوقي عن التزخرف. ووافق الحافظ العلامة العيني في غرض الترجمة، وسكت عن وجه مطابقة هذين الأثرين، وقال في غيرهما: مناسبتة بالترجمة ظاهرة.

سهر: قوله: أبي قتادة: الحارث بالثلاثة، ابن ربيعي بكسر الراء وتسكين الموحدة. (إرشاد الساري) قوله: فليركع: أي فليصل، قال ابن بطال: اتفق أئمة الفتوى على أنه محمول على الندب والإرشاد مع استحبابهم الركوع [أي الصلاة] لكل من دخل المسجد؛ لما روي أن كبار أصحاب رسول الله ﷺ يدخلون المسجد، ثم يخرجون ولا يصلون. وأوجب أهل الظاهر على كل داخل في وقت يجوز فيه الصلاة، وقال بعضهم: في كل وقت، كذا في «الكرمان». قال ابن حجر: تعارض الأمر بالصلاة للدخل وحديث النهي عنها في وقت الطلوع ونحوه، فذهب الشافعية إلى تخصيص النهي، والحنفية إلى عكسه. قوله: مصلاه: المراد به ما دام في المسجد، ويفهم من كلام بعضهم أن المراد منه المقام الذي صلى فيه خاصة. (الخير الجاري) قوله: ما لم يحدث: بضم أوله، من «الحديث» أي نقض الطهارة، فالحديث مانع عن حصول دعاء الملك؛ لأهم يتأذون بالريح الخبيثة، وحمل البعض قوله: «ما لم يحدث» على إحداث أي أمر كان من الأمور المنوعة، ويؤيده رواية مسلم: «ما لم يحدث فيه، ما لم يؤذ فيه»، ويحتمل حمله على الأول، وفي أخرى للبخاري: «ما لم يؤذ فيه يحدث»، كذا في «الخير الجاري» و«فتح الباري». قوله: أكن: بضم الهزنة من «الإكثان»، يقال: «أكننت الشيء» إذا سترته وصنته عن الشمس، أي قال عمر للبناء: غرضي الإكثان، فلا تتجاوز عنه إلى التحمير ونحوه، قاله الكرمان. وفي بعضها: «أكنن» أمر من «الإكثان»، وفي بعضها: «كنن» بكسر الكاف وشدة النون أمر أيضاً من الجرد، والخطاب للصانع. (الخير الجاري)

* أسماء الرجال: عبد الله بن يوسف: التنيسي. مالك: الإمام، المدني. عبد الله ومالك: هما السابقان في الباب السابق. أبي الزناد: عبد الله بن ذكوان، القرشي، أبو عبد الرحمن المدني. الأعرج: عبد الرحمن بن هرمز، أبو داود المدني. قال أبو سعيد: هو الحذري، وصله المؤلف في «الاعتكاف».

وَأَيَّاكَ أَنْ تُحْمَرَّ أَوْ تُصَفَّرَ فَتُفْتِنَ النَّاسَ! قَالَ أَنَسٌ رضي الله عنه: يَتَبَاهَوْنَ بِهَا، ثُمَّ لَا يَعْمُرُونَهَا إِلَّا قَلِيلًا. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: لَتُزَخَّرَتْهَا فيه نوع تزيين كَمَا زَخَّرَتْ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى. بضم الفوقية وشدة الميم أي تستعمل الحجر. (خ) يتفخرون المراد بعمارها الصلاة وذكر الله

٤٤٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ رضي الله عنه قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ رضي الله عنه بْنِ كَيْسَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ رضي الله عنه عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَخْبَرَهُ: أَنَّ الْمَسْجِدَ كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَبْنِيًّا بِاللَّيْلِ، وَسَقْفُهُ الْجَرِيدُ، وَعُمْدُهُ خَشَبُ النَّخْلِ. فَلَمَّ يَزِدْ فِيهِ أَبُو بَكْرٍ شَيْئًا، وَزَادَ فِيهِ عُمَرُ وَبَنَاهُ عَلَى بُنْيَانِهِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِاللَّيْلِ وَالْجَرِيدِ، وَأَعَادَ عُمْدَهُ خَشَبًا. ثُمَّ غَيَّرَهُ عُثْمَانُ فَرَادَ فِيهِ زِيَادَةً كَثِيرَةً، وَبَنَى جِدَارَهُ بِالْحِجَارَةِ الْمَنْقُوشَةِ وَالْقَصَصَةِ، وَجَعَلَ عُمْدَهُ مِنْ حِجَارَةٍ مَنْقُوشَةٍ، وَسَقْفَهُ بِالسَّاجِ. الجمعة

٦٤/١ ٦٣- بَابُ التَّعَاوُنِ فِي بِنَاءِ الْمَسْجِدِ وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ الْآيَةُ الترجمة (التوبة: ١٧)

٤٤٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ رضي الله عنه قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ رضي الله عنه بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَاءِ رضي الله عنه عَنْ عِكْرِمَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ وَلَا يَنْبَغِي عَلَيَّ أَنْظِلِقًا إِلَى أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه فَاسْمَعَا مِنْ حَدِيثِهِ. فَانْطَلَقْنَا فَإِذَا هُوَ فِي حَائِطٍ يُصْلِحُهُ، فَأَخَذَ رِدَاءَهُ فَاحْتَبَى، ثُمَّ أَتَيْنَا يُحَدِّثُنَا حَتَّى أَتَى عَلَى ذِكْرِ بِنَاءِ الْمَسْجِدِ. إلى الحسن العابد. (ق) بستان شرح في الحديث

١. إبراهيم: وللأصيلي بعده: «بن سعد». ٢. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٣. ابن عمر: كذا للأصيلي. ٤. رسول الله: وللأصيلي: «النبى». ٥. بالحجارة المنقوشة: وللحموي والمستمل: «بمحارة منقوشة». ٦. وَسَقْفُهُ: وفي نسخة: «وسقفه». وفي نسخة: «وسقفه». ٧. في بناء المسجد وقول الله عز وجل إلخ: وفي نسخة: «في بناء المسجد ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾». ٨. المسجد: وللمستمل والحموي وأبي ذر: «المساجد». ٩. وقول الله عز وجل: كذا للكشيميهي، ولابن عساکر: «قوله تعالى». ١٠. مختار: وفي نسخة: «المختار». ١١. فاسمعاً: ولأبي ذر: «واسمعاً». ١٢. فانطلقنا: وللكشيميهي: «فانطلقا». ١٣. حتى أتى على ذكر بناء المسجد: ولكريمة: «حتى إذا أتى على ذكر بناء المسجد»، وفي نسخة: «حتى أتى ذكر بناء المسجد».

ترجمة: قوله: باب التعاون في بناء المسجد: كتب الشيخ في «اللامع»: أشار بذكر الآية في الترجمة إلى أن تعمير المشركين غير مقبول إذا كان مبنياً على صفة الإشراك، وهو كونه تعظيماً لأهلهم أو فخرًا ورياءً وسعةً، فكذا من فعل من المسلمين مثل فعلهم بأن طلب في تعمير المسجد ومعاونته شيئاً ومباهاةً، كان غير مقبول منه. فاما إذا عاون في تعميره لله تعالى؛ فإنه لا ضير فيه، ولو كان المعمر مشركاً، ويدل عليه تقرير النبي ﷺ مسلمي أمته على الصلاة في الحرم وكان من بناء المشركين، فافهم. اهـ وفي «هامشه»: سكنوا عن غرض المصنف بالترجمة إلا ما قال العيني: أشار بهذا إلى أن في ذلك أجراً، ومن زاد في عمله في ذلك زاد في أجره. اهـ وهذا ظاهر، لكنه ليس فيه شيء يليق بشأن تراجم البخاري. ولا يبعد عندي أن الإمام البخاري أشار بالترجمة إلى أمرين، الأول: أنه ينبغي التعاون في بنائه للمصلين فيه كلهم؛ لأن بناءه حق مشترك عليهم أجمعين، لا على المتولي فقط. والثاني: دفع ما يتوهم من قصة بنائه ﷺ مسجده الشريف؛ إذ ساوم بني النجار أرض المسجد، وقالوا: لا نطلب ثمنه، فأبى رسول الله ﷺ أن يقبله إلا بالثمن، وهذا يوهم عدم جواز التعاون في بنائه، فدفعه المصنف هذه الترجمة. وأما ذكر الآية فلهلله إشارة إلى الاحتراز عن أموالهم، وقد ورد في «أبي داود» مرفوعاً: «لغيت عن زبد المشركين».

سهر: قوله: لتزخرفنها: [من «الزخرف»، وهي الزينة بالذهب ونحوه. (إرشاد الساري)] قوله: عمد: [يفتحين وبضمهما جمعاً للعمود، وكذا «الخشب»]. قوله: بنيانه: أي حيطانه، وقوله: «في عهد» إما صفة البيان وإما حال. فإن قلت: إذا بنى على تلك البيان، فكيف زاد في المسجد؟ قلت: لعل المراد بالبيان بعضها والآلات، أو بالزيادة رفع سمكها، أو المراد على هيئة بنيانه ووضعها. (الكواكب الدراري) قوله: بالساج: [ضرب من الشجرة يؤتى من الهند. (الخير الجاري)] قوله: ما كان للمشركين: إلى قوله: ﴿الْمُتَّقِينَ﴾، وذكره لهذه الآية مصير إلى ترجيح أحد الاحتمالين من أحد الاحتمالين في الآية، وذلك أن قوله تعالى: ﴿مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ يحتمل أن يراد بها مواضع السجود أو الأماكن المتخذة لإقامة الصلاة، وعلى الثاني يحتمل أن يراد بعمارها بنيانها أو أن يراد بها الإقامة فيها لذكر الله تعالى. (فتح الباري)

* أسماء الرجال: قال أنس: هو ابن مالك، وصله أبو يعلى وابن خزيمة. علي بن عبد الله: هو ابن جعفر، المديني. يعقوب بن إبراهيم: هو ابن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف. صالح: مؤدب ولد عمر بن عبد العزيز. نافع: مولى ابن عمر رضي الله عنه. مسدد: هو ابن مسهر. عبد العزيز: هو الدباغ الأنصاري. خالد الحذاء: هو ابن مهران. عكرمة: مولى ابن عباس. لابنه علي: أبو الحسن، كان مولده يوم قتل علي رضي الله عنه، فسمي باسمه. أبي سعيد: هو الحذري رضي الله عنه.

فَقَالَ: كُنَّا نَحْمِلُ لَبَنَةً لَبَنَةً وَعَمَّارٌ لَبِنَتَيْنِ لَبِنَتَيْنِ، فَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَجَعَلَ يَنْفُضُ التُّرَابَ عَنْهُ وَيَقُولُ: «وَيْحَ عَمَّارٍ! تَقْتُلُهُ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ، يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ وَيَدْعُوهُمْ إِلَى النَّارِ». قَالَ: يَقُولُ عَمَّارٌ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْفِتَنِ.

٦٤- بَابُ الْإِسْتِعَانَةِ بِالنَّجَارِ وَالصُّنَّاعِ فِي أَعْوَادِ الْمِنْبَرِ وَالْمَسْجِدِ

٦٤/١

٤٤٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى امْرَأَةٍ: «مُرِي غُلَامَكَ النَّجَّارَ يَعْمَلُ لِي أَعْوَادًا أَجْلِسُ عَلَيْهَا».

٤٤٩- حَدَّثَنَا خَلَّادُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَبِي عَمْرٍاءَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا أَجْعَلُ لَكَ شَيْئًا تَقْعُدُ عَلَيْهِ؟ فَإِنَّ لِي غُلَامًا نَجَّارًا. قَالَ: «إِنْ شِئْتَ». فَعَمِلَتِ الْمِنْبَرَ.

٦٥- بَابُ: مَنْ بَنَى مَسْجِدًا

٦٤/١

٤٥٠- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ أَبِي حَازِمٍ أَنَّ عَصِمَ بْنَ عُمَرَ بْنَ قَتَادَةَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ الْخَوْلَاطِيَّ أَنَّهُ سَمِعَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ ﷺ يَقُولُ عِنْدَ قَوْلِ النَّاسِ فِيهِ حِينَ بَنَى مَسْجِدَ الرَّسُولِ ﷺ: إِنَّكُمْ أَكْثَرْتُمْ، وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

أي الكلام في الإنكار. (ك)

١. ينفض: كذا للكشيميهي والأصيلي، وفي نسخة: «فينفض»، ولابن عساكر والأكثر: «تنفض». ٢. تقتله الفئة الباغية: كذا لأبي السكين.
٣. ابن سعيد: كذا للأصيلي. ٤. عن أبي حازم: ولأبوي ذر والوقت: «حدثني أبو حازم». ٥. ابن عبد الله: كذا للأصيلي.
٦. غلاماً نجاراً: وللكشيميهي: «غلام نجار». ٧. حدثنا: كذا لابن عساكر، وفي نسخة: «حدثني». ٨. حدثه: وللأصيلي: «أخبر».
٩. مسجد الرسول: وللكشيميهي والحموي: «مسجد رسول الله». ١٠. رسول الله: كذا للأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «النبى».

ترجمة: قوله: باب الاستعانة بالنجار والصناع إلخ: قال الحافظ: حديث الباب يتعلق بالنجار فقط، ومنه تؤخذ مشروعية الاستعانة بغيره من الصناع؛ لعدم الفرق. وكأنه أشار بذلك إلى حديث طلق بن علي قال: «بُني المسجد مع رسول الله ﷺ فكان يقول: قُربوا إليّ من الطين؛ فإنه أحسنكم له مساً وأشدكم له سكباً»، رواه أحمد. اهـ ويحتمل أن يكون إشارة إلى رد ما ورد في «كنز العمال»: «جئوا صناعكم مساجدكم». قوله: باب من بنى مسجداً: قال الحافظ: أي ما له من الفضل. اهـ وتقدم ما يتعلق بهذا الباب في «أبواب المسجدين».

سهر: قوله: ويح عمار: هو نصب الحاء لا غير، وبالإضافة، كلمة رحمة لمن وقع في هلكة ظلماً، كما أن «ويل» كلمة عذاب لمن وقع في هلكة يستحقها. (الخير الجاري)
قوله: تقتله الفئة الباغية إلخ: والمراد بـ«الفئة الباغية» معاوية ﷺ وجنده؛ فإهم قتلوه في وقعة الصفيين، وكان عمار مع علي ﷺ. قال ابن حجر في «فتح الباري»: فإن قيل: كان قتله بصفين وهو مع علي ﷺ، والذين قتلوه مع معاوية ﷺ، وكان معه جماعة من الصحابة - أي الكبار، كما في الكرمان - فكيف يجوز عليهم الدعاء إلى النار؟ فالجواب أنهم كانوا ظانين أنهم يدعونهم إلى الجنة، وهم مجتهدون لا لوم عليهم في اتباع ظنونهم؛ لأنهم معذورون للتأويل الذي ظهر لهم. انتهى كلام ابن حجر وكذا قال الكرمان: إهم كانوا ظانين أنهم يدعونهم إلى الجنة، وإن كان في الواقع دعاء إلى النار، وهم مجتهدون يجب عليهم متابعة ظنونهم.

قوله: إن شئت: ظاهره مخالف لحديث سهل؛ لأن في هذا أنها ابتدأت، وفي حديث سهل أنه ﷺ أرسل إليها يطلب ذلك. أجاب ابن بطال باحتمال أن يكون المرأة ابتدأت بالسؤال متبرعة لذلك، فلما حصل لها القبول أمكن أن يطيء الغلام بعمله، فأرسل يستنجزها إتمامه. ويمكن أن يكون إرساله إليها؛ ليعرفها بصفة ما يصنع الغلام من الأعواد وأن يكون ذلك منبراً. قلت: يحتمل أنه لما فُوض إليها الأمر بقوله لها: «إن شئت» كان ذلك سبب البطوء، لا أن الغلام كان شرعاً وأبطأ، ولا أنه جهل الصفة، وهذا أوجه. (فتح الباري) قوله: عند قول الناس فيه: وذلك أن بعضهم كانوا ينكرون عليه تغيير بناء المسجد وجعله بالحجارة المنقوشة والقصة. (الكواكب الدراري)

* أسماء الرجال: قتيبة بن سعيد: أبو رجاء. عبد العزيز: ابن أبي حازم، واسمه سلمة بن دينار، يروي عن أبيه. أي حازم والد عبد العزيز المذكور. سهل: هو ابن سعد، الساعدي. خلاد بن يحيى: السلمي الكوفي. عبد الواحد بن أمين: بفتح الهمزة والميم، الحيشي مولى بني مخزوم، يروي عن أبيه. جابر بن عبد الله: الأنصاري. يحيى بن سليمان: الجعفي. ابن وهب: عبد الله. عمرو: هو ابن الحارث الملقب بـ«درة الغواص». بكير: مصغراً، هو ابن عبد الله الأشج.

«مَنْ بَنَى مَسْجِدًا - قَالَ بُكَيرٌ: حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ: يَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ - بَنَى اللَّهُ لَهُ مِثْلَهُ فِي الْجَنَّةِ».

بحسب الكمية والزيادة بحسب الكيفية. (ك)

٦٦- بَابُ: يَأْخُذُ بِنُصُولِ النَّبْلِ إِذَا مَرَّ فِي الْمَسْجِدِ

٦٤/١

٤٥١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ قَالَ: قُلْتُ لَعَمْرُؤُ: * أَسَمِعْتَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: مَرَّ رَجُلٌ فِي الْمَسْجِدِ

لم أقف على اسمه. (قس)

وَمَعَهُ سِهَامٌ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمْسِكْ بِنِصَالِهَا؟»

٦٧- بَابُ الْمُرُورِ فِي الْمَسْجِدِ

٦٤/١

٤٥٢- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ * بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بُرْدَةَ * عَنْ

المنقري البوذكي

أَبِيهِ * عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَرَّ فِي شَيْءٍ مِنْ مَسَاجِدِنَا أَوْ أَسْوَاقِنَا بِنَبْلٍ فَلْيَأْخُذْ عَلَى نِصَالِهَا، لَا يَغْفُرَ بِكَفِّهِ مُسْلِمًا».

لا يبرح

٦٨- بَابُ الشَّعْرِ فِي الْمَسْجِدِ

٦٤/١

٤٥٣- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ * عَنِ الزُّهْرِيِّ * قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ

أَنَّهُ سَمِعَ حَسَانَ بْنَ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيَّ يَسْتَشْهَدُ أَبَا هُرَيْرَةَ:

١. به: وفي نسخة: «بذلك». ٢. بنصول: ولابن عساكر: «بنصال»، ولأبي ذر: «نصول». ٣. لا يعقر بكفه مسلماً: وللأصيلي: «لا يعقر مسلماً بكفه»، وللأصيلي أيضاً: «لا يعقر بكفه». ٤. باب: وفي نسخة بعده: «إنشاد...».

ترجمة: قوله: باب يأخذ بنصول النبيل إذا مر في المسجد: غرض الترجمة ظاهر، وهو الأدب والتنبية على الأخذ بالنصول؛ لئلا يبرح أحداً بمسه، كما نبّه عليه الشيخ قدس سره في الترجمة الآتية، فعلى رأي الشيخ هذه الترجمة توطئة للترجمة الآتية، وهو الأوجه عندي.

قوله: باب المرور في المسجد: كتب الشيخ في «اللامع»: لعل المراد بذلك أن المرور في المسجد جائز إذا لم يكن منجرّاً إلى مفسدة، كالإضرار بالمسلمين وتلوّث المسجد، إذا اعتاد الناس ذلك. ويمكن أن يكون ذلك إثباتاً لما ذهب إليه الشافعي من جواز دخول الجنب في المسجد على جهة المرور. ووجه الاستدلال لإطلاق اللفظ، وهو يعم الجنب وغيره. والجواب: أنه لم يقيد ههنا لكونه معلوماً؛ إذ من المعلوم أن المتعفن بأكل الثوم أو الذي يسيل دمه لا يجوز لهما دخوله؛ لما فيه من تلوّث المسجد، مع أن اللفظ بإطلاقه شامل لهما. فالحق أن الحكم على الشيء بالجواز وعدمه كثيراً ما يبتني على النظر إليه في نفسه، ولا ينظر إلى ما يعتريه من عارضٍ مُثَبِّتٍ خلاف هذا الحكم، كما في كثير من المباحات المحرمة لأجل عارض. وفي «هامشه»: اختلف في غرض المصنف بالترجمة، وما أفاده الشيخ قدس سره - لا سيما أول الاحتمالين من كلامه - أوجه عندي مما قالته الشراح في غرض الترجمة. قال العيني: أي هذا باب في بيان جواز المرور بالنبل في المسجد إذا أمسك نصاله، وفي هذه الترجمة نوع قصور على ما لا يخفى. اهـ وتبعه القسطلاني ولم يذكر الإيراد بنوع قصور، والمراد بالقصور أنه لم يذكر في الترجمة إمساك النصل. والإيراد عندي ساقطٌ نشأ بالغرض الذي اختار العلامة العيني، وعلى هذا يلزم تكرار الترجمة بما سبق، فالوجه عندي في غرض الترجمة ما تقدّم في كلام الشيخ من أول الاحتمالين؛ فإن الحديث السابق لما كان يثبت منه جواز المرور أثبتته الإمام البخاري مستقلاً لكون المسألة خلافية؛ فإنه يكره عندنا الخفية أن يتخذ المسجد طريقاً. قال صاحب «الدر المختار»: وكره تحريماً اتخاذ طريقاً بغير عذر، وصرّح في «القنية» بفسقه باعتياده. قال ابن عابدين: وفي التعبير بالاتخاذ إيماء إلى أنه لا يفسق بمرة أو مرتين. انتهى من هامش «اللامع» ثم لا يشكل عليك التكرار بما سيأتي من «باب الخوخة والممر في المسجد»؛ فإن للتوجيه مساعاً، كما سيأتي هناك إن شاء الله تعالى. قوله: باب الشعر في المسجد: وقد ورد النهي عنه في عدة أحاديث كما في رواية «أبي داود» و«الترمذي»، ولعل الغرض أنه جائز عند الضرورة. قال العيني: مراد البخاري الإشارة إلى جواز الشعر المقبول في المسجد، وذكره الحافظ بقوله: «يَحْتَمَلُ». وحديث الباب سيأتي في «كتاب بدء الخلق»، وفيه التصريح أنه كان في المسجد، وبه تحصل المطابقة.

سهر: قوله: جابر: [ابن عبد الله بن عمرو بن حرام - بماء مهمله وراء - الأنصاري، ثم السلمي بفتححتين. (إرشاد الساري)] قوله: أمسك: [ذكر البخاري في غير «كتاب الصلاة»: «أنه قال: نعم». (الكواكب الدراري)]

* أسماء الرجال: سفیان: هو ابن عيينة. عمرو: هو ابن دينار. موسى: التبوذكي. عبد الواحد: هو ابن زياد، العبدی. أبو بردة: بريد بن عبد الله بن أبي بردة. أبا بردة: هو جد بريد، اسمه عامر. عن أبيه: هو عبد الله بن قيس، أبو موسى الأشعري، شعيب: هو ابن أبي حمزة. الزهري: محمد بن مسلم بن شهاب.

سند: قوله: بنى الله له مثله في الجنة: كأنه ﷺ اعتذر بلفظ «المثل» واعتمد في التزيين عليه، والله تعالى أعلم.

أَشْهَدُكَ اللَّهُ هَلْ سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يَا حَسَّانُ، أَحَبُّ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ آيِدْهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ»؟ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: نَعَمْ.
 سَأَلْتُكَ بِاللَّهِ، كَأَنَّكَ ذَكَرْتَهُ إِيَّاهُ، «النَّشْدُ»: التَّذَكُّرُ. (ك ف)

المراد به جبرئيل

ترجمة

٦٩- بَابُ أَصْحَابِ الْحَرَابِ فِي الْمَسْجِدِ

٦٥/١

بكسر المهملة جمع حرية بفتحها، والمراد جواز دخولهم فيه

٤٥٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ* بَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ* بَنْ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ* بَنْ كَيْسَانَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي

عُرْوَةُ بَنْ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا عَلَى بَابِ حُجْرَتِي، وَالْحَبَشَةُ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 زوج النبي ﷺ

وهذا ليس لعبا مجردا، بل فيه تدريب الشجعان للقتال. (ف)

يَسْتُرُنِي بِرِدَائِهِ، أَنْظُرُ إِلَى لَعِبِهِمْ.

ككف وحر

٤٥٥- رَأَى إِبْرَاهِيمُ* بَنْ الْمُنْذِرِ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ* قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ* عَنِ ابْنِ شِهَابٍ،* عَنْ عُرْوَةَ* عَنْ عَائِشَةَ* رَضِيَ

ابن الزبير بن بن العوام

بحوليد الأسدي المدني

قَالَتْ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَالْحَبَشَةُ يَلْعَبُونَ بِحِجَابِهِمْ.

وما تحصل المطابقة

ترجمة سند

٧٠- بَابُ ذِكْرِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ عَلَى الْمَنْبَرِ فِي الْمَسْجِدِ

٦٥/١

٤٥٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ* عَنْ يَحْيَى* عَنْ عَمْرَةَ* عَنْ عَائِشَةَ* رَضِيَ

بنت عبد الرحمن

١. ابن كيسان: كذا للأصيلي. ٢. في المسجد: ولأبي ذر: «المسجد».

٣. حدثنا: وفي نسخة: «حدثه»، ولابن عساكر وأبو ذر الوقت: «حدثني». ٤. في المسجد: ولأبي ذر: «والمسجد».

ترجمة: قوله: باب أصحاب الحراب في المسجد: كتب الشيخ في «اللامع»: يعني بذلك أن أمثال هذه المباحات التي تجري فيها نية العبادة لا ضير في إتيان شيء منها في المساجد، بعد ما لم تكن عادة للعامة ولا مضراً بالمسلمين أو متضمنةً لمفسدة أخرى. اهـ وفي «هامشه» عن «تقرير المكي»: هذا كان بقصد الجهاد ولم يكن في المسجد غيرهم، وأما الأمر بإمساك النصال فذلك حين اجتماع الناس والمصلين؛ مخافة الأذية إليهم، وللإشارة إلى هذا وصل البابين. اهـ ويظهر من كلام الحافظ غرض الترجمة أنهم لا يؤمرون بأخذ النصول كما تقدم؛ لأنهم حينئذٍ في شغل، والجرح في المرور أقرب من ههنا؛ لأنه قد يقع الجرح في المرور بعتة. اهـ

قوله: باب ذكر البيع والشراء: في «تراجم شيخ المشايخ»: غرضه إثبات جواز التكلم بالإيجاب والقبول للبيع في المسجد بلا إحضار المبيع فيه؛ لكونه مثل التكلم كسائر الكلمات المباحة في المسجد، لكن في دلالة الحديث المخرج في الباب على ذلك نوع خفاء؛ لأنه ﷺ ذكر البيع والشراء في المسجد لإفادة حكم شرعي، فهي إفادة علمية ليست مما نحن فيه، لكن خص المؤلف نظراً إلى مجرد ذكر البيع والشراء جاء منه ﷺ، والإيجاب والقبول بلا إحضار المبيع ليس إلا ذكر البيع والشراء، فيحوز وإن كان هذا من وجه وهذا من وجه آخر، ومثل هذه الاستدلالات كثير في البخاري. اهـ قلت: وهذا هو الاستدلال بالعموم، وهو الأصل الخمسون من أصول التراحم.

قال الحافظ: مطابقة الحديث للترجمة بقوله: «ما بال أقوام يشترطون؟» فإن فيه إشارة إلى القصة المذكورة، وقد اشتملت على بيع وشراء وعتق وولاء. ووهم بعض من تكلم على هذا الكتاب فقال: «ليس فيه أن البيع والشراء وقعاً في المسجد»؛ ظناً منه أن الترجمة معقودة لبیان جواز ذلك، وليس كما ظن؛ للفرق بين جريان ذكر الشيء والإخبار عن حكمه - فإن ذلك حق وخير - وبين مباشرة العقد؛ فإن ذلك يفضي إلى اللفظ المنهي عنه. اهـ فقد ورد النهي عن مباشرة العقد في كثير من الروايات، ففي رواية عند أبي داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: «أن رسول الله ﷺ نهى عن الشراء والبيع في المسجد» الحديث. قال السندي: قوله: «باب ذكر البيع» أي ذكر مسائله، ثمَّ على أن ما ورد النهي عنه هو فعل البيع والشراء في المسجد، وأما ذكرهما وذكر ما يتعلق بهما من العلم، فليس بمنهي عنه. اهـ

سهر: قوله: نعم: أي سمعته ﷺ ذلك، وترجمة الباب شارحة للحديث، بأن كان ذلك في المسجد على ما ذكره المؤلف في «بدء الخلق». (الخير الجاري) قال السيوطي: والجمع بينه وبين حديث النهي عن تناشد الأشعار في المساجد يحمل النهي على أشعار الجاهلية ونحوها.

* أسماء الرجال: عبد العزيز: ابن عبد الله بن يحيى، القرشي العامري. إبراهيم: ابن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف. صالح: هو ابن كيسان، المدني المؤدب. إبراهيم: ابن المنذر ابن عبد الله، الأسدي. ابن وهب: عبد الله بن مسلم، القرشي مولاهم، المصري. يونس: هو ابن يزيد، الأيلي. ابن شهاب: هو الزهري. عروة: هو ابن الزبير. علي: ابن عبد الله بن جعفر، المدني. سفیان: هو ابن عيينة. يحيى: هو ابن سعيد، الأنصاري. عمرة: بنت عبد الرحمن بن سعد.

سند: قوله: باب ذكر البيع والشراء: أي ذكر مسائله، ثمَّ على أن ما ورد النهي عنه هو فعل البيع والشراء في المسجد، وأما ذكرهما وذكر ما يتعلق بهما من العلم فليس بمنهي عنه.

قَالَتْ: أَتَتْهَا بَرِيرَةُ تَسْأَلُهَا فِي كِتَابَتَيْهَا، فَقَالَتْ: إِنَّ شَيْئًا أُعْطِيتُ أَهْلَكَ وَيَكُونُ الْوَلَاءُ لِي. وَقَالَ أَهْلُهَا: إِنَّ شَيْئًا أُعْطِيتَهَا مَا بَقِيَ. ^{سند} ^{أي ثمنك} ^{بفتح الواو} ^{خطاب للصديقة}

وَقَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً: إِنَّ شَيْئًا أُعْطِيتَهَا وَيَكُونُ الْوَلَاءُ لَنَا.

فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَكَرْتُهُ ذَلِكَ فَقَالَ: «إِبْتَاعِيهَا فَأَعْتِقِيهَا؛ فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ». ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَنْبَرِ - وَقَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً: فَصَعِدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَنْبَرِ - فَقَالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرُونَ شُرُوطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَلَيْسَ لَهُ، وَإِنْ اشْتَرَطَ مِائَةَ مَرَّةٍ».

وَرَوَاهُ مَالِكٌ: «عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَمْرَةَ: أَنَّ بَرِيرَةَ...»، وَلَمْ يَذْكُرْ: «صَعِدَ الْمَنْبَرُ». قَالَ عَلِيٌّ: قَالَ يَحْيَى وَعَبْدُ الْوَهَّابِ: * «عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَمْرَةَ نَحْوَهُ». وَقَالَ جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ: «عَنْ يَحْيَى: سَمِعْتُ عَمْرَةَ قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ...».

١. فإنما: كذا لابن عساكر، وللأصيلي وأبو ذر والوقت: «فإن». ٢. ليس: وفي نسخة: «ليست». ٣. ورواه: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبي ذر، وفي نسخة: «رواه». ٤. المنبر: وفي نسخة: «على المنبر». ٥. قال علي: ولابن عساكر: «قال ابن عبد الله». ٦. نحوه: كذا للأصيلي.

سهر: قوله: في كتابتها: أي في شأن كتابتها، بأن سألت عنها أن تعطيني ما بقي من النجوم، وهي خمس أواق في خمس سنين، كذا في «الخبر الجاري». وفي «الكرمان»: «الكتابة» هي بيع الرقيق عن نفسه بدين مؤجل يوديه بنحمن أو أكثر. قوله: ذكرته: كذا وقع هنا بتشديد الكاف، فقليل: الصواب ما وقع في رواية مالك وغيره، بلفظ «ذُكِرَتْ لَهُ ذَلِكَ»؛ لأن التذكير يستدعي سبق علم بذلك، ولا يتجه تحطئة هذه الرواية؛ لاحتمال السبق أولاً على وجه الإجمال. (فتح الباري)

قوله: فليس له: أي ذلك الشرط، أي لا يستحقه، ولفظ «مائة» للمبالغة في الكثرة، لا أن هذا العدد بعينه هو المراد. (الكواكب الدراري)

قوله: أن بريرة: يعني أنه لم يسند إلى عائشة، ولم يذكر: «صعد المنبر»، فهو مغائر للرواية السابقة من وجهين. (الكواكب الدراري)

قوله: قال علي: أي ابن عبد الله المذكور؛ وقوله: «وقال جعفر» عطف على «قال يحيى»؛ لأنه مقول علي بن عبد الله. والفرق بين هذين الطريقين: أن الأول معنعن وليس فيه ذكر عائشة، والثاني فيه ذكرها بلفظ السماع. ثم الفرق بينهما وبين رواية مالك: أنها تعليق للبخاري منه بخلافهما؛ فإنهما مسندان له. كذا في «الكرمان». فإن قلت: ما وجه الدلالة على الترجمة؟ قلت: المراد من «الشروط» شروط البيع والشراء، وتمام القصة يدل عليه. قال النووي: احتج به طائفة من العلماء كأحمد في جواز بيع المكاتب، وقال بعضهم: يجوز بيعه للعتق لا للاستخدام، وأجاب من لم يجوز به بأنها عجزت نفسها وفسخوها الكتابة. انتهى ذكره الكرمان.

* أسماء الرجال: عبد الوهاب: ابن عبد الحميد، الثقف. جعفر: ابن عون بن جعفر، المخزومي. مما وصله النسائي. يحيى وعمره: تكرر ذكرهما.

سند: قوله: إن شئت أعطيت أهلك: أي ثمنك لا بدل كتابتك. والحاصل أنها أرادت شرائها واعتاقها، لا أداء كتابتها واشتراط الولاء لها، وإلا لكانت هي المستحقة للزجر لا أهل بريرة. ثم أهل بريرة ما رضوا بالشراء إلا بشرط أن عائشة تعتقها ويكون الولاء لهم، وعلى هذا فقول النبي ﷺ: «إبتاعوها» معناه مع الشرط، كما هو مقتضى بعض الروايات، وإلا فلا يمكن منهم الشراء بلا شرط؛ لعدم رضاهم به، وعلى هذا فيرد الإيراد المشهور، وهو أنه كيف أمرها بالشراء على هذا الشرط، مع أنه شرط مفسد للبيع، وفيه من الخديعة ما لا يخفى؟ والجواب: أنه شرط مخصوص بهذا الشراء وقع لمصلحة اقتضته، مثل التغليظ عليهم بإبطال شرطهم عليهم بعد تقريرها لهم صورة، وللشارع التخصيص في مثله، والله تعالى أعلم.

قوله: ذكرته ذلك: المشهور على الألسنة «ذكرته» بالتشديد، كأنه بناء على ما زعموا من كونه متعدياً إلى مفعولين، والمخفف لا يتعدى إليهما، فجعلوه مشدداً، لكن مقتضى المشدد أنه ﷺ كان عالماً بالأمر قبل، إلا أنه نسيه أو غفل عنه، فذكرته عائشة الأمر، وهذا لا معنى له هنا. فالوجه أن يقرأ مخففاً، والحمل على الحذف والإيصال، أي ذكرت له ذلك، أو على أن «ذلك» بدل من الضمير والجار والمجرور محذوف أي له، وهذا هو الموافق للروايات، ويقتضيه المعنى المقصود ههنا، والله تعالى أعلم.

قوله: يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله: ظاهره يفيد أن كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو شرط باطل، وهو مشكل. والوجه أن المراد كل شرط يردده كتاب الله صراحة أو ضمناً فهو فاسد، فكل شرط يخالف دين الله يردده كتاب الله؛ لقوله تعالى: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ» (النساء: ٥٩)، والله تعالى أعلم.

ترجمة
٧١- بَابُ التَّقَاضِي وَالْمَلَاَزِمَةِ فِي الْمَسْجِدِ
أي الملازمة للغيرم للدين

٦٥/١

٤٥٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ* عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ كَعْبٍ* رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَقَاضَى ابْنُ أَبِي حَدَرَةَ دَيْنًا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ، فَارْتَفَعَتْ أَصَوَاتُهُمَا حَتَّى سَمِعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا حَتَّى كَشَفَ سَجْفَ حُجْرَتِهِ فَنَادَى: «يَا كَعْبُ». قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «صَغُ مِنْ دَيْنِكَ هَذَا» وَأَوْمَأَ إِلَيْهِ أَيْ الشَّطْرَ. قَالَ: لَقَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «قُمْ فَأَقْضِهِ».

تفسير لقوله: «هذا». (ك) الصف، تفسير الذي أومأ إليه. (خ)

ترجمة
٧٢- بَابُ كُنْسِ الْمَسْجِدِ وَالتَّقَاتِ الْخَرَقِ وَالْقَذَى وَالْعِيدَانِ
جمع «خرقة» الأخشاب، جمع «قذو». (ك)

٦٥/١

٤٥٨- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ* عَنْ أَبِي رَافِعٍ* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا أَسْوَدَ - أَوْ امْرَأَةً سَوْدَاءَ - كَانَ يَقُمُ الْمَسْجِدَ، فَمَاتَ. فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ فَقَالُوا: مَاتَ. فَقَالَ: «أَفَلَا كُنْتُمْ آذَنْتُمُونِي بِهِ؟ دُلُّونِي عَلَى قَبْرِهِ» - أَوْ قَالَ: «قَبْرِهَا» - فَأَتَى قَبْرَهُ فَصَلَّى عَلَيْهَا.

١. حدثنا: ولابن عساكر: «حدثني». ٢. أخبرني: وفي نسخة: «أخبرنا». ٣. سمعها: وفي نسخة: «سمعها». ٤. لقد: ولابن عساكر والمستمل: «قد». ٥. والقذى: وللأصيلي بعده: «منه». ٦. فقال: كذا لأبوي ذر والوقت. ٧. قبره: ولابن عساكر: «قبرها». ٨. عليها: وللأصيلي: «عليه».

ترجمة: قوله: باب التقاضي والملازمة في المسجد: قال العيني: وجه مطابقة الحديث بالترجمة في التقاضي ظاهرة، وأما في الملازمة فيوجهين، أحدهما: أن كعباً لما طالب بدنه في المسجد لازم ابن أبي حدره إلى أن خرج النبي ﷺ، وفصل بينهما. وثانيهما: أن هذا الحديث يأتي في «باب الصلح» وفي «باب الملازمة»، وفيه تصريح بالملازمة. انتهى مختصراً قلت: قد ورد كما في «الكنز»: «جئوا مساجدكم صيانتكم ومجانينكم وشرائكم وبيعكم وخصوماتكم ورفع أصواتكم» الحديث، فلعل الإمام البخاري أشار بالترجمة إلى جواز شيء من ذلك إذا لم يتفاحش، والله تعالى أعلم. وسيأتي في «كتاب الخصومات» باب في الملازمة وباب التقاضي، ولا يشكل التكرار؛ فإن المؤلف ذكرهما ههنا من حيث أحكام المساجد وفيما يأتي لكونهما من باب الخصومة.

قوله: باب كنس المسجد والتقاط الخرق والقذى والعيدان: أشار الإمام البخاري بذلك كله إلى ما ورد في بعض طرق الحديث صريحاً عند البيهقي وابن خزيمة، فثبت كل أجزاء الترجمة، كما ذكره الحافظ والعيني. ولعل الغرض أن ما في «أبي داود» مرفوعاً: «أن الحصاة لتناشد الذي يخرجها من المسجد» مقيد بعدم الضرورة، ولا يدخل فيه الكناسة. وكتب الشيخ في «اللامع» تحت لفظ الحديث «فأتى قبره فصلى...» فيه فضيلة هذا الفعل الذي أوجب له هذا الاعتناء من النبي ﷺ، ولهذا التنبيه عقد الباب. اهـ يعني غرض الترجمة التنبيه على فضل كنس المسجد حتى لا يعد فعلاً حقيراً؛ لحقارة هذا الفعل في أعين الناس، وبه جزم ابن بطال، والبسط في هامش «اللامع».

سهر: قوله: الملازمة: [جاء في رواية: «كان لكعب على ابن أبي حدره دين فلهزم»، كذا في «القسطلاني»، وبه يتم الترجمة.] قوله: فصل عليها: هذا عند الحنفية محمول على الاختصاص به ﷺ، كما يؤيده ما زاد مسلم في «صحيحه»: «ثم قال: إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها، وإن الله ينورها لهم بصلاحي عليهم»، قال علي القاري في «شرح المشكاة»: ذكر السيوطي في «أعوذج اللبيب» أنه ذكر بعض الحنفية أنه في عهده لا يسقط فرض الجنزة إلا بصلاته، فينزل إلى أن صلاة الجنزة في حقه فرض عين. انتهى * أسماء الرجال: عبد الله: ابن محمد بن عبد الله بن جعفر، المستندي. عثمان بن عمر: بضم العين، ابن فارس، البصري. يونس: هو ابن يزيد، الأيلي. كعب: هو ابن مالك، الأنصاري. سليمان بن حرب: الأزدي الواسطي. حماد: ابن زيد بن زهم، الأزدي. ثابت: ابن أسلم، البناي. أبي رافع: نفع الصانع المدني.

سند: قوله: حتى سمعها: الظاهر في المعنى «سمعها» كما في بعض الروايات، ورواية الثنية تحمل على حذف المضاف، أي سمع أصواتهما، والله تعالى أعلم. قوله: كان يقم المسجد: وكان من جملة أمره في ذلك التقاط العيدان وغيره، كما ثبت في روايات الحديث، فعم الحديث الترجمة كلها نظراً إلى خصوص الواقع. وكثيراً ما يكون دليل المصنف بالحديث مبنياً على خصوص الواقع، والله تعالى أعلم.

٦٥/١

٧٣- بَابُ تَحْرِيمِ تِجَارَةِ الْخَمْرِ فِي الْمَسْجِدِ

ليس المراد أن التحريم مختص بالمسجد بل أنه يجوز ذكرها فيه للتحذير. (ف)

٤٥٩- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، * عَنِ الْأَعْمَشِ، * عَنْ مُسْلِمٍ، * عَنْ مَسْرُوقٍ، * عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا أُنْزِلَتِ الْآيَاتُ

بالمهمله والزاي

٢- ترجمة سهر

مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي الرَّبَا، خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمَسْجِدِ فَقَرَأَهُنَّ عَلَى النَّاسِ، ثُمَّ حَرَّمَ تِجَارَةَ الْخَمْرِ.

٧٤- بَابُ الْحَدَمِ لِلْمَسْجِدِ

جمع «خادم»

٦٥/١

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ * رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا» مُحَرَّرًا لِلْمَسْجِدِ يُخْدُمُهُ.

(آل عمران: ٣٥) أي معتقا على خدمة بيت المقدس. (ع)

٤٦٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ وَاقِدٍ * حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ امْرَأَةً - أَوْ رَجُلًا - كَانَتْ تَقُومُ

تكس

البناني مولى ابن عباس

الْمَسْجِدَ - وَلَا أَرَاهُ إِلَّا امْرَأَةً - فَذَكَرَ حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى عَلَى قَبْرِهَا.

هذا كلام أبي رافع أو أبي هريرة أي أبو هريرة

٧٥- بَابُ الْأَسِيرِ أَوْ الْغَرِيمِ يُرْبَطُ فِي الْمَسْجِدِ

أي حكم. (فس)

٦٦/١

٤٦١- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا رَوْحٌ * وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ * عَنْ شُعْبَةَ، * عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، * عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

كتاب

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ عَفْرِيَّتًا مِنَ الْجَنِّ..... بِالْكُفْرِ، وَهُوَ الْمَالِغُ مِنْ شَيْءٍ. (ك)

١. أنزلت: كذا لابن عساكر وأبي ذر، ولابن عساكر وأبي ذر أيضًا: «أنزل»، ولابن عساكر أيضًا: «نزلت». ٢. ثم حرم: وفي نسخة: «فحرم».
٣. للمسجد: وللكشميهني وابن عساكر وأبو يونس ذر والوقت: «في المسجد». ٤. يخدمه: وفي نسخة: «يخدمها». ٥. حماد: وللأصيلي بعده: «بن زيد».
٦. كانت تقم: ولأبي ذر: «كان يقم». ٧. قبرها: وفي نسخة: «قبره»، وفي نسخة: «قبر». ٨. أو الغريم: ولأبي السككن وابن عساكر: «والغريم».
٩. أخبرنا: وللأصيلي: «حدثنا».

ترجمة: قوله: باب تحريم تجارة الخمر في المسجد: كتب الشيخ في «اللامع»: يعني بذلك أن تسمية مثل هذه الأشياء المستفزة المحرمة كالخمر والخنزير في المسجد لا بأس بها إذا كان مبنياً على غرض صحيح من بيان المسألة وغيره. اهـ وهذا ظاهر، وبه جزم عامة الشراح.

قوله: ثم حرم تجارة الخمر: قال الحافظ: ويحتمل أن يكون تحريم التجارة فيها تأخر عن وقت تحريم عينها. اهـ قلت: وظاهر لفظ الترجمة يشير إليه.

قوله: باب الخدم للمسجد: كتب الشيخ في «اللامع»: يعني بذلك أن للمتمولي وغيره أن يجعل للمسجد خادماً يقوم عليه، سواء كان بشرائه من مال المسجد إذا افتقر إليه أو من مال نفسه أو بالاستئجار أو أن يخدم المسجد أحد احتساباً على الله تبارك وتعالى، فإن كل ذلك جائز لا ضير فيه. اهـ وفي «هامشه»: أجاد الشيخ في استنباط المسألة الجديرة بشأن تراجم البخاري، وهذا أجود مما ذهب إليه الشراح في غرض الترجمة. قال الحافظ: كأن غرض البخاري بإيراد أثر ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إشارة إلى أن تعظيم المسجد بالخدمة كان مشروعاً عند الأئمة السابقة، حتى أن بعضهم وقع منه نذر ولده لخدمته. ومناسبة الحديث بالباب من جهة صحة تبرع تلك المرأة بإقامتها لخدمة المسجد لتقرير النبي ﷺ. اهـ

قوله: باب الأسير أو الغريم يربط في المسجد: في «تراجم شيخ المشايخ»: دلالة حديث الباب على جواز ذلك ظاهرة، والحديث الذي في الباب الثاني لهذا الباب أظهر في ذلك، ولهذا ينبغي أن يقال: إنه باب في باب. وبهذا ينحل ما يشكل في عقد المؤلف ذلك الباب بـ «باب الاغتسال إذا أسلم» أنه يناسب إيراد في «كتاب الغسل» لا ههنا، فتأمل. اهـ وقال العيني: الأسير ظاهر، وأما الغريم فبالقياس؛ لأنه كالأسير في يد صاحب الدين. انتهى

سهر: قوله: ثم حرم تجارة الخمر: قال القاضي عياض: تحريم الخمر في سورة المائدة، وهي نزلت قبل آية الربا بمدة طويلة، فيحتمل أن يكون هذا متأخراً عن تحريمها، ويحتمل أنه أخبر بتحريم التجارة حين حرمت الخمر، ثم مرة أخرى بعد نزول آية الربا؛ مبالغة في إشاعته. (الكواكب الدراري)

* أسماء الرجال: عبدان: هو عبد الله بن عثمان بن جبلة، المروزي. أبي حمزة: محمد بن ميمون، السكري. الأعمش: سليمان بن مهران، الكوفي. مسلم: هو ابن صبيح، أبو الضحى الكوفي. مسروق: هو ابن الأجدع، الكوفي. وقال ابن عباس: وصله ابن أبي حاتم. أحمد بن واقد: نسبة لجده، وأبوه عبد الملك، الحارثي. حماد: هو ابن زيد، ومن بعده مروا آنفاً. إسحاق بن إبراهيم: ابن راهويه. روح: هو ابن عباد. محمد بن جعفر: هو غندر. شعبة: هو ابن الحجاج. محمد بن زياد: مولى آل عثمان بن مظعون.

سند: قوله: باب تحريم تجارة الخمر: أي ذكر حرمتها في المسجد، ففيه إشارة إلى أن الشيء إذا كان حراماً فذكر حرمة بل ذكر نفسه ليس بجرام، فيجوز في المسجد.

أي تعرض فتنه. (ك ع ف)

سند

تَقَلَّتْ عَلَى الْبَارِحَةِ - أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا - لِيَقْطَعَ عَلَى الصَّلَاةِ، فَأَمَكَّنِي اللَّهُ مِنْهُ، وَأَرَدْتُ أَنْ أَرْبِطَهُ إِلَى سَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ، حَتَّى تُصْبِحُوا وَتَنْظُرُوا إِلَيْهِ كُلُّكُمْ، فَذَكَرْتُ قَوْلَ أَخِي سُلَيْمَانَ: رَبِّ، هَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي». قَالَ رَوْحُ:

ن- ٣ أي صاغرا مطرودا

فَرَدَّهُ خَاسِئًا.

أي رد النبي ﷺ الغفريت. (ع)

ترجمة سند

ن- ٤

٧٦- بَابُ الْإِغْتِسَالِ إِذَا أَسْلَمَ وَرَبَّطَ الْأَسِيرَ أَيْضًا فِي الْمَسْجِدِ

٦٦/١

وَكَانَ شَرِيحًا* يَأْمُرُ الْعَرِيمَ أَنْ يُجْبَسَ إِلَى سَارِيَةِ الْمَسْجِدِ.

٤٦٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ* قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ* قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدٌ* بْنُ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْلًا قَبْلَ نَجْدٍ، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ - يُقَالُ لَهُ: ثُمَامَةُ بْنُ أَثَالٍ - فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ.

بأمر النبي ﷺ كما مر صرح به ابن إسحاق في «مغازيه». (قس)

هو أرض مرتفعة من ثمامة إلى العراق. (ك)

أي فرسانا

فَخَرَجَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «أُظْلِفُوا ثُمَامَةَ».....

١. وأردت: كذا لابن عساكر وأبي الوقت، وفي نسخة: «فأردت». ٢. رب هب إلخ: كذا للأكثر، ولأبي ذر: «رب، اغفر لي وهب لي».

٣. فردته: وفي نسخة: «فرددته». ٤. وربط: ولأبي ذر: «ويربط». ٥. وكان إلخ: كذا للحموي. ٦. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا».

٧. أنه سمع أبا هريرة: ولابن عساكر والأصيلي وأبو ذر الوقت: «حدثني أبو هريرة».

ترجمة: قوله: باب الاغتسال إذا أسلم وربط الأسير أيضا في المسجد: كتب الشيخ في «اللامع»: هذا من الأبواب التي زادها تنبيها على أن الحديث الآتي من الباب المتقدم يتضمن مسألة أخرى وراء ما ذكر في الترجمة السابقة، إلا أنه ثبته أيضا على الترجمة المتقدمة بإعادتها. وثبه بكلمة «أيضا» على أن الحكم وإن كان يثبت بالحديث السابق أيضا قياسا على الغفريت، إلا أننا نذكر ما يمكن الاستدلال به صراحة على ربط الأسير في المسجد. وإنما كان الاغتسال للإسلام من أبواب المسجد حيث أوردته في أبوابه: بناء على أن دخوله الآن فيه إنما كان لقبول الإسلام، فاستحب الغسل لدخول المسجد للإسلام. انتهى فهذا الباب من الأصل السادس من أصول التراجع.

وهذا على النسخ التي بأيدينا، قال الحافظ: كذا في أكثر الروايات، وسقط للأصيلي وكريمة قوله: «وربط الأسير...»، وعند بعضهم: «باب» بلا ترجمة، وكأنه فصل من الباب الذي قبله، ويحتمل أن يكون بيض للترجمة فسداً لبعضهم البياض... إلى آخر ما قال. والأوجه عندي نسخة «باب الاغتسال إذا أسلم»، لأنها مسألة مهمة مختلفة بين الأئمة، فكانت جدية أن ينه عليها الإمام البخاري. ولا يورد أن حقها كان «كتاب الطهارة» لا تعلق له بأبواب المساجد، إما لما ذكره الشيخ من وجه المناسبة، أو لأن الإمام البخاري لم يذكرها أصالة حتى يحتاج إلى المناسبة، بل ذكرها باباً في باب؛ للتنبيه على فائدة جلية تبعاً؛ لكون المسألة خلافية شهيرة. وحاصل مذاهب الأئمة: أن الغسل يجب على الكافر إذا أسلم مطلقاً عند الإمام أحمد، خلافاً للأئمة الثلاثة؛ إذ أوجبوا عليه الغسل بعد إسلامه حينما وجد منه في زمن كفره ما يوجب الغسل، فإن وجد شيء منه ثم اغتسل حال كفره =

سهر: قوله: شريح: بضم المعجمة وفتح الراء وآخره مهملة، ابن الحارث الكندي، من أولاد الفارس الذين كانوا باليمن، وكان في زمن النبي ﷺ ولم يسمع منه، قضى بالكوفة من قبل عمر رضي الله عنه ومن بعده ستين سنة، مات سنة ثمانين. قال المالك: في لفظ «يأمر الغريم أن يجبس» وجهان، أحدهما: أن يكون الأصل «بالغريم» و«أن يجبس» بدل اشتغال، ثم حذف الباء كما حذف في قول الشاعر: أمرتك الخير. والثاني: أن يريد «كان يأمره أن ينحبس»، فجعل المطاوع موضع المطاوع؛ لاستلزامه إياه. انتهى (الكواكب الدراري وعمدة القاري) قوله: قبل نجد: قال المدائني: جزيرة العرب خمسة أقسام: ١- ثمامة ٢- ونجد ٣- وحجاز ٤- وعروض ٥- ومن. أما التهمة فهي الناحية الجنوبية من الحجاز. وأما نجد فهي الناحية التي بين الحجاز والعراق. وأما الحجاز فهو جبل يقبل من اليمن حتى يتصل بالشام، وفيه المدينة وعمان. وأما العروض فهي اليمامة إلى البحرين. (عمدة القاري) قوله: أطلقوا: ثمامة عليه أو تألفا أو لما علم من إيمان قلبه وأنه سيظهره وأنه مر عليه فأسلم، كما رواه ابن خزيمة وحيان من حديث أبي هريرة. (إرشاد الساري)

* أسماء الرجال: شريح: مصغراً ابن الحارث، قاضي كوفة لعمر رضي الله عنه ومن بعده. عبد الله بن يوسف: التنيسي. الليث: ابن سعد المصري. سعيد: هو المقري.

سند: قوله: أو كلمة: بالنصب عطف على مقول «قال»، وضمير «نحوها» لتمام المقول باعتبارها كلمة، واعتبار الجملة كلمة غير بعيد لغة، والله تعالى أعلم. وأما جعلها عطفاً على «البارحة» فلا يصح إلا باعتبار أن تجعل لفظة «البارحة» مقول «قال» ضمناً، ولا يخفى أنه اعتبار بعيد، فالوجه ما ذكرنا، تأمل. قوله: فذكرت قول أخي إلخ: كأنه ﷺ نظر إلى أن من أعظم ذلك الملك وأخصه التصرف في الشياطين والتمكين منهم، فيتهمهم بربط الشياطين عدم خصوص ذلك الملك بسليمان وعدم استجابة دعائه؛ لما فيه من المشاركة معه في جملة ما هو من أخص أمور ذلك الملك، فترك الربط خشية ذلك التوهم الباطل. ولم يرد أن ربط الشياطين يوجب المشاركة معه في تمام ملكه، وبفضي إلى عدم خصوص ذلك الملك بسليمان؛ فإن التمكين من شيطان واحد بل من ألف شيطان لا يقدح في الخصوص قطعاً؛ فإن الخصوص كان بالنسبة إلى تمام الملك، كما لا يخفى.

قوله: باب الاغتسال إذا أسلم: كأنه أراد أن الأسير المربوط في المسجد يخرج من المسجد للاغتسال إذا أراد أن يسلم، فلذلك وضع الباب في أبواب المساجد، والله تعالى أعلم.

فَانْطَلَقَ إِلَى نَحْلِ قَرِيبٍ مِنَ الْمَسْجِدِ فَأَعْتَسَلَ، ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ.

٧٧- بَابُ الْحَيْمَةِ فِي الْمَسْجِدِ لِلْمَرْضَى وَغَيْرِهِمْ

٦٦/١

٤٦٣- حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يُحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: أُصِيبَ سَعْدُ يَوْمَ الْخُدُودِ فِي الْأَكْحَلِ، فَضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ حَيْمَةً فِي الْمَسْجِدِ لِيَعُوذَهُ مِنْ قَرِيبٍ، فَلَمْ يَرْعُهُمْ - سهر وَفِي الْمَسْجِدِ حَيْمَةٌ مِنْ بَنِي غِفَارٍ - عرق في وسط الذراع، وقيل: عرق الحياة. (خ) إِلَّا الدَّمُ يَسِيلُ إِلَيْهِمْ، فَقَالُوا: يَا أَهْلَ الْحَيْمَةِ، مَا هَذَا الَّذِي يَأْتِينَا مِنْ قَبْلِكُمْ؟ فَإِذَا سَعْدٌ يَغْدُو جُرْحُهُ دَمًا، فَمَاتَ مِنْهَا. سهر عرق في وسط الذراع، وقيل: عرق الحياة. (خ) يسيل أي من الجراحة

٧٨- بَابُ إِدْخَالِ الْبَعِيرِ فِي الْمَسْجِدِ لِلْعَلَّةِ

٦٦/١

أي للحاجة، وهي أعم من أن يكون للضعف أو غيره. (ع)

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه طَافَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَعِيرِهِ.

٤٦٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ تَوْقَلٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: شَكَّوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَشْتَكِي. قَالَ: «طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ». فَطُفْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ يَقْرَأُ بِـ «وَالطُّورِ ١» وَكَتَبَ مَسْطُورٍ ٢. سند أي رابكة على البعير حتى يدل الحديث على الترجمة. (ع) أي بسورة الطور. (ع)

١. فانطلق: وفي نسخة: «فذهب». ٢. نخل: ولأبي الوقت: «نجل» [و«النخل»: الماء النابع من الأرض، وهو يفتح النون والهمزة الساكنة وآخره لام. (عمدة القاري)]
٣. منها: كذا للكشميهني والمستمل، وفي نسخة: «فيها». ٤. النبي ﷺ: وفي نسخة بعده: «في المسجد». ٥. بعيره: وفي نسخة: «بعير».
٦. ابن الزبير: كذا لابن عساكر وأبي الوقت. ٧. قال: وفي نسخة: «فقال».

ترجمة = يكفي عند الخفية؛ لأن النية ليست بشرط عندهم، ولا يكفي عند الشافعي مطلقاً، وأما عند مالك فيكفي الغسل إذا اغتسل بعد الإجماع بقلبه وإن لم يُسلم بلسانه. فإذا وضع ذلك فالظاهر عندي أن الإمام البخاري أشار بالترجمة إلى هذا الاختلاف، ولقوة الخلاف لم يحكم في الترجمة بشيء كما هو معروف من دأبه، وهو الأصل الخامس والثلاثون من أصول التراجم. انتهى من هامش «اللامع»

قوله: باب الحيمة في المسجد للمرضى وغيرهم: قال الحافظ: أي جوازه. قوله: باب إدخال البعير في المسجد: في «تراجم شيخ المشايخ»: أي هو جائز إذا وُجد سبب داخ إليه. وركوبه ﷺ في الطواف كان في عمرة القضاء. وسبب ذلك خوفه ﷺ من المشركين أن يكيدوا كيداً ولم يتمكنوا منه بسبب ركوبه ﷺ للإمام. اهـ وكتب الشيخ في «اللامع»: يعني بذلك أنهم ينهاون عنه؛ لما فيه من احتمال تلويث المسجد. فإذا احتيج إلى إدخال شيء من الدواب فيه، أو حصل الأمن من بوله وروثه لكونه مُدْتَرَباً: فلا بأس. اهـ وأشار الشيخ بذلك إلى أن لفظ «العلّة» في الترجمة معناه: الحاجة، قال الحافظ: قوله: «للعلّة» أي للحاجة، وفهم منه بعضهم أن المراد بـ «العلّة» الضعف، فقال: هو ظاهر في حديث أم سلمة دون ابن عباس. ويحتمل أن يكون المصنف أشار بالتعليق المذكور إلى ما أخرجه أبو داود من حديثه: «أن النبي ﷺ قَدِمَ مَكَّةَ وهو يشتكي...» الحديث. اهـ قال العيني بعد ذكر ما ذكره الحافظ: ومع هذا كله تقييد «العلّة» بالضعف لا وجه له؛ لأننا قلنا: إنها أعم، فتناول الضعف وأن يكون طوافه على بعيره؛ ليراه الناس، كما جاء عن جابر: «أنه إنما طاف على بعيره ليراه الناس وليسألوه؛ فإن الناس غشوه». انتهى من هامش «اللامع»

سهر: قوله: فلم يرعهم: أي لم يفرعهم، والمعنى أنهم بينا هم في حال طمأنينة وسكون حتى أفرعهم رؤية الدم فارتاعوا له. «وفي المسجد حيمة من بني غفار» جملة معترضة بين الفعل (أعني «لم يرعهم») والفعل (أعني «إلا الدم»). و«بنو غفار» بكسر الغين المعجمة وتخفيف الفاء، من كنانة، رهط أبي ذر الغفاري، وهذه الحيمة كانت لرقية الأنصارية، وقيل: الأسلمية، وكانت تدأوي الجرحى، وتحتسب بخدمتها من كانت به ضيعة من المسلمين. (عمدة القاري) قوله: يغذو جرحه: أي يسيل، استدل به مالك وأحمد على أن النجاسات ليست إزالتها بفرض، وإلا لما أجاز النبي ﷺ الجريح أن يسكن في المسجد، وبه قال الشافعي في القدم، ولقال أن يقول: إن سكني سعد في المسجد كان بعد ما اندمل جرحه. (عمدة القاري) قوله: طاف النبي ﷺ على بعيره: لأنه ﷺ لما قدم مكة كان يشتكي، على ما روى أبو داود عنه. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: زكريا: هو البلخي. هشام: هو ابن عروة بن الزبير. عبد الله: هو التتيسي. مالك: الإمام المدني.

سند: قوله: وأنت راكبة: يمكن أن يستدل بذلك على طهارة بول ما يؤكل لحمه وروثه، ومن يراها نجساً لا بد له من الاعتذار، والله تعالى أعلم.

٤٦٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى * قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ * قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ * ^{١ ٢} أَنَّ رَجُلَيْنِ مِنَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ^{عليه السلام} خَرَجَا مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ ^{عليه السلام} - أَحَدُهُمَا عَبَّادُ بْنُ بَشِيرٍ وَأَحْسِبُ الثَّانِي أُسَيْدَ بْنَ حُضَيْرٍ - فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ، وَمَعَهُمَا مِثْلُ الْمِصْبَاحَيْنِ يُضِيَانِ بَيْنَ أَيْدِيهِمَا. فَلَمَّا افْتَرَقَا صَارَ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَاحِدٌ حَتَّى أَتَى أَهْلَهُ.

٨٠- بَابُ الْخُوخَةِ وَالْمَمَرِّ فِي الْمَسْجِدِ

هي باب صغير

٤٦٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ * عَنْ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ * وَعَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ * عَنْ

بضم الحاء والواو

١. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني» ٢. أنس: وللأصلي بعده: «بن مالك» ٣. النبي: وفي نسخة: «رسول الله».

٤. عن عبيد بن حنين إلخ: وللأصلي وأبي ذر: «عن عبيد بن حنين عن أبي سعيد».

قوله: باب: (بغير ترجمة) في «تراجم شيخ المشايخ»: هذا الباب وقع بلا ترجمة، ومناسبة حديثه مع الأبواب السابقة باعتبار أن خروج الرجلين من الصحابة كان بعد تحدّثهما عن النبي ^{عليه السلام} ليلاً في المسجد، فيستنبط منه جواز التكلم والتحدث في المسجد. اهـ وكتب الشيخ في «اللامع»: ربما يخفى مناسبة الباب، والجواب: أن اهـ وفي «هامشه»: أراد الشيخ بيان غرض الباب ولم يتفق له لعارض، فترك البياض بعد قوله: «والجواب: أن ...». وأفاد والذي المرحوم عند الدرس: أن رأس عصا كل واحد منهما كان شبيهاً برأس البعير، فلذلك ألحقه الإمام البخاري بـ «باب إدخال البعير»، وهذا توجيه لطيف، لكنني لم أرَ بعد في شيء من الكتب أنهما كانا شبيهين برأس البعير. وفي «تقرير مولانا محمد حسن المكي»: قد خلق بقدره الله تعالى في رأس عصا أحدهما نور مثل المصباح يمشيان بضوئه، فلما افترقا خلق في رأس عصا الآخر أيضاً مصباح، فثبت منه جواز إخراج المصباح من المسجد للظلمة كإدخال البعير فيه. وفي تقريره الآخر: وجه المناسبة أن الطواف في المسجد عبادة، فأعطي ببركته البعير لعذر المرض؛ ليسهل له المرور في المسجد، فكذلك الخروج من المسجد بعد انتظار الصلاة والتأخر عنده ^{عليه السلام} عبادةٌ ومروءةٌ في المسجد، فأعطي بنور لعذر الظلمة، فكما أعطي في الأول لبركة العبادة البعير أعطي في الثاني النور. اهـ وبسط الكلام على وجوه المناسبة في هامش «اللامع»، وفي آخره: وعلم من هذا كله - كما يظهر من أقوالهم - أنهم اختلفوا في وجه المناسبة على أحد عشر قولاً:

الأول: توجيه الوالد قدس سره. والثاني والثالث: ما تقدّم آنفاً عن تقرير المكي. والرابع: أن لا مناسبة بالباب السابق، بل بأبواب المساجد مطلقاً، وكأنه أشار إلى قوله عز اسمه: ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا﴾ الآية (النور: ٤٠). الخامس: الإشارة إلى أن من يُسَبِّحُ الله تعالى في المسجد جعل الله له نوراً من بين يديه. السادس: أشار إلى حديث أبي داود وغيره: «بشّر المشائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة»، وهو مختار الحافظ. السابع: إشارة إلى قوله عز اسمه: ﴿يَسْتَقْبِلُ نُورُهُمْ مَبِيتٌ يُبَيِّنُ أَيْدِيَهُمْ﴾ الآية. الثامن: بيان لفظة الانتظار لصلاة العشاء. التاسع: بياض في الأصل، كان البخاري أراد وضع ترجمة، لكن لم يتفق له. العاشر: بيان الفضيلة لجرد القعود في المسجد. الحادي عشر: جواز التحدث في المسجد. انتهى ورقم على هذا الباب شيخ الهند رمز (بـ) نقطة واحدة، وهو إشارة إلى أن المصنف ترك الترجمة لقصد التمرين وتشجيعاً للأذهان.

قوله: باب الخوخة والممر في المسجد: كتب الشيخ في «اللامع»: يعني بذلك جواز المرور فيه عند عدم مانع من الجنابة وغيرها. وجه الاستدلال ما كانت عليه أصحاب الخوخات من المرور فيه. ولم يكن الأمر بسدّ الخوخات نسخاً لجواز المرور، وإلا لما خُصّص عنه أبو بكر؛ لكونه أحدًا من أفراد الأمة، بل ليعلم بذلك مزيد اختصاص له بالإمامة الصغرى، فيكون إشارة إلى الإمامة الكبرى، مع ما يظهر له في ذلك من زيادة شرف ومنقبة. اهـ والظاهر عندي أن «الممر» اسمُ ظرف عطف تفسير للخوخة؛ فإنها قد تكون صغيرة جداً تكفي للوضوء، وقد تكون كبيرة يمر الناس منها، وعلى هذا فكان الإمام البخاري أشار عندي بلفظ «الممر» إلى أن المراد بالخوخة المعنى الثاني أي الباب الصغير، وعلى هذا فلا يشكل على الإمام تكرار الترجمة؛ فإنه تقدم قريباً «باب المرور في المسجد»، فلو جعل «الممر» مصدراً ميمياً - كما عليه عامة الشراح وعليه بنى الشيخ تقريره - يلزم تكرار الترجمة، فالظاهر عندي ههنا جواز فتح الباب في المسجد عند الحاجة إليه، كما يدل عليه الاستثناء لأبي بكر؛ دفعاً لما يُتوهم من نسخه.

سهر: قوله: باب: اعلم أن البخاري جرت له عادة أنه إذا ذكر لفظ «باب» مجرداً عن الترجمة يدل ذلك على أن الحديث الذي يذكره بعده يكون له مناسبة بأحداث الباب الذي قبله، وههنا لا مناسبة بينهما أصلاً بحسب الظاهر على ما لا يخفى، لكن تكلف في ذلك قليل: تعلّق بأبواب المساجد من جهة أن الرجلين تأخرا مع النبي ^{عليه السلام} في المسجد في تلك الليلة المظلمة؛ لانتظار صلاة العشاء معه. وقال ابن بطلال: إنما ذكر البخاري هذا الحديث في باب أحكام المساجد - والله أعلم - لأن الرجلين كانا مع النبي ^{عليه السلام} في المسجد، وهو موضع جلوسه مع أصحابه، وأكرمهما الله بالنور في الدنيا ببركته ^{عليه السلام} وفضل مسجده وملازمته، وقال: وذلك آية للنبي ^{عليه السلام} وكرامة له. قلت: هذا أيضاً فيه بُعد كما في الوجه الأول. والوجه أن يقال: إنهما لما كانا في المسجد مع النبي ^{عليه السلام} وهما ينتظران صلاة العشاء معه أكرمهما بهذه الكرامة، وللمسجد في حصول هذه الكرامة دخل، فناسب ذكر حديث الباب ههنا بهذه الحيثية. (عمدة القاري)

قوله: باب الخوخة والممر في المسجد: والظاهر أن المراد من الترجمة الإشارة إلى جواز الخوخة والممر في المسجد؛ لأن حديث الباب يدل عليه. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: محمد بن المثني: هو العنزي. معاذ بن هشام: هو الدستوائي البصري. قتادة: ابن دعامة بن قنادة. أنس: ابن مالك. محمد بن سنان: أبو بكر البصري العوفي. فليح: هو ابن سليمان، أبو يحيى المدني. أبو النضر: سالم بن أبي أمية. عبيد بن حنين: بالتصغير فيهما، المدني. بسر بن سعيد: المدني، مولى ابن الحضرمي.

أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ ^١ قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ خَيْرٌ عَبْدًا بَيْنَ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ، فَاخْتَارَ مَا عِنْدَ اللَّهِ»، ^٢ فَبَكَى أَبُو بَكْرٍ. فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: مَا يُبْكِي هَذَا الشَّيْخَ إِنْ يَكُنِ اللَّهُ خَيْرَ عَبْدًا بَيْنَ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ، فَاخْتَارَ مَا عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟ فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هُوَ الْعَبْدُ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ أَعْلَمَنَا.

فَقَالَ: «يَا أَبَا بَكْرٍ، لَا تَبْكُ! إِنَّ أَمَّنَ النَّاسَ عَلَيَّ فِي صُحْبَتِهِ وَمَالِهِ أَبُو بَكْرٍ. وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمِّي خَلِيلًا لَا تَتَّخِذُ أَبَا بَكْرٍ، وَلَكِنْ أَخُوهُ الْإِسْلَامَ وَمَوَدَّتُهُ. لَا يُنْفَقَنَّ فِي الْمَسْجِدِ بَابٌ إِلَّا سُدَّ إِلَّا بَابُ أَبِي بَكْرٍ».

٤٦٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُعْفِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي * قَالَ: سَمِعْتُ يَعْلَى * بْنَ حَكِيمٍ عَنْ عِكْرِمَةَ * عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ * قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ عَاصِبًا رَأْسُهُ بِخَرْقَةٍ، فَقَعَدَ عَلَى الْمِنْبَرِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ أَمَّنَ عَلَيَّ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ مِنْ أَبِي بَكْرٍ بِنِ أَبِي فُحَّافَةٍ. وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنَ النَّاسِ خَلِيلًا لَا تَتَّخِذُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، وَلَكِنْ خُلَّةُ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ. سُدُّوا عَنِّي كُلَّ خَوْخَةٍ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ غَيْرَ خَوْخَةٍ أَبِي بَكْرٍ».

هي باب صغير بمصرع أو لا. (تو)

١. عند الله: وفي نسخة: «عنده». ٢. أبو بكر: وللأصيلي بعده: «الصدِّيق». ٣. إن يكن الله خيرَ عبدا: وفي نسخة: «إن يكن الله عبداً خير»، وفي نسخة: «إن يكن لله عبداً خير»، وفي نسخة: «إن يكن عبداً خير». ٤. فقال: وفي نسخة: «قال». ٥. من أمتي خليلًا: وفي نسخة: «خليلًا من أمتي». ٦. ولكن أخوة: وللأصيلي: «ولكن خوة». ٧. رسول الله: وللأصيلي: «النبي». ٨. عاصبا: وفي نسخة: «عاصب». ٩. غير خوخة: وفي نسخة: «إلا خوخة».

سهر: قوله: أبو بكر أعلمنا: حيث فهم أنه رسول الله ﷺ. وإنما قال النبي ﷺ: «عبدا» على سبيل الإهام؛ ليطهر فهم أهل المعرفة ونباهة أصحاب الحديث، وكان في مرض موته، كما سيحكي. (عمدة القاري) قوله: لو كنت متخذاً من أمتي خليلًا لا تتخذت أبا بكر: أي امتلاً قلبه بخلة الله، فلم يتسع لغيره، ولكن خلة الإسلام ومودته وأخوته في أبي بكر أفضل منها في غيره، فحيره «أفضل» محذوف، وروي: «وَلَكِنْ خَوْخَةٌ» بحذف همزة «أَخَوْخَةٌ» بعد نقل حركتها إلى النون أو حذفها، أي لو كنت متخذاً خليلًا ينقطع إليه بالكلية لا تتخذته؛ فإنه كان أهله لولا المانع، ولكن أخوة الإسلام دون المخالة أفضل من المخالة دون أخوة الإسلام، والاستثناء منقطع. وقيل: نفى الخلة المختصة وأوجب العامة الإسلامية، أي ولكن خلة الإسلام معه أفضل من الخلة مع غيره. (جمع البحار) قال الكرمانى: فإن قلت: قال بعض الصحابة: «سمعت خليلي ﷺ...»، قلت: لا بأس بالانقطاع إليه ﷺ؛ لأن الانقطاع إليه انقطاع إلى الله وفي حكم ذلك. فإن قلت: ما الفرق بين الخلة والمودة، حيث أثبت الأولى ونفى الثانية؟ قلت: هما بمعنى واحد، لكن يختلفان باعتبار المتعلق، فالمثبته هي مودة بحسب الإسلام والدين، والمنفية ما كانت من جهة أخرى، والدليل على أنهما بمعنى واحد هو قوله ﷺ في الحديث الذي بعده: «ولكن خلة الإسلام» بدل لفظ «المودة»، وقد قيل: الخلة أحص وأعلى مرتبة من المودة، فنفى الخاص وأثبت العام، كذا في «العيني».

قوله: إلا باب أبي بكر: وهو موضع المطابقة للترجمة؛ لأن الخوخة هي الباب الصغير، وقد يكون بمصرع واحد أو بمصرعين، وأصلها فتح في حائط، والممر من لوازم الباب، كذا في «العيني». وفي «الكرمانى»: وفي أمره ﷺ بسد الأبواب الشارعة إلى المسجد غير باب أبي بكر اختصاص شديد لأبي بكر، وفيه دلالة على أنه قد أفرده في ذلك بأمر لا يشارك فيه، وأولى ما يصرف إليه التأويل فيه الخلافة، وقد أكد الدلالة عليها بأمره بإياه بالإمامة في الصلاة التي بني المسجد لأجلها يدخل إليه من بابه. قال الخطابي: ولا أعلم في إثبات النقياس أقوى من إجماع الصحابة على استخلاف أبي بكر، مستدلين ذلك باستخلافه ﷺ إياه في أعظم أمور الدين، وهو الصلاة، فقاموا عليها سائر الأمور. انتهى قال العيني: وما روي عن ابن عباس أنه قال ﷺ: «سُدُّوا الْأَبْوَابَ إِلَّا بَابَ عَلِيٍّ» قال الترمذى: هو غريب، وقال البخاري: حديث «إلا باب أبي بكر» أصح، وقال الحاكم: تفرد به مسكين بن بكر، وقال ابن عساكر: وهو وهم، وتابعه إبراهيم بن المختار. انتهى

* أسماء الرجال: وهب بن جرير: بفتح الجيم. أبي: هو جرير بن حازم العتكي، والد وهب المذكور آنفاً. يعلى: هو الثقفى المكي ثم البصري الشامي المدني. عكرمة: مولى ابن عباس ابن عباس: هو عبد الله.

٦٧/١

٨١- بَابُ الْأَبْوَابِ وَالْعَلَقِ لِلْكَعْبَةِ وَالْمَسَاجِدِ

فتح اللام، وهو الغلاق، وهو ما يغلّق به الباب

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: ^١وَقَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ * بَنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ * عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ * قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: * يَا عَبْدَ الْمَلِكِ، لَوْ رَأَيْتَ مَسَاجِدَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبْوَابَهَا!

وهو موضع الترجمة

٤٦٨- حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ * وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ * عَنْ نَافِعٍ * عَنْ ابْنِ عُمَرَ * ^٢عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَدِمَ مَكَّةَ فَدَعَا عُثْمَانَ بْنَ طَلْحَةَ، فَفَتَحَ الْبَابَ فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَبِلَالٌ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ، ثُمَّ أُغْلِقَ الْبَابُ، فَلَبِثَ فِيهِ سَاعَةً ثُمَّ خَرَجُوا. قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَبَدَرْتُ فَسَأَلْتُ بِلَالًا فَقَالَ: صَلَّى فِيهِ. فَقُلْتُ: فِي أَيِّ؟ فَقَالَ: بَيْنَ الْأُسْطُوَانَتَيْنِ.

أي في أي نواحيه، كما هو رواية

أي عن صلته ﷺ في الكعبة. (ع)

سرعت

قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَذَهَبَ عَلَيَّ أَنْ أَسْأَلَهُ: كَمْ صَلَّى؟

أي فات مني سؤال الكعبة. (ع)

٦٧/١

٨٢- بَابُ دُخُولِ الْمُشْرِكِ فِي الْمَسْجِدِ

٤٦٩- حَدَّثَنَا فُتَيْبَةُ * قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ * عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ * يَقُولُ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْلًا قَبْلَ نَحْدٍ، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ - يُقَالُ لَهُ: ثُمَامَةُ بْنُ أَثَالٍ - فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ.

أي فرسانا

١. ابن سعيد: كذا لأبي ذر. ٢. حماد بن زيد عن أيوب: كذا لأبي ذر والوقت، وللكشميهني: «حماد عن أيوب». ٣. ابن زيد: كذا لأبي ذر والوقت. ٤. في أي فقال: وفي نسخة: «في أي نواحيه؟ قال...». ٥. رسول الله: وفي نسخة: «النبى».

ترجمة: قوله: باب الأبواب والغلق للكعبة والمساجد: كتب الشيخ في «اللامع»: أفاد بذلك دفع ما عسى أن يتوهم من كراهة غلق باب المسجد؛ لكونه عائداً على موضوعه بالنقض؛ إذ المسجد حق مشترك فيه، فلا يستبد به أحد منهم فيغلقه ويسدّه على غيره، فرد هذا التوهم بأن ذلك جائز إذا كان متضمناً لفائدة من صون متاع المسجد وحفظ ما فيه من الأثاث. ودلالة الرواية والأثر على هذا المعنى ظاهرة. وكان مسجد ابن عباس هذا في الطائف، بناه حين انتقل إليها. اهـ

قال العيني: أي هذا باب في بيان اتخاذ الأبواب للكعبة ولغيرها من المساجد؛ لأجل صونها عما لا يصلح فيها، ولأجل حفظ ما فيها من الأيدي العادية، ولهذا قال ابن بطال: اتخذ الأبواب للمساجد واجب، وعمل الوجوب بما ذكرنا. اهـ قلت: ولا يبعد عندي أن الإمام البخاري أشار بالترجمة إلى أن ذلك لا يدخل في قوله عز اسمه: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَتَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾ الآية (البقرة: ١١٤) ... إلى آخر ما بسط في هامش «اللامع». قوله: باب دخول المشرك في المسجد: قال العيني: أي هذا باب في بيان جوازه.

سهر: قوله: لو رأيت: [جزاؤه محذوف أي لرأيتها كذا وكذا، ويحتمل أن يكون «لو» للتمني، فلا يحتاج إلى الجزاء.]

قوله: وأبوابها: [هذا الكلام يدل على أن هذه المساجد كانت لها أبواب وأغلاق بأحسن ما يكون. (عمدة القاري)]

* أسماء الرجال: قال أبو عبد الله: المؤلف أي البخاري. عبد الله: المسندي. سفیان: ابن عيينة. ابن جريج: عبد الملك بن عبد العزيز. ابن أبي مليكة: عبد الله بن عبد الرحمن، التيمي. أبو النعمان: هو محمد بن الفضل، السدوسي البصري. أيوب: السخيتاني. نافع: مولى ابن عمر. ابن عمر: هو عبد الله بن عمر بن الخطاب. قتيبة: هو ابن سعيد. الليث: ابن سعد، الإمام. سعيد: هو المقرئ.

سند: قوله: فذهب علي أن أسأله كم صلى: فعلى هذا جزم ابن عمر بأنه صلى ركعتين - كما تقدم عنه في الرواية السابقة في الكتاب - ليس على وجه الحصر، بل على أن الركعتين أقل ما يتحمله مطلق الصلاة في النهار، والله تعالى أعلم.

٨٣- بَابُ رَفْعِ الصَّوْتِ فِي الْمَسْجِدِ

٦٧/١

٤٧٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ بْنِ حَجَّاجٍ الْمَدِينِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ قَالَ: حَدَّثَنَا الْجُعَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ خُصَيْفَةَ* عَنِ السَّائِبِ* بْنِ يَزِيدَ قَالَ: كُنْتُ قَائِمًا فِي الْمَسْجِدِ فَحَصَبَنِي رَجُلٌ، فَتَنَظَّرْتُ إِلَيْهِ فَإِذَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: اذْهَبْ فَأَتِنِي بِهِدَيْنٍ، فَجِئْتُهُ بِهِمَا. فَقَالَ: مِمَّنْ أَنْتُمَا؟ - أَوْ مِنْ أَيْنَ أَنْتُمَا؟ - قَالَا: مِنْ أَهْلِ الطَّائِفِ. قَالَ: لَوْ كُنْتُمَا مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ لَأَوْجَعْتُكُمَا، تَرَفَعَانِ أَصَوَاتَكُمَا فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟

أي المدينة المنورة - ففعل جهلها عنرا لها. (ك خ)

٤٧١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ* قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ* بْنُ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ* قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ* ابْنُ كَعْبٍ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَقَاضَى ابْنُ أَبِي حَذْرٍ* دَيْنًا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، فَارْتَفَعَتْ أَصَوَاتُهُمَا حَتَّى سَمِعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ.

طالب هو عبد الله بن سلامة. (ع)

فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى كَشَفَ سِجْفَ حُجْرَتِهِ وَنَادَى كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ، فَقَالَ: «يَا كَعْبُ». فَقَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَشَارَ بِيَدِهِ أَنْ ضَعِ الشُّطْرَ مِنْ دَيْنِكَ. قَالَ كَعْبٌ: قَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُمْ فَأَقْضِهِ». أي دينه

١. في المسجد: كذا لأبي ذر، وللأكثر: «في المساجد». ٢. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا». ٣. قائما: وفي نسخة: «نائما». ٤. فقال: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «قال». ٥. ممن أنتما: كذا لابن عساكر وأبي الوقت، وفي نسخة: «من أنتما؟». ٦. رسول الله: وللأصيلي: «النبى». ٧. ابن صالح: كذا لابن الشبويه وأبي السكن. ٨. حدثنا: ولأبي الوقت وابن عساكر: «أخبرنا». ٩. كان له: كذا لأبوي ذر والوقت. ١٠. سمعها: وللأصيلي: «سمعهما». ١١. كعب بن مالك إلخ: كذا لابن عساكر وأبوي ذر والوقت والأصيلي، وفي نسخة: «يا كعب بن مالك». ١٢. فقال: كذا للأصيلي، وفي نسخة: «قال».

ترجمة: قوله: باب رفع الصوت في المسجد: قال السندي: يحتمل أنه بذكره الحديثين، أشار إلى تفصيل بأنه إن كان بلا ضرورة فلا يجوز، وإن كان بضرورة يجوز. أو إلى أنه ممنوع بضرورة أو بلا ضرورة، فلذلك بادر ﷺ إلى قطع الاختصاص بينهما الموجب لرفع الصوت في المسجد؛ قطعاً لرفع الصوت فيه، وصارت هذه المبادرة بمنزلة الإنكار على رفع الصوت، والله تعالى أعلم. وفي «تراجم شيخ المشايخ»: أي هو مكروه، ولا ينبغي أن يقع من المتقي. اهـ

سهر: قوله: باب رفع الصوت في المسجد: قال ابن حجر في «الفتح»: إن البخاري أشار بالترجمة إلى الخلاف في ذلك، فقد كرهه مالك مطلقاً، سواء كان في العلم أو غيره، وفرق غيره بين ما يتعلق بفرض ديني أو نفع دنيوي وبين ما لا فائدة فيه، وساق البخاري في الباب حديث عمر الدال على المنع، وحديث كعب الدال على عدمه؛ إشارة منه إلى أن المنع فيما لا منفعة فيه، وعدمه فيما يلحق الضرورة إليه. انتهى

* أسماء الرجال: يزيد بن خصيفة: نسبة لجدّه، واسم أبيه عبد الله. السائب: ابن يزيد بن سعيد بن ثمامة، الكندي، ويعرف بابن أخت النمر. أحمد: هو المصري. ابن وهب: عبد الله. يونس: هو الأيلي. ابن شهاب: محمد بن مسلم، الزهري. عبد الله: الأنصاري السلمي. ابن أبي حذور: كجعفر، عبد الله بن سلامة. (عن إرشاد الساري وتقريب التهذيب)

سند: قوله: باب رفع الصوت في المسجد: يحتمل أنه بذكره الحديثين أشار إلى تفصيل بأنه إن كان بلا ضرورة فلا يجوز، وإن كان بضرورة يجوز. أو إلى أنه ممنوع بضرورة أو بلا ضرورة، فلذلك بادر ﷺ إلى قطع الاختصاص بينهما الموجب لرفع الصوت في المسجد؛ قطعاً لرفع الصوت فيه، وصارت هذه المبادرة بمنزلة الإنكار على رفع الصوت، والله تعالى أعلم.

٨٤- بَابُ الْحَلْقِ وَالْجُلُوسِ فِي الْمَسْجِدِ

ترجمة سهر
يفتحون جمع «الحلقة» على غير القياس. (ك)

٦٨/١

٤٧٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ* بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ*، عَنْ نَافِعٍ*، عَنِ ابْنِ عُمَرَ* رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ: مَا تَرَى فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ؟ قَالَ: «مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيتُ الصُّبْحَ صَلَّى وَاحِدَةً، فَأَوْتَرْتُ لَهُ مَا صَلَّى». وَإِنَّهُ كَانَ يَقُولُ: اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرًا؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِهِ.

سهر
أي ما رأيك وحكمك. (ك)
شفعاً شفعاً تأكيد للأول
سهر
مقول نافع. (ف) ابن عمر

٤٧٣- حَدَّثَنَا أَبُو التَّعْمَانِ* حَدَّثَنَا حَمَّادٌ* بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ*، عَنْ نَافِعٍ*، عَنِ ابْنِ عُمَرَ* رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ فَقَالَ: كَيْفَ صَلَاةُ اللَّيْلِ؟ فَقَالَ: «مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيتُ الصُّبْحَ فَأَوْتَرْتُ بِوَاحِدَةٍ، تُؤْتِرُهُ لَكَ مَا قَدْ صَلَّيْتَ».

وَقَالَ الْوَلِيدُ بْنُ كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ حَدَّثَهُمْ: أَنَّ رَجُلًا نَادَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ.

٤٧٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ* قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ* عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ: أَنَّ أَبَا مَرْثَةَ - مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ

أَبِي ظَالِمٍ - أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي وَقِيدٍ* اللَّيْثِيِّ قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ فَأَقْبَلَ ثَلَاثَةً، فَأَقْبَلَ اثْنَانِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَذَهَبَ وَاحِدٌ. فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَرَأَى فُرْجَةً فِي الْحَلْقَةِ فَجَلَسَ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَجَلَسَ خَلْفَهُمْ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَأَذْبَرَ ذَاهِبًا.

الأصباري
اسمه يزيد. (ق)
من الطريق ودخلوا المسجد
بضم الفاء وفتحها، الخلل بين الشيعين

فَلَمَّا فَرَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ عَنِ النَّفْرِ الثَّلَاثَةِ؟ أَمَّا أَحَدُهُمْ فَأَوَى إِلَى اللَّهِ فَأَوَاهُ اللَّهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَاسْتَحْيَا فَاسْتَحْيَا اللَّهُ مِنْهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَأَعْرَضَ فَأَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ».

سهر
أي جاء

١. عن: وللأصيلي: «حدثنا». ٢. عن: وللأصيلي بعده: «عبد الله». ٣. بالليل: كذا لابن عساكر والأصيلي والكشميهني وأبي ذر. ٤. فقال: ولأبي ذر: «قال». ٥. لك: كذا للأصيلي وأبي الوقت والكشميهني. ٦. أخبرنا: وللأصيلي وابن عساكر: «حدثنا». ٧. رسول الله: وللأصيلي: «النبى». ٨. نفر ثلاثة: كذا للكشميهني، وفي نسخة: «ثلاثة نفر». ٩. في الحلقة: كذا للأصيلي والكشميهني. ١٠. فجلس: وفي نسخة بعده: «فيها». ١١. النفير: كذا للأصيلي.

ترجمة: قوله: باب الحلق والجُلوس في المسجد: كتب الشيخ في «اللامع»: يعني بذلك أن ما ورد من النهي عن التحلق فإنما هو حيث يُحَلُّ بأمر الصلاة ويشغلهم عنها، فأما إن كان الاجتماع لغرض من استماع خطبة أو وعظ فلا ضير فيه كما ثبتته الروايات. وإثبات الروايات إياه مبنًى على أن جلوسهم للوعظ إنما كان حلقاً لا صفوفاً، وذلك لما فيه من التوجه التام والإقبال البالغ إلى الواعظ، فيكون أبلغ في العظة مع أن فيه تقرباً إليه، وفي الاصطفاً يقتضي تقرب بعض دون بعض، وقد وقع التصريح أيضاً في الرواية الثالثة، فكان كالقرينة في جلوسهم لاستماع الخطبة في الروايتين المتقدمتين. اهـ

سهر: قوله: باب الحلق: يفتح المهملة ويجوز كسرهما واللام مفتوحة على كل حال، جمع «حلقة» بإسكان اللام، على غير قياس، وحكي فتحها أيضاً. (فتح الباري)
قوله: فأوترت: ومن هذا أخذت الشافعية أن الوتر واحدة، كذا في «القسطلاني». قوله: وإنه: أي ابن عمر. وقوله: «أمر به» أي بالجلع أو بالوتر، كذا في «الكرمانى». ووجه المطابقة للترجمة أن حالة الخطبة وكون الإمام على المنبر يدل على جلوس الناس في المسجد، وأما المطابقة باعتبار الحلق فسيأتي، ولا يلزم أن يكون جميع الأحاديث مطابقة لكل واحد من أجزاء الترجمة. ويحتمل أن يقال: إن الجالسين عند استماع الخطبة يكونون حلقين، كذا في «الخير الجارى». قال ابن بطال: شبه البخاري جلوس الرجال في المسجد حول النبي ﷺ وهو يخطب بالتحلق والجلوس في المسجد للعلم، كذا في «الفتح». قوله: فأوى: بالقصر «فأواه الله» بالمد، أي جاء إلى موضع ذكر الله تعالى وكسب العلم فقبل ذلك منه وأدخله في ثواب الذاكرين والمتعلمين. (الخير الجارى) قوله: فاستحيا: أي ترك المداخللة استحياءً فاستحيا الله منه بأن رحمه، ولعل المراد منه أن الله سبحانه وتقدس شأنه استحياء من أن يحيط ثوابه من ثواب الذاكرين. (الخير الجارى) قوله: وأما الآخر: بفتح الخاء، وهو الذي ذهب، فأعرض الله عنه ولم يدخله في الطافه، كذا في «الخير الجارى». وفي «الكرمانى»: ومن أعرض الله عنه فقد تعرض لسخطه، وفيه ذم من زهد في العلم.

* أسماء الرجال: مسدد: هو ابن مسرهد، الأسدي. بشر: ابن الفضل بن لاحق، الرقاشي. عبيد الله: ابن عمر، العمري. نافع: مولى ابن عمر. أبو التعمان: محمد بن الفضل، السدوسي. حماد: ابن زيد بن درهم، الأزدي. أيوب: ابن أبي تميمة، السخيتاني. نافع: مولى ابن عمر، المدني. عبد الله بن يوسف: التنيسي. مالك: هو ابن أنس، الإمام المدني. أي واقف: هو الحارث بن عوف.

٨٥- بَابُ الْإِسْتِئْذَانِ فِي الْمَسْجِدِ

٤٧٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبَادٍ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ عبد الله بن زيد بن عاصم. (قس) أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُسْتَلْقِيًا فِي الْمَسْجِدِ، وَاضِعًا إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى. وَعَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: سند كَانَ عُمَرُ وَعُثْمَانُ يَفْعَلَانِ ذَلِكَ.

٨٦- بَابُ الْمَسْجِدِ يَكُونُ فِي الطَّرِيقِ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ بِالنَّاسِ فِيهِ

أي في بيان جوازه. (ح)

وَبِهِ قَالَ الْحُسَيْنُ وَأَيُّوبُ وَمَالِكٌ.

السجستاني. (قس) أي بجوازه البصري. (قس) الإمام، وعليه الجمهور. (خ)

٤٧٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَقِيلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي غُرُوهُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: لَمْ أَغْقِلْ أَبَوَيَّ إِلَّا وَهَمَا يَدِينَانِ الدِّينَ، وَلَمْ يَمُرَّ عَلَيْنَا يَوْمٌ إِلَّا يَأْتِينَا فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.....

أي يدينان بدين الإسلام. (ع)

١. المسجد: ولأبي ذر وابن عساكر والصغاني بعده: «ومد الرجل». ٢. بالناس: ولأبي ذر: «للناس».

٣. أخبرني: وللكشميهني وأبي ذر: «فأخبرني»، ولأبي الوقت والأصيلي: «وأخبرني». ٤. علينا: ولابن عساكر وأبي الوقت والأصيلي: «عليهما».

ترجمة: قوله: باب الاستئذان في المسجد: في «تراجم شيخ المشايخ»: ثبت في الباب جواز الأمرين: ١- الاستلقاء ٢- ووضع الرجل على الرجل، الذي نهي عنه في حديث آخر. فإما أن يقال: إن هذا ناسخ للنهي، أو يقال: إن النهي محمول على ما إذا كان الإزار ضيقاً يُحَاف فيه انكشاف العورة. اهـ وكتب الشيخ في «اللامع»: قصد بذلك أن ما ورد من النهي عن الاستلقاء في المسجد فإنما هو معلول بكشف الستر، فإذا أمن منه فلا ضير فيه. اهـ قلت: والأوجه عندي أن الإمام البخاري أشار بقوله: «ومد الرجل» في الترجمة - كما في نسخة - إلى ما احتاره الشيخ في «البذل» أن وضع الرجل على الرجل وهو مستلق على نوعين: إما أن يكون الرجلان ممدودتين ومسطوتين على الأرض، فيضَع إحداهما على الأخرى، ففي هذه الصورة مأمون عن التكتشف. وإما أن يكون إحدى الرجلين مقبوضة، ويضع الرجل الأخرى على ركة الرجل المقبوضة، فعلى هذا إذا كان لباساً الإزار يتحمل أن تنكشف عورته، فالتنهي محمول على هذه الهيئة. وأما إذا كان عليه سراويل فلا يتحمل كشف العورة فيجوز. اهـ فالحاصل أن الشراح ذهبوا في ذلك إلى أقوال خمسة: الأول: أنه منسوخ. والثاني: أن النهي إذا خشي كشف العورة، والجواز عند الأمن منه، وهو مختار الحافظ. والثالث: أن النهي عند مجتمع الناس، والجواز في الخلوة. الرابع: النهي عند ضيق الإزار، والإباحة عند سعتها، وهو مختار شيخ المشايخ. والخامس: مختار شيخنا في «البذل» كما تقدم، وهو مختار الإمام البخاري عند هذا الفقير. انتهى من هامش «اللامع» مختصراً

قوله: باب المسجد يكون في الطريق من غير ضرر بالناس فيه: كتب الشيخ في «اللامع»: أراد بذلك إثبات أن المسجد حق العامة كالطريق، فلكل منهم أن يجعل بعضه مسجداً إذا لم يضر العامة، إلا أنه يمكن لكل واحد منهم أيضاً أن يمنعه عن ذلك وإن لم يكن له ضرر فيه. والحاصل أن الطريق بعد ما لم يكن ضيقاً فلكل من العامة إحداث شيء فيه ما لم يضر بالعامة، سواء كان ما يحدثه لنفسه خاصة أو للناس عامة. وأيضاً فكما أن لكل منهم حق الإحداث فكذلك لكل منهم منعه عنه؛ لاشتراك الكل فيه. اهـ قال الحافظ: وبناء المسجد في ملك المرء جائز بالإجماع، وفي غير ملكه ممنوع بالإجماع، وفي المباحات حيث لا يضر بأحد جائز خلافاً لبعضهم كربيعة. ونقله عبد الرزاق عن علي وابن عمر، فأراد البخاري الرد عليه. انتهى من هامش «اللامع»

سهر: قوله: واضعاً إحدى رجليه على الأخرى: قال ابن حجر: قال الخطابي: فيه أن النهي الوارد عن ذلك منسوخ أو يحمل النهي حيث يخشى أن تبدو العورة، والجواز حيث يؤمن ذلك، قلت: الثاني أولى من ادعاء النسخ؛ لأنه لا يثبت بالاحتمال، ومن حزم به البيهقي والبخاري وغيرهما من المحدثين، وحزم ابن بطال ومن تبعه بأنه منسوخ. انتهى كلام ابن حجر قوله: وعن ابن شهاب: قال الكرماني يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ تَعْلِيْقًا، وَأَنْ يَكُونَ دَاخِلًا تَحْتَ الْإِسْنَادِ السَّابِقِ أَيْ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ...، وَكَانَ الْبُخَارِيُّ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ حَدِيثَ النَّهْيِ مَنْسُوخٌ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى نَسْخِهِ بِعَمَلِ الْخَلِيفَتَيْنِ بَعْدَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. (الكواكب الدراري) قوله: من غير ضرر: قال العيني: لما كان بناء المسجد على أنواع، نوع منه يجوز بالإجماع وهو أن يبنيه في عين ملكه، ونوع يجوز ذلك بشرط أن لا يضر بأحد وذلك في المباحات، وقد شذ بعضهم - منهم ربيعة - في منع ذلك: أراد البخاري بهذا الباب الرد على هؤلاء، واحتج على ذلك بقصة أبي بكر، وعلم بذلك النبي ﷺ ولم ينكره، فافقه على ذلك.

* أسماء الرجال: عبد الله بن مسلمة: القعني. مالك: الإمام المدني. ابن شهاب: محمد بن مسلم بن شهاب، الزهري. عباد: ابن تميم ابن غزية الأنصاري، يروي عن عمه. عبد الله بن زيد، وهو أخو أبيه لأمه. سعيد: ابن المسيب بن حزن، المخزومي. يحيى: هو ابن عبد الله بن بكر، المخزومي. الليث: هو ابن سعد، الإمام المصري. عَقِيل: بالتصغير، ابن خالد، الأيلي. ابن شهاب: هو الزهري. عروة: ابن الزبير بن العوام، القرشي.

سند: قوله: كان عمر وعثمان يفعلان ذلك: ثبت به على أنه لا يحمل فعله ﷺ على الخصوص، وعلى هذا فما ورد من النهي عن هذا الفعل يحمل على ما إذا خاف بدو العورة بذلك؛ جمعاً بين الأدلة.

طَرَفِي النَّهَارِ بُكْرَةً وَعَشِيَّةً. ثُمَّ بَدَأَ لِأَبِي بَكْرٍ قَابَتْنِي مَسْجِدًا بِفَنَاءِ دَارِهِ، فَكَانَ يُصَلِّي فِيهِ وَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ، فَيَقِفُ عَلَيْهِ نِسَاءُ الْمُشْرِكِينَ وَأَبْنَاؤُهُمْ يَعْجَبُونَ مِنْهُ وَيَنْظُرُونَ إِلَيْهِ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَجُلًا بَكَّاءً وَلَا يَمْلِكُ عَيْنُهُ إِذَا قَرَأَ الْقُرْآنَ، فَأَفْرَعَ

بكسر الفاء ممدودا وهو ما امتد من جوانبها. (ع)

أخاف

أي لا يطيق إسساكهما عن البكاء

ذَلِكَ أَشْرَافُ فُرَيْشٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ.

أي الوقوف، وكان يخوفهم من ميل الأبناء والنساء إلى دين الإسلام. (ع)

٨٧- بَابُ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ السُّوقِ

٦٩/١

وَصَلَّى ابْنُ عَوْنٍ* فِي مَسْجِدٍ فِي دَارٍ يُغْلَقُ عَلَيْهِمُ الْبَابُ.

٤٧٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ* عَنِ الْأَعْمَشِ* عَنْ أَبِي صَالِحٍ* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:

«صَلَاةُ الْجُمُعِ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَصَلَاةٌ فِي سُوقِهِ خَمْسًا وَعِشْرِينَ دَرَجَةً؛ فَإِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا تَوَضَّأَ.....

روجه تخصيص العدد لا يطلع عليه إلا بنور النبوة. (ح)

أي الجماعة. (ف)

١. مسجد: كذا لأبي ذر، ولابن عساكر والأصيلي: «مساجد». ٢. صلاة: وفي نسخة: «وصلاته». ٣. فإن: كذا للأكثر، وللکشميهني: «بأن».

ترجمة: قوله: باب الصلاة في مسجد السوق: كتب الشيخ في «اللامع»: أي المواضع المهيأة للصلاة التي ليس لها حكم المساجد، وهي ما جعله الواقف لله تعالى خاصة وثبت له حكم المسجد بشرائطه المعروفة في الفقه. والقرينة على أن المراد بالمسجد هذا لا الاصطلاحى قوله: «على صلاته في سوقه»؛ إذ لو كان المراد فيه هو المسجد الاصطلاحى لما انتقص أجره من صلاة المسجد. اهـ وإليه يظهر ميل شيخ المشايخ في «التراجم». وفي هامش «اللامع»: اختلف الشراح في غرض المصنف بالترجمة، وحاصل ما أفادوا في ذلك عدة أقوال: الأول: مختار الشيخ في «اللامع» من أن المراد بـ«المسجد» في الترجمة غير الاصطلاحى، وهو الذي اختاره الكرمانى. والثاني: الرد على الحنفية، حيث قالوا بامتناع المساجد في الدار المحجوبة عن الناس، وتعقب عليه الحافظ بأن الذي في كتب الحنفية الكراهة لا التحريم. والثالث: مختار ابن بطلان أن المراد بـ«المسجد» في الترجمة المسجد الاصطلاحى، وروى: «أن الأسواق شر البقاع»، فخشي البخاري أن يتوهم أنه لا تجوز الصلاة في الأسواق، فاستدل بحديث الباب أنه إذا جازت الصلاة في الأسواق فرادى كان أولى أن يتخذ فيه مسجد للجماعة. الرابع: مختار الحافظ من أن حديث «الأسواق شر البقاع» الذي أخرجه البزار في «مسنده» لا يصح إسناده، ولو صح لم يمنع وضع المسجد في السوق؛ لأن بقعة المسجد تكون بقعة خير. انتهى ملخصاً

قوله: وصلى ابن عون في مسجد في دار يغلق عليهم الباب: قال القسطلاني: لا ذكر فيه للسوق، والله أعلم بوجه المناسبة، وكذا أنكرها العيني. وقال الحافظ: إشارة إلى أن لا يتوهم أحد أن احتجار السوق يمنع المسجد فيه، فأثبت الجواز محتجراً. وعلى ما في «اللامع» من غرض الترجمة فالتطابق ظاهر. وفي تراجم شيخ المشايخ: أن المناسبة باعتبار أنه يدل على أن ابن عون صلى في مسجد وراء المسجد. وما أورد عليه «أنه صلى ابن عون في مبيته» ليس بشيء؛ لأن صلاته كان من حيث كونه مسجداً؛ ولهذا القدر من المناسبة أورد المؤلف تعليقات الأبواب، بل بأدق من ذلك. اهـ

سهر: قوله: بفناء داره: وهو موضع الترجمة، ويفهم منه أن المراد بفناء داره الطريق. (الخيز الجارى) قوله: في مسجد السوق: ويروى: «في مساجد السوق». وقال الكرمانى: المراد بالمساجد مواضع إيقاع الصلاة، لا الأبنية الموضوعة للصلاة من المساجد، فكأنه قال: باب الصلاة في مواضع الأسواق. (عمدة القاري وفتح الباري) قوله: في مسجد في دار إلخ: المراد به موضع الصلاة لا المسجد المصطلح، مثل ما مر في مسجد السوق من قول الكرمانى: أن المراد به موضع الصلاة. قال العيني: ليس في الترجمة ما يطابق هذا الأثر. انتهى أقول: لعل غرض البخاري من الترجمة بيان جواز الصلاة في غير مسجد الجماعة أي موضع كان، سوقاً أو نحوه، كما ورد عنه ﷺ: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً»، فاستدل بالأثر بأن عبد الله بن عون صلى في دار يغلق...، يعني ما كان مسجد الجماعة، فجواز الصلاة في مسجد الدار يدل على جوازها في مسجد السوق؛ لأن حكمهما واحد في عدم كونهما مسجد الجماعة، كما جمعهما حديث الباب في هذا الحكم، فظهرت مطابقة الأثر والحديث ظهوراً لا خفاء فيه، والله تعالى أعلم.

* أسماء الرجال: ابن عون: هو عبد الله. مسدد: ابن مسرهد. أبو معاوية: محمد بن خازم، الضرير. الأعمش: سليمان بن مهران. أبي صالح: ذكوان.

سند: قوله: صلاة الجميع: أي صلاة القوم الذين يصلون مجتمعين خلف إمام، وليس المراد صلاة كلهم، بل صلاة كل واحد منهم، ولذلك قيل: «تزيد على صلاته» بالإفراد لا الجمع. والمراد الفرض، وإلا فقد ورد أن النقل في البيت أفضل. وقوله: «وصلاته في سوقه» يدل على جواز الصلاة في السوق، وإلا لما كان لها فضل، فلا يصح تفضيل صلاة الجمع عليه، فإذا جازت الصلاة في السوق فجوازها في مسجد السوق بالأولى. وقد يقال: صلاة الجميع هي الصلاة في المسجد مع الإمام، أعم من أن تكون في مسجد السوق أو في غيره من المساجد، فشمل بعمومه الصلاة في مسجد السوق، فمحل الاستدلال - هو أن مدحه لصلاة الجميع على الإطلاق - دليل على جواز الصلاة في مسجد السوق أيضاً، فتأمل.

وقوله: «فإن أحدكم...»: تعليل للزيادة لا بمعنى أن زيادتها بالنظر إلى متعلقها، أي أنها بضم ثواب تلك المتعلقات تصير زائدة أجراً؛ إذ لا فضيلة حينئذ لنفس الصلاة، وهو خلاف الظاهر، وأيضاً يلزم أن لا تكون صلاة الجميع منضبطاً أمرها في الدرجات، بل تكون متفاوتة في الدرجات قلة وكثرة حسب قلة المتعلقات وكثرتها، بل معنى أنها إذا كانت عادة لا تخلو عن هذه المتعلقات التي هي خيرات وأعمال موجبات للثواب والجزاء عند الله: كانت أحب وأحسن عند الله تعالى، فجعل الله تعالى جزاءها زائداً على جزء ما تكون خالية عادة عن هذه المتعلقات، والله تعالى أعلم.

فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ وَأَتَى الْمَسْجِدَ، لَا يُرِيدُ إِلَّا الصَّلَاةَ: لَمْ يَخْطُ خَطْوَةً إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً أَوْ حَطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةً، حَتَّى يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ. وَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ كَانَ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَتْ تَحْسِبُهُ، وَتُصَلِّي الْمَلَائِكَةُ عَلَيْهِ مَا دَامَ فِي مَجْلِسِهِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ، مَا لَمْ يُؤْذِ يُحْدِثْ فِيهِ».

إلى بدل
ترجمة
أي تدعو له

٨٨- بَابُ تَشْبِيكِ الْأَصَابِعِ فِي الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ

٦٩/١

٤٧٨، ٤٧٩- حَدَّثَنَا حَامِدٌ * بْنُ عُمَرَ عَنْ بِشْرِ* حَدَّثَنَا عَاصِمٌ* حَدَّثَنَا وَاقِدٌ* عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَوْ ابْنِ عُمَرَ *سهر قَالَ: شَبَّكَ النَّبِيُّ ﷺ أَصَابِعَهُ.

يوجد في بعض النسخ هذا الحديث بضم العين. (قس)
أي ليمثل اختلاطهم. (ع)

٤٨٠- وَقَالَ عَاصِمٌ بْنُ عَلِيٍّ* حَدَّثَنَا عَاصِمٌ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَمِعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ أَبِي، فَقَوَّمَهُ لِي وَاقِدٌ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي وَهُوَ يَقُولُ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ *سهر قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، كَيْفَ بِكَ إِذَا بَقِيتَ فِي حُتَالَةٍ مِنَ النَّاسِ؟» يَهْدَا.

تعلق من البخاري
وثقه أحمد
أي بما سبق من الكلام. (ح)

٤٨١- حَدَّثَنَا خَلَادٌ * بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ* عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي مُوسَى *سهر عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا» وَشَبَّكَ أَصَابِعَهُ.

اسمه «بريد». (ع) وهكذا وقع للكشيميني في بعض النسخ. (قس)
أي كالحائط. (قس)
٤٨٢- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ* قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ شَمِيلٍ* قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ* عَنِ ابْنِ سِيرِينَ* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ *سهر

١. أو حط: كذا للأصلي والكشيميني، وللأصلي أيضًا: «وحط». ٢. بها: كذا لكريمة. ٣. وإذا: وفي نسخة: «فلذا». ٤. صلاة: وفي نسخة: «الصلاة». ٥. ما كانت: وفي نسخة: «ما كان». ٦. الملائكة عليه: كذا لابن عساكر، وفي نسخة: «يعني عليه الملائكة». ٧. يحدث: وللکشميني: «يحدث فيه» [متعلق بـ «يؤذ»]. ٨. شبك النبي ﷺ أصابعه: ولابن عساكر: «شبك أصابعه». ٩. أصابعه: كذا للأصلي. ١٠. من أبي: وفي نسخة بعده: «فلم أحفظه». ١١. عن أبي بردة: كذا للأكثر، وللکشميني: «عن بريد» [هذا اسم أبي بردة الأول. (عمدة القاري)] ١٢. قال إن المؤمن: ولابن عساكر: «قال المؤمن». ١٣. يشد: وللمستمل: «شد». ١٤. ابن شميل: ولابن عساكر: «النضر بن شميل».

ترجمة: قوله: باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره: كتب الشيخ في «اللامع»: يعني بذلك أن النهي عنه ليس بتحريم، بل أدب ومعلل بما فيه من الإعراض والاشتغال عن التوجه إلى الصلاة التي خرج من بيته لأجلها، مع أنه في صلاة منذ خرج منه، فلا يشبك، وأما في غير هذا فلا ضير. اهـ قال الكرمان: لعل مراد البخاري جواز التشبيك مطلقاً؛ لأنه إذا جاز فعله في المسجد ففي غيره أولى. اهـ وبه جزم الحافظ، وإليه ميل شيخ المشايخ في «التراجم». وقال: قال ابن بطال: وجه إدخال هذه الترجمة معارضة ما ورد في النهي عن التشبيك في المسجد، وقد ورد فيه مراسيل مسندة من طرق غير ثابتة. وقال ابن المنير: التحقيق أنه ليس بين هذه الأحاديث تعارض؛ إذ المنهي عنه فعله على وجه العبث، =

سهر: قوله: حدثنا حامد بن عمر إلخ: قال العيني: لم يوجد هذا الحديث في غالب النسخ، وإنما حكى أبو مسعود الدمشقي في «كتاب الأطراف» أنه رآه في كتاب أبي ربيع عن الفربري وحماد بن شاعر عن البخاري، وقال العيني: ولفظه في «جمع الحميدي» في مسند ابن عمر: «شبك النبي ﷺ أصابعه» وقال: كيف أنت - يا عبد الله - إذا بقيت في حثالة من الناس قد مرجحت عهدهم وأماناتهم واختلفوا، فصاروا هكذا؟ وشبك بين أصابعه. قال: فكيف أفعل يا رسول الله؟ قال: «تأخذ ما تعرف وتذع ما تنكر وتقبل على خاصتك وتذعهم وعوامهم». قوله: أبيه: [محمد بن زيد بن عبد الله، وثقه غير واحد. (عمدة القاري)] قوله: حثالة: [وهو الرديء من كل شيء. (عمدة القاري والخير الجاري)]

* أسماء الرجال: حامد: هو البكراري، مات ٢٣٣ هـ. بشر: ابن المفضل، الرقاشي، كان يصوم يوماً ويفطر يوماً، ويصلي كل يوم أربع مائة ركعة. عاصم: ابن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، العمري المدني. واقد: ابن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب. ابن عمرو: هو ابن العاص. وقال عاصم بن علي: هو ابن عاصم بن صهيب، الواسطي، شيخ المؤلف، وصله إبراهيم الحربي. خلاد: هو السلمي الكوفي نزيل مكة. سفیان: الثوري. أبي موسى: عبد الله بن قيس، الأشعري. إسحاق: هو ابن منصور. ابن شميل: النضر. ابن عون: عبد الله. ابن سيرين: محمد.

قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِحْدَى صَلَاتِي الْعِشِيِّ - قَالَ ابْنُ سِيرِينَ: قَدْ سَمَّاهَا أَبُو هُرَيْرَةَ وَلَكِنْ نَسِيتُ أَنَا - قَالَ: فَصَلَّى بِنَا رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، فَقَامَ إِلَى خَشْبَةِ مَعْرُوضَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَاتَّكَأَ عَلَيْهَا كَأَنَّهُ غَضْبَانٌ، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، وَوَضَعَ خَدَّهُ الْأَيْمَنَ عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى، وَخَرَجَتِ السَّرْعَانُ مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ، فَقَالُوا: قُصِّرَتِ الصَّلَاةُ.

أي الظاهر إما العصر. (ن)

أي موزونة في العرض أو مطروحة في ناحية المسجد

٣

وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَهَابَاهُ أَنْ يُكَلِّمَاهُ، وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ فِي يَدَيْهِ طُولٌ يُقَالُ لَهُ: ذُو الْيَدَيْنِ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أُنْسِيتَ أَمْ قُصِّرَتِ الصَّلَاةُ؟ قَالَ: «لَمْ أُنْسَ، وَلَمْ تُقْصَرْ». فَقَالَ: «أَكَمَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ؟» فَقَالُوا: نَعَمْ. فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى مَا تَرَكَ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ. فَرُبَّمَا سَأَلُوهُ: ثُمَّ سَلَّمَ؟

أي الصحابة

المتسارعون أي أو اللهم

٤

فَيَقُولُ: نُبِئْتُ أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ قَالَ: «ثُمَّ سَلَّمَ».

٥

وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَهَابَاهُ أَنْ يُكَلِّمَاهُ، وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ فِي يَدَيْهِ طُولٌ يُقَالُ لَهُ: ذُو الْيَدَيْنِ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أُنْسِيتَ أَمْ قُصِّرَتِ الصَّلَاةُ؟ قَالَ: «لَمْ أُنْسَ، وَلَمْ تُقْصَرْ». فَقَالَ: «أَكَمَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ؟» فَقَالُوا: نَعَمْ. فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى مَا تَرَكَ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ. فَرُبَّمَا سَأَلُوهُ: ثُمَّ سَلَّمَ؟

أي الخرباق. (ن)

أي في ظني. (ن)

أي الأمر كما هو يقول

وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَهَابَاهُ أَنْ يُكَلِّمَاهُ، وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ فِي يَدَيْهِ طُولٌ يُقَالُ لَهُ: ذُو الْيَدَيْنِ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أُنْسِيتَ أَمْ قُصِّرَتِ الصَّلَاةُ؟ قَالَ: «لَمْ أُنْسَ، وَلَمْ تُقْصَرْ». فَقَالَ: «أَكَمَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ؟» فَقَالُوا: نَعَمْ. فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى مَا تَرَكَ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ. فَرُبَّمَا سَأَلُوهُ: ثُمَّ سَلَّمَ؟

أي ابن سيرين

٦

فَيَقُولُ: نُبِئْتُ أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ قَالَ: «ثُمَّ سَلَّمَ».

٨٩- بَابُ الْمَسَاجِدِ الَّتِي عَلَى طُرُقِ الْمَدِينَةِ وَالْمَوَاضِعِ الَّتِي صَلَّى فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ

٦٩/١

أي في بيها

٤٨٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ * الْمُقَدِّي * قَالَ: حَدَّثَنَا فَضِيلُ * بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى * بْنُ عُقْبَةَ قَالَ: رَأَيْتُ سَالِمَ

ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ * يَتَحَرَّى أَمَاكِنَ مِنَ الطَّرِيقِ فَيُصَلِّي فِيهَا، وَيُحَدِّثُ أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يُصَلِّي فِيهَا، وَأَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي فِي تِلْكَ الْأُمْكِنَةِ. قَالَ: وَحَدَّثَنِي نَافِعٌ * عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي فِي تِلْكَ الْأُمْكِنَةِ.

يقصد ويختار

أي عبد الله بن عمر

هذا مرسل من سالم إذ ما اتصل بسنده. (ك ع)

موسى بن عقبة

١. العشي: كذا للأكثر، وللمستمل والحموي: «العشاء» [وهو وهم وقد صح أنها الظهر أو العصر. (فتح الباري)]. ٢. اليسرى: ولابن عساكر والأصيلي وأبي الوقت قبله: «يده». ٣. خده الأيمن: كذا للكشيمهني، وللأكثر: «يده اليمنى». ٤. فهاباه: وفي نسخة: «فهابا». ٥. قال: وفي نسخة: «فقال». ٦. فيقول: وللأصيلي: «يقول». ٧. نبئت: وفي نسخة: «فنبئت». ٨. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا». ٩. النبي: وفي نسخة: «رسول الله».

ترجمة = والذي في الحديث إنما هو لمقصود التمثيل. وجمع الإسماعيلي بأن النهي مقيد بما إذا كان في الصلاة أو قاصداً لها، وأحاديث الباب الدالة على الجواز خالية عن ذلك.

قوله: باب المساجد التي على طرق المدينة: كتب الشيخ في «اللامع»: قصد بذلك أن يبين مواضع نزول النبي ﷺ في ذهابه إلى مكة وإيابه عنها؛ ليتبرك بالصلاة والدعاء فيها. ومناسيته بأبواب المساجد ظاهرة. انتهى والشرح سكتوا عن غرض الترجمة. والأوجه عندي أنه أثبت جواز الاستراخ بمشاهد الأنبياء والصالحين؛ استدلالاً بفعل ابن عمر وتحريه، ودفعاً لما يئوهم من قول عمر عليه السلام: «أما حكي العيني: أنه عليه السلام كان في سفر، فصلى الغداة ثم أتى على مكان، فجعل الناس يأتونه، ويقولون: صلى فيه النبي ﷺ، فقال عمر: إنما هلك أهل الكتاب؛ لأهم تبعوا آثار أنبيائهم واتخذوها كنائس وبيعاً، فمن عرضت له الصلاة فليصل، وإلا فليمض». انتهى

وجه الجمع بين قول عمر وفعل ابنه بأن عمر عليه السلام خشي أن يلتزموه ويجعلوه واجباً، وكلاً الأمرين مأمون من ابنه. ودليل جواز الاستراخ حديث عتيان عليه السلام وسؤاله النبي ﷺ أن يصلي في بيته ليتخذ مصلًى، وإجابة النبي ﷺ لذلك، فهو حجة للتبرك بآثار الصالحين، وغير ذلك من الآثار والروايات بسطت في هامش «اللامع».

سهر: قوله: فربما سألوه: أي ربما سألوهم ابن سيرين: أن رسول الله ﷺ بعد هذا السجود سلم مرة أخرى أو اكتفى بالسلام الأول؟ (عمدة القاري)

قوله: فيقول نبئت: بضم النون أي أخبرت أن عمران ...، هذا يدل على أنه لم يسمع من عمران، وقد بين أبو داود في رواية عن ابن سيرين الواسطة بينه وبين عمران. وفيه حجة للتحفية أن سجدة السهو بعد السلام، واستدل به قوم على أن الكلام في الصلاة من المأمومين على وجه إصلاح الصلاة لا يفسدها، وإن كان من الإمام والمأمومين فيها على السهو لا يقطع الصلاة، وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحاق. وقال أبو حنيفة والثوري في الأصح: تبطل صلاته ناسياً كان أو جاهلاً، وأجابوا عن الحديث: أنه منسوخ، وذلك أن عمر بن الخطاب عمل بعد النبي ﷺ بخلاف ما كان عليه عمله يوم ذي الين، والحال أنه ممن حضر يوم ذي الين، فلولا ثبت الانتساخ عنده لما فعل. وأيضاً فإن عمر فعل بحضرة الصحابة ولم ينكره أحد، فصار إجماعاً. (العيني مختصراً)

* أسماء الرجال: محمد بن أبي بكر: البصري، مات ٢٣٤ هـ. المقدي: بضم الميم وتشديد الدال المهمل، بلفظ المفعول. فضيل: هو النعميري. موسى: ابن عقبة بن أبي عياش بتحتانية ومعجمة، الأسدي، مولى آل الزبير، ثقة فقيه إمام في المغازي. سالم بن عبد الله: ابن عمر بن الخطاب. نافع: مولى ابن عمر، أبو عبد الله، المدني.

وَسَأَلْتُ سَالِمًا فَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا وَافَقَ نَافِعًا فِي الْأَمْكِنَةِ كُلِّهَا، إِلَّا أَنَّهَا اخْتَلَفَا فِي مَسْجِدِ بَشْرِفِ الرُّوحَاءِ.
مقول موسى أيضاً. (خ)

٤٨٤- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ الْحِزَامِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ * عَنْ نَافِعٍ * أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنه أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْزِلُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ حِينَ يَغْتَمِرُ وَفِي حَجَّتِهِ حِينَ حَجَّ تَحْتَ سُمْرَةٍ فِي مَوْضِعِ الْمَسْجِدِ الَّذِي بِذِي الْحُلَيْفَةِ.
حجة الوداع. (ق) شجر الطلع ذات الشوك. (ق) السيل. (ق)

وَكَانَ إِذَا رَجَعَ مِنْ غَزْوَةٍ وَكَانَ فِي تِلْكَ الطَّرِيقِ أَوْ حَجَّ أَوْ عُمَرُ هَبَطَ بَطْنٍ وَادٍ، فَإِذَا ظَهَرَ مِنْ بَطْنٍ وَادٍ أَنَاخَ بِالْبَطْحَاءِ أي طريق ذي الحليفة الَّتِي عَلَى شَفِيرِ الْوَادِي الشَّرْقِيَّةِ، فَعَرَسَ ثُمَّ حَتَّى يُصْبِحَ، لَيْسَ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الَّذِي بِحِجَارَةِ وَلَا عَلَى الْأَكْمَةِ الَّتِي عَلَيْهَا الْمَسْجِدُ. هو الحرف أي الطرف. (خ) صفة البطحاء كَانَتْ تَمَّ حَلِيجٌ يُصَلِّي عَبْدُ اللَّهِ عِنْدَهُ، فِي بَطْنِهِ كُتُبٌ، كَانَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَمَّ يُصَلِّي، فَدَحَا فِيهِ السَّيْلُ بِالْبَطْحَاءِ حَتَّى دُفِنَ ذَلِكَ الْمَكَانُ الَّذِي كَانَتْ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي فِيهِ.
أي علا وصعد أي في ذلك المكان أي دنع. (ق) السيل. (ق)

٤٨٥- وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنه حَدَّثَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى حَيْثُ الْمَسْجِدِ الصَّغِيرِ الَّذِي دُونَ الْمَسْجِدِ الَّذِي بِشْرِفِ الرُّوحَاءِ،
بإسناد المذكور. (ف) بمروء بإضافة «حيث» إليه. (خ) أي قريبا. (خ)

١. ابن عمر: كذا لأبوي ذر والوقت، وللأصيلي: «يعني ابن عمر». ٢. الذي: وفي نسخة بعده: «كان». ٣. من غزوة وكان: كذا للأصيلي والحموي والمستملي، ولابن عساکر: «من غزو وكان»، وفي نسخة: «من غزو كان»، وللأصيلي أيضاً وأبي الوقت: «من غزوة كان» [بدون الواو، صفة «غزوة»]. وتذكير الضمير باعتبار السفر، ويجوز أن يرجع إلى النبي ﷺ. (عمدة القاري) ٤. حج: وفي نسخة: «في حج». ٥. هبط بطن واد: وفي نسخة: «هبط من بطن واد»، [ولابن عساکر: «ظهر واد» بدل قوله: «بطن واد»]. ٦. ثم: وفي نسخة: «ثمة». ٧. ثم: وفي نسخة: «ثمة». ٨. ثم: وفي نسخة: «ثمة». ٩. فدحا: وفي نسخة: «قد جاء». ١٠. فدحا فيه السيل: وفي نسخة: «فدحا السيل فيه». ١١. صلى حيث المسجد: وفي نسخة: «صلى جنب المسجد».

سهر: قوله: بشرف الروحاء: [روي: «صلى فيه سبعون نبياً ﷺ»، وقد مر به موسى عليه السلام حاجاً أو معتمراً في سبعين ألفاً من بني إسرائيل]. (عمدة القاري) [بفتح المعجمة والراء وبالفاء، المكان العالي. «الروحاء» بفتح الراء وسكون الواو وباهمال الحاء ممدودة، موضع بينها وبين مدينة النبي ﷺ ستة وثلاثون ميلاً، ذكره مسلم في «صحيحه» في «باب الأذان». (الكواكب الدراري) قوله: بذى الحليفة: [بضم الحاء، المقات المشهور لأهل مدينة، على أربعة أميال منها. (عمدة القاري)] قوله: سمر: بضم الميم، وهو شجر الطلح، وهو العظام من الأشجار التي لها شوك، وتعرف بأمر غيلان. (عمدة القاري) قوله: بطن واد: [أي وادي العقيق، ولابن عساکر: «ظهر واد» بدل «بطن واد»].

قوله: بالبطحاء: هو مسيل ماء فيه دقاق الحصى، وكذلك الأبطح. و«الشفير» بفتح الشين المعجمة، الحرف أي الطرف. و«الشرقية» صفة البطحاء. و«التعريس» نزول القوم في السفر من آخر الليل، يقفون فيه وقفة الاستراحة، ثم يرحلون. و«ثمة» بالفتح أي هناك. و«يصبح» أي يدخل في الصباح، وهو تامة لا يحتاج إلى الخير. و«الأكمة»: بفتح التاء هي التل من القف من حجارة واحدة، وقيل: هو دون الجبال، يجمع على «إكام» كجبل وجبال، وهو على «أكم» ككتاب وكتب، وهو على «أكام» نحو: عنق وأعناق، وهو من الغرائب، كذا في «الكرمان» و«العيني». و«الخليج» بفتح المعجمة وكسر اللام، قال في «المنتهى»: هو شرم من البحر اختلج منه، و«الخليج» النهر العظيم، وربما قيل للنهر الصغير الذي يختلج من النهر الكبير: خليج. وفي «كتاب ابن التين»: «الخليج» واد عميق تنشق من آخر أعظم منه، قاله العيني. وفي «الفتح» و«الجمع» و«التوشيح»: «الخليج» واد فيه عمق. قوله: فعرس: أي نزل آخر الليل للاستراحة. [إرشاد الساري] قوله: يصبح: [أي يدخل في الصباح، وهي تامة استغنت بمرفوعها. (إرشاد الساري)]

قوله: ليس: [اسم «ليس» ضمير يرجع إلى «ثم» أو إلى التعريس. (الخبر الجاري)] قوله: الأكمة: [بفتح الهضرة والكاف، الموضع المرتفع على ما حوله أو تل من حجر واحد. (إرشاد الساري)] قوله: كتب: [جمع «كتيبة» تلال الرمل، ولفظ «كان رسول الله ﷺ تَمَّ يصلي» مرسل من نافع. (الكواكب الدراري)] قوله: فدحا: فعل ماض من «الدحو»، وهو البسط، ويروى: «قد جاء» من «الجهي»، وهو مقول نافع. (الكواكب الدراري) قوله: المسجد: [مرفوع؛ إذ «حيث» لا يضاف إلا إلى الجملة على الأصح، أي حيث هو المسجد. (الكواكب الدراري)] قوله: بشرف الروحاء: قرية جامعة على ليلتين من مدينة، وتقدم أن بينها وبين المدينة ستة وثلاثون ميلاً. [إرشاد الساري]

* أسماء الرجال: إبراهيم: ابن المنذر بن عبد الله، المدني الحزامي. أنس بن عياض: المدني، أبو ضمرة. موسى بن عقبة: الإمام في المغازي. نافع: مولى ابن عمر، تقدم.

سند: قوله: أو حج أو عمرة: عطف على «غزو»، وكلام القسطلاني يشعر بأنه عطف على «تلك الطريق»، ولا يخفى أنه بعيد، بل فاسد، فتأمل.

قوله: صلى حيث المسجد الصغير: «المسجد» بالرفع مبتدأ حذف خبره أي موجود، والجملة مضاف إليه لـ «حيث»، فهي لا تضاف إلا إلى الجملة. واعتبر القسطلاني «المسجد» =

وَقَدْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُعْلِمُ الْمَكَانَ الَّذِي كَانَ صَلَّى فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ، يَقُولُ: ثُمَّ عَنْ يَمِينِكَ حِينَ تَقُومُ فِي الْمَسْجِدِ تُصَلِّي، وَذَلِكَ الْمَسْجِدُ عَلَى حَافَةِ الطَّرِيقِ الْيُمْنَى وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى مَكَّةَ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ الْأَكْبَرِ رَمِيَّةٌ بِحَجَرٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.

أي حين توجهك إلى القبلة

جانب

٤٨٦- وَأَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يُصَلِّي إِلَى الْعِرْقِ الَّذِي عِنْدَ مُنْصَرَفِ الرُّوحَاءِ، وَذَلِكَ الْعِرْقُ انْتَهَى طَرَفُهُ عَلَى حَافَةِ الطَّرِيقِ

بفتح الراء أي عند آخره. (ع)

جبل صغير

دُونَ الْمَسْجِدِ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُنْصَرَفِ وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى مَكَّةَ.

أي قريب أو تحت. (قس)

وَقَدْ ابْتَنَيْتُمْ مَسْجِدًا فَلَمْ يَكُنْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يُصَلِّي فِي ذَلِكَ الْمَسْجِدِ، كَانَ يَتْرُكُهُ عَنْ يَسَارِهِ وَوَرَاءَهُ، وَيُصَلِّي أَمَامَهُ

بالجر عطفًا على «يساره»

بالنصب بتقدير «في» ظرفًا

إِلَى الْعِرْقِ نَفْسِهِ. وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَرُوحُ مِنَ الرُّوحَاءِ فَلَا يُصَلِّي الظُّهْرَ حَتَّى يَأْتِيَ ذَلِكَ الْمَكَانَ فَيُصَلِّي فِيهِ الظُّهْرَ. وَإِذَا أَقْبَلَ مِنْ مَكَّةَ فَإِنْ مَرَّ بِهِ قَبْلَ الصُّبْحِ بِسَاعَةٍ أَوْ مِنْ آخِرِ السَّحَرِ عَرَسَ حَتَّى يُصَلِّي بِهَا الصُّبْحَ.

أي بذلك المكان بتأويل الأرض أو المنزل

٤٨٧- وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدَّثَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْزِلُ تَحْتَ سَرَحَةٍ صَخْمَةٍ دُونَ الرُّوَيْثَةِ عَنْ يَمِينِ الطَّرِيقِ وَجَرَّاهُ الطَّرِيقِ

أي مقابلة

هي الشجرة الضخمة العظيمة. (ع) أي تحتها أو قريب منها. (ع)

قرية. (قس)

١٢- قاصد

فِي مَكَانٍ بَطْجٍ سَهْلٍ، حَتَّى يُفْضِيَ مِنْ أَكْمَةِ دُوَيْنِ بَرِيدِ الرُّوَيْثَةِ بِمِيلَيْنِ، وَقَدْ انْكَسَرَ أَعْلَاهَا فَأَنْتَنَى فِي جَوْفِهَا وَهِيَ قَائِمَةٌ عَلَى

النعطف

مصغر دون ضد الفوق. (ع)

واسع. (ك)

سَاقٍ، وَفِي سَاقِهَا كُتُبٌ كَثِيرَةٌ.

تلال رمل

٤٨٨- وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدَّثَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي طَرَفِ ثَلْعَةٍ مِنْ وَرَاءِ الْعَرَجِ وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى هَضْبَةٍ، عِنْدَ

سهر

١٣- سهر

سهر

ذَلِكَ الْمَسْجِدِ قَبْرَانِ أَوْ ثَلَاثَةٍ، عَلَى الْقُبُورِ رَضْمٌ مِنْ حِجَارَةٍ عَنْ يَمِينِ الطَّرِيقِ.....

حجارة كبار واحدها رضة. (ف تو)

١. يعلم: وفي نسخة: «تعلم». ٢. الذي كان صلى: وفي نسخة: «الذي صلى». ٣. ثم: وفي نسخة: «ثم». ٤. حين: وفي نسخة: «حيث».
٥. انتهى: كذا للشمسبني وأبي ذر، وفي نسخة: «انتهاء». ٦. ثم: وفي نسخة: «ثم». ٧. ابن عمر: كذا للأصيلي. ٨. كان: وللأصيلي: «وكان».
٩. به: كذا للشمسبني. ١٠. النبي: ولابن عساكر وأبي ذر: «رسول الله». ١١. حتى: وللأصيلي والمستملي وابن عساكر وأبي الوقت والحوي والنسفي: «حين».
١٢. دوين: ولابن عساكر: «دون». ١٣. العرج: وفي نسخة بعده: «كبيرة». ١٤. رَضْمٌ: وللأصيلي: «رَضْمٌ».

سهر: قوله: إلى العرق: بكسر العين وسكون الراء، الجبل الصغير أو عرق الظبية الوادي المعروف. (إرشاد الساري) قوله: من آخر السحر: وهو عبارة عما بين الصبح الكاذب والصادق، والفرق بين قوله: «بساعة» وقوله: «آخر السحر» هو أنه أراد بـ«آخر السحر» أقل من ساعة، أو أراد الإهمام؛ ليتناول قدر الساعة وأقل وأكثر منها. (عمدة القاري) قوله: دون الرويثة: أي قريبًا منها، و«الرويثة»: بضم الراء وفتح الواو وبالثلثة بعد التحتية، قرية جامعة، بينها وبين المدينة سبعة عشر فرسخًا، وبينها وبين الروحاء ثلاثة عشر ميلًا. (الخبر الجاري) قوله: وجاء الطريق: بضم الواو وكسرها أي مقابلها، بالجر معطوف على «يمين»، وبالنصب على الظرفية. (الخبر الجاري) قوله: يفضي: من «الإفضاء» بمعنى الدفع أو الوصول أو الخروج، والضمير يعود إلى رسول الله ﷺ أو إلى المكان، وفي بعض النسخ بلفظ الخطاب. وقوله: «بريد الرويثة» المراد منه موضع البريد، والمعنى بينه وبين المكان الذي ينزل فيه البريد بالرويثة ميلان، ويقال: المراد بالبريد سكة الطريق. (عمدة القاري) قوله: ثلعة: بفتح الفوقية وسكون اللام وفتح المهملة، وهي أرض مرتفعة عريضة يتردد فيها السيل، قاله العيني. وقال الكرماني: وهي ما ارتفع من الأرض وما انخفض من الأرض، وهو من الأضداد. وقيل: «التلاع» بحاري أعلى الأرض إلى بطون الأودية، و«العرج» قرية جامعة، إنما سمي العرج لتعرجه. قال السكوني: المسجد النبوي على خمسة أميال من العرج وأنت ذاهب إلى هضبة. (عمدة القاري) قوله: العرج: بفتح المهملة وسكون الراء ثم جيم، قرية جامعة على طريق مكة من المدينة، بينها وبين الرويثة أربعة عشر ميلًا. (عمدة القاري) قوله: هضبة: [بفتح هاء وسكون معجمة، الجبل المنبسط على الأرض. (الكواكب الدراري والخبر الجاري وعمدة القاري)]

سند = خبر مبتدأ محذوف، وقدره: حيث هو المسجد، قلت: ولا يظهر لهذا الذي قدره مرجع؛ إذ لا يرجع إلى «حيث»؛ إذ الجملة المضاف إليها لم يعهد فيها ضمير للمضاف، وأيضًا يظهر عند التأمل فساد المعنى، ولا يظهر مرجع آخر، فافهم.

عِنْدَ سَلَمَاتِ الطَّرِيقِ، بَيْنَ أَوْلَيْكَ السَّلَامَاتِ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَرُوحُ مِنَ الْعَرْجِ بَعْدَ أَنْ تَمِيلَ الشَّمْسُ بِالْهَاجِرَةِ، فَيُصَلِّي الظُّهْرَ فِي ذَلِكَ الْمَسْجِدِ.

٤٨٩- وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنه حَدَّثَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَزَلَ عِنْدَ سَرَاحٍ عَنِ يَسَارِ الطَّرِيقِ فِي مَسِيلٍ دُونَ هَرَشَى،
وهي المكان المنحدر شجرات ضخمة ذَلِكَ الْمَسِيلُ لَاصِقٌ بِكَرَاعِ هَرَشَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّرِيقِ قَرِيبٌ مِنْ غَلَوَةٍ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يُصَلِّي إِلَى سَرَاحٍ هِيَ أَقْرَبُ
بالضم الطرف. (ع) أي طرفها. (ف) تو هي غاية بلوغ السهم. (ت) وف السَرَاحِ إِلَى الطَّرِيقِ وَهِيَ أَطْوَلُهُنَّ.

٤٩٠- وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنه حَدَّثَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْزِلُ فِي الْمَسِيلِ الَّذِي فِي أَدْنَى مَرِّ الظَّهْرَانِ قَبْلَ الْمَدِينَةِ حِينَ
أي جهتها تَهَيَّطُ مِنَ الصَّفَرَاوَاتِ تَنْزِلٌ فِي بَطْنِ ذَلِكَ الْمَسِيلِ عَنِ يَسَارِ الطَّرِيقِ وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى مَكَّةَ، لَيْسَ بَيْنَ مَنْزِلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
بالتحنية وبالخطاب وهو الموافق لـ «أنت» وَبَيْنَ الطَّرِيقِ إِلَّا رَمِيَّةٌ بِحَجَرٍ.

٤٩١- وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنه حَدَّثَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْزِلُ بِذِي طَوًى وَيَبِيتُ حَتَّى يُصْبِحَ، يُصَلِّي الصُّبْحَ حِينَ يَقْدَمُ
 مَكَّةَ، وَمُصَلَّى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ عَلَى أَكْمَةٍ غَلِيظَةٍ لَيْسَ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي بُنِيَ ثَمَّةٌ، وَلَكِنْ أَسْفَلُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى أَكْمَةٍ غَلِيظَةٍ.
بفتحات موضع مرتفع ٤٩٢- وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنه حَدَّثَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَقْبَلَ فُرْصَتِي الْجَبَلِ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَبَلِ الطَّوِيلِ نَحْوَ الْكَعْبَةِ،
 فَجَعَلَ الْمَسْجِدَ الَّذِي بُنِيَ ثُمَّ يَسَارَ الْمَسْجِدِ بِطَرَفِ الْأَكْمَةِ، وَمُصَلَّى النَّبِيِّ ﷺ أَسْفَلُ مِنْهُ عَلَى الْأَكْمَةِ السَّوْدَاءِ، تَدْعُ مِنَ الْأَكْمَةِ
مقول نافع عَشْرَةَ أَذْرُعٍ أَوْ نَحْوَهَا، ثُمَّ تُصَلِّي مُسْتَقْبِلَ الْفُرْصَتَيْنِ مِنَ الْجَبَلِ الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْكَعْبَةِ.

١. السَلَامَات: وفي نسخة: «سَلَامَات». ٢. حين: وفي نسخة: «حتى». ٣. طَوًى: وللأصيلي: «طَوًى»، وللمستملي والحموي: «الطَّوًى»، وللأصيلي أيضًا وأبي ذر والكشميهني: «طَوًى»، ولأبي ذر أيضًا: «الطَّوَاء». ٤. غليظة: وفي نسخة: «عظيمة». ٥. ثمة: وفي نسخة: «ثم». ٦. ابن عمر: كذا للأصيلي.
٧. الذي: ولأبي الوقت وابن عساكر بعده: «كان». ٨. ثم: وفي نسخة: «ثمة». ٩. عشرة: ولأبي ذر: «عشر».

سهر: قوله: السَلَامَات: بفتح اللام وكسرهما، جمع «سلمة الحجر»، قاله في «المجمع». وفي «العيني» و«الفتح»: قيل: هي بالكسر الصخرات، وبالفتح الشجرات.
 قوله: هَرَشَى: بفتح الهاء وسكون الراء والقصر، هو جبل من بلاد هامة، على ملتقى طريق المدينة والشام، قريب من الجحفة في أرض مستوية هضبة. (عمدة القاري والتوشيح)
 وقال الكرمانلي: وكراعها ما يمتد منها دون سفحها [الشفح: عرض الجبل]. قوله: مر الظهران: بفتح الميم وشدة الراء ويفتح الظاء المعجمة وسكون الهاء، وهو الوادي الذي تسميه العامة «بطن مَرَوْ» (يسكون الراء بعدها واو) بينه وبين مكة ستة عشر ميلاً، سمي بذلك لمرارة مائه. (التوشيح) قوله: من الصفراوات: بفتح المهملة وسكون الفاء، جمع «صفراء»، وهي الأودية أو الجبال بعد مر الظهران. (الكواكب الدراري وعمدة القاري) قوله: بذى طوى: بضم الطاء في رواية الأكثرين، وفي رواية الحموي والمستملي: «بذى الطوى» بزيادة الألف واللام، وقيد الأصيلي بالكسر، وحكى عياض وغيره بالفتح أيضاً، وقال النووي: «ذو طوى» بالفتح على الأفصح، ويجوز ضمها وكسرها، ويفتح الواو المخففة. وفيه لغتان: الصرف وعدمه. موضع عند باب مكة بأسفلها. (عمدة القاري) وفي «شرح الموطأ» لعلي القاري: هو واد في طريق التنعيم، وينزل فيه أمير الحاج، فمن نَوَّه جعله اسماً للوادي، ومن منعه جعله اسماً للبقعة مع العلمية، أو مع العلمية وتقدير العدل من «طاوٍ». قوله: فرضتي الجبل: بضم الفاء وسكون الراء وفتح الضاد المعجمة. و«الفرضة»: مدخل الطريق إلى الجبل، وقيل: الشق المرتفع، ويقال أيضاً لمدخل النهر. (عمدة القاري) قال في «فتح الباري»: هذه المساجد لا يعرف اليوم منها غير مسجد ذي الحليفة، والمساجد التي بالروحاء يعرفها أهل تلك الناحية. انتهى وقال الكرمانلي: وإنما كان ابن عمر يصلي في تلك المواضع على وجه التبرك بها، ولم يزل الناس يتركون بمواضع الصالحين، وأما ما روي عن عمر أنه كره ذلك فلأنه خشي أن يلتزم الناس الصلاة في تلك المواضع، وكذا ينبغي للعالم إذا رأى الناس يلتزمون بالنوافل التزاماً شديداً أن لا يرخص فيها في بعض المرات. انتهى قوله: نحو الكعبة: [أي ناحيتها، وهو متعلق بـ «الطويل» أو ظرف «الجبل» أو بدل من «الفرضة». (عمدة القاري والكواكب الدراري)]

١- باب: ستره الإمام ستره من خلفه

بالتنوين. (قس) المراد بها عصا ونحوها

٧١/١

- ٤٩٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ * بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ * عَنِ ابْنِ شِهَابٍ * عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عَبَّاسٍ * قَالَ: أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى جِمَارٍ أَتَانِ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْإِحْتِلَامَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِالثَّالِثِ بِمَنْىَ إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ، فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ، فَتَرَلْتُ وَأَرْسَلْتُ الْأَتَانَ تَرْتَعُ، وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ، فَلَمْ يُنْكَرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ.
- ٤٩٤- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ * قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ * عَنْ ابْنِ عُمَرَ * أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ يَوْمَ الْعِيدِ أَمَرَ بِالْخُرْبَةِ فَتَوَضَّعَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَيُصَلِّي إِلَيْهَا وَالثَّلَاثُ وَرَاءَهُ، وَكَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السَّفَرِ، فَمِنْ ثَمَّ اتَّخَذَهَا الْأَمْرَاءُ.
- ٤٩٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ * قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمْ بِالْبَطْحَاءِ - وَبَيْنَ يَدَيْهِ عَنَزَةٌ - الظُّهْرَ رُكْعَتَيْنِ وَالْعَصْرَ رُكْعَتَيْنِ، تَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ.

١. باب: وفي نسخة قبله: «أبواب ستره المصلي». ٢. ستره من خلفه: وفي نسخة: «ستره لمن خلفه». ٣. حدثنا: كذا للأصلي، وفي نسخة: «أخبرنا». ٤. أن عبد الله: كذا للمستلمي، وللحموي والكشميهني: «عن عبد الله». ٥. أنه قال: كذا للحموي والكشميهني، وللمستلمي: «قال». ٦. وأرسلت: ولأبي ذر: «فأرسلت». ٧. إسحاق: ولابن عساكر بعده: «يعني ابن منصور». ٨. عبيد الله: وفي نسخة بعده: «بن عمر».

ترجمة: قوله: باب ستره الإمام ستره من خلفه: في «تراجم شيخ المشايخ»: لما فرغ من أحكام المسجد شرع في أحكام السترة، وغرض المؤلف من عقد هذا الباب أن ستره الإمام كافٍ للقوم، فمع ستره الإمام لو مر المارء بين يدي القوم لا يأثم بذلك. والإشارة إلى ما قاله الشافعي في معنى قول ابن عباس: «يصلي بالناس بمنى إلى غير جدار»: أي إلى غير ستره، ليس على ما ينبغي، بل معناه إلى غير جدار يكون هو ستره، وإن كانت العنزة ستره له؛ لأنه ثبت من تتبع أحواله ﷺ في صلاته في الصحراء أنه ما صلى إلا والعنزة تكون بين يديه، ولذلك استشكل استدلال ابن عباس بذلك؛ لأن عدم إنكار أحد له يجوز لكون صلاة رسول الله ﷺ إلى ستره، وسترة القوم ستره الإمام، بل الظاهر هو هذا، فافهم. ويمكن توجيه قول الشافعي: «إلى غير ستره» أي إلى غير ستره جدار، دون مطلق السترة، فلا مخالفة بين قوله وقول الآخرين. اهـ

سهر: قوله: حمار: [يقع على الذكر والأنثى، أما الأتان والحماره فالأنثى فقط]. قوله: أتان: [يفتح الهمزة مُنَوَّنًا بيان لـ«حمار». (الخير الجاري)]

قوله: إلى غير جدار: قال ابن حجر: في استدلاله بهذا الحديث على السترة نظر؛ لأنه ليس فيه أنه ﷺ صلى إلى ستره، وقد بَوَّبَ عليه البيهقي «باب من صلى إلى غير ستره». انتهى وقال الكرماني والعيني: مطابقة الحديث للترجمة تستنبط من قوله: «إلى غير جدار»؛ لأن هذا اللفظ مشعر بأن ثمة ستره؛ لأن لفظة «غير» تقع دائماً صفة، وتقديره: إلى شيء غير جدار، وهو أعم من أن يكون عصى أو عنزة أو نحو ذلك. وأيضاً قال العيني: وما قال بعضهم: «فيه نظر» دليله لا يساعد نظره؛ لأنه لم يقف على هذا الكلام، وكذا البيهقي لم يقف على هذه النكتة. انتهى وأما الدلالة على أن ستره الإمام ستره للمأموم فلا أنه لم ينقل وجود ستره لأحد المأمومين، ولو كان لنقل؛ لتوفر الدواعي على الأحكام الشرعية. (الكواكب الدراري وعمدة القاري) قوله: بالبطحاء: [أي بطحاء مكة، وهو موضع خارجها. (التوشيح)]

* أسماء الرجال: عبد الله: هو التنيسي. مالك: الإمام. ابن شهاب: الزهري. إسحاق: ابن منصور. عبد الله بن نمير: الهمداني، أبو هشام الكوفي. عبيد الله: ابن عمر هو ابن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب. ابن عمر: ابن الخطاب، اسمه عبد الله. أبو الوليد: هشام بن عبد الملك، الطيالسي البصري. شعبة: ابن الحجاج. عون بن أبي جحيفة: بضم الجيم وفتح المهملة. أبي: يعني أبا جحيفة، اسمه وهب بن عبد الله، السوائي.

سند: قوله: باب ستره الإمام ستره من خلفه: أي فلا حاجة لهم إلى اتخاذ ستره لهم على حدة، بل يكفيهم ستره الإمام، وتعتبر تلك ستره لهم أيضاً، ولهذا يكون المرور المضرب بين يدي المصلي في حق المأموم هو المرور بين الإمام وسترته، كما في حق الإمام، ويدل عليه ما ذكره ابن عبد البر حيث قال: حديث ابن عباس هذا يخص حديث أبي سعيد الخدري: «إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحداً يمر بين يديه»؛ فإن ذلك مخصوص بالإمام والمنفرد. فأما المأموم فلا يضربه من مر بين يديه؛ لحديث ابن عباس هذا. قال: وهذا كله لا خلاف فيه بين العلماء. انتهى نقله في «الفتح».

وفي «شرح العيني»: قال الأهمري: ستره الإمام ستره المأموم، فلا يضرب المرور بين يديه؛ لأن المأموم تعلقت صلاته بصلاة إمامه. انتهى وعلى هذا فالمنصف أخذ من الحديث الأول أن المرور بين يدي المأموم لا يضرب إذا لم يكن بين الإمام وسترته، وبين ذلك على أن قوله: «إلى غير جدار» معناه إلى شيء هو غير الجدار، وهو التبادر من هذا اللفظ؛ لأن كلمة «غير» تكون صفة. ومن الحديث الثاني والثالث أنه لا حاجة للمأموم إلى ستره، بل يكفيهم ستره الإمام، كما اكتفى الناس بسترته ﷺ.

٧١/١

٩١- بَابُ قَدَرِ كَمَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْمُصَلِّيِّ وَالسُّتْرَةِ

٤٩٦- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ سند قَالَ: كَانَ بَيْنَ مُصَلِّيٍّبالرفع لأنه اسم مكان

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ الْجِدَارِ مَمَرٌ الشَّاةُ.

منصوب لأنه خبر كان. (ع)

الثاني من الثلاثيات

أي جدار القبلة٤٩٧- حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ ن قَالَ: كَانَ جِدَارُ الْمَسْجِدِ عِنْدَ الْمِنْبَرِ مَا كَادَتْهو من تمة اسم «كان»أي الجدار الذي عند المنبرن ٥ سهر

الشَّاةُ تَجُوزُهَا.

أي تمر

٩٢- بَابُ الصَّلَاةِ إِلَى الْحُرِّيَّةِ

ترجمة

٧١/١

٤٩٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ن قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ٧ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَمولى ابن عمر

يُرْكَزُ لَهُ الْحُرْبَةُ فَيُصَلِّي إِلَيْهَا.

١. حدثنا: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «أخبرنا». ٢. ابن سعد: كذا للأصيلي. ٣. رسول الله: وللأصيلي: «النبى». ٤. ابن إبراهيم: كذا للكشميهني وأبي ذر. ٥. تجوزها: وللكشميهني: «أن تجوزها». ٦. أخبرني: وفي نسخة: «أخبرنا». ٧. ابن عمر: كذا لأبي ذر.

ترجمة: قوله: باب قدر كم ينبغي أن يكون بين المصلي والستر: وفي «تراجم شيخ المشايخ»: غرضه من إثبات ذلك أن لا يتجاوز المصلي عن هذا القدر؛ لئلا يفضي إلى تضيق الطريق على الناس، والموضع الذي يكون من القدم إلى موضع الجبهة. وثبت أنه كان بين موضع قيامه ﷺ وبين الجدار ثلاثة أذرع، فإذا كان كذلك، فتقريباً يبقى بين مصلاه - أي موضع سجوده - وبين الجدار ممر الشاة. اهـ وكتب الشيخ في «اللامع»: الظاهر أن «المصلي» على زنة الفاعل، والمراد بالمسافة الواقعة بينهما هي المسافة بين موضع سجوده والجدار. ولا مانع عن حمله على المفعول دراية، ولعل الرواية لا تساعد عليه، والمراد بـ «المصلي» جملة ما يكون من مقام المصلي إلى موضع سجوده، فالقصد على الوجهين جميعاً بيان ما بين الجدار وموضع الجبهة من الأرض. والمراد بقوله: «تمر الشاة» أي يمكن لها المرور على عسرة ودقة، وفي الرواية الآتية: «لا تكاد تمر بسهولة وسعة». أو المراد أنه كان بحيث يمكن فيه مرور الهزيلة والصغيرة، ولا يمكن ممر الكبيرة والسمنية. فالنفي راجع إلى غير ما رجع إليه الإثبات. وإن بني الأمر على أنه تخمين من الكل حسب ظنه أو أنه تقريب فقط فالأمر أسهل من أن يجاب. اهـ قال الحافظ: لفظ «المصلي» بكسر اللام، ويحتمل الفتح. وتعبق عليه العمري بقوله: «هذا احتمال أخذه من كلام الكرماني»، ثم رد عليه. واقتصر القسطلاني على كسر اللام. وهذا كله في الترجمة، وأما في الحديث فبالفتح لا غير. والأوجه عندي أن الإمام البخاري أشار في الترجمة حيث بوب المصلي (بكسر اللام) إلى اختلاف بين العلماء في أن هذا المقدار بين السترة وبين موضع السجود، أو بينها وبين موضع القيام. وبالأول قالت الجمهور، والثاني قال بعض المالكية، ولذا قال: ينبغي أن يكون الشير بينه وبين السترة وهو قائم، فإذا ركع تأخر بثلاثة أذرع. قال: والتأخر وإن كان عمداً، لكنه لمصلحة الجمع بين الحديثين، لكن قال السندي: هذا بعيد، فالوجه أن يحمل «المصلي» على موضع السجود، وما في بعض الروايات من لفظ «موضع القيام» تصرف من الرواة. اهـ

قوله: باب الصلاة إلى الحرية: كتب الشيخ في «اللامع»: لما كان النهي عن السجدة إلى ما يلزم فيه تشبه عبادة الأصنام يقتضي أن لا تجوز الصلاة إلى الحرية والعنزة وغيرها من السلاح؛ لتعظيم بعض الفرق إياها: رد ذلك بأن المؤثر في النهي عنه ما اتفقت عليه طائفة ممن يعتد بها واشتهر أمر عظمتهم، ولا يبالي بفعل من لا يبالي به من الجهلة، وأورد لذلك عدة أبواب؛ دفعاً للفرق بين أفرادها وكبيرها وصغيرها. فعلى هذا لو صلى إلى البقرة لا تكون كراهة مثل كراهة المصلي إلى النار؛ لاشتهار عبادتها فوق اشتها عبادته البقرة، =

سهر: قوله: بين المصلي والستر: فإن قلت: الحديث يدل على القدر الذي بين المصلي (بفتح اللام)، والترجمة بكسر اللام؟ قلت: معناها متلازمان. (الكواكب الدراري) قوله: تجوزها: مرجع الضمير المنصوب المسافة التي تدل عليه سوق الكلام، وهو ما بين الجدار ورسول الله ﷺ، أو ما بين الجدار والمنبر. فإن قلت: من أين يعلم الترجمة منه على التقدير الثاني؟ قلت: علم من حيث ثبت أنه ﷺ كان يقوم بجانب المنبر. قال الشافعي وأحمد: أقل ما يكون بين المصلي وسترة ثلاثة أذرع، ولم يعد مالك فيه حداً. (الكواكب الدراري) * أسماء الرجال: عمرو: هو النيسابوري، مات ٢٨٣. سهل: هو الساعدي. المكي: هو البلخي. يزيد: هو مولى سلمة بن الأكوع، المتوفى سنة بضع وأربعين ومائتين. سلمة: ابن الأكوع، الأسلمي. ومسدد: ابن مسرهد. يحيى: ابن سعيد، القطان. عبيد الله: ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب.

سند: قوله: كان بين مصلي رسول الله ﷺ وبين الجدار ممر الشاة: الذي عليه الشراح - وهو الموافق لبعض الروايات - أن المراد بـ «المصلي» موضع القيام لا موضع السجود، وممر الشاة على ما يظهر لا يزيد على نصف الذراع، بل قدره بعضهم بشير، كما ذكره الأئمة في «شرح مسلم»، وهذا لا يكفي عادة للسجود فيه، كما لا يخفى. وقد علم أنه ﷺ صلى في الكعبة، فجعل بينه وبين الجدار قدر ثلاثة أذرع، وهذا هو الذي يمكن أن يعتمد عليه، ولهذا استحسنة جماعة، لكن لا بد لحديث الباب من محمل، فقال بعض مشايخ المالكية: محمله حالة القيام، فقال: ينبغي أن يكون الشير بينه وبين السترة وهو قائم، فإذا ركع تأخر بثلاثة أذرع، قال: والتأخر وإن كان عمداً، لكنه لمصلحة الجمع بين الحديثين. =

٩٣- بَابُ الصَّلَاةِ إِلَى الْعَتَرَةِ

هي ربيع بين العصا والرمح، فيه زج. (ق)

٤٩٩- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْثُ بْنُ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي* قَالَ: خَرَجَ إِلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ بِالْهَاجِرَةِ، فَأَتَى يَوْضُوءَ فَتَوَضَّأَ، فَصَلَّى بِنَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَبَيْنَ يَدَيْهِ عَتَرَةٌ، وَالْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ يَمْرَانِ مِنْ وَرَائِهَا.

الظاهرة

٥٠٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ بَرِيعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شَاذَانُ* عَنْ شُعْبَةَ* عَنْ عَطَاءٍ* بِنِ أَبِي مَيْمُونَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ

مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَتِهِ تَبِعْتُهُ أَنَا وَغُلَامٌ، وَمَعَنَا عُكَّازَةٌ أَوْ عَصَا أَوْ عَتَرَةٌ، وَمَعَنَا إِدَاوَةٌ، فَإِذَا قَرَعَ مِنْ

بضم العين وشدة الكاف عصا ذات زج. (ك)

حَاجَتِهِ نَأْوَلْتَاهُ الْإِدَاوَةَ.

بالكسر المطهرة. (ق)

٩٤- بَابُ السُّتْرَةِ بِمَكَّةَ وَعَظِيرِهَا

أي في بيان استحبابها. (ع)

٥٠١- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* عَنِ الْحَكَمِ* عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ* قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْهَاجِرَةِ،

فَصَلَّى بِالْبُطْحَاءِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ رُكْعَتَيْنِ، وَنُصِبَ بَيْنَ يَدَيْهِ عَتَرَةٌ، وَتَوَضَّأَ فَجَعَلَ النَّاسُ يَتَمَسَّحُونَ بِوُضُوئِهِ.

تركا

بفتح الحاء، أقصر من الرمح. (خ)

أي بطحاء مكة وبه يحصل المطابقة. (خ ج)

١. قال: وللأصيلي: «يقول» ٢. النبي: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «رسول الله». ٣. يمران: وفي نسخة: «يمرون». ٤. قال: وفي نسخة: «يقول». ٥. قال: وفي نسخة: «يقول» ٦. عترة: كذا للأكثر، وللحموي والمستملي: «غيره».

ترجمة = وتعظيم النار في قلوب أهلها فوق عظمة البقرة. اهـ وفي «هامشه»: هذا أقصى ما يؤجَّه به ترجمة المصنف بحيث يناسب شأنه، وإلا فالشرح قاطبةً سكنوا عن غرضه. ثم بسط في شرح كلام الشيخ وتأيسده، وفيه: ولا يبعد عندي أن الإمام البخاري أشار بذلك إلى مقدار السترة طولاً، وترجم بالحربة والعنزة؛ إشارةً إلى أنه لا تحديد في ذلك قصراً وطولاً، فلو ترجم بأحدهما لأوهم تحديده بذلك المقدار إلى آخر ما بسط. ثم لا يخفى عليك أن هذه الترجمة سيأتي في «كتاب العيد» بلفظ «باب الصلاة إلى الحربة يوم العيد»، ولا يشكل التكرار كما سيأتي هناك؛ فإن الغرض مختلف.

قوله: باب الصلاة إلى العنزة: تقدّم ما يتعلق بهذا الباب من الغرض في الباب السابق، وقال الحافظ: واعترض عليه بأن فيها تكراراً؛ فإن العنزة هي الحربة، لكن قد قيل: إنما يقال لها: عنزة إذا كانت قصيرة، ففي ذلك جهة مغايرة. اهـ قال القسطلاني: «العنزة» بفتح العين المهملة والنون والزاي. وهي أقصر من «الحربة». أو «الحربة» الرمح العريض النصل و«العنزة» مثل نصف الرمح. انتهى وفي هامش «الهندية» عن «الخير الجاري»: مطابقة الحديث الثاني للترجمة باعتبار أن الترجمة شارحة للحديث، وإلا فالصلاة غير مذكورة. اهـ وكتب الشيخ في «اللامع»: قوله: «ومعنا عُكَّازَةٌ أَوْ عَصَا أَوْ عَتَرَةٌ» لم يذكر تمام الحديث، وهو «أنه كان يركبها إذا صلى»، وبه ثبت المطابقة. اهـ قلت: وههنا إشكال آخر، وهو أن الراوي شك في العنزة. والجواب: أن من عادة المصنف الاستدلال بكل المحتمل، وهو السادس عشر من أصول التراجم.

قوله: باب السترة بمكة: كتب الشيخ في «اللامع»: لعل المراد به أن السترة لما كانت غير مأمور بها لمن صلى في المطاف والمسجد الحرام كان لتوهم أن السترة غير مأمورة بها في الحرم مطلقاً، دفع ذلك الوهم بأنها مندوبة في الجلل والحرم ومكة وغيرها، غير أن سقوط تأكيدها في المسجد الحرام مبني على ضرورة الخرج. اهـ وبسط الكلام عليه في «هامشه»، وفيه: قال الحافظ: قال ابن المنير: إنما خص البخاري مكة بالذكر؛ دفعاً لتوهم أن السترة قبله، ولا ينبغي أن يكون لمكة قبله إلا الكعبة، فلا يحتاج فيها إلى سترة. =

سهر: قوله: ومعنا إدَاوة: [مطابقة الحديث للترجمة باعتبار أن الترجمة شارحة للحديث، وإلا فالصلاة غير مذكورة. (الخير الجاري)]

قوله: باب السترة بمكة وغيرها: كما هو معروف عند الشافعية، ولا فرق في منع المرور بين يدي المصلي بين مكة وغيرها. نعم، اغتفر بعضهم للطائفتين دون غيرهم؛ للضرورة. (إرشاد الساري) قوله: بالهجرة: [هي اشتداد الحر عند الظهيرة. (عمدة القاري)] قوله: بوضوئه: [أي بفضل وضوئه أو بالتقاطر حين التوضؤ. (عمدة القاري)]

* أسماء الرجال: آدم: ابن أبي إياس. شعبة: ابن الحجاج، الواسطي. عون: المذكور أيضاً. أبي: السابق في السند السابق. محمد: البصري، نزيل بغداد. شاذان: ابن عامر، البغدادي. شعبة: ابن الحجاج. عطاء: هو البصري التابعي. سليمان بن حرب: الواشحي. شعبة: ابن الحجاج، العتكي. الحكم: هو ابن عتيبة، الكوفي. أبي جحيفة: عبد الله بن وهب، السوائي.

سند = قلت: والتزام هذا الفعل في كل ركعة بعيد. فالوجه أن يحمل «المصلي» على موضع السجود، وتحمل رواية موضع القيام على تصرف بعض الرواة؛ لقصد النقل بالمعنى. أو يحمل «امر الشاة» على موضع يمكن لها فيه التعدي والمشي طولاً لا عرضاً، أي لو كان هنا طريق إلى جهة القبلة، وأرادت الشاة المرور من موضع قيام النبي ﷺ إلى جهة القبلة: لأمكن لها القيام في المسافة التي بينه وبين الجدار مرةً إلى جهة القبلة. ولعل هذا محمل ما قاله ابن الصلاح: قَدَّرُوا مَرَّ الشاة ثلاثة أذرع، والله تعالى أعلم.

٧٢/١

٩٥- بَابُ الصَّلَاةِ إِلَى الْأُسْطُوَانَةِ

أي في بيان استحباب الصلاة إليها. (ع)

وَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: الْمُصَلُّونَ أَحَقُّ بِالسَّوَارِي مِنَ الْمُتَحَدِّثِينَ إِلَيْهَا. وَرَأَى ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه رَجُلًا يُصَلِّي بَيْنَ أُسْطُوَانَتَيْنِ فَأَذَنَاهُ إِلَى سَارِيَةٍ، فَقَالَ: صَلِّ إِلَيْهَا.

الثالث من الثلاثيات

٥٠٢- حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ رضي الله عنه قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ آتِي مَعَ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رضي الله عنه فِصْلِي عِنْدَ الْأُسْطُوَانَةِ الَّتِي عِنْدَ الْمُصْحَفِ. فَقُلْتُ: يَا أَبَا مُسْلِمٍ، أَرَأَيْكَ تَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَ هَذِهِ الْأُسْطُوَانَةِ. قَالَ: فَإِنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَهَا.

٥٠٣- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ رضي الله عنه قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ رضي الله عنه عَنْ عَمْرِو بْنِ غَامِرٍ رضي الله عنه عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: لَقَدْ أَدْرَكْتُ كِبَارَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم يَبْتَذِرُونَ السَّوَارِيَ عِنْدَ الْمَغْرِبِ. وَزَادَ شُعْبَةُ رضي الله عنه: «عَنْ عَمْرِو بْنِ غَامِرٍ رضي الله عنه عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه حَتَّى يَخْرُجَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم».

أي عند أذنه. (ع) وسيأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى

أي يتسارعون. (ع)

٩٦- بَابُ الصَّلَاةِ بَيْنَ السَّوَارِي فِي غَيْرِ جَمَاعَةٍ

٧٢/١

٥٠٤- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ رضي الله عنه قَالَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ رضي الله عنه عَنْ نَافِعٍ رضي الله عنه عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم الْبَيْتَ
أي الكعبة

١. ورأى ابن عمر: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبو ذر والوقت، وفي نسخة: «ورأى عمر». ٢. ابن إبراهيم: كذا للأصيلي. ٣. يا أبا: وفي نسخة: «يا أبا». ٤. النبي: وللأصيلي: «رسول الله». ٥. ابن مالك: كذا للأصيلي. ٦. أدركت: كذا للمستطلي والحموي، وللشمسي: «رأيت». ٧. النبي: وفي نسخة: «محمد». ٨. حتى: وفي نسخة: «حين».

ترجمة = قال الحافظ: والذي أظن أنه أراد أن ينكت على ما ترجم به عبد الرزاق في «مصنّفه»: «باب لا يقطع الصلاة بمكة شيء»، وأخرج فيه حديث كثير بن كثير عن أبيه عن جده قال: «رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في المسجد الحرام ليس بينه وبينهم ستر»؛ أخرجه أصحاب السنن، ورجاله موثقون، إلا أنه معلول، فأراد البخاري التنبيه على ضعف هذا الحديث، وأن لا فرق بين مكة وغيرها. هذا هو المعروف عند الشافعية، وعن بعض الخنابلة جواز ذلك في جميع مكة. اهـ قلت: هو المرجح عندهم، بل جميع الحرم كذلك، كما في «المغني». انتهى مختصراً قوله: باب الصلاة إلى الأسطوانة: كتب الشيخ في «اللامع»: لما كان النهي عن الصلاة بين السواري يوم أن ذلك لعله في نفس الأسطوانة: أوردنا لدفع ذلك بثلاث جواز الصلاة إليها أنه ليس لنفسها دخل في النهي، بل النهي عنه مبني على أن فيه انقطاعاً بين الصفوف أو إضراراً بالمارة، حتى أنه يجوز الصلاة بينها إذا لم يكن شيء من هذين، فأثبت الجواز بالباب الآتي. اهـ قال ابن بطال: لما تقدم أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي إلى الحربة كانت الصلاة إلى الأسطوانة أولى؛ لأنها أشد ستره. وحكى الحافظ عن الرافعي: أنه أشار بذلك إلى أن الأولى للمنفرد أن يصلي إلى السارية. اهـ ولا يبعد عندي أنه أشار بالترجمة إلى استحباب السترة في المساجد والبيوت أيضاً، خلافاً لما يؤولهم من كلام عامة الفقهاء تخصيص ذلك بالصحناء، كما بسط في هامش «اللامع».

قوله: باب الصلاة بين السواري في غير جماعة: تقدّم بعض ما يتعلق بهذا الباب من كلام الشيخ في الباب السابق، ولا يبعد عندي في غرض الترجمة أن أثر ابن عمر المتقدم لما كان يومه عدم جواز الصلاة بين الأسطوانتين، حتى أذناه إلى سارية: دفعه بذلك. وفيه بدع «غير جماعة»؛ إشارة إلى الاختلاف في ذلك.

سهر: قوله: أحق بالسواري: جمع «سارية»، وهي الأسطوانة أي العمود، وجه الأحقية أن المصلين والمتحدثين مشتركان في الحاجة إلى السارية، المتحدثون إلى الاستناد والمصلون لجلعها ستره، لكن المصلين في عبادة، فكانوا أحق من المتحدثين أي المتكلمين. (عمدة القاري) قوله: فأذناه: أي قربه، وادعى ابن التين أن عمر إنما كره ذلك لانقطاع الصفوف، قاله العيني. وفي «الفتح»: أراد عمر بذلك أن تكون صلاته إلى ستره. قوله: آتي: بصيغة التكلم، وي زيد هو كان مولى لسلمة، وكان في مسجده صلى الله عليه وسلم موضع خاص للمصحف الذي كان ثمة من عهد عثمان رضي الله عنه، كذا في «الكرمان» وكذا في «الخير الجاري». قوله: فإني رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يتحرى إلخ: هذا توجيه تحريه، وأما وجه تحري النبي صلى الله عليه وسلم إياها فلم يعلم من ذلك، وأما وجه تخصيص وضع المصحف عندها فلعله هو تحري النبي صلى الله عليه وسلم إياها للصلاة، والله تعالى أعلم، كذا في «الخير الجاري». قوله: في غير جماعة: يعني إذا كان منفرداً لا بأس بالصلاة بين السارين، بخلاف الجماعة؛ لأن ذلك يقطع الصفوف، وتسوية الصفوف في الجماعة مطلوبة، كذا في «العيني» و«الفتح».

* أسماء الرجال: وقال عمر: ابن الخطاب، مما وصله ابن أبي شيبة. المكي بن إبراهيم: البلخي. يزيد بن أبي عبيد: بضم العين، الأسلمي. سلمة بن الأكوع: الأسلمي. قبيصة: ابن عقبة، الكوفي. سفیان: هو ابن سعيد، الثوري. عمرو بن عامر: الكوفي الأنصاري. زاد شعبة: ابن الحجاج، مما هو موصول في «كتاب الأذان». موسى بن إسماعيل: التبوذكي البصري. جويرية: ابن أسماء، الضبعي البصري. نافع: مولى ابن عمر.

وَأَسَامَةُ* بَنُ زَيْدٍ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ وَبِلَالٌ* قَاطَلًا ثُمَّ خَرَجَ. وَكُنْتُ أَوَّلَ النَّاسِ دَخَلَ عَلَى إِثْرِهِ، فَسَأَلْتُ بِلَالًا: أَيْنَ صَلَّى؟ فَقَالَ: ^٢بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ الْمُقَدَّمَيْنِ.
هو موضع الترجمة، سيأتي بيانه

٥٠٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ^١رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْكَعْبَةَ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَبِلَالٌ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ الْحَجَّيَّ فَأَغْلَقَهَا عَلَيْهِ وَمَكَتَ فِيهَا. فَسَأَلْتُ بِلَالًا حِينَ خَرَجَ: مَا صَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ؟ قَالَ: جَعَلَ عُمُودًا عَنْ يَسَارِهِ وَعُمُودًا عَنْ يَمِينِهِ وَثَلَاثَةَ أَعْمِدَةٍ وَرَاءَهُ - وَكَانَ الْبَيْتُ يَوْمَئِذٍ عَلَى سِتَّةِ أَعْمِدَةٍ - ثُمَّ صَلَّى. وَقَالَ لَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ فَقَالَ: «عُمُودَيْنِ عَنْ يَمِينِهِ».
التنسيق. (فسر) الإمام. (فسر) أي أغلق عثمان الكعبة منسوب إلى حجاب الكعبة. (خ) ابن أبي أويس الإمام

٧٢/١

٩٧- بَابُ

بالتنوين بلا ترجمة لأنه كالفصل لما قبله. (خ)

٥٠٦- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ* قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ* قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ* عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْكَعْبَةَ مَشَى قِبَلَ وَجْهِهِ حِينَ يَدْخُلُ، وَجَعَلَ الْبَابَ قِبَلَ ظَهْرِهِ، فَمَشَى حَتَّى يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِدَارِ الَّذِي قِبَلَ وَجْهِهِ قَرِيبًا مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعَ صَلَّى، يَتَوَخَّى الْمَكَانَ الَّذِي أَخْبَرَهُ بِهِ بِلَالٌ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِيهِ. قَالَ: وَلَيْسَ عَلَى أَحَدِنَا بَأْسٌ أَنْ صَلَّى فِي أَيِّ نَوَاحِي الْبَيْتِ شَاءَ.
٨٢/١ أي يتحرى ويقصد أي ابن عمر

١. وكنت: كذا للأصلي وابن عساكر، ولأبي ذر وكريمة: «كنت». ٢. فقال: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «قال». ٣. المقدمين: وللكشميهني: «المتقدمين». ٤. صلى: ولأبي ذر بعده: «قال أبو عبد الله». ٥. وقال لنا إسماعيل: كذا لكريمة، وللأصلي وأبي ذر: «وقال إسماعيل». ٦. فقال: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «وقال». ٧. باب: كذا للأكثر. ٨. حدثنا: ولأبي الوقت: «حدثني». ٩. عبد الله: وللأصلي: «عبد الله بن عمر». ١٠. حين: وفي نسخة: «حين». ١١. قريباً: وفي نسخة: «قريب». ١٢. ثلاثة: ولأبي ذر: «ثلاث». ١٣. أحدنا: كذا لابن عساكر، وفي نسخة: «أحد». ١٤. أن صلى: وللكشميهني: «أن يصلي».

ترجمة: قوله: باب: (بغير ترجمة) في «تراجم شيخ المشايخ»: هذا الباب لا ترجمة له، فهو كفصل الباب الأول من أنه شرع لمقام رسول الله ﷺ؛ لأنه يفهم منه أنه ﷺ صلى بين العمودين، وكان بينه وبين الجدار الذي قِبَلَ وَجْهِهِ قَرِيبًا مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعَ. اهـ قلت: هو الأصل العشرون من أصول التراجع. وقال الحافظ: كذا للأكثر بلا ترجمة، وفصله عما قبله؛ لأنه ليس فيه ذكر السواري، بل بيان المسافة بينه وبين الجدار. اهـ وهو مختار العيني. وقال الكرماني: فصل هذا الحديث؛ لأنه لا يدل صريحاً على الصلاة بين السارين، لكن المراد منه ذلك، لما عُلِمَ من سائر الأحاديث. أو لأن الموضع المذكور من كونه مقابلاً للباب قريباً من الجدار يستلزم كونها بين الأسطوانتين. اهـ ولا يبعد عندي أنه فصل للتنبيه على مسألة جواز الصلاة في كل البيت بقوله: «وليس على أحدنا بأس...»، وأيضاً فيه الاستتراك. ورقم على الباب في «تراجم شيخ الهند قدس سره» رمز: (ث) نقطة واحدة، وهو إشارة إلى أن المصنف ترك الترجمة لقصد التمرين وتشجيعاً للأذهان.

سهر: قوله: على ستة أعمدة: فإن قلت: فيه إشكال؛ لأنه قال: «جعل عموداً عن يساره وعموداً عن يمينه»، وهذان اثنان، ثم قال: «وثلاثة أعمدة وراءه»، فتكون الجملة خمسة. قلت: أحباب الكرماني عنه بأن لفظ «العمود» جنس يمتثل الواحد والاثنين، فهو يجعل بينه مالك في رواية إسماعيل، وهي قوله: «قال لنا إسماعيل: حدثني مالك فقال: عمودين عن يمينه»، فيحذف تكون الأعمدة ستة. أو يقال: الأعمدة الثلاثة المتقدمة لم تكن على سمت واحد، بل عمودان يتسامتان، والثالث على غير سمتهما، ولفظ «المقدمين» في الحديث السابق مشعر به، والله تعالى أعلم. انتهى كذا في «الفتح».

وفي «القسطلاني»: لا تنافي بين قوله في الرواية السابقة: «صلى بين العمودين المقدمين» وبين قوله في هذه: «جعل عموداً عن يساره وعموداً عن يمينه وثلاثة أعمدة وراءه». نعم، استشكل قوله: «وكان البيت يومئذٍ على ستة أعمدة»؛ إذ فيه إشعار بكون ما عن يمينه أو عن يساره اثنين. وأجيب بأن التثنية على ما كان في الزمن النبوي والإفراد بالنظر إلى ما صار إليه بعد، ويؤيده قوله: «وكان البيت يومئذٍ على ستة أعمدة»؛ لأن فيه إشعاراً بأنه تغير عن هيئته الأولى. (إرشاد الساري)

* أسماء الرجال: أسامة: ابن زيد بن حارثة. بلال: المؤذن. إبراهيم بن المنذر: الخزامي المدني. أبو ضمرة: أنس بن عياض، المدني. موسى بن عقبة: صاحب المغازي.

٩٨- بَابُ الصَّلَاةِ إِلَى الرَّاحِلَةِ وَالْبَعِيرِ وَالشَّجَرِ وَالرَّحْلِ

أي في بيان الصلاة الناقصة

٧٢/١

٥٠٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدِّمِيُّ الْبَصْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ* عَنْ نَافِعٍ،

مولي ابن عمر

عَنِ ابْنِ عُمَرَ* عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ يُعْرِضُ رَاحِلَتَهُ فَيُصَلِّي إِلَيْهَا. قُلْتُ: أَفَرَأَيْتَ إِذَا هَبَّتِ الرِّكَابُ؟ قَالَ: كَانَ يَأْخُذُ الرَّحْلَ،

هاجت وتحركت. (ك ف)

«يعرض» من «التعرض» أي يجعلها عرضاً. (ع)

فَيَعْدِلُهُ فَيُصَلِّي إِلَى آخِرَتِهِ، أَوْ قَالَ: مُؤَخَّرِهِ. وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ.

العود في آخر الرحل

أي يقيمه لتقاء وجهه

ترجمة سند

٩٩- بَابُ الصَّلَاةِ إِلَى السَّرِيرِ

٧٢/١

٥٠٨- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ* قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ* عَنْ مَنْصُورٍ* عَنْ إِبْرَاهِيمَ* عَنِ الْأَسْوَدِ* عَنْ عَائِشَةَ* قَالَتْ:

همزة إنكار. (فس)

أَعَدَلْتُمُونَا بِالْكَلْبِ وَالْحِمَارِ؟ لَقَدْ رَأَيْتُنِي مُضْطَجِعَةً عَلَى السَّرِيرِ، فَيَجِيءُ النَّبِيُّ ﷺ فَيَتَوَسَّطُ السَّرِيرَ فَيُصَلِّي، فَأَكْرَهُ أَنْ أَسْنَحَهُ

أي لم عدلتنونا؟ وقالت ذلك حيث قالوا: تقطع الصلاة الكلب والحمار والمرأة. (ع)

فَأَنْسَلُ مِنْ قِبَلِ رَجُلِي السَّرِيرِ حَتَّى أَنْسَلَ مِنْ لِحَافِي.

أخرج

أي أخرج بخفية. (ع)

١. والبعير: وفي نسخة: «وعلى البعير» [يعني «إلى»]. (الخبر الجاري). ٢. ابن عمر: كذا للأصلي. ٣. يعرض: وفي نسخة: «يعرض». ٤. أفرأيت: وفي نسخة: «أرأيت». ٥. يأخذ: وفي نسخة بعده: «هذا». ٦. فَيَعْدِلُهُ: وفي نسخة: «فَيَعْدِلُهُ». ٧. مؤخّره: وفي نسخة: «مؤخّره». ٨. إلى السرير: ولابن عساكر: «على السرير». ٩. عائشة: وفي نسخة بعده: «عائشة» [وليس في الهندية. (مصحح)]. ١٠. لقد: وفي نسخة: «ولقد...».

ترجمة: قوله: باب الصلاة إلى الراحلة والبعير والشجر والرحل: قال الحافظ: المذكور في الحديث الراحلة والرحل، فكانه ألحق البعير بالراحلة بالمعنى الجامع بينهما. ويحتمل أن يكون إشارة إلى ما ورد في بعض طرقه عند أبي داود: «كان يصلي إلى بعيره»، وألحق الشجر بالرحل بطريق الأولوية. ويحتمل أن يكون إشارة إلى حديث علي رواه النسائي قال: «رأيتنا يوم بدر وما فينا إنسان إلا نام، إلا رسول الله ﷺ؛ فإنه كان يصلي إلى شجرة يدعو حتى أصبح». اهـ قلت: أشار الإمام البخاري بذلك إلى مسألة خلافية شهيرة بسطت في «الأوجز»، وفيه: وعلم مما سبق أن الصلاة إلى البعير والدابة لا يُستحب عند الشافعية والمالكية، ولا بأس به عند الحنابلة والحنفية. اهـ

قوله: باب الصلاة إلى السرير: قال الحافظ: أورد عليه الإسماعيلي بأن الحديث دال على الصلاة على السرير لا «إلى السرير»، ثم أشار إلى أن رواية مسروقة عن عائشة دالة على المراد؛ لأن لفظه: «كان يصلي والسرير بينه وبين القبلة» كما سيأتي، فكان ينبغي له ذكرها في هذا الباب. وأجاب الكرمانى عن أصل الاعتراض بأن حروف الجر تتناوب. فمعنى قوله في الترجمة: «إلى السرير» أي على السرير، وأدعى قبل ذلك أنه وقع في بعض الروايات «على السرير». قال الحافظ: ولا حاجة إلى الحمل المذكور؛ فإن قولها: «فيتوسط السرير» يشمل ما إذا كان فوقه أو أسفل منه، وقد بان من رواية مسروقة عنها أن المراد الثاني. اهـ وتعبه العين واختار مختار الكرمانى، وبه جزم السندي وبسطه، لكنه أورد أنه لا تعلق له حينئذ بأبواب السترة.

والأوجه عندي ما قال الحافظ؛ لأن الترجمة من أبواب السترة، فلو صارت الترجمة: «الصلاة على السرير» - كما قاله - لم تبق من أبواب السترة. انتهى من هامش «اللامع»

سهر: قوله: البعير: هو يطلق على الناقة وعلى الجمل. ولما كان ذهب بعضهم إلى أن الراحلة لا تقع إلا على الأنتى أردفه بالبعير؛ فإنه يقع عليهما. (عمدة القاري)

قوله: كان يأخذ الرحل: [لأن الإبل إذا هاجت شوّشت على المصلي؛ لعدم استقرارها. (عمدة القاري)] قوله: آخرته: بفتح الهمزة والخاء والراء، بلا مد. ويجوز المد في الهمزة ولكن بكسر الخاء. وهي الخشية التي يستند إليها الراكب في آخر الرحل. و«الرحل» (بفتح الراء وسكون المهمل) هو للبعير، أصغر من القتب، وهو الذي يركب عليه، وهو الكور، كذا في «العين». وفي «الكرمانى»: فإن قلت: الحديث كيف يدل على الصلاة إلى البعير والشجر؟ قلت: بالقياس على الراحلة.

قوله: فيتوسط السرير: معناه يجعل نفسه في وسط السرير؛ لأن المراد من «باب الصلاة إلى السرير» الصلاة على السرير، كما في بعض النسخ، نثبه عليه الكرمانى، كذا في «العين».

قوله: أسنحه: بفتح النون والخاء المهمل. قال الخطابي: هو من قولك: «سنح لي الشيء» إذا عرض. تريد أي أكره أن أستقبله في صلاته. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: معتمر بن سليمان: التيمي، أبو محمد البصري. عبيد الله بن عمر: العمري. عثمان بن أبي شيبة: نسبة لجده، وأبوه محمد. جرير: ابن عبد الحميد، الرازي. منصور: هو ابن المعتمر، السلمى الكوفي. إبراهيم: ابن يزيد، النخعي الكوفي. الأسود: ابن يزيد، النخعي.

سند: قوله: باب الصلاة إلى السرير: وفي بعض النسخ: «على السرير»، وهو المناسب بحديث الباب؛ إذ الظاهر أن معنى «توسط السرير» أنه صار في وسطه، لكن إدخال هذا الباب في أبواب السترة يوید أن المعتمد «إلى السرير». وعلى هذا قالوا: إن معنى «توسط السرير» أنه جعله وسطاً بينه وبين القبلة، كما جاء به الحديث عن عائشة أيضاً، إلا أن المناسب بذلك المعنى لفظ «وَسَطَ»، لا لفظ «تَوَسَّطَ»؛ فإن التوسط لازم، ويكون «السرير» منصوباً على أنه مفعول فيه، و«وَسَطَ» متعدّ يكون «السرير» بالنظر إليه مفعولاً به. =

١٠٠- بَابُ: لِيُرَدَّ الْمُصَلِّي مِنْ مَرِّ بَيْنَ يَدَيْهِ

وَرَدَّ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه فِي الشَّهْدِ وَفِي الْكَعْبَةِ، وَقَالَ: إِنَّ أَبِي إِلَّا أَنْ يَقَاتِلَهُ قَاتِلُهُ.

وصله عبد الرزاق. (فسر) أي حال كونه في التشهد

أي المار

٥٠٩- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ

قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ ح: وَحَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هِلَالٍ الْعَدَوِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ السَّمَّانُ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ فِي يَوْمٍ جُمُعَةٍ يُصَلِّي إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ.

فَأَرَادَ شَابٌّ مِنْ بَنِي أَبِي مُعَيْطٍ أَنْ يَحْتَارَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَدَفَعَ أَبُو سَعِيدٍ فِي صَدْرِهِ، فَتَنَظَرَ الشَّابُّ فَلَمْ يَجِدْ مَسَاحًا إِلَّا بَيْنَ يَدَيْهِ،

طريق المرور

فَعَادَ لِيَحْتَارَ فَدَفَعَهُ أَبُو سَعِيدٍ أَشَدَّ مِنَ الْأُولَى، فَقَالَ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ. ثُمَّ دَخَلَ عَلَى مَرْوَانَ فَشَكَا إِلَيْهِ مَا لَقِيَ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ.

أي ابن الحكم

أي إصاب من عرضه بالشتم. (ع)

أي ليرى

وَدَخَلَ أَبُو سَعِيدٍ خَلْفَهُ عَلَى مَرْوَانَ، فَقَالَ: مَا لَكَ وَلِابْنِ أَخِيكَ يَا أَبَا سَعِيدٍ؟ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ، فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَحْتَارَ بَيْنَ يَدَيْهِ: فَلْيَدْفَعْهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيَقَاتِلْهُ؛ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ».

أطلق الأئمة باعتبار أن المؤمنين إخوة. (ع)

شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ، فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَحْتَارَ بَيْنَ يَدَيْهِ: فَلْيَدْفَعْهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيَقَاتِلْهُ؛ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ».

أي يضربه ضرباً شديداً. (مع) أي إنما هو كشيطان. (ع ك)

١. ليرد المصلي: وفي نسخة: «يرد المصلي». ٢. وفي الكعبة: وفي نسخة: «وفي الركعة». ٣. يقاتله: وللکشميهني: «تقاتله». ٤. قاتله: وفي نسخة: «قاتله»، وفي نسخة: «فقاتله». ٥. الأولى: وفي نسخة: «الأول». ٦. يأبى: وفي نسخة: «يا أبا...».

ترجمة: قوله: باب ليرد المصلي من مر بين يديه: فيه ثلاثة مذاهب: ١- رخصة عندنا الحنفية، فتركه أولى. ٢- ومنذوب عند الجمهور، حتى حكى ابن رسلان الإجماع عليه. ٣- وواجب عند الظاهرية. فعمل المصنف أراد الرد على الأول وذكر لفظ الحديث بلفظ الأمر؛ لاحتماله القولين الآخرين. والظاهر أن ميلانه إلى الوجوب. وقال القسطلاني: قوله: «باب يرد المصلي» أي ندباً. اهـ

سهر: قوله: أبي معيط: [هذا هو والد عقبة بن أبي معيط الذي قتله النبي ﷺ صبراً. (عمدة القاري)] قوله: فليدفعه: وفي رواية مسلم: «فليدفع في نحره». وقال القرطبي: أي بالإشارة ولطيف المنع. (عمدة القاري) قوله: فليقاتله: قال عياض: أجمعوا على أنه لا تلزمه مقاتلته بالسلاح ولا بما يؤدي إلى هلاكه، فإن دفعه بما يجوز فهلك من ذلك فلا قود عليه بالاتفاق، وهل تجب الدية؟ مذهبنا. واختلفوا في معنى «فليقاتله»: ١- الجمهور على أن معناه الدفع بالقهر، لا جواز القتل، والمقصود المبالغة في كراهة المرور. ٢- وأطلق جماعة من الشافعية أن له أن يقاتله حقيقة، ورد ذلك ابن العربي. ٣- قال النووي: هذا الأمر - أعني قوله: «فليدفعه» - أمر ندب متأكد، ولا أعلم أحداً من الفقهاء أوجبه. قلت: قال أهل الظاهر بوجوبه، فكان النووي ما اطلع على هذا أو ما اعتد بخلافهم. وقال ابن بطال: اتفقوا على دفع المار إذا صلى إلى ستره، فأما إذا صلى إلى غير السترة فليس له ذلك؛ لأن المشي مباح لغيره في ذلك الموضع، فلم يستحق أن يمنعه إلا ما قام الدليل عليه، وهي السترة التي وردت السنة بمنعها. انتهى ولا يجوز له المشي للرد، وإنما يدافعه من موضعه؛ لأن مفسدة المشي في الصلاة أعظم من مروره بين يديه. وإنما يرد - إذا كان بعيداً - بالإشارة والتسبيح. (العيني مختصراً)

* أسماء الرجال: أبو معمر: عبد الله بن عمرو، المقعد البصري، مات ٢٢٤ هـ. عبد الوارث: ابن سعيد بن ذكوان، العنبري البصري، مات ١٨٠ هـ. يونس: ابن عبيد (بالتصغير) ابن دينار، البصري، مات ١٣٩ هـ. حميد: هو العدوي، التابعي الجليل. أبي صالح: هو الذكوان. أبا سعيد: سعد بن مالك، الخدري. سليمان: القيسي البصري. أبو صالح: ذكوان.

سند = وما ذكروا من المعنى لا يتم إلا على المتعدي، لا على اللازم، فافهم، والله تعالى أعلم. فالوجه في الترجمة جعل «إلى» بمعنى «على»، بقي إدراج هذا الباب حيثنذ في أبواب السترة غير مناسب، والله تعالى أعلم.

١٠١- بَابُ إِثْمِ الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي

٧٣/١

٥١٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ * بَنْ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ أَبِي النَّضْرِ * - مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - عَنْ بُسْرِ * بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ زَيْدَ * بْنَ خَالِدٍ أَرْسَلَهُ إِلَى أَبِي جُهَيْمٍ * يَسْأَلُهُ: مَاذَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي؟ فَقَالَ أَبُو جُهَيْمٍ * ﷺ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ». قَالَ أَبُو النَّضْرِ: لَا أَدْرِي قَالَ: أَرْبَعِينَ يَوْمًا أَوْ شَهْرًا أَوْ سَنَةً.

أهم الأمر ليدل على الفحامة. (ك)

١٠٢- بَابُ اسْتِقْبَالِ الرَّجُلِ الرَّجُلَ وَهُوَ يُصَلِّي

٧٣/١

وَكَرِهَ عُثْمَانُ * ﷺ أَنْ يُسْتَقْبَلَ الرَّجُلُ وَهُوَ يُصَلِّي. وَهَذَا إِذَا اشْتَغَلَ بِهِ، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَشْتَغَلْ بِهِ فَقَدْ قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ * ﷺ: مَا بَالِيْثٌ، إِنَّ الرَّجُلَ لَا يَقْطَعُ صَلَاةَ الرَّجُلِ.

أي لا أكثر

٥١١- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ * بَنْ خَلِيلٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ * بَنْ مُسْهِرٍ عَنِ الْأَعْمَشِ * عَنْ مُسْلِمٍ * عَنْ مَسْرُوقٍ * عَنْ عَائِشَةَ * ﷺ: أَنَّهُ ذَكَرَ عِنْدَهَا مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ، فَقَالُوا: يَقْطَعُهَا الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ. فَقَالَتْ: لَقَدْ جَعَلْتُمُونَا كِلَابًا؟ لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي وَإِنِّي لَبَيْنَبَهُ وَبَيْنَ الْقُبْلَةِ وَأَنَا مُضْطَجِعَةٌ عَلَى السَّرِيرِ،.....

١. أَبِي جُهَيْمٍ: ولأبي ذر: «أبي جهم». ٢. فقال: وفي نسخة: «قال». ٣. عليه: وللكشميهني بعده: «من الإثم». ٤. خيرا: وفي نسخة: «خير». ٥. قال: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «أقال...». ٦. الرجل: وللصغاني: «صاحبه أو غيره في صلاته». ٧. وهذا: وفي نسخة: «وانما هذا». ٨. خليل: ولابن عساكر: «الخليل». ٩. أخبرنا: كذا لابن عساكر، وفي نسخة: «حدثنا». ١٠. مسلم: وفي نسخة بعده: «يعني ابن صبيح». ١١. فقالوا: وفي نسخة: «قالوا». ١٢. فقالت: كذا للأصيلي وأبو ذر والوقت. ١٣. النبي: وللأصيلي: «رسول الله».

ترجمة: قوله: باب إثم المار بين يدي المصلي: سكت الشراح عن غرض الترجمة، ولا يبعد عندي أن المصنف أراد شرح لفظ الحديث بأن المراد «ماذا عليه» أي من الإثم. وأوجه منه أنه أراد ترجيح أحد القولين من أن الأمر بالدفع لمصلحة المصلي أو لمصلحة المار.

قوله: باب استقبال الرجل الرجل وهو يصلي: قال الحفاظ: أي هل يكره أو لا؟ أو يفرق بين ما إذا ألهاه أو لا؟ وإلى هذا التفصيل جرح المصنف، وجمع بين ما ظاهره الاختلاف من الأثرين اللذين ذكرهما عن عثمان وزيد بن ثابت. ولم أره عن عثمان إلى الآن، وإنما رأيته في «مصنف عبد الرزاق» وغيره من طريق هلال عن عمر * ﷺ: أنه زجر عن ذلك، وفيه عن عثمان ما يدل على عدم كراهية ذلك، فليتأمل؛ لاحتمال أن يكون فيما وقع في الأصل التصحيف. اهـ

سهر: قوله: إن الرجل لا يقطع صلاة الرجل: [يكسر «إن»؛ لأنه استئناف، ذكر لتعليل عدم المبالاة. (عمدة القاري)]

* أسماء الرجال: عبد الله: هو التتيسي. مالك: الإمام. أبي النضر: سالم بن أبي أمية. يسر: بضم الموحدة ثم المهمله الساكنة، الخضرمي المدني. زيد: الجهني الأنصاري الصحابي. أبي جهم: عبد الله الأنصاري. إسماعيل: الخزاز الكوفي، مات ٢٢٥ هـ. علي: القرشي الكوفي، مات ١٨٩ هـ. الأعمش: سليمان بن مهران. مسلم: ابن صبيح (بضم الصاد) المهمله وفتح الموحدة). مسروق: ابن الأجدع.

سند: قوله: لكان أن يقف أربعين خيرا له: أي لكان خيرا له عنده وفي اعتقاده، وإلا فخيرية الوقوف من المرور لا تتوقف على علمه، بل الوقوف خير من المرور في نفسه علم أو لم يعلم. ويمكن أن يقال: معناه: لصار الوقوف خيرا له أي أسهل له وأخف عليه من المرور. وعلى المعنى الثاني يحمل قوله: «لو يعلم المار» على العلم تفصيلا أو معاناة، أو العلم النافع الذي يعمل به صاحبه؛ إذ العلم بلا عمل يعد كلاً علم، وإلا يشكّل بأن كثيرا من المارين قد علموا بذلك بخير الصادق، وما صار الوقوف ساعة أسهل عليهم من المرور، فضلا عن وقوف أربعين، والله تعالى أعلم. قوله: باب استقبال الرجل الرجل: أراد أنه مكروه إذا خيف الشغل به، ولهذا كرهت عائشة استقبالها؛ لأن المرأة محل لاشتغال الرجل بها وإن كان ذاك بالنظر إلى النبي ﷺ بعيدا، وهذا ظهر مطابقة الحديث الترجمة، فافهم.

فَتَكُونُ لِي الْحَاجَّةُ، وَأَكْرَهُ أَنْ أَسْتَقْبِلَهُ، فَأَنْسَلُ أَنْسِلًا. وَعَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا نَحْوَهُ.

أي أخرج بالخفية يحصل التعليق وكونه من كلام ابن مسهر أيضا

ترجمة
بَابُ الصَّلَاةِ خَلْفَ النَّائِمِ ١٠٣-

٧٣/١

٥١٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي وَأَنَا

رَاقِدَةٌ مُعْتَرِضَةً عَلَى فِرَاشِهِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُوتِرَ أَقْبَضَنِي فَأَوْتَرْتُ.

فيه إن الوتر بعد النوم. (ع)

كاعتراض الجنابة كما في رواية

ترجمة سند
١٠٤- بَابُ التَّطَوُّعِ خَلْفَ الْمَرْأَةِ

٧٣/١

٥١٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي النَّضْرِ - مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ - أَنَّهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَنَامُ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَجُلَايَ فِي قَبْلَتِهِ، فَإِذَا سَجَدَ

أي موضع سجوده

عَمَرَنِي فَقَبَضْتُ رِجْلِي، فَإِذَا قَامَ بَسَطْتُهَا. قَالَتْ: وَالْبُيُوتُ يَوْمَئِذٍ لَيْسَ فِيهَا مَصَابِيحُ.

١. وأكره. وفي نسخة: «فأكره». ٢. بسطتها: وفي نسخة: «بسطتهما» [أي الرجلين]. ٣. ليس: وفي نسخة: «ليست».

ترجمة: قوله: باب الصلاة خلف النائم: كتب الشيخ في «اللامع»: أراد بـ«الخلف» معنى أعم من معناه المشهور، كما يُعلم من الرواية الموردة في هذا الباب. اهـ وفي «هامشه»: قال الحافظ: كأنه أشار إلى تضعيف ما ورد في «أبي داود» من النهي عن الصلاة إلى النائم. وكره مالك الصلاة إلى النائم. وظاهر تصرف المصنف عدم الكراهية حيث يحصل الأمن من الإلهاء. اهـ ولا يكره عند الحنفية، كما نقله ابن عابدين عن «شرح المنية». وعن أحمد ثلاث روايات كما في «المنية»: ١- الكراهة مطلقاً ٢- وعدم الكراهة مطلقاً ٣- والكراهة في الفريضة خاصة دون التطوع. ثم يشكل عندي أن الإمام البخاري استدلل بالحديث هنا على الصلاة خلف النائم، وظهره أنها كانت مستندة حتى يتم الاستدلال على الخلف. وقد استدلل به في الباب السابق، وظهره أنها كانت مستقبلة حتى يتم الاستقبال. ويزيد الإشكال ما يظهر من كلام الحافظ اتحاد الروایتين.

والأوجه عندي أنهما قصتان مختلفتان؛ فإن ظاهر سياق الأول أنها كانت يقضى كما يشير إليه قولها: «وأنا مضطجعة على السرير فتكون لي الحاجة»، وظاهر أن اعتراء الحاجات يكون في البقطة. ونص الرواية الثانية أنها كانت راقدة، والنوم المندوب يكون متوجهاً إلى القبلة، فلا بد أن تكون مستندة عنه ﷺ. وهذا هو الأوجه عندي في مطابقة الروایتين بالترجحين كما أشار إليه الحافظ عندي بقوله: «وقد يفرق مفرق بين كونها نائمة أو يقضى». وأما على اتحاد الروایتين فيمكن أن يجاب بأن من دأب المصنف المعروف الاستدلال بكل المحتمل كما تقدم في الأصول، أو يقال: إن الاستدلال في الماضي بقولها: «أكره أن أستقبله»، وهما بفعلها من الرقود أمامه ﷺ.... إلى آخر ما بسط في هامش «اللامع». قوله: باب التطوع خلف المرأة: كتب الشيخ في «اللامع»: لعل المراد بذلك أن ما اشتهر من نقض الصلاة بمحاذاة المرأة فإنما هو حيث اشتركا تحريمه وأداءه. فأما إذا كان الرجل يصلي صلاته لنفسه فلا بأس بوقوعه في جنب المرأة أو خلفها. ويمكن أن يكون غرضه إثبات ما ذهب إليه الشافعي رحمته من أن صلاة الرجل لا تفسد بوقوعه في جنب المرأة أو خلفها، حيث لم تفسد صلاته ﷺ، وأياً ما كان فاستدلاله مبني على أن يكون الحكم في كونها مصلية عنه عند عدمه، وهو في حيز الخفاء. انتهى مختصراً

وفي «هامشه»: وحاصل ما أفاده الشيخ أن في الترجمة احتمالين: الأول: جواز كون المرأة أمام المصلي بغير اشتراكها في الصلاة. والثاني: أنه أراد مسألة المحاذاة المعروفة المختلفة، وأشار إليها بقوله: «ويمكن أن يكون...». والأوجه عندي الأول؛ لاتصاله بـ«باب الصلاة خلف النائم» ولكونه داخلاً في أبواب السترة. ولعله ترجم بذلك لما فيه شيء من الاختلاف. قال الموفق: ويكره أن يصلي وأمامه امرأة تصلي؛ لقوله ﷺ: «أخبروه من حيث أخبرهن الله تعالى». وأما في غير الصلاة فلا يكره؛ لخبر عائشة. وإن كانت عن يمينه أو يساره لم يكره وإن كانت في صلاة. اهـ

ويمكن أيضاً أن الإمام البخاري ترجم بذلك؛ دفعاً لما يئوهم من روايات القطع بمحورها أن استقرارها أمام المصلي أولى بالقطع. فبهذه الوجه ترجم الإمام بذلك عندي. وأما مسألة المحاذاة فلا تعرض لها في الترجمة ولا في ما أورده من حديث الباب، ومحلها ما سيأتي من «باب المرأة وحدها تكون صفًا».

سهر: قوله: أكره أن أستقبله: هذا هو موضع الترجمة. قال العيني: لا يقال: الترجمة «استقبال الرجل الرجل»، وفيما ذكر استقبال الرجل المرأة؛ لأننا نقول: حكم الرجال والنساء واحد. وقال ابن رشيد: قصد البخاري أن شغل المصلي بالمرأة إذ كانت في قبلته على أي حالة كانت أشد من شغله بالرجل، ومع ذلك فلم تضر صلاته ﷺ؛ لأنه غير مشتغل بها، فكذلك لا تضر صلاة من لم يشغل بها وبالرجل من باب الأول. انتهى (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: مسدد: ابن مسهر. يحيى: ابن سعيد، القطان. هشام: ابن عروة بن الزبير بن العوام. عبد الله: التنيسي. مالك: الإمام. أبي سلمة: اسمه عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف.

سند: قوله: باب التطوع خلف المرأة: أراد به كون المرأة قدامه بوجه من الوجوه، ولم يرد اقتداء الرجل بالمرأة في التطوع، ولا أن يكون الرجل وراء ظهر المرأة، والله تعالى أعلم.

ترجمة سند

١٠٥- بَابُ مَنْ قَالَ: لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةُ شَيْءٌ

أي هذا باب في بيان قول من قال: «لا يقطع...»

٧٣/١

٥١٤- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ * قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ * عَنِ الْأَسْوَدِ * عَنْ عَائِشَةَ ^٢ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا،
ح: قَالَ الْأَعْمَشُ: * وَحَدَّثَنِي مُسْلِمٌ * عَنْ مَسْرُوقٍ * عَنْ عَائِشَةَ ^٣ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ذَكَرَ عِنْدَهَا مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ. فَقَالَتْ:
شَبَّهْتُمُونَا بِالْحُمْرِ وَالْكَلابِ؟ وَاللَّهِ! لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ^٤ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي وَإِنِّي عَلَى السَّرِيرِ - بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ - مُضْطَجِعَةٌ، فَتَبَدُّو لِي الْحَاجَّةُ،
فَأَكْرَهُ أَنْ أَجْلِسَ فَأُوذِيَ النَّبِيُّ ^٥ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَنْسَلُ مِنْ عِنْدِ رِجْلَيْهِ.

أي أخرج بناءً وتدرج

٥١٥- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي شَهَابٍ أَنَّهُ سَأَلَ عَمَّهُ عَنِ الصَّلَاةِ:
يَقْطَعُهَا شَيْءٌ؟ قَالَ: لَا يَقْطَعُهَا شَيْءٌ، أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ ^٦ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ^٧ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ: لَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ^٨ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُومُ
فِيصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ وَإِنِّي لَمُعْتَرِضَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ عَلَى فِرَاشٍ أَهْلِهِ.

متعلق بـ«يقوم» أو «يصلّي» (ك)

١. ابن غياث: كذا لأبي ذر. ٢. قال: حدثنا: وفي نسخة: «عن». ٣. ذكر: وللحموي: «فذكر». ٤. الصلاة: وفي نسخة بعده: «قالوا». ٥. النبي: وللأصيلي:
«رسول الله». ٦. وإني: ولأبوي ذر والوقت والأصيلي: «وأنا». ٧. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا». ٨. ابن إبراهيم: كذا لأبي ذر. ٩. أخبرنا: وفي نسخة:
«حدثنا». ١٠. إبراهيم: ولأبوي ذر والوقت بعده: «ابن سعد». ١١. حدثنا: كذا للأصيلي، وفي نسخة: «حدثني»، ولأبي ذر: «أخبرنا». ١٢. قال: كذا للأصيلي،
وفي نسخة: «فقال». ١٣. على: وفي نسخة: «عن».

ترجمة: قوله: باب من قال لا يقطع الصلاة شيء: لا يخفى عليك أنه قد سقط في بعض النسخ الهندية من سهو الكاتب لفظ «قال»، ففيه «باب من لا يقطع...»، وهو موجود في
نسخ الشروح. في «تراجم شيخ المشايخ»: غرض المؤلف من عقد هذه الأبواب إلى آخر الكتاب الإشارة إلى أن المرأة غير قاطعة للصلاة. اهـ ويشكل أن ظاهر حديث عائشة:
«شبهتمونا بالحمير والكلاب؟» أنهما يقطعان، فكيف الترجمة؟ اللهم إلا أن يقال: إن الوارد في أحاديث القطع العلة بأنه شيطان، وهذا يعم المرأة وغيرها، فلما ثبت عدم القطع =

سهر: قوله: ما يقطع الصلاة الكلب والحمير والمرأة: كلمة «ما» موصولة، ويجوز فيه وجهان، الأول: أن يكون مبتدأ، وخبره «الكلب»، والجملة في محل النصب؛ لأنه مفعول ما
لم يسم فاعله، وهو قوله: «ذكر» على صيغة المجهول. والثاني: أن يكون كلمة «ما» مفعول ما لم يسم فاعله، ويكون قوله: «الكلب» بدلاً منه. فإن قلت: القائلون بقطع الصلاة
لمروهم من أين قالوا؟ قلت: إما باجتهادهم، وإما لما ثبت عندهم من قول الرسول ^٩ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بذلك». فإن قلت: إن قال الرسول ^{١٠} صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بذلك» فإما لأنها رجحت
خيرها على غيرها من جهة أنها صاحبة الواقعة، أو من جهة أخرى، أو أنها أولت «القطع» بقطع الخشوع ومواطأة القلب للسان في التلاوة، أو جعلت حديثها وحديث ابن عباس
من مرور الأتان فيما تقدم في «باب ستره الإمام» ناسخين له؛ لأنها كانت عارفة بالتأريخ وتأخرها عنه. فإن قلت: غرض عائشة ^{١١} دفع المساواة بينها وبين الحمير والكلب،
وعلى هذا لزم المساواة، لكن في عدم القطع؟ قلت: غرضها نفي المساواة في الشر لا مطلق المساواة، أو لعل مذهبها أن الحمير والكلب يقطعان. (الكواكب الدراري)
قوله: لا يقطعها شيء: فإن قلت: كيف ذلك؟ والقواطع للصلاة كثيرة، مثل: القول والفعل الكثير وغيرها! قلت: هذا عام مخصوص بالأمر الثلاثة التي وقع فيها النزاع، وما من
عام إلا وقد خص، إلا «وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ» (البقرة: ٢٨٢) ونحوه. ولفظ «أخبرني» هو من تمتة قول ابن شهاب. قال ابن بطال: ذهب الجمهور إلى أن الصلاة لا يقطعها
شيء، وزعم قوم أن مرور الحائض والكلب الأسود والحمير يقطع. وقال عطاء: الأولان يقطعان. وقال أحمد: لا يقطع إلا الكلب الأسود. (الكواكب الدراري)
* أسماء الرجال: الأعمش: سليمان بن مهران. إبراهيم: النخعي. الأسود: ابن يزيد، النخعي. الأعمش: المذكور. مسلم: المذكور. مسروق: المذكور في السند السابق.

سند: قوله: باب من قال لا يقطع الصلاة شيء: أي مرور شيء بين يدي المصلي ولو بلا ستر؛ إذ الكلام في باب الستر، وإلا فكمن من شيء يقطعها. وقيل: أي شيء من أنعال
غير المصلي. وفيه أن غير المصلي مثل المصلي؛ إذ لو فعل معه ما أبطل عليه استقبال القبلة، أو ما نقض عليه الوضوء كإخراج الدم عند القائل بنقض الوضوء به، أو مس المرأة عند
القائل به، أو ما حصل به نجاسة ثوبه أو بدنه عند القائل ببطال الصلاة به: لكان ذلك الفعل من غير المصلي قاطعاً للصلاة على المصلي، فانظر، والله تعالى أعلم.
قوله: شبهتمونا بالحمير والكلاب: هذا الكلام من عائشة دليل على أنه ما بلغها الخبر عن النبي ^{١٢} صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بقطع الأمور المذكورة برواية معتمدة، فكانت تنكر هذا الخبر، وترى أنه من
تصنع الحاضرين عندها أو تصنع مشايخهم، والله تعالى أعلم. ثم استدلال عائشة لا يخلو عن ضعف؛ إذ ليس فيما ذكرت مرور امرأة بين يدي المصلي، ومحمل حديث «يقطع الصلاة
الكلب وغيره» على المرور، والله تعالى أعلم.

٧٤/١

١٠٦-

بَابُ: إِذَا حَمَلَ جَارِيَةً صَغِيرَةً عَلَى عُنُقِهِ فِي الصَّلَاةِ

(بالنوين. قر)

ترجمة

(ابن العوام. قر)

٥١٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرَقِيِّ، عَنْ

الإمام

التنيسي

أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي وَهُوَ حَامِلٌ أُمَامَةً بِنْتُ زَيْنَبٍ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلِأَبِي الْعَاصِ بْنِ

(الحارث بن ربيع. قر)

رَبِيعَةَ بِنْتُ عَبْدِ شَمْسٍ، فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَهَا، وَإِذَا قَامَ حَمَلَهَا.

(والجماعة على أنه ابن الربيع بدون حرف التانيث. (ك خ)

ترجمة

بَابُ: إِذَا صَلَّى إِلَى فِرَاشٍ فِيهِ حَائِضٌ

(بالنوين. قر)

٧٤/١

١٠٧-

٥١٧- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ * عَنِ الشَّيْبَانِيِّ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ * بْنِ شَدَّادٍ بْنِ الْهَادِ قَالَ: أَخْبَرَنِي خَالَتِي

مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ قَالَتْ: كَانَ فِرَاشِي حَيَالٌ مُصَلَّى النَّبِيِّ ﷺ، فَرُبَّمَا وَقَعَ ثَوْبُهُ عَلَيَّ وَأَنَا عَلَى فِرَاشِي.

أي يجب مصلي

١. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا». ٢. بنت: وفي نسخة: «ابنة». ٣. أخبرني: وفي نسخة: «حدثني».

ترجمة = في أحدها ثبت في الآخرين، ولذا استدلل به الزهري في الحديث الثاني، ولذا عقبه البخاري. وقال القسطلاني بعد حديث عائشة: وإذا كانت المرأة لا تقطع الصلاة مع أن النفوس جُبلت على الاشتغال بها؛ فغيرها من الكلب والحمار وغيرهما كذلك، بل أولى. اهـ

قوله: باب إذا حمل جارية صغيرة على عنقه في الصلاة: كتب الشيخ في «اللامع»: أراد بذلك الرد على من زعم بانتقاض الطهارة بمس المرأة ولو صغيرة، ولا يلزم بذلك تسليم الانتقاض بمس الكبيرة. اهـ وفي «هامشه»: ما أفاده الشيخ محتمل، لكن فيه أنه يكون إذا حمله أبواب نواقض الوضوء من «كتاب الطهارة». وقال ابن بطال: أراد البخاري أن حملها إذا كانت لا يضر فمرورها بين يديه لا يضر؛ لأن حملها أشد من مرورها، كذا في «الفتح». وهو الأوجه عندي؛ لأن المصنف بصدد أن لا يقطع الصلاة شيء، لا سيما المرأة، ولذا ذكر عدة أبواب مختلفة كلها يؤيد عدم القطع.

قوله: باب إذا صلى إلى فراش فيه حائض: قال الحافظ: أي هل يكره أم لا؟ وحديث الباب يدل على أن لا كراهة. اهـ قال العيني تحت الحديث الأول: مطابقة الحديث بالترجمة ظاهرة عند التأمل. ولكن اعترض فيه: أنه كيف دل على الترجمة التي هي كون المصلي منتهياً إلى الفراش؛ لأنه قال: «إذا صلى إلى فراش»، وكلمة «إلى» لانتهاء الغاية؟ وأوجب بأن الترجمة ليست معقودة للاعتراض؛ فإن المتعلق بالاعتراض قد تقدم. والذي قصده البخاري بيان صحة الصلاة ولو كانت الحائض تجنب المصلي ولو أصابها ثيابه، لا كون الحائض بين المصلي وبين القبلة. اهـ وتعبيره بقوله: «إلى» أعم من أن تكون بينه وبين القبلة؛ فإن الانتهاء يصدق على ما إذا كانت أمامه أو عن يمينه أو عن شماله. انتهى بزيادة من «الفتح» وقال السندي: كان المصنف حمله على أن الفراش كان في حذاء المصلي أمامه لا في جانب، لكن الحديث الثاني - وهو «وأنا إلى جنبه» - لا يوافق الترجمة، والله تعالى أعلم. اهـ

سهر: قوله: وهو حامل أمانة: بالإضافة، وفي بعضها بالنوين. فإن قلت: قال النحاة: إن كان اسم الفاعل للماضي وجبت بالإضافة، فما وجه عمله؟ قلت: إذا أريد به حكاية الحال الماضية جاز إعماله، كقوله تعالى: «وَكَلَّمْنَاهُ بِحِسْطٍ ذِرَاعِيَّةٍ» (الكهف: ١٨). و«أمانة» بضم الهمزة، تزوجه علي رضي الله عنه بعد فاطمة. واسم أبي العاص على الأصح: مقسم بكسر الميم وسكون القاف وفتح المهمل، هاجر إلى رسول الله ﷺ مسلماً بعد أن كان أسيراً يوم بدر كافراً، وقتل يوم اليمامة في خلافة الصديق، كذا في «الكرمانى». وقال العيني: مطابقتها للترجمة ظاهرة، ثم قال: أين الظهور؟ وقد خصص الحمل بكونه على العنق، ولفظ الحديث أعم من ذلك! قلت: كأنه أشار بذلك إلى أن الحديث له طرق، منها لمسلم عن عمرو بن سليم، وصرح فيه: «على عنقه»، وكذا في رواية أبي داود، وفي رواية له: «فصلى رسول الله ﷺ وهي على عاتقه»، وفي رواية لأحمد: «على رقبته». انتهى وفي «التوشيح» للسيوطي: اختلف في هذا الحديث، فقليل: إنه من خصائصه. وقيل: منسوخ. وردُّ بأحدهما لا تثبتان بالاحتمال. وقيل: خاص بالضرورة إذا لم يجد من يكفيه أمرها. وقيل: محمول على قلة العمل، وهو الأصح. انتهىوفي «العيني»: قال النووي: هذا يدل لمذهب الشافعي ومن وافقه أنه يجوز حمل الصبي والصبية وغيرهما من الحيوان في الفرض والنفل، ويجوز للإمام والمنفرد والمأموم. أما مذهب أبي حنيفة في هذا فما ذكره صاحب «البدائع»: لو حملت امرأة صبيها فأرضعته تفسد صلاتها؛ لوجود العمل الكثير، وأما حمل الصبي بدون الإرضاع فلا يوجب الفساد، ثم روى هذا الحديث. وهذا لم يكره منه ﷺ لعدم من يحفظها أو لبيان الشرع. وكذا في زماننا لا يكره عند الحاجة، أما بدونها فمكروه. انتهى وفي «العالمگیری»: إذا تردى برداء أو حمل شيئاً خفيفاً يحمل بيد واحدة أو حمل صبيّاً أو ثوباً على عاتقه لم تفسد صلاته، كذا في «فتاوى قاضي خان».

* أسماء الرجال: عمرو: ابن زرة بن واقد، النيسابوري. هشيم: ابن بشير (بضم الباء الموحدة) الواسطي. الشيباني: هو أبو إسحاق، سليمان بن أبي سليمان، الكوفي. عبد الله: بن شداد بن أسامة بن الهاد.

سند: قوله: كان فراشي حيال مصلي النبي ﷺ: كان المصنف حمله على أن الفراش كان في حذاء المصلي أمامه لا في جانبه، لكن الحديث الثاني - وهو «وأنا إلى جنبه» - لا يوافق الترجمة، والله تعالى أعلم.

٥١٨- حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ* سُلَيْمَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادِ بْنِ الْهَادِ قَالَ: سَمِعْتُ مَيْمُونَةَ تَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي وَأَنَا عَلَى جَنْبِهِ نَائِمَةٌ، فَإِذَا سَجَدَ أَصَابَنِي ثَوْبُهُ وَأَنَا حَائِضٌ.

١٠٨- بَابُ: هَلْ يَغْمِزُ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ عِنْدَ السُّجُودِ لِكَيْ يَسْجُدَ؟

٥١٩- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَيٍّ* قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى* قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ* قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ* عَنْ عَائِشَةَ ؓ قَالَتْ: بَسَمًا عَدَلْتُمُونَا بِالْكَلْبِ وَالْحِمَارِ، لَقَدْ رَأَيْتُنِي وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي، وَأَنَا مُضْطَجِعَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ عَمَزَ رَجُلًا فَقَبَضْتُهَا.

مر يباهنه عن قريب
أي رايت نفسي جملة اسمية وقعت حالا وكذا قولها: «وأنا مضطجعة». (ع)

١٠٩- بَابُ الْمَرْأَةِ تَطْرَحُ عَنِ الْمُصَلِّي شَيْئًا مِنَ الْأَذَى

٧٤/١

٥٢٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ* السَّرْمَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ* بْنُ مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ* عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ* عَنْ عَمْرُو بْنِ مَيْمُونٍ* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ* ؓ قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يُصَلِّي عِنْدَ الْكَعْبَةِ، وَجَمْعُ قُرَيْشٍ فِي مَجَالِسِهِمْ: إِذْ قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: أَلَا تَنْظُرُونَ إِلَى هَذَا الْمُرَائِي؟ أَيُكُم يَقُومُ إِلَى جَزُورِ آلِ فُلَانٍ، فَيَعْمِدُ إِلَى فَرْثِهَا وَدِمَاحِهَا وَسَلَاهَا فَيَجِيءُ بِهِ، ثُمَّ يُمِهُلُهُ حَتَّى إِذَا سَجَدَ وَضَعَهُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ؟ فَانْبَعَثَ أَشْقَاهُمْ، فَلَمَّا سَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَضَعَهُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ، وَتَبَتِ النَّبِيُّ ﷺ سَاجِدًا، فَصَحَّكُوا حَتَّى مَالَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنَ الصَّحْحِ.

نسبة إلى سرمار، قرية من قرى بخارا. (ع)

«الفرث»: السرجين في الكرش. (ق)

هو من الإبل ذكرها كان أو أنثى. (ك)

أي انتهض أشقى القوم وهو عقبة بن أبي معيط

١. أصابني ثوبه: ولابن عساكر والأصيلي: «أصابتي ثيابه». ٢. ثوبه: ولأبي ذر والكشميهني والمستمل: «ثيابه». ٣. وأنا حائض: كذا لأبي ذر، ولكريمة: «زاد مسدد* عن خالد* عن الشيباني: وأنا حائض». ٤. لكي: وفي نسخة: «حتى». ٥. رجلي فقبضتهما: وفي نسخة: «رجلي فقبضتها». ٦. السرماري: وفي نسخة: «السورماري». ٧. وجمع قريش: وفي نسخة: «وجمع من قريش». ٨. مجالسهم: وفي نسخة: «مجلسهم». ٩. وضعه: وفي نسخة: «وضع». ١٠. علي: وفي نسخة: «إلى».

ترجمة: قوله: باب هل يغمز الرجل امرأته عند السجود لكي يسجد: قال الحافظ: في الترجمة التي قبلها بيان صحة الصلاة ولو أصابت المرأة بعض ثياب المصلي، وفي هذه الترجمة بيان صحتها ولو أصابها بعض جسده. اهـ قال العيني: يعني: نعم، إذا غمزها فلا شيء يترتب عليه من فساد الصلاة. اهـ ويشكل عليه زيادة لفظ «هل» في الترجمة، والحديث نص في مطابقة الباب. ولا يبعد أن يقال: إنه إشارة إلى إشكال، وهو أن المسَّ ينقض الوضوء عندهم.

قوله: باب المرأة تطرح عن المصلي شيئاً من الأذى: قال الحافظ: قال ابن بطال: هذه الترجمة قريبة من التراجم التي قبلها، وذلك أن المرأة إذا تناولت م على ظهر المصلي فإنها تقصد إلى أخذه من أي جهة أمكنها تناوله، فإن لم يكن هذا المعنى أشد من مرورها بين يديه فليس بدونه. اهـ وفي هامش «اللامع»: وقد تقدّم «باب إذا ألقى على ظهر المصلي قدر...» =

سهر: قوله: سلاها: [«السلا» بالقصر، الجلدة الرقيقة فيها الولد. (الكواكب الدراري)]

* أسماء الرجال: أبو النعمان: محمد بن الفضل، السدوسي. عبد الواحد بن زياد: العبدى مولاهم، البصري. الشيباني: ومن بعده هم المذكورون في السند السابق. زاد مسدد: هو ابن مسرهد. خالد: هو ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد، الطحان الواسطي. عمرو بن علي: الفلاس الباهلي. يحيى: هو ابن سعيد، القطان. عبيد الله: هو ابن عمر، العمري. القاسم: هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق. أحمد بن إسحاق: السورماري (بضم السين المهملة وسكون الواو وفتح الراء بعدها ميم ثم راء مكسورة بينهما ألف) ولابن عساكر: «السورماري» براء ساكنة بعد السين المضمومة فميم مفتوحة. وضبطه العيني - كالكرماني وغيره - بكسر السين وفتحها وسكون الراء الأولى، وهي نسبة إلى «سرمار» قرية من قرى «بخارى»، وكان شجاعاً يضرب به المثل، قتل ألفاً من الترك، ومات ٢٤٢ هـ. عبيد الله: ابن موسى بن باذام، الكوفي. إسرائيل: ابن يونس بن أبي إسحاق، السبيعي. أبي إسحاق: عمرو بن عبد الله، السبيعي. عمرو بن ميمون: الكوفي الأودي. عبد الله: ابن مسعود، الهذلي.

فَانْطَلَقَ مُنْطَلِقًا إِلَى فَاطِمَةَ وَهِيَ جُوزِيَّةٌ، فَأَقْبَلَتْ تَسْعَى، وَتَبَتِ النَّبِيُّ ﷺ سَاجِدًا حَتَّى أَلْقَتْهُ عَنْهُ، وَأَقْبَلَتْ عَلَيْهِمْ تَسْبُحُهُمْ،
 فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةَ قَالَ: «اللَّهُمَّ عَلَيْنِكَ بِقُرَيْشٍ، اللَّهُمَّ عَلَيْنِكَ بِقُرَيْشٍ، اللَّهُمَّ عَلَيْنِكَ بِقُرَيْشٍ».
 ثُمَّ سَمَى: «اللَّهُمَّ عَلَيْنِكَ بِعَمْرِو بْنِ هِشَامٍ، وَعُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَشَيْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَالْوَلِيدَ بْنَ عُتْبَةَ، وَأُمَيَّةَ بْنَ خَلْفٍ، وَعُقْبَةَ بْنَ
 أَبِي مُعَيْطٍ، وَعُمَارَةَ بْنَ الْوَلِيدِ». قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَوَاللَّهِ، لَقَدْ رَأَيْتُهُمْ صَرَخَ يَوْمَ بَدْرٍ، ثُمَّ سَجَبُوا إِلَى الْقَلْبِ قَلْبٍ بَدْرٍ، ثُمَّ قَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَأَتَّبِعْ أَصْحَابُ الْقَلْبِ لَعْنَةً».

١. رسول الله: وللأصيلي: «النبي». ٢. وأتبع: ولأبي ذر: «وأتبع»، وفي نسخة: «وأتبع».

ترجمة = ولا يتوهم التكرار؛ لأن المنظور هناك صحة الصلاة بمصاحبة النجاسة - كما يدل عليه سياق التراجم هناك - والمقصود ههنا إثبات عدم قطع الصلاة بمرور المرأة، فأثبتته
 المصنف بجهات مختلفة ودلائل عديدة. انتهى
 ثم براعة الاختتام عندي في قوله: «لقد رأيتهم صرعى يوم بدر، ثم سجبوا إلى القلب»، ولم يذكر البراعة ههنا الحافظ قدس سره، كما نهيت عليه في مقدمة «اللامع».

سهر: قوله: وأتبع: بضم الهمزة، إخبار من رسول الله ﷺ بأن الله أتبعهم اللعنة، أي كما أقم مقتولون في الدنيا مطرودون عن رحمة الله في الآخرة. وفي بعضها: «أتبع» بفتح الهمزة.
 وفي بعضها بلفظ الأمر، فهو عطف على «عليك بقريش»، أي قال في حياتهم: اللهم أهلكهم، وقال في هلاكهم: أتبعهم لعنة، كذا في «الكرمان».
 أما الجواب عما في الحديث من صحة الصلاة مع حمل النجاسة: فقد مر في «باب إذا ألقى على ظهر المصلي قدر أو جيفة» من «كتاب الطهارة».

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٨ - كِتَابُ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ

جمع موقات بمعنى الوقت. (خ)

١ - بَابُ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ وَفَضْلِهَا

٧٥/١

٣ - مفروضاً، وقيل: محدوداً

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ مُوقَّتًا وَقَتُّهُ عَلَيْهِمْ.

(النساء: ١٠٣) أي وقت الله الكتاب أي المكتوب وهو الصلاة. (تو)

٥٢١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ * عَنِ ابْنِ شِهَابٍ * أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ * أَخَّرَ الصَّلَاةَ يَوْمًا،

فَدَخَلَ عَلَيْهِ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، فَأَخْبَرَهُ أَنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ أَخَّرَ الصَّلَاةَ يَوْمًا وَهُوَ بِالْعِرَاقِ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ أَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ

أي عراق العرب وهو من عبادان إلى الموصل طولاً، ومن القادسية إلى حلوان عرضاً. (ج)

فَقَالَ: مَا هَذَا يَا مُغِيرَةُ؟ أَلَيْسَ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ جَبْرِئِيلَ نَزَلَ فَصَلَّى، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ صَلَّى فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ

صَلَّى فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ صَلَّى فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «يَهَذَا أَمْرْتُ». فَقَالَ عُمَرُ لِعُرْوَةَ:

أي جبرئيل

اعْلَمْ مَا تَحْدُثُ بِهِ، أَوْ إِنَّ جَبْرِئِيلَ هُوَ أَقَامَ لِرَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَقْتَ الصَّلَاةِ؟

بصفة الأمر تنبيه من عمر بن عبد العزيز لعروة على إنكاره إياه. (ع)

١. بسم الله إلخ: كذا للحموي والكشميهني، وللأصيلي: «كتاب مواقيت الصلاة وفضلها»، وللمستملی: «كتاب مواقيت الصلاة، بسم الله الرحمن الرحيم»، ولكريمة: «كتاب مواقيت الصلاة، باب مواقيت الصلاة وفضلها». ٣. تعالى: وفي نسخة: «عز وجل». ٤. موقتا: كذا للمستملی والأصيلي والحموي وأبي ذر. ٥. فصلی: ولأبي الوقت بعده: «برسول الله». ٦. هو: وللأصيلي بعده: «الذي».
٧. عليه: وللأصيلي: «عليهما». ٨. وقت: وللمستملی: «وقوت»، ولابن عساكر: «مواقيت».

ترجمة: باب مواقيت الصلاة وفضلها: اختلفت نسخ البخاري في ذكر عنوان الكتاب والباب، كما يظهر من نسخ الحاشية. والأوجه عندي نسخة: «كتاب مواقيت الصلاة وفضلها، باب مواقيت الصلاة»، والضمير في «فضلها» راجع إلى «الصلاة». فالكتاب مشتمل على بيان مواقيت الصلاة وعلى فضائل الصلاة. وعلى هذا فلا يحتاج إلى توجيهات في بيان المناسبة بين الأبواب والكتاب. ثم قوله: «باب مواقيت الصلاة» بعد ذكر «كتاب المواقيت» لا تكرر فيه؛ فإن المقصود بالباب عندي بيان مبدأ المواقيت، كما هو دأب المصنف؛ فإنه يشير في أوائل الكتب إلى مبدأ هذا الحكم نصاً أو إشارة، كما لا يخفى على من أمعن النظر في تراجم البخاري. وعلى هذا يكون باب المواقيت متضمناً لأمرين: ١- بيان المبدأ ٢- وبيان الفضل، وهذا هو الأوجه عندي. ويحتمل أن يكون الغرض منه بيان الفضل فقط، فيكون قوله: «وفضلها» عطفاً تفسرياً. وبيان الفضل ظاهر من الحديث؛ فإن جبريل ﷺ نزل لتعليمها عشر مرات في يومين، وهذا لغاية الاهتمام بذلك. وقال شيخ المشايخ في «التراجم»: إنما عقبه بـ«باب مواقيت الصلاة»؛ لأن المراد بـ«كتاب المواقيت»: كتابها مطلقاً، وبها: المواقيت من حيث إنما شرعت بالوحي أم بالاجتهاد، وأدرج المصنف في كتاب مواقيت الصلاة أبواباً دالة على فضائل الصلاة. اهـ فأشار شيخ المشايخ إلى أنها ذكرت استطراداً وتبعاً. قوله: أن جبريل ﷺ نزل فصلي إلخ: وقال العيني: مناسبة الحديث بأنه علم منه أن الصلاة لها أوقات؛ إذ صلاها خمساً.

سهر: قوله: أن جبرئيل: قال ابن إسحاق في المغازي: إن ذلك كان صبيحة الليلة التي فرضت فيها الصلاة، وهي ليلة الإسراء. (عمدة القاري) قوله: بهذا أمرت: أي بأداء الصلاة في هذه الأوقات. و«أمرت» روي بفتح التاء وضمها، وهو على صيغة المجهول، وأقوى الروايتين فتح التاء، وعلى الوجهين ضمير «قال» في قوله: «ثم قال: بهذا أمرت» يرجع إلى جبرئيل ﷺ، ومن قال في وجه الضم: يرجع إلى النبي ﷺ فقد أبعد، وإن كان التركيب يقتضي هذا أيضاً. (عمدة القاري) قوله: أو إن إلخ: [أي أو علمت أو خدعت أن جبرئيل نزل. (عمدة القاري)] الهمة للاستفهام، والواو للعطف، وكلمة «إن» بكسر الأول، قاله الكرماني. قال النووي: الواو مفتوحة، و«أن» ههنا تفتح وتكسر. قال العيني: ذكر بعضهم أنها واو العطف، والعطف على شيء مقدر، ولم يبين ما هو المقدر. قال القرطبي: ظاهره الإنكار؛ لأنه لم يكن عنده خبر من إمامة جبرئيل ﷺ، إما لأنه لم يبلغه أو بلغه فَنَسِيه، كذا في «العيني».

* أسماء الرجال: عبد الله: هو القعني. مالك: الإمام. ابن شهاب: الزهري. عمر بن عبد العزيز: هو ابن مروان، أحد الخلفاء الراشدين.

سند: قوله: أن عمر بن عبد العزيز أخر الصلاة يوماً: لعلها كانت صلاة العصر، وعلى هذا فكأن عروة أنكر عليه فعله بمجموع حديث إمامة جبريل وحديث عائشة، لا بحديث الإمامة فقط؛ إذ ليس فيه تعيين الأوقات، حتى يتجه الإنكار بالتأخير. وقد يقال: إن إنكاره بحديث الإمامة بالنظر إلى ما يفيد الحديث من أن أمر الأوقات عظيم عند الله تعالى؛ فإن الله تعالى لتعظيم شأنها والاهتمام بها أرسل جبريل ليبين ذلك فعلاً، ويأمر بذلك قولاً، فجاء جبريل بفعل ذلك، فإذا كان الأمر كذلك، فلا ينبغي التأخير والتساهل في أمرها، وكون ما فعل عمر بن عبد العزيز تأخراً وتساهلاً كان أمراً معلوماً عند الكل، فلا حاجة إلى بيانه في الإنكار، بل يتم الإنكار بحديث الإمامة فقط، والله تعالى أعلم.

قَالَ عُرْوَةُ: كَذَلِكَ كَانَ بَشِيرُ بْنُ أَبِي مَسْعُودٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ عليه السلام.

إما مقول ابن شهاب، وإما تعليق من البخاري. (ك)

٥٢٢- قَالَ عُرْوَةُ: وَلَقَدْ حَدَّثَنِي عَائِشَةُ رضي الله عنها: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ، وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا قَبْلَ أَنْ تَظْهَرَ.

أي تطلع

هو مقول ابن شهاب وليس بتعليق. (ف)

١- ترجمة سند

٧٥/١ ٢- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾

(الروم: ٣١)

٥٢٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّادٌ - وَهُوَ ابْنُ عَبَّادٍ - عَنْ أَبِي جَهْمَةَ* عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ* رضي الله عنهما قَالَ: قَدِمَ وَفَدُ

بالجيم والراء

٢- النص على الاختصاص. (ك)

عَبْدُ الْقَيْسِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: إِنَّا هَذَا الْحَيَّ مِنْ رَبِيعَةٍ، وَلَسْنَا نَصِلُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ، فَمَرْنَا بِشَيْءٍ نَأْخُذُهُ عَنْكَ،

أبو قبيلة

خير «إن»؛ لأن عبد القيس من ربعة

وَنَدَعُو إِلَيْهِ مِنْ وَرَاءَنَا. فَقَالَ: «آمُرْكُمْ بِأَرْبَعٍ، وَأَنْهَأَكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: الْإِيمَانُ بِاللَّهِ - ثُمَّ فَسَّرَهَا لَهُمْ - شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،

أنت الضمير؛ نظراً إلى أن المراد بالإيمان الشهادة أو إلى أنه حصلت

وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ وَأَنْ تُؤَدُّوا إِلَيَّ خُمُسَ مَا غَنِمْتُمْ. وَأَنْهَأَكُمْ عَنِ الدُّبَاءِ وَالْحَنْتَمِ وَالْمُقِيرِ وَالْتَفِيرِ*».

٣- بَابُ الْبَيْعَةِ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ

٧٥/١

في المعاندة

٥٢٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى* قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى* قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ* قَالَ: حَدَّثَنَا قَيْسٌ* عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ* رضي الله عنه...

١. باب إلخ: وللحموي: «باب قوله عز وجل»، ولأبي ذر: «باب منيبين»، وفي نسخة: «باب قوله تعالى». ٢. إنا: وفي نسخة بعده: «من».

٣. بالله: وللأصيلي بعده: «عز وجل». ٤. وأنهاكم: كذا للأصيلي وللحموي والمستملي، وفي نسخة: «وأنهاي». ٥. إقام: كذا لأبي ذر، ولكريمة: «إقامة».

ترجمة: باب قول الله عز وجل منيبين إلخ: كتب الشيخ في «اللامع»: قصد بذلك أن الله تبارك وتعالى ذكر ترك الصلاة بلفظ الإشراف، حيث قال: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (الروم: ٣١)، فكان تركها إشراكاً أو فعل المشركين. ودلالة الرواية على هذا المعنى من حيث إنه جعل الصلاة جزء الإيمان، وانتفاء الجزء هو انتفاء الكل من حيث كونه كلاً. والجواب عنه ما مر من أنه جزء للكمال من الإيمان لا مطلقاً، والإشراف في الآية إتيان أفعال المشركين، أو هو شرك دون شرك. اهـ وبنحو ذلك قال السندي.

وفي هامش «اللامع»: في هذه الترجمة عدة أبحاث، الأول: في غرض الترجمة، والأوجه عندي أن الإمام البخاري أشار بذلك إلى روايات وردت في كفر تارك الصلاة كما في «مسلم» وغيره: «بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة» وغير ذلك من الروايات. وهذا هو الأصل الحادي والأربعون من أصول التراجع، وهو أصل مطرد كثير الوقوع في البخاري. وقال الحافظ: وهذه الآية مما استدل به من يرى تكفير تارك الصلاة؛ لما يقتضيه مفهومها. انتهى والثاني: مناسبة هذا الباب بالكتاب، فإن كان الكتاب «كتاب مواقيت الصلاة» وفضلها كما اخترته، فالمناسبة بالجزء الثاني من الترجمة واضحة، وإن كان الكتاب «كتاب المواقيت» فقط، فتوجيه المناسبة أن الوارد في الباب «وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ»، وقال قتادة: إقامة الصلاة: المحافظة على مواقيتها ووضوئها وركوعها وسجودها، كما في «الدرر». وأما على توجيه شيخ المشايخ فذكر هذا الباب وأمثاله استطراداً. والثالث: مناسبة الحديث بالترجمة، وفيها كلام الشيخ قلس سره أوضح وأجود. وقال الحافظ: ومناسبة الحديث أن في الترجمة اقتران نفي الشرك بإقامة الصلاة، وفي الحديث إثبات التوحيد بإقامتها. انتهى ملخصاً قوله: باب البيعة على إقام الصلاة: مناسبتها بفضلها ظاهرة، وأما بالوقت فباعتبار أن الوقت داخل في الإقامة، كما تقدم في قول قتادة.

سهر: قوله: قوله: [بالرفع على أنه استئناف، وليس جواباً للأمر بقربة عطف «ندعو» عليه مرفوعاً. (الكواكب الدراري وعمدة القاري)] قوله: الدباء: بضم الدال وشدة الواو المحذرة وبالمد، وقد يقصر، وقد يكسر الدال، وهو اليقطين اليابس، وهو جمع، والواحد «دُبَاءة». «والحتم»: بفتح المهملة وسكون النون وفتح الفوقية، وهي الجرار الخضراء تضرب إلى الحمرة. «والنقير»: بفتح النون وكسر القاف، وهو جذع، ينقر وسطه وينبذ فيه. «والمقير»: بضم الميم وفتح القاف وتشديد التحتية، وهو المطلي بالقار، وهو الزفت. فإن قلت: ما مناسبة هنيه ﷺ وأمره بأداء الخمس بمقارنته أمره بالإيمان، وبما ذكر معه؟ قلت: كان هؤلاء الوفد يكترون الانتباه في الظروف المذكورة، فعرفهم ما يهجمهم ويخشى منهم مواقعه، وكذلك كان يخاف منهم في الفتي؛ لأنهم كانوا أهل جهاد وغنائم، فلذلك نص عليه، كذا في «الكرماني» و«العيني». وفي «المجمع»: وإنما نهى عن الانتباه فيها؛ لأنها تسرع الشدة فيها لأجل دهنها، فربما شربه بعد إسكار لم يطلع عليه، ثم إن النهي كان في أول الأمر، ثم نسخ، كذا في «النووي». وفي «الكرماني»: قال ابن الصلاح: وأما عدم ذكر الصوم فيه فهو إغفال من الراوي، وليس من الاختلاف الصادر من رسول الله ﷺ، والصوم كان واجباً حينئذ؛ لأن وفادهم به كانت عام الفتح، وإيجاب الصوم في السنة الثانية من الهجرة.

* أسماء الرجال: قتيبة: هو الثقفي، أبو رجاء. عبّاد: بفتح العين وتشديد الواو، البصري. أبي جهمة: بالجيم والراء، ابن عمران، البصري. ابن عباس: هو عبد الله. محمد بن المثني: العنزي. يحيى: القطان. إسماعيل: هو ابن أبي خالد. قيس: هو ابن أبي حازم بالمهملة والزاي، البلخي الكوفي. جرير بن عبد الله: بفتح الجيم، البجلي.

سند: قوله: باب قول الله تعالى: منيبين إليه إلخ: كأنه أراد أن الآية تفيد أن ترك الصلاة من أفعال المشركين؛ بناء على أن معنى «وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ»، أي بترك الصلاة، وقد قرره الحديث حيث عد فيه الصلاة من الإيمان، فصار الحديث مبيناً لمعنى القرآن، والله تعالى أعلم.

هو إرادة الخير للمنصوح له. (ك)

قَالَ: بَايَعْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ وَالتَّصَحُّعِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ.

ذكره هنا؛ لأن قوم جرير كانوا أهل غدر. (ك)

نـ ٢ ترجمة إلى

٤- بَابُ: الصَّلَاةُ كَفَّارَةٌ

٧٥/١

بالتنوين. (قس) أي من شأنها أن تستر الخطيئة وتغفوها. (ع)

٥٢٥- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ الْأَعْمَشِ * قَالَ: حَدَّثَنِي شَقِيقٌ * قَالَ: سَمِعْتُ حُذَيْفَةَ * قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ

عُمَرَ رضي الله عنه فَقَالَ: أَيُّكُمْ يَحْفَظُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْفِتْنَةِ؟ قُلْتُ: أَنَا، كَمَا قَالَهُ. قَالَ: إِنَّكَ عَلَيْهِ - أَوْ عَلَيْهَا - لِحَرْيَاءٍ. قُلْتُ:

أي على قول رسول الله ﷺ، «أو عليها» أي على مقالته. (ك)

أي أنا أحفظ كما قاله رضي الله عنه

«فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَوَلَدِهِ وَجَارِهِ تُكْفَرُهَا الصَّلَاةُ وَالصَّوْمُ وَالصَّدَقَةُ وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ».

بالمعروف عن المنكر

بأن يأخذ من غير مأخذ، ويصرفه في غير مصرفه. (ع)

قَالَ: لَيْسَ هَذَا أَرِيدُ، وَلَكِنَّ الْفِتْنَةَ الَّتِي تَمُوجُ كَمَا يَمُوجُ الْبَحْرُ. قَالَ: لَيْسَ عَلَيْكَ مِنْهَا بَأْسٌ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ بَيْنَكَ

شبه موج البحر؛ لشدة عظمتها وكثرة شيعتها. (ك)

وَبَيْنَهَا لَبَابًا مُغْلَقًا. قَالَ: أَيُّكُسْرُ أَمْ يُفْتَحُ؟ قَالَ: يُكُسْرُ. قَالَ: إِذَا لَا يُغْلَقُ أَبَدًا. قُلْنَا: أَكَانَ عُمَرُ يَعْلَمُ الْبَابَ؟ قَالَ: نَعَمْ، كَمَا أَنَّ

حذيفة

مقول شقيق

عمر رضي الله عنهحذيفة رضي الله عنه

(ك) المقصود منه أن تلك الفتن لا يخرج منها شيء في حياتك. (ك)

دُونَ الْعَدِ اللَّيْلَةِ. إِنِّي حَدَّثْتُهُ بِحَدِيثٍ لَيْسَ بِالْأَعْلَى. فَهَبْنَا أَنْ نَسْأَلَ حُذَيْفَةَ، فَأَمَرَنَا مَسْرُوقًا فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: الْبَابُ عُمَرُ.

أي خفنا

٥٢٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ * قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ * بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ سُلَيْمَانَ * التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ * التَّهْدِي، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: أَنَّ

نسبة إلى هذ بن زيد. (ع)

رَجُلًا * أَصَابَ مِنْ امْرَأَةٍ قُبْلَةً، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَرُفَا مِنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ

يُذْهِبْنَ أَلْسِيَّاتٍ﴾، فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلِي هَذَا؟ قَالَ: «لِجَمِيعِ أُمَّتِي كُلِّهِمْ».

(هود: ١١٤)

١. النبي: وللحموي: «رسول الله». ٢. باب الصلاة كفارة: وللمستمل والأصلي وأبي ذر: «باب تكفير الصلاة».

٣. سمعت حذيفة: وللمستمل: «حدثني حذيفة». ٤. رسول الله: وللأصلي وأبي ذر: «النبي».

٥. لبابا: وفي نسخة: «بابا». ٦. الله عز وجل: وفي نسخة: «الله تعالى».

ترجمة: باب الصلاة كفارة: مناسبة الحديث بالباب ظاهرة، وأما بالكتاب فبفضلها أيضًا ظاهرة. وأما بالمواقيت فيحتمل أن يقال: إنه إشارة إلى أن كونها مكفرة مقيد بإقامتها في أوقاتها كما يشير إليه الحديث الثاني، لكن يشكل عليه أن هذا المعنى سيأتي قريبًا في ترجمة مستقلة: «باب الصلوات الخمس كفارة للخطايا إذا صلاهن لوقتهن...»، اللهم إلا أن يقال: إن الغرض فيما سيأتي عدم التقييد بالجماعة.

سهر: قوله: بالأغليط: جمع «أغلوط»، وهي ما يغالط بها. قال النووي: معناه حدثه حديثا صدقا محققا من أحاديث رسول الله ﷺ، لا من اجتهاد رأي، وغرضه أن ذلك الباب رجل يقتل أو يموت، كما جاء في بعض الروايات، ويحتمل أن يكون حذيفة علم أن عمر يقتل، ولكنه كره أن يخاطب عمر بالقتل؛ فإن عمر كان يعلم أنه هو الباب، فأتى بعبارة يحصل منها غرضه، ولا يكون إخبارًا صريحًا بقتله. فإن قلت: كيف سأل عمر مع علمه بأنه هو الباب؟ قلت: من شدة خوفه خشي أن يكون نسي، فسأل من يذكره. فإن قلت: قال أولا: «إن بينك وبينها بابا». وهنا يقول: «الباب عمر»؟ قلت: لا مغايرة بينهما؛ لأن المراد بقوله: «بينك وبينها» أي بين زمانك وبين زمان الفتنة وجود حياتك. (عمدة القاري والكواكب الدراري)

* أسماء الرجال: مسدد: هو ابن مسرهد. يحيى: القطان. الأعمش: سليمان بن مهران. شقيق: هو أبو وائل، ابن سلمة، الأسدي. حذيفة: ابن اليمان. قتيبة: هو ابن سعيد.

يزيد: أبو معاوية، البصري. سليمان: هو ابن طرخان، التيمي البصري. أي عثمان: عبد الرحمن بن مل، بلام مشددة مع تثلث الميم. رجلا: هو أبو اليسر، أو غيره.

سند: قوله: تكفرها الصلاة والصوم إلخ: حاصله على ما ذكرنا ويفهم من الأحاديث: أن كلا من هذه الأعمال تكفر الصغائر، ويرد عليه أنه إذا كفرها الصلاة مثلا، فماذا يبقى للصوم حتى يكفر؟ قلت: المقصود بيان فضل كل من هذه الأعمال بأنه يبلغ في الفضل إلى أن يكفر الصغائر كلها لو كانت، وأما وجود التكفير بالفعل فغير لازم، كيف! فماذا تقول فيمن لا صغيرة له أصلا كالنبي المعصوم؟ فافهم.

٧٥/١

٥- بَابُ فَضْلِ الصَّلَاةِ لَوْفَتِهَا

٥٢٧- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* قَالَ الْوَلِيدُ بْنُ الْعِزَارِ: أَخْبَرَنِي قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَمْرٍو* الشَّيْبَانِيَّ يَقُولُ: حَدَّثَنَا صَاحِبُ هَذِهِ الدَّارِ - وَأَشَارَ إِلَى دَارِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ - قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟ قَالَ: «الصَّلَاةُ عَلَى وَفْتِهَا». قَالَ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «ثُمَّ بَرُّ الْوَالِدَيْنِ». قَالَ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». قَالَ: حَدَّثَنِي بِهِنَّ، وَلَوْ اسْتَرَدَّتهُ لَرَادَنِي.

١

٢

ترجمة

٦- بَابُ الصَّلَوَاتِ الْخُمْسِ كَفَّارَةً لِلْخَطَايَا إِذَا صَلَّاهُنَّ لَوْفَتِهِنَّ فِي الْجَمَاعَةِ وَعَظِيرَهَا

٧٦/١

٥٢٨- حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْرَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ* وَالْدَّرَاوَرْدِيُّ عَنْ يَزِيدَ* بَنِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ* عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ نَهْرًا بِبَابِ أَحَدِكُمْ يَغْتَسِلُ فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسًا، مَا تَقُولُ؟ ذَلِكَ يُبْقِي مِنْ دَرَنِهِ؟» قَالُوا: لَا يُبْقِي مِنْ دَرَنِهِ شَيْئًا. قَالَ: «فَذَلِكَ مِثْلُ الصَّلَوَاتِ الْخُمْسِ، يَمْحُو اللَّهُ.....»

١

٢

٣

٤

٥

٦

٧

٨

٩

١٠

١١

١٢

١٣

١٤

١٥

١٦

١٧

١٨

١٩

٢٠

٢١

٢٢

٢٣

٢٤

٢٥

٢٦

٢٧

٢٨

٢٩

٣٠

٣١

٣٢

٣٣

٣٤

٣٥

٣٦

٣٧

٣٨

٣٩

٤٠

٤١

٤٢

٤٣

٤٤

٤٥

٤٦

٤٧

٤٨

٤٩

٥٠

٥١

٥٢

٥٣

٥٤

٥٥

٥٦

٥٧

٥٨

٥٩

٦٠

٦١

٦٢

٦٣

٦٤

٦٥

٦٦

٦٧

٦٨

٦٩

٧٠

٧١

٧٢

٧٣

٧٤

٧٥

٧٦

٧٧

٧٨

٧٩

٨٠

٨١

٨٢

٨٣

٨٤

٨٥

٨٦

٨٧

٨٨

٨٩

٩٠

٩١

٩٢

٩٣

٩٤

٩٥

٩٦

٩٧

٩٨

٩٩

١٠٠

١٠١

١٠٢

١٠٣

١٠٤

١٠٥

١٠٦

١٠٧

١٠٨

١٠٩

١١٠

١١١

١١٢

١١٣

١١٤

١١٥

١١٦

١١٧

١١٨

١١٩

١٢٠

١٢١

١٢٢

١٢٣

١٢٤

١٢٥

١٢٦

١٢٧

١٢٨

١٢٩

١٣٠

١٣١

١٣٢

١٣٣

١٣٤

١٣٥

١٣٦

١٣٧

١٣٨

١٣٩

١٤٠

١٤١

١٤٢

١٤٣

١٤٤

١٤٥

١٤٦

١٤٧

١٤٨

١٤٩

١٥٠

١٥١

١٥٢

١٥٣

١٥٤

١٥٥

١٥٦

١٥٧

١٥٨

١٥٩

١٦٠

١٦١

١٦٢

١٦٣

١٦٤

١٦٥

١٦٦

١٦٧

١٦٨

١٦٩

١٧٠

١٧١

١٧٢

١٧٣

١٧٤

١٧٥

١٧٦

١٧٧

١٧٨

١٧٩

١٨٠

١٨١

١٨٢

١٨٣

١٨٤

١٨٥

١٨٦

١٨٧

١٨٨

١٨٩

١٩٠

١٩١

١٩٢

١٩٣

١٩٤

١٩٥

١٩٦

١٩٧

١٩٨

١٩٩

٢٠٠

٢٠١

٢٠٢

٢٠٣

٢٠٤

٢٠٥

٢٠٦

٢٠٧

٢٠٨

٢٠٩

٢١٠

٢١١

٢١٢

٢١٣

٢١٤

٢١٥

٢١٦

٢١٧

٢١٨

٢١٩

٢٢٠

٢٢١

٢٢٢

٢٢٣

٢٢٤

٢٢٥

٢٢٦

٢٢٧

٢٢٨

٢٢٩

٢٣٠

٢٣١

٢٣٢

٢٣٣

٢٣٤

٢٣٥

٢٣٦

٢٣٧

٢٣٨

٢٣٩

٢٤٠

٢٤١

٢٤٢

٢٤٣

٢٤٤

٢٤٥

٢٤٦

٢٤٧

٢٤٨

٢٤٩

٢٥٠

٢٥١

٢٥٢

٢٥٣

٢٥٤

٢٥٥

٢٥٦

٢٥٧

٢٥٨

٢٥٩

٢٦٠

٢٦١

٢٦٢

٢٦٣

٢٦٤

٢٦٥

٢٦٦

٢٦٧

٢٦٨

٢٦٩

٢٧٠

٢٧١

٢٧٢

٢٧٣

٢٧٤

٢٧٥

٢٧٦

٢٧٧

٢٧٨

٢٧٩

٢٨٠

٢٨١

٢٨٢

٢٨٣

٢٨٤

٢٨٥

٢٨٦

٢٨٧

٢٨٨

٢٨٩

٢٩٠

٢٩١

٢٩٢

٢٩٣

٢٩٤

٢٩٥

٢٩٦

٢٩٧

٢٩٨

٢٩٩

٣٠٠

٣٠١

٣٠٢

٣٠٣

٣٠٤

٣٠٥

٣٠٦

٣٠٧

٣٠٨

٣٠٩

٣١٠

٣١١

٣١٢

٣١٣

٣١٤

٣١٥

٣١٦

٣١٧

٣١٨

٣١٩

٣٢٠

٣٢١

٣٢٢

٣٢٣

٣٢٤

بِهَا الْخَطَايَا».

أي بالصلوات، ويروى: «به»، أي بأداء الصلوات. (ع)

٧٦/١

٧- بَابٌ فِي تَضْيِيعِ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا

بِالتنوين

٢ ترجمة

إلى

تُفَوِّضُهَا أَوْ تَأْخِيرُهَا عَنْ وَقْتِهَا الْمُسْتَحَبِّ وَالْأَوَّلِ أَظْهَرَ. (ع)

٥٢٩- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ * قَالَ: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ * عَنْ غِيلَانَ * عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: مَا أَعْرِفُ شَيْئًا مِمَّا كَانَ عَلَى عَهْدِالنَّبِيِّ صلوات الله عليه قِيلَ: الصَّلَاةُ؟ قَالَ: أَلَيْسَ صَنَعْتُمْ مَا صَنَعْتُمْ فِيهَا؟

٥٣٠- حَدَّثَنَا عَمْرُو * بْنُ زُرَّارَةَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ وَاصِلٍ أَبُو عُبَيْدَةَ الْحَدَّادُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي رَوَادٍ أَخِي

اسمه ميمون الخراساني

السدوسي البصري

عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ: دَخَلْتُ عَلَى أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ بِدِمَشْقَ وَهُوَ يَبْكِي، فَقُلْتُ: مَا يُبْكِيكَ؟ فَقَالَ: لَا أَعْرِفُ شَيْئًا مِمَّا أَدْرَكْتُ إِلَّا هَذِهِ الصَّلَاةَ، وَهَذِهِ الصَّلَاةُ قَدْ ضَيَّعْتُ.

ابن أبي رواد. (ع ص)

أي في عهده رضي الله عنه

وَقَالَ بَكْرُ بْنُ خَلْفٍ * حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ الْبُرْسَانِيُّ: أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي رَوَادٍ نَحْوَهُ.

الواسطي. (ق س)

المذكور

٨- بَابُ: الْمُصَلِّي يُنَاجِي رَبَّهُ

أي يتخاطب ربه

٧٦/١

٥٣١- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ * قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ * عَنْ قَتَادَةَ * عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلوات الله عليه: «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا صَلَّى

يُنَاجِي رَبَّهُ، فَلَا يَتَقَلَّنَ عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى».

١. بها: وفي نسخة: «به». ٢. باب في تضييع الصلاة عن وقتها: كذا للكشميهني والحموي، وفي نسخة: «باب تضييع الصلاة».

٣. صنعتم ما صنعتم فيها: وللنسفي وأبي ذر: «قد ضيعتم ما ضيعتم». ٤. أخي: كذا للحموي والمستملي، وفي نسخة: «أخو».

٥. ابن خلف: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبوي ذر والوقت. ٦. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا». ٧. أنس: وللأصيلي بعده: «بن مالك».

ترجمة: قوله: باب في تضييع الصلاة عن وقتها: لعله إشارة أنه داخل في وعيد قوله تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ﴾ (مريم: ٥٩)، ولذا بكى أنس على الفرق بين فعلهم وفعل السلف. وتعلقه بفضل الصلاة ظاهر، وبالمواقيت بأن التضييع هو التأخير عن الوقت. ولا يبعد أن يكون غرض المصنف بيان المراد بالإضاعة في الآية؛ إذ اختلفوا في أن المراد بالتضييع التأخير عن وقت الجواز، أو عن الوقت المستحب. وعلى هذا فالاستدلال يتوقف على فعل أمراء بني أمية، والمشهور أنهم يؤخرونها عن الوقت المستحب. ومثال الحفاظان: ابن حجر والعيني - وتبعهما القسطلاني - إلى أنهم يؤخرونها عن وقت الجواز. وبسط في هامش «اللامع» الكلام على حديث الباب.

باب المصلي يناجي ربه: قال الحفاظ: ومناجاة الرب حل جلاله أرفع درجات، فينبغي المحافظة على الفرائض في وقتها بتحصيل هذه المنزلة. اهـ وبه تحصل المطابقة بالمواقيت والفضل معاً، وقال الكرماني: مناسبتة بكتاب المواقيت أن أوقات الصلاة أوقات المناجاة مع الله سبحانه وتعالى. اهـ وقال القسطلاني: مناسبتة بفضل الصلاة بأن المناجاة لا يتحقق إلا إذا كان اللسان معبراً عما في القلب، ولذا قالوا: الصلاة بالقلب اللاهي أقرب إلى العقوبة. اهـ

سهر: قوله: أليس صنعتم إلخ: يعني من تضييعها، وهو خروجها عن الوقت، وقال المهلب: المراد بتضييعها تأخيرها عن وقتها المستحب، لا أنهم أخرجوها عن الوقت، وتبعه على هذا جماعة. قلت: الأصح ما ذكرناه؛ لأن أنساً إنما قال ذلك حين علم أن الحجاج والوليد بن عبد الملك وغيرهما كانوا يؤخرون الصلاة عن وقتها، والآثار في ذلك مشهورة. (عمدة القاري) قوله: بدمشق: [وكان قدوم أنس بدمشق في إمارة الحجاج على العراق، قدمها شاكياً من الحجاج للخليفة أي وليد بن عبد الملك. (عمدة القاري)]

قوله: باب المصلي يناجي ربه: [مناسبة هذا الباب بكتاب الأوقات أن وقت الصلاة من أوقات المناجاة.]

* أسماء الرجال: موسى بن إسماعيل: المنقري التبردكي. مهدي: هو ابن ميمون، الأودي الميموني. غيلان: ابن جرير، الميموني. عمرو: ابن زرارة بن واقد، الكلبي.

وقال بكر بن خلف: البصري نزيل مكة، مما وصله الإسماعيلي. مسلم بن إبراهيم: البصري. هشام: هو ابن أبي عبد الله، الدستوائي. قتادة: ابن دعامة بن قنادة، السدوسي البصري.

سند: قوله: إن أحدكم إذا صلى يناجي ربه فلا يتقلن عن يمينه: تفريع النهي بالفاء على المناجاة يفيد أن علة النهي هي المناجاة، وسيجيء التعليل بها صريحاً، ولعل تقرير العلة هو أن المناجاة مما يشتغل بكتابها اليمين، فينبغي توقيره حال كتابته المناجاة، كما ينبغي توقير من يناجيه، فلا يتقلن بين يديه، فافهم.

٥٣٢- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ* قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ* قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ ^١ (ابن دعامه. (قس)) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «اعْتَدِلُوا فِي السُّجُودِ، وَلَا يَبْسُطُ أَحَدُكُمْ ذِرَاعِيَهُ كَالْكَلْبِ، وَإِذَا بَرَقَ فَلَا يَبْزُقَنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ؛ فَإِنَّهُ يَنَاجِي رَبَّهُ».

وَقَالَ سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ: ^٢ «لَا يَتَّفِلُ قُدَّامَهُ أَوْ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ».

وَقَالَ شُعْبَةُ: ^٣ «لَا يَبْزُقُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ».

وَقَالَ مُحَمَّدٌ عَنْ أَنَسٍ ^٤ (ابن الحجاج عن قتادة. (قس)) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَبْزُقُ فِي الْقِبْلَةِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ».

٩- بَابُ الْإِبْرَادِ بِالظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ

أي إدخال الصلاة في البرد. (ع)

٥٣٣، ٥٣٤- حَدَّثَنَا أَيُّوبُ* بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ* عَنْ سُلَيْمَانَ* قَالَ صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ: حَدَّثَنَا الْأَعْرَجُ ^٥ (المدني. (ق))

عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَعَظِيمُهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ^٦ (عنه) وَنَافِعٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ^٧ (عنه) أَنَّهُمَا حَدَّثَاهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

ابن هرمز. (قس) الظاهر أنه أبو سلمة بن عبد الرحمن عطف على الأعرج

أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ.....

١. أنس: وللمستلمي بعده: «بن مالك». ٢. أنه: كذا للكشيمهني وأبي ذر. ٣. أحدكم: كذا لأبي ذر. ٤. فلا يبرزقن: وللأصيلي: «فلا يبرزق».
٥. فإنه: كذا للكشيمهني، وللمستلمي والحموي: «فإنما». ٦. قدمه: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «قدميه».
٧. أو تحت: ولابن عساكر: «وتحت». ٨. أو تحت: ولابن عساكر: «وتحت». ٩. قدمه: وفي نسخة: «قدميه».
١٠. ابن سليمان: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة بعده: «بن بلال». ١١. حدثنا: وللأصيلي: «حدثني». ١٢. حدثاه: وفي نسخة: «حدثا».

ترجمة: قوله: باب الإبراد بالظهر إلخ: كتب الشيخ في «اللامع»: قصد بذلك الردَّ على الشافعي في استحبابه تعجيل الظهر مطلقاً. ثم لما كان الشافعي رحمه الله علَّل التعجيل بأنه الأصل، والتأخير حيث ورد فإنه لعارض الانتياب من بعد: عقد للرد على ذلك باباً على حدة، وهو التعجيل في السفر؛ فإن الناس في السفر جميع ولا انتياب. اهـ وفي «هامشه»: لا يبعد عندي أن الإمام البخاري مع الإشارة إلى ما أفاده الشيخ، أشار أيضاً إلى رد قيود قيد بها بعض العلماء أحاديث الإبراد؛ إذ لم يقيد ترجمته بشيء من ذلك القيود، فقد قال القسطلاني: قوله: «أبردوا بالصلاة» أي أخروا صلاة الظهر عند شدة الحر وعند إرادة صلاحها بمسجد الجماعة حيث لا ظل لمنهاجه في بلد حار، لا في بلد معتدل، ولا لمن يصلي في بيته منفرداً، ولا لجماعة مسجد لا يأتيهم غيرهم ... إلى آخر ما قال. فإطلاق الترجمة يرد على هذه القيود كلها.

ثم لا يذهب عليك أن الإمام البخاري قدمه على أول وقت الظهر، قال العيني: إنما قدمه للاهتمام به. وقال الحافظ: قدمه لأن لفظ الإبراد يستلزم أن يكون بعد الزوال لا قبله، فكأنه أشار إلى أول وقت الظهر، أو أشار إلى حديث جابر قال: كان بلال رحمه الله يؤذن الظهر إذا دحضت الشمس، أي مالت. اهـ وأنت خير بأن هذا أبعد من قول العيني؛ لأن الإمام يترجم بأول وقت الظهر قريباً نصاً، فأَيُّ فاقه إلى الإشارات؟ والأوجه عندي أن تقديمه للإشارة إلى الباب السابق؛ فإن المصلي إذا كان يناجي ربه فالأولى أن لا يناجيه في شدة الحر؛ لأن المناجاة في شدة الحر لا تورث لذَّةً وخشوعاً، وتقدم قريباً «باب الصلاة في موضع العذاب»، فكما لا ينبغي الصلاة في موضع العذاب: أجدر أن لا ينبغي في وقت يظهر فيه أثر العذاب؛ لأن شدة الحر من فيح جهنم ... إلى آخر ما بسط في هامش «اللامع».

سهر: قوله: اعتدلوا: [المقصود من الاعتدال فيه: أن يضع كفه على الأرض، ويرفع مرفقيه عنها وعن جنبه والبطن عن الفخذ. (عمدة القاري)]
قوله: وقال سعيد إلخ: وقوله: «وقال شعبة...» وقوله: «وقال حميد...» قال الكرمان: هذه تعليقات لكنها ليست موقوفة على شعبة ولا على قتادة، ويحتمل الدخول تحت الإسناد السابق بأن يكون معناه مثلاً: حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ. انتهى وقال أيضاً: فإن قلت: قد مر في ما تقدم من «باب حرك البراق» وغيره من أن جعل المناجاة علة لنهي البراق في القدم فقط لا في اليمين، حيث قال: «فلا يصق أمامه؛ فإنما يناجي الله» ولا عن يمينه؛ فإن عن يمينه ملكاً. قلت: لا محذور بأن يتعلل الشيء الواحد بعلمتين، فعلى هي البراق عن اليمين بالمناجاة، وبأن ثمة ملكاً. فإن قلت: عادة المناجي أن يكون في القدم. قلت: المناجي الشريف قد يكون قدماً وقد يكون يميناً.
* أسماء الرجال: حفص بن عمر: الأزدي الحوزي. يزيد بن إبراهيم: التستري. أيوب: ابن سليمان بن بلال، القرشي المدني. أبو بكر: هو عبد الحميد بن أبي أويس، الأصبحي. سليمان: ابن بلال، والد أيوب شيخ المؤلف.

سند: قوله: اعتدلوا في السجود: أي توسطوا بين الافتراش والقبض، بوضع الكفين على الأرض، ورفع المرفقين عن الجنين والبطن عن الفخذ.

فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ؛ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ.

أي افعلوا في وقت البرد. (ع) وهو سطوع الحر وفورانه، «فاحت القدر» أي غلت. (ع)

٥٣٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ* حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* عَنِ الْمُهَاجِرِ أَبِي الْحَسَنِ سَمِعَ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ* عَنْ أَبِي ذَرٍّ* رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

محمد بن جعفر

قَالَ: أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ النَّبِيَّ ﷺ الظُّهْرَ فَقَالَ: «أَبْرِدْ أَبْرِدْ»، أَوْ قَالَ: «انْتَظِرْ انْتَظِرْ». وَقَالَ: «شِدَّةُ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ»، حَتَّى رَأَيْنَا فِيءَ التَّلْوْلِ.

أي أراد الأذان كما في رواية أي وقت الظهر أي ادخل في البرد

٥٣٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدِينِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ* قَالَ: حَفِظْنَاهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ* بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ* رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

محمد بن مسلم. (قس)

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ؛ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ».

أي فورانه

٥٣٧- «وَاشْتَكَتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا فَقَالَتْ: يَا رَبِّ أَكَلْتُ بَعْضِي بَعْضًا. فَأَذِنَ لَهَا بِتَفْسِئِن: تَفْسِئُ فِي الشَّتَاءِ، تَفْسِئُ فِي الصَّيْفِ، وَهُوَ أَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الْحَرِّ، وَأَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الزَّمْهِرِ».

حملة على الحقيقة هو الصواب. (ن)

٥٣٨- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ* عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

الخدري. (قس)

«أَبْرِدُوا بِالظُّهْرِ؛ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ». تَابَعَهُ سُفْيَانٌ* وَيَحْيَى* وَأَبُو عَوَانَةَ* عَنِ الْأَعْمَشِ*.

الأحول

حفص بن غياث. (ع)

١. بالصلاة: وللكشميهني: «عن الصلاة». ٢. محمد بن بشار: وفي نسخة: «ابن بشار». ٣. الظهر: وفي نسخة: «بالظهر».

٤. المديني: كذا لأبي ذر. ٥. أبي هريرة: وفي نسخة بعده: «ﷺ». ٦. فقالت يا رب: ولأبي ذر: «فقالت رب».

٧. حفص: ولأبي ذر بعده: «بن غياث». ٨. قال حدثنا الأعمش: وفي نسخة: «عن الأعمش».

سهر: قوله: مؤذن: [هو بلال، كما في بعض الطرق: «أذن بلال»]. (عمدة القاري) [قوله: فأبردوا عن الصلاة: فيه تضمين معنى التأخر، أي تأخروا عنها مبردين. (عمدة القاري) قوله: فيء التلؤلؤ: «الفيء»: هو ما بعد الزوال من الظل، سمي به لرجوعه من جانب إلى جانب. و«التلؤلؤ» جمع تل، هو كومة من الرمل، أي كان يقول: «أبرد» مرة بعد أخرى حتى رأينا فيء التلؤلؤ، كذا في «العيني». وفي «الخير الجاري»: «التل» بالفتح والتشديد، كل ما اجتمع على الأرض من تراب أو رمل أو غيرهما، ويكون سطحًا غير شاخص غالبًا، ولا يظهر له ظل؛ لانبساطه، إلا إذا ذهب أكثر وقت الظهر، كذا في «القسطلاني».

قوله: واشتكت النار: الاشتكاء الأكل والتفلس هو حل حقيقة أو مجاز؟ قال بعضهم: هو على ظاهره، وجعل الله فيها إدراكًا وتمييزًا بحيث تكلمت به، وهو الصواب؛ إذ لا منع من حمله على حقيقته، فوجب الحكم به. وقيل: ليس على ظاهره، بل هو على وجه التشبيه. قال النووي: اختلفوا في الجمع بين هذه الأحاديث وحديث خباب: «شكونا إلى رسول الله ﷺ حرَّ الرمضاء فلم يُشكنا» أي لم يُزل شكوانا. فقيل: الإبراد رخصة والتقدم أفضل، واعتمدوا على حديث خباب. وقال آخرون: المختار استحباب الإبراد؛ لكثرة أحاديثه المشتملة = * أسماء الرجال: محمد بن بشار: العبدى البصري. غندر: لقب محمد بن جعفر، البصري. شعبة: هو ابن الحجاج، العتكي. زيد بن وهب: الهمداني الجهني. أي ذر: جندب بن جنادة، الغفاري الصحابي. سفیان: هو ابن عيينة، الهلالي. سعيد: ابن المسيب بن حزن، القرشي المخزومي. أي هريرة: عبد الرحمن بن صخر. عمر بن حفص: يروي عن أبيه حفص ابن غياث بن طلق الكوفي. أبو صالح: ذكوان الزيات السمان. تابعه سفیان: الثوري، مما وصله المصنف في صفة النار من «بدء الخلق». ويحيى: ابن سعيد القطان، مما وصله الإمام أحمد في مسنده عنه. وأبو عوانة: هو الوضاح بن عبد الله، الشكري. الأعمش: سليمان بن مهران، الكوفي.

سند: قوله: فأبردوا بالصلاة: حقيقة الإبراد الدخول في البرد، والباء للتعدية، والمعنى إدخال الصلاة في البرد، وقد جاءت «عن» موضع الباء في كثير من الروايات، والأقرب أنها تعليلية أو بمعنى الباء. وقيل: على تضمين معنى التأخر، أي تأخروا عن الصلاة مبردين. انتهى قلت: ولا يخفى بعده؛ إذ معنى تأخروا عن الصلاة تبعدوا عنها وتجنبوا، وهو يرجع إلى النهي عن الصلاة، وهو ليس بمراد. وإنما المراد تأخير الصلاة عن أول وقتها إلى زمان الدخول في البرد، والفرق بين المعنيين ظاهر عند التأمل. ولو قدرنا: فأخروا الصلاة عن الصلاة، أي عن أول وقتها مبردين: كان زيادة تكلف مستغنى عنه، والله تعالى أعلم.

قوله: فإن شدة الحر من فيح جهنم: فيكون الوقت مظهرًا لآثار الغضب، والعمل عند ظهور آثار الرضا أقرب إلى القبول منه عند ظهور آثار الغضب، فقد يقبل عند الرضا ما لا يقبل عند الغضب، والله تعالى أعلم. قوله: أشد ما تجدون النار في الوقتين أشد ما تجدون من الحر والبرد في الوقتين.

٧٧/١

١٠- بَابُ الْإِبْرَادِ بِالظُّهْرِ فِي السَّفَرِ ^{ترجمة}

٥٣٩- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* قَالَ: حَدَّثَنَا مُهَاجِرٌ أَبُو الْحَسَنِ مَوْلَى لَبْنِي تَيْمِ اللَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ* عَنْ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَأَرَادَ الْمُؤَدَّدُ أَنْ يُؤَدِّنَ لِلظُّهْرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَبْرِدْ». ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُؤَدِّنَ، فَقَالَ لَهُ: «أَبْرِدْ»، حَتَّى رَأَيْنَا فِيءَ الثَّلُولِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ». وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ* رضي الله عنه: «تَتَفَيَّأُ: تَتَمَيَّلُ» ^ل.

٧٧/١

١١- بَابُ وَقْتِ الظُّهْرِ عِنْدَ الزَّوَالِ ^{ترجمة}

وَقَالَ جَابِرٌ* رضي الله عنه: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي بِالْمُهَاجِرَةِ. ^{أي نصف النهار عند اشتداد الحر}

٥٤٠- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ* قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ حِينَ رَاغَبَتِ الشَّمْسُ فَصَلَّى الظُّهْرَ، فَقَامَ عَلَى الْمِنْبَرِ فَذَكَرَ السَّاعَةَ وَذَكَرَ أَنَّ فِيهَا أُمُورًا عِظَامًا، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُسَالَ عَنْ شَيْءٍ فَلْيَسْأَلْ، فَلَا تَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ إِلَّا أَخْبَرْتُكُمْ مَا دُمْتُ فِي مَقَامِي هَذَا».

١. آدم: وفي نسخة بعده: «بن أبي ياس». ٢. لبني: وللشمهني والحموي: «بني». ٣. رسول الله: كذا لابن عساكر وأبي ذر، وفي نسخة: «النبى».
٤. وقال إلخ: كذا لكريمة والمستملي، وفي نسخة: «قال محمد: قال ابن عباس: يتفياً: يتميل». ٥. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا».
٦. أخبرني: وفي نسخة: «أخبرنا». ٧. أن رسول الله: وللحموي: «أن النبى». ٨. وذكر: وفي نسخة: «فذكر». ٩. فلا: وللأصبلي: «لا».

ترجمة: قوله: باب الإبراد بالظهر في السفر: تقدم في الباب السابق من كلام الشيخ ما يتعلق بهذه الترجمة، وهو أن الإبراد ليس لأجل صعوبة الناس في الاجتماع؛ لأنه لو كان كذلك لا يندب في السفر؛ لحصول الاجتماع فيه من قبل. وقول بعض الطلبة في الدرس: «إن غرض المصنف - كما يظهر من دأبه - إبطال استدلال الحنفية بحديث الباب على المثليين» غير صحيح؛ لأنه كان في السفر، وفي السفر لما يجوز جمع التأخير فالتأخير إلى فيء الثلول أولى بالجواز، فتأمل فإنه محتمل؛ فإن الاستدلال بكل المحتمل مطرد عند البخاري.

قوله: باب وقت الظهر عند الزوال: كتب الشيخ في «اللامع»: أورد المؤلف من الظهر أول وقتها ومن العصر آخر وقتها ولم يبين أول وقت العصر ولا آخر وقت الظهر. والظاهر أنه لم يثبت له شيء من روايات المثل أو المثليين على حسب شرطه، ولا يبعد أن يكون ذلك إشارة منه إلى ما ذهب إليه المحدثون والشافعي رضي الله عنه من جواز الجمع بين الظهر والعصر في وقت إحداهما؛ وذلك لأنه بين أولاً أن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً، ولا وجه للتوقيت بعد جواز الجمع بينهما إلا بأن يجعل الوقت مشتركاً بينهما، فكان الوقت من الزوال إلى المغرب كما هو للظهر، فكذلك للعصر. اهـ بسط الكلام عليه في هامش «اللامع» أشد البسط. وفيه: قال الحافظ: أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من زعم من الكوفيين أن الصلاة لا تجب بأول الوقت. اهـ قلت: ما قال الحافظ: «إن ترجمة الإمام إشارة إلى هذه المسألة» بعيد جداً، ولا أدري كيف كتبه الحافظ مع جلالة قدره ولا تعلق للترجمة ولا لشيء مما أورد في الترجمة بتلك المسألة إشارة ولا دلالة. والظاهر أنه أشار بالترجمة إلى رد الطائفتين الآخرين، إحداهما: من جوز صلاة الظهر قبل الزوال، كما هو منقول عن بعض السلف من الصحابة، وعن أحمد وإسحاق مثله في صلاة الجمعة. والطائفة الثانية: من قال: إن أول وقت الظهر إذا صار الفجر قدر الشراك بعد الزوال. والجمهور على الزوال ... إلى آخر ما في الهامش. ويحتمل أن الغرض أن الصلاة في الإبراد مندوب وأصل الوقت يحصل بالزوال، والله سبحانه وتعالى أعلم بمراد العباد.

سهر = على فعله والأمر به، وحديث خباب محمول على أنهم طلبوا تأخيراً زائداً على قدر الإبراد. وقال في «شرح السنة»: قيل في الجمع بينهما: إنهم كانوا يتمنون تأخير الصلاة عن وقتها، فلم يرخص لهم ورخص في الإبراد، كذا في «الكرمانى». وقال العيني: حديث خباب منسوخ بالإبراد ومال إلى هذا أبو بكر وأبو جعفر الطحاوي.

قوله: يصلي بالهجرة: لا يعارض هذا حديث الإبراد؛ لأنه يثبت بالفعل، وحديث الإبراد بالفعل والقول، فيترجح على ذلك. وقيل: إنه منسوخ بحديث الإبراد؛ لأنه متأخر عنه. (عمدة القاري والكواكب الدراري) قوله: إلا أخبرتكم: فاستعمل الماضي موضع المستقبل؛ إشارة إلى تحققه وأنه كالواقع. وقال المهلب: إنما خطب النبي ﷺ بعد الصلاة وقال: «سلوني»؛ لأنه بلغه أن قوماً من المنافقين يسألون منه ويعجزونه عن بعض ما يسألون، فتغيظ وقال: لا تسألوني عن شيء إلا أنبأتكم به. (عمدة القاري والكواكب الدراري)

* أسماء الرجال: شعبة: هو ابن الحجاج، العتكي. زيد بن وهب: الجهمي الكوفي المخضرم. قال ابن عباس: فيما وصله ابن أبي حاتم في تفسيره. قال جابر: ابن عبد الله الأنصاري، مما هو طرف حديث موصول عند المؤلف في «باب وقت المغرب». أبو اليمان: هو الحكم بن نافع الحمصي. شعيب: هو ابن أبي حمزة، الحمصي.

سند: قوله: حتى رأينا إلخ: أي استمر على القول حتى رأينا.

فَأَكْثَرَ النَّاسُ فِي الْبُكَاءِ، وَأَكْثَرَ أَنْ يَقُولَ: «سَلُونِي». فَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُدَافَةَ السَّهْمِيُّ فَقَالَ: مَنْ أَبِي؟ قَالَ: «أَبُوكَ حُدَافَةُ». ثُمَّ أَكْثَرَ أَنْ يَقُولَ: «سَلُونِي». فَبَرَكَ عُمَرُ رضي الله عنه عَلَى رُكْبَتَيْهِ فَقَالَ: رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا. فَسَكَتَ، ثُمَّ قَالَ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ الْجَنَّةُ وَالتَّارُ آتِفًا فِي عُرْضِ هَذَا الْحَائِطِ، فَلَمْ أَرَ كَالْخَيْرِ وَالشَّرِّ».

بالضم، الناحية. (ك) أي ما أبصرت مثل هذا الخير الذي هو الجنة، وهذا الشر الذي هو النار. (ع)

٥٤١- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ، عَنْ أَبِي بَرَزَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي الصُّبْحَ وَأَحَدُنَا يَعْرِفُ جَلِيسَهُ، وَيَقْرَأُ فِيهَا مَا بَيْنَ السَّتَيْنِ إِلَى الْمِائَةِ، وَيُصَلِّي الظُّهْرَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، وَالْعَصْرَ وَاحِدًا يَذْهَبُ إِلَى أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجَعَ وَالشَّمْسُ حَيَّةً، وَكَسِيَتْ مَا قَالِ فِي الْمَغْرِبِ، وَلَا يُبَالِي بِتَأْخِيرِ الْعِشَاءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ. ثُمَّ قَالَ إِلَى شَظْرِ اللَّيْلِ.

بتقدير «قد»، من المدينة إلى أهله أي لم يتغير

وَقَالَ مُعَاذٌ: قَالَ شُعْبَةُ: ثُمَّ لَقِيتُهُ مَرَّةً فَقَالَ: أَوْ ثُلُثِ اللَّيْلِ.

أما المنهال أخرى. (ق) بالترديد

٥٤٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: حَدَّثَنِي غَالِبُ الْقَطَّانِ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلَفَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِالظُّهْرِ سَجْدًا عَلَى ثِيَابِنَا اتِّقَاءَ الْحَرِّ.

ترجمة سند

١٢- بَابُ تَأْخِيرِ الظُّهْرِ إِلَى الْعَصْرِ

٧٧/١

٥٤٣- حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ.....

١. سلوني: وللأصيلي وأبي ذر: «سلوا». ٢. قال: ولا بن عساكر: «فقال». ٣. فقال: ولا بن عساكر: «قال». ٤. عن أبي المنهال: وللشمهيني: «حدثنا أبو المنهال». ٥. قال: كذا للأصيلي وأبوي ذر والوقت. ٦. رجع: وفي نسخة: «ويرجع». ٧. محمد إلخ: وفي نسخة: «ابن مقاتل». ٨. أخبرنا: وللأصيلي وأبي الوقت: «حدثنا». ٩. حدثنا: كذا للأصيلي، وفي نسخة: «أخبرنا». ١٠. سجدنا: كذا للأصيلي، ولكريمة: «فسجدنا». ١١. ابن: في نسخة: «هو ابن».

ترجمة: قوله: باب تأخير الظهر إلى العصر: اختلفوا في غرض الإمام بالترجمة، قال الحافظ: أشار البخاري إلى إثبات القول باشتراك الوقتين، وإلى انتفاء الفاصلة بين الوقتين. اهـ الأول مذهب المالكية، والقول بالفاصلة مذهب داود وبعض الشافعية. قلت: ما قال الحافظ في غرض الترجمة الجزء الثاني منه صحيح، والأول مشكل، ولذا أشار إلى رده العيني إذ قال: والمراد أنه لما فرغ من صلاة الظهر دخل وقت صلاة العصر، وليس المراد أنه جمع بينهما في وقت واحد. اهـ والأوجه عندي أنه أشار إلى رد كليهما من الاشتراك والفاصلة. وقال السندي: لا يخفى أنه لا دلالة في لفظ الحديث على التأخير؛ لجواز أن ما فعله يكون من باب التقديم، فكأنه أشار بهذه الترجمة إلى توجيه الحديث، بأنه لا يحمل على الجمع بين الصلاتين في الوقت حتى يقال: يمكن أن يكون من باب التقديم أو من باب التأخير، بل يحمل على تأخير الصلاة الأولى إلى آخر وقتها وضمها إلى الثانية فعلاً، وهذا التأويل في الحديث هو الذي اعتمده كثير من المحققين، وهو أقرب ما قيل فيه. اهـ وهو الذي اختاره شيخ المشايخ في «التراجم».

سهر: قوله: في البكاء: خوفاً من نزول العذاب العام، المعهود في الأمم السالفة، عند ردهم على أنبيائهم بسبب تغيبه عنهم من مقالة المنافقين السابقة آنفاً. أو سبب بكائهم ما سمعوه من أهوال يوم القيمة والأمور العظام. (إرشاد الساري) قوله: رجع: هو في محل النصب على الحال، و«قد» فيه مقدرة، أي أحدنا يذهب إلى أقصى المدينة حال كونه راجعاً إليه، كذا في «العيني»، وكذا في «الخير الجاري»، حيث المراد منه الرجوع من المسجد إلى البيت، لا منه إليه.

* أسماء الرجال: حفص: ابن عمر بن الحارث، الحوضي. شعبة: تقدم. أبي المنهال: هو سيار بن سلامة البصري. أبي برزة: الأسلمي، واسمه نضلة بن عبيد رضي الله عنه مصغراً. وقال معاذ: هو ابن معاذ ابن نصر، العنبري التابعي التيمي قاضي البصرة. قال شعبة: ابن الحجاج بإسناده السابق. محمد: ابن مقاتل، المروزي. عبد الله: ابن المبارك، الحنظلي المروزي. خالد: ابن عبد الرحمن ابن بكير، السلمي البصري. غالب القطان: ابن خطاف، المشهور بابن أبي غيلان. أبو النعمان: هو محمد بن الفضل، السدوسي. حماد: ابن زيد بن درهم، الأزدي الجهمي.

سند: قوله: يصلي الصبح وأحدنا يعرف جليسه: المراد يفرغ من صلاة الصبح لا يشرع فيها، كما بينه سائر الروايات.

قوله: باب تأخير الظهر إلى العصر: لا يخفى أنه لا دلالة في لفظ الحديث على التأخير؛ لجواز أن ما فعله يكون من باب التقديم، فكأنه أشار بهذه الترجمة إلى توجيه الحديث بأنه لا يحمل على الجمع بين الصلاتين في الوقت حتى يقال: يمكن أن يكون من باب التقديم، أو من باب التأخير، بل يحمل على تأخير الصلاة الأولى إلى آخر وقتها وضمها إلى الثانية فعلاً، وهذا التأويل في الحديث هو الذي اعتمده كثير من المحققين، وهو أقرب ما قيل فيه، والله تعالى أعلم.

عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ* عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ* عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم صَلَّى بِالْمَدِينَةِ سَبْعًا وَثَمَانِيًا: الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ. فَقَالَ أَيُّوبُ* لَعَلَّهُ فِي لَيْلَةٍ مَطِيرَةٍ؟ قَالَ* عَسَى.

المقول له جابر بن زيد

المراد في ليلة ويوم مطيرتين. (ك)

٣

١٣- بَابُ وَقْتِ الْعَصْرِ

٧٧/١

٥٤٤- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ* عَنْ هِشَامٍ* عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ لَمْ تَخْرُجْ مِنْ حُجْرَتِهَا.

٥٤٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ* قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ* عَنِ ابْنِ شِهَابٍ* عَنْ عُرْوَةَ* عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم صَلَّى الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا، لَمْ يَظْهَرْ الْفَيْءُ مِنْ حُجْرَتِهَا.

أي في داخل بيتها. (مر) أي يعلو

٥٤٦- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ* عَنِ الزُّهْرِيِّ* عَنْ عُرْوَةَ* عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي صَلَاةَ الْعَصْرِ وَالشَّمْسُ طَالِعَةً فِي حُجْرَتِي، وَلَمْ يَظْهَرْ الْفَيْءُ بَعْدُ.

٣٥ سهر

إلى

ظاهرة

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ* وَقَالَ مَالِكٌ* وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ* وَشُعَيْبٌ* وَابْنُ أَبِي حَفْصَةَ* «وَالشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ تَظْهَرَ».

هو المؤلف. (قس)

٥٤٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ* قَالَ: أَخْبَرَنَا عَوْفٌ* عَنْ سَيَّارِ بْنِ سَلَامَةَ*

١. ابن دينار: ولأبوي ذر الوقت: «هو ابن دينار». ٢. فقال: وفي نسخة: «قال». ٣. العصر: وللمستملي بعده: «وقال أبو سامة عن هشام: في [وفي نسخة: «من»] [قعر حجرتها]. ٤. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا». ٥. قال أبو عبد الله: كذا لأبوي ذر الوقت. ٦. وقال مالك: وللأصيلي: «قال مالك».

ترجمة: قوله: باب وقت العصر: تقدم في الباب السابق أن أول وقته آخر وقت الظهر. قال الحافظ: لما لم يكن حديث أول وقت العصر بالمثل على شرطه ذكر ما يستنبط منه ذلك بطريق الاستنباط.

سهر: قوله: سبعا وثمانيا إلخ: فيه لف ونشر على خلاف الترتيب، وقال الترمذي في «جامعه»: أجمع الأئمة على ترك العمل بحديث ابن عباس في الجمع بالمدينة من غير خوف ولا سفر. انتهى لكن أوله بعضهم على أنه جمع لعذر المطر، وفيه أنه معارض بالرواية الأخرى: «من غير خوف ولا مطر». وبعضهم أوله على عذر المرض ونحوه، واختاره الكرماني. قال الخطابي: الجمع بين صلاتين لا يكون إلا بعذر، ولذلك رخص فيه للمسافر، فلما وجدوا الجمع للحضر طلبوا وجه العذر، وكان الذي وقع لهم من ذلك المطر.

قوله: لعله في ليلة مطيرة: أي كثرة المطر. «قال عسى» أي قال جابر: عسى ذلك يكون في الليلة المطيرة. واختلف في الجمع بعذر، أجازته جماعة من السلف: وهو قول مالك والشافعي وأحمد، وأولاه الحنفية على الجمع الصوري، ويؤيده ما في «البخاري» و«مسلم» من حديث ابن مسعود: «ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لغير وقتها إلا بجمع» الحديث، كذا في «العيني». قوله: عسى: [أن يكون فيها، فحذف اسم «عسى» وخبرها، وعلة جمعه للمطر خوف المشقة في حضوره المسجد مرة بعد أخرى. (إرشاد الساري)]

قوله: قال أبو عبد الله: قال العيني: هو البخاري نفسه، وأشار بهذا إلى أن هؤلاء الأربعة المذكورين رووا الحديث المذكور بهذا الإسناد، وعندهم: «والشمس قبل أن تظهر»، فالظهور في روايتهم للشمس، وفي رواية سفيان بن عيينة الظهور للفيء. فإن قلت: ما المراد بظهور الشمس وظهر الفَيْء؟ قلت: المراد بظهور الشمس خروجها من الحجرة، وبظهور الفَيْء انبساطه في الحجرة، وليس بين الروايتين اختلاف؛ لأن انبساط الفَيْء لا يكون إلا بعد خروج الشمس. واستدل به الشافعي ومن تبعه على تعجيل صلاة العصر، وقال الطحاوي: لا دلالة فيه على التعجيل؛ لاحتمال أن الحجرة كانت قصيرة الجدار، فلم تكن الشمس تحتجب عنها إلا بقرب غروبها، فيدل على التأخير لا على التعجيل. انتهى قال ابن حجر: وتعب الطحاوي بأن الذي ذكره من الاحتمال إنما يتصور مع اتساع الحجرة، وقد عرف بالاستفاضة والمشاهدة أن حجر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن متسعة، ولا يكون ضوء الشمس باقيًا في قصر الحجرة الصغيرة إلا والشمس قائمة مرتفعة، وإلا متى مالت جدًّا ارتفع ضوءها عن قعر الحجرة، ولو كانت الجدر قصيرة.

* أسماء الرجال: عمرو بن دينار: المكي الجمحي مولاهم. جابر بن زيد: هو أبو الشعثاء البصري. أيوب: السخيتاني. قال: أي جابر بن زيد: عسى أن يكون، فحذف اسم «عسى» وخبرها. إبراهيم: ابن المنذر بن عبد الله، الأسدي الخزاعي بالزراي. أنس بن عياض: هو أبو ضمرة الليثي. هشام: يروي عن أبيه عروة بن الزبير بن العوام. قتيبة: ابن سعيد الثقفي. الليث: هو ابن سعد الإمام. ابن شهاب: هو الزهري. عروة: هو ابن الزبير بن العوام. أبو نعيم: هو الفضل بن دكين. ابن عيينة: سفيان. الزهري: هو ابن شهاب. عروة: هو المذكور آنفًا. أبو عبد الله: المؤلف. مالك: الإمام المدني. يحيى بن سعيد: الأنصاري. شعيب: هو ابن أبي حمزة. ابن أبي حفصة: محمد بن ميسرة. محمد: هو ابن مقاتل أبو الحسن، المروزي. عبد الله: ابن المبارك، المروزي. عوف: هو ابن أبي جميلة، الأعرابي. سيار بن سلامة: أبو المنهال البصري.

قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبِي عَلَى أَبِي بَرْزَةَ* الْأَسْلَمِيِّ، فَقَالَ لَهُ أَبِي: كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْمَكْتُوبَةَ؟ فَقَالَ: كَانَ يُصَلِّي الْهَجِيرَ^{سهر} الَّتِي تَدْعُونَهَا الْأُولَى حِينَ تَدْحَضُ الشَّمْسُ، وَيُصَلِّي الْعَصْرَ ثُمَّ يَرْجِعُ أَحَدَنَا إِلَى رَحْلِهِ فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ - وَتَسِيْتُ^{تذول} مَا قَالَ فِي الْمَغْرِبِ - وَكَانَ يَسْتَجِبُ أَنْ يُؤَخَّرَ مِنَ الْعِشَاءِ الَّتِي تَدْعُونَهَا الْعَتَمَةَ، وَكَانَ يَكْرَهُ التَّوَمَّ قَبْلَهَا وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا، وَكَانَ يَنْقُتِلُ مِنَ صَلَاةِ الْعِدَاةِ حِينَ يَعْرِفُ الرَّجُلُ جَلِيسَهُ، وَيَقْرَأُ بِالسُّنَنِ إِلَى الْإِمَامَةِ.

أي من الآي، وقدرها في الطبراني بسورة الحاقة ونحوها. (ع)

الصبح

أي ينصرف

٥٤٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ* عَنْ مَالِكٍ*، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ* قَالَ: كُنَّا

نُصَلِّي الْعَصْرَ ثُمَّ نَخْرُجُ الْإِنْسَانَ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ فَيَجِدُهُمْ يُصَلُّونَ الْعَصْرَ.

هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ يُؤَخَّرُونَ. (ع)

كَانَتْ مَنَازِلُهُمْ عَلَى مِيلَيْنِ بَعْدَ بَقَاءِ. (ع)

٥٤٩- حَدَّثَنَا ابْنُ مِقَاتٍ* قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ* قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَثْمَانَ بْنِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ قَالَ: سَمِعْتُ

مَصْفَرًا

أَبَا أُمَامَةَ* يَقُولُ: صَلَّيْنَا مَعَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ* الظُّهْرَ، ثُمَّ خَرَجْنَا حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فَوَجَدْنَاهُ يُصَلِّي الْعَصْرَ، فَقُلْتُ: يَا عَمُّ، مَا هَذِهِ الصَّلَاةُ الَّتِي صَلَّيْتَ؟ قَالَ: الْعَصْرُ، وَهَذِهِ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّتِي كُنَّا نُصَلِّي مَعَهُ.

قَالَ تَكْرِيماً لِأَنَّهُ لَيْسَ عَمَّهُ

٥٥١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ* قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ* عَنِ ابْنِ شِهَابٍ*، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ* قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي الْعَصْرَ ثُمَّ

الْحَدِيثُ: ٥٥٠ بِرَقِيقِ الشَّيْخِ فُؤَادٍ بِهِ

يَذْهَبُ الدَّاهِبُ مِنَّا إِلَى قُبَاءٍ، فَيَأْتِيهِمْ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ.

أَيِ يَأْنِ أَهْلُهُ. (ك)

٥٥٠- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ* قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ* عَنِ الزُّهْرِيِّ* قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ* قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةً حَيَّةً، فَيَذْهَبُ الدَّاهِبُ إِلَى الْعَوَالِي فَيَأْتِيهِمْ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ. وَبَعْضُ الْعَوَالِي مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَمْيَالٍ أَوْ نَحْوِهِ.

هُوَ الْإِسْتَارَةُ وَالْمَرَادُ بَقَاءُ حَرَاهَا. (ق)

أَيِ أَهْلُ الْعَوَالِي

ن

١. فقال: وفي نسخة: «قال». ٦. وكان: وللكشميهني: «فكان». ٣. من: كذا للأصيلي وأبوي ذر والوقت. ٤. أبا أمامة: وللأصيلي بعده: «بن سهل».

٥. حدثنا: وللمستمل قبله: «باب وقت العصر». ٦. رسول الله: وللأصيلي: «النبى». ٧. نحوه: ولأبي ذر: «نحوه».

سهر: قوله: الهجير: وهو الهاجرة، أي صلاة الهجير، وهو وقت شدة الحر، وسمي الظهر بذلك؛ لأن وقتها يدخل حينئذ. (عمدة القاري) قوله: حية: [حياتها أن تجد حرها، قاله خيثمة التابعي]. (عمدة القاري) [قوله: إلى العوالي: جمع عالية، وهي القرى التي حول المدينة من جهة النجد، وأما من جهة قامة فيقال لها: السافلة. (عمدة القاري) قوله: وبعض العوالي إلخ: قال الكرماني: إما كلام البخاري وإما كلام أنس، أو هو للزهري كما هو عادته في الإدرجات. و«الميل» عبارة عن ثلاث فرسخ. و«قباء» بمد ويقصر، ويذكر ويؤنث، ويصرف ولا يصرف، والأفصح الصرف والتذكير والمد، وهو على ثلاثة أميال من المدينة.

قوله: أربعة أميال: وعن مالك: أبعد العوالي من المدينة مسافة ثلاثة أميال. قال عياض: كأنه أراد معظم عماراتها، وإلا فأبعدها ثمانية أميال. والميل ثلاث فرسخ، أربعة آلاف ذراع، طولها أربعة وعشرون إصبعا بعدد حروف: لا إله إلا الله محمد رسول الله، كذا في «العين». هذه الروايات ظاهرها تدل على أن وقت العصر يكون قبل أن يصير ظل كل شيء مثليه، كما هو مذهب عامة العلماء. فمن ثم قال القرطبي: خالف الناس كلهم أبا حنيفة فيما قاله حتى أصحابه. قال العين: إذا كان استدلال أبي حنيفة بالحديث لا يضره مخالفة الناس، ويؤيد ما قاله حديث علي بن شيبان، قال: «قدمنا على رسول الله ﷺ المدينة، فكان يؤخر العصر ما دامت الشمس بيضاء نقية»، رواه أبو داود وابن ماجه، وهذا يدل على أنه كان يصلي عند المثليين. وحديث جابر: «صلى بنا رسول الله ﷺ العصر حين صار ظل كل شيء مثليه»، رواه ابن أبي شيبة بسند لا بأس به. انتهى وأيضاً روى محمد بن رواية مالك: أن ابن رافع سأل أبا هريرة عن وقت الصلاة، فقال أبو هريرة: «أنا أحرك، صَلَّى الظهر إذا كان ظلك مثلك، والعصر إذا كان ظلك مثلك» الحديث.

* أسماء الرجال: أبي بركة: هو نضلة بن عبيد. عبد الله بن مسلمة: هو القعني. مالك: الإمام المدني. ابن مقاتل: هو محمد المذكور. عبد الله: هو ابن المبارك. أبا أمامة: اسمه أسعد ابن سهل بن حنيف الأنصاري، له رؤية لكنه لم يسمع منه ﷺ. عمر بن عبد العزيز: أحد الخلفاء الراشدين. عبد الله بن يوسف: التنيسي. مالك: هو إمام دار الهجرة.

ابن شهاب: هو الزهري. أبو اليمان: الحكم بن نافع. شعيب: هو ابن أبي حمزة. الزهري: هو محمد بن مسلم بن شهاب.

٧٨/١

١٤- بَابُ إِثْمٍ مِّنْ فَاتَتْهُ الْعَصْرُ^{ترجمة}

٥٥٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ نَافِعٍ * عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ^١ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ^٢الَّذِي تَفَوُّتُهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ فَكَأَنَّمَا وَتَرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ^{سهر}.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «يَتَرَكُمُ»^٣ وَتَرَتْ الرَّجُلَ: إِذَا قَتَلَتْ لَهُ قَتِيلًا، أَوْ أَخَذَتْ مَالَهُ^٤.^{سهر}
أي البخاري

٧٨/١

١٥- بَابُ إِثْمٍ مِّنْ تَرَكَ الْعَصْرَ

٥٥٣- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ * قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ * قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ * عَنْ أَبِي قَلَابَةَ * عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ * قَالَ: كُنَّا مَعَ بُرَيْدَةَ * فِي غَزْوَةٍ فِي يَوْمٍ ذِي عَيْمٍ، فَقَالَ: بَكِّرُوا بِصَلَاةِ الْعَصْرِ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ فَقَدْ حُبِطَ عَمَلُهُ»^٥.

قوله تغليباً وتهديداً، وظاهره غير مراد. (ع).

٧٨/١

١٦- بَابُ فَضْلِ صَلَاةِ الْعَصْرِ^{ترجمة}

٥٥٤- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ * قَالَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ * بْنُ مُعَاوِيَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ * عَنْ قَيْسٍ * عَنْ جَرِيرٍ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ...

١. عن إلخ: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «عن ابن عمر» ٢. الذي تفوته إلخ: كذا للكشميهني، وفي نسخة: «الذي تفوته العصر كأنما».
٣. قال إلخ: كذا للمستمل. ٤. حدثنا: ولابن عساكر وأبي ذر: «أخبرنا». ٥. أخبرنا: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «حدثنا».
٦. ابن عبد الله: كذا للأصيلي وأبوي ذر والوقت.

ترجمة: قوله: باب إثم من فاتته العصر: وهنا عدة أمحاء، منها: أن الإمام ترجم بترجمتين: الأولى هذه، والثانية: «إثم من ترك العصر»، وأورد عليه بالتكرار، ومودى ما قال الحفاظ - ابن حجر والعيني - أن المراد بالفوات تأخيرها عن وقت الجواز بغير عذر، وهذا لا يكفي لدفع إيراد التكرار؛ لأن الثانية أصرح في العمدة. وقال شيخ الإسلام: الفرق بينهما أن الترك نص في العمدة دون الفوات، ويحتمل أن الإمام فرق في العنوان والتعبير فقط دون المراد؛ رعايةً لألفاظ الروايتين. انتهى والأوجه عندي أن المراد في الترجمة الأولى الفوات بدون العمدة؛ للتقابل بالترجمة الثانية، وهو الذي أراد الإمام الترمذي؛ إذ ترجم على الحديث الأول «باب ما جاء في السهو عن وقت صلاة العصر»، وإلى ما اخترته مال السندي؛ إذ قال: المتبادر من الفوات أن لا يكون باختيار من العبد، فعلى هذا قوله: «فكأنما وتر أهله وماله» إشارة إلى ما فاتته من الخير، وهو المناسب لجعل المصنف الفوات في مقابلة الترك، لكن على هذا يشكل إضافة الإثم على الفوات، إلا أن يراد بالإثم ما يلحقه من الضرر، ولو بفوات الفضل. انتهى أو يقال: إن لفظ الإثم مجاز عن الأسف، وعبره بلفظ «الإثم»؛ إشارة إلى أن هذا الأسف يكون في الآخرة.

قوله: باب فضل صلاة العصر: قال الحفاظ: أي على جميع الصلوات إلا الصبح كما يظهر من حديثي الباب، ويحتمل أن المراد أن العصر ذات فضيلة، لا ذات أفضلية. وتعبيره العيني وقال: لو قال: «باب فضل صلاة الفجر والعصر» لكان أولى، وإنما خصص العصر للاكتفاء، كقوله تعالى: «وَلَنْ يَزِيدَكُمْ أَعْمَالَكُمْ» (النحل: ٨١) أي والبرد أيضاً. اهـ قلت: لكن فضل الفجر سيأتي قريباً، فالأوجه عندي أنه أراد الإشارة إلى خلافة شهيرة، وهي أن الوعيد المذكور في البابين السابقين مخصوص بالعصر أو خرج مخرج السؤال كما تقدم، -

سهر: قوله: وتر أهله وماله: ينصب اللامين في رواية الأكثرين؛ لأنه مفعول ثانٍ لقوله: «وتر»، وضميره مفعوله الأول. وفي رواية المستمل: برفع اللامين، ووجهه: أنه لا يضمن في «وتر»، ومفعول ما لم يسم فاعله قوله: «أهله وماله». (عمدة القاري) قوله: يترك: أشار به إلى قوله تعالى: «وَلَنْ يَزِيدَكُمْ أَعْمَالَكُمْ» (عمد: ٣٥) حيث نصب مفعولين؛ لأنه متعلِّق إليهما، وهذا يؤيد نصب اللامين في الحديث، كما هو رواية الأكثرين، وأشار بقوله: «وتر الرجل» إلى أنه يتعدى إلى مفعول واحد أيضاً، كما هو رواية المستمل. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: عبد الله بن يوسف: هو التنيسي. مالك: الإمام المدني. نافع: مولى ابن عمر. مسلم: ابن إبراهيم، الفراهيدي البصري. هشام: هو الدستوائي. يحيى: ابن أبي كثير، الطائي اليمامي. أبي قلابة: بكسر القاف، عبد الله بن زيد. أبي المليلح: عامر بن أسامة، الهذلي. بريدة: ابن الحصيب، الأسلمي الصحابي. الحميدي: عبد الله بن الزبير. مروان: ابن معاوية ابن الحارث، الفرزاري. إسماعيل: هو ابن أبي خالد. قيس: هو ابن أبي حازم. جرير: هو البجلي.

سند: قوله: الذي تفوته صلاة العصر: المتبادر من الفوات هو أن لا يكون باختيار من العبد، فعلى هذا قوله: «فكأنما وتر أهله وماله» إشارة إلى ما فاتته من الخير بفوات الصلاة، وهو المناسب لجعل المصنف الفوات في مقابلة الترك، لكن على هذا يشكل إضافة الإثم إلى الفوات، إلا أن يراد بالإثم ما يلحقه من الضرر، ولو بفوات الفضل. وقال الحق ابن حجر: أشار بذكر الإثم إلى أن المراد بالفوات تأخيرها عن وقت الجواز بغير عذر؛ لأن الإثم إنما يترتب على ذلك. انتهى

قوله: من ترك صلاة العصر إلخ: أي والتساهل والتأخير في مثل هذا اليوم ربما يؤدي إلى الترك.

قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَتَنَظَرُ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةً فَقَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ لَا تَصُامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ، فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تَعْلَبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا فَافْعَلُوا». ثُمَّ قَرَأَ: ﴿سَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾. قَالَ إِسْمَاعِيلُ: افْعَلُوا: لَا تَفُوتَنَّكُمْ.

مدرج من كلام إسماعيل
أي ابن أبي خالد. (قس)
(ق: ٣٩)

٥٥٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ* قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ* عَنْ أَبِي الزِّنَادِ* عَنِ الْأَعْرَجِ* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ* أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ:

قَالَ: «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ، ثُمَّ يَرْجِعُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ، فَيَسْأَلُهُمْ رَبُّهُمْ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ: كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ، وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ».

١٧- بَابُ مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ الْغُرُوبِ

٧٩/١

٥٥٦- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ* عَنْ يَحْيَى* عَنْ أَبِي سَلَمَةَ* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ* قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا

أَدْرَكَ أَحَدُكُمْ سَجْدَةً مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ.....

١. عند: وفي نسخة: «مع». ٢. ليلة: وفي نسخة: «ليلة البدر». ٣. غروبها: وفي نسخة: «الغروب». ٤. فسبح: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبوي ذر والوقت.
٥. حدثنا: ولأبي الوقت وابن عساكر وأبي ذر: «أخبرنا». ٦. ربه: كذا لابن عساكر. ٧. الغروب: وللأصيلي: «المغرب». ٨. حدثنا: وللأصيلي: «أخبرنا».
٩. يحيى: ولأبي الوقت بعده: «بن أبي كثير».

ترجمة = فأشار بهذا الباب إلى القول الأول من التخصيص.

قوله: باب من أدرك ركعة من العصر: يشكل على الإمام البخاري أنه ترجم بإدراك الركعة، وذكر الحديث بإدراك السجدة. قال الحافظ: كأنه أراد تفسير الحديث، وأن المراد بالسجدة الركعة. اهـ والأوجه عندي أن الإمام البخاري أشار إلى مسألة خلافية، وهي ما قال الموفق: إن مدرك الركعة في آخر الوقت مدرك للصلاة، وهل يدركها بإدراك ما دون الركعة؟ فيه روايتان، إحداهما: لا يدركها بأقل من ذلك، وهو مذهب مالك. والثانية: يدركها بإدراك جزء منها أي جزء كان، وهو مذهب أبي حنيفة، وللشافعي قولان كالْمَذْهَبَيْنِ. اهـ فالظاهر عندي أن الإمام البخاري أشار بذكر هذه الرواية في هذا الباب إلى أن ما ورد في الروايات من لفظ «الركعة» ليس باحتراز. ثم مطابقة حديثي التمثيل بالباب بأن مدرك آخر الجزء كمدرك الكل، ولذا أتم لهم الأجور، فكذا مدرك الركعة الأخيرة، بسطه في «فيض الباري». وكتب الشيخ في «اللامع»: المناسبة بالترجمة من حيث إن الاستحجار شامل للوقت إلى الغروب، فمن أتى قبيل الغروب بحيث يمكن له أن يعد اسمه في العاملين كان داخلًا فيهم، وذلك لأن العادة في المستأجرين لا سيما في الكرماء أن ينظروا إلى العملة وقت فراغهم من العمل، فمن وجد منهم ثمة إذا وجب أجر عمله، وإن كان قد أتى بعد الآخرين بكثير، والله تعالى أعلم. اهـ وبسط الكلام عليه في «هامشه».

سهر: قوله: لا تضامون: [أي تزدحمون وقت الرؤية، وسيأتي بيان اختلاف الروايات فيه عن قريب]. قوله: سجدة: أي ركعة، وفيه المطابقة للترجمة، أجمعوا على أن من أدرك ركعة من العصر ثم خرج الوقت: لا تبطل صلاته، بل يتمها. وأما في الصبح فكذلك عند الشافعي وأحمد ومالك، وعند أبي حنيفة تبطل صلاة الصبح بطلوع الشمس فيها، وقالوا: الحديث حجة على أبي حنيفة، فأجاب عنه صدر الشريعة في «شرح الوقاية»، من أراد الاطلاع عليه فليطالع ثمة. وقال الطحاوي: يحتمل أن يكون معنى الإدراك في الصبيان الذين يدركون يعني يبلغون، والحَيْضُ اللائي يظهرن، والكفار الذين يسلمون؛ لأنه لما ذكر في هذا «الإدراك» ولم يذكر الصلاة، فيكون هؤلاء الذين سميناهم ومن أشبههم مدركين لهذه الصلاة، فيحب عليهم قضاؤها، وإن كان الذي بقي عليهم من وقتها أقل من المقدار الذي يصلونها فيه، كذا ذكره في «العيني».

* أسماء الرجال: عبد الله بن يوسف: هو التنيسي. مالك: الإمام المدني. أبي الزناد: عبد الله بن ذكوان. الأعرج: عبد الرحمن بن هرمز. أبو نعيم: هو الفضل بن دكين. شيبان: ابن عبد الرحمن، التميمي مولاهم. يحيى: هو ابن أبي كثير. أبي سلمة: هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف الزهري.

سند: قوله: فإن استطعتم أن لا تغلبوا الخ: على بناء المفعول، أي أن لا يغلبكم الشيطان على تفويت الصلاتين عنكم. وهذا كناية عن المداومة على الصلاتين، أو عن محافظة النفس من غلبة الشيطان؛ فلذا تعلق به الاستطاعة، وإلا فلا استطاعة لا تتعلق إلا بالأفعال لا بالأعداد، سيما إذا كان العدم مضافاً إلى فعل الغير كما هنا؛ فإن العدم ههنا مضاف إلى غلبة الشيطان، وعلى هذا فقولوه: «فافعلوا» أي افعلوا المداومة أو المحافظة. قوله: ثم يعرج الذين باتوا فيكم: أي أو ظلوا، فهو من باب الإيجاز، أو معنى «باتوا»: كانوا، أعم من أنهم باتوا أو ظلوا. وأما قولهم: «أتيناهاهم وهم يصلون»، فهو من باب الزيادة في الجواب تنميماً لمراد السائل؛ إذ هم علموا أن مقصود السائل ليس إلا إظهار فضل العباد وشرفهم على لسان الملائكة، فبادروا إلى ذلك في الجواب زيادة على السؤال؛ تنميماً للمراد، والله تعالى أعلم.

قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَلْيُتِمَّ صَلَاتَهُ، وَإِذَا أَدْرَكَ سَجْدَةً مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَلْيُتِمَّ صَلَاتَهُ.

٥٥٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ * قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ * عَنِ ابْنِ شَهَابٍ * عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ * عَنْ أَبِيهِ * أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا بَقَاؤُكُمْ فِيَمَا سَلَفَ قَبْلَكُمْ مِنَ الْأُمَمِ كَمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، أُوتِيَ أَهْلُ الثَّوَرَةِ الثَّوَرَةَ فَعَمِلُوا حَتَّى إِذَا انْتَصَفَ النَّهَارُ عَجَزُوا، فَأَعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا. ثُمَّ أُوتِيَ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ الْإِنْجِيلَ فَعَمِلُوا إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ ثُمَّ عَجَزُوا، فَأَعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا.

هو نصف دائق، والمراد ههنا النصيب والحصصة

ثُمَّ أُوتِيَ الْفُرَّانَ فَعَمِلْنَا إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَأَعْطَيْنَا قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ. فَقَالَ أَهْلُ الْكِتَابَيْنِ: أَيُّ رَبَّنَا، أُعْطِيتَ هَؤُلَاءِ قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ، وَأَعْطِيتَنَا قِيرَاطًا قِيرَاطًا، وَنَحْنُ كُنَّا أَكْثَرَ عَمَلًا؟ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: هَلْ ظَلَمْتُكُمْ مِنْ أَجْرِكُمْ مِنْ شَيْءٍ؟ قَالُوا: لَا. قَالَ: وَهُوَ فَضْلِي أُوتِيَهُ مَنْ أَشَاءَ.

٥٥٨- حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ * عَنْ بُرَيْدٍ * عَنْ أَبِي بُرْدَةَ * عَنْ أَبِي مُوسَى * عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَثَلُ الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ قَوْمًا يَعْمَلُونَ لَهُ عَمَلًا إِلَى اللَّيْلِ، فَعَمِلُوا إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ، فَقَالُوا: لَا حَاجَةَ لَنَا إِلَى أَجْرِكَ، فَاسْتَأْجَرَ آخَرِينَ فَقَالَ: أَكْمِلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِكُمْ.....

١. تغرب: وللأصيلي: «تغيب». ٢. عبد الله: وللأصيلي بعده: «الأويسى». ٣. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا». ٤. إبراهيم: ولابن عساكر وأبوي ذر والوقت بعده: «بن سعد». ٥. فعملوا: ولأبي ذر بعده: «بها». ٦. عجزوا: وللشيخ ابن حجر: «فَعَجَزُوا»، وللأصيلي: «ثم عجزوا».
٧. الكتابين: ولابن عساكر: «الكتاب». ٨. من شيء: وفي نسخة: «شيئا». ٩. وهو: وفي نسخة: «فهو». ١٠. أكملوا: وللكشميهني: «اعملوا».

سهر: قوله: إنما بقاؤكم إلخ: معناه في جملة ما سلف، أي نسبتكم إليه كنسبة وقت العصر إلى تمام النهار، وهذا على وجه التمثيل والتشبيه، فلا يلزم منه التسوية من كل جهة، حتى يعترض عليه أن بين عيسى ومحمد ﷺ ست مائة، وهذه الأمة قد زادت منها، ويحتمل أن النسبة باعتبار قصر أعمار هذه الأمة؛ لأن زمان العمل هو مدة العمر، فيكون عملهم قليلاً، ومع ذلك أجرحهم كثير. قال العيني: مطابقتها للترجمة في قوله: «إلى غروب الشمس» فدل على أن وقت العصر إلى غروب الشمس، وأن من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب، فقد أدرك وقتها فليتمها. قوله: لا حاجة لنا إلى أجرك: الخطاب إنما هو للمستأجر، والمراد منه لازم لهذا القول، وهو ترك العمل، و«حين» منصوب بأنه خير «كان»، أي كان الزمان زمان صلاة العصر، أو مرفوع بأنه اسمه، وهو تامة. فإن قلت: هذا الحديث دل على أنهم لم يؤجروا شيئاً، والحديث السابق يدل على أن كلا منهما أخذ قيراطاً؟ قلت: ذلك فيمن مات منهم قبل النسخ، وهذا فيمن حرف أو كفر بالنبي الذي بعده، كذا في «الكرمانى». ولا يخفى أن هذا الحديث بظاهره يدل على تأخير دخول وقت العصر حتى يصير ظل الشيء مثليه، وهو مذهب أبي حنيفة كما أشار إليه محمد في «موطئه»، وذلك لأن قول النصارى: «إنهم أكثر عملاً» لا يصح إلا على هذا.

* أسماء الرجال: عبد العزيز بن عبد الله: الأويسى - بضم الهمزة - نسبة إلى أويس أحد أجداده. إبراهيم: ابن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، الزهري القرشي المدني. ابن شهاب: هو الزهري. سالم بن عبد الله: يروي عن أبيه عبد الله بن عمر بن الخطاب. أبو كريب: هو محمد بن العلاء. أبو أسامة: هو حماد بن أسامة. بريد: هو ابن عبد الله بن أبي بردة، الكوفي. أبي موسى: الأشعري.

سند: قوله: إنما بقاؤكم: ينبغي أن يكون هذا معتبراً بالنظر إلى مدة آحاد هذه الأمة وآحاد أولئك الأمم؛ إذ به يظهر العمل قلة وكثرة في الآحاد، وهم محل الأجر والخفاء، لا بالنظر إلى مدة تمام الأمة، فلا يرد أن ما بين عيسى وبيننا أقل مما بيننا والقيامة. والحاصل أنهم كانوا غالباً طولي الأعمار كثيري الأعمال، ونحن قصيرو الأعمار قليلو الأعمال، لكن أمر الأجر بالعكس بفضل الله تعالى ورحمته، فقد جعل لنا من كرمه ليلة هي خير من ألف شهر، والله تعالى أعلم. وهذا الذي ذكرنا يدل عليه التكرير في قوله: «قيراطا قيراطا» و«قيراطين قيراطين»؛ فإنه صريح في أن الكلام في الآحاد لا في مجموع الأمة، ولعل المتأمل يشهد بفساد اعتبار المجموع؛ فإننا لو فرضنا أن ثواب مجموع هذه الأمة أكثر من ثواب مجموع اليهود والنصارى، لمَّا كان فيه كثير فائدة؛ لجواز أن ذلك الثواب لكثرة آحاد هذه الأمة مثلاً، فإذا قسم في هذه الأمة لا يحصل للآحاد من الثواب إلا قليل، وهم عند القسمة يجوز أن يكونوا بعكس ذلك؛ بناء على فرض آحاد هذه الأمة أكثر من آحاد أولئك الأمم مثلاً، فحينئذ لا ينفع كثرة ثواب الكل في الآحاد أصلاً، فافهم.

قوله: ونحن كنا أكثر عملاً: فإن قلت: كيف يستقيم هذا بالنسبة إلى النصارى على قول الجمهور القائلين بأن ابتداء وقت العصر من المثل؟ قلت: قد ذكرنا أن من وقت الزوال إلى أن يصير ظل كل شيء مثله أكثر من ثلاث ساعات، ومن وقت المثل إلى الغروب أقل من ثلاث ساعات، وهذا يكفي في كون النصارى أكثر عملاً، مع أن الواقع في الحديث -

وَلَكُمْ الَّذِي شَرِطْتُ، فَعْمَلُوا حَتَّى إِذَا كَانَ حِينَ صَلَاةِ الْعَصْرِ قَالُوا: لَكَ مَا عَمَلْنَا. فَاسْتَأْجَرَ قَوْمًا فَعْمَلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِهِمْ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ، فَاسْتَكْمَلُوا أَجْرَ الْفَرِيقَيْنِ».

١٨- بَابُ وَقْتِ الْمَغْرِبِ ^{ترجمة}

٧٩/١

وَقَالَ عَطَاءٌ: *يَجْمَعُ الْمَرِيضُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ.

٥٥٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ* قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ* قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ* قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو النَّجَّاشِيِّ - اسْمُهُ عَطَاءٌ

ابْنُ صُهَيْبٍ - مَوْلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ^{إلى} قَالَ: سَمِعْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ* يَقُولُ: كُنَّا نُصَلِّي الْمَغْرِبَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَيَنْصَرِفُ أَحَدُنَا وَإِنَّهُ لَيُنْصَرُ مَوَاقِعَ نَبْلِهِ.

٥٦٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* عَنْ سَعْدٍ* عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْحَسَنِ

ابْنِ عَيٍّ قَالَ: قَدِمَ الْحَجَّاجُ فَسَأَلَنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ بِالْهَاجِرَةِ، وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ نَقِيَّةً، وَالْمَغْرِبَ ^{سند} إِذَا وَجَبَتْ، وَالْعِشَاءَ أَحْيَانًا وَأَحْيَانًا، إِذَا رَأَهُمْ اجْتَمَعُوا عَجَلًا، وَإِذَا رَأَهُمْ أَبْطَأُوا آخَرَ، وَالصُّبْحَ - كَانُوا أَوْ - كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّيهَِا بَعْلَسٍ.

هو ظلمة آخر الليل

١. فاستكملوا: وفي نسخة: «واستكملوا». ٢. حَدَّثَنِي: كذا لابن عساكر وأبي الوقت، وفي نسخة: «حدثنا». ٣. اسمه: وفي نسخة: «هو».

٤. اسمه عطاء بن صهيب إلخ: وللأصيلي وأبي ذر: «مولى رافع هو عطاء بن صهيب قال: سمعت رافع بن خديج».

٥. سعد: وفي نسخة بعده: «بن إبراهيم».

ترجمة: قوله: باب وقت المغرب: وفي «تراجم شيخ المشايخ» تحت قوله في الترجمة: «قال عطاء...» مناسبة التعليق بترجمة الباب باعتبار أنه يدل على أن آخر وقت المغرب متصل بأول وقت العشاء؛ لأن الجمع في الحضر محمول عند المؤلف على الجمع في الصورة، ولو كان بعذر المرض. اهـ وبه جزم الحافظ؛ إذ قال: أشار بهذا الأثر إلى أن وقت المغرب يمتد إلى العشاء. اهـ قلت: فعلى هذا يكون رداً على من قال بعدم امتداد وقت المغرب، كما هو مشهور مذهب الشافعي ومالك. ففي «الأوجز»: وأول المغرب مُجمع على أنه من الغروب، وآخره عند أتمتنا الثلاثة - وبه قالت الحنابلة - إلى غروب الشفق، وهو أحد قولي الشافعي ومالك، وقالوا في قولهما الثاني: لا وقت له إلا وقت واحد، وهو أن يتطهر ويصلي ثلاث ركعات. اهـ

سهر: قوله: وقال عطاء إلخ: ويقول قال أحمد وإسحاق وبعض الشافعية، وهذا بناء على أن وقت المغرب والعشاء واحد عنده. وقال عياض: الجمع بين الصلوات المشتركة في الأوقات يكون تارة سنة وتارة رخصة، فالسنة: الجمع بعرفة والمزدلفة، وأما الرخصة فالجمع في المرض والسفر والمطر، فمن تمسك بحديث صلاته ﷺ مع جبريل وقدمه، لم ير الجمع في ذلك، ومن خصه أثبت الجواز في السفر بالأحاديث الواردة فيه، وقاس المرض عليه. انتهى ومطابقة هذا الأثر للترجمة من حيث إن وقت المغرب يمتد إلى العشاء، والترجمة في بيان وقت المغرب. (عمدة القاري) قوله: فسألنا إلخ: [أي عن وقت الصلاة؛ لأن الحجاج كان يؤخر الصلاة].

* أسماء الرجال: قال عطاء: هو ابن أبي رباح، مما وصله عبد الرزاق في «مصنفه» عن ابن جريح عنه. محمد بن مهران: بكسر الميم، هو الجمال أبو جعفر الرازي.

الوليد: ابن مسلم، الأموي عالم الشام. الأوزاعي: عبد الرحمن بن عمرو، أبو عمرو الفقيه. رافع بن خديج: الأنصاري الأوسي المدني. محمد بن بشار: العبدي البصري، أبو بكر بنادر. محمد بن جعفر: هو غندر البصري. شعبة: ابن الحجاج بن الورد، العتكي. سعد: هو ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف.

سند = ليس وقت الزوال، بل نصف النهار ونصف النهار قبيل وقت الزوال، فيظهر فيه تفاوت أيضاً. ثم الواقع في طرف العصر أيضاً ليس وقت العصر، بل صلاة العصر، ولا شك أن المعتاد أن الناس يتجهون لها من أول المثل ويصلون وسط المثل، فباعتبار ذلك يكثر التفاوت بلا ريب، على أنه يمكن أن يحمل «أكثر عملاً» على معنى أكثر تعباً ومشقة، فيظهر الأمر ظهوراً بيناً؛ بناء على أن عمل النصارى مفروض في وقت شدة الحر، فافهم. ولعل وجه مطابقة الحديث بالترجمة هو أنه يفهم من الحديث أن ما أتى هذه الأمة من أعمال البر إلى غروب الشمس، فلهم فيه الأجر بأتم وجه، فيقتضي أن من أدرك بعض الصلاة في هذا الوقت يكون مأجوراً، ولا يكون مأجوراً إلا إذا كان مدرّكاً لتمام الصلاة، والله تعالى أعلم. قوله: والمغرب إذا وجبت: أي إذا غربت الشمس، أو إذا لزمت. والمراد في أول وقتها، والله تعالى أعلم.

هذا هو رابع الثلاثيات

٥٦١- حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْمَغْرِبَ إِذَا

تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ.

الشمس يعني غربت

٥٦٢- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ:

صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ سَبْعًا جَمِيعًا وَثَمَانِيًا جَمِيعًا.

١٩- بَابُ مَنْ كَرِهَ أَنْ يُقَالَ لِلْمَغْرِبِ: الْعِشَاءُ

٧٩/١

٥٦٣- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ - هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو - قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنِ الْحُسَيْنِ رضي الله عنه قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ

قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ الْمَرْزِيُّ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَغْلِبَنَّكُمْ الْأَعْرَابُ عَلَى اسْمِ صَلَاتِكُمُ الْمَغْرِبِ». قَالَ: وَتَقُولُ الْأَعْرَابُ:

هِيَ الْعِشَاءُ.

٢٠- بَابُ ذِكْرِ الْعِشَاءِ وَالْعَتَمَةِ وَمَنْ رَأَاهُ وَاسِعًا

٨٠/١

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَثْقَلُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ الْعِشَاءُ وَالْفَجْرُ».

١. عن: وفي نسخة بعده: «عبد الله». ٢. وثمانيا: وفي نسخة: «ثمانية»، وفي نسخة: «ثماني». ٣. عبد الله: ولكريمة بعده: «بن مغفل».

٤. النبي: وللأصيلي: «رسول الله». ٥. والعتمة: وللأصيلي: أو العتمة. ٦. و: كذا لأبي ذر.

ترجمة: قوله: باب من كره أن يقال للمغرب العشاء: قال الحافظ: لم يجرم به على دأبه؛ لأن الحديث عنده لا يدل على المنع مطلقاً، بل يدل على منع الغلبة. وعلة النهي أن العشاء لغة أول ظلام الليل، ومبدؤه من غروب الشفق، فيوهم أن وقت المغرب من غروب الشفق، وأيضاً فيه الالتباس من صلاة العشاء، وأيضاً لفظ «صلاة المغرب» لفظ شرعي نبوي، و«العشاء» أغرابي. انتهى ملخصاً قلت: وأيضاً في إطلاق لفظ «العشاء» على المغرب محذور شرعي قوي، وهو التباس الأحكام؛ فإن الأحكام التي وردت في النصوص للعشاء يومه إخراجها في المغرب؛ للالتباس في الاسم، بخلاف إطلاق «العتمة» على العشاء كما سيأتي في الباب الآتي؛ إذ ليس لفظ «العتمة» اسم لصلاة أخرى غير العشاء، فلا التباس فيه. قوله: باب ذكر العشاء والعتمة إلخ: كتب الشيخ في «اللامع»: قصد بذلك أن النهي تنزيه، وإلا فقد ثبت جواز إطلاق اللفظين معاً في الأخبار والآثار. اهـ وفي «هامشه»: قال الحافظ: غاير المصنف بين هذه الترجمة والتي قبلها، مع أن سياق الحديثين الواردين فيهما واحد، وهو النهي عن غلبة الأعراب على التسميتين، وذلك لأنه لم يثبت عنه ﷺ إطلاق اسم العشاء على المغرب، وثبت عنه إطلاق اسم «العتمة» على العشاء، فصرفه في الترجمتين بحسب ذلك. اهـ قلت: وأيضاً إطلاق «العتمة» على العشاء ليس محذور شرعي كما تقدم.

سهر: قوله: سبعا: أي سبع ركعات، وهي المغرب والعشاء. و«ثمانيا» أي الظهر والعصر. هذا محمول على العذر عند من يجوز الجمع، ومن منعه حمله على الجمع الصوري. قال الكرماني: ينبغي أن يحمل على جمع التأخير؛ ليدل على ترجمته، ومباحث الحديث تقدمت في باب تأخير الظهر.

قوله: لا تغلبنكم الأعراب إلخ: قال الطيبي: يقال: «غلبه على كذا»: غصبه منه أو أخذه منه قهراً، والمعنى لا تتعرضوا لِمَا هو من عادتهم من تسمية المغرب بالعشاء والعشاء بالعتمة، فيغصب منكم الأعراب اسم العشاء التي سماها الله تعالى بها. قال الثوري: المعنى لا تطلقوا هذا الاسم على ما هو متداول بينهم، فيغلب مصطلحهم على الاسم الذي شرعته لكم. وقال القرطبي: هو إرشاد إلى ما هو الأولى لا على التحريم، ولا على أنه لا يجوز، كذا في العيني. قوله: قال وتقول الأعراب: قال الشيخ ابن حجر: وقد جزم الكرماني بأن فاعل «قال» هو عبد الله المزني راوي الحديث، ويحتاج إلى نقل خاص لذلك، وإلا فظاهر إيراد الإسماعيلي أنه من تمة الحديث؛ فإنه أورد بلفظ: «فإن الأعراب تسميها».

قوله: ومن رآه واسعا: أي من رأى إطلاق اسم العتمة على العشاء واسعا أي جائزاً. و«العتمة» بفتح المهملة والوقفية، وقت صلاة العشاء الآخرة. وقال الخليل: هي بعد غيبوبة الشفق. و«أعتم»: إذا دخل في العتمة. و«العتم»: الإبطاء، يقال: «أعتم الشيء وعتمه» إذا أخره، و«عتمت الحاجة وأعتمت» إذا تأخرت. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: المكي: ابن إبراهيم بن بشير، البلخي: يزيد بن أبي عبيد: مولى سلمة بن الأكوع. آدم: ابن أبي إياس، العسقلاني: شعبة: ابن الحجاج، العتكي: عمرو بن دينار: المكي الجمحي مولاهم. جابر بن زيد: الأزدي الجوفي أبو الشعثاء البصري. أبو معمر: هو المنقري البصري. عبد الوارث: ابن سعيد بن ذكوان العنبري. الحسين: المعلم المكتب العوزي. عبد الله بن بريدة: أبو سهل المروزي. عبد الله: ابن مغفل، أبو عبد الرحمن المزني.

سند: قوله: لا تغلبنكم الأعراب: كأن المراد فيه وفي مثله النهي عن إكثار إطلاق لغة الأعراب بحيث تغلب لغة الأعراب على الاسم الشرعي، فيقل إطلاق الاسم الشرعي بين الناس ويكثر إطلاق اسم الأعراب، فلا ينافي إطلاق اسم العشاء على قلة، ولهذا ورد مثل هذا النهي في إطلاق اسم العتمة على العشاء، ثم جاء إطلاق اسم العتمة على العشاء في الشرع على قلة، والله تعالى أعلم.

وَقَالَ: «لَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالْفَجْرِ». قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَالْإِخْتِيَارُ أَنْ يَقُولَ: الْعِشَاءُ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ﴾. ^١ وَيُذَكَّرُ عَنْ أَبِي مُوسَى ^٢ قَالَ: كُنَّا تَتَنَاقَشُ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ فَأَعْتَمَ بِهَا. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ^٣ وَعَائِشَةُ ^٤: أَعْتَمَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْعِشَاءِ. ^٥

وَقَالَ بَعْضُهُمْ عَنْ عَائِشَةَ ^٦: أَعْتَمَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْعَتَمَةِ. وَقَالَ جَابِرٌ ^٧: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الْعِشَاءَ. وَقَالَ أَبُو بَرَزَةَ ^٨: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُؤَخِّرُ الْعِشَاءَ. وَقَالَ أَنَسٌ ^٩: أَخَّرَ النَّبِيُّ ﷺ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ. وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ وَأَبُو أَيُّوبَ وَابْنُ عَبَّاسٍ ^{١٠}: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ.

٥٦٤- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ ^{١١} قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ ^{١٢} قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ ^{١٣} عَنِ الزُّهْرِيِّ ^{١٤} قَالَ سَالِمٌ ^{١٥}: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ ^{١٦} قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ - وَهِيَ الَّتِي يَدْعُو النَّاسُ الْعَتَمَةَ - ثُمَّ انْصَرَفَ فَأَقْبَلَ عَلَيْنَا فَقَالَ: «أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ فَإِنَّ رَأْسَ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ».

٨٠/١ ٢١- بَابُ وَقْتِ الْعِشَاءِ إِذَا اجْتَمَعَ النَّاسُ أَوْ تَأَخَّرُوا ^{١٧}

٥٦٥- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ أَبِرَاهِيمَ ^{١٨} قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ^{١٩} عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ^{٢٠} عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ^{٢١} وَهُوَ ابْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ...

١. لو: وفي نسخة: «ولو». ٢. لقول الله تعالى: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «لقوله تعالى»، وفي نسخة: «لقول الله عز وجل». ٣. بالعشاء: وفي نسخة قبله: «بالعتمة». ٤. رسول الله: ولأبي ذر: «النبي». ٥. فقال: وفي نسخة: «وقال». ٦. أرايتكم: وفي نسخة: «أرايتم». ٧. و: كذا لابن عساكر والأصيلي.

ترجمة: قوله: ويذكر عن أبي موسى: فيه دليل على أن ذكر المصنف بصيغة التمرريض لا يكون للضعف فقط، بل لوجه؛ فإنه سيخرج المصنف حديث أبي موسى هذا قريباً في «باب فضل العشاء»، وقد تقدم في مقدمة «اللامع» في خصائص الكتاب البسط في ذلك. قوله: باب وقت العشاء إلخ: قال الحافظ: رد على من قال: يسمى بـ«العشاء» إذا عجلت، وبـ«العتمة» إذا أخرت. اهـ وأنكره العمري بأن الترجمة لا تدل على ذلك، وقال: بل الغرض بيان الوقت المستحب في الاجتماع وغيره، وبه جزم السندي إذ قال: قوله: «باب وقت العشاء...» أي بيان المختار من وقت العشاء، ويفهم من الحديث أن المختار عند اجتماعهم أول الوقت هو أول الوقت، وعند تأخيرهم المختار آخر الوقت وأوسطه، بل وقت اجتماعهم، فوافق الترجمة الحديث، واندفع أنه لا يفهم من الحديث وقت العشاء أصلاً. اهـ

سهر: قوله: ما في العتمة: أشار البخاري بإيراد هذا الحديث وبالأحاديث التي بعده مخوفة الأسانيد إلى جواز تسمية العشاء بالعتمة، وقد أباح تسميتها بالعتمة أيضاً أبو بكر وابن عباس، ذكره ابن أبي شيبة. (عمدة القاري) قوله: ويذكر عن أبي موسى: الغرض من بيان هذه التعليقات بيان إطلاقهم العشاء والعتمة كليهما عليه. (الكواكب الدراري) قوله: لا يبقى: خبر «إن»، تقديره: لا يبقى عنده أو فيه. وقال النووي: المراد أن كل من كان تلك الليلة على الأرض لا يعيش بعدها أكثر من مائة سنة، وليس فيه نفي عيش أحد بعد تلك الليلة فوق مائة سنة. وقال ابن بطال: وإنما عظمهم بقصر أعمارهم، وأعلمهم أن أعمارهم ليست كأعمار من تقدم من الأمم؛ ليحذروا في العبادة، وقيل: أراد النبي ﷺ بـ«الأرض» البلدة التي هو فيها، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضًا مَلَأَةً﴾ (النساء: ٩٧) يريد المدينة. (عمدة القاري) قوله: على ظهر الأرض: احتراز عن الملكة وعيسى عليه السلام، واحتج به البخاري وغيره على موت خضر، والجمهور على خلافه، وأجابوا بأنه عام مخصوص البعض، أو كان في البحر. ولا يعترض بـ«هاروت وماروت»؛ لأنهما ليسا بشرا، وكذا الجواب في إبليس. قال العمري: الأوجه فيه أن يقال: المراد من هو على ظهر الأرض: أمته، أمة إجابة كانت أو دعوة، وعيسى والخضر ليسا داخلين في الأمة، والشيطان ليس من بني آدم.

* أسماء الرجال: عبدان: هو عبد الله بن عثمان، المروزي. عبد الله: هو ابن المبارك، المروزي. يونس: هو ابن يزيد، الأيلي. الزهري: محمد بن مسلم بن شهاب. سالم: هو ابن عبد الله ابن عمر. عبد الله: هو ابن عمر بن الخطاب. مسلم بن إبراهيم: أي الفراهيدي. شعبة: هو ابن الحجاج. سعد: ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف.

سند: قوله: باب وقت العشاء إذا اجتمع الناس أو تأخروا: أي بيان المختار من وقت العشاء لصلاة العشاء عند اجتماع الناس في أول الوقت، أو عند تأخر الناس عنه. ويفهم من الحديث أن المختار عند اجتماعهم أول الوقت هو أول الوقت، وعند تأخيرهم المختار آخر الوقت وأوسطه، بل وقت اجتماعهم، فوافق الترجمة الحديث، واندفع أنه لا يفهم من الحديث وقت العشاء أصلاً، وأيضاً ليس للعشاء وقتان وقت إذا اجتمعوا، ووقت إذا تأخروا، بل وقت العشاء واحد دائماً، فافهم.

ابن أبي طالب قال: سألنا جابر بن عبد الله عن صلاة النبي ﷺ فقال: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ بِالْهَاجِرَةِ، وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ حَيَّةً، وَالْمَغْرِبَ إِذَا وَجَبَتْ، وَالْعِشَاءَ إِذَا كَثُرَ النَّاسُ عَجَلًا، وَإِذَا قَلُّوا آخَرًا، وَالصُّبْحَ بَعْلَسًا.

بفتحين ظلمة بالية من الليل بعد طلوع الصبح الصادق

أي غربت

ترجمة سند

٢٢- بَابُ فَضْلِ الْعِشَاءِ

٨٠/١

٥٦٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ: أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ بِالْعِشَاءِ - وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَفْشُو الْإِسْلَامُ - فَلَمْ يَخْرُجْ حَتَّى قَالَ عُمَرُ: نَامَ النَّسَاءُ وَالصَّبِيَانُ. فَخَرَجَ فَقَالَ لِأَهْلِ الْمَسْجِدِ: «مَا يَنْتَظِرُهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ غَيْرُكُمْ».

صفة لـ «أحد» (ع ك)

٥٦٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بُرَيْدٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَأَصْحَابِي - الَّذِينَ قَدِمُوا مَعِيَ فِي السَّفِينَةِ - نُزُولًا فِي بَيْعِ بَطْحَانَ، وَالنَّبِيُّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ، فَكَانَ يَتَنَاقَبُ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ كُلَّ لَيْلَةٍ نَفَرٌ مِنْهُمْ، فَوَاقَفْنَا النَّبِيَّ ﷺ أَنَا وَأَصْحَابِي، وَلَهُ بَعْضُ الشُّغْلِ فِي بَعْضِ أَمْرِهِ، فَأَعْتَمَ بِالصَّلَاةِ حَتَّى انْهَارَ اللَّيْلُ، ثُمَّ خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى بِهِمْ.

فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ قَالَ لِمَنْ حَضَرَهُ: «عَلَى رِسْلِكُمْ! أَبْشُرُوا إِنَّ مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْكُمْ أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ يُصَلِّي هَذِهِ السَّاعَةَ غَيْرُكُمْ»، أَوْ قَالَ: «مَا صَلَّى هَذِهِ السَّاعَةَ أَحَدٌ غَيْرُكُمْ». لَا يَدْرِي أَيُّ الْكَلِمَتَيْنِ قَالَ.

أي هيتكم من الإبطار وجاء من الجرد والتفعل، كذا في العيني

١. فقال: ولابن عساكر: «قال». ٢. كان النبي ﷺ يصلي الظهر: وللأصلي: «كان يصلي الظهر». ٣. حدثنا: كذا لابن عساكر والأصلي وأبي ذر، وفي نسخة: «أخبرنا». ٤. حضره: وفي نسخة: «حضر». ٥. لا يدرى: ولابن عساكر وأبي ذر: «لا أدري».

ترجمة: قوله: باب فضل العشاء: قال الحافظ: لم أر من تكلم على هذه الترجمة؛ فإنه ليس في الحديثين ما يقتضي اختصاص العشاء بفضيلة ظاهرة، وكأنه مأخوذ من قوله ﷺ: «ما ينتظرها أحد من أهل الأرض غيركم»، فعلى هذا في الترجمة حذف، أي باب فضل انتظار العشاء. اهـ قلت: عندي فضل انتظار العشاء هو فضل العشاء، وتعقب العيني كلام الحافظ، إذ قال: إن كلامه إلى آل أن الفضل لانتظار العشاء لا للعشاء، فنقول: مطابقتها للترجمة من حيث إن العشاء عبادة قد اختصت بالانتظار لها من بين الصلوات، وهذا ظهر فضلها. اهـ وقال السندي: الفضل هو ما ورد في الحديثين من مدح أهل العشاء والثناء عليهم وتشيرهم عند انتظارهم. اهـ وفي «تراجم شيخ المشايخ» تحت قوله: «ما ينتظرها أحد من أهل الأرض...»: الظاهر أن مراده ﷺ أن الصلاة في هذا الوقت مخصوص بهذه الأمة، ويحتمل أن يكون معناه إنكم مخصوصون بهذا الانتظار؛ لأنه كان في أول الإسلام، ولم يكن يصلي الصلاة إلا في مواضع عديدة، والأنسب بترجمة الباب هو الأول. اهـ قلت: وعلى ما أفاده شيخ المشايخ من الاحتمال الأول لا تكرار لهذا الباب بما سيأتي من «باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة».

سهر: قوله: غيركم: [فيه إشعار لاختصاص هذه الأمة بالعشاء، فلا يرد أن حديثي الباب لا يشعران بفضيل العشاء، كذا في «التوشيح»]. قاله تسلياً لهم وتنبهاً على أن التنبيه بالتزام الطاعة حين غفلة الناس أمر شريف، كذا في «الخير الجاري». قال العيني: مطابقتها - وكذا مطابقة الحديث الآتي بعده - من حيث إن العشاء عبادة قد اختصت بالانتظار لها من بين سائر الصلوات، وهذا ظهر فضلها. انتهى قوله: في بقيق بطحان: «البقيق» بفتح الموحدة وكسر القاف، وهو من الأرض المكان المنسج، ولا يسمى بقيقاً إلا وفيه شجر أو أصولها. و«بطحان» بضم الموحدة وسكون المهملة، غير منصرف، وإد بالمدنية، وقال أهل اللغة: بفتح الموحدة وكسر الطاء، كذا في «العيني».

* أسماء الرجال: يحيى بن بكير: هو عبد الله بن بكير، المخزومي. الليث: هو ابن سعد، الإمام. عقيل: هو ابن خالد، الأيلي. ابن شهاب: محمد بن مسلم، الزهري. عرو: هو ابن الزبير بن العوام. محمد بن العلاء: هو أبو كريب. أبو أسامة: هو حماد بن أسامة. بريد: هو ابن عبد الله بن أبي بردة. أبي بردة: جد بريد، اسمه عامر. أبي موسى: هو عبد الله بن قيس، الأشعري.

سند: قوله: باب فضل العشاء: وذلك الفضل هو ما ورد في الحديثين من مدح أهل العشاء والثناء عليهم وتشيرهم عند انتظارهم، وهذا بيان موافقة الحديثين بالترجمة.

قوله: إن من نعمة الله عليكم: بكسر همزة «إن» على الاستئناف، أو بالفتح على التعليل أي لأن، أو بتقدير الباء أي أبشروا بأن.

قَالَ أَبُو مُوسَى: فَرَجَعْنَا فَرَحِي بِمَا سَمِعْنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

٨٠/١ - ٢٣- بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ النَّوْمِ قَبْلَ الْعِشَاءِ ^{ترجمة}

٥٦٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ ^٢ بْنُ سَلَامٍ ^٣ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ^٤ * الثَّقَفِيُّ ^٥ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ ^٦ * الْحَدَّاءُ ^٧ عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ ^٨ * عَنْ أَبِي بَرَزَةَ ^٩ * ^ن قَالَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَ الْعِشَاءِ وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا. ^{حفلة اللام أرجح}

٨٠/١ - ٢٤- بَابُ النَّوْمِ قَبْلَ الْعِشَاءِ لِمَنْ غُلِبَ ^{ترجمة}

٥٦٩- حَدَّثَنَا أَيُّوبٌ ^١ * بْنُ سُلَيْمَانَ ^٢ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ ^٣ * عَنْ سُلَيْمَانَ ^٤ * قَالَ صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ ^٥: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ ^٦ * عَنْ ^٧ عُرْوَةَ ^٨ * أَنَّ عَائِشَةَ ^٩ * قَالَتْ: أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْعِشَاءِ حَتَّى نَادَاهُ عُمَرُ: الصَّلَاةُ، نَامَ النَّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ. فَخَرَجَ فَقَالَ: «مَا يَنْتَظِرُهَا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ أَحَدٌ غَيْرُكُمْ». قَالَ: وَلَا يُصَلِّي يَوْمَئِذٍ إِلَّا بِالْمَدِينَةِ. قَالَ: وَكَانُوا يُصَلُّونَ فِيمَا بَيْنَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ. ^{أي أخر} ^{نصب على الإغراء. (ج) من تمة كلام عمر الذي في المسجد} ^{المدني} ^{أي الراوي}

١. فرجى: كذا لأبوي ذر والوقت، ولابن عساكر وأبي الوقت أيضاً: «وفرحننا»، ولأبي ذر أيضاً: «فرحننا»، ولابن عساكر أيضاً: «فَرَحًا»، وفي نسخة: «وفرحننا». ٢. حدثنا إلخ: وفي نسخة: «حدثنا محمد حدثنا». ٣. ابن سلام: كذا لأبوي ذر والسكن. ٤. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا». ٥. سليمان: ولأبوي ذر والوقت بعده: «هو ابن بلال». ٦. سليمان: ولأبوي ذر والوقت بعده: «هو ابن بلال». ٧. قال: وفي نسخة قبله: «قال». ٨. فقال: ولابن عساكر وأبوي ذر والوقت: «وقال». ٩. قال: كذا للأصيلي وأبوي ذر والوقت. ١٠. يصلون: وفي نسخة بعده: «العشاء».

ترجمة: قوله: باب ما يكره من النوم إلخ: قال الحافظ: قال الترمذي: كره أكثر أهل العلم النوم قبل صلاة العشاء، ورخص بعضهم فيه في رمضان خاصة. قال الحافظ: فعله رد على من خصه برمضان. اهـ قوله: باب النوم قبل العشاء لمن غلب: كتب الشيخ في «اللامع»: يعني أن النهي لمن لم يغلب عليه النوم، ومن غلب عليه فله رخصة في النوم. ثم إن غير المغلوب إنما يكره النوم له إذا خاف فوات الجماعة بالنوم، وإلا فلا يكره له أيضاً. اهـ قال الحافظ: في الترجمة إشارة إلى أن الكراهة مختصة بمن تعاطى في ذلك مختاراً. وقيل: ذلك مستفاد من ترك إنكاره ﷺ على من رقد. ولو قيل بالفرق بين من غلبه النوم في مثل هذه الحالة وبين من غلبه، وهو في منزله مثلاً: لكان متجهاً. اهـ والأوجه عندي: أن الإمام البخاري أشار بالترجمتين إلى الجمع بين مختلف ما روي في النوم قبل العشاء والنهي عنه. وجمع بينهما بوجه، ١- منها: ما أشار إليه الإمام البخاري. ٢- ومنها: ما قال الحافظ ناقلاً عن الترمذي من أن الرخصة في رمضان خاصة كما تقدم. ٣- ومنها: ما قال الحافظ: ومن نُقِلَتْ عنه الرخصة قيدت عنه بما إذا كان من يوقظه، أو عرف من عادته أنه لا يستغرق وقت الاختيار بالنوم، وهذا جيد. ٤- ومنها ما قال الطحاوي: الرخصة على ما قبل دخول وقت العشاء، والكراهة على ما بعد دخوله. انتهى من هامش «اللامع».

سهر: قوله: ولا تصل يومئذ بالمدينة: على صيغة المجهول، أي لا تصلي الصلاة بالهيئة المخصوصة بالجماعة إلا بالمدينة، وبه صرح الداودي؛ لأن من كان بمكة من المستضعفين لم يكونوا يصلون إلا سرّاً، وأما غير مكة والمدينة من البلاد فلم يكن الإسلام دخلها. وذكر لفظ «قال» ولم يؤنث؛ نظراً إلى «الراوي»، سواء كان القائل به عائشة أو غيرها. (عمدة القاري والكواكب الدراري) قوله: وكانوا: أي النبي ﷺ وأصحابه، وفي هذا بيان الوقت المختار لصلاة العشاء، كما يشعر به السياق من المواظبة على ذلك، وقد ورد بصيغة الأمر في هذا الحديث عند النسائي، ولفظه: «ثم قال: وصلوها في ما بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل»، وليس بين هذا وبين قوله في حديث أنس: «أنه أخر الصلاة إلى نصف الليل» معارضة؛ لأن حديث عائشة محمول على الأغلب من عادته ﷺ، كذا في «فتح الباري». قال العيني: ومطابقته للترجمة في قوله: «نام النساء والصبيان»، فإنه ﷺ لم ينكر على من نام، ولم يكن نومهم إلا حين غلب النوم عليهم.

* أسماء الرجال: محمد: ابن سلام - بحفلة اللام - البيهقي. عبد الوهاب: هو ابن عبد المجيد. خالد: هو ابن مهران، أبو المنازل. أبي المنهال: هو سيار بن سلامة. أبي برزة: هو نضلة بن عبيد، الأسلمي. أيوب: ابن سليمان بن بلال، القرشي. أبو بكر: هو عبد الحميد بن عبد الله بن أبي أويس، الأصبحي. سليمان: القرشي المدني. ابن شهاب: هو الزهري. عروة: ابن الزبير بن العوام. عائشة: بنت أبي بكر الصديق، أم المؤمنين ﷺ.

سند: قوله: والحديث بعدها: ولعل عمله الاشتغال بالقصص، كما هو دأب بعض الناس؛ فإنه المحل المضيق للوقت، والله تعالى أعلم.

٥٧٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ * قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ * بْنُ عُمَرَ * :

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَغِلَ عَنْهَا لَيْلَةً، فَأَخْرَجَهَا حَتَّى رَقَدْنَا فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ اسْتَيْقَظْنَا ثُمَّ رَقَدْنَا ثُمَّ اسْتَيْقَظْنَا، ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ غَيْرُكُمْ».

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ ﷺ لَا يُبَالِي أَقَدَمَهَا أَمْ أَخَرَهَا، إِذَا كَانَ لَا يَخْشَى أَنْ يَغْلِبَهُ النَّوْمُ عَنْ وَفْتِهَا، وَقَدْ كَانَ يَرْقُدُ قَبْلَهَا.

أي قبل العشاء

أي متجاوزاً عن وقتها

٥٧١- قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: * قُلْتُ لِعَطَاءٍ * فَقَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً بِالْعِشَاءِ حَتَّى رَقَدَ النَّاسُ

بالإسناد الذي قبله. (ع)

وَاسْتَيْقَظُوا، وَرَقَدُوا وَاسْتَيْقَظُوا، فَقَامَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَقَالَ: الصَّلَاةُ. قَالَ عَطَاءٌ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَخَرَجَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ - كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ الْآنَ، يَفْطُرُ رَأْسُهُ مَاءً، وَاضِعًا يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ - فَقَالَ: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ أَنْ يُصَلُّوها هَكَذَا».

أي يقطر ماء رأسه

فَاسْتَنْبَتُ عَطَاءً: كَيْفَ وَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى رَأْسِهِ يَدَهُ، كَمَا أَنْبَأَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ؟ فَبَدَّدَ لِي عَطَاءٌ بَيْنَ أَصَابِعِهِ شَيْئًا مِنْ تَبْدِيدٍ، ثُمَّ

تفريق

ففرق

وَضَعَ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ عَلَى قَرْنِ الرَّأْسِ، ثُمَّ ضَمَّهَا يُمِرُّهَا كَذَلِكَ عَلَى الرَّأْسِ حَتَّى مَسَّتْ إِبْهَامَهُ طَرَفُ الْأُذُنِ مِمَّا يَلِي الْوَجْهَ عَلَى الصُّدْغِ، وَنَاحِيَةِ اللَّحْيَةِ، لَا يَعْصُرُ وَلَا يَبْطِشُ إِلَّا كَذَلِكَ، وَقَالَ: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ أَنْ يُصَلُّوها هَكَذَا».

أي جانب الرأس

ترجمة سهر

٢٥- بَابُ وَقْتِ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ

٨١/١

وَقَالَ أَبُو بَرَزَةَ * كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَحِبُّ تَأْخِيرَهَا.

اسمه نضلة الأسلمي

كما سبق موصولاً، في «باب وقت العصر» مطولاً. (قس)

١. محمود: وللأصيلي بعده: «يعني ابن غيلان». ٢. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا». ٣. أخبرنا: وفي نسخة: «أخبرني». ٤. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٥. وقد: كذا للأصيلي وأبوي ذر والوقت. ٦. فقال: وفي نسخة: «وقال». ٧. قال: وفي نسخة: «فقال». ٨. نبي الله: ولأبي ذر: «رسول الله»، وللأصيلي: «النبي». ٩. رأسه: وفي نسخة: «رأسه». ١٠. هكذا: وفي نسخة: «كذا». ١١. رأسه: وللكشميهني: «رأسه». ١٢. إبهامه: كذا للكشميهني، وللأكثر: «إبهاميه». ١٣. لا يعصر: كذا للأصيلي والحموي، وللأكثر: «لا يَقْصُرُ». ١٤. أن يصلوا: ولأبوي ذر والوقت، وللشيخ ابن حجر: «أن يصلوها».

ترجمة: قوله: باب وقت العشاء إلى نصف الليل: كتب الشيخ في «اللامع»: يعني بذلك وقتها المستحب. ثم اختلاف الروايين بالنصف والثلث مبني على اختلاف التخمين وتقريب =

سهر: قوله: فاستثبت: وقال العيني: هو مقول ابن جريج بلفظ المتكلم، والاستنبات طلب الثبوت، وهو التأكيد في سؤاله. و «عطاء» منصوب، وهو عطاء بن أبي رباح، وقال الكرماني: الظاهر أنه عطاء بن يسار، ويحتمل عطاء بن أبي رباح. وقال ابن حجر: وهم من زعم أنه ابن يسار. قال العيني: والحامل عليه كون كل منهما يروى عن ابن عباس. وقوله: «فبدد» أي فرق، التبديد: التفريق، وقوله: «ثم ضمها» أي أصابعه، وهو بالضاد المعجمة والميم، وفي رواية مسلم: «وصبها» بالمهملة والموحدة، قال عياض: وهو الصواب؛ لأنه يصف عصر الماء من الشعر باليد. وقوله: «لا يعصر» وفي رواية الكشميهني: «لا يقصر»، من التقصير، أي لا يبطئ، و«لا يبطش» أي لا يستعجل. وقوله: «هكذا» أي في هذا الوقت، ومطابقته للترجمة في قوله: «حتى رقدنا» وفي قوله: «رقد الناس»، وفي قوله: «كان يرقد قبلها» أي كان ابن عمر يرقد قبل العشاء، وحمله البخاري على ما إذا غلبه النوم، وهو اللائق بحال ابن عمر ﷺ. (عمدة القاري) قوله: باب وقت العشاء إلى نصف الليل: مراده من هذا وقت الاختيار لا وقت الجواز؛ لأنه صرح بذلك قبل كلامه هذا. وقوله: «صلى الناس» المعهودون من المسلمين إذ ذاك. (عمدة القاري، الكواكب الدراري)

* أسماء الرجال: محمود: ابن غيلان، المزوي. عبد الرزاق: ابن همام بن نافع، الحميري اليماني الصنعاني مولاهم. ابن جريج: هو عبد الملك بن عبد العزيز. دفع: هو مولى بن عمر. عبد الله: ابن عمر بن الخطاب ﷺ. قال ابن جريج: هو عبد الملك بن عبد العزيز. عطاء: هو ابن أبي رباح.

سند: قوله: لولا أن أشق: أي لولا كراهة أن أشق، فلا يرد أن «لولا» لاتقاء الثاني لوجود الأول، والمشقة ههنا منفية.

قوله: باب وقت العشاء إلى نصف الليل: كأنه أراد ثبوته وبقائه إلى نصف الليل قطعاً، ولم يرد أنه لا ينبغي بعده، بل فيما بعده محتمل، فلا يرد أنه لا دلالة في الحديث على عدم بقاء الوقت =

٥٧٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ * الْمُحَارِبِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدٌ * عَنْ مُحَمَّدِ الطَّوِيلِ * عَنْ أَنَسٍ ^١ قَالَ: أَخَّرَ النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةَ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ، ثُمَّ صَلَّى ثُمَّ قَالَ: «قَدْ صَلَّى النَّاسُ وَتَأَمَّوْا، أَمَا إِنَّكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا أَنْتُمْ بِتُمْوَاهَا».

نسبة إلى محارب بن عمرو. (ع) ابن قدامة. (فس)

وَرَزَّادٌ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ * قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ * سَمِعَ أَنَسًا كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ خَاتَمِهِ لَيْتَنِيذِ.

أي ليلة إذ أُنْصِرَ الصلاة. (ع)

٢٦- بَابُ فَضْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَالْحَدِيثِ

٨١/١

٥٧٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى * عَنْ إِسْمَاعِيلَ * قَالَ: حَدَّثَنَا قَيْسٌ * قَالَ لِي جَرِيرٌ * بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: كُنَّا عِنْدَ...

ابن أبي حازم

ابن مسرهد

١. أنس: وللأصلي بعده: «بن مالك». ٢. أخبرنا: وفي نسخة: «أخبرني». ٣. حميد: وفي نسخة بعده: «أنه».
٤. أنسا: وللأصلي: «أنس بن مالك»، وفي نسخة بعده: «يقول». ٥. والحديث: كذا لأبي ذر.
٦. قال قال لي: وللأصلي: «قال لي»، ولا بن عساكر وأبي الوقت والأصلي أيضاً: «قال قال»، وفي نسخة: «قال».

ترجمة = الأمر، أو على اختلاف إرادة الشروع والفراغ. اهـ وبهذا جزم الشراح من أن المراد الوقت المختار. وأما وقت الجواز فهو إلى الصبح، وقال الإصطخري من الشافعية: وقت الجواز إلى نصف الليل، وبعده قضاء لا أداء. فالأوجه عندي أن مسلك الإمام البخاري هو مسلك الإصطخري، وهو قول للشافعي ومالك كما في «الأوجز»، ويدل عليه ظاهر الترجمة، كما جزم به الكرماني إذ قال: إن ظاهرها مشعر لذلك، ولذلك لم يأت بشيء من الأثر والحديث يدل على الامتناد إلى طلوع الفجر. وقال الحافظ: لم أر في امتداد وقت العشاء إلى طلوع الفجر حديثاً صريحاً بثبت. اهـ وعلى هذا فلا حاجة عندي لتوجيه الترجمة، ولو سلم صرفها إلى مذهب الجمهور فيمكن توجيهها بما يستنبط من كلام العلامة السندي، وهو أن الغاية في الترجمة داخلة في المعنى، وكأنه أثبت بالترجمة جوازها إلى ما بعد النصف، وثبت ذلك في حديث الباب بلفظ «أُخِّرَ الْعِشَاءُ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ ثُمَّ صَلَّى»، فلفظ «ثم» صريح في الأداء بعد النصف، فإذا ثبت الأداء بعد النصف امتد إلى طلوع الفجر؛ لعدم القائل بالفصل، فإن المذاهب في آخر وقت العشاء ثلاثة: ١- إلى الثلث. ٢- وإلى النصف. ٣- وإلى طلوع الفجر، كما في «الأوجز». وترجم بلفظ «إلى نصف الليل»؛ رعاية للفظ الحديث الوارد فيه، فتأمل، فإنه لطيف. انتهى من هامش «اللامع» قوله: باب فضل صلاة الفجر والحديث: هذه الترجمة من التراجم المشككة، وهي عديدة في البخاري، تقدم بعضها، منها «باب من بدأ بالخلاب والطيب»، وبآتي البعض الآخر. وفي هذا الباب يشكل لفظ «الحديث»، ولا يظهر له وجه وجيه، وليس هذا اللفظ في نسخة الكرماني، فقال: وفي بعضها: «باب صلاة الفجر والحديث» ولم تظهر مناسبة لفظ «الحديث»، وقد يقال: الغرض منه «باب كذا وباب الحديث الوارد في فضل صلاة الفجر». اهـ قال الحافظ: ولا يخفى بعده، فالظاهر أنه ترجم حديث جرير أيضاً «باب فضل صلاة العصر» بغير زيادة، ويحتمل أنه كان فيه «باب فضل صلاة الفجر والعصر»، فتحرفت الكلمة الأخيرة. انتهى وتعقب عليه العيني وقال: كلام الكرماني أوجه من ادعاء الوهم، واحتمال التحريف بعيد جداً. فإن قلت: ما وجه خصوصية هذا الباب بهذه اللفظة دون سائر الأبواب الذي يذكر فيها فضائل الأعمال؟ قلت: يحتمل أن يكون وجه ذلك أن صلاة الفجر إنما هي عقيب النوم، والنوم أخو الموت، فينبغي أن يجتهد المستيقظ على أداء صلاة الفجر؛ شكراً لله تعالى على حياته. اهـ وفي حاشية الهندية عن «الخبر الجاري»: أقرب الوجوه أن يقال: أراد البخاري بيان أن فضل صلاة الفجر معلوم من حديث مشهور ولو عند البعض، ذكره لمزيد الاهتمام بشأنه. اهـ وما أورده الشيخ في «اللامع»: «باب فضل صلاة الفجر وباب الحديث فيه» كرهه إشارة إلى عظم منقبة الحديث الوارد في هذا الباب. انتهى هذا أقرب الوجوه المذكورة عندي، والمعنى: بيان فضل هذا الحديث الوارد في الباب؛ لما فيه من بشارة الرؤية يوم القيامة. وفي «تقرير المكي»: قال قدس سره: الأقرب عندي أن «الحديث» عطف على «الفضل»، والمراد به كلام الناس، يعني باب الكلام في هذا الوقت - أي بعد الفجر - هل يكره أم لا؟ فثبت: بـ «فَسَخَّ يَحْمَدُ رَبَّكَ» الآية (الحجر: ٩٨) أنه يكره؛ لأن ذلك الوقت وقت تسبيح، وقد ورد في الكراهة الأحاديث. اهـ وفي «فيض الباري»: هذا من عادات المصنف أن الحديث إذا اشتمل على فائدة ويريد أن ينبه عليها، فيذكرها في الترجمة وإن لم يناسب سلسلة التراجم، وأسميه إنجازاً، فقله: «والحديث» أي الحديث بعد العشاء، وإن لم يناسب ذكره هنأ؛ لأنه عقد الترجمة لفضل صلاة الفجر، ولا مناسبة بينه وبين الحديث بعد العشاء، إلا أنه لما كان مذكوراً في الحديث ذكره إنجازاً، وقد اضطرر في توجيهه الشارحون ولم يأتوا بشيء. اهـ

سهر: قوله: وزاد ابن أبي مريم: هو سعيد بن الحكم المصري، ومراده بهذا التعليق بيان سماع حميد من أنس. (فتح الباري وعمدة القاري)

قوله: والحديث: وقع في رواية أبي ذر فقط، وقال الكرماني: ولم يظهر مناسبة لفظ «الحديث»، وقد يقال: الغرض منه «باب كذا وباب الحديث الوارد في فضل صلاة الفجر». انتهى قال ابن حجر: الظاهر أنه وهم. قال العيني: تقدير كلامه في بيان الحديث الوارد فيه أوجه من ادعاء الوهم. انتهى وفي «الخبر الجاري»: أقرب الوجوه أن يقال: أراد البخاري بيان أن فضل صلاة الفجر معلوم من حديث مشهور ولو عند البعض، ذكره لمزيد الاهتمام بشأنه. انتهى

* أسماء الرجال: عبد الرحيم: ابن عبد الرحمن بن محمد، المحاربي الكوفي. زائدة: ابن قدامة، الثقفى أبو الصلت الكوفي. حميد الطويل: ابن أبي حميد، البصري المتوفى وهو قائم يصلي، سنة اثنتين أو ثلاث وأربعين ومائة. يحيى بن أيوب: الغافقي. حميد: الطويل، تقدم. مسدد: هو ابن مسرهد. يحيى: ابن سعيد القطان. إسماعيل: ابن أبي خالد، الأحمسي مولاهم، البجلي. قيس: هو ابن أبي حازم، البجلي. جرير: ابن عبد الله بن جابر، البجلي صحابي مشهور.

سند = فيما بعد النصف، فكيف يطابق الترجمة؟ لكن قد يقال: بل الحديث يدل على أنه ﷺ صلى بعد النصف؛ فإن المتبادر من قوله: «أُخِّرَ إِلَى النِّصْفِ ثُمَّ صَلَّى» هو أنه صلى بعد النصف، فصار الحديث دالاً على بقاء الوقت بعد النصف. ويمكن الجواب عنه بأن المراد في الترجمة بالنصف هو النصف تقريباً، فزيادة شيء عليه لا تضر، والله تعالى أعلم.

النَّبِيِّ ﷺ إِذْ نَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ فَقَالَ: «أَمَّا إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرُونَ هَذَا، لَا تُضَامُونَ - أَوْ لَا تُضَاهُونَ - فِي رُؤْيَيْهِ، فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تُغْلَبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا، فَافْعَلُوا». ثُمَّ قَالَ: ﴿سَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾

(طه: ١٣٠)

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: زَادَ ابْنُ شَهَابٍ* عَنْ إِسْمَاعِيلَ* عَنْ قَيْسٍ عَنْ جَرِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «سَتَرُونَ رَبَّكُمْ عَيَانًا».

الزهري

أي المؤلف. (قس)

٥٧٤- حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَامٌ* قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو جَمْرَةَ* عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي مُوسَى* عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

بالجم والمراء أي أبي بكر بن عبد الله بن قيس، هو أبو موسى الأشعري

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى الْبَرْدَيْنِ دَخَلَ الْجَنَّةَ».

المراد هما صلاة الفجر والعصر. (ع)

وَقَالَ ابْنُ رَجَاءٍ* حَدَّثَنَا هَمَامٌ* عَنْ أَبِي جَمْرَةَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ أَخْبَرَهُ بِهِذَا. حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ* قَالَ: حَدَّثَنَا

هو أبو موسى الأشعري

حَبَابُ* قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَامٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَمْرَةَ* عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

هذا أيضا أشار البخاري إلى أن نسبة أبي بكر إلى أبيه أبي موسى الأشعري. (ع)

بالجم

٢٧- بَابُ وَقْتِ الْفَجْرِ

٨١/١

٥٧٥- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَامٌ* عَنْ قَتَادَةَ* عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ حَدَّثَهُ: أَنَّهُمْ تَسَحَّرُوا مَعَ

الأنصاري. (قس)

٨-

٧- سهر

النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ. قُلْتُ: كَمْ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: قَدَرُ خَمْسِينَ أَوْ سِتِّينَ، يَعْنِي آيَةً.

أي صلاة الفجر

١. ثم قال: وفي نسخة: «ثم قرأ». ٢. حدثنا: وللأصيلي: «أخبرنا». ٣. حدثنا: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «عن». ٤. قال: وفي نسخة: «فقال».

٥. أنس: وللأصيلي بعده: «بن مالك». ٦. حدثه: وللأصيلي: «حدثهم». ٧. كم بينهما: كذا للحموي والمستملي، وللأصيلي وأبي ذر: «كم كان بينهما».

٨. آية: وفي نسخة بعده: «ح».

ترجمة = قلت: وقد سنح في خاطري هذا التوجيه منذ زمان، وقد تبعت لذلك طرق أحاديث جرير في سالف الزمان، ولم أجد فيها تصريحًا بكون هذا الكلام بعد العشاء، فلو ثبت فهذا أقرب التوجيهات، وإلا فيمكن أن يقال: إن من دأب البخاري الاستدلال بكل المحتمل على أن كونه بعد العشاء أقرب؛ لشدة ضوء البدر إذ ذاك، وهو كان ملحوظًا في التشبيه. انتهى من هامش «اللامع» قوله: باب وقت الفجر: الظاهر أن الغرض منه بيان أول الوقت، ومن الباب الآتي بعده آخر وقته، وحاصل ما قال الحافظ في الحديث الأول: أنه إذا لم يكن بين الفراغ عن السحور وبين الصلاة إلا قدر قراءة خمسين آية، علم منه أن أول وقته طلوع الفجر. وكتب الشيخ في «اللامع»: قوله: «قدر خمسين...» فيه دلالة على تغليس النبي ﷺ بالصلاة وهو المراد في الباب من بيان الوقت، أو المراد في الباب أعم من وقته الشرعي ومن الوقت الذي كان النبي ﷺ يصلي فيها. اهـ

سهر: قوله: لا تضامون: روي بضم التاء وفتحها وتشديد ميم، أي لا ينضم بعضكم إلى بعض وتزدحمون وقت النظر. وبضم التاء وتخفيف الميم من «الضميم»، أي لا ينالكم ظلم في رؤيته فإياه بعض دون بعض، كذا في الجمع. قوله: لا تضاهون: من «المضاهاة»، وهو المشاهدة، أي لا يشبه عليكم ولا يرتابون. قوله: أن أبا بكر: [أشار البخاري بأن شيخ أبي جمره هو أبو بكر بن عبد الله بن قيس؛ ردًا على من زعم أنه ابن عمارة بن روية. (عمدة القاري)] قوله: كم بينهما: الضمير في «بينهما» يرجع إلى التسحر والقيام إلى الصلاة، من قبيل «أعديلوا هو أقرب». ومطابقته للترجمة من حيث إهم قاموا إلى الصلاة بعد أن تسحروا بمقدار خمسين آية أو نحوها، وهو أول وقت الصبح، واستدل البخاري بهذا أن أول وقت الصبح هو طلوع الفجر. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: ابن شهاب: هو الزهري. إسماعيل: ومن بعده تقدموا الآن. هذبة بن خالد: القيسي البصري. همام: هو ابن يحيى بن دينار، العوذلي البصري. أبو جمره: هو نصر ابن عمران، الضبي البصري. أبي بكر بن أبي موسى: يروي عن أبيه أبي موسى عبد الله بن قيس الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقال ابن رَجَاءٍ: هو عبد الله البصري الغداني فيما وصله الذهلي. همام: ومن بعده تقدموا. إسحاق: هو ابن منصور بن هرام، الكوسج التميمي المروزي، وليس هو إسحاق بن راهويه. حباب: ابن هلال الباهلي. أبو جمره: ومن بعده مروا الآن. عمرو بن عاصم: البصري. همام: تقدم. قتادة: ابن دعامه، السدوسي.

سند: قوله: من صلى البردين دخل الجنة: لا يخفى أن دخول الجنة مطلقًا من ثمرات الإيمان، فلا يحسن ترتيبه على أن يصلي البردين، ولا يحصل لهما فضل ولا شرف بذلك أصلاً. فالوجه أن يراد ههنا الدخول ابتداءً، وحينئذ الوجه: حمل «صلى» على أنه داوم عليهما، ولعل من أراد الله تعالى له دخول النار لا يوقفه لمداومتهم، والله تعالى أعلم.

٥٧٦- حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ الصَّبَّاحِ: * سَمِعَ رَوْحَ بْنَ عُبَادَةَ * قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ * عَنْ قَتَادَةَ * عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ تَسَحَّرَا، فَلَمَّا فَرَعَا مِنْ سُحُورِهِمَا قَامَ نَبِيُّ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِلَى الصَّلَاةِ فَصَلَّى. فَلَمَّا لَأَنَسَ: كَمْ كَانَ بَيْنَ فَرَاعِهِمَا مِنْ سُحُورِهِمَا وَدُخُولِهِمَا فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: قَدَرُ مَا يَقْرَأُ الرَّجُلُ خَمْسِينَ آيَةً.

بالضم السحر، وبالفتح اسم لما يتسحر به أي المأكول

٥٧٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ * عَنْ أَخِيهِ * عَنْ سُلَيْمَانَ * عَنْ أَبِي حَازِمٍ: * أَنَّهُ سَمِعَ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ رضي الله عنه يَقُولُ: كُنْتُ أَنْتَحِرُ فِي أَهْلِي ثُمَّ تَكُونُ سُرْعَةً فِي أَنْ أَدْرِكَ صَلَاةَ الْفَجْرِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم.

٥٧٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى * بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ * عَنْ عُقَيْلٍ * عَنْ ابْنِ شَهَابٍ * قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ * بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ: كُنَّ نِسَاءُ الْمُؤْمِنَاتِ يَشْهَدْنَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم صَلَاةَ الْفَجْرِ مُتَلَفَعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ، ثُمَّ يَنْقَلِبْنَ إِلَى بُيُوتِهِنَّ حِينَ يَقْضِينَ الصَّلَاةَ، لَا يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْغُلَسِ.

أي يحضرن أي ملتحفات

٢٨- بَابُ مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْفَجْرِ رُكْعَةً

٨٢/١

٥٧٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ * عَنْ مَالِكٍ * عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ * عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ * وَعَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ * وَعَنِ الْأَعْرَجِ * يُحَدِّثُونَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصُّبْحِ رُكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ، وَمَنْ أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ».

١. الصباح: وفي نسخة: «صباح». ٢. سمع: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «حدثنا». ٣. تسحروا: وللمستلمي والحموي: «تسحروا».
٤. فصل: وللكشميهني: «فصليا»، وفي نسخة: «فصلينا». ٥. قلنا: وفي نسخة: «قلت». ٦. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا». ٧. كن: وللأصيلي: «كنا».

ترجمة: باب من أدرك من الفجر ركعة: غرضه بيان آخر وقت الفجر، كما تقدم في الباب السابق.

سهر: قوله: سرعة: بالرفع اسم «كان»، وهو إما تامة، ولفظ «بي» متعلق بـ«سرعة»، أو ناقصة و«بي» خبره، أي تكون سرعة حاصلة بي لإدراك صلاة الفجر معه، أو «أن أدرك» خبره، والتقدير: لأن أدرك، وبالنصب خبر «كان»، والاسم ضمير يرجع إلى ما دل عليه لفظ «السرعة»، أي يكون السرعة سرعة حاصلة بي لإدراك الصلاة، أو تكون حالتي أو صفتي ونحوه، أو نصب على الاختصاص، كذا في «الكرمان». قوله: كن: هو من قبيل «أكلوني الراغيث» في أن «الراغيث» بدل أو بيان، وإضافة النساء إلى المؤمنات مؤولة؛ لأن إضافة الشيء إلى نفسه لا يجوز، والتقدير: نساء الأنفس المؤمنات أو الجماعة المؤمنات، وقيل: النساء ههنا بمعنى الفاضلات، يقال: رجال القوم أي فضلاؤهم ومقدموهم. (عمدة القاري والكواكب الدراري) قوله: متلفعات: حال، أي ملتحفات، من التلفع وهو شد اللفاح، وهو ما يغطي به الوجه ويتلحف فيه. (عمدة القاري) قوله: بمروطهن: جمع «مرط» بكسر ميم، وهو كساء من صوف أو خز يؤتز به. (الكواكب الدراري) قوله: لا يعرفهن أحد من الغلس: كلمة «من» ابتدائية، ويجوز أن يكون تعليلية. و«الغلس» بفتح حاء، ظلمة آخر الليل، ولا مخالفة بين هذا الحديث وبين حديث أبي هريرة الذي مضى: «أنه كان ينصرف حين يعرف الرجل جلسه»؛ لأنه إخبار عن رؤية جلسه، وهذا إخبار عن رؤية النساء من البعد. (عمدة القاري) قوله: يُحَدِّثُونَهُ: أي يحدثون زيد بن أسلم، ومر بيان الحديث في «باب من أدرك ركعة من العصر».

* أسماء الرجال: الحسن بن الصباح: البزار أبو علي الواسطي. روح بن عبادة: هو أبو محمد القيسي. سعيد: هو ابن أبي عروبة، أبو النضر البصري. قتادة: ابن دعامه بن قتادة، السدوسي. إسماعيل بن أبي أويس: الأصبحي أبو عبد الله المدني. عن أخيه: عبد الحميد أبي بكر بن أبي أويس. سليمان: هو ابن بلال، التيمي مولاهم. أبي حازم: هو سلمة بن دينار، الأعرج المدني. سهل بن سعد: هو ابن مالك، الساعدي. يحيى: هو ابن عبد الله بن بكير، المخزومي. الليث: هو ابن سعد، الإمام المصري. عقيل: هو ابن خالد، الأيلي. ابن شهاب: هو الزهري. عروة: ابن الزبير بن العوام، القرشي. عبد الله بن مسلمة: هو القعني. مالك: هو ابن أنس، الإمام. زيد بن أسلم: هو العدوي. عطاء بن يسار: هو الهلالي المدني. بسر بن سعيد: المدني العابد. الأعرج: عبد الرحمن بن هرمز، المدني.

سند: قوله: فقد أدرك الصبح: أي تمكن من إدراكها، وصار مالكا للإدراك بأن يضم إليه ما بقي، وليس المعنى أن ذلك القدر يكفيه في فراغ الذمة.

٨٢/١

٢٩- بَابُ مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ رُكْعَةً

هذا أعم من الذي قبله؛ لأن قوله: «من الصلاة» يشمل الصلوات الخمس. (ع)

٥٨٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ * عَنِ ابْنِ شِهَابٍ * عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ * رضي الله عنه:

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ».

أي أدرك حكم الصلاة ونحوه. (ك)

ترجمة سند

٣٠- بَابُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ

أي بعد صلاة الفجر. (ع)

٨٢/١

٥٨١- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ * عَنْ قَتَادَةَ * عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ * عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: شَهِدَ عِنْدِي رَجُلٌ

الحوضي

معناه يثبوا لي وأعلموني به. (ع)

مَرْضِيُونٌ، وَأَرْضَاهُمْ عِنْدِي عُمَرُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَشْرُقَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ.

من الإشراق، ويفتح أوله وضم ثالثه. (ع)

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى * عَنْ شُعْبَةَ * عَنْ قَتَادَةَ * سَمِعْتُ أَبَا الْعَالِيَةِ * عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: حَدَّثَنِي نَاسٌ بِهِذَا.

فيه تصريح بسماع قتادة اسمه رفيع

٥٨٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ هِشَامٍ * قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ

هو عروة

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحْرَوْا بِصَلَاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا».

أي لا تقصدوا

١. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا». ٢. قتادة: وفي نسخة بعده: «قال». ٣. ناس: وللحموي: «أناس».

٤. أخبرني: وللأصيلي: «حدثني». ٥. بصلاتكم: وللأصيلي: «لصلاتكم».

ترجمة: قوله: باب من أدرك من الصلاة ركعة: غرض الترجمة ظاهر من أن لفظ الفجر والعصر في الروايات ليس للحصر. وقال الكرماني: الفرق بين البابين: أن الأول فيمن أدرك من الوقت ركعة، وهذا فيمن أدرك من نفس الصلاة ركعة. وقال الحافظ: أشار المصنف في الترجمة إلى لفظ مستقل، وقد وضع لنا بالاستقراء أن جميع ما يقع في تراجم البخاري بلفظ الحديث، لا يقع فيه شيء مغاير للفظ الحديث الذي يورده: إلا وقد ورد من وجه آخر بذلك المغاير نصًّا، فإلله دره. اهـ قوله: باب الصلاة بعد الفجر إلخ: بيان للأوقات المنهية. والأوجه عندي أن المصنف ثبَّه بلفظ «ترتفع» في الترجمة على أنه هو المراد بالروايات الواردة بلفظ «تطلع الشمس وتشرق»، فالترجمة شارحة.

سهر: قوله: وأرضاهم عندي عمر: فيه دليل على حب ابن عباس عمر رضي الله عنه ومعرفة منزلته، على خلاف ما ظنه الشيعة. (الخيز الجاري) قوله: نهى عن الصلاة بعد الصبح: قال ابن بطال: تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ أنه نهى عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر. قال العيني: فدل على أن صلاته ﷺ كانت مخصوصة به دون أمته. (الخيز الجاري)

* أسماء الرجال: عبد الله: ابن يوسف، التنيسي. مالك: هو ابن أنس، الإمام. ابن شهاب: هو الزهري. هشام: ابن أبي عبد الله، الدستوائي. قتادة: ابن دعامه، السدوسي.

أبي العالية: الرياحي، اسمه رفيع. مسدد: هو ابن مسرهد. يحيى: هو ابن سعيد، القطان. شعبة: هو ابن الحجاج. قتادة: هو ابن دعامه. أبا العالية: الرياحي. هشام: هو ابن عروة بن الزبير.

سند: قوله: باب الصلاة بعد الفجر إلخ: أعلم أنه ورد في هذا الباب وفي الباب الذي بعده أحاديث مختلفة ظاهراً، فورد في بعضها النهي بعد الصبح وبعد العصر مطلقاً، وفي بعضها: «إذا طلع حاجب الشمس أو غاب»، وفي بعضها: «لا تحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها». وفي «النهاية»: التحري: القصد والاجتهاد في الطلب والعزم على تخصيص الشيء بالفعل والقول. فالمتبادر من حديث التحري أن المنهي عنه تخصيص الوقتين المذكورين بالصلاة، واعتقادهما أولى وأحرى بالصلاة، فأخذ كثير من العلماء بالإطلاق؛ لأن دلالة التقييد على عدم النهي عند انتفاء القيد: بالمفهوم، ودلالة الإطلاق على وجود النهي فيه: بالتصريح، وعلى هذا فحديث «إذا طلع حاجب الشمس أو غاب» يمكن حمله على أن تخصيصهما بالذكر؛ لأهمهما أشد كراهة.

وأما التحري فلعل المراد به مطلق القصد إلى الوقتين المذكورين لأجل إيقاع الصلاة فيهما؛ بناء على أن الصلاة فعل اختياري، فمن يفعلها فيهما يقصدهما لأجلها، فتوافقت الأحاديث على إطلاق النهي. وكأنه لهذا أطلق المصنف في الترجمة، ثم استدل عليها بالأحاديث الثلاثة؛ تنبيهاً على أن مرجع الكل إلى إطلاق النهي، وعلى هذا فقول المصنف فيما بعد: «باب لا يتحرى الصلاة...»، ثم الاستدلال عليه بحديث «لا صلاة بعد الصبح...» أيضاً مبني على أن التحري مطلق القصد، والصلاة مطلقاً لا تخلو عنه. وعلى هذا فذكر التحري في أحد البابين دون الآخر مع استواء البابين في الأدلة: إما مجرد التفنن، أو للدلالة على أن التحري لا دخل له في الخصوص، فافهم.

ويمكن أن يقال: ذكر التحري في العصر؛ لأن العصر ورد فيها أنه ﷺ صلى بعدها بخلاف الفجر، لكن هذا لا يناسب ما ذكر في معرض الاستدلال من الأحاديث؛ فإنما في الباب سواء. نعم، إطلاق النهي في الأوقات لا ينافي بخصوص الصلاة المنهي عنها، ولتنبيه على ذلك قال: باب ما يصلى بعد العصر. فصار الحاصل أن الصلاة بلا سبب منهي عنها بعد الفجر والعصر مطلقاً، لا عند الطلوع والغروب فقط، ولا أن المنهي عنه هو تخصيص الوقتين للصلاة واتخاذهما أولى وأحرى من غيرهما، والله تعالى أعلم. ومن يقول بعموم الصلاة يجيب عن الركعتين بعد العصر بأهمها من الخصائص؛ ضرورة أنهما من باب المداومة على القضاء، وهو لا يعم الناس بالاتفاق.

٥٨٣- قَالَ: وَحَدَّثَنِي ابْنُ عُمَرَ ١ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا طَلَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَأَخْرُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَرْتَفِعَ، وَإِذَا غَابَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَأَخْرُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَغِيبَ». ٢ تَابَعَهُ عَبْدُهُ*.
أي عروة أي طرفها

٥٨٤- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ* عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ* عَنْ حُثَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ* عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ*
ابن عمر ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب المدني النهاري
 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ٣ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعَتَيْنِ وَعَنْ لُبْسَتَيْنِ وَعَنْ صَلَاتَيْنِ: نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ. وَعَنِ اشْتِمَالِ الصَّمَاءِ وَعَنِ الْإِحْتِبَاءِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ يُفْضِي بِفَرْجِهِ إِلَى السَّمَاءِ. وَعَنِ الْمُتَابَذَةِ وَالْمَلَامَسَةِ.
بكر اللام للهيئة. (ك خ ح) سهر أي يظهر فرجه في جهة الفوق. (ك)

٣١- بَابُ: لَا تُتَحَرَّى الصَّلَاةُ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ

٨٢/١

٥٨٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ* قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ* عَنْ نَافِعٍ* عَنِ ابْنِ عُمَرَ ٤ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَتَحَرَّى...»

١. قال: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «وقال». ٢. حاجب: وللأصيلي: «حاجبا».
٣. تابعه: ولا بن عساكر قبله: «قال محمد». ٤. بفرجه: ولا بن عساكر وأبي ذر والأصيلي: «فرجه».
٥. لا تتحرى: كذا للأصيلي وأبي ذر، ولا بن عساكر: «لا تتحروا»، وفي نسخة: «لا يتحرى».

ترجمة: باب لا تتحرى الصلاة قبل غروب الشمس: كتب الشيخ في «اللامع»: كأن بعضهم لما ذهب إلى أن الحرام إنما هو التحري بصلاته للطلوع والغروب، لا مطلق وقوع صلاته في هذين الوقتين: نبّه على حجتهم في ذلك، وقد بين قبل ذلك حجة من ذهب إلى عموم النهي عن التحري والوقوع. اهـ ما أفاده الشيخ - قس سره - واضح، فإنهم اختلفوا في الصلاة في الأوقات المنهية على أقوال بسطت في «الأوجز». ولا يذهب عليك أن الإمام البخاري فرق بين الترجمتين؛ إذ أطلق الترجمة الأولى - أي الصلاة عند الطلوع - وقيد الثانية - أي الصلاة عند الغروب - بالتحري، ولم يتعرض لذلك أحد من الشراح ولا المشايخ سوى العلامة السندي، مع أن الأحاديث الواردة في الترجمتين على نسق واحد من إطلاق النهي في الصلاتين معاً، وكذا التحري ورد فيهما معاً، فكيف غاير الإمام؟ وتنبه لذلك السندي، لكنه سعى باتحاد الترجمتين إذ قال: أما التحري فلفعل المراد منه مطلق القصد إلى الوقتين لأجل إيقاع الصلاة فيهما؛ بناء على أن الصلاة فعل اختياري، فمن يفعلها فيهما يقصدهما لأجلها، فتوافقت الأحاديث على إطلاق النهي ... إلى أن قال: وعلى هذا فذكر التحري في أحد البابين دون الآخر إما لمجرد التفتن، أو للدلالة على أن التحري لا دخل له في الخصوص، ويمكن أن يقال: ذكر التحري في العصر؛ لأن العصر ورد فيها أنه ٥ صلى بعدها بخلاف الفجر، لكن هذا لا يناسب بالأحاديث؛ فلنأخذ في الباب سواء انتهى

وما يظهر لهذا المتبلى بالسبب: أن المصنف فرق بين الترجمتين عمداً وقصداً لدقة نظره وعموم اجتهاده؛ لأن الصبح لم يرد فيه على شرط البخاري ما يغيّر النهي نصّاً، بخلاف النهي بعد العصر؛ فإنه صح عند البخاري فيه ما يناهض إطلاق النهي، كما سيأتي قريباً في «باب ما يصلى بعد العصر»، فأطلق المؤلف في الصبح وقيد النهي بعد العصر بالتحري؛ جمعاً بين الروايات، وإشارة إلى أن الراجح عنده في الصبح مسلك الجمهور في إطلاق النهي، وترجع عنده في العصر مسلك بعض الظاهرية أن النهي مقيد بالتحري. قال المحافظ: لا تكره الصلاة بعد الصبح والعصر إلا لمن قصد بصلاته طلوع الشمس وغروبها، وإلى ذلك جنح بعض أهل الظاهر، وقواه ابن المنذر. اهـ ويرد على المؤلف إيراد روايات التحري في الباب الأول، وإيراد روايات الإطلاق في الباب الثاني. والجواب عنه واضح، وهو أنه أشار بالترجمتين إلى أن روايات التحري في الصبح محمولة عنده على الإطلاق، كما أن إطلاق الروايات في العصر عنده مقيد بالتحري، فتكون الترجمة شارحة كما هو أصل مطّرد للبخاري، فتأمل؛ فإن خاطري أبو عذره، فإن كان صواباً فمن الله، وإن كان خطأ فمني ومن الشيطان، والإمام البخاري منه بريء. انتهى من هامش «اللامع»

سهر: قوله: بيعتين: ثنية «بيعة» بفتح الموحدة وكسرها، والفرق بينهما أن فعلة بالفتح للمرة، وبالكسر للهيئة. و«لبستين»: بكسر اللام، وروي بالضم، والأول هو الوجه، كذا في «الخبر الجاري». قوله: اشتمال الصماء: وهو أن يرد الكساء من قبل يمنة على يده اليسرى وعاتقه الأسير، ثم يرد ثانياً من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن، فيغطيها جميعاً. أو الاشتمال بثوب واحد ليس عليه غيره، ثم يرفعه من أحد جانبيه، فيضعه على منكبيه، فيبدو منه فرجه. (القاموس)
 قوله: الاحتباء: قال الخطابي: هو أن يجتبي الرجل بالثوب ورجلاه متحافيتين عن بطنه، فيبقى هناك - إذا لم يكن الثوب واسعاً قد أسبل شيئاً منه على فرجه - فرجة تبدو عورته منها. (عمدة القاري) قوله: المنابذة والملامسة: قال العمري: قال أصحابنا: الملامسة والمنابذة وإلقاء الحجر كانت بيوعاً في الجاهلية، وكان الرجلان يتساومان المبيع، فإذا ألقى المشتري عليه حصاة أو نبذه البائع إلى المشتري أو لمس المشتري: لزم البيع، وقد نهى الشارع عن ذلك كله.

* أسماء الرجال: تابعه عبدة: أي تابع يحيى القطان عن هشام عبدة بن سليمان، مما أخرجه المؤلف في بدء الخلق. أي أسامة: حماد بن أسامة. عبيد الله: ابن عمر بن حفص، العمري. خبيب بن عبد الرحمن: الأنصاري. حفص بن عاصم: العمري. عبد الله بن يوسف: التنيسي. مالك: هو ابن أنس، الإمام. نافع: مولى ابن عمر.

أَحَدُكُمْ فَيُصَلِّي عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا عِنْدَ غُرُوبِهَا.

٥٨٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ* بَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ* بَنْ سَعْدٍ عَنْ صَالِحٍ* عَنِ ابْنِ شَهَابٍ* قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بَنْ يَزِيدَ الْجَنْدَعِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ* يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ».

٥٨٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بَنْ أَبَانَ* قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَرُ* قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ* قَالَ: سَمِعْتُ حُمْرَانَ بَنْ أَبَانَ* يُحَدِّثُ عَنْ مُعَاوِيَةَ* قَالَ: إِنَّكُمْ لَتُصَلُّونَ صَلَاةً لَقَدْ صَحَّبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَمَا رَأَيْنَاهُ يُصَلِّيهِمَا، وَلَقَدْ نَهَى عَنْهُمَا، يَعْنِي الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ.

٥٨٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بَنْ سَلَامٍ* قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُهُ* عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ* عَنْ حُبَيْبٍ* عَنْ حَفْصِ بَنْ عَاصِمٍ* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ* قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَلَاتَيْنِ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ.

٨٣/١ ٣٢- بَابُ مَنْ لَمْ يَكْرَهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بَعْدَ الْعَصْرِ وَالْفَجْرِ

رَوَاهُ عُمَرُ وَابْنُ عُمَرَ وَأَبُو سَعِيدٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ* ﷺ

٥٨٩- حَدَّثَنَا أَبُو التُّعْمَانِ* قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بَنْ زَيْدٍ* عَنْ أَيُّوبَ* عَنْ نَافِعٍ* عَنِ ابْنِ عُمَرَ* قَالَ: أَصَلِّي كَمَا رَأَيْتُ أَصْحَابِي يُصَلُّونَ، لَا أَنَّهُ أَحَدًا يُصَلِّي بِلَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ مَا شَاءَ، غَيْرَ أَنْ لَا تَحْرُوا طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا.

٨٣/١ ٣٣- بَابُ مَا يُصَلَّى بَعْدَ الْعَصْرِ مِنَ الْفَوَائِتِ وَنَحْوِهَا

وَقَالَ كُرَيْبٌ* عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ* ﷺ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ الْعَصْرِ رُكْعَتَيْنِ،.....

١. حدثني: كذا لأبي ذر، وللأصلي: «حدثنا»، وفي نسخة: «أخبرني». ٢. يصلّيها: وللحموي: «يصلّيها». ٣. عنها: وفي نسخة: «عنها».

٤. بليل أو نهار: كذا للكشميهني، وفي نسخة: «بليل ولا نهار»، وللأصلي وابن عساكر وأبو ذر والوقت «بليل ونهار».

٥. وقال: وللأصلي قبله: «قال أبو عبد الله». ٦. أم سلمة: ولابن عساكر بعده: «قالت».

ترجمة: قوله: باب من لم يكره الصلاة إلا بعد العصر والفجر: قال العيني: غرض البخاري بهذا الباب رد قول من منع الصلاة عند الاستواء. اهـ

قوله: باب ما يصلي بعد العصر من الفوائت ونحوها: قال الحافظ: قال الزين بن المنير: وأشار به إلى إدخال ما له سبب من النوافل. انتهى وأنكره العيني وقال: بل المراد من ذلك دخول =

سهر: قوله: لا تحروا الخ: قال الكرماني: هذا هو دليل مالك، حيث قال: لا بأس بالصلاة عند استواء الشمس. وقال الشافعي: الصلاة عند الاستواء مكروه؛ لما ثبت أنه ﷺ كره الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة. انتهى قال العيني: قلت: لم يثبت ذلك؛ فإن الحديث فيه غريب. قوله: ونحوها: قال ابن المنير: السر في قوله: «ونحوها» لتدخل فيه رواتب النفل = * أسماء الرجال: عبد العزيز: ابن عبد الله بن يحيى، القرشي. إبراهيم: ابن سعد بن إبراهيم بن عوف. صالح: هو ابن كيسان. ابن شهاب: هو الزهري. محمد بن أبان: حمدويه، البلخي أو الواسطي، فيه قولان. غندر: هو محمد بن جعفر، الحمصي. شعبة: ابن الحجاج، العتكي. أبي التياح: هو يزيد بن حميد، الضبيعي البصري. حمران بن أبان: مولى عثمان بن عفان، اشتراه في زمن أبي بكر الصديق. معاوية: هو ابن أبي سفيان. محمد بن سلام: السلمي البكدي. عبدة: ابن سليمان. عبيد الله: ابن عمر بن حفص. حبيب: ابن عبد الرحمن، الأنصاري. حفص بن عاصم: أي ابن عمر بن الخطاب. رواه عمر وابن عمر وأبو سعيد الخدري وأبو هريرة* ﷺ: مما وصلها كلها المؤلف في الباين السابقين، وليس في ذلك تعرض للاستواء. أبو النعمان: محمد بن الفضل، السدوسي. حماد بن زيد: هو ابن درهم، الأزدي الجهمي البصري. أيوب: السخيتاني. نافع: مولى ابن عمر* ﷺ. قال كريب: هو مولى ابن عباس، مما وصله المؤلف مطوّلًا في «باب إذا كلم وهو في الصلاة فأشار بيده». أم سلمة: زوج النبي ﷺ.

ترجمة
وَقَالَ: «شَغَلَنِي نَاسٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ عَنِ الرَّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ».

٥٩٠- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَيْمَنَ* قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: وَالَّذِي ذَهَبَ بِهِ، مَا

تَرَكَهُمَا حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ، وَمَا لَقِيَ اللَّهَ حَتَّى ثَقُلَ عَنِ الصَّلَاةِ، وَكَانَ يُصَلِّي كَثِيرًا مِنْ صَلَاتِهِ قَاعِدًا - تَعْنِي الرَّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ -

وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّيهِمَا، وَلَا يُصَلِّيهِمَا فِي الْمَسْجِدِ؛ خَافَةَ أَنْ يَثْقُلَ عَلَى أُمَّتِهِ، وَكَانَ يُحِبُّ مَا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ.

٥٩١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى* قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ* قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ابْنُ أُخْتِي، مَا تَرَكَ

وهو عروة

النَّبِيِّ ﷺ السَّجْدَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ عِنْدِي قَطُّ.

٥٩٢- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ* قَالَ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ*.....

١. ذهب به: وفي نسخة: «ذهب بنفسه». ٢. ما يخفف: كذا للمستملي، وللأصيلي والحموي والكشميهني وأبوي ذر والوقت: «ما خفف».

٣. ابن: وفي نسخة: «يا ابن». ٤. النبي: وللأصيلي: «رسول الله».

ترجمة = مثل صلاة الجنائزة إذا حضرت في ذلك الوقت، وسجدة التلاوة. والنهي الوارد في هذا الباب عام يتناول النوافل التي لها سبب والتي ليس لها سبب. انتهى قلت: فكل من الشارحين فسر مراد البخاري على مسلكه؛ فإن عند الشافعية يجوز في الأوقات المنهية من النوافل ما كانت ذات سبب، ولا يجوز عند الحنفية، كما بسط الاختلاف في ذلك في هامش «اللامع» و«الأوجز»، وهامش «الكوكب». وفي «تراجم شيخ المشايخ»: غرضه من عقد هذا الباب الإشارة إلى توجيه ما روي عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا من أنه لم يكن رسول الله ﷺ يدع الركعتين بعد العصر، بأنه كان ذلك قضاء لراتبة الظهر. ومعنى قولها: «ما تركهما» ترك نسخ، بل كان ﷺ إذا فاتته راتبة الظهر أو راتبة صلاة أخرى صلاها بعد العصر، لكن هذا التوجيه لا يمتشي في آخر أحاديث الباب. انتهى

قوله: شغلني ناس إلخ: كتب الشيخ في «اللامع»: فيه دلالة على جواز القضاء في ذلك الوقت، غير أن السنن لما لم تكن مقضية؛ لعدم الوجوب، ليس لأحد قضاؤها في الأوقات، سيما المكروهة. ثم إن الركعتين من خصوصيات النبي ﷺ، ومن صلى من الصحابة فإما صلى لحمله فعلة ﷺ على التشريع، مع أنه لم يكن تشريعاً. وكان يصليهما يوم عائشة؛ لا ابتداءً أولاً في يومها. انتهى وفي هامش «اللامع»: أجاد الشيخ - قدس سره - في هذا الكلام المختصر الوجيز البديع الإشارات إلى ستة أبحاث طويلة الأذيال جديرة بالباب، الأول منها: إثبات الترجمة، وهو جواز القضاء في أوقات النهي. الثاني: ما يُؤثِّم من أحاديث الباب وجوب قضاء السنن والنوافل. الثالث: جواز قضاء السنن وغيرها في الأوقات المنهية. الرابع: أن هاتين الركعتين من خصوصياته ﷺ، فلا يقاس عليه غيره. والخامس: الجواب عما ورد من الآثار في جواز النفل بعد العصر. السادس: أن هاتين الركعتين الواردتين في الباب اختلفت الروايات في إثباتهما ونفيهما. وبسط الكلام على هذه المباحث في هامش «اللامع».

سهر = وغيرها. وقال أيضاً: ظاهر الترجمة إخراج النافلة المحضة التي لا سبب لها. انتهى قال العيني: قلت: لا نسلم أن قوله: «ونحوها» لدخول رواتب النفل، بل المراد من ذلك دخول مثل صلاة الجنائزة إذا حضرت في ذلك الوقت، وسجدة التلاوة. والنهي الوارد في هذا الباب عام يتناول النوافل التي لها سبب والتي ليس لها سبب، وقد ذكرنا أن حديث عقبة بن عامر يمنع الكل. انتهى قوله: ما تركهما: تمسك بهذه وما بعدها من أجاز التنفل بعد العصر مطلقاً، ما لم يقصد الصلاة عند غروب الشمس، وأورده البخاري في قضاء الفائتة بعد العصر، ولهذا ترجم عليه به. ونحن نقول: إن هذا من خصائصه ﷺ، ومن الدليل عليه ما رواه أبو داود من حديث ذكوان مولى عائشة أنها حدثته: أنه ﷺ كان يصلي بعد العصر وينهي عنه، ويواصل وينهي عن الوصال. وروى الترمذي من طريق جرير عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: إنما صلى النبي ﷺ الركعتين بعد العصر؛ لأنه أثناء مال، فشغله عن الركعتين بعد الظهر، فصلاهما بعد العصر، ثم لم يعد لهما. قال الترمذي: حديث حسن، قال: وقد روي عن غير واحد عن النبي ﷺ أنه صلى بعد العصر ركعتين. وهذا خلاف ما روي أنه نهي عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس، وحديث ابن عباس أصح، حيث قال: «لم يعد لهما». انتهى كذا في «العيني». قال الكرماني: والجواب الصحيح: أن النهي قول، وصلاته فعل، والقول والفعل إذا تعارضا يقدم القول ويعمل به. انتهى قال محيي السنة: فعلة أول مرة قضاء، ثم أثبتته، وكان مخصوصاً بالمواظبة على ما فعله مرة. انتهى والله تعالى أعلم بالصواب. قوله: ثقل: [فيه إيماء إلى نكتة، وهي أنه ﷺ ما رضي ببقائه في الدنيا بعد أن ثقل عليه القيام في الصلاة لضغفه. (الخبر الجاري)] قوله: ابن أخي: [لأن أم عروة أسماء بنت أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا].

* أسماء الرجال: أبو نعيم: هو الفضل بن دكين. عبد الواحد بن الأيمن: بفتح الهمزة، المخزومي المكي. مسدد: هو ابن مسرهد. يحيى: ابن سعيد، القطان. هشام: يروي عن أبيه عروة بن الزبير بن العوام. موسى بن إسماعيل: المنقري. عبد الواحد: ابن زياد، العبدى مولاهم. الشيباني: هو أبو إسحاق سليمان.

سند: قوله: وما لقي الله تعالى حتى ثقل عن الصلاة: كأنها أرادت بذلك تأكيد مداومته عليهما حتى داوم عليهما حال ثقله عنهما أيضاً، وقولها: «ولا يصليهما في المسجد» للتنبيه على سبب عدم اطلاع الناس عليهما.

قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، * عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: رَكْعَتَانِ لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُهُمَا سِرًّا وَلَا عَلَانِيَةً: رَكْعَتَانِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ الْعَصْرِ.

٥٩٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غُرَيْرَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ * قَالَ: رَأَيْتُ الْأَسْوَدَ * وَمَسْرُوقًا * شَهِدَا عَلَى عَائِشَةَ قَالَتْ: مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْتِينِي فِي يَوْمٍ بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَّا صَلَّى رَكْعَتَيْنِ.

(ابن يزيد النخعي. (قس)

٣٤- بَابُ التَّكْبِيرِ بِالصَّلَاةِ فِي يَوْمٍ غَيْمٍ

٨٣/١

٥٩٤- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ * قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ * عَنْ يَحْيَى * - هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ - عَنْ أَبِي قِلَابَةَ * أَنَّ أَبَا الْمَلِيحِ * حَدَّثَهُ قَالَ: كُنَّا مَعَ بُرَيْدَةَ فِي يَوْمٍ ذِي غَيْمٍ فَقَالَ: بَكَّرُوا بِالصَّلَاةِ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ حَبِطَ عَمَلُهُ».

٣٥- بَابُ الْأَذَانِ بَعْدَ ذَهَابِ الْوَقْتِ

٨٣/١

٥٩٥- حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ * قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ *

١. ما كان: وللأصيل: «وما كان». ٢. يوم: وفي نسخة: «يومي». ٣. غيم: وفي نسخة: «الغيم». ٤. أبا المليح: ولأبي ذر: «أبا مليح».
٥. حبط: وفي نسخة: «فقد حبط». ٦. بعد ذهاب الوقت: كذا للكشيميهي والحموي، وفي نسخة: «بعد الوقت».

ترجمة: باب التكبير بالصلاة في يوم غيم: أشكل على الترجمة بوجهين، الأول: أن المطابقة لقول بريدة لا للحديث. والثاني: أن في الحديث تكبير العصر لا مطلق الصلاة، والترجمة مطلقة. والجواب: أن القرينة دلت على أن قول بريدة: «بَكَّرُوا بِالصَّلَاةِ» كان في وقت دخول العصر في يوم غيم، فأمر بالتكبير حتى لا يفوتهم بخروج الوقت، ويفهم بإشارته أن بقية الصلوات كذلك. انتهى من العيني مختصراً وسلك السندي مسلماً آخر، إذ قال: لعله أراد بالصلاة - أي في الترجمة - العصر فقط. وقد استدل على ذلك بالحديث المرفوع بالنظر إلى استنباط الصحابي وفهمه؛ فإن بريدة قد أسند قوله: «بَكَّرُوا» إلى الحديث المرفوع، واستدل به عليه، فليست هذه الترجمة مبنية على قول بريدة، كما زعمه الإسماعيلي. انتهى وكتب الشيخ في «اللامع»: قوله: «بَكَّرُوا بِالصَّلَاةِ» إن كان المراد بـ«الصلاة» صلاة العصر فالمطابقة بالترجمة ثابتة بنوع مقايضة وعموم الحكم بعموم العلة، وإن لم يكن المراد بالصلاة إلا المطلقة فالمطابقة بينهما واضحة، غير أن الاحتجاج على دعوى التكبير بالصلاة بقوله ﷺ: «من ترك صلاة العصر...» مفتقر إلى المقايضة وتعدية الحكم بعموم العلة. اهـ باب الأذان بعد ذهاب الوقت: كتب الشيخ في «اللامع»: أي للقضاء والفوات، وهذا إذا فاتت صلاة جماعة، وأما الفذ المنفرد فالأدب له إخفاء فعله؛ لما فيه من إساءة؛ فإن إظهار فوت الصلاة اجترأ وشناعة، فلا يستحب له التأذين إلا حيث لا يطلع عليه أحد. اهـ قال الحافظ: وفي الحديث ما ترجم له وهو الأذان للفائتة. وبه قال الشافعي في القديم وأحمد، وقال في الجديد: لا يؤذن، وبه قال مالك. اهـ وبالأول قالت الخفيفة، كما في «العيني».

سهر: قوله: باب التكبير بالصلاة إلخ: أي المبادرة والإسراع إليها في يوم غيم؛ خوفاً من خروج وقت. وطابقت الحديث باعتبار أن قول بريدة: «بَكَّرُوا بِالصَّلَاةِ» كان في وقت دخول العصر في يوم غيم؛ لأن الغيم محل بالوقت، فلعله يفوت وهو لا يعرف، ويدخل وقت الكراهية؛ فإنه بمنزلة ترك الصلاة، كذا في «الخير الجاري».

* أسماء الرجال: عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه: الأسود بن يزيد بن قيس، النخعي الكوفي المخضرم. محمد: ابن عرعرة بن البرند - بكسر الموحدة والراء وسكون النون - السامي بالمهمل - البصري. شعبة: ابن الحجاج بن الورد، العتكي. أبي إسحاق: هو عمرو - بالواو - السبيعي. الأسود: تقدم. مسروقاً: هو ابن الأجدع، أبو عائشة الوادعي الكوفي.

معاذ بن فضالة: الزهراني البصري. هشام: هو الدستوائي. يحيى: هو ابن أبي كثير، الطائي اليمامي. أبي قلابة: هو عبد الله بن زيد، الجرهمي. أبا المليح: هو عامر بن أسامة، الهذلي. عمران بن ميسرة: ضد الميمنة، هو أبو الحسن البصري الآدمي. محمد بن فضيل: هو ابن غزوان، الكوفي. حصين: هو ابن عبد الرحمن، الواسطي.

سند: قوله: ركعتان لم يكن رسول الله ﷺ يدعهما: الظاهر أن «ركعتان» مبتدأ، خبره جملة النفي، ولا يناسب اعتبار جملة النفي صفة - ويكون الخبر «ركعتان قبل صلاة الصبح» - إذ المقصود بالبيان مداومة النبي ﷺ عليهما وملازمته إياهما، فينبغي أن يجعل ما يفيد المداومة - وهو جملة النفي - خبراً حتى تكون المداومة مقصودة بالذات، لا صفة حتى تكون المداومة أمراً مفروضاً عنها غير مقصودة إلا تبعاً. ويرد حينئذ إشكال الابتداء بالنكرة الغير الموصوفة، والمخلص عنه ١- إما بأن التحقيق جواز الابتداء بالنكرة إذا حصلت الفائدة.

٢- أو بتقدير الصفة كأن يقال: ركعتان من النوافل. ٣- أو بأن ركعتان مثلاً يفيد معنى الصفة؛ إذ المعنى: صلاة تكون ركعتين وقت الأداء، فلا إشكال. ثم تسمية عائشة «ركعتين» باعتبار أنهما وقت الأداء ركعتان، لا باعتبار أنهما ركعتان في كل يوم، فلا يضر أدواهما في أوقات من النهار في كونهما ركعتين؛ إذ هما في كل وقت من أوقات الأداء ركعتان، والله تعالى أعلم.

قوله: باب التكبير بالصلاة في يوم غيم: لعله أراد بالصلاة العصر فقط. وقد استدل على ذلك بالحديث المرفوع بالنظر إلى ما استنبط منه الصحابي وفهم منه؛ فإن بريدة قد أسند قوله: «بَكَّرُوا» إلى الحديث المرفوع، واستدل به عليه، فليست هذه الترجمة مبنية على قول بريدة كما زعمه الإسماعيلي، والله تعالى أعلم.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ* عَنْ أَبِيهِ عليه السلام قَالَ: سِرْنَا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم لَيْلَةً فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: لَوْ عَرَسَتْ بِنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَخَافُ أَنْ تَنَامُوا عَنِ الصَّلَاةِ». قَالَ بِلَالٌ: أَنَا أَوْقِظُكُمْ. فَاضْطَجَعُوا، وَأَسْنَدَ بِلَالٌ ظَهْرَهُ إِلَى رَاحِلَتِهِ، فَعَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ فَنَامَ، فَاسْتَيْقَظَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم وَقَدْ طَلَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ، فَقَالَ: «يَا بِلَالُ، أَيْنَ مَا قُلْتَ؟» قَالَ: مَا أُلْقَيْتُ عَلَيْ نَوْمَةً مِثْلَهَا قَطُّ. قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ قَبَضَ أَرْوَاحَكُمْ حِينَ شَاءَ، وَرَدَّهَا عَلَيْكُمْ حِينَ شَاءَ. يَا بِلَالُ، فَمُ فَاذَّنْ بِالنَّاسِ بِالصَّلَاةِ». فَتَوَضَّأَ، فَلَمَّا ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ وَابْيَاضَتْ، قَامَ فَصَلَّى.

٣٦- بَابُ مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ جَمَاعَةً بَعْدَ ذَهَابِ الْوَقْتِ

٨٣/١

٥٩٦- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ* قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ* عَنْ أَبِي يَحْيَى* عَنْ أَبِي سَلَمَةَ* عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه جَاءَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، فَجَعَلَ يَسُبُّ كُفَّارَ قُرَيْشٍ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا كَذْتُ أَصْلِي الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ. قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «وَاللَّهِ، مَا صَلَّيْتُهَا». فَقُمْنَا إِلَى بُطْحَانَ، فَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ وَتَوَضَّأْنَا لَهَا، فَصَلَّى الْعَصْرَ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ.

١. النبي: وللأصيلي: «رسول الله». ٢. أخاف: وللكشميهني قبله: «إني». ٣. قال: ولابن عساكر والأصيلي وأبي ذر: «فقال».
٤. فغلبته: كذا للكشميهني والمستملي، وللحموي: «فغلبت». ٥. بالناس: وللكشميهني: «الناس»، وللأصيلي: «للناس».

ترجمة: قوله: باب من صلى بالناس جماعة الخ: قال الحافظ: قال الزين بن المنير: إنما قال البخاري: «بعد ذهاب الوقت» ولم يقل مثلاً: «لمن صلى صلاة فائتة»؛ للإشعار بأن إيقاعها كان قرب خروج وقتها، لا كالفوات التي جهل يومها أو شهرها. اهـ

قوله: فصل العصر: قال الحافظ. قال الكرماني: فإن قلت: كيف دل الحديث على الجماعة؟ قلت: إما أنه يحتمل أن في السياق اختصاراً، وإما من إجراء الراوي الفائتة - التي هي العصر - والحاضرة - التي هي المغرب - مجرى واحداً، ولا شك أن المغرب كانت بالجماعة؛ لما هو معلوم من عادته. قال الحافظ: وبإلحاح الأول جزم ابن المنير، وهو الواقع في نفس الأمر، ويؤيده رواية الإسماعيلي بلفظ: «فصلى بنا العصر». انتهى مختصراً

سهر: قوله: فاستيقظ النبي صلى الله عليه وسلم: اعلم أن في هذه القصة اختلافات كثيرة، فلما لم يمكن الجمع بينها ذهبوا إلى تعدد الوقوع. فإن قلت: كيف ذهل النبي صلى الله عليه وسلم مع ما ورد عنه: «إن عيني تنامان ولا ينام قلبي»؟ قال العمري: نعم، هذا حكم قلبه عند نومه غالباً، وقد يندر منه غير ذلك، كما يندر من غيره بخلاف عادته، والدليل على صحة هذا في الحديث نفسه: «إن الله قبض أرواحنا»، وفي الحديث الآخر: «لو شاء الله لأيقظنا، ولكن أراد أن يكون لمن بعدكم»، ويكون هذا منه لأمر يريد الله تعالى من إثبات حكم أو إظهار شرع. انتهى وأجاب النووي: أن القلب إنما يدرك الأمور كاللذة والألم الباطنية، وأما الحسيات كطلوع الفجر ونحوه فلا يدرك إلا بالعين، وكانت هي نائمة.

قوله: يوم الخندق: أي يوم حفر الخندق، وكانت في السنة الرابعة، ويسمى بغزوة الأحزاب. (عمدة القاري)

قوله: ما كدت أصلي العصر: اعلم أن «كاد» إذا دخل عليه النفي فيه ثلاث مذاهب، أصحها أنها كالأفعال: إذا تجردت من النفي كان معناها إثباتاً، وإن دخل عليها نفي كان معناها نفيًا؛ لأن قولك: «كاد زيد يقوم»، معناه إثبات قرب القيام، لا إثبات نفس القيام. قال الكرماني: فإن قلت: ظاهره يقتضي أن عمر رضي الله عنه صلى قبل الغروب. قلت: لا نسلم، بل يقتضي أن كيدودته كانت عند كيدودتها، ولا يلزم منه وقوع الصلاة فيها، بل يلزم أن لا يقع الصلاة فيها؛ إذ حاصله عرفاً: ما صليت حتى غربت الشمس. فإن قلت: كيف دل الحديث على الجماعة؟ قلت: إما أن البخاري استفاد من نفس الحديث الذي هذا مختصره، وإما من إجراء الراوي الفائتة - التي هي العصر - والحاضرة - التي هي المغرب - مجرى واحداً؛ إذ لا شك أن المغرب كان بالجماعة؛ لما هو معلوم من عادته صلى الله عليه وسلم. وقيل: تأخيره صلى الله عليه وسلم الصلاة في ذلك اليوم كان نسياناً، وقيل: كان عمداً؛ لأنهم أشغفوه، فلم يتمكنوا من ذلك، وهو أقرب، وذلك قبل نزول صلاة الخوف، ولا يجوز تأخيرها اليوم، بل يصلى صلاة الخوف. (عمدة القاري مختصراً)

* أسماء الرجال: عبد الله بن أبي قتادة: يروي عن أبيه أبي قتادة الحارث بن ربعي. معاذ بن فضالة وهشام الدستوائي ويحيى: هم المتقدمون. أبي سلمة: ابن عبد الرحمن بن عوف الزهري.

٣٧- بَابُ: مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَ وَلَا يُعِيدُ إِلَّا تِلْكَ الصَّلَاةَ

أي التي نسيها خاصة، في أي وقت ذكرها

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: * مَنْ تَرَكَ صَلَاةً وَاحِدَةً عِشْرِينَ سَنَةً لَمْ يُعِدْ إِلَّا تِلْكَ الصَّلَاةَ الْوَاحِدَةَ.

٥٩٧- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ * وَمُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ * قَالَا: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ * عَنْ قَتَادَةَ * عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:

«مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَ، لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾».

قَالَ مُوسَى: قَالَ هَمَّامٌ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ بَعْدُ: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾. وَقَالَ حَبَّانُ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ رضي الله عنه

ابن هلال

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

١. إذا ذكر: كذا للأصلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «إذا ذكرها». ٢. ولا يعيد: وللكشيبي: «لا يعد».

٣. ابن مالك: كذا للأصلي وأبوي ذر والوقت. ٤. فليصل: ولا بن عساكر والأصلي: «فليصلي».

٥. إذا ذكر: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «إذا ذكرها». ٦. أقم: وفي نسخة: «وأقم». ٧. لذكر: وللأصلي: «للذكرى».

٨. أقم: وفي نسخة: «وأقم». ٩. لذكر: وفي نسخة: «للذكرى». ١٠. وقال: وفي نسخة قبله: «قال أبو عبد الله».

ترجمة: قوله: باب من نسي صلاة الخ: في «تراجم شيخ المشايخ»: مقصوده عدم وجوب الترتيب بين الوقتية والفوائت على خلاف مذهب أبي حنيفة. أم قلت: الظاهر عكسه، والمسألة خلافية، فعند الشافعي لا يجب الترتيب مطلقاً، ويجب عند أحمد مطلقاً، وعندنا الحنفية ومالك يجب إلى خمس صلوات لا بعدها. كتب الشيخ في «اللامع»: قوله: «فليصل إذا ذكرها، ولا يعيد إلا تلك الصلاة» أوردته إشارة إلى ما ورد في بعض الروايات: «أن من فاتته صلاة فإن عليه قضاءها ومثلها» بأن ذلك منسوخ، ولا يجب عليه إلا صلاة واحدة فقط، وليس ذلك إشارة إلى دفع مذهب من ذهب إلى وجوب الترتيب، وذلك لأن المذكور هنا الوجوب بغور الذكر، والذكر يقتضي سابقة النسيان. ولا شك أن الترتيب ساقط بالنسيان، فليس في هذا الحديث ما يدخل على مثبت وجوب الترتيب، والحجة له ما أوردته المؤلف بعد ذلك؛ فإن النبي ﷺ فاتته الصلوات، بمرات، فلو لم يكن الترتيب واجباً لربما تركه في بعضها. انتهى

وبسط الكلام عليه في هامش «اللامع» أشد البسط: قال الحافظ: يحتمل أن يكون البخاري أشار بذلك إلى تضعيف ما وقع في بعض طرق حديث أبي قتادة عند مسلم بلفظ «فإذا كان الغد فليصلها عند وقتها»؛ فإن بعضهم زعم أن ظاهره إعادة القضية مرتين: عند ذكرها، وعند حضور مثلها من الوقت الآتي ... إلى آخر ما بسط في هامش «اللامع». ولا يبعد عندي أنه أشار إلى رد قول الإمام أحمد، إذ قال فيمن ترك صلاة سنة: يصليها ويعيد كل صلاة صلاها وهو ذاكر لما ترك من الصلاة، كما في «المغني»، فهذا يرد قول النخعي في الترجمة، وأما عند الحنفية والمالكية فيسقط الترتيب بعد خمس صلوات، ويسقط بالنسيان عندنا وأحمد، ولا يسقط عند المالكية.

سهر: قوله: أقم الصلاة لذكرى: يحتمل وجوها كثيرة من التأويل، لكن الواجب أن يصار إلى وجه يوافق الحديث، فالمعنى أقم الصلاة لذكرها؛ لأنه إذا ذكرها فقد ذكر الله، أو يقدر المضاف أي لذكر صلاتي، أو وقع ضمير «الله» موقع ضمير الصلاة؛ لشرفها أو خصوصيتها. (الكواكب الدراري)

* أسماء الرجال: وقال إبراهيم: هو النخعي، مما وصله الثوري. أبو نعيم: هو الفضل بن دكين. موسى بن إسماعيل: هو التبوذكي. همام: هو ابن يحيى. قتادة: هو ابن دعامه.

سند: قوله: لم يعد إلا تلك الصلاة: كأنه أخذ ذلك من قوله ﷺ: «لا كفارة لها إلا ذلك».

قوله: وأقم الصلاة لذكرى: وفي بعض النسخ «للذكرى» بفتح الراء بعدها ألف مقصورة، وهو أوضح موافق للمقصود، أي وقت تذكرها، وأما ما وقع في كثير من النسخ أعني لذكرى على الإضافة إلى ياء المتكلم، وهو الموافق للقراءة المشهورة، فلا يوافق المقصود ظاهراً إلا بتأويل، فقال التوربشني: المعنى: أقم الصلاة لذكرها؛ لأنه إذا ذكرها ذكره، أو يقدر المضاف أي لذكر صلاتي، أو وقع ضمير «الله» موقع ضمير الصلاة؛ لشرفها وخصوصيتها. قلت: الوجه أن يقال: ذكر الصلاة سبب لفعلها الذي هو سبب لذكر الله فيها، أو ذكر الله سبب ذكر أحكامه التي من جملتها الصلاة، فهو سبب لذكر الصلاة، فأريد بذكره تعالى ذكر الصلاة بإحدى العلاقتين، والله تعالى أعلم.

٨٤/١

٣٨- بَابُ قَضَاءِ الصَّلَوَاتِ الْأُولَى فَالْأُولَى

٥٩٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى * قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى - هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ - عَنْ أَبِي سَلَمَةَ * عَنْ

جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَعَلَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ يَسُبُّ كُفَّارَهُمْ، فَقَالَ: مَا كِذْتُ أَصْلِي الْعَصْرَ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ. قَالَ: فَتَرَلْنَا بُطْحَانَ، فَصَلَّى بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ.

٣٩- بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ السَّمْرِ بَعْدَ الْعِشَاءِ

٨٤/١

السَّامِرُ مِنَ السَّمْرِ، وَالْجَمِيعُ: السَّمَارُ، وَالسَّامِرُ هَهُنَا فِي مَوْضِعِ الْجَمِيعِ.

أي في قوله تعالى: ﴿سَيَرًا تَهْجُرُونَ﴾ (البقرة). (ف)

٥٩٩- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى * قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْمِنْهَالِ * قَالَ: انْطَلَقْتُ مَعَ أَبِي إِلَى أَبِي بَرزَةَ *

الْأَسْلَمِيِّ فَقَالَ لَهُ أَبِي: حَدَّثَنَا كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْمَكْتُوبَةَ؟ قَالَ: كَانَ يُصَلِّي الْهَجِيرَ - وَهِيَ الَّتِي تَدْعُونَهَا الْأُولَى - حِينَ تَذْخُصُ الشَّمْسُ. وَيُصَلِّي الْعَصْرَ، ثُمَّ يَرْجِعُ أَحَدَنَا إِلَى أَهْلِهِ فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ. وَنَسِيتُ مَا قَالَ فِي الْمَغْرِبِ. قَالَ: وَكَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَخَّرَ الْعِشَاءُ. قَالَ: وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا. وَكَانَ يَنْقُتِلُ مِنْ صَلَاةِ الْقَدَاةِ حِينَ يَعْرِفُ أَحَدَنَا جَلِيسَهُ، وَيَقْرَأُ مِنَ السُّتَيْنِ إِلَى الْمِائَةِ.

١. الصلوات: كذا للكشيميني، وللمستعلي والحموي وأبوي ذر والوقت: «الصلاة». ٢. يحيى: ولا بن عساكر بعده: «القطان».

٣. حدثنا: كذا لأبي ذر، وللأصيلي: «حدثني»، وفي نسخة: «عن». ٤. جابر: وللأصيلي بعده: «بن عبد الله». ٥. رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كذا للأصيلي وأبي ذر، ولا بن عساكر: «رضوان الله عليه». ٦. فقال: وفي نسخة: «قال». ٧. الشمس: كذا لأبي ذر. ٨. الشمس: كذا لأبي ذر. ٩. السامر الخ: كذا لأبي ذر. ١٠. الجميع: وفي نسخة: «الجمع». ١١. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ١٢. قال: وللأصيلي: «فقال».

ترجمة: قوله: باب قضاء الصلوات الأولى فالأولى: قال السندي: أي مراعاة الترتيب في القضاء إذا تعدد. وكأنه استدلل عليه بالحديث؛ لأنه إذا روعي الترتيب بين القضاء والأداء فبالأولى أن يراعى بين القضائين. اهـ قال الحافظ: وهذه الترجمة عبر عنها بعضهم بقوله: «باب ترتيب الفوائت» وقد تقدم نقل الخلاف في هذه المسألة. ولا ينهض الاستدلال به لمن يقول بوجوب ترتيب الفوائت، إلا إذا قلنا: إن أفعال النبي ﷺ المجردة للوجوب، اللهم إلا أن يستدل له بعموم قوله: «صلوا كما رأيتموني أصلي». اهـ وتقدم عن السندي أن إثبات الترجمة بالأولوية، ومسألة الترتيب بين الفوائت مختلف فيها، فيجب عند الأئمة الثلاثة، وقال الشافعي: لا يجب. باب ما يكره من السمر الخ: ذكر فيه حديث النهي عن الحديث بعد العشاء، فكانه أشار بالترجمة إلى أن المنهي عنه السمر، لا مطلق الكلام، فكان الترجمة شارحة للفظ الحديث. ثم استثنى منه التكلم في الخير، فترجم به «باب السمر في الفقه والخير». قال ابن المنير: الفقه يدل على عموم الخير، لكنه خصه بالذكر؛ تنويهاً بذكره وتنبهها على قدره، ثم استثنى منه ثانياً به «باب السمر مع الأهل والضيف».

سهر: قوله: من السمر: بالتحريك: الليل وحديثه، كذا في «القاموس». وأصل السمر ضوء القمر؛ لأنهم كانوا يتحدثون فيه، والمراد بما يكره من السمر: حديث الليل في أمر مباح، وأما الحرم منه فهو حرام في كل وقت. (عمدة القاري والخير الجاري) قوله: السامر من السمر الخ: هذا وقع في رواية أبي ذر وحده، أراد به تفسير قوله تعالى: ﴿سَيَرًا تَهْجُرُونَ﴾، قاله السيوطي وغيره. قال العيني: أشار إلى أن لفظ «السامر» مشتق من السمر، ثم أشار إلى أن لفظ السامر تارة يكون مفرداً ويكون جمعه سَمَاراً - يضم السين وتشديد الميم - كطالب وطلاب، وتارة يكون جمعاً أشار إليه بقوله: «والسامر ههنا» يعني في هذا الموضع «في موضع الجمع» يقال: سمر القوم فهم سمار وسمار. انتهى ومطابقة حديث الباب في قوله: «والحديث بعده»؛ لأن الحديث بعد العشاء هو السمر، كذا في «العيني».

* أسماء الرجال: مسدد: هو ابن مسرهد. يحيى: هو ابن سعيد، القطان. هشام: هو ابن أبي عبد الله سَئِر - بوزن جعفر - الدستوائي. أبي سلمة: هو ابن عبد الرحمن بن عوف. مسدد ويحيى: هما المذكوران آنفاً. عوف: ابن أبي جميلة، الأعرابي. أبو المنهال: سيار بن سلامة، الرياحي. أبي برزة: نضلة بن عبيد.

سند: قوله: باب قضاء الصلوات الأولى فالأولى: أي مراعاة الترتيب في القضاء إذا تعدد. وكأنه استدلل عليه بالحديث؛ لأنه إذا روعي الترتيب بين القضاء والأداء فبالأولى أن يراعى بين القضائين، والله تعالى أعلم.

٤٠- بَابُ السَّمْرِ فِي الْفَقْهِ وَالْخَيْرِ بَعْدَ الْعِشَاءِ

٨٤/١

٦٠٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّبَّاحِ^١ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَیِّي^٢ الْحَنْفِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا قُرَّةُ^٣ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: انْتَضَرْنَا الْحَسَنَ، وَرَأَتْ

عَلَيْنَا حَتَّى قَرُبْنَا مِنْ وَقْتِ قِيَامِهِ، فَجَاءَ فَقَالَ: دَعَانَا جِيرَانُنَا هَؤُلَاءِ.

أي من المسجد لأجل النوم أي قال الحسن هذه المقالة اعتذاراً عن تخلفه. (ع)

ثُمَّ قَالَ: قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: نَظَرْنَا النَّبِيَّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ حَتَّى كَانَ شَطْرُ اللَّيْلِ يَبْلُغُهُ، فَجَاءَ فَصَلَّى لَنَا، ثُمَّ خَطَبَنَا فَقَالَ: «أَلَا إِنَّ

هو موضع الترجمة. (ع)

أي يقرب منه. (نو)

أي انتظرنا كما هو في رواية

النَّاسَ قَدْ صَلَّوْا ثُمَّ رَقَدُوا، وَإِنَّكُمْ لَمْ تَزَالُوا فِي صَلَاةٍ مَا انْتَضَرْتُمُ الصَّلَاةَ».

قَالَ الْحَسَنُ: وَإِنَّ الْقَوْمَ لَا يَزَالُونَ فِي خَيْرٍ مَا انْتَضَرُوا الْخَيْرَ. قَالَ قُرَّةُ: هُوَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ^٤ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

أي مقول الحسن

٦٠١- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ* قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ* عَنِ الزُّهْرِيِّ* قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَأَبُو بَكْرِ* بْنُ أَبِي حَنْمَةَ:

أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ^٥ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةَ الْعِشَاءِ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «أَرَأَيْتُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ،

معناه أعلموني. (ع)

أي توفي بعد شهر

فَإِنَّ رَأْسَ مِائَةِ سَنَةٍ لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ».

فَوَهَلَ النَّاسُ فِي مَقَالَةِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى مَا يَتَحَدَّثُونَ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ عَنْ مِائَةِ سَنَةٍ، وَإِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ

أي توهوا، وغلطوا في التأويل. (ع)

الذي هو فيه

الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ» يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّهَا تَحْرِمُ ذَلِكَ الْقُرْنَ.

القرن أهل كل زمان. (مجمع)

٤١- بَابُ السَّمْرِ مَعَ الْأَهْلِ وَالضَّيْفِ

٨٤/١

٦٠٢- حَدَّثَنَا أَبُو التُّعْمَانِ* قَالَ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ* حَدَّثَنَا أَبِي* قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عُثْمَانَ*.....

١. الصباح: ولأبي ذر: «صباح». ٢. قربنا: وللأصيلي وأبي ذر: «قريباً». ٣. فقال: ولأبوي ذر والوقت: «وقال». ٤. ابن مالك: كذا للأصيلي.

٥. نظرنا: وللكشميهني: «انتظرنا». ٦. لم: وفي نسخة: «لن». ٧. في خير: وللحموي: «بخير». ٨. سنة: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبي ذر.

٩. في: وللكشميهني والمستملي: «من». ١٠. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ١١. في: وللكشميهني والمستملي: «من». ١٢. تحرم: وفي نسخة: «يتحرم».

١٣. الأهل والضيف: وفي نسخة: «الضيف والأهل».

C

ترجمة = قال ابن المنير: اقتطع البخاري هذا الباب من «باب السمر في الفقه والخير»؛ لاختطاط رتبته عن مسعى الخير؛ لأن الخير متمحض للطاعة، وهذا النوع من السمر خارج عن أصل الضيافة والصلة بالمأمور بهما، فقد يكون مستغنى عنه في أحدهما، فيلتحق بالسمر الجائر، أو المتردد بين الإباحة والتدب. انتهى من هامش «اللامع»

قوله باب السمر في الفقه والخير إلخ: تقدم ما يتعلق بهذه الترجمة في الباب السابق، ولا يشكل التكرار بما تقدم من «باب السمر بالعلم»؛ لأنه كان تحريضاً وتنويهاً بشأن العلم، وههنا للاستثناء عن النهي، فلا تكرر. باب السمر مع الأهل والضيف: كتب الشيخ في «اللامع»: يعني بذلك أن جواز السمر غير متوقف على كونه وعظماً وذكرًا بل يجوز غير ذلك أيضاً، =

سهر: قوله: حتى كان شطر الليل: «شطر» بالرفع، و«كان» تامة أو ناقصة، وقوله: «يلبغ» خبره. ويروى: «شطر الليل» بالنصب، أي كان الوقت شطر الليل، ويكون «يلبغ» استئنافاً أو جملة مؤكدة، ومعناه يصل الليل أو الانتظار إلى الشطر. (عمدة القاري) قوله: هذه: موضعه نصب، والجواب محذوف، والتقدير: أرايتكم ليلتكم هذه، فاحفظوها واحفظوا تاريخها. (عمدة القاري) قوله: إلى ما يتحدثون من هذه الأحاديث: حيث يؤولونها هذه التأويلات التي كانت مشهورة بينهم، مشاراً إليها عندهم في المعنى المراد عن مائة سنة، مثل أن المراد منها انقراض العالم بالكلية ونحوه، وغرض ابن عمر أن الناس ما فهموا مراد رسول الله ﷺ من هذه المقالة، وحملوها على حامل، كلها أوهام. (الكواكب الدراري)

* أسماء الرجال: عبد الله بن الصباح: العطار البصري. أبو علي: عبيد الله بن عبد الحميد. قرّة: هو السدوسي. أبو اليمان: الحكم بن نافع. شعيب: هو ابن أبي حمزة، الحمصي. الزهري: محمد بن مسلم بن شهاب. أبو بكر: هو ابن سليمان بن أبي حنيفة، العدوي المدني. أبو النعمان: محمد بن الفضل، السدوسي. أي: هو سليمان بن طرخان، التيمي. أبو عثمان: عبد الرحمن النهدي.

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ: أَنَّ أَصْحَابَ الصُّفَّةِ كَانُوا أَنْاسًا فَقَرَاءَ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامٌ اثْنَيْنِ فَلْيَذْهَبْ بِهِمَا، وَإِنْ أَرْبَعٍ فَخَامِسٍ أَوْ سَادِسٍ». وَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ جَاءَ بِثَلَاثَةٍ وَانْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ بِعَشْرَةٍ، قَالَ: فَهَوَّأْنَا وَأَبِي وَأُمِّي - وَلَا أَدْرِي هَلْ قَالَ: وَأَمْرًا يَوْمَئِذٍ وَخَادِمٌ بَيْنَ بَيْتِنَا وَبَيْتِ أَبِي بَكْرٍ - وَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ تَعَشَّى عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ لَبِثَ حَيْثُ صَلَّيْتُ الْعِشَاءَ، ثُمَّ رَجَعَ فَلَبِثْتُ حَتَّى تَعَشَّى النَّبِيُّ ﷺ.

أي من أصحاب الصفة
أي فليذهب بخامس، أو سادس، يعني مع الخامس. (ج)
أي أكل العشاء
أي إلى النبي ﷺ

فَجَاءَ بَعْدَ مَا مَضَى مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ، قَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ: مَا حَبَسَكَ عَنْ أَصْيَافِكَ، أَوْ قَالَتْ: ضَيْفُكَ؟ قَالَ: أَوْ مَا عَشَيْتُهُمْ؟ قَالَتْ: أَبَوْا حَتَّى تَجِيءَ، قَدْ عَرِضُوا فَأَبَوْا، قَالَ: فَذَهَبْتُ أَنَا فَاخْتَبَأْتُ، فَقَالَ: يَا غُنْثُرُ، فَجَدَّعَ وَسَبَّ، وَقَالَ: كُلُّوْا لَا هَنِيئًا لَكُمْ. فَقَالَ: وَاللَّهِ، لَا أَطْعَمُهُ أَبَدًا. وَأَيُّمُ اللَّهُ، مَا كُنَّا نَأْخُذُ مِنْ لُقْمَةٍ إِلَّا رَبًّا مِنْ أَسْفَلِهَا أَكْثَرُ مِنْهَا.

هو جنس يطلق على الكثير والقليل
أي عبد الرحمن
أي احتفيت خوفًا من خصام أبيه. (ج)
أي لم الله قسمي، والظاهر: أن هذا القسم من عبد الرحمن. (ج)
أي زاد
أي الأظمة. (خ)
لأنها كانت من قبيلة بني فزارة

قَالَ: شَبِعُوا وَصَارَتْ أَكْثَرُ مِمَّا كَانَتْ قَبْلَ ذَلِكَ، فَتَنَظَّرَ إِلَيْهَا أَبُو بَكْرٍ فَإِذَا هِيَ كَمَا هِيَ أَوْ أَكْثَرُ، فَقَالَ لِامْرَأَتِهِ: يَا أُخْتُ بَنِي فَرَاسٍ، مَا هَذَا؟ قَالَتْ: لَا وَفَرَّةٌ عَيْنِي، لَيْحِي الْآنَ أَكْثَرُ مِنْهَا قَبْلَ ذَلِكَ بِثَلَاثِ مَرَارٍ، فَأَكَلَ مِنْهَا أَبُو بَكْرٍ.....

١. أناسا: وللكشميهني: «ناسا». ٢. اثنين: وفي نسخة: «الاثنين». ٣. أربع: وفي نسخة: «رابع». ٤. وانطلق: كذا لابن عساكر وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «فانطلق». ٥. أنا وأبي وأمي: كذا للكشميهني، ولأبوي ذر والوقت والحموي: «أنا وأبي»، وللمستملي: «أنا وأمي». ٦. ولا: وفي نسخة: «فلا». ٧. بين بيتنا وبيت أبي بكر: وفي نسخة: «بيننا وبين أبي بكر». ٨. وبيت: وفي نسخة: «وبين بيت». ٩. حيث: وللكشميهني وأبي الوقت: «حتى»، ولابن عساكر: «حين». ١٠. قالت: وفي نسخة قبله: «و». ١١. ما حبسك: وفي نسخة قبله: «و». ١٢. أو ما عَشَيْتُهُمْ: وفي نسخة: «أو ما عَشَيْتُهُمْ». ١٣. شبعا: وفي نسخة: «فشبعا»، ولأبوي ذر والوقت والأصيلي: «وشبعا»، وفي نسخة: «يعني حتى شبعا». ١٤. أو: ولابن عساكر وأبي ذر: «و». ١٥. هذا: ولابن عساكر: «هذه». ١٦. مَرَارٍ: كذا للأصيلي، وفي نسخة: «مرات».

ترجمة = والمكروه ما كان سبباً لفوت صلاة الفجر. اهـ وتقدم عن الحافظ في الباب السابق ما يتعلق بهذه الترجمة. ثم سكت الحافظ عن بيان براعة الاختتام ههنا، والظاهر عندي أن البراعة في قوله: «ومضى الأجل»، والله سبحانه وتعالى أعلم.

سهر: قوله: وإن أربيع: بالرفع والجرح، أي إن كان طعام أربع عنده. فالرفع بإقامة المضاف إليه مقام المضاف، والجرح بإبقائه على إعرابه. (الخبر الجاري وعمدة القاري)
قوله: فهو: الضمير للشأن، و«أنا» مبتدأ، وما بعده عطف عليه، وخبره محذوف يدل عليه السياق، نحو «في الدار» و«أهله». وقوله: «ولا أدري...» من كلام أبي عثمان. و«خادم» بالرفع عطف على «امراتي» أو على «أمي»، والثاني أقرب لفظاً. وقوله: «بين بيتنا» ظرف لـ«خادم»، كذا في «الكرماني». وقال العيني: «بين بيتنا وبيت أبي بكر» هكذا هو في رواية أبي ذر، والرواية المشهورة: «بيننا وبين أبي بكر» يعني مشتركة خدمتها بيننا وبين أبي بكر ﷺ. انتهى وفي بعض النسخ: «بين بيتنا وبين بيت أبي بكر».
قوله: ثم رجع: وفي «صحيح الإسماعيلي»: «ثم ركع» أي صلى النافلة، فدل هذا على أن قول البخاري: «ثم رجع» ليس مما اتفق عليه الرواة، وقوله: «حتى تعشى النبي ﷺ» وعند مسلم: «حتى نعى النبي ﷺ». (عمدة القاري) قوله: أبوا: أي امتنعوا عن الأكل؛ ليأكلوا معه. (عمدة القاري) قوله: قد عرضوا: بفتح العين، أي الأهل من الابن والمرأة والخادم، وفي رواية: «فعرضنا عليهم». قال الكرماني: وفي بعض النسخ: «عرضوا» بضم العين، أي عرض الطعام على الأضياف، فهو من باب القلب، نحو: «عرضت الخوض على الناقة». (عمدة القاري) قوله: فقال: أي أبو بكر، «يا غنثر» بضم المعجمة وسكون النون وفتح المثناة وضمها أيضاً، قال ابن قرقول: معنا يا ليم، يا دنيء. وقيل: الثقل الوخم، وقيل: الجاهل من الغثارة وهي الجهل، والنون زائدة، وروي بعين مهيطة مفتوحة وسكون النون والفتحة المفتوحة، وهو الذباب الأزرق، شبه به تحقيراً له، والأول هو الرواية المشهورة، قاله النووي. (عمدة القاري) قوله: فجدع: أي دعا بالجدع، وهو قطع الأنف أو الأذن ونحوه، وهو بالأنف أخص، وقيل: معناه السب. (عمدة القاري والكواكب الدراري)
قوله: هنيئاً لكم: منصوب على أن فعله محذوف واجب الحذف بالسماع، والتقدير: هناك الله هنيئاً، وههنا دخلت عليه حرف النفي، كذا في «العيني». قال الكرماني: وإنما خاطب به أهله لا أضيافه، وإنما قاله لما حصل له من الجزع والغيط؛ ظناً أنهم فرطوا في حق الأضياف، وقيل: إنه ليس بدعاء، بل هو خبر، أي لم تهنأوا به في وقته.

سند: قوله: فهو أنا وأبي إلخ: أي فمن في البيت أنا وأبي.

وَقَالَ: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ، يَغْنِي يَمِينَهُ، ثُمَّ أَكَلَ مِنْهَا لُقْمَةً، ثُمَّ حَمَلَهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَصْبَحَتْ عِنْدَهُ، وَكَانَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِ الْأَطَمَةِ عَقْدٌ، فَمَضَى الْأَجَلَ، فَفَرَّقَنَا اثْنِي عَشَرَ رَجُلًا، مَعَ كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْاسٌ، - وَاللَّهِ أَعْلَمُ كَمْ مَعَ كُلِّ رَجُلٍ - فَأَكَلُوا مِنْهَا أَجْمَعُونَ، جُمْلَةً مَعْرُوضَةً أَوْ كَمَا قَالَ.

أي عبد الرحمن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٩- كِتَابُ الْأَذَانِ

١- بَابُ بَدْءِ الْأَذَانِ

٨٥/١

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوءًا وَلَعِبًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ (الجمعة: ٩)

٦٠٣- حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ* قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ* عَنْ أَبِي قِلَابَةَ* عَنْ أَنَسٍ* قَالَ: ذَكَرُوا النَّارَ وَالنَّاقُوسَ، فَذَكَرُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، فَأَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَأَنْ يُوتَرَ الْإِقَامَةَ.

وهي عشبة طويلة تضرب بنخشة هي أصفر منها، والنصارى يعلمون بها أوقات صلاتهم. (مجمع)

١. ففرقنا: ولأبي ذر والشيخ ابن حجر: «فَعَرَّفْنَا»، وفي نسخة: «فَقَرَّرْنَا». ٢. الأذان: وفي نسخة بعده: «والإقامة». ٣. وقوله: وللأصلي: «وقول الله». ٤. الصلاة: وفي نسخة بعده: «الآية». ٥. الجمعة: وللمستملى بعده: «الآية». ٦. خالد: ولكريمة بعده: «الحذاء». ٧. أنس: وللكشميهني بعده: «ابن مالك».

ترجمة: قوله: باب بدء الأذان وقوله تعالى إذا ناديتم إلخ: كتب الشيخ -قدس سره- في «اللامع»: ولما ثبت الأذان بالآية كان له بدء أيضاً، وإن لم يذكر فيها صراحة، وكذلك في الآية الثانية مع أن مطلق ذكر الأذان في الآية من غير ذكر البدء كافٍ للمناسبة بين الآية والترجمة، ولا يفتقر إلى إبداء البدء في الآية. اهـ وفي «هامشه»: ويظهر من كلام الشراح أن الآيتين تشيران إلى البدء أيضاً. قال الحافظ في الآية الأولى: يشير بذلك إلى أن ابتداء الأذان كان بالمدينة، وقد ذكر بعض أهل التفسير أن اليهود لما سمعوا الأذان قالوا: لقد أبدعت يا محمد، شيئاً لم يكن فيما مضى، فنزلت هذه الآية. وقال أيضاً في الآية الثانية: يشير بذلك أيضاً إلى الابتداء؛ لأن ابتداء الجمعة كان بالمدينة، واختلف في السنة التي فرض فيها، فالراجح أن ذلك كان في السنة الأولى، وقيل: بل كان في الثانية. وروي عن ابن عباس: أن فرض الأذان نزل مع هذه الآية. اهـ وعلى هذا فيكون غرض الإمام بذكر الترجمة وإيراد الآيتين المدينتين الإشارة إلى ترجيح شرعيته بالمدينة؛ رداً على ما روي في بعض الروايات من شرعيته ليلة الإسراء، بسطها الحافظ مع الكلام عليها. انتهى مختصراً قلت: ويشكل على آية الجمعة أن الترجمة عامة، ولا يبعد عندي أن يكون إشارة إلى ما روي عن ابن عباس: أن فرض الأذان نزل مع هذه الآية، كما تقدم عن الحافظ.

سهر: قوله: عقد: أي عهد مهادنة ومصالحة. «ففرقنا» من «التفريق» والفاء فصيحة، أي فجاءوا إلى المدينة ففرقنا اثني عشر فرقة. ويروى بالعين المهملة وتثنية الراء، أي جعلنا عرفاء على قومهم. وفي بعض الرواية: «فقرينا» من «القرى» بمعنى الضيافة. (عمدة القاري) قوله: وقوله تعالى: مجرور؛ لأنه عطف على «بدء»، وكذا قوله الثاني، وإنما ذكر الآيتين إما للتبرك، وإما لإرادة ما يوجب له، وهو بدء الأذان، وإن ذلك كان بالمدينة والآيات مدينتان، وعن ابن عباس: أن فرض الأذان نزل مع «يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ» الآية. قوله: ذكروا النار والناقوس: قال العيني: اختصر عبد الوارث هذا الحديث، وفي رواية روح عند أبي الشيخ: فقالوا: لو اتخذنا ناقوساً؟ فقال النبي ﷺ: «ذاك للنصارى»، فقالوا: لو اتخذنا بوقاً؟ فقال: «ذاك لليهود»، فقالوا: لو رفعتنا ناراً؟ فقال: «ذاك للمجوس». فعلى هذا كأنه كان في رواية عبد الوارث: «ذكروا النار والناقوس والبوق، فذكروا اليهود والنصارى والمجوس»، فهذا لف ونشر غير مرتب. انتهى قوله: فأمر بلال: بضم الهزرة والامر النبي ﷺ، وفيه التطابق للترجمة من حيث إن بدء الأذان كان بأمره ﷺ. فإن قلت: قد أخرج الترمذي في باب بدء الأذان حديث عبد الله بن زيد، وموافقة عمر إياه، فلم اختار البخاري فيه حديث أنس؟ قال العيني: فإنه لم يكن على شرطه.

* أسماء الرجال: عمران بن ميسرة: أبو الحسن، البصري. عبد الوارث: ابن سعيد بن ذكوان، التنوري. خالد: هو الحذاء، هو ابن مهران. أبي قلابة: عبد الله بن زيد، الحرمي.

سند: قوله: فأمر بلال أن يشفع الأذان: ظاهره يفيد أن الأمر كان عقيب مذاكرتهم اليهود والنصارى بلا تراخ، وليس كذلك، فقيل: في الكلام تقدير واختصار، وأصله: فافتروا، فرأى عبد الله بن زيد الأذان، فجاه إلى النبي ﷺ، فقص عليه رؤياه، فصدقه، فأمر بلال... . ولا يخفى أن المعهود تقدير الجمل إذا دل عليها قرينة، مثل: قوله تعالى: ﴿فَأَرْسِلُونِ﴾ يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّمِّيُّ؛ فإن تقديره: فأرسلوه، فجاه إلى يوسف، فقال له: «يوسف أيها الصديق». ولا يظهر ههنا قرينة سوى خصوص الواقع، والواقع لا يصلح قرينة، كما لا يخفى. والأظهر ههنا كلمة «ثم» فكان الفاء وقعت موقعها، أو لأن مذاكرتهم واجتماعهم ذلك لما صار سبباً مفضياً إلى الرؤيا وما ترتب عليها من أمر بلال، اعتبر كان بداية الأمر كانت من عند ذلك، فذكر الأمر بالفاء. ويحتمل أن الفاء لإفادة السببية، والله تعالى أعلم. ثم قوله: «أن يشفع الأذان» محمول على التغليب، وإلا فكلمة التوحيد مفردة في آخره، وقوله: «ويوتر الإقامة» لعل معناه: أن تجعل على نصف الأذان فيما يصلح للاتصاف، فلا يشكل بتكرار التكبير في أولها ولا بكلمة التوحيد في آخرها، والله تعالى أعلم.

٦٠٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَيْلَانَ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ * قَالَ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ * أَنَّ ابْنَ عَمْرِو كَانَ يَقُولُ: كَانَ الْمُسْلِمُونَ حِينَ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ يَجْتَمِعُونَ فَيَتَحَيَّنُونَ الصَّلَاةَ، لَيْسَ يُنَادَى لَهَا. فَتَكَلَّمُوا يَوْمًا فِي ذَلِكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اتَّخِذُوا نَاقُوسًا مِثْلَ نَاقُوسِ النَّصَارَى. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ بُوْقًا مِثْلَ قَرْنِ الْيَهُودِ. فَقَالَ عُمَرُ: ^١أَوَلَا تَتَّبِعُونَ رَجُلًا يُنَادِي بِالصَّلَاةِ؟ ^٢فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا بِلَالُ، فَمَنْ فَتَادَ بِالصَّلَاةِ». ^٣فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا بِلَالُ، فَمَنْ فَتَادَ بِالصَّلَاةِ».

٢- بَابُ الْأَذَانِ مَثْنَى مَثْنَى

٨٥/١

٦٠٥- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ * بْنُ زَيْدٍ عَنْ سِمَاكِ بْنِ عَطِيَّةٍ * عَنْ أَيُّوبَ * عَنْ أَبِي قِلَابَةَ * عَنْ أَنَسٍ ^١رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَأَنْ يُؤْتِيَ الْإِقَامَةَ إِلَّا الْإِقَامَةَ. ^٢عَنْ أَنَسٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - هُوَ ابْنُ سَلَامٍ - قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَدَّاءُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ ^٣ابْنِ مَالِكٍ ^٤رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا كَثُرَ النَّاسُ قَالَ: ذَكِّرُوا أَنْ يُعْلِمُوا وَقْتُ الصَّلَاةِ بِشَيْءٍ يَعْرِفُونَهُ، فَذَكَّرُوا أَنْ يُورُوا نَارًا، أَوْ يَضْرِبُوا نَاقُوسًا، فَأَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ، وَأَنْ يُؤْتِيَ الْإِقَامَةَ.

٣- بَابُ: الْإِقَامَةُ وَاحِدَةً إِلَّا قَوْلَهُ: «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ»

٨٥/١

٦٠٧- حَدَّثَنَا عِيٌّ * بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ * بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَدَّاءُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ ^١رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ...

١. الصلاة: وللشمسيين: «للصلاة». ٢. قرن: وفي نسخة: «بوق» [هما مشهوران]. ٣. فقال: وفي نسخة: «وقال». ٤. رجلا: وللشمسيين بعده: «منكم».
٥. فقال: ولأبي الوقت: «وقال». ٦. أنس: وللأصيلي بعده: «بن مالك». ٧. حدثنا: ولأبي ذر: «حدثني». ٨. هو ابن سلام: كذا لأبي ذر.
٩. حدثنا: كذا للأصيلي، ولأبي ذر: «حدثني»، ولكريمة: «أخبرنا». ١٠. حدثنا: ولكريمة: «عبد الوهاب أخبرنا». ١١. يُعْلِمُوا: ولكريمة: «يَعْلَمُوا».
١٢. أنس: وللأصيلي بعده: «بن مالك».

ترجمة: قوله: باب الأذان مثنى مثنى: يحتمل أن يكون الغرض من هذا الباب تفسير لفظ الشفع الوارد في الحديث؛ فإنه أعم، فتكون الترجمة شارحة. ويمكن أن يقال: إن الغرض الرد على من قال بالترجيح من الشافعية والمالكية، خلافاً للحنفية والحنابلة. قال العيني: لفظ «مثنى» معدول من «اثنتين اثنتين»، ولا إشكال في النسخة التي لم يكرر فيها هذا اللفظ، وأما في النسخ المشهورة فالترجيح للتوكيد؛ رعاية لرواية الطيالسي. أو يقال: إن الأول لإفادة التثنية لكل ألفاظ الأذان، والثاني لكل أفراد الأذان. اهـ

قوله: باب الإقامة واحدة الخ: لعل المصنف أشار به إلى تفسير «الوتر» الوارد في الحديث؛ لأن «الوتر» أعم من الواحد. انتهى من «الفتح» أو ردّ على من قال: إن الإقامة كالأذان، كما قال به الحنفية، أو ردّ على المالكية في قولهم بإفراد الإقامة حتى في لفظ «قد قامت الصلاة».

سهر: قوله: فناد: المراد بالنداء الأذان المعهود، وفيه الترجمة. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: محمود بن عيلان: هو المروزي. عبد الرزاق: هو ابن همام. ابن جريج: عبد الملك بن عبد العزيز. نافع: مولى ابن عمر. سليمان بن حرب: الأزدي الواسطي. حماد: ابن زيد بن درهم، الجهضمي البصري. سمالك بن عطية: البصري. أيوب: هو السخيتاني. أبي قلابة: عبد الله بن زيد. علي: ابن عبد الله بن المديني. إسماعيل: ابن إبراهيم بن عليّة.

سند: قوله: فقال عمر أو لا تبعثون الخ: حمل النداء ههنا على نحو: «الصلاة جامعة» لا على الأذان المعهود؛ لأن ظاهر الحديث أن عمر قال ذلك وقت المذاكرة، والأذان المعهود إنما كان بعد الرؤيا، وعلى هذا فإدراج المصنف الحديث في الباب؛ لأن هذا النداء كان من جملة بداية الأذان ومقدماته. وقيل: يمكن حمله على الأذان المعهود بالوجه الذي ذكرنا في قوله: «فأمر بلال أن يشفع الأذان...»، ويرد عليه أن عمر حضر بعد أن سمع صوت ذلك الأذان على ما يفيد حديث عبد الله بن زيد رائي الأذان، فلا يصح بالنظر إلى ذلك الأذان أن عمر قال: «أو لا تبعثون رجلاً». وقد يجاب بأنه يجوز أن يكون عمر في ناحية من بعض نواحي المسجد حين جاء عبد الله بن زيد برؤيا الأذان عنده ﷺ، فلما قص الرؤيا سمع الصوت حين ذلك، فحضر عنده ﷺ، وأشار بقوله: «أو لا تبعثون رجلاً» إلى أن عبد الله لا يصلح لذلك، فابعثوا رجلاً آخر يصلح له، والله تعالى أعلم.

قَالَ: أَمْرٌ بِلَالٍ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ، وَأَنْ يُوتَرَ الْإِقَامَةَ. قَالَ إِسْمَاعِيلُ: فَذَكَرْتُهُ لِأَيُّوبَ* فَقَالَ: إِلَّا الْإِقَامَةَ.

أي إلا قوله: «قد قامت الصلاة»، وبه المطابقة

٤- بَابُ فَضْلِ التَّأْذِينَ

٨٥/١

٦٠٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ* قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ* عَنْ أَبِي الزِّنَادِ* عَنِ الْأَعْرَجِ* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ* أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:

«إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ أَذْبَرَ الشَّيْطَانُ لَهُ ضَرَاظًا حَتَّى لَا يَسْمَعَ التَّأْذِينَ، فَإِذَا قُضِيَ النَّدَاءُ أَقْبَلَ، حَتَّى إِذَا نُوبَّ بِالصَّلَاةِ أَذْبَرَ، حَتَّى

إِذَا قُضِيَ التَّثَوُّبُ أَقْبَلَ، حَتَّى يَخْطُرَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ يَقُولُ: اذْكُرْ كَذَا، اذْكُرْ كَذَا، لِمَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ، حَتَّى يَظُلَّ الرَّجُلُ

أي أقيم

يوسوس

أي الإقامة

لَا يَذَرِي كَمْ صَلَّى».

٥- بَابُ رَفْعِ الصَّوْتِ بِالنَّدَاءِ

٨٥/١

وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ* أَدْنُ أَذَانًا سَمَحًا وَإِلَّا فَاعْتَزَلْنَا.

أي فارتك منصب الأذان

٦٠٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ* قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ* عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعَصَعَةَ

الْأَنْصَارِيِّ ثُمَّ الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ* قَالَ لَهُ: «إِنِّي أَرَاكَ تُحِبُّ الْغَنَمَ وَالْبَادِيَةَ، فَإِذَا كُنْتَ فِي غَنَمِكَ

أي الصحراء

عبد الله

أَوْ بَادِيَتِكَ فَأَذْنَتْ لِلصَّلَاةِ فَارْفَعْ صَوْتَكَ بِالنَّدَاءِ».....

١. فذكرته: كذا لابن عساكر، وفي نسخة: «فذكرت». ٢. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ٣. له: وللأصلي: «وله». ٤. اذكر: ولكريمة: «واذكر».

٥. يذكر: وفي نسخة: «يذكره». ٦. يظل: وللأصلي: «يضل». ٧. أو: وفي نسخة: «و». ٨. للصلاة: وفي نسخة: «بالصلاة».

ترجمة: قوله: باب فضل التأذين: قال الحافظ: راعى المصنف لفظ التأذين؛ لوروده في حديث الباب. قال ابن المنير: التأذين يتناول جميع ما يصدر من المؤذن من قول وفعل وهيئة. والظاهر أن التأذين ههنا أطلق بمعنى الأذان. اهـ والأوجه عندي: أن الباب الآتي باب في باب، فلا يشكل إذا أنه لا يثبت فضل التأذين بحديث الباب نصاً بل إشارة؛ فإنه يثبت بهذا إشارة وبالاتي نصاً، وكذلك يناسب إذا أثر عمر بن عبد العزيز في الباب الآتي بهذا الباب نصاً.

قوله: باب رفع الصوت بالنداء: تقدم أنه عندي باب في باب، وكتب الشيخ في «اللامع»: قوله: «وقول عمر بن عبد العزيز: أذن أذاناً سمحاً...» أشار به إلى أن المراد بالرفع في الرواية والترجمة هو الذي لا يورث البحة والخشونة في الصوت - وهو الرفع البالغ إلى حد يتعب صاحبه - بل المراد الرفع الغير المتعب. اهـ وقال الحافظ: الظاهر أنه خاف عليه من التطريب الخروج عن الخشوع، لا أنه نهى عن رفع الصوت. وقال العيني: قال الداودي: لعل هذا المؤذن لم يكن يحسن مد الصوت إذا رفع بالأذان، فعلمه، وليس أنه نهى عن رفع الصوت. اهـ قال العيني: كأنه يطرب في صوته ويتنغم، ولا ينظر إلى مد الصوت، فأمره بالسماحة والسهولة بترك التطريب ومد صوته. اهـ والأوجه عندي: أن التطريب يكون مانعاً عن رفع الصوت، فأمره بتركه؛ ليكون أعون في رفع الصوت. وما أفاده الشيخ - قدس سره - أجود وأوفق بالترجمة والرواية، إلا أن تمام أثره المذكور في «ابن أبي شيبه» يدل على أن نكيره كان على التطريب. انتهى من هامش «اللامع»

سهر: قوله: وأن يوتر الإقامة: قال بعضهم: وهذا الحديث حجة على من قال: إن الإقامة مثنى مثنى مثل الأذان. وأجاب بعض الخنفية بدعوى النسخ بحديث أبي مخنف، الذي رواه أصحاب «السنن»، وفيه تشبيه الإقامة، وهو متأخر عن حديث أنس، وعورض بأن في بعض طرق حديث أبي مخنف الترييح والترحيل، فكان يلزمهم القبول به، وقد أنكر أحمد على من ادعى النسخ بحديث أبي مخنف، واحتج بأن النبي ﷺ رجع بعد الفتح إلى المدينة، وأقر بلالا على أفراد الإقامة، وعلمه سعد القرظي، فأذن به بعده، كما رواه الدارقطني والحاكم. قلت: الذي رواه الترمذي من حديث عمر بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن زيد قال: «كان أذان رسول الله ﷺ شفعاً في الأذان والإقامة»، حجة على هذا القائل، وكذلك ما رواه ابن خزيمة في «صحيحه»، ولفظه: «فعلّمه الأذان والإقامة مثنى مثنى»، وكذلك رواه ابن حبان في «صحيحه»، هذا ما قاله العيني. وفي «فتح القدير»: كيف! وقد قال الطحاوي: تواترت الآثار عن بلال أنه كان يثني الإقامة حتى مات. قوله: سمحاً: أي سهلاً بلا نغمة وتطريب، كأنه كان يطرب في صوته ويتنغم، فأمره ابن عبد العزيز بالسماحة، وهي أن يسمح بترك التطريب ومد صوته، وبه المطابقة. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: فذكرته لأيوب: هو السخيتاني. عبد الله بن يوسف: هو التنيسي. مالك: الإمام. أبي الزناد: هو عبد الله بن ذكوان. الأعرج: عبد الرحمن بن هرمز.

وقال عمر بن عبد العزيز: أحد الخلفاء، وصله ابن أبي شيبه. عبد الله بن يوسف: هو التنيسي.

فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ جَنَّ وَلَا إِنْسٍ وَلَا شَيْءٍ إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. قَالَ أَبُو سَعِيدٍ رضي الله عنه: سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم.

٦- بَابُ مَا يُحَقِّنُ بِالْأَذَانِ مِنَ الدَّمَاءِ

٨٦/١

أي باب بيان الحيس عن الدماء بسبب سماع الأذان عن أهلها

٦١٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ^٢ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ^٣ * بَنُ جَعْفَرٍ ^٤ عَنْ مُحَمَّدٍ ^٥ * عَنْ أَنَسٍ ^٦ رضي الله عنه: عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ كَانَ إِذَا غَزَا بَنًا قَوْمًا

لَمْ يَكُنْ يُغَيِّرُ بَنًا حَتَّى يُصْبِحَ وَيَنْظُرَ، فَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا كَفَّ عَنْهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا أَغَارَ عَلَيْهِمْ. ^٧ سهر سند

أي ينتظر

قَالَ: فَخَرَجْنَا إِلَى خَيْرٍ قَانْتَهَيْنَا إِلَيْهِمْ لَيْلًا، فَلَمَّا أَصْبَحَ وَلَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا رَكِبَ وَرَكِبْتُ خَلْفَ أَبِي طَلْحَةَ، وَإِنَّ قَدَمِي لَتَمَسُ قَدَمَ

الأنصاري

النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. قَالَ: فَخَرَجُوا إِلَيْنَا بِمَكَاتِلِهِمْ وَمَسَاحِيهِمْ، فَلَمَّا رَأَوْا النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالُوا: مُحَمَّدٌ وَاللَّهِ، مُحَمَّدٌ وَالْحَمِيسُ. قَالَ: فَلَمَّا رَأَاهُمْ

رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، خَرِبَتْ خَيْرٌ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْدَرِينَ».

٧- بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا سَمِعَ الْمُنَادِيَ

٨٦/١

٦١١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ ^١ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ^٢ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ^٣ * عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ ^٤ *.....

١. شهد: وللحموي والكشميهني والمستملي: «يشهد». ٢. حدثنا: ولأبوي ذر والوقت: «حدثني». ٣. قتيبة: وفي نسخة بعده: «بن سعيد».

٤. عن: كذا للحموي والكشميهني وأبي ذر، وللکشميهني أيضا والمستملي: «أن». ٥. أنه: كذا لأبي ذر. ٦. كان: كذا للمستملي والكشميهني.

٧. يُغَيِّرُ بَنًا: كذا للأصلي وأبي ذر، ولكرمة: «يَغْزُو بَنًا»، وللمستملي: «يَغْرِ بَنًا»، وللمستملي أيضًا وأبي الوقت: «يُغْرِ بَنًا»، ولأبوي ذر والوقت أيضًا

وابن عساكر: «يُغْرِ بَنًا»، ولأبي ذر أيضًا والحموي والكشميهني: «يَغْدُ بَنًا». ٨. أغار: وللحموي: «غار». ٩. قالوا: وللحموي والمستملي: «قال».

١٠. والخميس: وللحموي والمستملي: «والجيش».

ترجمة: قوله: باب ما يحقن بالأذان من الدماء: قال الحافظ: قال ابن المنير: قصد البخاري بهذه الترجمة والتين قبلها استيفاء لمرات الأذان، فالأولى: فيها فضل التأذين. والثانية: فيها الشهادة له. والثالثة: حقن الدماء. انتهى ملخصا قوله: باب ما يقول إذا سمع المنادي: قال الحافظ: لم يجرم المصنف بالجواب؛ لقوة الخلاف في ذلك، كما سيأتي.

سهر: قوله: مدى صوت المؤذن: أي غاية صوته، قال القاضي البيضاوي: غاية الصوت أخفى لا محالة، فإذا شهد له من بعد عنه ووصل إليه همس صوته، فلأن يشهد له من هو أدنى منه، وسمع مبادئ صوته أولى. (عمدة القاري والكواكب الدراري) قوله: لم يكن يغير بنا: قال الكرمان: فيه خمس نسخ: ١- بلفظ المضارع من «الغزو» غير مجزوم. ٢- ويجزوما، بأنه بدل من لفظة «لم يكن». ٣- ومن «الإغارة» مرفوعا. ٤- ويجزوما. ٥- ومن «الإغراء». انتهى وفي رواية الكشميهني: «لم يَغْدُ» بإسكان الغين وبالبدال المهملة، نقيض الرواج، ذكره العيني. قوله: بمكاتيلهم: جمع مكل، وهو الزنبيل، وقوله: «مساحيهم» جمع مسحة، وهي محرفة من الحديد، من «السحو» بمعنى الكشف والإزالة، وميمه زائدة.

قوله: والخميس: بالرفع والنصب على أنه مفعول معه، أي جاء محمد والخميس أي الجيش، سمي به؛ لأنه مقسم خمسة: ١- الميمنة ٢- والميسرة ٣- والقلب ٤- والساق ٥- والمقدمة. وقوله: «خربت» دعاء أو خبر، أعلمه الله بذلك بأنه سيقع محققا، فكانه وقع قوله: «إنا إذا نزلنا بساحة قوم» علة لـ «خربت»، أو تفاؤل لما خرجوا بمساحيهم ومكاتيلهم التي من آلات الهدم، و«الساحة» الفناء، وأصلها الفضا بين المنازل، كذا في «الجمع والكرمان والعيني». قوله: باب ما يقول إلخ: إنما لم يوضح ما يقوله السامع؛ لأجل الخلاف فيه، ولكنه ذكر حديثين: الأول عام، والثاني يخصه، فكانه أشار بهذا إلى أن الراجح عنده ما ذهب إليه الجمهور، وهو أن يقول مثل ما يقوله المؤذن إلا في الحيعتين. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: قتيبة: ابن سعيد، الثقفي. إسماعيل: ابن جعفر بن أبي كثير، الأنصاري الزرقعي، أبو إسحاق القاري. حميد: هو الطويل. عبد الله بن يوسف: التنيسي.

مالك: الإمام المدني. ابن شهاب: محمد بن مسلم، الزهري. عطاء بن يزيد الليثي: المدني نزير الشام.

سند: قوله: لم يكن يغزو بنا: الظاهر أن «يغزو» خير «لم يكن»، كما هو الشائع في أمثاله، ويشهد له إدخال لام الجحد في مثله كثيرا، مثل: «لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغَيِّرْ لَهُمْ»، ويشهد له المعنى أيضًا، فالأصل فيه ثبوت الواو للرفع، ووقع في بعض النسخ بحذف الواو، فقبل في توجيهه: إنه بدل، ولا يخفى أنه لا يظهر أنه من أي أقسام البديل، إلا أن يكون بدل غلط، فالوجه: أن حذف الواو من قبل حذف حرف العلة؛ تخفيفا، كما في قوله تعالى: «وَأَتَيْنَا إِذَا قَسِرَ»، وقوله: «أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ» وقوله: «الْكَبِيرُ أَلْتَقَالِ» ونحو ذلك، وقد وقع في بعض النسخ: «يغزو» من الإغارة بالرفع على الأصل، وفي بعضها: «يغر» بالجرم، ولعله غلط من بعض الرواة، والله تعالى أعلم. والعجب من القسطلاني حيث زعم من توجيهه الشارحين للجرم أن الجزم هو الأصل، فقال: على رواية «يغزو» بالواو، الأصل إسقاط الواو للجرم، ولكنه جاء على بعض اللغات. انتهى

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمُ النَّدَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ».

٦١٢- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ * قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ * عَنْ يَحْيَى * عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنِي عِيسَى * بْنُ طَلْحَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه يَوْمًا فَقَالَ بِمِثْلِهِ إِلَى قَوْلِهِ: «وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ».

ابن أبي سفيان

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ * بْنُ جَرِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى نَحْوَهُ.

٦١٣- قَالَ يَحْيَى * وَحَدَّثَنِي بَعْضُ إِخْوَانِنَا أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا قَالَ: «حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ»، قَالَ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»، وَقَالَ: هَكَذَا

هذه رواية من مجهول

سَمِعْنَا نَبِيَّكُمْ ﷺ يَقُولُ.

٨- بَابُ الدُّعَاءِ عِنْدَ النَّدَاءِ
أي عند تمام الأذان. (خ ع)

٨٦/١

٦١٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ * بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه: أَنَّ

الأنصاري

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النَّدَاءَ: اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ الثَّامَّةُ وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ، آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ: حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

أي تمام الأذان. (فس)

استحققت. (ع ك)

٩- بَابُ الْإِسْتِهَامِ فِي الْأَذَانِ *
ترجمة

الافتراء

٨٦/١

وَيَذْكُرُ أَنَّ قَوْمًا اخْتَلَفُوا فِي الْأَذَانِ فَأَفْتَرَ بَيْنَهُمْ سَعْدٌ رضي الله عنه.

١. بمثله: كذا لابن عساكر وأبي الوقت، وللحموي والمستملي: «مثله». ٢. إسحاق: وفي نسخة بعده: «بن راهويه».

٣. وقال: وللمستملي: «قال». ٤. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٥. الأذان: وفي نسخة: «النداء». ٦. قوما: كذا للأصيلي وأبي ذر، وفي نسخة: «أقواماً».

ترجمة: قوله: باب الدعاء عند النداء: قال الحافظ: أي عند تمام النداء؛ لرواية «مسلم» بلفظ: «قولوا مثل ما يقول، ثم صلوا عليّ، ثم سلوا الله لي الوسيلة»، وكان المصنف لم يقبده بذلك؛ اتباعاً لإطلاق الحديث. واستدل بحديث الباب الطحاوي على أن الإجابة المعروفة ليس بواجب. أم قلت: ولعل إليه ميل المصنف، وأجاد في ذكر هذا الباب بعد الباب السابق. قوله: باب الاستهتام في الأذان: الشراح سكتوا عن غرض الإمام، ويحتمل عندي في غرض الترجمة أنه أراد بيان جواز الاستهتام لذلك خاصة أو مطلقاً، خلافاً لمن قال: إن القرعة منسوخة، أو يقال: إنه رد على من قال بجواز الأكثر من مؤذن واحد. قوله: ويذكر الخ: لعله رضي الله عنه ذكره لتعيين معنى الاستهتام؛ لأن الشراح اختلفوا في معناه، هل هو الافتراء أو الترامي بالاستهتام.

سهر: قوله: وحديثي بعض إخواننا: قيل: المراد به الأوزاعي، وهذا تعليق صورة، وليس بتعليق كما زعمه بعضهم، بل هو داخل في إسناد إسحاق. (عمدة القاري)

قوله: الدعوة الثامنة: المراد بالدعوة هنا الأذان التامة الجامعة للعقائد، و«الصلاة القائمة»، أي الباقية الدائمة لا ينسخها دين، وهي الحيلة. و«آت» بالمد أي أعطه. «الوسيلة» أي المنزلة العالية في الجنة التي لا ينبغي إلا له. و«الفضيلة»: أي المرتبة الزائدة على سائر المخلوقين. «ومقاماً محموداً» يحمده الأولون والآخرون، وهو آدم ومن دونه تحت لوائه، ومقام الشفاعة العظمى. «وعدته»: أي بقوله: «عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا» (الإسراء)، وهو مفعول «ابعه» بتضمين معنى «أعطه». و«حلت له شفاعتي»: أي وجبت. (جمع البحار) قوله: فأفترع بينهم سعد: هو ابن أبي وقاص، وكان ذلك عند فتح القادسية وقد أصيب المؤذن، فاختصموا إليه في منصب الأذان، وكان أميراً على الناس من قبل عمر رضي الله عنه، وذلك في سنة خمس عشرة. (الخير الجاري)

* أسماء الرجال: معاذ بن فضالة: الزهراني البصري. هشام: الدستوائي. يحيى: ابن أبي كثير، الطائي اليمامي. عيسى: ابن طلحة بن عبيد الله، التيمي أبو محمد المدني. وهب: ابن جرير ابن حازم، أبو عبد الله الأزدي البصري. قال يحيى: ابن أبي كثير، بإسناد إسحاق بن راهويه. علي بن عياش: الإلهاني الحمصي. محمد: ابن المنكدر بن عبد الله، التيمي المدني. باب الاستهتام في الأذان: أي في منصب الأذان، ويذكر بضم أوله، مما وصله سيف بن عمر في «الفتوح»، والطبراني من طريقه عنه، عن عبد الله بن شبرمة عن شقيق.

سند: قوله: فقولوا مثل ما يقول المؤذن: أي مما يصلح أن يقال في الجواب، لا ما لا يصلح كالخيلتين، فإن ذكرهما في الجواب يشبه الرد والاستهزاء، وعلى هذا فالتنخيص في هذا الحديث عقلي لا يحتاج إلى دليل، نعم، إقامة الخوئتين مقام الخيلتين يحتاج إلى دليل، والله تعالى أعلم. قوله: وحديثي بعض إخواننا: لا يخفى أنه مجهول، فلا يناسب إدراج روايته في الصحيح. قوله: حلت له شفاعتي: أي وجبت كما في رواية الطحاوي، أو نزلت عليه، واللام بمعنى «على»، ويؤيده رواية «مسلم»: «حلت عليه»، ولا يجوز أن تكون من الحل؛ لأنها لم تكن قبل ذلك محرمة، كذا قيل. قلت: هي لا تحل إلا لمن أذن له، فيمكن أن يجعل الحل كناية عن حصول الإذن في الشفاعة، والله تعالى أعلم.

٦١٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ سُمَيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ * عَنْ أَبِي صَالِحٍ * عَنْ أَبِي مُرَيْرَةَ سند ابن عبد الرحمن ١ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ، ثُمَّ لَا يَجِدُونَ إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ لَأَسْتَهْمُوا، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهَجِيرِ لَأَسْتَبَقُوا إِلَيْهِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا».

أي من الخير والبركة. (خ)

أي صلاة العشاء

من الخير والثواب أي التبرك إلى الصلاة. (ع)

١٠- بَابُ الْكَلَامِ فِي الْأَذَانِ

٨٦/١

وَتَكَلَّمَ سُلَيْمَانُ * بْنُ صُرَيْدٍ سند ترجمة فِي أَذَانِهِ * وَقَالَ الْحَسَنُ: لَا بَأْسَ أَنْ يَضْحَكَ وَهُوَ يُؤَدِّنُ أَوْ يَقِيمُ.

البصري. (فس)

٦١٦- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ * عَنْ أَيُّوبَ * وَعَبْدُ الْحَمِيدِ * صَاحِبِ الزِّيَادِيِّ وَعَاصِمُ الْأَحْوَلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

أي ابن سليمان. (فس)

الْحَارِثِ قَالَ: حَظَبْنَا ابْنَ عَبَّاسٍ فِي يَوْمِ رَزْغٍ، فَلَمَّا بَلَغَ الْمُؤَدِّنُ «حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ»، فَأَمَرَهُ أَنْ يُنَادِيَ: «الصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ»، فَتَنَظَّرَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، فَقَالَ: فَعَلَ هَذَا مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ، وَإِنَّهَا عَزْمَةٌ.

هو غيم بارد

البصري، ابن عم محمد بن سيرين. (فس)

١١- بَابُ أَذَانِ الْأَعْمَى إِذَا كَانَ لَهُ مَنْ يُخْبِرُهُ

٨٦/١

٦١٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ عَنْ مَالِكٍ *، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ سند عبد الله بن عمر بن الخطاب. (فس) عبد الله بن عمر بن الخطاب. (فس) عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: ...

محمد بن مسلم. (فس)

١. لا يجدون: كذا للمستملي والحموي وأبي ذر والأصيلي، وفي نسخة: «لم يجدوا». ٢. خطبنا: ولانحموي بعده: «عبد الله».

٣. رزغ: وللقاسبي: «رَزْغٌ»، ولأبي الوقت والكشميهني وأبي السكن: «رَذْغٌ» [أي وهل]. ٤. منه: ولا ابن عساكر: «مني»، وللكشميهني: «منهم».

ترجمة: قوله: باب الكلام في الأذان: وفي «تراجم شيخ المشايخ»: يعني أن الكلام لا يقطع الأذان كما يقطع الصلاة، فإن اتفق الكلام في خلاله لا يعاد. اهـ
قوله: وقال الحسن لا بأس أن يضحك إلخ: قال العيني: هذا غير مطابق للترجمة؛ لأن الضحك ليس بكلام. اهـ وقل الحفاظ: قيل: مطابقتها للترجمة من جهة أن الضحك إذا كان بصوت قد يظهر منه حرف مفهم أو أكثر فتفسد الصلاة، ومن منع الكلام في الأذان أراد أن يساويه بالصلاة. اهـ وفي هامش «الهندية»: وإذا كان الضحك صحيحاً فالكلام بالطريق الأولى. اهـ ثم إنه أورد في «تيسير القاري» أن قوله في الحديث: «الصلاة في الرحال» صار جزء الأذان إذ ذاك، فكيف يصح الاستدلال منه على الترجمة؟ وتخلص منه بحمل الكلام في الترجمة على العموم من كلام المؤذن أو السامع، فحديث ابن عباس يدل على كلام السامع، وقول سليمان وحسن على كلام المؤذن. اهـ
قوله: باب أذان الأعمى إذا كان له من يخبره: كتب الشيخ في «اللامع»: يعني بذلك أنه لا ضرر في أذانه إذا لم يُفَتَّ المقصود، وهو الإعلام في الوقت؛ فإنه مع كونه أعمى لما أخبره الثقة بالوقت كان بمنزلة غيره. اهـ

سهر: قوله: ولو حبوا: [وهو المشي على يديه وركبتيه أو استه. (عمدة القاري)] قوله: لا بأس أن يضحك: أي المؤذن، وإذا كان الضحك صحيحاً فالكلام بالطريق الأولى، وبه المطابقة للترجمة. قوله: فأمره أن ينادي إلخ: هذا يدل على أن ابن عباس لم ير بأساً بالكلام في الأذان، وبهذا الوجه تحصيل المطابقة. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: عبد الله بن يوسف: التنيسي. مالك: الإمام، المدني. سمي: مولى أبي بكر: ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، القرشي. أبي صالح: هو ذكوان الزيات. وتكلم سليمان: ابن صرد بن أبي الجون، الخزاعي الصحابي. في أذانه: كما وصله المؤلف في «تاريخه» عن أبي نعيم، مما وصله في «كتاب الصلاة» بإسناد صحيح، بلفظ: «أنه كان يؤذن في العسكر، فيأمر بالحاجة في أذانه». مسدد: هو ابن مسرهد. حماد: هو ابن زيد بن درهم، الأزدي. أيوب: السخيتاني. عبد الحميد: هو ابن دينار، صاحب الزياتي. عبد الله: ابن مسلمة ابن قنعب، القعني. مالك: الإمام المدني.

سند: قوله: لو يعلم الناس ما في النداء: لعل المراد به علم تفصيل أو علم معانية، فلا يرد أنهم قد علموا بذلك بخبر الصادق، وهم بسبيل من تحصيله بلا كلفة الاستهام، ومع ذلك هم عنه معرضون، فكيف يستقيم خير الشارع؟ قوله: فقال فعل هذا من هو خير منه: وجه الاستدلال أنه لا مانع من الكلام المباح فيه إلا مراعاة نظمه، وقد علم بهذا الحديث أن مراعاة نظمه غير لازمة، فيجوز الكلام في أثناءه. قوله: وإنها عزمة: أي إن الجمعة واجبة عند النداء إليها؛ لقوله تعالى: «إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ» الآية (الجمعة: ٩)، والنداء إليها يحصل بقول المؤذن: حي على الصلاة، فكرهت أن يقول ذلك، فتجب عليكم، فتقعوا في حرج، وهذا يقتضي أن المؤذن لا يتم النداء في الجمعة، بل يقول في وسطه موضع «حي على الصلاة»: «الصلاة في الرحال»، وما جاء في إتمام الأذان ثم زيادة الصلاة في الرحال في آخره، فذلك ينبغي أن يكون في غير الجمعة، والله تعالى أعلم.

قَالَ: «إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ».* ثُمَّ قَالَ: وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَى، لَا يُنَادِي حَتَّى يُقَالَ لَهُ: أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ.^١

ترجمة سند
١٢- بَابُ الْأَذَانِ بَعْدَ الْفَجْرِ

٨٦/١

٦١٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ* قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ* عَنْ نَافِعٍ* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: أَخْبَرْتَنِي حَفْصَةُ* أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا اعْتَكَفَ الْمُؤَذِّنُ لِلصُّبْحِ وَبَدَا الصُّبْحُ، صَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ تُقَامَ الصَّلَاةُ.

٦١٩- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ* عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ* عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ بَيْنَ النَّدَاءِ وَالْإِقَامَةِ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ.

٦٢٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ* قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ بِلَالًا يُنَادِي بِلَيْلٍ، فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ».

١. أصبحت: وفي نسخة بعده: «مرتين». ٢. إذا اعتكف المؤذن: كذا للأصيلي والقاسبي وأبي ذر، وللنسفي: «اعتكف وأذن المؤذن»، ولا بن شوية: «إذا سكت المؤذن»، ولا بن عساكر: «إذا اعتكف أذن المؤذن»، ولأبي ذر والكشميهني: «إذا أذن المؤذن». ٣. كان: وأي الوقت والأصيلي قبله: «قالت»، ولا بن عساكر: «أنها قالت». ٤. بين: وفي نسخة: «بعد». ٥. أخبرنا: وللأصيلي: «حدثنا». ٦. ينادي: وللأصيلي: «يؤذن».

ترجمة: قوله: باب الأذان بعد الفجر: قال الحافظ: قال ابن المنير: قدم المصنف ترجمة «الأذان بعد الفجر» على ترجمة «الأذان قبل الفجر» مع أن مقتضى الترتيب عكسه؛ لأن الأصل أن لا يؤذن بعد الفجر، فكان هذا الباب على الأصل، وأشار ابن بطال إلى الاعتراض على الترجمة بأنه لا خلاف فيه بين الأئمة، وإنما الخلاف في جوازه قبل الفجر. والذي يظهر لي أن مراد المصنف بالترجمتين: أن يبين أن المعنى الذي كان يؤذن لأجله قبل الفجر غير المعنى الذي كان يؤذن لأجله بعد الفجر، وأن الأذان قبل الفجر لا يكتفى به عن الأذان بعده، وأن أذان ابن أم مكتوم لا يقع قبل الفجر. اهـ

سهر: قوله: أصبحت أصبحت: أي قاربت الصبح جدًّا، من قبيل قوله تعالى: ﴿فَبَلِّغْ أَجَلَهُنَّ﴾ أي قاربن؛ لأن العدة إذا تمت فلا رجعة، فلا يلزم حينئذ الأكل بعد طلوع الفجر. (عمدة القاري) قوله: كان إذا اعتكف المؤذن: هكذا رواه عبد الله بن يوسف عن مالك، وهكذا هو عند جمهور الرواة من البخاري، ومعنى اعتكف هنا: انتصب قائمًا للأذان، كأنه من ملازمة مراقبة الفجر، وخالف عبد الله سائر الرواة عن مالك أي رواة «الموطأ»، فرووه: «كان إذا سكت» بدل «إذا اعتكف»، وهكذا رواه مسلم وغيره، وهو الصواب. (عمدة القاري) وفي بعضها: «إذا اعتكف وأذن المؤذن»، والظاهر أن «المؤذن» فاعل الفعلين على التنازع، وقيل: إن ضمير الفاعل في «اعتكف» عائد إلى النبي ﷺ. وفي بعضها: «كان إذا اعتكف أذن المؤذن» بدون الواو، يعني إذا اعتكف النبي ﷺ، وجواب «إذا» هو قوله: «صلى ركعتين»، وقوله: «أذن المؤذن» جملة وقعت حالًا بتقدير «قد»، كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَوْكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ (النساء: ٩٠) أي قد حصرت، ولا يلزم أن يكون هذا مختصًا بحال اعتكافه؛ لأنه يحتمل أن حفصة - راوية الحديث - قد شاهدته ﷺ وهو معتكف، ولا يلزم من ذلك أن يكون ﷺ في كل هذا الوقت في الاعتكاف، كذا في «العيبي» و«الخبر الجاري». وقال العيني: وجه مطابقة هذا الحديث للترجمة لا يستقيم إلا على ما رواه الجماعة عن مالك: «كان إذا سكت المؤذن صلى ركعتين»؛ لأنه يدل على أن ركوعه كان متصلًا بأذانه، ولا يجوز أن يكون ركوعه إلا بعد الفجر، فكذا الأذان، وعلى هذا المعنى حمله البخاري وترجم عليه «باب الأذان بعد الفجر». انتهى

قوله: بين النداء والإقامة: مطابقة الحديث للترجمة بطريق الإشارة، وهو أن صلاته ﷺ بينهما مهاتين الركعتين تدل على أن النداء أيضًا كان بعد طلوع الفجر. (عمدة القاري) قوله: حتى ينادي ابن أم مكتوم: قال التميمي: الحديث لا يدل على الترجمة؛ لأن أذان ابن أم مكتوم لو كان بعد الفجر لما جاز الأكل إلى أذانه، اللهم إلا أن يقال: الغرض أن أذانه * أسماء الرجال: ابن أم مكتوم: هو عمرو أو عبد الله بن قيس بن زائدة، القرشي. وأم مكتوم: اسمها عاتكة بنت عبد الله، المخزومية. (إرشاد الساري) عبد الله بن يوسف: التنيسي. مالك: هو ابن أنس، الإمام. نافع: مولى ابن عمر. حفصة: أم المؤمنين رضي الله عنها. أبو نعيم: الفضل بن دكين، الكوفي. شيبان: ابن عبد الرحمن، النحوي التميمي. أي سلمة: ابن عبد الرحمن ابن عوف. عبد الله بن يوسف: هو التنيسي. مالك: هو الإمام. عبد الله بن دينار: العدوي مولاها.

سند: قوله: باب الأذان بعد الفجر: لعل المراد به أن لا يكون قبله، أعم من أن يكون بعده أو مقارنًا لطلوعه، ولعل أذان ابن أم مكتوم من قبيل المقارن؛ فلذلك جعل غاية للسحور، وقول من يقول له: «أصبحت» معناه قاربت الصبح، بحيث إذا أذنت يقارن الأذان الصبح. قيل: وهذا لا يستبعد عن الصحابي المؤيد بالتأييد الإلهي، والله تعالى أعلم. قوله: بين النداء والإقامة: الاستدلال به على كون النداء بعد الفجر لا يخلو عن خفاء.

١٣- بَابُ الْأَذَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ ^{ترجمة}

٦٢١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ * قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ * التَّيْمِيُّ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ * التَّهْدِي، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَمْتَنَعَنَّ أَحَدُكُمْ - أَوْ: أَحَدًا مِنْكُمْ - أَذَانُ بِلَالٍ مِنْ سُحُورِهِ، فَإِنَّهُ يُؤَدِّنُ - أَوْ: يُنَادِي - بِلَيْلٍ، لِيَرْجِعَ قَائِمَكُمْ وَلِيَنْبَهَ نَائِمَكُمْ، وَلَيْسَ أَنْ يَقُولَ الْفَجْرُ أَوْ الصُّبْحُ - وَقَالَ بِأَصَابِعِهِ وَرَفَعَهَا إِلَى فَوْقِ وَطَاطَأٍ إِلَى أَسْفَلٍ - حَتَّى يَقُولَ هَكَذَا». وَقَالَ زُهَيْرٌ بِسَبَابَتَيْهِ إِحْدَاهُمَا فَوْقَ الْأُخْرَى ثُمَّ مَدَّهَا عَنْ يَمِينِهِ وَشَمَالِهِ.

٦٢٢، ٦٢٣- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ * قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ * قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: * حَدَّثَنَا عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ * عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها. وَعَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، ح: قَالَ: وَحَدَّثَنِي يُوسُفُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ بِلَالًا يُؤَدِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَدِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْنُومٍ».

١. من سحوره: كذا للمستمل والكشميهني، وللحموي: «من سحره». ٢. وليئبه: وفي نسخة: «وليئته». ٣. وليس: وفي نسخة: «فليس».
٤. بأصابعه ورفعها: وفي نسخة: «بأصابعه ورفعها». ٥. حدثني: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «حدثنا». ٦. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا».
٧. قال عبيد الله حدثنا إلخ: وفي نسخة: «حدثنا عبيد الله عن القاسم». ٨. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا». ٩. رسول الله: ولأبي ذر: «النبي».
١٠. عيسى: وفي نسخة بعده: «المروزي». ١١. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا». ١٢. الفضل: وفي نسخة بعده: «بن موسى»، وللأصيلي: «يعني ابن موسى».
١٣. يؤذن: وللکشميهني: «ينادي».

قوله: باب الأذان قبل الفجر: قال الحافظ: أي ما حكمه؟ هل هو مشروع أم لا؟ وإذا شرع، هل يكفي به عن إعادة الأذان بعد الفجر أو لا؟ والحديث الأول يدل على الأول، والثاني على خلافه؛ ولذا عقبه به. اهـ - وعندي غرض الترجمة الإشارة إلى مصلحة الأذان قبل الفجر، فقد بينت الرواية المصلحة.

سهر = كان علامة؛ لأن الأكل صار حراماً ولم يكن الصحابة يخفى عليهم الأكل في غير وقته، بل كانوا أحوط دينهم من ذلك، ذكره الكرماني. وقال بعضهم بأنه لا يلزم من كون المراد بقولهم: «أصبحت» أي قاربت الصباح، وقوع أذانه قبل الفجر؛ لاحتمال أن يكون قولهم ذلك وقع في آخر جزء من الليل، وأذانه يقع في أول جزء من طلوع الفجر، قال العيني: هذا بعيد جداً، والموقت الحاذق في علمه يعجز عن تحرير ذلك. انتهى ويمكن توجيهه أن يقال: أن أذانه كان يقع في أول طلوع الفجر الثاني قبل تبينه وانتشاره، فصدق عليه الترجمة بلا تكلف، وأما الجواب عن قوله ﷺ: «كلوا واشربوا حتى يؤذن.....» فهو أن تحريم الأكل يتعلق بانتشاره وتبينه، كما يدل عليه قوله تعالى: «حَتَّى يَتَبَيَّنَ»، وإليه مال أكثر العلماء، كذا ذكره في العالكميرية وغيرها.

قوله: ليرجع إلخ: أي ليرد القائم أي المتجهد إلى راحته؛ ليقوم إلى صلاة الصبح نشيطاً، أو يتسحر إن بُرد الصوم. «وليبه» من «التنبه»، أي ليقظ نائمكم. (عمدة القاري) قوله: وليس إلخ: أي ليس أن يقول الشخص هكذا، وأشار إلى الفجر الكاذب، وهو الضوء المستطيل من علو إلى سفلى. وقوله: «حتى يقول هكذا.....» إشارة إلى الصبح الصادق. (عمدة القاري) قوله: نافع: [مولى ابن عمر، عطف على القاسم. (إرشاد الساري)]

* أسماء الرجال: أحمد بن يونس: التميمي اليربوعي الكوفي. زهير: هو ابن معاوية الجعفي. سليمان: هو ابن طرخان. أبي عثمان: اسمه عبد الرحمن. إسحاق: ابن إبراهيم بن راهويه، الحنظلي. أبو أسامة: حماد بن أسامة. عبيد الله: هو ابن عمر بن حفص، العمري. قاسم بن محمد: هو ابن أبي بكر الصديق.

سند: قوله: وليس أن يقول الفجر إلخ: أي ليس ظهور الفجر على الهيئة التي تستفاد من إشارة الأصابع، فقوله: «أن يقول» بمعنى الظهور اسم «ليس»، وخبره ما يستفاد من الإشارة.

١٤- بَابُ: كَمْ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ؟
ترجمة سنة

٨٧/١

٦٢٤- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنِ الْجَرِيرِيِّ* عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَقِّلٍ الْمُرِّي* أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ - ثَلَاثًا - لِمَنْ شَاءَ».

أي الأذان والإقامة أي قاله ثلاثاً

٦٢٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَرُ* قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ عَامِرٍ الْأَنْصَارِيَّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: كَانَ الْمُؤَذِّنُ إِذَا أَدَّيْنِ قَامَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يَبْتَذِرُونَ السَّوَارِي حَتَّى يَخْرُجَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُمْ كَذَلِكَ يُصَلُّونَ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ شَيْءٌ.

قوله مبالغة في القلة يدل عليه ما بعده

وَقَالَ عُثْمَانُ* بْنُ جَبَلَةَ وَأَبُو دَاوُدَ* عَنْ شُعْبَةَ: لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا إِلَّا قَلِيلٌ.

ابن الحجاج

١٥- بَابُ مَنِ انْتَظَرَ الْإِقَامَةَ

٨٧/١

٦٢٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ* قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ* عَنِ الزُّهْرِيِّ* قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَائِشَةَ ﷺ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ بِالْأُولَى مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ قَامَ فَرَكَعَ رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ بَعْدَ أَنْ يَسْتَبِينَ الْفَجْرُ، ثُمَّ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمُؤَذِّنُ لِلْإِقَامَةِ.

١. والإقامة: وللكشميهني بعده: «ومن ينتظر إقامة الصلاة» ٢. وهم: وللكشميهني وابن عساكر وأبي ذر: «وهي».
٣. ركعتين: وفي نسخة: «الركعتين» ٤. شيء: ولا ابن عساكر بعده: «قال أبو عبد الله» ٥. وقال: وفي نسخة: «حدثنا».
٦. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا» ٧. أخبرني: ولأبي ذر: «أخبرنا» ٨. صلاة الفجر: كذا للحموي، وفي نسخة: «الصبح».
٩. فركع: ولأبي الوقت: «يركع» ١٠. يستبين: وللكشميهني: «يستنير» ١١. الفجر: كذا للحموي والكشميهني.

ترجمة: قوله: باب كم بين الأذان والإقامة: كتب الشيخ في «اللامع» تحت حديث الباب: الغرض من وضع الترجمة أن الفصل لا بد منه بين كل أذانين ولو قليلاً. كيف! وإن وقت المغرب أقصر الأوقات، وأولها بالتعجيل في أمر الصلاة فيه. فلما ثبت الفصل فيه، ففي غيره أولى. اهـ وفي «هامشه»: قال الحافظ: لعل البخاري أشار بذلك إلى رواية الترمذي عن جابر بلفظ: «اجعل بين أذانك وإقامتك قدر ما يفرغ الأكل من أكله»، الحديث. وإسناده ضعيف، فكأنه أشار إلى أن التقدير بذلك لم يثبت. اهـ والأوجه عندي أن الإمام البخاري أشار بذلك إلى تقوية معنى ما في حديث الترمذي؛ لأنه إذا كانت بين كل أذانين صلاة، فلا بد لها من وقت يؤديها فيه، فلا بد من أن يفرغ الأكل وغيره من حاجته. فهذا عندي من الأصل الحادي والأربعين من أصول التراجم. اهـ قوله: باب من انتظر الإقامة: قال الحافظ: أورده لاحتمال أن يكون هذا خاصاً بالإمام؛ لأن المأموم مندوب إلى إحراز الصف الأول، ويحتمل أن يشارك الإمام في ذلك من كان منزله قريباً من المسجد. اهـ

سهر: قوله: وهم كذلك يصلون إلخ: حمل ذلك على أول الأمر قبل النهي، قال أبو بكر ابن العربي: اختلف الصحابة فيها ولم يفعلوا بعدهم أحد. وقال النخعي: إنها بدعة، وروي عن الخلفاء الأربعة وجماعة من الصحابة أنهم كانوا لا يصلونها. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: إسحاق: هو ابن شاهين. خالد: هو ابن عبد الله، الطحان. الجريزي: مصغراً، سعيد بن إياس. ابن بريدة: عبد الله بن حصيب، الأسلمي. محمد بن بشار: الملقب بـ «بندار». عُثْمَرُ: هو محمد بن جعفر. شعبة: هو ابن الحجاج. عثمان: ابن جبلة بن أبي رواد. أبو داود: قال الحافظ ابن حجر: هو الطيالسي فيما يظهر لي، لا الحفري. أبو اليمان: الحكم بن نافع. شعيب: هو ابن أبي حمزة. الزهري: محمد بن مسلم بن شهاب.

سند: قوله: باب كم بين الأذان والإقامة: كأنه أشار إلى المستفاد من الحديث أن أقل ما بينهما قدر صلاة، والله تعالى أعلم. قوله: إذا سكوت المؤذن بالأولى: كان المعنى سكت بسبب الفراغ من المناداة الأولى، وهي الأذان، وتسميتها أولى لمقابلتها للإقامة. والحاصل أن باء «الأولى» للسمية، ولم يقل: عن الأولى؛ لأن السكوت عن الشيء قد يكون بمعنى الترك، وليس بمراد، وإنما المراد الفراغ، فأتى بالباء؛ ليكون نصّاً في ذلك، والله تعالى أعلم.

٨٧/١

١٦- بَابُ: بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ لِمَنْ شَاءَ

٦٢٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ قَالَ: حَدَّثَنَا كَهْمَسُ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقَلٍ رضي الله عنه قَالَ: المقري البصري. (قس)قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ، بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ». ثُمَّ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ: «لِمَنْ شَاءَ».

٨٧/١

١٧- بَابُ مَنْ قَالَ: لِيُؤْذَنَ فِي السَّفَرِ مُؤَذَّنٌ وَاحِدٌ

٦٢٨- حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ رضي الله عنه قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ الليثي. (قس) ابن خالد البصري. (قس) عبد الله بن زيد السخيان

فِي نَفَرٍ مِنْ قَوْمِي فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ عَشْرِينَ لَيْلَةً، وَكَانَ رَجِيمًا رَفِيقًا، فَلَمَّا رَأَى شَوْقَنَا إِلَى أَهْلِينَا قَالَ: «ارْجِعُوا فَكُونُوا فِيهِمْ وَعَلِّمُوهُمْ وَصَلُّوا، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذَنَنَّ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، وَلْيُؤْمَمَكُمُ أَكْبَرُكُمْ».

٨٧/١

١٨- بَابُ الْأَذَانِ لِلْمُسَافِرِ إِذَا كَانُوا جَمَاعَةً وَالْإِقَامَةَ، وَكَذَلِكَ بِعَرَفَةَ وَجَمْعٍ

المردقة؛ لاجتماع الناس فيها

وَقَوْلِ الْمُؤَذِّنِ: «الصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ» فِي اللَّيْلَةِ الْبَارِدَةِ أَوْ الْمَطِيرَةِ

أي الماطرة٦٢٩- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْمُهَاجِرِ أَبِي الْحُسَيْنِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا مَعَ ابن الحجاج الأزدي. (قس) كعبة المهاجر، ولقبه صالح، التيمي مولا هم الكوفي. (قس)

١. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا». ٢. صلاة: وفي نسخة بعده: «مرتين». ٣. قال: كذا لابن عساكر والأصيلي.

٤. رقيقا: وللكشميهني والأصيلي: «رقيقا». ٥. أهليتنا: وللكشميهني: «أهالينا». ٦. للمسافر: وللكشميهني: «للمسافرين».

ترجمة: قوله: باب بين كل أذانين صلاة لمن شاء: قال العيني: ليس فيه تكرار؛ لأن المذكور قبلُ بعض ما دل عليه حديث الباب، وههنا ذكر لفظ الحديث. اهـ والظاهر عندي أنه إشارة إلى أن ما ورد في الرواتب من الروايات القولية والفعلية ليس على الوجوب؛ لقوله: «لمن شاء»، وسيأتي الاختلاف في التطوع قبل المغرب في بابه.

قوله: باب من قال ليؤذن في السفر مؤذن واحد: كتب الشيخ في «اللامع»: وذلك لأن الاحتياج إلى تكرار الأذان إنما هو لانتشار الناس في جوانب الأمصار، ولا كذلك في السفر؛ فإنهم مجتمعون ثمة، فيكتفي بأذان واحد. وفي هامشه: وإلى عكسه مال شيخ المشايخ في «تراجمه» إذ قال: قيد السفر اتفاقي، وغرضه من عقد الباب: نفي وجوب اجتماع المؤذنين في الأذان كما هو معمول أهل الحرمين. اهـ وقال الحافظ: كأنه أشار إلى رد ما ورد في «مصنف عبد الرزاق»: أن ابن عمر كان يؤذن للصبح في السفر أذاتين، وهذا مصير منه إلى التسوية بين الحضر والسفر في أنه لا يتكرر... إلى آخر ما ذكره. وظاهره أن الحافظ حمل الترجمة على عدم التكرار في أذان الصبح في السفر. وقال شيخ الإسلام: إن غرض الترجمة الاكتفاء على الإقامة فقط في السفر، ولما لم يكن هذا مرضياً للمصنف بوب عليه بـ«باب من قال هكذا». انتهى

والأوجه عندي في غرض الترجمة: أنه أشار بالترجمة إلى دفع ما يتوهم من حديث مالك بن الحويرث الآتي في الباب الآتي بلفظ: «إذا أتتكم خرجتما فأذنا»، الحديث. فقد توهم بعض العلماء بذلك إلى أذان كل واحد منهما في السفر. قال الحافظ: قال ابن القصار: أراد به الفضل، وإلا فأذان الواحد يجزئ، وكأنه فهم منه أنه أمرهما أن يؤذنا جميعاً. انتهى قلت: وإليه يشير تبويب النسائي إذ بوب على لفظ حديث: «أذنا» بـ«باب أذان المنفردين في السفر»، وعلى لفظ: «فليؤذن لكم أحدهم» بـ«باب اجترأ المرء بأذان غيره في الحضر». اهـ قوله: باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة إلخ: قيل: إشارة إلى استحباب الأذان وإن كانوا بجمعة. ويظهر من كلام الحافظ: غرضه أنه مال إلى قول مالك: إنه لا يؤذن في السفر إلا الجيش الذي عليه الأمير. والأئمة الثلاثة إلى مشروعية الأذان لكل من المنفرد والجماعة. والأوجه عندي الرد على قول مالك كما يدل عليه قوله في الترجمة، وكذلك بعرفة وجمع، فتأمل. وفي «الفيض»: أشار بلفظ «إذا كانوا جماعة» إلى ترك الأذان في السفر للمنفرد. اهـ وقوله: وكذلك بعرفة وجمع: لم يذكر لهما حديثاً، وكأنه أشار بالأول إلى حديث جابر الطويل في «مسلم»، وبالتالي إلى ما سيأتي في الحج. انتهى من «الفتح» قلت: والظاهر عندي - كما تقدم - أن غرض الترجمة الرد على قول مالك، ويؤيده هذا الكلام؛ فإن مالكاً قال في الجمع وعرفة: إن كان معهم الإمام فالأذان والإقامة، وإلا فالإقامة فقط، فكان المصنف رأى أهمها للجماعة لا للإمام.

سند: قوله: فليؤذن لكم أحدهم: فيه أن رواية الحديث مختلفة في هذا اللفظ؛ لما في بعض الروايات: «فأذنا» كما سيحيي، فلا بد أن يكون أحد اللفظين من تغيير الرواة، ولم يعلم أيهما ذلك، فكيف يصح الاستدلال بأحدهما؛ إذ يجوز أن ذلك من الراوي، ويمكن الجواب: أن وجه الاستدلال هو: أن معنى رواية «أذنا» هو أن يؤذن أحدهما؛ لظهور أن المعهود في الأذان أن يؤذن الواحد، فاتفق الروايتان في المعنى على الواحدة فاتجه الاستدلال، فحينئذ لفظ «أذنا» مبني على أن النسبة إليهما مجازية، أي ليتحقق الأذان فيكما كما في «بنو فلان قتلوا»، والنسبة إليهما للتنبيه على عدم خصوص الأذان بأحدهما بعينه كالإمامة، والله تعالى أعلم.

التَّيِّبِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَأَرَادَ الْمُؤَدِّ أَنْ يُؤَدِّنَ، فَقَالَ لَهُ: «أَبْرِدْ»، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُؤَدِّنَ، فَقَالَ لَهُ: «أَبْرِدْ»، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُؤَدِّنَ، فَقَالَ لَهُ: «أَبْرِدْ»، حَتَّى سَاوَى الظِّلَّ التَّلُولَ، فَقَالَ التَّيِّبِ ﷺ: «إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ».

٦٣٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ * عَنْ خَالِدِ الْحَدَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، * عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ * رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ:

رَجُلَانِ التَّيِّبِ ﷺ يُرِيدَانِ السَّفَرَ فَقَالَ التَّيِّبِ ﷺ: «إِذَا أَنْتُمَا خَرَجْتُمَا فَأَذِّنَا ثُمَّ أَقِيمَا ثُمَّ لِيُؤْمَمَكُمَا أَكْبَرُكُمَا».

٦٣١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى * قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ * عَنْ أَبِي قِلَابَةَ * قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكُ * رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

إلى آخر الحديث في نسخة أبي الوقت خاصة

قَالَ: أَتَيْنَا التَّيِّبَ ﷺ وَنَحْنُ شَبَبَةٌ مُتَقَارِبُونَ، فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ عِشْرِينَ يَوْمًا وَلَيْلَةً. وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجِيمًا رَفِيقًا، فَلَمَّا ظَنَّ أَنَّا

قَدْ اسْتَهَيْنَا أَهْلَنَا أَوْ قَدْ اسْتَفْتْنَا، سَأَلْنَا عَنْ تَرْكُنَا بَعْدَنَا فَأَخْبَرَنَا، فَقَالَ: «ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِيكُمْ، فَأَقِيمُوا فِيهِمْ وَعَلِّمُوهُمْ

وَمُرُوهُمْ»، وَذَكَرَ أَشْيَاءَ أَحْفَظَهَا أَوْ لَا أَحْفَظَهَا، «وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَدِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ

شك من الراوي

إلى

وَلِيُؤْمَمَكُم أَكْبَرُكُمْ».

٦٣٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى * عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ * قَالَ: أَذَّنَ ابْنُ عُمَرَ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ بِضُجْنَانَ

ابن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المدني. (قرئ) ابن الخطاب. (قرئ)

مصفر

ثُمَّ قَالَ: صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ، وَأَخْبَرَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ مُؤَدِّنًا يُؤَدِّنُ ثُمَّ يَقُولُ عَلَى إِثْرِهِ: «أَلَا صَلُّوا فِي الرِّحَالِ» فِي اللَّيْلَةِ

بكسر الهزة وسكون اللثة ويفتحهما، ما بقي من رسم الشيء. (ع)

منالكم

الْبَارِدَةِ أَوْ الْمَطِيرَةِ فِي السَّفَرِ.

للتنوع. (قرئ)

٦٣٣- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ * قَالَ: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَمَيْسِ * عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ * عَنْ أَبِيهِ قَالَ:

وهب بن عبد الله. (قرئ)

المؤذن

ترجمة

رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْأَبْطَحِ فَجَاءَهُ بِلَالٌ فَأَذَنَهُ بِالصَّلَاةِ.....

موضع معروف خارج مكة. (ع) أعلمه

١. أراد: وللحموي وأبي ذر بعده: «المؤذن». ٢. حدثنا إلخ: كذا لأبي الوقت. ٣. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا». ٤. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا».

٥. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا». ٦. أتينا: ولابن عساكر: «أتيت». ٧. رفيقا: وفي نسخة: «رفيقا». ٨. أو: ولابن عساكر وأبي الوقت: «و».

٩. فقال: وفي نسخة: «قال». ١٠. أهليكم: وفي نسخة: «أهاليكم». ١١. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا». ١٢. وكذا لأبوي ذر والوقت، وفي

نسخة: «فأخبرنا». ١٣. رسول الله: وللأصبلي: «النبى». ١٤. إسحاق: ولأبي الوقت بعده: «بن منصور». ١٥. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرني».

ترجمة: قوله: بالأبطح: قال الحافظ: هو موضع معروف خارج مكة، وفهم بعضهم أن المراد بـ«الأبطح» موضع جمع؛ لذكره لها في الترجمة، وليس بذلك، بل بين جمع والأبطح =

سهر: قوله: ساوى الظل التلول: لا يخفى أن الأذان كان للظهر، فإذا أذن بعد المثل، علم أن وقت الظهر باقي بعد المثل أيضًا، كما هو مذهب أبي حنيفة، لكن قد قيل: إن مقدار

الفيء كان باقيًا بعد، ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إنه ﷺ أمر بالإبراد ولم يتعرض إلى ترك الأذان، فدل أنه أذن بعد الإبراد وأقام. (عمدة القاري والخير الجاري)

قوله: فأذن: أي أحدهما يؤذن والآخر يجيب، وكذا قوله: «أقيما» فيه حجة لمن قال باستحباب إجابة الإقامة. (تلخيص فتح الباري) قوله: وصلوا: هذا تخصيص ليبيان الأمر بالصلاة

من بين الأشياء المحفوظة، للاهتمام بشأنها ورعاية آدابها وسننها وشأن الجماعة وبيان كيفيةها. (الخيار الجاري) قوله: بضجنان: بفتح الضاد المعجمة وسكون الجيم، بعدهما نون،

وبعد الألف نون أخرى، وهو جبل على بريد مكة، وقال الزرخشري: بينه وبين مكة خمسة وعشرون ميلًا. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: محمد بن يوسف: هو الغرياني. سفيان: هو الثوري. أبي قلابة: هو عبد الله بن زيد بن عمرو أو عامر، الجرمي. أبو قلابة البصري، ثقة، كثير الإرسال. مالك بن الحويرث:

أبو سليمان، اللثي. محمد بن المثني: العنزي الزمن. عبد الوهاب: ابن عبد المجيد، البصري. أيوب: السخيتاني. أبي قلابة: تقدم الآن. مسدد: هو ابن مسهر. يحيى: ابن سعيد القطان.

نافع: مولى ابن عمر. إسحاق: هو ابن راهويه. جعفر: ابن عون بن جعفر بن عمرو بن حريث، المخزومي. أبو العيمس: آخره مهملة، هو عتبة بن عبد الله، المسعودي الكوفي.

عون بن أبي جحيفة: بتقدم الجيم المضمومة على المهملة المفتوحة، يروي عن أبيه أبي جحيفة وهب بن عبد الله السوائي.

ثُمَّ خَرَجَ بِلَالٌ بِالْعَزَّةِ حَتَّى رَكَزَهَا بَيْنَ يَدَي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْأَبْطَحِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ.

هي رمح فيه سنان

ترجمة سهر نـ ٢

١٩- بَابُ: هَلْ يَتَتَّبِعُ الْمُؤَذِّنُ فَاهَ هَهْنًا وَهَهْنًا؟ وَهَلْ يَلْتَفِتُ فِي الْأَذَانِ؟

٨٨/١

أي يمينا وشمالا

وَيَذْكُرُ عَنْ بِلَالٍ ﷺ أَنَّهُ جَعَلَ إِصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ. وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ* ﷺ لَا يَجْعَلُ إِصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ* لَا بَأْسَ أَنْ

فيما رواه عبد الرزاق وغيره عن سفيان (قس) لأنه يعين على رفع الصوت

يُؤَذِّنُ عَلَى غَيْرِ وُضوءٍ. وَقَالَ عَطَاءُ: الْوُضوءُ حَقٌّ وَسُنَّةٌ. وَقَالَتْ عَائِشَةُ ﷺ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ.

أي ثابت من الشرع هذا مما وصله مسلم ويؤيد قول النخعي. (قس)

٦٣٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ* قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ: أَنَّهُ رَأَى بِلَالًا يُؤَذِّنُ، فَجَعَلْتُ

الثوري

أَتَتَّبِعُ فَاهَ هَهْنًا وَهَهْنًا بِالْأَذَانِ.

اتباعا له قولاً وفعلًا. (خ)

١. خرج بلال بالعزّة: ولأي الوقت: «أخرج بالعزّة». ٢. يَتَتَّبِعُ: وللأصلي: «يُتَّبِعُ»، وللحموي: «يَتَّبِعُ».

ترجمة = مسافة طويلة، وإنما أورد هذا الحديث؛ لأنه يدخل في أصل الترجمة، وهي مشروعية الأذان والإقامة للمسافرين. اهـ وقال العيني: مطابقتها ظاهرة؛ لأن فيه الأذان والإقامة. اهـ وسكت عنه القسطلاني، وأنت خير بأنه ليس فيه أذان، بل الإقامة فقط.

قوله: باب هل يتتبع المؤذن فاه ههنا وههنا: وفي «تراجم شيخ المشايخ»: غرضه إثبات أن الأذان غير ملحق بالصلاة في الأحكام، ولا يشترط فيه الاستقبال، وهذا يتحقق المناسبة بين الترجمة والآثار الواردة فيه. اهـ وهو الأصل الثامن والعشرين من أصول التراجم. وكتب الشيخ في «اللامع»: تحت قوله في الترجمة: «ويذكر عن بلال أنه جعل إصبعيه...». مناسبة للترجمة من حيث إن إدخال الإصبع في الأذان يعين على رفع الصوت كالالتفات، فإن الالتفات أعون على وصول النداء إلى مَنْ في يمينه أو يساره. ثم أورد بتبعية ذكر أحواله ذكر وضوئه وعدم وضوئه، ولعل المراد بالحق والسنة [أي في الترجمة] هو الأولى المعمول به، فلا يخالف قوله قول غيره، والترجمة في قوله: «أتبع فاه ههنا وههنا»؛ فإن أبا جحيفة لم يحتاج إلى جعل «فيه» ههنا وههنا، إلا إذا جعل بلال فاه ههنا وههنا، كما يدل عليه لفظ التتبع. اهـ

وظاهر كلام الحافظ: أن ذكر هذه الآثار لإثبات الالتفات حيث قال: إيراد البخاري قول عائشة في الترجمة للإشارة إلى اختيار قول النخعي ومالك والكوفيين؛ لأن الأذان ليس من جملة الأركان، فلا يشترط فيه الطهارة، واستقبال القبلة، ولا يستحب الخشوع الذي ينفيه الالتفات، كما يشترط، ويستحب في الصلاة، ولاختلاف نظر العلماء فيها أوردتها بلفظ الاستفهام، ولم يجزم بالحكم. انتهى ملخصاً وفي «تقرير المكي»: قوله: «قال إبراهيم: لا بأس...» لما وقع الكلام في آداب الأذان قال هذا أيضاً. أو مناسبتة أن الوضوء أيضاً معين في رفع الصوت الذي هو معين في التبليغ؛ لأن الوضوء يرفع التكاسل حين استيقاظ المؤذن من النوم للأذان. اهـ والأوجه عندي ما أشار إليه الشيخ من قوله: «ثم أورد بتبعية ذكر أحواله...»، فإن أبواب الأذان كانت تتم بهذا الباب، وسيذكر المصنف من الباب الآتي أحكام الجماعة، فذكر في هذا الباب الأحكام المتفرقة من الأذان كمسائل شتى. انتهى من هامش «اللامع» مختصراً

سهر: قوله: وأقام الصلاة: أي أقام بلال بالصلاة، قال ابن حجر: وإنما أورد حديث أبي جحيفة؛ لأنه يدخل في أصل الترجمة، وهي مشروعية الأذان والإقامة للمسافرين. انتهى قوله: هل يتتبع المؤذن فاه: بتحتية فمشتاتين فوقيتين وموحدة مشددة، مفتوحات، وروي من الإفعال، و«المؤذن» فاعله، وقيل: مفعوله، و«فاه» بدل منه، والفاعل الشخص؛ ليطابق «حديث أتبع فاه»، وهو تكلف، والمطابقة ليست بلازمة. (جمع البحار) قوله: ويذكر عن بلال: ذكر بصيغة التمریض، وروي أنه ﷺ أمر بلالا أن يجعل إصبعيه في أذنيه. وذكر قوله: «وكان ابن عمر...» بصيغة التصحيح، فكان ميله إليه، وقوله: «لا بأس أن يؤذن على غير وضوء»، قال صاحب الهداية عن أصحابنا: ينبغي أن يؤذن ويقم على طهر، فإن أذن على غير وضوء جاز، وبه قال الشافعي وأحمد وعامة أهل العلم، وعن مالك: إن الطهارة شرط في الإقامة دون الأذان. [فإن قلت: كيف يجوز! وقد ورد حديث في الترمذي: لا يؤذن إلا متوضئ؟ قلت: إنه لأولونه، وأيضاً قال القسطلاني: إن في حديث الترمذي ضعف إسناداً.]

فإن قلت: ما وجه الدلالة على الترجمة لهذه الآثار؟ قلت: إنه لما ترجم هذا الباب وذكر فيه الاستفهام في موضعين، ولم يجزم بشيء فيها لأجل الاختلاف فيهما: أشار بالخلاف الذي بين بلال وابن عمر، إلى أن هذا الذي شاهد بلالا حين يتبع فاه، رآه بالضرورة أنه جعل إصبعيه في أذنيه، والذي شاهد ابن عمر لم يره منه، وكذا أشار بالخلاف الذي بين إبراهيم وعطاء، فكان لذكر ذلك وجه في هذا الباب من هذه الحاشية، هذا ما قاله العيني. وقال ابن حجر في بيان قوله: «وقالت عائشة: كان النبي ﷺ...» في إيراد ههنا إشارة إلى اختيار قول إبراهيم النخعي؛ لأن الأذان من جملة الأذكار، فلا يشترط فيه ما يشترط للصلاة من الطهارة واستقبال القبلة، كما لا يستحب فيه الخشوع الذي ينفيه الالتفات، وجعل الإصبع في الأذن، وبهذا يعرف مناسبة ذكر هذه الآثار في هذه الترجمة. انتهى قوله: عطاء: [ابن أبي رباح، مما وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه. (إرشاد الساري)]

* أسماء الرجال: كان ابن عمر: ابن الخطاب، مما رواه عبد الرزاق وابن أبي شبة من طريق نسير بن ذعلوق عنه. وقال إبراهيم النخعي، مما رواه ابن أبي شبة في مصنفه عن جرير عن منصور عنه. محمد بن يوسف: ومن بعده تقدموا الآن.

سند: قوله: فجعلت أتتبع: أي وتبعه فرع تتبع المؤذن، وهذا وجه الاستدلال.

٨٨/١

٢٠- بَابُ قَوْلِ الرَّجُلِ: فَاتَّئْنَا الصَّلَاةَ

ترجمة
أي هل يكره أم لا

وَكِرَهُ ابْنُ سِيرِينَ أَنْ يَقُولَ: فَاتَّئْنَا الصَّلَاةَ، وَلَيَقُلْ: لَمْ نُذْرِكْ. وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ أَصَحُّ.

هو محمد، مما وصله ابن أبي شيبة. (قس)

٦٣٥- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ* عَنْ يَحْيَى* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ. قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ نُصَلِّي مَعَ

يروى عن أبيه أبي قتادة الحارث بن ربعي. (قس)

النَّبِيِّ ﷺ إِذْ سَمِعَ جَلْبَةَ رَجَالٍ، فَلَمَّا صَلَّى قَالَ: «مَا شَأْنُكُمْ؟» قَالُوا: اسْتَعْجَلْنَا إِلَى الصَّلَاةِ. قَالَ: «فَلَا تَفْعَلُوا، إِذَا أَتَيْتُمُ الصَّلَاةَ

أصوات

فَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا».

٨٨/١

٢١- بَابُ مَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا

ترجمة ٦١

قَالَ أَبُو قَتَادَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

راوي حديث السابق. (قس)

٦٣٦- حَدَّثَنَا آدَمُ* قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ،

المخزومي القرشي. (قس)

محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب. (قس)

وَعَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ فَامْشُوا إِلَى الصَّلَاةِ، وَعَلَيْكُمْ

محمد بن مسلم. (قس)

السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ وَلَا تُسْرِعُوا، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا».

الثاني في الحركات والمهنية أي في المهنية

٨٨/١

٢٢- بَابُ: مَتَى يَقُومُ النَّاسُ إِذَا رَأَوْا الْإِمَامَ عِنْدَ الْإِقَامَةِ؟

ترجمة سند

٦٣٧- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ يَحْيَى* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ.....

الدستوالي. (قس)

الفراهيدي. (قس)

١. وليقل: وفي نسخة: «ولكن ليقُلْ». ٢. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ٣. رجال: كذا للأصلي وكريمة، وفي نسخة: «الرجال». ٤. فلا: ولأبي ذر: «لا». ٥. السكينة: كذا للأصلي وابن عساكر، ولأبي ذر: «بالسكينة». ٦. باب إلخ: وفي نسخة: «باب لا يسعى إلى الصلاة وليأتها بالسكينة والوقار، وقال...»، وفي نسخة: «باب فليأتها بالسكينة والوقار». ٧. السكينة: وفي نسخة: «بالسكينة». ٨. يحيى: ولأبي ذر بعده: «بن أبي كثير».

ترجمة: قوله: باب قول الرجل فاتتنا الصلاة: قال الحافظ: موقع هذه الترجمة وما بعدها من أبواب الأذان والإقامة أن المرء عند إجابة المؤذن يحتمل أن يدرك الصلاة كلها أو بعضها، أو لا يدرك شيئاً فاحتيج إلى جواز إطلاق الفوات. اهـ قلت: لا يبعد أن يقال: إن المصنف شرع بعد أحكام الأذان والإقامة والجماعة وغيرها من الآداب. قوله: باب ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا: لعل المصنف ترجم بلفظ الحديث؛ لما فيه من الأبحاث، الأول: المسبوق يدرك أول صلاته أو آخرها. والثاني: مدرك الركوع مدرك للركعة أم لا؟ وفالت أول الجمعة ما يفعل؟ بسط الكلام عليها في «الأوجز»، فارجع إليه لو شئت. قوله: باب متى يقوم الناس إلخ: في «تراجم شيخ المشايخ»: أظهر تأويلات هذه الترجمة أن يقال: إن قوله: «إذا رأوا الإمام» جواب، يعني يقومون إذا رأوا الإمام. اهـ

سهر: قوله: أصح: ليس المراد منه أفعل التفضيل، حتى يلزم منه أن يكون قول ابن سيرين صحيحاً، وليس كذلك، وإنما المراد بالأصح الصحيح، وهذا الكلام رد على ابن سيرين؛ لأن الشارع جوز لفظ الفوات وابن سيرين كرهه. (عمدة القاري)
قوله: جلبة رجال: بالفتحات أصواتهم، وكان ذلك بسبب حركتهم وكلامهم واستعجالهم. (الكواكب الدراري وعمدة القاري)
* أسماء الرجال: أبو نعيم: هو الفضل بن دكين. شيبان: ابن عبد الرحمن، النحوي. يحيى: ابن أبي كثير، الطائي. آدم: هو ابن أبي إياس. أبي سلمة: بفتحات، يعني أن ابن أبي ذئب حدث به عن الزهري عن الشيخين حدثاه به. يحيى: ابن أبي كثير، تقدم.

سند: قوله: باب متى يقوم الناس إذا رأوا الإمام: قلت: قوله: «إذا رأوا الإمام» ينبغي أن يجعل متعلقاً بمحذوف، أي يقومون إذا رأوا الإمام، وهو جواب السؤال، وقد استدلل على هذا الجواب بالحديث، والله تعالى أعلم.

عَنْ أَبِيهِ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي» ^{سهر}.

أبي قتادة الخارث بن ربعي. (مس)

٨٨/١

٢٣- بَابٌ: لَا يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ مُسْتَعِجِلًا، وَلَيْقُمْ إِلَيْهَا بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ ^{ترجمة}

معنى السكينة. (عباض)

٦٣٨- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ* عَنْ يَحْيَى* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي، وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ». تَابِعَهُ ^٣ عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ.

٢٤- بَابٌ: هَلْ يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ لِعِلَّةٍ؟ ^{ترجمة}

٨٩/١

٦٣٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ* بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ* بْنُ سَعْدٍ عَنْ صَالِحٍ* بْنِ كَيْسَانَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ*، عَنْ

أَبِي سَلَمَةَ*، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ وَقَدْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَغَدَلَتِ الصُّفُوفُ، حَتَّى إِذَا قَامَ فِي مُصَلَّاهُ ^{سهر} انْتَهَرْنَا

أَنْ يُكَبِّرَ انْصَرَفَ، قَالَ: «اعْلَى مَكَانِكُمْ»، فَمَكَّنْتَنَا عَلَى هَيْئَتِنَا حَتَّى خَرَجَ إِلَيْنَا يَنْطِفُ رَأْسُهُ مَاءً وَقَدْ اغْتَسَلَ.

أي يقطر

أي توقفوا على مكانكم من المكث، وهو البث

١. لا يقوم إلخ: كذا للحموي وأبي ذر، وللمستمل: «لا يسع إلى الصلاة مستعجلاً، وليقم بالسكينة والوقار»، ولابن عساكر والأصيلي وأبي الوقت: «لا يسع إلى الصلاة، ولا يقوم إليها مستعجلاً وليقم بالسكينة والوقار». ٢. رسول الله: ولأبي ذر: «النبي». ٣. السكينة: كذا لأبوي ذر والوقت والأصيلي، ولأبي ذر أيضاً وكريمة: «بالسكينة». ٤. رسول الله: وفي نسخة: «النبي». ٥. قال: وللأصيلي: «وقال». ٦. هَيْئَتِنَا: وللكشميهني: «هَيْئَتِنَا».

ترجمة = قال الحافظ: أورد الترجمة بلفظ الاستفهام؛ لأن قوله في الحديث: «لا تقوموا» هي عن القيام، وقوله: «حتى تروني» تسويغ للقيام عند الرؤية؛ ومن ثم اختلف السلف في ذلك. اهـ. قوله: باب لا يقوم إلى الصلاة مستعجلاً إلخ: سكتوا عن غرض الترجمة، والظاهر عندي أنه إشارة إلى قوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى صُلَاتِهَا﴾ الآية (الجمعة: ٩)؛ فإن بين الآية والحديث تعارضاً بحسب الظاهر. قال الحافظ: وجه الجمع بينهما أن المراد بالسعي العمل الذي هو الطاعة، لا سعي الدنيا، كالبيع والصناعة. وقيل: المراد بالسعي في الآية المضني، وفي الحديث العذو. اهـ.

قوله: باب هل يخرج من المسجد لعل: كتب الشيخ في «اللامع»: يعني بذلك أن ما ورد من النهي عن الخروج بعد الأذان، فالمراد به من غير ضرورة، وأما عند الضرورة فقد ثبت منه ﷺ بنفسه. اهـ. وفي «هامشه»: وبذلك جزم شيخ المشايخ في «التراجم» وجمع من الشراح، والعجب! أنهم سكتوا عن تقييد الإمام الترجمة بالاستفهام مع أن رواية الباب صريحة في الجواز، فكأنه أشار بلفظ «هل» إلى أن فيه احتمالاً فهو من الأصل الثاني والثلاثين من أصول التراجم. اهـ. وذلك لأن الوارد في الحديث الجنبية، وهي مما لا بد لها من الخروج؛ لأنه لا يستطيع معها الصلاة، فهل تدخل في ذلك علة أخرى غير الجنبية أم لا؟

سهر: قوله: تروني: إذا لم يكن الإمام في المسجد، فذهب الجمهور إلى أنهم لا يقومون حتى يروه. (عمدة القاري) قوله: لعل: أي ضرورة، وذلك مثل أن يكون محدثاً أو جنباً أو كان إماماً لمسجد آخر أو كان حاقناً أو يحصل به رعا ف ونحو ذلك، وقد أوضح ذلك ما رواه الطبراني في «الأوسط» عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، ولفظه: «لا يسمع النداء في مسجدي، ثم يخرج منه، إلا لحاجة، ثم لا يرجع إليه، إلا منافق». (عمدة القاري)

قوله: انتظرنا أن يكبر: وفي رواية مسلم: «قبل أن يكبر»، وما ورد في أبي داود: «دخل في صلاة الفجر فكبر، ثم أوما إليهم» وما رواه مالك: أنه ﷺ كبر في صلاة من الصلوات، ثم أشار بيده أن امكثوا. فإذا قيل: إنهما واقعتان، فلا تعارض، وإلا فما في «الصحيح» أصح. (عمدة القاري مختصراً)

* أسماء الرجال: أبو نعيم: هو الفضل بن دكين. شيبان: هو ابن عبد الرحمن، النحوي. يحيى: ابن أبي كثير و«عبد الله بن أبي قتادة» تقدماً. تابعه علي: أي تابع علي بن المبارك شيبان عن يحيى بن أبي كثير، وفائدته التقوية. عبد العزيز: هو الأويسى القرشي. إبراهيم: هو الزهري المدني، نزيل بغداد. صالح: أبو محمد المؤدب. ابن شهاب: هو الزهري. أبي سلمة: ابن عبد الرحمن بن عوف.

٢٥- بَابُ: إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: مَكَانَكُمْ حَتَّى يَرْجِعَ، أَنْتَظَرُوهُ

٨٩/١

بلفظ الماضي جواب «إذا». (ع)

٦٤٠- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ* عَنْ أَبِي سَلَمَةَ* بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ* قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَسَوَّى النَّاسُ صُفُوفَهُمْ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَقَدَّمَ وَهُوَ جُنُبٌ، ثُمَّ قَالَ: «عَلَى مَكَانِكُمْ»، فَرَجَعَ فَأَغْتَسَلَ ثُمَّ خَرَجَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ مَاءً فَصَلَّى بِهِمْ.

٢٦- بَابُ قَوْلِ الرَّجُلِ: «مَا صَلَّيْنَا»

٨٩/١

٦٤١- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ* عَنْ يَحْيَى* قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ* يَقُولُ: أَخْبَرَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ* أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ، وَذَلِكَ بَعْدَ مَا أَقْطَرَ الصَّائِمُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَاللَّهِ مَا صَلَّيْتُهَا»، فَتَزَلَّ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى بَطْحَانَ وَأَنَا مَعَهُ، فَتَوَضَّأُ ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ.

١. يرجع: كذا لابن عساكر وأبي الوقت، وفي نسخة: «رجع»، وللأصيلي: «أرجع»، وللكشميهني: «نرجع». ٢. أخبرنا: كذا لابن عساكر وأبي ذر، وفي نسخة: «حدثنا». ٣. ثم قال: وفي نسخة: «فقال». ٤. فاعتسل: وللأصيلي: «واغتسل». ٥. الرجل: ولأبي ذر بعده: «لنبي ﷺ». ٦. يا رسول الله والله ما كدت: وللأصيلي وأبي ذر: «يا رسول الله ما كدت». ٧. ما كدت أن أصلي: وللأصيلي: «ما كدت أصلي». ٨. صلى: وفي نسخة بعده: «يعني».

ترجمة: قوله: باب إذا قال الإمام مكانكم حتى يرجع انتظروه: في «تراجم شيخ المشايخ»: أي ينبغي أن ينتظروه ولا يُقيموا مقامه إماماً آخر، ولا يفرقوا من مواقفهم. اهـ وكتب الشيخ في «اللامع»: يعني أنه إذا خرج لأجل الضرورة، فإن لهم انتظاره إذا كانوا على رصدة من عوده، سواء كانت على قوله أو على شيء من القرائن، وأما إذا ذهب ولا يدرى بحاله، فإن لهم أن يصلوا ويومئهم غيره. اهـ وهكذا ذكره الشراح في فوائد الحديث، وما يظهر لهذا العبد الضعيف أن الإمام البخاري أشار بالترجمة إلى مسألة أخرى، وهي أنهم إن لم يستخلفوا أحداً انتظروه قياماً، والصلاة في هذه الصورة تفسد عندنا الحنفية؛ إذ بقوا خالياً، كما بسط في الفروع، وكذا عند مالك، فالإمام البخاري يكون ممن قال: إنهم يمكنون قياماً منتظرين، إلا أن حديث البخاري ليس فيه دخوله ﷺ في الصلاة. اهـ

قوله: باب قول الرجل ما صلينا: كذا في أكثر النسخ، وفي نسخة الحافظ: «باب قول الرجل للنبي ﷺ: ما صلينا». في «تراجم شيخ المشايخ»: الاهتمام بإثبات ذلك لأجل ما ذهب إليه بعض العلماء من كراهة التكلم بمثل: «فاتننا الصلاة» أو «ما صلينا»، كما سبق مثل ذلك، لكن لو استدل على ذلك بقول النبي ﷺ: «ما صليتها» لكان أنسب؛ لأنه ﷺ صرح بلفظ «ما صليت». اهـ قال الحافظ: قال ابن بطال: فيه رد لقول إبراهيم النخعي: يكره أن يقول الرجل: «لم نصل»، والذي يظهر لي: أن البخاري أراد أن يبينه على أن قول النخعي ليس على إطلاقه، ولو أراد الرد عليه مطلقاً لأفصح به، كما أفصح بالرد على ابن سيرين في ترجمة «فاتننا الصلاة». ثم إن اللفظ الذي أورده المؤلف وقع النفي فيه من قوله ﷺ لا من قول الرجل، لكن في بعض طرقه وقوع ذلك من الرجل أيضاً وهو عمر ؓ، وهذه عادة معروفة للمؤلف. اهـ والأوجه عندي أن الترجمة في قوله ﷺ، والمشهور في النسخ قول الرجل: «ما صلينا»، وهو ثابت بلا مرية، وأما قوله للنبي ﷺ، فلا يثبت في أكثر النسخ، لكنه موجود في نسخة الحافظ، فأيراد الحافظ مبني على نسخته.

سهر: قوله: فصل بهم: ظاهره أنه لم يأمرهم بإعادة الإقامة، وفي بعض النسخ بعده: قيل لأبي عبد الله: إن بدا لأحدنا مثل هذا يفعل كما فعل النبي ﷺ؟ قال: بأي شيء يصنع؟ فقبل: ينتظرونه قياماً أو قعوداً؟ قال: إن كان قبل التكبير فلا بأس أن يقعدوا، وإن كان بعد التكبير ينتظرونه قياماً. (عمدة القاري)

قوله: ما كدت أن أصلي: خير «كاد»، وقد يستعمل بـ«أن» كما يستعمل «عسى»، والأصل عدمها. فإن قلت: «ما كدت أن أصلي» كيف دل على الترجمة؟ قلت: هو بمعنى «ما صليت» بحسب عرف الاستعمال، هذا قاله الكرماني، وقال الشيخ ابن حجر في «فتح الباري»: ثم إن اللفظ الذي أورده المصنف وقع النفي فيه من قول النبي ﷺ، لا من قول الرجل، لكن في بعض طرقه وقوع ذلك من الرجل أيضاً، وهو عمر، كما أورده في «المغازي»، وهذه عادة معروفة للمؤلف، يترجم ببعض ما وقع في طرق الحديث الذي يسوقه، ولو لم يقع في الطريق التي يوردها في تلك الترجمة. انتهى لكن اختار العيني ما قاله الكرماني.

* أسماء الرجال: إسحاق. هو ابن منصور، كما جزم به المزني. محمد بن يوسف: هو الفريابي. الأوزاعي: عبد الرحمن بن عمرو. الزهري: محمد بن مسلم بن شهاب. أبي سلمة: المذكور آنفاً. أبو نعيم: الفضل بن دكين. شيبان: هو ابن عبد الرحمن، النحوي. يحيى: هو ابن أبي كثير، أبي نصر اليمامي. أبا سلمة: هو ابن عبد الرحمن. جابر بن عبد الله: الأنصاري.

٢٧- بَابُ الْإِمَامِ يَعْزُزُ لَهُ الْحَاجَةُ بَعْدَ الْإِقَامَةِ ^{ترجمة}

٨٩/١

٦٤٢- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ * عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ * - هُوَ ابْنُ صُهَيْبٍ - عَنْ أَنَسٍ ^١ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَالنَّبِيُّ ﷺ يُتَاجَى رَجُلًا فِي جَانِبِ الْمَسْجِدِ، فَمَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ حَتَّى تَامَ الْقَوْمُ. ^{أي بعضهم}

٢٨- بَابُ الْكَلَامِ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ ^{ترجمة}

٨٩/١

٦٤٣- حَدَّثَنَا عَيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى * حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ * قَالَ: سَأَلْتُ ثَابِتًا ^٢ الْبُنَانِيَّ عَنِ الرَّجُلِ يَتَكَلَّمُ بَعْدَ مَا تَقَامُ الصَّلَاةُ، فَحَدَّثَنِي عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَعَرَضَ لِلنَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ فَحَبَسَهُ ^٣ بَعْدَ مَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ.

٢٩- بَابُ وَجُوبِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ ^{ترجمة}

٨٩/١

وَقَالَ الْحَسَنُ: * إِنْ مَنَعَتْهُ أُمُّهُ عَنِ الْعِشَاءِ فِي الْجَمَاعَةِ شَفَقَةً، لَمْ يُطْعَمَ.

^٤ مع أن إطاعة الوالدين فرض في غير المعصية. (ع)

٦٤٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ أَبِي الزِّنَادِ * عَنِ الْأَعْرَجِ * عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ بِحَطْبٍ لِيُحَطَّبَ، ثُمَّ أَمُرَ بِالصَّلَاةِ فَيُؤَدَّنَ لَهَا، ثُمَّ أَمُرَ رَجُلًا فَيُؤَمَّ النَّاسَ، ثُمَّ أُخَالِفَ إِلَى رِجَالٍ فَأَحْرَقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَرَقًا سَمِيمًا أَوْ مِرْمَاتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ لَشَهِدَ الْعِشَاءَ».

^٥ العظم الذي أخذ عنه اللحم. (ك)

١. أنس: وللأصلي بعده: «بن مالك». ٢. في: ولابن عساكر: «إلى». ٣. الجماعة: وفي نسخة: «جماعة». ٤. شفقة: وفي نسخة بعده: «عليه». ٥. ليحطب: كذا للمستملي والحموي، ولأبي الوقت: «فيحطب»، ولابن عساكر: «يُحَطَّبُ»، وفي نسخة: «فيحطب»، وللحموي أيضًا: «فَيُحَطَّبُ»، وفي نسخة: «فَيُحَطَّبُ».

ترجمة: قوله: باب الإمام تعرض له الحاجة إلخ: قال الحافظ: قال ابن المنير: خص المصنف الإمام بالذكر مع أن الحكم عام؛ لأن لفظ الخبر يشعر بأن المناجاة كانت لحاجته ﷺ؛ لأنه لو كان الحاجة للرجل لقال أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ورجل يتاجى النبي ﷺ. أم وهذا ليس بلازم، وفيه غفلة عما في «مسلم» بلفظ: «قال رجل: لي حاجة». والذي يظهر لي أن هذا الحكم إنما يتعلق بالإمام؛ لأن المأموم إذا عرضت له الحاجة لا يتقيد به غيره من المأمومين بخلاف الإمام. أم قوله: باب الكلام إذا أقيمت الصلاة: قال الحافظ: غرض الترجمة الرد على من كرهه مطلقًا. قوله: باب وجوب صلاة الجماعة: كتب الشيخ في «اللامع»: وهو المراد بقول من قال: إنها سنة. والفرق إنما هو في العبارة دون المعنى، ودلالة قول الحسن على هذا المعنى واضحة؛ إذ لو لم تكن الجماعة واجبة لما كانت له معصاة أمه في تركها. أم وفي «هامشه»: قال الحافظ: بَتَّ الحكم في هذه المسألة، وكان ذلك لقوة دليلها عنده.

سهر: قوله: فحبسه: أي منعه من الدخول في الصلاة، وهو موضع الترجمة؛ لأن معناه حبسه بسبب التكلم معه، وفيه دليل على أن اتصال الإقامة ليس من وكيد السنن، وإنما هو من مستحبها. (عمدة القاري والكواكب الدراري) قوله: ثم أخالف: قال الجوهري: قولهم: هو يخالف إلى فلان، أي يأتيه إذا غاب عنه، وقال الزمخشري: خالفني إلى كذا، إذا قصده وأنت مؤلٌّ عنه، قال تعالى: «وَمَا أَرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ» (هود: ٨٨)، والمعنى أخالف المشتغلين بالصلاة قاصدًا إلى بيوت الذين لم يخرجوا عنها إلى الصلاة فأحرقها عليهم، كذا في «الكرمانى» و«العيني». قوله: مرماتين: «المرامة» بكسر الميم وفتحها وسكون الراء، ظلف الشاة، وقال أبو عبيد: هي ما بين ظلفي الشاة، وقيل: المرامة سهم يتعلم عليه الرمي. قال الطيبي: الحسنتين بدل من المرماتين، إذا أريد بهما العظم الذي لا لحم عليه، وإن أريد بهما السهمان الصغيران، فالحسنتان بمعنى الجيدتان صفة للمرماتين، كذا في «الكرمانى».

* ألسماء الرجال: أبو معمر: المقعد البصري. عبد الوارث: هو ابن سعيد، التنوري. عبد العزيز: ابن صهيب، هو البناني. عيَّاش بن الوليد: هو الرقام البصري. عبد الأعلى: هو ابن عبد الأعلى، السامي. حميد: هو الطويل أبو عبيدة، البصري. ثابت: هو البناني. الحسن: البصري. عبد الله بن يوسف: هو التميمي. مالك: هو إمام المدينة. أبي الزناد: عبد الله بن ذكوان. الأعرج: عبد الرحمن ابن هرمز.

سند: قوله: لقد همت أن أمر بحطب إلخ: وجه الاحتجاج أنه ﷺ قد هم بعقوبة شديدة بترك الجماعة، وهم بها فرع استحقاتهم لها، ومثلها لا يستحق إلا بترك الواجب، فعلم أن الجماعة واجبة، وما قيل: إن ترك العقوبة يدل على عدم الوجوب، فباطل؛ لجواز أنهم حين علموا بهم تركوا الخلاف، ويحتمل أنه ترك لما منع آخر، بل قد ثبت أنه ترك ذلك لأجل الذراري والنساء في البيوت.

٣٠- بَابُ فَضْلِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ

وَكَانَ الْأَسْوَدُ إِذَا فَاتَتْهُ الْجَمَاعَةُ ذَهَبَ إِلَى مَسْجِدٍ آخَرَ. وَجَاءَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ^١ إِلَى مَسْجِدٍ قَدْ صَلَّيَ فِيهِ، فَأَذَّنَ وَأَقَامَ وَصَلَّى جَمَاعَةً.

ابن يزيد تابعي

٦٤٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ^٢ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةُ الْفَدِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً».

٦٤٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ* قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ الْهَادِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبَّابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ^٣ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةُ الْفَدِّ بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً».

٦٤٧- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ* قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ* قَالَ سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ* يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ ^٤ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي الْجَمَاعَةِ تُضَعَّفُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَفِي سُوقِهِ خَمْسَةً وَعِشْرِينَ ضِعْفًا، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ، لَمْ يَخْطُ خُطْوَةً إِلَّا رُفِعَتْ لَهُ بِهَا دَرَجَةٌ، وَحُطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ، فَإِذَا صَلَّى لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَيْهِ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ. وَلَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا انْتَهَرَ الصَّلَاةَ».

بيان لقوله: تصلي

١. ابن مالك: كذا لابن عساكر والأصيلي. ٢. عن عبد الله بن عمر: وفي نسخة: «عن ابن عمر». ٣. حدثني: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «أخبرنا».
٤. بخمس وعشرين: وللأصيلي: «خمس وعشرين». ٥. عبد الواحد: وفي نسخة بعده: «بن الأيمن». ٦. حدثنا: ولابن عساكر: «أخبرنا».
٧. الجماعة: وللحموي والكشميهني: «جماعة». ٨. خمسة: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «خمس».

ترجمة: قوله: باب فضل صلاة الجماعة: قال الحافظ: أشار ابن المنير إلى أن ظاهر هذه الترجمة يناقش الترجمة التي قبلها، ثم أطال في الجواب، ويكفي منه أن كون الشيء واجباً لا ينافي كونه ذا فضيلة، ولكن الفضائل تتفاوت، فالمراد منها بيان زيادة ثواب الجماعة على ثواب الفرد. اهـ

سهر = ومطابقته للترجمة من حيث إنه يدل على وجوب الصلاة بالجماعة؛ لما فيه من وعيد شديد يدل على أن تاركها يدخل فيه، واحتج بهذا من قال بوجوب الجماعة، ومن قال: إنها سنة فأجابوا عن الحديث على أوجه، قالوا: إن المتخلفين كانوا منافقين؛ فإنه لا يظن بالمؤمنين من الصحابة أنهم يؤثرون العظم السمين على حضور الجماعة مع رسول الله ﷺ وفي مسجده، أو المراد رجال تركوا نفس الصلاة لا الجماعة، أو المراد به المبالغة للتهديد والزرع، وبعضهم استنبط من نفس الحديث عدم الوجوب؛ لكونه ﷺ هم بالتوجه إلى المتخلفين، فلو كانت الجماعة واجبة ما هم بتركها إذا توجه، أو أن فرضية الجماعة كانت في أول الإسلام لأجل سد باب التخلف عن الصلاة على المنافقين، ثم نسخ، حكاه عياض. وذكر العيني جوابات أخر أيضاً، والله تعالى أعلم بالصواب. قوله: قد صلي فيه فأذن إلخ: اختلف العلماء فيه أي في الجماعة بعد الجماعة من لدن الصحابة ^٥ (الخير الجاري) قوله: بخمس وعشرين: هذا الحديث وما قبله مختلفان في العدد، وأكثر الرواة مع أبي سعيد، ورجح بعضهم ما فيه كثرة العدد، وبعض أخر أقله؛ للاتفاق عليه، ثم إن التفاوت قد يكون بحسب تفاوت مراتب الإخلاص وباختلاف الأوقات، كذا في «الخير الجاري».

* أَسْمَاءُ الرِّجَالِ: نَافِعٌ: مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ. اللَّيْثُ: هُوَ ابْنُ سَعْدٍ، الْإِمَامُ. عَبْدِ الْوَاحِدِ: هُوَ ابْنُ زِيَادٍ، الْعَبْدِيُّ. الْأَعْمَشُ: سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ. أَبُو صَالِحٍ: ذُكْوَانُ.

سند: قوله: صلاة الجماعة: أي صلاة كل واحد في الجماعة، لا صلاة كل الجماعة من حيث الكل، ثم لعل وجه التوفيق بين رواية سبع وعشرين ورواية خمس وعشرين هو أن إحدى الروایتين أو كليهما محمولة على التكتيز لا التحديد، واستعمال أسماء العدد في التكتيز شائع، والله تعالى أعلم. ثم إنهم استدلوا بهذا الحديث وأمثاله على عدم وجوب الجماعة؛ لأن تفضيل صلاة الجماعة على صلاة الفرد بتلك الدرجات فرع صحة صلاة الفرد، وهذا ليس بشيء؛ لأن معنى وجوب الجماعة عند غالب من يقول به من العلماء هو أنها واجبة على المصلي حالة الصلاة، يأثم المصلي بتركها بلا عذر، لا أنها من واجبات الصلاة بمعنى أنها شرط في صحتها تبطل الصلاة بانتفائها؛ فإنه ما قال بالمعنى الثاني إلا شرذمة قليلون. وأيضاً تفضيل صلاة الجماعة على صلاة الفرد لا يدل على صحتها مطلقاً، حتى ولو ترك القيام والقراءة، وصحتها في بعض الأحيان كما في حالة العذر مثلاً لمجمع عليه، وهو يكفي في التفضيل، فالاستدلال به على عدم وجوب الجماعة غير ظاهر، والله تعالى أعلم.

٣١- بَابُ فَضْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ فِي جَمَاعَةٍ

٦٤٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ * عَنِ الزُّهْرِيِّ * قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدٌ * بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ * بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ * قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تَفْضُلُ صَلَاةِ الْجَمِيعِ صَلَاةُ أَحَدِكُمْ وَحْدَهُ خَمْسَ وَعِشْرِينَ جُزْءًا، وَتَجْتَمِعُ

مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ». ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ * وَاقْرَءُوا إِن شِئْتُمْ «إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا»

(الإسراء: ٧٨)

٦٤٩- قَالَ شُعَيْبٌ: وَحَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو * قَالَ: تَفْضُلُهَا بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً.

٦٥٠- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ * قَالَ: سَمِعْتُ سَالِمًا قَالَ: سَمِعْتُ أُمَّ الدَّرْدَاءِ تَقُولُ: دَخَلَ

عَلِيٌّ أَبُو الدَّرْدَاءِ * وَهُوَ مُغَضَّبٌ، فَقُلْتُ: مَا أَغَضَبَكَ؟ قَالَ: وَاللَّهِ، مَا أَعْرِفُ مِنْ أَمْرِ مُحَمَّدٍ ﷺ شَيْئًا إِلَّا أَنَّهُمْ يُصَلُّونَ جَمِيعًا.

أي يجتمعون

١. فضل إلخ: وللأصلي وابن عساكر: «فضل الفجر». ٢. جماعة: وفي نسخة: «الجماعة». ٣. خمس: وفي نسخة: «بخمسة»، وفي نسخة: «بخمس».

٤. واقروا: وفي نسخة: «فاقروا». ٥. إن قرآن: ولابن عساكر: «وقرآن». ٦. قال: كذا لابن عساكر والأصلي، وفي نسخة: «فقال».

٧. من أمر محمد: كذا لأبي الوقت والحُموي، ولأبي الوقت أيضا وابن عساكر: «من محمد»، ولكريمة وأبي ذر: «من أمة محمد» [أي من شريعته].

ترجمة: قوله: باب فضل صلاة الفجر في جماعة: كتب الشيخ في «اللامع»: استدلال المؤلف على مدعاه بما أورد في الباب من الروايات مبني على أن الحكم في سائر الصلوات لما كان كذلك، فإن صلاة الفجر أولاها بذلك، لما فيها من المشقة وشهود الملائكة وغيره من الأمور الموجبة للفضل، وأيضا فإن في الروايات دلالة على أن الفضل والمزيد كثيرا ما يبينان على الأمور العارضة والأسباب الخارجة، فتزيد الفضيلة للفجر؛ لكثرة الأسباب الموجبة لزيادة الفضل فيها. اهـ

وفي «هامشه»: في تطابق الروايات الواردة في الباب خفاء جذاً، ولذا وجه المشايخ التطابق بوجوه مختلفة: ١- منها ما قرره الشيخ - قدس سره - وهو أيضا وجيه. ٢- ومنها ما في «تراجم شيخ المشايخ»: أن هذا الباب باب في باب، فلا إشكال في ربط الحديثين الأخيرين مع الترجمة، فتدبر. اهـ وهذا أصل من أصول التراجم، وهو الأصل السادس. ٣- ومنها ما قال الكرمانى: إن صلاة الجماعة إنما كثر ثوابها للمشقة الحاصلة منها، والمشي إلى الجماعة في الفجر أشق من غيرها للظلمة ومصادفة المكروه، فيكون الأجر أكثر، إلى آخر ما بسط في هامش «اللامع».

سهر: قوله: خمس وعشرين: بدون الباء وبدون الهاء في آخره، وأوّل بأن لفظ «خمس» مجرور بنزع الخافض، وهو الباء، كما وقع في قول الشاعر:

أشارت كليب بالأكف الأصابع

تقديره: إلى كليب، وأما حذف الهاء فعلى تأويل الجزء بالدرجة. قوله: وتجتمع ملائكة الليل إلخ: هو الموجب لتفضيل صلاة الفجر مع الجماعة، وكذا في صلاة العصر أيضا، فكذلك حث الشارع على المحافظة عليهما، وفيه المطابقة للترجمة. (عمدة القاري) قوله: قرآن الفجر: كناية عن صلاة الفجر؛ لأن الصلاة مستلزمة للقرآن. وقوله: «مشهدا» أي محضورا فيه. (عمدة القاري) قوله: قال شعيب: يحتمل أن يكون داخلا تحت الإسناد الأول، فتقديره: حدثنا أبو اليمان: قال شعيب.... وأن يكون تعليقا من البخاري. (عمدة القاري) ويمكن أن يكون اجتماع الملائكة هو سبب الدرجتين الزائدتين على الخمسة والعشرين في الصلوات التي لا اجتماع فيها، وعطف «تجتمع» على «تفضل» يدل على المغايرة بينهما. (الكواكب الدراري) قوله: أم الدرداء: اسمها هُجَيْمَة، وهي أم الدرداء الصغرى التابعة، لا الكبرى التي اسمها خيرة، وهي الصحابية ماتت في حياة أبي الدرداء، وعاشت الصغرى بعده بزمان طويل. وقال الكرمانى: أم الدرداء هي بخيرة، هذا سهو منه. فإن قلت: الترجمة في فضل الصلاة بالجماعة في الفجر، وما في الحديث أعم من ذلك، قلت: إذا طابق جزء من الحديث الترجمة يكفى، ومثل هذا وقع كثيرا في الكتاب. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: أبو اليمان: هو الحكم بن نافع، الحمصي. شعيب: هو ابن أبي حمزة، الحمصي. الزهري: محمد بن مسلم بن شهاب. سعيد: ابن المسيب بن حزن، القرشي المخزومي التابعي، المتفق على أن مراسلاته أصح المراسل. أبو سلمة: ابن عبد الرحمن بن عوف، الزهري المدني، اسمه عبد الله أو إسماعيل. الأعشى: هو سليمان بن مهران. أبو الدرداء: هو عويمر بن زيد بن قيس، الأنصاري، مشهور بكنيته.

سند: قوله: وتجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار إلخ: فإن قلت: هذا يدل على فضل صلاة الفجر مطلقا لا على فضلها في جماعة، وما سبق يدل على فضل مطلق الجماعة لا على فضل الجماعة في الفجر، فأين الترجمة؟ قلت: يحتمل أنه حمل هذا على صلاة الفجر في الجماعة بقرينة القرآن، إلا أن دلالة القرآن ضعيفة، فلعل وجه الدلالة على الترجمة هو أن الحديث يفهم منه فضل الجماعة وفضل صلاة الفجر، ويلزم منه أن صلاة الفجر في الجماعة تحوي الفضلين، والله تعالى أعلم.

قوله: إلا أنهم يصلون جميعا: وهذا يدل على عظم فضل الجماعة، فإذا ضم ذلك إلى فضل صلاة الفجر المعلوم بالحديث المتقدم، يلزم أن لصلاة الفجر فضلا عظيما.

٦٥١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ بْنُ الْعَلَاءِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ* عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ* عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَعْظَمُ النَّاسِ أَجْرًا فِي الصَّلَاةِ أُبْعَدُهُمْ فَأُبْعَدُهُمْ مَشْيًى، وَالَّذِي يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْإِمَامِ أَعْظَمُ أَجْرًا مِنَ الَّذِي يُصَلِّي ثُمَّ يَنَامُ».

٣٢- بَابُ فَضْلِ التَّهْجِيرِ إِلَى الظُّهْرِ

التهجير إلى كل شيء والمبادرة إليه

٩٠/١

٦٥٢- حَدَّثَنِي قُتَيْبَةُ* عَنْ مَالِكٍ* عَنْ سَيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ وَجَدَ غُصْنَ شَوْكٍ عَلَى الطَّرِيقِ فَأَخَّرَهُ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ، فَغَفَرَ لَهُ».

٦٥٣- ثُمَّ قَالَ: «الشُّهَدَاءُ خَمْسَةٌ: الْمَطْعُونُ، وَالْمُبْطُونُ، وَالْغَرِيقُ، وَصَاحِبُ الْهَدْمِ، وَالشَّهِيدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». وَقَالَ: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي التَّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ لَاسْتَهْمُوا عَلَيْهِ».

يُفْتَحُ الدَّالُ اسْمَ مَا يَقَعُ، أَيْ مِنْ مَوْتٍ تَحْتَ الْهَدْمِ. (مَجْمَعٌ)

إِلَى

أَيَّ أَنْ يَقْتَرِعُوا

٦٥٤- «لَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ لَاسْتَبَقُوا إِلَيْهِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا».

أَيَّ الْعِشَاءِ

١. أبي موسى: ولابن عساكر بعده: «الأسعري». ٢. الظهر: وفي نسخة: «الصلاة». ٣. حدثني: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «حدثنا».
٤. قتيبة: ولابن عساكر بعده: «بن سعيد». ٥. ابن عبد الرحمن: كذا للأصلي. ٦. فأخره: كذا للكشيميني، وللمستطلي والحموي: «فأخذه».
٧. خمسة: وللحموي وأبي ذر: «خمس». ٨. أن يستهمو عليه لاستهمو عليه: كذا لابن عساكر والأصلي وأبي ذر، وفي نسخة: «أن يستهمو لاستهمو».

ترجمة: قوله: باب فضل التهجير إلى الظهر: قال العيني: التهجير: التبكير إلى كل شيء، أراد المبادرة إلى أول وقت الصلاة، وعامة نسخ البخاري هكذا، وفي بعضها: «باب فضل التهجير إلى الصلاة»، وهذه النسخة أعم وأشمل، ولا منافاة بينه وبين حديث الإبراد؛ لأنه عند اشتداد الحر، والتهجير هو الأصل وهو عزيمة، وذاك رخصة. اهـ

سهر: قوله: ممشي: اسم مكان، وهو منصوب على التمييز أي أبعدهم مسافة إلى المسجد، فعلم من هذا أن الأجر على قدر المشقة من بعد المشي ونحوه، فينتج من ذلك أن صلاة الفجر تكون أعظم أجراً؛ لأنه وقت الغفلة، وفيه نومة لذيذة، وبه تحصل مطابقة الحديث للترجمة. (ملتقط من العيني)

قوله: المطعون: هو الذي يموت في الطاعون أي الوباء. «المبطنون»: هو صاحب الإسهال، وقيل: من به الاستسقاء، وقيل: هو الذي يشتكي بطنه، وقيل: من مات بدءاً بطنه مطلقاً. «والحبو»: أن يمشي على يديه وركبتيه أو استه. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: محمد: ابن العلاء بن كريب، الهمداني الكوفي. أبو أسامة: هو حماد بن أسامة. بريد بن عبد الله: يروي عن جده: أبي بردة عامر أو الحارث، وهو يروي عن أبيه: أبي موسى عبد الله بن قيس. قتيبة: هو ابن سعيد، الثقفي. مالك: الإمام المدني.

سند: قوله: أبعدهم فأبعدهم ممشي: هذا يدل على عظم الفضل في الجماعة بعظم ما يلحق المصلي من المشقة في الفجر، ومعلوم أن المشقة في الجماعة في الفجر أزيد، فيعلم أن أجرها أوفر، والله تعالى أعلم.

قوله: بينما رجل يمشي: «بينما» ظرف يضاف إلى جملة، و«رجل» مبتدأ خبره جملة «يمشي بطريق»، والجملة مضاف إليها الظرف، والعامل في الظرف «وجد غصن شوك»، والأفعال الثلاثة بعده معطوفة عليه، والظرف إذا أضيف إلى الجملة يكون في الحقيقة مضافاً إلى مضمون الجملة، وهو هنا «مشي رجل في الطريق»، ولا يخفى أن «بين» يقتضي التعدد في المضاف إليه، ولا تعدد ههنا، فيقدر مضاف يحصل به التعدد، وهو الأوقات، فيصير التقدير: بين أوقات مشي رجل في الطريق وجد ذلك الرجل غصن شوك... إلخ، والله تعالى أعلم. والابتداء بالنكرة إما لأن المدار على الإفادة، والظاهر أن من يشترط التخصيص في النكرة عند وقوعها مبتدأ إنما يشترطه فيها عند كونها في جملة مقصودة بالإفادة، لا عند كونها في جملة تابعة لجملة أخرى هي المقصودة بالإفادة، كما ههنا يدل عليه تعليلنا، ولو سلم اشتراط التخصيص في النكرة مطلقاً، فالظاهر أن ههنا يقدر الصفة أي رجل مذنب بقرينة المغفرة، على أنهم عدوا «إذا» التي للمفاجأة من المسوغات، نص عليه البعض، والله تعالى أعلم.

وأما قول القسطلاني رحمته: إن قوله: «يمشي بطريق» صفة «رجل»، وخبره: «وجد غصن شوك»، والجملة مضاف إليها للظرف، فعجيب؛ إذ لا يتم الكلام حينئذ أصلاً؛ إذ يصير تمام الحديث كلمة «بين» مع ما أضيف إليها من الجملة، ولا يتم الكلام من المضاف والمضاف إليه، ولا يبقى للظرف عامل أصلاً، اللهم إلا أن يقال: «فأخره» عامل في الظرف، وليس بمعطوف على قوله: «وجد»، وهذا مما يأتي عنه الفاء وشهادة النوق، فافهم.

٩٠/١

٣٣- بَابُ احْتِسَابِ الْآثَارِ

ترجمة
أي الخطوات

٦٥٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشِبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ* قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ^٢ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا بَنِي سَلَمَةَ، أَلَا تَحْتَسِبُونَ آثَارَكُمْ؟»
بكسر اللام

٦٥٦- وَزَادَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ* قَالَ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي يُوبَ* قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ* قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ ^٢ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ بَنِي سَلَمَةَ أَرَادُوا أَنْ يَتَحَوَّلُوا عَنْ مَنَازِلِهِمْ، فَيَنْزِلُوا قَرِيبًا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: فَكَّرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُعْرُوا الْمَدِينَةَ، فَقَالَ: «أَلَا تَحْتَسِبُونَ آثَارَكُمْ؟»
بكسر اللام
أي يتركوها
إلى

قَالَ مُجَاهِدٌ: خُطَاهُمْ آثَارُ الْمَشْيِ فِي الْأَرْضِ بِأَرْجُلِهِمْ.

٣٤- بَابُ فَضْلِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ فِي الْجَمَاعَةِ

٩٠/١

٦٥٧- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ* قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ^{١٢} رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيْسَ صَلَاةٌ أَثْقَلُ عَلَى الْمُنَافِقِينَ مِنَ الْفَجْرِ وَالْعِشَاءِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا، لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ الْمُؤَدَّنَ فَيَقِيمَ، ثُمَّ أَمُرَّ رَجُلًا يَوْمَ النَّاسِ، ثُمَّ أَخُذُ شَعْلًا مِنْ نَارٍ فَأُحَرِّقَ عَلَى مَنْ لَا يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ بَعْدُ».

أن يسمع النداء

١. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا». ٢. ابن مالك: كذا للأصلي. ٣. تحتسبون: وفي نسخة: «تحتسبوا». ٤. وزاد: وللحموي: «وقال»، ولأبي ذر: «وحدثنا». ٥. حدثني: كذا للمستمل، ولأبي ذر: «حدثنا»، ولأبي ذر أيضا: «عن». ٦. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ٧. أن يعرفوا المدينة: وللشمهني: «أن يعرفوا منازلهم»، وفي نسخة: «أن تعرفى المدينة». ٨. قال: وفي نسخة: «وقال». ٩. قال مجاهد الخ: كذا للأصلي، ولأبي السكن: «وقال مجاهد: ﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ﴾»، قال: خطاهم». ١٠. ليس صلاة الخ: كذا للكرمة والشمهني وأبي ذر، وفي نسخة: «ليس أثقل على المنافقين من صلاة». ١١. الفجر: ولابن عساكر وأبي الوقت قبله: «صلاة». ١٢. لقد: ولأبي الوقت: «ولقد». ١٣. نار: وفي نسخة: «النار». ١٤. بعد: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «لا بعدر»، وللشمهني والأصلي وابن عساكر وأبي الوقت: «يقدر».

ترجمة: قوله: باب احتساب الآثار: قال الحافظ: أي إلى الصلاة، وكأنه لم يقيد بها لتشمل كل مشي إلى كل طاعة، و«الاحتساب» وإن كان أصله العد، لكنه يستعمل غالباً في معنى طلب تحصيل الثواب بنية خالصة. اهـ. وغرض الترجمة ظاهر، وهو التنبيه على نية حصول الأجر والثواب عند كل عمل، كما صرحوا بذلك في قوله ^{١٢} رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً»، فإن لاستحضار الأجر والثواب تأثيراً قوياً في تحمل المشاق وازدياد الاشتياق إلى الطاعات، كما هو ظاهر. والأوجه عند هذا العبد الضعيف في اتصال هذا الباب بالباب السابق أن العادة في التهجير توسيع الخطوات وتبعيدها اتقاء عن حر الشمس، وهو خلاف الوفاق والسكينة المأمور في قوله ^{١٢} رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون، وأتوها تمشون، وعليكم السكينة»، فنبه المصنف باتصال هذه الترجمة على اقتراب الأقدام؛ لكونه موجياً لكثرة الثواب، فقد ورد في حديث طويل: «ثم خرج إلى الصلاة لم يرفع قدمه اليمنى إلا كتب الله عز وجل له حسنة، ولم يضع قدمه اليسرى إلا حط الله عز وجل عنه سيئة، فليقرب أحدكم أو ليعبد»، الحديث.

قوله: باب فضل صلاة العشاء في الجماعة: قال الحافظ: أورد فيه الحديث الدال على فضل العشاء والفجر، فيحتمل أن يكون مراد الترجمة إثبات فضل العشاء في الجملة أو إثبات أفضليتها على غيرها، والظاهر الثاني. ووجهه أن الفجر ثبتت أفضليتها، كما تقدم، وسوى في هذا بينها وبين العشاء، ومساوي الأفضل يكون أفضل جزءاً. اهـ.

سهر: قوله: أن يعرفوا المدينة: بضم التحتية وسكون المهملة وضم الراء، أي يتركوها خالية، فأراد ^{١٢} رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن تبقى جهات المدينة عامرة. (بمعجم البحار) قوله: شعلاً: بضمهم جمع شعيلة، وهي الفتيلة فيها نار نحو صحيفة وصحف، وبفتح العين جمع شعلة من النار، كذا في «الكرمانى» و«العيني»، وهذا الحديث حجة لمن أوجب الجماعة، ومن منعه - أي الوجوب - حملة على ترك الحضور دائماً، كما يدل عليه ما ورد من قوله: «لا يشهدون الصلاة»، وفي الحديث الآخر: «يصلون في بيوتهم ليست بهم علة»، كذا في «فتح القدير».

* أسماء الرجال: عبد الوهاب: ابن عبد المجيد، الثقفي. ابن أبي مريم: سعيد بن الحكم بن محمد بن أبي مريم، الجمحي البصري. يحيى بن أيوب: الغافقي المصري. حميد: الطويل. عمر بن حفص: يروي عن أبيه حفص بن غياث، النخعي الكوفي. الأعمش: هو سليمان بن مهران.

٩٠/١

٣٥- بَابٌ: اثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ

٦٥٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ* عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ* عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

قَالَ: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَأَذَّنَا وَأَقِيمَا، ثُمَّ لِيُؤْمَكُمَا أَكْبَرُكُمَا».

أي أيكما شاء

٣٦- بَابٌ مَنْ جَلَسَ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ: وَفَضْلُ الْمَسَاجِدِ

٩٠/١

٦٥٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ* عَنْ مَالِكٍ* عَنْ أَبِي الزِّنَادِ* عَنِ الْأَعْرَجِ* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ* عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

«الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ مَا لَمْ يُحْدِثْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ، لَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَتْ الصَّلَاةُ تَحْبِسُهُ، لَا يَمْنَعُهُ أَنْ يَنْقَلِبَ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا الصَّلَاةُ».

٦٦٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى* عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ* قَالَ: حَدَّثَنِي حُبَيْبٌ* بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَفْصِ بْنِ

عَاصِمٍ* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ* عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمْ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: الْإِمَامُ الْعَادِلُ، وَشَاطِئُ نَشْأَةٍ فِي عِبَادَةِ

رَبِّهِ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ طَلَبَتْهُ ذَاتٌ مِنْ نِسَاءٍ وَجَمَالٍ فَقَالَ:

أي لأجل الله

هو موضع الترجمة. (ع)

إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ إِخْفَاءً حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ».

١. فوقهما: ولخت: «فوقها». ٢. خالد: وللأصلي بعده: «الحذاء». ٣. لا: وفي نسخة: «ولا». ٤. ما كانت: كذا للكشيميني، وفي نسخة: «ما دامت».

٥. بشار: ولابن عساكر بعده: «بندار» [لقب عماد بن بشار]. ٦. معلق: وللمستمل والحموي: «متعلق». ٧. عليه: وللحموي: «على ذلك».

٨. طليته: وفي نسخة: «دعته»، ولكريمة بعده: «امرأة». ٩. الله: ولكريمة بعده: «رب العالمين». ١٠. تصدق: وفي نسخة بعده: «بصدقة».

١١. إخفاء: كذا للأصلي، وفي نسخة: «أخفى».

ترجمة: قوله: باب اثنتان فما فوقهما جماعة: هو لفظ حديث ضعيف عند ابن ماجه، فكأن المصنف أراد الاستشهاد به، وهو الأصل الأول من أصول التراجم. قال الحافظ: هذه الترجمة لفظ حديث ورد من طرق ضعيفة، منها في «ابن ماجه» من حديث أبي موسى الأشعري، ثم قال بعد حديث الباب: واعترض على أصل الاستدلال بهذا الحديث بأن مالك بن الحويرث كان مع جماعة من أصحابه، فعمل الاختصار على التثنية من تصرف الرواة. والجواب أنهما قضيتان. اهـ

قوله: باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة: أي ليعلمها جماعة. اهـ ولم يتعرض هو ولا غيره من الشراح عن غرض الترجمة، وبوب على حديث الباب أبو داود: «باب فضل القعود في المسجد». وكسب الشيخ - نور الله مرقده - في «البدل»: صنيع البخاري يدل على أنه حمل الحديث على القعود لانتظار الصلاة، وأما صنيع المؤلف (أبي داود) فيدل على أن القعود في المسجد عنده عام، سواء كان لانتظار الصلاة أو بعد الفراغ من الصلاة للذكر وتلاوة القرآن وغيرها من العبادات. ويمكن أن يقال: إن البخاري زاد قوله: «وفضل المساجد»؛ ليدل على أن القعود فيه لانتظار الصلاة وغيرها يقتضي الفضل. اهـ وقلت: تقييد البخاري الترجمة بانتظار الصلاة واضح من الروايات الواردة في ذلك، وعليه يدل لفظ الحديث: «ما لم يحدث»، فإنه إذا أحدث لم يكن منتظرًا للصلاة.

سهر: قوله: ذات منصب: بكسر الصاد، الحسب والنسب الشريف. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: مسدد: هو ابن مسرهد، الأسدي. يزيد بن زريع: العائشي. أبي قلابة: هو عبد الله بن زيد، الجرهمي. عبد الله بن مسلمة: القعني. مالك: الإمام المدني. أبي الزناد: عبد الله بن ذكوان. الأعرج: عبد الرحمن بن هرمز. محمد بن بشار: لقبه بندار. يحيى: هو ابن سعيد، القطان. عبيد الله: ابن عمر بن حفص، العمري. حبيب بن عبد الرحمن: بضم الحاء المعجمة، الأنصاري. حفص بن عاصم: ابن عمر بن الخطاب.

سند: قوله: ليؤمكما أكبركما: والإمامة في الشرع تطلب لنيل فضل الجماعة، فطلبها من اثنين يدل على نيلهما فضل الجماعة، وهذا معنى «الاثنتان جماعة»، وكوئهما جماعة يستلزم كون الأكثر جماعة بالأولى.

٦٦١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَأَلَ أَنَسٌ رضي الله عنه: هَلِ اتَّخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَاتَمًا؟ فَقَالَ: نَعَمْ، آخَرَ لَيْلَةَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ بَعْدَ مَا صَلَّى، فَقَالَ: «صَلَّى النَّاسُ وَرَقَدُوا وَلَمْ تَزَالُوا فِي صَلَاةٍ مُنْذُ انْتَبَرْتُمُوهَا»، قَالَ: فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِّ خَاتَمِهِ.

٣٧- بَابُ فَضْلِ مَنْ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ وَمَنْ رَاحَ

٩١/١

٦٦٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ* عَنْ عَطَاءِ ابْنِ يَسَارٍ* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ عَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ أَوْ رَاحَ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُ نُزْلَهُ مِنَ الْجَنَّةِ كُلَّمَا عَدَا أَوْ رَاحَ».

أي بكل غدوة وروحة. (ع)

٣٨- بَابُ: إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ

٩١/١

٦٦٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ* بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ* عَنْ حَفْصِ بْنِ غَاصِمٍ*.....

١. أنس: وللأصلي بعده: «بن مالك». ٢. فقال: وفي نسخة: «قال». ٣. فكأن: وفي نسخة: «وكأن». ٤. خرج: وللمستلمي والحُموي وأبي ذر: «يخرج»، وفي نسخة: «غدا». ٥. نزله: وفي نسخة: «نزلا». ٦. من: ولا بن عساكر: «في».

ترجمة: قوله: باب فضل من خرج إلى المسجد ومن راح: كتب الشيخ في «اللامع»: لعل المراد بالغدوة والروحة إذا كانتا لغريضة، وإلا فالأفضل في التطوع أن يكون في البيت. اهـ وفي «هامشه»: مما يجب التنبيه عليه أولاً: أن الإمام البخاري عقب هذه الترجمة بالحديث السابق، وفيه: «رجل قلبه معلقٌ بالمسجد»، فكأنه أشار إلى أن ثمرة تعليق القلب بالمسجد كثرة التردد إلى المسجد. وثانياً: أن الإمام عدل في الترجمة عن لفظ الحديث؛ فإن الحديث كان بلفظ «غدا» و«راح»، وهما المشي صباحاً ومساءً. وترجم عليه الإمام البخاري بلفظ «خرج» و«راح»، و«الخروج» عام، لا يقابله الرواح في المعنى المشهور، فأبدع المصنف في ذلك عندي نكتة بديعة، وهي أنه أشار بلفظ «خرج» في الترجمة إلى أن لفظ «غدا» في الحديث ليس بمعنى المشي صباحاً، بل المراد منه المشي مطلقاً في أي وقت كان. ولفظ الترجمة في «الفتح»: «باب فضل من غدا إلى المسجد ومن راح». قال الحافظ: هكذا للأكثر موافقاً للفظ الحديث، ولأي ذر بلفظ «خرج» بدل «غدا»، وعلى هذا فالمراد بالغدو الذهاب، وبالرواح الرجوع. اهـ قلت: هذا هو اللائق بدقائق البخاري، فكأنه أشار بذلك إلى تقوية معنى حديث أبي داود عن أبي بن كعب في قصة رجل بعيد الدار عن المسجد. قال: ما أحب أن منزلي إلى جنب المسجد، فسمى الحديث إلى رسول الله ﷺ، فسأله عن ذلك، فقال: أردت يا رسول الله، أن يُكْتَبَ لي إقبالي إلى المسجد، ورجوعي إلى أهلي إذا رجعت، فقال: «أعطاك الله ذلك كله، أنطاك الله ما احتسبت كله أجمع». اهـ

قوله: باب إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة: كتب الشيخ في «اللامع»: أراد بذلك أنه ليس في هذا المكان غير المكتوبة، وذلك لما ورد في كثير من الروايات تأكيد سنة الفجر مع التأكيد في أمر الجماعة، حتى إن كثيراً من العلماء قال بوجوبها، فطريق العمل بهما أن يأتي بالسنن في غير ذلك المكان إذا لم يخف فوات الجماعة؛ جمعاً بين المنقبتين وإحرازاً لكلتا المكرومتين، كيف! وقد ورد في الرواية استثناء بقوله: «إلا ركعتي الفجر». اهـ قال الحافظ: حديث الترجمة أعم من حديث الباب؛ لأنه يشمل الصلوات كلها، وحديث الباب يختص بالصبح، فيحتمل أن يقال: اللام في حديث الترجمة عهدية، فيتفقان من حيث اللفظ. وأما من حيث المعنى فالحكم في جميع الصلوات واحد. اهـ قلت: أو يقال: إن الترجمة شارحة بأنه يَنْ وَجْه الإنكار. أو يقال: إن الاختلاف كان في الفجر فقط، وأما غيرها فاتفقوا على أن لا يصلي فيها إلا المكتوبة.

سهر: قوله: وبِصِّ خاتمه: يفتح الواو وكسر الموحدة وبالصاد المهملة، وهو بريق الخاتم ولمعانه. (عمدة القاري) قوله: راح: [الرواح السير من الزوال إلى آخر النهار، والغدو السير في أول النهار إلى الزوال. (الكواكب الدراري)] قوله: أعد الله له: من الإعداد، وهو التهيئة. «نزله» بضم النون وسكون الزاي وضمها، ما يهبها من الأشياء للقدام. (عمدة القاري والكواكب الدراري)

* أسماء الرجال: قتيبة: هو ابن سعيد بن جميل، الثقفى. إسماعيل بن جعفر: هو ابن كثير، الأنصاري. حميد: الطويل، أبو عبيدة البصري. علي: ابن عبد الله بن جعفر، المدني البصري. يزيد: ابن هارون بن زاذان، الواسطي. محمد بن مطرف: هو الليثي، المدني. زيد بن أسلم: مولى عمر بن الخطاب. عطاء بن يسار: مولى أم المؤمنين ميمونة. عبد العزيز: ابن عبد الله ابن يحيى، القرشي المدني. أبيه: أي سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن ابن عوف، الزهري. حفص: ابن عاصم بن عمر بن الخطاب.

سند: قوله: قال من غدا إلى المسجد أو راح: قيل في تفسيره: أي ذهب ورجع، قلت: ترتيب الجزاء على الرجوع من المسجد بعيد ظاهراً، إلا أن يقال: باعتبار أنه من تمام أمر الصلاة؛ لأن الإنسان يحتاج إليه بواسطة الخروج إلى الصلاة، وباعتبار أنه سبب للتهويل للصلاة ثانياً، والله تعالى أعلم. وقوله: «كلما غدا أو راح» يفيد تكرار إعداد النزول له حسب تكرار الغدو والرواح.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيَّةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِرَجُلٍ.

أم عبد الله
هو عبد الله الراوي كما عند أحمد. (قرس)

ح. قَالَ: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ ^١ قَالَ: حَدَّثَنَا بَهْزُ بْنُ أَسَدٍ ^٢ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ^٣ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: سَمِعْتُ

ابن عبد الرحمن

حَفْصُ بْنُ عَاصِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا مِنَ الْأَزْدِ يُقَالُ لَهُ: مَالِكُ ابْنِ بُحَيَّةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا وَقَدْ أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ يُصَلِّي

هو ملتقى الإسنادين. (ك)

والصواب عبد الله ابن بحينة

رُكْعَتَيْنِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَأَتَ بِهِ النَّاسُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْصُّبْحُ أَرْبَعًا». تَابَعَهُ ^٤ عُنْدُ ^٥ وَمُعَاذُ ^٦ عَنْ شُعْبَةَ

أي هزا. (ك)

أي دار وأحاط. (ع)

أي من الصلاة

فِي مَالِكٍ. وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ ^٧ عَنْ سَعْدٍ، عَنْ حَفْصٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُحَيَّةَ. وَقَالَ حَمَّادُ ^٨ أَخْبَرَنَا سَعْدٌ عَنْ حَفْصٍ عَنْ مَالِكٍ.

هذا هو الصواب لا اللاحق

ابن إبراهيم

أي في الرواية عن مالك ابن بحينة. (ك)

٣٩- بَابُ حَدِّ الْمَرِيضِ أَنْ يَشْهَدَ الْجَمَاعَةَ

٩١/١

أي إذا جاوز ذلك الحد لا يستحب له شهودها

٦٦٤- حَدَّثَنَا عُمرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ^٩ عَنْ إِبْرَاهِيمَ ^{١٠}.....

هو حفص المذكور

١. عبد الرحمن: ولابن عساكر بعده: «يعني ابن بشر». ٢. أخبرني: وفي نسخة: «حدثني». ٣. من الأزدي: وللأصيلي: «من الأسد».

٤. فقال: وفي نسخة: «قال». ٥. في مالك: وفي نسخة: «عن مالك». ٦. حد: وللقاسبي: «جد». ٧. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني».

ترجمة: قوله: باب حد المريض أن يشهد الجماعة: كتب الشيخ في «اللامع»: لما كان حالة المرض والضعف تستدعي أن لا يجوز للمريض حضور المسجد؛ خوفاً من أن يزداد مرضه، فيتلوث المسجد، دفعه بأن المريض يجوز له الحضور ما لم يظن به الفساد والتلوث. وأما مجرد الاحتمال والوهم فلا يعتبر به، ولا يمكن أن يراد حد المريض في وجوب الحضور في المسجد؛ لأنه لم يذهب أحد من الفقهاء إلى وجوب الحضور عليه حين لا يمكن له المشي برجليه من غير إعاقة اثنين، مع أنه لو كان الحضور إذ ذاك واجباً يلزم أن يكون النبي ﷺ ترك الواجب؛ لأنه لم يشهد المسجد في كثير من صلوات أيام مرضه. اهـ وفي «هامشه»: اختلفوا في ضبط هذه الترجمة والغرض منها. قال الحافظ: قال ابن التين تبعاً لابن بطلان: معنى الحد ههنا الحدة، وقد نقله الكسائي قال: والمراد ههنا الحظ على شهود الجماعة. قال ابن التين: ويصح أن يقال: «جد» بكسر الجيم، وهو الاجتهاد في الأمر، لكن لم أسمع أحداً رواه بالجيم، وقد أثبت ابن قرقول رواية الجيم، وعزاها للقاسبي.

سهر: قوله: يقال له مالك: كانت الرواية السابقة لعبد الله بن مالك، وهذه لمالك، وكذا كانت بحينة أم عبد الله، ويفهم من هذه أمّا أم مالك، فحكم جماعة من الحفاظ بتخطئة شعبة في موضعين: أحدهما: أن بحينة أم عبد الله لا لمالك، والثاني: أن الرواية والصحة لعبد الله لا لمالك. قال ابن حجر: لم يذكر أحد مالكا في الصحابة إلا بعض من تلقاه بهذا الإسناد. (الخيار الجاري وإرشاد الساري وعمدة القاري) قوله: يقال له مالك: تابع شعبة على ذلك أبو عوانة وحامد بن سلمة، لكن حكم ابن معين وأحمد والشيخان والنسائي والإسماعيلي والدارقطني وغيرهم من الحفاظ بوجه شعبة في ذلك في موضعين: أحدهما: أن بحينة أم عبد الله لا لمالك، وثانيهما: أن الصحة والرواية لعبد الله لا لمالك. (إرشاد الساري) قوله: أقيمت: [أي نودي بالألفاظ المخصوصة. (عمدة القاري)]

قوله: ألتصيح أربعاً: همزة ممدودة وجاز قصرها، والاستفهام للإنكار التوبيخي، و«الصبح» منصوب بإضمار فعل، أي أتصلي الصبح أربع ركعات. و«أربعاً» منصوب على البدلية أو على الحال، والمراد أن الصلاة الواجبة إذا أقيم لها لم يصل في زمانها غيرها من الصلاة؛ فإنه إذا صلى ركعتين مثلاً بعد الإقامة نافلة لها ثم صلى معهم الفريضة، صار في معنى من صلى الصبح أربعاً؛ لأنه صلى بعد الإقامة أربعاً، وذهب بعضهم إلى أن سبب الإنكار عدم الفصل بين الفرض والنفل؛ لئلا يلتبس، وإلى هذا جرح الطحاوي، واحتج له بالأحاديث الواردة بالأمر بذلك، ومقتضاه أنه لو كان في زاوية المسجد لم يكره، ويكره لو وصل بين الفرض والنفل في مكان واحد بعد الإقامة، وقد روى ابن عباس أن النبي ﷺ كان يصلي عند الإقامة في بيت ميمونة، وروى البخاري ومسلم وأبو داود من حديث عائشة رضي الله عنها، قالت: إن رسول الله ﷺ لم يكن على شيء من النوافل أشد تعاضداً منه على الركعتين قبل الصبح، وروى أبو داود من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تدعوهما وإن طردتكم الخيل»، فهذا كناية عن المبالغة وحث عظيم على مواظبتهما، وعن هذا ذهب أصحابنا إلى ما ذكرناه، كذا في «العين». وسمعت أستاذي مولانا محمد إسحاق رحمته الله يقول: ورد في رواية البيهقي: «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة، إلا ركعتي الفجر». قوله: وقال ابن إسحاق: أي صاحب «المغازي»، وقوله: «وقال حماد»: أي ابن زيد، والغرض من هذين الطريقتين أنهما اختلفا أيضاً في الرواية عن عبد الله وعن والده مالك. (الكواكب الدراري)

* أسماء الرجال: عبد الرحمن: هو ابن بشر، النيسابوري. بهز بن أسد: هو العمي، البصري. شعبة: هو ابن الحجاج. تابعه: أي تابع بهز بن أسد في روايته عن شعبة بهذه الإسناد. غندر: هو محمد بن جعفر، مما وصله أحمد. ومعاذ: ابن معاذ، وصله الإسماعيلي. ابن إسحاق: هو محمد، صاحب المغازي. وقال حماد: هو ابن أبي سلمة، لا ابن زيد، فوافق شعبة في قوله: «عن مالك ابن بحينة»، والأول هو الصواب، كما مر. الأعمش: سليمان بن مهران، الكوفي. إبراهيم: هو ابن سويد، النخعي.

سند: قوله: باب حد المريض أن يشهد الجماعة: أي أي حد له في شهود الجماعة؟ ومتى يكون الشهود له أولى؟ وكأنه استدلل له بقوله: «فوجد النبي ﷺ من نفسه خفة...»، فأشار إلى أن المريض إن وجد من نفسه خفة بحيث يمكن له أن يحضر الجماعة ولو بين رجلين: ينبغي له الحضور إن تيسر له ذلك، والله تعالى أعلم.

قَالَ الْأَسْوَدُ: * كُنَّا عِنْدَ عَائِشَةَ ^١ فَذَكَّرْنَا الْمُوَاطَّةَ عَلَى الصَّلَاةِ وَالتَّعْظِيمِ لَهَا، قَالَتْ: لَمَّا مَرِضَ النَّبِيُّ ^٢ مَرَضَهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةَ فَأَذَّنَ، فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ». فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، إِذَا قَامَ مَقَامَكَ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، وَأَعَادَ فَأَعَادُوا لَهُ، فَأَعَادَ الثَّالِثَةَ فَقَالَ: «إِن كُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ». ^٣

فَخَرَجَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي، فَوَجَدَ النَّبِيَّ ^٤ مِنْ نَفْسِهِ خَفَّةً، فَخَرَجَ يُهَادِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رِجْلَيْهِ تَحْتَطَانِ الْأَرْضِ مِنْ الْوَجَعِ، فَأَرَادَ أَبُو بَكْرٍ أَنْ يَتَأَخَّرَ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ^٥ أَنْ مَكَانَكَ، ثُمَّ أَتَى بِهِ حَتَّى جَلَسَ إِلَى جَنْبِهِ. فَقِيلَ لِلْأَعْمَشِ: فَكَانَ النَّبِيُّ ^٦ يُصَلِّي وَأَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِصَلَاتِهِ، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ؟ فَقَالَ بِرَأْسِهِ نَعَمْ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ ^٧ بَعْضُهُ. وَزَادَ أَبُو مُعَاوِيَةَ: «جَلَسَ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي قَائِمًا». ^٨

٦٦٥ - حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ * بْنُ مُوسَى قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ * بْنُ يُوسُفَ عَنْ مَعْمَرٍ * عَنِ الزُّهْرِيِّ *.....

١. قال الأسود إلخ: وفي نسخة: «عن الأسود قال: كنا...». ٢. النبي: كذا لابن عساكر وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «رسول الله».
٣. فأذن: وللأصيلي: «وأذن»، وللأصيلي أيضاً: «فأذن». ٤. فليصل: ولا بن عساكر: «فليصلي». ٥. قام: وفي نسخة بعده: «في».
٦. فليصل: ولا بن عساكر والأصيلي: «فليصلي». ٧. بالناس: وللكشميهني: «للناس». ٨. يصلي: كذا للحموي والمستملي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «فصلي». ٩. إلى: كذا لابن عساكر. ١٠. تحطان إلخ: كذا للأكثر، وللكشميهني: «تحطان من الوجع». ١١. فقيل: وفي نسخة: «قيل».
١٢. فكان: وفي نسخة: «وكان». ١٣. والناس يصلون إلخ: ولا بن عساكر والأصيلي وأبوي ذر والوقت: «والناس بصلاة». ١٤. رواه: وفي نسخة قبله: «و».
١٥. عن: وفي نسخة: «على». ١٦. فكان: وفي نسخة: «وكان». ١٧. أخبرنا: وللأصيلي: «أخبرني»، وفي نسخة: «حدثنا»، ولأبي ذر: «حدثني».

ترجمة = وقال ابن رشيد: إنما المعنى ما يجد للمريض أن يشهد معه الجماعة، فإذا جاوز ذلك الحد لم يستحب له شهودها. قال: ويمكن أن يقال: معناه باب الحد الذي للمريض أن يأخذ فيه بالعزيمة في شهود الجماعة. اهـ وفي «تراجم شيخ المشايخ»: الجد ههنا من الجدة يعني باب فضل تكلف المريض. والأوجه عندي في غرض الترجمة المحض على حضور الجماعة إلى ذلك الحد.

سهر: قوله: إنك صواحب يوسف: أي أتن كاللاتي شَوَّشَن يوسف عليه السلام وكَدَّرَنه وأوقعنه في الملامة، يعني التظاهر على ما يُردن وكثرة الإلحاح عليه، كذا في «العيني». قوله: تحطان: [أي لم يكن يقدر على رفعهما من الأرض. (عمدة القاري)] يصلون بصلاة أبي بكر: استدل به الشعبي على جواز الائتصاص بالمأموم، وهو مختار الطبري، ورَدَّ بأن أبا بكر كان مبلغاً، واستدل البعض بهذا الحديث على جواز استخلاف الإمام لغير ضرورة لصنيع أبي بكر، ذكره العيني، فجوابه ما في الدر المختار: أن استخلاف أبي بكر كان لحصره عن القراءة، وفيه تقدم أبي بكر عليه وترجيحه على جميع الصحابة، وفيه تأكيد أمر الجماعة والأخذ فيها بالأشد، وإن كان المرض يرخص في تركها، ويحتمل أن يكون فعل ذلك لبيان جواز الأخذ بالأمثل وإن كان الرخصة أولى. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: الأسود: ابن يزيد بن قيس، النخعي. إبراهيم: ابن موسى بن يزيد بن زاذان، التيمي الرازي. هشام: ابن يوسف، هو الصنعاني. معمر: هو ابن راشد، البصري. الزهري: محمد بن مسلم بن شهاب.

سند: قوله: مروا أبا بكر فليصل بالناس: استدل به أهل السنة على خلافة أبي بكر عليه السلام، ووجهه أن الإمامة في الصلاة التي هي الإمامة الصغرى كانت من وظائف الإمامة الكبرى، فنصبه عليه السلام إماماً في الصلاة في تلك الحالة من أقوى أمارات تفويض الإمامة الكبرى إليه، وهذا مثل أن يُجلس سلطانُ زماناً أحد أولاده عند الوفاة على سرير السلطنة، فهل يشك أحد في أنه فوض السلطنة إليه؟ فهذه دلالة قوية لمن شرح الله تعالى صدره، وليس من باب قياس الإمامة الكبرى على الإمامة الصغرى مع ظهور الفرق، كما زعمه الشيعة، وقولهم: «إن الدلالة لو كانت ظاهرة قوية لما حصل الخلاف بينهم في أول الأمر» باطل؛ ضرورة أن الوقت كان وقت حيرة ودهشة، وكم من ظاهر يخفى في مثله، والله تعالى أعلم. وقولها: «فخرج أبو بكر، فصلى» معناه استمر على الصلاة بالناس أياماً، وقولها: فوجد النبي عليه السلام من نفسه خفة، أي في بعض تلك الأيام، وليس المراد أنه وجد خفة في تلك الصلاة، والله تعالى أعلم. فلا تنافي هذه الرواية الرواية الآتية. قوله: إنك صواحب يوسف: أي في كثرة الإلحاح عليه عليه السلام.

قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ * بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها: لَمَّا ثَقُلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم وَاشْتَدَّ وَجَعُهُ اسْتَأْذَنَ أَزْوَاجَهُ أَنْ يُرْمَصَ فِي بَيْتِي، فَأَذِنَ لَهُ، فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ تَخَطَّى رِجْلَاهُ الْأَرْضَ، وَكَانَ بَيْنَ الْعَبَّاسِ وَبَيْنَ رَجُلٍ آخَرَ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ * : فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِابْنِ عَبَّاسٍ مَا قَالَتْ عَائِشَةُ، فَقَالَ لِي: وَهَلْ تَدْرِي مِنَ الرَّجُلِ الَّذِي لَمْ تُسَمِّ عَائِشَةُ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ هُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ.

هو منزله ومأواه. (ع)

٤٠- بَابُ الرُّخْصَةِ فِي الْمَطَرِ وَالْعِلَّةِ أَنْ يُصَلِّيَ فِي رَجُلِهِ

٩٢/١

نحو الريح الشديد والظلمة الشديدة والخوف من الطريق من البشر والحيوان ونحو ذلك. (ع)

٦٦٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما أَذِنَ بِالصَّلَاةِ فِي لَيْلَةٍ ذَاتِ بَرَدٍ وَرِيحٍ، ثُمَّ قَالَ:

الإمام المدني

التبسي. (ق)

«أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ. ثُمَّ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَأْمُرُ الْمُؤَدَّنَ إِذَا كَانَتْ لَيْلَةٌ ذَاتُ بَرَدٍ وَمَطَرٍ يَقُولُ: «أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ».

يعني الدور والمساكن والمنازل، جمع رحل. (جمع)

للتبسي

٦٦٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ * قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه: أَنَّ عِتْبَانَ بْنَ مَالِكٍ * رضي الله عنه

الإمام

الزهري. (ق)

كَانَ يَوْمُ قَوْمِهِ وَهُوَ أَعْمَى، وَأَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي تَكُونُ الظُّلْمَةُ وَالسَّيْلُ وَأَنَا رَجُلٌ ضَرِيرُ الْبَصَرِ، فَصَلِّ

القصة والحالة. (ع)

يَا رَسُولَ اللَّهِ فِي بَيْتِي مَكَانًا أَتَّخِذُهُ مُصَلًّى، فَجَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: «أَتَيْنَ نَحْبُ أَنْ أَصَلِّيَ؟» فَأَشَارَ إِلَى مَكَانٍ مِنَ الْبَيْتِ، فَصَلَّى

وفيه صحة صلاة المنفرد. (ق)

فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم

٤١- بَابُ: هَلْ يُصَلِّي الْإِمَامُ بِمَنْ حَضَرَ؟ وَهَلْ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي الْمَطَرِ؟

٩٢/١

٦٦٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ * قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ صَاحِبُ الزِّيَادِيِّ.....

ابن دينار

١. وكان: وللأصلي: «فكان». ٢. العباس: ولأبوي ذر والوقت: «عباس». ٣. فذكرت ذلك لابن عباس: ولابن عساكر: «فذكرت لابن عباس».

٤. أخبرنا: وللأصلي: «حدثنا». ٥. أن: وللأصلي: «عن». ٦. عبد الوهاب: وللأصلي بعده: «الحجبي».

ترجمة: قوله: باب الرخصة في المطر والعللة أن يصلي في رحله: كتب الشيخ في «اللامع»: دلالة الرواية الأولى على هذا المعنى ظاهرة، وأما الرواية الثانية فالظاهر منها وإن كان توقف الإجازة على مجموع العلتين المذكورتين فيها، إلا أن النظر في الروايات يقتضي أن كلا من العمى والظلمة والسيل مستقل في إفادة الرخصة في القعود عن الجماعة. أو يقال: إن معنى قول عتبان: إنه يكون الظلمة والسيل، وقد عرفت أنك يا رسول الله ترخص في مثل ذلك أن يتخلف من الجماعة، وإني أعمى، وقد علمت أيضا جواز القعود عند العذر مثل العمى، فكيف لي؟ وقد اجتمعت لي علتان موجبتان للرخصة. اهـ وفي «هامشه»: دفع الشيخ بذلك ما يوهمه ظاهر لفظ الحديث من أن مدار الرخصة مجموع العلة الثلاث من الظلمة والسيل والعمى، مع أن هذه الثلاثة كل واحد منها علة مستقلة في الرخصة عند الفقهاء، كما بسطها أصحاب الفروع، ثم بسط في الأعذار المسقطة للجماعة. قوله: باب هل يصلي الإمام بمن حضر إلخ: غرض الترجمة واضح، وهو أن ما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم: «صلوا في الرحال» ليس على الإيجاب بل على الإباحة، ونحن ذلك قال جميع الشراح. وفي «تراجم شيخ المشايخ»: مقصوده أنه يترك الجماعة والخطبة لعذر المطر، أو هل يصلي بالجماعة ويخطب بمن حضر، ولو كانوا قليلا؟ اهـ =

سهر: قوله: لم تسم عائشة؟ قلت: لم تسم عائشة؟ قلت: ما تركته تحقيرًا أو عداوة، حاشاها من ذلك، قال النووي: ثبت أيضًا أنه صلى الله عليه وسلم جاء بين رجلين: أحدهما: أسامة، وأيضًا أن الفضل بن عباس كان أخذًا بيده الكريمة، فوجه أن يقال: إن الثلاثة يتناوبون في الأخذ بيده، وكان العباس يلازم الأخذ باليد الأخرى، وأكرموا العباس بيد، واستمراها له لما له من السن والعمومة وغيرهما، فلذلك ذكرته عائشة مسمى صريحًا، ولم يسم الرجل الآخر؛ إذ لم يكن أحدهم ملازمًا في جميع الطريق ولا في معظمه بخلاف العباس. انتهى قوله: هل يصلي الإمام بمن حضر: أي مع وجود العلة المرخصة للتخلف، فلو تخلف قوم الحضور، فصلى بهم الإمام لم يكره، فالأمر بالصلاة في الرحال على هذا للإباحة لا للندب، ومطابقة ذلك لحديث ابن عباس من قوله فيه: «فنظر بعضهم إلى بعض: لما أمر المؤذن أن يقول: «الصلاة في الرحال»؛ فإنه دال على أن بعضهم حضر وبعضهم لم يحضر، ومع ذلك خطب وصلى بمن حضر، وأما قوله: «وهل يخطب يوم الجمعة في المطر؟» فظاهر في حديث ابن عباس، وقد تقدم الكلام عليه في الأذان أيضًا، وفيه أن ذلك كان يوم الجمعة، وأما مطابقة حديث أبي سعيد فمن جهة أن العادة في يوم المطر أن يتخلف بعض الناس، وأما قول بعض الشراح: «يحتمل أن يكون ذلك في الجمعة» فمردود؛ لأنه سيأتي في الاعتكاف أنها كانت صلاة الصبح، وكذا حديث أنس لا ذكر للخطبة فيه، ولا يلزم أن يدل ما في الباب، على كل ما في الترجمة. (فتح الباري)

* أسماء الرجال: عبيد الله: ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود، الهذلي. عبيد الله: ابن عبد الله بن عتبة، المذكور. إسماعيل: هو ابن أبي أويس. عتبان بن مالك: هو ابن عمرو، العجلاني الأنصاري الخزرجي. عبد الله بن عبد الوهاب: البصري. حماد بن زيد: هو ابن درهم، الأردني الجهضمي البصري.

قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ قَالَ: حَظَبْنَا ابْنَ عَبَّاسٍ ^{سند} فِي يَوْمٍ ذِي رَدْغٍ، فَأَمَرَ الْمُؤَذِّنَ لَمَّا بَلَغَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، قَالَ: قُلْ: الصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ، فَتَنَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، كَأَنَّهُمْ أَنْكَرُوا، فَقَالَ: كَأَنَّكُمْ أَنْكَرْتُمْ هَذَا، إِنَّ هَذَا فَعَلَهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي - يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ - إِنَّهَا عَزْمَةٌ، وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أُخْرِجَكُمْ.

وَعَنْ حَمَادٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ^{سند} نَحْوُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: كَرِهْتُ أَنْ أُؤْتِمَّكُمْ، فَتَجِثُونَ ^{أي واجبة محتشم. (ك)} تَدُوسُونَ الطِّينَ إِلَى رُكْبَتَيْكُمْ. ^{الأحول. (ق)}

٦٦٩ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ * عَنْ يَحْيَى * عَنْ أَبِي سَلَمَةَ * قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ ^{سند} ﷺ فَقَالَ: جَاءَتْ سَحَابَةٌ فَمَطَرَتْ حَتَّى سَالَ السَّقْفُ، وَكَانَ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ، فَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ فِي الْمَاءِ وَالطِّينِ، حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ الطِّينِ فِي جَبْهَتِهِ.

١. ردغ: وفي نسخة: «رزغ» [أي غيم بارد. (ع)]. ٢. كأنهم: وفي نسخة: «فكأنهم». ٣. فعله: وللحموي والأصيلي: «فعل».
٤. النبي: ولأبوي ذر والوقت: «رسول الله». ٥. أخرجكم: وللأصيلي: «أخرجكم». ٦. أوئمكم: وفي نسخة: «أوئمكم».
٧. فتجيثون: وللكشيمهني وأبي ذر: «فتجيثوا». ٨. مسلم: وفي نسخة بعده: «بن إبراهيم».

ترجمة = قلت: بقي هنا شيء لم يتعرض له أحد منهم، وهو أن المصنف لم يقد الترجمة بلفظة: «هل» الدالة على التردد؟ والأوجه عندي أنه أشار بذلك إلى مسألة خلافية شهيرة، وهي أن أصحاب الأعدار المرحضة للجماعة والجمعة هل تنعقد معهم الجمعة؟ وهل يعتبر بمحضهم الخطبة أم لا؟ ولذا قارن الإمام البخاري الصلاة بالخطبة. قال الموفق: ما كان شرطاً لوجوب الجمعة فهو شرط لانعقادها، فمتى صلوا جمعة مع اختلال بعض شروطها لم يصح، ولزمهم أن يصلوها ظهراً. وحكي عن مالك أنه كان لا يجعل المطر عذراً في التخلف عنها. وقال أبو حنيفة والشافعي: يجوز أن يكون العبد والمسافر إماماً فيها، ووافقهم مالك في المسافر. فأما المريض ومن حبسه العذر من المطر والخوف، فإذا تكلف حضورها وجبت عليه، وانعقدت به، ويصح أن يكون إماماً فيها؛ لأن سقوطها منهم إما كان لمشقة السعي، فإذا تكلفوا وحضروا في الجامع زالت المشقة، فوجب عليهم كغير أهل الأعدار. اهـ وعلى هذا فالترجمة من الأصل الثاني والثلاثين من أصول التراجع نيه بلفظ «هل» على أن فيه مجالاً للنظر. اهـ

والجزء الثاني للترجمة أعني قوله: «وهل يخطب يوم الجمعة في المطر؟» لعل ثبوته بفعل ابن عباس، وقد عزاه إلى النبي ﷺ، وكونه في يوم الجمعة مصرح في رواية ابن عليه، كما صرح به الحافظ في باب الكلام في الأذان. كتب الشيخ في «اللامع»: قوله: «باب هل يصلي الإمام بمن حضر...» دلالة الرواية الأولى على هذا المعنى، من حيث إن ابن عباس لما زاد في النداء قوله: «الصلاة في الرحال» عمل بما بعضهم فلم يحضر، عملاً بالرخصة، ولم يعمل بما آخرون؛ عملاً بالعزيمة فحضر، فكان صلاته بهم هي الصلاة بمن حضر. وأما الرواية الثانية فنثبت المدعى من حيث إن أبا سعيد الخدري حضر الصلاة معه، فُلِمَ حضور البعض، وقد عُلم أيضاً أنه كان يرخص لهم في القعود، فلا يحضرها بعضهم. انتهى مختصراً وفي «هامشه»: قال الحافظ: مطابقة حديث أبي سعيد من جهة أن العادة في يوم المطر أن يتخلف بعض الناس، وأما قول بعض الشراح: يحتمل أن يكون ذلك في الجمعة فمردود؛ لأنه سيأتي في الاعتكاف أنها كانت صلاة الصبح، وحديث أنس لا ذكر للخطبة فيه، ولا يلزم أن يدل كل حديث في الباب على كل ما في الترجمة. اهـ قلت: لا صراحة بالجمعة في الترجمة، فلا حاجة لإبداء احتمال أيداه بعض الشراح؛ فإن الترجمة «الصلاة بمن حضر» مطلقاً بدون قيد الجمعة.

سهر: قوله: إنها عزيمة: بفتح المهمله وسكون الزاي أي واجبة، أي أنا أعرف وجوب الجمعة، ولكن أرحصهم لأجل صلاحهم، كذا في «الخير الجاري». وقوله: «أن أخرجكم»: بضم الهمزة وسكون الحاء المهمله أي كرهت أن أشق عليكم بالزامكم السعي إلى الجمعة في الطين والمطر. ويروى: «أن أخرجكم» بالخاء المعجمة من «الإخراج»، ويروى: «أن أوئمكم» أي أكون سبباً لاكتسابكم الإثم عند ضيق صدوركم، ذكره العيني. قوله: وعن حماد: [عطف على قوله: «حدثنا حماد»] وليس بمعلق. (عمدة القاري)

قوله: جريد النخل: والجريد بمعنى المجرد، وهو القضيب الذي يجرد عنه الخوص يعني يقشر. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: مسلم: ابن إبراهيم، الفراهيدي. هشام: الدستوائي. يحيى: ابن أبي كثير، الطائي اليمامي. أبي سلمة: ابن عبد الرحمن بن عوف.

سند: قوله: خطبنا... فأمر: لا يخفى أن شرع الأذان قبل الخطبة، وهذا لو أجري على ظاهره لكان مقتضاه أن يكون الأذان بعد الخطبة، فالوجه أن يحمل «خطبنا» على معنى أراد أن يخطبنا، والله تعالى أعلم. قوله: كرهت أن أوئمكم إلخ: لا يخفى أنه ليس بجيئهم كذلك إيقاعاً لهم في الإثم، بل هو إيقاع لهم في المثوبة العظمى، فكان المعنى إني كرهت أن أكون سبباً لوقوعكم في الإثم إن لم تحضروا، فتحضروا لذلك، ولو بمشقة كثيرة.

٦٧٠- حَدَّثَنَا آدَمُ* قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ* قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: إِنِّي

قیل: هو عتبان

ابن مالك. (ف)

لَا أَسْتَطِيعُ الصَّلَاةَ مَعَكَ. وَكَانَ رَجُلًا ضَخْمًا، فَصَنَعَ لِلنَّبِيِّ ﷺ طَعَامًا فَدَعَاهُ إِلَى مَنْزِلِهِ، فَبَسَطَ لَهُ حَصِيرًا وَنَضَحَ طَرَفَ الْحَصِيرِ،
فَصَلَّى عَلَيْهِ رُكْعَتَيْنِ. فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ آلِ الْحَارُودِ لِأَنْتِ^{أَي سَمِينَا} ٣: أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى؟ قَالَ: مَا رَأَيْتُهُ صَلَّاهَا إِلَّا يَوْمَئِذٍ.

اسمه عبد الحميد

اسمہ عبد الحمید

٤٢- بَابُ: إِذَا حَضَرَ الطَّعَامُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ ^{ترجمة}

95/1

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ * يَبْدَأُ بِالْعِشَاءِ. وَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ * رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مِنْ فِىهِ الْمَرْءُ إِقْبَالُهُ عَلَى حَاجَتِهِ حَتَّى يُفْقِلَ عَلَى صَلَاتِهِ وَقَلْبُهُ فَارِعٌ.

أي من الشواغل الدنيوية

کـ «سما» طعام العشي. (ق)

٦٧١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى * عَنْ هِشَامٍ * قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا وَضَعَ

الْعِشَاءُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَابْدُؤُوا بِالْعِشَاءِ».

٦٧٢- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ* عَنْ عَقِيلٍ*، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ*، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ* رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

قَالَ: «إِذَا قُدِّمَ الْعِشَاءُ فَابْدُؤُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ تُصَلُّوا صَلَاةَ الْمَغْرِبِ، وَلَا تُعْجِلُوا عَنْ عَشَائِكُمْ».

بفتح الجيم من الثلاثي وبكسرهما من الإفعال

٦٧٣- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ* عَنْ أَبِي أَسَمَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ،* عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

ابن عمر العمري

حماد بن أسامة

«إِذَا وُضِعَ عِشَاءُ أَحَدِكُمْ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَأَبْدُوا بِالْعِشَاءِ، وَلَا يَعْجَلْ حَتَّى يَفْرَغَ مِنْهُ».

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَوْضَعُ لَهُ الطَّعَامُ وَتَقَامُ الصَّلَاةُ فَلَا يَأْتِيهِمَا حَتَّى يَفْرُغَ، وَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ.

هو موصول؛ عطفًا على المرفوع السابق. (قس)

١. أنسا: وللأصيل: «أنس بن مالك». ٢. فصل: وفي نسخة: «صل». ٣. لأنس: وللأصيل بعده: «بن مالك». ٤. قال: وفي نسخة: «فقال».

٥. وأقيمت: وفي نسخة: «فأقيمت». ٦. ولا يعجل: وفي نسخة: «ولا تعجلوا». ٧. ليسمع: كذا للكشميني، وفي نسخة: «يسمع».

ترجمة: قوله: باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة: كتب الشيخ في «اللامع»: أشار بقوله في الترجمة: «وقلبه فارغ» إلى الجمع بين ما ورد في ذلك الباب من الروايات المختلفة، ففي بعضها تقلد الأكل، وفي الأخرى: «لا تؤخر الصلاة لشيء»، وحاصل الجمع أن تقلد الأكل حيث اشتغل به قلبه، وإلا فلا تؤخر الصلاة، فما ورد من تقلد الطعام من قصة عمر وغيره محمول على ما إذا شغله الطعام عن الصلاة، والله تعالى أعلم. اهـ

سهر: قوله: ونضح طرف الحصى: النضح: بمعنى الغسل إن كان نجسا، أو يكون النضح لأجل تليينه؛ لأجل الصلاة عليه، فيه جواز ترك الجماعة لأجل السمن، وقد عد ابن حبان: السمن المفرط من الأعداء المرخصة للتأخير عن الجماعة، كذا في «العيني». قال الكرمانى: فإن قلت: ما وجه دلالة على الترجمة؟ قلت: لا شك أن النبي ﷺ كان يصلي بسائر الحاضرين عند غيبة الرجل الضخم، أو ثبت عند البخاري أنه ﷺ صلى الركعتين بالجماعة مع الحاضرين في الدار. انتهى قوله: فابدؤوا: اختلفوا في هذا الأمر، فالجمهور على أنه للندب، وقيل: للوجوب، وبه قالت الظاهرية. وقال في «شرح السنة»: الابتداء بالطعام إنما هو ما إذا كانت نفسه شديد التوقان إلى الطعام وكان في الوقت سعة، وإلا فيبدأ بالصلاة؛ لأن النبي ﷺ كان يحتر من كثف شاة، فدعى إلى الصلاة، فألقاها وقام يصلي. (عمدة القاري) وقال القسطلاني: فيه دليل على فضيلة الخشوع في الصلاة، على فضيلة أول الوقت؛ فإنهما لما تزامنا قدم الشارع الوسيلة إلى حضور القلب على أداء الصلاة في أول الوقت.

* أسماء الرجال: آدم: هو ابن أبي إياس. شعبة: ابن الحجاج. أنس بن سيرين: أخو محمد ابن سيرين. وكان ابن عمر: ابن الخطاب، مما هو مذكور. بمعناه في هذا الباب. وقال أبو الدرداء: هو عويمر بن زيد بن قيس، الأنصاري، مما وصله عبد الله بن المبارك في «كتاب الزهد». مسدد: هو ابن مسرهد. يحيى: ابن سعيد، القطان. هشام: يروي عن أبيه عروة بن الزبير. يحيى بن بكير: هو ابن عبد الله بن بكير، المخزومي. الثبتي ابن سعد، الإمام. عقيل: هو ابن خالد، الأيلي. ابن شهاب: هو الزهري. عبيد بن إسماعيل: القرشي الهَبَارِي. نافع: مولى ابن عمر.

سند: قوله: قبل أن تصلوا صلاة المغرب: فيه إشارة إلى أن غير المغرب يقدم عليه العشاء أو الطعام بالأولى؛ إذ وضع المغرب على التعجيل، فإذا أخرت لأجل الطعام فكيف غيرها؟ وكأنه لهذا وضع الكلام في العشاء لا في الغداء، أو في مطلق الطعام، والله تعالى أعلم.

٦٧٤- وَقَالَ زُهَيْرٌ* وَوَهَبُ بْنُ عُثْمَانَ* عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا كَانَ

أَحَدُكُمْ عَلَى الطَّعَامِ فَلَا يَعْجَلْ حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ مِنْهُ، وَإِنْ أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: ^١ مولى ابن عمر وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ* بْنُ الْمُنْذِرِ ^٢ إلى ^٣ سهر عَنْ وَهَبِ بْنِ عُثْمَانَ، وَوَهَبِ مَدَنِيٍّ.

٣ - سهر

السابق

ترجمة سند

٤٣- بَابُ: إِذَا دُعِيَ الْإِمَامُ إِلَى الصَّلَاةِ وَبِيَدِهِ مَا يَأْكُلُ

٩٣/١

٦٧٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ* بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ* بْنُ سَعْدٍ عَنْ صَالِحٍ* عَنِ ابْنِ شِهَابٍ* قَالَ: أَخْبَرَنِي جَعْفَرُ*

ابْنُ عَمْرٍو بْنِ أُمَيَّةَ: أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ ذِرَاعًا يَخْتَرُّ مِنْهَا، فَدُعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ فَقَامَ فَطَرَحَ ^١ سهر السَّكِينِ، فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

عمرو بن أمية. (فس)

يقطع بالسكين

٤٤- بَابُ مَنْ كَانَ فِي حَاجَةٍ أَهْلِهِ فَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَخَرَجَ

٩٣/١

٦٧٦- حَدَّثَنَا آدَمُ* قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ* عَنْ إِبْرَاهِيمَ* عَنِ الْأَسْوَدِ* قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رضي الله عنها: مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ

يَصْنَعُ فِي بَيْتِهِ؟ قَالَتْ: كَانَ يَكُونُ فِي مَهْنَةٍ أَهْلِهِ - تَعْنِي خِدْمَةَ أَهْلِهِ - فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ.

هذا تفسير من آدم شيخ البخاري. (ع)

١. قال أبو عبد الله: كذا للأصيلي وابن عساكر وأبو ذر والوقت. ٢. وحديثي: وللأصيلي: «رواه». ٣. مدني: وفي نسخة: «مديني».

٤. فطرح: وفي نسخة: «وطرح». ٥. مهنة أهله: وللمستطلي: «مهنة بيت أهله». ٦. تعني: وفي نسخة بعده: «في».

ترجمة: قوله: باب إذا دعي الإمام إلى الصلاة إلخ: قال الحافظ: قيل: أشار بهذا الباب إلى أن الأمر في الباب السابق للندب لا للوجوب، وقد فصل بعضهم بين ما إذا أقيمت الصلاة قبل الشروع في الأكل أو بعده، فيحتمل أن المصنف كان يرى التفصيل، ويحتمل تقييده في الترجمة بالإمام أنه كان يرى تخصيصه به دون غيره من المأمومين. قال ابن المنير: لعله ﷺ أخذ في خاصة نفسه بالعزيمة، فقدم الصلاة على الطعام، وأمر غيره بالرخصة؛ لأنه لا يقوى على مدافعة الشهوة قوته، وأيكم يملك إربه. اهـ
قوله: باب من كان في حاجة أهله إلخ: قال الحافظ: كأنه أشار بهذه الترجمة إلى أنه لا يلحق بحكم الطعام كل أمر يكون للنفس تشوق إليه؛ إذ لو كان كذلك لم يبق للصلاة وقت في الغالب. اهـ

سهر: قوله: مدني: ويروى: «مديني»، وكلاهما نسبة إلى مدينة الرسول ﷺ غير أن القياس فتح الدال، ولم يظهر لي فائدة في ذكر هذا إلا أنه أشار إلى أنه مدني. (عمدة القاري)
قوله: فطرح السكين إلخ: يحتمل أن يكون هذا من خواصه ﷺ؛ فإن الصلاة كانت قرعة عينه، وقلبه كان فارغاً عما في الدنيا، والخطابات بالأوامر المذكورة سابقاً مخصوصة بالأمّة، أو أخذ في نفسه خاصة بالعزيمة وأمر غيره بالرخصة، أو أن الأمر للندب، وفعله ﷺ لبيان الجواز، أو أن الأمر إذا كان النفس شديدة التوقان إلى الطعام، والله تعالى أعلم.
قوله: يكون في مهنة: بكسر الميم وفتحها، وقد وقع المهنة مفسرة في الشماثل للترمذي عن عائشة بلفظ: «ما كان إلا بشراً من البشر، يفتلي ثوبه، ويحلب شاته، ويخدم نفسه»، وورد: «يخط ثوبه، ويخصف نعله، ويرقع دلو»، كذا في «العيني». وفي «الكرمانى»: وفيه أن الأئمة يتولون أمورهم بأنفسهم، وأنه من فعل الصالحين.

* أسماء الرجال: قال زهير: هو ابن معاوية الجعفي، مما وصله أبو عوانة في «مستخرج». ووهب بن عثمان: مما ذكره المصنف أن شيخه إبراهيم بن المنذر رواه عنه، كما سيأتي قريباً إن شاء الله تعالى. إبراهيم: ابن المنذر، الحزامي. عبد العزيز: ابن عبد الله بن يحيى، الأوسي. إبراهيم: ابن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، الزهري. صالح: هو ابن كيسان. ابن شهاب: هو الزهري. جعفر بن عمرو بن أمية: الضمري المدني، أخو عبد الملك بن مروان من الرضاة. آدم: هو ابن أبي إياس، العسقلاني. شعبة: ابن الحجاج. الحكم: هو ابن عتيبة، تصغير عتبة. إبراهيم: النخعي. الأسود: ابن يزيد، النخعي.

سند: قوله: باب إذا دعي الإمام إلى الصلاة إلخ: كأنه أشار بوضع هذا الباب في جنب الباب السابق إلى أن البداية بالطعام أو المضى عليه عند الحاجة إلى ذلك وخوف فوات الخشوع عند البداية بالصلاة، وأما إذا قضى حاجته من الطعام في الجملة، وصار بحيث لا يخاف فوات الخشوع يقدم الصلاة، والله تعالى أعلم.

٩٣/١

٤٥- بَابُ مَنْ صَلَّى بِالثَّالِثِ وَهُوَ لَا يُرِيدُ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَهُمْ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ وَسُنَّتَهُ

٦٧٧- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ * قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ * عَنْ أَبِي قَلَابَةَ * قَالَ: جَاءَنَا مَالِكُ بْنُ الْحَوِثِثِ *

تصغير وهب، ابن خالد صاحب الكرابيسي. (فس)

فِي مَسْجِدِنَا هَذَا، فَقَالَ: إِنِّي لِأُصَلِّيَ بِكُمْ، وَمَا أُرِيدُ الصَّلَاةَ، أُصَلِّيَ كَيْفَ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي، فَقُلْتُ لِأَبِي قَلَابَةَ: كَيْفَ كَانَ

الظاهر أنه مسجد البصرة. (ع)حاليةأي أيوب المذكور

يُصَلِّي؟ قَالَ: مِثْلَ شَيْخِنَا هَذَا. قَالَ: وَكَانَ الشَّيْخُ يَجْلِسُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ قَبْلَ أَنْ يَنْهَضَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى.

متعلق بقوله: من السجود. (ع)

٩٣/١

٤٦- بَابُ: أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ

ترجمة سند

٦٧٨- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ * قَالَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ * عَنْ زَائِدَةَ * عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ * بْنِ عُمَيْرٍ * قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بُرْدَةَ * عَنْ

أَبِي مُوسَى * ﷺ قَالَ: مَرِضَ النَّبِيُّ ﷺ فَاشْتَدَّ مَرَضُهُ، فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالثَّالِثِ». قَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّهُ رَجُلٌ رَقِيقٌ، إِذَا قَامَ

أي رقيق القلب

مَقَامَكَ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُصَلِّيَ بِالثَّالِثِ. قَالَ: «مُرِي أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالثَّالِثِ»، فَعَادَتْ، فَقَالَ: «مُرِي أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالثَّالِثِ»،

أي عائشة المقالة الأولىأي من البكاء لكثرة الحزن. (ع)

فَإِنَّكَ صَوَاحِبُ يُوسُفَ».....

١. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ٢. فقال: وللأصلي: «قال». ٣. بكم: وللأصلي: «لكم». ٤. الشيخ: وفي نسخة: «شيخنا».

٥. حدثنا: ولأبي ذر: «حدثني». ٦. فليصل: ولابن عساكر: «فليصلي». ٧. مري: وللمستلمي: «مروا».

٨. فليصل: ولابن عساكر والأصلي: «فليصلي». ٩. فليصل: ولابن عساكر: «فليصلي».

ترجمة: قوله: باب من صلى بالناس إلخ: كتب الشيخ في «اللامع»: لما كان ذلك يومه أن لا تجوز هذه الصلاة؛ لما أنه ليس لوجه الله تعالى خاصة، بل المقصود منها التعليم، ردّ هذا الوهم بأنه لا ينافي الإخلاص؛ فإن التعليم أيضاً لوجه الله. اهـ وفي «تراجم شيخ المشايخ»: مقصوده من عقد هذا الباب أنه ليست هذه الصلاة صلاة المرائي، بل فيه ثواب الصلاة للمصلي مع ثواب التعليم أيضاً. اهـ وقال الحافظ: لم يجزم بالحكم؛ لما فيه من إيهام التشريك في العبادة. اهـ

قوله: باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة: وفي «تراجم شيخ المشايخ»: استدلل المؤلف بإمامة أبي بكر على فضله، فحاصل الاستدلال أن أفضلية أبي بكر معلومة لنا قطعاً بالأحاديث المتواترة المعنى، وعلمنا منه هذه المسألة في الإمامة. وقال بعضهم: إن هذه الإمامة هي الدالة على أفضليته، ولا يخفى أنه حينئذ يلزم الدور في الاستدلال. اهـ قال الحافظ: قوله: «أحق بالإمامة» أي ممن ليس كذلك، ومقتضاه أن الأعلّم والأفضل أحق من العالم والفاضل. وذكر الفضل بعد العلم من العام بعد الخاص، وسبأني الكلام على ترتيب الأئمة بعد باين. اهـ

سهر: قوله: كيف رأيت النبي ﷺ: أي أصلي على الكيفية التي رأيت رسول الله ﷺ يصلي، وفي الحقيقة «كيف» مفعول فعل مقدر، تقديره: أريكم كيف رأيت. (عمدة القاري) قوله: مثل شيخنا هذا: هو عمرو بن سلمة، كما سبأني في باب اللبث بين السجدين، كذا في «العيني»: هذا حجة لمن جوز جلسة الاستراحة، ومن منعها أخذ بما في الترمذي: أن النبي ﷺ كان ينهض في الصلاة معتمداً على صدور قدميه، وقال الترمذي: هذا الحديث عليه العمل عند أهل العلم. انتهى وحملوا حديث الباب على فعله ﷺ بعد ما كبر وأسنن، كذا في «العيني». قوله: فإنكن صواحب: الخطاب لجنس عائشة، أي أتن صواحب يوسف في التظاهر على ما ترون وكثرة إلحاحكن، كذا في «الجمع».

* أسماء الرجال: موسى بن إسماعيل: التبوذكي. وهيب: مصغراً، هو ابن خالد. أيوب: ابن أبي غيمه: السخيتاني. أبي قلابة: هو عبد الله بن زيد، الجرمي. مالك بن الحويرث: الليثي. إسحاق بن نصر: نسبه لجدّه، واسم أبيه إبراهيم. حسين: ابن علي بن الوليد، الجعفي الكوفي. زائدة: ابن قدامة، الثقفي. عبد الملك: ابن عمير بن سويد، الكوفي. أبو بردة: عامر ابن أبي موسى. أي موسى: هو عبد الله، الأشعري.

سند: قوله: وهو لا يريد إلا أن يعلمهم: أي لا يريد الإمامة لذاتها، بل يريدّها ليتوسل إلى تعليمهم كيفية الصلاة، وهو المراد بقوله في الحديث: «وما أريد الصلاة» أي أن أصلي بكم، أي ليس غرضي من التقدم بين يديكم أن أكون إماماً لكم ومتقدماً بين يديكم، وإنما مرادي بذلك التعليم، والله تعالى أعلم. وهذا يندفع ما يتوهم أنه كيف تصح الصلاة بلا نية الصلاة. قوله: باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة: أي ممن ليس بمرتبه في العلم والفضل، وهذا مبني على أن أمره ﷺ بإمامة أبي بكر بناء على أنه كان أعلم وأفضل من غيره، ويحتمل أن مراده بيان أن أهل العلم أولى بالإمامة من أهل القراءة، كما قال الجمهور: إن الأعلّم أولى من الأقرأ، وهذا مبني على أن أئمتنا كان أقرأ القوم، كما جاء: أقرؤكم أي، ومع ذلك اختار ﷺ أبا بكر للإمامة؛ لأنه كان أعلم، وعلى هذا فقيل: إن تقدم الأقرأ منسوخ وقيل: بل تقدم الأقرأ مبني على أن أقرأهم كان أعلمهم، ولا يخفى أن لازم الجواب الثاني أن يكون أي أعلمهم؛ لأنه أقرؤهم وهو يفسد أصل الاستدلال، والله تعالى أعلم.

فَأَتَاهُ الرَّسُولُ، فَصَلَّى بِالنَّاسِ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ.

٦٧٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامٍ* بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ: أَنَّهَا

عُرْوَةُ. (قس)

هو النسيبي. (قس)

قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي مَرَضِهِ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّي بِالنَّاسِ». قَالَتْ عَائِشَةُ: قُلْتُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ

لَمْ يُسْمِعِ النَّاسَ مِنَ الْبُكَاءِ، فَمُرْ عُمَرَ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ. فَقَالَتْ عَائِشَةُ: قُلْتُ لِحَفْصَةَ: قُولِي لَهُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ

أي القراءة وغيرها

لَمْ يُسْمِعِ النَّاسَ مِنَ الْبُكَاءِ، فَمُرْ عُمَرَ فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ، فَقَعَلَتْ حَفْصَةُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَهْ، إِنَّكَ لَأَنْتُ صَوَاحِبُ يُوسُفَ،

كلمة زجر معناه اكفف

مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ»، فَقَالَتْ حَفْصَةُ لِعَائِشَةَ: مَا كُنْتُ لِأُصِيبَ مِنْكَ خَيْرًا.

نافية

٦٨٠- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ* قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ* عَنِ الزُّهْرِيِّ* قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيُّ*، وَكَانَ تَبَعَ النَّبِيِّ ﷺ

أي في العقائد والأفعال

وَوَحَّدَهُ وَصَحْبَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ يُصَلِّي لَهُمْ فِي وَجَعِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي تُوفِّي فِيهِ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ الْإِثْنَيْنِ وَهُمْ صُفُوفٌ فِي الصَّلَاةِ،

فَكَشَفَ النَّبِيُّ ﷺ سِتْرَ الْحُجْرَةِ يَنْظُرُ إِلَيْنَا، وَهُوَ قَائِمٌ كَأَنَّ وَجْهَهُ وَرَقَهُ مُصْحَفٌ، ثُمَّ تَبَسَّمَ يَضْحَكُ، فَهَمَمْنَا أَنْ نَفْتَحَنَّ مِنَ الْفَرْجِ

أي قصدنا

بِرُؤْيَا النَّبِيِّ ﷺ، فَنَكَصَ أَبُو بَكْرٍ عَلَى عَقْبِيهِ لِيُصَلِّ الصَّفَّ، وَظَنَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَارِجٌ إِلَى الصَّلَاةِ، فَأَشَارَ إِلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ

أي رجع

أَتِمُّوا صَلَاتَكُمْ، وَأَرْخَى السِّتْرَ، فَتَوَفَّى مِنْ يَوْمِهِ ﷺ.

١. النبي: وللشيخ ابن حجر: «رسول الله». ٢. يصلي: كذا للكشيميني والمستملي، وفي نسخة: «فليصل». ٣. فليصل: ولابن عساكر: «فليصلي».
٤. بالناس: ولللكشميني: «للناس». ٥. فقالت: وفي نسخة: «قالت». ٦. قلت: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «فقلت». ٧. فليصل: ولابن عساكر: «فليصلي».
٨. للناس: ولابن عساكر وأبوي ذر والوقت: «بالناس». ٩. إنكن: وللمستملي وأبي ذر: «فإنكن». ١٠. فليصل: ولابن عساكر: «فليصلي».
١١. للناس: كذا للكشيميني والمستملي، وفي نسخة: «بالناس». ١٢. لهم: وللحموي: «بهم». ١٣. ينظر: ولللكشميني: «فنظر». ١٤. فتوفي: ولللكشميني: «وتوفي». ١٥. من: وفي نسخة: «في».

ترجمة - وقال السندي: يحتمل أن مراده بيان أن أهل العلم أولى بالإمامة من أهل القراءة، كما قال الجمهور: إن الأعلَمُ أولى من الأقرأ، وهذا مبني على أن أُنْيَا كان أقرأ القوم، كما جاء: «أفروكم أبي»، ومع ذلك اختار ﷺ أبا بكر للإمامة؛ لأنه كان أعلم. وعلى هذا فقيل: إن تقدم الأقرأ منسوخ. وقيل: بل تقدم الأقرأ مبني على أن أقرأهم كان أعلمهم، ولا يخفى أن لازم الجواب الثاني أن يكون أبي أعلمهم؛ لأنه أقرأهم وهو يفسد أصل الاستدلال، والله تعالى أعلم. اهـ قلت: ويمكن التفصي عنه بأن كلا من أبي بكر وأبي بن كعب كان أقرأهم. وما ورد في حق أبي من كونه أقرأهم، فهو من حيث شدة الحفظ وإتقانه. وما قيل: أقرأهم كان أعلمهم فباعترار كمية القرآن.

سهر: قوله: فَأَتَاهُ الرَّسُولُ: أي فاتى أبا بكر رسول النبي ﷺ بتبليغ الأمر بصلاته بالناس، وكان الرسول بلالا ﷺ. (عمدة القاري) قوله: فصل بالناس: أي صلى أبو بكر بالناس إلى أن توفاه الله تعالى، كذا صرح به موسى بن عقبة في المغازي، وكانت في هذه الإمامة دلالة على الإمامة الكبرى، ويستفاد منه أن الأحق بالإمامة هو الأعلَمُ، واختلفوا فيمن أولى بالإمامة، فقالت طائفة: الأنفة، وبه قال أبو حنيفة ومالك والجمهور. وقال أبو يوسف وأحمد وإسحاق: الأقرأ، وهو قول ابن سيرين وبعض الشافعية. ولا شك في اجتماع هذين الوصفين في حق الصديق، ألا ترى إلى قول أبي سعيد: «وكان أبو بكر أعلمنا»، ومراجعة الشارح بأنه هو الذي يصلي يدل على ترجيحه على جميع الصحابة وتفضيله. (عمدة القاري) قوله: ورقة: بفتححات، و«مصحف» مثلث الميم، ووجه الشبه الجمال البارع واستنارة الوجه المبارك وصفاء البشرة. قوله: ثم تبسم: عبارة عن الرضاء؛ لأن التبسم في حالة الرضاء يعيل إلى الضحك، وسبب تبسمه ﷺ رؤيتهم باجتماعهم على الصلاة بالهيئة التي أمر بها من إمامة أبي بكر واتفاقهم على ذلك. قوله: فهمننا: أي أردنا، «أن نفتن» أي نخرج عن الصلاة من أجل الفرح الحاصل بسبب رؤيته ﷺ. (الخبر الجاري) قوله: ليصل: من الوصول لا من الوصل، و«الصف» منصوب بنزع الخافض أي إلى الصف، كذا في «العين» و«الكرمان». * أسماء الرجال: هشام: يروي عن أبيه: عروة بن الزبير بن العوام. أبو اليمان: هو الحكم بن نافع، الحمصي. شعيب: هو ابن أبي حمزة، الحمصي. الزهري: محمد بن مسلم بن شهاب.

سند: قوله: كَانَ وَجْهَهُ وَرَقَةً مُصْحَفٍ: ليس التشبيه في مجرد البياض وإلا لما كان لتخصيص الورقة بالمصحف كثير معنى، بل في أنه منور محبوب في القلوب معظم في الصدور مبدأ للعلوم، والله تعالى أعلم. وقوله: «ثم تبسم يضحك» أي شارعا في الضحك.

٦٨١- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ * عَنْ أَنَسٍ * قَالَ: لَمْ يَخْرُجِ النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثًا، فَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ يَتَقَدَّمُ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ بِالْحِجَابِ فَرَفَعَهُ، فَلَمَّا وَضَحَ وَجْهَهُ النَّبِيُّ ﷺ مَا نَظَرْنَا مِنْظَرًا كَانَ أَعْجَبَ إِلَيْنَا مِنْ وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ وَضَحَ لَنَا، فَأَوَّمَا النَّبِيُّ ﷺ يَبْدُو إِلَى أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَتَقَدَّمَ، وَأَرْخَى النَّبِيُّ ﷺ الْحِجَابَ، فَلَمْ يُقَدِّرْ عَلَيْهِ حَتَّى مَاتَ.

سهر سند
أي ظهر لنا بياضه
أي أخذ بالحجاب، وإجراء «قال» بمعنى «فعل» شائع (ع)
أي ظهر حسنه
أي ثلاثة أيام

٦٨٢- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ * قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ * قَالَ: حَدَّثَنِي يُونُسُ * عَنِ ابْنِ شِهَابٍ * عَنْ حَمْزَةَ * بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا اشْتَدَّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجَعُهُ قِيلَ لَهُ فِي الصَّلَاةِ: «فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالثَّالِثِ»، قَالَتْ عَائِشَةُ ﷺ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ رَقِيقٌ، إِذَا قَرَأَ غَلَبَهُ الْبُكَاءُ، قَالَ: «مُرُوهُ فَلْيُصَلِّ» فَعَاوَدَتْهُ. فَقَالَ: «مُرُوهُ فَلْيُصَلِّ، إِنَّكَ صَوَاحِبُ يُوسُفَ».

أي رقيق القلب
أي مرضه
أي تابع يونس أيضا ابن أخي الزهري وإسحاق
يونس (ع)
يتعلق بالثلاثة (ع)

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

١. أنس: وللأصيلي بعده: «بن مالك». ٢. يتقدم: ولأبي ذر: «فتقدم». ٣. نظرنا: كذا للكشيمهني، وفي نسخة: «رأينا». ٤. حدثني: كذا للأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «حدثنا». ٥. فقال: وفي نسخة: «قال». ٦. فليصل: وفي نسخة: «فليصلي» [بإثبات الياء والاكتفاء بحذف الحركة فقط. (ع)]. ٧. فليصل: وفي نسخة: «فليصلي». ٨. فعادته: وفي نسخة: «فعاودته». ٩. فقال: وفي نسخة: «قال». ١٠. فليصل: ولابن عساكر: «فليصلي». ١١. إنكن: وفي نسخة: «فإنكن».

سهر: قوله: ثلاثا: أي ثلاثة أيام؛ لأن المميز إذا كان غير مذكور جاز في لفظ العدد التاء وعدمه وكان ابتداء الثلاث من حين خرج ﷺ فصلى بهم قاعدا. كذا في «العيني».

قوله: فلم يقدر عليه: أي على النبي ﷺ، و«يُقدَّر» بلفظ المفرد الغائب على صيغة المجهول، ويروى: «فلم تقدر» بفتح النون وكسر الدال، بلفظ المتكلم، قاله الكرمانى والعيني. پس قدرت نياقيم بالزودين و، يأكده مقدوره شذر آل، يصيغ حكيم معروف ومفرد غائب مجهول برودوليت ست. (شيخ الإسلام) قال العيني وغيره: يستفاد منه أن أبا بكر كان خليفته في الصلاة إلى موته ﷺ ولم يعزله عنها، كما زعمت الشيعة أنه عزل بخروج النبي ﷺ وخلفه وتقدم النبي ﷺ. (ه)

قوله: صواحب يوسف: وجه المشابهة بينهما في ذلك أن زليخا استدعت النسوة، وأظهرت لهن الإكرام بالضيافة، ومرادها زيادة على ذلك، وهو أن ينظرن إلى حسن يوسف ﷺ ويعذرنا في محبته، وإن عائشة أظهرت أن سبب إرداقها صرف الإمامة عن أبيها كونه لا يُسمع المأمومين القراءة لبكائه، ومرادها زيادة على ذلك، وهو أن لا يتشائم الناس به، وقد صرحت هي فيما بعد بذلك، فقالت: «قد راجعت، وما حملني على كثرة مراجعتي به إلا أنه لم يقع في قلبي أن يحب الناس بعده رجلا قام مقامه أبدا» الحديث، وسيأتي بتمامه في وفات النبي ﷺ. (فتح الباري) قوله: وقال عقيل ومعمروا: أشار بهذا إلى أن عقيلًا ومعمروا خالفوا يونس ومن تابعه، فأرسلا الحديث. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: أبو معمرو: بفتح الميم، عبد الله بن عمرو المنقري البصري. عبد الوارث: ابن سعيد، العنبري مولاهم، أبو عبيدة التنوزي. عبد العزيز: ابن صهيب، البناي البصري. أنس: ابن مالك، خادم النبي ﷺ. يحيى بن سليمان: الجعفي الكوفي نزيل مصر. ابن وهب: عبد الله أبو محمد، المصري. يونس: هو ابن يزيد الأيلي، أبو يزيد. ابن شهاب: محمد ابن مسلم، الزهري. حمزة: ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب. تابعه الزبيدي: أي تابع يونس بن يزيد الزبيدي - بضم الزاي - محمد بن الوليد الحمصي، مما وصله الطبراني. وابن أخي الزهري: هو محمد بن عبد الله بن مسلم، مما وصله ابن عدي. وإسحاق بن يحيى الكلبي: الحمصي، مما وصله أبو بكر بن شاذان البغدادي. الزهري: هو محمد بن مسلم بن شهاب. وقال عقيل: بالتصغير، ابن خالد الأيلي، وصله الذهلي. ومعمرو: هو ابن راشد، أخرجه مسلم وغيره على اختلاف. الزهري وحمزة: المذكوران آنفا.

سند: قوله: فلم تقدر عليه. أي فما قدرنا بعد ذلك على رؤيته ومشاهدة نوره.

٩٤/١

٤٧- بَابُ مَنْ قَامَ إِلَى جَنْبِ الْإِمَامِ لِعِلَّةٍ

أي لأجل سبب يقتضي ذلك

٦٨٣- حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ* قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ* عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ فِي مَرَضِهِ، فَكَانَ يُصَلِّي بِهِمْ. قَالَ عُرْوَةُ: فَوَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ نَفْسِهِ خِفَةً، فَخَرَجَ، فَإِذَا أَبُو بَكْرٍ يُؤُمُّ النَّاسَ، فَلَمَّا رَأَاهُ أَبُو بَكْرٍ اسْتَأْخَرَ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ أَنْ كَمَا أَنْتَ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِذَاءَ أَبِي بَكْرٍ إِلَى جَنْبِهِ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ.

بالد والقصر. (ك)

سهر

سهر

٤٨- بَابُ مَنْ دَخَلَ لِيُؤْمَ النَّاسَ فَجَاءَ الْإِمَامُ الْأَوَّلُ فَتَأَخَّرَ الْأَوَّلُ أَوْ لَمْ يَتَأَخَّرْ: جَارَتْ صَلَاتُهُ

أي الإمام الراتب. (ع) أي النائب

فِيهِ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أشار إلى ما مضى من قوله: قال عروة ... (ع)

٦٨٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ* قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ* عَنْ أَبِي حَازِمٍ* بَنِي دِينَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَهَبَ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ لِيُصْلِحَ بَيْنَهُمْ فَحَانَتْ الصَّلَاةُ، فَجَاءَ الْمُؤَذِّنُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ:

أي صلاة العصر. (ع) أي بلال. (ع)

١. حدثنا: وللأصيلي: «أخبرنا» ٢. من: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «في».
٣. والناس إلخ: وفي نسخة: «والناس بصلاة أبي بكر». ٤. الأول: وللأصيلي: «الآخر». ٥. فيه عائشة: وفي نسخة: «فيه عن عائشة».

ترجمة: قوله: باب من قام إلى جنب الإمام لعل: في «تراجم شيخ المشايخ»: أي هو جائز؛ لوجود علة مثل كون الإمام ضعيفاً لا يُسمع الناس صوته من بعيد، فيقوم واحد إلى جنبه، ويُسمع الناس تكبير الإمام وغير ذلك. اهـ قال العيني: إنما قال هذا؛ لأن الأصل أن يتقدم الإمام على المأموم، ولكن للمأموم أن يقف بجانب الإمام عند وجود أسباب تقتضي ذلك. ثم بسط العيني تلك الأسباب. قوله: باب من دخل ليؤم الناس إلخ: كتب الشيخ في «اللامع»: قوله: «تأخر الأول أولم يتأخر ...» أما ثبوت جواز التأخر في فعل أبي بكر الذي فعله، وأما جواز عدمه فبقوله ﷺ: «امكث على مكانك»، وهذا على رأي البخاري. وأما عندنا فكان تأخر أبي بكر لحصره عن القراءة، ولا يجوز التأخر للإمام لضرورة. اهـ [كذا في الأصل «لضرورة»، والصواب على الظاهر بدله: «إلا لضرورة»]. وما أفاده الشيخ واضح؛ فإن فيه إثبات جزئي الترجمة بحديث الباب.

وقال الحافظ: يشير بالشق الأول - وهو ما إذا تأخر - إلى رواية عروة عنها في الباب الذي قبله حيث قال: فلما رآه استأخر. وبالتالي - وهو ما إذا لم يتأخر - إلى رواية عبد الله عنها، حيث قال: فأراد أن يتأخر، وقد تقدمت في «باب حد المريض»، والجواز مستفاد من التقرير. وكلا الأمرين قد وقعا في حديث الباب. اهـ ومال مولانا الشيخ أنور شاه في «الفيض» إلى أن المقصود بالترجمة الجزء الأول فقط، وذكر له حديثاً، وأما الجزء الآخر يعني قوله: «لم يتأخر» فمن باب التكميل ودفع لتوهم الاختصاص. اهـ قلت: وهذا هو الأصل الرابع والثلاثون من أصول التراجم. انتهى من هامش «اللامع» وفيه أيضاً على قول الشيخ، وهذا على رأي البخاري هو المرجح عند الشافعية، ويقول الحنفية قال الجمهور. اهـ

سهر: قوله: قال عروة: قال الكرمانى: فإن قلت: ما فائدته، وهو معلوم؛ لأنه راوي الحديث؟ قلت: غرضه أن الحديث من ههنا إلى آخره موقوف عليه، وهو من مراسيل التابعين ومن تعليقات البخاري، ويحتمل دخوله تحت الإسناد الأول. قوله: أن كما أنت: كلمة «ما» موصولة و«أنت» مبتدأ، وخبره محذوف، أي كما أنت عليه أو فيه، أي كن مشابهاً كما أنت عليه، ويجوز أن يكون الكاف زائدة، أي الزم الذي أنت عليه، وهو الإمامة. (عمدة القاري)

قوله: حذاء أبي بكر: أي عماداً من جهة الجنب لا من جهة القدم والخلف، ولا منافاة بينه وبين الترجمة؛ لأن القيام إلى جنب الإمام قد يكون انتهاؤه بالجلوس في جنبه. ولا شك أنه كان قائماً في الابتداء ثم صار جالساً، أو المراد قيام أبي بكر، لا قيام النبي ﷺ، والمراد من الإمام رسول الله لا أبو بكر، ومن العلة الغرض لا المرض، كذا في «الكرمانى». قوله: بني عمرو بن عوف: بطن كبير من الأوس، وكانوا بقاء، وسبأ في الصلح أهم اقتتلوا حتى تراموا بالحجارة، كذا في «العيني».

* أسماء الرجال: زكريا: هو البلخي، أبو يحيى اللؤلؤي. ابن نمير: هو عبد الله، أبو هشام. هشام بن عروة: هو ابن الزبير، القرشي. عبد الله بن يوسف: هو التنيسي، أبو محمد. مالك: الإمام المدني. أبي حازم: اسمه سلمة.

سند: قوله: أن كما أنت: أي أن كُن كما أنت، و«أن» تفسيرية؛ لما في الإشارة من معنى القول.

قوله: باب من دخل ... فجاء الإمام الأول: أي الراتب، «فتأخر الأول» أي الذي شرع في الصلاة أولاً.

أَتُصَلِّي لِلنَّاسِ فَأُقِيمُ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ فِي الصَّلَاةِ، فَتَخَلَّصَ حَتَّى وَقَفَ فِي الصَّفِّ، فَصَفَّقَ النَّاسُ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ.

لعله بالنهي عن ذلك

فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ التَّصْفِيقَ التَّفَّتَ، فَرَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ امْكُثْ مَكَانَكَ، فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَيْهِ، فَحَمِدَ اللَّهَ عَلَى مَا أَمَرَهُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ اسْتَأْخَرَ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى اسْتَوَى فِي الصَّفِّ، وَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «يَا أَبَا بَكْرٍ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تَنْتَبِذَ إِذْ أَمَرْتُكَ؟» فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَا كَانَ لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا لِي رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرْتُمْ التَّصْفِيقَ؟ مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُسَبِّحْ؛ فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ التُّفِتَ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ».

٤٩- بَابٌ: إِذَا اسْتَوُوا فِي الْقِرَاءَةِ فَلْيُؤْمِّهُمْ أَكْبَرُهُمْ

٩٤/١

٦٨٥- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ* عَنْ أَبِي قَلَابَةَ* عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَنَحْنُ شَبَبَةٌ، فَلَبِثْنَا عِنْدَهُ نَحْوًا مِنْ عِشْرِينَ لَيْلَةً، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ رَحِيمًا فَقَالَ: «لَوْ رَجَعْتُمْ إِلَى بِلَادِكُمْ فَعَلَّمْتُمُوهُمْ، مُرُوهُمْ فَلْيُصَلُّوا صَلَاةَ كَذَا فِي حِينَ كَذَا، وَصَلَاةَ كَذَا فِي حِينَ كَذَا، وَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَدِّ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، وَلْيُؤَمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ».

عطف على «رجعتم»

١. للناس: وللأصلي: «بالناس». ٢. أمره به: ولأبوي ذر والوقت: «أمر به». ٣. نابه: وفي نسخة: «رأبه». ٤. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا».

ترجمة: قوله: باب إذا استؤوا في القراءة إلخ: كتب الشيخ في «اللامع»: فيه إشارة إلى أن ما ورد في الرواية من تقدم الأكبر شيئاً فإنما هو حيث كانوا مستويين في العلم والقراءة، وإن لم يستؤوا فيهما فلا تقدم للأسن. اهـ قلت: حاصله أن الترجمة شارحة للحديث، وعلى هذا فالترجمة من الأصل الثالث والعشرين. وفي «تراجم شيخ المشايخ»: الحديث الذي هو نص في هذه الترجمة أورده مسلم وغيره، فكانه ما وجدته على شرطه. اهـ قلت: ولفظ حديث مسلم عن أبي مسعود الأنصاري مرفوعاً: «يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله، فإن كانت قراعتهم سواء فليؤمهم أقدمهم هجرةً، فإن كانوا في الهجرة سواء فليؤمهم أكبرهم شيئاً»، الحديث. وعلى هذا تكون الترجمة من الأصل الأول من أصول التراجم، إلى آخر ما بسط في هامش «اللامع». وقال السندي: أراد بـ«القراءة» [في الترجمة] ما يستحق به الإمامة أعم من القراءة والعلم، واستواء أصحاب مالك بن الحويرث في ذلك من حيث إنهم كانوا مستويين في الإقامة عنده ﷺ، والغالب في مثلهم الاستواء في الأخذ، والله تعالى أعلم.

سهر: قوله: فأقيم: بالرفع على أنه خير مبتدأ محذوف أي فأنا أقيم، وبالنصب على أنه جواب الاستفهام، أي فإن أقيم. (عمدة القاري) قوله: فتخلص إلخ: قال الكرمانى، أي صار خالصاً من الاشتغال، قال العيني: ليس المراد هذا المعنى ههنا، بل المراد فتخلص من شق الصفوف حتى وصل إلى الصف الأول، وهو معنى قوله: «حتى وقف في الصف» أي في الصف الأول، والدليل عليه رواية عبد العزيز عند مسلم، فجاه النبي ﷺ، فخرق الصفوف حتى قام عند الصف المقدم. انتهى قوله: فحمد الله: ظاهره أنه حمد الله بلفظه صريحاً، لكن في رواية الحميدي عن سفيان: «رفع أبو بكر رأسه إلى السماء شكراً ورجع قهقري» وادعى ابن الجوزي أنه أشار بالشكر والحمد بيده ولم يتكلم، وفي رواية أحمد أنه رفع يديه. (العيني مختصراً) وقال العيني: تأخر أبي بكر وتقدمه ﷺ من خواصه ﷺ، وادعى ابن عبد البر الإجماع على عدم جواز ذلك لغيره، وما قيل: كيف يدعى الإجماع مع أن الصحيح المشهور عند الشافعية الجواز؟ قلت: هذا خرق الإجماع السابق قبل هؤلاء الشافعية، وخرق الإجماع باطل. (عمدة القاري) * أسماء الرجال: سليمان: هو الأزدي البصري. حماد: ابن زيد بن درهم، الأزدي. أيوب: السخيتاني. أبي قلابة: هو عبد الله بن زيد، الجرمي.

سند: قوله: أن امكث مكانك: كأنه ﷺ رأى أنه ما أمره ﷺ بذلك أمر إلزام، وإلا لما كان له أن يخالف لمصلحة ما، بل أمره تكميلاً؛ ولذا رفع يديه وحمد الله تعالى، ثم علم من قوله ﷺ: «أن امكث...» جواز الصلاة إن لم يتأخر، كما علم من تقريره ﷺ فعل أبي بكر جواز التأخر. قوله: إذا استؤوا في القراءة: كأنه أراد بـ«القراءة» ما يستحق به الإمامة أعم من القراءة والعلم، واستواء أصحاب مالك بن الحويرث في ذلك من حيث إنهم كانوا مستويين في الإقامة عنده ﷺ، والغالب في مثلهم الاستواء في الأخذ، والله تعالى أعلم.

٩٥/١

٥٠- بَابُ: إِذَا زَارَ الْإِمَامُ قَوْمًا فَأَمَّهُمْ

أي الإمام الأعظم أو من يجري مجراه. (ع)

٦٨٦- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ أَسَدٍ * قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ * عَنِ الزُّهْرِيِّ * قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ قَالَ: سَمِعْتُ عِثْبَانَ بْنَ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيَّ * قَالَ: اسْتَأْذَنَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَذِنْتُ لَهُ، فَقَالَ: «أَيُّنَ نَحْبُ أَنْ أُصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ؟» فَأَشْرْتُ لَهُ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي أَحِبُّ، فَقَامَ وَصَفَّفْنَا خَلْفَهُ ثُمَّ سَلَّمَ وَسَلَّمْنَا.

٩٥/١

٥١- بَابُ: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ

وَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ بِالنَّاسِ وَهُوَ جَالِسٌ. وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ * : إِذَا رَفَعَ قَبْلَ الْإِمَامِ يَعُودُ فَيَمْكُثُ بِقَدْرِ مَا رَفَعَ ثُمَّ يَتَّبِعُ الْإِمَامَ. وَقَالَ الْحَسَنُ فَيَمْنُ يَرْكَعُ مَعَ الْإِمَامِ رُكْعَتَيْنِ وَلَا يَقْدِرُ عَلَى السُّجُودِ: يَسْجُدُ لِلرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ يَقْضِي الرُّكْعَةَ الْأُولَى بِسُجُودِهَا، وَفَيَمْنُ نَسِي سَجْدَةً حَتَّى قَامَ: يَسْجُدُ.

١. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا». ٢. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا». ٣. استأذن: وللكشميهني بعده: «علي». ٤. صففنا: وفي نسخة: «صففنا» [أي صفنا رسول الله ﷺ]. (ع). ٥. وسلمنا: ولابن عساكر وأبي ذر: «فسلمنا». ٦. الآخرة: ولابن عساكر وأبي ذر: «الآخرة».

ترجمة: قوله: باب إذا زار الإمام قوما فأمهم: كتب الشيخ في «اللامع»: يعني بذلك أن ما ورد من النهي عن أن يؤم قوماً، فالمراد به ليس هو النهي بإطلاقه، بل النهي مقيد بعدم الإذن. اهـ وبسط الكلام في هامشه، وفيه: المعروف عند شراح البخاري في غرض الترجمة أن الإمام الأعظم إذا زار قوماً لا يحتاج إلى إذهم في التقديم على الإمامة. قال الحافظ: أشار هذه الترجمة إلى أن حديث مالك الذي أخرجه أبو داود وغيره: «من زار قوماً فلا يؤمهم» الحديث، محمول على من عدا الإمام الأعظم إلى آخر ما قال. وتعبه العيني ومال إلى أن الإمام الأعظم أيضاً محتاج إلى الإذن؛ إذ قال: لم يبين البخاري حكمه هل للإمام ذلك أم يحتاج إلى الإذن؟ فاكثفي بما ذكر في حديث الباب؛ فإنه يشعر بالاستئذان. فالحاصل أنهم اختلفوا في الغرض على ثلاثة مسالك، الأول: ما أفاده والذي في «تقريره»، وهو مودى كلام شيخ المشايخ في «التراجم» من أن النهي عن إمامة الزائر مقيد بعدم الإذن. والثاني: ما ذهب إليه الحافظ أن الإمام الأعظم لا يحتاج إلى الإذن، وهو الذي حكاه مولانا محمد حسن المكي في «تقريره». والثالث: ما ذهب إليه العيني أن الإمام الأعظم أيضاً يحتاج إليه، وعندني ظاهر ألفاظ الترجمة يرجح ما أفاده في «تقرير المكي». انتهى من هامش «اللامع» مختصراً

قوله: باب إنما جعل الإمام ليؤتم به: كتب الشيخ في «اللامع»: أشار بذكر صلاته ﷺ في مرضه أنه لا يجب متابعة الإمام فيما إذا ترك الإمام فرضاً لعذر أو لغير عذر؛ فإنه ﷺ جلس للعذر ولم يجلس القوم، ولذلك أورد الآثار، فإنه إذا ترك السجدة لأجل الزحام، فإنه لا يتابع الإمام؛ إذ يلزم في متابعته رفض الفرض، وإذا لا يجوز، كما لا يجوز له أن يترك سجدة؛ لكونها فريضة. وكذلك أثر ابن مسعود أوردته لتأكيد أن المتابعة واجبة ما لم يترك واجباً. ومعنى قول الحسن أن الذي لم يتمكن من السجود لأجل الزحام أو غيره ينتظر حتى لو سلم الإمام؛ فإنه لا يسلم بتسليمه؛ لأن في متابعته إذا ترك الفرض، فإذا وجد فرجة سجد سجدتين للثانية، ثم يعيد الركعة الأولى، لعدم الاعتداد بما أداه منها لعدم السجود. انتهى مختصراً وفي «هامشه»: قال الحافظ: هذه الترجمة قطعة من الحديث الآتي في الباب، والمراد بها أن الائتمام يقتضي متابعة المأموم لإمامه في أحوال الصلاة فتنتفي المقارنة والمساابقة والمخالفة إلا ما دل الدليل الشرعي عليه. اهـ

سهر: قوله: إذا زار الإمام قوما فأهمهم: لم يبين حكمه في الترجمة، هل للإمام ذلك أم يحتاج إلى إذن القوم؟ فاكثفي بما ذكر في حديث الباب؛ فإنه يشعر بالاستئذان، كما سنذكره إن شاء الله تعالى. (عمدة القاري) قوله: أين تحب الخ: فيه المطابقة للترجمة؛ فإنه يتضمن أمرين أحدهما قصداً، وهو تعيين المكان من صاحب المنزل، والآخر ضمناً، وهو الاستئذان بالإمامة. فإن قلت: الإمام الأعظم سلطان على المالك، فلا يحتاج إلى الاستئذان. قلت: في الاستئذان رعاية الجانبين مع أنه ورد في حديث أبي مسعود: «لا يؤم الرجل في سلطانه، ولا يجلس على تكرمته، إلا بإذنه»؛ فإن مالك الشيء سلطان عليه. (عمدة القاري) قوله: وصلى النبي ﷺ في مرضه الخ: هذا التعليق تقدم مسنداً من حديث عائشة ؓ؛ فإن قلت: لا دخل له في الترجمة، فما فائدة ذكره؟ قلت: إنه يشير به إلى أن الترجمة التي هي قطعة من الحديث عام يقتضي متابعة الإمام مطلقاً، وقد لحقه دليل الخصوص، وهو حديث عائشة ؓ؛ فإن النبي ﷺ صلى في مرضه الذي توفي فيه، وهو جالس، والناس خلفه قيام، ولم يأمرهم بالجلوس، فدل على دخول التخصيص في عموم قوله: «إنما جعل الإمام ليؤتم به». (عمدة القاري)

قوله: وقال ابن مسعود الخ: هذا التعليق وصله ابن أبي شيبه بسند صحيح، وروى عبد الرزاق عن عمر نحوه بإسناد صحيح، ولفظه: «أما رجل رفع رأسه قبل الإمام في ركوع أو سجود فليضع رأسه بقدر رفعه إياه». (عمدة القاري) قوله: وقال الحسن: أي البصري، «فيمن» أي في حقه، قال الشيخ ابن حجر في «فتح الباري» والعيني في «عمدة القاري»: إن الذي قاله الحسن فرعان ومسألان، الأول: فيمن يركع، ووصلها سعيد بن منصور بإسناده، ولفظها: في الرجل يركع يوم الجمعة فيزجهم الناس، فلا يقدر على السجود، قال: إذا فرغوا من صلاتهم سجد سجدتين للركعة الثانية، ثم يقوم فيصلي ركعة وسجدتين. والثانية: في قوله: فيمن نسي، فوصلها ابن أبي شيبه بأتم منه، ولفظها: في رجل نسي سجدة من أول صلاته، فلم يذكرها حتى كان آخر ركعة من صلاته، قال: يسجد ثلاث سجديات، فإن ذكرها قبل السلام يسجد سجدة واحدة، وإن ذكر بعد انقضاء الصلاة يستأنف الصلاة. انتهى ثم قال العيني: مطابقتها للترجمة من حيث إن فيه متابعة للإمام بعد المخالفة فيه. انتهى كذا في «الخير الجاري».

* أسماء الرجال: معاذ بن أسد: المروزي. عبد الله: ابن المبارك، المروزي. معمر: هو ابن راشد، الأزدي. الزهري: هو محمد بن مسلم بن شهاب.

٦٨٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا زَائِدَةُ * عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ قَالَ:

أحد الفقهاء السبعة. (قس) ابن مسعود. (قس)

دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ ع فَقُلْتُ: أَلَا تُحَدِّثُنِي عَنْ مَرَضِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ? قَالَتْ: بَلَى، ثَقُلَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «أَصَلَّى النَّاسُ؟» قُلْنَا:

لَا، وَهُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ». قَالَتْ: فَفَعَلْنَا، فَاعْتَسَلَ فَذَهَبَ لِيَنْوُءَ فَأُغْمِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاقَ،

فَقَالَ: «أَصَلَّى النَّاسُ؟» قُلْنَا: لَا، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ». قَالَتْ: فَفَعَلْنَا، فَاعْتَسَلَ ثُمَّ

ذَهَبَ لِيَنْوُءَ فَأُغْمِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاقَ، فَقَالَ: «أَصَلَّى النَّاسُ؟» قُلْنَا: لَا، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ».

كـ «يقوم» لفظاً ومعنى. (ك)

فَقَعَدَ فَاعْتَسَلَ ثُمَّ ذَهَبَ لِيَنْوُءَ فَأُغْمِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاقَ، فَقَالَ: «أَصَلَّى النَّاسُ؟» قُلْنَا: لَا، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ.

وَالنَّاسُ عُكُوفٌ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُونَ النَّبِيَّ ﷺ لِصَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أَبِي بَكْرٍ بِأَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ،

أي لا يثبون في المسجد

فَأَتَاهُ الرَّسُولُ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُكَ أَنْ تُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ - وَكَانَ رَجُلًا رَقِيقًا -: يَا عُمَرُ، صَلِّ بِالنَّاسِ. فَقَالَ

هو بلال

لَهُ عُمَرُ: أَنْتَ أَحَقُّ بِذَلِكَ، فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ تِلْكَ الْأَيَّامَ.

أي التي كان رسول الله ﷺ فيها مريضاً وغير قادر على الخروج. (ع)

ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَجَدَ مِنْ نَفْسِهِ خِفَةً فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ - أَحَدُهُمَا الْعَبَّاسُ - لِصَلَاةِ الظُّهْرِ، وَأَبُو بَكْرٍ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، فَلَمَّا

رَأَاهُ أَبُو بَكْرٍ ذَهَبَ لِيَتَأَخَّرَ، فَأَوْمَى إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ بِأَنْ لَا يَتَأَخَّرَ، فَقَالَ: «أَجْلِسَانِي إِلَى جَنْبِهِ»، فَأَجْلَسَاهُ إِلَى جَنْبِ أَبِي بَكْرٍ، قَالَ:

فَجَعَلَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّيَ وَهُوَ يَأْتُمُّ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَالنَّاسُ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ، وَالنَّبِيُّ ﷺ قَاعِدٌ.

أي يقدي

١. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا». ٢. قلنا: ولأبي ذر: «فقلنا». ٣. لا وهم: كذا لأبي الوقت، وفي نسخة: «لا هم». ٤. ضعوا لي: وللحموي والمستملي: «ضعوني».
٥. ففعلنا: وللمستملي بعده: «فقعده». ٦. فذهب: وللکشميهي: «ثم ذهب». ٧. قلنا: وفي نسخة: «فقلنا». ٨. قال: وفي نسخة: «فقال». ٩. ضعوا لي: وللحموي
- والکشميهي: «ضعوني». ١٠. ففعلنا: وللمستملي بعده: «فقعده». ١١. قلنا: وفي نسخة: «فقلنا». ١٢. قال: وفي نسخة: «فقال». ١٣. ضعوا لي: وللحموي
- والکشميهي: «ضعوني». ١٤. فقعده: وللکشميهي: «قعده». ١٥. قلنا: وفي نسخة: «فقلنا». ١٦. النبي: ولأبي ذر والشيخ ابن حجر: «رسول الله».
١٧. لصلاة العشاء الآخرة: وللأصيلي والحموي والکشميهي وأبي ذر: «الصلاة: العشاء الآخرة» [تفسير للصلاة]. ١٨. فخرج: كذا للکشميهي، وفي نسخة:
- «وخرج». ١٩. فأومى: وفي نسخة: «فأومأ». ٢٠. فقال: وفي نسخة: «قال». ٢١. يأتُم: كذا للمستملي والحموي، وللکشميهي: «قائم». ٢٢. النبي: وللأصيلي:
- «رسول الله». ٢٣. النبي: وللأصيلي: «رسول الله».

سهر: قوله: والناس بصلاة أبي بكر: أي باعتبار أنه كان مبلغاً لهم، وكان يرفع صوته بالتكبير، وذلك لأن النبي ﷺ كان قاعداً وغلب عليه الضعف، فلم يرفع التكبير بحيث يبلغهم جميعاً، كذا في «الخير الجاري». وقال العيني: قال الشافعي: لم يُصَلِّ بالناس في مرض موته في المسجد إلا مرة واحدة، وهي هذه التي صلى فيها قاعداً، وكان أبو بكر فيها إماماً، ثم صار مأموماً يُسمع الناس التكبير، فلأجل ذلك كان أبو بكر كالإمام في حقهم، واستدل به البعض على جواز استخلاف الإمام بغير ضرورة لصنع أبي بكر ﷺ. انتهى كلام العيني وحمل البعض استخلاف أبي بكر على الحصر عن القراءة، كما في «الدر المختار»: يجوز أن يستخلف إذا حصر عن قراءة قدر المفروض؛ لحديث أبي بكر ﷺ؛ فإنه لما أحس بالنبي ﷺ حصر عن القراءة، فتأخر، فتقدم ﷺ وأتم. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: أحمد بن يونس: نسبه لجده؛ لشهرته، واسم أبيه عبد الله، التميمي الربوعي الكوفي. زائدة: ابن قدامة، البكري الكوفي. موسى بن أبي عائشة: الهمداني الكوفي.

سند: قوله: فذهب لينوء: أي أراد وقصد ليقوم. قوله: يا عمر صل بالناس: كان أبا بكر ﷺ رأى أن أمره بذلك كان تكميلاً، والمقصود أداء الصلاة بإمام لا تعيين أنه الإمام، ولم يدر ما جرى بينه ﷺ وبين بعض أزواجه في ذلك، وإلا لما كان له تفويض الإمامة إلى عمر، والله تعالى أعلم.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَدَخَلْتُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ فَقُلْتُ لَهُ: أَلَا أَعْرِضُ عَلَيْكَ مَا حَدَّثَنِي عَائِشَةُ عَنْ مَرَضِ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: هَاتِ، فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ حَدِيثَهَا، فَمَا أَنْكَرَ مِنْهُ شَيْئًا، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: أَسَمْتُ لَكَ الرَّجُلَ الَّذِي كَانَ مَعَ الْعَبَّاسِ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: هُوَ عَلِيٌّ.^٣

٦٨٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُسُفَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ هِشَامٍ * بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاكٍ، فَصَلَّى جَالِسًا وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ اجْلِسُوا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ».

حكمه منسوخ. (ك)

٦٨٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُسُفَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، * عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ فَرَسًا فَضَرَعَ عَنْهُ، فَجَحَشَ شِقُّهُ الْأَيْمَنُ، فَصَلَّى صَلَاةً مِنَ الصَّلَوَاتِ وَهُوَ قَاعِدٌ، فَصَلَّيْنَا وَرَاءَهُ فُعُودًا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ. وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ الْحَمِيدِيُّ: * قَوْلُهُ: «إِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا» هُوَ فِي مَرَضِهِ الْقَدِيمِ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ جَالِسًا وَالنَّاسُ خَلْفَهُ قِيَامًا، لَمْ يَأْمُرْهُمْ بِالْفُعُودِ، وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ بِالْآخِرِ فَلَاخِرٍ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ.

وهو سقوطه عن الفرس. (ع)

هو شيخ البخاري، تلميذ الشافعي، اسمه عبد الله بن الزبير. (ع)

أي البخاري. (قس)

١. قال: ولأبوي ذر والوقت قبله: «و». ٢. النبي: ولابن عساكر وأبي ذر: «رسول الله». ٣. علي: وللأصيلي وأبي ذر بعده: «بن أبي طالب».
٤. رسول الله: وللأصيلي: «النبي». ٥. شاك: وفي نسخة: «شاكى». ٦. إليهم: وللحموي: «عليهم». ٧. ربنا ولك الحمد: وللشمهني: «ربنا لك الحمد».
٨. وإذا: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «فإذا». ٩. الحمد: وفي نسخة بعده: «وإذا صلى قائما فصلوا قياما».
١٠. أجمعون: ولأبوي ذر والوقت: «أجمعين». ١١. قيام: وفي نسخة: «قيامًا». ١٢. النبي: وفي نسخة: «رسول الله».

سهر: قوله: فعودا: هذا بخلاف حديث عائشة؛ لأن فيه: «فصلى وراءه قوم قيامًا»، أحجب عنه بوجهه، الأول: أن في رواية أنس اختصارًا، وكأنه اقتصر على ما آل إليه الحال بعد أمره لهم بالجلوس. الثاني: ما قاله القرطبي، وهو أنه يحتمل أن يكون بعضهم قعد من أول الحال، وهو الذي حكاه أنس، وبعضهم قام حتى أشار إليه بالجلوس، وهو الذي حكاه عائشة. الثالث: ما قاله قوم، وهو احتمال تعدد الواقعة، ويدل عليه رواية أبي داود عن جابر أنهم دخلوا يعودونه مرتين، فصلى بهم فيهما، وبين أن الأولى كانت نافلة، وأقرهم على القيام وهو جالس، والثانية كانت فريضة، وابتدؤوا قيامًا فأشار إليهم بالجلوس، ونحوه عند الإسماعيلي. (عمدة القاري) قوله: وإنما يؤخذ إلخ: إشارة إلى أن الذي يجب به العمل هو ما استقر عليه آخر الأمر من النبي ﷺ، ولما كان آخر الأمر منه ﷺ صلاته قاعدًا والناس وراءه قيام، دل على أن ما كان قبله من ذلك مرفوع الحكم، وهو الذي ذهب إليه أبو حنيفة والشافعي والثوري وجمهور السلف أن القادر على القيام لا يصلي مع القاعد إلا قائمًا. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: عبد الله بن يوسف: هو التنيسي. مالك: الإمام المدني. هشام: يروي عن أبيه عروة بن الزبير بن العوام، القرشي. عبد الله بن يوسف: هو التنيسي. مالك: هو ابن أنس، الإمام. ابن شهاب: هو الزهري. قال الحميدي: هو عبد الله بن الزبير.

سند: قوله: ثم صلى بعد ذلك النبي ﷺ جالسًا إلخ: يريد أن حديث عائشة الذي في مرضه ﷺ ناسخ؛ لحديث «إذا صلى جالسًا فصلوا جلوسًا»، كذا قاله جمهور الفقهاء، لكن قد بحث فيه من لا يرى النسخ بوجهه، ١- منها: أن الحديث المذكور ليس بصريح في إمامة النبي ﷺ، فيجوز أن يكون الإمام إذ ذاك هو أبو بكر، وذلك لأن قولها: «فجعل أبو بكر يصلي، وهو قائم...» على ظاهره يستلزم أن تكون صلاة واحدة بإمامين، وأن يكون اقتدى أحد الإمامين بالآخر، فلا بد من تأويله عند الكل، فكما يجوز تأويله بأن النبي ﷺ كان إمامًا وأن أبا بكر كان يُسمع الناس التكبير، كذلك يمكن تأويله بأن أبا بكر كان يراعي النبي ﷺ في الصلاة، وينظر إلى حاله، وهذا كما في الحديث في حق إمام اقتدى بأضعفهم، -

٥٢- بَابُ: مَتَى يَسْجُدُ مَنْ خَلْفَ الْإِمَامِ؟

ترجمة
بالتونين

٩٦/١

قَالَ أَنَسٌ * رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «فَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا».

٦٩٠- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ * عَنْ سُفْيَانَ * قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ * قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ * قَالَ:

القطان

حَدَّثَنِي الْبَرَاءُ * - وَهُوَ غَيْرُ كُذُوبٍ - قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ،

١. قال: ولأبوي ذر الوقت: «وقال». ٢. النبي: كذا للأصيلي وأبوي ذر الوقت، وفي نسخة: «رسول الله». ٣. فإذا: وللمستعجلي: «إذا».

٤. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا». ٥. البراء: وللأصيلي بعده: «بن عازب».

ترجمة: قوله: باب متى يسجد من خلف الإمام: كتب الشيخ في «اللامع»: أراد بذلك إثبات أن أفعال المأمومين ينبغي أن تقع بعد الإمام بعدية متصلة ليس فيها فصل إلا أنه إذا كان الإمام كبير السن ضعيف القوى بطيء الحركات وجب التأخير في الابتداء حتى تتحقق البعدية المتصلة في الانتهاء؛ لأنهم لو أخذوا بعده بعدية متصلة في الإتيان بالفعل الذي شرع فيه الإمام لزم فراغهم قبل فراغ الإمام؛ لتبطئه في الحركات وتسارعهم. فأشار إلى أول الدعوى بحديث أنس: «إذا سجد فاسجدوا»؛ فإنه يدل على التعاقب وعدم الفصل. والرواية المذكورة في الباب دالة على فصل في ابتداء فعل الإمام والمأموم، فالنظر إلى مجموعهما يثبت المرام، فكان كل من الروايتين بمنزلة التفسير للأخرى، فافهم. اهـ

وفي «هامشه»: في غرض الباب ثلاثة احتمالات، الأول: ما أفاده الشيخ، وحاصله أن الغرض التنبيه على أن تعقيب أفعال المتقدمين كما هو لازم في مشروع الفعل، كذلك هو واجب في آخره. والثاني: أن ظاهر قوله ﷺ: «إذا سجد فاسجدوا» يومه أن يقع سجود المأموم بعد فراغ الإمام عن السجود، كما هو ظاهر التعقيب، فدفع الإمام البخاري هذا الاحتمال بحديث البراء، بأن التعقيب باعتبار الشروع لا باعتبار الفراغ، وهذا خاطري أبو عذره. والثالث: ما اختاره في «الفيض»، فارجع إليه لو شئت.

سهر: قوله: وهو غير كذوب: بمعنى غير ذي كذب، من قبيل قوله تعالى: «وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ» ﴿٥١﴾، قال الخطابي: هذا القول لا يوجب حمة في الراوي إنما يوجب حقيقة الصدق له؛ لأن هذه عادتهم إذا أرادوا تأكيد العلم بالراوي والعمل بما روى، وكان أبو هريرة يقول: سمعت خليلي الصادق المصدوق، كذا في «العيني» وبسطه ابن حجر.

* أسماء الرجال: قال أنس: هو ابن مالك، هذا طرف من حديثه الماضي. مسدد: هو ابن مسرهد. يحيى بن سعيد: هو القطان. سفيان: هو الثوري، ابن سعيد. أبو إسحاق: عمرو بن عبد الله، السبيعي. عبد الله بن يزيد: الخطمي.

سند - إلا أن يقال: بعض روايات هذا الحديث لا يقبل مثل هذا التأويل، إلا أنه معارض بأن بعضها صريح في إمامة أبي بكر، فعن عائشة: صلى النبي ﷺ خلف أبي بكر في مرضه الذي مات فيه قاعدًا، ومثله عن أنس، رواهما الترمذي وصححهما. والحاصل أن الحديث مضطرب لا ينبغي بمثله الحكم بنسخ حديث صحيح لا غبار عليه. لا يقال: يمكن دفع الاضطراب بالحمل على تعدد الواقعة؛ فإن مثل هذه الاحتمالات تبتدى لدفع النسخ، لا لإثباته. وأيضاً قد علم أن القضية كانت مختلفاً فيها عندهم، ولا يتصور الاختلاف إلا إذا كانت الصلاة واحدة، فقد روى ابن عبد البر وابن خزيمة في «صحيحه» عن عائشة قالت: من الناس من يقول: كان أبو بكر المقدم بين يدي رسول الله ﷺ في الصف، ومنهم من يقول: كان رسول الله ﷺ المقدم. وهذا يفيد أن سبب الاختلاف في الأحاديث هو أن القضية ما كانت محققة عندها ولا عندهم، كما هو شأن أيام المصائب والهموم، والله تعالى أعلم.

٢- ومنها أنه لا دلالة فيه على أن الصحابة كانوا قياماً. نعم، قد ثبت أن أبا بكر كان قائماً، ولعله قام لضرورة الإسراع. لا يقال: قد جاء في بعض الروايات أنهم كانوا قائمين؛ لأن مدار النسخ حينئذ على تلك الروايات، لا على ما ذكره صاحب «الصحيح» أو أصحاب الصحاح. فحينئذ ينظر في تلك الروايات، هل يقوى شيء منها قوة حديث «إذا صلى جالساً فصلوا جلوساً؟» وما ذكروا لياساوي هذا الحديث، بل ولا يداينه. فلا يتجه الحكم بنسخ هذا الحديث بتلك الروايات. وما قيل: إنهم ابتدؤوا الصلاة مع أبي بكر قياماً بلا نزاع، فمن ادعى أنهم قعدوا بعد ذلك فعليه البيان. ففيه أن المحتاج إلى البيان من يدعي النسخ. وأما من يمنعه فيكفيه الاحتمال؛ لأن الأصل عدم النسخ، ولا يثبت بمجرد الاحتمال. فقول: «فمن ادعى أنهم قعدوا بعد ذلك فعليه البيان» خارج عن قواعد البحث. على أنا نقول: تعود الصحابة هو الأصل الظاهر؛ عملاً بالحكم السابق المعلوم عندهم. وبقاؤهم على القيام لا يتصور إلا بعد علمهم بنسخ ذلك الحكم المعلوم، ولادليل عليه. فالواجب أنهم قعدوا، فمن ادعى خلافه فعليه البيان.

وأما القول بأنهم ثبتوا على القيام اتفاقاً وإن كان المعلوم عندهم أن الحكم هو القعود إلا أنه وافق النسخ، وعلم ذلك بتقرير النبي ﷺ إياهم على القيام: فمن باب فرض المستحيل عادة. وكذا القول بأنه لم يكن في الحاضر من أحد يعرف الحكم السابق، مع أن الحكم السابق كان مشهوراً فيما بينهم، وكانوا يعملون به. وكذا القول بأنهم لعلمهم عرفوا النسخ قبل هذه القضية ببيانهم ﷺ لهم النسخ، فلذلك ثبتوا على القيام؛ إذ يستبعد جداً أن يكون هناك ناسخ لذلك يعرفه أولئك الحاضرون، ثم يخفى بحيث لا يرويه أحد، وما يدل على بقاء الحكم المذكور أنه قد جعل قعود مقتدي عند قعود الإمام من جملة الاقتداء بالإمام، والإجماع على بقاء الاقتداء به، فالظاهر بقاء ما هو من جملة الاقتداء. وكذا يدل على بقاء الحكم أنه قد علل في بعض الروايات حكم القعود بأن القيام عند قعود الإمام من أفعال أهل فارس بعظمائها. يعني أنه يشبه تعظيم المخلوق فيما وضع لتعظيم الخالق من الصلاة. ولا يخفى بقاء هذه العلة، والأصل بقاء الحكم عند دوام العلة. وللطرفين ههنا كلمات. وما ذكرنا فيه كفاية في بيان أن دعوى النسخ لا يخلو عن نظر، والله تعالى أعلم.

قوله: فإذا سجد فاسجدوا: قيل: الفاء للتعقيب، فتدل على أن سجود المقتدي عقب سجود الإمام، ورُدُّ بأن التَّيَّ للتعقيب هي الفاء العاطفة، والتي ههنا للربط، وقيل: الشرط يتقدم على المشروط، ورُدُّ بأن الشرط النحوي قد يقارنه الجزاء. نعم، الشرط الفقهي يجب أن يتقدم على المشروط كالوضوء للصلاة، ولا كلام فيه. قلت: بل «إذا» تفيد معنى الظرفية، أي وقت سجود الإمام اسجدوا، وهو إلى القرائن أميل منه إلى التعقيب، لكن الثابت شرعاً بالأدلة الأخرى هو التأخير، فتحمّل الظرفية على اتحاد وقت سجود المقتدي مع سجود الإمام في الجملة، والله تعالى أعلم.

أي لا يقوس ظهره

لَمْ يَخْنُ أَحَدٌ مِنَّا ظَهْرَهُ حَتَّى يَقَعَ النَّبِيُّ ﷺ سَاجِدًا، ثُمَّ نَقَعَ سُجُودًا بَعْدَهُ. حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ * حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ * عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ * نَحْوَهُ.
 (فتح الباء وكسر النون وضمها يقال: حنيت العود وحنوته، أي لم يقوس. (قس) حال، وهو جمع ساجد. (ع)

٥٣- بَابُ إِثْمٍ مَنْ رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ

٩٦/١

أي من السجود. (ف) وكذا من الركوع. (ع)

٦٩١- حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ * بْنُ مِنْهَالٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْادٍ * قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ * عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَمَّا

يَخْنَى أَحَدُكُمْ - أَوْ: أَلَا يَخْنَى أَحَدُكُمْ - إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ، أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ، أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ صُورَتَهُ
 صُورَةَ حِمَارٍ؟».

٥٤- بَابُ إِمَامَةِ الْعَبْدِ وَالْمَوْلَى

٩٦/١

أي المعتوق. (ع)

وَكَانَتْ عَائِشَةُ * يُؤْمُهَا عَبْدُهَا ذُكْوَانٌ مِنَ الْمُصْحَفِ.

وَوَلَدَ الْبَغِيِّ وَالْأَعْرَابِيِّ وَالْغُلَامَ الَّذِي لَمْ يَخْتَلَمْ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَوْمُهُمْ أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ». وَلَا يُمْنَعُ الْعَبْدُ مِنَ الْجَمَاعَةِ
 أي ولد الزانية. (ع) أي لم يبلغ. (ع)

يَغْيِرُ عِلَّةً.

أي يغير ضرورة

٦٩٢- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ * عَنْ نَافِعٍ *.....

١. حدثنا إلخ: كذا لأبي ذر والمستملي والأصيلي. ٢. حدثنا: وفي نسخة: «عن». ٣. نحوه: وفي نسخة بعده: «بهذا». ٤. قال: كذا لأبي ذر.

٥. ألا يخشى: وللكشميهني: «أولا يخشى». ٦. المولى: ولا بن عساكر: «الموالي». ٧. من: ولا بن عساكر: «عن». ٨. بغير: ولا بن عساكر: «لغير».

ترجمه: قوله: باب إثم من رفع رأسه قبل الإمام: قال الحافظ: أي من السجود؛ لرواية ابن خزيمة بزيادة: «الذي يرفع رأسه والإمام ساجد»، فتبين أن المراد الرفع من السجود، ففيه تعقب على من قال: «إن الحديث نص في المنع من تقدم المأموم على الإمام في الرفع من الركوع والسجود معاً». وإنما هو نص في السجود، ويلتحق به الركوع؛ لكونه في معناه. ويمكن أن يفرق بينهما بأن السجود له مزيد مزية؛ لأن العبد أقرب ما يكون فيه من ربه، فلذلك خصص بالتنصيص عليه، ويحتمل أن يكون من باب الاكتفاء، وهو ذكر أحد الشيعين المشتركين في الحكم إذا كان للمذكور مزية. اهـ وتعقب العيني كلام الحافظ أشد التعقب، فارجع إليه لو شئت. قوله: باب إمامة العبد والمولى: قال الحافظ: المولى العتيق. قال ابن المنير: لم يفصح بالجواز، لكن لو ح به لإيراده أدلته.

سهر: قوله: ذكوان: قال القسطلاني: وهو يومئذ غلام لم يعتق. «من المصحف» أي قرأ من المصحف، قال العيني: القراءة من المصحف في الصلاة مفسدة عند أبي حنيفة؛ لأنه عمل كثير. وعند أبي يوسف ومحمد يجوز، لكنه يكره؛ لما فيه من التشبه بأهل الكتاب، وبه قال الشافعي. (عمدة القاري والخير الجاري) قوله: لقول النبي ﷺ إلخ: هذا تعليل لجميع ما ذكر قبله من العبد وولد البغي والأعرابي والغلام الذي لم يحتلم، يعني الحديث لم يفرق بين المذكورين وغيرهم، ولكن يظهر من هذا، أن إمامة أحد هؤلاء، إنما يجوز إذا كان أقرأ القوم. (عمدة القاري) قوله: ولا يمنع إلخ: [هذا القول معطوف على الترجمة. (الخبر الجاري)]

* أسماء الرجال: أبو نعيم: الفضل بن دكين. سفیان: أبي إسحاق: مر أنفا. حجاج: هو السلمي البصري. شعبة: هو ابن الحجاج.

محمد بن زياد: الجمحي المدني. إبراهيم بن المنذر: الحزامي. عبيد الله: ابن عمر، العمري. نافع: مولى ابن عمر.

سند: قوله: أما يخشى: قيل: كلمة «أما» أو «ألا» للاستفتاح. قلت: ويلزم على هذا أن يكون الكلام إخباراً بأن فاعل هذا الفعل خاشي من المسخ، وليس كذلك، فالوجه أن «ما» أو «لا» نافية، والهمزة للاستفهام للإنكار، والمقصود الإنكار على ترك الخشية والحث عليها؛ ليرتدع فاعل ذلك الفعل بسبب الخشية من شنيع عاقبته عن ذلك الفعل. والحاصل أن فاعل هذا الفعل في محل المسخ ويستحق ذلك، فينيغي أن يخشى ذلك، وليس له أن لا يخشى، والله تعالى أعلم. وهذا يدل على أن فاعل هذا الفعل يستحق هذا العقاب، وكونه لا يلحق به فضلاً من الله تعالى لا يدل على خلافه، فكمن من شيء يستحقه العبد ويعفو عنه الرب تعالى، وقد قال: «وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ» (المائدة: ١٥)، والله تعالى أعلم. ثم الجمهور على أن فاعل هذا الفعل آثم وصلاته جائزة. قلت: وقد تعجب منهم حيث يقولون بأن التقدم على الإمام مكاناً مفسد، والتقدم عليه أفعالاً غير مفسد، مع أن المقتدي ما ألزم الاقتداء إلا في الأفعال، فينيغي أن يكون التقدم فيها أولى بالفساد من التقدم في المكان، والله تعالى أعلم. قوله: أقرؤهم لكتاب الله: استدلل بالإطلاق، وفيه أنه إن حمل على إطلاقه يلزم أن يوم الأقرأ وإن لم يعرف شيئاً سوى القراءة، وإن لم يحمل فليكن المراد الأقرأ إذا كان حاوياً لشرائط الإمامة، فلا يدل على مطلوب المصنف ﷺ، والله تعالى أعلم.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ الْأَوَّلُونَ الْعُصْبَةَ - مَوْضِعًا يَقْبَاءُ - قَبْلَ مَقْدَمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَوْمُهُمْ سَالِمٌ مَوْلَى أَبِي حُدَيْفَةَ، وَكَانَ أَكْثَرُهُمْ قُرَأْنَا.

الذين قدموا قبل النبي ﷺ

٦٩٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى* قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو النَّيَّاجِ* عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ اسْتُعْمِلَ حَبِشِي كَأَنَّ رَأْسَهُ زَيْبَةٌ».

القطان

أي جعل أميرا

٥٥- بَابُ: إِذَا لَمْ يُتِمَّ الْإِمَامُ وَأَتَمَّ مَنْ خَلَفَهُ

٩٦/١

٦٩٤- حَدَّثَنَا الْفَضْلُ* بْنُ سَهْلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى الْأَشَّيْبُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ زَيْدٍ* بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءٍ* بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُصَلُّونَ لَكُمْ، فَإِنْ أَصَابُوا فَلَكُمْ، وَإِنْ أَخْطَؤُوا فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ».

يعني أئمة (ع)

٥٦- بَابُ إِمَامَةِ الْمُفْتُونِ وَالْمُبْتَدِعِ

بالضلالة

٩٦/١

وَقَالَ الْحَسَنُ* صَلِّ، وَعَلَيْهِ بِدَعْتِهِ.

والمراد بالبدعة الضلالة

١. عن عبد الله بن عمر: كذا للأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «عن ابن عمر». ٢. موضعا: كذا لابن عساكر وأبي الوقت والأصيلي، وفي نسخة: «موضع». ٣. رسول الله: ولأبوي ذر والوقت: «النبى». ٤. حدثنا: ولابن عساكر: «حدثني». ٥. حدثني: ولأبوي ذر والوقت: «حدثنا». ٦. ابن مالك: كذا للأصيلي. ٧. حدثنا: وللأصيلي: «حدثني».

ترجمة: قوله: باب إذا لم يتم الإمام وأتم من خلفه: كتب الشيخ في «اللامع»: لفظ التمام مشير إلى أن ذلك في الأمور الزائدة على نفس الصلاة من السنن والمستحبات، وأما أركان الصلاة وشرائطها، فإن إخلال الإمام بشيء منها يستلزم الإخلال بصلاة من خلفه، ولعل المؤلف لا يقول إلا ما قالته الشافعية من أن فساد صلاة الإمام لا يستلزم فساد صلاة المأمومين. وعلى هذا فالتمام على عمومهم، ولا يتقيد بما دون أركان الصلاة وشرائطها، والله أعلم. اهـ قوله: باب إمامة المفتون والمبتدع: قال الحافظ: قوله: «المفتون» أي الذي دخل في الفتنة فخرج على الإمام، ومنهم من فسر بما هو أعم من ذلك. اهـ وقال العيني: المفتون هو من «فُتن الرجل» فهو مفتون، إذا ذهب ماله وعقله. ثم ذكر ما تقدم عن الحافظ، وتعقب عليه حيث قال: هذا التفسير لا ينطبق إلا على الفاتن؛ لأنه الذي يدخل في الفتنة، ويخرج على الإمام، وكان ينبغي للبخاري أن يقول: باب إمامة الفاتن. اهـ =

سهر: قوله: سالم: [أي قبل أن يعتق، كان من أهل فارس من خيار الصحابة، أعتقته امرأة من الأنصار، فتبناه أبو حذيفة بن عتبة، فلما نجا عنه قيل له: مولاه. (فتح الباري)] قوله: كأن رأسه زيبية: أي حبة عنب سوداء، هذا تمثيل في الحفارة وسماجة الصورة وعدم الاعتداد بها، ودلالته على الترجمة من حيث إن المراد به عبد حبشي. والمستمع هو الذي فوض إليه العمل أي جعل أميرا واليًا، والسنة أن يتقدم في الصلاة الوالي، وقيل: وجه الاستدلال به أنه إذا أمر بطاعته، فقد أمر بالصلاة خلفه. فإن قلت: كيف يكون العبد واليًا وشرط الولاية الحرية؟ قلت: بأن يوليه بعض الأئمة أو يتغلب على البلاد بالشوكة. (الكواكب الدراري) قوله: فإن أصابوا: يعني فإن أئمة أي في الشرائط والسنن ونحو ذلك، كما في رواية ابن حبان: «يكون أوقام يصلون الصلاة، فإن أئمة فلكم ولهم»، والأحاديث يفسر بعضها بعضًا، وبه المطابقة للترجمة، كذا في «العيني».

قوله: وإن أخطؤوا: أي وإن لم يصيبوا فلكم أي ثوابها، وعليهم أي عقابها. قال الكرماني: الخطأ عقابه مرفوع، فكيف يكون عليهم؟ وأجاب بأن الأخطاء هنا في مقابلة الإصابة، لا في مقابلة العمد، وهذا الذي في مقابلة العمد مرفوع، لا ذلك. انتهى قال ابن بطلال: إن أصابوا يعني الوقت؛ فإن بني أمية كانوا يؤخرون الصلاة تأخيرًا شديدًا، ويدل عليه رواية أبي داود: «يكون عليكم أمراء من بعدي يؤخرون الصلاة، فهي لكم وهي عليهم، فصلوا معهم ما صلوا القبلة»، وفي مسند عبد الله بن وهب: «الإمام حنة، فإن أتم فلكم وله، وإن نقص فعليه النقصان ولكم التمام»، هذا أوفق للترجمة، كذا في «العيني». قوله: إمامة المفتون: أي الذي دخل في الفتنة ويخرج على الإمام، ومنهم من فسر بما هو أعم من ذلك، و«المبتدع» أي من اعتقد شيئًا مما يخالف أهل السنة والجماعة. (فتح الباري) قال العيني: «المفتون»: من ذهب عقله وماله والمضل عن الحق، يقال له الفاتن، هكذا فسر الكرماني، والله تعالى أعلم.

* أسماء الرجال: يحيى: هو القطان. شعبة: ابن الحجاج. أبو النجاشي: يزيد بن حميد. الفضل: هو البغدادي الأعرج. زيد: مولى عمر. عطاء: مولى ميمونة. الحسن: البصري

٦٩٥- وَقَالَ لَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: * حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ * قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ * عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ خِيَارٍ: أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ ^٢ وَهُوَ مُحْضَرٌ، فَقَالَ: إِنَّكَ إِمَامٌ عَامَّةٌ، وَنَزَلَ بِكَ مَا تَرَى، وَيُصَلِّي لَنَا إِمَامٌ فِتْنَةٌ، وَتَتَحَرَّجُ؟ فَقَالَ: الصَّلَاةُ أَحْسَنُ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ، فَإِذَا أَحْسَنَ النَّاسُ فَأَحْسِنَ مَعَهُمْ، وَإِذَا أَسَاؤُوا فَاجْتَنِبْ إِسَاءَتَهُمْ.

أي عثمان

أي لخاف الوقوع في الإثم

وَقَالَ الزُّبَيْدِيُّ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: لَا تَرَى أَنْ يُصَلِّيَ خَلْفَ الْمُخْتَلِفِ إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ لَا بُدَّ مِنْهَا.

بأن يكون ذا شوكة، فلا تعطل الجماعة بسببه. (ع)

٦٩٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ * قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَرُ عَنْ شُعْبَةَ * عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ: * أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ^٣ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ

لَأَبِي ذَرٍّ: «اسْمَعْ وَأَطِعْ، وَلَوْ لِحَبِشِي كَأَنَّ رَأْسَهُ زَيْبَةٌ».

أي الإمام والمأموم. (ع)

إلى

ترجمة

٥٧- بَابُ: يَقُومُ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ بِحِذَائِهِ سَوَاءً، إِذَا كَانَا اثْنَيْنِ

أي متساويا ونصبه على الحال. (ع)

بالتنوين أي المأموم

٩٧/١

٦٩٧- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْحَكَمِ * قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ^٤ قَالَ: بُتَّ فِي بَيْتِ خَالَتِي مَيْمُونَةَ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعِشَاءَ، ثُمَّ جَاءَ فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ ثُمَّ نَامَ، ثُمَّ قَامَ فَجِئْتُ فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ، فَصَلَّى خَمْسَ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ نَامَ حَتَّى سَمِعْتُ غَطِيظَهُ - أَوْ قَالَ: حَطِيظَهُ - ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ.

هما متقاربان بمعنى صوت النائم. (مع) أي صلاة الصبح

١. وقال: وفي نسخة قبله: «قال أبو عبد الله»، وللمستلمي: «وقال محمد بن إسماعيل». ٢. ابن خيار: كذا لابن عساكر وأبي الوقت.

٣. فقال: وفي نسخة: «قال». ٤. حدثنا: ولأبي ذر: «حدثني». ٥. يقوم عن يمين الإمام بحذائه: وللأصيلي: «يقوم بحذاء الإمام عن يمينه».

ترجمة - كتب الشيخ في «اللامع»: قوله: «خلف المخنث»، وهو الرجل المتشبه بهن أو المشابه بهن. وجواز الصلاة خلفه؛ لكونه رجلاً، والكراهة لشيبهه بالنسوة؛ فإن إمامتهن مفسدة. وقوله في الحديث: «ولو لحبشي» دلالة على الترجمة من حيث إن الحبشي لا يكون إماماً إلا بالتغلب والجزور، أو بأن نصبه غيره للإمامة. وكل من الحبشيين أمرنا بإطاعته، ومن جملة ذلك الصلاة خلفه، فكانت الصلاة خلف الفسقة جائزة، وهو المراد بالمفتون والمبتدع. اهـ قال الكرمانى: المخنث مفتون في تشبهه بالنساء، كما أن إمام الفتنة والمبتدع كل واحد منهما مفتون في طائفة، فلما شغلهم معنى الفتنة شغلهم الحكم، فكرهت إمامتهم إلا من ضرورة. اهـ والبسطي في هامش «اللامع».

قوله: باب يقوم عن يمين الإمام بحذائه إلخ: كتب الشيخ في «اللامع»: قوله: «سواء» تأكيد لقوله: «بحذائه»؛ لئلا يتوهم أنه مجاز، وإلا فالمحاذاة تستلزم مساوئهما في المقام. ودلالة الرواية على ذلك من حيث إن المذكور فيها قوله: «جعلني عن يمينه»، وإثبات أنه كان متخلفاً عنه قليلاً لإثبات الأمر زائد، والأصل في لفظ «عن يمينه» هو المحاذاة، وهو الذي اختاره الإمام، وقال صاحبه: يصير وراءه قليلاً، ولا يحاذيه سواء. اهـ وفي «هامشه»: في الباب مسألتان أولاهما: إن كان المأموم واحداً يقوم عن يمين الإمام، قال الشعراني: هو قول الأئمة الثلاثة، فإن قام على يساره لا تبطل عندهم، وقال أحمد: إنما تبطل. والمسألة الثانية: هل يساوي المأموم الإمام أو يتأخر عنه شيئاً، كما أشار إليه الشيخ في آخر القول، وميل الإمام البخاري إلى الأول، كما هو نص ترجمته، وهو مذهب الحنفية والمالكية، والثاني مذهب الشافعي. اهـ

سهر: قوله: المخنث: يفتح النون وكسرهما، والكسر أفصح والفتح أشهر، أي الذي له التكسر واللين مثل النساء، وهو على صنفين: ١- صنف مخلوقة على ذلك، وهو لا إثم عليه. ٢- وصنف متشبه بهن، وهو المراد. وقيل: بكسر النون من فيه تكسر ولين وتشبه، وبالفتح من يؤتى في دبره، وهو المراد، كذا في «العيني». (الخير الجاري)

قوله: ولو لحبشي: أي ولو كان الطاعة والأمر لحبشي، سواء كان ذلك الحبشي مفتوناً أو مبتدعاً، قال شارح التراجيم: وجه موافقة الترجمة أن هذه الصفات لا توجد غالباً، إلا فيمن هو غاية في الجهل مفتون بنفسه. (الكواكب الدراري) قوله: كأن رأسه زيبية: بفتح زاي، حبة العنب اليابسة السوداء، أراد بها صغر رأسه وحقارة صورته وقصر شعره، يعني إذا وجب طاعته، فالصلاة خلفه أولى، وهذا في الأمراء والعلماء، دون الخلفاء؛ إذ هم قرين. (مجمع البحار)

* أسماء الرجال: محمد بن يوسف: الفريابي. الأوزاعي: عبد الرحمن بن عمرو. الزهري: هو محمد بن مسلم بن شهاب. محمد بن أبان: هو البلخي. غندر: هو محمد بن جعفر، البصري. شعبة: ابن الحجاج أبو بسطام، البصري. أبي التياح: يزيد بن حميد. سليمان: الواشحي، قاضي مكة. شعبة: هو ابن الحجاج، المذكور. الحكم: بفتح حاء، هو ابن عتبة، بضم المهملة وفتح الفوقية فموحدة.

ثُمَّ يَرْجِعُ فَيَوْمُ قَوْمِهِ.

٧٠١- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ^١ محمد بن جعفر

قَالَ: كَانَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ يَرْجِعُ فَيَوْمُ قَوْمِهِ، فَصَلَّى الْعِشَاءَ فَقَرَأَ بِالْبَقَرَةِ، فَأَنْصَرَفَ الرَّجُلُ، فَكَانَ مُعَاذُ ^٢ هو حزم بن أبي بن كعب. (ق) يَتَأَلَّ مِنْهُ، فَلَبَّغَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «فَتَانٌ فَتَانٌ» ثَلَاثَ مَرَارٍ، أَوْ قَالَ: «فَاتِنًا فَاتِنًا فَاتِنًا»، وَأَمَرَهُ بِسُورَتَيْنِ مِنْ أَوْسَطِ الْمُفْصَلِ. ^٣ أي أنت فتان أي منفرد ^٤ نصبه على أنه خير «يكون» مقدرا، أي يكون فاتنا. (ع) قَالَ عَمْرُو: لَا أَحْفَظُهُمَا.

٦١- بَابُ تَخْفِيفِ الْإِمَامِ فِي الْقِيَامِ وَإِثْمَامِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ

٩٧/١

٧٠٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: سَمِعْتُ قَيْسًا قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو مَسْعُودٍ* ^١ نسبه لجدته لشهرته به وأبوه عبد الله. (ق)

أَنَّ رَجُلًا قَالَ: وَاللَّهِ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَأَتَأَخَّرُ عَنْ صَلَاةِ الْعِدَّةِ مِنْ أَجْلِ فُلَانٍ مِمَّا يُطِيلُ بِنَا، فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي مَوْعِظَةٍ أَشَدَّ غَضَبًا مِنْهُ يَوْمِئِذٍ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ مِنْكُمْ مُنْقَرِنِينَ، فَأَيُّكُمْ مَا صَلَّى بِالنَّاسِ فَلْيَتَجَوَّزْ، فَإِنَّ فِيهِمُ الضَّعِيفَ وَالْكَبِيرَ ^٢ لم يسم. (ق) وَذَا الْحَاجَّةِ».

١. وحدثني: وفي نسخة قبله: «قال». ٢. فقرأ بالبقرة: وفي نسخة: «فقرأ البقرة». ٣. فكان معاذ ينادي: «فكان معاذ تناول».

٤. ينادي: وفي نسخة: «تناول». ٥. فَاتِنًا فَاتِنًا فَاتِنًا: وفي نسخة: «فَاتِنٌ فَاتِنٌ فَاتِنٌ». ٦. أوسط: وفي نسخة: «أوساط». ٧. موعظة: وفي نسخة: «موضع».

ترجمة: قوله: باب تخفيف الإمام في القيام إلخ: كتب الشيخ في «اللامع»: أشار بذلك إلى جمع ما ورد في صلاته ﷺ من ألفاظ ظاهرها المخالفة فيما بينها، فقد ورد أنه كان أخف الناس صلاة في تمام، وحاصل الجمع أن التخفيف في القيام بالاعتصار على مقدار السنة في القراءة، والإتمام في الركوع والسجود. ويمكن الجمع بينهما بأنه كان أخذًا بأقل مراتب الإطالة، فهو تمام من جهة إتيان الواجبات على وجهها، وتخفيف باعتبار ما فوقها من المراتب. اهـ وفي «هامشه»: التوجيه الأول واضح جدير بألفاظ الترجمة بأن متعلق التخفيف القيام، ومتعلق الإتمام الركوع والسجود، ومراعاة السنة ملحوظة في كليهما، لكن التوجيه الثاني لا يناسب الترجمة؛ فلها مقيدة بالتخفيف بالقيام، والإتمام بالركوع والسجود. ولو يقال هذا في الترجمة الآتية «باب الإيجاز في الصلاة وإكمالها»، كان أولى. اللهم إلا أن يقال: إن الشيخ - قدس سره - أراد بذلك الجمع بين الروايات لا شرح الترجمة، وهذا هو الفرق عندي بين هذه الترجمة والترجمة الآتية المذكورة آنفاً أن الإيجاز باعتبار أقل مراتب الكمال، والإكمال باعتبار مراعاة الآداب، فلا تكرار.

ثم قال الكرمانى: فإن قلت: الحديث دل على الجزء الأول؟ قلت: الواو في «وإتمام» بمعنى «مع» كأنه قال: باب التخفيف بحيث لا يفوته شيء من الواجبات، فهو تفسير لقوله في الحديث: «فليتجوز». اهـ فالترجمة على هذا شارحة ومخصصة لعموم قوله: «فليتجوز». قال الحافظ: والذي يظهر لي: أن البخاري أشار بالترجمة إلى بعض ما ورد في بعض طرق الحديث كعادته. والأوجه عندي الترجمة شارحة، فهي من الأصل الثالث والعشرين، وعلى ما أفاده الشيخ من الأصل الخامس، وعلى ما أفاده الحافظ من الأصل الحادي عشر. انتهى مختصراً

سهر: قوله: فيوم قومه: مطابقته للترجمة من حيث إن هذا بعض الحديث الذي يأتي عقبيه، والكل حديث واحد، وفيه: «فانصرف الرجل»، وفيه المطابقة، وفيه دليل لمن جوز اقتداء المفترض بالمتنفل، ومن منعه أجاب بأن صلاته مع النبي ﷺ غير الصلاة التي كان يصليها بقومه، وبأنه منسوخ. قال ابن الهمام في «فتح القدير»: وروى الشافعي عن جابر، كان معاذ بن جبل يصلي مع رسول الله ﷺ العشاء، ثم ينطلق إلى قومه فيصليها هم، هي له تطوع وهم فريضة، وأجيب بأن الاحتجاج به من باب ترك الإنكار من النبي ﷺ، وشرط ذلك علمه، وجاز عدمه، يدل عليه ما رواه الإمام أحمد: عن سليم رجل من بني سلمة أتى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، إن معاذ بن جبل يأتينا بعد ما ننام ونكون في أعمالنا بالنهار، فينادي بالصلاة، فنخرج إليه، فيطوّل علينا، فقال ﷺ: «يا معاذ، لا تكن فتاناً، إما أن تصلي معي، وإما أن تخفف على قومك»، فشرع أحد الأمرين، فدل على أن المراد عدم الجمع ومنعه. قوله: ينادي منه: أي يصيب منه، أي يعييه ويتعرض له بالإيداء. (عمدة القاري) قوله: قال عمرو لا أحفظهما: قال ذلك في حال تحديثه لشعبة، وإلا ففي رواية سليم بن حيّان عن عمرو: أقرأ «وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا»، و«سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» ونحوها. (عمدة القاري) قوله: مما يطيل: كلمة «ما» مصدرية أي من تطويله. (عمدة القاري) قوله: فأيكّم ما صلي: كلمة «ما» زائدة، وفائدتها التوكيد وزيادة التعميم. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: أحمد: هو ابن عبد الله بن يونس. زهير: هو ابن معاوية، الجعفي. إسماعيل: هو ابن أبي خالد. قيس: هو ابن أبي حازم. أبو مسعود: عقبه بن عمرو، البلري الأنصاري.

٩٧/١

٦٢- بَابُ: إِذَا صَلَّى لِتَفْسِيهِ فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ

ترجمة

بالتسوين

٧٠٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ أَبِي الزِّنَادِ * عَنِ الْأَعْرَجِ * عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ * أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِلنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ؛ فَإِنَّ فِيهِمُ الضَّعِيفَ وَالسَّقِيمَ وَالْكَبِيرَ، وَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِتَفْسِيهِ فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ».

٩٧/١

٦٣- بَابُ مَنْ شَكَا إِمَامَهُ إِذَا طَوَّلَ

ترجمة

وَقَالَ أَبُو أُسَيْدٍ * طَوَّلْتُ بَنًا يَا بُنَيَّ.

سهر

بالصغير

اسم ابنه المنذر. (قس)

٧٠٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ * عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ *

الفريابي

قيل: البيكندي

قيل: ابن عيينة. (ع)

قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَأَتَأَخَّرُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْفَجْرِ مِمَّا يُطِيلُ بَنًا فُلَانٌ فِيهَا، فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، مَا رَأَيْتُهُ غَضِبَ

معاذ أو أبي بن كعب. (قس)

فِي مَوْعِظَةٍ كَانَ أَشَدَّ غَضَبًا مِنْهُ يَوْمَئِذٍ، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ مِنْكُمْ مُتَقَرِّينَ، فَمَنْ أَمَّ مِنْكُمْ النَّاسَ فَلْيَتَجَوَّزْ؛ فَإِنَّ خَلْفَهُ

أي فليخفف

الضَّعِيفَ وَالْكَبِيرَ وَذَا الْحَاجَةِ».

٧٠٥- حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَارِبُ بْنُ دَثَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيَّ ﷺ،

قَالَ: أَقْبَلَ رَجُلٌ بَنَاضِحِينَ وَقَدْ جَنَعَ اللَّيْلُ، فَوَافَقَ مُعَاذًا يُصَلِّي، فَبَرَكَ نَاضِحِيهِ وَأَقْبَلَ إِلَى مُعَاذٍ، فَقَرَأَ سُورَةَ الْبَقَرَةِ أَوْ النَّسَاءِ،

فَانْطَلَقَ الرَّجُلُ، وَبَلَغَهُ أَنَّ مُعَاذًا نَالَ مِنْهُ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَشَكَا إِلَيْهِ مُعَاذًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا مُعَاذُ، أَفَتَأْنُ أَنْتَ؟» أَوْ قَالَ: «أَفَاتِنُ

أي منفر. (مجمع)

أَنْتَ؟» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَلَوْلَا صَلَّيْتُ بِسَجِّ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى، وَالشَّمْسِ وَضَحَاهَا، وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى؛ فَإِنَّهُ يُصَلِّي وَرَاءَكَ الْكَبِيرُ

وَالضَّعِيفُ وَذَا الْحَاجَةِ». أَحْسِبْ هَذَا فِي الْحَدِيثِ.

١. فيهم: وللكشميهني: «منهم». ٢. أبو أسيد: وللكشميهني: «أبو أسيد». ٣. موعظة: كذا لابن عساكر والأصيلي، وفي نسخة: «موضع».

٤. منفرين: وفي نسخة: «لمنفرين». ٥. فبرك ناضحيه: كذا للأصيلي وأبي ذر، وفي نسخة: «فترك ناضحه». ٦. سورة: وفي نسخة: «بِسورة».

٧. وبلغه: وفي نسخة: «فبلغه». ٨. أنت: كذا لابن عساكر وأبي ذر والوقت. ٩. مرات: كذا للأصيلي وأبي ذر، وفي نسخة: «مرار».

١٠. هذا: كذا للكهشميهني. ١١. الحديث: وفي نسخة بعده: «قال أبو عبد الله».

ترجمة: قوله: باب إذا صلى لنفسه فليطول ما شاء: كتب الشيخ في «اللامع»: لما كان الباب الأول يَرُدُّ التطويل كان لمتوهم أن يتوهم كراهة التطويل مطلقاً، سواء صلى لنفسه أو أمَّ قومًا، فدفعه بإيراد الحديث بعده. اهـ وفي هامشه: وعليه عامة الشراح. وعلى هذا فمعنى قوله في الحديث: «فليطول ما شاء» أي بقدر ما شاء، ولا يبعد عندي أن يكون قوله: «ما شاء» مفعولاً، والمعنى: فليطول أي جزء شاء، كما ورد عن أنس عند مسلم وغيره أنه ﷺ إذا قال: «سمع الله لمن حمده» قام حتى نقول: قد أوهم، ثم يسجد ويقعد بين السجدة حتى نقول: قد أوهم. وعلى هذا ففي الترجمة إشارة إلى مسألة خلافية، وهي تطويل ركن قصير، كما ذكرت في هامشي على «البدل»، فارجع إليه لو شئت. وتطويل القومة مندوب عند الخبابة، كما بسطه الموفق. وفي «البدل» عن الشوكاني: اختار النووي جواز تطويل الركن القصير بالذكر، خلافاً للمرجح في المذهب، إلى آخر ما قال، وسيأتي المزيد عليه في «باب حد إمام الركوع». قوله: باب من شكا إمامه إذا طول: في «تراجم شيخ المشايخ»: الغرض منه أنه لا يدخل هذا في الغيبة. اهـ

سهر: قوله: قال أبو أسيد: بضم الهزلة وفتح السين، وللمستملى بفتح الهزلة وكسر السين، واسمه مالك بن ربيعة الأنصاري المدني، شهد المشاهد كلها. ومطابقته للترجمة ظاهرة؛ فإن قول أبي أسيد لانه: «طول بنا الصلاة» كالشكاية عن تطويله. (عمدة القاري) قوله: بناضحين: «الناضح» بالنون والضاد المعجمة والحاء المهملة، ما استعمل من الإبل في سقي النخل والزرع، وهو البعير الذي يستقى عليه. (عمدة القاري) قوله: وقد جنع الليل: أي أقبل بظلمته، وهو بفتح النون من «فتح يفتح». (عمدة القاري) قوله: نال منه: أي غاب الرجل، وقال: إنه منافق، كذا في «المجمع». قوله: أحسب هذا في الحديث: يعني هذه الجملة الأخيرة «فإنه يصلي إلى آخره» وقائل ذلك شعبة الراوي عن محارب، وقد رواه غير شعبة = * أسماء الرجال: عبد الله بن يوسف: التنيسي. مالك: هو ابن أنس، الإمام. أبو الزناد: عبد الله بن ذكوان. الأعرج: عبد الرحمن بن هرمز. محمد بن يوسف: الفريابي. سفيان: هو الثوري. أبي مسعود: عقبة بن عمرو. شعبة: هو ابن الحجاج.

وَتَابَعَهُ سَعِيدُ بْنُ مَسْرُوقٍ * وَمِسْعَرٌ * وَالشَّيْبَانِيُّ * وَقَالَ عَمْرُو وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ مِقْسَمٍ وَأَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه: قَرَأَ مُعَاذًا فِي الْعِشَاءِ بِالْبَقَرَةِ. وَتَابَعَهُ الْأَعْمَشُ عَنْ مُحَارِبٍ.

٦٤- بَابُ الْإِيجَازِ فِي الصَّلَاةِ وَإِكْمَالِهَا

٩٨/١

٧٠٦- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ * عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يُوجِزُ الصَّلَاةَ وَيُكْمِلُهَا.

٦٥- بَابُ مَنْ أَخَفَّ الصَّلَاةَ عِنْدَ بُكَاءِ الصَّبِيِّ

٩٨/١

٧٠٧- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ * عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: «إِنِّي لَأَقُومُ فِي الصَّلَاةِ أُرِيدُ أَنْ أَطَوَّلَ فِيهَا، فَاسْمَعْ بُكَاءَ الصَّبِيِّ، فَاتَّخِذْ فِي صَلَاتِي كَرَاهِيَةً أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمِّهِ». تَابَعَهُ بِشْرُ بْنُ بَكْرٍ وَبَقِيَّةُ وَابْنُ الْمُبَارَكِ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ *.

أي فاحذف

١. بَابُ: كَذَا لأبوي ذر والوقت. ٢. الإيجاز في الصلاة وإكمالها: كذا لكريمة والمستملي. ٣. موسى: وللأصيلي بعده: «هو الفراء».
٤. حدثنا: كذا لأبي ذر والأصيلي، وفي نسخة: «أخبرنا». ٥. بقية: وفي نسخة بعده: «ابن الوليد».

ترجمة: قوله: باب الإيجاز في الصلاة وإكمالها: تقدم الكلام عليه قبل باين. قال الحافظ: ثبتت هذه الترجمة في بعض النسخ، وسقطت في البعض. وعلى تقدير سقوطها، فمنااسبة الحديث من جهة أن من سلك طريق النبي صلى الله عليه وسلم في الإيجاز والإتمام لا يشكى منه تطويل. أمه قوله: باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي: قال ابن المنير: التراجم السابقة بالتخفيف تتعلق بحق المأمومين وهذه الترجمة تتعلق بقدر زائد على ذلك، وهو مصلحة غير المأموم، لكن حيث تتعلق بشيء يرجع إليه، كذا في «الفتح». وكتب تحت الباب السابق روى ابن أبي شيبة قال: كانوا - أي الصحابة - يتمون ويوجزون ويبادرون الوسوسة، فبين العلة في تخفيفهم، ولهذا عقب المصنف هذه الترجمة بالإشارة إلى أن تخفيف النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لهذا السبب؛ لعصمته من الوسوسة، بل كان يخفف عند حدوث أمر يقتضي بكاء صبي. أمه والأوجه عندي أن الإمام البخاري أشار بذلك إلى مسألة خلافية شهيرة، وهي إطالة الركوع للحائي. قال الخطابي: استدلوأ منه على جواز تطويل الركوع إذا أحس بإقبال الرجل إلى الصلاة ليدركها معهم؛ لأنه إذا جاز الحذف منها بسبب بكاء الصبي، كان المكث بسبب الساعي إليها أولى. قال الحافظ: وتعبه ابن المنير بأن التخفيف نقض التطويل، فكيف يقاس عليه؟ إلى آخر ما بسط في هامش «اللامع».

سهر = من أصحاب محارب عنه بدوئها، وكذا أصحاب جابر. (فتح الباري) قوله: وتابعه سعيد بن مسروق: وهو والد سفيان الثوري، وقد وصل روايته هذه أبو عوانة. وقوله: «مسعر» بالرفع عطف على «سعيد»، أي وتابعه شعبة سعيد ومسعر وأبو إسحاق الشيباني. (عمدة القاري) قوله: وقال عمرو: هو ابن دينار. وإنما قال: «قال عمرو» ولم يقل: «تابعه» مثل ما قال في سابقه ولاحقه؛ لأن هؤلاء الثلاثة لم يتابعوا أحدا في ذلك. (عمدة القاري) قوله: وتابعه الأعمش: أي تابع شعبة سليمان الأعمش عن محارب بن دثار. والفرق بين التابعين - أعني السابقة واللاحقة - أن الأولى ناقصة، إذ لم يذكر المتابع عليه، والأخيرة كاملة؛ إذ ذكره يعني عن محارب. (عمدة القاري والكواكب الدراري) قوله: يوجز الصلاة: من «الإيجاز»، وهو ضد الإطناب، والإكمال ضد النقص. مطابقتها للترجمة ظاهرة جدا، أما على تقدير سقوط هذه الترجمة كما في بعض النسخ فوجه مناسبتها لترجمة الباب السابق من حيث إنه صلى الله عليه وسلم أمر في حديث ذلك الباب بالإيجاز، وههنا فعله بنفسه، فأشار بهذا إلى أن الإيجاز مع الإكمال مندوب؛ لأنه ثبت بقول النبي صلى الله عليه وسلم وفعله. (عمدة القاري) قوله: عبد الله: [هو أبو يحيى الأنصاري].

قوله: بكاء الصبي: «البكاء» إذا مددت أردت به الصوت الذي يكون معه، وإذا قصرت أردت خروج الدمع، وههنا ممدود لا محالة؛ إذ السماع لا يكون إلا في الصوت، وبه استدل بعض الشافعية على أن الإمام إذا كان ركعاً، فأحس بداخل يريد الصلاة معه ينتظر؛ ليدرك فضيلة الركعة وذلك لأنه إذا جاز التجوز له لحاجة الإنسان في بعض أمور الدنيا، فله أن يزيد فيها للعبادة، بل هذا أحق وأولى، ومن أجاز ذلك الشعبي والحسن وابن أبي ليلى. وقال القرطبي: لا دلالة فيه؛ لأن هذا زيادة عمل، بخلاف الحذف. وقال أبو حنيفة: أحشى عليه أمراً عظيماً، يعني الشرك. وقال مالك: لا ينتظر؛ لأنه يضر من خلفه، وهو قول أبي حنيفة والشافعي. وقيل: ينتظر ما لم يشق على أصحابه، وهو قول أحمد وإسحاق. (عمدة القاري ملتقطاً) وفي «الدر المختار»: كره تحريماً إطالة ركوع أو قراءة لإدراك الجاهل إن عرفه، وإلا فلا بأس به، ولو أراد به التقرب إلى الله لم يكره اتفاقاً، لكنه نادر، وتسمى مسألة الرياء، فينبغي التحرز عنها. انتهى

* أسماء الرجال: وتابعه: أي تابع شعبة. سعيد بن مسروق: والد سفيان الثوري، فيما وصله أبو عوانة. ومسعر: كمنبر هو ابن كدام الكوفي، فيما وصله السراج. والشيباني: أبو إسحاق سليمان بن أبي سليمان الكوفي، وصله البزار. أبو معمر: عبد الله بن عمرو، المقعد. عبد الوارث: هو ابن سعيد. عبد العزيز: هو ابن صهيب، البنياني. الأوزاعي: عبد الرحمن بن عمرو. تابعه: أي تابع الوليد بن مسلم بشر بن بكر، مما ذكره المؤلف في «باب خروج النساء إلى المساجد». وتابعه أيضاً عبد الله بن المبارك، مما وصله النسائي. وتابعه أيضاً بقية بن الوليد. عن الأوزاعي: عبد الرحمن بن عمرو.

٧٠٨- حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه يَقُولُ: مَا صَلَّيْتُ وَرَاءَ إِمَامٍ قَطُّ أَحَفَّ صَلَاةً وَلَا أَتَمَّ مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَإِنْ كَانَ لَيَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ فَيُخَفِّفُ؛ خَافَةً أَنْ تُفْتَنَ أُمُّهُ.

٧٠٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ ^٢ قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: * أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه حَدَّثَهُ: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِنِّي لَأَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ وَأَنَا أُرِيدُ إِطَالَتَهَا، فَاسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ، فَأَتَجَوَّزُ فِي صَلَاتِي مِمَّا أَعْلَمُ مِنْ شِدَّةِ وَجْدِ أُمِّهِ مِنْ بُكَائِهِ».

(الوجه الحزن. ع)

٧١٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ سَعِيدٍ * عَنْ قَتَادَةَ * عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِنِّي لَأَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ فَأُرِيدُ إِطَالَتَهَا، فَاسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ، فَأَتَجَوَّزُ مِمَّا أَعْلَمُ مِنْ شِدَّةِ وَجْدِ أُمِّهِ مِنْ بُكَائِهِ».

وَقَالَ مُوسَى: * حَدَّثَنَا أَبَانٌ ^٨ قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مِثْلَهُ.

فائدة هذا التعليق التصريح بسماع قتادة عن أنس. (ع)

٦٦- بَابُ: إِذَا صَلَّى ثُمَّ أَمَّ قَوْمًا ^٧

ترجمة

٩٨/١

٧١١- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ * وَأَبُو الثُّعْمَانِ * قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ * عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ مُعَاذٌ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ثُمَّ يَأْتِي قَوْمَهُ فَيُصَلِّي بِهِمْ.

٦٧- بَابُ مَنْ أَسْمَعَ النَّاسَ تَكْبِيرَ الْإِمَامِ ^٩

٩٨/١

٧١٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ * عَنْ إِبْرَاهِيمَ * عَنِ الْأَسْوَدِ * عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: لَمَّا مَرَضَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم مَرَضَهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ أَتَاهُ بِلَالٌ يُؤَذِّنُهُ بِالصَّلَاةِ، قَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ، فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ»،

١. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٢. قال حدثنا: وفي نسخة: «عن». ٣. حدثه: وللأصيلي وابن عساكر: «حدث». ٤. نبي الله: وفي نسخة: «النبى».

٥. مما أعلم: وللكشميهني: «لما أعلم». ٦. حدثنا: وللأصيلي: «حدثني». ٧. مما أعلم: وللكشميهني: «لما أعلم». ٨. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٩. جابر: وللأصيلي بعده: «بن عبد الله». ١٠. بلال: كذا للأصيلي. ١١. فليُصَلِّ: وفي نسخة: «فيصلي». ١٢. بالناس: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبو ذر والوقت.

ترجمة: قوله: باب إذا صلى ثم أم قوما: قال الحافظ: قال ابن المنير: لم يذكر جواب «إذا»؛ جريا على عادته في ترك الجزم بالحكم المختلف فيه. اهـ قلت: هذا أصل مطرد، وهو الأصل الخامس والثلاثون. قوله: باب من أسمع الناس تكبير الإمام: كتب الشيخ في «اللامع»: فيه تصريح بأن أبا بكر لم يكن إماماً حتى يلزم الانتماء بالمأموم، كما تقدم شيء منه. اهـ قال الحافظ: ذكر فيه حديث عائشة، والشاهد فيه قوله: «وأبو بكر يُسمع الناس التكبير» وهذه اللفظة مفسرة عند الجمهور للمراد بقوله في الرواية الماضية: «وكان أبو بكر رضي الله عنه يصلي بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم، والناس يصلون بصلاة أبي بكر». انتهى مختصراً!

سهر: قوله: أن تفتن: بلفظ المجهول، قال الكرماني: من ثلاثي ومن الإفعال ومن التفعيل. قال العيني: ومن الافتعال أيضاً، أي تلهي عن الصلاة؛ لاشتغال قلبها ببكائه. انتهى كلام العيني قوله: ثم يأتي قومه فيصلي بهم: استدلل به الشافعي على جواز اقتداء المفترض بالمتفل، هو ظاهر. وقال الطحاوي: لا حجة فيها؛ لأنه لم يكن بأمره ولا تقريره، وقال أيضاً: يحتمل أن ذلك كان في الوقت الذي كانت الفريضة تصلى مرتين، ثم نسخ وروى حديث ابن عمر: «لهي أن تصلي فريضة مرتين» والنهي لا يكون إلا بعد الإباحة، كذا قال ابن الهمام في «فتح القدير» والعيني في «عمدة القاري» شرح البخاري، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب. (٥)

* أسماء الرجال: سعيد: هو ابن أبي عروبة. قتادة: هو ابن دعامه. ابن أبي عدي: محمد بن إبراهيم. سعيد: هو ابن أبي عروبة. قتادة: هو ابن دعامه. وقال موسى: هو ابن إسماعيل، التبوذكي. أبان: هو ابن يزيد، العطار. قتادة: هو ابن دعامه. سليمان بن حرب: الواشحي. أبو الثعمان: محمد بن فضل، السدوسي. أيوب: هو السخيتاني. مسدد: هو ابن مسرهد. الأعمش: سليمان بن مهران. إبراهيم: هو النخعي. الأسود: هو ابن يزيد، النخعي.

قُلْتُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، إِنَّ يَقُمَ مَقَامَكَ يَبْنِي، فَلَا يَقْدِرُ عَلَى الْقِرَاءَةِ. فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ، فَلْيُصَلِّ». فَقُلْتُ مِثْلَهُ، فَقَالَ فِي
 الْقَالَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ: «إِنَّكَ صَوَاحِبُ يُوسُفَ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ، فَلْيُصَلِّ». فَصَلَّى، وَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يُهَادِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ، * كَأَنِّي أَنْظُرُ
 إِلَيْهِ يَخْطُ بِرِجْلَيْهِ الْأَرْضَ، فَلَمَّا رَأَاهُ أَبُو بَكْرٍ ذَهَبَ يَتَأَخَّرُ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ أَنْ صَلِّ، فَتَأَخَّرَ أَبُو بَكْرٍ وَقَعَدَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى جَنْبِهِ،
 وَأَبُو بَكْرٍ يُسْمِعُ النَّاسَ التَّكْبِيرَ. تَابَعَهُ مُحَاضِرٌ * عَنِ الْأَعْمَشِ *.

أي عبد الله بن داود

ترجمة سهر

٦٨- بَابُ الرَّجُلِ يَأْتِي بِالْإِمَامِ وَيَأْتِي النَّاسَ بِالْمَأْمُومِ

٩٩/١

وَيُذَكِّرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اُتُّمُوا بِي وَلِيَأْتِمَنَّ بِكُمْ مَنْ بَعْدَكُمْ».

خطاب لأهل الصف الأول

١. يَبْنِي: كذا للأصلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «يبيكي». ٢. فقال: وفي نسخة: «قال». ٣. فليُصَلِّ: وفي نسخة: «فليصلي»، ولابن عساكر بعده: «بالناس». ٤. فقلت: وللأصلي: «قلت». ٥. فليُصَلِّ: وفي نسخة: «فليصلي». [بإثبات الباء من إجراء المعتل مجرى الصحيح والاكتفاء بحذف الحركة. (ع)]

ترجمة: قوله: باب الرجل يأتي بالإنمام الخ: كتب الشيخ في «اللامع»: قوله: «ويأتى الناس بالمأموم» أي في إتيان الأفعال، وإلا فالإمام حقيقة بالإمام لا غير. اهـ وفي «تراجم شيخ المشايخ»: هذا الباب يحتمل معنيين، أحدهما: يأتي بالإنمام ويأتى الناس بالمأموم، يعني أنهم يسمعون منه التكبير، ويكون الإمام في الحقيقة لكل واحدًا. وثانيهما: يأتيه حقيقة. وذهب المؤلف إلى كلا الاحتمالين في إمامته ﷺ لأبي بكر رضي الله عنه، وإمامة أبي بكر للقوم. وما قال به أحمد من كونه ﷺ مقتدياً بأبي بكر، فاحتمال ثالث، لم يقل به المؤلف. اهـ وفي كلام الشيخ إجمال محل: وتوضيحه أن في قصة أبي بكر ثلاث احتمالات، الأول: أن الإمام في الحقيقة لجميع الناس كان النبي ﷺ، وأما أبو بكر فكان مُبَلِّغًا ومُسَمِّعًا للناس تكبيره لا غير. والاحتمال الثاني: أن كان النبي ﷺ إمامًا لأبي بكر فقط، وأبو بكر كان إمامًا لبقية الناس. والثالث: الذي اختاره الإمام أحمد أن كان الإمام في هذه القصة أبا بكر. لم يذهب البخاري إلى هذا الاحتمال، ولذا لم يتعرض له في كتابه، بل ذهب إلى الاحتمالين الأولين، وأشار إلى الأول بالباب السابق «باب من أسمع الناس تكبير الإمام»، وأشار إلى الثاني بهذا الباب، والأول قول الجمهور، والثاني قول الشعبي.

قال الحافظ: ولم يفصح البخاري باختياره في هذه المسألة؛ لأنه بدأ بالترجمة الدالة على أن المراد بقوله: «ويأتى الناس بأبي بكر» أنه في مقام المبلغ، وثني هذه الرواية التي أطلق فيها اقتداء الناس بأبي بكر، ورشح ظاهرها بظاهر الحديث المعلق، فيحتمل أن يكون يذهب إلى قول الشعبي، ويرى أن قوله في الرواية الأولى: «يُسمع الناس التكبير» لا ينفي كونهما يأتمن به ... إلى آخر ما قال. قلت: وصنع البخاري في تعبير الترجمتين، إذ بوب الأولى بقوله: «باب من أسمع الناس»، وهذا على ما هو المشهور من دأب المصنف مما لا يرضاه، كما تقدم في الأصل الثالث، وترجم بالتالي بـ «باب الرجل يأتي ...»، وإليه مال العيني؛ إذ قال: والذي يظهر من هذه الترجمة أن البخاري يميل إلى مذهب الشعبي في ذلك، وما يؤكد أن ميل البخاري إلى مذهب الشعبي كونه صدر هذا الباب بالحديث المعلق؛ فإنه صريح في أن القوم يأتمن بالإمام في الصف الأول، ومن بعدهم يأتمن به. اهـ

سهر: قوله: إنكن صواحب يوسف: هو إظهار خلاف ما في الضمائر؛ لأن عائشة أرادت صرف الإمامة عن أبيها؛ لئلا يتشامع الناس به، وهذا مثل فعل زليخا حيث أظهرت إكرام النساء بالضيافة وأرادت أن يعرفن قدر جمال يوسف عليه السلام، فلا يُلْمَنَها في عشق يوسف عليه السلام، بل يعذرنا فيه، كذا في «الخير الجاري». وفي «الجمع»: أي أتت صواحب يوسف في الظاهر على ما ترون وكثرة إلحاحكن. انتهى قوله: يهادي: بفتح الدال، أي يمشي بين اثنين معتمدا عليهما. (عمدة القاري) قوله: يخط برجليه: أي لا يستطيع أن يرفعهما ويضعهما ويعتمد عليهما. (جمع البحار)

قوله: باب الرجل يأتي بالإنمام ويأتى الناس بالمأموم: قال العيني: والذي يظهر لي من هذه الترجمة أن البخاري يميل إلى مذهب الشعبي في ذلك؛ لأن الشعبي يرى أن الجماعة يتحملون عن بعضهم بعضا ما يتحملة الإمام، والدليل عليه أنه قال فيمن أحرم قبل أن يرفع الصف الذي يليه رؤوسهم من الركعة: إنه أدركها، ولو كان الإمام رفع قبل ذلك؛ لأن بعضهم لبعض أئمة. انتهى قوله: وليأتى بكم من بعدكم: معناه عند الجمهور يستدلون بأفعالكم على أفعالي، لا أنهم يقتدون بهم؛ فإن الاقتداء لا يكون إلا لإمام واحد، ومذهب من يأخذ بظواهره قد ذكرناه الآن، وفيه جواز اعتماد المأموم في متابعة الإمام الذي لا يراه ولا يسمعه على مبلغ أو صف قدماه يراه متابعا للإمام. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: بين رجلين: العباس وعلي، أو علي والفضل. (إرشاد الساري) محاضر: الهمداني الكوفي. الأعمش: هو سليمان بن مهران. ويذكر عن النبي ﷺ: مما أخرجه مسلم في «صحيحه».

سند: قوله: فأشار إليه أن صل فتأخر الخ: فإن قيل: كيف يتأخر بعد أن أشار إليه النبي ﷺ بالقيام مقامه بقوله: «أن صل»؛ فإن معناه على ما سبق في الروايات السابقة: صل في مكانك، ولا تتأخر عنه؟ قلت: لعل معنى «فتأخر» فيقي متأخرًا، وذلك لأنه تأخر عن مكانه شيئًا قليلًا قبل أن يشير إليه النبي ﷺ، لا أنه تأخر بحيث وصل إلى الصف، فلما أشار إليه النبي ﷺ بقي في مكانه متأخرًا. ويحتمل أن يكون معناه فتأخر عما أراد من التأخر مكانًا أي تبعد عنه وتركه، بل ثبت في مكانه، وبه اندفع ما يقال: أنه صلى متقدمًا في موضع الإمامة كما هو مفاد الروايات، فما معنى «فتأخر»؟ فتأمل.

٧١٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ* عَنِ الْأَعْمَشِ* عَنِ إِبْرَاهِيمَ* عَنِ الْأَسْوَدِ* عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا نَقَلَ النَّبِيُّ ﷺ جَاءَ بِلَالٌ يُؤَذِّنُهُ بِالصَّلَاةِ فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ». فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَإِنَّهُ مَتَى مَا يَقُومُ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ، فَلَوْ أَمَرْتُ عُمَرَ. فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ». فَقُلْتُ لِحَفْصَةَ: قُولِي لَهُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَإِنَّهُ مَتَى مَا يَقُومُ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ، فَلَوْ أَمَرْتُ عُمَرَ. فَقَالَ: «إِنَّكَ لَأَنْتَنَ صَوَاجِبُ يُوسُفَ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ».

فَلَمَّا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ وَجَدَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نَفْسِهِ حِقَّةً، فَقَامَ يُهَادِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ، وَرَجُلَاهُ يَخْطَانِ فِي الْأَرْضِ حَتَّى دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَلَمَّا سَمِعَ أَبُو بَكْرٍ جِسْمَهُ ذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ يَتَأَخَّرُ، فَأَوَمَّ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى جَلَسَ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي قَائِمًا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي قَاعِدًا، يَفْتَدِي أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ مُقْتَدُونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ.

٦٩- بَابُ: هَلْ يَأْخُذُ الْإِمَامُ - إِذَا شَكَّ - بِقَوْلِ النَّاسِ؟

٩٩/١

٧١٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ* بِنِ أَنَسٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَانِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ انْصَرَفَ مِنْ اثْنَتَيْنِ، فَقَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ: أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟» فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ. فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى اثْنَتَيْنِ أُخْرَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ.....

١. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٢. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ٣. أن يصلي: كذا للكشميهني، وللشيخ ابن حجر: «يصلي»، وفي نسخة: «فيصلي». ٤. متى ما يقوم: وفي نسخة: «متى يقوم»، وللكشميهني: «متى ما يقيم». ٥. لا يسمع: وفي نسخة: «لم يسمع». ٦. أن يصلي: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «يصلي». ٧. ما يقوم: وللكشميهني: «ما يقيم»، وفي نسخة: «يقم». ٨. لا يسمع: ولأبي ذر: «لم يسمع». ٩. فقال: كذا لابن عساكر وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «قال». ١٠. أن يصلي: ولابن عساكر: «يصلي». ١١. دخل: ولأبي ذر والحموي والمستعلي: «داخل». ١٢. في الأرض: كذا للكشميهني، وفي نسخة: «الأرض». ١٣. فجاء: وفي نسخة: «فجاءه». ١٤. النبي: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبي ذر، وفي نسخة: «رسول الله». ١٥. رسول الله: وفي نسخة: «النبي». ١٦. مقتدون: وللكشميهني والأصيلي وابن عساكر وأبي ذر: «يققدون».

ترجمة: قوله: باب هل يأخذ الإمام إذا شك إلخ: الإمام البخاري لم يجزم فيه بشيء، والأوجه عندي: أنه تبَّه بلفظ «هل» في الترجمة على الاختلاف في ذلك، ولم يجزم؛ لقوة الاختلاف فيه. فهو من الأصل الثاني والثلاثين. والعجب من الحافظ أنه قائل بهذا الأصل، كما تقدم في الأصول، ومع ذلك لم يذكره ههنا، بل قال: أورد فيه حديث ذي اليمين في السهو، وسيأتي الكلام عليه في موضعه إلى آخر ما قال.

سهر: قوله: متى ما يقوم: بإثبات الواو في رواية الأكثرين، وفي رواية الكشميهني: «متى ما يقيم» بالجزم، هذا على الأصل؛ لأن «متى» من كلم المجازاة، وأما على رواية الأكثرين فشبّهت «متى» بـ«إذا»، فأهملت. (عمدة القاري والكواكب الدراري) قوله: فلو أمرت: لو إما للشرط وجوابه محذوف، وإما للتمني فلا يحتاج إلى جواب. (عمدة القاري والكواكب الدراري) * أسماء الرجال: قتيبة بن سعيد. الثقفى. أبو معاوية. محمد بن حازم، الضريع. الأعمش: تقدم. إبراهيم: النخعي. الأسود: ابن يزيد، النخعي. مالك: الإمام المدني.

سند: قوله: فقال الناس نعم فقام رسول الله ﷺ إلخ: ظاهره يفيد أنه اعتمد على قولهم، وحديث: «لم يسجد سجدي السهو حتى يقنه الله ذلك» لا يدل على خلافه؛ فإن مضمونه هو أنه علم انتهاء، وذلك لا ينافي الاعتماد على قولهم ابتداء، والله تعالى أعلم.

ثُمَّ كَبَّرَ فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ.

٧١٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، * عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الظُّهْرَ رَكْعَتَيْنِ، فَقِيلَ: قَدْ صَلَّيْتَ رَكْعَتَيْنِ. فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ.

٧٠- بَابُ: إِذَا بَكَى الْإِمَامُ فِي الصَّلَاةِ ^{ترجمة} ٩٩/١

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ: سَمِعْتُ نَشِيجَ عُمَرَ وَأَنَا فِي آخِرِ الصُّفُوفِ يَقْرَأُ: «إِنَّمَا أَشْكُوا بَنِي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ» ^{ابن الخطاب (رس)} ^{أشد الحزن} ^(يوسف: ٨٦) الْآيَةَ.

٧١٦- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ * قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ * عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي مَرَضِهِ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ، يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ». قَالَتْ عَائِشَةُ: قُلْتُ لَهُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يُسْمِعِ النَّاسَ مِنَ الْبُكَاءِ، فَمُرْ عُمَرَ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ. فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ».

فَقَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ لِحَفْصَةَ: قُولِي لَهُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يُسْمِعِ النَّاسَ مِنَ الْبُكَاءِ، فَمُرْ عُمَرَ فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ. فَفَعَلَتْ حَفْصَةُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَهْ، إِنَّكَ لَأَنْتَنَ صَوَاحِبُ يُوسُفَ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ». فَقَالَتْ حَفْصَةُ ^{أي القول المذكور. (ع)} لِعَائِشَةَ: مَا كُنْتُ لِأُصِيبَ مِنْكَ خَيْرًا.

٧١- بَابُ تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ عِنْدَ الْإِقَامَةِ وَبَعْدَهَا ^{ترجمة} ^{اللام لتأكيد النفي} ١٠٠/١

٧١٧- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ * هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * ^{الطيالسي. (رس)}

١. أبي سلمة: وللأصيلي بعده: «بن عبد الرحمن». ٢. النبي: وللأصيلي: «رسول الله». ٣. قد: كذا للكشميهني. ٤. يقرأ: ولأبي ذر والكشميهني: «فقرأ».
٥. الآية: كذا للأصيلي. ٦. يصلي: وللأصيلي: «فليصل». ٧. يصلي: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «فليصل». ٨. بالناس: كذا لأبي الوقت، وفي نسخة: «لنناس».
٩. فقلت: كذا للأصيلي وأبي ذر، وفي نسخة: «قلت». ١٠. أبا بكر: وللكشميهني بعده: «رجل أسيف». ١١. إذا قام في مقامك: ولأبي ذر: «إذا قام مقامك».
١٢. من: ولأبي ذر والحموي والمستملي: «في». ١٣. للناس: وفي نسخة: «بالناس». ١٤. للناس: وفي نسخة: «بالناس». ١٥. فقالت: وفي نسخة: «قالت».

ترجمة: قوله: باب إذا بكى الإمام في الصلاة: قال الحافظ: أي هل تفسد أو لا؟ والأثر والخبر اللذان في الباب يدلان على الجواز. انتهى

قوله: باب تسوية الصفوف إلخ: قال الحافظ: المراد بتسوية الصفوف اعتدال القائمين بها على سمت واحد. أو يراد بها سد الخلل الذي في الصف. اهـ كتب الشيخ في «اللامع»: والحجة عليه عموم قوله: «سووا صفوفكم» وإطلاقه، فلا يتقيد بقيد ولا يختص بوقت. وأيضاً قوله: «إني أراكم خلف ظهري» يقتضي الاهتمام بتسوية الصفوف إذا وقعت نظرة الإمام عليهم. اهـ =

سهر: قوله: مثل سجوده: ظاهره أنه سجد سجدة واحدة، ولكن لفظ السجود مصدر يتناول السجدة والسجدتين، والحديث الذي يأتي بعده يبين أن المراد سجدة واحدة، ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إنه رضي الله عنه شك فيما قال له ذو اليندين، فرجع فيه إلى قول الناس. (عمدة القاري) قوله: نشيج عمر: بفتح النون وكسر المعجمة وآخره جيم، من «نشج الباكي» إذا غص بالبكاء في حلقه من غير انتحاب. وقال الهروي: هو صوت معه ترجيع كما يردد الصبي بكاءه في صدره. (التوشيح وعمدة القاري) قوله: لم يسمع الناس إلخ: وهو موضع الترجمة؛ فإنه يفيد أن الذي أظهرته هو عدم الاستماع من البكاء، وهو لا يفسد الصلاة، كذا في «الخبر الجاري». قوله: من البكاء: «من» للتعليل أي لأجل البكاء، وقال الكرماني: «في البكاء» أي لأجل البكاء، و«في» جاء للسببية، أو هو حال أي كائناً في البكاء. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: أبو الوليد: هشام بن عبد الملك، الطيالسي. شعبة: هو ابن الحجاج. سعد: ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف. أبي سلمة: ابن عبد الرحمن بن عوف. قال عبد الله: ابن شداد بن الهاد، التابعي الكبير، مما وصله سعيد بن منصور. إسماعيل: هو ابن أبي أويس، الأصبحي. مالك بن أنس: إمام دار الهجرة، خال ابن أبي أويس. هشام: يروي عن أبيه عروة بن الزبير بن العوام. أبو الوليد: هو الطيالسي. شعبة: هو ابن الحجاج بن الورد، العتكي.

سند: قوله: باب إذا بكى الإمام: استدلل عليه بحديث «مرؤا أبا بكر...»؛ لأن الأمر بإمامته مع أنه رقيق يتوقع منه البكاء، دليل على أنه لا يضر البكاء للصلاة.

قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مَرْثَةَ قَالَ: سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ أَبِي الْجَعْدِ* قَالَ: سَمِعْتُ الثُّعْمَانَ* بْنَ بَشِيرٍ* يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَتُسَوَّنَ صُفُوفُكُمْ أَوْ لَيُخَالِقَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وَجُوهِكُمْ».

٧١٨- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ* عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ* عَنْ أَنَسٍ* أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَقِيمُوا الصُّفُوفَ؛ فَإِنِّي أَرَاكُمْ خَلْفَ ظَهْرِي».

١٠٠/١ ٧٢- بَابُ إِقْبَالِ الْإِمَامِ عَلَى النَّاسِ عِنْدَ تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ

٧١٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرِو* قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ* قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ* الطَّوِيلُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ* قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَأَقْبَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِوَجْهِهِ فَقَالَ: «أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ وَتَرَاوُا؛ فَإِنِّي أَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي».

١٠٠/١ ٧٣- بَابُ الصَّفِّ الْأَوَّلِ

٧٢٠- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ* عَنْ مَالِكٍ* عَنْ سُبَيْحٍ* عَنْ أَبِي صَالِحٍ* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ* قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الشُّهَدَاءُ الْعَرِيقُ وَالْمَبْطُونُ وَالْمَطْعُونُ وَالْهَذِيمُ».

١. حدثني: وفي نسخة: «أخبرني». ٢. لَتُسَوَّنَ: ولأبي ذر والحموي والمستملي: «لَتُسَوَّنَ». ٣. ابن صهيب: كذا لأبي ذر. ٤. أنس: وللأصيلي بعده: «بن مالك». ٥. ابن مالك: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبي الوقت. ٦. ظهري: وللأصيلي بعده: «الحديث» [زاد الأصيلي بعد قوله: «من وراء ظهري». (قس)].

ترجمة = أشار الشيخ بذلك إلى تطابق الروایتين بالترجمة؛ فإن الترجمة بلفظ «عند الإقامة وبعدها»، وليس واحد منهما في الروایتين، فأجاب الشيخ - قدس سره - بأن استدلاله بالعموم، وهذا هو الأصل الثاني من أصول التراجم، وجعل الحافظ الترجمة من الأصل الحادي عشر؛ إذ قال: أشار بذلك إلى ما في بعض الطرق كعادته، ففي «مسلم»: «أنه ﷺ قال عند ما كاد أن يكبر...»، وفي حديث أنس في الباب الذي بعد هذا: «أُقيمت الصلاة فأقبل علينا فقال» الحديث. اهـ

قوله: باب إقبال الإمام على الناس إلخ: سكتوا عن غرضه، والأوجه عندي أنه إشارة إلى أن الإمام إذا توجه إلى القبلة، ثم أعرض عنه للتسوية، فليس هذا بإعراض عن التوجه إلى الله الذي شرعه، ويحتمل أنه تنبيه للإمام على أن من آدابه التعرض للتسوية، ولا يتوهم أن التسوية حق المأمومين، وليس من وظائف الإمام. قوله: باب الصف الأول: قال الحافظ: المراد به ما يلي الإمام مطلقاً، وقيل: أول صف تام يلي الإمام لا ما تخلله شيء، كمقصورة، وقيل: المراد به من سبق إلى الصلاة، ولو صلى آخر الصفوف، قاله ابن عبد البر. قال النووي: القول الأول هو الصحيح المختار، وإليه أشار البخاري. اهـ فكان البخاري أشار بالترجمة إلى رد ما قاله ابن عبد البر؛ لأنه لا تبقى حيثنن حاجة إلى الاستهام.

سهر: قوله: لتسوين: من التسوية، وهي اعتدال القائمين على سمت واحد ويراد بها أيضاً سد الخلل الذي في الصف على ما سيأتي، كذا في «العيبي».

قوله: أو ليخالفن: أي يكون الواقع أحد الأمرين، يريد أن كلا يصرف وجهه عن الآخر ويقع بينهما التباعد؛ فإن إقبال الوجه على الوجه من أثر المودة والألفة. وقيل: أراد بها تحويلها إلى الإدبار، وقيل: تغيير صورة إلى صورة أخرى. (مجمع البحار) قوله: فإني أراكم خلف ظهري: الفاء فيه للسببية، وأشار به إلى أن سبب الأمر بذلك إما هو تحقيق منكم خلافه. ولا يخفى ذلك علي؛ لأنني أرى من خلف ظهري، كما أرى من بين يدي، ثم إن هذا يجوز أن يكون إدراكاً خاصاً بالنبي ﷺ محققاً انخرقت له العادة، أو خلق له عين وراءه فيرى بها، كما ذكر أنه ﷺ كان بين كتفيه عيان مثل سم الخياط، فكان يصير بهما ولا يحجبهما الثياب، وفي حديث: كان ﷺ يرى في الظلام كما يرى في الضوء، وذكر بعض أهل العلم أن ذلك راجع إلى العلم، وأن معناه لأعلم، وهذا تأويل لا حاجة إليه، بل حمل ذلك على ظاهره أولى، كما قاله أحمد وجمهور العلماء، ولا مانع له من العقل وورده بالشرع، فوجب القول به. والمطابقة للترجمة في لفظ التسوية في الأول ظاهرة، وفي الثاني باعتبار أن الأمر بإقامة الصفوف هو الأمر بالتسوية. أما قوله: «عند الإقامة وما بعدها» فكانه أشار بذلك إلى ما في بعض طرق الحديث ما يدل على ذلك، وقد روى مسلم من حديث نعمان: قال ذلك عند ما كاد أن يكبر، كذا في «العيبي».

قوله: الفرق: بفتح المعجمة وكسر الراء، بمعنى الفرق. «والمبطون»: أي صاحب الإسهال، أو من به استسقاء أو انتفاخ أو من يموت بداء بطنه مطلقاً، أقوال. «والمطعون»: أي صاحب الطاعون، أصابه في وباء عام. «والهذيم»: بكسر الدال، هو من يموت تحت الهدم. وتسكن، بمعنى ذو الهدم. (مجمع البحار والخير الجاري)

* أسماء الرجال: عمرو بن مرة: الجعفي. سالم بن أبي الجعد: رافع الغطفاني. الثعمان: ابن بشير بن سعد، الأنصاري. أبو معمر: عبد الله بن عمرو، المنقري المقعد.

عبد الوارث: هو ابن سعيد، البصري. عبد العزيز بن صهيب: الباق. أحمد بن أبي رجاء: الحنفي الهروي. معاوية بن عمرو: الأزدي الكوفي. زائدة بن قدامة: بضم القاف وتخفيف الدال المهملة، الثقفي أبو الصلت الكوفي. حميد: ابن أبي حميد، الطويل، بضم الحاء أبو عبيدة، البصري. أبو عاصم: الضحاک بن مخلد. سبي: مصغراً، مولى أبي بكر بن عبد الرحمن.

أبي صالح: ذكران السمان.

٧٢١- وَقَالَ: «لَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهَجِيرِ لَأَسْتَبَقُوا إِلَيْهِ وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي

هو أن يمشي على يديه وركبتيه أو استه. (مج)

العشاء

التبكير

الصَّفِّ الْمَقْدَّمِ لَأَسْتَهْمُوا».

أي لا تقرأوا

٧٢٤- بَابُ: إِقَامَةُ الصَّفِّ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ

١٠٠/١

٧٢٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ * عَنْ هَمَامٍ * عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ * عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ. وَإِذَا

سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ. وَأَقِيمُوا الصَّفِّ فِي الصَّلَاةِ؛ فَإِنَّ إِقَامَةَ الصَّفِّ مِنْ حُسْنِ الصَّلَاةِ».

حكمه منسوخ كما مر

٧٢٣- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * عَنْ قَتَادَةَ * عَنْ أَنَسٍ * عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «سُورُوا صُفُوفَكُمْ؛ فَإِنَّ تَسْوِيَةَ

الصفوف من إقامة الصلاة».

٧٥- بَابُ إِثْمٍ مَنْ لَمْ يُتِمَّ الصُّفُوفَ

١٠٠/١

٧٢٤- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ أَسَدٍ * قَالَ: أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى * قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ الطَّائِيُّ عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ الْأَنْصَارِيِّ،

مولي الأنصار

أبو الهذيل الكوفي

١. لو: كذا للأصيلي وأبي ذر، وفي نسخة: «ولو». ٢. إليه: كذا لأبي ذر. ٣. المقدم: ولابن عساكر والأصيلي: «الأول». ٤. تمام: كذا لأبي الوقت.

٥. همام: وللأصيلي بعده: «بن مُنْبَه». ٦. لك الحمد: وللأصيلي وأبي ذر: «ولك الحمد». ٧. أجمعون: ولأبي ذر: «أجمعين». ٨. أنس: وللأصيلي بعده: «بن مالك». ٩. عن النبي: ولابن عساكر: «قال: قال رسول الله». ١٠. الصفوف: وللأصيلي: «الصف». ١١. أخبرنا: وللأصيلي وابن عساكر: «حدثنا».

ترجمة: قوله: باب إقامة الصف من تمام الصلاة: قال الحافظ: قال ابن رشيد: إنما قال البخاري في الترجمة: «من تمام الصلاة»، ولفظ الحديث «من حسن الصلاة»، لأنه أراد أن يبين أنه المراد بالحسن ههنا، وأنه لا يعني به الظاهر المرئي من الترتيب، بل المقصود منه الحسن الحكمي بدليل حديث أنس، وهو الثاني من حديثي الباب. اهـ قلت: ويحتمل عندي أنه إشارة إلى أن لفظ الإقامة في الحديث الذي استدلل به بعض الظاهرية على وجوب التسوية، هو بمعنى التمام، فقد قال ابن دقيق كما في «الفتح»: قد يؤخذ من قوله: «تمام الصلاة» الاستحباب؛ لأن تمام الشيء في العرف أمر زائد على حقيقته التي لا يتحقق إلا بها، وإن كان يطلق بحسب الوضع على بعض ما لا تتم الحقيقة إلا به. اهـ

قوله: باب إثم من لم يتم الصفوف: قال الحافظ: قال ابن رشيد: أورد فيه حديث أنس: «ما أنكرت شيئاً إلا أنكم لا تقيمون الصفوف»، وتعقب بأن الإنكار قد يقع على ترك السنة، فلا يدل ذلك على حصول الإثم، ثم أجاب عنه الحافظ بأجوبة عديدة. والأوجه عندي ما قال السندي في الجواب بأنه أخذ الوجوب من صيغة الأمر في قوله: «سووا»، ونحوه لا يفيد مطابقة هذا الحديث بالترجمة ودلالته عليها، بل يصير الدليل على الترجمة حديث «سووا» ونحوه، لا هذا الحديث، إلا أن يقال: قد لا تكون الترجمة للاستدلال بالحديث عليها، بل لبيان ما هو الصحيح في محمل الحديث بدلائل أخرى، فههنا بالترجمة أفاد أن إنكار أنس محمول على إنكاره على ترك الواجب، لا على إنكاره على ترك السنة بدليل «سووا صفوفكم» ونحوه. وقد يقال: إن الحديث يدل على أن ترك إقامة الصفوف خلاف ما كان عليه أمر النبي ﷺ، والأصل فيه هو التأنيب إلى آخر ما قال. قلت: حاصله: أن الأصل في المخالفة الإثم، وحاصل التأويل الأول أن الترجمة شارحة.

سهر: قوله: من حسن الصلاة: وفي الحديث الآتي في هذا الباب من رواية أنس: «فإن تسوية الصفوف من إقامة الصلاة»، فتوجيه المطابقة بين الترجمة وحديثي الباب من حيث إن المراد من الحسن هو الكمال؛ لأن حسن الشيء زائد على حقيقته، فيتعين تقدير هذا اللفظ في الترجمة هكذا: «باب إقامة الصف من كمال تمام الصلاة أو من حسن تمام الصلاة». ولا خفاء أن تسوية الصف ليست من حقيقة الصلاة، وإنما هي من حسناتها وكمالها، وإن كانت هي في نفسها سنة أو واجبة أو مستحبة على اختلاف الأقوال، وكذا الكلام في حديث أنس، وورد في رواية أبي داود: «سووا صفوفكم»؛ فإن تسوية الصف من تمام الصلاة، كذا في «العيني». وقال: وهي من سنة الصلاة عند أبي حنيفة والشافعي ومالك، وزعم ابن حزم أنه حرم أنه فرض؛ لأن إقامة الصلاة فرض، وما كان من الفرض فهو فرض. انتهى

* أسماء الرجال: عبد الله بن محمد: المسندي. عبد الرزاق: ابن همام، الصنعاني. معمر: ابن راشد، البصري. همام: ابن مُنْبَه - بلفظ الفاعل من التنبيه - ابن كامل، الصنعاني.

أبو الوليد: هشام بن عبد الملك. شعبة: ابن الحجاج بن الورد، العتكي. قتادة: ابن دعام بن قتادة. معاذ بن أسد: المروزي نزيل البصرة. الفضل بن موسى: المروزي.

سند: قوله: فلا تختلفوا عليه: استدلل به على عدم جواز صلاة المفترض خلف المتنفل؛ لما فيها من الاختلاف بين الإمام والمأموم نيةً، وهو ضعيف؛ لأن المراد عدم الاختلاف في الأفعال بدليل التفسير بقوله: «فإذا ركع...»، كيف! ولو كان شاملاً للاختلاف نيةً لما كانت صلاة المتنفل خلف المفترض جائزة، مع أنه جائز، والله تعالى أعلم.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: أَنَّهُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَقِيلَ لَهُ: مَا أَنْكَرْتَ مِنَّا مُنْذُ يَوْمِ عَهْدَتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: مَا أَنْكَرْتُ شَيْئًا إِلَّا أَنْتُمْ لَا تُقِيمُونَ الصُّفُوفَ. وَقَالَ عَقْبَةُ بْنُ عُبَيْدٍ عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ: قَدِمَ عَلَيْنَا أَنَسُ الْمَدِينَةَ بِهَذَا.

١٠٠/١ - ٧٦- بَابُ إِرْزَاقِ الْمَنْكِبِ بِالْمَنْكِبِ وَالْقَدَمِ بِالْقَدَمِ فِي الصَّفِّ

وَقَالَ الثُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ رضي الله عنه: رَأَيْتُ الرَّجُلَ مِنَّا يُلْزِقُ كَعْبَهُ بِكَعْبِ صَاحِبِهِ.

٧٢٥- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ عَنْ مُحَمَّدٍ* عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اقِيمُوا صُفُوفَكُمْ؛ فَإِنِّي

أَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي». وَكَانَ أَحَدُنَا يُلْزِقُ مَنْكِبَهُ بِمَنْكِبِ صَاحِبِهِ، وَقَدَمَهُ بِقَدَمِهِ.

١. ما أنكرت منا منذ يوم عهده: وفي نسخة: «ما أنكرت منذ يوم عهده»، والمستملي والأصلي: «ما أنكرت منا منذ عهده».

٢. ابن خالد: وفي نسخة: «هو ابن خالد». ٣. أنس: وللأصلي بعده: «بن مالك».

ترجمة: قوله: باب إزاق المنكب بالمنكب إلخ: في تقرير مولانا حسين علي البنجابي عن شيخه الكنگوهي: اعلم أنه لا يتصور إصاق الكعبين والمنكبين من الجانبين إلا لبعض الناس بتكلف، وهيئة غير هيئة الصلاة والخضوع. فالمراد القرب والمحاذاة في الكعبين، وكذا المراد في المنكبين. ألا ترى إلى من لم يكن قدماه مساويين [أي بقدمي صاحبه]، وكذا المراد من إصاق القدم. اهـ وهذا قال الجمهور: إن المراد شدة القرب، لا الإصاق الحقيقي. قال الحافظ: المراد بذلك المبالغة في تعديل الصف وسد خلله. اهـ وهكذا قال العيني والقسطلاني. وأبدع عندي الإمام البخاري في الترجمة؛ إذ ترجم بإزاق المنكب والقدم؛ لأن حقيقة الإصاق لا يُتصور في المنكبين، إلا أن يكون كل الصف مساوي القامة، وكذا إصاق القدم لا يمكن إلا أن يكون كلهم متساوية الأقدام، وهذان ممتنعان عادة، فترجم بهما البخاري؛ إشارة إلى أنه لا يمكن فيهما إلا المبالغة في القرب والمحاذاة، لا الإصاق الحقيقي، ثم ذكر حديث الثعمان تعليقاً؛ للإشارة إلى أن ما هو المراد في الأولين هو المراد في الثالث؛ لاتحاد سياق الروايات، إلى آخر ما بسط في هامش «اللامع».

سهر: قوله: منذ يوم: جواز البرماوي كالزركشي فيه التلخيص، لكن قال في «مصابيح الجامع»: إن ظاهره أن الثلاثة حركات الإعراب، وليس كذلك؛ فإن الفتح هنا حركة بناء قطعاً. [إرشاد الساري] قوله: لا تقيمون الصفوف: فإن قلت: الإنكار قد يقع على ترك السنة، فلا يدل على حصول الإثم، فكيف المطابقة بين الترجمة والحديث؟ أجيب باحتمال أن المؤلف أخذ الوجوب من صيغة الأمر في قوله: «سووا»، أو من عموم قوله: «صلوا كما رأيتموني أصلي»، ومن ورود الوعيد على تركه، فترجح عنده هذه القرائن أن إنكار أنس إنما وقع على ترك الواجب. أما الجمهور فقالوا: الإنكار ليس بمعنى المذمة، بل هو للتغليظ والتحريض على الإتمام، كذا في «الكرمان» و«القسطلاني». ويمكن تقوية ما ذهب إليه الجمهور من نفس الحديث، وهو أن أنساً لم يأمرهم بإعادة الصلاة، فلو كان التسوية واجباً لوجب الأمر بالإعادة، فظهر أن إنكار أنس كان من أجل ترك السنة، لا الوجوب. قوله: قال عقبة بن عبيد: بضم المهملة وسكون القاف، أخو سعيد بن عبيد الراوي للإسناد الذي قبله، ويكنى عقبة بأبي الرّحال - بشدة المهملة - . أراد بذكر هذا الطريق بيان سماع بشير بن يسار عن أنس. (عمدة القاري) قوله: قال الثعمان: ابن بشير بن سعد، أبو عبد الله المدني، صاحب رسول الله ﷺ وابن صاحبه، وهو أول مولود ولد في الأنصار بعد قدومه ﷺ، واختلفوا في سماعه عنه ﷺ. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: وقال عقبة: أخو سعيد بن عبيد، وليس لعقبة هذا في البخاري إلا هذا التعليق الموصول عند أحمد في «مسنده». عمرو بن خالد: الحراني. زهير: هو ابن معاوية، أبو خيثمة الجعفي. حميد: الطويل أبو عبيدة البصري.

سند: قوله: ما أنكرت شيئاً إلخ: فيه أن الإنكار قد يقع على ترك السنة، فلا يدل على حصول الإثم، فلا دلالة للحديث على الترجمة، وأيضاً فالحديث موقوف. والجواب بأنه أخذ الوجوب من صيغة الأمر في قوله: «سووا»، ونحوه لا يفيد مطابقة هذا الحديث بالترجمة ودلالته عليها، بل يصير الدليل على الترجمة حديث «سووا» ونحوه، لا هذا الحديث، إلا أن يقال: قد لا تكون الترجمة للاستدلال بالحديث عليها، بل لبيان ما هو الصحيح في عمل الحديث بدلائل أخر، فهنا بالترجمة أفاد أن إنكار أنس محمول على إنكار على ترك الواجب، لا على إنكار على ترك السنة، بدليل «سووا صفوفكم» ونحوه. وقد يقال: إن الحديث يدل على أن ترك إقامة الصفوف خلاف ما كان عليه أمر النبي ﷺ، والأصل فيه هو التأنيب؛ لقوله تعالى: «فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ» (النور: ٦٣)، إلا ما دل الدليل على خلافه، وهذا مبني على أن الأمر في الآية مطلق الشأن والحال، لا خصوص الصيغة، والله تعالى أعلم.

٧٧- بَابُ: إِذَا قَامَ الرَّجُلُ عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ وَحَوْلَهُ الْإِمَامُ خَلْفَهُ إِلَى يَمِينِهِ، تَمَّتْ صَلَاتُهُ

ترجمة
سند
أي في خلفه. (ع)
جواب «إذا» يعني لا تضر صلاته. (ع)

١٠٠/١

٧٢٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ

سقط «ابن سعيد» لأبي ذر. (قس)

قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَأْسِي مِنْ وَرَائِي، فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ، فَصَلَّى، وَرَقَدَ فَجَاءَهُ الْمُؤَدَّنُ، فَقَامَ يُصَلِّي، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

٧٨- بَابُ: الْمَرْأَةُ وَحْدَهَا تَكُونُ صَفًا

١٠٠/١

٧٢٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِسْحَاقَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: صَلَّيْتُ أَنَا وَبَيَّتِي فِي بَيْتِنَا

خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَأُمِّي خَلْفَنَا أُمُّ سَلِيمٍ

بدل من قوله: «أُمِّي»

١. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٢. فجاءه: ولابن عساكر: «فجاء». ٣. يصلي: كذا للمستملي والحموي وابن عساكر وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «وصلني»، وللكشميهني: «فصلي». ٤. وأمي خلفنا أم سليم: وفي نسخة: «وأُمِّي أم سليم خلفنا».

ترجمة: قوله: باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام الخ: قال الحافظ: تقدم أكثر لفظ هذه الترجمة قبل بنحو من عشرين باباً، لكن ليس هناك لفظ «خلفه»، وقال هناك: «لم تفسد صلاتهما» بدل قوله: «تمت صلاته»، ولم يُتَّه أحد من الشراح على حكمة هذه الإعادة، والذي يظهر لي أن حكمهما مختلف لاختلاف الجوابين، فقوله: «لم تفسد صلاتهما» أي بالعمل الواقع منهما؛ لكونه خفيفاً، وهو من مصلحة الصلاة أيضاً. وقوله: «تمت صلاته» أي المأموم، ولا يضر وقوفه عن يسار الإمام أولاً مع كونه في غير موقفه، ولأنه معذور بعدم العلم بذلك الحكم. اهـ وفي «تراجم شيخ المشايخ»: هذا الحديث أي حديث ابن عباس أخرجه المؤلف في مواضع، ويستنبط منه في كل موضع ما يتعلق بذلك الموضوع من الأحكام، وقد أكثر مثله في كتابه هذا، وهو يدل على قوة اجتهاد المؤلف؛ فإنه استنبط كل جزئي من الحديث مع قلة الصحيح منه. ومطلب هذا المقام يتعلق بمسألة الجماعة؛ فإن سنة القيام إذا كان المأموم فرداً واحداً أن يقوم عن يمين الإمام، ومع ذلك لو قام عن يساره لم تفسد صلاته. اهـ

وفي «الفيض»: الوجه في التكرار أن المقصود أولاً كان بيان موضع الإمام والمأموم فقط، وذكر مسألة التحويل إيجازاً، وههنا هي المقصودة. أو يقال: إن المقصود في الأولى بيان العمل القليل والكثير، وههنا بيان تمامية الصلاة، مع أن بعضها صليت على خلاف ترتيب موضع المأموم حتى حوله عنه. اهـ وبسطت في نقل كلامهم بتمامه؛ ليظهر اختلاف آرائهم في الفرق بين الترجمتين، ولم يتعلق بقلبي الجريح شيء من ذلك، بل ما يظهر لهذا العبد الفقير إلى رحمة ربه الكريم أن غرض الترجمتين مختلف جداً، ولا شائبة للتكرار؛ لاختلاف غرض الترجمتين وإن قاربت ألفاظهما، فهو من الأصل الثاني والعشرين، وما ذكروا من الفرق بينهما بحمل إحداها على العمل الكثير لو صح لا يناسب المقام؛ لأن مسألة العمل الكثير محلها «باب العمل في الصلاة» تأتي في محلها، وليس ههنا إلا محل أحكام الصفوف والإمامة والافتداء ونحوها. فالظاهر عندي أن مقصود الترجمتين الإشارة إلى مسألتين خلافيتين شهيرتين، ١- الأولى منهما: بيان موقف الإمام والمأموم إذا كان واحداً، وأن من خالف موقفه تصح صلاته عند الجمهور، خلافاً للإمام أحمد؛ إذ قال: إنه تفسد صلاته، فهذه المسألة هي غرض الترجمة الأولى عندي، ولذا ترجم فيها «لم تفسد صلاتهما». ٢- وأما هذه الترجمة الثانية، فغرضها عندي تقدم المأموم على إمامه، ولذا قيد هذه الترجمة بلفظ: «خلفه»، ولم يذكر هذه اللفظة فيما سبق؛ لأنه كان مسألة أخرى، لا تعلق لها بخلفه، وهذه كانت متعلقة بالتقدم على الإمام فقيد الصحة فيها بخلفه. قال الموفق: السنة أن يقف المأموم خلف الإمام، فإن وقفوا قدامه لم تصح، وبه قال أبو حنيفة والشافعي، وقال مالك: تصح، إلى آخر ما بسط. فغرض الترجمة الأولى تأييد للجمهور ورد على الإمام أحمد في مسألة الموقف. وغرض الترجمة الثانية تأييد للجمهور ورد على قول مالك في مسألة التقدم على الإمام. اهـ

قوله: باب المرأة وحدها تكون صفا: قال الحافظ: أي في حكم الصف، وبهذا يندفع اعتراض الإسماعيلي حيث قال: الشخص الواحد لا يسمى صفًا، وأقل ما يقوم الصف باثنين. اهـ كتب الشيخ في «اللامع»: يعني بذلك أن الصبي كما يقام في الصف عند توحده وكونه ليس معه غيره، فالمرأة ليست كذلك، بل تقام خلف الرجال، سواء كان معها غيرها من النسوة أو انفردت. اهـ وفي «هامشه»: قال الحافظ: هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه ابن عبد البر من حديث عائشة مرفوعاً: «المرأة وحدها صف». اهـ وهو الأصل الأول من أصول التراجم. قال الحافظ: قال ابن رشيد: الأقرب أن البخاري قصد أن يبين أن هذا مستثنى من عموم الحديث الذي فيه: «لا صلاة لمنفرد خلف الصف» يعني أنه مختص بالرجال، والحديث المذكور أخرجه ابن حبان، وفي صحته نظر، إلى آخر ما قال، ثم المسألة إجماعية.

سهر * أسماء الرجال: قتيبة بن سعيد: هو الثقفى. داود: ابن عبد الرحمن، العطار. عمرو بن دينار: أبو محمد المكي. كريب: أبو رشدين، مولى ابن عباس.

عبد الله بن محمد: المسندي الجعفي. سفيان: هو ابن عيينة إسحاق: ابن عبد الله بن أبي طلحة، الأنصاري.

سند: قوله: وحوله الإمام خلفه إلى يمينه تمت صلاته: أي ما صارت ناقصة بواسطة التحويل، أو خرجت بواسطة التحويل عن نقصان القيام في يسار الإمام، ولم يرد أن الصلاة صارت تامة بمجرد تحويل الإمام من غير حاجة إلى سائر الأركان، وهذا ظاهر.

٧٩- بَابُ مِيْمَتَةِ الْمَسْجِدِ وَالْإِمَامِ

١٠٧/١

أي في بيان أن ميمنة المسجد والإمام، هي مكان المأموم إذا كان وحده. (ع)

٧٢٨- حَدَّثَنَا مُوسَى * قَالَ: حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ يَزِيدَ * حَدَّثَنَا عَاصِمٌ * عَنِ الشَّعْبِيِّ * عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قُمْتُ لَيْلَةً أَصَلِّيعَنْ يَسَارِ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَخَذَ بِيَدِي - أَوْ: بِعَضْدِي - حَتَّى أَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ، وَقَالَ بِيَدِهِ مِنْ وَرَائِي.

٨٠- بَابُ: إِذَا كَانَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَبَيْنَ الْقَوْمِ حَائِطٌ أَوْ سُتْرَةٌ

١٠٧/١

وَقَالَ الْحَسَنُ: لَا بَأْسَ أَنْ تُصَلِّيَ وَبَيْنَكَ وَبَيْنَهُ نَهْرٌ. وَقَالَ أَبُو مَجْلَزٍ * يَأْتُمُّ بِالْإِمَامِ وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا طَرِيقٌ أَوْ جِدَارٌ إِذَا سَمِعَ

قال ابن حجر: لم أره موصولاً. (قس)

بكسر الميم

تَكْبِيرِ الْإِمَامِ.

٧٢٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ * قَالَ: عَبْدُهُ * عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَمْرَةَ * عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

بِحُفَّةِ اللَّامِ

يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ فِي حُجْرَتِهِ، وَجِدَارُ الْحُجْرَةِ قَصِيرٌ.....

١. ورأى: ولأبي ذر والكشميهني: «ورائه» أي ورائه ﷺ وهذا أوجه مما في المتن. ٢. نهر: ولابن عساكر: «نُهير».

٣. حدثنا: ولأبوي ذر والوقت: «حدثني». ٤. ابن سلام: كذا لابن عساكر. ٥. قال: وللأصيلي بعده: «حدثنا»، وفي نسخة: «أخبرنا».

ترجمة: قوله: باب ميمنة المسجد والإمام: قال الحافظ: كأنه أشار إلى ما أخرجه «النسائي» بإسناد صحيح عن البراء، قال: «كنا إذا صلينا خلف النبي ﷺ أحببنا أن نكون عن يمينه»، ولأبي داود بإسناد حسن عن عائشة مرفوعاً: «إن الله وملائكته يصلون على ميامن الصفوف». اهـ وقال العيني: أي هذا باب في بيان أن ميمنة المسجد والإمام هي مكان المأموم إذا كان وحده. اهـ قلت: وفيه أنه قد تقدم موقف المأموم الواحد في «باب يقوم عن يمين الإمام...»، وكان في قلبي من سالف الزمان أن غرض الإمام بذلك بيان اتحادهما؛ دفعاً لما يتوهم من أن ميمنة أحدهما ميسرة الآخر؛ لأن وجه المسجد إلى الإمام، ثم رأيت ذلك في «تقرير المكي» تحت قوله في الحديث: «عن يمينه» أي ويمينه ميمنته وميمنة المسجد أيضاً، وليس المراد بيمينه المسجد ميمنته الحقيقية؛ فإنها ميسرة الإمام. اهـ وقال السندي: قال الكرمانى: دلالة على يمين المسجد؛ لأن يمين الإمام يمينه. قال السندي: لأن وجه المسجد إلى الكعبة كوجه الإمام؛ لأن المساجد بنيت متوجهة إليها، ولا تعتبر المواجهة بين الإنسان والمسجد حتى يتقلب الأمر بالعكس. اهـ

قوله: باب إذا كان بين الإمام وبين القوم حائط: أشار الإمام البخاري إلى مسألة خلافية كثيرة الفروع، أشار إلى بعضها الإمام فيما ذكر في الترجمة من الآثار، وهي موانع الاقتداء باعتبار المكان. والمعروف على ألسنة المشايخ، وهو الذي أشار إليه الشيرازي في «الميزان»: أن اختلاف المكان مانع عن الاقتداء عند الحنفية بخلافهم، والحائل مانع عندهم بخلاف الحنفية. وظاهر تبويب البخاري أن كليهما لا يمنع الاقتداء. قال الحافظان - ابن حجر والعيني -: ما في الباب يدل على أن ذلك جائز، وهو مذهب المالكية، وقال أبو حنيفة: لا تجزئه إلا أن تكون الصفوف متصلة في الطريق. اهـ

سهر: قوله: أو بغضدي: شك من ابن عباس، قاله الكرمانى. ووجه الجمع بين قوله: «بيدي» وبين ما مر في «باب إذا قام الرجل فأخذ برأسي» كون القضية متعددة، وإلا فوجهه أن يقال: أولاً أخذ برأسه، ثم بيده أو بعضده، أو بالعكس. ومطابقته للترجمة في حق الإمام ظاهر، وأما في جهة المسجد فكذلك؛ لأن المأموم إذا كان عن يمين إمامه كان في ميمنة المسجد بلا نزاع. (عمدة القاري) قوله: بينه نهر: ويروى: «نهير» مصغراً، وهو يدل على أن المراد من النهر الصغير، والكبير يمنع. ومطابقته للترجمة من حيث إن الفاصل بينه وبين الإمام كالحائط والنهر لا يضر، وروي عن عمر بن الخطاب إذا كان بينه وبين الإمام طريق أو حائط أو نهر فليس هو معه. (عمدة القاري)

قوله: في حجرته: أي في حجرة بيته يدل عليه ذكر جدار الحجرة، وأوضح منه رواية حماد بن زيد عن يحيى عند أبي نعيم بلفظه «كان يصلي في حجرة من حجر أزواجه»، والحجرة: الموضع المنفرد بالدار. (عمدة القاري) وفي «الخير الجاري»: ويحتمل أن يكون المراد الحجرة التي احتجروا في المسجد بالحصير، وهذا الاحتمال مع بعده من سياق هذا الحديث قريب مما يأتي في حديث الباب الثاني. قال الشيخ ابن حجر: فلما أن يحمل على التعدد أو على المجاز في الجدار وفي نسبة الحجرة.

* أسماء الرجال: موسى: ابن إسماعيل، التبوذكي. ثابت بن يزيد: الأحوال البصري. عاصم: هو ابن سليمان، الأحوال، البصري. الشعبي: هو عامر بن شراحيل، الكوفي.

قال أبو مجلز: ابن حميد بن سعيد، البصري الأعور، مما وصله ابن أبي شيبة. محمد بن سلام: السلمي البككندي. عبدة: ابن سليمان، الكوفي. عمرة: بنت عبد الرحمن، الأنصارية.

سند: قوله: حتى أقامني عن يمينه: قال الكرمانى: دلالة على يمين المسجد؛ لأن يمين الإمام يمينه. قلت: لأن وجه المسجد إلى الكعبة كوجه الإمام؛ لأن المساجد بنيت متوجهة إليها، ولا تعتبر المواجهة بين الإنسان والمسجد حتى يتقلب الأمر بالعكس، ثم ما ذكر من الدلالة لو كانت الصلاة في المسجد، لكن الصلاة كانت في البيت، إلا أن يقال: يكفي في الدلالة أنما لو كانت في المسجد لكان هذا قياماً في يمين المسجد، والله تعالى أعلم. قوله: يصلي من الليل في حجرته: الظاهر أنها الحجرة من الحصر، كما يدل عليه سائر الروايات، وعلى هذا فإطلاق الجدار مجاز، وحمله على البيت لا يساعده النظر، وما في بعض الروايات: «في حجرة من حجر أزواجه» لعله محمول على أن الحصر كان ملكاً لبعض أزواجه، والله تعالى أعلم.

10/11

أي يتخذه مثل الحجر. (ف)

ابن نصر الباهلي مولا هم. (قس)

الأنصاري

سند: قوله: إني خشيت أن تكتب عليكم صلاة الليل: لعل المراد بها قيام رمضان؛ إذ الواقعة كانت فيه. وافتراض قيام رمضان لا ينافي أن الصلاة المفترضة كل يوم لا تزيد على خمس، فلو فرض أن معنى حديث «لا يبدل القول لدي» أن الصلاة لا تزيد ولا تنقص: لَمَا كَانَ هَذَا الْحَدِيثَ مَنَاقِلًا لَهُ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ سَبَقَ أَنَّ ذَلِكَ الْحَدِيثَ مَحْمُولٌ عَلَى مَعْنَى آخَرٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَلَمَّا عَلِمَ بِهِمْ جَعَلَ يَقْعُدُ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ: «قَدْ عَرَفْتُ الَّذِي رَأَيْتُمْ مِنْ صَنِيعِكُمْ، فَصَلُّوا أَيُّهَا النَّاسُ فِي بُيُوتِكُمْ، فَإِنَّ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ صَلَاةَ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ».

فَقَالَ عَفَّانُ: * حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى * قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا النَّضْرِ * عَنْ بُسْرِ، عَنْ زَيْدٍ ^١، عَنِ النَّبِيِّ ^٢ عليه السلام.

٨٢- بَابُ إِجْبَابِ التَّكْبِيرِ وَافْتِتَاحِ الصَّلَاةِ

١٠١/١

٧٣٢- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ * عَنِ الزُّهْرِيِّ * قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيُّ ^١، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ^٢ ﷺ رَكِبَ فَرَسًا، فَجُحِشَ شِقُّهُ الْأَيْمَنُ، وَقَالَ أَنَسٌ ^٣ رضي الله عنه: فَصَلَّى لَنَا يَوْمَئِذٍ صَلَاةً مِنَ الصَّلَوَاتِ وَهُوَ قَاعِدٌ، فَصَلَّيْنَا وَرَاءَهُ قُعُودًا، ثُمَّ قَالَ لَمَّا سَلَّمَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ. فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ».

١. عرفت: ولابن عساكر: «علمت». ٢. صنيعكم: وللكشميهني وأبي ذر: «صنعكم». ٣. وقال عفان إلخ: كذا لكريمة.
٤. باب: وللشيخ ابن حجر قبله: «بسم الله الرحمن الرحيم». ٥. أنس: وللأصلي بعده: «بن مالك». ٦. وإذا سجد فاسجدوا: كذا للمستمل.

ترجمة: قوله: باب إيجاب التكبير وافتتاح الصلاة: كتب الشيخ في «اللامع»: أراد بالتكبير تكبيرة الافتتاح، فيكون الافتتاح لازماً لها، وصار المعنى: باب بيان افتتاح الصلاة بما هو. اهـ. وفي «هامشه»: هنها عدة أبحاث، الأول: في صحة كلام الإمام البخاري في الترجمة؛ فإن ظاهر سياقه أنه ترجم بترجمتين الإيجاب والافتتاح، وظاهر مقصده أنه أراد بيان وجوب تكبيرة الافتتاح. فأولوا كلامه بوجوه: ١- منها ما أفاده الشيخ، وهو واضح، أن المراد بالتكبير تكبيرة الافتتاح، وقوله: «والافتتاح» كأنه عطف تفسير.

٢- ومنها ما قاله الشراح. قال الحافظ: الظاهر أن الواو عاطفة إما على المضاف، وهو «إيجاب»، وإما على المضاف إليه. والأول أولى إن كان المراد بـ«الافتتاح» الدعاء؛ لأنه لا يجب. والذي يظهر من سياقه أن الواو بمعنى «مع»، وأن المراد بـ«الافتتاح» الشروع في الصلاة، إلى آخر ما قال. وتعبه العيني فقال: لا نسلم أن الواو هنها عاطفة، بل الواو هنها إما بمعنى الباء، والمعنى إيجاب التكبير بافتتاح الصلاة، وإما بمعنى لام التعليل، أي لأجل افتتاح الصلاة، إلى آخر ما قال. قلت: والأوجه عند هذا العبد الفقير إلى رحمة ربه العزيز: أن الواو عاطفة، وقوله: «افتتاح الصلاة» تنبيه على أنه لما فرغ من مقدمات الصلاة أراد بيان صفة الصلاة، فقال: «افتتاح الصلاة». كما ترجم أبو داود على صفة الصلاة بقوله: «باب تفرغ استفتاح الصلاة». وترجم هكذا النسائي ومالك وابن ماجه، وهذا شائع عند المحدثين. ويرد عليه أنه كان ينبغي له حينئذ أن يقول: «باب افتتاح الصلاة وإيجاب التكبير»؛ لأن تكبير التحريمة أيضاً داخل في صفة الصلاة. ولا يبعد عندي أنه أشار بذلك التقديم والتأخير - كدأبه في بدائع التراجيح - إلى ترجيح قول الحنفية في مسألة خلافة، وهي أن تكبيرة الافتتاح ركن الصلاة، كما قال به الجمهور، أو شرط لها، كما هو عند الحنفية. فلا يبعد أن الإمام البخاري أيضاً مال إلى أنه شرط مقدم على الصلاة، ولذا بدأ بإيجاب التكبير، وتنتى بافتتاح الصلاة. اهـ. وبسط الكلام فيه أشد البسط.

سهر: قوله: باب إيجاب التكبير وافتتاح الصلاة: الواو بمعنى «مع»، والغرض بيان إيجاب التكبير عند افتتاح الصلاة. ودلالة الحديث الأول على الترجمة من حيث إن هذا الحديث والذي بعده حديث واحد، فإذا كان الأمر كذلك، ففي الحديث الذي يتلوه: «وإذا كبر فكبروا»، وهو مقدر أيضاً في هذا الحديث، والمقدر كالمفروق، والأمر به للوجوب، فدل على الجزء الأول من الترجمة. وأما على الجزء الثاني - وهو قوله: «وافتح الصلاة» - فبطريق اللزوم؛ لأن التكبير في أول الصلاة لا يكون إلا عند افتتاحها. (العيني ملخصاً)

وقال القسطلاني: يتعين على القادر «الله أكبر»؛ لأنه ^١ عقل كان يستفتح به الصلاة، رواه ابن ماجه. وفي البخاري: «صلوا كما رأيتموني أصلي»، فلا يقوم مقامه قليل ولا تسبيح؛ لأنه محل اتباع، وهذا قول الشافعية والمالكية والحنابلة. فلا يكفي «الله الكبير»، ولا «الرحمن أكبر»، لكن عند الشافعية لا تضر زيادة لا تمنع الاسم كـ«الله الجليل أكبر» في الأصح. وقال الحنفية: يتعقد بكل لفظ يقصد به التعظيم، خلافاً لأبي يوسف؛ فإنه يقتصر على المعروف والمنكر من التكبير، فيقول: «الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر». وهل تكبيرة الإحرام ركن أو شرط؟ قال بالأول الشافعية والمالكية والحنابلة، وقال الحنفية بالثاني. (إرشاد الساري)

* أسماء الرجال: عفان: بن مسلم بن عبد الله، الباهلي البصري. وهيب وموسى: ابن عقبة، هما المتقدمان. أبا النضر: ومن بعده، هم السابقون. أبو اليمان: هو الحكم بن نافع، الحمصي. شعيب: هو ابن أبي حمزة. الزهري: هو ابن شهاب.

سند: قوله: فإن أفضل الصلاة إلخ: مورد هذا الحديث كان هو قيام رمضان في مسجد المدينة المنورة. فيدل على أن الصلاة النافلة أفضل في البيت من المساجد الفاضلة أيضاً، وعلى أن الأفضل في قيام رمضان هو البيت لا المسجد، إلا أن العلماء بعد ما صار قيام رمضان في المساجد من شعائر الإسلام: يرون أنه في المسجد أفضل، والله تعالى أعلم.

قوله: باب إيجاب التكبير وافتتاح الصلاة: أي مع افتتاح الصلاة، واستدل عليه بحديث ركوب الفرس؛ لما فيه من قوله: «وإذا كبر فكبروا»، وإن كان غير مذكور في بعض رواياته؛ اختصاراً من الرواة. ووجه الاستدلال: أن الأمر للإيجاب، لكن قد يقال: إنه قد أمر به في الحديث؛ اقتداءً بالإمام، ولا يلزم من ذلك وجوبه في نفسه. وأيضاً الأمر يتناول كل التكبيرات، فلو كان للوجوب لوجب كل التكبيرات، فافهم.

٧٣٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ* عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ هو الزهري: أَنَّهُ قَالَ: حَرَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ فَرَسٍ فَجُحِشَ، فَصَلَّى لَنَا قَاعِدًا فَصَلَّيْنَا مَعَهُ فُعُودًا، ثُمَّ أَنْصَرَفَ فَقَالَ: «إِنَّمَا الْإِمَامُ - أَوْ: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ - لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا».

٧٣٤- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ* قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ* قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الزِّنَادِ* عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عبد الرحمن بن هرمز. (قس): قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ: فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ».

هذا الحكم منسوخ بما ثبت في مرض موته. (قس)

٨٣- بَابُ رَفْعِ يَدَيْهِ فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى مَعَ الْإِفْتِتَاحِ سَوَاءً

١٠٢/١

أي حال كون رفع اليدين مع الافتتاح متساويين. (ع)

٧٣٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ* عَنِ ابْنِ شَهَابٍ*، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ ابن عمر بن الخطاب: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ، وَإِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَهُمَا كَذَلِكَ أَيْضًا، وَقَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ». وَكَانَ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ.

٨٤- بَابُ رَفْعِ يَدَيْهِ إِذَا كَبَّرَ وَإِذَا رَكَعَ وَإِذَا رَفَعَ

١٠٢/١

٧٣٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ* قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ* قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ* عَنِ الزُّهْرِيِّ* قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عليهما السلام قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ فِي الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى تَكُونَا حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ. وَكَانَ يَفْعَلُ

١. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني» ٢. الليث: وفي نسخة: «ليث» ٣. ثم انصرف فقال: كذا للكمشيهي، وللحموي والمستملي: «فلما انصرف قال».

٤. ربنا ولك الحمد: كذا للكمشيهي، وفي نسخة: «ربنا لك الحمد» ٥. النبي: ولأبوي ذر والوقت والأصلي: «رسول الله» ٦. إنما جعل الإمام: وللحموي: «إنما الإمام» ٧. عبد الله: ولابن عساكر بعده: «بن عمر» ٨. عن عبد الله بن عمر: ولأبي ذر: «عن أبيه» ٩. رسول الله: وللأصلي: «النبي».

ترجمة: قوله: باب رفع اليدين في التكبير الأولى إلخ: كتب الشيخ في «اللامع»: لا يقدم الرفع على التكبير ولا يؤخره عنه، ودلالة الرواية عليه؛ لكون «الرفع» في الرواية قد وقع ظرفاً للافتتاح أو جزاءً له، وأياً ما كان فالانصاف بينهما ثابت. اهـ قلت: الأوجه عندي أن الإمام البخاري أشار بالترجمة إلى مسألتين خلافيتين، الأولى: رفع اليدين عند افتتاح الصلاة، أشار إليها بالجزء الأول من الترجمة من قوله: «رفع اليدين في التكبير الأولى»، وهذا الرفع وإن كان مُجمَعاً عليه عند الجمهور، حتى حكى عليه الإجماع، ومع ذلك ففيه اختلاف معروف من أنه سنة عند الجمهور، وفرض عند ابن حزم: لا تجوز الصلاة إلا به، وروي الوجوب عن داود وغيره. قال ابن عبد البر: كل من نقل عنه الوجوب لا يطل الصلاة بتركه، إلا في رواية عن الأوزاعي. وقيل: لا يستحب، حكاه الباجي عن كثير من المالكية، فأشار البخاري بأول الترجمة إلى تأييد الجمهور؛ رداً على من أنكروه. والمسألة الثانية: هي التي أشار إليها الشيخ، وهي مقارنة الرفع للتكبير، وهي أيضاً خلافية، فالمرجح عندنا - الحنفية - تقديم الرفع، وحكى المغني عن الحنابلة رواية واحدة، وهي المقارنة، والأصح عند الشافعية والمالكية أيضاً المقارنة.

سهر: قوله: وكان يفعل ذلك حين يكبر للركوع إلخ: قال العيني: وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور وابن جرير الطبري، ورواية عن مالك، وإليه ذهب الحسن البصري وابن سيرين وعطاء بن أبي رباح وطاوس ومجاهد وابن المبارك والقاسم بن محمد وسالم وقائدة ومكحول وسعيد بن جبير وابن عيينة. قال أبو علي: روى الرفع من رسول الله ﷺ نيف وثلاثون من الصحابة عليهم السلام، وعند أبي حنيفة عليه السلام وأصحابه: لا يرفع يديه إلا في التكبير الأولى، وبه قال الثوري والنخعي وابن أبي ليلى وعلقمة بن قيس والأسود بن يزيد وعامر الشعبي وأبو إسحاق السبيعي وخيثمة والمغيرة ووكيع وعاصم بن كليب، وهو رواية ابن القاسم عن مالك، وهو المشهور من مذهبه والمعمول عند أصحابه. وقال الترمذي: = * أسماء الرجال: قتيبة بن سعيد: الثقفى. الليث: ابن سعد، الإمام. أبو اليمان وشعيب: تقدموا الآن. أبو الزناد: عبد الله بن ذكوان. عبد الله بن مسلمة: القعني. مالك: الإمام المدني. ابن شهاب: هو الزهري. محمد بن مقاتل: المروزي. عبد الله بن المبارك: المروزي. يونس: ابن يزيد، الأيلي. الزهري: محمد بن مسلم بن شهاب.

ذَلِكَ حِينَ يُكَبِّرُ لِلرُّكُوعِ، وَيَفْعَلُ ذَلِكَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَيَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ». وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ.

٧٣٧- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ* قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ* بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ خَالِدٍ* عَنْ أَبِي قِلَابَةَ* أَنَّهُ رَأَى مَالِكَ بْنَ الْحُوَيْرِثِ* إِذَا صَلَّى كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَحَدَّثَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَنَعَ هَكَذَا.

٨٥- بَابٌ: إِلَى أَيْنَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ؟

١٠٢/١

وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ* ﷺ فِي أَصْحَابِهِ: رَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ.

٧٣٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ* قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ* عَنِ الزُّهْرِيِّ* قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ ﷺ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ افْتَتَحَ التَّكْبِيرَ فِي الصَّلَاةِ، فَرَفَعَ يَدَيْهِ حِينَ يُكَبِّرُ حَتَّى يَجْعَلَهُمَا حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ،.....

وهو قول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق. (ع)

١. السجود: وفي نسخة بعده: «قال محمد: قال علي بن عبد الله: حق على المسلمين أن يرفعوا أيديهم، بحديث الزهري عن سالم عن أبيه».

٢. عن خالد: وللمستلمي والحموي: «حدثنا خالد» ٣. النبي ﷺ. وللحموي بعده: «يديه» ٤. حذو منكبيه: ولا بن عساكر: «إلى حذو منكبيه».

٥. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا» ٦. أخبرني: وفي نسخة: «أخبرنا» ٧. النبي: ولا بن عساكر وأبي ذر: «رسول الله».

ترجمة: قوله: باب إلى أين يرفع يديه: قال الحافظ: لم يجرم المصنف بالحكم، كما جزم به قبل وبعد؛ جرياً على عادته؛ لقوة الخلاف فيه، لكن الأرجح عنده محاذاة المنكبين؛ لاقتصاره على إيراد دليله. اهـ

سهر = وبه يقول غير واحد من أصحاب النبي ﷺ والتابعين، وهو قول سفيان وأهل الكوفة. وأجابوا عن حديث الباب ونحوه بأنه محمول على أنه كان في ابتداء الإسلام، ثم نسخ. والدليل عليه أن عبد الله بن الزبير ﷺ رأى رجلاً يرفع يديه في الصلاة عند الركوع وعند رفع رأسه من الركوع، فقال: لا تفعل؛ فإن هذا شيء فعله رسول الله ﷺ، ثم تركه. ويؤيد النسخ ما رواه الطحاوي بإسناد صحيح: حدثنا ابن أبي داود قال: أنا أحمد بن عبد الله بن يونس قال: أنا أبو بكر بن عياش عن حصين عن مجاهد، قال: صليت خلف ابن عمر، فلم يكن يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى من الصلاة. قال الطحاوي: فهذا ابن عمر قد رأى النبي ﷺ يرفع، ثم ترك هو الرفع بعد النبي ﷺ، فلا يكون ذلك إلا وقد ثبت عنده نسخ ما قد كان رأى النبي ﷺ فعله، وما ذكره طاوس أنه قد رأى ابن عمر يفعل ما يوافق ما روي عنه عن النبي ﷺ لا يقدر في ذلك؛ لأنه يجوز أن يكون هذا قبل أن يقوم الحجة عنده بنسخه، ثم لما قامت تركه وفعل ما ذكره عنه مجاهد. انتهى هذا نبذة مما ذكره العيني.

وقال ابن الهمام في «فتح القدير»: واعلم أن الآثار عن الصحابة والطرق عنه ﷺ كثيرة جداً، والكلام فيها واسع من جهة الطحاوي وغيره، والقدر المتحقق بعد ذلك كله ثبوت رواية كل من الأمرين عنه ﷺ: ١- الرفع عند الركوع ٢- وعدمه، فيحتاج إلى الترجيح، لقيام التعارض، ويترجح ما صرنا إليه بأنه كانت أقوال مباحة في الصلاة، وأفعال من جنس هذا الرفع، وقد علم نسخها، فلا يبعد أن يكون هو أيضاً مشمولاً بالنسخ خصوصاً، وقد ثبت ما يعارضه ثبوتاً لا مرد له، بخلاف عدمه؛ فإنه لا يتطرق إليه احتمال عدم الشريعة؛ لأنه ليس من جنس ما عهد فيه ذلك، بل من جنس السكون الذي هو طريق ما أجمع عليه في الصلاة أعني الخشوع، وكذا يترجح بأفضلية الرواية عنه ﷺ، كما قال أبو حنيفة للأوزاعي حيث اجتمع معه بمكة كما حكى ابن عيينة، فقال الأوزاعي: ما بالك لا ترفعون عند الركوع والرفع منه؟ فقال: لأجل أنه لم يصح عنه ﷺ فيه شيء. فقال الأوزاعي: كيف لم يصح! وقد حدثني الزهري عن سالم، عن أبيه: أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة، وعند الركوع، وعند الرفع منه؟ فقال أبو حنيفة: ثنا حماد عن إبراهيم، عن علقمة والأسود، عن عبد الله بن مسعود: أن النبي ﷺ كان لا يرفع يديه إلا عند افتتاح الصلاة، ثم لا يعود لشيء من ذلك. فقال الأوزاعي: أحدثك عن الزهري عن سالم عن أبيه ويقول: حدثني حماد عن إبراهيم؟! فقال أبو حنيفة: كان حماد أفقه من الزهري. وكان إبراهيم أفقه من سالم. وعلقمة ليس بدون ابن عمر في الفقه، وإن كانت لابن عمر صحة، وله فضل صحة، فالأسود له فضل كثير. وعبد الله عبد الله! فرجح أبو حنيفة بفقه الرواة، كما رجع الأوزاعي بعلو الإسناد، وهو - أي الترجيح بالفقه - المذهب المنصور عندنا [كما رجحه ابن حجر أيضاً في «شرح النخبة»].

وروى الطحاوي ثم البيهقي من حديث الحسن بن عياش بسند صحيح عن الأسود قال: رأيت عمر بن الخطاب ﷺ رفع يديه في أول تكبيرة، ثم لا يعود. وروى أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم، قال: ذكر عنده وائل بن حجر أنه رأى رسول الله ﷺ يرفع يديه عند الركوع وعند السجود، فقال: أعرابي لم يصل مع النبي ﷺ صلاة - أرى - قبلها، أفهو أعلم من عبد الله وأصحابه، حفظه ولم يحفظوا؟ وفي رواية: وقد حدثني من لا أحصي عن عبد الله أنه رفع يديه في بدء الصلاة فقط وحكاه عن النبي ﷺ. وعبد الله عالم بشرائع الإسلام وحدوده ومتفقد لأحوال النبي ﷺ ملازم له في إقامته وأسفاره، وقد صلى مع النبي ما لا يحصى، فيكون الأخذ به عند التعارض أولى من إفراد مقابله، ومن القول بسنية الأمرين، والله سبحانه أعلم. انتهى كلام ابن الهمام قوله: في السجود: [أي لا في الهوي إليه ولا في الرفع منه. (عمدة القاري)] قوله: يجعلهما إلخ: [وعند مسلم: «حتى يحاذي بها أذنيه»، وهو قول أبي حنيفة، وجمع بين الروایتين رواية أبي داود: «فرع يديه حتى كانتا بجبال منكبيه وحاذى بإماميه أذنيه»].

* أسماء الرجال: إسحاق الواسطي: هو ابن شاهين. خالد: ابن عبد الله بن عبد الرحمن، الطحان. عن خالد: هو ابن مهران، أبو المنازل الحذاء. أبي قلابة: عبد الله بن زيد، الجرمي. مالك بن الحويرث: الليثي. قال أبو حميد: عبد الرحمن بن سعد، الأنصاري، هو موصول في «باب سنة الجلوس في التشهد». أبو اليمان: الحكم بن نافع. شعيب: هو ابن أبي حمزة. الزهري: هو ابن شهاب.

وَإِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ فَعَلَ مِثْلَهُ، وَإِذَا قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» فَعَلَ مِثْلَهُ، وَقَالَ: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ». وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ حِينَ يَسْجُدُ، وَلَا حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ.

٨٦- بَابُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ إِذَا قَامَ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ

١٠٢/١

٧٣٩- حَدَّثَنَا عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى * قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ * عَنْ نَافِعٍ * أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه كَانَ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا قَامَ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ رَفَعَ يَدَيْهِ. وَرَفَعَ ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ * عَنْ أَيُّوبَ * عَنْ نَافِعٍ * عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَاهُ ابْنُ طَهْمَانَ عَنْ أَيُّوبَ وَمُوسَى بْنُ عُقْبَةَ مُخْتَصَرًا.

٨٧- بَابُ وَضْعِ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ

١٠٢/١

٧٤٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي حَارِمٍ * عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ * الغني قَالَ: كَانَ نَاسٌ يُؤْمَرُونَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ الْيَدَ الْيُمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ.

وَقَالَ أَبُو حَارِمٍ: لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا يَنْبِئُ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ إِسْمَاعِيلُ: يُنْتَى ذَلِكَ. وَلَمْ يَقُلْ: يَنْبِئُ.

يفتح أوله وكسر الميم، بصيغة المعروف

أي بلفظ الجهول

أي يرفع

٨٨- بَابُ الْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ

١٠٢/١

٧٤١- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ * قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ * عَنْ أَبِي الزِّنَادِ * عَنِ الْأَعْرَجِ * عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «هَلْ تَرَوْنَ قِبَلَتِي هَهْنَا؟ وَاللَّهِ، مَا يَخْفَى عَنِّي رُكُوعُكُمْ وَلَا خُشُوعُكُمْ، وَإِنِّي لَأَرَاكُمْ وَرَاءَ ظَهْرِي».

١. مثله: وفي نسخة: «مثل ذلك». ٢. يرفع رأسه من السجود: ولا بن عساكر والأصيلي: «يرفع من السجود». ٣. دخل في الصلاة: ولا بن عساكر: «دخل الصلاة». ٤. النبي: ولأبي ذر: «نبي الله». ٥. رواه: وفي نسخة: «ورواه». ٦. في الصلاة: كذا للأصيلي وأبي ذر. ٧. ناس: وفي نسخة: «الناس». ٨. قال: ولا بن عساكر قبله: «قال محمد». ٩. ما: ولأبي ذر والحموي: «لا». ١٠. لأراكم: ولأبوي ذر والوقت والأصيلي بعده: «من».

ترجمة: قوله: باب رفع اليدين إذا قام من الركعتين: غرض الترجمة ومطابقة الحديث بالترجمة ظاهرة.

قوله: باب الخشوع في الصلاة: كتب الشيخ في «اللامع»: لعل المراد بالخشوع السجود. ودلالة الرواية الأولى على الترجمة من حيث إرادة السجود بلفظ الخشوع في الرواية الأولى، ويمكن أن يكون على حقيقة معناه. فالمراد بالسجود في الرواية الثانية: هو الخشوع؛ لكونهما متلازمين؛ فإن السجدة - وهو وضع الجبهة - أعلى درجات المسكنة والخشعة. اهـ وفي «هامشه»: ما أفاد الشيخ من التوجيه الأول يشكل عليه أن الترجمة تكون في غير محلها؛ فإن أبواب السجود تأتي في محلها، فالصواب هو التوجيه الثاني. ولا يبعد عندي أن الإمام البخاري ذكر «باب الخشوع» متصلاً بأبواب الرفع المذكورة؛ تنبيهاً وإشارةً إلى مسلك من اختار عدم الرفع في المواضع المذكورة؛ لكونه أقرب إلى السكون، وهو الخشوع. وأما حكم الخشوع فقال الحافظ: قد حكى النووي الإجماع على أن الخشوع ليس بواجب، ولا يرد عليه قول القاضي حسين: إن مدافعة الأخيشتين إذا انتهت إلى حد يذهب معه الخشوع أبطلت الصلاة؛ لجواز أن يكون بعد الإجماع السابق، أو المراد بالإجماع: أنه لم يصرح أحد بوجوبه، إلى آخر ما بسط في هامش «اللامع».

سهر: قوله: ورواه الخ: [بين هذا التعليق أنه اختلف على نافع في رفعه ووقفه. (عمدة القاري وفتح الباري)] قوله: لا أعلمه: [أي لا أعلم الأمر إلا أن سهلاً يني ذلك إلى رسول الله ﷺ، ومن اصطلاح أهل الحديث إذا قال الراوي ينيهم فمراده يرفع ذلك إلى النبي ﷺ. (فتح الباري وعمدة القاري)] قوله: إسماعيل: [ابن أبي أويس لا إسماعيل بن إسحاق. (إرشاد الساري)] * أسماء الرجال: عياش بن الوليد: الرقام البصري. عبد الأعلى: ابن عبد الأعلى، السامي. عبيد الله: ابن عمر، العمري. نافع: مولى ابن عمر. حماد بن سلمة: البصري. أيوب: السخيتاني. نافع: مولى ابن عمر. أبي حازم: سلمة بن دينار، الأعرج. سهل بن سعد: الساعدي الأنصاري. إسماعيل: ابن أبي أويس. مالك: هو ابن أنس، الإمام. أبي الزناد: عبد الله بن ذكوان. الأعرج: عبد الرحمن بن هرمز.

سند: قوله: هل ترون قبلي: كأن المراد إنكار لازم ذلك، وهو قصور النظر في تلك الجهة، وإلا فلا شك في كون القبلة في تلك الجهة، والله تعالى أعلم.

٧٤٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَقِيمُوا الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، فَإِنَّهُ لَا رَأْيَ لَكُمْ مِنْ بَعْدِي - وَرُبَّمَا قَالَ: مِنْ بَعْدِ ظَهْرِي - إِذَا رَكَعْتُمْ وَسَجَدْتُمْ».

أي أكملوا، وفي رواية معاذ عن شعبة: أموا بدل أقموا. (ع)

ترجمة
٨٩- بَابُ: مَا يَقْرَأُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ

١٠٢/١

٧٤٣- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غُمَرَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ كَانُوا يَفْتَتِحُونَ الصَّلَاةَ بِ«الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ».

٧٤٤- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ الْقُعْقَاعِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْكُتُ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَبَيْنَ الْقِرَاءَةِ إِسْكَاتَةً - قَالَ: أَحْسِبُهُ قَالَ: هُنَيْيَةً - فَقُلْتُ: يَا أَبَي أُنْتُ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِسْكَاتُكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ.....

١. قال حدثنا: ولابن عساكر: «عن» ٢. سجدتم: ولأبي ذر: «إذا سجدتم» ٣. ما يقرأ: كذا لابن عساكر والمستملي، وللحموي: «ما يقول».
٤. أنس: وللأصبلي بعده: «بن مالك» ٥. يَسْكُتُ: وفي نسخة: «يُسْكِتُ» ٦. هُنَيْيَةً: وفي نسخة: «هُنَيْيَةً»، وللأصبلي والكشميهني: «هُنَيْيَةً».
٧. إسكاتك: وللحموي والمستملي وأبي ذر: «أسكوتك»، وللحموي والمستملي: «أسكاتك».

ترجمة: قوله: باب ما يقرأ بعد التكبير: كتب الشيخ في «اللامع»: أورد فيه روايتين، الأولى: بيان ما يبدأ فيها جهراً. والثانية: ما فيها المبدوء به سرّاً، وهو الدعاء. اهـ وفي «هامشه»: اختلفوا في غرض المصنف، وعامة الشراح على أن الغرض بيان الدعاء في الاستفتاح. وقال شيخ الهند - قدس سره - في «ترجمه»: إن المؤلف مرة يصرح بالترجمة، لكن غرضه لا يكون ظاهر العبارة، بل ما يثبت بالالتزام أو بالإشارة جليّاً كان أو خفياً، يظهر مقصوده بعد التأمل في أحاديث الباب، ومن لم يتأمل وقنع على الظاهر يقع في التكلف والتخبط. ثم قال بعد ذكر بعض أمثله: وهكذا قال: «باب ما يقول بعد التكبير»، وأدخل فيه حديث الكسوف أيضاً، فأشكل التوفيق، فتكلفوا. والوجه عندنا أن بعد التأمل في أحاديث الباب يفهم أن غرض المؤلف من هذا الباب إثبات التوسع في دعاء الافتتاح وتركه رأساً، وعدم تعيين الدعاء المخصوص لزوماً، وأن الدعاء ثابت بعد التكبير متصلاً ومنفصلاً، وحينئذ ينطبق جميع الأحاديث المذكورة في الباب. وليس غرضه من هذا الباب تعيين الدعاء. اهـ والأوجه عندي أن غرض المصنف بهذا الباب إشارة إلى مسألة خلافية شهيرة، وهي أن دعاء الاستفتاح مندوب عند الجمهور، منهم الأئمة الثلاثة على الاختلاف بينهم في تعيين الدعاء خلافاً للإمام مالك، إذ لم يقل بدعاء الاستفتاح، وقال باستفتاح الصلاة بالقراءة؛ حديث أنس هذا، فهذا من الأصل الرابع من أصول التراحم، لم يجزم الإمام في الترجمة بشيء، وأتى في الباب بالروايتين المختلفتين استدلالاً بهما الفريقان. اهـ

سهر: قوله: كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله: يضم الدال على الحكاية، وهذا الحديث بظاهره يشير إلى عدم قراءة البسمة، وصرح بعدم قراءتها جهراً، وفيه إيماء إلى عدم كونها جزءاً للسورة؛ إذ لو كانت جزء السورة لجهر بها كما جهر بسائر أجزائها، كذا في «الخير الجاري». وقال العيني: والصحيح من مذهب أصحابنا أنها من القرآن؛ لأن الأمة أجمعت على أن ما كان مكتوباً بين الدفتين بقلم الوحي، فهو من القرآن، والتسمية كذلك، وأما مع ذلك ليست من السور، ولذلك تتلى آية مفردة في أول كل سورة، كما تلاها النبي ﷺ حين أنزلت عليه: «إِنَّا أَعْظَمُكَ الْكَوْثَرُ»، وعن ابن عباس: كان النبي ﷺ لا يعرف فصل السورة حتى نزل عليه «بسم الله الرحمن الرحيم»، رواه أبو داود والحاكم، وقال: إنه على شرط «الشيخين». وأيضاً قال العيني: وأحاديث الجهر وإن كثرت رواها فكلها ضعيفة، وليست مخرجة في الصحاح ولا في المسانيد المشهورة. انتهى وكذا قال ابن الهمام حيث قال: قال ابن تيمية: وروينا عن الدارقطني أنه قال لم يصح عنه ﷺ في الجهر حديث. وفي مسلم: أن رسول الله ﷺ كان يُبَسِّرُ بِ«بسم الله الرحمن الرحيم»، وأبا بكر وعمر رضي الله عنهما. انتهى كلام ابن الهمام قوله: يسكت: بفتح أوله. «إسكاتة» بكسر همزة، مصدر شاذ، والقياس «سكوتا». ويروى بضم الياء، ومعناه: يصير ذا سكوت أو يدخل في السكوت. (مجمع البحار وعمدة القاري والكواكب الدراري) قوله: هنية: [هي اليسير من الشيء ما كان. (عمدة القاري) أكثر رواية مسلم بالهمزة. (عياض)] قوله: إسكاتك: بالرفع مبتدأ محذوف خبره، أو بالنصب أي أسألك إسكاتك، معناه سكوت يقتضي بعده كلاماً، أو قراءة مع قصر مدة. وقيل: أراد به ترك رفع صوته، أي سكوتك عن الجهر؛ بدليل «ما تقول». وروي بفتح همزة وضم سين على الاستفهام. (مجمع البحار)

* أسماء الرجال: محمد بن بشار: الملقب بـ«بندار». غندر: لقب محمد بن جعفر. شعبة: ابن الحجاج. قتادة: ابن دعامه. موسى بن إسماعيل: المنقري التبوذكي. عبد الواحد بن زياد: العبدي البصري. عمارة: ابن القعقاع بن شيرمة، الضبي الكوفي. أبو زرعة: هرم أو عبد الرحمن أو عمرو أو جرير بن عمرو، البجلي.

سند: قوله: أقموا الركوع: استدلال به على الخشوع؛ لأن إقامة الركوع هي السكون والاطمئنان فيه، وهو المراد بالخشوع.

قوله: كانوا يفتتحون الصلاة: ظاهر صنيع المصنف يفيد أنه حمل افتتاح الصلاة على ما يقال بعد التكبير لا على افتتاح القراءة، إما بناء على أن التكبير خارج عن الصلاة، أو إنه لظهوره مفروق عنه، فقد ثبت على أن دعاء الافتتاح ليس بلام، بل كانوا يفتتحون به أحياناً، والله تعالى أعلم.

وَبَيْنَ الْقِرَاءَةِ مَا تَقُولُ؟ قَالَ: «أَقُولُ: اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ تَقْنِي مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُتَقْنَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْ خَطَايَايَ بِالْمَاءِ وَالثَّلْجِ وَالْبَرَدِ».

بفتح النون، الوسخ. (ع)

٢ - ترجمة

٩٠ - باب

١٠٣/١

٧٤٥- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا نَافِعٌ بْنُ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى صَلَاةُ الْكُسُوفِ، فَقَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ سَجَدَ فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ سَجَدَ فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ سَجَدَ فَأَطَالَ السُّجُودَ.

ثُمَّ انْصَرَفَ فَقَالَ: «قَدْ دَنَتْ مِنِّي الْجَنَّةُ حَتَّى لَوْ اجْتَرَأْتُ عَلَيْهَا لِحِثُّكُمْ بِقَطَافٍ مِنْ قِطَافِهَا. وَدَنَتْ مِنِّي النَّارُ حَتَّى قُلْتُ: أَيُّ رَبِّ، أَوْ أَنَا مَعَهُمْ؟ فَإِذَا امْرَأَةٌ - حَسِبْتُ أَنَّهَا قَالَ: - تَخْدِشُهَا هِرَّةٌ. قُلْتُ: مَا شَأْنُ هَذِهِ؟ قَالُوا: حَبَسَتْهَا.....»

من الدنو أي قربت

٨ - سند

٧ - سند

جملة معترضة مقول أبي هريرة. (ع)

١. وبين القراءة: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبو ذر والوقت، وفي نسخة: «والقراءة». ٢. باب: كذا لكريمة والأصيلي. ٣. أبي بكر: وللأصيلي بعده: «الصديق». ٤. فأطال الركوع إلخ: وللأصيلي: «فأطال ثم رفع فأطال القيام». ٥. فسجد: وللأصيلي: «ثم سجد». ٦. فقال: وفي نسخة: «وقال». ٧. أي رب: كذا للحموي وأبي ذر. ٨. أو أنا معهم: كذا للأصيلي وأبو ذر والوقت، وكريمة: «وأنا معهم».

ترجمة: قوله: باب: (بغير ترجمة) كتب الشيخ في «اللامع»: قوله: «فقام فأطال القيام» فيه الترجمة؛ فإن الثابت بفعله صلى الله عليه وسلم هذا إطالة القيام، فجاز أن يطيل القيام أعم من أن يأتي فيه بالقراءة أو الدعاء. ويمكن أن يقال: إن الباب معقود لبيان ما يقرأ بعد الافتتاح، لكنه أفرد الباب ههنا؛ لأن الروايتين الأولىين دللتا على ما يقرأ بعد الافتتاح صراحة، وههنا لم يثبت الحكم إلا بقرينة المقام، وعلى هذا فالروايات الثلاثة بأسرها دالة على ما يقرأ بعد التكبير. ولا يبعد أن يقال: إن الباب معقود لبيان ذكر الثناء قبل القراءة لا غير. اهـ وفي «هامشه»: قال الحافظ: قوله: «باب» كذا في رواية الأصيلي بلا ترجمة، وسقط من رواية أبي ذر وغيره، وعلى هذا فمناسبة حديث الكسوف غير ظاهرة للترجمة، وعلى تقدير ثبوت لفظ «باب» فهو كالفصل من الباب الذي قبله، فله به تعلق. قال الكرماني: إن دعاء الافتتاح مستلزم لتطويل القيام، وحديث الكسوف فيه تطويل القيام، فتناسبا إلى آخر ما قال. ولا يبعد عندي أن الإمام البخاري ترجم بما يقرأ بعد التكبير، وذكر بعد ذلك ثلاث روايات، إحداها: في الفاتحة. والثانية: في الدعاء. ولما كانت الفاتحة واجبة والدعاء سنة قدم الأولى على الثانية. =

سهر: قوله: بالماء والثلج والبرد: بفتح الراء: حب الغمام، أراد بها التأكيد في التطهير؛ لأن الثلج والبرد لم يسهما الأيدي؛ لأخما على خلقتهما لم يستعملا. وقيل: أراد بذكر أنواع المطهرات أنواع المغفرة. قال الكرماني: والأقرب أن يقال: جعل الخطايا بمنزلة نار جهنم؛ لأخما مستوجبة لها، فغير عن إطفاء حرارتها بالغسل، وبالحق فيه باستعمال المبردات؛ ترقيا عن الماء إلى أبرد منه، وهو الثلج، ثم إلى أبرد من الثلج، وهو البرد، بدليل جهوده. انتهى. وقد اختلف الناس فيما يستفتح به الصلاة، فأبو حنيفة وأحمد يريان الاستفتاح بما رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه: كان صلى الله عليه وسلم إذا استفتح الصلاة قال: «سبحانك اللهم وبحمدك» الحديث، كذا في «العيني».

قوله: فقام فأطال القيام إلخ: قال العيني: وهي موضع الترجمة؛ لأن إطالة النبي صلى الله عليه وسلم القيام بحسب الظاهر كانت مشتملة على قراءة الدعاء والقرآن، وقد عُلِمَ أن الدعاء عقيب الافتتاح قبل القراءة، فصدق عليه «باب ما يقول بعد التكبير». انتهى. ولما اضطربت الأحاديث الواردة في كيفية صلاة الكسوف من الاقتصار على ركعتين كما في حديث أبي بكر وغيره، وثلاث ركعات في كل ركعة، وأربع في ركعة، وخمسة عشر في ثلاث، كما في «المستدرک»: فمال الحنفية إلى ما هو المعهود في كل صلاة من الركوع الواحد في ركعة، وبسطة ابن الهمام في «الفتح». قوله: لو اجتأرت: من الجرأة، وإنما قال ذلك لأنه لم يكن مأذونا من عند الله. (عمدة القاري) قوله: بقطاف: بكسر، جمع القطف، وهي العقود، ويروى بالفتح. (بجمع البحار والخير الجاري وعمدة القاري)

* أسماء الرجال: ابن أبي مريم: سعيد بن محمد بن الحكم، الجمحي مولاها، البصري. نافع: ابن عمر بن عبد الله بن جميل، الجمحي القرشي. ابن أبي مليكة: عبد الرحمن، واسم أبي مليكة زهير بن عبد الله، التيمي الأجلو المكي. أسماء: بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

سند: قوله: أي رب أو أنا معهم: أي أتدعهم وأنا معهم؟ وقد قلت: «وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ» (الأنفال: ٣٣)، وهذا من باب التضرع في حضرته وإظهار غناه وفقر الخلق، وأن ما وعد به من عدم العذاب ما دام فيه النبي صلى الله عليه وسلم يمكن أن يكون مقيلا بشرط، وليس مثله مبنيا على عدم التصديق بوعده الكريم، وهذا ظاهر، ومثله قول المؤمنين: «رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا» (البقرة: ٢٨٦) مع حديث: «رفع عن أمتي الخطأ»، والله تعالى أعلم. ثم دلالة الحديث على الترجمة قيل: بالنظر إلى هذا الدعاء. قلت: وهذا غير ظاهر؛ إذ لا دالة فيه على كون الدعاء بعد التكبير، إلا أن يراد بقوله: «بعد التكبير» ما يتحقق بعده، أعم من كونه متصلا أم لا، فيشمل الواقع في تمام الصلاة، ولا يخفى بعده. وقيل: باعتبار إطالة القيام؛ إذ إطالته لا تخلو من دعاء بعد التكبير عادة. قلت: لو سلم ذلك فلا يدل الحديث على تعيينه، ومفاد قوله: «باب ما يقول» إن الباب لبيان تعيين ذلك المقول، والله تعالى أعلم.

حَتَّى مَاتَتْ جَوْعًا، لَا أَطْعَمَتْهَا وَلَا أَرْسَلَتْهَا تَأْكُلُ». قَالَ نَافِعٌ: حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ: «مِنْ خَشْيَيشِ الْأَرْضِ، أَوْ: خَشْيَاشٍ».

الجهني
أي ابن أبي مليكة

٩١- بَابُ رَفْعِ الْبَصَرِ إِلَى الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ

١٠٣/١

وَقَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ: «رَأَيْتُمْ جَهَنَّمَ يَحْطِمُ بَعْضُهَا بَعْضًا حِينَ رَأَيْتُمُونِي تَأْخَرْتُ».

أي يكسر، ومنه الخطمة لأنها تحطم ما يلقي فيه

٧٤٦- حَدَّثَنَا مُوسَى * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ * قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ * عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ * عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ * قَالَ: قُلْنَا

لِحَبَابٍ رضي الله عنه: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ؟ قَالَ: نَعَمْ. فَقُلْنَا: يَمْ كُنْتُمْ تَعْرِفُونَ ذَلِكَ؟ قَالَ: بِاضْطِرَابٍ لِحَيَّتِهِ.

هو ابن الأرت التميمي

٧٤٧- حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * قَالَ: أَنْبَأَنَا أَبُو إِسْحَاقَ * قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ يَخْطُبُ قَالَ: حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ،

الأنصاري وكان أمرا على الكوفة

وَكَانَ غَيْرُ كَذُوبٍ: أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا صَلَّوْا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَرَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَامُوا قِيَامًا حَتَّى يَرَوْهُ قَدْ سَجَدَ.

١. لا أطعمتها: كذا للحموي والكشميني، والمستمل: «لا هي أطعمتها». ٢. ولا: ولابن عساكر والأصيلي بعده: «هي». ٣. حسبت: وللأصيلي: «حسبته».
٤. خشاش: وللکشميني والأصيلي وأبي ذر بعده: «الأرض». ٥. رأيت: كذا لابن عساكر وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «فرايت». ٦. عبد الواحد: وللأصيلي بعده: «بن زياد». ٧. فقلنا بم: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «قلنا بما». ٨. ذلك: ولابن عساكر والأصيلي: «ذلك». ٩. حدثنا: وللأصيلي: «أخبرنا».
١٠. وكان: كذا للمستمل والحموي، وفي نسخة: «وهو». ١١. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ١٢. يروه: كذا للأصيلي وأبي ذر، ولأبي الوقت وكريمة: «يروونه».

ترجمة = والرواية الثالثة: في ضم السورة. ولما كان ضم السورة بعد الفاتحة حتمًا فصل بينهما في الباب؛ تنبيهًا على تأخر السورة عن الفاتحة، والثلاثة داخلية فيما يقرأ بعد التكبير. وترجم صاحب «التيسير» على حديث الكسوف «باب العمل في الصلاة». ثم قال: لم يذكر في بعض النسخ الترجمة أصلاً، وفي بعضها ذكر الترجمة المذكورة، وهو أيضاً لا يناسب. اهـ قلت: لأن «باب العمل في الصلاة» يأتي في محله. ثم هذا الباب لم يذكره شيخ الهند - قدس سره - في الجدول الرابع الذي جمع فيه الأبواب بلا ترجمة. قوله: باب رفع البصر إلى الإمام في الصلاة: كتب الشيخ في «اللامع» في الباب الآتي «باب رفع البصر إلى السماء...»: لَمَّا كَانَ جَوَازُ الرَّفْعِ إِلَى الْإِمَامِ يُحْذَرُ الرَّفْعُ إِلَى السَّمَاءِ؛ لِكُوفِهِمَا مُتَقَارِبِينَ وَفِي جِهَةٍ: دَفَعَ ذَلِكَ بَانَ مَنَاطِ الْجَوَازِ هُوَ الْحَاجَةُ وَإِصْلَاحُ الصَّلَاةِ، لَكِنَّ الْغَالِبَ فِي رَفْعِ الْبَصَرِ إِلَى الْإِمَامِ لَمَّا كَانَ هُوَ الْإِصْلَاحُ وَفِي رَفْعِهِ إِلَى السَّمَاءِ غَيْرُهُ: أَطْلَقَ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ فِيهِمَا، مَعَ أَنَّ الرَّفْعَ إِلَى السَّمَاءِ لَوْ كَانَ مَقِيدًا - كَالنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم حِينَ أَنْتَظِرُ تَحْوِيلَ الْقَبْلَةِ - حَازَ، وَالرَّفْعَ إِلَى الْإِمَامِ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَقِيدًا - كَمَنْ أَحْذَرُ نَظَرَ إِلَى ثَوْبِهِ وَعِمَامَتِهِ - لَمْ يَكُنْ حَائِزًا. ثم إن رفع البصر إلى الإمام قد يجب لعرض كالأصم اشم بغيره؛ فإنه لا بد له من الرفع إلى إمامه؛ ليكون من حاله على بصيرة سيما إذا لم يكن معه غيره. اهـ وفي «هامشه»: ظاهر كلام الشيخ أنه حمل البابين على الجواز والكراهة، وهو ظاهر سياق البابين؛ لأنه ذكر في الأول رفع البصر إلى الإمام، وفي الثاني رفعه إلى السماء على منوال واحد. ولما ذكر في الأول روايات الإباحة، وفي الثاني روايات الكراهة، فكلام الشيخ - قدس سره - واضح جدا، لكن الأوجه عندي أن الإمام البخاري أشار في الباب الأول إلى مسألة خلافية؛ لكونها أجدر بتراجم البخاري، وهي ما قال الحافظ: قال ابن بطلان: فيه حجة لمالك أن نظر المصلي يكون إلى جهة القبلة، وقال الشافعي والكويتون: يستحب أن ينظر إلى موضع سجوده؛ لأنه أقرب إلى الخشوع. اهـ وهو مذهب أحمد، كما في «المغني».

وأما المسألة الثانية - وهي التي أشار إليها بالباب الثاني، وهي النظر إلى السماء - فقد قال ابن بطلان: أجمعوا على كراهة رفع البصر في الصلاة. واختلفوا فيه خارج الصلاة في الدعاء، فكرهه شريح وطائفة، وأجازة الأكثرون. قال الحافظ: وأفرط ابن حزم، فقال: يبطل الصلاة... إلى آخر ما بسط في هامش «اللامع». وفي «تراجم شيخ المشايخ»: عقد هذا الباب؛ لما تقرر أن الأولى أن ينظر المصلي في صلاته إلى موضع سجوده، ومع ذلك لو رأى إلى إمامه ولم ينظر إلى ذلك الموضع لم تفسد عليه صلاته، والحديث المعلق مناسبه بترجمة الباب باعتبار أنه يدل على أنه صلى الله عليه وسلم نظر قدامه في صلاته، ولم ينظر إلى موضع سجوده، فيقاس عليه المأموم إذا نظر إلى إمامه. وقد مر غير مرة أن البخاري ربما يعقد الترجمة لأمر خاص من بين العام، مع أن مراده إثبات ذلك العام. انتهى مختصراً وهذا هو الأصل الثامن عشر من أصول التراجم.

سهر: قوله: خشاش: يفتح الحاء أشهر الثلاثة، وإعجامهما أصوب، هَوَامُ الْأَرْضِ. ويروى: «خشيش الأرض». بمعناه. (بجمع البحار) قوله: باب رفع البصر إلخ: [وجه المناسبة بين البابين من حيث إن المصلي بعد افتتاحه بالتكبير ينبغي أن يراقب إمامه. (عمدة القاري)]

* أسماء الرجال: موسى: ابن إسماعيل، التبوذكي. عبد الواحد: هو ابن زياد، العبدي مولاهم، البصري. الأعمش: سليمان بن مهران، الكوفي. عمارة بن عمير: التيمي الكوفي. أبي معمر: بفتح الميم، عبد الله بن سحيرة، الأزدي. حجاج: هو ابن منهال، أبو محمد، السلمي. شعبة: ابن الحجاج بن الورد، العتكي. أبو إسحاق: عمرو بن عبد الله، السبيعي.

سند: قوله: فرأيت جهنم: أي ورؤية جهنم في جدار القبلة لا تخلو عن رفع بصر، بحيث لو كان قبله إمام لكان رافعاً للبصر إلى الإمام. وقد يمنع كون رؤية النبي صلى الله عليه وسلم محتاجة إلى رفع بصر؛ لأنه كان يرى من ورائه.

٧٤٨- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ* قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ* عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ* عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ* قَالَ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فَصَلَّى، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَأَيْنَاكَ تَنَاولْتَ شَيْئًا فِي مَقَامِكَ، ثُمَّ رَأَيْنَاكَ تَكَعَّكَمْتَ. فَقَالَ: «إِنِّي رَأَيْتُ الْجَنَّةَ، فَتَنَاولْتُ مِنْهَا عُنُقُودًا، وَلَوْ أَخَذْتُه لَأَكَلْتُ مِنْهُ مَا بَقِيََتِ الدُّنْيَا».

٧٤٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا هِلَالٌ* بْنُ عَلِيٍّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ* قَالَ: صَلَّى لَنَا النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ رَفِيَ الْمِنْبَرُ، فَأَشَارَ بِيَدَيْهِ قَبْلَ قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ قَالَ: «لَقَدْ رَأَيْتُ الْآنَ مُنْذُ صَلَّيْتُ لَكُمْ الصَّلَاةَ الْجَنَّةَ وَالتَّارَ مُمْتَلَتَيْنِ فِي قِبْلَةِ هَذَا الْحِدَارِ، فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ فِي الْحَبْرِ وَالشَّرِّ ثَلَاثًا».

أي قال ثلاث مرات. (ع)

٩٢- بَابُ رَفْعِ الْبَصَرِ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ

١٠٣/١

٧٥٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ* قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ* قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ* أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ* حَدَّثَهُمْ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي صَلَاتِهِمْ؟» فَأَشَدَّ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ حَتَّى قَالَ: «لَيَنْتَهَنَّ عَنْ ذَلِكَ أَوْ لَيُخْطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ».

أي لا يخلو الحال عن أحد الأمرين

٩٣- بَابُ الْإِلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ

١٠٤/١

٧٥١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ* قَالَ: حَدَّثَنَا أَشْعَثُ بْنُ سُلَيْمٍ* عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ*.....

١. النبي: كذا للأصيلي وابن عساكر وأبي ذر، وفي نسخة: «رسول الله». ٢. قالوا: ولأبي ذر والحموي: «فقالوا». ٣. تناولت: كذا لابن عساكر والأصيلي، وفي نسخة: «تناول». ٤. فقال: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «قال». ٥. رَأَيْتُ: كذا للكشميهني، وفي نسخة: «أَرَيْتُ». ٦. لأَكَلْتُمْ: وللكشميهني: «لَأَكَلْتُ». ٧. لنا: وفي نسخة: «بنا». ٨. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ٩. رقي: كذا للأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «رقا». ١٠. بيديه: ولأبوي ذر والوقت والأصيلي وابن عساكر: «بيده». ١١. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا». ١٢. أن أنس بن مالك: وفي نسخة: «أن أنسا». ١٣. حدثهم: وفي نسخة: «حدثه». ١٤. لَيَنْتَهَنَّ: وللحموي والمستملي: «لَيَنْتَهَيَنَّ».

ترجمة: قوله: باب رفع البصر إلى السماء إلخ: تقدم الكلام عليه في الباب السابق. قوله: باب الالتفات في الصلاة: كتب الشيخ في «اللامع»: هذا أيضًا تقييد وتفسير لما تقدم قريبا، من أن الالتفات المذكور من قبل المرحض فيه: هو الذي يتضمن إصلاحا، وإلا فهو اختلاس شيطان ينقص به أجره وثوابه. اهـ وفي «هامشه»: والأوجه عندي أن الإمام البخاري أطلق الترجمة ولم يجرم فيه بشيء؛ لوسع الاختلاف في حكم الالتفات. وذكر فيه روايتين، الأولى دالة على المنع؛ لكونه اختلاسا من الشيطان، والثانية على الجواز؛ لنظره ﷺ إلى الحمصة، فالترجمة عندي من الأصل الرابع من أصول التراجم. وقال الحافظ: لم يبين المؤلف حكمه، لكن الحديث الذي أورده دال على الكراهة، وهو إجماع، لكن الجمهور على أنها للتنزيه. وقيل: يجرم إلا للضرورة، وهو قول أهل الظاهر. اهـ

سهر: قوله: فتناولت: «التناول» الأخذ. فإن قلت: كيف أثبت أولا ثم قال: لو أخذته؟ قلت: تناول هو التكلف في الأخذ وإظهاره، لا الأخذ حقيقة. ويقال: معناه تناولت لنفسي، ولو أخذته لكم لأكلتم منه. ويقال: معناه فأردت تناول، والإرادة مقدرة، ومعناه لو أردت الأخذ لأخذت، ولو أخذت لأكلتم منه ما بقيت الدنيا. وقال التيمي: قيل: لم يأخذ العنقود؛ لأنه من طعام الجنة، فهو لا يفنى، ولا يجوز أن يؤكل في الدنيا إلا ما يفنى؛ لأن الله خلقها للفناء. قوله: فأشار بيديه: هو موضع الترجمة؛ لأن رؤيتهم إشارته تدل على أنهم كانوا يراقبونه في الصلاة. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: إسماعيل: ابن أبي أويس أبو عبد الله، المدني. مالك: الإمام المدني. زيد بن أسلم: العدوي مولى عمر ؓ. عطاء بن يسار: أبو محمد مولى ميمونة ؓ. محمد بن سنان: الباهلي الأعشى. فليح: ابن سليمان بن أبي المغيرة، الأسلمي المدني. هلال: ابن علي بن أسامة، العامري المدني. علي: ابن عبد الله بن المديني. يحيى بن سعيد: هو القطان. ابن أبي عروبة: هو سعيد بن مهران، البشكري. قتادة: ابن دعامه، السدوسي. مسدد: هو ابن مسرهد. أبو الأحوص: هو سلام - بتشديد اللام - ابن سليم، الحافظ الكوفي. أشعث بن سليم: يروي عن أبيه: سليم بن الأسود المحاري الكوفي أبو الشعثاء. مسروق: هو ابن الأجدع، الهمداني الكوفي.

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْإِلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «هُوَ اخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْعَبْدِ».

هو ما يؤخذ سلباً

٧٥٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي خِمِصَةٍ لَهَا أَعْلَامٌ

فَقَالَ: «شَغَلَنِي أَعْلَامُ هَذِهِ، أَذْهَبُوا بِهَا إِلَى أَبِي جَهْمٍ وَأَتُونِي بِأَنْبِجَانِيَّةٍ».

٩٤- بَابُ: هَلْ يَلْتَفِتُ لِأَمْرِ يَنْزِلُ بِهِ أَوْ يَرَى شَيْئًا أَوْ بَصَاقًا فِي الْقِبْلَةِ؟

١٠٤/١

وَقَالَ سَهْلٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: التَّفَّتْ أَبُو بَكْرٍ فَرَأَى النَّبِيَّ ﷺ.

٧٥٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ قَالَ: رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُخَامَةً فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ

وهو موضع الترجمة

- وَهُوَ يُصَلِّي بَيْنَ يَدَيِ النَّاسِ - فَحَتَّهَا، ثُمَّ قَالَ حِينَ انْصَرَفَ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا كَانَ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّ اللَّهَ قَبَلَ وَجْهَهُ، فَلَا يَتَنَحَّمَنَّ

أي قبلته قبل وجهه. (مع)

أي حكمها وأزالتها، ظاهره أن الحت وقع داخل الصلاة. (ع)

أَحَدٌ قَبَلَ وَجْهَهُ فِي الصَّلَاةِ». رَوَاهُ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَابْنُ أَبِي رَوَادٍ عَنْ نَافِعٍ.

اسمه عبد العزيز، واسم أبي رواد ميمون

٧٥٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَيْنَمَا

الْمُسْلِمُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ لَمْ يَفْجَأْهُمْ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَشَفَ سِتْرَ حُجْرَةِ عَائِشَةَ فَنَظَرَ إِلَيْهِمْ وَهُمْ صُفُوفٌ، فَتَبَسَّمَ يَضْحَكُ،

وَنَكَصَ أَبُو بَكْرٍ عَلَى عَقْبِيهِ لِيَصِلَ لَهُ الصَّفُّ، فَظَنَّ أَنَّهُ يُرِيدُ الْخُرُوجَ، وَهَمَّ الْمُسْلِمُونَ أَنْ يَفْتَتِنُوا فِي صَلَاتِهِمْ،.....

أي قصد

سقط لفظ «له» في رواية ابن عساکر

أي رجع

١. عائشة: وفي نسخة بعده: «رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا» [وليس في الهندية. (مصحح)]. ٢. يخلطه: كذا للكشيمهني، وفي نسخة: «يختلس». ٣. شغلني: كذا للحموي،

وللكشيمهني: «شغلني». ٤. بها: كذا للكشيمهني، وفي نسخة: «به». ٥. أبي جهم: وللکشمهني: «أبي جهيم». ٦. بأنبجانية: وفي نسخة: «بأنبجانيته».

٧. وقال: كذا لأبي ذر. ٨. أبو بكر: وفي نسخة بعده: «رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ». ٩. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ١٠. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ١١. قتيبة: وفي نسخة

بعده: «بن سعيد». ١٢. الليث: كذا لأبوي ذر والوقت وابن عساکر، وفي نسخة: «ليث». ١٣. رسول الله: كذا لابن عساکر، وفي نسخة: «النبي».

١٤. أحد: وللأصلي: «أحدكم». ١٥. ابن مالك: كذا للأصلي وأبوي ذر والوقت.

ترجمة: قوله: باب هل يلتفت لأمر ينزل به إلخ: قال الحافظ: الجامع بين جميع ما ذكر في الترجمة حصول التأمل المغاير للخشوع، وإنه لا يقدر إلا إذا كان لغير حاجة. أمـ

سهر: قوله: خيمصة: هي ثوب خز أو صوف مُعَلَّم، وفيه بعضهم بسواد. (جمع البحار) قوله: وأتوني بأنبجانية: بفتح همزة وكسرهما، وبفتح باء وبكسرهما، وبشدة ياء، وبخفتها في غير «مسلم»، كساء غليظ لا عَلم له، منسوب إلى موضع، كذا في «المجمع». قال العيني: ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن أعلام الخيمصة إذا لحظها المصلي - وهي على عاتقه - كان يلتفت إليها يسيراً، ألا ترى أنه ﷺ خلعها وعلل بقوله: «شغلني أعلام هذه»، ولا يكون هذا إلا بوقوع بصره عليها، وفي وقوع البصر عليها التفات. انتهى ومن الحديث في «باب إذا صلى في ثوب بها أعلام». قوله: نخامة: [الفضلة الخارجة من الصدر على الصحيح. (الكواكب الدراري)]

قوله: فلا يتنحمن: [أي فلا يرمين النخامة. (الكواكب الدراري) وفيه المطابقة.] قوله: أن يفتتنوا: أي قصد المسلمون أن يقعوا في الفتنة في صلاتهم، أي في فساد صلاتهم وذهابها؛ فراحا بصحة رسول الله ﷺ وسرورا، وفيه دليل على أنهم التفتوا إليه حين كشف السترة؛ لأنه قال: «فأشار إليهم»، ولولا التفاهم إليه ما رأوا إشارته. وفيه أن رسول الله ﷺ كان يفرح باجتماع المؤمنين في الطاعة، وأن وفاته كان في آخر اليوم. (الكواكب الدراري وفتح الباري)

* أسماء الرجال: قتيبة: ابن سعيد، الثقفى. الزهري: محمد بن مسلم بن شهاب. عروة: ابن الزبير. وقال سهل: مما وصله المؤلف من حديث في «باب من دخل ليوم الناس». قتيبة: تقدم الآن. الليث: ابن سعد، الإمام. نافع: مولى ابن عمر. رواه موسى بن عقبة: صاحب المغازي، فيما وصله مسلم من طريقه. يحيى بن بكير: هو يحيى بن عبد الله بن بكير، المخزومي المصري. الليث: تقدم. عقيل: ابن خالد، الأيلي. ابن شهاب: هو الزهري.

سند: قوله: فحتها ثم قال حين انصرف: ظاهره أن الحت وقع داخل الصلاة، وتقدم من رواية الحديث غير مقيد بحال الصلاة. قيل: لا بأس به؛ لأنه فعل قليل، قلت: قد يحتاج إلى آلة، وهو مما يقبل التأخير، والنظر إلى هذا ربما يبعد وقوعه داخل الصلاة، فيمكن أن يجعل قوله: «حين انصرف» متعلقاً بالفعلين على التنازع، والله تعالى أعلم.

فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ: أَتَمُّوا صَلَاتَكُمْ، وَأَرْخَى السَّيْرَ، وَتَوَقَّى مِنْ آخِرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ.

٩٥- بَابُ وَجُوبِ الْقِرَاءَةِ لِلْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ فِي الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ

١٠٤/١

وَمَا يُجْهَرُ فِيهَا وَمَا يُخَفَّفُ

أي يُبَيَّنُّ

٧٥٥- حَدَّثَنَا مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ سهر قَالَ: شَكَأَ أَهْلُ الْكُوفَةِ

سَعْدًا إِلَى عُمرَ فَعَزَلَهُ، وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمْ عَمَارًا، فَشَكُّوا حَتَّى ذَكَّرُوا أَنَّهُ لَا يُحْسِنُ يُصَلِّي، فَأَرْسَلَهُ إِلَيْهِ فَقَالَ: يَا أَبَا إِسْحَاقَ، إِنَّ

هَؤُلَاءِ يَزْعُمُونَ أَنَّكَ لَا تُحْسِنُ تُصَلِّي. قَالَ: أَمَّا أَنَا وَاللَّهِ! فَإِنِّي كُنْتُ أَصَلِّي بِهِمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ سهر مَا أَخْرِمُ عَنْهَا. أَصَلِّي صَلَاةَ

فيه المناسبة للترجمة، قاله العيني ما أنقص

الْعِشَاءِ فَأَرْكَدُ فِي الْأَوَّلِينَ وَأَخْفُ فِي الْآخِرِينَ. قَالَ: ذَاكَ الظَّنُّ بِكَ يَا أَبَا إِسْحَاقَ.

أي هذا الذي تقوله هو الظن بك

١. إليهم: ولأبوي ذر والوقت وابن عساكر بعده: «أن». ٢. وأرخى: كذا للأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «فأرخى». ٣. اليوم: وفي نسخة بعده: «الليلة». [كذا في الأصل]. ٤. فإني: وللأصيلي: «إني». ٥. وأخف: وللكشميهني: «وأحذف». ٦. ذاك: وللكشميهني وأبي ذر: «ذلك».

ترجمة: قوله: باب وجوب القراءة للإمام والمأموم إلخ: كتب الشيخ في «اللامع»: استدلى على مدعاه بأن الوارد مطلق عن تقييد بشيء من الصلوات أو المصلين. ثم إن الحسن وزفر ذهب إلى إيجاب القراءة في ركعة من الفريضة، والخفية في اثنتين، ومالك في الثلاث، والشافعي في الأربعة وهو الذي قصد المؤلف إثباته. وأنت تعلم أنه غير ثابت. نعم، غاية ما ثبت أنه سهر كان يقرأ فيها كلها، ونحن لا ننكر ذلك، وإنما النزاع في إثبات ركنيتها، فكان دوامه على القراءة كدوامه على الأذان والإقامة وغيرها من السنن، فإليه إثبات أن القراءة ركن تفسد الصلاة بعدمها. اهـ وفي «هامشه»: وجه الشيخ - قدس سره - توجيهها كليا؛ لتطابق الترجمة بالروايات بأن الإمام البخاري أخذ في هذا الباب الاستدلال بالعموم، وهو أصل مطرد، وهو الأصل الخمسون. وعلى هذا لا يحتاج إلى التوجيه في الروايات، وإبداء الاحتمالات كما ذكره الشراح، ونقل عنهم في هامش «اللامع». والأوجه عندي أن هذا الباب بمنزلة الكتاب لأبواب القراءة الآتية كلها، فما سيأتي من الأبواب شرح وتفصيل لهذا الباب بمنزلة الباب في الباب، وهذا مما لا بد منه؛ لئلا يرد ما أورد على بعض الأبواب الآتية من أنه لا حاجة لهذا الباب، كما قالوا في «باب القراءة في المغرب»، وفي «باب الجهر بالمغرب»، وغير ذلك من الأبواب؛ فإنها ليست بأبواب مستقلة، بل تفصيل للقراءة في الصلوات كلها، وما يجهر وما يخافت.

ثم لا يذهب عليك أن الإمام البخاري ترجم لوجوب القراءة مطلقاً، ولم يربط في «صحيحه» ترجمة لفاتحة الكتاب خاصة، مع تحريجه رواية عبادة بن الصامت الآتية قريباً، ومن عادته المعروفة أنه يترجم على رواية واحدة عدة أبواب لمسائل مختلفة، فظاهر صنيعه أنه مال في تلك المسألة إلى قول الخنفية: أن الفرض مطلق القراءة، وهي رواية لأحمد، والأخرى له - وهو مذهب الإمامين مالك والشافعي - أن الفرض قراءة الفاتحة خاصة. وقال مولانا العلامة الشيخ أنور في «الفيض»: عمم المصنف في الترجمة بالأنواع كلها، وجهر به، ولم يتكلم في حق المقتدي بجهر، وأخفاه مع أن جملة الخبر ومحط النظر هو ذلك لا غير، وهذا يدل على أن في النفس منه شيء، ولو كان هناك منصف لكفى له صنيع المؤلف سهر، وشفاه في هذا الباب؛ فإنه مع شغفه بإيجاب الفاتحة على المقتدي لم يجد إلى إثباته سبيلاً، وذلك لأن قوله سهر: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» لم يقم عنده دليل على الإيجاب، وإلا لجهر به على عادته، إلى آخر ما بسطه.

سهر: قوله: شكأ أهل الكوفة: أي بعضهم. والكوفة: البلد المعروف بناها سعد بإشارة عمر سهر، وسميت كوفة؛ لاستدارتها، يقول العرب للرمل المستدير: كوفاً. وقيل: لأن تراهها بخالط حصي، وكل ما كان كذلك سمي به «الكوفة». (الكواكب الدراري) قوله: سعدا: وهو ابن أبي وقاص أحد العشرة المبشرة بالجنة، أمره عمر على قتال الفرس سنة أربع عشرة، ففتح الله العراق على يديه، ثم اختط الكوفة سنة سبع عشرة، واستمر عليها أميراً إلى سنة إحدى وعشرين. وعند الطبري: سنة عشرين، فوقع مع أهل الكوفة ما وقع. (عمدة القاري) قوله: عماراً: هو ابن ياسر. قال خليفة: استعمل عماراً على الصلاة، وابن مسعود على بيت المال، وعثمان بن حنيف على مساحة الأرض. انتهى قال الشيخ ابن حجر: وتخصيص عمار بالذكر؛ لوقوع التصريح بالصلاة دون غيرها مما وقع فيه الشكوى، كذا في «الخير الجاري». قوله: فشكوا حتى ذكروا: عطف على قوله: «فشكوا» عطف تفسير، هذا يدل على أن شكواهم كانت متعددة، منها قصة الصلاة. (عمدة القاري) قوله: فأركد: أي أقيم طويلاً أطول فيهما القراءة، وفيه المطابقة للترجمة. (الكواكب الدراري)

* أسماء الرجال: موسى: ابن إسماعيل، المنقري التبوذكي. أبو عوانة: الواضح هو ابن عبد الله، الشكري. عبد الملك: ابن عمر بن سويد، الكوفي. جابر: ابن سمرة بن جندادة، العامري السوائي.

سند: قوله: فأركد إلخ: يعني أن التطويل في الأولين والتخفيف في الآخرين بكثرة القراءة وقتلتها. وقد قال: إنه يصلي صلاة رسول الله سهر، فعلم به ثبوت القراءة في صلاته سهر، والأصل في أفعال صلواته هو الوجوب؛ لحديث: «صلوا كما رأيتموني أصلي».

وأما الكمال فقد حقق المحقق ابن الهمام ضعفه؛ لأنه يخالف للقاعدة لا يصار إليه إلا بدليل، والوجود في كلام الشارع يحمل على الوجود الشرعي دون الحسي، فمفاد الجديث نفي الوجود الشرعي للصلاة التي لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب، وهو عين نفي الصحة. وما قال أصحابنا: إنه من حديث الأحاد وهو ظني لا يفيد العلم، وإنما يوجب العمل. فلا يلزم منه افتراض الفاتحة في الصلاة؛ لأن الافتراض لا يثبت إلا بما يفيد العلم، فيه أنه يكفي في المطلوب أنه يوجب العمل؛ ضرورة أنه يجب العمل بمدلوله لا بشيء آخر، ومدلوله عدم صحة الصلاة التي لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب، فوجب القول بفساد تلك الصلاة، وهو المطلوب. فالحق أن الحديث يفيد بطلان الصلاة إذا لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب. نعم، يمكن أن يقال: قراءة الإمام قراءة للمقتدي، كما ورد به بعض الأحاديث، فلا يلزم بطلان صلاة المقتدي إذا ترك الفاتحة، والله تعالى أعلم. بقي أن الحديث يوجب قراءة الفاتحة في تمام الصلاة لا في كل ركعة، فلذلك عقبه بحديث الأعرابي المشتمل على قوله: «وافعل ذلك في صلاتك كلها»؛ فإنه يفيد في كل ركعة.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَدَخَلَ رَجُلٌ، فَصَلَّى فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَرَأَ وَقَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ». فَارْجَعَ فَصَلَّى كَمَا صَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ» ثَلَاثًا. وَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ! مَا أَحْسِنُ غَيْرُهُ فَعَلَّمَنِي. فَقَالَ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَظْمِنَ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْزُقْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَظْمِنَ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْزُقْ حَتَّى تَظْمِنَ جَالِسًا، وَافْعَلْ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا».

٩٦- بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي الظُّهْرِ ^{ترجمة}

١٠٥/١

٧٥٨- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ * عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ * بِنِ عُمَيْرٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ * رضي الله عنه: قَالَ سَعْدٌ: * كُنْتُ أَصَلِّي بِهِمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاتِي الْعِشَاءَ لَا أَخْرُمُ عَنْهَا، كُنْتُ أَرْكُدُ فِي الْأَوَّلِينَ وَأَحْذِفُ فِي الْآخِرِينَ. فَقَالَ عُمَرُ: ^{١٣} ذَلِكَ الظَّنُّ بِكَ.

٧٥٩- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ * عَنْ يَحْيَى * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه: قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ.....
الحارث بن ربيع

١. وقال: وفي نسخة: «فقال». ٢. فصل: ولابن عساكر: «وصل». ٣. فصل: كذا للأصيلي وابن عساكر وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «يصلي». ٤. وقال: ولابن عساكر: «قال». ٥. فقال: ولابن عساكر والأصيلي: «قال». ٦. ما: وللكشميهني: «بما». ٧. وافعل: وفي نسخة بعده: «ذلك». ٨. كنت: ولابن عساكر قبله: «قد». ٩. العشاء: كذا لابن عساكر، وللأصيلي: «العشي» [وهو الظهر والعصر. (ع، خ)]. ١٠. كنت أركد: كذا للحموي. ١١. أحذف: وللحموي والمستملي: «أخف». ١٢. فقال: ولأبي ذر والأصيلي: «قال». ١٣. ذلك: ولأبوي ذر والوقت وابن عساكر: «ذاك». ١٤. النبي: ولأبي ذر: «رسول الله».

ترجمة: قوله: باب القراءة في الظهر: قال الحافظ: هذه الترجمة والتي بعدها يحتمل أن يكون المراد بمها إثبات القراءة فيهما، وأما تكون سرًا إشارة إلى من خالف في ذلك كابن عباس، ويحتمل أن يراد به تقدير المقروء أو تعيينه، والأول أظهر؛ لكونه لم يتعرض في البابين لإخراج شيء مما يتعلق بالاحتمال الثاني. اهـ وفي «الفيض»: إن المصنف لما لم يجد دليلًا للفرق بين الفاتحة والسورة ترجم على نفس القراءة، الفاتحة وغيرها سواء. وكتب الشيخ في «اللامع»: دلالة الرواية على الترجمة على تقدير نسخة «العشي» ظاهرة، وعلى النسخة المكتوبة في المتن، وهو قوله: «صلاتي العشاء» فالمدعى حاصل بالقياس، فلما ثبت القرآن في العشاء يثبت أيضًا في الظهر؛ إذ لا قائل بالفصل. وما نقل عن ابن عباس أنه كان لا يرى القراءة في الظهر والعصر، فضعيف أو موهول، ثم الظاهر أن سعدًا ذكر في كلامه الصلوات الخمس بأسرها من صلاة الفجر وصلاتي العشي وصلاتي العشاء، غير أن الرواة اختلفوا في رواية قطعة قطعة منها، ولم يستوفوا كلامه. اهـ قال الكرماني: قوله: «صلاتي العشي» يريد بها صلاتي الظهر والعصر؛ لطابق الترجمة، لكن الجوهرية قال: «العشي» من المغرب إلى العتمة. و«العشاء» بالكسر والمد مثله، والعشاءان: المغرب والعتمة. وزعم قوم أن «العشاء» من زوال الشمس إلى طلوع الفجر. اهـ وعامة الشراح ذكروا المطابقة بلفظ «العشي»، ولم يذكروا المطابقة بلفظ «العشاء»، مع ذكرهم إياه في اختلاف النسخ. انتهى من هامش «اللامع»

سهر: قوله: ما تيسر معك: يدل على أن الفرض مطلق، وهو حجة واضحة للحنفية على عدم فرضية قراءة الفاتحة؛ إذ لو كانت فرضًا لأمره ﷺ؛ لأن المقام مقام التعليم والبيان، كذا في «العيني». قال النووي: أما حديث: «ما تيسر» فمحمول على الفاتحة؛ فإنها متيسرة، أو ما زاد على الفاتحة بعدها، أو على من عجز عن الفاتحة. قال العيني: هذا تمشية لمذهبه بالتحكم، وكل هذا خارج عن معنى كلام الشارع، أما قوله: «فالفاتحة متيسرة» فلا يدل عليه تركيب الكلام أصلاً؛ لأن ظاهره يتناول الفاتحة وغيرها مما يطلق عليه اسم القرآن وسورة إخلاص أكثر تيسرًا من الفاتحة، فما معنى تعيين الفاتحة في التيسر؟ وهذا تحكم بلا دليل، وأما قوله: «أو على ما زاد على الفاتحة» فمن أين يدل ظاهر الحديث على الفاتحة؟ حتى يكون قوله: «ما تيسر» دالًّا على ما زاد على الفاتحة، ومع هذا إذا كان مأمورًا بما زاد على الفاتحة يجب أن تكون تلك الزيادة أيضًا فرضًا مثل الفاتحة، ولم يقل به الشافعي. وأما قوله: «أو على من عجز عن الفاتحة» فحمل غير صحيح؛ لأنه ليس في الحديث شيء يدل عليه. انتهى

* أسماء الرجال: أبو النعمان: محمد بن الفضل، السدوسي. أبو عوانة: الوضاح البشكري الواسطي. عبد الملك: هو الكوفي. جابر بن سمره: هو العامري، الصحابي ابن الصحابي. قال سعد رضي الله عنه: لعمر بن الخطاب. أبو نعيم: هو الفضل بن دكين، الكوفي. شيبان: هو ابن عبد الرحمن، النحوي. يحيى: هو ابن أبي كثير أبو نصر، اليمامي.

سند: قوله: اقرأ ما تيسر معك: كأنه قال له ذلك؛ بناء على أن المتيسر لمثله عادة هي الفاتحة، أو لأنه أعرابي عاجز يكتفى منه بالتيسر، على أنه ورد في بعض الروايات تعيين الفاتحة، والله تعالى أعلم.

يُطَوَّلُ فِي الْأَوَّلَى وَيُقَصَّرُ فِي الثَّانِيَةِ، وَيُسْمَعُ الْآيَةُ أَحْيَانًا، وَكَانَ يَقْرَأُ فِي الْعَصْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ، وَكَانَ يُطَوِّلُ فِي الْأَوَّلَى، وَكَانَ يُطَوِّلُ فِي الرَّكْعَةِ الْأَوَّلَى مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَيُقَصِّرُ فِي الثَّانِيَةِ.

من التطويل

٧٦٠- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ* قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَارَةُ* عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ* قَالَ: سَأَلْنَا حَبَّابًا* رضي الله عنه

أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْنَا: يَا أَيُّ شَيْءٍ كُنْتُمْ تَعْرِفُونَ؟ قَالَ بِاضْطِرَابٍ لِحَيْتِهِ.

٩٧- بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي الْعَصْرِ

١٠٥/١

٧٦١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ* قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ* عَنِ الْأَعْمَشِ* عَنْ عُمَارَةَ* بْنِ عَمْرِ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ* قَالَ: قُلْتُ لِحَبَّابٍ

(ع) هو الثوري

ابْنِ الْأَرْتِ* رضي الله عنه: أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: يَا أَيُّ شَيْءٍ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ قِرَاءَتَهُ؟ قَالَ بِاضْطِرَابٍ لِحَيْتِهِ.

أي يتحركها

٧٦٢- حَدَّثَنَا الْمَكِّي* بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هِشَامٍ* عَنْ يَحْيَى* بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ* رضي الله عنه قَالَ: كَانَ

ابن بشر الدستوائي

النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَسُورَةَ سُورَةٍ، وَيُسْمِعُنَا الْآيَةَ أَحْيَانًا.

٩٨- بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي الْمَغْرِبِ

١٠٥/١

٧٦٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ* قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ* عَنِ ابْنِ شِهَابٍ،* عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ،.....

١. قلنا: وللمستلمي والحموي: «قلت». ٢. تعرفون: ولأبي ذر بعده: «ذلك». ٣. لحيته: وللأصلي: «لحيته». ٤. قلت: كذا للمستلمي والحموي، وللكشميهني والأصلي: «قلنا». ٥. نعم: وللمستلمي بعده: «قال». ٦. قلت: وفي نسخة: «قلنا». ٧. تعلمون: وللكشميهني: «تعرفون». ٨. المكي: ولأبي ذر والأصلي: «مكي».

ترجمة: قوله: باب القراءة في العصر: تقدم الكلام عليه في الباب السابق، وعلى ما يؤخذ من الترجمة تصريحاً أو إشارة.

قوله: باب القراءة في المغرب: قال لحافظ: المراد تقديرها لا إثباتها؛ لكونها جهرية، بخلاف ما تقدم في «باب القراءة في الظهر» من أن المراد إثباتها. اهـ

سهر: قوله: يطول في الأولى إلخ: استدل به محمد على تطويل الأولى على الثانية في جميع الصلوات، وبه قال بعض الشافعية، وعند أبي حنيفة وأبي يوسف يسوي بين الركعتين إلا في الفجر؛ فإنه يطول الأولى على الثانية، وبه قال بعض الشافعية، وجوابهما عن الحديث أن تطويل الأولى أي في الظهر والعصر كان بدعاء الاستفتاح والتعوذ لا في القراءة، ويطول الأولى في صلاة الصبح بلا خلاف؛ لأنه وقت نوم وغفلة، قاله العيني. ولأن تطويل قراءة الأولى في الصبح كان ظاهراً بلا شبهة، وبلا احتمال شيء آخر؛ لكونها جهرية، بخلاف الظهر والعصر، وقد ورد في رواية الخدري عند مسلم: أنه ﷺ كان يقرأ في صلاة الظهر في كل ركعة قمر ثلاثين آية، الحديث ذكره ابن الهمام، والله تعالى أعلم بالصواب.

* أسماء الرجال: عمر: ابن حفص بن غياث بن طلق، الكوفي. الأعمش: سليمان بن مهران، الكوفي. عمارة: هو ابن عمير، بضم العين فيهما، الكوفي. أبي معمر: عبد الله بن سحيرة، الأسدي. خباباً: أي ابن الأرت رضي الله عنه. محمد بن يوسف: البيهقي أبو أحمد. سفیان: هو ابن سعيد، الثوري. قال القسطلاني: هو ابن عينة. الأعمش: سليمان المذكور. عمارة: هو ابن عمير، الكوفي. أبي معمر: عبد الله. المكي: ابن إبراهيم بن بشر بن فرقد، التيمي البلخي. هشام: هو الدستوائي. يحيى: أبو نصر بمامي. أبيه: أي قتادة الحارث بن ربعي. عبد الله بن يوسف: هو التنيسي. مالك: الإمام الأصمعي المدني. ابن شهاب: هو الزهري.

سند: قوله: ويسمع الآية أحياناً: قال الشيخ ابن حجر: استدل به على جواز الجهر في السرية، وأنه لا سجود سهو على من فعل ذلك، خلافاً لمن قال ذلك من الحنفية وغيرهم، سواء قلنا: كان يفعل ذلك عمداً لبيان الجواز، أو بغير قصد للاستغراق في التدبر. انتهى قلت: وهذا بحسب الظاهر من باب الجمع بين السر والجهر، وقد صرح الحنفية بأن الجمع قبيح غير مشروع، وقد يجاب عنه بما في «البحر» نقلاً عن «الخلاصة»: الإمام إذا قرأ في صلاة المخافة بحيث سمع رجل أو رجلان لا يكون جهرًا، والجهر أن يسمع الكل. ولا يخفى ما فيه؛ إذ كثيراً ما لا يسمع أطراف الصف الأول لطوله مع أنه جهر لا ريب فيه، فكيف يعتبر في الجهر سماع الكل؟ ثم إن الكل قد يكون رجلاً أو رجلين، على أنه لا يلزم في الجهر حضور أحد، فأي كل يعتبر حينئذ، فالأوجه في الجواب لهم أن يقال: معنى «يسمع الآية» أنه يسبق لسانه إلى إظهار بعض كلمات من آية بحيث يظهر أنه يقرأ الآية الفلانية، ومثله عفو لا يعد من الجهر المفسر الموجب للجمع القبيح، أو يقال: إنه كان يظهر لمصلحة إعلامهم بالقراءة حتى لا يعتقدوا أن الصلاة السرية خالية عن القراءة، ومثله جائز له للحاجة إلى البيان، والله تعالى أعلم.

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ أُمَّ الْفَضْلِ سَمِعَتْهُ وَهُوَ يَقْرَأُ: «وَالْمُرْسَلَتِ عُرْفًا» فَقَالَتْ: يَا بُنَيَّ، لَقَدْ ذَكَّرْتَنِي بِقِرَاءَتِكَ هَذِهِ السُّورَةَ، إِنَّهَا لَأَخْرُ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهَا فِي الْمَغْرِبِ.

٧٦٤- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ رضي الله عنه عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ رضي الله عنه عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ رضي الله عنه عَنْ عُرْوَةَ رضي الله عنه بْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ لِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ رضي الله عنه: مَا لَكَ تَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارٍ؟ وَقَدْ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ بِطَوِيلِ الطَّوِيلِينَ.

٩٩- بَابُ الْجَهْرِ فِي الْمَغْرِبِ ترجمة

١٠٥/١

٧٦٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ رضي الله عنه عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رضي الله عنه عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِالطَّوِيلِ.

يجوز أن يريد ما بعضها. (طحاوي)

١٠٠- بَابُ الْجَهْرِ فِي الْعِشَاءِ ترجمة

١٠٥/١

٧٦٦- حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ رضي الله عنه قَالَ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه عَنْ بَكْرِ رضي الله عنه عَنْ أَبِي رَافِعٍ رضي الله عنه قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه الْعَتَمَةَ فَقَرَأَ: «إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ» فَسَجَدَ فَقُلْتُ لَهُ، قَالَ: سَجَدْتُ خَلْفَ أَبِي الْقَاسِمِ رضي الله عنه فَلَا أَرَأَى أَنْ أُسْجِدَ بِهَا حَتَّى أَلْقَاهُ.

أي في شأن السجدة. (ع)

١. يا بُنَيَّ لقد: كذا للأصلي وأبي ذر، وفي نسخة: «يا بُنَيَّ، والله لقد». ٢. بقراءتك: وفي نسخة: «بقراءتك». ٣. سمعت: ولابن عساكر: «سمعت». ٤. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٥. بقصار: وللكشميهني: «بقصار المفضل»، ولأبي ذر بعده: «يعني المفضل». ٦. بطولي: ولكريمة: «بطول». ٧. رسول الله: ولأبي ذر: «النبى». ٨. قرأ: وللأصلي: «يقرأ». ٩. سجدت خلف: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «سجدت بها خلف».

ترجمة: قوله: باب الجهر في المغرب: قال الحافظ: اعترض ابن المنير على هذه الترجمة والتي بعدها بأن الجهر فيهما لا خلاف فيه، وهو عجيب؛ لأن الكتاب موضوع لبيان الأحكام من حيث هي، وليس هو مقصوراً على الخلافات. اهـ قوله: باب الجهر في العشاء: قال الحافظ: قدم ترجمة الجهر على ترجمة القراءة عكس ما صنع في المغرب ثم الصبح، والذي في المغرب أولى، ولعله من النساخ. اهـ وتعبه العيني كدأبه، فقال: المقصود الأعظم بيان الحكم لا الترتيب في الأبواب، وأيضاً راعى المناسبة بين هذا الباب والباب الذي قبله؛ لأنه في الجهر، ورعاية المناسبة مطلوبة. اهـ

سهر: قوله: أم الفضل: [هي والدة ابن عباس والفضل أخوه، اسمها لبابة بنت الحارث. (عمدة القاري) هي أخت أم المؤمنين ميمونة رضي الله عنها].
قوله: لآخر ما سمعت: فإن قلت: صرح عقيل في روايته عن ابن شهاب أنها آخر صلوات النبي ﷺ، ذكره البخاري في «باب الوفاة»، ولفظه: «ثم ما صلى لنا بعدها حتى قبضه الله»، وذكر في باب «إنما جعل الإمام ليؤتم به» من حديث عائشة أن الصلاة التي صلاها النبي ﷺ بأصحابه في مرض موته كانت الظهر. قلت: التوفيق بينهما أن الصلاة التي حكيها عائشة كانت في مسجد النبي ﷺ، والتي حكيها أم الفضل كانت في بيته، كما رواه النسائي: «صلى بنا المغرب في بيته، فقرأ «المرسلات»، فما صلاها بعدها حتى قبض»، وما ورد في رواية أم الفضل: «خرج إلينا رسول الله ﷺ الحديث، هو محمول على أنه خرج من مكانه الذي كان راقداً فيه إلى الحاضرين في البيت فصلى بهم، فحصل الالتئام بذلك في الروايات. (عمدة القاري مختصراً) قوله: مروان بن الحكم: ابن العاص المدني، قال الذهبي: «لم ير النبي ﷺ؛ لأنه خرج إلى الطائف مع أبيه، وهو طفل. (عمدة القاري) قوله: قال لي زيد بن ثابت إلخ: قال ذلك حين كان مروان أميراً على المدينة من قبل معاوية. (عمدة القاري، هـ) قوله: بطولي الطويلين: «طولي» بضم الطاء على وزن فعلى تأنيث أطول، و«الطويلين» تشبيه الطولي، فقيل: أراد بها سورة الأعراف؛ لأن صاحبها الأنعام، فإن قيل: البقرة أطول السبع، أحجب بأنه لو أراد البقرة لقال: «بطولي الطول»، فلما لم يقل ذلك دل على أنه أراد «الأعراف»، وهي أطول السور بعد البقرة. أقول: فيه نظر؛ لأن النساء أطول بعدها، هذا ما قاله الكرماني. قال العيني: هذا غفلة منه؛ لأن الأعراف أطول السور بعد البقرة، وفي رواية أبي داود: وقال: قلت: ما طول الطويلين؟ قال: الأعراف. ثم إنهم اتفقوا على تفسير الطولي بالأعراف، واختلفوا في الأخرى، على ثلاثة أقوال، المحفوظ منها «الأنعام»، وقال الكرماني: يحتمل أن يراد بالسورة بعضها، وإليه مال الطحاوي. (عمدة القاري مختصراً، هـ)

* أسماء الرجال: أبو عاصم: الضحاك النخيل. ابن جريج: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج. ابن أبي مليكة: زهير بن عبد الله المكي الأحول. عروة: ابن الزبير بن العوام. أبو الثعمان: هو محمد بن فضل، السدوسي. أبيه: سليمان بن طرخان، التيمي أبو معتمر البصري. بكر: هو ابن عبد الله، المزني. أبي رافع: نفع، الصائغ المدني.

سند: قوله: فقرأ إذا السماء انشقت إلخ: مطلق القراءة وإن كان لا يستلزم الجهر، لكن المتبادر من مثل هذا الكلام هو أن السامع علم تعيين السورة بواسطة السماع، وهو أقرب إلى الجهر، والله تعالى أعلم. على أن الجهر في العشاء متفق عليه، فيكفي أدنى دليل، والحاجة إلى قوة الدليل عند الخصم، ولا خصم.

٧٦٧- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * عَنْ عَدِيِّ * قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ * رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي سَفَرٍ فَقَرَأَ فِي الْعِشَاءِ

ابن ثابت الأنصاري

فِي إِحْدَى الرَّكَعَتَيْنِ بِـ «الَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونِ».

١٠١- بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي الْعِشَاءِ بِالسَّجْدَةِ

١٠٦/١

أي بالسورة التي فيها سجدة التلاوة. (ع)

٧٦٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا التَّيْمِيُّ * عَنْ بَكْرِ * عَنْ أَبِي رَافِعٍ * قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه

الْعَتَمَةَ فَقَرَأَ: «إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ» فَسَجَدَ، فَقُلْتُ: مَا هَذِهِ؟ قَالَ: سَجَدْتُ فِيهَا خَلْفَ أَبِي الْقَاسِمِ رضي الله عنه، فَلَا أَرَأَى أَنْ أُسْجِدَ فِيهَا حَتَّى أَلْقَاهُ.

١٠٢- بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي الْعِشَاءِ

١٠٦/١

٧٦٩- حَدَّثَنَا خَلَادٌ * بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ * حَدَّثَنِي عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ * أَنَّهُ سَمِعَ الْبَرَاءَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي

ابن عازب

الْعِشَاءِ بِـ «وَالَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونِ»، وَمَا سَمِعْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ صَوْتًا مِنْهُ أَوْ قِرَاءَةً.

١٠٣- بَابُ: يُطَوَّلُ فِي الْأُولَيَيْنِ وَيُحْذَفُ فِي الْآخِرَتَيْنِ

١٠٦/١

أي يترك. (ع)

٧٧٠- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي عَوْنٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ عُمَرُ لِسَعْدٍ *:

السوائي

ابن الحجاج

الواشحي البصري

لَقَدْ شَكَّوْكَ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى الصَّلَاةِ! قَالَ: أَمَّا أَنَا فَأَمُدُّ فِي الْأُولَيَيْنِ، وَأُحْذِفُ فِي الْآخِرَتَيْنِ، وَلَا أَلُو مَا افْتَدَيْتَ بِهِ مِنْ صَلَاةٍ

من الشكاية

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: صَدَقْتَ، ذَاكَ الظَّنُّ بِكَ، أَوْ: ظَنِّي بِكَ.

شك الراوي

١. النبي: وللأصيلي: «رسول الله». ٢. حدثنا: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «حدثني». ٣. فيها: كذا لأبوي ذر والوقت، وللشمسي: «بها». ٤. فيها: كذا لابن عساكر وأبوي ذر والوقت، وللشمسي: «بها». ٥. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا». ٦. أنه: كذا لأبي الوقت. ٧. يقرأ في العشاء بالتين والزيتون: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «بالتين»، وفي نسخة: «والتين والزيتون في العشاء». ٨. أبي عون: وللأصيلي بعده: «محمد بن عبد الله الثقفي». ٩. حتى: وفي نسخة بعده: «في».

ترجمة: قوله: باب القراءة في العشاء بالسجدة: لعل غرض الترجمة الرد على قول الإمام مالك حيث كره السجدة في الفريضة يعني في المشهور عنه، لكن أشكل عليه أن الثابت بالحديث فعل الصحابي، والحديث المرفوع ليس فيه السجدة في الصلاة. قال الحافظ: قال ابن المنير: لا حجة فيه على مالك؛ لأنه ليس مرفوعاً، وغفل عن رواية أبي الأشعث عن معتمر بهذا الإسناد بلفظ: «صليت خلف أبي القاسم، فسجد بها» أخرجه ابن خزيمة. اهـ قلت: الأوجه في الاستدلال قوله: «خلف أبي القاسم رضي الله عنه»؛ فإن هذا اللفظ كالصريح في الصلاة إلا أنه ليس فيه تصريح بصلاة العشاء، إلا أن يقال: إنه ﷺ أوماً إلى الاتباع، فيكون إشارة إلى فعله ﷺ. قوله: باب القراءة في العشاء: قد تقدم في «باب وجوب القراءة على الإمام والمأموم» أن الأوجه عندي أن الأبواب الآتية تفصيل لهذا الباب، فكن منه على ذكر.

قوله: باب يطول في الأوليين إلخ: قال الحافظ: أي من صلاة العشاء، ذكر فيه حديث سعد، وقد تقدم الكلام عليه هناك، ووجهه هنا إما الإشارة إلى إحدى الروايتين في قوله: «صلاتي العشاء، أو العشي»، وإما لإلحاق العشاء بالظهر والعصر؛ لكون كل منهن رباعية. اهـ

سهر: قوله: حتى الصلاة: بالرفع؛ لأن «حتى» هنا غاية لما قبلها بزيادة، كما في قولهم: «مات الناس حتى الأنبياء»، فيكون ارتفاعه على الابتداء، وخبره محذوف أي حتى الصلاة شكوك فيها. (عمدة القاري) قوله: ولا آلو: بمد الهزمة وضم اللام، أي لا أقصر في ذلك، وسبق معنى الحديث بطوله في «باب وجوب القراءة للإمام». (الكواكب الدراري)

* أسماء الرجال: أبو الوليد: هشام بن عبد الملك، الطيالسي. شعبة: هو ابن الحجاج بن الورد، العتكي. عدي: هو ابن ثابت، الأنصاري. البراء: هو ابن عازب بن الحارث، الأنصاري. مسدد: هو ابن مسرهد، الأسدي البصري. يزيد بن زريع: أبو معاوية البصري. التيمي: سلمان بن طرخان. بكر: هو ابن عبد الله، المزني. أبي رافع: هو نفع الصائغ. خلاد: ابن يحيى بن صفوان، السلمي، الكوفي. مسعر: ابن كدام، الكوفي. عدي بن ثابت: الأنصاري الكوفي. سعد: هو ابن أبي وقاص.

١٠٦/١

١٠٤- بَابُ الْفِرَاءَةِ فِي الْفَجْرِ

وَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ رضي الله عنها: قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ بِالطُّورِ.

٧٧١- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا سَيَّارُ بْنُ سَلَامَةَ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبِي عَلَى أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ، فَسَأَلْتَاهُ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ. وَالْعَصْرَ وَيَرْجِعُ الرَّجُلُ إِلَى أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ. وَنَسِيتُ مَا قَالَ فِي الْمَغْرِبِ. وَلَا يُبَالِي بِتَأْخِيرِ الْعِشَاءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ، وَلَا يُحِبُّ التَّوَمَّ قَبْلَهَا، وَلَا الْحَدِيثَ بَعْدَهَا. وَيُصَلِّي الصُّبْحَ فَيَنْصَرِفُ الرَّجُلُ فَيَعْرِفُ جَلِيسَهُ، وَكَانَ يَقْرَأُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ - أَوْ: إِحْدَاهُمَا - مَا بَيْنَ السِّتَيْنِ إِلَى الْمِائَةِ.

٧٧٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ * بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ * قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: فِي كُلِّ صَلَاةٍ يَقْرَأُ، فَمَا أَسْمَعَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَسْمَعْنَاكُمْ، وَمَا أَخْفَى عَنَّا أَخْفَيْنَا عَنْكُمْ، وَإِنْ لَمْ تَزِدْ عَلَى أُمِّ الْقُرْآنِ أَجْزَاءً، وَإِنْ زِدْتَ فَهُوَ خَيْرٌ.

١٠٥- بَابُ الْجَهْرِ بِقِرَاءَةِ صَلَاةِ الْفَجْرِ

١٠٦/١

وَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ رضي الله عنها: طُفْتُ وَرَاءَ النَّاسِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي يَقْرَأُ بِالطُّورِ.

١. سلامة: وللأصلي بعده: «هو أبو المنهال» [سيار]. ٢. الصلوات: وللأصلي وأبي ذر: «الصلاة». ٣. فينصرف: وللأصلي وأبي ذر: «وينصرف».
٤. يقرأ: وللأصلي: «نقرأ». ٥. أجزأت: وللقاسبي: «أجزت». ٦. الفجر: وفي نسخة: «الصبح». ٧. يقرأ: كذا لابن عساكر والأصلي، وفي نسخة: «ويقرأ».

ترجمة: قوله: باب القراءة في الفجر: قال الحافظ: كَانَ المصنف قصد بإيراد حديثي أم سلمة وأبي بركة في هذا الباب بيانَ حالتي السفر والحضر، ثم ثلث بحديث أبي هريرة الدال على عدم اشتراط قدر معين. اهـ وأيضاً قال في الباب الآتي: قوله: «قالت أم سلمة رضي الله عنها...» وصله المصنف في «باب طواف النساء» من «كتاب الحج» ولفظه: «قالت: شكوت إلى النبي ﷺ أني أشتكي فقال: «طوبى من وراء الناس وأنت راحية»، قالت: فطفت حينئذٍ والنبي ﷺ...» الحديث. وليس فيه بيان أن الصلاة حينئذٍ كانت الصبح، ولكن تبين ذلك من رواية أخرى أوردها بعد ستة أبواب، ولفظه: فقال: «إذا أقيمت الصلاة للصبح فطوبى». وأما ما أخرجه ابن خزيمة بلفظ: «قالت، وهو يقرأ في العشاء الآخرة» فشاذ، إلى أن قال: فعرف بهذا انفعال الاعتراض الذي حكاه ابن التين عن بعض المالكية، حيث أنكر أن تكون الصلاة المذكورة صلاة الصبح، فقال: ليس في الحديث بيانها. قال الحافظ: هو رد للحديث الصحيح بغير حجة. انتهى مختصراً قوله: باب الجهر بقراءة صلاة الفجر: قال الحافظ: قال ابن رشيد: ليس في حديث أم سلمة نص على ما ترجم له من الجهر بالقراءة، إلا أنه يؤخذ بالاستنباط من حيث إن قولها: «طفت وراء الناس» يستلزم الجهر بالقراءة؛ لأنه لا يمكن سماعها للطوائف من ورائهم إلا أن كانت جهرية، ثم ذكر البخاري حديث ابن عباس في قصة سماع الجن القرآن، والمقصود منه هنا قوله: «وهو يصلي بأصحابه صلاة الفجر، فلما سمعوا القرآن استمعوا له»، وهو ظاهر في الجهر، ثم ذكر حديث ابن عباس أيضاً =

سهر: قوله: قالت أم سلمة: هذا التعليق أسنده البخاري في «كتاب الحج» بلفظ: «طفت وراء الناس والنبي ﷺ يصلي، ويقرأ بالطور»، وليس فيه بيان أن الصلاة حينئذٍ كانت الصبح، لكن تبين ذلك من رواية أخرى من طريق يحيى بن زكريا عن هشام بن عروة عن أبيه، ولفظه قال: «إذا أقيمت الصلاة للصبح فطوبى»، وهكذا أخرجه الإسماعيلي، كذا في «الفتح» و«العيني». قال في «الخبر الجاري»: فيه دليل على أن الترجمة شارحة للحديث. انتهى قوله: في كل صلاة يقرأ: بصيغة المجهول، أي يجب أن يقرأ القرآن في كل الصلوات، لكن بعضها بالجهر وبعضها بالسهر، فما جهر به رسول الله ﷺ جهراً به، وما أسر به أسرنا به. ويروى: «يقرأ» على صيغة المعلوم، أي يقرأ رسول الله ﷺ. ويروى: «نقرأ» بالنون بلفظ المتكلم، أي نحن نقرأ. ومطابقته للترجمة باعتبار دخول الفجر في عموم كل صلاة، وفيه رد على من أنكر وجوب القراءة مطلقاً، وعلى من أنكر وجوبها في الظهر والعصر. (عمدة القاري)

قوله: أجزأت: من الإجزاء، وهو الأداء الكافي لسقوط التعبد به، واستدل به الشافعية على استحباب ضم السورة إلى الفاتحة، وهو ظاهر الحديث، وعند أصحابنا يجب ذلك، وقد وردت فيه أحاديث كثيرة، منها ما رواه أبو سعيد قال ﷺ: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب وسورة معها»، رواه ابن عدي في «الكامل» ورواه الترمذي وابن ماجه، وروى أبو داود وقال: «أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر»، ورواه ابن حبان في «صحيحه» ورواه أحمد وأبو يعلى في «مسنديهما»، وروى ابن عدي من حديث ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تجزئ المكتوبة إلا بفاتحة الكتاب وثلاث آيات فصاعداً». (عمدة القاري ملخصاً)

* أسماء الرجال: آدم: هو ابن أبي إياس، العسقلاني. مسدد: ابن مسرهد، البصري. إسماعيل: ابن إبراهيم، ابن علي. ابن جريج: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج. قالت أم سلمة: هذا فيما وصله المؤلف في الحج.

٧٧٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ* عَنْ أَبِي بَشِيرٍ* عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ^٢ الأسدي مولاهم قَالَ: انْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ فِي طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ غَامِدِينَ إِلَى سُوقِ عُكَاظٍ، وَقَدْ حِيلَ بَيْنَ الشَّيَاطِينِ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ، وَأُرْسِلَتْ عَلَيْهِمُ الشُّهُبُ، فَرَجَعَتْ الشَّيَاطِينُ إِلَى قَوْمِهِمْ. فَقَالُوا: مَا لَكُمْ؟ قَالُوا: حِيلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ، وَأُرْسِلَتْ عَلَيْنَا الشُّهُبُ. قَالُوا: مَا حَالُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ إِلَّا شَيْءٌ حَدَثَ، فَاضْرِبُوا مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا، فَانْظُرُوا مَا هَذَا الَّذِي حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ. ^١ أي سورا فَانْصَرَفَ أُولَئِكَ الَّذِينَ تَوَجَّهُوا نَحْوَ تِهَامَةٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ بِنَخْلَةٍ، غَامِدِينَ إِلَى سُوقِ عُكَاظٍ: وَهُوَ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ صَلَاةَ الْفَجْرِ، فَلَمَّا سَمِعُوا الْقُرْآنَ اسْتَمَعُوا لَهُ، فَقَالُوا: هَذَا وَاللَّهِ! الَّذِي حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ. فَهَنَالِكَ حِينَ رَجَعُوا إِلَى قَوْمِهِمْ قَالُوا: يَا قَوْمَنَا، إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَأَمَّا بِهِ وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا. فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ: ﴿قُلْ أُوْحِيَ إِلَيَّ﴾ وَإِنَّمَا أُوْحِيَ إِلَيْهِ قَوْلُ الْحَنِ.

٧٧٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ* قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ* عَنْ عِكْرِمَةَ* عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ^٣ أي قنوة للأمة قَالَ: قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ فِيمَا أَمَرَ، وَسَكَتَ فِيمَا أَمَرَ، ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾، وَ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسُوءٌ حَسَنَةً﴾. ^٤ (مرم: ٦٤) ^٥ (الأحزاب: ٢١)

١. أبي بشر: وللأصيلي وأبي ذر بعده: «هو جعفر بن أبي وحشية». ٢. ابن عباس: وللأصيلي قبله: «عبد الله». ٣. قالوا: وفي نسخة: «فقالوا».
٤. فانظروا: ولابن عساكر والأصيلي: «وانظروا». ٥. ما هذا الذي: ولابن عساكر: «ما الذي». ٦. حال: وفي نسخة: «حيل».
٧. قالوا: وفي نسخة: «وقالوا»، ولأبوي ذر والوقت والأصيلي وابن عساكر: «فقالوا». ٨. إلى: وللأصيلي بعده: «أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْحَنِ».

ترجمة = قال: «قرأ النبي ﷺ...» ووجه المناسبة منه ما تقدم من إطلاق «قرأ» على «جهر»، لكن كان يبقى خصوص تناول ذلك لصلاة الصبح، فيستفاد ذلك من الذي قبله، فكانه يقول: هذا الإجمال ههنا مفسر بالبيان في الذي قبله؛ لأن المحدث بهما واحد، أشار إلى ذلك ابن رشيد. ويمكن أن يكون مراد البخاري بهذا ختم تراجم القراءة في الصلوات، إشارة منه إلى أن المعتمد في ذلك هو فعل النبي ﷺ، وأنه لا ينبغي لأحد أن يغير شيئا مما صنعه. اهـ

سهر: قوله: سوق عكاظ: كغراب بالصرف وعدمه، سوق بصحراء بين نخلة والطائف، كانت تقوم هلال ذي القعدة وتستمر عشرين يوما يجتمع قبائل العرب، فيتعاكظون أي يتفاحرون ويتناشدون، وإضافته كإضافة علم النحو. (عمدة القاري والخير الجاري) قوله: وأرسلت عليهم الشهب: ظاهر الحديث يدل على أن الخيلولة حدثت بعد نبوة نبينا، وقالوا: كانت الشهب قليلة فغلظ أمرها وكثرت بعد البعثة، ذكره الكرماني، وكذا نقل العيني عن الزهري. قوله: فهنالك: [ظرف مكان والعامل فيه «قالوا»]، ويروى: «فقالوا»، فالعامل «رجعوا» مقدرا، يفسره المذكور بعده. (عمدة القاري) [قوله: سكت: يريد به أنه أسر القراءة لأنه تركها؛ فإنه ﷺ لا يزال إماما فلا بد له من القراءة، فمعنى قوله: «قرأ النبي ﷺ» فيما أمر وسكت فيما أمر] أي أنه جهر في بعض وترك في بعض، وفيه المطابقة. (عمدة القاري والخير الجاري)

* أسماء الرجال: مسدد: تقدم. أبو عوانة: هو الواضح، البشكري. أبي بشر: هو جعفر بن أبي وحشية، واسم أبي وحشية إياس. مسدد: تكرر. إسماعيل: هو ابن علي، وهي أمه، وأبوه إبراهيم المذكور قريبا. أيوب: السخيتاني. عكرمة: مولى ابن عباس.

سند: قوله: قرأ النبي ﷺ فيما أمر إلخ: يحتمل أنه أراد به «قرأ» أي جهر وبـ«سكت» أي أخفى، والأقرب أنه أشار به إلى مذهبه أنه لا قراءة في السرية، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ إشارة إلى دليل أن كل ذلك كان بالأمر؛ إذ ليس الرب تعالى نسيًّا حتى يترك الأمر بسبب النسيان في موضع الحاجة إلى البيان، والله تعالى أعلم.

١٠٦/١

١٠٦- بَابُ الْجَمْعِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فِي رَكْعَةٍ وَالْقِرَاءَةِ بِالْخَوَاتِيمِ

أي خواتيم السور. (ع)

وَبِسُورَةٍ قَبْلَ سُورَةٍ وَيَأُولُ سُورَةٍ

أي القراءة بأول سورة. (ع)

وَيُذَكِّرُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ * سهر قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُؤْمِنُونَ فِي الصُّبْحِ حَتَّى إِذَا جَاءَ ذِكْرُ مُوسَى وَهَارُونَ أَوْ ذِكْرُ عِيسَى أَخَذَتْهُ سُعْلَةٌ فَرَكَعَ. وَقَرَأَ عُمَرُ سهر فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى بِمِائَةِ وَعِشْرِينَ آيَةً مِنَ الْبَقَرَةِ، وَفِي الثَّانِيَةِ بِسُورَةٍ مِنَ الْمَثَانِي. وَقَرَأَ الْأَخْنَفُ سهر بِالْكَهْفِ فِي الْأُولَى، وَفِي الثَّانِيَةِ يُونُسَ أَوْ يُوسُفَ، وَذَكَرَ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ عُمَرَ سهر فِي الصُّبْحِ بِهِمَا.

وهذا مذكور عند الحنفية؛ لأن رعاية ترتيب المصحف العثماني مستحبة مطابقته للجزء الثالث من الترجمة

وَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ سهر بِأَرْبَعِينَ آيَةً مِنَ الْأَنْفَالِ، وَفِي الثَّانِيَةِ بِسُورَةٍ مِنَ الْمَقْصَلِ. وَقَالَ قَتَادَةُ * فَيَمْنُ يَقْرَأُ بِسُورَةٍ وَاحِدَةٍ فِي رَكْعَتَيْنِ، أَوْ يُرَدِّدُ سُورَةً وَاحِدَةً فِي رَكْعَتَيْنِ: كُلُّ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

١. في ركعة: كذا لابن عساكر وأبي ذر، وفي نسخة: «في الركعة». ٢. بالخواتيم: وللأصلي وأبي ذر: «بالخواتيم». ٣. بسورة: ولا بن عساكر: «سورة».
٤. المؤمنون: ولأبي ذر: «المؤمنين»، وللأصلي: «قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ». ٥. وفي: وفي نسخة: «وقرأ في». ٦. بسورة: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «سورة».
٧. ركعتين: وللأصلي: «الركعتين».

ترجمة: قوله: باب الجمع بين السورتين في ركعة الخ: كتب الشيخ في «اللامع»: يعني بذلك أن فرض القراءة ساقط كيف ما قرأ؛ لإطلاق قوله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ (الزمل: ٢٠) فلا يتقيد بشيء من القيود، نعم الاستحباب والسنية شيان آخران، لا ينكر ثبوتهما في بعض دون بعض بالروايات. اهـ وفي «هامشه»: ما أفاده الشيخ - قدس سره - واضح، وفيه حمل للترجمة على أمر متفق عليه، وكأنه حمل عليه الحافظ أيضاً نقلاً عن ابن المنير؛ إذ قال: إن جميع ما استدلل به البخاري محمول على بيان الجواز، واختاره العلامة العيني أيضاً، فتكون الترجمة من الثامن عشر من أصول التراجم. ولا يبعد عند هذا العبد الضعيف أن الترجمة من أصل آخر معروف من أصول التراجم المتقدمة في الجزء الأول، وهو الأصل الثالث عشر، فقد ترجم ابن أبي شيبة في «مصنفه»: «باب من كان لا يجمع بين السورتين في ركعة»، وأخرج فيه عن عكرمة بن خالد قال: «كان أبو بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث لا يجمع بين السورتين في ركعة، ولا يجاوز سورة إذا ختمها حتى يركع»، وأخرج عن أبي عبد الرحمن: «أنه كان لا يقرن بين السورتين في ركعة»، وغير ذلك من الآثار المذكورة في هامش «اللامع»، فغرض المؤلف بهذه الترجمة هو الرد على هذا، وهو الأصل الثالث عشر.

ثم ذكر المصنف في الترجمة أربعة مسائل، الأولى: هذه أعني الجمع بين السورتين في ركعة، وهي خلافة. قال العلامة العيني: في حديث أنس سهر جواز الجمع بين السورتين في ركعة واحدة، وإليه ذهب أبو حنيفة ومالك والشافعي، وأحمد في رواية. اهـ قلت: لا بأس بالجمع بين السورتين في النافلة عند أحمد، وفي المكتوبة عنه روايتان: الكراهة وعدمها، كما في «المعني». وقال ابن عابدين عن أبي حنيفة: إنه قال: لا أحب أن يقرأ سورتين بعد الفاتحة في المكتوبات، ولو فعل لا يكره، وفي النوافل لا بأس به. اهـ والمسألة الثانية: القراءة بالخواتيم، وعامة الشراح على أن هذا الجزء من الترجمة لا يثبت بشيء من الروايات ولا الآثار، إلا أن يثبت بالإلحاق أو بعموم قول قتادة: «كُلُّ كِتَابِ اللَّهِ». ويمكن عندي أن يقال: إنه لما فرق السورة في الركعتين فلا بد أن يقرأ في الأولى بالأوائل، وفي الثانية بالأواخر، فوجد القراءة بالخواتيم من هذا الوجه، إلى آخر ما بسط في هامش «اللامع». وفيه أيضاً: قال الموفق: لا تكره قراءة أواخر السور وأواسطها في إحدى الروايتين، والرواية الثانية يكره. اهـ وعندنا الحنفية مكرهه، كما في «الدر المختار». المسألة الثالثة: قراءة سورة قبل سورة. قال الحافظ: إنه خلاف الأولى عند مالك والشافعي، وعن أحمد والحنفية أنه مكره. والمسألة الرابعة: القراءة بأول سورة، قال العيني: لا خلاف فيه ولا كراهة إن كان القطع لعذر، وإن لم يكن لعذر فلا كراهة أيضاً عند الجمهور، وعن مالك في المشهور كراهته. وبقي ههنا المسألة الخامسة والسادسة لم يذكرهما الإمام في الترجمة، ومذكورتان في قول قتادة، إلا أن الإمام البخاري لم يصرح بهما في الترجمة، وهما تفريق سورة واحدة في الركعتين، وترديد سورة واحدة في الركعتين، إلى آخر ما بسط في هامش «اللامع».

سهر: قوله: بسورة قبل سورة: وهو أن يجعل سورة متقدمة في ترتيب المصحف متأخرة في القراءة. (عمدة القاري) قوله: ذكر موسى: أي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَى وَأَخَاهُ هَارُونَ﴾ (المؤمنون: ٤٥) «أو ذكر عيسى» وهو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ﴾ (المؤمنون: ٥٠). (الخبر الجاري) قال الشيخ ابن حجر في «فتح الباري»: اشتمل هذا الباب على أربع مسائل، فأما الجمع بين السورتين فظاهر من حديث ابن مسعود، ومن حديث أنس أيضاً، وأما القراءة بالخواتيم فتؤخذ بالإلحاق من القراءة بالأوائل، والجامع بينهما أن كلا منهما بعض سورة، ويمكن أن يؤخذ من قوله: «قرأ عمر بمائة من البقرة»، وينادي بقول قتادة: «كُلُّ كِتَابٍ...»، وأما القراءة بأول سورة فمن حديث عبد الله بن السائب، ومن حديث ابن مسعود أيضاً. انتهى وبه حصل التطابق بين الترجمة والآثار المذكورة.

قوله: المثاني: قال الجوهري: «المثاني» ما كان أقل من المئين، ويسمى فاتحة الكتاب مثاني؛ لأنها يثنى في كل ركعة، ويسمى جميع القرآن مثاني؛ لاقتران آية الرحمة بآية العذاب، قال العلماء: أول القرآن السبع الطوال، ثم ذوات المئين، وهي السور التي فيها مائة آية ونحوها، ثم المثاني، والمثاني ما لم يبلغ مائة، وقيل: المثاني عشرون سورة، والمئون إحدى عشرة سورة. وقال أهل اللغة: سميت مثاني؛ لأنها ثبتت للمئين أي أتت بعدها. (الكواكب الدراري) قوله: الصبح بهما: أي بالكهف في الأولى وبإحدى السورتين في الثانية. (الكواكب الدراري وعمدة القاري) قوله: المفصل: وهو من سورة «الفتح» أو «الحجرات» أو «ق» إلى آخر القرآن. (الكواكب الدراري وعمدة القاري) قوله: كل كتاب الله: فكان البخاري أورد هذا تنبيهاً على جواز كل ما ذكر من الأجزاء الأربعة في الترجمة وغيرها أيضاً، فعلى أي وجه يقرأ كتاب الله فلا كراهة فيه. (عمدة القاري) * أسماء الرجال: ويذكر عن عبد الله بن السائب: فيما وصله مسلم من طريق ابن جريج. قال قتادة: هو ابن دعام، وصله عبد الرزاق.

٧٧٤- وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ ١: كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُؤْمُهُمْ فِي مَسْجِدِ قُبَاءٍ، وَكَانَ كُلَّمَا افْتَتَحَ سُورَةً يَقْرَأُ ٢ بِهَا لَهُمْ فِي الصَّلَاةِ مِمَّا يَقْرَأُ بِهِ: افْتَتَحَ بِ«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» حَتَّى يَقْرَعَ مِنْهَا، ثُمَّ يَقْرَأُ بِسُورَةٍ أُخْرَى مَعَهَا، وَكَانَ يَصْنَعُ ذَلِكَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، فَكَلَّمَهُ أَصْحَابُهُ وَقَالُوا: إِنَّكَ تَفْتَتِحُ بِهِذِهِ السُّورَةَ، ثُمَّ لَا تَرَى أَنَّهَا تُجَرِّدُكَ حَتَّى تَقْرَأَ بِأُخْرَى، فَأَمَّا تَقْرَأُ بِهَا وَإِنَّمَا أَنْ تَدْعَهَا وَتَقْرَأَ بِأُخْرَى. فَقَالَ: مَا أَنَا بِتَارِكِهَا، إِنْ أَحْبَبْتُمْ أَنْ أَوْمَعَكُمْ بِذَلِكَ فَعَلْتُ، وَإِنْ كَرِهْتُمْ تَرَكْتُكُمْ. وَكَانُوا يَرَوْنَ أَنَّهُ مِنْ أَفْضَلِهِمْ، وَكَرِهُوا أَنْ يُؤْمَهُمْ غَيْرُهُ، فَلَمَّا أَتَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَخْبَرُوهُ الْخَبَرَ، فَقَالَ: «يَا فُلَانُ، مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَفْعَلَ مَا يَأْمُرُكَ بِهِ أَصْحَابُكَ، وَمَا يَحْمِلُكَ عَلَى لُزُومِ هَذِهِ السُّورَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ؟» فَقَالَ: إِنِّي أَحْبَبْتُهَا. قَالَ: «حُبُّكَ إِيَّاهَا أَدْخَلَكَ الْجَنَّةَ».

معناه ما الباعث لك في التزام ما لا يلزم (ع)

٧٧٥- حَدَّثَنَا آدَمُ* قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُرَّةٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ* قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ فَقَالَ: قَرَأْتُ الْمُفَصَّلَ اللَّيْلَةَ فِي رَكْعَةٍ. فَقَالَ: هَذَا كَهَذَا الشَّعْرِ؟ لَقَدْ عَرَفْتُ النَّظَائِرَ الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ بَيْنَهُنَّ، فَذَكَرَ عَشْرِينَ سُورَةً مِنَ الْمُفَصَّلِ سُورَتَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ.

١٠٧- بَابُ: يَقْرَأُ فِي الْآخَرِينَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ

١٠٧/١

٧٧٦- حَدَّثَنَا مُوسَى* بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ* عَنْ يَحْيَى* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ* ١: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

الأنصاري المدني

١. أنس: وفي نسخة بعده: «بن مالك». ٢. وكان: ولأبوي ذر والوقت وابن عساكر والأصيلي: «فكان». ٣. سورة: ولأبي ذر والأصيلي: «بسورة».
٤. به: ولابن عساكر: «بها». ٥. بسورة: وفي نسخة: «سورة». ٦. وقالوا: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «فقالوا». ٧. بأخرى: وللأصيلي وأبي ذر: «بالأخرى». ٨. فلما: وفي نسخة بعده: «أن». ٩. يرون: وفي نسخة: «يرونه». ١٠. قال حدثنا: كذا للأصيلي وابن عساكر وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «عن». ١١. النبي: وللأصيلي وأبي ذر: «رسول الله».

ترجمة: قوله: باب يقرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب: كتب الشيخ في «اللامع»: لعل المراد أن ثبت فرضيتها فيهما، وهو غير ثابت إلا السنة. اهـ وفي «هامشه»: ما أفاده الشيخ واضح؛ فإن المسألة خلافية شهيرة، بسطت في «الأوجز»، وجمعتها: أن القراءة واجبة في ركعة واحدة فقط عند زفر والحسن وغيرهما، وفي ركعتين في المشهور عن الحنفية، وهو رواية عن الإمام أحمد، وفي ثلاث ركعات على ما نقل عن مالك، وفي أربع ركعات عند الشافعية، وهو المصحح عند الحنابلة. ولا يبعد في غرض الترجمة أن تكون إشارة إلى مسألة أخرى خلافية أيضاً، وهي الزيادة على الفاتحة فيما بعد الأولين، وعليه حمل الحافظ الترجمة، وكذا العلامة العيني. وتوضيح الخلاف فيها أن الأئمة الثلاثة كرهوا قراءة شيء بعد الفاتحة في الآخرين وثلاثة المغرب؛ لرواية أبي قتادة المذكورة في الباب. وللشافعي فيه قولان: القديم مع الجمهور، والجديد استحباب السورة في الآخرين أيضاً، كما في «الأوجز»، فتكون الترجمة رداً عليه. اهـ

سهر: قوله: يقرأ بها: في محل النصب؛ لأنه صفة لـ «سورة». (عمدة القاري) قوله: مما يقرأ به: أي من الصلوات التي يقرأ فيها جهراً. وقوله: «افتتح» جواب قوله: «كلما»، أي كلما افتتح بسورة افتتح أولاً بـ«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ». (عمدة القاري) قوله: هذا: بفتح الهاء وشدة الدال، سرعة القطع وسرعة القراءة، انتصابه على المصدرة، والتقدير: قد هذا، أي أسرع في القراءة كإسراع الشعر. (عمدة القاري والخير الجاري) قوله: النظائر: جمع نظيرة، وهي السور التي يشبه بعضها بعضاً في الطول والقصر، كذا في «العيني».

قوله: فذكر عشرين سورة من المفصل: على ترتيب مصحف ابن مسعود ٢، واستدل به على أن الترتيب كان عن اجتهاد من الصحابة، والاقتران بين سورتين، بأن قرأ سورة «الرحمن» و«النجم» في ركعة، وسورة «اقرب» و«الحاقة» في ركعة، و«الذاريات» و«الطور» في ركعة، و«الواقعة» و«النون» في ركعة، و«سأل سائل» و«النازعات» في ركعة، و«ويل للمطففين» و«عبس» في ركعة، و«الدثر» و«الزمل» في ركعة، و«هل أتى» و«لا أقسم» في ركعة، و«عم» و«المرسلات» في ركعة، و«إذا الشمس كورت» و«الدخان» في ركعة، رواه أبو داود، كذا في «القسطلاني»، وذكر «الدخان» معهن من المفصل على التجوز. (الخبر الجاري)

* أسماء الرجال: آدم: هو ابن أبي إياس. شعبة: هو ابن الحجاج. أبا وائل: شقيق بن سلمة. موسى: هو المنقري التبوذكي. همام: هو ابن يحيى بن دينار، العودي. يحيى: هو ابن أبي كثير، أبو نصر، اليمامي. أبيه: هو الحارث، ويقال: عمر أو النعمان، ابن ربيع، الأنصاري.

كَانَ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ فِي الْأَوَّلَيْنِ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ، وَفِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُخْرَيَيْنِ بِأَمِّ الْكِتَابِ، وَدُسْمَعْنَا الْآيَةَ، وَيُطَوِّلُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى مَا لَا يُطِيلُ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، وَهَكَذَا فِي الْعَصْرِ، وَهَكَذَا فِي الصُّبْحِ.

التشبيه في الإطالة لا في قدرها. (ف)

١٠٨- بَابُ مَنْ خَافَتِ الْقِرَاءَةُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ

١٠٧/١

٧٧٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ* عَنِ الْأَعْمَشِ* عَنْ عُمَارَةَ* بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ* قَالَ: قُلْنَا لِحَبَّابٍ* رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْنَا: مِنْ أَيْنَ عَلِمْتَ؟ قَالَ بِاضْطِرَابٍ لِحَبَّابِهِ.

١٠٩- بَابُ: إِذَا أَسْمَعَ الْإِمَامُ الْآيَةَ

١٠٧/١

٧٧٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ* قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ* قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ* قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ* عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَسُورَةَ مَعَهَا فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ، وَدُسْمَعْنَا الْآيَةَ أَحْيَاءًا، وَكَانَ يُطِيلُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى.

١١٠- بَابُ: يُطَوِّلُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى

١٠٧/١

بالتنوين أي المصلي

٧٧٩- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ* عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُطَوِّلُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَيُقَصِّرُ فِي الثَّانِيَةِ، وَيَفْعَلُ ذَلِكَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ.

١١١- بَابُ جَهْرِ الْإِمَامِ بِالتَّأْمِينِ

١٠٧/١

وَقَالَ عَطَاءٌ* آمِينَ دُعَاءُ آمَنَ ابْنُ الزُّبَيْرِ وَمَنْ وَرَاءَهُ.....

معناه استجب ابتداء كلام من إخبار عطاء

١. ما: وفي نسخة: «بما». ٢. ما لا يطيل: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبوي ذر والوقت، ولكريمة: «ما لا يُطَوِّلُ»، وفي نسخة: «مما لا يطيل». ٣. القراءة: وللكشميهني وأبي ذر: «بالقراءة». ٤. قتيبة: وفي نسخة بعده: «بن سعيد». ٥. قال قلنا: كذا لأبوي ذر والوقت والأصيلي وابن عساكر. وفي نسخة: «قلت». ٦. إذا أسمع: وللكشميهني: «إذا سَمِعَ». ٧. حدثنا: ولأبوي ذر والوقت: «حدثني». ٨. قال حدثني عبد الله: ولأبوي ذر والوقت: «عن عبد الله». ٩. يُطِيلُ: ولأبي ذر: «يُطَوِّلُ». ١٠. الإمام: وفي نسخة بعده: «والناس».

ترجمة: قوله: باب من خافت القراءة في الظهر والعصر: والمسألة وفاقية. قال الحافظ: ودلالة حديث حبيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للترجمة واضحة. اهـ

قوله: باب إذا أسمع الإمام الآية: أي لا يضره ذلك. قال الحافظ: أي في السرية، خلافا لمن قال: يسجد للسجود إن كان ساهيا، وكذا لمن قال: يسجد مطلقا. انتهى
قوله: باب جهر الإمام بالتأمين: كتب الشيخ - قدس سره - في «اللامع»: إن قصد إثبات سنية الجهر وأنه هو الحق فغير ثابت بما ذكره في الباب. وإن قصد جواز الجهر كجواز الإسرار فثابت بما ذكره ههنا، وثبتت سنية الإخفاء بما ذكره غيره من حملة الحديث. ثم إن مقصوده بقوله: «آمين دعاء» أنه لما كان دعاء كان الإسرار والجهر جائزين فيه كجوازهما في سائر الأدعية المأثورة وغيرها. قلنا: لا يجوز في شيء من الصلوات الجهرية ولا السرية أن يرفع صوته بالدعاء وإن كانت صلاته لا تفسد أيضا بذلك، فيلزم أن يكون الحكم بين الدعاء وآمين غير مفترق حسب استدلالكم، وأما لجة المسجد بتأمين ابن الزبير ومن معه فليس بمستلزم جهرهم به؛ لأن «اللحة» واللحجة - وهو اضطراب الصوت وتحركه من جهة إلى جهة - هو حاصل بالإسرار والجهر كليهما، فلا دلالة فيه على تعيين الجهر.

سهر: قوله: بأم الكتاب: قال الكرماني: فيه حجة على من قال: إن الركعتين الأخريين إن شاء لم يقرأ الفاتحة فيهما. قلت: قوله: «وفي الأخريين بأم الكتاب» لا يدل على الوجوب، والدليل على ذلك ما رواه ابن المنذر عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «اقرأ في الأولين وسبح في الأخريين»، وكفى به قدوة. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: جرير: هو ابن عبد الحميد. الأعمش: سليمان بن مهران. عمارة: بالضم، ابن عُمَيْرٍ مصغرا. أبي معمر: بفتح الميم، عبد الله بن سخرية. خباب: كشداد، هو ابن الأرت بشدة الفوقية. محمد بن يوسف: هو الفريابي. الأوزاعي: عبد الرحمن بن عمرو. أبو نعيم: بالتصغير، الفضل بن دكين. هشام: هو الدستوائي. وقال عطاء: هو ابن أبي رباح، مما وصله عبد الرزاق.

حَتَّىٰ إِنَّ لِلْمَسْجِدِ لِلْجَهَّةِ. وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ س يُنَادِي الْإِمَامَ لَا تَقْتَنِي بِأَمِينٍ. وَقَالَ نَافِعٌ: * كَانَ ابْنُ عُمَرَ س لَا يَدْعُهُ وَيَحْضُهُمْ،
وَسَمِعْتُ مِنْهُ فِي ذَلِكَ خَبْرًا. س
بالموحدة أي حديثا مرفوعا. (ق)

٧٨٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُسُفَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، * عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ:
ابن حزن أي ابن عوف الإمام المدني

أَنَّهُمَا أَخْبَرَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ س: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَالَ: «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا؛ فَإِنَّهُ مَنَ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ.....»
أي إذا قال الإمام: آمين الشأن

١. للجة: وفي نسخة: «لجَلْبَة». ٢. لا تفتني: وفي نسخة: «لا تسبقني». ٣. خبرا: كذا للحموي والمستملي وابن عساكر، وللکشميهي: «خيرا» [أي خيرا موعودا لمن فعله. (ع)]. ٤. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا». ٥. رسول الله: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «النبى».

ترجمة = وقوله: «وكان أبو هريرة ينادي الإمام...» لا ينهض حجة على المدعى أيضاً؛ لأن الظاهر منه عدم المسارعة به حتى لا يحصل التوافق لمن خلفه، فكما تفوت الموافقة بالإسراع في الجهر، فكذلك هو فائت في الإسرار أيضاً؛ لأن الإمام إذا قصد الانفراج منه بمجلة كان المؤمنون غير ملتحقين به في وقت قوله إياه، وإذا تأخر فيه ولم يتعجل كانوا معه، بل الظاهر منه أن الإمام كان يخفيه؛ إذ لا حاجة عند جهره به إلى شيء من ذلك؛ فإن تأمينة مسموع معلوم، فإذا قاله الإمام يقول المؤمن أيضاً، ولا يلزم فوات المطابقة، وليس المأموم مشتغلاً في شيء من القراءة وغيرها حتى يخل ذلك بمطابقته به، بل هو فارغ مُصْغٍ إلى إمامه، فإذا سمعه يؤمن أخذ في التأمين، فأما إذا أَمَّنَ الإمام سرا فللمأموم مظنة الفوات إذا أسرع الإمام في تقضيه ولم يتأن، فأمره أن لا يتعجل. وكذلك قوله: «كان ابن عمر لا يدعه ويحضهم» ليس نصاً في الجهر، بل يحتمل كلا منهما، وأما أنه لو أخفاه لما سمعه نافع فأمر مبني على محض توهم؛ لأن كثيراً من التسبيحات والثناء والتشهد وغير ذلك كان معلوماً للصحابة، ولم يجهر النبي ص بها، فكذلك التأمين علم به نافع وإن لم يجهر به ابن عمر، بل كان ذلك بتعليم منه في خارج الصلاة، مع أن من اتصل الإمام في الصف ودنا منه فإنه يسمع في إسراره أيضاً إذا لم يسر أدنى مراتب الإسرار، بل أخذ أوسطها.

وأما إذا أخذ بأقصى مراتبها الداخل في أدنى الجهر فلا شك أنه يسمعه بعض من يليه من الصف الثاني أيضاً، فلا يبعد أن يكون ابن عمر يُسرُّه هذا الإسرار ويسمعه، ويعلم به نافع وغيره ممن هو قريب بابن عمر. ولعل هذا هو منشأ الخلاف بين لفظي الرواة؛ فإنه ص لما أسر به إسراراً دخل في أدنى الجهر عبَّره بعضهم بالجهر؛ لما رأى أن صوته بالتأمين فوق صوته بالقراءة في السرية، ومن رأى أن صوته بالتأمين أدنى من صوته بالقراءة في الجهرية عبَّره بالإسرار، ولا يضر لو ثبت أنه ص جهر بالتأمين حتى سمعه غير من في الصف المتقدم، مع أنه لم يثبت، وذلك لأنه لو ثبت منه ذلك لكان سبيله سبيل إسماع الآية أحياناً في الصلاة السرية، فكما لا تثبت سنية إسماع الآية لا تثبت سنية الجهر بالتأمين. وأما تعويل المؤلف في احتجاجه بالرواية الموردة في الباب فأمر مطرب عجاب؛ لأنها لا تدل على مدعاه بوجه، ولعله استند بذلك الحديث بأن المأمور به مطلق القول، وظاهره الجهر، وأنت تعلم ما فيه، فقد ورد في غير ذكر ولا ذكرين أنه ص كان يقوله، مع أن الجهر لم يكن مراداً فيه ولا ثابتاً. نعم، يمكن أن يكون احتجاجه بعموم قوله ص: «فقلوا»؛ لأنه يتناول الجهر والإسرار، فلا يتقيد بأحد متناوئيه، وهذا مع أنه لا يستلزم مدعاه، وهو إثبات الجهر مدفوع بأن المطلق كثيراً ما يتقيد بالنصوص الأخر الدالة على تقييده، مع أن الأمر بهذا الاهتمام، ومزيد الاعتناء به يقتضي أن الإمام غير جاهر به؛ إذ لو كان جاهر لم تكن الموافقة مظنة فوات، مع أنه قد ورد في بعض طرقه: «إذا قال الإمام: «وَلَا الضَّالِّينَ» فقلوا: آمين». فعلم أنهم ليس لهم سماع لتأمين الإمام، وإلا لما بنى الأمر على ختمه الفاتحة؛ لكون التأمين مسموعاً، فلا يفتقر إلى إبداع علامة له، وكذلك قول ابن شهاب: «وكان رسول الله ص يقول: آمين» غير مثبت للمراد؛ إذ لا تنصيب فيه على الجهر، والقول لا يساوق الجهر. اهـ.

وفي «تراجم شيخ المشايخ»: أنت تعلم أن ما وقع في حديث الباب من قوله: «وإذا قال الأئمة...» [كذا في الأصل، والصواب بدله «إذا أَمَّنَ الإمام...»] لا يدل على ترجمة الباب ظاهراً، ولهذا استدلل بهذا الحديث من قال: بأن التأمين للمأموم دون الإمام. وقال الشافعي ص: معناه أنه إذا قال الإمام هذا اللفظ فاستعدوا للتأمين، فإنه هو أيضاً يقول ذلك ويستحسن لكم أن توافقوه في زمانه، وكان المؤلف أشار بعقد الترجمة إلى أن الحديث محمول على هذا المعنى، ومثله لا يستنكر من البخاري. اهـ.

سهر: قوله: إن للمسجد: كلمة «إن» بالكسر، وللمسجد أي ولأهل المسجد، «للجة» اللام الأولى للتأكيد، والثانية من نفس الكلمة وبتشديد الجيم، وهي الصوت المرتفع، وكذلك «للحجة»، ويروى: «لَجَلْبَة» بفتح الجيم واللام والموحدة، وهي الأصوات المختلطة. مطابقتها للترجمة من حيث إن عطاء لما قال: «آمين دعاء»، والدعاء يشترك فيه الإمام والمأموم، ثم أكد ذلك بما رواه عن ابن الزبير ص. (عمدة القاري) قوله: لا تفتني: بلفظ النهي للمخاطب من الفوات، معناه لا تدعني أن يفوت مني القول بآمين، وكان أبو هريرة مؤذناً مرواناً، فاشتراط أن لا يسبقه بالضالين حتى يعلم أنه قد دخل في الصف، فكان إذا قال مروان: «وَلَا الضَّالِّينَ» قال أبو هريرة ص: «آمين» بمد بها صوته، وقال: «إذا وافق تأمين أهل الأرض تأمين أهل السماء غفر لهم»، رواه البيهقي. ومطابقتها للترجمة من حيث إنه يقتضي أن يقول الإمام والمأموم كلاهما: «آمين»، ولا يختص به أحدهما. (عمدة القاري مختصراً) قوله: يحضهم: [أي يحضهم على القول بـ«آمين»].

قوله: فإنه من وافق إلخ: أي في الإخلاص والخشوع، وقيل: في الإجابة، وقيل: في الوقت، وهو الصحيح، ويؤيده رواية: «فإنه من وافق قوله قول الملائكة». (علي القاري وغيره) قوله: تأمين الملائكة: المراد بهم كلهم أو الحفظة أو الذين يتعاقبون، أقوال أرجحها الأول؛ لقوله في الرواية الآتية: «وقالت الملائكة في السماء: آمين»، وأخرج عبد الرزاق عن عكرمة، قال: «صفوف أهل الأرض على صفوف أهل السماء، فإذا وافقت آمين في الأرض آمين في السماء غفر». (التوشيح) * أسماء الرجال: وقال نافع: مولى ابن عمر، وصله عبد الرزاق أيضاً. عبد الله بن يوسف: التنيسي. ابن شهاب: محمد بن مسلم.

سند: قوله: إذا أَمَّنَ الإمام إلخ: معناه وقت تأمين الإمام أمَّنوا، ولا يدرى وقت التأمين عيناً إلا في الجهر. نعم، قد يدرى في السر ذلك بالسكوت عند قوله: «وَلَا الضَّالِّينَ».

غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ^{سهر}. وَقَالَ ابْنُ شَهَابٍ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «آمِينَ»^{الزهرري}.

١١٢- بَابُ فَضْلِ التَّأْمِينِ

٧٨١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ* عَنِ الْأَعْرَجِ* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ^{التميمي} رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ: آمِينَ، وَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ: آمِينَ، فَوَافَقَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى: غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

١١٣- بَابُ جَهْرِ الْمَأْمُومِ بِالتَّأْمِينِ

١٠٨/١

٧٨٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سُبَيْحِ بْنِ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ^{القعني} رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فَقُولُوا: آمِينَ، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلُهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». تَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ^{ابن عبد الرحمن} رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَنُعَيْمُ الْمُجَمِرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ^{صله النسا} رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١. المأموم بالتأمين: وللمستعلي والحوي: «الإمام بآمين». ٢. السمان: كذا للأصلي.

ترجمة: قوله: باب جهر المأموم بالتأمين: كتب الشيخ في «اللامع»: والكلام فيه مثله في ما تقدم. اهـ قال العيني: قال ابن المنير: مناسبة الحديث للترجمة من جهة أن في الحديث الأمر بقول «آمِينَ»، والقول إذا وقع به الخطاب مطلقاً حمل على الجهر، ومتى أريد به الإسرار وحديث النفس قيد بذلك. قلت: المطلق يتناول الجهر والإخفاء، وتخصيصه بالجهر والحمل عليه تحكُّم، فلا يجوز. وقال ابن رشيد: تؤخذ المناسبة من جهة أنه قال: «إذا قال الإمام...» فقولوا...، فقابل القول بالقول، والإمام إنما قال ذلك جهراً، فكان الظاهر الاتفاق في الصفة. قلت: هذا أبعد من الأول وأكثر تعسفاً؛ لأن ظاهر الكلام أن لا يقوله الإمام كما روى مالك؛ لأنه قسم، والقسمه تنافي الشركة. وقوله: «إنما قال ذلك جهراً» لا يدل عليه معنى الحديث أصلاً، فكيف يقول: فكان الظاهر الاتفاق في الصفة؟! والحديث لا يدل على ذات التأمين من الإمام، فكيف يطلق الاتفاق في الصفة، وهي مبنية على الذات، إلى آخر ما بسطه. ثم قال: ويمكن أن يوجه وجه لمناسبة الحديث للترجمة، وهو أن يقال: أما ظاهر حديث فإنه يدل على أن المأموم يقوله، وهذا لا نزاع فيه، وأما أنه يدل على جهره بالتأمين فلا يدل، ولكن يستأنس له بما ذكره قبل ذلك، وهو قوله: «أمن ابن الزبير» إلى قوله: «خيراً». اهـ

سهر: قوله: غفر له ما تقدم من ذنبه: أي الصغائر، زاد الجرجاني في «أماله»: «وما تأخر»، كذا في «التوشيح». وقال علي القاري: أي من الصغائر، ويحتمل الكبار. قال العيني: إلا ما يتعلق بحقوق الناس، وذلك معلوم من الأدلة الخارجية. قوله: قال ابن شهاب: هو موصول إليه لا تعليق، لكنه من مراسيله، وقد وصله الدارقطني في «الغرائب» عن أبي هريرة، كذا في «التوشيح». قال الشيخ ابن حجر: مناسبة الحديث للترجمة من جهة أن في الحديث الأمر بقول: «آمِينَ»، والقول إذا وقع به الخطاب مطلقاً حمل على الجهر، ومتى أريد به الإسرار وحديث النفس قيد بذلك. انتهى قال الكرماني: واختلفوا في جهرها، فمذهب الشافعي وأحمد الجهر، ومذهب الكوفي ومالك السر. انتهى قال العيني: واحتج أصحابنا بما رواه أحمد وأبو داود الطيالسي وأبو يعلى الموصلي في «مسانيدهم»، والطبراني في «معجمه»، والدارقطني في «سننه»، والحاكم في «مستدركه» من حديث شعبة، عن سلمة بن كهيل، عن حجر أبي العنيس، عن علقمة بن وائل، عن أبيه: «أنه صلى مع النبي ﷺ فلما بلغ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ قال: «آمِينَ» وأخفى بها صوته». ولفظ الحاكم في كتاب القراءة: «وخفض بها صوته»، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وما رواه محمد بن الحسن في «كتاب الآثار»: حدثنا أبو حنيفة: حدثنا حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال: «أربع يخفيهن الإمام: التعوذ، وبسم الله الرحمن الرحيم، وسبحانك اللهم، وآمين»، وما رواه الطبراني في «تهديب الآثار»: حدثنا أبو بكر بن عياش عن أبي سعيد، عن أبي وائل قال: «لم يكن عمر وعلي ﷺ يجهران بـ بسم الله الرحمن الرحيم ولا بآمين»، وقالوا أيضاً: آمين دعاء، والأصل في الدعاء الإخفاء. انتهى كلام العيني ملقطاً

* أسماء الرجال: أبي الزناد: عبد الله بن ذكوان. الأعرج: عبد الرحمن بن هرمز. تابعه: أي تابع سمياً محمد بن عمرو بن علقمة الليثي، مما وصله الدارمي وأحمد والبيهقي.

سند: قوله: فقولوا آمين: قيل في التوفيق بين هذا الحديث وبين السابق: إن الخطاب في «قولوا» شامل للإمام والقوم جميعاً، وكان الأصل فليقل الإمام: آمين، وقولوا: آمين، إلا أن الإمام لم كان هو نفسه، فترك الأول اختصاراً، والأقرب: أن هذا اللفظ مبني على الإخفاء بـ «آمِينَ»، واللفظ السابق يحتمل الإخفاء والجهر، إلا أنه إلى الجهر أميل، فالتوفيق بحملهما على الإخفاء أقرب، والله تعالى أعلم.

ترجمة سهر سند

١١٤- بَابُ: إِذَا رَكَعَ دُونَ الصَّفِّ

١٠٨/١

بالتنوين

٧٨٣- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ* عَنِ الْأَعْلَمِ* - وَهُوَ زِيَادٌ - عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ* هو المشقوق الشقة العليا لا من العلم بكسر العين. (ع) البصري اللَّهُ: أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ رَاكِعٌ، فَرَكَعَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الصَّفِّ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «رَأَيْتَ اللَّهَ جَرِئًا وَلَا تَعُدُّ» المنقري

ترجمة سهر سند

١١٥- بَابُ إِمْتَامِ التَّكْبِيرِ فِي الرُّكُوعِ

١٠٨/١

قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ ن عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَفِيهِ مَالِكٌ بْنُ الْحَوِيثِ أي في هذا الباب حديث مالك بن الحويرث وسياقي. (ع)

٧٨٤- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ* عَنِ الْجُرَيْرِيِّ* عَنِ أَبِي الْعَلَاءِ* عَنِ مُطَرِّفٍ* عَنِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ابن شاهين. (ق) أخو أبي العلاء. (ق) قَالَ: صَلَّى مَعَ عَلِيٍّ بِالْبَصْرَةِ فَقَالَ: ذَكَرْنَا هَذَا الرَّجُلَ صَلَاةً كُنَّا نُصَلِّيْهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَذَكَرَ أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ كُلَّمَا رَفَعَ وَكُلَّمَا وَضَعَ.

٧٨٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ* الزهرى اللَّهُ: أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي بِهِمْ، فَيُكَبِّرُ كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ، فَإِذَا انْصَرَفَ قَالَ: إِنِّي لَأَشْبَهُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. التمسي ابن عبد الرحمن

١. قاله: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبي الوقت، وفي نسخة: «قال»، ولأبوي ذر والوقت: «وقال». ٢. حدثنا: ولأبي ذر والأصيلي: «أخبرنا». ٣. بهم: وفي نسخة: «لهم».

ترجمة: قوله: باب إذا ركع دون الصف: قال الحافظ: كان اللانق لإيراد هذه الترجمة في أبواب الإمامة، وقد سبق هناك ترجمة: «المرأة وحدها تكون صفًا»، إلى أن قال: وقال ناصر الدين ابن المنير: هذه الترجمة مما نوزع فيها البخاري حيث لم يأت بجواب «إذا» لإشكال الحديث، واختلاف العلماء في المراد بقوله: «ولا تعد». اهـ
قوله: باب إتمام التكبير في الركوع: في «تراجم شيخ المشايخ»: المراد بالإتمام: الإتيان به من غير أن يحذف، كما شاع ذلك في إمارة بني أمية. وسبب اهتمام المؤلف بعقد الأبواب في بيان إتمام التكبيرات في الركوع والسجود والجلوس هو قناتون بني أمية في ذلك، كما يدل عليه التاريخ. اهـ وكتب الشيخ في «اللامع»: قوله: «في الركوع» الظرف إما متعلق بـ«الإتمام» أو بـ«التكبير»، وأيًا ما كان فالغرض منه أن لا يحذف التكبير حذفًا، بل يأتي به كما هو بالمد والشدة وأداء الحروف من خارجها، ودلالة الرواية على هذا المعنى من حيث إنه قال فيها. إلى آخر ما بسط في طريق الاستدلال، فارجع إليه لو شئت. انتهى مختصرا
وفي «هامشه»: اختلفوا في غرض الترجمة على أقوال، وما اختاره الشيخ ههنا من الغرض لطيف جدًا؛ فإنه أقرب بلفظ «الإتمام» في الترجمة، وأوفق بقول الفقهاء في تكبيرات الانتقال، وإليه يظهر ميل الحافظ، إذ قال: قوله: «إتمام التكبير» أي مده بحيث ينتهي بتمامه. اهـ وقال العيني: قال الكرماني: المراد من «الإتمام» أن يمد التكبير الذي هو للانتقال من القيام إلى الركوع بحيث يتمه في الركوع بأن تقع راء «الله أكبر» فيه، أو إتمام الصلاة بالتكبير في الركوع، أو إتمام عدد تكبيرات الصلاة. اهـ والظاهر عند هذا العبد الضعيف: أن غرض الإمام البخاري بالترجمة الرد على رواية أبي داود، وذكره الحافظ احتمالا، إذ قال: ولعله أراد بلفظ الإتمام الإشارة إلى تضعيف ما رواه أبو داود من حديث عبد الرحمن ابن أبيزى قال: «صليت خلف النبي ﷺ فلم يتم التكبير»؛ فإن هذا الحديث ضعيف، كما صرح به أئمة الحديث، كما بسط في هامش «اللامع».

سهر: قوله: ولا تعد: أي إلى أن ترकेع دون الصف، وقيل: لا تعد أن تسعى إلى الصلاة سعيًا يحفزك في النفس، وقيل: لا تعد إلى الإبطاء. (عمدة القاري)
قوله: باب إتمام التكبير: المراد منه أن يمد التكبير من القيام إلى الركوع بحيث يتمه في الركوع أو إتمام الصلاة بالتكبير في الركوع، ويجوز أن يكون المراد تكميل حروفه من غير هذا [هو سرعة القطع والقراءة. (القاموس)] أو تكميل أعدداده، كذا في «العيني والخير الجاري». قوله: ذكرنا: بتشديد كاف وفتح راء، فيه إشارة إلى أن التكبير الذي ذكره كان قد ترك، وأول من تركه عثمان حين كبر وضعف صوته، وكان زياد تركه بترك معاوية، ومعاوية بترك عثمان. (جمع البحار)
* أسماء الرجال: همام: هو ابن يحيى بن دينار، العوذى. الأعلم: أي مشقوق الشقة، اسمه زياد بن حسان، الباهلي. أبي بكر: نفع بن الحارث. خالد: هو ابن عبد الله، الطحان. الحريري: سعيد بن إياس. أبي العلاء: يزيد بن عبد الله بن الشخير. مطرف: هو ابن عبد الله.

سند: قوله: باب إذا ركع دون الصف: أي فقد ارتكب النهي، ولا تبطل صلاته؛ لحديث: «ولا تعد» ولم يأمره بالإعادة.
قوله: باب إتمام التكبير في الركوع: أي في حالة الركوع حين الذهاب إليه، وإتمامه إتيانه في كل ركوع.

١٠٨/١

١١٦- بَابُ إِتْمَامِ التَّكْبِيرِ فِي السُّجُودِ

٧٨٦- حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ* قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ^١ عَنْ عَيَّلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ^٢ أَتَا وَعِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، فَكَانَ إِذَا سَجَدَ كَبَّرَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ كَبَّرَ، وَإِذَا نَهَضَ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ كَبَّرَ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ أَخَذَ بِيَدِي عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ فَقَالَ: قَدْ ذَكَّرَنِي هَذَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ^٣ ﷺ. أَوْ قَالَ: لَقَدْ صَلَّى بِنَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ^٤ ﷺ.

٧٨٧- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ* عَنْ أَبِي بَشِيرٍ* عَنْ عِكْرِمَةَ* قَالَ: رَأَيْتُ رَجُلًا عِنْدَ الْمَقَامِ يُكَبِّرُ فِي كُلِّ خَفِضٍ وَرَفَعٍ، وَإِذَا قَامَ وَإِذَا وَضَعَ، فَأَخْبَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ^٥ ﷺ فَقَالَ: أَوْلَيْسَ تِلْكَ صَلَاةَ النَّبِيِّ^٦ ﷺ؟ لَا أَمَّ لَكَ. هِيَ كَلِمَةٌ تَقَالُ عِنْدَ الزَّوْجِ

١١٧- بَابُ التَّكْبِيرِ إِذَا قَامَ مِنَ السُّجُودِ

٧٨٨- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ* عَنْ قَتَادَةَ* عَنْ عِكْرِمَةَ* قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ شَيْخٍ بِمَكَّةَ فَكَبَّرَ ثِنْتَيْنِ وَعِشْرِينَ تَكْبِيرَةً، فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ^٧ ﷺ: إِنَّهُ أَهَمُّ. فَقَالَ: تَكَلِّتْكَ أُمُّكَ، سُنَّةُ أَبِي الْقَاسِمِ^٨ ﷺ. وَقَالَ مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ.

٧٨٩- حَدَّثَنَا يَحْيَى* بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ* عَنِ ابْنِ شِهَابٍ* قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَارِثِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ^٩ ﷺ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْكَعُ، ثُمَّ يَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» حِينَ يَرْفَعُ صُلْبَهُ مِنَ الرَّكَعَةِ، ثُمَّ يَقُولُ، وَهُوَ قَائِمٌ: «رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ»، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَهْوِي، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسْجُدُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا حَتَّى يَقْضِيَهَا، وَيُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ مِنَ الثَّنَتَيْنِ بَعْدَ الْجُلُوسِ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ* عَنْ اللَّيْثِ: وَلَكَ الْحَمْدُ.

١. قد: وللكشميهني والأصيلي: «لقد». ٢. يكبر: ولا بن عساكر: «فكبر». ٣. فقال: كذا لابن عساكر، وفي نسخة: «قال». ٤. حدثنا: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبو ذر والوقت، وفي نسخة: «أخبرنا». ٥. فقال: ولا بن عساكر: «قال». ٦. الركعة: ولأبي ذر: «الركوع». ٧. لك: وفي نسخة: «ولك». ٨. الحمد: وللشيخ ابن حجر بعده: «قال عبد الله بن صالح عن الليث: ولك الحمد». ٩. ابن صالح: كذا لأبي ذر.

ترجمة: قوله: باب إتمام التكبير في السجود: كتب الشيخ في «اللامع»: الكلام فيه مثله فيما تقدم، ويحتمل أن يراد في البابين بالإتمام نفس إتيانه بالتكبير؛ فإن إتيان التكبير لإتمام له، كما أن تركه تقصير به، فلا يفتقر إلى تكلف، والأول أولى. اهـ قوله: باب التكبير إذا قام من السجود: والغرض منه على قياس ما عرفت في الأبواب السابقة.

سهر: قوله: وقال موسى: [أي روى موسى عن أبان أيضاً، وفيه صراحة التحديث].

* أسماء الرجال: أبو الثعمان: محمد بن الفضل، السدوسي. هشيم: بالتصغير، ابن بشير، السلمي. أبي بشر: جعفر بن أبي وحشية، الواسطي. عكرمة: مولى ابن عباس. همام: هو ابن يحيى. قتادة: هو ابن دعامه. يحيى: هو ابن عبد الله بن بكير، المخزومي. عقيل: هو ابن خالد، الأيلي. ابن شهاب: هو الزهري. قال عبد الله بن صالح: كاتب الليث بن سعد.

١٠٩/١

١١٨- بَابُ وَضْعِ الْأَكْفِ عَلَى الرَّكْبِ فِي الرُّكُوعِ
ترجمة
جمع كف جمع ركبة

وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ * صحاى أنصاري فِي أَصْحَابِهِ: أَمَكَنَّ النَّبِيُّ ﷺ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ.

أي في حضورهم أي مكناه من أعذما والقبض عليهما. (مج)

٧٩٠- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ * قَالَ: سَمِعْتُ مُضْعَبَ بْنَ سَعْدٍ: صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ أَبِي، فَطَبَّقْتُ سهر

اسمه وقدان

بَيْنَ كَفِّي، ثُمَّ وَضَعْتُهُمَا بَيْنَ فَخْذَيَّ، فَتَهَانِي أَبِي وَقَالَ: كُنَّا نَفْعَلُهُ فَهُنَا عَنْهُ، وَأَمَرْنَا أَنْ نَضَعَ أَيْدِينَا عَلَى الرَّكْبِ.

١١٩- بَابُ: إِذَا لَمْ يُتِمَّ الرُّكُوعُ
ترجمة

١٠٩/١

٧٩١- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عَمَرَ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * عَنْ سُلَيْمَانَ * قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ * قَالَ: رَأَى حُدَيْفَةُ * رَجُلًا لَا يُتِمُّ

لم يعرف اسمه. (ع)

الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، وَقَالَ: مَا صَلَّيْتُ، وَلَوْ مَتَّ مِتُّ عَلَى غَيْرِ الْفِطْرَةِ الَّتِي فَطَرَ اللَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ.

١٢٠- بَابُ اسْتِوَاءِ الظَّهْرِ فِي الرُّكُوعِ
ترجمة

١٠٩/١

وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ * صحاى أنصاري فِي أَصْحَابِهِ: رَكَعَ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ هَصَرَ ظَهْرَهُ.

أي كسر. (ك)

١. وقال: وفي نسخة: «فقال». ٢. محمداً ﷺ: وللأصيل وابن عساكر بعده: «عليها». ٣. هصر: وللكشميهني: «حنا».

ترجمة: قوله: باب وضع الأكف على الركب: الظاهر أنه أشار إلى الرد على ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه من التطبيق. قال القسطلاني: قال الترمذي: التطبيق منسوخ عند أهل العلم لا خلاف بينهم في ذلك إلا ما روي عن ابن مسعود وبعض أصحابه أنهم كانوا يطبقون. اهـ قوله: باب إذا لم يتم الركوع: قال الحافظ: أفرد الركوع بالذكر مع أن السجود مثله؛ لكونه أفرد بترجمة تأتي. وغرضه سياق صفة الصلاة على ترتيب أركانها، واكتفى عن جواب «إذا» بما ترجم به بعد من أمر النبي ﷺ الذي لم يتم ركوعه بالإعادة. اهـ وهذا على مسلک الشافعية. والأوجه عندي أن المصنف ترك الجواب لقوة الخلاف في ذلك؛ فإن المسألة خلافية معروفة، ومن دأبه المطرد في الكتاب عدم الجزم بالحكم؛ لقوة الخلاف، كما تقدم في الأصل الخامس والثلاثين، والحافظ بنفسه ذكر هذا الأصل، لكنه تركه ههنا؛ رعاية لمسلكه. اهـ

قوله: باب استواء الظهر في الركوع: قال الحافظ: أي من غير ميل في الرأس عن البدن. وقوله: «هصر» بفتح الهاء والصاد المهملتين أي أماله، وسيأتي هذا الحديث موصولاً في «باب سنة الجلوس في التشهد». وزاد أبو داود من وجه آخر عن أبي حميد: «ووتر يديه، فتجأ عن جنبيه»، وله من وجه آخر: «ثم هصر ظهره غير مقنع رأسه، ولا صافح بخده». اهـ قلت: وفيه بوجه آخر: «ثم يعتدل فلا ينصب رأسه ولا يفتنع»، وهذا بعينه الترجمة، فهي من الأصل الحادي عشر، وهو الإشارة إلى بعض طُرُق الحديث. كتب الشيخ في «اللامع»: قوله: «ثم هصر ظهره»، وهو يستلزم استواء الظهر، ولذا ذكره ههنا. اهـ وفي «تقرير المكي»: «قوله»: «ثم هصر» أي كسر صلبه إلى جانب البطن حتى استوى الظهر والرأس والعجز. اهـ وعلى هذا فتكون الترجمة شارحة.

سهر: قوله: فطبقت: قال الكرمانى: أي جعلتهما على حد واحد وألزقتهما. قال العيني: طبقت من التطبيق، وهو أن يجمع بين أصابع يديه، ويجعلهما بين ركبتيه في الركوع والتشهد. انتهى قوله: كنا نفعله فنهينا عنه إلخ: محمول على أنه أمر الله ولرسوله، ونهي عن الله ورسوله. وقد اختلفوا في هذه الصيغ، والراجح أن حكمها الرفع. (عمدة القاري) قوله: ما صليت: قال بعضهم: هو نظير قوله ﷺ للمسيء صلاته: «فإنك لم تصل»، وقال التيمي: أي ما صليت صلاة كاملة. قلت: فعلى هذا يرجع النفي إلى الكمال لا إلى حقيقة الصلاة، وهو الذي ذهب إليه أبو حنيفة ومحمد؛ لأن الطمأنينة في الركوع ليست بفرض عندهما خلافاً لأبي يوسف. (عمدة القاري)

قوله: ولو مت مت على غير الفطرة: بضم الميم وكسر هاء، من «مات يموت» و«مات يمات». و«الفطرة»: هو الملة، وسميت الصلاة فطرة؛ لأنها أكبر عرى الإيمان، والمراد بهذا الكلام توبيخه على سوء فعله؛ ليرتدع في المستقبل من صلاته عن مثل فعله، كقوله ﷺ: «من ترك الصلاة فقد كفر»، وإنما هو توبيخ لفاعله وتحذير به من الكفر أي سيودي ذلك إليه إذا تمادى بالصلاة، ولم يرد به الخروج من الدين، وقد يكون «الفطرة» بمعنى السنة، كما جاء: «خمس من الفطرة السواك» الحديث. استدل به أبو يوسف والشافعي وأحمد على أن الطمأنينة فرض في الركوع والسجود، وقال أبو حنيفة ومحمد: إنها ليست بفرض كما مر، وبه قال بعض أصحاب مالك، فإذا لم تكن فرضاً فهي سنة، هذا في تخريج الجرجاني، وهي واجبة في تخريج الكرخي حتى يجب سجود السهو بتركها، كذا في «العيني».

* أسماء الرجال: قال أبو حميد: عبد الرحمن الأنصاري، وقيل: اسمه منذر. أبو الوليد: هشام بن عبد الملك. شعبة: هو ابن الحجاج. أبي يعفور: وقدان، العبدى الكوفي. حفص بن عمر: هو الحوضي. شعبة: المذكور آنفاً. سليمان: هو الأعمش. زيد بن وهب: الجهني الكوفي. حذيفة: ابن اليمان رضي الله عنه. قال أبو حميد: المذكور قريباً، وفي الحديث الآتي في «باب الجلوس في التشهد».

٢- إلى

١٢١- بَابُ حَدِّ إِتْمَامِ الرُّكُوعِ وَالْإِعْتِدَالِ فِيهِ وَالْإِطْمَائِنَةِ

بكسر الهمزة اطمأن أي سكن

١٠٩/١

٧٩٢- حَدَّثَنَا بَدَلٌ * بَنُ الْمُحَبَّرِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * قَالَ: أَخْبَرَنِي الْحَكَمُ * عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى * عَنِ الْبَرَاءِ * رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رُكُوعُ

النَّبِيِّ ﷺ وَسُجُودُهُ وَبَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَإِذَا رَفَعَ مِنْ - مَا خَلَا الْقِيَامَ وَالْقُعُودَ - قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ.

١٢٢- بَابُ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي لَا يُتِمُّ رُكُوعَهُ بِالْإِعَادَةِ

١٠٩/١

٧٩٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ * عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ * قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِيهِ * عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ * رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

وأبوه أبو سعيد اسمه كيسان. (ع)

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَزَدَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ السَّلَامَ فَقَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ؛

اسمه خلاد بن رافع. (ف)

فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»، فَصَلَّى ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ» ثَلَاثًا.

١. باب حد إتمام الخ: كذا للكشيمهني والأصيلي. ٢. والاطمأنينة: وللکشمیهنی: «الطَّمَأْنِينَةُ». ٣. أخبرني: وفي نسخة: «أخبرنا»، وفي نسخة: «حدثنا».
٤. البراء: وللأصيلي وأبي ذر بعده: «بن عازب». ٥. رفع: ولأبي ذر بعده: «رأسه». ٦. حدثنا: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «أخبرني». ٧. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا». ٨. عن أبي هريرة: وللکشمیهنی: «أن أبا هريرة». ٩. أن: وللحموي والمستمل وأبي ذر: «عن».
١٠. فدخل: وفي نسخة: «ودخل».

ترجمة: قوله: باب حد إتمام الركوع الخ: كتب الشيخ قنس سره في «اللامع»: يعني بذلك حد الاستحباب والسنة، وإلا فالواجب والفرض يتأديان بدون المذكور في الرواية أيضًا. اهـ. قال الحافظ: قوله: «وحد إتمام الركوع»، ووقع في بعض الروايات عند الکشمیهنی وغيره ههنا: «باب إتمام الركوع»، فصله عن الباب الذي قبله باب، وعند الباقر الجميع في ترجمة واحدة، إلا أنهم جعلوا التعليق عن أبي حميد في أثنائها لاختصاصه بالجملة الأولى، ودلالة حديث البراء على ما بعدها، ومطابقة حديث البراء لقوله: «حد إتمام الركوع» من جهة أنه دال على تسوية الركوع والسجود وغيرهما، وقد ثبت في بعض طرقه عند مسلم تطويل الاعتدال، فيؤخذ منه إطالة الجميع. انتهى مختصرا

قوله: باب أمر النبي ﷺ الذي لا يتم ركوعه بالإعادة: قال الحافظ: قال ابن المنير: هذه من التراجم الخفية، وذلك أن الخبر لم يقع فيه بيان ما نقصه المصلي، لكنه ﷺ لما قال له: «ثم اركع حتى تطمئن راکعاً» إلى آخر ما ذكر له من الأركان اقتضى ذلك تساويها في الحكم، لتناول الأمر كل فرد منها، فكل من لم يتم ركوعه أو سجوده مأمور بالإعادة. قال الحافظ: ووقع في حديث رفاعه عند ابن أبي شيبه في هذه القصة: «دخل رجل فصلّى صلاة خفيفة لم يتم ركوعها ولا سجودها» فالظاهر أن المصنف أشار بالترجمة إلى ذلك. اهـ قلت: فكان المصنف أشار بهذه الترجمة إلى وجه أمره ﷺ بالإعادة.

سهر: قوله: قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ: منصوب؛ لأنه خبر «كان»، وفيه إشعار بأن في هذه الأفعال المذكورة تفاوتًا، وبعضها كان أطول من بعض. قال ابن بطلان: هذه الصفة المذكورة في الحديث أكمل صفات صلاة الجماعة. وفي «التلويح»: هذا الحديث يدل على أن الرفع من الركوع ركن طويل، وذهب بعضهم إلى أن الفعل المتأخر ما ورد عن جابر بن سمرة: وكانت صلاته بعد ذلك تخفيفًا. واختلفوا في الرفع من الركوع، هل هو ركن طويل أو قصير؟ ورجح أصحاب الشافعي أنه ركن قصير، وفائدة الخلاف فيه أن تطويله يقطع الموالاة الواجبة في الصلاة. (العيني مختصرًا)

قوله: ارجع فصل الخ: أمر بالإعادة؛ لكونه لم يتم الركوع والسجود، وبه المطابقة، وصرح بذلك ابن أبي شيبه، ولفظه: «دخل رجل، فصلّى صلاة خفيفة لم يتم ركوعها وسجودها» الحديث، كذا في «العيني» و«القسطلاني». فعلى هذا الترجمة شارحة للحديث. وهذا الحديث حجة لمن قال: الطمأنينة فرض في الركوع والسجود وإن لم تكن فرضًا لما أمر ﷺ بإعادة الصلاة، ومن قال: إنها ليست بفرض حمل الحديث على الزجر والتهديد، والدليل عليه ما زاد الترمذي عن رفاعه بن رافع بعد هذا الحديث من قوله ﷺ: «فإذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك، وإن انتقصت منها شيئًا انتقصت من صلاتك»، قال: وكان هذا أهون عليهم من الأولى أنه من انتقص ذلك انتقص من صلاته، ولم تذهب كلها، قال: وفي الباب عن أبي هريرة وعمار بن ياسر، وحديث رفاعه حديث حسن. قال ابن الهمام: أخرج هذه الزيادة أبو داود والترمذي والنسائي، فعلم أنه عليه السلام إنما أمره بإعادتها؛ ليوقعها على غير كراهة، لا للفساد، وما يدل عليه أنه لو لم تكن هذه الزيادة لم يتركه عليه بعد أول ركعة حتى أم؛ لأن بعد الفساد لا يحل المضي في الصلاة، وتقريره عليه السلام من الأدلة الشرعية، وحينئذ وجب حمل قوله ﷺ: «فإنك لم تصل» على الصلاة الخالية من الإثم على قول الكرخي أو المسنونة على قول الجرجاني. انتهى كلامه في «فتح القدير»

* أسماء الرجال: بدل: كفرس، ابن المُحَبَّر كعمد، أبو المنير التميمي البصري. شعبة: ابن الحجاج، المذكور. الحكم: هو ابن عتيبة، الكوفي. ابن أبي ليلى: عبد الرحمن، الأنصاري الكوفي. البراء: هو ابن عازب. مسدد: هو ابن مسرهد. يحيى بن سعيد: القطان. عبيد الله: ابن عمر، العمري. أبيه: كيسان، الليثي أبو سعيد المقبري.

سند: قوله: وبين السجدين وإذا رفع: هو عطف على «الركوع» بتقدير عامل مناسب للظرف، أي ومكثه بين السجدين وحين رفع رأسه. ولو قدر «وجلسه بين السجدين وقيامه حين رفع رأسه» لكان ارتكابًا لزيادة التقدير بلا حاجة، والله تعالى أعلم. ثم لا يخفى أن المساواة بين هذه الأمور لا تدل على الاعتدال في الركوع؛ إذ يمكن تحققها بلا اعتدال، وكان مدار الدليل أن بعض هذه الأشياء معلومة بالتطويل قطعًا، فمساواة الباقي تفيد المطلوب.

فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، مَا أَحْسِنُ غَيْرَهُ فَعَلَّمَنِي. فَقَالَ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَظْمِنَ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَظْمِنَ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَظْمِنَ جَالِسًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَظْمِنَ سَاجِدًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا».

١٢٣- بَابُ الدُّعَاءِ فِي الرُّكُوعِ

١٠٩/١

٧٩٤- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ* قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* عَنْ مَنْصُورٍ* عَنْ أَبِي الصُّحَى* عَنْ مَسْرُوقٍ* عَنْ عَائِشَةَ ٱ رَضِيَ ٱللهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ٱ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «سُبْحَانَكَ ٱللهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، ٱللهُمَّ اغْفِرْ لِي».

١٢٤- بَابُ مَا يَقُولُ ٱلْإِمَامُ وَمَنْ خَلْفَهُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ

١٠٩/١

٧٩٥- حَدَّثَنَا آدَمُ* قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ* عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ٱ رَضِيَ ٱللهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ٱ يَقُولُ إِذَا قَالَ: «سَمِعَ ٱللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» قَالَ: «ٱللهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ ٱلْحَمْدُ». وَكَانَ النَّبِيُّ ٱ إِذَا رَكَعَ وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ يُكَبِّرُ، وَإِذَا قَامَ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ قَالَ: «ٱللهُ أَكْبَرُ».

١٢٥- بَابُ فَضْلِ ٱللهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ ٱلْحَمْدُ

١٠٩/١

٧٩٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ ٱللهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ سُمَيٍّ* عَنْ أَبِي صَالِحٍ* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ٱ رَضِيَ ٱللهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ ٱللهِ ٱ قَالَ:

ٱلْإِمَامُ

ٱلنَّبِيُّ

١. ما: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «فما». ٢. فقال: وفي نسخة: «قال». ٣. ما: وللأصيلي: «بما».

٤. عائشة: وفي نسخة بعده: «ٱللهُمَّ». ٥. النبي: وللأصيلي: «رسول الله». ٦. و: كذا للأصيلي والكشميهني.

ترجمة: قوله: باب الدعاء في الركوع: قال الحافظ: ترجم بعد هذا أبواب التسييح والدعاء في السجود، وساق فيه حديث الباب، فقيل: الحكمة في تخصيص الركوع بالدعاء دون التسييح مع أن الحديث واحد: أنه قصد الإشارة إلى الرد على من كره الدعاء في الركوع كمالك، أما التسييح فلا خلاف فيه، فاهتم ههنا بذكر الدعاء لذلك. انتهى قوله: باب ما يقول الإمام ومن خلفه إلخ: عامة الشراح على أن الإمام البخاري وافق الشافعي في ذلك في أن الإمام والمؤتم كل واحد منهما يجمع بينهما، ويرد على ذلك أنه ليس في الحديث ذكر المؤتم، فأجابوا عنه بوجه. قال الكرماني: دلالة الحديث عليه بانضمام «صلوا كما رأيتموني أصلي». وقال الحافظ: أحاب عنه ابن رشيد بأنه أشار إلى التذكير بالمقدمات؛ لتكون الأحاديث عند الاستنباط نصب عيني المستنبط، فقد تقدم حديث: «إنما جعل الإمام ليؤتم به» وحديث: «صلوا كما رأيتموني أصلي». ويمكن أن يكون قاس المأموم على الإمام، لكن فيه ضعف. اهـ والأوجه عند هذا العبد الضعيف أن الباب الآتي - وهو «باب فضل اللهم ربنا ولك الحمد» - جزء من الباب السابق على الأصل السادس من أصول التراجع، فحينئذ لا يرد أصلاً أنه لم يذكر في الباب ما يقول المؤتم، ويؤيد ذلك أن الحافظ قال أولاً في «باب فضل اللهم ربنا ولك الحمد»: ثبت لفظ «باب» عند من عدا أبا ذر والأصيلي، والراجع حذفه. اهـ فيكون مسلک الإمام البخاري في الإمام الجمع بينهما على مسلک الشافعي ومن وافقه، وأما المؤتم فيأتي بالتحديد فقط على مسلک الجمهور، خلافاً للشافعي. وعلى هذا يناسب ذكر الباب الثالث باباً بلا ترجمة أيضاً؛ لأنه لا تعلق له بفضل التحميد، لكن له تعلقاً ظاهراً بـ «باب ما يقول الإمام ومن خلفه في القومة»، فكان الإمام البخاري ذكر أولاً ما يقوله الإمام والمؤتم، ثم فصل بباب بلا ترجمة ما ورد في الروايات في القومة، وليس بمعمول به، فكانه فصل بالباين بين المعتاد وغير المعتاد، وأما ذكر القنوت فيه فليس في النسخ الشهيرة، كما أقر به الشراح، ولأنه على نسخة القنوت لا يناسبه حديث رفاعة بن رافع الوارد في هذا الباب. ووجه في «تقرير مولانا حسين علي النحائي» بأنه يفهم من إطلاقه عدم القنوت، فالقنوت في حدوث واقعة، وعدمه في غيره. اهـ وهذا توجيه لطيف على ثبوت القنوت في الترجمة، وعلى هذا يزول الإيرادات عن الأبواب والروايات في ألفاظ التحميد، ولذا اختلفت الأئمة في الراجع من ألفاظه، فعندنا الحنفية أفضلها: «ٱللهُمَّ ربنا ولك الحمد»، وعند الحنابلة: «ربنا ولك الحمد» بالواو، وفي رواية: «ٱللهُمَّ ربنا لك الحمد» أي بدون الواو، والمعروف في متون المالكية: «ربنا لك الحمد»، وكذا عند الشافعية. قال البحيري: أفضلها «ربنا لك الحمد» على المعتاد. اهـ قوله: باب فضل اللهم ربنا ولك الحمد: تقدم ما يتعلق به من الكلام في الباب السابق.

سهر: قوله: ومن خلفه: مطابقة الحديث لهذا ظاهرة باعتبار ما ذكرنا من أن الترجمة قد تكون شارحة، أي إذا قال الإمام: «سمع الله لمن حمده» قال: «ربنا ولك الحمد»، وقلنا أيضاً: «ربنا لك الحمد» كما يأتي في الباب الذي يليه. (الخبر الجاري)

* أسماء الرجال: حفص بن عمر: الحوضي. شعبة: هو ابن الحجاج. منصور: هو ابن المعتز. أبي الصحى: مسلم بن صبيح. مسروق: هو ابن الأجدع. آدم: هو ابن أبي إياس. ابن أبي ذئب: محمد بن عبد الرحمن. سبي: مصغراً، مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث. أبي صالح: ذكوان السمان.

«إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ؛ فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلَهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

من الصغائر

في الزمان أو الإجابة

نـ ٢ ترجمة

باب ١٢٦-

١٠٩/١

٧٩٧- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ عَنْ هِشَامٍ* عَنْ يَحْيَى* عَنْ أَبِي سَلَمَةَ* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ* قَالَ: لَأُقَرِّبَنَّ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقْنُتُ فِي الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَصَلَاةِ الْعِشَاءِ وَصَلَاةِ الصُّبْحِ بَعْدَ مَا يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَيَدْعُو لِلْمُؤْمِنِينَ وَيَلْعَنُ الْكُفَّارَ.

البصري

٧٩٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ* قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ خَالِدِ الْحَدَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ* عَنْ أَنَسٍ* قَالَ: كَانَ الْقُنُوتُ فِي الْفَجْرِ وَالْمَغْرِبِ.

نـ ٧

يعني في أول الأمر. (ع ف)

٧٩٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نُعَيْمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُجْمِرِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى بْنِ خَلَادٍ الرَّزْقِيِّ.....

القنعني الإمام

هو صفة نعيم ولأبيه أيضا

١. لك: وللأصلي قبله: «و». ٢. باب: وفي نسخة بعده: «القنوت». ٣. عن: وفي نسخة: «حدثنا». ٤. فكان: ولابن عساكر: «وكان». ٥. الآخرة: كذا للكشميهني وأبي ذر، وفي نسخة: «الأخرى». ٦. أنس: وفي نسخة بعده: «بن مالك». ٧. في الفجر والمغرب: وفي نسخة: «في المغرب والفجر».

ترجمة: قوله: باب: [بلا ترجمة] تقدم بعض ما يتعلق به أيضًا فيما سبق. قال الحافظ: كذا للجميع بغير ترجمة إلا للأصلي، فحذفه والراجح إثباته؛ لأن الأحاديث المذكورة فيه لا دلالة فيها على «فضل اللهم ربنا لك الحمد» إلا بتكلف، فالأولى أن يكون بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله، وذلك أنه لما قال أولًا: «باب ما يقول الإمام...» وذكر فيه قوله ﷺ: «اللهم ربنا ولك الحمد» استطرد إلى فضل ذكر هذا القول بخصوصه، ثم فصل بلفظ «باب» لتكميل الترجمة الأولى، فأورد بقية ما ثبت على شرطه مما يقال في الاعتدال كالقنوت وغيره. اهـ وفي «تراجم شيخ المشايخ»: قوله: «باب القنوت» هذا الباب قد وجد في كثير من النسخ غير مترجم، وفي بعضها «باب القنوت»، وعلى كلا التقديرين فمناسبتها بما سبق باعتبار أن ما ذكر في الحديث يدل على قراءة القنوت بعد «سمع الله لمن حمده»، فهو أيضًا ذكر فيها بعد الركوع في القنوت، كما كان «سمع الله لمن حمده» أيضًا ذكر فيها. اهـ ورقم على هذا الباب في «تراجم شيخ الهند» كما تقدم في الجزء الأول رمز (نـ) أعني نقطة واحدة، وهي إشارة إلى تشييد الأذهان.

سهر: قوله: لأقربين صلاة النبي ﷺ: بالوحدة وبنون التأكيد، ومعناه لآتينكم بما يشبهها وما يقرب منها. وفي رواية الطحاوي: قال أبو هريرة: «لأرينكم صلاة رسول الله ﷺ». (عمدة القاري) قوله: ويلعن الكفار: فإن قلت: كيف جاز اللعن، وفيه تنفير الكفار وإيقاعهم على الكفر؟ قلت: هذا كان قبل نزول آية ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ (آل عمران: ١٢٨). قال الغزالي وغيره: لا يجوز لعن أعيان الكفار حيًا كان أو ميتًا، إلا من علمناه من النصوص أنه مات كافرًا، كأبي لهب. ويجوز لعن طائفتهم، كقولك: لعن الله الكفار. قال أصحابنا: القنوت مسنون في الصبح دائمًا؛ لما صح عن أنس: أن القنوت في الصبح ولم يتركه فيها، وإن نزل نازلة كعدو وقحط قنتوا في جميع الفرائض، قاله الكرماني. وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا قنوت في الصبح، والدليل عليه ما ذكره ابن الممام في «فتح القدير»: أخرج أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود: «أن رسول الله ﷺ لم يقنت في الفجر قط إلا شهرًا واحدًا، لم ير قبل ذلك ولا بعده، وإنما قنت في ذلك الشهر يدعو على ناس من المشركين»، فهذا لا غبار عليه، ولهذا لم يكن أنس يقنت في الصبح، كما رواه الطبراني قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز: حدثنا شيبان بن فروخ: حدثنا غالب بن فرقد الطحان قال: «كنت عند أنس بن مالك شهرين، فلم يقنت في صلاة الغداة». وإذا ثبت النسخ وجب حمل الذي عن أنس من رواية أبي جعفر ونحوه إما على الغلط أو على طول القيام، أو يحمل على قنوت النوازل، كما اختاره بعض أهل الحديث.

وأما قنوت أبي هريرة المروي فإنما أراد بيان أن القنوت الدعاء للمؤمنين وعلى الكافرين، قد كان من رسول الله ﷺ لا أنه مستمر؛ لاعترافهم بأن القنوت المستمر ليس يسن فيه الدعاء لمؤلاء وعلى هؤلاء. في كل صبح، وما يدل على أنه أراد هذا ما أخرجه ابن حبان عن إبراهيم وأبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ قال: «كان رسول الله ﷺ لا يقنت في صلاة الصبح إلا أن يدعو لقوم أو على قوم»، وهو سند صحيح، فلمز أن مراده ما قلنا، أو بقاء قنوت النوازل، وكيف يكون القنوت سنة راتبة جهرية، وقد صح حديث أبي مالك سعد ابن طارق الأشجعي عن أبيه: «صليت خلف النبي ﷺ فلم يقنت، وصليت خلف أبي بكر فلم يقنت، وصليت خلف عمر فلم يقنت، وصليت خلف عثمان فلم يقنت، وصليت خلف علي فلم يقنت، ثم قال: يا بني، إنما بدعة». رواه النسائي وابن ماجه والترمذي، وقال: حديث حسن صحيح، ولفظ ابن ماجه عن ابن مالك قال: «قلت لأبي: يا أبت، إنك قد صليت خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي ﷺ بالكوفة نحوًا من خمس سنين، أكانوا يقنتون في الفجر؟ قال: أي بني، محدث». وكذا أخرج ابن أبي شيبة. انتهى * أسماء الرجال: هشام: هو الدستوائي. يحيى: هو ابن أبي كثير. أبي سلمة: ابن عبد الرحمن بن عوف. عبد الله بن أبي الأسود: هو جد أبيه، نسب إليه لشهرته به، واسم أبيه محمد ابن حميد، البصري. أبي قلابة: هو عبد الله بن زيد، الجرمي.

سند: قوله: كان القنوت في المغرب والفجر: أي في النوازل، وكان المراد إكثاره فيها؛ لئلا ينافي ثبوته في الظهر، أو في ابتداء الأمر، ثم نسخ الكل عند بعض، وفي المغرب فقط عند آخرين، وبقي في الفجر، والله تعالى أعلم.

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ الزُّرْقِيِّ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا يَوْمًا نُصَلِّي وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ». قَالَ رَجُلٌ وَرَاءَهُ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ. فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «مَنِ الْمُتَكَلِّمُ؟» قَالَ: أَنَا. قَالَ: «رَأَيْتُ بِضْعَةً وَثَلَاثِينَ مَلَكًا يَتَدَرُونَهَا، أَيُّهُمْ يَكْتُبُهَا أَوَّلُ».

الظاهر هو أن لكل حرف ملكا

النصب بتقدير «ينظرون». (قس)

١٢٧- بَابُ الطَّمَأْنِينَةِ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ

١١٠/١

وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ رضي الله عنه: رَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ وَاسْتَوَى حَتَّى يَعُودَ كُلُّ فَقَارٍ مَكَانَهُ.

أي قاما

بالفتح جمع فقارة الظهر. (ع)

٨٠٠- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ رضي الله عنه قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ رضي الله عنه عَنْ ثَابِتٍ قَالَ: كَانَ أَنَسُ رضي الله عنه يَنْعَتُ لَنَا صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ فَكَانَ يُصَلِّي، فَإِذَا رَفَعَ

البناني

رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَامَ حَتَّى نَقُولَ: قَدْ نَسِيَ.

٨٠١- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ رضي الله عنه قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ رضي الله عنه عَنِ الْحَكَمِ رضي الله عنه عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى رضي الله عنه عَنِ الْبَرَاءِ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رُكُوعُ النَّبِيِّ ﷺ

ابن عازب

وَسُجُودُهُ وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَبَيَّنَ السَّجْدَتَيْنِ قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ.

٨٠٢- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ رضي الله عنه عَنْ أَبِي قِلَابَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ يُرِينَا

الليثي. (قس)

الأزدي. (قس)

الواشي

كَيْفَ كَانَ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ، وَذَلِكَ فِي غَيْرِ وَقْتٍ صَلَاةٍ، فَقَامَ فَأَمَّكَنَ الْقِيَامَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَمَّكَنَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَأَنْصَبَ

أي مكن

هُنْبَةً، قَالَ: فَصَلَّى بِنَا صَلَاةَ شَيْخِنَا هَذَا أَبِي يَزِيدٍ. وَكَانَ أَبُو يَزِيدٍ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ الْآخِرَةِ اسْتَوَى قَاعِدًا ثُمَّ نَهَضَ.

عمرو بن سلمة، اختلف في كنيته، فرواية الأكثر: «أبو يزيد» بالتحية والزاي

فليلا

١. يوما نصلي: ولأبي ذر: «نصلي يوما». ٢. النبي: وللأصيلي: «رسول الله». ٣. قال: ولأبوي ذر والوقت: «فقال». ٤. وراءه: كذا للكشيمهني.
٥. بضعة: وللمستمل والحموي: «بضعة». ٦. الطمأنينة: كذا للكشيمهني، وفي نسخة: «الطمأنينة». ٧. واستوى: ولأبي ذر: «فاستوى»، ولكريمة والأصيلي وأبي ذر بعده: «جالسا». ٨. أنس: وللأصيلي وأبي ذر بعده: «بن مالك». ٩. فإذا: وفي نسخة: «وإذا». ١٠. رأسه: كذا لكريمة.
١١. رأسه: كذا لكريمة. ١٢. كان: وللكشيمهني: «قام». ١٣. كان: وفي نسخة: «كانت». ١٤. صلاة: وفي نسخة: «الصلاة». ١٥. فأمكن: وفي نسخة: «وأمكن». ١٦. فانصب: كذا للأكثر، ولأبوي ذر والوقت وابن عساكر والأصيلي الكشيمهني: «فأنصت». ١٧. يزيد: كذا لابن عساكر والحموي، وللحموي أيضًا وأبي ذر وكريمة: «يزيد». ١٨. يزيد: وللحموي وأبي ذر وكريمة: «يزيد».

ترجمة: قوله: باب الطمأنينة حين يرفع رأسه من الركوع: في رواية الأكثرين: «الاطمأنينة»، وفي رواية الكشيمهني: «باب الطمأنينة»، وهي الأصح والموجود في اللغة. انتهى قاله العيني. والمراد بها السكون. وحذفها هاهنا الحركة التي قبلها، كذا في «الفتح». وتقدم في «باب حد إتمام الركوع» الاختلاف في أن الاعتدال ركن طويل أو قصير، فتذكر.

سهر: قوله: فانصب: من الانصباب، كأنه كنى عن رجوع أعضائه عن الانحناء إلى القيام بالانصباب، هذه هي الرواية المشهورة، وهي رواية الأكثرين، وفي رواية الكشيمهني: «فأنصت» أي سكت، يعني لم يكر لهوي في الحال. (الكواكب الدراري وعمدة القاري)

* أسماء الرجال: قال أبو حميد: الساعدي، فيما يأتي موصولا إن شاء الله تعالى في «باب سنة الجلوس في التشهد». أبو الوليد: هشام بن عبد الملك، الطيالسي. شعبة: ابن الحجاج ابن الورد، العتكي. أبو الوليد وشعبة: هما المتقدمان. الحكم: هو ابن عتيبة مصغرا. ابن أبي ليلى: هو عبد الرحمن، الأنصاري المدني. أيوب: السخيتاني. أي قلابة: تقدم الآن.

ترجمة
١٢٨-باب: يَهْوِي بِالتَّكْبِيرِ حِينَ يَسْجُدُ

وَقَالَ نَافِعٌ: *كَانَ ابْنُ عُمَرَ ^{ترجمة} يَضَعُ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ.

مطابقته باعتبار كيفية الهوي

٨٠٣- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ * عَنِ الزُّهْرِيِّ: * أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ وَأَبُو سَلَمَةَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ^{عليه السلام} كَانَ يُكَبِّرُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ وَغَيْرِهَا فِي رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ، فَيُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْكَعُ، ثُمَّ يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ، ثُمَّ يَقُولُ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ قَبْلَ أَنْ يَسْجُدَ، ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، حِينَ يَهْوِي سَاجِدًا، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسْجُدُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ مِنَ الْجُلُوسِ فِي الْإِثْنَتَيْنِ، وَيَفْعَلُ ذَلِكَ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ حَتَّى يَفْرُغَ مِنَ الصَّلَاةِ، ثُمَّ يَقُولُ حِينَ يَنْصَرِفُ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَأَقْرُبُكُمْ شَبْهًا بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ^{عليه السلام}، إِنْ كَانَتْ هَذِهِ لَصَلَاتَهُ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا.

مخففة من التثنية

٨٠٤- قَالَا: وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ ^{عليه السلام}: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ^{عليه السلام} حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ يَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»، يَدْعُو لِرِجَالٍ فَيُسَمِّيهِمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ وَسَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ وَعَيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ وَالْمُسْتَضَعِفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأَتَكَ عَلَى مُضَرَ، وَاجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسَنِي يُوسُفَ». وَأَهْلَ الْمَشْرِقِ يَوْمَئِذٍ مِنْ مُضَرَ مُحَالِفُونَ لَهُ.

ابن المغيرة هو أخو أبي جهل لأمه، أوثقه أبو جهل بمكة. (ع)

أي الشقطة

٨٠٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ * قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ * عَنِ الزُّهْرِيِّ * قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ^{عليه السلام} يَقُولُ: سَقَطَ رَسُولُ اللَّهِ ^{عليه السلام} عَنْ قَرَسٍ - وَرُبَّمَا قَالَ سُفْيَانُ: مِنْ قَرَسٍ - فَجَحِشَ شِقُّهُ الْأَيْمَنُ، فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ نَعُوذُ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّى بِنَا قَاعِدًا وَقَعَدْنَا - وَقَالَ سُفْيَانٌ مَرَّةً: صَلَّيْنَا قُعُودًا - فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ» فَقُولُوا: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا».

أي خدش

هو ابن عيينة راوي الحديث

أي التي

١. أخبرنا: كذا لابن عساكر وأبي ذر والأصيلي، وفي نسخة: «حدثنا». ٢. يدعو: وفي نسخة: «ثم يدعو». ٣. فيسميهم: وفي نسخة: «ويسميهم».
٤. وقعدنا: وللأصيلي: «فقعدنا». ٥. فاسجدوا: وفي نسخة بعده: «قال سفیان».

ترجمة: قوله: باب يهوي بالتكبير حين يسجد إلخ: لعل الغرض منه شرح الحديث، فقد قال الحافظ تحت قوله في الحديث: «ثم يكبر حين يهوي ساجداً»: فيه أن التكبير ذكر الهوي، فينبغي به من حين يشرع في الهوي بعد الاعتدال إلى حين يتمكن ساجداً. اهـ قوله: كان ابن عمر إلخ: قال الحافظ: استشكل إيراد هذا الأثر في هذه الترجمة، وأجاب ابن المنير بما حاصله: أنه لما ذكر صفة الهوي إلى السجود القولية أردفها بصفته الفعلية. وقال أخوه: أراد بالترجمة وصف حال الهوي من فعال ومقال. اهـ قال الحافظ: والذي يظهر لي أن أثر ابن عمر من جملة الترجمة فهو مترجم به لا مترجم له، والترجمة قد تكون مفسرة لمحمل الحديث، وهذه منها. اهـ واختار القسطلاني والعيني التوجيه الذي حكاه الحافظ عن ابن المنير. وكتب الشيخ في «اللامع»: قوله: «وكان ابن عمر...»، وذلك لأنه كان ثقیلاً لا يحمله ركبتاه إلا بتعسر، فكان يستعين بيديه، وذكره في الباب من حيث أن كلاً منهما متعلق بكيفية السجدة. اهـ وعلى هذا تكون الترجمة من الأصل الثامن عشر، ولا يرد على ذلك شيء؛ لأنه أصل مطرد.

سهر: قوله: الوليد بن الوليد: [أخو خالد بن الوليد، حيس بمكة ثم أفلت ببركة دعائه ^{عليه السلام}]. قوله: سلمة: هو أخو أبي جهل، قدم الإسلام، غُذِبَ في الله، ومنعه أن يهاجر. (عمدة القاري) قوله: وعياش: [هؤلاء الثلاثة أسباط المغيرة، كل واحد منهم ابن عم الآخر. (عمدة القاري)] قوله: وطأتك: من الوطاء، وهو الدوس بالقدم، أي خذهم أخذاً شديداً. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: قال نافع: هو مولد ابن عمر، فيما وصله ابن خزيمة والطحاوي. أبو اليمان: هو الحكم بن نافع، الحمصي. شعيب: هو ابن أبي حمزة، الحمصي. الزهري: محمد بن مسلم بن شهاب. علي بن عبد الله: المديني البصري. سفیان: هو ابن عيينة. الزهري: هو ابن شهاب المذكور.

١١١/١
 ١٢٩- بَابُ فَضْلِ السُّجُودِ
 ترجمه
 أي عند الزهري. (قر). بحلش
 من عِنْدِ الزُّهْرِيِّ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ - وَأَنَا عِنْدَهُ -: «فَجُحِشَ سَأْفُهُ الْأَيْمَنُ».
 سفيان
 هو ابن شهاب
 ١ شهر
 ٢ شهر
 ٣ شهر
 كَذَا جَاءَ بِهِ مَعْمَرٌ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: لَقَدْ حَفِظْتُ، كَذَا قَالَ الزُّهْرِيُّ: «وَلَكَ الْحَمْدُ»، حَفِظْتُ «مِنْ شِقِّهِ الْأَيْمَنِ». فَلَمَّا خَرَجْنَا

٨٠٦- حَدَّثَنَا أَبُو الِیْمَانِ* قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ* عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدٌ* بْنُ الْمُسَيَّبِ وَعَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضی اللہ عنہ أَخْبَرَهُمَا: أَنَّ النَّاسَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ تَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: «هَلْ تُمَارُونَ فِي الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ؟» قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «فَهَلْ تُمَارُونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟» قَالُوا: لَا. قَالَ: «فَأَنْتُمْ تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ، يُخَشِّرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَقُولُ: مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئًا فَلْيَتَّبِعْهُ. فَمِنْهُمْ مَنْ يَتَّبِعُ الشَّمْسَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَّبِعُ الْقَمَرَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَّبِعُ الطَّوَاغِيتَ، وَتَبَقَى هَذِهِ الْأُمَّةُ فِيهَا مُنَافِقُوهَا، فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ. فَيَقُولُونَ: هَذَا مَا كُنَّا حَتَّى يَأْتِيَنَا رَبَّنَا،.....»

ابتداء كلام مستأنف
سہر سند
جمع طاغوت وهو الصنم ونحوه

١. كذا: وفي نسخة: «هكذا». ٢. كذا: وفي نسخة: «هكذا». ٣. حفظت: وفي نسخة: «وحفظت». ٤. في الشمس: وللأصيلي وأبي ذر: «في رؤية الشمس». ٥. لا: وللأصيلي وأبي ذر بعده: «يا رسول الله». ٦. فليتبعة: وفي نسخة: «فليتبّع».

ترجمة: قوله: باب فضل السجود: ولم يذكر فضل الركوع؛ لأنه لم يشرع مستقلاً. وفي هامش «اللامع»: اعلم أن الإمام البخاري أفرد من جملة أركان الصلاة بفضل السجود خاصة باباً مفرداً إما إشارة إلى حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «أقرب ما يكون العبد من ربه، وهو ساجد» أو لأن للسجود وجوداً مستقلاً في جميع أجزاء الصلاة، وهو في سجدة التلاوة عند الجميع، وفي سجدة الشكر، والسجدة عند الآيات، كما ترجم به أبو داود عند القائلين بهما، ولم أر من تعرض لذلك من الشراح إلا ما يستأنس من القسطلاني؛ إذ قال: قوله: «حرم الله على النار» هذا موضع الترجمة، واستشهد له ابن بطال بحديث: «أقرب ما يكون العبد من ربه إذا سجد»، وهو واضح، وقال تعالى: ﴿وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ (العلق: ١٩). وقال بعضهم: «إن الله تعالى يباهي بالساجدين من عباده ملائكته المقربين» الحديث.

سهر: قوله: كذا جاء به معمر: أي قال سفيان سائلا من علي بن عبد الله المذكور: مثل الذي رويته أنا، أوردته معمر أيضاً؟ وهمة الاستفهام مقدرة قبل قوله: «كذا». فأجاب علي بن عبد الله بقوله: «نعم». وقوله: «قال: لقد حفظ» أي قال سفيان: والله، لقد حفظ معمر عن الزهري حفظاً صحيحاً مضبوطاً. (عمدة القاري)

قوله: كذا قال الزهري: أي كما قال معمر هكذا قال الزهري: «ولك الحمد» أي بالواو، فيه إشارة إلى أن بعض أصحاب الزهري لم يذكر الواو في «ولك الحمد»، كما وقع في رواية الليث وغيره عن الزهري. (عمدة القاري) قوله: حفظت: أي قال سفيان: حفظت عن الزهري أنه قال: «فحش من شقة الأيمن، فلما خرجنا من عند الزهري قال ابن جريج» وهو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج. (عمدة القاري) قوله: وأنا عنده: أي قال ابن جريج: أنا كنت عند الزهري فقال: «فحش ساقه الأيمن». فقوله: «أنا عنده» جملة حالية من فاعل «قال» مقدراً؛ إذ تقديره: قال الزهري وأنا عنده، كذا في «الكرمان» وغيره. قيل: هذا قول سفيان، والضمير حينئذٍ عائد إلى ابن جريج لا إلى الزهري، ورجحه العيني وصاحب «فتح الباري». وقوله: «فحش ساقه الأيمن» مقول ابن جريج، كذا في «الخير الجاري». قال العيني: ومطابقة الحديث في قوله: «وإذا سجد فاسجدوا»؛ لأن سجوده ﷺ كان مشتملا على الفعل وهو الهوي، وعلى القول وهو التكبير، كما مر في حديث أبي هريرة مفصلاً. انتهى مستنبطاً

قوله: فهل تمارون: بلفظ الجمع من المفاعلة، وفي بعضها من التفاعل بحذف إحدى التائين، فالممارسة المجادلة على وجه الشك والريبة، ومعنى التماري الشك، كذا في «العيني». قوله: فإنكم ترونه: أي ترون الله كذلك أي بلا مرية ظاهراً جليلاً، ولا يلزم منه المشابهة في الجهة والمقابلة وخروج الشعاع ونحوه؛ لأنها أمور لازمة للرؤية عادة لا عقلاً. (الكواكب الدراري وعمدة القاري) قوله: فيأتيتهم الله: وفي رواية أخرى: «فيأتيتهم في غير الصورة التي يعرفون، فيقولون: نعوذ بالله منك». (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: أبو اليمان: الحكم بن نافع، الحمصي. شعيب: هو ابن أبي حنزة، الأموي مولاهم، واسم أبيه دينار، أبو بشر الحمصي. سعيد: ابن المسيب بن حزن بن أبي وهب ابن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم، القرشي المخزومي، قال ابن المديني: لا أعلم في التابعين أوسع علماً منه.

سند: قوله: فإنكم ترونه كذلك: أي رؤية لا مرية فيها، فهذا هو الذي يفيدُه السوق في وجه الشبه. قوله: فيأتيهم الله: أي يظهر لهم على وجه يخفى عليهم بعض صفاته التي يعهدون بها، فيقولون خوفاً من الوقوع في اتباع غيره تعالى وارتابك الشرك: «هذا مكاننا...». وفي هذا إظهار شرفهم ونزاهتهم عن رذيلة الشرك إلى هذا الحد، ولا يلزم فيه تغير في صفات المرتبي، وإنما التغير في رؤيتهم والظهور عليهم. وقيل: معنى «فيأتيهم الله» أولاً يأتيهم ملكه على حذف المضاف، ورد بأن الملك معصوم فكيف يقول: أنا ربكم؟ وهو كذب، لكن يقال: إنا لا نسلم عصمته من هذه الصغرة؛ لمصلحة الامتحان، ورد بأنه يلزم منه أن يكون قول فرعون: «أنا ربكم» من الصغائر. انتهى قلت: إن فرض بجيء الملك فلا شك أنه بجيء بإذن الله تعالى ويقول بإذن الله تعالى، فلا يتصور أن يكون قوله صغيرة ولا كبيرة، ولا يمكن قياسه بقول فرعون، بل الظاهر أنه يقول بأمره، فيكون القول واجباً =

فَإِذَا جَاءَ رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ. فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ. فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا. فَيَدْعُوهُمْ وَيُضْرِبُ الصَّرَاطَ بَيْنَ ظَهْرَانِي جَهَنَّمَ،
أي يد الصراط على جهنم فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَخْرُجُ مِنَ الرَّسْلِ بِأَمْرِهِ، وَلَا يَتَكَلَّمُ يَوْمَئِذٍ أَحَدٌ إِلَّا الرَّسْلُ، وَكَلَامُ الرَّسْلِ يَوْمَئِذٍ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ.
أي على بعضي

وَفِي جَهَنَّمَ كَلَالِبٌ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، هَلْ رَأَيْتُمْ شَوْكَ السَّعْدَانِ؟^١ قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: «فَإِنَّهَا مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ قَدْرَ عَظَمِهَا إِلَّا اللَّهُ، تَخْطِفُ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِمْ: فَمِنْهُمْ مَنْ يُوبِقُ بِعَمَلِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُخْرَدَلُ ثُمَّ يَنْجُو، حَتَّى إِذَا أَرَادَ اللَّهُ رَحْمَةً مِنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ أَمَرَ اللَّهُ الْمَلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ، فَيُخْرِجُونَهُمْ وَيَعْرِفُونَهُمْ بِآثَارِ السُّجُودِ، وَحَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ السُّجُودِ فَيُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ، فَكُلُّ ابْنِ آدَمَ تَأْكُلُهُ النَّارُ إِلَّا أَثَرَ السُّجُودِ، فَيُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ قَدْ امْتَحَشُوا،
أي مواضع أثره. (ع) فَيَصْبُ عَلَيْهِمْ مَاءُ الْحَيَاةِ، فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي حِمْلِ السَّيْلِ، ثُمَّ يَفْرُغُ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ.
المراد من الفراغ إتمام الحكم

وَيَبْقَى رَجُلٌ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَهُوَ آخِرُ أَهْلِ النَّارِ دُخُولًا الْجَنَّةِ، مُقْبِلًا بِوَجْهِهِ قَبْلَ النَّارِ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، اصْرِفْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ، فَقَدْ قَشَبَنِي رِيحَهَا، وَأَحْرَقَنِي ذُكَاؤُهَا. فَيَقُولُ: هَلْ عَسَيْتَ إِنْ فُعِلَ ذَلِكَ بِكَ أَنْ تَسْأَلَ غَيْرَ ذَلِكَ؟ فَيَقُولُ: لَا وَعِزَّتِكَ. فَيُعْطِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَا يَشَاءُ مِنْ عَهْدٍ وَمِيثَاقٍ، فَيَصْرِفُ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ، فَإِذَا أَقْبَلَ بِهِ عَلَى الْجَنَّةِ رَأَى بَهْجَتَهَا، سَكَتَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ، ثُمَّ قَالَ: يَا رَبِّ، قَدَّمَنِي عِنْدَ بَابِ الْجَنَّةِ. فَيَقُولُ اللَّهُ لَهُ: أَلَيْسَ قَدْ أُعْطِيتَ الْعُهُودَ وَالْمِيثَاقَ أَنْ لَا تَسْأَلَ.....

١. ويضرب: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «فيضرب»، وفي نسخة: «ثم يضرب». ٢. يجوز: وفي نسخة: «يجيز».
٣. تخطف: وللأصيلي: «فتخطف». ٤. ابن: وفي نسخة: «بني». ٥. امتحشوا: وفي نسخة: «امتجشوا». ٦. مقبلا: وفي نسخة: «مقبلا».
٧. عن: وفي نسخة: «من». ٨. فقد: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «قد». ما يشاء: ولابن عساكر والأصيلي: «ما شاء». ١٠. والميثاق: وللأصيلي: «المواثيق».

سهر: قوله: فيأتيهم الله عز وجل: أي في الصورة التي يعرفون. (الكواكب الدراري) قوله: سلم سلم: هذا من الرسل؛ لكمال شفقتهم ورحمتهم للخلق. (الكواكب الدراري وعمدة القاري) قوله: كلاليب: جمع كلوب كتور، حديدة لها شعب يعلق بها اللحم. (بجمع البحار) قوله: السعدان: [يفتح سين وسكون عين مهملتين، نبت له شوكه عظيمة من كل الجانب. (الكواكب الدراري)] قوله: يخردل: أي يقطع صغاراً، يقال: «خردلت اللحم» بالدال والذال، أي قطعه قطعاً صغاراً، والمعنى أنه تقطعه كلاليب الصراط حتى يهوي إلى النار. (عمدة القاري) قوله: ثم ينجو: [إما بعد الوقوع أو قبله؛ فإن اللفظ يجملهما. (الخبر الجاري)]

قوله: الحبة: بكسر المهملة وشدّة الموحدة، هي بذور الصحراء. (عمدة القاري) قوله: حميل السيل: هو ما يجيء به السيل من طين أو غناء أو غيره بمعنى محموله، فإذا اتفقت فيه حبة واستقرت على شط مجرى السيل، فإنها تنبت في يوم وليلة، فنبه بها سرعة عود أبدانهم إليهم بعد إحراق النار لها. (بجمع البحار) قوله: قشبي: أي سني، وكل مسموم قشيب، هو يفتح الشين معجمة مخففة، وفي اللغة مشددة. (بجمع البحار) قوله: ذكاؤها: هي شدة وهج النار، أي لهبها واشتعالها وشدّة وهجها، هو يفتح معجمة وقصر أشهر لغة، والمدة أكثر رواية. (بجمع البحار وعمدة القاري) قوله: هل عسيت: يفتح السين وكسرهما لغة شاذة. قال الكرماني: فإن قلت: كيف يصح هذا من الله وهو عالم ما كان وما يكون؟ قلت: معناه يا بني آدم، إنكم لما عهد منكم نقض العهد، فأنتم أحقاء بأن يقال لكم ذلك. (الكواكب الدراري)

سند = أو مندوباً، فكيف يكون معصية؟ لكن بقي الإشكال من حيث إنه في الظاهر شرك، ومعلوم أن الشرك غير مأذون فيه في حال، وقد قال تعالى: «وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ، فَلَذَلِكَ تَجْزِيهِ جَهَنَّمَ» (الأنبياء: ٢٩). والتحقيق أنه لو فرض الأمر كذلك فلا إشكال؛ لجواز أنه يقول ذلك حكاية لبعض كلماته تعالى وقراءة لها، كان يقرأ أحداً: «إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا» (الآية: طه: ١٤)، ومثله ليس من الكذب والمعصية في شيء. نعم، لغرض الامتحان يذكر على وجه لا تمييز الحكاية، والله تعالى أعلم.

قوله: فأكون أول من يجوز من الرسل بأمرته: يمكن أن يكون معناه أنه ﷺ أول من يجوز من الرسل، وأمرته أول من تجوز من الأمم، فلا يلزم تأخر الأنبياء صلوات الله تعالى عليهم عن أمته ﷺ في جواز الصراط. ويحتمل أن يقال: إن تقدم الأمة تبعاً لتقدم الرسول من فضيلة الرسول لا من فضيلة الأمة، فلا إشكال فيه. أو يقال: اختصاص المفصول بفضيلة جزئية لمصلحة مصاحبة الأمم برسلا لا يضر في فضل الفاضل، والله تعالى أعلم. قوله: مثل شوك السعدان: أي في الكثرة. قوله: فيقول هل عسيت إلخ: ولعل إدتمال الجنة بطريق التدرج، وأخذ العهود والمواثيق منه؛ ليعلم أن استحقاقه النار كان بسبب كثرة الغدر في العهود، وأن دخوله الجنة بمجرد فضل الرب تعالى وكرمه، والله تعالى أعلم.

غَيْرَ الَّذِي كُنْتَ سَأَلْتَ؟ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، لَا أَكُونُ أَشَقَى خَلْقِكَ. فَيَقُولُ: فَمَا عَسَيْتَ إِنْ أُعْطِيتَ ذَلِكَ أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَهُ؟ فَيَقُولُ: لَا وَعِزَّتِكَ، لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَ ذَلِكَ. فَيُعْطِي رَبُّهُ مَا شَاءَ مِنْ عَهْدٍ وَمِيثَاقٍ، فَيَقْدُمُهُ إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ، فَإِذَا بَلَغَ بَابَهَا فَرَأَى زَهْرَتَهَا وَمَا فِيهَا مِنَ النَّصْرَةِ وَالشَّرُورِ، فَيَسْكُتُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، أَذْخِلْنِي الْجَنَّةَ.

فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: وَيَحْكُ يَا ابْنَ آدَمَ، وَمَا أَغْدَرَكَ! أَلَيْسَ قَدْ أُعْطِيتَ الْعَهْدَ وَالْمِيثَاقَ أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَ الَّذِي أُعْطِيتَ؟ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، لَا تَجْعَلْنِي أَشَقَى خَلْقِكَ. فَيُضْحِكُ اللَّهُ مِنْهُ، ثُمَّ يَأْذُنُ لَهُ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ، فَيَقُولُ: تَمَنَّيَ حَتَّى إِذَا انْقَطَعَ أُمْنِيَّتُهُ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: زِدْ مِنْ كَذَا وَكَذَا. أَقْبَلَ يُدْكَرُهُ رَبُّهُ، حَتَّى إِذَا انْتَهَتْ بِهِ الْأُمَانِيُّ، قَالَ اللَّهُ: لَكَ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ. ^{١١} وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ رضي الله عنه لِأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: لَكَ ذَلِكَ وَعَشْرَةُ أَمْثَالِهِ». قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: لَمْ أَحْفَظْهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا قَوْلَهُ: «لَكَ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ». قَالَ أَبُو سَعِيدٍ رضي الله عنه: إِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «ذَلِكَ لَكَ وَعَشْرَةُ أَمْثَالِهِ».

١٣٠- بَابُ: يُبْدِي صَبْعِيهِ وَيُجَافِي فِي السُّجُودِ

١١٢/١

٨٠٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي بَكْرُ بْنُ مُضَرَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ ابْنِ هُرَيْرَةَ* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ جُبَيْنَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى قَرَجَ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى يَبْدُوَ بَيَاضُ إِبْطِئِهِ. وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ نَحْوَهُ. ^{١٢} الخرزمي. (ق) المصري الكندي ابن سعد الإمام اسم أم عبد الله

١٣١- بَابُ: يَسْتَقْبِلُ بِأَطْرَافِ رِجْلَيْهِ الْقِبْلَةَ

١١٢/١

قَالَ أَبُو حُمَيْدٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

هو عبد الرحمن بن عمرو بن سعد. (ع)

١. لَا أَكُونُ: وَلِلْكَشْمِيهِنِ: «لَا أَكُونُ». ٢. أَنْ لَا تَسْأَلَ: وَلَا بِنَ عَسَاكِرَ وَالْأَصِيلِ وَأَبُو ذَرٍ وَالْوَقْتُ: «أَنْ تَسْأَلَ». ٣. أَسْأَلُكَ: وَفِي نَسْخَةٍ: «أَسْأَلُ».
٤. فَيَسْكُتُ: وَفِي نَسْخَةٍ: «فَيَسْكُتُ». ٥. الْعَهْدَ وَالْمِيثَاقَ: وَفِي نَسْخَةٍ: «الْعَهْدُ وَالْمِيثَاقُ». ٦. انْقَطَعَ: وَلِلْحَمَوِيِّ وَأَبِي ذَرٍ وَالْأَصِيلِ: «انْقَطَعَتْ».
٧. زِدْ: وَلَا بِنَ عَسَاكِرَ: «تَمَنَّيَ». ٨. عَزَّ وَجَلَّ: وَفِي نَسْخَةٍ: «تَعَالَى». ٩. أَحْفَظُهُ: كَذَا لِلْمَسْتَمَلِ وَالْحَمَوِيِّ، وَفِي نَسْخَةٍ: «أَحْفَظُ». ١٠. ذَلِكَ لَكَ: وَلِلْكَشْمِيهِنِ: «لَكَ ذَلِكَ». ١١. يَحْيَى: وَفِي نَسْخَةٍ بَعْدَهُ: «بَنَ عَبْدِ اللَّهِ». ١٢. حَدَّثَنِي: وَلِلْأَصِيلِ: «حَدَّثَنَا». ١٣. يَسْتَقْبِلُ الْخ: وَفِي نَسْخَةٍ: «يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ بِأَطْرَافِ رِجْلَيْهِ».
١٤. أَبُو حُمَيْدٍ: وَلِلْأَصِيلِ وَكَرِيمَةَ وَالْحَمَوِيِّ وَأَبِي ذَرٍ بَعْدَهُ: «السَّاعِدِيُّ».

ترجمة: قوله: باب يبدي صبعيه إلخ: قال الحافظ: تقدم قبيل أبواب القبلة أنه وقع في كثير من النسخ وقوع هاتين الترجمتين هذه والتي بعدها هنا، وأعيدا ههنا، وأن الصواب إثباتهما هنا، وذكرنا توجيه ذلك بما يغني عن إعادته. اهـ قلت: وقد تقدم البسط في ذلك هناك. قوله: باب يستقبل بأطراف رجله القبلة: قال القسطلاني: هذا الباب والذي قبله ثبتا في الفرع كأصله، وفي كثير من الأصول، وسقطا في بعضها. قال الكرماني: لأتبع ذكرهما مرة قبل «باب فضل استقبال القبلة»، وتعب بأنهم لم يذكر هناك إلا الأول، وأما الباب الثاني =

سهر: قوله: ما أغدرك: هو فعل التعجب، والغدر: ترك الوفاء. (الكواكب الدراري) قوله: أقبل يذكره ربه: أي أقبل الله يذكر الأمان، وهاتان الجملةتان أعني «أقبل يذكره» بدل من قوله: «قال الله عز وجل: زد»، ووجه الجمع بين رواية أبي هريرة وأبي سعيد هو أنه ﷺ أعلم أولا بما في حديث أبي هريرة، ثم تكرم الله تعالى فزاده، فأخبر به النبي ﷺ، ولم يسمعه أبو هريرة، كذا في «الكرماني والعيني».

* أسماء الرجال: ابن هرمز: عبد الرحمن، الأعرج.

سند: قوله: فرج بين يديه: من إضافة «بين» إلى متعدد، فيتوهم أن ذلك المتعدد هنا يديه، وليس كذلك، بل يدها أحد طرفي المتعدد، والطرف الثاني محذوف، أي بين يديه وما يليهما من الجنب، والمعنى بين كل من يديه وما يليهما من الجنب. والحاصل أن المراد بـ«يديه» كل واحدة منهما، فما بقي متعدداً، فلا بد من اعتبار أمر آخر يحصل بالنظر إليه التعدد، وهذا معنى قول المحقق ابن حجر: أي نحى كل يد عن الجنب الذي يليها، ولو أبقي الكلام على ظاهره لم يستقم قوله: «حتى يبدو...»، فهو قرينة دالة على الحذف، والله تعالى أعلم.

١١٢/١

١٣٢- بَابُ: إِذَا لَمْ يُتِمَّ سُجُودُهُ

٨٠٨- حَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ* عَنْ وَاصِلٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ،* عَنْ حُدَيْفَةَ* رضي الله عنه: أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا لَا يُتِمُّرُكُوعَهُ وَلَا سُجُودَهُ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ قَالَ لَهُ حُدَيْفَةُ: مَا صَلَّيْتَ - وَأَحْسِبُهُ قَالَ: - لَوْ مِتُّ مِتَّ عَلَى غَيْرِ سُنَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ.أي على غير طريقته ﷺ

المذكور

١٣٣- بَابُ السُّجُودِ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمَ

١١٢/١

٨٠٩- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ* قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ* عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ،* عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ

يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْضَاءٍ، وَلَا يَكْفُفُ شَعْرًا وَلَا تَوْبًا: الْجَبْهَةَ وَالْيَدَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ.

المراد هما الكتفان. (ع)

بدل

أي يجمع

ببدل منه

٨١٠- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ إِبرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* عَنْ عَمْرِو، عَنْ طَاوُسٍ،* عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: أَمَرْنَا

الفرايدي. (ق)

أَنْ نَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمَ، وَلَا نَكْفُفُ شَعْرًا وَلَا تَوْبًا.

أي لا نجمع

٨١١- حَدَّثَنَا آدَمُ* قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ* عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ،* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ رضي الله عنه - وَهُوَغَيْرُ كَذُوبٍ - قَالَ: كُنَّا نَصَلِّي خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِذَا قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» لَمْ يَحْنِ أَحَدٌ مِنَّا ظَهْرَهُ حَتَّى يَصْعَ النَّبِيُّ ﷺ

أي غير كاذب

جَبْهَتَهُ عَلَى الْأَرْضِ.

١. سجوده: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «السجود». ٢. مهدي: وللأصيلي بعده: «بن ميمون». وأحسبه: ولأبي ذر: «فأحسبه». ٤. لو مت: وفي نسخة قبله: «و». ٥. مِتَّ: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبوي ذر والوقت، وللمستملي والحوي: «لَمِتَّ». ٦. قال: كذا لابن عساكر. ٧. أعضاء: وللأصيلي: «أعظم». ٨. شعرا ولا توبا: وللأصيلي والحوي: «ثوبا ولا شعرا». حدثنا: ولأبي ذر: «حدثني»، وللأصيلي: «أخبرنا». ١٠. يزيد: وفي نسخة بعده: «الحطمي». ١١. أحد منا: ولابن عساكر: «أحدنا».

ترجمة: = فلم يذكر هناك ترجمة، فلماذا كان الصواب إثباتهما. اهـ قلت: هو كذلك؛ لأن المصنف ذكره هناك تعليقاً لا ترجمة، كما تقدم الكلام عليه هناك.

قوله: باب السجود على سبعة أعظم: قال الحافظ: لفظ المتن الذي أورده في هذا الباب «على سبعة أعضاء»، لكنه أشار بذلك إلى لفظ الرواية الأخرى، وقد أوردها من وجه آخر في الباب الذي يليه. اهـ قال العيني: احتج بالحديث أحمد وإسحاق على أنه لا يُجزئه من ترك السجود على شيء من الأعضاء السبعة، وهو الأصح من قولي الشافعي، وكان البخاري مال إلى هذا القول، ولم يذكر الأنف في هذا الحديث، وذكره في الحديث الآتي قريباً.

سهر: قوله: أن يسجد على سبعة أعضاء: احتج به أحمد وإسحاق على أن من ترك السجود على شيء من الأعضاء السبعة لا يُجزئه، وهو أصح من قولي الشافعي فيما رجحه المتأخرون خلاف ما رجحه الرافعي، وكان البخاري مال إلى هذا القول. (عمدة القاري) قوله: لم يحن: بفتح الباء وكسر النون وضمها، أي لم يقوس ظهره. فإن قلت: كيف دلالة على الترجمة؟ قلت: العادة على أن وضع الجبهة إنما هو باستعانة الأعظم الستة الباقية غالباً، هذا ما قاله الكرماني. قال العيني: قلت: هذا لا يخلو عن تعسف، والوجه فيه أنه إنما أورد هذا الحديث في هذا الباب للإشارة بأن السجدة بالجبهة أدخل في الوجوب من بقية الأعضاء، ولهذا لم يختلف في وجوبها بالجبهة واختلف في غيرها من بقية الأعضاء. انتهى

* أسماء الرجال: مهدي: ابن ميمون، الأزدي الموالي. أبو وائل: هو شقيق بن سلمة. حذيفة: ابن اليمان رضي الله عنه. قبيصة: ابن عقبة بن عامر، الكوفي. سفیان: الثوري. طاوس: هو ابن كيسان، اليماني. شعبة: ابن الحجاج، العتكي. طاوس: هو المذكور الآن. آدم: هو ابن أبي إياس، العسقلاني. إسرائيل: ابن يونس بن أبي إسحاق، السبيعي. أي إسحاق: عمرو بن عبد الله، الكوفي.

سند: قوله: أمر النبي ﷺ: الرواية في «أمر» على بناء المفعول وإن كان من حيث العربية يحتمل البناء للفاعل أيضاً على أن يكون المصلي مفعول «أمر» ومرجعاً لضمير «أن يسجد»، وهو معلوم بالسوق. نعم، هو لا يخلو عن نوع تكلف، بخلاف بناء المفعول؛ فإنه خال عن التكلف، والله تعالى أعلم.

قوله: فإذا قال سمع الله لمن حمده إلخ: كان المراد بـ«سمع الله لمن حمده» ذكر الاعتدال مطلقاً، إلا أنه جعل «سمع الله لمن حمده» كتابة عنه؛ لشهرته وزيادة اختصاصه بالاعتدال، فلا ينافي ما ثبت في الأحاديث أنه كان يزيد في ذكر الاعتدال على «سمع الله لمن حمده»، والمعنى إذا فرغ من ذكر الاعتدال وحن ظهره للذهاب إلى السجود لم يحن أحد منا ظهره للذهاب إلى السجود، فلا يرد أن الشروع في «سمع الله لمن حمده» يكون حين ابتداء الاعتدال، والقوم في تلك الحالة يكونون في الركوع كما هو مقتضى تأخرهم عن الإمام، فكيف يستقيم قبله «لم يحن أحد منا...» أو كيف يحسن؟ والله تعالى أعلم.

١١٢/١

١٣٤- بَابُ السُّجُودِ عَلَى الْأَنْفِ

٨١٢- حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمَرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ: عَلَى الْجَبْهَةِ وَأَشَارَ بِيَدِهِ عَلَى أَنْفِهِ وَالْيَدَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ وَلَا نَكَفْتُ الثِّيَابَ وَالشَّعَرَ».

١٣٥- بَابُ السُّجُودِ عَلَى الْأَنْفِ فِي الطِّينِ

١١٢/١

٨١٣- حَدَّثَنَا مُوسَى* حَدَّثَنَا هَمَامٌ* عَنْ يَحْيَى* عَنْ أَبِي سَلَمَةَ* قَالَ: انْطَلَقْتُ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ* الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه فَقُلْتُ: أَلَا تَخْرُجُ بِنَا إِلَى التَّخْلِ نَتَحَدَّثُ؟ فَخَرَجَ. قَالَ: قُلْتُ: حَدَّثَنِي مَا سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ.

قَالَ: اعْتَكَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَشَرَ الْأَوَّلَ مِنْ رَمَضَانَ، وَاعْتَكَفْنَا مَعَهُ، فَأَتَاهُ جَبْرِئِيلُ فَقَالَ: إِنَّ الَّذِي تَطْلُبُ أَمَامَكَ. فَاعْتَكَفَ الْعَشَرَ الْأَوْسَطَ، وَاعْتَكَفْنَا مَعَهُ، فَأَتَاهُ جَبْرِئِيلُ فَقَالَ: إِنَّ الَّذِي تَطْلُبُ أَمَامَكَ. فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ حَاطِبًا صَبِيحَةً عَشْرِينَ مِنْ رَمَضَانَ فَقَالَ: «مَنْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعَ النَّبِيِّ فَلْيَرْجِعْ، فَإِنِّي أَرَيْتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ،.....»

١. معلى: ولا بن عساكر: «المعلى». ٢. على أنفه: وفي نسخة: «إلى أنفه». ٣. ولا نكفت: وفي نسخة: «ولا نكف».

٤. باب السجود على الأنف في الطين: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبوي ذر والوقت والحموي والكشميهني، وللمستملي: «والسجود على الطين» [بدل هوله: «في الطين»]. ٥. ألا تخرج: كذا للأصيلي، وفي نسخة: «لا تخرج». ٦. قال: كذا للأصيلي وأبي ذر، وفي نسخة: «فقال». ٧. قلت: وللأصيلي: «فقلت». ٨. العشر الأول: وفي نسخة: «عشر الأول» [بالإضافة. (ق)]. ٩. واعتكفنا: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «فاعتكفنا». ١٠. فقام: كذا للأصيلي وأبي ذر، وفي نسخة: «ثم قام». ١١. أريت: وللحموي والمستملي: «رأيت».

ترجمة: قوله: باب السجود على الأنف: سيأتي الكلام على الفرق بين هذا الباب والآتي في الباب الآتي.

قوله: باب السجود على الأنف في الطين: في «تراجم شيخ المشايخ»: المقصود بهذا الباب بيان تأكد السجود على الأنف أيضاً؛ لأن النبي ﷺ اهتم به حتى لم يتركه في حالة الحرج أعني الطين، ولو لم يكن متأكداً لتركه في مثل هذه الحالة. اهـ وقال الحافظ: هذه الترجمة أحص من التي قبلها، وكأنه يشير إلى تأكد أمر السجود على الأنف بأنه لم يترك مع وجود عذر الطين الذي أثر فيه. اهـ قلت: لا شك أن غرض هذه الترجمة هو ذلك كما جزم به المشايخ، لكن الترجمة السابقة من «باب السجود على الأنف» الظاهر منها أن الغرض هو الإشارة إلى الاختلاف في الاكتفاء بالأنف، وإلا فلا وجه لها، وتقدم قريباً اختلاف الأئمة في ذلك.

سهر: قوله: وأشار بيده إلخ: يدل على أنه ﷺ سوى بين الجبهة والأنف؛ لأن عظمي الأنف يتبدان من قرنة الحاجب ويتنهان عند الموضع الذي فيه الثنايا والرابعيات، وسقط بما ذكرنا سؤال من قال: المذكور في الحديث ثمانية أعظم لا سبعة، ذكره العيني. قال النووي: قالوا: ظاهر الحديث أن الجبهة والأنف في حكم عضو واحد؛ لأنه قال في الحديث: سبعة، فإن جعلنا عضوين صارت ثمانية. انتهى [فمن ثم قال أبو حنيفة: تجوز السجدة على الأنف فقط؛ لوقوع اسم السجود عليه. (علي القاري)].

وفي «العيني»: وأما اليدان والركبتان والقدمان فهل يجب السجود عليهما؟ فقال النووي: فيه قولان للشافعي: أحدهما: لا يجب، لكن يستحب استحباباً متأكداً. والثاني: يجب، وهو الذي رجحه الشافعي. انتهى قال الكرمانى: فإن قلت: «أمرت أن أسجد على سبعة» يدل على أن الكل واجب، أجيب بأنه لا يمتنع أن يؤمر بشيء ويكون بعضه مفروضاً والآخر مستنكاً، والحديث مخصوص بالدلائل الخارجية. انتهى قوله: باب السجود على الأنف في الطين: [كذا للأكثر، وللمستملي: «السجود على الأنف والسجود على الطين»، والأول أنسب؛ لئلا يلزم التكرار. (فتح الباري)] قوله: ألا تخرج إلخ: [فيه طلب الخلوة للمحادثة؛ ليكون أجمع للضبط. (عمدة القاري)]

* أسماء الرجال: وهيب: ابن خالد، الباهلي البصري. موسى: ابن إسماعيل، التبوذكي. همام: هو ابن يحيى بن دينار، العوزي. يحيى: ابن أبي كثير، الطائي اليمامي. أبي سلمة: ابن عبد الرحمن بن عوف. أبي سعيد: هو سعد بن مالك، الخدري رضي الله عنه.

سند: قوله: العشر الأول: إن اعتبر العشر أنها ليال، فـ«الأول» بضم الهمزة جمع، وإن اعتبر أنه ثلث الشهر، فـ«الأول» بفتح الهمزة مفرد، وعلى الأول يناظر «العشر الأواخر»، وعلى الثاني «العشر الأوسط»، فافهم.

وَأَيُّ نُسِيَّتْهَا، وَإِنَّهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ فِي وَثْرٍ، وَإِنِّي رَأَيْتُ كَأَنِّي أَسْجُدُ فِي طِينٍ وَمَاءٍ. وَكَانَ سَقْفُ الْمَسْجِدِ جَرِيدَ النَّخْلِ وَمَا نَرَى فِي السَّمَاءِ شَيْئًا، فَجَاءَتْ قَرْعَةً فَأُمْطَرْنَا، فَصَلَّى بِنَا النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ الطَّيْنِ وَالْمَاءِ عَلَى جَنْبِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَرْنَبْتِهِ تَصْدِيقُ رُؤْيَا^٤هِ. (أي من السحاب. (ك) نسخة من الرؤيا. (ع)

١١٣/١ - ١٣٦- بَابُ عَقْدِ الثِّيَابِ وَشَدِّهَا، وَمَنْ صَمَّ إِلَيْهِ ثَوْبُهُ إِذَا خَافَ أَنْ تَنْكَشِفَ عَوْرَتُهُ

٨١٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ * أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ * عَنْ أَبِي حَازِمٍ * عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ * قَالَ: كَانَ النَّاسُ يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُمْ عَاقِدُوا أَرْزَهُمْ مِنَ الصَّغَرِ عَلَى رِقَابِهِمْ، فَقِيلَ لِلنِّسَاءِ: لَا تَرْفَعْنَ رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَسْتَوِيَ الرَّجَالُ جُلُوسًا. (الثوري نسخة من الرؤيا. (ع)

١٣٧- بَابُ لَا يَكْفُ شَعْرًا

أي الصلي، والمراد بالشعر شعر الرأس، ومعنى الكف الضم. (ع)

٨١٥- حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ * حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ * عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ * أبو عبد الرحمن الحميري مولاهم الفارسي

١. نُسِيَّتْهَا: ولأبي ذر: «نُسِيَّتْهَا»، وفي نسخة: «أُنْسِيَّتْهَا». ٢. الطين والماء: وفي نسخة: «الماء والطين». ٣. رسول الله: وللأصلي: «النبى». ٤. رؤياه: وفي نسخة بعده: «قال أبو عبد الله: كان الحميدي يحتج بهذا الحديث يقول: لا تيسح الجبهة في الصلاة، بل تمسح بعد الصلاة؛ لأن النبي ﷺ رُئِيَ الماء في أرنبته وجبهته بعد ما صلى». ٥. إِذَا خَافَ: وللأصلي: «مخافة». ٦. عاقدو: وللمستمل والحموي: «عاقدي» [منصوب على الحال]. ٧. ابن زيد: كذا لابن عساكر والأصلي، ولأبي ذر: «هو ابن زيد».

ترجمة: قوله: باب عقد الثياب وشدها إلخ: اعلم أن الإمام البخاري ترجم بثلاثة أبواب، الأول: «باب عقد الثياب...»، وأورد عليه أمًا من أبواب الثياب، ليست ههنا في محلها، حتى قال بعضهم: إن ذلك من النسخ، فذكروا بابين من أبواب الثياب ههنا، وذكروا ترجمتين من أبواب صفة السجود في أبواب الثياب، وهما «باب إذا لم يتم السجود»، و«باب يدي ضبعيه». والأوجه عندي أن ذلك كله من لطائف البخاري ودقة نظره المعروفة؛ تشجيعاً للأذهان، والغرض من ذكر هذا الباب ههنا: أن ما سيأتي من النهي عن كف الثياب محمول على الأمن من الكشف، أما إذا خاف كشف العورة فلا بد من عقدها؛ لأن الفرض أهم من المستحبات. قال الحافظ: قوله: «باب عقد الثياب...» كأنه يشير إلى أن النهي الوارد عن كف الثياب في الصلاة محمول على غير حالة الاضطراب، ووجه إدخال هذه الترجمة في أحكام السجود من جهة أن حركة السجود والرفع منه تسهل مع ضم الثياب وعقددها لا مع إرسائها وسددها، أشار إلى ذلك ابن المنير. اهـ والأوجه عندي أنه ذكره في أبواب السجود؛ لأن الكشف أقرب في السجود؛ لما فيه من إبداء الضبعين ونجافي الدين، فكانه ﷺ ذكر الثياب ههنا مخافة أن لا يبالي أحد بإتمامه اهتماماً باشتغال الثياب وعدم الكشف، فذكر في الموضوعين المسألتين اهتماماً بهما؛ لئلا يقصر أحد في إحداها اهتماماً بالأخر. ثم ذكر الإمام ثانياً «باب لا يكف شعرا» وثالثاً «باب لا يكف ثوبه...»، ورفقهما على عادته اهتماماً بكل واحد منهما.

قال الحافظ: المراد بالشعر شعر الرأس، ومناسبة هذه الترجمة لأحكام السجود من جهة أن الشعر يسجد مع الرأس إذا لم يكف أو يلف، وجاء في حكمة النهي عن ذلك أن غرزة الشعر يقعد عليها الشيطان حالة الصلاة، كما جاء في «سنن أبي داود». اهـ ثم لا يذهب عليك أن المصنف ذكر في «باب لا يكف ثوبه» حديث ابن عباس المذكور في الباب الماضي، وسياق الحديث في البابين على نسق واحد، ومع ذلك أطلق الإمام الترجمة الأولى، وقيد الثانية بقوله: «في الصلاة»، ولم أر من ثبته على ذلك الفرق. والأوجه عندي أن النهي عن كف الشعر عند الإمام مطلق، سواء فعله قبل الصلاة أو فيها؛ لكونه مقعد الشيطان، والنهي عن كف الثوب عنده مقيد بالصلاة، فكانه مال في ذلك خاصة إلى ما جرح إليه الداودي. قوله: باب لا يكف شعرا: تقدم الكلام عليه في الباب السابق. وكتب الشيخ في «اللامع»: يعني بذلك أن ما تقدم من جواز عقد الثياب وضمها فإنما هو حيث خاف كشف السترة؛ لأن الفرض أهم، وأما إذا أمن ذلك فإنه لا يكف شعراً؛ لما فيه من ترك الخشوع والالتفات إلى الغير، ومنع الثياب وما يكفه عن السجدة. اهـ وفي «تراجم شيخ المشايخ»: أي لا يصلي الصلاة بهذه الهيئة؛ لأن المستحب أن يصلي الرجل في الهيئة المعتادة المستحسنة عنده، وهيئة كف الشعر وجمعه وشده على الرأس هيئة غير معتادة للعرب، بل عادتهم إرسال الشعر، وههنا أسرار دقيقة تضيق عنها نطاق النطق والبيان. اهـ

سهر: قوله: قَرْعَةً: بفتح، واحدة القزع، وهي قطع من السحاب رقيقة، وقيل: هي السحاب المتفرق. (الكواكب الدراري وعمدة القاري) قوله: أَرْنَبْتِهِ: بفتح الهزرة والنون، وبينهما راء ساكنة وفتح الموحدة بعدها الفوقية، هي طرف الأنف. (الكواكب الدراري) قوله: تصديق: بالرفع، أي أثر الطين والماء على جبهته، هو تصديق رؤياه. (الكواكب الدراري) قوله: عورته: فكان البخاري أشار بهذا إلى أن النهي الوارد عن كف الثياب محمول على حالة غير الاضطراب. (عمدة القاري) قوله: عاقدو أَرْزَهُمْ: ويروى «هم عاقدي أَرْزَهُمْ» ووجهها أن يكون خبر «كان» محذوفاً، أي هم كانوا عاقدي أَرْزَهُمْ، ويجوز أن يكون منصوباً على الحال، أي هم مؤتزلون حال كونهم عاقدي أَرْزَهُمْ. و«الأزر»: بضمين جمع «إزار». (عمدة القاري) قوله: من الصغر: أي من أجل صغر أَرْزَهُمْ. قوله: جلوساً: أي جالسين، كانت النساء متأخرات عن صف الرجال، فهن عن رفع رؤوسهن حتى يستوي الرجال جالسين، حتى لا يقع بصرهن على عوراتهم، وفيه الاحتياط في ستر العورة. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: محمد بن كثير: بالثلاثة. سفیان: الثوري. أبي حازم: بالحاء المهمل، سلمة بن دينار. سهل بن سعد: الساعدي. أبو الثعمان: محمد بن الفضل، السدوسي. طاوس: هو ابن كيسان، أبو عبد الرحمن، الفارسي.

قَالَ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ، وَلَا يَكُفَّ شَعْرَهُ وَلَا ثَوْبَهُ.

١١٣/١ - ١٣٨ - بَابُ: لَا يَكُفُّ ثَوْبَهُ فِي الصَّلَاةِ

٨١٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَمْرِو* عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَمَرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ، لَا أَكُفُّ شَعْرًا وَلَا ثَوْبًا».

١١٣/١ - ١٣٩ - بَابُ التَّسْبِيحِ وَالِدُّعَاءِ فِي السُّجُودِ

٨١٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْصُورٌ عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي» يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ.

١١٣/١ - ١٤٠ - بَابُ الْمُكْثِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ

٨١٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ* قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادٌ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ: أَنَّ مَالِكَ بْنَ الْحُوَيْرِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: أَلَا

أَتَبَيِّنُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: وَذَلِكَ فِي غَيْرِ حِينَ صَلَاةٍ، فَقَامَ، ثُمَّ رَكَعَ فَكَبَّرَ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَامَ هُنَيْئَةً، ثُمَّ سَجَدَ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ هُنَيْئَةً، ثُمَّ سَجَدَ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ هُنَيْئَةً، فَصَلَّى صَلَاةَ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ شَيْخِنَا هَذَا. قَالَ أَيُّوبُ: كَانَ يَفْعَلُ شَيْئًا لَمْ أَرَهُمْ يَفْعَلُونَهُ،

كَانَ يَقْعُدُ فِي الْقَالَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ.

١. ولا يكف إله: وفي نسخة: «ولا يكف ثوبه ولا شعره». ٢. لا يكف ثوبه: وفي نسخة: «ولا يكف ثوبا ولا شعرا».

٣. أعظم: كذا لابن عساكر. ٤. لا: وفي نسخة قبله: «و». ٥. منصور: وللأصيلي بعده: «بن المعتمر». ٦. مسلم: وللأصيلي بعده: «بن صبيح أبي الضحى». ٧. القرآن: ولأبي السكن بعده: «قال أبو عبد الله يعني قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ الآية». ٨. السجدين: وللحموي وأبي ذر: «السجود». ٩. حماد: وللأصيلي بعده: «بن زيد». ١٠. رسول الله: وفي نسخة: «النبى». ١١. وذلك: وفي نسخة: «وذلك». ١٢. أو الرابعة: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبي ذر والوقت، ولأبي ذر: «والرابعة»، وفي نسخة بعده: «قال».

ترجمة: قوله: باب لا يكف ثوبه في الصلاة: تقدم الكلام عليه. وفي «القول الفصيح» لمولانا فخر الدين أحمد رحمه الله: ثم في وضع مسألة النهي عن كف الثياب عقيب عقد الثياب وشدها إيماء إلى أن النهي عن الكف فيما إذا كان الثوب فاضلاً مسترسلاً على البدن، أما إذا كان الثوب ضيقاً لا يستمسك على البدن إلا بالشد والعقد فيه، ولو ترك غير مشدود انكشفت عورته في الركوع أو السجود، فالتقيد متعين البتة حتى لا تبدو عورته. اهـ قوله: باب المكث بين السجدين: أي الجلوس بين السجدين قدر الاعتدال، وهو ثابت بقوله ﷺ: «ثم سجد ثم رفع رأسه هنية».

سهر: قوله: ولا يكف شعره ولا ثوبه: أي لا يضمهما؛ وقاية لهما عن التراب، بل يتركهما حتى يقعا على الأرض، كذا في «الجمع». قال العيني: فإن قلت: ما وجه إدخال هذا الحديث بين أبواب أحكام السجود؟ قلت: له تعلق بالسجود من حيث إن الشعر يسجد مع الرأس إذا لم يكف، وأما حكمة النهي فهو ما روى أبو داود من حديث أبي رافع أنه رأى الحسن بن علي يصلي، وقد غرز ضفيرته في قفاه فحلها، وقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ذلك مقعد الشيطان». (عمدة القاري)

قوله: سبجائك: منصوب على المصدر وتقدير الفعل - وهو أسبج ونحوه - لازم، وهو علم للتسبيح، معناه التنزيه عن النقائص. «وبحمدك» أي وسبحت بحمدك، أي بتوفيقك وهدايتك، لا بحولي وقوتي، والواو فيه إما للحال، وإما لعطف الجملة على الجملة، سواء قلنا: إضافة الحمد إلى الفاعل، والمراد من الحمد لازمه، وهو ما يوجب الحمد من التوفيق والهداية. أو إلى المفعول، ويكون معناه وسبحت متلبساً بحمدي لك. قوله: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي: أي يا الله، اغفر لي، وإنما قال وإن كان غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر؛ لبيان الافتقار إلى الله وإظهار العبودية والشكر، أو الاستغفار عن ترك الأولى. (عمدة القاري) قوله: يتأول القرآن: أي يفعل ما أمر به في قوله: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْهُ﴾ (النصر: ٣). (التوشيح وعمدة القاري والخير الجاري) قوله: في غير حين صلاة: أي في غير وقت صلاة مفروضة، فيه إشارة إلى الاهتمام بشأنه. (الخير الجاري)

قوله: يقعد في الثالثة أو الرابعة: أي يجلس جلسة الاستراحة. فإن قلت: لا جلوس للاستراحة في الرابعة؛ لأن بعدها الجلوس للبتشهد؟ قلت: هذا شك من الراوي، والمراد منهما واحد بلا تفاوت؛ إذ يراد من الثالثة انتهائها ومن الرابعة ابتدائها، قاله الكرمانى. وفي «العيني»: قال ابن التين: في رواية أبي ذر: «والرابعة» وأراه غير صحيح. انتهى

* أسماء الرجال: موسى بن إسماعيل: التودكي. أبو عوانة: الوضاح البشكري عمرو: ابن دينار. مسدد: أي ابن مسرهد. أبو الثعمان: السدوسي. أبي قلابة: عبد الله بن زيد، الجرهمي.

٨١٩- فَأَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ فَقَالَ: «لَوْ رَجَعْتُمْ إِلَى أَهَالِيكُمْ صَلُّوا صَلَاةَ كَذَا فِي حِينَ كَذَا، صَلُّوا صَلَاةَ كَذَا فِي حِينَ كَذَا، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَدِّنْ أَحَدُكُمْ وَلْيُؤَمِّمْكُمْ أَكْبَرُكُمْ».

٨٢٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّبِيزِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ * عَنِ الْحَكَمِ * عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ * رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ سُجُودُ النَّبِيِّ ﷺ وَرُكُوعُهُ وَقُعُودُهُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ.

٨٢١- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ * عَنْ ثَابِتٍ * عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنِّي لَا أَلُو أَنْ أُصَلِّيَ بِكُمْ كَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي بِنَا. قَالَ ثَابِتٌ: كَانَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ يَصْنَعُ شَيْئًا لَمْ أَرَكُمُ تَصْنَعُونَهُ، كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَامَ حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ: قَدْ نَسِيَ، وَيَبْنِي السَّجْدَتَيْنِ حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ: قَدْ نَسِيَ.

١١٣/١ ١٤١- بَابٌ: لَا يَفْتَرِشُ ذِرَاعِيهِ فِي السُّجُودِ

وَقَالَ أَبُو حَمِيدٍ * رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَيْرَ مُفْتَرِشٍ وَلَا قَابِضِهِمَا.

٨٢٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ * عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اعْتَدِلُوا فِي السُّجُودِ، وَلَا يَبْسُطُ أَحَدُكُمْ ذِرَاعِيَهُ انْبِسَاطَ الْكَلْبِ».

١١٣/١ ١٤٢- بَابٌ مَنِ اسْتَوَى قَاعِدًا فِي وَتْرِ مِنْ صَلَاتِهِ ثُمَّ نَهَضَ

٨٢٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا خَالِدُ الْحَذَّاءُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ *

مصغرا ابن بشر مكررا. (ع)

١. عنده: ولابن عساكر بعده: «شهر». ٢. لو: وللحموي: «إذا». ٣. أهاليكم: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبو ذر والوقت، وفي نسخة: «أهليكم». ٤. كذا: كذا لابن عساكر والأصيلي. ٥. ابن مالك: كذا للأصيلي وأبي ذر. ٦. ابن مالك: كذا للأصيلي وأبي ذر. ٧. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا». ٨. ولا يبسط: كذا لابن عساكر، وفي نسخة: «ولا ينبسط»، وللحموي: «ولا يبتسط». ٩. انبساط: كذا لابن عساكر، وللحموي: «انبساط».

ترجمة: قوله: باب لا يفتريش ذراعيه في السجود: قال الحافظ: قال ابن المنير: أخذ لفظ الترجمة من حديث أبي حميد، والمعنى من حديث أنس، وأراد بذلك أن الافتريش المذكور في حديث أبي حميد بمعنى الانبساط في حديث أنس. اهـ والذي يظهر لي أنه أشار إلى رواية أبي داود، فإنه أخرج حديث الباب بلفظ: «ولا يفتريش» بدل «ولا ينبسط». قوله: باب من استوى قاعدا إلخ: في «تراجم شيخ المشايخ»: المقصود من الباب أصالة إثبات جلسة الاستراحة، وهي التي تكون في الوتر أي ما بعد الركعة الأولى أو بعد الثالثة. اهـ وفي هامش «اللامع»: واختلفوا في النهوض في الفرد، هل يقوم على صدور قدميه أو يجلس أولاً ثم يقوم؟ وإلى الثاني مال الإمام البخاري.

سهر: قوله: فأتينا: قاله مالك بن الحويرث، والفاء فيه عاطفة على شيء محذوف، تقديره: أسلمنا فأتينا، أو أرسلنا قومنا فأتينا، ونحو ذلك. (فتح الباري) قوله: قد نسي إلخ: بفتح النون من النسيان وضمها مع تشديد السين المكسورة، والخبر يدل على استحباب المكث بين السجدين. قال ابن قدامة: والمستحب عند أحمد أن يقول بين السجدين: «رب اغفر لي» يكرره مراراً. انتهى وعندنا ليس بينهما ذكر مسنون؛ لأن الاعتدال فيه طبع وليس بمقصود، وما روي في ذلك فمحمول على التهجد، وعند داود وأهل الظاهر أنه فرض، إن تَعَمَّدَ تَرْكَهُ بطلت صلاته. (عمدة القاري) قوله: اعتدلوا: أي كونوا متوسطين بين الافتريش والقبض. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: محمد بن عبد الرحيم: المعروف بـ«صاعقة». مسعر: بكسر الميم وسكون المهمل، ابن كدام. الحكم: بفتح الحاء والكاف، ابن عتيبة، الكوفي. البراء: ابن عازب. سليمان بن حرب: الواسطي. حماد بن زيد: هو ابن درهم. ثابت: البصري. أبو حميد: الساعدي. محمد بن بشار: موحدة مفتوحة فمعجمة مشددة، ويقال له: بندار. محمد بن جعفر: المعروف بـ«غندر». شعبة: ابن الحجاج. قتادة: ابن دعامه. محمد بن الصباح: بفتح المهمل وتشديد الموحدة الدولابي. أبي قلابة: عبد الله بن زيد. (إرشاد الساري)

سند: قوله: باب من استوى قاعداً إلخ: يريد بيان جلسة الاستراحة، واستدل عليها بحديث مالك بن الحويرث، وغالب الأئمة لا يقولون بما ويحملونها على أنها كانت لكبر السن. ويشكل عليهم قول النبي ﷺ «صلوا كما رأيتموني أصلي»، فهذا يدل على أن الصلاة المشتعلة على جلسة الاستراحة كانت مطلوبة شرعاً، ولم تكن ضرورة. ثم العجب ممن يحمل حديث مالك على حالة كبر السن، ثم يقول بنسخ ما اشتمل عليه حديث مالك من رفع اليدين عند الركوع منه، فافهم.

قَالَ: أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ اللَّيْثِيُّ رحمته أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي، فَإِذَا كَانَ فِي وَثْرٍ مِنْ صَلَاتِهِ لَمْ يَنْهَضْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدًا.

هذا محمول عند الخفيفة على حالة الكبر، ويدل عليه ما ورد: «لا تبادروني فلاني قد بدنت». (ع)

١٤٣- بَابُ: كَيْفَ يَعْتَمِدُ عَلَى الْأَرْضِ إِذَا قَامَ مِنَ الرَّكْعَةِ؟

١١٤/١

٨٢٤- حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ* عَنْ أَيُّوبَ* عَنْ أَبِي قَلَابَةَ* قَالَ: جَاءَنَا مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ* رحمته فَصَلَّى بِنَا فِي مَسْجِدِنَا هَذَا، فَقَالَ: إِنِّي لِأُصَلِّي بِكُمْ، وَمَا أُرِيدُ الصَّلَاةَ، لَكِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُرِيَكُمْ كَيْفَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي. قَالَ أَيُّوبُ: فَقُلْتُ لِأَبِي قَلَابَةَ: وَكَيْفَ كَانَتْ صَلَاتُهُ؟ قَالَ: مِثْلَ صَلَاةِ شَيْخِنَا هَذَا - يَعْنِي عَمْرُو بْنُ سَلَمَةَ - قَالَ أَيُّوبُ: وَكَانَ ذَلِكَ الشَّيْخُ يُنَمُّ التَّكْبِيرَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ عَنِ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ جَلَسَ وَاعْتَمَدَ عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ قَامَ.

أي لا ينقص من التكبيرات شيئا عند الانتقالات أو كان يمدد من أول الانتقالات إلى آخره. (ع)

١٤٤- بَابُ: يُكَبِّرُ وَهُوَ يَنْهَضُ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ

أي الركعتين الأوليين. (ع)

أي يقوم

بالتنوين

١١٤/١

وَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ* رحمته يُكَبِّرُ فِي نَهْضَتِهِ.

١. أخبرني: وفي نسخة: «أخبرنا». ٢. من الركعة: وللمستلمي والكشيهني: «من الركعتين». ٣. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا».

٤. فقال: ولابن عساكر: «قال». ٥. لكني: وللمستلمي والأصيلي والحوي وأبي ذر: «ولكنني»، وفي نسخة: «ولكن»، ولابن عساكر: «لكن».

٦. رسول الله: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «النبى». ٧. وكيف: وفي نسخة: «ككيف». ٨. وإذا: وفي نسخة: «فإذا».

٩. عن: ولالأصيلي والمستلمي: «في»، ولأبي ذر: «من».

ترجمة: قوله: باب كيف يعتمد على الأرض إلخ: وهذا السادس من الأبواب المبدوءة بلفظ: «كيف». وكتب الشيخ في «اللامع» تحت قوله: «وإذا رفع رأسه في السجدة الثانية...»: هذا بيان لكيفية الاعتماد وأنه بعد رفع الرأس من السجدة، وبعد الجلوس، وأنه على الأرض لا على شيء من جسده، فكان موافقاً للترجمة. اهـ وفي «هامشه»: هذا توجيه لمطابقة الحديث بالترجمة؛ فإنهم أوردوا على الحديث بأنه لا يوافق الترجمة. قال الحافظ: إن قيل: ترجم على كيفية الاعتماد وفي الحديث إثبات الاعتماد فقط؟ أجاب الكرمانى بأن بيان الكيفية مستفاد من قوله: «جلس واعتمد على الأرض ثم قام» فكانه أراد بالكيفية أن يقوم معتمداً عن جلوس لا عن سجود، وقيل: يستفاد من الاعتماد أنه يكون باليد؛ لأنه أفعال من «العماد»، والمراد به الاتكاء، وهو باليد. اهـ ولا يبعد عندي أن غرض المصنف بالترجمة ليس بيان الكيفية، بل ذكر لفظ «كيف»؛ تنبيهاً على اختلافهم في بيان كيفية الاعتماد. وغرض الترجمة إثبات الاعتماد على الأرض عند النهوض، كما تهت على ذلك في مقدمة «اللامع» من أن الإمام البخاري طال ما يشير بلفظ: «كيف» إلى مجرد الاختلاف في الكيفية بدون إثبات الكيفية. قوله: باب يكبر وهو ينهض من السجدين: قال الحافظ: وأما مقصود الباب فالمشهور عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان يكبر حين يقوم، ولا يؤخره حتى يستوي قائماً، كما تقدم عن «الموطأ»، وأما ما تقدم في «باب ما يقول الإمام ومن خلفه» من حديثه بلفظ: «وإذا قام من السجدين قال: الله أكبر» فيحمل على أن المعنى: إذا شرع في القيام. قال ابن المنير: أجرى البخاري الترجمة وأثر ابن الزبير يجرى التبيين لحديثي الباب؛ لأنهما ليسا صريحين في أن ابتداء التكبير يكون مع أول النهوض. اهـ قلت: وهذا الغرض أعني الرد على المالكية هو الأوجه عندي، وما نقل الحافظ من إشكال ابن رشيد - من تكرار هذه الترجمة بما سبق «باب التكبير إذا قام من السجود»، وبسط الكلام في توجيهه - لا يحتاج إليه عندي، وذلك لاختلاف الغرضين في الموضعين، فالغرض هنا كما عرفت أنفاً هو الرد على المالكية، والغرض من الباب السابق هو بيان تكبيرات الانتقال، كما يظهر من سياق التراجم هناك وتقدم في الأصول أن الاتحاد في الألفاظ مع اختلاف الأغراض لا يسمى تكراراً، وهو الأصل الثاني والعشرون.

سهر: قوله: حتى يستوي قاعداً: فيه دليل للشافعية على ندية جلسة الاستراحة. وقال الطحاوي: ليس في حديث أبي حميد جلسة الاستراحة. وروى الترمذي عن أبي هريرة قال: «كان رسول الله ﷺ ينهض في الصلاة على صدور قدميه» ثم قال: والعمل عليه عند أهل العلم. وفي «التمهيد»: اختلف الفقهاء في النهوض عن السجود، فقال مالك والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة وأصحابه ينهض على صدور قدميه ولا يجلس، وقال النعمان بن أبي عياش: أدركت غير واحد من أصحاب النبي ﷺ يفعل ذلك، وقال أبو الزناد: وذلك السنة، وبه قال أحمد وابن راهويه، وقال أحمد: وأكثر الأحاديث يدل على هذا، كذا في «العيني». وقال ابن الهمام: وقول الترمذي: «العمل عليه عند أهل العلم» يقتضي قوة أصله وإن ضعف خصوص هذا الطريق. وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن مسعود أنه كان ينهض في الصلاة على صدور قدميه ولم يجلس، وأخرج نحوه عن علي، وكذا عن ابن عمر وابن الزبير وكذا عن عمر رضي الله عنه، فقد اتفق أكابر الصحابة الذين كانوا أقرب إليه رضي الله عنه من مالك بن الحويرث، فوجب تقديمه، ويعمل ما رواه على حالة الكبر. (فتح القدير) قوله: واعتمد على الأرض ثم قام: هو موضع الترجمة. فإن قلت: الترجمة لبيان كيفية الاعتماد لا لبيان نفس الاعتماد، فما وجه الموافقة؟ قلت: فيه بيان الكيفية بأن يجلس أولاً ثم يعتمد ثم يقوم. قال الفقهاء: يعتمد كما يعتمد العاجن للخمير، كذا في «الكرمانى». قوله: وهو ينهض: أي في حالة نهوضه من السجدين، وعند بعضهم: وقت الاستواء، ونقل ذلك عن مالك، والكلام في الأولوية، فافهم. (عمدة القاري) قوله: وكان ابن الزبير إلخ: هذا تعليق، وصله ابن أبي شيبة في «مصنفه» عن عبد الوهاب الثقفي عن ابن جريج عن عمرو ابن دينار أن ابن الزبير كان يكبر لنهضته، وفيه المطابقة للترجمة. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: معلى بن أسد: هو العمي. وهيب: هو ابن خالد. أيوب: هو السخيتاني. أبي قلابة: عبد الله بن زيد، الجرمي. مالك بن الحويرث: أبو سليمان الليثي.

ابن الزبير: عبد الله، وصله ابن أبي شيبة.

٨٢٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ * عَنْ سَعِيدٍ * بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: صَلَّى لَنَا أَبُو سَعِيدٍ * فَجَهَرَ بِالتَّكْبِيرِ حِينَ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ وَحِينَ سَجَدَ وَحِينَ رَفَعَ وَحِينَ قَامَ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ، وَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ.

٨٢٦- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَيْلَانُ بْنُ جَرِيرٍ عَنْ مُطَرِّفٍ * قَالَ: صَلَّيْتُ أَنَا وَعِمْرَانُ بْنُ الْحَصَنِ صَلَاةً خَلَفَ عَلَيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ فَكَانَ إِذَا سَجَدَ كَبَّرَ، وَإِذَا رَفَعَ كَبَّرَ، وَإِذَا نَهَضَ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ كَبَّرَ، فَلَمَّا سَلَّمَ أَخَذَ عِمْرَانُ بِيَدِي، فَقَالَ: لَقَدْ صَلَّى بِنَا هَذَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ ﷺ، أَوْ قَالَ: لَقَدْ ذَكَرَنِي هَذَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ ﷺ.

١٤٥- بَابُ سُنَّةِ الْجُلُوسِ فِي التَّشَهُدِ

١١٤/١

وَكَاثُ أُمِّ الدَّرْدَاءِ * تَجَلَّسُ فِي صَلَاتِهَا جَلْسَةَ الرَّجُلِ، وَكَانَتْ فَقِيهَةً.

٨٢٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ * عَنْ مَالِكٍ * عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ كَانَ يَرَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ ﷺ يَتَرَعَّعُ فِي الصَّلَاةِ إِذَا جَلَسَ، فَفَعَلْتُهُ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَدِيثُ السِّنِّ، فَتَنَاهَانِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَقَالَ: إِنَّمَا سُنَّةُ الصَّلَاةِ أَنْ تَنْصِبَ رِجْلَكَ الْيُمْنَى وَتُثْنِيَ الْيُسْرَى، فَقُلْتُ: إِنَّكَ تَفْعَلُ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: إِنَّ رِجْلَايَ لَا تَحْمِلَانِي.

بتشديد الدون وتخفيفها. (ع)

أي تعطف

٨٢٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ * عَنْ خَالِدٍ * عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَلْحَلَةَ،.....

١. رفع: وللأصلي بعده: «رأسه» ٢. فكان: وفي نسخة: «وكان» ٣. وقال: ولابن عساكر: «فقال»، ولأبوي ذر الوقت: «قال».
٤. رجلاي: كذا لابن عساكر وأبي الوقت، وفي نسخة: «رجلي» ٥. سعيد: ولأبي ذر بعده: «هو ابن أبي هلال».

ترجمة: قوله: باب سنة الجلوس في التشهد: الإمام البخاري ترجم بسنة الجلوس، ولم يحكم في الترجمة بشيء، بل ذكر فيها الروايتين، فالظاهر أن الترجمة على الأصل الرابع من أصول التراجم، ويحتمل أن يكون من الأصل الخامس والثلاثين. قال الحافظ: قال ابن المنير: ضمن هذه الترجمة ستة أحكام، وهي: ١- أن هيئة الجلوس غير مطلق الجلوس. ٢- والفرقة بين الجلوس للتشهد الأول والأخير ٣- وبينهما وبين الجلوس بين السجدة ٤- وأن ذلك كله سنة ٥- وأن لا فرق بين الرجال والنساء ٦- وأن ذا العلم يجتنب بعمله. اهـ قال الحافظ: وهذا الأخير إنما يتم إذا ضم أثر أم الدرداء إلى الترجمة. اهـ والظاهر عندي أن غرضه من أثرها أن لا فرق بين ذلك في الرجال والنساء، كما قال به الشافعية. =

سهر: قوله: وحين قام من الركعتين: وهي حالة النهوض عن السجدة، وفيه المطابقة للترجمة. وقال ابن رشيد: في هذه الترجمة إشكال؛ لأنه ترجم فيما مضى «باب التكبير إذا قام من السجود»، وأورد فيه حديث ابن عباس وأبي هريرة، وفيهما التنصيص على أنه يكرر في حالة النهوض، وهو الذي اقتضته هذه الترجمة، فكان ظاهرها التكرار. قلت: لا نسلم أن في هذه الترجمة إشكالا، ولا يلزم مما ذكره التكرار، فقله في «باب التكبير إذا قام من السجود» أعم من أن يكون من سجود الركعة الأولى أو الثانية أو الثالثة، وهذه الترجمة في التكبير عند القيام إلى الركعة الثالثة من بعد التشهد خاصة. وأما فائدة ذكر هذا بعد شمول الأعم إياه فلاجل إيراد ههنا حديثي أبي سعيد وعلي بن أبي طالب ﷺ (عمدة القاري) قوله: لقد ذكرني: بتشديد الكاف، وفاعله «هذا» أراد به علي بن أبي طالب ﷺ. وقوله «ذكرني» يدل على أن التكبير قد ترك، وقد روى أحمد والطحاوي بإسناد صحيح عن أبي موسى الأشعري قال: ذكرنا علياً صلاة كنا نصليها مع رسول الله ﷺ، إما نسيناها وإما تركناها عمداً. ذكره العيني في «باب إتمام التكبير في الركوع» (٥)

قوله: سنة الجلوس في التشهد: يحتمل أن يراد به أن السنة في الجلوس الهيئة القلائية كالافتراض مثلاً، بالإضافة بمعنى «في»، وأن يراد نفس الجلوس بالإضافة بيانية، نحو: شجر الإراك، وحديث الباب يحتمل الأمرين. فإن قلت: الجلوس قد يكون واجباً. قلت: المراد «بالسنة» الطريقة الحمديدية، وهي أعم من المندوب. (الكواكب الدري) قوله: أم الدرداء: اختلف في أنها أم الدرداء الصغرى التابعة التي اسمها هجيمة، أو الكبرى الصحابية التي اسمها خيرة، والظاهر أنها الكبرى، هذا زبدة ما قاله العيني. قوله: جلسة الرجل: قال العيني: فدل هذا أن المستحب للمرأة أن تجلس كما يجلس الرجل، وهو أن تنصب اليمنى وتفتش اليسرى، وبه قال النخعي وأبو حنيفة ومالك. انتهى ولا يخفى أن هذا خلاف ما في كتب الحنفية المتداولة من أن المرأة تتورك؛ لأنه أستر لها، والله أعلم بالصواب. قوله: رجلاي: [هو من قبيل: «إِنْ هَذَيْنِ لَسَجِرَتَيْنِ» (طه: ٦٣). (عمدة القاري)]

* أسماء الرجال: يحيى بن صالح: أبو زكريا الحمصي. فليح بن سليمان: اسمه عبد الملك، وفليح لقبه. سعيد: ابن الحارث بن الملعلي، الأنصاري. أبو سعيد: سعد بن مالك، الخدري. سليمان بن حرب: الواشحي. مطرف: هو ابن عبد الله بن الشخير. وكانت أم الدرداء: وصله المؤلف في «تاريخه الصغير» من طريق مكحول، وحزم ابن حجر بأن أم الدرداء هذه هي الصغرى التابعة الهجيمة، لا الكبرى خيرة بنت أبي حدر؛ لأن مكحولاً لا يدرك الكبرى. عبد الله بن مسلمة: هو القعني. مالك: هو ابن أنس، الإمام. يحيى: هو ابن عبد الله ابن بكير، المخزومي. الليث: هو ابن سعد، المصري. خالد: هو ابن يزيد، الجمحي المصري.

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ، قَالَ: وَحَدَّثَنِي اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ وَيَزِيدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَلْحَلَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ: أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا مَعَ تَقْرِيرٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَذَكَرْنَا صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ ^{بفتح المهملين وسكون اللام الأول}: أَنَا كُنْتُ أَحْفَظُكُمْ لِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَأَيْتُهُ إِذَا كَبَّرَ جَعَلَ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ أَمْسَكَ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ هَضَرَ ظَهْرَهُ، فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ اسْتَوَى حَتَّى يَعُودَ كُلُّ فَقَارٍ مَكَانَهُ، وَإِذَا سَجَدَ وَضَعَ يَدَيْهِ غَيْرَ مُفْتَرِشٍ ^{أي يديه} وَلَا قَابِضِهِمَا، وَاسْتَقْبَلَ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ الْقِبْلَةَ، فَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّكَعَتَيْنِ جَلَسَ عَلَى رِجْلَيْهِ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْيُمْنَى، فَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّكَعَةِ الْآخِرَةِ قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْآخَرَى وَقَعَدَ عَلَى مَقْعَدَتِهِ ^{أي أماله}.

وَسَمِعَ اللَّيْثُ يَزِيدَ بْنَ أَبِي حَبِيبٍ، وَيَزِيدَ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَلْحَلَةَ، وَابْنَ حَلْحَلَةَ مِنْ ابْنِ عَطَاءٍ. وَقَالَ أَبُو صَالِحٍ * عَنِ اللَّيْثِ: ^{هو ابن سعد} «كُلُّ فَقَارٍ مَكَانَهُ». وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ * عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ: قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ: أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو بْنَ حَلْحَلَةَ حَدَّثَهُ «كُلُّ فَقَارٍ» ^{بدون إضافة الضمير}.

١٢- بَابُ مَنْ لَمْ يَرَ التَّشَهُدَ الْأَوَّلَ وَاجِبًا ^{ترجمة} ^{بدون الضمير أيضًا، وبه للكشميهني} ^{وحده، وبناء التانيث له أيضًا. (قس)} ١١٤/١

لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ وَلَمْ يَرْجِعْ.

١. وحدثنى: وللأكثر: «وحدثنا». ٢. مع نفر: كذا لكريمة، وللأصيلي وأبي ذر: «في نفر». ٣. النبي: ولأبي الوقت: «رسول الله». ٤. رسول الله: وللأصيلي: «النبي». ٥. حذو: كذا لأبي ذر والشيخ ابن حجر، وفي نسخة: «حذاء». ٦. فقار: وللأصيلي بعده: «إلى». ٧. وإذا: وفي نسخة: «فإذا». ٨. مقعدته: وفي نسخة: «مقعده». ٩. فقار: ولكريمة والشيخ ابن حجر: «فقار». [يتقدم القاف، قال العيني: وهو ليس بيبين؛ لأنه جمع فقر بمعنى المفازة]. ١٠. ابن حلحلة: كذا لأبي ذر. ١١. فقار: وللكشميهني: «فقاره»، وللكشميهني أيضًا: «فقارة». ١٢. الأول: وفي نسخة: «الأولى».

ترجمة = وفي «تقرير المكي»: قوله: «فقيهه» فعلم أن جلسة الرجل للمرأة أيضًا جائز، وهو الغرض للبخاري. اهـ ثم اختلفوا في أن أم الدرداء هذه كبيرة أو صغيرة، أما الكبيرة فهي صحابية اسمها: خيرة بنت أبي حدر، والصغيرة تابعة اسمها: هجيمة، واختلفوا أيضًا في أن قوله: «وكانت فقيهه» من قول البخاري، أو من كلام مكحول، إلى آخر ما بسط في هامش «اللامع»، فارجع إليه لو شئت. قوله: باب من لم ير التشهد الأول واجبا: اعلم أن الإمام البخاري ترجم للتشهد ثلاثة أبواب، الأول: هذا، واستدل له بأنه ﷺ قام إلى الثالثة ولم يرجع إلى الجلوس، فلو كان فرضًا لا بد من الرجوع إليه وهذا واضح جدًا. ولما كانت المسألة كالإجماعية جزم بالحكم فيها، ولم يلنض إلى الخلاف؛ لشذوذه كما بسط في «الأوزج» من أن التشهدين معًا سنة مؤكدة عند مالك. ولا يذهب عليك أن سجدة السهو عندهم يجب بترك السنن المؤكدة، وعن أحمد الإيجاب فيهما، والصواب في مذهبه أن التشهد الأول واجب، يطل الصلاة بتركه عمدًا، ويسجد للسهو في السهو، والثاني ركن كما في «المغني». وأما عند الشافعي فالتشهد الثاني عنده من الأركان، والأول من الأبعاض التي تجزئ بسجدة السهو. وعندنا الحنفية الثاني واجب، وكذا الأول في ظاهر الرواية. وقيل: الأول سنة، والمعروف الأول، والواجب عندنا ما يجزئ بسجدة السهو. إذا عرفت ذلك فظهر لك أن ترجمة الإمام توافق الأئمة الأربعة؛ فإنه لم يقل أحد منهم: إنه فرض وركن من أركان الصلاة. =

سهر: قوله: ثم هضر ظهره: أي أماله من غير تقريس. (عمدة القاري) قوله: وقعد على مقعدته: احتج به الشافعي ومن قال بقوله: إن هيئة الجلوس في التشهد الأول مغايرة لهيئة الجلوس في الأخير. وقال الطحاوي: القعود في الصلاة كلها سواء، وهو أن ينصب رجله اليمنى ويفترش اليسرى، فيقعد عليها، ثم ذكر الاحتجاج بحديث وائل بن حجر الحضرمي، قال: «صليت خلف النبي ﷺ، فقلت: لأحفظن صلاة رسول الله ﷺ، قال: فلما قعد للتشهد فرش رجله اليسرى، ثم قعد عليها» الحديث. وأجاب عن حديث أبي حميد الذي احتج به الشافعي وغيره: أن محمد بن عمرو بن عطاء لم يسمع هذا الحديث من أبي حميد، وبينهما رجل مجهول، وأطال الكلام فيه، ذكره العيني ملخصًا. وقال العيني: وهذا الذي ذكره الطحاوي هو مذهب أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف، وبه قال الثوري وابن المبارك وأحمد في رواية، وقال: واستدلوا بما في «صحيح مسلم» من حديث عائشة: «كان رسول الله ﷺ يفتتح الصلاة إلى أن قالت: وكان يفترش اليسرى وينصب اليمنى» الحديث. قوله: ولم يرجع: استدلل به على عدم الوجوب، وفيه أن الدلالة عليه إنما تتحقق لو لم يتدارك ﷺ بسجدة السهو، قاله في «الحير الجاري». لكن قوله «واجبًا» لو أخذ بمعنى فرضًا - كما هو شائع في هذا المعنى كثيرًا - فارتفع الإشكال، وكذا يحسن حمل قول صاحب «التوضيح» عليه حيث قال: أجمع فقهاء الأمصار وأبو حنيفة ومالك والثوري والشافعي وإسحاق على أن التشهد الأول غير واجب، حاشا أحمد؛ فإنه أوجب.

* أسماء الرجال: أبو حميد: عبد الرحمن أو المنذر. وقال أبو صالح: هو كاتب الليث، وصله الطبراني عن الليث، أي بإسناده السابق عن يزيد بن. وقال ابن المبارك: عبد الله، وصله الفريابي وغيره. يحيى بن أيوب: هو الغافقي.

٨٢٩- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ * عَنِ الزُّهْرِيِّ * قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هُرْمَزٍ مَوْلَى بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ - وَقَالَ مَرَّةً: مَوْلَى رِبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ: - أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ بُحَيْنَةَ قَالَ - وَهُوَ مِنْ أَرْدَ شَنْوَةَ، وَهُوَ حَلِيفٌ لِبَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ -: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمُ الظُّهَرَ فَقَامَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ لَمْ يَجْلِسْ، فَقَامَ فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، حَتَّى إِذَا قَضَى الصَّلَاةَ وَانْتَظَرَ النَّاسُ تَسْلِيمَهُ كَبَّرَ وَهُوَ جَالِسٌ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ ثُمَّ سَلَّمَ.

ابن عبد المطلب. (ع) اسم أم عبد الله. (ق) قبيلة مشهورة. (ع) أي سجدة السهو ترجمة سهو

١١٥/١ - ١٤٧- بَابُ التَّشْهَدِ فِي الْأَوَّلَى

٨٣٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ * قَالَ حَدَّثَنَا بَكْرٌ * عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رِبِيعَةَ، عَنِ الْأَعْرَجِ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ ﷺ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهَرَ فَقَامَ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ، فَلَمَّا كَانَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ.

الأكزدي اسم أم عبد الله

١١٥/١ - ١٤٨- بَابُ التَّشْهَدِ فِي الْآخِرَةِ

أي في الجلسة الأخيرة

٨٣١- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ * عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ * قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ ﷺ: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا.....

ابن مسعود

١. أخبرنا: وللأصيلي: «حدثنا». ٢. في: وفي نسخة: «من». ٣. الأولين: كذا للأصيلي وابن عساكر. ٤. حدثنا: وللأصيلي: «أخبرنا». ٥. قتيبة: وفي نسخة بعده: «ابن سعيد». ٦. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا». ٧. بكر: وفي نسخة بعده: «ابن مضر». ٨. أبو نعيم: وفي نسخة بعده: «قال: حدثنا سفيان عن الأعمش ومنصور وحميد، ح: وحدثنا أبو نعيم».

ترجمة = وما حكى عنهم من الوجوب في ذلك كالحنفية والحنابلة فهو وجوب دون وجوب، فالنفي في الترجمة عن الوجوب الذي بمعنى الفرض، لكن بقي حينئذ أنه إذا لم يكن ركناً وفرضاً فماذا حكمه؟ فترجم لذلك الترجمة الثانية «باب التشهد في الأولى»، ولم يفسح في ذلك بحكم على عاداته المعروفة كما في الأصل الخامس والثلاثين، لكنه أتى فيها رواية تدل على حكمه، وهو وجوب سجدة السهو، وهو مذهب الأئمة الأربعة، وإليه ميل البخاري؛ إذ أورد فيه رواية سجود السهو. ثم لما كان حكم التشهد الآخر غير الأول عند الجمهور أفرد له ترجمة ثالثة، ولم يذكر فيها أيضاً حكماً على الأصل المذكور، لكنه ذكرها على نسق الترجمة الثانية إشارة منه إلى أن حكمهما عنده واحد، وأتى فيها رواية ألفاظ التشهد؛ تجديداً وتكميلاً للفائدة. انتهى ما في هامش «اللامع» قوله: باب التشهد في الأولى: كتب الشيخ في «اللامع»: أي بيان حكمه إذا تركه المصلي ماذا يفعل؟ والباب المعقود قبل ذلك إنما كان المقصود منه بيان أن التشهد ليس ركناً للصلاة تفوت بفوته، فلا تكرر. وأيضاً ففي هذا الباب دلالة على أن السجود للسهو واحد لا يتكرر بتكرر السهو وترك الواجبين؛ فإن التشهد لما كان واجباً والقعدة الأولى واجباً وبتكررها لم يسجد إلا سجدتين لا أربعاً: علم أن السجود غير متكرر بتكرر السهو، ولو عقد الباب لهذا لكان أبعد من توهم التكرار. اهـ قلت: هو واضح، لكن الباب حينئذ يكون من أبواب السهو الآتية بعد ذلك لا من أبواب صفة الصلاة، فالظاهر من محل التبويب أن المقصود هو الذي تقدم في كلام الشيخ قدس سره. وعلى ما اخترته كما تقدم في الباب السابق لا إشكال في التراجم الثلاثة، ولا شائبة للتكرار فيها. اهـ

قوله: باب التشهد في الآخرة: كتب الشيخ في «اللامع»: دلالة الرواية عليه من حيث إن المذكور فيها غير مفيد بالأولى والآخرة، فلا يتقيد بشيء منهما، بل يثبت في كل جلسة ثبتت عنه ﷺ طيلة. اهـ وقد عرفت فيما سبق غرض الإمام البخاري بإفراد هذه الترجمة عند الإشارة إلى اختلافهم في حكم التشهدين، وذكر ألفاظ التشهد فيه؛ تجديداً للفائدة، =

سهو: قوله: قبل أن يسلم: وهو مذهب الشافعي وأحمد في رواية. قال الخطابي: فيه أن موضع سجدة السهو قبل السلام، ومن فرق بأن السهو إذا كان عن نقصان سجد قبل السلام، وإذا كان من زيادة سجد بعد السلام: لم يرجع فيما ذهب إليه إلى فرق صحيح. انتهى وأشار به إلى مذهب مالك؛ فإنه فصل. وأصحابنا ذهبوا إلى أن سجدة السهو بعد السلام، واحتجوا بحديث المغيرة بن شعبة قال: «صلى بنا رسول الله ﷺ فنهض في الركعتين، فسبحنا به فمضى، فلما أتم الصلاة وسلم سجد سجدة السهو»، أخرجه الطحاوي والترمذي وقال: هذا حديث حسن صحيح، وأخرجه أبو داود أيضاً، واحتجوا أيضاً بأحاديث روي عن جماعة من الصحابة فيها سجود السهو بعد السلام، وقد بينا ذلك في شرحنا لـ«معاني الآثار» للحافظ أبي جعفر الطحاوي، ومثل مذهبننا يروى من جماعة من الصحابة، منهم علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وابن مسعود وابن عباس وابن الزبير وعمار بن ياسر وأنس رضي الله عنهم، قاله العيني. وقال صاحب «المهذبة»: والخلاف في الأولوية. انتهى فعلى هذا حديث الباب يحمل على بيان الجواز.

قوله: باب التشهد في الأولى: أي باب لبيان مشروعية التشهد في الجلسة الأولى، وكان مراده من إيراد هذا أن الباب السابق لما علم منه عدم الوجوب احتجج إلى بيان نفس المشروعية؛ فلما يعترض الشك فيه، فظهر بهذا الفرق بين الترجمتين، كذا في «الخير الجاري» و«الكرامات». قال العيني: ويمكن أن يقال: الفرق بين الترجمتين: أن الأولى في عدم وجوب التشهد، والثانية في وجوبه؛ لأن في حديث هذا الباب: «قام وعليه جلوس»، والجلوس إنما هو للتشهد، فأخذت طائفة بالأول، وطائفة بالثاني.

* أسماء الرجال: أبو اليمان: الحكم بن نافع. شعيب: هو ابن أبي حمزة. الزهري: هو محمد بن مسلم بن شهاب. قتيبة: هو ابن سعيد، الثقفي أبو رجاء، البغلاني. بكر: هو ابن مضر. ابن محمد بن حكيم، المصري. جعفر: ابن ربيعة بن شرحبيل، المصري. الأعرج: عبد الرحمن بن هرمز. أبو نعيم: الفضل بن دكين، الكوفي. الأعمش: هو سليمان بن مهران، الكوفي. شقيق بن سلمة: هو أبو وائل، الأسدي الكوفي.

خَلَفَ النَّبِيُّ ﷺ قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَى جَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ. فَالْتَفَتَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ، فَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ - فَإِنَّكُمْ إِذَا قُلْتُمُوهَا أَصَابَتْ كُلَّ عَبْدٍ لِلَّهِ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ - أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ».

١٤٩- بَابُ الدُّعَاءِ قَبْلَ السَّلَامِ

١١٥/١

٨٣٢- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ* قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ* عَنِ الزُّهْرِيِّ* قَالَ: أَخْبَرَنَا عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا رَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرْتُهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَدْعُو فِي الصَّلَاةِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَفِتْنَةِ الْمَمَاتِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ». فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ: مَا أَكْثَرَ مَا تَسْتَعِيدُ مِنَ الْمَغْرَمِ؟ فَقَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ حَدَّثَ فَكَذَبَ وَإِذَا وَعَدَ فَأَخْلَفَ».

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: سَمِعْتُ خَلْفَ بْنَ عَامِرٍ يَقُولُ فِي الْمَسِيحِ وَالْمَسِيحِ: لَيْسَ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ وَهُمَا وَاحِدٌ، أَحَدُهُمَا عَيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالْآخَرُ الدَّجَالُ.

سَمِي بِهِ؛ لِأَنَّهُ خَدَّاعٌ مُلْكِي، مِنْ «الدَّجَلِ» وَهُوَ الْخُلُطُ. (ع)

١. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ٢. السلام: وللأصلي: «التسليم». ٣. وإذا وعد فأخلف: كذا للمستملي والحُموي، وفي نسخة: «ووعد فأخلف». ٤. وقال محمد إلخ: كذا للمستملي وأبي ذر.

ترجمة = ولا تختص هذه الألفاظ بالآخر، بل يعم التشهدين، ومع ذلك تقييد الإمام البخاري الترجمة بالتشهد الأخير إشارة إلى بعض طُرُقِهِ على الأصل الحادي عشر، وذكر تشهد ابن مسعود في هذا الباب مصير منه إلى اختياره. اهـ
قوله: باب الدعاء قبل السلام: كتب الشيخ قلس سره في «اللامع»: أشار بزيادة لفظ «قبل السلام» إلى أن الدعاء لم يثبت إلا في القعدة الأخيرة وإن كان المذكور في الرواية مطلقاً. اهـ
وفي «هامشه»: قال الكرمانى: الحديث يدل على أن الدعاء كان في الصلاة، فدلالته على الترجمة من حيث إن لكل مقام ذكراً مخصوصاً، فيتعين أن يكون مقامه بعد الفراغ عن الكل، وهو آخر الصلاة، أو علم من مثل الحديث الذي في الباب بعده. اهـ وتعقب عليه الحافظ بأن ما قال الكرمانى من أن لكل مقام ذكراً، فيه نظر؛ لأن التعيين الذي أدعاه لا يختص بهذا المحل، إلى أن قال: والذي يظهر لي أن البخاري أشار إلى ما ورد في بعض طُرُقِ الحديث تعيينه بهذا المحل، فقد وقع في بعض طُرُقِ حديث ابن مسعود بعد ذكر التشهد: «ثم ليتخير من الدعاء ما شاء». انتهى مختصراً وعلى هذا فيكون الترجمة من الأصل الحادي عشر. وقال النووي: استدلال البخاري صحيح؛ لأن قوله: «في صلاتي» يعم جميعها، فمن مظانها هذا الموطن. اهـ قلت: وهذا هو الأصل الخمسون من أصول التراجع. قال الحافظ: ويحتمل أن يكون سؤال أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن ذلك كان عند قوله، لما علمهم التشهد: «ثم ليتخير من الدعاء ما شاء»، ومن ثم أعقب المصنف الترجمة بذلك. اهـ يعني ومن ثم ذكر البخاري بعد ذلك «باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد». انتهى إلى آخر ما ينسب في هامش «اللامع»

سهر: قوله: إن الله هو السلام: قال الكرمانى: فإن قلت: هذا إنما يصح رؤا عليهم لو قالوا: السلام على الله؟ قلت: هذا الحديث مختصر مما سيأتي في «باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد»؛ فإن فيه: «قلنا: السلام على الله، فقال: لا تقولوا: السلام على الله، فإن الله هو السلام»، حاصله أن ما تقولونه عكس ما يجب: فإن كل سلامة ورحمة له ومنه، وهو مالكها ومعطياها. انتهى وقال العيني: ومطابقته للترجمة أيضاً لا يتأتى إلا باعتبار تمام الحديث؛ فإنه أخرج تمامه في «باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد»، وهو قوله ﷺ في آخر الحديث: «ثم يتخير من الدعاء»، ومعلوم أن الدعاء في آخر الصلاة وبعد التشهد، ويعلم من ذلك أن المراد من قوله: «فليقُل: التحيات لله...» هو التشهد في آخر الصلاة، فحينئذٍ طابق الحديث الترجمة. انتهى قوله: التحيات: [جمع تحية، ومعناه السلام، وقيل: البقاء، وقيل: العظمة، وقيل: السلامة من الآفات والنقص، وقيل: الملك. (عمدة القاري)]
قوله: وقال محمد بن يوسف: هذا ما زاد أبو ذر عن المستملي إلى قوله: «والآخر الدجال». قال العيني: محمد بن يوسف هو أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر الغبري، أحد الرواة عن البخاري يحكي البخاري عنه أنه قال: سمعت خلف بن عامر يعني الهمداني أحد الحفاظ أنه لم يفرق بين المسيح بالتخفيف والمسيح بالتشديد، وذكرنا عن أبي الهيثم = * أسماء الرجال: أبو اليمان: هو الحكم بن نافع، الحمصي. شعيب: هو ابن أبي حمزة، الأموي مولاها الحمصي. الزهري: محمد بن مسلم بن شهاب.

سند: قوله: فالتفت إلينا رسول الله ﷺ فقال إن الله هو السلام: هذا مبني على اختصار في الرواية، وكانوا يقولون: «السلام على الله» كما سيجيء، كأنهم يقولون ذلك، زعم منهم أن السلام من باب التعظيم القولي، كالحمد والشكر، فيقولون ذلك بالمقايسة، فلما علم النبي ﷺ بأمرهم منهم عن ذلك.

٨٣٣- وَعَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ* بَنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَعِيدُ فِي صَلَاتِهِ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ.

٨٣٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ* عَنْ أَبِي الْحُبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رضي الله عنه: أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: عَلَّمَنِي دُعَاءً أَدْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي. قَالَ: «قُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاعْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ، وَارْحَمْنِي إِنَّكَ أَنْتَ الْعَفُورُ الرَّحِيمُ».

١١٥/١-١٥٠- بَابُ مَا يُتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ بَعْدَ التَّشَهُّدِ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ

أشار هذا إلى أن حديث الباب الذي فيه الأمر ليس للوجوب إنما هو للاستحباب. (ع)

٨٣٥- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنِ الْأَعْمَشِ* قَالَ: حَدَّثَنِي شَقِيقٌ* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا إِذَا كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّلَاةِ قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ مِنْ عِبَادِهِ، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَقُولُوا: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ، وَلَكِنْ قُولُوا: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ»- فَإِنَّكُمْ إِذَا قُلْتُمْ ذَلِكَ أَصَابَ كُلَّ عَبْدٍ فِي السَّمَاءِ أَوْ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ- أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ثُمَّ لِيَتَخَيَّرَ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ فَيَدْعُو».

١. ابن الزبير: كذا للأصيلي وأبي ذر. ٢. كثير: ولأبي ذر: «كبيراً». ٣. باب: وفي نسخة قبله: «بسم الله الرحمن الرحيم».
٤. ولكن قولوا التحيات: وللأصيلي وأبي ذر: «ولكن التحيات». ٥. ذلك: كذا لابن عساكر وأبوي ذر والوقت والكشميهني.
٦. ثم ليتخير: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «ثم يتخير».

ترجمة: قوله: باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد: تقدم بعض ما يتعلق بهذا الباب في الباب السابق. قال الحافظ: يشير إلى أن الدعاء السابق في الباب الذي قبله لا يجب وإن كان قد ورد بصيغة الأمر، وأفرط ابن حزم، فقال بوجوبها في التشهد الأول أيضاً. ثم لا يذهب عليك أن الإمام البخاري رحمه الله لم يترجم بعد التشهد باباً للصلاة على النبي ﷺ، ولم يذكر في هذا الباب أيضاً حديثاً يتعلق بها، ولا يقال: إن حديثها لم يكن على شرطه؛ فإنه يترجم بها في «كتاب الدعوات»، ويذكر فيه حديث كعب بن عجرة، وفيه صلاة التشهد، وأخرج أيضاً بمعناه حديث الخدري، اللهم إلا أن يقال: إنما ليست بواجبة عنده في الصلاة، فهي داخلة في عموم الأدعية في الصلاة، وذكرها هنا كان يؤهم الإيجاب.

سهر = أنه فرق بينهما حيث قال: إن الدجال مَسِيحٌ على وزن سَكَيْت، وإنه الذي مَسَحَ خلقه أي شُوِّه، فكانه هرب من الالتباس، ولا التباس؛ لأن عيسى عليه السلام إنما سمي مسيحاً لأنه كان لا يمسح ذا عاهة إلا برئ، وسمي الدجال بالمسيح؛ لأن الخير مسح منه، فهو مسيح الضلالة، وقيل: لأن عينه الواحدة ممسوحة، وقيل: لأنه يمسح الأرض أي يقطعها. قوله: وعن الزهري: هذا عطف على قوله: «شعب عن الزهري» وأشار به إلى أن الزهري روى الحديث المذكور مطولاً ومختصراً، فالطول هو الذي سبق قبله، وههنا اقتصر على الاستعاذة من فتنة الدجال، وههنا زيادة ذكر السماع من عائشة. (عمدة القاري) قوله: أدعوه به في صلاتي: ظاهره عموم جميع الصلاة، ولكن المراد بعد التشهد الأخير قبل السلام؛ لأن لكل مقام من الصلاة ذكراً مخصوصاً، فتعين أن يكون مقامه بعد الفراغ من الكل، وهو آخر الصلاة، كما ورد صريحاً في رواية ابن ماجة وغيره: «إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير» الحديث، وبه ناسب الترجمة لحديثي الباب، كذا في «العيني». قوله: أعجبه إليه: وفي رواية البخاري في الدعوات: «ثم ليتخير من الدعاء ما شاء». قال الكرماني: فيه جواز الدعاء بكل ما شاء دينياً أو دنيائياً، شابه القرآن والأدعية أم لا. قال العيني: وهو ما قالت الشافعية، لكن فيما ذهبوا إليه إهمال؛ لما ورد في رواية «مسلم» من قوله ﷺ: «إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس» الحديث، ونحن عملنا بالحديثين؛ لأننا نختار من الأدعية الماثورة أو الأدعية التي شابه ألفاظ القرآن. انتهى ملخصاً

* أسماء الرجال: عروة: ابن الزبير بن العوام. يزيد بن أبي حبيب: أبو رجاء، الأزدي المصري. مسدد: هو ابن مسرهد، الأسدي. الأعمش وشقيق: تقدموا.

سند: قوله: مغفرة من عندك: ربما يتوهم أنه لا فائدة لقوله: «من عندك»؛ لأن المغفرة المطلوبة من الله تعالى لا تكون إلا من عنده. والجواب: أن معنى «من عندك» ما تكون من محض فضلك من غير استحقاق لها، أو ما تكون لائقة بمجانبك، فظهرت الفائدة، والله تعالى أعلم.

١١٥/١

١٥١- بَابُ مَنْ لَمْ يَمْسَحْ جَبْهَتَهُ وَأَنْفَهُ حَتَّى صَلَّى

هذا عموم على ما كان قليلا لا يمنع السجود فيستحب
إلى تركه إلى أن يفرغ؛ لأنه من باب التواضع لله. (ع)

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: رَأَيْتُ الْحَمِيدِيَّ * يَحْتَجُّ بِهَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ لَا يُمَسَحُ الْجَبْهَةُ فِي الصَّلَاةِ.

٨٣٦- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ * قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ * قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخَدْرِيَّ * فَقَالَ:

الدستوائي
ابن أبي كثير. (ع)

رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ فِي الْمَاءِ وَالطِّينِ، حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ الطِّينِ فِي جَبْهَتِهِ.

ترجمة شهر
١٥٢- بَابُ التَّسْلِيمِ

١١٦/١

٨٣٧- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ * قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ * بْنُ سَعْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ هِنْدِ بِنْتِ الْحَارِثِ: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ ﷺ

أي أم المؤمنين

محمد بن مسلم
هي التابعة

قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ قَامَ النَّسَاءُ حِينَ يَقْضِي تَسْلِيمَهُ، وَمَكَثَ يَسِيرًا قَبْلَ أَنْ يَقُومَ. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَرَى - وَاللَّهِ

هو الزهري
أي أظن

هو عمل الترجمة

أَعْلَمُ - أَنَّ مَكْثَهُ لِكَيْ يَنْقُذَ النَّسَاءَ قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَهُنَّ مِنْ انْصِرَافِ مِنَ الْقَوْمِ.

جملة معترضة

١. لا تلمسح الجبهة: وفي نسخة: «أن لا يمسح جبهته». ٢. حين: كذا لابن عساكر، وفي نسخة: «حتى». ٣. أن يدركهن: وفي نسخة: «أن يدركهم».

ترجمة: قوله: باب من لم يمسح جبهته وأنفه حتى صلى: كتب الشيخ في «اللامع»: الظاهر أن المراد إثبات أن المسح وعدمه كلاهما جائز، ويمكن أن يكون القصد إثبات عدم الجواز، بمعنى أن الترك على حاله هو أولى، والمعنى على الأول: باب من لم ير المسح سنة، وعلى الثاني: باب من لم ير المسح مكروهاً. والرواية يمكن الاستدلال بها على كل من المرامين. اهـ وفي هامشه: قال ابن المنير ما حصله: ذكر البخاري المستدل ودليله، ووكل الأمر فيه لنظر المجتهد، هل يوافق الحميدي أو يخالفه؟ وإنما فعل ذلك لما يتطرق إلى الدليل من الاحتمالات؛ لأن بقاء أثر الطين لا يستلزم نفي مسح الجبهة؛ إذ يجوز أن يكون مسحها وبقي الأثر بعد المسح. ثم بعد ذكر عدة احتمالات قال: وفي قوله: «رأيت الحميدي...» إشارة إلى أنه يوافقه على ذلك، ومن ثم لم يتعقبه. اهـ

قلت: في قوله: «إشارة إلى أنه يوافقه...»: إن المعروف في أصول التراجع أن الترجمة من باب من قال كذا إشارة إلى أن المصنف لم يره، وقد تقدم ما فيه في أصول التراجع، فمجرد ذكره قول الحميدي ليس بحجة على أنه وافقه؛ لاحتمال أنه ذكر قوله لبيان «من» في الترجمة، كما أشار إليه ابن المنير من أن الإمام ذكر المستدل - وهو الحميدي - ودليله، ووكل الأمر فيه إلى المجتهد، وتقدم في «باب السجود على الأنف في الماء والطين» اختلاف الأئمة في ذلك. انتهى قوله: باب التسليم: قال الحافظان - ابن حجر والعيني -: أي في آخر الصلاة، وإنما لم يشر إلى حكمه هل هو واجب أم سنة؟ لوقوع الاختلاف فيه؛ لتعارض الأدلة.

سهر: قوله: باب التسليم: وإنما لم يشر إلى حكمه، هل هو واجب أم سنة؟ لوقوع الاختلاف فيه؛ لتعارض الأدلة، قاله العيني. وقال ابن حجر في «فتح الباري»: ويمكن أن يؤخذ الوجوب من حديث الباب، حيث جاء فيه «كان إذا سلم»؛ لأنه يشعر بتحقيق مواظبته على ذلك، وقد قال ﷺ: «صلوا كما رأيتموني»، وحديث «تحليلها التسليم» أخرجه أصحاب «السنن» بسند حسن، وأما حديث «إذا أحدث وقد جلس في آخر صلاته قبل أن يسلم فقد جازت صلاته» فقد ضعفه الحافظ. انتهى قال ابن الهمام في «فتح القدير»: والمواظبة في السلام معارضة بقوله ﷺ: «إذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك». انتهى قال العيني: قام الدليل على أن التسليم في آخر الصلاة غير واجب، وأن تركه غير مفسد للصلاة، وهو «أن رسول الله ﷺ صلى الظهر خمسا، فلما سلم أعر بصنيعة، فثنى رجله، فسجد سجدتين»، رواه عبد الله بن مسعود، وأخرجه الجماعة بطرق متعددة وألفاظ مختلفة. قال الطحاوي رحمه الله: ففي هذا الحديث أنه أدخل في الصلاة ركعة من غيرها قبل التسليم، ولم ير ذلك مفسداً للصلاة، فدل ذلك أن السلام ليس من صلبها، ولو كان واجبا كوجوب السجدة في الصلاة لكان حكمه أيضا كذلك، ولكنه بخلافه فهو سنة. انتهى اختلف العلماء في هذا، فقال مالك والشافعي وأحمد وأصحابهم: إذا انصرف المصلي من صلاته بغير التسليم فصلاته باطلة، حتى قال النووي: ولو اختل بحرف من حروف «السلام عليكم» لم تصح صلاته، واحتجوا على ذلك بقوله ﷺ: «تحليلها التسليم» رواه عن علي ﷺ أبو داود وغيره.

وقال الترمذي: هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب، وأخرجه الحاكم في «مستدركه» وقال: صحيح على شرط مسلم، ولم يخبراه. قلت: اختلفوا في صحته بسبب ابن عقيل، فقال محمد بن سعد: هو منكر الحديث لا يحتجون بحديثه، وكان يحيى بن سعيد لا يروي عنه، وعن يحيى بن معين: ليس حديثه بحجة، وعنه: ضعيف الحديث. وقال النسائي: ضعيف. وعلى تقدير صحة أحاب الطحاوي عنه بما حصله أن علياً ﷺ روي عنه من رأيه: «إذا رفع رأسه من آخر سجدة فقد تمت صلاته»، فدل على أن معنى الحديث المذكور لم يكن عند علي أن الصلاة لا تتم إلا بالتسليم؛ إذ كانت تتم عنده بما هو قبل التسليم، فكان معنى «تحليلها التسليم»: التحليل الذي ينبغي أن يحل به لا بغيره. وذهب عطاء بن أبي رباح وسعيد بن المسيب وإبراهيم وقتادة وأبو حنيفة وصاحبه وابن جرير الطبري إلى أن التسليم ليس بفرض، حتى لو تركه لا تبطل صلاته. انتهى كلام العيني مع اختصار

* أسماء الرجال: الحميدي: هو عبد الله بن الزبير، المكي. مسلم بن إبراهيم: الأزدي الفراهيدي البصري. أبي سلمة: ابن عبد الرحمن بن عوف. أبا سعيد الخدري: هو سعد بن مالك. موسى بن إسماعيل: هو التبوذكي. إبراهيم: ابن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف.

١١٦/١

١٥٣- بَابُ: يُسَلِّمُ حِينَ يُسَلِّمُ الْإِمَامَ

ترجمة
أي المأموم

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ * يَسْتَحِبُّ إِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ أَنْ يُسَلَّمَ مِنْ خَلْفِهِ.

عبد الله

٨٣٨- حَدَّثَنَا جَبَانُ بْنُ مُوسَى * قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدٍ - هُوَ ابْنُ الرَّبِيعِ * - عَنْ

الأَنْصَارِيِّ الصَّحَابِيِّ

هو ابن شهاب

عِثْبَانَ بْنِ مَالِكٍ * قَالَ: صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَلَّمْنَا حِينَ سَلَّمَ.

الأَنْصَارِيِّ

١١٦/١

١٥٤- بَابُ مَنْ لَمْ يَرِدَّ السَّلَامَ عَلَى الْإِمَامِ وَكَتَفَى بِتَسْلِيمِ الصَّلَاةِ

ترجمة

٨٣٩- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ * قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ * وَزَعَمَ أَنَّهُ

ابن شهاب

ابن راشد

هو ابن المبارك

عَقَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَعَقَلَ حِجَّةً حَجَّهَا مِنْ دَلْوٍ كَانَتْ فِي دَارِهِمْ.

الجملة صفة لدلو، والدلو يذكر ويؤنث. (ف) قال القسطلاني: أي من بر كانت في دارهم.

٨٤٠- قَالَ: سَمِعْتُ عِثْبَانَ بْنَ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيَّ * ثُمَّ أَحَدَ بَنِي سَالِمٍ قَالَ: كُنْتُ أَصِلِّي لِقَوِي بَنِي سَالِمٍ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ....

١. هو: كذا لأبوي ذر والوقت. ٢. ابن مالك: كذا لأبوي ذر والوقت وابن عساكر. ٣. رسول الله: وفي نسخة: «النبى». ٤. فسلمنا: وفي نسخة: «فسلم». ٥. كانت: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «كان».

ترجمة: قوله: باب يسلم حين يسلم الإمام: قال الحافظ: قال ابن المنير: ترجم بلفظ الحديث، وهو محتمل لأن يكون المراد أنه يتدنى بالسلام بعد ابتداء الإمام به، فيشرع فيه قبل أن يتمه الإمام، ويحتمل أن يكون المراد أن المأموم يتدنى بالسلام إذا أتمه الإمام، فلما كان محتملاً للأمرين وكُلَّ النظر فيه إلى المجهول. اهـ قال الحافظ: ويحتمل أن يكون أراد أن الثاني ليس بشرط؛ لأن اللفظ يحتمل الصورتين، فأيهما فعل المأموم جاز، وكأنه أشار إلى أنه يندب أن لا يتأخر المأموم في سلامه بعد الإمام متشاعلاً بدعاء وغيره، ويدل عليه ما ذكره من أثر ابن عمر. اهـ وهذا الأخير حزم العلامة العيني.

قوله: باب من لم يرد السلام على الإمام: كُتب الشيخ في «اللامع»: يمكن أن يكون المراد بذلك بيان حكم من لم ينو الإمام بتسليمته، واكتفى بلفظ التسليم. وتخصيص الإمام بالذكر؛ لأن من تركه فهو لمن سواه أترك، فصار المعنى أن من لم ينو في تسليمته أحداً، واكتفى بمجرد اللفظ ولم يفهم المراد به، ولا عين المسلم عليه، فمادام حكمه؟ ثم أثبت بإطلاق الرواية وعدم تقييد التسليم فيها بشيء من النيات وغيرها أن صلاته جائزة لا تفسد، وأما أنه هل ترك بذلك سنة أو مستحباً؟ فأمر آخر غير متعرض به ههنا، والله أعلم. ولعل معنى قوله: «واكتفى بتسليم الصلاة» على هذا التقدير: أنه لم ينو بتسليمته إلا الخروج من الصلاة، لا غير. اهـ وفي «هامشه»: غرض الترجمة عندي واضح، لا غبار عليه، والعجب أن المشايخ والشراح اختلفوا في غرضه على أقوال، مع وضوح غرض البخاري بذلك، وهو أنه أراد الرد على من قال بتسليمته ثالثة؛ ردّاً على الإمام؛ لرواية «أبي داود» عن سمرة قال: «أمرنا النبي ﷺ أن نرد على الإمام»، وأخرج مالك في «الموطأ» عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنه إذا قضى تشهده وأراد أن يسلم قال: «السلام عليكم» عن يمينه، ثم يرد على الإمام، فإن سلم عليه أحد عن يساره رد عليه. وبسط في «الأوجز» أن مذهب الإمام مالك وحدة السلام للإمام والقد تلقاء وجهه، وتثليث السلام للمأموم. اهـ

وقال الحافظ: أورد البخاري فيه حديث عتيبان، واعتماده فيه على قوله: «وسلمنا حين سلم»، فإن ظاهره أنهم سلموا نظير سلامه، وسلامه إما واحدة وهي التي يتحلل بها من الصلاة، وإما هي وأخرى معها، فيحتاج من يستحب تسليمه ثالثة على الإمام بين التسليمتين - كما تقوله المالكية - إلى دليل خاص، وإلى رد ذلك أشار البخاري. وقال ابن بطال: أظنه قصد الرد على من يوجب التسليم الثانية، وقد نقله الطحاوي عن الحسن، وفي هذا الظن بُعد. اهـ قلت: والبعد ظاهر؛ فإن التسليمتين ثبناً من فعله ﷺ في روايات عديدة، ذكرها العيني عن عشرين صحابياً، فكيف يمكن أن يرد عليه البخاري؟ وأعجب منه ما قال الكرماني: يحتمل أن يراد به التسليم الأولى التي بها تحلل الصلاة، وأن يراد ما في التحيات من «سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين» المتناول للإمام. اهـ فإنه لا تعلق له بالترجمة بقوله: «باب من لم يرد السلام»، اللهم إلا أن يقال: إنه أُنبت بها بعدم ذكر الثالث، واكتفى في العمل على رواية أبي داود المذكورة بالتسليم الأولى في الصلاة أو بتسليم التحيات. اهـ

سهر: قوله: حين يسلم الإمام: أشار بهذا إلى أن المستحب أن لا يتأخر المأموم في سلامه بعد الإمام متشاعلاً بدعاء ونحوه، دل عليه أثر ابن عمر المذكور. (عمدة القاري)

قوله: من لم يرد السلام: واكتفى بتسليم الصلاة، وهو التسليمتان، ويروى: «لم يرد السلام»، من التردد، وهو تكرير السلام، والحاصل من هذه الترجمة أن البخاري يرد بذلك على الذي يستحب تسليمه ثالثة على الإمام بين التسليمتين، وهم طائفة من المالكية، هكذا ذكره العيني. (الخيار الجاري) قوله: زعم: المراد من الزعم ههنا القول الحق؛ فإنه قد يطلق عليه، وعلى الكذب، وعلى المشكوك فيه، وينزل في كل موضع على ما يليق به. (الكواكب الدراري وفتح الباري وعمدة القاري) قوله: حجة مجها من دلو: من «مع لعابه» إذا قذفه، وكان للتبريك أو للملاعبة؛ استئلافاً لأبويه وإكراماً للربيع. (مجمع البحار) قوله: ثم أحد بني سالم: عطف على «الأَنْصَارِيِّ»، فمعناه ثم السالمي، أو على «عتبان»، يعني سمعت أحد بني سالم أيضاً بعد السماع من عتيبان، والظاهر أنه الحصين بن محمد الأَنْصَارِيِّ، يعني سمع محمود منهما. (الكواكب الدراري)

* أسماء الرجال: وكان ابن عمر: ابن الخطاب، وصله ابن أبي شيبه عنه، لكن بمعناه. حبان بن موسى: بكسر الحاء، المروزي، مات ٢٣٣. عبد الله: هو ابن المبارك، المروزي. معمر: هو ابن راشد، البصري. عبدان: هو عبد الله بن عثمان، المروزي.

فَقُلْتُ: إِنِّي أَنْكَرْتُ بَصْرِي، وَإِنَّ السُّيُولَ تَحُولُ بَيْنِي وَبَيْنَ مَسْجِدِ قَوْمِي، فَلَوْدِدْتُ أَنَّكَ جِئْتَ فَصَلَّيْتَ فِي بَيْتِي مَكَانًا أَنْتَ خُذُهُ مَسْجِدًا. فَقَالَ: «أَفْعَلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ». فَقَدَا عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ مَعَهُ بَعْدَ مَا اشْتَدَّ النَّهَارُ، فَاسْتَأْذَنَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَذِنْتُ لَهُ، فَلَمْ يَجْلِسْ حَتَّى قَالَ: «أَيْنَ نُحِبُّ أَنْ أَصَلِّيَ مِنْ بَيْنِكَ؟» فَأَشَارَ إِلَيْهِ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي أَحَبَّ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ، فَقَامَ وَصَفَفْنَا خَلْفَهُ ثُمَّ سَلَّمْ، وَسَلَّمْنَا حِينَ سَلَّمْ.

١٥٥- بَابُ الذِّكْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ

١١٦/١

٨٤١- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو* أَنَّ أَبَا مَعْبِدٍ* مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَفَعَ الصَّوْتَ بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كُنْتُ أَعْلَمُ إِذَا انْصَرَفُوا بِذَلِكَ إِذَا سَمِعْتُهُ.

أي أعرف، أي كنت أعلم انصرفهم بسماع الذكر. (ع)

٨٤٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ* قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو* قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو مَعْبِدٍ* عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: كُنْتُ أَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ بِالتَّكْبِيرِ. قَالَ عَلِيُّ* حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرٍو قَالَ: كَانَ أَبُو مَعْبِدٍ أَصْدَقَ مَوَالِي ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ عَلِيُّ* وَاسْمُهُ: نَافِذٌ.

إلى
بفاء ومعجمة

٨٤٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ* عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ* عَنْ سُمَيٍّ* عَنْ أَبِي صَالِحٍ* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ* ﷺ قَالَ: جَاءَ الْفُقَرَاءُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ مِنَ الْأَمْوَالِ بِالذَّرَجَاتِ الْعُلَا وَالتَّعِيمِ الْمُقِيمِ، يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي،.....

جمع دثر، بفتح المهملة وسكون اللثة وهو المال الكثير. (ع) أي الدائم

١. مكانا: وفي نسخة بعده: «حتى». ٢. وصففنا: وفي نسخة: «فصففنا». ٣. أخبرنا: كذا لابن عساكر، وفي نسخة: «حدثنا». ٤. النبي: ولأبوي ذر والوقت: «رسول الله». ٥. علي: وفي نسخة بعده: «ابن عبد الله». ٦. أخبرني: وفي نسخة: «أخبرنا». ٧. بالتكبير: وفي نسخة بعده: «قال أبو عبد الله». ٨. قال علي الخ: كذا للمستملي والكشميهني. ٩. قال علي: وللأصبلي: «حدثنا علي» وفي نسخة قبله: «و».

ترجمة: قوله: باب الذكر بعد الصلاة: سكتوا عن غرض المصنف بذلك، ويحتمل عندي أن يكون غرضه الرد على من كره الفصل بين المكتوبات والرواتب بالأوراد، وحمل الروايات الواردة في ذلك على الفراغ من الرواتب، كما بسط البحث في ذلك شارح «المنية» وغيره. ويحتمل أيضًا في غرض الترجمة أنه أراد بذلك دفع ما توهم به بعض الخلف من أن الأدعية الواردة في دبر الصلاة محمولة على ما قبل السلام. قال ابن القيم: «دبر الصلاة» يحتمل قبل السلام وبعده، وكان شيخنا يرجح أن يكون قبل السلام فراجعته، فقال: دبر كل شيء منه كدبر الحيوان. اهـ ولذا ترجم الإمام بلفظ «الذكر بعد الصلاة»، وأورد فيه حديث الدبر أيضًا؛ تنبيهًا على أن المراد منه بعد الصلاة، ويحتمل أيضًا أن الإمام أشار بلفظ «الذكر» في الترجمة وإيراد حديث ابن عباس ﷺ بلفظ «التكبير»، إلى أن المراد منه مطلق الذكر لا تخصيص التكبير، ولذا فسر الكرمانى قول ابن عباس في الحديث بالتكبير أي بذكر الله. انتهى من هامش «اللامع» وبسط فيه الكلام على حديث الباب أشد البسط.

سهر: قوله: فأشار: [أي النبي ﷺ]، قاله الكرمانى، فيه إعجاز. وقال ابن حجر: والذي يظهر لي أن فاعل «أشار» هو عتيان بن مالك، لكن فيه التفات، وبه يتوافق رواية: «فأشرت». [قوله: رفع الصوت بالذكر: قال ابن بطلان: أصحاب المذاهب المتبعة وغيرهم متفقون على عدم استحباب رفع الصوت بالتكبير والذكر، حاشا ابن حزم، وحمل الشافعي هذا الحديث على أنه جهر؛ ليعلمهم صفة الذكر، لا أنه كان دائمًا.

* أسماء الرجال: إسحاق: هو ابن إبراهيم بن نصر، البخاري. عبد الرزاق: هو ابن همام بن نافع. ابن جريج: هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج. عمرو: ابن دينار، المكي، أبو محمد الأثرم. أبو معبد: اسمه نافذ. علي: هو ابن عبد الله، المديني. سفیان: هو ابن عيينة. عمرو: هو ابن دينار، المكي. أبو معبد: نافذ، مولى ابن عباس. معتمر: هو ابن سليمان بن طرخان، البصري عبید الله: ابن عمر بن حفص، العمري. سمي: مولى أبي بكر بن عبد الرحمن أبي صالح: ذكوان السمان.

سند: قوله: وسلمنا حين سلم: كأنه أخذ منه أنه يفهم منه مقارنة تمام سلامهم تمام سلام الإمام، ولا تتحقق تلك المقارنة إذا زاد سلام المأموم على سلام الإمام بأن كان المأموم يسلم في يمينه وفي يساره، ويسلم بينهما على الإمام، والإمام يسلم في الطرفين فقط، إلا أن فهم المقارنة على هذا الوجه لا يخلو عن نظر، والله تعالى أعلم.

وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ، وَلَهُمْ فَضْلٌ مِنْ أَمْوَالٍ: يَحْجُونَ بِهَا وَيَعْتَمِرُونَ وَيُجَاهِدُونَ وَيَتَصَدَّقُونَ. فَقَالَ: «أَلَا أُحَدِّثُكُمْ بِمَا إِنْ أَخَذْتُمْ بِهِ أَدْرَكْتُمْ مَنْ سَبَقَكُمْ وَلَمْ يُدْرِكْكُمْ أَحَدٌ بَعْدَكُمْ، وَكُنْتُمْ خَيْرَ مَنْ أَنْتُمْ بَيْنَ ظَهْرَانِيهِمْ، إِلَّا مَنْ عَمِلَ مِثْلَهُ؟ تَسْبَحُونَ وَتَحْمَدُونَ وَتُكَبِّرُونَ خَلْفَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ». فَاخْتَلَفْنَا بَيْنَنَا، فَقَالَ بَعْضُنَا: نُسَبِّحُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَنَحْمَدُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَنُكَبِّرُ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ. فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ فَقَالَ: «تَقُولُ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، حَتَّى يَكُونَ مِنْهُمْ كُلُّهُمْ ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ».

أي إلى أبي صالح. (ع)

٨٤٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ* قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ* بْنِ عَمِيرٍ، عَنْ وَرَادٍ* كَاتِبِ الْمَغِيرَةِ* بْنِ شُعْبَةَ* قَالَ: أَمَلَى عَلَيَّ الْمَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ فِي كِتَابٍ إِلَى مُعَاوِيَةَ* رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ». وَقَالَ شُعْبَةُ* عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بِهَذَا.

١. فضل من أموال: كذا للكشيهي وأبي ذر، وللأصيلي: «فضل الأموال»، وللأصيلي أيضا: «فضل أموال». ٢. فقال: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «قال». ٣. ألا أحدثكم بما إن أخذتم به: وللأصيلي وأبي ذر: «ألا أحدثكم بأمر إن أخذتم به»، وفي نسخة: «ألا أحدثكم إن أخذتم به». ٤. ظهرانيهم: كذا لابن عساكر وأبي ذر والأصيلي، ولكريمة وأبي الوقت: «ظهرانيه». ٥. ثلاث وثلثون: كذا للأكثر، وللأصيلي وأبي الوقت وكريمة: «ثلاثا وثلثين». ٦. المغيرة: ولأبي ذر: «للمغيرة». ٧. عبد الملك: وللأصيلي وأبي ذر بعده: «بن عمير».

سهر: قوله: ثلاثا وثلثين: قال بعض المشايخ: إن هذه الأعداد الواردة عقب الصلوات أو غيرها من الأذكار الواردة في الصباح والمساء وغير ذلك إذا كان ورد لها عدد مخصوص مع ثواب مخصوص، فزاد الآتي بها في أعدادها عمداً لا يحصل له ذلك الثواب الوارد، فلعل لتلك الأعداد حكمة خاصة تفوت بمحاوزة تلك الأعداد وتعيدها، والصواب أن هذا ليس من الحدود التي نهي عن اعتدائها ومحاوزة أعدادها، والدليل عليه ما رواه مسلم: قال رسول الله ﷺ: «من قال حين يصبح وحين يمسي: سبحان الله وبحمده مائة مرة لم يأت أحد يوم القيمة بأفضل مما جاء به، إلا أحد قال مثل ما قال أو زاد عليه». (عمدة القاري مختصراً) قوله: فاختلفنا: [أي في كل واحد ثلاثة وثلثون أو المجموع، أو إن تمام المائة بالتكبير أو غيره، وقال: «فاختلفنا» سمي، بينه مسلم. (عمدة القاري)] قوله: أمل على المغيرة: وكان المغيرة إذ ذاك أميراً على الكوفة من قبل معاوية، وعند أبي داود: كتب معاوية إلى المغيرة: أي شيء كان رسول الله ﷺ يقول إذا سلم من الصلاة؟ فكتب إليه المغيرة. (عمدة القاري والخير الجاري)

قوله: لا إله إلا الله: كلمة توحيد بالإجماع، وهي مشتملة على النفي والإثبات: فقوله: «لا إله» نفي الألوهية عن غير الله، وقوله: «إلا الله» إثبات الألوهية لله تعالى، وهاتين الصفتين صار هذا كلمة التوحيد والشهادة، كذا في «العيني». قوله: ذا الجيد: الجيد بالفتح الغني، ويقال: هو الحظ والبخت والعظمة، وكلمة «من» بمعنى البذل، كقول الشاعر:

فليت لنا من ماء زمزم شربة
مبردة باتت على الطهيان

يريد ليت لنا بدل ماء زمزم. و«طهيان» اسم البرادة. ثم «الجيد» بفتح الجيم في جميع الروايات، ومعناه الغني، وقيل: إن المراد بـ«الجيد» أب الأب وأب الأم، أي لا ينفع أحدنا نسبه. وقال القرطبي: حكى عن أبي عمرو الشيباني أنه رواه بالكسر، وقال: معناه لا ينفع ذا الاجتهاد اجتهاده. وقال النووي: المشهور الذي عليه الجمهور فتح الجيم، ومعناه لا ينفع ذا الغنى منك غناه، وإنما ينفعه العمل الصالح. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: محمد بن يوسف: هو الفريابي. عبد الملك: ابن عمير بن سويد، اللخمي حليف بني عدي، الكوفي. وراذ: الثقفى، كاتب لمغيرة ومولاه. المغيرة: ابن شعبة بن مسعود، الثقفى، صحابي مشهور، أسلم قبل الحديبية. معاوية: ابن أبي سفيان، الأموي. وقال شعبة: هذا فيما وصله السراج في «مسنده».

سند: قوله: أدرکتكم من سبقکم: فسروا السبق بالسبق رتبة، أي من حيث كثرة الأعمال بسبب المال، ورجحه الشيخ تقي الدين على السبق زماناً. قلت: وعلى هذا ينبغي حمل البعدية على البعدية رتبة أيضاً، ولا يخفى أن المقابلة بقوله: «وكنتم خير من أنتم بين ظهرانيه» يقتضي الحمل على الزمان لا على الرتبة إلا أن يحمل بين ظهرانيه على المساوي رتبة، ولا يخفى بعده، إذ التبادر منه المعاصر، فعلى تقدير الحمل على الرتبة في الكل المعنى واضح، وعلى تقدير الحمل على الزمان - كما هو متبادر من اللفظ - يشكل بأن هذه الأمة خير من سبقهم من الأمم، قال تعالى: «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ» (آل عمران: ١١٠) والصحابة أفضل ممن بعدهم، سواء اشتغلوا بهذا الورد أم لا، فما معنى «إن أخذتم أدرکتكم...؟» ويمكن الجواب بأن من سبق كانوا أكثر أعمالاً وأطول أعماراً، فيمكن أن يراد إدراكهم في كثرة الأعمال، وأما الثواب فهو لاء أكثر ثواباً على الأعمال القليلة من أولئك على الأعمال الكثيرة، كما يفيد حديث: «مثلکم فیمین کان قبلکم»، الحديث.

وأما قوله: «ولم يدركکم أحد...»، فالجواب أنه يعتبر الجزء مجموع الأمور الثلاثة، فيجوز أن يكون بعض الثلاثة حاصلاً قبل الشرط إلا أن اجتماع الثلاثة في الوجود يحصل بعده. ولا يخفى أنه لا يصح على هذا جعل الاستثناء في قوله: «إلا من عمل» متعلقاً بالكل، فيجب جعله متعلقاً بالآخر، وأما على تقدير الحمل على الرتبة فيصبح جعل الاستثناء متعلقاً بالكل أيضاً، على معنى يحصل لكم الأحوال الثلاث بالنظر إلى الطوائف، إلا من عمل من الطوائف الثلاث مثله، فافهم.

قوله: لا مانع لما أعطيت: الجار ينبغي أن يعمل متعلقاً بالخير المحذوف، فلا يشكل بناء اسم «لا» بأنه شبيه بالمضاف فالخبر إعرابه. لأن ذلك لو كان الجار متعلقاً بـ«مانع»، وكذا قوله: «ولا معطي لما منعت»، والله تعالى أعلم. قوله: ولا ينفع ذا الجيد منك الجيد: قيل: «منك» معناه عندك. وقيل: «من» بدلية. وقيل هي متعلقة بـ«ينفع» على تضمين معنى «يحفظ» أو «يمنع».

وَقَالَ الْحَسَنُ: ﴿جَدُّ﴾ غَيٌّ. وَعَنِ الْحَكَمِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحْيِمَةَ* عَنْ وَرَّادٍ* بِهَذَا.

أي في تفسير قوله تعالى: ﴿جَدُّ رَبِّنَا﴾. (ف ع)

بَابُ: يَسْتَقْبِلُ الْإِمَامُ النَّاسَ إِذَا سَلَّمَ

١١٧/١

٨٤٥- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ* قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ* بْنُ حَازِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ* عَنْ سَمُرَةَ* بْنِ جُنْدُبٍ* قَالَ: كَانَ

اسمه عمران

النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى صَلَاةً أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ.

٨٤٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ* بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ* عَنْ صَالِحٍ* بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ مَسْعُودٍ،

عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ* أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ بِالْحَدْيِيَّةِ عَلَى اثْنِ سَمَاءٍ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَمَّا

انْصَرَفَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «هَلْ تَذَرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ عَزَّ وَجَلَّ؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ

من صلاته

بِي وَكَافِرٌ، فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطَرَّنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالْكُوكَبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطَرَّنَا بِنُوءٍ كَذَا وَكَذَا فَذَلِكَ كَافِرٌ

بِي مُؤْمِنٌ بِالْكُوكَبِ.

٨٤٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ* سَمِعَ يَزِيدَ* بْنَ هَارُونَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ* عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ* قَالَ: أَخَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

الصَّلَاةَ ذَاتَ لَيْلَةٍ إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا، فَلَمَّا صَلَّى أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَالَ: «إِنَّ النَّاسَ قَدْ صَلَّوْا وَرَقَدُوا، وَإِنَّكُمْ لَنْ تَزَالُوا

اللام فيه للعهد عن غير الحاضرين في مسجده. (ك)

فِي صَلَاةٍ مَا انْتَعَزْتُمْ الصَّلَاةَ.

أي في ثوبها

١. وقال الحسن إلخ: كذا لأبي ذر، ولكريمة: «وعن الحكم عن القاسم بن محيصة عن وراد بهذا، وقال الحسن: الجذ: الغنى». ٢. رسول الله: وللأصلي

وأبي ذر: «الني». ٣. الليل: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «الليلة». ٤. الناس: وفي نسخة بعده: «بوجهه». ٥. كافر: وفي نسخة: «وكافر». ٦. مطرنا: كذا

للക്ഷميهني. ٧. مؤمن: وفي نسخة: «ومؤمن». ٨. منير: كذا لابن عساكر وأبي ذر، وللأصلي وأبي ذر، وللأصلي وأبي ذر. ٩. ابن هارون: كذا للأصلي وأبي ذر.

١٠. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا». ١١. ابن مالك: كذا للأصلي. ١٢. رسول الله: وفي نسخة: «الني».

ترجمة: قوله: باب يستقبل الإمام إلخ: كتب الشيخ في «اللامع»: أراد بذلك إثبات أن ذلك جائز لا ضير فيه، وأما إثبات المداومة عليه وأنه السنة فغير مقصود هنا وإن كان صحيحاً في نفسه. اهـ وفي «هامشه»: ترجم الإمام بأربع تراجم متسلسلة، كلها تتعلق بمسألة واحدة، وهي مسألة الجلوس بعد الصلاة، فترجم أولاً «باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم»، وأشار بذلك إلى جوازه كما اختاره الشيخ، أو إلى نديه كما اختاره بعض المشايخ. ولعل الشيخ قدس سره اختار الجواز؛ لأن الإمام إذا كان في غير الاستقبال إلى الناس والتحول إلى اليمن أو الشمال، كما سيأتي مفصلاً، فلا ترجيح لإحدى الصور على الأخرى. وفي «تقرير المكي»: ليس المراد الانصراف للدعاء بعد الصلاة لا يكون بعدها سنة، فإنه لم يكن بالاستقبال إلى الناس، بل بالانصراف إلى الأيمن أو الأيسر، وما جاء فيه من لفظ الاستقبال فالمراد به الانصراف مجازاً؛ لأن في الانصراف أيضاً بعض الاستقبال، بل المراد به [أي في الباب]: الاستقبال التام إلى الناس بعد الصلاة لأمر، كالوعظ والترغيب في شيء أو نحوه. اهـ وهذا هو الأوجه عندي.

سهر: قوله: بالحدبية: بضم الحاء وفتح الدال المهملتين وسكون التحتية وكسر الموحدة وفتح التحتية المخففة عند البعض، وبتشديد هاء عند أكثر المحدثين، والصواب: بالتخفيف؛ لأنها تصغير حذباء، سميت بشجرة هناك حذباء بعضها في الحل وبعضها في الحرم، قاله العيني. وفي «القاموس»: حدبية كـ دُوَيْهِيَّة، وقد تشدد، ببر قرب مكة أو لشجرة حذباء، كانت هنالك. قوله: إثر سماء: بكسر الهمة وسكون المثناة ويروى بفتحهما، وهو ما يكون غريب الشيء، والمراد من «السماء» المطر. (عمدة القاري)

قوله: بنوء كذا: قال الخطابي: النوء الكوكب، ولذلك سما نجوم منازل القمر الأنواء، وكان من عادتهم في الجاهلية أن يقولوا: «مطرنا بنوء كذا» فيضيفون النعمة في ذلك إلى غير الله، وهو المنعم عليهم بالغيث والسقياء، فزجرهم من هذا القول، فسماه كفراً؛ إذ كان يفضي ذلك إلى الكفر إذا اعتقد أن الفعل للكوكب، وهو فعل الله تعالى لا شريك له، قاله الكرمان. ويحتمل أن يكون المراد كفر النعمة، ذكره العيني.

* أسماء الرجال: وقال الحسن: البصري، مما وصله ابن أبي حاتم. وعن الحكم: ابن عتبة، هذا مما وصله السراج والطبراني وغيرهما. القاسم بن محيصة: أبو عروة، الهمداني الكوفي نزيل الشام. وراد: تقدم. موسى بن إسماعيل: التبوذكي. جرير: ابن حازم بن زيد بن عبد الله، الأزد. أبو رجاء: عمران بن قيس، العطاردي. سمرة: ابن جندب بن هلال، الفزاري حليف الأنصاري. عبد الله: ابن مسلمة، القعني. مالك: إمام دار الهجرة. صالح: ابن كيسان، المدني أبو محمد أو أبو الحارث، مؤدب ولد عمر بن عبد العزيز.

عبد الله بن منير: المروزي. يزيد: ابن هارون بن زاذان، السلمي مولاهم. حميد: هو ابن عبد الرحمن بن عوف.

بَابُ مُكْثِ الْإِمَامِ فِي مُصَلَّاهُ بَعْدَ السَّلَامِ

٨٤٨- وَقَالَ لَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَيُّوبَ* عَنْ نَافِعٍ* قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ ^١ يُصَلِّي فِي مَكَانِهِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ الْفَرِيضَةُ. وَفَعَلَهُ الْقَاسِمُ. وَيُذَكِّرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ^٢ رَفَعَهُ: «لَا يَتَطَوَّعُ الْإِمَامُ فِي مَكَانِهِ». وَلَمْ يَصَحَّ.

ابن محمد بن أبي بكر. (ع)

٨٤٩- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ* عَنْ هِنْدِ بِنْتِ الْحَارِثِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ^٣: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَلَّمَ يَمُكُّثُ فِي مَكَانِهِ يَسِيرًا. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَتَرَى - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - لِكَيْ يَنْفُذَ مَنْ يَنْصَرِفُ مِنَ النَّسَاءِ.

ابن محمد بن أبي بكر. (ع)

٨٥٠- وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ* قَالَ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ كَتَبَ إِلَيْهِ قَالَ: حَدَّثَنِي هِنْدُ بِنْتُ الْحَارِثِ الْفَرَّاسِيَّةُ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ^٤ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ وَكَانَتْ مِنْ صَوَاحِبَاتِهَا قَالَتْ: كَانَ يُسَلِّمُ فَيَنْصَرِفُ النَّسَاءُ.....

ابن محمد بن أبي بكر. (ع)

١. بعد السلام: وفي نسخة بعده: «قال أبو عبد الله». ٢. حدثنا: وللأصلي: «أخبرنا». ٣. الفريضة: ولأبي ذر والحموي: «فريضة».
٤. ولم يصح: ولابن عساكر: «ولا يصح». ٥. ابن عبد الملك: كذا لأبوي ذر والوقت. ٦. أخبرنا: وفي نسخة: «أنبأنا».
٧. حدثني: كذا لأبوي ذر والوقت والأصلي، وفي نسخة: «أخبرني». ٨. بنت: ولأبوي ذر والوقت: «ابنة».

ترجمة: قوله: باب مكث الإمام في مصلاه بعد السلام: وهذه الترجمة هي الثانية من التراجم الأربعة. كتب الشيخ في «اللامع»: قصد بذلك إثبات أن ما ورد في النهي عنه فإنما هو تنزه وأدب، ومع ذلك فلو صلى هناك فإن صلاته جائزة صحيحة، والاستدلال بالرواية على هذا المدعى ظاهر. اهـ وفي «هامشه»: حاصل ما أفاده الشيخ أن التطوع في موضع الفرض جائز لا بأس به، وما ورد من النهي أدب وبيان للأولى. وعلى هذا فالترجمة مستأنفة لا تعلق لها بما سبق. والأوجه عند هذا العبد الضعيف أنها متعلقة بما سبق كالثالثة والرابعة. والغرض أن ما تقدم من استقبال القوم ليس بواجب، حتى لو مكث على حاله مستقبل القبلة فهو جائز. وعلى هذا ذكر التطوع في مكانه استطراد؛ لأنه أيضًا يكون مستقبل القبلة. وشرح الحافظ هذه الترجمة بوجه آخر؛ إذ قال: «باب مكث الإمام...» أي بعد استقبال القوم فيلزم ما تقدم. ثم إن المكث لا يتقيد بمجال من ذكر أو دعاء أو تعليم أو صلاة نافلة، ولهذا ذكر في الباب مسألة تطوع الإمام في مكانه. اهـ

وأنت خير بأن تقدير المكث بعد الانحراف بهذا المقدار مشكل؛ فإن الوارد في الروايات من الأدعية دبر الصلاة يزيد على هذا المقدار بكثير. اهـ وقال العيني: هذا باب في بيان مكث الإمام، ولم يبين البخاري حكمه هل هو مستحب أو مكروه؟ لأجل الاختلاف فيه بين السلف، فأكثر العلماء على كراهته، إلا أن يكون مكثه لعلّة، وهو قول الشافعي وأحمد. وقال أبو حنيفة: كل صلاة يتنفل بعدها يقوم، وما لا يتنفل بعدها كالعصر والصبح فهو محذور. وقال أبو محمد من المالكية: ينتقل في الصلوات كلها؛ ليتحقق المأموم أنه لم يبق عليه شيء من سجود السهو ولا غيره. اهـ ثم التطوع في المكان الذي صلى فيه الفريضة ظاهر صنيع البخاري أنه لا بأس بذلك عنده. قال العيني: الجمهور على أن الإمام لا يتطوع في مكانه الذي صلى فيه الفريضة، وكرهه ابن عمر للإمام، ولم ير به بأسًا لغيره. وعن القاسم: أن الإمام إذا سلم فواسع أن يتنفل في مكانه. وذكر ابن التين أنه قول أشهب. انتهى من هامش «اللامع» مختصرا

سهر: قوله: وقال: [لم يقل: «حدثنا»؛ لأنه لم يذكره نقلاً بل مذاكرة، وهو أخط مرتبة من التحديث. (عمدة القاري)] قوله: وفعله القاسم: أي فعل الصلاة النفل في المكان الذي صلى فيه الفريضة، وصله ابن أبي شيبة عن معتمر عن عبيد الله بن عمر قال: رأيت القاسم وسالما يصليان الفريضة، ثم يتطوعان في مكانهما. (عمدة القاري، ه)

قوله: رفعه: بفتححات في الفرع أي إلى رسول الله ﷺ، وفي غير الفرع بفتح فسكون فضم، مصدر مضاف إلى الفاعل، ومفعوله هو جملة «لا يتطوع...»، وهو مرفوع؛ لأنه مفعول ما لم يسم فاعله. (إرشاد الساري) قوله: ولم يصح: وذلك لضعف إسناده واضطرابه، تفرد به ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف واختلف عليه فيه، وقد ذكر البخاري الاختلاف فيه في «تاريخه»، فقال: لم يثبت هذا الحديث، وفي الباب عن المغيرة بن شعبة مرفوعاً أيضًا بلفظ: «لا يصلي الإمام في الموضع الذي صلى فيه حتى يتحول»، رواه أبو داود وإسناده منقطع. وروى ابن أبي شيبة بإسناد حسن عن علي قال: من السنة أن لا يتطوع الإمام حتى يتحول عن مكانه. وفي «صحيح مسلم»: عن السائب بن يزيد أنه صلى مع معاوية الجمعة، فتنفل بعده، فقال له معاوية: إذا صليت الجمعة فلا تصلها بصلاة حتى تتكلم أو تخرج؛ فإن النبي ﷺ أمر بذلك، وهذا إرشاد إلى طريق الأمن عن الالتباس، وعليه يحمل الأحاديث المذكورة. (فتح الباري) قوله: الفراسية: بكسر الفاء والسين المهمل بعد الراء المخففة منسوبة إلى بني فراس، بطن من كنانة، وفيما بعد مؤيدة لهذه الرواية، وفي بعض آخر: «الفرشية» بالالف المضمومة منسوبة إلى قريش، وبعض الروايات الآتية مؤيدة لهذه، وجميع ذلك ظاهر مما يأتي، ومقصوده بيان أن اللفظ سواء كان بالنسبة إلى قريش أو فراس، لا إشكال فيه في المال؛ لأن قريشا من كنانة، فقيه الرد على من زعم التصحيف. (الخبر الجاري)

* أسماء الرجال: شعبة: ابن الحجاج، العتكي. أيوب: السخيتاني. نافع: مولى ابن عمر. إبراهيم بن سعد: الزهري المدني. الزهري: هو محمد بن مسلم بن شهاب. قال ابن أبي مريم: هو سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم، المصري، فيما وصله في «الزهريات». نافع بن يزيد: الكلاعي أبو يزيد المصري جعفر: ابن ربيعة بن شرحبيل، الكندي المصري.

فَيَدْخُلْنَ بُيُوتَهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَنْصَرِفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ * عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ: أَخْبَرَنِي هِنْدُ الْفَرَّاسِيَّةُ. وَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ عَمَرَ: * أَخْبَرَنَا يُونُسُ * عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي هِنْدُ الْقُرَشِيَّةُ.

ابن يزيد، هذا تعليق وصله النسائي. (ع)

سبأني موصولا بعد أربعة أبواب

وَقَالَ الزُّبَيْدِيُّ: * أَخْبَرَنِي الزُّهْرِيُّ: أَنَّ هِنْدًا بِنْتَ الْحَارِثِ الْقُرَشِيَّةَ أَخْبَرَتْهُ، وَكَانَتْ تَحْتَ مَعْبِدِ بْنِ الْمِقْدَادِ - وَهُوَ حَلِيفُ بَنِي زُهْرَةَ - وَكَانَتْ تَدْخُلُ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَالَ شُعَيْبٌ: * عَنِ الزُّهْرِيِّ: * حَدَّثَنِي هِنْدُ الْقُرَشِيَّةُ.

وصله الطبراني

وَقَالَ ابْنُ أَبِي عَتِيقٍ: * عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ هِنْدِ الْفَرَّاسِيَّةِ. وَقَالَ اللَّيْثُ: * حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَهُ ابْنُ شَهَابٍ عَنْ امْرَأَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ: * حَدَّثَنِي عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

هذا مرسل؛ لأن هندا تابعة. (قس)

ترجمة

١٥٨- بَابُ مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ فَذَكَرَ حَاجَتَهُ فَتَخَطَّاهُمْ

١١٧/١

يقال: تخطيت رقاب الناس إذا تجاوزت عليهم. (ع)

٨٥١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ * قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ * عَنْ عُقْبَةَ * قَالَ: صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ الْعَصْرَ فَسَلَّمَ فَقَامَ مُسْرِعًا، فَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ إِلَى بَعْضِ حُجَرِ نِسَائِهِ، فَقَرَعَ النَّاسَ مِنْ سُرْعَتِهِ فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ، فَرَأَى أَنَّهُمْ قَدْ عَجِبُوا مِنْ سُرْعَتِهِ فَقَالَ: «ذَكَرْتُ شَيْئًا مِنْ تَبَرٍّ عِنْدَنَا فَكَرِهْتُ أَنْ يَحْبِسَنِي، فَأَمَرْتُ بِقِسْمَتِهِ».

أي عافوا

١. عن يونس: وفي نسخة: «حدثنا يونس». ٢. القرشية: كذا للأصيلي وابن عساكر وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «الفراسية».

٣. أن هندا إلخ: وللأصيلي وأبوي ذر والوقت: «أن هندا القرشية». ٤. حدثه: كذا لابن عساكر وأبوي ذر والوقت والأصيلي، وفي نسخة: «حدثه عن». ٥. عن امرأة: وللكشميهني: «أن امرأة». ٦. حاجته: وللأصيلي: «حاجة». ٧. عبيد: وفي نسخة بعده: «بن ميمون العلالي». ٨. فقام: كذا للحموي والمستمل، وللكشميهني: «ثم قام». ٩. عليهم: ولابن عساكر: «إليهم». ١٠. قد عجبوا: كذا للكشميهني. ١١. بقسمته: وللأصيلي وأبي ذر: «بقسمه».

ترجمة: قوله: باب من صلى بالناس فذكر حاجة فتخطاهم. هذه هي الثالثة من التراجم الأربعة. كتب الشيخ في «اللامع»: أثبت بذلك أن النهي عن التخطي في الجمعة وغيرها سواء، وأن المنهي عنه ما إذا وجد بداً منه، وكان في غير حاجة، وأما عند الحاجة فلا. اهـ وفي «هامشه»: ما أفاده الشيخ واضح وظاهر، والغرض على ما اخترته فيما سبق: أنها أيضاً متعلقة بما سبق أن المكث المذكور سواء كان مستقبلاً للقوم أو منحرفاً إلى جهة ليس بواجب، بل مندوب إن لم تكن له حاجة، فإن كانت، يجوز له الخروج من المسجد سريعاً. وذكر «التخطي» في الترجمة لمزيد إفادة، وهي التي ذكرها الشيخ قدس سره من أن النهي عنه مقيد بعدم الاضطرار إليه، وهو مختار الحافظين - ابن حجر والعيني - إلى آخر ما بسط في هامش «اللامع».

سهر: قوله: تبر: التبر ما كان من الذهب غير مضروب، وفي رواية أبي عاصم: «تبرا من الصدقة». فيه إباحة التخطي رقاب الناس لأجل الضرورة، كرفعاف وحرقة بول وغانط وما أشبه ذلك. (عمدة القاري) قوله: يحبسني: [أي يشغلني التفكير فيه عن التوجه والإقبال على الله تعالى. (عمدة القاري والتوشيح)]

* أسماء الرجال: ابن وهب: عبد الله، المصري. عثمان بن عمر: هو ابن الفارس، البصري. يونس: ابن يزيد، الأيلي. الزبيدي: هو محمد بن الوليد، الشامي الحمصي. شعيب: هو ابن أبي حمزة، مما وصله في الزهريات عن الزهري. الزهري تكرر ذكره. قال ابن أبي عتيق: هو محمد بن عبد الله بن أبي عتيق، وصله في «الزهريات» أيضاً. الليث: ابن سعد، الإمام. امرأة من قريش: هي هند بنت الحارث، المذكورة. محمد: ابن عبيد بن ميمون، المدني التيمي مولاها. عيسى: ابن يونس بن أبي إسحاق، السبيعي. عمر بن سعيد: هو ابن أبي حسين، النوفلي المكي. ابن أبي مليكة: هو عبد الله بن عبيد الله. عقبة: هو ابن الحارث، النوفلي.

ترجمة

١١٨/١

-١٥٩-

بَابُ الْإِنْفِتَالِ* وَالْإِنْصِرَافِ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّامِلِ

وَكَانَ أَنَسٌ* بْنُ مَالِكٍ ^١يَنْفَتِلُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ، وَيَعِيبُ عَلَى مَنْ يَتَوَخَّى، أَوْ مَنْ تَعَمَّدَ الْإِنْفِتَالَ عَنْ يَمِينِهِ.

(شك من الراوي. ع)

٨٥٢- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ* قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* عَنْ سُلَيْمَانَ* عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ* عَنِ الْأَسْوَدِ* قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ ^٢ﷺ:

ابن مسعود

لَا يَجْعَلُ أَحَدُكُمْ لِلشَّيْطَانِ شَيْئًا مِنْ صَلَاتِهِ، يُرَى أَنَّ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ لَا يَنْصَرِفَ إِلَّا عَنْ يَمِينِهِ، لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ^٣ﷺ كَثِيرًا يَنْصَرِفُ عَنْ يَسَارِهِ.

١١٨/١

-١٦٠-

بَابُ مَا جَاءَ فِي الثُّومِ النَّيِّ وَالْبَصْلِ وَالْكُرَّاثِ

أي غير مطبوخ

وَقَوْلِ النَّبِيِّ ^٤ﷺ: «مَنْ أَكَلَ الثُّومَ أَوْ الْبَصْلَ مِنَ الْجُوعِ أَوْ غَيْرِهِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا».

(أي حتى يذهب ريحها، كما هو في رواية. ع)

١. ابن مالك: كذا لأبي ذر. ٢. تَعَمَّدَ: وفي نسخة: «يَعِيدُ». ٣. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا». ٤. لا يجعل: وللشمسيين: «لا يجعلن». ٥. النَّيِّ: وفي نسخة: «النَّيِّ» [وقد يدغم الياء].

ترجمة: قوله: باب الانفتال والانصراف إلخ: هذه هي الرابعة من التراجم الأربعة. اختلف العلماء في أن المراد بذلك: الذهاب إلى حاجته، أو الجلوس في المسجد منحرفاً إلى اليمين والشمال، والخلاف في ذلك وسيع، وما يظهر لي أن عامة الفقهاء حملوها على الجلوس بعد الصلاة، ولذا سوا بين الصور الثلاثة من الاستقبال والتحول يميناً وشمالاً. ولا يبعد أن الإمام ترجم له مستقلاً لذلك الاختلاف، فالغرض عندي أن الاستقبال المذكور فيما سبق ليس بمتعين، بل لو شاء جلس منحرفاً إلى اليمين أو الشمال، لكنهم لما اختلفوا في المراد بالانصراف ترجم له بترجمة مستقلة، والقرينة على ما اخترته أن الإمام البخاري جمع في الترجمة بين «الانفتال» و«الانصراف»، فكانه أشار إلى أن المراد بـ«الانصراف» ههنا: هو الانفتال، وهو الانحراف جالساً، كما يشير إليه حديث أبي داود: «أنه ^٥ﷺ سلم عن يمينه وعن يساره، ثم انفتل كافئاً لربي رمة، فقام الرجل الذي أدرك معه التكبير الأولى»، الحديث. وهذا كالنص على أن هذا الانفتال كان جالساً لا ذاهباً إلى بيته، وعلى ذلك حمل الشيخ ابن تيمية أحاديث الانصراف؛ إذ ترجم أولاً «باب الانحراف بعد السلام وقدر البث بينهما»، إلى آخر ما بسط في هامش «اللامع».

قوله: باب ما جاء في الثوم الني والبصل إلخ: ههنا عدة أبحاث، الأول في ذكر هذه الترجمة ههنا دون «أبواب المساجد». قال الحافظ: هذه الترجمة والتي بعدها من أحكام المساجد، وأما التراجم التي قبلها فكلها من صفة الصلاة، لكن مناسبة هذه الترجمة من جهة أنه بنى صفة الصلاة على الصلاة في الجماعة، ولهذا لم يفرّد ما بعد «كتاب الأذان» بكتاب؛ لأنه ذكر فيه أحكام الإقامة ثم الإمامة ثم الصفوف ثم الجماعة ثم صفة الصلاة، فلما كان ذلك كله مرتبطاً ببعضه بعض، واقتضى فضل حضور الجماعة بطريق العموم: ناسب أن يورد =

سهر: قوله: يتوخي: أي يقصد أن لا يفتل إلا عن يمينه. وقال الترمذي: حدثنا قتيبة حدثنا أبو الأحوص عن سماك بن حرب عن قبيصة بن هلب عن أبيه قال: كان رسول الله ^٦ﷺ يؤمنا، فينصرف على جانبيه جميعاً، على يمينه وعلى شماله، وفي الباب عن عبد الله بن مسعود وأنس وعبد الله بن عمرو وأبي هريرة، قال أبو عيسى: حديث هلب حديث حسن، والعمل عليه عند أهل العلم أنه ينصرف على أي جانبيه شاء، إن شاء عن يمينه وإن شاء عن يساره، وقد صح الأمران عن رسول الله ^٧ﷺ، يروى عن علي بن أبي طالب أنه قال: إن كانت حاجته عن يمينه أخذ عن يمينه، وإن كانت حاجته عن يساره أخذ عن يساره. انتهى كلام الترمذي قال العيني: فإن قلت: روى مسلم عن أنس من طريق إسماعيل بن عبد الرحمن السدي، قال: سألت أنساً، كيف أنصرف إذا صليت عن يميني أو عن يساري؟ قال: أما أنا فأكر ما رأيت رسول الله ^٨ﷺ ينصرف عن يمينه، فهذا ظاهره يخالف أثر أنس المذكور. قلت: لا نسلم ذلك؛ لأنه لا يدل على منع الانصراف عن الشمال أيضاً، وعيب أنس كان على من يتوخي ذلك، فكانه يرى تحمته وجوبه، وأما إذا لم يتوخي ذلك فيستوي فيه الأمران، ولكن جهة اليمين تكون أولى. انتهى قوله: يرى: بضم الياء وفتحها، أي يظن أحدكم أو يعتقد «أن حقاً» أي واجباً عليه «أن لا ينصرف إلا عن يمينه» أي جانب يمينه، فمن اعتقد ذلك فقد تابع الشيطان في اعتقاد حقيقة ما ليس بحق عليه، فذهب كمال صلاته. قال الطيبي: وفيه أن من أصر على أمر مندوب وجعل عزمًا ولم يعمل بالرخصة فقد أصاب منه الشيطان من الإضلال، فكيف من أصر على بدعة ومنكر. (مرقاة المفاتيح) قوله: وقول النبي ^٩ﷺ: بالجر، أي ما جاء في قول النبي ^{١٠}ﷺ: «من أكل البصل...»، وهذا أيضاً من جملة الترجمة، وليس هذا لفظ الحديث هكذا، بل هذا من تصرف البخاري وتجويزه نقل الحديث بالمعنى. فإن قلت: ليس في أحاديث الباب ذكر الكراث فلم ذكره في الترجمة؟ قلت: قال بعضهم: كأنه أشار به إلى ما وقع في بعض طرق حديث جابر، كما في «مسلم» عنه قال: «نهى النبي ^{١١}ﷺ عن أكل البصل والكراث»، الحديث. (عمدة القاري مختصراً)

* أسماء الرجال: باب الانفتال: أي الاستقبال إلى المأمومين. (إرشاد الساري) وكان أنس: وصله مسدد في «مسند الكبير». أبو الوليد: هو هشام بن عبد الملك، الطيالسي. شعبة: هو ابن الحجاج، أبو بسطام الواسطي. سليمان: هو ابن مهران، الأعمش. عمارة بن عمر: التيمي الكوفي. الأسود: هو ابن يزيد، النخعي.

سند: قوله: يرى أن حقاً عليه أن لا ينصرف: أورد عليه أن «حقاً» نكرة، وقوله: «أن لا ينصرف» بمنزلة المعرفة، وتذكير الاسم مع تعريف الخبر لا يجوز. وأجيب بأنه من باب القلب، قلت: وهذا الجواب يهدم أساس القاعدة؛ إذ يتأتى مثله في كل مبتدأ نكرة مع تعريف الخبر، فما بقي لقولهم بعدم الجواز فائدة، ثم القلب لا يقبل بلا نكته، فلا بد لمن يجوز ذلك من بيان نكته في القلب ههنا، وقيل: بل النكرة المخصصة كالصفة، قلت: ذلك في صحة الابتداء بها، ولا يلزم منه أن يكون الابتداء بها صحيحاً مع تعريف الخبر، وقد صرحوا بامتناعه، ويمكن أن يجعل اسم «أن» قوله: «أن لا ينصرف» وخبره الجار والمجرور وهو «عليه»، ويجعل «حقاً» حالاً، من ضمير «عليه»، أي يرى أن عليه الانصراف عن يمينه فقط حال كونه حقاً لازماً، والله تعالى أعلم.

٨٥٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ * قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ * قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ * قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ

الحديث: ٨٥٣ يترقيم الشيخ فؤاد بلبه

عَبْدِ اللَّهِ * قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ - يُرِيدُ الثُّومَ - فَلَا يَغْسَانَا فِي مَسْجِدِنَا». قُلْتُ: مَا يَعْنِي بِهِ؟ قَالَ: مَا

الأنصاري

أَرَاهُ يَعْنِي إِلَّا نِيَّةً. وَقَالَ مَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ: إِلَّا نَتْنُهُ.

وهو الرائحة الكريهة

الحراشي

أي ما أراه إلا نية

٨٥٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى * عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ * قَالَ: حَدَّثَنِي تَائِفٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ * أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي غَزْوَةِ

مولى ابن عمر عبد الله

خَيْرٍ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ - يَعْنِي الثُّومَ - فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا».

٨٥٥- حَدَّثَنَا سَعِيدٌ * بْنُ عُفَيْرٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ * عَنِ ابْنِ شِهَابٍ * قَالَ: رَزَعَمَ عَطَاءٌ * أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ * ﷺ

الأنصاري

الزهري

عبد الله المصري

رَزَعَمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا فَلْيَعْتَزِلْنَا - أَوْ: فَلْيَعْتَزِلْ مَسْجِدَنَا - وَلْيَقْعُدْ فِي بَيْتِهِ».

شك من الزهري. (ع)

وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِقِدْرِ فِيهِ خُضْرَاتٌ مِنْ بُقُولٍ، فَوَجَدَ لَهَا رِيحًا فَسَأَلَ فَأُخْبِرَ بِمَا فِيهَا مِنَ الْبُقُولِ، فَقَالَ: «قَرَّبُوهَا»، إِلَى بَعْضِ

في أول قدمه في المدينة

أَصْحَابِهِ كَانَ مَعَهُ، فَلَمَّا رَأَاهُ كَرِهَ أَكْلَهَا فَقَالَ: «كُلْ، فَإِنِّي أَنَا حَيٌّ مِنْ لَا تُنَاجِي».

أي اللاتكة. (ع)

١. فلا يغسنا: وفي نسخة: «فلا يغسنا». ٢. مسجدا: كذا للحموي والمستملي، وللشمسي وأبي الوقت: «مساجدا». ٣. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا».

٤. عن ابن شهاب قال زعم عطاء: وفي نسخة: «عن ابن شهاب عن عطاء». ٥. فليعتزل: وفي نسخة: «قال: فليعتزل». ٦. و: وفي نسخة: «أو».

٧. فقال: وفي نسخة: «قال». ٨. فقال: كذا للأصيلي وأبي ذر، وفي نسخة: «قال».

ترجمة = فيه من قام به عارض كاكل الثوم، ومن لا يجب عليه ذلك كالصبيان، ومن تندب له في حالة دون حالة كالنساء، فذكر هذه التراجم، فختم بها صفة الصلاة. اهـ والأوجه عندي أن الإمام البخاري ذكر هذه الأبواب بمنزلة مسائل شتى في آخر أبواب الصلاة. ولما كانت هذه الأبواب متضمنة لمسائل عديدة من الصلاة وغيرها أفردتها بالذكر.

والبحث الثاني: أن الإمام ذكر في هذا الباب مسألتين، أولاهما: بقوله: «ما جاء في الثوم الني ...»، وأشار بذلك عندي إلى الاختلاف في جواز أكل هذه الأشياء، وهذه المسألة لم تكن من «باب الصلاة» لكنه ذكرها تبعاً للمسألة الآتية؛ لاستنباطها من أحاديث الباب، ولذا جمعها في باب، وأفردتها عما سبق. قال الكرماني: الثوم ونحوه من البقول حلال بالإجماع، وحكى تحريمها عن أهل الظاهر؛ لأنها تمتع من حضور الجماعة، وهي عندهم فرض عين، إلى آخر ما بسط في هامش «اللامع». والمسألة الثانية: التي أشار إليها في الترجمة بقوله: «وقول النبي ﷺ ...» أيضاً خلافية، وكان منشأ الخلاف اختلافهم في المراد بقوله: «مسجدا»، فذكره بعينه في الترجمة. وفي «الكرماني» عن النووي: مذهب بعض العلماء أن النهي خاص بمسجده ﷺ، والجمهور على أنه عام لكل مسجد. اهـ

والبحث الثالث: أن الإمام ذكر في الترجمة «الكراث» أيضاً، وليس له ذكر في الحديث. قال الحافظ: أشار به إلى ما وقع في بعض طرق حديث جابر ﷺ، فقد رواه مسلم من رواية يحيى القطان عن ابن جريح بلفظ: «من أكل هذه البقلة الثوم»، وقال مرة: «من أكل الثوم والبصل والكراث»، وهذا أولى من قول بعضهم: إنه قاسه على البصل، ويحتمل أن يكون استنبط الكراث من عموم الخضرات؛ فإنه يدخل فيها دخولاً أولياً لأن رائحته أشد. البحث الرابع: أنه ذكر في الترجمة «من الجوع أو غيره». قال الحافظ: لم أر التقييد بـ«الجوع وغيره» صريحاً، لكنه مأخوذ من كلام الصحابي في بعض طرق حديث جابر عند مسلم بلفظ: «فعلبتنا الحاجة»، الحديث. اهـ وعلى هذا ففرض الترجمة أنه إذا منع عنها في حالة الجوع والحاجة فغيرها بالأولى، أو يقال: إن الإمام البخاري أشار بذلك إلى أن عموم روايات الباب لا يختص بحاجة وغيرها، فيكون الترجمة من الأصل الخمسين، وعلى ما اختاره الشراح تكون مركبة من الأصل الحادي عشر والتاسع عشر، إلى آخر ما بسط في هامش «اللامع».

سهر: قوله: خضرات: جمع «الخضرة» بضم الخاء، ويجوز في مثل هذا الجمع ضم الضاد وفتحها وسكونها، وفي بعضها: «خضرات» بفتح الخاء وكسر الضاد. (الكواكب الدراري وعمدة القاري) قوله: من بقول: كلمة «من» بيانية، ويجوز أن يكون للتبويض. (عمدة القاري) قوله: قريوها: الضمير راجع إما إلى «الخضرات»، وإما لـ«البقول»، وإما لـ«القدر»؛ لأنه يؤنث. ولفظ «إلى بعض أصحابه» نقل بالمعنى؛ إذ الرسول لم يقل بهذه العبارة، بل قال: قريوها إلى فلان مثلاً، كذا في «الكرماني». قال النووي: فذهب بعض العلماء إلى أن النهي خاص بمسجد الرسول ﷺ؛ لقوله: «مسجدا»، والجمهور على أنه عام لكل مسجد؛ لما ثبت في بعض الروايات: «فلا يقربن المساجد»، قال: والثوم ونحوه من البقول حلال بإجماع من يعتد به، وحكى تحريمها أهل الظاهر؛ لأنها تمتع من حضور الجماعة، وهي عندهم فرض عين. (الكواكب الدراري).

* أسماء الرجال: عبد الله بن محمد: الجعفي المسندي. أبو عاصم: هو الضحاك بن مخلد، النبل. ابن جريح: هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح. عطاء: هو ابن أبي رباح. مسدد: هو ابن مسرهد. يحيى: هو ابن سعيد، القطان. عبيد الله: ابن عمر بن حفص، العمري. سعيد: هو ابن كثير بن عفير، المصري. يونس: هو ابن يزيد، الأيلي. عطاء: هو ابن أبي رباح.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ عَنِ ابْنِ وَهْبٍ: أُتِيَ بِبَذْرٍ. قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: يَعْنِي طَبَقًا فِيهِ خُضْرَاتٌ. وَلَمْ يَذْكُرِ اللَّيْثُ وَأَبُو صَفْوَانَ عَنْ
شيخ المؤلف المصري. (قس) عبد الله المصري المراد به الطبق كما فسره ابن وهب شبهه بالبذر وهو القمر؛ لاستدارته. (قس) ابن سعد لعله قول أحمد. (ك)
 يُؤْنَسُ قِصَّةَ الْقِدْرِ، فَلَا أَدْرِي هُوَ مِنْ قَوْلِ الزُّهْرِيِّ أَوْ فِي الْحَدِيثِ.

٨٥٦- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ* قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عليه السلام مَا سَمِعْتَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ

فِي الثُّومِ؟ فَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبَنَا، أَوْ لَا يُصَلِّينَا مَعَنَا».

١١٨/١ -١٦١- بَابُ وَضُوءِ الصَّبْيَانِ وَمَتَى يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْغُسْلُ وَالطَّهُّورُ؟

وَحُضُورِهِمُ الْجَمَاعَةَ وَالْعِيدَيْنِ وَالْجَنَائِزِ وَصُفُوفِهِمْ

بالجر عطف على «وضوء». (ع)

الترجمة مركبة من ستة أجزاء (ع)

٨٥٧- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى* قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ* الشَّيْبَانِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ*

قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ مَرَّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى قَبْرِ مَنْبُودٍ، فَأَمَّهُمْ وَصَفُّوا عَلَيْهِ. فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَمْرٍو، مَنْ حَدَّثَكَ؟ قَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ عليه السلام.

١. أنس بن مالك: كذا للأصلي وأبي ذر، وفي نسخة: «أنسا». ٢. في: وللأصلي وأبي الوقت قبله: «يقول»، ولأبي ذر: «يذكر». ٣. معنا: وفي نسخة بعده: «وقال أحمد بن صالح بعد حديث يونس عن ابن شهاب وهو يثبت قول يونس». ٤. والعديد: وفي نسخة: «والعيد». ٥. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا». ٦. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٧. عليه: وللشمسي وأبي ذر: «خلفه». ٨. قال: وفي نسخة: «فقال».

ترجمة: قوله: باب وضوء الصبيان إلخ: كتب الشيخ في «اللامع»: قوله: «وضوء الصبيان» أي إنه ثابت سنة وإن لم يكن واجباً عليهم، والحجة عليه قوله: «فقلت وتوضأت» وغير ذلك. و«متى يجب عليهم الغسل والطهور» والحجة عليه قوله: «على كل محتمل». و«حضورهم الجماعة والعديد والجناز» أورد: دفعا لما يتوهم من قوله ﷺ: «جئوا مساجدكم الصبيان»، الحديث، أن الصبيان لا يجوز لهم حضور المسجد والمصلى وغيرهما؛ لأن حضورهم لا بأس به إذا وقع الأمن من التلويث، والحجة عليه الرواية الأولى والرابعة والخامسة والسادسة، وكل ذلك بين بأدق تفكير. «وصفوفهم» أي وهذا باب في بيان صفوفهم كيف هي، والحجة عليه قوله: «فصفت عليه أنا والبيتم»، وقول ابن عباس: «دخلت في الصف». اهـ وبسط الكلام على ذلك في هامش «اللامع» أشد البسط، وفيه: أن هذا الباب أيضا عندي من مسائل شتى، ولذا أفرده عما سبق، ولذا ذكر فيه مسائل شتى من وضوئهم وحضورهم الجماعة وغير ذلك. قال العيني: الترجمة مركبة من ستة أجزاء. اهـ

قلت: هذا إذا عد قوله: «ومتى يجب عليهم الغسل والطهور» واحداً، والظاهر أنهما اثنان، والمراد من الطهور الوضوء؛ لتقابلهما بالغسل، فتكون الترجمة مركبة من سبعة أجزاء. وقوله: «وصفوفهم» الأوجه عند هذا العبد الضعيف أن الإمام البخاري أشار بذلك إلى مسألة خلافية، وهي التي أشار إليها الشيخ قدس سره بقوله: «كيف صفوفهم؟»، فإنهم اختلفوا في الصبيان هل يجعل لهم صفوف مستقلة، أو يدخلون في صفوف الرجال؟ قال الشرنائبي: قول الشافعي مع قول مالك: إنه يقف خلف الإمام الرجال ثم الصبيان ثم الحنثاني ثم النساء، وبعض أصحاب الشافعي على أن يقف بين كل رجلين صبي؛ ليتعلم الصلاة منهم. اهـ إلى آخر ما بسط الاختلاف من كتب الفروع في هامش «اللامع».

سهر: قوله: فلا أدري إلخ: [هو قول ابن وهب أو سعيد بن عفير أو البخاري، قاله الكرمانى، وحزم ابن حجر بالأخير]. قوله: معنا: بسكون العين وفتحها، معنا: مصاحباً لنا. فإن قلت: قوله: «من الجوع»، لم يذكر صريحاً في أحاديث الباب. قلت: لم يقع هذا إلا في كلام الصحابي، وهو في حديث جابر الذي ذكرته الآن، وفيه: فغلبتنا الحاجة، ومن جملة الحاجة الجوع، وأصرح منه ما وقع في حديث أبي سعيد: «لم نعد أن فتحت بخير، فوقعنا في هذه البقلة، والناس جياع» الحديث، رواه البيهقي وزعم أنه عند مسلم. (عمدة القاري) قوله: قبر منبؤ: قال الخطابي: روي على وجهين: بالإضافة والمنبؤ: اللقيط. وبالصفة، أي قبر منتبذ في ناحية عن القبور، وفيه صلاة على الميت بعد دفنه في القبر، وفيه أن اللقيط إذا وجد في بلاد الإسلام كان حكمه حكم المسلمين في الصلاة عليه ونحوها من أحكام الدين. فإن قلت: ما وجه تعلق هذا الحديث بالترجمة؟ قلت: ابن عباس كان طفلاً وحضر الجماعة ودخل في صفوفهم، كذا في الكرمانى.

* أسماء الرجال: أبو صفوان: عبد الله بن سعيد، الأموي، فيما وصله المؤلف في «الأطعمة». أبو معمر: هو عبد الله، المقعد البصري. عبد الوارث: هو ابن سعيد، العنبري. عبد العزيز: هو ابن صهيب، البناي. محمد: ابن المثنى بن عبد الله، الأنصاري. غندر: هو محمد بن جعفر. شعبة: هو ابن الحجاج أبو بسطام سليمان: ابن أبي سليمان فيروز. الشعبي: هو عامر بن شراحيل، أبو عمرو.

سند: قوله: باب وضوء الصبيان: لا بد من تقدير؛ لئتم، فيمكن أن يقدر أي إنه صحيح تصح به الصلاة، أو إن له أصلاً في السنة حيث كان موجوداً في وقته ﷺ وفي حضرته، ولو قدرنا أنه واجب بمعنى أنه لا تصح الصلاة بدونه لا بمعنى ما يعاقب على تركه كوجوب الوضوء في حق البالغ للصلاة النافلة، أو قدرنا أنه مندوب بمعنى أنه إذا توضأ وصلى يحصل له الثواب، وإن تركه مع ترك الصلاة فلا عقاب، لا بمعنى أنه تصح الصلاة بدونه: لكان صحيحاً، إلا أن أحاديث الباب لا تدل عليه، وبهذا علم أن ما قاله ابن المنير لم ينص على حكمه؛ لأنه لو عبر بالنسب لاقتضى صحة صلاة الصبي بغير وضوء، ولو عبر بالوجوب لاقتضى أن الصبي يعاقب على تركه كما هو حد الواجب، فأتى بعبارة سالمة عن ذلك. انتهى: لا يخلو عن نظر، والله تعالى أعلم.

٨٥٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ * قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ * قَالَ: حَدَّثَنِي صَفْوَانُ بْنُ سُلَيْمٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ * عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ».

أي البالغ، فيه المناسبة لقوله: «من يجب عليهم الغسل» (ع)

٨٥٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو * قَالَ: أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ * عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ * قَالَ: بَثَّ عِنْدَ خَالَاتِي مِمْوْنَةُ لَيْلَةً، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا كَانَ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَوَضَّأَ مِنْ شَرِّ مُعَلَّقِي وَضُوءًا خَفِيفًا - يُخَفِّفُهُ عَمْرُو وَيُقَلِّلُهُ جِدًّا - ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي، فَقُمْتُ فَتَوَضَّأْتُ نَحْوًا مِمَّا تَوَضَّأَ، ثُمَّ جِئْتُ فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَحَوَّلَنِي فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ، ثُمَّ صَلَّى مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ اضْطَجَعَ فَتَامَ حَتَّى نَفَخَ، فَأَتَاهُ الْمُتَأَدِّي يُؤَدِّئُهُ بِالصَّلَاةِ فَقَامَ مَعَهُ إِلَى الصَّلَاةِ، فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأَ.

فَلَمَّا لَعِمْرُو: إِنَّ نَاسًا يَقُولُونَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَنَامُ عَيْنُهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ. قَالَ عَمْرُو: سَمِعْتُ عُبَيْدَ بْنَ عَمْرٍِ يَقُولُ: إِنَّ رُؤْيَا الْأَنْبِيَاءِ وَحْيٌ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾.

(الصفات: ١٠٢)

٨٦٠- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ * عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ جَدَّتَهُ مُلَيْكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَطْعَامٍ صَنَعَتْهُ، فَأَكَلَ مِنْهُ، فَقَالَ: «قُومُوا فَلَا صَلَواتٍ بِكُمْ». فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طُولِ مَا لَيْسَ، فَتَضَخْتُ بِمَاءٍ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْيَتِيمُ مَعِي، وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا، فَصَلَّى بِنَا رَكْعَتَيْنِ.

اسمه ضميرة

٨٦١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ * عَنْ مَالِكٍ * عَنِ ابْنِ شِهَابٍ * عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ * أَنَّهُ قَالَ: أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ أَتَانِ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْإِحْتِلَامَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ

أي قاربت، وفيه الترجمة أي البلوغ

١. علي: وفي نسخة بعده: «بن عبد الله». ٢. فقام: وفي نسخة: «فنام». ٣. يخففه: وفي نسخة: «خففه». ٤. المنادي: وللكشميهني وأبي ذر: «المؤذن».
٥. يؤذنه: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبوي ذر والوقت، وللكشميهني: «فأذنه»، ولأبي ذر: «يأذنه». ٦. قلنا: ولابن عساكر: «فقلنا».
٧. فقال: وفي نسخة: «ثم قال». ٨. معي: وفي نسخة: «معه».

سهر: قوله: شن: يفتح شين وشدة نون، قرينة حلقة، وقوله: «يخففه عمرو» أي بالغسل الخفيف مع الإسباغ، «ويقلله» أي بالاعتصار مرة، كذا في «الجمع». قال العيني: ومطابقته في قوله: «فوضأت» وكان إذ ذاك صغيراً. انتهى لأنه كان عند وفاته ﷺ ابن ثلاثة عشر سنة. (الكواكب الدراري) قوله: إن رؤيا الأنبياء وحى: سقط كلمة «إن» في بعضها، فقد صدق عبيد قولهم وأشار إلى أن الحجة قائمة لصدق قولهم؛ فإن رؤياهم وحى، ولذا أقدم على ذبح الولد بالرؤيا، ولما كانت وحياً لم يكن نومهم نوم غفلة مؤدية إلى الحدث، بل نوم تنبه وتيقظ وانتباه وانتظار للوحى، فلا جرم كان القلب متوجهاً إلى الملكوت الأعلى، والعين نائمة عن الالتفات إلى الخلق، ثم قرأ الآية. (الخير الجاري)

قوله: جدته: [أي جدة إسحاق لا أنس، على الصحيح. (الكواكب الدراري) لأنها أم أنس. (إرشاد الساري)] قوله: طول ما ليس: أي لكثرة افتراشه، قال في «الجمع»: ليس الحصر افتراشه. قوله: فنضخت به: وذلك إما لأجل تلين الحصر أو لإزالة الوسخ منه. ومطابقته للترجمة في قوله: «واليتيم معي»، لأن اليتيم دال على الصبا؛ إذ لا يتم بعد الاحتلام، والظاهر أن قصد مليكة من دعوتها الصلاة، لكن الطعام جعلته مقدمة لها، كذا في «العيني».

قوله: والعجوز: هي أم سليم، أم أنس، جدة إسحاق على الصحيح، قاله الكرمانى، وقال الكرمانى في «باب الصلاة على الحصر»: «مليكة بضم الميم وفتح اللام وسكون التحتانية، هي أم سليم، ثم قال: فإن قلت: هي الأم لأنس لا الجدة، قلت: الضمير راجع إلى إسحاق لا إلى أنس؛ لأنها كانت أولاً زوجة مالك أي أبي أنس، ثم تزوجها أبو طلحة، فولدت له عبد الله، وقيل: إنها جدة أنس أيضاً. انتهى وقال السيوطي في «التوشيح» في تفسير قوله: «إن جدته» أي جدة إسحاق، جزم به جماعة وصححه النووي، وجزم آخرون أنها جدة أنس، ورجحه ابن حجر. انتهى قوله: أتان: أي حمارة، وهو يفتح الهزء بدل من «حمار»، كذا في «الخير الجاري». قال العيني: مطابقته للجزء الثالث من الترجمة، أي حضور الصبيان الجماعة، وللجزء السادس أيضاً، وهو قوله: وصف «وفهم».

* أسماء الرجال: علي بن عبد الله: المديني. سفيان: هو ابن عيينة في الإسنادين. عمرو: هو ابن دينار، أبو محمد المكي. كريب: هو مولى ابن عباس * عبد الله بن مسلمة: القنعي. مالك: هو الإمام المدني. ابن شهاب: هو الزهري.

يُصَلِّي بِالنَّاسِ بِمِثِّي إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ، فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ، فَتَزَلْتُ، وَأَرْسَلْتُ الْأَتَانَ تَرْتَعُ، وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ، فَلَمْ يُنْكَرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ.

٨٦٢- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ * عَنِ الزُّهْرِيِّ * قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ح: وَقَالَ عِيَّاشُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْعِشَاءِ حَتَّى نَادَاهُ عُمَرُ: قَدْ نَامَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ: قَالَتْ: فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ يُصَلِّي هَذِهِ الصَّلَاةَ غَيْرُكُمْ». وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ يَوْمَئِذٍ يُصَلِّي غَيْرُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ.

٨٦٣- حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى * قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَابِسٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: شَهِدْتَ الْخُرُوجَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلَوْلَا مَكَانِي مِنْهُ مَا شَهِدْتُهُ - يَعْنِي مِنْ صِغَرِهِ - أَلَى الْعَلَمِ الَّذِي عِنْدَ دَارِ كَثِيرِ بْنِ الصَّلْتِ، ثُمَّ حَظَبْتُ ثُمَّ أَتَى النِّسَاءُ فَوَعَّظَهُنَّ وَذَكَّرَهُنَّ، وَأَمَرَهُنَّ أَنْ يَتَصَدَّقْنَ، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُهَوِّي بِيَدِهَا إِلَى حَلَقِهَا تُلْقِي فِي قُوبٍ بِلَالٍ، ثُمَّ أَتَى هُوَ وَبِلَالُ النَّبِيِّ.

١. ذلك علي أحد: ولأبي ذر: «علي ذلك أحد». ٢. قال: كذا للمستمل. ٣. وقال: وفي نسخة بعده: «لي». ٤. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا».
٥. ناداه: وللكشميهني وأبي ذر: «نادى». ٦. ولم يكن أحد يومئذ: وفي نسخة: «ولم يكن يومئذ». ٧. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا».
٨. قال: كذا للأصيلي. ٩. وقال: وفي نسخة: «قال». ١٠. النبي: وللأصيلي: «رسول الله». ١١. وبلال: ولأبي الوقت بعده: «إلى».

سهر: قوله: أعتم: أي أخر حتى اشتدت ظلمة الليل، وهي عتمة. (عمدة القاري والخير الجاري) قوله: غيركم: بالرفع والنصب في الموضعين، كذا في «القسطلاني». قال الكرمانى: فإن قلت: أين محل التعلق بالترجمة؟ قلت: لفظ «الصبيان»؛ لأن المراد منهم إما الحاضرون منهم في المسجد لصلاة الجماعة، وإما الغائبون، وعلى التقديرين فالقصد حاصل. انتهى قال العيني: على تقدير كونهم غائبين لا يحصل المقصود، وقال ابن رشد: وليس الحديث صريحاً في ذلك، يعني في كونهم حاضرين في المسجد؛ إذ يحتمل أنهم ناموا في البيوت. انتهى والظاهر من كلام عمر رضي الله عنه أنه شاهد النساء اللاتي حضرن في المسجد قد نمن، وصبيان معهن، وكونهن في بيوت مع صبيان احتمال بعيد، ولولا فهم البخاري أنهم مع صبيان كن حضوراً في المسجد لما ذكر هذا الحديث في هذا الباب. انتهى (هـ) قوله: ولولا مكاني منه: يعني لولا قربي ومنزلي منه ﷺ ما شهدته. (عمدة القاري)

قوله: يعني من صغره: من كلام الراوي، كلمة «من» للتعليل. قال ابن بطال: يريد أنه شهد معه النساء، ولولا صغره لم يشهدن معه. قال الكرمانى: الأولى أن يقال: معناه لولا تمكني من الصغر وغلبي عليه ما شهدته، يعني كان قربه من البلوغ سبباً لشهوته، وزاد على الجواب بتفصيل حكاية ما جرى؛ إشعاراً بأنه كان مراهماً ضابطاً، أو لولا منزلتي عنده ومقداري لديه لما شهدت لصغري. انتهى كلام الكرمانى (عمدة القاري) قوله: العلم: [بفتحتين: المنار والجليل والرأية والعلامة. (عمدة القاري)] قوله: تهوي بيدها إلخ: أي تمدها نحوه وتميلها إليه، يقال: أهوى يده ويده إلى الشيء ليأخذه. (عمدة القاري) قوله: حلقها: بفتح اللام جمع «حلقة»، وهي الخاتم لا فص له. قوله: «تلقي» من الإلقاء، وهو الرمي، وفي رواية أبي داود: «فجعلن النساء يشرن إلى آذانهن وحلوقهن». (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: أبو اليمان: الحكم بن نافع. شعيب: هو ابن أبي حمزة، الحمصي. الزهري: هو ابن شهاب. عمرو: ابن علي بن بحر، البصري. يحيى: هو ابن سعيد، القطان.

سند: قوله: قد نام النساء والصبيان: قال ابن رشد: فهم منه البخاري أن النساء والصبيان الذين ناموا كانوا حضوراً في المسجد، وليس الحديث صريحاً في ذلك، بل يحتمل أنهم ناموا في البيوت.

١٦٢- بَابُ خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِاللَّيْلِ وَالْغَلَسِ

١١٩/١

٨٦٤- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْعَتَمَةِ، حَتَّى نَادَاهُ عُمَرُ: نَامَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَانُ. فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَا يَنْتَظِرُهَا أَحَدٌ غَيْرُكُمْ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ». وَلَا يُصَلِّي يَوْمَئِذٍ إِلَّا بِالْمَدِينَةِ، وَكَانُوا يُصَلُّونَ الْعَتَمَةَ فِيمَا بَيْنَ أَنْ يَغِيبَ الشَّمْسُ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ.

٨٦٥- حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ حَنْظَلَةَ * عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَأْذَنَكُمْ

العبيد الكوفي. (ق)ابن عمر. (ق)

نِسَاؤُكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسْجِدِ فَأَذِّنُوا لَهُنَّ». تَابَعَهُ * شُعْبَةُ * عَنِ الْأَعْمَشِ * عَنْ مُجَاهِدٍ * عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

٨٦٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي هِنْدُ بِنْتُ

السنديابن يزيدابن شهاب

الْحَارِثِ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ رضي الله عنها زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهَا: أَنَّ النِّسَاءَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُنَّ إِذَا سَلَّمْنَ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ قُمْنَ، وَكَبَّتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَنْ صَلَّى مِنَ الرِّجَالِ مَا شَاءَ اللَّهُ، فَإِذَا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ الرِّجَالُ.

٨٦٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ * ح: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ * أَخْبَرَنِي مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ،

القعنيالإمامالأصمعي. (ق)

عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيُصَلِّي الصُّبْحَ، فَيَنْصَرِفُ النِّسَاءُ مُتَلَفِّعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ، مَا يَعْرِفْنَ مِنَ الْغَلَسِ.

الأصمعي. (ق)أي إنه كان

١. عن: وللشيخ ابن حجر: «حدثنا». ٢. حدثنا: ولكريمة قبله: «باب انتظار الناس قيام الإمام العالم». ٣. ح: وفي نسخة: «قال».

ترجمة: قوله: باب خروج النساء إلى المساجد إلخ: كتب الشيخ في «اللامع»: فيه دلالة على أن جواز خروجهن مقيد بعدم الفتنة كيف ما كان، فلما كان الغلس والليل سببين لارتفاع الفتنة، جاز خروجهن فيها، فإذا كانتا سببين للفتنة، كما نشاهد في زماننا لم يجز الحضور فيها أيضاً. اهـ قال العيني: لما كان في هذا الباب خلاف بين الأئمة لم يجرم البخاري بنفي ولا إثبات. اهـ قلت: تقييد الإمام البخاري الترجمة بالليل والغلس يشير إلى جواز خروجهن بهذا القيد، ولذا قالت الشراح: إن الإمام أشار بالترجمة إلى أن المطلق من الروايات في هذا الباب مقيد بذلك القيد، واستنبط منه الشيخ قيد عدم الفتنة، هو لطيف جداً، وموافق لما اختاره جمهور الفقهاء من المنع عن خروجهن في هذا الزمان مطلقاً؛ لما نشاهده من الفتن الشهيرة، إلى آخر ما بسط في هامش «اللامع» من اختلاف العلماء في هذه المسألة من كتب الفروع والشروح.

سهر: قوله: بالليل إلى المسجد: كذا هذا القيد في رواية مسلم، قال الكرماني: فيه دليل أن النهار يخالف الليل؛ لنصه على الليل، وحديث: «لا تمتنعوا إماء الله مساجد الله» محمول على الليل أيضاً، وفيه أنه ينبغي أن يأذن لها ولا يمنعها مما فيه منفعتها، وذلك إذا لم يخف الفتنة عليها ولا بها، وقد كان هو الأغلب في ذلك الزمان. انتهى قال العيني: بخلاف زماننا هذا؛ فإن الفساد فيه فاش، وعن مالك: أن هذا الحديث ونحوه محمول على العجائز. انتهى قوله: متلفعات: حال من «النساء» أي ملتحفات، من التلقع، وهو شد اللقاع، وهو ما يغطي الوجه ويتلحف به. والمروط: جمع مرط بكسر الميم، وهو كساء من خز أو صوف، يؤتز به. والغلس: بفتح اللام، بقية ظلمة الليل. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: أبو اليمان: الحكم بن نافع، جميع رواته كالسند الذي مر آنفاً. حنظلة: هو ابن أبي سفيان، الجمحي. تابعه: أي تابع عبيد الله بن موسى. شعبة: هو ابن الحجاج. الأعمش: سليمان بن مهران. مجاهد: هو ابن جبر. عثمان بن عمر: بضم العين هو ابن الفارس، البصري. مالك: الإمام المدني. عبد الله بن يوسف: التنيسي.

سند: قوله: وكانوا يصلون العتمة فيما بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل الأول: استشكل بأن «بين» لازم الإضافة إلى متعدد، فكان مقتضى ذلك أن يقال: فيما بين أن يغيب الشفق وثلث الليل، بالواو لا بـ«إلى». وأجيب بأن المضاف إليه محذوف، والتقدير: فيما بين أزمنة الغيوبة إلى الثلث الأول. قلت: ويمكن أن يقال: تقديره: فيما بين أن يغيب الشفق وثلث الليل من الغيوبة إلى الثلث، ففيه تقدير أمرين بقرينة ذكر مقابليهما، وإنما قيل: «من الغيوبة إلى الثلث» بعد أن قيل: «فيما بين أن يغيب»؛ للتنبيه على دخول الطرفين دفعا لما يتوهم من قوله: «فيما بين أن يغيب والثلث» من خروج الطرفين، والله تعالى أعلم.

٨٦٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَسْكِينٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ بَكْرٍ * قَالَ: أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ * قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَأَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ، وَأَنَا أَرِيدُ أَنْ أَطَوَّلَ فِيهَا، فَأَسْمَعَ بُكَاءَ الصَّبِيِّ، فَأَتَجَوَّزُ فِي صَلَاتِي كَرَاهِيَةً أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمِّهِ».

فأخفف

٨٦٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: لَوْ أَدْرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

مَا أَحْدَثَ النِّسَاءُ لِمَنْعَتِ الْمَسْجِدَ كَمَا مَنَعَتْ نِسَاءَ بَنِي إِسْرَائِيلَ. فَقُلْتُ لِعَمْرَةَ: أَوْ مُنِعْنَ؟ قَالَتْ: نَعَمْ.

القال يحيى بن سعيد. (ع)

١٦٣- بَابُ صَلَاةِ النِّسَاءِ خَلْفَ الرِّجَالِ

١٢٠/١

٨٧٠- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ * قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ * بْنُ سَعْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ * عَنْ هِنْدَ بِنْتِ الْحَارِثِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها قَالَتْ:

الفراسية

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ قَامَ النِّسَاءُ حِينَ يَقْضِي تَسْلِيمَهُ، وَيَمْكُثُ هُوَ فِي مَقَامِهِ نَيْسِرًا قَبْلَ أَنْ يَقُومَ. قَالَ: تُرَى - وَاللَّهِ أَعْلَمُ -

هذا إدراج من الزهري. (ع)

أَنَّ ذَلِكَ كَانَ لِيَّ تَنْصَرِفَ النِّسَاءُ قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَهُنَّ مِنَ الرِّجَالِ.

أي الملك

١. مسكين: وللأصلي بعده: «يعني ابن نميلة». ٢. ابن بكر: كذا لأبي ذر. ٣. أخبرنا: ولابن عساكر وأبي ذر: «حدثنا». ٤. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا». ٥. كراهية: وللكشميهني وأبي ذر: «مخافة». ٦. المسجد: كذا لابن عساكر وأبوي ذر والوقت، وللأصلي: «المساجد». ٧. أو ممنعن: وفي نسخة: «أو ممنعن». ٨. قالت: وفي نسخة: «فقالت». ٩. من: كذا لأبي ذر.

ترجمة: قوله: باب صلاة النساء خلف الرجال: كتب الشيخ في «اللامع»: يعني بذلك أن مقامهن خلف مقام الرجال، ودلالة الرواية على الترجمة في لفظ: «قبل أن يدركه»؛ فإن انصراف النساء قبل أن يدركه الرجال لا يمكن إلا وهن خلفهم، فلو كن متقدمات أو متوسطات لم يتصور ذلك. اهـ قال العيني: غرض الترجمة بيان أن صلاة النساء خلف صفوف الرجال؛ لأن مبنى أمرهن على الستر وتأخرهن من الرجال أستر لهن، إلى آخر ما قال. قلت: وعلى هذا يكون الباب من الأصل الحادي والأربعين؛ إشارة إلى ما ورد: «أخروهن من حيث أخروهن الله»، وهو الأوجه عندي. وقال السندي: المراد قيامهن في الجماعة خلف صفوف الرجال. ويحتمل أن يقال: المراد اقتداؤهن بالرجال في الصلاة. ولعل هذا هو توجيه ذكر هذا الباب مرتين في الكتاب، كما في بعض النسخ، فيحمل مرة على تأخر الصف، ومرة على صحة الاقتداء. انتهى مختصراً قلت: والتكرار في نسخة الكرمان، ولم يتعرض لذلك الحافظان ابن حجر والعيني. نعم، تعرض له القسطلاني، إلى آخر ما في هامش «اللامع».

سهر: قوله: فأجوز: أي فأخفف، قال ابن سابط: التحوز ههنا يراد به تقليل القراءة، والدليل عليه ما رواه ابن أبي شيبة أن رسول الله ﷺ قرأ في الركعة الأولى بسورة نحو ستين آية، فسمع بكاء صبي، فقرأ في الثانية ثلاث آيات. ومطابقة الحديث للترجمة تفهم من قوله: «كراهية أن أشق على أمه»؛ لأنه يدل على حضور النساء إلى المساجد مع النبي ﷺ، وهو أعم من أن يكون بالليل أو بالنهار، قاله العيني. ولذا يطابق الحديث الآتي الترجمة من قول عائشة: «لمنعهن المسجد». قوله: ما أحدث النساء: هو في محل النصب، على أنه مفعول «أدرك»، أي ما أحدثت من الزينة والطيب وحسن الثياب ونحوها. (عمدة القاري) قوله: كما منعت نساء بني إسرائيل: يحتمل أن يكون شريعته المنع، ويحتمل أن يكون منعهن بعد الإباحة، ويحتمل غير ذلك مما لا طريق لنا إلى معرفته إلا بالخبر. (عمدة القاري)

قوله: أو ممنعن: بهمة الاستفهام وواو العطف وفعل المجهول، والضمير عائد إلى نساء بني إسرائيل. وقال التيمي: فيه دليل على أنه لا ينبغي للنساء أن يخرجن إلى المساجد إذا حدث في الزمان الفساد. (الكواكب الدراري) قوله: نرى: في «القسطلاني»: بفتح النون، ولأبي ذر: «نرى» بضمها أي نظن. (الخير الجاري) قوله: من الرجال: في بعضها بدون «من»، وهو أظهر معنى، والأول يحتاج إلى تقدير، بأن يقال: قبل أن يدركه أحد من الرجال، كما هو رواية لأبي ذر، على ما نقل عنه القسطلاني، أو يقال: «من» للتبعيض، ومعناه: قبل أن يدركه بعض الرجال، كذا في «الخير الجاري».

* أسماء الرجال: محمد بن مسكين: هو ابن غيل، اليماني نزيل بغداد. بشر بن بكر: التنيسي البجلي دمشقي الأصل. الأوزاعي: هو عبد الرحمن بن عمرو. عبد الله بن يوسف: ومن بعده تقدموا. يحيى بن قزعة: هو المؤذن المكي. إبراهيم بن سعد: الزهري المدني. الزهري: هو ابن شهاب.

سند: قوله: باب صلاة النساء خلف الرجال: أي قيامهن في الجماعة خلف صفوف الرجال، ويحتمل أن يقال: المراد اقتداؤهن بالرجال في الصلاة، ودلالة الحديث الأول على المعنى الثاني واضح، وعلى المعنى الأول بواسطة أن تقدم النساء في الخروج من المسجد يقتضي تأخرهن في القيام، وإلا يلزم تخطيهن إياهم عند الخروج، وهو معلوم الانتفاء مكروه طبعاً وشرعاً، والله تعالى أعلم. ولعل هذا هو توجيه ذكر هذا الباب مرتين في الكتاب، كما في بعض النسخ، فيحمل مرة على تأخر الصف ومرة على صحة الاقتداء، والله تعالى أعلم.

٨٧١- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ إِسْحَاقَ * عَنْ أَنَسٍ ^{١٢} هو سفيان قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي بَيْتِ أُمِّ سَلِيمٍ، فَقُمْتُ وَبَيْتِي خَلْفَهُ، وَأُمُّ سَلِيمٍ خَلْفَنَا.

١٢٠/١ - ١٦٤- بَابُ سُرْعَةِ انْصِرَافِ النِّسَاءِ مِنَ الصُّبْحِ، وَقِلَّةِ مَقَامِهِنَّ فِي الْمَسْجِدِ ^{ترجمة}
بفتح الميم بمعنى قيامهن، وبضمها بمعنى إقامتهن. (خ)

٨٧٢- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ * عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ ^{١٣} البلخي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الصُّبْحَ بَعْلِسَ، فَيَنْصَرِفُ نِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ، لَا يُعْرِفْنَ مِنَ الْعَلَسِ، أَوْ لَا يَعْرِفُ بَعْضُهُنَّ بَعْضًا. ^{من قبيل: أكلوني البراغيش. (ع)}

١٢٠/١ - ١٦٥- بَابُ اسْتِئْذَانِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا بِالْخُرُوجِ إِلَى الْمَسْجِدِ ^{ترجمة سند}

٨٧٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ مَعْمَرٍ * عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ ^{١٤} عبد الله بن عمر عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَأْذَنْتِ امْرَأَةٌ أَحَدَكُمْ فَلَا يَمْنَعُهَا». ^{الحديثان يرقى: ٨٧٤ و ٨٧٥ غير موجودين في الأصل وقد ذكرناهما في التعليق}
^{مصرغ، البصري.} ^{ابن شهاب} ^{سهر}

١٦٦- بَابُ صَلَاةِ النِّسَاءِ خَلْفَ الرِّجَالِ

الحديث ٨٧٤ بترقيم الشيخ فؤاد: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ إِسْحَاقَ، عَنْ أَنَسٍ ^{١٥} هو سفيان قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي بَيْتِ أُمِّ سَلِيمٍ، فَقُمْتُ وَبَيْتِي خَلْفَهُ، وَأُمُّ سَلِيمٍ خَلْفَنَا.

الحديث ٨٧٥ بترقيم الشيخ فؤاد: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ هِنْدِ بِنْتِ الْحَارِثِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ^{١٦} ع قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ قَامَ النِّسَاءُ حِينَ يَقْضِي تَسْلِيمَهُ، وَهُوَ يَمْكُتُ فِي مَقَامِهِ يَسِيرًا قَبْلَ أَنْ يَقُومَ. قَالَتْ: نَرَى - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - أَنَّ ذَلِكَ كَانَ لِكَيْ يَنْصَرِفَ النِّسَاءُ قَبْلَ أَنْ يَذْرُكَهُنَّ الرِّجَالُ.

١. حدثنا: وفي نسخة بعده: «سفيان». ٢. إسحاق: ولا بن عساكر والأصلي وأبي ذر بعده: «بن عبد الله». ٣. أنس: وللأصلي بعده: «بن مالك». ٤. أم سليم: وفي نسخة: «أم سلمة» [لأي ذر في نسخة. (ق، خ)]. ٥. فينصرفن: وفي نسخة: «فتنصرف». ٦. المؤمنتين: وفي نسخة: «المؤمنات» [تأويله نساء الأنفس المؤمنات أو الإضافة بيانية نحو: شجر الأراك. (ع)]. ٧. لا يعرف: وللكشميهني والحموي: «لا يعرفن».

ترجمة: قوله: باب سرعة انصراف النساء من الصبح إلخ: كتب الشيخ في «اللامع»: هذا مشير أيضاً إلى منعهن منه عند الفتنة. اهـ وفي «هامشه»: هذا أيضاً عندي من الأصل الحادي والأربعين، أشار الإمام البخاري بذلك إلى قوله ﷺ: «خير صفوف النساء آخرها، وشرها أولها»، قال الزيلعي: أخرجه الجماعة إلا البخاري. اهـ فإن المرأة كلما كانت في آخر الصفوف تكون أسرع للخروج. قال الحافظ: قيد الترجمة بـ«الصبح»؛ لأن طول التأخير فيه يقضي إلى الإسفار فناسب الإسراع، بخلاف العشاء فإنه يقضي إلى زيادة الظلمة، فلا يضر المكث. اهـ

قوله: باب استئذان المرأة زوجها إلخ: الظاهر عندي أن الترجمة شارحة يعني أن المراد في الحديث: الاستئذان للصلاة لا لغيرها؛ لما تقدم في «باب خروج النساء إلى المساجد بالليل» من حديث ابن عمر عليهما مرفوعاً بلفظ: «إذا استأذنتكم نساؤكم بالليل إلى المسجد فأذنوا لهن»، فهذا نص في ذلك. ثم براءة الاختتام عند الحافظ في قوله: «الخروج إلى المسجد»؛ لأنه خروج إلى مناجاة ربه، فإن المصلي يناجي ربه. اهـ أي البراعة في لفظ الخروج. وعندني أن الخروج إلى المسجد خروج إلى بيت الله، وهو منتهى الموت، أو يقال: إن الخروج إلى مناجاة ربه هو المرتب على الموت.

سهر: قوله: ويتيم: عطف على المرفوع المتصل بدون التأكيد على مذهب الكوفية، وأما عند البصرية ففي مثله يجب النصب؛ لأنه مفعول معه، واسم اليتيم ضميرة بضم المعجمة. (الكواكب الدراري) قوله: فلا يمنعهما: بضم العين وحزمها. فإن قلت: هذا مطلق والترجمة مقيدة بالخروج إلى المسجد. قلت: إما أن يقيده بالحديث السابق قريباً، أو أنه لما كان جائزاً على الإطلاق فالخروج إلى موضع العبادة بالطريق الأولى، قالوا: وفي معناه شهود أعياد المسلمين وعبادة المرضى ونحوها، قاله الكرمان. قال العمري: والحديث السابق هو المذكور في «باب خروج النساء إلى المساجد» عن ابن عمر عن النبي ﷺ، قال: «إذا استأذنتكم نساؤكم بالليل إلى المسجد فأذنوا لهن».

* أسماء الرجال: أبو نعيم: هو الفضل بن دكين. إسحاق: ابن عبد الله بن أبي طلحة. سعيد بن منصور: هو شيخ المصنف. فليح: هو ابن سليمان، المدني. القاسم: ابن محمد بن أبي بكر الصديق عليهما. مسدد: هو ابن مسرهد، الأمدي. معمر: هو ابن راشد، الأزدي.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٠- كِتَابُ الْجُمُعَةِ

١- بَابُ فَرَضِ الْجُمُعَةِ

١٢٠/١

سند
لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.^١
ترجمة
الأمر للوجوب، والمراد من «الذكر» الخطبة باتفاق المفسرين. (ع)
٣
﴿فَاسْعَوْا﴾: فَامْضُوا.

٨٧٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ: * أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ هُرْمَزٍ الْأَعْرَجَ - مَوْلَى رِبِيعَةَ ابْنِ الْحَارِثِ - حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، بَيِّدَ أَنَّهُمْ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا، ثُمَّ هَذَا يَوْمُهُمُ الَّذِي فُرِضَ عَلَيْهِمْ فَاخْتَلَفُوا فِيهِ، فَهَذَا اللَّهُ لَهُ، فَالنَّاسُ لَنَا فِيهِ تَبِعٌ، الْيَهُودُ عَدَا، وَالتَّصَارِيُّ بَعْدَ عَدِيَّ». أي يوم الجمعة أي التوراة والإنجيل جمع تابع يعظم اليهود غدا. (ع)

١. فاسعوا: ولابن عساكر بعده: «إلى قوله: ﴿تَعْلَمُونَ﴾». ٢. ذلکم خير إلخ: كذا لأبي ذر وكريمة، وفي نسخة: «إلى قوله: ﴿تَعْلَمُونَ﴾». ٣. فاسعوا فامضوا: كذا للحموي وأبي ذر. ٤. فرض عليهم: ولابن عساكر والحموي وأبي ذر: «فرض الله عليهم». ٥. فالناس لنا فيه تبع: وفي نسخة: «فالناس لنا تبع».

ترجمة: قوله: فاسعوا إلى ذكر الله: كتب الشيخ في «اللامع»: أراد بالسعي المشي والعمل، لا معناه العرفي. والمراد بالذكر أعم من الصلاة والخطبة، أو الخطبة، فثبوت الصلاة بدلالة النص؛ لكونها أهم. اهـ وفي «تقرير المكي»: السعي بمعنى الفور، بمعنى الذهاب والعمل، والعَدُوْ إلى الصلاة منهي عنه بالأخبار الصحيحة، فلذا فسره بالإمضاء والذهاب؛ لئلا يتوهم معنى العَدُوْ عنه. اهـ قال السندي: استدلل على الوجوب تارة بأن شرع الأذان للفرائض، وتارة بأن إيجاب السعي إليها فرع وجوبها ... إلى آخر ما بسط. وقال الحافظ: الفرضية قيل: بترك البيع؛ فإن تحريم المباح لا يكون إلا للوجوب، وقيل: بلفظ الأمر. اهـ

سهر: قوله: نحن الآخرون: أي المتأخرون زماناً في الدنيا. «والسابقون» أي المتقدمون في الآخرة على أهل الأديان منزلة وكرامة، وفي الحشر والقضاء لهم قبل الخلائق، وفي دخول الجنة. (مجمع البحار) قوله: بيد: [مثل «غير» وزناً ومعنى وإعراباً. (عمدة القاري)]
قوله: فرض عليهم فاختلفوا: الظاهر أنه فرض عليهم تعيين يوم غير معين، ووكّل إلى اجتهدهم، فاختلفوا فيه ولم يهدمهم الله له، وفرض علينا مبيّناً. وقال الطيبي: يعني فرض عليهم أن يجتمعوا يوماً لخالقهم ليعبدوه، ويستخرجوه بأفكارهم، فقالت اليهود: هو السبت؛ لأنه تعالى فرغ فيه عن خلق العالم، فنحن نتفرغ عن صنائعنا للعبادة. وزعمت النصاري أنه يوم الأحد؛ فإنه بدأ الخلق فيه، فنشكره فيه. فهدى الله هذه الأمة ليوم الجمعة؛ لأنه بدأ فيه خلق الإنسان للعبادة فيه، بخلاف سائر الأيام؛ فإنه خلق فيها ما ينتفع الإنسان به. وقيل: فرض عليهم يوم الجمعة ووكّل إلى اختيارهم، فاختلفوا في أي الأيام يكون ذلك، ولم يهدمهم الله إلى يوم الجمعة؛ ذخرة لنا. (مجمع البحار)
* أسماء الرجال: أبو اليمان: هو الحكم بن نافع. شعيب: هو ابن أبي حمزة. أبو الزناد: عبد الله بن ذكوان.

سند: قوله: لقول الله تعالى إذا نودي إلخ: استدلل به على الوجوب: تارة بأن شرع الأذان للفرائض، وتارة بأن إيجاب السعي إليها فرع وجوبها. وقد يقال: هذا مبني على كون «فاسعوا» للوجوب، وهو في عمل النظر؛ لأن قوله: «ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ» يفيد خلافاً؛ لأن «خَيْرٌ» اسم تفضيل، فيفيد أن السعي أولى من تركه، فيقتضي حمل الأمر على التدب. وقد يجاب بأن «ذَلِكُمْ» إشارة إلى ترك البيع فقط، أو إلى مجموع السعي وترك البيع، وقوله: «خَيْرٌ» نظراً إلى أن البيع لا يخلو عن نفع دنيوي، إلا أن النفع الأخروي أولى وأحرى، وهذا لا يناقض الوجوب، فافهم.

٢- بَابُ فَضْلِ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَهَلْ عَلَى الصَّيِّ شُهُودُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ أَوْ عَلَى النِّسَاءِ؟

١٢٠/١

٨٧٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ نَافِعٍ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا

جَاءَ أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ».

دلالة على الجزء الأول من الترجمة. (ك)

٨٧٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَصْمَاءَ * قَالَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةٌ * عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ،

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه بَيْنَا هُوَ قَائِمٌ فِي الْخُطْبَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ مِنْ

هو عثمان

أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَتَأَذَاهُ عُمَرُ: أَيَّةَ سَاعَةٍ هَذِهِ؟ قَالَ: إِنِّي شَغِلْتُ فَلَمْ أَتَّكِلْ إِلَى أَهْلِي حَتَّى سَمِعْتُ النَّاذِينَ، فَلَمْ أَزِدْ أَنْ

أي لم أراجع. (ح)

أي لم تأخرت إلى هذه الساعة

٨ شهر سنن

تَوَضَّأْتُ. قَالَ: وَالْوُضُوءُ أَيُّضًا؟ وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِالْغُسْلِ.

أي اقتصر على الوضوء

١. عبد الله بن عمر: ولابن عساكر: «ابن عمر». ٢. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا». ٣. جويرية: وفي نسخة بعده: «بن أسماء». ٤. عن: وفي نسخة بعده: «عبد الله». ٥. بينا: وللأصيلي: «بينما». ٦. إذ جاء: كذا للحموي والكشميهني وأبوي ذر والوقت، ولابن عساكر والأصيلي: «إذ دخل». ٧. أزد: وللأصيلي بعده: «على». ٨. والوضوء: ولأبي ذر والحموي والمستملي: «الوضوء».

ترجمة: قوله: باب فضل الغسل يوم الجمعة: كتب الشيخ في «اللامع»: أي باب ذكر أن الغسل فيه أفضل. وأما قوله في الترجمة: «هل على الصبي شهود يوم الجمعة؟» فالدال عليه قوله: «كل محتلم»، وهو دال أيضًا على عدم الغسل على النساء؛ لأن وجوبه على مَنْ عليه الجمعة، وليست على النساء صلاة الجمعة، فلا يكون عليهن غسل أيضًا. اهـ وفي «هامشه»: وجه الشيخ قنص سره ترجمة البخاري بذلك؛ لتدل على حكم الغسل، بخلاف ما قال الحافظ؛ إذ قال عن ابن المنير: لم يذكر الحكم لما وقع فيه من الخلاف، واقتصر على الفضل؛ لأن معناه الترغيب فيه، وهو القدر الذي تنفد الأدلة على ثبوته. اهـ قلت: ذكر الفضل إشارة إلى حكمه، وهو عدم الوجوب، وهو قول الجمهور، خلافًا لظاهره القائلين بالوجوب. ويمكن الاعتذار عما نقله الحافظ عن ابن المنير بأن الفضل لا يدل على الحكم؛ فإنه سيُؤَبَّ بِ«باب فضل الجمعة» مع فرضيتها، وتقدم «باب فضل الجماعة» مع تبويه بـ«باب وجوب الجماعة»، فلأجل ذلك وجه الشيخ الترجمة وأولها إلى قول الجمهور، والمسألة خلافية شهيرة بسطت في «الأوجز».

قوله: وهل على الصبي شهود يوم الجمعة أو على النساء: قيل: أشار إلى عدم وجوبه على الصبيان بلفظ «المحتلم»، فإنه يُخْرِجُ الصَّيِّ ظَاهِرًا وَالنِّسَاءَ؛ لِأَنَّ الْفُرُوضَ تَجِبُ عَلَيْهِنَ فِي الْأَكْثَرِ بِالْحَيْضِ لَا بِالْإِحْتِلَامِ، وَقِيلَ: عُمُومُ لَفْظِ «أَحَدُكُمْ» يَتَنَاوَلُ الصَّيِّ وَالنِّسَاءَ، لَكِنْ حَدِيثُ «أَبِي دَاوُدَ» بِلَفْظِ: «لَا جُمُعَةَ عَلَى امْرَأَةٍ وَلَا صَبِيٍّ» يَخْلَافُهُ، لَكِنَّهُ لَيْسَ عَلَى شَرْطِهِ. =

سهر: قوله: رجل: هو عثمان بن عفان. (الكواكب الدراري) قوله: والوضوء: أي تركت فضيلة الغسل أيضًا، وفيه المطابقة. قال الشافعي: الرجل الداخل عثمان بن عفان، ولو كان الغسل واجبًا لرجع عثمان أو لرده عمر، فلما لم يرجع ولم يؤمر به وبمحضرهما المهاجرون والأنصار: دل على أنه ليس بفرض، وهذا قرينة أن المراد بقوله: «فليغتسل» ليس أمر الإيجاب، وكذا المراد من لفظ «الواجب» أنه كالواجب؛ جمعًا بين الأدلة. (الكواكب الدراري وعمدة القاري)

* أسماء الرجال: عبد الله بن يوسف ومالك: تقدّمنا. نافع: مولى ابن عمر. عبد الله بن محمد بن أسماء: الضبي البصري. جويرية: ابن أسماء، الضبي البصري.

سند: قوله: وهل على الصبي شهود يوم الجمعة أو على النساء: الظاهر أنه أراد «لا»، لا «نعم» كما زعم بعض، ويدل عليه ما سيجيء في الكتاب: «هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان؟». ولعله استدل عليه بحديث «غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم»؛ بناءً على حمل «المحتلم» على الذكر البالغ؛ لصيغة التذكير، والاحتلام من علامات البلوغ، والغسل مشروع لشهود الجمعة، فإيجابه على المحتلم فقط دليل على أن الشهود واجب عليه فقط، وهو المطلوب. لكن قد يقال: هذا الحديث لا يدل على الحصر، ويحجب بأنه من باب تقرير قواعد الشرع، فيحمل على الحصر؛ صوّنا للقواعد عن الاختلال، والله تعالى أعلم.

قوله: فناداه عمر: كلامهما لم يكن حال الاشتغال بالخطبة، فلا يكون مشمولاً للنهي في حديث: «إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة: أنصت، والإمام يخطب: فقد لغوت»، فصار كلام النبي ﷺ من دخل المسجد حال الخطبة: «أركعت ركعتين؟» وقوله: «لا»، ومثله لا يضر. وقال الأبي في شرح «مسلم»: ولا يكونان لاغيين، وإنما اللاغي من أعرض عن استماعها وبغسل نفسه باستماع غيرها مما لا يسوغ في الشرع. انتهى قوله: فلم أزد أن توضح: قال القسطلاني: «أن» صلة زيدت لتأكيد النفي. قلت: بل مصدرية بتقدير حرف الجر أي فلم أزد على أن توضح، كما في بعض الروايات، وحذف حرف الجر مع «أن» و«أن» قياس. وأما ما ذكره فلا يظهر له وجه عند العقل، والله تعالى أعلم.

قوله: والوضوء أيضًا: بالنصب، أي وفعلت الاقتصار على الوضوء أيضًا؟ واستدل بعدم أمر عمر له بالغسل وسكوت الصحابة: على أن الغسل غير واجب بالإجماع، وهذا كما ترى؛ إذ يجوز أن يكون وجوب الغسل مختلفًا فيه عندهم، ويكون سكوتهم سكوت الناس على الأمر المختلف فيه؛ ضرورة أن المختلف فيه لا يرد على فاعله إذا كان مقلدًا، فكيف إذا كان مجتهدًا؟! فافهم. وقال الأبي في شرح «مسلم»: يمكن أن يقال: إنه واجب عارضه واجب أكد منه. انتهى يريد أنه لم يأمره؛ لضيق وقت الصلاة، والصلاة أكد منه، والله تعالى أعلم. قلت: وهذا مبني على أن وجوب الغسل إن فرض فلا يكون كوجوب الوضوء بمعنى لا تصح الصلاة بدونه، وإلا لا يصح الجواب المذكور قطعًا.

٨٧٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ * عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه:

مولي ميمونة

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «غُسِّلْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ».

أي ثابت كما مر أي بالغ

٣- بَابُ الطَّيِّبِ لِلْجُمُعَةِ

١٢١/١

٨٨٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ * قَالَ: أَخْبَرَنَا حَرِيْ بْنُ عُمَارَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * عَنْ أَبِي بَكْرٍ * بْنِ الْمُنْكَدِرِ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ سُلَيْمٍ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ * قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ، وَأَنْ يَسْتَنْ وَأَنْ يَمَسَّ طَيِّبًا إِنْ وَجَدَ». قَالَ عَمْرُو: أَمَّا الْغُسْلُ فَأَشْهَدُ أَنَّهُ وَاجِبٌ، وَأَمَّا الْإِسْتِنَانُ وَالطَّيِّبُ فَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ: أي يستنك وَاجِبٌ هُوَ أَمْ لَا؟ وَلَكِنْ هَكَذَا فِي الْحَدِيثِ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: هُوَ أَخُو مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، وَلَمْ يُسَمَّ أَبُو بَكْرٍ. هَكَذَا رَوَى عَنْهُ بُكَيْرُ بْنُ الْأَشَّجِ وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي هِلَالٍ وَعِدَّةٌ. وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ يُكْنَى بِأَبِي بَكْرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ. أي أبو بكر أي لم يعرف له اسم أي جماعة

١. علي: وفي نسخة بعده: «بن عبد الله». ٢. أخبرنا: كذا لأبُو ذَرٍّ وَالْوَقْتُ، وفي نسخة: «حدثنا». ٣. حدثنا شعبة: وفي نسخة: «سمعت شعبة». ٤. أما: وفي نسخة: «فأما». ٥. واجب: وفي نسخة: «أوجب». ٦. روى عنه: كذا لأبُو ذَرٍّ، وفي نسخة: «رواه عنه».

ترجمة = فذكره بلفظ «هل»، أو يقال: لفظ «هل» في حق النساء؛ لاحتمال دخولهن في العموم المذكور، لكن عموم النهي في منعهن من حضور المساجد إلا بالليل يُخرج حضورهن الجمعة. انتهى ملخصاً من «الفتح» و«العين» قوله: باب الطيب للجمعة: قال الحافظ: لم يذكر المصنف حكمه؛ لوقوع الاحتمال فيه. اهـ قلت: الظاهر بدله: «لوقوع الاختلاف فيه»؛ فإن بعض أهل الظاهر قال بوجوبه. قوله: «وأما الاستنسان والطيب فالله أعلم...» كتب الشيخ في «اللامع»: وذلك لأن تقدير الخبر المتقدم - وهو قوله: «واجب» - يدل على الوجوب، وإفراده ﷺ الغسل عن أخوته، وعدم إشراكها جميعاً في خبر واحد، وتعليق مس الطيب بالوجدان: يدل على أن الخبر لعله غير ما تقدّم، فيكون التقدير: «وأن يستن وأن يمس طيباً إن وُجد أفضل»، وعلى هذا لا يثبت الوجوب. اهـ وبسط في «هامشه» الكلام عليه.

سهر: قوله: واجب على كل محتلم: أي بالغ. قال النووي: المراد بالوجوب وجوب اختيار، كقول الرجل لصاحبه: «حقك واجب علي»، قاله علي القاري. وقال محمد في «موطئه»: أخبرنا محمد بن أبان بن صالح عن حماد، عن إبراهيم النخعي قال (أي حماد): سألت عن الغسل يوم الجمعة والغسل من الحجامة والغسل في العيدين، قال: إن اغتسلت فحسن، وإن تركت فليس عليك. فقلت له: ألم يقل رسول الله ﷺ: «من راح إلى الجمعة فليغتسل»؟ قال: بلى، ولكن ليس من الأمور الواجبة، وإنما هو كقوله تعالى: «وَأَشْهَدُوا إِذَا قَبِلْتُمْ» (البقرة: ٢٨٢) الحديث. ويؤيده ما أخرجه أبو داود عن عكرمة: أن ناساً من أهل العراق جاؤوا فقالوا: يا ابن عباس، أترى الغسل يوم الجمعة واجباً؟ فقال: لا، ولكنه طهور وخير لمن اغتسل، ومن لم يغتسل فليس عليه بواجب. وسأخبركم كيف بدأ الغسل: كان الناس بمجھودين يلبسون الصوف ويعملون على ظهورهم، وكان مسحهم ضيقاً مقارب السقف، إنما هو عريش، فخرج رسول الله ﷺ في يوم حارٍّ، وعرق الناس في ذلك الصوف، حتى ثارت منهم رياح، حتى آذى بعضهم بعضاً، فلما وجد ﷺ تلك الرياح قال: «يا أيها الناس، إذا كان هذا اليوم فاغتسلوا، وليمس أحدكم أمثلاً ما يجده من دهنه وطيبه». قال ابن عباس: ثم جاء الله بالخير، ولبسوا غير الصوف وكفوا العمل، ووسع مسحهم، وذهب بعض الذي كان يؤذي بعضهم بعضاً من العرق. فهذا يشير إلى أن الغسل كان واجباً كما ذهب إليه مالك، ثم صار سنة كما ذهب إليه الجمهور، والله أعلم بحقائق الأمور. (شرح الموطأ لعلي القاري) قوله: فأشهد أنه واجب: قال الخطابي: ذهب مالك إلى إيجاب الغسل، وأكثر الفقهاء إلى أنه غير واجب، وتأولوا الحديث على معنى الترغيب فيه والتوكيد لأمره، حتى يكون كالواجب على معنى التشبيه. واستدلوا فيه بأنه قد عطف عليه «الاستنسان والطيب»، ولم يختلفوا في أنهما غير واجبتين، قالوا: وكذلك المعطوف عليه. (عمدة القاري) قوله: وأما الاستنسان والطيب إلخ: أشار به إلى أن العطف لا يقتضي التشريك من جميع الوجوه، فكان القدر المشترك تأكيداً لطلب الثلاثة. وكأنه جزم بوجوب الغسل دون غيره؛ للتصريح به في الحديث، وتوقف فيما عداه؛ لوقوع الاحتمال فيه. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: عبد الله بن يوسف: التنسي. مالك: الإمام المدني. صفوان بن سليم: الزهري المدني. علي: هو ابن عبد الله، المدني. شعبة: ابن الحجاج، أبو بسطام. أبي بكر: ابن المنكر ابن عبد الله بن ربيعة، التابعي. أبي سعيد: سعد بن مالك، الخدري.

سند: قوله: فالله تعالى أعلم أوجب هو أم لا: لا يخفى أن العطف في المفردات يقتضي المشاركة في الحكم، فلا يظهر وجه التردد في الوجوب على تقدير عطف قوله: «أن يستن» على «الغسل»، فكانه مبني على أنه يمكن تقدير الخبر، أي «أن يستن وأن يمس طيباً خير»، فيكون من باب عطف الجملة على الجملة، بقرينة العدول عن صريح الاسم إلى «أن» مع الفعل؛ فإن مثله قد يكون للتنبيه على المغايرة في الحكم، والله تعالى أعلم.

٦- بَابُ الدَّهْنِ لِلْجُمُعَةِ

- ٨٨٣- حَدَّثَنَا آدَمُ* قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ* عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ* قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي* عَنِ ابْنِ وَدِيعَةَ* عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ ^{هو أبو سعيد} ^{سند} قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَيَتَطَهَّرُ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ، وَيَدْهِنُ مِنْ دُهْنِهِ، أَوْ يَمَسُّ مِنْ طِيبِ بَيْتِهِ، ثُمَّ يَخْرُجُ فَلَا يَفْرُقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ، ثُمَّ يَصِلِي مَا كُتِبَ لَهُ، ثُمَّ يُنْصِتُ إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ: إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَمَا بَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى».
- ٨٨٤- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ* قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ* عَنِ الزُّهْرِيِّ* قَالَ طَاوُسٌ* قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: ذَكِّرُوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اغْتَسِلُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاغْسِلُوا رُؤُوسَكُمْ وَإِنْ لَمْ تَكُونُوا جُنُبًا، وَأَصِيبُوا مِنَ الطَّيْبِ». قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ^{سند}: «أَمَّا الْغُسْلُ فَنَعَمْ، وَأَمَّا الطَّيْبُ فَلَا أَذْرِي».

- ٨٨٥- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ* أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ* أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ* عَنْ طَاوُسٍ ^{ابن كيسان المذكور} عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ^{سند}: أَنَّهُ ذَكَرَ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: أَيْمَسُّ طِيبًا أَوْ دُهْنًا إِنْ كَانَ عِنْدَ أَهْلِهِ؟ فَقَالَ: لَا أَعْلَمُهُ.

أي لا أعلم أنه قول النبي ﷺ ولا كونه مندوباً. (ع)

١. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ٢. من طهر: كذا للكشيمهني، وللمستمل والحموي وابن عساكر وأبي ذر: «من الطهر». ٣. وما بين: وفي نسخة: «وبين». ٤. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا».

ترجمة: قوله: باب الدهن للجمعة: قال الحافظ: أي استعمال الدهن. ويجوز أن يكون بفتح الدال، فلا يحتاج إلى تقدير. اهـ ثم لا مناسبة للحديث الثاني بالباب، فقيل: استعمال الدهن بعد غسل الرأس معتاد. وقيل: مذكور في بعض طرقه. انتهى من «الفتح» و«العيني» قلت: أو يقال: إن الدهن داخل في الطيب، مع أن هذا الحديث والحديث الآتي واحد.

سهر: قوله: أو يمس من طيب: قيل: معناه إن لم يجد دهنًا يمس من طيب بيته. وقيل: «أو» بمعنى الواو. قال الكرماني: و«أو» في «أو يمس» لا ينافي الجمع بينهما. (عمدة القاري) قوله: فلا أذري: ليس في الحديث ذكر الدهن لطابق الترجمة، لكن لما جرت العادة بعد غسل الرأس باستعمال الدهن فكان هذا أشعر به. ووجه آخر: أن الدهن ذكر في حديث طائوس هذا في رواية إبراهيم بن ميسرة. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: آدم: هو ابن أبي إياس. ابن أبي ذئب: هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة، العامري المدني. سعيد المقبري: نسبة إلى مقبرة كان مجاوراً بها، التابعي. أي: هو كيسان، أبو سعيد المقبري. ابن وديعة: هو عبد الله الأنصاري. أبو اليمان: هو الحكم بن نافع. شعيب: هو ابن أبي حمزة. الزهري: محمد بن مسلم بن شهاب. طائوس: هو ابن كيسان، الحميري الفارسي اليماني. إبراهيم: ابن موسى بن يزيد، التيمي الفراء. هشام: هو ابن يوسف، الصنعائي القاضي. ابن جريج: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، الأموي. إبراهيم بن ميسرة: الطائفي التابعي.

سند: قوله: لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر إلخ: أي لا يفعل رجل هذه الأفعال المذكورة ولا يأتي بها إلا غفر له، فالنفي متوجه إلى الأفعال كلها بعد اعتبار العطف بينها. وقوله: «أو يمس طيباً» لإفادة أن أحد الأمرين من الادهان ومس الطيب مع الأمور الباقية يكفي في ترتب الجزاء المذكور. وقوله: «ثم يصلي ما كتب له» معناه ما قدر له من النوافل. وقال القسطلاني تبعاً للكرماني: أي ما فرض له من صلاة الجمعة، أو قدر له فرضاً أو نفلاً. ولا يخفى أنه لا يناسبه. قوله: ثم ينصت: لأنه يدل على أنه قبل الخطبة، وصلاة الجمعة بعدها. إلا أن يقال: كلمة «ثم» مجرد تأخير الإخبار، والموضع موضع الواو، والله تعالى أعلم. قوله: فقال لا أعلمه: قال المحقق ابن حجر: هذا مخالف لما أخرجه ابن ماجه عن ابن عباس مرفوعاً: «من جاء إلى الجمعة فليغتسل، وإن كان له طيب فليمس منه»، وفي سنده من ضعف، لكن إن كان محفوظاً عنه احتمل أن يكون ذكره بعد ما نسيه أو عكس ذلك. انتهى قلت: ويحتمل أنه سمعه من صحابي آخر بعد أن قال: «لا أعلمه»، والله تعالى أعلم.

١٢١/١

٧- بَابُ مَا يَلْبَسُ أَحْسَنَ مَا يَجِدُ

٨٨٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَأَى حُلَّةً سَيَرَاءَ سهر عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ اشْتَرَيْتَ هَذِهِ فَلَبِستَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلِلْوَفْدِ إِذَا قَدِمُوا عَلَيْكَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لَا خَلْقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ».

أي النصب من الخير والصلاح. (ع)

ثُمَّ جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْهَا خُلٌّ، فَأَعْطَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ مِنْهَا حُلَّةً، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَسَوْتَنِيهَا وَقَدْ قُلْتَ فِي حُلَّةِ عِطَارِدٍ مَا قُلْتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَمْ أَكْسُهَا لِتَلْبَسَهَا». فَكَسَاهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَخَا لَهُ بِمَكَّةَ مُشْرِكًا.

أي من الحلة السوداء

٨- بَابُ السَّوَاكِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

١٢٢/١

وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَسْتَنُّ».

الحذري

٨٨٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ* عَنِ الْأَعْرَجِ* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي - أَوْ لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى النَّاسِ - لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ».

أي لولا مخافة أن أشق؛ لأمرتهم أمر إيجاب. (ع)

١. قال أخبرنا: وفي نسخة: «عن». ٢. عمر: وللأصيلي بعده: «بن الخطاب». ٣. أولولا أن أشق على الناس: كذا لأبي ذر.

ترجمة: قوله: باب ما يلبس أحسن ما يجد: وجه الاستدلال من الحديث تقريره ﷺ لأصل التحمل وقصر الإنكار على تلك الحلة، وهو مختار الشيخ في «اللامع»، إذ قال: قوله: «فلبستها يوم الجمعة...» فكان ذلك تقريراً لما قاله عمر رضي الله عنه حيث لم ينكر عليه النبي ﷺ، وإنما أنكر لأجل كونها حريراً، فلم أن تخصيص الجمعة بشيء من ثيابه الحسنة لا بأس به. اهـ وتعقب الداودي على الحديث بأن ليس فيه دلالة على الترجمة، وأجاب ابن بطال بأنه كان معهوداً عندهم أن يلبس أحسن ما يجد. وعلى هذا تكون الترجمة من الأصل التاسع والأربعين. والأوجه عندي أن الترجمة من الأصل الحادي والأربعين، أشار بذلك إلى روايات تدل على لبس أحسن الثياب. ولا يذهب عليك أن الإمام ترجم عليه هنا «باب ما يلبس أحسن ما يجد» وفي العيد «باب التحمل فيه»، وسيأتي الكلام عليه هناك. قال الدردير: ندب جميل ثياب، وهو ههنا أبيض ولو عتيقاً، بخلاف العيد فيندب فيه الجديد ولو أسود. اهـ وبسطه الدسوقي.

قوله: باب السواك يوم الجمعة: يحتمل عندي أن الغرض الرد على من أوجب السواك يوم الجمعة، واستدل عليه بالحديث بأنه إذا لم يجب في الليل مع شدة اهتمامه ﷺ له فأولى أن لا يجب في الجمعة، إذ لم يوجد فيها اهتمام مثل اهتمام الليل. ويؤيده أيضاً أن المصنف لم يذكر في هذا الباب السواك يوم الجمعة خاصة، بل ذكر الحديث السابق بالعموم. وبسط الكلام على مطابقة الأحاديث بالباب في «اللامع» و«هامشه».

سهر: قوله: حلة سبراء: [نوع من البرود يخالطه حرير. (مجمع البحار)] قوله: كسوتنيها: أي أعطيتنيها لأكسو أي ألبس؛ فإن معنى «كسوتنيها»: أعطيتني الكسوة. (الخبر الجاري) قوله: حلة عطاراد: بضم المهملة وخفة الطاء وكسر الراء، هو ابن حاجب بن زرارة، كان يقيم بالسوق الحلل أي يعرضها للبيع، فأضاف الحلة إليه بهذه الملابس. (عمدة القاري والكواكب الدراري) قوله: أخا له: [قيل: من الرضاغة، وقيل: من أمه، وبه صرح النسائي وأبو عوانة في «صحيحه». (عمدة القاري)] اسمه عثمان بن حكيم، وقد اختلف في إسلامه، قاله بعضهم، وفي رواية للبخاري: «أرسل بها عمر رضي الله عنه إلى أخ له من أهل مكة قبل أن يسلم»، وهذا يدل على إسلامه بعد ذلك. ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إنه يدل على استحباب التحمل يوم الجمعة، والتحمل يكون بأحسن الثياب. وإنكاره ﷺ على عمر رضي الله عنه لم يكن لأجل التحمل بأحسن الثياب، وإنما كان لأجل تلك الحلة التي أشار عمر إليها بشرائها من الحرير. (عمدة القاري وإرشاد الساري) قوله: يستن: من «الاستئان» وهو الاستيئان. وهذا التعليق طرف من حديث أبي سعيد، ذكره في «باب الطيب للجمعة»، وفي الحديث ذكر الجمعة، وبه يقع التطابق بين هذا المعلق والترجمة. (عمدة القاري)

قوله: مع كل صلاة: ومن هذا يؤخذ المطابقة، أي من جهة اندراج الجمعة في عموم قوله: «كل صلاة». (فتح الباري)

* أسماء الرجال: عبد الله بن يوسف: هو التتيسي. مالك: الإمام المدني. أبي الزناد: هو عبد الله بن ذكوان. الأعرج: هو عبد الرحمن بن هرمز.

سند: قوله: لو اشتريت هذه فلبيستها يوم الجمعة: هذا العرض من عمر يشير بأن لبس أحسن الثياب كان معهوداً عندهم للجمعة، وترك إنكار النبي ﷺ أصل التحمل للجمعة تقرير له، وكل منهما يصلح دليلاً للترجمة.

٨٨٨- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ * قَالَ حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ الْحُبَابِ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ ^{سهر} رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَكْثَرْتُ عَلَيْكُمْ فِي السَّوَاكِ».

٨٨٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ * قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ * وَحُصَيْنٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، * عَنْ حُدَيْفَةَ * ^{سهر} رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَشُورُ قَاهُ.

٩- بَابُ مَنْ تَسَوَّكَ بِسَوَاكِ غَيْرِهِ

١٢٢/١

٨٩٠- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ * قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ: قَالَ هِشَامُ * بْنُ عُرْوَةَ: أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ ^{سهر} رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: قَالَتْ: دَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ وَمَعَهُ سِوَاكٌ يَسْتَنْ بِهٖ، فَتَنَظَّرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقُلْتُ لَهُ: أَعْطِنِي هَذَا السَّوَاكَ يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، فَأَعْطَانِيهِ، فَقَضَمْتُهُ ثُمَّ مَضَعْتُهُ فَأَعْطَيْتُهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَاسْتَنْ بِهِ وَهُوَ مُسْتَنِدٌّ إِلَى صَدْرِي.

١٠- بَابُ مَا يُقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

١٢٢/١

٨٩١- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ * عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمَزٍ * عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ^{سهر} رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ^٧ «الْمَ تَنْزِيلُ» ^٨ وَ«هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ» ^٩.

احتلف في الدائمة بها. (خ)

لا يقتضي الدائمة عند الأكثر. (ع)

١. تسوَّكٌ: وفي نسخة: «يتسوَّكٌ». ٢. فقضمته: كذا للأكثر، ولكريمة وأبي السكن وابن عساكر والحموي والأصيلي والمستمل: «فقضمته». ٣. أبو نعيم: وفي نسخة: «أبو نعيم ومحمد بن يوسف»، ولكريمة: «محمد بن يوسف» [بدل أبي نعيم]. ٤. ابن: ولا بن عساكر: «هو ابن...». ٥. ابن: وفي نسخة: «هو ابن...». هرmez: وفي نسخة بعده: «الأعرج». في الفجر إلخ: كذا لابن عساكر وأبي ذر، ولكريمة والأصيلي: «في الجمعة في صلاة الفجر». ٨. تنزيل: ولكريمة بعده: «السجدة». الإنسان: ولكريمة بعده: «حِينَ مَنَ الْكَذَّهْرِ».

ترجمة: قوله: باب من تسوَّك بسواك غيره: كتب الشيخ في «اللامع»: أوردته ههنا إشارة إلى أنه لا ينبغي له أن يترك الاستياك، بل يتسوَّك ولو بسواك الغير. نعم، لا بد أن يكون بإذنه ولو دلالة. انتهى وعندني هذا أوجه مما قاله العيني بقوله: كأنه يشير إلى جواز ذلك، وإلى طهارة ريق بني آدم، خلافاً للنحوي. اهـ وأنت خير بأنه لو كان غرض المصنف بيان طهارته لكان محله «كتاب الطهارة»، فالأوجه ما أفاده الشيخ. قوله: باب ما يقرأ في صلاة الفجر: قال الحافظ: قال ابن المنير: «ما» في قوله: «ما يقرأ» الظاهر أنها موصولة لا استفهامية. اهـ وتعقبه العيني بقوله: لا مانع من أن تكون استفهامية. اهـ وقال ابن المنير: مناسبة الباب لما قبله أن ذلك من جملة ما يتعلق بفضل يوم الجمعة؛ لاختصاص صبحها بالمواظبة على قراءة هاتين السورتين. انتهى من «الفتح» وغرض الترجمة عندي الرد على من كره سورة السجدة في الفريضة.

سهر: قوله: أكثرت عليكم: أي بالغت معكم في أمر السواك، وقال الكرمان: ويروى بصيغة المجهول من الماضي أي بولغت من عند الله. وفي «التوضيح»: معناه: حقيق أن أفعل وحقيق أن تسمعوا وتطيعوا. والمطابقة للترجمة من حيث إن الإكثار في السواك - الذي هو المبالغة في الحث عليه - يتناول فعلها عند سائر الصلوات المكتوبة، والجمعة أقواها؛ لأنها يوم ازدحام، فكما أن تنظيف البدن بالاغتسال ونحوه مستحب فيه، فكذلك تطهير النكته، بل هو أقوى على ما لا يخفى. (عمدة القاري) قوله: يشور قاه: أي يذل أسنانه وينقيها. وقيل: هو أن يستاك من سفل إلى علو. وأصل «الشوص» الغسل، قاله ابن الأثير. وفي «الكرمان»: فإن قلت: كيف دل على الترجمة؟ قلت: بالطريق الأولى؛ لما علم من زيادة اهتمام الشارع بالجمعة في تنظيفها ونحوه.

* أسماء الرجال: أبو معمر: هو عبد الله بن عمر بن أبي الحجاج، واسمه ميسرة، التيمي البصري. عبد الوارث: هو ابن سعيد، التنوري. شعيب بن الحبحاب: البصري. محمد بن كثير: العبدى البصري. منصور: هو ابن المعتمر. أبي وائل: هو شقيق بن سلمة، الكوفي. حذيفة: هو ابن اليمان. إسماعيل: هو ابن أبي أويس. هشام: يروي عن أبيه عروة ابن الزبير بن العوام. أبو نعيم: الفضل بن دكين. سعد بن إبراهيم: هو ابن عبد الرحمن بن عوف، التابعي الصغير. عبد الرحمن بن هرمز: الأعرج، التابعي الكبير.

سند: قوله: أكثرت عليكم في السواك: وهذا من جملة الترغيب فيه والمبالغة في أمره؛ لظهور أن إكثاره في محله، ولا يظن به أنه في غير محله.

١١- بَابُ الْجُمُعَةِ فِي الْقُرَى وَالْمُدُنِ

ترجمة
جمع «قرية»

٨٩٢- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى * قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ * الْعَقَدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ عَنْ أَبِي جَمْرَةَ * الصُّبَيْيِّ، عَنِ

ابن عيسى * قَالَ: إِنَّ أَوَّلَ جُمُعَةٍ جُمِعَتْ بَعْدَ جُمُعَةٍ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَسْجِدِ عَبْدِ الْقَيْسِ بِجَوَائِ مِنْ الْبَحْرَيْنِ.

يقال: «جمع القوم جميعاً» أي شهدوا الجمعة وقضوا الصلاة فيها. (ع)

الخراساني

٣ شهر سنة

بالجيم والراء

علم القبيلة

٨٩٣- حَدَّثَنِي يَشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ * قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ * عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ * عَنِ ابْنِ عُمَرَ * قَالَ:

يقال: «جمع القوم جميعاً» أي شهدوا الجمعة وقضوا الصلاة فيها. (ع)

سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّكُمْ رَاغٍ». وَزَادَ اللَّيْثُ: قَالَ يُونُسُ: كَتَبَ رَزِيقُ بْنُ حُكَيْمٍ * إِلَى ابْنِ شِهَابٍ * وَأَنَا مَعَهُ يَوْمَئِذٍ

ابن المبارك. (ع)

ابن سعد

أي حافظ مؤرخ

بَوَادِي الْقُرَى: هَلْ تَرَى أَنَّ أَجْمَعَ؟ وَرَزِيقٌ عَامِلٌ عَلَى أَرْضٍ يَعْمَلُهَا، وَفِيهَا جَمَاعَةٌ مِنَ السُّودَانِ وَغَيْرِهِمْ، وَرَزِيقٌ يَوْمَئِذٍ عَلَى أَيْلَةٍ.

هو من أعمال المدينة. (ع ح)

أي يزرع فيها. (ع)

فَكَتَبَ ابْنُ شِهَابٍ - وَأَنَا أَسْمَعُ - يَأْمُرُهُ أَنْ يُجْمَعَ، يُخْبِرُهُ أَنَّ سَالِمًا حَدَّثَهُ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ:

١. والمدن: وللأصيلي: «والمدائن». ٢. حدثني: كذا لأبي ذر والوقت، وفي نسخة: «حدثنا». ٣. بجوائ: وفي نسخة: «بجواثا». ٤. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا». ٥. محمد: وفي نسخة بعده: «المروزي». ٦. أخبرني: كذا لابن عساكر وأبي ذر، وفي نسخة: «أخبرنا». ٧. سالم: وفي نسخة بعده: «ابن عبد الله». ٨. سمعت: ولكريمة: «إن». ٩. كتب: ولا ابن عساكر: «وكتب». ١٠. يقول: ولأبي ذر وابن عساكر والكشميهني: «قال».

ترجمة: قوله: باب الجمعة في القرى والمدن: كتب الشيخ في «اللامع»: أي ماذا حكمها؟ ترك تعيين الخبر لمكان الاختلاف فيه، وأورد في الباب ما يستدل به كل من الفريقين. اهـ والعجب من الحافظ إذ قال: في هذه الترجمة إشارة إلى خلاف من خص الجمعة بالمدن دون القرى، وهو مروى عن الحنفية. اهـ وظاهره أيضاً يومهم أن الحنفية متفردون بمنع الجمعة في القرى، وليس كذلك؛ فإن المسألة إجماعية عند الأربعة في أن الجمعة ليست كسائر الصلوات - تقام في كل المواضع - بل لا بد لها من نوع من المدينة، مع الاختلاف بينهم في تفاصيل هذه المدينة، كما بسط في «الأوجز». وإلى التفريق بين القرى مال الإمام البخاري أيضاً كما يدل عليه صنيعه فيما يأتي في «باب من أين توتى الجمعة؟»؛ إذ ذكر فيه أثر عطاء: «إذا كنت في قرية جامعة...»، فعلم أن القرى بعضها جامعة وبعضها غير جامعة.

سهر: قوله: بجوائ: يضم الجيم وتخفيف الواو وبالثلاثة وبالقصص، ومنهم من يهملها، وهي قرية من قرى البحرين، وحكى ابن التين عن الشيخ أبي الحسن: أنها مدينة. وفي «الصحاح» للجوهري و«البلدان» للزمخشري: «جوائ» حصن بالبحرين، وقال أبو عبيد الله البكري: هي مدينة بالبحرين لعبد القيس. استدلت الشافعية بهذا الحديث على أن الجمعة تقام في القرية إذا كان فيها أربعون رجلاً أحراراً مقيمين، حتى قال البيهقي: «باب العدد الذين إذا حضروا في قرية وجبت عليهم»، ثم ذكر فيه إقامة الجمعة بجوائ. قلنا: لا نسلم أنها قرية، بل هي مدينة، كما حكينا عن البكري وغيره، وقد يطلق اسم القرية على المدينة باعتبار المعنى اللغوي، كما في قوله تعالى: «لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقُرَيْشِيِّينَ» (الزخرف: ٣١) يعني مكة والطائف، فلا يتم استدلال من يجيز الجمعة في القرى بهذا الوجه. ولئن سلمنا أنها قرية فليس في الحديث أنه ﷺ اطلع على ذلك وأقرهم عليه. ثم استدلت أبو حنيفة بما رواه عبد الرزاق عن علي * قال: «لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع»، وكذا رواه ابن أبي شيبة عن طريق حجاج ...، وروى أيضاً بسند صحيح: حدثنا جرير عن منصور ...، وما قال النووي: «حديث علي * متفق على ضعفه» فكأنه لم يطلع إلا على الأثر الذي فيه الحجاج، ولم يطلع على طريق جرير عن منصور؛ فإنه سند صحيح، ولو اطلع لم يقل بما قاله، كذا في «العيني». وقال ابن الممام: وكفى بعلي * قذوة وإماماً.

قوله: وزاد الليث: أشار به إلى أن رواية الليث متفقة مع ابن المبارك إلا في القصة [أي إلى قوله: «يخبره»]؛ فإنها مختصة برواية الليث، ورواية الليث معلقة. (عمدة القاري) قوله: على أيلة: [أي كان أميراً من قبل عمر بن عبد العزيز. (عمدة القاري)] قوله: أيلة: [بلدة ما بين مصر ومكة. (عمدة القاري)] قوله: أن أجمع: أي أمضي صلاة الجمعة في الأرض التي كان مشغولاً بزراعتها والعمل فيها، لا في أيلة؛ إذ هي كانت بلدة لم يحتج إلى السؤال عن التجميع فيها. (الكواكب الدراري) قوله: وأنا أسمع: المكتوب هو الحديث، والمسموع المأمور به، قاله الأكرمان. وقال بعضهم: أملى ابن شهاب فسمعه يونس. (الخبر الجاري) قوله: يأمره: جملة حالية، أي يأمر ابن شهاب رزيقاً في كتابه إليه «أن يجمع». (عمدة القاري) قوله: يخبره: أي يخبر ابن شهاب رزيقاً بأن سالماً حدثه ...، استدلت به بأن من كان أميراً عليه أن يراعي حقوق رعيته، ومن جملة حقوقهم إقامة الجمعة، وبه المطابقة للترجمة. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: محمد بن المثني: العنزي الزمّين البصري. أبو عامر: هو عبد الملك بن عمرو. أبي جمرة: هو نصر بن عمران. بشر بن محمد: المروزي السجستاني. يونس: هو ابن يزيد، الأيلي. سالم: هو ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب. رزيق بن حكيم: الفزاري: مولى بني فزارة. ابن شهاب: هو الزهري.

سند: قوله: بجوائ من البحرين: في رواية وكيع: «قرية من قرى البحرين»، وهي تدل على الجواز في القرى، وفي المدن بالأولى. لكن قد قيل: كانت جوائ مدينة، وإطلاق القرية على المدينة كان شائعاً، فقد أطلق الله تعالى على مكة في كتابه اسم «قرية» في مواضع، منها قوله: «لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقُرَيْشِيِّينَ» (الزخرف: ٣١) وقال تعالى: «أَشَدُّ قُوَّةً مِّن قُرَيْشِكَ الْبَنِي أَخْرَجْتُكَ» (حمد: ١٣) وغير ذلك.

سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ: الْإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ. وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي أَهْلِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ. وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا وَمَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا. وَالْحَادِمُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ - قَالَ: وَحَسِبْتُ أَنْ قَدْ قَالَ: - وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي مَالِ أَبِيهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ. وَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ».

١٢- بَابُ: هَلْ عَلَى مَنْ لَا يَشْهَدُ الْجُمُعَةَ غُسْلٌ مِنَ النِّسَاءِ وَالصَّبْيَانِ وَغَيْرِهِمْ؟

١٢٢/١

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه: إِنَّمَا الْغُسْلُ عَلَى مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ.

مطابقة هذا الأثر للترجمة من حيث إنه ثبت به على أن الغسل يوم الجمعة لا يشرع إلا على من يجب عليه الجمعة. (ع)

٨٩٤- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ * عَنِ الزُّهْرِيِّ * قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ

يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ».

مطابقته من حيث المفهوم. (ع)

٨٩٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه: أَنَّ

الجلالي مولى ميمونة

الزهري المدني

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ».

٨٩٦- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ * قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ * عَنْ أَبِيهِ * عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: قَالَ: قَالَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، بَيِّدَ أَنْتَهُمْ أَوْثُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا وَأَوْتَيْنَاهُ مِنْ بَعْدِهِمْ،.....»

١. أن قد قال: وللكشميهني والأصيلي وأبي ذر: «أنه قال». ٢. وهو: كذا للأصيلي وأبي ذر، وفي نسخة: «و». ٣. وكلكم راع إلخ: ولاين عساكر: «فكلكم راع مسؤول»، وفي نسخة: «فكلكم راع وكلكم مسؤول». ٤. و: وللأصيلي بعده: «كلكم». ٥. لا يشهد: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «لم يشهد». ٦. الجمعة: وفي نسخة: «الغسل». ٧. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا». ٨. الزهري: وفي نسخة بعده: «أنه».
٩. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ١٠. قال حدثنا: ولاين عساكر: «عن». ١١. وأوتينا: وللكشميهني والمستملي وأبي ذر: «وأوتينا».

ترجمة: قوله: باب هل على من لا يشهد الجمعة غسل إلخ: قال الحافظ: ترجم الإمام بلفظ الاستفهام؛ للاهتمام الواقع في حديث أبي هريرة: «حق على كل مسلم أن يغتسل»؛ فإنه شامل للجميع، والتقيد في حديث ابن عمر رضي الله عنهما بـ«من جاء منكم» يخرج من لم يجئ، والتقيد في حديث أبي سعيد بالاحتلم يخرج الصبيان، والتقيد في النهي عن منع النساء بالليل يخرج الجمعة. وعرف بهذا وجه إيراد هذه الأحاديث في هذه الترجمة. وقوله في الترجمة: «قال ابن عمر رضي الله عنهما: إنما الغسل...» قد تقرر أن الآثار التي يوردها البخاري في التراجم تدل على اختيار ما تضمنته عنده، فهذا مصير منه إلى أن الغسل للجمعة لا يشرع إلا لمن وجبت عليه الجمعة. اهـ وهذا أصل مطرد معروف من أصول تراجمه، وهو الأصل الأربعون. والغرض عندي أن الإمام أشار إلى مسألة خلافية، وهي أن الغسل لليوم أو للصلاة، كما تقدم الإشارة إليه في «باب فضل الغسل يوم الجمعة»، وبه جزم شيخ المشايخ في «تراجمه» وقال: والأحاديث في هذه المسألة ناظرة إلى كلا الاحتمالين؛ لأن تعليق ابن عمر والحديث الأول من الباب صريحان في أن الغسل للصلاة، والأحاديث الأخر ظاهرة في أنه لليوم، وكذا قال الشافعي: إن سنية الغسل لليوم، لكن ينبغي تقييده من الصلاة والصلاة به بلا تحلل حدث؛ عملاً بجميع الأحاديث. اهـ

سهر: قوله: رعيته: و«الرعية» كل من شمله حفظ الراعي ونظره. قال الكرمانى: ولا أقل من كونه راعياً على أعضائه وجوارحه. (جمع البحار)

قوله: واجب: [أي ثابت بقرينة قوله عليه: «ومن اغتسل فهو أفضل». (فتح القدير) ومر بحثه في أول «كتاب الجمعة»].

قوله: على كل محتلم: فيه المطابقة للترجمة من حيث المفهوم؛ لأن مفهومه عدم وجوب الغسل على كل من لم يحتلم، ومن لم يحتلم فهو من لم يشهد الجمعة. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: أبو اليمان: هو الحكم بن نافع. شعيب: هو ابن أبي حمزة. الزهري: هو ابن شهاب. مسلم بن إبراهيم: الأزدي البصري. وهيب: هو ابن خالد، البصري.

ابن طاووس: هو عبد الله. عن أبيه: طاووس بن كيسان، اليماني.

سند: قوله: الإمام راع: أي على من كان أميراً إقامة الأحكام الشرعية وإجراؤها في رعيته، والجمعة منها، كذا قرروا وجه الاستدلال، وفيه بحث؛ لأن كون الجمعة منها في الجملة لا يفيد، وكونها منها بالنظر إلى خصوص المكان هو محل النزاع.

فَهَذَا الْيَوْمَ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ، فَهَذَا اللَّهُ لَهُ، فَقَعْدًا لِلْيَهُودِ، وَبَعْدَ عَدٍ لِلنَّصَارَى فَسَكَتَ.

٨٩٧- ثُمَّ قَالَ: «حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا، يَغْسِلُ فِيهِ رَأْسَهُ وَجَسَدَهُ».

٨٩٨- رَوَاهُ أَبَانُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لِلَّهِ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ حَقٌّ أَنْ يَغْتَسِلَ

وصله البيهقي. (قس)

فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا».

٨٩٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ رضي الله عنه قَالَ: حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ رضي الله عنه عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه،

المسند

أبو محمد

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ائْذَنُوا لِلنِّسَاءِ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسَاجِدِ».

٩٠٠- حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ رضي الله عنه قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ:

ابن راشد

ابن حفص العمري

كَانَتْ امْرَأَةٌ لِعُمَرَ تَشْهَدُ صَلَاةَ الصُّبْحِ وَالْعِشَاءِ فِي الْجَمَاعَةِ فِي الْمَسْجِدِ، فَقِيلَ لَهَا: لِمَ تَخْرُجِينَ وَقَدْ تَعْلَمِينَ أَنَّ عُمَرَ يَكْرَهُ ذَلِكَ

وَيَعَارُ؟ قَالَتْ: فَمَا يَمْنَعُهُ أَنْ يَنْهَانِي؟ قَالَ: يَمْنَعُهُ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ».

من «الغرة». (ع)

١٣- بَابُ الرُّخْصَةِ إِنْ لَمْ يَحْضُرِ الْجُمُعَةَ فِي الْمَطَرِ

١٢٣/١

٩٠١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ رضي الله عنه قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ رضي الله عنه قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ - صَاحِبُ الرَّيَّادِيِّ - قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ

ابن دينار

- ابْنُ عَمٍّ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ - قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه لِمُؤَدِّهِ فِي يَوْمٍ مَطِيرٍ:

أي ذي مطر

١. فهدانا: وللأصيلي: «وهذان». ٢. حق: وفي نسخة: «فحق». ٣. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ٤. شبابة: وفي نسخة بعده: «بن سؤار». ٥. حدثنا: ولابن عساكر: «أخبرنا». ٦. فما: وفي نسخة: «وما». ٧. إن: وللأصيلي: «لن». ٨. أخبرنا: وفي نسخة: «أخبرني». ٩. قال: وفي نسخة بعده: «قال».

سهر: قوله: فهدا: ظرف متعلق إما بالخبر وإما بالمتبادر، تقديره: الاجتماع لليهود في غد، وللنصارى في بعد غد. ويروى: «فغد» بالرفع، على أنه مبتدأ في حكم المضاف، فلا يضر كونه في الصورة نكرة، تقديره: فغد الجمعة لليهود وغد بعد غد للنصارى. (الكواكب الدراري وعمدة القاري)

قوله: يومًا: مهم هنا، وقد عيّن جابر في حديث عند النسائي بلفظ: «الغسل واجب على كل مسلم في كل أسبوع يومًا، وهو يوم الجمعة»، وصححه ابن خزيمة. ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله: «كل مسلم»؛ لأن المراد من «مسلم» هو المسلم المحتلم؛ لأن الأحاديث الواردة في هذا الباب يفسر بعضها بعضًا، وقد مر في الحديث السابق «على كل محتلم». وليس المراد من لفظ «محتلم» أي محتلم كان، بل المراد كل محتلم مسلم، وهذا معلوم بالضرورة، فإذا كان المراد المسلم المحتلم يخرج عنه المسلم الغير المحتلم، وهو يدخل في قوله: «من لم يشهد الجمعة»، قاله العيني. فعلم منه مطابقة الحديث الآتي أيضًا. قوله: ائذنوا للنساء بالليل إلى المساجد: مفهومه أنه لا يؤذن لهن بالنهار، والجمعة غارية، فدل على أنها لا تجب عليهن، وهو محل الترجمة. (التوشيح) قوله: امرأة لعمر: اسمها عاتكة بنت زيد بن عمر بن نفيل، أخت سعيد بن زيد أحد العشرة المبشرة. (فتح الباري وعمدة القاري) وفي «الخير الجاري»: فلما خطبها شرطت أن لا يمنعها من المسجد، فأجابها على كره منه، فكانت تشهد، كذا في «القسطلاني».

قوله: فقيل لها لم تخرجين: القائل لها ابن عمر؛ فإن الحميدي وأصحاب الأطراف أخرجوا الحديث في مسند ابن عمر، ولا مانع أن يعبر عن نفسه بـ«قيل». ويحتمل أن يكون القائل عمر، ويكون من باب التجريد والالتفات. وعلى هذا فالحديث من مسند عمر، كما صرح به سالم في روايته، كذا في «فتح الباري». وفي «الخير الجاري»: ثم إن دلالة الحديث على الترجمة مثل ما سبق؛ لأن المرأة كانت راغبة مقيّدة بحضور الجماعة، فكانت مع ذلك لم تشهد في الظهر والعصر، فكذا في الجمعة، فعلم أن صلاة الجمعة لم يكن واجبة عليها، وإلا لأتتها، وقد علم مما سبق من قول ابن عمر: أن من لم يشهد الجمعة فلا غسل عليه. انتهى

* أسماء الرجال: شبابة: هو الفزاري المدايني. ورقاء: هو ابن عمرو، المدايني. مجاهد: هو ابن جبر. أبو أسامة: حماد بن أسامة، الليثي. نافع: مولى ابن عمر. مسدد: هو ابن مسرهد. إسماعيل: هو ابن عليّة.

سند: قوله: حق على كل مسلم: أي مكلف؛ فإنه المتبادر في موضع التكليف، فخرج الصبي. وبذكر اللفظ خرجت المرأة. فإن قلت: كثيرًا ما يجيء هذا اللفظ شاملًا للنساء أيضًا. قلت: هو على خلاف الأصل، والأصل مراعاة التذكير، وهو يكفي في الاستدلال على عدم الوجوب؛ لأن الأصل عدم الوجوب، والوجوب يحتاج إلى دليل، والله تعالى أعلم.

إِذَا قُلْتَ: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَلَا تَقُلْ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، قُلْ: صَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ. فَكَأَنَّ النَّاسَ اسْتَنْكَرُوا، فَقَالَ: فَقَعْلَهُ
 مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي، إِنَّ الْجُمُعَةَ عَزْمَةٌ، وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أُخْرِجَكُمْ فَتَمُشُونَ فِي الطَّيْنِ وَالْدَّخْضِ.
 إراد به رسول الله ﷺ أي واجبة سهر

١٤- بَابُ: مِنْ أَيْنَ تُؤْتَى الْجُمُعَةُ وَعَلَى مَنْ تَجِبُ؟

١٢٣/١

لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾. وَقَالَ عَطَاءٌ: * إِذَا كُنْتَ فِي قَرْيَةٍ جَامِعَةٍ فَنُودِيَ بِالصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ
 فَحَقِّقْ عَلَيْكَ أَنْ تَشْهَدَهَا، سَمِعْتَ التَّدَاءَ أَوْ لَمْ تَسْمَعْهُ. وَكَانَ أَنَسُ * فِي قَصْرِهِ أَحْيَانًا يُجْمَعُ وَأَحْيَانًا لَا يُجْمَعُ، وَهُوَ بِالزَّائِيَةِ
 عَلَى فَرَسَخَيْنِ.
 (الجمعة: ٩) ترجمة

٩٠٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ:
 أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ حَدَّثَهُ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَتْ: كَانَ النَّاسُ يَنْتَابُونَ الْجُمُعَةَ مِنْ
 مَنَازِلِهِمْ وَالْعَوَالِيِ،
 ابن العوام. (قس)

١. فقال: كذا لابن عساكر وأبي ذر، وفي نسخة: «قال». ٢. «أُخْرِجَكُمْ»: وفي نسخة: «أخرجكم». ٣. الجمعة: وفي نسخة بعده: «فَأَسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ
 اللَّهِ». ٤. فنودي: وفي نسخة: «ونودي». ٥. ابن صالح: كذا لأبي السككن وكريمة وأبو ي ذر والوقت. ٦. أخبرني: ولا ابن عساكر وأبي ذر: «أخبرنا». ٧.
 الجمعة: وفي نسخة: «يوم الجمعة».

ترجمة: قوله: باب من أين تؤتى الجمعة وعلى من تجب: كتب الشيخ في «اللامع»: يعني الوجوب المستفاد من تلك الآية لمن هو؟ وماذا حُده؟ فالجار والجرور متعلقان بالإتيان
 والوجوب. ثم قوله: «في قرية جامعة» دال على أن الجمعة ليست في القرى. وقوله: «وكان أنس في قصره» معناه أنه كان في فناء البصرة، فكان يحضر البصرة أحياناً ولا يحضرها
 أحياناً، بل يقيم الجمعة حيث هو، وإنما جاز له ذلك؛ لكونه في فناء البصرة. وأما إن لم يكن قصره في فنائها فمعناه أنه كان يحضر الجمعة في البصرة أحياناً ولا يحضرها أحياناً، بل
 يصلي الظهر حيث هو في قصره، وذلك لعدم وجوب الجمعة، نعم إذا حضرها أجزأته عن الظهر. اهـ وبسط الكلام في «هامشه» أشد البسط.
 قوله: وقال عطاء إذا كنت في قرية جامعة إلخ: زاد عبد الرزاق فيه: «قلت لعطاء: ما القرية الجامعة؟ قال: ذات الجماعة والأمير والقاضي والدور المحتمة الآخذة بعضها بعضاً
 مثل جدة». اهـ وهذا عين مذهب الحنفية، والعجب من المصنف ﷺ أنه حذف تلك القطعة. انتهى من «فيض الباري» قوله: أحياناً يجمع وأحياناً لا يجمع: في «تقرير المكي»: أي يأتي
 إلى جامع البصرة فيصلي الجمعة فيها. «وأحياناً لا يجمع» أي لا يأتي إلى جامع البصرة فلا يصلي الجمعة فيها. أو معناه أحياناً يصلي الجمعة في قصره وأحياناً لا يصلي الجمعة في قصره.
 قال: ومراد البخاري المعنى الأول دون الثاني. اهـ قلت: وذلك لأن تيوب البخاري بلفظ «من أين تؤتى الجمعة» يوافق المعنى الأول دون المعنى الثاني.

سهر: قوله: عزمة: أي واجبة متحممة، ولكن المطر من الأعذار التي تصير العزيمة رخصة، وهذا مذهب ابن عباس، وهو قول أحمد وإسحاق. (عمدة القاري)
 قوله: أن أخرجكم: من «الإحراج» بالخاء المهملة، أي كرهت أن أكون سبباً لاكتسابكم الإثم عند ضيق صدوركم. وفي بعضها بالخاء المعجمة. (عمدة القاري)
 قوله: والدخض: بفتح الدال وسكون المهملة، ويجوز فتحها، وآخره ضاد معجمة، وهو الزلق. (التلخيص) قوله: يجمع: المراد أنه قد يصلي الجمعة وقد يتركها، فقد كان يصلي في
 الزاوية وقد يصلي في جامع البصرة، وهو الأصوب، كذا في «الخير الجاري». ويؤيده رواية عن أبي البخري قال: «رأيت أنساً شهد الجمعة من الزاوية». قوله: ينتابون الجمعة: أي يحضرونها بالنوبة، وهو من «الانتياب» من «النوبة»، وهو المحييء نوياً. ويروى: «ينتابون» من «النوبة» أيضاً. (عمدة القاري)
 قوله: والعوالي: جمع «العالية»، وهي مواضع وقرى بقرب مدينة النبي ﷺ من جهة المشرق من ميلين إلى ثمانية أميال، وقيل: أدناها من أربعة أميال.
 * أسماء الرجال: وقال عطاء: هو ابن أبي رباح. وصله عبد الرزاق عن ابن جريح عنه. وكان أنس إلخ: هو ابن مالك. وصله مسدد في «مسنده الكبير». أحمد بن صالح: أي المصري،
 وليس هو ابن عيسى، وإن جزم به أبو نعيم.

سند: قوله: إن الجمعة عزمة: قال المحقق ابن حجر: استشكله الإسماعيلي فقال: لا أخاله صحيحاً؛ فإن أكثر الروايات بلفظ «إنها عزمة» أي كلمة المؤذن، وهي «حي على الصلاة»؛
 لأنها دعاء إلى الصلاة، تقتضي لسامعه الإجابة، ولو كان المعنى «الجمعة عزمة» لكانت العزيمة لا تزول بترك بقية الأذان. انتهى والذي يظهر أنه لم يترك بقية الأذان، وإنما أبدل قوله:
 «حي على الصلاة» بقوله: «صلوا في بيوتكم»، والمراد بقوله: «إن الجمعة عزمة» أي فلو تركت المؤذن يقول: «حي على الصلاة» لبادر من سمعه إلى المحي في المطر، فيشوق عليهم،
 فأمرته أن يقول: «صلوا في بيوتكم»؛ ليعلموا أن المطر من الأعذار التي تصير العزيمة رخصة. انتهى وقد سبق لنا توجيه وجيه، والله تعالى أعلم.

فَيَأْتُونَ فِي الْغُبَارِ، يُصِيبُهُمُ الْغُبَارُ وَالْعَرَقُ، فَيَخْرُجُ مِنْهُمُ الْعَرَقُ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنْسَانٌ مِنْهُمْ وَهُوَ عِنْدِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ أَنَّكُمْ تَطَهَّرْتُمْ لَيَوْمَكُمْ هَذَا».

١٥- بَابُ: وَقْتُ الْجُمُعَةِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ

من كبد السماء. (ع)

١٢٣/١

وَكَذَلِكَ يُذَكِّرُ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَالثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ وَعَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ.

رواهما عن الأربعة ابن أبي شيبة

ابن الخطاب ابن أبي طالب

٩٠٣- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ* قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ* قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ* أَنَّهُ سَأَلَ عَمْرَةَ* عَنِ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَتْ:

قَالَتْ عَائِشَةُ* ﷺ: كَانَ النَّاسُ مَهْنَةً أَنْفُسِهِمْ، وَكَانُوا إِذَا رَاحُوا إِلَى الْجُمُعَةِ رَاحُوا فِي هَيْئَتِهِمْ فَقِيلَ لَهُمْ: لَوْ اغْتَسَلْتُمْ!

بفتحات: جمع «ماهن» بمعنى الخادم أي كانوا يخدم أنفسهم. ويروي بكسر الميم وسكون الهاء، وهو مصدر، ومعناه أصحاب خدمة أنفسهم. (ع، قس)

٩٠٤- حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ الثُّعْمَانِ قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ

البيهقي

مَالِكٍ* ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ حِينَ تَمِيلُ الشَّمْسُ.

٩٠٥- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ* ﷺ قَالَ: كُنَّا نُبَكِّرُ بِالْجُمُعَةِ وَنَقِيلُ بَعْدَ الْجُمُعَةِ.

من «القبيلة». (خ)

الطويل

أي ابن المبارك

هو ابن عثمان

١. الغبار: وللقايسي: «العباءة». [جمع «عباءة»، هي ضرب من الأكسية]. ٢. يُذَكِّرُ: وفي نسخة: «يُرْوَى». ٣. أخبرنا: ولابن عساكر: «حدثنا».

٤. رسول الله: وفي نسخة: «النبى». ٥. ابن مالك: كذا للأصيلي وأبوي ذر والوقت.

ترجمة: قوله: باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس: قال الحافظ: جزم بهذه المسألة مع وقوع الخلاف فيها؛ لضعف دليل المخالف عنده. اهـ وهذا أصل معروف مطرد من أصول التراجم، وهو الأصل السادس والأربعون.

سهر: قوله: لو أنكم تطهروا: كلمة «لو» تقتضي الفعل، تقديره: لو ثبت تطهركم، ثم إن «لو» للتمييز، فلا تحتاج إلى جواب. ويجوز أن يكون على أصله والجزاء محذوف، تقديره: لكان حسناً. (عمدة القاري) قوله: إذا زالت الشمس: قال ابن حجر: جزم بهذه المسألة مع وقوع الخلاف فيها؛ لضعف دليل المخالف عنده. قال العيني: لاجحة إلى القيد بلفظ «عنده»؛ لأن عند غيره أيضاً من جماهير العلماء أن وقت الجمعة إذا زالت الشمس. انتهى قوله: إذا راحوا: فيه المطابقة للترجمة؛ لأن «الروح» لا يكون إلا بعد الزوال. (عمدة القاري) قوله: لو اغتسلتم: «لو» إما للتمييز فلا يحتاج إلى جواب، وإما على أصله فجوابه محذوف: لكان حسناً. فيه أن الاغتسال مستحب لإزالة الرائحة الكريهة، حتى لا يتأذى الناس، بل الملاكمة أيضاً. (عمدة القاري) قوله: كنا نذكر: ظاهر هذا الحديث أنهم كانوا يصلون الجمعة باكراً النهار، وليس له تطابق للترجمة، وهو يعارض الحديث السابق عن أنس أيضاً، وقال الكرماني: التذكير لا يراد به أول النهار باتفاق الأئمة، وقال الجوهري: كل من بادر إلى الشيء فقد بكر إليه، أي وقت كان، يقال: «بكروا بصلاة المغرب»، وهذا يحصل التطابق بين الترجمة والحديث، ويتفتى التعارض بين الحديثين. وهذا يجاب أيضاً عما تمسك به من جواز الجمعة قبل الزوال؛ نظراً إلى ظاهر الحديث. وهذا الحديث من أفراد البخاري، ولم يقع فيه التصريح برفعه، وقد أخرجه الطبراني في «الأوسط» فزاد فيه: «مع النبي ﷺ»، وكذا أخرجه ابن حبان في «صحيحه». (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: عبدان: هو عبد الله بن عثمان، المروزي. عبد الله: هو ابن المبارك، المروزي. يحيى بن سعيد: الأنصاري. عمرة: بنت عبد الرحمن الأنصارية.

سند: قوله: فيأتون في الغبار: أي يأتون مع غبارهم السابق الحاصل لهم بسبب أنهم أصحاب الشغل والخدمة. وقوله: «يصيبهم الغبار والعرق» أي في الطريق حين الإتيان إلى المسجد. قوله: فيخرج منهم العرق: أي في المسجد، والله تعالى أعلم. ثم لا دلالة في الحديث على وجوب الإتيان من مقدار العوالي، كيف؟! ولو وجب لما تناوبوا بل حضروا جميعاً، فضلاً عن الدلالة على التحديد بمقدار العوالي، بمعنى أن الذي يؤتى منه هو مقدار العوالي فقط، وهو المطلوب في الترجمة، فلا دلالة للحديث على الترجمة. ثم العوالي مختلفة قريباً وبعداً، فلو سلم الدلالة فأى مقدار يؤخذ للتحديد؟ فالإشكال بوجوه. وقال القرطبي: فيه رد على الكوفيين، حيث لم يوجبوا الجمعة على من كان خارج المصر. انتهى وأنت خير بأن التناوب يفيد عدم الوجوب، فهذا ينبغي أن يكون دليلاً لهم، وإن لم يكن فلا ينبغي أن يجعل عليهم، فافهم.

قوله: وكانوا إذا راحوا: قالوا: به استدلال المصنف على أن ذلك كان بعد الزوال؛ لأن حقيقة الروح هو الذهاب بعد الزوال، كما صرح به أكثر أهل اللغة. نعم، قد يراد به مطلق الذهاب بقرينة. انتهى ولا يخفى أن هذا الحديث في أهل العوالي وأمثالهم، وذهب هؤلاء لا يمكن أن يكون بعد الزوال، ولو فرض أن الصلاة كانت بعد الزوال، فلا بد من حمل الروح هنا على مطلق الذهاب، لا على الذهاب بعد الزوال، فلا يتم الاستدلال. قوله: كنا نذكر: كأنه أشار بذكر هذا الحديث بعد الحديث السابق إلى أن التذكير محمول على الصلاة أول الوقت، لا على الصلاة أول النهار؛ توفيقاً بين الأدلة. نعم، قد يقال: القيلولة هي الاستراحة نصف النهار، فكيف يصح هذا الحمل؟ أجيب بأن المراد أنه يفهم بسبب التذكير الاستراحة المعتادة لهم كل يوم نصف النهار، فيأتون بعدها بعد الجمعة، وإن لم يكن ذلك البدل يسمى باسم القيلولة إلا مجازاً، والله تعالى أعلم.

١٢٤/١

١٦- بَابُ: إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

٩٠٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدِّيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا حَرِيٌّ^١ بْنُ عُمَارَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَلْدَةَ - هُوَ خَالِدُ بْنُ دِينَارٍ - قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اشْتَدَّ الْبَرْدُ بَكَرَ بِالصَّلَاةِ، وَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ أَبْرَدَ بِالصَّلَاةِ، يَغْنِي الْجُمُعَةَ. وَقَالَ يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو خَلْدَةَ فَقَالَ: «بِالصَّلَاةِ»، وَلَمْ يَذْكُرِ الْجُمُعَةَ.

وَقَالَ يَشْرُبُ بْنُ ثَابِتٍ: حَدَّثَنَا أَبُو خَلْدَةَ: «صَلَّى بِنَا أَمِيرُ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ قَالَ لِأَنَسٍ^٢: كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ؟»
بشدة الدال المفتوحة ١ - يفتحون ٢ - أبو عبد الله التقي مولاهم، البصري. (قس)
البصري. (قس) المذكور
وما وصله الإسماعيلي والبيهقي. (قس)

١٢٤/١

١٧- بَابُ الْمَشْيِ إِلَى الْجُمُعَةِ

وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾. وَمَنْ قَالَ: «السَّعْيُ» الْعَمَلُ وَالذَّهَابُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا﴾. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ^١: يَحْرُمُ الْبَيْعُ حِينَئِذٍ. وَقَالَ عَطَاءٌ: تَحْرُمُ الصَّنَاعَاتُ كُلُّهَا. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ^٢: عَنِ الزُّهْرِيِّ: إِذَا أَذَّنَ الْمُؤَدِّنُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَهُوَ مُسَافِرٌ: فَعَلَيْهِ أَنْ يَشْهَدَ.

١- حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٢- هو: ولأبوي ذر والوقت: «وهو». ٣- و: كذا لأبي ذر. ٤- عز وجل: وفي نسخة: «تبارك وتعالى». ٥- أن يشهد: وفي نسخة بعده: «الجمعة».

١- قوله: «سعى» في «اللامع»: هذا تنصيص منه على أن الجمعة لا تخالف الظهر في استحباب الإبراد عند شدة الحر، وهذا هو مختار الإمام. اهـ
وفي «هامشه»: لم يجزم الإمام البخاري بالحكم في الترجمة؛ لاختلاف العلماء في ذلك عندي، لكن يظهر ميله في ذلك من الروايات الواردة في الباب من أنه مال إلى التفريق في البرد والحر. فعدم الجزم في الترجمة عندي من الأصل الخامس والثلاثين من أصول التراجم، وما يظهر من ميله في المسألة هو الأصل الأربعون. ومال ابن المنير إلى أن عدم الجزم في الترجمة من الأصل الثامن والستين، إذ قال الحافظ عن ابن المنير: نحا البخاري إلى مشروعية الإبراد بالجمعة، ولم يبت الحكم بذلك؛ لأن قوله: «يعني الجمعة» يحتمل أن يكون قول التابعي مما فهمه، ويحتمل أن يكون من نقله، فرجح عنده إلحاقها بالظهر؛ لأنها إما ظهر أو زيادة أو بدل عن الظهر، وأيد ذلك قول أمير البصرة لأنس وجوابه. اهـ
قوله: «سعى» في «اللامع»: ما أفاده الشيخ في «اللامع» تحت قوله في الحديث: «من اغترت قدماه»: دلالة على استحباب المشي ظاهر؛ فإن الإغترار لا يتصور دونه. اهـ وعلى هذا فيكون المراد من الترجمة الآية المشي دون الركوب. والوجه الثاني: أن يكون المراد بالمشي ضد العدو، وعلى هذا يكون قوله تعالى كالتفسير للمشي وتوضيح المراد بالمشي، وعليه حمله ابن المنير. والثالث: أن تكون الترجمة مركبة من جزئين، الأول: المشي ضد الركوب. والثاني: عدم العدو، وهو المراد بقوله تعالى، وعلى هذا يكون «وقول الله تعالى» مستأنفاً جزءاً ثانياً للترجمة مستقلاً. انتهى من هامش «اللامع»
قوله: وهو مسافر فعليه أن يشهد: قال الحافظ: أي استحباباً؛ لما روي عنه بنفسه أن لا جمعة على مسافر، وهو إجماع. اهـ

سهر: قوله: خالد [التميمي السعدي البصري الخياط. (تقريب التهذيب)] قوله: صلى بنا أمير: وهو الحكم بن أبي عقيل الثقفي، كان نائباً عن ابن عمه حجاج بن يوسف، وكان على طريقة ابن عمه في تطويل الخطبة، حتى يكاد الوقت أن يخرج. واستدل به ابن بطلال على أن وقت الجمعة وقت الظهر؛ لأن أنساً سوى بينهما في جوابه للحكم المذكور، حتى قيل: كيف كان النبي ﷺ يصلي الظهر؟ (عمدة القاري) قوله: فاسعوا: «السعي» بمعنى الجري فهو الإسراع، فيتعدى بـ«إلى»، وإن كان بمعنى العمل فهو يتعدى باللام، وقال الكرماني في قوله: «وَسَعَى لَهَا» أي عَمِلَ لَهَا، وذهب إليها. فإن قلت: هذا معطى باللام، وذلك بـ«إلى»! قلت: لا تغاوت بينهما إلا بإرادة الاختصاص والانتفاء. انتهى قلت: الفرق بين «سعى له» و«سعى إليه» بما ذكرنا، وهو الذي ذكره أهل اللغة، وإليه أشار البخاري بقوله: «ومن قال: السعي العمل والذهاب»، يعني من فسر السعي بالعمل والذهاب يقول باللام، كما في قوله تعالى: «وَسَعَى لَهَا». (عمدة القاري) قوله: وقال عطاء تحرم الصناعات كلها: أخرجه عبد بن حميد في «تفسيره» بالفاظ «إذا نودي بالأول حرم اللهو والبيع والصناعات كلها والرقاد وأن يأتي الرجل أهله وأن يكتب كتاباً». (توضيح) قوله: وقال إبراهيم: قال بعضهم: مراده أن الأمر بالسعي شامل للمسافر إذا حضر في موضع بلغه النداء. وقال بعضهم: أراد إبراهيم أن عليه شهود الجمعة على الاستحباب، لا الوجوب. (الخبر الجاري)

«أسماء الرجال»: حرمي: ابن عمار بن أبي حفصة، العنكي البصري. قال يونس بن بكير: الخ: الشيباني الكوفي. وما وصله المؤلف في «الأدب المفرد». قال عطاء الخ: هو ابن أبي رباح، وما وصله عبد بن حميد في «تفسيره». قال إبراهيم بن سعد: الزهري المدني. الزهري: هو ابن شهاب.

سند: قوله: يعني الجمعة وقال يونس الخ: يريد أن ليس الحديث في صلاة الجمعة، وإنما هو في صلاة الظهر، إلا أن أنساً وغيره لما استدلوا به على صلاة الجمعة؛ قياساً على الظهر: حمله بعض الرواة عليها، فقال: «يعني الجمعة». فليس دليل تأخير الجمعة يوم شدة الحر إلا القياس، لا الحديث، والله تعالى أعلم.

٩٠٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ رِفَاعَةَ* قَالَ: أَذْرَكْنِي أَبُو عَبَّاسٍ وَأَنَا أَذْهَبُ إِلَى الْجُمُعَةِ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ اغْتَبَرَتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَرَمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ».

الأنصاري بدري مشهور، اسمه عبد الرحمن علي الصحيح

٩٠٨- حَدَّثَنَا آدَمٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ* عَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب. (ع) ابن المسيب هو ابن عبد الرحمن. (قس)

ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَأْتُوهَا تَسْعَوْنَ وَأَتُوهَا تَمْشُونَ، وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ، فَمَا أَذْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا».

الحكم بن نافع. (ع) هو ابن أبي حمزة. (قس) هو ابن شهاب

٩٠٩- حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ* قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو فُتَيْبَةَ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ - لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا عَنْ أَبِيهِ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي، وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ».

الأنصاري المدني. (قس) الهنائي. (قس)

١٨- بَابُ: لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

١٢٤/١

٩١٠- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ* قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ*، عَنِ ابْنِ وَدِيعَةَ*، عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَتَطَهَّرَ بِمَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ، ثُمَّ أَذْهَنَ أَوْ مَسَّ مِنْ طِبِّبٍ، ثُمَّ رَاحَ فَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ اثْنَيْنِ، فَصَلَّى مَا كُتِبَ لَهُ، ثُمَّ إِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ أَنْصَتَ: غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى».

ابن المبارك المروزي محمد السابق

سهر

المراد به إزالة شعث الرأس واللحية به. (ع)

١. أبي مريم: وللأصيلي بعده: «الأنصاري» ٢. رسول الله: وفي نسخة: «النبى» ٣. و: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبي ذر.
٤. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا» ٥. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني» ٦. أبي قتادة: وللمستطلي وأبي ذر بعده: «قال أبو عبد الله».
٧. أخبرنا: ولابن عساكر: «حدثنا» ٨. عن: ولابن عساكر: «حدثنا» ٩. فلم: وللأصيلي: «ولم...».

ترجمة: قوله: باب لا يفرق بين اثنين يوم الجمعة: في «تراجم شيخ المشايخ»: قد فسر التفريق بوجهين، أحدهما: تخطي الرقاب. والثاني: الجلوس بين الاثنين اللذين هما أخوان أو صديقان، وإيقاع الوحشة بينهما بهذا الفعل. اهـ وهكذا فسر الشراح. وزاد الحافظ وجهًا ثالثًا، وهو إخراج أحدهما والقعود مكانه. اهـ وترجم له المصنف الباب الآتي.

سهر: قوله: في سبيل الله: فيه المطابقة للترجمة من حيث إن الجمعة تدخل فيه؛ لأن «السبيل» اسم جنس مضاف فيفيد العموم، ولأن أبا عباس جعل حكم السعي إلى الجمعة حكم الجهاد. (عمدة القاري) قوله: إذا أقيمت الصلاة: ولفظ «الصلاة» يشمل صلاة الجمعة، فيطابق الحديث الترجمة: كذا في «الخير الجاري». وفي «العي»: مطابقتها للترجمة من حيث وجود لفظ «السعي» في كل منهما مع الإشارة إلى أن بين لفظي السعي فيهما مغايرة. بيانه أن السعي المذكور في الآية المأمور به مفسر بالمضي والذهاب، والسعي المذكور في هذا الحديث مفسر بالعنود، حيث قابله بالمضي، وبه يتدفع ما قيل: كيف نهي عنه - أي عن السعي - والقرآن قد أمر به؟ انتهى ملخصاً

قوله: لا أعلمه إلخ: [أي قال البخاري: لا أعلم رواية عبد الله هذا الحديث إلا عن أبيه. (عمدة القاري)] قال الكرماني: هذا منقطع؛ لأن شيخه لم يروه إلا منقطعاً وإن حكم البخاري بأنه رواه من أبيه. قيل: في الأصل هو موصول لا شك فيه؛ لأن الإسماعيلي أخرجه عن ابن ناجية عن أبي حفص - وهو عمرو بن علي شيخ البخاري - فقال فيه: «عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه» ولم يشك. ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من لفظ «السكينة» وإن كان فيه بعض التعسف، هذا كله من «العي».

قوله: وتطهر: [المراد به التنظيف بأخذ الشارب ونحوه، وبيانه في «باب الدهن للجمعة». (عمدة القاري)]

* أسماء الرجال: الوليد بن مسلم: القرشي مولاها أبو العباس، الدمشقي. يزيد بن أبي مريم: الأنصاري الدمشقي، إمام جامعها. عباس بن رفاع: هو ابن رافع بن خديج، الأنصاري. آدم: هو ابن أبي إياس. الزهري: مر الآن. عمرو بن علي: هو أبو حفص الفلاس الصيرفي الباهلي البصري. أبو قتيبة: هو سلم بن قتيبة، الشعيري الخراساني، سكن البصرة. عبدان: هو ابن عبد الله بن عثمان، المروزي. سعيد المقبري عن أبيه: أبي سعيد كيسان. ابن وداعة: هو عبد الله.

١٩- بَابُ: لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ أَخَاهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَقْعُدُ فِي مَكَانِهِ

١٢٤/١

٩١١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - هُوَ ابْنُ سَلَامٍ - قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ * قَالَ: سَمِعْتُ نَافِعًا * قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُقِيمَ الرَّجُلُ أَخَاهُ مِنْ مَقْعَدِهِ وَيَجْلِسَ فِيهِ. قُلْتُ لِنَافِعٍ: الْجُمُعَةُ. قَالَ: الْجُمُعَةُ وَغَيْرُهَا.

٢٠- بَابُ الْأَذَانِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

١٢٤/١

٩١٢- حَدَّثَنَا آدَمٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ * عَنِ الزُّهْرِيِّ * عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: كَانَ النَّدَاءُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوَّلَهُ إِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ وَكَثُرَ النَّاسُ زَادَ النَّدَاءُ الثَّالِثَ عَلَى الزُّورَاءِ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «الزُّورَاءُ» مَوْضِعٌ بِالسُّوقِ بِالْمَدِينَةِ.

٢١- بَابُ الْمُؤَذِّنِ الْوَاحِدِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

١٢٤/١

٩١٣- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ الْمَاجِشُونُ * عَنِ الزُّهْرِيِّ * عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ الَّذِي رَزَا الثَّانِيْنَ الثَّالِثَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ حِينَ كَثُرَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ، وَلَمْ يَكُنْ لِلنَّبِيِّ ﷺ مُؤَذِّنٌ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَكَانَ الثَّانِيْنَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ حِينَ يَجْلِسُ الْإِمَامُ، يَعْنِي عَلَى الْمِنْبَرِ.

١. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني» ٢. أخاه: ولأبي الوقت وابن عساكر والأصيلي: «الرجل» ٣. آدم: وفي نسخة بعده: «بن أبي إياس».
٤. عن السائب: وفي نسخة: «سمعت السائب» ٥. يجلس الإمام يعني على المنبر: ولأبوي ذر والوقت: «يجلس الإمام على المنبر».

ترجمة: قوله: باب لا يقيم الرجل أخاه إلخ: قال الحافظ: هذه الترجمة مقيدة بيوم الجمعة مع عموم حديث الباب؛ لورود حديث صحيح أخرجه مسلم بلفظ: «لا يقيم أحدكم أخاه يوم الجمعة...» الحديث، لكنه ليس على شرطه. وتقدم بيان دخول هذه الصورة في التفريق بين الاثنين، كما تقدم في الباب السابق. اهـ

قوله: باب الأذان يوم الجمعة: قال الحافظ: أي متى يشرع؟ اهـ قوله: باب المؤذن الواحد يوم الجمعة: في «هامشه» [اللامع]: أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من قال: كان النبي ﷺ إذا رقي المنبر وجلس أذن المؤذنين، وكانوا ثلاثة، واحد بعد واحد، فإذا فرغ الثالث قام فخطب، ومن قال به ابن حبيب. اهـ قلت: هذا أوجه مما قاله شيخ الإسلام في «شرحه»: إن الغرض دفع توهم كون الأذان الثالث في زمنه ﷺ، بل كان من زمن عثمان. اهـ وأنت خير بأن هذا المعنى قد ظهر من الباب السابق نصاً، فلا وجه لتوهمه.

سهر: قوله: أوله: [الرفع على البدلية من «النداء»]. (عمدة القاري) [قوله: مؤذن غير واحد: وهو بلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. فإن قلت: قد ثبت في «الصحيح» أن ابن أم مكتوم كان يؤذن، فلذلك قال: «فكلوا واشربوا حتى تسمعون» تأذين ابن أم مكتوم، وكان من مؤذنيه أيضاً: سعد القرظ، وأبو محذورة، والحارث الصدائي، فما التوفيق بين هذه الروايات؟ قلت: أراد السائب بقوله: «لم يكن لرسول الله ﷺ غير مؤذن واحد» يعني في الجمعة، فلم ينقل أن غيره كان يؤذن للجمعة، فالذي ورد عنه التأذين يوم الجمعة بلال، ولم ينقل أن ابن أم مكتوم كان يؤذن للجمعة، وأما سعد القرظ فكان جعله مؤذناً لبقاء، وأما أبو محذورة فكان جعله مؤذناً بمكة، وأما الحارث فإنه تعلم الأذان حتى يؤذن لقومه.

وفيه: أن عثمان هو زاد الأذان الثالث الذي هو الأول في الوجود، ولكنه ثالث باعتبار شريعته باجتهاد عثمان، وموافقة سائر الصحابة له بالسكوت وعدم الإنكار، فصار إجماعاً سكوتياً، والأذان الثالث في الوجود هو الإقامة، كذا في «العيني». قوله: غير: [قيل: بالنصب خبر كان، ولأبي ذر بالرفع، وهو الظاهر. (إرشاد الساري)]

* أسماء الرجال: ابن جريج: هو عبد الملك بن عبد العزيز. نافعاً: مولى ابن عمر. آدم وابن أبي ذئب والزهرري: تقدموا. أبو نعيم: الفضل بن دكين.

عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون: هو عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، الماجشون المدني نزيل بغداد مولى آل الهدير.

١٢٤/١

٢٢- بَابُ: يُجِيبُ الْإِمَامُ عَلَى الْمُنْبَرِ إِذَا سَمِعَ النَّدَاءَ

٩١٤- حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ * قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَهْلٍ بْنُ حُنَيْفٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ ابن المبارك عليه السلام وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى الْمُنْبَرِ، أَدَّنَ الْمُؤَذِّنُ فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ. فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ. فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: وَأَنَا. قَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ. قَالَ مُعَاوِيَةُ: وَأَنَا. فَلَمَّا أَنْ فَضِيَ التَّأْذِينَ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام عَلَى هَذَا الْمَجْلِسِ حِينَ أَدَّنَ الْمُؤَذِّنُ يَقُولُ مَا سَمِعْتُمْ مِنْهُ فَلَمَّا فَرَغَ، وَلِلْكَشْمِيهِي: «فَلَمَّا انْقَضَى...» أَيِ انْتَهَى. (ع).

مِنِّي مَقَالَتِي.

١٢٥/١

٢٣- بَابُ الْجُلُوسِ عَلَى الْمُنْبَرِ عِنْدَ التَّأْذِينَ

٩١٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ * عَنْ عُقَيْلٍ * عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: * أَنَّ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ عليه السلام أَخْبَرَهُ: أَنَّ التَّأْذِينَ الثَّانِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَرَ بِهِ عُثْمَانُ حِينَ كَثُرَ أَهْلُ الْمَسْجِدِ، وَكَانَ التَّأْذِينَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ حِينَ يَجْلِسُ الْإِمَامُ.

١٢٥/١

٢٤- بَابُ التَّأْذِينَ عِنْدَ الْخُطْبَةِ

٩١٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ * قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ * عَنِ الزُّهْرِيِّ * قَالَ: سَمِعْتُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ عليه السلام يَقُولُ: إِنَّ الْأَذَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ كَانَ أَوَّلُهُ حِينَ يَجْلِسُ الْإِمَامُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى الْمُنْبَرِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ. فَلَمَّا كَانَ فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ وَكَثُرُوا أَمَرَ عُثْمَانُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِالْأَذَانِ الثَّالِثِ، فَأَدَّنَ بِهِ عَلَى الزُّوْرَاءِ، فَتَبَتِ الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ.

١. يجيب الإمام: ولكريمة: «يؤذن الإمام». ٢. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا». ٣. فقال: كذا للأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «قال».
٤. فقال: كذا للأصيلي وأبي الوقت، وفي نسخة: «قال». ٥. فقال: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «قال». ٦. فقال: وفي نسخة: «قال». ٧. قال: وفي نسخة: «فقال». ٨. قال: كذا للأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «فقال». ٩. قضي: ولا بن عساكر والأصيلي: «قضى»، وللکشيمهني وأبي ذر: «انقضى».
١٠. عثمان: وللأصيلي وأبي ذر بعده: «بن عفان». ١١. عثمان: وللأصيلي بعده: «بن عفان».

ترجمة: قوله: باب يجيب الإمام على المنبر إذا سمع النداء: كتب الشيخ في «اللامع»: يعني أن النهي عن الصلاة والكلام بعد خروج الإمام وقيامه عن مقامه إنما هو للمؤمنين والمستمعين، لا للإمام؛ فإنه يجيب الأذان؛ لأن الكلام لم يجرم عليه، وذلك لأن خطبته خطاب مع القوم، فلا يكون كلامه حراماً أيضاً. اهـ ويؤيد ذلك تقييد المصنف الترجمة بلفظ «الإمام». قوله: باب الجلوس على المنبر عند التأذين: قال الحافظ: أشار ابن المنبر إلى أن مناسبة هذه الترجمة الإشارة إلى خلاف من قال: الجلوس على المنبر عند التأذين غير مشروع، وهو عن بعض الكوفيين. وقال مالك والشافعي والجمهور: هو سنة. اهـ قوله: باب التأذين عند الخطبة: غرض الترجمة عندي تنبيه على أن الجمعة مستثنى مما تقدم من «باب كم بين الأذان والإقامة؟» ويؤيده ما ذكره في «الفيض» في الباب السابق: كان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الإمام، يعني به أن أذان يوم الجمعة كان على خلاف دأب سائر الأيام، ففي سائر الأيام كان يقدم شيئاً، وفي الجمعة كان متصلاً بالخطبة بدون مكث طويل بعده. انتهى مختصراً

سهر: قوله: وأنا أشهد أيضاً به، أو أنا أيضاً أقول مثله. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: ابن مقاتل: هو المروزي، اسمه محمد. يحيى بن بكير: هو ابن عبد الله بن بكير، المخزومي. الليث: ابن سعد، الإمام المصري. عقيل: ابن خالد، الأيلي. ابن شهاب: هو الزهري. السائب: ابن يزيد بن سعيد، الكندي. محمد بن مقاتل: المروزي. عبد الله: ابن المبارك، المروزي. يونس: ابن يزيد، الأيلي. الزهري: ابن شهاب. السائب بن يزيد: المذكور.

٢٥- بَابُ الْخُطْبَةِ عَلَى الْمِنْبَرِ

وَقَالَ أَنَسٌ رضي الله عنه: خَطَبَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم عَلَى الْمِنْبَرِ.

٩١٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بن قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن مُحَمَّدٍ بن عَبْدِ اللَّهِ بن عَبْدِ الْقَارِيِّ الْقُرَشِيِّ الْإِسْكَندَرَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَارِثٍ بن دِينَارٍ أَنَّ رَجُلًا أَتَوْا سَهْلَ بن سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ وَقَدِ امْتَرَوْا فِي الْمِنْبَرِ: مِمَّ عُوْدُهُ؟ فَسَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: وَاللَّهِ! إِنِّي لَأَعْرِفُ مِمَّا هُوَ. وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ أَوَّلَ يَوْمٍ وُضِعَ، وَأَوَّلَ يَوْمٍ جَلَسَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم.
أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِلَى فَلَانَةٍ - امْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ قَدْ سَمَّاهَا سَهْلٌ - «مُرِّي غُلَامَكَ التَّجَارَ أَنْ يَعْمَلَ لِي أَعْوَادًا أَجْلِسُ عَلَيْهَا إِذَا كَلَّمْتُ النَّاسَ». فَأَمَرْتُهُ، فَعَمِلَهَا مِنْ طَرْفَاءِ الْعَابَةِ ثُمَّ جَاءَ بِهَا، فَأَرْسَلْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَأَمَرَ بِهَا فَوُضِعَتْ هَهُنَا، ثُمَّ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم صَلَّى عَلَيْهَا، وَكَبَّرَ وَهُوَ عَلَيْهَا، ثُمَّ رَكَعَ وَهُوَ عَلَيْهَا، ثُمَّ نَزَلَ الْقَهْقَرَى فَسَجَدَ فِي أَصْلِ الْمِنْبَرِ ثُمَّ عَادَ. فَلَمَّا قَرَعَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا صَنَعْتُ هَذَا لِتَأْتُمُوا بِي وَلِتَعْلَمُوا صَلَاتِي».

١. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٢. قتيبة: وفي نسخة بعده: «بن سعيد». ٣. رأيت: وفي نسخة: «رأيت». ٤. فأرسلت: وفي نسخة: «فأرسلته».

ترجمة: قوله: باب الخطبة على المنبر: كتب الشيخ في «اللامع»: قوله: «كان جذع يقوم عليه...» إيراد الرواية في هذه الباب إشارة إلى أن المنبر سنة لا واجب؛ فإن مقامه على الجذع وإن كان متروكاً، لكن تركه لم يكن لنسخه حتى لا يجوز العمل عليه، بل الترك إنما كان لأن الجلوس على المنبر للوعظ وغيره أسهل، وكذا القيام عليه للخطبة أفيد، والحجة على عدم النسخ خطبته في العيدين وغيرهما قائماً ولو إلى غير جذع. اهـ وكتب الشيخ في «الكوكب»: أراد بذلك دفع ما عسى أن يتوهم من كونه بدعة أو من عادة الجبابرة والتكبرين. اهـ قال العيني: والمصنف لم يقيده بالجمعة؛ إشارة إلى أن سائر الخطب كذلك. اهـ وغرض الترجمة كما يظهر من كلام الحافظ: أن المصنف أشار بها إلى ما قال ابن بطال: إن كان الخطيب هو الخليفة فستنه أن يخطب على المنبر، وإن كان غيره يُخَيَّرُ بين أن يقوم على المنبر أو على الأرض. فأراد البخاري أن هذا التفصيل غير مستحب. اهـ
سهر: قوله: القاري: بالقاف وبالراء المخففة وبياء النسبة، نسبة إلى «القارة»، وهي قبيلة. وإنما قيل له: «القرشي»؛ لأنه حليف بني زهرة، و«المدني»؛ لأن أصله من المدينة، و«الإسكندراني»؛ لأنه سكن فيها ومات بها سنة ١٨١ هـ. قوله: وقد امترأوا: جملة في محل نصب على الحال، من «الامترأ» وهو الشك. وقال بعضهم: من «المماراة» وهي المجادلة، والأول هو الأصوب، ورجح ابن حجر الثاني، والكرماني ذكر الأول فقط، وصوبه العيني.
قوله: إلى فلانة: غير منصرف للتأنيث والعلمية؛ لأن «فلانة» كناية عن عَلم الموث، كذا في «العيني». قوله: سماها سهل: قال الخطيب: لم يعلم أن أحداً سَمَى المرأة، ذكره النووي في المبهعات، وقال الكرماني: قيل: عائشة الأنصارية، وقيل: مينا (باليم المكسور). قوله: غلامك التجار: اختلقوا فيه على سبعة أقوال، وأشبه الأقوال أنه ميمون، والجمع بين الأقوال المذكورة بأن يحمل على واحد بعينه، والبقية أعوانه. ولا يجوز أن يكون الكل قد اشتركوا في العمل؛ لأن الروايات الكثيرة تدل على أنه لم يكن بالمدينة إلا بنجار واحد، ملنقط من «العيني». قوله: إذا كلمت الناس: فيه المطابقة للترجمة؛ إذ العادة أن الخطيب لا يتكلم على المنبر إلا بالخطبة، كذا في «العيني».
قوله: طرفاء: بفتح المهملة وبالمد، شجر من شجر البادية، واحدها «طرفة»، وقال سيويه: «الطرفاء» واحد وجمع. وفي رواية سفيان: «من أثل الغابة»، و«الأثل» يسكون المثلة، قال القزاز: هو ضرب من الشجر يشبه الطرفاء، وقال الخطابي: هو شجرة الطرفاء، فعلى هذا لا منافاة بين الروايتين. «والغابة» بالغين المعجمة وبعد الألف باء موحدة، وهي أرض على تسعة أميال من المدينة، وبها وقعت قصة العرنيين الذين أغاروا على سرحه، كذا في «العيني». وفي «الكرماني»: «والغابة» الأجمة وموضع بالحجاز، كذا في «القاموس». قوله: صلى عليها: أي على الأعواد، وكانت صلاحته على الدرجة العليا من المنبر. (التلخيص) قوله: القهقري: هو بالقصر المشي إلى خلف، والحامل على ذلك المحافظة على استقبال القبلة. (فتح الباري وعمدة القاري) قوله: في أصل المنبر: أي على الأرض إلى جنب الدرجة السفلى. (التوشيح وعمدة القاري)
قوله: ولتعلموا: بكسر اللام وفتح الفوقية وتشديد اللام، وأصله «لتتعلموا»، فحذف إحدى التائين. وعرف منه أن الحكمة في صلاته في أعلى المنبر؛ ليراه من قد يخفى عليه رؤيته إذا صلى على الأرض. وبكيفية هذه الصلاة قال أحمد والشافعي والليث وأهل الظاهر. ومالك وأبو حنيفة لا يُجِيزُهَا، وقال ابن التين: الأُشْبَهُ أَنْ ذَلِكَ كَانَ لَهُ خَاصَةٌ. (عمدة القاري)
* أسماء الرجال: قتيبة: ابن سعيد، الثقفي.

سند: قوله: وقد امترأوا: قال المحقق ابن حجر: من «المماراة» وهي المجادلة. وقال الكرماني: من «الامترأ» وهو الشك. قلت: كان خلافاً في المعنى بعد أن «الامترأ» يعني المجادلة تارة والشك أخرى، لا في الاشتقاق، وإلا فلا يمكن أن يكون من «المماراة»، بل يتعين أن يكون من «الامترأ»، كما لا يخفى فقول ابن حجر: «من المماراة» أي من الامترأ المرادف للمماراة بمعنى المجادلة، وهذا المعنى يحصل بتقدير مضاف أي من مرادف المماراة، والله تعالى أعلم. ثم الأقرب صلاح اللفظ لهما، ولا دليل يعين أحدهما بحيث يمنع الآخر، والله تعالى أعلم.

- ٩١٨- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ * قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ * قَالَ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ * قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَنَسٍ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ * قَالَ: كَانَ جَذَعٌ يَقُومُ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا وُضِعَ لَهُ الْمِنْبَرُ سَمِعْنَا لِلْجَذَعِ مِثْلَ أَصْوَاتِ الْعِشَارِ، حَتَّى نَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ. وَقَالَ سُلَيْمَانُ عَنْ يَحْيَى: «أَخْبَرَنِي حَفْصُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهُ بْنُ أَنَسٍ سَمِعَ جَابِرًا ...».
- ٩١٩- حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ * عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ * قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ عَلَى الْمِنْبَرِ فَقَالَ: «مَنْ جَاءَ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ».

٢٦- بَابُ الْخُطْبَةِ قَائِمًا

١٢٥/١

وَقَالَ أَنَسٌ * بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ قَائِمًا.

- ٩٢٠- حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ * قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ * قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ قَائِمًا ثُمَّ يَقْعُدُ ثُمَّ يَقُومُ، كَمَا تَفْعَلُونَ الْآنَ.
- ٢٧- بَابُ اسْتِقْبَالِ النَّاسِ الْإِمَامَ إِذَا خَطَبَ

١٢٥/١

وَاسْتَقْبَلَ ابْنُ عُمَرَ وَأَنَسٌ * الْإِمَامَ.

- ٩٢١- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ * قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ * عَنْ يَحْيَى، عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ * أَنَّهُ قَالَ: جَلَسَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى الْمِنْبَرِ وَجَلَسْنَا حَوْلَهُ.

١. عليه: كذا لابن عساكر والحموي وأبو ذر والوقت، وفي نسخة: «إليه». ٢. النبي: وللأصيلي: «رسول الله». ٣. و: كذا لابن عساكر. ٤. جابرا: وللأصيلي وأبي ذر بعده: «بن عبد الله». ٥. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا». ٦. باب: ولكريمة بعده: «يستقبل الإمام القوم و...».

ترجمة: باب استقبال الناس الإمام إذا خطب: قلت: لعل المصنف أشار إلى مذهب المالكية، إذ قالوا بوجوب الاستقبال إلى الإمام، بحيث يغيرون جلستهم التي كانت إلى القبلة، كما بسطه الدردير، وحكى الموقف لإجماع الأئمة الأربعة وغيرهم على استحباب ذلك.

سهر: قوله: يقوم عليه: [ويروى: «يقوم إليه». (عمدة القاري والخير الجاري)] قوله: وضع له المنبر: فيه الدلالة على الترجمة؛ لأنه لا شك أنه كان لأجل الخطبة. (الكواكب الدراري) قوله: أصوات العشار: بكسر المهملة بعدها معجمة، جمع «عشراء» - بالضم ثم الفتح - وهي الناقة الحامل التي مضت لها عشرة أشهر. وقال الخطابي: التي قاربت الولادة، كذا في «التوشيح». وفي «العيني»: قال الداودي: هي التي معها أولادها، ومثل صوت الجذع بأصوات العشار عند فراق أولادها. وفيه دليل على صحة رسالته، وهو حين الجماد، وذلك أن الله تعالى جعل للجذع حياة حن بها. (عمدة القاري) قوله: يخطب قائما: قال العيني: قال شيخنا في شرح «الترمذي»: فيه اشتراط القيام في الخطبتين إلا عند العجز، وإليه ذهب الشافعي وأحمد في رواية. انتهى قلت: لا يدل الحديث على الاشتراط، غاية ما في الباب أنه يدل على السنة، والجواب عن كل حديث ورد فيه القيام وعن قوله: «وَتَرَكُوكَ قَائِمًا» بأن ذلك إخبار عن حالته التي كان عليها عند انفضاضهم، وبأن النبي ﷺ كان يواظب على الشيء الفاضل مع جواز غيره، ونحن نقول به. ومن أقوى الحجج لنا ما رواه البخاري: «جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله»، وحديث سهل: «مري غلامك النجار يعمل لي أعوادا أجلس عليهن إذا كلمت الناس». انتهى

* أسماء الرجال: سعيد بن أبي مريم: هو سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم، الجمحي بالولاء، المصري، المتوفى سنة ٢٢٤ هـ.

محمد بن جعفر بن أبي كثير: الأنصاري. ابن أبي ذئب: محمد بن عبد الرحمن. سالم: هو ابن عبد الله، القرشي العدوي المدني. خالد بن الحارث: ابن سليم، الهجيمي البصري.

عبيد الله بن عمر: العمري المدني. نافع: مولى ابن عمر. معاذ بن فضالة: الزهراني أو الطفاوي، البصري. هشام: الدستوائي. يحيى: ابن أبي كثير، الأنصاري.

هلال بن أبي ميمونة: هو ابن علي بن أسامة، العامري المدني. عطاء بن يasar: الهلالي، أبو محمد المدني، مولى ميمونة *.

٢٨- بَابُ مَنْ قَالَ فِي الْخُطْبَةِ بَعْدَ الثَّنَاءِ: أَمَّا بَعْدُ

ليفصل بين الثناء على الله وبين الخبر الذي يريد إعلام الناس به في الخطبة. (فسر)

١٢٦/١

رَوَاهُ عِكْرِمَةُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٩٢٢- وَقَالَ مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ* قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ قَالَ: أَخْبَرَتْنِي فَاطِمَةُ* بِنْتُ الْمُنْذِرِ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ، قُلْتُ: مَا شَأْنُ النَّاسِ؟ فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا إِلَى السَّمَاءِ. فَقُلْتُ: آيَةٌ؟ فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَيْ نَعَمْ. قَالَتْ: فَأَطَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جِدًّا حَتَّى تَحِلَّ لِي الْعُشْيُ، وَإِلَى جَنْبِي قُرْبَةٌ فِيهَا مَاءٌ فَفَتَحْتُهَا، فَجَعَلْتُ أَصْبُ مِنْهَا عَلَى رَأْسِي. فَانْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ، فَخَطَبَ النَّاسَ، فَحَمِدَ اللَّهُ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ». قَالَتْ: وَلَعَطَ نِسْوَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَاكْكَفَاتُ الْيَهُنَ، لِأَسْكَتْهِنَّ، فَقُلْتُ لِعَائِشَةَ: مَا قَالَ؟ قَالَتْ: قَالَ: «مَا مِنْ شَيْءٍ لَمْ أَكُنْ أَرِيئُهُ إِلَّا وَقَدْ رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي هَذَا، حَتَّى الْجَنَّةُ وَالنَّارُ، وَإِنَّهُ قَدْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ مِثْلَ - أَوْ قَرِيبًا مِنْ - فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، يُؤْتَى أَحَدَكُمْ، فَيَقَالُ لَهُ: مَا عَلِمَكَ بِهَذَا الرَّجُلِ؟ فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ - أَوْ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ» شَكَّ هِشَامٌ - فَيَقُولُ: هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، هُوَ مُحَمَّدٌ جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى، فَأَمَنَّا وَاجْتَبَيْنَا وَاتَّبَعْنَا وَصَدَّقْنَا».....

١. أبي بكر: وللأصيلي وأبي ذر بعده: «الصديق». ٢. قلت: ولابن عساكر: «فقلت». ٣. فحمد الله: كذا للكشميهني والأصيلي وابن عساكر وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «وحمد الله»، وفي نسخة: «يحمد الله». ٤. تفتنون: وفي نسخة: «تفتنون». ٥. قريبا: كذا للأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «قريب». ٦. ﷺ: كذا للحموي. ٧. فآمننا: وفي نسخة بعده: «به».

ترجمة: قوله: باب من قال في الخطبة بعد الثناء أما بعد: لم أر من تعرض للترجمة واضحا إلا ما قاله الحافظ عن ابن المنير: يحتمل أن تكون «من» موصولة والمراد به النبي ﷺ، كما في أحاديث الباب. ويحتمل أن تكون شرطية والجواب محذوف أي فقد أصاب السنة. وعلى التقديرين ينبغي للخطباء أن يستعملوها تأسيا واتباعا. قال الحافظ: وكان البخاري لم يجد في خطبته عليه يوم الجمعة حديثا على شرطه، فاقصر على ذكر الثناء وبنحوه. قال العيني: ويشكل عليه أن المصنف ترجم بذلك في خطبة الكسوف أيضا، وذكر خطبته كما في حديث الباب، ولم يوجب لذلك في العيد ولا الاستسقاء. ولا يبعد عندي في الغرض أن ظاهر لفظ «أما بعد» ينبغي أن يكون منكرا؛ لما أنه يستلزم احتتام الحمد وانتهاءه، وقد ورد في الروايات من الأدعية بلفظ «لك الحمد حمدا دائما مع دوامك، ولك الحمد حمدا خالدا مع خلودك، ولك الحمد حمدا لا ينتهي له»، وغير ذلك من الأدعية.

سهر = قال ابن الهمام في «فتح القدير»: دخل كعب بن عجرة المسجد يوم الجمعة وابن أم الحكم يخطب قاعدا، فقال: انظروا إلى هذا الحبيث يخطب قاعدا، والله تعالى يقول: «وَإِذَا رَأَوْا تِجْرَةً أَوْ لَهْوًا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا» (الجمعة: ١١). (رواه مسلم) ولم يحكم هو ولا غيره بفساد تلك الصلاة، فعلم أنه ليس بشرط عندهم. قوله: رواه عكرمة: أي روى القول بكلمة «أما بعد» في الخطبة عكرمة (مولي ابن عباس) عن ابن عباس عنه رضي الله عنه. وهذا التعليق وصله البخاري في آخر هذا الباب. (عمدة القاري) قوله: آية: أصله همزة الاستفهام، وارتفاعها على أنها خبر مبتدأ محذوف، أي أي آية أي علامة لعذاب الناس كأنها مقدمة له، قال تعالى: «وَمَا تُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَحْذِيرًا» (الأنعام: ٥٩). أو علامة لقرب زمان القيامة وأمارتها، أو علامة لكون الشمس مخلوقة داخلية تحت النقص مسخرة لقدرة الله تعالى، ليس لها سلطة على غيرها، بل لا قدرة لها على الدفع عن نفسها، كذا في «الكرمانى». قوله: ولغط نسوة: «اللفظ» بالتحريك: الأصوات المختلفة التي لا تفهم. قال ابن التين: ضبطه بعضهم بفتح العين وبعضهم بكسرها، وهو عند أهل اللغة بالفتح كـ«منع». (عمدة القاري) قوله: فانكفأت: على صيغة المتكلم أي ملئت بوجهي إليهن، فما سمعت بعض كلام رسول الله ﷺ. (الخبر الجاري) قوله: حتى الجنة: بالرفع على الابتداء أي حتى الجنة مرئية، أو بالنصب على أن يكون «حتى» عاطفة على الضمير المنصوب في «رأيتها»، وبالجر على أن يكون «حتى» جارة، كذا في «القسطلاني». * أسماء الرجال: وقال محمود: هو ابن غيلان، شيخ المؤلف [لم يقل بصيغة «حدثنا»؛ لأنه قال هذا مذكرا]. أبو أسامة: حماد بن أسامة، الليثي. فاطمة: بنت المنذر بن الزبير ابن العوام، امرأة هشام بن عروة.

سند: قوله: ثم قال أما بعد: أي ليفصل بين الثناء على الله وبين الخبر الذي يريد إعلام الناس به في الخطبة. قوله: ولغط: بفتح اللام والغين المعجمة والمهملة، ويجوز كسر الغين، وهي الأصوات المختلفة والجلبة. قوله: فانكفأت: أي ملئت بوجهي ورجعت. قوله: ما علمك بهذا الرجل: أي النبي ﷺ، والخطاب للمفتون. وأفرد بعد أن قال: «في قبوركم» بالجمع؛ لأن السؤال عن العلم يكون لكل واحد، وكذا الجواب.

فَيَقُولُ لَهُ: تَمَّ صَالِحُكَ، قَدْ كُنَّا نَعْلَمُ إِنْ كُنْتَ لِمُؤْمِنًا بِهِ. وَأَمَّا الْمُنَافِقُ - أَوْ «الْمُرْتَابُ» شَكَّ هِشَامٌ - فَيَقُولُ لَهُ: مَا عَلِمْتُكَ بِهَذَا الرَّجُلِ؟ فَيَقُولُ: لَا أَذْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُ».

أي كما قالوا

قَالَ هِشَامٌ: فَلَقَدْ قَالَتْ لِي فَاطِمَةُ فَأَوْعَيْتُهُ، غَيْرَ أَنَّهَا ذَكَرَتْ مَا يُعْلِظُ عَلَيْهِ.

أي على الكافر من أنواع العذاب. (مع)

أي حفظته

٩٢٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ تَغْلِبٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِمَالٍ أَوْ بَشِيٍّ فَقَسَمَهُ، فَأَعْطَى رَجُلًا وَتَرَكَ رَجُلًا. فَبَلَغَهُ أَنَّ الَّذِينَ تَرَكَ عَتَبُوا، فَحَمِدَ اللَّهُ ثُمَّ أَتَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَوَاللَّهِ! إِنِّي أُعْطِيَ الرَّجُلَ وَأَدْعُ الرَّجُلَ، وَالَّذِي أَدْعُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الَّذِي أُعْطِيَ، وَلَكِنْ أُعْطِيَ أَقْوَامًا، لِمَا أَرَى فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْحَزَنِ وَالْهَلَعِ، وَأَكِلَ أَقْوَامًا إِلَى مَا جَعَلَ اللَّهُ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْغِنَى وَالْخَيْرِ، فِيهِمْ عَمْرُو بْنُ تَغْلِبٍ». فَوَاللَّهِ! مَا أَحَبُّ أَنْ لِي بِكَلِمَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُحَرَّرَ النَّعَمِ.

أي انفض

٩٢٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ لَيْلَةً مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ، فَصَلَّى فِي الْمَسْجِدِ، فَصَلَّى رَجُلًا بِصَلَاتِهِ. فَأَصْبَحَ النَّاسُ فَتَحَدَّثُوا، فَاجْتَمَعَ أَكْثَرُ مِنْهُمْ فَصَلُّوا مَعَهُ. فَأَصْبَحَ النَّاسُ فَتَحَدَّثُوا، فَكَثُرَ أَهْلُ الْمَسْجِدِ مِنَ اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلُّوا بِصَلَاتِهِ.

١. لمؤننا: كذا لابن عساكر وأبو ذر والوقت والأصيل، وفي نسخة: «لثؤمين». ٢. فقلت: وللشميهني وأبي ذر: «فقلته». ٣. فلقد: وفي نسخة: «ولقد». ٤. فأوعيته: وفي نسخة: «فوعيته»، وفي نسخة: «ما وعيته». ٥. بشي: كذا للحموي والمستمل وأبن عساكر وأبي ذر، وفي نسخة: «سي»، وللشميهني: «بسي»، ولأبي الوقت: «شي». ٦. ثم: ولأبي ذر: «و». ٧. ثم: ولأبي ذر: «و». ٨. أعطي: كذا لابن عساكر، وفي نسخة: «لأعطي». ٩. ولكن: وللشميهني وأبو ذر والوقت وابن عساكر والأصيل: «ولكني». ١٠. النعم: وفي نسخة بعده: «تابعه يونس». ١١. ليلة: كذا لابن عساكر وأبي ذر، وفي نسخة: «ذات ليلة».

سهر: قوله: ما يغلف: على صيغة المجهول من التغلف، أي ذكرت ما يدل على تغلف المنافق. (الخبر الجاري) قوله: أتى بمال: وفي رواية الإسماعيلي: «من البحرين». (عمدة القاري) قوله: أن الذين ترك: الضمير في «ترك» يرجع إلى رسول الله ﷺ، ومفعوله محذوف، تقديره: أن الذين تركهم رسول الله ﷺ عتبوا حيث حرما عن العطاء. (عمدة القاري) قوله: إني أعطي الرجل: بلفظ المتكلم، لا بلفظ المجهول من الماضي. (عمدة القاري) قوله: من الجزع والهلح: بالتحريك ضد الصبر. و«الهلح» بالتحريك أيضاً، وهو أفحش الفزع. (الكواكب الدراري) قوله: من الغنى والخير: أي أتركهم مع ما وهب الله تعالى لهم من غنى النفس فصبروا وتعففوا عن المسألة والشره. (عمدة القاري) قوله: بكلمة رسول الله ﷺ: هذه الباء تسمى بالباء البدلية، أي ما أحب أن حمر النعم لي بدل كلمة رسول الله ﷺ، أي هذه الكلمة كانت أحب إلي منها، وكيف لا؟ والآخرة خير وأبقى! كذا في «العيني». و«الحمر» - بضم المهملة وسكون الميم - جمع «أحمر». و«النعم» بالتحريك أي الإبل الحمر، وهي أنفس أموال العرب، كذا في «الجمع». واعلم أنه قال الحاكم أبو عبد الله وعليه الجمهور: إن شرط البخاري في «صحيحه» أن لا يذكر إلا حديثاً رواه صحابي مشهور عن رسول الله ﷺ وله راويان ثقتان فأكثر، ثم يرويه عنه تابعي مشهور وله أيضاً راويان ثقتان فأكثر، ثم كذلك في كل درجة. وقال النووي: ليس من شرطه ذلك؛ لإخراجه نحو حديث عمرو بن تغلب: «إني لأعطي الرجل» ولم يرو عنه غير الحسن البصري. أقول: الضمير في «وله» للراوي لا للحديث، ولعمرو من يروي عنه غير الحسن، وهو الحكم بن الأعرج، ذكره صاحب «جامع الأصول» وغيره. انتهى كلام الكرماني وكذا ذكره العيني أيضاً.

* أسماء الرجال: محمد بن معمر: بفتح الميم بينهما مهملة ساكنة، البصري القيسي، المعروف بالبحراني. أبو عاصم: الضحاك بن مخلد، النبيل. جرير: بن حازم بن زيد، أبو النظر البصري. الحسن: هو البصري. عمرو بن تغلب: بفتح الفوقية وسكون المعجمة، العبدي البصري. يحيى: هو ابن عبد الله بن بكر (بضم الموحدة) المخزومي. الليث: هو ابن سعد، الإمام المصري. عقيل: بالتصغير، هو ابن خالد بن عقيل، الأيلي. ابن شهاب: محمد بن مسلم. عروة: هو ابن الزبير بن العوام.

سند: قوله: من الجزع: بالتحريك ضد الصبر. وقوله: و«الهلح» بالتحريك أيضاً أفحش الفزع. (إرشاد الساري)

فَلَمَّا كَانَتْ اللَّيْلَةُ الرَّابِعَةُ عَجَزَ الْمُسْجِدُ عَنْ أَهْلِهِ، حَتَّى خَرَجَ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ، فَلَمَّا قَضَى الْفَجْرَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَتَشَهَّدَ ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّهُ لَمْ يَخَفْ عَلَيَّ مَكَائِكُمْ، لَكِنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفْرَضَ عَلَيْكُمْ فَتَعُجِزُوا عَنْهَا». تَابَعَهُ^١ يُونُسُ.

(أي عقيلًا. (ع)

٩٢٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ* قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ* عَنِ الزُّهْرِيِّ* قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ* عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ* السَّاعِدِيِّ* أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَشِيَّةَ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَتَشَهَّدَ وَأَثْنَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ».

هذا بعض حديث ذكره في الزكاة والأيمان والنذور وغير ذلك. (ع)

تَابَعَهُ^٢ أَبُو مُعَاوِيَةَ* وَأَبُو أُسَامَةَ* عَنْ هِشَامٍ* عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ* عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ». تَابَعَهُ الْعَدَنِيُّ* عَنْ سُفْيَانَ* فِي «أَمَّا بَعْدُ».

هو عروة

٩٢٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ* قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ* عَنِ الزُّهْرِيِّ* قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنِ الْمِسْوَرِ* بْنِ مَخْرَمَةَ* قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَمِعْتُهُ حِينَ تَشَهَّدَ يَقُولُ: «أَمَّا بَعْدُ». تَابَعَهُ الزُّبَيْدِيُّ* عَنِ الزُّهْرِيِّ*.

زين العابدين ابن علي عليه

محمد بن الوليد. (قس) هو ابن شهاب

٩٢٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ* قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْغَسِيلِ* قَالَ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ* عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ* قَالَ: صَعِدَ النَّبِيُّ ﷺ

المراء بها سوداء. (ك)

الْمِنْبَرِ، وَكَانَ آخِرَ مَجْلِسٍ جَلَسَهُ مُتَعَطِّفًا مِلْحَفَةً عَلَى مَنْكَبَيْهِ، قَدْ عَصَبَ رَأْسَهُ بِعَصَابَةٍ دَسِمَةٍ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ:

بكر العين ما عصب به والعمامة. (ق)

أي ربط

بكر الميم الإزار الكبير. (ع)

مرتديا

«أَيُّهَا النَّاسُ، إِلَيَّ!» فَتَأَبَّأُوا إِلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ هَذَا الْحَيَّ مِنَ الْأَنْصَارِ يَقْلُونَ وَيَكْثُرُ النَّاسُ، فَمَنْ وَلِيَ شَيْئًا مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ

اجتمعوا

فَاسْتَطَاعَ أَنْ يَضُرَّ فِيهِ أَحَدًا أَوْ يَنْفَعَ فِيهِ أَحَدًا فَلْيَقْبَلْ مِنْ مُحْسِنِهِمْ، وَيَتَجَاوَزْ عَنْ مُسِيئِهِمْ».

أي الحسنه

١. تابعه: ولا بن عساكر قبله: «قال أبو عبد الله». ٢. أبي حميد: ولأبوي ذر والوقت والأصيلي بعده: «الساعدي». ٣. تابعه: وفي نسخة قبله: «و». ٤. الحسين: وفي نسخة: «حسين». ٥. أبان: وفي نسخة بعده: «الوراق». ٦. منكبيه: ولأبوي ذر والوقت والأصيلي: «منكبه». ٧. أمة: وفي نسخة: «أمر».

سهر: قوله: فتشهد: هو محل الترجمة؛ لأن معنى قوله: «فتشهد» هو التشهد في صدر الخطبة، كذا في «العي». قوله: لم يخف علي مكانكم: أي اجتماعكم وكونكم في المسجد، لكن المانع عن الخروج إليكم أي خشيته أن تفرض عليكم أي صلاة الليل المسماة بالتراويح. ومن هذا أخذ عمر عليه وأمر بأدائها؛ لزوال خوف الفرضية في وقته، مع ما علم من محبته ﷺ إياها، وقد قال علي عليه حين رأى الناس يصلونها في المساجد بعد ما أمر عمر عليه بذلك: «نور الله مضجع عمر كما نور مساجد الله». (الخير الجاري) قوله: تابعه العدني: هو محمد بن يحيى العدني، و«سفيان» هو ابن عيينة. وأخرج مسلم متابعة العدني عنه عن هشام. قيل: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْعَدَنِيُّ هُوَ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ، وَسُفْيَانُ هُوَ الثَّوْرِيُّ، وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَصَلَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ. قلت: الذي ذكره مسلم هو الأقرب إلى الصواب. (عمدة القاري) قوله: في أما بعد: أي تابعه في مجرد كلمة «أما بعد» لا في تمام الحديث. (عمدة القاري والخير الجاري) قوله: حين تشهد يقول أما بعد: هذا طرف من حديث مسور في قصة خطبة علي بن أبي طالب عليه بنت أبي جهل، وسأيت تمامه في المناقب. (عمدة القاري) قوله: ابن الغسيل: هو عبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر، الراهب المعروف بابن الغسيل، الأنصاري المدني. وغسيل الملائكة هو حنظلة، استشهد بأحد، غسلته الملائكة، فسألوا امرأته فقالت: سمع الهبة وهو جنب، فلم يتأخر للاغتسال. (عمدة القاري) قوله: يقلون: وفي رواية: «حتى يكونوا في الناس بمنزلة الملح في الطعام»، هو من معجزاته وإخباره عن المغيبات، فإنهم الآن فيهم القلة. (عمدة القاري) قوله: ويتجاوز: أي يعف، وذلك في غير الحدود. وفيه دليل على أن الخلافة ليست في الأنصار؛ إذ لو كانت فيهم لأوصاهم. والحديث من جوامع الكلم؛ لأن الحال منحصر في الضر والنفع، والشخص في الحسن والمسيء. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: تابعه: أي تابع عقيلًا. يونس: ابن يزيد، الأيلي. فرواه عن ابن شهاب. مما وصله مسلم. أبو اليمان: الحكم بن نافع. شعيب: هو ابن أبي حمزة، الحمصي. الزهري: محمد بن مسلم بن شهاب. عروة: هو ابن الزبير. أبي حميد: عبد الرحمن. تابعه: أي تابع الزهري. أبو معاوية: محمد بن حازم (بالمجتمين)، الضرير. أبو أسامة: حماد بن أسامة. عن هشام: ابن عروة بن الزبير، وصلهما مسلم. تابعه العدني: محمد بن يحيى. عن سفيان: هو ابن عيينة. أبو اليمان: الحكم بن نافع. شعيب: هو ابن أبي حمزة. الزهري: هو ابن شهاب. المسور: ابن مخزوم بن نوفل، الزهري. إسماعيل بن أبان: الأزدي الكوفي. عكرمة: مولى ابن عباس.

سند: قوله: لم يخف علي مكانكم: أي وجودكم في المسجد مجتمعين، فـ«المكان» مصدر ميمي، لا اسم مكان.

١٢٧/١

٢٩- بَابُ الْقَعْدَةِ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ^{ترجمة}

٩٢٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ * بْنُ الْمُفَضَّلِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ * عَنْ نَافِعٍ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ * قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ يَفْعُدُ بَيْنَهُمَا.

١٢٧/١

٣٠- بَابُ الْإِسْتِمَاعِ إِلَى الْخُطْبَةِ ^{ترجمة}

٩٢٩- حَدَّثَنَا آدَمٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ * عَنِ الزُّهْرِيِّ * عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَبِيِّ * عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ * قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ وَقَفَتِ الْمَلَائِكَةُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ يَكْتُبُونَ الْأَوَّلَ فَأَلَّوْا. وَمَثَلُ الْمُهَجَّرِ كَمَثَلِ الَّذِي يُهْدِي بَدَنَةً، ثُمَّ كَالَّذِي يُهْدِي بَقَرَةً ثُمَّ كَبْشًا ثُمَّ دَجَاجَةً ثُمَّ بَيْضَةً، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ طَوَوْا صُحُفَهُمْ وَاسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ».

أي الخطبة

١٢٧/١

٣١- بَابُ: إِذَا رَأَى الْإِمَامُ رَجُلًا جَاءَ وَهُوَ يَخْطُبُ أَمْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ ^{ترجمة}

٩٣٠- حَدَّثَنَا أَبُو التُّعْمَانِ * قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ.....

١. عبید الله: وفي نسخة بعده: «بن عمر». ٢. عبد الله: وفي نسخة بعده: «بن عمر». ٣. آدم: وفي نسخة بعده: «بن أبي إياس».

٤. كمثل الذي: وللأصلي: «كالذي».

ترجمة: قوله: باب القعدة بين الخطبتين يوم الجمعة: قال الحافظ: قال ابن المنير: لم يصرح بحكم الترجمة؛ لأن مستند ذلك الفعل، ولا عموم له. اهـ قال الحافظ: ولا اختصاص بذلك لهذه الترجمة؛ فإنه لم يصرح بحكم غيرها من أحكام الجمعة، والظاهر أنه يقول بوجوبها. اهـ وحزم العيني بالأول، ويحتمل عندي أن يكون الغرض الرد على ما حكى العيني عن بعض الشافعية أن المقصود الفصل سواء كان بالسكوت أو بالجلوس أو الكلام.

قوله: باب الاستماع إلى الخطبة: في «تراجم شيخ المشايخ»: قد أثبت بحديث الباب أن الملائكة يستمعون الخطبة، فإن يستمع الناس بالطريق الأول؛ لأن الناس مكلفون بالعبادات. اهـ وسأيت قريباً «باب الإنصات يوم الجمعة»، فأشار المصنف إلى أن كليهما واجب، يستمع إن كان قريباً، ويُصت إن كان بعيداً.

قوله: باب إذا رأى الإمام رجلاً جاء وهو يخطب: قال الحافظ في الباب الآتي عن ابن المنير: أن الأمر بالركعتين يتقيد برؤية الإمام الداخل في حال الخطبة بعد أن يستفسره: هل صلى أم لا؟ وذلك كله خاص بالخطيب. وأما حكم الداخل فلا يتقيد بشيء من ذلك، بل يستحب له أن يصلي تحية المسجد، فأشار المصنف إلى ذلك كله بهذا الباب والباب السابق، مع أن الحديث فيهما واحد. اهـ وفي «تراجم شيخ المشايخ» في الباب الآتي: حاصل هذا الباب أن على من جاء في هذا الوقت أن يصلي ركعتين، وحاصل الباب السابق أن على الإمام أمره بهما، وكان شغله بالخطبة يمنع عن الاشتغال بالأمر الأجنبي، فالفرق واضح، فلا يتوهم التكرار. اهـ

سهر: قوله: خطبتين: [القعدة بينهما سنة عند أبي حنيفة، وعليه الجمهور، إلا أن الشافعي قال بوجوبه. (عمدة القاري)] قوله: مثل المهجر: أي المبكر إلى المسجد. (عمدة القاري) قوله: ثم دجاجة ثم بيضة: الدجاجة والبيضة ليسا من الهدي، وإنما هو من الإبل والبقر، وفي الغنم خلاف، فهو من باب: أكلت طعاماً وشرباً، ومقلداً سيفاً وريحاً. (مجمع البحار) قوله: طووا صحفهم: أي طوى الملائكة صحف درجات السابقين، واستمعون الذكر: أي الخطبة. (مجمع البحار)

* أسماء الرجال: مسدد: هو ابن مسرهد، أبو الحسن البصري. بشر: بكسر الموحدة، الرقاشي البصري. عبید الله: ابن عمر، العمري. نافع: مولى ابن عمر. آدم: هو ابن أبي إياس، العسقلاني. ابن أبي ذئب: محمد بن عبد الرحمن. أبي عبد الله الأعرج: سليمان، الجهمي مولاهم. أبو النعمان: محمد بن الفضل، السدوسي.

سند: قوله: يكتبون الأول فالأول: الظاهر نصب «الأول» على أنه مفعول به. وقيل: على الحال، وجاءت معرفة، وهو قليل. قلت: كأنه رأى أن المفعول مقدر أي يكتبون الحاضرين، ورأى أن قوله: «الأول فالأول» بمنزلة المتفاوتين درجة حسب تفاوتهم في الجيء، والظاهر أنه لا حاجة إلى ما ذكر، والله تعالى أعلم.

قوله: ثم كالذي يهدي بقرة: كلمة «ثم» ههنا قائمة مقام «والذي بعده كالذي يهدي بقرة»، كأن أصله: «والذي يقال فيه: ثم يهجر كالذي يهدي...»، فالترتيب والتعقيب إنما يعتبر في مجيئهم وحضورهم الجمعة، ولا تعقيب في ثبوت مضمون هذه الحمل، بل مضمون هذه الحمل ثابت دائماً؛ فإن كون السابق كالذي يهدي بدنة ومن يليه في الجيء كالذي يهدي بقرة: أمر ثابت عند الله تعالى، لا أن كون من يليه كالذي يهدي بقرة بعد كون السابق كالذي يهدي بدنة، فلا يحسن لإرجاع معنى «ثم» إلى تمام مضمون الجملة. إلا أن يقال: إن الترتيب في الإخبار. أو يقال بالترتيب بين الحمل حسب كتابة الملائكة؛ فإنهم يكتبون المهجر أولاً ثم يكتبون من يليه، والله تعالى أعلم.

وأما قوله: «ثم كبشاً» فالتقدير: والذي بعده كالذي يهدي كبشاً. والحاصل أن الحديث لا يخلو عن حذف الموصول مع بعض صلته، وللنحاة فيه خلاف، والله تعالى أعلم.

قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: «أَصَلَّيْتُ يَا فُلَانُ؟» فَقَالَ: لَا. قَالَ: «فَمَ فَارَكُغَ».

هو سُليمان بن هذيلة،
وقيل: ابن عمرو. (ع)

١٢٧/١

٣٢- بَابُ: مَنْ جَاءَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ

٩٣١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو سَمِعَ جَابِرًا ^{ابن عيينة} قَالَ: دَخَلَ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ، فَقَالَ: «أَصَلَّيْتُ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَمَ فَصَلَّ رَكَعَتَيْنِ».

المدائني

ترجمة

سهر

١٢٧/١

٣٣- بَابُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الْخُطْبَةِ

ترجمة

٩٣٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ ^{ابن مسرهد}، ح: وَعَنْ يُونُسَ، * عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ ^{ابن مسرهد} ﷺ.

قَالَ: بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكَ الْكُرَاعُ، هَلَكَ الشَّاءُ، فَأَدْعُ اللَّهَ أَنْ يَسْقِيَنَا. فَمَدَّ يَدَيْهِ وَدَعَا.

بضم الكاف اسم بجمع، الخيل. (ع)

١٢٧/١

٣٤- بَابُ الْإِسْتِسْقَاءِ فِي الْخُطْبَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

٩٣٣- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرِو * قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ^{الحزامي. (فس)} ﷺ قَالَ: أَصَابَتِ النَّاسَ سَنَةٌ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَبَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ فِي يَوْمٍ جُمُعَةٍ.....

١. الناس: كذا للكشيمهني وأبي ذر. ٢. أصليت: ولابن عساكر والأصيلي وأبي ذر: «صليت». ٣. فقال: وفي نسخة: «قال». ٤. فاركع: وللأصيلي والمستملي بعده: «ركعتين». ٥. أصليت: كذا لكريمة والمستملي، وللکشميهني والأصيلي وابن عساكر وأبوي ذر والوقت والحموي: «صليت». ٦. قم: كذا لأبي ذر. ٧. عبد العزيز: وللأصيلي وأبوي ذر والوقت بعده: «بن صهيب». الجمعة: وللأصيلي وأبوي ذر والوقت: «جمعة». ٩. هلك: كذا لابن عساكر وأبوي ذر والوقت والأصيلي، وفي نسخة قبله: «و». يديه: ولأبي ذر والشيخ ابن حجر: «يده». ١١. ابن مسلم: كذا للأصيلي وأبي ذر. ١٢. أبو عمرو: وللأصيلي وأبي ذر بعده: «الأوزاعي» [اسمه عبد الرحمن]. النبي: ولابن عساكر: «رسول الله». ١٤. في يوم جمعة: وفي نسخة: «يوم جمعة».

ترجمة: قوله: باب من جاء والإمام يخطب إلخ: تقدّم الكلام عليه في الباب السابق. قوله: باب رفع اليدين في الخطبة: قال الحافظ: فيه إشارة إلى أن حديث عمارة الذي أخرجه مسلم في إنكار ذلك ليس على إطلاقه، لكن قيد مالك الجواز بدعاء الاستسقاء. اهـ قال العيني: إشارة إلى أن المراد بالرفع في الباب المذكور، كما في حديث الباب، لا كالرفع =

سهر: قوله: قم فاركع: أي فصل. قال النووي: هذا صريح في الدلالة لمذهب الشافعي وأحمد وإسحاق وفقهاء الحديث: أنه إذا دخل الجامع يوم الجمعة والإمام يخطب يستحب له أن يصلي ركعتين تحية المسجد، ويكره الجلوس قبل أن يصليهما، وأنه يستحب أن يتحوز فيهما؛ ليستمع الخطبة، وحكي هذا أيضاً عن الحسن البصري وغيره من المتقدمين. وقال القاضي: قال مالك والليث وأبو حنيفة وجهور السلف من الصحابة والتابعين: لا يصليهما، وهو مروي عن عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم، وحثهم الأمر بالإحصاء للإمام. وتناولوا حديث الباب ونحوه أنه كان عربائاً، فأمره رسول الله ﷺ بالقيام؛ ليراه الناس ويتصدقوا عليه، وهذا تأويل باطل، يردّه صريح قوله: «إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب فليركع ركعتين، وليتحوز فيهما»، وهذا نص لا يتطرق إليه تأويل. قلت: أحباب أصحابنا - أي الحنفية - بأحوبة غير هذا، الأول: أنه ﷺ أنصت له حتى فرغ من صلاته، والدليل عليه ما أخرجه ابن أبي شيبة: «حدثنا هشيم: أخبرنا أبو معشر عن محمد بن قيس: أن النبي ﷺ حيث أمره أن يصلي ركعتين أمسك عن الخطبة حتى فرغ من ركعتيه، ثم عاد إلى الخطبة»، وكذا يؤيده ما روى الدارقطني مسنداً ومرسلاً، وقال: وهذا المرسل هو الصواب. والثاني: أن ذلك كان قبل شروعه ﷺ في الخطبة، وصرحه النسائي في «سننه الكبرى» وبوّب عليه. والثالث: أن ذلك كان منه قبل أن ينسخ الكلام في الصلاة، ثم لما نسخ في الصلاة نسخ أيضاً في الخطبة؛ لأنها شرط صلاة الجمعة أو شرطها، كما صرحه الطحاوي. (عمدة القاري) قوله: فصل ركعتين: فيه الترجمة. قيل: في الترجمة قيد الركعتين بقوله: «خفيفتين»، فلم تقع المطابقة تامة. وأجيب بأن من عادته أن يشير إلى ما وقع في بعض الطرق، كما وقع في «سنن أبي قرة» صريحاً وفي «مسلم» بمعناه بلفظ «وتحوز فيهما». (عمدة القاري) قوله: فمد يديه ودعا: وهو موضع الترجمة؛ لأن في الحديث الذي بعده: «فرغ يديه» كلفظ الترجمة، فكانه أشار بذلك إلى أن المراد بالرفع ههنا المد، لا كالرفع الذي في الصلاة. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: عن يونس: هو ابن عبيد، عطف على الإسناد المذكور، أي وحدنا مسدد أيضاً عن حماد بن زيد عن يونس.

أبو عمرو: عبد الرحمن الأوزاعي: نسبة إلى «الأوزاع»: قبائل شتى أو بطن من ذي الكلاع من اليمن، أو «الأوزاع» قرية بدمشق. (إرشاد الساري)

قَامَ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكَ الْمَالُ وَجَاعَ الْعِيَالُ، فَادْعُ اللَّهَ لَنَا. فَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَمَا تَرَى فِي السَّمَاءِ قَرَعَةً، قَوْلَ الَّذِي تَفْسِي

لم يعرف اسمه. (قس)

بِيَدِهِ، مَا وَضَعَهَا حَتَّى تَارَ السَّحَابُ أَمْثَالَ الْجِبَالِ، ثُمَّ لَمْ يَنْزِلْ عَنْ مِنْبَرِهِ حَتَّى رَأَيْتُ الْمَطَرَ يَتَحَادَرُ عَلَى لِحْيَتِهِ.

أي هاج

لكنهما

أي يفطر. (ع)

فَمَطَرْنَا يَوْمَنَا ذَلِكَ وَمِنَ الْعَدِ وَمِنَ الْعَدِ وَالَّذِي يَلِيهِ، حَتَّى الْجُمُعَةُ الْأُخْرَى. فَقَامَ ذَلِكَ الْأَعْرَابِيُّ - أَوْ قَالَ: غَيْرُهُ - فَقَالَ:

معناه: حصل لنا المطر. (ع)

يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَهَدَّمُ الْبِنَاءُ وَغَرِقَ الْمَالُ، فَادْعُ اللَّهَ لَنَا. فَرَفَعَ يَدَيْهِ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا، وَلَا عَلَيْنَا». فَمَا يُشِيرُ بِيَدِهِ إِلَى نَاحِيَةِ

مِنَ السَّحَابِ إِلَّا أَنْفَرَجَتْ، وَصَارَتِ الْمَدِينَةُ مِثْلَ الْجُوبَةِ، وَسَالَ الْوَادِي قَنَاةً شَهْرًا، وَلَمْ يَحْجِ أَحَدٌ مِنْ نَاحِيَةٍ إِلَّا حَدَّثَ بِالْجُودِ.

أي انكشفت

الفرجة المستديرة في السحاب. (قس) عَلمَ واد

٣٥- بَابُ الْإِنْصَاتِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ

١٢٧/١

وَإِذَا قَالَ لِصَاحِبِهِ: أَنْصِتْ، فَقَدْ لَعَا. وَقَالَ سَلْمَانُ* عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «يُنْصِتُ إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ».

الفرسي

٩٣٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى* بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ* عَنْ عَقِيلٍ* عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ* عَنِ

أي ابن حزن

الزهري

الإمام

أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: أَنْصِتْ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ: فَقَدْ لَعَوْتَ».

المراد به المجلس. (ع)

٣٦- بَابُ السَّاعَةِ الَّتِي فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ

١٢٨/١

٩٣٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ*، عَنِ الْأَعْرَجِ*، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ* عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ يَوْمَ

الإمام

يريد أن الساعة لحظة خفيفة. (ع)

الْجُمُعَةِ فَقَالَ: «فِيهِ سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي، يَسْأَلُ اللَّهَ شَيْئًا: إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ» وَأَشَارَ بِيَدِهِ يُقَلِّلُهَا.

ولا بن ماجه: «ما لم يسأل إلها أو قطعة رحم». (نو)

هذه جملة حالية أيضا

جملة حالية

١. وضعها: كذا للمستلمي، وللشمسيني وأبي ذر والأصيلي: «وضعها». ٢. من: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبوي ذر والوقت.

٣. فقام: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبي ذر، وفي نسخة: «وقام». ٤. فقال اللهم: ولا بن عساكر وأبي ذر: «اللهم».

٥. ينصت: وفي نسخة قبله: «و». ٦. عن ابن شهاب: وللشيخ ابن حجر: «أخبرني ابن شهاب». ٧. مسلمة: وفي نسخة بعده: «القنعني».

ترجمة = الذي في الصلاة. اهـ قلت: أو المراد عكسه أن المراد بالمد في الحديث الرفق، فتكون الترجمة شارحة.

قوله: باب الإنصات يوم الجمعة إلخ: قال الخافض: أشار بهذا إلى الرد على من جعل وجوب الإنصات من خروج الإمام. اهـ وتقدم شيء من الكلام على ذلك في «باب الاستماع».

سهر: قوله: هلك المال: المراد بالمال هنا وما بعده الحيوان، كذا فسره في حديث «الموطأ». ومعنى «هلك المال» يعني الحيوانات هلكت؛ إذ لم تجد ما ترعى. (عمدة القاري)
قوله: حوالينا: بفتح اللام، وفي «مسلم»: «حولنا»، وكلاهما صحيح، يقال: «قعدا حول حواله وحواليه» أي مطيفين به من جوانبه، وهو ظرف متعلق بمحذوف، تقديره: اللهم أنزل
أو أمطر حوالينا ولا تنزل علينا، والمراد بـ«حوالينا» الأكام والظراب وشبههما، كما في الحديث. (عمدة القاري) قوله: وسال الوادي: [أي صارت كالخوض المستدير. (عمدة القاري)]
قوله: قنأة: بفتح القاف وخفة النون، وهو علم لبقعة، غير منصرف، مرفوع؛ لأنه بدل عن «الوادي»، و«القنأة» اسم واد من أودية المدينة. قال الكرمانى: وفي بعض الروايات:
«قنأة» منصوب منوّن، فهو بمعنى البئر المحفورة، أي سال الوادي مثل القنأة، وفي بعضها بالجاء بإضافة الوادي إليها. (عمدة القاري)

قوله: بالجو: [يفتح الجيم وسكون الواو، المطر الغزير الواسع. (عمدة القاري)] قوله: فيه ساعة: اختلف العلماء من الصحابة والتابعين وغيرهم: هل هذه الساعة باقية أو رفعت؟
[رده السلف. (عمدة القاري)] وعلى الأول: هل هي في كل جمعة؟ [وعلى هذا تواترت الأخبار. (عمدة القاري)] أو واحدة من كل سنة؟ وعلى الأول: هل هي في وقت من يوم معين
أو مبهم؟ وعلى التعيين: هل تستوعب الوقت أو مبهم؟ وعلى الإبهام: ما ابتداءه وما انتهائه؟ وعلى كل ذلك: هل تستمر أو تنتقل؟ [قال الغزالي: هذا أشبه الأقوال، وبه جزم
ابن عساكر. (عمدة القاري)] وعلى الانتقال: هل تستغرق الوقت أو بعضه؟ وحاصل الأقوال فيها خمسة وأربعون قولاً، بسطتها في «شرح الموطأ»، وأقرب ما قيل في تعيينها أقوال:
أحدها: عند أذان الفجر. الثاني: من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس. الثالث: أول ساعة بعد طلوع الشمس. الرابع: آخر الساعة الثالثة من النهار. الخامس: عند الزوال. =

* أسماء الرجال: قال سلمان: الفارسي. مما وصله في «باب الدهن للجمعة». يحيى: هو ابن عبد الله بن بكير، المخزومي مولا هم. الليث: هو ابن سعد، المصري. عقيل: بضم العين،
ابن خالد. أبي الزناد: عبد الله بن ذكوان. الأعرج: عبد الرحمن بن هرمز.

١٢٨/١

٣٧- بَابُ: إِذَا نَفَرَ النَّاسُ عَنِ الْإِمَامِ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ فَصَلَاةُ الْإِمَامِ وَمَنْ بَقِيَ جَائِزَةٌ

ترجمة
يعني ذهبوا عن مجلس الإمام. (ع)

٩٣٦- حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو* قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ* عَنْ حُصَيْنٍ* عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ قَالَ: حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام

الأنصاري. (ق)

اسم أبي الجعد رافع الكوفي. (ع)

قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أَقْبَلَتْ عِيرٌ تَحْمِلُ طَعَامًا، فَالْتَفَتُوا إِلَيْهَا حَتَّى مَا بَقِيَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا،

هي الإبل التي تحمل تجارة، طعاما كانت أو غيره. (ع)

فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجْرَةً أَوْ لَهْوًا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾

(الجمعة: ١١)

أي تفرقوا. (ع)

٣٨- بَابُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ وَقَبْلَهَا

١٢٨/١

٩٣٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ* عَنْ نَافِعٍ* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عليه السلام أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي

١. جائزة: وللأصلي: «تامة». ٢. بينما: ولأبي ذر: «بيننا». ٣. إلا اثنا: ولشملك والشيخ ابن حجر: «إلا اثني...». ٤. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا».

٥. عن عبد الله بن عمر: ولابن عساکر: «عن ابن عمر». ٦. رسول الله: وفي نسخة: «النبي».

ترجمة: قوله: باب إذا نفر الناس عن الإمام إلخ: كتب الشيخ في «اللامع»: في قوله: «من بقي» دلالة على أن النافرين لم يعودوا، فكان ردًا على من ذهب في تعيين أقل عدد الجماعة بأربعين رجلًا، وعندنا تتعقد الجمعة إذا نفروا بعد الشروع فيها، ولو كلهم. وأما قبل الشروع فلا بد أن يبقى اثنان سوى الإمام. اهـ وفي «هامشه»: قال الحافظ: ظاهر الترجمة أن استمرار الجماعة الذين تتعقد بهم الجمعة إلى تمامها ليست بشرط في صحتها، بل يشترط أن تبقى منهم بقية ماء، ولم يتعرض البخاري بعدد من تقوم بهم الجمعة؛ لأنه لم يثبت منه شيء على شرطه. وجملة ما للعلماء فيه خمسة عشر قولًا، بسطت في هامش «اللامع». فعند أبي حنيفة: ثلاثة مع الإمام، وعند صاحبيه: الاثنان معه، وعند الشافعي: أربعون بالإمام، وعن أحمد في المشهور عنه: خمسون رجلًا، وعند مالك: اثنا عشر غير الإمام كما قال الدردير. وفي «تراجم شيخ المشايخ»: قد فسر قوله: ﴿وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ جمهور المفسرين بقيامه في الخطبة، فمناسبة الحديث بالترجمة باعتبار أن خطبة الجمعة لها حكم الصلاة، فلما أتم ﷺ خطبته مع خروجهم عن المسجد كان هذا حكم الصلاة أيضًا، وأما إذا فسر بقيامه في الصلاة فلا إشكال. وهذا الحديث حجة على الشافعي حيث شرط لانعقاد الجمعة حضور أربعين رجلًا، ومن ههنا شرط مالك حضور اثني عشر رجلًا، فافهم. اهـ

قوله: باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها: قال الحافظ ما حاصله: كأنه أشار إلى أن لا فرق بين الظهر والجمعة في ذلك، وقدم البعدية لثبوتها صريحًا. وفي «تراجم شيخ المشايخ»: حديث الباب ساكت عن إثبات راتبة قبل الجمعة، وقال القسطلاني: إنه يعلم راتبة قبل الجمعة من حديث الباب بالقياس على راتبة الظهر. اهـ والمؤلف اكتفى على حديث الباب؛ لأن راتبة قبل الجمعة قد علم سنتها سابقًا صريحًا من حديث جابر: «أنه دخل رجل يوم الجمعة والنبي ﷺ يخطب» الحديث. اهـ

سهر = السادس: عند أذان صلاة الجمعة. السابع: من الزوال إلى خروج الإمام. الثامن: منه إلى إحرامه بالصلاة. التاسع: منه إلى غروب الشمس. العاشر: ما بين خروج الإمام إلى أن تقام الصلاة. الحادي عشر: ما بين أن يجلس الإمام على المنبر إلى أن ينقضي الصلاة، وهو الثابت في «مسلم» عن أبي موسى مرفوعًا. الثاني عشر: ما بين أول الخطبة والفراغ منها. الثالث عشر: عند الجلوس بين الخطبتين. الرابع عشر: عند نزول الإمام من المنبر. الخامس عشر: من إقامة الصلاة إلى تمامها، وهو الوارد في «الترمذي» مرفوعًا. السادس عشر: حين تقام الصلاة حتى يقوم الإمام مقامه. السابع عشر: هي الساعة التي كان النبي ﷺ يصلي فيها الجمعة. الثامن عشر: من صلاة العصر إلى غروب الشمس. التاسع عشر: في صلاة العصر. العشرون: بعد العصر إلى آخر وقت الاختيار. الحادي والعشرون: من حين تصفر الشمس إلى أن تغيب. الثاني والعشرون: آخر ساعة بعد العصر، أخرجه أبو داود والحاكم عن جابر مرفوعًا، وأصحاب السنن عن عبد الله بن سلام من قوله. الثالث والعشرون: إذا تدلى نصف الشمس للغروب، أخرجه البيهقي وغيره عن فاطمة مرفوعًا. وهذه خلاصة الأقوال فيها، وباقيها يرجع إليها، وراجع هذه الأقوال الحادي عشر والثاني والعشرون. قال المحب الطبري: أصح الأحاديث فيها حديث أبي موسى، وأشهر الأقوال قول عبد الله بن سلام، زاد ابن حجر: وما عداها إما ضعيف الإسناد أو موقوف، استند قائله إلى اجتهاد دون توقيف.

ثم اختلف السلف في أن أي القولين المذكورين أرجح، فرجح كلاً مرجحون، فمن رجح الأول البيهقي وابن العربي والقرطبي، وقال النووي: إنه الصحيح أو الصواب. ورجح الثاني أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وابن عبد البر وغيره، وقد أورد أبو هريرة على ابن سلام أنها ليست ساعة صلاة، وقد ورد النص بالصلاة؟ فأجابته: أن منتظر الصلاة في حكم المصلي. وهذا بعينه وارد على حديث أبي موسى أيضًا؛ لأن حال الخطبة ليست ساعة صلاة. هذا كله في «التوشيح» للسيوطي إلا القول السادس عشر، ففيه شبهة أن ما في «التوشيح» هل هو هذا أم غيره؟ وذلك بسبب سقوطه من النسخة الموجودة، والله تعالى أعلم.

قوله: بينما نحن نصلي إلخ: ثبت من طرق لمسلم وغيره أن انفضاضهم كان في الخطبة، فحمل قوله: «بينما نحن نصلي» أي تنتظر الصلاة. قلت: أولى من هذا الحمل ما ورد من طريق مقاتل بن حيان: «أن النبي ﷺ كان يصلي الجمعة قبل الخطبة مثل العيد»، فإن هذه الواقعة كانت سببًا لتقدم الخطبة، أخرجه أبو داود في المراسيل وغيره، فظهر بهذا أن العير قدمت وهم في الصلاة، فلما فرغوا وأخذ النبي ﷺ في الخطبة انفضوا، قاله السيوطي في «التوشيح». قال النووي: المراد بالصلاة ههنا انتظارها في حال الخطبة؛ ليوافق رواية «مسلم»: أن جابرًا قال: «كان النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة، فجاءت عير من الشام، فانقلبوا إليها إلا اثني عشر رجلًا». انتهى (الكواكب الدراري) فالتطابق لا يحصل إلا أن يقال: إن النبي ﷺ صلى الجمعة قبل رجوعهم، ولا يصح توجيه الشافعي بأنه محمول على أنهم رجعوا، أو رجع منهم تمام أربعين، فأمم بهم الجمعة.

* أسماء الرجال: معاوية بن عمرو: الأزدي البغدادي. زائدة: هو ابن قدامة، الكوفي. حصين: ابن عبد الرحمن، الواسطي. عبد الله: هو التنيسي. مالك: الإمام. نافع: مولى ابن عمر.

٩٤١- حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ* قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَسَاةٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا نَصَلِّيَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ

الْجُمُعَةَ ثُمَّ تَكُونُ الْقَائِلَةُ.

أي تقع القيلولة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١- أَبْوَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ

15A/1

وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿عَذَابًا مُهِينًا﴾ (١١)

أي سافرتم

(النساء: ١٠١)

٩٤٢- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ * عَنِ الزُّهْرِيِّ: * سَأَلْتُهُ: هَلْ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ - يَعْنِي - صَلَاةَ الْخَوْفِ؟ فَقَالَ: أَخْبَرَنَا

سَالِمٌ* أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ نَجْدٍ، فَأَرَيْنَا الْعَدُوَّ فَصَافَفْنَا لَهُمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

يُصَلِّي لَنَا، فَقَامَتْ طَائِفَةٌ مَعَهُ وَأَقْبَلَتْ طَائِفَةٌ عَلَى الْعَدُوِّ، فَرَكَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ مَعَهُ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ انْصَرَفُوا مَكَانَ الطَّائِفَةِ الَّتِي لَمْ تَصَلِّ، فَجَاؤُوا فَرَكَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِهِمْ رُكْعَةً وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ. فَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَرَكَعَ لِنَفْسِهِ رُكْعَةً وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ.

١. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا». ٢. سهل: وللكشميهني وأبي ذر بعده: «بن سعد». ٣. أبواب صلاة الخوف: كذا للمستملي وأبوي ذر والوقت، ولكريمة والأصيل: «باب صلاة الخوف». ٤. وقال الله عز وجل: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «وقول الله تعالى».

٥ جناح: ولكريمة بعده: ﴿أَنْ تَقْضُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا وَإِذَا كُنْتُمْ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكُمْ وَلْيَاخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ زُرَّائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكُمْ وَلْيَاخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَذَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً وَلَا جَنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَدَى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ أَنْ تَقْعُوا أَسْلِحَتِكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ (النساء: ١٠١ - ١٠٢) وفي نسخة: ﴿أَنْ تَقْضُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ إلى قوله: ﴿عَذَابًا مُهِينًا﴾.

٦. الزهري: وفي نسخة بعده: «قال». ٧. فقال: كذا ابن عساكر والأصيلي وأبو ذر الوقت، وفي نسخة: «قال». ٨. أخبرنا: وفي نسخة: «أخبرني».

٩. رسول الله: ولأبي ذر: «النبي». ١٠. فوازينا: وفي نسخة: «فآذينا». ١١. فصافقنا لهم: كذا للمستملي والأصيل، وللكشميهني وأبي ذر: «فصافقناهم».

١٢. معه: وفي نسخة بعده: «فصلي». ١٣. فرکم: كذا للمستمل وأبي ذر، وفي نسخة: «ورکم».

ترجمة: قوله: «أبواب صلاة الخوف: عقبها الجمعة؛ لأن كلاً منهما بدل الصلاة المكتوبة، إلا أن التغير في الأول أخف. انتهى من «الفتح»

قوله: وقول الله عز وجل: وإذا ضربتم في الأرض الآية: وفي «تراجم شيخ المشايخ»: حملت الحنفية هذه الآية على السفر، وقيد الخوف عندهم اتفاقاً، والشافعي رحمه الله حملها على الظاهر، وجرى المؤلف على ذلك، وهو الظاهر من سياق كلامه. اهـ ثم الظاهر عندي أن المصنف اختار من صور صلاة الخوف الصورة التي ذكرت في حديث ابن عمر حديث الباب، وهذه الصورة أقرب إلى قول الحنفية؛ لأنهم ذكروا هذا الحديث في مستدلاتهم، والله تعالى أعلم.

سهر: قوله: أبواب صلاة الخوف: [وقد جاءت في کیفیتها سبعة عشر نوعًا. (إرشاد الساري)]

* أسماء الرجال: سعيد بن أبي مريم: ومن بعده كلهم مروا في الصفحة السابقة. أبو اليمان: الحكم بن نافع. شعيب: هو ابن أبي حمزة. الزهري: هو محمد بن مسلم بن شهاب. سالم: هو ابن عبد الله بن عمر.

سند: قوله: فقام كل واحد منهم فركع لنفسه ركعة: ينبغي حمله على قيامهم على التعاقب لا على قيامهم معاً؛ لئلا تضيع الحراسة المطلوبة بوضع هذه الصلاة، بل قد جاء التعاقب في رواية «أبي داود» صحيحاً من حديث ابن مسعود، ولفظه: «فقام هؤلاء - أي الطائفة الثانية - فقصوا لأنفسهم ركعة، ثم سلموا، ثم ذهبوا. ورجع أولئك إلى مقامهم، فصلوا لأنفسهم ركعة، ثم سلموا»، كذا ذكره المحقق ابن حجر.

١٢٩/١

٢- بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ رِجَالًا وَرُكْبَانًا، «رَاجِلٌ» قَائِمٌ

٩٤٣- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقُرَشِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ * عَنْ مُوسَى * بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ *،

هو يحيى

(قس) البغدادي.

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نَحْوًا مِنْ قَوْلِ مُجَاهِدٍ: إِذَا اخْتَلَطُوا قِيَامًا....وَرَزَّادُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَأِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَلْيَصِلُوا قِيَامًا وَرُكْبَانًا».

أي قائمين وراكبين

أراد به أن ابن عمر رواه مستنداً لا من رايه. (ع)

٣- بَابُ: يَحْرُسُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ

١٢٩/١

٩٤٤- حَدَّثَنَا حَيُّوَةُ بْنُ شَرِيحٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ * عَنِ الزُّبَيْدِيِّ *، عَنِ الزُّهْرِيِّ *، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ *، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ،

١. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا». ٢. وإن كانوا: وللكشميهني: «وإذا كانوا».

ترجمة: قوله: باب صلاة الخوف رجالاً وركبانا: كتب الشيخ في «اللامع»: يعني إذا اشتد الخوف فلم يقدرُوا على أدائها كما شرعَتْ، ولا كما ذكرت في الآية: يصلون فرادى رجالاً أو ركباً يومئون بالركوع والسجود، وأما في حالة القتال فلا تتأدى بل توخر. اهـ وفي «هامشه»: قال الحافظ: قيل: مقصوده أن الصلاة لا تسقط عند العجز عن النزول من الدابة، ولا توخر عن وقتها، بل تصلى على أي جهة حصلت القدرة عليه بدليل الآية. اهـ والأوجه عندي في غرض الترجمة أنها إشارة إلى تفسير قوله عز اسمه: «فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا» (البقرة: ٢٣٩) أن المراد بقوله: «رِجَالًا» قياماً لا ماشياً، وردَّ على من أباح الصلاة ماشياً، كما قال به أحمد، وبه قال الشافعي في المطلوب كما سيأتي؛ فإن لفظ «الرجال» يطلق على المشاة أيضاً كما في «سورة الحج»: «يَأْتُونَكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ» (الحج: ٢٧)، فنبه الإمام البخاري بالترجمة على أن المراد في آية صلاة الخوف بـ«الرجال» القائمون، ولذا قال: «راجل: قائم»، وذكر فيه أثر مجاهد: «إذا اختلطوا قِيَامًا...»، وأيده بالمرفوع: «فليصلوا قِيَامًا وَرُكْبَانًا»، فتأمل. ويؤيده ما قال الحافظ: وفي «تفسير الطبري» بسند صحيح عن مجاهد: «فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا» إذا وقع الخوف فليصل الرجل على كل جهة قائماً أو ركباً. اهـ لكن في هذا الغرض أنه سيأتي قريباً «باب صلاة الطالب والمطلوب»، ويمكن التفصي عنه بأن ما سيأتي مفيد بـ«راكباً»، فالجواز في حالة الركوب، وههنا الرد على كونه ماشياً.

قوله: باب يحرس بعضهم بعضاً: قال الحافظان (ابن حجر والعيني): قال ابن بطال: محل هذه الصورة إذا كان العدو في جهة القبلة ولا يفترقون، والحالة هذه، بخلاف الصورة الماضية في حديث ابن عمر. وقال الطحاوي: ليس هذا بخلاف القرآن؛ لجواز أن يكون قوله تعالى: «وَلَقَدْ أَتَيْنَا طَائِفَةً أُخْرَى» (النساء: ١٠٢) إذا كان العدو في غير القبلة، وذلك ببيانه ﷺ، ثم بين كيفية الصلاة إذا كان العدو في جهة القبلة. اهـ وفي «الفيض»: لم تحصل هذه الترجمة؛ فإن الحراسة مرعية في الصفات كلها، ولا اختصاص لها بصفة دون صفة. =

سهر: قوله: راجل قائم: أشار بهذا إلى شيئين: أحدهما: أن «رجالاً» في الترجمة جمع «راجل»، لا جمع «رجُل». والثاني: أن «الراجل» بمعنى الماشي، كما في «سورة الحج»: «يَأْتُونَكَ رِجَالًا». و«الركبان» جمع «راكب»، أشار بهذه الترجمة إلى أن الصلاة لا تسقط عند العجز عن النزول من الدابة؛ فإنهم يصلون ركباً فرادى، يومئون بالركوع والسجود إلى أي جهة شاؤوا. وقال عياض في «الإكمال»: لا يجوز ترك استقبال القبلة فيها عند أبي حنيفة، وهذا غير صحيح. ولا يجوز بجماعة عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وعن محمد تجوز وبه قال الشافعي. وإذا لم يقدرُوا على الصلاة على ما وصفنا أعزوها، ولا يصلون صلاة غير مشروعة. وعن مجاهد وطاوس والحسن وقائدة والضحاك: يصلون ركعة واحدة بالإيماء، وعن الضحاك: فإن لم يقدرُوا يكبرون تكبيرتين حيث كان وجوههم. وقال إسحاق: إن لم يقدرُوا على الركعة فسجدة واحدة، وإلا فتكبيرة واحدة. (عمدة القاري) قوله: قول مجاهد: [هو قوله: «إذا اختلطوا قِيَامًا فَإِنَّمَا هُوَ الْإِشَارَةُ بِالرَّأْسِ»]، فمذهب مجاهد: أنه يجزئه الإيماء عند شدة القتال، كمذهب ابن عمر. (عمدة القاري) قوله: يحرس بعضهم: أي بعض المصلين بعضاً. قال ابن بطال: ومحل هذه الصورة إذا كان العدو في جهة القبلة فلا يفترقون، بخلاف الصورة الماضية في حديث ابن عمر. قال الطحاوي: ليس هذا بخلاف القرآن؛ لجواز أن يكون ما في القرآن إذا كان العدو في غير القبلة، كذا في «العيني».

* أسماء الرجال: ابن جريح: هو عبد الملك بن عبد العزيز. موسى: ابن عقبة بن أبي عياش، مولى الزبير بن العوام. نافع: هو مولى ابن عمر. حيوة بن شريح: الحمصي الحضرمي، المتوفى ٢٢٤ هـ. محمد بن حرب: الخولاني الحمصي الأبرش. الزبيدي: هو محمد بن الوليد، الشامي الحمصي. الزهري: هو ابن شهاب. عبيد الله: ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود، المدني أحد الفقهاء السبعة.

سند: قوله: نحواً من قول مجاهد إذا اختلطوا قِيَامًا: قد وقع ههنا في الكتاب اختصار محل وتصحيح، وقد ساقه الإسماعيلي على وجهه عن مجاهد قال: «إذا اختلطوا فَإِنَّمَا هُوَ الْإِشَارَةُ بِالرَّأْسِ»، وعن ابن عمر مثل قول مجاهد: «إذا اختلطوا فَإِنَّمَا هُوَ الذِّكْرُ وَإِشَارَةُ الرَّأْسِ»، وزاد ابن عمر عن النبي ﷺ: «فَإِنْ كَثُرُوا...»، فقول المصنف: «إذا اختلطوا قِيَامًا...» تصحيح من قوله: «إذا اختلطوا فَإِنَّمَا...»، وأما ما بعد ذلك فهو محذوف في غير موضعه، كذا يستفاد مما ذكره المحقق ابن حجر، والله تعالى أعلم. قوله: وإن كانوا أكثر من ذلك: جاء في رواية «مسلم» وغيره: «فَإِنْ كَانَ خَوْفٌ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ...» وذلك اللفظ أوضح. فقال القسطلاني في تفسير ما في الكتاب: «وإن كانوا» أي العدو «أكثر من ذلك» أي من الخوف يمكن معه القيام في موضع. ولا يخفى أن توصيف الناس بأنهم أكثر من الخوف غير مناسب؛ إذ الواجب في اسم التفضيل هو المجانسة، ولا مجانسة بين الخوف والناس. والوجه أن يقال: «وإن كانوا» أي المؤمنون أي خوفهم «أكثر من ذلك»، كما هو رواية «مسلم» وغيره. أو «إن كانوا» أي العدو «أكثر من ذلك» أي من يمكن معهم القيام، والله تعالى أعلم.

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَامَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، فَكَبَّرَ وَكَبَّرُوا مَعَهُ، وَرَكَعَ وَرَكَعَ نَاسٌ مِنْهُمْ، ثُمَّ سَجَدَ وَسَجَدُوا مَعَهُ، ثُمَّ قَامَ لِلثَّانِيَةِ فَقَامَ الَّذِينَ سَجَدُوا وَحَرَسُوا إِخْوَانَهُمْ، وَأَتَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى فَرَكَعُوا وَسَجَدُوا مَعَهُ، وَالنَّاسُ كُلُّهُمْ فِي صَلَاةٍ، وَلَجَّيْنِ يَحْرُسُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا.

٤- بَابُ الصَّلَاةِ عِنْدَ مُنَاهَضَةِ الْحُصُونِ وَلِقَاءِ الْعَدُوِّ

١٢٩/١

وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: * إِنْ كَانَ تَهَيُّا الْفَتْحِ وَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى الصَّلَاةِ صَلُّوا إِيْمَاءً كُلِّ امْرِيٍّ لِنَفْسِهِ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَى الْإِيْمَاءِ آخَرُوا الصَّلَاةَ حَتَّى يَنْكَشِفَ الْقِتَالُ أَوْ يَأْمَنُوا فَيَصَلُّوا رُكْعَتَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرُوا صَلُّوا رُكْعَةً وَسَجَدَتَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرُوا فَلَا يُجْزِئُهُمُ التَّكْبِيرُ وَيُؤَخَّرُونَهَا حَتَّى يَأْمَنُوا. وَبِهِ قَالَ مَكْحُولٌ.

أي حتى يحصل لهم الأمن تمام

وَقَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه: حَضَرْتُ مُنَاهَضَةَ حِصْنٍ تُسَمَّى عِنْدَ إِصْءَاءِ الْفَجْرِ وَاشْتَدَّ اشْتِعَالُ الْقِتَالِ، فَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى الصَّلَاةِ، فَلَمْ تُصَلَّ إِلَّا بَعْدَ ارْتِفَاعِ التَّهَارِ، فَصَلَّيْنَاهَا وَنَحْنُ مَعَ أَبِي مُوسَى فَفُتِحَ لَنَا. قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه: وَمَا يَسُرُّنِي بِتِلْكَ الصَّلَاةِ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا.

كما وصله ابن سعد. (قر)

أي الأشعري

١. وقام: وفي نسخة: «فقام». ٢. منهم: وللكشميهني: «معه». ٣. للثانية: ولابن عساكر: «الثانية». ٤. سجدوا: وفي نسخة بعده: «معه».
٥. صلاة: ولأبي الوقت: «الصلاة». ٦. تهيأ: وللقاسبي: «بها». ٧. فلا يجزئهم: كذا لأبي ذر والشيخ ابن حجر، وفي نسخة: «لا يجزئهم».
٨. يؤخرونها: وفي نسخة: «يؤخروها». ٩. ابن مالك: كذا لأبي ذر. ١٠. حضرت: كذا لأبن عساكر، وفي نسخة بعده: «عند».
١١. قال: كذا لابن عساكر وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «وقال»، وللأصيلي: «فقال». ١٢. بتلك: وللكشميهني: «من تلك».

ترجمة = ولقائل أن يقول: إنه ترجم به لذكر الحراسة في متن الحديث، فهذه الترجمة نظرًا إلى لفظ الحديث لا إشارة إلى مسألة، أو دفعًا لمغلطة. ثم إن الصورة المذكورة أنفع فيما لو كان العدو إلى القبلية. اهـ وسكت عن غرض الترجمة صاحب «التيسير» و«شيخ الإسلام وغيرهما». وما ظهر لهذا العبد الفقير أن الإمام البخاري لم يرد بالترجمة صورة خاصة، بل نبه بالترجمة على أمر مهم في صلاة الخوف مستدلًا عليه بلفظ الحديث: «يجرس بعضهم بعضًا»، وهو أن ما ورد في الروايات الكثيرة من الإقبال إلى الصلاة والنظر فيها إلى مواضع خاصة، وأن الالتفات فيها اختلاس من الشيطان، وأن الله تعالى لا يزال مقبلًا ما لم يلتفت وغير ذلك: فصلاة الخوف مستتانة من هذه الأمور؛ فإن الغرض من شرعيتها أن يجرس بعضهم بعضًا، فلو صلى أحد غير ملتفت إلى شيء آخر ضاعت فائدة هذه الصلاة التي أبيت فيها الأفعال الكثيرة من المشي وغيره وشرعت على غير هيئة الصلاة كلها، حتى أمر في الآية بحمل السلاح في الصلاة ندبًا عند الحنفية وجوبًا عند الآخرين، وغير ذلك من الأمور الكثيرة. انتهى من هامش «اللامع» والبسط فيه

قوله: باب الصلاة عند مناهضة الحصون ولقاء العدو: في «تراجم شيخ المشايخ»: أي يجوز الصلاة بالإيماء عند ذلك إن لم يقدرُوا على الصلاة بالركوع والسجود، ولا يكفي التكبير فقط عند ما لم يقدرُوا على ذلك أيضًا، بل يؤخرونها ويقضونها. اهـ قلت: ظاهر صنيع المؤلف وما أورد فيه من الآثار والرواية يدل على أنه رأى رأي الحنفية أن تؤخر الصلاة.

سهر: قوله: عند مناهضة: يقال: «ناهضته»: أي قاومته، و«ناهض القوم في الحرب»: إذا هُض كل فريق إلى صاحبه. و«الحصون» جمع «حصن»، وهو كل موضع حصين لا يوصل إلى جوفه، كذا في «القاموس». (الخير الجاري) قوله: إن كان تهيأ الفتح... حتى يأمنوا: أشار بهذا إلى مذهب عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي: أنه إن كان تهيأ الفتح - أي تمكن فتح الحصن - والحال أنهم لم يقدرُوا على الصلاة أي على إتمامها أفعالًا وأركانًا... وفي رواية القاسبي: «إن كان بها الفتح» قيل: إنه تصحيح. (عمدة القاري)

قوله: وبه قال مكحول: أي بقول الأوزاعي. ومكحول هو أبو عبد الله الدمشقي، فقيه أهل الشام، التابعي، مولى لامرأة من هذيل، وقيل غير ذلك. قال الكرماني: قوله: «وبه قال مكحول» يحتمل أن يكون من تنمة كلام الأوزاعي، وأن يكون تعليقًا من البخاري. (عمدة القاري) قوله: حصن تستر: بضم التاء الفوقية الأولى وفتح الثانية، بينهما مهملة ساكنة، وفي آخره راء. وهي مدينة مشهورة من كور الأهواز بخوارستان، وهي بلسان العامة «ششتر»، فتحت مرتين: الأولى صلحًا، والثانية عنوة، وكان ذلك في سنة ست أو سبع أو تسع عشرة. قال الواقدي: لما فرغ أبو موسى الأشعري من فتح «السوس» سار إلى «تستّر» وبها يومئذ الهرمزان، وفتحت على يديه، ومسك الهرمزان، وأرسل به إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه. (عمدة القاري) قوله: وما يسرني بتلك الصلاة: أي بدل تلك الصلاة ومقابلتها. وقوله: «الدنيا» فاعل «ما يسرني»، وقيل: معناه لو كانت في وقتها كان أحب إلي من الدنيا وما فيها. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: قال الأوزاعي: هو عبد الرحمن بن عمرو فيما ذكره الوليد بن مسلم في «كتاب السير».

١٢٩/١

٦- بَابُ التَّكْبِيرِ وَالْعَلَسِ بِالصُّبْحِ وَالصَّلَاةِ عِنْدَ الْإِغَارَةِ وَالْحَرْبِ

٩٤٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ* بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ* وَثَابِتِ بْنِ أَنَسٍ* عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ* أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الصُّبْحَ يَغْلَسُ ثُمَّ رَكِبَ فَقَالَ:

«اللَّهُ أَكْبَرُ! خَرَبْتُ خَيْرًا! إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْدَرِينَ».

خير أو تفاؤل أو دعاء

فَخَرَجُوا يَسْعَوْنَ فِي السَّكَكِ وَيَقُولُونَ: مُحَمَّدٌ وَالْحَمِيسُ - قَالَ: وَ«الْحَمِيسُ» الْحَيْشُ - فَظَهَرَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَتَلَ الْمُقَاتِلَةَ

جمع «سكة» وهي الزقاق

وَسَبَى الدَّرَارِي. فَصَارَتْ صَفِيَّةٌ لِدِيحَةِ الْكَلْبِيِّ، وَصَارَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا وَجَعَلَ صَدَاقَهَا عِتْقَهَا.

أي في آخر الأمر ومر بيانه مشرحا في «باب ما يذكر في الفخذ»

جمع «الذرية» وهو الولد

فَقَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ لِقَابِ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، أَأَنْتَ سَأَلْتَ أَنْسًا: مَا أَمْرُهَا؟ فَقَالَ: أَمْرُهَا نَفْسُهَا. قَالَ: فَتَيْسَم.

إلى ٣- ٤- ٥- ٦- سهر

١. التكبير: كذا للأصيلي والحموي وأبوي ذر والوقت والمستمل، وللكشميهني وأبي ذر أيضًا: «التكبير».
٢. ابن زيد: كذا لأبي ذر. ٣. يا أبا محمد: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «يا أبا محمد». ٤. أنسا: وفي نسخة: «أنس بن مالك».
٥. ما أمرها: وللأصيلي وأبي الوقت: «ما مهرها». ٦. فقال: وفي نسخة: «قال».

ترجمة: قوله: باب التكبير والغلس بالصبح والصلاة عند الإغارة والحرب: قال الحافظ: بتقديم الكاف في الأكثر، وفي بعضها بتقديم الموحدة، وهو أوجه، وهو إشارة إلى أن صلاة الخوف لا يشترط فيها التأخير إلى آخر الوقت، كما شرطه من شرطه في صلاة شدة الخوف عند التحام المقاتلة. ويحتمل أن يكون للإشارة إلى تعيين المبادرة إلى الصلاة في أول وقتها قبل الدخول في الحرب والاشتغال بأمر العدو، وأما التكبير فلأنه ذكر مأثور عند كل أمر مهول، وعند كل حادث سرور. اهـ قلت: لا يبعد عندي استثنائه مما ورد في «أبي داود» في «باب فيما يؤمر به من الصمت عند اللقاء» من «كتاب الجهاد» من النهي عن رفع الصوت عند القتال بلفظ: «كان أصحاب النبي ﷺ يكرهون الصوت عند القتال»، والله سبحانه وتعالى أعلم. ثم براعة الاختتام سكوت عنه الحافظ، ولعله لظهوره؛ فإن قوله: «فقتل المقاتلة» نص في ذلك.

سهر: قوله: فقتل المقاتلة: [أي النفوس المقاتلة، وهم الرجال. (عمدة القاري)] قوله: أمرها: قال ابن الأثير: يقال: «مهرت المرأة، وأمهرتها»: إذا جعلت لها مهراً أو إذا سقت إليها مهراً، وهو الصداق، وقال الشيخ قطب الدين الحلبي: صوابه «مهرها» يعني بحذف الألف. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: مسدد: هو ابن مسرهد، الأسدي. حماد: ابن زيد بن درهم، الأزدي الجهضمي، أبو إسماعيل البصري. عبد العزيز بن صهيب: البناي البصري. ثابت البناني: هو ابن أسلم، أبو محمد البصري.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١١- كِتَابُ الْعِيدَيْنِ

١- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعِيدَيْنِ وَالتَّجْمُلِ فِيهِمَا

١٣٠/١

٩٤٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ * عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: أَخَذَ عُمَرُ جُبَّةً مِّنْ إِسْتَبْرَقٍ تُبَاعُ فِي السُّوقِ، فَأَخَذَهَا فَأَتَى بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ابْتَغْ هَذِهِ تَجْمَلُ بِهَا لِلْعِيدِ وَالْوُفُودِ. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسٌ مِّنْ لَا خَلَقَ لَهُ».

أي من لا نصيب له في الجنة، قاله تفليطا. (قر)

فَلَبِثَ عُمَرُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَلْبَثَ، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِجُبَّةٍ دِيْبَاجٍ، فَأَقْبَلَ بِهَا عُمَرُ، فَأَتَى بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ قُلْتَ: «إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسٌ مِّنْ لَا خَلَقَ لَهُ»، وَأَرْسَلْتَ إِلَيَّ بِهَذِهِ الْجُبَّةِ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَبِيعَهَا وَتُصِيبُ بِهَا حَاجَتَكَ».

١. كتاب العيدين: وللمستمل وأبي ذر: «أبواب العيدين». ٢. باب ما جاء في العيدين والتجمل فيهما: وفي نسخة: «بَابُ فِي الْعِيدَيْنِ وَالتَّجْمُلِ فِيهِمَا». ٣. فيهما: كذا للكشيمهني، وفي نسخة: «فيه». ٤. أخذ: وفي نسخة: «وجد». ٥. بها: كذا للأصيلي. ٦. ابتغ هذه تجمل بها: وللحموي والمستمل: «أبتاغ هذه تجمل؟». ٧. وتصيب: وللكشيمهني: «أو تصيب».

ترجمة: قوله: باب ما جاء في العيدين والتجمل فيهما: قد تقدّم في الجمعة «باب ما يلبس أحسن ما يجد»، وذكر المصنف في البابين حديثاً واحداً، لكن تغاير في السياق؛ إذ ذكر ههنا بلفظ: «ابتغ هذه تجمل بها للعيد» وفي الجمعة: «لو اشتريت هذه فلبستها يوم الجمعة» الحديث. وهذا مشعر إلى أنه لا بأس في شراء الثياب للتجمل في العيد، بخلاف الجمعة، فليس فيها المشتراة قبل ذلك، كما يشير إليه فاء التعقيب في الجمعة، وههنا بلفظ «ابتغ هذه تجمل بها»، فتأمل؛ فإنه لطيف، وخاطري أبو عذره. انتهى من هامش «اللامع»

سهر: قوله: من إستبرق: بكسر الهمزة، الغليظ من الديباج، وهو المتخذ من الإبريسم، فارسي معرب. (إرشاد الساري)
قوله: فأخذها: أي عمر رضي الله عنه، وهذا من «الأخذ» بلا خلاف، وفائدة التكرار التأكيد إذا كان «الأخذ» في الموضعين سواء، كما هو في معظم الروايات، وأما على نسخة «وجد» - وقيل: هو الصواب، وقال ابن حجر: وهو الأوجه - فلا يجيء معنى التأكيد، كذا في «العي» . قوله: ابتغ هذه: أي الجبة «وتجمل بها»، بالجزم فيهما على الأمر، كذا قاله الزركشي، لكن قال في «المصابيح»: الظاهر أن الثاني مضارع مجزوم، واقع في جواب الأمر. وللحموي والمستمل: «أبتاغ هذه تجمل؟» بمزة استفهام مقصورة وقد تمد، وتضم لام «تجمل» على أن أصله «تتجمل» فحذفت إحدى التائين، كذا في «القسطلاني». قال العيني: «أبتاغ» أمر بإشباع فتحة التاء، و«تجمل» مجزوم؛ لأنه جوابه.
* أسماء الرجال: أبو اليمان: الحكم بن نافع. شعيب: هو ابن أبي حمزة، الحمصي.

سند: قوله: إنما هذه لباس من لا خلاق له: قال الكرماني: «هذه» إشارة إلى نوع الجبة. وقال ابن حجر: والذي يظهر لي عينها، ويلتحق به جنسها. انتهى قلت: والظاهر أن «من لا خلاق له» كناية عن الكفرة، وليس معنى إضافة اللباس إليهم بيان الإباحة لهم؛ فإنه مشكل عند من يقول بتكليف الكفرة بالفروع، ولكن معناها أنهم الذين يعتادون هذا اللباس وهو من شأنهم ودأبهم. وليس المعنى أن من يلبسه فلا خلاق له، حتى يقال: لا يخلد المؤمن بلبسه في النار، فكيف يصح ذلك؟ وعلى هذا فما ذكره الكرماني من الإشارة إلى النوع أحسن؛ إذ الأخبار باللباس المضاف إلى نوع الكفرة إنما يناسب نوع الجبة لا شخصها. ثم الظاهر أن هذه الجبة كانت من لباس الرجال لا النساء، فيختص الكلام من أصله بالرجال، ولا يعم الرجال والنساء حتى يقال: يجوز للنساء لبس الحرير، وهذا الحديث يقتضي أن لا يجوز لمن ذلك، والله تعالى أعلم.

ترجمة سند
سهر
٢- بَابُ الْحَرَابِ وَالْدَّرَقِ يَوْمَ الْعِيدِ
نيزه صبر

١٣٠/١

٩٤٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ * قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو * أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَسَدِيَّ حَدَّثَهُ عَنْ عُرْوَةَ * عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَعِنْدِي جَارِيَتَانِ تُغَنِّيَانِ بِغَنَاءِ بُعَاثٍ، فَاضْطَجَعَ عَلَى الْفِرَاشِ وَحَوَّلَ وَجْهَهُ. وَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ فَأَنْتَهَرَنِي وَقَالَ: مِزْمَارَةُ الشَّيْطَانِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «دَعُهُمَا»، فَلَمَّا عَقَلَ عَمَزَتْهُمَا حَرَجَتَا. زحري يعني الغناء أو الدف. (ع)

٩٥٠- وَكَانَ يَوْمَ عِيدٍ يَلْعَبُ السُّودَانُ بِالْدَّرَقِ وَالْحَرَابِ، فَأَمَّا سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَإِمَّا قَالَ: «كَشْتِهَيْنِ تَنْظُرِينَ؟» فَقُلْتُ: نَعَمْ. فَأَقَامَنِي وَرَأَاهُ حَدِّي عَلَى حَدِّهِ، وَهُوَ يَقُولُ: «دُونَكُمْ يَا بَنِي أَرْفَدَةَ!» حَتَّى إِذَا مَلِئْتُ قَالَ لِي: «حَسْبُكَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «فَادْهِي».

١. أحمد: ولابن عساكر وأبي ذر بعده: «ابن عيسى»، ولابن شويه: «ابن صالح». ٢. أخبرني: وفي نسخة: «أخبرنا»، وفي نسخة: «حدثنا». ٣. النبي: كذا للأصيلي وابن عساكر وأبي ذر والوقت، وفي نسخة: «رسول الله». ٤. دعهما: ولابن عساكر: «دعها». ٥. خرجتا: كذا للحموي وأبي ذر والوقت، وفي نسخة: «فخرجتا». ٦. يلعب: ولأبي ذر بعده: «فيه». ٧. رسول الله: كذا للمستملي وأبي ذر، وفي نسخة: «النبي».

ترجمة: قوله: باب الحراب والدرق يوم العيد: في «تراجم شيخ المشايخ»: أي اللعب بهما في الحملة مباح في يوم العيد بهذا الحديث، وقد استحسّن بعض العلماء ذلك؛ إظهاراً لشوكة المسلمين وقوّمهم، واشتغالاً بإعداد آلات الحرب. اهـ قال الحافظ: «الحراب» جمع «حرّبة»، و«الدّرق» جمع «دَرَقَة» وهي الترس. ومراد البخاري الاستدلال على أن العيد يغتفر فيه من الانبساط ما لا يغتفر في غيره. اهـ

سهر: قوله: الحراب: بكسر الحاء جمع «حرّبة». و«الدّرق» بفتحين جمع «دَرَقَة»، وهي الترس التي تتخذ من الجلود. (عمدة القاري)
قوله: بغناء بعث: أي تنشدان أشعاراً قبلت يوم بعث، وهو حرب كانت بين الأنصار، ولم تُرد الغناء المعروف بين أهل اللّهُو واللّعب، وقد رخص عمر رضي الله عنه في غناء الأعراب، وهو صوت كالخداة، قاله في «المجمع». قال الكرماني: «بعث» بضم الموحدة وخفة المهملّة وبالمثلثة، وعدم انصرافه أشهر. وقال أبو عبيد: هو بالغين المعجمة. وقال صاحب «النهاية»: هو اسم حصن، جرى عنده الحرب بين الأوس والخزرج. قيل: وكانت فيهما مقتلة عظيمة، وبقيت الحرب فيهما - إلى أن قام الإسلام - مائة وعشرين سنة، فألف الله بينهما حين قدومه ﷺ انتهى وفي «العيبي»: قال القرطبي: أما الغناء فلا خلاف في تحريمه؛ لأنه من اللّهُو واللّعب المذموم بالاتفاق، فأما ما يسلم من الحرمات فيجوز القليل منه في الأعراس والأعياد وشبههما، ومذهب أبي حنيفة تحريمه وبه يقول أهل العراق، ومذهب الشافعي كراهته وهو المشهور من مذهب مالك. واستدل جماعة من الصوفية بحديث الباب على إباحة الغناء وسماعه بآلة وبغير آلة، ويرد عليهم بأن غناء الجاريتين لم يكن إلا في وصف الحرب والشجاعة وما يجري في القتال، فلذلك رخص فيه رسول الله ﷺ. وقال بعض مشايخنا: مجرد الغناء والاستماع إليه معصية، حتى قالوا: استماع القرآن بالإلحان معصية، والتالي والسماع آثان، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْكَافِرِينَ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾ (لقمان: ٦) جاء في التفسير أن المراد به الغناء. انتهى وفي «مجمع البحار»: قال الطيبي: وما أحدثه المتصوفة من السماع بالآلات، فلا خلاف في تحريمه، حتى ظهرت على كثير منهم أفعال المجانين، فيرقصون بحركات مطابقة وتقطيعات متلاحقة، وزعموا أن تلك الأمور من البر، وتثير سنيات الأحوال، وهذا زندقة.
قوله: يلعب السودان: أي الحبشة، كما في رواية الزهري. قوله: دونكم: بالنصب على الظرف، وهو كلمة الإغراء بالشيء، والمغرى به محذوف أي الزموا ما أنتم فيه. وفيه جواز اللعب بالسلاح للتدريب على الحرب والتنشيط عليه، وفيه جواز نظر النساء إلى فعل الأجانب، وأما نظرهن إلى وجه الأجنبي فإن كان بشهوة فحرام اتفاقاً، وإن كان بغيرها فلاصح التحريم. وقيل: هذا كان قبل نزول ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ﴾ (النور: ٣١) كذا في «العيبي».

قوله: بني أرفدة: بفتح الهمزة وسكون الراء وكسر الفاء، وقد تفتح. قيل: لقب للحبشة. وقيل: اسم جنس لهم، وقيل: اسم جدهم الأكبر. (التوشيح)
* أسماء الرجال: أحمد: هو ابن عيسى، وبذلك جزم أبو نعيم، وكذا لأبي ذر وابن عساكر، واسم جده حسان. وفي رواية أبي علي بن شويه - كما في «الفتح» -: «أحمد بن صالح». ابن وهب: عبد الله المصري. عمرو: هو ابن الحارث. عروة: هو ابن الزبير بن العوام.

سند: قوله: باب الحراب والدرق: قال الكرماني: «الدرق» بالمهملتين المفتوحتين، جمع «الدركة»، وهي الترس الذي يتخذ من الجلود. قوله: قال حسيك: حمل على الاستفهام بقرينة الجواب؛ بتقدير الهمزة. وقيل: لا حاجة إلى التقدير، وقولها: «نعم» يحمل على التصديق؛ فإن «نعم» يأتي لتصديق المخبر. قلت: الأصل في «نعم» أنه جواب الاستفهام، مع أن الإخبار للمخاطب بأن هذا يكفيك بمعنى أنه قد طاب به قلبك: ليس فيه كثير فائدة؛ إذ هو بذلك أعلم من المتكلم، فإن صاحب البيت أدرى بما فيه، فأنمل، والله تعالى أعلم.

٣- بَابُ سُنَّةِ الْعِيدَيْنِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ

١٣٠/١

٩٥١- حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * قَالَ: أَخْبَرَنِي زُبَيْدٌ * قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ * عَنِ الْبَرَاءِ * رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ فَقَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا تَبْدَأُ مِنْ يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّيَ، ثُمَّ نَرْجِعُ فَنَنْحَرُ. فَمَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا».

٩٥٢- حَدَّثَنَا غُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ * عَنْ هِشَامٍ * عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ وَعِنْدِي جَارِيَتَانِ مِنْ جَوَارِي الْأَنْصَارِ تُغْنِيَانِ بِمَا تَقَاوَلَتِ الْأَنْصَارُ يَوْمَ بُعَاثَ - قَالَتْ: وَلَيْسَتَا بِمُعْنِيَتَيْنِ - فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَيْمَزَامِيرَ الشَّيْطَانِ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ وَذَلِكَ فِي يَوْمٍ عِيدٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا بَكْرٍ، إِنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ عِيدًا وَهَذَا عِيدُنَا».

١. باب سنة العيدين لأهل الإسلام: كذا للأكثر، وللحموي وأبي ذر: «باب الدعاء في العيد». ٢. نبدأ: وفي نسخة بعده: «به».

٣. من: وللمستطلي والحموي وأبي ذر: «في». ٤. بما: وللكشميهني وأبوي ذر والوقت: «مما».

٥. أيمزامير: كذا لابن عساكر وأبوي ذر والوقت والأصيلي، وفي نسخة: «أمزامير».

ترجمة: قوله: باب سنة العيدين لأهل الإسلام: في «تراجم شيخ المشايخ»: «السنة» هنا بمعنى الاستئذان، يعني باب استئذان العيدين لأهل الإسلام وما يباح لأجلهما مما يحظر في سائر الأيام. اهـ وكتب الشيخ في «اللامع»: قوله: «هذا عيدنا» أشار المؤلف بإيراد الحديث في هذا الباب إلى أن يوم العيد يجوز فيه لكافة أهل الإسلام كل ما اشتبهوا من المباحات من اللعب وما فيه تعلق ... ما لم يكن إثمًا. اهـ قال الحافظ: قوله: «باب سنة العيدين ...» كذا للأكثر، وزاد أبو ذر عن الحموي في أول الترجمة: «الدعاء في العيد»، قال ابن رشيد: أراه تصحيحًا، وكأنه كان فيه «اللعب في العيد»، فيناسب حديث عائشة. ويحتمل أن يوجه بأن الدعاء بعد صلاة العيد يؤخذ حكمه من جواز اللعب بعدها بطريق الأولى، أو إشارة إلى أن الدعاء لا يثبت، ولم يصح فيه شيء.

وأما مناسبة حديث عائشة للترجمة التي اقتصر عليها الأكثر فقليل: من قوله: «وهذا عيدنا» لإشعاره بالنذب إلى ذلك. ويحتمل أن يكون المراد أن تقدم العبادة على اللعب سنة أهل الإسلام، أو تحمل «السنة» في الترجمة على المعنى اللغوي. انتهى مختصراً قال العمري: وإنما ذكر قوله: «لأهل الإسلام»؛ إيضاحاً أن سنة أهل الإسلام في العيد خلاف ما يفعله غير أهل الإسلام؛ لأن لهم أيضاً أعيادًا. اهـ قلت: يعني كون العيدين مسنوناً لأهل الإسلام، فعلى هذا فيه تأييد لما في «السنن» واللفظ لأبي داود عن أنس قال: «قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ المدينة وهم يومان يلعبون فيهما» الحديث. وفيه: «فقال رسول الله ﷺ: إن الله قد أبدلكم بهما خيراً منهما: يوم الأضحى ويوم الفطر».

سهر: قوله: يخطب: فيه المطابقة للترجمة المروية عن الحموي؛ فإن الخطبة مشتملة على الدعاء، كما أنها تشتمل على غيره من أحكام العيد. (عمدة القاري) قوله: وهذا عيدنا: يريد به أن إظهار السرور في العيدين من شعار الدين. ومطابقة الحديث للترجمة الحموية غير ظاهرة، اللهم إلا إذا قلنا بالكلف: إن قوله ﷺ: «وهذا عيدنا» تقرير منه لما وقع من الجاريتين في هذا اليوم الذي هو يوم السرور والفرح، وتقديره رضاه بذلك، والرضى منه ﷺ يقوم مقام الدعاء. وأما مطابقتها للترجمة الأكثرية فلا يتأتى إلا إذا حملنا لفظ «السنة» على معناه اللغوي، وفيه الكفاية. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: حجاج: هو ابن منهل، السلمي البصري. شعبة: هو ابن الحجاج. زبيد: بضم الزاي وفتح الموحدة، ابن الحارث، اليامي. الشعبي: عامر بن سراحيل. عبيد بن إسماعيل: القرشي الكوفي. أبو أسامة: حماد بن أسامة. هشام: هو ابن عروة بن الزبير بن العوام.

سند: قوله: إن أول ما نبدأ: قد يقال: ما يبدأ به هو الأول، فما معنى إضافة «الأول» إليه؟ والجواب: أنه يمكن اعتبار أمور متعددة مبتدأ بها باعتبار تقدمها على غيرها، كأن يعتبر جميع ما يقع أول النهار مبتدأ به، فما يكون فيها متقدماً يقال له: أولها. ثم قوله: «ثم نرجع فنحمر» ينبغي أن يكون بالرفع على العطف على مقدر أي: فنصلي ثم نرجع فنحمر، ولا يستقيم عطفه على «أن نصلي»؛ لأنه خبر عن «الأول»، والأول لا يتعدد، إلا أن يراد بالأول ما يعم الأول حقيقة أو إضافة أي يكون أول بالنظر إلى ما بعده. وذكر الرجوع؛ لكونه تمهيداً لذكر النحر، وإلا فالمطلوب ذكر النحر دون الرجوع. ولعل الذي تعتبر أولية الأمرين - أعني الصلاة والنحر - بالنسبة إليه مما يبدأ به: هو الأكل والشرب اللذان هما من متعلقات هذا اليوم ديناً، فكانت اعتبر الصلاة والنحر والأكل والشرب مبتدأ بها، ثم اعتبر الصلاة والنحر أول المبتدأ به، على أن الصلاة أول حقيقة والنحر أول إضافة، والله تعالى أعلم. قوله: وعندي جارتان من جوارى الأنصار تغنيان: لم يرد به الاستدلال على أن اللعب والغناء من سنن العيد؛ إذ مثل اللعب لا يوصف بالسنية، بل غايته أن يوصف بالإباحة، بل أراد به الاستدلال على أن إظهار السرور والتوسعة على العيال بما يحصل لهم به بسط النفس وترويح البدن من كلف العبادة، والإعراض عنهم عند اشتغالهم باللعب ونحوه من السنن؛ فإنه الذي فعله ﷺ بدلالة هذا الحديث، لا اللعب والغناء، والله تعالى أعلم.

٤- ^{ترجمة} بَابُ الْأَكْلِ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ الْخُرُوجِ

١٣٠/١

٩٥٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ* أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ* أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ* قَالَ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ أَنَسٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ^{كقضاء} ^{سهر} قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَغْدُو يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ تَمْرَاتٍ.

وَقَالَ مَرْجَى بْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: وَيَأْكُلُهُنَّ وَثَرًا.

استشعاراً للوحداية. (ع)

السمرقندي البصري. (قس)

٥- ^{ترجمة} بَابُ الْأَكْلِ يَوْمَ النَّحْرِ

١٣٠/١

٩٥٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ* عَنْ أَيُّوبَ* عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ^{سند} ^{سهر} قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيُعَذِّ». فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: هَذَا يَوْمٌ يُشْتَهَى فِيهِ اللَّحْمُ، وَذَكَرَ مِنْ جِرَانِهِ، فَكَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَدَقَهُ. قَالَ:

وَعِنْدِي جَذَعَةٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ، فَرَحَّصَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَا أَذْرِي أَبْلَغَتِ الرُّخْصَةُ مَنْ سِوَاهُ أَمْ لَا؟

سيحيىء بيانه

أي من المعز. (ع)

٩٥٥- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ* قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ* عَنْ مَنْصُورٍ* عَنِ الشَّعْبِيِّ* عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ^{سهر} ^{معناه من ضحى مثل ضحيتنا. (ع)} قَالَ: حَظَبْنَا النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ الْأَضْحَى بَعْدَ الصَّلَاةِ فَقَالَ: «مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا وَنَسَكَ نُسُكَنَا فَقَدْ أَصَابَ النُّسُكَ، وَمَنْ نَسَكَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَلَا نُسُكَ لَهُ». فَقَالَ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَّارٍ - حَالُ الْبَرَاءِ - يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنِّي نَسَكْتُ شَاتِي قَبْلَ الصَّلَاةِ.....

١. أخبرنا: كذا لأبوي ذر والوقت والأصيلي، وفي نسخة: «حدثنا». ٢. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا». ٣. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا».

٤. ابن مالك: كذا لأبي ذر. ٥. ابن سيرين: كذا للأصيلي وأبوي ذر والوقت. ٦. ولا: وللنفسى: «لا».

ترجمة: قوله: باب الأكل يوم الفطر قبل الخروج: ذكر المصنف فيه حديثاً مثنياً للترجمة نصاً، ثم ذكر بعده «باب الأكل يوم النحر» ولم يذكر فيه الحكم نصاً، فاختلفوا في أن غرض المصنف استحباب الأكل بعد العيد كما عليه الجمهور أو خلافه؟ ورأى الشيخ في «اللامع»: أن البخاري أراد بالترجمة جواز الأكل قبل العيد، كما سيأتي. وقال الحافظ في «باب الأكل يوم النحر»: قال ابن المنير ما محصله: لم يقيد المصنف الأكل يوم النحر بوقت معين كما قيده في الفطر، ووجه ذلك أن في أحاديث الباب لم يقيد ذلك بوقت. قال الحافظ: لعل المصنف أشار بذلك إلى تضعيف ما ورد في الترمذي وغيره من مغايرة يوم الفطر ليوم النحر من استحباب البداية بالصلاة يوم النحر قبل الأكل. اهـ وميل القسطلاني إلى أن الإمام البخاري أراد موافقة القوم في الأكل بعد النحر إلى آخر ما بسط في هامش «اللامع».

قوله: باب الأكل يوم النحر: تقدم الكلام عليه في الباب السابق. وكتب الشيخ في «اللامع»: أي أنه لا بأس به، والأولى لمن قصد التضحية أن يكون أول طعامه من أضحيته. ودلالة الرواية على الترجمة من حيث إنه ^{سهر} لم ينكر على أبي بردة أكله وإطعامه، وإنما أنكر عليه وقوع ذبيحته من الأضحية، ولو كانت في الأكل نوع كراهة لرد عليه أيضاً. اهـ وفي «تقرير المكى»: «باب الأكل يوم النحر» أي في أي وقت هو؟ فثبت في الحديثين من تقريره ^{سهر} أنه قبل الصلاة جائز، لكن الأكل من النسك مستحب، والنسك لا يكون إلا بعد الصلاة، فالأكل المستحب أيضاً كان بعد الصلاة. اهـ

سهر: قوله: مرجى: بشدة الجيم كعملى، المختلف فيه في الاحتجاج به، وليس له في البخاري غير هذا، ولذا ذكر ما رواه بصورة التعليق، وفائدة ذكره التصريح بإخبار عبيد الله عن أنس، ومتابعه هشيمًا، والإشارة إلى أن الأكل مقيد بالوتر. (العيني مختصر)

قوله: فإنه: أي النسك قبل الصلاة، حاصل المعنى: من نسك قبل الصلاة فلا اعتداد بنسكه، ولفظ «لا نسك له» كالتوضيح والبيان له. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: محمد بن عبد الرحيم: المشهور بصاقعة. سعيد بن سليمان: الضبي، لقبه سعد. هشيم: ابن بشير - بالتصغير فيها - السلمي الواسطي. مسدد: هو ابن مسرهد، الأسدي. إسماعيل: هو ابن علي. أيوب: هو ابن أبي قيمة، السخيتاني. عثمان: هو ابن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان، العبسي الكوفي، أخو أبي بكر بن أبي شيبة. جرير: هو ابن عبد الحميد، الضبي الرازي. منصور: هو ابن المعتز، الكوفي. الشعبي: عامر بن شراحيل.

سند: قوله: فلا أدري أبليت الرخصة من سواء أم لا: مبني على أنه ما بلغ إليه ما سيحيىء في حديث البراء من قوله ^{سهر} ^{سند}: «ولن تجزي عن أحد بعدك».

وَعَرَفْتُ أَنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ أَكْلِ وَشُرْبٍ، وَأَحْبَبْتُ أَنْ يَكُونَ شَاتِي أَوَّلَ شَاةٍ تُذْبَحُ فِي بَيْتِي، فَذَبَحْتُ شَاتِي وَتَعَدَّيْتُ قَبْلَ أَنْ آتِيَ الصَّلَاةَ.
قَالَ: «شَاؤُكَ شَاةٌ لَحْمٍ». فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّ عِنْدَنَا عَنَّا لَنَا جَذَعَةٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاتَيْنِ، أَفَتَجْزِي عَنِّي؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَنْ تَجْزِي عَن أَحَدٍ بَعْدَكَ».

أي لطيفها وكثرة قيمتها. (ع)

٦- بَابُ الْخُرُوجِ إِلَى الْمَصَلَّى بِغَيْرِ مَنْبَرٍ

١٣١/١

٩٥٦- حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ* قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ* قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ* عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ* قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى إِلَى الْمَصَلَّى، فَأَوَّلُ شَيْءٍ يَبْدَأُ بِهِ الصَّلَاةَ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَقُومُ مُقَابِلَ النَّاسِ وَالنَّاسُ جُلُوسٌ عَلَى صُفُوفِهِمْ، فَيُعْطُهُمْ وَيُؤْصِيهِمْ وَيَأْمُرُهُمْ، فَإِنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَقْطَعَ بَعْثًا قِطْعَةً، أَوْ يَأْمُرَ بِشَيْءٍ أَمَرَ بِهِ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ.

يسكون الواو. (فس) أي بالحلال والحرام

أي العسكر

فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَلَمْ يَزَلِ النَّاسُ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى خَرَجْتُ مَعَ مَرْوَانَ - وَهُوَ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ - فِي أَضْحَى أَوْ فِطْرٍ، فَلَمَّا أَتَيْنَا الْمَصَلَّى إِذَا مِنْبَرٌ بَنَاهُ كَثِيرُ بْنُ الصَّلْتِ، فَإِذَا مَرْوَانُ يُرِيدُ أَنْ يَرْتَقِيَهُ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ، فَجَبَذْتُ بِتَوْبِهِ فَجَبَذَنِي فَأَرْتَمَعُ، فَخَطَبَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَقُلْتُ لَهُ: غَيْرْتُمْ وَاللَّهِ! فَقَالَ: أَبَا سَعِيدٍ، قَدْ ذَهَبَ مَا تَعْلَمُ.

من قبل معاوية

أي ابن الحكم

١. وأحببت: وفي نسخة: «فأحببت». ٢. أول شاة تذبح: ولأبي الوقت: «أول تذبح»، وفي نسخة: «أول ما يذبح». ٣. قال: وفي نسخة: «فقال».
٤. فقال: كذا للأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «قال». ٥. جذعة: في نسخة بعده: «هي». ٦. أفْتَجْزِي: وفي نسخة: «أفْتَجْزِي».
٧. لن تجزي: وفي نسخة: «لن تجزي». ٨. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا». ٩. قال حدثنا: وللشيخ ابن حجر «عن». ١٠. ابن أسلم: كذا لأبي ذر.
١١. النبي: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «رسول الله». ١٢. فإن: ولابن عساكر: «وان». ١٣. فقال: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «قال». ١٤. فجبذت: وللمستعلي: «فجبذته». [إنما جبذه ليبدأ بالصلاة. (عمدة القاري)] ١٥. أبا سعيد: وفي نسخة قبله: «يا...».

ترجمة: قوله: باب الخروج إلى المصلى بغير منبر: في «تراجم شيخ المشايخ»: يعني ما كان في زمانه ﷺ هو الخروج إلى المصلى بلا منبر، وأما ما شاع بعد ذلك في زمان بني أمية من حمل المنابر للأئمة إلى المصلى في يوم العيد فهو أمر محدث. واستدل المؤلف على ذلك بظاهر لفظ الحديث أعني قوله: «ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس»؛ لأنه لو كان هناك منبر لقال: «فيرتقي المنبر». ومع ذلك فقد ورد في بعض الطرق «أنه ﷺ خطب يوم العيد على رجليه»، لعل ذلك ليس على شرط المؤلف، ولهذا لم يُورده، واكتفى على ظاهر الحديث. اهـ =

سهر: قوله: وتعديت: من «الغداء»، فيه المطابقة للترجمة؛ لأنه ﷺ لم يعف أبدا برده لما قال له: «تعديت قبل أن آتي الصلاة». (عمدة القاري)

قوله: إلى المصلى: بضم الميم، هو موضع بالمدينة معروف، بينه وبين باب المسجد ألف ذراع، قاله عمر بن شيبه. (عمدة القاري)

قوله: ويؤصيه: أي في حق الغير؛ لينصحوهم، ومعنى «يعظهم» أي يخوفهم بعواقب الأمور، كذا في «العي». قوله: يأمرهم: أي بالحلال والحرام، كذا في «القسطلاني».

قوله: يقطع بعثا: بمعنى «المبعوث» أي الجيش، أي لو أراد أن يفرد قوماً من غيرهم يعيهم إلى الغزو لأفردهم ويعيهم. (الكواكب الدراري)

قوله: يأمر: بالنصب، أي إن كان يريد أن يأمر بشيء لأمر. وليس تكراراً للأمر السابق؛ لأن المراد من الأخير الأمر بما يتعلق بالبعث. (الكواكب الدراري)

قوله: غيرتم والله: خطاب لمرؤان وأصحابه، أي غيرتم سنة رسول الله ﷺ وخلفائه؛ فإنهم كانوا يقدمون الصلاة على الخطبة. (الكواكب الدراري وعمدة القاري) وفي

«التوشيح»: في «مسلم»: أن الذي أنكر عليه غير أبي سعيد، وجمع بتعدد القصة. انتهى

* أسماء الرجال: سعيد بن أبي مريم: أبو محمد المصري. محمد بن جعفر: ابن أبي كثير، المدني. زيد بن أسلم: العدوي، مولد عمر ﷺ. عياض: هو القرشي المدني.

سند: قوله: فأول شيء يبدأ به الصلاة: هذا من قبيل قوله: «إِنَّ أَوَّلَ تَبَيُّتٍ وَضِعَ لِلنَّاسِ لِلَّيْلِ بَيْتُهُ» (آل عمران: ٩٦) في الابتداء بالنكرة المخصصة مع تعريف الخبر؛ لكون المبتدأ اسم تفضيل، وقد أجازوا مثله.

فَقُلْتُ: مَا أَعْلَمُ - وَاللَّهِ - خَيْرٌ مِمَّا لَا أَعْلَمُ. فَقَالَ: إِنَّ النَّاسَ لَمْ يَكُونُوا يَجْلِسُونَ لَنَا بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَجَعَلْتُهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ.

٧- بَابُ الْمَشْيِ وَالرُّكُوبِ إِلَى الْعِيدِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ

١٣١/١

٩٥٧- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ الْحِزَامِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ * عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ * عَنْ نَافِعٍ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه:

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي فِي الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ، ثُمَّ يَخْطُبُ بَعْدَ الصَّلَاةِ.

١. والله خير مما: ولأبي ذر: «خير والله مما...». ٢. العيد: وفي نسخة بعده: «والصلاة قبل الخطبة». ٣. أنس: وفي نسخة بعده: «هو».

٤. ابن عياض: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبوي ذر والوقت. ٥. الأضحى والفطر: وفي نسخة: «الفطر والأضحى».

ترجمة = قال الحافظ: يشير إلى ما ورد في بعض طرق حديث أبي سعيد - وهو ما أخرجه أحمد وغيره - قال: «أخرج مروان المنبر يوم عيد، وبدأ بالخطبة قبل الصلاة، فقام إليه رجل فقال: يا مروان، خالفت السنة» الحديث. اهـ

قوله: باب المشي والركوب إلى العيد بغير أذان ولا إقامة: في «تراجم شيخ المشايخ»: قد استشكل ثبوت جواز الركوب من أحاديث الباب، ولعله جاء في بعض الروايات، وإلا فلا حاجة لإثبات ذلك بحديث الباب، وقد نقل الشارح القسطلاني وجهًا لإثبات جواز الركوب بعذر، وهو الاستدلال بلفظ: «وهو يتوكأ على يد بلال»، فمحمل بعيد. اهـ قال الحافظ: ذكر المصنف في هذه الترجمة ثلاثة أحكام: الأول: صفة التوجه بالمشي والركوب، ولعله أشار إلى تضعيف ما ورد في «الترمذي» عن علي رضي الله عنه: «من السنة أن يخرج إلى العيد ماشيًا»، لكن ليس في حديث الباب ما يدل على الركوب، إلا أن يستنبط من قوله: «ويتوكأ على يد بلال». الحكم الثاني: الصلاة قبل الخطبة، والروايات فيه ظاهرة، واختلف في أول من غير ذلك، فرواية «مسلم» صحيحة في أنه مروان، وقيل: وسبقه إلى ذلك عثمان، وقيل: معاوية، وقيل: زياد.

الحكم الثالث: كون صلاة العيد بغير أذان ولا إقامة، وليس في الأحاديث ما يدل عليه إلا حديث ابن عباس في ترك الأذان، ولعله إشارة إلى بعض ما ورد في الروايات من لفظ «بغير أذان ولا إقامة» في «مسلم» و«أبي داود» و«النسائي»، ولفظه: «فصلى بغير أذان ولا إقامة». اهـ قال السندي: والذي يظهر أن عطف الترجمة هو قوله: «بغير أذان ولا إقامة». =

سهر: قوله: ما أعلم والله خير: أي الذي أعلمه خير؛ لأنه هو طريق الرسول ﷺ، فكيف يكون غيره خيرًا منه؟ وقوله: «والله» قسم معترض بين المبتدأ والخبر. (عمدة القاري) قوله: فجعلتها: أي الخطبة، فالقرينة تدل على هذا وإن لم يعض ذكر الخطبة. قال الكرمانى: فإن قلت: كيف جاز لمروان تغيير السنة؟ قلت: تقدم الصلاة على الخطبة في العيد ليس واجبًا، فجاز تركه. قال ابن بطال: إنه ليس تغييرًا للسنة؛ لما فعل رسول الله ﷺ في الجمعة مثله. ولأن المجتهد قد يؤدي اجتهاده إلى ترك الأولى إذا كان فيه مصلحة. انتهى قال العيني: حمل أبو سعيد فعل النبي ﷺ على التعيين، وحمله مروان على الأولوية، واعتذر عن ترك الأولى بما ذكر من تغير حال الناس، فرأى أن المحافظة على أصل السنة - وهو استماع الخطبة - أولى من المحافظة على هيئة فيها ليست من شرطها. انتهى قال السيوطي في «التوشيح»: في «مسلم»: أن أول من خطب قبل الصلاة مروان، ولعيد الرزاق عن الزهري: معاوية، ولابن المنذر عن ابن سيرين: زياد بالبصرة، وجمع عياض بأن معاوية هو الذي فعل ذلك، فتبعه مروان وهو عامله على المدينة، وزيد وهو عامله على البصرة. انتهى قال الكرمانى: قال مالك: إن عثمان قدمها؛ ليدرك الناس الصلاة.

قوله: ثم يخطب: صريح في أن الصلاة قبل الخطبة، وأما حكم المشي والركوب وأن الصلاة بغير أذان وإقامة فالحديث لا يدل عليه، اللهم إلا أن يقال: عدم التعرض للمشي والركوب دل على تساويهما. ولعل البخاري أراد بذكرهما في الترجمة وعدم ذكر ما يدل على حكمهما في الباب أن يشير إلى أنه لم يجد بشرطه ما يدل عليه. وأما الأذان والإقامة فأنكفى فيهما بما ذكر بعد هذا الحديث، قاله الكرمانى. قال العيني: اعترض ابن التين فقال: ليس فيما ذكره من الأحاديث ما يدل على مشي ولا ركوب، وأجيب بأن عدم ذلك مشعر بتسوية كل منهما، وأن لا مزية لأحدهما على الآخر. قلت: هذا ليس بشيء، ولكن يستأنس في ذلك من قوله: «وهو يتوكأ على يد بلال»؛ لأن فيه تخفيفًا عن مشقة المشي، فكذلك في الركوب هذا المعنى، ففي كل من التوكؤ والركوب ارتفاق وإن كان الركوب أبلغ في ذلك. وفي «الخبر الجاري»: وأما المشي والركوب فلما روي عن علي رضي الله عنه في «الترمذي» وعن سعد في «ابن ماجه» وإن كان في إسنادهما ضعاف، ولحديث جابر حيث بين فيه الخروج من غير بيان الركوب، فالظاهر منه المشي. وكذا الظاهر من قوله: «فبدأ بالصلاة» أنه لم يكن الأذان والإقامة، وإلا لكان الظاهر ذكر ابتدائهما؛ إذ صلاة ذلك اليوم مخصوصة بخواص، فأقام مقام البيان.

* أسماء الرجال: أنس بن عياض: أبو محمد، المدني. عبيد الله: ابن عمر، العمري. نافع: مولى ابن عمر.

سند: قوله: باب المشي والركوب إلى العيد بغير أذان ولا إقامة: هكذا في رواية الجمهور، وفي رواية أبي ذر وابن عساكر هكذا: «باب المشي والركوب إلى العيد والصلاة قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة»، فقيل بتصويب رواية الجمهور؛ لما سيحيى في الباب الذي بعده بيان تأخير الخطبة عن صلاة العيد، وهو عين تقدم الصلاة على الخطبة. قلت: والذي يظهر أن محط الترجمة في هذا الباب هو قوله: «بغير أذان ولا إقامة»، فلا يضر وجود قوله: «والصلاة قبل الخطبة» ولا يورث التكرار بالنظر إلى البيان الذي بعده، كما لا يضر عدمه، فالمتصود بيان الفرق بين الجمعة والعيد بأن المشي والركوب إلى الجمعة معلق بالنداء؛ لقوله تعالى: «إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ» (الجمعة: ٩) وكذا الصلاة في الجمعة تكون بأذان وإقامة، بخلاف العيد في كل ذلك؛ فإن السعي إليها بلا نداء أو إقامة وكذا الصلاة.

ثم استدل على ذلك بحديث تأخير الخطبة عن الصلاة، ولعل وجه الاستدلال - والله تعالى أعلم - أن المعلوم عند اجتماع النداء والخطبة في صلاة هو أن يكون النداء عند الخطبة، وذلك لا يحسن إلا عند تقدم الخطبة على الصلاة؛ ليفيد النداء فائدته، وعند تأخر الخطبة عن الصلاة لو كان نداء عند الخطبة فلا فائدة فيه، وقد علم في صلاة العيد تأخير الخطبة، فعلم أنه لا نداء فيه، وبه ثبت أن المشي أو الركوب إليها لا يعلق بالنداء، بل يكون بلا نداء، وكذا علم أنها صلاة بلا نداء، فافهم.

٩٥٨- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ* أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ* أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم خَرَجَ يَوْمَ الْفِطْرِ، فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ.

٩٥٩- قَالَ: وَأَخْبَرَنِي عَطَاءٌ* أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَرْسَلَ إِلَى ابْنِ الزُّبَيْرِ* فِي أَوَّلِ مَا بُوِيعَ لَهُ: أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُؤَدِّنُ بِالصَّلَاةِ يَوْمَ الْفِطْرِ، وَإِنَّمَا الْخُطْبَةُ بَعْدَ الصَّلَاةِ.

٩٦٠- وَأَخْبَرَنِي عَطَاءٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَا: لَمْ يَكُنْ يُؤَدِّنُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَلَا يَوْمَ الْأَضْحَى.

٩٦١- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَامَ فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ، ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ بَعْدُ، فَلَمَّا فَرَغَ نَبِيُّ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم نَزَلَ، فَأَتَى النَّسَاءَ فَذَكَّرَهُنَّ وَهُوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى يَدِ بِلَالٍ، وَبِلَالٌ بِاسِطٌ ثَوْبُهُ يُلْقِي فِيهِ النَّسَاءُ صَدَقَةً. فُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَتَرَى حَقًّا عَلَى الْإِمَامِ الْآنَ أَنْ يَأْتِيَ النَّسَاءَ فَيَذَكَّرَهُنَّ حِينَ يَفْرُغُ؟ قَالَ: إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ عَلَيْهِمْ، وَمَا لَهُمْ أَنْ لَا يَفْعَلُوا؟

نافية أو استفهامية

٨- بَابُ الْخُطْبَةِ بَعْدَ الْعِيدِ

١٣١/١

٩٦٢- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ* قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ* قَالَ: أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ* بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ، فَكُلُّهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ قَبْلَ الْخُطْبَةِ.

٩٦٣- حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ* قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ* قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ* عَنْ نَافِعٍ* عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ يُصَلُّونَ الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ.

١. «أخبرنا»: ولابن عساكر: «حدثنا». ٢. وعن جابر إلخ: كذا للأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «وعن جابر بن عبد الله قال: سمعته يقول: إن النبي...». ٣. صدقة: وفي نسخة: «الصدقة». ٤. وما لهم: وفي نسخة: «وما عليهم». ٥. النبي: كذا للأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «رسول الله».

ترجمة = فالمقصود بيان الفرق بين الجمعة والعيد بأن المشي والركوب إلى الجمعة معلق بالنداء، وكذا الصلاة تكون بأذان وإقامة، بخلاف العيد؛ فإن السعي إليها بلا نداء، وكذا الصلاة، وحينئذ لا تكرر بالترجمة الآتية؛ فإن قوله: «والصلاة قبل الخطبة» ليس مقصوداً. انتهى ملخصاً قلت: وهذا على نسخة السندي وغيره؛ فإن في نسخة: «باب المشي والركوب إلى العيد والصلاة قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة»، وأما على النسخة الهندية التي بأيدينا، فلا إيراد.

قوله: باب الخطبة بعد العيد: تقدّم بعض ما يتعلق به في الباب السابق، ويشكل ههنا التكرار كما تقدّم كلام السندي. قال الحافظ: وهذا الباب مما يرجح رواية الذين أسقطوا قوله: «والصلاة قبل الخطبة» من الترجمة السابقة، وهم الأكثر. وقيل: أعاده اهتماماً بشأنه؛ لكونه في السابق تبعاً. انتهى ولعل المقصود من هذا الباب الردّ على ما أحدثه بنو أمية. ومناسبة الحديث الثالث بالترجمة بأنه من تمة الخطبة، قاله الكرمان، وحزم به الحافظ. ويعد ما قال العين: مطابقتها للترجمة تأتي بشكلك من أن الترجمة مشتملة على العيد، والمراد منه صلاة العيد، وأشار بالحديث إلى أن صلاة العيد ركعتان. انتهى قال الحافظ: وأما حديث البراء فظاهره يخالف الترجمة؛ لأن قوله: «أول ما نبدأ به...» مشعر بأنه وقع قبل الصلاة، وهذا الكلام كان من الخطبة، فيستلزم تقدّم الخطبة على الصلاة. والجواب: أن المراد أنه صلى الله عليه وسلم صلى العيد ثم خطب فقال هذا الكلام. قال ابن بطال: غلط النسائي؛ إذ بوب عليه «الخطبة قبل الصلاة»، وخفي عليه أن العرب قد تضع المستقبل مكان الماضي، وكأنه صلى الله عليه وسلم قال: أول ما يكون به الابتداء في هذه الصلاة التي قدّمنا فعلها. انتهى

سهر: قوله: أول ما بويع له: [أي لابن الزبير، سنة أربع وستين بعد يزيد بن معاوية. (إرشاد الساري)] قوله: لحق عليهم: الظاهر أن عطاء يرى وجوب ذلك، ولهذا قال عياض: ولم يقل بذلك غيره. والنووي وغيره حملوه على الاستحباب. وكلمة «ما» في قوله: «ما لهم» نافية أو استفهامية. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: إبراهيم: ابن موسى بن يزيد، التميمي. هشام: هو ابن يوسف، الصنعاني. ابن جريج: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج. عطاء: هو ابن أبي رباح. ابن الزبير: عبد الله. جابر بن عبد الله: الأنصاري. أبو عاصم: الضحاك بن مخلد، النبيل البصري. ابن جريج: عبد الملك، مر قريئاً. الحسن: ابن مسلم بن يثاق. طاووس: هو ابن كيسان. يعقوب بن إبراهيم: هو الدورقي. أبو أسامة: حماد بن أسامة. عبيد الله: ابن عمر، العمري. نافع: مولى ابن عمر.

٩٦٤- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ* عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ* عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم صَلَّى يَوْمَ الْفِطْرِ رَكَعَتَيْنِ، لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا، ثُمَّ أَتَى النَّسَاءَ وَمَعَهُ بِلَالٌ، فَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ فَجَعَلْنَ يُلْقِينَ، ثُلُغِي الْمَرْأَةِ خُرْصَهَا وَسَخَابَهَا.

٩٦٥- حَدَّثَنَا آدَمٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* قَالَ: حَدَّثَنَا زُبَيْدٌ* قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ* عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبْدَأُ فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّيَ، ثُمَّ تَرْجِعَ فَتَنْحَرَ. فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ أَصَابَ سُنَّتَنَا، وَمَنْ نَحَرَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا هُوَ لَحْمٌ قَدَّمَهُ لِأَهْلِهِ، لَيْسَ مِنَ النَّسْكِ فِي شَيْءٍ». فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ - يُقَالُ لَهُ: أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نَبَّارٍ - يَا رَسُولَ اللَّهِ، دَبَحْتُ وَعِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُسْتَنَّةٍ. قَالَ: «اجْعَلْهُ مَكَانَهُ، وَلَنْ تُؤْفِيَ - أَوْ تُجْزِيَ - عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ».

أي من العز هي المستنة. (ع قس) بغير همز، أي لن تكفي. (قس)

٩- بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنْ حَمْلِ السَّلَاحِ فِي الْعِيدِ وَالْحَرَمِ ١٣٤/١

وَقَالَ الْحَسَنُ: نُهُوا أَنْ يَحْمِلُوا السَّلَاحَ يَوْمَ الْعِيدِ، إِلَّا أَنْ يَخَافُوا عَدُوًّا.

البصري. (ع)

٩٦٦- حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا بْنُ يَحْيَى أَبُو السُّكَيْنِ قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ* قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُوْقَةَ* عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ*.....

بالنصفير، الطائي الكوفي. (قس) عد وقصر

١. قال: كذا للأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «فقال». ٢. تجزي: وفي نسخة: «تجزي».
٣. العيد: كذا لأبوي ذر والوقت والأصيلي، وفي نسخة: «عيد».

ترجمة: قوله: باب ما يكره من حمل السلاح في العيد والحرم: كتب الشيخ في «اللامع»: إثبات الكراهة في يوم العيد بالرواية مبني على تعدية الحكم بوجود العلة، وهو الزحام؛ فإن السلاح في الزحمة لا يؤمن عليه الهلاك. اهـ وفي «هامشه»: قال الحافظ: هذه الترجمة تخالف في الظاهر الترجمة المتقدمة - وهي «باب الحراب والدرق» - لأن تلك دائرة بين الإباحة والتدب على ما دل عليه حديثها، وهذه دائرة بين الكراهة والتحريم، ويجمع بينهما بحمل الحالة الأولى على وقوعها بالدرية وعهدت منه السلامة من الإيذاء، والحالة الثانية تحمل على وقوعها ممن حملها بطراً وأشراً، أو لم يتحفظ حال حملها وتجربتها من إصابتها أحداً من الناس، ولا سيما عند المزاحمة. اهـ وما يظهر لهذا العبد الفقير أن لا تخالف بين الترجمتين أصلاً، ولا تعلق لإحداهما بالأخرى، فالغرض من الأولى اللعب بها يوم العيد، ولا تعلق له بالمصلى. وغرض هذه الترجمة أخذ السلاح معه في المصلى لصلاة العيد، ولذا ترجم أولاً يوم العيد، وههنا بحملها في العيد أي في المصلى. اهـ

سهر: قوله: خرصها: بضم الخاء وكسرهما، الحلقة من الذهب أو الفضة. و«السخاب» بكسر المهملة وخفة المعجمة، قلادة تتخذ من مسك وغيره، وليس فيها من الجوهر شيء. فإن قلت: كيف يدل على الترجمة؟ قلت: كأنه جعل أمر النساء بالصدقة من تمة الخطبة، قاله الكرمان، وكذا قاله ابن حجر في «الفتح». قوله: ولن توفي أو تجزي: شك من البراء. قال الخطابي: «وقى» و«أوى» بمعنى واحد، ويقال: «جزي عن الشيء يجزي» بمعنى قضى، وليس «يجزي» ههنا مهموزاً؛ لأن المهموز لا يستعمل معه «عن» عند العرب. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: سليمان بن حرب: الواسطي البصري. شعبة: هو ابن الحجاج، العنكي. عدي بن ثابت: الأنصاري الكوفي. سعيد بن جبير: الأسدي مولاهم. آدم: هو ابن أبي إياس. شعبة: هو ابن الحجاج، العنكي. زبيد: بضم الزاي وفتح الموحدة، ابن الحارث، اليامي. الشعبي: عامر بن شراحيل. المحاري: هو عبد الرحمن بن محمد، لا ابنه عبد الرحيم. محمد بن سوقة: التابعي الصغير، الكوفي.

سند: قوله: ثم أتى النساء: وجه الاستدلال هو أن هذا الإتيان وما يشتمل عليه من تمة الخطبة، فيلزم من تأخيرها عن الصلاة تأخر الخطبة عنها. قوله: إن أول ما نبدأ: قيل: الظاهر أن هذا القول كان قبل الصلاة وهو من جملة الخطبة، فيلزم تقدّم الخطبة على الصلاة، فصار هذا الحديث مخالفاً للمطلوب. وليس بشيء؛ لجواز أن يكون هذا القول بعد الصلاة، أو يكون قبلها على أنه ليس جزءاً من الخطبة. بقي بعد النظر في دلالة الحديث على المطلوب، فقيل: جعل الصلاة أول ما يبدأ يقتضي تقديمها على الخطبة، وأنت خبير بأنه ما وقع في الحديث ذكر للخطبة صريحاً، وهو مبني على أن الخطبة من متعلقات الصلاة، فذكرها مندرج في ذكر الصلاة، وعلى هذا فيصح كون الصلاة أول ما يبدأ سواء كانت الخطبة قبلها أو بعدها، كما أن تقدم الوضوء أو الغسل على الصلاة لا يضر في كون الصلاة أول ما يبدأ، فدلالة الحديث على المطلوب لا تخلو عن خفاء، والله تعالى أعلم.

قَالَ: كُنْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ حِينَ أَصَابَهُ سِنَّانُ الرُّمَحِ فِي أَحْمَصَ قَدَمِهِ، فَلَرِقْتُ قَدَمُهُ بِالرَّكَابِ، فَتَزَلْتُ فَتَزَعْتُهَا وَذَلِكَ بِمِثِّي، فَبَلَغَ الْحُجَّاجُ فَجَاءَ يَعُودُهُ. فَقَالَ الْحُجَّاجُ: لَوْ نَعْلَمُ مَنْ أَصَابَكَ! فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: أَنْتَ أَصَبْتَنِي. قَالَ: وَكَيْفَ؟ قَالَ: حَمَلْتُ السَّلَاحَ فِي يَوْمٍ لَمْ يَكُنْ يُحْمَلُ فِيهِ، وَأَدْخَلْتُ السَّلَاحَ الْحَرَمَ وَلَمْ يَكُنِ السَّلَاحُ يُدْخَلُ فِي الْحَرَمِ.

٩٦٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَعْقُوبَ قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: دَخَلَ الْحُجَّاجُ عَلَى ابْنِ عُمَرَ وَأَنَا عِنْدَهُ، قَالَ: كَيْفَ هُوَ؟ قَالَ: صَالِحٌ. فَقَالَ: مَنْ أَصَابَكَ؟ قَالَ: أَصَابَنِي مَنْ أَمَرَ بِحَمْلِ السَّلَاحِ فِي يَوْمٍ لَا يَحِلُّ فِيهِ حَمْلُهُ، يَعْنِي الْحُجَّاجَ.

١٠- بَابُ التَّكْبِيرِ إِلَى الْعِيدِ

١٣٢/١

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُسَيْرٍ: ^١إِنْ كُنَّا فَرَعْنَا فِي هَذِهِ السَّاعَةِ، وَذَلِكَ حِينَ التَّسْبِيحِ.

١- ما وصله أحمد. (ن) أصله إنه كنا. (ع)

٩٦٨- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ زُبَيْدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ^٢قَالَ: حَظَبْنَا النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ التَّحْرِ فَقَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا تَبَدُّأُ بِهِ فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّيَ، ثُمَّ تَرْجِعَ فَتَنْتَحِرَ. فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا.....»

فيه الترجمة. (ع)

١. فجاء: كذا للمستملين وابن عساكر وأبي ذر، وفي نسخة: «فجعل». ٢. من: وللمستملين وابن عساكر وأبي الوقت: «ما».
٣. قال: وفي نسخة: «فقال». ٤. السلاح: وفي نسخة بعده: «في». ٥. قال كيف هو إلخ: وفي نسخة: «فقال: كيف هو؟ فقال: صالح فقال: من أصابك؟ فقال: أصابني...». ٦. فقال: وفي نسخة: «قال». ٧. التكبير: وللأصيلي والكشميهني وأبي ذر: «التكبير».

ترجمة: قوله: باب التكبير للعيد: كتب الشيخ في «اللامع» تحت قوله: «من ذبح قبل أن يصلي...»: فيه دلالة على الترجمة، حيث كان التقديم بالذبح منهياً عنه والبدء بالصلاة مأموراً بها، وذلك لما في الاشتغال بالذبح من تأخير الصلاة، فعلم أن التكبير مندوب. ثم إن هذا الأمر لا يتناول إلا من كان مسلماً منهم، فأما من لم يصل كاهل القرى فإهم يجوز لهم أن يضحوا قبل فراغ أهل المصر من صلاتهم؛ لأن أهل القرى ليست لهم صلاة حتى يجل اشتغال التضحية لأمر الصلاة، ولأن النهي عن التقديم بالتضحية على الصلاة يقتضي وجود الصلاة، وحيث لا صلاة لا تقدم، فيضحون متى شاؤوا: قبل صلاة أهل المصر أو بعدها، والله تعالى أعلم. اهـ وقريب منه ما قال الحافظان - ابن حجر والعيني - من أنه لا ينبغي الاشتغال في يوم العيد بشيء غير التأهب للصلاة والخروج إليها، ومن لازمه أن لا يفعل قبلها شيء غيرها، فاقترض ذلك التكبير إليها. اهـ

سهر: قوله: في أحص قدمه: وهو خصر باطنها الذي يتحافى عن الأرض، لا يصيبها إذا مشى الإنسان. وفي «الحكم»: هو باطن القدم، وما رق من أسفلها. (عمدة القاري وفتح الباري) قوله: فتزعنتها: الضمير راجع إلى «السنان» إما باعتبار السلاح - وهو مؤنث - وإما باعتبار أنها جديدة، أو راجع إلى «القدم» فهو من باب القلب، كما يقال: أدخلت الخف في الرجل. (الكواكب الدراري وإرشاد الساري) قوله: بمعنى: بالصرف وعدمه، سمي بها؛ لأن الدماء تغي فيها أي تراق. أو لأن جبرئيل لما أراد مفارقة آدم قال: تمن، قال: أثنى الجنة. أو لتقدير الله فيها الشعائر من «مضى الله» أي قدره. (عمدة القاري والكواكب الدراري) قوله: لو نعلم: جواب «لو» محذوف أي لعاقبته، كما هو في رواية. أو هو للتمني، فلا يحتاج إلى جواب، كذا في «العيني». قوله: أنت أصبتي: «الإصابة» تستعمل متعددة إلى مفعول نحو: أصابه سنان الرمح، وإلى مفعولين نحو: أنت أصبتي أي سنان، قاله الكرمان. وفي «الفتح» وتلخيصه: فيه نسبة الفعل إلى الأمر بشيء يتسبب منه ذلك الفعل، لكن حكى الزهر في «الأنساب»: أن عبد الملك لما كتب إلى الحجاج أن لا يخالف ابن عمر ^٣شئ عليه، فأمر رجلاً معه حربة، يقال: إنها كانت مسمومة، فأمر الحربة على قدمه، فمرض منها أياماً، ثم مات. وذلك في سنة أربع وسبعين بعد قتل ابن الزبير بسنة، كذا في «العيني» و«التوشيح». قوله: من أمر: فيه تعريض بالحجاج، ورواية سعيد بن جبير التي قبلها مصرحة بأنه الذي فعل ذلك، ويجمع بينهما بتعدد الواقعة أو السؤال، فلعله عرض به أولاً، فلما أعاد عليه صرح به، كذا في «الفتح» و«العيني». قوله: باب التكبير للعيد: أي لصلاة العيد، من «بكر» إذا بادر وأسرع. ولأبي ذر والأصيلي عن الكشميهني بتأخير الموعدة بعد الكاف، وعزاها العيني كالحافظ ابن حجر للمستملين، قال: وهو تحريف. (إرشاد الساري)

قوله: حين التسبيح: أي وقت صلاة السبحة وهي النافلة، قاله السيوطي. قال العيني: وذلك إذا مضى وقت الكراهة، وفي رواية صحيحة للطبراني: «وذلك حين تسبيح الضحى». وهذا التعليق وصله أبو داود: حدثنا أحمد بن حنبل: حدثنا أبو المغيرة: حدثنا صفوان: حدثنا يزيد بن حُمير الرحبي قال: خرج عبد الله بن بسر - صاحب النبي ﷺ - مع الناس = * أسماء الرجال: الحجاج: ابن يوسف، الثقفي، وكان إذ ذاك أميراً على الحجاز. عبد الله بن بسر: المازني السلمي، الصحابي ابن الصحابي، آخر من مات من الصحابة بالشام فجاء سنة ٨٨ هـ. سليمان بن حرب: الواشحي. شعبة: ابن الحجاج، العتكي. زُبَيْد: اليامي. الشعبي: هو عامر بن شراحيل.

وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَإِنَّمَا هُوَ لَحْمٌ عَجَلَهُ لِأَهْلِهِ، لَيْسَ مِنَ التُّسُكِ فِي شَيْءٍ. فَقَامَ خَالِي - أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَارٍ - فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أُصَلِّيَ، وَعِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ. فَقَالَ: «اجْعَلْهَا مَكَانَهَا - أَوْ قَالَ: اذْبَحْهَا - وَلَنْ تَحْزِيَ جَذَعَةً عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ».

١١- بَابُ فَضْلِ الْعَمَلِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ

١٣٢/١

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: «وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ» أَيَّامُ الْعَشْرِ، وَ«الْأَيَّامُ الْمَعْدُودَاتُ»: أَيَّامُ التَّشْرِيقِ. وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ وَأَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنهما يَخْرُجَانِ إِلَى السُّوقِ فِي الْأَيَّامِ الْعَشْرِ يُكَبِّرَانِ، وَيُكَبِّرُ النَّاسُ بِتَكْبِيرِهِمَا. وَكَبَّرَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ خَلْفَ النَّافِلَةِ.

٩٦٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرَفَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ مُسْلِمِ الْبَطِينِ* عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا الْعَمَلُ فِي أَيَّامٍ أَفْضَلَ مِنْهَا فِي هَذِهِ». قَالُوا: وَلَا الْجِهَادُ؟ قَالَ: «وَلَا الْجِهَادُ، إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ يُحَاطِرُ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فَلَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ».

١. إني: كذا للمستمل والكشميهني وابن عساكر والأصيلي وأبي ذر، وفي نسخة: «أنا». ٢. فقال: كذا لأبي الوقت، وفي نسخة: «قال».

٣. وأذكروا الله إلخ: كذا لكريمة وابن شبيب، وللکشميهني وأبي ذر: «ويذكروا الله في أيام معلومات»، وللحموي والمستمل وأبي ذر: «ويذكروا الله في أيام معدودات». ٤. في الأيام: وللأصيلي: «في أيام». ٥. ما العمل في أيام إلخ: كذا لأبي الوقت والأصيلي وابن عساكر، وللکشميهني وكريمة: «ما العمل في أيام العشر أفضل من العمل في هذه»، وللکشميهني أيضاً وأبي ذر: «ما العمل في أيام أفضل منها في هذا العشر». ٦. الجهاد: وفي نسخة بعده: «في سبيل الله». ٧. رجل: والمستمل وأبي ذر: «من».

ترجمة: قوله: باب فضل العمل في أيام التشريق: قال الحافظ: قال ابن بطلان: المراد بالعمل في أيام التشريق التكبير فقط؛ لأنه ثبت أنها أيام أكل وشرب وبعال وإباحة للهو بالخراب وغيره، وثبت تحريم صومها، فدل على تفريغها لذلك، مع الحظ على الذكر المشروع منه فيها التكبير فقط، ومن ثم اقتصر المصنف على الآثار المتعلقة بالتكبير. وقال الكرماني: العمل لا ينحصر في التكبير، بل المتبادر منه أنه المناسك من الرمي وغيره؛ لأنه لو حمل على التكبير وحده لزم التكرار بالباب الآتي. اهـ ورجع الحافظ قول ابن بطلان، وأجاب عن التكرار بأن الترجمة الأولى لفضل التكبير والثانية لمشروعته وصفته، أو أراد تفسير العمل الجمل في الأولى بالتكبير المصرح به في الثانية، فلا تكرار. اهـ

قوله: وكان ابن عمر وأبو هريرة يخرجان إلى السوق: قالوا: هذا وما بعده لا يناسب الترجمة، إلا أن المصنف كثيراً ما يضيف إلى الترجمة أشياء لأدق مناسبة. وقال الحافظ: الظاهر أنه أراد تساوي أيام التشريق بأيام العشر. انتهى من «القسطلاني» والأوجه عندي: يمكن أن يكون يوم النحر عند المصنف داخلاً في أيام التشريق، ويوم النحر داخل في أيام العشر أيضاً، فثبتت المناسبة، والله أعلم.

سهر = في يوم عيد فطر أو أضحى، فأنكر إبطاء الإمام، وقال: إنا كنا قد فرغنا ساعتنا هذه، وذلك حين التسبيح، وأخرجه ابن ماجه أيضاً. انتهى كلام العيني

قوله: قال ابن عباس وأذكروا الله في أيام معلومات: مراده أن الأيام المعلومات هي العشر الأول من ذي الحجة. (الكواكب الدراري)

قوله: الأيام المعدودات: [يعني في قوله تعالى: «وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ» (البقرة: ٢٠٣)]. (عمدة القاري) قوله: الأيام العشر: أي الأول من ذي الحجة، قال البرماوي كالكرماني: هذا وكذا ما بعده لا يناسب الترجمة، إلا أن المصنف كثيراً ما يضيف إلى الترجمة ما له أدق ملائمة؛ استطراداً. وقال في «الفتح»: الظاهر أنه أراد تساوي أيام التشريق بأيام العشر؛ لجامع ما بينهما من أعمال الحج، قاله القسطلاني. قوله: وكبر محمد: أي في أيام التشريق، كما صرحه الدارقطني في رواية موصولاً. وقال السفاقي: لم يتابع محمداً على هذا أحد. وعن بعض الشافعية: يكبر عقيب النوافل والجنائز على الأصح. وعن مالك قولان، والمشهور أنه يختص بالفرائض. وقال ابن بطلان: وهو قول الشافعي وسائر الفقهاء لا يرون التكبير إلا خلف الفريضة، وبه قال أبو حنيفة، وهو المشهور عن أحمد. (عمدة القاري) قوله: يحاطر بنفسه: أي يلقيها في الهلكة بالجهاد. (جمع البحار)

* أسماء الرجال: شعبة: تقدم. سليمان: هو ابن مهران، الأعمش. مسلم البطين: كوفي، لقب به؛ لعظم بطنه.

سند: قوله: ما العمل في أيام أفضل منها في هذه: كذا لأكثر الرواة، والمراد بهذه أيام عشر ذي الحجة، كما جاء مصرحاً به في غير واحد من روايات الكتب، ووقع في بعض روايات هذا الكتاب: «ما العمل في أيام العشر أفضل من العمل في هذه» أي أيام التشريق، إلا أن هذا السياق شاذ لا عبرة به؛ لمخالفته لروايات هذا الكتاب وروايات سائر الكتب. =

١٣٢/١

١٢- بَابُ التَّكْبِيرِ أَيَّامَ مَنْى وَإِذَا غَدَا إِلَى عَرَفَةَ

وَكَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُكَبِّرُ* فِي قُبَّتِهِ بِمَنْى فَيَسْمَعُهُ أَهْلُ الْمَسْجِدِ، فَيُكَبِّرُونَ وَيُكَبِّرُ أَهْلُ الْأَسْوَاقِ، حَتَّى تَرْتَجَّ مَنْى تَكْبِيرًا.
أي عيتمته. (ع)

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُكَبِّرُ* بِمَنْى تِلْكَ الْأَيَّامَ وَخَلَفَ الصَّلَوَاتِ وَعَلَى فِرَاشِهِ وَفِي فُسْطَاطِهِ وَمَجْلِسِهِ وَمَمَشَاهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامَ جَمِيعًا.
موضع المشي أو مصدر ميمي. (ع) الحكمة الكبيرة. (ع)

وَكَانَتْ مَيْمُونَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تُكَبِّرُ يَوْمَ النَّحْرِ. وَكَانَ النَّسَاءُ يُكَبِّرْنَ خَلْفَ أَبَان* بِنِ عُثْمَانَ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ* لِيَالِي التَّشْرِيقِ مَعَ الرِّجَالِ فِي الْمَسْجِدِ.

٩٧٠- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ* قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ النَّقْفِيُّ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَنَحْنُ غَادِيَانِ مِنْ مَنْى إِلَى عَرَافَاتٍ - عَنِ الثَّلْبِيِّ: كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: كَانَ يُلَبِّي الْمُلَبِّي لَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ، وَيُكَبِّرُ الْمُكَبِّرُ فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ.

هو ابن عوف. (ق) معلق بـ «سألت». (ع) أي الشأن

١. عمر: وفي نسخة قبله: «ابن». ٢. فراشه: وللأصيل والمستعطي: «فرشه». ٣. وممشاه وتلك الأيام: ولأبي ذر: «وممشاه تلك الأيام». ٤. وكان: كذا لأبي ذر، وللأكثر: «وكن...». ٥. أنس بن مالك: وفي نسخة: «أنسًا». ٦. فلا: في نسخة: «لا...».

ترجمة: قوله: باب التكبير أيام منى وإذا غدا إلى عرفة: تقدّم بعض ما يتعلق به في الباب السابق من كلام الحافظ. وقال أيضًا: قال الخطابي: الحكمة في التكبير في هذه الأيام أن أهل الجاهلية كانوا يذبحون في هذه الأيام لطواغيتهم، فشرع إشارة إلى تخصيص الذبح له وعلى اسمه عز وجل.

سهر: قوله: ترتج: بتشديد الجيم، تضطرب وتتحرك، وهي مبالغة في اجتماع رفع الأصوات، كذا قاله السيوطي في «التوشيح». قال العيني: وقد دلت هذه الآثار على استحباب التكبير أو وجوبه - على الاختلاف - في أيام التشريق ولياليها عقب الصلاة، وفيه اختلاف من وجوه. قوله: غاديان: من «غدا يغدو»، والمعنى نحن سائران من منى متوجهان إلى عرافات. والمطابقة في قوله: «ويكبر المكبر». وقال الخطابي وابن بطال: معنى التكبير في هذه الأيام أن الجاهلية كانوا يذبحون لطواغيتهم، فجعل التكبير استئذانًا للذبح لله تعالى، حتى لا يذكر في أيام الذبح غيره. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: وكان عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يكبر: مما وصله سعيد بن منصور. وكان ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يكبر: فيما وصله ابن المنذر والفاكهي في «أخبار مكة» من طريق ابن جريج. أبان: ابن عثمان بن عفان، وكان أميرًا على المدينة في زمن ابن عمر أبيه عبد الملك بن مروان. عمر بن عبد العزيز: أحد الخلفاء الراشدين، ومما وصله أبو بكر بن أبي الدنيا في «كتاب العيد». أبو نعيم: هو الفضل بن دكين. مالك بن أنس: إمام دار الهجرة.

سند = بقي أن الحديث على الوجه الصحيح لا يطابق الترجمة، والجواب: أن فضل عشر ذي الحجة إما هو لوقوع أعمال الحج تقع في أيام التشريق كالرمي والطواف وغير ذلك من تنماته، فينبغي أن يكون لها نصيب من الفضل. وضمير «منها» في الحديث عائد إلى «العمل»، قيل: بتأويل «الأعمال» كما قالوا في قوله تعالى: ﴿أَوْ الظُّفُلِ الَّذِينَ لَمْ يَنْظُرُوا﴾ (النور: ٣١) وقيل: بتأويل القرية، أي ما القرية في أيام أفضل منها، وهذا القائل رد الوجه الأول بأنه غلط؛ لأن «الظُّفُلِ» يطلق على الجمع بخلاف «العمل». قلت: وهو غلط؛ لأن «العمل» مصدر، وإطلاق المصدر على الجمع مما صرح به غير واحد من أئمة العربية، والتبع شاهد صدق على ذلك، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ (الكهف: ٣٠). فقد قالوا: العائد إلى المبتدأ هو أن «مَنْ أَحْسَنَ» هم المؤمنون، أو شمول «مَنْ أَحْسَنَ» لهم، ولا يخفى أن المؤمن يمجسون أعمالًا، والله تعالى أعلم.

ثم المتبادر من هذا الحديث عرفًا أن كل عمل من أعمال البر إذا وقع في هذه الأيام هو أفضل من نفسه إذا وقع في غيرها، وهذا من باب تفضيل الشيء على نفسه باعتبارين، وهو شائع كثير، وأصل اللغة في مثل هذا الكلام لا يفيد الأفضلية، بل يكفي فيه المساواة؛ لأن نفي الأفضلية يصدق عند المساواة، وهذا أوضح. وعلى الوجهين لا يظهر لاستبعادهم المذكور بلفظ «ولا الجهاد كبير» وجه؛ إذ لا يستبعد أن يقال: الجهاد في هذه الأيام أفضل منه في غيرها أو مساو للجهاد في غيرها. نعم لو كان المراد أن العمل في هذه الأيام مطلقًا أي عمل كان أفضل من العمل في غيرها مطلقًا أي عمل كان، حتى أدنى الأعمال في هذه الأيام أفضل من أعظم الأعمال في غيرها: لكان الاستبعاد في موقعه، لكن كون ذلك مرادًا بمعزل عن اللفظ وعن النظر إلى الواقع وإلى ما يقتضيه أدلة الشرع.

فلعل وجه استبعادهم أن الجهاد في هذه الأيام يخل بالحج، فينبغي أن يكون في غير هذه الأيام أفضل منه في هذه الأيام، وحينئذ قوله ﷺ: «إلا رجل» أي جاهد رجل بيان لفخامة جهاده، وتعظيم له بأنه قد بلغ مبلغًا لا يكاد يتفاوت بشرف الأيام والأزمان وعدم شرفها، والله تعالى أعلم. ثم قد قيل: قوله: «فلم يرجع بشيء» يستلزم أنه يرجع بنفسه. وهذا مبني على أن الأصل رجوع النفي في الكلام إلى القيد مع بقاء أصل الفعل على حاله، لكن كثيرًا ما يخالف هذا الأصل سيما ههنا؛ لأن قوله: «بشيء» نكرة في سياق النفي، فيشمل النفس والمال، فيفقد الكلام أنه لا يرجع، لا أنه رجع بلا شيء، والله تعالى أعلم.

٩٧١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ عَاصِمٍ* عَنْ حَفْصَةَ* عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ* عليها السلام قَالَتْ: كُنَّا نَوْمُرُ أَنْ نَخْرُجَ يَوْمَ الْعِيدِ، حَتَّى نَخْرُجَ الْبُكْرُ مِنْ خِدْرِهَا، حَتَّى نَخْرُجَ الْخَيْضَ فَيَكُنَّ خَلْفَ النَّاسِ، فَيَكْبُرُونَ بِتَكْبِيرِهِمْ وَيَدْعُونَ بِدُعَائِهِمْ، يَرْجُونَ بَرَكَةَ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَطَهْرَتَهُ.

أي التطهر عن الذنوب. (ع)

١٣- بَابُ الصَّلَاةِ إِلَى الْحَرْبَةِ يَوْمَ الْعِيدِ

١٣٢/١

٩٧٢- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ* قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ* عَنْ نَافِعٍ* عَنِ ابْنِ عُمَرَ عليهما السلام: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ تُرَكِّزُ لَهُ الْحَرْبَةَ فُدَامَهُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْتَّحْرِ، ثُمَّ يُصَلِّي.

القلب بن بشار العبدي البصري

الحربة دون الرمح بعريض النصل. (ع)

١٤- بَابُ حَمْلِ الْعَنْزَةِ أَوْ الْحَرْبَةِ بَيْنَ يَدَيِ الْإِمَامِ يَوْمَ الْعِيدِ

١٣٣/١

٩٧٣- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ* قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو* الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ* عَنِ ابْنِ عُمَرَ عليهما السلام قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَغْدُو إِلَى الْمُصَلَّى وَالْعَنْزَةَ بَيْنَ يَدَيْهِ تُحْمَلُ، وَتُنْصَبُ بِالْمُصَلَّى بَيْنَ يَدَيْهِ، فَيُصَلِّي إِلَيْهَا.

١. حدثنا محمد: كذا لأبوي ذر والوقت وكريمة، وللأصيلي: «حدثنا محمد البخاري». ٢. نخرج: وفي نسخة: «تخرج».
٣. خدرها: وللحموي والمستمل والكشميهني: «خدرتها». ٤. نخرج: وفي نسخة: «تخرج». ٥. يوم العيد: كذا للكشميهني وأبي ذر.
٦. حدثني: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «حدثنا». ٧. المنذر: ولأبي ذر بعده: «الحزامي». ٨. الأوزاعي: كذا لأبي ذر. ٩. حدثني: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «أخبرني». ١٠. فيصل: ، وللكشميهني وأبوي ذر والوقت والحموي: «نصلي»، ولأبي ذر أيضاً: «فصلي».

ترجمة: قوله: باب الصلاة إلى الحرية يوم العيد: تقدمت هذه الترجمة في «أبواب السترة». والظاهر عندي أن المصلّي لما لم يكن مبنياً في زمنه صلى الله عليه وسلم، وتكون الصلاة في الصحراء: ثبّه بهذه الترجمة إلى اهتمام السترة في صلاة العيد، وليست الحربة بمقصودة ههنا بخلاف ما تقدّم، بل الغرض اتخاذ السترة بأي شيء كان. والتقييد بـ«الحربة» في الترجمة؛ رعاية للفظ الحديث. قوله: باب حمل العنزة أو الحربة بين يدي الإمام يوم العيد: كتب الشيخ في «اللامع»: وهذا بمنزلة الاستثناء مما تقدّم من استصحاب السلاح، مع ما فيه من التنبيه على علتي الجواز والهي؛ فإن السبب في النهي عنه لما كان خوف اهلاك جاز أخذ السلاح معه إذا حصل الأمن منه بسبب، مثل أن يتقدم الحامل على القوم؛ فإن المتقدم على الإمام متقدم على القوم؛ لكنهم خلفه. اهـ قال الحافظ: أفرد له ترجمة؛ ليشعر بمغايرة الحكم؛ لأن الأولى تبين أن سترة المصلّي لا يشترط فيها أن توارى جسمه، والثانية ثبتت مشروعية المشي بين يدي الإمام بألة من السلاح. اهـ قلت: والأوجه عندي أن الترجمة من الأصل الرابع عشر من أصول التراجع؛ فإن حمل السلاح بين يدي الملوكة وغيرهما لما صار ديدناً لهم في زمن البخاري: أشار بالترجمة إلى مأخذه وأن ذلك كان في الأصل اتخاذها للسترة، فجعله السلاطين ديدناً لهم لإظهار العز والجاه، فقد أخرج أبو داود عن ابن عمر: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج يوم العيد أمر بالحربة، فتوضع بين يديه فيصلّي إليها، وكان يفعل ذلك في السفر، فمن ثم اتخذها الأمراء». انتهى من هامش «اللامع»

سهر: قوله: محمد: ذكر في بعض النسخ غير منسوب. وقال أبو علي: وفي روايتنا عن ابن السكن وأبي أحمد وأبي زيد: «حدثنا عمر بن حفص»، لم يذكروا محمداً قبل عمر، وبه جزم أبو نعيم. وللأصيلي عن بعض مشايخه: «حدثنا محمد البخاري»، فعلى هذا لا واسطة بين البخاري وبين عمر بن حفص، وقد حدث عنه كثيراً بلا واسطة وأحياناً بالواسطة، قيل: الراجح سقوط الواسطة في هذا الإسناد، وجزم الكرمانى بالواسطة، فقال: «محمد أي ابن يحيى الذهلي». (عمدة القاري مختصراً) والعنزة: بفتح، وهي أقصر من الرمح، في طرفها زج. واستشكل بما سبق من النهي عن حمل السلاح يوم العيد، وأجيب بأن النهي إنما هو عند خوف التأذي به، كما مر. (إرشاد الساري)

* أسماء الرجال: عمر بن حفص: النخعي الكوفي، يروي عن أبيه حفص بن غياث، قاضي الكوفة. عاصم: هو ابن سليمان، الأحول. حفصة: بنت سيرين، الأنصارية، أخت محمد ابن سيرين. أم عطية: نُسبية بنت كعب، الأنصارية. عبد الوهاب: ابن عبد المجيد، الثقفي. عبيد الله: ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر، العمري. نافع: أبو عبد الله، مولى ابن عمر. الوليد: هو ابن مسلم، القرشي مولاهم. أبو عمرو: هو عبد الرحمن بن عمرو. نافع: مولى ابن عمر، السابق.

١٥- بَابُ خُرُوجِ الدَّسَاءِ وَالْحَيْضِ إِلَى الْمَصَلَّى

١٣٣/١

٩٧٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ * قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ * بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ * عَنْ مُحَمَّدٍ * عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ * رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:

أُمِّرْنَا أَنْ نُخْرِجَ الْعَوَاتِقَ ذَوَاتِ الْخُدُورِ.

(بعض الممزة. (قس)

وَعَنْ أَيُّوبَ عَنْ حَفْصَةَ بِنَحْوِهِ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ حَفْصَةَ: قَالَ: «أَوْ قَالَتْ: الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ، وَيَعْتَزِلْنَ الْحَيْضَ الْمَصْلَى».

(السخنياني بالسند المذكور. (قس)

(للتريديد، شك أيوب

١٦- بَابُ خُرُوجِ الصَّبْيَانِ إِلَى الْمَصَلَّى

١٣٣/١

٩٧٥- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ * قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَابِسٍ * قَالَ: سَمِعْتُ

(الثوري. (قس)

(الباهلي. (ق)

ابْنَ عَبَّاسٍ * قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ فِطْرِ أَوْ أَضْحَى، فَصَلَّى ثُمَّ خَطَبَ، ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ فَوَعَّظَهُنَّ وَذَكَرَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ.

١. خروج النساء والحيض: وللأصلي: «خروج الحيض». ٢. النساء والحيض: ولابن عساكر: «النساء الحيض». ٣. حماد بن زيد: كذا للأصلي وأبو ذر والوقت، ولكريمة: «حماد». ٤. أُمِّرْنَا: كذا للأكثر، وللکشميهني والمستملي وأبي ذر: «أَمَرْنَا»، وللکشميهني والمستملي: «أَمَرْنَا نَبِيَّنَا ﷺ». ٥. ذوات الخدور: وفي نسخة: «وذوات الخدور». ٦. ويعتزلن: وللأصلي: «وتعتزل». ٧. عباس: ولابن عساكر: «العباس». ٨. ابن عباس: كذا لابن عساكر وأبو ذر والوقت والأصلي. ٩. وذكرهن: ولأبي ذر: «فذكرهن».

ترجمة: قوله: باب خروج النساء والحيض إلى المصلى: وقد مر الكلام على المسألة في «باب شهود الحائض العيدين» من «كتاب الحيض»، ولا يشكل التكرار؛ ففيمما تقدم لمناسبة الحيض وههنا لمناسبة المصلى.

قوله: باب خروج الصبيان إلى المصلى: قال الحافظ: قال ابن المنير: أثر المصنف في الترجمة قوله: «إلى المصلى» على قوله: «صلاة العيد»؛ ليعم من يتأني منه الصلاة ومن لا يتأني. اهـ قال الحافظ: وليس في الحديث بيان كونه صبيًا، لكن أشار على عادته إلى ما ورد في بعض الطرق بلفظ: «ولولا مكاني من الصغر ما شهدته». اهـ

سهر: قوله: العواتق: جمع «العاتق»، وهي التي بلغت. وسميت بها؛ لأنها عنتت عن أمهاتها في الخدمة أو عن قهر أبيها. وقال ابن الأثير: ويروى في حديث أم عطية: «أمرنا أن نخرج في العيدين الحيض والعنق». و«الخدور» جمع «خدر»، وهو الستر. ومر الحديث في «كتاب الحيض». (عمدة القاري)

قوله: ويعتزلن الحيض: من باب «أكلوني البراغيث»، والأمر بالاعتزال؛ إما لفلا يلزم الاختلاف بين الناس من صلاة بعضهم وترك صلاة بعضهم، أو لفلا تنجس الموضع، أو لفلا تؤذي جاراتها إن حصل أذى منها. ثم اعلم أن هذا كان في ذلك الزمان؛ لأمنهن عن المفسدة، بخلاف اليوم، ولهذا صح عن عائشة: «لو رأى رسول الله ﷺ ما أحدث النساء لمنعهن المساجد، كما منعت نساء بني إسرائيل»، فإذا كان الأمر قد تغير في زمن عائشة حتى قالت هذا القول، فماذا يكون اليوم الذي عم الفساد فيه وفشت المعاصي في الكبار والصغار؟ فنسأل الله العفو والتوفيق. (عمدة القاري) قوله: خرجت: فيه المطابقة للترجمة؛ لأنه عند وفاة النبي ﷺ كان ابن ثلاث عشرة. (الكواكب الدراري) قال ابن حجر في «فتح الباري»: ليس في هذا السياق بيان كون ابن عباس صبيًا حينئذ؛ ليطابق الترجمة، لكن جرى المصنف على عادته في الإشارة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث الذي يورده، فسياقي بعد باب بلفظ: «ولولا مكاني من الصغر ما شهدته». انتهى ونحوه في «العيني».

* أسماء الرجال: عبد الله بن عبد الوهاب: الجمحي. حماد: ابن زيد بن درهم، الأزدي. أيوب: هو السخنياني. محمد: هو ابن سيرين، الأنصاري. أم عطية: نسيبة بنت كعب، الأنصارية. عبد الرحمن: ابن مهدي بن حسان، الأزدي. عبد الرحمن بن عباس: بنو حدة، ابن ربيعة، النخعي الكوفي.

١٧- بَابُ اسْتِقْبَالِ الْإِمَامِ النَّاسِ فِي خُطْبَةِ الْعِيدِ

١٣٣/١

وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ رضي الله عنه: قَامَ النَّبِيُّ ﷺ مُقَابِلَ النَّاسِ.
(الحديث. ع)

٩٧٦- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ * بْنُ طَلْحَةَ عَنْ زُبَيْدٍ * عَنِ الشَّعْبِيِّ * عَنِ الْبَرَاءِ * رضي الله عنه قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ أَضْحَى إِلَى الْبَقِيعِ فَصَلَّى رُكْعَتَيْنِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ نُسْكِنَا فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نَبْدَأَ بِالصَّلَاةِ، ثُمَّ نَرْجِعَ فَنَنْحَرَ. فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ وَافَقَ سُنَّتَنَا. وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ ذَلِكَ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ عَجَلَهُ لِأَهْلِهِ، لَيْسَ مِنَ النَّسْكِ فِي شَيْءٍ».

فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي ذَبَحْتُ وَعِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ. قَالَ: «اذْبَحْهَا، وَلَا تَغِي عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ».

١٨- بَابُ الْعَلَمِ بِالْمُصَلَّى

١٣٣/١

٩٧٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى * عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَائِيسٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قِيلَ لَهُ: أَشْهَدْتَ الْعِيدَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ - وَلَوْلَا مَكَانِي مِنَ الصَّغَرِ مَا شَهِدْتُهُ - حَتَّى أَتَى الْعَلَمَ الَّذِي عِنْدَ دَارِ كَثِيرِ بْنِ الصَّلْتِ فَصَلَّى ثُمَّ خَطَبَ، ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ وَمَعَهُ بِلَالٌ فَوَعَّظَهُنَّ وَذَكَرَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ، فَرَأَيْتُهُنَّ يُهْوِينَ بِأَيْدِيهِنَّ يَقْذِفْنَهُ فِي ثَوْبِ بِلَالٍ، ثُمَّ انْطَلَقَ هُوَ وَبِلَالٌ إِلَى بَيْتِهِ.

١. وقال: كذا للأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «قال». ٢. أضحي: وللأصيلي: «الأضحى». ٣. فإنما هو شيء: كذا لكريمة، وللحموي والكشميهني والأصيلي وأبوي ذر والوقت: «فإنه شيء». ٤. ولا تغي: كذا للمستطلي والحموي، وللکشميهني: «ولا تغني». [من «الإغناء»، والمعنى متقارب. (عمدة القاري)] ٥. العلم: وفي نسخة بعده: «الذي». ٦. يحيى: وللأصيلي بعده: «بن سعيد». ٧. عن: وفي نسخة: «حدثنا». ٨. قال: وفي نسخة: «فقال».

ترجمة: قوله: باب استقبال الإمام الناس في خطبة العيد: قال الحافظ: قال ابن المنير ما حاصله: أن إعادة هذه الترجمة بعد أن تقدّم نظيرها في الجمعة؛ لرفع احتمال من يتوهم أن العيد بخلاف الجمعة في ذلك، وأن استقبال الإمام في الجمعة يكون ضرورياً؛ لكونه يخطب على منبر، بخلاف العيد؛ فإنه يخطب فيه على رجليه، فأراد أن يبين أن الاستقبال سنة على كل حال. اهـ ويمكن عندي في غرض المصنف الاحتراز عما سيأتي في «أبواب الاستسقاء» من «باب استقبال القبلة في الاستسقاء»، ففيه يبدأ بالخطبة ويتوجه إلى القبلة ويشغل بالدعاء. قوله: باب العلم بالمصلى: في «تراجم شيخ المشايخ»: اعلم أنه ثبت في الروايات الصحيحة أنه ما كان له ﷺ عَلمٌ في مصلاه، ولما كان ظاهر لفظ الحديث يحتل أن يكون في زمانه ﷺ بن المؤلف عقد الباب عليه. والأظهر عندي أنه إشارة إلى الجواز، بتقرير ابن عباس؛ فإنه ذكره بلا إنكار عليه. اهـ وقال الحافظ: ظهر من هذا الحديث أنهم جعلوا لمصلاه شيئاً يعرف به، وهو المراد بـ«العلم» أي الشيء الشاخص. اهـ

سهر: قوله: البقيع: بفتح الموحدة، وهو موضع فيه أروم الشجر من ضروب شتى، وبه سمي بقيع الغرقد، وهي مقبرة المدينة. (عمدة القاري والكواكب الدراري)
قوله: أن نبدأ الصلاة: فإن قلت: كيف صح هذا بلفظ المستقبل وقد أدت الصلاة؟ قلت: إما أن المراد أن شأن نسكنا... أو المضارع بمعنى الماضي، عكس قوله تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابَ الْجَنَّةِ﴾ (الأعراف: ٤٤). فإن قلت: أين ذكر الخطبة؟ قلت: هي من تمة الصلاة وتوابعها. (الكواكب الدراري) قوله: جذعة: أي من المعز؛ إذ الجذع من الضأن مجزئة. و«المسنة» تقع على البقرة والشاة إذا أُنثيا. (جمع البحار) قوله: باب العلم: أي الذي يعصلي العيد. و«العلم» بفتح الحاء هو الشيء الذي عُمل من بناء أو وضع حجر أو نصب عمود ونحو ذلك؛ ليعرف به المصلى. (عمدة القاري) قوله: ولولا مكاني من الصغر: فيه تقديم وتأخير وحذف، تقديره: لولا مكاني من رسول الله ﷺ لم أشهده لأجل الصغر، وكلمة «من» للتعليل، قاله العيني. قوله: أتى العلم: وهو العلامة التي عُملت عند دار كثير بن الصلت، قاله العيني. قال القسطلاني: والدار المذكورة بعد العهد النبوي، وإنما عُرف المصلى بها؛ لشهرتها. انتهى قوله: يهوين: بفتح التحتية، كذا في «اليونانية». وفي غيرها: «يهوين» بضمها من «أهوى» أي يمددون أيديهن بالصدقة؛ ليتناولوه بلال، حال كونهن يقذفنه أي يرمين المتصدق به في ثوب بلال. (إرشاد الساري)

* أسماء الرجال: أبو نعيم: الفضل بن دكين. محمد: ابن طلحة بن مصرف. زبيد: هو اليماني. الشعبي: عامر بن شراحيل. البراء: هو ابن عازب. مسدد: هو ابن مسرهد. يحيى: هو القطان.

سند: قوله: ولولا مكاني من الصغر ما شهادته: الجار متعلق بما بعده، أي ما شهادته لأجل الصغر لولا مكاني وقربائي منه ﷺ. لا يقال: النفي يمنع التعلق؛ لأن ما في حيزه لا يتقدم عليه. لأننا نقول: لو سلم فيمكن تقدير «ما شهادته» قبل الجار واعتبار المذكور بياناً للمقدّر، فافهم. قوله: حتى أتى العلم: غاية لما يفهم، أي خرج حتى أتى.

١٩- بَابُ مَوْعِظَةِ الْإِمَامِ النَّسَاءِ يَوْمَ الْعِيدِ

١٣٣/١

٩٧٨- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَصْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ* قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ* قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ* عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: قَامَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَوْمَ الْفِطْرِ فَصَلَّى، فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ ثُمَّ خَطَبَ، فَلَمَّا فَرَغَ نَزَلَ فَأَتَى النَّسَاءَ، فَذَكَّرَهُنَّ - وَهُوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى يَدِ بِلَالٍ - وَبِلَالٌ بَاسِطٌ تَوْبَهُ، تُلْقِي فِيهِ النَّسَاءُ الصَّدَقَةَ.

فُلْتُ لِعَطَاءٍ: زَكَاةُ يَوْمِ الْفِطْرِ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ صَدَقَةٌ يَتَصَدَّقْنَ حِينَئِذٍ، تُلْقِي فَتَحَهَا وَيُلْقِينَ. فُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَتَرَى حَقًّا عَلَى الْإِمَامِ ذَلِكَ وَيُذَكِّرُهُنَّ؟ قَالَ: إِنَّهُ لَحَقٌّ عَلَيْهِمْ، وَمَا لَهُمْ لَا يَفْعَلُونَهُ؟

٩٧٩- قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَأَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ* عَنْ طَاوُسٍ* عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: شَهِدْتُ الْفِطْرَ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ، يُصَلُّونَهَا قَبْلَ الْخُطْبَةِ ثُمَّ يُخْطَبُ بَعْدُ. خَرَجَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ حِينَ يُجْلِسُ بِيَدِهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ يُشَقِّقُهُمْ حَتَّى جَاءَ النَّسَاءَ مَعَهُ بِلَالٌ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَتُ يُبَايِعُكَ» الْآيَةَ، ثُمَّ قَالَ حِينَ فَرَغَ مِنْهَا: «أَنْتُنَّ عَلَى ذَلِكَ؟» فَقَالَتِ امْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ لَمْ يُجِبْهُ غَيْرَهَا: نَعَمْ - لَا يَذَرِي حَسَنٌ مَنْ هِيَ - قَالَ: «فَتَصَدَّقْنَ» فَبَسَطَ بِلَالٌ تَوْبَهُ ثُمَّ قَالَ: هَلُمَّ لَكُنَّ فِدَاءً أَبِي وَأُمِّي، فَيُلْقِينَ الْفَتَحَ وَالْحَوَاتِيمَ فِي تَوْبِ بِلَالٍ. قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: «الْفَتَحُ» الْحَوَاتِيمُ الْعِظَامُ كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ.

١. حدثنا: كذا لابن عساكر والأصيلي، وفي نسخة: «حدثني». ٢. إسحاق بن إبراهيم بن نصر: وللأصيلي: «إسحاق بن نصر». ٣. أخبرنا: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «حدثنا». ٤. الصدقة: وللأصيلي: «صدقة». ٥. فتحتها: وللمستمل وأبي ذر والحموي: «فتحتها». ٦. ويذكرهن: وفي نسخة: «يذكرهن»، وللأصيلي: «يأتين ويذكرهن». ٧. الحسن بن مسلم: وللشيخ ابن حجر: «حسن بن مسلم». ٨. بعد خرج: ولا ابن عساكر: «بعد خروج». ٩. بيده: وفي نسخة: «بيديه». ١٠. جاء: وفي نسخة: «أتى». ١١. فقالت: وفي نسخة: «قالت». ١٢. فداء: وفي نسخة: «فدى».

ترجمة: قوله: باب موعظة الإمام النساء: قال الحافظ: أي إذا لم يسمعن الخطبة مع الرجال. اهـ ولا يبعد عندي أن المصنف أشار إلى أن هذه لم تكن خطبة، بل موعظة، فقد قال القاضي عياض: إن وعظه للنساء كان في أثناء الخطبة، وأن ذلك كان في أول الإسلام، وأنه خاص به صلى الله عليه وسلم. وتعقبه النووي برواية الباب بأنه كان بعد الخطبة، كما بسطه الحافظ.

سهر: قوله: فتحتها: بالنصب جمع «فتحة»، خاتم كبير يكون في اليد والرجل، أو حلقة فضة كالخاتم، كذا في «القاموس». وفي «المجمع»: إنما هو بفتحتين، خواتيم كبار تلبس في الأيدي، وربما وضعت في أصابع الرجل. وقيل: هي خواتيم لا فصوص لها. انتهى قوله: ويلقن: إنما كرره ليفيد العموم. وقال بعضهم: المعنى: تلقي الواحدة وكذلك الباقيات. (عمدة القاري) قوله: إنه لحق عليهن: والظاهر أن عطاء يرى وجوب ذلك، والنووي وغيره حملوه على الاستحياء. (عمدة القاري) قوله: يجلس: بضم أوله وسكون الجيم من «الإجلاس». ولأبي ذر: «يجلس» بتشديد اللام من «التجلس»، ومفعوله محذوف أي حين يجلس الناس بيده، كذا في «القسطلاني» و«العيني». قوله: فقال: يا أيها النبي الخ: وإنما تلا النبي صلى الله عليه وسلم هذه الآية الكريمة؛ ليدكرهن البيعة التي وقعت بينه وبين النساء لما فتح مكة. وكان صلى الله عليه وسلم لما فرغ من الفتح اجتمع الناس للبيعة، فجلس لهم على الصفا، ولما فرغ من بيعتهم بايع النساء وذكرهن ما ذكر الله في الآية. (عمدة القاري) قوله: لا يذري حسن: أي لا يذري حسن بن مسلم: من هي المرأة الجمية؟ قيل: يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْمَرْأَةُ هِيَ أَسْمَاءُ بِنْتُ يَزِيدَ بْنِ السَّكَنِ الَّتِي تُعْرَفُ بِخُطْبَةِ النَّسَاءِ. (عمدة القاري) * أسماء الرجال: عبد الرزاق: ابن همام، صاحب «المسند». ابن جريج: عبد الملك، الأموي مولاهم، المكي. عطاء: هو ابن أبي رباح، المكي. الحسن بن مسلم: هو ابن يثاق، المكي. طاووس: هو ابن كيسان، البجلي.

سند: قوله: فلما فرغ نزل: لم يرد نزل من منبر ونحوه؛ إذ لا منبر ثمة، بل أراد: انتقل من مكانه، ولعل مكان النساء أسفل من مكان الرجال، والله تعالى أعلم. قوله: لكن فداء أبي وأمي: قيل: الجار متعلق بـ«فداء»، قلت: ويمكن أن يعتبر خبر المحذوف، والتقدير: هو - أي ما تعطين - لكن، من مقول بلال لهن، والله تعالى أعلم.

١٣٣/١

٢٠- بَابُ: إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا جِلْبَابٌ فِي الْعِيدِ

لم يذكر جواب الشرط اعتماداً على ما في حديث الباب. (ع)

٩٨- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ* قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ* عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ* قَالَتْ: كُنَّا نَمْنَعُ جَوَارِينَا

أَنْ يَخْرُجْنَ يَوْمَ الْعِيدِ، فَجَاءَتِ امْرَأَةٌ فَتَزَلَّتْ قَصْرَ بَنِي خَلْفٍ، فَأَتَيْتُهَا فَحَدَّثْتُ أَنَّ زَوْجَ أُخْتِهَا غَزَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ غَزْوَةً، فَكَانَتْ أُخْتُهَا مَعَهُ فِي سِتِّ غَزَوَاتٍ. قَالَتْ: فَكُنَّا نَقُومُ عَلَى الْمَرْضَى وَنُدَاوِي الْكَلْمَى، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعَلَى إِحْدَانَا بَأْسٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا جِلْبَابٌ أَنْ لَا تَخْرُجَ؟ فَقَالَ: «لِئَلَيْسَهَا صَاحِبَتُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا، فَلْيَشْهَدْ الْخَيْرَ وَدَعْوَةَ الْمُؤْمِنِينَ».

قَالَتْ حَفْصَةُ: فَلَمَّا قَدِمْتُ أُمُّ عَطِيَّةَ أَتَيْتُهَا فَسَأَلْتُهَا: أَسَمِعْتَ فِي كَذَا وَكَذَا؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ، بِأَيِّ - وَقَلَّ مَا ذَكَرْتَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَّا قَالَتْ: بِأَيِّ - قَالَ: «لِتَخْرُجِ الْعَوَاتِقُ ذَوَاتُ الْخُدُورِ - أَوْ قَالَ: الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتُ الْخُدُورِ، شَكَّ أَيُّوبُ - وَالْحَائِضُ، فَتَعْتَزِلُ الْحَائِضُ الْمُصَلَّى، وَلْيَشْهَدْ الْخَيْرَ وَدَعْوَةَ الْمُؤْمِنِينَ». قَالَتْ: فَقُلْتُ لَهَا: الْحَائِضُ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، أَلَيْسَ الْحَائِضُ تَشْهَدُ عَرَافَاتٍ؟ وَتَشْهَدُ

كَذَا؟ وَتَشْهَدُ كَذَا؟

أي المزدلفة. (ع) أي رمي الجمار. (ع)

١. قالت: كذا لابن عساكر وأبوي ذر والوقت والأصيلي، وفي نسخة: «فقال»: ٢. أعلى: كذا لأبي ذر. ٣. وكذا: كذا للكشميهني والحموي وأبي ذر.
٤. فقالت: كذا للأصيلي، ولابن عساكر وأبي ذر: «قالت». ٥. بأي: وفي نسخة: «بأباً». ٦. وقل ما: وفي نسخة: «وقلما». ٧. بأي: وللأصيلي: «بأباً».
٨. قال: ولابن عساكر: «قالت». ٩. أو قال إلخ: كذا للكشميهني. ١٠. وذوات: وللمستعلي والحموي وابن عساكر وأبي ذر: «وذات».
١١. فتعزل: كذا لابن عساكر والكشميهني والأصيلي وأبي ذر، وفي نسخة: «وتعزل»، ولأبي ذر أيضاً: «فيعتزل». ١٢. قالت: وللأصيلي: «فقال».

ترجمة: قوله: باب إذا لم يكن لها جلباب في العيد: قال ابن المنير: لم يذكر الجواب؛ اكتفاء لما في الحديث. قال الحافظ: والذي يظهر لي أن حذفه لما فيه من الاحتمال، فيحتمل أن يكون للنسب أي تغييرها من جنس ثيابها، ويحتمل أن يكون المراد تشركها معها في ثوبها. وقيل: إنه ذكر على سبيل المبالغة، أي يخرجن على كل حال ولو اثنتين في جلباب. اهـ

سهر: قوله: جلباب: بكسر الجيم وسكون اللام وبموحدين بينهما ألف، ثوب أقصر وأعرض من الخمار، أو هو المقنعة، أو ثوب واسع يغطي صدرها وظهرها، أو هو كالمحففة، أو هو كالإزار، أو الخمار. (إرشاد الساري) قوله: قصر بني خلف: بفتح المعجمة واللام، هو بالبصرة، منسوب إلى خلف جد طلحة بن عبد الله بن خلف، لا إلى نفس طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي المعروف بطلحة الطلحات. (عمدة القاري) قوله: زوج أختها: قيل: هي أخت أم عطية، وقيل: غيرها. ونص القرطبي أنها أم عطية، ولم يعلم اسم الزوج. (إرشاد الساري) قوله: نداوي الكلمى: بفتح الكاف وسكون اللام، جمع «الكلم» وهو الخروج. (عمدة القاري وإرشاد الساري) قوله: من جلبابها: أي ثوبها جلباباً لا تحتاج، أو لتشركها فيه إن كان واسعاً، أو هو مبالغة أي يخرجن ولو ثنتين في ثوب واحد. (بجمع البحار) قوله: فليشهدن الخير: أي مجالس الخير كسماع الحديث وعبادة المرضى، و«دعوة المؤمنين» كالاتِّجَاع لصلاة الاستسقاء. (إرشاد الساري) قوله: نعم بأي: أي مفدي بأي أو أفديه بأي، وهذه رواية كريمة وأبي الوقت، ولغيرهما «بأباً». وقد تقدّم أن فيه أربع روايات: الأولى هذه، والثانية: «بأباً»، والثالثة: «ببني» بإبدال الهمة بالتحتانية، وكذا الرابعة: «ببني»، كذا في «العيني». قوله: لتخرج العواتق ذوات الخدور: هكذا هو في رواية الأكثرين، وللکشميهني: «أو قال: العواتق وذوات الخدور، شك أيوب»، يعني: هل هو بواو العطف أو لا؟ كذا في «التلخيص» و«العيني». و«العواتق»: جمع «عاتق»، وهي البنت التي بلغت، قاله القسطلاني. و«الخدور» جمع «خدر» بالكسر، وهو الستر أو البيت، والمراد من يقلّ خروجهن من البيوت، كذا في «الجمع». قوله: فقللت لها: القائلة المرأة والمقول لها أم عطية. قيل: يحتمل أن تكون القائلة حفصة والمقول لها المرأة، وهي أخت أم عطية. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: أبو معمر: عبد الله. عبد الوارث: ابن سعيد، التنوري. أيوب: هو ابن أبي حميمة، السخيتاني. حفصة بنت سيرين: أم الهذيل، الأنصارية.

٢١- بَابُ اعْتِزَالِ الْحَيْضِ الْمُصَلَّى

١٣٤/١

٩٨١- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى * قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ * عَنِ ابْنِ عَوْنٍ * عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ * أُمِرْنَا أَنْ نَخْرُجَ

هو ابن سيرين. (قس)

فَنُخْرِجَ الْحَيْضَ وَالْعَوَاتِقَ وَذَوَاتِ الْحُدُورِ - وَقَالَ ابْنُ عَوْنٍ: أَوِ الْعَوَاتِقُ ذَوَاتِ الْحُدُورِ - فَأَمَّا الْحَيْضُ فَيَشْهَدَنَّ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ

شك: هل هو بالواو أو لا؟ كما شك أيوب. (قس)

وَدَعَوْنَهُمْ، وَيَعْتَزِلْنَ مُصَلَّاهُمْ.

٢٢- بَابُ النَّحْرِ وَالذَّبْحِ يَوْمَ النَّحْرِ بِالْمُصَلَّى

١٣٤/١

٩٨٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ * قَالَ: حَدَّثَنِي كَثِيرُ بْنُ قَرْقَدٍ * عَنْ نَافِعٍ * عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه:

النَّبِيِّ ﷺ كَانَ يَنْحَرُ أَوْ يَذْبَحُ بِالْمُصَلَّى.

٢٣- بَابُ كَلَامِ الْإِمَامِ وَالنَّاسِ فِي خُطْبَةِ الْعِيدِ وَإِذَا سُئِلَ الْإِمَامُ عَنْ شَيْءٍ وَهُوَ يَخْطُبُ

يجيب السائل. (قس)

٩٨٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ قَالَ: حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ عَنِ الشَّعْبِيِّ * عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَارِبٍ رضي الله عنه قَالَ:

الأنصاري

الكوفي. (تق)

سلام بن سليم الحنفي الكوفي. (ع)

خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا وَنَسَكَ نُسُكَنَا فَقَدْ أَصَابَ النُّسُكَ. وَمَنْ نَسَكَ قَبْلَ

قرب قرباننا

الصَّلَاةِ قَتَلَكَ شَأُهُ لَحْمٍ». فَقَامَ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَارٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ! لَقَدْ نَسَكْتُ قَبْلَ أَنْ أَخْرُجَ إِلَى الصَّلَاةِ، وَعَرَفْتُ

كزياد

توكل ليست من النسك

أي صلاة العيد

أَنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ أَكْلِ وَشُرْبٍ، فَتَعَجَّلْتُ وَأَكَلْتُ وَأَطَعَمْتُ أَهْلِي وَجِيرَانِي. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تِلْكَ شَأُهُ لَحْمٍ». قَالَ: فَإِنَّ عِنْدِي

أبو بردة

بكسر الجيم جمع «جار». (قس)

عِنَاقًا جَذَعَةً لَهَا خَيْرٌ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ، فَهَلْ تَجْزِي عَنِّي؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَنْ تَجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ».

فهو خصوصية له. (قس)

يفتح الفوقية أي تكفي. (قس)

١. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا». ٢. وكذا لأبي ذر. ٣. يوم النحر بالمصلى: وفي نسخة: «بالمصلى يوم النحر». ٤. فقال: ولابن عساكر: «قال».

٥. وأكلت: ولابن عساكر: «فأكلت». ٦. عناقا جذعة: كذا للأصيلي وأبي ذر، وفي نسخة: «عناق جَذَعَةً». ٧. لحي: كذا للأصيلي وأبي ذر، وفي

نسخة: «هي». ٨. تجزي: وفي نسخة: «تجزي». ٩. تجزي: وفي نسخة: «تجزي».

ترجمة: قوله: باب اعتزال الحيض المصلى: قال الحافظ: كأنه أعاد هذا الحكم للاهتمام به، وقد تقدّم مضمومًا إلى الباب المذكور في «كتاب الحيض». انتهى

قوله: باب النحر والذبح يوم النحر بالمصلى: في «تراجم شيخ المشايخ»: يعني أنه هو السنة، وأما ما يفعله الناس في زماننا من النحر والذبح في دُورهم ومنازلهم بعد الرجوع من المصلى فهو أمر محدث، وصدر عنهم محاولة وتكاسلاً. اهـ قال الحافظ: قال ابن المنير: عطّف «الذبح» على «النحر» في الترجمة وإن كان في الحديث ورد بـ«أو» المقتضية للتردد؛ إشارة إلى أنه لا يمتنع أن يجمع يوم النحر بين نسكين: أحدهما ما ينحر والآخر ما يذبح، ويُفهم اشتراكهما في الحكم. قال الحافظ: ويحتمل أن يكون إشارة إلى ما ورد في بعض الطرق بواو الجمع، كما يأتي في «كتاب الأضاحي». اهـ قلت: وعلى هذا فعل المصنف أشار بالترجمة إلى أن لفظ «أو» ليس لشك الراوي، بل للتنوع. انتهى من هامش «اللامع» قوله: باب كلام الإمام والناس في خطبة العيد وإذا سئل الخ: قال الحافظ: في هذه الترجمة حكمان، وظن بعضهم أن فيها تكراراً، وليس كذلك، بل الأول أعم من الثاني. ولم يذكر المصنف الجواب؛ استغناءً بما في الحديث، ووجهه من حديث البراء أن المراجعة الصادرة بين أبي بردة وبين النبي ﷺ دالة على الحكم الأول، وسؤال أبي بردة عن حكم العناق دال على الحكم الثاني. اهـ

سهر: قوله: عناقا جذعة: بنصبهما، وفي بعضها: «عناق جَذَعَةً» بالإضافة. قال صاحب «القاموس»: «عناق» كسحاب، الأثنى من أولاد المعز. وفي «الجمع»: «عندي جذع» أي من المعز؛ إذ الجذع من الضأن مجزئة. «غير من شاتي لحم» أي لسمنها وطيب لحمها. قال القسطلاني: هذه المراجعة الواقعة بينه ﷺ وبين أبي بردة بن نيار الأولى تدل على الجزء الأول من الترجمة، وتاليها على الثاني منها. انتهى

* أسماء الرجال: محمد بن المثنى: العنزي. ابن أبي عدي: هو محمد بن إبراهيم بن أبي عدي. ابن عون: عبد الله البصري. أم عطية: نسبة الأنصارية. عبد الله بن يوسف: هو التنيسي. الليث: هو ابن سعد، الإمام. كثير بن فرق: المدني نزيل مصر. نافع: مولى ابن عمر، أبو عبد الله. مسدد: هو ابن مسرهد، أبو الحسن البصري. الشعبي: عامر بن شراحيل.

٩٨٤- حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ* عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ* عَنْ أَيُّوبَ* عَنْ مُحَمَّدٍ* أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَتَحَ الْمِزَّةَ مَعَ «عَنْ» بَدُونَ «قَالَ»

صَلَّى يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ خَطَبَ فَأَمَرَ مَنْ دَبَّحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَنْ يُعِيدَ ذَبْحَهُ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جِيزَانِي لِي - إلى نسبه إِمَّا قَالَ: بِهِمْ خِصَاصَةٌ، وَإِمَّا قَالَ: - بِهِمْ فَقَرٌّ إلى نسبه وَإِنِّي ذَبَحْتُ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَعِنْدِي عَنَّا قِيٌّ لِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَأْنِي لَحْمٍ. فَرَخَّصَ لَهُ فِيهَا. أي الجوع. (ع) لَهَا أَغْلَى لَنَا وَأَعْلَى لَهَا. (قَس)

٩٨٥- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* عَنِ الْأَسْوَدِ* عَنْ جُنْدُبٍ* رضي الله عنه قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ ثُمَّ خَطَبَ، ثُمَّ دَبَّحَ وَقَالَ: «مَنْ دَبَّحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيَذْبَحْ أُخْرَى مَكَانَهَا، وَمَنْ لَمْ يَذْبَحْ فَلْيَذْبَحْ بِأَسْمِ اللَّهِ».

٢٤- بَابُ مَنْ خَالَفَ الطَّرِيقَ إِذَا رَجَعَ يَوْمَ الْعِيدِ

١٣٤/٨

٩٨٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو ثُمَيْلَةَ يَحْيَى بْنُ وَاصِحٍ عَنْ فُلَيْحٍ بْنِ سُلَيْمَانَ* عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ* عَنْ جَابِرٍ* رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ يَوْمَ عِيدِ خَالَفَ الطَّرِيقَ.

تَابَعَهُ يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ فُلَيْحٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. وَحَدِيثُ جَابِرٍ أَصَحُّ. البغدادى

١. ابن: وللأصيلي: «هو ابن زيد». ٢. أن: ولأبي ذر: «عن». ٣. وإما قال بهم فقر: كذا للكشميهني وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «وإما فقر». ٤. وإني: وفي نسخة: «فإني». ٥. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٦. محمد: ولأبي السكن بعده: «بن سلام». ٧. أخبرنا: ولابن عساكر والأصيلي: «حدثنا». ٨. جابر: ولابن عساكر وأبي ذر بعده: «بن عبد الله». ٩. فليح عن سعيد عن أبي هريرة: كذا لأبي ذر وأبي السكن، وللحموي: «وقال محمد بن الصلت عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة».

سهر: قوله: باسم الله: أي متركاً به، وإثماً كرر؛ للتأكيد، فعن هذا قال أبو حنيفة بوجوب الأضحية، وبه قال محمد وزفر والحسن وأبو يوسف في رواية، وهو قول مالك والثوري والأوزاعي. وعن أبي يوسف: أمّا سنة، وبه قال الشافعي وأحمد، وهو قول أكثر أهل العلم. (عمدة القاري) قوله: خالف الطريق: يُشْهَدُ لَهُ الطَّرِيقَانِ أَوْ أَهْلُهُمَا، أَوْ لِيَتْرَكَ بِهِ أَهْلُهُمَا، أَوْ لِيَسْتَفْتِيَ فِيهِمَا، أَوْ لِيَتَصَدَّقَ عَلَى فَقَرَاتِهِمَا، أَوْ لِيُزَوِّرَ قُبُورَ أَقَارِبِهِ فِيهِمَا، أَوْ لِيَصِلَ رَحِمَهُ، أَوْ لِلتَّفَاوُلِ بِتَغْيِيرِ الْحَالِ إِلَى الْمَغْفَرَةِ وَالرَّضَى، أَوْ لِإِظْهَارِ شِعَارِ الْإِسْلَامِ، أَوْ لِيُغَيِّظَ الْمُنَافِقِينَ أَوْ الْيَهُودَ، أَوْ لِيُرْهِبَهُمْ بِكَثْرَةِ مَنْ مَعَهُ، أَوْ حَذَرًا مِنْ إِصَابَةِ الْعَيْنِ، فَهُوَ فِي مَعْنَى قَوْلِ يَعْقُوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ» (يوسف: ٦٧) قَالَهُ الْقِسْطَلَانِيُّ. قَالَ الْعَيْنِيُّ: أَوْ لِتَخْفِيفِ الزَّحَامِ، أَوْ لِلْحَذَرِ مِنْ كَيْدِ الْأَعْدَاءِ، أَوْ لِأَنْ طَرِيقَهُ إِلَى الْمَصَلَى كَانَتْ عَلَى الْيَمِينِ، فَلَوْ رَجَعَ مِنْهَا لَرَجَعَ عَلَى جِهَةِ الشَّمَالِ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ. قَوْلُهُ: وَحَدِيثُ جَابِرٍ أَصَحُّ: كَذَا عِنْدَ جُمْهُورِ الرُّوَاةِ عَنِ الْفَرَبْرِ، وَهُوَ مُشْكَلٌ، إِذْ لَمْ يَذْكُرْ غَيْرَهُ حَتَّى يَكُونَ هُوَ أَصَحُّ مِنْهُ. وَذَكَرَ أَبُو عَلِيٍّ الْجَلِيلِيُّ أَنَّهُ سَقَطَ قَوْلُهُ: «وَحَدِيثُ جَابِرٍ أَصَحُّ» مِنْ رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ النَّسْفِيِّ عَنِ الْبُخَارِيِّ، فَلَا إِشْكَالَ فِيهَا. قَالَ: وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ السَّكَنِ: «تَابَعَهُ يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ فُلَيْحٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ»، وَفِي هَذَا تَوْجِيهِ قَوْلُهُ: «أَصَحُّ». وَيُقَيُّمُ الْإِشْكَالَ فِي قَوْلِهِ: «تَابَعَهُ»؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَتَابَعَهُ بَلْ خَالَفَهُ، وَقَدْ أْزَالَ هَذَا الْإِشْكَالَ أَبُو نَعِيمٍ فِي «الْمُسْتَخَرَجِ» فَقَالَ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي ثَمِيلَةَ، وَقَالَ: «تَابَعَهُ يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ فُلَيْحٍ». وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ: عَنْ فُلَيْحٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَحَدِيثُ جَابِرٍ أَصَحُّ، وَهَذَا جَزَمَ أَبُو مَسْعُودٍ فِي «الْأَطْرَافِ»، فَيَكُونُ السَّاقِطُ مِنْ رِوَايَةِ الْفَرَبْرِ عَلَى رِوَايَةِ ابْنِ السَّكَنِ: «وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ: عَنْ فُلَيْحٍ» فَقَطْ، وَعَلَى رِوَايَةِ الْبَاقِينَ سَقَطَ إِسْنَادُ مُحَمَّدِ بْنِ الصَّلْتِ جَمِيعُهُ، كَذَا فِي «الْفَتْحِ». وَتَلْخِيصُهُ: قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: حَاصِلُ الْكَلَامِ أَنَّ الصَّوَابَ إِمَّا طَرِيقَةُ النَّسْفِيِّ، وَهِيَ بِنَقْصَانِ قَوْلِهِ: «وَحَدِيثُ جَابِرٍ أَصَحُّ». وَإِمَّا طَرِيقَةُ أَبِي مَسْعُودٍ، وَهِيَ بَزِيَادَةِ حَدِيثِ ابْنِ الصَّلْتِ. لَا طَرِيقَةَ الْفَرَبْرِ.

* أَسْمَاءُ الرِّجَالِ: حَامِدُ بْنُ عُمَرَ: الْبَكْرَاوِيُّ. حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: الْأَزْدِيُّ. أَيُّوبُ: هُوَ السَّخْتِيَانِيُّ. مُحَمَّدٌ: ابْنُ سَيْرِينَ، الْأَنْصَارِيُّ. مُسْلِمٌ: هُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، الْفَرَاهِيدِيُّ. شُعْبَةُ: هُوَ ابْنُ الْحَجَّاجِ، الْعَتَكِيُّ. الْأَسْوَدُ: هُوَ ابْنُ قَيْسٍ، الْعَبْدِيُّ الْكُوفِيُّ. جُنْدُبٌ: هُوَ الْبَحْلِيُّ. مُحَمَّدٌ: هُوَ ابْنُ سَلَامٍ، كَمَا جَزَمَ بِهِ الْكَلَابَاذِيُّ وَغَيْرُهُ. وَابْنُ شُبَيْهٍ أَنَّهُ مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ. قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَعْتَمَدُ. فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ: أَبُو يَحْيَى، الْمَدَنِيُّ. سَعِيدٌ: ابْنُ الْحَارِثِ بْنِ الْمُعَلَّى، الْأَنْصَارِيُّ الْمَدَنِيُّ قَاضِيهَا. جَابِرُ: ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ، الْأَنْصَارِيُّ.

٢٥- بَابُ: إِذَا فَاتَهُ الْعِيدُ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ

وَكَذَلِكَ النِّسَاءُ وَمَنْ كَانَ فِي الْبُيُوتِ وَالْقُرَى؛ يَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ: «هَذَا عِيدُنَا يَا أَهْلَ الْإِسْلَامِ». وَأَمَرَ أَنَسُ * بْنُ مَالِكٍ * ﷺ مَوْلَاهُ
دليل لما تقدم من الأشياء الثلاثة وجه الاستدلال به أنه أضاف إلى كل أمة الإسلام
 ابْنُ أَبِي عُثْبَةَ بِالزَّوَاوِيَةِ، فَجَمَعَ أَهْلَهُ وَبَنِيهِ، وَصَلَّى كَصَلَاةِ أَهْلِ الْمِصْرِ وَتَكْبِيرِهِمْ. وَقَالَ عِكْرِمَةُ * : أَهْلُ السَّوَادِ يَجْتَمِعُونَ فِي الْعِيدِ
موضع قرب بصرة هو ابن أبي رباح
 يُصَلُّونَ رَكْعَتَيْنِ كَمَا يَصْنَعُ الْإِمَامُ. وَقَالَ عَطَاءٌ * : إِذَا فَاتَهُ الْعِيدُ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ.
وصله الفريابي. (ق)

٩٨٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ * : حَدَّثَنَا اللَّيْثُ * عَنْ عُقَيْلٍ * عَنِ ابْنِ شِهَابٍ * عَنْ عُرْوَةَ * عَنْ عَائِشَةَ * ﷺ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ دَخَلَ
 عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا جَارِيَتَانِ - فِي أَيَّامٍ مَيِّ - تُدْفِقَانِ وَتَضْرِبَانِ، وَالتَّبِيُّ ﷺ مُتَغَشٍّ بِتَوْبِهِ، فَانْتَهَرَهُمَا أَبُو بَكْرٍ فَكَشَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ
مستتر. (ق) أي زجرهما
 وَجْهِهِ فَقَالَ: «دَعُوهَا - يَا أَبَا بَكْرٍ - فَإِنَّهَا أَيَّامُ عِيدٍ». وَتِلْكَ الْأَيَّامُ أَيَّامٌ مَيِّ.

٩٨٨- وَقَالَتْ عَائِشَةُ * ﷺ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتُرُنِي وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى الْحَبَسَةِ، وَهُمْ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ فَرَجَرَهُمْ عُمَرُ، فَقَالَ
مقطوع على الإسناد المذكور. (ع)
 النَّبِيُّ ﷺ: «دَعُوهُمْ، أَمَّا بَنِي أَرْفَدَةَ»، يَعْنِي مِنَ الْأَمْنِ.
أي افعلوا

١. يا أهل الإسلام: كذا للكشميهني وأبي ذر، وفي نسخة: «أهل الإسلام». ٢. مولاه: كذا للكشميهني وأبي ذر، وللمستطلي: «مولاهم».

٣. أبي عتبة: ولأبي ذر: «أبي عَنِيَّة». ٤. وقال: وللکشميهني: «وكان...». ٥. متغش: ولأبي ذر: «متغشي». ٦. عمر: كذا لكرمة.

ترجمة: قوله: باب إذا فاته العيد يصلي ركعتين: وفي «هامشه» [اللام]: ههنا مسألتان مختلفتان، طالما يلتبس إحداها بالأخرى لنقلة المذاهب، إحداها: فوت صلاة العيد للإمام والمؤمنين كلهم لعارض، وليست بمراد البخاري، ذكرها أبو داود في «سننه»، وترجم عليها «باب إذا لم يخرج الإمام للعيد من يومه يخرج من الغد»، وأورد فيه حديث بعض الصحابة: «أقم جاؤوا إلى النبي ﷺ يشهدون أنهم رأوا الهلال بالأمس، فأمرهم أن يفتروا، وإذا أصبحوا أن يغدوا إلى مصلاهم». وأما المسألة الثانية: وهي فوات العيد بمعنى عدم الشركة في الجماعة أي عدم إدراكها، وهذه المسألة هي مراد الإمام في الباب، كما تدل عليها الآثار الواردة في الباب، وهي أيضاً خلافية عند الأئمة.

سهر: قوله: يصلي ركعتين: [وبه قال مالك والشافعي. وقال أحمد: يصلي أربعاً كمن لم يحضر الجمعة. وقال أبو حنيفة: إن شاء صلى أربعاً وإن شاء ركعتين. (الكواكب الدراري)]
 قوله: القرى: [يشير إلى مخالفة ما روي عن علي ﷺ: «لا جمعة ولا تشرى إلا في مصر جامع»؛ لعموم الحديث المذكور. (تف)]
 قوله: صلى ركعتين: ورواه ابن أبي شبة في «فصل من فاتته صلاة العيد كم يصلي؟»: حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريج، عن عطاء قال: يصلي ركعتين ويكبر. فيه إشارة إلى أنها تقضى كهتية، لا أن الركعتين مطلقاً، ذكره العيني. وقال: فقد قال قوم: لا قضاء عليه أصلاً، وبه قال مالك وأصحابه، وهو قول المزني. وعند أصحابنا الحنفية كذلك لا يقضيها إذا فاتت عنه الصلاة مع الإمام، وأما إذا فاتت عنه مع الإمام؛ فإنه يصليها مع الجماعة في اليوم الثاني إن كان بعذر. وقال الشافعي: من فاتته صلاة العيد يصلي وحده. انتهى
 قوله: تدفقان: أي تضربان الدف، وقوله: «تضربان» تأكيد له. (بجمع البحار)

قوله: دعهما: أي اتركهما، هذا لا يدل على إباحة الغناء؛ فإن في رواية هشام بزيادة: «يا أبا بكر، إن لكل قوم عيداً، وهذا عيدنا»؛ فإنه دليل على بيان الحكمة في تجويزه؛ لأن العيد يوم سرور، فلا ينكر فيه كما في الأعراس، ولذا غمزتما عائشة ﷺ وخرجتا. وقد استدلت بعض المتصوفة بهذا الحديث ومثله على إباحة الغناء، وهو ساقط؛ لأن دلالة الحديث على منعه أظهر من دلالته على إباحته، وإلا لَمَا منعهما أبو بكر عند حضور النبي ﷺ ولَمَا صح قوله: «مزمارة الشيطان» كما مر عن قريب ولَمَا مهد رسول الله ﷺ عذراً في عدم المنع، فلم أن الأصل هو المنع، والتجويز كان ليوم عيد، قاله في «الخبر الجاري» مع شيء زائد. ومر الحديث مع شرحه في «باب الحراب والدرق يوم العيد». قوله: أمنا: يسكنون الميم، والنصب على المصدر أو بنزع الخافض أو على الحال، أي العوا آمنين. (إرشاد الساري) قوله: بني أرفدة: بمحذف حرف النداء، يعني يا بني أرفدة، وقد مر تفسيره في «باب الحراب والدرق يوم العيد». (عمدة القاري)
 قوله: يعني من الأمن: هذا من كلام البخاري يشير به إلى أن المراد منه الأمن الذي ضد الخوف، لا الأمان الذي للكفار، كذا في «العيني». قال القسطلاني: واستشكل مطابقة الحديث للترجمة، قال ابن رشد: لما سمي أيام من أيام عيد كانت محلاً لأداء هذه الصلاة، أي فيؤديها فيها إذا فاتته مع الإمام؛ لأنها شرعت ليوم العيد، ومقتضاها أنها تقع أداء، وأن لربقت أدائها آخرها، وهو آخر أيام منى، حكاه في «الفتح». ولا يخفى ما فيه من التكلف. انتهى

* أسماء الرجال: وأمر أنس: وصله ابن أبي شبة. وقال عكرمة: وصله ابن أبي شبة أيضاً. يحيى: هو ابن عبد الله بن بكير، المخزومي. الليث: هو ابن سعد، الإمام المصري. عقيل: هو ابن خالد، الأيلي. ابن شهاب: هو الزهري. عروة: ابن الزبير بن العوام.

سند: قوله: هذا عيدنا أهل الإسلام: أي فجعل العيد عيداً لكل المسلمين، فينبغي أن يشارك الكل في سنن العيد، ومن جملتها الصلاة، والله تعالى أعلم.

٢٦- بَابُ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْعِيدِ رَبَعَهَا

وَقَالَ أَبُو الْمُعَلَّى: * سَمِعْتُ سَعِيدًا* عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: كَرِهَ الصَّلَاةَ قَبْلَ الْعِيدِ.

٩٨٩- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ* قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* قَالَ: أَخْبَرَنِي عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما:

الكوفي

الأصبهاني. (قس)

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمَ الْفِطْرِ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا، وَمَعَهُ بِلَالٌ.

١٢- أَبْوَابُ الْوُتْرِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ترجمة

١- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُتْرِ

٩٩٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ* قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ* عَنْ نَافِعٍ* وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ* عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ

النَّبِيَّ ﷺ عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا حَثِيَ أَحَدُكُمُ الصُّبْحَ صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً تُؤْتِرُ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى».

١. أخبرني: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبي ذر، وفي نسخة: «حدثني». ٢. قبلها ولا بعدها: وللكشميهني: «قبلها ولا بعدها».

٣. أبواب الوتر إلخ: كذا للمستمل وأبي ذر، وللمستمل أيضًا: «بسم الله الرحمن الرحيم، أبواب الوتر»، وفي نسخة: «بسم الله الرحمن الرحيم، باب ما جاء في الوتر»، ولأبي الوقت: «بسم الله الرحمن الرحيم، كتاب الوتر». ٤. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا». ٥. النبي: كذا للأصيلي وأبي ذر، وفي نسخة: «رسول الله».

ترجمة: قوله: باب الصلاة قبل العيد وبعدها: كتب الشيخ في «اللامع»: أي أمَّا تركه في المصلي قبلها وبعدها، ولا تركه بعدها في غيره. اهـ قال الحافظ: لم يجرم بالحكم؛ لأن الأثر يحتمل أن يراد نفي الرتبة، وعلى المنع فهل هو لكونه وقت كراهة أو لأنه أعم من ذلك؟ ويؤيد الأول الاقتصار على القبَل، وأما الحديث فليس فيه ما يدل على المواظبة، فيحتمل اختصاصه بالإمام دون المأموم، أو بالمصلي دون البيت. ثم براعة الاختتام عند الحافظ في قوله: «لم يصل قبلها ولا بعدها»، وعند هذا العيد الفقير إلى رحمة الله تعالى: أن الخروج إلى مصلي العيد شبيه بالخروج إلى مصلي الجنائز، وأيضًا فيه خروج إلى الفضاء الذي هو محل المقابر.

قوله: أبواب الوتر: قال العلامة العيني: المناسبة بين أبواب الوتر وأبواب العيد كون كل واحد من صلاة العيدين والوتر واجبًا، ثبوتهما بالسنة. اهـ

قوله: باب ما جاء في الوتر: قال الحافظ: ولم يتعرض المصنف لحكمه، لكن إفراجه عن التهجد والتطوع يقتضي أنه غير ملحق بهما عنده، ولولا أنه أورد حديث الوتر على الدابة لكان إشارة إلى أنه يقول بوجوبه. اهـ والمسألة خلافية، فعند الأئمة الثلاثة وصاحبي أبي حنيفة سنة، وعند الإمام أبي حنيفة واجب. والظاهر أن المصنف مال في ذلك إلى التوسع من الواحدة إلى إحدى عشرة ركعة، ولذا ذكر في الباب الروايات المختلفة، وكأنه رجح قول الشافعية في الوتر موصولًا ومفصولًا، وهو مذهب أحمد. وعند الإمام مالك =

سهر: قوله: صلى ركعة واحدة: احتج به الشافعي على أن الإتيان بركعة واحدة جائز. قال النووي: وهو مذهبن ومذهب الجمهور. وقال أبو حنيفة: لا يصح الإتيان بواحدة، ولا تكون الركعة الواحدة صلاة قط، والأحاديث الصحيحة ترد عليه. قلت: معناه يوتر بسجدة - أي بركعة - وركعتين قبلها، فيصير وتره ثلاثًا. ولأبي حنيفة أيضًا أحاديث صحيحة ترد عليهم: منها ما رواه النسائي في «سننه» بإسناده إلى عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ يوتر بثلاث، لا يسلم إلا في آخرهن»، ذكره العيني، وأورد روايات أخر أيضًا، وقال: روى ابن أبي شيبة: «حدثنا حفص بن عمر عن الحسن قال: أجمع المسلمون على أن الوتر ثلاث، لا يسلم إلا في آخرهن». انتهى وقال ابن الهمام: روى الحاكم (وقال: على شرطهما) عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ يوتر بثلاث، لا يسلم إلا في آخرهن»، وكذا روى النسائي عنها. انتهى

* أسماء الرجال: أبو المعلى: يحيى بن ميمون، العطار الكوفي. سعيدا: هو ابن جبير، الأسدي (مولاهم) الكوفي. أبو الوليد: هشام بن عبد الملك، الطيالسي. شعبة: ابن الحجاج بن الورد، العتكي. عبد الله بن يوسف: التنيسي. مالك: هو الإمام المدني. نافع: مولى ابن عمر، أبو عبد الله المدني. عبد الله بن دينار: العدوي، مولى ابن عمر، أبو عبد الرحمن.

سند: قوله: صلاة الليل مثنى مثنى: قيل: المراد به أنه يجلس على رأس كل ركعتين فحسب، لكن الصحيح أنه يسلم على رأس كل ركعتين؛ لما في رواية أحمد: «صلاة الليل مثنى مثنى، يسلم في كل ركعتين»، ولمسلم: «قيل لابن عمر: ما مثنى مثنى؟ قال: يسلم في كل ركعتين»، ولا شك أن هذا التفسير إن لم يثبت رفعه - كما هو مقتضى رواية أحمد - فقد ثبت وقفه على ابن عمر، وهو راوي الحديث، فتفسيره يقدم على تفسير غيره، وحيث تكون الواحدة التي هي الوتر مفصولة عن ثنتين قبلها بسلام، فثبت به أن الوتر ركعة واحدة، =

٩٩١- وَعَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُسَلِّمُ بَيْنَ الرَّكْعَةِ وَالرَّكْعَتَيْنِ فِي الْوُتْرِ، حَتَّى يَأْمُرَ بِبَعْضِ حَاجَتِهِ.

مولي ابن عمر، بالإسناد السابق. (ف)

٩٩٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ* عَنْ مَالِكٍ*، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ*، عَنْ كُرَيْبٍ*، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ* أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ بَاتَ

عِنْدَ مَيْمُونَةَ* - وَهِيَ خَالَتُهُ - فَاضْطَجَعْتُ فِي عَرْضِ الْوَسَادَةِ، وَاضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَهْلُهُ فِي طُولِهَا، فَتَامَ حَتَّى انْتَصَفَ

قال ابن عبد البر: وهي الفراش وشبهه. قال: وكان - والله أعلم - مضطجعا عند رجل رسول الله ﷺ أو رأسه. (ع)

الَلَّيْلِ أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ، فَاسْتَيْقَظَ يَمْسَحُ التَّوَمَ عَنْ وَجْهِهِ، ثُمَّ قَرَأَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ «آلِ عِمْرَانَ».

أي من خاتمه، وهي «إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ...». (ع)

ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى شَنْ مَعْلَقَةٍ، فَتَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي. فَصَنَعْتُ مِثْلَهُ وَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ، فَوَضَعَ يَدَهُ

قربة بالية

الْيَمْنَى عَلَى رَأْسِي، وَأَخَذَ بِأُذُنِي يَفْتِلُهَا. ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ أَوْتَرَ

فيه دليل على أن صلاة

الليل اثنا عشر ركعة

ثُمَّ اضْطَجَعَ، حَتَّى جَاءَهُ الْمُؤَذِّنُ فَقَامَ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الصُّبْحَ.

٩٩٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ* قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ* قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو* بْنُ الْحَارِثِ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْقَاسِمِ

ابن محمد

حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ* قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَنْصَرِفَ فَارْكَعْ رَكْعَةً

تُوتِرُ لَكَ مَا صَلَّيْتَ». قَالَ الْقَاسِمُ: وَرَأَيْنَا أَنَا سَامُؤِيلُ أَدْرَكْنَا يُوتِرُونَ بِثَلَاثٍ، وَإِنْ كَلَّا لَوَاسِعُ، وَأَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ يَشْيءٌ مِنْهُ بَأْسٌ.

بلغنا

٩٩٤- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ* قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ* عَنِ الزُّهْرِيِّ* قَالَ: حَدَّثَنِي عُزُورَةُ* أَنَّ عَائِشَةَ* أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

١. مالك: وفي نسخة: «مالك بن أنس». ٢. الوسادة: وفي نسخة: «وسادة». ٣. وقمت: كذا لأبوي ذر والوقت والأصيلي، وفي نسخة: «فقممت».

٤. جاءه: وفي نسخة: «جاء». ٥. حدثني عبد الله بن وهب: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «حدثنا ابن وهب».

٦. ابن الحارث: كذا للمستملي والأصيلي وأبوي ذر والوقت. ٧. رسول الله: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «النبي».

٨. ما صليت: وفي نسخة: «ما قد صليت». ٩. وَ: كذا لأبي ذر. ١٠. قال حدثني: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «عن».

ترجمة = الوتر ركعة واحدة، لكن لا بد له من تقدم شفع عليه، ويكره الاقتصار على الواحدة. وعند الحنفية ثلاث ركعات بسلام واحد، لا وكس ولا شطط. قال ابن العربي: وهو قول مالك في الصيام إلى آخر ما بسط في هامش «اللامع» من دلائل الحنفية وغيرها.

سهر: قوله: كان يسلم بين الركعة والركعتين في الوتر: هذا يؤيد من قال: إن الوتر ركعة واحدة. قال ابن الهمام: وأخرج الحاكم: «قيل للحسن: إن ابن عمر ﷺ كان يسلم في الركعتين من الوتر، فقال: عمر ﷺ كان أفقه منه، وكان ينهض في الثانية بالتكبير». انتهى قال الطحاوي: «حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الجبار المرادي: حدثنا خالد بن نزار الأيلي: حدثنا عبد الرحمن بن أبي زناد عن أبيه، عن الفقهاء السبعة بالمدنية: سعيد بن المنيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبي بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد وعبيد الله بن عبد الله وسليمان بن يسار في مشيخة سواهم أهل فقه وصلاح، فكان مما وعيهم عنهم: أن الوتر ثلاث، لا يسلم إلا في آخرهن». انتهى كلام ابن الهمام

* أسماء الرجال: عبد الله بن مسلمة: هو القعني. مالك: الإمام. محمرة بن سليمان: الوالي الأسدي. كريب: أبي رشدين، مولى ابن عباس. يحيى بن سليمان: الجعفي الكوفي، نزيل مصر. عبد الله بن وهب: المصري. عمرو: ابن الحارث بن يعقوب، أبو أمية الأنصاري مولاهم. عن أبيه: القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق. أبو اليمان: الحكم بن نافع، الحمصي. شعيب: ابن أبي حمزة، الحمصي. الزهري: هو ابن شهاب. عروة: ابن الزبير.

سند = وقد جاء هذا في أحاديث متعددة قولاً وفعلًا. ولا يعارضه حديث نهي عن التبرء؛ لأن في إسناده من ضعف، فلا يصح أن يعارض الأحاديث الصحاح. وأول بعضهم التبرء بأن يصلي ركوع ناقص وسجود ناقص، أو يصلي واحدة ليس قبلها شيء ولا بعدها، والله تعالى أعلم. فإن قلت: بماذا تتعلق الفاء في قوله: «فإذا خشى»؟ إذ لا يرتبط بظاهر قوله: «صلاة الليل مثنى مثنى»؛ فإنه إخبار عن صلاة الليل بأنها ينبغي أن تكون ركعتين ركعتين؟ قلت: بمقدر يفهم من الكلام، أي فيصلّي المصلي كذلك إلى أن يخشى الصبح، فإذا خشى الصبح صلى واحدة. أو لا حاجة إلى التقدير؛ لأن قوله: «صلاة الليل مثنى مثنى» لبيان كيفية صلاة الليل، والمقصود به العمل بها، فصار متضمنًا للعمل، فافهم.

كَانَ يُصَلِّي إِحْدَى عَشْرَةَ رُكْعَةً كَانَتْ تِلْكَ صَلَاتَهُ - تَعْنِي بِاللَّيْلِ - فَيَسْجُدُ السَّجْدَةَ مِنْ ذَلِكَ قَدَرًا مَا يَقْرَأُ أَحَدُكُمْ خَمْسِينَ آيَةً قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ. وَيَرْكَعُ رُكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ، ثُمَّ يَضْطَجِعُ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمُؤَذِّنُ لِلصَّلَاةِ.

٢- بَابُ سَاعَاتِ الْوُتْرِ

١٣٥/١

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَوْصَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْوُتْرِ قَبْلَ النَّوْمِ.

وصله ابن راهويه

٩٩٥- حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ* قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ* بْنُ زَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ: أَرَأَيْتَ الرُّكْعَتَيْنِ

أخوه محمد بن سيرين. (ق)

قَبْلَ صَلَاةِ الْعَدَاةِ أُطِيلُ فِيهِمَا الْقِرَاءَةُ؟ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى وَيُوتِرُ بِرُكْعَةٍ، وَيُصَلِّي رُكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْعَدَاةِ وَكَأَنَّ الْأَذَانَ بِأُذُنَيْهِ. قَالَ حَمَّادٌ: أَيُّ بِسْرَعَةٍ.

بالسند السابق

أي الإقامة. (ق)

٩٩٦- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ* قَالَ: حَدَّثَنِي مُسْلِمٌ* عَنْ مَسْرُوقٍ* عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها

قَالَتْ: كُلُّ اللَّيْلِ أَوْتَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَنْتَهَى وَتَرَهُ إِلَى السَّحْرِ.

سند

هو موضع الترجمة

٩- ن

ترجمة

٣- بَابُ إِيقَاطِ النَّبِيِّ ﷺ أَهْلَهُ بِالْوُتْرِ

١٣٦/١

٩٩٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ* قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي...

القطان

١. للصلاة: ولابن عساكر: «بالصلاة». ٢. قال: ولأبي ذر: «وقال». ٣. رسول الله: وفي نسخة: «النبى». ٤. أطيل: كذا للكشيمهني، وللحموي: «أطيل»، وللمستمل: «تطيله»، وفي نسخة: «نطيل». ٥. قال: كذا للأصيلي وابن عساكر وأبي ذر، وفي نسخة: «فقال».
٦. من الليل: ولابن عساكر: «بالليل». ٧. ركعتين: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «الركعتين». ٨. بسرعة: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «سرعة». ٩. بالوتر: وللکشميهني: «للوتر».

ترجمة: قوله: باب ساعات الوتر: كتب الشيخ في «اللامع»: أي في أي ساعة يصلّي الوتر، ودلالة الرواية على هذا المعنى؛ لورود الليل مطلقاً، ولما ورد أنه انتهى وتره إلى السحر، ولأمره أبا هريرة أن يوتر قبل النوم، فأفاد مجموع الثلاثة جواز الوتر أي ساعة شاء من الليل، غير أننا لما أمرنا أن نجعل الوتر آخر ما نصلي من الفرائض لم يجوز تقديمه على فريضة العشاء. ولا يبعد عندي في غرض المصنف أن ما ورد في بعض الروايات من قوله: «وانتهى وتره إلى السحر حتى مات»، كما في رواية لأبي داود يوهم أن آخر فعله ﷺ الوتر في السحر، فهو ناسخ للأول، فدفعه المصنف بأنه ليس بنسخ.

قوله: باب إيقاظ النبي ﷺ أهله بالوتر: وفي «هامشه» [اللامع]: وتبويب البخاري بالإيقاظ للوتر خاصة يشير أيضاً إلى أنه إن لم يذهب إلى وجوب الوتر فقد ذهب إلى قريب من ذلك. قال الحافظ: كما تقدّم قبل لم يتعرض البخاري لحكمه، لكن إفراجه بترجمة عن «أبواب التهجد والتطوع» يقتضي أنه غير ملحق بهما عنده، ولولا أنه أورد حديث الوتر على الدابة لكان إشارة إلى أنه يقول بوجوبه. اهـ وأنت خبير بأن مجرد تبويه بـ «الوتر على الدابة» لا يدل على أنه لم ير بوجوبه مع الأمارات العديدة الدالة على أنه يرى بوجوبه؛ =

سهر: قوله: قبل النوم: أي خشيّة أن يستولي عليه النوم، فأمره بالأخذ بالثقة. (عمدة القاري) قوله: كأن: بتشديد النون. «الأذان» أي الإقامة. «بأذنيه» بضم الذال وسكونها. والمقصود منه أنه ما كان يطيل القراءة فيهما، واجملة حال من فاعل «يصلي»، وموضع الترجمة قوله: «من الليل»؛ لأنه مبهم يصلح لجميع أجزاء الليل، كذا في «الكرماني» و«القسطلاني» أي التقطت منهما شيئاً شيئاً. قوله: وانتهى وتره إلى السحر: أي كان آخر أمره ﷺ أنه آخر الوتر أي إلى آخر الليل، ويقال: فعله ﷺ أول الليل وأوسطه بيان للجواز، وتأخيره إلى آخر الليل تنبيه على أنه الأفضل لمن يثق بالانتباه. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: أبو النعمان: محمد بن الفضل، السدوسي. حماد: ابن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي. عمر: ابن حفص بن غياث، قاضي الكوفة النخعي الكوفي. الأعمش: هو سليمان بن مهران. مسلم: هو أبو الضحى الكوفي، لا ابن كيسان. مسروق: هو ابن عبد الرحمن، الكوفي. مسدد: هو ابن مسرهد، الأسدي. هشام: يروي عن أبيه عروة بن الزبير.

سند: قوله: كل الليل أوتر: المراد أجزاء الليل الصالحة لذلك، وهي ما بعد العشاء على البدلية، فأحياناً صلى أول الليل، وأحياناً وسطه، وأحياناً آخره، والله تعالى أعلم.

وَأَنَا رَاقِدَةٌ مُعْتَرِضَةٌ عَلَى فِرَاشِهِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُوتِرَ أَيْقَظَنِي فَأَوْتَرْتُ.

١٣٦/١

٤- بَابُ: لِيَجْعَلَ آخِرَ صَلَاتِهِ وَتَرًا

٩٩٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ سند

قَالَ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرًا».

١٣٦/١

٥- بَابُ الْوُتْرِ عَلَى الدَّابَّةِ ترجمة

٩٩٩- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ* قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ* عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنْ

سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ* رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ أَسِيرُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بِطَرِيقِ مَكَّةَ، فَقَالَ سَعِيدٌ: فَلَمَّا خَشِيتُ الصُّبْحَ نَزَلْتُ فَأَوْتَرْتُ،

ثُمَّ لَحِقْتُهُ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: أَيْنَ كُنْتَ؟ فَقُلْتُ: خَشِيتُ الصُّبْحَ فَنَزَلْتُ فَأَوْتَرْتُ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَلَيْسَ لَكَ فِي رَسُولِ اللَّهِ

أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ؟ فَقُلْتُ: بَلَى، وَاللَّهِ، قَالَ: فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُوتِرُ عَلَى الْبَعِيرِ.

معناها الاقتداء

١. ابن عمر: كذا للأصلي وأبي ذر. ٢. الخطاب: وفي نسخة بعده: «رضي الله عنه». ٣. رسول الله: وفي نسخة بعده: «صلى الله عليه وسلم».

ترجمة = فإنه يحتمل أنه ﷺ مع القول بوجوبه يبيع أدائه على الدابة، وينزله بمنزلة القصر في السفر، فإنهم صرحوا بوجوب الوتر على النبي ﷺ مع أدائه إياه على الدابة. وفي «المشكاة»: عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما قالوا: «الوتر في السفر سنة»، فلا مانع من أن البخاري مع قوله بوجوبه يرى التخفيف فيه في السفر. اهـ
قوله: باب الوتر على الدابة: كتب الشيخ في «اللامع»: محمله عندنا الضرورة المجوزة للصلاة المفروضة على ظهر الدابة من خوف التلف بعدو أو سبع أو غير ذلك. اهـ

سهر: قوله: فأوترت: الفاء فيه تسمى الفاء الفصيحة، تقديره: فمقت فتوضأت فأوترت، فيه إشارة إلى أن المستحب لكل أحد أن يوقظ أهله لأجل صلاة الوتر إذا نامت قبل الإيتار، وفيه تأكيد لأمر الوتر وامتنال لقوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾ (طه: ١٣٢). (عمدة القاري والكواكب الدراري)

قوله: اجعلوا آخر صلواتكم بالليل وترًا: يستفاد من هذا الحديث حكمان: الأول: استحباب تأخير الوتر. والثاني: فيه الدلالة على وجوب الوتر، واختلف العلماء فيه، فقال القاضي أبو الطيب وأبو حامد: إن العلماء كافة قالوا: إنه سنة، حتى أبو يوسف ومحمد. وقال أبو حنيفة وحده: واجب. ورد العيني كلامهما وأثبت قول عدة من العلماء بوجوبه، ولو سلم فلا يضر أبا حنيفة خلاف أحد إذا كان استدلاله بالأخبار: منها حديث الباب. ومنها ما في «السنن» إلا «الترمذي»، قال ﷺ: «الوتر حق واجب على كل مسلم» الحديث، قال ابن الهمام: ورواه ابن حبان والحاكم، وقال: على شرطهما. ومنها حديث أبي سعيد أخرجه الحاكم، قال ﷺ: «من نام عن وتره أو نسيه فليصله إذا أصبح أو ذكره»، قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجه، ونقل تصحيحه أيضًا ابن الحصار عن شيخه، ذكره العيني. ومنها ما رواه أبو داود قال ﷺ: «الوتر حق، فمن لم يوتر فليس منا. الوتر حق، فمن لم يوتر فليس منا. الوتر حق، فمن لم يوتر فليس منا»، وهذا حديث صحيح، ولهذا أخرجه الحاكم في «مستدركه» وصححه. فإن قلت: في إسناده أبو المنيب، وقد تكلم فيه البخاري وغيره. قلت: قال الحاكم: وثقه ابن معين، وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: هو صالح الحديث، وأنكر على البخاري إدخاله في الضعفاء، فهذا ابن معين إمام هذا الشأن، وكفى به حجة في توثيقه، ذكره العيني. وما روي عن عبادة «أنه لما بلغه أن أبا محمد - رجلًا من الأنصار - يقول: الوتر حق، فقال: كذب أبو محمد» فالجواب عنه: أنه إنما كذب الرجل في قوله: كوجوب الصلاة، ولم يقل به أحد، كذا في «العيني»، وتماه في «فتح القدير والعيني».

قوله: كان يوتر على البعير: وروى الطحاوي بإسناد صحيح عن ابن عمر: «أنه كان يصلي على راحلته ويوتر بالأرض، ويرغم أن رسول الله ﷺ كذلك كان يفعل»، وهو خلاف حديث الباب، فلا يتم الاستدلال بهذين الحديثين. أما وجه النظر والقياس فيقتضي عدم جوازها على الراحلة، وبيان ذلك أن الأصل المتفق عليه عدم جواز الوتر على الأرض قاعدًا مع القدرة على القيام، فالنظر على ذلك أن لا يصلي في السفر على راحلته وهو يطبق النزول. ويجوز أن إتياره ﷺ على الراحلة يكون قبل أن يغلف أمر الوتر، ثم أحكم من بعد، كذا في «العيني».

* أسماء الرجال: يحيى بن سعيد: هو القطان. نافع: مولى ابن عمر. إسماعيل: هو ابن أبي أويس. مالك: الإمام المدني. سعيد بن يسار: أبو حباب المدني.

سند: قوله: اجعلوا آخر صلواتكم: يستدل بصيغة الأمر ههنا وفي أحاديث أخر من يقول بوجوب الوتر، لكن يرد عليه أن صيغة الأمر في هذا الحديث للندب قطعًا؛ إذ لا يقول أحد بجعل الوجوب آخر الصلاة. قوله: أليس لك في رسول الله ﷺ أسوة: كأنه أراد: ما تعد فعله ﷺ جائزًا، وتقدي به في الجواز، ففعله أحيانًا سيما في وقت الحاجة؟ كمثّل هذا الوقت. ولم يرد أن في مجرد النزول ترك الاقتداء به، كيف؟! وقد جاء أنه كان ينزل أحيانًا، حتى قالوا: إنه الأولى إن تيسر، والله تعالى أعلم.

١٣٦/١

٦- بَابُ الْوُتْرِ فِي السَّفَرِ

أي كالحضر

١٠٠٠- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ* قَالَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي

البصري

السَّفَرِ عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ يَوْمِيَّ إِيمَاءَ صَلَاةِ اللَّيْلِ إِلَّا الْفَرَايِضَ، وَيُوتِرُ عَلَى رَاحِلَتِهِ.

١٣٦/١

٧- بَابُ الْقُنُوتِ قَبْلَ الرُّكُوعِ وَبَعْدَهُ

ترجمة

١٠٠١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ* عَنْ أَيُّوبَ* عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْرِينَ قَالَ: سُئِلَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَقَنْتَ النَّبِيَّ ﷺ

الأنصاري

فِي الصُّبْحِ؟ قَالَ: نَعَمْ. فَقِيلَ: أَوْ قَنْتَ قَبْلَ الرُّكُوعِ؟ قَالَ: بَعْدَ الرُّكُوعِ يَسِيرًا.

١٠٠٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ* قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عَنِ الْقُنُوتِ فَقَالَ: قَدْ كَانَ

الْقُنُوتُ. قُلْتُ: قَبْلَ الرُّكُوعِ أَوْ بَعْدَهُ؟ قَالَ: قَبْلَهُ. قَالَ: فَإِنْ فَلَانَا أَخْبَرَنِي عَنْكَ أَنَّكَ قُلْتَ بَعْدَ الرُّكُوعِ، فَقَالَ: كَذَبٌ، إِنَّمَا قَنْتَ

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْرًا - أَرَاهُ - كَانَ بَعَثَ قَوْمًا يُقَالُ لَهُمْ: الْقُرَاءُ، زُهَاءُ سَبْعِينَ رَجُلًا إِلَى قَوْمٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ دُونَ أَوْلِيكَ،

أهل نجد. (نس)

أي مقدار

وَكَانَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَهْدٌ، فَقَنْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا يَدْعُو عَلَيْهِمْ.

في الصلوات الخمس. (نس)

١. الفرائض: ولابن عساكر: «الفرض». ٢. ابن سيرين: كذا لأبي ذر. ٣. ابن مالك: كذا للأصيلي وأبي ذر. ٤. فقييل: ولأبي ذر بعده: «أو قلت».

٥. أو قنت: وللكشميهني: «أقنت». ٦. عبد الواحد: وللأصيلي بعده: «بن زياد». ٧. قال: وفي نسخة: «قلت». ٨. أنك قلت: ولأبوي ذر والوقت والأصيلي والحموي: «كانك قلت». ٩. لهم: وفي نسخة: «لها».

ترجمة: قوله: باب الوتر في السفر: قال الحافظ: أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من قال: إنه لا يسن في السفر، وهو منقول عن الضحاك. اهـ وهكذا قال العيني.

قوله: باب القنوت قبل الركوع وبعده: قال الحافظ: قال ابن المنير: أثبت هذه الترجمة مشروعية القنوت؛ إشارة إلى الرد على من روي عنه أنه بدعة كابن عمر، ولم يقيد في الترجمة بصبح ولا غيره مع كونه مقيداً في بعض الأحاديث بالصبح. وأوردها في «أبواب الوتر» أخذاً من إطلاق أنس، كذا قال. ويظهر لي أنه أشار بذلك إلى قوله في الحديث الرابع: «كان القنوت في الفجر والمغرب»؛ لأنه ثبت أن المغرب وتر النهار، فإذا ثبت القنوت فيها ثبت في وتر الليل بجماع ما بينهما من الوترية. اهـ قلت: لكن الظاهر من صنيع الإمام البخاري أنه قائل بقنوت الوتر، وليس بقاتل بدوام القنوت في الفجر، ولذا أورد الباب في «أبواب الوتر» ولم يورده في «أبواب الفجر»، مع كون الرواية المصرحة بقنوت الفجر عنده، وأثبتته بحديث أنس، كما سيأتي في كلام الشيخ؛ فإن قنوت الفجر الذي كان بعد الركوع كان في شهر فقط، فأَيُّ قنوت كان قبل الركوع الذي لم يقيد بزمان؟ فتأمل. انتهى من هامش «اللامع» ثم براعة الاختتام سكنت عنه الحافظ، والظاهر عندي أنه في قوله: «يدعو على رعل وذكوان».

سهر: قوله: يسيراً: أي شهراً، كما في رواية عاصم التالية لهذه، وهي ترد على البرماوي، حيث قال الكرماني: زماناً يسيراً، هذا ما قاله القسطلاني وكذا في «العيني». وروى أبو داود عن أنس: «أن النبي ﷺ قنت شهراً ثم تركه» فقوله: «ثم تركه» يدل على أن القنوت في الفرائض كان ثم نسخ، قاله العيني. وأيضاً قال العيني: وروى ابن ماجه بسند صحيح عن أبي بن كعب: «أن رسول الله ﷺ كان يوتر فيقنت قبل الركوع». انتهى قال ابن الهمام: قال ابن أبي شيبة: «حدثنا يزيد بن هارون عن هشام الدستوائي، عن حماد، عن إبراهيم، عن علقمة: أن ابن مسعود وأصحاب النبي ﷺ كانوا يقنتون في الوتر قبل الركوع». انتهى قوله: دون: [يعني غير الذين دعا عليهم، وكان بين المدعو عليهم وبينه عهد، فغدروا وقتلوا القراء، فدعا عليهم. (عمدة القاري)]

* أسماء الرجال: موسى بن إسماعيل: التبوذكي. مسدد: تقدم. حماد بن زيد: قد سبق ذكره آنفاً. أيوب: السخيتاني. مسدد: مرَّ مراراً. عبد الواحد: ابن زياد، العبدى البصري مولاهم. عاصم: هو ابن سليمان، الأحول.

سند: قوله: إلى قوم مشركين دون أولئك: قال الكرماني: فإن قلت: فما معنى «دون أولئك»؟ قلت: يعني غير الذين دعا عليهم، وكان بين المدعو عليهم وبينه عهد، فغدروا وقتلوا القراء، فدعا عليهم. انتهى والحاصل أن «دون» بمعنى «غير» صفة القوم المرسل إليهم. و«أولئك» إشارة إلى الذين دعا عليهم، والله تعالى أعلم.

١٠٠٣- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ * قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ * عَنِ التَّيْمِيِّ * عَنْ أَبِي مُجَلِّزٍ * عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ^٢ سهر ^١ سهر قَالَ: قَدَّتِ النَّبِيُّ ﷺ

شَهْرًا، يَدْعُو عَلَى رِغْلٍ وَذُكْوَانَ.

قيلتان من سليم. (ع)

١٠٠٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: أَخْبَرَنَا خَالِدٌ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ * عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ^٤ سهر ^٣ سهر قَالَ: كَانَ الْقُنُوتُ فِي

الحذاء

ابن عليه

الْمَغْرِبِ وَالْفَجْرِ.

قال الطحاوي: أجمع على نسخه في المغرب فيكون في الصبح كذلك. (فس)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ^٦ سهر ^٥ سهر

١٣- أَبْوَابُ الْإِسْتِسْقَاءِ

١- بَابُ الْإِسْتِسْقَاءِ وَخُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْإِسْتِسْقَاءِ

وهو طلب السقيا بضم السين، وهو المطر. (ع)

١٣٦/١

١٠٠٥- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ * عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ * عَنْ عَمِّهِ ^٨ سهر ^٧ سهر قَالَ: خَرَجَ

عبد الله بن زيد

الثوري. (ع)

النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَسْقِي وَحَوْلَ رِذَاءِهِ.

٢- بَابُ دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ «اجْعَلْهَا سِنِينَ كَسَنِي يُوسُفَ»

ترجمة سند

٨، ٩

إلى

١٣٦/١

١٠٠٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا مُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ * عَنِ الْأَعْرَجِ * عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ^٩ سهر ^٨ سهر:

الحزامي المدني

ابن سعيد

١. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا». ٢. ابن مالك: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبي ذر. ٣. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا». ٤. ابن مالك: كذا للأصيلي وأبي ذر. ٥. المغرب والفجر: وللأصيلي: «الفجر والمغرب». ٦. بسم الله إلخ: كذا لابن شوية. ٧. أبواب الاستسقاء إلخ: كذا للمستمل وأبي ذر، وللحموي والمستمل: «باب الاستسقاء: وخروج النبي ...»، وللأصيلي وأبو ذر والوقت: «كتاب الاستسقاء». ٨. اجعلها سنين كسني يوسف: ولابن عساكر وأبي الوقت: «اجعلها كسني يوسف». ٩. اجعلها: وفي نسخة بعده: «عليهم».

ترجمة: قوله: باب الاستسقاء وخروج النبي ﷺ في الاستسقاء: قال الحافظ: قوله: «خرج» أي إلى المصلى، كما سيأتي التصريح به، وزاد فيه: «وصلى ركعتين». اهـ وقال القسطلاني: قوله: «خرج» أي إلى الصحراء. اهـ وهو الأوجه مما قدره الحافظ رحمه من قوله: «إلى المصلى»؛ لما سيأتي في كلام الحافظ بنفسه في «باب الاستسقاء في المصلى» من الفرق بين الترجعتين؛ إذ فرق بينهما بالعموم والخصوص.

قوله: باب دعاء النبي ﷺ اجعلها سنين إلخ: قال الحافظ: وجه إدخاله في أبواب الاستسقاء التنبيه على أنه كما شرع الدعاء بالاستسقاء للمؤمنين كذلك شرع الدعاء بالقحط على الكافرين. ويمكن أن يقال: إن المراد أن مشروعية الدعاء على الكافرين في الصلاة تقتضي مشروعية الدعاء للمؤمنين فيها، فثبت بذلك صلاة الاستسقاء خلافاً لمن أنكرها. اهـ وبالأول شرح العيني، وكذا شيخ المشايخ في «تراجمه»، وأجاد السندي فقال: ذكره؛ لأنه دعاء بقحوط المطر على من يستحقه، ففيه إشارة إلى أنه لا بد من النظر في الاستسقاء إلى أهلية من يدعى لهم. اهـ قوله: «اللهم اجعلها سنين» كتب الشيخ في «اللامع»: قصتان جمعتهما المؤلف؛ لما ذكره أستاذه إياهما جميعاً، وإلا فشأنه أرفع من أن يخفى عليه مثل ذلك، =

سهر: قوله: قنت النبي ﷺ: مطابقته للترجمة من حيث إن فيه مشروعية القنوت، كما في الحديث السابق، وهو في نفس الأمر من ذلك الحديث، وكذا مطابقة الحديث الآتي. (عمدة القاري) قوله: خرج: [في شهر رمضان، سنة ست من الهجرة. (إرشاد الساري)] قوله: يستسقي: [احتج به أبو حنيفة على أن الاستسقاء استغفار ودعاء؛ فإن الحديث لم يذكر فيه الصلاة. (عمدة القاري)] قوله: حول رداء: كان هذا لأجل التفاؤل؛ لينقلب حالهم من الجذب إلى الخصب، لا لبيان السنة، وإليه ذهب أبو حنيفة، كذا في «العيني».

* أسماء الرجال: أحمد بن يونس: هو أحمد بن عبد الله بن يونس، التميمي اليربوعي الكوفي. زائدة: هو ابن قدامة، الكوفي. التيمي: هو سليمان بن طرخان، البصري. أبي مجلز: هو ابن حميد، السدوسي البصري. أبي قلابة: هو عبد الله بن زيد، الجرهمي. أبو نعيم: هو الفضل بن دكين. عبد الله بن أبي بكر: أي ابن محمد بن عمرو بن حزم، قاضي المدينة. عباد بن تميم: أي ابن زيد بن عاصم، الأنصاري المازني. يروي عن عمه عبد الله بن زيد بن عاصم بن كعب ^{١٠} سهر ^٩ سهر. أبي الزناد: هو عبد الله بن ذكوان. الأعرج: هو عبد الرحمن بن هرمز.

سند: قوله: باب دعاء النبي ﷺ اجعلها عليهم سنين إلخ: ذكره؛ لأنه دعاء بقحوط المطر على من يستحقه، ففيه إشارة إلى أنه لا بد من النظر في الاستسقاء إلى أهلية من يدعى لهم.

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَنْجِ عَيَّاشَ بَنِ أَبِي رَبِيعَةَ، اللَّهُمَّ أَنْجِ سَلَمَةَ بَنِ هِشَامٍ، اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بَنَ الْوَلِيدِ، اللَّهُمَّ أَنْجِ الْمُسْتَضَعْفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ. اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأَتَكَ عَلَى مُضَرَ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا سِنِينَ كَسَنِي يُوسُفَ».

أي السنين أو الوطأة. (قر)

أي شدتك. (خ)

وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «غِفَارُ عَقَرِ اللَّهِ لَهَا، وَأَسْلَمَ سَالَمَهَا اللَّهُ». قَالَ ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ أَبِيهِ: هَذَا كُفُّ فِي الصُّبْحِ.

أبو قبيلة من كنانة

دعاء أو نحو. (ع) قبيلة من خزاعة

١٠٠٧- حَدَّثَنَا الْحَمِيدِيُّ* قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ* عَنِ الْأَعْمَشِ*، عَنْ أَبِي الضُّحَى*، عَنْ مَسْرُوقٍ*، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ*، ح: حَدَّثَنَا

عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ* عَنْ مَنْصُورٍ*، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ

أبو الحسن الكوفي، أخو أبي بكر

لَمَّا رَأَى مِنَ النَّاسِ إِذْ بَارَأَ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ سَبْعًا كَسَبَعَ يُوسُفَ». فَأَخَذَتْهُمْ سَنَةٌ حَصَّتْ كُلَّ شَيْءٍ، حَتَّى أَكَلُوا الْجُلُودَ وَالْمَيْتَةَ وَالْجِيفَ،

أي تحط أي استأصلت من النبات

أي أجعل سنينهم سبعاً

وَيَنْظُرُ أَحَدُكُمْ إِلَى السَّمَاءِ فَيَرَى الدُّخَانَ مِنَ الْجُوعِ. فَأَتَاهُ أَبُو سُفْيَانَ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّكَ تَأْمُرُ بِطَاعَةِ اللَّهِ وَبِصَلَةِ الرَّحِمِ،

صخر بن حرب، والد معاوية

وَإِنَّ قَوْمَكَ قَدْ هَلَكُوا، فَادْعُ اللَّهَ لَهُمْ.

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّكُمْ عَائِدُونَ﴾ يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى﴾

أي إلى الكفر. (قر)

(الدخان: ١٠)

فَالْبَطْشَةُ يَوْمَ بَدْرٍ، فَقَدْ مَضَتْ الدُّخَانُ وَالْبَطْشَةُ وَاللِّزَامُ وَآيَةُ الرُّومِ.

وعن الحسن أنها يوم القيامة

١. سبعا: كذا للشيخ ابن حجر، وفي نسخة: «سبع» [مرفوع بأنه خبر مبتدأ محذوف، أي البلاء المطلوب نزوله عليهم سبع. (الكواكب الدراري)]

٢. أكلوا: كذا للحموي والمستمل، وللأصيلي وأبي ذر والكشيمهني: «أكلنا». ٣. أحذكم: كذا للحموي والمستمل وأبي ذر، وفي نسخة: «أحدهم».

٤. قال: وفي نسخة: «فقال». ٥. إنكم: كذا للكشيمهني وأبوي ذر والوقت. ٦. الكبرى: وللأصيلي بعده: «إِنَّا مُنْتَقِمُونَ».

٧. فالبطشة: ولأبي ذر والكشيمهني والأصيلي: «والبطشة». ٨. فقد: كذا لأبوي ذر والوقت وابن عساكر، وفي نسخة: «وقد».

ترجمة = فكان وقوع دعاء السنّة في مكة، ودعوته لهؤلاء المسلمين كانت بالمدينة. اهـ وهذا إيراد معروف على الإمام البخاري أوردته شيخنا السهاري شارح أبي داود صاحب «البذل للمجهود»، وهكذا ذكر الشراح كلهم، لكنهم ذكروه في حديث ابن مسعود الآتي في «باب إذا استشفع المشركون بالمسلمين»، ويؤيد الشيخ ما قاله العيني في الباب المذكور تحت قوله: «فجاءه أبو سفيان...»: «وكان مجيئه قبل الهجرة؛ لقول ابن مسعود: «الْبَطْشَةُ الْكُبْرَى» يوم بدر، ولم ينقل أن أبا سفيان قدم المدينة قبل بدر. اهـ

سهر: قوله: هذا كله في الصبح: يعني أنه روى عن أبيه هذا الحديث بهذا الإسناد، فبيّن أن الدعاء المذكور كان في صلاة الصبح، ويدل على هذا قوله: «في الركعة الأخيرة من الصبح»، وقيل: كان ذلك في العشاء، وقيل: في الظهر والعشاء. وعلى كل حال قد بيّن أنه منسوخ. (عمدة القاري)

قوله: من الناس: أي قريش، واللام للعهد. «إدباراً» أي عن الإسلام. (عمدة القاري) قوله: حصت: بتشديد الصاد، أي استأصلت وأذهبت النبات فانكشفت الأرض. (عمدة القاري) وإرشاد الساري) قوله: الجيف: جمع «جيفة»، وهي جثة الميت إذا أراح، فهي أخص من الميت؛ لأنها ما لم تلحقه ذكاة. (عمدة القاري وإرشاد الساري) قوله: فيرى الدخان من الجوع: لأن الجائع يرى بينه وبين السماء كهية الدخان من ضعف بصره. (إرشاد الساري)

قوله: فادع الله لهم: لم يقع في هذا السياق التصريح بأنه دعا لهم. نعم، وقع ذلك في «سورة الدخان»، ولفظه: «فاستسقى لهم فسقوا». (إرشاد الساري)

قوله: قال الله عز وجل فارتقب يوم تأتي السماء بدخان مبين: وذلك أن قريشاً لما غلبوا النبي ﷺ واستعصوا عليه، قال: «اللهم أعني عليهم بسبع كسيع يوسف»، فأخذهم سنة، أكلوا فيها الطعام والميتة من الجهد، حتى جعل أحدهم يرى ما بينه وبين السماء كهية الدخان من الجوع، قالوا: «رَبَّنَا أَكْشِفْ عَنَّا الْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ» (الدخان: ١٢) فقليل له: إن كشفنا عنهم عادوا، فدعا ربه، فكشف عنهم فعادوا، فانتقم الله منهم يوم بدر، فذلك قوله: «فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ» إلى قوله: «إِنَّا مُنْتَقِمُونَ» (الدخان: ١٦) قاله ابن مسعود، وأورده المصنف في «التفسير»، وكذا في «العيني». قوله: فقد مضت: إلى آخره من كلام ابن مسعود، ولم يسنده إلى النبي ﷺ. وقال ابن دحية: الذي يقتضيه النظر الصحيح حمل أمر الدخان على قضيتين: إحداها وقعت وكانت، والأخرى ستقع. (عمدة القاري)

قوله: والليّام: بكسر اللام، قيل: إنه القتل الذي أصابهم يوم بدر، فعلى هذا يكون البطشة والليّام واحداً. وعن الحسن اللّزام يوم القيامة، وعنه: أنه موت، كذا في «العيني». وقيل: إنه قحط، وقيل: هو الأسر يوم بدر. قاله الكرمان. قوله: وآية الروم: قال تعالى: «الَّتِمْ غَلَبَتْ أَلُورُومٌ» في أدنى الأرض (الروم: ١-٣) ووقع كما أخبر عنه. (الكواكب الدراري)

* أسماء الرجال: الحميدي: هو عبد الله بن الزبير. سفيان: هو الثوري. أبي الضحى: مسلم بن صبيح. مسروق: هو ابن الأجدع. عبد الله: هو ابن مسعود. جرير: هو ابن عبد الحميد. منصور: هو ابن المعتمر.

٣- بَابُ سُؤَالِ النَّاسِ الْإِمَامَ الْإِسْتِسْقَاءَ إِذَا قَحَطُوا

١٠٠٨- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو قُتَيْبَةَ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ

عبد الله، مولى ابن عمر. (تق)

ابن عمرَ يَتَمَثَّلُ بِشِعْرِ أَبِي طَالِبٍ:

أي ينشده. (فس)

بِالرَّفْعِ وَالنَّصَبِ
ثِمَالُ التَّيَّامِ عِصْمَةٌ لِلْأَرَامِلِ

بكسر المثناة، معناه مطعم للتيا. (ع)

وَأَبْيَضُ يُسْتَسْقَى الْعَمَامُ بِوَجْهِهِ

١٠٠٩- وَقَالَ عَمْرُو بْنُ حَمْرَةَ: حَدَّثَنَا سَالِمٌ عَنْ أَبِيهِ* قَالَ: وَرُبَّمَا ذَكَرْتُ قَوْلَ الشَّاعِرِ وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ يُسْتَسْقَى،

ابن عبد الله بن عمر

فَمَا يَنْزِلُ حَتَّى يَجِيْشَ كُلُّ مِيزَابٍ:

بِالرَّفْعِ وَالنَّصَبِ
ثِمَالُ التَّيَّامِ عِصْمَةٌ لِلْأَرَامِلِ

بِالرَّفْعِ وَالنَّصَبِ

وَأَبْيَضُ يُسْتَسْقَى الْعَمَامُ بِوَجْهِهِ

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي طَالِبٍ.

١٠١٠- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى عَنْ ثُمَامَةَ

ابن عبد الله بن أنس، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ* قَالَ: أَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ* كَانَ إِذَا قَحَطُوا اسْتَسْقَى بِالْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ* ﷺ،

أي إذا أصابهم القحط. (ع)

فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا ﷺ فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا فَاسْقِنَا. قَالَ: فَيُسْقَوْنَ.

١. كل ميزاب: وللشمهني وأبي ذر والحموي والأصيلي: «لك ميزاب». ٢. حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري: ولأبي ذر: «حدثنا الأنصاري».

٣. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا». ٤. ابن مالك: كذا للأصيلي ولأبي ذر. ٥. بنينا: وفي نسخة: «بنينا».

ترجمة: قوله: باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا: قال الحافظ: قال ابن رشيد: لو أدخل تحت هذه الترجمة حديث ابن مسعود الذي قبله لكان أوضح مما ذكر. انتهى ويظهر لي أنه لما كان من سأل قد يكون مسلماً وقد يكون مشركاً وقد يكون من الفريقين، وكان في حديث ابن مسعود المذكور مشركاً: ناسب أن يذكر فيما بعده ما يدل على ما إذا كان الطلب من الفريقين كما سألته، ولذلك ذكر لفظ الترجمة عاماً؛ لقوله: «سؤال الناس»... إلى أن قال: وقد اعترض الإسماعيلي فقال: حديث ابن عمر خارج عن الترجمة؛ إذ ليس فيه أن أحداً سأل أن يستسقى له، ولا في قصة العباس.

وأجاب ابن المنير عن حديث ابن عمر بأن المناسبة تؤخذ من قوله فيه: «يستسقى الغمام بوجهه»؛ لأن فاعله مخوف، وهم الناس. وعن حديث أنس ﷺ بأن في قول عمر: «كنا نتوسل إليك بنينا» دلالة على أن للإمام مدخلاً في الاستسقاء. وقال ابن رشيد: يحتمل أن يكون أراد بالترجمة الاستدلال بطريق الأولى؛ لأنهم إذا كانوا يسألون الله به فيسقيهم، فأحرى أن يقدموه للسؤال. اهـ وهو حسن. انتهى من «الفتح» وقال فيما سيأتي من «باب إذا استشفعوا إلى الإمام...»: قال ابن المنير: تقدّم له «باب سؤال الناس الإمام...»، والفرق بين الترجمتين أن الأولى لبيان ما على الناس أن يفعلوه إذا احتاجوا إلى الاستسقاء، والثانية لبيان ما على الإمام من إجابة سؤلهم. اهـ

سهر: قوله: وأبيض: بفتح الضاد وضمها، وجه الفتح أن يكون معطوفاً على قوله: «سيداً» في البيت الذي قبله. ووجه الرفع أن يكون خبر مبتدأ مخوف أي هو أبيض. (عمدة القاري) قوله: للأرامل: أي بمنعهم مما يضرهم. و«الأرامل» جمع «أرملة»، وهي الفقيرة التي لا زوج لها. والمناسبة للترجمة من حيث إهم إذا كانوا يسألون الله به فيسقيهم، فأحرى أن يقدموه للسؤال. انتهى كذا في «القسطلاني». قوله: عمر بن حمزة: [ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب. (عمدة القاري)]

قوله: استسقى بالعباس: أي متوسلاً به، وفي حديث أبي صالح: «فلما صعد عمر - ومعه العباس - المنبر، قال عمر: اللهم إنا توجعنا إليك بعَمِّ نبيك وصنو أبيه، فاسقنا الغيث، ولا تجعلنا من القانطين، ثم قال: قل يا أبا الفضل، فقال العباس: اللهم لم ينزل بلاء إلا بذنب، ولم يكشف إلا بتوبة، وقد توجه في القوم إليك، لمكاني من نبيك، وهذه أيدنا إليك بالذنوب ونواصينا بالتوبة، فاسقنا الغيث، فأرخت السماء شأبيب مثل الجبال حتى أحصيت الأرض». (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: عمرو: ابن علي بن بحر، الباهلي الصيرفي البصري. أبو قتيبة: مسلم، الخراساني البصري. الحسن بن محمد: هو ابن الصباح، الزعفراني. محمد: ابن عبد الله بن المثنى ابن عبد الله بن أنس بن مالك.

١٣٧/١

٤- بَابُ تَحْوِيلِ الرَّدَاءِ فِي الْإِسْتِسْقَاءِ

١٠١١- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ عَنْ

أَبُو عَبْدِ الْمَلِكِ (ق)

ابن حاتم (ق)

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْقَى فَقَلَّبَ رِدَاءَهُ.

١٠١٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَبَّادَ بْنَ تَمِيمٍ يُحَدِّثُ أَبَاهُ عَنْ

عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ إِلَى الْمَصَلَّى فَاسْتَسْقَى، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَقَلَّبَ رِدَاءَهُ وَصَلَّى رُكْعَتَيْنِ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: ابن عاصم (ق)

كَانَ ابْنُ عُيَيْنَةَ يَقُولُ: هُوَ صَاحِبُ الْأَذَانِ، وَلَكِنَّهُ وَهَمٌ فِيهِ؛ لِأَنَّ هَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ بْنُ عَاصِمٍ الْمَازِنِيُّ مَازَنُ الْأَنْصَارِ.

احترز به مازن تميم وغيره (ع)

وصاحب الأذان عبد الله بن زيد بن عبد ربه (ع)

أي عبد الله بن زيد، راوي حديث الاستسقاء

سفيان

٥- بَابُ انْتِقَامِ الرَّبِّ عَزَّ وَتَلَّى مِنْ خَلْقِهِ بِالْقَحْطِ إِذَا انْتَهَكَ حِمَارُهُ

١٣٧/١

٦- بَابُ الْإِسْتِسْقَاءِ فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ

١٣٧/١

١٠١٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو صَمْرَةَ أَنَسُ بْنُ عِيَاذٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ

المدني

للبيهقي

١. تحويل: وللجرجاني: «تحريك». ٢. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا». ٣. ابن جرير: كذا للأصيلي ولأبي ذر. ٤. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا».

٥. عن: كذا للحموي والمستملي وأبي ذر، وفي نسخة: «قال». ٦. فاستقبل: ولابن عساكر: «واستقبل». ٧. وقلب: وللحموي وأبي ذر «وحول».

٨. وهم: وللأصيلي: «هو وهم». ٩. عاصم: وفي نسخة: «العاصم». ١٠. باب إلخ: كذا للحموي. ١١. عز وجل: وفي نسخة: «تعالى».

١٢. انتهك: وللشيخ ابن حجر: «انتهكت». ١٣. محارمه: وفي نسخة: «مغارم الله». ١٤. محمد: وللأصيلي بعده: «بن سلام». ١٥. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا».

ترجمة: قوله: باب تحويل الرداء في الاستسقاء: قال الحافظ: ترجم لمشروعيته خلافاً لمن نفاه، ثم ترجم بعد ذلك لكيفيته، كما سيأتي.

قوله: باب انتقام الرب عز وجل إلخ: قال الحافظ: وهكذا وقعت هذه الترجمة في رواية الحموي وحده خالية من حديث ومن أثر. قال ابن رشيد: كأنها كانت في رقعة مفردة فأهملها الباقون، وكأنه وضعها؛ ليدخل تحتها حديثاً. وأليق شيء بما حديث عبد الله بن مسعود المذكور في ثاني باب من الاستسقاء. وأخر ذلك؛ ليقع له التغيير في بعض سنده، كما جرت به عادته غالباً، فعاقه عن ذلك عائق، والله أعلم. اهـ قلت: ولعل الغرض من الترجمة الإشارة إلى البحث الثاني من المباحث السبعة المشار إليها في أول «كتاب الاستسقاء»، ففي هامش «اللامع» من «الأوجز»: الثاني في سببه، وتقدم عن القاري سببه حاجة الناس بسبب قلة الأمطار، ويكون ذلك لكثرة المعاصي غالباً، وإليه أشار البخاري في «صحيحه»؛ إذ قال: «باب انتقام الرب عز وجل...»، وفي «كتاب الفتن» لابن ماجه في حديث طويل عن ابن عمر مرفوعاً: «ولم يمنعوا زكاة أموالهم إلا منعوا القطر من السماء، ولولا البهائم لم يمطروا»، ونحو ذلك من الروايات التي ذكرت في «الأوجز».

قوله: باب الاستسقاء في المسجد الجامع: كتب الشيخ في «اللامع»: أراد بذلك إثبات أن الاستسقاء هو الدعاء فقط، وأن ليس شيء من الصلاة والتحويلة وغيرهما داخلاً في الاستسقاء؛ إذ لو كان كذلك لم يتركها النبي ﷺ، مع أنه اكتفى ههنا بالدعاء فقط، دون أن يحول رداءً أو يصلي صلاةً. وأيضاً فعقد الباب ردّاً لما يتوهم من كراهة الاستسقاء في المسجد، سيما الجامع؛ لأنه محل ذكر ودعاء، لا عرض حوائج دنيوية بأنه دعاء أيئناً لا يتمحض للدنيا، بل فيه منافع أخروية كثيرة. اهـ وفي «هامشه»: وهذا على مسلك الإمام أبي حنيفة. وقال الحافظ: أشار بهذه الترجمة إلى أن الخروج ليس بشرط في الاستسقاء؛ لأن الملحوظ في الخروج المبالغة في اجتماع الناس، وذلك حاصل في المسجد الأعظم؛ بناءً على المعهود في ذلك الزمان من عدم تعدد الجامع، بخلاف ما حدث في هذه الأعصار. اهـ وأنت ترى أن ما أفاده الشيخ أوجه مما قاله الحافظ؛ لأن الملحوظ في الخروج =

سهر: قوله: فقلب رداءه: هو موضع الترجمة، فيه دليل لمن قال بالتحويل، وقال أبو حنيفة: إن التحويل ليس بسنة، وتحويله ﷺ كان لأجل التفاؤل؛ لأنه فعل لأمر لا يرجع إلى معنى العبادة، والدليل على ما جاء مصرحاً به في «المستدرک» من حديث جابر وصححه، قال: «وحول رداءه؛ ليتحول القحط»، ونحوه في «مسند إسحاق» من قول وكيع، وكذا في «طوالات الطبراني» من حديث أنس، قاله ابن الهمام في «الفتح» مع شيء زائد. قوله: باب انتقام الرب إلخ: وقعت هذه الترجمة هكذا في رواية الحموي وحده، خالية من حديث وأثر، قيل: كأنها كانت في رقعة مفردة أهملها الباقون، والظاهر أنه وضعها؛ ليدكر فيها أحاديث مطابقة لها، فعاقه عن ذلك عائق، والله أعلم. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: إسحاق: هو ابن إبراهيم، الخططي. شعبة: هو ابن الحجاج بن الورد، العتكي. محمد: ابن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، الأنصاري. عباد: هو المازني الأنصاري. عبد الله بن زيد: عم عباد، المازني. علي بن عبد الله: المدني. سفيان: هو ابن عيينة. عبد الله بن أبي بكر: أخو محمد بن أبي بكر، السابق. يحدث أباه: أي أباه عبد الله ابن أبي بكر، ولا يعود الضمير إلى «عباد». محمد: هو ابن سلام، البيهكدي.

يَذْكُرُ: أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ بَابٍ كَانَ وُجَاهُ الْمِنْبَرِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يَخْطُبُ، فَاسْتَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمًا فَقَالَ: ^{سند} يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكْتَ الْأُمُورُ^١ وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ^٢، فَادْعُ اللَّهَ أَنْ يُعِينَنَا. قَالَ: فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ اسْقِنَا، اللَّهُمَّ اسْقِنَا، اللَّهُمَّ اسْقِنَا». قَالَ أَنَسٌ: فَلَا وَاللَّهِ، مَا تَرَى فِي السَّمَاءِ مِنْ سَحَابٍ وَلَا قَرَعَةٍ وَلَا شَيْئًا، وَلَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ سَلْعٍ مِنْ بَيْتٍ وَلَا دَارٍ. قَالَ: فَظَلَعَتْ مِنْ وَرَائِهِ سَحَابَةٌ مِثْلُ الثُّرَيْسِ، فَلَمَّا تَوَسَّطَتِ السَّمَاءَ انْتَشَرَتْ ثُمَّ أَمْطَرَتْ. ^{سند} قَالَ: قَوَّ اللَّهُ، مَا رَأَيْنَا الشَّمْسَ سَبْتًا. ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ فِي الْجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يَخْطُبُ، ^{المعاد به الأسبوع} فَاسْتَقْبَلَهُ قَائِمًا فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكْتَ الْأُمُورُ^٣ وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ^٤، فَادْعُ اللَّهَ أَنْ يُمَسِّكَهَا. قَالَ: فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا، اللَّهُمَّ عَلَى الْإِكَامِ وَالْجِبَالِ وَالْظَّرَابِ^٥ وَالْأَوْدِيَةِ وَمَنَايِبِ الشَّجَرِ». قَالَ: فَانْقَطَعَتْ، وَخَرَجْنَا نَمْشِي فِي الشَّمْسِ. قَالَ شَرِيكٌ: فَسَأَلْتُ أَنَسًا: أَهُوَ الرَّجُلُ الْأَوَّلُ؟ قَالَ: لَا أَذْرِي.

١. الأموال: كذا للأكثر وأبي ذر، وللشمسيهني وكريمة: «المواشي»^١. ٢. وانقطعت: وللأصيلي: «وتقطعت»^٢. ٣. فلا: كذا لابن عساكر وأبي ذر، وفي نسخة: «ولا»^٤. ٤. ولا: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «وما»^٥. ٥. قال: ولابن عساكر: «فقال»^٦. ٦. فوالله: كذا للأصيلي وأبي ذر والوقت، وفي نسخة: «والله»^٧. ٧. سبتا: وللحموي والمستملي: «سبًا»^٨. ٨. قائم: ولأبي ذر والوقت: «قائما»^٩. ٩. هلكت: وفي نسخة: «هلك»^{١٠}. ١٠. أن يمسخها: كذا للشمسيهني، وفي نسخة: «يمسكها»^{١١}. ١١. والجبال: وفي نسخة بعده: «والأجام»^{١٢}. ١٢. فانقطعت: وفي نسخة: «أقلعت»^{١٣}. ١٣. فسألت: وللأصيلي: «فسألنا».

ترجمة = لما كان المبالغة في الاجتماع، وذلك حاصل في المسجد الأعظم: فأني حاجة بقيت إلى الخروج. ثم قال الحافظ: وقد ترجم له المصنف بعد ذلك «من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء»، وترجم له أيضًا «الاستسقاء في خطبة الجمعة»، فأشار بذلك إلى أنه إن اتفق وقوع ذلك يوم الجمعة اندرجت خطبة الاستسقاء وصلاتها في الجمعة. اهـ

سهر: قوله: وانقطعت السبل: أي الطرق، قيل: لضعف الإبل؛ لقلة الكلأ، قيل: لأنها لا تجد في سفرها من الكلأ ما يبلغها، أو لقلة الماء، وقيل: إن الناس أمسكوا ما عندهم من الطعام ولم يلبوه إلى الأسواق، وقيل: لنفاذ ما عندهم من الطعام أو قلة، فلا يجدون ما يحملونه إلى الأسواق. كذا في «العين».

قوله: وبين سلع: بفتح فسكون وفي آخره مهمله، جبل معروف بالمدينة، أراد بذلك أن السحاب كان مفقودًا لا مستترًا ببيت ولا غيره، كذا في «عمدة القاري».

قوله: حوالينا: وفي رواية «مسلم»: «حولنا»، وكلاهما صحيح، و«الحول» و«الحوال» بمعنى الجانب، والذي في «البخاري» ثنية «حوال»، وهو ظرف يتعلق بمحذوف، تقديره: اللهم أنزل أو امطر حوالينا ولا تنزل علينا، قاله العيني. وفي «جمع البحار»: «حواليه وحواله وحوله» بفتح لام وحاء في جميعها، أي جوانبه.

قوله: ولا علينا: قال الطيبي: في إدخال الواو ههنا معنى لطيف، وذلك لأنه لو أسقطها لكان مستقيمًا للإكمام وما معها فقط، ودخول الواو يقتضي أن طلب المطر على المذكورات ليس مقصودًا لعينه، ولكن ليكون وقايةً من أذى المطر، فليست الواو مغلظة للعطف، ولكنها للتعليل، وهو كقوله: «نجوع الحرة ولا تأكل بنديها»؛ فإن الجوع ليس مقصودًا لعينه، ولكن لكونه مانعًا من الرضاع بأجرة؛ إذ كانوا يكرهون ذلك، قاله العيني، وكذا في «التوشيح».

قوله: على الإكمام: بكسر الهمزة كجبال، وبفتحها مع المد أيضًا، جمع «أكمة» بفتححات: التراب المجتمع، وقيل: الجبل الصغير، وقيل: ما ارتفع من الأرض، كذا قاله السيوطي. قال العيني: فيه بيان للمراد بقوله: «حوالينا». قوله: والظراب: بكسر المعجمة، وفي آخره موحدة، جمع «ظرب» بسكون الراء، قاله القزاز. وقال: وهو جبل منبسطة على الأرض، يعني ليس بالعالي، وقيل: جمع «ظرب» بكسر الراء: الرابية الصغيرة، كذا في «العين» والتوشيح». قوله: والأودية: جمع «وادي»، وفي رواية مالك: «وبطون الأودية»، والمراد بها ما يتحصل فيه الماء لينتفع به. (عمدة القاري) قوله: ومنايِبِ الشجر: أراد به «الشجر» المرعى، و«منايِب» التي تنبت الزرع والكلأ، قاله العيني. وفي «الكرمان»: فيه أن نعمة الله إذا كثرت على العباد لا يسأل قطعها عنهم. انتهى «قال: فانقطعت» أي السماء، ويروى: «فأقلعت» ويروى: «فانقلعت»، والكل بمعنى واحد، وفيه حجة واضحة لأبي حنيفة أن الاستسقاء دعاء واستغفار، لا صلاة فيه. قيل: مجرد الدعاء لا ينافي مشروعية الصلاة فيه. قلت: أبو حنيفة لم يقل: إن الصلاة فيه غير مشروعة، بل يقول: إنها ليست بسنة، وما ورد في أحاديث الصلاة فليان الجواز، كذا في «العين»، وسيجيء في «باب صلاة الاستسقاء ركعتين».

سند: قوله: فقال يا رسول الله هلكت المواشي إلخ: كأنه ﷺ ما منعه من الكلام أثناء خطبة الإمام؛ لأنه ضرر خاص، ومثله يتحمل لدفع الضرر العام. وكان مراد هذا القائل دفع الضرر العام، فعفا عنه في تحمله الضرر الخاص لأجله، والله تعالى أعلم.

قوله: فطلعت من ورائه سحابة مثل الترس: قد تقدم في «باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة»: «فوالذي نفسي بيده، ما وضعهما حتى ثار السحاب أمثال الجبال»، ولا يخفى ما بين هذه الرواية وتلك من التدافع ظاهرًا، ولعل وجه التوفيق أن ذلك الكلام بالنظر إلى ما آل إليه الأمر بعد أن توسطت السماء، وهذا بالنظر إلى الابتداء، والله تعالى أعلم.

٧- بَابُ الاسْتِسْقَاءِ فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ عَنِ مُسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةِ

١٣٨/١

١٠١٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شَرِيكَ، * عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ بَابٍ كَانَ نَحْوَ دَارِ الْقَضَاءِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يَخْطُبُ، فَاسْتَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمًا ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكْتَ الْأَمْوَالُ وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللَّهَ يُغِيثَنَا. فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ أَغْنِنَا، اللَّهُمَّ أَغْنِنَا، اللَّهُمَّ أَغْنِنَا». بعض أوله من «أغاث» أي أجاب، وفتح من «أغاث الله المطر»، كذا ثبت الوجهان في «اليونانية»، ويزيد المثلثة بتقدير هو. (قس)

قَالَ أَنَسٌ: وَلَا وَاللَّهِ، مَا نَرَى فِي السَّمَاءِ مِنْ سَحَابٍ وَلَا قَرَعَةٍ، وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ سَلْعٍ مِنْ بَيْتٍ وَلَا دَارٍ. قَالَ: فَطَلَعْتُ مِنْ وَرَائِهِ سَحَابَةً مِثْلَ الثُّرَيْسِ، فَلَمَّا تَوَسَّطْتُ انْتَشَرَتْ ثُمَّ أَمْطَرَتْ. فَلَا وَاللَّهِ، مَا رَأَيْنَا الشَّمْسَ سَبْتًا. أي التقفي

ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ فِي الْجُمُعَةِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يَخْطُبُ، فَاسْتَقْبَلَهُ قَائِمًا فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكْتَ الْأَمْوَالُ وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللَّهَ يُمَسِّكْهَا عَنَّا. قَالَ: فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا، اللَّهُمَّ عَلَى الْإِكْلَامِ وَالطَّرَابِ وَبُطُونِ الْأَوْدِيَةِ وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ». قَالَ: فَأَقْلَعْتُ، وَخَرَجْنَا نَمْشِي فِي الشَّمْسِ. قَالَ شَرِيكَ: فَسَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ: أَهَوَ الرَّجُلُ الْأَوَّلُ؟ فَقَالَ: مَا أَذْرِي. اسم جبل

٨- بَابُ الاسْتِسْقَاءِ عَلَى الْمَنْبَرِ

١٣٨/١

١٠١٥- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ * عَنْ قَتَادَةَ * عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

١. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٢. الجمعة: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «جمعة». ٣. يغيثنا: وللكشميهني: «يُغْنِنَا». ٤. ولا: وللأصيلي: «فلا».
٥. توسطت: وفي نسخة بعده: «السماء». ٦. سبتنا: كذا لابن عساكر وأبوي ذر والوقت، وللكشميهني وأبي ذر: «سبعًا»، وفي نسخة: «سبًا».
٧. الجمعة: وللأصيلي وأبي ذر بعده: «يعني الثانية المقبلة». ٨. فادع الله: وللأصيلي وأبي ذر بعده: «أن». ٩. فسألت: وفي نسخة: «سألت».
١٠. أنس بن مالك: ولأبي ذر: «أنسا». ١١. الجمعة: ولابن عساكر وأبوي ذر والوقت والأصيلي: «جمعة».

ترجمة: قوله: باب الاستسقاء في خطبة الجمعة إلخ: كتب الشيخ قدس سره في «اللامع»: لما كان بعض ما يرد أولاً يرد ههنا أيضاً دفعه مع زيادة أنه لا يشترط له الاستقبال وإن كان دعاء، فأينما تولوا فثم وجه الله، فلما لم يكن الاستقبال داخلًا في الاستسقاء كيف يدخل فيه الصلاة وتحويل الرداء وغيرهما من الأمور؟ اهـ وقد عرفت قريباً ما قال الحافظ في هذه التراجم الثلاثة. والأوجه عندي أن الإمام البخاري أشار بهذه التراجم المختلفة إلى أنواع الاستسقاء. ولا يبعد عندي أن الإمام قيد الترجمة بقوله: «غير مستقبل القبلة»؛ دفعاً لما يتوهم من روايات استقبال القبلة في دعاء الاستسقاء أنه ﷺ استقبلها ههنا أيضاً، فدفعه بذلك من أن الاستقبال لا يكون في خطبة الجمعة. انتهى من هامش «اللامع» قوله: باب الاستسقاء على المنبر: لعله إشارة إلى أن المنبر إن كان موجوداً فلا بأس به، بخلاف ما سيأتي في «باب الدعاء في الاستسقاء» عن عبد الله بن يزيد: «على غير منبر».

سهر: قوله: دار القضاء: أي التي بيعت في قضاء دين عمر بن الخطاب الذي كان أنفقه من بيت المال وكتبه على نفسه، وكان سنة وثمانين ألفاً، وأوصى ابنه عبد الله أن يباع فيه ماله، فباع ابنه هذه الدار من معاوية، وكان يقال لها: قضاء دين عمر، ثم طال ذلك، فقيل لها: دار القضاء، كذا في «الفتح والكرمانى والقسطلاني والخير الجاري والجمع والتلخيص». وقال السيوطي في «التوشيح»: هي دار لعمر بن الخطاب، بيعت في قضاء دينه بعد موته، فسميت به، أخرجه الزبير بن بكار في «أنخبار المدينة»، وأخرج من وجه آخر: أنها سميت بذلك؛ لأن عبد الرحمن بن عوف اعتزل فيها ليالي الشورى حتى قضى الأمر، وغلط من زعم أن المراد دار الإمارة. وفي «الفتح»: بيعت في قضاء دين عمر، وقد صارت بعد ذلك إلى مروان وهو أمير المدينة، فلعلها شبهة من قال: إنها دار الإمارة. قوله: من سحاب: أي من سحاب مجتمع. «ولا قزعة» أي من سحاب متفرق. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: شريك: هو ابن عبد الله، مر قريباً. مسدد: هو ابن مسرهد. أبو عوانة: الواضح البشكري. قتادة: ابن دعامه.

إِذْ جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قُحِطَ الْمَطَرُ، فَأَدْعُ اللَّهَ أَنْ يَسْقِيَنَا. فَدَعَا فَمُطِرْنَا، فَمَا كِدْنَا أَنْ نَصِلَ إِلَى مَنَازِلِنَا، فَمَا زِلْنَا نُمَطِّرُ إِلَى الْجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ. قَالَ: فَقَامَ ذَلِكَ الرَّجُلُ أَوْ غَيْرُهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَصْرِفَهُ عَنَّا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا». قَالَ: فَلَقَدْ رَأَيْتُ السَّحَابَ يَتَقَطَّعُ يَمِينًا وَشِمَالًا يُمَطِّرُونَ وَلَا يُمَطِّرُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ.

أي أهل اليمن والشمال. (ع)

٩- بَابُ مَنْ اكْتَفَى بِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ فِي الْإِسْتِسْقَاءِ

١٣٨/١

١٠١٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ* عَنْ مَالِكٍ*، عَنْ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسٍ ^١ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: هَلَكَتِ الْمَوَاشِي وَتَقَطَّعَتِ السُّبُلُ. فَدَعَا فَمُطِرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: تَهَدَّمَتِ الْبُيُوتُ وَتَقَطَّعَتِ السُّبُلُ وَهَلَكَتِ الْمَوَاشِي، فَقَامَ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ عَلَى الْإِلْكَامِ وَالظَّرَابِ وَالْأَوْدِيَةِ وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ»، فَانْجَابَتْ عَنِ الْمَدِينَةِ انْجِيَابَ الثَّوْبِ.

أي لقلعة الماء والنبات. (ع ك) لفلنهما أيضا. (ع ك)

أي السحب المطيرة. (ق س)

١٠- بَابُ الدُّعَاءِ إِذَا تَقَطَّعَتِ السُّبُلُ مِنْ كَثَرَةِ الْمَطَرِ

١٣٨/١

١٠١٧- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ* قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ* عَنْ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ^٢ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكَتِ الْمَوَاشِي وَتَقَطَّعَتِ السُّبُلُ، فَأَدْعُ اللَّهَ. فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَمُطِرُوا مِنْ جُمُعَةٍ إِلَى جُمُعَةٍ، فَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَهَدَّمَتِ الْبُيُوتُ وَتَقَطَّعَتِ السُّبُلُ وَهَلَكَتِ الْمَوَاشِي. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ عَلَى رُؤُوسِ الْجِبَالِ وَالْإِلْكَامِ وَبُطُونِ الْأَوْدِيَةِ وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ»، فَانْجَابَتْ عَنِ الْمَدِينَةِ انْجِيَابَ الثَّوْبِ.

جمع «ماشية» تقع على الإبل والبقر والغنم، والأحير أكثر. (مع)

أي كانجياب الثوب. (ع)

١. أنس: وللأصيلي بعده: «بن مالك». ٢. رسول الله: وفي نسخة: «النبي». ٣. فدعا: ولابن عساكر والأصيلي: «فادع الله».
٤. المواشي: وفي نسخة بعده: «فادع الله يمسكها». ٥. فقام: كذا للأصيلي وأبو ذر والوقت. ٦. والظراب و: وفي نسخة بعده: «بطون».
٧. تقطعت: وفي نسخة: «انقطع»، ولأبو ذر والوقت وابن عساكر والأصيلي: «إذا انقطعت». ٨. رسول الله: وللأصيلي وأبو ذر: «النبي».
٩. وهلك المواشي وتقطعت السبل: وفي نسخة: «انقطعت السبل وهلك المواشي». ١٠. تقطعت: كذا لابن عساكر، وفي نسخة: «انقطعت».

ترجمة: قوله: باب من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء: قد عرفت قريباً ما قال الحافظ في هذه التراجم الثلاثة، وقال أيضاً: أورد فيه الحديث المذكور، وفيه تعقب على من استدل به لمن يقول: لا تشرع الصلاة للاستسقاء؛ لأن الظاهر ما تضمنته الترجمة. اهـ قلت: وهذا التعقب مبني على مسلك الشافعية وغيرهم؛ فإنهم يؤولونه بهذا التأويل، وليس للحنفية أن يلتزموا بهذا التأويل. قوله: باب الدعاء إذا تقطعت السبل من كثرة المطر: في «تراجم شيخ المشايخ»: أي كما أن الدعاء لطلب المطر الذي هو من رحمة الله مشروع عند قحطه وحسبه كذلك الدعاء مشروع عند كثرة وطغيانه؛ لرفع مضرته عن العباد. انتهى

سهر: قوله: قحط: بفتح القاف والحاء أي احتبس، ولأبي الوقت في نسخة: «قُحِط» بضم القاف وكسر الحاء. (إرشاد الساري)

قوله: وتقطعت السبل: يعني بسبب كثرة المياه؛ لأنه انقطع المرعى فهلك المواشي من عدم الرعي، أو لعدم ما يكنها من المطر، ويدل عليه رواية «النسائي»: «من كثرة الماء». (عمدة القاري) قوله: فانجابت عن المدينة: بالجم والموحدة، يقال: «انجابت السماء» أي انكشفت. و«الجوبة»: الفرجة في السحاب، قال الخطابي: معناه انقطعت عنا في استدارة حولنا، فكنا وسطاً منها، كذا في «الكرمان». وفي «التوشيح»: أي خرجت عنها كما يخرج الثوب عن لابس. انتهى أو انقطعت كما ينقطع الثوب متفرقة. (إرشاد الساري)

* أسماء الرجال: عبد الله بن مسلمة: القعني. مالك: الإمام. إسماعيل: هو ابن أبي أويس. مالك: هو ابن أنس، الإمام.

١٣٨/١

١١- بَابُ مَا قِيلَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُحَوَّلْ رِدَاءُهُ فِي الْإِسْتِسْقَاءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

١٠١٨- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ بَشِيرٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ عُمَرَ* عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ* عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ* أَنَّهُ رَجُلًا شَكَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ هَلَكَ الْمَالُ وَجَهَدَ الْعِيَالُ فَدَعَا اللَّهَ يَسْتَسْقِي، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ حَوْلَ رِدَاءُهُ وَلَا اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ.

١٣٨/١

١٢- بَابُ: إِذَا اسْتَشْفَعُوا إِلَى الْإِمَامِ لِيَسْتَسْقِي لَهُمْ لَمْ يَرُدَّهُمْ

١٠١٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ* أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكَتِ الْمَوَاشِي، وَتَقَطَّعَتِ السُّبُلُ، فَأَدْعُ اللَّهَ. فَدَعَا اللَّهَ، فَمَطَرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ، فَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَهَدَّمَتِ الْبُيُوتُ وَتَقَطَّعَتِ السُّبُلُ وَهَلَكَتِ الْمَوَاشِي. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«اللَّهُمَّ عَلَى ظُهُورِ الْجِبَالِ وَالْإِكَامِ وَبُطُونِ الْأَوْدِيَةِ وَمَنَايِبِ الشَّجَرِ». فَانْحَابَتْ عَنِ الْمَدِينَةِ أَنْجِيَابُ الْقَوْبِ.

جمع «أكمة» التراب المجمع أي ما حوّل. (ع، ك) انكشفت أي كانبجواب القوب

١٣٩/١

١٣- بَابُ: إِذَا اسْتَشْفَعَ الْمُشْرِكُونَ بِالْمُسْلِمِينَ عِنْدَ الْقَحْطِ

لم يذكر جواب «إذا»؛ اكتفاء بما وقع في الحديث. (ع)

١٠٢٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ* عَنْ سُفْيَانَ* قَالَ: حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ* وَالْأَعْمَشُ* عَنْ أَبِي الضُّحَى* عَنْ مَسْرُوقٍ* قَالَ: أَتَيْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ

الثوري. (ع)

فَقَالَ: إِنَّ قُرَيْشًا أَبْطَوْا عَنِ الْإِسْلَامِ فَدَعَا عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَخَذَتْهُمْ سَنَةٌ حَتَّى هَلَكُوا فِيهَا وَأَكَلُوا الْمَيْتَةَ وَالْعِظَامَ.....

أي جند وقحط

أي تأخروا

ترجمة: قوله: باب ما قيل إن النبي ﷺ لم يحول رداءه في الاستسقاء يوم الجمعة: قال الحافظ: إنما عبر عنه بلفظ «قيل» مع صحة الخبر؛ لأن الذي قال في الحديث: «ولم يذكر أنه حول رداءه» يحتمل أن يكون هو الراوي عن أنس أو من دونه، فلأجل هذا التردد لم يجرم بالحكم، وأيضاً فسكوت الراوي عن ذلك لا يقتضي نفي الوقوع. وأما تقييده بقوله: «يوم الجمعة» فليبين أن قوله فيما مضى: «باب تحويل الرداء في الاستسقاء» أي الذي يقام في المصلى. اهـ قلت: وبهذا الفرق يندفع توهم التكرار. وتقدم في الباب السابق اختلافهم في حكم تحويل الرداء. وفي «تراجم شيخ المشايخ»: قوله: «باب ما قيل...» يعني له أيضاً أصل، وكل من التحويل وعدمه ثبت عن النبي ﷺ. اهـ وليس في الحديث ذكر الجمعة، قال الحافظ: وهذا السياق مختصر جداً، وسيأتي مطولاً من الوجه المذكور بعد اثني عشر باباً، وفيه: «يخطف على المنبر يوم الجمعة». اهـ وهكذا في «العيني». ولا يبعد عندي أن يقال: إن الترجمة شارحة، فلعل الإمام أشار بالترجمة إلى أن ما ورد من أنه لم يحول فهو في الجمعة.

قوله: باب إذا استشفعوا إلى الإمام ليستسقي لهم لم يردهم: تقدم كلام الحافظ في «باب سؤال الناس الإمام» من الفرق بين الترجنتين. وكتب الشيخ قدس سره في «اللامع»: قوله: «إذا استشفعوا...» أي التمسوا منه وطلبوا أن يدعو لهم. اهـ قوله: باب إذا استشفع المشركون بالمسلمين عند القحط: قال ابن المنبر: ظاهر هذه الترجمة منع أهل الذمة من الاستبداد بالاستسقاء، كذا قال. ولا يظهر وجه المنع من هذا اللفظ. اهـ وأشكل بأن الترجمة أعم من الحديث؛ لأن الاستشفاع كان عقب دعاء النبي ﷺ، وأوجب بأن الجامع بينهما ظهور الخضوع منهم والذلة للمؤمنين في التماسهم منهم الدعاء لهم. أو يقال: إن جواب «إذا» محذوف، فيقدر: أحاجهم بشرط إن دعا عليهم، أو لم يُجِبْهم إلى ذلك أصلاً، ويمكن أن يقال: إذا رجأ إمام المسلمين رجوعهم عن الباطل أو وجود نفع عام للمسلمين شرع دعاؤهم لهم، فحذف جواب «إذا»؛ لوجود هذه الاحتمالات، ولا دلالة فيما وقع من النبي ﷺ في هذه القصة على مشروعية ذلك لغيره؛ إذ الظاهر أن ذلك من خصائصه؛ لاطلاعه على المصلحة في ذلك، بخلاف من بعده ﷺ من الأئمة. اهـ

سهر: قوله: وجهد العيال: بفتح الجيم وضمها: الطاقة، وبالفتح: المشقة. ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: «ولم يذكر أنه حول رداءه». فإن قلت: كيف المطابقة، وليس في الحديث ذكر الخطبة؟ قلت: هذا الحديث برواية إسحاق عن أنس مختصراً من حديث مطول يأتي ذكره بعد أبواب إن شاء الله تعالى، وفيه ذكر يوم الجمعة والخطبة أيضاً على ما تنف عليه. (عمدة القاري) قوله: ولم يذكر: أي الراوي عن أنس أو من دونه، كما قلنا. وقال الكرماني: «ولم يذكر» أي أنس، وفيه شيان: أحدهما عدم التحويل، والآخر عدم استقبال القبلة. قال الكرماني: عدم التحويل والاستقبال متفق عليهما إذا كان الاستسقاء في غير الصحراء، وإنما الخلاف فيها. قلت: إن أبا حنيفة يحتج بهذا الحديث على عدم سنية التحويل مطلقاً، كذا في «العيني». قال في «الهداية»: وما رواه كان تفاؤلاً. قال ابن الهمام: فيه اعتراف بروايته ومنع استنائه؛ لأنه فعل لأمر لا يرجع إلى معنى العبادة، والله تعالى أعلم.

* أسماء الرجال: الحسن بن بشر: بكسر الموحدة وسكون المعجمة، البجلي الكوفي. معاذي: بضم الميم وفتح الفاء، هو الموصلي، ياقوتة العلماء. الأوزاعي: أبو عمرو عبد الرحمن ابن عمر بن أبي عمرو، الفقيه، ثقة، مات سنة ١٥٧ هـ. محمد بن كثير: العبدي البصري. سفيان: هو الثوري، أي ابن سعيد بن مسروق. منصور: هو ابن المعتمر، الكوفي. الأعمش: سليمان بن مهران. أبي الضحى: مسلم بن صبيح. مسروق: هو ابن الأجدع.

فَجَاءَهُ أَبُو سُفْيَانٌ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، جِئْتُ تَأْمُرُ بِصَلَةِ الرَّجِمِ، وَإِنَّ قَوْمَكَ قَدْ هَلَكُوا فَادْعُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ. فَقَرَأَ: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ﴾ الآية، ثُمَّ عَادُوا إِلَى كُفْرِهِمْ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى﴾ يَوْمَ بَدْرٍ. (الدخان: ١٠) (الدخان: ١٦)

وَرَزَادُ أَسْبَاطٍ* عَنْ مَنْصُورٍ: قَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَقُوا الْغَيْثَ، فَأَطْبَقَتْ عَلَيْهِمْ سَبْعًا، وَشَكَا النَّاسُ كَثْرَةَ الْمَطَرِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا»، فَانْحَدَرَتِ السَّحَابَةُ عَنْ رَأْسِهِ، فَسَقُوا النَّاسُ حَوْلَهُمْ. (الذكر: ١٠) (أي دامت)

١٤- بَابُ: الدَّعَاءُ إِذَا كَثُرَ الْمَطَرُ: حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا

١٣٩/١

١٠٢١- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ* عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ* عَنْ ثَابِتٍ* عَنْ أَنَسٍ* قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَامَ النَّاسُ فَصَاحُوا فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قُحِطَ الْمَطَرُ وَاحْمَرَّتِ الشَّجَرُ وَهَلَكَتِ الْبَهَائِمُ، فَادْعُ اللَّهَ أَنْ يَسْقِينَا. فَقَالَ: «اللَّهُمَّ اسْقِنَا» مَرَّتَيْنِ. وَائْتِمُ اللَّهُ، مَا تَرَى فِي السَّمَاءِ قَرَعَةً مِنْ سَحَابٍ، فَتَشَأْتُ سَحَابَةً وَأَمْطَرْتُ، وَنَزَلَ عَنِ الْمُنْبَرِ فَصَلَّى. (أي اجنبت أي تغيرت لونها) (أي قطعة منه. ع)

فَلَمَّا انْصَرَفَ لَمْ تَزَلْ تُمَطِّرُ إِلَى الْجُمُعَةِ الَّتِي تَلِيهَا، فَلَمَّا قَامَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ صَاحُوا إِلَيْهِ: تَهَدَّمَتِ الْبُيُوتُ وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللَّهَ يَحْبِسُهَا عَنَّا. فَتَبَسَّمَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا». وَتَكَشَّطَتِ الْمَدِينَةُ، (أي تكشفت

١. الآية: كذا لأبي ذر. ٢. الكبرى: وفي نسخة بعده: ﴿إِنَّا مُنْتَقِمُونَ﴾. ٣. يوم بدر: ولا بن عساكر بعده: «قال».
٤. وزاد: كذا لأبي ذر. ٥. فقال: ولا بن عساكر: «قال». ٦. حدثني: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «حدثنا».
٧. أنس: ولأبي ذر بعده: «بن مالك». ٨. رسول الله: وفي نسخة: «النبي». ٩. الجمعة: كذا لابن عساكر وأبي ذر، وفي نسخة: «جمعة».
١٠. أن: كذا لابن عساكر وأبي ذر. ١١. وأمطرت: ولأبي ذر: «فأمطرت». ١٢. لم تزل تمطر: ولأبي ذر: «لم يزل المطر».
١٣. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ١٤. وقال: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «ثم قال»، ولا بن عساكر وأبي ذر: «فقال».
١٥. وتكشطت: كذا لابن عساكر وأبوي ذر والوقت، وللشيخ ابن حجر: «فتكشطت»، ولكريمة: «فكشطت».

ترجمة: قوله: باب الدعاء إذا كثرت المطر حوالينا ولا علينا: في «تراجم شيخ المشايخ»: كان غرضه حصر الدعاء عند كثرة المطر في هذه الألفاظ وأمثالها، وذلك لأن المطر رحمة من الله تبارك وتعالى، فطلب إمساكه مطلقاً ليس بمناسب، بل المناسب استحلاب منافعه واستدفاع مضاره، وهو معنى قوله ﷺ: «اللهم حوالينا ولا علينا».

سهر: قوله: فجاءه أبو سفيان: اسمه صخر بن حرب، يعني والد معاوية، وكان بجيئه قبل الهجرة؛ لقول ابن مسعود: «الْبَطْشَةُ الْكُبْرَى» يوم بدر. ولم ينقل أن أبا سفيان قديم المدينة قبل بدر. (عمدة القاري) قوله: جئت تأمر بصلية الرحم: يعني الذين هلكوا بدعائك من ذوي رحمك، فينبغي أن تصل رحمهم بالدعاء لهم، ولم يقع دعاؤه لهم بالتصريح في هذا السياق. (عمدة القاري) قوله: ثم عادوا: يعني لما كشف الله عنهم عادوا إلى كفرهم، فابتلاههم الله بيوم البطشة أي يوم بدر. (عمدة القاري)

قوله: وزاد أسباط: أي ابن نصر، وهو الصحيح، واعترض على البخاري بزيادة أسباط هذا، فقال الداودي: أدخل قصة المدينة في قصة قريش، وهو غلط. وقال أبو عبد الملك: الذي زاده أسباط وهم واختلاط؛ لأنه ركب سند عبد الله بن مسعود على متن حديث أنس بن مالك، وهو قوله: «فدعا رسول الله ﷺ، فسقوا الغيث...»، وكذا قال الحافظ شرف الدين الدمياطي، وقال: وحديث عبد الله بن مسعود كان ممكناً، وليس فيه هذا. والعجب من البخاري كيف أورد هذا؟! وكان مخالفاً لما رواه الثقات. وقد ساعد بعضهم البخاري بقوله: لا مانع أن يقع ذلك مرتين، وفيه نظر لا يخفى. وقال الكرمانى: فإن قلت: قصة قريش والتماس أبي سفيان كانت في مكة لا في المدينة. قلت: القصة مكية، إلا القدر الذي زاد أسباط؛ فإنه وقع في المدينة. انتهى قوله العيني. وفي «القسطلاني»: وأجاب اليرماوي أن سفيان يروي عن منصور واقعة مكة وسؤال أهل مكة، وقصتها قبل الهجرة، وزاد عليه أسباط عن منصور ذكر الواقعتين، لا أن الثانية مسببة عن الأولى، ولا أن السؤال فيهما معاً كان بالمدينة. انتهى

قوله: فسقوا الناس: برفع «الناس» على البدل من الضمير، أو فاعل على لغة «أكلوني البراغيث»، ويجوز النصب على الاختصاص أي أعني الناس الذين في المدينة وحوالها. (إرشاد الساري)

* أسماء الرجال: وزاد أسباط: بفتح الهزلة، هو ابن نصر، لا أسباط بن محمد. محمد بن أبي بكر: المقدمي البصري. معتمر: هو ابن سليمان، التيمي. عبيد الله: هو ابن عمر بن حفص بن عاصم، العمري. ثابت: هو ابن أسلم، البناني.

فَجَعَلَتْ تُمَطِّرُ حَوْلَهَا وَمَا تُمَطِّرُ بِالْمَدِينَةِ قَطْرَةً، فَتَنْظَرْتُ إِلَى الْمَدِينَةِ وَإِنَّهَا لَنِي مِثْلُ الْإِكْلِيلِ.
أي المدينة

ترجمة
١٥- بَابُ الدُّعَاءِ فِي الْإِسْتِسْقَاءِ قَائِمًا

١٣٩/١

١٠٢٢- وَقَالَ لَنَا أَبُو نُعَيْمٍ * عَنْ زُهَيْرٍ * عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: * خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ وَخَرَجَ مَعَهُ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ
أي الكوفي
وَزَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ، فَاسْتَسْقَى فَقَامَ لَهُمْ عَلَى رِجْلَيْهِ عَلَى غَيْرِ مَنَرٍ فَاسْتَسْقَى، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ يَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ، وَلَمْ يُؤَدِّنْ وَلَمْ يَقُمْ.

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: * وَرَأَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ النَّبِيَّ ﷺ.
من «الرؤية» وهو رواية الأكثرين. (ع)

١٠٢٣- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ * قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ * عَنِ الزُّهْرِيِّ * قَالَ: حَدَّثَنِي عَبَادُ بْنُ تَمِيمٍ أَنَّ عَمَّهُ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ -

أَخْبَرَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ بِالنَّاسِ يَسْتَسْقِي لَهُمْ، فَقَامَ فَدَعَا اللَّهَ قَائِمًا، ثُمَّ تَوَجَّهَ قِبَلَ الْقِبْلَةِ وَحَوَّلَ رِذَاءَهُ، فَاسْقُوا.

ترجمة
١٦- بَابُ الْجَهْرِ بِالْقِرَاءَةِ فِي الْإِسْتِسْقَاءِ

١٣٩/١

١٠٢٤- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُنْبٍ * عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ ﷺ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَسْقِي،

عبد الله بن زيد المازني

فَتَوَجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ يَدْعُو، وَحَوَّلَ رِذَاءَهُ، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ يَجْهَرُ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ.

ترجمة
١٧- بَابُ: كَيْفَ حَوَّلَ النَّبِيُّ ﷺ ظَهْرَهُ إِلَى النَّاسِ؟

١٣٩/١

١٠٢٥- حَدَّثَنَا آدَمُ * قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُنْبٍ * عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ ﷺ: قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ

١. وما: كذا لابن عساكر والحموي والمستملي وأبي ذر، وفي نسخة: «ولا». ٢. لهم: كذا لابن عساكر وأبوي ذر والوقت، ولأكثر: «بهم».

٣. فاستسقى: كذا للحموي والمستملي، ولابن عساكر وأبوي ذر والوقت: «فاستغفر». ٤. ورأى عبد الله بن يزيد النبي ﷺ: كذا للأكثر، وللحموي:

«وروى عبد الله بن يزيد عن النبي ﷺ». ٥. يزيد: ولابن عساكر بعده: «الأنصاري». ٦. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا».

٧. فأسقوا: ولابن عساكر: «فأسقوا». ٨. عمه: وفي نسخة بعده: «قال». ٩. يجهر: كذا لأبوي ذر والوقت، ولكريمة والأصيلي: «جهر».

ترجمة: قوله: باب الدعاء في الاستسقاء قائماً: قال الحافظ: أي في الخطبة وغيرها. قال ابن بطال: الحكمة فيه كونه حال خشوع وإنابة، فيناسبه القيام. وقال غيره: القيام شعار الاعتناء والاهتمام، والدعاء أهم أعمال الاستسقاء، فيناسبه القيام. ويحتمل أن يكون قام؛ ليراه الناس فيقتدوا بما يصنع. اهـ

قوله: باب الجهر بالقراءة في الاستسقاء: كتب الشيخ في «اللامع»: وهو مما ذهب إليه الإمام أيضاً؛ فإنه قال: إن الصلاة وإن لم تكن داخلة في الاستسقاء، لكن الإمام إن صلى جهر بالقراءة. اهـ قال العلامة العيني: من فوائد الحديث الجهر بالقراءة في الاستسقاء، وهو مما أجمع عليه الفقهاء. اهـ

قوله: باب كيف حول النبي ﷺ ظهره إلى الناس: وهذه هي الترجمة السابعة بلفظ «كيف». كتب الشيخ قدس سره في «اللامع»: أراد بالكيفية ههنا بيان بعض أحواله، لا أنها على أي كيفية كانت التحويلة، فيصح إيراد الرواية التي فيها بيان وقت التحويلة متى كانت، فعلم أن تحويله ظهره كان قبل الدعاء. اهـ قال الحافظ: وقد استشكل؛ لأن الترجمة -

سهر: قوله: الإكليل: بكسر الهمزة، وهو شيء مثل عصا، تزئِن بالجواهر. ويسمى التاج إكليلًا، كذا في «العيني». وفي «الجمع»: وهو ما أحاط بالشيء، ويطلق على كل محيط، و«روضة مكللة» أي محفوفة بالنور. قوله: خرج عبد الله: يعني إلى الصحراء، وكان إذ ذاك أميراً على الكوفة من جهة عبد الله بن الزبير في سنة أربع وستين قبل غلبة المختار بن أبي عبيد عليها. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: أبو نعيم: الفضل بن دكين. زهير: هو ابن معاوية، الكوفي. أبي إسحاق: عمرو بن عبد الله، السنبعي. قال أبو إسحاق: هو عمرو، المذكور. أبو اليمان: الحكم بن نافع، الحمصي. شعيب: هو ابن أبي حمزة، الحمصي. الزهري: هو ابن شهاب. عباد: هو المازني. عمه عبد الله بن زيد، المازني. أبو نعيم: الفضل بن دكين. ابن أبي ذئب: محمد بن عبد الرحمن. آدم: هو ابن أبي إياس.

يَوْمَ خَرَجَ يَسْتَسْقِي، قَالَ: فَحَوَّلَ إِلَى الثَّائِسِ ظَهْرَهُ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ يَدْعُو، ثُمَّ حَوَّلَ رِءَاءَهُ، ثُمَّ صَلَّى لَنَا رَكْعَتَيْنِ جَهَرَ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ.

١٨- بَابُ صَلَاةِ الْإِسْتِسْقَاءِ رَكْعَتَيْنِ

١٣٩/١

١٠٢٦- حَدَّثَنِي قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبَّادٍ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ * (صلى الله عليه وسلم):

ابن محمد بن عمرو بن حزم. (قس)

ابن عيينة. (قس)

الثقفي البلخي. (قس)

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْقَى فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ وَقَلَّبَ رِءَاءَهُ.

من «ضرب يضرب»

١٩- بَابُ الْإِسْتِسْقَاءِ فِي الْمُصَلَّى

١٤٠/١

١٠٢٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ: سَمِعَ عَبَّادَ بْنَ تَمِيمٍ عَنْ عَمِّهِ * (صلى الله عليه وسلم) قَالَ:

ابن عيينة. (ع)

عبد الله بن زيد

خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمُصَلَّى يَسْتَسْقِي، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ وَقَلَّبَ رِءَاءَهُ.

والد عبد الله المذكور

قَالَ سُفْيَانُ: وَأَخْبَرَنِي الْمَسْعُودِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: جَعَلَ الْيَمِينَ عَلَى الشِّمَالِ.

هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود، مات ١٦٠ هـ. (ع قس)

ابن عيينة. (قس)

١. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا». ٢. عن: ولأبوي ذر والوقت: «سمع». ٣. أن النبي: وللشيخ ابن حجر: «عن النبي»، ولأبي الوقت: «سمع النبي».

ترجمة = لكيفية التحويل، والحديث دال على وقوع التحويل فقط. وأجاب الكرمانى بأن معناه: حَوَّلَهُ حال كونه داعياً. وحمل ابن المنير قوله: «كيف» على الاستسقاء، فقال: لما كان التحويل المذكور لم يبين كونه من ناحية اليمين أو اليسار احتاج إلى الاستسقاء. قال الحافظ: والظاهر أنه لما لم يبين من الخير ذلك كأنه يقول: هو على التحجير، لكن المستفاد من الخارج أنه التفت بجانبه الأيمن؛ لما ثبت أنه كان يعجبه اليمين في شأنه كله. ثم إن محل هذا التحويل بعد فراغ الموعظة وإرادة الدعاء.

قوله: باب صلاة الاستسقاء ركعتين: قال القسطلاني: أراد به بيان كميتها، وأشار إليها بقوله: «ركعتين». اهـ

قوله: باب الاستسقاء في المصلى: قال الحافظ: هذه الترجمة أحص من الترجمة المتقدمة أول الأبواب، وهي «باب الخروج إلى الاستسقاء»؛ لأنه أعم من أن يكون إلى المصلى. ووقع في رواية هذا الباب تعيين الخروج إلى الاستسقاء إلى المصلى، بخلاف تلك، فناسب كل رواية ترجمتها. اهـ

سهر: قوله: فحول إلى الناس: قال الكرمانى: فإن قلت: هذا يدل على وقوع التحويل لا على كيفيته. قلت: معناه حوَّلَ حال كونه داعياً مقدماً على تحويل الرداء والصلاة. انتهى وفي «فتح الباري»: الظاهر أنه لما لم يبين من الخير ذلك كأنه يقول: هو على التحجير، لكن المستفاد من الخارج أنه التفت بجانبه الأيمن؛ لما ثبت أنه كان يعجبه اليمين في شأنه كله. ثم محل هذا التحويل بعد الفراغ من الموعظة. انتهى قوله: ثم حول رداءه: فجعل عطاؤه الأيمن على عاتقه الأيسر وجعل عطاؤه الأيسر على عاتقه الأيمن، رواه أبو داود بإسناد حسن. (إرشاد الساري) قوله: صلاة الاستسقاء ركعتين: قال أبو يوسف ومحمد: السنة أن يصلي الإمام ركعتين بجماعة كهية صلاة العيد، وبه قال مالك والشافعي وأحمد. وقال أبو حنيفة: ليس في الاستسقاء صلاة مسنونة في جماعة، فإن صلى الناس وحداً جاز، إنما الاستسقاء الدعاء والاستغفار؛ لقوله تعالى: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾ يُرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ﴿نوح: ١٠، ١١﴾ علق به نزول الغيث لا بالصلاة، فكان الأصل فيه الدعاء والتضرع دون الصلاة، ويؤيده ما في «سنن سعيد بن منصور» بسند جيد إلى الشعبي، قال: «خرج عمر رضي الله عنه يستسقي، فلم يزد على الاستغفار. فقالوا: ما رأيناك استسقيت؟ فقال: طلبت الغيث بمحاديث السماء [أي أنوأيها. (القاموس المحيط)] الذي يستنزل به المطر، ثم قرأ: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ ثُبُّوا إِلَيْهِ﴾ الآية (هود: ٣)، ذكره العيني، وقال: ويشهد لذلك أحاديث، ثم أوردتها في شرحه، ثم قال: فهذه الأحاديث والآثار كلها تشهد لأبي حنيفة أن الاستسقاء استغفار ودعاء، وأجيب عن الأحاديث التي فيها الصلاة - أي كحديث الباب ونحوها - بأنه ﷺ فعلها مرة وتركها أخرى، وإذا لا يدل على السنية، وإنما يدل على الجواز. قوله: فصل ركعتين وقلب رداءه: قال محمد في «الموطأ»: أما أبو حنيفة فكان لا يرى في الاستسقاء صلاة، وأما في قولنا: فإن الإمام يصلي بالناس ركعتين، ثم يدعو وبحول رداءه، فيجعل الأيمن على الأيسر والأيسر على الأيمن، ولا يفعل ذلك أحد إلا الإمام. انتهى قال علي القاري: وهو اختيار الطحاوي، ولأبي حنيفة أن الاستسقاء دعاء، وسائر الأدعية لا يقلب فيها رداء، وما فعله ﷺ كان تفاؤلاً، أو عرف ﷺ بالوحي تغير الحال عند قلبه الرداء، فلو فعل غيره يتعين أن يكون تفاؤلاً، وهو تحت الاحتمال، فلا يتم به الاستدلال، والله أعلم بحقيقة الأحوال. انتهى كلام علي في «شرح الموطأ» قوله: واستقبل القبلة فصل إلخ: قال ابن بطلان: حديث أبي بكر هذا يدل على تقديم الصلاة على الخطبة؛ لأنه ذكر أنه صلى قبل قلب الرداء، وهو أضبط للقصة من ابنه عبد الله الذي ذكر الخطبة قبل الصلاة. قلنا: لا نزاع في جواز الأمرين، وإنما النزاع في الأفضل. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: قُتَيْبَةُ: هو ابن سعيد بن جميل، الثقفي. عَبَّاد: هو ابن تميم بن غزية، الأنصاري المازني. عن عمه: عبد الله بن زيد بن عاصم، المازني، وهو أخو أبيه لأمه. عبد الله بن محمد: هو المسندي.

٢٠- بَابُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ فِي الْإِسْتِسْقَاءِ

١٤٠/١

١٠٢٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ^١ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ^٢ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ^٣ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ^٤ بْنُ مُحَمَّدٍ أَنَّ عَبْدًا^٥ بْنَ تَمِيمٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ^٦ بْنَ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ إِلَى الْمَصَلَّى يُصَلِّي، وَأَنَّهُ لَمَّا دَعَا - أَوْ: أَرَادَ أَنْ يَدْعُو - اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَحَوْلَ رِذَاءِهِ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ هَذَا مَازِنِيٌّ، وَالْأَوَّلُ كُوفِيٌّ هُوَ ابْنُ يَزِيدَ.

أي الذي مر في «باب الدعاء في الاستسقاء»

٢١- بَابُ رَفْعِ النَّاسِ أَيْدِيَهُمْ مَعَ الْإِمَامِ فِي الْإِسْتِسْقَاءِ

١٤٠/١

١٠٢٩- وَقَالَ أَيُّوبُ^١ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ^٢ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ^٣ قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: سَمِعْتُ أَنَسَ^٤ ابْنَ مَالِكٍ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ^٥ أَعْرَابِيٌّ مِنْ أَهْلِ الْبَدْوِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكَتِ الْمَاشِيَةُ، هَلَكَ الْعِيَالُ، هَلَكَ النَّاسُ. فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ يَدْعُو، وَرَفَعَ النَّاسُ أَيْدِيَهُمْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَدْعُونَ، قَالَ: فَمَا خَرَجْنَا مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى مُطِرْنَا. فَمَا زِلْنَا نُمَطِّرُ حَتَّى كَانَتِ الْجُمُعَةُ الْأُخْرَى، فَأَتَى الرَّجُلُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَشِقَ الْمُسَافِرُ^٦ وَمُنِعَ الطَّرِيقُ^٧. «بَشِقَ» أَي مَلَّ.

١. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٢. محمد: وفي نسخة بعده: «بن سلام». ٣. أخبرنا: ولابن عساكر وأبي ذر: «حدثنا»، ولأبوي ذر والوقت: «حدثني».
٤. يصلي: ولابن عساكر: «فصل»، وللمستمل: «يدعو». ٥. قال أبو عبد الله الخ: كذا للكشيميني وأبوي ذر والوقت. ٦. عبد الله: كذا لأبي ذر.
٧. قال: وفي نسخة: «عن». ٨. أتى رجل أعرابي: ولابن عساكر: «أتى أعرابي». ٩. فقال: وللأصيلي: «قال». ١٠. هلك: ولابن عساكر: «هلكت».
١١. مع رسول الله: كذا لابن عساكر وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «نبي الله».

ترجمة: قوله: باب استقبال القبلة في الاستسقاء: قال الحافظ: أي في أثناء الخطبة التي تقع من أجله في المصلى. اهـ وقال القسطلاني: «باب استقبال القبلة» أي في الدعاء «في الاستسقاء» في أثناء الخطبة الثانية، وهو نحو ثلثها، كما قاله النووي في «دقائقه». انتهى مختصراً

قوله: باب رفع الناس أيديهم مع الإمام في الاستسقاء: قال الحافظ قدس سره: تضمنت هذه الترجمة الردَّ على من زعم أنه يُكْتَفَى بدعاء الإمام في الاستسقاء. اهـ

سهر: قوله: قال أبو عبد الله: هو البخاري نفسه، أشار بقوله: «هذا» إلى عبد الله بن زيد الأنصاري هو عمُّ عباد من مازن، وإليه أشار بقوله: «مازني». (عمدة القاري)
قوله: والأول: أي المذكور في «باب الدعاء في الاستسقاء قائماً» هو عبد الله بن يزيد - بلفظ المضارع - خطمي كوفي، والاثنتان هما غير عبد الله بن زيد صاحب الأذان، قاله الكرمانلي.
وقال العيني: قيل: كان اللائق أن يذكر هذا في «باب الدعاء في الاستسقاء قائماً»؛ لأن كليهما مذكوران فيه، وكان الأول بيان تغايرهما هناك، وليس ههنا ذكر عبد الله بن يزيد.
قوله: البدن: [«البدو» و«البادية» خلاف الحضر. (القاموس المحيط)] قوله: فأتى الرجل: أي المذكور؛ إذ اللام في مثله للعهد عن النكرة السابقة. فإن قلت: قد مر أن أنساً قال: «لا أدري أهو الرجل أو غيره؟» قلت: لا منافاة؛ إذ ربما نسي ثم تذكر، أو كان ذاكرة ثم نسي. (الكواكب الدراري وعمدة القاري)
قوله: بشق: بالوحدة والمعجمة المفتوحة، وقيل: بالكسر وبالقاف، قاله الكرمانلي. وفي «الفتح»: قال الخطابي: «بشق» ليس بشيء، وإنما هو «لثق» يعني بلام ومثله، «لثق الطريق»: أي صار ذا وحل، و«لثق الثوب»: إذا أصابه ندى المطر. قلت: وهي رواية أبي إسماعيل. قال الخطابي: ويحتمل أن يكون «مشق» بالميم، أي صارت الطريق زلقة، ومنه: «مشق الخط»، والباء والميم متقاربان، أي فحسبه السامع «بشق»؛ لقرب المخرج. وقال ابن بطال: لم أجد لـ«بشق» معنى، وفي «نوادير اللحياتي»: «نشق» بالنون أي نشب. انتهى ومقتضى كلام هؤلاء أن الذي وقع في رواية «البخاري» تصحيف، وليس كذلك، بل له وجه من اللغة، لا كما قالوا، ففي «المنزهد» لكراع: «بشق» بالوحدة: تأخر ولم يتقدم، فعلى هذا فمعنى «بشق» ههنا: ضُفِّ عن السفر وعجز عنه. انتهى قال صاحب «القاموس»: وفي استسقاء البخاري «بشق المسافر» أي تأخر ولم يتقدم، أو حبس، أو مل، أو عجز عن السفر؛ لكثرة المطر كعجز الباشق عن الطيران في المطر أو كعجزه عن الصيد، أو الصواب: «لشق» أو «لثق» باللام أو «مشق».

* أسماء الرجال: محمد: هو ابن سلام، البيهقي. عبد الوهاب: ابن عبد المجيد، الثقفني. يحيى بن سعيد: الأنصاري. أبو بكر وعبد الله: المذكورون آنفاً.
وقال أيوب: ابن سليمان بن بلال، شيخ المؤلف، القرشي الأزدي. أبو بكر بن أبي أُوَيْس: الأصبحي المدني. سليمان بن بلال: التيمي مولاهم.

١٠٣٠- وَقَالَ الْأَوْسِيُّ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَشَرِيكِ* قَالَ: سَمِعْنَا أَدْنَا* عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْتُ بَيَاضَ إِبْطِيهِ.^١

٢٢- بَابُ رَفْعِ الْإِمَامِ يَدَهُ فِي الْاسْتِسْقَاءِ

١٤٠/١

١٠٣١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى* وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ* عَنْ سَعِيدٍ* عَنْ قَتَادَةَ* عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ دُعَائِهِ إِلَّا فِي الْاسْتِسْقَاءِ، وَإِنَّهُ يَرْفَعُ حَتَّى يَرَى بَيَاضَ إِبْطِيهِ.^٢

٢٣- بَابُ مَا يُقَالُ إِذَا مَطَرَتْ

١٤٠/١

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﷺ: «كَصَبَ الْمَطَرُ» وَقَالَ غَيْرُهُ: صَابَ وَأَصَابَ يَصُوبُ.

أي غير ابن عباس

١٠٣٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ* قَالَ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ* عَنْ نَافِعٍ* عَنِ الْقَاسِمِ* بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى الْمَطَرَ قَالَ: «اللَّهُمَّ صَيِّبًا نَافِعًا».

١. وقال إلخ: كذا للمستمل. ٢. سمعنا: وفي نسخة: «سمعا». ٣. النبي ﷺ: ولابن عساكر بعده: «أنه». ٤. رأيت: ولابن عساكر: «نرى».

٥. باب إلخ: كذا للحموي والمستمل. ٦. حدثنا: ولأبي ذر: «أخبرنا». ٧. وإنه: وفي نسخة: «فإنه». ٨. يرفع: وفي نسخة قبله: «كان». ٩. مطرت: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «أمطرت». ١٠. مقاتل: وفي نسخة بعده: «أبو الحسن المروزي». ١١. اللهم: كذا للمستمل. ١٢. صيبا: وللمستمل: «صبًا».

ترجمة: قوله: باب رفع الإمام يده في الاستسقاء: قال الحافظ: ثبتت هذه الترجمة في رواية الحموي والمستمل. قال ابن رشيد: ومقصوده بتكرير رفع الإمام يده وإن كانت الترجمة التي قبلها تضمنته؛ لتفيد فائدة زائدة، وهي أنه لم يكن يفعل ذلك إلا في الاستسقاء. قال: ويحتمل أن يكون قصد التنصيص بالقصد الأول على رفع الإمام يده، كما قصد التنصيص في الترجمة الأولى بالقصد الأول على رفع الناس وإن اندرج معه رفع الإمام. قال: ويجوز أن يكون قصد هذه كيفية رفع الإمام يده؛ لقوله: «حتى يرى بياض إبطيه». انتهى وقال الزين ابن المنير ما حصله: لا تكرار في هاتين الترجمتين؛ لأن الأولى لبيان اتباع المأمومين الإمام في رفع اليدين، والثانية لإثبات رفع اليدين للإمام في الاستسقاء. اهـ وفي «تراجم شيخ المشايخ»: المقصود من هذه الترجمة إثبات أنه إلى ما يرفع به الإمام يديه، والمقصود من الترجمة السابقة إثبات أصل الرفع، فلا تكرار. اهـ وهذا التوجيه تقدم في كلام ابن رشيد. قوله: باب ما يقال إذا مطرت: قال الحافظ: يحتمل أن تكون «ما» موصولة أو موصوفة أو استفهامية. وقوله: «قال ابن عباس: كصيب: المطر...»، قال ابن المنير: مناسبتة لحديث عائشة: لما وقع في حديث الباب المرفوع قوله: «صيبًا» فقدم المصنف تفسيره في الترجمة، وهذا يقع له كثيرًا. وقال أخوه الزين: وجه المناسبة أن «الصيب» لما جرى ذكره في القرآن قرن بأحوال مكروهة، ولما ذكر في الحديث وصِفَ بالنفع: فأراد أن يبين بقول ابن عباس أنه المطر وأنه ينقسم إلى نافع وضار. اهـ قلت: وعلى الأول هو من الأصول الحادي والسبعين من أصول التراجم، وهو أن من دأب الإمام البخاري شرح الألفاظ القرآنية المناسبة للحديث. قال الحافظ في مبدأ «كتاب الأنبياء»: جرت عادته أن الحديث إذا وردت فيه لفظة غريبة وقعت؟؟؟ أو أصلها أو نظيره في القرآن أن يشرح اللفظة القرآنية، فيفيد تفسير القرآن وتفسير الحديث معًا. اهـ وهذا الأصل قد أضيف على الأصول السبعين المذكورة في المقدمة بعد الطبع الأول.

سهر: قوله: باب رفع الإمام يده في الاستسقاء: كذا للحموي والمستمل، ولا تكرار في هاتين الترجمتين: هذه وسابقتها؛ لأن الأولى لبيان اتباع المأمومين الإمام في رفع اليدين، وهذه لإثبات رفعهما له في الاستسقاء، قاله ابن المنير. (فتح الباري وإرشاد الساري) قوله: لا يرفع: قال النووي: هذا الحديث ظاهره يوهم أنه لم يرفع ﷺ يده إلا في الاستسقاء، وليس الأمر كذلك، بل قد ثبت رفع يديه في الدعاء في مواطن غير الاستسقاء، وهي أكثر من أن تحصى، فيتناول هذا الحديث على أنه لم يرفع الرفع البالغ بحيث يرى بياض إبطيه إلا في الاستسقاء، أو أن المراد لم أره يرفع وقد رآه غيره يرفع، فتقدم رواية المثبتين فيه. (الكواكب الدراري وعمدة القاري) قوله: كصيب: أي قال ابن عباس في تفسير قوله تعالى: «أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ» (البقرة: ١٩) المراد منه المطر، وإنما ذكر البخاري هنا؛ مناسبتة لقوله ﷺ: «صيبًا نافعًا». (الكواكب الدراري وعمدة القاري)

قوله: صاب وأصاب: بيان لاشتقاق «الصيب»، وأشار إلى أن معنى «صاب» و«أصاب» واحد، وذكر فيه مضارع الجرد؛ ليعرف منه أنه من حد «نصر» وأنه واوي، وترك مضارع المزيد؛ لأنه غير محتاج إلى البيان. (الحجر الجاري) قال العيني: والظاهر أن النسخاء قد دُموا لفظة «أصاب» على «يصوب»، وما كان إلا «صاب يصوب، وأصاب».

* أسماء الرجال: قال الأوسى: هو عبد العزيز بن عبد الله، وصله أبو نعيم. محمد: ابن جعفر بن أبي كثير، المدني. يحيى بن سعيد: هو الأنصاري. وشريك: هو ابن عبد الله بن أبي نمر. محمد: ابن بشار بن عثمان، البصري. يحيى: هو ابن سعيد، القطان البصري. ابن أبي عدي: محمد بن إبراهيم. سعيد: هو ابن أبي عروبة، البصري. قتادة: هو ابن دعام، البصري. عبد الله: هو ابن المبارك، المروزي. عبید الله: ابن عمر، العمري. نافع: مولى ابن عمر. القاسم: ابن محمد بن الصديق.

تَابِعَهُ الْقَاسِمُ بْنُ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ. وَرَوَاهُ الْأَوْزَاعِيُّ^{سهر} وَعَقِيلٌ^{عط} عَنْ نَافِعٍ.*

أخرج النسائي. (قس) ابن خالده، ذكره الدارقطني. (قس)

ترجمة

٢٤- بَابُ مَنْ تَمَطَّرَ فِي الْمَطَرِ حَتَّى يَتَحَادَرَ عَلَى لِحْيَتِهِ

تعرض للمطر وتطلب نزوله عليه. (قس) أي ينزل وينصب. (ك)

١٤٠/١

١٠٣٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ

الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: أَصَابَتِ النَّاسَ سَنَةٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَبَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ عَلَى الْمِنْبَرِ

المدني أي شدة من الجذب. (قس)

يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَامَ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْكَ الْمَالُ وَجَاعَ الْعِيَالُ، فَادْعُ اللَّهَ لَنَا أَنْ يَسْقِينَا. قَالَ: فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ،

لا يعرف اسمه. (قس)

وَمَا فِي السَّمَاءِ قَرَعَهُ، قَالَ: فَتَارَ سَحَابٌ أَمْثَالُ الْجِبَالِ، ثُمَّ لَمْ يَنْزِلْ عَنْ مَنبَرِهِ حَتَّى رَأَيْتُ الْمَطَرَ يَتَحَادَرُ عَلَى لِحْيَتِهِ.

ينزل ويقطر. (مج)

أي قطعة سحاب

قَالَ: فَمَطَرْنَا يَوْمَنَا ذَلِكَ، وَمِنَ الْعَدِ وَمِنْ بَعْدِ الْعَدِ وَالَّذِي يَلِيهِ إِلَى الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى. فَقَامَ ذَلِكَ الْأَعْرَابِيُّ - أَوْ: رَجُلٌ غَيْرُهُ -

أنس. (قس)

فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَهْدَمُ الْبِنَاءُ وَغَرِقَ الْمَالُ، فَادْعُ اللَّهَ لَنَا. فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا». قَالَ:

فَمَا جَعَلَ يُشِيرُ بِيَدَيْهِ إِلَى نَاحِيَةِ مِنَ السَّمَاءِ إِلَّا تَفَرَّجَتْ حَتَّى صَارَتْ الْمَدِينَةُ فِي مِثْلِ الْجُوبَةِ، حَتَّى سَالَ الْوَادِي - وَادِي قَنَاة - شَهْرًا.

غير منصرف
لأنه علم لواء

أي تقطع وصار مستديرا
حواليها وهي خالية منه. (قس)

قَالَ: فَلَمْ يَجِئْ أَحَدٌ مِنْ نَاحِيَةِ إِلَّا حَدَّثَ بِالْجُودِ.

المطر الكثير. (ع)

أنس. (قس)

١. ابن مقاتل: كذا لابن عساكر وأبو ذر والوقت. ٢. عبد الله: ولأبي ذر بعده: «ابن المبارك». ٣. رسول الله: وفي نسخة: «النبى».

٤. قام: وفي نسخة: «فقام». ٥. سحاب: وفي نسخة: «السحاب». ٦. ومن: كذا لابن عساكر وأبو ذر والوقت والأصيلي، وفي نسخة: «وفي».

٧. فقال: كذا لابن عساكر وأبو ذر والوقت، وفي نسخة: «وقال». ٨. يشير: وفي نسخة بعده: «رسول الله ﷺ». ٩. بيديه: وفي نسخة: «بيده».

ترجمة: قوله: باب من تمطر في المطر حتى يتحادر على لحيته: قال الحافظ: لعله أشار إلى ما أخرجه مسلم عن أنس قال: «حسر رسول الله ﷺ ثوبه حتى أصابه المطر، وقال: لأنه حديث عهد بربه». وكان المصنف أراد أن يبين أن تحادر المطر على لحيته ﷺ لم يكن اتفاقاً، وإنما كان قصداً، فلذلك ترجم بقوله: «من تمطر» أي قصد نزول المطر عليه؛ لأنه لو لم يكن باختياره لنزل عن المنبر أول ما وكف السقف، لكنه تمادى في خطبته حتى كثر نزوله بحيث تحادر على لحيته ﷺ. اهـ وفي «تراجم شيخ المشايخ»: قوله: «باب من تمطر» أي أخذ المطر على جسده، وهذه سنة عند الشافعية، وقال البعض: إذا مطر أول مطر. اهـ

سهر: قوله: ورواه: [لم يقل: «تابعه» كما قال أولاً، إما لإرادة التعميم؛ لأن الرواية أعم من أن تكون على سبيل المتابعة أم لا، وإما لأنهما لم يرويا عن نافع بواسطة عبيد الله، بخلاف القاسم، فلا يصح عطفهما عليه. (الكواكب الدراري)]

* أسماء الرجال: تابعه القاسم: ابن يحيى بن عطاء، الواسطي. قال ابن حجر: لم أقف على هذه الرواية موصولة. الأوزاعي: عبد الرحمن بن عمرو. عقيل. هو ابن خالده، الأيلي. نافع: مولى ابن عمر، المذكور. محمد بن مقاتل: أبو الحسن، المروزي. عبد الله: ابن المبارك، المذكور. الأوزاعي: عبد الرحمن، المذكور.

١٤١/١

٢٥- بَابُ: إِذَا هَبَّتِ الرِّيحُ

١٠٣٤- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي حُمَيْدٌ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: كَانَتْ الرِّيحُ الشَّدِيدَةُ إِذَا هَبَّتْ عَرِفَ ذَلِكَ فِي وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ.

٢٦- بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «نُصِرْتُ بِالصَّبَا»

١٤١/١

١٠٣٥- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «نُصِرْتُ بِالصَّبَا، وَأَهْلِكَتْ عَادُ بِالْدَّبُورِ».

قوم هود

٢٧- بَابُ مَا قِيلَ فِي الزَّلَازِلِ وَالْآيَاتِ

١٤١/١

جمع «زلزلة» وهي حركة الأرض. (فس)

١٠٣٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُقْبَضَ الْعِلْمُ، وَتَكْثُرَ الزَّلَازِلُ، وَيَتَقَارَبَ الزَّمَانُ».....

١. أنس: وفي نسخة: «أنسا». ٢. ابن مالك: كذا لأبوي ذر والوقت. ٣. النبي: وفي نسخة: «رسول الله».

٤. حدثنا: كذا لابن عساكر وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «أخبرنا».

ترجمة: قوله: باب إذا هبت الريح: قال الحافظ: قيل: وجه دخول هذه الترجمة في «أبواب الاستسقاء» أن المطلوب بالاستسقاء نزول المطر، والريح في الغالب تعقبه، وسيأتي إيضاح ما يصنع عند هبوبها في أوائل «بدء الخلق» عن عائشة، وفيه: «أقبل وأدير وتغير وجهه». اهـ وهكذا في «العين».

قوله: باب قول النبي ﷺ نصرت بالصبا: قال ابن المنير: في هذه الترجمة إشارة إلى تخصيص حديث أنس الذي قبله بما سوى الصبا من جميع أنواع الرياح؛ لأن قضية نصرها له أن يكون مما يسر بها دون غيرها. ويحتمل أن يكون حديث أنس على عمومها، إما بأن يكون نصرها له متأخراً عن ذلك؛ لأن ذلك وقع في غزوة الأحزاب، وإما بأن يكون نصرها له بسبب إهلاك أعدائه، فيخشى من هبوبها أن تهلك أحداً من عصاة أمته وهو كان بهم رؤوفاً رحيمًا ﷺ، وأيضاً فالصبا تولف السحاب وتجمعه، فالمطر في الغالب يقع حينئذ. اهـ قوله: باب ما قيل في الزلازل والآيات: قال الحافظ: قيل: لما كان هبوب الريح الشديدة يوجب التخوف المفضي إلى الخشوع والإنابة كانت الزلزلة ونحوها من الآيات أولى بذلك، لا سيما وقد نص في الخير على أن أكثر الزلازل من أسراط الساعة. وقال ابن المنير: وجه إدخال هذه الترجمة في «أبواب الاستسقاء» أن وقوع الزلزلة ونحوها يقع غالباً مع نزول المطر، وقد تقدّم لنزول المطر دعاء يختصه، فأراد المصنف أن يبين أنه لم يثبت على شرطه في القول عند الزلازل ونحوها شيء. اهـ

سهر: قوله: إذا هبت الريح: جوابه مقدر، تقديره: إذا هبت الريح ما يصنع من قول أو فعل؟ ووجه دخول هذا الباب في «أبواب الاستسقاء» أن المراد من الاستسقاء نزول المطر، والريح في الغالب يأتي به؛ لأن الرياح على أقسام، منها الريح الذي يسوق السحب الممطرة. (عمدة القاري)

قوله: عرف ذلك: أي هبوبها أي أثره، يعني تغير وجهه وخفاة أن يكون في ذلك الريح ضرر وحذر أن يصيب أمته العقوبة بذنوب العاصين منهم، كذا في «العين» والقسطلاني. قوله: نصرت بالصبا: الريح التي تجيء من قبل ظهرك إذا استقبلت القبلة، ويقال لها: القبول؛ لأنها تقابل باب الكعبة؛ إذ مهبها من مشرق الشمس. قال ابن الأعرابي: مهبها من مطلع الثريا إلى بنات النعش. ونُصِرْتُ بالصبا كان يوم الأحزاب، وكانوا زهاء اثني عشر ألفاً حين حاصروا المدينة، فأرسل الله عليهم ريح الصبا باردة في ليلة شانية، فسفت التراب في وجوههم وأطفأت أنفاسهم وقلعت خيامهم، فافزعوا من غير قتال، ومع ذلك فلم يهلك منهم أحداً ولم يستأصلهم؛ لما علم الله من رافة نبيه ﷺ بقومه رجاء أن يسلموا. (إرشاد الساري) قوله: بالذبور: بفتح الدال التي تجيء من قبل وجهك إذا استقبلت القبلة أيضاً، فهي تأتي من دبرها. (إرشاد الساري)

قوله: يقبض العلم: وذلك بموت العلماء وكثرة الجهلاء. «وتكثر الزلازل» قال المهلب: ظهور الزلازل والآيات وعيد من الله تعالى لأهل الأرض، قال تعالى: «وَمَا تُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَحْذِيقًا» (الإسراء: ٥٩). (عمدة القاري) قوله: ويتقارب الزمان: المراد به قرب القيامة. أو قصر مدة الأزمنة عما جرت به العادة، كما جاء: «حتى تكون السنة كالشهر، والشهر كالجمعة» الحديث. أو قصر الأعمار؛ لقلة البركة فيها. أو تقارب أهل الزمان، أي يتقارب صفاتهم في الشر والقبائح، ولهذا ذكر على إثره «الهرج». قيل: معناه قرب الآيات بعضها من بعض. قيل: تطيب تلك الأيام حتى لا تستطال، وأيام السرور قصيرة، كذا في «العين» وغيره.

* أسماء الرجال: سعيد بن أبي مريم: هو سعيد بن الحكم بن أبي مريم، المصري. محمد بن جعفر: المدني. حميد: ابن أبي حميد، الطويل. مسلم: هو ابن إبراهيم. شعبة: ابن الحجاج، العنكي. الحكم: هو ابن عتبة. مجاهد: هو ابن جبر، المفسر. أبو اليمان: الحكم بن نافع. شعيب: هو ابن أبي حمزة. أبو الزناد: عبد الله بن ذكوان. عبد الرحمن: هو ابن هرمز، الأعرج. أبي هريرة: عبد الرحمن بن صخر.

وَتَظْهَرُ الْفِتْنُ، وَيَكْثُرُ الْهَرْجُ - وَهُوَ الْقَتْلُ الْقَتْلُ - حَتَّى يَكْثُرَ فِيكُمْ الْمَالُ فَيَفِيضَ^{سهر}.

مرتين

أي تكثر وتظهر

١٠٣٧- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى^١ قَالَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ^٢ عَنْ نَافِعٍ^٣ عَنْ ابْنِ عُمَرَ^٤ قَالَ:

اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَامِنَا وَفِي يَمِينِنَا. قَالَ: قَالُوا: وَفِي نَجْدِنَا؟ قَالَ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَامِنَا وَفِي يَمِينِنَا. قَالُوا: وَفِي نَجْدِنَا؟ قَالَ:

كل ما ارتفع من أرض قحاة إلى العراق فهو نجد. (ع، قس)

قَالَ: هُنَالِكَ الزَّلَازِلُ وَالْفِتَنُ، وَبِهَا يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ.

٢٨- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ﴾ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ^{سهر}: شُكْرُكُمْ

(الواقعة: ٨٢)

١٤١/١

١٠٣٨- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ^١ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ^٢ عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ^٣ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ^٤ عَنْ

زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ^٥ أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ بِالْحَدِيثِ عَلَى إِثْرِ سَمَاءٍ^٦ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلَةِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ

أي عقب مطر

بخفة الياه ويشدد موضع قرب مكة

النَّبِيُّ ﷺ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: «هَلْ تَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ.

قَالَ: «أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ يِي وَكَافِرٌ، فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطَرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ يِي وَكَافِرٌ بِالْكَوْكِبِ، وَأَمَّا مَنْ

قَالَ: يَنْوِي كَذَا وَكَذَا فَذَلِكَ كَافِرٌ يِي مُؤْمِنٌ بِالْكَوْكِبِ».

أي زعموا إن المطر لأجل إن الكوكب ناء أي غاب أو طلع. (مجم)

١. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا». ٢. ابن عمر: وفي نسخة بعده: «عن النبي». ٣. قال: ولأبي ذر بعده: «قال».

٤. قال: ولأبي ذر: «فقال». ٥. يميننا: وفي نسخة بعده: «قال». ٦. هنالك: كذا لابن عساكر وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «هناك».

٧. الليلة: كذا للمستمل والحموي، وللكشميهني والأصيلي: «الليل». ٨. من: وفي نسخة بعده: «آمن». ٩. قال: وللشيخ ابن حجر بعده: «مطرنا».

ترجمة: قوله: باب قول الله تعالى وتجعلون رزقكم إلخ: قال العيني: وجه إدخال هذه الترجمة في «أبواب الاستسقاء» أن هذه الآية فيمن قالوا: الاستسقاء بالأنواء. اهـ كتب الشيخ في «اللامع»: قوله: «رزقكم» أي حظكم وقسطكم. اهـ وفي «هامشه»: ذكر هذا التفسير القسطلاني أيضاً، إذ قال: «الرزق» بمعنى الشكر في لغة، أو أراد شكر رزقكم الذي هو المطر، وفيه إضمار: أنكم تكذبون بمعطية وتقولون: مطرنا بنوء كذا، أو تجعلون حظكم ونصيبكم من القرآن تكذيبكم به. اهـ قال الحافظ: قوله: «قال ابن عباس...» يحتمل أن يكون مراده أن ابن عباس قرأها كذلك، ويشهد له ما رواه سعيد بن منصور: «أن ابن عباس كان يقرأ: وتجعلون شكركم أنكم تكذبون».

سهر: قوله: حتى يكثر فيكم المال: أي لقلة الرجال وقلة الرغبات وقصر الآمال؛ للعلم بقرع الساعة. (إرشاد الساري)

قوله: فيفيض: بفتح حرف المضارعة، بالرفع استئنافاً أي هو يفيض، وبالنصب عطفاً. أي يفضل بأيدي مالكيه ما لا حاجة لهم به، وقيل: بل ينتشر في الناس ويمعهم، كذا في «المجمع». قال العيني: وإنما ذكر هذا الباب في الاستسقاء؛ لأن وجود الزلزلة ونحوها يقع غالباً مع نزول المطر. قوله: في شامنا ويمينا: الإقليمين المعروفين، أو البلاد التي عن يميننا وشمالنا أعم منهما. (إرشاد الساري) قوله: يطلع قرن الشيطان: أي أمته وحزبه، وقال كعب: يخرج الدجال من العراق. (إرشاد الساري)

قوله: شكركم: أي أطلق الرزق وأراد لازمه وهو الشكر، أو أراد شكر رزقكم، وأدخل هذه الترجمة في الاستسقاء؛ لأن هذه الآية فيمن قالوا: الاستسقاء بالأنواء، على ما روى عبد بن حميد في «تفسيره» عن ابن عباس: «وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ» (الواقعة: ٨٢) قال: الاستسقاء بالأنواء. وبه يطابق الحديث للترجمة؛ لأنهم يظنون أن النجم يُمطرهم ويرزقهم، ويقولون: مطرنا بنوء كذا، فهذا تكذيبهم، كذا في «العيني». ومرو حديث الباب بشرحه في «باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم».

• أسماء الرجال: محمد بن المثنى: العنزي الزمن البصري. حسين: ابن الحسن بن يسار، البصري. ابن عون: عبد الله بن أرطبان، البصري. نافع: مولى ابن عمر. إسماعيل: ابن أبي أويس. مالك: ابن أنس، الإمام. صالح بن كيسان: المدني المؤدب.

سند: قوله: باب قول الله تعالى وتجعلون رزقكم إلخ: حاصل ما يفيد الحديث المذكور في الباب أن «الرزق» هو المطر، وهو نعمة كبيرة، حقها أن يشكر الله تعالى الإنسان عليها، وقولهم بعد ذلك: «مطرنا بنوء كذا» على معنى أن المؤثر في وجوده هو الكوكب تكذيباً لإيجاد الله تعالى إياه، وحيث أتوا به في موضع الشكر، فكأنهم جعلوا الشكر هذا التكذيب، وهذا معنى «وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ» أي شكره أنكم تكذبون، حيث تضعون التكذيب موضع الشكر، والله تعالى أعلم.

٢٩- بَابُ: لَا يَدْرِي مَتَى يَجِيءُ الْمَطَرُ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ

ترجمة سند

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «خَمْسٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ».في جواب سؤال جبريل عليه السلام (ع)

٢ شهر

١

١٠٣٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ * عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مِفْتَاحُ

الثوري

الْغَيْبِ خَمْسٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ: لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَا يَكُونُ فِي غَدٍ. وَلَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَا يَكُونُ فِي الْأَرْحَامِ. وَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَادَا تَكْسِبُ غَدًا. وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ. وَمَا يَدْرِي أَحَدٌ مَتَى يَجِيءُ الْمَطَرُ».

١. النبي: كذا لابن عساكر وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «رسول الله». ٢. مفتاح: وللكشميهني: «مفاتيح».

ترجمة = وروى مسلم عن ابن عباس قال: «مطر الناس على عهد رسول الله ﷺ...» فذكر نحو حديث زيد بن خالد، وفي آخره: «فأنزلت هذه الآية: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ﴾ إلى قوله: ﴿تُكَذِّبُونَ﴾». (الواقعة: ٧٥ - ٨٢) وعرف بهذا مناسبة الترجمة وأثر ابن عباس لحديث زيد بن خالد، وقد روي نحو أثر ابن عباس المعلق مرفوعاً من حديث علي، لكن سياقه يدل على التفسير، وقد قيل: في القراءة المشهورة حذف، تقديره: «وتجعلون شكر رزقكم»، وقال الطبري: المعنى تجعلون الرزق الذي وجب عليكم به الشكر تكذيبكم به. اهـ

قوله: باب لا يدري متى يجيء المطر إلا الله: قال الحافظ: عقب الترجمة الماضية بهذه؛ لأن تلك تضمنت أن المطر إنما ينزل بقضاء الله وأنه لا تأثير للكواكب في نزوله، وقضية ذلك أنه لا يعلم أحد متى يجيء إلا هو. اهـ قلت: والظاهر عندي أنه أشار به إلى رد من قال: إن القول بتأثيره ممنوع، والقول بكونه دالاً على المطر وعلامة عليه لا بأس به، فأشار البخاري بهذا الباب الرد عليه. ويستأنس هذا مما قاله الحافظ تحت حديث الباب قوله: «وما يدري أحد...»: زاد الإسماعيلي «إلا الله»، وفيه رد على من زعم أن لنزول المطر وقتاً معيناً لا يتخلف عنه. اهـ ثم براعة اختتام «كتاب الاستسقاء» في قوله: «بأي أرض تموت» ظاهر، وبه جزم الحافظ قدس سره، كما تقدّم في مقدمة «اللامع».

سهر: قوله: مفتاح الغيب خمس: أي علوم يتوصل بها إلى الغيب خمس، لا يعلمها غير الله تعالى، قاله في «المجمع». فعلم منه وجه التخصيص بالخمس أيضاً، قال العيني: ذكر هذا العدد في مقابلة ما كان القوم يعتقدون أنهم يعرفون من الغيب هذه الخمس، أو لأنهم كانوا يسألونه عن هذه الخمس، على أن التخصيص بالعدد لا يدل على نفي الزائد. انتهى مختصراً

* أسماء الرجال: محمد بن يوسف: الفريابي. سفیان: هو ابن سعيد، الثوري. عبد الله بن دينار: المدني، مولى ابن عمر.

سند: قوله: باب لا يدري متى يجيء المطر: أي لا يدري جوابه - وهو تعيين وقت الجيء - وإلا فنفس هذا الاستفهام يدريه كل أحد، بل مرجعه الجهل لا العلم، والله تعالى أعلم.

١٤- أَبْوَابُ الْكُسُوفِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١- بَابُ الصَّلَاةِ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ

١٤١/١

١٠٤٠- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ* عَنْ يُونُسَ* عَنِ الْحَسَنِ* عَنْ أَبِي بَكْرَةَ* رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ

فَإِنْكَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجُرُّ رِدَاءَهُ حَتَّى دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَدَخَلْنَا، فَصَلَّى بِنَا رُكْعَتَيْنِ، حَتَّى انْجَلَتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَصَلُّوا وَادْعُوا، حَتَّى يُكْشَفَ مَا بَيْنَكُمْ».

١٠٤١- حَدَّثَنَا شِهَابُ بْنُ عَبَّادٍ* قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ* بْنُ مُحَمَّدٍ* عَنْ إِسْمَاعِيلَ* عَنْ قَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مَسْعُودٍ* يَقُولُ: قَالَ

هو ابن أبي حازم الكوفي البجلي. (قس) الأنصاري

النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، وَلَكِنَّهُمَا آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَقُومُوا فَصَلُّوا».

رد على من زعم أن الكسوف علامة على موت أحد. (تو)

١٠٤٢- حَدَّثَنَا أَصْبَغُ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ* قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو* عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ* عَنْ أَبِيهِ* عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّهُ

قاسم بن محمد

ابن الفرج المصري

١. أبواب الكسوف: كذا للمستمل، وفي نسخة: «كتاب صلاة الكسوف»، وفي نسخة: «كتاب الكسوف». ٢. بسم الله الرحمن الرحيم: كذا لكرمة.
٣. النبي: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «رسول الله». ٤. رسول الله: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «النبي». ٥. فدخلنا: وفي نسخة: «ودخلنا».
٦. وإذا: وفي نسخة: «فإذا». ٧. رأيتموها: كذا لأبي الوقت، وفي نسخة: «رأيتموها». ٨. أخبرنا: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «حدثنا».
٩. لا يخسفان: وفي نسخة: «لا ينكسفان». ١٠. رأيتموها: وللكشميهني: «رأيتموها». ١١. القاسم: وفي نسخة بعده: «حدثه».

ترجمة: قوله: باب الصلاة في كسوف الشمس: قال الحافظ: أي مشروعتيها، وهو أمر متفق عليه، لكن اختلف في الحكم، فالجمهور على أنها سنة مؤكدة، وصرح أبو عوانة بوجوبها، ولم أره لغيره إلا ما حكى عن مالك أنه أجراها مجرى الجمعة. اهـ وفي هامش «اللامع»: هي سنة غير مؤكدة في فروع الحنفية، وحكى عنهم الوجوب. ثم قال الحافظ: ابتداء البخاري «أبواب الكسوف» بالأحاديث المطلقة في الصلاة بغير تقييد بصفة؛ إشارة منه إلى أن ذلك يعطي أصل الامتثال وإن كان إيقاعها على الصفة المخصوصة عنده أفضل، وبهذا قال أكثر العلماء. اهـ قلت: بل لم يوجب؛ لتعدد الركوع مطلقاً، وذكر في «باب الصلاة» أحاديث مطلق الصلاة، بل بدأ بحديث أبي بكر، وهو مستدل الحنفية.

سهر: قوله: كسوف الشمس: وهو نقصان ضوءها، والأشهر في السنن الفقهاء تخصيص الكسوف بالشمس والخسوف بالقمر، وادعى الجوهري أنه الأنصح. قيل: هما يستعملان فيهما. (عمدة القاري) قوله: فصل بنا ركعتين: استدل به أصحابنا أن صلاة الكسوف ركعتان، وكذلك روى جماعة من الصحابة عنه ﷺ: «أن صلاة الكسوف ركعتان»، منهم ابن مسعود وعبد الرحمن بن سمرة وسمرة بن جندب ونعمان بن بشير وعبد الله بن عمر وقبيصة وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، ذكره العيني مع الروايات المروية عنهم. قوله: لموت أحد: قاله ﷺ لما مات ابنه إبراهيم، وقال الناس: إنما كسفت لموته؛ إبطاً لما كان أهل الجاهلية يعتقدونه من تأثير الكواكب في الأرض. (إرشاد الساري)

* أسماء الرجال: عمرو بن عون: بفتح العين فيهما، الواسطي. خالد: هو ابن عبد الله، الواسطي. يونس: هو ابن عبيد، أحد أئمة البصرة. الحسن: هو البصري. أبي بكر: نفع بن الحارث رضي الله عنه. شهاب بن عباد: العبدى الكوفي. إبراهيم: هو الرؤاسي. إسماعيل: هو ابن أبي خالد، البجلي. أبو مسعود: عقبه بن عمرو بن ثعلبة، الأنصاري البصري. ابن وهب: عبد الله، المصري. عمرو: هو ابن الحارث، المصري. أبيه: قاسم بن محمد بن أبي بكر.

سند: قوله: فصل بنا ركعتين: استدل به من يقول: صلاة الكسوف كصلاة النافلة؛ فإنه المتبادر من لفظ «صلى ركعتين» سيما، وقد زاد النسائي: «كما تصلون»، والصلاة المعلومة لهم هي كالنافلة. وقد أحاب من يقول بخلافه بحمله على أن المعنى كما تصلون في الكسوف؛ لأن أبا بكر خاطب بذلك أهل البصرة، وقد كان ابن عباس علمهم أنها ركعتان في كل ركعة ركوعان، كما روى ذلك ابن أبي شيبة وغيره. وكذا استدل الأولون بحديث النعمان بن بشير، وفيه: «فجعل يصلي ركعتين». وأجاب الآخرون بأن المعنى ركوعين ركوعين في كل ركعة؛ توفيقاً بين الأحاديث، وإطلاق «الركعة» على الركوع في أحاديث «باب الكسوف» كثير. وكذا استدلوا بحديث: «فإذا رأيتموها فصلوا»؛ إذ المتبادر من الصلاة ما يكون كل ركعة منها بركوع، لا بركوعين. وأجاب الآخرون بأن القول مبين بالفعل؛ إذ هما كانا مقارنين، فلا يتبادر عند ذلك من القول إلا ما وقع به الفعل. وردّه الأولون بأن البيان مضطرب ومعارض بعضه ببعض؛ فإنه جاء أن كل ركعة كانت بركوعين وثلاثة وأربعة إلى غير ذلك، والحمل على تعدد الوقائع مشكل؛ إذ لم يعهد وقوع الكسوف مراراً كثيرة في قدر عشر سنين، فسقط البيان للتعارض، فبقيت الصلاة مطلقة، فوجب حملها على المتعارفة، والله تعالى أعلم.

ثُمَّ قَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ فَأَطَالَ السُّجُودَ. ثُمَّ فَعَلَ فِي الرَّكْعَةِ الْآخَرَىٰ مِثْلَ مَا فَعَلَ فِي الرَّكْعَةِ الْأَوَّلَىٰ.

ثُمَّ انْصَرَفَ وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ، فَخَطَبَ النَّاسَ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَىٰ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْعُوا اللَّهَ وَكَبِّرُوا وَصَلُّوا وَتَصَدَّقُوا». ثُمَّ قَالَ: «يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ، وَاللَّهِ، مَا مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرَ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَزِنِي عَبْدُهُ أَوْ تَزِنِي أُمَّتُهُ. يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ، وَاللَّهِ، لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمَ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا».

من شدة عقاب الله وعظم انتقامه. (ك)

٣- بَابُ التَّدَايِ بِالصَّلَاةِ جَامِعَةً فِي الْكُسُوفِ

١٤٢/١

بفتح المهملة والموحدة. (فس)

بالنصب فيهما على الحكاية

١٠٤٥- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ * قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ الْحَبَشِيُّ الدَّمَشْقِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ

بتشديد اللام فيها. (ك)

أَبِي كَثِيرٍ * قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزُّهْرِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو * قَالَ: لَمَّا كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نُودِيَ أَنْ الصَّلَاةَ جَامِعَةٌ.

نصب أي احضروها إلى

بتخفيف «أن» المفسرة، ويروي بالتشديد بتقدير غيرها أي أن الصلاة حاضرة أو نحو ذلك، و«جامعة» منصوبة على الحال. (ع)

٤- بَابُ خُطْبَةِ الْإِمَامِ فِي الْكُسُوفِ

١٤٢/١

وَقَالَتْ عَائِشَةُ وَأَسْمَاءُ ﷺ: خَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ.

هما بنتا الصديق

١٠٤٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ * قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ * عَنْ عَقِيلٍ * عَنِ ابْنِ شَهَابٍ * خ: وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا

عَنْبَسَةُ * قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ * عَنْ ابْنِ شَهَابٍ * قَالَ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ * عَنْ عَائِشَةَ - زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَتْ:

الزهري

١. الأخرى: كذا لابن عساكر وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «الغانية». ٢. تجلت: كذا لأبي ذر والشيخ ابن حجر، وفي نسخة: «انجلت».
٣. لا يخسفان: كذا لابن عساكر وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «لا ينخسفان». ٤. فادعوا: كذا للكشميهني، وللحموي والمستملي: «فاذكروا».
٥. حدثني: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «حدثنا». ٦. أخبرنا: وفي نسخة: «أخبرني». ٧. أن الصلاة جامعة: وللكشميهني: «بالصلاة جامعة».
٨. حدثنا يحيى بن بكير: وللأصيلي: «حدثنا ابن بكير». ٩. صالح: وفي نسخة بعده: «المصري».

ترجمة: قوله: جامعة: قال الحافظ: هو بالنصب فيهما على الحكاية. ونصب «الصلاة» في الأصل على الإغراء و«جامعة» على الحال، أي احضروا الصلاة في حال كونها جامعة. وقيل: برفعهما على أن «الصلاة» مبتدأ و«جامعة» خبره، ومعناه ذات جماعة. وقيل: «جامعة» صفة، والخبر محذوف تقديره: فاحضروها. اهـ

سهر = فإن حمل على أنه تكرر مراراً - على بُعد أن يقع نحو ست مرات في نحو عشر سنين؛ لأنه خلاف العادة - كان رأينا أولى أيضاً؛ لأنه لما لم ينقل تاريخ فعله المتأخر فقد وقع التعارض، فوجب الإحجام عن الحكم بأنه كان المتعدد على وجه التثنية أو الجمع ثلاثاً أو أربعاً أو خمساً، أو كان المتحد، فيقي الجزم به استئنان الصلاة مع التردد في كيفية معينة من الروايات، فيترك ويصار إلى المعهود. ثم يتضمن ما قدمناه من الترجيح، والله سبحانه أعلم. انتهى

قوله: أغير: من «الغيرة»، وهو تغير يحصل من الحمية والأنفة، وذلك محال على الله تعالى، وهو مجاز محمول على غاية إظهار غضبه تعالى على الزاني. وجه اتصال هذا الكلام بما قبله من جهة أنهم أمروا باستدفاع البلاء بالذكر والصلاة والصدقة ناسب ردعهم عن المعاصي التي هي تجلب البلاء. وخص الزنا؛ لأنه أعظمها في ذلك. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: إسحاق: هو ابن منصور أو ابن راهويه. يحيى بن صالح: الوحاظي، وهو حمصي، من شيوخ البخاري، وربما أخرج عنه بالواسطة. يحيى بن أبي كثير: الطائي مولاهم أبو نصر، اليمامي. يحيى: هو يحيى بن عبد الله بن بكير، المصري. الليث: هو ابن سعد، المصري. عقييل: هو ابن خالد، الأيلي. ابن شهاب: هو الزهري. عنيسة: هو ابن خالد بن يزيد، الأيلي. يونس: هو ابن يزيد، الأيلي. عروة: هو ابن الزبير بن العوام.

خَسَفَتِ الشَّمْسُ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ فَخَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ، قَالَ: فَصَفَّ النَّاسُ وَرَأَاهُ، فَكَبَّرَ فَاقْتَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قِرَاءَةً طَوِيلَةً، ثُمَّ كَبَّرَ فَرَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، فَقَامَ وَلَمْ يَسْجُدْ، وَقَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً هِيَ أَدْنَى مِنَ الْقِرَاءَةِ الْأُولَى، ثُمَّ كَبَّرَ وَرَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا هُوَ أَدْنَى مِنَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»، ثُمَّ سَجَدَ.

ثُمَّ قَالَ فِي الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ مِثْلَ ذَلِكَ، فَاسْتَكْمَلَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ. وَانْجَلَّتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَنْصَرِفَ، ثُمَّ قَامَ فَأَتَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «هُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَافْرَعُوا إِلَى الصَّلَاةِ».

وَكَانَ يُحَدِّثُ كَثِيرُ بْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يُحَدِّثُ يَوْمَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ بِمِثْلِ حَدِيثِ عُروَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. فَقُلْتُ لِعُروَةَ: إِنَّ أَخَاكَ يَوْمَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ بِالْمَدِينَةِ لَمْ يَزِدْ عَلَى رَكَعَتَيْنِ مِثْلَ الصُّبْحِ. قَالَ: أَجَلْ؛ لِأَنَّهُ أَخْطَأَ السُّنَّةَ.

ابن عبد المطلب

مقول الزهري. (ع) أبو تمام صحابي صغير. (ق)

ترجمة سند

القاتل الزهري ابن الزبير أي عبد الله بن الزبير. (ق)

أي نعم صلى كذلك

٥- بَابُ: هَلْ يَقُولُ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ أَوْ خَسَفَتْ؟

١٤٢/١

وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَخَسَفَ الْقَمَرُ﴾

١٠٤٧- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُروَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَائِشَةَ - زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ - أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى يَوْمَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ فَقَامَ: فَكَبَّرَ فَقَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، فَقَامَ كَمَا هُوَ، ثُمَّ قَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً وَهِيَ أَدْنَى مِنَ الْقِرَاءَةِ الْأُولَى، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهِيَ أَدْنَى مِنَ الرَّكْعَةِ الْأُولَى، ثُمَّ سَجَدَ سُجُودًا طَوِيلًا. ثُمَّ فَعَلَ فِي الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ سَلَّمَ وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ،

١. فصف: ولابن عساكر: «وصف» ٢. هو: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «وهو».

٣. رأيتموها: كذا لابن عساكر وأبوي ذر والوقت والأصيلي، وفي نسخة: «رأيتموهما» ٤. خسفت: ولابن عساكر بعده: «الشمس».

٥. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني» ٦. رسول الله: وللأصيلي: «النبى» ٧. فقام: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «وقام» ٨. وهي: وفي نسخة: «وهو».

ترجمة: قوله: باب هل يقول كسفت الشمس أو خسفت: ترجم الإمام البخاري بلفظ «هل»، قال الزين بن المنير: أتى بلفظ الاستفهام؛ إشعاراً منه بأنه لم يترجح عنده في ذلك شيء. قال الحافظ: ولعله أشار إلى ما رواه ابن عُبَيْنَةَ عن الزهري عن عروة قال: «لا تقولوا: كسفت الشمس، ولكن قولوا: خسفت». وهذا موقوف صحيح، رواه سعيد بن منصور عنه. وأخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى عنه، لكن الأحاديث الصحيحة تخالفه؛ لثبوتها بلفظ الكسوف في الشمس من طرق كثيرة، والمشهور في استعمال الفقهاء أن الكسوف للشمس والخسوف للقمر، واختاره ثعلب، وذكر الجوهري أنه أفصح. وقيل: يتعين ذلك. وحكى عياض عن بعضهم عكسه، وغلطه؛ لثبوت به بالخاء في القمر، وكان هذا هو السر في استشهاده المؤلف به في الترجمة. وقيل: يقال في كل منهما، وبه جاءت الأحاديث.

ولا شك أن مدلول الكسوف لغة غير مدلول الخسوف؛ لأن الكسوف التغيير إلى سواد، والخسوف النقصان أو الذل. فإذا قيل في الشمس: «خسفت أو كسفت» - لأنها تتغير ويلحقها النقص - ساغ، وكذلك القمر، ولا يلزم من ذلك أنهما مترادفان... إلى آخر ما في هامش «اللامع». وفيه: مال العيني إلى أن الاستفهام في الترجمة ليس للنفي والإنكار. والأوجه عندي أن الترجمة من الأصل الثاني والثلاثين، وأشار بلفظ «هل» في الترجمة إلى مجرد الاحتمال الناشئ من قول عروة. والمقصود استعمال كل من اللفظين في كل منهما، =

سهر: قوله: أخطأ السنة: [أي جاوزها سهواً. وتعقب بأن عروة تابعي وعبد الله صحابي، فالأخذ بفعله أولى. (الخير الجاري)]

* أسماء الرجال: سعيد بن عفير: بضم العين المهملة، الأنصاري البصري. والرواة الباقية مروا في الصفحة السابقة.

سند: قوله: باب هل يقول كسفت الشمس أو خسفت: مفاد الكلام أنه يصح استعمال كل منهما في الشمس والقمر، فأتى بالأية لبيان استعمال الخسوف في القمر، وبالحديث؛ لأن أوله يفيد استعمال الخسوف في الشمس وآخره استعمال الكسوف فيهما جميعاً، والله تعالى أعلم.

فَخَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ: «إِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَافْزَعُوا إِلَى الصَّلَاةِ».

١٤٣/١

٦- بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يُخَوِّفُ اللَّهُ عِبَادَهُ بِالْكَسُوفِ»

قَالَ أَبُو مُوسَى ع عَنْ النَّبِيِّ ﷺ:

الأنصري سَيَأْتِي حَدِيثُ أَبِي مُوسَى هَذَا فِي «بَابِ الذِّكْرِ بِالْكَسُوفِ» (ع)

١٠٤٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ ع قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ، وَلَكِنْ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِمَا عِبَادَهُ». لَمْ يَذْكُرْ عَبْدُ الْوَارِثِ وَشُعْبَةُ

ابن سعيد التوري. (قس)

أي بالكسوفين

وَحَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ يُونُسَ: «يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِمَا عِبَادَهُ».

أي بالكسفة. (قس)

١. رأيتُموها: وفي نسخة: «رأيتُموها». ٢. قاله: وفي نسخة: «قال». ٣. لموت أحد: ولأبي ذر بعده: «ولا لحياته»، [وفي نسخة: «حياة»].

٤. ولكن يخوف الله: وللشمسيهني: «ولكن الله يخوف». ٥. بهما: وللشمسيهني: «بها».

٦. عباده: وفي نسخة بعده: «قال أبو عبد الله». ٧. لم يذكر: ولأبي الوقت وابن عساكر والأصيلي: «ولم يذكر». ٨. بها: وللحموي: «بهما».

ترجمة = كما أفاده الشيخ قدس سره؛ إذ قال: قوله: «فقال في كسوف الشمس والقمر» فيه الترجمة، حيث ذكر الراوي أولاً لفظ الكسوف لهما، ثم ذكر بلفظ: «لا يخسفان»، فلم جواز إطلاق اللفظين معاً وإن كان الغالب في القمر الخسوف كما ورد في الآية وفي الشمس الكسوف، والله أعلم. ثم ذكر الإمام ع في الترجمة الآية الشريفة، قال الحافظ: في إيراد هذه الآية احتمالان، أحدهما: أن يكون أراد أن يقال: «خسف القمر» كما جاء في القرآن، ولا يقال: «كسف»، وإذا اختص القمر بالخسوف أشعر باختصاص الشمس بالكسوف. والثاني: أن يكون أراد أن الذي يتفق للشمس كالذي يتفق للقمر، وقد سمي في القرآن بالخاء في القمر، فليكن الذي للشمس كذلك. اهـ

قوله: باب قول النبي ﷺ يخوف الله عباده بالكسوف: قال الحافظ تحت حديث الباب: فيه رد على من يزعم من أهل الهيئة أن الكسوف أمر عادي لا يتأخر ولا يتقدم؛ إذ لو كان كما يقولون لم يكن في ذلك تخويف، ويصير بمنزلة الجزر والماء في البحر، وقد رد ذلك عليهم ابن العربي وغير واحد من أهل العلم بما في حديث أبي موسى الآتي، حيث قال: «فقام فرعاً يخشى أن تكون الساعة»، قالوا: فلو كان الخسوف بالحساب لم يقع الفرع، ولو كان بالحساب لم يكن للأمر بالعقود والصدقة والصلاة والذكر معنى، وبما نقص ابن العربي وغيره أنهم يزعمون أن الشمس لا تنكسف على الحقيقة، وإنما يحول القمر بينها وبين أهل الأرض عند اجتماعهما في العقدتين إلى آخر ما بسط فيما اعتقدوا من ذلك والرد عليهم، فارجع إليه لو شئت. قال الحافظ: قال ابن دقيق العيد: وربما يعتقد بعضهم أن الذي يذكره أهل الحساب يناقض قوله: «يخوف الله عباده»، وليس بشيء؛ لأن الله أفعلاً على حسب العادة، وأفعلاً خارجة عن ذلك، وقدرته حاكمة على كل سبب، فله أن يقتطع ما يشاء من الأسباب والمسببات بعضها عن بعض، وإذا ثبت ذلك فالعلماء بالله - لقوة اعتقادهم في عموم قدرته على خرق العادة وأنه يفعل ما يشاء - إذا وقع شيء غريب حدث عندهم الخوف؛ لقوة ذلك الاعتقاد، وذلك لا يمنع أن يكون هناك أسباب تجري عليها العادة إلى أن يشاء الله خرقها. وحاصله أن الذي يذكره أهل الحساب إن كان حقاً في نفس الأمر لا يناقض كون ذلك مخوفاً لعباد الله تعالى. اهـ

قوله: «تابعه أشعث ...» بسط الكلام على ذكر مَنْ قال: «يخوف» ومن لم يقل؛ لما فيه من الرد على ما تقدم من قول أهل الهيئة: إنه أمر عادي فلا تخويف فيه. وبسط الشيخ قدس سره في «اللامع» في توضيح هذه المتابعات؛ لاختلاف نسخ البخاري في ذكر قوله: «تابعه أشعث ...»، ففي النسخ التي بأيدينا ذكره بعد ذكر متابعة موسى، ورجّح الحافظ تقديمه، وباختلاف ذلك يختلف غرض المتابعة. وبسط الكلام على ذلك الحافظان (ابن حجر والعيني) وسكت عنه الكرمان، ولخص القسطلاني كلام الحافظ، كما ذكر في هامش «اللامع»، فارجع إليه لو شئت.

سهر: قوله: فقال في كسوف الشمس والقمر ... لا يخسفان: هو موضع الترجمة؛ لأنه استعمل في كل واحد كل واحد، قاله في «الخير الجاري». قال العيني: قيل: إن البخاري أورد الترجمة بلفظ الاستفهام؛ إشعاراً منه بأنه لم يترجح عنده في ذلك شيء. وقال بعضهم: ولعله إشارة إلى ما رواه ابن عيينة عن الزهري عن عروة: «لا تقولوا: كسفت الشمس، ولكن قولوا: خسفت»، وهذا موقف صحيح، رواه سعيد بن منصور عنه. قلت: ترتيب البخاري يدل على أن الخسوف يقال في الشمس والقمر جميعاً؛ لأنه ذكر الآية، وفيها نسبة الخسوف إلى القمر، ثم ذكر الحديث وفيها نسبة الخسوف إلى الشمس. وكذلك يقال بالكسوف فيها جميعاً؛ لأن في حديث الباب: «فقال في كسوف الشمس والقمر: إنهما آيتان»، وبهذا يرد على عروة فيما روى الزهري عنه، وبما روي في أحاديث كثيرة: «كسفت الشمس»، واستعمال الكسوف للشمس والخسوف للقمر اصطلاح الفقهاء، وذكر الجوهري أنه أفصح. انتهى قوله: يخوف الله عباده: فيه رد على أهل الهيئة حيث قالوا: إن الكسوف أمر عادي، لا تأخير فيه ولا تقدم؛ لأنه لو كان كما زعموا لم يكن فيه تخويف ولا فرع، ولم يكن للأمر بهما بالصلاة والصدقة معنى، ولئن سلمنا ذلك فالتخويف باعتبار أنه يذكر بالقيام؛ لكونه أمودجاً، قال الله تعالى: «فَإِذَا بَرِقَ الْبَصَرُ ۖ وَخَسَفَ الْقَمَرُ ۖ وَالْآيَةُ الْقِيَامَةُ» (٧، ٨). (إرشاد الساري)

* أسماء الرجال: قتيبة: أبو رجاء، الثقفي. حماد: ابن زيد بن درهم، الأزدي البصري. يونس: هو ابن عبيد، أحد أئمة البصرة. الحسن: ابن أبي الحسن، البصري الأنصاري مولا هم. أبي بكر: نفع بن الحارث ع.

١٤٣/١

٨- بَابُ طَوْلِ السُّجُودِ فِي الْكُسُوفِ

ترجمة

١٠٥١- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ * عَنْ يَحْيَى * عَنْ أَبِي سَلَمَةَ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نُودِيَ: ^٣أَنِ الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ، ^٢فَرَكَعَ النَّبِيُّ ﷺ رُكْعَتَيْنِ فِي سَجْدَةٍ، ^١ثُمَّ قَامَ فَرَكَعَ رُكْعَتَيْنِ فِي سَجْدَةٍ، ^٤ثُمَّ جَلَسَ، ^٥ثُمَّ جَلَّى عَنِ الشَّمْسِ.

بشدة اللام أي كشف عنه. (قس)

قَالَ: وَقَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها: مَا سَجَدْتُ سُجُودًا قَطُّ كَانَ أَطْوَلَ مِنْهَا.

٩- بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ جَمَاعَةً

ترجمة

٦-١

١٤٣/١

وَصَلَّى لَهُمُ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه فِي صُفَّةٍ زَمَزَمَ. ^٨وَجَمَعَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ^٧بْنُ عَبَّاسٍ. ^٦وَصَلَّى ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه. ^٥بِضْمِ الْمَهْمَلَةِ، كَذَا لِأَكْثَرِ مَعْرُوفَةٍ. (ف)

وصله ابن أبي شيبة. (قس)

يعني صلى صلاة الكسوف بالناس. (ع)

١٠٥٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ * عَنْ مَالِكٍ * عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ * عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: انْحَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا نَحْوًا مِنْ قِرَاءَةِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ. ثُمَّ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ. ثُمَّ انْصَرَفَ وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَحْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْكُرُوا اللَّهَ».

ورد في حق من ظن أن ذلك لموت ابنه ﷺ

١. عمرو: وللكشيبيني: «عمر». ٢. رسول الله: وفي نسخة: «النبي». ٣. أن: كذا لأبي الوقت، وفي نسخة: «أن». ٤. ثم: وفي نسخة: «حتى».

٥. منها: ولأبي ذر: «منه». ٦. جماعة: وفي نسخة: «جامعة». ٧. لهم ابن عباس: كذا للأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «ابن عباس بهم».

٨. صُفَّةٌ: وفي نسخة: «صُفَّةٌ». ٩. النبي: كذا للأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «رسول الله».

ترجمة: قوله: باب طول السجود في الكسوف: قال الحافظ: وأشار بهذه الترجمة إلى الرد على من أنكره، واستدل بعض المالكية على ترك إطالته بأن الذي شرع فيه التطويل شرع تكراره كالقيام والركوع، ولم تشرع الزيادة في السجود، فلا يشرع تطويله، وهو قياس في مقابلة النص، وهو فاسد الاعتبار.

قوله: باب صلاة الكسوف جماعة: قال الحافظ: أي وإن لم يحضر الإمام الراتب فيوم لهم بعضهم، وبه قال الجمهور. وعن الثوري: إن لم يحضر الإمام صلوا فرادى. اهـ وما تعقب عليه العيني بقوله: «قلت: إذا لم يكن الإمام حاضراً كيف يصلون جماعة؟...» فليس بوجه، فإن الحافظ رحمته الله قيد الإمام بقوله: «الراتب» ولم ينف الإمام رأساً.

سهر: قوله: الصلاة: [النصب على الإغراء، أي الزموا. ونصب «جامعة» على الحال. (الكواكب الدراري)]

قوله: ابن عباس: [أي صلى للقوم عبد الله بن عباس رضي الله عنه في صفة زمزم، أي صلاة الكسوف جماعة، رواه ابن أبي شيبة وغيره.] قوله: في صُفَّةٍ زَمَزَمَ: و«الصفة» موضع مظلل يجعل في دار أو حوش. وقال الكرماني: «صفة» بضم المهملة، وفي بعضها بالمعجمة، وهي - بالكسر والفتح - جانب الوادي، و«صفته» جانبها، كذا ذكره العيني. قال ابن حجر: لا معنى لها ههنا إلا بطريق التحوز. قوله: وجمع علي بن عبد الله: [أي جمع الناس علي بن عبد الله الصلاة الكسوف. وعلي تابعي ثقة.]

قوله: فصل رسول الله: [أي صلى بالجماعة، وهذا لا يشك فيه، لكن الراوي طوى ذكره، إما اختصاراً وإما اعتماداً على القرينة، وبه المطابقة. (عمدة القاري).]

* أسماء الرجال: أبو نعيم: الفضل بن دكين، الكوفي. شيبان: هو ابن عبد الرحمن، النحوي. يحيى: هو ابن أبي كثير، اليمامي. أبي سلمة: هو ابن عبد الرحمن بن عوف. وجمع علي بن عبد الله: التابعي، المدعو بالسجاد؛ لأنه كان يسجد كل يوم ألف سجدة. ومراد المؤلف بذلك كله الاستشهاد على مشروعية الجماعة في صلاة الكسوف. عبد الله بن مسلمة: هو القعني. مالك: هو ابن أنس، الإمام. زيد بن أسلم: العدوي، مولى عمر. عطاء بن يسار: مولى ميمونة.

قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَأَيْنَاكَ تَنَاوَلْتَ شَيْئًا فِي مَقَامِكَ، ثُمَّ رَأَيْنَاكَ تَكَعَّكَعْتَ؟ فَقَالَ: «إِنِّي رَأَيْتُ الْجَنَّةَ وَتَنَاوَلْتُ عَنْقُودًا، وَلَوْ أَصْبَتْهُ لَأَكَلْتُمْ مِنْهُ مَا بَقِيَتْ الدُّنْيَا. وَأَرَيْتُ النَّارَ، فَلَمْ أَرْ مَنْظَرًا كَالْيَوْمِ قَطُّ أَفْطَعُ، وَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ». قَالُوا: بِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «يَكْفُرْنَ مِنْهُ». قِيلَ: أَيَكْفُرْنَ بِاللَّهِ؟ قَالَ: «يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، وَيَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ: لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ كُلَّهُ، ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا، قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ».

أي شيئا قليلا لا يوافق غرضها. (ع)

١٠- بَابُ صَلَاةِ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ فِي الْكُسُوفِ

١٤٤/١

١٠٥٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ هِشَامَ * بْنِ عُرْوَةَ، عَنِ امْرَأَتِهِ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ - زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ - حِينَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَإِذَا النَّاسُ قِيَامٌ يُصَلُّونَ، فَإِذَا هِيَ قَائِمَةٌ تُصَلِّي، فَقُلْتُ: مَا لِلنَّاسِ؟ فَأَشَارَتْ بِيَدِهَا إِلَى السَّمَاءِ، وَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللَّهِ. فَقُلْتُ: آيَةٌ؟ فَأَشَارَتْ أَيَّ نَعَمْ.

أي أشارت قائلة: سبحان الله

قَالَتْ: فَقُمْتُ حَتَّى تَجَلَّيَ الْعَشِيُّ، فَجَعَلْتُ أَصْبُ فَوْقَ رَأْسِي الْمَاءَ. فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «مَا مِنْ شَيْءٍ كُنْتُ لَمْ أَرَهُ إِلَّا وَقَدْ رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي هَذَا حَتَّى الْجَنَّةُ وَالنَّارُ».

أي للصلاة. (ك)

لطول القيام وكثرة الحر. (ع)

١. تناولت: وللكشميهني: «تَنَاوَلْتُ»، وللمستمل: «تتناول». ٢. تكعكت: وفي نسخة: «كعكت».

٣. فقال: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «قال». ٤. وتناولت: وفي نسخة: «فتناولت». ٥. وأريت: وفي نسخة: «رأيت».

٦. فلم أر منظرًا كالיום قط: وللحموي والمستمل: «فلم أنظر كالיום قط». ٧. قيل: أيكفرن: وفي نسخة: «قيل: يكفرن».

٨. بنت: وفي نسخة: «ابنة». ٩. فإذا هي: وفي نسخة: «وإذا هي». ١٠. أي نعم: وللكشميهني: «أن نعم». ١١. و: كذا لأبي ذر.

ترجمة: قوله: باب صلاة النساء مع الرجال في الكسوف: قال الحافظ: أشار بهذه الترجمة إلى رد قول من منع ذلك وقال: يصلين فرادى، وهو منقول عن الثوري وبعض الكوفيين.

سهر: قوله: رأيناك تكعكت: وفي رواية: «كعكت»، معناهما: تأخرت، وقال ابن عبد البر: معناه تتهقرت، وهو الرجوع إلى ورائه. وقال أبو عبيد: «كعكته فتكعكع»، هذا يدل على أن «كعكع» متعد، و«تكعكع» لازم، فعلى هذا معناه: رأيناك كعكت نفسك، وأما رواية «تكعكت» فظاهرة. (عمدة القاري)

قوله: رأيت الجنة: ظاهره من رؤية العين، كشف الله تعالى الحجاب وطوى المسافة التي بينه وبين الجنة حتى أمكنه أن يتناول منها عنقودًا، كما ورد بلفظ: «دنت مني الجنة». ومن العلماء من حمل هذا على أن الجنة مثلت له في الخاطر، كما ترى الصورة في المرآة، فرأى جميع ما فيها، كما ورد: «لقد مثلت»، وفي رواية «مسلم»: «لقد صوّرت». ومنهم من تأوّل الرؤية بالعلم، وقد أبعد؛ لعدم المانع من الأخذ بالحقيقة، والعدول عن الأصل من غير ضرورة، كذا في «العيبي».

قوله: وتناولت عنقودًا: أي وضعت يدي عليه بحيث كنت قادرًا على تحويله، لكن لم يقدر لي قطفه. «ولوأصبته» أي لو تمكنت من قطفه، وفي حديث عقبة بن عامر عند ابن خزيمة ما يشهد لهذا التأويل حيث قال فيه: «أهوى بيده؛ ليتناول شيئًا»، قاله القسطلاني. وفي «التوشيح»: ولمسلم: «مددت يدي وأنا أريد أن أتناول من ثمرها؛ لينظروا إليه، ثم بدا لي أن لا أفعل»، ولأحمد: «فجبل بيني وبينه» أي لم يؤذن له. انتهى قوله: ما بقيت الدنيا: أي مدة بقاء الدنيا؛ لأن طعام الجنة لا ينفد دائمًا، وثمار الجنة لا مقطوعة ولا ممنوعة. (عمدة القاري) قوله: يكفرن العشير: كذا وقع للجمهور عن مالك بدون الواو. وفي رواية يحيى بن يحيى: «ويكفرن» بزيادة واو، قال السيوطي: اتفقوا على أنها غلط منه. وقوله: «يكفرن الإحسان» قال العيني وغيره: كأنه تفسير لقوله: «يكفرن العشير»؛ لأن المقصود كفر إحسان العشير، لا كفر ذاته. و«العشير» هو الزوج. والمراد من كفران الإحسان تغطيته وعدم الاعتراف به أو جحده وإنكاره، كما يدل عليه آخر الحديث. انتهى

قوله: فأشارت بيدها إلى السماء: يعني انكسفت الشمس، فإذا الناس قيام لصلاة الكسوف. (الكواكب الدراري) قوله: آية: هي آية، أي: علامة لعذاب الناس؛ فأشارت أي نعم. (عمدة القاري وإرشاد الساري) قوله: إلا وقد رأيته: قال الكرمان: فإن قلت: لفظ «الشيء» أعم العام، وقد وقع نكرة في سياق النفي أيضًا، ولكن بعض الأشياء مما لا يصح رؤيته. قلت: قال الأصوليون: ما من عام إلا وقد خص، إلا قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَكْتُبُ شَيْءٌ عَالِمٌ﴾ (الأنفال: ٧٥) ونحوه، والمخصص قد يكون عقابًا وعرفيًا، فالعقل خصه بما صح رؤيته، والعرف بما يتعلق بأمور الدين والجزاء ونحوهما. انتهى قوله: حتى الجنة والنار: بالرغم فيهما على أن «حتى» ابتدائية، و«الجنة» مبتدأ حذف خبره، أي حتى الجنة رأيته، و«النار» عطف عليه. والنصب على أنها عاطفة على الضمير المنصوب في «رأيت». والجاء على أنها جارة. (إرشاد الساري) ومر الحديث في «كتاب العلم» في «باب من أحاب الفتيا بإشارة اليد والرأس».

* أسماء الرجال: عبد الله بن يوسف: هو التنيسي. مالك: هو الإمام، ابن أنس، الأصمعي المدني. هشام: ابن عروة بن الزبير بن العوام.

وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنْكُمْ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ مِثْلَ - أَوْ قَرِيبًا مِنْ - فِتْنَةِ الدَّجَالِ - لَا أَدْرِي أَيَّتُهُمَا قَالَتْ أَسْمَاءُ - يُؤْتَى أَحَدَكُمْ فَيُقَالُ لَهُ: مَا عِلْمُكَ بِهَذَا الرَّجُلِ؟ فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ - أَوْ قَالَ: الْمُؤَقِنُ، لَا أَدْرِي أَيَّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ - فَيَقُولُ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى، فَأَجَبْنَا وَأَمَنَّا وَاتَّبَعْنَا. فَيُقَالُ لَهُ: نَمْ صَاحِبًا، فَقَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُوقِنًا. وَأَمَّا الْمُتَأَفِّقُ - أَوْ: الْمُرْتَابُ، لَا أَدْرِي أَيَّتُهُمَا قَالَتْ أَسْمَاءُ - فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ^١.

(ق) ولم يقل: «رسول الله»؛ لأنه يصير تلقينا للحجة. (ق) أي إنه كنت الشاك

١١- بَابُ مَنْ أَحَبَّ الْعَتَاةَ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ

١٤٤/١

أي عن الرقيق. (ع)

١٠٥٤- حَدَّثَنَا رِبِيعُ بْنُ يَحْيَى* قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ* عَنْ هِشَامٍ* عَنْ فَاطِمَةَ* عَنْ أَسْمَاءَ* عليها السلام قَالَتْ: لَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْعَتَاةِ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ.

١٢- بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ فِي الْمَسْجِدِ

١٤٤/١

١٠٥٥- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ* قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ* عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ* عَنْ عَمْرَةَ* بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ يَهُودِيَّةً جَاءَتْ تَسْأَلُهَا فَقَالَتْ: أَعَادَكَ اللَّهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ. فَسَأَلَتْ عَائِشَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيْعَذَّبُ النَّاسُ فِي قُبُورِهِمْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عَائِذَا بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ.

١٠٥٦- ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ غَدَاةٍ مَرْكَبًا، فَكَسَفَتِ الشَّمْسُ فَرَجَعَ صُحْبَى. فَمَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ ظَهْرَانِي الْحَجَرِ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى وَقَامَ النَّاسُ وَرَاءَهُ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ وَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ ثُمَّ سَجَدَ سُجُودًا طَوِيلًا.

ثُمَّ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ،.....

١. تفتنون: وللحموي والمستمل: «تفتنون». ٢. قريبا: وفي نسخة: «قريب». ٣. قال: كذا للأصيلي وأبي ذر. ٤. لموقنا: ولأبوي ذر والوقت والأصيلي: «المومنا». ٥. أيهما: كذا للأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «أيتهما». ٦. حدثنا: ولأبوي ذر والوقت والأصيلي: «حدثني».
٧. ربيع: وللشمك: «الربيع». ٨. بنت: وفي نسخة: «ابنة». ٩. عائذا: وفي نسخة: «عائذ» [أي أنا عائذ].
١٠. وقام: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «فقام». ١١. ثم سجد: وفي نسخة: «فسجد». ١٢. ثم قام: وفي نسخة: «فقام».

ترجمة: قوله: باب من أحب العتاة في كسوف الشمس: قيده بالكسوف؛ نظرا إلى لفظ حديث أورده في الباب، وإلا فكل ذلك حكم الخسوف، كما يأتي في «كتاب العتق» بلفظ: «كنا نؤمر عند الخسوف بالعتاة». قوله: باب صلاة الكسوف في المسجد: لعله إشارة إلى رد ما يتوهم من بعض الروايات من الخروج إلى المصلى، ويحتمل أنه ثبت بذلك على أنها تخالف في هذا صلاة العيد والاستسقاء. ثم ليس في الحديث ذكر المسجد، نعم، يؤخذ من قوله: «بين ظهراي الحجر»، إذ كانت لاصقة بالمسجد، وقد ورد في حديث الباب عند مسلم بلفظ: «فخرجت في نسوة بين ظهراي الحجر في المسجد» الحديث.

سهر: قوله: عائذا بالله: تقديره أعوذ عائذاً بالله أي أعوذ عياداً بالله، وبالرفع أي أنا عائذ بالله. (عمدة القاري) قوله: الحجر: بضم المهملة وفتح الجيم جمع «حجرة»، والمراد بها بيوت أزواج النبي ﷺ، ومناسبتها للترجمة تؤخذ من قوله: «فصل في رسول الله ﷺ...» يعني في المسجد، وقد صرح مسلم بذكر المسجد في رواية هذا الحديث، كذا في «العين». * أسماء الرجال: ربيع بن يحيى: البصري. زائدة: ابن قدامة، الثقفى الكوفي. هشام: هو ابن عروة، السابق. فاطمة: بنت المنذر بن الزبير. أسماء: بنت الصديق رضي الله عنه. إسماعيل: ابن عبد الله بن أبي أويس، المدني أبو عبد الله. مالك: الإمام. يحيى بن سعيد: هو الأنصاري. عمرة: بنت عبد الرحمن بن سعد، الأنصارية.

ثُمَّ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ وَهُوَ دُونَ السُّجُودِ الْأَوَّلِ. ثُمَّ انْصَرَفَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، ثُمَّ أَمَرَهُمْ أَنْ يَتَعَوَّدُوا مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ.

١٣- بَابُ: لَا تَنْكَسِفُ الشَّمْسُ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ

١٤٤/١

رَوَاهُ أَبُو بَكْرَةَ* وَالْمَغِيرَةُ* وَأَبُو مُوسَى وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عُمرَ*

عبد الله مر حديثه برقم: ١٠٥٢ عبد الله مر حديثه برقم: ١٠٤٢

١٠٥٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى* عَنْ إِسْمَاعِيلَ* قَالَ: حَدَّثَنِي قَيْسٌ* عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ* عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ، وَلَكِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَصَلُّوا».

١٠٥٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ* قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ* عَنِ الزُّهْرِيِّ* وَهَشَامٌ* بِنِ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ* عَنْ

بالجر عطف على الزهري. (ح)

عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: قَالَتْ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى بِالنَّاسِ فَأَطَالَ الْقِرَاءَةَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ،

أي صلاة الكسوف

ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَأَطَالَ الْقِرَاءَةَ وَهِيَ دُونَ قِرَاءَتِهِ الْأُولَى، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ وَهُوَ دُونَ رُكُوعِهِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَسَجَدَ

سَجْدَتَيْنِ. ثُمَّ قَامَ فَصَنَعَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ قَامَ فَقَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ،

فيجب تكذيب من زعم أن الكسوف

علامة على موت أحد أو حياته. (قر)

وَلَكِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ يُرِيهِمَا عِبَادَهُ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَافْرَعُوا إِلَى الصَّلَاةِ».

أي فاجلجوا. (قر) وغيرها من الخيرات

١. الركوع الأول: وفي نسخة بعده: «ثم رفع». ٢. يحيى: وللأصيلي بعده: «بن سعيد».

٣. لموت أحد: وفي نسخة بعده: «ولا لحياته». ٤. لكنهما: وفي نسخة: «لكنها». ٥. رأيتموهما: وفي نسخة: «رأيتموها».

٦. رسول الله: ولأبي ذر والأصيلي: «النبي». ٧. وهي: وللكشميهني: «وهو» لأي القيام أو المقروء. (قر).

سهر: قوله: ما شاء الله أن يقول: مما ذكر في حديث عروة من أمره لهم بالصلاة والصدقة والذكر وغير ذلك. (إرشاد الساري)

قوله: أن يتعبدوا من عذاب القبر: لعظم هوله، وأيضاً فإن ظلمة الكسوف إذا غمت الشمس تناسب ظلمة القبر، والشئ بالشئ يذكر، فيخاف من هذا كما يخاف من هذا. (إرشاد الساري) ومما يستنبط منه أنه يدل على أن عذاب القبر حق، وأهل السنة مجمعون على الإيمان به والتصديق به، ولا ينكره إلا مبتدع، وأن من لا علم له بذلك لا يأثم، وأن من سمع بذلك وجب عليه أن يسأل أهل العلم؛ ليعلم صحته. وفيه: أن وقت صلاة الكسوف الضحى على ما صلى ﷺ بحسب حصول الكسوف فيه. والعلماء اختلفوا فيه، قال الشافعي: يصلى في كل وقت: نصف النهار وبعد العصر والصبح. وقال الحنفية: وقتها المستحب كسائر الصلوات، ولا تصلى في الأوقات المكروهة. وقال إسحاق: يصلون بعد العصر ما لم تصفر الشمس، وبعد صلاة الصبح، ولو كسفت في الغروب لم تصل إجماعاً، ولو طلعت مكسوفة لم تصل حتى تحل النافلة، وبه قال مالك وأحمد. (العيني مختصراً) قوله: مثل ذلك: أي المذكور من الركوعين وطولها وطول القراءة في القيامين، ثم انصرف من صلاته. (إرشاد الساري)

قوله: يريهما عباده: ليتفرغوا لعبادته ويتقربوا إليه بأنواع قرباته. (إرشاد الساري)

«أسماء الرجال: رواه أبو بكر: نفع بن الحارث. والمغيرة: ابن شعبة، تقدم حديثهما في أول «باب الكسوف». مسدد: هو ابن مسهر، أبو الحسن، البصري. يحيى: هو ابن سعيد، القطان البصري. إسماعيل: هو ابن أبي خالد، الأحمسي الكوفي. قيس: هو ابن أبي حازم، الكوفي. أبي مسعود: عقبه بن عامر، الأنصاري البصري. عبد الله بن محمد: المسندي. هشام: هو ابن يوسف، الصنعاني. معمر: ابن راشد، الأزدي (مولاهم) البصري. الزهري: هو ابن شهاب. هشام: ابن عروة بن الزبير بن العوام. عروة: والد هشام المذكور.

١٤٥/١

١٤- بَابُ الدُّكْرِ فِي الْكُسُوفِ

رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه.١٠٥٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ* حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ* عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ* عَنْ أَبِي بُرْدَةَ* عَنْ أَبِي مُوسَى* رضي الله عنه قَالَ: خَسَفَتِ

الشَّمْسُ، فَقَامَ النَّبِيُّ صلوات الله عليه فَرَعَا، يَخْشَى أَنْ تَكُونَ السَّاعَةُ، فَأَتَى الْمَسْجِدَ، فَصَلَّى بِأَطْوَلِ قِيَامٍ وَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ رَأَيْتُهُ قَطُّ يَفْعَلُهُ،
سند وَقَالَ: «هَذِهِ الْآيَاتُ الَّتِي يُرْسِلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَا تَكُونُ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، وَلَكِنْ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهَا عِبَادَهُ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ شَيْئًا
بكر الزاي صفة مشبهة. (ع نو) مِنْ ذَلِكَ فَافْرَعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَدُعَائِهِ وَاسْتِغْفَارِهِ».

١٤٥/١

١٥- بَابُ الدُّعَاءِ فِي الْكُسُوفِ

في حديثها الآتي. (فس)

قَالَ أَبُو مُوسَى وَعَائِشَةُ رضي الله عنهما عَنِ النَّبِيِّ صلوات الله عليه.الأشعري في حديثه السابق. (فس)

١٠٦٠- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ* قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ* قَالَ: حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ عَلَاقَةَ قَالَ: سَمِعْتُ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ* يَقُولُ:

١. رأيت: وللشمس: «ما رأيت». ٢. بها: وفي نسخة: «به». ٣. ذكر الله: كذا للحموي والمستملي، وللكشميهني: «ذكره».

٤. في الكسوف: كذا للأصيلي وأبي ذر، ولكريمة وأبي الوقت: «في الخسوف». ٥. قال حدثنا: وللأصيلي: «عن».

ترجمة: قوله: باب الذكر في الكسوف: صنيع المؤلف ظاهر في أنه أراد عقد التراجم على جميع ما ورد في الأحاديث من العبادات والمعالجات لدفع الكسوف، وقد تقدّم ما قال
 الحافظ في «باب الصدقة في الكسوف»: ورد الأمر في الأحاديث التي أوردها في الكسوف بالصلاة والصدقة والذكر والدعاء وغير ذلك، وقد قدّم منها الأهم فالأهم. اهـ
 قوله: باب الدعاء في الكسوف: قال الحافظ: وورد الأمر بالدعاء أيضاً من حديث أبي بكرة وغيره، ومنهم من حمل الدعاء والذكر على الصلاة؛ لكونهما من أجزائها، والأول أولى؛
 لأنه جمع بينهما في حديث أبي بكرة حيث قال: «فصلوا وادعوا». اهـ وهو الظاهر من التراجم؛ إذ المصنف ترجم لكل واحد منهما على حدة.

سهر: قوله: رواه ابن عباس: أي روى الذكر في الكسوف عبد الله بن عباس عن النبي صلوات الله عليه، وقد تقدم حديثه في «باب صلاة الكسوف جماعة»، وفيه: «فإذا رأيتم ذلك فاذكروا
 الله». (عمدة القاري) قوله: أن تكون الساعة: بالضم على أن «كان» تامة، أي يخشى أن يحضر الساعة. أو ناقصة و«الساعة» اسمها، والخبر محذوف، أو العكس. قيل: لعله خشي
 أن يكون الكسوف مقدمة لبعض الأضرار، كطلوع الشمس من مغربها، مع استحضار قوله تعالى: ﴿وَمَا أَشْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ (النحل: ٧٧) وقيل غير ذلك،
 قاله في «التلخيص». قال القسطلاني: واستشكل هذا؛ لكون الساعة لها مقدمات كثيرة لم تكن وقعت كفتح البلاد واستخلاف الخلفاء وخروج الخوارج، ثم الأضرار كطلوع
 الشمس من مغربها والداية والدجال والدخان وغير ذلك. وأجيب باحتمال أن يكون هذا قبل أن يعلمه الله تعالى بهذه العلامات، فهو يتوقع الساعة كل لحظة. وعورض بأن
 قصة الكسوف متأخرة جداً، فقد تقدّم أن موت إبراهيم كان في العاشرة كما اتفق عليه الأخبار. أو أن الراوي ظن أن الخشية لذلك لقرينة قامت عنده، لكن لا يلزم من ظنه أن
 النبي صلوات الله عليه خشي ذلك حقيقة. وقيل: إنه عليه السلام جعل ما سيقع كالأوقع؛ إظهاراً لتعظيم شأن الكسوف، وتنبيهاً لأمنته أنه إذا وقع بعده يخشون أمر ذلك ويفزعون إلى ذكر الله
 والصلاة والصدقة؛ لأن ذلك ما يدفع الله به البلايا. انتهى مختصراً قال الكرمانى: هذا تمثيل من الراوي، كأنه قال: فزع كالحاشي أن تكون القيامة، وإلا فكان النبي صلوات الله عليه عالماً بأن
 الساعة لا تقوم وهو بين أظهرهم، وقد وعد الله إعلاء دينه على الأديان كلها، ولم يبلغ الكتاب أجله. انتهى وقال العيني: أوجه الوجوه ما قال الكرمانى. وقال السيوطي: لعله كان
 قبل إعلامه صلوات الله عليه بها، أو خشي أن ذلك بعض المقدمات، أو مقدمة لبعض الأضرار كطلوع الشمس من مغربها، أو ظن النسخ في الأخبار.

قوله: رأيت: [بتقدير حرف النفي قبل «رأيت»]، كما في قوله تعالى: ﴿تَقْتُلُوا ثَدَّكَ يُوسُفَ﴾ (يوسف: ٨٥)؛ لأن «قط» إنما يقع بعد الماضي المنفي.]

* أسماء الرجال: محمد بن العلاء، الحمداي، أبو كريب الكوفي. أبو أسامة: حماد بن أسامة، الكوفي. بريد: بالضم، ابن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري.

أبي بردة: جد بريد المذكور. أبي موسى: عبد الله بن قيس، الأشعري. أبو الوليد: هشام بن عبد الملك، الطيالسي. زائدة: هو ابن قدامة، الكوفي. المغيرة بن شعبه: النخعي.

سند: قوله: يخشى أن تكون الساعة: قد يقال: هذه الخشية لا تنافي ما كان معلوماً عنده من تأخر الساعة إلى ظهور مقدمات وعلامات قبلها؛ إما لأن غلبة الخشية والدهشة
 وفجأة الأمور العظام تدلّل الإنسان عما يعلم، وإما لأنه يجوز أن يكون ظهور المقدمات قبلها وتأخرها مشروطاً عند الله تعالى بشروط غير معلومة، فمن الجائز تخلف بعض تلك
 الشروط وتقدم قيام الساعة لذلك، والله تعالى أعلم.

والشرح حملوا ذلك على أنه خشي أن يكون مقدمة من مقدمات الساعة، وفيه: أن وجوده صلوات الله عليه من مقدمات الساعة، فمطلق المقدمة لا يوجب الخشية، والله تعالى أعلم.

انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ، فَقَالَ النَّاسُ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَادْعُوا اللَّهَ وَصَلُّوا حَتَّى يَنْجِيَا».

(أي يصفون. (نسر)

(أي الآية. (ع)

ترجمة

١٦- بَابُ قَوْلِ الْإِمَامِ فِي خُطْبَةِ الْكُسُوفِ: أَمَّا بَعْدُ

١٤٥/١

١٠٦١- وَقَالَ أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ* قَالَ: أَخْبَرَنِي فَاطِمَةُ بِنْتُ الْمُنْذِرِ عَنْ أَسْمَاءَ* قَالَتْ: قَانَصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

(ابن الزبير بن العوام. (نسر)

حماد بن أسامة ذكره موصولا في «كتاب الجمعة»

وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ فَخَطَبَ، فَحَمِدَ اللَّهَ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ».

ترجمة

١٧- بَابُ الصَّلَاةِ فِي كُسُوفِ الْقَمَرِ

١٤٥/١

١٠٦٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ* عَنْ شُعْبَةَ* عَنْ يُونُسَ* عَنِ الْحَسَنِ* عَنْ أَبِي بَكْرَةَ* قَالَ: انْكَسَفَتِ

الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ.

فيه دليل لآبي حنيفة على أن صلاة الكسوف كسائر النوافل

١٠٦٣- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ* قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ* عَنِ الْحَسَنِ* عَنْ أَبِي بَكْرَةَ* قَالَ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ

نفع بن الحارث

البصري

ابن عبيد

عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجَ يَخْرُجُ رِدَاءَهُ حَتَّى انْتَهَى إِلَى الْمَسْجِدِ، وَثَابَ إِلَيْهِ النَّاسُ، فَصَلَّى بِهِمْ رَكْعَتَيْنِ، فَانْجَلَّتِ الشَّمْسُ،

(أي اجتمع. (ع)

من المحلة

فَقَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، وَإِنَّهُمَا لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ.....»

١. رأيتموها: كذا للمستطلي والحموي، وفي نسخة: «رأيتموها». [أي الشمس والقمر. (عمدة القاري)]

٢. ينجلي: وفي نسخة: «ينجلجا»، وفي نسخة: «يتجلجا». ٣. محمود: وللأصيلي بعده: «بن غيلان».

٤. رسول الله: ولأبي الوقت والأصيلي: «النبي». ٥. رسول الله: ولأبي ذر والأصيلي: «النبي». ٦. لموت أحد: ولأبي الوقت بعده: «ولا لحياته».

ترجمة: قوله: باب قول الإمام في خطبة الكسوف أما بعد: قال الحافظ: ذكر فيه حديث أسماء مختصراً معلقاً، وقد تقدّم مطولاً من هذا الوجه في «كتاب الجمعة». اهـ قلت: سكتوا عن غرض الترجمة، والأوجه عندي في الغرض ما تقدّم في «كتاب الجمعة». وذكر هذه الترجمة ههنا أيضاً؛ اهتماماً بشأها وتنبيهاً على أن هذه اللفظة تكون في كل خطبته ﷺ من الجمعة والكسوف وغيرها.

قوله: باب الصلاة في كسوف القمر: قال الحافظ: أورد فيه حديث أبي بكر عن النبي ﷺ، وليس في المختصر ذكر القمر، لا بالتنصيص ولا بالاحتمال. والجواب: أنه أراد أن يبين أن المختصر بعض الحديث المطول، وبه تحصل المطابقة. وحكى ابن التين أنه وقع في رواية الأصيلي: «انكسف القمر» بدل «الشمس»، وهذا تغيير لا معنى له، وكأنه عسرت عليه مطابقة الحديث بالترجمة، فظن أن لفظه مغير، فغيّره هو إلى ما ظنه صواباً، وليس كذلك. اهـ

وذكر القسطلاني كلام ابن التين، ولم يتعقب عليه بشيء، بل قال: وروى ابن أبي شبة هذا الحديث بلفظ: «انكسفت الشمس أو القمر» وفي رواية هشيم: «انكسفت الشمس والقمر». اهـ قال العيني: أشار الكرمانى إلى المطابقة بأن معرفة الصلاة في كسوف الشمس تغني عن معرفة الصلاة في كسوف القمر، فمن ذلك حصل الاستغناء بذكر أحدهما عن الآخر. قلت: هذا ليس بسديد، ثم ذكر العيني كلام الحافظ المتقدم، وتعقب عليه، فارجع إليه لو شئت.

سهر: قوله: انكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ إلخ: قال العيني: أشار الكرمانى إلى وجه مطابقة الحديث بالترجمة بأن معرفة الصلاة في كسوف الشمس تغني عن معرفة الصلاة في كسوف القمر، فلذلك ذكر كسوف الشمس وترجم عليه: «الصلاة في كسوف القمر». قلت: هذا ليس بسديد، وحكى ابن التين أنه وقع في رواية الأصيلي في هذا الحديث: «انكسف القمر» بدل «الشمس»، فإن صحت هذه الرواية فالمطابقة ظاهرة. وأجاب بعضهم بأن هذا الحديث مختصر من مطوله الذي فيه: «إذا كان ذلك فصلوا» بعد قوله: «إن الشمس والقمر» الحديث، ويؤخذ منه المقصود.

* أسماء الرجال: هشام: هو ابن عروة بن الزبير. أسماء: بنت أبي بكر الصديق ﷺ. محمود: ابن غيلان، المروزي. سعيد بن عامر: الضبيعي البصري. شعبة: ابن الحجاج بن الورد، العتكي. يونس: هو ابن عبيد، أحد الأئمة، البصري. الحسن: ابن أبي الحسن، البصري. أبو معمر: عبد الله بن عمرو، المنقري المقعد. عبد الوارث: ابن سعيد، التنوري. يونس: واللذان بعده مروا أنفاً.

فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَصَلُّوا وَادْعُوا حَتَّى يُكْشَفَ مَا بَيْنَكُمْ. وَذَلِكَ أَنَّ ابْنَ اللَّيْلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ - يُقَالُ لَهُ: إِبْرَاهِيمُ - مَاتَ، فَقَالَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ.

١٨- بَابُ صَبِّ الْمَرْأَةِ عَلَى رَأْسِهَا الْمَاءَ

١٤٥/١

إِذَا أَطَالَ الْإِمَامُ الْقِيَامَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى

١٩- بَابُ: الرَّكْعَةُ الْأُولَى فِي الْكُسُوفِ أَطْوَلُ

١٤٥/١

١٠٦٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ يَحْيَى عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ

المروزي

النَّبِيِّ ﷺ صَلَّى بِهِمْ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي سَجْدَتَيْنِ، الْأُولَى أَطْوَلُ.

من الثانية

أي ركعتين

أي ركوعات

١. فلذا: وفي نسخة: «وإذا». ٢. ذلك: وفي نسخة: «ذاك». ٣. ذلك: وفي نسخة: «ذاك». ٤. يقال له إبراهيم مات: وفي نسخة: «مات يقال له: إبراهيم».
٥. ذلك: كذا للأصيلي، وفي نسخة: «ذاك». ٦. باب صب المرأة... في الركعة الأولى: كذا لابن شوية. ٧. على رأسها الماء: وللمستلمي: «الماء على رأسها».
٨. حدثنا: ولأبي ذر: «أخبرنا». ٩. ابن غيلان: كذا للأصيلي وأبي ذر. ١٠. الأولى أطول: ولابن عساكر والأصيلي وأبي ذر: «الأولى فالأولى»، وفي نسخة: «الأول والأول أطول»، وفي نسخة: «الأول فالأول أطول».

ترجمة: قوله: باب صب المرأة على رأسها الماء إلخ: ليس هذا الباب في نسخة الحافظ ولا القسطلاني ولا في المصرية التي عليها حاشية السندي. نعم، هو موجود في نسخة العيني. قال القسطلاني: وقع في رواية المستلمي: «باب صب المرأة على رأسها...» بدل قوله: «باب الركعة الأولى في الكسوف أطول» الثابت في رواية الكشميهني والحموي، والظاهر أن المصنف ترجم لها وأدخل بياضاً، ليذكر لها حديثاً كعادته، فلم يتفق، فضم بعضهم الكتابة بعضها إلى بعض، فوقع الخلط. ووقع في رواية أبي علي بن شوية عن الفربري أنه ذكر «باب صب المرأة» أولاً، وقال في الحاشية: ليس فيه حديث، ثم ذكر «باب الركعة الأولى أطول»، وأورد فيه حديث عائشة هذا، وكذا في «مستخرج الإسماعيلي».

قال الحافظ ابن حجر: فعلى هذا فالذي وقع من صنيع شيوخ أبي ذر من اقتصار بعضهم على إحدى الترجمتين ليس بجيد، أما من اقتصر على الأولى - وهو المستلمي - فخطأ محض؛ إذ لا تعلق لها بحديث عائشة، وأما الآخران فمن حيث إنهما حذفاً الترجمة أصلاً، وكأنهما استشكلاهما، فحذفاهما. اهـ قلت: ذكر الترجمة من غير ذكر حديث أصل مستقل من أصول التراجم المذكورة في المقدمة، وهو الأصل السابع والعشرون، فارجع إليه لو شئت.

سهر: قوله: حتى يكشف ما بينكم: بضم أوله وفتح الشين، وفي رواية: «حتى ينكشف»، غاية لمقدر، أي صلوا من ابتداء الخسوف متنهين إما إلى الانجلاء أو إحداث الله أمراً، وهذا موضع الترجمة؛ إذ أمر بالصلاة بعد قوله: «إن الشمس والقمر...» (إرشاد الساري) قوله: فقال الناس في ذلك: أي قالوا ما كانوا يعتقدونه من أن النيرين توجبان تغيراً في العالم من موت وضرر، فأعلم ﷺ أن ذلك باطل. (إرشاد الساري) قوله: باب صب المرأة على رأسها الماء: قال صاحب «التوضيح»: لم يذكر البخاري فيه حديثاً، فكأنه اكتفى بحديث أسماء الذي مضى في «باب صلاة النساء مع الرجال في الكسوف». قلت: ما أبعد هذا عن القبول! والأوجه ما قيل فيه: إن المصنف ترجم لها وأدخل بياضاً، ليذكر لها طريقاً أو حديثاً كما جرت عادته، فلم يحصل غرضه، وكان الأليق بهذه الترجمة حديث أسماء المذكور قبل سبعة أبواب؛ فإنه نص فيها. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: محمود بن غيلان: المروزي. أبو أحمد: محمد بن عبد الله بن الزبير، الكوفي. سفیان: هو الثوري. يحيى: ابن سعيد، الأنصاري. عمرة: بنت عبد الرحمن، الأنصارية.

٢٠- بَابُ الْجَهْرِ بِالْقِرَاءَةِ فِي الْكُسُوفِ

١٤٥/١

١٠٦٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ * قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ * قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ * سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ * عَنْ عُرْوَةَ * عَنْ عَائِشَةَ * رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: جَهَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ بِقِرَاءَتِهِ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْ قِرَاءَتِهِ كَبَّرَ فَرَكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ مِنَ الرَّكْعَةِ قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»، ثُمَّ يُعَاوِدُ الْقِرَاءَةَ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ، أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكَعَتَيْنِ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ.

١٠٦٦- وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَغَيْرُهُ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ الشَّمْسَ حَسَفَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَبَعَثَ مُنَادِيًا: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ، فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكَعَتَيْنِ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ. قَالَ: وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نُمَيْرٍ: سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ مِثْلَهُ.

قَالَ: الزُّهْرِيُّ فَقُلْتُ: مَا صَنَعَ أَخُوكَ ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ مَا صَلَّى إِلَّا رَكَعَتَيْنِ مِثْلَ الصُّبْحِ إِذْ صَلَّى بِالْمَدِينَةِ. وَقَالَ: أَجَلٌ، إِنَّهُ أَخْطَأَ السَّنَةَ. تَابَعَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ حُسَيْنٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ فِي الْجَهْرِ.

١. الوليد: وللأصلي وأبي ذر بعده: «بن مسلم». ٢. حدثنا: كذا للأصلي وأبي ذر، وفي نسخة: «أخبرنا».
٣. وإذا رفع: وللأصلي: «فإذا رفع». ٤. رسول الله: وفي نسخة: «النبى». ٥. الصلاة: وفي نسخة: «بالصلاة». ٦. فتقدم: وفي نسخة: «وتقدم».
٧. ابن شهاب: وفي نسخة بعده: «عن عروة عن عائشة». ٨. وقال: وفي نسخة: «قال». ٩. أجل إنه: وللشميهني: «من أجل أنه».

ترجمة: قوله: باب الجهر بالقراءة في الكسوف: قال الحافظان (ابن حجر والعيني): سواء كان للشمس أو للقمر. قلت: فعلى هذا ميل المصنف إلى الجهر فيهما، ولعل استدلاله بعموم اللفظ؛ فإن لفظ الكسوف يستعمل فيهما كما تقدم. ثم براعة الاختتام سكت الحافظ عنه، والظاهر عندي أن وقت الكسوف يشبه بما يراه الميت في القبر أول ما يوضع فيه من بقية ضوء النهار، ففي «المشكاة» برواية ابن ماجه عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إذا أدخل الميت القبر مثلت له الشمس عند غروبها» الحديث، ولذا تعودت النجاشية عند الكسوف من عذاب القبر. أو يقال: إن المعروف عندهم أن الكسوف يكون لموت عظيم؛ فإنه وإن كان باطلاً عند الشرع لكنه مذكّر له.

سهر: قوله: باب الجهر بالقراءة في الكسوف: حمل الشافعية والمالكية وأبو حنيفة وجمهور الفقهاء حديث الباب على كسوف القمر، واحتجوا بحديث سمرة قال: «صلى بنا النبي ﷺ في كسوف الشمس، لا نسمع له صوتاً»، رواه الترمذي وصححه، وكذا بحديث ابن عباس. وأجاب من قال بالجهر - منهم أبو يوسف ومحمد وأحمد وإسحاق - بأنه يجوز أنهما لم يسمعا؛ لبعدهما عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، واحتجوا بحديث الباب ونحوه، كذا في «العيني». قوله: ما صنع أخوك ذلك: أشار به إلى ما فعله أخوه في صلاة الكسوف، حيث صلى ركعتين مثل الصبح بلا تكرار الركوع، ومر بيانه في «باب خطبة الإمام في الكسوف». قوله: أخطأ السنة: إذ صلى مثل صلاة الصبح.

* أسماء الرجال: محمد بن مهران: الرازي. الوليد: ابن مسلم، القرشي الأموي الدمشقي. ابن نمر: ككتف، عبد الرحمن، الدمشقي. ابن شهاب: هو الزهري. عروة: ابن الزبير بن العوام. تابعه: أي تابع ابن عمر سفيان بن حسين فيما وصله الترمذي وسليمان بن كثير العدي فيما وصله أحمد، وهما ضعيفان.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ترجمة سهر

١- بَابُ مَا جَاءَ فِي سُجُودِ الْقُرْآنِ وَسُنَّتِهَا

١٤٦/١

١٠٦٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ * قَالَ: سَمِعْتُ الْأَسْوَدَ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ * عليه السلام قَالَ: قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ النِّجْمَ بِمَكَّةَ فَسَجَدَ فِيهَا وَسَجَدَ مِنْ مَعَهُ، غَيْرُ شَيْخٍ أَخَذَ كَفًّا مِنْ حَصَى أَوْ تُرَابٍ فَرَفَعَهُ إِلَى جَبْهَتِهِ وَقَالَ: يَكْفِينِي هَذَا. فَرَأَيْتُهُ بَعْدَ قِتْلٍ كَافِرًا.

أي يندر. (ع)

ترجمة سهر

٢- بَابُ سَجْدَةِ تَنْزِيلِ السَّجْدَةِ

١٤٦/١

على الحكاية. (قس)

١٠٦٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ * قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ * عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْجُمُعَةِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ «الْم تَنْزِيلِ السَّجْدَةِ» وَ «هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ».

بضم اللام على الحكاية، و«السجدة» نصب، عطفت بيان. (قس)

١. بسم الله الرحمن الرحيم: وفي نسخة: «بسم الله الرحمن أبواب سجود القرآن».

٢. وسنتها: وللأصلي: «وسنته». ٣. بعد: كذا للأصلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «بعد ذلك».

ترجمة: قوله: وسنتها: في هامش «اللامع»: لم يتعرض الشراح لغرض هذا اللفظ في الترجمة نصًا. وما يظهر من كلامهم أنهم حملوه على إثبات كون السجدة سنة؛ ردًا على من قال بوجوبه. وهكذا يفهم من كلام شيخ المشايخ في «تراجمه». وهذا الغرض ليس بوجبه عندي؛ لوجهين: الأول: أن الإمام البخاري لم يتعرض في الباب لشيء يناسب هذا المعنى. والثاني: أن الإمام البخاري أشار إلى هذا المعنى فيما سيأتي قريبًا في «باب من رأى أن الله تعالى لم يوجب السجود»، فلو أراد إثبات السنة هنا لتكرر الترجمة. فالأوجه عندي في غرض الترجمة أن المراد بالسنة معناها اللغوي أي طريقتها، وعلم من الرواية أنها بعد قراءة الآية، كما يدل عليه لفظ: «فسجد»، ولذا قال القسطلاني: لو سجد قبل تمام الآية ولو حرفًا لم يعتبر. ويمكن أن يقال: إن المراد به بدء سنتها ومشروعيتها، فالترجمة حينئذٍ من الأصل التاسع والخمسين من أصول التراجم، وعلم من الحديث أن مبدأها من «سورة النجم». قال الحافظ: أفاد المصنف في رواية إسرائيل الآتية في تفسير «سورة النجم» أن «النجم» أول سورة أنزلت فيها سجدة. وهذا هو السر في بدء المصنف في هذه الأبواب بهذا الحديث. وأما سورة «أَفْرَأُ» وإن كان أول السور نزولًا، وفيها أيضًا سجدة، لكن السابق منها أوائلها، وأما بقيتها فنزل بعد ذلك. اهـ

قوله: باب سجدة تنزيل السجدة: وفي هامش الهندية عن «الخير الجاري»: لم يذكر في الحديث أنه ﷺ سجد فيها أم لا، فلعله استفاد ذلك من تسمية السورة بـ«تنزيل السجدة»، أو يقال: إن الترجمة شارحة للحديث. ويكون إشارة إلى ما جاء في طريق لغيره. اهـ

سهر: قوله: وسنتها: أي سنة سجدة التلاوة. وللأصلي: «وسنته» بتذكير الضمير أي سنة السجود. وليس في رواية أبي ذر ذكر البسمة، كذا في «العيني». قال القسطلاني: وهي من السنن المؤكدة عند الشافعية؛ لحديث ابن عمر عند أبي داود والحاكم: «أن النبي ﷺ كان يقرأ علينا القرآن، فإذا مر بالسجدة كبر وسجد وسجدنا معه». وقال المالكية: هي سنة أو فضيلة، قولان مشهوران. وقال الحنفية: واجبة؛ لقوله تعالى: «وَأَسْجُدُوا» وقوله: «وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ»، ومطلق الأمر للوجوب. ولنا: «أن زيد بن ثابت قرأ على النبي ﷺ «وَالنَّجْمَ» فلم يسجد»، رواه الشيخان. وقول عمر: «أمرنا بالسجود يعني للتلاوة، فمن سجد فقد أصاب، ومن لم يسجد فلا إثم عليه»، رواه البخاري. انتهى قال العيني: الجواب عن حديث زيد بن ثابت: أن معناه لم يسجد على الفور، ولا يلزم منه أنه ليس في «النجم» سجدة، ولا فيه نفي الوجوب. وما روي عن عمر رضي الله عنه فموقوف، وهو ليس بحجة عندهم. انتهى قوله: غير شيخ: هو أمية بن خلف - كما يأتي في «سورة النجم» إن شاء الله تعالى - أو الوليد بن المغيرة أو عتبة بن ربيعة أو أبو أحيحة سعيد بن العاص أو أبو هب أو المطلب بن أبي وداعة، والأول أصح. (إرشاد الساري) قوله: باب سجدة تنزيل السجدة: لم يذكر في الحديث ما يفيد أنه ﷺ سجد فيها، فلعله استفاد ذلك من تسمية السورة بـ«تنزيل السجدة»، أو يقال: إن الترجمة شارحة للحديث، ويكون إشارة إلى ما جاء في طريق لغيره. قال القسطلاني: قد روى الطبراني بإسناد ضعيف من حديث علي: «أن النبي ﷺ سجد في صلاة الصبح في تنزيل السجدة». انتهى (الخير الجاري)

* أسماء الرجال: محمد بن بشار: هو بندار، البصري. غندر: لقب محمد بن جعفر. شعبة: هو ابن الحجاج، العتكي. أبي إسحاق: عمرو بن عبد الله، السبيعي. الأسود: ابن يزيد، النخعي. عبد الله: هو ابن مسعود، الهذلي. محمد بن يوسف: هو الفريابي. سفيان: هو الثوري. سعد: ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف.

سند: قوله: وسجد من معه: أي من المؤمنين والمشركون، وقد روي في سر سجود المشركون معه ﷺ قصة مستبعدة ظاهرًا، فلذلك ردّها غالب أهل التحقيق، وأثبتها بعض، وأجاب عن الاستبعاد، والرد أقرب. وعلى تقدير الرد: فلعل السر في سجودهم هو أنه أول ما قرع سمعهم من القرآن «سورة النجم» كما روي، فلعله بهتهم بلاغة القرآن بحيث ما قدروا على أن يسكنوا أنفسهم على الخلاف. ويمكن أن يقال: إنه لما سمعوا منه ذم الأصنام أرادوا أن يصرّفوه عن ذلك بالموافقة معه؛ رجاء منهم أنه بسبب ذلك يوافقهم ويطاوعهم فيما يريدون منه، والله تعالى أعلم.

١٤٦/١

٣- بَابُ سَجْدَةِ صَ ^{ترجمة}١٠٦٩- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ * وَأَبُو الثُّعْمَانِ * قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ * عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ^{مولى ابن عباس} رضي الله عنه

قَالَ: «صَ» لَيْسَ مِنْ عَزَائِمِ السُّجُودِ، وَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْجُدُ فِيهَا.

١٤٦/١

٤- بَابُ سَجْدَةِ النَّجْمِ

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ١٠٧٠- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ * عَنِ الْأَسْوَدِ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ * رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ

سُورَةَ النَّجْمِ فَسَجَدَ بِهَا، فَمَا بَقِيَ أَحَدٌ مِنَ الْقَوْمِ إِلَّا سَجَدَ، فَأَخَذَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ كَفًّا مِنْ حَصَى أَوْ تُرَابٍ فَرَفَعَهُ إِلَى وَجْهِهِ وَقَالَ:

يَكْفِينِي هَذَا. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ بَعْدُ قُتِلَ كَافِرًا.

أي ابن مسعود. (قرس)ترجمة سند

٥- بَابُ سُجُودِ الْمُسْلِمِينَ مَعَ الْمُشْرِكِينَ

١٤٦/١

وَالْمُشْرِكُ نَحْسٌ لَيْسَ لَهُ وَضُوءٌ. وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه يَسْجُدُ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ.أي صحيح؛ لأنه ليس أهلاً للعبادة. (قرس)

١. ابن زيد: كذا للأصيلي وأبي الوقت، وفي نسخة: «هو ابن زيد». ٢. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ٣. بها: ولأبي الوقت: «فيها».

٤. قال عبد الله إلخ: كذا للأصيلي وأبي ذر والوقت. ٥. يسجد على غير وضوء: وللأصيلي: «يسجد على وضوء».

ترجمة: قوله: باب سجدة ص: الظاهر أن المصنف رضي الله عنه مال إلى السجود فيها؛ لأن في الرواية سجوده ﷺ.قوله: باب سجود المسلمين مع المشركين: كتب الشيخ قدس سره في «اللامع»: أراد بذلك إثبات أنه لا يتوقف السجود على الطهارة. والاستدلال بالرواية من حيث إنه ذكر فيها سجود المشركين، ومن الظاهر أنهم لم يكونوا على وضوء، ولم ينههم النبي ﷺ عنه. وأيضاً فإن المذكور فيها سجود المشركين والمسلمين، ولم يذكر فيها أن المسلمين كانوا على وضوء أو على غير وضوء، فيستوي الأمران فيها. اهـ وفي «هامشه»: قال الحافظ: قوله: «كان ابن عمر رضي الله عنه يسجد على غير وضوء» كذا لأكثر الرواة، وفي رواية الأصيلي =سهر: قوله: عزائم السجود: جمع «عزيمة» وهي التي أكدت على فعله، مثل صيغة الأمر مثلاً، قاله ابن حجر. قال العيني: لا خلاف بين الحنفية والشافعية في أن «صَ» فيها سجدة تفعل، وإنما الخلاف في أنها من العزائم أم لا: فعند الشافعي ليست من العزائم، وإنما هي سجدة شكر، تستحب في غير الصلاة وتحرم فيها، وبه قطع جمهور الشافعية. وعند أبي حنيفة وأصحابه هي من العزائم، وهو قول مالك أيضاً. وعن أحمد كالذهيين، والمشهور منهما كقول الشافعي. واحتج الشافعي ومن معه بحديث ابن عباس هذا، وله حديث آخر أخرجه النسائي: «أن النبي ﷺ سجد في «ص»، فقال: سجدها داود عليه السلام توبةً، وسجدها شكرًا». وله حديث أخرجه البخاري على ما يأتي، ولفظه: «رأيت النبي ﷺ يسجد في «ص» ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدْنُهُمْ أَفْتَدَتْهُ﴾. (الأنعام: ٩٠) قلنا: هذا كله حجة لنا، والعمل بفعل النبي ﷺ أولى من العمل بقول ابن عباس، وكونها توبةً لا ينافي كونها عزيمة، وسجدها داود توبةً ونحن نسجدها شكرًا؛ لما أنعم الله على داود عليه السلام بالغفران والوعد بالزلفى وحسن المآب، ولهذا لا يسجد عندنا عقيب قول: ﴿وَأَن تَابَ﴾ بل عقيب قوله: ﴿وَحُشِّنَ مَقَابَ﴾. وروى أبو داود من حديث أبي سعيد قال: «قرأ رسول الله ﷺ - وهو على المنبر - «ص»، فلما بلغ السجدة نزل فسجد». انتهى

قوله: على غير وضوء: هكذا في رواية الأكثرين، وللأصيلي بحذف «غير»، وهذا هو اللائق بحاله؛ لأنه لم يوافق أحد على جواز السجود بغير وضوء إلا الشيعي، ولكن الأصح إثباته لما روى ابن أبي شيبة: «كان ابن عمر ينزل عن راحلته فيهريق الماء ثم يركب، فيقرأ السجدة فيسجد وما يتوضأ»، وروى البيهقي بإسناد صحيح عن ابن عمر قال: «لا يسجد الرجل إلا وهو طاهر»، والتوفيق بينهما بأن حُمِلَ قوله: «وهو طاهر» على الطهارة الكبرى، أو يكون هذا على حالة الاختيار وذلك على حالة الضرورة، قاله العيني.

* أسماء الرجال: سليمان بن حرب: الأزدي الواسطي. أبو الثعمان: محمد بن الفضل، السدوسي. أيوب: السختياني، هو ابن أبي ثيمة، البصري. حفص بن عمر: بضم العين، الحوضي الأزدي البصري. شعبة وأبو إسحاق والأسود وعبد الله: مروا في الصفحة السابقة.

سند: قوله: ليس من عزائم السجود: أي مؤكداً وواجبته؛ بناءً على الاختلاف في أن سجود القرآن واجب أو مندوب.

قوله: باب سجود المسلمين مع المشركين: أي اختلاط المسلمين مع المشركين لا يضر في سجود المسلمين، مع أن المشرك نجس غير متوضئ. وقوله: «وكان ابن عمر...» بمنزلة الترفي في ذلك، أي بل كان ابن عمر لا يوجب الوضوء للسجود، فكيف يضر اختلاط المشرك بالنجس؟ ولم يرد اختيار قول ابن عمر والاستدلال عليه بسجود المشركين مع عدم الوضوء؛ ضرورة أن فعل المشرك ما كان إلا صورة السجود، لا معناه، فلا وجه للاستدلال به، والله تعالى أعلم.

١٠٧١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ* قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبٌ* عَنْ عِكْرِمَةَ* عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ

بِالتَّجْمِ، وَسَجَدَ مَعَهُ الْمُسْلِمُونَ وَالْمُشْرِكُونَ وَالْحَيُّ وَالْإِنْسُ. رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ عَنْ أَيُّوبَ.

كما سيحيى في التفسير

٦- بَابُ مَنْ قَرَأَ السَّجْدَةَ وَلَمْ يَسْجُدْ

١٤٦/١

١٠٧٢- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ أَبُو الرَّبِيعِ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ خُصَيْفَةَ عَنِ ابْنِ قُسَيْطٍ*،

هو ابن عبد الله بن خُصَيْفَةَ الكندي

الأنصاري

الزهراني البصري

عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَأَلَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، فَرَعَمَ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ «وَالْتَّجْمِ» فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا.

مولى سيمونة

١٠٧٣- حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ

الحلائي مولى سيمونة

زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ «وَالْتَّجْمِ» فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا.

لا يلزم منه أنه ليس في النجم سجدة بل
معناه أنه لم يسجد على الفور كما مر. (ع)

الأنصاري

١. إبراهيم: كذا لأبوي ذر والوقت والأصيلي. ٢. أخبرنا: وللأصيلي وأبي الوقت: «حدثنا».

ترجمة = بخذف «غير»، والأول أولى. ولم يوافق ابن عمر أحدٌ على جواز السجود بلا وضوء إلا الشعبي. اهـ قلت: وظاهر ترجمة البخاري أنه ذهب أيضاً إلى جواز السجدة بلا وضوء. وقال السندي: أراد أن اختلاط المشركين بالمسلمين لا يضر في سجود المسلمين، مع أن المشركين نجس غير متوضئ. وقوله: «كان ابن عمر ... بمنزلة التراقي في ذلك، أي بل كان ابن عمر لا يوجب الوضوء للسجود. فكيف يضر اختلاط المشرك بالنجس؟» ولم يرد اختيار قول ابن عمر والاستدلال عليه بسجود المشركين؛ ضرورة أن فعل المشرك ما كان إلا صورة السجود، لا معناه، فلا وجه للاستدلال به. اهـ قال الحافظ: اعترض ابن بطال إن أراد البخاري الاحتجاج لابن عمر بسجود المشركين فلا حجة فيه؛ لأن سجودهم لم يكن على وجه العبادة. وإن أراد الرد على ابن عمر بقوله: «والمشرك نجس» فهو أشبه بالصواب. وأجاب ابن رشيد بأن مقصود البخاري تأكيد مشروعية السجود بأن المشرك قد أقر على السجود مع عدم أهليته، فالتأهل لذلك أخرى، ويؤيده الحديث بأن من لم يسجد عُوقب عليه. انتهى

قوله: باب من قرأ السجدة ولم يسجد: قال الحافظ: يشير بذلك إلى الرد على من احتج بحديث الباب على أن الفصل لا سجود فيه كالمالكية، أو أن «النجم» بخصوصها لا سجود فيها كأبي ثور؛ لأن ترك السجود فيها لا يدل على تركه مطلقاً؛ لاحتمال أنه كان إذ ذاك بلا وضوء أو لكون الوقت وقت كراهة أو ترك لبيان الجواز وبه جزم الشافعي. اهـ وعلى هذا فتكون الترجمة شارحة بأن عدم سجوده ﷺ كان لعارض، وأيضاً فيه تأسيس لظاهر الرواية عن الخليفة أن وجوها على التراخي، ورواية التاتارخانية على الفور شاذة كما في «الفيض». ويمكن أن يقال: إن غرض المصنف أن السجدة - سواء كانت واجبة أو سنة - ليست على الفور. وحديث الباب استدلل به من لم ير السجدة واجبة، كما استدلل به الزرقاني عليه، كما في «الأوجز»، ومن أوجيها حمله على ما تقدم من الوجوه في كلام الحافظ.

سهر = قال القسطلاني: واعترض على الترجمة بأنه إن أراد المؤلف الاحتجاج لابن عمر بسجود المشركين فلا حجة فيه؛ لأن سجودهم لم يكن لعبادة، وإن أراد الرد على ابن عمر بقوله: «والمشرك نجس» فهو أشبه بالصواب. قوله: سجد معه المسلمون والمشركون: قال النووي: محمول على من كان حاضراً. فإن قلت: لم سجد المشركون وهم لا يعتقدون القرآن؟ قلت: قيل: لأنهم سمعوا أسماء أصنامهم حيث قال: «أَقْرَبُكُمْ إِلَهُاتٍ وَأَلْهَتُ وَالْعُزَّى». (النجم: ١٩) وقال عياض: كان سبب سجودهم فيما قال ابن مسعود: إنها أول سجدة نزلت، ولا يرد عليه نزول: «أَقْرَبُكُمْ إِلَهُاتٍ»؛ لأن محل سجدتها نزل بعد، كذا في «العين». قوله: والحين: [علم هذا إما بإخبار الرسول وإما بإزالة الله الحجاب. (الكواكب الدراري)]

* أسماء الرجال: مسدد: هو ابن مسرهد، أبو الحسن البصري. عبد الوارث: هو ابن سعيد، التنوري. أيوب: هو السخيتاني. عكرمة: مولى ابن عباس. ابن قسيط: بالتصغير يزيد بن عبد الله، الليثي المدني الأعرج. ابن أبي ذئب: محمد بن عبد الرحمن، القرشي المدني.

سند: قوله: فلم يسجد فيها: ليس فيه دليل لمن يقول بأنه لا سجود فيها، أما على قول عدم وجوب السجود فظاهر؛ لجواز الترك حينئذ، وأما على القول بالوجوب فيجوز أنه أخره إلى وقت آخر، ولم يأمر زيداً بذلك؛ لصغره، والله تعالى أعلم.

٧- بَابُ سَجْدَةِ «إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ»

١٤٦/١

١٠٧٤- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ * بَنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ * قَالَا: حَدَّثَنَا هِشَامٌ * عَنْ يَحْيَى * عَنْ أَبِي سَلَمَةَ * قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ

قَرَأَ: «إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ» فَسَجَدَ بِهَا، فَقُلْتُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، أَلَمْ أَرَكَ تَسْجُدُ؟ قَالَ: لَوْ لَمْ أَرَ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ لَمْ أَسْجُدْ.

استخبار لا استفهام إنكار. (ع)

٨- بَابُ مَنْ سَجَدَ لِسُجُودِ الْقَارِئِ

١٤٦/١

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ ﷺ لِتَمِيمِ بْنِ حَذَلِمٍ - وَهُوَ غُلَامٌ - فَقَرَأَ عَلَيْهِ سَجْدَةً، فَقَالَ: اسْجُدْ؛ فَإِنَّكَ إِمَامُنَا فِيهَا.

تابعي بفتح مهمله وسكون معجمة وفتح لام أبو سلمة الضبي. (قس)

١٠٧٥- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ * قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى * قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ * قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ * عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ

يَقْرَأُ عَلَيْنَا السُّورَةَ فِيهَا السَّجْدَةُ فَيَسْجُدُ وَتَسْجُدُ، حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدًا مَوْضِعَ جَبْهَتِهِ.

أي بعضنا

٩- بَابُ اَزْدِحَامِ النَّاسِ إِذَا قرَأَ الْإِمَامُ السَّجْدَةَ

١٤٦/١

١٠٧٦- حَدَّثَنَا بَشَرُ بْنُ آدَمَ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ * قَالَ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ

هو الضريز وليس له في البخاري غير هذا

يَقْرَأُ السَّجْدَةَ وَنَحْنُ عِنْدَهُ فَيَسْجُدُ وَتَسْجُدُ مَعَهُ، فَتَزْدَحِمُ حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدًا لِحَبْثَتِهِ مَوْضِعًا يَسْجُدُ عَلَيْهِ.

أي بعضنا. (ع)

١. حدثنا مسلم بن إبراهيم: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «حدثنا مسلم». ٢. بها: وللكشيميني وأبي الوقت: «فيها».

٣. سجد: كذا لأبي ذر والوقت، وفي نسخة: «يسجد». ٤. حذلم: وفي نسخة: «حذيم». ٥. فيها: كذا للكشيميني.

٦. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا». ٧. قال حدثنا: كذا للأصيلي وأبي ذر والوقت، وفي نسخة: «عن». ٨. السورة: وفي نسخة بعده: «التي».

ترجمة: قوله: باب سجدة إذا السماء انشقت: فيه تعريض على المالكية؛ لأنه ليس عندهم في المفصل سجدة، كذا في «الفيض».

قوله: باب من سجد لسجود القارئ: إشارة إلى مسألة خلافية كما ستأتي، وظاهر لفظ الترجمة أن ميل المؤلف إلى مسلك الحنابلة والمالكية، وبه جزم الحافظ؛ إذ قال: وفي الترجمة إشارة إلى أن القارئ إذا لم يسجد لم يسجد السامع. انتهى قوله: باب ازدحام الناس إذا قرأ الإمام السجدة: كتب الشيخ في «اللامع»: لعله قصد بذلك إثبات أن السجود حتم لا يترك لعذر، والذي ترجم بعد ذلك بهذا العنوان لا بعينه فالغرض منه بيان الحكم لمن لم يجد موضعاً للسجود للزحمة ماذا يفعل؟ هل يؤخر إلى وقت غير وقته هذا أو يسجد على ظهر آخر أو يسقط عنه على حسب اختلافهم في ذلك، ولعدم تعيين إحدى الاحتمالات ترك الخبر مبهماً، ولا يظهر من الرواية المذكورة ثمة شيء. اهـ وفي «هامشه»: وهذا واضح جيد، والعجب أن الشراح كلهم سكتوا عن غرض الترجمة ههنا، وكذا سكتوا عن بيان الفرق بين الترجمتين. اهـ

سهر: قوله: فإنك إمامنا: أي متبوعنا؛ لتعلق السجدة بنا من جهتك، اسجد أنت لنسجد نحن أيضاً، وليس معناه: إن لم تسجد لا نسجد. (عمدة القاري)

قوله: فتزدحم: [فيه دليل على أن السجدة واجبة على القارئ والسامع. (عمدة القاري)]

* أسماء الرجال: مسلم: هو القصاب، البصري. معاذ بن فضالة: البصري. هشام: هو ابن أبي عبد الله، الدستوائي. يحيى: ابن أبي كثير، أبو نصر اليمامي. أبي سلمة: ابن عبد الرحمن ابن عوف. مسدد: هو ابن مسرهد. يحيى: هو ابن سعيد، القطان. عبيد الله: ابن عمر، العمري. نافع: مولى ابن عمر. بشر بن آدم: هو الضريز. علي بن مسهر: الكوفي.

١٤٦/١

١٠- بَابُ مَنْ رَأَى أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يُوجِبِ السُّجُودَ

وَقِيلَ لِعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ^{سند} : الرَّجُلُ يَسْمَعُ السَّجْدَةَ وَلَمْ يَجْلِسْ لَهَا؟ قَالَ: أَرَأَيْتَ لَوْ قَعَدَ لَهَا؟ كَأَنَّهُ لَا يُوجِبُهُ عَلَيْهِ. وَقَالَ ^{سهر} ^{أي بقصد سماعها} ^{قول البخاري}

(ع)

سَلَمَانُ ^{سهر} : مَا لِهَذَا غَدَوْنَا. وَقَالَ عُثْمَانُ ^{سند} : إِنَّمَا السَّجْدَةُ عَلَى مَنْ اسْتَمَعَهَا.

أي قصد السماع

ابن عفان

الفارسي

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: لَا يَسْجُدُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ طَاهِرًا، فَإِذَا سَجَدَتْ وَأَنْتَ فِي حَضَرٍ فَاسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ، فَإِنْ كُنْتَ رَاكِبًا فَلَا عَلَيْكَ حَيْثُ كَانَ وَجْهُكَ. وَكَانَ السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ لَا يَسْجُدُ بِسُجُودِ الْقَاصِّ.

(وهو الواعظ؛ لكنه ليس قاصدا للتلاوة أو لا يكون قاصدا للسماع. (قرن))

١٠٧٧- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى * قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ * أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ * أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ *

عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّيْمِيِّ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَدِيرِ التَّيْمِيِّ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَكَانَ رَبِيعَةُ مِنْ خِيَارِ النَّاسِ - عَمَّا ^{سهر}

ابن أبي مليكة. (قرن)

القرشي

ابن عثمان

حَضَرَ رَبِيعَةُ مِنْ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ ^{سند} : قَرَأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى الْمِنْبَرِ سُورَةَ التَّحْلِ، حَتَّى إِذَا جَاءَ السَّجْدَةَ نَزَلَ فَسَجَدَ وَسَجَدَ النَّاسُ، حَتَّى إِذَا كَانَتِ الْجُمُعَةُ الْقَابِلَةَ قَرَأَ بِهَا، حَتَّى إِذَا جَاءَتِ السَّجْدَةُ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا نُمِرُ بِالسُّجُودِ فَمَنْ سَجَدَ فَقَدْ أَصَابَ، وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ. وَلَمْ يَسْجُدْ عُمَرُ.

(أي بآية السجود. (ع))

١. لا يوجبه: وفي نسخة: «لا يوجبها». ٢. فإن كنت: وفي نسخة: «وإن كنت». ٣. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا». ٤. جاءت السجدة: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «جاء السجدة». ٥. إنما: كذا للكشميهني، وفي نسخة: «إنما». ٦. عمر: وفي نسخة بعده: «قال ابن جريج».

ترجمة: قوله: باب من رأى أن الله عز وجل لم يوجب السجود: أشار الإمام البخاري بهذه الترجمة إلى المسألة الخلافية الشهيرة في سجدة التلاوة: هل هي واجبة أم لا؟ وكان الإمام البخاري لم يوافق قول من أنكر الوجوب، ولذا ترجم بلفظ: «من رأى» كما قالوا في مثل هذه التراجم، كما تقدّم في الأصل الثالث من أصول التراجم، وبسط الكلام على المسألة في «الأوجز». والحاصل أنها واجبة عند الحنفية، وسنة مؤكدة عند الشافعية والحنابلة، وفضيلة أو سنة قولان مشهوران للمالكية، وعن أحمد: أنها واجبة في الصلاة لا خارجها. انتهى من هامش «اللامع»

سهر: قوله: من رأى أن الله عز وجل لم يوجب السجود: وكان من رأى ذلك يحمل الأمر في قوله: «أَسْجُدُوا» على الندب، أو على أن المراد به سجود الصلاة. (عمدة القاري) قوله: لو قعد لها: جوابه محذوف أي لا يجب عليه شيء، فإذا لم يجب على المستمع القاعدة لها فعدمه على السامع بالأولى. (عمدة القاري) قوله: ما لهذا غدوننا: كأنه أراد بيان أنما لم نسجد؛ لأننا ما كنا قاصدين السماع. (عمدة القاري) قوله: عما حضر ربيعه: يتعلق بقوله: «أخبرني». فإن قلت: «عن عثمان» يتعلق به، فإذا تعلق به «عما حضر» يكون حرفاً جرّاً يتعلّقان بفعل واحد، وهو لا يجوز. قلت: يتعلق الأول بمحذوف تقديره: أخبرني أبو بكر راوياً عن عثمان عن حضوره مجلس عمر ^{سند}. وكلمة «ما» مصدرية في قول: «عما»، و«ربيعه» بالرفع فاعل «حضر». (عمدة القاري) قوله: فلا إثم عليه: قال الكرماني: هذا دليل صريح في عدم الوجوب، وهذا كان محض من الصحابة ولم ينكر عليه أحد، فكان إجماعاً سكوتياً على ذلك. وكذا لفظ: «لم يفرض» دليل آخر. فإن قلت: الحنفية قائل بعدم الفرضية؛ إذ الفرض عنده غير الواجب، قلت: هذا اصطلاح جديد لم يكن الصحابة يتخاطبون به. انتهى قلنا: أما قوله: «فلا إثم عليه» فلا يدل على عدم الوجوب؛ لأنه يحتمل أنه ليس على الفور فلا يثم بتأخيره، فلا يلزم من ذلك عدم الوجوب. وكذا قوله: «لم يسجد عمر ^{سند}» يحتمل أنه لم يسجد في ذلك الوقت؛ لعارض أو للإشارة إلى أنه ليس على الفور، وما يؤكد ما قلنا قوله: «فمن سجد فقد أصاب» أي أصاب السنة، وقد تواترت الأخبار عن النبي ^{سند} بالسجدة في مواضع السجود في القرآن. وأما قوله: «هذا اصطلاح جديد» فلا نسلم أنه اصطلاح حادث، - * أسماء الرجال: إبراهيم بن موسى: الرازي. هشام بن يوسف: الصنعاني. ابن جريج: عبد الملك بن عبد العزيز المكي. ابن أبي مليكة: هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، التيمي المدني.

سند: قوله: ولم يجلس لها: أي ما قصد استماع السجود بأن جلس لأجل سماعها، أي: فهل عليه سجود؟ فقال: لو قعد لأجل سماعها وقصد ذلك لما كان عليه شيء، فكيف إذا سمع ذلك اتفاقاً؟ وأما قول سلمان وعثمان فيقتضي الوجوب على القاصد للسماع دون من سمع اتفاقاً، فهو دليل لمن يقول بوجوب السجود في الجملة. قوله: فمن سجد فقد أصاب ومن لم يسجد فلا إثم عليه: استدله به على عدم وجوب السجود بأن عمر قال ذلك، محض من الصحابة ولم ينكر أحد ذلك، فصار إجماعاً على عدم الوجوب. ولعل من يقول بالوجوب يضعف هذا الإجماع بأن إنكار المختلف فيه غير لازم، سيما إذا كان قائله إماماً، أو يحمل قول عمر: «فمن سجد» أي على الفور وقوله: «ومن لم يسجد» أي على الفور، بل أخر إلى وقت آخر.

سهر ^١ وَزَادَ نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ^٢ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَفْرِضِ السُّجُودَ إِلَّا أَنْ تَشَاءَ.

ترجمة
١١- بَابٌ مَنْ قَرَأَ السَّجْدَةَ فِي الصَّلَاةِ فَسَجَدَ بِهَا

١٤٧/١

١٠٧٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي* قَالَ: حَدَّثَنَا بَكْرٌ* عَنْ أَبِي رَافِعٍ* قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ الْعَتَمَةِ

العشاء

فَقَرَأَ: «إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ» فَسَجَدَ، فَقُلْتُ: مَا هَذِهِ؟ قَالَ: سَجَدْتُ بِهَا خَلْفَ أَبِي الْقَاسِمِ ^٣ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَلَا أَرَأَى أَنْ أُسْجِدَ فِيهَا حَتَّى أَلْقَاهُ.

ترجمة
١٢- بَابٌ مَنْ لَمْ يَجِدْ مَوْضِعًا لِلْسُّجُودِ مِنَ الزَّحَامِ

١٤٧/١

أشار بهذه الترجمة إلى أنه يسجد بقدر استطاعته، ولو كان على ظهر غيره. (ع)

١٠٧٩- حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ* قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى* بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ* عَنْ نَافِعٍ* عَنِ ابْنِ عُمَرَ ^٤ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ^٥ ﷺ

يَقْرَأُ السُّورَةَ الَّتِي فِيهَا السَّجْدَةُ فَيَسْجُدُ وَتَسْجُدُ، حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدًا مَكَانًا لِمَوْضِعِ جَبْهَتِهِ.

أي بعضنا

١. لم يفرض: وفي نسخة بعده: «علينا». ٢. سمعت: وفي نسخة: «حدثني». ٣. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني».

٤. حدثنا بكر: وللشيخ ابن حجر: «عن بكر». ٥. موضعا للسجود: وفي نسخة: «موضع السجود مع الإمام».

٦. للسجود: وللأصيلي وأبو ذر الوقت بعده: «مع الإمام». ٧. ابن الفضل: كذا لأبوي ذر والوقت والأصيلي.

٨. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا». ٩. ابن سعيد: كذا للأصيلي وأبي ذر. ١٠. ونسجد: وللكشيهي بعده: «معه».

ترجمة: قوله: باب من قرأ السجدة في الصلاة فسجد بها: أشار الإمام البخاري بهذه الترجمة إلى مسألة خلافية شهيرة، وهي قراءة السجدة في الصلاة. بسط الكلام عليها في «الأوجز»، والجملة أنها جائزة بلا كراهة عند الشافعية، إلا أنهم قالوا: لا يقصد بقراءته السجدة في غير صبح جمعة، وإلا فتبطل صلاته لو سجد عالمًا بتحريره. وعند الحنابلة: مكروه في السرية دون الجهرية، فلو قرأ لم يسجد. وعند الحنفية كما في «الدر المختار»: يكره للإمام أن يقرأها في مخافة ونحو جمعة وعيد إلا أن تكون بحيث تؤدي بركوع الصلاة أو بسجودها. وأما مذهب المالكية فقد تقدّم في «باب سجدة تنزل السجدة». قوله: باب من لم يجد موضعا للسجود من الزحام: تقدّم الفرق بين هذا الباب وبين ما سبق من «باب ازدحام الناس...». قال الحافظ: أي ماذا يفعل؟ قال ابن بطال: لم أجد هذه المسألة إلا في سجود الفريضة، وإذا كان هذا في سجود الفريضة فيجري مثله في سجود التلاوة. واختلف السلف، فقال عمر ^٦ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يسجد على ظهر أخيه، وبه قال الكوفيون وأحمد. وقال عطاء: يؤخر حتى يرفعوا، وبه قال مالك والجمهور. وظاهر صنع البخاري أنه يذهب إلى أنه يسجد بقدر استطاعته ولو على ظهر أخيه. انتهى من هامش «اللامع» ثم براعة الاختتام سكنت عنها الحافظ، ولا يبعد عندي أن يقال: إن السجود هبوط إلى الأرض شبيه بالهبوط إلى القبر، أو يقال: إنه يستأنس من قوله: «ما يجد أحدا مكانا...»، ففيه إشارة إلى كثرة الأموات حتى لا يجد موضعا للدفن.

سهر = وكيف يقال هذا وأهل اللغة قد فرقوا بين الفرض والواجب؟! والأحكام الشرعية إما تؤخذ من الألفاظ اللغوية. وقوله: «وما كان الصحابة يفرقون بينهما» دعوى بلا برهان، بل هذا نسبة الصحابة إلى عدم المعرفة بلغات لسانهم، وروي عن مالك أنه قال: إن ذلك مما لم يتبع عليه عمر، ولا عمل به أحد بعده. والله تعالى أعلم وعلمه أحكم، هذا نبذة مما ذكره العيني في «عمدة القاري».

قوله: وزاد نافع: مولى ابن عمر، أي وقال ابن جريح: أخبرني ابن أبي مليكة بالإسناد السابق: أن نافعاً زاد عن عبد الله بن عمر ^٧ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ما هو موقوف عليه، كذا في «القسطلاني».

* أسماء الرجال: مسدد: هو ابن مسرهد، أبو الحسن البصري. معتمر: ابن سليمان، التيمي. سمعت أبي: سليمان بن طرخان. بكر: هو ابن عبد الله، المزني. أبي رافع: نافع، الصائغ المدني. صدقة بن الفضل: هو المروزي. يحيى: هو القطان. عبيد الله: ابن عمر، العمري. نافع: مولى ابن عمر.

سند: قوله: إلا أن نشاء: أي فلا نسجد إلا أن نشاء، أو هو بمنزلة الدليل على عدم الافتراض بأنه ما فرض إلا أن يقال: وقت المشيئة، ولا فرض كذلك، فلا افتراض، والله تعالى أعلم.

١٥- أَبْوَابُ تَقْصِيرِ الصَّلَاةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّقْصِيرِ وَكَمْ يُقِيمُ حَتَّى يُقْصَرَ؟

١٤٧/١

١٠٨٠- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ* عَنْ عَاصِمٍ* وَحُصَيْنٍ* عَنْ عِكْرِمَةَ* عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ* قَالَ:

يرويان كلاهما عن عكرمة

أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ تِسْعَةَ عَشَرَ يُقْصَرُ. فَتَحْنُ إِذَا سَافَرْنَا تِسْعَةَ عَشَرَ قَصْرْنَا، وَإِنْ زِدْنَا أَتَمَمْنَا.

بضم الصاد، وضبطها المنذري من «التقصير». (قس) المراد فأقمنا تسعة عشر كما في نسخة

١. أبواب إلخ: كذا للأصيلي وكريمة، وللمستمل: «أبواب التقصير»، ولأبوي ذر والوقت: «أبواب تقصير الصلاة». [وسقط البسملة لأبوي ذر والوقت. (قس)]
 ٢. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٣. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ٤. سافرنا: وفي نسخة بعده: «فأقمنا».

ترجمة: قوله: باب ما جاء في التقصير وكم يقيم حتى يقصر: قال الحافظ: في هذه الترجمة إشكال؛ لأن الإقامة ليست سبباً للقصر، ولا القصر غاية للإقامة. فقيل: إنه انقلب اللفظ، والمعنى: كم يقصر حتى يقيم؟ وقيل: كم مدة يقيم حتى يقصر؟ وعدد الأيام المذكورة سبب لمعرفة جواز القصر فيه فيها. انتهى من «الفيض» ثم الترجمة مشتملة على جزئين:
 الأول: قوله: «ما جاء في التقصير»، ولعل المصنف أشار به إلى حكم التقصير من كونه واجباً أو مباحاً؛ فإن المسألة خلافية شهيرة كما ستأتي، ولما لم يكن له حديث عند المؤلف على شرطه لم يورده، بل أشار في الترجمة إلى الاختلاف. وأوجه منه أنه أشار به إلى مبدأ القصر، كما هو دأبه في جميع كتابه.
 والجزء الثاني من الترجمة: هو قوله: «وكم يقيم حتى يقصر»، وأشار بذلك إلى مسألة أخرى خلافية أيضاً، وهي اختلافهم في المدة التي إذا نوى المسافر الإقامة فيها لزمه الإتمام.
 • أما المسألة الأولى: ففي هامش «اللامع»: اختلفوا في حكم القصر، أما الحنفية فقالوا بوجوبه قولاً واحداً. واختلفت الروايات عن الإمام الشافعي، وأشهرها أنه رخصة، والإتمام أفضل. وكذلك اختلفت الروايات عن الإمام مالك فروى عنه أشهب أنه فرض، وأشهرها أنه سنة عنده. وكذلك اختلفت الروايات عن الإمام أحمد، فروى عنه أنه فرض، وعنه أنه سنة، وعنه أنه أفضل، وعنه: أي أحب العافية عن هذه المسألة.

• وأما المسألة الثانية: أعني مبدأ القصر، فالذي يظهر لهذا العبد الضعيف وبه تجتمع الأدلة أن الصلاة فرضت ليلة الإسراء ركعتين إلا المغرب، ثم زيد عقيب الهجرة إلا الصبح. ثم بعد أن استقر فرض الرباعية نصف منها في السفر عند نزول قوله تعالى: ﴿وَإِذَا صَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلْيَسْ عَلَيَّكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾. (النساء: ١٠١) قال الحافظ: ذكر ابن الأثير أن قصر الصلاة كان في السنة الرابعة من الهجرة، وهو مأخوذ مما ذكره غيره أن نزول الآية كان فيها، وقيل: كان قصر الصلاة في ربيع الآخر من السنة الثانية، ذكره الدولابي. وقيل: بعد الهجرة بأربعين يوماً. انتهى من هامش «اللامع»

• وأما المسألة الثالثة: ففي «الأوجز»: بلغ ابن عبد البر في «الاستذكار» أقوال العلماء في ذلك إلى أحد عشر قولاً، وذكر العيني في «شرح البخاري» اختلاف الأقوال في ذلك على اثنين وعشرين قولاً، تركها اختصاراً. قال ابن رشد في «البداية»: الأشهر منها هو ما عليه فقهاء الأمصار، وهم في ذلك ثلاثة أقوال، أحدها: مذهب مالك والشافعي أنه إذا أزمع المسافر على إقامة أربعة أيام أم. والثاني: مذهب أبي حنيفة والثوري أنه إذا أزمع على إقامة خمسة عشر يوماً أم. والثالث: مذهب أحمد وداود أنه إذا أزمع على أكثر من أربعة أيام أم. اهـ وذلك بأن ينوي الإقامة إلى إحدى وعشرين صلاة.

وفي «فيض الباري»: اعلم أنه لم يبلغ حديث مرفوع في تحديد مدة القصر إلى مرتبة الصحة. وحديث ابن عباس في فتح مكة، ومدة الإقامة فيه تسعة عشر على اختلاف فيه. وحديث أنس ثاني حديث الباب في حجة الوداع ومدة الإقامة فيها. اهـ قلت: والظاهر أن ميل المصنف في هذه المسألة إلى ما ذهب إليه ابن عباس.

سهر: قوله: وكم يقيم حتى يقصر: وفي نسخة اليونانية: «يقصر» بالتشديد، أي وكما يوماً يمكث المسافر لأجل القصر، فد «كم» هنا استفهامية بمعنى أي عدد، ولا يكون تمييزه إلا مفرداً خلافاً للكوفيين، ويكون منصوباً. ولفظة «حتى» هنا للتعليل؛ لأنها تأتي في كلام العرب. ولفظة «يقيم» معناها يمكث. وجواب «كم» محذوف، تقديره: تسعة عشر يوماً، كما في حديث الباب، قاله العيني. وفي «شرح المسند» لابن الأثير: كان قصر الصلاة في السنة الرابعة من الهجرة. (إرشاد الساري)
 قوله: تسعة عشر: أي يوماً بليته حال كونه يقصر الصلاة الرباعية؛ لأنه كان متردداً متى هباً له فراغ حاجته؟ قاله القسطلاني. قال السيوطي: ولأبي داود من هذا الوجه: «سبعة عشر»، وله من وجه آخر عن ابن عباس: «خمس عشرة»، ومن حديث عمران بن حصين: «ثلاثي عشرة». وجمع البيهقي بأن من قال: «تسع عشرة» عدّ يومَي الدخول والخروج، ومن قال: «سبعة عشر» حذفهما، ومن قال: «ثلاثي عشرة» عدّ أحدهما، ورواية «خمس عشرة» ضَعُفَها النووي. انتهى

* أسماء الرجال: موسى: هو المنقري التبوذكي. أبو عوانة: الوضاح البشكري. عاصم: هو ابن سليمان، الأحول. حصين: بضم المهملة، ابن عبد الرحمن، السلمي. عكرمة: مولى ابن عباس.

سند: قوله: وكما يقيم حتى يقصر: أي أي قدر يقتصر على إقامته وأي حد لا يزيد عليه في الإقامة حتى يصح له الاستمرار على القصر الذي كان عليه حالة السير؟ فالمقصود تحديد الإقامة لصحة الاستمرار على القصر، والتحديد في مثله لأجل منع الزيادة، فيكون ذلك قرينة على أن معنى «كم يقيم» أي كم يقتصر عليه في الإقامة؟ وقوله: «حتى يقصر» أي لأجل أن يصح له القصر حالة الإقامة، أو لأجل أن يستمر على القصر الذي كان عليه في حالة السير، وبهذا رجع الكلام إلى ما ذكرنا من معناه.
 قوله: فتحن إذا سافرنا تسعة عشر: أي أقمنا في بلد أو مسافرين غير آخذين لها وطناً، وصدر الحديث يدل على هذا المعنى.

١٠٨١- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ * قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ

مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ، فَكَانَ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ، حَتَّى رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ. قُلْتُ: أَقَمْتُمْ بِمَكَّةَ شَيْئًا؟ قَالَ: أَقَمْنَا بِهَا عَشْرًا.

٢- بَابُ الصَّلَاةِ بِمِى

١٤٧/١

١٠٨٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى * عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ * قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِمِى

رَكْعَتَيْنِ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَمَعَ عُثْمَانَ صَدْرًا مِنْ إِمَارَتِهِ ثُمَّ أَتَمَّهَا.

أي في أول خلافته أي في خلافته

١٠٨٣- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * قَالَ: أَنْبَأَنَا أَبُو إِسْحَاقَ: سَمِعْتُ حَارِثَةَ بْنَ وَهَبٍ * قَالَ: صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ آمَنَ

مَا كَانَ بِمِى رَكْعَتَيْنِ.

١٠٨٤- حَدَّثَنِي قُتَيْبَةُ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ عَنِ الْأَعْمَشِ * قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ * قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ

العبدى سليمان. (قس)

زَيْدٍ يَقُولُ: صَلَّى بِنَا عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ ﷺ بِمِى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ.

النعمي. (قس)

فَقِيلَ فِي ذَلِكَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ فَاسْتَرْجَعَ، ثُمَّ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِى رَكْعَتَيْنِ، وَصَلَّيْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ

الصَّدِّيقِ بِمِى رَكْعَتَيْنِ، وَصَلَّيْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بِمِى رَكْعَتَيْنِ. فَلَيْتَ حَظِّي مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتِ رَكْعَتَانِ مُتَقَبَّلَتَانِ.

فيه تعريض لعثمان. (قس)

١. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا». ٢. أقمتم: وفي نسخة: «أقمتم». ٣. عبد الله: ولأبوي ذر والوقت والأصيلي بعده: «بن عمر».

٤. حدثنا: وللأصيلي: «أخبرنا». ٥. إسحاق: وفي نسخة بعده: «قال». ٦. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ٧. كان: وللكشميهني والحموي: «كانت».

٨. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا». ٩. قتيبة: وللأصيلي وأبي ذر بعده: «بن سعيد». ١٠. حدثنا: ولابن عساكر والأصيلي: «حدثني».

١١. في: كذا لأبي ذر والأصيلي. ١٢. الصديق: كذا للأصيلي وأبوي ذر والوقت. ١٣. من أربع ركعات ركعتان: وفي نسخة: «من أربع ركعتان».

ترجمة: قوله: باب الصلاة بمى. قال الحفاظان (ابن حجر والعيني): لم يذكر حكم المسألة؛ لقوة الخلاف فيها. اهـ

سهر: قوله: أقمنا بها عشرين: لا ينافي الحديث السابق؛ لأن ذلك في فتح مكة، وهذا في خجة الوداع، قاله السيوطي. قال علي القاري في «المراقبة»: والحديث بظاهره يناهض مذهب الشافعي من أنه إذا أقام أربعة يجب الإمام. انتهى وفي «العيني»: وبه قال مالك وأحمد. وعند أبي حنيفة: يقصر ما لم ينو الإقامة خمسة عشر يومًا، وحكاها ابن أبي شيبة بسند صحيح عن مجاهد: «كان ابن عمر إذا أجمع على إقامة خمس عشرة صلى أربعًا»، وقال محمد في «كتاب الآثار»: حدثنا أبو حنيفة حدثنا موسى بن مسلم عن مجاهد، عن عبد الله ابن عمر نحوه. وفي «الهداية»: وهو مأثور عن ابن عباس وابن عمر، قال ابن الهمام: أخرجه الطحاوي عنهما، فذكر حديثهما.

قوله: ثم أتَمَّهَا: سيحيى بيانه في «باب: يقصر إذا خرج من موضعه». قوله: آمن ما كان بمى: معناه صلى بنا والحال أن أكثر أكوانا في سائر الأوقات أَمْنَا. فيه دليل للجمهور على أنه يجوز القصر في السفر من غير خوف، وردَّ على من زعم أن القصر مختص بالخوف أو الحرب. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: أبو معمر: عبد الله بن عمر، المنقري المقعد. عبد الوارث: ابن سعيد، التنوري. مسدد: هو ابن مسرهد. يحيى: هو ابن سعيد، القطان. عبيد الله: ابن عمر، العمري. نافع: مولى ابن عمر. أبو الوليد: هشام بن عبد الملك، الطيالسي. شعبة: هو ابن الحجاج، العتكي. أبو إسحاق: عمرو بن عبد الله، السبيعي. حارثة بن وهب: الخزاعي، أخا عبيد الله ابن عمر بن الخطاب لأمه. قتيبة: هو ابن سعيد، الثقفي. الأعمش: سليمان بن مهران. إبراهيم: هو النخعي، لا التيمي.

سند: قوله: فكان يصلي ركعتين ركعتين: كناية عن قصر الرباعية أو ركعتين موضع أربع؛ فإنها محل القصر، أو فيما سوى المغرب وترك الاستثناء لفظًا؛ لظهوره.

قوله: آمن ما كان: يمكن اعتباره صفة لـ «حين»، أي صلى بنا حينًا هو آمن الأكوان، والله تعالى أعلم.

٣- بَابُ: كَمْ أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّتِهِ؟

١٤٧/١

١٠٨٥- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبٌ* عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ الْبَرَاءِ* عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ:

بشدة الراء، وكان يري النبل، وقيل: القصب. (ع)

قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ لَصُبْحٍ رَابِعَةٍ يُلْبُونَ بِالْحَجِّ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي. تَابَعَهُ عَطَاءٌ عَنْ جَابِرٍ ﷺ.

٤- بَابُ: فِي كَمْ يُقْصَرُ الصَّلَاةُ؟

١٤٧/١

وَسَمَى النَّبِيُّ ﷺ السَّفَرِ يَوْمًا وَلَيْلَةً. وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ ﷺ يَقْصُرَانِ وَيُفْطِرَانِ فِي أَرْبَعَةِ بُرْدٍ، وَهُوَ سِتَّةٌ عَشَرَ فَرَسَخًا.

أي تجوزا. (ع)

١٠٨٦- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ* قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي أُسَامَةَ* حَدَّثَكُمْ عَبْدُ اللَّهِ* عَنْ نَافِعٍ* عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تُسَافِرُ

فاقر به أبو أسامة قال: نعم كما في مسند إسحاق. (ق)

الْمَرْأَةُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، إِلَّا مَعَ ذِي مُحَرَّمٍ*.

١٠٨٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُسَافِرُ

الْمَرْأَةُ ثَلَاثًا، إِلَّا مَعَهَا ذُو مُحَرَّمٍ*». تَابَعَهُ أَحْمَدُ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

عبد الله العمري. (ق)

ابن محمد المروزي

١٠٨٨- حَدَّثَنَا آدَمُ* قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمُقْبِرِيِّ عَنْ أَبِيهِ* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ:

١. كان: كذا للكشيمهني. ٢. هدي: كذا لأبوي ذر والوقت والأصيلي، وفي نسخة: «الهدى».

٣. السفر يوما وليلة: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «يومًا وليلة سفرًا». ٤. وهو: كذا للمستملي، وفي نسخة: «وهي».

٥. إسحاق: وللأصيلي بعده: «بن إبراهيم». ٦. المرأة: وللكشيمهني بعده: «فوق». ٧. ثلاثة أيام: وللأصيلي: «ثلاثًا».

٨. مع ذي محرم: وللأصيلي: «معها ذو محرم». ٩. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ١٠. أخبرني: كذا للأصيلي وأبي ذر، وفي نسخة: «عن».

١١. إلا معها ذو محرم: كذا للأصيلي، وفي نسخة: «إلا مع ذي محرم»، ولأبي ذر: «إلا ومعها ذو محرم». ١٢. حدثنا: وللأصيلي: «أخبرنا».

ترجمة: قوله: باب كم أقام النبي ﷺ في حجته: قال القسطلاني تبعًا للحافظ تحت حديث الباب: قوله: «لصبح رابعة» أي من ذي الحجة، وخرج إلى متى في الثامن، فصلى بمكة إحدى وعشرين صلاة من أول ظهر الرابع إلى آخر ظهر الثامن، فهي أربعة أيام ملفقة. وهذا موضع الترجمة وإن لم يصرح في الحديث بغاية؛ فإنها معروفة في الواقع. أو المراد - أي في الترجمة - إقامته إلى أن توجه إلى المدينة، وهي عشرة أيام سواء، كما مر في حديث أنس. اهـ

قوله: باب في كم تقصر الصلاة: هذا هو البحث الثاني من المباحث الخمسة المشار إليها في أول الباب.

سهر: قوله: لصبح رابعة: هو موضع الترجمة، وإن لم يصرح في الحديث بغايته؛ فإنها معروفة في الواقع. (إرشاد الساري)

قوله: أن يجعلوها عمرة: أي حجتهم، إلا ما معه هدي؛ لأنه لا يجوز له التحلل حتى يبلغ الهدى محله. وفسخ الحج بالعمرة خاص بالذين حجوا معه ﷺ، كما رواه أبو داود وابن ماجه، كذا في «القسطلاني». قوله: فرسخا: هو فارسي معرب، و«الفرسخ» ثلاثة أميال، وقال ابن عبد البر: أصبح ما في الميل أنه ثلاثة آلاف ذراع وخمس مائة، وقيل: أربعة آلاف ذراع. قوله: لا تسافر المرأة إلخ: مطابقته للترجمة من حيث إنه يبين الإهام الذي في الترجمة، ففسره أولاً بقوله: «سمى النبي ﷺ السفر يومًا وليلة»، وثانيًا بقوله: «وكان ابن عمر»، وثالثًا بهذا الحديث؛ لأن إهام الترجمة وإطلاقها يتناول الكل. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: موسى: هو التبوذكي البصري. وهيب: بالضم هو ابن خالد، أبو بكر البصري. أيوب: ابن أبي تميمة، السخيتاني. أبي العالية البراء: بتشديد الراء، اسمه زياد، هو ابن فيروز على المشهور. إسحاق: ابن إبراهيم بن راهويه. أي أسامة: حماد بن أسامة. عبيد الله: ابن عمر، العمري. نافع: مولى ابن عمر. مسدد ويحيى: إلى آخر الإسناد، مروا في «باب الصلاة بمعنى». آدم: هو ابن أبي إياس. ابن أبي ذئب: محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب، واسم ابن أبي ذئب هشام، العامري المدني. عن أبيه: أي سعيد كيسان، المقبري.

سند: قوله: لا تسافر المرأة: محمول على سفرها بلا زوج، وإلا فسفر المرأة مع الزوج هو الأصل.

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَجِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ لَيْسَ مَعَهَا حُرْمَةٌ». تَابِعَهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ وَسَهِيلٌ وَمَالِكٌ عَنِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ سهر.

الإمام وصله مسلم

ترجمة ٢

٥- بَابُ: يَقْصُرُ إِذَا خَرَجَ مِنْ مَوْضِعِهِ

١٤٨/١

وَخَرَجَ عَلَيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ١ فَقَصَّرَ وَهُوَ يَرَى الْبُيُوتَ، فَلَمَّا رَجَعَ قِيلَ لَهُ: هَذِهِ الْكُوفَةُ؟ قَالَ: لَا، حَتَّى نَدْخُلَهَا. وعليه الخفيفة

١٠٨٩- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ* عَنْ مُحَمَّدٍ* بْنِ الْمُثَنَّدِ وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ* عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ٢ قَالَ: صَلَّيْتُ

الظُّهْرَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ٣ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَالْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ.

أي قصر بعد ما خرج من المدينة، وبه المطابقة. (ع)

١٠٩٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ* عَنِ الزُّهْرِيِّ* عَنْ عُرْوَةَ* عَنْ عَائِشَةَ ٤ قَالَتْ: الصَّلَاةُ أَوَّلُ مَا فُرِضَتْ

ابن عيينة. (ع)

رَكْعَتَانِ، فَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّحَرِ وَأُتِمَّتْ صَلَاةُ الْخَضِرِ. قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَقُلْتُ لِعُرْوَةَ: فَمَا بَالُ عَائِشَةَ تُثِمُّ؟ قَالَ: تَأَوَّلَتْ مَا تَأَوَّلَ عُثْمَانُ.

١. قال: وللأصيلي: «عن». ٢. يقصر: وفي نسخة بعده: «الصلاة». ٣. ابن أبي طالب: كذا لأبي ذر والأصيلي.

٤. ابن مالك: كذا لأبي ذر والأصيلي. ٥. رسول الله: كذا لأبي الوقت، وفي نسخة: «النبى». ٦. والعصر: كذا للكشميهني.

٧. الصلاة: وللکشمیهنی: «الصلوات». ٨. ركعتان: وللأصيلي وأبوي ذر والوقت: «ركعتين»، ولكريمة: «ركعتين ركعتين».

٩. فما: كذا للأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «ما».

ترجمة: قوله: باب يقصر إذا خرج من موضعه: هذا هو البحث الرابع من المباحث المتقدمة. وميل المؤلف إلى مسلك الجمهور، والغرض من الترجمة تأييد الجمهور والرّد على ما نقل عن عطاء وبعض الكوفيين، كما سيأتي. قال الإمام مالك في «موطئه»: لا يقصر الذي يريد السفر الصلاة حتى يخرج من بيوت القرية. اهـ

سهر: قوله: مسيرة يوم وليلة: وفي رواية: «بريداً»، وفي أخرى: «يومين»، ومضت رواية الثلاث عن ابن عمر. قال القاضي عياض: هذا كله ليس يتنافر ولا يختلف؛ لأنها في مواطن مختلفة ونوازل متفرقة، فحدث كل من سمعها بما بلغه منها، وإن حدث بها واحد فحدث مرات بما على اختلاف ما سمعها. وبحسب اختلاف هذه الروايات اختلف الفقهاء في تفسير المسافر وأقل السفر. انتهى مختصراً قال الطحاوي: اتفقت الآثار التي فيها مدة الثلاث كلها عن النبي ﷺ في تحريم السفر ثلاثة أيام على المرأة بغير محرم، واختلف فيما دون الثلاث، فنظرنا في ذلك فوجدنا أن حديث ما دون الثلاث لم يخل من أن يكون متقدماً على خبر الثلاث أو متأخراً، فإن كان متقدماً فيكون خبر الثلاث المتأخر ناسخاً له، وإلا لَمَا كَانَ لذكره الثلاث معنى، وإن كان متأخراً فلم يمكن أن يقال: إنه ناسخ لخبر الثلاث، بل يكون مثبتاً لحزمة زائدة، وهي حزمة ما دون الثلاث، مع بقاء حزمة الثلاث وما فوقها، فحديث الثلاث واجب استعماله على الأحوال كلها، وما خالفه فقد يجب استعماله إن كان متأخراً لا إن كان متقدماً، فالأخذه بما يجب استعماله في كلا الحالين أولى مما يجب استعماله بحال وتركه بحال. انتهى كلام الطحاوي ملخصاً مما ذكره العيني، والله تعالى أعلم. ومطابقته للترجمة بالوجه الذي ذكر في أول حديث الباب نقلاً من العيني. قوله: حزمة: [أي رجل ذو حزمة منها، كما في رواية «مسلم». (عمدة القاري)] قوله: وسهيل: [هو ابن أبي صالح، وصله أبو داود].

قوله: هذه الكوفة: يعني هل تتم الصلاة؟ قال: لا، أي لا تتم حتى ندخلها. (عمدة القاري) قوله: فأقرت صلاة السفر: اختلف أهل العلم فيه، فذهب جماعة منهم إلى ظاهره وعمومه وما يوجب لفظه، فأوجبوا القصر في السفر فرضاً وقالوا: لا يجوز لأحد أن يصلي في السفر إلا ركعتين ركعتين في الرابعة، وحديث عائشة واضح في أن الركعتين للمسافر فرض، فلا يجوز خلافه ولا الزيادة عليه. ومن ذهب إلى هذا عمر بن عبد العزيز: إن صح عنه في السفر ركعتان لا يصح غيرهما، ذكره ابن حزم محتجاً به، وحماد بن أبي سليمان، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه. وقول بعض أصحاب مالك، وروي عن مالك أيضاً، وهو المشهور عنه أنه قال: من أتم في السفر أعاد في الوقت، واستدلوا بحديث عمر بن الخطاب: «صلاة السفر ركعتان، تمام غير قصر، على لسان نبيكم ﷺ»، رواه النسائي بسند صحيح، وعند ابن حزم صحيح عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة السفر ركعتان، من ترك السنة كفر»، وعن ابن عباس: «من صلى في السفر أربعاً كمن صلى في الحضر ركعتين»، وهو قول عمر وعلي وابن عباس وابن مسعود وجابر وابن عمر والثوري. أما إمام عثمان ١ اختلفوا في تأويله. قيل: إنه رأى القصر والإتمام جائزين، وبه قال الشافعي. وقيل: لأنه تأهل بمكة. وقيل: لأن الأعراب حضروا معه، ففعل ذلك؛ لئلا يظنوا أن فرض الصلاة ركعتان أبداً أي حضراً وسفراً، لكن بقي الإشكال في إتمام عائشة؛ لأنها أحرقت بفرضية الركعتين في حق المسافر، ثم إنها كيف تتم؟ فلذا سأل الزهري عن عروة: ما بال عائشة تتم؟ فأجاب بقوله: «تأولت ما تأول عثمان». أجب بأن سبب إتمام عثمان أنه كان يرى القصر مختصاً بمن كان شاخصاً سائراً، وأما من أقام في أثناء السفر فله حكم المقيم، فيتم. والدليل عليه ما رواه أحمد بإسناد حسن عن عباد بن عبد الله بن الزبير قال: «لما قدم علينا معاوية حاجاً صلى بنا الظهر ركعتين بمكة، ثم انصرف - * أسماء الرجال: أبو نعيم: الفضل بن دكين. سفیان: هو ابن عيينة. الزهري: محمد بن مسلم بن شهاب. عروة: هو ابن الزبير. عبد الله بن محمد: هو المسندي. سفیان: هو ابن عيينة. الزهري: محمد بن مسلم بن شهاب. عروة: هو ابن الزبير.

٦- بَابُ: يُصَلِّي الْمَغْرِبُ ثَلَاثًا فِي السَّفَرِ ^{ترجمة}

١٠٩١- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ* قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ* عَنِ الزُّهْرِيِّ* قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ^{رضي الله عنه} قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَعْجَلَهُ السَّيْرُ فِي السَّفَرِ يُؤَخِّرُ الْمَغْرِبَ حَتَّى يَجْمَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعِشَاءِ. قَالَ سَالِمٌ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ إِذَا أَعْجَلَهُ السَّيْرُ.

أي في الفعل لا في الوقت

١٠٩٢- وَزَادَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسٌ* عَنِ ابْنِ شِهَابٍ* قَالَ سَالِمٌ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمُزْدَلِفَةِ. قَالَ سَالِمٌ: وَأَخَّرَ ابْنُ عُمَرَ الْمَغْرِبَ، وَكَانَ اسْتَصْرَحَ عَلَى امْرَأَتِهِ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ. فَقُلْتُ لَهُ: الصَّلَاةُ؟ فَقَالَ: سِرُّ. فَقُلْتُ لَهُ: الصَّلَاةُ؟ فَقَالَ: سِرُّ. حَتَّى سَارَ مِائَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً، ثُمَّ نَزَلَ فَصَلَّى، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي إِذَا أَعْجَلَهُ السَّيْرُ. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا أَعْجَلَهُ السَّيْرُ يُقِيمُ الْمَغْرِبَ فَيُصَلِّيَهَا ثَلَاثًا ثُمَّ يُسَلِّمُ، ثُمَّ قَلَّمَا يَلْبَثُ حَتَّى يُقِيمَ الْعِشَاءَ فَيُصَلِّيَهَا رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ يُسَلِّمُ، وَلَا يُسَبِّحُ بَعْدَ الْعِشَاءِ حَتَّى يَقُومَ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ.

٧- بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ عَلَى الدَّوَابِّ حَيْثُمَا تَوَجَّهَتْ بِهِ ^{ترجمة}

١٠٩٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى* قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ* عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ أَبِيهِ* ^{ابن شهاب} قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ.

أي إلى القبلة أو غيرها. (ع)

١. رسول الله: وفي نسخة: «النبى». ٢. ابن عمر: كذا لأبي ذر. ٣. قال: وفي نسخة بعده: «قال». ٤. له: كذا لأبي ذر. ٥. النبى: وللأصيلي وأبي ذر: «رسول الله».
٦. يقيم: وللمستمل والكشميهني: «يَعْتِمُ». ٧. على الدواب: كذا لأبي الوقت وكريمة، وللأصيلي وأبي ذر: «على الدابة». ٨. عامر: ولأبي ذر بعده: «ابن ربيعة». ٩. حيث: وفي نسخة: «حيثما».

ترجمة: قوله: باب يصلي المغرب ثلاثاً في السفر: قال الحافظ: أراد المصنف أن الأحاديث المطلقة - كان يصلي في السفر ركعتين - محمولة على المقيدة بأن المغرب بخلاف ذلك. اهـ
قوله: باب صلاة التطوع على الدواب حيثما توجهت به: قال الحافظ: قال ابن رشد: أورد فيه الصلاة على الراحلة، فيمكن أن يكون ترجم بأعم؛ ليلحق الحكم بالقياس، ويمكن أن يستفاد ذلك من إطلاق حديث جابر المذكور في الباب. قال الحافظ: وقد تقدم في «أبواب الوتر» قول ابن المنير: إنه ترجم بالدابة؛ تنبيهاً على أن لا فرق بينها وبين البعير في الحكم. اهـ

سهر = إلى دار الندوة، فدخل عليه مروان وعمرو بن عثمان فقالا: لقد عبت أمر ابن عمك، قال: وكان عثمان حيث أتم الصلاة إذا قدم مكة يصلي بها الظهر والعصر والعشاء أربعاً أربعاً، ثم إذا خرج إلى منى وعرفة قصر الصلاة، فإذا فرغ من الحج وأقام بمنى أتم الصلاة. انتهى فهذا التأويل يرتفع الاختلاف بين خبر عائشة وفعلها، هذا كله من العيني على وجه الالتقاط من المقامات المختلفة. قال العيني: فإن قلت: كيف دلالة هذا الحديث على الترجمة؟ قلت: إطلاق لفظ «السفر» يدل على أنه إذا خرج من موضعه يقصر؛ لصديق المسافر حيثما عليه. انتهى قوله: استصرخ: [وهو من «الصراخ» بالخاء المعجمة، وأصله الاستغاثة بصوت مرتفع، أي أخبر بموت زوجته، وكان هذا بطريق مكة. (عمدة القاري)]
قوله: يصلي على راحلته حيث توجهت به: هذا بالإجماع في السفر، واختلفوا في الحضر، فمن جوزه - كأبي يوسف وبعض الشافعية - استدلوا بعموم حديث الباب. ومن منعه حمل الحديث على السفر. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: أبو اليمان: الحكم بن نافع. شعيب: هو ابن أبي حمزة. الزهري: هو ابن شهاب. سالم: ابن عبد الله بن عمر. زاد الليث: ابن سعد على رواية شعيب في قصة صفيّة، وصله الإسماعيلي. يونس: هو ابن يزيد. ابن شهاب: الزهري. علي بن عبد الله: هو ابن المديني. عبد الأعلى: ابن عبد الأعلى، البصري السامي. معمر: هو ابن راشد. عن أبيه: عامر بن ربيعة.

سند: قوله: حيثما توجهت به: الباء للتعدية، والمراد بـ«حيثما توجهت به» أي في أي جهة توجهه الدابة إليها.

١٠٩٤- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانٌ* عَنْ يَحْيَى* عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه أَخْبَرَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ يُصَلِّي التَّطَوُّعَ وَهُوَ رَاكِبٌ فِي غَيْرِ الْقِبْلَةِ.

١٠٩٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ* عَنْ نَافِعٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ وَيُوتِرُ عَلَيْهَا، وَيُخْبِرُ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَفْعَلُهُ.

٨- بَابُ الْإِيمَاءِ عَلَى الدَّابَّةِ ترجمة

١٤٨/١

١٠٩٦- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ* بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ يُصَلِّي فِي السَّفَرِ عَلَى رَاحِلَتِهِ أَيْنَمَا تَوَجَّهَتْ بِهِ يَوْمِيٌّ. وَذَكَرَ عَبْدُ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَفْعَلُهُ.

٩- بَابُ: يَنْزِلُ لِلْمَكْتُوبَةِ ترجمة

١٤٨/١

١٠٩٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى* بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ* عَنْ عُقَيْلٍ* عَنِ ابْنِ شِهَابٍ* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ أَنَّ عَامِرَ ابْنَ رَبِيعَةَ رضي الله عنه أَخْبَرَهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ عَلَى الرَّاحِلَةِ يُسَبِّحُ، يَوْمِيٌّ بِرَأْسِهِ قَبْلَ أَيِّ وَجْهِ تَوَجَّهَ، وَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَصْنَعُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ.

١٠٩٨- وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: قَالَ سَالِمٌ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي عَلَى دَابَّتِهِ مِنَ اللَّيْلِ وَهُوَ مُسَافِرٌ، مَا يُبَالِي حَيْثُ كَانَ وَجْهَهُ. قَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُسَبِّحُ عَلَى الرَّاحِلَةِ قَبْلَ أَيِّ وَجْهِ تَوَجَّهَ، وَيُوتِرُ عَلَيْهَا، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهَا الْمَكْتُوبَةَ.

١. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا». ٢. ابن إسحاق: كذا لأبي ذر. ٣. به: كذا لأبي الوقت والكشميهني.
٤. رسول الله: وفي نسخة: «النبي». ٥. عبد الله: وللأصيلي وأبي ذر بعده: «بن عمر».
٦. حيث كان: كذا للكشميهني والأصيلي وأبي ذر، وفي نسخة: «حيثما كان».

ترجمة: قوله: باب الإيماء على الدابة: قال القسطلاني تحت حديث الباب: أي يشير برأسه إلى الركوع والسجود من غير أن يضع جبهته على ظهر الراحلة، وكان يَوْمِيٌّ بالسجود أخفض من الركوع؛ تمييزاً بينهما. اهـ قوله: باب ينزل للمكتوبة: تخصيص لعموم الروايات السابقة. قال الحافظ: قال ابن بطال: أجمع العلماء على اشتراط ذلك، وأنه لا يجوز لأحد أن يصلي الفريضة على الدابة من غير عذر، حاشا ما ذكره في صلاة شدة الخوف. اهـ

سهر: قوله: ويوتر عليها: وبه قال مالك والشافعي وأحمد وإسحاق، وقالت الحنفية: هذا المروي عن ابن عمر كان قبل أن يحكم أمر الوتر؛ لأنه كان أولاً كسائر التطوعات، ثم أكد بعد ذلك فنسخ. وكان ما فعله ابن عمر من وتره على الراحلة قبل علمه بالنسخ، ثم لما علمه رجع إليه. ويجوز أن يكون الوتر عنده كالتطوع، كذا في «العيني» نقلاً عن «الطحاوي» ومروياته في «باب الوتر على الدابة».

* أسماء الرجال: أبو نعيم: الفضل بن دكين. شيبان: ابن عبد الرحمن، النحوي. يحيى: هو ابن أبي كثير. عبد الأعلى بن حماد: البصري. وهيب: ابن خالد، البصري. موسى: ابن عقبة ابن أبي عياش، الأسدي. موسى بن إسحاق: هو التوزكي النخعي. عبد العزيز: هو القسملي. يحيى: هو ابن أبي بكر، المخزومي. الليث: هو ابن سعد، المصري. عقيل: هو ابن خالد، الأيلي. ابن شهاب: هو الزهري.

١٠٩٩- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ* قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ* عَنْ يَحْيَى* عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ

العامري. (قس)

عَبْدَ اللَّهِ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَكْتُوبَةَ نَزَلَ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ.

الأنصاري

١٠- بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ عَلَى الْحِمَارِ

١٤٩/١

١١٠٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ* بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَبَّانٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَامٌ* قَالَ: أَخْبَرَنَا أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ* قَالَ: اسْتَقْبَلْنَا أَنَسَ

بِسُكُونِ اللَّامِ. (قس)

أخو محمد بن سيرين

ابْنَ مَالِكٍ حِينَ قَدِمَ مِنَ الشَّامِ، فَلَقِينَاهُ بِعَيْنِ الثَّمَرِ، فَرَأَيْنَهُ يُصَلِّي عَلَى حِمَارٍ وَوَجْهُهُ مِنْ ذَا الْجَانِبِ - يَعْنِي عَنْ يَسَارِ الْقِبْلَةِ - فَقُلْتُ:

رَأَيْتُكَ تُصَلِّي لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ. فَقَالَ: لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ لَمْ أَفْعَلْهُ.

أي ترك الاستقبال أو أعم

رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ عَنْ حَبَّاجٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

المروزي. (قس) ابن حجاج الباهلي

١. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا». ٢. أنس: وفي نسخة: «أنسا».

٣. ابن مالك: كذا لابن عساكر. ٤. حمار: وللأصيلي: «الحمار».

٥. يفعله: وفي نسخة: «فعله». ٦. إبراهيم بن طهمان: كذا للأصيلي وأبي ذر، وفي نسخة: «ابن طهمان».

ترجمة: قوله: باب صلاة التطوع على الحمار: قال الحافظ: قال ابن رشيد: مقصوده أنه لا يشترط في التطوع على الدابة أن تكون الدابة طاهرة الفضلات، بل الباب في المركوبات واحد بشرط أن لا يماس النجاسة. اهـ قلت: وهذا مبني على مسلك من قال بطهارة فضلات المأكول من الحيوان؛ فإن المسألة خلافية تقدّمت في «كتاب الطهارة». وفي «تراجم شيخ المشايخ»: عقد الباب لذلك بعد عقده «لصلاة التطوع على الدابة» إما لبيان الأسانيد المتكررة للحديث في هذا الباب، فإيراد لفظ «الحمار» في الترجمة؛ لكونه واردًا في الحديث، وإما لزيادة اهتمام بذلك؛ لأن الحمار بعيد من الرحمة قريب من الشيطان، عسى أن يتوهم في أنه لا يجوز النافلة عليه إلى آخر ما بسط.

قلت: أو لأن الحمار قاطع للصلاة كما ورد في الروايات. وعلى ما أفاده شيخ المشايخ من الاحتمال الأول تكون الترجمة من الأصل السابع عشر من أصول التراجم، وعلى الاحتمال الثاني تكون من الأصل الثاني والعشرين. وفي «فيض الباري»: اختلف العلماء في ثبوت صلاته ﷺ على الحمار مع اتفاقهم على جوازها، وأما ترجمة المصنف فمبنية على أثر أنس. اهـ قلت: وفيه أن الاستدلال بالوقوف ليس من دأبه الشريف.

سهر: قوله: حين قدم من الشام: وكان أنس بن مالك سافر إلى الشام يشكو من الحجاج الثقفي إلى عبد الملك بن مروان، وكان ابن سيرين خرج إليه من البصرة. (إرشاد الساري وعمدة القاري) قوله: بعين الثمر: يفتح الفوقية وسكون الميم، موضع بطرف العراق مما يلي الشام، كذا في «القسطاني».

قوله: من ذا الجانب: أي من هذا الجانب، ولم يبين في هذه الرواية كيفية صلاة أنس، وذكره في «الموطأ» عن يحيى بن سعيد قال: «رأيت أنسًا وهو يصلي على حمار، وهو متوجه إلى غير القبلة، يركع ويسجد إيماءً من غير أن يضع جبهته على شيء». (عمدة القاري) قوله: لم أفعله: ويؤيد ذلك ما رواه السراج من طريق يحيى بن سعيد عن أنس: «أنه رأى النبي ﷺ يصلي على حمار وهو ذاهب إلى خير» وإسناده حسن، ويشهد لذلك ما رواه مسلم عن ابن عمر: «رأيت النبي ﷺ يصلي على حمار وهو متوجه إلى خير»، ومطابقته للترجمة ظاهرة، وإنما أفرد هذا الباب بالذكر وإن كان داخلًا فيما قبله؛ للإشارة إلى أنه لا يشترط أن تكون الدابة طاهرة الفضلات، لكن يشترط أن لا يماس الراكب ما كان غير طاهر منها، وللتنبية على طهارة عرق الحمار. (عمدة القاري) قوله: رواه: [لم يسق المؤلف متناً ولا وقفنا عليه موصولاً].

* أسماء الرجال: معاذ بن فضالة: الزهراني. هشام: هو الدستوائي. يحيى: هو ابن أبي كثير. أحمد: ابن سعيد بن صخر، الدارمي المروزي. حبان: يفتح المهملة وشدة الموحدة، ابن هلال، البصري. همام: كشداد، ابن يحيى، العوذلي. أنس بن سيرين: الأنصاري، أخو محمد.

١٤٩/١

١١- بَابُ مَنْ لَمْ يَتَطَوَّعْ فِي السَّفَرِ دُبْرَ الصَّلَاةِ وَقَبْلَهَا

١١٠١- حَدَّثَنَا يَحْيَى * بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ * قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ * بْنُ مُحَمَّدٍ أَنَّ حَفْصَ بْنَ عَاصِمٍ حَدَّثَهُ قَالَ: سَأَلْتُ

ابن عمر بن الخطاب. (ع)

ابْنَ عُمَرَ فَقَالَ: صَحِبْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَلَمْ أَرَهُ يُسَبِّحُ فِي السَّفَرِ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾. (الأحزاب: ٢١) قنوة فاقنوا به

١١٠٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى * عَنْ عِيسَى بْنِ حَفْصٍ بْنِ عَاصِمٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: صَحِبْتُ

ابن عمر

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ لَا يَزِيدُ فِي السَّفَرِ عَلَى رُكْعَتَيْنِ، وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ كَذَلِكَ.

عمول على الغالب

١٢- بَابُ مَنْ تَطَوَّعَ فِي السَّفَرِ فِي غَيْرِ دُبْرِ الصَّلَاةِ وَقَبْلَهَا

لفظ «قبلها» ليس في أكثر النسخ ولا أخذه العيني

هذا أعم من الذي قبله

وَرَكْعَتَيْ النَّبِيِّ ﷺ فِي السَّفَرِ رُكْعَتَي الْفَجْرِ.

هذا محل الترجمة؛ لأنها في غير دبر الصلاة

١١٠٣- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَةَ * عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى * قَالَ: مَا أَخْبَرَنَا أَحَدٌ

١. الصلوات: وفي نسخة: «الصلاة». ٢. وقبلها: كذا للحموي. ٣. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا». ٤. سألت: كذا لأبي الوقت والمستملي والحموي والكشميهني، وفي نسخة: «سافر». ٥. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ٦. تعالى: وفي نسخة: «عز وجل». ٧. أخبرنا: وفي نسخة: «أنبأنا».

ترجمة: قوله: باب من لم يتطوع في السفر دبر الصلاة وقبلها: كتب الشيخ في «اللامع»: الظاهر أنه أراد بذلك عدم التأكد، وإلا فقد ثبت عنه خلافه كما مر. ويمكن أن يكون المراد أنه لم يكن يتطوع السنن القبليّة والبعدية وإن كان يتنفل غيرها من نافلة الإشراف والتجهد وغيرها. اهـ وفي «هامشه»: اعلم أولاً: أن الروايات في صلاة التطوع في السفر مختلفة جداً، يظهر من الروايات الكثيرة أنه ﷺ كان يتطوع في السفر، وفي كثير منها أنه ﷺ لا يتطوع في السفر، فأراد البخاري بهاتين الترجمتين - هذه والآتية بعدها - الجمع بين مختلف ما ورد في ذلك. وثانياً: أن نسخ البخاري مختلفة في ذكر هاتين الترجمتين في لفظ: «قبلها»، ففي النسخ الهندية لفظ «قبلها» موجودة في الباين، وعليه بنى الشيخ كلامه، وعلى هذه النسخة فالجمع بين الروايات المختلفة أن روايات الإثبات مبنية على غير الروايات وروايات النفي على الروايات، سواء كانت قبلية أو بعدية. ويشكل على هذا ذكر ركعتي الفجر في الترجمة الثانية، فيقول بأن ذكرهما بمنزلة الاستثناء، يعني أن النفي في الروايات القبليّة لما عدا ركعتي الفجر، فإنهما لتأكدهما مستثناة عن ذلك. والنسخة الثانية حذف لفظ «قبلها» عن الباين معاً، وعلى هذه النسخة بنى الحافظان - ابن حجر والعيني - شرحهما. وعلى هذه النسخة لا إشكال في ذكر ركعتي الفجر في الباب الآتي؛ لأنهما أيضاً من جملة غير الدبر، ولذلك رجح الحافظ هذه النسخة. وعلى هذا فالجمع بين الروايات المختلفة أن النفي عمول على السنن البعدية، والإثبات على السنن القبليّة. وههنا نسخة ثالثة ذكرها القسطلاني؛ إذ قال بعد الترجمة الثانية: وسقط عند أبي الوقت وابن عساكر والأصيلي لفظ «في غير دبر الصلاة وقبلها». اهـ قوله: باب من تطوع في السفر في غير دبر الصلوات وقبلها: تقدّم الكلام عليه في الباب السابق.

سهر: قوله: فلم أراه يسبح: أي لم أراه ﷺ حال كونه يسبح أي يتنفل بالنوافل الرواتب. وقال الترمذي: اختلف أهل العلم بعد النبي ﷺ، فرأى بعض أصحاب النبي ﷺ أن يتطوع الرجل في السفر، وبه يقول أحمد وإسحاق، ولم ير طائفة من أهل العلم أن يصلي قبلها ولا بعدها. ومعنى «من لم يتطوع في السفر» قبول الرخصة، ومن تطوع فله في ذلك فضل كثير، وهو قول أكثر أهل العلم، يختارون التطوع في السفر. انتهى لكن روى الترمذي من ابن أبي ليلى حديث ابن عمر وفيه: «صليت مع رسول الله ﷺ في السفر ركعتين وبعدها ركعتين»، وكذا قال في «المغرب»، قال العيني: فيحمل حديث الباب على الغالب من أحواله، وما رواه الترمذي على أنه فعله في بعض الأوقات؛ لبيان الاستحباب. انتهى والأوجه أن يحمل حديث النفي على حالة السير، وحديث الثبوت على حالة القرار، كما هو المختار من مذهبه، والله تعالى أعلم.

* أسماء الرجال: يحيى: هو الجعفي الكوفي. ابن وهب: عبد الله أبو محمد المصري. عمر: ابن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، العسقلاني. مسدد: هو ابن مسرهد، الأسدي البصري. يحيى: هو ابن سعيد، القطان البصري. حفص بن عمر: الخوضي. شعبة: هو ابن الحجاج، العتكي. عمرو بن مرة: الكوفي. ابن أبي ليلى: عبد الرحمن، الأنصاري.

سند: قوله: فلم أراه يسبح: أشار بالترجمة إلى أنه محمول على النافلة المتصلة بالفرائض، فلا ينافي ما ثبت في حديث ابن عمر من «أنه رأى النبي ﷺ صلى السجدة بالليل» ونحوه، ويدل على ما ذكره مورد الحديث، ففي «مسلم»: «أنه رأى ناساً قياماً - أي بعد صلاة الظهر - فأذكروا عليهم، وقال: لو كنت مسيحياً لأتممت»، وذكر بعده ما ذكره المصنف، ولعل معنى «لو كنت مسيحياً لأتممت»: لو صليت النافلة على خلاف ما جاءت السنة لأتممت على خلفاءه، أي لو تركت العمل بالسنة لكان تركها لإتمام الفرض أحب وأولى من تركها لإتيان النفل، وليس المعنى: لو كانت النافلة مشروعة لكان الإتمام مشروعاً، حتى يرد عليه ما ذكر النووي من أن الفريضة متحتمة، فلو شرعت تامة لتحتم إتمامها، وأما النافلة فهي إلى خيرة المصلي، فلا حرج عليه في شرعها، والله تعالى أعلم.

ثم قوله: «فلو شرعت تامة» يقتضي أن الفريضة في السفر لم تشرع تامة، وهو مخالف للمذهب النووي، وإنما هو موافق للمذهب أصحابنا الحنفية، والله تعالى أعلم.

أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الصُّحَى غَيْرُ أُمِّ هَانِيٍّ، ذَكَرْتُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ اغْتَسَلَ فِي بَيْتِهَا فَصَلَّى ثَمَانَ رَكَعَاتٍ، فَمَا رَأَيْتُهُ صَلَّى صَلَاةً أَحَفَّ مِنْهَا، غَيْرَ أَنَّهُ يُتِمُّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ.

١١٠٤- وَقَالَ اللَّيْثُ: * حَدَّثَنِي يُونُسُ * عَنِ ابْنِ شِهَابٍ * قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ بْنُ رِبْعَةَ أَنَّ أَبَاهُ ﷺ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى السُّبْحَةَ بِاللَّيْلِ فِي السَّفَرِ عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ.

سقط عند الأصيلي

١١٠٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ * عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُسَبِّحُ عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ حَيْثُ كَانَ وَجْهُهُ، يَوْمِي بِرَأْسِهِ. وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ.

١٣- بَابُ الْجَمْعِ فِي السَّفَرِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ

١٤٩/١

١١٠٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ * قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ * قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ.

١١٠٧- وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ إِذَا كَانَ عَلَى ظَهْرِ سَيْرٍ، وَيَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ.

١. ثمان: وفي نسخة: «ثمانى». ٢. رسول الله: وفي نسخة: «النبي». ٣. صلى السبحة: وفي نسخة: «يصلي السبحة». ٤. أخبرني: وفي نسخة: «أخبرنا». ٥. الحسين: ولأبوي ذر والوقت والأصيلي: «حسين». ٦. رسول الله: وفي نسخة: «النبي». ٧. ظهر سير: وللكشميهني وابن عساكر والأصيلي وأبوي ذر والوقت: «ظهر سير».

ترجمة: قوله: باب الجمع في السفر بين المغرب والعشاء: لم يتعرض أحد من الشراح إلى أن المصنف في التوبيع غير سياق الجمعين، فذكر جمع المغربين مطلقاً ولفظ جمع العصرين في باين كما سترى، وأيضاً قدّم جمع العشائين على العصرين. ولا يبعد عندي أنه أشار بتغيير السياق إلى مسلكه في الجمع بين الصلاتين من أنه يجوز عنده الجمع بين العشائين مطلقاً سواء كان جمع تقديم أو تأخير، وأما العصرين فيجوز فيهما الجمع تأخيراً لا تقدماً، فهذا مذهب سابع سوى المذاهب الستة المشهورة في الجمع بين الصلاتين: الأول: لا يجوز الجمع الزماني، والأحاديث محمولة على الجمع الصوري، وهو مذهب الحنفية. والثاني: يجوز مطلقاً، وهو مذهب الشافعي وأحمد. والثالث: يجوز إذا جدّ به السير، قاله مالك. والرابع: يجوز الجمع تأخيراً لا تقدماً، وبه قال ابن حزم. والخامس: يجوز إذا أراد به قطع الطريق، قاله ابن حبيب المالكي. والسادس: أنه مكروه، كما روي عن مالك. انتهى مختصراً من «الأوجز»

سهر: قوله: غير أم هاني: هي بنت أبي طالب، واسمها فاختة. قال ابن بطال: لا حجة في قول ابن أبي ليلى هذا، ويرد عليه ما روي: «أنه ﷺ صلى الضحى وأمر بصلاتها» من طرق جمة، ذكره العيني، وأورد خمسة وعشرين طريقاً في ثبوته. قوله: كان يسبح على ظهر راحلته: هذا لا ينافي ما مر من قوله: «لم أره يسبح»، إذ معناه لم أره يصلي النافلة على الأرض في السفر، لكن غير ابن عمر رآه، فيقدم الميث. (إرشاد الساري) قوله: يجمع بين صلاة الظهر والعصر: الحديث بظاهره موافق للشافعي. وأجاب الطحاوي عن هذا الحديث وأمثاله بأنه صلى الأولى في آخر وقتها والثانية في أول وقتها، ويؤيد هذا المعنى حديث ابن عباس، قال: «صلى رسول الله ﷺ الظهر والعصر جميعاً والمغرب والعشاء جميعاً في غير خوف ولا سفر» رواه مسلم، وفي لفظ: «جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة في غير خوف ولا مطر» قيل لابن عباس: ما أراد بذلك؟ قال: أراد أن لا يخرج أمته. قال: ولم يقل أحد منا ولا منهم بجواز الجمع في الحضر، فدل على أن معنى الجمع ما ذكرناه. انتهى وما ورد في «أبي داود» وغيره عن معاذ بن جبل: «أنه ﷺ كان في غزوة تبوك إذا زاغت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين الظهر والعصر، وإن يرتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر حتى ينزل للعصر، وفي المغرب مثل ذلك» الحديث، قال العيني: أنكر أبو داود هذا الحديث، وحكي عنه أيضاً أنه قال: ليس في تقديم الوقت حديث قائم، والبحاري مع تبعه لأشياء على الحنفية لم يورد حديثاً يدل على تقديم الجمع صريحاً، = * أسماء الرجال: وقال الليث: هو ابن سعد، الإمام، وصله الذهلي. يونس: هو ابن يزيد، الأيلي. ابن شهاب: هو الزهري. أبو اليمان: الحكم بن نافع، الحمصي. شعيب: هو ابن أبي حمزة، الحمصي. علي بن عبد الله: هو المدني. سفیان: هو ابن عيينة. والباقون في هذا الإسناد مروا في السند السابق.

١١٠٨- وَعَنْ حُسَيْنٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ

المعلم ابن ذكوان الغوذلي. (قرس) الطائي

يَجْمَعُ بَيْنَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فِي السَّفَرِ. وَتَابَعَهُ عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ يَحْيَى، عَنْ حَفْصٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: «جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ...».

هو ابن عبید. (قرس)

القطان

البصري

أي حسينا

ترجمة

١٤- بَابُ: هَلْ يُؤذَّنُ أَوْ يُقِيمُ إِذَا جُمِعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ؟

١٤٩/١

١١٠٩- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ

ابن شهاب

ابن أبي حمزة

الحكم بن نافع

إِذَا أَعْجَلَهُ السَّيْرُ فِي السَّفَرِ يُؤَخِّرُ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ، حَتَّى يَجْمَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعِشَاءِ. قَالَ سَالِمٌ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنه يَفْعَلُهُ إِذَا أَعْجَلَهُ السَّيْرُ، يُقِيمُ الْمَغْرِبَ فَيُصَلِّيَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ يُسَلِّمُ. ثُمَّ قَلَمَا يَلْبِثُ حَتَّى يُقِيمَ الْعِشَاءَ، فَيُصَلِّيَهَا رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ يُسَلِّمُ وَلَا يُسَبِّحُ بَيْنَهُمَا بِرَكَعَةٍ، وَلَا بَعْدَ الْعِشَاءِ بِسُجْدَةٍ حَتَّى يَقُومَ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ.

١١١٠- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ * قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ * قَالَ: حَدَّثَنِي حَرْبٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى * قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ

ابن أنس أن أنسا حدثه: أن رسول الله ﷺ كان يجمع بين هاتين الصلاتين في السفر. يعني المغرب والعشاء.

١. المبارك: ولشيخ ابن حجر بعده: «وحرب بن شداد». ٢. سالم: وفي نسخة بعده: «ابن عبد الله». ٣. النبي: وفي نسخة: «رسول الله».
٤. ابن عمر: كذا لأبوي ذر والوقت. ٥. بينهما: كذا للأصيلي وأبي الوقت، وفي نسخة: «بينها». ٦. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا».
٧. أخبرني: ولأبي الوقت والأصيلي: «أخبرنا». ٨. عبد الصمد: وفي نسخة بعده: «ابن عبد الوارث». ٩. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا».

ترجمة: قوله: باب هل يؤذن أو يقيم إذا جمع بين المغرب والعشاء: قال الحافظ: قال ابن رشيد: ليس في حديثي الباب تنصيص على الأذان، لكن في حديث ابن عمر منهما: «يقيم المغرب فيصليها» ولم يرد بالإقامة نفس الأذان، وإنما أراد يقيم للمغرب. وعلى هذا فكان مراده بالترجمة: هل يؤذن أو يقتصر على الإقامة؟ وجعل حديث أنس مفسراً بحديث ابن عمر؛ لأن في حديث ابن عمر حكماً زائداً. قال الحافظ: ولعل المصنف أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرق حديث ابن عمر كما في «الدارقطني» بلفظ: «وكان لا ينادي لشيء من الصلاة في السفر». وقال الكرماني: لعل الراوي لما أطلق لفظ الصلاة استفيد منه أن المراد بها التامة بأركانها وشرائطها وسنتها، ومن جعلها الأذان والإقامة. اهـ قلت: ولأجل عدم كون حديثي الباب نصاً في الأذان زاد المؤلف في الترجمة لفظة: «هل»، كما هو دأبه في أمثال هذه الأبواب.

سهر = فالظاهر أنه لم يجده وإلا لما ترك، بل ما أورده تقوى به الخنفية، حيث قال: «فإن زاغت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب»، كما سيحيى في «باب: إذا ارتحل بعد ما زاغت الشمس صلى الظهر ثم ركب». قال العيني: سلمنا أن الجمع رخصة، لكن حملناه على جمع الصوري؛ حتى لا يعارض الخبر الواحد الآية القطعية، وهو قوله: «حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ» (البقرة: ٢٣٨) أي أداؤها في وقتها، وقال تعالى: «إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا» (النساء: ١٠٣) وما قلناه هو العمل بالآية والخبر، وبه يحصل التوفيق بين الأحاديث التي ظاهرها يتعارض. وما قالوه يؤدي إلى ترك العمل بالآية، ويلزمهم على ما قالوا الجمع المعنوي رخصة لعذر المطر ونحوه في الحضر، ومع هذا لم يجوزوا ذلك. انتهى كلام العيني

قال محمد: بلغنا عن عمر بن الخطاب أنه كتب في الآفاق ينهاهم أن يجمعوا بين الصلاتين، ويخبرهم أن الجمع بين الصلاتين في وقت واحد كبيرة من الكبائر. أخبرنا بذلك النقات عن العلاء بن الحارث عن مكحول. (موطأ لمحمد ﷺ)

* أسماء الرجال: أبو اليمان: ومن بعده مروا قريباً. إسحاق: هو ابن إبراهيم بن راهويه، كما جزم به أبو نعيم. أو إسحاق بن منصور، الكوسج، كما قاله أبو علي الجبائي. عبد الصمد: ابن عبد الوارث، التنوري. حرب: هو ابن شداد، الشكري. يحيى: هو ابن كثير، الطائي مولاهم، أبو نصر البهامي.

١٥- بَابُ: يُؤَخَّرُ الظُّهْرُ إِلَى الْعَصْرِ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ

١٥٠/١

فِيهِ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١١١١- حَدَّثَنَا حَسَّانُ* الْوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ* بْنُ فَصَّالَةَ عَنْ عَقِيلٍ* عَنِ ابْنِ شِهَابٍ* عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ أَخَّرَ الظُّهْرَ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ، ثُمَّ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، فَإِذَا زَاغَتْ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكِبَ.

١٦- بَابُ: إِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ مَا زَاغَتِ الشَّمْسُ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكِبَ

١٥٠/١

١١١٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ* بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ* بْنُ فَصَّالَةَ عَنْ عَقِيلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ أَخَّرَ الظُّهْرَ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ، ثُمَّ نَزَلَ فَجَمَعَ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ زَاغَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَرْتَحِلَ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكِبَ.

١٧- بَابُ صَلَاةِ الْقَاعِدِ

١٥٠/١

١١١٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ* بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي

ابن الزبير بن العوام

الإمام المذنب

النفسي

بَيْتِهِ وَهُوَ شَاكٍ، فَصَلَّى جَالِسًا وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ اجْلِسُوا. فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ قَارِعُوهَا، وَإِذَا رَفَعَ قَارِعُوهَا».

١. رسول الله: وفي نسخة: «النبى». ٢. ثم يجمع بينهما: وفي نسخة: «ثم نزل ثم جمع بينهما».

٣. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٤. ابن سعيد: كذا لأبي الوقت. ٥. رسول الله: ولأبي ذر: «النبى».

٦. فإن: ولأبي الوقت: «فإذا». ٧. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٨. شاك: ولأبي الوقت والأصيلي وابن عساكر: «شاكى».

ترجمة: قوله: باب يؤخر الظهر إلى العصر إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس: تقدّم بعض ما يتعلق بهذا الباب والآتي بعده في «باب الجمع بين العشاين». وقال الحافظ: فيه إشارة إلى أن جمع التأخير عند المصنف يختص بمن ارتحل قبل أن يدخل وقت الظهر. قوله: باب إذا ارتحل بعد ما زاعت الشمس صلى الظهر ثم ركب: قال الحافظ: أورد فيه حديث أنس المذكور قبله، وفيه: «فإذا زاعت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر، ثم ركب»، كذا فيه «الظهر» فقط، وهو المحفوظ عن عَقِيلٍ في الكتب المشهورة، ومقتضاه أنه كان لا يجمع بين الصلاتين إلا في وقت الثانية منهما، وبه احتج من أبى جمع التقديم. ثم بعد ذلك أثبت الحافظ الرواية التي فيها جمع التقديم؛ تأييداً لمسلكه، فارجع إليه لو شئت، لكن التحقيق أنه لم يثبت في جمع التقديم حديث كما أقر به أبو داود في «سننه»، وبسط الكلام عليه الشيخ في «البدل».

قوله: باب صلاة القاعد: كتب الشيخ في «اللامع»: إيراد هذه الأبواب ههنا؛ لمناسبة أن تلك العوارض كثيراً تعرض للمصلي وهو مسافر، أو لأفهما - أي السفر والمرض - معاً من أسباب التخفيف، فناسب أحدهما الآخر. اهـ وقال الحافظ: أورد المصنف في «أبواب التقصير» أبواب الجمع؛ لأنه تقصير بالنسبة إلى الزمان، ثم أبواب صلاة المعذور قاعداً؛ لأنه تقصير بالنسبة إلى بعض صور الأفعال، ويجمع الجميع الرخصة للمعذور. اهـ والأوجه عندي أن ذكر الجمع بين الصلاتين؛ لتكلمة «أبواب تقصير الصلاة في السفر»، وأما ذكر صلاة القاعد فإن الكثرة منها للنوافل، ويتنصّف فيها الأجر، فهو تقصير بالنسبة إلى الأجر، وذكر صلاة القاعد المعذور (كما سيأتي) فلتكلمة صلاة القاعد. اهـ

سهر: قوله: صلى الظهر ثم ركب: هذا هو المحفوظ عن عَقِيلٍ الراوي في الكتب المشهورة بدون ذكر العصر، ومقتضاه أنه كان لا يجمع بين الصلاتين إلا في وقت الثانية منهما، وبه احتج من أبى جمع التقديم، كذا في «فتح الباري» وتمام البحث في «العيني». قوله: وهو شاك: جملة حالية، أي وهو مريض كأنه يشكو عن مزاحه أنه انحرف عن الاعتدال، ولفظ «شاكٍ» بالتنونين، أصله: «شاكى». (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: حسان: هو ابن عبد الله بن سهل. المفضل: ابن فضالة بن عبيد بن غنمة، القتيابي المصري، أبو معاوية القاضي. عَقِيل: هو ابن خالد. ابن شهاب: هو الزهري. قتيبة: هو الثقفي المفضل: ومن بعده مروا آنفاً.

١١١٤- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ * عَنِ الزُّهْرِيِّ * عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ^١ قَالَ: سَقَطَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ فَرَسٍ فَخَدَشَ - أَوْ: فَجَحَشَ - شِقَّهُ الْأَيْمَنَ، فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ نَعُوذُهُ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى قَاعِدًا، فَصَلَّيْنَا قُعُودًا، وَقَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ: فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ».

١١١٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ * قَالَ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا حُسَيْنٌ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ * عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ * ^٢ أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، ح: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ * قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ * قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ * قَالَ: حَدَّثَنِي عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ - وَكَانَ مَبْسُورًا - قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ قَاعِدًا، فَقَالَ: «إِنْ صَلَّى قَائِمًا فَهُوَ أَفْضَلُ، وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ، وَمَنْ صَلَّى نَائِمًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَاعِدِ».

بضم الحاء بضم الجيم وكسر الميملة، شك من الراوي ومعناها واحد، وتقدم هذان الحديثان في «باب إنما جعل الإمام ليؤتم به» مع بيان أن حكمه منسوخ بما ثبت أنه ﷺ في مرضه الذي توفي فيه صلى قاعداً والناس خلفه قياماً. (الكواكب الدراري) قوله: وكان مبسوراً: يفتح الميم وسكون الموحدة وبعدها سين مهمله، أي كان به بواسير، وهي في عرف الأطباء نفاطات تحدث في نفس مقعدة، تنزل منها مادة. (إرشاد الساري) قوله: من صلى نائماً إلخ: قال الخطابي: أما قوله: «من صلى نائماً فله نصف أجر القاعد» فإني لا أعلم أي سمعته إلا في هذا الحديث، ولا أحفظ من أحد من أهل العلم أنه رخص في صلاة التطوع نائماً كما رخصوا فيها قاعداً، فإن صحت هذه اللفظة عن النبي ﷺ - ولم يكن من كلام بعض الرواة أدرجه في الحديث وقاسه على صلاة القاعد، أو اعتبره بصلاة المريض نائماً إذا لم يقدر على القعود - فإن التطوع مضطجاً للقادر على القعود جائز كما يجوز أيضاً للمسافر إذا تطوع على راحلته، فأما من جهة القياس فلا يجوز له أن يصلي مضطجاً كما يجوز له أن يصلي قاعداً؛ لأن القعود شكل من أشكال الصلاة، وليس الاضطجاع في شيء من أشكال الصلاة، هذا ما ذكره العيني. وفي «الكرمان»: قال الخطابي: إنما أراد به المريض المفترض الذي لو تحامل في القيام لأمكنه ذلك مع شدة المشقة والزيادة في ألم العلة: الموضوعتين عنه، وجعل أجر القاعد على النصف؛ ترغيباً له في القيام للزيادة في الأجر مع جواز الفرض إن صلاه قاعداً. وكذا في المضطجع الذي لو تحامل أمكنه القعود مع شدة المشقة جعل أجره على النصف مع جواز صلاته على تلك الحالة. قال: ولعل هذا الكلام كان فنياً أفناه في مسألة وجوباً له على حاله في علة، وليست علة الباسور على ما فيها من الأذى بالمعانة من القيام في الصلاة مع الرخصة في القعود. انتهى

١. ابن مالك: كذا للأصيلي وأبي ذر. ٢. من: وللكشميهني: «عن». ٣. اللهم: كذا لأبوي ذر والوقت. ٤. النبي: وفي نسخة «نبي الله».
٥. وحدثننا: كذا للمستمل والحموي والكشميهني، ولابن عساكر: «وحدثني»، وفي نسخة: «أخبرنا»، وللمستمل والكشميهني: «وزاد».
٦. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا». ٧. حصين: ولأبي ذر: «الحصين». ٨. سألت: وللأصيلي وأبوي ذر والوقت: «أنه سأل».

سهر: قوله: فخدش: بضم الحاء المعجمة وكسر الدال، أي انقشر جلده. (إرشاد الساري)

قوله: أو فجحش: بضم الجيم وكسر الميملة، شك من الراوي ومعناها واحد، وتقدم هذان الحديثان في «باب إنما جعل الإمام ليؤتم به» مع بيان أن حكمه منسوخ بما ثبت أنه ﷺ في مرضه الذي توفي فيه صلى قاعداً والناس خلفه قياماً. (الكواكب الدراري) قوله: وكان مبسوراً: يفتح الميم وسكون الموحدة وبعدها سين مهمله، أي كان به بواسير، وهي في عرف الأطباء نفاطات تحدث في نفس مقعدة، تنزل منها مادة. (إرشاد الساري) قوله: من صلى نائماً إلخ: قال الخطابي: أما قوله: «من صلى نائماً فله نصف أجر القاعد» فإني لا أعلم أي سمعته إلا في هذا الحديث، ولا أحفظ من أحد من أهل العلم أنه رخص في صلاة التطوع نائماً كما رخصوا فيها قاعداً، فإن صحت هذه اللفظة عن النبي ﷺ - ولم يكن من كلام بعض الرواة أدرجه في الحديث وقاسه على صلاة القاعد، أو اعتبره بصلاة المريض نائماً إذا لم يقدر على القعود - فإن التطوع مضطجاً للقادر على القعود جائز كما يجوز أيضاً للمسافر إذا تطوع على راحلته، فأما من جهة القياس فلا يجوز له أن يصلي مضطجاً كما يجوز له أن يصلي قاعداً؛ لأن القعود شكل من أشكال الصلاة، وليس الاضطجاع في شيء من أشكال الصلاة، هذا ما ذكره العيني. وفي «الكرمان»: قال الخطابي: إنما أراد به المريض المفترض الذي لو تحامل في القيام لأمكنه ذلك مع شدة المشقة والزيادة في ألم العلة: الموضوعتين عنه، وجعل أجر القاعد على النصف؛ ترغيباً له في القيام للزيادة في الأجر مع جواز الفرض إن صلاه قاعداً. وكذا في المضطجع الذي لو تحامل أمكنه القعود مع شدة المشقة جعل أجره على النصف مع جواز صلاته على تلك الحالة. قال: ولعل هذا الكلام كان فنياً أفناه في مسألة وجوباً له على حاله في علة، وليست علة الباسور على ما فيها من الأذى بالمعانة من القيام في الصلاة مع الرخصة في القعود. انتهى

* أسماء الرجال: أبو نعيم: الفضل بن دكين، التيمي مولاهم. ابن عيينة: هو سفيان، أبو محمد الكوفي. الزهري: هو ابن شهاب. إسحاق بن منصور: هو الكوسج المروزي. روح: يفتح الراء أبو محمد البصري. حسين: هو ابن ذكوان، المعلم. ابن بريدة: هو عبد الله بن بريدة بن الحبيب، الأسلمي أبو سهل المروزي قاضيه. عمران بن حصين: الخزاعي أبو نجيد، أسلم عام خبير. إسحاق: هو ابن منصور، كما قاله ابن حجر. أو هو ابن إبراهيم، كما نص به الكلاباذي والمزي في «الأطراف».

سند: قوله: إن صلى قائماً فهو أفضل ومن صلى قاعداً إلخ: حمله كثير من العلماء على التطوع، وذلك لأن «أفضل» يقتضي جواز القعود بل فضله، ولا جواز للقعود في الفرائض مع القدرة على القيام، فلا يتحقق في الفرائض أن يكون القيام أفضل ويكون القعود جائزاً، بل إن قدر على القيام فهو المتعين، وإن لم يقدر عليه يتعين القعود أو ما يقدر عليه. بقي أنه يلزم على هذا الحمل جواز النفل مضطجاً مع القدرة على القيام والقعود، وقد التزمه بعض المتأخرين، لكن أكثر العلماء أنكروا ذلك وعدوه بدعةً وحدثاً في الإسلام، وقالوا: لا يعرف أن أحداً صلى قط على جنبه مع القدرة على القيام، ولو كان مشروعاً لفعلوه أو فعله النبي ﷺ ولو مرة؛ تبييناً للجواز. فالوجه أن يقال: ليس الحديث بمسوق لبيان صحة الصلاة وفسادها، وإنما هو لبيان تفضيل إحدى الصلاتين الصحيحتين على الأخرى، وصحتهما تعرف من قواعد الصحة من خارج. فحاصل الحديث أنه إذا صحت الصلاة قاعداً فهي على نصف صلاة القائم فرضاً كانت أو نفلًا، وكذا إذا صحت الصلاة نائماً فهي على نصف الصلاة قاعداً في الأجر. وقولهم: «إن المعلور لا ينتقص من أجره» ممنوع، وما استدلوا به عليه من حديث: «إذا مرض العبد أو سافر كتب له مثل ما كان يعمل وهو مقيم صحيح» لا يفيد ذلك، وإنما يفيد أن من كان يعتاد عملاً إذا فاتته لعذر فلذلك لا ينتقص من أجره، حتى لو كان المريض والمسافر تاركاً للصلاة حالة الصحة والإقامة، ثم صلى قاعداً أو قاصراً حالة المرض أو السفر: فصلاته على نصف صلاة القائم في الأجر مثلاً، والله تعالى أعلم.

١٥٠/١

١٨- بَابُ صَلَاةِ الْقَاعِدِ بِالْإِيمَاءِ

١١١٦- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ* قَالَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلِّمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ عليهما السلام وَكَانَ رَجُلًا مَنُشُورًا - وَقَالَ أَبُو مَعْمَرٍ مَرَّةً: عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ عليهما السلام - قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَهُوَ قَاعِدٌ، فَقَالَ: «مَنْ صَلَّى قَائِمًا فَهُوَ أَفْضَلُ، وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ، وَمَنْ صَلَّى نَائِمًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَاعِدِ».

١٩- بَابُ: إِذَا لَمْ يُطِقْ قَاعِدًا صَلَّى عَلَى جَنْبٍ

١٥٠/١

وَقَالَ عَطَاءٌ: إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى أَنْ يَتَحَوَّلَ إِلَى الْقِبْلَةِ صَلَّى حَيْثُ كَانَ وَجْهُهُ.

هو ابن أبي رباح، وصله عبد الرزاق. (قرئ)

١١١٧- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ* قَالَ: حَدَّثَنِي الْحُسَيْنُ الْمُكْتَبِيُّ عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ* عَنْ عِمْرَانَ* ابْنِ حُصَيْنٍ عليهما السلام قَالَ: كَانَتْ بِي بَوَاسِيرُ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ».

١. أن عمران: [وفي الهنذية: «عن عمران». (من المصحح)] ٢. ابن حصين: كذا لأبي ذر. ٣. نائما: وفي نسخة: «بإيماء».
٤. القاعد: ولكريمة بعده: «قال أبو عبد الله: نائما أي مضطجعا». ٥. إذا: كذا للحموي والمستملي، وللکشميهني: «إن».
٦. عبد الله: وفي نسخة بعده: «بن المبارك». ٧. رسول الله: وفي نسخة: «النبي».

ترجمة: قوله: باب صلاة القاعد بالإيماء: قال الحافظ: ليس في الحديث ذكر الإيماء، فقيل: كأنه صحف قوله: «نائما» يعني بنون على اسم الفاعل من «النوم»، فظنه «بإيماء» يعني بموحدة مصدر «أوما»، فهذا ترجم بذلك. قال الحافظ: ولم يصب في ظنه أن البخاري صحفه، والظاهر أن المصنف مال إلى مسلك المالكية من أنه يجوز له الإيماء إذا صلى نائما قاعدا مع القدرة على الركوع والسجود. اهـ والأوجه عندي أن المصنف أشار إلى جواز الصلاة جالسا بالإيماء عند عدم القدرة على الركوع والسجود، واستدل عليه بجوازه نائما بالإيماء، فثبت جواز الإيماء قاعدا بالطريق الأولى. قوله: باب إذا لم يطق قاعدا صلى على جنب: لعله أشار بذلك إلى أن الصلاة مضطجعا مقيدة بعدم القدرة وهو ليس كالقعود في النوافل. قال الحافظ: قوله: «وقال عطاء: إذا لم يقدر...» مطابقتها للترجمة من جهة أن الجامع بينهما أن العاجز عن أداء فرض ينتقل إلى فرض دونه ولا يترك، وهو حجة على من زعم أن العاجز عن القعود في الصلاة تسقط عنه الصلاة. اهـ

سهر: قوله: باب صلاة القاعد بالإيماء: ليس في حديث الباب ما يناسب الترجمة، إنما فيه ذكر النوم، وقد اعترضه الإسماعيلي فنسبه إلى تصحيف «نائما» بـ «إيماء» أي في قوله: «من صلى نائما»، فلذا ترجم به. وليس كما قال الإسماعيلي؛ لأنه وقع في رواية كريمة وغيرها عقيب حديث الباب: «قال أبو عبد الله: نائما أي مضطجعا». وفي «العيني»: وزعم ابن التين أن في رواية الأصلي: «ومن صلى بإيماء»، فلذلك بؤب عليه البخاري «باب صلاة القاعد بالإيماء». انتهى وفي «الفتح»: ووجهه بأن معناه من صلى قاعدا وأوما بالركوع والسجود، وهذا موافق للمشهور عند المالكية أنه يجوز له الإيماء إذا صلى نائما قاعدا مع القدرة على الركوع والسجود، وهو الذي يتبين من اختيار البخاري. انتهى قال العيني: إن صحت هذه الرواية فالمطابقة ظاهرة جدا. انتهى قال الكرمان: فإن قلت: أين دلالة الحديث على الترجمة؟ قلت: في لفظ «نائما»؛ إذ النائم لا يقدر على الإتيان بالأفعال، فلا بد فيها من الإشارة إليها، فالنوم بمعنى الاضطجاع كناية عنها. انتهى والله تعالى أعلم، ومثله في «العيني». قوله: وقال عطاء الخ: مطابقتها للترجمة من حيث إن العاجز عن أداء فرضي ينتقل إلى فرض دونه، ولا يتركه. بيان ذلك أن الترجمة تدل على أن المصلي إذا عجز عن الصلاة قاعدا يصلي على جنبه، والأثر يدل على أنه إذا عجز عن التحول إلى القبلة يصلي إلى أي جهة كان وجهه. (عمدة القاري) قوله: المكتب: [بلفظ الفاعل من «الإكتاب»، يوصف تارة بالتعليم والأخرى بالإكتاب. وقيل: من «التكيب»].

* أسماء الرجال: أبو معمر: بفتح الميم، عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج، المنقري المقعد، عن عبد الوارث وعنه البخاري وأبو داود. (الكاشف) عبد الوارث: ومن بعده مروا أنفا. عبدان: هو عبد الله بن عثمان بن جبلة أبو عبد الرحمن، المروزي الملقب بعبدان. إبراهيم بن طهمان: الخراساني. ابن بريدة عبد الله وعمران: مرّا قريبا.

٢٠- بَابُ: إِذَا صَلَّى قَاعِدًا ثُمَّ صَحَّ أَوْ وَجَدَ خِفَةً تَمَّ مَا بَقِيَ

ترجمة
بالتنوين

وَقَالَ الْحُسَيْنُ: إِنْ شَاءَ الْمَرِيضُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ قَاعِدًا وَرَكَعَتَيْنِ قَائِمًا.

البصري، وصله ابن أبي شيبة بمعناه

١١١٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ هِشَامٍ * بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عليها السلام أَنَّهَا

أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا لَمْ تَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي صَلَاةَ اللَّيْلِ قَاعِدًا قَطُّ حَتَّى أَسَنَّ، فَكَانَ يَقْرَأُ قَاعِدًا، حَتَّى إِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ قَامَ فَقَرَأَ نَحْوًا مِنْ ثَلَاثِينَ ^٢ أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً، ثُمَّ رَكَعَ.

١١١٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ * وَأَبِي الثَّغَرِ * - مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ * -

عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عليها السلام: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي جَالِسًا، فَيَقْرَأُ وَهُوَ جَالِسٌ، فَإِذَا بَقِيَ مِنْ قِرَائَتِهِ نَحْوُ ^٦ مِنْ ثَلَاثِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً قَامَ فَقَرَأَهَا وَهُوَ قَائِمٌ، ثُمَّ رَكَعَ ثُمَّ سَجَدَ. يَفْعَلُ فِي الرَّكَعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ. فَإِذَا قَضَى صَلَاتَهُ نَظَرَ، فَإِنْ كُنْتُ يَقْطِي تَحَدَّثَ مَعِي، وَإِنْ كُنْتُ نَائِمَةً اضْطَجَعَ.

١. تم: وللأصيلي: «يتم»، وللكشميهني: «يتم»، وفي نسخة: «أتم». ٢. صلى ركعتين إلخ: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «صلى ركعتين قائما وركعتين قاعدا». ٣. ثلاثين: وفي نسخة بعده: «آية». ٤. ركع: ولأبي ذر: «يركع». ٥. نحو: وللأصيلي: «نحو». ٦. ثلاثين: وللأصيلي: «أبي ذر بعده: «آية»».

ترجمة: قوله: باب إذا صلى قاعدا ثم صح أو وجد خفة تم ما بقي: قال الحافظ: في هذه الترجمة إشارة إلى الرد على من قال: من افتتح الفريضة قاعدا؛ لعجزه عن القيام، ثم أطاق القيام وجب عليه الاستئناف، وهو محكي عن محمد بن الحسن. وخفي ذلك على ابن المنير حتى قال: أراد البخاري هذه الترجمة دفع خيال من تخيل أن الصلاة لا تتبع، فيجب الاستئناف على من صلى قاعدا ثم استطاع القيام. وقال ابن بطال: هذه الترجمة تتعلق بالفريضة، وحديث الباب يتعلق بالنافلة، ووجه استنباطه أنه لما جاز في النافلة القعود لغير علة مانعة من القيام، وكان ﷺ يقوم فيها قبل الركوع: كانت الفريضة التي لا يجوز القعود فيها إلا بعدم القدرة على القيام أولى. اهـ قال الحافظ: والذي يظهر لي أن الترجمة ليست مختصة بالفريضة، بل قوله: «ثم صح» يتعلق بالفريضة وقوله: «أو وجد خفة» يتعلق بالنافلة، وهذا الشق مطابق للحديث، ويؤخذ ما يتعلق بالشق الآخر بالقياس عليه. انتهى مختصرا ثم البراعة في قولها: «وإن كنت نائمة اضطجع»، وبه جزم الحافظ قدس سره.

سهر: قوله: نحو من ثلاثين أو أربعين: «نحو» بالرفع وهو واضح مع التنوين. وفي «اليونانية» بغير تنوين. وروي: «نحو» بالنصب مفعول به، على أن «من» زائدة - في قول الأخفش - مفعول به بالمصدر المضاف إلى الفاعل وهو «قراءته»، أو أن قوله: «من قراءته» صفة لفاعل «بقي» قامت مقامه لفظا، وانتصب «نحو» على الحال، أي فإذا بقي من قراءته نحو من ثلاثين. زاد الأصيلي وأبو ذر: «آية»، كذا في «القسطلاني». وأيضا قال القسطلاني: ولا منافاة بين قول عائشة: «كان يصلي جالسا» وبين نفي حفصة المروي في «الترمذي»: «ما رأيته صلى في سبحة قاعدا حتى كان قبل وفاته بعام؛ فإنه كان يصلي في سبحة قاعدا»؛ لأن قول عائشة: «كان يصلي جالسا» لا يلزم منه أن يكون صلى جالسا قبل وفاته بأكثر من عام؛ لأن «كان» لا تقتضي الدوام ولا التكرار على أحد قولي الأصوليين، ولئن سلمنا أنه صلى قبل وفاته بأكثر من عام جالسا فلا تنافي؛ لأنها إنما نفت رؤيتها، لا وقوع ذلك في الجملة. انتهى كذا في «العيني». قال: ومن فوائد الحديث جواز الركعة الواحدة بعضها من قيام وبعضها من قعود، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي وعامة العلماء، وسواء في ذلك قام ثم قعد أو عكس، ومنعه بعض السلف، وهو غلط. انتهى

* أسماء الرجال: عبد الله بن يوسف: التنيسي أبو محمد، الكلاعي. مالك: هو ابن أنس، الإمام. هشام: هو ابن عروة بن الزبير بن العوام. عبد الله بن يزيد: المخزومي الأعور المدني. أبي النصر: سالم بن أبي أمية، القرشي المدني. مولى عمر بن عبيد الله: بضم العين فيهما، ابن معمر، التيمي.

١٦ - كِتَابُ التَّهَجُّدِ

أصله ترك الفجود وهو النوم، وقال ابن الفارس: «التهجد» المصلي ليلاً. (نس)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١ - بَابُ التَّهَجُّدِ بِاللَّيْلِ

١٥١/١

وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ﴾.

(أي اسهر به (الإسراء: ٧٩))

١١٢٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ * قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ * قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ عَنْ طَاوُسٍ * سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ:

عبد الله

(نس) المكي الأحول.

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَتَهَجَّدُ قَالَ:

«اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ قَيِّمُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ،

(أي مدبر أمرها. ع)

وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ مَلِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ الْحَقُّ وَوَعْدُكَ الْحَقُّ وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ

وَقَوْلُكَ حَقٌّ وَالْجَنَّةُ حَقٌّ وَالنَّارُ حَقٌّ وَالنَّبِيُّونَ حَقٌّ وَمُحَمَّدٌ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ حَقٌّ.

أي صدق

اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ وَبِكَ آمَنْتُ وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْكَ أَتَيْتُ وَبِكَ خَاصَمْتُ وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ، فَاغْفِرْ لِي

(أي رجعت إليك في تدبير أمري. ع) أي كل من جحد الحق حاكمته إليك. (ع)

مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَوْ: لَا إِلَهَ غَيْرُكَ.

قَالَ سُفْيَانُ: وَزَادَ عَبْدُ الْكَرِيمِ أَبُو أُمَيَّةَ: «وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ». قَالَ سُفْيَانُ: قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ: سَمِعَهُ مِنْ

المكي الأحول

هو ابن عيينة

(نس) ابن أبي المخارق، البصري. (نس)

ابن عيينة

طَاوُسٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١. بالليل: وفي نسخة: «من الليل». ٢. رسول الله: وفي نسخة: «النبى». ٣. أنت: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبوي ذر والوقت. ٤. ومن فيهن: كذا للأصيلي وأبوي ذر والوقت. ٥. أنت مَلِكُ: كذا للمستمل والحُموي، وللشمهني: «لَكَ مُلْكُ». ٦. قال سفیان: وفي نسخة: «قال علي بن خشرم: قال سفیان».

ترجمة: قوله: باب التهجد بالليل: اختلفوا في غرض الترجمة، قال الحافظ: قصد البخاري إثبات مشروعية قيام الليل مع عدم التعرض لحكمه، وقد أجمعوا - إلا شذوذاً من القدماء - على أن صلاة الليل ليست مفروضة على الأمة، واختلفوا في كونها من خصائص النبي ﷺ، وسيأتي تصريح المصنف بعدم وجوبه على الأمة قريباً. اهـ والأوجه عندي أن المصنف أشار بهذه الترجمة إلى الاختلاف المشهور في تحجده ﷺ، هل كان واجباً عليه أو مندوباً؟ كما يدل عليه تبويبه بالآية الشريفة، وكلا الفريقين لما كانوا تمسكوا بالآية الشريفة على اختلاف بينهم في معنى قوله: «نَافِلَةٌ لَّكَ» فجعل البخاري الآية ترجمة؛ للتنبيه على الاختلاف في معناه. فقيل: معناه أنها كانت واجبة عليه ﷺ، -

سهر: قوله: نافلة لك: أي فريضة زائدة لك على الصلوات المفروضة، خصصت بها من بين أمتك، لكن صحح النووي أنه نُسَخَ عنه التهجد، كما نسخ عن أمته، قاله القسطلاني. قال ابن حجر في «الفتح»: النافلة في اللغة: الزيادة. فقيل: معناه عبادة زائدة في فرائضك. وروى الطبري عن ابن عباس: أن النافلة للنبي ﷺ خاصة؛ لأنه أمر بقيام الليل، وكتب عليه دون أمته، وإسناده ضعيف. وقيل: معناه زيادة لك خالصة؛ لأن تطوع غيره يكفر ما على صاحبه من ذنب، وتطوعه ﷺ يقع خالصاً له؛ لكونه لا ذنب عليه، وروى معنى ذلك الطبري وابن أبي حاتم عن مجاهد بإسناد حسن، وعن قتادة كذلك، ورجح الطبري الأول، والثاني ليس ببعيد من الصواب. انتهى قوله: الحق: [معناه المحقق وجوده، وكل شيء صح وجوده وتحقق فهو حق. (عمدة القاري)] قوله: خاصت: [أي بما أعطيتني من البرهان والسنن خاصت المعائد. (عمدة القاري)] * أسماء الرجال: علي بن عبد الله: هو ابن المديني. سفیان: هو ابن عيينة. طاوس: هو ابن كيسان، اليماني.

سند: قوله: أنت الحق ووعدك الحق: الظاهر أن تعريف الخير فيهما ليس للقصر، وإنما هو لإفادة أن الحكم به ظاهر مسلم لا منازع فيه، كما قال علماء المعاني في قوله: «ووالدك العبد»؛ وذلك لأن مرجع هذا الكلام إلى أنه تعالى موجود صادق الوعد، وهذا أمر يقول به المؤمن والكافر، قال تعالى: «وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ» (لقمان: ٢٥) ولم يعرف في ذلك منازع يعتد به، وكأنه لهذا عدل إلى التنكير في البقية حيث وجد النازع فيها، بقي أن المناسب لذلك أن يقال: «وقولك الحق» كما في رواية «مسلم»، فكان التنكير في رواية الكتاب للمشاكلة، والله تعالى أعلم. قوله: وبك أمنت: الظاهر أن تقدم الجار للقصر بالنظر إلى سائر من يعبد من دون الله تعالى، والله تعالى أعلم.

٢- بَابُ فَضْلِ قِيَامِ اللَّيْلِ

١١٢١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ * ح: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ * عَنِ الزُّهْرِيِّ * عَنْ سَالِمٍ * عَنْ أَبِيهِ * قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا رَأَى رُؤْيَا قَصَّهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَمَنَّيْتُ أَنْ أَرَى رُؤْيَا فَأَقُصَّهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَكُنْتُ غُلَامًا شَابًّا، وَكُنْتُ أَنَامُ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَرَأَيْتُ فِي النَّوْمِ كَأَنَّ مَلَكَيْنِ أَحَدَانِي فَذَهَبَا بِي إِلَى النَّارِ فَإِذَا هِيَ مَطْوِيَّةٌ كَطَيِّ الْبُرِّ، وَإِذَا لَهَا قَرْنَانِ، وَإِذَا فِيهَا أَنَاسٌ قَدْ عَرَفْتُهُمْ، فَجَعَلْتُ أَقُولُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ، قَالَ: فَلَقَيْنَا مَلِكَ آخَرَ فَقَالَ لِي: لَمْ تُرْعَ.

١١٢٢- فَقَصَصْتُهَا عَلَى حَفْصَةَ، فَقَصَصْتُهَا حَفْصَةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «نِعْمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ لَوْ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ». وَكَانَ بَعْدَ لَا يَتَأَمَّرُ مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا.

٣- بَابُ طَوْلِ السُّجُودِ فِي قِيَامِ اللَّيْلِ

١١٢٣- حَدَّثَنَا أَبُو اليمَانِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ * عَنِ الزُّهْرِيِّ * أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ أَنَّ عَائِشَةَ * أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، كَانَتْ تِلْكَ صَلَاتُهُ: يَسْجُدُ السَّجْدَةَ مِنْ ذَلِكَ قَدْرَ مَا يَقْرَأُ أَحَدَكُمْ خَمْسِينَ آيَةً قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ،

هو عمل الترجمة؛ لأنه يدل على طول السجدة. (ع)

١. أن: وفي نسخة: «أني». ٢. فأقصها: ولابن عساكر والأصيلي وأبي الوقت: «أقصها». ٣. رسول الله: ولأبي ذر: «النبى».

٤. أناس: وفي نسخة: «ناس». ٥. عرفتهم: وللأصيلي: «عرفتم». ٦. وكان: كذا لأبوي ذر والوقت والأصيلي، وفي نسخة: «فكان».

٧. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا». ٨. أخبرني: ولابن عساكر وأبي ذر: «حدثني».

ترجمة = ثم نسخت، فصارت نافلة أي تطوعاً؛ لأن الله تعالى غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، فكل طاعة يأتي بها سوى المكتوبة تكون زيادة في كثرة الثواب، فلهذا سمي نافلة، وأما الذين قالوا: إنها كانت واجبة عليه قالوا: معنى كونها «نافلة لك» أي فريضة زائدة لك خصصت بها من بين الأمة. انتهى من هامش «اللامع»
قوله: باب فضل قيام الليل: قال الحافظ: أورد فيه حديث ابن عمر في رؤياه، وكان المصنف لم يصح عنده حديث صريح في هذا الباب، فاكفى بحديثه، وقد أخرج فيه مسلم حديث أبي هريرة * «أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل»، وكان البخاري توقف فيه للاختلاف في وصله وإرساله وفي رفعه ووقفه. اهـ
قوله: باب طول السجود في قيام الليل: قال القسطلاني: أي للدعاء والتضرع إلى الله تبارك وتعالى؛ إذ هو أبلغ أحوال التواضع والتذلل، ومن ثم كان أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد. اهـ ولا يبعد أن يكون إشارة إلى رد من قال: إن الأفضل في النهار كثرة السجود وفي الليل طول القيام، لكن يشكل عليه أنه سيأتي قريباً «باب طول القيام في صلاة الليل»، فالأوجه أنه أشار بالترجمة إلى تعيين أحد الاحتمالين في هذه السجدة المذكورة في حديث الباب بأنها كانت سجدة الصلاة لا بعدها سجدة منفردة، وعلى هذا تكون الترجمة شارحة. وفي «الفيض»: أن النسائي يوب على الحديث بأن تلك السجدة الطويلة كانت على حدة لا في ضمن الصلاة. قلت: وهو بعيد عن الصواب، بل كانت من أركان الصلاة.

سهر: قوله: فإذا هي مطوية: كلمة «إذا» للمفاجأة، ومعنى «مطوية» مبنية الجوانب، فإن لم تُثن فهي القلب. (عمدة القاري) قوله: لها قرنان: أي جانبان، وقرنا الرأس جانباه، ويقال: القرنان منارتان عن جانبي البئر يجعل عليهما الخشبة التي يعلق عليها البكرة. قال الكرماني: أو ضفرتان. وفي بعضها: «قرنين» أي مثل قرنين، يحذف المضاف وترك المضاف إليه على إعرابه، كقراءة «وَأَلَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ» بجر «الآخرة»، أي عرض الآخرة، كذا في «العين». قوله: لم ترع: بضم الفوقية وفتح الراء بعدها مهملة ساكنة، أي لم تحف، والمعنى: لا خوف عليك بعد هذا. قال القرطبي: إنما فسر الشارع من رؤيا عبد الله ما هو محمود؛ لأنه عرض على النار، ثم عوفي عنها، وقيل له: لا روع عليك، وذلك لصلاحه. (التوشيح)
قوله: لو كان يصلي: كلمة «لو» للتمني لا للشرط؛ ولذلك لم يذكر لها جواب، ويستفاد منه فضيلة قيام الليل، وعليه يوب البخاري هذا الباب. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: عبد الله بن محمد: المسندي. هشام: هو ابن يوسف، الصنعائي. معمر: هو ابن راشد، الأزدي مولاهم. محمود: هو ابن غيلان، المروزي. عبد الرزاق: ابن همام بن نافع، الحميري مولاهم. معمر: هو المذكور. الزهري: محمد بن مسلم بن شهاب. سالم: هو ابن عبد الله بن عمر. أبو اليمان: الحكم بن نافع، الحمصي. شعيب: هو ابن أبي حمزة، الحمصي. الزهري: مرّ قريباً. عروة: ابن الزبير بن العوام.

سند: قوله: فذهبنا بي إلى النار: سيجيء ما ظاهره أنهما أرادا أن يذهبا به إلى النار، لكنهما ما ذهبا به إليها، فحمل الذهاب ههنا على ظاهره، وهناك على الإلقاء في النار، والله تعالى أعلم. ويمكن أن يجعل ما سيجيء من باب الاختصار من بعض الرواة، أي أرادا الذهاب بي، فذهبنا في تلقائهما ...، والله تعالى أعلم.

وَيَزَكُّ رُكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ، ثُمَّ يَضْطَجِعُ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمُنَادِي لِلصَّلَاةِ.

٤- بَابُ تَرْكِ الْقِيَامِ لِلْمَرِيضِ

١٥١/١

١١٢٤- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ * عَنِ الْأَسْوَدِ * قَالَ: سَمِعْتُ جُنْدُبًا يَقُولُ: اشْتَكَى النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يَقُمْ لَيْلَةً أَوْ لَيْلَتَيْنِ.

التوري

ابن عبد الله البجلي

١١٢٥- ح: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ * عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: احْتَبَسَ جَبْرِئِيلُ ﷺ

التوري

عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ: أَبْطَأَ عَلَيْهِ شَيْطَانُهُ. فَتَرَكْتُ: ﴿وَالصُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾.

(الضحى: ٣-١)

أي أقبل بظلامه. (ع)

٥- بَابُ تَحْرِيزِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى قِيَامِ اللَّيْلِ وَالتَّوَاتُلِ مِنْ غَيْرِ إِجْبَابٍ

١٥١/١

وَطَرَقَ النَّبِيُّ ﷺ فَاطِمَةَ وَعَلِيًّا ﷺ لَيْلَةً لِلصَّلَاةِ.

الطروق: الإتيان بالليل يعني أتاها بالليل؛ للتحريض على القيام للصلاة. (ع)

١١٢٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ * قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ * عَنِ الزُّهْرِيِّ * عَنْ هِنْدِ بِنْتِ الْحَارِثِ * عَنْ

أُمِّ سَلَمَةَ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَيْقَظَ لَيْلَةً فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! مَاذَا أَنْزَلَ اللَّيْلَةَ مِنَ الْفِتْنَةِ!.....»

١. عن: وفي نسخة: «حدثنا». ٢. الأسود: وفي نسخة بعده: «بن قيس». ٣. على النبي: وللأصيلي وأبي ذر: «عن النبي». ٤. قيام: كذا لابن عساكر وأبي ذر، وللأصيلي وكريمة: «صلاة». ٥. محمد: كذا لأبي ذر. ٦. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا». ٧. الفتنة: وللكشميهني والحموي: «الفتن».

ترجمة: قوله: باب ترك القيام للمريض: قال القسطلاني: أي ترك قيام الليل للمريض. اهـ قوله: «اشتكى» قال الحافظ: أي مرض، ولم أقف في شيء من طرق هذا الحديث على تفسير هذه الشكاية، وقال أيضاً: اشتكى أبو القاسم بن الورد مطابقة حديث جندب (ثاني حديثي الباب) للترجمة - وتبعه ابن التين - فقال: احتباس جبرئيل ليس ذكره في هذا الباب في موضعه. انتهى وقد ظهر بسياق تكملة المتن وجه المطابقة، وذلك أنه أراد أن يبينه على أن الحديث واحد؛ لاتحاد مخرجه وإن كان السبب مختلفاً، لكنه في قصة واحدة. انتهى غرضاً وإلى هذا الإشكال والجواب أشار شيخ المشايخ في «تراجمه»، وتقدم في الأصل التاسع والعشرين من أصول التراجم المذكورة في المقدمة.

قوله: باب تحريض النبي ﷺ على قيام الليل إلخ: قال الحافظ: قال ابن المنير: اشتملت الترجمة على أمرين: ١- التحريض ٢- ونفي الإيجاب، فحديث أم سلمة وعلي ﷺ للأول، وحديث عائشة ﷺ للثاني. قال الحافظ: بل يؤخذ من الأحاديث الأربعة نفي الإيجاب، ويؤخذ التحريض من حديثي عائشة من قولها: «كان يدع العمل وهو يجبه»، لأن كل شيء أحبه استلزم التحريض عليه لولا ما عارضه من خشية الافتراض. اهـ قال القسطلاني تبعاً للحافظ: يحتمل أن يكون قوله: «على قيام الليل» أعم من الصلاة والقراءة والذكر والشكر وغير ذلك، وحينئذ يكون قوله: «والتوافتل» من عطف الخاص على العام. اهـ وقال الحافظ: وتقدم حديث أم سلمة، والكلام عليه في «كتاب العلم». قال ابن رشيد: كان البخاري فهم أن المراد بـ«الإيقاظ»: الإيقاظ للصلاة لا مجرد الإخبار بما أنزل؛ لأنه لو كان مجرد الإخبار لكان يمكن تأخيره إلى النهار؛ لأنه لا يفوت ... إلى آخر ما قال. وتقدم في أول «أبواب التهجد» قول الحافظ: وسياقي تصريح المصنف بعدم وجوبه على الأمة. اهـ وتقدم بيان الاختلاف هناك.

سهر: قوله: سفیان: وهو الثوري، نص عليه المزني في «الأطراف»، وفي رواية «الترمذي»: «سفیان بن عيينة»، وكذلك في رواية «مسلم». ولا يضر هذا؛ لأن الظاهر أن الأسود حدث به على الوجهين، فحمل عنه كل واحد ما لم يحمله الآخر، وحمل عنه الثوري الأمرين، فحدث به مرة كما في الحديث الأول، ومرة كما في هذا الحديث. (عمدة القاري) قوله: امرأة من قريش: وهي العواء بنت حرب بن أمية، أخت أبي سفیان بن حرب، امرأة أبي لب، كذا في «التوشيح». ومطابقته للترجمة من حيث إن هذا من تمة الحديث السابق، كما يبيح في «التفسير وفضائل القرآن»، ويدفع بهذا ما قاله ابن التين: ذكر احتباس جبرئيل ﷺ في هذا الباب ليس في موضعه، وذلك لأن الحديث واحد؛ لاتحاد مخرجه وإن كان السبب مختلفاً. (عمدة القاري) قوله: ما ودعك: [ما قطعك ربك قطع المؤدع. (عمدة القاري)] قوله: وما قل: [من «القلَى» بكسر القاف وخفة اللام، وهو البغض. (عمدة القاري)] قوله: قيام الليل والتوافتل من غير إيجاب: اشتملت الترجمة على أمرين: ١- التحريض ٢- ونفي الإيجاب، فحديث أم سلمة وعلي ﷺ للأول، وحديث عائشة ﷺ للثاني، قلت: بل يؤخذ من الأحاديث الأربعة نفي الإيجاب، ويؤخذ التحريض من حديثي عائشة من قولها: كان يدع العمل وهو يجبه؛ خشية الافتراض. (فتح الباري وعمدة القاري)

* أسماء الرجال: أبو نعيم: الفضل بن دكين، الكوفي. سفیان: الثوري ابن سعيد. الأسود: ابن قيس، العبدي الكوفي. جندب: هو ابن عبد الله، البجلي. محمد بن كثير: العبدي البصري. محمد بن مقاتل: أبو الحسن، المروزي. عبد الله: ابن المبارك، المروزي. معمر: هو ابن راشد، الأزدي مولا هم. الزهري: محمد بن مسلم بن شهاب. هند بنت الحارث: الفراسية، ويقال: القرشية.

سند: قوله: قال احتبس إلخ: هذا طرف من الحديث السابق، فلذلك ذكره، وإلا فلا مناسبة له بالترجمة.

قوله: ماذا أنزل الليلة من الفتنة ماذا أنزل من الخزان: كان المراد قدر إنزاله، أو أوحى إليه بأنه سينزل، والله تعالى أعلم.

مَاذَا أَنْزَلَ مِنَ الْخَزَائِنِ! مَنْ يُوقِظُ صَوَاحِبَ الْحُجُرَاتِ؟ يَا رَبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٍ فِي الْآخِرَةِ.

النادي عذوف أي يا قوم. (ع)

١١٢٧- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ

أَبِي طَالِبٍ عليه السلام أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَرَفَهُ وَفَاطِمَةَ بِنْتَ النَّبِيِّ عليه السلام لَيْلَةً فَقَالَ: «أَلَا تُصَلِّيَانِ؟» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْفُسُنَا

يَبِيدُ اللَّهُ، فَإِذَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَنَا بَعَثْنَا. فَانْصَرَفَ حِينَ قُلْتُ ذَلِكَ وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيَّ شَيْئًا، ثُمَّ سَمِعْتُهُ وَهُوَ مُوَلٌّ يَضْرِبُ فَخِذَهُ وَهُوَ يَقُولُ:

يفعل عند الرجوع والتأسف. (ع)

أي رسول الله ﷺ

﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾.

(الكهف: ٥٤)

١١٢٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

الإمام

لَيَدْعُ الْعَمَلَ وَهُوَ يُحِبُّ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ؛ خَشْيَةً أَنْ يَعْمَلَ بِهِ النَّاسُ فَيُفَرِّصَ عَلَيْهِمْ، وَمَا سَبَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُبْحَةَ الصُّحَى قَطُّ،

وَلَايَ لَأَسْبَحَهَا.

أي لأصلها

١١٢٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رضي الله عنها: أَنَّ

الزهري

الإمام

النسبي

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَّى ذَاتَ لَيْلَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ، ثُمَّ صَلَّى مِنَ الْقَابِلَةِ فَكَثُرَ النَّاسُ، ثُمَّ اجْتَمَعُوا مِنَ اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ

أي الليلة الثانية

أَوِ الرَّابِعَةِ فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ: «قَدْ رَأَيْتُ الَّذِي صَنَعْتُمْ،.....»

١. أنزل: وللأصيلي: «نزل». ٢. صواحب: وفي نسخة: «صواحات». ٣. الحسين: وفي نسخة: «حسين».

٤. قلت: كذا للأكثر، ولكريمة: «قلنا». ٥. لأسبَحها: وللكشميهني والأصيلي: «لأستحبها». ٦. القابلة: وللمستمل: «القابل».

سهر: قوله: ماذا أنزل من الخزائن: المراد بآثاره إعلام الملائكة بالأمر المقدّر، أو أوحى إليه بما سيقع بعده من الفتن وغيره، فعبر عنه بالإنزال. المراد بـ«الخزائن» إما الرحمة، أو خزائن فارس والروم، كذا في «العيني». قوله: من يوقظ: أي ينبه صواحب الحجرات، زاد في رواية شعيب عن الزهري عند المصنف في «الأدب» وغيره: «يريد أزواجه حتى يصلين»، وبذلك تظهر المطابقة بين الترجمة والحديث؛ فإن فيه التحريض على صلاة الليل، وعدم الإيجاب يؤخذ من ترك إلزامهن بذلك، قاله القسطلاني. وفيه دلالة على أن الصلاة تنجي من شر الفتن، كذا ذكره الكرماني. قوله: رب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة: هما بخفة باء، أي معاقبة في الآخرة بفضيحة التعري، أو عارية من الحسنات، أي رب غني في الدنيا لا يفعل خيراً فهو فقير في الآخرة، وهو كالبيان لموجب الإيقاظ، أي لا ينبغي لهن التغافل عن الصلاة؛ ثقة بأئمن من أهالي النبي ﷺ كاسية خلعة نسبة الزوجة إليه ﷺ؛ فأئمن عاريات عنها في الآخرة؛ إذ لا أنساب فيها، والحكم عام لغيرهن أيضاً. و«عارية» بالجر نعت، وبالرفع خير بتقدير «هي»، كذا في «الجمع». قال الكرماني: والحديث وإن صدر في حق أزواجه ﷺ، لكن العبرة لعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فالتقدير: رب نفس كاسية. انتهى

قوله: وفاطمة: [عطف على الضمير في «طرقه»]. قوله: فإذا شاء أن يبعثنا بعثنا: يفتح المثلثة، أي لو شاء أن يوقظنا أيقظنا، وأصل البعث: إثارة الشيء من موضعه. (عمدة القاري) قوله: مول: [أي معرض عنا مدير، جملة حالية، وكذا «يضرب فخذه»]. قوله: يضرب فخذه إلخ: قال النووي: المختار في معناه أن ضرب الفخذ تعجباً من سرعة جوابه، وعدم موافقته له على الاعتذار بها. وقيل: ضرب، وقاله تسليمًا بعذرهما، وأنه لا عتب عليهما. (الكواكب الدراري) قوله: إن كان رسول الله إلخ: «إن» مخففة من الثقيلة، وفيها ضمير الشأن. و«خشية» متعلق بقوله: «ليدع». فإن قلت: ما وجه الدلالة على الترجمة؟ قلت: يفهم منه أنه ﷺ يحب صلاة الضحى، ومحبة للشيء تحريضه على فعله. (الكواكب الدراري) قوله: وما سمع إلخ: قال الخطابي: هذا من عائشة رضي الله عنها إخبار بما رأت وعلمت، وقد ثبت أنه ﷺ صلى صلاة الضحى، وأوصى أبا ذر وأبا هريرة بها، كذا في «الكرماني».

* أسماء الرجال: عبد الله بن يوسف: هو التنيسي. وأيضاً الرواة الباقون في هذا الإسناد والإسناد الذي بعده مرّوا مراراً.

سند: قوله: وهو يقول وكان الإنسان إلخ: كأنه عد التمسك بالتقدير في دار التكليف من الجدل المذموم؛ لأنه لو صح التمسك به في هذه الدار لبطل دائرة التكليف، بخلاف التمسك به لمن خرج عن دار التكليف إذا تاب عما لا يلام عليه من الفعل؛ فإنه من الاحتجاج الصحيح، كما قال: «فحج آدم موسى»، والله تعالى أعلم.

قوله: وما سمع رسول الله ﷺ سبحة الضحى: محمول على نفي رؤيتها، كما جاء في بعض الروايات عنها، أو على نفي المداومة، فلا ينافي ما جاء عنها «أنه كان يصلي حين يرجع عن السفر». ويحتمل أنها أحرقت أولاً بالنفي مطلقاً على حسب ما زعمت، ثم علمت أنه كان يصليها حين الرجوع عن السفر بالسماع من غيرها، فأحرقت بذلك، والله تعالى أعلم.

وَلَمْ يَمْنَعْنِي مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْكُمْ إِلَّا أَنِّي خَشِيتُ أَنْ يُفْرَضَ عَلَيْكُمْ، وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ.

أي هذه القضية، هذا كلام عائشة

٦- بَابُ قِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّيْلَ حَتَّى تَرِمَ قَدَمَاهُ

١٥٢/١

وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: حَتَّى تَفْطَرَّ قَدَمَاهُ. وَ«الْفُطُورُ»: الشُّقُوقُ، «أَنْفَطَرْتُ»: اذْشَقْتُ.

١١٣٠- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ عَنْ زِيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْمُغِيرَةَ يَقُولُ: إِنْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَيَقُومُ - أَوْ: لَيَصِلُ -

حَتَّى تَرِمَ قَدَمَاهُ - أَوْ: سَاقَاهُ - فَيَقَالَ لَهُ، فَيَقُولُ: «أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا؟»

٧- بَابُ مَنْ نَامَ عِنْدَ السَّحَرِ

١٥٢/١

بفتحين قبل الصبح. (ع)

١١٣١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّ عَمْرُوَ بْنَ أُوَيْسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ

ابْنَ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: «أَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ صَلَاةُ دَاوُدَ، وَأَحَبُّ الصَّيَامِ إِلَى اللَّهِ صِيَامُ دَاوُدَ،

وَكَانَ يَنَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ وَيَقُومُ ثُلُثَهُ وَيَنَامُ سُدُسَهُ، وَيَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا».

١١٣٢- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَشْعَثَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ مَسْرُوقًا قَالَ:

سليم بن الأسود. (ق)

ابن عثمان

١. قيام النبي ﷺ الليل حتى ترم قدماء: كذا للكشيمهني وكريمة، وللأكثر: «قيام الليل للنبي ﷺ». ٢. عائشة: ولكريمة بعده: «كان يقوم».

٣. حتى تفتط: وفي نسخة: «قام حتى تفتط»، وللأصيلي: «حتى تنفطر». ٤. ليقوم أو ليصلي: ولكريمة: «ليقوم يصلي»، وفي نسخة: «ليقوم ليصلي».

٥. السحر: وللكشيمهني والأصيلي: «السحور». ٦. حدثنا: كذا للأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «حدثني».

ترجمة: باب قيام النبي ﷺ الليل حتى ترم قدماء: والغرض من الترجمة عندي أن ما تقدم في الباب السابق من قوله: «من غير إيجاب» ليس بمعنى قلة المبالاة؛ فإنه ﷺ بالاه حتى ترم قدماء، أو يقال: إن ما سيأتي من الكراهة في التشديد في العبادة حيث كان محتملاً للملال، أما إذ لا فلا.

قوله: باب من نام عند السحر: لا يبعد عندي في غرض الترجمة أن ظاهر قوله عز اسمه: ﴿وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ (الذاريات: ١٨)، وما ورد من الروايات من نزوله تعالى في الثلث الآخر من الليل: يشير إلى أن النوم في هذا الثلث يكون خلاف الأولى، فدفعه المصنف بهذا. وكتب الشيخ في «اللامع»: وقوله: «ينام سُدُسُهُ» فيه الترجمة؛ لأن المراد بالسلس السلس الآخر، ولا يكون إلا سحرًا. اهـ وبسط الكلام على هذا الباب في «هامشه».

سهر: قوله: فيقال له: أي يقال له: لم تصنع هذا وقد غفر الله لك؟ (إرشاد الساري) قوله: أفلا أكون عبدا شكورا: الغاء فيه للسببية، بيانه أن الشكر سبب للمغفرة، والتهجد هو الشكر، فلا أتركه، كذا في «العيني». قوله: أبي: [أبوه أبو الشعثاء اسمه سليم. (الحجر الحارثي)]

* أسماء الرجال: أبو نعيم: الفضل بن دُكَيْن، الكوفي. مسعر: كمنبر، هو ابن كدام - بكسر الكاف وتخفيف المهمل - العامري الهلالي. زياد: بكسر الزاي وخفة التحتية، ابن علاقة، الثعلبي. المغيرة: هو ابن شعبة بن مسعود بن معتب، الثقفى، صحابي أسلم قبل الحديبية. علي بن عبد الله: أبو الحسن ابن المديني. سفيان: هو ابن عيينة، أبو محمد الكوفي. عمرو بن دينار: المكي أبو محمد. عمرو: ابن أوس بن أبي أوس، الثقفى، تابعي. عبدان: هو ابن عثمان، المروزي. أبي: عثمان بن جبلة، المروزي. شعبة: هو ابن الحجاج بن الورد، العتكي. أشعث: ابن أبي الشعثاء، الحارثي الكوفي. مسروق: هو ابن الأجدع بن مالك، الهمداني، أبو عائشة، الكوفي مخضرم.

سند: قوله: فيقال له فيقول الخ: أي يقول له القائل: أنت مغفور له، فلأي سبب هذا الاحتجاج؟ وهذا بناء على أهم يرون الاحتجاج في العبادة لطلب المغفرة، فيرون أن من غفر له لا يحتاج إلى الاحتجاج، فأرشدهم ﷺ إلى أن الاحتجاج فيها قد يكون أداء لشكر ما أنعم الله تعالى به، وحينئذ يزيد بزيادة النعم والمغفرة من أجل النعم، فنقتضي زيادة الاجتهاد في العبادة لا تركه. قوله: وكان ينام نصف الليل الخ: ظاهره أنه ينام النصف الأول من الليل ويقوم الثلث بعد النصف، ويلزم منه أنه كان ينام متصلا بغروب الشمس، وهذا بعيد غير متعارف، وأيضًا قد رغب النبي ﷺ الناس في هذا الفعل، فلو فرض على هذا الوجه لما استقام ترغيب المسلمين فيه أصلاً؛ إذ لا يجوز لهم أن يناموا متصلا بغروب الشمس إلى نصف الليل، فكان المراد أنه كان ينام من حين ينام إلى نصف الليل، لا أنه يستوعب النصف الأول بالنوم، وإن كان ظرفية النصف بتقدير «في» يتبادر منها الاستيعاب. ويجوز أن يحمل قوله: «ويقوم ثلثه» على أنه يقوم شيئاً من أول الليل و شيئاً من وسطه، بحيث يبلغ الكل الثلث. ويحتمل أن يعتبر النصف والثلث والسلس من وقت النوم لا من تمام الليل. فإن قلت: فيلزم الجهالة؛ إذ لم يعلم أنه من أي وقت ينام؟ قلت: وقت النوم معتاد متعارف عند غالب الناس، فيحمل عليه، فترتفع الجهالة، والله تعالى أعلم.

سَأَلْتُ عَائِشَةَ: أَيُّ الْعَمَلِ كَانَ أَحَبَّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَتْ: الدَّائِمُ. قُلْتُ: مَتَى كَانَ يَقُومُ؟ قَالَتْ: يَقُومُ إِذَا سَمِعَ الصَّارِخَ، ح: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوِسَ * عَنِ الْأَشْعَثِ * قَالَ: إِذَا سَمِعَ الصَّارِخَ قَامَ فَصَلَّى.

هذا الطريق الآخر في الحديث السابق

١١٣٣- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ * قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ: ذَكَرَ أَبِي * عَنْ أَبِي سَلَمَةَ * عَنْ عَائِشَةَ * قَالَتْ:

مَا أَلْفَاهُ السَّحَرُ عِنْدِي إِلَّا نَائِمًا، تَغْنِي النَّبِيُّ ﷺ.

٨- بَابُ مَنْ تَسَحَّرَ فَلَمْ يَنْمَ حَتَّى صَلَّى الصُّبْحَ

١٥٢/١

١١٣٤- حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ * بْنُ إِبْرَاهِيمَ * قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحُ * قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ * بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ * عَنْ قَتَادَةَ * عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ *:

أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ تَسَحَّرَا، فَلَمَّا فَرَّغَا مِنْ سُحُورِهِمَا قَامَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ إِلَى الصَّلَاةِ فَصَلَّى. فَقُلْنَا لِأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ:

كَمْ كَانَ بَيْنَ فَرَاغِهِمَا مِنْ سُحُورِهِمَا وَدُخُولِهِمَا فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: كَقَدْرِ مَا يَقْرَأُ الرَّجُلُ حَمْسِينَ آيَةً.

٩- بَابُ طُولِ الصَّلَاةِ فِي قِيَامِ اللَّيْلِ

١٥٢/١

١١٣٥- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * عَنِ الْأَعْمَشِ * عَنْ أَبِي وَائِلٍ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ * قَالَتْ: صَلَّيْتُ.....

١. النبي: وللأصيلي وأبي ذر: «رسول الله». ٢. قالت: ولأبي ذر بعده: «كان». ٣. حدثنا محمد بن سلام: وللأصيلي وأبي الوقت: «حدثنا محمد».

٤. ابن سلام: وللحموي وابن عساكر وأبي ذر: «بن سالم». ٥. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا».

٦. من تسحر إلخ: وللحموي والمستمل: «من تسحر ثم قام إلى الصلاة»، وفي نسخة: «من تسحر ثم أقام الصلاة». ٧. فلم: وللأصيلي: «ولم».

٨. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا». ٩. فصليا: وفي نسخة: «فصلى». ١٠. قلنا: كذا للأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «قلنا».

١١. طول الصلاة في قيام الليل: كذا للحموي والمستمل، وفي نسخة: «طول القيام في صلاة الليل»، وللشمسي: «القيام في صلاة الليل».

ترجمة: قوله: باب من تسحر فلم ينم حتى صلى الصبح: قال الحافظ في الباب السابق تحت حديث عائشة * «ما ألفاه السحر عندي إلا نائما»: قال ابن التين: قولها «إلا نائما» تعني مضطجعا على جنبه؛ لأنها قالت في حديث آخر: «فإن كنت يقظانة حدثني وإلا اضطجع». وتعقبه ابن رشيد بأنه لا ضرورة لحمل هذا التأويل؛ لأن السياق ظاهر في النوم حقيقة وظاهر في المداومة على ذلك، ولا يلزم من أنه كان ربما لم ينم وقت السحر هذا التأويل؛ فدار الأمر بين حمل النوم على مجاز التشبيه أو حمل التعميم على إرادة التخصيص، والثاني أرجح، وإليه ميل البخاري؛ لأنه قد ترجم بقوله: «من نام عند السحر»، ثم ترجم عقبه بقوله: «من تسحر فلم ينم»، فأرؤا إلى تخصيص رمضان من غيره، فكان العادة جرت في جميع السنة أنه كان ينام عند السحر إلا في رمضان؛ فإنه كان يتشاغل بالسحر في آخر الليل، ثم يخرج إلى صلاة الصبح عقبه. وقال ابن بطلان: النوم وقت السحر كان يفعله النبي ﷺ في الليالي الطوال، وفي غير شهر رمضان، كذا قال. ويحتاج في إخراج الليالي القصار إلى دليل، انتهى ما في «الفتح».

قوله: باب طول الصلاة في قيام الليل: وفي نسخة الحافظ: «طول القيام في صلاة الليل»، وهو الأوجه؛ لموافقة الرواية، لكن العجب عن الحافظ؛ إذ قال: إن الحديث موافق لطول الصلاة لا لطول القيام، فتأمل.

سهر: قوله: إذا سمع الصارخ: الصارخ هو الديك؛ لأنه يكثر الصباح في الليل. قال ابن ناصر: وهو أول ما يصبح نصف الليل غالبًا، وهو موافق لقول ابن عباس: نصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل. وقال ابن بطلان: يصرخ عند ثلث الليل، كذا في «القسطلاني». والمطابقة للترجمة من حيث إن عادته ﷺ النوم عند السحر غالبًا، كما يدل عليه حديث عائشة الآتي. قالت: «ما ألفاه السحر عندي إلا نائما»، ولأجل هذا يقوم إذا سمع الصارخ؛ لأن قيامه حين صوت الصارخ يوجب الفراغ عن الصلاة عند السحر فينام، ومن ثم قال الكرماني: فإن قلت: كيف دلالة حديث مسروق على الترجمة؟ قلت: معناه إذا سمع الصارخ يقوم ثم ينم إلى السحر، والله تعالى أعلم.

قوله: ما ألفاه السحر: بالفاء، أي ما وجده، و«السحر» مرفوع بأنه فاعل، والمراد نومه بعد القيام على ما هو المراد من الترجمة. (الكواكب الدراري)

قوله: من سحورهما: بفتح السين، اسم لما يتسحر به، وقد تضمن كالوضوء والوضوء. (إرشاد الساري)

* أسماء الرجال: أبو الأحوص: سلام بن سليم، الكوفي. الأشعث: ابن أبي الشعثاء، المذكور. موسى بن إسماعيل: التبوذكي. أي: هو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف.

أبي سلمة: ابن عبد الرحمن بن عوف. يعقوب: ابن إبراهيم بن كثير، الدورقي. روح: هو ابن عبادة، أبو محمد البصري. سعيد: هو ابن أبي عروبة، مهراشيم الشكري. قتادة: هو ابن دعامة،

السدوسي. سليمان بن حرب: الأزدي البصري. شعبة: ابن الحجاج، العنكي. الأعمش: سليمان بن مهراشيم. أي وائل: شقيق بن سلمة. عبد الله: هو ابن مسعود.

مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةً، فَلَمْ يَزَلْ قَائِمًا حَتَّى هَمَمْتُ بِأَمْرِ سَوْءٍ. قُلْنَا: مَا هَمَمْتَ؟ قَالَ: هَمَمْتُ أَنْ أَقْعُدَ وَأَذَرَ النَّبِيَّ ﷺ.

١١٣٦- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ* قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ* بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ حُصَيْنٍ* عَنْ أَبِي وَائِلٍ* عَنْ حُدَيْفَةَ* رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

كَانَ إِذَا قَامَ لِلتَّهَجُّدِ مِنَ اللَّيْلِ يَشْوُصُ فَاهُ بِالسَّوَاكِ.

١٠- بَابُ: كَيْفَ صَلَاةُ اللَّيْلِ؟ وَكَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ؟

١٥٣/١

١١٣٧- حَدَّثَنَا أَبُو الِيمَانِ* قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ* عَنِ الزُّهْرِيِّ* قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ:

إِنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ صَلَاةُ اللَّيْلِ؟ قَالَ: «مَثْقَى مَثْقَى، فَإِذَا خَفَتِ الصُّبْحُ فَأَوْتِرْ بِوَاحِدَةٍ».

مر الحديث في «باب ما جاء في الوتر»

١. ما: وفي نسخة: «وما». ٢. حدثنا: وللشيخ ابن حجر: «عن».

٣. باب كيف صلاة الليل وكيف كان النبي ﷺ يصلي بالليل: وفي نسخة: «باب كيف كان صلاة النبي ﷺ؟ وكما كان النبي ﷺ يصلي من الليل؟»

٤. وكيف: ولأبي ذر وابن عساكر: «وكم». ٥. بالليل: كذا لابن عساكر وأبي الوقت، وفي نسخة: «من الليل». ٦. أخبرني: وللأصيلي: «أخبرنا».

ترجمة: قوله: يشوص فاه بالسواك: أشكل إدخال هذا الحديث في هذه الترجمة، فقليل: من الناسخ. وقيل: كان بياضاً للترجمة، فخلطه الكاتب. وقيل: أعجلته المنية. وقيل: أشار إلى ما فيه من الاهتمام والتهوي، والتخفيف لا يتهيأ له. وقيل: الترجمة في قوله: «قام» وكان معلوماً من دأبه ﷺ طول القيام، ورجح هذا التوجيه الحافظ. وقيل: أراد به استحضر حديث حذيفة الذي رواه مسلم عنه: «أنه صلى مع النبي ﷺ ليلة، فقرأ «البقرة» و«آل عمران» و«النساء» في ركعة، وكان إذا مر بآية فيها تسبيح سبح، ثم ركع نحواً مما قام، ثم قام نحواً مما ركع»، الحديث. فلهذا أحيا تلك الليلة كلها، فيقتضي تلك تطويل الصلاة، وإنما لم يخرجها؛ لكونه على غير شرطه، فلما أن يكون أشار إلى أن الليلة واحدة، أو ثبته بأحد حديثي حذيفة على الآخر. وفي «تقرير مولانا محمد حسن المكي»: قوله: «يشوص» فيه الترجمة؛ لأن شوص الفم يحصل به شرح الدماغ والتيقظ اللذين يسهل معهما طول القيام. وقال العلامة السندي ما حاصله: من يهتم بهذا وهو أدب فلا بد أن يهتم بالطول، وهو أفضل منه. انتهى من هامش «اللامع» مختصراً

باب كيف صلاة الليل إلخ: وهذا باب ثامن من التراجم المصدرة بلفظ «كيف»، وهذه الترجمة تشتمل على جزئين، الأول: الكيفية. والثاني: عدد ركعات صلاة الليل. فالحديث الأول يطابق الجزء الأول منهما، والأحاديث الباقية للجزء الثاني. واختلفت الروايات في عدد الركعات، ففي «الأوجز» عن الباجي تحت حديث عائشة: وروايتها تحت حمل وجهين، أحدهما: أنه كان ﷺ تختلف صلاته بالليل؛ لأنه لا حد لصلاة الليل، فمرة كانت تخبر بما شاهدت منه في وقت ما، ومرة كانت تخبر بما شاهدت منه ﷺ في غيره، وإنما قالت: «إنه ﷺ لا يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة» تريد صلاته المعتادة الغالبة، وإن كان ربما يزيد في بعض الأوقات على ذلك، فقصدت في تلك الرواية الإخبار عن غالب صلاته ﷺ، وذكرت في هذه الرواية أكثر ما كانت تنتهي إليه صلاته ﷺ في الأغلب. والوجه الثاني: أن تكون ﷺ تقصد في بعض الأوقات الإخبار عن جميع صلاته في ليلة، وتقصد في وقت ثان إلى ذكر نوع من صلاته في الليل، وجميع صلاة النبي ﷺ بالليل في رواية عائشة: خمس عشرة مع الركعتين الخفيفتين، وركعتي الفجر، فعائشة كانت تخبر بالأمر على وجوه شتى، ولعله أن يكون ذلك على قدر أسباب السؤال. اهـ

سهر: قوله: هممت: أي قصدت بأمر سوء - بفتح السين - وإضافة «أمر» إليه، قاله القسطلاني. وفي «الكرمانى» وكذا في «العيني»: ويجوز أن يكون «سوء» صفة لب «أمر». قوله: وأذَرَ النبي ﷺ: أي أتركه، أراد أنه يقعد، لا أنه يخرج عن الصلاة، قاله العيني. قال الكرمانى: فإن قلت: القعود جائز في النفل مع القدرة على القيام فما معنى السوء؟ قلت: سوءه من جهة ترك الأدب وصورة المخالفة، وفيه أنه ينبغي الأدب مع الأئمة والكبار. انتهى

قوله: يشوص فاه: أي يذلك أو يغسل. قال ابن بطال: هذا الحديث لا دخل له في هذا الباب؛ لأن شوص الفم لا يدل على طول الصلاة. قال: ويمكن أن يكون ذلك غلطاً من الناسخ فكسبه في غير موضعه، أو أن البخاري أعجلته المنية عن تهذيب كتابه، وله فيه مواضع مثل هذا تدل على أنه مات قبل تحرير الكتاب. قال العيني: يمكن أن يعتذر عن البخاري في وضع هذا الحديث هنا بوجه ما يستأنس به، وهو أن الترجمة في طول القيام في صلاة الليل، وحديث حذيفة فيه القيام للتهجد، والتهجد غالباً يكون بطول الصلاة، وطول الصلاة غالباً يكون بطول القيام فيها وإن كان يقع أيضاً بطول الركوع والسجود. انتهى وفي «القسطلاني»: قال ابن رشيد: إنما أدخله لقوله: «إذا قام للتهجد»، أي إذا قام لعادته، وقد تبينت عادته في الحديث الآخر، ولفظ «التهجد» مع ذلك مشعر بالسهر، ولا شك أن في التسوُّك عونا على دفع النوم، فهو مشعر بالاستعداد للإطالة، قال في «فتح الباري»: وهذا أقرب التوجيهات. انتهى قال الكرمانى: قال شارح التراجم: وجه إدخال حديث حذيفة في الترجمة أنه ﷺ كان لا يخل بالسواك الذي هو من تمة قيام الليل فكيف يخل بطول القيام الذي هو أهم من السواك؟ انتهى والله تعالى أعلم.

* أسماء الرجال: حفص بن عمر: الحوضي. خالد: ابن عبد الله بن عبد الرحمن، الطحان. حُصَيْن: ابن عبد الرحمن، السلمي. أبي وائل: شقيق بن سلمة. حذيفة: ابن اليمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أبو اليمان: الحكم بن نافع، الحمصي. شعيب: هو ابن أبي حمزة، الحمصي. الزهري: محمد بن مسلم بن شهاب.

سند: قوله: كان إذا قام للتهجد من الليل يشوص فاه بالسواك: أي اهتماماً لإصلاح الصلاة وطلباً لأدائها على أتم وجه وأحسنه، ولا شك أن التطويل أحسن وأولى بالمراعاة من ذلك، فمن يهتم بأمر الصلاة على ذلك الوجه يستبعد منه ترك التطويل، فهذا وجه مطابقة الحديث الترجمة، والله تعالى أعلم.

١١٣٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو جَرْمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: كَانَ صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ

بالجيم والراء. (فس)

ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، يَعْنِي بِاللَّيْلِ.

١١٣٩- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي إِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ وَثَّابٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ

بفتح الميم الأولى وكسر الثانية، عثمان بن عاصم، الأسدي. (فس)

قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ: عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِاللَّيْلِ. فَقَالَتْ: سَبْعٌ وَتِسْعٌ وَإِحْدَى عَشْرَةَ، سِوَى رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ.

١١٤٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى قَالَ: أَخْبَرَنَا حَنْظَلَةُ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي

ابن أبي بكر

مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، مِنْهَا الْوُتْرُ وَرَكْعَتَا الْفَجْرِ.

١١- بَابُ قِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ وَتَوَمُّهُ وَمَا نُسَخَ مِنْ قِيَامِ اللَّيْلِ

١٥٣/١

وَقَوْلُهُ: ﴿يَتَأْتِيهَا الْمَرْمَلُ فِيمَ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا يَصْفَهُ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿سَبَّحًا طَوِيلًا﴾ وَقَوْلُهُ: ﴿عَلِمَ أَنَّ لَنْ تُخْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ إِلَى

(الزمل: ١-٧)

قَوْلِهِ: ﴿وَأَسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾

(الزمل: ٢٠)

١. كان: وفي نسخة: «كانت». ٢. حدثنا: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «حدثني». ٣. أخبرنا: كذا للأصيلي وأبي الوقت، وفي نسخة: «حدثنا».

٤. عبيد الله: ولأبوي ذر والوقت والأصيلي بعده: «بن موسى». ٥. أخبرني: وفي نسخة: «أخبرنا». ٦. رسول الله: وفي نسخة: «النبي».

٧. ركعتا: وفي نسخة: «ركعتي». ٨. بالليل: وفي نسخة: «من الليل». ٩. وَ: وفي نسخة: «ومن». ١٠. وقوله إلخ: وفي نسخة: «قوله عز وجل: ﴿يَتَأْتِيهَا

الْمَرْمَلُ فِيمَ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا يَصْفَهُ﴾ أَوْ أَنْفَضَ مِنْهُ قَلِيلًا أَوْ زِدَ عَلَيْهِ وَرَقِلَ الْفَرْعَانِ تَرْتِيلًا إِنَّا سَأَلْنِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً وَأَقْوَمُ قِيلًا

إِنَّ لَكَ فِي النَّهَارِ سَبْحًا طَوِيلًا﴾ (الزمل: ١-٧) وقوله: ﴿عَلِمَ أَنَّ لَنْ تُخْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَأَقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْفَرْعَانِ﴾ عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرَضَى

وَأَخْرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يَقْتُلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا

حَسَنًا وَمَا تَقْدِمُوا أَنْفُسَكُمْ مِنْ خَيْرٍ تُجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا وَأَسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (الزمل: ٢٠).

ترجمة: قوله: باب قيام النبي ﷺ بالليل إلخ: كتب الشيخ في «اللامع»: الظاهر من الترجمة أن قيام الليل منسوخ من النبي ﷺ والأمة جميعاً. اهـ وفي «هامشه»: كما يدل عليه لفظ

الترجمة: «وما نسخ من قيام الليل» بالإطلاق بعد ذكر قيام النبي ﷺ، وهو ظاهر حديث عائشة عند مسلم قالت: «إن الله افترض قيام الليل في أول هذه السورة يعني ﴿يَتَأْتِيهَا

الْمَرْمَلُ﴾ فقام نبي الله ﷺ وأصحابه حولاً حتى أنزل الله في آخر هذه السورة التخفيف، فصار قيام الليل تطوعاً بعد فرضيته، فهذا الحديث أيضاً بظاهرة يعم النبي ﷺ والأمة،

وقد تقدم الخلاف في ذلك في أول «كتاب التهجد». قال الحافظ: استغنى البخاري عن إيراد هذا الحديث؛ لكونه على غير شرطه بما أخرجه عن أنس يعني حديث الباب؛ فإنه يدل

على أنه كان ربما نام كل الليل، وهذا دليل التطوع ... إلى آخر ما بسط في هامش «اللامع». ثم يشكل على الترجمة التكرار، بما تقدم من «باب تحريض النبي ﷺ على قيام الليل

من غير إيجاب»، اللهم إلا أن يقال: إنه محمول في حق الأمة بدون التعرض عن حاله ﷺ.

سهر: قوله: سبع وتسع وإحدى عشرة: أي تارة سبع ركعات وتارة تسع ركعات وتارة إحدى عشرة بحسب اتساع الوقت وضيقه، أو عذر من مرض وغيره، أو كبر سنه، قاله

القسطلاني. وما يجيء في رواية القاسم عنها محمول على غالب أحواله ﷺ، كذا في «العيني». قوله: يا أيها المزمل: يعني الملتف في الثياب، ﴿فَمَ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ أي منه. ﴿وَرَقِلَ

الْفَرْعَانِ﴾ أي ترسل فيه. ﴿قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ أي القرآن وما فيه من الأوامر والنواهي. ﴿نَاشِئَةَ اللَّيْلِ﴾ أي قيام الليل. ﴿أَشَدُّ وَطْأً﴾ قال السمرقندي: يعني أثقل على المصلي من ساعات

النهار، فأخبر أن الثواب على قدر الشدة، وقرأ أبو عمرو وابن عامر: «أشد وطأ» بكسر الواو ومد الألف، والباقون: بفتح الواو وسكون الطاء بغير مد، فمن قرأ بالكسر يعني

أشد مواطاة، أي موافقة بالقلب والسمع، ومن قرأ بالفتح أبلغ في القيام وأبين في القول. ﴿وَأَقْوَمُ قِيلًا﴾ يعني أثبت للقراءة. ﴿سَبَّحًا طَوِيلًا﴾ تصرفا وتقلبا في مهماتك وشواغلِكَ.

﴿عَلِمَ أَنَّ لَنْ تُخْصُوهُ﴾ أي لن تطيقوا قيام الليل. ﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ عبارة عن الترخيص في ترك القيام المقدر. ﴿فَأَقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ﴾ يريد فصلوا ما تيسر عليكم من قيام الليل، وهو

ناسخ للأول، ثم نسخا جميعاً بالصلوات الخمس. ﴿قَرْضًا حَسَنًا﴾ أي سائر الصدقات المستحبة، وسماه قرضاً تأكيداً للجزاء، كذا في «العيني» و«القسطلاني» وغيرهما.

* أسماء الرجال: مسدد: هو ابن مسرهد، الأسدي. يحيى: هو ابن سعيد، القطان. شعبة: ابن الحجاج، العتكي. أبو جرمة: نصر بن عمران، الضبيعي. إسحاق: هو ابن إبراهيم بن راهويه.

عبيد الله: ابن موسى بن إمام، العباسي الكوفي. إسرائيل: ابن يونس بن أبي إسحاق، السبيعي. يحيى بن وثاب: الأسدي مولاهم، الكوفي. مسروق: هو ابن الأجدع.

عبيد الله بن موسى: العباسي الكوفي. حنظلة: ابن أبي سفيان، الأسود بن عبد الرحمن.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: «نَسَأَ»: قَامَ بِالْحَبَشِيَّةِ. «وَطَأَ»: مُوَاطَأَةً لِلْقُرْآنِ، أَشَدُّ مُوَافَقَةً لِسَمْعِهِ وَبَصَرِهِ وَقَلْبِهِ. «لِيُوَاطِئُوا»: لِيُؤَافِقُوا.

١١٤١- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ * بَنُو عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ * عَنْ مُحَمَّدٍ * أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُفْطِرُ مِنَ الشَّهْرِ حَتَّى نَظُنَّ أَنْ لَا يَصُومَ مِنْهُ، وَيَصُومُ حَتَّى نَظُنَّ أَنْ لَا يُفْطِرُ مِنْهُ شَيْئًا. وَكَانَ لَا تَشَاءُ أَنْ تَرَاهُ مِنَ اللَّيْلِ مُصَلِّيًا إِلَّا رَأَيْتَهُ، وَلَا نَائِمًا إِلَّا رَأَيْتَهُ. تَابَعَهُ سُلَيْمَانُ وَأَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ مُحَمَّدٍ.

ابن بلال. (قر) سليمان بن حيان. (قر)

١٢- بَابُ عَقْدِ الشَّيْطَانِ عَلَى قَافِيَةِ الرَّأْسِ إِذَا لَمْ يُصَلِّ بِاللَّيْلِ

١٥٣/١

١١٤٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ * عَنِ الْأَعْرَجِ * عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَعْقِدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ إِذَا هُوَ نَامَ ثَلَاثَ عُقَدٍ، يَضْرِبُ عِنْدَ كُلِّ عُقْدَةٍ عَلَيْكَ لَيْلٌ طَوِيلٌ فَارْقُدْ. فَإِنْ اسْتَيْقَظَ فَذَكَرَ اللَّهَ انْخَلَّتْ عُقْدَةٌ، فَإِنْ تَوَضَّأَ انْخَلَّتْ عُقْدَةٌ، فَإِنْ صَلَّى انْخَلَّتْ عُقْدَةٌ فَأَصْبَحَ نَشِيطًا طَيِّبَ النَّفْسِ، وَإِلَّا أَصْبَحَ خَبِيثَ النَّفْسِ كَسَلَانَ».

أي يوسوسه بهذا

ظاهرة التعميم ويمكن أن يخص منه من صلى العشاء جماعة. (قر)

١١٤٣- حَدَّثَنَا مُؤَمِّلُ بْنُ هِشَامٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا سُرَّةُ ابْنِ جُنْدُبٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الرُّؤْيَا قَالَ: «أَمَّا الَّذِي يُثْلَغُ رَأْسُهُ بِالْحَجَرِ فَإِنَّهُ يَأْخُذُ الْقُرْآنَ فَيَرْفُضُهُ وَيَتَأَمَّرُ عَنِ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ».

العشاء والصبح. (قر)

أي يشق ويخدش. (ع)

الفرازي. (قر)

١. قال: وللمستملي والأصيلي قبله: «قال أبو عبد الله». ٢. مواطأة للقرآن: وفي نسخة: «مواطأة القرآن».
٣. أنسا: وفي نسخة: «أنس بن مالك». ٤. منه: وللأصيلي بعده: «شيئا». ٥. أن لا يفطر: وللأصيلي: «أنه لا يفطر».
٦. باب عقد: وفي نسخة: «باب عقد...». ٧. نام: وللحموي والمستملي: «نائم».
٨. يضرب عند: كذا للكشميهني، وللمستملي: «يضرب على مكان»، وفي نسخة: «يضرب مكان». ٩. ابن علي: كذا للأصيلي.

ترجمة: قوله: باب عقد الشيطان على قافية الرأس إلخ: كتب الشيخ في «اللامع»: الظاهر أن الشيطان يعقد على قافية كل نائم، فمن صلى انخلت عقده، ومن لا فلا. أمه قلت: يشكل قوله في الترجمة: «إذا لم يصل»؛ لأن الحديث عام. وأجيب بأن المراد بقاء العقد إذا لم يصل، واختار الحافظ في مراد المصنف أن عقد الشيطان مقيد بمن لم يصل العشاء أي المراد بالصلاة المنفية صلاة العشاء، ويؤيده ثاني حديثي الباب. وتعقب العلامة العيني على الحافظ، إذ قال: لا قرينة لتقييدها بالعشاء، فظاهر الحديث يدل على أن العقد يكون عند النوم، سواء صلى قبله أو لم يصل، ثم ذكر الروايات الدالة على العموم، ومال القسطلاني إلى قول الحافظ، ومال صاحب «الفيض» إلى أن البخاري مال إلى وجوب التهجد، فالمراد صلاته، وأخذ من كلام ابن العربي في «شرح الترمذي»: قد اختلف الناس في صلاة الليل، ومال البخاري إلى وجوبها، وتعلق بقوله ﷺ: «يعقد الشيطان...» الحديث. قلت: وفيه أنه يخالف تصريح البخاري بما سبق قوله: «من غير إيجاب».

سهر: قوله: على قافية الرأس: أي قفاؤه، أو مؤخر العنق، أو مؤخر الرأس، أو وسطه. (إرشاد الساري) قوله: ثلاث عقد: كأنه شبه فعل الشيطان بالنائم بفعل الساحر بالمسحور. قال صاحب «النهاية»: المراد منه تثقيله وإطالته، فكانه قد سدَّ عليه سداً وعقد عقداً. وقال ابن بطلان: قد فسر رسول الله ﷺ معنى العقد بقوله: «عليك ليل طویل»، فكانه يقوها إذا أراد النائم الاستيقاظ. (عمدة القاري) قوله: فأصبح نشيطاً: أي لسروره بما وفقه الله تعالى من الطاعة. و«طيب النفس» لما بارك الله له في نفسه. «وإذا أصبح خبيث النفس» بتركه ما كان اعتاده، أو نواه من فعل الخير. «كسلان» يعني لبقاء أثر تنبيط الشيطان عليه ولشوم تفریطه. (عمدة القاري وإرشاد الساري) قوله: فيرفضه: أي يترك حفظه والعمل به. «وينام عن الصلاة» يعني ذاهلاً عنها حتى يخرج وقتها. وهذا قطعة من الحديث سيأتي بتمامه في «كتاب الجنائز» (برقم: ١٣٨٦) قوله: وينام عن الصلاة المكتوبة: المراد بها العشاء الآخرة، وفيه المناسبة للترجمة. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: عبد العزيز: ابن عبد الله بن يحيى، القرشي. محمد بن جعفر: هو ابن أبي كثير، المدني. حميد: ابن أبي حميد، الطويل البصري. عبد الله بن يوسف: التنيسي. أبي الزناد: عبد الله بن ذكوان، القرشي. الأعرج: عبد الرحمن بن هرمز، المدني. مؤمل بن هشام: البصري. إسماعيل بن علي: الأسدي البصري. عوف: ابن أبي جميلة، الأعرابي البصري. أبو رجاء: عمران بن ملحان، العطاردي.

ن ١ ترجمة

إلى

١٣- بَابُ: إِذَا نَامَ وَلَمْ يُصَلِّ بِأَلِ الشَّيْطَانِ فِي أَذُنِهِ

١٥٣/١

١١٤٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ* قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ* قَالَ: حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ* عَنْ أَبِي وَائِلٍ* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: ذَكَرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ فَقِيلَ: مَا زَالَ نَائِمًا حَتَّى أَصْبَحَ مَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ. فَقَالَ: «بَالَ الشَّيْطَانُ فِي أَذُنِهِ».

لم ألق على اسمه. (ف)

١٤- بَابُ الدُّعَاءِ وَالصَّلَاةِ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ

١٥٣/١

وَقَالَ: «كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ» يَنَامُونَ.

(الذاريات: ١٧) (زائدة، ك)

١١٤٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ* عَنْ مَالِكٍ* عَنِ ابْنِ شِهَابٍ* عَنْ أَبِي سَلَمَةَ* وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَجِ* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه:

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ، يَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟»

أي أمره أو ملائكته أو المراد دنو رحمة

١٥- بَابُ مَنْ نَامَ أَوَّلَ اللَّيْلِ وَأَحْيَا آخِرَهُ

١٥٣/١

وَقَالَ سَلْمَانُ لِأَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه: نَمْ. فَلَمَّا كَانَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ قَالَ: قُمْ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَدَقَ سَلْمَانُ».أي حين ذكر ذلك عنده ﷺ

الفارسي

١. باب إلخ: كذا للمستملي. ٢. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا». ٣. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا». ٤. وَ: وفي نسخة: «في». ٥. من: وفي نسخة: «في».
٦. وقال: ولأبوي ذر والوقت بعده: «اللَّهُ عز وجل»، وفي نسخة: «وقول الله تعالى». [دل هذا على أن الآية من جملة الترجمة. (عمدة القاري)] ٧. ما يهجعون: وفي نسخة بعده: «وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ» (الذاريات: ١٨) وللأصيلي بعده: «الآية». ٨. ينامون: وللأصيلي قبله: «أي»، وفي نسخة: «ما ينامون».

ترجمة: قوله: باب إذا نام ولم يصل بال الشيطان في أذنه: قال الحافظ: هذه الترجمة للمستملي وحده، وللباقين «باب» فقط، وهو بمنزلة الفصل من الباب، وتعلقه بالذي قبله ظاهر. اهـ
وكتب الشيخ في «اللامع»: قوله: «باب إذا نام ولم يصل» المراد به الصلاة المكتوبة، وإيراد الرواية لما فيه من ذكر النوم ليلة جمعة وإن كان الجزء المذكور ههنا لم يترتب على ترك التهجد، بل على كونه ترك المكتوبة. اهـ وفي «تقرير المكي»: قوله: «ولم يصل» يعني الصلاة مطلقاً، لا التهجد ولا المكتوبة. وإنما قلنا كذلك؛ لأن حديث «بال الشيطان» إنما هو في الفرض، لا في التهجد، لكن النوم الكذائي يستلزم فوت التهجد أيضاً، فلذلك جعل الحديث أعم من التهجد والفرض، ورتب بول الشيطان في أذنه على فوت كليهما بالنوم، وإن كان هو في الحقيقة مرتباً على فوت الفرض فقط ... إلى آخر ما فيه. واختلف في بول الشيطان، فقيل: هو على حقيقته؛ إذ لا مانع منه؛ لأن الشيطان يأكل ويشرب وينكح. وقيل: كناية عن سد الشيطان أذن الذي ينام عن الصلاة، حتى لا يسمع الذكر. وقيل: معناه أنه ملأ سمعه بالأباطيل فحجب سمعه عن الذكر. وقيل: هو كناية عن ازدراء الشيطان به. وقيل: معناه أن الشيطان استولى عليه واستخف به، حتى اتخذ كالكييف المعد للبول؛ إذ من عادة المستخف بالشيء أن يبول عليه. وقيل: هو مثل مضروب للغافل عن القيام لثقل النوم، كمن وقع البول في أذنه، فنقل أذنه وأفسد حسه. انتهى مختصراً من «الفتح»

قوله: باب الدعاء والصلاة من آخر الليل: وفي رواية أبي ذر: «باب الدعاء في الصلاة»، وليس في الحديث ذكر الصلاة. قال الحافظ: زاد يونس في روايته: «ولذلك كانوا يفضلون صلاة آخر الليل على أوله»، أخرجه الدارقطني. وهذه الزيادة تظهر مناسبة ذكر الصلاة في الترجمة، ومناسبة الترجمة التي بعد هذه لهذه. اهـ أو يقال: الصلاة دعاء.
قوله: باب من نام أول الليل وأحيا آخره: قال القسطلاني: بالصلاة أو القراءة أو الذكر ونحوها. اهـ وقال الحافظ: تقدم في الباب الذي قبله ذكر مناسبة الحديث بالباب. اهـ

سهر: قوله: بال الشيطان في أذنه: لا استحالة أن يكون حقيقة؛ لأنه ثبت أنه يأكل ويشرب وينكح. وقال الطحاوي: هو استعارة عن تحكمه فيه وانقياده له، وخص الأذن دون العين؛ فإن المسامع هو موارد الانتباه، وخص البول من الأخيثرين؛ لأنه أسهل مدخلا في التحايف. (الكواكب الدراري)
قوله: صدق سلمان: هذا التعليق مختصر من حديث طويل أورده البخاري في «كتاب» من حديث أبي جحيفة قال: «أخى رسول الله ﷺ بين سلمان وأبي الدرداء، فزار سلمان أبا الدرداء فرأى أم الدرداء مبتذلة، فقال لها: ما شأنك؟ قالت: أخوك أبو الدرداء ليس له حاجة في الدنيا. فجاء أبو الدرداء فصنع له طعاماً، فقال: كل فإني صائم. قال: ما أنا بأكل حتى = * أسماء الرجال: مسدد: هو ابن مسرهد، الأسدي. أبو الأحوص: سلام بن سليم، الكوفي. منصور: هو ابن المعتز، الكوفي. أبي وائل: شقيق بن سلمة، الكوفي. عبد الله بن مسلمة: القعني. مالك: الإمام المدني. ابن شهاب: هو الزهري. أبي سلمة: ابن عبد الرحمن بن عوف. أبي عبد الله: سلمان، الأغر النقفي.

سند: قوله: ينزل ربنا: أي نزولاً يليق بجناحه المقدس. والحاصل أن التفويض والتسليم أسلم، والقدر الذي قصد إفهامه معلوم، وهو أن الثلث الأخير وقت استحابة وعموم رحمة ووفور مغفرة، فينبغي لطالب الخير أن يدركه ولا يفوته، فعلى الإنسان أن يقتصر على هذا القدر ولا يتجاوز عنه؛ إذ لا يتعلق بأزيد منه غرض، والله تعالى أعلم.

١١٤٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ: * حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * ح: وَحَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ * عَنِ الْأَسْوَدِ * قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ: كَيْفَ كَانَ صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ؟ قَالَتْ: كَانَ يَتَامُ أَوَّلُهُ وَيَقُومُ آخِرُهُ فَيُصَلِّي، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى فِرَاشِهِ، فَإِذَا أَذَّنَ الْمُؤَدِّنُ وَتَبَّ، فَإِنْ كَانَتْ بِهِ حَاجَةٌ اغْتَسَلَ، وَإِلَّا تَوَضَّأَ وَخَرَجَ.

أي لمض

١٥٤/١

١٦- بَابُ قِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ فِي رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ

١١٤٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ: كَيْفَ كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ؟ فَقَالَتْ: مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةِ رَكْعَةٍ: يُصَلِّي أَرْبَعًا فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَلَاثًا. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَنَامُ قَبْلَ أَنْ تُؤْتِرَ؟ فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، إِنَّ عَيْنَيَّ تَنَامَانِ وَلَا يَتَامُ قَلْبِي».

الهمزة فيه للاستفهام على سبيل الاستخبار. (ع)

١١٤٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى * قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى * بْنُ سَعِيدٍ عَنْ هِشَامٍ * قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ: قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي شَيْءٍ مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ جَالِسًا، حَتَّى إِذَا كَبَّرَ قَرَأَ جَالِسًا، فَإِذَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنَ السُّورَةِ ثَلَاثُونَ آيَةً أَوْ أَرْبَعُونَ آيَةً قَامَ فَقَرَأَهُنَّ ثُمَّ رَكَعَ.

أي أسن

وذلك قبل موته بعام. (ع)

١. حدثنا أبو الوليد: كذا للأكثر، ولأبي ذر: «قال أبو الوليد». ٢. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا». ٣. كان: كذا لأبي الوقت، وللأصيلي: «كانت».
٤. النبي: ولأبي ذر: «رسول الله». ٥. كانت: وفي نسخة: «كان». ٦. فقلت: وفي نسخة: «قلت». ٧. عليه: وفي نسخة بعده: «شيء».

ترجمة: قوله: باب قيام النبي ﷺ بالليل في رمضان وغيره: لعله أشار به إلى أن ما ورد في حديث عائشة المراد به التهجد، ولذا أدخله في أبوابه، وأيضاً ذكر في الترجمة: «في رمضان وغيره»؛ فإن التراويح لا يكون في غير رمضان.

سهر = تأكل، فأكل. فلما كان الليل ذهب أبو الدرداء يقوم، فقال: نعم، فنام، فذهب يقوم، فقال: نعم، فلما كان آخر الليل قال سلمان: قم الآن، قال: فصليا، فقال له سلمان: إن لربك عليك حقاً، ولنفسك عليك حقاً، ولأهلك عليك حقاً، فأعط كل ذي حق حقه. فأتى النبي ﷺ فذكر ذلك له، فقال النبي ﷺ: «صدق سلمان»، ذكره العيني. قوله: فإن كانت به حاجة: أي حاجته للجماع: قضى حاجته، هذا المحذوف جواب الشرط، ولفظ «اغتسل» يدل عليه وليس بجواب، كذا في «القسطلاني». قوله: ما كان رسول الله ﷺ يزيد في رمضان إلخ: وما رواه ابن أبي شيبة والطبراني والبيهقي من حديث ابن عباس: «أنه ﷺ كان يصلي في رمضان عشرين ركعة سوى الوتر» فضيع، مع مخالفته للصحيح. نعم، ثبت العشرون من زمن عمر ﷺ في «الموطأ» عن يزيد بن رومان قال: كان الناس يقومون في زمن عمر بن الخطاب بثلاث وعشرين ركعة، وفي «الموطأ» رواية بإحدى عشرة، وجمع بينهما بأنه وقع أولاً ثم استقر الأمر على العشرين؛ فإنه المتوارث، فتحصل من هذا كله أن قيام رمضان سنته إحدى عشرة ركعة بالوتر في جماعة، فعلة ﷺ بالوتر كلعذر، وأفاد أنه لولا خشية ذلك لواطبتُ بكم. ولا شك في تحقق الأمر من ذلك بوفاته ﷺ، فيكون سنة، وكونها عشرين سنة الخلفاء الراشدين، وقوله ﷺ: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين» نذب إلى سنتهم، كذا قاله ابن الهمام. قوله: فلا تسأل عن حسنهن وطولهن: معناه هن في نهاية كمال الحسن والطول مستغنيات لظهور حسنهن وطولهن عن السؤال عنهن والوصف، ذكره «العيني». قوله: ولا ينام قلبي: ليس فيه معارضة لما مضى في «باب الصعبد الطيب وضوء المسلم»: «أنه ﷺ نام حتى فأتت صلاة الصبح وطلعت الشمس»؛ لأن طلع الشمس متعلق بالعين؛ إذ هو من المحسوسات لا من المعقولات. (عمدة القاري والكواكب الدراري)

* أسماء الرجال: أبو الوليد: هشام بن عبد الملك، الطيالسي. شعبة: ابن الحجاج، العتكي. سليمان: ابن حرب، الواشي. شعبة: ابن الحجاج بن الورد، العتكي. أبي إسحاق: عمرو بن عبد الله، السبيعي. الأسود: ابن يزيد، النخعي. عبد الله بن يوسف: التنيسي. مالك: هو ابن أنس، الإمام. محمد بن المثني: العنزي الزمن البصري. يحيى: هو القطان. هشام: هو ابن عروة بن الزبير.

سند: قوله: فإن كانت به حاجة: أي أثر حاجة أو المراد بالحاجة هي الجنابة؛ لكونها أثراً لها، أو المراد حاجة الاغتسال بقرينة الجزاء. والشرح حملوا الحاجة على الحاجة إلى الأهل بلا اعتبار تقدير مضاف في الكلام، وقالوا: جزاء الشرط محذوف أي قضى، بقرينة «اغتسل». وهذا بعيد؛ إذ الظاهر أن الوقت بعد الأذان لا يساعد ذلك، والعجب! أنهم استدلوا على ذلك برواية مسلم: «كان ينام أول الليل ويحيي آخره، ثم إن كانت له حاجة إلى أهله قضى حاجته ثم ينام، فإذا كان عند النداء الأول وثب، فأفاض عليه الماء، وإن لم يكن جنباً توضاً»، ولا يخفى أنه موافق لما قلنا، فهو دليل لنا عليهم لا لهم، فافهم.

نـ ١ ترجمة سهر

نـ ٢

نـ ٣

نـ ٤

١٧- بَابُ فَضْلِ الطُّهُورِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَفَضْلِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْوُضُوءِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ

١٥٤/١

١١٤٩- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ* قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ* عَنْ أَبِي حَيَّانَ* عَنْ أَبِي زُرْعَةَ* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

بشدة التحية

قَالَ لَيْلَالٍ عِنْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ: «يَا بَلَالُ، حَدَّثَنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ عَمِلْتُهُ فِي الْإِسْلَامِ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ دُفَّ نَعْلَيْكَ بَيْنَ يَدَيَّ فِي الْجَنَّةِ».

أي حفيهما يحس من صوتهما عند وطمهما

قَالَ: مَا عَمِلْتُ عَمَلًا أَرْجَى عِنْدِي أَنِّي لَمْ أَتَطَهَّرْ طُحُورًا فِي سَاعَةٍ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ إِلَّا صَلَّيْتُ بِذَلِكَ الطُّهُورِ مَا كُتِبَ لِي أَنْ أُصَلِّيَ.

أي من أي لم تطهر. (ع)

١٨- بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّشْدِيدِ فِي الْعِبَادَةِ

١٥٤/١

١١٥٠- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ* عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: قَالَ: دَخَلَ

النَّبِيُّ ﷺ فَإِذَا حَبْلٌ مَمْدُودٌ بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ فَقَالَ: «مَا هَذَا الْحَبْلُ؟» قَالُوا: هَذَا حَبْلٌ لِرَيْتَبٍ، فَإِذَا فَتَرْتُ تَعَلَّقْتُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:

أي كسلت عن القيام. (ق)

أي الأسطورتين

«لَا، حُلُوهُ. لِيَصِلَ أَحَدُكُمْ نَشَاطَهُ، فَإِذَا فَتَرَ فَلْيَقْعُدْ».

١١٥١- وَقَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَتْ عِنْدِي امْرَأَةٌ

مِنْ بَنِي أَسَدٍ، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟» قُلْتُ: فُلَانَةٌ، لَا تَنَامُ بِاللَّيْلِ. فَذَكَرَ مِنْ صَلَاتِهَا، فَقَالَ: «مَهْ! عَلَيْكُمْ

الزمو

نـ ١٦

نـ ١٥

ابن الزبير

نـ ١٤

الإمام

القضي

غير منصرف اسمها نحو لاء. (ع)

بِمَا تُطِيقُونَ مِنَ الْأَعْمَالِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا».

١. باب فضل إلخ: وفي نسخة: «باب فضل الصلاة عند الطهور بالليل والنهار». ٢. وفضل الصلاة: كذا للكشيمهني.

٣. بعد الوضوء: كذا للأكثر، وللکشمیهنی: «عند الطهور». ٤. بالليل والنهار: كذا للحموي. ٥. أي لم: وفي نسخة: «أن لم».

٦. لي: ولأبي ذر: «إلي». ٧. أصلي: ولكريمة بعده: «قال أبو عبد الله: دف: تحريك». ٨. قال حدثنا: كذا للأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة:

«عن». ٩. فقال: وفي نسخة: «قال». ١٠. قالوا: وفي نسخة: «فقالوا». ١١. تعلقت: وللاكثر بعده: «به». ١٢. نشاطه: وفي نسخة: «بنشاطه».

١٣. وقال حدثنا: كذا للمستمل والحموي، وفي نسخة: «وقال». ١٤. قلت: وفي نسخة: «فقلت». ١٥. بالليل: ولأبي ذر والأصيلي: «الليل».

١٦. فذكر: وللکشمیهنی: «تذكر»، وللأصيلي: «تذكر»، وللأكثر: «فذكرت». ١٧. بما: وفي نسخة: «ما».

ترجمة: قوله: باب فضل الطهور بالليل والنهار وفضل الصلاة عند الطهور إلخ: قال الحافظ: كذا ثبت في رواية الكشميهني، ولغيره «بعد الوضوء»، واقتصر بعضهم على الشق الثاني من الترجمة، وعليه اقتصر الإسماعيلي وأكثر الشراح. والشق الأول ليس بظاهر في حديث الباب، إلا إن حمل على أنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرق الحديث من حديث بريدة عند الترمذي وابن خزيمة بلفظ: «ما أصابني حدث قط إلا توضأت عندها»، ولأحمد من حديثه: «ما أحدثت إلا توضأت وصليت ركعتين»، فدل على أنه كان يعقب الحدث بالوضوء، والوضوء بالصلاة في أي وقت كان. اهـ قوله: باب ما يكره من التشديد في العبادة: قال الحافظ: قال ابن بطال: إنما يكره ذلك؛ خشية الملل المفضي إلى ترك العبادة. اهـ تقدمت الإشارة إلى هذا الباب في «باب قيام النبي ﷺ حتى ترم قدماه».

سهر: قوله: فضل الطهور بالليل والنهار: وزاد الكشميهني في رواية: «وفضل الصلاة عند الطهور بالليل والنهار»، وفي بعض النسخ: «بعد الوضوء» موضع «عند الطهور»، واقتصر الإسماعيلي على الشق الثاني من رواية الكشميهني، وعليه أكثر الشراح، وحديث الباب لا يطابق إلا بالشق الثاني من رواية الكشميهني، هذا ما ذكره العيني. وفي «فتح الباري»: الشق الأول ليس بظاهر في حديث الباب، إلا إن حمل على أنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرق. قوله: فقال النبي ﷺ: لا. لا يحتمل أن تكون كلمة «لا» هذه للنفي، أي لا يكون هذا الحبل أو لا يمد، ويحتمل أن تكون للنهي، أي لا تفعلوه. (عمدة القاري) قوله: لا يمل حتى تملوا: هما بفتح ميم، و«الملل»: ترك شيء استغفالا له بعد حرص، فلا يصح في -

* أسماء الرجال: إسحاق بن نصر: السعدي المروزي. أبو أسامة: حماد بن أسامة، الكوفي. أبي حيان: بالتحية، يحيى بن سعيد. أبي زرعة: هرم بن حرير، البجلي.

أبو معمر: بفتح الميم، عبد الله بن عمرو، المقرئ. عبد الوارث: ابن سعيد، التنوري. عبد العزيز بن صهيب: البناي.

سند: قوله: فإني سمعت دف نعليك إلخ: لا يخفى أنه من باب الرؤيا، فلعل له تأويلا لا يدري، وعلى تقدير أن يكون تأويله ظاهرا يحمل التقدم على نحو تقدم الخدم على الموالي، وبالحمل ما في هذه الرؤيا من تشريف بلال لا يخفى، والله تعالى أعلم.

ترجمة

١٥٤/١

١٩- بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنْ تَرْكِ قِيَامِ اللَّيْلِ لِمَنْ كَانَ يَقُومُهُ

١١٥٢- حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ الْحُسَيْنِ * قَالَ: حَدَّثَنَا مُبَشَّرٌ * بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ * ح: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ قَالَ:

المروزي

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ

ابن المبارك

الطائي

ابْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ * قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ، لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ، كَانَ يَقُومُ مِنَ اللَّيْلِ فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ».

وَقَالَ هِشَامٌ * حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الْعَشِيرِينَ * قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ * قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى * عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ بْنِ ثَوْبَانَ * قَالَ: حَدَّثَنِي

أخبرت الثلاثين (ك)

أَبُو سَلَمَةَ * بِهَذَا مِثْلَهُ. وَتَابَعَهُ * عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ * عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ.

بفتح اللام أبو حفص الشامي. (ع)

ترجمة

٢٠- بَابُ

١٥٤/١

١١٥٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ * قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ * عَنْ عَمْرٍو * عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ * قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ * بْنَ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ

لِي النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَمْ أُخْبَرْ أَنَّكَ تَقُومُ اللَّيْلَ وَتَصُومُ النَّهَارَ؟ قُلْتُ: إِنِّي أَفْعَلُ ذَلِكَ. قَالَ: «فَإِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ هَجَمْتَ عَيْنَكَ

نحوه إلى

غارت أو ضعف بصرها
لكثرة السهر. (ع)

وَنَفِهَتْ نَفْسُكَ، وَإِنَّ لِنَفْسِكَ حَقًّا، وَلِأَهْلِكَ حَقًّا، فَصُمْ وَأَفْطِرْ، وَتُمْ وَتَمَّ».

١. ابن إسماعيل: كذا للأصيلي وأبي الوقت. ٢. حدثني: ولأبي ذر: «حدثنا»، وللأصيلي: «أخبرنا»، وللأصيلي أيضا: «أخبرني».

٣. يقوم من الليل: كذا لأبوي ذر والوقت والشيخ ابن حجر، وللأكثر: «يقوم الليل». ٤. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا».

٥. يحيى: وفي نسخة بعده: «بن أبي كثير». ٦. بهذا: كذا للأكثر. ٧. مثله: كذا لكريمة والأصيلي. ٨. إذا فعلت إلخ: وفي نسخة: «إذا فعلت هجمت

عينك». ٩. عينك: وفي نسخة: «عينك». ١٠. لنفسك: وللشيخ ابن حجر بعده: «عليك». ١١. حقا: كذا لأبوي ذر والوقت والأصيلي، وكريمة: «حق».

١٢. ولأهلك: وفي نسخة: «وإن لأهلك»، وفي نسخة بعده: «عليك». ١٣. حقا: كذا لأبوي ذر والوقت، وكريمة: «حق».

ترجمة: قوله: باب ما يكره من ترك قيام الليل إلخ: لا يبعد عندي أن يكون إشارة إلى أن الفتور والملال المذكور هو الغاية القصوى، وإلا فمجرد التواني والتكاسل والترك لأجله مكروه غير مرضي. قال الحافظ: قوله: «باب ما يكره...»، أي إذا أشعر ذلك بالإعراض عن العبادة، وما أحسن ما عقب المصنف هذه الترجمة بالتالي قبلها؛ لأن الحاصل منهما الترغيب في ملازمة العبادة، والطريق الموصل إلى ذلك الاقتصاد فيها؛ لأن التشديد فيها قد يؤدي إلى تركها، وهو مذموم.

قوله: باب: (بغير ترجمة) في الهامش عن «العيني» أن المطابقة بترك التشديد. اهـ فكأنه رجوع إلى ما سبق. والأوجه عندي أن الحاصل من ملاحظة الترجمتين السابقتين الاعتدال، وهذا الباب كالنص فيه. أو يقال: إنه إشارة إلى سبب الباب السابق؛ فإن الإكثار قد يكون سبب الترك، والأوجه منه أن يقال: إن هذا الباب لأشأت ما ورد في فضل التهجد من الروايات المنفردة، وينتهي هذا الباب إلى المداومة على ركعتي الفجر، والباب الآتي من قبيل باب في باب.

سهر = حقه إلا مجازاً، أي لا يقطع ثوابه حتى تقطعوا العمل ملالا وسآمة من كثرت، أي اعملوا على حسب وسعكم؛ فإنكم إذا أنتمم به على فتور يعامل بكم معاملة الملول، كذا في «الجمع»، ومَرَّ تَمَامُهُ في «باب أحب الدين إلى الله آدمه».

قوله: وقال هشام إلخ: هذا تعليق رواه الإسماعيلي، وفائدة ذكره التنبيه على أن زيادة عمر بن الحكم بن ثوبان بين يحيى وأبي سلمة من المزيد في متصل الأسانيد؛ لأن يحيى قد صرح بسماعه من أبي سلمة، ولو كان بينهما واسطة لم يصرح بالتحديث. (عمدة القاري وإرشاد الساري) قوله: وتابعه: ولأبي ذر بدون الواو، أي تابع ابن أبي العشرين على زيادة عمر بن الحكم عمرو بن أبي سلمة، ووصلها مسلم، كذا في «القسطلاني» و«العيني». قوله: نفهت: بفتح النون وكسر الفاء، أي كَلَّتْ وأعيت، وقيدته الشيخ قطب الدين بفتح الفاء. ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وهو أمره ﷺ بالنوم والقيام، ولا شك أنه يقتضي ترك التشديد في ذلك، قاله العيني.

* أسماء الرجال: عباس بن الحسين: البغدادى القنطري، ليس له في البخاري سوى هذا الحديث. (إرشاد الساري) مبشر: ضد المنذر، الحلبي. الأوزاعي: عبد الرحمن بن عمرو. هشام: هو ابن عمار، الدمشقي. ابن أبي العشرين: عبد الحميد بن حبيب، الدمشقي كاتب الأوزاعي. الأوزاعي: عبد الرحمن بن عمرو. يحيى: هو ابن أبي كثير، الطائي مولا لهم، أبو نصر اليماني. عمر بن الحكم بن ثوبان: المدني. أبو سلمة: ابن عبد الرحمن بن عوف. تابعه: أي تابع ابن أبي العشرين. عمرو بن أبي سلمة: أبو حفص الشامي.

علي بن عبد الله: هو ابن جعفر، المدني. سفيان: هو ابن عيينة، الحلافي. عمرو: هو ابن دينار، أبو محمد، الأثرم الجمحي مولا لهم. أبي العباس: السائب بن فروخ، الشاعر الأعمش التابعي المشهور. عبد الله: ابن عمرو بن العاص.

٢١- بَابُ فَضْلِ مَنْ تَعَارَ مِنَ اللَّيْلِ فَصَلَّى

١٥٥/١

١١٥٤- حَدَّثَنَا صَدَقَةُ* قَالَ: أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ* - هُوَ ابْنُ مُسْلِمٍ - قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ* قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَيْرُ بْنُ هَانِيٍّ* قَالَ: حَدَّثَنِي جُنَادَةُ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ* قَالَ: حَدَّثَنِي عِبَادَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَعَارَ مِنَ اللَّيْلِ فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي أَوْ دَعَا اسْتَجِيبَ لَهُ، فَإِنْ تَوَضَّأَ قُبِلَتْ صَلَاتُهُ».

أي توضأ وصلى قبلت صلاته. (ع)

١١٥٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى* بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ* عَنْ يُونُسَ* عَنِ ابْنِ شِهَابٍ* قَالَ: أَخْبَرَنِي الْهَيْثَمُ بْنُ أَبِي سِنَانٍ* أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ* وَهُوَ يَقُصُّ فِي قِصَصِهِ، وَهُوَ يَذْكُرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَخَا لَكُمْ لَا يَقُولُ الرَّفَثَ» يَعْنِي بِذَلِكَ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ: وَفِينَا رَسُولُ اللَّهِ يَتْلُو كِتَابَهُ إِذَا انْشَقَّ مَعْرُوفٌ مِنَ الْفَجْرِ سَاطِعُ أَرَانَا الْهُدَى بَعْدَ الْعَمَى فَقُلُوبُنَا بِهِ مُوقِنَاتٌ أَنَّ مَا قَالَ وَاقِعُ يَبِيتُ يُجَافِي جَنْبَهُ عَنِ فِرَاشِهِ إِذَا اسْتَنَقَلَتْ بِالْمُشْرِكِينَ الْمَضَاجِعُ

الأنصاري الخزرجي. (ق)

كتابة عن صلاته بالليل وفيه المطابقة

تَابَعَهُ عَقِيلٌ. وَقَالَ الزُّبَيْدِيُّ: أَخْبَرَنِي الزُّهْرِيُّ عَنْ سَعِيدٍ وَالْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

يونس

هو محمد بن الوليد الحمصي. (ع)

ابن المسيب. (ق)

عبد الرحمن بن هرم

١١٥٦- حَدَّثَنَا أَبُو التُّعْمَانِ* قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ* عَنْ نَافِعٍ* عَنِ ابْنِ عُمَرَ* ﷺ قَالَ: رَأَيْتُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ

كَأَنَّ بِيَدِي قِطْعَةً إِسْتَبْرَقَ،.....

١. صدقة: وفي نسخة بعده: «بن الفضل». ٢. حدثنا: وفي نسخة: «عن». ٣. حدثني: وللمستعجلي: «أخبرنا».

٤. حدثني: وللأصيلي وأبي ذر: «حدثنا». ٥. وسبحان الله: ولكريمة بعده: «ولا إله إلا الله». ٦. له: كذا للأصيلي.

٧. توضحاً: ولأبوي ذر والوقت بعده: «وصلى». ٨. أخبرني: وفي نسخة: «حدثني». ٩. يقص: كذا للأصيلي، وفي نسخة: «يقصص».

١٠. عبد الله بن رواحة: وفي نسخة: «ابن رواحة». ١١. إذا انشق: ولأبي الوقت: «كما انشق». ١٢. أَرَانَا: ولأبي الوقت: «أَنَارَا».

ترجمة: قوله: باب فضل من تعار من الليل: التعار: القطة مع صوت والتقلب على الفراش ليلاً مع كلام. والمراد في الحديث: استيقظ؛ لأنه قال: «من تعار فقال»، فعطف «القول» على «التعار». ويحتمل أن تكون الفاء تفسيرية لما صوّت به المستيقظ؛ لأنه قد يصوّت بغير ذكر، فخص الفضل المذكور بمن صوّت بما ذكر من ذكر الله تعالى، وهذا هو السر في اختيار لفظ =

سهر: قوله: في قصصه: بكسر القاف جمع قصة، ويفتحها في اليونانية، أي مواضعه التي كان يذكر بها أصحابه، ويتعلق الجار والجرور بقوله: «سمع»، كذا في «القسطلاني» و«العيني». قوله: إن أخاك: القائل لهذا هو رسول الله ﷺ، والمعنى أن الهيثم سمع أبا هريرة وهو يعظ، وانحرف كلامه إلى أن ذكر رسول الله وذكر ما قاله من قوله ﷺ: «إن أخاك لا يقول الرفث»، أي الباطل من القول والفحش، إما قال ذلك حين أنشد عبد الله بن رواحة الأبيات المذكورة، فدل ذلك أن حسن الشعر محمود كحسن الكلام. (عمدة القاري) قوله: وفينا رسول الله الخ: بيان لما قاله عبد الله بن رواحة. قوله: «كتابه» أي القرآن، والجملة حالية. قوله: «معروف» فاعل «انشق». وقوله: «من الفجر» بيان لـ «معروف»، وقوله: «ساطع» صفته، أي أنه يتلو كتاب الله وقت انشقاق الوقت الساطع من الفجر. قوله: «بعد العمى» أي بعد الضلالة، «فقلوبنا به» ﷺ، «أن ما قال» أي من المغيبات. قوله: إذا «استنقلت» أي حين استنقلت. قوله: «المضاجع» جمع مضجع، كأنه لمح به إلى قوله تعالى: «تَنَتَجَّاتُ جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ» (السجدة: ١٦)، كذا في «القسطلاني» و«العيني». قوله: إستبرق: وهو الديباج الغليظ، فارسي معرب. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: صدقة: هو ابن الفضل، المروزي. الوليد: هو ابن مسلم، القرشي مولاهم. الأوزاعي: عبد الرحمن بن عمرو. عمير بن هاني: العنسي، أبو الوليد الدمشقي. جنادة بن أبي أمية: الأزدي، أبو عبد الله الشامي. يحيى: هو ابن عبد الله بن بكير، المخزومي. الليث: الإمام المصري. يونس: هو ابن يزيد، الأيلي. ابن شهاب: هو الزهري. الهيثم بن أبي سنان: المدني. أبو التعمان: محمد بن الفضل، السدوسي. حماد: ابن زيد بن درهم، الأزدي. أيوب: هو السخيتاني. نافع: مولى ابن عمر، أبو عبد الله، المدني. ابن عمر: عبد الله، أبو عبد الرحمن.

فَكَأَنِّي لَا أُرِيدُ مَكَائًا مِنَ الْجَنَّةِ إِلَّا طَارَتْ إِلَيْهِ. وَرَأَيْتُ كَأَنِّي أَتَيْتَنِي أَرَادًا أَنْ يَذْهَبَ بِي إِلَى النَّارِ، فَتَلَقَّاهُمَا مَلَكٌ فَقَالَ: لَمْ تُرْعَ، خَلِّيًا عَنْهُ.

١١٥٧- فَقَصَّصْتُ حَفْصَةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إِحْدَى رُؤْيَايَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «نِعَمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ لَوْ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ».

ابن عمر

اسم جنس مضاف إلى ياء المتكلم. (قس)

فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ.

قول نافع. (قس ع)

١١٥٨- وَكَانُوا لَا يَزَالُونَ يَقْصُونَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الرُّؤْيَا أَنَّهَا فِي اللَّيْلَةِ السَّابِعَةِ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَرَى

الصحابة. (ك ع)

أي ليلة القدر. (ع ك)

رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَتْ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ، فَمَنْ كَانَ مُتَحَرِّبَهَا فَلْيَتَحَرَّهَا مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ».

توافقت

٢٢- بَابُ الْمُدَاوِمَةِ عَلَى رُكْعَتِي الْفَجْرِ

١٥٥/١

١١٥٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ* قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ - هُوَ ابْنُ أَبِي أَيُّوبَ* - قَالَ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ* بْنُ رِبْعَةَ عَنْ عِرَاكَ* بْنِ مَالِكٍ،

كتاب

عَنْ أَبِي سَلَمَةَ* عَنْ عَائِشَةَ* قَالَتْ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الْعِشَاءَ، ثُمَّ صَلَّى ثَمَانِي رُكْعَاتٍ، وَرُكْعَتَيْنِ جَالِسًا، وَرُكْعَتَيْنِ بَيْنَ الدَّعَائِنِ، وَلَمْ يَكُنْ يَدْعُهُمَا أَبَدًا.

٢٣- بَابُ الضَّجْعَةِ عَلَى الشَّقِّ الْأَيْمَنِ بَعْدَ رُكْعَتِي الْفَجْرِ

١٥٥/١

١١٦٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسْوَدِ* عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ* قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى رُكْعَتِي الْفَجْرِ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ.

مقلص

المكي

لأنه يجب التيامن في شأنه كله. (قس)

١. من: وفي نسخة: «في». ٢. رؤياي: وفي نسخة: «رؤيائي». [بلفظ التثنية مضافا إلى ياء المتكلم المدغم. (عمدة القاري)]

٣. تواطت: وفي نسخة: «تواطأت». ٤. من: وللكشميهني: «في». ٥. النبي: وللأصيلي: «رسول الله».

٦. ثم صلى: كذا للكشميهني، ولأبوي ذر والوقت والحُموي والمستملي والأكثر: «وصلى».

٧. ثمان: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «ثمان». ٨. حدثنا: ولأبوي ذر والوقت: «حدثني».

ترجمة = «تعار» دون «استيقظ»، وإنما يتفق ذلك لمن تعود الذكر. اهـ ومناسبة الحديث الأول للباب ظاهرة، وأما الحديثان الآخران فمناستهما خفية، واكتفى العلامة العيني على المناسبة بفضل صلاة الليل فقط، ويحتمل عندي ما تقدم قريبا أنه باب في باب. قوله: باب المداومة على ركعتي الفجر: أي شدة اهتمامهما، وسياقي حكمهما في باب مستقلا.

سهر: قوله: لم ترع: مجهول، مضارع «الروح»، أي لا يكون بك خوف. (عمدة القاري) قوله: تواطت: بغير همز، ولأبي ذر: «تواطأت» بالهمز بوزن «تفاعلت»، وكذا هو في أصل الديماطي، أي توافقت، أي في أنها في العشر الأواخر من رمضان. «فمن كان متحربها فليتحربها» أي من كان طالبًا ومجتهدًا فليطلبها من العشر الأواخر، كذا في «القسطلاني» و«الكرمان». قوله: باب الضجعة: بكسر المعجمة من الضجعة؛ لأن المراد الهيئة، ويجوز الفتح على إرادة المرة، قاله القسطلاني. واختلفوا في هذا على ستة أقوال، كما ذكره العيني مفصلا، وخلاصة ما ذكره أن أحدها: سنة، وإليه ذهب الشافعي وأصحابه. والثاني: مستحب، وروي ذلك عن جماعة من الصحابة. والثالث: أنها واجب مفترض، وهو قول ابن حزم. والرابع: أنها بدعة، ومن قال به من الصحابة: عبد الله بن مسعود وابن عمر على اختلاف عنه.

ومن كره ذلك من التابعين: الأسود بن يزيد وإبراهيم النخعي - وقال: هي ضجعة الشيطان - وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير. ومن الأئمة: مالك بن أنس، وحكاة القاضي عياض عنه وعن جمهور العلماء. والخامس: أنها خلاف الأول، روى ابن أبي شيبة في «مصنفه» عن الحسن. السادس: أنها ليست مقصودة بالذات، وإنما المقصود الفصل بين ركعتي الفجر وبين الفريضة، وهو محكي عن الشافعي. انتهى قال القسطلاني: إنكار ابن مسعود وقول النخعي: «هي ضجعة الشيطان» محمول على أنه لم يبلغها الأمر بفعله، وكلام ابن مسعود يدل على أنه إنما أنكر تحتمه؛ فإنه قال في آخر كلامه: إذا سلم فقد فصل.

* أسماء الرجال: عبد الله بن يزيد: المكي أبو عبد الرحمن المقرئ، من كبار شيوخ البخاري. سعيد بن أبي أيوب: الخزاعي مولاها المصري، أبو يحيى ابن مقلص. جعفر: ابن شرحبيل ابن ربيعة، القرشي. عراك: كتاب، ابن مالك، القرشي. أبي سلمة: ابن عبد الرحمن بن عوف. أبو الأسود: محمد بن عبد الرحمن، التوفلي يقيم عروة.

١٥٥/١

٢٤- بَابُ مَنْ تَحَدَّثَ بَعْدَ الرُّكْعَتَيْنِ وَلَمْ يَضْطَجِعْ

ترجمة

١١٦١- حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْحَكَمِ * قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ * قَالَ: حَدَّثَنَا سَالِمٌ أَبُو النَّضْرِ * عَنْ أَبِي سَلَمَةَ * عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

(ابن عيينة . قس)

كَانَ إِذَا صَلَّى فَإِنْ كُنْتُ مُسْتَيْقِظَةً حَدَّثَنِي، وَإِلَّا اضْطَجَعْتُ حَتَّى يُؤَدِّنَ بِالصَّلَاةِ.

أي ركعتي الفجر

٢٥- بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّطَوُّعِ مَثْنَى مَثْنَى

ترجمة

١٥٥/١

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَيُذَكَّرُ ذَلِكَ عَنْ عَمَّارٍ وَأَبِي ذَرٍّ وَأَنْسٍ وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ وَعِكْرِمَةَ وَالزُّهْرِيَّ رضي الله عنه. وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ:

التابعين

أبي الشعثاء . (قس)

الغفاري

ابن ياسر

يعني البخاري

مَا أَذْرَكْتُ فَقَهَاءَ أَرْضَنَا إِلَّا يُسَلِّمُونَ فِي كُلِّ اثْنَتَيْنِ مِنَ النَّهَارِ.

(ركعتين . ع)

١١٦٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الْمَوَالِ * عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ

الأنصاري

ابن عبد الله . (قس)

اسمه زيد

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا الْإِسْتِخَارَةَ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ.....

١. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٢. يؤذن: كذا للأكثر، وفي نسخة: «يؤدّن»، وللكشميهني: «نودي». ٣. قال محمد: كذا للأصيلي وأبي ذر.
٤. ذلك عن: ولأبي الوقت: «عن». ٥. فقهاء أرضنا: وفي نسخة: «فقهاءنا». ٦. اثنتين: وفي نسخة: «اثنتين».
٧. أبي الموال: وفي نسخة: «أبي الموالى». ٨. رسول الله: وفي نسخة: «النبي». ٩. كلها: كذا للأصيلي وأبي ذر.

ترجمة: قوله: باب من تحدث بعد الركعتين إلخ: كتب الشيخ في «اللامع»: يعني بذلك أن الضجعة ليست بواجبة ولا مؤكدة. اهـ وفي «هامشه»: وبذلك احتجت الأئمة على عدم الوجوب، وحملوا الوارد بذلك في حديث أبي هريرة عند أبي داود وغيره على الاستحباب، وفائدة ذلك الراحة والنشاط لصلاة الصبح. وعلى هذا فلا يستحب ذلك إلا للمتجهّد، وبه جزم ابن العربي ... إلى آخر ما بسط في هامش «اللامع». قوله: باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى: قال السندي: أي مطلقاً ليلاً أو نهاراً فقط، وأما ليلاً فغني عن البيان، أو قد بين سابقاً. اهـ والمسألة خلافية، وقد اختلط كلام الشراح ونُقِلَ المذاهب في ذكر مسالك الأئمة ههنا؛ وذلك لأن ههنا مسألتين طالما اختلطت إحداهما بالأخرى، الأولى: مسألة النهي عن التبراء، اتفقت فيها الحنفية والمالكية في أنه لا يجوز التنفل بركعة واحدة، ويجوز عند الشافعية والحنابلة. والثانية: مسألة الأفضل في ركعات التطوع، فالأفضل عند الشافعية والحنابلة مثنى مثنى مطلقاً، ليلاً كان أو نهاراً، وتجوز الزيادة على الركعتين عندهما، وأما عند المالكية فالثني متعين، تكره الزيادة عليهما، وعندنا الحنفية فالأفضل عند الإمام أبي حنيفة أربع أربع في الليل والنهار، وعند صاحبيه في النهار أربع أربع، وفي الليل مثنى مثنى، إذا عرفت ذلك فترجمة البخاري تحتمل أن تكون بياناً للأفضل، فتكون موافقةً للشافعية مخالفاً للحنفية والمالكية، وتحتمل أن تكون نهيًا عن الأقل من الركعتين، فتكون موافقةً للحنفية والمالكية مخالفاً لغيرهم.

سهر: قوله: مثنى مثنى: أي ركعتين ركعتين، وكرر للتأكيد، احتج به أبو يوسف ومحمد ومالك والشافعي وأحمد أن صلاة الليل مثنى مثنى، وهو أن يسلم في آخر كل ركعتين. وأما صلاة النهار فأربع عندهما، وعند أبي حنيفة أربع في الليل والنهار، وعند الشافعي فيها مثنى مثنى، ذكره العيني مع الدلائل لكل واحد منهم من الروايات والتأويلات. قوله: أرضنا: أراد بها المدينة، ومن فقهاء أرضه: الزهري ونافع وسعيد بن المسيب وعبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق وجعفر بن محمد بن علي بن الحسين وربيعه ابن أبي عبد الرحمن وعبد الرحمن بن هرمز وأخرون، وروي عن هؤلاء وغيرهم (عمدة القاري). قوله: يعلمنا الاستخارة: أي صلاحها ودعائها، وهي طلب الخير على وزن «العينة»، اسم من قولك: اختاره الله، وهو من باب الاستفعال للطلب، أي أطلب منك الخير فيما هممت به. وفي الأمور كلها دليل على العموم، أي جليلها وحقيقتها وكثيرها وقليتها؛ ولذلك قال ﷺ: «ليسأل أحدكم ربكم حتى شمس نعله». قوله: «كما يعلمنا السورة من القرآن» دليل على الاهتمام بأمر الاستخارة، وأنه متأكد مرغّب فيه.

* أسماء الرجال: بشر بن الحَكَم: العبدى النيسابوري. سفيان: هو ابن عيينة. سالم أبو النضر: ابن أبي أمية. أبي سلمة: ابن عبد الرحمن، المذكور. قتيبة: هو ابن سعيد، الثقفى. عبد الرحمن بن أبي الموالي: اسمه زيد، وقيل: أبو الموال جده، أبو محمد مولى آل علي.

سند: قوله: فإن كنت مستيقظة حدثني وإلا اضطجع: هذا لا ينافي ما أخرجه المصنف قبل «أبواب التهجّد» وغيره من أن كلامه ﷺ أو اضطجعه كان بعد فراغه من صلاة الليل؛ لاحتمال وجوده بعد صلاة الليل وركعتي الفجر جميعاً.

قوله: باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى: أي مطلقاً ليلاً أو نهاراً فقط. وأما ليلاً فغني عن البيان أو قد بين سابقاً. قيل: لم يستدل على ذلك بقوله ﷺ: «صلاة الليل مثنى مثنى» بأن يستدل به على النهار بالقياس؛ لأن القياس حينئذ يصير كالمعارض لمفهوم الحديث، فإن مفهومه أن صلاة النهار ليست كذلك، وإلا سقطت فائدة تخصيص الليل، فلا يقبل القياس. ورُدّ بأن ذلك لو لم يكن تخصيص الليل في الحديث لفائدة أخرى، وأما إذا كان لفائدة أخرى فلا مفهوم، وفائدة التخصيص هو أن الليل محل للوتر، فيتوهم قياس صلاة الليل على الوتر، فنص على الليل؛ دفعاً لذلك القياس، وإذا ظهرت للتخصيص فائدة سوى المفهوم فلا مفهوم، فيصح الاستدلال بالقياس. قلت: هذا تطويل بلا طائل كثير؛ إذ يكفي لانتفاء المفهوم أن السؤال كان عن صلاة الليل فقط. والتخصيص في الجواب إذا كان مبنياً على التخصيص في السؤال فلا مفهوم، فافهم.

يَقُولُ: «إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ، ثُمَّ لِيَقُلْ:

هو محل الترجمة

قصد

اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ؛ فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ

وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ. اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ

أي حياتي

أَمْرِي - أَوْ قَالَ: عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَأَقْدِرْهُ لِي وَكَسِّرْهُ لِي ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ.

أي أدبه وضاعفه

وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي - أَوْ قَالَ: فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ -

فَاصْرِفْهُ عَنِّي وَاصْرِفْني عَنْهُ، وَافْدِرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ، ثُمَّ أَرْضِنِي بِهِ» قَالَ: «وَيُسَمَّى حَاجَتَهُ».

بالبعد بيني وبينه

١١٦٣- حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ * بَنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرَقِيِّ:

المديني

ابن العوام. (قس)

سَمِعَ أَبَا قَتَادَةَ بْنَ رِبْعِيٍّ الْأَنْصَارِيَّ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ».

معمول على الاستحباب

١١٦٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ:

الإمام

التنيسي

الأنصاري

صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ انْصَرَفَ.

هو مختصر من حديث تقدم في «باب الصلاة على الخبير»

١١٦٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ﷺ

ابن عبد الله

الزهري

ابن نخاله

ابن سعد

المحزومي

سند

قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَرَكَعَتَيْنِ

هذا هو مذهب الشافعي

بَعْدَ الْعِشَاءِ.

١. الفريضة: وللأصيلي: «فريضة» ٢. قال: وفي نسخة بعده: «في».

٣. المسجد: وللكشميهني: «المجلس» ٤. يحيى: كذا للأصيلي وأبي ذر.

سهر: قوله: «إني أستخيرك: أي أطلب منك، بيان ما هو خير لي. «بعلمك» الباء فيه وفي قوله: «بقدرتك» للتعليل، أي بأنك أعلم وأقدر. قوله: «وأستقدرك» أي أطلب منك أن تجعل لي قدرة عليه. «وأسألك من فضلك العظيم»؛ إذ كل عطائك فضل، ليس لأحد عليك حق في نعمة. «وأنت علام الغيوب» استأثرت بها، لا يعلمها غيرك إلا من ارتضيتها، ملتقط من «إرشاد الساري» و«عمدة القاري». قوله: أو قال في عاجل أمري وآجله: هذا بدل الألفاظ كلها، أو بدل الأخيرين، ذكره الشيخ في «اللمعات». وقال علي في «المرقاة»: قال الجزري: «أو» في موضعين للتخير، أي أنت تختار إن شئت قلت: عاجل أمري وآجله، أو قلت: معاشي وعاقبة أمري. قال الطيبي: الظاهر أنه شك في أن النبي ﷺ قال: «عاقبة أمري...»، أو قال: «عاجل أمري وآجله». ويحتمل أن يكون الشك في أنه ﷺ قال: «في ديني ومعاشي وعاقبة أمري»، أو قال بدل الألفاظ الثلاثة: «في عاجل أمري وآجله». ولفظ «في» المعادة في قوله: «في عاجل أمري» ربما يؤكد هذا. و«عاجل الأمر» يشمل الدين والدنيوي، و«الآجل» يشملهما والعاقبة.

قوله: فاقدره لي: هو بضم الدال وكسرهما، أي اقض به وهيئ لي، من «القدر» لا من «القدرة». (اللمعات) قوله: ثم أرضني به: من الإرضاء، أي اجعلني راضياً بذلك الخير الذي طلبته منك وقدرته بأن يحصل اليقين واتسراح الصدر من غير شك ودغدغة، وهذا هو الأصل المعتمد في الباب. (اللمعات) قوله: ويسمي حاجته: ظاهره أن يذكر باللسان بعد قوله: «هذا الأمر» أو يذكرها مكانه، ولعله يكفي أن يتصور الحاجة في هذا الوقت، والله أعلم. (اللمعات) قوله: رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ: قال محمد: هذا تطوع، وهو حسن، وقد بلغنا أن النبي ﷺ كان يصلي قبل الظهر أربعاً، وساق الحديث، ثم قال: أخبرنا بذلك بكير بن عامر البجلي عن إبراهيم والشعبي، عن أبي أيوب الأنصاري. قال العيني: روى البخاري وأبو داود والنسائي من رواية محمد بن المنذر عن عائشة: «أن النبي ﷺ لا يدع أربعاً قبل الظهر». وروى مسلم وأبو داود والترمذي عن عائشة: «كان يصلي في بيتي قبل الظهر أربعاً». وروى الترمذي عن علي: «كان ﷺ يصلي قبل الظهر أربعاً»، فاختلاف العدد محمول على التوسعة، فالأكمل اختيار الأكثر.

* أسماء الرجال: المكي: ابن إبراهيم بن بشير بن فرقد، البرجمي التميمي الحنظلي. عبد الله: ابن سعيد بن أبي هند، المديني.

هند: قوله: صليت مع رسول الله ﷺ إلخ: الظاهر أن المراد به المعية في مجرد المكان والزمان لا المشاركة والافتداء في الصلاة؛ إذ الاقتداء في الرواتب غير معروف، ويحتمل على بعد أنه اتفق المشاركة أيضاً، والله تعالى أعلم.

١١٦٦- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ - أَوْ قَدْ خَرَجَ - فَلْيُصَلِّ رَكْعَتَيْنِ».

مر الحديث مع متعلقاته برقم: ٩٣٠ إلى النثر

١١٦٧- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سَيْفُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمَكِّي قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ: أُتِيَ ابْنُ عُمَرَ فِي مَنْزِلِهِ فَقِيلَ لَهُ: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ دَخَلَ الْكُعْبَةَ، قَالَ: فَأَقْبَلْتُ فَأَجِدُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ خَرَجَ، وَأَجِدُ بِلَالًا عِنْدَ الْبَابِ قَائِمًا، فَقُلْتُ: يَا بِلَالُ، أَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْكُعْبَةِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: فَأَيْنَ؟ قَالَ: بَيْنَ هَاتَيْنِ الْأُسْطُوَانَتَيْنِ. ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ فِي وَجْهِ الْكُعْبَةِ. وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَوْصَانِي النَّبِيُّ ﷺ بِرُكْعَتَيِ الضُّحَى. وَقَالَ عِثْبَانُ بْنُ مَالِكٍ: عَدَا عَلِيٌّ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ بَعْدَ مَا أَمْتَدَّ

كان القياس أن يقول: «فوجدت»، لكن عدل عنه؛ لاستحضاره صورة الوجدان. (ع)

أي بالها. (ف)

الأنصاري

النَّهَارُ، وَصَفَقْنَا وَرَأَاهُ فَرَكَعَ رَكْعَتَيْنِ.

٢٦- بَابُ الْحَدِيثِ بَعْدَ رُكْعَتَيِ الْفَجْرِ

١٥٦/١

١١٦٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ أَبُو النَّضْرِ: حَدَّثَنِي عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، فَإِنْ كُنْتُ مُسْتَيْقِظَةً حَدَّثَنِي، وَإِلَّا اضْطَجَعَ.

ابن عبد الرحمن

اسمه سالم بن أبي أمية. (ع)

ابن عينة

قُلْتُ لِسُفْيَانَ: فَإِنْ بَعْضُهُمْ يَرْوِيهِ: «رُكْعَتَيِ الْفَجْرِ»؟ قَالَ سُفْيَانُ: هُوَ ذَلِكَ.

أي الأمر ذلك. (فس)

ابن عينة

هو مالك بن أنس. (فس، ع)

ابن عينة

١. أخبرنا: وللأصيلي وأبي ذر: «حدثنا». ٢. عند: ولا بن عساكر والكشميهني: «على». ٣. أصلي: كذا للكشميهني، وفي نسخة: «صلي».
٤. قلت: وفي نسخة: «فقلت». ٥. فأين: وفي نسخة: «أين». ٦. الكعبة: وفي نسخة بعده: «قال أبو عبد الله». ٧. وقال: كذا لأبي ذر والأصيلي وابن عساكر.
٨. ابن مالك: كذا لأبي ذر والأصيلي. ٩. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ١٠. ما امتد: وفي نسخة: «ما اشتد». ١١. الحديث: وفي نسخة بعده: «يعني».
١٢. حدثني إلخ: كذا للأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «حدثني أبي عن أبي سلمة». ١٣. يرويه: وفي نسخة: «يرويه». ١٤. ذاك: وفي نسخة: «ذلك».

ترجمة: قوله: باب الحديث بعد ركعتي الفجر: أشار بذلك إلى الرد على من كرهه، وقد نقله ابن أبي شيبة عن ابن مسعود ولم يثبت عنه، كذا في «الفتح». وفي «الفيض» في «باب من تحدث بعد الركعتين»: كرهه الحنفية، حتى قال بعضهم: إنه لو تكلم بعد سنة الفجر يعيدها. ورأيت في «الملونة» أن مالكا بعد سنة الفجر لم يكن ينحرف عن القبلة حتى يصلي الفرض، ولم يكن يتكلم بينهما. اهـ وقال الدردير: كره الكلام قبل طلوع الشمس، لا قبل صلاة الفجر. اهـ وأخرج البيهقي عن مالك: أدركت الناس وما يتكلمون حتى تطلع الشمس.

سهر: قوله: ثم خرج: يحتمل أن يكون من تنمة كلام بلال، وأن يكون كلام ابن عمر، قاله العمري. ثم الحاصل من جملة أحاديث الباب إثبات التطوع مثنى مثنى، ولا اختلاف في مشروعيته لأحد، وإنما اختلفوا في الأفضل، قال الشافعي: إن الأفضل في صلاة الليل والنهار مثنى مثنى. وقال أبو حنيفة: الأفضل فيهما أربع أربع. وقال أصحابه: في الليل مثنى، وفي النهار رباع. والأخبار وردت على أنحاء، فكل أخذ بما ترجع عنده. ومما يوافق مذهب أبي حنيفة ما ورد عن عائشة: «كان رسول الله ﷺ يصلي الضحى أربع ركعات لا يفصل بينهما بسلام»، رواه أبو يعلى الموصلي في «مسنده»، وما في «مسلم» من حديث معاذة: «أنها سألت عائشة كم كان رسول الله ﷺ يصلي الضحى؟ قالت: أربع ركعات»، الحديث. وما في «الصحيحين» من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في بيان صلاة الليل: «يصلي أربعاً، فلا تسأل عن حسنهن وطوهرن، ثم أربعاً، فلا تسأل عن حسنهن وطوهرن»، الحديث، فهذا الفصل يفيد المراد، وإلا لقال: ثمانيًا، فلا تسأل...، كذا ذكره ابن الممام.

* أسماء الرجال: آدم: هو ابن أبي إياس، العسقلاني. شعبة: هو ابن الحجاج، العتكي. عمرو بن دينار: أبو محمد، المكي. أبو نعيم: الفضل بن دكين. مجاهد: هو ابن جبر، الإمام المفسر. علي بن عبد الله: هو المديني. سفيان: هو ابن عينة، الهلالي. أبو النضر: سالم بن أبي أمية. «حدثني أبي» أي أبو أمية، ولأبوي ذر والوقت والأصيلي: «أبو النضر حدثني عن أبي سلمة». قال ابن حجر في «التقريب»: سالم بن أبي أمية أبو النضر، مولى عمر بن عبيد الله، التيمي المدني، ثقة ثبت، وكان يرسل، من الخامسة، مات سنة ١٢٩ هـ.

٢٧- بَابُ تَعَاهُدِ رُكْعَتَيْ الْفَجْرِ وَمَنْ سَمَّاهَا تَطَوُّعًا

(ع) «التعاهد» و«التهجد» هو التحفظ.

١٥٦/١

١١٦٩- حَدَّثَنَا بَيَّانُ بْنُ عَمْرٍو * قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ * عَنْ عَطَاءٍ * عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ * عَنْ

عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم عَلَى شَيْءٍ مِنَ النَّوَافِلِ أَشَدَّ تَعَاهُدًا مِنْهُ عَلَى رُكْعَتَيْ الْفَجْرِ.

المراد من النوافل التطوعات. (ع، د)

٢٨- بَابُ مَا يَقْرَأُ فِي رُكْعَتَيْ الْفَجْرِ

١٥٦/١

١١٧٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ * عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم

يُصَلِّي بِاللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رُكْعَةً، ثُمَّ يُصَلِّي إِذَا سَمِعَ النَّدَاءَ بِالصُّبْحِ رُكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ.

١١٧١- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ نسبه البصري قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ نسبه عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ * عَنْ عَمَّتِهِ عَمْرَةَ * عَنْعَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم ح: وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ * قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى * - هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ - عَنْمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ * عَنْ عَمْرَةَ * عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُخَفِّفُ الرُّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّىإِنِّي لَأَقُولُ: هَلْ قَرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ؟ نسبه سهر

١. سماها: كذا للكشيميهي والمستملي والحموي، وللأكثر: «سماها». ٢. أشد: وفي نسخة بعده: «منه».

٣. منه: كذا لأبوي ذر والوقت والأصيلي. ٤. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا». ٥. محمد بن جعفر: وفي نسخة: «غندر».

٦. ح وحدثنا: وفي نسخة: «قال: وحدثننا». ٧. رسول الله: وفي نسخة: «النبى». ٨. القرآن: كذا للحموي، وفي نسخة: «الكتاب».

ترجمة: قوله: باب تعاهد ركعتي الفجر: أشار بذلك إلى أنهما ليستا بواجبتين خلافاً لمن قاله، واستدل عليه بإطلاق التطوع عليه في الحديث.

قوله: باب ما يقرأ في ركعتي الفجر: كتب الشيخ في «اللامع»: دلالة الرواية على هذا المعنى من حيث إنها لما كانتا خفيفتين لا تكون القراءة فيهما إلا قليلة ما كانت وإن لم تتعين السورة. اهـ وفي «هامشه»: قال السندي: لم يذكر في الباب ما يدل على تعيين المقروء في ركعتي الفجر، بل ذكر ما يدل على تخفيف القراءة فيهما، فلذلك قيل: كلمة «ما» استفهامية عن صفة القراءة، أي هل هي طويلة أو قصيرة؟ قال الحافظ: أشار بذلك إلى خلاف من زعم أنه لا يقرأ في ركعتي الفجر أصلاً من أبي بكر الأصم وإبراهيم بن عليه، فنبه على أنه لا بد من القراءة. واقتصر عليه؛ لأنه لم يثبت عنده على شرطه تعيين ما يقرأ به فيهما.

سهر: قوله: ركعتين خفيفتين: يقرأ فيهما بـ «قُلْ يَكْفُرُونَ» و«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»، رواه مسلم وأبو داود. (إرشاد الساري)

قوله: هل قرأ بأمر القرآن: وفي رواية مالك: «هل قرأ بأمر القرآن أم لا؟» ليس المعنى أنها شكت في قراءته صلى الله عليه وسلم الفاتحة، وإنما معناه: أنه كان يطيل في النوافل، فلما خفف في قراءة ركعتي الفجر صار كأنه لم يقرأ بالنسبة إلى غيرها. قيل: لا مطابقة بين الحديثين والترجمة حتى قال الإسماعيلي: حق هذه الترجمة أن يكون «تخفيف ركعتي الفجر»، ويمكن أن يوجه وجه المطابقة بأن كلمة «ما» للاستفهام عن ماهية الشيء، مثلاً إذا قلت: ما الإنسان؟ معناه: ما ذاته، وقد يستفهم بها عن صفة الشيء، كقوله تعالى: «وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَتُوسِتُ؟» (طه: ١٧) أي ما لوها؟ وههنا أيضاً قوله: «ما يقرأ» استفهام عن صفة القراءة في ركعتي الفجر، هل هي قصيرة أو طويلة؟ فقوله: «خفيفتين» يدل على أنها كانت قصيرة. (عمدة القاري وإرشاد الساري)

* أسماء الرجال: بيان بن عمرو: أبو محمد، العابد. يحيى بن سعيد: هو القطان. ابن جريج: عبد الملك. عطاء: هو ابن أبي رباح. عبيد بن عمير: الليثي القاص.

عبد الله بن يوسف: هو التنيسي. مالك: الإمام المدني. هشام بن عروة عن أبيه: عروة بن الزبير بن العوام. محمد بن جعفر: هو غندر. شعبة: هو ابن الحجاج، العتكي.

محمد بن عبد الرحمن: ابن سعد بن زرارة، الأنصاري. عمته عمرة: بنت عبد الرحمن المذكور. أحمد بن يونس: هو التميمي اليربوعي. زهير: هو ابن معاوية، الجعفي.

يحيى: هو ابن سعيد، الأنصاري. محمد بن عبد الرحمن وعمرة: عمته، مرأ قريباً.

سند: قوله: باب ما يقرأ في ركعتي الفجر: لم يذكر في الباب ما يدل على تعيين المقروء في ركعتي الفجر، بل ذكر ما يدل على تخفيف القراءة فيهما، فلذلك قيل: كلمة «ما» للاستفهام عن صفة القراءة، أي هل هي طويلة أو قصيرة؟ قلت: فعلى هذا يجب اعتبار الفعل أعني «يقرأ» بمعنى المصدر، إما بتقدير «أن» أو بدوها، أي ما القراءة؟ أي ما صفتها، فافهم. قوله: هل قرأ الخ: بيان لكمال المبالغة في التخفيف، ومثله لا يفيد الشك في القراءة، ولا يقصد به ذلك، والله تعالى أعلم.

٢٩- بَابُ التَّطَوُّعِ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ

١١٧٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى* بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ* قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ* عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَسَجْدَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، وَسَجْدَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَسَجْدَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ، وَسَجْدَتَيْنِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ. فَأَمَّا الْمَغْرِبُ ^{أي ركعتين} وَالْعِشَاءُ ^{أي ركعتين} فَفِي بَيْتِهِ.

١١٧٣- وَحَدَّثَنِي أُخْتِي حَفْصَةُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ بَعْدَ مَا يَطْلُعُ الْفَجْرُ، وَكَانَتْ سَاعَةً لَا أَدْخُلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا. تَابِعَهُ كَثِيرٌ بَنُو فَرْقِدٍ وَأَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ. وَقَالَ ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ: «بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي أَهْلِهِ».

٣٠- بَابُ مَنْ لَمْ يَتَطَوَّعْ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ

١١٧٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ* قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ* عَنْ عَمْرِو* قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الشَّعْثَاءِ جَابِرًا* قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَمَانِيًا جَمِيعًا وَسَبْعًا جَمِيعًا. قُلْتُ: يَا أَبَا الشَّعْثَاءِ، أَظْنُهُ أَخَرَ الظُّهْرَ وَعَجَّلَ الْعَصْرَ، وَعَجَّلَ الْعِشَاءَ وَأَخَرَ الْمَغْرِبَ، قَالَ: وَأَنَا أَظْنُهُ.

أي ﷺ فعل ذلك. (قر)

١. باب التطوع: وفي نسخة قبله: «أبواب التطوع». ٢. والعشاء: وفي نسخة: «والفجر». ٣. وحديثي: وفي نسخة قبله: «قال» [أي ابن عمر].
٤. ركعتين: كذا للشمسيين، وفي نسخة: «سجدة». ٥. رسول الله: وفي نسخة: «النبي».

ترجمة: قوله: باب التطوع بعد المكتوبة: قال الحافظ: ترجم أولاً بما بعد المكتوبة، ثم ترجم بعد ذلك بما قبل المكتوبة. اهـ ولم يذكر الحافظ وجهه، ولعله لتأكد ما بعدهما، فتأمل. والأوجه عندي ما مر. وقال العيني: إنه ذكر ترجمة البعيدة مع أن في الحديث القبلية أيضاً؛ لشدة اهتمامها، أو من باب الاكتفاء بأحدهما. اهـ

قوله: باب من لم يتطوع بعد المكتوبة: قال الحافظ: أورد فيه حديث ابن عباس في الجمع بين الصلاتين، ومطابقته للترجمة أن الجمع يقتضي عدم التخلل بين الصلاتين بصلاة راتبة أو غيرها، فيدل على ترك التطوع بعد الأولى، وهو المراد. وأما التطوع بعد الثانية فمذكور عنه، وكذا التطوع قبل الأولى. اهـ

سهر: قوله: فأما المغرب: [كلمة «أما» للتفصيل وقسمها محذوف يدل عليه السياق أي وأما الباقية ففي المسجد. (ع)]

قوله: ففي بيته: قيل: لأن فعل النافلة الليلية في البيت أفضل من المسجد، بخلاف النهارية. وأجيب بأن الظاهر أنه ﷺ إنما فعل ذلك؛ لتشاغله بالناس في النهار غالباً، وبالليل يكون في بيته. وحديث «الصحيحين»: «صلوا أيها الناس في بيوتكم؛ فإن أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة» يدل على أفضلية النوافل في البيت مطلقاً، قاله القسطلاني. قال الشيخ في «اللمعات»: وفي حاشية «الهداية» من «جامع الصغير»: إن صلى المغرب في المسجد صلى السنة فيه إن خاف الشغل بعد الرجوع إلى البيت، وإن لم يخف ذلك فالأفضل أن يكون في البيت. انتهى وما ورد عنه ﷺ «كان يطيل القراءة في الركعتين بعد المغرب حتى يفرق أهل المسجد» رواه أبو داود: يحمل على بيان الجواز.

قوله: وكانت ساعة إلخ: وقائل ذلك هو ابن عمر، أي كانت الساعة التي بعد طلوع الفجر ساعة لا يدخل أحد على النبي ﷺ، وإنما كان ﷺ لم يكن يشتغل فيها بالخلق، كذا في «العيني» و«القسطلاني». قوله: أبي الزناد: [هكذا وقع في أكثر النسخ، وفي بعضها وقع قوله: «قال ابن أبي الزناد...» مقدماً على قوله: «تابعه...»].

قوله: في أهله: أي بعد لفظ «سجدة» بعد العشاء، قاله الكرماني. وفي «العيني»: أنه قال: «بعد العشاء في أهله» بعد قوله: «في بيته». انتهى وفي «القسطلاني» بدل قوله: «في بيته». انتهى والله تعالى أعلم. قوله: ثمانياً جميعاً وسبعاً جميعاً: يفهم منه أنه لم يتطوع بعد الظهر والمغرب، وإلا لم يصدق «جميعاً»، وبه المطابقة، وسبق الحديث مع بيانه في «باب تأخير الظهر إلى العصر»، وأيضاً من بعض متعلقاته في «باب من لم يتطوع في السفر دير الصلوات وقبلها» والله تعالى أعلم بالصواب.

* أسماء الرجال: مسدد: هو ابن مسرهد، الأسدي. يحيى: هو القطان. عبيد الله: هو ابن عمر، العمري. نافع: مولى ابن عمر، أبو عبد الله، المدني. علي بن عبد الله: هو ابن المدني. سفيان: هو ابن عيينة. عمرو: هو ابن دينار. أبا الشعثاء جابر: هو ابن زيد، الأزدي ثم الجوفي.

٣١- بَابُ صَلَاةِ الضَّحَى فِي السَّفَرِ

١٥٧/١

١١٧٥- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ تَوْبَةَ عَنْ مُورِقٍ قَالَ: قُلْتُ لَابْنِ عُمَرَ: أَتُصَلِّي الضَّحَى؟ قَالَ: لَا. قُلْتُ: فَعُمَرُ؟ قَالَ: لَا. قُلْتُ: فَأَبُو بَكْرٍ؟ قَالَ: لَا. قُلْتُ: فَالْتَّيَّيُّ؟ قَالَ: لَا إِخَالَهُ.

١١٧٦- حَدَّثَنَا آدَمٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مَرَّةٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى يَقُولُ: مَا حَدَّثَنَا أَحَدٌ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي الضَّحَى غَيْرَ أَمِّ هَانِيٍّ، فَإِنَّهَا قَالَتْ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ بَيْتَهَا يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ فَاعْتَسَلَ وَصَلَّى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ، فَلَمْ أَرِ صَلَاةَ قَطُّ أَخَفَّ مِنْهَا، غَيْرَ أَنَّهُ يُتِمُّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ.

٣٢- بَابُ مَنْ لَمْ يُصَلِّ الضَّحَى وَرَأَاهُ وَاسِعًا

١٥٧/١

١١٧٧- حَدَّثَنَا آدَمٌ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُنْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ سَبَّحَ سُبْحَةَ الضَّحَى، وَإِنِّي لَأُسَبِّحُهَا.

أي لم يداوم عليها كما مر

١. أتصلي: وفي نسخة: «تصلي». ٢. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا». ٣. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا».

٤. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ٥. سبح: وفي نسخة: «يسبح». ٦. لأسبحها: وفي نسخة: «لأستحبها».

ترجمة: قوله: باب صلاة الضحى في السفر: اختلفت الروايات جدا في صلاة الضحى إثباتاً ونفيًا، وأراد الإمام البخاري الجمع بين هذه الروايات بتعدد التراجم، كما ترى. وكتب الشيخ في «اللامع»: قصد المؤلف بإيراد الروايتين المثبتة لها والنافية إياها؛ دفعا لما يتوهم من تعارض الروايات. وحاصله أن النفي والإثبات راجعان إلى شيئين، فالثبت هي الصلاة مطلقا، والذي نفاه الراوي هو الدوام أو أدائها على وجه الإعلان. ثم إن زيادة لفظ «في السفر» في الترجمة إشارة إلى توجيه آخر لدفع هذا التعارض بأن المنفي في حديث ابن عمر هو الدوام عليها في السفر، وهي المثبتة أيضا في حديث أم هانئ، فصار الحاصل أنه كان يصليها في سفره أحيانا ولا يصليها أحيانا. اهـ قلت: ويحتمل أن المصنف أراد إثباتها في السفر، فذكر حديث ابن عمر الدال على النفي بالظن حيث قال: «لا إخاله»، ثم ذكر بعده حديث أم هانئ المثبت إياها بالجرم. قوله: باب من لم يصل الضحى ورآه واسعاً: كتب الشيخ في «اللامع»: قوله: «من لم يصل» أي على وجه التأكد، «ورآه واسعاً» أي عدم الصلاة، أو رأى الصلاة جائزة مع كونها غير متأكدة عنده. اهـ وهذين الاحتمالين شرح الترجمة شراح البخاري.

سهر: قوله: لا إخاله: يرفع اللام وكسر الهزلة في الأشهر، وفتحها في لغة، قاله صاحب «القاموس»، أي لا أظنه ﷺ صلاحا، واستشكل إيراد المؤلف هذا الحديث ههنا؛ إذ اللائق به في «باب من لم يصل الضحى». واختلف رأي الشراح فيه، فحمله الخطابي على غلط الناسخ، وابن المنير: على أنه لما تعارضت عنده - أي المؤلف - أحاديثها نفيًا كحديث ابن عمر هذا، وإثباتا كحديث أبي هريرة الآتي: نزل حديث النفي على السفر، وحديث الإثبات على الحضر، ويؤيد ذلك أنه ترجم حديث أبي هريرة بـ«صلاة الضحى في الحضر»، كذا ذكره القسطلاني. قال العيني: ويمكن أن يقال: معنى الترجمة باب صلاة الضحى في السفر، هل تصلي أو لا؟ فذكر حديث ابن عمر؛ إشارة إلى النفي مطلقا، وحديث أم هانئ إلى الإثبات مطلقا، ثم يبقى طلب التوفيق بين الحديثين، فيقال: عدم رؤية ابن عمر لا يستلزم عدم الوقوع في نفس الأمر، أو يكون المراد من نفي ابن عمر نفي الدوام، لا نفي الوقوع أصلا، ونظير ذلك حديث عائشة: «ما رأيت رسول الله ﷺ يسبح سبحة الضحى»، الحديث. ومع هذا ثبت عنها في «مسلم»: «أنه ﷺ كان يصلي الضحى أربعا»، فمرادها في النفي عدم الدوام، كما حكى النووي في «الخلاصة» عن العلماء أن معنى قول عائشة: «ما رأيته يسبح سبحة الضحى»، أي لم يداوم عليها، وكان يصليها في بعض الأوقات، فتركها خشية أن تفرض، قال: وهذا يجمع بين الأحاديث، وكذا قال ابن عمر: إنها محدثة وإنها لمن أحسن ما أحدثوا. أجاب القاضي عنه أنها بدعة، أي ملازمتها. انتهى كلام العيني كذا مختصرا

* أسماء الرجال: مسدد: هو ابن مسرهد، الأسدي. يحيى بن سعيد: القطان. شعبة: ابن الحجاج، العتكي. توبة: ابن كيسان بن المورع، الغنيري التابعي.

مورق: أبو المعتز، العجلي البصري. آدم: ابن أبي إياس، العسقلاني. شعبة: ابن الحجاج، العتكي. عمرو: ابن مرة بن عبد الله، البجلي. آدم: ابن أبي إياس، العسقلاني.

ابن أبي ذئب: عبد الرحمن. الزهري: محمد بن مسلم بن شهاب. عروة: ابن الزبير بن العوام.

سند: قوله: قلت لابن عمر أتصلي الضحى: الحديث وإن كان في نفي صلاة الضحى مطلقا، لكن استدلل به على نفيه في السفر، واستدل بحديث عائشة على نفيه في الحضر؛ لأنه قد يمنع إطلاقه بأن ابن عمر لعلم ما اطلع عليه؛ بناء على أنه كان يصلي في البيت، ثم استدلل على إثباته في السفر بحديث أم هانئ، وعلى إثباته في الحضر بحديث أبي هريرة، فصار حاصل ما ذكر أن أمر صلاة الضحى على التوسع لا حرج فيه فعلا ولا تركا، والله تعالى أعلم.

١٥٧/١

٣٣- بَابُ صَلَاةِ الضُّحَى فِي الْحَضَرِ

قَالَ عَتَبَانُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

سبحي بعد حديث، وسبحي أيضا (برقم: ١١٨٦)

١١٧٨- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ أَبِرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّاسٌ - هُوَ الْجَرِيرِيُّ - عَنْ أَبِي عُثْمَانَ التَّهْدِي، عَنْ

(ابن فروخ. قس)

أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: أَوْصَانِي خَلِيلِي ﷺ بِثَلَاثٍ لَا أَدْعُهُنَّ حَتَّى أَمُوتَ: صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَصَلَاةُ الضُّحَى، وَنَوْمٌ عَلَى وَتَرٍ.

هو عتبان بن مالك. (قس)

١١٧٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ* قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ مِنْ

الْأَنْصَارِ - وَكَانَ صَحْمًا - لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ الصَّلَاةَ مَعَكَ. فَصَنَعَ لِلنَّبِيِّ ﷺ طَعَامًا، فَدَعَاهُ إِلَى بَيْتِهِ وَنَضَحَ لَهُ طَرَفَ حَصِيرٍ بِمَاءٍ فَصَلَّى عَلَيْهِ رُكْعَتَيْنِ.

أي سمينًا

وَقَالَ فُلَانٌ بْنُ فُلَانٍ بْنُ الْحَارُودِ لِأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى؟ فَقَالَ: مَا رَأَيْتُهُ صَلَّى غَيْرَ ذَلِكَ الْيَوْمِ.

اسمه عبد الحميد بن المنذر. (قس)ن ٧ ترجمة إل

٣٤- بَابُ الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ

١٥٧/١

١١٨٠- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ* بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ* عَنْ نَافِعٍ* عَنِ ابْنِ عُمَرَ ؓ قَالَ: حَفِظْتُ مِنْ

النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ رُكْعَاتٍ: رُكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرُكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرُكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي بَيْتِهِ، وَرُكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي بَيْتِهِ، وَرُكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، وَكَانَتْ سَاعَةً لَا يُدْخَلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا.

١. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا». ٢. هو الجريري: وفي نسخة: «هو ابن فروخ». ٣. مالك: وفي نسخة بعده: «الأنصاري».

٤. وقال: وفي نسخة: «فقال». ٥. الجارود: وفي نسخة: «جارود». ٦. فقال: وفي نسخة: «قال». ٧. باب الركعتين: وفي نسخة: «باب الركعتان».

٨. ابن زيد: وفي نسخة: «هو ابن زيد». ٩. وكانت: كذا للأصلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «كانت».

ترجمة: قوله: باب صلاة الضحى في الحضر إلخ: تقدم بعض ما يتعلق به سابقاً، والظاهر عندي أن الإمام أشار بقوله: «قَالَ عَتَبَانُ» أنه غير الرجل الضخم المذكور في حديث أنس الآتي، وإلا فلا وجه لذكره هنا، إلى أن الحافظ حزم بأن القصة الآتية لعتبان؛ لتوافق ترجمة الباب، وبه حزم الشيخ في «اللامع»؛ إذ كتب: قوله: «قَالَ عَتَبَانُ» يعني بذلك أن يشير إلى إسناد غير ما هو مذكور هنا. اهـ ومطابقة الحديث الأول من الباب من حيث إنه حمله على الحضر؛ جمعاً بين الروايات كما تقدم، أو لما فيه من صوم ثلاثة أيام علامة للحضر، أو الوتر على النوم؛ فإن في السفر لا حاجة إليه؛ لما فيه من سهر الليل عادة، على أن السفر مظنة التخفيف، من «الفتح».

قوله: باب الركعتين قبل الظهر: قال الحافظ: ترجم أولاً بالرواتب التي بعد المكتوبة، ثم أورد ما يتعلق بما قبلها. اهـ اختلفوا في الرتبة قبل الظهر، هل هي ثنتان أو أربعة؟ فنه المصنف بالترجمة على مختاره من الركعتين، وذكر في الباب حديث الأربعة استطراداً؛ لكونه مستنداً لبعض الأئمة. وحيلة الخلاف: أن الرواتب ليست بمؤكدّة عند المالكية غير ركعتي الفجر، =

سهر: قوله: عتبان: [ابن مالك، الأنصاري. (عمدة القاري) سبق حديثه في «باب إذا زار الإمام قوما فأمهم» (برقم: ٦٨٦).]

قوله: نوم على وتر: هذا يستحب في حق من لم يثق بالاستيقاظ، فأما من وثق به فالتأخير أفضل؛ لحديث «مسلم»: «من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله، ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل»، وقد روي أن أبا هريرة كان يختار درس الحديث بالليل على التهجّد، فأمره بالضحى بدلاً من قيام الليل؛ ولهذا أمره ﷺ: أن لا ينام إلا على وتر، ولم يأمر بذلك أباً بكر ولا عمر، لكن قد وردت الوصية بالثلاث أيضاً لأبي الدرداء وأبي ذر، كما عند النسائي، فقيل: عصمهم بذلك؛ لكونهم فقراء، فوصاهم بما يليق بهم. (إرشاد الساري) قوله: نضح له طرف حصير: للتطهير أو للتلين. (مجمع البحار)

* أسماء الرجال: مسلم: ابن إبراهيم. شعبة: ابن الحجاج، تقدم. علي: ابن الجعد بن عبيد، الجوهري. شعبة: المذكور. أنس بن سيرين: أخو محمد بن سيرين، مولى أنس بن مالك. سليمان بن حرب: الأزدي الواسطي. حماد: ابن زيد بن درهم، الأزدي. أيوب: السخيتاني. نافع: مولى ابن عمر.

سند: قوله: أوصاني خليلي... ونوم على وتر: قلت: ليس المراد ظاهراً؛ إذ النوم بعد الوتر غير مطلوب، وإنما المراد لازمه، وهو تقديم الوتر على النوم، فافهم.

١١٨١- حَدَّثَنِي حَفْصَةُ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَدَّنَ الْمُؤَذِّنُ وَطَلَعَ الْفَجْرُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ.

١١٨٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى* قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَدْعُ أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْعِدَاةِ. تَابَعَهُ* ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ* وَعَمَرُو* عَنْ شُعْبَةَ*.

ابن الأجدع. (ق)

٣٥- بَابُ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ

١٥٧/١

١١٨٣- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ* عَنِ الْحُسَيْنِ* - وَهُوَ الْمُعَلَّمُ - عَنِ عَبْدِ اللَّهِ* بْنِ بُرَيْدَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ* الْمُرِّيُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «صَلُّوا قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ»، قَالَ فِي الثَّالِثَةِ: «لِمَنْ شَاءَ؛ كَرَاهِيَةً أَنْ يَتَّخِذَهَا النَّاسُ سُنَّةً».

١١٨٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ* قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ* قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ* قَالَ: سَمِعْتُ مَرْثَدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْيَزَنِيَّ قَالَ: أَتَيْتُ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ الْجُهَنِيَّ فَقُلْتُ: أَلَا أُعْجِبُكَ مِنْ أَبِي تَمِيمٍ* يَزْكُرُ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ؟.....

من «الإعجاب» و«التعجب»

والي مصر. (ق)

١. قال حدثنا: وفي نسخة: «عن». ٢. عبد الله: كذا لأبوي ذر والوقت والأصيل. ٣. يزيد: وفي نسخة بعده: «هو المقرئ».

ترجمة - والأئمة الثلاثة الباقية متفقة على تأكيد الرواتب المعروفة للفرائض، ولا خلاف بينهم إلا في الرتبة القبلية للظهر؛ فلما ركعتان عند الشافعي وأحمد، وهي أربع ركعات عند أبي حنيفة وصاحبيه، وهي رواية عن الشافعي غير مرجحة. قوله: باب الصلاة قبل المغرب: لعلها مندوب عند المصنف؛ إذ ذكرها على صنيع الترجمة السابقة، إلا أن الروايات الواردة فيه ليست كالروايات التي فيها. قال الحافظ: لم يذكر المصنف الصلاة قبل العصر، وقد ورد فيها حديث لأبي هريرة مرفوعاً، لفظه: «رحم الله امرأ صلى أربعاً قبل العصر»، أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي، لكن ليس على شرط البخاري. اهـ

سهر: قوله: قبل الظهر: [لما كان الأربع من الرواتب للظهر ذكره استطراداً لحديث ابن عمر حيث اقتصر على الركعتين، فأخبر كل منهما بما شاهده، والدليل عليه ما قاله الطبري: الأربع كانت في كثير من أحواله والركعتان في قليلها. (عمدة القاري)] قوله: أن يتخذها الناس سنة: اختلف السلف في التنفل قبل المغرب، فأجازوه طائفة من الصحابة والتابعين والفقهاء، وحجتهم هذا الحديث وأمثاله، وروي عن جماعة من الصحابة وغيرهم: أنهم كانوا لا يصلونها. وقال ابن العربي: اختلفت الصحابة فيهما ولم يفعلهما أحد. وقال سعيد بن المسيب: ما رأيت فقيها يصليهما إلا سعد بن أبي وقاص. وذكر ابن حزم أن عبد الرحمن بن عوف كان يصليهما، وكذا أبي بن كعب وأنس بن مالك وجابر وخمسة آخرون - من أصحاب الشجرة رضي الله عنهم - وابن أبي ليلى. وسئل عنهما الحسن فقال: حسنتان لمن أراد بهما وجه الله تعالى. وقال ابن بطال: وهو قول أحمد وإسحاق. وقال ابن بطال: قال النخعي: لم يصلهما أبو بكر ولا عمر ولا عثمان رضي الله عنهم. وقيل: إن حديث عبد الله المزني محمول على أنه كان في أول الإسلام، كذا في «العين». وفي «القسطاني»: ولم يذكرهما أكثر الشافعية في الرواتب، وقد عدّها بعضهم من الرواتب، وتعقب بأنه لم يثبت أنه عليه السلام واطب عليهما، والذي صححه النووي: أنهما سنة؛ للأمر بهما في حديث الباب. وقال مالك بعدم السنّة، وعن أحمد الجواز. انتهى

قال ابن الهمام في «فتح القدير»: الجواب عن المعارضة بما في «أبي داود» عن طائوس قال: «سئل ابن عمر عن الركعتين قبل المغرب، فقال: ما رأيت أحداً على عهد رسول الله ﷺ يصليهما، ورخص في الركعتين بعد العصر»، سكت عنه أبو داود والمنذري بعده في «مختصره»، وهذا تصحيح، وكون معارضه في «البخاري» لا يستلزم تقدّمه بعد اشتراكهما في الصحة، بل يطلب الترجيح من خارج. وقول من قال: أصبح الأحاديث ما في «الصحيحين»، ثم ما انفرد به البخاري، ثم ما انفرد به مسلم، ثم ما اشتمل على شرطهما من غيرهما، ثم ما اشتمل على شرط أحدهما: تحكّم، لا يجوز التقليد فيه؛ إذ الأصحّية ليس إلا لاشتغال رواهما على الشروط التي اعتبرها، فإذا فرض وجود تلك الشروط في رواية حديث في غير الكتّابين، أفلا يكون الحكم بأصحّة ما في الكتّابين عين التحكّم؟ ثم حكمهما أو أحدهما بأن الراوي المعين بجمع تلك الشروط ليس مما يقطع فيه بمطابقة الواقع، فيحوز كون الواقع خلافه. وقد أخرج مسلم عن كثير في كتابه ممن لم يسلم من غوائل الجرح، وكذا في «البخاري» جماعة تكلم فيهم، فدار الأمر في الرواية على اجتهاد العلماء فيهم، وكذا في الشروط، حتى إن من اعتبر شرطاً وألغاه آخر يكون ما رواه الآخر مما ليس فيه ذلك الشرط عنده مكاناً؛ لمعارضة المشتغل على ذلك الشرط، وكذا في من ضيق رواياً ووثقه الآخر، نعم تسكن نفس غير المجتهد، ومن لم يخبر أمر الراوي بنفسه إلى ما اجتمع عليه الأكثر، أما المجتهد في اعتبار الشرط وعدمه والذي خبر الراوي فلا يرجع إلا إلى رأي نفسه، وإذا قد صح حديث ابن عمر عندنا عارض ما صح في «البخاري»، ثم يترجح هو بأن عمل أكابر الصحابة كان على وفقه كأبي بكر وعمر، حتى نهي إبراهيم النخعي عنهما فيما رواه أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عنه: أنه نهي عنهما، وقال: إن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر لم يكونوا يصلونها. انتهى كلام المحقق ابن الهمام، فاحفظه؛ فإنه مفيد في كثير من الأبحاث الواقعة في حاشية هذا الكتاب، والله تعالى أعلم بالصواب.

* أسماء الرجال: مسدد: هو ابن مسرهد، الأزدي. يحيى: ابن سعيد، القطان. شعبة: ابن الحجاج، العتكي. تابعه: أي تابع يحيى بن سعيد. ابن أبي عدي: محمد بن إبراهيم، البصري. وعمرو: ابن مرزوق. عن شعبة: ابن الحجاج، المذكور. أبو معمر: عبد الله بن عمرو بن الحجاج، المنقري. عبد الوارث: ابن سعيد، أبو عبيدة. الحسين: ابن ذكوان، المعلم. عبد الله: ابن بريدة بن الحبيب، المروزي. عبد الله: هو ابن مغفل، المزني. عبد الله بن يزيد: هو المقرئ. سعيد بن أبي أيوب: الخزاعي. يزيد بن أبي حبيب: أبو رجاء، واسم أبيه سويد. أبي تميم: هو عبد الله بن مالك.

فَقَالَ عُقْبَةُ: إِنَّا كُنَّا نَفْعَلُهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قُلْتُ: فَمَا يَمْنَعُكَ الْآنَ؟ قَالَ: الشُّغْلُ.

٣٦- بَابُ صَلَاةِ التَّوَافِلِ جَمَاعَةً

١٥٨/١

ذَكَرَهُ أَنَسٌ * وَعَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١١٨٥- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ * قَالَ: أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ * بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنِ ابْنِ شَهَابٍ * قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيُّ: أَنَّهُ عَقَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَعَقَلَ حَجَّةٌ مَحْجَاهَا فِي وَجْهِهِ مِنْ يَمْنٍ كَانَتْ فِي دَارِهِمْ.

١١٨٦- فَرَعَمَ مُحَمَّدٌ أَنَّهُ سَمِعَ عِثْبَانَ بْنَ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيَّ - وَكَانَ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - يَقُولُ: كُنْتُ أُصَلِّي لِقَوْمِي بَنِي سَالِمٍ، وَكَانَ يَحُولُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ وَادٍ، إِذَا جَاءَتِ الْأَمْطَارُ فَيَشُقُّ عَلَيَّ اجْتِيَازُهُ قَبْلَ مَسْجِدِهِمْ، فَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ لَهُ: إِنِّي أَنْكَرْتُ بَصْرِي، وَإِنَّ الْوَادِي الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَ قَوْمِي يَسِيلُ إِذَا جَاءَتِ الْأَمْطَارُ، فَيَشُقُّ عَلَيَّ اجْتِيَازُهُ، فَوَدِدْتُ أَنَّكَ تَأْتِي فَتُصَلِّيَ مِنْ بَيْتِي مَكَانًا أَتَّخِذُهُ مُصَلًّى. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَأَفْعَلُ».

فَعَدَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ بَعْدَ مَا اشْتَدَّ النَّهَارُ، فَاسْتَأْذَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَذِنْتُ لَهُ، فَلَمْ يَجْلِسْ حَتَّى قَالَ: «أَيُّنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ؟» فَأَشْرَفْتُ لَهُ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي أُحِبُّ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَبَّرَ، وَصَفَّقْنَا وَرَاءَهُ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، فَسَلَّمْنَا حِينَ سَلَّمَ. وَحَبَسْتُهُ عَلَى خَزِيرَةٍ تُصْنَعُ لَهُ، فَسَمِعَ أَهْلَ الدَّارِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِي، فَتَابَ رِجَالٌ مِنْهُمْ حَتَّى كَثُرَ الرِّجَالُ فِي الْبَيْتِ. فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: مَا فَعَلَ مَالِكٌ؟ لَا أَرَاهُ. فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: ذَلِكَ مُتَافِقٌ لَا يُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقُلْ ذَلِكَ، أَلَا تَرَاهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَنْتَبِعِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ؟» فَقَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ،.....

١. رسول الله: وللأصيلي وأبي ذر: «النبى». ٢. قلت: ولأبي ذر: «فقلت». ٣. حدثني: وللأصيلي وأبي ذر: «حدثنا». ٤. أخبرنا: ولأبي الوقت وكريمة: «حدثنا». ٥. كانت: كذا للكشميهني، وللحموي والمستملي: «كان» [أي الدلو. (إرشاد الساري وعمدة القاري)]. ٦. رسول الله: ولأبي ذر والأصيلي: «النبى». ٧. يقول: وفي نسخة بعده: «إني». ٨. بني: وفي نسخة: «بني». ٩. فيشق: وفي نسخة: «فشق». ١٠. فقلت له إني: وللكشميهني: «فقلت إني». ١١. رسول الله: وللأصيلي وأبي ذر: «النبى». ١٢. سأفعل: وفي نسخة بعده: «إن شاء الله». ١٣. أصلي: كذا للكشميهني، وللحموي والمستملي: «نصلي»، وفي نسخة: «يصلي». ١٤. يصلي: كذا للأصيلي ولأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «أصلي». ١٥. فسلمنا: كذا لأبي الوقت، وفي نسخة: «وسلمنا». ١٦. وحبسته: وفي نسخة: «فحبسته». ١٧. خزيرة تصنع: وفي نسخة: «خزير يصنع». ١٨. أن رسول الله: كذا للأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «رسول الله». ١٩. كثر الرجال: وفي نسخة: «كثروا». ٢٠. ذاك: وفي نسخة: «ذلك». ٢١. فقال: وللكشميهني: «فقالوا».

سهر: قوله: الشغل: بضم الشين، وضم الغين وسكونها، أي شغل الدنيا، فيه دليل على الإباحة؛ لأن الصحابي لا يمنعه الشغل عن أداء السنة، كذا في «المراقبة». قوله: مجها: [يقال: «مَجَّ الشراب من فيه» إذا رمى به، وكان للتريك أو للملاعبة أو استئلافا لأبويه وإكراما للربيع. (جمع البحار وإرشاد الساري)] قوله: خزيرة: بفتح الخاء وكسر الزاي المعجمتين، وسكون التحتية وبالراء: طعام من اللحم والدقيق الغليظ، و«أهل الدار» أي أهل الحلة. (الكواكب الدراري) * أسماء الرجال: أنس: ابن مالك، مما وصله المؤلف في «باب الصلاة على الحصى». إسحاق: هو ابن راهويه. يعقوب: ابن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، الزهري، يروي عن أبيه إبراهيم بن سعد. ابن شهاب: هو الزهري.

أَمَّا نَحْنُ قَوْلَ اللَّهِ لَا تَرَىٰ وَدَّهٖ وَلَا حَدِيثَهُ إِلَّا إِلَى الْمُنَافِقِينَ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ».

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ: فَحَدَّثَنَاهَا قَوْمًا فِيهِمْ أَبُو أَيُّوبُ* الْأَنْصَارِيُّ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَتِهِ الَّتِي تُؤْتَى فِيهَا، وَيَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ عَلَيْهِمُ بِأَرْضِ الرُّومِ، فَأَنْكَرَهَا عَلَيَّ أَبُو أَيُّوبَ، قَالَ: وَاللَّهِ، مَا أَظُنُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَا قُلْتَ قَطُّ. فَكَفَّرَ ذَلِكَ عَلَيَّ، فَجَعَلْتُ لِلَّهِ عَلَيَّ إِنْ سَلَّمَنِي حَتَّى أَفْقَلَ مِنْ غَزْوَتِي أَنْ أَسْأَلَ عَنْهَا عِثْبَانَ بْنِ مَالِكٍ إِنْ وَجَدْتُهُ حَيًّا فِي مَسْجِدِ قَوْمِهِ.

فَقَفَلْتُ فَأَهْلَلْتُ بِحُجَّةٍ أَوْ بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ سِرْتُ حَتَّى قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ، فَأَتَيْتُ بَنِي سَالِمٍ، فَإِذَا عِثْبَانُ شَيْخٌ أَعْمَى يُصَلِّي لِقَوْمِهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ مِنَ الصَّلَاةِ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ وَأَخْبَرْتُهُ مَنْ أَنَا، ثُمَّ سَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ الْحَدِيثِ، فَحَدَّثَنِيهِ كَمَا حَدَّثَنِيهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ.

٣٧- بَابُ التَّطَوُّعِ فِي الْبَيْتِ

١٥٨/١

١١٨٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى* بْنُ حَمَّادٍ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ* عَنْ أَيُّوبَ* وَعُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ* عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اجْعَلُوا فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ صَلَاتِكُمْ، وَلَا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا». تَابَعَهُ عَبْدُ الْوَهَّابِ* عَنْ أَيُّوبَ*.

١. أما: وللمحموي والمستملي: «إنما». ٢. لا: وفي نسخة: «ما». ٣. إلى: وفي نسخة: «في». ٤. قال: ولأبي ذر والأصيلي: «فقال».
٥. ابن الربيع: كذا لأبي ذر والأصيلي. ٦. قال: وللأصيلي وأبي ذر قبله: «و». ٧. من: وللمستملي: «عن».
٨. قومه: وفي نسخة بعده: «قال». ٩. أو بعمره: وفي نسخة: «أو عمره». ١٠. الصلاة: وللأصيلي: «صلاته».

ترجمة: قوله: باب التطوع في البيت: أشار الإمام البخاري بالترجمة إلى اختلاف آخر في أن المراد بالصلاة في حديث الباب النوافل فقط، أو تدخل فيه الفرائض أيضًا.

سهر: قوله: في غزوته التي توفي فيها: وكانت في سنة خمسين، وقيل: بعدها في خلافة معاوية، ووصلوا في تلك الغزوة إلى القسطنطينية وحاصروها. (عمدة القاري)
قوله: فَأَنْكَرَهَا عَلَيَّ: فإن قلت: ما سبب الإنكار؟ قلت: إما أنه يستلزم أن لا يدخل عصاة الأمة النار، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ أَمْرًا وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ (الجن: ٢٣). وإما أنه حكم باطن الأمر ونحن نحكم بالظاهر، وإما أنه كان بين أظهرهم ومن أكابره، ولو وقع مثل هذه القضية لاشتهر ولنقلت إليه، وأما غير ذلك، والله تعالى أعلم، قاله الكرمانى، ونقل منه العيني.

قوله: وَلَا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا: [أي مثل القبور بأن لا يصلى فيها، شَبَّهَ البيت الذي لا يصلى فيه بالقبور الذي لا يتعبد فيه، والنائم بالميت الذي انقطع عنه فعل الخير. (الكواكب الدراري)]
* أسماء الرجال: أبو أيوب: هو خالد بن زيد، الأنصاري. عبد الأعلى: ابن حماد بن نصر، المتوفى - فيما قاله المؤلف - سنة ٢٣٧ هـ. وهيب: هو ابن خالد. أيوب: السخيتاني. نافع: مولى ابن عمر. عبد الوهاب: الثقفى، مما وصله مسلم عن محمد بن المثنى عنه. (إرشاد الساري) أيوب: السخيتاني.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١- بَابُ فَضْلِ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ

١٥٨/١

١١٨٨- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ * عَنْ قَزَعَةَ * قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ أَرْبَعًا، قَالَ: سَمِعْتُ

سعد بن مالك الأنصاري الحنذلي. (قر)

مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ غَزَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ غَزْوَةً.

١١٨٩- ح: وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ * قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ * عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ * عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ

أي ابن عينة هو ابن شهاب

إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِ الرَّسُولِ وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى.

١١٩٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ زَيْدِ بْنِ رَبَاحٍ * وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَجِ * عَنْ

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ * عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا.....

سلمان المدني شيخ الزهري. (قر)

١. بسم الله الخ: كذا لأبي ذر. ٢. عبد الملك: وفي نسخة بعده: «بن عمير». ٣. وحدثننا: كذا لابن عساكر وأبي ذر. ٤. مسجد: وفي نسخة: «المسجد».
٥. رسول الله: كذا لأبوي ذر والوقت والأصيلي وابن عساكر، وفي نسخة: «النبى».

ترجمة: قوله: باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة: لم يذكر في الترجمة «بيت المقدس»؛ لما سيُرب له مستقلاً، والظاهر أن شد الرحال للصلاة، فثبتت المطابقة، فلا يشكل بأن الحديث ليس فيه فضل الصلاة. ثم إيراد المصنف الباب في «أبواب التطوع» يدل على أن الفضل للتطوع، ويحتمل الأعم، وبه قال الجمهور، خلافاً للطحاوي؛ إذ خصه بالفرض.

سهر: قوله: أربعا: [أي أربع كلمات أو أحداث، وستأتي هذه الأربع مفصلة في «باب مسجد بيت المقدس». (الكواكب الدراري وعمدة القاري)]

قوله: لا تشد الرحال: هو كناية عن السفر، أي لا يقصد موضع بنية التقرب إلى الله، إلا إلى هذه الثلاثة؛ تعظيماً لشأنها. واختلف في شدّها إلى قبور الصالحين، وإلى المواضع الفاضلة، فمحرم ومبيح، قاله في «جمع البحار». وفي «فتح الباري»: قال الشيخ أبو محمد الجويني: يحرم، عملاً بظاهر الحديث. وأشار القاضي حسين إلى اختياره، وبه قال عياض وطائفة، ويدل عليه ما رواه أصحاب السنن من إنكار بصرة الغفاري [أي أبي بصرة] على أبي هريرة خروجه إلى «الطور»، وقال له: لو أدرت أنك قبل أن تخرج ما خرجت. واستدل بهذا الحديث، ووافقه أبو هريرة. والصحيح عند إمام الحرمين وغيره من الشافعية أنه لا يحرم. وأجابوا عن الحديث بأجوبة، ١- منها: أن المراد أن الفضيلة التامة في شد الرحال إلى هذه المساجد، بخلاف غيرها؛ فإنه جائز. ٢- ومنها: أن المراد أنه لا يشد الرحال إلى مسجد من المساجد للصلاة فيه غير هذه، وأما قصد زيارة صالح ونحوها فلا يدخل تحت النهي، ويؤيده ما في «مسند أحمد»: قال رسول الله ﷺ: «لا ينبغي للمصلي أن يشد رحاله إلى مسجد يتنفي فيه الصلاة، غير المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي». انتهى كلام ابن حجر، وكذا في «العيني»

قوله: في مسجدي هذا: بالإشارة يدل على أن تضعيف الصلاة في مسجد المدينة يختص بمسجده ﷺ الذي كان في زمانه مسجداً، دون ما أحدث فيه بعده، من الزيادة في زمن الخلفاء الراشدين وبعدهم تغليبا لاسم الإشارة، وبه صرح النووي، فخص التضعيف بذلك بخلاف المسجد الحرام؛ فإنه لا يختص بما كان؛ لأن الكل يعمه اسم المسجد الحرام، ذكره العيني. قال علي: واعترضه ابن تيمية - وأطال فيه - والمحجب الطبري وأوردا أثارا استدلالاً بها، وبأن الإشارة في الحديث إنما هي لإخراج غيره من المساجد المنسوبة إليه ﷺ، وبأن الإمام مالك سئل عن ذلك، فأجاب بعدم الخصوصية، انتهى كلام القاري مختصراً. قال الشيخ في «اللمعات»: والمختار عند الجمهور أن الحكم بالمضاعفة يشمل ما زيد عليه، فقد ورد: «لو مد هذا المسجد إلى صنعاء اليمن كان مسجدي»، وقد نقل المحب الطبري رجوع النووي عن تلك المقالة. واسم الإشارة للتمييز والتعظيم أو للاحتراز عن مسجد قباء. ثم لا يخفى أن الحكم في غير الصلاة من العبادات كذلك في المضاعفة، وقد روى ذلك البيهقي عن جابر *، كذا ذكر في «فتح الباري».

* أسماء الرجال: حفص: ابن عمر بن الحارث بن سخرية، الأزدي النمرى الحوضي البصري التوفى سنة ٢٢٥ هـ. شعبة: ابن الحجاج، الواسطي. عبد الملك: هو ابن عمير، القبطي، قاضي الكوفة بعد الشعبي. قزعة: هو ابن يحيى، البصري. علي: هو ابن المديني. سعيد: هو ابن المسيب. عبد الله بن يوسف: التنيسي. مالك: الإمام المدني. زيد بن رباح: بفتح الراء وخفة الموحدة، المدني مات سنة ١٣١ هـ.

سند: قوله: لا تشد الرحال: قال المحقق ابن حجر: بضم أوله بلفظ النفي، والمراد النهي. قلت: يمكن جعله نهيًا أيضاً، والفرق بحسب حركات الدال، فإن ضم فهو نهي، وإن فتح أو كسر فهو نهي، فكان كلام المحقق مبني على الرواية، والله أعلم. لكن قد يقال: إن ضم فهو يحتمل النفي والنهي. فلا تتم الرواية أيضاً، فتأمل. ثم تقدير الكلام: لا تشد الرحال إلى مسجد إلا إلى ثلاثة مساجد، فلا يرد شد الرحال إلى التجارة أو تحصيل العلم أو غيرها. و«شد الرحال» كناية عن السفر لا مطلق الركوب بلا سفر، فلا يرد الإشكال بهذه العبارة النبي ﷺ أو أهل المدينة إلى مسجد قباء؛ إذ مثله لا يسمى سفراً، والله تعالى أعلم.

خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ.

٢- بَابُ مَسْجِدِ قُبَاءَ ^{ترجمة}

١٥٩/١

١١٩١- حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ* عَنْ نَافِعٍ* أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يُصَلِّي مِنَ الصُّحَى إِلَّا فِي يَوْمَيْنِ: يَوْمٌ يَقْدَمُ بِمَكَّةَ، فَإِنَّهُ كَانَ يَقْدُمُهَا صُحًى، فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ ثُمَّ يُصَلِّي رُكْعَتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ، وَيَوْمٌ يَأْتِي مَسْجِدَ قُبَاءَ، فَإِنَّهُ كَانَ يَأْتِيهِ كُلُّ سَبْتٍ، فَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ كَرِهَ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ حَتَّى يُصَلِّي فِيهِ. قَالَ: وَكَانَ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَزُورُهُ رَاكِبًا وَمَاشِيًا.

١١٩٢- قَالَ: وَكَانَ يَقُولُ لَهُ: إِنَّمَا أَصْنَعُ كَمَا رَأَيْتُ أَصْحَابِي يَصْنَعُونَ، وَلَا أَمْنَعُ أَحَدًا أَنْ صَلَّى فِي أَيِّ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ، غَيْرَ أَنْ لَا يَتَحَرَّوْا طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا.

٣- بَابُ مَنْ أَتَى مَسْجِدَ قُبَاءَ كُلَّ سَبْتٍ ^{ترجمة}

١٥٩/١

١١٩٣- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ* بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ* عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْتِي مَسْجِدَ قُبَاءَ كُلَّ سَبْتٍ مَاشِيًا وَرَاكِبًا. وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ.

٤- بَابُ إِيْتَانِ مَسْجِدِ قُبَاءَ رَاكِبًا وَمَاشِيًا ^{ترجمة}

١٥٩/١

١١٩٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى* عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ* قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ* عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ.....

١. إبراهيم: وفي نسخة بعده: «هو الدورقي». ٢. بمكة: ولأبوي ذر والوقت والأصيلي: «مكة». ٣. يأتيه: وفي نسخة: «يأتي». ٤. وماشيًا إلخ: ولأبي ذر: «وماشيًا وكان». ٥. أن صلى: وفي نسخة: «أن يصلي». ٦. حدثنا: ولأبي ذر: «حدثني». ٧. ابن عمر: كذا لأبي ذر والأصيلي. ٨. يحيى: وللأصيلي بعده: «بن سعيد».

ترجمة: قوله: باب مسجد قباء: قال الحافظ: أي فضله. قوله: باب من أتى مسجد قباء إلخ: قال الحافظ: أراد بهذه الترجمة بيان تقييد ما أطلق في التي قبلها؛ لأنه قيد فيها في الموقوف بخلاف المرفوع فأطلق. اهـ والغرض عندي من الترجمة أنه لا بأس في تخصيص بعض الأيام ببعض القربات، أو يقال: المقصود بيان سبب تخصيص ابن عمر ذلك في الحديث الماضي. قوله: باب إتيان مسجد قباء راكباً وماشيًا: قال الحافظ: أفرد هذه الترجمة؛ لاشتمال الحديث على حكم آخر غير ما تقدم. وقال أيضاً في فوائد الحديث: وفيه إشارة إلى أن النهي عن شد الرحال لغير المساجد الثلاثة ليس على التحريم، وتعقب بأن مجيئه ﷺ قباء إنما كان لمواصلة الأنصار وتفقد حالهم وحال من تأخر منهم عن حضور الجمعة معه ﷺ، وهذا هو السر في تخصيص ذلك بالسبت. اهـ

سهر: قوله: خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام: قال الكرماني: الاستثناء يحتمل أموراً ثلاثة: ١- أن يكون مساوياً لمسجد الرسول. ٢- وأفضل منه. ٣- وأدون منه. وقال الجمهور: مسجد مكة أفضل من مسجد المدينة، وعكس الإمام مالك رحمه الله. انتهى وعامة أهل الفقه والأثر أن الصلاة في المسجد الحرام أفضل؛ لظاهر الأحاديث المذكورة فيه، ذكره العيني. ويدل عليه رواية ابن ماجه: «صلاته في مسجدي بخمسين ألف صلاة، وصلاته في المسجد الحرام مائة ألف صلاة»، والله تعالى أعلم. قال القسطلاني: واستثنى القاضي عياض البقعة التي دفن فيها النبي ﷺ، فحكى الاتفاق على أنها أفضل بقاع الأرض، بل قال ابن عقيل الحنبلي: إنها أفضل من العرش. انتهى. قوله: مسجد قباء: بالضم ممدوداً ومقصوراً، فمن صرف ذكره، ومن منعه منه أنه، كما هو حكم أسماء المواضع. موضع قريب المدينة على نحو ثلاثة أميال منها، بين رسول الله ﷺ ومسجده في أول قدمه بالمجرة، وأقام ثلاثة أيام ثم راح إلى المدينة، وله فضائل كثيرة. (اللمعات) قوله: سبت: [خص السبت لأجل موصلته لأهل قباء وتفقد حال من تأخر منهم عن حضور الجمعة معه ﷺ]. (إرشاد الساري)

* أسماء الرجال: ابن عثية: هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم، و«عليه» أمه. أيوب: هو السخيتاني. نافع: مولى ابن عمر، أبو عبد الله المدني. موسى بن إسماعيل: التبوذكي. عبد العزيز: هو القسملي البصري. عبد الله بن دينار: العدوي مولى ابن عمر. مسدد: هو ابن مسرهد. يحيى: هو القطان. عبيد الله: ابن عمر، العمري. نافع: مولى ابن عمر.

سند: قوله: راكباً وماشيًا: الواو إما بمعنى «أو» أو بمعناها، والجمع باعتبار اجتماع الأمرين بالنظر إلى مطلق الزيارة، أي كان يزوره راكباً تارةً وماشيًا أخرى، وإن كان بالنظر إلى خصوص كل زيارة لا يكون إلا أحدهما، والله تعالى أعلم.

يَأْتِي مَسْجِدَ قُبَاءٍ رَاكِبًا وَمَاشِيًا. زَادَ ابْنُ نُمَيْرٍ: قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ: ^{العمري} فَيُصَلِّي فِيهِ رَكَعَتَيْنِ. ^{أي عبد الله، وصله مسلم. (ق)} مَوْلَى ابْنِ عَمْرِو

٥- بَابُ فَضْلِ مَا بَيْنَ الْقَبْرِ وَالْمِنْبَرِ ^{ترجمة}

١١٩٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ * عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْمَازِنِيِّ ^ع: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ».

١١٩٦- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ * عَنْ يَحْيَى * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ^٢ قَالَ: حَدَّثَنِي خُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ * عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ^ع، ^{ابن عمر بن الخطاب. (ق)} عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، وَمِنْبَرِي عَلَى حَوْضٍ» ^٣ إِلَى

٦- بَابُ مَسْجِدِ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ ^{ترجمة}
كمجلس ومعلم

١٥٩/١

١١٩٧- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ * قَالَ: سَمِعْتُ قَرَعَةَ: مَوْلَى زِيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يُحَدِّثُ بِأَرْبَعٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَعْجَبَنِي وَأَتَقَنِّي، قَالَ: «لَا تُسَافِرِ الْمَرْأَةُ يَوْمَيْنِ إِلَّا وَمَعَهَا زَوْجُهَا أَوْ ذُو مَحْرَمٍ. وَلَا صَوْمَ فِي يَوْمَيْنِ: الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى. وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاتَيْنِ: بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ. وَلَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى وَمَسْجِدِي».

١. مسجد: كذا لأبي ذر وابن عساكر والأصيلي. ٢. عبید الله: ولأبي ذر والأصيلي بعده: «بن عمر العمري». ٣. عن: وفي نسخة: «أن». ٤. ومنبري على حوضي: كذا للأكثر. ٥. وأنقني: وللأصيلي: «وأتقني» [مشتقة من فوق، من التوق بمعنى الشوق]. ٦. ومعها: كذا لأبوي ذر والوقت.

ترجمة: قوله: باب فضل ما بين القبر والمنبر: قال الحافظ: لما ذكر فضل الصلاة في مسجد المدينة أراد أن يبينه على أن بعض بقاع المسجد أفضل من بعض. وترجم بذكر القبر، وأورد الحديثين بلفظ البيت؛ لأن القبر صار في البيت. اهـ قوله: باب مسجد بيت المقدس: أي فضله، واقتصر عليه الحافظ ولم يتعرض من أن المصنف ترجم على المسجدين الأولين بفضل الصلاة كما تقدم، ولم يذكر الصلاة ههنا. ولا يبعد أن يكون رأيه التفريق بينه وبينهما، كما نقل الحافظ عن ابن المنذر أنه قال: من نذر إتيان أحد من هذه الثلاثة يجب إلى الحرمين، وأما الأقصى فلا؛ لحديث جابر: «أن رجلاً قال للنبي ﷺ: إني نذرت إن فتح الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس، قال: صل ههنا». ثم براءة الاختتام عندي وكذا عند الحافظ في قوله: «حتى تغرب الشمس».

سهر: قوله: ما بين بيتي إلخ: قال العيني: هو الصحيح من الرواية، وروي مكانه: «ما بين حجرتي ومصلاي»، وفي رواية: «قبري ومنبري» والمودى واحد. قال صاحب «مجمع البحار»: يعني ينقل إلى الجنة، أو العبادة فيه تؤدي إلى روضة الجنة والسقي من الحوض، أو جعله روضة كما جعل حلق الذكر رياض الجنة؛ فإنه لا يزال مجمعا للملائكة والجن والأنس مكين للذكر، أي كروضة من رياض الجنة في نزول الرحمة، أو هي منقولة من الجنة كحجر الأسود. انتهى وفي «اللمعات»: قال أهل التحقيق: إن الكلام محمول على الحقيقة بأن ينقل هذا المكان إلى الجنة الفردوس الأعلى لا يستهلك مثل سائر بقاع الأرض. انتهى قال العيني: وحمل كثير من العلماء الحديث على ظاهره، فقالوا: ينقل ذلك الموضع بعينه إلى الجنة. قوله: ومنبري على حوضي: أي من لزوم عبادة الله عند المنبر سقي في الجنة من الحوض. قال عياض: ذكر أكثر العلماء أن المراد أن هذا المنبر بعينه يعيده الله تعالى على حوضه. قال: وهذا هو الظاهر. وقيل: إن له هناك منبرا على حوضه. (عمدة القاري) قوله: وأنقني: [همزة ممدودة ثم نون مفتوحة ثم قاف ساكنة بعدها نون، أي أفرحتني يعني أسررتني أربع، كذا في «القسطلاني»].

* أسماء الرجال: عبد الله بن يوسف ومالك: الإمام، مرا قريبا. عبد الله بن أبي بكر: الأنصاري. عباد: ابن تميم بن زيد بن عاصم، الأنصاري، عن عمه عبد الله بن زيد. مسدد: هو ابن مسرهد. يحيى: هو ابن سعيد، القطان. خبيب بن عبد الرحمن: الأنصاري المدني. أبو الوليد: هشام بن عبد الملك. شعبة: هو ابن الحجاج. عبد الملك: هو ابن عمر.

سند: قوله: الفطر والأضحى: تخصيصهما؛ لكونهما الأصل، وأيام التشريق من توابع الأضحي.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١- بَابُ اسْتِعَانَةِ الْيَدِ فِي الصَّلَاةِ إِذَا كَانَ مِنْ أَمْرِ الصَّلَاةِ

١٥٩/١

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: يَسْتَعِينُ الرَّجُلُ فِي صَلَاتِهِ مِنْ جَسَدِهِ بِمَا شَاءَ. وَوَضَعَ أَبُو إِسْحَاقَ قَلَنْسُوتَهُ فِي الصَّلَاةِ وَرَفَعَهَا. وَوَضَعَ عليه السلام كَفَّهُ عَلَى رُصْغِهِ الْأَيْسَرِ، إِلَّا أَنْ يَحْكَّ جِلْدًا أَوْ يُصْلِحَ ثَوْبًا.

هو بالسین أنصح. (ق)

١١٩٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ مُحَمَّدَةَ * بِنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ كُرَيْبٍ * مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّهُ بَاتَ عِنْدَ مَيْمُونَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رضي الله عنها - وَهِيَ خَالَتُهُ - قَالَ: فَاضْطَجَعْتُ عَلَى عَرَضِ الْوِسَادَةِ، وَاضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَهْلُهُ فِي طُولِهَا، فَتَأَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى انْتَصَفَ اللَّيْلُ أَوْ قَبْلَهُ بِقَلِيلٍ أَوْ بَعْدَهُ بِقَلِيلٍ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَلَسَ، فَمَسَحَ التَّوَمَ عَنْ وَجْهِهِ بِيَدَيْهِ، ثُمَّ قَرَأَ الْعَشْرَ الْآيَاتِ خَوَاتِمَ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى شَيْءٍ مُعَلَّقَةٍ فَتَوَضَّأَ مِنْهَا، فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي.

القرية البالية

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: فَقُمْتُ فَصَنَعْتُ مِثْلَ مَا صَنَعَ، ثُمَّ ذَهَبْتُ فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى رَأْسِي، وَأَخَذَ بِأُذُنِي الْيُمْنَى يَفْتُلُهَا بِيَدِهِ، فَصَلَّى رُكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رُكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رُكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رُكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رُكْعَتَيْنِ، ثُمَّ أَوْتَرَ،

١. بسم الله الرحمن الرحيم: كذا للصفاني، وفي نسخة بعده: «أبواب العمل في الصلاة». ٢. باب: وللصفاني: «أبواب».

٣. ورفعها: كذا لأبي ذر والأصيلي والنسفي، وللقاسبي: «أو رفعها». ٤. رصغه: وفي نسخة: «رصفه». ٥. على: وفي نسخة: «في».

٦. فمسح: وفي نسخة: «يمسح». ٧. بيديه: كذا لأبي ذر والوقت والأصيلي وابن عساكر، وفي نسخة: «بيده». ٨. العشر: كذا لأبي ذر.

٩. الآيات: كذا لأبي الوقت والأصيلي، وفي نسخة: «آيات». ١٠. خواتم: كذا لابن عساكر، وفي نسخة: «خواتيم».

ترجمة: قوله: باب استعانة اليد في الصلاة إلخ: قال العيني: أراد به وضع اليد على شيء في الصلاة إذا كان ذلك في أمر الصلاة، كما وضع النبي ﷺ يده على رأس ابن عباس، وقتل أذنه وأداره، فترجم بما ذكره مستنبطاً منه في استعانة المصلي بما يتقوى به على صلاته. وقيل بقوله: «إذا كان من أمر الصلاة»؛ لأنه إذا استعان بها في غير أمر الصلاة يكون عبثاً، والعبث في الصلاة مكروه. اهـ قال الحافظ: ظاهر هذه الآثار (المذكورة في الترجمة) يخالف الترجمة؛ لأنها مقيدة بما إذا كان العمل من أمر الصلاة، وهي مطلقة، وكان المصنف أشار إلى أن إطلاقها مقيد بما ذكر؛ ليخرج العبث. ويمكن أن يقال: لها تعلق بالصلاة؛ لأن دفع ما يؤدي المصلي يعين على دوام خشوعه المطلوب في الصلاة، ويدخل في الاستعانة التعلق بالجليل عند التعب والاعتماد على العصا ونحوهما، وقد رخص فيه بعض السلف ... إلى أن قال: قال ابن بطال: استنبط البخاري منه أنه لما جاز للمصلي أن يستعين بيده في صلاته فيما يختص بغيره: كانت استعانته في أمر نفسه ليتقوى بذلك على صلاته إذا احتاج إليه: أولى. اهـ قوله: «إلا أن يحك جلدًا ...» ليس من الترجمة كما توهمه الإسماعيلي، وتبعه مغلاطي حيث قال: إنه مستثنى من قوله: «إذا كان من أمر الصلاة»، بل هو من بقية أثر علي، كذلك رواه مسلم بن إبراهيم أحد مشايخ البخاري بسنده بلفظ: «كان علي ﷺ إذا قام إلى الصلاة فكبر: ضرب يده اليمنى على رصغه الأيسر، فلا يزال كذلك حتى يركع، إلا أن يحك جلدًا أو يصلح ثوبًا»، من «الفتح» و«العيني».

سهر: قوله: من جسده بما شاء: قيل: لا مطابقة بين هذا الأثر والذين بعده وبين الترجمة؛ لأنه قيد الترجمة بقوله: «إذا كان من أمر الصلاة». أوجب بأن الآثار وإن كانت مطلقة فهي مقيدة في نفس الأمر؛ لأن العمل بإطلاقها يؤدي إلى جواز العبث، وهو غير مراد لأحد. (عمدة القاري)

قوله: «إلا أن يحك جلدًا إلخ: هذا الاستثناء من بقية أثر علي، ووهم من ظن أنه من تنمة الترجمة، كذلك رواه مسلم بن إبراهيم: «كان علي ﷺ إذا قام إلى الصلاة فكبر: ضرب يده اليمنى على رصغه الأيسر، فلا يزال كذلك حتى يركع، إلا أن يحك جلدًا أو يصلح ثوبًا»، كذا في «فتح الباري». قوله: عرض الوسادة: [يفتح العين، أقصر الامتدادين، والطول خلافه، والوسادة المخددة. (الكواكب الدراري) ومرة الحديث مع بيانه في «أبواب قراءة القرآن بعد الحدث وغيره»] قوله: يفتلها: بكسر المثناة، أي يدلكها بيده؛ لينبهه على الغفلة عن أدب الالتزام، وهو القيام عن يمين الإمام إذا كان الإمام وحده، أو ليأمنه؛ لكون ذلك كان ليلاً. وفي الرواية السابقة في «باب التخفيف في الوضوء»: فحولني عن يمينه، قاله القسطلاني. قال العيني: مطابقتها للترجمة في قوله: «وأخذ بأذني اليمنى»، وذلك لإدراجه من الجانب الأيسر إلى الجانب الأيمن، وذلك من مصلحة الصلاة.

* أسماء الرجال: عبد الله بن يوسف: التينسي. مالك: الإمام المدني. محزمة: بفتح الميمين وسكون الخاء المعجمة فراء، ابن سليمان، الأسدي. كريب: مصغرا، ابن أبي مسلم. أنه أخبره: أي أن كريباً أخبر محزمة.

ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى جَاءَهُ الْمُؤَدُّنُ، فَقَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الصُّبْحَ.

٢- بَابُ مَا يَنْهَى مِنَ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ

١٦٠/١

١١٩٩- حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ * عَنْ إِبْرَاهِيمَ * عَنْ عَلْقَمَةَ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عنه قَالَ: كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَيَرُدُّ عَلَيْنَا، فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ عِنْدِ النَّجَاشِيِّ * سَلَّمْنَا عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْنَا، وَقَالَ: «إِنَّ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا».

حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ السَّلُولِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا هُرَيْمُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنِ الْأَعْمَشِ * عَنْ إِبْرَاهِيمَ * عَنْ عَلْقَمَةَ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم نَحْوَهُ.

١٢٠٠- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: أَخْبَرَنَا عَيْسَى * - هُوَ ابْنُ يُونُسَ - عَنْ إِسْمَاعِيلَ * عَنِ الْحَارِثِ بْنِ شَبِيلٍ * عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ * قَالَ: قَالَ لِي زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ * إِنْ كُنَّا لَتَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، يُكَلِّمُ أَحَدُنَا صَاحِبَهُ بِحَاجَتِهِ حَتَّى تَنْزَلَتْ: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ فَأَمَرْنَا بِالسَّكُوتِ.

(البقرة: ٢٣٨)

١. ينهى: وللكشميهني والأصيلي بعده: «عنه». ٢. شغلا: ولأبي ذر: «لشغلا». ٣. هو ابن يونس: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبي ذر.
٤. حافظوا إلخ: كذا لأبي الوقت، ولكريمة: «حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ» الآية، وللأصيلي: «حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى».

ترجمة: قوله: باب ما ينهى من الكلام في الصلاة: قال الحافظ: في الترجمة إشارة إلى أن بعض الكلام لا ينهى عنه. اهـ.

سهر: قوله: فلما رجعنا من عند النجاشي: يفتح النون، وقيل: بكسرهما، ملك الحبشة. إلى مكة من الهجرة الأولى، أو إلى المدينة من الهجرة الثانية وكان النبي صلى الله عليه وسلم يتجهز لغزوة بدر، قاله القسطلاني. وفي «العيني»: قال ابن إسحاق: لما احتمل المسلمون من أذى الكفار واشتد ذلك عليهم قصد بعضهم الهجرة؛ فرارا بدينهم من الفتنة. قال: ولما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يصيب أصحابه من البلاء وما هو فيه من العافية بمكانه من الله تعالى ومن عمه أبي طالب، وأنه لا يقدر على أن يمنعه مما هم فيه من البلاء: قال لهم: «لو خرجتم إلى أرض الحبشة؛ فإن بها ملكا لا يظلم عنده أحد، وهي أرض صدق، حتى يجعل الله لكم فرجا». فخرج عند ذلك المسلمون من أصحابه صلى الله عليه وسلم إلى أرض الحبشة.

وقال الواقدي: كانت هجرتهم إلى الحبشة في رجب سنة خمس من النبوة، ولما رجعوا من عند النجاشي كان رجوعهم إلى مكة، وذلك لأنهم بلغهم أن المشركين أسلموا، فرجعوا إلى مكة فوجدوا الأمر بخلاف ذلك، واشتد عليهم الأذى، فخرجوا إليها أيضا، وكان ابن مسعود مع الفرقتين. واحتلف في مراده بقوله: «فلما رجعنا» هل أراد الرجوع الأول أو الثاني؟ فمال إلى كل منهما فرقة. انتهى مختصرا وأيضاً قال العيني: ذكر أبو عمرو في «التمهيد» أن الصحيح في حديث ابن مسعود أنه لم يكن إلا بالمدينة، وبها نهي عن الكلام في الصلاة، وقد روي حديثه بما يوافق حديث زيد بن أرقم، وصحبة زيد لرسول الله صلى الله عليه وسلم كانت بالمدينة، وسورة البقرة مدنية، ولهذا قال الخطابي: إنما نسخ الكلام بعد الهجرة بمدة يسيرة، وهذا يدل على اتفاق حديث ابن مسعود وزيد بن أرقم على أن التحريم كان بالمدينة. انتهى ونظام ما في «العيني» لا يسمعه هذه الحاشية، فالأخذ بما قل وكفى أولى.

قوله: شغلا: بضم الشين والغين، ويسكون الغين، والتنوين فيه للتنوين، أي نوعا من الشغل لا يليق معه الاشتغال بغيره، قاله الكرمان. ويجوز أن يكون للتعظيم، أي شغلا عظيما، وهو اشتغال بالله تعالى دون غيره في مثل هذه الحالة. (عمدة القاري) قوله: فأمرنا بالسكوت: قال العيني والكرمان: وأجمعوا على أن الكلام فيها عامداً عالماً بتحريمه لغير مصلحتها يبطل الصلاة، وأما الكلام لمصلحتها فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد: يبطل الصلاة، وجوزوه الأوزاعي وبعض أصحاب مالك. وقال أبو حنيفة: كلام الناسي أيضا مبطل، وكذا عندنا [أي الشافعية] إلا في قليل سبق لسانه أو سها، أو جهل الحرمة إذا كان قريب الإسلام، انتهى ملتقطاً منهما.

* أسماء الرجال: ابن نمير: هو محمد بن عبد الله الهمداني الكوفي. ابن فضيل: هو محمد، الضبي الكوفي. الأعمش: هو سليمان بن مهران. إبراهيم: هو ابن يزيد، النخعي.

علقمة: هو ابن قيس بن عبد الله، النخعي الكوفي. النجاشي: ملك الحبشة، إلى مكة [متعلقة بقوله: «فلما رجعنا» المذكور في متن الحديث] من الهجرة الأولى، أو إلى المدينة من الهجرة الثانية، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ يتجهز لغزوة بدر. (إرشاد الساري). ابن نمير: مر الآن. الأعمش: ومن بعده مروا أنفاً أيضا. إبراهيم: ابن موسى بن يزيد بن زاذان، التميمي الفراء. عيسى: هو ابن يونس بن أبي إسحاق، السبيعي. إسماعيل: هو ابن أبي خالد بن سعد، الأحمسي البجلي. الحارث بن شبيل: الأحمسي. أبي عمرو الشيباني: الكوفي، هو سعد بن أبي أياس. زيد بن أرقم: الأنصاري الخزرجي.

سند: قوله: فأمرنا بالسكوت: أي بترك ذلك الكلام الذي كنا نتكلم، وإلا فالصلاة محل للذكر، فلا يتصور فيها أن يأمر الناس بالسكوت، والله تعالى أعلم.

٣- بَابُ مَا يَجُوزُ مِنَ التَّسْبِيحِ وَالْحَمْدِ فِي الصَّلَاةِ لِلرِّجَالِ

١٦٠/١

١٢٠١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ* عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ^١ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّحُ بَيْنَ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، وَحَانَتْ الصَّلَاةُ، فَجَاءَ بِلَالٌ أَبَا بَكْرٍ فَقَالَ: حُسَيْسُ النَّبِيِّ ﷺ فَتَوُتُمُ النَّاسَ؟ قَالَ: نَعَمْ إِنْ شِئْتُمْ، فَأَقَامَ بِلَالٌ الصَّلَاةَ، فَتَقَدَّمَ أَبُو بَكْرٍ فَصَلَّى.

^١ ابن علقمة (ق) ^٢ أي حضرته ^٣ قبيلة من الأوس (ع) ^٤ الأصبغري الخزرجي (ق) ^٥ الصديق

فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ يَمِينِي فِي الصُّفُوفِ يَشْفُقُهَا شَفَقًا حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ، وَأَخَذَ النَّاسُ بِالتَّصْفِيحِ - فَقَالَ سَهْلٌ: هَلْ تَذَرُونَ مَا التَّصْفِيحُ؟ هُوَ التَّصْفِيحُ - وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ لَا يَلْتَفِتُ فِي الصَّلَاةِ، فَلَمَّا أَكْثَرُوا التَّفَتُّ، إِذَا النَّبِيُّ ﷺ فِي الصَّفِّ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ: مَكَانَكَ. فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَيْهِ فَحَمِدَ اللَّهَ، ثُمَّ رَجَعَ الْقَهْقَرَى وَرَاءَهُ، فَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى.

^١ سهر ^٢ مأخوذ من صفحتي الكف، وهو ضرب إحداها على الأخرى. (ك) ^٣ أي الزعم ^٤ أي الرجوع إلى خلف ^٥ سهر ^٦ أي المسلم عليه

٤- بَابُ مَنْ سَمَى قَوْمًا أَوْ سَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى غَيْرِ مُوَاجَهَةٍ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ

١٦٠/١

١٢٠٢- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَيْسَى* قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الصَّمَدِ الْعَمِّيُّ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ قَالَ: حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ^١ قَالَ: كُنَّا نَقُولُ التَّحِيَّةَ فِي الصَّلَاةِ وَنُسَّيْ وَنُسَلِّمُ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ، فَسَمِعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «قُولُوا: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ؛ فَإِنَّكُمْ إِذَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ فَقَدْ سَلَّمْتُمْ عَلَى كُلِّ عَبْدٍ لِلَّهِ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ».

^١ هو السلمي أبو الهذيل. (الكاشف)

١. ابن سعد: كذا للأصلي وأبي ذر. ٢. عوف: وللأصلي وأبي ذر بعده: «ابن الحارث». ٣. وأخذ: وفي نسخة: «فأخذ». ٤. بالتصفيح: ولا بن عساكر: «في التصفيح». ٥. الصلاة: وفي نسخة: «صلاته». ٦. فتقدم: كذا لابن عساكر، وفي نسخة: «وتقدم». ٧. رسول الله: وفي نسخة: «النبي». ٨. على غير مواجهة وهو لا يعلم: ولكنرمة: «على غيره مواجهة وهو لا يعلم»، وفي نسخة: «على غيره وهو لا يعلم».

ترجمة: قوله: باب ما يجوز من التسبيح والحمد إلخ: قال الحافظ: قال ابن رشيد: قيده بـ«الرجال»؛ لأن ذلك عنده لا يشرع للنساء، وقد أشعر بذلك تبويه بعد، حيث قال: «باب التصفيح للنساء». ثم إثبات التسبيح من الحديث قيل: إلحاقاً له بالحمد بجامع الذكر، والصواب أن الحديث مختصر، تقدم في «باب من دخل ليوم الناس» من أبواب الإمامة، وسيأتي في آخر «أبواب السهو». قوله: باب من سعى قوماً أو سلم في الصلاة إلخ: كتب الشيخ في «اللامع»: يعني بذلك أن الصلاة لما كانت يفسدها الكلام يتوقف فسادها على كون اللفظ كلاماً، فمن سعى رجلاً أو سلم عليه وهو غير مخاطب به لم تفسد صلاته؛ لأن الكلام لم يتحقق. فأما التسمية فقد تحققت في قوله ﷺ: «اللهم أنج الوليد بن الوليد»، وأما السلام ففي قوله: «السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين». اهـ وفي «هامشه»: قال العيني: لم يبين في الترجمة حكم الباب ما هو؛ لاشتباه الأمر فيه. قيل: الظاهر الجواز، وفيه نظر؛ لأن هذا منسوخ، فقد كان ذلك مقررًا عندهم ثم منعهم ﷺ عن ذلك وأمرهم بما يقولون، فنسخ هذا ذاك. اهـ

سهر: قوله: أي الزم مكانك، يعني كن الإمام كما كنت. وأما رفع اليد فلأنه كان يدعو، وهو سنة عند الدعاء. وأما الحمد فليشكر الله حيث رفع قدره بتفويض الرسول الإمامة إليه، قاله الكرمان. قوله: فتقدم رسول الله ﷺ: والاحتجاج بهذا لغرضه ﷺ غير صحيح؛ لأنه من خصائصه ﷺ، وادعى ابن عبد البر الإجماع على عدم جواز ذلك لغرضه. وقال بعض المالكية أيضاً: تأخر أبي بكر وتقدمه ﷺ من خواصه ﷺ، ولا يفعل ذلك بعد النبي ﷺ، قاله العيني. قال الكرمان: فإن قلت: ذكر في الترجمة لفظ التسبيح، والحديث لا يدل عليه؟ قلت: علم من الحمد بالقياس عليه، أو من تمام الحديث المذكور في سائر المواضع. انتهى وسبق الحديث مع شرحه في «باب من دخل ليوم الناس»، وفيه ذكر التسبيح، وسيجيء في «باب رفع الأيدي في الصلاة». قوله: العي: [العم بفتح المهملة وشدة الميم، موضع أو بلدة بين حلب وإنطاكية، منها عكاشة العمي، ولقب مالك بن حنظلة أبي قبيلة، وهم العميون. (القاموس المحيط)] قوله: التحية: مفرداً بالرفع، وخبره قوله: «في الصلاة». وبالنصب مقول القول، باعتبار أنه في حكم الجملة، كـ«قلت قصة» ونحوه، كذا في «القسطلاني والكرمان». قوله: ونسي: أي نقول: السلام على جبرائيل وميكائيل، كما مر في «باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد» مع شرحه، وفيه المطابقة، كذا في «القسطلاني».

* أسماء الرجال: عبد العزيز بن أبي حازم: واسمه سلمة، يروي عن أبيه سلمة بن دينار المدني. عمرو بن عيسى: الضبعي بضم المعجمة. أبي وائل: هو شقيق بن سلمة.

٥- بَابُ التَّصْفِيقِ لِلنِّسَاءِ

بالتنوين، ولأبي ذر بالإضافة

١٦٠/١

١٢٠٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ١ عَنِ النَّبِيِّ ٢ ﷺ

ابن عيينة. (ع)

المدني. (ق)

٢ سهر

قَالَ: «التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ وَالتَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ».

١٢٠٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى* قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ* عَنْ أَبِي حَازِمٍ* عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ٣ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ٤ ﷺ: «التَّسْبِيحُ

الأنصاري

الثوري. (ق)

ابن الحراح

٤

لِلرِّجَالِ وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ».

٦- بَابُ مَنْ رَجَعَ الْقَهْقَرَى فِي صَلَاتِهِ أَوْ تَقَدَّمَ بِأَمْرِ يَنْزِلُ بِهِ

وهو الرجوع إلى وراء

١٦٠/١

رَوَاهُ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ ٥ عَنِ النَّبِيِّ ٦ ﷺ.

المذكور آنفا في «باب ما يجوز من التسبيح والحمد ...»

١٢٠٥- حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ* قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ* قَالَ الزُّهْرِيُّ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ الْمُسْلِمِينَ

الروزي. (ق)

بَيْنَنَا هُمْ فِي الْفَجْرِ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، وَأَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِهِمْ، فَفَجَّاهُمْ النَّبِيُّ ٧ ﷺ قَدْ كَشَفَ سِتْرَ حُجْرَةِ عَائِشَةَ، فَنَظَرَ إِلَيْهِمْ وَهُمْ صُفُوفٌ،

يفتح الجهم، ولأبي ذر بكسرهما، وفيه الترجمة. (ع)

فَتَبَسَّمَ يَضْحَكُ، فَتَكَصَّ أَبُو بَكْرٍ عَلَى عَقَبِيهِ، وَظَنَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ٨ ﷺ يُرِيدُ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الصَّلَاةِ، وَهُمْ الْمُسْلِمُونَ أَنْ يَفْتَتِنُوا فِي صَلَاتِهِمْ؛ فَرَحًا بِالنَّبِيِّ ٩ ﷺ حِينَ رَأَوْهُ، فَأَشَارَ بِيَدِهِ أَنْ أَتَمُّوا، ثُمَّ دَخَلَ الْحُجْرَةَ وَأَرَّخَى السِّتْرَ، وَتَوَفَّى ذَلِكَ الْيَوْمَ ١٠ ﷺ.

أي رجع بحيث لم يستدبر القبلة. (ق)

بأن يخرجوا منها. (ق)

٧- بَابُ: إِذَا دَعَتِ الْأُمُّ وَلَدَهَا فِي الصَّلَاةِ

ترجمة سند سهر

١٦١/١

١٢٠٦- وَقَالَ اللَّيْثُ* حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمَزٍ قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ ١١ عَنِ النَّبِيِّ ١٢ ﷺ: «نَادَتْ

الأعرج المدني. (ق)

ابن شريحيل المصري. (ق)

١. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا». ٢. التصفيق إلخ: وفي نسخة: «التسبيح للرجال والتصفيق للنساء». ٣. حدثنا: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبوي ذر الوقت، وفي نسخة: «أخبرنا». ٤. والتصفيق: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «والتصفيق». ٥. صلاته: ولأبي ذر: «الصلاة». ٦. أو: وفي نسخة: «و». ٧. بأمر: وفي نسخة: «لأمر». ٨. بينا: وفي نسخة: «بينما». ٩. ففجأهم: ولأبي ذر: «ففجَّهم». ١٠. صفوف: وفي نسخة بعده: «في الصلاة». ١١. فنكص: وللحموي والمستملي: «فنكس». ١٢. فرحا: وفي نسخة: «رجاء». ١٣. وتوفي: وفي نسخة: «فتوفي»، ولأبي الوقت بعده: «في». ١٤. وقال: وفي نسخة قبله: «قال أبو عبد الله». ١٥. ابن ربيعة: كذا لأبي ذر. ١٦. رسول الله: وللأصيلي: «النبي».

ترجمة: قوله: باب من رجع القهقري في صلاته إلخ: قال الحافظ: يشير بذلك إلى حديث سهل الماضي قريبا، ففيه: «رفع أبو بكر يديه فحمد الله، ثم رجع القهقري». وأما قوله: «أو تقدم» فهو مأخوذ من الحديث أيضا. ويحتمل أن يكون المراد بحديث سهل ما تقدم في «الجمعة» من صلاته ١٧ ﷺ على المنبر، ونزوله القهقري. انتهى مختصرا

قوله: باب إذا دعت الأم ولدها إلخ: كتب الشيخ في «اللامع»: والاستدلال بالرواية على المدعى من حيث إن عدم إجابته صار سببا لإجابة دعائها عليه، فلمعلم أنه لم يكن محققا في إتمام صلاته؛ إذ لو لا ذلك لما استُجيب دعائها؛ لعدم كونها مظلومة بحجة الدعاء حينئذ، وأنت تعلم ما فيه. اهـ وحاصل ما في «الفيض»: أن جُرْبَحًا كان محققا، ولذا برأه الصبي، =

سهر: قوله: التصفيق للنساء: وهو عند الفقهاء أن تضرب المرأة بطن كفها الأيمن على ظهر كفها الأيسر، و«التسبيح» هو قول: سبحان الله. (الكوكب الدراري)

قوله: إذا دعت الأم إلخ: جواب «إذا» محذوف، تقديره: هل تجب إجابته أو لا؟ وإذا وجبت هل تبطل الصلاة أو لا؟ وفي المسائلين خلاف، فلذلك لم يذكر الجواب. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: أي سلمة: ابن عبد الرحمن بن عوف. يحيى: هو ابن جعفر، البلخي. سفیان: الثوري. أبي حازم: هو سلمة بن دينار، المدني. عبد الله: هو ابن المبارك، الروزي. يونس: هو ابن يزيد، الأيلي. الليث: ابن سعد، الإمام المصري.

سند: قوله: باب إذا دعت الأم ولدها في الصلاة: أي يجيب، كما يدل عليه حديث الباب. وأما بقاء الصلاة بعد الإجابة فلا يدل عليه الحديث، والاستدلال به مبني على أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يظهر خلافه، والله تعالى أعلم.

أَمْرًا ابْتَهَا وَهُوَ فِي صَوْمَعَتِهِ قَالَتْ: يَا جُرَيْجُ. قَالَ: اللَّهُمَّ أَتَيْ وَصَلَاتِي. فَقَالَتْ: يَا جُرَيْجُ. قَالَ: اللَّهُمَّ أَتَيْ وَصَلَاتِي. قَالَتْ: يَا جُرَيْجُ. قَالَ: اللَّهُمَّ أَتَيْ وَصَلَاتِي. قَالَتْ: اللَّهُمَّ لَا يَمُوتُ جُرَيْجٌ حَتَّى يَنْظُرَ فِي وَجْهِ الْمَيَامِيسِ. وَكَانَتْ تَأْوِي إِلَى صَوْمَعَتِهِ رَاعِيَةً تَرْعَى الْغَنَمَ، فَوَلَدَتْ، فَقِيلَ لَهَا: مِمَّنْ هَذَا الْوَلَدُ؟ قَالَتْ: مِنْ جُرَيْجٍ، نَزَلَ مِنْ صَوْمَعَتِهِ. قَالَ جُرَيْجُ: أَيْنَ هَذِهِ الَّتِي تَزْعُمُ أَنَّ وَلَدَهَا لِي؟ قَالَ: يَا بَابُوسُ، مَنْ أَبُوكَ؟ قَالَ: رَاعِي الْغَنَمِ.

٨- بَابُ مَسْحِ الْحَصَى فِي الصَّلَاةِ

١٦١/١

١٢٠٧- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ* عَنْ يَحْيَى* عَنْ أَبِي سَلَمَةَ* قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَقِّيبٌ* أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الرَّجُلِ يُسَوِّي التُّرَابَ حَيْثُ يَسْجُدُ، قَالَ: «إِنْ كُنْتَ فَاعِلًا فَوَاحِدَةً».

لنلا يلزم العمل الكثير

٩- بَابُ بَسْطِ الثَّوْبِ فِي الصَّلَاةِ لِلْسُّجُودِ

١٦١/١

١٢٠٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا غَالِبُ الْقَطَّانُ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ، فَإِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدُنَا أَنْ يُمَكِّنَ وَجْهَهُ مِنَ الْأَرْضِ بَسَطَ ثَوْبَهُ فَسَجَدَ عَلَيْهِ.

من شدة الحر

١. صومعته: كذا لابن عساكر والأصيل وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «صومعة». ٢. قالت: وفي نسخة: «فقال». ٣. قال: وللأصيل وأبي ذر: «فقال».
٤. قالت: وفي نسخة: «فقال». ٥. وجوه: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «وجه». ٦. قال: وفي نسخة: «فقال». ٧. الحصى: ولأبي ذر: «الحصاة».
٨. معيقب: وفي نسخة بعده: «ابن أبي فاطمة». ٩. القطان: كذا لأبي ذر. ١٠. رسول الله: وفي نسخة: «النبي».

ترجمة = وإلا لم يبرئه، لكن باب الدعاء غير باب التشريع، فيمكن إجابة الدعاء مع كون المسألة عدم الإجابة أيضًا. اهـ قال الحافظ تحت الباب: أي هل يجب إجابتها أم لا؟ وإذا وجبت هل تبطل الصلاة أو لا؟ وفي المسألتين خلاف، ولذلك حذف المصنف جواب الشرط.

قوله: باب مسح الحصى في الصلاة: قال الحافظ: ترجم بالحصى، والمعن الذي أورده في التراب؛ لئنه على إلحاقه به، وأشار بذلك أيضًا إلى ما ورد في بعض الطُرُق بلفظ الحصى، كما أخرجه مسلم. وقال الكرماني: ترجم بالحصى؛ لأن الغالب أنه يوجد في التراب، فيلزم من تسويته مسح الحصى. قال الحافظ: وفي رواية أبي داود بلفظ: «فإن كنت لا بد فاعلًا فواحدة تسوية الحصى». انتهى مختصرا

سهر: قوله: لا يموت: نفي في معنى الدعاء. قوله: «حتى ينظر» بضم الياء على صيغة المجهول. قوله: «المياميس» جمع مومسة، وهي الفاجرة المتحاهرة به، قال ابن الجوزي: إثبات الياء فيه غلط، والصواب حذفها. قلت: ليس بغلط؛ لأن العرب يشعون الكسرة، فتصور صورة الياء. (عمدة القاري)

قوله: يا بابوس: يفتح موحدة أولى وضم أخرى فواو ساكنة فسين مهمل، الصغير، أو اسمه، أو الرضيع، أو عَمَلْ له، كذا في «المجمع». قال العيني: فيه دلالة على أن الكلام لم يكن ممنوعًا في الصلاة في شريعتهم، فلما لم يجب أمه - والحال أن الكلام مباح له - استحيت دعوة أمه فيه. وقد كان الكلام مباحًا أيضًا في شريعتنا أولًا، حتى نزل: «وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ» (البقرة: ٢٣٨). فأما الآن فلا يجوز للمصلي إذا دعت أمه أو غيرها أن يقطع صلاته؛ لقوله ﷺ: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»، وحق الله - عز وجل - الذي شرع فيه أكد من حق الأبوين، حتى يفرغ منه. لكن العلماء يستحبون أن يخفف صلاته ويحبب أبويه. وقال صاحب «التوضيح»: «صرح أصحابنا فقالوا: من خصائص النبي ﷺ أنه لو دعا إنسانًا وهو في الصلاة وجب عليه الإجابة، ولا تبطل صلاته، قاله العيني. وفي «الدرالمختار»: ويجب لإغاثة ملهوف وغريق وحريق، لا لنداء أحد أبويه بلا استغاثة إلا في النفل، فإن علم أنه يصلي لا بأس من أن لا يجيبه، وإن لم يعلم أجابه. انتهى

قوله: من أبوك قال راعي الغنم: وسماه أبا مجازًا، أو المراد من ذلك تبين أن هذا الصغير من ماء من كان، وهو المطلوب ههنا، أو يكون في شرعهم أنه يلحقه. وفيه دلالة على صحة وقوع الكرامات من الأولياء، وهو قول جمهور أهل السنة والعلماء، خلافاً للمعتزلة، كذا في «العيني». قوله: يسوي التراب حيث يسجد: أي في المكان الذي يسجد فيه. قال الكرماني: فإن قلت: كيف يدل على الترجمة؟ قلت: لأن الغالب أن في التراب الحصى، فيلزم من تسوية التراب مس الحصى. انتهى قال العيني: وقيل: ترجم بـ«الحصى»، وفي الحديث: «التراب»؛ لئنه على إلحاق الحصى بالتراب في الاختصار على التسوية مرة. وقيل: أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرقه بلفظ الحصى، كما أخرج مسلم. انتهى

* أسماء الرجال: أبو نعيم: الفضل بن دكين. شيبان: هو ابن عبد الرحمن، النحوي. يحيى: هو ابن أبي كثير. أبي سلمة: ابن عبد الرحمن بن عوف.

معيقب: بالضم، ابن أبي فاطمة، الدوسي المدني، حليف بني عبد شمس، من السابقين الأولين، هاجر الهجرتين. مسدد: هو ابن مسرهد، الأسدي البصري.

بشر: بكسر الموحدة، ابن الفضل بن لاحق، الرقاشي البصري.

١٦١/١

١٠- بَابُ مَا يَجُوزُ مِنَ الْعَمَلِ فِي الصَّلَاةِ

١٢٠٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي النَّضْرِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ* عَنْ عَائِشَةَ* قَالَتْ: كُنْتُ أُمُّ

سالم بن أبي أمية المدني

رَجُلِي فِي قِبْلَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي، فَإِذَا سَجَدَ عَمَرَنِي فَرَفَعْتُهَا، فَإِذَا قَامَ مَدَدْتُهَا.

هو عمل الترجمة من حيث إن الغمز فعل يسير لا يبطل الصلاة. (قس)

١٢١٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ* قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ* عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ صَلَّى

صَلَاةً فَقَالَ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ عَرَضَ لِي، فَشَدَّ عَلَيَّ لِيَقْطَعَ الصَّلَاةَ عَلَيَّ، فَأَمَكَّنِي اللَّهُ مِنْهُ، فَدَعَعْتُهُ، وَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُوثِقَهُ إِلَى سَارِيَةِ

أي حمل علي

بالذال المعجمة

قصدت

أسطوانة

حَتَّى تُصْبِحُوا فَتَنْظُرُوا إِلَيْهِ، فَذَكَرْتُ قَوْلَ سُلَيْمَانَ: رَبِّ هَبْ لِي مَلَكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي، فَرَدَّ اللَّهُ حَاسِتًا*.

مطرودا مبعدا متحيرا. (قس)

١١- بَابُ إِذَا انْفَلَتَتِ الدَّابَّةُ فِي الصَّلَاةِ

١٦١/١

وَقَالَ قَتَادَةُ: إِنْ أَخَذَ ثَوْبُهُ يَنْتَبِعُ السَّارِقَ وَيَدْعُ الصَّلَاةَ.

وصله عبد الرزاق ابن دعامة

١٢١١- حَدَّثَنَا آدَمٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَزْرُقُ* بْنُ قَيْسٍ قَالَ: كُنَّا بِالْأَهْوَازِ نُقَاتِلُ الْحُرُورِيَّةَ، فَبَيْنَا أَنَا عَلَى

هم طائفة من الخوارج، ينسب إلى

حرواء، قرية من قرى الكوفة

جُرْفٍ نَهْرٍ* إِذَا جَاءَ رَجُلٌ يُصَلِّي،

مكان أكله السيل

١. رجلي: وللشمهني وأبي الوقت والأصلي: «رجلي». ٢. فرفعتها: وللشمهني والأصلي وأبي الوقت: «فرفعتها». ٣. مددتها: وللشمهني والأصلي وأبي الوقت: «مددتها». ٤. محمود: وفي نسخة بعده: «بن غيلان». ٥. فقال: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «قال». ٦. لي: وفي نسخة: «بي». ليقطع: وللحموي والمستملي: «يقطع». ٨. فتتنظروا: وللحموي والمستملي: «وتتنظروا». ٩. خاسئا: وللشمهني بعده: «قال النضر بن شميل: قدعته». ١٠. جرف: وللشمهني: «حرف». ١١. إذا جاء رجل: كذا للحموي والشمهني، وفي نسخة: «إذا جاء رجل»، وفي نسخة: «إذا رجل».

ترجمة: قوله: باب ما يجوز من العمل في الصلاة: قال الحافظ: أي غير ما تقدم. اهـ قوله: باب إذا انفلتت الدابة في الصلاة: كتب الشيخ في «اللامع» تحت قوله الوارد في حديث الباب: «وإني إن كنت أن أرجع...» إثبات المدعي بهذه القصة باعتبار قياسه عليها؛ فإنه لما جاز اتباعه إياها جاز تركه الصلاة أيضاً إذا خاف أن تنفلت، فلا تبقى عليها يد. اهـ وفي «هامشه»: وعلى هذا إثبات الترجمة يكون بالقياس، وهذا إذا لم يترك صلاته، وما يظهر من بعض الطُّرُق أنه ترك صلاته، فالإثبات أوضح، وسيأتي الحديث في «كتاب الأدب» في «باب قول النبي ﷺ: يسرا ولا تعسرا»، وهو نص في ترك الصلاة. ثم الإمام البخاري ترجم بقوله: «إذا انفلتت...» ولم يذكر جوابها، وذكر فيه أثر قتادة الدال على ترك الصلاة، وحديث الكسوف الدال على الاستمرار في الصلاة، وحديث أبي برزة محتمل لكليهما؛ فإن ظاهر رواية عمرو بن مرزوق - كما قاله الحافظ - بقاء الصلاة، ونص رواية حماد ترك الصلاة كما تقدم، وعادة الإمام البخاري الاستدلال بكلا المحتملين، كما تقدم في الأصول الموضوعية. فلا يبعد عند هذا العبد الضعيف المتبلى بالسيئات: أن الإمام البخاري ترك الجواب؛ تنبيهاً وإشارة إلى التفصيل في ذلك من أن المشي القليل غير مفسد كما في حديث الكسوف، والكثير مفسد كما هو مودى أثر قتادة، فتأمل... إلى آخر ما بسط في هامش «اللامع» من حيث الفقه، وشرح الترجمة من «تقرير المكي» وغيره. وحديث عائشة ثاني حديث الباب الاستدلال منه بالتقدم والتأخر. وأغرب الكرماني فقال: وجه تعلقه بما أن فيه مذمة تسييب الدواب مطلقاً، سواء كان في الصلاة أو خارجها، كذا في «الفتح».

سهر: قوله: فأمكنني الله: لكونه مشخصاً في صورة يمكن أخذه معها، وهي صورة الهر. (إرشاد الساري)

قوله: فدعته: بالذال المعجمة والعين المهملة المفتوحين وشدة الفوقية، فعل ماضٍ للمتكلم وحده، من «الدعة»، أي غمزته غمزاً شديداً، ويروى من «الدع»، وهو الدفع، منه قوله تعالى: «يَوْمَ يُدْعَوْنَ إِلَى تَارِيحَتِهِمْ» (الطور: ١٣) وعلى هذا أصل دعته: دعته، أدغم العين في التاء، كذا في «العين» و«القسطلاني». زاد في رواية كريمة عن الشمهني ههنا: «ثم قال النضر بن شميل: «فدعته» بالذال المعجمة وتخفيفها، أي حقته. وأما «فدعته» بالذال والعين المشددة المهملتين مع تشديد المثناة، من قول الله تعالى: «يَوْمَ يُدْعَوْنَ» أي يدفعون. والصواب «فدعته» بالمهملة وتخفيف العين، إلا أنه - يعني شعبة - كذا قال بتشديد العين والتاء». وهذه الزيادة ساقطة عند أبوي ذر والوقت والأصلي وابن عساكر. ومطابقتها للترجمة في قوله: «فدعته» على معنى دفعته من حيث كونه عملاً يسيراً. انتهى كلام القسطلاني قوله: يتبع السارق ويدع الصلاة: مطابقتها للترجمة من حيث إن دابة المصلي إذا انفلتت له أن يتبعها على ما يبيح، فكذلك إذا أخذ السارق ثوبه. (عمدة القاري) قوله: بالأهواز: بفتح الهزة وسكون الهاء وبالنزاي. قال الكرماني: هي أرض خوزستان. وقال صاحب «العين»: الأهواز سبع كُور بين البصرة وفارس، لكل كورة منها اسم، ويجمعها الأهواز، ولا تنفرد واحدة بموز. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: عبد الله بن مسلمة: القعني. مالك: الإمام المدني. أبي سلمة: ابن عبد الرحمن، الزهري. محمود: ابن غيلان، العدوي مولا هم المروزي. شبابة: ابن سوار، المدائني. شعبة: ابن الحجاج، العتكي. محمد بن زياد: الحمصي أبي الحارث. آدم: هو ابن أبي إيس. شعبة: ابن الحجاج. الأزرق: يتقدم الزاي على الراء، هو الحارثي البصري. جرف نهر: اسم نهر دُجِيل - بالميم - مصغراً.

فَإِذَا لَجَأَ دَابَّتِيهِ بِيَدِهِ فَجَعَلَتْ الدَّابَّةُ تُتَارِعُهُ، وَجَعَلَ يَتْبَعُهَا - قَالَ شُعْبَةُ: هُوَ أَبُو بَرَزَةَ الْأَسْلَمِيُّ - فَجَعَلَ رَجُلٌ مِنَ الْخَوَارِجِ يَقُولُ:

(ابن الحجاج. (ق) فضلة بن عبيد. (ق) مجهول. (ق)

اللَّهُمَّ افْعَلْ بِهَذَا الشَّيْخِ. فَلَمَّا انْصَرَفَ الشَّيْخُ قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ قَوْلَكُمْ، وَإِنِّي غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِتَّ غَزَوَاتٍ أَوْ سَبْعَ

يَدْعُو عَلَيْهِ وَيَسُبُّ سَهْرَ أَيُّ أَبِي بَرَزَةَ. (ق)

غَزَوَاتٍ أَوْ كَمَا نِي، وَشَهِدْتُ تَبْسِيرَهُ، وَإِنِّي أَنْ كُنْتُ أَنْ أُرْجِعَ مَعَ دَابَّتِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَدْعَهَا تَرْجِعُ إِلَى مَالِهَا، فَيَشُقُّ عَلَيَّ.

(أي مغلها، وكان منزله بعيدا. (ع)

(أي تسهيله على أمته في الصلاة وغيرها. (ق)

١٢١٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ * قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ * عَنِ الزُّهْرِيِّ * عَنْ غُرُورَةَ * قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ:

خَسَفَتِ الشَّمْسُ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَرَأَ سُورَةَ طِيلَةَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، ثُمَّ اسْتَفْتَحَ سُورَةَ أُخْرَى، ثُمَّ رَكَعَ حَتَّى

قَضَاهَا وَسَجَدَ، ثُمَّ فَعَلَ ذَلِكَ الثَّانِيَةَ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَصَلُّوا حَتَّى يُفْرَجَ عَنْكُمْ، لَقَدْ رَأَيْتُ

بلفظ المجهول من الإنراج. (ق)

فِي مَقَامِي هَذَا كُلِّ شَيْءٍ وَعِدَّتُهُ، حَتَّى لَقَدْ رَأَيْتُهُ أُرِيدُ أَنْ أَخَذَ قِطْعًا مِنَ الْحَبَّةِ حِينَ رَأَيْتُمُونِي جَعَلْتُ أَتَقَدَّمُ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ جَهَنَّمَ

يَخْطُمُ بَعْضُهَا بَعْضًا حِينَ رَأَيْتُمُونِي تَأَخَّرْتُ، وَرَأَيْتُ فِيهَا عَمْرُو بْنُ لُحَيْجٍ وَهُوَ الَّذِي سَيَّبَ السَّوَابِ.

أي يكسر

١٢- بَابُ مَا يَجُوزُ مِنَ الْبُصَاقِ وَالنَّفْخِ فِي الصَّلَاةِ

١٦٢/١

وَيُذَكَّرُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه: نَفَخَ النَّبِيُّ ﷺ فِي سُجُودِهِ فِي كُوفٍ.

(ابن العاص. (ق)

١. فإذا: وفي نسخة: «وإذا». ٢. أو ثمان: كذا للحموي والمستملي، وللشمهني: «أو ثمانية»، وفي نسخة: «أو ثمان». ٣. أرجع: كذا للحموي والمستملي والأصيلي وابن عساكر، وفي نسخة: «أراجع». ٤. رسول الله: ولأبوي ذر والوقت والأصيلي وابن عساكر: «النبى». ٥. سورة: كذا لأبوي ذر والوقت والأصيلي، وفي نسخة: «سورة». ٦. سورة: كذا لأبوي ذر والوقت والأصيلي، وفي نسخة: «سورة». ٧. حتى: وللشمهني وابن عساكر والأصيلي: «حين». ٨. ذلك: وللأصيلي بعده: «في». ٩. رأيته: كذا للشمهني والحموي والمستملي، وفي نسخة: «رأيت». ١٠. كسوف: ولابن عساكر: «الكسوف».

ترجمة: قوله: باب ما يجوز من البصاق والنفخ في الصلاة: قال السندي: كلمة «ما» يحتمل أن تكون استفهامية، أي أي قسم يجوز من أقسام البصاق والنفخ؟ أو موصولة، أي باب القسم الذي يجوز منهما، لكن فيه أن ما ذكره في الكتاب وإن علم منه في البصاق ما يجوز - وهو ما في اليسار - وما لا يجوز، لكن لم يعلم في النفخ ذلك. فالوجه: أن يجعل «النفخ» عطفًا على «ما يجوز» لا على «البصاق»، أي وباب النفخ، أو يجعل «ما» موصولة و«من» في قوله: «من البصاق» بيانية، ويعتبر الجواز في مقابلة الفساد لا في مقابلة الحرمة ... إلى آخر ما في هامش «اللامع». قال الحافظ: وجه التسوية بينهما: أنه ربما ظهر من كل منهما حرفان، وهما أقل ما يتألف منه الكلام، وأشار المؤلف إلى أن بعض ذلك يجوز وبعضه لا يجوز، فيحتمل أنه يرى التفرقة بين ما إذا حصل من كل منهما كلام مفهوم أم لا، أو الفرق بين ما إذا كان حصول ذلك محققًا ففعله يضر، وإلا فلا. أم -

سهر: قوله: وجعل يتبعها: أي بعمل قليل، كما في رواية عمرو بن مرزوق: «أخذها ثم رجع القهقري»، ومشي قليل بدون الانحراف عن القبلة لأتفسد الصلاة، كذا في «القسطاني». قوله: وإني: [أي إني إن كنت راجعًا أحب إلي]. قوله: قطعًا: بكسر القاف ما يقطع، أي يقطع ويحتمل، كالذبح، بمعنى المذبح، والمراد به عنقود من العنب، أي أريد أخذه. (إرشاد الساري) قوله: جعلت: أي طفت، فإن قلت: لم قال ههنا بلفظ «جعلت»، ولم يقل في التأخر به، بل قال: «تأخرت»؟ قلت: لأن التقدم كاد أن يقع، بخلاف التأخر؛ فإنه قد وقع. (الكواكب الدراري وإرشاد الساري) قوله: عمرو بن لحي: بضم اللام وفتح المهملة وشدة التحتية، وسيجيء في قصة خراعة، أنه رضي الله عنه قال: «رأيت عمرو بن عامر الخزازي يمر قصبه في النار، وكان أول من سيب السوائب»، وهي جمع سائبة، وهي التي كانوا يُسَيِّبُونَهَا لِأَهْلِهِمْ، فلا يحمل عليها شيء. فإن قلت: السوائب هي المسيبة فكيف يقال: سيب السوائب؟ قلت: معناه: سيب النوق التي تسمى بالسوائب. وقال الزنجشري في قوله تعالى: «مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ» (المائدة: ١٠٣) كان يقول الرجل: إذا قدمت من سفري أو برئت من مرضي فناقني سائبة، أي لا تركب ولا تطرد عن ماء ولا مرعى، قاله العيني والكرماي. قال القسطلاني: فإن قلت: من أين تؤخذ المطابقة بين الترجمة والحديث؟ أجيب من التقدم والتأخر المذكورين؛ حملًا على السير دون الكثير المبطّل، فافهم. وسبق الحديث في «باب الكسوف». انتهى =

* أسماء الرجال: محمد بن مقاتل: هو المروزي. عبد الله: هو ابن المبارك، المروزي. يونس: ابن يزيد، الأيلي. الزهري: هو ابن شهاب. عروة: ابن الزبير بن العوام.

سند: قوله: باب ما يجوز من البصاق والنفخ في الصلاة: كلمة «ما» يحتمل أن تكون استفهامية، أي أي قسم يجوز من أقسام البصاق والنفخ؟ أو موصولة، أي باب القسم الذي يجوز من أقسام البصاق والنفخ، لكن فيه أن ما ذكره في الكتاب وإن علم منه في البصاق ما يجوز - وهو ما في اليسار - وما لا يجوز بمعنى ما يحل وما يحرم، لكن لم يعلم في النفخ ذلك، فالوجه: أن يجعل «النفخ» عطفًا على «ما يجوز» لا على «البصاق»، أي وباب النفخ، أو يجعل «ما» موصولة و«من» في قوله: «من البصاق» بيانية، ونعتبر الجواز في مقابلة الفساد لا في مقابلة الحرمة. والحديث يفيد أن البصاق مطلقًا لا يفسد الصلاة؛ فإن الذي فهم عنه ما فهم عنه لكونه مفسدًا للصلاة، بل لكونه منافيًا لحالة المناجاة، ولذلك جَوَّز =

١٢١٣- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ* عَنْ أَيُّوبَ* عَنْ نَافِعٍ* عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى نَحْمَةً فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ، فَتَغَيَّظَ عَلَى أَهْلِ الْمَسْجِدِ وَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ قَبِلَ أَحَدَكُمْ، فَإِذَا كَانَ فِي صَلَاتِهِ فَلَا يَزُقُّنَّ، أَوْ قَالَ: لَا يَتَنَحَّضْنَ»^٢. ثُمَّ نَزَلَ فَحَثَّهَا بِيَدِهِ^٣.

أي فتحها، كما هو في رواية

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه: إِذَا بَرَّقَ أَحَدُكُمْ فَلْيَزُقْ عَنْ يَسَارِهِ^٤.

١٢١٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَرُ* حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ* عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا كَانَ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ، فَلَا يَزُقُّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ شِمَالِهِ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى».

١٣- بَابُ: مَنْ صَفَّقَ جَاهِلًا مِنَ الرِّجَالِ فِي صَلَاتِهِ لَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُهُ

قيد به ليخرج العامد. (قس)

فِيهِ سَهْلٌ* بْنُ سَعْدٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وقد مر في «باب التصفيق للنساء»

أي في ما ترجم له. (قس)

١. فإذا: ولابن عساكر والأصيلي وأبوي ذر والوقت: «إذا». ٢. لا يتنخنن: كذا للشيخ ابن حجر، وفي نسخة: «لا يتنخنن».
٣. فحثها: وفي نسخة: «فحكها». ٤. عن يساره: كذا للشمسني، وفي نسخة: «على يساره». ٥. ابن مالك: كذا للأصيلي وأبوي ذر والوقت.
٦. إن أحدكم إذا كان: ولأبوي ذر والوقت: «إذا كان أحدكم». ٧. عن النبي ﷺ: وفي نسخة: «قال: كان الناس يصلون مع النبي ﷺ».

ترجمة: قوله: باب من صفق جاهلا من الرجال إلخ: لم يذكر الحديث في الترجمة، وأشار بقوله: «فيه سهل بن سعد...» إلى حديثه الآتي بعد بابين، وسيأتي في آخر باب من «أبواب السهو» بلفظ «التصفيق». ومناسيته للترجمة من جهة أنه لم يأمرهم بالإعادة. انتهى من «الفتح» وهذا هو الباب الخامس من الأبواب التي لم يذكر فيها حديث مسند، كما تقدم في الجزء الأول من جداول شيخ الهند قدس سره.

سهر = وقال الكرمان: تعلق الحديث بالترجمة هو أن فيه مذمة تسيب السوائب مطلقا، سواء كان في الصلاة، أم لا. انتهى قال ابن حجر في «الفتح»: وجه تعلق الحديث بالترجمة من جهة جواز التقدم والتأخر اليسر، لأن الذي تنقلت دابته يحتاج إلى التقدم أو التأخر، كما وقع لأبي برزة. وأغرب الكرمان فقال: وجه تعلقه بما أن فيه مذمة تسيب الدواب مطلقا، سواء كان في الصلاة، أم لا. انتهى قوله: نفخ النبي ﷺ: وهو تعليق أسنده أبو داود من حديث عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله ابن عمرو، وفيه: «ثم نفخ في آخر سجوده، فقال: أف أف...» إلى آخره. وأخرجه الترمذي والنسائي، والحاكم وقال: صحيح، إنما ذكره البخاري بصيغة التمریض؛ لأنه من رواية عطاء بن السائب عن أبيه؛ لأنه يختلف فيه في الاحتجاج به. وهذا استدلال أبو يوسف على أن المصلي إذا قال في صلاته: أف أو أح لا تفسد صلاته. وقال أبو حنيفة ومحمد: تفسد؛ لأنه من كلام الناس، وأجابا بأن هذا كان ثم نسخ. (عمدة القاري)

قوله: وقال ابن عمر إلخ: موقوف وهو محل الترجمة، كذا في «العين».

* أسماء الرجال: سليمان بن حرب: الأزدي الواشحي البصري. حماد بن زيد: هو ابن درهم، الجهمضي البصري. أيوب: السخيتاني. نافع: هو مولى ابن عمر. محمد: هو ابن بشار الملقب ببندار، العبدی البصري. غندر: هو محمد بن جعفر، البصري. شعبة: هو ابن الحجاج بن الورد، العنكي الواسطي ثم البصري. قتادة: هو ابن دعامه. سهل: ابن سعد بن مالك ابن خالد، الأنصاري الخزرجي.

سند = البصاق في اليسار، ولو كان مفسدا لما جُوز. فالحاصل أن كلا من البصاق والنفخ وإن كان يظهر به بعض الحروف، فهو غير مفسد للصلاة. نعم، البصاق إلى القبلة أو اليمين لا يحل؛ لمنافاته لمقتضى المناجاة لا لإفساد الصلاة، هذا ما يقتضيه ظاهر عبارة المصنف، والله تعالى أعلم بحقيقة الحال.

١٤- بَابُ: إِذَا قِيلَ لِلْمُصَلِّي: تَقَدَّمَ، أَوْ: انْتَظِرْ، فَانْتَظَرَ فَلَا بَأْسَ

١٦٢/١

١٢١٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ * قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ * الطوري. (ق) قَالَ: كَانَ النَّاسُ يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُمْ عَاقِدُوا أَرْزَهُمْ مِنَ الصَّغَرِ عَلَى رِقَابِهِمْ، فَقِيلَ لِلنِّسَاءِ: سلمة بن دينار «لَا تَرْفَعْنَ رُؤُوسَكُمْ حَتَّى تَسْتَوِيَ الرَّجَالُ جُلُوسًا».

١٥- بَابُ: لَا يَرُدُّ السَّلَامُ فِي الصَّلَاةِ

١٦٢/١

١٢١٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ * قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ * عَنِ الْأَعْمَشِ *، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ *، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ هو ابن يزيد النخعي ﷺ قَالَ: كُنْتُ أَسْلَمُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَيَرُدُّ عَلَيَّ، فَلَمَّا رَجَعْنَا سَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ، وَقَالَ: «إِنَّ فِي الصَّلَاةِ لَشُغْلًا».

١٢١٧- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ * قَالَ: حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ شَنْظِيرٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَةٍ لَهُ فَانْطَلَقْتُ، ثُمَّ رَجَعْتُ وَقَدْ قَضَيْتُهَا، فَاتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ، فَوَقَعَ فِي قَلْبِي مَا اللَّهُ بِهِ أَعْلَمُ، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: لَعَلَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجَدَ عَلَيَّ أَيْ أَبْطَأْتُ عَلَيْهِ، ثُمَّ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ، فَوَقَعَ فِي قَلْبِي أَشَدُّ مِنَ الْمَرَّةِ الْأُولَى، ثُمَّ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَرَدَّ عَلَيَّ، وَقَالَ: «إِنَّمَا مَنَعَنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ أَيْ كُنْتُ أَصْلِي». وَكَانَ عَلَى رَاحِلَتِهِ مُتَوَجِّهًا إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ.

١. عاقدو: ولأبي الوقت: «عاقدي». ٢. حتى تستوي الرجال: وفي نسخة: «حتى يستوي الرجال في الصلاة». ٣. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ٤. وقال: وفي نسخة: «قال». ٥. لشغلا: كذا لابن عساكر وأبي الوقت والأصيلي والكشميهني، وفي نسخة: «شغلا» [لا يمكن معه الاشتغال بغيرها. (ق)]. ٦. ما الله به أعلم: وفي نسخة: «ما الله أعلم به». ٧. أي أبطأت: وللکشميهني: «أن أبطأت». ٨. وقال: وفي نسخة: «فقال».

ترجمة: قوله: باب إذا قيل للمصلي تقدم أو انتظر إلخ: كتب الشيخ في «اللامع»: هو عندنا مفسد إذا عمل به المصلي، إلا أن يكون عمله مستنداً إلى علمه وناشئاً منه، ولو بهذا العلم الحاصل له في الصلاة. ولعل المصنف عسك في عمومهم وإطلاقه، والمقام يقتضي تفصيلاً وتنقيحاً. انتهى مختصراً وفي «تراجم شيخ المشايخ»: استنباط المؤلف مستصعب عند الشراح؛ لاحتمال أمر النساء قبل شروعهن في الصلاة. وحمله عندي أن دأب البخاري أن يستدل بكلا احتماليه على الحكم، وهذا في كتابه كثير، وهو من هذا القبيل. اهـ وهذا أصل مطرد من أصول التراجم. وقال السندي: لا يلزم منه أن يقال له ذلك في الصلاة، حتى يقال: لا دلالة في الحديث على ذلك، بل هو أعم من القول له في الصلاة أو خارجها. والمقصود أن مراعاة المصلي في الصلاة حال غيره أو إطااعته بعض أوامره في الصلاة: لا يطل الصلاة. اهـ وبه جزم الحافظ إذ قال: قال الإسماعيلي: كأنه ظن المحاطبة للنساء وقعت بذلك وهن في الصلاة، وليس كما ظن، بل هو شيء قيل لمن قبل أن يدخلن في الصلاة. قال الحافظ: والجواب عن البخاري أنه لم يصرح بكون ذلك قيل لمن وهن داخل الصلاة، بل مقصوده يحصل بقول ذلك لمن داخل الصلاة أو خارجها، والذي يظهر أنه ﷺ وضاهن نفسه أو بغيره بالانتظار المذكور قبل أن يدخلن في الصلاة؛ ليدخلن فيها على علم، ويحصل المقصود من حيث انتظارهن الذي أمرن به؛ فإن فيه انتظارهن للرجال، ومن لازمه تقدم الرجال عليهن. ومحصل مراد البخاري أن الانتظار إن كان شرعياً جاز، وإلا فلا. اهـ وتعقب العلامة العيني على كلام الحافظ، ثم قال: الظاهر أنهن كن مع الناس في الصلاة، وإن كان يحتمل أن يكون هذا القول لمن عند شروعهن في الصلاة مع الناس. اهـ

قوله: باب لا يرد السلام في الصلاة: قال الحافظ: أي باللفظ المتعارف؛ لأنه خطاب آدمي، واختلف فيما إذا رده بلفظ الدعاء كان يقول: «اللهم اجعل علي من سلم علي السلام».

سهر: قوله: جلوساً: لما عرف من ضيق أزر الرجال؛ لئلا تقع أعينهن على عوراتهم. قال العيني: مطابقتها للترجمة على ما قيل: إن النساء قيل لمن ذلك إما في الصلاة أو قبلها، فإن كان فيها فقد أفاد المسألين: ١- خطاب المصلي ٢- وتربصه بما لا يضر. وإن كان قبلها أفاد جواز الانتظار. قوله: كثير بن شنظير: بكسر المعجمة وسكون النون فمعجمة مكسورة، ثم تخنية ساكنة ثم راء غير منقوطة، كذا في «العيني» وغيره. قوله: فوق في قلبي: أي من الحزن. «ما الله به أعلم» مما لا أقدر قدره ولا يدخل تحت العبارة. و«ما» فاعل لقوله «وقع»، و«الجلالة الشريفة» مبتدأ، وخبره التال أي قوله: «أعلم به». (عمدة القاري وإرشاد الساري)

* أسماء الرجال: محمد بن كثير: العبدى البصري. سهل بن سعد: قد مر الآن. عبد الله بن أبي شيبه: الكوفي، الحافظ أخو عثمان. ابن فضيل: هو محمد، واسم جده غزوان الأعمش: هو سليمان بن مهران. علقمة: هو ابن قيس، النخعي. عبد الوارث: ابن سعيد، التنوري البصري.

سند: قوله: باب إذا قيل للمصلي إلخ: لا يلزم منه أن يقال له ذلك في الصلاة، حتى يقال: لا دلالة في الحديث على ذلك، بل هو أعم من القول له في الصلاة أو خارجها. والمقصود أن مراعاة المصلي في الصلاة حال غيره أو إطااعته بعض أوامره في الصلاة: لا يطل الصلاة، والله تعالى أعلم.

١٦٢/١

١٦- بَابُ رَفْعِ الْأَيْدِي فِي الصَّلَاةِ لِأَمْرِ يُنْزَلُ بِهِ

أي بالصلی. (قر)

١٢١٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ* عَنْ أَبِي حَازِمٍ* عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ* عليه السلام قَالَ: بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ بَنِي عَمْرِو ابْنِ عَوْفٍ يُقْبَأُونَ كَانَ بَيْنَهُمْ شَيْءٌ، فَخَرَجَ يُصَلِّحُ بَيْنَهُمْ فِي أَنْاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَحَبَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَحَانَتْ الصَّلَاةُ. بطن كبير من الأوس. (ع)

فَجَاءَ بِلَالٌ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ حَبَسَ وَقَدْ حَانَتْ الصَّلَاةُ، فَهَلْ لَكَ أَنْ تُؤَمَّ النَّاسَ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنْ شِئْتُمْ. فَأَقَامَ بِلَالٌ الصَّلَاةَ، وَتَقَدَّمَ أَبُو بَكْرٍ، وَكَبَّرَ لِلنَّاسِ، وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي فِي الصُّفُوفِ يَشْفُقُهَا شَفَقًا، حَتَّى قَامَ مِنَ الصَّفِّ، فَأَخَذَ النَّاسُ فِي التَّصْفِيحِ - قَالَ سَهْلٌ: التَّصْفِيحُ هُوَ التَّصْفِيحُ - قَالَ: وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ التَّفَتَ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَشَارَ إِلَيْهِ بِأَمْرِهِ أَنْ يُصَلِّيَ، فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَيْهِ فَحَمِدَ اللَّهَ، ثُمَّ رَجَعَ الْقَهْقَرَى وَرَأَاهُ حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ، وَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى لِلنَّاسِ.

فَلَمَّا فَرَغَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، مَا لَكُمْ حِينَ نَابَكُمْ شَيْءٌ فِي الصَّلَاةِ أَخَذْتُمْ بِالتَّصْفِيحِ! إِنَّمَا التَّصْفِيحُ لِلنِّسَاءِ، مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُكَلِّمْهُ: سُبْحَانَ اللَّهِ». ثُمَّ التَفَتَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: «يَا أَبَا بَكْرٍ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ حِينَ أَشْرْتُ إِلَيْكَ؟» قَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَا كَانَ يَنْبَغِي لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. أي أصابه. (ع)

١٧- بَابُ الْخَصْرِ فِي الصَّلَاةِ

يفتح معجمة وسكون مهمل، وضع اليد على الخاصرة. (مع)

١٦٣/١

١٢١٩- حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ* قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ* عَنْ أَيُّوبَ* عَنْ مُحَمَّدٍ* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ* قَالَ: نُهِيَ عَنِ الْخَصْرِ فِي الصَّلَاةِ.

هذا النهي معمول على الكراهة، وبه قال الشافعي وأبو حنيفة ومالك. (قر)

١. وحانت: وللكشميهني: «وقد حانت». ٢. إن شئتم: كذا للحموي، وفي نسخة: «إن شئت». ٣. وكبر للناس: ولأبي ذر والأصيلي وابن عساكر: «وكبر الناس». ٤. من: وللكشميهني: «في». ٥. في التصفيح: وفي نسخة: «بالتصفيح». ٦. يديه: كذا للأصيلي والكشميهني، وفي نسخة: «يده». ٧. فصل: وفي نسخة: «وصلى». ٨. للناس: وفي نسخة: «بالناس». ٩. نابكم شيء إلخ: ولابن عساكر والأصيلي وأبي ذر: «نابكم في الصلاة». ١٠. أن تصلي: وفي نسخة بعده: «لنناس»، وفي نسخة: «بالناس». ١١. حين أشرت إليك: كذا للکشميهني، وللمستمل والحموي وأبي ذر: «حيث أشرت عليك». ١٢. في الصلاة: وفي نسخة بعده: «وروي أنه استراحة أهل النار». ١٣. عن أبي هريرة إلخ: ولأبي ذر والمستمل والحموي: «عن أبي هريرة نهي».

ترجمة: قوله: باب الخصر في الصلاة: لعله ترجم بلفظ الحديث؛ لمكان الاختلاف في معناه من اختصار القراءة أو الركوع والسجود، أو وضع اليد على الخاصرة، أو الاعتماد على المخصصة.

سهر: قوله: وحانت الصلاة: أي حضرت، والواو للحال، وفي «أبي داود» بسند صحيح: كان قتال بن بني عمرو بن عوف، فبلغ ذلك النبي ﷺ، فأتاهم؛ ليصلح بينهم بعد الظهر، فقال لبلال عليه السلام: «إن حضرت صلاة العصر ولم أتك فمر أبا بكر فليصل بالناس»، الحديث. (عمدة القاري) قوله: التصفيح: هو التصفيق، قيل: هو بالحاء: الضرب بظاهر إحداهما على صفحة الأخرى، وهو الإنذار والتنبيه. وبالقاف: ضرب إحدى الصفحتين على الأخرى، وهو اللهو واللعب. وقال عيسى بن أيوب: «التصفيح للنساء»: ضرب بإصبعين من يمينها على كفها اليسرى. (عمدة القاري) قوله: فحمد الله تعالى: على ما أنعم به عليه من تفويض الرسول ﷺ إليه أمر الإمامة؛ لما فيه من مزيد رفعة درجته، وهذا موضع الترجمة. واستنبط أن رفع اليدين للدعاء ونحوه في الصلاة لا يطلها ولو كان في غير موضعه. (إرشاد الساري)

قوله: رجع القهقري وراءه: هذا تأخر أبي بكر وتقدمه عليه السلام من خصائصه عليه السلام، ذكره ابن عبد البر وادعى الإجماع على عدم جواز ذلك لغيره. قال العيني: لأنه ليس لسائر الناس اليوم من الفضل ما يجب أن يتأخر له. ومَرَّ الحديث في «باب من دخل ليوم الناس». قوله: أي قحافة: بضم القاف. اسمه عثمان بن عامر القرشي، أسلم عام الفتح، وعاش إلى خلافة عمر عليه السلام، وإنما لم يقل أبو بكر: «ما لي» أو «ما لأبي بكر»؛ تحقيرًا لنفسه واستصغارًا لمرتبه عنده عليه السلام. (عمدة القاري وإرشاد الساري)

* أسماء الرجال: قتيبة: ابن سعيد بن جميل، الثقفى البغلاني. عبد العزيز: ابن أبي حازم سلمة، يروي عن أبيه. أبي حازم: سلمة بن دينار، المدني. سهل بن سعد: تكرر ذكره. أبو النعمان: محمد بن الفضل، السدوسي. حماد: ابن زيد بن درهم. أيوب: هو السخيتاني. محمد: هو ابن سيرين.

وَقَالَ هِشَامٌ * وَأَبُو هِلَالٍ * عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٢٢٠- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ * قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى * عَنْ هِشَامٍ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ * عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ

أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُخْتَصِرًا.

١٨- بَابُ: يُفَكِّرُ الرَّجُلُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ
ترجمة سند شهر
٦٠ ٦٠
بالنوين

١٦٣/١

وَقَالَ عَمْرُو رضي الله عنه: إِنِّي لَأَجْهَزُ جَيْشِي وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ.

لأجل الجهاد، وهذا أمر أخروي

١٢٢١- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرٌ - هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ * - قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ * عَنْ

عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ رضي الله عنه، قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعَصْرَ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ سَرِيعًا دَخَلَ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ، ثُمَّ خَرَجَ وَرَأَى مَا فِي وَجْهِهِ
ابن عامر بن نوفل بن عبد مناف النوفلي، صحابي، من سلسلة الفتح. (تق)

الْقَوْمِ مِنْ تَعَجُّبِهِمْ لِسُرْعَتِهِ، فَقَالَ: «ذَكَرْتُ وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ تَبَرًّا عِنْدَنَا، فَكَرِهْتُ أَنْ يُنْسِيَ أَوْ يَبِيتَ عِنْدَنَا، فَأَمَرْتُ بِقِسْمَتِهِ».

هذا عمل الترجمة؛ لأنه تفكر في أمر التبر ولم يعد الصلاة

١٢٢٢- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ * قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ * عَنْ جَعْفَرٍ * عَنِ الْأَعْرَجِ * قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا

أَذَّنَ بِالصَّلَاةِ أَذْبَرَ الشَّيْطَانُ لَهُ ضُرَاطًا حَتَّى لَا يَسْمَعَ التَّائِذِينَ، فَإِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ أَقْبَلَ، فَإِذَا تَوَبَّ أَذْبَرَ فَإِذَا سَكَتَ أَقْبَلَ،.....

١. عن: وللأصيلي وأبي الوقت وابن عساكر: «نهي». ٢. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا». ٣. نهى النبي إلخ: وفي نسخة: «نهي أن يصلي الرجل».

٤. مختصرًا: وللكشميهني: «مختصرًا». ٥. الرجل: وللأصيلي بعده: «في». ٦. الشيء: وفي نسخة: «شيئًا». ٧. دخل: وفي نسخة: «ودخل».

٨. جعفر: وفي نسخة بعده: «بن ربيعة».

ترجمة: قوله: باب تفكر الرجل الشيء إلخ: لا يذهب عليك أن الشراح قاطبة ختموا أبواب العمل على هذا الباب، واستأنفوا أبواب السهو مستقلة، والأوجه عند هذا العيد الضعيف: أن الإمام البخاري ذكر أبواب السهو ثمرة لهذا الباب، وهو تفكر الرجل في الصلاة؛ فإن التفكر قد يقضي إلى السهو. وأما أبواب العمل فتنتهي إلى أبواب الجناز، فلا يشكل بالباين الآتين قبيل الجناز من «باب إذا كلم وهو يصلي»، و«باب الإشارة في الصلاة»؛ فلنهما من أبواب العمل.

شهر: قوله: مختصرًا: وهو إما مشتق من «الخاصرة»، أو من «المحصرة» التي هي العصا، أو من الاختصار ضد التطويل. قال النووي: الصحيح أن المختصر هو الذي يصلي ويده على خاصرته. وقال الهروي: هو الذي يأخذ بيده العصا يتوكأ عليها. وقيل: يختصر السورة، فيقرأ من أولها آية أو آيتين. وقيل: هو من يحذف من الصلاة، ولا يعد قيامها وركوعها وسجودها. وقيل: يختصر الآيات التي فيها السجدة في الصلاة فيسجد فيها، والأول هو الصحيح. ووجه النهي عنه، قيل: لأنه فعل اليهود، أو فعل الشيطان، أو لأن إبليس هبط من الجنة كذلك، أو لأنه فعل المتكبرين، وروي أنه استراحة أهل النار، كذا في «الكرمان» و«العيني».

قوله: يفكر الرجل: بضم التحتية وسكون الفاء وكسر الكاف مخففة. و«الشيء» نصب على المفعولية، ولابن عساكر: «شيئًا»، ولأبي ذر: «تَفَكَّرَ الرجل» بفتح الفوقية والفاء وضم الكاف المشددة، وللأصيلي: «في الشيء»، كذا في «القسطلاني». وفي «العيني»: قيد «الرجل» وقع اتفاقًا؛ لأن المكلفين فيه سواء. وقال المهلب: التفكر أمر غالب لا يمكن الاحتراز عنه في الصلاة، ولا في غيرها؛ لما جعل الله للشيطان من السبيل على الإنسان، ولكن إن كان في أمر أخروي ديني، فهو أخف مما يكون في أمر دنيوي. انتهى قوله: تبرًا: [من تبر الصدقة، وهو ما كان من الذهب غير مضروب. (إرشاد الساري)] قوله: له ضراط: هو حقيقة أو مجاز عن شغل نفسه، شبه ذلك الشغل بصوت مملأ السم، ثم سمى ضراطًا تقييحًا له، وهو ريح يخرج من الدبر. وقوله: «حتى لا يسمع» غاية الإدبار، أي أبعد بحيث لا يسمع، أو غاية لزيادة صوت الضراط، كذا في «جمع البحار».

* أسماء الرجال: هشام: هو ابن حسان، الفردوسي. أبو هلال: محمد بن سليمان، الراسبي. عمرو بن علي: الصيرفي الفلاس. يحيى: هو ابن سعيد، القطان. هشام: الفردوسي، المذكور. محمد: هو ابن سيرين. إسحاق بن منصور: هو الكوسج. روح: هو ابن عباد، القيسي البصري. عمر بن سعيد: المكي. ابن أبي مليكة: هو عبد الله. يحيى: هو ابن عبد الله بن بكير، المحزومي. الليث: هو ابن سعد، المصري. جعفر: ابن ربيعة، المصري. الأعرج: عبد الرحمن بن هرمز.

سند: قوله: باب يفكر الرجل إلخ: أي الشخص، أعم من أن يكون رجلًا أو امرأة، أو الرجل والمرأة وغيرهما من الصغار من التوابع، فاكتمى بذكر الأصل. ثم الظاهر أن مراده أن التفكر لا يبطل الصلاة. نعم، ما لا يتعلق بالصلاة فترك التفكر فيه - مهما كان - مطلوب.

فَلَا يَزَالُ بِالْمَرْءِ يَقُولُ لَهُ: اذْكُرْ مَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ حَتَّى لَا يَذِرَ كَمْ صَلَّى. قَالَ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: إِذَا فَعَلَ أَحَدُكُمْ ذَلِكَ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ قَاعِدٌ، وَسَمِعَهُ أَبُو سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

أي ما ذكر من كونه «لا يذري كم صلى»

١٢٢٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى * قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ * بْنُ عَمَرَ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ * عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: يَقُولُ النَّاسُ: أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ، فَلَقِيتُ رَجُلًا فَقُلْتُ: بِمَ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَارِحَةَ فِي الْعَتَمَةِ؟ فَقَالَ: لَا أَدْرِي. فَقُلْتُ: أَلَمْ تَشْهَدْهَا؟ قَالَ: بَلَى. قُلْتُ: لَكِنَّ أَنَا أَدْرِي، قَرَأَ سُورَةَ كَذًا وَكَذَا.

أي في رواية الأحاديث عنه

أي العتمة أقرب ليلة مضت. (ك)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١- بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّهْوِ إِذَا قَامَ مِنْ رُكْعَتَيِ الْفَرِيضَةِ

١٦٣/١

١٢٢٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ * عَنِ ابْنِ شِهَابٍ * عَنِ الْأَعْرَجِ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ * أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رُكْعَتَيْنِ مِنْ بَعْضِ الصَّلَوَاتِ ثُمَّ قَامَ فَلَمْ يَجْلِسْ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ. فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ وَنَظَرْنَا تَسْلِيمَهُ: كَثُرَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ، ثُمَّ سَلَّمَ.

١٢٢٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ * عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ * عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ * أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ مِنْ اثْنَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ وَلَمْ يَجْلِسْ بَيْنَهُمَا، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ بَعْدَ ذَلِكَ.

هو القطان. (ق)

الإمام

التنيسي. (ق)

٢- بَابُ: إِذَا صَلَّى خَمْسًا

١٦٣/١

١٢٢٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * عَنِ الْحَكَمِ *.....

١. عن: وفي نسخة: «من». ٢. أخبرنا: كذا لأبي ذر والأصيلي، وفي نسخة: «أخبرني». ٣. بم: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «بما».

٤. وكذا: وفي نسخة: «وسورة كذا». ٥. الفريضة: ولا بن عساكر والأصيلي وأبي الوقت والكشميهني: «الفرض».

٦. مالك: وفي نسخة بعده: «بن أنس». ٧. عن الأعرج: ولكريمة: «عن عبد الرحمن الأعرج».

ترجمة: قوله: باب ما جاء في السهو إلخ: قال الحافظ: «السهو» الغفلة عن الشيء وذهاب القلب إلى غيره. وفرق بعضهم بين السهو والنسيان، وليس بشيء. قوله: باب إذا صلى خمسا: قال الحافظ: قيل: أراد البخاري التفرقة بين ما إذا كان السهو بالنقصان أو الزيادة، ففي الأول يسجد قبل السلام - كما في الترجمة الماضية - وفي الزيادة يسجد بعده. اهـ قلت: وهذا مبني على نسخة الحافظ؛ فإن فيه: «باب إذا صلى خمسا فسجد سجدتين بعد ما سلم» وليست هذه الزيادة في النسخ الهندية، فالظاهر عندي أنه أشار بذلك إلى مسألة خلافية بين الجمهور والخنفية؛ إذ قالوا فيه بالتفصيل بين الجلوس في الرابعة وعدمه.

سهو: قوله: أكثر أبو هريرة: أي الرواية عن رسول الله ﷺ. وفيه الإشارة إلى سبب إكثاره، وهو أنه كان يضبط أقوال رسول الله ﷺ وأفعاله، بخلاف غيره. فإن قلت: أين موضع الترجمة؟ قلت: إما عدم ضبط ذلك الرجل؛ لأنه لا اشتغاله بغير أمر الصلاة، أو ضبط أبي هريرة؛ لأنه اشتغل بالضبط. (الكواكب الدراري وعمدة القاري)

قوله: عبد الله: [هو ابن مالك، وبحينة اسم أم عبد الله على الصحيح]. قوله: بحينة: [بضم الموحدة وفتح الحاء المهملة مصغرا].

* أسماء الرجال: محمد بن المثني: العنزي. عثمان: ابن عمر بن فارس، العبدوي البصري. ابن أبي ذئب: محمد بن عبد الرحمن. عبد الله بن يوسف: التنيسي. مالك: الإمام، ابن أنس. ابن شهاب: هو الزهري. الأعرج: عبد الرحمن بن هرمز. أبو الوليد: هشام بن عبد الملك، الطيالسي. شعبة: هو ابن الحجاج بن الورد، العتكي. الحكم: ابن عتيبة، الفقيه الكوفي.

سند: قوله: فقلت لم تشهدهما: الظاهر أنه بتقدير الاستفهام، أي ألم تشهدهما؟ وذلك ليتبين أن عدم معرفته كان لعدم حضوره الصلاة أو لأجل دھوله عنها، فلما قال: «بلى» تعين أنه كان للذهول. وبه تبين الفرق بين أبي هريرة وغيره بالذهول وعدمه، وهو سبب إكثار أبي هريرة دون غيره. وقيل: في معنى قوله: «لم تشهدهما» أي شهودًا تامًا، وكأنه بناء على أنه إخبار، فلا بد من التقييد؛ ليكون صادقًا، ولا يخفى أن قوله: «بلى» لا يناسب الإخبار، فتأمل.

عَنْ إِبْرَاهِيمَ* عَنْ عَلْقَمَةَ* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ* أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ حَمْسًا فَقِيلَ لَهُ: أَزِيدَ فِي الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: «وَمَا ذَلِكَ؟» قَالَ: صَلَّيْتُ حَمْسًا. فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا سَلَّمَ.

١٦٣/١ - ٣- بَابُ: إِذَا سَلَّمَ فِي رَكْعَتَيْنِ أَوْ فِي ثَلَاثٍ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ مِثْلَ سُجُودِ الصَّلَاةِ أَوْ أَطْوَلَ

١٢٢٧- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* عَنْ سَعْدِ* بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ*، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ* قَالَ: صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ الظُّهْرَ أَوْ الْعَصْرَ فَسَلَّمَ، فَقَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ: الصَّلَاةُ - يَا رَسُولَ اللَّهِ - أَتَقْصِتُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: «أَحَقُّ مَا يَقُولُ؟» قَالُوا: نَعَمْ. فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ أُخْرَاوَيْنِ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ. قَالَ سَعْدٌ: وَرَأَيْتُ عُروَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ صَلَّى مِنَ الْمَغْرِبِ رَكْعَتَيْنِ فَسَلَّمَ وَتَكَلَّمَ ثُمَّ صَلَّى مَا بَقِيَ، وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَقَالَ: هَكَذَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ.

لأبي الوقت وابن عساكر بالف ثم واو على خلاف القياس. (قس)

١. فقال: وللأصيلي: «قال». ٢. فسجد: ولأبوي ذر والوقت والأصيلي: «سجد». ٣. النبي: وللأصيلي: «رسول الله». ٤. أخراوين: كذا لابن عساكر وأبي الوقت، وفي نسخة: «آخرين».

ترجمة = قال الشيخ في «البدل» تحت حديث الباب: قال الشوكاني: والحديث يدل على أن من صلى خمساً ساهياً ولم يجلس في الرابعة أن صلاته لا تفسد. وقال أبو حنيفة والثوري: إنها تفسد إن لم يجلس في الرابعة. وقال أبو حنيفة: فإن جلس في الرابعة ثم صلى خامساً فإنه يضيف إليها ركعة أخرى، وتكون الركعتان له نافلة. وإلى العمل بمضمون الحديث ذهب الجمهور ... إلى آخر ما بسط في «البدل». وفيه: وتأويل الحديث عن الحنفية أنه ~~لو كان~~ كان قعد قدر التشهد في الرابعة، بدليل قول الراوي: «صلى الظهر خمساً»، والظاهر: اسم لجميع أركان الصلاة، ومنها القعدة. وإنما قام إلى الخامسة على ظن أنها الثالثة؛ حملاً لفعله عليه علي ما هو أقرب إلى الصواب. انتهى مختصراً قوله: باب إذا سلم في ركعتين إلخ: ليس في الحديث ذكر الثلاث، قال الحافظ: ورد التسليم في الثلاث عند مسلم في حديث عمران بن حصين، وسيأتي البحث في كونهما قصتين أو لا. اهـ قلت: لعله مبني على أن هذا وقصة عمران عند البخاري واحد.

سهر: قوله: صلى الظهر خمساً: قال الكرمانى نقلاً عن الخطابي: كان الحديث لم يبلغ من ذهب من أهل الكوفة إلى أنه إن لم يقعد في الرابعة قدر التشهد، وجلس في الخامسة: فصلاته فاسدة، وعليه أن يستأنفها، وإن قعد فيها فقد تمت له الظهر مثلاً، والخامسة تطوع، وعليه أن يضيف إليها سادسة، ثم يتشهد ويسلم، ويسجد للسهو. انتهى قال الشيخ عبد الحق الدهلوي في «اللمعات شرح المشكاة»: هذا الكلام تعريض على علمائنا مع نوع من الاعتذار، حتى لا يلزمهم مخالفة السنة بعد العلم بها، والجواب أن لفظ الحديث يصدق مع ترك القاعدة ومع فعلها، والثاني أرجح وأقرب؛ لأنه ~~لو كان~~ لم يكن يترك القاعدة الأخيرة؛ لكونها ركناً، فجواز الصلاة على تقدير تركه بعيد، فهذا الحديث مخصوص بصورة فعل القعدة الأخيرة والسهو في السلام. وأما ضم السادسة فيحديث فهي فيه عن البتراء، فتدبر. انتهى على أن عندنا ليس ضم السادسة على الوجوب، حتى قال في «الهداية»: ولو لم يضم لا شيء عليه، وقال صاحب «البدائع»: والأولى أن يضيف إليها ركعة أخرى ليصير نفلًا، كذا في «العينى». قوله: بعد ما سلم: قال الكرمانى: فإن قلت: الحديثان السابقان يدلان على أن سجود السهو قبل السلام، وهذا على أنه بعد السلام. قلت: لا كلام في جواز الأمرين، وإنما النزاع في الأفضل، فقال الشافعي: قبله أفضل، وقال أبو حنيفة بالعكس، وقال مالك: إن كان السهو بالنقصان - كما في الحديثين - فقبله، وإن كان بالزيادة فبعده، كما في هذا الحديث. انتهى وسيأتي بحثه أيضاً في «باب من لم يتشهد في سجدتي السهو». قوله: فقال له ذو اليندين إلخ: استدل به قوم على أن كلام الساهي لا يفسد الصلاة، وهو قول الثلاثة. وقال أبو حنيفة: يفسدها، والحديث منسوخ؛ لأن عمر ~~عليه~~ عمل بعده ~~عليه~~ بخلاف ذلك، ولولا ثبت نسخه لم يفعل، وهو ممن حضر يوم ذي اليندين. ومر الحديث مع بيانه هذا في «باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره».

* أسماء الرجال: إبراهيم: ابن يزيد، النخعي. علقمة: ابن قيس، النخعي. عبد الله: هو ابن مسعود. آدم: ابن أبي إياس. شعبة: هو ابن الحجاج. سعد: ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف. أبي سلمة: ابن عبد الرحمن بن عوف.

سند: قوله: أحق ما يقول قالوا نعم: لا يخفى أن قوله: «نقصت الصلاة» - وهو المذكور في هذه الرواية - ليس بحق، فلا يصح هذا الجواب بالنظر إليه، فجوابهم بذلك مبني على ما سيحيى، وبالجملة ففي هذه الرواية وقع في السؤال اختصار من الرواة، والجواب مبني على ما كان عليه السؤال بالحقيقة، ويمكن إخراج الجواب على هذه الرواية بالنظر إلى لازم السؤال، أي «هل وقع مني ما يقتضي هذا السؤال؟». وأما حمل النقصان في الصلاة على ما يعم النقصان بوحى من الله تعالى أو بنسيان منه ~~عليه~~ - ليندرج فيه السؤال بتمامه أعني «أقصرت الصلاة أم نسيته؟» - فذاك مقصد للاستفهام؛ إذ هذا العام واقع عند ذي اليندين قطعاً، وإنما الشك بالنظر إلى خصوص النقصان من حيث الوحي أو النسيان، كما لا يخفى، والله تعالى أعلم.

١٦٣/١

٤- بَابُ مَنْ لَمْ يَتَشَهَّدْ فِي سَجْدَتِي السَّهْوِ

وَسَلَّمَ أَنَسُ ^{سهر} وَالْحَسَنُ ^{سهر} وَلَمْ يَتَشَهَّدَا. وَقَالَ قَتَادَةُ: لَا يَتَشَهَّدُ.

١٢٢٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ أَبِي أُيُوبَ ^{بن} بْنِ أَبِي تَيْمَةَ السَّخْتِيَانِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ^{هو ابن مالك هو البصري}: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْصَرَفَ مِنْ اثْنَتَيْنِ فَقَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ: أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟» فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى اثْنَتَيْنِ أُخْرَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ ثُمَّ سَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ ثُمَّ رَفَعَ.

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادٌ * عَنْ سَلَمَةَ بْنِ عُلْقَمَةَ * قَالَ: قُلْتُ لِحَمَّادٍ: فِي سَجْدَتِي السَّهْوِ تَشَهُدُ؟ فَقَالَ: لَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ^{سند ٣ سند ٤}.

٥- بَابُ: يُكَبِّرُ فِي سَجْدَتِي السَّهْوِ

١٦٤/١

١٢٢٩- حَدَّثَنَا حَفْصُ * بْنُ غُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ * عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ^{ابن سيرين (ع)}: قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ إِحْدَى صَلَاتَيْ الْعِشِيِّ - قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَكْبَرُ ظَنِّي أَنَّهَا الْعَصْرُ - رُكْعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ قَامَ إِلَى خَشْبَةٍ فِي مُقَدِّمِ الْمَسْجِدِ، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهَا....

١. مالك بن أنس عن أيوب: وللأصلي: «مالك عن أيوب». ٢. وقال: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «فقال». ٣. فقال: كذا لأبي الوقت، وفي نسخة: «قال». ٤. باب: وفي نسخة بعده: «من». ٥. أنها: كذا للشيخ ابن حجر، وفي نسخة: «أنه».

ترجمة: قوله: باب من لم يتشهد في سجدي السهو إلخ: قال الحافظ: أي إذا سجدهما بعد السلام من الصلاة، وأما قبل السلام فالجمهور على أنه لا يعيد التشهد، واختلف فيه عن المالكية، وأما من سجد بعد السلام فحكى الترمذي عن أحمد أنه يتشهد، وهو قول بعض المالكية والشافعية. اهـ وعند الحنفية يتشهد مطلقاً. وتعقب العلامة العيني كلام الحافظ، فقال بعد ذكر كلامه: لم يشر البخاري إلى هذا التفصيل أصلاً لا في الترجمة ولا في الحديث، وإنما أراد بهذه الترجمة الإشارة إلى بيان من لا يرى التشهد فيهما، وهو مذهب ابن سيرين وابن أبي ليلى وغيرهما؛ فأنهم قالوا: من عليه السهو يسجد ويسلم ولا يتشهد. انتهى مختصراً

سهر: قوله: ولم يتشهد: أي سلم أنس بن مالك والحسن البصري عقيب سجدي السهو ولم يتشهدا، وهذا تعليق وصله ابن أبي شيبة. (عمدة القاري)
قوله: وقال قتادة لا يتشهد: لأن قتادة روى عن شيخيه أنس والحسن أنهما لم يتشهدا، فذهب فيه إلى ما ذهب إليه. (عمدة القاري)
قوله: فقام رسول الله ﷺ: واستشكل فيه؛ لأنه كان قائماً كما سيحى، وأوجب بأن المراد بقوله: «فقام» أي اعتدل؛ لأنه كان مستنداً إلى الخشبة كما سيأتى. وقيل: هو كناية عن الدخول في الصلاة، كذا في «العيني». وقال علي القاري في «المرقاة» قبل حديث ذي اليدين: كان قبل تحريم الكلام في الصلاة. وقيل: أحكام هذا الحديث خصت بمن شهد تلك الصلاة، فلم تقم الحجة عليهم يومئذ؛ لأنها لم تكن شرعت قبل ذلك، فعذروا في مبدأ أمر السهو فيما فعلوا. انتهى ومر بيانه عن قريب.
قوله: ثم رفع: أي من السجدين، فيه المطابقة للترجمة؛ لأن ظاهره أنه ﷺ لم يتشهد في هذه الصورة. وادعى ابن المهلب أنه ليس في حديث ذي اليدين تشهد ولا تسليم. قيل: ذلك يحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون ﷺ تشهد فيهما وسلم، ولم ينقل ذلك المحدث. والثاني: أنه لم يتشهد فيهما ولم يسلم. وألحق المسلمون بهاتين السجدين سنن الصلاة تأكيداً بهما. والأول يترجح بما في «أبي داود» من رواية أبي المهلب عن عمران بن حصين «أن النبي ﷺ صلى بهم فسها، فسجد سجدتين، ثم تشهد، ثم سلم». وأخرجه الترمذي وقال: حديث حسن غريب، وأخرجه النسائي أيضاً، وأخرجه الحاكم وقال: صحيح على شرط الشيخين، وأخرجه ابن حبان أيضاً. وقال ابن مسعود والشعبي والثوري وقتادة والحكم والليث وحماد: يتشهد ويسلم، وبه قال أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق، كذا في «العيني». قوله: ليس في حديث أبي هريرة: مفهومه وروده في غير حديثه، قاله القسطلاني. قال العيني: وفي رواية أبي نعيم: فقال: لم أحفظ فيه عن أبي هريرة شيئاً، وأحب إلي أن يتشهد. انتهى
* أسماء الرجال: سليمان بن حرب: الأزدي الواسطي البصري. حماد: هو ابن زيد، الجهضمي البصري. سلمة بن علقمة: التيمي البصري. حفص: ابن عمر بن الحارث بن سحر، الخوضي. يزيد بن إبراهيم: التستري.

سند: قوله: قال: ليس في حديث أبي هريرة: كأن المصنف بن الاستدلال بذلك على أن مقصود الصحابة بذكر هذه الأخبار تحقيق الأحكام الشرعية، لا بيان القصص، فعدم ذكرهم مثل هذا الشيء - الذي لو كان لما تم الحكم الشرعي بدونه - دليل عدمه، والله تعالى أعلم.

وَفِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَهَابَاهُ أَنْ يُكَلِّمَاهُ، وَخَرَجَ سَرْعَانَ النَّاسِ، فَقَالُوا: قُصِّرَتِ الصَّلَاةُ؟ وَرَجُلٌ يَدْعُوهُ النَّبِيُّ ﷺ ذَا الْيَدَيْنِ فَقَالَ: أَتَسَيِّتُ أَمْ قُصِّرْتَ؟ فَقَالَ: «لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تُقْصُرْ». قَالَ: بَلَى قَدْ نَسَيْتَ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ كَبَّرَ، فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَكَبَّرَ فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَكَبَّرَ. قال بناء على ظنه. (مر)

١٢٣٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ* عَنِ ابْنِ شَهَابٍ* عَنِ الْأَعْرَجِ* عَنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ الْأَسَدِيِّ* اللقفي. (فس) حَلِيفِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ -: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ، فَلَمَّا أَتَمَّ صَلَاتَهُ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ يُكَبِّرُ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ، وَسَجَدَهُمَا النَّاسُ مَعَهُ مَكَانَ مَا نَسِيَ مِنَ الْجُلُوسِ. تَابَعَهُ ابْنُ جُرَيْجٍ* عَنِ ابْنِ شَهَابٍ فِي التَّكْبِيرِ.

٦- بَابُ: إِذَا لَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ

١٦٤/١

١٢٣١- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَصَالَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الدَّسْتَوَائِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ* عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ* قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا نُودِيَ بِالصَّلَاةِ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ - وَلَهُ ضُرَاطٌ - حَتَّى لَا يَسْمَعَ الْأَذَانَ، فَإِذَا قُضِيَ الْأَذَانُ أَقْبَلَ، فَإِذَا تُوبَّ بِهَا أَدْبَرَ، فَإِذَا قُضِيَ التَّثْوِيبُ أَقْبَلَ، حَتَّى يَخْطُرَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ، الزهراني. (فس) يوس أقيم

١. فهاباه: وفي نسخة: «فهابا». ٢. سرعان: وللشيخ ابن حجر: «السرعان». ٣. ذا: وفي نسخة: «ذو». ٤. فقال: وفي نسخة: «قال». ٥. أم: ولأبي الوقت: «أو». ٦. فكبر: وفي نسخة: «وكبر». ٧. الليث: كذا للأصيلي وابن عساكر، وفي نسخة: «ليث». ٨. يكبر: وفي نسخة: «فكبر». ٩. وله ضراط: ولابن عساكر والأصيلي: «له ضراط». ١٠. الأذان: وفي نسخة: «التأذين».

ترجمة: قوله: باب إذا لم يدر كم صلى إلخ: الظاهر أن غرض المؤلف من هذه الأبواب العديدة الإشارة إلى جميع ما ثبت عنه ﷺ فيما يتعلق بالسهو، وبأنه على كل جزء يباب مستقل، كما تقدم في «باب حك المخاط بالخصي» من أبواب القبلة، وهو الأصل السابع عشر من أصول التراجم. ولا يبعد أن يكون إشارة إلى مذهب الحسن البصري وطائفة من السلف حيث قالوا بظاهر حديث الباب، وقالوا: إذا شك المصلي فلم يدر زاد أو نقص فليس عليه إلا سجدة واحدة فقط، وعند الجمهور لزمه البناء على اليقين أو التحري.

سهر: قوله: فهابا أن يكلماه: وفي رواية ابن عون: فهاباه بزيادة الضمير، والمعنى: ألغما غلب عليهما احترامه وتعظيمه عن الاعتراض عليه. وأما ذو اليمين فغلب عليه حرصه على تعلم العلم، كذا في «الفتح». قوله: سرعان: بفتح المهملات - ومنهم من يسكن الراء، وقيل: بضم أوله وسكون الراء - جمع سريع. وهم أوائل الناس خروجاً من المسجد، وهم أصحاب الحاجات غالباً. (التوشيح) قوله: بحينة: [أم عبد الله - وهو الراجح - أو أم أبيه، فعلى الثاني يكتب الألف في كلمة «ابن»]. قوله: وله ضراط: لثقل الأذان، كالحمار يضطر من ثقل الحمل، أو هو عبارة عن ثقل سماعه الأذان، قاله الطيبي. وهو حقيقة، أو مجاز عن شغله نفسه. شبه ذلك الشغل بصوت يملأ السمع، ثم سماه ضراطاً؛ تقييحاً له، وهو ريح يخرج من الدبر. وقوله: «حتى لا يسمع» غاية الإديار - أي أبعد بحيث لا يسمع - أو لازدياد الضراط، ويُقوي الأول حديث «أبعد حتى يكون مكان الروحاء». (جمع البحار) قوله: حتى يخطر: أي يوسوس. قال العيني: أكثر الرواة بضم الطاء، والمتقنون على أنه بالكسر، قاله الكرماني أيضاً. وفي «المجمع» معناه: السلوك، أي يدنو فيمر بين المرء وقلبه فيشغله. انتهى أي فيذهله عما هو فيه، كذا في «القسطاني».

* أسماء الرجال: الليث: هو ابن سعد، الإمام. ابن شهاب: هو الزهري. الأعرج: عبد الرحمن بن هرمز. ابن جريج: هو عبد الملك بن عبد العزيز، فيما وصله عبد الرزاق. يحيى بن أبي كثير: الطائي مولاهم، أبو نصر اليمامي.

سند: قوله: فقال: لم أنس ولم تقصر: أحسن ما ذكروا في الجواب أن هذا الخير خير بحسب ظنه، أو هو كناية عن أني لم أشعر بشيء منهما؛ لأن عدم الشيء يستلزم عدم الشعور به. واعتبار الظن في الإخبار أو جعله كناية عن عدم الشعور غير بعيد؛ فإن أكثر الإخبارات في مجرى العرف إنما هي مبنية على انظنون، حتى أشبهه على العلماء بسبب ذلك حقيقة الصدق والكذب، فذهب كثير منهم إلى أن مدارهما على مطابقة الاعتقاد وعدمه، وسواء اعتبرنا بناء الخير على الظن، أو اعتبرناه كناية عن عدم الشعور: فهو خير صادق قطعاً. لا يقال: سؤال ذي اليمين عن الواقع، فكيف يطابقه الجواب على تقدير الظن مثلاً؟ لأننا نقول: ليس معنى الجواب - على هذا الجواب - نفي الظن نفسه، بل نفيهما بحسب الواقع في الظن، أي أظن أنهما ليسا بواقعين في الخارج، لا أنه ليس لي ظن بوجودهما في الخارج وإن كان بعض منهما في الخارج. والحاصل: أنه جواب يتعلق بالظن بعدهما في الخارج، لا أنه جواب بأن ظنه لم يتعلق بهما، وغير المطابق هو الثاني دون الأول؛ فإن الأول متعارف في مجاري العرف قطعاً، والفرق بين الوجهين يحصل عند التأمل، والله تعالى أعلم.

وَيَقُولُ: اذْكُرْ كَذَا وَكَذَا مَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرْ، حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَذْرِي كَمْ صَلَّى، فَإِذَا لَمْ يَذْرِ أَحَدُكُمْ كَمْ صَلَّى ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ».

٧- بَابُ السَّهْوِ فِي الْفَرَضِ وَالنَّطَوُّعِ

١٦٤/١

وَسَجَدَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ وَثْرِهِ.

والمطابقة من حيث إن ابن عباس كان يرى الوتر سنة، ومع هذا سجد فيه. (ع)

١٢٣٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ* عَنِ ابْنِ شِهَابٍ*، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ أَحَدُكُمْ إِذَا قَامَ يُصَلِّي جَاءَ الشَّيْطَانُ فَلَبَسَ عَلَيْهِ حَتَّى لَا يَذْرِي كَمْ صَلَّى، فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ».

٨- بَابُ: إِذَا كَلَّمَ وَهُوَ يُصَلِّي فَأَشَارَ بِيَدِهِ وَاسْتَمَعَ

١٦٤/١

أي أعلمه أنه في الصلاة

١٢٣٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى* بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ* قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَرُو عَنْ بُكَيرٍ*، عَنْ كُرَيْبٍ*، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه وَالْمِسْوَرِ بْنَ مَخْرَمَةَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَزْهَرَ* رضي الله عنه أَرْسَلُوهُ إِلَى عَائِشَةَ رضي الله عنها، فَقَالُوا: اقْرَأْ عَلَيْهَا السَّلَامَ مِنَّا جَمِيعًا، وَسَلِّمْهَا عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، وَقُلْ لَهَا: إِنَّا أَخْبَرْنَا أَنَّكَ تُصَلِّيهِمَا وَقَدْ بَلَّغْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهُمَا.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَكُنْتُ أَضْرِبُ النَّاسَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنْهَا. قَالَ كُرَيْبٌ: فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رضي الله عنها فَبَلَّغْتُهَا مَا أَرْسَلُونِي، فَقَالَتْ: سَلْ أُمَّ سَلَمَةَ. فَخَرَجْتُ إِلَيْهِنَّ فَأَخْبَرْتُهُمْ بِقَوْلِهَا، فَرَدُّونِي إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ بِمِثْلِ مَا أَرْسَلُونِي بِهِ إِلَى عَائِشَةَ.

١. باب السهو: وللشيخ ابن حجر: «باب للسهو». ٢. أرسلوه: وفي نسخة: «أرسلوا». ٣. أخبرنا: وللأصيلي بعده: «عنهما». ٤. أنك: وفي نسخة: «عنك».
٥. تصليهما: كذا لأبي الوقت وابن عساكر والكشميهني، ولابن عساكر: «تصليهما»، وفي نسخة: «تصلينهما». ٦. عنهما: وفي نسخة: «عنه».
- وفي نسخة: «عنهما». ٧. عنها: وللكشميهني: «عنه»، وفي نسخة: «عليها». ٨. قال: وفي نسخة: «فقال». ٩. أرسلوني: وفي نسخة بعده: «به».

ترجمة: قوله: باب السهو في الفرض والتطوع: قال الحافظ: أي هل يفرق حكمه أم يتحد؟ وإلى الثاني ذهب الجمهور، وخالف في ذلك ابن سيرين وقتادة؛ فإنما قالا: لا سجود في التطوع. ووجه أخذه من حديث الباب من جهة قوله: «وإذا صلى» أي الصلاة الشرعية، وهو أعم من أن تكون فريضة أو نافلة، انتهى بزيادة من «القسطاني».

قوله: باب إذا كلم وهو يصلي إلخ: قال الحافظ في الترجمة الآتية: قال ابن رشد: هذه الترجمة أعم من كونها مرتبة على استدعاء ذلك أو غير مرتبة، بخلاف الترجمة السابقة؛ فإن الإشارة فيها لزمت من الكلام واستماعه، فهي مرتبة. اهـ وعلى هذا فلا تكرار بين الترجمتين. والأوجه عندي أن يقال: إن المقصود ههنا الاستماع، وفي الآتي الإشارة.

سهو: قوله: ثلاثاً أو أربعاً فليسجد سجدتين: ليس فيه تعيين محل السجود، وقد رواه الدارقطني مرفوعاً: «إذا سهى أحدكم فلم يدر أزيد أو نقص؟ فليسجد سجدتين وهو جالس، ثم يسلم». وروى أبو داود نحوه. فإن قلت: هذه الروايات تدل على أن سجدتي السهو قبل السلام. قلت: روايات الفعل متعارضة، فبقي لنا رواية القول، وهو حديث ثوبان: «لكل سهو سجدتان بعد ما يسلم» من غير فصل بين الزيادة والنقصان سالماً من المعارض، فتعمل به.

ثم اختلفوا في المراد بالحديث، فقال الحسن البصري وطائفة من السلف بظاهره وقالوا: إذا شك المصلي فلم يدر زاد أو نقص؟ فليس عليه إلا سجدتان وهو جالس. وقال مالك والشافعي وأحمد وآخرون: متى شك في صلاته لزمه البناء على اليقين؛ عملاً بحديث أبي سعيد رواه مسلم وغيره: قال رسول الله ﷺ: «إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى، أثلاثاً أو أربعاً؟ فليطرح الشك، ولين على ما استيقن، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم» الحديث، هذا زيد بما في «العيني».

فإن قلت: حديث أبي سعيد المذكور قولِي وفيه: «ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم»، فلم يبق حديث ثوبان سالماً عن المعارضة. فالجواب ما قاله ابن الهمام: أن الكلام في سجود السهو على الإطلاق، ولم يعارض حديث ثوبان فيه دليل قولِي، وهذا الحديث وسائر أمثاله خاصة في الشك. على أن القولية في الشك قد تعارضت أيضاً بما روى أبو داود والنسائي عن ابن جعفر. وأحسن منه ما في البخاري في «باب التوجه نحو القبلة»: «إذا شك أحدكم في صلاته فليتحر الصواب، فليتم عليه، ثم يسلم، ثم يسجد سجدتين» فهذا تشريع عام قولِي. انتهى

* أسماء الرجال: مالك: الإمام. ابن شهاب: هو الزهري. يحيى: ابن سليمان بن يحيى، الجعفي. ابن وهب: هو عبد الله المصري. بكير: هو ابن عبد الله بن الأشج. كريب: مولى ابن عباس. عبد الرحمن بن أزهر: القرشي الزهري الصحابي، عم عبد الرحمن بن عوف. (إرشاد الساري وتقریب التهذيب)

أبو أمية والد أم سلحة. (ع)

170/1

أبو رشدين، مولى ابن عباس. (تق)

قَالَ كُرَيْبٌ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

فيما مر في الحديث السابعة. (قم)

١٢٣٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ* بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ* عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ*:

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَلَغَهُ أَنَّ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ كَانُوا يَبْتَغُونَ شَيْئًا، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّحُ بَيْنَهُمْ فِي أُنَاسٍ مَعَهُ، فَحَسِبَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَحَاتَتْ الصَّلَاةُ، فَجَاءَ بِلَالٌ إِلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ حُسِسَ، وَقَدْ حَاتَتْ الصَّلَاةُ، فَهَلْ لَكَ أَنْ تَوُمَّ النَّاسَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ إِنْ شِئْتَ.

فَأَقَامَ بِلَالٌ، وَتَقَدَّمَ أَبُو بَكْرٍ فَكَبَّرَ لِلنَّاسِ، وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي فِي الصُّفُوفِ حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ، فَأَخَذَ النَّاسُ فِي التَّصْفِيقِ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ التَّفَتَّ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَمْرِهِ أَنْ يُصَلِّيَ، فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَيْهِ فَحَمِدَ اللَّهَ، وَرَجَعَ الْقَهْقَرَى وَرَاءَهُ حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ، فَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى لِلنَّاسِ.

١. يصليهما: وفي نسخة: «يصليهما». ٢. قولي: ولا بن عساكر وأبي الوقت: «فقولي». ٣. هاتين: ولأبي الوقت بعده: «الركبتين». ٤. يا ابنة: ولأبي ذر: «يا بنت». ٥. ناس: ولأبي الوقت: «أناس». ٦. فقال: وفي نسخة: «قال». ٧. وتقدم: وفي نسخة: «فتقدم». ٨. فأخذ: وفي نسخة: «وأخذ». ٩. للناس: وفي نسخة: «بالناس».

ترجمة: قوله: باب الإشارة في الصلاة: تقدم الكلام عليه، وكتب الشيخ في «اللامع»: وكانت إشارة النبي ﷺ أبا بكر بعد ما أخذ - خلفه - في الصلاة، فصحت الترجمة. اهـ
وفي هامشه: قال الحافظ: شاهد الترجمة قوله: «فأخذ الناس في التصفيق»؛ فإنه ﷺ وإن كان أنكره عليهم، لكنه لم يأمرهم بإعادة الصلاة. وقال العيني: ويمكن أن يؤخذ من قوله: «التفت» أي أبو بكر؛ لأن الالتفات في معنى الإشارة. اهـ والله در الشيخ إذ استدل على الترجمة بفعله ﷺ، وهو مناسب لدقة نظر الإمام البخاري - قدس سره - أيضاً. والظاهر أن الشراح لم يأخذوا بذلك؛ لحملهم فعله ﷺ على ما قبل الصلاة، ونَبّه الشيخ - قدس سره - بتوجيهه على أن فعله ﷺ كان بعد الشروع في الصلاة.
ثم أعلم أنه كان حق هاتين الترجمتين أن تُذكر قبل «أبواب السهو» في ذيل «أبواب العمل»، فلذا اخترت أن «أبواب العمل» انتهت إلى «كتاب الجنائز»، كما تقدم.
ثم البراعة عند الحافظ في قوله: «أشار إليهم أن اجلسوا». والأوجه عندي في قوله: «وهو شاك»؛ فإن المرض مذكّر للموت. ويحتمل أن يكون في قوله: «في بيته»؛ فإن البيت يطلق على القبر، كما تقدم قريباً في حديث «ما بين بيتي ومنبري روضة» الحديث. وفي رواية «أبي داود» من «كتاب الفتن»: «كيف بك إذا كان البيت بالصوف». اهـ

سهر: قوله: ثم رأيته يصليهما: واحتج به قوم وقالوا: لا بأس أن يصلي الرجل بعد العصر ركعتين، والجمهور على أنه من خصائصه ﷺ، ويدل عليه ما ورد أنه ﷺ قال: «أمرت بهما». وأيضا من الدليل عليه ما جاء في رواية أخرى عن أم سلمة قالت: «قلت: يا رسول الله، أفقضيهما إذا فاتتا؟ قال: لا»، وبهذا بطل ما قال بعض الشافعية: إن الأصل الاقتداء به ﷺ وعدم التخصيص حتى يقوم دليل به، ولا دليل أعظم وأقوى من هذا. وهنا شيء آخر يلزمهم، وهو أنه ﷺ كان يداوم عليهما، وهم لا يقولون به في الصحيح الأشهر، فإن عورضوا يقولون: هو من خصائصه ﷺ، ثم في الاستدلال بالحديث يقولون: الأصل عدم التخصيص، ملتبس من «العين».

قوله: الجارية، وفي رواية: «الخادم»، ولم يعلم اسمها. قيل: يحتمل أن تكون بنتها زينب. قلت: هذا حلس وتخمين. (عمدة القاري) قوله: ففعلت الجارية: فيه جواز استماع الصلي إلى كلام غيره وفهمه له، ولا يضّر ذلك صلاته. (عمدة القاري) قوله: فأشار بيده: فيه دليل على أن إشارة الصلي بيده ونحوها لا تبطل الصلاة، وفيه مطابقة للترجمة. (عمدة القاري) قوله: فأخذ الناس في التصفيق: أي شرعوا فيه، وهذا موضع الترجمة؛ لأن التصفيق يكون باليد، وحركتها به كحركاتها بالإشارة، قاله القسطلاني والعيني. ويمكن أن يؤخذ من قوله: «التفت» أي أبو بكر؛ لأن الالتفات في معنى الإشارة، قاله العيني. ومرة الحديث مع تعلقاته في «باب من دخل ليوم الناس» وفي «باب رفع الأيدي في الصلاة لأمر ينزل به».

* أسماء الرجال: قتيبة بن سعيد: الثقفى مولاهم، البلخي. يعقوب: ابن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله، القاري المدني، نزيل الإسكندرية. أوى حازم: سلمة بن دينار، الأعرج المدني.

فَلَمَّا قَرَعَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، مَا لَكُمْ حِينَ تَابِكُمْ شَيْءٌ فِي الصَّلَاةِ أَخَذْتُمْ فِي التَّصْفِيقِ، إِنَّمَا التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ، مَنْ تَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُكُلْ: سُبْحَانَ اللَّهِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُهُ أَحَدٌ حِينَ يَقُولُ: سُبْحَانَ اللَّهِ، إِلَّا التَّفَتَّ. يَا أَبَا بَكْرٍ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ لِلنَّاسِ حِينَ أَشْرْتُ إِلَيْكَ؟» فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَا كَانَ يَنْبَغِي لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

١٢٣٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي الثَّوْرِيُّ عَنْ هِشَامٍ* عَنْ فَاطِمَةَ* عَنْ أَسْمَاءَ* ﷺ قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ وَهِيَ تُصَلِّي قَائِمَةً، وَالنَّاسُ قِيَامٌ، فَقُلْتُ: مَا شَأْنُ النَّاسِ؟ فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا إِلَى السَّمَاءِ. فَقُلْتُ: آيَةٌ؟ فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَيْ نَعَمْ.

١٢٣٦- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ* قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ* عَنْ هِشَامٍ* عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ ﷺ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاكٍ جَالِسًا، وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ اجْلِسُوا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا».

١. يَا أَيُّهَا النَّاسُ: وفي نسخة: «أَيُّهَا النَّاسُ». ٢. صَلَاتِهِ: وفي نسخة: «الصَّلَاةُ». ٣. لِلنَّاسِ: وفي نسخة: «بِالنَّاسِ». ٤. حَدَّثَنِي: وفي نسخة: «حَدَّثَنَا».
٥. فَقُلْتُ: ولأبي ذر: «قلت». ٦. فَأَشَارَتْ: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «فَقَالَتْ». ٧. إِسْمَاعِيلُ: وللأصيلي بعده: «بن أبي أُويس».
٨. حَدَّثَنَا: وفي نسخة: «حَدَّثَنِي». ٩. شَاكٍ: ولابن عساكر وأبي الوقت والأصيلي: «شَاكِي».

سهر: قوله: ما كان ينبغي لابن أبي قحافة: قاله إما استصغاراً لنفسه؛ لأن الإمامة محل الرئاسة وموضع الفضيلة، وإما لأنه قد استدلل بشقِّ رسول الله ﷺ الصفوف - حتى خلص إلى الصف الأول - على أنه لو أراد أن لا يتقدم أصلاً لما شق الصفوف، وإما لأن أمر الصلاة كان في حياة رسول الله ﷺ يختلف، ويستحيل من حال إلى حال، ولم يكن يأمن أن يحدث الله تعالى في تلك الحال أمراً من زيادة أو نقصان أو تبديل هيئة منها وهو لا يعلم، كذا قاله الكرماني. قال العيني: وادعى ابن عبد البر الإجماع على عدم جواز ذلك لغيره.

قوله: أي نعم: تفسير لقولها: «فأشارت» قاله القسطلاني. وفي رواية: «أن نعم»، كذا في «العيني». وفي الأصل المنقول عنه «إي» بكسر الهمزة، والله تعالى أعلم. وهذا الحديث قطعة من حديث سبق في «باب من أحاب الفتيا بإشارة اليد والرأس» وفي «باب صلاة النساء مع الرجال في الكسوف». قوله: وهو شاك: أي يشكو من انحراف مزاجه، أي مريض. وقال الجمهور: هذا منسوخ؛ لأن النبي ﷺ صلى في مرضه الذي توفي فيه قاعداً والناس خلفه قياماً. ومَرَّ الحديث في «باب إنما جعل الإمام ليؤتم به»، قاله الكرماني.

* أسماء الرجال: يحيى بن سليمان: الجعفي الكوفي، نزيل مصر. ابن وهب: عبد الله بن مسلم، القرشي مولاهم، أبو محمد المصري. هشام: هو ابن عروة بن الزبير. فاطمة: بنت المنذر ابن الزبير. أسماء: بنت أبي بكر الصديق. إسماعيل: هو ابن أبي أُويس. مالك: الإمام المدني. هشام: هو ابن عروة بن الزبير بن العوام.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٧- كِتَابُ الْجَنَائِزِ

١- بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجَنَائِزِ وَمَنْ كَانَ آخِرَ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

١٦٥/١

وَقِيلَ لَوْهَبُ بْنُ مُنَبِّهٍ: أَلَيْسَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مِفْتَاحُ الْجَنَّةِ؟ قَالَ: بَلَى، وَلَكِنْ لَيْسَ مِفْتَاحُ إِلَّا لَهُ أَسْتَنْ، فَإِنْ جِئْتَ بِمِفْتَاحٍ لَهُ أَسْتَنْ فُتِّحَ لَكَ، وَإِلَّا لَمْ يُفْتَحْ لَكَ.

١٢٣٧- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ* قَالَ: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا وَاصِلٌ* الْأَحْدَبُ عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ*...

١. كتاب الجنائز: كذا لأبي الوقت والأصيلي، ولأبي ذر: «في الجنائز». [لفظ الباب ساقط لأبي ذر. (إرشاد الساري)]

٢. باب ما جاء في الجنائز: وللأصيلي: «باب في الجنائز». ٣. أليس لا إله إلا الله مفتاح الجنة: وفي نسخة: «أليس مفتاح الجنة لا إله إلا الله».

ترجمة: قوله: باب ما جاء في الجنائز ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله: قال السندي: عطف على «الجنائز» بمنزلة التفسير، فصار المعنى: باب ما جاء فيمن كان آخر كلامه ...، وقيل: مراده بقوله: «من كان ...» ذكر حديث رواه أبو داود والحاكم، إلا أنه حذف جواب «من». قلت: ولا يخفى بعده. ثم إنه جعل هذه الترجمة كالشرح لأحاديث الباب وأشار بها إلى حمل أحاديث الباب على «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله»، وطريق حمله أن يجعل قوله: «لا يشرك بالله» كناية عن التوحيد بالقول، وهي جملة حالية تفيد مقارنة الموت بالتوحيد باللسان، وطريق تلك المقارنة هو أن يكون آخر كلامه لا إله إلا الله. وهذا مسلك دقيق لتأويل أحاديث الباب يُعني عما ذكرنا في تأويلها عن حمل قوله: «دخل الجنة» على دخوله ولو بالأخرة، وهو بعيد إلى آخر ما بسطه العلامة السندي. قال الحافظ: أشار بهذه الترجمة إلى حديث الثلقين، لكن لما لم يكن على شرطه فاستشهد عليه بحديث الباب. وحديث الثلقين أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ: «لقنوا موتاكم لا إله إلا الله». اهـ

سهر: قوله: كتاب الجنائز: جمع «الجنائز» بفتح الجيم وكسرها، ويقال: بالفتح للميت، وبالكسر للنعش الذي عليه الميت، ويقال: عكسه. وهي من «جنز» إذا ستر. (الكواكب الدراري) قوله: لا إله إلا الله: أي هذه الكلمة، والمراد هي وضيمتها: محمد رسول الله، قاله الكرمانى. قال العيني: هذا من الترجمة، ولم يذكر جواب «من»؛ اكتفاءً بذكره في الحديث أي «دخل الجنة»، كما رواه أبو داود بإسناد حسن والحاكم بإسناد صحيح. و«آخر» بالنصب لأبي ذر، خبر «كان» مقدم على اسمها، وهو كلمة «لا إله إلا الله». ولغير أبي ذر: «آخر» بالرفع اسم «كان»، كذا في «القسطلاني».

قوله: وإلا لم يفتح لك: قال الكرمانى: فإن قلت: عاصي الأمة يدخل الجنة قطعاً ولو بعد خروجه من النار، فكيف يقال: وإلا لم يفتح له؟ قلت: مقصوده لم يفتح في أول الأمر. فإن قلت: هذا أيضاً غير مجزوم به؛ لاحتمال العفو. قلت: لا شك أن ذلك جائز عندنا معلق بمشيئة الله تعالى، لكن الأعمال علامات ودلائل، ونحن نحكم بحسبه. قال ابن بطال: «الأسنان» القواعد التي بني الإسلام عليها. انتهى وفي «العيني»: قال الداودي: قول وهب محمول على التشديد، أو لعله لم يبلغه حديث أبي ذر. * أسماء الرجال: موسى بن إسماعيل: التبوذكي المنقري. مهدي بن ميمون: الأزدي. واصل: هو ابن حيان (بالتحية) الأحدب الأسدي الكوفي. معرور بن سويد: الأسدي أبو أمية الكوفي.

سند: قوله: باب ما جاء في الجنائز ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله: «الجنائز» جمع «جنائز» (بالفتح والكسر لغتان) للميت، وقيل: بالكسر للنعش وبالفتح للميت، والمراد ههنا الميت. وقوله: «ومن كان آخر كلامه ...» عطف على «الجنائز» بمنزلة التفسير، فصار المعنى: باب ما جاء فيمن كان آخر كلامه «لا إله إلا الله». وقيل: مراده بقوله: «من كان آخر كلامه» ذكر حديث رواه أبو داود بإسناد حسن والحاكم بإسناد صحيح، إلا أنه حذف جواب «من»، وهو «دخل الجنة». قلت: ولا يخفى بعده. ثم إنه جعل هذه الترجمة كالشرح لأحاديث الباب وأشار بها إلى حمل أحاديث الباب على «من كان آخر كلامه: لا إله إلا الله...». وطريق حمله أن يجعل قوله: «لا يشرك بالله» كناية عن التوحيد بالقول، وهي جملة حالية تفيد مقارنة الموت بالتوحيد باللسان، وطريق تلك المقارنة هو أن يكون آخر كلامه: «لا إله إلا الله»، كما جاء في حديث أبي داود والحاكم. وهذا مسلك دقيق لتأويل أحاديث الباب يُعني عما ذكرنا في تأويلها من حمل قوله: «دخل الجنة» على دخوله ولو بالأخرة، وهو بعيد غير مستقيم؛ إذ يلزم أن يدخل جاحد النبوة وغيرها الجنة إذا لم يشرك، بل يلزم أن من لم يشرك ولم يوجد بأن كان شاكاً مثلاً: يدخل الجنة، فلا بد من تأويل آخر، وهو جعل قوله: «لا يشرك بالله» شيئاً كناية عن نفي مطلق الكفر، فافهم.

ولا يخفى أنه يحمل دخول الجنة - على ما فهمه المصنف - على الدخول ابتداء كما هو المتبادر؛ إذ لا يستبعد أن يكون إجراء الله تعالى هذه الكلمة السعيدة على لسانه في هذه الحالة من علامات أنه سبقت له المغفرة من الله تعالى والرحمة، فيكون أهل هذه الكرامة من الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ (الأنبياء: ١٠١) والله تعالى أعلم. والعجب ممن قال: كان المؤلف أراد أن يفسر معنى قوله: «من كان آخر كلامه ...» بالموت على الإيمان مطلقاً.

قلت: ولا يخفى ما فيه، أما أولاً فلأن حمل قوله: «من كان آخر كلامه» على هذا المعنى بعيد جداً. وأما ثانياً فلأنه مخالف للمعهود؛ إذ المعهود وضع الترجمة شرحاً للحديث أو مسألة يستدل عليها بالحديث، لا وضع الترجمة؛ ليكون الحديث شرحاً لها. وأما ثالثاً فلأن حديث أبي ذر ونحوه معلوم بالإشكال محتاج إلى التأويل، بخلاف حديث: «من كان آخر كلامه»، فينبغي أن يحمل حديث أبي ذر ونحوه على حديث: «من كان آخر كلامه»؛ ليزول به الإشكال، وأما حمل حديث: «من كان آخر كلامه» على حديث أبي ذر ونحوه فهو مما يزيد في الإشكال، فأني فائدة في هذا الحمل؟ والله تعالى أعلم.

وَنَهَانَا عَنْ آيَةِ الْفِصَّةِ، وَخَاتِمِ الذَّهَبِ، وَالْحَرِيرِ، وَالذِّيْبَاجِ، وَالْقَسِيِّ، وَالْإِسْتَبْرَقِ.

١٢٤٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ * عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ * قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ * قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدٌ * بْنُ الْمُسَيَّبِ

هو الذهلي كما قاله الكلاباذي. (قر)

أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ * قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ خَمْسٌ: رَدُّ السَّلَامِ، وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ،

وَإِجَابَةُ الدَّعْوَةِ، وَتَشْمِيتُ الْعَاطِسِ». تَابَعَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ * قَالَ: «أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ *». وَرَوَاهُ سَلَامَةُ عَنْ عَقِيلٍ.

ابن همام. (قر)
أي عمرو بن أبي سلمة. (قر)
ابن روح بن خالد
هو ابن خالد عم سلامة

٣- بَابُ الدُّخُولِ عَلَى الْمَيِّتِ بَعْدَ الْمَوْتِ إِذَا أُدْرِجَ فِي أَكْفَانِهِ

١٦٦/١

١٢٤١، ١٢٤٢- حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ * قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ * وَيُونُسُ * عَنِ الزُّهْرِيِّ * قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ *:

أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ: أَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ عَلَى قَرَسِهِ مِنْ مَسْكِيهِ بِالسُّنْجِ حَتَّى نَزَلَ، فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ فَلَمْ يُكَلِّمْ

النَّاسَ حَتَّى دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ، فَتَيَمَّمَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مُسَجًى بِبُرْدٍ حَبْرَةٍ، فَكَشَفَ عَنْ وَجْهِهِ، ثُمَّ أَكَبَّ عَلَيْهِ فَقَبَّلَهُ ثُمَّ بَكَى فَقَالَ:

يَا أَيُّ أَنْتَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ، لَا يَجْمَعُ اللَّهُ عَلَيْكَ مَوْتَيْنِ، أَمَّا الْمَوْتَةُ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكَ فَقَدْ مُتَّهَا.

أي قصد

أي مفدي بالي

١. سلامة: ولأبي ذر بعده: «بن روح». ٢. أكفانه: وفي نسخة: «كفنه». ٣. أخبرنا: وفي نسخة: «أخبرني».

٤. أخبرنا: وفي نسخة: «أخبرني». ٥. كتب الله: وفي نسخة: «كُتِبَ».

ترجمة: قوله: باب الدخول على الميت بعد الموت إذا أدرج في أكفانه: قال الحافظ: قال ابن رشيد: لما كان الموت سبب تغيير محاسن الحي كان ذلك مظنة للمنع من كشفه، حتى قال النخعي: ينبغي أن لا يطلع عليه إلا الغاسل له ومن يليه، فترجم ردًا على قوله وأشار إلى جوازه. اهـ قال العيني: الاستدلال من الحديث بقوله: «مسحى»؛ فإن كشفه بعد التسجية كالكشف بعد التكفين. اهـ قال السندي: كان البخاري أراد بالترجمة أن يكون مدرجًا حقيقة أو في حكم المدرج، والمقصود أنه لا ينبغي الدخول عليه بلا ساتر؛ خشية أن يطلع منه على ما يكره الاطلاع عليه، فلا يشكل أن دخول أبي بكر كان قبل التكفين وقبل الغسل، فلا يوافق الترجمة. اهـ

سهر: قوله: والحرير: يتناول الثلاثة التي بعده، فيكون وجه عطفها عليه؛ لبيان الاهتمام بحكم ذكر الخاص بعد العام، أو لدفع وهم أن تخصيصه باسم مستقل لا يخرجها عن حكم العام. و«الديباج» بكسر الدال فارسي معرب: الثياب المتخذة من الإبريسم، وقد تفتح داله. و«القسي» بفتح القاف وكسر السين المهملة المشددة: ثياب من كتان مخلوط بحرير يؤتى بها من مصر، نسبت إلى قرية يقال: «القس» بفتح القاف، وبعض أهل الحديث يكسرها. وقيل: أصل «القسي»: القزي منسوب إلى القز، وهو ضرب من الإبريسم. و«الإستبرق» ما غلظ من الحرير، كذا في «العيني» و«القسطاني». قوله: والقسي والإستبرق: [وسقط من هذا الحديث الخصلة السابعة، وهي ركوب المياثر أي من حرير، وذكرها في «الأشربة»، كذا في «القسطاني»]. قوله: بالسنج: [بضم المهملة والنون وتسكن وبالهاء المهملة، منازل بني الحارث بن الخزرج بالعوالي. (إرشاد الساري)]

قوله: مسحى: بضم الميم وفتح السين والجيم المشددة، أي مغطى. «برد حبرة» كعنية، بإضافة «برد» أو بوصفه، ثوب بماني مخطط.

قوله: لا يجمع الله إلخ: قاله أبو بكر ردًا لما قاله عمر: «إن الله سيعتق نبيه فيقطع أيدي رجال وأرجلهم»، أي لا تكون لك في الدنيا إلا موة واحدة. وفي الحديث جواز تقبيل الميت، وفيه أن تسجيه الميت مستحب؛ صيانة من الانكشاف وستر صورته المتغيرة عن الأعين، قاله الكرماني. قال العيني: مطابقتها للترجمة ظاهرة، قيل: لا نسلم الظهور؛ لأن الترجمة في الدخول على الميت إذا أدرج في الكفن، ومن الحديث «وهو مسحى برد حبرة»، ولم يكن حينئذ غسل، فضلًا عن أن يكون مدرجًا في الكفن. أحجب بأن كشف الميت بعد تسجيته مساوٍ لحاله بعد تكفينه، وذلك لأن منهم من منع الاطلاع على الميت إلا الغاسل ومن يليه، وذلك لأن الموت سبب لتغير محاسن الحي، فلذلك أمر بتغميضه وتسجيته، وأشار البخاري إلى جواز ذلك بالترجمة المذكورة. ولما كان حاله بعد التسجية مثل حاله بعد التكفين وقع التطابق بين الترجمة والحديث من هذه الخشية. انتهى

* أسماء الرجال: محمد: هو الذهلي. عمرو بن أبي سلمة: بفتح اللام، التنيسي. الأوزاعي: عبد الرحمن بن عمرو. ابن شهاب: هو الزهري. سعيد: ابن المسيب بن حزن. بشر بن محمد: السخيتاني المروزي. عبد الله: ابن المبارك، المروزي. معمر: هو ابن راشد، الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري. يونس: ابن يزيد، الأيلي. الزهري: هو ابن شهاب. أبو سلمة: ابن عبد الرحمن بن عوف.

سند: قوله: باب الدخول على الميت بعد الموت إذا أدرج في كفنه: كأنه أراد به أن يكون مدرجًا حقيقة أو في حكم المدرج، والمقصود أنه لا ينبغي الدخول عليه بلا ساتر؛ خشية أن يطلع منه على ما يكره الاطلاع عليه، فلا يشكل أن دخول أبي بكر كان قبل التكفين بل قبل الغسل، فلا يوافق الترجمة. وأما حديث جابر فمحل الاستدلال هو نهي الصحابة عن الكشف، وتقرير النبي ﷺ إياهم على النهي.

قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: فَأَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ خَرَجَ وَعُمَرُ يُكَلِّمُ النَّاسَ، فَقَالَ: اجْلِسْ، فَأَبَى، فَتَشَهَّدَ أَبُو بَكْرٍ فَمَالَ إِلَيْهِ النَّاسُ وَتَرَكُوا عُمَرَ، فَقَالَ: أَمَّا بَعْدُ، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ يَعْْبُدُ مُحَمَّدًا فَإِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ مَاتَ، وَمَنْ كَانَ يَعْْبُدُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ إِلَى ﴿الشَّاكِرِينَ﴾.

(ال عمران: ١٤٤)

وَاللَّهُ، لَكَأَنَّ النَّاسَ لَمْ يَكُونُوا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ حَتَّى تَلَاهَا أَبُو بَكْرٍ، فَتَلَقَّاهَا مِنْهُ النَّاسُ، فَمَا يُسْمَعُ بَشَرٌ إِلَّا يَتْلُوهَا.

أي الآية

١٢٤٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَقِيلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ* قَالَ: أَخْبَرَنِي خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ

أحد الفقهاء السبعة بالمدينة

أُمُّ الْعَلَاءِ - امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بَايَعَتِ النَّبِيَّ ﷺ - أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهُ اقْتَسَمَ الْمُهَاجِرُونَ قُرْعَةً، فَطَارَ لَنَا عُثْمَانُ بْنُ مَطْعُونٍ، فَأَنْزَلَنَاهُ

بنت الحارث عطف بيان أو الرفع بتقدير هي. (قر)

أي وقع في سهننا. (ك)

الجمعي القرشي. (قر)

فِي أَبْيَاتِنَا، فَوَجَعَ وَجَعَهُ الَّذِي تُوِفِّي فِيهِ، فَلَمَّا تُوِفِّي وَعُسِّلَ وَكُفِّنَ فِي أَثْوَابِهِ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ

أي مرض مرضه ... إلخ

أَبَا السَّائِبِ، فَشَهِدَاتِي عَلَيْكَ لَقَدْ أَكْرَمَكَ اللَّهُ.

كناية عثمان

أي لك

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّ اللَّهَ أَكْرَمَهُ؟» فَقُلْتُ: يَا أَبَتِي أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَنْ يُكْرِمُهُ اللَّهُ؟ فَقَالَ: «أَمَّا هُوَ فَقَدْ جَاءَهُ

أي إذا لم يكن هو من المكرمين مع إيمانه وطاعته الخالصة

أي مفدي بابي

أي من أين علمت

الْيَقِينُ، وَاللَّهُ إِنِّي لَأَرْجُو لَهُ الْخَيْرَ، وَاللَّهُ مَا أَذْرِي وَأَنَا رَسُولُ اللَّهِ: مَا يَفْعَلُ بِي؟» قَالَتْ: قَوْلَ اللَّهِ، لَا أُرْزِي أَحَدًا بَعْدَهُ أَبَدًا. حَدَّثَنَا سَعِيدٌ

أي الموت

ابْنُ عَقِيلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ* مِثْلَهُ.

بضم المهملة

وَقَالَ نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ* عَنْ عَقِيلٍ* «مَا يَفْعَلُ بِهِ». وَتَابَعَهُ شُعَيْبٌ* وَعَمَرُو بْنُ دِينَارٍ وَمَعْمَرٌ*.

أشار هذا إلى أن المحفوظ في رواية الليث: «ما يفعل به». (ج)

١٢٤٤- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا عُذْرٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُنْكَدِرِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ

عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَمَّا قُتِلَ أَبِي جَعَلْتُ أَكْشِفُ الثُّوبَ عَنْ وَجْهِهِ أَبْكِي،.....

الأنصاري

يوم أحد في شوال سنة ثلاث، وكان المشركون متلوا به، جددوا أنفه وأذنيه

١. فقال إليه الناس: وفي نسخة: «فقال الناس إليه». ٢. محمدًا: وفي نسخة بعده: «ﷺ». ٣. محمدًا: وفي نسخة بعده: «ﷺ».

٤. والله: ولأبي ذر: «فوالله». ٥. أنزل: ولأبي الوقت والأصيلي: «أنزلها». وفي نسخة: «أنزل هذه الآية». ٦. النبي: وفي نسخة: «رسول الله».

٧. أكرمه: وفي نسخة قبله: «قد». ٨. فقال: وفي نسخة: «قال». ٩. بي: وفي نسخة: «به». ١٠. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا».

سهر: قوله: اقتسم: بلفظ المجهول. و«قرعة» نصب بنزع الحافض أي بقرعة. والمعنى: اقتسم الأنصار المهاجرين بالقرع في نزولهم عليهم وسكناتهم في منازلهم لما دخلوا عليهم المدينة. (إرشاد الساري وعمدة القاري) قوله: فشهادتي عليك: أي لك، هذا التركيب يستعمل عرفاً، ويراد به معنى القسم، كأنها قالت: أقسم بالله، لقد أكرمك الله.

قوله: ما يفعل بي: كلمة «ما» موصولة أو استفهامية. قال الداودي: «ما يفعل بي» وهم، والصواب: «به» أي بعثمان. وقيل: قوله: «ما يفعل بي» يحتمل أن يكون قبل إعلامه بالغفران له، أو المراد ما يفعل بي في الدنيا، أو نفى للدرارية المفصلة. (الكواكب الدراري وعمدة القاري)

* أسماء الرجال: يحيى: هو ابن عبد الله بن بكر، المخزومي. الليث: هو ابن سعد، الإمام. عقييل: هو ابن خالد، الأيلي. ابن شهاب: هو الزهري. سعيد: هو ابن كثير بن عفير، المصري. الليث: هو ابن سعد، الإمام المصري. مثله: أي مثل الحديث المذكور. نافع بن يزيد: مولى شرحبيل بن حسنة، القرشي المصري. وصله الإسماعيلي. عقييل: بضم العين، ابن خالد. وتابعه شعيب: هو ابن أبي حمزة. ومعمر: هو ابن راشد. وصله المؤلف في «باب العين الجارية» من «كتاب التعبير».

محمد بن بشار: هو بندار أبو بكر العبدي البصري. غندر: هو محمد بن جعفر. شعبة: هو ابن الحجاج، العتكي. محمد: ابن المنكدر بن عبد الله بن الهدير - بالتصغير - التيمي المدني.

سند: قوله: ما يفعل بي: قال الحافظ ابن حجر: هكذا هو المحفوظ في رواية ليث، فما ذكره بعض الرواة في رواية ليث: «ما يفعل به» فهو غلط، ولذلك ذكر المصنف عقب رواية ليث رواية نافع، وذكر أن فيها: «ما يفعل به»؛ تنبيهاً على الاختلاف. ثم قالوا: هذا كان قبل نزول قوله تعالى: ﴿لَيَقْفَرَنَّ لَكَ اللَّهُ﴾ الآية (الفتح: ٢)، وكان أولاً لا يدري؛ لأن الله لم يعلمه، ثم درى بعد أن أعلمه الله تعالى، وهذا معنى ما قيل: إنه منسوخ. وحاصله أنه خير عن شيء قد زال. فما قيل عليه: «إن الخير لا يدخله النسخ» ليس بشيء، على أن هذا الخبر مما تعلق به الأمر في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدَعَا مِّنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرَى مَا يَفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾ (الأحاف: ٩) فيحوز تعلق النسخ به بالنظر إلى ذلك الأمر، فافهم.

وَيَنْهَوْنِي وَالنَّيِّبُ لَا يَنْهَانِي. فَجَعَلْتُ عَمِّي فَاطِمَةَ تَبِي، فَقَالَ النَّيِّبُ: «تَبْكِينَ أَوْ لَا تَبْكِينَ، فَمَا زَالَتِ الْمَلَائِكَةُ تَظْلُهُ بِأَجْنَحَتَيْهَا حَتَّى رَفَعْتُمُوهُ». وَتَابَعَهُ ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ سَمِعَ جَابِرًا ^{إلى} ^{أي شعبة} ^{ترجمة سند} ^ن ^٤ ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤} ^{٩٦٥} ^{٩٦٦} ^{٩٦٧} ^{٩٦٨} ^{٩٦٩} ^{٩٧٠} ^{٩٧١} ^{٩٧٢} ^{٩٧٣} ^{٩٧٤} ^{٩٧٥} ^{٩٧٦} ^{٩٧٧} ^{٩٧٨} ^{٩٧٩} ^{٩٨٠} ^{٩٨١} ^{٩٨٢} ^{٩٨٣} ^{٩٨٤} ^{٩٨٥} ^{٩٨٦} ^{٩٨٧} ^{٩٨٨} ^{٩٨٩} ^{٩٩٠} ^{٩٩١} ^{٩٩٢} ^{٩٩٣} ^{٩٩٤} ^{٩٩٥} ^{٩٩٦} ^{٩٩٧} ^{٩٩٨} ^{٩٩٩} ^{١٠٠٠} ^{١٠٠١} ^{١٠٠٢} ^{١٠٠٣} ^{١٠٠٤} ^{١٠٠٥} ^{١٠٠٦} ^{١٠٠٧} ^{١٠٠٨} ^{١٠٠٩} ^{١٠١٠} ^{١٠١١} ^{١٠١٢} ^{١٠١٣} ^{١٠١٤} ^{١٠١٥} ^{١٠١٦} ^{١٠١٧} ^{١٠١٨} ^{١٠١٩} ^{١٠٢٠} ^{١٠٢١} ^{١٠٢٢} ^{١٠٢٣} <

٥- بَابُ الْإِذْنِ بِالْجَنَازَةِ

ترجمة سند ١
أي الإعلام بها. (قر)

١٦٧/١

وَقَالَ أَبُو رَافِعٍ * عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَا أَدْنُمُونِي؟»١٢٤٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ * قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ * عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ * عَنِ الشَّعْبِيِّ * عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي قَالَ: مَاتَ إِنْسَانٌكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُهُ، فَمَاتَ بِاللَّيْلِ فَدَفَنُوهُ لَيْلًا. فَلَمَّا أَصْبَحَ أَخْبَرُوهُ فَقَالَ: «مَا مَنَعَكُمْ أَنْ تُعَلِّمُونِي؟» قَالُوا: كَانَ اللَّيْلُ فَكَرِهْنَا - وَكَانَتْ ظُلُمَةٌ - أَنْ نَشُقَّ عَلَيْكَ. فَأَتَى قَبْرَهُ فَصَلَّى عَلَيْهِ.

أي كرهنا المشقة عليك. (قر)

٦- بَابُ فَضْلِ مَنْ مَاتَ لَهُ وَلَدٌ فَاحْتَسَبَ وَقَوْلُ اللَّهِ: ﴿وَكَثِيرَ الصَّادِرِينَ﴾

١٦٧/١

١٢٤٨- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ * عَنْ أَنَسٍ * رضي قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ

التَّاسِ مِنْ مُسْلِمٍ يُتَوَقَّى لَهُ ثَلَاثَةٌ لَمْ يَبْلُغُوا الْحِنْتَ، إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ إِيَّاهُمْ».

١٢٤٩- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ * بْنُ الْأَصْبَهَانِيِّ عَنْ ذُكْوَانَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي:

١. الإذن: وفي نسخة: «الأذان»، وفي نسخة: «الآذن». ٢. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني».

٣. محمد: ولأبي السكن بعده: «بن سلام». ٤. منعكم: وفي نسخة: «يمنعكم». ٥. ظلمة: وفي نسخة بعده: «فخشينا».

٦. فاحتسب: وللأصلي: «فاحتسبه». ٧. قول الله: وللأصلي وكرمة: «قال الله»، وفي نسخة بعده: «عز وجل».

٨. رسول الله: وفي نسخة: «النبي». ٩. ثلاثة: وللأصلي وكرمة: «ثلاث». ١٠. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا».

ترجمة: قوله: باب الإذن بالجنائز: كتب الشيخ في «اللامع»: يعني بذلك أن مجرد الإعلام غير منهجي عنه، وإنما ينهي من إعلام ما كان على حسب الجاهلية، وإلا فلا كراهة في مجرد الإعلام الخالي عن شوائب الجهل والجاهلية. اهـ والأوجه عند هذا العبد الضعيف أن الترجمة الأولى متعلقة بإخبار الموت، وهذه متعلقة بإخبار التهيؤ ليصلي عليها، لا سيما للمقتدى والكبير. قال الحافظ: هذه الترجمة تغاير التي قبلها من جهة أن المراد بالأولى الإعلام بالنفس وهذه الإعلام بالنفس وبغير. وقال ابن المنير: هذه الترجمة مرتبة على التي قبلها؛ لأن النعي إعلام من لم يتقدم له علم بالميت، والإذن إعلام من علم بتهيته أمره، وهو حسن. اهـ واختاره العيني والقسطلاني.

قوله: باب فضل من مات له ولد: قال الحافظ: قال ابن المنير: غير المصنف بـ «الفضل»؛ ليجمع بين مختلف الأحاديث الثلاثة التي أوردناها؛ لأن في الأول دخول الجنة وفي الثاني الحجب عن النار وفي الثالث تقيد الولوج بتحلة القسم، وفي كل منها ثبوت الفضل. ثم ذكر المصنف في الترجمة «الولد»، وفي الحديث ذكر الثلاثة؛ لما ورد في بعض الطرق ذكر الواحد، أخرجه الطبراني في «الأوسط» عن جابر بن سمرة، والترمذي عن ابن مسعود رضي، وقال: غريب. انتهى مختصراً

سهر: قوله: ألا أدنموني: قاله في رجل أسود أو امرأة سوداء كان يقيم المسجد فمات، فسأل عنه فقالوا: مات، فقال: «ألا» بتشديد اللام وفي «البيونية» بالتخفيف «كنتم أدنموني» أي أعلمتموني به. (إرشاد الساري) قوله: فأتى قبره فصل عليه: قال ابن عباس: فيه دليل على أن من لم يصل على الجنائز فله أن يصلي على قبرها وإن لم يكن الولي. ذكر ابن الهمام وقال: وهو خلاف مذهبننا، ولا مخلص إلا بادعاء أنه لم يكن صلي عليها أصلاً، وهو في غاية من البعد من الصحابة. انتهى قال علي القاري: والأقرب أن يحمل على الاختصاص به ﷺ، قال: ثم رأيت السيوطي رحمته ذكر في «أنموذج اللبيب»: أنه ذكر بعض الحنفية أنه في عهده لا يسقط فرض الجنائز إلا بصلاته. انتهى كلام القاري ويؤيده ما قاله ﷺ بعد ما صلى على القبر: «إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها، وإن الله ينورها لهم بصلاتي عليهم»، رواه الشيخان، ولفظه لمسلم.

قوله: فاحتسب: أي صبر راضياً بقضاء الله راجياً فضله. وساق الآية؛ تأكيداً لقوله: «فاحتسب»؛ لأن الاحتساب لا يكون إلا بالصبر. (إرشاد الساري)

قوله: لم يبلغوا الحنث: أي الإثم، عبر به عن البلوغ؛ لما كان الإنسان يؤاخذ بما يرتكبه فيه، بخلاف ما قبله. (عمدة القاري) قوله: بفضل رحمته إياهم: أي بفضل رحمة الله للأولاد. وقال الكرماني: إن المراد به المسلم الذي توفي أولاده، لا الأولاد، وإنما جمع باعتبار أنه نكرة في سياق النفي فيفيد العموم، لكن رده العيني، والله تعالى أعلم.

* أسماء الرجال: أبو رافع: نفيح، الصائغ المدني. محمد: هو ابن سلام، كما حزم به ابن السكن. أبو معاوية: محمد بن حازم بالمعجمتين، الضرير. أبي إسحاق الشيباني: هو سليمان الشعبي: هو عامر بن شراحيل. أبو معمر وعبد الوارث مراراً في الصفحة السابقة. عبد العزيز: هو ابن صهيب. أنس: هو ابن مالك رضي. مسلم: هو ابن إبراهيم، الأزدي القصاب. شعبة: هو ابن الحجاج، العتكي. عبد الرحمن: هو ابن أحمد، الأصبهاني.

سند: قوله: باب الإذن بالجنائز: قلت: الأقرب الإيذان بمعنى الإعلام، وأما الإذن فالظاهر أنه بمعنى العلم، وهو غير مناسب.

أَنَّ النَّسَاءَ قُلْنَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: اجْعَلْ لَنَا يَوْمًا. فَوَعَّظَهُنَّ فَقَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ مَاتَ لَهَا ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ كُنَّ لَهَا حِجَابًا مِنَ النَّارِ». فَقَالَتِ امْرَأَةٌ: وَاثْنَانِ؟ قَالَ: «وَاثْنَانِ».

١٢٥٠- وَقَالَ شَرِيكَ عَنِ ابْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ: حَدَّثَنِي أَبُو صَالِحٍ* عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَمْ يَبْلُغُوا الْحِنْتَ».

١٢٥١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ* قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ* قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ* عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَمُوتُ لِمُسْلِمٍ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ فَيَلِجُ النَّارَ، إِلَّا تَحِلَّةَ الْقَسَمِ».

٧- بَابُ قَوْلِ الرَّجُلِ لِلْمَرْأَةِ عِنْدَ الْقَبْرِ: اصْبِرِي

١٦٧/١

١٢٥٢- حَدَّثَنَا آدَمُ* قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* قَالَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ* عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِامْرَأَةٍ عِنْدَ قَبْرِ وَهَبِ تَبْنِي، فَقَالَ: «اتَّقِي اللَّهَ وَاصْبِرِي».

١. فقال: وفي نسخة: «وقال». ٢. ثلاثة: ولأبي ذر والمستملي والكشميهني: «ثلاث». ٣. كن لها: كذا لأبي ذر والمستملي والحموي، وفي نسخة: «كانوا لها»، ولأبي الوقت: «إلا كانوا لها». ٤. القسم: ولكريمة بعده: «قال أبو عبد الله: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ (مرم: ٧١)». ٥. واصبري: وفي نسخة بعده: «قالت [وفي نسخة: «فقلت»]: إنك لم تصب بمصيبتي ولم تعرفه. فقيل: لها: إنه النبي ﷺ، فأنت باب النبي ﷺ فلم تجد عنده بوابًا، فقالت: لم أعرفك، فقال: إن الصبر عند الصدمة الأولى».

ترجمة: قوله: باب قول الرجل للمرأة عند القبر اصبري: قال الحافظ: قال ابن النير: عبّر بقوله: «الرجل»؛ ليوضح أن ذلك لا يختص بالنبي ﷺ، وعبر بـ«القول» دون الموعظة ونحوها؛ لكون ذلك الأمر يقع على القدر المشترك من الوعظ وغيره. قال: وموضع الترجمة من الفقه جواز مخاطبة الرجال النساء في مثل ذلك بما هو أمر معروف أو نهي عن منكر أو تعزية، وأن ذلك لا يختص بعجز دون شابة؛ لما يترتب عليه من المصالح الدينية. اهـ

سهر: قوله: باب قول الرجل للمرأة إلخ: القصد بهذه الترجمة جواز مخاطبة الرجال للنساء بما فيه موعظة، وإنما ذكر بقوله: «قول الرجل»؛ إشارة إلى أن ذلك لا يختص بالنبي ﷺ. * أسماء الرجال: أبو صالح: ذكوان السمان. علي: هو ابن عبد الله، المديني. سفیان: هو ابن عيينة. الزهري: هو ابن شهاب. سعيد: هو المخزومي القرشي. آدم: ابن أبي إياس. شعبة: ابن الحجاج. ثابت: البناي.

سند: قوله: لا يموت لمسلم ثلاثة من الولد فيلج النار: المشهور عندهم نصب «يلج» على أنه جواب النفي، لكن يشكّل ذلك بأن الفاء في جواب النفي تدل على سببية الأول للثاني، قال تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ (فاطر: ٣٦)، وموت الأولاد ليس سبباً لدخول النار، بل سبباً للنجاة منها وعدم الدخول فيها، بل لو فرض صحة السببية فهي غير مرادة ههنا؛ لأن المطلوب أن من مات له ثلاثة ولد لا يدخل النار بعد ذلك إلا تحلة القسم، وعلى تقدير كونه جواباً يصير المعنى: أنه لا يموت لمسلم ثلاثة ولد حتى يدخل النار بسببه إلا تحلة القسم، وهذا معنى فاسد قطعاً، لازمه أن موت ثلاثة من الولد لا يتحقق لمسلم قطعاً، وأنه لو تحقق لدخل ذلك المسلم النار دائماً إلا قدر تحلة القسم. فالوجه الرفع على أن الفاء عاطفة للتعقيب، والمعنى: أنه بعد موت ثلاثة ولد لا يتحقق الدخول في النار إلا تحلة القسم. وأقرب ما قيل في توجيه النصب: إن الفاء بمعنى الواو المفيدة للجمع، وهي تنصب المضارع بعد النفي كالفاء، والمعنى: لا يجمع موت ثلاثة من الولد ولوج نار إلا تحلة القسم.

وللعلماء ههنا كلمات بعيدة: منها ما ذكره الحافظ ابن حجر، حيث قال: إن السببية حاصلة بالنظر إلى الاستثناء؛ لأن الاستثناء بعد النفي إثبات، وكان المعنى أن تخفيف الولوج مسبب عن موت الأولاد، وهو ظاهر؛ لأن الولوج عام، وتخفيفه يقع بأمر منها موت الأولاد بشرطه. انتهى ولا يخفى أنا إذا صححنا السببية بالنظر إلى الاستثناء فلا بد من اعتبار الاستثناء أولاً قبل جعله جواباً؛ ليصلح بذلك أن يكون جواباً، وحينئذ يكون الاستثناء معتبراً معه قبل أن يصير جواباً واقعاً في حيز النفي، فلا يكون الاستثناء إلا من الإثبات لا من النفي، فيفيد الكلام أنه يلج النار إلا تحلة القسم، وهو خلاف المطلوب. ثم إذا جعلنا هذا المعنى جواباً للنفي مسبباً عما دخل عليه النفي - كما هو دأب الجواب - يلزم أن هذا المعنى منتفٍ؛ لانتفاء ما دخل عليه النفي، كما لا يخفى ذلك على من تأمل في نظائره، ومنها قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾، فيلزم أن لا يتحقق موت ثلاثة ولد حتى يترتب عليه دوام الولوج إلا تحلة القسم، كما لا يتحقق القضاء عليهم حتى يترتب عليه موتهم. ولا يخفى أنه فاسد جداً، فافهم.

٨- بَابُ غُسْلِ الْمَيِّتِ وَوُضُوئِهِ بِالْمَاءِ وَالسَّدْرِ

١٦٧/١

وَحَنَظَ ابْنُ عَمَرَ ^{ترجمة سهر} ابْنًا لِسَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ ^{ابن الخطاب} وَحَمَلَهُ وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ^{هو عبد الله} ^{أحد العشرة المبشرة. (قر)} الْمُسْلِمُ لَا يَنْجُسُ حَيًّا وَلَا مَيِّتًا. وَقَالَ سَعْدٌ ^{ابن أبي وقاص. (قر)} ^١ لَوْ كَانَ نَجَسًا مَا مَسِسْتُهُ. وَقَالَ النَّبِيُّ ^٢ ^٣ «الْمُؤْمِنُ لَا يَنْجُسُ».

١٢٥٣- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ^{سهر} بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ ^٤ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ الْأَنْصَارِيَّةِ ^٥ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ^٦ ﷺ حِينَ تُوفِّيَتْ ابْنَتُهُ، فَقَالَ: «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ - إِنْ رَأَيْتُمْ ذَلِكَ - بِمَاءٍ وَسَدْرٍ، وَاجْعَلْنَ فِي الْأَخِرَةِ كَافُورًا - أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ - فَإِذَا فَرَعْتُنَّ فَأَذِنِّي». فَلَمَّا فَرَعْنَا أَذْنَاهُ، فَأَعْطَانَا حَقْوَهُ ^{إي إن احتجن إلى أكثر. (ع)} فَقَالَ: «أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ» ^٧ تَعْنِي إِزَارَهُ.

٩- بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يُغْسَلَ وَتَرًا

١٦٧/١

١٢٥٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ ^٨ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ عَنْ أَيُّوبَ ^٩ عَنْ مُحَمَّدٍ ^{١٠} عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ ^{١١} قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ^{١٢} ﷺ وَخُنْ نَغْسِلُ ابْنَتَهُ، فَقَالَ: «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ بِمَاءٍ وَسَدْرٍ، وَاجْعَلْنَ فِي الْأَخِرَةِ كَافُورًا، فَإِذَا فَرَعْتُنَّ فَأَذِنِّي». فَلَمَّا فَرَعْنَا أَذْنَاهُ، فَأَلْقَى إِلَيْنَا حَقْوَهُ فَقَالَ: «أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ».

١. وقال سعد: ولأبي الوقت والأصيلي: «وقال سعيد». ٢. لا ينجس: وفي نسخة بعده: «قال أبو عبد الله: النجس: القذر».
٣. فرغنا: وللأصيلي: «فرغن». ٤. إياه: وفي نسخة: «إياها». ٥. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني».
٦. محمد: وللأصيلي: «محمد بن المثنى». ٧. رسول الله: وفي نسخة: «النبي».

ترجمة: قوله: باب غسل الميت ووضوئه بالماء والسدر: كتب الشيخ في «اللامع»: أراد بإيراد الرواية ههنا إثبات أن غسل الميت ليس لتنجسه، فإيراد الآثار لهذا المعنى ظاهر. وقال العيني: هذه الترجمة مشتملة على أمور: الأول: في غسل الميت، هل هو فرض أو واجب أو سنة؟ فقال أصحابنا: هو واجب على الأحياء؛ للسنة وإجماع الأمة. وفي «شرح الوجيز»: الغسل والتكفين والصلاة فرض الكفاية بالإجماع، وكذا نقل النووي الإجماع على أن الغسل فرض كفاية. وقد أنكر بعضهم على النووي فقال: هو ذهول شديد ... إلخ. قلت: هذا ذهول أشد من هذا القائل، حيث لم ينظر إلى معنى الكلام؛ فإن معنى قوله (أي القرطبي): «سنة» أي سنة مؤكدة، وهي في قوة الوجوب. اهـ وبسط الكلام على المسألة في «الأوجز» فأرجع إليه لو شئت. ثم ليس في الحديث ذكر الوضوء. قال العيني: قيل: المعهود من الغسل هو مع الوضوء. اهـ

وفي «الفتح»: قيل: المراد وضوء الغاسل وإن لم يكن له ذكر، لكن غسل الميت لا يمكن بدون الغاسل، فكانه ذكر. وقيل: أشار إلى بعض طرق الحديث بلفظ: «إبدان بميامنها ومواضع الوضوء منها»، فكانه أراد أن الأمر بالوضوء ليس بمجرد، بل مع الغسل، أو أن الوضوء المجرد لا يكفي، أو ليس الأمر بالوضوء، بل الأمر بالبدء بالوضوء. اهـ قلت: والظاهر عندي إرجاع الضمير إلى الغاسل المفهوم من لفظ «الغسل»؛ لأنه أجدر بدأب البخاري، كأنه أشار إلى رد ما ورد في الغسل من غسل الميت ووضوء من حمله. قوله: وحظ ابن عمر: قيل: ذكر هذه الآثار؛ لبيان أن الغسل المذكور تبع، لا لأن المؤمن يتنجس، كذا في «الفتح». وقال العيني: مطابقتها للترجمة تؤخذ من موضعين، الأول: من قوله: «حظ»؛ لأن التحنيط يستلزم الغسل. والثاني: من قوله: «ولم يتوضأ»؛ فإنه يدل على أن الغاسل ليس عليه وضوء. قوله: باب ما يستحب أن يغسل وترا: قال الحافظ: قال ابن المنير: يحتمل أن تكون «ما» مصدرية أو موصولة، والثاني أظهر، كذا قال. وفيه نظر؛ لأنه لو كان المراد ذلك لوقع التعبير بـ«مَنْ» التي لمن يغسل. اهـ قلت: لعل الغرض من التوبيخ الإشارة إلى رد من قال: إن الوتر افتقروا فيه إلى السبع لا بعد ذلك، ففي «الأوجز»: إذا حصل الإنقاء بمترتين كانت الغسلة الثالثة مستحبة، وإن حصل بأربع أو ست كانت الخامسة والسابعة مستحبة، ثم بعد السبع، فالمقصود الإنقاء دون الإيتار؛ إذ الإيتار ينتهي ندبه للسبع، فلا تندب التاسعة إذا حصل الإنقاء بثمانٍ، وهكذا. اهـ

سهر: قوله: وحظ: بشدة النون، أي استعمل الحنوط، وهو عطر مركب من أنواع الطيب، يجعل على رأس الميت ولحيته وبقية جسده إن تيسر. ومطابقتها للترجمة من حيث إن التحنيط يستلزم الغسل، وكأنه قال: غسله وحظ، قاله العيني. وقال العسقلاني في «الفتح»: قيل: تعلق هذا الأثر وما بعده بالترجمة من جهة أن المصنف يرى أن المؤمن لا ينجس بالموت وأن غسله إنما هو للتعب؛ لأنه لو كان نجسًا لم يظهره الماء والسدر، ولا الماء وحده، ولو كان نجسًا لما مسه ابن عمر ولغسل ما مسه من أعضائه. قوله: أشعرنها إياه: من «الإشعار»، وهو لباس الشعار، و«الشعار» الثوب الذي يلي الجسد. والضمير الأول للغاسلات، والثاني للميت، والثالث للحق. (إرشاد الساري) * أسماء الرجال: إسماعيل: ابن عبد الله بن أبي أويس. مالك: الإمام. محمد: وللأصيلي: «محمد بن المثنى». وقال الجلياني: يحتمل أن يكون محمد بن سلام. أيوب: هو السخيتاني. محمد: هو ابن سيرين. أم عطية: هي نسيبة الأنصارية.

فَقَالَ أَيُّوبُ: وَحَدَّثَنِي حَفْصَةُ بِمِثْلِ حَدِيثِ مُحَمَّدٍ. وَكَانَ فِي حَدِيثِ حَفْصَةَ: «اغْسِلْنَهَا وَثَرًا». وَكَانَ فِيهِ: «ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا».
ن ١ بنت سويل. (ق)
السختياني بالسند السابق. (ق)
 وَكَانَ فِيهِ: أَنَّهُ قَالَ: «ابْدُؤُوا بِمَيَامِينِهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا». وَكَانَ فِيهِ: أَنَّ أُمَّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: وَمَسَّطْنَاهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ.

١٠- بَابُ: يُبْدَأُ بِمَيَامِينِ الْمَيِّتِ
الأنصارية
ترجمة
عند غسله. (ق)

١٦٧/١

١٢٥٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ* عَنْ حَفْصَةَ* بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ*
المدني. (ق)
ابن علي. (ق)

قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي غَسْلِ ابْنَتِهِ: «ابْدَأْ بِمَيَامِينِهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا».

جميع المونث أي الابنة وهي زينب
أي من الابنة

١١- بَابُ مَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنَ الْمَيِّتِ
ترجمة

١٦٧/١

١٢٥٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى* بْنُ مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ* عَنْ سُفْيَانَ*، عَنْ خَالِدِ* الْحَدَّاءِ، عَنْ حَفْصَةَ* بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ*
ن ٢
اسمها نسيية

قَالَتْ: لَمَّا غَسَلْنَا بِنْتَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَنَا وَنَحْنُ نَغْسِلُهَا: «ابْدُؤُوا بِمَيَامِينِهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا».

نذكره باعتبار الأشخاص. (ق)

١٢- بَابُ: هَلْ تُكْفَنُ الْمَرْأَةُ فِي إِزَارِ الرَّجُلِ؟
ترجمة

١٦٨/١

١٢٥٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ* بْنُ حَمَّادٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ* عَنْ مُحَمَّدٍ*، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ* ﷺ قَالَتْ:

١. فقال: وللأصيلي: «وقال». ٢. ابدؤوا: وللكشميهني وأبي ذر: «ابدأ». ٣. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني».
٤. نغسلها: وفي نسخة: «نغسل». ٥. ابدؤوا: وللكشميهني: «ابدأ». ٦. منها: كذا لأبي ذر. ٧. قالت: وفي نسخة: «قال».

ترجمة: قوله: باب يبدأ بميامين الميت: قال الحافظ: أي عند غسله، وكأنه أطلق في الترجمة؛ ليشعر بأن غير الغسل يلحق به؛ قياساً عليه. اهـ ولا يبعد عندي أن يكون الغرض أن العبرة لميامين الميت لا الغاسل. قوله: باب مواضع الوضوء من الميت: قال الحافظ: أي يستحب البداية بها. اهـ ولا يبعد عند هذا العيد الضعيف أن يكون أشار به إلى الرد لما حكى عن أبي قلابه من أنه يبدأ بالرأس ثم بالليحية، كما في «الفتح». ويحتمل أيضاً بيان شرف مواضع الوضوء إذ يبدأ بها. والحكمة فيه تجديد أثر سمة المؤمنين في ظهور أثر الغرة والتحجيل. قوله: باب هل تكفن المرأة في إزار الرجل: قال الحافظ: قال ابن رشد: أشار بقوله: «هل» إلى تردد عنده في المسألة، فكانه أوماً إلى احتمال اختصاص ذلك بالنبي ﷺ؛ لأن المعنى الموجود فيه من البركة ونحوها قد لا يكون في غيره، ولا سيما مع قرب عهده بعرقه الكريم، ولكن الأظهر الجواز. وقد نقل ابن بطال الاتفاق على ذلك، لكن لا يلزم من ذلك التعقب على البخاري؛ لأنه إنما ترجم بالنظر إلى سياق الحديث، وهو قابل للاحتمال. وقال ابن المنير نحوه، وزاد احتمال الاختصاص بالحرم أو بمن يكون في مثل إزار النبي ﷺ وجسده من تحقق النظافة، وعدم نفرة الزوج وغيره أن تلبس زوجته لباس غيره. اهـ

وهل من ههنا بداية «أبواب التكفين» كما يظهر من كلام الحافظ في الباب الآتي؟ محتمل، لكن الأظهر عندي أن هذه الأبواب كلها من تمة الغسل، وهذه الترجمة ليست بمستقلة، بل لما كان في أحاديث الغسل هذه المسألة تبه عليها بلفظ «هل تكفن...». وفي هامش «اللامع»: الأوجه عند هذا العيد الضعيف أن «أبواب الكفن» لم تشرع بعد، بل بدؤها من «باب كيف الإشعار للميت»، ولذا ترى أن الشراح كلهم قالوا في الباب الآتي: «باب نقض شعر المرأة» أي قبل الغسل، فهو أيضاً من «أبواب الغسل»، وأما هذا الباب «باب هل تكفن المرأة؟» فليس من «أبواب الكفن»، بل من الأصل الثاني والأربعين؛ لما كان في حديث أم عطية مسألة لطيفة وهي تكفين المرأة في إزار الرجل تبه بالترجمة على ذلك. وزاد لفظ «هل»؛ إشارة إلى الاحتمال، كما جزم به الشراح. ولو ذكر الإمام البخاري في هذا الباب حديث حفصة عن أم عطية لدخل الباب في الأصل السادس وكان أوجه، لكنه لما لم يذكر فيه حديث حفصة، بل ذكر حديث محمد عن أم عطية لا يدخل في الأصل السادس؛ لما قال الحافظ: إن البداية بالميامين ومواضع الوضوء مما زادت حفصة في روايتها عن أم عطية على أخيها محمد. اهـ

سهر: قوله: ومسطناها ثلاثة قرون: أي جعلنا شعرها ثلاثة ضفائر بعد أن حللناها بالمشط، قاله القسطلاني. لكن ليس فيه تصريح على تقريره ﷺ بثلاثة قرون، كما لا يخفى. قوله: مواضع الوضوء: زاد أبو ذر: «منها» أي من الابنة. والبداءة بالميامين ومواضع الوضوء مما زادت حفصة في روايتها عن أم عطية على أخيها محمد. والحكمة في أمره ﷺ بالوضوء لتجديد أثر سيما المؤمنين في ظهور أثر الغرة والتحجيل. ومذهب الخنفية كالشافعية في سنة الوضوء للميت، لكن قال الخنفية: لا بمضمض ولا يستنشق؛ لتعذر إخراج الماء من الفم والأنف. (إرشاد الساري)

* أسماء الرجال: خالد: ابن مهران، الحذاء أبو المنازل البصري. حفصة: بنت سيرين، أم الهذيل الأنصارية البصرية. يحيى: ابن موسى بن عبد ربه، السختياني البلخي، المشهور بـ خت. وكيعة: هو ابن الجراح بن مليح، الرؤاسي الكوفي. سفیان: هو الثوري. خالد: هو ابن مهران، الحذاء. عبد الرحمن: هو العنبري البصري. ابن عون: عبد الله البصري. محمد: هو ابن سيرين، الأنصاري. أم عطية: نسيية الأنصارية.

تُوفِّيَتْ ابْنَةُ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لَنَا: «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُنَّ، فَإِذَا فَرَعْتُنَّ فَأَذِّنِي». فَلَمَّا فَرَعْنَا آذَنَاهُ فَتَزَعَّ مِنْ حَقْوِهِ إِزَارَهُ، وَقَالَ: «أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ».

أي اجعلنه مما يلي جسدها
والدثار ما فوقه. (قر)

١٣- بَابُ: يُجْعَلُ الْكَافُورُ فِي الْآخِرَةِ

١٦٨/١

١٢٥٨- حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ* قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ* عَنْ مُحَمَّدٍ* عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ* ؓ قَالَتْ: تُوفِّيَتْ إِحْدَى

أبو إسحاق

بَنَاتِ النَّبِيِّ ﷺ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ - إِنْ رَأَيْتُنَّ - بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَاجْعَلْنَ فِي الْآخِرَةِ كَافُورًا - أَوْ: شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ - فَإِذَا فَرَعْتُنَّ فَأَذِّنِي». قَالَتْ: فَلَمَّا فَرَعْنَا آذَنَاهُ، فَأَلْقَى إِلَيْنَا حَقْوَهُ وَقَالَ: «أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ».

هي زينب على المشهور. (قر)

أي بحسب الحاجة إلى الإلقاء

١٢٥٩- وَعَنْ أَيُّوبَ عَنْ حَفْصَةَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ ؓ بِخَوِّهِ، وَقَالَتْ: إِنَّهُ قَالَ: «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ

السختاني

أي بنت سيرين

إِنْ رَأَيْتُنَّ». قَالَتْ حَفْصَةُ: قَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ: وَجَعَلْنَا رَأْسَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ.

أي شعر رأسها

أي ثلاث ضفائر

١٤- بَابُ: نَقْضُ شَعْرِ الْمَرْأَةِ

١٦٨/١

وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ* لَا بَأْسَ أَنْ يُنْقَضَ شَعْرُ الْمَرْأَةِ.

ويروى بنقض شعر الميت وهو أعم

١٢٦٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ* بْنُ وَهْبٍ* قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ* قَالَ أَيُّوبُ* وَسَمِعْتُ حَفْصَةَ بِنْتَ سِيرِينَ*.....

السختاني

١. ابنة: وفي نسخة: «بنت». ٢. ابنة النبي: كذا لابن عساكر، وللأصيلي: «بنت رسول الله».

٣. في الأخيرة: وفي نسخة: «في آخرة»، وفي نسخة: «في آخره». ٤. النبي ﷺ: كذا لأبي ذر.

٥. وقال: وفي نسخة: «فقال». ٦. وقالت: وفي نسخة: «قالت». ٧. نقض: وفي نسخة: «ينقض». ٨. أن: ولأبي الوقت: «بأن».

٩. المرأة: كذا لابن عساكر وأبي ذر، وفي نسخة: «الميت». ١٠. حدثنا عبد الله بن وهب: ولأبي ذر والوقت: «حدثنا ابن وهب».

ترجمة: قوله: باب يجعل الكافور في الأخيرة: قال الحافظ: قال ابن المنير: لم يعين حكم ذلك؛ لاحتمال صيغة «اجعلن» للوجوب والندب. اهـ وأشكل ذكر هذا الباب في ما بين «أبواب الكفن». وأجاب عنه الحافظ عن ابن المنير بأن العرف تقدم ما يحتاج إليه الميت قبل الشروع في الغسل، أو قبل الفراغ منه؛ ليتيسر غسله، ومن جملة ذلك الخنوط. قال الحافظ: ويحتمل أن يكون أشار بذلك إلى خلاف من قال: إن الكافور يختص بالحنوط ولا يجعل في الماء - وهو عن الأوزاعي وبعض الحنفية - أو يجعل في الماء، وهو قول الجمهور. ولقطة «الأخيرة» صفة موصوف محذوف، فيحتمل أن يكون التقدير: الغسلة، وهو الظاهر، ويحتمل: الخرقعة التي تلي الجسد. اهـ واكتفى القسطلاني على توجيه الزين بن المنير، ولم يتعرض له العيني. وعلى ما اخترته لا إشكال على الترجمة أصلاً.

قوله: باب نقض شعر المرأة: قال الحافظ: أي قبل الغسل. اهـ قلت: فهذا أشد إشكالاً من الترجمة الأولى على رأي الحافظ، ولا إشكال على ما اخترته كما تقدم. وكتب الشيخ: قوله: «باب نقض شعر المرأة...» يعني بذلك جواز النقض وتركها ضفائر. اهـ وفي «هامشه»: لعل الشيخ قدس سره استنبط ذلك بأن الإمام البخاري ذكر في الباب قول ابن سيرين بلفظ «لا بأس»، وأورد في الباب حديث أم عطية بلفظ «نقضه»، وهذا فعل منهن لا أمره ﷺ بذلك. ولا يذهب عليك أن ههنا مسألتين: الأولى: نقض الشعر عند الغسلة، ذكرها البخاري في هذا الباب، ولا خلاف فيه بين الأئمة. والمسألة الثانية: ضفر شعرها، ذكرها البخاري فيما يأتي قريباً في «باب هل يجعل شعر المرأة ثلاثة قرون؟».

سهر: قوله: فنزع من حقوه: أي معقد الإزار منه. واستعمال الحقو ههنا على الحقيقة، وفي السابق على المجاز. وقول الزركشي: «إن هذا مجاز والسابق حقيقة» وهم؛ لأنه في أصل الوضع لمعقد الإزار من الجسد، إلا أن يدعي أن استعماله في الإزار صار حقيقة عرفية، قاله القسطلاني. قال العيني: هو في الموضوعين حقيقة؛ لأنه مشترك بين المعنيين، والمشارك حقيقة في المعنيين أو أكثر، والدليل على ذلك أن الجوهري قال: «الحقو»: الإزار، ثم قال: «والحقو» أيضاً الحصر ومشد الإزار. انتهى وفي «القاموس»: «الحقو»: الكشح والإزار ويكسر، أو معقده كالحقوة. قوله: باب نقض شعر المرأة: أي الميتة عند الغسل. وذكر «المرأة» خرج مخرج الغالب؛ لأن حكم الرجل الميت كذلك إذا كان شعره مضفوراً؛ ليصل الماء إلى أصول الشعر؛ لأجل التنظيف. (عمدة القاري) قوله: قال أيوب وسمعت حفصة: أي الرواية. الواو معطوف على مقدر، أي سمعت كذا وسمعت حفصة. (عمدة القاري) * أسماء الرجال: حامد بن عمر: البكرائي البصري. حماد: ابن زيد بن درهم، الأزدي. أيوب ومحمد وأم عطية: المذكورون قريباً. قال ابن سيرين: محمد، وصله سعيد بن منصور. أحمد: قال ابن شبيب عن الفربري: هو ابن صالح. عبد الله: ابن وهب. ابن جريج: عبد الملك بن عبد العزيز.

قَالَتْ: حَدَّثَنَا أُمُّ عَطِيَّةَ: أَنَّهُنَّ جَعَلْنَ رَأْسَ بِنْتِ النَّبِيِّ ﷺ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ، نَقَضْنَهُ ثُمَّ غَسَلْنَهُ ثُمَّ جَعَلْنَهُ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ.

الأنصارية

١٥- بَابُ: كَيْفَ الْإِشْعَارُ لِلْمَيِّتِ؟

١٦٨/١

«الإشعار» ما يلي الجسد والدثار ما فوقه. (قصر)

بالتنون

وَقَالَ الْحَسَنُ: الْحِرْقَةُ الْخَامِسَةُ يَشُدُّ بِهَا الْفَخْذَيْنِ وَالْوَرَكَيْنِ تَحْتَ الدَّرْعِ.

بكسر الدال وهو القميص هنا. (قصر، ع)

الغاسل، بالخطاب أيضا

البصري

١٢٦١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَنَّ أَيُّوبَ أَخْبَرَهُ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ سِيرِينَ يَقُولُ:

محمد. (قصر)

السختياني

جَاءَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ مِنَ اللَّاتِي بَايَعْنَ النَّبِيَّ ﷺ، قَدِمَتِ الْبَصْرَةَ تُبَادِرُ ابْنًا لَهَا فَلَمْ تُدْرِكْهُ. فَحَدَّثَنَا قَالَتْ: دَخَلَ

بيان لقوله: «جاءت» أو بدل منه. (ع)

عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ وَنَحْنُ نَغْسِلُ ابْنَتَهُ، فَقَالَ: «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ - إِنْ رَأَيْتُنَّ ذَلِكَ - بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَاجْعَلْنَ فِي

الْآخِرَةِ كَافُورًا، فَإِذَا فَرَعْتُنَّ فَأَذْنِي». قَالَتْ: فَلَمَّا فَرَعْنَا أَلْقَى إِلَيْنَا حِفْوَهُ فَقَالَ: «أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ».

بضم التاء، أي تلف. (ع)

وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا أَذْرِي أَيُّ بَنَاتِهِ، وَزَعَمَ أَنَّ الْإِشْعَارَ: أَلْفَفْنَهَا فِيهِ. وَكَذَلِكَ كَانَ ابْنُ سِيرِينَ يَأْمُرُ بِالْمَرْأَةِ أَنْ تُشْعَرَ وَلَا تُؤَزَّرَ.

أي لا يجعل مثل

وكان أعلم التابعين بعمل الموتي

الإزار؛ لأن الإزار

لا يعم البدن. (ع)

أيوب. (ع، قصر)

بالفوقية أي أم عطية

١٦- بَابُ: هَلْ يُجْعَلُ شَعْرُ الْمَرْأَةِ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ؟

١٦٨/١

١٢٦٢- حَدَّثَنَا قَيْصُ بْنُ قَبَسٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ عَنْ هِشَامٍ* عَنْ أُمِّ الْهُذَيْلِ*.....

١. بنت: وفي نسخة: «ابنة». ٢. النبي: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «رسول الله». ٣. تشد بها الخ: وفي نسخة: «تشد بها الفخذان والوركين».
٤. أحمد: وفي نسخة: «أحمد يعني ابن صالح». ٥. حدثنا عبد الله بن وهب: وفي نسخة: «حدثنا ابن وهب». ٦. النبي ﷺ: كذا لابن عساكر وأبوي ذر والوقت. ٧. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ٨. فقال: وفي نسخة: «وقال». ٩. يجعل: وفي نسخة: «يلقى». ١٠. المرأة: وفي نسخة بعده: «خلفها».

ترجمة: قوله: باب كيف الإشعار للميت: من ههنا عند هذا العبد الضعيف بداية «أبواب الكفن» كما تقدم. قال الحافظ: إنما أفرد له هذه الترجمة؛ لقوله في هذا السياق: «وزعم أن الإشعار أَلْفَفْنَهَا فِيهِ»، وفيه اختصار، والتقدير: وزعم أن معنى قوله: «أشعرها إياه» أَلْفَفْنَهَا، وهو ظاهر اللفظ؛ لأن الشعر ما يلي الجسد من الثياب. اهـ

قوله: باب هل يجعل شعر المرأة ثلاثة قرون: وفيه [هامش اللامع]: لعل الإمام البخاري زاد لفظ «هل» في النسخ التي بأيدينا؛ إشارة إلى الخلاف في ذلك. قال القسطلاني: «باب يجعل ...» ولغير الأربعة: «هل يجعل ...». اهـ

سهر: قوله: أنهن جعلن: أي النساء اللاتي باشرن غسل بنت رسول الله ﷺ. قيل: منهن أسماء بنت عميس، وصفية بنت عبد المطلب، وليلى بنت قانف، في رواية «أبي داود»: «وقانف» بالقالف والنون. (عمدة القاري) قوله: باب كيف الإشعار للميت: أي هذا باب يذكر فيه كيف الإشعار للميت في قوله ﷺ: «أشعرها إياه». وإنما أورد هذه الترجمة مختصاً بقوله: كيف الإشعار؟ مع أن هذه اللفظة قد ذكرت في الأحاديث المذكورة غير مرة؛ تنبيهاً على أن الإشعار معناه في هذا الطريق: الإلفاف، وهو قوله: «وزعم أن الإشعار أَلْفَفْنَهَا فِيهِ» على ما يبيح الآن في حديث، وبه المطابقة للترجمة. (عمدة القاري) قوله: الحرقة الخامسة: أشار به إلى أن الميت يكفن بخمسة أثواب، لكن هذا في حق النساء، وفي حق الرجال بثلاثة، وهو كفن السنة في حقهما. (عمدة القاري) قوله: الفخذين والوركين: منصوبان على المفعولية، والفاعل الضمير الذي في «يشد»، الراجع إلى الغاسل بالقرينة الدالة عليه. ويروى: «الفخذان والوركين» مرفوعين؛ لأنهما مفعولان نابتا عن الفاعل، ففي الأولى «يشد» على بناء المعلوم، وفي الثانية على بناء المجهول. ومطابقة هذا الأثر للترجمة من حيث إن شد الفخذين والوركين بالخرقة الخامسة هو لفها. وقد فسر «الإشعار» في آخر حديث الباب باللف، وهذا المقدار يستأنس به في وجه المطابقة، قاله العيني.

قوله: تبادر ابنها: جملة حالية، و«تبادر» من «المبادرة»، وهي الإسراع. والمعنى: أنها أسرع في الهجي إلى بصرة؛ لأجل ابنها الذي كان فيها ولم تدركه؛ لأنه إما مات قبل مجيئها، وإما خرج إلى موضع آخر. قال ابن المنذر: ليس في أحاديث غسل الميت أعلى من حديث أم عطية، وعليه قول الأئمة. (عمدة القاري) وقال العيني أيضاً: اسم أم عطية نُسَبِيَّةٌ - بضم النون - بنت كعب، ويقال: بنت الحارث، الأنصارية، وحديثها أصل في غسل الميت، ومدار حديثها على محمد وحفصة ابنتي سيرين، وحفظت منها حفصة ما لم يحفظ محمد. قوله: ولم يزد: أي محمد بن سيرين، بخلاف أخته حفصة؛ لأنها زادت في روايتها عن أم عطية أشياء، منها: البداء بميامنها ومواضع الوضوء منها. (إرشاد الساري)

قوله: ولا أدري: أي قال أيوب: لا أدري أي بناته كانت المغسولة، فـ«أي» مبتدأ وخبره محذوف، أي أي بنات كانت ونحوه، وهذا لا ينافي ما قاله آخرون: إنما زينب زوجة أبي العاص؛ إذ عدم علمه لا ينافي علم الغير، كذا في «العيني» و«القسطلاني». قوله: أَلْفَفْنَهَا: أي معنى «أشعرها» في الحديث «أَلْفَفْنَهَا فِيهِ» من «الإلفاف». (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: قبيصة: هو ابن عتبة، السوائي الكوفي. سفيان: هو الثوري. هشام: هو ابن حسان، الأزدي أبو عبد الله البصري. أم الهذيل: هي حفصة بنت سيرين، أخت محمد.

عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ ع قَالَتْ: ضَفَرْنَا شَعَرَ بِنْتِ النَّبِيِّ ص، تَعْنِي ثَلَاثَةَ قُرُونٍ. وَقَالَ وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ: «نَاصَبَتَهَا وَقَرَنَتْهَا».

أي ضفائر الشرقي بدل من «ثلاثة قرون» أي جاني رأسها ذوايين. (قس)

١٧- بَابُ: يُلْقَى شَعْرُ الْمَرْأَةِ خَلْفَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ

أي ضفائر

١٦٨/١

١٢٦٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصَةُ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ ع قَالَتْ:

تُوفِّيتُ إِحْدَى بَنَاتِ النَّبِيِّ ص فَأَتَانَا النَّبِيُّ ص، فَقَالَ: «اغْسِلْنَهَا بِالسَّدْرِ وَتَرًا: ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتَنَ ذَلِكَ،

أي بحسب الحاجة

وَأَجْعَلْنَ فِي الْأَخِرَةِ كَافُورًا - أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ - فَإِذَا فَرَعْتُنَّ فَأَذْنِي». فَلَمَّا فَرَعْنَا آذَنَاهَا، فَأَلْقَى إِلَيْنَا حَقْوَهُ، فَضَفَرْنَا شَعْرَهَا

ثَلَاثَةَ قُرُونٍ وَأَلْقَيْنَاهَا خَلْفَهَا.

أي ذوايل. (قس)

١٨- بَابُ الثِّيَابِ الْبَيْضِ لِلْكَفَنِ

١٦٩/١

١٢٦٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ ع: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص

عروة بن الزبير. (قس)

المروزي. (قس)

كَفَّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ سَحُولِيَّةٍ مِنْ كُرْسُفٍ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ.

قرية من اليمن

١. وقال: وللأصيلي: «قال». ٢. عن: وفي نسخة: «قال». ٣. يلقي: ولأبي الوقت والمستملي: «يجعل». ٤. ثلاثة قرون: كذا للحموي.

٥. وألقيناها: وفي نسخة: «ألقيناها». ٦. عبد الله: وللأصيلي بعده: «بن المبارك». ٧. فيها: كذا للأصيلي وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «فيهن».

ترجمة: قوله: باب يلقي شعر المرأة خلفها ثلاثة قرون: تقدم الخلاف فيه في الباب السابق. ثم إن المصنف أورد حديث أم عطية هذا من «باب غسل الميت ووضوئه» إلى ههنا في عشرة أبواب على التسلسل، وهو الأصل السابع عشر من أصول التراجم، كما تقدم.

قوله: باب الثياب البيض للكفن: وقال العيني: لما فرغ المصنف عن بيان أحكام الغسل شرع في بيان الكفن على الترتيب. اهـ وعندي بداية الكفن من «باب كيف الإشعار للميت؟» كما تقدم. قال الحافظ: أورد فيه حديث عائشة، وتقرير الاستدلال به: أن الله تبارك وتعالى لم يكن ليختار لنبيه إلا الأفضل، وكان المصنف لم يثبت على شرطه الحديث الصريح في الباب، وهو ما رواه أصحاب السنن من حديث ابن عباس بلفظ: «لبسوا الثياب البيضاء؛ فإنها أطهر وأطيب، وكفنوا فيها موتاكم»، صححه الترمذي والحاكم.

سهر: قوله: فأذني: بالمد وكسر الذال وتشديد النون، أي أعلمني. (إرشاد الساري) قوله: ثلاثة قرون: وبه قال الشافعي. وعند الحنفية: يجعل ضفيرتان على صدرها فوق الدرع. وأما قولها: «فضفرنا شعرها ثلاثة قرون» ليس في الحديث إشارة من النبي ص إلى ذلك، وإنما هو قول أم عطية. (عمدة القاري)

قوله: كفن في ثلاثة أثواب: قال العيني: به احتج أصحابنا في أن كفن السنة في حق الرجل ثلاثة أثواب، لكن قولهم في الكتب: «إزار وقميص ولفافة» يمنع الاستدلال به، فيكون حجة عليهم في عدم القميص. والشافعي أخذ بظاهره على أن الميت يكفن في ثلاث لفائف، وبه قال أحمد. ولكن الذي يتم به استدلال أصحابنا فيما ذهبوا إليه بحديث جابر بن سمرة؛ فإنه قال: «كفن رسول الله ص في ثلاثة أثواب: قميص وإزار ولفافة»، رواه ابن عدي في «الكامل»، وفيه ترك العمامة. وفي «المبسوط»: وكره بعض مشايخنا العمامة؛ لأنه يصير شفعا، واستحسنه بعض المشايخ؛ لما روي عن ابن عمر: «أنه كفن ابنه واقدا في خمسة أثواب: قميص وعمامة وثلاث لفائف، وأدار العمامة إلى تحت حنكه»، رواه سعيد بن منصور. قوله: يمانية: بتخفيف التحتية، منسوبة إلى اليمن، وإنما خففوا الباء وإن كان القياس تشديد بياء النسب؛ لأنهم حذفوها لزيادة الألف، وكان الأصل يمانية. (عمدة القاري)

قوله: سحولية: بفتح السين المهملة وضمها والفتح أشهر، وبإهمال الحاء المضمومة، منسوبة إلى «سحول» قرية باليمن، يعمل فيها الثياب البيض. قال الأزهري: بالفتح منسوبة إليها، وبالضم الثياب البيض. وقال غيره: بالفتح نسبة إليها، وبالضم ثياب بيض نقية، لا تكون إلا من القطن. و«الكرسف» بضم الكاف والسين المهملة وسكون الراء: القطن، قاله الكرمان. وقال الترمذي: وقد روي في كفن النبي ص روايات مختلفة، وحديث عائشة أصح الروايات التي رويت في كفن النبي ص، والعمل على حديث عائشة ع عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ص وغيرهم. انتهى كذا في «العيني». قوله: ليس فيها قميص ولا عمامة: قال القسطلاني: يحتمل نفي وجودهما بالكلية، ويحتمل أن يكون المراد نفي المعداد، أي الثلاثة خارجة عن القميص والعمامة، والأول أظهر، وبه قال الشافعي. وبالتالي قال المالكية. نعم، يجوز التقيص عند الشافعي من غير استحباب؛ لأن ابن عمر كفن أباه في خمسة أثواب: قميص وعمامة وثلاث لفائف. انتهى

* أسماء الرجال: مسدد: هو ابن مسهر. يحيى بن سعيد: القطان. هشام بن حسان: الأزدي مولاهم البصري. حفصة: هي المذكورة مرارا آنفا. أم عطية: نسيبة بنت كعب، الأنصارية.

١٩- بَابُ الْكَفَنِ فِي تَوْبَيْنٍ

أشار بهذا إلى أن الثلاث ليس بواجب بل سنة. (ع)

١٦٩/١

١٢٦٥- حَدَّثَنَا أَبُو التُّعْمَانِ * قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ * عَنْ أَيُّوبَ * عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ * عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ^{هو عبد الله} رضي الله عنه قَالَ: بَيْنَمَا رَجُلٌ وَقِفٌ بِعَرَفَةَ إِذْ وَقَعَ عَنْ رَاحِلَتِهِ فَوَقَصَتْهُ - أَوْ قَالَ: فَأَوْقَصَتْهُ - قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اغسلوه بماءٍ وسِدْرٍ، وَكَفَّنُوهُ فِي تَوْبَيْنٍ، وَلَا تُحْنَطُوهُ وَلَا تُحْمَرُوا رَأْسَهُ؛ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًّا».

٢٠- بَابُ الْحُنُوطِ لِلْمَيِّتِ

هو مركب من أنواع الطيب

١٦٩/١

١٢٦٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ * قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: بَيْنَمَا رَجُلٌ وَقِفٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعَرَفَةَ إِذْ وَقَعَ مِنْ رَاحِلَتِهِ، فَأَقْصَعَتْهُ ^{ترجمة سهر} - أَوْ قَالَ: فَأَقْصَعَتْهُ - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اغسلوه بماءٍ وسِدْرٍ، وَكَفَّنُوهُ فِي تَوْبَيْنٍ، وَلَا تُحْنَطُوهُ وَلَا تُحْمَرُوا رَأْسَهُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًّا».

٢١- بَابُ: كَيْفَ يُكْفَنُ الْمُحْرِمُ؟

هذا لغیر الأصيلي

١٦٩/١

١٢٦٧- حَدَّثَنَا أَبُو التُّعْمَانِ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ * عَنْ أَبِي بَشِيرٍ * عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه ^{الأسدي الكوفي} قَالَ: أَنَّ رَجُلًا وَقَصَهُ بَعِيرُهُ - وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اغسلوه بماءٍ وسِدْرٍ، وَكَفَّنُوهُ فِي تَوْبَيْنٍ».....

١. حماد: وفي نسخة بعده: «بن زيد». ٢. قال: ولابن عساكر والأصيلي: «فقال». ٣. فأقصعته: وفي نسخة: «فأوقصته».

٤. فإن الله يبعثه: وفي نسخة: «فإنه يُبعث». ٥. رسول الله: وفي نسخة: «النبي».

ترجمة: قوله: باب الكفن في توبين: قال الحافظ: كأنه أشار إلى أن الثلاث في حديث عائشة ليست شرطاً في الصحة، وإنما هو مستحب، وهو قول الجمهور. واختلف فيما إذا شح بعض الورثة بالثاني أو الثالث، والمرجح أنه لا يلتفت إليه. وأما الواحد السائر لجميع البدن فلا بد منه بالاتفاق. اهـ
قوله: باب الحنوط للميت: وكتب الشيخ في «اللامع»: قوله: «باب الحنوط للميت» دلالة الرواية عليه من حيث إنه نفي المحرم عن الحنوط، فعلم جوازه لغيره. اهـ وفي الحديث مسألة الميت المحرم، وهي خلافية، كما تأتي في الباب الآتي. قوله: باب كيف يكفن المحرم: سقطت هذه الترجمة للأصيلي، وثبتت لغير الأصيلي. قال ابن المنير: تضمنت هذه الترجمة الاستفهام عن الكيفية مع أنها مبنية، لكنها لما كانت تحتل أن تكون خاصة بذلك الرجل وأن تكون عامة لكل محرم أثر المصنف الاستفهام. قال الحافظ: والذي يظهر أن المراد بقوله: «كيف يكفن» أي كيفية التكفين، ولم يرد الاستفهام، وكيف يظن به أنه متردد فيه وقد جزم قبل ذلك بأنه عام في حق كل أحد حيث ترجم بجواز التكفين في توبين.

سهر: قوله: فوقصته أو قال فأوقصته: شك من الراوي، والمعروف عند أهل اللغة بدون الهمزة، فالثاني شاذ. أي كسرت عنقه، والضمير المرفوع في «وقصته» للراحلة، والمنصوب للرجل، قاله القسطلاني. وقال العيني: وكون الراحلة فاعلة خلاف الظاهر. وقال الخطابي: معناه أنها صرعت فكسرت عنقه. و«الوقص»: دق الرقبة، ذكره الكرماني.
قوله: ولا تحنطوه: بتشديد النون المكسورة، أي لا تجعلوا في شيء من غسلاته أو في كفته حنوطاً. و«لا تحمروا» بالخاء المعجمة، أي لا تغطوا رأسه، بل أقوا له أثر إحرامه من منع ستر رأسه إن كان رجلاً ووجهه وكفيه إن كان امرأة، ومن منع الميخيط وأخذ ظفره وشعره. (إرشاد الساري) قوله: فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً: أي حال كونه قائلاً: لبيك اللهم، والمعنى: أنه يحشر يوم القيامة على هيئته التي مات عليها؛ ليكون ذلك علامة لحجه، كالشهادتين وأوداجه تشخب دمًا. وفي رواية: «ملبداً» أي على هيئته ملبداً شعره بصمغ ونحوه. واحتج به الشافعي وأحمد وإسحاق وأهل الظاهر في أن المحرم على إحرامه بعد الموت؛ ولهذا يحرم ستر رأسه وتطيبه، وهو قول عثمان وعلي وابن عباس وعطاء والثوري. وذهب أبو حنيفة ومالك والأوزاعي إلى أنه يُصنع به ما يُصنع بالخلال، وهو مروي عن عائشة وابن عمر وطاوس؛ لأنها عبادة شرعت فبطلت بالموت كالصلاة والصيام، وقال ﷺ: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله» الحديث. وأجابوا عن حديث الباب بأنه ليس عاماً بلفظه؛ لأنه في شخص معين؛ ولذا قال: «فإنه يبعث...»، ولم يقل: يبعث يوم القيامة ملبياً؛ لأنه محرم، فلا يتعدى حكمه إلى غيره إلا بدليل، والله تعالى أعلم بالصواب، كذا قال العيني. قوله: فأقصعته أو قال فأقصعته: بصاد وعين وبعكسه، أي قتلته سريعاً، قاله في «الجمع».

والمطابقة للترجمة بطريق المفهوم من منع الحنوط بالمحرم هذا. (إرشاد الساري) قوله: باب كيف يكفن المحرم: [أي ليست هذه الترجمة موجودة عند الأصيلي].

* أسماء الرجال: أبو النعمان: محمد بن الفضل، السدوسي. حماد: ابن زيد بن درهم، أبو إسماعيل الأزدي البصري. أيوب: هو ابن أبي غنيم، السخيتاني. سعيد بن جبيرة: الأسدي مولاها الكوفي. قتيبة: هو ابن سعيد، الثقفي. والرواة الباقية مضوا في الباب السابق. أبو النعمان: محمد بن الفضل. أبو عوانة: الواضح بن عبد الله. أبي بشر: جعفر بن أبي وحشية.

وَلَا تُمَسِّوهُ طَبِيًّا، وَلَا تُحْمَرُوا رَأْسَهُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّدًا^١.

مر تفسيره في بيان «ملبيا»

من «أمس». (قر)

١٢٦٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ* بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو* وَأَيُّوبَ* عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: كَانَ رَجُلٌ

كلاما

وَاقِفٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِعَرَفَةَ فَوَقَعَ عَنْ رَاحِلَتِهِ. قَالَ أَيُّوبُ: فَوَقَصْتُهُ، وَقَالَ عَمْرُو: فَأَقْعَصْتُهُ، فَمَاتَ فَقَالَ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ،

وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ، وَلَا تُحَنِّطُوهُ وَلَا تُحْمَرُوا رَأْسَهُ؛ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» قَالَ أَيُّوبُ: «يُلَبِّي» وَقَالَ عَمْرُو: «مُلَبِّيًّا».

٢٢- بَابُ الْكَفَنِ فِي الْقَمِيصِ الَّذِي يُكْفُ أَوْ لَا يُكْفُ وَمَنْ كَفَّنَ بِغَيْرِ قَمِيصٍ

١٦٩/١

١٢٦٩- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ* عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ* قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ

رأس المناقنين

ابْنُ أَبِي لَمَّا تُوُفِّيَ جَاءَ ابْنُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «أَعْطِنِي قَمِيصَكَ أَكْفِنُهُ فِيهِ، وَصَلِّ عَلَيْهِ وَاسْتَغْفِرْ لَهُ. فَأَعْطَاهُ قَمِيصَهُ فَقَالَ: «آذِنِي

أعلمني

اسمه عبد الله بن عبد الله

أَصَلَّ عَلَيْهِ» فَأَذِنَهُ.

١. مُلَبَّدًا: كذا لـ «بق»، وللمستمل: «ملبيا». ٢. واقف: وفي نسخة: «واقفا». ٣. فأقْعَصْتُهُ: كذا للكشيميني وأبي ذر، وفي نسخة: «فأقَصَعْتُهُ».

٤. ومن كفن بغير قميص: كذا للمستمل. ٥. فقال: وفي نسخة بعده: «يا رسول الله». ٦. أصل: وفي نسخة: «أَصْلِي».

ترجمة: قوله: باب الكفن في القميص الذي يكف أو لا يكف: وفي «تراجم شيخ المشايخ»: «الكفوف» الذي ضم جانباه بالخياط. والغرض من الباب إثبات جواز التكفين بكليهما. اهـ كتب الشيخ في «اللامع»: لعل المعنى أن يكون مكفوفاً أو غير مكفوف. اهـ وفي «هامشه»: اختلفوا في ضبط هذه الترجمة على أقوال، قال الحافظ: قال ابن التين: ضبطه بعضهم «يُكْفُ» بضم أوله وفتح الكاف، وبعضهم بالعكس [يُكْفُ]، والفاء مشددة فيهما. وضبطه بعضهم بفتح أوله وسكون الكاف وتخفيف الفاء وكسرها [يُكْفُ]. والأول أشبه بالمعنى. وتعقبه ابن رشيد بأن الثاني هو الصواب. قال: والذي يظهر لي أن البخاري لحظ قوله تعالى: «أَسْتَغْفِرُ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ» (التوبة: ٨٠) أي النبي ﷺ أليس عبد الله بن أبي قميصه، سواء كان يكف عنه العذاب أو لا يكف؛ استصلاًحاً للقلوب المولفة، فكانه يقول: يؤخذ من هذا التبرك بآثار الصالحين، سواء علمنا أنه مؤثر في حال الميت أو لا. قال: ولا يصح أنه يراد به سواء كان الثوب مكفوف الأطراف أو غير مكفوف؛ لأن ذلك وصف لا أثر له.

قال: وأما الضبط الثالث فهو لحن؛ إذ لا موجب لحذف الياء الثانية. وحزم المهلب أنه الصواب، وأن الياء سقطت من الكاتب غلطاً. قال ابن بطال: والمراد طويلاً كان القميص سابغاً أو قصيراً، فيجوز أن يكفن فيه، كذا قال. ووجهه بعضهم بأن عبد الله بن أبي مفرط الطول، وكان النبي ﷺ معتدل الخلق، وقد أعطاه مع ذلك قميصه؛ ليكفن فيه، فلم يلتفت إلى كونه ساتراً لجميع بدنه أو لا. وتعقب بأن حديث جابر دال على أنه كفن في غيره، فلا تنتهض الحجة بذلك. وأما قول ابن رشيد: «إن مكفوف الأطراف لا أثر له» فغير مسلم، بل المتبادر إلى الذهن أنه مراد البخاري، كما فهمه ابن التين. والمعنى: أن التكفين في القميص ليس ممتنعاً، سواء كان مكفوف الأطراف أو غير مكفوف. اهـ وما اختاره الشيخ قدس سره في «اللامع» في توجيه الترجمة هو الظاهر، ولذا قال ابن التين: إنه أشبه، ورجحه الحافظ أيضاً كما ترى، والقسطلاني أيضاً. وكتب الشيخ في «اللامع»: ودلالة الحديث عليه باعتبار أن المذكور في الحديث مطلق عن التقييد، فيجوز التكفين بأي فردية، أو يقال: إن قميصه ﷺ لا يخلو أن يكون مكفوفاً أو غيره، فيثبت الحكم في الآخر قياساً.

سهر: قوله: يكف أو لا يكف: بضم الياء وفتح الكاف وتشديد الفاء من «يُكْفُ» في الموضعين، أي خيطت حاشيته أو لم تخط. وضبطه بعضهم بفتح الياء وضم الكاف وتشديد الفاء، وصوبه ابن رشيد، أي ليشرك بإلباس قميص الصالح للميت، سواء كان يكف عن الميت العذاب أو لا. وضبطه آخر بفتح الياء وسكون الكاف وكسر الفاء، وحزم المهلب بأنه الصواب، وأن الياء سقطت عن الكاتب، أي أصلهما «يكفي» أو «لا يكفي»، قال ابن بطال: فالمراد طويلاً كان القميص أو قصيراً. فالأول أولى، كذا في «القسطلاني» و«الكرمانى». قوله: فأعطاه قميصه: أي أعطى النبي ﷺ عبد الله بن عبد الله قميصه. وهذا صريح في أن ابنه هو الذي أعطى له رسول الله ﷺ قميصه، وفي الرواية الآتية بعد عن جابر قال: «أتى النبي ﷺ عبد الله بن أبي بعد ما دفن، فأخرجه فنفت فيه من ريقه وألبسه قميصه»، وكان أهل عبد الله بن أبي خشوا على النبي ﷺ المشقة في حضوره فبادروا إلى تجهيزه قبل وصوله ﷺ، فلما وصل أمر بإخراجه عن القبر؛ إنجازاً لوعده من التكفين في قميصه والصلاة عليه. فيناسب هذا ما قيل في تأويله: إن معنى قوله في حديث ابن عمر: «فأعطاه» أي أنعم له بذلك، فأطلق على الوعد اسم العطية مجازاً؛ لتحقق وقوعها. وقال ابن الجوزي: يجوز أن يكون أعطاه قميصين: قميصاً للكفن، ثم أخرجه فألبسه غيره، والله أعلم. فإن قلت: ما وجه إعطاء القميص مع أنه رأس المناقنين؟ قيل: أعطاه؛ إكراماً لابنه الرجل الصالح. وقيل: تأليفاً لغيره مع علمه أن قميصاً لا ينفعه مع كفره، فروي أنه أسلم من الخزرج ألفاً لما رآه يطلب الاستشفاء بثوبه ﷺ. وقال أكثرهم: إنما ألبسه قميصه؛ مكافأة لما صنع في إلباس العباس عمه ﷺ قميصه يوم بدر، كما ذكره المؤلف أيضاً، وسيجيء في «باب هل يخرج الميت من القبر واللحد لعله» هذا كله ملقط من «عمدة القاري» و«إرشاد الساري» و«الكواكب الدراري».

* أسماء الرجال: مسدد: هو ابن مسرهد، الأسدي البصري أبو الحسن. حماد: ابن زيد بن درهم، البصري. عمرو: هو ابن دينار، المكي. أيوب: هو السخيتاني. مسدد: هو ابن مسرهد. يحيى بن سعيد: القطان. عبيد الله: ابن عمر، العمري. نافع: مولى ابن عمر، المدني.

فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ جَدَّهُ عُمَرُ، فَقَالَ: أَلَيْسَ اللَّهُ نَهَاكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَى الْمُنَافِقِينَ؟ فَقَالَ: «أَنَا بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ، قَالَ: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾. فَصَلَّى عَلَيْهِ، فَتَزَلَّتْ: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا وَلَا تُقَمِّمْ

عَلَى قَبْرِهِ»

(التوبة: ٨٤)

١٢٧٠- حَدَّثَنَا مَالِكٌ * بَنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ * عَنْ عُمَرُو * سَمِعَ جَابِرًا * قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَعْدَ مَا دُفِنَ، فَأَخْرَجَهُ فَتَفَتَ فِيهِ مِنْ رِيقِهِ وَالْبَسَهُ قَمِيصَهُ.

٢٣- بَابُ الْكَفَنِ بِغَيْرِ قَمِيصٍ

١٦٩/١

١٢٧١- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ * عَنْ هِشَامٍ * عَنْ عُرْوَةَ * عَنْ عَائِشَةَ * قَالَتْ: كَفَّنَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ سُحُولَ كُرْسُفٍ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ.

زاد البيهقي: «جَدَّة». (تو)

١٢٧٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى * عَنْ هِشَامٍ * قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ * أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَفَّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: أَبُو نُعَيْمٍ لَا يَقُولُ: «ثَلَاثَةٌ» وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ عَنْ سُفْيَانَ يَقُولُ: «ثَلَاثَةٌ».

الفضل بن دكين

البخاري

ترجمة: قوله: «والبسه قميصه: وهذا محل إثبات الجزء الثالث من الترجمة - وهو قوله: «ومن كفن بغير قميص» - وهو جواز التكفين من غير قميص، ولكنه يرد عليه أنه منافٍ للرواية المتقدمة وللواقع أيضًا؛ فإن تكفينه فيه إنما كان قبل الدفن لا بعده، كما هو مصرح في موضعه. والجواب: أنه عطف على قوله: «أُتِيَ» لا على قوله: «نُفِثَ»، أو يقال: المعنى على المضي، أي وكان ألبسه...، وعلى هذا لا يصح استدلال المؤلف على ما استدلل عليه من الكفن في غير القميص. فإما أن يقال: إن استدلاله مبني على مجرد اللفظ وإن كان المراد به غير ما هو الظاهر المقصود، وذلك لأن الراوي لم يورده كذلك إلا وقد جاز عنده الكفن بغير قميص، أو يستظهر في ذلك بالباب الوارد بعده. اهـ وفي «هامشه»: قد تقدم قريباً في كلام الحافظ أن المستملي لم يذكر الترجمة الآتية، بل ذكر حديث عائشة في كفته ﷺ من غير قميص في هذا الباب. فعلى هذا إثبات الترجمة بحديث عائشة واضح. وما أفاده الشيخ من أن استدلاله مبني على مجرد اللفظ...، فتكون الترجمة على هذا من الأصل السادس عشر، وهو الاستدلال بكل المحتمل. ويحتمل عندي أن تكون من الأصل الثامن، كما تقدم في المقدمة وفي «تراجم شيخ المشايخ». قوله: باب الكفن بغير قميص: قد تقدم أن هذه الترجمة سقطت للمستملي، لكنها ثبتت للأكثر، كما قال الحافظ. ومسألة القميص في الكفن خلافية شهيرة بسطت في «الأوجز».

سهر: قوله: سحول: [بضمسين جمع «سحل»، معناه ثياب بيض نقية، كذا في «العيني» و«الكرمان»].

* أسماء الرجال: مالك: ابن إسماعيل بن زياد، النهدي الكوفي. ابن عيينة: هو سفیان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي. عمرو: هو ابن دينار، المكي. جابر: هو ابن عبد الله، الأنصاري. أبو نعيم: الفضل بن دكين. سفیان: ابن سعيد، الثوري. هشام: هو ابن عروة بن الزبير بن العوام. مسدد: هو ابن مسرهد، الأسدي. يحيى: هو ابن سعيد، القطان. هشام: هو ابن عروة، المذكور قريباً.

سند: قوله: فقال أليس الله نهاك أن تصلي على المنافقين: فإن قلت: كيف لعمر أن يقول أو يعتقد ذلك وفيه اتمام للنبي ﷺ بارتكاب المنهي عنه؟ قلت: لعله جوز النسيان والسهو، فأراد أن يذكره ذلك. ويمكن أن يقال: قوله: «أليس الله نهاك» ليس لتقرير النهي، بل للتردد بين النهي وعدمه؛ ليتوسل به إلى فهم ما ظنه غيماً. وأما ما يشعر به كلام بعضهم أن النهي كان متحققاً؛ لأن الصلاة استغفار للميت، وقد هيى ﷺ عن الاستغفار للمشركين؛ لقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ (التوبة: ١١٣): فليس بشيء؛ إذ لا يلزم من كون الميت منافقاً أن يكون مشركاً، والظاهر أن الحكم كان في حق المشركين هو النهي، وفي حق المنافقين التحجير، ثم نزل المنع والنهي، والله تعالى أعلم. قوله: بعد ما دفن فأخرجه: هذا الحديث يخالف الحديث عمر السابق، سيما رواية ابن عباس عن عمر، كما ذكرها الترمذي وصححها، ففيها: «دعي ﷺ للصلاة عليه فقام إليه» إلى أن قال: «ثم صلى عليه ومشى معه، فقام على قبره حتى فرغ منه»؛ فإنه صريح في أنه ﷺ كان مع الجنازة إلى أن أتى به القبر. وقد تكلف بعضهم في التوفيق بما لا يدفع الإيراد بالكلية، والله تعالى أعلم.

٢٤- بَابُ الْكُفَنِ بِلَا عِمَامَةٍ

١٦٩/١

١٢٧٣- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ* قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ* عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضَ سُحُولِيَّةٍ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ.

٢٥- بَابُ الْكُفَنِ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ

١٧٠/١

وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ* وَالزُّهْرِيُّ* وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ* وَقَتَادَةُ*. وَقَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: الْخُنُوطُ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: يُبَدَأُ بِالْكَفَنِ، ثُمَّ بِالذِّينِ، ثُمَّ بِالْوَصِيَّةِ. وَقَالَ سُفْيَانُ: أَجْرُ الْقَبْرِ وَالْعُسْلُ هُوَ مِنَ الْكَفَنِ.

١٢٧٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَكِّيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أُتِيَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ يَوْمًا بِطَعَامٍ فَقَالَ: قُتِلَ مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ وَكَانَ خَيْرًا مِنِّي، فَلَمْ يُوَجَدْ لَهُ مَا يُكْفَنُ فِيهِ إِلَّا بُرْدَةٌ. وَقُتِلَ حَمْرَةُ أَوْ رَجُلٌ آخَرُ خَيْرٌ مِنِّي، فَلَمْ يُوَجَدْ لَهُ مَا يُكْفَنُ فِيهِ إِلَّا بُرْدَةٌ. لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يَكُونَ قَدْ عُجِّلَتْ لَنَا طَيِّبَاتُنَا فِي حَيَاتِنَا الدُّنْيَا. ثُمَّ جَعَلَ يَبْكِي.

١. الكفن: وللمستلمي وأبي ذر: «الكفن في الثياب البيض». ٢. بلا عمامة: كذا للكشميهني والحموي، وفي نسخة: «ولا عمامة».

٣. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٤. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا». ٥. بطعام: وفي نسخة: «بطعامه». ٦. بردة: وللکشميهني: «برْدَةٌ».

٧. بردة: وللکشميهني: «برْدَةٌ».

ترجمة: قوله: باب الكفن بلا عمامة: قال الحافظ: كذا للأكثر، وللمستلمي: «الكفن في الثياب البيض». والأول أولى؛ لئلا تتكرر الترجمة بغير فائدة، فقد تقدم ما في هذا النفي (من الاحتمالات) في الباب الذي قبله. اهـ وقد عرفت فيما سبق أنه لم يقل باستحباب العمامة إلا المالكية.

قوله: باب الكفن من جميع المال: كتب الشيخ في «اللامع»: قوله: «الخنوط من جميع المال»، وكذا قوله: «أجر القبر...»، وأوردما للدلالة على أن المراد بالكفن في قولهم: «الكفن من جميع المال» ليس هو الثوب الذي يكفن فيه فقط، بل المراد كل ما يقتدر إليه في تكفينه من أجرة الغسل والخافر وقيمة الأرض والخنوط وغير ذلك. اهـ وفي «هامشه»: قال العيني: ما ترجم به البخاري من أن الكفن من جميع المال هو قول الجمهور. قال الحافظ: قوله: «من جميع المال» أي من رأس المال، وكان المصنف راعى لفظ حديث مرفوع ورد بهذا اللفظ، أخرجه الطبراني في «الأوسط» من حديث علي، وإسناده ضعيف، وذكره ابن أبي حاتم في «العلل» من حديث جابر، وحكى عن أبيه أنه منكر. قال ابن منذر: قال بذلك جميع أهل العلم إلا رواية شاذة عن خلاص بن عمرو قال: الكفن من الثلث، وعن طاوس: أنه من الثلث إن كان قليلاً. اهـ

سهر: قوله: قال إبراهيم: أي النخعي، ووصل قوله الدارمي. وإنما يبدأ بالكفن أولاً؛ لأن النبي ﷺ لم يستفسر في حديث حمزة ومصعب بن عمير بأنه عليهما دين، ولو لم يكن مقدماً على الدين لاستفسر؛ لأنه موضع الحاجة إلى البيان، وسكوت الشارع في موضع الحاجة إلى البيان بيان. (عمدة القاري)

قوله: قال سفیان: هو الثوري. «أجر القبر» أي أجر حفر القبر وأجر الغسل من جنس الكفن أو من بعض الكفن، والغرض أن حكمه حكم الكفن في أنه من رأس المال لا من الثلث. (عمدة القاري) قوله: قتل مصعب بن عمير: هو القرشي العبدري، كان من أجلة الصحابة، بعثه رسول الله ﷺ إلى المدينة يقرئهم القرآن ويفقههم الدين، وهو أول من جمع الجمعة بالمدينة قبل الهجرة، وكان في الجاهلية من أنعم الناس عيشاً وألبنهم لباساً وأحسنهم جمالاً، فلما أسلم زهد في الدنيا وتقشف، وفيه نزل ﴿رَجُلًا صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ (الأحزاب: ٢٣) قتل يوم أحد شهيداً ﷺ. (عمدة القاري) قوله: وكان خيراً مني: يعني قال عبد الرحمن: كان مصعب خيراً مني، إنما قاله تواضعاً وهضماً لنفسه، كما قال ﷺ: «لا تفضلوني على يونس بن متى»، وإلا فعبد الرحمن من العشرة المبشرة. (عمدة القاري)

قوله: فلم يوجد له ما يكفن فيه: هذا موضع الترجمة؛ لأن ظاهره أنه لم يوجد ما يملكه إلا البردة المذكورة. (إرشاد الساري)

* أسماء الرجال: إسماعيل: هو ابن أبي أويس عبد الله، الأصمعي. مالك: هو الإمام الأصمعي المدني. وبه قال عطاء: ابن أبي رباح، وصله الدارمي. والزهرى: محمد بن مسلم، وصله عبد الرزاق. عمرو بن دينار: المكي. قتادة: هو ابن إدعامة، السدوسي.

سند: قوله: فلم يوجد له ما يكفن فيه إلا بردة: أي فكفن فيه. والتكفين فيه من غير بحث وتفتيش عن كون البرد المذكور يبلغ الثلث أم لا: دليل على أن الكفن من كل المال. وقال القسطلاني: قوله: «إلا بردة» موضع الترجمة؛ لأن الظاهر أنه لم يوجد ما يملكه إلا البردة المذكورة. انتهى والله تعالى أعلم.

٢٦- بَابُ: إِذَا لَمْ يُوْجَدْ إِلَّا تَوْبٌ وَاحِدٌ

١٧٠/١

ترجمة

١٢٧٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ * قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ * عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ إِبْرَاهِيمَ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ أَتَى بِطَعَامٍ وَكَانَ صَائِمًا، فَقَالَ: قُتِلَ مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ وَهُوَ خَيْرٌ مِنِّي، كُفِّنَ فِي بُرْدَةٍ، إِنْ غُطِّيَ رَأْسُهُ بَدَتْ رِجْلَاهُ، وَإِنْ غُطِّيَ رِجْلَاهُ بَدَا رَأْسُهُ. وَأَرَاهُ قَالَ: وَ قُتِلَ حَمْرَةُ وَهُوَ خَيْرٌ مِنِّي. ثُمَّ بَسَطَ لَنَا مِنَ الدُّنْيَا مَا بَسَطَ - أَوْ قَالَ: أُعْطِينَا مِنَ الدُّنْيَا مَا أُعْطِينَا - وَقَدْ خَشِينَا أَنْ تَكُونَ حَسَنَاتُنَا عُجِّلَتْ لَنَا. ثُمَّ جَعَلَ يَبْكِي حَتَّى تَرَكَ الطَّعَامَ.

جد سعد الراوي

أي أظله

أي في وقت الإفطار

ترجمة

٢٧- بَابُ: إِذَا لَمْ يَجِدْ كَفَنًا إِلَّا مَا يُوَارِي رَأْسَهُ أَوْ قَدَمَيْهِ غُطِّيَ بِهِ رَأْسُهُ

١٧٠/١

أي من يتولى أمر الميت أي يستر

١٢٧٦- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنَا شَقِيقٌ قَالَ: حَدَّثَنَا خَبَابٌ قَالَ: هَاجَرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ نَلْتَمِسُ وَجْهَ اللَّهِ، فَوَقَعَ أَجْرُنَا عَلَى اللَّهِ. فَمِمَّا مَاتَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئًا، مِنْهُمْ مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ وَمِمَّا مَنَ أُيْنَعَتْ لَهُ ثَمَرَتُهُ فَهُوَ يَهْدِيهَا. قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ، فَلَمْ يَجِدْ مَا نُكْفِنُهُ بِهِ إِلَّا بُرْدَةً، إِذَا غُطِّينَا بِهَا رَأْسَهُ خَرَجَتْ رِجْلَاهُ، وَإِذَا غُطِّينَا رِجْلَيْهِ خَرَجَ رَأْسُهُ، فَأَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نُغَطِّيَ رَأْسَهُ وَأَنْ نَجْعَلَ عَلَى رِجْلَيْهِ مِنَ الْإِذْخِرِ.

ابن طلق النخعي

ابن سلمة. (قر)

ابن الأرت. (قر)

استئناف

أي مصعب. (قر)

كذلك ثبت حجازي

ترجمة سند

٢٨- بَابُ مَنْ اسْتَعَدَّ الْكَفْنَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ

١٧٠/١

أي أعده وليست السين للطلب

١٢٧٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ * قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَارِثٍ * عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ *

١. محمد: كذا لأبي ذر. ٢. بردة: وللحموي والمستمل وأبي ذر: «برده». ٣. غُطِّي: وفي نسخة: «يُغَطِّي».

٤. ثمرته: ولأبي ذر: «ثمره». ٥. نكفنه: وفي نسخة: «يُكْفَن». ٦. بردة: وفي نسخة: «بردا». ٧. النبي: وفي نسخة: «رسول الله».

ترجمة: قوله: باب إذا لم يوجد إلا توب واحد: قال الحافظ: أي اقتصر عليه، ولا ينتظر بدفنه ارتقاب شيء آخر. اهـ

قوله: باب إذا لم يجد كفنا إلا ما يوارى رأسه أو قدميه إلخ: قال الحافظ: أي رأسه مع بقية جسده إلا قدميه أو العكس، كأنه قال: ما يوارى جسده إلا رأسه، أو جسده إلا قدميه، وذلك بين من حديث الباب حيث قال: «خَرَجَتْ رِجْلَاهُ»، ولو كان المراد أنه يغطي رأسه فقط دون سائر جسده لكان تغطية العورة أولى. ويستفاد منه أنه إذا لم يوجد ساتر البتة أنه يغطي جميعه بالإذخر، فإن لم يوجد فبما تيسر من نبات الأرض. قال المهلب: وإنما استحب لهم النبي ﷺ التكفين في تلك الثياب التي ليست سابعة؛ لأنهم قتلوا فيها. انتهى وفي هذا الجزم نظر، بل الظاهر أنه لم يجد لهم غيرها، كما هو مقتضى الترجمة. اهـ قوله: باب من استعد الكفن في زمن النبي ﷺ فلم ينكر عليه: قال الحافظ: قوله: «لم ينكر» ضبط في روايتنا بفتح الكاف على بناء المجهول، وحكي الكسر على أن فاعل «الإنكار» النبي ﷺ. وإنما قيد الترجمة بذلك؛ ليشير إلى أن الإنكار الذي وقع من الصحابة كان على طلب البردة، فلما أخبرهم بعذره لم ينكروا على ذلك. فيستفاد منه جواز تحصيل ما لا بد للميت منه من كفن ونحوه في حال حياته، وهل يلتحق بذلك قبر؟ فيه بحث سيأتي. اهـ

سهر: قوله: نلتمس وجه الله: أي ذاته لا الدنيا. وهذه الجملة محلها نصب على الحال. والمراد بالمعية الاشتراك في حكم الهجرة؛ إذ لم يكن معه ﷺ إلا أبو بكر وعامر بن فهيرة. (إرشاد الساري) قوله: فوقع أجرنا على الله: أي شرعاً لا وجوباً عقلياً، وفي رواية: «وجب أجرنا على الله»، أي بما وعد بقوله الصدق؛ إذ لا يجب على الله شيء. (إرشاد الساري وعمدة القاري) قوله: لم يأكل من أجرو: أي من الغنائم التي تناولها من أدرك زمن الفتوح. (إرشاد الساري) قوله: شيئا: يعني لم يكتسب من الدنيا شيئاً ولا اقتناه، بل قصر نفسه عن شهواتها؛ لأنها موفرة بالآخرة، كذا في «العين». قوله: من أينعت: بفتح الهمزة وسكون التحتية وفتح النون، أي أدركت ونضجت. (إرشاد الساري وعمدة القاري) قوله: فهو يهديها: بفتح التحتية وسكون الهاء وتلث الدال وبالموحدة، أي يبينها ويخبر عنها، كذا قاله الكرمانى والعيني والقسطلاني. وفي «المجمع»: قال النووي: هو كناية عما فتح عليهم من الدنيا أي عجل ثوابه. وعبر بالمضارع؛ ليفيد استمرار الحال الماضية والآتية؛ استحضاراً له في مشاهدة السامع، كذا في «القسطلاني».

* أسماء الرجال: محمد بن مقاتل: المروزي. عبد الله: ابن المبارك، المروزي. شعبة: ابن الحجاج، العتكي. عبد الله بن مسلمة: القعني. ابن أبي حازم: عبد العزيز بن سلمة بن دينار، الأعرج القاص. سهل: ابن سعد بن مالك، الساعدي الأنصاري.

سند: قوله: باب من استعد الكفن: قال القسطلاني: أي أعده، وليست السين للطلب. انتهى

أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ النَّبِيَّ ﷺ بِرَدَّةٍ مَسْجُوعَةٍ فِيهَا حَاشِيَتُهَا - تَدْرُونَ مَا الْبُرْدَةُ؟ قَالُوا: الشَّمْلَةُ، قَالَ: نَعَمْ - قَالَتْ: نَسَجْتُهَا بِيَدَيَّ،
لم يعرف اسمها. (ع)
 فَجِئْتُ لِأَكْسُو كُوكُهَا. فَأَخَذَهَا النَّبِيُّ ﷺ مُحْتَاجًا إِلَيْهَا.

فَخَرَجَ إِلَيْنَا وَإِنَّهَا إِزَارُهُ، فَحَسَنَهَا فَلَانٌ، فَقَالَ: اكْسِينِيهَا، مَا أَحْسَنَهَا! فَقَالَ الْقَوْمُ: مَا أَحْسَنَتْ، لَيْسَهَا النَّبِيُّ ﷺ مُحْتَاجًا إِلَيْهَا،
أي نسبها إلى الحسن. (ع)
 ثُمَّ سَأَلْتُهُ وَعَلِمْتُ أَنَّهُ لَا يَزِدُّ. قَالَ: إِنِّي وَاللَّهِ مَا سَأَلْتُهُ لِأَلْبَسَهُ، وَإِنَّمَا سَأَلْتُهُ لِتَكُونَ كَفَنِي. قَالَ سَهْلٌ: فَكَانَتْ كَفَنَهُ.
أي سألها
 ٢٩- بَابُ اتِّبَاعِ النِّسَاءِ الْجَنَائِزَ

١٢٧٨- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ * عَنْ خَالِدٍ * الْحَذَّاءِ * عَنْ أُمِّ الْهَذِيلِ * عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ * رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: نُهِيتَا
الثوري
 عَنِ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ، وَلَمْ يُعَزَّمْ عَلَيْنَا.

٣٠- بَابُ إِحْدَادِ الْمَرْأَةِ عَلَى غَيْرِ زَوْجِهَا

هو لغة: المنع، واصطلاحاً: ترك التزين. (فس)

١٢٧٩- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ * بْنُ الْمُفْضَلِ قَالَ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ عُلْقَمَةَ * عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ * قَالَ: تُؤَيُّ ابْنٌ
 لِأُمِّ عَطِيَّةَ، فَلَمَّا كَانَ الْيَوْمَ الثَّالِثُ دَعَتْ بِصُفْرَةٍ فَتَمَسَّحَتْ بِهِ وَقَالَتْ: نُهِيتَا أَنْ نُحْدَأَ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثٍ، إِلَّا لِزَوْجٍ.
نسبها الأنصارية
أي يطيب فيه صفرة. (فس)

١. جاءت: وفي نسخة بعده: «إلى». ٢. تدرون: كذا لأبي ذر الوقت، وللشيخ ابن حجر: «أتدرون». ٣. فقال: وفي نسخة: «قال». ٤. محتاجا: ولأبي ذر: «محتاج». ٥. لألبسه: وفي نسخة: «لألبسها». ٦. الجنائز: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «الجنائز». ٧. أنها: كذا لأبي ذر. ٨. إحداد: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «حداد». ٩. اليوم الثالث: كذا للمستمل، وللشمسني والحوي وأبي ذر: «يوم الثالث». ١٠. لزوج: كذا للشمسني، وفي نسخة: «بزوج».

ترجمة: قوله: باب اتباع النساء الجنائز: قال الحافظ: قال ابن المنير: فصل المصنف بين هذه الترجمة وبين «فضل اتباع الجنائز» بتراجم كثيرة: يشعر بالفرقة بين النساء والرجال، وأن الفضل يختص بالرجال دون النساء؛ لأن النهي يقتضي التحريم أو الكراهة، والفضل يدل على الاستحباب، ولا يجتمعان. وأطلق الحكم هنا؛ لما يتطرق إليه من الاحتمال، ومن ثم اختلف العلماء في ذلك. ومحل النزاع إنما هو حيث تؤمن المفسدة. اهـ قلت: لو كان كذلك لكان حقه أن تذكر قريباً منها؛ لتبصير كالمستثنى من الأول. ثم الظاهر في غرض المصنف بالنظر إلى الرواية التي أوردها في الباب أن النهي للتنزيه، ويؤيده أن المصنف ذكر فيما سيأتي قريباً في «باب زيارة القبور» عدم إنكاره ﷺ على الزائرة، لكن اتباع الجنائز أمر آخر غير الزيارة، ولذا ذكر ههنا رواية المنع، وفي الآتية رواية الجواز. وقال العيني: ولم يبين البخاري الحكم هل هو جائز أو لا؟ لاختلاف العلماء فيه؛ لأن قول أم عطية يحتمل أن يكون نهي تحريم أو نهي تنزيه. وقد ورد في الباب أحاديث تدل على الجواز. انتهى مختصراً
 قوله: باب إحداث المرأة على غير زوجها: وقوله في الترجمة: «على غير زوجها» يعم كل ميت غير الزوج سواء كان قريباً أو أجنبياً، ودلالة الحديث له ظاهرة، ولم يقيد في الترجمة بالموت؛ لأنه يختص به عرفاً، ولم يبين حكمه؛ لأن الخير دل على عدم التحريم في الثلاث، وأقل ما يقتضيه إثبات المشروعية. اهـ

سهر: قوله: منسوجة فيها حاشيتها: بالرفع بقوله: «منسوجة» أي أنها لم تقطع من ثوب فتكون بلا حاشية، أو أنها جديدة لم يقطع هديها، ولم تلبس بعد. (إرشاد الساري وعمدة القاري)
 قوله: قالوا الشملة قال: أي سهل «نعم». وفي تفسيرها بما تجوز؛ لأن البردة كساء، والشملة ما يشتمل به، فهي أعم، لكن لما كان أكثر اشتغالهم بها أطلقوا اسمها. (إرشاد الساري)
 قوله: محتاجا إليها: أي حال كونه محتاجاً إلى البردة، وعرف ذلك إما بقرينة حال أو تقدم قول صريح. (إرشاد الساري وعمدة القاري)
 قوله: فحسنها فلان: أي نسبها إلى الحسن، هو ماضي من «التحسين» في الروايات كلها، وفي رواية للبخاري في «اللباس»: «فحسها» بالجيم وتشديد السين بغير نون. وقال المحب الطبري: «فلان» هو عبد الرحمن بن عوف. وفي «الطبراني»: هو سعد بن أبي وقاص، وفي رواية للطبراني من طريق أخرى: أنه أعرابي، لكن في سنده زعمة بن صالح، وهو ضعيف، كذا قاله العيني. قوله: ولم يعزَّم علينا: مبنياً للمفعول، أي لم يؤكد علينا في المنع، كما أكد في غيره من المنهيات. قال القرطبي: ظاهر الحديث يقتضي أن النهي للتنزيه، وبه قال الجمهور. وعن أبي حنيفة: لا ينبغي ذلك للنساء كذا في «العيني».

* أسماء الرجال: قبيصة بن عقبة. السوائي العامري الكوفي. سفيان: هو الثوري. خالد: هو ابن مهران، الحذاء البصري. أم الهذيل: هي حفصة بنت سيرين، الأنصارية. أم عطية: نسبية بنت كعب، الأنصارية. مسدد: هو ابن مسرهد، الأسدي. بشر: ابن الفضل بن لاحق، أبو إسحاق. سلمة بن علقمة: التميمي. محمد بن سيرين: الأنصاري.

سند: قوله: فيها حاشيتها: الظاهر أن المطلوب إفادة أنها كانت ذات حاشية، وهي ما يكون طرفها على غير لون الوسط، والله تعالى أعلم. قوله: فتمسحت به: لا يخفى أن مقتضى الحديث أنها لا تترك الزينة والطيب فوق ثلاث ليالٍ للإحداث على الميت إذا كان الميت غير الزوج، ولا يلزم منه أن تستعمل الطيب أو الزينة بعد ثلاث ليالٍ، فكان مراد أم عطية وغيرها من أزواج النبي ﷺ باستعمال الطيب دفع الشبهة ظاهراً والتجنب عن شبه الإحداث، لا أن الحديث يقتضي استعمال الطيب أو الزينة، والله تعالى أعلم.

١٢٨٠- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ * قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ * بْنُ مُوسَى قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ نَافِعٍ * عَنْ زَيْنَبَ * بِنْتِ

مصغرا

أَبِي سَلَمَةَ عليه السلام قَالَتْ: لَمَّا جَاءَ نَعْيُ أَبِي سُفْيَانَ مِنَ الشَّامِ دَعَتْ أُمَّ حَبِيبَةَ بِصُفْرَةٍ فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ، فَمَسَحَتْ عَارِضِيهَا وَذِرَاعَيْهَا «النعي» كفلس، الإخبار بالموت. وكفعيل، خبر الموت. بنت أبي سفيان زوج النبي ﷺ وَقَالَتْ: إِنْ كُنْتُ عَنْ هَذَا لَعْنِيَّةٌ لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُوْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحْدَ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ؛ فَإِنَّهَا تُحْدَ عَلَيْهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا».

١٢٨١- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ * قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ * بْنِ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبَ * بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ عليه السلام أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُوْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحْدَ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا».

١٢٨٢- ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَى زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ حِينَ تُوْفِّي أَخُوهَا، فَدَعَتْ بِطَبِيبٍ فَمَسَّتْ بِهِ ثُمَّ قَالَتْ: مَا لِي بِالطَّبِيبِ مِنْ حَاجَةٍ، غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُوْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تُحْدَ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا».

٣١- بَابُ زِيَارَةِ الْقُبُورِ

١٧١/١

١٢٨٣- حَدَّثَنَا آدَمُ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * قَالَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ * عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عليه السلام قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِامْرَأَةٍ تَبْكِي عِنْدَ قَبْرِ

لم تعرف المرأة ولا صاحب القبر. (فهرس)

١. أخبرني: وفي نسخة: «أخبرنا». ٢. بنت: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «ابنة». ٣. إن: وفي نسخة: «إني».

٤. رسول الله: وفي نسخة: «النبي». ٥. أن تحدد: وفي نسخة: «تحدد». ٦. به: كذا لأبي ذر والشيخ ابن حجر.

٧. رسول الله ﷺ: وفي نسخة بعده: «على المنبر يقول»، وفي نسخة: «يقول على المنبر». ٨. الآخر: وفي نسخة بعده: «أن».

ترجمة: قوله: باب زيارة القبور: قال الحافظ: أي مشروعتها، وكأنه لم يصرح بالحكم؛ لما فيه من الخلاف كما سيأتي، وكان المصنف لم يثبت على شرطه الأحاديث المصرحة بالجواز، وقد أخرجه مسلم من حديث برودة، وفيه نسخ النهي عن ذلك، ولفظه: «كنت تهتكم عن زيارة القبور فزوروها»، وزاد أبو داود والنسائي من حديث أنس: «فإنها تذكر الآخرة». وفي «تراجم شيخ المشايخ»: ميل المصنف إلى جوازها للنساء. اهـ

سهر: قوله: من الشام: قال ابن حجر: هو وهم؛ لأنه مات بالمدينة بلا خلاف، وإنما الذي مات بالشام أخوها يزيد بن أبي سفيان. والحديث في مسند أبي شيبة والدارمي بلفظ: «جاء نعي لأخي أم حبيبة أو حميم لها»، ولأحمد نحوه، فقوى كونه أختها. (التوضيح) قوله: فإنها تحد إلخ: فيه دلالة للمذهب أبي حنيفة وأبي ثور أنه لا يجب الإحداد على الزوجة الذمية؛ لأنه قيد ذلك بقوله: «تؤمن بالله». وفيه دلالة على أن الإحداد لا يجب على الصبية؛ لأنه لا تسمى امرأة إلا بعد البلوغ. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: الحميدي: عبد الله بن الزبير، القرشي. سفيان: هو ابن عيينة، الهلالي. أيوب: ابن موسى بن عمرو بن سعيد، الأموي. حميد بن نافع: أبو أفلح، المدني. زينب: المخزومية، ربيبة النبي ﷺ. إسماعيل: ابن أبي أويس، ابن أخت مالك. مالك: الإمام المدني. حميد وزينب: مرآ في الإسناد السابق. آدم: هو ابن أبي إلياس. شعبة: هو ابن الحجاج. ثابت: هو البناي.

سند: قوله: إلا على زوج فإنها تحد عليه أربعة أشهر وعشرا: وهذه الزيادة صريحة في الوجوب؛ فإن خبر الشارع يحمل عليه. وبه اندفع ما قيل: إن مفهوم «إلا على زوج» أنه يحل لها الإحداد، فأين الوجوب؟ قال القسطلاني: أحجب بكفاية الإجماع على الوجوب، وأيضا جاء في صريح عن الكحل وغيره، ولعله سند للإجماع. ولأبي داود: «لا تحد المرأة فوق ثلاث إلا على الأزواج؛ فإنها تحد أربعة أشهر وعشرا»، فهذا أمر بلفظ الخبر. انتهى قلت: يكفي رواية الكتاب عما ذكر من رواية «أبي داود» إلا أن يقال: غرضه بيان موافقة رواية «أبي داود» لرواية الكتاب، والله تعالى أعلم. ويحتمل أنه زعم أن رواية الكتاب تحتمل التأويل بأن يقال: معنى «فإنها تحد» أي يحل لها أن تحد بقرينة الكلام السابق، بخلاف رواية «أبي داود»، والله تعالى أعلم. قوله: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحد على ميت: هو فاعل «لا يحل» على أنه من وضع الفعل موضع المصدر بتقدير «أن» أو بدونه، ومثله قوله تعالى: «وَمَنْ ءَاتَيْتَهُمْ يُرِيسُكُمْ آلَبَرَقُ» (الروم: ٢٤). وقوله: «أربعة أشهر وعشرا» معمول للمقدر، أي فإنها تحد، بقرينة الرواية السابقة والسوق. وليس من جملة المستثنى حتى يقال: إنه استثناء شيين عن شيئين بحرف واحد بأن يقال: «على زوج» مستثنى من «على ميت» و«أربعة أشهر وعشرا» مستثنى من «فوق ثلاث»، وقد صرحوا بمنع. وعلى هذا فهذه الرواية بواسطة هذا المقدر أيضا من أدلة وجوب العدة، والله تعالى أعلم.

فَقَالَ: «اتَّقِي اللَّهَ وَاصْبِرِي». قَالَتْ: إِنَّكَ عَنِّي! فَإِنَّكَ لَمْ تُصَبِّ بِمُصِيبَتِي - وَلَمْ تَعْرِفْهُ - فَقِيلَ لَهَا: إِنَّهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَتَتْ بَابَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ تَجِدْ عِنْدَهُ بَوَّابِينَ، فَقَالَتْ: لَمْ أَعْرِفْكَ. فَقَالَ: «إِنَّمَا الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى».

٣٢- بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يُعَذَّبُ الْمَيِّتُ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»

١٧١/١

إِذَا كَانَ النَّوْحُ مِنْ سُنَّتِهِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَوَأْنُفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كُلُّكُمْ رَاغٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ». فَإِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ سُنَّتِهِ فَهُوَ كَمَا قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى»، وَهُوَ كَقَوْلِهِ: «وَأَنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَى جَمِيلَةٍ لَا يَحْمِلُ مِنْهُ شَيْءٌ»، وَمَا يُرَخِّصُ مِنَ الْبُكَاءِ فِي غَيْرِ نَوْحٍ.....

(فاطر: ١٨)

١. لم أعرفك: وفي نسخة بعده: «يا رسول الله». ٢. ببعض بكاء: وفي نسخة: «ببكاء». ٣. سنته: وفي نسخة: «سببه».
٤. لم يكن: وفي نسخة بعده: «النوح». ٥. وإن تدع مثقلة إلى إلخ: كذا لأبي ذر. ٦. مثقلة: وللحموي بعده: «ذنوبًا».

ترجمة: قوله: باب قول النبي ﷺ يعذب الميت ببعض بكاء أهله: قال الحافظ: قوله: «إذا كان النوح...» هذا تقييدٌ من المصنف لمطلق الحديث، وحملٌ منه لرواية ابن عباس المقيدة بالبعضية على رواية ابن عمر المطلقة، كما ساقه في الباب عنهما، وتفسيرٌ منه للبعض المبهم في رواية ابن عباس بأنه النوح، ويؤيده أن الحذور بعض البكاء لا جميعه. وقوله: «إذا كان النوح...» يوهم أنه بقية الحديث المرفوع، وليس كذلك، بل هو كلام المصنف، قاله تفقُّهًا. وهذا الذي جزم به هو أحد الأقوال في تأويل الحديث المذكور. اهـ

واختلف في ضبط قوله: «من سنته»، فلأكثر في موضعين بضم المهملة وتشديد النون، أي طريقته وعادته. وضبطه بعضهم بفتح المهملة بعدها موحدتان، الأولى مفتوحة، أي من أجله. اهـ واختلفوا في الترجيح بينهما، فمنهم من رجح الأول، ومنهم البخاري على رأي الحافظ، حيث استشهد بالحديث الذي فيه: «لأنه أول من سنَّ القتل». ومنهم من رجح الثاني وأنكر الأول، وهو أبو الفضل؛ إذ قال: وأي سنَّة للميت؟ اهـ

سهر: قوله: إنما الصبر عند الصدمة الأولى: قال الخطابي: المعنى أن الصبر الذي يحمده عليه صاحبه ما كان عند مفاجأة المصيبة، بخلاف ما بعد ذلك؛ فإنه بعد الأيام يسلو. قال ابن بطال: أراد أن لا يجتمع عليها مصيبة الهلاك وفقد الأجر. والمطابقة للترجمة من أنه ﷺ لم ينة المرأة المذكورة عن زيارة قبر ميتها، وإنما أمرها بالصبر، فدل على الجواز من هذه الحثية، كذا قاله العيني وغيره. قال القسطلاني: واستدل به على زيارة القبور سواء كان الزائر رجلًا أو امرأة. انتهى وقال العيني: وروي في الإباحة أحاديث كثيرة، منها: حديث بريدة، أخرجه مسلم قال: قال رسول الله ﷺ: «مَن تَحَكَّمَ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزَوَّرُوها» الحديث، ورواه الترمذي أيضًا وقال: والعمل على هذا عند أهل العلم، لا يرون بزيارة القبور بأسًا، وهو قول ابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق. وروى الترمذي حديث أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «لعن الله زوارات القبور»، وقال: هذا حديث حسن صحيح، ثم قال: وقد رأى بعض أهل العلم أن هذا كان قبل أن يرخص النبي ﷺ في زيارة القبور، فلما رخص دخل في الرخصة الرجال والنساء. انتهى ويؤيده ما في «التمهيد» عن ابن مليكة: «أن عائشة أقبلت ذات يوم من المقابر، فقلت لها: يا أم المؤمنين، من أين أقبلت؟ قالت: من قبر أخي عبد الرحمن، فقلت لها: أليس كان رسول الله ﷺ ينهى عن زيارة القبور؟ قالت: نعم، كان ينهى عن زيارتها، ثم أمر بزيارتها». وقال بعضهم: إنما يكره زيارة القبور للنساء؛ لقلة صبرهن وكثرة جرحهن. وروى أبو داود عن ابن عباس قال: «لعن رسول الله ﷺ زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج». وقال ابن عبد البر: ولقد كره أكثر العلماء خروجهن إلى الصلوات فكيف إلى المقابر؟ كذا في «العيني»، وبسطه وقال في آخره: وحاصل الكلام من هذا كله أن زيارة القبور مكروهة للنساء، بل حرام في هذا الزمان ولا سيما نساء مصر.

قوله: يعذب إلخ: [ترجم بهذا الحديث المقيد؛ تنبيهًا على أن الحديث المطلق محمول عليه؛ لأن الدلائل دلت على تخصيص العذاب ببعض البكاء لا بكاه؛ لأن البكاء بغير نوح مباح. (عمدة القاري)] قوله: إذا كان النوح إلخ: ليس من الحديث المرفوع، بل هو من كلام البخاري، قاله استنباطًا. (عمدة القاري) قوله: من سنته: بضم السين وتشديد النون وكسر الفوقية، أي من عادته وطريقته؛ إذ كان من العرب من يأمر بذلك أهله، هكذا هو للأكثرين. وضبطه بعضهم بالوحدة المكررة، أي من أجله. (عمدة القاري)

قوله: لقول الله إلخ: وجه الاستدلال بالآية أن الشخص إذا كان نائحًا فأهله يقتدون به، فهو صار سببًا لنوح أهله، فما وقى أهله من النار. (عمدة القاري)

قوله: كلُّكم راعٍ إلخ: هذا يشمل سائر جهات الوقاية؛ فإن الرجل إذا كان راعيًا لأهله، وجاء منه شر وتبعه أهله، أو رآهم يفعلون الشر ولم ينههم عن ذلك؛ فإنه يُسأل عنه؛ لأن ذلك من سببه. (عمدة القاري) قوله: وهو كقوله وإن تدع مثقلة: أي ما استدلت عائشة بقوله تعالى: «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى...» كقوله تعالى: «وَأَنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَى جَمِيلَةٍ لَا يَحْمِلُ مِنْهُ شَيْءٌ». (عمدة القاري) قوله: وما يرخص إلخ: هذا عطف على أول الترجمة، أي بابٌ في بيان ما يرخص من البكاء بغير نياحة، وهو حديث أخرجه الطبراني وصححه الحاكم، لكن ليس على شرط المؤلف، ولذا اكتفى بالإشارة إليه واستغنى بأحاديث الباب الدالة على مقتضاه، كذا في «العيني» و«القسطلاني».

سند: قوله: فلم تجد عنده بوابين: لعل أنسًا ساق هذا الحديث؛ لإفادة ما كان عليه النبي ﷺ من التواضع، فذكر أنها ما عرفته أولًا؛ إذ ليس من شأنه الامتياز عن أحاد الناس في المشي حتى يعرف به كما هو شأن أكابر الدنيا، ثم حين جاءت إلى الباب فما وجدت مانعًا يمنعها عن الوصول إليه كما يوجد على أبواب أهل الدنيا، والله تعالى أعلم.

قوله: إذا كان النوح من سنته: أي سنة الميت أو الأهل، وإفراد الضمير لمراعاة اللفظ، ومرجع الوجهين واحد، وهو أن الميت قد عود أهله في حياته بالبكاء على الأموات والنياحة عليهم ورضي به وأقرهم على ذلك؛ إذ اعتياد الأهل عادة لا يكون إلا بتسامح صاحب البيت في أمرهم وتقريرهم عليه. وإذا كان كذلك، ووقع من الأهل البكاء والنياحة عليه: يصير كان الميت ما وقاهم عن هذه المعصية، ولم يراعهم كما ينبغي، ويصير كمن سن لهم ذلك، فيصير عاصيًا، فيعذب لذلك. قوله: وما يرخص من البكاء: عطف على أول الترجمة.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تُقْتَلُ نَفْسٌ ظُلْمًا إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْ دِمَهِهَا»، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ.

أي نصيب

١٢٨٤- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ * وَمُحَمَّدٌ * قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا عَاصِمٌ * بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ * قَالَ: حَدَّثَنِي أُسَامَةُ *

ابْنُ زَيْدٍ قَالَ: أُرْسِلْتُ بِنْتُ النَّبِيِّ ﷺ إِلَيْهِ: أَنَّ ابْنًا لِي قُبِضَ فَأَتَيْتَنَا. فَأَرْسَلَ يُقْرِئُ السَّلَامَ وَيَقُولُ: «إِنَّ لِلَّهِ مَا أَخَذَ وَلَهُ مَا أَعْطَى وَكُلٌّ

أي في حال القبض ومعالجة الروح فأطلق القبض مجازاً. (قس)

أي زينب. (ن)

عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُسَمًّى، فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ».

أي تنوي بصبرها طلب الثواب. (قس)

فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ تُقْسِمُ عَلَيْهِ لَيَأْتِيَنَّهَا، فَقَامَ وَمَعَهُ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَأَبِي بْنُ كَعْبٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَرِجَالٌ، فَرَفَعَ

إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الصَّبِيَّ وَنَفْسُهُ تَتَقَعَّقُ - قَالَ: حَسِبْتُهُ أَنَّهُ قَالَ: كَأَنَّهَا شَنْ - فَقَاضَتْ عَيْنَاهُ. فَقَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا هَذَا؟

وهو محل الترجمة

أي تضطرب وتتحرك

قَالَ: «هَذِهِ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي قُلُوبِ عِبَادِهِ، وَإِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الرَّحَمَاءَ».

١٢٨٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ * عَنْ هِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ * عَنْ أَنَسِ بْنِ

مَالِكٍ * قَالَ: شَهِدْنَا بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ عَلَى الْقَبْرِ - قَالَ: فَرَأَيْتُ عَيْنَيْهِ تَدْمَعَانِ قَالَ: - فَقَالَ: «هَلْ

يفتح الميم وهو موضع الترجمة. (قس)

سهر سند

أي أم كلثوم. (ن)

مِنْكُمْ رَجُلٌ لَمْ يَقَارِفِ اللَّيْلَةَ؟» فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَنَا. قَالَ: «فَانْزِلْ». قَالَ: فَتَزَلَّ فِي قَبْرِهَا.

١٢٨٦- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ * قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ * قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ

قَالَ: تُؤَفِّيْتُ بِنْتَ لِعُثْمَانَ بِمَكَّةَ وَجِئْنَا لِنَشْهَدَهَا، وَخَصَرَهَا ابْنُ عَمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَإِنِّي لَجَالِسٌ بَيْنَهُمَا - أَوْ قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى

هي أم أبان كما صرح به مسلم. (ع)

أَحَدِهِمَا، ثُمَّ جَاءَ الْآخَرُ فَجَلَسَ إِلَيَّ جَنِي - فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ لِعَمْرِ بْنِ عُثْمَانَ: أَلَا تَنْتَهَى عَنِ الْبُكَاءِ؟ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ».

١. لأنه: وفي نسخة: «بأنه»، وفي نسخة: «أنه». ٢. بنت: وفي نسخة: «ابنة». ٣. وكل: وفي نسخة: «وكل شيء».

٤. ومعه: وللحموي والمستمل: «معه». ٥. ففاضت: ولأبي ذر: «وافاضت». ٦. وإنما: ولأبي ذر: «فإنما».

٧. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا». ٨. لرسول الله: ولأبي ذر: «للنبي». ٩. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا».

سهر: قوله: لأنه أول من سن القتل ظلماً، أي فكذاك من كانت طريقته النوح على الميت؛ لأنه سن النياحة في أهله. فمراد البخاري على أن الشخص لا يعذب بفعل غيره، إلا إذا كان له فيه تسبب. (عمدة القاري وإرشاد الساري) قوله: ابننا لي: هو علي بن أبي العاصم بن الربيع، قاله الدمياني. وقال ابن حجر: بل بنتها أمامة، ولم تمت في مرضها ذلك. وقيل: بل البنت فاطمة والابن محسن بن علي. (التوشيح) قوله: لم يقارف: قال الخطابي: معناه لم يذنب. وقيل: لم يجامع تلك الليلة. قيل: والسر فيه التعريض على عثمان؛ لأنه كان قد جامع بعض حواريه تلك الليلة، فلم يعجبه ﷺ أنه اشتغل عنها تلك الليلة بذلك، لكن يحتمل أنه طال مرضها، واحتاج عثمان إلى الوقاع ولم يكن يظن أنها تموت تلك الليلة. وليس في الخبر ما يقتضي أنه واقع بعد موتها، بل ولا حين احتضارها، كذا في «القسطلاني».

* أسماء الرجال: عبدان: هو عبد الله بن عثمان، المروزي. محمد: هو ابن مقاتل، المروزي. عبد الله: هو ابن المبارك، المروزي. عاصم: هو الأحول، المصري.

أبي عثمان: عبد الرحمن بن مؤمل، النهدي المصري. أسامة: ابن زيد بن حارثة، حب النبي ﷺ. عبد الله بن محمد: المسندي. أبو عامر: عبد الملك بن عمرو، العقدي.

فليح بن سليمان: الخزاعي. هلال بن علي: العامري. عبدان: هو عبد الله بن عثمان. عبد الله: ابن المبارك. ابن جريج: عبد الملك بن عبد العزيز.

سند: قوله: لم يقارف الليلة: أي لم يجامع. قيل: قال ذلك تعريضاً بعثمان؛ فإنه جامع تلك الليلة، فلم يستحسنه ﷺ؛ لما فيه من الغفلة عن حال أهل البيت، مع أنها من بناته ﷺ، ومقتضاه شدة الاهتمام بأمرها. ثم قيل: لعل وقوع مثل هذا من عثمان لعذر في ذلك؛ إذ يحتمل أنه طال مرضها فاحتاج إلى الوقاع، ولم يكن يظن أنها تموت تلك الليلة. وليس في الخبر ما يقتضي أنه واقع بعد موتها أو بعد احتضارها، والله تعالى أعلم.

١٢٨٧- فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَدْ كَانَ عُمَرُ يَقُولُ بَعْضَ ذَلِكَ. ثُمَّ حَدَّثَ قَالَ: صَدَرْتُ مَعَ عُمَرَ مِنْ مَكَّةَ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْبَيْدَاءِ، إِذَا هُوَ بِرُكْبٍ تَحْتَ ظِلِّ سَمَرَةٍ، فَقَالَ: اذْهَبْ فَانْظُرْ مَنْ هُوَ لِأَيِّ الرُّكْبِ، قَالَ: فَتَنَظَرْتُ فَإِذَا صُهَيْبٌ، فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: ادْعُهُ لِي، فَرَجَعْتُ إِلَى صُهَيْبٍ فَقُلْتُ: ارْتَحِلْ فَالْحَقْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ. فَلَمَّا أَصِيبَ عُمَرُ دَخَلَ صُهَيْبٌ يَبْكِي يَقُولُ: وَآخَاهُ! وَآ صَاحِبَاهُ! فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: يَا صُهَيْبُ، أَتَبْكِي عَلَيَّ؟ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَلَمِيَّتَ يُعَذَّبُ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ».

١٢٨٨- قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَلَمَّا مَاتَ عُمَرُ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَائِشَةَ، فَقَالَتْ: يَرْحَمُ اللَّهُ عُمَرَ! وَاللَّهِ، مَا حَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ لَيُعَذِّبُ الْمُؤْمِنَ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ. وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَيَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ».

وَقَالَتْ: حَسْبُكُمْ الْقُرْآنُ: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ عِنْدَ ذَلِكَ: وَاللَّهِ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى. قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: وَاللَّهِ، مَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ شَيْئًا.

١. أمير: وفي نسخة: «بأمير». ٢. يرحم الله: وفي نسخة: «رحم الله». ٣. ولكن: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «لكن».

سهر: قوله: إذا كنا بالبيداء: مفازة بين مكة والمدينة. قوله: «فإذا هو بركب» أصحاب إبل عشرة فما فوقها مسافرين. قوله: «تحت ظل سمرة» بفتح السين المهملة وضم الميم، شجرة عظيمة من العضاة. قوله: «فإذا صهيب» بضم الصاد، ابن سنان بن قاسط بالقاف، وكان من السابقين الأولين المعتبرين في الله. (إرشاد الساري)

قوله: فلما أصيب عمر: يعني بالجراحة التي مات فيها، وفي رواية أيوب أن ذلك كان عقيب الحجة المذكورة، ولفظه: «فلما قدما لم يلبث عمر أن أصيب»، وفي رواية عمرو بن دينار: «لم يلبث أن طعن». (إرشاد الساري) قوله: يعذب ببعض بكاء أهله عليه: قيده ببعض البكاء، فحمل على ما فيه نياحة؛ جمعاً بين الأحاديث، قاله القسطلاني. ولعل قوله: «قد كان عمر يقول بعض ذلك» إشارة إلى هذا القيد، كذا ذكره علي في «المراقبة»، والله تعالى أعلم، وعلمه أحكم. قوله: يرحم الله عمر: قال الطيبي: هذا من الآداب الحسنة على منوال قوله تعالى: «عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ» (التوبة: ٤٣) فاستغربت من عمر ذلك القول، فجعلت قولها: «يرحم الله عمر» تمهيداً ودفعاً لما يوحش من نسبته إلى الخطأ. (إرشاد الساري وعمدة القاري) قوله: ما حدث رسول الله ﷺ: يحتمل أن يكون جزمها بذلك؛ لكونها سمعت صريحاً من النبي ﷺ اختصاص العذاب بالكافر، أو فهمت ذلك من القرآن. فإن قلت: الآية عامة للمؤمن والكافر، ثم إن زيادة العذاب عذاب، فكما أن أصل العذاب لا يكون بفعل غيره، فكذا زيادته، فلا يتم استدلالها بالآية. قلت: العادة فارقة بين المؤمن والكافر؛ فإهم كانوا يوصون بالنيابة، بخلاف المؤمنين، فلفظ الميت - وإن كان مطلقاً - مقيد بالموصي، وهو الكافر عرفاً وعادة. (الكوكب الدراري)

قوله: والله هو أضحك وأبكى: أي إن العبرة لا يملكها ابن آدم ولا تسبب له فيها، فكيف يعاقب عليها؟ فضلاً عن الميت. وقال الداودي: معناه أن الله أذن في الجمل من البكاء، فلا يعذب على ما أذن فيه. قال الكرماني: لعل غرضه من هذا الكلام أن الكل يخلق الله وإرادته، ثم قال: فالأولى فيه أن يقال بظاهر الحديث، وأن له أن يعذبه بلا ذنب، ويكون البكاء عليه علامة لذلك، أو يعذبه بذنب غيره، سيما وهو السبب في وقوع الغير فيه، ولا يسأل عما يفعل. وتخصيص آية الوازرة بيوم القيامة. (عمدة القاري)

قوله: والله ما قال ابن عمر شيئاً: قال الزين بن المنير: سكوته لا يدل على الإذعان، فلعله كره المجادلة. وقال الخطابي: الرواية إذا ثبتت لم يكن في دفعها سبيل بالظن، وقد رواه عمر وابنه. وليس فيما حكى عائشة ما يرفع روايتهما؛ لجواز أن يكون الخبران صحيحين معاً، ولا منافاة بينهما، فإليت إنما تلزمه العقوبة بما تقدم من وصيته إليهم، وعلى ذلك حمله الجمهور، وإليه ذهب البخاري في قوله: «إذا كان النوح من سنته»، كذا في «القسطلاني» و«العين» و«الكرمان».

سند: قوله: إن الله يزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه: كأنها فهمت أن معنى هذا الحديث هو أن الله يزيد الكافر عذاباً جزاء لكفره، كما قال تعالى: «فَلَنْ نَزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا» (البأ: ٣٠). إلا أن الله أجرى عادته بإظهار الزيادة عند البكاء، فصار كأن البكاء سبب للزيادة، لا أن الزيادة جزاء للبكاء. ولا يتصور مثل ذلك في تعذيب المؤمن بسبب البكاء، فصار هذا الحديث على فهمها غير مخالف لقوله تعالى: «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى» بل هو موافق لقوله تعالى: «فَلَنْ نَزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا»، بخلاف حديث تعذيب المؤمن. فلا يرد أن هذا الحديث مخالف لظاهر قوله تعالى: «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى» فما بالها تثبت؟ وبطل الحديث الآخر بالمخالفة، فافهم.

قوله: والله هو أضحك وأبكى: ليس المراد بذلك أن الخالق هو الله تعالى فلا يعاقب العبد بذلك أصلاً، بل المراد أن الله تعالى أضحك الحي فلا يواخذ بذلك الميت. ويحتمل أن يقال: مراده بيان أن عذاب الميت ببكاء الأهل لا وجه له أصلاً، لا عقلاً ولا شرعاً. أما عقلاً فلأن الفعل مخلوق لله تعالى، فلا يتجه عذاب العبد به أصلاً من قام به ولا غيره لولا الشرع. وأما شرعاً فلأن الشرع ما ورد إلا بعذاب من قامت به المعصية، لا بعذاب غيره، فلا يصح القول بعذاب الميت ببكاء أهله. فإلى الأول أشار ابن عباس بقوله: «والله أضحك وأبكى» بعد أن نقل عن عائشة ما يكون فيه إشارة إلى الثاني، أعني قوله تعالى: «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى»، وهذا الوجه أدق. وعلى الوجهين لا يرد أن هذا الكلام يقتضي أن لا يعذب أحد بفعل أصلاً، لا الفاعل ولا غيره؛ لأن الخالق مطلقاً هو الله تعالى. بقي أنه قد صح تحميل الظالم ذنوب المظلوم بعد أن تقسم حسناته بين المظلومين، فإذا فرغت توضع سيئات المظلومين عليه، فما معنى قوله تعالى: «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى»؟ قلت: لعل معناه أن الله تعالى لا يعاقب أحداً ولا يعذب بذنب غيره، لأن لا يحمل عليه ذنب غيره جزاء له على عمله، وبينهما فرق. والحاصل أنه تعالى لا يواخذ أحداً بذنب غيره ابتداءً، ويمكن أن يواخذه بعد تحميل عمل الغير إياه بناءً على أن أعماله تقتضي التحميل جزاءً عليها. ومن هذا القبيل: «من سن سنة سيئة» الحديث، وحديث: «لأنه أول من سن القتل»، وقوله تعالى: «وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ» (العنكبوت: ١٣) فافهم.

١٢٩٠- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ خَلِيلٍ: * حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ * قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ * - وَهُوَ الشَّيْبَانِيُّ - عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، * عَنْ أَبِيهِ * [الحديث: ١٢٨٩ يترقيم الشيخ فؤاد بليه]

قَالَ: لَمَّا أُصِيبَ عُمَرُ جَعَلَ صُهَيْبٌ يَقُولُ: وَآخَاهُ! فَقَالَ عُمَرُ: أَمَّا عَلِمْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ»؟

١٢٨٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّهَا

ابن محمد بن عمرو بن حزم. (قر) الأَنْصَارِيَّة. (قر)

أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: إِنَّمَا مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى يَهُودِيَّةٍ يَبْكِي عَلَيْهَا أَهْلَهَا، فَقَالَ: «إِنَّهُمْ لَيَبْكُونَ عَلَيْهَا، وَإِنَّهَا لَتُعَذَّبُ فِي قَبْرِهَا».

٣٣- بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ النَّيَاحَةِ عَلَى الْمَيِّتِ

١٧٢/١

وَقَالَ عُمَرُ سهر ﷺ: دَعَهُنَّ يَبْكِينَ عَلَى أَبِي سُلَيْمَانَ مَا لَمْ يَكُنْ نَفْعٌ أَوْ لَفْلَقَةٌ. وَ«النَّفْعُ»: التُّرَابُ عَلَى الرَّأْسِ، وَ«الْفَلَقَةُ»: الصَّوْتُ. كنية خالد بن الوليد. (قر) أي يوضع على الرأس. (قر) أي المرتفع

١٢٩١- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ * عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ، * عَنِ الْمُغِيرَةِ * مصر ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ:

«إِنَّ كَذِبًا عَلَى لَيْسَ كَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ، مَنْ كَذَبَ عَلَى مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»، وَسَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ يُنَحِّ عَنْهُ سهر يُعَذَّبُ بِمَا يُنَحِّ عَلَيْهِ».

يكسر النون وسكون الياء عند الجميع. (ع)

١. مَنْ يُنَحِّ: كَذَا لِلْحَمَوِيِّ وَالْمُسْتَمَلِيِّ، وَلِلْكَشْمِيهِيِّ: «مَنْ يُنَاحُ» [ووجهها أن تكون «مَنْ» موصولة. أما على رواية الجزم كما هي رواية الأكثرين فـ«مَنْ» شرطية، ولذا سقطت الألف، كذا في «العين»] وفي نسخة: «مَنْ نَحَّ». ٢. بِمَا يُنَحِّ: وفي نسخة: «أَمَا يُنَحِّ». [ينضم الياء وفتح النون وسكون الحاء، بلون الموحدة، أي يعذب مدة النوح. (عمدة القاري)]

ترجمة: قوله: باب ما يكره من النياحة على الميت: قال الحافظ: قال ابن المنير: «ما» موصولة و«مَنْ» لبيان الجنس، والتقدير: الذي يكره من جنس البكاء هو النياحة، والمراد كراهة التحريم. قال الحافظ: ويحتمل أن تكون «ما» مصدرية و«مَنْ» تبيضية، والتقدير: كراهية بعض النياحة، أشار إلى ذلك ابن المرباط وغيره. ونقل ابن قدامة عن أحمد رواية أن بعض النياحة لا تحرم، وفيه نظر ... إلى آخر ما قاله. وظاهر «الغني» أن النياحة مكروهة مطلقاً إلا البكاء بالصوت، وفيه أيضاً. ونقل حرب عن أحمد كلاماً يدل على إباحة النوح والندب، وظاهر الأخبار تدل على الحرمة ... إلى آخر ما قال. واختار صاحب «الفيض» القول الثاني، حيث قال: و«مَنْ» ههنا تبيضية عندي، وذلك لأنه لا بد من كون بعض مراتب النياحة تحت الجواز وإن لم تقدر على تحديدها؛ لما قد ثبت عن النبي ﷺ الإغماض عن بعضها، كنياحة أُمِّ الْأَخِ جَابِرٍ حِينَ اسْتَشْهَدَ. ولذا صرح السرخسي أن المسألة فيه عندنا: أن يفوض إلى رأي المبطل به. ثم لا بد من الفرق بين الإغماض والرضاء، فالذي أقول: هو الإغماض في بعض الأحيان مع إظهار عدم الرضاء، وهو الذي أراده النبي ﷺ في الباب الآتي. انتهى مختصراً

سهر: قوله: وقال عمر سهر ﷺ: أي لما مات خالد بن الوليد سهر سنة إحدى وعشرين بمحصر أو ببعض قراها أو بالمدينة، واجتمع نسوة بني المغيرة يبكين عليه، فقبل لعمر سهر ﷺ: أرسل إليهن فَأَنَّهُنَّ، فقال: «دعهن يبكين على أبي سليمان ...». وأبو سليمان كنية خالد. وهذا الأثر وصله المؤلف في «تاريخه الأوسط». (إرشاد الساري) قوله: نفْعٌ أَوْ لَفْلَقَةٌ: قال الإسماعيلي: «النَّفْعُ» ههنا الصوت العالي. و«الْفَلَقَةُ» حكاية صوت ترديد النواحة. قال الزركشي: والتحقيق أنه مشترك يطلق على الصوت وعلى الغبار. ولا يبعد أن يكونا مراديين، لكن حمله على وضع التراب أولى؛ لأنه قرن به «الفلقة»، وهي الصوت. (إرشاد الساري) قوله: إن كذباً على إلخ: أي هو أشد في الإثم؛ لكونه مقتضياً شرعاً عامّاً باقياً إلى يوم القيامة، كذا في «القسطلاني». قوله: فليتبوأ إلخ: أي فليتحذل له مسكناً في النار. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: إسماعيل بن خليل: الخزاز - بالمعجمات - الكوفي. علي بن مسهر: القرشي الكوفي. أبو إسحاق: هو سليمان بن أبي سليمان، الشيباني الكوفي. أبي بردة: الحارث. عن أبيه: أبي موسى عبد الله بن قيس، الأشعري. عبد الله بن يوسف: هو التنيسي. مالك: الإمام المدني. أبو نعيم: الفضل بن دكين، مولى آل طلحة. سعيد بن عبيد: أبو الهذيل الطائي. علي بن ربيعة: الوالي الأسدي. المغيرة: هو ابن شعبة، الثقفي.

سند: قوله: إن كذباً على ليس ككذب على أحد: الظاهر أن الكاف للمثالة بمعنى المساواة، وكثيراً ما تجيء الكاف للمساواة. والمطلوب من نفي المساواة إثبات الأشدية والأغلطية، والله تعالى أعلم. وقيل: بل معناه أنه ليس مثله في السهولة، فيكون دونه في السهولة، وما يكون أقل سهولة يكون أكثر شدة، فيكون مدخول الكاف أعلى في وجه الشبه الذي هو السهولة. قلت: ويمكن أن يجعل وجه الشبه خفة الإثم، فيقال: ليس مثله في خفة الإثم، فيكون الكذب على الغير أكثر خفة بالنظر إلى الشرك، والكذب عليه سهر أقل خفة، وما يكون أقل خفة يكون أكثر شدة، لكن اعتبار العلو في مدخول الكاف تحقيقاً إما يعتبر عند إثبات التشبيه، وأما عند نفي التشبيه كما هنا فغير لازم؛ إذ وجود التشبيه هو الذي يقتضي كون المشبه أقوى في وجه الشبه، وأما عدمه فما بقي معه المشبه مشبهاً حتى يكون أقوى البتة، والله تعالى أعلم. نعم، قد ينفي التشبيه لبيان أن مدخول الكاف أشد قوة بحيث لا يقاربه المشبه حتى يشبه به؛ لأن التشبيه كما يقتضي نوع نقصان في المشبه كذلك يقتضي قرباً إلى المشبه به، وعند انتفاء القرب لا يحسن. وقد ينفي لبيان أن غير مدخول =

١٢٩٢- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام، عَنْ

ابن عثمان

النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا نَجَحَ عَلَيْهِ». تَابَعَهُ عَبْدُ الْأَعْلَى قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ قَالَ:

بكر الترمذي وسكون النحوية أي عبدان. (ق)

بالتصغير

حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا آدَمُ عَنْ شُعْبَةَ: «الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ بِمِثْلِ مَا نَجَحَ عَلَيْهِ».

وقد تفرد آدم بهذا اللفظ. (ع قس)

٢- ترجمة

٣٤- باب

١٧٢/١

١٢٩٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُنْكَدِرِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ:

ابن عمرو

أي غطي بئوب

جَاءَ بِأَبِي يَوْمَ أُحُدٍ قَدْ مُثِّلَ بِهِ، حَتَّى وَضَعَ بَيْنَ يَدَي رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَقَدْ سَجَى ثَوْبًا. فَذَهَبَتْ أُرِيدُ أَنْ أَكْشِفَ عَنْهُ فَتَهَانِي قَوْي،

نصب بنزع الحافض أي بئوب

هو عبد الله بن عمرو

ثُمَّ ذَهَبَتْ أَكْشِفُ عَنْهُ فَتَهَانِي قَوْي، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَرَفَعَهُ، فَسَمِعَ صَوْتَ صَاحِبَةٍ فَقَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟» فَقَالُوا: بِنْتُ عَمْرِو -أَوْ:

تكون أخت القتل. (ع)

أَخْتُ عَمْرِو- قَالَ: «فَلِمَ تَبَيَّ؟ -أَوْ: لَا تَبَيَّ- فَمَا زَالَتِ الْمَلَائِكَةُ تُظَلُّهُ بِأَجْنِحَتَيْهَا حَتَّى رُفِعَ».

تكون عمة القتل. (ع)

٣٥- باب: لَيْسَ مِنَّا مَنْ شَقَّ الْجُيُوبِ

أي من أهل سنتنا وليس المراد الخروج من الدين. (ق قس ج)

١٧٢/١

١٢٩٤- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ الْيَافِي عَنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ:

بضم الزاي وفتح الموحدة

قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَطَمَ الْحُدُودَ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ، وَدَعَا يَدْعُو الْجَاهِلِيَّةَ».

ضرب

١. أخبرني: وفي نسخة: «حدثنا». ٢. باب: كذا للأصلي. ٣. قال: وفي نسخة: «يقول». ٤. فأمر: وفي نسخة بعده: «به».

٥. تطله: وللحموي والمستمل: «تُظَلُّ». ٦. اليافي: وللحموي والكشميهني: «الأيافي».

ترجمة: قوله: باب: (بلا ترجمة) قال الحافظ: سقط من رواية أبي ذر وكريمة، وعلى ثبوته فهو بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله، كما تقدم تقريره. وعلى التقديرين: فلا بد له من تعلق بالذي قبله، وقد قدمت توجيهه في أول الترجمة. اهـ قلت: ولعل الحافظ أشار بذلك إلى ما نقله عن ابن المربوط وغيره، كما تقدم في الباب السابق؛ فإن مفاده أن بعض أنواع النجاسة جائز. والحديث الذي أخرجه المصنف في هذا الباب يشعر بذلك، والله أعلم. وفي «الفيض»: وظني أن المصنف عليه السلام يريد أن يشير إلى المستنبات، إلا أنه لم يتكلم بها؛ لكونها غير منضبطة، فدل على أن ترك الترجمة قد يكون لهذا المعنى أيضًا. اهـ ورمز عليه شيخ الهند في «تراجمه» رمز «نسب» نقطتان، وهو إشارة إلى أن الحديث الذي أورده فيه يتعلق بالباب السابق. قوله: باب ليس منا من شق الجيوب: قال ابن المنير: أفرد هذا القدر بترجمة؛ لشعر بأن النفي الذي حاصله التبري يقع بكل واحد من المذكورات لا بمجموعها. قال الحافظ: ويؤيده رواية لمسلم بلفظ: «أو شق الجيوب أو دعا» ... إلى آخره. انتهى من «الفتح»

سهر: قوله: في قبره: [بزيادة هذا اللفظ أي كلمة «في قبره»]. (إرشاد الساري) قوله: قد مثل به: بضم الميم وتشديد المثلثة المكسورة، أي جدد أنفه وأذنه أو مذاكيره أو شيء من أطرافه. (إرشاد الساري) ويجوز بتخفيف المثلثة، أما بالتشديد فهو للمبالغة. (عمدة القاري) قوله: من هذه: هو إنكار في نفس الأمر وإن لم يصرح به، وبه المطابقة للترجمة. قوله: فلم تبكي: بكسر اللام وفتح الميم، استفهام عن غائبة. «أو لا تبكي» شك من الراوي: هل استفهم أو هي؟ حاصل المعنى: تبكي هذه المرأة عليه أو لا؛ فإن الملائكة قد أظلمته بأجنحتها، فلا ينبغي البكاء لأجله؛ لحصول هذه المنزلة له، بل ينبغي أن يفرح بذلك. (إرشاد الساري وعمدة القاري) قوله: الجيوب: [جمع «جيب»، يعني كبرياء].

* أسماء الرجال: عبدان: عبد الله بن عثمان بن جبلة، المروزي. شعبة: هو ابن الحجاج بن الورد، العتكي. قتادة: ابن دعامة، السلسوسي البصري. سعيد: ابن المسيب بن حزن، القرشي المخزومي. ابن عمر: عبد الله بن أبيه: عمر بن الخطاب عليه السلام. عبد الأعلى: هو ابن حماد بن نصر، الباهلي مولا لهم. سعيد: هو ابن أبي عروبة، مهران البشكري مولا لهم. قتادة: ابن دعامة، يعني عن سعيد بن المسيب. آدم: هو ابن أبي إياس عبد الرحمن. شعبة: ابن الحجاج، بإسناد حديث الباب. (إرشاد الساري) علي بن عبد الله: هو المدني. سفيان: هو ابن عيينة، الهلالي. ابن المنكدر: هو محمد، التيمي المدني. جابر بن عبد الله: الأنصاري. أبو نعيم: الفضل بن دكين، المذكور قريبًا. سفيان: هو ابن سعيد، الثوري. زبيد اليافي: هو ابن الحارث بن عبد الكريم. إبراهيم: النخعي. مسروق: هو ابن الأجدع. عبد الله: هو ابن مسعود.

سند = الكاف أشد، فلا يصح التشبيه. وعلى التقديرين: ينبغي أن يكون محل حمل أن يتوهم أن مدخول الكاف أقوى، حتى يكون النفي في موضع يتوهم فيه الإثبات؛ فإن ذكر النفي في موضع لا يتوهم فيه الإثبات قليل الفائدة، مثل أن يقال: فلان لا يطير؛ فإنه كلام قليل الجدوى، واعتبار توهم أن مدخول الكاف هنا أقوى لا يخفى بعده، فالأقرب أن يعتبر ههنا نفي المساواة، والله تعالى أعلم.

٣٦- بَابُ رِثَاءِ النَّبِيِّ ﷺ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ

١٧٣/١

١٢٩٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنِ ابْنِ شِهَابٍ * عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ * قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُنِي عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ مِنْ وَجَعٍ اشْتَدَّ بِي، فَقُلْتُ: إِنِّي قَدْ بَلَغَ بِي مِنَ الْوَجَعِ وَأَنَا ذُو مَالٍ، وَلَا يَرِيْنِي إِلَّا ابْنَتِي لِي، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلُثِي مَالِي؟ قَالَ: «لَا». فَقُلْتُ: فَالْشُّطْرُ؟ فَقَالَ: «لَا»، ثُمَّ قَالَ: «الثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ - أَوْ: كَثِيرٌ - إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ، وَإِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أَجَرْتَ بِهَا، حَتَّى مَا تَجْعَلَ فِي فِي امْرَأَتِكَ».

قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْلَفَ بَعْدَ أَصْحَابِي؟ قَالَ: «إِنَّكَ لَنْ تُخْلَفَ فَتَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا إِلَّا أَزْدَدْتَ بِهِ دَرَجَةً وَرِفْعَةً. ثُمَّ لَعَلَّكَ أَنْ تُخْلَفَ، حَتَّى يَنْتَفِعَ بِكَ أَقْوَامٌ وَيَضُرَّ بِكَ آخَرُونَ. اللَّهُمَّ أَمْضِ لِأَصْحَابِي هِجْرَتَهُمْ، وَلَا تَرُدَّهُمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ، لَكِنَّ الْبَائِسَ سَعْدُ ابْنُ خَوْلَةَ» يَرِيْنِي لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ.

١. باب رثاء النبي: وفي نسخة: «باب رثى النبي». ٢. الوجع: وفي نسخة بعده: «ما ترى». ٣. ابنة: وفي نسخة: «بنت».

٤. فالشطر: كذا للمستمل والحموي، وفي نسخة: «بالشطر». ٥. فقال: وفي نسخة: «قال». ٦. قلت: كذا لابن عساكر وأبي ذر، وفي نسخة: «فقلت».

٧. رسول الله: وفي نسخة بعده: «هل». ٨. أخلف: وللكشميهني: «أَخْلَفَ». ٩. لن: وللكشميهني: «لأن».

ترجمة: قوله: باب رثاء النبي ﷺ: أشكل على الترجمة أن الرثاء لغة هو ذكر محامد الموتى، وما في الحديث ليس كذلك، بل فيه التحزن والتوجع، فلا يدخل تحت الترجمة. وأجيب بأنه هو المقصود، يعني رثاءه ﷺ لم يكن المعهود، بل كان تحزنًا، فلا ينافي ما ورد في «مسند أحمد»: «أنه عليه السلام لم يمت عن المراثي». انتهى ملخصًا

سهر: قوله: باب رثاء: بكسر الراء وخفة المثناة والمدّ وخفض تاليه بالإضافة، من «رِثِيْتُ المِيتَ مَرِثَةً»: إذا عددت محاسنه. و«رثأت» بالهمزة لغة فيه، وفي بعضها بلفظ الماضي. وفي بعضها يفتح الراء وسكون المثناة وبالياء مصدرًا، كذا في «الكرمانى». فإن قيل: رواه أحمد وابن ماجه: «هى رسول الله ﷺ عن المراثي»، وصححه الحاكم. فإذا لم يمت عنه كيف يفعل؟ فالجواب: أن المراثية المنهي عنها ما فيه مدح الميت وذكر محاسنه الباعث على تهييج الحزن وتجديد اللوعة، أو فعلها مع الاجتماع لها، أو على الإكثار منها دون ماعدا ذلك، والمراد ههنا توجعها ﷺ وتحزنه على سعد؛ لكونه مات بمكة بعد الهجرة منها، لا مدح الميت لتتبع الحزن، كذا ذكره القسطلاني.

قوله: سعد بن خولة: [من بني عامر بن لؤي. وقيل: حليف لهم. وقيل: مولى ابن أبي رهم العامري. بدري. (عمدة القاري)]

قوله: فالشطر: [الرفع بالابتداء، والخبر محذوف، أي فالشطر أتصدق به؟ والنصب بإضمار الفعل، أي أوجب الشطر؟ وقال الصهيلي: الخفض أظهر من النصب؛ لأن النصب بإضمار الفعل، والخفض مردود على قوله: «بثلثي مالي». [إرشاد الساري]] قوله: ثم قال الثلث: يجوز فيه النصب على الإغراء، أو على تقدير: أعطى الثلث. والرفع على أنه فاعل فعل محذوف، أي يكتفيك الثلث، أو على أنه مبتدأ محذوف الخبر، أو عكسه، أي المشروع الثلث أو الثلث كافٍ. (عمدة القاري وإرشاد الساري)

قوله: إنك أن تذر: قال عياض: رويانه بفتح همزة وكسرها، وكلاهما صحيح. قيل: لا يجوز الكسر؛ لأنه لا جواب له، والأصل كما قاله ابن مالك: إن تركت ورثتك أغنياء فخير، أي فهو خير لك، فحذف الفاء والمبتدأ، ونظيره قوله ﷺ: «فإن جاء صاحبها وإلا فاستمتع بها»، وقوله لجلال بن أمية: «البينة وإلا حد في ظهرك». (عمدة القاري) قوله: عالة: أي فقراء جمع «عائل». «يتكففون الناس» أي يطلبون الصدقة من أكف الناس. وقيل: يسألونهم بأكفهم. قوله: «وإنك لن تنفق» علة للنهي عن الوصية بأكثر من الثلث. قوله: «حتى ما تجعل» أي الذي تجعل. (عمدة القاري) قوله: أخلف: يعني أحلف في مكة بعد أصحابي المهاجرين المنصرفين معك؟ قال أبو عمر: يحتمل أن يكون لما سمع النبي ﷺ يقول: «إنك لن تنفق نفقة»، و«تنفق» فعل مستقبل: أيقن أو ظن أنه لا يموت من مرضه هذا، فاستفهم: هل يبقى بعد أصحابه؟ فأجابته ﷺ بضرب من قوله: «لن تنفق نفقة»، وهو قوله: «إنك لن تخلف...». قال القرطبي: هذا الاستفهام إنما صدر من سعد عليه السلام مخافة المقام بمكة إلى الوفاة فيكون قادمًا في هجرته، كما نص عليه في بعض الروايات أنه قال: «خشيت أن أموت بالأرض التي هاجرت منها»، فأجابته ﷺ بأن ذلك لا يكون وأنه يطول عمره. (عمدة القاري)

قوله: ثم لعلك أن تخلف: المراد بتخلفه طول عمره، أي يطول عمرك ولا تموت بمكة؛ فإنه عاش زيادة على أربعين سنة حتى فتح العراق، وانتفع به المسلمون بالغبية وتضرر به المشركون. و«لعل» من الله ورسوله تحقيق. (عمدة القاري وجمع البحار) قوله: لكن البائس سعد الخ: من أصابه بؤس أي ضرر، وهو يصلح للذم والترحم. قيل: إنه لم يهاجر من مكة حتى مات بها فهو ذم، والأكثر أنه هاجر ومات بها في حجة الوداع فهو ترحم. قوله: يرثي: بكسر مثناة، أي يرق ويترحم له النبي ﷺ. «أن مات» بفتح همزة، أي لأجل موته بأرض هاجر منها، وكان يكره موته بها، فلم يُعْطَ ما تمنى، قاله في «الجمع». وفي «العمدة»: قال ابن بطال: أما قوله: «يرثي له...» فهو من كلام الزهري، تفسير لقوله ﷺ: «لكن البائس...» أي رثي له حين مات بمكة وكان يهوى أن يموت بغيرها. (إرشاد الساري)

* أسماء الرجال: عبد الله بن يوسف: هو التنيسي. مالك: الإمام المدني. ابن شهاب: هو الزهري.

٣٧- بَابُ مَا يُنْهَى مِنَ الْخُلُقِ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ

١٧٣/١

١٢٩٦- وَقَالَ الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْرَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرٍ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحْيِمَةَ حَدَّثَهُ قَالَ: حَدَّثَنِي

(مصفرا. (ق)

أَبُو بُرْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى قَالَ: وَجَعَ أَبُو مُوسَى وَجَعًا فَعُشِيَ عَلَيْهِ، وَرَأْسُهُ فِي حُجْرِ امْرَأَةٍ مِنْ أَهْلِهِ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهَا شَيْئًا،

زوجه صفية. (ع) وزاد مسلم: «فصاحت»

(أي مرض. (ق)

اسمه عامر أو الحارث. (ق)

فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ: أَنَا بَرِيءٌ مِمَّنْ بَرِئَ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَرِئَ مِنَ الصَّالِقَةِ وَالْحَالِقَةِ وَالشَّاقَةِ.

٣٨- بَابُ: لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ

١٧٣/١

١٢٩٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ

مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ».

من نوح وتلدية وغيرها مما لا يجوز شرعا. (ق)

(ابن مسعود. (ق)

٣٩- بَابُ مَا يُنْهَى مِنَ الْوَيْلِ وَدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ

١٧٣/١

أي بأن يقول عند المصيبة: «أوا ويلاه». (ق)

١٢٩٨- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ

قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ».

أي قال في البكاء ما يقول أهل الجاهلية مما لا يجوز شرعا. (ك)

٤٠- بَابُ مَنْ جَلَسَ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ يُعْرِفُ فِيهِ الْحُزْنَ

١٧٣/١

١٢٩٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو.....

١. من: وفي نسخة: «عن». ٢. وقال: ولأبوي ذر والوقت: «حدثنا». ٣. وجعًا: ولابن عساكر بعده: «شديدًا». ٤. أهله: وفي نسخة بعده: «فبكت».

٥. أنا: كذا للكشيميني، وللحموي والمستمل: «إني». ٦. رسول الله: ولأبي ذر: «النبى»، وفي نسخة: «محمد». ٧. عن إلخ: وفي نسخة: «قال: قال».

٨. بدعوى الجاهلية: وفي نسخة بعده: «قال أبو عبد الله: يعني ليس من سنتنا»، وفي نسخة: «قال أبو عبد الله: ليس منا: ليس من سنتنا».

ترجمة: قوله: باب ما ينهى من الخلق عند المصيبة: قال الحافظ: تقدم الكلام في «باب ما يكره من النياحة»، أي من كون لفظة «ما» موصولة أو مصدرية، ولفظ «من» تبعيضية أو بيانية. وتقدم الكلام أيضًا على الحكمة في اقتضائه على الخلق دون ما ذكر معه في الباب الذي قبله. اهـ

قوله: باب ليس منا من ضرب الخدود: تقدم في «باب ليس منا من شق الجيوب» أن المصنف أفرد هذه التراجم؛ إشارة إلى أن التبري يتعلق بكل جزء لا بالجموع.

قوله: باب ما ينهى من الويل ودعوى الجاهلية: غرض الترجمة على قياس ما عرفت، لكن ليس في الحديث ذكر الويل، فكأنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرقه عند ابن ماجه، كذا في «الفتح». ولم يرض به العيني وقال: «دعوى الجاهلية» لازمة للويل. قوله: باب من جلس عند المصيبة: قال الحافظ: لم يفصح المصنف بحكم هذه المسألة ولا التي بعدها؛ لأن كلاً منهما قابل للترجيح، أما الأول فلكونه من فعل النبي ﷺ، والثاني من تقريره، وما يباشره بالفعل أرجح غالبًا. وأما الثاني فلأنه فعل أبلغ في الصبر وأجر للنفس فیرجع، ويحمل فعله ﷺ المذكور على بيان الجواز، ويكون فعله في حقه في تلك الحالة أولى. وقال ابن المنير ما ملخصه: موقع هذه الترجمة من الفقه أن الاعتدال في الأحوال هو المسلك الأقوم، فمن أصيب بمصيبة عظيمة لا يفرط في الحزن حتى يقع في المحذور من اللطم والشق وغيرها، ولا يفرط في التحلل حتى يفضي إلى القسوة، والاستخفاف بقدر المصاب، فيقتدى به ﷺ في تلك الحالة بأن يجلس المصاب جلسة خفيفة بوقار وسكينة تظهر عليه مخايل الحزن، ويؤذن بأن المصيبة عظيمة. اهـ

سهر: قوله: من الصالقة: هي التي ترفع صوتها عند المصيبة. و«الصلق» الصياح، وقيل: ضرب الوجه. و«الحالقة» التي تخلق شعرها. و«الشاققة» التي تشق ثوبها عند المصيبة، كذا في «العيني».

* أسماء الرجال: وقال الحكم بن موسى: هو القنطري. وصله مسلم في «صحيحه»، وكذا ابن حبان، ومثل هذا يكون على سبيل المذاكرة، لا بقصد التحمل. ولأبوي ذر والوقت: «حدثنا الحكم»، لكن قال ابن حجر: إنه وهم، والصواب أنه تعليق. (إرشاد الساري) يحيى بن حمزة: قاضي دمشق. عبد الرحمن: هو ابن يزيد بن جابر، الأزدي.

القاسم بن محميرة: هو كوفي سكن البصرة. محمد بن بشار: أبو بكر بندار. عبد الرحمن: ابن مهدي بن حسان، أبو سعيد البصري. سفيان: ابن سعيد، الثوري.

الأعشم: سليمان بن مهران، الكوفي. عبد الله بن مرة: الهمداني الكوفي. مسروق: ابن الأجدع، الكوفي. عمر: ابن حفص بن غياث بن طلق، الكوفي.

الأعشم: ومن بعده مروا آنفًا. محمد بن المثني: العنزي البصري. عبد الوهاب: ابن عبد الحميد، الثقفي. يحيى: ابن سعيد، الأنصاري. عمرة: بنت عبد الرحمن.

قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ قُتِلَ ابْنُ حَارِثَةَ وَجَعْفَرُ وَابْنُ رَوَاحَةَ جَلَسَ يُعْرِفُ فِيهِ الْحُزْنَ، وَأَنَا أَنْظُرُ مِنْ صَائِرِ
 الْبَابِ - شَقَّ الْبَابِ - فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّ نِسَاءَ جَعْفَرٍ، وَذَكَرَ بُكَاءَهُنَّ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَنْهَاهُنَّ. فَذَهَبَ ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ، لَمْ يُطِيعْنَهُ،
 فَقَالَ: انْهَيْن. فَأَتَاهُ الثَّالِثَةَ قَالَ: وَاللَّهِ، غَلِبْتَنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَرَعَمَتْ أَنَّهُ قَالَ: «فَاحْضِي فِي أَفْوَاهِهِنَّ التُّرَابَ». فَقُلْتُ: أَرَعَمَ اللَّهُ
 أَنْفَكَ، لَمْ تَفْعَلْ مَا أَمَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ تَتْرُكْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْعَنَاءِ.

١٣٠٠- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ * قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ الْأَحْوَلُ * عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَتَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 شَهْرًا حِينَ قُتِلَ الْقُرَاءُ، فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَزَنَ حُزْنًا قَطُّ أَشَدَّ مِنْهُ.

٤١- بَابُ مَنْ لَمْ يُظْهِرْ حُزْنَ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ

١٧٣/١

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ: «الْجُرْعُ»: الْقَوْلُ السَّيِّئُ وَالظَّنُّ السَّيِّئُ. وَقَالَ يَعْقُوبُ النَّبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنَّمَا أَشْكُوا بَنِي وَحَزَنِي إِلَى اللَّهِ». (يوسف: ٨٦)
 ١٣٠١- حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْحَكَمِ * قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ * بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ
 أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: اشْتَكَى ابْنُ لَأْبِي طَلْحَةَ، قَالَ: فَمَاتَ وَأَبُو طَلْحَةَ خَارِجٌ. فَلَمَّا رَأَتْ امْرَأَتُهُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ هَيَّأَتْ شَيْئًا،
 وَتَحَنَّنَتْ فِي جَانِبِ الْبَيْتِ. فَلَمَّا جَاءَ أَبُو طَلْحَةَ قَالَ: كَيْفَ الْغُلَامُ؟
 بفتح النون وشدة الهجمة أي جملة. (قس)

١. لم: وفي نسخة: «فلم». ٢. غلبتنا: وللكشميهني: «لقد غلبتنا»، وللكشميهني أيضا: «لقد غلبتنا». ٣. ونَحْنُ: وفي نسخة: «ونَحْنُ».

ترجمة: قوله: باب من لم يظهر حزنه عند المصيبة: تقدم الكلام عليه في الباب السابق. وقوله في الترجمة: «وقال محمد بن كعب ...» غرضه على الظاهر تفسير قوله عز اسمه في سورة المعارج: «إِذَا مَسَّهُ الْفِتْرُ جَزُوعًا» (المعارج: ٢٠) ويؤيده ما قال الحافظ: روى ابن أبي حاتم في تفسير سورة «سأل» عن القاسم بن محمد كقول محمد بن كعب هذا. اهـ وقال العيني: مطابقتها للترجمة من حيث المقابلة، وهي ذكر الشيء وما يضاده معه، وذلك أن ترك إظهار الحزن من القول الحسن والظن الحسن، وإظهاره مع الجزع قول سيئ وظن سيئ. اهـ وتبعه القسطلاني. ولم يتعرض الحافظ لوجه المناسبة. وكتب الشيخ في «اللامع»: يعني بذلك - والله أعلم - أنه لا ضير في إظهار الحزن ما لم يقل سوءًا ولا أساء الظن بالكرام تعالى، وإن كان للذي لم يظهره على الناس فضل كثير. ودلالة الرواية على الترجمة ظاهرة لحال المرأة. اهـ وأما مناسبة الآية بالترجمة فهو ما قال ابن المنير: إن قول يعقوب لما تضمن أنه لا يشكو - بتصریح ولا تعريض - إلا لله: وافق مقصود الترجمة. اهـ

سهر: قوله: قتل ابن حارثة: [أي في غزوة مؤتة، كما مر في «باب الرجل ينعي إلى أهل الميت بنفسه»]. قوله: شق الباب: بفتح الشين، والجر على البدلية، أي الموضع الذي ينظر منه، وفي تجويز الكرماني كسر الشين نظرًا؛ لأنه يصير معناه الناحية، وليست بمراة هنا. (إرشاد الساري وعمدة القاري) قوله: إن نساء جعفر: أي امرأته أسماء بنت عميس الخثعمية ومن حضر عندها من الأقارب، وليس لجعفر امرأة غير أسماء. وخير «إن» محذوف، تقديره: إن نساء جعفر ييكن. (إرشاد الساري وعمدة القاري) قوله: لم يطعنه: حكاية قول الرجل، أي هتيت فلم يطعني. قال القرطبي: يحتمل أنه لم يصرح لمن بأن النبي ﷺ ناهن، فحملن ذلك على أنه مرشد إلى المصلحة من قبل نفسه. قال العيني: هذا الذي قاله حسن، وهو اللائق في حق الصحبايات. انتهى ويؤيده قول عائشة: «لم تفعل ما أمرك رسول الله ﷺ»، والله أعلم. قوله: لم تفعل ما أمرك رسول الله ﷺ: قال النووي: معناه أنك قاصر عما أمرت به، ولم تخبره ﷺ بأنك قاصر حتى يرسل غيرك ويستريح من العناء. قوله: العناء: [أي بإخبارك ببكائهن وإصرارهن عليه وتكرار ذلك لم تتركه على ما كان عليه من الحزن، كذا في «العيني»]. قوله: القراء: أي بعثهم رسول الله ﷺ إلى أهل نجد؛ ليقروا عليهم القرآن ويدعوهم إلى الإسلام، فلما نزلوا بيث معونة قصدهم عامر بن الطفيل في أحياء من سليم فقتلوا أكثرهم. (إرشاد الساري) قوله: الجزع إلخ: مناسبتها للترجمة من حيث المقابلة، وهي ذكر الشيء وما يضاده معه، وذلك أن ترك إظهار الحزن من القول الحسن والظن الحسن، وإظهاره مع الجزع قول سيئ وظن سيئ. (عمدة القاري وإرشاد الساري) قوله: بني: [هو أصعب هم لا يصير صاحبه على كتمانته فيئته وينشره. (إرشاد الساري)] مطابقتها للترجمة من حيث إن يعقوب ﷺ لما ابتلي صبر ولم يشك إلى أحد ولا بث حزنه إلا إلى الله، و«البث»: شدة الحزن. (عمدة القاري وإرشاد الساري) قوله: هيئات شيئا: أي أعدت طعامًا وأصلحته. أو هيئات شيئا من حالها وتزيت لزوجها؛ تعرضًا للجماع. أو هيئات أمر الصبي على ما جاء في رواية الطيالسي: «فهيئات الصبي»، وفي رواية حميد: «فهيئات أم سليم أمره»، وفي رواية عمارة بن زاذان: «فهلك الصبي، فقامت أم سليم فغسلته وكفنته وحطنته وسجت عليه ثوبًا»، كذا في «العيني».

* أسماء الرجال: عمرو بن علي: الفلاس الصيرفي. محمد بن فضيل: الضبي مولاها الكوفي. عاصم الأحول: هو ابن سليمان، أبو عبد الرحمن البصري. بشر بن الحَكَم: هو النيسابوري. إسحاق: هو ابن أخي أنس بن مالك ﷺ.

قَالَتْ: قَدْ هَذَا نَفْسُهُ، وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ قَدْ اسْتَرَّاحَ. وَظَنَّ أَبُو طَلْحَةَ أَنَّهَا صَادِقَةٌ. قَالَ: فَبَاتَ.
أي سكن، يعني أن نفسه كانت ثقلة بالمرض، فسكنت بالموت. (قرئ)

فَلَمَّا أَصْبَحَ اغْتَسَلَ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ أَعْلَمَتْهُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ، فَصَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ أَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ بِمَا كَانَ مِنْهَا، فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُبَارِكَ لَهْمَا فِي لَيْلَتِهِمَا». قَالَ سُفْيَانُ: فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: فَرَأَيْتُ تِسْعَةَ أَوْلَادٍ كُلُّهُمْ قَدْ قَرَأَ الْقُرْآنَ.
وفي رواية: «اللهم بارك لهما». (قرئ)
ابن عيينة بالإسناد السابق هو عباة بن رفاعه

٤٢- بَابُ الصَّبْرِ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى

١٧٤/١

وَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: نِعَمَ الْعِدْلَانِ! وَنِعَمَ الْعِلَاوَةُ! ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ
مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾
(البقرة: ١٥٦-١٥٧) (البقرة: ٤٥)

١٣٠٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ ثَابِتٍ* قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:
هو ابن مالك

«الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى».

أي الكثر الثواب فأما إذا طالت الأيام وقع السلو وصار الصبر طبعًا. (قرئ)

١٧٤/١

٤٣- بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّا بِكُمْ لَمَحْزُونُونَ»

لم يقع هذه الترجمة ولا التعليق المذكور بعدها في رواية الحموي، وإنما ذكرنا في رواية الباقر. (ع)

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «تَدْمَعُ الْعَيْنُ وَيَحْزَنُ الْقَلْبُ».

تسيل

١٣٠٣- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ* قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا قُرَيْشٌ - هُوَ ابْنُ حَيَّانٍ* - عَنْ ثَابِتٍ*،.....

١. هدا: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «هدأت». ٢. منها: كذا للكشيميهي، وفي نسخة: «منهما».

٣. لهما في ليلتهما: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبي ذر، وفي نسخة: «لكما في ليلتكما».

٤. فرأيت: كذا للأصيلي وابن عساكر وأبي ذر، وفي نسخة بعده: «لهما»، وفي نسخة: «لها». ٥. كلهم: وفي نسخة: «كل».

٦. قرأ: وفي نسخة: «قروا». ٧. وإنا إليه الخ: وفي نسخة: «الآيتين». ٨. والخ: وفي نسخة: «الآية». ٩. حدثنا: ولأبي ذر: «حدثني».

ترجمة: قوله: باب الصبر عند الصدمة الأولى: قال الحافظ: أي هو المطلوب المبشر عليه بالصلاة والرحمة. ومن ههنا تظهر مناسبة إيراد أثر عمر في هذا الباب. اهـ
باب قول النبي ﷺ إنا بك لمحزونون: قال الحافظ: سقطت هذه الترجمة والأثر في رواية الحموي، وثبتت للباقرين. وحديث ابن عمر كان المراد به ما أورده المصنف في الباب الذي
بعد هذا، إلا أن لفظه «إن الله لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب»، فيحتمل أن يكون ذكره بالمعنى؛ لأن ترك المواخذه بذلك يستلزم وجوده ... إلى آخر ما قال.

سهر: قوله: أنها صادقة: أي بالنسبة إلى ما فهمه من كلامها، وإلا فهي صادقة بالنسبة إلى ما أرادت مما هو في نفس الأمر. (إرشاد الساري)

قوله: فبات: أي معها، وهو كناية عن الجماع. وفي رواية أنس بن سيرين: «فقربت إليه العشاء فتعشى، ثم أصاب منها». (عمدة القاري)

قوله: فلما أراد أن يخرج أعلمته أنه قد مات: وفيه زيادة لمسلم فقالت: «يا أبا طلحة، أرأيت لو أن قومًا أعاروا أهل بيت عارية فطلبوا عاريتهم، أهدم أن يمنعوهم؟ قال: لا، قالت: فاحتسب ابنك. قال: فغضب وقال: تركتني حتى تطلعت، ثم أخبرتني بابي». (إرشاد الساري) قوله: فرأيت تسعة أولاد كلهم قد قروا القرآن: كذا في رواية أبي ذر والأصيلي وابن عساكر، ولغيرهم: «فرأيت لهما» أي من ولد ولدهما عبد الله الذي حملت به تلك الليلة من أبي طلحة، كما في رواية عباة عند سعيد بن منصور ومسدد والبيهقي بلفظ: «فولدت له غلامًا». قال عباة: فلقد رأيت لذلك الغلام سبع بنين، قاله القسطلاني. قال العيني: فإن قلت: قد وقع في رواية عباة سبع بنين، وفي رواية سفیان تسعة أولاد؟ قلت: الظاهر أن المراد بالسبعة من ختم القرآن كله، وبالتسعة من قرأ معظمه. انتهى ويحتمل أن يكون المراد من تسعة أولاد سبع بنين قروا القرآن واثنين من البنات كذلك. فمن قال: سبع بنين لم يذكر ابنتين، وهو الظاهر. قوله: نعم العدلان: بكسر العين. «ونعم العلاوة» بكسر العين. فهو مثل ضرب للجزاء؛ لأن «العدل»: نصف الحمل على أحد شقي الدابة، والحمل: العدلان. «والعلاوة»: ما يجعل بين العدلين. والمراد ههنا من «العدلين» الصلوات والرحمة، و«العلاوة» «وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ»، كذا في «القسطلاني». قال العيني: وإنما استحقوا هذه الفضائل الجزيلة بصبرهم المبشر عليه بهذه البشارة، وهو الصبر المحمود الذي يكون عند مفاجأة المصيبة، أي عند الصدمة الأولى، وبه المطابقة؛ فإنه إذا طالت الأيام عليها وقع السلو، وصار الصبر حيثنطد طبعًا. انتهى مختصرًا

* أسماء الرجال: محمد بن بشار: أبو بكر، العبدى البصري، لقبه بNDAR. غندر: لقب محمد بن جعفر، المدني البصري. ثابت: ابن أسلم، البناي. الحسن بن عبد العزيز: الجروي، منسوب إلى «حرو» قرية من تنيس. يحيى بن حسان: هو التنيسي. قريش هو ابن حيان: بالتحية، العجلي البصري. ثابت: هو البناي.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: دَخَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَبِي سَيْفِ الْقَيْنِ - وَكَانَ ظَنُرًا لِإِبْرَاهِيمَ - فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِبْرَاهِيمَ فَقَبَّلَهُ وَشَمَّهُ. ثُمَّ دَخَلْنَا عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِبْرَاهِيمُ يَجُودُ بِنَفْسِهِ، فَجَعَلَتْ عَيْنَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَذْرِفَانِ. فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: وَأَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «يَا ابْنَ عَوْفٍ، إِنَّهَا رَحْمَةٌ».

ثُمَّ أَتَبَعَهَا بِأُخْرَى، فَقَالَ: «إِنَّ الْعَيْنَ تَذْمَعُ، وَالْقَلْبُ يَحْزَنُ، وَلَا نَقُولُ إِلَّا مَا يَرْضَى رَبُّنَا، وَإِنَّا بِفِرَاقِكَ يَا إِبْرَاهِيمَ لَمَحْزُونُونَ».

رَوَاهُ مُوسَى * عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أي الحديث

(البناني - قس)

٤٤- بَابُ الْبُكَاءِ عِنْدَ الْمَرِيضِ

١٧٤/١

١٣٠٤- حَدَّثَنَا أَصْبَغُ * عَنِ ابْنِ وَهْبٍ * قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو * عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: اشْتَكَى سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ شَكْوَى لَهُ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُوذُهُ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ فَوَجَدَهُ فِي غَاشِيَةٍ أَهْلِهِ، فَقَالَ: «قَدْ قُضِيَ؟» قَالُوا: لَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ.

أي اشتكى سعد عن مزاجه مرض له

بتقدير حرف الاستفهام، أي أقد خرج من الدنيا وظن أنه مات

استئنافاً. (قس)

فَبَكَى النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا رَأَى الْقَوْمَ بُكَاءَ النَّبِيِّ ﷺ بَكَوْا، فَقَالَ: «أَلَا تَسْمَعُونَ؟ إِنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ بِدَمْعِ الْعَيْنِ، وَلَا بِحُزْنِ الْقَلْبِ، وَلَكِنْ يُعَذِّبُ يَهْدًا - وَأَشَارَ إِلَى لِسَانِهِ - أَوْ يَرْحَمُ، وَإِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذِّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ». وَكَانَ عُمَرُ يَضْرِبُ فِيهِ بِالْعَصَا وَيَزِي بِالْحِجَارَةِ وَيَحْنِي بِالْثَّرَابِ.

تأسيا بأمره ﷺ

١. أَصْبَغُ: وفي نسخة بعده: «بن الفرَج». ٢. فوجده: وفي نسخة: «وجده». ٣. غاشية: وفي نسخة: «غَشِيَّة»، وفي نسخة: «غاشيته».
٤. فقال: وفي نسخة: «قالوا». ٥. يرحم: وللكشميهني بعده: «الله». ٦. يعذب: وفي نسخة: «لِيعَذَّب».

ترجمة: قوله: باب البكاء عند المريض: سقط لفظ «باب» من رواية أبي ذر. قال ابن المنير: ذكر المريض أعم من أن يكون أشرف على الموت أو هو في مبادئ المرض، لكن البكاء عادة إنما يقع عند ظهور العلامات المخوفة. انتهى من «الفتح»

سهر: قوله: القين: [أي الحداد، واسمه البراء بن أويس، الأنصاري]. قوله: ظنراً لإبراهيم: أي ابنه ﷺ. و«الظنر»: زوج المرضعة، وتسمى المرضعة أيضاً ظنراً. (عمدة القاري) قوله: وأنت يا رسول الله: معطوف على مخوف تقديره: الناس لا يصبرون عند المصائب، وأنت يا رسول الله تفعل كفعليهم. كأنه تعجب واستغرب ذلك منه؛ لعهدته منه أنه يحث على الصبر وينهى عن الجزع، فأجابه ﷺ فقال: «يا ابن عوف، إنما أي الحالة التي شاهدتها مني رحمة وشفقة على الولد، وليست بجزع وقلة صبر كما توهمت أنت. (إرشاد الساري وعمدة القاري) قوله: ثم أتبعها: [أي أتبع الدمعة الأولى بدمعة أخرى، أو أتبع الكلمة الأولى الجملة، وهي قوله: «إنما رحمة» بكلمة أخرى مفصلة. (إرشاد الساري وعمدة القاري)] قوله: فوجده في غاشية: بالغين والشين المعجمتين. قال الخطابي: هذا يحتمل وجهين: أن يراد به القوم الحضور عنده الذين هم غاشيته، أي يغشونه للخدمة. وأن يراد ما يتغشاها من كرب الوجع الذي به. قلت: لفظ «أهله» يأتي المعنى الثاني، بل يتأتى هذا على رواية العامة بإسقاط «أهله». ويروى: «في غشية»، قال الكرمانى: أي في إغمائه. هذا كله من «العيني». قوله: يعذب بهذا: يعني إذا قالوا سوءاً من القول وهجراً. (عمدة القاري)

قوله: أو يرحم: قال الكرمانى: قال ابن بطلان: يحتمل معنيين: أو يرحم إن لم ينفذ الوعيد فيه. أو يرحم من قال خيراً واستسلم لقضاء ربه تعالى. أقول: وإن صحت الرواية بالنصب يكون «أو» بمعنى «إلى أن»، يعني يعذب إلى أن يرحمه الله تعالى؛ لأن المؤمن لا بد أن يدخل الجنة آخرًا. انتهى كذا في «العيني» قوله: ببكاء أهله: [هذا إذا تضمن ما لا يجوز، وكان الميت سبباً فيه، كما أوصى به أو كان فيهم عادة ولم ينفذ ذلك]. قوله: وكان عمر يضرب: عطف على لفظ «اشتكى»، فيكون موصولاً بالإسناد المذكور إلى ابن عمر رضي الله عنه. إنما كان عمر رضي الله عنه يضرب بعد الموت؛ لقوله ﷺ: «فإذا وجب فلا تبتكين بأكية». في حديث «الموطأ»: «وكان عمر رضي الله عنه يضربهن أدباً؛ لأنهن؛ لأنه كان الإمام»، قاله الداودي. وقال غيره: إنما كان يضرب في بكاء مخصص، وقبل الموت وبعده سواء، وذلك إذا نُحِنَ ونحوه. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: رواه موسى: هو ابن إسماعيل، التبوذكي، وصله البيهقي في «الدلائل». أصبغ: هو ابن الفرَج بن سعيد، المصري. ابن وهب: عبد الله بن مسلم، أبو محمد المصري. عمرو: هو ابن الحارث، المصري.

٤٥- بَابُ مَا يُنْهَى عَنِ النَّوْحِ وَالْبُكَاءِ وَالزَّجْرِ عَنْ ذَلِكَ

١٣٠٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشَبٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ * قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ * قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو * قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: لَمَّا جَاءَ قَتْلُ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ * وَجَعْفَرٍ * وَعَبْدُ اللَّهِ * بِنِ رَوَاحَةَ جَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْرِفُ فِيهِ الْحُزْنَ، وَأَنَا أَطْلُعُ مِنْ شَقِّ الْبَابِ. فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: أَيُّ رَسُولِ اللَّهِ، إِنَّ نِسَاءَ جَعْفَرٍ، وَذَكَرَ بُكَاءَهُنَّ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَنْهَاهُنَّ، فَذَهَبَ الرَّجُلُ، ثُمَّ أَتَى فَقَالَ: قَدْ نَهَيْتُهُنَّ، وَذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يُطِيعْنَهُ. فَأَمَرَهُ الثَّانِيَةَ أَنْ يَنْهَاهُنَّ، فَذَهَبَ، ثُمَّ أَتَى، فَقَالَ: وَاللَّهِ، لَقَدْ غَلَبَنِي - أَوْ: غَلَبَتْنَا، الشُّكُّ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَوْشَبٍ - فَزَعَمْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فَاحْضِي فِي أَفْوَاهِهِنَّ مِنَ التُّرَابِ». فَقُلْتُ: أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفَكَ! فَوَاللَّهِ، مَا أَنْتَ بِفَاعِلٍ، وَمَا تَرَكْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْعَنَاءِ.

١٣٠٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ * قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ * عَنْ مُحَمَّدٍ * عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ * قَالَتْ: أَخَذَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ الْبَيْعَةِ أَنْ لَا نَنُوحَ. فَمَا وَفَّتْ مِنَّا امْرَأَةٌ غَيْرُ خَمْسٍ نِسْوَةً: أُمُّ سُلَيْمٍ، وَأُمُّ الْعَلَاءِ، وَابْنَةُ أَبِي سَبْرَةَ امْرَأَةً مُعَاذٍ، وَامْرَأَتَانِ. أَوْ: ابْنَةُ أَبِي سَبْرَةَ، وَامْرَأَةٌ مُعَاذٍ، وَامْرَأَةٌ أُخْرَى.

١. عن: ولابن عساكر: «من». ٢. فأتاه: وفي نسخة: «وأثاه». ٣. أي: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «يا».
٤. أن: كذا للأصيلي، وفي نسخة: «بأن». ٥. أنه: كذا لابن عساكر وأبي ذر، وفي نسخة: «أنهن».
٦. محمد بن: وفي نسخة بعده: «عبد الله بن». ٧. أفواههن من التراب: كذا للمستملي، وفي نسخة: «أفواههن التراب».
٨. حماد: وفي نسخة بعده: «بن زيد». ٩. قال حدثنا: ولابن عساكر: «عن».

ترجمة: قوله: باب ما ينهى عن النوح والبكاء والزجر عن ذلك: قال الحافظ: قال ابن المنير: عطف «الزجر» على «النهي»؛ للإشارة إلى المواخذة الواقعة في الحديث بقوله: «فأحس في أفواههن التراب». اهـ قلت: وقد تقدم ترجمة البكاء والنياحة إلا أن الزجر لم يتقدم، فلا يبعد عندي أن يكون الغرض من هذه الترجمة المنع من المباح أيضاً سداً للباب، ومقصود الأول التفريق بين أنواع النياحة جوازاً ومنعاً.

سهر: قوله: إن نساء جعفر: خبر «إن» محذوف، يدل عليه قوله: «فذكر بكاءهن». والمطابقة للترجمة في قوله: «فأمره بأن ينهاهن»، وفي قوله: «فأحس في أفواههن التراب»؛ فإن فيه زجراً عن ذلك، ومر الحديث مع بيانه عن قريب. (عمدة القاري) قوله: أن لا نوح: أي بأن لا نوح على ميت، و«أن» مصدرية. وهذا موضع الترجمة؛ لأن النوح لو لم يكن منهياً عنه لما أخذ النبي ﷺ عليهن في البيعة تركه، كذا في «العيني» و«القسطلاني». قوله: غير خمس: برفع «غير» ونصبها. قال النووي: معناه لم يف من بايع مع أم عطية في الوقت الذي بايعت فيه من النساء؛ لا أنه لم يترك النياحة من المسلمات غير خمس. قوله: أم سليم: يجوز فيه الوجهان: الرفع على أنه خير مبتدأ محذوف، أي أحدها أم سليم. والآخر: الجر على أنه بدل من «خمس نسوة». وكذلك الوجهان في «أم العلاء وابنة أبي سبرة». وقوله: «وامرأتان» تكملة لخمس نسوة، وهي: أم سليم، وأم العلاء، وابنة أبي سبرة، وامرأتان، قاله العيني. قوله: أو ابنة أبي سبرة: شك من الراوي، هل ابنة أبي سبرة هي امرأة معاذ، أو غيرها؟ قال ابن حجر في «الفتح»: والذي يظهر لي أن الرواية بواو العطف أصح؛ لأن امرأة معاذ - وهي أم عمرو - بنت خلاد بن عمر السلمية، ذكرها ابن سعد. فابنة أبي سبرة غيرها، واسمها أم كلثوم، كذا في «التوشيح» و«إرشاد الساري».

* أسماء الرجال: محمد بن عبد الله بن حوشب: هو الطائفي، نزيل الكوفة. عبد الوهاب: ابن عبد المجيد، الثقفي. يحيى بن سعيد: هو الأنصاري. عمرة: بنت عبد الرحمن بن سعد ابن زرارة، الأنصارية. زيد بن حارثة: مولى رسول الله ﷺ ومتبناه. جعفر: هو ابن أبي طالب. عبد الله: ابن رواحة بن ثعلبة، أسلم قديماً، وشهد العقبة و بدرًا وأخذوا والخذلق وخير. وقصة قتلهم أن رسول الله ﷺ أرسلهم في نحو من ثلاثة آلاف إلى أرض البلقاء من أطراف الشام سنة ٨ هـ، واستعمل عليهم زيدًا وقال: «إن أصيب زيد فجعفر على الناس، وإن أصيب جعفر فبعد الله بن رواحة»، وسيجيء في غزوة مؤتة في «باب غزوة مؤتة من أرض الشام». عبد الله بن عبد الوهاب: هو الحجي. حماد: هو ابن زيد بن درهم، الأزدي البصري. أيوب: هو السخثاني. محمد: هو ابن سيرين. أم عطية: نسيبة الأنصارية.

١٧٥/١

٤٦- بَابُ الْقِيَامِ لِلْجَنَازَةِ

١٣٠٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ * قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ * عَنْ سَالِمٍ * عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ * عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا حَتَّى تُخَلِّفَكُمْ». قَالَ سُفْيَانُ: * قَالَ الزُّهْرِيُّ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَامِرُ ابْنُ رَبِيعَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: رَأَى الْحَمِيدِيُّ: «حَتَّى تُخَلِّفَكُمْ أَوْ تُوضَعَ».

ابن عينة
الأمر قيل: للوجوب وقيل: للندب. (ع)

أبو بكر عبد الله المكي

٤٧- بَابُ: مَتَى يَقْعُدُ إِذَا قَامَ لِلْجَنَازَةِ؟

١٧٥/١

١٣٠٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ * بِنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ * عَنْ نَافِعٍ * عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ * عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ جَنَازَةً فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَاشِيًا مَعَهَا فَلْيَقُمْ حَتَّى يُخَلِّفَهَا - أَوْ: - تُخَلِّفَهُ أَوْ تُوضَعَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُخَلِّفَهُ».

١٣١٠- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى * عَنْ أَبِي سَلَمَةَ * عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ * عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا، فَمَنْ تَبِعَهَا فَلَا يَقْعُدُ حَتَّى تُوضَعَ».

[الحديث: ١٣٠٩ بترقيم الشيخ فؤاد عليه]

١. متى يقعد إلخ: كذا للحموي والكشميهني. ٢. جنازة: ولا بن عساكر وأبي ذر: «الجنازة». ٣. مسلم: وفي نسخة بعده: «يعني ابن إبراهيم».

ترجمة: قوله: باب القيام للجنائز: قال الحافظ: أي إذا مرت على من ليس معها. وأما قيام من كان معها إلى أن توضع بالأرض فسيأتي في ترجمة مفردة. اهـ قلت: المراد بهذه الترجمة هي الترجمة الثالثة بقوله: «باب من تبع جنازة فلا يقعد...»، وأما الباب الآتي أعني قوله: «باب متى يقعد...» فهو تكملة لهذا الباب.

قوله: باب متى يقعد إذا قام للجنائز: سقط هذا الباب والترجمة من رواية المستملي، وثبتت الترجمة دون الباب لرفيقه، قاله الحافظ. قلت: وتقدم في الباب السابق أن هذا الباب تكملة له. ثم لا يخفى عليك أنه قد اختلفت النسخ في ذكر الحديث الثاني من هذا الباب، فعلى ما في النسخ الهندية - وهو الموافق لنسخة العيني - مطابقة الحديث بالترجمة ظاهرة. وأما في نسخة الحافظ والقسطلاني والنسخة المصرية التي عليها حاشية السندي فقد ذكر فيها في هذا الباب حديث قصة مروان مع أبي سعيد. وعلى هذا فالمطابقة بالترجمة خفية، ولم يتعرض لهذا الاختلاف أحد من الشراح.

سهر: قوله: للجنائز: [«الجنازة»: الميت ويفتح، أو بالكسر الميت ويفتح السرير، أو عكسه، أو بالكسر الميت مع السرير. (القاموس المحيط)]

قوله: فقوموا: أي ترحيماً للميت وتعظيماً لإيمانه، أو تحويلاً للموت وتفضيلاً له، وهو المفهوم من حديث جابر ومن قوله ﷺ: «أليست نفساً؟»، كذا ذكره الشيخ في «اللمعات».

قوله: حتى تخلّفكم: بضم التاء وتشديد اللام، أي تتجاوزكم وتجعلكم خلفها. وليس المراد التخصيص بكون الجنائز تتقدم، بل المراد مفارقتها، سواء خلّفت القائم لها وراءها، أو خلّفتها القائم وراءه وتقدم. وقال في «التمهيد»: جاءت آثار أصحاب ثابتة توجب القيام للجنائز، وقال بها جماعة من السلف والخلف ورأوها غير منسوخة، وقالوا: لا يجلس من اتبع الجنائز حتى توضع عن أعناق الرجال، منهم الحسن بن علي وأبو هريرة وابن عمر وابن الزبير وأبو سعيد وأبو موسى، وذهب إلى ذلك الأوزاعي وأحمد وإسحاق، وبه قال محمد بن الحسن. وقال الطحاوي: وخالفهم في ذلك آخرون، فقالوا: ليس على من مرّت به جنازة أن يقوم لها، ولمن تبعها أن يجلس وإن لم توضع. وأراد بالآخرين عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب وعلقمة والأسود ونافع بن جبير وأبا حنيفة ومالكاً والشافعي وأبا يوسف ومحمداً، وذهبوا إلى أن الأمر بالقيام منسوخ، وتمسكوا في ذلك بأحاديث: منها ما أخرجه مسلم في «صحيحه» عن علي عليه السلام: «أن رسول الله ﷺ كان يقوم في الجنائز ثم جلس بعد». وعند ابن حبان في «صحيحه»: «كان يأمرنا بالقيام في الجنائز، ثم جلس بعد ذلك وأمر بالجلوس». (عمدة القاري مختصراً) قوله: زاد: [يعني عن سفيان بهذا الإسناد. (عمدة القاري)]

قوله: أو توضع: أي على الأرض، وقيل: في اللحد. واختلفت فيه الروايات، والأول أصح. (اللمعات وعمدة القاري)

* أسماء الرجال: علي بن عبد الله: المدني. الزهري: هو ابن شهاب. سالم: ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب. عامر: ابن ربيعة بن كعب، العنزي. قال سفيان: هو ابن عينة، والباقون أيضاً هم المذكورون آنفاً. وذكر هذه الطريق؛ لبيان أن الأولى بالنعنة وهذه بلفظ الإخبار؛ ليفيد التقوية. (إرشاد الساري) قتيبة: هو ابن سعيد، الثقفي. الليث: هو ابن سعد، الإمام. نافع: مولى ابن عمر، أبو عبد الله. عامر: هو العنزي المذكور قريباً. مسلم: هو ابن إبراهيم بن راهويه. هشام: هو الدستوائي، هو ابن أبي عبد الله سنن البصري.

يحيى: هو ابن أبي كثير، الطائي مولاهم، أبو نصر اليمامي. أبي سلمة: هو ابن عبد الرحمن بن عوف.

١٧٥/١

٤٨- بَابُ: مَنْ تَبَعَ جَنَازَةً فَلَا يَقْعُدُ حَتَّى تُوَضَعَ عَنْ مَنَاقِبِ الرِّجَالِ فَإِنْ قَعَدَ أَمَرَ بِالْقِيَامِ

ترجمة

بالتونين

١٣٠٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ * قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ * عَنْ سَعِيدِ * الْمُقْبِرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا فِي جَنَازَةٍ، فَأَخَذَ أَبُو هُرَيْرَةَ

بِيَدِ مَرْوَانَ، فَجَلَسَا قَبْلَ أَنْ تُوَضَعَ، فَجَاءَ أَبُو سَعِيدٍ، قَالَ: فَأَخَذَ بِيَدِ مَرْوَانَ فَقَالَ: قُمْ، فَوَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمَ هَذَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَانَا عَنْ ذَلِكَ. فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: صَدَقَ.

٤٩- بَابُ مَنْ قَامَ لَجَنَازَةِ يَهُودِيٍّ

١٧٥/١

١٣١١- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ * قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ * عَنْ يَحْيَى * عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مِقْسَمٍ * عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

الأنصاري

مُرَرْنَا جَنَازَةً، فَقَامَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ وَقُمْنَا. فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا جَنَازَةُ يَهُودِيٍّ. قَالَ: «فَإِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا».

١٣١٢- حَدَّثَنَا آدَمُ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو * بْنُ مُرَّةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى قَالَ: كَانَ سَهْلُ بْنُ

يسار الكوفي

حَنِيْفٍ وَقَيْسُ بْنُ سَعْدٍ قَاعِدَيْنِ بِالْقَادِسِيَّةِ، فَمَرُّوا عَلَيْهِمَا بِجَنَازَةٍ، فَقَامَا. فَقِيلَ لَهُمَا: إِنَّهَا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ - أَيِّ مِنْ أَهْلِ الدِّمَةِ - فَقَالَا: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّتْ بِهِ جَنَازَةٌ فَقَامَ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهَا جَنَازَةُ يَهُودِيٍّ. فَقَالَ: «أَلَيْسَتْ نَفْسًا؟»

١٣١٣- وَقَالَ أَبُو حَمْرَةَ * عَنِ الْأَعْمَشِ * عَنْ عَمْرٍو * عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى * قَالَ: كُنْتُ مَعَ سَهْلٍ وَقَيْسٍ * فَقَالَا: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ».

يسار الكوفي

وَقَالَ زَكَرِيَّا * عَنِ الشَّعْبِيِّ * عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: كَانَ أَبُو مَسْعُودٍ * وَقَيْسُ * يَقُومَانِ لِلْجَنَازَةِ.

يسار الكوفي

عبد الرحمن

١. مر: وفي نسخة: «مَرَّتْ». ٢. فقام لها النبي: ولكريمة: «فقام النبي». ٣. وقمنا: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «فقمنا»، ولكريمة والأصلي بعده: «به».

٤. فإذا: وفي نسخة: «إذا». ٥. عليهما: وللحموي والمستملي: «عليهم». ٦. مع سهل وقيس: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «مع قيس وسهل».

ترجمة: قوله: باب من تبع جنازة فلا يقعد حتى توضع عن مناقب الرجال: قال الحافظ: كأنه أشار بهذا إلى ترجيح رواية من روى في حديث الباب: «حتى توضع بالأرض» على رواية من روى: «حتى توضع في اللحد». وفيه اختلاف على «سهيل بن أبي صالح، عن أبيه»، قال أبو داود: رواه أبو معاوية عن سهيل فقال: «حتى توضع في اللحد»، وخالفه الثوري - وهو أحفظ - فقال: «في الأرض». اهـ قلت: فعلى هذا تكون الترجمة شارحة، وهو الأصل الثالث والعشرون؛ فإن حديث الباب ليس فيه إلا قوله: «حتى توضع»، فكان البخاري أشار بالترجمة إلى أن الراجح عنده في معناه الوضع عن المناكب لا الوضع في اللحد. قال الحافظ أيضًا عن ابن المنير: إنما نوع هذه التراجم مع إمكان جمعها في ترجمة واحدة؛ للإشارة إلى الاعتناء بها، ولأن بعض ذلك وقع فيما ليس على شرطه، فاكتمى بذكره في الترجمة لصالحته للاستدلال. اهـ

قوله: باب من قام لجنازة يهودي: صنيع المؤلف حيث أثبت القيام للميت بعده تراجم مشعرًا بأنه لم يصح عنده النسخ في هذه المسألة، وجمهور العلماء على ثبوت النسخ؛ لرواية «مسلم» و«أبي داود» عن علي: «أن رسول الله ﷺ كان يقوم في الجنازة ثم جلس بعد».

سهر: قوله: عن مناقب الرجال: كان البخاري أشار بهذا إلى أنه اختار رواية من روى: «حتى توضع في الأرض». (عمدة القاري) قوله: لقد علم هذا: أي أبو هريرة أن رسول الله ﷺ نهانا عن الجلوس قبل وضع الجنازة. (عمدة القاري) قوله: صدق: أي أبو سعيد. وفي «الفتح»: فقال [أي مروان] لأبي هريرة: «فما منعك أن تخبرني؟» قال: كنت إمامًا فجلست فجلست. فعرف بهذا أن أبا هريرة لم يكن يراه واجبًا. انتهى وقال العيني: صدق أبو هريرة أبا سعيد على ما كان، وجلس مع مروان على ما استقر عليه العمل.

قوله: أليست نفسًا: فالقيام لها لأجل صعوبة الموت وتذكره. وفي رواية: «لستم تقومون لها، إنما تقومون لمن معها من الملائكة» يعني ملائكة العذاب. (الكواكب الدراري)

* أسماء الرجال: أحمد بن يونس: التميمي البربوعي الكوفي. ابن أبي ذئب: محمد بن عبد الرحمن. سعيد: ابن كيسان، المقبري. معاذ بن فضالة: الزهراني. هشام: الدستوائي البصري. يحيى: هو ابن أبي كثير، الطائي مولاهم. عبيد الله بن مقسم: بكسر الميم، مولى ابن أبي ثمر، القرشي. آدم: هو ابن أبي إياس. شعبة: هو ابن الحجاج، العتكي.

عمرو: ابن مرة بن عبد الله، الأعمى الكوفي. قال أبو حمزة: محمد بن ميمون، السكري. وصله أبو نعيم. الأعمش: سليمان بن مهران، الكوفي. عمرو: هو ابن مرة المذكور.

ابن أبي ليلى: عبد الرحمن بن يسار، الكوفي. سهل وقيس: مرًا قريبًا. زكريا: هو ابن أبي زائدة. وصله سعيد بن منصور. الشعبي: عامر بن شراحيل، الأنصاري. (إرشاد الساري)

أبو مسعود: عقبه بن عمرو، الأنصاري. قيس: هو ابن سعد، المذكور.

٥٠- بَابُ حَمْلِ الرَّجَالِ الْجَنَازَةَ دُونَ النَّسَاءِ

١٧٥/١

١٣١٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ* بِنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ* عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ* عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا وُضِعَتِ الْجَنَازَةُ وَاحْتَمَلَهَا الرَّجَالُ عَلَى أَعْتَاقِهِمْ فَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً قَالَتْ: قَدِّمُونِي. وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ صَالِحَةٍ قَالَتْ: يَا وَيْلَهَا، أَيْنَ تَذْهَبُونَ بِهَا؟ يَسْمَعُ صَوْتَهَا كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الْإِنْسَانَ، وَلَوْ سَمِعَهُ لَصَعِقَ».

اسمه كيسان أبو سعيد. (قس)
إلى الثواب والعمل الصالح الذي عمله

٥١- بَابُ السَّرْعَةِ بِالْجَنَازَةِ

١٧٥/١

وَقَالَ أَنَسُ ^٢بِهِ: أَنْتُمْ مُشِيعُونَ، فَامْشُوا بَيْنَ يَدَيْهَا وَخَلْفَهَا وَعَنْ يَمِينِهَا وَعَنْ شِمَالِهَا. وَقَالَ غَيْرُهُ قَرِيبًا مِنْهَا.

ابن مالك

١٣١٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَفِظْتَاهُ مِنَ الرَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ^٣بِهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ، فَإِنْ تَكَ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تُقَدِّمُونَهَا، وَإِنْ تَكَ سَوَى ذَلِكَ فَشَرٌّ تَضَعُونَهَا عَنْ رِقَابِكُمْ».

هو ابن شهاب

أي الحديث الآتي. (قس)

ابن حزن

المدني. (قس)

١. قَدِّمُونِي: وللكشميهني بعده: «قَدِّمُونِي». ٢. لصعق: كذا للمستملطي والحوي، وفي نسخة: «صعق». ٣. فامشوا: كذا للأصلي والكشميهني، ولأبي ذر والأصلي وابن عساكر: «فامش»، وفي نسخة: «وامش». ٤. من: وللمستملطي: «عن». ٥. تقدمونها: وفي نسخة بعده: «إليه».

ترجمة: قوله: باب حمل الرجال الجنائز دون النساء: في هامش الهندية عن العيني والقسطلاني: قوله في الحديث: «واحتملها الرجال» هو موضع الترجمة. فإن قلت: هذا إخبار، فكيف يكون حجة في منع النساء؟ قلت: كلام الشارع مهما أمكن يحمل على التشريع، لا على مجرد الإخبار. اهـ قال الحافظ: وقد ورد ما هو أصرح من هذا في منعهن، ولكنه على غير شرط المصنف، ولعله أشار إليه، وهو ما أخرجه أبو يعلى من حديث أنس قال: «أخرجنا مع رسول الله ﷺ في جنازة، فرأى نِسوةً فقال: أتحملنه؟ قلن: لا، قال: أتدْفِنُهُ؟ قلن: لا، قال: فارجعن مأزورات غير مأجورات». اهـ وفي «تراجم شيخ المشايخ»: دلالة لفظ الحديث أعني قوله: «واحتملها الرجال» على الترجمة غير ظاهرة؛ إذ يجوز أن يكون ذكر الرجال على طريق تصوير صورة صالحة لأداء المقصود، لكن ما سبق في الأبواب السابقة من أن النساء ممنوعات عن اتباع الجنائز يدل على ذلك دلالة ظاهرة، وكان المؤلف اعتمد عليه في هذا الباب. اهـ قلت: وعلى هذا فينبغي أن تكون الترجمة داخلة في الأصل السابع والعشرين.

قوله: باب السرعة بالجنائز: أي بعد أن تحمل، قاله الحافظ. وقال أيضاً فيما سيأتي من «باب فضل اتباع الجنائز»: كان المصنف قصد فيما سبق من «باب السرعة بالجنائز» كيفية المشي وأمكته. اهـ قوله: وقال أنس أنتم مشيعون: قال الحافظ: قال ابن المنير: مطابقة هذا الأثر للترجمة أن الأثر يتضمن التوسعة على المشيعين وعدم التزامهم جهة معينة، وذلك لما علم من تفاوت أحوالهم في المشي، وقضية الإسراع بالجنائز أن لا يلزموا إمكان واحد يمشون فيه؛ لئلا يشق على بعضهم ممن يضعف في المشي عمن يقوى عليه. ومحصله أن السرعة لا تتفق غالباً إلا مع عدم التزام المشي في جهة معينة، فتناسباً. وقال ابن رشيد: ويمكن أن يقال: لفظ المشي والتشييع في أثر أنس أعم من الإسراع والبطء، فلعله أراد أن يفسر أثر أنس بالحديث. قال: ويمكن أن يكون أراد أن يبين بقول أنس أن المراد بالإسراع ما لا يخرج عن الوقار لمُتَبِعِهَا بالمقدار الذي يصدق عليه به المصاحبة. =

سهر: قوله: واحتملها الرجال: هو موضع الترجمة. فإن قلت: هذا إخبار، فكيف يكون حجة في منع النساء؟ قلت: كلام الشارع مهما أمكن يحمل على التشريع، لا مجرد الإخبار. (عمدة القاري وإرشاد الساري) قوله: فامشوا بين يديها وخلفها الخ: [ومطابقة هذا الأثر من حيث إن السرعة لا تكون غالباً إلا في جهات مختلفة. (عمدة القاري)] قال الثوري وطائفة: هما سواء. وقال مالك والشافعي وأحمد: المشي أمامها أفضل، كذا في «اللمعات». قال محمد في «الموطأ»: المشي أمامها حسن، والمشى خلفها أفضل. انتهى وروى الترمذي وأبو داود عن ابن مسعود: «أن الجنائز متبوعة ومن تقدمها فكأنه ليس معها». قوله: منها: أي من الجنائز من أي جهة كان؛ لاحتمال أن يحتاج حاملوها إلى المعاونة. و«الغير» المذكور قال في «الفتح»: أظنه عبد الرحمن بن قُوط. (إرشاد الساري وعمدة القاري) قوله: أسرعوا بالجنائز: أي إسراعاً خفيفاً بين المشي المعتاد والخيب؛ لأن ما فوق ذلك يؤدي إلى انقطاع الضعفاء أو مشقة الحامل، قاله القسطلاني. قال العيني: المراد المتوسط بين شدة السعي والمشى المعتاد بدليل قوله في حديث أبي بكر: «وإننا لنكاد أن نرمل»، ومقاربة الرمل ليس بالسعي الشديد. ويدل عليه ما رواه ابن أبي شيبة من حديث عبد الله بن عمرو: «أن أباه أوصاه قال: أنت إذا حملتني على السرير فامشي بي مشياً بين المشيتين، وكن خلف الجنائز؛ فإن مقدمها للملائكة وخلفها لبي آدم». انتهى قوله: تقدمونها: زاد العيني كالحافظ ابن حجر: إليه أي إلى الخير باعتبار الثواب، أو الإكرام الحاصل له في قبره، فيسرع به ليلقاه قريباً. (إرشاد الساري) قوله: تقدمونها: زاد العيني كالحافظ ابن حجر: «إليه» أي إلى الخير باعتبار الثواب أو الإكرام الحاصل له في قبره، فيسرع به ليلقاه قريباً. (إرشاد الساري)

* أسماء الرجال: عبد العزيز: ابن عبد الله بن يحيى، القرشي المدني الأعرج. الليث: هو ابن سعد. سعيد المقبري: هو ابن أبي سعيد كيسان المقبري، أبو سعد المدني.

سند: قوله: أسرعوا بالجنائز: ظاهره الأمر للحملة بالإسراع في المشي، ويحتمل الأمر بالإسراع في التجهيز. وقال النووي: الأول هو المتعين؛ لقوله: «فشر تضعونه عن رقابكم». ولا يخفى أنه يمكن تصحيحه على المعنى الثاني بأن يجعل الوضع عن الرقاب كناية عن التباعد عنه وترك التلبس به، فافهم. قوله: فخير تقدمونه: أي إليه، والظاهر أن التقدير: فهي خير، أي الجنائز بمعنى البيت؛ لمقابلته بقوله: «فشر»، وحيث لا بد من اعتبار الاستخدام في ضمير «إليه» الراجع إلى «الخير». ويمكن أن يقدر: لئلا خير أو فهناك خير، لكنه لا تساعد المقابلة، والله تعالى أعلم.

٥٢- بَابُ قَوْلِ الْمَيِّتِ وَهُوَ عَلَى الْجِنَازَةِ: قَدَّمُونِي

١٧٦/١

١٣١٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ

التبسي (الإمام ابن سعد. (قر) المقري كيسان

يَقُولُ: «إِذَا وُضِعَتِ الْجِنَازَةُ وَاحْتَمَلَهَا الرِّجَالُ عَلَى أَعْنَاقِهِمْ فَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً قَالَتْ: قَدَّمُونِي. وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ صَالِحَةٍ قَالَتْ لِأَهْلِهَا:

أي الميت في العنق، وفي حديث أبي هريرة: «إذا وضع المؤمن على سريره». (قر)

يَا وَيْلَهَا، أَيْنَ تَذْهَبُونَ بِهَا؟ يَسْمَعُ صَوْتَهَا كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الْإِنْسَانَ، وَلَوْ سَمِعَ الْإِنْسَانُ لَصَعِقَ».

أي لعشي عليه. (قر)

لأن كل من وقع فيهلكة دعا بالويل. (قر)

٥٣- بَابُ مَنْ صَفَّ صَفِّينَ أَوْ ثَلَاثَةً عَلَى الْجِنَازَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ

١٧٦/١

١٣١٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ* عَنْ قَتَادَةَ* عَنْ عَطَاءٍ* عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى عَلَى النَّجَاشِيِّ،

ابن أبي رباح (الأنصاري. (قر)

فَكُنْتُ فِي الصَّفِّ الثَّانِي أَوْ الثَّلَاثِ.

١. قال حدثنا: وفي نسخة: «عن». ٢. غير صالحة: كذا للشمسي، وللحموي والمستملي: «غير ذلك».

ترجمة = ثم قال الحافظ: دل إيراد البخاري لأثر أنس المذكور على اختيار هذا المذهب، وهو التخيير في المشي مع الجنائز، وهو قول الثوري ... إلى آخر ما قال. قلت: هذا محتمل، لكن المصنف سيوَّب بقوله: «فضل اتباع الجنائز»، وظاهره المشي خلفها، كما سيأتي هناك، فتأمل.

قوله: باب قول الميت وهو على الجنائز قدموني: يشكل على المصنف تكرار الترجمة بما سيأتي بعد عدة أبواب «باب كلام الميت على الجنائز». وكتب الحافظ هناك: قال ابن رشيد: الحكمة في هذا التكرير أن الترجمة الأولى مناسبة للترجمة التي قبلها - وهي «باب السرعة بالجنائز» - لاشتغال الحديث على بيان موجب الإسراع، وكذلك هذه الترجمة مناسبة للميت قبلها - أي «باب الميت يعرض عليه مقعده بالعادة والعشي» - كأنه أراد أن يبين أن ابتداء العرض إنما يكون عند حمل الجنائز؛ لأنها حينئذٍ يظهر لها ما تقول إليه، فتقول ما تقول. اهـ والأوجه عند هذا العبد الضعيف أن هذا الباب من قبيل الأصل السادس. ثبته بقوله: «كلام الميت» على أن المراد بلفظ «الجنائز» في الحديث الميت. قال الحافظ: قوله: «إذا وضعت الجنائز» يحتمل أن يريد بـ«الجنائز» نفس الميت وبوضعه جعله في السرير، ويحتمل أن يريد به السرير، والمراد وضعها على الكف. والأول أولى؛ لقوله بعد ذلك: «فإن كانت صالحة قالت ...»؛ فإن المراد به الميت، ويؤيده ما روي بلفظ: «إذا وضع المؤمن على سريره يقول: قدموني» الحديث. اهـ وأما الترجمة الثانية الآتية فالظاهر عند هذا العبد الضعيف في الغرض منه إثبات كلام الميت نصاً؛ إشارة إلى أن ما في «أبي داود» من حديث ابن أبي ثملة عن أبيه: «أنه بينما هو جالس عند رسول الله ﷺ، وعنده رجل من اليهود مر بجنائز، فقال: يا محمد، هل تتكلم هذه الجنائز؟ فقال النبي ﷺ: الله أعلم. قال اليهودي: إنما تتكلم، فقال رسول الله ﷺ: ما حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم» الحديث. ففعل الإمام البخاري أشار بالترجمة إلى أن حديث «أبي داود» مبني على أنه ﷺ لم يوح إليه شيء في ذلك بعد، فتدبر. انتهى من هامش «اللامع»

قوله: باب من صف صفين أو ثلاثة: كتب الشيخ في «اللامع»: قوله في الحديث: «في الصف الثاني أو الثالث» تردّد الراوي في أنه هل كان في الثاني أو الثالث؟ مشعرٌ بجواز الأمرين كليهما؛ إذ لو لم تجز الصفوف ثلاثة أو لم يجز اثنان منها، بل وجب الأفراد وتوحيد الصف أو وجب تثلثها لا غير: لم يكن له تردّد في أي الأمرين كان؛ إذ لا يمكن أن يكون هناك إلا ما جاز واستحب، وهذا كافٍ لإثبات الترجمة. اهـ أشكل على الترجمة بوجه آخر بأنه لم يظهر من حديث الباب كون الصفوف وراء الإمام. وأجيب بأنه أشار إلى ما ورد في بعض طرقه صريحاً، كما سيأتي في حجرة الحبشة: «فصفنا وراءه». وفي هامش «اللامع»: لا يبعد عند هذا العبد الضعيف أن الإمام البخاري أراد به الردّ على من قال: أن يكونوا صفّاً واحداً. قال الحافظ في «باب سنة الصلاة على الجنائز»: قوله: «فيه صفوف ...» قرأت بخط مغلطائي: كأن البخاري أراد الرد على مالك؛ فإن ابن العربي نقل عنه أنه استحب أن يكون المصلون على الجنائز سطرّاً واحداً. قال: ولا أعلم لذلك وجهاً. اهـ وعلى هذا فثبت الترجمة بالشك أيضاً؛ فإنه على كل حال ثبتت الزيادة على الواحد، ولا يبعد أيضاً أنه أراد أن تثلث الصفوف ليس يجتم كما يظهر من بعض الآثار، وإن كان مستحباً ... إلى آخر ما ذكر في هامش «اللامع».

سهر: قوله: قالت: قولاً حقيقياً. «قدموني» لثواب العمل الذي عملته. (إرشاد الساري) قوله: النجاشي: ملك الحبشة، بتخفيف الياء. قال صاحب «المغرب»: سماعاً من الثقات، وهو اختيار الفارابي. وعن صاحب «التكملة»: بالتشديد، وعن الهروي كلاً للفتن. وأما تشديد الجيم فخطأ. والحديث لا يناسب الترجمة من وجهين، الأول: أن قول جابر: «فكنت في الصف الثاني أو الثالث» لا يلزم منه أن يكون منتهى الصفوف. والثاني: أن ليس فيه ما يدل على كون الصفوف خلف الإمام. وأجيب عن الأول بأن في حديث مسلم عن جابر: «فقمنا فصفنا صفين»، فدل هذا أن قوله: «أو الثالث» شك، هل كان هناك صف ثالث أم لا؟ وعن الثاني بأن البخاري في حجرة الحبشة روى عن قتادة بهذا الإسناد بزيادة: «فصفنا وراءه»، وسيأتي في حديث أبي هريرة بلفظ: «فصفوا خلفه»، والأحاديث يفسر بعضها بعضاً، ولا سيما إذا كان المخرج واحداً والأصل منحدّاً، كذا في «العيني». * أسماء الرجال: مسدد: هو ابن مسرهد، الأسدي البصري. أبو عوانة: الوضاح بن عبد الله، الشكري. قتادة: ابن دعامة، السدوسي البصري. عطاء: هو ابن أبي رباح، أسلم، القرشي مولا هم.

٥٤- بَابُ الصُّفُوفِ عَلَى الْجَنَائِزِ

١٢٦/١

١٣١٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْجٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ* عَنْ سَعِيدٍ* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ* قَالَ: نَعَى النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أَصْحَابِهِ النَّجَاشِيِّ، ثُمَّ تَقَدَّمَ فَصَفُّوا خَلْفَهُ، فَكَبَّرَ أَرْبَعًا.

أي إجماع أصحابه بحوته. (مع)

١٣١٩- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ* عَنِ الشَّعْبِيِّ* قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ شَهِدَ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى عَلَى قَبْرِ مَنبُودٍ فَصَفَّهُمْ وَكَبَّرَ أَرْبَعًا. قُلْتُ: مَنْ حَدَّثَكَ؟ قَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ.

س ١

لم يسم، وجهالة الصحابي لا تضر في السند؛ لأن الصحابة كلهم عدول. (قر)

ابن الحجاج العنكي

١٣٢٠- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قَدْ تُوِّفِيَ الْيَوْمَ رَجُلٌ صَالِحٌ مِنَ الْحَبَشِ فَهَلُّوْا فَصَلُّوا عَلَيْهِ». قَالَ: فَصَفَفْنَا، فَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ وَنَحْنُ صُفُوفٌ. وَقَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ* : كُنْتُ فِي الصَّفِّ الثَّانِي.

١. أتى: ولأبي الوقت قبله: «أنه». ٢. فهلوا: وفي نسخة: «فهلّم». ٣. ونحن صفوف: كذا للمستملي.

ترجمة: قوله: باب الصفوف على الجنائز: قال الحافظ: قال ابن المنير ما ملخصه: أنه أعاد الترجمة؛ لأن الأولى لم يجزم فيها بالزيادة على الصَّفِّين. وقال ابن بطال: أو ما المصنف إلى الرد على عطاء، حيث ذهب إلى أنه لا يشرع فيها تسوية الصفوف، كما رواه عبد الرزاق عن عطاء لما سئل عن تسوية الصفوف على الجنائز قال: لا، إنما يكبرون ويستغفرون. قال الحافظ: وأشار المصنف بصيغة الجمع إلى ما رواه أبو داود وغيره من حديث مالك بن هُبيرة مرفوعاً: «من صَلَّى عليه ثلاثة صفوف فقد أوجب»، وفي رواية: «إلا غفر له». وتعقب بعضهم الترجمة بأن أحاديث الباب ليس فيها صلاة على الجنائز، وإنما فيه الصلاة على الغائب أو على من في القبر. وأجيب بأن الاصطفاة إذا شرع والجنائز غائبة ففي الحاضرة أولى. وأجاب الكرماني بأن المراد بالجنائز في الترجمة الميت، سواء كان مدفوناً أو غير مدفون، فلا منافاة بين الترجمة والحديث. اهـ

وأنت خير بأن شيئاً من هذه الوجوه لا يناسب شأن البخاري ودقة نظره؛ فإنه لو أراد بالترجمة تأييد تسوية الصفوف كان ينبغي له أن يشير إلى ذلك في الترجمة بنوع من الدلالة، على أن لفظ «الصفوف» بصيغة الجمع لا يلزم الزيادة على الاثنين؛ فإن الاثنين فما فوقهما جماعة. وكذلك لا يشير إلى الرد على عطاء؛ فإن لفظ «الصفوف» لا يستلزم التسوية. بل الأوجه كما هو الظاهر أن الإمام البخاري أشار بلفظ «على الجنائز» إلى الرد على من قال بالصلاة على الغائب؛ فإن الإمام البخاري مع تخريجه حديث الصلاة على النجاشي بطريق لم يُؤَبَّ بالصلاة على الغائب، بل أشار بلفظ الترجمة إلى كون الجنائز حاضرة، وهذا هو التوجيه الذي وجهت الحنفية به حديث الصلاة على النجاشي. والمسألة خلافية شهيرة بسطت في «الأوجز»، وفيه عن الزرقاني: الصلاة على الميت الغائب، قال به الشافعي وأحمد وأكثر السلف، وقالت الحنفية والمالكية: لا تشرع، ونسبه ابن عبد البر إلى أكثر العلماء، فالإمام البخاري مال في هذه المسألة إلى قول الحنفية والمالكية كما سبق. انتهى من هامش «اللامع»

سهر: قوله: فصفوا خلفه: هو محل الترجمة؛ إذ الغالب أن الصحابة مع كثرة الملازمة للرسول لا يسعون صفّاً أو صفّين. فإن قلت: ليس في الحديث لفظ «الجنائز»، إنما فيه الصلاة على غائب أو على من في القبر، فلا مطابقة؟ قلت: المراد من «الجنائز» الميت، سواء كان مدفوناً أو غير مدفون. وإذا شرع الاصطفاة والجنائز غائبة ففي الحاضرة أولى، كذا في «العيني» و«القسطلاني» و«الكرمانى». قوله: فكبر أربعا: يدل على أن تكبيرات الجنائز أربع، وبه احتج جماهير العلماء، منهم أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، وقد أجمع عليه في زمن عمر بن الخطاب، كما ذكره الطحاوي، كذا في «العيني». قوله: أتى على قبر منبؤ: بالإضافة أي قبر لقيط؛ لأن أمه رمته على الطريق. وبالصفة أي قبر متبذ عن القبور، أي معتزل بعيد عنها، كذا في «المجمع» وغيره. وقد مر البحث في أن صلاته ﷺ على النجاشي وعلى القبر من خصوصياته ﷺ في «باب الرجل ينعى إلى أهل الميت بنفسه». قال محمد بن الحسن في «الموطأ»: ولا ينبغي أن يصلى على جنازة قد صلي عليها، وليس النبي ﷺ في هذا كغيره، ألا ترى أنه صلى على النجاشي بالمدينة وقد مات بالحبيشة؟ فصلاة رسول الله ﷺ بركة وطهور فليست كغيرها من الصلوات؛ أي لقوله تعالى: ﴿إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ (التوبة: ١٠٣) وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه. قوله: فهلوا: أي تعالوا، فأهل نجد يصرفونها فيقولون: «هلموا، هلموا، هلموا، هلموا»، وأهل الحجاز لا يصرفونه فيقولون: «هلم» للكل، كذا في «العيني».

* أسماء الرجال: مسدد: هو ابن مسرهد. يزيد بن زريع: أبو معاوية، البصري. معمر: هو ابن راشد، الأزدي مولاهم. الزهري: هو ابن شهاب. سعيد: هو ابن المسيب. مسلم: هو ابن إبراهيم، الفراهيدي البصري. الشيباني: سليمان بن فيروز، الكوفي. الشعبي: عامر بن شراحيل، أبو عمرو. إبراهيم: ابن موسى بن يزيد، الفراء الرازي.

١٧٦/١

٥٥- بَابُ صُفُوفِ الصَّبِيَّانِ مَعَ الرَّجَالِ عَلَى الْجَنَائِزِ

١٣٢١- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ قَالَ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ عَنْ عَامِرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِقَبْرِ ذُوْنِ لَيْلًا، فَقَالَ: «مَتَى ذُوْنِ هَذَا؟» فَقَالُوا: الْبَارِحَةَ. قَالَ: «أَفَلَا آذَنْتُمُونِي؟» قَالُوا: دَفَنَاهُ فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ

اعلمتموني

فَكَرِهْنَا أَنْ نُوقِظَكَ، فَقَامَ فَصَفَّفْنَا خَلْفَهُ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: وَأَنَا فِيهِمْ، فَصَلَّى عَلَيْهِ.

هو عمل الترجمة لأنه كان صغيراً. (ع)

٥٦- بَابُ سُنَّةِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ

١٧٦/١

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ صَلَّى عَلَى الْجَنَائِزِ». وَقَالَ: «صَلُّوا عَلَى التَّجَاشِيِّ». سَمَاهَا صَلَاةً، لَيْسَ فِيهَا رُكُوعٌ وَلَا سُجُودٌ، وَلَا يُتَكَلَّمُ فِيهَا، وَفِيهَا تَكْبِيرٌ وَتَسْلِيمٌ. وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه: لَا يُصَلِّي إِلَّا ظَاهِرًا، وَلَا يُصَلِّي عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا عِنْدَ غُرُوبِهَا، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ. وَقَالَ الْحَسَنُ: أَذْرَكْتُ النَّاسَ وَأَحَقَّهُمْ عَلَى جَنَائِزِهِمْ مَنْ رَضَوْهُ لِقَرَائِضِهِمْ. وَإِذَا أَحَدٌ يَوْمَ الْعِيدِ أَوْ عِنْدَ الْجَنَائِزَةِ يَطْلُبُ الْمَاءَ وَلَا يَتِمِّمُ، وَإِذَا انْتَهَى إِلَى الْجَنَائِزَةِ وَهُمْ يُصَلُّونَ يَدْخُلُ مَعَهُمْ بِتَكْبِيرَةٍ.

أي عند كل تكبيرة. (ق)

أي إمام الحي

ثم يأتي بعد سلام الإمام ما فات. (ق)

١. على: كذا للكشميهني، وللحموي والأصيلي والمستمل: «في». ٢. بقبر: وفي نسخة بعده: «قد». ٣. فقالوا: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «قالوا». ٤. الجنائز: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «الجنائز». ٥. وأحقهم: ولأبي ذر بعده: «بالصلاة». ٦. رضوه: كذا للكشميهني، وللحموي والمستمل: «رضوهم».

ترجمة: قوله: باب صفوف الصبيان مع الرجال على الجنائز: ويشكل التكرار بما سيأتي من «باب صلاة الصبيان...»، بسط الكلام عليه في هامش «اللامع»، وفيه: قال الحافظ: قوله: «باب صلاة الصبيان...» أورد فيه حديث ابن عباس في صلاته مع النبي ﷺ على القبر. قال ابن رشد: أفاد بالترجمة الأولى بيان كيفية وقوف الصبيان مع الرجال، وأنهم يصفون معهم لا يتأخرون عنهم؛ لقوله في الحديث الذي ساقه فيها: «وأنا فيهم». وأفاد بهذه الترجمة مشروعية صلاة الصبيان على الجنائز، وهو وإن كان الأول دل عليه ضمناً، لكن أراد التخصيص عليه، وأخر هذه الترجمة عن «فضل اتباع الجنائز»؛ ليبين أن الصبيان داخلون في قوله: «من تبع جنازة»، والله أعلم. اهـ وهكذا قال العيني وتبعهما القسطلاني في ذلك. وما يظهر لهذا العبد الضعيف - إن كان صواباً فمن الله وفضله، وإن كان خطأ فمني ومن الشيطان، والإمام البخاري منه بريء - وهو أن مقصود الإمام البخاري بالترجمة الأولى هو الذي اختارته الشراح، ثبته الإمام بما على أن الصبيان لا يحتاجون إلى صف مستقل في الصلاة على الجنائز، بخلاف الصلاة المكتوبة؛ لقلة حضورهم في الجنائز بخلاف المكتوبات. وأما الغرض من الترجمة الثانية فهو أن الثابت في الحديث صلاة الصبيان مع الرجال، فلا تكفي صلاتهم بدون الرجال لإسقاط فرض الكفاية. والمسألة خلافية كما بحثها ابن عابدين. وحكي عن المحقق ابن أمير الحاج أن سقوطها بفعل الصبي المميز هو الأصح عند الشافعية، قال: ولا يحضري هذا منقولاً فيما وقفت عليه من كتبنا، وظاهر أصول المذهب عدم السقوط. قال ابن عابدين: حاصله أنها لا تسقط عن البالغين بفعله، وأن صلاته وإن صحت لنفسه لا تقع فرضاً، وعليه فلو صلى وحده لا يسقط الفرض عنهم. اهـ وفي «الروض» من فروع الخنابلة: وتسقط بمكلف، وتسب جماعة. اهـ والظاهر عندي أن البخاري مال في هذه المسألة إلى قول أحمد، وإليه أشار بالترجمة حيث قال: «صلاة الصبيان مع الرجال». وعلى هذا فالفرق بين الترجمتين واضح. انتهى من هامش «اللامع»

قوله: باب سنة الصلاة على الجنائز: وما يظهر من الشروح أنهم اختلفوا في غرض الترجمة على قولين: الأول: ما قال الحافظ: قال ابن المنير: المراد بـ«السنة» ما شرعه النبي ﷺ فيها، يعني فهو أعم من الواجب والمندوب، ومراده بما ذكره هنا من الآثار والأحاديث أن لها حكم غيرها من الصلوات والشرائط والأركان، وليست بمجدد دعاء، فلا تجزئ بغير طهارة مثلاً. اهـ والثاني: ما في هامش الهندية عن الكرماني: غرض البخاري بيان جواز إطلاق «الصلاة» على صلاة الجنائز، وكونها مشروعة وإن لم تكن ذات الركوع والسجود، فاستدل عليه تارة بإطلاق اسم الصلاة والأمر بها، وتارة بإثبات ما هو من خصائص الصلاة: نحو: عدم التكلم فيها، وكونها مفتوحة بالتكبير مختمة بالتسليم، وعدم صحتها إلا بالطهارة، وعدم أدائها عند الوقت المكروه، وبرفع اليدين، وإثبات الأحقية بالإمامة، وبوجوب طلب الماء له، وبقوله تعالى: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ﴾ (التوبة: ٨٤)؛ فإنه أطلق «الصلاة» عليه، وبكونها ذات صفوف وإمام. اهـ قال محشيه المحدث مولانا أحمد علي السهرانفوري: وبه يطابق الترجمة كل ما في هذا الباب. اهـ

سهر: قوله: باب سنة الصلاة: والمراد من «السنة» ما شرعه النبي ﷺ في صلاة الجنائز من الشرائط والأركان، قاله العيني. وقال الكرماني: اعلم أن غرض البخاري بيان جواز إطلاق «الصلاة» على صلاة الجنائز، وكونها مشروعة وإن لم تكن ذات الركوع والسجود، فاستدل عليه تارة بإطلاق اسم الصلاة والأمر بها، وتارة بإثبات ما هو من خصائص الصلاة: نحو: عدم التكلم فيها، وكونها مفتوحة بالتكبير مختمة بالتسليم، وعدم صحتها إلا بالطهارة، وعدم أدائها عند الوقت المكروه، وبرفع اليدين، وإثبات الأحقية بالإمامة، وبوجوب طلب الماء له، والدخول فيها بالتكبير، وبقوله تعالى: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ﴾ (التوبة: ٨٤)؛ فإنه أطلق «الصلاة» عليه، وبكونها ذات صفوف وإمام. انتهى كلام الكرماني وبه يطابق الترجمة كل ما في هذا الباب. قوله: من صلى على الجنائز: ترك جزاءه، أي فله قيراط؛ لأن المقصود - هو بيان جواز إطلاق «الصلاة» على صلاة الجنائز - يحصل بكونه، وكذا «صلوا على صاحبكم» هو الميت الذي كان عليه دين لا يكفي.

وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: يُكَبَّرُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالسَّفَرِ وَالْحَضَرِ أَرْبَعًا. وَقَالَ أَنَسٌ رضي الله عنه: التَّكْبِيرُ الْوَاحِدَةُ اسْتِفْتَاخُ الصَّلَاةِ. وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا﴾ وَفِيهِ صُفُوفٌ وَإِمَامٌ.

(التوبة: ٨٤) أي في صلاة الجنائز، وتذكير الضمير باعتبار المذكور

١٣٢٢- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ مَرَّ مَعَ نَبِيِّكُمْ صلى الله عليه وسلم عَلَى قَبْرِ مَنبُوحٍ: قَامَمًا فَصَفَفْنَا خَلْفَهُ، فَصَلَّيْنَا. فَقُلْنَا: يَا أَبَا عَمْرٍو، وَمَنْ حَدَّثَكَ؟ قَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ.

٥٧- بَابُ فَضْلِ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ ^{ترجمة}

١٧٦/١

وَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ رضي الله عنه: إِذَا صَلَّيْتَ فَقَدْ قَضَيْتَ الَّذِي عَلَيْكَ. وَقَالَ حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ: مَا عَلِمْنَا عَلَى الْجَنَازَةِ إِذْنًا، وَلَكِنْ مَنْ صَلَّى ثُمَّ رَجَعَ فَلَهُ قَبْرًا ط.

سيأتي بيان مقدار القبراط

١٣٢٣- حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ* قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَارِثٍ قَالَ: سَمِعْتُ نَافِعًا يَقُولُ: حَدَّثَ ابْنُ عُمَرَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: مَنْ تَبِعَ جَنَازَةً فَلَهُ قَبْرًا ط. فَقَالَ: أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَلَيْنَا.

١٣٢٤- فَصَدَّقَتْ - يَعْنِي عَائِشَةُ - أَبَا هُرَيْرَةَ، وَقَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُهُ. فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: لَقَدْ قَرَرْنَا فِي قَرَارِيطٍ كَثِيرَةٍ. ﴿قَرَرْتُ﴾ ^٣ صَيَّعْتُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ.

٥٨- بَابُ مَنْ انْتَظَرَ حَتَّى يُدْفَنَ ^{ترجمة}

١٧٧/١

١٣٢٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ* قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ:

أبي سعيد كيسان. (نس)

محمد بن عبد الرحمن. (ع) المدني

١. التكبيرة: وفي نسخة: «تكبيرة» ٢. أبا هريرة: وللمستمل وأبي الوقت: «بقول أبي هريرة» ٣. فرطت: وفي نسخة قبله: «قال أبو عبد الله».

ترجمة: قوله: باب فضل اتباع الجنائز: قد تقدم في مبدأ الجنائز «باب الأمر باتباع الجنائز»، ولا تكرار؛ لاختلاف الأغراض كما تقدم هناك. أما عند الشراح فلما تقدم عن الحافظ: أن الغرض من الباب الأول إثبات المشروعية، وههنا إثبات الفضل. وأما عندي فهو أن الغرض من الأول الاهتمام بالإسراع في تجهيز الميت والسعي لأجله، وأما ههنا فالمراد بالاتباع هو المعنى المتبادر أي الاتباع إلى القبر. وهل الإمام البخاري أشار بذلك إلى مسلك الحنفية من أن المشي خلفها أفضل؟ محتمل، لكن يشكك عليه ما تقدم في «باب السرعة بالجنائز» من أثر أنس، كما تقدم الكلام عليه هناك. ويحتمل أن يكون المراد من ذكر أثر أنس الإسراع فقط. ويحتمل أيضًا أن يكون المراد من الاتباع ههنا المشي إلى القبر بدون الملاحظة إلى كيفية المشي من التقدم أو الخلفية. قال ابن رشد: مقصود الباب بيان القدر الذي يحصل به مسمى الاتباع الذي يجوز به القبراط؛ إذ في الحديث الذي أورده إجمالاً، ولذلك صدره بقول زيد بن ثابت، وأثر الحديث المذكور على الذي بعده وإن كان أوضح منه في مقصوده، كعادته المألوفة في الترجمة على اللفظ المشكل، ليبين مجمله ... إلى آخر ما ذكره الحافظ من الكلام على الترجمة.

قوله: باب من انتظر إلخ: قال الحافظ: قال ابن المنير: لم يذكر المصنف جواب «من»؛ إما استغناء بما ذكر في الخبر، أو توقُّفاً على إثبات الاستحقاق بمجرد الانتظار إن خلا عن اتباع =

سهر: قوله: إذنا: بكسر الهمزة، أي ما ثبت عندنا أنه يؤذن على الجنائز ولكن ثبت «من صلى ...»، وهو قول الشافعي وجماعة من العلماء. وقالت طائفة: لا بد من الإذن في ذلك، وروي عن عمر وابن مسعود وابن عمر وأبي هريرة والمصور بن مغرمة والنخعي: أنهم كانوا لا ينصرفون حتى يستأذنوا. (عمدة القاري) قوله: أكثر أبو هريرة علينا: لم يتهمه ابن عمر بأنه روى ما لم يسمع، بل حوِّز عليه السهو والاشتباه؛ لكثرة رواياته، أو قال ذلك لأنه لم يرفعه، فظن ابن عمر أنه قاله برأيه اجتهداً، فأرسل ابن عمر إلى عائشة يسألها عن ذلك. (إرشاد الساري) قوله: لقد قرطنا في قراريط كثيرة: أي في عدم المواظبة على حضور الدفن، كما وقع ميتاً في حديث «مسلم»، ولفظه: «كان ابن عمر يصلي على الجنائز ثم ينصرف، فلما بلغه حديث أبي هريرة قال ...» فذكره. (إرشاد الساري) قوله: فرطت ضيعت من أمر الله: جرى دأب البخاري أنه يفسر الكلمة الغريبة من الحديث إذا وافقت كلمة من القرآن، وهذا إشارة إلى ما ورد في القرآن: ﴿يَتَحَسَّرُ عَلَىٰ مَا قَرَّطَ فِي جَنِّبِ اللَّهِ﴾ (الزمر: ٥٦)، ومعناه: ضيَّعت من أمر الله. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: أبو النعمان: محمد بن الفضل، السلسوسي. جرير: ابن حازم بن زيد، أبو النضر البصري، والد وهب. نافع: مولى ابن عمر، أبو عبد الله. عبد الله بن مسلمة: هو القعني.

سند: قوله: أكثر أبو هريرة علينا: أي قد أكثر في رواية الحديث، فرمما يخاف عليه لذلك السهو وقلة الحفظ والاختلاط.

أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا هُرَيْرَةَ فَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ. ح. وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ* قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ* عَنِ الزُّهْرِيِّ*
عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ* عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ. ح. وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ شَيْبٍ بَنِ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ: قَالَ
ابْنُ شِهَابٍ: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ الْجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهِ فَلَهُ قِيرَاطٌ،
وَمَنْ شَهِدَ حَتَّى يُدْفَنَ كَانَ لَهُ قِيرَاطَانِ». قِيلَ: وَمَا الْقِيرَاطَانِ؟ قَالَ: «مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ».

ترجمة سهر
٥٩- بَابُ صَلَاةِ الصَّيَّانِ مَعَ النَّاسِ عَلَى الْجَنَائِزِ

١٧٧/١

١٣٢٦- حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ* بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى* بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ* قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ* الشَّيْبَانِيُّ
عَنْ غَامِرٍ* عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْرًا، فَقَالُوا: هَذَا دُفْنٌ - أَوْ: دُفِنَتْ - الْبَارِحَةَ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَصَفَفْنَا
خَلْفَهُ، ثُمَّ صَلَّيْنَا عَلَيْهِ.

ترجمة سند
٦٠- بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ بِالْمُصَلَّى وَالْمَسْجِدِ

وهو الموضع الذي يتخذ للصلاة على الموتى. (ع ن)

١٣٢٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ* عَنْ عُقَيْلٍ* عَنِ ابْنِ شِهَابٍ* عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ* وَأَبِي سَلَمَةَ* أَنَّهُمَا

١. فقال: ولأبي ذر: «قال». ٢. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا». ٣. عليه: كذا للكشيهي، ولابن عساكر: «عليها».

٤. فصففنا: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «فصففنا».

ترجمة = قال: وعدل عن لفظ «الشهود» كما هو في الخبر إلى لفظ «الانتظار»؛ لئيبه على أن المقصود من الشهود إنما هو معاضدة أهل الميت والتصدي لمعوتهم. اهـ قال الحافظ:
والذي يظهر لي أنه اختار لفظ «الانتظار»؛ لكونه أعم من «المشاهدة»، فهو أكثر فائدة. وأشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرقه بلفظ «الانتظار»؛ ليفسر اللفظ الوارد بـ «المشاهدة»،
ولفظ «الانتظار» وقع في رواية معمر عند مسلم.

قوله: باب صلاة الصبيان مع الناس إلخ: تقدم الكلام عليه في «باب صفوف الصبيان». قوله: باب الصلاة على الجنائز بالمصلى والمسجد: قال الحافظ: قال ابن رشيد: لم يتعرض
المصنف لكون الميت بالمصلى أو لا؛ لأن المصلى عليه كان غائبًا. وألحق حكم المصلى بالمسجد بدليل ما تقدم في «العديد» وفي «الحيض» بلفظ: «ويعتزل الحيض المصلى»، فدل
على أن للمصلى حكم المسجد فيما ينبغي أن يجنب فيه. ثم قال الحافظ تحت حديث ابن عمر المذكور في الباب: حكى ابن بطلان عن ابن حبيب أن مصلى الجنائز بالمدينة كان لاصقًا
بمسجد النبي ﷺ من ناحية جهة المشرق. اهـ فإن ثبت ما قال، وإلا فيحتمل أن يكون المراد بالمسجد هنا المصلى المتخذ للعديد والاستسقاء؛ لأنه لم يكن عند المسجد النبوي
مكان ينتها فيه الرجم، وسيأتي في قصة ماعز: «فرجناه بالمصلى». ودل حديث ابن عمر المذكور على أنه كان للجنائز مكان مبعّد للصلاة عليها، فقد يستفاد منه أن ما وقع من =

سهر: قوله: وما القيراطان: «القيراط» بكسر القاف، قال الجوهري: هو نصف دانق، والدانق: سلس درهم، قاله القسطلاني. وفي «القاموس»: «القيراط والقيراط» بكسرهما،
يختلف وزنه بحسب البلاد، فبمكة ربع سلس دينار، وبالعراق نصف عشرة. انتهى وفي «الجمع»: وهو عبارة عن ثواب معلوم عند الله، وفسر بـ «جبل عظيم»، وتفسيره بالجبل
تفسير للمقصود لا للفظ، ويحتمل الحقيقة بأن يجعل عمله جسمًا قدر جبل فيوزن، والاستعارة عن نصيب كبير. انتهى قوله: باب صلاة الصبيان مع الناس إلخ: أي في بيان
مشروعية صلاة الصبيان على الموتى، وما مر قبل هذا من «باب صفوف الصبيان مع الرجال في الجنائز» مفاده أن الصبيان يصفون مع الرجال ولا يتأخرون عنهم، فليس بتكرار،
كذا في «العي» وحديث الباب مر غير مرة. ومطابقته للترجمة في قوله: «قال ابن عباس: فصففنا خلفه»؛ لأن ابن عباس لم يكن بالغًا يومئذ، والله تعالى أعلم.

* أسماء الرجال: عبد الله بن محمد: هو المستندي، شيخ المؤلف. هشام: هو ابن يوسف، الصنعائي. معمر: هو ابن راشد، الأزدي. الزهري: هو ابن شهاب.
ابن المسيب: سعيد المخزومي التابعي. يعقوب: هو الدورقي. يحيى: هو العبدى الكوفي، قاضي كرمات. زائدة: هو ابن قدامة، الثقفي الكوفي. أبو إسحاق: هو سليمان.
غامر: هو ابن شراحيل، الشعبي. يحيى: هو ابن عبد الله بن بكير، المخزومي المصري. الليث: هو ابن سعد، المصري. عقيل: هو ابن خالد، الأيلي المصري.
ابن شهاب: هو الزهري. سعيد بن المسيب وأبي سلمة: ابن عبد الرحمن، تكرر مرارًا.

سند: قوله: باب الصلاة على الجنائز بالمصلى والمسجد: أي باب بيان حكم الصلاة على الجنائز في المصلى والمسجد، فذكر من الحديث ما يدل على أن المعتاد في صلاة الجنائز كان
أدائها خارج المسجد، حتى أنه صلى على النجاشي في المصلى، ووضع للجنائز موضعًا عند المسجد، فصار أدائها خارج المسجد أولى وأحرى من أدائها في المسجد. نعم، قد ورد
الصلاة على الجنائز في المسجد أيضًا، فيحمل ذلك على بيان الجواز مع أولوية خارج المسجد، وهذا أعدل ما قالوا في هذا الباب إن شاء الله تعالى. وبما ذكرنا ظهرت موافقة
الحديثين بالترجمة؛ لأن المطلوب في الترجمة بيان الحكم، وقد علم بالحديثين أن الحكم هو الأولوية خارج المسجد، ففي المسجد إذا ثبت فهو خلاف الأولى.

حَدَّثَنَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: نَعَى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّجَاشِيَّ صَاحِبَ الْحَبَشَةِ الْيَوْمَ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، فَقَالَ: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ».

اسمها أصحمة

١٣٢٨- وَعَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَفَّ بِهِمْ بِالْمَصَلِيِّ فَكَثَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا.

هو موضع الترجمة

الزهري

١٣٢٩- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ الْحَرَامِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو صَمْرَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ* عَنْ نَافِعٍ* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

عَمَرَ رضي الله عنه مَا: أَنَّ الْيَهُودَ جَاءُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِرَجُلٍ مِنْهُمْ وَامْرَأَةٍ زَنِيَاءَ، فَأَمَرَ بِهِمَا، فَرَجَمَا قَرِيبًا مِنْ مَوْضِعِ الْجَنَائِزِ عِنْدَ الْمَسْجِدِ.

من أهل خيبر في السنة الرابعة، والحديث صحيح في الحدود إن شاء الله تعالى

٦١- بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنْ اتِّخَاذِ الْمَسْجِدِ عَلَى الْقُبُورِ

١٧٧/١

وباتي بعد ثمانية أبواب «باب بناء المسجد على القبر» لكن الاتخاذ أعم من البناء؛ فلذلك أفردته بالترجمة وليس بتكرار. (ع)

وَلَمَّا مَاتَ الْحَسَنُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ صَرَبَتْ أَمْرَأَتُهُ الْقُبَّةَ عَلَى قَبْرِهِ سَنَةً، ثُمَّ رَفَعَتْ، فَسَمِعُوا صَاحِحًا يَقُولُ: «أَلَا هَلْ وَجَدُوا

ترجمة

للتبني

مطابقته للترجمة من حيث إن هذه القبة لم تغل عن الصلاة فيها

مَا فَقَدُوا؟ فَأَجَابَهُ آخَرُ: بَلْ يَتَّسُوا فَأَنْقَلَبُوا.

١. نعى لنا: كذا للكشميني وأبي ذر، ولأبي الوقت: «نعانا». ٢. اليوم: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «يوم». ٣. المسجد: وفي نسخة: «المساجد». ٤. القبة: كذا للأصيلي. ٥. فسمعوا: ولأبي ذر: «فسمعت». ٦. ما فقدوا: وللكشميني: «ما طلبوا».

ترجمة = الصلاة على بعض الجنائز في المسجد كان لأمر عارض أو لبيان الجواز، والله أعلم. اهـ وقال العيني: مطابقة هذا الحديث للترجمة لا يتأتى إلا إذا قلنا: إن «عند» في قوله: «عند المسجد» بمعنى «في»، أو نقول: إن ترجمة الباب يحتمل وجهين: أحدهما الإثبات، والآخر النفي. ولعل غرض البخاري النفي بأن لا يصلي عليها في المسجد، بدليل تعيين رسول الله ﷺ موضع الجنائز عند المسجد، ولو جاز فيه لما عيّن في خارجه. وهذا يدفع كلام ابن بطال: ليس في حديث ابن عمر دليل على الصلاة في المسجد، إنما الدليل في حديث عائشة: «صلى رسول الله ﷺ على سهيل بن بيضاء في المسجد». قلت: لو كان إسناده على شرطه لأخرجه في «صحيحه». اهـ وفي حاشية السندي ما حاصله: موافقة الحاديين بالترجمة من حيث إن المطلوب في الترجمة بيان حكم الصلاة في المصلي والمسجد، وقد علم بالخديين أن الحكم هو الأولوية خارج المسجد، ففي المسجد إذا ثبت فهو خلاف الأولى. قوله: باب ما يكره من اتخاذ المسجد على القبور: قال الحافظ: ترجم بعد ثمانية أبواب «باب بناء المسجد على القبر». قال ابن رشيد: «الاتخاذ» أعم من البناء، فلذلك أفردته بالترجمة. ولفظها يقتضي أن بعض الاتخاذ لا يكره، فكانه يفصل بين ما إذا ترتب على الاتخاذ مفسدة أم لا. وقال ابن المنير: كأنه قصد بالترجمة الأولى اتخاذ المساجد في المقبرة لأجل القبور، بحيث لو لا تجدد القبر ما اتخذ المسجد. وبالترجمة الثانية بناء المسجد في المقبرة على حديثه، لئلا يحتاج إلى الصلاة، فيوجد مكاناً يُصلى فيه سوى المقبرة، فلذلك سماه بمنحى الجواز. قال الحافظ: والمنع من ذلك إنما هو حال خشية أن يصنع بالقبر كما صنع أولئك الذين لعنوا. وأما إذا أمن ذلك فلا امتناع، وقد يقول بالمنع مطلقاً من يرى سد الذريعة، وهو هنا متجه قوي. اهـ وتعقب العيني على ما قال ابن رشيد؛ إذ قال: لا نسلم أن لفظها يقتضي أن بعض الاتخاذ لا يكره، ودعوى العموم بين الاتخاذ والبناء غير صحيحة. اهـ قوله: القبة: قال الحافظ: أي الخيمة، ومناسبة هذا الأثر أن المقيم في الفسطاط لا يخلو من الصلاة هناك، فيلزم اتخاذ المسجد عند القبر، وقد يكون القبر في جهة القبلة فتزداد الكراهة. اهـ قال الحافظ عن ابن المنير: وإنما ذكره البخاري لموافقه للأدلة الشرعية؛ لأنه دليل برأسه. اهـ [كذا في الأصل، والصواب: «لا لأنه دليل برأسه». (ز)]

سهر: قوله: صف بهم بالمصل فكر عليه أربعا: وعليه الجمهور، ومر بيانه في «باب الصفوف على الجنائز» وفي «باب الرجل ينعي إلى أهل الميت بنفسه»، والله تعالى أعلم. قوله: من موضع الجنائز عند المسجد: قال ابن بطال: ليس فيه دليل على الصلاة في المسجد، إنما الدليل في حديث عائشة: «صلى رسول الله ﷺ على سهيل بن بيضاء في المسجد»، ولعل إسناده ليس من شرط البخاري. أقول: قد يستعمل «عند» بمعنى «في»، أو أن الترجمة أعم من أن تثبت أو تنفي، ففعل غرضه أنه لا يصلي عليها في المسجد، بدليل تعيين رسول الله ﷺ موضع الجنائز عند المسجد، ولو جاز فيه لما عيّن في خارجه، هذا ما قاله الكرماني. قال ابن الهمام: وما في «مسلم»: «لما توفي سعد بن أبي وقاص قالت عائشة رضي الله عنها: ادخلوا به المسجد حتى أصلي عليه، فأنكر ذلك عليها، فقالت: والله، لقد صلى النبي ﷺ على ابنتي بيضاء في المسجد: سهيل وأخيه». قلنا أولاً: واقعة حال لا عموم لها، فيحوز كون ذلك كان لضرورة كونه كان معتكفاً، ولو سلم عدمها فإنكارهم - وهم الصحابة والتابعون - دليل على أن الأمر استقر بعد ذلك على تركه؛ لما روى أبو داود عن أبي هريرة: «من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له»، وفي رواية: «فلا شيء عليه»، وروى: «فلا أجر له». انتهى كلامه مختصراً وسيحى شيء آخر من كلامه أيضاً.

قال الشيخ في «اللمعات»: قال بعض الشافعية: إن حديث أبي هريرة ضعيف؛ لأنه من أفراد صالح مولى التوأمة، وهو يضعف. قال الشيخ ابن الهمام: مولى التوأمة ثقة، لكن اختلط في آخر عمره. وأسند النسائي إلى ابن معين أنه قال: ثقة، لكن اختلط قبل موته، فمن سمع قبل ذلك فهو ثبت حجة. وكلهم على أن ابن أبي ذئب راوي هذا الحديث سمع منه قبل الاختلاط، فوجب قبوله. وما روي أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما قد صلي عليهما في المسجد، فعلى تقدير ثبوته يحمل على أن الجنائز كانت خارج المسجد هذا، والحق أن قولهم [أي قول من يجوزها في المسجد كالشافعية] إن كان أن السنة أو الأفضل أن يصلي في المسجد فهو باطل قطعاً، وإلا لكان هو المعمول في زمنه ﷺ والمتوارث بعده، ولم ينكره أحد، بل لم يتركه أحد إلا لضرورة. وإن كان المقصود الإباحة فلا مناقشة، على أن المختار عندنا الكراهة التنزيهية، وقد اعتاد في زماننا الصلاة في الحرم الشريف استحساناً من المتأخرين. انتهى كلام الشيخ عبد الحق لكن مال غير واحد من علمائنا إلى كراهته التحريم أيضاً، كصاحب «الدر» وماتته والعلامة القاسم وغيرهم؛ لما روي: «من صلى على ميت في المسجد فلا صلاة له»، فالخزرجي أولى، بل ألزم لقوله ﷺ: «ادع ما يريك إلى ما لا يريك» والله أعلم.

* أسماء الرجال: أبو صمرة: أنس بن عياض، المدني. موسى بن عقبة: صاحب المغازي، نافع: مولى ابن عمر، المدني.

١٣٣٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى * عَنْ شَيْبَانَ * عَنْ هَلَالٍ * - هُوَ الْوَزَّانُ - عَنْ عُروَةَ * عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي

مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ». قَالَتْ: وَلَوْلَا ذَلِكَ لَأَبْرَزَ قَبْرُهُ، غَيْرَ أَنِّي أَخْشَى

نخشة اتخاذ قبره مسجدا. (ق) هذا قالته عائشة

سجده بيانه في الحديث: ١٣٤١

إنما قاله في مرضه تخذيرا مما صنعوه. (ع)

أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا.

٦٢- بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى النُّفْسَاءِ إِذَا مَاتَتْ فِي نِقَاسِهَا

١٧٧/١

بضم النون وفتح الفاء، المرأة الحديثة العهد بالولادة. (ع)

١٣٣١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ * بْنُ بُرَيْدَةَ عَنْ سَمُرَةَ * رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ:

المعلم. (ق)

بمهمة في آخره، مصغرا

البصري. (ق)

صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نِقَاسِهَا، فَقَامَ عَلَيْهَا وَسَطَهَا.

٦٣- بَابُ: أَيْنَ يَقُومُ مِنَ الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ؟

١٧٧/١

الإمام

١٣٣٢- حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ * قَالَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ * عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ * قَالَ: حَدَّثَنَا سَمُرَةُ بْنُ جُنْدَبٍ *

قَالَ: صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نِقَاسِهَا، فَقَامَ عَلَيْهَا وَسَطَهَا.

في «اليونانية» بفتح السين. (ق)

هي أم كعب الأنصارية كما في مسلم. (ق)

٦٤- بَابُ التَّكْبِيرِ عَلَى الْجَنَازَةِ أَرْبَعًا

١٧٨/١

الطويل. (ق)

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: صَلَّى بِنَا أَنْسَ فَكَثَّرَ ثَلَاثًا ثُمَّ سَلَّمَ، فَقِيلَ لَهُ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ ثُمَّ كَثَّرَ الرَّابِعَةَ ثُمَّ سَلَّمَ.

وصله عبد الرزاق

١٣٣٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

الإمام

التنيسي. (ق)

١. مساجد: كذا للشمسي، ولأكثر: «مسجدا». ٢. لأبرز: كذا للأصلي وابن عساكر وأبي ذر، وفي نسخة: «لأبرزوا».

٣. قال حدثنا: وفي نسخة: «عن». ٤. سمرة: ولأبي ذر بعده: «بن جندب».

٥. فقام عليها وسطها: وللأصلي وابن عساكر وأبي ذر: «فقام وسطها» [يسكون السين. (إرشاد الساري)] ٦. عليها: وفي نسخة: «على».

ترجمة: قوله: باب الصلاة على النفساء إذا ماتت في نفاسها: قال الحافظ: قال ابن المنير وغيره: المقصود بهذه الترجمة أن النفساء وإن كانت معدودة من جملة الشهداء، فإن الصلاة عليها مشروعة، بخلاف شهيد المعركة. اهـ قلت: هذا هو الظاهر، فلا يرد حينئذ تكرار الترجمة بما تقدم في «كتاب الحيض» من «باب الصلاة على النفساء أو سنتها»؛ فإن الغرض هناك إثبات الصلاة عليها؛ فدفع لما يتوهم من نجاستها الحكمية، فافتقر.

قوله: باب أين يقوم من المرأة والرجل: تقدمت هذه المسألة أيضا في «كتاب الحيض» إذ ترجم «باب الصلاة على النفساء وسنتها»، فإن قوله: «وسنتها» إشارة إلى هذه المسألة أي محل قيام الإمام. وكتب هناك بأنه يمكن التفصي عن هذا التكرار بأن يقال: إن الإمام البخاري أراد ههنا التنبيه على أنه لا فرق في ذلك بين النفساء وغيرها، وأما الآتي في «كتاب الجنائز» فهو في محله ليان مسألة محل قيام الإمام على جنازات الرجال والنساء. وتقدم اختلاف الأئمة في مسألة الباب هناك. قال الحافظ: أورد فيه حديث سمرة، وفيه مشروعية الصلاة على المرأة؛ فإن كونها نفساء وصف غير معتبر. وأما كونها امرأة فيحتمل أن يكون معتبرا؛ فإن القيام عليها عند وسطها لسترها، وذلك مطلوب في حقها، بخلاف الرجل. ويحتمل أن لا يكون معتبرا؛ وأن ذلك كان قبل اتخاذ النعش للنساء، فأما بعد اتخاذها فقد حصل الستر المطلوب، ولهذا أورد المصنف الترجمة مورد السؤال وأراد عدم التفرقة بين الرجل والمرأة وأشار إلى تضعيف ما رواه أبو داود والترمذي عن أنس بن مالك: «أنه صلى على رجل فقام عند رأسه، وصلى على امرأة فقام عند عجزها»، فقيل له: أهكذا كان رسول الله ﷺ يفعل؟ قال: نعم. اهـ قال العلامة العيني: فإن قلت: ليس في حديث الباب بيان موضع قيام الرجل. قلت: قال الكرمان: للإشعار بأنه لم يجد حديثا بشرطه في ذلك، وإما لقياس الرجل على المرأة؛ إذ لم يقل أحد بالفرق بينهما. وتعقب عليه العيني إذ قال: من أين علم بأنه لم يقل بالفرق بينهما أحدا؟ وكذا تعقب العيني كلام الحافظ، وبسطه بما لا طائل تحته.

قوله: باب التكبير على الجنائز أربعا: قال الحافظ: قال ابن المنير: أشار بهذه الترجمة إلى أن التكبير لا يزيد على أربع، ولذلك لم يذكر ترجمة أخرى ولا خيرا في الباب. قال ابن المنذر: ذهب أكثر أهل العلم إلى أن التكبير أربع، وفيه أقوال آخر، ثم ذكرها. اهـ قلت: كان فيه الخلاف سلفا، والجمهور - منهم الأئمة الأربعة - على الأربع، كما جزم به البخاري.

سهر: قوله: والرجل: [ليس في الحديث ذكر الرجل، فإيراده في الترجمة إما للإشعار بأنه لم يجد حديثا بشرطه، وإما لقياس الرجل على المرأة، كذا في «الكرمان»].

* أسماء الرجال: عبيد الله بن موسى: العباسي. شيبان: هو النحوي. هلال: هو ابن حميد. عروة: هو ابن الزبير. مسدد: هو ابن مسرهد، الأسدي. حسين: هو ابن ذكوان، المعلم العوزي البصري. عبد الله: ابن بريدة بن الحبيب، الأسلمي المروزي. سمرة: ابن جندب بن هلال، الفزاري حليف الأنصار. عمران بن ميسرة: أبو الحسن، البصري. عبد الوارث: ابن سعيد بن ذكوان، العنبري مولا، الثوري البصري. حسين: المعلم. وابن بريدة وسمرة بن جندب: تقدموا الآن.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَعَى النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، وَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمَصَلَّى، فَصَفَّ بِهِمْ وَكَثَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ.

مر بيانه في الحديث: ١٢٤٥

١٣٣٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سَلِيمٌ بْنُ حَيَّانٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ عَنْ جَابِرٍ ^(ق) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى

الملكبي. (ق) ابن عبد الله الأنصاري. (ق)

بفتح المهملة البصري. (ع)

الأعمى. (ق)

أَصْحَمَةَ النَّجَاشِيَّ فَكَثَّرَ أَرْبَعًا. وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ وَعَبْدُ الصَّمَدِ عَنْ سَلِيمٍ: «أَصْحَمَةُ».

اسم ملك الحبشة والنجاشي لقبه

٦٥- بَابُ قِرَاءَةِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ عَلَى الْجَنَازَةِ

١٧٨/١

وَقَالَ الْحَسَنُ: * يَفْرَأُ عَلَى الطِّفْلِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَنَا فَرْطًا وَسَلَفًا وَأَجْرًا.

أي متقدما إلى الجنة لأجلنا. (ق) ح

١٣٣٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ طَلْحَةَ * قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ

الزهري

أَبْنِ عَبَّاسٍ، ح: قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ * قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانٌ * عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ:

صَلَّيْتُ خَلْفَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى جَنَازَةٍ، فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَقَالَ: لِيَتَعَلَّمُوا أَنَّهَا سُنَّةٌ.

١. وقال يزيد بن هارون إلخ: وللمستملي وأبي ذر: «وقال يزيد عن سَلِيم: أصحمة. وتابعه عبد الصمد».

٢. فرطا وسلفا: وفي نسخة: «سلفا وفرطا». ٣. ح قال وحدثننا: وفي نسخة: «حدثنا». ٤. أخبرنا: وفي نسخة: «أنبأنا».

٥. بفاتحة الكتاب: ولابن عساكر وأبي ذر: «فاتحة الكتاب». ٦. وقال: ولأبوي ذر والوقت: «فقال».

ترجمة: قوله: باب قراءة فاتحة الكتاب على الجنائز: قال الحافظ: أي مشروعيتها.

سهر: قوله: حدثنا سليم: بفتح السين المهملة وكسر اللام. «ابن حيان» بفتح المهملة وشدة التحتية منصرفا وغير منصرف، وليس في «الصحيحين» «سليم» بفتح السين غيره. (إرشاد الساري) قوله: وقال يزيد بن هارون: الواسطي، مما وصله المؤلف في حجرة الحبشة. و«عبد الصمد» ابن عبد الوارث، مما رويًا «عن سليم» المذكور. «أصحمة» بالهمزة وسكون الصاد، وفي «مصنف ابن أبي شيبة» عن يزيد: «صَحْمَةُ» بفتح الصاد وسكون المهملة. وصرح كثير من الشراح أنها في رواية يزيد وعبد الصمد عند البخاري كذلك بحذف الهمزة. والحاصل أن الرواة اختلفوا في إثبات الألف وحذفها، وقال الكرماني: إن يزيد روى «أصحمة» بتقلب الميم على الحاء، وتابعه على ذلك عبد الصمد بن عبد الوارث، وصوبه القاضي عياض، لكن قال النووي: إنها شاذة كرواية «صحمة» بحذف الألف وتأخير الميم، وأن الصواب «أصحمة»، بتقدمها وإثبات الألف. وذكر الكرماني أيضا: أن في رواية محمد بن سنان «أصحبة» بالوحدة بدل الميم مع إثبات الألف. وحكى الإسماعيلي أن في رواية عبد الصمد «أصحمة» بخاء معجمة وإثبات الألف، قال: وهو غلط. قال في «الفتح»: فيحتمل أن يكون هو محل الاختلاف الذي أشار إليه البخاري. (إرشاد الساري) ومر الحديث مع تعلقاته في «باب الرجل ينعي إلى أهل الميت بنفسه».

قوله: باب قراءة فاتحة الكتاب على الجنائز: قال العيني: وقد اختلفوا فيه، فنقل ابن المنذر عن ابن مسعود والحسن بن علي وابن الزبير والمسور بن مخرمة مشروعيتها، وبه قال الشافعي وأحمد وإسحاق. ونقل عن أبي هريرة وابن عمر: ليس فيها قراءة، وهو قول مالك والكويني. وقال ابن بطال: ومن كان لا يقرأ في الصلاة على الجنائز وينكر: عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن عمر وأبو هريرة، ومن التابعين: عطاء وطاوس وسعيد بن المسيب وابن سيرين وسعيد بن جبيرة والشعبي والحكم. وقال مالك: قراءة الفاتحة ليست معمولًا بها في بلدنا في صلاة الجنائز. وعند المكحول والشافعي وأحمد: يقرأ الفاتحة في الأولى. وقال الحسن البصري: يقرأها في كل تكبيرة، وهو قول شهر بن حوشب. وعن المسور بن مخرمة: يقرأ في الأولى فاتحة الكتاب وسورة قصيرة. وقال الطحاوي: لعل من قرأ الفاتحة من الصحابة كان على وجه الدعاء، لا على وجه التلاوة. انتهى كلام العيني مختصرا وقال ابن الهمام: لا يقرأ الفاتحة إلا بنية الثناء، ولم يثبت القراءة عن رسول الله ﷺ. قوله: فرطا: [بالتحريك، الذي يتقدم الواردة فيهم لهم أسباب المنزل. (عمدة القاري)]

* أسماء الرجال: قال الحسن: هو البصري. وصله عبد الوهاب. محمد بن بشار: هو بندار أبو بكر البصري. غندر: هو محمد بن جعفر، البصري. شعبة: هو ابن الحجاج، العتكي. سعد: ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف. طلحة: هو ابن عبد الله بن عوف، الزهري، ابن أخي عبد الرحمن. محمد بن كثير: العبدوي البصري. سفيان: هو الثوري.

سند: قوله: ليعلّموا أنها سنة: قد يتبادر منه أنها من سنن صلاة الجنائز، لا من واجباتها، ولو سلم فلا دلالة له على وجوبها في صلاة الجنائز، كما لا يخفى. وقولهم: إن قول الصحابي: «من السنة كذا» في حكم الرفع لا يدل على أن قوله: «الفعال الفلاني سنة» كذلك. ولو سلم فغايتة أنه رفع للفعال إلى النبي ﷺ بمعنى أنه فعله، ولا يلزم من مجرد فعله الوجوب، فهذا الحديث لا يفيد الوجوب. نعم، هو يرد قول من يقول بكرهه فاتحة الكتاب في صلاة الجنائز، وحملهم على أنه قرأها على قصد الدعاء بعيد، والله تعالى أعلم. وقد رجح بعض علمائنا الحنفية القراءة فيها، وذكر لها أدلة كثيرة، ولعل من يقول بالوجوب يأخذه من عموم: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب»، والله تعالى أعلم.

٦٦- بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ بَعْدَ مَا يُدْفَنُ

مر البحث في «باب الصفوف على الجنازة»

١٧٨/١

١٣٣٦- حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ * الشَّيْبَانِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ * قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ مَرَّ

مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى قَبْرِ مَنبُذٍ، فَأَمَّهُمْ وَصَلُّوا خَلْفَهُ. قُلْتُ: مَنْ حَدَّثَكَ هَذَا يَا أَبَا عَمْرٍو؟ قَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ.

كنية الشعبي

١٣٣٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ * قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ * بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ * عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ * رَجُلًا أَوْ

هو الصانع

امْرَأَةً - كَانَ يَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ يَقُمُ الْمَسْجِدَ، فَمَاتَ وَلَمْ يَعْلَمْ النَّبِيُّ ﷺ بِمَوْتِهِ. فَذَكَرَهُ ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ: «مَا فَعَلَ ذَلِكَ الْإِنْسَانُ؟»

أي يكسه

قَالُوا: مَاتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَفَلَا أَذْنُتُمُونِي؟» فَقَالُوا: إِنَّهُ كَانَ كَذَا وَكَذَا قِصَّتُهُ. قَالَ: فَحَقَرُوا شَأْنَهُ. قَالَ: «فَدُلُّونِي عَلَى قَبْرِهِ».

اعلمتموني

قَالَ: فَأَتَى قَبْرَهُ فَصَلَّى عَلَيْهِ.

١- بَابُ: الْمَيِّتُ يَسْمَعُ خَفَقَ النَّعَالِ

بالتنوين

١٧٨/١

١٣٣٨- حَدَّثَنَا عِيَّاشُ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى * قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ * ح: قَالَ: * وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ: * حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ * قَالَ:

حَدَّثَنَا سَعِيدٌ * عَنْ قَتَادَةَ * عَنْ أَنَسٍ * عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْعَبْدُ إِذَا وَضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتَوَلَّى وَذَهَبَ أَصْحَابُهُ حَتَّى إِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرَعَ

نِعَالِهِمْ، أَتَاهُ مَلَكَانِ فَأَقْعَدَاهُ فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ مُحَمَّدٍ؟ فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ. فَيَقَالُ: انْظُرْ إِلَى

مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ، أُبَدِّلُكَ اللَّهُ بِهِ مَقْعَدًا مِنَ الْجَنَّةِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَيَرَاهُمَا جَمِيعًا».

وَأَمَّا الْكَافِرُ - أَوْ: الْمُنَافِقُ - فَيَقُولُ: لَا أَذْرِي، كُنْتُ أَقُولُ مَا يَقُولُ النَّاسُ. فَيَقَالُ: لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ. ثُمَّ يُضْرَبُ بِمِطْرَقَةٍ مِنْ

حَدِيدٍ ضَرْبَةً بَيْنَ أُذُنَيْهِ، فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا مَنْ بِلَيْهِ إِلَّا الْقَلِيلِينَ».

١. يدفن: وفي نسخة: «دُفِنَ». ٢. حدثني: ولأبي الوقت: «أخبرني»، ولأبي ذر: «أخبرنا». ٣. رجلا: وفي نسخة: «رَجُلًا». ٤. كان يكون إلخ: كذا لابن عساكر

والأصيلي وأبي الوقت، وفي نسخة: «كان يقم المسجد»، وفي نسخة: «كان يقم في المسجد». ٥. قالو: ولأبي ذر والأصيلي: «فقالوا».

٦. وكذا: وفي نسخة بعده: «وكذا». ٧. يزيد: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبي ذر. ٨. ولا تليت: ولأبي ذر: «ولا أتليت». ٩. الثقلين: وفي نسخة: «الثقلان».

ترجمة: قوله: باب الميت يسمع خفق النعال: قال الحافظ: قال ابن المنير: جرّد المصنف ما ضمّته هذه الترجمة؛ ليجعله أول آداب الدفن من إلزام الوفاة واجتناب اللفظ وقرع الأرض بشدة الوطء عليها، كما يلزم ذلك مع الحي النائم. وترجم بـ«الحفق» ولفظ المتن بـ«القرع»؛ إشارة إلى ما ورد في بعض طرقه عند أحمد وأبي داود في حديث طويل، فيه: «وإنه ليسمع خفق نعالهم». اهـ

سهر: قوله: قبر منبوذ: بتنوين «قبر»، و«منبوذ» صفة له، أي في ناحية عن القبور، ولأبي ذر بغير تنوين على الإضافة، أي قبر لقيط. (القسطاني والعيني) قوله: قصّته: منصوب بمقدور، أي ذكروا قصّته. (عمدة القاري) قوله: خفق النعال: أي صوّها عند دوسها على الأرض. ومطابقة الحديث بهذا في قوله: «ليسمع قرع نعالهم»؛ لأن الحفق والقرع في المعنى سواء، على أنه ورد في بعض الطرق بلفظ «الحفق»، ذكره العيني. قوله: وتولى: مبنياً للفاعل، أي أدبر. «وذهب أصحابه» من باب التنازع. وفي «البيرونية»: «تَوَلَّى» بضم الفوقية والواو وكسر اللام مبنياً للمفعول، قال الحافظ ابن حجر: إنه رآه كذلك بخط معتمد، أي تَوَلَّى أمره أي الميت. (إرشاد الساري) قوله: في هذا الرجل محمد: بالجر عطف بيان، أو بدل من سابقة. ولم يقلوا: ما تقول في هذا النبي؟ أو غيره من ألفاظ التعظيم؛ لقصد الامتحان للمسؤول، إذ ربما تلقن تعظيمه من ذلك، ولكن يَنْتِ الله المؤمن بالقول الثابت.

قوله: لا دريت ولا تليت: وأصله «تلوت»، لكنه قال: «تليت» للزدواج مع «دريت»، أي لا علمت بنفسك بالاستدلال ولا تلوت القرآن. أو المعنى: لا اتبعت العلماء بالتقليد فيما =

* أسماء الرجال: حجاج بن منهل: أبو محمد البصري. شعبة: هو ابن الحجاج، العتكي. سليمان: ابن أبي سليمان، أبو إسحاق. الشعبي: عامر بن شراحيل، أبا عمرو.

محمد بن الفضل: السدوسي. حماد: ابن زيد بن درهم. ثابت: هو البناي. عياش: ابن الوليد، الرقام. عبد الأعلى: ابن عبد الأعلى، السامي. سعيد: هو ابن أبي عروبة.

قال: أي قال المؤلف: «وقال لي...» أي في المذاكرة. خليفة: هو ابن خياط. يزيد بن زريع: هو البصري. سعيد: هو السابق. قتادة: ابن دعامه، السدوسي.

١٧٨/١

٦٨- بَابُ مَنْ أَحَبَّ الدَّفْنَ فِي الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ أَوْ نَحْوَهَا

١٣٣٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ* عَنْ أَبِيهِ* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ سند قَالَ: «أَرْسَلَ مَلِكُ الْمَوْتِ إِلَى مُوسَى، فَلَمَّا جَاءَهُ صَكُّهُ فَقَقَأَ عَيْنَهُ، فَرَجَعَ إِلَى رَبِّهِ فَقَالَ: أَرْسَلْتَنِي إِلَى عَبْدٍ لَا يُرِيدُ الْمَوْتَ. فَرَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِ عَيْنَهُ وَقَالَ: ارْجِعْ فَقُلْ لَهُ: يَضَعُ يَدَهُ عَلَى مَتْنِ ثَوْبٍ، فَلَهُ بِكُلِّ مَا عَطَتْ بِهِ يَدُهُ بِكُلِّ شَعْرَةٍ سَنَةٌ. قَالَ: أَيُّ رَبِّ، ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: ثُمَّ الْمَوْتُ. قَالَ: فَلَا أَنْ. فَسَأَلَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يُذْنِبَهُ مِنَ الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ رَمِيَّةً بِحَجَرٍ». قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَلَوْ كُنْتُ ثُمَّ لَأَرِيَنَّكُمْ قَبْرَهُ إِلَى جَانِبِ الطَّرِيقِ عِنْدَ الْكُتَيْبِ الْأَحْمَرِ».

٦٩- بَابُ الدَّفْنِ بِاللَّيْلِ وَدُفِنَ أَبُو بَكْرٍ لَيْلًا

وهو قال الجمهور. (نس) (الصدقي. (نس)

١٧٨/١

١٣٤٠- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ* عَنِ الشَّعْبِيِّ* عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ سند قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ

١. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٢. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا». ٣. فرد الله عليه: ولأبي ذر: «فبرد الله إليه».
٤. وقال: وفي نسخة: «فقال». ٥. قال: وفي نسخة: «فقال». ٦. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني».

ترجمة: قوله: باب من أحب الدفن في الأرض المقدسة أو نحوها: قال الحافظ: قال ابن المنير: المراد بقوله: «أو نحوها» بقية ما تشد إليه الرحال من الحرمين، وكذلك ما يمكن من مدافن الأنبياء وقبور الشهداء والأولياء؛ تيمناً بالجوار وتعرضاً للرحمة النازلة عليهم اقتداء بموسى عليه، وهذا بناءً على أن المطلوب القرب من الأنبياء الذين دُفِنُوا ببيت المقدس، وهو الذي رجحه عياض. وقال المهلب: إنما طلب ذلك؛ ليقرب عليه المشي إلى المحشر، وتسقط عنه المشقة الحاصلة لمن بعد عنه. اهـ وينحو ذلك قال العيني، وتبعهما القسطلاني. وفي «تراجم شيخ مشايخنا»: غرضه أن نقل الميت من موضع إلى موضع لا يجوز مطلقاً، إلا إذا قصد الدفن في أرض من الأراضي المقدسة، وعند الحنفية: يجوز مطلقاً. والأوجه عندي أن الإمام البخاري أشار بالترجمة إلى دفع ما يتوهم من قول سلمان عليه: «إن الأرض لا تقدس أحداً»، أخرجه مالك في «الموطأ» أن لا فرق بين الدفن في الأرض المقدسة وغيرها، فدفعه المصنف بهذه الترجمة. اهـ قوله: باب الدفن بالليل: قال الحافظ: أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من منع ذلك محتجاً بحديث جابر: «أن النبي ﷺ زجر أن يقبر الرجل ليلًا، إلا أن يضطر إلى ذلك»، أخرجه ابن حبان، لكن يبين مسلم في روايته السبب في ذلك، ولفظه: «أن النبي ﷺ خطب يوماً فذكر رجلاً من أصحابه قبض وكفن في كفن غير طائل، وقبر ليلًا، فزجر أن يقبر الرجل بالليل حتى يصلي عليه، إلا أن يضطر إنسان إلى ذلك، وقال: إذا ولي أحدكم أخاه فليحسن كفنه»، فدل على أن النهي بسبب تحسين الكفن. وقوله: «حتى يصلي عليه» مضبوط بكسر اللام، أي النبي ﷺ، فهذا سبب آخر يقتضي أنه إن رُجي بتأخير الميت إلى الصباح صلاة من تُرُجَى بركه عليه استحب تأخيرها، وإلا فلا، وبه جزم الطحاوي. واستدل المصنف للجواز بما ذكره من حديث ابن عباس ولم ينكر النبي ﷺ دفنهم إياه بالليل، بل أنكر عليهم عدم إعلامهم بأمره. وأيد ذلك بما صنع الصحابة بأبي بكر، وكان ذلك كالإجماع منهم على الجواز ... إلى آخر ما قال الحافظ. وقال أيضاً: وصح أن علياً دفن فاطمة ليلًا، كما سيأتي في مكانه. اهـ

سهر = يقولون. ولأبي ذر: «ولا أتليت» همزة مفتوحة وسكون التاء، قال ابن الأنباري: وهو الصواب، دعا عليه بأن لا تتلى إبله، أي لا يكون لها أولاد تتلوها أي تتبعها، «كذا في القسطلاني». قوله: في الأرض المقدسة: أي في بيت المقدس، طلباً للقرب من الأنبياء الذين دُفِنُوا به؛ تيمناً بجوارهم أو ليقرب عليه المشي إلى المحشر. (إرشاد الساري) قوله: أو نحوها: [بالنصب عطفًا على «الدفن» المنصوب على المفعولية، أي أحب الدفن في نحو بيت المقدس أي في الحرمين]. قوله: صكه: بالصاد المهملة، أي طمعه على عينه التي ركبت في الصورة البشرية التي جاء فيها دون الصورة الملكية، ولذا لم يعلم أنه ملك الموت. ويؤيده أنه جاء إلى قبضه ولم يخبره، وقد كان موسى عليه علم أنه لا يقبض حتى يخبر، كذا في «القسطلاني». قوله: رمية بحجر: أي دنوا، لو رمى رام حجرًا من موضع القبر لَوَصَلَ إلى بيت المقدس، وكان موسى إذ ذاك في التيه. (إرشاد الساري) قوله: عند الكتيب الأحمر: بالثلاثة، أي الرمل المجتمع. وهذا ليس صريحًا في الإعلام بقبره الشريف، ومن ثم حصل الاختلاف فيه. (إرشاد الساري)

* أسماء الرجال: محمود: هو ابن غيلان. عبد الرزاق: هو ابن همام. معمر: هو ابن راشد. ابن طاوس: هو عبد الله. عن أبيه: طاوس بن كيسان. عثمان: هو ابن محمد، أبو الحسن ابن أبي شيبه، الكوفي، ثقة. جرير: هو ابن عبد الحميد. الشيباني: سليمان أبو إسحاق. الشعبي: هو عامر بن شراحيل.

سند: قوله: قال أرسل ملك الموت إلى موسى إلخ: كأنه ما علم أنه جاء بإذن الله تعالى بسبب اشتغاله بأمر من الأمور المتعلقة بقلوب الأنبياء عليهم، فلما سمع منه «أحب ربك» أو نحوه وصار ذلك قاطعًا له عما كان فيه، ولم ينتقل ذهنه بما استولى عليه من سلطان الاشتغال أنه جاء بأمر الله بحركة نوع غضب وشدة، حتى فعل ما فعل. ولعل سر ذلك إظهار وجهاته عند الملائكة الكرام، فصار ذلك سببًا لهذا الأمر. وأما قوله تعالى: «ارجع فقل ...» ففعل ذلك لنقله من حالة الغضب إلى حالة اللين؛ لينتبه بما فعل.

وأما قول موسى: «ثم ماذا؟» ففعله لم يكن لشك منه في الموت بالآخرة، بل لتقرير أنه لا يستبعد الموت حالاً إذا كان هو آخر الأمر مآلاً، وكون الموت آخر الأمر معلوم عنده، فلم يكن ما وقع منه لاستبعاد الموت حالاً. وذلك لأنه حين انتقل إلى حالة اللين علم أن ما وقع منه لا ينبغي وقوعه منه، وكذا علم أن ما جاء به الملك عنده من قوله: «يضع يده ...» بمنزلة الاعتراض بأنه يستبعد الموت أو يريد الحياة حالاً، فأراد بهذا الاعتذار عما فعل وقرر أن الذي فعله ليس لاستبعاد الموت حالاً؛ إذ لا يحسن ذلك ممن يعلم أن الموت =

عَلَى رَجُلٍ بَعْدَ مَا دُفِنَ بِلَيْلَةٍ، قَامَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ - وَكَانَ سَأَلَ عَنْهُ فَقَالَ: «مَنْ هَذَا؟» قَالُوا: فَلَانٌ دُفِنَ الْبَارِحَةَ - فَصَلُّوا عَلَيْهِ.
٧٠- بَابُ بِنَاءِ الْمَسْجِدِ عَلَى الْقَبْرِ

١٧٩/١

١٣٤١- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ* قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ* عَنْ هِشَامٍ* عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا اشْتَكَى النَّبِيُّ ﷺ ذَكَرَ بَعْضُ نِسَائِهِ كَنِيْسَةً رَأَتْهَا بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ - يُقَالُ لَهَا: مَارِيَّةُ - وَكَانَتْ أُمُّ سَلَمَةَ وَأُمُّ حَبِيبَةَ أَتَتَا أَرْضَ الْحَبَشَةِ فَذَكَرَتَا مِنْ حُسْنِهَا وَتَصَاوِيرِ فِيهَا، فَرَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: «أُولَئِكَ إِذَا مَاتَ مِنْهُمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، ثُمَّ صَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّوْرَ، وَأُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ».

٧١- بَابُ مَنْ يَدْخُلُ قَبْرَ الْمَرْأَةِ

١٧٩/١

١٣٤٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا هِلَالُ بْنُ عَلِيٍّ* عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: شَهِدْنَا بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ عَلَى الْقَبْرِ، فَرَأَيْتُ عَيْنَيْهِ تَدْمَعَانِ، فَقَالَ: «هَلْ فِيكُمْ مِنْ أَحَدٍ لَمْ يُقَارِفِ اللَّيْلَةَ؟» فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَنَا. قَالَ: «فَانْزِلْ فِي قَبْرِهَا». فَتَزَلَّ فِي قَبْرِهَا.

قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: قَالَ فُلَيْحٌ: أَرَاهُ يَعْنِي الذَّنْبَ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: لِيَقْتَرِفُوا لِيَكْتَسِبُوا.

قال القسطلاني: أراد المؤلف بذلك توجيه الكلام المذكور، وأن لفظ «المقارفة» في الحديث أريد به ما هو أخص من ذلك، وهو الجماع

١. قام: وفي نسخة: «فقام». ٢. قالوا: كذا لابن عساكر والأصيلي وأبي ذر، وفي نسخة: «فقالوا». ٣. فصلوا: وفي نسخة: «فصلي».
٤. ذكر: كذا للأصيلي وأبي ذر، وفي نسخة: «ذكرت». ٥. رأتها: وفي نسخة: «رأيناها». ٦. وتصاوير فيها: وفي نسخة: «وتصاويرها».
٧. منهم: وفي نسخة: «فيهم». ٨. الصور: كذا لأبي الوقت، وفي نسخة: «الصور». ٩. وأولئك: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «أولئك». ١٠. فليح: وفي نسخة بعده: «بن سليمان». ١١. قبرها: وفي نسخة بعده: «فقبرها». ١٢. المبارك: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «مبارك». ١٣. ليقتربوا ليكتسبوا: كذا للكشيميهي.

ترجمة: قوله: باب بناء المسجد على القبر: تقدّم الكلام عليه قبل ثمانية أبواب في «باب ما يكره من اتخاذ المسجد». قوله: باب من يدخل قبر المرأة: كتب الشيخ في «اللامع»: أثبت بذلك جواز دخول الأجنبي الغير المحرم إذا كان صالحاً. اهـ

سهر: قوله: فصلوا عليه: بصيغة الجمع من الماضي، أي صلى النبي ﷺ وأصحابه عليه، فهو كالتفصيل لقوله أولاً: «صلي»، فلا يكون تكريراً. ومطابقته للترجمة من حيث إهم لما قالوا: «دفن البارحة» لم ينكر عليهم، فدل ذلك على عدم كراهة دفن الميت بالليل. وإليه ذهب النخعي والزهري والثوري وعطاء وابن أبي حازم وأبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في الأصح وإسحاق، كذا ذكره العيني. وبيان الصلاة على القبر بأنه من خصوصياته ﷺ مر في «باب الرجل ينعي إلى أهل الميت بنفسه» وأيضاً في «باب الصفوف على الجنائز»، والله تعالى أعلم بالصواب.

قوله: تلك الصور: أي التي مات صاحبها. قال القرطبي: إنما صوّر أوائلهم الصور؛ ليتأسوا بها ويتذكروا أفعالهم الصالحة فيجتهدون كاجتهادهم ويعبدون الله عند قبورهم، ثم خلفهم قوم جهلوا مرادهم، ووسوس الشيطان أن أسلافكم كانوا يعبدون هذه الصور ويعظمونها، فحذر النبي ﷺ عن مثل ذلك؛ سداً للذريعة المؤدية إلى ذلك بقوله: «أولئك شرار الخلق عند الله». وموضع الترجمة «بنوا على قبره مسجداً»، وهو مؤول على مذمة من اتخذ القبر مسجداً، ومقتضاه التحريم، لا سيما وقد ثبت اللعن عليه، لكن صرح الشافعي بالكراهة، قاله القسطلاني. قوله: لم يقارِفِ الليلة: بالقاف والفاء أي لم يجمع أهله، كمن عن المباح بالمحظور؛ ليصون جانب بنت الرسول عما ينبت عن الأمر المستهجن. وسره أن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان جامع بعض جواريه تلك الليلة، فتلفظ ﷺ في منعه من النزول في القبر حيث لم يعجبه. ولعل العذر لعثمان أنه طال مرضها ولم يكن يظن أنها تموت ليلئذ، قاله في «الجمع» و«القسطلاني». قوله: قال فليح أراه: بضم الهزرة، أي أظنه يعني بقوله: «يقارِف» الذنب، لكن المرحج التفسير الأول، ويؤيده ما في بعض الروايات بلفظ: «لا يدخل القبر أحد قارف أهله البارحة، فتنحي عثمان». قال ابن حزم: معاذ الله! أن يخبر أبو طلحة عند رسول الله ﷺ بأنه لم يذنب تلك الليلة، لكن أنكر الطحاوي تفسيره بالجماع وقال: بل معناه لم يقاول؛ لأنهم كانوا يكرهون الحديث بعد العشاء، قاله القسطلاني. قال النووي: لا يشكّل هذا الحديث على قولهم: إن المحارم والزواج أولى من صالحى الأجانب؛ لاحتمال أنه ﷺ وعثمان كان لهما عذر منعهما نزول القبر. نعم، يؤخذ من الخبر أنه لو كان ثم صلحاء وأحدهم بعيد العهد بالجماع قدّم.

* أسماء الرجال: إسماعيل: ابن أبي أويس، الأصبحي. مالك: الإمام، الأصبحي. هشام: هو ابن عروة بن الزبير. محمد بن سنان: الباهلي أبو بكر البصري العوفي. فليح: ابن سليمان، اسمه عبد الملك، وفليح لقبه. هلال بن علي: هو ابن أسامة، العامري.

١٧٩/١

٧٢- بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الشَّهِيدِ ^{ترجمة سهر}

١٣٤٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ * قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ * عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ جَابِرِ

(الأنصاري، (قس)

ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أَحَدٍ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ثُمَّ يَقُولُ: «أَيُّهُمَا أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ؟» فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا قَدَّمَ فِي اللَّحْدِ، وَقَالَ: «أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ فِي دِمَائِهِمْ وَلَمْ يُغَسِّلُوا وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ.

١٣٤٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ * عَنْ أَبِي الْخَيْرِ * عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه:

(الجهني، (قس)

(الإمام، (قس)

هو التنيسي

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمًا فَصَلَّى عَلَى أَهْلِ أَحَدٍ صَلَاتَهُ عَلَى الْمَيِّتِ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمَنْبَرِ فَقَالَ: «إِنِّي فَرَطُ لَكُمْ، وَأَنَا شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ، وَإِنِّي وَاللَّهِ، لَأَنْظُرَ إِلَى حَوْضِي الْآنَ، وَإِنِّي أُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ خَزَائِنِ الْأَرْضِ - أَوْ: مَفَاتِيحَ الْأَرْضِ - وَإِنِّي وَاللَّهِ، مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تُشْرِكُوا بَعْدِي، وَلَكِنْ أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنَافَسُوا فِيهَا».

نظرا حقيقيا بطريق الكشف، (قس ع)

فيه إشارة إلى ما فتح على أمته من المدن والجزائر من بعده، (قس)

معناه على مجموعكم؛ لأن ذلك قد وقع من البعض، والعياذ بالله

«المنافسة» هي الرغبة في الشيء والافتراء به، (ع ف)

٧٣- بَابُ دَفْنِ الرَّجُلَيْنِ أَوْ الثَّلَاثَةِ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ ^{ترجمة سهر}

١٧٩/١

١٣٤٥- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ * قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ * قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ * عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ

١. أيهم: وللحموي والمستمل: «أيهما». ٢. لكن: وفي نسخة: «لكني». ٣. واحد: كذا لأي ذر.

ترجمة: قوله: باب الصلاة على الشهيد: قال الحافظ: قال ابن المنير: أراد باب حكم الصلاة على الشهيد، ولذلك أورد فيه حديث جابر الدال على نفيها، وحديث عقبة الدال على إثباتها. قال: ويحتمل أن يكون المراد باب مشروعية الصلاة على الشهيد في قبره لا قبل دفنه؛ عملاً بظاهر الحديثين. قال: والمراد بـ«الشهيد» قتل المعركة في حرب الكفار. اهـ وفي «تراجم شيخ المشايخ»: إنما عقد المؤلف الباب؛ للإشارة إلى أن الدلائل في حديث الباب متعارضة، فمن مثبت ومن نافي، ومن دأبه الإشارة إلى تعارض أدلة المسألة أيضاً، وعقد الباب بمجرد ذلك. اهـ قلت: هذا أصل مطرد من أصول التراجم، وهو الأصل الخامس والثلاثون.

قوله: باب دفن الرجلين أو الثلاثة في قبر واحد: ليس في حديث الباب لفظ «الثلاثة»، وإنما ذكره على عادته بالإشارة إلى ما ورد من لفظ الثلاثة عند الترمذي وغيره، ولكنه =

سهر: قوله: باب الصلاة على الشهيد: قال العيني: أطلق الترجمة ولم يفسر الحكم؛ لأنه ذكر في الباب حديثين: أحدهما يدل على نفيها، وهو حديث جابر. والآخر يدل على إثباتها، وهو حديث عقبة. ومن هنا وقع الاختلاف، فذهب الشافعي ومالك وأحمد وإسحاق في رواية إلى أن الشهيد لا يصلى عليه، واحتجوا بحديث جابر المذكور في الباب. وذهب ابن أبي ليلى وعبيد الله بن الحسن وسليمان بن موسى وسعيد بن عبد العزيز والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وأحمد في رواية إلى أنه يصلى عليه، وهو قول أهل الحجاز أيضاً، واحتجوا بحديث عقبة في الباب. انتهى ما ذكره العيني وأخرج أبو داود في «المراسيل» عن عطاء بن أبي رباح: «أن النبي ﷺ صلى على قتلى أحد»، ذكره ابن الأمام وقال: فيعارض حديث جابر عندنا، ثم يترجح بأنه مثبت، وحديث جابر نافي.

قوله: فصل على أهل أحد: قال النووي: معناه أنه دعا لهم. قال العيني: هذا عدول عن المعنى الذي يتضمنه هذا اللفظ؛ لأجل تمشية مذهبه في ذلك، وهذا ليس بإنصاف. قال الطحاوي: معنى صلاته ﷺ لا تخلو من ثلاثة معان: إما أن يكون ناسخاً لما تقدم، أو يكون من سنتهم أن لا يصلى عليهم إلا بعد هذه المدة، أو تكون الصلاة عليهم جائزة، بخلاف غيرهم؛ فإنها واجبة. وأيهما كان فقد ثبت الصلاة على الشهداء. انتهى قوله: فرط: [بفتحين، وهو الذي يتقدم الواردة؛ ليصلح لهم الحياض والدلاء ونحوهما].

قوله: أو الثلاثة: ليس لفظ «الثلاثة» في حديث الباب، وإنما ذكره على عادته بالإشارة إلى ما ورد من لفظ الثلاثة في بعضها، ولكنه لما لم يكن على شرطه فلم يورده. (عمدة القاري) * أسماء الرجال: عبد الله بن يوسف: التنيسي. الليث: الإمام المصري الفهمي. ابن شهاب: هو الزهري. يزيد بن أبي حبيب: المصري، واسم أبيه سويد. أبي الخير: مرثد بن عبد الله، الزبني. سعيد بن سليمان: الملقب بسعدويه، البزاز. الليث: الإمام، ابن سعد، المصري. ومن بعده تقدموا.

سند: قوله: يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في ثوب واحد ثم يقول إلخ: قال المظهر في «شرح المصابيح»: المراد بـ«ثوب واحد» في قبر واحد؛ إذ لا يجوز تجريدتهما بحيث تتلاقى بشرتهما. انتهى قلت: ونقله عنه غير واحد وأقروه عليه، لكن يردُّه ما رواه الترمذي عن أنس، وفيه: «فكسر القتلى وقلت الثياب، فكفن الرجل والرجلان والثلاثة في الثوب الواحد، ثم يدفنون في قبر واحد»، بل يرد نفس هذا الحديث؛ فإن ما ذكره لا يناسبه قوله: «ثم يقول: أيهما أكثر قرآنًا؟».

بقي أنه ما معنى ذلك: والشهيد يدفن في ثيابه التي عليه؛ فكان هذا فيمن قطع ثوبه ولم يبق على بدنه، أو بقي منه قليل لكثرة الجروح، وعلى تقدير بقاء شيء من الثوب السابق لا إشكال؛ لكونه فاصلاً عن ملاقة بشرتيهما، وأيضاً قد اعتذر بعضهم عنه بالضرورة. وقال بعضهم: جمعهما في ثوب واحد، وهو أن يقطع الثوب الواحد بينهما، والله تعالى أعلم.

أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أَحَدٍ.

٧٤- بَابُ مَنْ لَمْ يَرَّ غَسَلَ الشَّهَدَاءَ

١٧٩/١

١٣٤٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ* قَالَ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنِ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ادْفِنُوهُمْ فِي دِمَائِهِمْ» يَعْنِي يَوْمَ أَحَدٍ، وَلَمْ يَغْسِلْهُمْ.

٧٥- بَابُ مَنْ يُقَدِّمُ فِي اللَّحْدِ

١٧٩/١

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: سَمِيَ اللَّحْدُ؛ لِأَنَّهُ فِي نَاحِيَةٍ. ﴿مُلْتَحَدًا﴾: مَعْدَلًا، وَلَوْ كَانَ مُسْتَقِيمًا كَانَ صَرِيحًا.

أي لأنه شق يعمل في جانب القبر. (ع)

١٣٤٧- حَدَّثَنَا ابْنُ مِقَاتٍ* قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ* قَالَ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ* بْنُ سَعْدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ شَهَابٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أَحَدٍ فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ يَقُولُ: «أَيُّهُمْ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ؟» فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ، وَقَالَ: «أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ». وَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ بِدِمَائِهِمْ وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ وَلَمْ يَغْسِلْهُمْ.

عبد الرحمن. (ق)

١٣٤٨- قَالَ: وَأَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لِقَتْلَى أَحَدٍ: «أَيُّ هَؤُلَاءِ

أي عبد الله بن المبارك بإسناد الأول. (ق)

أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ؟» فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى رَجُلٍ قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ، قَبْلَ صَاحِبِهِ. قَالَ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَكُنْتُ أَبِي وَعَمِّي فِي نِزْوَةٍ وَاحِدَةٍ.

بردة من صوف أو غيره مخططة. (ع)

أي أمامه. (ع)

وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ* حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ قَالَ: «حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرًا*.

١. الرَّجُلَيْنِ: وفي نسخة: «رَجُلَيْنِ». ٢. الشهداء: وفي نسخة: «الشهيد». ٣. ليث: وفي نسخة: «الليث».

٤. ابن مالك: كذا لأبي ذر. ٥. ناحية: وفي نسخة بعده: «وكل جائر ملحد». ٦. كان: وفي نسخة: «الكان».

٧. ابن: وفي نسخة: «محمد بن». ٨. الليث: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «ليث». ٩. قال: وفي نسخة: «قال ابن المبارك».

ترجمة = لما لم يكن على شرطه لم يورده، قاله العيني. وزاد الحافظ عن ابن رشيد: وإما بالاكتفاء بالقياس. قال الحافظ: والظاهر أن المصنف أشار إلى رواية الترمذي وغيره بلفظ «الثلاثة»، وأما القياس ففيه نظر؛ لأنه لو أراد لم يقتصر على الثلاثة، بل كان يقول مثلاً: «دفن الرجلين فأكثر». ويؤخذ من هذا جواز دفن المراتين في قبر. وأما دفن الرجل مع المرأة فروى عبد الرزاق بإسناد حسن عن واثلة بن الأسقع: «أنه كان يدفن الرجل والمرأة في القبر الواحد، فيقدم الرجل ويجعل المرأة وراءه»، وكأنه كان يجعل بينهما حائلاً من تراب، ولا سيما إن كانا أجنبين، والله أعلم. اهـ

قوله: باب من لم ير غسل الشهداء: قال القسطلاني: أي ولو كان الشهيد جنباً أو حائضاً أو نفساء. واستدل المصنف بعموم حديث الباب على أن الشهيد لا يغسل، حتى ولا الجنب والحائض، وهو الأصح عند الشافعية. زاد الحافظ: وقيل: يغسل للجنابة، لا بنية غسل الميت؛ لقصة حنظلة المشهورة، رواها ابن إسحاق وغيره. وأجيب بأنه لو كان واجباً ما اكتفى فيه بغسل الملائكة. وقال الحسن البصري وسعيد بن المسيب في ما رواه ابن أبي شيبه: يغسل الشهيد. اهـ قلت: فالترجمة رد على قولهما.

قوله: باب من يقدم في اللحد: أي إذا كانوا أكثر من واحد. وقد دل حديث الباب على تقدم من كان أكثر قرأنا من صاحبه، وهذا نظير تقديمه في الإمامة. انتهى من «الفتح»

سهر: قوله: معدلاً: [أشار به إلى المذكور في القرآن، وهو قوله: ﴿وَلَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا﴾ (الجن: ٢٢) أي ملتجأ يعدل إليه عن الله؛ لأن قدرة الله محيطه بجميع خلقه. (عمدة القاري)] قوله: أبي وعمي: قيل: هذا تصحيف أو وهم؛ لأن المدفون مع أبيه هو عمرو بن الجموح، ويحتمل أنه أطلق العلم عليه مجازاً، كما هو عادتهم، لا سيما وكان بينهما قرابة. قال النووي: إن عبد الله وعمراً كانا صهرين. (الكواكب الدراري وعمدة القاري)

* أسماء الرجال: أبو الوليد: هشام بن عبد الملك، الطيالسي. والباقون هم السابقون. ابن مقاتل: محمد المروزي. عبد الله: هو ابن المبارك، المروزي. الليث: ومن بعده تكرر ذكرهم. وقال سليمان بن كثير: بالثلثة، العبدى. وصله الذهلي في «الزهريات».

١٧٩/١

٧٦- بَابُ الْإِذْخِرِ وَالْحَشِيشِ فِي الْقَبْرِ

إلحاقاً له بالإذخر في الفرج التي تتخلل بين اللبنة. (ق)

١٣٤٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشِبٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ * قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ * عَنْ عِكْرِمَةَ * عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ * عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «حَرَّمَ اللَّهُ مَكَّةَ، فَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي وَلَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، أَجَلْتُ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ لَا يَحْتَلِي خَلَاهَا، وَلَا يُعْصَدُ شَجَرُهَا، وَلَا يُنْقَرُ صَيْدُهَا، وَلَا تُلْتَقَطُ لُقْطَتُهَا إِلَّا لِمُعَرَّفٍ». فَقَالَ الْعَبَّاسُ: إِلَّا الْإِذْخِرُ لَصَاعَتِنَا وَقُبُورِنَا. فَقَالَ: «إِلَّا الْإِذْخِرُ». أي لا يزعم من مكانه. (ق)

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ * عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لِقُبُورِنَا وَنُبُوتِنَا». وصله المؤلف في «كتاب العلم». (ق)

وَقَالَ أَبَانُ بْنُ صَالِحٍ * عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ * عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ * قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ مِثْلَهُ. وَقَالَ مُجَاهِدٌ * عَنْ طَاوُسٍ * عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ * عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لِقَيْنِهِمْ وَنُبُوتِهِمْ». «القين»: الحداد

٧٧- بَابُ: هَلْ يُخْرِجُ الْمَيِّتُ مِنَ الْقَبْرِ وَاللَّحْدِ لِعَلَّةٍ؟

لم يذكر جوابه؛ اكتفاء بما في أحاديث الباب. (ع) أي لأجل سبب من الأسباب. (ع)

١٨٠/١

١٣٥٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ * قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ * قَالَ عَمْرُو * سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ * قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَبْدَ اللَّهِ * ابْنَ أَبِي بَعْدَ مَا أُدْخِلَ حُفْرَتَهُ، فَأَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ، فَوَضَعَهُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَنَفَثَ فِيهِ مِنْ رِيْقِهِ وَأَلْبَسَهُ قِمِيصَهُ. أي قبره

١. ولا تحل: كذا لأبي الوقت. ٢. أحلت لي ساعة: وللمستلمي والحموي: «أحلت ساعة». ٣. فيه: كذا للحموي والمستلمي، وفي نسخة: «عليه».

ترجمة: قوله: باب الإذخر والحشيش في القبر: قال الحافظ: وترجم ابن المنذر على هذا الحديث «طرح الإذخر في القبر وبسطه فيه». اهـ وفي هامش «اللامع»: لا يذهب عليك أن الإمام البخاري ترجم على الحديث «باب الإذخر والحشيش» ولم يذكر في الحديث إلا الإذخر فقط. قال الحافظ: أراد المصنف بذكر الحشيش التنبيه على إلحاقه بالإذخر، وأن المراد باستعمال الإذخر: البسط ونحوه، لا التطيب. اهـ وقال القسطلاني: قوله: «والحشيش» إلحاقاً له بالإذخر في الفرج التي تتخلل بين اللبنة في القبر، واستعماله فيه بالبسط ونحوه، لا التطيب. اهـ ولا يبعد عندي أن المؤلف نبه بذكر الحشيش في الترجمة على أن إلقاء الإذخر في القبور ليس بخصوصية الإذخر، بل المقصود إلقاء الحشيش أي ما كان، وخصص الإذخر بالذكر - أي في الحديث - لكثرة وجوده في الحجاز. قال ابن عابدين في بحث الكفن: لا يكفي عند الضرورة أيضاً، بل يجب ستر باقيه بنحو حشيش كالإذخر. اهـ

قوله: باب هل يخرج الميت من القبر واللحد لعله: قال القسطلاني: قوله: «لعله» كأن دفن بلا غسل أو في كفن مغصوب أو لحقه بعد الدفن سيل. اهـ وقال الحافظ: قوله: «لعله» أي لسبب، أشار بذلك إلى الرد على من منع الإخراج مطلقاً، أو لسبب دون سبب، كمن خص الجواز بما لو دفن بغير غسل أو بغير صلاة؛ فإن في حديث جابر الأول دلالة على الجواز إذا كان في نبشه مصلحة تتعلق به من زيادة البركة له، وعليه ينتزل قوله في الترجمة: «القبر». وفي حديث جابر الثاني دلالة على جواز الإخراج لأمر يتعلق بالحي؛ لأنه لا ضرر على الميت في دفن ميت آخر معه، وقد بين ذلك جابر بقوله: «فلم تطب نفسي»، وعليه ينتزل قوله: «واللحد»؛ لأن والد جابر كان في الحد. وإنما أورد المصنف بلفظ الاستفهام؛ لأن قصة عبد الله بن أبي قحافة للتخصيص، وقصة والد جابر ليس فيها تصريح بالرفع، قاله ابن المنير. اهـ

سهر: قوله: لا يَحْتَلِي: بضم أوله وسكون ثانيه المعجم وفتح لامة، أي لا يَجُزُّ ولا يقطع. «خلها» بفتح المعجمة مقصوراً: الرطب من الكلال، كما أن «الحشيش» اسم اليابس منه. هذا مما يثبت بنفسه بالإجماع، وأما الذي يزرعه الناس نحو البقول والخضراوات فإنها يجوز قطعها. واحتلف في الرعي فيما أنبته الله من خلها، فمنعه أبو حنيفة ومحمد، وأجازاه أبو يوسف ومالك والشافعي وأحمد. (عمدة القاري) قوله: «ولا تلتقط لقطتها:» واللغة: بفتح القاف وسكونها: المقطوع، والمراد منه الساقطة. ولا يحل التقاطها إلا لمن يعرفها أبداً ولا يملكها أصلاً، بخلاف سائر البلاد؛ فإنها تحل لمن يعرفها سنة، قاله الكرماني. وهذا هو أظهر قولَي الشافعي، وبه قال أحمد. وعندها - أي الحنفية - نقطة الحل والحرم سواء؛ لعموم قوله ﷺ: «أعرف عفاصها ووكاعها، ثم عرفها سنة» من غير فصل، فروى الطحاوي عن معاذة العدوية: «أن امرأة قد سألت عائشة * فقالت: إني أصبت ضالة في الحرم، فإنني قد عرفتها فلم أجد أحداً يعرفها؟ فقالت لها عائشة: استنفعي بها»، كذا ذكره العيني.

قوله: فقال إلا الإذخر: يجوز أن يكون أوحى إليه تلك الساعة، أو من اجتهاده ﷺ، قاله العيني. ويجوز أن يكون أوحى إليه قبل ذلك أنه إن طلب منه أحد استثناء شيء فاستثنى. و«الإذخر» بالرفع على البدل والنصب على الاستثناء؛ لكونه واقعاً بعد النفي، كذا قاله القسطلاني. قوله: عبد الله: [مات في ذي القعدة سنة ٩ هـ].

* أسماء الرجال: محمد بن عبد الله بن حوشب: الطائفي. عبد الوهاب: ابن عبد المجيد، الثقفي. خالد: ابن مهران، أبو المنازل الحذاء. عكرمة: مولى ابن عباس. وقال أبان بن صالح: هو ابن عمير، القرشي. وصله ابن ماجه. الحسن بن مسلم: هو ابن يثاق، المكي. صفية: بنت شيبة بن عثمان، العبدري. وقال مجاهد: هو ابن جبر، هو موصول في «الحج». طاوس: هو ابن كيسان. علي بن عبد الله: المدني. سفيان: هو ابن عيينة. عمرو: ابن دينار.

قَالَ اللَّهُ أَعْلَمُ، وَكَانَ كَسَا عَبَّاسًا قَمِيصًا. وَقَالَ سُفْيَانُ: وَقَالَ أَبُو هَارُونَ: وَكَانَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَمِيصَانِ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَيْسَ أَبِي قَمِيصَكَ الَّذِي يَلِي جِلْدَكَ. قَالَ سُفْيَانُ: فَيَرَوْنَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَلْبَسَ عَبْدَ اللَّهِ قَمِيصَهُ مُكَافَأَةً لِمَا صَنَعَ.

١٣٥١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ قَالَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلَّمِ عَنْ عَطَاءٍ* عَنْ جَابِرٍ* قَالَ: لَمَّا حَضَرَ

أَحَدُ دَعَائِي أَبِي مِنَ اللَّيْلِ، فَقَالَ: مَا أُرَانِي إِلَّا مَقْتُولًا فِي أَوَّلِ مَنْ يُقْتَلُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنِّي لَا أَتْرُكُ بَعْدِي أَعَزَّ عَلَيَّ مِنْكَ غَيْرَ نَفْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِنَّ عَلَيَّ دَيْنًا قَافِضٌ، وَاسْتَوْصِ بِأَخَوَاتِكَ خَيْرًا. فَأَصْبَحْنَا فَكَانَ أَوَّلَ قَتِيلٍ، وَدَفَنْتُ مَعَهُ آخَرَ فِي قَبْرِهِ، ثُمَّ لَمْ تَطِبْ نَفْسِي أَنْ أَتْرُكَهُ مَعَ آخَرَ فَاسْتَخَرَجْتُهُ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، فَإِذَا هُوَ كَيَوْمِ وَضَعْتُهُ هُنِيئَةً غَيْرَ أَذْنِهِ.

١٣٥٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ عَنْ شُعْبَةَ* عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ* عَنْ عَطَاءٍ* عَنْ جَابِرٍ* قَالَ:

دُفِنَ مَعَ أَبِي رَجُلٌ* فَلَمْ تَطِبْ نَفْسِي حَتَّى أَخْرَجْتُهُ فَجَعَلْتُهُ فِي قَبْرِ عَلَى حِدَةٍ.

٧٨- بَابُ اللَّحْدِ وَالشَّقِّ فِي الْقَبْرِ

١٨٠/١

١٣٥٣- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ* قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ* قَالَ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.....

١. قاله: وفي نسخة: «والله». ٢. قميصا: وللكشمهني: «قميصه». ٣. أبو هارون: كذا لأبي ذر، وللأكثر: «أبو هريرة».

٤. حدثنا: كذا لأبي الوقت، وفي نسخة: «أخبرنا». ٥. وإن: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «فإن».

٦. ودَفَنْتُ: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «ودُفِنَ»، وفي نسخة: «ودَفَنْتُ». ٧. في قبره: ولأبي الوقت: «في قبر».

٨. آخر: كذا لأبي الوقت، وفي نسخة: «الآخر». ٩. وضعته هنيئة غير أذنه: ولأبي السككن والنسفي: «وضعته غير هنيئة في أذنه».

١٠. غير: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «عند». ١١. عن عطاء: ولأبي السككن: «عن مجاهد».

ترجمة: قوله: باب اللحد والشق في القبر: قال العيني: أي هذا باب في بيان اللحد والشق الكائنين في القبر. فإن قلت: ليس للشق ذكر في حديث الباب. قلت: قوله: «قدمه في اللحد» يدل على الشق؛ لأن في تقدم أحد الميتين تأخير الآخر غالباً في الشق؛ لمشقة تسوية اللحد لمكان اثنين، وتقدم ذكر اللحد يدل على مزية فضله، دل عليه قوله ﷺ: «اللحد لنا والشق لغيرنا»، رواه أبو داود. أم قال الحافظ: وليس في الحديث للشق ذكر، ثم ذكر الحافظ في توجيهه عن ابن رشيد ما تقدم من كلام العيني، وزاد: ويحتمل أن يكون ذكر الشق في الترجمة ليُبَيِّنَ على أن اللحد أفضل منه؛ لأنه الذي وقع دفن الشهداء فيه مع ما كانوا فيه من الجهد والمشقة، فلولاً مزيد فضيلة فيه ما عانَوْه. أم

سهر: قوله: فالله أعلم: جملة معترضة، أي فالله أعلم بسبب إلباس رسول الله ﷺ إياه قميصه؛ لأن مثل هذا لا يفعل إلا مع مسلم، ويظهر من عبد الله هذا ما يقتضي خلاف ذلك، لعله ﷺ اعتمد على ما كان يظهر منه من الإسلام، قاله القسطلاني. ومروجه آخر فيه في «باب الكفن في القميص الذي يكف أو لا يكف». قوله: وكان كسا إلخ: أي إنما ألبس رسول الله ﷺ قميصه إياه؛ مكافأة لما كان كسا عباس قميصه حين قديم المدينة، وذلك لأنهم لم يجدوا قميصاً يصلح للعباس، إلا قميص عبد الله بن أبي؛ لأن العباس كان طويلاً جداً، وكذلك عبد الله بن أبي، أي لئلا يكون للمنافق عنده يد، كذا في «العيني» و«الكرمانى». قوله: أبو هارون: [هو عيسى بن أبي موسى، من أتباع التابعين، فالحديث معضل. وفي بعض النسخ: «وقال أبو هريرة» وهو تصحيف. (التوشيح وإرشاد الساري)] قوله: لما حضر أحد: أي وقته، وكانت في سنة ثلاث من الهجرة، خرج ﷺ إليها عشية لأربع عشرة خلت من شوال. (عمدة القاري) قوله: ما أُرَانِي: بضم الهزء، أي ما أظن نفسي. وذكر الحاكم في «مستدرکه» عن الواقدي: إن سبب ظنه ذلك منام رآه، وذلك أنه رأى مبشر بن عبد المنذر، وكان ممن استشهد بدير يقول له: أنت قادم علينا في هذه الأيام، فقصها على النبي ﷺ فقال: هذه شهادة. وقال ابن التين: قاله بناء على ما كان عزم عليه. (عمدة القاري) قوله: واستوصِ بِأَخَوَاتِكَ خَيْرًا: أي اطلب الوصل بأخواتك خيراً، يقال: «وصيت الشيء بكذا» إذا وصلته به. وقال ابن بطال: أي اقبل وصيتي بالخير إليهن. (الكواكب الدراري والعيني) قوله: آخر: هو عمرو بن الجموح بن زيد الأنصاري، وكان صديق عبد الله ﷺ والد جابر. (إرشاد الساري والتوشيح وفتح الباري) قوله: هنية: بضم الهاء وفتح النون وتشديد التحتية مصغر «هنة» أي شيء يسير. «غير أذنه» قال عياض في «المشارك»: كذا في رواية أبي ذر والجرجاني والمروزي: «هنية غير أذنه» بالتقدم والتأخير، وصوابه ما جاء به في رواية ابن السككن والنسفي: «غير هنية في أذنه» بتقدم «غير» وزيادة «في». (إرشاد الساري) وكذا في «الكرمانى» وقال: معناه غير أثر يسير في أذنه حصل بسبب التصاقها بالأرض.

* أسماء الرجال: مسدد: هو ابن مسرهد، الأسدي. بشر: ابن المفضل بن لاحق، الرقاشي. حسين المعلم: هو ابن ذكوان، البصري. عطاء: ابن أبي رباح، بالموحدة، المكي.

جابر: ابن عبد الله، الأنصاري. سعيد بن عامر: الضبيعي. شعبة: هو ابن الحجاج. ابن أبي نجیح: عبد الله بن يسار. عطاء وجابر: تقدماً الآن. رجل: هو عمرو بن الجموح.

عبدان: هو عبد الله بن عثمان، المروزي. عبد الله: ابن المبارك، المروزي.

ابن كعب بن مالك، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ يجتمع بين الرجلين من قتل أحدهما ثم يقول: «أيهما أكثر أخذًا للقرآن؟» فإذا أُشير له إلى أحدهما قدمه في اللحد، فقال: «أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة». فأمر بدفنيهم بدمائهم ولم يغسلهم.

١٨٠/١ - ٧٩- باب: إذا أسلم الصبي فمات هل يصل عليه؟ وهل يُعرض على الصبي الإسلام؟ ترجمة سند سهر

وقال الحسن وشريح وإبراهيم وقتادة: إذا أسلم أحدهما فالولد مع المسلم. وكان ابن عباس مع أمه من المستضعفين، ولم يكن مع أبيه على دين قومه. وقال: «الإسلام يغلو ولا يُغلى».

١٣٥٤- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ* قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ* عَنْ يُونُسَ* عَنِ الزُّهْرِيِّ* قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُ:

أَنَّ عُمَرَ انْطَلَقَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي رَهْطٍ قَبْلَ ابْنِ صَيَّادٍ، حَتَّى وَجَدُوهُ يَلْعَبُ مَعَ الصَّبِيَّانِ عِنْدَ أَطْمٍ بَنِي مَغَالَةَ وَقَدْ قَارَبَ ابْنُ صَيَّادٍ الْحُلْمَ، فَلَمْ يَشْعُرْ حَتَّى ضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ.

١. الرَّجُلَيْنِ: وفي نسخة: «رجلين». ٢. فأمر: وفي نسخة: «وأمر». ٣. ابن صياد: ولأبي الوقت: «ابن صائد». ٤. وجدوه: ولأبي الوقت: «وجده».

ترجمة: قوله: باب إذا أسلم الصبي فمات إلخ: قال السندي: يريد أن إسلام الصبي صحيح أم لا؟ وذكر من الأحاديث ما يدل على أنه اختار أنه صحيح. اهـ وقال العيني: أي هذا باب يذكر فيه إذا أسلم الصبي فمات قبل البلوغ، هل يصل عليه أم لا؟ هذه ترجمة، وقوله: «وهل يعرض على الصبي الإسلام؟» ترجمة أخرى. أما الترجمة الأولى ففيها خلاف، ولذلك لم يذكر جواب الاستفهام، ولا خلاف أنه يصل على الصغير المولود في الإسلام؛ لأنه كان على دين أبيه. قال ابن القاسم: إذا أسلم الصغير وقد عقل الإسلام فله حكم المسلمين في الصلاة عليه. وأما الترجمة الثانية فإنه ذكرها ههنا بلفظ الاستفهام، وترجم في «كتاب الجهاد» بصيغة تدل على الجزم بذلك، فقال: «كيف يعرض الإسلام على الصبي؟» وذكر فيه قصة ابن صياد، وفيه: «وقد قارب ابن صياد يحتلم، فلم يشعر حتى ضرب النبي ﷺ ظهره بيده، ثم قال النبي ﷺ: أتشهد أني رسول الله؟» الحديث، وفيه عرض الإسلام على الصغير. واحتج به قوم على صحة إسلام الصبي إن قارب الاحتلام، وهو مقصود البخاري عن تبويبه بقوله: «وهل يُعرض على الصبي الإسلام؟» وجوابه: يُعرض، وبه قال أبو حنيفة ومالك خلافاً للشافعي. انتهى ما قاله العيني وقال الحافظ في الجزء الأول من الترجمة: واختلف في الصلاة على الصبي، فقال سعيد بن جبير: لا يصل عليه حتى يبلغ، وقيل: حتى يصلي. وقال الجمهور: يصل عليه حتى السقط إذا استهل. اهـ وفي «الدر المختار»: لو أسلم الصبي - وهو عاقل أي ابن سبع سنين - صلي عليه؛ لصيرورته مسلماً. قال ابن عابدين: قوله: «أي ابن سبع سنين» تفسير للعاقل الذي يصح إسلامه بنفسه. وقيل: بأن يعقل المنافع والمضار، وأن الإسلام هدى، واتباعه خير له. وقيل: بأن يعقل صفة الإسلام، وهو ما في الحديث: «أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره»... إلى آخر ما ذكر. وقال الحافظ في الجزء الثاني من الترجمة: قوله: «هل يُعرض الإسلام...» بلفظ الاستفهام، وفي «كتاب الجهاد» بصيغة الجزم، وكأنه لما أقام الأدلة هنا على صحته استغنى بذلك، وأفاد هناك ذكر الكيفية. اهـ قوله: ولم يكن مع أبيه إلخ: قال الحافظ: هذا قاله المصنف تفقهاً، وهو مبني على أن إسلام العباس كان بعد وقعة بدر. قوله: وقال الإسلام يعلو إلخ: كذا في جميع نسخ البخاري. وكب العلامة السندي على حديث أبي هريرة: «ما من مولود إلا يولد...»: لا يخفى أن هذا الحديث لا يدل على صحة إيمان الصبي إن آمن، ولا على أنه مؤمن من حين وُلد، وإلا لما احتج إلى عرض الإيمان عليه حال صباه. فمطابقته للترجمة لا تخلو عن خفاء، فتأمل. وقال العيني: مطابقته للترجمة من حيث إن المولود بين الأبوين المسلمين أو أحدهما مسلم، إذا مات وقد استهل صارحاً يصل عليه، فالصلاة عليه يدل على أنه محل عرض الإسلام عند تعقله. اهـ قلت: لكن فيه ما تقدم عن العلامة السندي.

سهر: قوله: أنا شهيد على هؤلاء: أي أشهد لهم بأنهم بذلوا أرواحهم لله تعالى. فإن قلت: ليس للشق ذكر في حديث الباب فكيف المطابقة؟ قلت: قوله: «قدمه في اللحد» يدل على الشق؛ لأن تقدم أحد الميتين وتأخير الآخر غالباً في الشق؛ لمشقة تسوية اللحد لمكان اثنين. وتقدمه «اللحد» على «الشق» في الترجمة يدل على مزية فضله، دل عليه ما رواه ابن عباس عنه رضي الله عنه: «اللحد لنا والشق لغيرنا»، رواه أبو داود، كذا في «العيني» و«القسطلاني». وفي «الفتح»: ويحتمل أن يكون ذكر «الشق» في الترجمة؛ لينبئ على أن اللحد أفضل منه؛ لأنه الذي وقع دفن الشهداء فيه مع ما كانوا فيه من الجهد والمشقة، فلولا مزية فضيلة فيه ما عانوه. انتهى قوله: إذا أسلم الصبي فمات هل يصل عليه: فلم يذكر الجواب؛ لأجل الاختلاف فيه، ولا خلاف في أنه يصل على الصغير المولود في الإسلام. فالظاهر أن المؤلف مال إلى أن حكمهما واحد في الصلاة عليهما؛ ولهذا أورد بعده الآثار الثلاثة المنبئة عن علو الإسلام، وبه قالت الحنفية: إن الصبي إذا أقر بالإسلام وهو يعقل فمات يصل عليه. كذا في «الهداية».

* أسماء الرجال: وقال الحسن وشريح: مما أخرجه البيهقي عنهما. إبراهيم: النخعي. وقتادة: ابن دعامه. وصله عبد الرزاق عنهما. عبدان وعبد الله: تقدماً قريباً. يونس: ابن يزيد، الأيلي. الزهري: هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب.

سند: قوله: باب إذا أسلم الصبي إلخ: يريد أن إسلام الصبي صحيح أم لا؟ وذكر من الأحاديث ما يدل على أنه اختار أنه صحيح. قوله: ولم يكن مع أبيه إلخ: هذا مبني على ما هو الصحيح في إسلام عباس أنه أسلم بعد بدر بزمان قبيل الفتح، وكان قبل ذلك على دين قومه، لا أنه كان مسلماً مختلفاً في إسلامه، والله تعالى أعلم.

ثُمَّ قَالَ لِابْنِ صَيَّادٍ: «أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ؟» فَتَنَظَّرَ إِلَيْهِ ابْنُ صَيَّادٍ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ الْأُمِّيِّينَ. فَقَالَ ابْنُ صَيَّادٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ؟ فَرَفَضَهُ وَقَالَ: «آمَنْتُ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ». فَقَالَ لَهُ: «مَاذَا تَرَى؟» قَالَ ابْنُ صَيَّادٍ: يَأْتِينِي صَادِقٌ وَكَاذِبٌ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «خُلِّطَ عَلَيْكَ الْأَمْرُ».

ثُمَّ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي قَدْ خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئًا». فَقَالَ ابْنُ صَيَّادٍ: هُوَ الدُّخُّ. فَقَالَ: «اخْشَأْ! فَلَنْ تَعْدُوَ قَدْرَكَ». فَقَالَ عُمَرُ: دَعْنِي - يَا رَسُولَ اللَّهِ - أَضْرِبُ عَنْقَهُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ يَكُنْ هُوَ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ».

١٣٥٥- وَقَالَ سَالِمٌ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: ثُمَّ انْطَلَقَ بَعْدَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَنْ كَعْبٍ إِلَى النَّخْلِ الَّتِي فِيهَا ابْنُ صَيَّادٍ وَهُوَ يَحْتَلُّ أَنْ يَسْمَعَ مِنْ ابْنِ صَيَّادٍ شَيْئًا قَبْلَ أَنْ يَرَاهُ ابْنُ صَيَّادٍ، فَرَأَاهُ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مُضْطَجِعٌ فِي قَطِيفَةٍ لَهُ فِيهَا رَمْرَمَةٌ - أَوْ رَمْرَمَةٌ -

فَرَأَتْ أُمُّ ابْنِ صَيَّادٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَتَّقِي مَجْدُوعَ النَّخْلِ، فَقَالَتْ لِابْنِ صَيَّادٍ: يَا صَافٍ - وَهُوَ اسْمُ ابْنِ صَيَّادٍ - هَذَا مُحَمَّدٌ.

فَنَارَ ابْنُ صَيَّادٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ تَرَكْتَهُ بَيْنَ».

وَقَالَ شُعَيْبٌ: «رَمْرَمَةٌ»، «فَرَفَضَهُ». وَقَالَ إِسْحَاقُ الْكَلْبِيُّ وَعَقِيلٌ: «رَمْرَمَةٌ». وَقَالَ مَعْمَرٌ: «رَمْرَمَةٌ».

هو ابن راشد. (ق)

مهملتين وميمين

بهاء ومهملة أي تركه

١. صياد: ولأبي ذر: «صائد». ٢. فرفضه: وللمستعلي: «فرفضه». ٣. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ٤. يكن: وللكشميهني: «يكنه».
٥. فنار: وفي نسخة: «فثاب». ٦. وقال شعيب إلخ: كذا لأبي ذر، ولأكثر: «وقال شعيب في حديثه: فرفضه، زمزمة أو رمزمة».
٧. وقال إسحاق إلخ: وفي نسخة: «وقال عقيل: رمزمة». [ولأبي ذر: «رمزة». ٨. رمزة: ولأبي ذر: «زمرة».

سهر: قوله: هو الدخ: وعند البرار وأحمد: «فأراد أن يقول: الدخان فلم يستطع، فقال: الدخ». انتهى وذلك من شيء ألقاه إليه الشيطان، إما لكون النبي ﷺ تكلم بذلك بينه وبين نفسه فسمعه الشيطان، أو حدث ﷺ بعض أصحابه بما أضمر، ويدل لذلك قول عمر رضي الله عنه: «وخبأ له رسول الله ﷺ: «يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ» (الدخان: ١٠). (إرشاد الساري) قوله: فلن تعدو قدرك: [أي لا يبلغ قدرك أن تطالع بالغيث من الوحي المخصوص بالأنبياء ﷺ]. (عمدة القاري)

قوله: إن يكن هو: وللكشميهني: «إن يكنه» بالضمير المتصل في «يكنه»، وهو خبر «كان» وضع موضع المنفصل، واسمها مستتر فيه. والصحيح هو الأول بالضمير المنفصل، لأن المختار في خبر «كان» الانفصال، وعلى هذه الرواية لفظ «هو» تأكيد للضمير المستتر، و«كان» تامة، أو وضع «هو» موضع «إياه»، أي إن يكن إياه أي الدجال، كذا في «القسطلاني». قوله: وهو يحتل: بفتح التحتية وسكون الخاء المعجمة وكسر الفوقية، أي يستغل لسمع من كلامه؛ ليعلم به حاله أهو كاهن أو ساحر؟ كذا في «العيبي». قوله: فيها رمزة: براء مهملة مفتوحة فميم ساكنة فزاي معجمة، «أو زمرة» بالزاي المعجمة ثم المهملة بعد الميم، على الشك في تقديم أحدهما على الآخر. ولبعضهم: «رممة» أو «زممة» على الشك: هل هو بالزائين المهملتين أو بالزائين المعجمتين مع زيادة ميم فيهما؟ ومعناها كلها متقارب، أي الصوت الخفي لا يكاد يفهم، كذا في «القسطلاني» و«العيبي». قوله: وهو يتي: [أي الحال أنه ﷺ يخفي نفسه حتى لا تراه أم ابن صياد. (عمدة القاري وإرشاد الساري)]

قوله: فنار: [أي فحضر من مضجعه بسرعة، يعني رجع عن الحالة التي كان فيها. (إرشاد الساري)] قوله: قال إسحاق: سقطت رواية إسحاق عند المستعلي والكشميهني وأبي الوقت، قاله العيني والقسطلاني. قال العيني: مطابقة للترجمة في قوله: «أشهد أني رسول الله؟» فإنه فيه عرض الإسلام على الصبي، ثم اختلفوا في أن الدجال هو ابن صياد أو غيره؟ فذهب قوم إلى أن الدجال هو ابن صياد. قال مسلم في «صحيحه»: «باب في قصة ابن صياد وأنه الدجال»، فروى حديث عبد الله بن مسعود وغيره، ثم روى مسلم من حديث محمد بن المنكدر قال: «رأيت جابر بن عبد الله يحلف بالله أن ابن صائد الدجال. فقلت له: أتخلف على ذلك؟ قال: إني سمعت عمر رضي الله عنه يحلف على ذلك عند النبي ﷺ ولم ينكر النبي ﷺ». وروى أبو داود نحو رواية مسلم. قال الخطابي: اختلف السلف في أمره بعد كبره، فروى عنه أنه تاب من ذلك القول ومات بالمدينة، وإنهم لما أرادوا الصلاة عليه كشفوا عن وجهه حتى رآه الناس، وقيل لهم: اشلوه. واعترض عليه بما رواه أبو داود بسند صحيح عن جابر قال: «فقدنا ابن صياد يوم الحرة»، ويرد هذا قول من قال: إنه مات بالمدينة وصلوا عليه. قال البيهقي: من ذهب إلى أن ابن صياد غير الدجال احتج بحديث تميم الداري في قصة حساسة. قال النووي: قال العلماء: قصة ابن صياد مشكلة، = * أسماء الرجال: وقال شعيب: هو ابن أبي حمزة، الحمصي. مما وصله المؤلف في «الأدب». وقال إسحاق: ابن يحيى، الكلبي. رواه المؤلف في «التأريخ». عقيل: ابن خالد. وصله المؤلف في «الجهاد».

سند: قوله: هو الدخ فقال أخسأ إلخ: أي أتيت بالخيء على وجهه؛ لأن الخيء كان تمام آية: «فَأَرْقُبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ» وهو ما أتى بلفظ الدخان منها تأماً، فكيف الباقي؟ أي هذا الذي أتيت به من الأمر الناقص جداً - هو قدر الساحر الكاذب - ولا تقدر أن تجاوز قدرك، والله تعالى أعلم.

١٣٥٦- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ * - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ - عَنْ ثَابِتٍ * عَنْ أَنَسٍ * قَالَ: كَانَ غُلَامٌ يَهُودِيٌّ يَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ فَمَرِضَ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ، فَقَعَدَ عِنْدَ رَأْسِهِ فَقَالَ لَهُ: «أَسْلِمَ». فَتَنَظَّرَ إِلَى أَبِيهِ وَهُوَ عِنْدَهُ فَقَالَ: أَطْعَمَ أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ. فَأَسْلَمَ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْقَذَهُ مِنَ النَّارِ».

١٣٥٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: كُنْتُ أَنَا وَأُمِّي مِنَ الْمُسْتَضْعَفِينَ، أَنَا مِنَ الْوُلَدَانِ وَأُمِّي مِنَ النِّسَاءِ.

١٣٥٨- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ * قَالَ ابْنُ شِهَابٍ * يَصَلِّي عَلَى كُلِّ مَوْلُودٍ مُتَوَقِّفٌ وَإِنْ كَانَ لِعِيَّةٍ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ وُلِدَ عَلَى فِطْرَةِ الْإِسْلَامِ، يَدْعِي أَبَوَاهُ الْإِسْلَامَ أَوْ أَبُوهُ خَاصَّةً، وَإِنْ كَانَتْ أُمُّهُ عَلَى غَيْرِ الْإِسْلَامِ، إِذَا اسْتَهَلَّ صَارِحًا صُلِّيَ عَلَيْهِ، وَلَا يُصَلَّى عَلَى مَنْ لَا يَسْتَهَلُّ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ سَقُطَ.

فَإِنْ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يُحَدِّثُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجَّسَانِهِ، كَمَا تُنْتَجِجُ الْبَهِيمَةُ بِهَيْمَةٍ جَمْعَاءَ، هَلْ تُحْسِنُونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ؟» ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: «فَطَرَتْ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا» الْآيَةَ.

١. فقال: وفي نسخة بعده: «له». ٢. عبید الله: وفي نسخة بعده: «بن أبي يزيد». ٣. قال: وفي نسخة: «أن».

سهر = وأمره مشتبه في أنه هل هو المسيح الدجال المشهور أم غيره؟ ولا شك أنه دجال من الدجاجة. قال العلماء: ظاهر الأحاديث في هذا الباب أن النبي ﷺ لم يوح إليه بأنه المسيح الدجال ولا غيره، وإنما أوحى إليه بصفات الدجال، وكان في ابن صبيد قرائن محتمة، فلذلك كان النبي ﷺ لا يقطع بأنه الدجال ولا غيره؛ ولهذا قال لعمر ﷺ: «إن يكن هو ...». انتهى كلام العيني ملتقطاً والله تعالى أعلم.

قوله: أنقذه من النار: فيه دليل على أن الصبي إذا عقل الكفر ومات عليه أنه يعذب. وفيه الترجمة، وهو عرض الإسلام على الصغير، ولولا صحته منه ما عرضه عليه. (إرشاد الساري)

قوله: لغية: بفتح الغين المعجمة ويكسر، مشتق من «الغواية» وهي الضلالة ككفرًا وغيره، وأيضًا يقال لولد الزنا: ولدٌ غية، ولغيره: ولد رشدة. أي وإن كان المولود لكافرة أو زانية يصلى عليه إذا كان أبواه مسلمين أو أبوه فقط. (إرشاد الساري وعمدة القاري) قوله: إذا استهل: أي صاح عند الولادة. وقوله: «صارحًا» حال مؤكدة من فاعل، والمراد العلم بحياته بصياح أو غيره، قاله القسطلاني. قال العيني: ومطابقته للترجمة من حيث إن المولود بين الأبوين المسلمين أو أحدهما مسلم إذا مات وقد استهل صارحًا يصلى عليه، فالصلاة عليه تدل على أنه محل عرض الإسلام. قوله: سقط: بتثنية المهمل، جنين يسقط قبل التمام. (عمدة القاري) قوله: يهودانه: معناه أنهما يعلمانه ما هما عليه ويصرفانه عن الفطرة، أو المراد يرغبانه في ذلك. (عمدة القاري) قوله: كما تنتج البهيمة: بلفظ الجهول، هكذا لفظ العرب، يقال: «تنتج الناقة» بلفظ الجهول إذا ولدت، و«تنتجها أهلها» إذا ولدها من التوليد وتولى نتاجها، وهي «منتوجة» والمتولي «نتاج». (اللمعات) قوله: جدعاء: «الجدع»: قطع الأنف ونحوه، أي أن البهيمة تولد سليمة الأطراف، فلولا تعرض الناس لبقيت كما ولدت. (اللمعات)

* أسماء الرجال: سليمان بن حرب: الواشحي البصري. حماد: ابن زيد بن درهم، الأزدي. ثابت: هو ابن أسلم، البناي. أبو اليمان: الحكم بن نافع. شعيب: هو ابن أبي حمزة. ابن شهاب: الزهري.

سند: قوله: فقال له أسلم: فيه عرض الإسلام على الصبي، وهو دليل على صحته من الصبي؛ إذ لو لم يصح لما عرضه عليه. وفي قوله: «أنقذه من النار» دلالة على أنه صح إسلامه، وعلى أن الصبي إذا عقل الكفر ومات عليه فهو يعذب، كذا قال المحقق ابن حجر. ويحتمل أن يقال: إنه إنما يعذب على ذلك إذا عرض عليه الإسلام وأبى، لا مطلقًا. فإن قلت: فحينئذ لم يعرض عليه الإسلام مع أنه لو أبى بعد العرض لا يستحق العذاب؟ قلت: لعله ليמות مسلمًا وينال فضيلة الإسلام؛ إذ لو فرض نجا أولاد الكفرة فهم محرومون عن نيل فضيلة الإسلام قطعًا، والله تعالى أعلم. ويحتمل أن يقال: قوله: «أنقذه من النار» مبني على احتمال أن يموت بالغًا في هذا المرض، بأن كان قريب البلوغ فيحتمل أن يموت بعده أو في غيره، على أنه لا يستبعد إطلاق الغلام على البالغ القريب العهد بالبلوغ، فيمكن أن هذا الولد كذلك. وعلى هذا فلا دلالة على عذاب الصبي إذا مات ولم يسلم، والله تعالى أعلم.

قوله: إلا يولد على الفطرة: أي سلامة الطبيعة وخلو الذهن عما يبعده عن قبول ملة الإسلام من الشبه الصارفة أو التقليد المانع عن قبول الحق على ما هو المعتاد الغالب، وذلك لأنه بخلوه عن تلك الصوارف صار كأنه جبل على الملة وطبع عليها، كأن الملة لسلامتها يسارع الذهن إلى قبولها إذا لم يكن عن القبول مانع، والله تعالى أعلم. ولعل هذا على المعتاد الغالب، أو المقصود بيان حال أمته لا بيان من سبق، فلا يشكل بالغلام الذي قتله الخضر، فقد ثبت أنه طبع كافرًا، والله تعالى أعلم.

قوله: فأبواه يهودانه: أي إن تمرد. والحاصل أنه إن انتقل إلى دين آخر فبواسطة غيره، والمراد بقوله: «فأبواه» أي مثلاً، أو المراد بـ«أبواه» هما أو من يقوم مقامهما ممن يقلده الولد ويتبعه من شياطين الإنس والجن. فلا يشكل بأول كافر من الإنس؛ إذ لم يتصور أن يكون كفره باتباع الآباء، وكذا بكفر كثير وارتدادهم ممن يكون كفره بلا مدخلة الآباء.

١٣٥٩- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ* قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ
 أَبَا هُرَيْرَةَ* قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجَّسَانِهِ، كَمَا تُنتَجِ
 الْبَهِيمَةُ بِهَيْمَةٍ جَمْعَاءَ، هَلْ تُحْسِنُونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ؟» ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: «فِطَرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ
 اللَّهِ ذَلِكَ الَّذِينَ الْفَقِيمُ»
 (الروم: ٣٠) ترجمة

٨٠- بَابُ: إِذَا قَالَ الْمُشْرِكُ عِنْدَ الْمَوْتِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

١٨١/١

١٣٦٠- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ* قَالَ: أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ* بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ* عَنِ ابْنِ شِهَابٍ* قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ
 الْمُسَيَّبِ* عَنْ أَبِيهِ* أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الْوَفَاةُ جَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَوَجَدَ عِنْدَهُ أَبَا جَهْلَ بْنَ هِشَامٍ
 وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أُمَيَّةَ بْنِ الْمُعْبِرَةِ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي طَالِبٍ: «أَيُّ عَمٍّ قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، كَلِمَةً أَشْهَدُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ».
 فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ: يَا أَبَا طَالِبٍ أَتَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟
 فَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْزِضُهَا عَلَيْهِ وَيَعُودَانِ بِتِلْكَ الْمَقَالَةِ، حَتَّى قَالَ أَبُو طَالِبٍ آخِرَ مَا كَلَّمَهُمْ بِهِ: هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ،
 وَأَيُّ أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا وَاللَّهِ، لَا سَتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أَنْبِ عَنْهُ». فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ: «مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ» الْآيَةِ.
 (الأنعام: ١١٠) أي علامة

١. جمعاء: كذا لأبي ذر. ٢. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٣. إسحاق: ولأبي ذر بعده: «بن إبراهيم».
٤. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٥. أخبرنا: وفي نسخة: «أخبرني». ٦. قال: وفي نسخة: «فقال».
٧. أي: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «يا». ٨. يا أبا طالب: وفي نسخة: «يا أبا طالب».
٩. أما: وللكشميهني: «أم». ١٠. عنه: وللكشميهني: «عنك».

ترجمة: قوله: باب إذا قال المشرك عند الموت لا إله إلا الله: قال الحافظ: قال ابن المنير: لم يأت بجواب «إذا»؛ لأنه ﷺ لما قال لعنه: «قل: لا إله إلا الله، أشهد لك بما» كان محتملاً بأن يكون ذلك خاصاً به؛ لأن غيره إذا قالها - وقد أيقن بالوفاة - لم ينفعه. ويحتمل أن يكون ترك الجواب؛ ليفهم الواقف عليه أنه موضع تفسير وفكر، وهذا هو المعتمد. اهـ

سهر: قوله: لا تبديل لخلق الله: [أي ما ينبغي أن تبديل تلك الفطرة. (إرشاد الساري)]

* أسماء الرجال: عبدان: ومن بعده مروا مراراً قريباً وبعيداً. إسحاق: هو ابن راهويه أو ابن منصور. يعقوب: ابن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن، الزهري. صالح: هو ابن كيسان، الغفاري. ابن شهاب: هو الزهري. سعيد بن المسيب: المخزومي التابعي. عن أبيه: المسيب بن حزن، هو وأبوه صحابييان.

سند: قوله: لا تبديل لخلق الله الآية: فإن قلت: هذا مناف للحدِيث؛ فإنه يفيد تبديل خلق الله تعالى ظاهراً؛ لما فيه من قوله: «أَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ»؛ فإنه يفيد أن أبويه يغيِّرانه عما خلق عليه. قلت: يحتمل أن يكون هذا تحملاً في المعنى، كقوله تعالى: «فَلَا رَفْعَ وَلَا فَسْقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَقِّ» (البقرة: ١٩٧)، ويحتمل أن المراد أنه ليس لأحد تبديل خلق الله تعالى يجعل الولد مولوداً على غير الفطرة؛ فإن الله تعالى لو خلقه على الفطرة لأبقاه عليها دائماً، فليس لأحد أن يغيِّر خلق الله، والله تعالى أعلم. ثم لا يخفى أن هذا الحديث لا يدل على صحة إيمان الصبي إن آمن، ولا على أنه مؤمن من حين وُلِدَ، وإلا لما احتج إلى عرض الإيمان عليه حال صباه، فمطابقته للترجمة لا تخلو عن خفاء، فتأمل.

٨١- بَابُ الْجَرِيدِ عَلَى الْقَبْرِ

سند
سعة طويلة رطبة أو يابسة

وَأَوْصَى بُرَيْدَةُ عليه السلام أَنْ يُجْعَلَ فِي قَبْرِهِ جَرِيدَانِ. وَرَأَى ابْنُ عُمَرَ عليهما السلام فُسْطَاطًا عَلَى قَبْرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَقَالَ: انْزِعْهُ يَا غُلَامُ،

سند
عباد من شعر أو غيره هو ابن أبي بكر الصديق. (قر)

عبد الله

فَإِنَّمَا يُظْلَهُ عَمَلُهُ. وَقَالَ خَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ: ترجمة رَأَيْتُنِي وَنَحْنُ شُبَّانٌ فِي زَمَنِ عُثْمَانَ، وَإِنْ أَشَدَّنَا وَثِيَّةَ الَّذِي يَثْبُ قَبْرِ عُثْمَانَ بْنِ

مصادر «وثب يثب»

بني وجه مطابقة هذه الآثار

مَظْعُونٍ حَتَّى يُجَاوِزَهُ. وَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ: أَخَذَ بِيَدِي خَارِجَةً فَأَجْلَسَنِي عَلَى قَبْرِ، وَأَخْبَرَنِي عَنْ عَمِّهِ زَيْدٍ بَنِي ثَابِتٍ قَالَ: إِنَّمَا

سند
ابن زيد، أحد فقهاء المدينة

الأنصاري

كُرِيَ ذَلِكَ لِمَنْ أَحْدَثَ عَلَيْهِ. وَقَالَ نَافِعٌ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَجْلِسُ عَلَى الْقُبُورِ.

مولي ابن عمر

من بول ونحوه

١. الجريد: ولأبي ذر: «الجريدة». ٢. في: وفي نسخة: «على». ٣. جريدان: ولأبي ذر: «جريدتان».

ترجمة: قوله: باب الجريد على القبر: قال الحافظ: أي وضعها أو غرزها. قوله: «وأوصى بريدة» وقع في رواية الأكثر: «في قبره»، وللمستمل: «على قبره»، وقد وصله ابن سعد من طريق مروق العجلي قال: «أوصى بريدة أن يوضع في قبره جريدتان، ومات بأذن خراسان». قال ابن المرباط وغيره: يحتمل أن يكون بريدة أمر أن يُعْرَزَا في ظاهر القبر اقتداءً بالنبي عليه السلام في وضعه الجريدتين في القبرين، ويحتمل أن يكون أمر أن يجعل في داخل القبر؛ لما في النخلة من البركة؛ لقوله تعالى: «كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ»، والأول أظهر، ويؤيده إيراد المصنف حديث القبرين في آخر الباب، وكأن بريدة حمل الحديث على عمومها، ولم يره خاصاً بذنك الرجلين. قال ابن رشيد: ويظهر من تصرف البخاري أن ذلك خاص بهما، فلذلك عقبه بقول ابن عمر: «فإنما يظله عمله». قلت: ولعل بريدة أوصى بجريدتين؛ عملاً بما ورد في قصة القبرين من حديث أبي هريرة؛ فإن القصة رويت من حديث ابن عباس كما في حديث الباب، ومن حديث جابر كما أخرجه مسلم في الحديث الطويل في آخر الكتاب.

وبسط الحافظ في تغاير سياق الحديثين بوجوه، ثم قال: فبان تغاير حديث ابن عباس وحديث جابر، وأتبعهما كانا في قصتين مختلفتين، ولا يبعد تعدد ذلك. وقد روى ابن حبان في «صحيحه» من حديث أبي هريرة: «أنه عليه السلام مر بقبر فوقف عليه، فقال: اتوني بجريدتين، فجعل إحدهما عند رأسه والأخرى عند رجله»، فيحتمل أن تكون هذه قصة ثالثة، ويؤيده أن في حديث أبي رافع عند النسائي: «فسمع شيئاً في قبر»، وفيه: «فكسرها اثنين، ترك نصفها عند رأسه ونصفها عند رجله». انتهى مختصراً وكتب الشيخ في «اللامع»: قوله: «وأوصى بريدة...» ظاهر صنيع المؤلف أنه فرق بين الجريد وغيره، فجوز الأول؛ لورود النص فيه، ولم يجعله من الخصوصيات، ولم يجوز غيره من الأشياء، وتأييد ذلك بعمل الصحابي أيضاً. والظاهر عند علمائنا عدم الفرق، وفعله عليه السلام كان لعلمه بالتخفيف وحياً. ثم إن بريدة عليه السلام فهم أنهما لما كانا سببي التخفيف فقرهما بالميت أولى، وبهذا يحمل نسخة: «في قبره»، ولعله قصد أن يوضع تحت التراب فوق الأحجار المسطحة على القبر، فعبّر عنه البعض بلفظة «في»، والبعض الآخر بـ«على». اهـ.

قوله: وقال خارجة بن زيد إلخ: كتب الشيخ في «اللامع»: أوردته لمناسبة أن القبر لا تعظيم له، كما هو ظاهر من عدم تظليل الفسطاط عليه. ثم إن هذه العبارة دالة على كثرة ارتفاع قبره مع أنه منهي عنه. والجواب: أن قبره كان على جرف السيل، أو كان على مستوى من الأرض فشقه السيل حتى صار القبر على حافة السيل، فكان ينقل على الواثب أن يثبه، لا لارتفاعه في نفسه، بل لما يلزم من الوثوب إلى فوق، فتدبر. اهـ.

وبسط الكلام في «هامشه»، وفيه: قال ابن الميز: أراد البخاري أن الذي ينفع أصحاب القبور هي الأعمال الصالحة، وأن علو البناء والجلوس عليه لا يضر بصورته، وإنما يضر بمعناه إذا تكلم القاعدون عليه بما يضر مثلاً. وقوله: «أخذ بيدي خارجة...» وصله مسدد في «مسنده الكبير» وبيّن فيه سبب إخبار خارجة لحكيم [كذا في الأصل، والصواب بدله: «عثمان بن حكيم»]. (ز) بذلك، ولفظه عن عثمان بن حكيم: حدثنا عبد الله بن سرجس وأبو سلمة بن عبد الرحمن أنهما سمعا أبا هريرة يقول: «لأن أجلس على جمرة فتحرق =

سهر: قوله: أشدنا وثبة: هذا يشير إلى أن قبر عثمان كان مرتفعاً. ولا يخفى أن هذا الأثر وكذا ما بعده وكذا ما مر من أثر ابن عمر عليهما السلام لا تناسب الترجمة أصلاً، اللهم إلا أن يقال: إن غرض المؤلف من وضع هذه الترجمة الإشارة إلى أن وضع الجريد على القبر لا ينفع الميت كما لا ينفعه ظل الفسطاط، بل ينفعه عمله الصالح. وكذا لا يضره الجلوس ونحوه من علو البناء والوثبة عليه، بل النفع والضرر إنما هو باعتبار عمله لا غير. وأما ما ورد عنه عليه السلام من وضع الجريد فهو خاص به عليه السلام. وأما ما مر من إيصاء بريدة فأجاب عنه الفسطلاني: كان بريدة حمل الحديث على عمومها ولم يره خاصاً، ولكن الظاهر من تصرف المؤلف أن ذلك خاص بالمنفعة بما فعله عليه السلام ببركته الخاصة به، وأن الذي ينفع أصحاب القبور إنما هو الأعمال الصالحة، فلذلك عقبه بقوله: «ورأى ابن عمر عليهما السلام فسطاطاً». انتهى وكذا في «العيني».

قوله: فأجلسني على قبر: بسط هذا البحث أبو جعفر الطحاوي في «معاني الآثار»، وأورد الأخبار في النهي عن الجلوس على القبر، ثم قال: فذهب قوم إلى هذه الآثار فقلدوها وكروها من أجلها الجلوس على القبور. وخالفهم آخرون فقالوا: لم ينع من ذلك لكراهة الجلوس على القبر، ولكنه أريد به الجلوس للغائط أو البول، وذلك جائز في اللغة، يقال: جلس فلان للغائط، جلس فلان للبول. واحتجوا في ذلك بما حدثنا سليمان بن شعيب: حدثنا الخصب: حدثنا عمرو بن علي عن عثمان بن حكيم، عن أبي أمامة أن زيد بن ثابت قال: «هلم يا ابن أخي، أخبرك إنما هي النبي عليه السلام عن الجلوس على القبور لحدث غائط أو بول». فبين زيد في هذا الجلوس المنهي عنه في الآثار الأول ما هو؟ وقد روي عن أبي هريرة نحو من ذلك، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد، وقد روي ذلك عن علي وابن عمر. انتهى كلام الطحاوي مختصراً =

* أسماء الرجال: وأوصى بريدة: ابن الحبيب، الأسلمي. مما وصله ابن سعد من طريق مروق العجلي. ورأى ابن عمر عليهما السلام كما بيّنه ابن سعد في رواية موصولاً من طريق أيوب. وقال خارجة بن زيد: الأنصاري، أحد الفقهاء السبعة.

سند: قوله: فسطاط: بثلاث الفاء وسكون السين المهملة وبطائين مهملتين، هو الخباء من شعر، وقد يكون من غيره.

قوله: لمن أحدث عليه: أي ما لا يليق من الفحش قولاً أو فعلاً؛ لتأذي الميت بذلك، أو المراد تعوط أو بال.

١٣٦١- حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو معاوية* عَنِ الْأَعْمَشِ* عَنْ مُجَاهِدٍ* عَنْ طَاوُسٍ* عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِقَبْرَيْنِ يُعَذَّبَانِ فَقَالَ: «إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَيْفٍ: أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنَ التُّبُلِ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ يَمِشِي بِالتَّمِيمَةِ. ثُمَّ أَخَذَ جَرِيدَةً رَطْبَةً فَشَقَّهَا بِنِصْفَيْنِ، ثُمَّ عَزَّرَ فِي كُلِّ قَبْرٍ وَاحِدَةً. فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَ صَنَعْتَ هَذَا؟ فَقَالَ: «لَعَلَّهُ أَنْ يُخَفَّفَ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَنْبَسَا».

٨٢- بَابُ مَوْعِظَةِ الْمُحَدِّثِ عِنْدَ الْقَبْرِ وَقُعُودِ أَصْحَابِهِ حَوْلَهُ

١٨٢/١

«يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ» الْقُبُورِ. «بُعِثْتُ» أَثِيرْتُ. «بُعِثْتُ حَوْضِي»: جَعَلْتُ أَسْفَلَهُ أَعْلَاهُ. «الْإِيقَاضُ»: الْإِسْرَافُ. وَقَرَأَ الْأَعْمَشُ: «إِلَى نَصَبٍ يُوفُضُونَ»: إِلَى شَيْءٍ مَنْصُوبٍ يَسْتَبْقُونَ إِلَيْهِ، وَ«النَّصَبُ» وَاحِدٌ، وَ«النَّصَبُ» مَصْدَرٌ. «يَوْمَ الْخُرُوجِ» مِنَ الْقُبُورِ. ترجمة سليمان بن مهران «يَنْسَلُونَ»: يَخْرُجُونَ. (المعارج: ٤٣) فرق بين الاسم والمصدر، والجمع «الأنصاب». (ع)

١٣٦٢- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ* قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ* عَنْ مَنْصُورٍ* عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ* عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ* عَنْ عَلِيٍّ* رضي الله عنه

١. يحيى: ولابن شبيهه عن الفريري بعده: «بن موسى». [المعروف بـ«خَت» قال ابن حجر: وهو المعتمد.] ٢. قال: وفي نسخة قبله: «أنه».
٣. نصب: ولأبي ذر: «نُصِب». ٤. يخرجون: وفي نسخة بعده: «من النَّسْلَان». ٥. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٦. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني».

ترجمه = ما دون لحمي حتى تقضي إلي أحب إلي من أن أجلس على قبر، قال عثمان: فرأيت خارجة بن زيد في المقابر، فذكرت له ذلك، فأخذ بيدي ... الحديث. قال ابن رشيد: الظاهر أن هذا الأثر والذي بعده من الباب الذي بعد هذا، وهو «باب موعظة المحدث عند القبر»، وكان بعض الرواة كتبه في غير موضعه. قال: وقد يتكلف له طريق يكون به من الباب، وهي الإشارة إلى أن ضرب القسطاط إن كان لغرض صحيح، كالتستر من الشمس مثلاً للحمي، لا لإطلال الميت فقط؛ جاز، وكأنه يقول: إذا أعلني القبر لغرض صحيح لا لقصد المباهاة جاز، كما يجوز القعود عليه لغرض صحيح، لا لمن أحدث عليه. قال: والظاهر أن المراد بالحدث ههنا التغوط، ويحتمل أن يريد ما هو أعم من ذلك من إحداث ما لا يليق من الفحش قولاً وفعلًا؛ لتأذي الميت بذلك. اهـ

قال الحافظ: ويمكن أن يقال: هذه الآثار المذكورة في هذا الباب تحتاج إلى بيان مناسبتها للترجمة وإلى مناسبة بعضها لبعض، وذلك أنه لم يذكر حكم وضع الجريدة، وذكر أثر بريدة، وهو يؤذن بمشروعيتها. ثم أثر ابن عمر المشعر بأنه لا تأثير لما يوضع على القبر، بل التأثير للعمل الصالح، وظاهرهما التعارض، فلذلك أجم حكم وضع الجريدة. قال ابن المنير: والذي يظهر من تصرفه ترجيح الوضع، ويجاب عن أثر ابن عمر بأن ضرب القسطاط على القبر لم يرد فيه ما ينتفع به الميت، بخلاف وضع الجريدة؛ لأن مشروعيتها ثبتت بفعله ﷺ وإن كان بعض العلماء قال: إنها واقعة عين تختمل الخصوصية. وأما الآثار الواردة في الجلوس على القبر فإن عموماً قول ابن عمر: «إنما يظله عمله» يدخل فيه أنه كما لا ينتفع بتظليله ولو كان تعظيماً له، لا يتضرر بالجلوس عليه ولو كان تحقيراً، والله تعالى أعلم. قوله: باب موعظة المحدث عند القبر إلخ: قال الحافظ: كأنه يشير إلى التفصيل بين أحوال القعود، فإن كان لمصلحة تتعلق بالحلي أو الميت لم يكره، وبعمل النهي الوارد عن ذلك على ما يخالف ذلك.

سهر = قال العيني: فعلى هذا ما ذكره أصحابنا في كتبهم من أن وطء القبور حرام، وكذا النوم عليه، ليس كما ينبغي؛ فإن الطحاوي هو أعلم الناس بمذاهب العلماء، ولا سيما بمذهب أبي حنيفة. انتهى قال محمد في «الموطأ»: أخبرنا مالك قال: بلغني أن علي بن أبي طالب كان يتوسد عليها ويضطجع عليها، قال بشر: يعني القبور. انتهى وقال ابن الهمام: يكره الجلوس على القبر ووطؤه. انتهى أي الكراهة التنزيهية، ومرجه خلاف الأولى، كما صرحه ابن الملك في «المبارق شرح المشارق»، حيث قال في بيان «لا تجلسوا على القبور»: النهي للتنزيه؛ لما فيه من الاستخفاف للميت، ولم يكرهه بعض العلماء؛ لما روي أن ابن عمر رضي الله عنه كان يجلس على القبور، وعلياً ﷺ كان يضطجع عليها، وحملوا النهي على الجلوس للبطل. انتهى وقال علي القاري في شرح «الموطأ»: فالنهي للتنزيه، وعمل علي عليه السلام محمول على الرخصة إذا لم يكن على وجه المهانة. انتهى والأولى الاجتناب؛ حرراً عن الاختلاف. قوله: لا يستتر من البول: هو إما على حقيقته من الاستتار عن الأعين، ويكون العذاب على كشف العورة. أو على المحاز، والمراد التنزه من البول بعدم ملاسته، ورجح؛ لأن الحديث يدل على أن للبول بالنسبة إلى عذاب القبر خصوصية، فالحمل عليه أولى. (إرشاد الساري)

قوله: يخرجون من الأجداث: أعلم أن عادة البخاري أنه يذكر تفسير بعض ألفاظ القرآن المناسب لترجمة الباب وللحديث الذي فيه: تكثر للفوائد، وإن كان بينهما مناسبة بعيدة. قال الزين بن المنير: مناسبة لإيراد هذه الآيات في هذه الترجمة الإشارة إلى أن المناسب لمن قعد عند القبر أن يقصر كلامه على الإنذار بقرب المصير إلى القبر ثم إلى النشر. (فتح الباري)

* أسماء الرجال: أبو معاوية: محمد بن حازم (بالمعجمين) الضرير. الأعمش: سليمان بن مهران، الكوفي. مجاهد: هو ابن جبر، المفسر. طاوس: هو ابن كيسان. عثمان: ابن محمد بن أبي شيبة، الكوفي. جرير: هو ابن عبد الحميد، الضبي. منصور: هو ابن المعتمر. سعد بن عبيدة: السلمي. أبي عبد الرحمن: عبد الله بن حبيب، السلمي. علي: هو ابن أبي طالب ﷺ.

قَالَ: كُنَّا فِي جَنَازَةٍ فِي بَقِيعِ الْغَرْقَدِ فَأَتَانَا النَّبِيُّ ﷺ، فَقَعَدَ وَقَعَدْنَا حَوْلَهُ، وَمَعَهُ مَخْضَرَةٌ فَتَكَّسَ، فَجَعَلَ يَنْكُثُ بِمِخْصَرَتِهِ ثُمَّ قَالَ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ - أَوْ: مَا مِنْ نَفْسٍ مِنْفُوسَةٍ - إِلَّا كُتِبَ مَكَانُهَا مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَإِلَّا قَدْ كُتِبَتْ شَقِيَّةٌ أَوْ سَعِيدَةٌ».

فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا نَتَّكِلُ عَلَى كِتَابِنَا وَنَدْعُ الْعَمَلَ؟ فَمَنْ كَانَ مِنَّا مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنَّا مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ؟ قَالَ: «أَمَّا أَهْلُ السَّعَادَةِ فَيُيسَّرُونَ لِعَمَلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا أَهْلُ الشَّقَاوَةِ فَيُيسَّرُونَ لِعَمَلِ الشَّقَاوَةِ»، ثُمَّ قَرَأَ: «فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى» الْآيَةَ.

(الباق: ٥٠)

ترجمة

٨٣- بَابُ مَا جَاءَ فِي قَاتِلِ النَّفْسِ

١٨٢/١

أعم من أن يكون قاتل نفسه أو غيره. (ع)

١٣٦٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْجٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ* عَنْ أَبِي قَلَابَةَ* عَنْ ثَابِتِ بْنِ الصَّحَّاحِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

(الأنصاري. (قس))

قَالَ: «مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَاذِبًا مُتَعَمِّدًا فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ عُدَّ بِهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ».

١٣٦٤- قَالَ: وَقَالَ حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ* حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَارِثٍ* عَنِ الْحُسَيْنِ* قَالَ: حَدَّثَنَا جُنْدَبٌ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ فَمَا نَسِينَاهُ،

(ابن عبد الله البجلي. (قس))

وَمَا نَحَافُ أَنْ يَكْذِبَ جُنْدَبٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «كَانَ بَرَجُلٌ جِرَاحٌ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَقَالَ اللَّهُ: بَدَّرَنِي عَبْدِي بِنَفْسِهِ حَرَمْتُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ».

١٣٦٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ* قَالَ: حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ* قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّنَادِ* عَنِ الْأَعْرَجِ* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ* قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ:

«الَّذِي يَخْنُقُ نَفْسَهُ يَخْنُقُهَا فِي النَّارِ، وَالَّذِي يَطْعُمُهَا يَطْعُمُهَا فِي النَّارِ».

لأن الجزاء من جنس العمل

١. واتقى: ولأبوي ذر والوقت بعده: «وَصَدَّقَ بِأَلْحُسْنَى» (الباق: ٦). ٢. بها: كذا للكشميهني، وفي نسخة: «به» [أي بالذكور].

٣. حجاج: وفي نسخة: «الحجاج». ٤. علي: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «عن». ٥. جراح: وفي نسخة: «خراج».

٦. فقتل: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «قتل». ٧. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا». ٨. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا».

ترجمة: قوله: باب ما جاء في قاتل النفس: قال الحافظ: قال ابن رشيد: مقصود الترجمة حكم قاتل النفس، والمذكور في الباب حكم قاتل نفسه، فهو أخص من الترجمة، ولكنه أراد أن يلحق بقاتل نفسه قاتل غيره من باب الأول؛ لأنه إذا كان قاتل نفسه الذي لم يتعمد ظلم نفسه ثبت فيه الوعيد الشديد فأولى من ظلم غيره بإفاته نفسه. قال ابن المنير: عادة البخاري إذا توقف في شيء ترجم عليه ترجمة مبهمة، كأنه ينبه على طريق الاجتهاد. وقد نقل عن مالك أن قاتل النفس لا تقبل توبته، ومقتضاه أن لا يصلى عليه، وهو نفس قول البخاري. قال الحافظ: لعل البخاري أشار بذلك إلى ما رواه أصحاب السنن من حديث جابر بن سمرة: «أن النبي ﷺ أتى برجل قتل نفسه بمشاقص، فلم يُصلَّ عليه»، وفي رواية للنسائي: «أما أنا فلا أصلي عليه»، لكنه لما لم يكن على شرطه أو ما إليه هذه الترجمة، وأورد فيها ما يشبه من قصة قاتل نفسه. اهـ

سهر: قوله: في بقيق: بفتح الباء الموحدة وكسر القاف، وهو من الأرض موضع فيه أروم شجر من ضروب شتى، وبه سمي بقيق الغرقد بالمدينة، وهي مقبرة أهلها. و«الغرقد» بفتح المعجمة وسكون الراء وفتح القاف وبالمهمل، وهو شجر له شوك، كان ينبت هناك، فذهب الشجر وبقي الاسم لازماً للموضع. (عمدة القاري)
قوله: مخصرة: بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح المهمل وبالراء، وهو شيء يأخذه الرجل بيده؛ ليتوكأ عليه، مثل: العصا ونحوه. (عمدة القاري)
قوله: بملة غير الإسلام: كاليهودية والنصرانية. «فهو كما قال» قال ابن بطال: أي هو كاذب لا كافر، ولا يخرج هذا القول من الإسلام إلى الدين الذي حلف به؛ لأنه لم يقل ما يعتقد، فوجب أن يكون كاذباً كما قال، لا كافراً. قال الكرماني: فهو على ملة غير الإسلام؛ لأن الحلف بالشيء تعظيم له، ثم قال: الظاهر أنه تغليظ. انتهى قال القسطلاني: ويحتمل أن يكون للتهديد، كأنه قال: فهو مستحق لثل عذاب ما قال. قوله: حرمت: [أي إن كان مستحلاً، وإلا فمعناه: قبل دخول النار. (عمدة القاري)]

* أسماء الرجال: مسدد: هو ابن مسرهد. يزيد بن زريع: البصري. خالد: هو ابن مهران، الحذاء. أبي قلابة: عبد الله بن زيد، اجزمي. حجاج بن منهل: الأنطاقي. وصله المؤلف في ذكر بني إسرائيل. جرير بن حازم: الأزدي البصري. الحسن: البصري. أبو اليمان: الحكم بن نافع. شعيب: هو ابن أبي حمزة. أبو الزناد: عبد الله بن ذكوان. الأعرج: عبد الرحمن بن هرمز.

١٨٢/١

٨٤- بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ وَالْإِسْتِغْفَارِ لِلْمُشْرِكِينَ

رَوَاهُ ابْنُ عَمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺأي ابن الخطاب، وصله في «الجنائز». (قر)

١٣٦٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ* عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ،

ابن عتبة بن مسعودعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا مَاتَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي سَلُولٍ دُعِيَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺأم عبد اللهوَبُئْتُ إِلَيْهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتُصَلِّي عَلَى ابْنِ أَبِي وَقَدْ قَالَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا وَكَذَا؟ أَعَدَّدُ عَلَيْهِ قَوْلَهُ. فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺالقيح في حق النبي ﷺ والمؤمنين. (قر)

فَقَالَ: «أَخَّرَ عَنِّي يَا عُمَرُ». فَلَمَّا أَكْثَرْتُ عَلَيْهِ قَالَ: «إِنِّي خُيِّرْتُ فَأَخْتَرْتُ، لَوْ أَعْلَمُ أَنِّي إِنْ رَدْتُ عَلَى السَّبْعِينَ يُغْفَرُ لَهُ لَرَدْتُ عَلَيْهَا».

قَالَ: فَصَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ انْصَرَفَ، فَلَمْ يَمُكِّثْ إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى نَزَلَتِ الْآيَتَانِ مِنْ «بَرَاءةٍ»: «وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْمَاتَ أَبَدًا» إِلَى قَوْلِهِ: «وَهُمْ فَاسِقُونَ»، «وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ» إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَآثُورًا وَهُمْ فَاسِقُونَ»^١. قَالَ: فَعَجِبْتُ بَعْدُ مِنْ(التوبة: ٨٤)جُرْأِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ، وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ.أي في مراجعتي له

١٨٢/١

٨٥- بَابُ ثَنَاءِ النَّاسِ عَلَى الصِّبِّ

ترجمة

١٣٦٧- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ* قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: مَرُّوا بِجَنَازَةٍ

فَأَثْنُوا عَلَيْهَا خَيْرًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَجَبَتْ». ثُمَّ مَرُّوا بِأُخْرَى فَأَثْنُوا عَلَيْهَا شَرًّا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَجَبَتْ». فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ:

مَا وَجَبَتْ؟ قَالَ: «هَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ خَيْرًا فَوَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، وَهَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ شَرًّا فَوَجَبَتْ لَهُ النَّارُ. أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ».

أي ثبتت؛ إذ لا يجب على الله شيء بل الثواب فضله. (قر)

١٣٦٨- حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ هُوَ الصَّفَّارُ قَالَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي الْفَرَاتِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ* قَالَ:

الكندي. (قر)

قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ وَقَدْ وَقَعَ بِهَا مَرَضٌ، فَجَلَسْتُ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَمَرَّتْ بِهِمْ جَنَازَةٌ.....

زاد في «الشهادات»: وهم يموتون موتا ذريعا أي سريعا. (قر)

١. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٢. فقال: وفي نسخة: «وقال». ٣. إني: وفي نسخة بعده: «قد». ٤. إِنْ: ولأبي ذر: «لو».

٥. يُغْفَرُ: وفي نسخة: «فُغْفِر». ٦. فلم: وفي نسخة: «لم». ٧. مَرُّوا: ولأبي ذر: «مَرَّ». ٨. هو الصفار: كذا لأبي ذر.

ترجمة: قوله: باب ثناء الناس على الميت: قال الحافظ: أي مشروعيته وجوازه مطلقًا، بخلاف الحي؛ فإنه منهي عنه إذا أفضى إلى الإطراء؛ خشية عليه من الزهو، أشار إلى ذلك ابن المنير. اهـ قلت: ويمكن أن يكون إشارة إلى منويته. وحديث الباب مشعر بجواز كلا الأمرين: المدح والذم، مع أن لفظ الترجمة يشير إلى ترجيح الثناء، فلعله أشار إلى ما ورد من قوله ﷺ: «اذكروا محاسن موتاكم، وكفوا عن مساوئهم». أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما، ولما لم يكن على شرطه أشار إليه.

سهر: قوله: إني خبرت: بضم المعجمة منبأ للمفعول، أي في قوله: «أَسْتَغْفِرُ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً» الآية (التوبة: ٨٠). (إرشاد الساري)
قوله: أنتم شهداء الله في الأرض: الخطاب للصحابه ولمن كان على صفتهم من الإيمان. وحكى ابن التين أن ذلك مخصوص بالصحابه؛ لأنهم كانوا ينطقون بالحكمة، بخلاف من بعدهم.
ثم قال: والصواب أن ذلك يختص بالثقات والمتقين. وحاصل المعنى أن ثناءهم عليه بالخير يدل على أن أفعاله كانت خيرا فوجب له الجنة، وثناءهم عليه بالشر يدل على أن أفعاله كانت شرًا فوجب له النار، وذلك لأن المؤمنين شهداء بعضهم على بعض، كذا قاله العيني وغيره.

* أسماء الرجال: يحيى: هو عبد الله بن بكير، المخزومي مولاها المصري. الليث: هو ابن سعد، الإمام المصري. عُقَيْل: ابن خالد، الأيلي. ابن شهاب: هو الزهري. آدم: هو ابن أبي إياس. شعبة: هو ابن الحجاج. عبد العزيز بن صهيب: البناي. أبي الأسود: ظالم بن عمرو بن سفيان، الدؤلي.

سند: قوله: أخر عني: كأنه بمعنى تأخر عني، على أنه من «أخر». بمعنى «تأخر»، كما قالوا في «قدم»، بمعنى «تقدم»، ويحتمل أنه بمعنى أخر عني كلامك أي بعده، أو أخر نفسك، فافهم.

فَأُثِنِّي عَلَى صَاحِبِهَا خَيْرًا، فَقَالَ عُمَرُ: وَجِبَتْ. ثُمَّ مَرَّ بِأُخْرَى فَأُثِنِّي عَلَى صَاحِبِهَا خَيْرًا، فَقَالَ: وَجِبَتْ. ثُمَّ مَرَّ بِالثَّالِثَةِ فَأُثِنِّي عَلَى صَاحِبِهَا شَرًّا، فَقَالَ: وَجِبَتْ. فَقَالَ أَبُو الْأَسْوَدِ: فَقُلْتُ: وَمَا وَجِبَتْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: قُلْتُ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَيُّمَا مُسْلِمٍ شَهِدَ لَهُ أَرْبَعَةٌ بِخَيْرٍ أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ». فَقُلْنَا: وَثَلَاثَةٌ؟ قَالَ: «وِثَلَاثَةٌ». فَقُلْنَا: وَاثْنَانِ؟ قَالَ: «وَاثْنَانِ». ثُمَّ لَمْ نَسْأَلْهُ عَنِ الْوَاحِدِ.

٨٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ

١٨٣/١

وَقَوْلُ اللَّهِ: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ أَخْرَجُوا أَنْفُسَكُمْ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ﴾^١ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «الْهُونُ» هُوَ الْهُوَانُ، وَ«الْهُونُ»: الرَّفْقُ. وَقَوْلُهُ: «سَعَدَبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يَرُدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ». وَقَوْلُهُ: «وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ»^٢ الْفَرْقُ فِي الدُّنْيَا نَحْمُ النُّقْلَةَ مِنْهُ إِلَى النَّارِ

١٣٦٩- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ* قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* عَنْ عَلْقَمَةَ* بِنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ*، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ*، الْأَصْهَارِيِّ

١. وقول الله: وفي نسخة: «وقوله تعالى». ٢. ولو ترى: كذا لابن عساكر وأبي ذر. ٣. والملائكة إلخ: وفي نسخة: «إلى قوله: ﴿عَذَابَ الْهُونِ﴾».
٤. فرعون: وللشيخ ابن حجر بعده: «الآية». ٥. النار إلخ: وفي نسخة: «إلى قوله: ﴿أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾».

ترجمة: قوله: باب ما جاء في عذاب القبر: قال الحافظ: لم يتعرض المصنف في الترجمة لكون عذاب القبر يقع على الروح فقط أو عليها وعلى الجسد، وفيه خلاف شهير عند المتكلمين، وكأنه تركه؛ لأن الأدلة التي يرضاها ليست قاطعة في أحد الأمرين، فلم يتقصد الحكم في ذلك، واكتفى بإثبات وجوده، خلافاً لمن نفاه مطلقاً من الخوارج وبعض المعتزلة، وخالفهم في ذلك أكثر المعتزلة وجميع أهل السنة وغيرهم، وأكثروا من الاحتجاج له. وذهب بعض المعتزلة كالجائي إلى أنه يقع على الكفار دون المؤمنين، وبعض الأحاديث الآتية تُردُّ عليهم. وقال الحافظ أيضاً: وكان المصنف قدّم ذكر هذه الآية؛ لثبوت ذكره في القرآن، خلافاً لمن ردّه وزعم أنه لم يرد ذكره إلا من أخبار الآحاد.

قال الحافظ: وجه إدخال حديث ابن عمر وما عارضه من حديث عائشة في ترجمة عذاب القبر أنه لما ثبت من سماع أهل القلب كلامه وتوبيخه لهم دل إدراكهم الكلام بحاسة السمع على جواز إدراكهم ألم العذاب ببقية الحواس بل بالذات؛ إذ الجامع بينهما وبين بقية الأحاديث أن المصنف أشار إلى طريق من طُرُق الجمع بين حديثي ابن عمر وعائشة بحمل حديث ابن عمر على أن مخاطبة أهل القلب وقعت وقت المسألة، وحيثُئذ كانت الروح قد أعيدت إلى الجسد، وأما إنكار عائشة فمحمول على غير وقت المسألة، فينتفيخ الخبران. اهـ

سهر: قوله: فَأُثِنِّي: بضم الهَمْزَة بصيغة المجهول. (إرشاد الساري) قوله: على صاحبها خيراً: كذا في جميع الأصول «خيراً» بالنصب، ووجهه ابن بطلان بأنه أقام الجار والمجرور - وهو قوله: «على صاحبها» - مقام المفعول الأول، و«خيراً» مقام الثاني، وإن كان الاختيار عكسه. وقال النووي: منصوب بنزع الخافض، أي أُثِنِّي عليها بخير. وكذا الكلام في قوله: «شراً»، وغلط من ضبط: «أُثِنِّي» على البناء للفاعل، كذا في «الفتح» وغيره. وفي «الكرمانى»: قال النووي: فيه قولان للعلماء، أحدهما: أن الشاء بالخير لمن أُثِنِّي عليه أهل الفضل، وكان ثناءهم مطابقاً لأفعاله، فيكون من أهل الجنة، وإلا فلا. والثاني وهو المختار: أنه على عمومته وأن كل مسلم مات وألمه الله الناس الشاء عليه كان ذلك دليلاً على أنه من أهل الجنة، سواء كانت أفعاله تقتضيها أم لا؛ لأن العقوبة بمشئته الله، فإذا ألمه الناس الشاء عليه استدللنا به على أنه قد شاء المغفرة له، وبهذا يظهر فائدة الشاء وإلا فلا فائدة له، وقد أثبت له ﷺ فائدة. انتهى قوله: أَخْرَجُوا أَنْفُسَكُمْ: أي تقول الملائكة لهم: أخرجوها إلينا من أجسادكم؛ تغليظاً وتعنيفاً عليهم، فقد روي: «أن أرواح الكفار تنفر في أجسادهم وتأتي الخروج، فتضرمهم الملائكة حتى تخرج». فإن قلت: الترجمة في عذاب القبر، وهذا قبل الدفن؟ قلت: هذا من جملة العذاب قبل يوم القيمة، وإضافة العذاب إلى القبر؛ لكثرة وقوعه على الموتى في القبور، وإلا فالكافر ومن شاء الله تعذيبه من العصاة يعذب بعد موته ولو لم يدفن، ولكن هذا محجوب عن الخلق إلا من شاء الله لحكمة اقتضت ذلك، كذا في «العين».

قوله: مرتين: [بالفضيحة في الدنيا وعذاب القبر، رواه الطبري. (إرشاد الساري)]

قوله: النار يعرضون: جملة مستأنفة، أو «النَّارُ» بدل من «سُوءُ الْعَذَابِ» و«يُعْرَضُونَ» حال. روى ابن مسعود: «أن أرواحهم في أجواف طير سود، تعرض على النار بكرة وعشيّاً، فيقال لهم: هذه داركم»، رواه ابن أبي حاتم. قال القرطبي: الجمهور على أن هذا العرض في البرزخ، وفيه دليل على بقاء النفس وعذاب القبر. (إرشاد الساري)

* أسماء الرجال: حفص بن عمر: الحوضي. شعبة: هو ابن الحجاج، العتكي. علقة: هو الحضرمي. سعد بن عبيدة: السلمي أبو حمزة.

سند: قوله: وقوله تعالى ولو ترى إذ الظالمون... إلخ. ولعل كونه في عذاب القبر بالنظر إلى قوله: «الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ»؛ إذ ظاهره الوعد بالعذاب يوم الموت، والتبادر منه إلى الذهن عذاب القبر، والله تعالى أعلم. قوله: سنعذبهم مرتين: كان المراد بذلك مرتين كل يوم: غدواً وعشيّاً، كما ذكر في عذاب آل فرعون: «النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا»، فهذا إشارة إلى عذاب القبر. وقوله: «ثُمَّ يَرُدُّونَ» إشارة إلى عذاب القيامة، والمراد به العذاب المستمر العظيم كيفية لشدة وكمية لوماء، فتكون هذه الآية من أدلة إثبات عذاب القبر، وفيها دلالة على أن عذاب القبر غير مستمر كعذاب القيامة، بل يكون كل يوم مرتين، والله تعالى أعلم. وهذا الذي ذكرنا هو الأوفق بالتوفيق بين هذه الآية وبين آية: «النَّارُ يُعْرَضُونَ» الآية. قوله: النار يعرضون عليها: في الحديث: «يعرض عليه مقعده»، فلا بد من اعتبار القلب في أحد الموضوعين، والظاهر أن القلب في الآية؛ لإفادة أهم يعرضون على النار، حتى كأنهم يعرضون على النار، والله تعالى أعلم.

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أُنْفِذَ الْمُؤْمِنُ فِي قَبْرِهِ أُتِيَ، ثُمَّ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿يُتَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾»^(١) بِأَلْفَوْقِ اللَّيْلِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ^(٢) (إبراهيم: ٢٧)

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* بِهَذَا، وَرَأَى: ﴿يُتَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ نَزَلَتْ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ. (إبراهيم: ٢٧)

١٣٧٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ* قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ* بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ* قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُ قَالَ: أَطَّلَعَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَهْلِ الْقَلْبِ فَقَالَ: «وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَكُمْ رَبُّكُمْ حَقًّا؟» فَقِيلَ لَهُ: تَدْعُو أَمْوَاتًا؟ قَالَ: «مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ لَا يُجِيبُونَ».

١٣٧١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ* بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ* عَنْ هِشَامِ بْنِ غُرُورَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ ؓ، قَالَتْ: إِذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّهُمْ لَيَعْلَمُونَ الْآنَ أَنَّ مَا كُنْتُ أَقُولُ لَهُمْ حَقٌّ»، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى﴾

١٣٧٢- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ* قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي* عَنْ شُعْبَةَ* قَالَ: سَمِعْتُ الْأَشْعَثَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ*، عَنْ عَائِشَةَ ؓ، أَنَّ يَهُودِيَّةً دَخَلَتْ عَلَيْهَا، فَذَكَرَتْ عَذَابَ الْقَبْرِ، فَقَالَتْ لَهَا: أَعَاذَكَ اللَّهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ!

١. شهد: وللحموي والكشميهني والمستمل: «يشهد». ٢. آمنوا: وفي نسخة بعده: «بِأَلْفَوْقِ اللَّيْلِ». ٣. حدثنا: كذا لأبي الوقت، وفي نسخة: «حدثني». ٤. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا». ٥. وجدتم: وفي نسخة قبله: «هل». ٦. لهم: كذا لأبوي ذر والوقت.

سهر: قوله: فذلك قوله يثبت الله الذين آمنوا: مطابقته للترجمة من حيث إن أصل الحديث في عذاب القبر، كما صرح به في الرواية الثانية من قوله: «نزلت في عذاب القبر»، قاله العيني. قوله: على أهل القلب: وهم أبو جهل بن هشام، وأمّية بن خلف، وعتبة بن ربيعة، وشيبة بن ربيعة، وهم يعذبون. و«القلب» بفتح القاف وكسر اللام، وهو البئر قبل أن يطوى، يذكر ويؤث. (عمدة القاري) قوله: ولكن لا يجيبون: أي لا يقدرّون على الجواب، وهذا يدل على وجود حياة في القبر صلح معها التعذيب؛ لأنه لما ثبت سماع أهل القلب كلامه ﷺ وتوبيخه لهم دل على إدراكهم بحاسة السمع، قاله القسطلاني، وسيجيء زيادة بيان فيه بعد.

قوله: قالت إنما قال النبي ﷺ إلخ: جاء بلفظ «إنما»، وهي للحصر. قال الكرمان: وكان حديث «ما أنتم بأسمع منهم» لم يثبت عندها، ومذهبها أن أهل القبور يعلمون ما سمعوا قبل الموت، ولا يسمعون بعد الموت. انتهى قال العيني في «عمدة القاري» وابن حجر في «فتح الباري»: هذا من عائشة رد على رواية ابن عمر، لكن الجمهور خالفوها وقيلوا رواية ابن عمر؛ لموافقة من رواه غيره. وقال السهيلي: عائشة لم تحضر قول النبي ﷺ، فغيرها ممن حضر أحفظ للفظ النبي ﷺ، قال: وأما الآية فإنها كقوله تعالى: ﴿أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْأَعْمَى﴾ (الزحرف: ٤٠) أي أن الله هو الذي يُسمع ويهدي. وقال ابن التين: لا معارضة بين حديث ابن عمر والآية؛ لأن الموتى لا يسمعون بلا شك، لكن إذا أراد الله إسماع ما ليس من شأنه السماع لم يمنع، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ﴾ الآية (الأحزاب: ٧٢) وقوله: ﴿قَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ أَنْتِنَا﴾ الآية (نص: ١١). انتهى مختصراً

* أسماء الرجال: محمد بن بشار: العبد بن بشار. غندر: هو محمد بن جعفر. شعبة: ابن الحجاج. علي بن عبد الله: المديني. يعقوب: ابن إبراهيم بن سعد، الزهري تقدم. صالح: هو ابن كيسان. نافع: مولى ابن عمر، أبو عبد الله. عبد الله: ابن محمد بن أبي شيبة، إبراهيم بن عثمان، الواسطي. سفیان: هو ابن عيينة. عبد الله: لقب عبد الله بن عثمان. أبي: عثمان بن جبلة، العتكي. شعبة: ابن الحجاج. الأشعث عن أبيه: أبي الشعثاء (بالمد) سليم بن الأسود، المحاربي. مسروق: هو ابن الأجدع.

سند: قوله: نزلت في عذاب القبر: أي في سؤاله المودّي إلى عذابه أحياناً. قوله: أتدعوا أَمْوَاتًا: أي تخاطبهم. ولا يخفى أن سماع الأموات يقتضي حصول نوع من الحياة له في القبر، وبه يصح تعلق العذاب بالميت، فلذلك ذكر هذا الحديث في هذا الباب لبيان إمكان العذاب. وهل يعارض ذلك قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾؟ قال أبو عثمان الحداد: لا، كما لا يعارضه ما ثبت بالنص من حياة الشهداء. وقال ابن المنير: إذا ثبت حياتهم لزم أن يثبت موتهم بعد هذه الحياة؛ ليجتمع الخلق كلهم في الموت عند قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبَرْقُ إِلَّا الْمَوْتُ﴾ (غافر: ١٦)، ويلزم تعدد الموت وقد قال تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾.

والجواب الواضح عندي: أن معنى قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ﴾ أي ألم الموت، فيكون الموت الذي يعقب الحياة الأخروية بعد الموت الأول لا يذاق ألمه، ويجوز ذلك في حكم التقدير بلا إشكال، أو يقال: ما وضعت العرب اسم الموت إلا للمؤلم على ما فهموه، لا باعتبار كونه ضد الحياة، فعلى هذا يخلق الله تعالى لتلك الحياة الثانية ضدّاً لا يسمى ذلك الضد موتاً، وإن كان ضدّاً للحياة؛ جمعاً بين الأدلة العقلية والنقلية واللغوية. انتهى

قلت: الجواب الثاني لا يوافق ظاهر حديث ذبح الموت، والله تعالى أعلم. ثم إن ثبت الموت في الآخرة سوى موت الدنيا فلنجعل قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ (الدخان: ٥٦) عبارة عن ذلك الموت، لا عن موت الدنيا؛ بناءً على أن الأصل في الاستثناء هو الاتصال لا الانقطاع، ونجعل ضمير «فيها» للآخرة أو الجنة؛ بناءً على أن الصالحين كأهم بعد موت الدنيا في الجنة، وحينئذ لا يظهر الإشكال أصلاً، بل يظهر وجه الاتصال في الاستثناء، ونخلص عن مؤونة حمله على الانقطاع، فافهم، والله تعالى أعلم.

فَسَأَلْتُ عَائِشَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، فَقَالَتْ: «نَعَمْ، عَذَابُ الْقَبْرِ حَقٌّ». قَالَتْ عَائِشَةُ: فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ صَلَّيْ صَلَاةٍ إِلَّا تَعَوَّذَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ. زَادَ غُنْدَرٌ: «عَذَابُ الْقَبْرِ حَقٌّ».

١٣٧٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ * قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ * عَنِ ابْنِ شِهَابٍ * عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ أَسْمَاءَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَطِيبًا، فَذَكَرَ فِتْنَةَ الْقَبْرِ الَّتِي يَفْتَنُ فِيهَا الْمَرْءُ، فَلَمَّا ذَكَرَ ذَلِكَ صَجَّ الْمُسْلِمُونَ صَجَّةً.

الصدق (ق)

أي صاحوا صيحة وفزعوا

١٣٧٤- حَدَّثَنَا عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى * قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ * عَنْ قَتَادَةَ * عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ حَدَّثَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ إِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ: أَتَاهُ مَلَكَانِ فَيُقْعِدَانِهِ فَيَقُولَانِ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟ لِحَمْدِهِ. فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ. فَيُقَالُ لَهُ: انْظُرْ إِلَى مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ، قَدْ أَبَدَكَ اللَّهُ بِهِ مَقْعَدًا مِنَ الْجَنَّةِ، فَيَرَاهُمَا جَمِيعًا». قَالَ قَتَادَةُ: وَذَكَرْنَا أَنَّهُ يُفْسَخُ لَهُ فِي قَبْرِهِ. ثُمَّ رَجَعَ إِلَى حَدِيثِ أَنَسٍ.

سهر

أي يوسع له قبره

١٣٧٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى * قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * قَالَ: حَدَّثَنِي عَوْفُ بْنُ أَبِي جُحَيْفَةَ * عَنْ أَبِيهِ،.....

٨٧- بَابُ التَّعَوُّذِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ

١٨٤/١

١٣٧٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى * قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * قَالَ: حَدَّثَنِي عَوْفُ بْنُ أَبِي جُحَيْفَةَ * عَنْ أَبِيهِ،.....

١. حق: كذا للحموي والمستملي. ٢. زاد إلخ: كذا لأبي ذر. ٣. عن عروة إلخ: وفي نسخة: «قال: أخبرني عروة بن الزبير».
٤. يفتتن: وللشيخ ابن حجر: «يُفْتَنُ». ٥. إنه: وفي نسخة: «وإنه». ٦. في هذا: وفي نسخة: «لهذا». ٧. لمحمد: وللشيخ ابن حجر: «محمد».
٨. حدثنا: ولأبوي ذر والوقت: «حدثني». ٩. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا». ١٠. حدثنا: ولأبوي ذر والوقت: «أخبرنا».

ترجمة: قوله: باب التعوذ من عذاب القبر: قال ابن المنير: أحاديث هذا الباب تدخل في الباب الذي قبله، وإنما أفردناها عنها؛ لأن الباب الأول معقود لثبوته ردًا على من أنكره، والثاني لبيان ما ينبغي اعتماده في مدة الحياة من التوسل إلى الله بالنجاة منه والابتهاج إليه في الصرف عنه. انتهى من «الفتح» قال القسطلاني في أول أحاديث الباب: ومناسيته للترجمة من حيث إن كل من سمع مثل ذلك الصوت يتعوذ من مثله، أو الحديث من الباب السابق وأدخله هنا بعض النساخ. انتهى ونحوه في «الفتح».

سهر: قوله: أتاه ملكان: زاد ابن حبان والترمذي: «أسودان أزرقان، يقال لأحدهما: المنكر، وللآخر: النكير»، وكلاهما ضد المعروف، وسميًا به؛ لأن الميت لم يعرفهما، وذكر بعض الفقهاء أن اسم اللذين يسألان المذنب: منكر ونكير، وأن اسم اللذين يسألان المطيع: مبشر وبشير، كذا في «الفتح». (إرشاد الساري)

قوله: في هذا الرجل لمحمد: بيان من الراوي، أي لأجل محمد ﷺ، وعبر بذلك امتحانًا؛ لئلا يتلقن تعظيمه عن عبارة القائل. قيل: يكشف للميت حتى يرى النبي ﷺ، وهي بشرى عظيمة للمؤمن إن صح ذلك، ولا نعلم حديثًا صحيحًا مرويًا في ذلك، والقائل به إنما استند لمجرد أن الإشارة لا تكون إلا للحاضر، لكن يحتمل أن تكون الإشارة لما في النهن، فيكون مجازًا، قاله القسطلاني. قوله: إلى مقعدك من النار: أي لو لم تكن مؤمنًا، كما هو في حديث أبي سعيد عند أحمد: «كان هذا منزلك لو كفرت ربك»، كذا في «العيني».

قوله: لا دريت ولا تليت: أصله: «تلوت» بالواو، والمحدثون إنما يروونه بالياء للازدواج، أي لا فهمت ولا قرأت القرآن، أو المعنى: لا دريت ولا اتبعت من يدري. (إرشاد الساري)

قوله: بمطارق من حديد ضربة: جمع «المطرقة»، وإفراد «الضربة»؛ للإيذان بأن كل جزء من أجزاء تلك المطرقة مطرقة برأسها مبالغة، كذا في «الكرمانى» و«القسطلاني».

* أسماء الرجال: يحيى بن سليمان: أبو سعيد، الجعفي الكوفي. ابن وهب: عبد الله، المصري. يونس: ابن يزيد، الأيلي. ابن شهاب: الزهري. عياش بن الوليد: الرقام البصري. عبد الأعلى: ابن عبد الأعلى، السامي. سعيد: ابن أبي عروبة، مهرا، اليشكري مولاهم. قتادة: ابن دعامه بن قتادة، السدوسي. محمد بن المثني: المعروف بالزمن، العنزي. يحيى: هو ابن سعيد، القطان. شعبة: هو ابن الحجاج. عون بن أبي جحيفة: يروي عن «أبيه» أبي جحيفة وهب بن عبد الله، السوائي.

عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ رضي الله عنه قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَدْ وَجَبَتِ الشَّمْسُ، فَسَمِعَ صَوْتًا فَقَالَ: «يَهُودُ تُعَذَّبُ فِي قُبُورِهَا». وَقَالَ النَّضْرُ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي قَالَ: «سَمِعْتُ الْبَرَاءَ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ...».

١٣٧٦- حَدَّثَنَا مُعَلَّى قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ قَالَ حَدَّثَنِي بَنْتُ خَالِدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ: أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَتَعَوَّذُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ.

١٣٧٧- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ».

٨٨- بَابُ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْغِيْبَةِ وَالْبَوْلِ

١٨٤/١

١٣٧٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى قَبْرَيْنِ فَقَالَ: «إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ مِنْ كَبِيرٍ، ثُمَّ قَالَ: بَلَى، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ يَسْعَى بِالنَّمِيمَةِ،.....»

١. بنت: وفي نسخة: «أُم». ٢. يدعو: وللكشميني بعده: «ويقول». ٣. الغيبة: وفي نسخة: «النميمة».
٤. عن: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «قال». ٥. من: وفي نسخة: «في».

ترجمة: قوله: باب عذاب القبر من الغيبة والبول: قال الحافظ: قال ابن المنير: المراد بتخصيص هذين الأمرين بالذكر تعظيم أمرهما، لا نفى الحكم عما عداهما، فعلى هذا لا يلزم من ذكرهما حصر عذاب القبر فيهما، لكن الظاهر من الاختصار على ذكرهما أنهما أمكن في ذلك من غيره، وقد روى أصحاب السنن من حديث أبي هريرة: «استنزهوا من البول؛ فإن عامة عذاب القبر منه». اهـ

قوله: بالنميمة: هو موضع الترجمة من حيث إن الغيبة من لوازمها. وقيل: مفسدة النميمة أشد، فلا يصح الإحراق، إلا أن يقال: إن الخل محل التحذير، فينبغي الاحتراز عنه. ولما وقع في بعض طرق هذا الحديث بلفظ «الغيبة»، ومن عادة البخاري الإشارة إلى ما ورد في بعض الطرق. انتهى من «العيني» و«الفتح» واستظهر هذا الأخير الحافظ ابن حجر. وقال السندي: «النميمة» عادة لا تكون إلا بإظهار ما لا يحب صاحبه إظهاره بالغيب، وهو حقيقة الغيبة، وكان النميمة من أفراد الغيبة، ولذلك عبر عنها في الترجمة باسم الغيبة. اهـ

سهر: قوله: وقد وجبت: أي سقطت، يريد غربت، والجملة حالية. (إرشاد الساري وعمدة القاري) قوله: فسمع صوتا: إما صوت ملائكة العذاب، أو صوت وقع العذاب، أو صوت المعدنين. وفي «الطبراني» عن عون بهذا السند: أنه ﷺ قال: «أسمع صوت اليهود يعذبون في قبورهم». ومناسبة الحديث للترجمة من حيث إن كل من سمع مثل ذلك الصوت يتعوذ من مثله، أو الحديث من الباب السابق، وأدخله هنا بعض النساخ، قاله القسطلاني. وفي «فتح الباري»: ويحتمل أن يكون المصنف أراد أن يعلم بأن حديث أم خالد ثاني أحاديث هذا الباب محمول على أنه ﷺ تعوذ حين سمع أصوات اليهود؛ لما علم من حاله أنه كان يتعوذ ويأمر بالتعوذ مع عدم سماع العذاب، فكيف مع سماعه؟ وهذا جارٍ على ما عرف من عادة المصنف في الإغماض. وقال الكرماني: العادة قاضية بأن كل من سمع مثل ذلك الصوت يتعوذ من مثله، أو تركه اختصاراً.

قوله: وقال النضر: [هذا الطريق ثابت عند أبي ذر، وساقه البخاري؛ تنبيهاً على أنه متصل بالسماع، والأول بالنعنة، وهو من المتابعة المعلقة ليحيى بن سعيد. (عمدة القاري)] قوله: بنت خالد: [اسمها أمة بفتح الهزرة وخفة الميم، أم خالد الأموية، ولدت بالحبيشة، تزوجها الزبير فولدت له خالداً وعمراً. قال الذهبي: لها صحبة. (عمدة القاري)]

قوله: من فتنة المحيا: أي الابتلاء مع عدم الصبر والرضا، والوقوع في الآفات، والإصرار على الفساد، وترك متابعة طريق الهدى. «ومن فتنة الممات» أي سؤال منكر ونكير مع الخيرة والخوف وعذاب القبر. و«من فتنة المسيح الدجال»: «المسيح» بمعنى المفعول؛ لأن إحدى عينيه ممسوحة، أو بمعنى الفاعل؛ لأنه يمسح الأرض أي يقطعها في أيام معدودة. (إرشاد الساري) قوله: بالنميمة: هو موضع الترجمة من حيث إن الغيبة من لوازمها. ولما وقع في بعض طرق هذا الحديث بلفظ «الغيبة»، ومن عادة البخاري الإشارة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث، كذا قاله العيني. ومضى الحديث مع متعلقاته في «باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله».

* أسماء الرجال: أبي أيوب: الأنصاري. وقال النضر: هو ابن شميل. مما وصله الإسماعيلي. شعبة: ومن بعده تقدّموا. معلى: هو ابن أسد. وهيب: هو ابن خالد. موسى بن عقبة: الأسدي. مسلم بن إبراهيم: الفراهيدي. يحيى: هو ابن أبي كثير. قتيبة: هو ابن سعيد بن جميل، البغلاني. جرير: هو ابن أبي حازم. الأعمش: سليمان بن مهران. مجاهد: هو ابن جبر، المفسر. طاووس: هو ابن كيسان، اليماني.

سند: قوله: يهود تعذب: الظاهر أنه إخبار عن أصحاب الصوت بأنهم يهود، لا إخبار عن اليهود بأنهم يعذبون. فالأقرب أن يعتبر «يهود» خبر مبتدأ محذوف، وأيضاً «يهود» نكرة، ولهذا تدخلها اللام، فتقول: اليهود، والله تعالى أعلم. قوله: فكان يسعى بالنميمة: «النميمة» عادة لا تكون إلا بإظهار ما لا يحب صاحبه إظهاره بالغيب، وهو حقيقة الغيبة، وكان «النميمة» من أفراد الغيبة، ولذلك عبر عنها في الترجمة باسم الغيبة، والله تعالى أعلم.

وَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ». قَالَ: ثُمَّ أَخَذَ عُودًا رَطْبًا فَكَسَرَهُ بَاثْنَيْنِ، ثُمَّ عَرَزَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى قَبْرِ، ثُمَّ قَالَ: «لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَبْيَسَا».

١٨٤/١

٨٩- بَابُ: الْمَيِّتِ يُعْرَضُ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالْعِدَاةِ وَالْعَشِيِّ

أي وقتها؛ لأن الموتى لا صباح عندهم ولا مساء. (قر)

١٣٧٩- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ* قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ* عَنْ نَافِعٍ* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا مَاتَ عُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالْعِدَاةِ وَالْعَشِيِّ، إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَمِنْ أَهْلِ النَّارِ فَمِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَيُقَالُ: هَذَا مَقْعَدُكَ حَتَّى يَبْعَثَكَ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

أي هذا الذي رأيته مقعدك يوم القيامة ترفعه وانظره حتى يبعثك الله تعالى. (شيخ ولي الله)

١٨٤/١

٩٠- بَابُ كَلَامِ الْمَيِّتِ عَلَى الْجَنَازَةِ

أي بعد جملة. (ع)

١٣٨٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ* قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ* عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وُضِعَتِ الْجَنَازَةُ فَاحْتَمَلَهَا الرَّجَالُ عَلَى أَعْنَاقِهِمْ، فَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً قَالَتْ: قَدُمُونِي قَدُمُونِي. وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ صَالِحَةٍ قَالَتْ: يَا وَيْلَهَا، أَيْنَ تَذْهَبُونَ بِهَا؟ يَسْمَعُ صَوْتَهَا كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الْإِنْسَانَ، وَلَوْ سَمِعَهَا الْإِنْسَانُ لَصَعِقَ».

٩١- بَابُ مَا قِيلَ فِي أَوْلَادِ الْمُسْلِمِينَ

غير البالغين. (قر)

١٨٤/١

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ مَاتَ لَهُ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ لَمْ يَلْعَنُوا الْخِنْتَ كَانَ لَهُ حِجَابًا مِنَ النَّارِ، أَوْ دَخَلَ الْجَنَّةَ».

أي لم يلغوا مبلغ الرجال فيكتب عليهم الخنث أي الإم. (مع)

١. وأما أحدهما: وفي نسخة: «وأما الآخر». ٢. باثنين: وفي نسخة: «بائنتين». ٣. معقده: كذا لأبوي ذر والوقت. ٤. فمن أهل النار: كذا لأبي ذر.
٥. قالت يا ويلها: وفي نسخة: «قالت: ويلها». ٦. كان: ولأبي ذر والكشميهني: «كانوا». ٧. حجابًا: وللشمك: «حجاب».

ترجمة: قوله: باب كلام الميت على الجنائز: قال الحافظ: أي بعد حملها، أورد فيه حديث أبي سعيد، وقد تقدم الكلام عليه قبل بضعة وثلاثين بابًا، ترجم له «قول الميت وهو على الجنائز: قدموني». اهـ قلت: تقدم الكلام على الترجمتين هناك باليسر، فارجع إليه لو شئت.

قوله: باب ما قيل في أولاد المسلمين: قال الحافظ: أي غير البالغين. قال ابن المنير: تقدم في أوائل «الجنائز» ترجمة «من مات له ولد فاحتسب»، وفيه الحديث المصنوع به، وإنما ترجم بهذه لمعرفة مآل الأولاد، ووجه انتزاع ذلك أن من يكون سببًا في حجب النار عن أبويه أولى بأن يحجب هو؛ لأنه أصل الرحمة وسببها. قال الحافظ: ولعل البخاري أشار إلى ما ورد في بعض طرق حديث أبي هريرة؛ فإن فيه التصريح بإدخال الأولاد الجنة مع آبائهم. وروى عبد الله بن أحمد في «زيادات المسند» عن علي مرفوعًا: «إن المسلمين وأولادهم في الجنة، وإن المشركين وأولادهم في النار»، ثم قرأ: «وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمُ» الآية (الطور: ٢١). وهذا أصح ما ورد في تفسير هذه الآية، وبه جزم ابن عباس. اهـ

سهر: قوله: قالت قدموني: وهو موضع الترجمة. وقال ابن بطلان: إنما يقول الروح ذلك، ورد عليه بأنه لا مانع أن يرد الله الروح إلى الجسد في تلك الحالة؛ ليكون ذلك زيادة في بشرى المؤمن وبؤسًا للكافر. وسبق الحديث في «باب قول الميت وهو على الجنائز: قدموني». فإن قلت: ما فائدة هذا التكرار؟ قلت: فائدته أنه راعى هناك مناسبة الترجمة لترجمة الباب الذي قبله - وهي «باب السرعة بالجنائز» - لاشتغال حديثه على بيان موجب الإسراع، وراعى هنا أيضًا مناسبة ترجمة هذا الباب لترجمة الباب الذي قبله - وهو عرض المقعد عليه - فكان ابتداءه يكون عند حمل الجنائز؛ لأنه حينئذ يظهر للميت ما يؤول إليه حاله، فعند ذلك يقول ما يقول، كذا في «العين».

قوله: من مات له ثلاثة من الولد إلخ: وهو محل الترجمة من حيث إن الولد الذي لم يبلغ الخنث إذا كان حجابًا لأبويه من النار فبالطريق الأولى أن يكون هو محجوبًا عن النار، فيدل هذا على أن أولاد المسلمين من أهل الجنة. وقال النووي: أجمع من يعتد به من علماء المسلمين على أن من مات من أطفال المسلمين فهو من أهل الجنة. وتوقف فيه بعضهم؛ لحديث عائشة رواه مسلم بلفظ: «توفي صبي من الأنصار، فقلت: طوبى له، لم يعمل سوءًا ولم يدركه، فقال النبي ﷺ: أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ يَا عَائِشَةُ؟» الحديث. وأجيب: لعله نهاها عن التسارع على القطع بلا دليل، أو قال ذلك قبل أن يعلم ﷺ به. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: إسماعيل: هو ابن أبي أويس. مالك: الإمام. نافع: مولى ابن عمر. قتيبة: هو ابن سعيد، البغلاني. الليث: هو ابن سعد، الإمام.

سند: قوله: فيقال هذا مقعدك: أي فكن متمتعًا أو متهولًا برويته وبالنظر إليه. أو فكن على أن المصير إليه حتى يبعثك الله أي إليه، كما في بعض الروايات. أو المراد بهذا مقعدك القبر حتى يبعثك الله إليه أي إلى المعروض، والله تعالى أعلم.

١٣٨١- حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْبٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنَ النَّاسِ مُسْلِمٌ يَمُوتُ لَهُ ثَلَاثَةٌ لَمْ يَبْلُغُوا الْحِنْثَ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ إِيَّاهُمْ».

١٣٨٢- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ: أَنَّهُ سَمِعَ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا تُوُفِّيَ إِبْرَاهِيمُ رضي الله عنه قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لَهُ مُرْضِعًا فِي الْجَنَّةِ».

٩٢- بَابُ مَا قِيلَ فِي أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ

١٨٥/١

١٣٨٣- حَدَّثَنَا جَبَّارٌ * قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ * عَنْ أَبِي يَشْرِ * عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ * عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ، فَقَالَ: «اللَّهُ إِذْ خَلَقَهُمْ أَعْلَمَ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ».

١. عن: وفي نسخة: «قال حدثنا». ٢. ثلاثة: كذا لأبي ذر، وللأكثر: «ثلاثة من الولد». ٣. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني».

ترجمة = وفي «الفيض»: وانعقد الإجماع على نجاة أولاد المسلمين. قال مولانا النانوتوي رحمته الله: إن مقتضى الأدلة التوقف فيهم أيضاً. اهـ قلت: لعل المصنف أشار في الترجمة بقوله: «ما قيل» إلى اختلاف الروايات في ذلك، وهكذا صنع في الترجمة الآتية، فبعض الروايات تدل جزئاً على كونهم من أهل الجنة، ففي «المشكاة» برواية «أبي داود» عن عائشة رضي الله عنها قالت: «قلت: يا رسول الله، ذراري المؤمنين؟ قال: من آبائهم، فقلت: يا رسول الله، بلا عمل؟ قال: الله أعلم، بما كانوا عاملين». وبعض الروايات يشير إلى التردد وعدم الجزم، كما تقدم في كلام الحافظ من رواية «مسلم».

قوله: باب ما قيل في أولاد المشركين: كتب الشيخ في «اللامع»: ظاهرُ صنيع المؤلف من إيراد حديث الفطرة عقيب الرواية التي ظاهرها التوقف، وإن كان المراد نفي الاستحقاق المترتب على العمل لا مطلقاً، ثم إيراد رواية إبراهيم رضي الله عنه: مشعرٌ بأنه اختار ما اختارنا من أن هؤلاء يدخلون الجنة أيضاً، والله أعلم. اهـ قال الحافظ: هذه الترجمة تشعر أيضاً بأنه كان متوقفاً في ذلك، وقد جزم بعد هذا في «تفسير سورة الروم» بما يدل على اختيار القول الصائر إلى أنهم في الجنة. وقد رتب أيضاً أحاديث هذا الباب ترتيباً يشير إلى المذهب المختار؛ فإنه صدره بالحديث الدال على التوقف، ثم تنى بالحديث المرجح لكونهم في الجنة، ثم ثلث بالحديث المصرح بذلك؛ فإن قوله في سياقه: «وأما الصبيان حولة فأولاد الناس»، قد أخرجه في «التعريب» بلفظ: «وأما الولدان الذين حولة فكل مولود يُولد على الفطرة، فقال بعض المسلمين: وأولاد المشركين؟ فقال: وأولاد المشركين».

سهر: قوله: إبراهيم: [ابن النبي ﷺ، وهو ابن ثمانية عشر شهراً. (عمدة القاري)] قوله: أعلم بما كانوا عاملين: أي الله أعلم بما هم صائرون إليه من دخول الجنة أو النار أو الترك بين المنزلتين. وقد اختلفوا في ذلك، فقيل: إنهم من أهل النار تبعاً للأبوين. وقيل: من أهل الجنة نظراً إلى أصل الفطرة. وقيل: إنهم خدام أهل الجنة. وقيل: إنهم يكونون بين الجنة والنار، لا منعمين ولا معذبين. وقيل: من علم الله منه أنه يومئذ يموت عليه إن عاش أدخله الجنة، ومن علم منه أنه يفجر ويكفر أدخله النار. وقيل بالتوقف في أمرهم وعدم القطع بشيء، وهو الأول؛ لعدم التوقيف من جهة الرسول ﷺ بكونهم من أهل الجنة ولا من أهل النار، بل أمرهم بالاعتقاد الذي عليه أكثر أهل السنة من التوقيف في أمرهم. وقال ابن حجر: هذا قبل أن ينزل فيهم شيء، فلا ينافي أن الأصح أنهم من أهل الجنة، هذا ما قاله علي القاري في «المراقبة».

ويؤيد قول ابن حجر ما قاله النووي في «شرح مسلم»: اختلف العلماء في من مات من أطفال المشركين، فمنهم من يقول: هم تبع لأبائهم في النار، ومنهم من توقف فيهم. والثالث: وهو الصحيح الذي ذهب إليه المحققون أنهم من أهل الجنة، واستدل بأشياء: منها حديث إبراهيم رضي الله عنه حين رآه النبي ﷺ وحوله أولاد الناس، فقال ﷺ: «أما الولدان الذين حولة فكل مولود على الفطرة، قال بعض المسلمين: يا رسول الله، وأولاد المشركين؟ فقال ﷺ: وأولاد المشركين»، رواه البخاري في «صحيحه» أي في «التعريب». منها قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا﴾ (الإسراء: ١٥) ولا يتوجه على المولود التكليف حتى يبلغ، فيلزم الحجة، وهذا متفق عليه. قال الطيبي بعد نقل هذا: أقول والعلم عند الله: والحق التوقف؛ لما ورد في حديث خديجة في أولادها [رواه أحمد في «مسنده»] وحديث: «الوائدة والمؤودة في النار» بخالف حديث إبراهيم رضي الله عنه، فالوجه أن يبين الكلام على حديث عائشة رضي الله عنها وقولها: «عصفور من عصافير الجنة»، فعلى هذا أولاد المشركين الذين كانوا بين يدي إبراهيم هم المشركون الذين لم يسلموا حينئذ، ثم في المال آمنوا. أما قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا﴾ فيحتمل أن يراد بالعذاب الاستعصال في الدنيا؛ لأن «حتى» تقتضي ظاهراً أن يكون العذاب في الدنيا. انتهى مختصراً

* أسماء الرجال: ابن عثية: هو إسماعيل بن إبراهيم، البصري، وعثية اسم أمه. أبو الوليد: هشام بن عبد الملك، الطيالسي. شعبة: هو ابن الحجاج. حبان: بكسر المهملة وتشديد الموحدة، هو ابن موسى، المروزي. عبد الله: هو ابن المبارك، المروزي. شعبة: هو ابن الحجاج بن الورد، العتكي. أبي بشر: جعفر بن أبي وحشية. سعيد بن جبيرة: الأسدي مولاها.

سند: قوله: إن له مرضعاً في الجنة: كأنه من باب التشريف، لا لأن الجنة يحتاج الصغير فيها إلى تربية ورضاعة، والله تعالى أعلم.

قوله: الله إذ خلقهم أعلم: في المصايح: «إذ» تتعلق بمحذوف، أي علم ذلك إذ خلقهم، والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر، ولا يصح تعلّقها بأفعل التفضيل؛ لتقدمها عليه. وقد يقال بجوازها مع التقدم؛ لأنه ظرف فيتسع فيه. انتهى قلت: وهذا يقتضي أن «إذ» ظرف، ولا يخفى أن علمه تعالى أزلي قدم، فتقيده بوقت الخلق الحادث غير ملائم، إلا أن يقال: يقدم صفة التكوين كما هو عند الماتريدية. والأقرب أن يجعل «إذ» تعليلية. ويمكن أن يجعل ظرفاً على القول بحدوث الخلق، كما هو مذهب الأشاعرة بتأويل حين قدر خلقهم في الأزل، والله تعالى أعلم. ويمكن أن يجعل ظرفاً على أن الكلام إخبار عن ثبوت العلم عند الخلق لا حدوثه عنده، والله تعالى أعلم.

١٣٨٤- حَدَّثَنَا أَبُو الِيَمَانِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ * عَنِ الزُّهْرِيِّ * قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: سُئِلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم عَنْ ذَرَارِيِّ الْمُشْرِكِينَ، فَقَالَ: «اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ».

١٣٨٥- حَدَّثَنَا آدَمٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ * عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ * بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ، كَمَثَلِ الْبَهِيمَةِ تُنْتَجَبُ الْبَهِيمَةُ، هَلْ تَرَى فِيهَا جَذَاءً؟»

٩٣- بَابُ

١٨٥/١

بالتنوين، وهو ساقط في رواية أبي ذر

١٣٨٦- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ * قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ * - هُوَ ابْنُ حَارِثٍ - قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ * عَنْ سَمُرَةَ * بِنْتِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم إِذَا صَلَّى صَلَاةً أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ، فَقَالَ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ اللَّيْلَةَ رُؤْيَا؟» قَالَ: فَإِنْ رَأَى أَحَدٌ قَصَّهَا، فَيَقُولُ مَا شَاءَ اللَّهُ، فَسَأَلْنَا يَوْمًا فَقَالَ: «هَلْ رَأَى مِنْكُمْ أَحَدٌ رُؤْيَا؟» قُلْنَا: لَا.

أي صلاة الغداة. (قر)

يفتح اللام. (قر)

قَالَ: لَكِنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ رَجُلَيْنِ أَتَيَانِي فَأَخَذَا بِيَدَيَّ، فَأَخْرَجَانِي إِلَى أَرْضٍ مُقَدَّسَةٍ، فَإِذَا رَجُلٌ جَالِسٌ، وَرَجُلٌ قَائِمٌ بِيَدِهِ - قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنْ مُوسَى: - كُؤُوبٌ مِنْ حِدِيدٍ، يُدْخِلُهُ فِي شِدْقِهِ، حَتَّى يَبْلُغَ قَفَاهُ، ثُمَّ يَفْعَلُ بِشِدْقِهِ الْآخَرَ مِثْلَ ذَلِكَ، وَيَلْتَمِثُ شِدْقُهُ هَذَا، فَيَعُودُ فَيَصْنَعُ مِثْلَهُ. فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالَ: انْطَلِقْ.

فَانْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ مُضْطَجِعٍ عَلَى قَفَاهُ، وَرَجُلٌ قَائِمٌ عَلَى رَأْسِهِ بِفِهْرٍ - أَوْ: صَخْرَةٍ - فَيَشْدُخُ بِهَا رَأْسَهُ، فَإِذَا صَرَبَهُ تَذْهَدَةً الْحَجَرُ، فَانْطَلَقَ إِلَيْهِ لِيَأْخُذَهُ، فَلَا يَرْجِعُ إِلَى هَذَا حَتَّى يَلْتَمِثَ رَأْسُهُ وَعَادَ رَأْسُهُ كَمَا هُوَ، فَعَادَ إِلَيْهِ فَصَرَبَهُ. قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: انْطَلِقْ.

١. صلاة: وللمستلمي والحموي: «صلاته». ٢. منكم أحد: وفي نسخة: «أحد منكم». ٣. أرض مقدسة: كذا للمستلمي، وفي نسخة: «الأرض المقدسة».
٤. فقلت: وفي نسخة: «قلت». ٥. ما: وللمستلمي: «من». ٦. بها: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «به».

سهر: قوله: حدثنا آدم: [هذان الحديثان يدلان على التوقف في أمرهم، والحديث الآتي من أبي هريرة يدل على كونهم في الجنة، لكن من غير تصريح، وحديث سمرة يدل صريحاً على أنهم في الجنة، وأصرح منه الذي يأتي في «التعبير»، ومن ثم اختلف العلماء فيه؛ ولذا أهم المؤلف في الترجمة.] قوله: فأبواه: أي فأبوا المولود، قال الطيبي: الفاء إما للتعقيب، أو للسببية، أو جزاء شرط مقدر أي إذا تقرر ذلك فمن تغير كان بسبب أبويه، إما بتعليمهما إياه أو ترغيبهما فيه أو كونه تبعاً لهما في الدين يقتضي أن يكون حكمهما حكمهما فيه. وخص الأبوان بالذكر للبالغ. (عمدة القاري) قوله: تنتج البهيمية: بلفظ المجهول أي تلدها، هكذا لفظ العرب. و«الجدعاء» بفتح الجيم وسكون الدال والمد: مقطوعة الأذن، إنما يجدها أهلها. والمعنى: أن البهيمية تولد سليمة من الجدع، فلولا تعرض الناس لبقيت كما ولدت، كذا في «اللمعات» و«القسطاني» و«العين».

قوله: جدعاء: [الجدع: قطع الأنف والأذن أو اليد أو الشفة، والمراد ناقص الحلقة. (اللمعات)] قوله: إلى أرض مقدسة: هو يحتمل الإطلاق والتقييد بأرض المسجد الأقصى. (جمع البحار) قوله: كؤوب: بفتح الكاف وضم اللام المشددة، وهو الحديد التي ينشل بها اللحم عن القدر، وكذلك «الكلاب». قوله: «من حديد» كلمة «من» للبيان. قوله: «يدخله في شدقه» بضم الباء من «الإدخال». و«الشدق» بكسر الشين: جانب الفم، أي يُدجِل الرجل القائم الكؤوب في جانب فم الرجل الجالس. (عمدة القاري وإرشاد الساري) قوله: حتى يبلغ قفاه: بالوحدة وضم اللام، وفي «التعبير»: «فيشرش شدقه إلى قفاه، ومنخره إلى قفاه، وعينه إلى قفاه» أي يقطعها شقاً، هذا في «القسطاني». والعيني ضبطه ههنا من «تلغ يتلغ» بفتح اللام فهما بمثلثة ولام وغين معجمة، وقال: «التلغ» الشدخ. قوله: بفهر: بكسر الفاء وسكون الهاء وفي آخره راء، وهو الحجر ملء الكف. وقيل: هو الحجر مطلقاً. قوله: «فيشدخ» بفتح التحتية وسكون المعجمة وفتح الدال من «الشدخ»، وهو كسر الشيء الأجوف. (عمدة القاري وإرشاد الساري)

* أسماء الرجال: أبو اليمان: الحكم بن نافع. شعيب: هو ابن أبي حمزة. الزهري: محمد بن مسلم بن شهاب. آدم: هو ابن أبي إياس. ابن أبي ذئب: محمد بن عبد الرحمن. أبي سلمة: ابن عبد الرحمن ابن عوف. موسى بن إسماعيل: المنقري التبوذكي. جرير: ابن حازم بن زيد، الأزدي. أبو رجاء: عمران بن تيم، العطاردي. سمرة: ابن جندب بن هلال، الفزاري.

سند: قوله: يولد على الفطرة: يحتمل أنه ذكر هذا الحديث؛ لبيان أنه يفيد النجاة لأولاد الكفرة بناء على أن المراد بـ«الفطرة» الإسلام، وحينئذ يلزم التعارض بين هذا الحديث والحديث السابق. ويحتمل أنه ذكر للتنبيه على أن الفطرة لا تحمل على الإسلام، بل على سلامة الطبع؛ دفعاً للتعارض بين هذا الحديث وبين السابق، والله تعالى أعلم.

فَانْطَلَقْنَا إِلَى نَقَبٍ مِثْلِ الثَّنُورِ، أَعْلَاهُ صَيِّقٌ وَأَسْفَلُهُ وَاسِعٌ، تَتَوَقَّدُ تَحْتَهُ نَارٌ، فَإِذَا اقْتَرَبَ ارْتَفَعُوا حَتَّى كَادُوا يَخْرُجُونَ، فَإِذَا حَمَدَتْ رَجَعُوا فِيهَا، وَفِيهَا رِجَالٌ وَنِسَاءٌ عُرَاءٌ. فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالَا: انْطَلِقْ.

جمع «عار»

أي سكن فيها

فَانْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَيْنَا عَلَى نَهْرٍ مِنْ دَمٍ، فِيهِ رَجُلٌ قَائِمٌ، وَعَلَى وَسْطِ النَّهْرِ - قَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ وَوَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ بْنُ حَازِمٍ: وَعَلَى شَطِّ النَّهْرِ - رَجُلٌ بَيْنَ يَدَيْهِ حِجَارَةٌ، فَأَقْبَلَ الرَّجُلَ الَّذِي فِي النَّهْرِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ رَمَاهُ الرَّجُلُ بِحَجَرٍ فِي فِيهِ قَرْدَةٌ حَيْثُ كَانَ، فَجَعَلَ كُلُّمَا جَاءَ لِيَخْرُجَ رَمَى فِي فِيهِ بِحَجَرٍ، فَيَرْجِعُ كَمَا كَانَ. فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالَا: انْطَلِقْ.

وصله أبو عوانة. (ق)

وصله أحمد. (ق)

يفتح السين وسكونها. (ق)

فَانْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَيْنَا إِلَى رَوْضَةٍ خَضِرَاءَ، فِيهَا شَجَرَةٌ عَظِيمَةٌ، وَفِي أَصْلِهَا شَيْخٌ وَصَيَّانٌ، وَإِذَا رَجُلٌ قَرِيبٌ مِنَ الشَّجَرَةِ بَيْنَ يَدَيْهِ نَارٌ يُوقِدُهَا، فَصَعِدَا بِي فِي الشَّجَرَةِ، فَأَدْخَلَانِي دَارًا لَمْ أَرَقْطُ أَحْسَنَ وَأَفْضَلَ مِنْهَا، فِيهَا رِجَالٌ شُبُوحٌ وَشَبَابٌ وَنِسَاءٌ وَصَيَّانٌ، ثُمَّ أَخْرَجَانِي مِنْهَا فَصَعِدَا بِي الشَّجَرَةَ فَأَدْخَلَانِي دَارًا هِيَ أَحْسَنُ وَأَفْضَلُ، فِيهَا شُبُوحٌ وَشَبَابٌ.

قُلْتُ: طَوَّفْتُمَانِي اللَّيْلَةَ، فَأَخِيرَانِي عَمَّا رَأَيْتُ؟ قَالَا: نَعَمْ، أَمَّا الَّذِي رَأَيْتَهُ يُشَقُّ شِدْقُهُ فَكَذَّابٌ يُحَدِّثُ بِالْكَذِبَةِ، فَتَحْمَلُ عَنْهُ حَتَّى تَبْلُغَ الْآفَاقَ، فَيُصْنَعُ بِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ. وَالَّذِي رَأَيْتَهُ يُشْدَخُ رَأْسُهُ فَرَجُلٌ عَلَّمَهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ، فَتَأَمَّ عَنْهُ بِاللَّيْلِ، وَلَمْ يَعْمَلْ فِيهِ بِالنَّهَارِ، يُفَعَّلُ بِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ. وَالَّذِي رَأَيْتَهُ فِي الثَّقَبِ فَهُمْ الرِّزَاءَةُ. وَالَّذِي رَأَيْتَهُ فِي النَّهْرِ أَكَلُوا الرِّبَا.

يفتح الكاف ويجوز كسرهما

لما ينشأ عن تلك الكذبة من المفاسد. (ق)

أي أعرض عنه. (ع)

ن

جمع «زان»

وَالشَّيْخُ الَّذِي فِي أَصْلِ الشَّجَرَةِ إِبْرَاهِيمُ، وَالصَّيَّانُ حَوْلَهُ فَأَوْلَادُ النَّاسِ. وَالَّذِي يُوقِدُ النَّارَ مَالِكُ خَازِنِ النَّارِ. وَالِدَارُ الْأُولَى الَّتِي دَخَلْتَ دَارُ عَامَّةِ الْمُؤْمِنِينَ، وَأَمَّا هَذِهِ الدَّارُ فَدَارُ الشُّهَدَاءِ. وَأَنَا جَبْرِيلُ وَهَذَا مِيكَائِيلُ. فَارْفَعْ رَأْسَكَ، فَارْفَعْتُ رَأْسِي فَإِذَا فَوْقِي مِثْلُ السَّحَابِ. قَالَا: ذَلِكَ مَنَزِلُكَ. فَقُلْتُ: دَعَانِي أَدْخُلَ مَنَزِلِي، قَالَا: إِنَّهُ بَقِيَ لَكَ عُمْرٌ لَمْ تَسْتَكْمِلْهُ، فَلَوْ اسْتَكْمَلْتَ أَتَيْتَ مَنَزِلَكَ.

هذا على الترجمة

التي فيها شيوخ وشباب

أي التركي، خطاب للملكين. (ع)

١. نقب: كذا للكشيمهني، وللشمك: «نقب». ٢. تتوقد تحته نار: وفي نسخة: «يتوقد تحته نارًا» [نصب على التمييز. (عمدة القاري)].

أي يتوقد النقب

٣. اقترب: وفي نسخة: «أقترت». ٤. كادوا يخرجون: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «كاد أن يخرجوا»، وفي نسخة: «كادوا أن يخرجوا».

٥. ما: كذا لأبوي الوقت، وفي نسخة: «من». ٦. و: كذا لأبوي الوقت. ٧. قال إلخ: كذا لأبوي ذر. ٨. رماه الرجل: وفي نسخة: «رماه بحجر»، وفي نسخة: «رمى».

٩. أتينا: وفي نسخة: «انتهينا». ١٠. فأدخلاني: ولابن عساكر: «وأدخلاني». ١١. شباب: ولأبوي الوقت: «شبان». ١٢. فأدخلاني: ولابن عساكر: «وأدخلاني».

١٣. فيها: وفي نسخة: «منها». ١٤. شباب: ولأبوي الوقت: «شبان». ١٥. طوفتاني: وفي نسخة: «طوفتاني». ١٦. فتحمل: وفي نسخة: «تتحمل».

١٧. في النقب: وفي نسخة: «في الثقب». ١٨. أكلوا: وفي نسخة: «آكل». ١٩. ذلك: كذا لأبوي ذر، وفي نسخة: «ذاك».

سهر: قوله: فإذا اقترب: بالموحدة في آخره، أي إذا اقترب الوقود أو الحر الدال عليه قوله: «يتوقد». وللکشمیهنی: «فإذا أقترت» بـهمزة قطع ففوقيتين من «الفترة» أي التهيت وارتفعت نارها. وفي رواية ابن السكن والقاسمي وعبدوس: «فترت» بفاء وفوقيتين بينهما الراء، وهو الانكسار والضعف. واستشكل: فإن بعده «فإذا حمدت رجعوا»، أو معنى «الفتور» و«الحمود» واحد. وعند الحميدي: «فإذا ارتقت» من «الارتقاء» وهو الصعود، قال الطيبي: وهو الصحيح دراية ورواية. (إرشاد الساري)
قوله: ارتفعوا: [جواب «إذا»]، والضمير يرجع إلى الناس بدلالة السياق. (عمدة القاري) [قوله: فدار الشهداء: [لأن الغالب أن الشهيد لا يكون إلا شيخاً أو شاباً].

٩٤- بَابُ مَوْتِ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ ^{ترجمة}

١٣٨٧- حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ * عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، * عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: فِي كَمْ كَفَنْتُمُ النَّبِيَّ ﷺ؟ قَالَتْ: فِي ثَلَاثَةِ أَنْوَاجٍ بَيِّضٍ سَحُولِيَّةٍ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ. وَقَالَ لَهَا: فِي أَيِّ يَوْمٍ تُوفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ. قَالَ: فَأَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟ قَالَتْ: يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ. قَالَ: أَرْجُو فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَ اللَّيْلِ.

فَنَظَرُ إِلَى تَوْبٍ عَلَيْهِ كَانَ يُمَرِّضُ فِيهِ، بِهِ رَدْعٌ ^ن مِنْ رَعْفَرَانٍ، فَقَالَ: اغْسِلُوا تَوْبِي هَذَا، وَزِيدُوا عَلَيْهِ تَوْبَيْنِ، فَكَفَّنُونِي فِيهِمَا.

قُلْتُ: إِنَّ هَذَا خَلَقَ. قَالَ: إِنَّ الْحَيَّ أَحَقُّ بِالْجَدِيدِ مِنَ الْمَيِّتِ، إِنَّمَا هُوَ لِلْمُهْلَةِ. فَلَمْ يُتَوَفَّ حَتَّى أَمْسَى مِنْ لَيْلَةِ الثَّلَاثَاءِ، وَذُفِنَ ^{بفتح المعجمة واللام أي غير جديد} ^{بتثنية الميم، القبح والصديد. (قس ن)}

قَبْلَ أَنْ يُصْبِحَ.

١. قالت: وفي نسخة: «قلت». ٢. قالت: وفي نسخة: «قلت». ٣. الليل: وللحموي والمستمل: «الليلة».

٤. فنظر: وفي نسخة: «ثم نظر». ٥. ردع: وفي نسخة: «ردع». ٦. فيهما: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «فيها».

ترجمة: قوله: باب موت يوم الاثنين: كتب الشيخ في «اللامع»: يعني بذلك جواز تمنى موته، كما وقع لأبي بكر وإن لم يحصل له ذلك؛ لوقوعه في ليلة يوم الثلاثاء. نعم، لم يقته الاتصال ومدانة الوقت؛ فإن فصل ما بين يوم الاثنين وليلة الثلاثاء غير معتد به. اهـ

سهر: قوله: بيض: بكسر الموحدة جمع «أبيض». وقوله: «سحولية» يروى بفتح سين وضمها، فالفتح منسوب إلى «السحول» وهو القصار؛ لأنه يسحلها أي يغسلها، أو إلى «سحول» وهو قرية باليمن. والضم جمع «سحل» وهو التوب الأبيض النقي من قطن. وقيل: اسم القرية بالضم أيضاً. (مجمع البحار) قوله: كان يمرض فيه: على صيغة المجهول من «التمريض» من «مرضت فلاناً» بالتشديد إذا أقمت عليه بالتعهد والمداواة. (عمدة القاري) قوله: ردع: بفتح الراء وسكون الدال وآخره عين كلها مهملات، وهو اللطخ والأثر. وكلمة «من» في قوله: «من زعفران» للبيان، كذا قاله العيني. وفي «القسطلاني»: ولأبي الوقت من غير «اليونانية»: «ردع» بالغين المعجمة.

قوله: إنما هو للمهلة: بضم الميم وكسرها، وهي القبح والصديد الذي ينوب فيسيل من الجسد، قاله في «الجمع». قال الكرماني: ويحتمل أن يراد بـ«المهلة» معناها المشهور أي الجديد لمن يريد المهلة في بقائه. انتهى كذا في «العيني» ولذا قال علي رضي الله عنه: «لا تغالوا في الكفن؛ فإنه يسلب سريعاً». ولا يعارضه ما ورد: «إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه»؛ لأن المراد به ليس بالمغالة في ثمنه وورقه، وإنما المراد به كونه جديداً أبيض [أو مغسولاً أو منزهاً عن الشبهة] وقيل: التحسين حق الميت، فإذا أوصى بتركه اتبع، كما فعل الصديق رضي الله عنه. (العيني)

* أسماء الرجال: معل بن أسد: الغمي، أخو هز بن أسد، البصري. وهيب: هو ابن خالد، البصري. هشام عن أبيه: عروة بن الزبير.

١٨٦/١

٩٥- بَابُ مَوْتِ الْفُجَاءَةِ بَعَثَةً

١٣٨٨- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ * قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ * قَالَ: أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ ^٣ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ أُمَّيْ افْتَلَتَتْ نَفْسُهَا، وَأَطْنُهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ، فَهَلْ لَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ».

هو سعد بن عبادة. (قر)

١٨٦/١

٩٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ

«فَأَقْبَرَهُ» ^٤ «أَقْبَرْتُ الرَّجُلَ، أَقْبَرُهُ»: إِذَا جَعَلْتَ لَهُ قَبْرًا، وَ«قَبْرُهُ»: دَفْنُهُ. «كِفَاتًا» يَكُونُونَ فِيهَا أَحْيَاءٌ وَيُدْفَنُونَ فِيهَا أَمْوَاتًا. ^١ أَيِ مَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا» (المرسلات: ٢٥).

١٣٨٩- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ * قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ * عَنْ هِشَامٍ، ح: قَالَ: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ يَحْيَى بْنُ

أَبِي زَكْرِيَّا عَنْ هِشَامٍ * عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيَتَعَذَّرُ فِي مَرَضِهِ: «أَيْنَ أَنَا الْيَوْمَ؟ أَيْنَ أَنَا غَدًا؟» اسْتَطِئَاءً لِيَوْمِ عَائِشَةَ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمِي قَبَضَهُ اللَّهُ بَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي، وَدُفِنَ فِي بَيْتِي.

ابن عروة

عنفة من القلعة

الفسان

هو موضع الترجمة

أي يستطيل اليوم اشتياقًا إليها وإلى نوبتها

١. بغتة: كذا للكشيميني، وفي نسخة: «البغته». ٢. أخبرني: وفي نسخة: «حدثنا». ٣. عن أبيه: ولأبي ذر: «عن عروة».

٤. فأقبره: وفي نسخة قبله: «قول الله تعالى». ٥. أقبره: كذا لأبوي ذر والوقت. ٦. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا».

٧. ليتعذر: كذا لأبي ذر، وللقاسبي: «ليتقدر».

ترجمة: قوله: باب موت الفجأة البغته. قال ابن رشيد: مقصود المصنف الإشارة إلى أنه ليس بمكره؛ لأنه ﷺ لم يظهر منه كراهية لما أخبره الرجل بأن أمه افتلت نفسها، وأشار إلى ما رواه أبو داود بلفظ: «موت الفجأة أخذه أسف»، وفي إسناده مقال، فجرى على عادته في الترجمة بما لم يوافق شرطه وإدخال ما يوافق ذلك ولو من طرف خفي. اهـ قال ابن بطلان: وكان ذلك - والله أعلم - لما في موت الفجأة من خوف حرمان الوصية وترك الاستعداد للمعاد بالتوبة وغيرها من الأعمال الصالحة. وفي «مصنف ابن أبي شيبة» عن عائشة وابن مسعود: «موت الفجأة راحة للمؤمن وأسف على الفاجر». وقال ابن المنير: لعل البخاري أراد بهذه الترجمة أن مات فجأة فليستدرك ولده من أعمال البر ما أمكنه مما يقبل النجاة، كما وقع في حديث الباب. ونقل عن أحمد وبعض الشافعية كراهية موت الفجأة. ونقل النووي عن بعض القدماء: أن جماعة من الأنبياء والصالحين ماتوا كذلك. قال النووي: وهو محبوب للمراقبين. قلت: وبذلك يجتمع القولان. اهـ

قوله: باب ما جاء في قبر النبي ﷺ وأبي بكر وعمر: قال الحافظ: قال ابن رشيد: قال بعضهم: مراده بقوله: «قبر النبي ﷺ» المصدر من «قبرته قبرًا». والأظهر عندي أنه أراد الاسم، ومقصوده بيان صفته من كونه مُسْتَنًا أو غير مُسْتَنٍّ، وغير ذلك مما يتعلق بعضه ببعض.

سهر: قوله: باب موت الفجأة: بفتح الفاء وسكون الجيم وبالهززة من غير مد، وروي: «الفجأة» بضم الفاء وبعد الجيم مد ثم هززة، وهو الموت من غير سبب مرض. قوله: «البغته» بالجر بدل من «الفجأة»، ويجوز الرفع، خير مبتدأ محذوف أي هي البغته. وللکشميهي: «بغته» بالتنكير. (إرشاد الساري)

قوله: افتلت: بضم الفوقية وكسر اللام ميثًا للمفعول أي ماتت فلتة أي فجأة. و«نفسها» بالرفع نائب عن الفاعل، وفي بعضها بالنصب على التمييز، أو مفعول ثانٍ، و«افتلتت» بمعنى سلبت، كذا في «القسطلاني» و«الكرماني». قوله: قال نعم: أي لها أجر إن تصدقت عنها. قال العيني: فيه الترجمة؛ لأنه ﷺ لما أجاب بقوله: «نعم» دل على أن موت الفجأة غير مكروه، وقد ورد: «موت الفجأة راحة للمؤمن وأسف على الفاجر»، رواه ابن أبي شيبة. وروى أبو داود «موت الفجأة أخذه أسف»، وورد الاستعاذة منها أيضًا. قال العيني: الجمع أن الأول محمول على من استعد وتاهب، والثاني على من فرط. قال ابن بطلان: وكان ذلك لما في موت الفجأة من خوف حرمان الوصية وترك الاستعداد للمعاد بالتوبة وغيرها من الأعمال الصالحة. انتهى مختصرًا

قوله: فأقبره: يشير إلى قوله تعالى: «ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ» (عبس: ٢١) أي جعله ذا قبر يدفن فيه. وقيل: جعل له من يقبره ويواريه ولا يلقى للسباع والطيور؛ ليكون مكرمًا حيًا وميتًا. (عمدة القاري) قوله: ليتعذر: بالعين المهملة والذال المعجمة، أي يطلب العذر فيما يحاوله من الانتقال إلى بيت عائشة، ويمكن أن يكون بمعنى يتعسر، أي يتعسر عليه ما كان من العسر. وعند القاسبي: «ليتقدر» بالقاف، أي يسأل عن قدر ما بقي إلى يومها؛ ليهون عليه بعض ما يجد. (عمدة القاري) قوله: بين سحري ونحري: بفتح أولهما وسكون ثانيهما، تريد بين جنبي وصدري. و«السحر»: الرئة، فأطلق على الجنب مجازًا. و«النحر»: الصدر. (إرشاد الساري)

* أسماء الرجال: سعيد بن أبي مريم: أبو محمد. محمد بن جعفر: هو ابن أبي كثير، المدني. إسماعيل: ابن أبي أويس، ابن أخت مالك. سليمان: هو ابن هلال، التيمي أبو محمد. محمد بن حرب: النشائي بالشين المعجمة. هشام: هو ابن عروة بن الزبير.

١٣٩٠- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ * عَنْ هِلَالٍ * عَنْ عُرْوَةَ * عَنْ عَائِشَةَ * قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي لَمْ يَقُمْ مِنْهُ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ». لَوْلَا ذَلِكَ أَتَرَزَّ قَبْرُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ خَشِيَ - أَوْ: خَشِيَ - أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا. وَعَنْ هِلَالٍ قَالَ: كَتَانِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ وَلَمْ يُولَدْ لِي.

هو الوزان

حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ * قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ * عَنْ سُفْيَانَ * التَّمَارِ أَنَّهُ رَأَى قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ مُسْتَمًا. حَدَّثَنَا فَرُوزٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ * عَنْ هِشَامٍ * بِنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: لَمَّا سَقَطَ عَلَيْهِمُ الْحَائِطُ فِي رَمَانِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ أَخَذُوا فِي بِنَائِهِ، فَبَدَتْ لَهُمْ قَدَمٌ فَفَزَعُوا، وَظَنُّوا أَنَّهَا قَدَمُ النَّبِيِّ ﷺ. فَمَا وَجَدُوا أَحَدًا يَعْلَمُ ذَلِكَ حَتَّى قَالَ لَهُمْ عُرْوَةُ: لَا وَاللَّهِ، مَا هِيَ قَدَمُ النَّبِيِّ ﷺ، مَا هِيَ إِلَّا قَدَمُ عُمَرَ.

ظهور

بساقي وركبة. (ق)

١٣٩١- وَعَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ * أَنَّهَا أَوْصَتْ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ لَا تَدْفِنِي مَعَهُمْ وَادْفِنِي مَعَ صَوَاحِبِي بِالْبَقِيعِ،

مع النبي ﷺ وصاحبه. (ق)

أهبات المؤمنين. (ق)

ابن عروة بن الزبير

لَا أَرْكَبُ بِهِ أَبَدًا.

١٣٩٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ * قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ * بِنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ * بِنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ * عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ * الْأَوْدِيِّ، قَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، اذْهَبْ إِلَى أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ فَقُلْ: يَقْرَأُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَلَيْكَ السَّلَامَ، ثُمَّ سَلَهَا أَنْ أَدْفَنَ مَعَ صَاحِبِي. قَالَتْ: كُنْتُ أُرِيدُهُ لِنَفْسِي فَلَاؤِثَرْتُهُ الْيَوْمَ عَلَى نَفْسِي. فَلَمَّا أَقْبَلَ قَالَ لَهُ: مَا لَدَيْكَ؟ قَالَ: أَذْنْتُ لَكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ. قَالَ: مَا كَانَ شَيْءٌ أَهَمَّ إِلَيَّ مِنْ ذَلِكَ الْمَضْجِعِ، فَإِذَا قُبِضْتُ فَأَحْمِلُونِي ثُمَّ سَلُّوا ثُمَّ قُلْ: يَسْتَأْذِنُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَإِنْ أَذْنْتُ لِي فَأَدْفِنُونِي، وَإِلَّا فَرُدُّونِي إِلَى مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ.

الذين معهما

أي النبي ﷺ وأبي بكر

أي وإن لم تأذن

١. هلال: ولأبوي ذر والوقت بعده: «هو الوزان». ٢. منه: ولاين عساكر: «فيه». ٣. حدثنا: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «حدثني».

٤. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٥. فروة: وفي نسخة بعده: «بن أبي المغراء». ٦. أبيه: وفي نسخة بعده: «قال».

٧. عليهم: وللحموي والكشميهني وأبي ذر: «عنهم». ٨. قال: وفي نسخة: فقال.

سهر: قوله: غير أنه خشي: على بناء المعلوم، أي خشي رسول الله ﷺ. أو «خشي» على بناء المجهول، فالخاشي الصحابة أو عائشة أو رسول الله ﷺ. (عمدة القاري)
قوله: كنان: واختلوا في كنيته، فقيل: أبو أمية، وقيل: أبو الجهم، وقيل: أبو عمرو هو المشهور. ولعل غرض البخاري بإيراد هذا الكلام التنبيه على لقاء هلال لعروة. (عمدة القاري)
قوله: ولم يولد لي: [لأن الغالب أن الإنسان لا يكنى إلا باسم أول أوالده، وثبه المؤلف بذلك على لقي هلال لعروة. (إرشاد الساري)] قوله: مستمًا: [أي غير مسطح، وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد وكثير من الشافعية، وقال أكثر الشافعية ونص عليه الشافعي: التسطیح أفضل. (إرشاد الساري)]
قوله: لما سقط عليهم الحائط: أي حائط حجرة النبي ﷺ. وعند الحموي: «لَمَّا سَقَطَ عَنْهُمْ»، والسبب في ذلك كان الناس يصلون إلى القبر، فأمر به عمر بن عبد العزيز، فرفع حتى لا يصل إلى أحد، فلما هدم بدت قدم بساق وركبة، ففرغ عمر بن عبد العزيز، فأتاه عروة فقال: هذا ساق عمر وركبته، فسرّي عن عمر بن عبد العزيز، كذا في «العي». قوله: عبد الملك: [ابن مروان، حين أمر عمر بن عبد العزيز برفع القبر الشريف حتى لا يصل إلى أحد؛ إذ كان الناس يصلون إليه. قوله: بالبقيع: [أي مقبرة أهل المدينة. قوله: وإلا: أي وإن لم تأذن فرُدُّوني إلى مقابر المسلمين. استنتج منه أن من وعد بعدة له الرجوع فيها، وأجاب من قال بلزوم العدة: يحمل ذلك من عمر على الاحتياط والورع؛ ليتحقق طيب نفس عائشة بما أذنت فيه أولاً. كذا في «العي»].

* أسماء الرجال: موسى بن إسماعيل: المنقري التبوذكي. أبو عوانة: الواضح البشكري. هلال: هو ابن حميد، الجهني الوزان. عروة: ابن الزبير بن العوام. محمد: هو ابن مقاتل، المروزي الجاور بمكة. عبد الله: ابن المبارك، المروزي. أبو بكر بن عياش: ابن سالم، الأسدي الكوفي، مشهور بكنيته، والأصح أنها اسمه. سفیان: هو ابن دينار، أبو سعيد الكوفي. فروة: هو ابن أبي المغراء، الكندي، أبو القاسم الكوفي. علي بن مسهر: القرشي الكوفي. هشام: ابن عروة بن الزبير. قتيبة: هو ابن سعيد، الثقفي. جرير: ابن عبد الحميد بن قُرط، الكوفي. حصين بن عبد الرحمن: السلمي. عمرو بن ميمون: الأودي.

إِنِّي لَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَحَقَّ بِهَذَا الْأَمْرِ مِنْ هَؤُلَاءِ النَّفَرِ الَّذِينَ تُؤَيِّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ، فَمَنْ اسْتَخْلَفُوا بَعْدِي فَهُوَ
شرح في الوصية أي الخلافة النفر من الثلاثة إلى العشرة جملة حالية. (ع)

الْخَلِيفَةُ، فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا. فَسَمِيَ: عُثْمَانُ، وَعَلِيًّا، وَطَلْحَةَ، وَالزُّبَيْرَ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَسَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ. وَوَلَّحَ
دحل ابن عبيد الله ابن العوام

عَلَيْهِ شَابٌّ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: أَبْشِرْ - يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ - بِبُشْرَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، كَانَ لَكَ مِنَ الْقَدَمِ فِي الْإِسْلَامِ مَا قَدْ عَلِمْتَ، ثُمَّ
 اسْتَخْلَفْتَ فَعَدَلْتَ، ثُمَّ الشَّهَادَةُ بَعْدَ هَذَا كَلِّهِ. فَقَالَ: لَيْتَنِي يَا ابْنَ أَخِي، وَذَلِكَ كَقَافٍ لَا عَلَيَّ وَلَا لِي.
أي في الرعية. (قس ج) خبره قوله: «لا علي». (ك) بالفتح بمعنى المثل. (ك)

أَوْصِي الْخَلِيفَةُ مِنْ بَعْدِي بِالْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ خَيْرًا أَنْ يَعْرِفَ لَهُمْ حَقَّهُمْ، وَأَنْ يَحْفَظَ لَهُمْ حُرْمَتَهُمْ. وَأَوْصِيهِ بِالْأَنْصَارِ خَيْرًا
 الَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ أَنْ يُقْبَلَ مِنْ مُحْسِنِهِمْ وَيُعْفَى عَنْ مُسِيئَتِهِمْ، وَأَوْصِيهِ بِذِمَّةِ اللَّهِ وَذِمَّةِ رَسُولِهِ أَنْ يُؤَيِّ لَهُمْ بَعْدَهُمْ، وَأَنْ
أي لزمو المدينة والإيمان. (قس) بيان لقوله: «خير». (قس) ما دون الحدود وحقوق العباد. (قس)

يُقَاتَلَ مِنْ وَرَائِهِمْ، وَأَنْ لَا يَكْلَفُوا فَوْقَ طَاقَتِهِمْ.

١. فقال: وفي نسخة: «وقال». ٢. كفاف: كذا لأبي ذر وشمك، وفي نسخة: «كفافًا».

٣. يُقْبَلُ: وفي نسخة: «يُقْبَلُ». ٤. وَيُعْفَى: وفي نسخة: «ويعفوا». ٥. رسوله: وفي نسخة بعده: «ﷺ».

سهر: قوله: فمن استخلفوا: أي فمن استخلفه هؤلاء نفر المذكورون فهو الخليفة، أي فهو أحق بالخلافة. (عمدة القاري وإرشاد الساري)

قوله: فسمي عثمان إلخ: إنما لم يذكر أبا عبيدة؛ لأنه كان قد مات، ولم يذكر سعيد بن زيد؛ لأنه كان غائبًا. قال بعضهم [وهو ابن حجر]: لم يذكره؛ لأنه كان قريبه وصهره، ففعل كما فعل مع عبد الله بن عمر. (عمدة القاري وإرشاد الساري) قوله: شاب من الأنصار: روى ابن سعد أن ابن عباس أتى عليه نحوًا مما يأتي من مقالة الشاب هنا، فلا مانع من تعدد المثنيين عليه مع اتحاد جواب عمر لهم، كذا في «القسطلاني». قوله: من القدم: بكسر القاف وفتح الدال، ويروى بفتح القاف، وهو السابقة في الأمر، يقال: «لفلان قدم صدق» أي أثره حسنة. ولو صحت الرواية بالكسر فالعنى صحيح أيضًا، قاله العيني، وكذا في «الكرمانى». قال ابن حجر في «فتح الباري»: «القدم» بالفتح بمعنى الفضل، وبالكسر بمعنى السبق. كذا في «القسطلاني». قوله: استخلفت: [بضم التاء مبنياً للمفعول. (إرشاد الساري وعمدة القاري)]

قوله: ثم الشهادة: وذلك أنه قتل عُلج يسمى فيروز، وكنيته أبو لؤلؤة، وكان غلامًا للمغيرة بن شعبة، وكان يدعي الإسلام، وسببه أنه قال لعمر ﷺ: ألا تكلم مولاي يضع عني من خراجي؟ قال: كم خراجك؟ قال: دينار، قال: ما أرى أن أفعل، إنك عامل محسن، وما هذا بكثير. فغضب منه. فلما خرج عمر ﷺ لصلاة الصبح جاء عدو الله فطعنه بسكين مسمومة ذات طرفين، فمات منها شهيدًا. قال الواقدي: طعن عمر ﷺ يوم الأربعاء لأربع ليال بقين من ذي الحجة سنة ٢٣ هـ. ودفن يوم الأحد صباح هلال المحرم سنة ٢٤ هـ.

وكانت خلافته عشر سنين وخمسة أشهر وإحدى وعشرين ليلة. (عمدة القاري وإرشاد الساري) قوله: ليتني يا ابن أخي إلخ: [جوابه هو قوله: «لا علي ولا لي». (عمدة القاري)] قوله: لا علي ولا لي: [أي لا عقاب علي، ولا ثواب لي فيه. (عمدة القاري والكواكب الدراري)] قوله: الأولين: [أي الذين هاجروا قبل بيعة الرضوان أو الذين صلوا إلى القبليتين أو الذين شهدوا بدرًا. (إرشاد الساري وعمدة القاري)] قوله: بذمة الله: أي بعهدته وبذمة رسوله وهم عامة المؤمنين؛ لأن كلهم في ذمتهم، وهذا تعميم بعد تخصيص، هذا ما قاله الكرمانى والعيني. قال القسطلاني: والمراد أهل الكتاب. قوله: «أن يؤي لهم» بضم أوله وفتح ثالثة مشددةً ومخففةً. «وأن يقاتل» بضم الياء وفتح التاء. «من ورائهم» بكسر الميم أي من خلفهم. وقد يجيء بمعنى قدام. «وأن لا يكلفوا» بضم أوله وفتح اللام المشددة: فوق طاقتهم، فلا يزداد عليهم مقدار الجزية. انتهى كلام القسطلاني

سند: قوله: وأوصيه بذمة الله: أي بأهل ذمة الله تعالى.

٩٧- بَابُ مَا يُنْهَى مِنْ سَبِّ الْأَمْوَاتِ
ترجمة
أي شتمهم. (ع)

١٨٧/١

١٣٩٣- حَدَّثَنَا آدَمٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَسُبُّوا الْأَمْوَاتِ؛ فَإِنَّهُمْ قَدْ أَقْصَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا». تَابَعَهُ عَلِيُّ بْنُ الْحُجَّادِ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَرَفَةَ وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ. وَرَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْقُدُّوسِ
أي من خير أو شر
يعني مهملتين مفتوحين والرايين أولهما ساكنة. (ق)

عَنِ الْأَعْمَشِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَنَسٍ عَنِ الْأَعْمَشِ.

٩٨- بَابُ ذِكْرِ شَرَارِ الْمَوْتَى
ترجمة

١٨٧/١

١٣٩٤- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مَرْثَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ أَبُو لَهَبٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ: تَبَّ لَكَ سَائِرُ الْيَوْمِ. فَتَرَلْتُ: «تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ».

اسمه عبد العزى

٢. ينهى: وفي نسخة بعده: «عنه». ٣. عن الأعمش: وفي نسخة: «قال حدثنا الأعمش».

٤. أبو لهب: وفي نسخة بعده: «عليه لعنة الله»، وفي نسخة: «لعنه الله».

ترجمة: قوله: باب ما ينهى من سب الأموات: كتب الشيخ في «اللامع»: المراد بالسب المنهي عنه: ما لم يتضمن منفعة دينية، كمن مات ولم يعلم بحاله أحد حتى يتبع فنشر مساويه مما لا ينفعه ولا يجديه، وكذلك من كان من أهل الصلاح والتقى فذكره بمساة يضره في آخرته ويرديه، فأما من مات ونقل عنه خصال يخاف عليها اتباع الناس إياه فيها، فإن ذكر شرارته وما كان من أحواله لا ضير فيه؛ لأن ذكر ذلك يردهم من اتباعه فيما نقل عنه؛ لأن اتباعهم به لم يكن إلا لظنهم به خيرا. وللإشارة إلى أن مطلق ذكر مساوي الموتى غير منهي عنه أورد عقيبه «باب ذكر شرار الموتى». اهـ قال الحافظ: قال ابن المنير: لفظ الترجمة يشعر بانقسام السب إلى منهي وغير منهي، ولفظ الخير مضمونه النهي عن السب مطلقا. والجواب: أن عمومته مخصوص بمحدث أنس السابق، حيث قال ﷺ عند ثنائهم بالخير وبالشر: «وجبت»، ولم ينكر عليهم. ويحتمل أن اللام في «الأموات» عهدية، والمراد به المسلمون؛ لأن الكفار مما يتقرب إلى الله بسبهم.

قوله: باب ذكر شرار الموتى: تقدم في الباب قبله من شرح ذلك ما فيه كفاية. وحديث الباب أوردناه هنا مختصرا وسيأتي مطولا في «تفسير الشعراء»، قاله الحافظ. وفي «تقرير مولانا محمد حسن المكي»: عقب «باب النهي عن سب الأموات» هذا الباب؛ إشارة إلى أن الأموات الشرار مستثنى عنه، كما هو دأبه في أكثر الأبواب. اهـ قال الحافظ: في الباب المتقدم عن ابن رشيد: ولما كان المتن قد يشعر بالعموم أتبعه بالترجمة التي بعده. اهـ وتقدم مثله من كلام الشيخ أيضا. ثم براعة الاختتام عند الحافظ في قوله: «فترلت: «تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ» (السد: ١) وهو من «التياب»، ومعناه الهلاك. قلت: وكذا هذا الباب الأخير؛ لوجود لفظ «الموتى» فيه صريحا، بل «كتاب الجنائز» كله مذكر للموت.

سهر: قوله: الأموات: [الألف واللام للعهد، أي أموات المسلمين. (عمدة القاري)] قوله: تبأ لك: أي هلاكاً، ونصب على أنه مفعولٌ حُذِفَ عامله وجوباً. قوله: «سائر اليوم» نصب على الظرفية، أي باقي اليوم أو جميعها. قوله: «تبأ...» أي خابت وخسرت يدَا أبي لهب. أخبر عن يديه وأراد به نفسه على عادة العرب في التعبير ببعض الشيء عن كله، وإنما خصهما؛ لأنه لما جمعهم النبي ﷺ بعد نزول ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ (الشعراء: ٢١٤) وقال: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ (سبا: ٤٦) أخذ أبو لهب حجراً يرميه وقال: تبأ لك سائر اليوم، ولهذا جمعنا؟ ملتقط من «القسطلاني» و«العيني». ومطابقته في قوله: «عليه لعنة الله». (إرشاد الساري)

* أسماء الرجال: آدم: ابن أبي إياس، أبو الحسن العسقلاني. شعبة: ابن الحجاج بن الورد، العتكي. الأعمش: سليمان بن مهران، الكوفي. مجاهد: ابن جبر، المفسر المكي. عمر بن حفص: يروي عن أبيه حفص بن غياث بن طلق، النخعي الكوفي. الأعمش: سليمان تقدم. عمرو بن مرة: أبو عبد الله، الكوفي. سعيد بن جبيرة: الأسدي مولاها الكوفي.

سند: قوله: قال أبو لهب عليه لعنة الله: يمكن أن يقال: هذا هو ذكر شرار الموتى بشرهم، أو يقال: ذكر أبي لهب في القرآن مع أنه مأمور بالقراءة إلى يوم القيامة يوجب ذكر أبي لهب بعد الموت، وهو من باب ذكر شرار الموتى، والله تعالى أعلم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٨ - كِتَابُ الزَّكَاةِ

اسم للتركية وليست بمصدر. (ع)

١ - بَابُ وَجُوبِ الزَّكَاةِ

١٨٧/١

وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: حَدَّثَنِي أَبُو سُفْيَانَ رضي الله عنه، فَذَكَرَ حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالْعَقَافِ. أشار به إلى أن فرضية الزكاة بالقرآن. (ع)

لأرحام وهو الكف عن الحرام وخوارم المروءة. (قس)

١٣٩٥- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ رضي الله عنه الضَّحَّاكُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ زَكْرِيَاءَ بْنِ إِسْحَاقَ* عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِيٍّ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ* عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ فَقَالَ: «ادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِدَلِكْ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِدَلِكْ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ، تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ».

١٣٩٦- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ* قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ،

١. بسم الله إلخ: وللاكثر: «بسم الله الرحمن الرحيم باب وجوب الزكاة»، ولأبي ذر: «بسم الله الرحمن الرحيم وجوب الزكاة»، وفي نسخة: «بسم الله الرحمن الرحيم كتاب وجوب الزكاة».
٢. فقال: وفي نسخة: «قال».
٣. افترض: ولا بن عساكر قبله: «قد».
٤. افترض: ولأبي ذر قبله: «قد».
٥. في: وفي نسخة: «على».
٦. محمد: كذا لأبوي ذر والوقت.

ترجمة: قوله: كتاب الزكاة: قال الحافظ: ولاكثر الرواة: «باب» بدل «كتاب»، وسقط ذلك لأبي ذر، فلم يقل: «باب» ولا «كتاب». اهـ قال العيني: إنما ذكر كتاب الزكاة عقيب الصلاة من حيث إن الزكاة ثالثة الإيمان، وثانية الصلاة في الكتاب والسنة، أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ (البقرة: ٣)، وأما السنة فقوله ﷺ: «بُني الإسلام على خمس ... الحديث. اهـ

قوله: باب وجوب الزكاة: أشار بهذا الباب إلى البحث الخامس، وهو بدء فرضية الزكاة. قال الحافظ: ذهب الأكثر إلى أنه وقع بعد الهجرة، فقيل: كان في الثانية قبل فرض رمضان وحزم ابن الأثير في «التاريخ» أنه كان في التاسعة، وفيه نظر، فقد ورد في حديث ضمام بن ثعلبة وفي حديث وفد عبد القيس وغير ذلك ذكر الزكاة، ولكن يمكن تأويل كل ذلك. وادعى ابن خزيمة في «صحيحه» أن فرضها كان قبل الهجرة. ووقع في «تأريخ الإسلام»: في السنة الأولى فرضت الزكاة. والمعتمد أنها فرضت بمكة إجمالاً، وبُيّت بالمدينة تفصيلاً. وفي «شرح الإقناع»: فرضت في الثانية بعد زكاة الفطر. واختلفوا في أي شهر منها؟ والمشهور في شوال من السنة المذكورة. انتهى من هامش «اللامع»

ولا يبعد عندي أن يكون مختار البخاري هو ما اختاره ابن خزيمة، وهو أن فرضيتها قبل الهجرة؛ إذ ذكر قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ (البقرة: ٤٣)، وهي في سورة المزمل، وهي مكية على القول المشهور، وذكر فيه الخلاف في هامش «اللامع» في مبدء «كتاب التهجيد». وأيضاً ذكر المصنف فيه حديث أبي سفيان في قصة هرقل. قال الحافظ تحت قول البخاري في مبدء «كتاب الصلاة»: حدثني أبو سفيان في حديث هرقل، فقال: يأمرنا النبي ﷺ بالصلاة... هذا طرف من حديث أبي سفيان المتقدم موصولاً في بدء الوحي، وقائل «يأمرنا» هو أبو سفيان، ومناسبتة لهذه الترجمة أن فيه إشارة إلى أن الصلاة فرضت بمكة قبل الهجرة: لأن أبا سفيان لم يلق النبي ﷺ بعد الهجرة إلى الوقت الذي اجتمع فيه هرقل لقاءً انتهى له معه أن يكون أمراً له بطريق الحقيقة. اهـ

سهر: قوله: كتاب الزكاة: أي هذا كتاب في بيان أحكام الزكاة. قال القسطلاني: الزكاة في اللغة: هي التطهير والإصلاح والنماء والملاح، وفي الشرع: اسم لما يخرج عن مال على وجه مخصوص. سمي بما ذلك؛ لأنها تظهر المال من الخبث وتقيه من الآفات، والنفس من رذيلة البخل. وهي أحد أركان الإسلام يكفر جاحدها. انتهى مختصراً

قوله: ادعهم: أي ادع أهل اليمن أولاً إلى الشهادتين، «فإن هم أطاعوا لذلك» أي لوجوب الصلاة، «فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة» أي زكاة، كذا في «العيني». قال القسطلاني: بدأ بالآهم فالأهم، وذلك من التلطف في الخطاب؛ لأنه لو طالبهم بالجميع في أول الأمر لفتر نفوسهم من كثرتها. انتهى قال العيني: لم يترتب ترتيب الوجوب، وإنما رتبته لترتيب البيان، ألا ترى أن وجوب الزكاة على قوم من الناس دون الآخرين، وأن لزومها بمضي الحول على المال.

* أسماء الرجال: أبو عاصم: النبيل البصري. زكرياء بن إسحاق: المكي. أبي معبد: هو نافذ [بالنون والفاء والبدال المهملة أو المعجمة. (إرشاد الساري)] مولى ابن عباس. حفص بن عمر: الحوضي. شعبة: هو ابن الحجاج، العتكي.

عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ ٢ ^{سهر} ١ ^{سند} أَنَّهُ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ٣ ^{سند} ١ ^{سند} أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يَدْخِلُنِي الْجَنَّةَ. قَالَ: مَا لَهُ مَا لَهُ؟ وَقَالَ النَّبِيُّ ٤ ^{سند} ١ ^{سند}: «أَرَبَ مَا لَهُ؟ تَعْبُدُ اللَّهَ، لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَصِلُ الرَّحِمَ».

وَقَالَ بِهِزٌ: ٥ ^{سند} ١ ^{سند} حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَانَ وَأَبُوهُ عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُمَا سَمِعَا مُوسَى بْنَ طَلْحَةَ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ ٦ ^{سند} ١ ^{سند} عَنِ النَّبِيِّ ٧ ^{سند} ١ ^{سند} بِهَذَا. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: أَخَشَى أَنْ يَكُونَ مُحَمَّدٌ غَيْرَ مُحْفُوظٍ، إِنَّمَا هُوَ عَمْرُو.

١٣٩٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ* عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بْنِ حَيَّانٍ* عَنْ أَبِي زُرْعَةَ* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ٨ ^{سند} ١ ^{سند}: أَنَّ أَغْرَابِيًّا أَتَى النَّبِيَّ ٩ ^{سند} ١ ^{سند} فَقَالَ: ذُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ إِذَا عَمِلْتُهُ دَخَلْتُ الْجَنَّةَ. قَالَ: «تَعْبُدُ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ، وَتُؤَدِّي الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ». قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا أَرِيدُ عَلَى هَذَا.

فَلَمَّا وَلَّى قَالَ النَّبِيُّ ١٠ ^{سند} ١ ^{سند}: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا».

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ* عَنْ يَحْيَى* عَنْ أَبِي حَيَّانٍ* قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو زُرْعَةَ* عَنِ النَّبِيِّ ١١ ^{سند} ١ ^{سند} بِهَذَا.

١٣٩٨- حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَهْمَةَ* قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: قَدِمَ وَفَدُ عَبْدِ الْقَيْسِ عَلَى النَّبِيِّ ١٢ ^{سند} ١ ^{سند} فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا هَذَا الْحَيُّ مِنْ رِبِيعَةٍ قَدْ حَالَتْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ كُفَّارٌ مُضَرٌّ، وَلَسْنَا نَخْلُصُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ، فَمُرْنَا بِشَيْءٍ نَأْخُذُهُ عَنْكَ، وَنَدْعُو إِلَيْهِ مِنْ وَرَاءَنَا.

١. قال: وفي نسخة بعده: «الناس». ٢. أَرَبَ: وفي نسخة: «أَرَبُ». ٣. لا تشرك: ولا بن عساكر: «ولا تشرك». ٤. عن النبي ١٣ ^{سند} ١ ^{سند}: كذا لأبي ذر.
٥. أبو عبد الله: وللشيخ ابن حجر: «محمد» [هو المؤلف]. ٦. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٧. قال: وفي نسخة: «فقال».
٨. حدثني: وفي نسخة: «أخبرني». ٩. أبو زُرْعَةَ: وفي نسخة بعده: «عن أبي هريرة». ١٠. إِنَّا: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «إِنَّ».

سهر: قوله: أَرَبَ: اختلفوا في هيئة هذه الكلمة وفي معناها أيضاً، أما في الأول ١- فقليل: أَرَبَ بفتح الهمزة وكسر الراء وتنوين الباء. ٢- وقيل: بفتححتين وتنوين. ٣- وقيل: أَرَبَ كـ «منع» على صيغة الماضي، وروي هذا عن أبي ذر. ٤- وقيل: بكسر الراء كـ «سمع»، فهذه أربعة أقوال. وأما في المعنى ففي الوجه الأول معناه: صاحب الحاجة، وهو خير مبتدأ محذوف تقديره: هو أَرَبُ. ولما رأى ١٤ ^{سند} ١ ^{سند} أَنَّهُ حَرِصٌ فِي سَأَلِهِ قَالَ: «مَا لَهُ؟» متعجباً من حرصه بطريق الاستفهام. وفي الوجه الثاني معناه: له أَرَبُ، أي حاجة، فيكون ارتفاعه على أنه مبتدأ خبره محذوف. وفي الوجه الثالث والرابع معناه: احتاج، فسأل عن حاجته، ملتقط من «العين».

قوله: إِنَّمَا هُوَ عَمْرُو: [أي وهم شعبة في قوله: محمد بن عثمان. إِنَّمَا هُوَ عَمْرُو بن عثمان، وهو الصواب، كذا في «الكرمان»]. على هذا: [أي على الفرائض أو في الأداء للقوم؛ لأنه كان وافدهم. (عمدة القاري)] قوله: وقد عبد القيس: هو أبو قبيلة، وكانوا أربعة عشر رجلاً، ويروى أربعون، وجمع بأن لهم وفادتين، أو الأربعة عشر أشرفهم. (إرشاد الساري) قوله: إِنَّا: بالفتح بعد النون. «هذا الحي» منصوب على الاختصاص، أي أعني هذا الحي، وقوله: «من ربيعة» خبر «إِنَّ». وجاء في رواية: «إنا حي من ربيعة». والحي اسم لمنزل القبيلة، ثم سميت القبيلة به؛ لأن بعضهم يحى ببعض، كذا في «العين». قوله: في الشهر الحرام: جنس يشمل الأربعة الحرم، وسميت بذلك لحرمه القتال فيها. (إرشاد الساري)

* أسماء الرجال: موسى: ابن طلحة بن عبيد الله، القرشي. أبي أيوب: خالد بن زيد، الأنصاري. وقال بهز: هو ابن أسد، العمي البصري. شعبة: هو ابن الحجاج. محمد بن عبد الرحيم: أبو يحيى البغدادي، عرف بـ «صاعقة» البزاز، معجمتين. عفان بن مسلم: الصفاري الأنصاري البصري. وهيب: هو ابن خالد بن عجلان.

يحيى بن سعيد بن حيان: بالتحية، التيمي، أبو حيان. أبي زُرْعَةَ: وهو هرم بن عمرو بن جرير، البجلي الكوفي. مسدد: هو ابن مسرهد، الأسدي البصري. يحيى: هو ابن سعيد، القطان. أبي حيان: هو يحيى بن سعيد بن حيان بالتحية المشددة فيهما، هو المذكور في الإسناد السابق، ذكره أولاً باسمه وهنا بكنته. أبو زُرْعَةَ: هرم بن عمرو، المذكور في الإسناد السابق. حجاج بن منهل: السلمي الأنطاقي. حماد: ابن زيد بن درهم، الأزدي. أبو جهمة: بالجيم نصر بن عمران، الضبيعي.

سند: قوله: قال ما له: أي قال من حضر.... قوله: أَرَبَ ما له: كلمة «ما» للإيهام، أي حاجة ما له، لأجلها جاء.

قَالَ: «أَمْرُكُمْ بِأَرْبَعٍ وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَشَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ - وَعَقْدُ بِيَدِهِ هَكَذَا - وَإِقَامُ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَأَنْ تُؤَدُّوا خُمْسَ مَا غَنِمْتُمْ. وَأَنْهَاكُمْ عَنِ الدُّبَاءِ وَالْحَتَمِ وَالتَّقِيرِ وَالْمُرْقَتِ». وَقَالَ سُلَيْمَانُ * وَأَبُو الثُّعْمَانِ * عَنْ حَمَادٍ *:

«الْإِيمَانُ بِاللَّهِ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

بدون الواو وهو الصواب. (قر)

١٣٩٩- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْرَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا تُوِّفِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه وَكَفَّرَ مِنْ كَفَرٍ مِنَ الْعَرَبِ فَقَالَ عُمَرُ: كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ؟ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. فَمَنْ قَالَهَا فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ».

أي بحق الإسلام أي فيما يسرون من الكفر والمعاصي. (ع)

١٤٠٠- فَقَالَ: وَاللَّهِ، لَأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ؛ فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ. وَاللَّهُ، لَوْ مَنَعُونِي عَنَّا قَا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهَا. قَالَ عُمَرُ: فَوَاللَّهِ، مَا هُوَ إِلَّا أَنْ قَدْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ.

كما أن الصلاة حق البدن

بتشديد الراء وقد تخفف. (قر)

٢- بَابُ الْبَيْعَةِ عَلَى إِيْتَاءِ الزَّكَاةِ

١٨٨/١

«فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَاوَنُكُمْ فِي الدِّينِ».

(التوبة: ١١)

١. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٢. على الله: وفي نسخة بعده: «عز وجل».

ترجمة: قوله: باب البيعة على إيتاء الزكاة: قال ابن المنير: هذه الترجمة أخص من التي قبلها؛ لتضمنها أن بيعة الإسلام لا تتم إلا بالتزام إيتاء الزكاة، وأن مانعها ناقض لعهده بمطل لبيعته، فهو أخص من الإيجاب؛ لأن كل ما تضمنته بيعة النبي ﷺ واجب، وليس كل واجب تضمنته بيعته. وموضع التخصيص الاهتمام والاعتناء بالذكر حال البيعة. قال: وأتبع المصنف الترجمة بالآية معتزلاً بحكمها؛ لأنها تضمنت أنه لا يدخل في التوبة من الكفر، وينال أخوة المؤمنين في الدين إلا من أقام الصلاة وآتى الزكاة. اهـ قلت: والأوجه عندي أن بينهما عمومًا وخصوصًا من وجه؛ لأن بعض الخصال الواردة في روايات البيعة ليس بواجب، كبيعة النساء على أن لا تحدث الرجال إلا محرماً، كما في «الدر المنثور»، والبيعة على ترك السؤال ولو سقط السوط، ونحو ذلك.

سهر: قوله: وعقد بيده هكذا: كما يعقد الذي يعد واحدة. وقوله: «وشهادة» عطف تفسيري. (إرشاد الساري) قوله: وأن تؤدوا خمس ما غنمتم: ذكر لهم هذه؛ لأهم كانوا مجاورين لكفار مضر، وكانوا أهل جهاد وغنائم. ولم يذكر في هذه الرواية صيام رمضان - كما ذكره في «باب أداء الخمس من الإيمان» - إما لغفلة الراوي أو لاختصاره. ولم يذكر الحج؛ لشهرته عندهم، ذكره القسطلاني، أو لم يكن يفرض حينئذ. ومر الحديث مع متعلقاته في الباب المذكور.

قوله: الدباء إلخ: بضم الدال وشدة الموحدة وبالد، القرع اليابس. و«الحتتم» بفتح المهملة وسكون النون وفتح الفوقية، وهي الجرار الخضري. و«التقير» بفتح النون وكسر القاف، جذع ينقر وسطه فيوعى فيه. و«المرقت» أي المطلي بالزفت. أي أهاكم عن الانتباز في هذه الآنية المتخذة؛ لأنها تسرع الإسكار، فرمما شرب منها من لا يشعر بذلك، وهذا منسوخ بما في «مسلم»: «فاتذبوا في كل وعاء، ولا تشربوا مسكراً»، كذا في «القسطلاني». قوله: وكفر من كفر من العرب: بعض بعبادة الأوثان وبعض بالرجوع إلى اتباع مسيئة، وهم أهل اليمامة وغيرهم، واستمر بعضهم على الإيمان إلا أنه منع الزكاة، وتأول أنها خاصة بالزمن النبوي؛ لأنه تعالى قال: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ» الآية (التوبة: ١٠٣)، فغيره ﷺ لا يطهرهم. (إرشاد الساري) قوله: عناق: بفتح العين، هي أنثى من ولد الضأن ما لم يبلغ سنة، ذكره مبالغة أو على سبيل الفرض. (عمدة القاري) قوله: فعرفت أنه الحق: أي بما ظهر من الدليل الذي أقامه الصديق لا أنه قلده في ذلك؛ لأن المجتهد لا يقلد مجتهداً. (إرشاد الساري) قوله: فإن تابوا: أي من الكفر، ذكر الآية تأكيداً لحكم الترجمة؛ لأن معنى الآية أنه لا يدخل في التوبة من الكفر ولا ينال أخوة المؤمنين في الدين إلا بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة، كذلك بيعة الإسلام لا تتم إلا بهما، كذا في «العيني».

* أسماء الرجال: وقال سليمان: هو ابن حرب، وصله في «الغازي». وأبو النعمان: محمد بن الفضل، وصله في «الخمسة». حماد: هو ابن زيد.

سند: قوله: حتى يقولوا لا إله إلا الله: أي حتى يظهروا الإيمان، فهذا كناية عن ذلك، فلا يرد أنه لا بد من الشهادة بالنبوة، وبه يحصل التوفيق بينه وبين ما وقع في بعض الروايات من الزيادة. وقول أبي بكر رضي الله عنه: «فإن الزكاة حق المال» كأنه أشار به إلى قوله ﷺ: «إلا بحقه» أي بحق الإسلام، ولعل ذلك هو سر شرح صدر أبي بكر رضي الله عنه للقتال، فلمعلم أن القتال لا يخالف الحديث بواسطة هذا الاستثناء، والله تعالى أعلم. ولا يشكل الحديث بأن القتال ينتهي بالجزية؛ إما لأن الحديث قبل شرع الجزية، أو لأن المراد بالناس مشركو مكة وأضرابهم، والله تعالى أعلم.

١٤٠١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي* قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ* عَنْ قَيْسٍ* قَالَ: قَالَ جَرِيرُ بْنُ

عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: بَايَعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ وَالتُّصَحُّ لِكُلِّ مُسْلِمٍ.

وهو خيار الخير للصحيح له

البحلي. (ق)

٣- بَابُ إِثْمِ مَانِعِ الزَّكَاةِ

١٨٨٨/١

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ﴾.

(التوبة: ٣٥)

(التوبة: ٣٤)

١٤٠٢- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ* الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ* أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ هُرْمُزَ الْأَعْرَجَ

حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «تَأْتِي الْإِبِلُ عَلَى صَاحِبِهَا عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ، إِذَا هُوَ لَمْ يُعْطِ فِيهَا حَقَّهَا، تَطَوُّهُ

بِأَخْفَافِهَا، وَتَأْتِي الْغَنَمُ عَلَى صَاحِبِهَا عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ، إِذَا لَمْ يُعْطِ فِيهَا حَقَّهَا، تَطَوُّهُ بِأَطْلَافِهَا، وَتَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا». قَالَ: «وَمِنْ حَقِّهَا أَنْ تُحْلَبَ عَلَى الْمَاءِ».

جمع خف وهو للإبل كالظلف للغنم

أي تضربه من باب «ضرب» و«منع». (اللمعات)

قَالَ: «وَلَا يَأْتِي أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِشَاةٍ يَحْمِلُهَا عَلَى رَقَبَتِهِ لَهَا يِعَارٌ، فَيَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ. فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ بَلَغْتُ.

وَلَا يَأْتِي بِبَعِيرٍ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ لَهُ رَعَاءٌ، فَيَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ. فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ بَلَغْتُ».

بالضم والمعجمة صوت الإبل

١٤٠٣- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ* قَالَ: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ

أَبِيهِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ* السَّمَانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ مُثِّلَ لَهُ مَالُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا أَفْرَعًا، لَهُ زَبَيَّتَانِ، يُطَوَّقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

عبد الله بن دينار مولى ابن عمر. (ق)

أي صور له

١. ولا ينفقونها إلخ: وللشيخ ابن حجر: «الآية» ٢. إلى قوله إلخ: وفي نسخة بعده: «إلى ﴿تَكْنِزُونَ﴾» ٣. إذا: وفي نسخة بعده: «هو» ٤. يعار: وللكشيميني والمستملي: «ثغاء» ٥. ولا يأتي: وفي نسخة: «ولا يأت» ٦. لك: وفي نسخة بعده: «من الله» ٧. ماله: كذا لأبوي. ذر والوقت والأصيلي وابن عساكر.

ترجمة: قوله: باب إثم مانع الزكاة: قال الحافظ: قال ابن المنير: هذه الترجمة أحص من الأول؛ لتضمن حديثها تعظيم إثم مانع الزكاة، والتخصيص على عظيم عقوبته في الدار الآخرة، وتبرؤ نبيه منه بقوله: «لا أملك لك من الله شيئاً»، وذلك مؤذن بانقطاع رجائه، وإنما تتفاوت الواجبات بتفاوت المثوبات والعقوبات، فما شددت عقوبته كان إيجابه أكد مما جاء فيه مطلق العقوبة. وعبر المصنف بالإثم؛ ليشمل من تركها جحداً أو بخلًا، والله أعلم. اهـ والأوجه عندي أن الغرض من الترجمة بيان نوع إثم المانع من حيث التعذيب، أي بأي نوع من العذاب يعذب؟ وأحاديث الباب دالة عليه.

سهر: قوله: على خير ما كانت: أي أحسن ما كانت في القوة والسمن؛ لتكون أثقل لوطنها وأشد لنكايتها، كذا في «القسطلاني» و«العين».

قوله: ومن حقها أن تحلب على الماء: أي تسقى ألبانها أبناء السبيل والمساكين الذين ينزلون على الماء، ولأن فيه الرفق على الماشية؛ لأنه أهون لها. قال ابن بطال: يريد حق الكرم والمواساة، لا أن ذلك فرض. وقيل: كان هذا قبل فرض الزكاة. (عمدة القاري) قوله: يعار: بضم التحتية والعين المهملة، أي صوت، وللمستملي والكشيميني: «ثغاء» بضم المثلثة والغين المعجمة ممدوداً، صياح الغنم أيضاً. (إرشاد الساري) قوله: شجاعاً: أي الحية الذكر. «أفرع» أي سقط شعر رأسه؛ لكثرة سحه وطول عمره. «له زبيتان» أي زبدتان في شديقه، يقال: تكلم فلان حتى زبدت شديقه، أي خرج الزبد عليهما، أو هما نابان يخرجان من فيه، أو النكتان السوداوان فوق عينيه. «يطوقه» بلفظ المجهول، أي تجعل كالطوق في عنقه. و«اللهمزمتين»: اللحيين. «بشديقه» أي جانبي الفم، كذا في «اللمعات» و«المجمع» و«العين».

* أسماء الرجال: أبي: هو عبد الله بن نمير، الهمداني، أبو هشام الكوفي. إسماعيل: هو ابن أبي خالده، الأحصبي البجلي مولاهم، الكوفي التابعي. قيس: هو ابن أبي حازم عوف، البجلي المخضرم. أبو اليمان: هو الحمصي. شعيب: هو ابن أبي حمزة، الحمصي. أبو الزناد: عبد الله بن ذكوان، القرشي المدني. علي بن عبد الله: المدني. هاشم: هو أبو النضر التميمي. أبي صالح: اسمه ذكوان المدني.

سند: قوله: شجاعاً: بضم الشين وتكسر، وهي الحية، ولعل ذلك في بعض الأحوال، وما في الأحاديث من أنها تصفع وتحمي في النار: في حال أخرى، فلا تنافي، والله تعالى أعلم.

ثُمَّ يَأْخُذُ بِلَهْزِمَتَيْهِ - يَعْنِي بِشِدْقِيهِ - ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا مَالِكٌ، أَنَا كَنْزُكَ، ثُمَّ تَلَا: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ الآية، ﴿بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾.

(آل عمران: ١٨٠)

٤- بَابُ: مَا أُدِّي زَكَاتُهُ فَلَيْسَ بِكَنْزٍ

١٨٨/١

أي الكنز الذي يدخل تحت قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَبْخُلُونَ...﴾

لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسٍ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ».

١٤٠٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شَيْبٍ* بِنِ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ يُونُسَ* عَنِ ابْنِ شَهَابٍ* عَنْ خَالِدِ بْنِ أَسْلَمَ* قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ: أَخْبِرْنِي عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾، قَالَ ابْنُ عُمَرَ: مَنْ كَنَزَهَا

(التوبة: ٣٤)

فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهَا قَوْلٌ لَهُ، إِنَّمَا كَانَ هَذَا قَبْلَ أَنْ تُنْزَلَ الزَّكَاةُ، فَلَمَّا أُنْزِلَتْ جَعَلَهَا اللَّهُ طَهْرًا لِلْأَمْوَالِ.

أي مطهرا. (قر)

١٤٠٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يَزِيدَ* قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ* بْنُ إِسْحَاقَ قَالَ: أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ* قَالَ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: أَنَّ

عَمْرُو بْنُ يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ* يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسٍ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ، وَلَا فِيْمَا دُونَ خَمْسٍ دَوْدٌ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ».

(المازني الأنصاري. ع)

١. بلهزمته: ولأبي ذر: «بلهزميه». ٢. بشدقيه: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «شدقيه». ٣. ولا تحسبن: وفي نسخة: «ولا يحسبن». ٤. خمس: كذا للأصلي وأبي ذر، وفي نسخة: «خمسة». ٥. أواق: ولأبي ذر: «أواق». ٦. حدثنا: كذا للكمشيهني وأبي ذر، وفي نسخة: «وقال». ٧. عن: كذا للكمشيهني وأبي ذر.
٨. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٩. أخبرنا: وفي نسخة: «قال». ١٠. ولا: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «وليس». ١١. خمسة: وفي نسخة: «خمس».

ترجمة: قوله: باب ما أدي زكاته فليس بكنز: كتب الشيخ في «اللامع»: يعني بذلك أن الرواية مصرحة بأن له إجازة في جمع ما دون خمس أواق من غير أن يؤدي زكاتها، فعلم أن كل نوع من جمع الذهب والورق غير منهى عنه. اهـ

سهر: قوله: ليس فيما دون خمس أواق جمع «أوقية» بضم الهززة وتشديد الياء، وهي في ذلك الزمن كانت أربعين درهماً، والآن يختلف باختلاف البلاد، ويعتبر بما كان، كذا في «اللمعات». قال القسطلاني: «ليس فيما دون خمس أواق صدقة» فليس بكنز؛ لأنه لا صدقة فيه، فإذا زاد شيء عليها ولم تؤد زكاته فهو كنز. قوله: إنما كان هذا: قال ابن بطال: يريد بقوله: «إنما كان هذا قبل أن تنزل الزكاة» قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَقُوقُ﴾ (البقرة: ٢١٩) أي ما فضل عن الكفاية، فلما فرضت الزكاة نسخ. (الكواكب الدراري) ومطابقته من حيث المفهوم؛ لأن مفهوم قوله: «من كنزها...» أنه إذا أدى زكاتها لا يستحق الوعيد. (عمدة القاري)

قوله: يحيى: [الطائي مولاهم، أبو نصر اليمامي، ثقة ثبت. (تقريب التهذيب)] قوله: أواق: كـ جوار، جمع «أوقية» بضم الهززة وتشديد الياء، هي أربعون درهماً بالنصوص المشهورة والإجماع، كما قاله النووي في «شرح المذهب». (إرشاد الساري) قوله: خمس دود: بفتح المعجمة وسكون الواو فـ دال مهمله، وهي من الإبل من الثلاثة إلى العشرة. والرواية المشهورة «خمس دود» بالإضافة، وروي بتنوين «خمس» ويكون «دود» بدلا منه، وبزيادة التاء في «خمس»؛ نظراً إلى أن «الدود» يطلق على الذكر والمؤنث، وتركوا القياس في الجمع، كما قالوا: ثلاث مائة. وقيل: إنما جاز؛ لأنه في معنى الجمع، كقوله تعالى: ﴿تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾، كذا في «العيني». مراده أن ما دون هذه المقادير لا صدقة فيه فليس بكنز، فلا يدخل تحت قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ﴾ الآية، كما لو كان أكثر منها وأدى زكاته فهو ليس بكنز، وهذه الحشية تحصل المطابقة للترجمة.

قوله: وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة: بفتح الهززة وضم السين جمع «وسق» بكسر الواو وفتحها، والفتح أشهر، حمل بعير، وقيل: هو ستون صاعاً، وبه احتج الشافعي وأبو يوسف وعمر، وقال أبو حنيفة: قليل ما أخرجه الأرض وكثيره سواء، واحتج بما يأتي في «باب العشر فيما يسقى...» عنه ﷺ قال: «فيما سقت السماء والعيون أو كان عثراً: العشر»؛ = * أسماء الرجال: أحمد بن شبيب: الحبطي البصري. يونس: هو ابن يزيد، الأيلي. ابن شهاب: هو الزهري. خالد بن أسلم: القرشي العدوي. إسحاق بن يزيد: أبو النضر، الأموي مولاهم. شعيب: ابن إسحاق بن عبد الرحمن، الأموي مولاهم، البصري ثم الدمشقي. الأوزاعي: عبد الرحمن بن عمرو. سمع أبا سعيد: هو الخدري، اسمه سعد بن مالك.

سند: قوله: لقول النبي ﷺ ليس فيما دون خمس أواق صدقة: تعليل للسابق، إما بالنظر إلى تضمينه دعوى أنه ليس كل مال كنزاً، أو باعتبار أن ما أدي منه الزكاة بعد وجوبها هو وما لا تجب فيه الزكاة سواء، فإذا علم بالحدث حال ما لا يجب فيه الزكاة، وأنه لا صدقة فيه، بل هو كله حلال لصاحبه: فكنلك ما أدي منه الزكاة بعد وجوبها، والله تعالى أعلم. والمراد بالكنز هو الذي يكون سبباً للتعذيب بنص الكتاب، والله تعالى أعلم. قوله: إنما كان هذا إلخ: أي ما يفهم من ظاهرها من الضيق، وإلا فالآية في الزكاة، فلا معنى أنما منسوخة بنزول الزكاة، كما يقتضيه ظاهر كلام ابن عمر، والله تعالى أعلم.

١٤٠٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي هَاشِمٍ: ^١ سَمِعَ هُشَيْمًا ^٢ قَالَ: أَخْبَرَنَا حُصَيْنٌ ^٣ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ ^٤ قَالَ: مَرَرْتُ بِالرَّبَذَةِ فَإِذَا أَنَا بِأَبِي ذَرٍّ ^٥ فَقُلْتُ لَهُ: مَا أَنْزَلَكَ مَنْزِلَكَ هَذَا؟ قَالَ: كُنْتُ بِالشَّامِ، فَاخْتَلَفْتُ أَنَا وَمُعَاوِيَةُ فِي: ^٦ «وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، قَالَ مُعَاوِيَةُ: نَزَلْتُ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ، فَقُلْتُ: نَزَلْتُ فِيْنَا وَفِيهِمْ، فَكَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فِي ذَلِكَ، فَكَتَبَ إِلَى عُثْمَانَ يَشْكُونِي، فَكَتَبَ إِلَيَّ عُثْمَانُ أَنْ أَقْدِمَ الْمَدِينَةَ، فَقَدِمْتُهَا فَكَثُرَ عَلَيَّ النَّاسُ حَتَّى كَانَتْهُمْ لَمْ يَرَوْني قَبْلَ ذَلِكَ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعُثْمَانَ فَقَالَ لِي: إِنْ شِئْتَ تَتَحَيَّتَ فَكُنْتُ قَرِيبًا. فَذَلِكَ الَّذِي أَنْزَلَنِي هَذَا الْمَنْزِلَ، وَلَوْ أَمَرُوا عَلَيَّ حَبَشِيًّا لَسَبِعْتُ وَأَطَعْتُ.

١٤٠٧- حَدَّثَنَا عِيَّاشٌ ^٨ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ^٩ قَالَ: حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ ^{١٠} عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ ^{١١} عَنِ الْأَخْتَفِ بْنِ قَيْسٍ ^{١٢} قَالَ: جَلَسْتُ، وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ^{١٣} قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ ^{١٤} قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ ^{١٥} قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَلَاءِ ^{١٦} بْنُ الشَّخِيرِ أَنَّ الْأَخْتَفَ بْنَ قَيْسٍ حَدَّثَهُمْ قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى مَلَأٍ مِنْ قُرَيْشٍ، فَجَاءَ رَجُلٌ خَشِنُ الشَّعْرِ وَالْقِيَابِ وَالْهَيْئَةِ حَتَّى قَامَ عَلَيْهِمْ فَسَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: بَشِّرِ الْكَانِزِينَ بِرُضْفٍ يُحْمَى عَلَيْهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، ثُمَّ يُوضَعُ عَلَى حَلَمَةٍ تُدْيِ أَحَدِهِمْ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ نُغْضٍ كَتِفِهِ، وَيُوضَعُ عَلَى نُغْضٍ كَتِفِهِ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ حَلَمَةٍ تُدْيِ يَتَزَلُّزَلُ، ثُمَّ وَلَّى فَجَلَسَ إِلَى سَارِيَةٍ، وَتَبِعْتُهُ وَجَلَسْتُ إِلَيْهِ، وَأَنَا لَا أَذْرِي مَنْ هُوَ؟ فَقُلْتُ لَهُ: لَا أَرَى الْقَوْمَ إِلَّا قَدْ كَرِهُوا الَّذِي قُلْتَ. قَالَ: إِنَّهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا.

فسر ذلك في الأخير بقوله: «إنما يجمعون الدنيا» أي لا يفهمون كلام من فهمهم عن الكوز. (ع)

١. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٢. ابن أبي هاشم: كذا لأبي ذر. ٣. في: وفي نسخة بعده: «هذه الآية». ٤. قال: وفي نسخة: «فقال».
٥. ذلك: وفي نسخة: «ذاك». ٦. فكتب: وفي نسخة: «وكتب». ٧. ذلك: وفي نسخة: «ذاك». ٨. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٩. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا».
١٠. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا». ١١. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ١٢. خشن: كذا للأكثر، وللقابسي: «حسن». ١٣. عليه: وللاصيلي وأبي ذر: «عليهم». ١٤. كتفه: وفي نسخة: «كتفيه». ١٥. كتفه: وفي نسخة: «كتفيه».

سهر = فإن كلمة «ما» عام. ويعظم قوله تعالى: «وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ» (البقرة: ٢٦٧). وسياقي من دعوى التخصيص في كلام المؤلف مع جوابه في الباب المذكور برقم الحديث: ١٤٨٣ إن شاء الله تعالى. وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن سماك بن الفضل عن عمر بن عبد العزيز قال: «فيما أنبتت الأرض من قليل أو كثير: العشر»، وأخرج نحوه عن مجاهد وإبراهيم النخعي، وأخرج ابن أبي شيبة أيضا عن هؤلاء نحوه، ملقط من «العيني». قوله: بالرَبَذَةِ: بفتح الراء الموحدة والذال المعجمة، موضع على ثلاث مراحل من المدينة، وبه قبر أبي ذر ^١. (إرشاد الساري) قوله: ما أَنْزَلَكَ مَنْزِلَكَ هَذَا؟ [إنما سأله زيد عن ذلك؛ لأن مبعضي عثمان كانوا يشنعون عليه أنه نفى أبا ذر، وقد بين أبو ذر أن نزوله في الرَبَذَةِ إنما كان باختياره، كما سيأتي. (إرشاد الساري)] قوله: وَلَا يُنْفِقُونَهَا إلخ: [مفهوم الآية: إن أدي زكاته فهو ليس بكفر، وهو عين الترجمة. (إرشاد الساري وعمدة القاري)]

قوله: في أهل الكتاب: [نظرا إلى سياق الآية؛ فإنها نزلت في الأحبار والرهبان الذين لا يؤتون الزكاة. (إرشاد الساري)] قوله: فَكَتَبَ: أي معاوية، وكان عامل عثمان على دمشق، لما خشي أن يقع بين المسلمين خلاف وفتنة. (إرشاد الساري) قوله: فَكَثُرَ عَلَيَّ النَّاسُ حَتَّى كَانَتْهُمْ لَمْ يَرَوْني قَبْلَ ذَلِكَ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعُثْمَانَ: إن كنت تخشى وقوع فتنة فاسكن مكانا قريبا من المدينة، فنزل الرَبَذَةِ، وهو معنى قوله: «إن شئت تنحيت» من «التنحي» وهو التباعده. (عمدة القاري)

قوله: رجل: [هو أبو ذر الغفاري ^٢]. قوله: بَشِّرِ الْكَانِزِينَ: أي الذين يكتزون الذهب والفضة، ولا يؤدون زكاتها. ويفهم منه أن الذي يؤديها لا يطلق عليه اسم الكانز المستحق للوعيد، وبه المطابقة للترجمة. (عمدة القاري) قوله: بِرُضْفٍ يُحْمَى عَلَيْهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، حجارة عمدة. «يحمى عليه» أي على الرضف. «ثم يوضع» أي الرضف. «على حلمة ثدي أحدهم» بفتح الحاء المهملة واللام، وهي ما تنثر من الثدي وطال. «حتى يخرج من نغض كتفه» بضم النون وسكون المعجمة آخره ضاد معجمة، ويسمى الغضروف، وهو العظم الرقيق على طرف الكتف، أو هو أعلاه. (عمدة القاري وإرشاد الساري)

* أسماء الرجال: علي بن أبي هاشم: عبيد الله، الليثي البغدادي. هشيمًا: ابن بشير - بالتصغير فيهما - ابن القاسم بن دينار. حصين: بضم المهملة الأولى وفتح الثانية، ابن عبد الرحمن السلمي، أبو الهذيل الكوفي. زيد بن وهب: أبو سليمان الهمداني الكوفي. عياش: هو ابن الوليد، الرقام البصري. غيد الأعلى: هو ابن عبد الأعلى، السامي. أبي العلاء: يزيد بن الشَّخِير كسكين. إسحاق بن منصور: هو الكوسج المروزي. عبد الصمد: ابن عبد الوارث بن سعيد، العنبري مولاهم، التنوري، أبو سهل البصري.

١٤٠٨- قَالَ لِي خَلِيلِي - قَالَ: قُلْتُ: وَمَنْ خَلِيلُكَ تَعْنِي؟ قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ -: «يَا أَبَا ذَرٍّ، أَتُبْصِرُ أَحَدًا؟» قَالَ: فَتَنَظَرْتُ إِلَى الشَّمْسِ مَا بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ، وَأَنَا أَرَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُرْسِلُنِي فِي حَاجَةٍ لَهُ، قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «مَا أَحَبُّ أَنْ لِي مِثْلُ أَحَدٍ ذَهَبًا أَنْفَقَهُ كُلَّهُ إِلَّا ثَلَاثَةً دَنَانِيرَ». وَإِنَّ هَؤُلَاءِ لَا يَعْقِلُونَ، إِنَّمَا يَجْمَعُونَ الدُّنْيَا. وَلَا وَاللَّهِ، لَا أَسْأَلُهُمْ دُنْيَا وَلَا أَسْتَفْتِيهِمْ عَنْ دِينٍ حَتَّى أَلْقَى اللَّهَ.

تقصّد أي خليلي النبي ﷺ متعلق بقوله: «قال لي خليلي». (ق)س
سهر أي نفسه
جبل معروف
جواب لقوله: «أتبصر أحدا»
هو من كلام أبي ذر، وكرر للتأكيد. (ع)
اكْتِفَاءً بِمَا سَمِعْتَهُ مِنْهُ

٥- بَابُ إِنْتَاقِ الْمَالِ فِي حَقِّهِ

١٨٩/١

١٤٠٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى * قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى * عَنْ إِسْمَاعِيلَ * قَالَ: حَدَّثَنِي قَيْسٌ * عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ * رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَسَلَّطَهُ عَلَى هَلَكْتِهِ فِي الْحَقِّ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ حِكْمَةً فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيُعَلِّمُهَا».

أي هلاكه، والتعجب بهذا اللفظ للبالغه
أي القرآن قاله العيني، أو السنة قاله
القسطلاني، ولا مانع عن الجمع
بالمجر بدل على حذف مضاف،
وبالرفع أي أحدهما راجل. (ق)س
ترجمة سند

٦- بَابُ الرِّيَاءِ فِي الصَّدَقَةِ

١٨٩/١

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: * «صَلَاةٌ» لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ. وَقَالَ عِكْرِمَةُ: * «وَإِبِلٌ» مَطَرٌ
شَدِيدٌ، وَالظَّلُّ: النَّدَى.

عبد الله
(البقرة: ٢٦٤)

١. و: كذا لأبي ذر. ٢. يا أبا ذر: وفي نسخة: «يأبأ ذر». ٣. لا يعقلون: وفي نسخة بعده: «شيئا».
٤. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ٥. اثنين: وفي نسخة: «اثنتين» [بالتأنيث أي حصلتين].

ترجمة: قوله: باب إنفاق المال في حقه: قال الحافظ في الباب السابق تحت حديث أبي ذر: وإنما أورده أبو ذر للأحنف؛ لتقوية ما ذهب إليه من ذم اكتناز المال، وهو ظاهر في ذلك إلا أنه ليس على الوجوب، ومن ثمّ عقبه المصنف بالترجمة التي تليه، وأورد فيه الحديث الدال على التريغيب في ذلك، وهو من أدلّ دليل على أن أحاديث الوعيد محمولة على من لا يؤدي الزكاة. وأما حديث «ما أحب لو أن لي أحدا ذهبا» فمحمول على الأولوية؛ لأن جمع المال وإن كان مباحا، لكن الجامع مسؤول عنه، وفي المحاسبة خطر... إلى آخر ما قال. والأوجه عندي أن الغرض من الترجمة الإشارة إلى أن ما ورد من الروايات في تريغيب الإنفاق مطلقا، فالمراد منه الإنفاق في حقه كما في حديث الباب، لا الإنفاق مطلقا، وهذا المعنى واضح من نص الترجمة أيضا.

قوله: باب الرياء في الصدقة: قال الحافظ: قال ابن المنير: يحتمل أن يكون مراده إبطال الرياء للصدقة، فيحمل على ما تمحض منها لحب الحمدة والثناء من الخلق بحيث لولا ذلك لم يتصدق بها. ووجه الاستدلال من الآية: أن الله تعالى شبه مقارنة المَنِّ والأذى للصدقة بإنفاق الكافر المرائي، ومقارنة الرياء من المسلم أقبح من مقارنة الإيذاء. اهـ ثم قال الحافظ بعد نقل كلام ابن رشيد الطويل: ويتلخص أن يقال: لَمَّا كَانَ الْمَشْبَهُ بِهِ أَقْوَى مِنَ الْمَشْبُوهِ، وَإِبْطَالُ الصَّدَقَةِ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى قَدْ شَبَّهَ بِإِبْطَالِهَا بِالرِّيَاءِ فِيهَا: كَانَ أَمْرُ الرِّيَاءِ أَشَدَّ. اهـ

سهر: قوله: إلا ثلاثة دنانير: قال القرطبي: واحد لأهله، وآخر لعنت رقية، وآخر لدين. قال الكرماني: يحتمل أن هذا كان دينًا، أو مقدار كفاية إخراجات تلك الليلة له ﷺ، كذا في «العيني». قال القسطلاني: هذا محمول على الأولوية؛ لأن جمع المال وإن كان مباحا، لكن لا يخلو عن خطر المحاسبة، فكان الترك أسلم، وكان مذهب أبي ذر أنه يحرم على الإنسان ادخار ما زاد على حاجته. قوله: لا أسألهم دنيا: [أي شيئا من متاعها، بل أقنع بالقليل وأرضى باليسير. (إرشاد الساري)]

* أسماء الرجال: محمد بن المثنى: هو العنزي الزمن البصري. يحيى: ابن سعيد القطان. إسماعيل: ابن أبي خالد، الكوفي. قيس: هو ابن أبي حازم، البجلي. ابن مسعود: هو عبد الله الهذلي. قال ابن عباس: وصله ابن جرير. قال عكرمة: هو مولى ابن عباس، وصله عبد بن حميد.

سند: قوله: باب الرياء في الصدقة: أي مبطل لها.

١٨٩/١

٧- بَابُ: لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ وَلَا يَقْبَلُ إِلَّا مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ
ترجمة ١- أي خيانة. (ك) ن- ٣ إلى ٢- أي خيانة. (ق) ن- ٣
بالتنوين. (ق) ن- ٣
خيانة في الغنم. (ق) ن- ٣

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذَىٰ وَاللَّهُ عَنِّي حَلِيمٌ﴾.
(البقرة: ٢٦٣)

١٨٩/١

٨- بَابُ الصَّدَقَةِ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَمَحَقُ اللَّهُ الرِّبَاَ وَيُزِيلُ الصَّدَقَتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَءَاتَوْا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ
ترجمة ٥- أي يكثرها. (ق) ن- ٣
(البقرة: ٢٧٦، ٢٧٧)

١٤١٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ: سَمِعَ أَبَا النَّضْرِ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ - هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ - عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي

صَالِحٍ* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ* قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلِ ثَمَرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ - وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ - فَإِنَّ

اللَّهُ يَتَقَبَّلُهَا بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يُرِيهَا لِصَاحِبِهِ كَمَا يُرِيَّ أَحَدُكُمْ فَلَوْهُ حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْحَبْلِ». تَابِعُهُ سُلَيْمَانُ* عَنِ ابْنِ دِينَارٍ.
هو بالفتح والكسر. بمعنى الخلل. (ك) ن- ٣
ذكر اليمين ليدل على حسن القول. (ع) ن- ٣

وَقَالَ وَرَقَاءُ* عَنِ ابْنِ دِينَارٍ* عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ*، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ بْنُ أَبِي مَرِيَمٍ* وَزَيْدُ بْنُ

أَسْلَمَ* وَسَهِيلٌ* عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ*، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
قد تحالف ورقاء عبد الرحمن، فجعل شيخ ابن دينار فيه سعيد بن يسار بدل أبي صالح. (ع) ن- ٣
ذكر كون

١. لا يقبل الله صدقة: كذا للمستمل، وللشيخ ابن حجر: «لا تقبل صدقة». ٢. صدقة: ولأبي الوقت: «الصدقة». ٣. ولا يقبل إلخ: كذا للمستمل. ٤. تعالى: وفي نسخة: «عز وجل». ٥. باب الصدقة إلخ: وللشمسني والمستمل وابن شويه: «باب الصدقة من كسب طيب لقوله تعالى: ﴿وَيُزِيلُ الصَّدَقَتِ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾». ٦. تعالى: وفي نسخة: «عز وجل». ٧. إن الذين إلخ: وفي نسخة: «إلى قوله: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾». ٨. حدثنا: ولأبي الوقت: «حدثني». ٩. فإن: كذا لأبي الوقت، وفي نسخة: «وان». ١٠. لصاحبه: وللشمسني: «لصاحبها».

ترجمة: قوله: باب لا يقبل الله صدقة من غلول إلخ: قال الحافظ: قوله: «لقوله تعالى: ﴿قَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾» قال ابن المنير: جرى المصنف على عادته في إثبات الخفي على الجلي، وذلك أن في الآية أن الصدقة لما تبعها سيرة الأذى بطلت، والغلول أذى، إن قارن الصدقة أبطلها بطريق الأولى. أو لأنه جعل المعصية اللاحقة للطاعة بعد تقررها تبطل الطاعة، فكيف إذا كانت الصدقة بعين المعصية. اهـ

قوله: باب الصدقة من كسب طيب: ليس هذا الباب في بعض النسخ. فقد قال الحافظ: وقع هنا للمستمل والشمسني: «باب الصدقة من كسب طيب...»، وعلى هذا فتخلو الترجمة التي قبل هذا من الحديث، وتكون كالتي قبلها في الاختصار على الآية، لكن تزيد عليها بالإشارة إلى لفظ الحديث الذي في الترجمة. ومناسبة الحديث لهذه الترجمة ظاهرة، ومناسبتها للتي قبلها من جهة مفهوم المخالفة؛ لأنه دل منطوقه على أن الله لا يقبل إلا ما كان من كسب طيب، فمفهومه أن ما ليس بطيب لا يقبل، والغلول فرد من أفراد غير الطيب فلا يقبل، والله أعلم. وأما قول المصنف: «لقوله تعالى: ﴿وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ...﴾» فقد اعترض عليه ابن التين وغيره بأن تكثر أجر الصدقة ليس علة لكون الصدقة من كسب طيب، بل الأمر على عكس ذلك، وكان الأئمن أن يستدل بقوله تعالى: ﴿أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ (البقرة: ٢٦٧). وقال الكرمانى: لفظ «الصَّدَقَاتِ» وإن كان أعم من أن يكون من الكسب الطيب ومن غيره، لكنه مقيد بالصدقات التي من الكسب الطيب بقرينة السياق نحو: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْفَيْسَ مِنْهُ تُثْفِقُونَ﴾ (البقرة: ٢٦٧). انتهى باختصار من «الفتح»

سهر: قوله: يتبعها أذى: أي يتبعها يوم القيامة الأذى. ووجه مطابقة الترجمة للآية أن الأذى بعد الصدقة يطلها؛ فكيف بالأذى المقارن لها؟ وذلك أن الغال تصدق بمال مغصوب، والغاصب مؤذ لصاحب المال، فكان أولى بالإبطال. (الكواكب الدراري) قوله: ويرى الصدقات: قال الكرمانى: فإن قلت: لفظ «الصَّدَقَاتِ» عام لما يكون من الكسب الطيب وغيره، فكيف يدل على الترجمة؟ قلت: هو مقيد بالصدقات التي من الحلال بقرينة السياق، نحو: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْفَيْسَ مِنْهُ تُثْفِقُونَ﴾ (البقرة: ٢٦٧). انتهى قال ابن بطال: لما كانت هذه الآية مشتتة على أن الربا يحقه الله؛ لأنه حرام: دل ذلك على أن الصدقة التي تقبل لا تكون من جنس المحقوق. انتهى كذا في «القسطلاني».

قوله: أبيه: [عبد الله بن دينار، مولى ابن عمر. (تقريب التهذيب)] قوله: يريها: [عضاضة الأجر، أو المزيد في الكمية. (إرشاد الساري)] قوله: فلو: [يفتح الفاء وضم اللام وفتح الواو المشددة، المهر حين يقطم. (إرشاد الساري)] قوله: تابعه: أي عبد الرحمن. قال الكرمانى: لم قال أولا: «تابعه»، وثانياً: «قال ورقاء»، وثالثاً: «رواه»؟ قلت: الأول متابعة؛ لأن اللفظ فيه بعينه لفظه. والثالث رواية لا متابعة؛ لاختلاف اللفظ وإن اتحد المعنى. والثاني لما لم يكن على سبيل النقل والرواية بل على سبيل المذاكرة: قال بلفظ القول.

* أسماء الرجال: عبد الله بن منير: أبو عبد الرحمن المروزي. أبا النضر: هو سالم بن أبي أمية. أبي صالح: هو ذكوان السمان. تابعه سليمان: هو ابن بلال. ورقاء: هو ابن عمر، البشكري. ابن دينار: عبد الله المذكور. مسلم بن أبي مريم: السلمى المدني. زيد بن أسلم: العدوي مولى عمر ؓ. سهيل: هو ابن أبي صالح، يروي عن أبيه.

٩- بَابُ الصَّدَقَةِ قَبْلَ الرَّدِّ

١٤١١- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْبُدُ بْنُ خَالِدٍ* قَالَ: سَمِعْتُ حَارِثَةَ بْنَ وَهْبٍ* قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «تَصَدَّقُوا فَإِنَّهُ يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ يَمْشِي الرَّجُلُ بِصَدَقَتِهِ فَلَا يَجِدُ مَنْ يَقْبَلُهَا، يَقُولُ الرَّجُلُ: لَوْ جِئْتُ بِهَا بِالْأُمْسِ لَقَبِلْتُهَا، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَلَا حَاجَةَ لِي فِيهَا».

١٤١٢- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ* قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ* عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ* عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ* قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَكْتُرَ فِيكُمْ الْمَالُ فَيَفِيضَ، حَتَّى يُهَمَّ رَبُّ الْمَالِ مَنْ يَقْبَلُ صَدَقَتَهُ، وَحَتَّى يَعْزِضَهُ فَيَقُولَ الَّذِي يَعْزِضُهُ عَلَيْهِ: لَا أَرَبَ لِي».

١٤١٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ النَّبِيلُ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعْدَانُ بْنُ بِشْرِ* قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُجَاهِدٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَلِيفَةَ الطَّائِي قَالَ: سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ يَقُولُ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَجَاءَهُ رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا يَشْكُو الْعِيْلَةَ، وَالْآخَرُ يَشْكُو قَطْعَ السَّبِيلِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا قَطْعُ السَّبِيلِ فَإِنَّهُ لَا يَأْتِي عَلَيْكَ إِلَّا قَلِيلٌ حَتَّى تَخْرُجَ الْعِيرُ إِلَى مَكَّةَ يَغِيرُ خَفِيرٌ. وَأَمَّا الْعِيْلَةُ فَإِنَّ السَّاعَةَ لَا تَقُومُ حَتَّى يَطُوفَ أَحَدُكُمْ بِصَدَقَتِهِ فَلَا يَجِدُ مَنْ يَقْبَلُهَا مِنْهُ، ثُمَّ لَيَقْفَنَ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ حِجَابٌ وَلَا تُرْجَانُ يُتَرْجَمُ لَهُ، ثُمَّ لَيَقُولَنَّ لَهُ: أَلَمْ أُوْتِكَ مَا لَا؟ فَلَيَقُولَنَّ: بَلَى».

١. فيها: كذا للحموي والمستملي والكشميهني، وفي نسخة: «بها». ٢. يقبل: وللکشمیهنی وأبي ذر: «يقبله». ٣. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني».
٤. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ٥. عليك: وفي نسخة: «عليكما»، وفي نسخة: «عليكم». ٦. فلا يجد: وفي نسخة: «لا يجد».
٧. مالا: ولأبي الوقت بعده: «وولدا».

ترجمة: قوله: باب الصدقة قبل الرد: قال ابن المنير: مقصوده بهذه الترجمة الحث على التحذير من التسويف بالصدقة؛ لما في المسارعة إليها من تحصيل النمو المذكور. قيل: لأن التسويف بها قد يكون ذريعة إلى عدم القابل لها؛ إذ لا يتم مقصود الصدقة إلا بمصادفة المحتاج إليها، وقد أحرى الصادق أنه سيقع فقد الفقراء المحتاجين إلى الصدقة. فإن قيل: إن من أخرج صدقته مثاب على ثبته ولو لم يجد من يقبلها. فالجواب أن الواجد يثاب ثواب المجازاة والفضل، والناوي يثاب ثواب الفضل فقط، والأول أربع. اهـ

قلت: ما أفاده الشراح هو الظاهر في مفهوم الترجمة، ولا يبعد عندي أن يكون إشارة إلى مسألة فقهية خلافية، وهي: أن من وجبت عليه صدقة الفطر، وهو فقير واحد قوته وقوت عياله - كما هو مذهب الأئمة الثلاثة خلافاً للحنفية كما سيأتي - فهذا الفقير يجب عليه صدقة الفطر، ويجوز له أخذها عندهم، فينبغي له أن يقدم الإعطاء قبل أن يرد عليه الصدقة عن فطر غيره، فتأمل؛ فإنه لطيف، لكن فيه أن المصنف سيؤب لصدقة الفطر أبواباً مستقلة، على أنه لا يوافق هذا التوجيه الروايات الواردة في الباب.

سهر: قوله: قبل الرد: [أي قبل رد من يتصدق عليه، والمقصود من هذه الترجمة الحث على المسارعة إلى الصدقة، والتحذير من تسويفها. (عمدة القاري)]

قوله: فيفيض: بفتح التحتية من «فاض الإناء فيضاً» إذا امتلأ، وأفاضه: ماله. وفي «المغرب»: «فاض الماء» إذا انصب عن امتلائه، وأفاضه: صبّه عن كثرة، كذا في «العيني» و«القسطاني».

قوله: حتى يهم: بضم أوله وكسر الهاء من «أهمه الأمر» إذا أقلقه، وفتح أوله وضم الهاء من «هم الشيء» أضره. وقيل: من «هم» بمعنى قصد، وعلى هذا «رب المال» فاعل «ومن» يقبل مفعول، وعلى الأولين بالعكس، كذا في «التوشيح» و«العيني». قوله: المعير: بكسر العين المهملة وسكون التحتية، الإبل التي تحمل الميرة. وفي «المطالع»: العير: القافلة، وهي الإبل والدواب تحمل الطعام وغيره من التجارة، ولا تسمى عيراً إلا إذا كانت كذلك، كذا في «العيني». قوله: خفير: بفتح المعجمة، المُجِير أي الذي يكون القوم في ضمانه وذمته، والمراد منه حتى تخرج القافلة من الشام والعراق ونحوهما إلى مكة بغير البدقة. (الكواكب الدراري) قوله: بين يدي الله: هو من المشائمات، والأمة في أمثالها - كالبمين ونحوه - طائفتان: ١- المُفَوَّضَة - ٢- والمؤولة بما يناسبها، قاله العيني. قوله: ليس بينه وبينه حجاب: هذا على سبيل التمثيل، وإلا فالبراء سبحانه وتعالى لا يحيطه شيء ولا يحجب حجاب، وإنما يستتر تعالى عن أبصارنا بما وضع فيها من الحجب للعجز عن الإدراك في الدنيا، فإذا كان يوم القيامة كشفها عن أبصارنا وقواها حتى نراه معانية، كما نرى القمر ليلة البدر. (عمدة القاري وإرشاد الساري) قوله: ترجمان: كَعَفُوفَانِ وَزَعْفَرَانِ وَيَهْيَقَانِ، المفسر للسان، وقد ترجمه وعنه، والفعل يدل على أصالة التاء. (القاموس)

* أسماء الرجال: آدم: هو ابن أبي إياس. شعبة: هو ابن الحجاج. معبد بن خالد: الكوفي القاص. حارثة بن وهب: الخزاعي، هو أخو عبد الله بن عمر لأمه. أبو اليمان: الحكم بن نافع. شعيب: هو ابن أبي حمزة. أبو الزناد: عبد الله بن ذكوان، القرشي. عبد الرحمن: هو الأعرج. عبد الله بن محمد: المسندي. سعدان بن بشر: الجهني. أبو مجاهد: سعد الطائي.

ثُمَّ لَيَقُولَنَّ: أَلَمْ أُرْسِلْ إِلَيْكَ رَسُولًا؟ فَلَيَقُولَنَّ: بَلَى. فَيَنْظُرُ عَنْ يَمِينِهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ، ثُمَّ يَنْظُرُ عَنْ شِمَالِهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ، فَلَيَتَفَيَّنَّ أَحَدُكُمْ النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فِي كَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ».

١٤١٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ* قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ* عَنْ بُرَيْدٍ* عَنْ أَبِي بُرْدَةَ* عَنْ أَبِي مُوسَى* عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَطُوفُ الرَّجُلُ فِيهِ بِالصَّدَقَةِ مِنَ الذَّهَبِ ثُمَّ لَا يَجِدُ أَحَدًا يَأْخُذُهَا مِنْهُ، وَيَرَى الرَّجُلَ الْوَاحِدَ يَتَّبِعُهُ أَرْبَعُونَ امْرَأَةً، يَلْذَنُ بِهِ مِنْ قِلَّةِ الرِّجَالِ وَكَثْرَةِ النِّسَاءِ».

١٠- بَابُ: اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ وَالْقَلِيلِ مِنَ الصَّدَقَةِ

١٩٠/١

﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ أُتْبِعَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيَّتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾.

١٤١٥- حَدَّثَنَا أَبُو قُدَامَةَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ - هُوَ الْحَكَمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ - قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* عَنْ سُلَيْمَانَ* عَنْ أَبِي وَائِلٍ* عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ* ﷺ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ آيَةُ الصَّدَقَةِ كُنَّا نَحَامِلُ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَتَصَدَّقَ بِثَمَرٍ كَثِيرٍ، فَقَالُوا: مُرَاءٍ. وَجَاءَ رَجُلٌ فَتَصَدَّقَ بِصَاعٍ، فَقَالُوا: إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنْ صَاعٍ هَذَا. فَتَزَلَّتْ: ﴿وَالَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾ الْآيَةَ.

١٤١٦- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى* قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي* قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ* عَنْ شَقِيقٍ* عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ* ﷺ قَالَ: كَانَ

١. حدثنا: ولأبي الوقت: «حدثني». ٢. هو الحكم بن عبد الله: ولابن عساكر: «الحكم هو ابن عبد الله»، وفي نسخة: «الحكم بن عبد الله».
٣. رجل: وفي نسخة بعده: «آخر».

ترجمة: قوله: باب اتقوا النار ولو بشق تمره إلخ: قال الحافظ: قال ابن المنبر وغيره: جمع المصنف بين لفظ الخير والآية؛ لاشتغال ذلك كله على الحث على الصدقة قليلا وكثيرا؛ فإن قوله تعالى: ﴿أَمْوَالُهُمْ﴾ يشمل قليل النفقة وكثيرها، ويشهد له قوله: «لا يحمل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس»؛ فإنه يتناول القليل والكثير؛ إذ لا قاتل بجل القليل دون الكثير. اهـ ولا يبعد عندي أن يكون فيه أيضا إشارة إلى مسألة فقهية، وهي أن من لم يفضل عنده إلا بعض صاع، هل يجب عليه صدقه الفطر أم لا؟ فيه وجهان لأحمد، كما في «المغني»، فكان فيه تأليدا للإيجاب، فتأمل.

سهر: قوله: يلدن به: بضم اللام وسكون المعجمة، أي يلتصق إليه ويرغب فيه، من «لاذ يلود لياذا» إذا التحا إليه وانضم. قال الداودي: ليس فيه قيم غيره، هذا - والله أعلم - يكون عند ظهور الفتن وكثرة القتل في الناس. (عمدة القاري) قوله: والقليل: بالجر عطف على قوله: «بشق تمر» من عطف العام على الخاص، والتقدير: اتقوا النار ولو بالقليل من الصدقة، والقليل يشمل شق التمر وغيره. (عمدة القاري) قوله: ومثل الذين إلخ: ذكر هذه الآية الكريمة؛ لاشتغالها على قليل النفقة وكثيرها؛ لأن قوله تعالى: ﴿أَمْوَالُهُمْ﴾ يتناول القليل والكثير، وفيها حث على الصدقة، فذكرها يناسب التبويب. و«الابتغاء» الطلب. قوله: «تَثْبِيَّتًا» عطف على «أَتْبِعَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ»، والتقدير: مبتغين ومتبئين من أنفسهم بالإخلاص، وذلك ببذل المال الذي هو شقيق الروح، وبذلك أشق على النفس من سائر العبادات الشاقة. (عمدة القاري)

قوله: كمثّل جنة ربوة، وهي عند الجمهور المكان المرتفع المستوي من الأرض، وخصّها؛ لأن شجرها أزكى وأحسن ثمرًا. «أَصَابَهَا وَائِلٌ» أي مطر عظيم القطر، «فَتَأَثَّتْ أَكْثَلُهَا» أي ثمرها. و«الطلل» أضعف المطر، قيل: هو الندى. يعني نفقاّم زاكية عند الله وإن كانت متفاوتة بحسب أحوالهم، كذا في «العيني» و«القسطلاني». قوله: كنا نحامل: بضم النون وبالحاء المهملة، أي نعمل الحمل على ظهورنا بالأجرة. قال الخطابي: يريد: نتكلف الحمل لنجد ما نتصدق به. (إرشاد الساري) قوله: «إِلَّا جُهْدَهُمْ» أي طاقتهم، مصدر «جهد في الأمر» إذا بالغ فيه، ونمام الآية: «فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ» أي جازاهم على سخرتهم «وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» على كفرهم. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: محمد بن العلاء: أبو كريب الهمداني الكوفي. أبو أسامة: حماد بن أسامة، الليثي. بريد: ابن عبيد الله، عن جده أبي بردة. أبي بردة: بضم الباء، اسمه عامر، أو الحارث، عن أبيه أبي موسى. أبي موسى: عبد الله بن قيس، الأشعري. شعبة: هو ابن الحجاج، العتكي. سليمان: ابن مهران، الأعمش. أبي وائل: شقيق بن سلمة. أبي مسعود: عقبة بن عمرو، البصري. سعيد بن يحيى: البغدادي، يروي عن أبيه. أبي: يحيى بن سعيد بن أبان. الأعمش: ومن بعده السابقون في الإسناد السابق.

سند: قوله: فقالوا مرأء: أي قال المنافقون: إنه مرأء. والحاصل أنهم تكلموا فيمن أعطى القليل والكثير؛ لأن مرادهم أن لا يتصدق أحد.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرْنَا بِالصَّدَقَةِ انْطَلَقَ أَحَدُنَا إِلَى السُّوقِ، فَيُحَامِلُ^١ فَيُصِيبُ الْمُدَّ، وَإِنَّ لِبَعْضِهِمُ الْيَوْمَ لِمِائَةَ أَلْفٍ.

أي من الدراهم ونحوها فلا يتصدق وهو رطلان أو رطل وثلاث

١٤١٧- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ* قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْقِلٍ* قَالَ: سَمِعْتُ عَدِيَّ

ابْنَ حَاتِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ».

(الطائي: ٢٥١)

١٤١٨- حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ* قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ* قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ* عَنِ الزُّهْرِيِّ* قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ

حَزْمٍ عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَتْ امْرَأَةً مَعَهَا ابْنَتَانِ لَهَا تَسْأَلُ، فَلَمْ تَجِدْ عِنْدِي شَيْئًا غَيْرَ تَمْرَةٍ، فَأَعْطَيْتُهَا إِيَّاهَا،

فيه الترجمة أيضا، وكذا فيما بهي

ابن الزبير

فَقَسَمْتُهَا بَيْنَ ابْنَتَيْهَا وَلَمْ تَأْكُلْ مِنْهَا، ثُمَّ قَامَتْ فَخَرَجَتْ، وَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْنَا فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ ابْتُلِيَ مِنْ هَذِهِ

فيه الترجمة؛ لأنها دخلت في عموم قوله: فمن ابتلي... (ع)

الْبَنَاتِ بِشَيْءٍ كُنَّ لَهُ سِتْرًا مِنَ النَّارِ».

إلى

نه ترجمة

١١- بَابُ فَضْلِ صَدَقَةِ الشَّحِيحِ الصَّحِيحِ

من الشح وهو يخل مع حرص

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ إِلَى آخِرِهَا، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا

هذه الآية متأخرة عن الآية الأولى في رواية الأكثرين، ولأبي ذر بالعكس. (ع)

(الباقون: ١٠)

أن

أي ليس عييل ينفق في ذلك اليوم

(البقرة: ٢٥٤)

١٤١٩- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ* قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَارَةُ* بْنُ الْقَعْقَاعِ* قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ* قَالَ:

حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الصَّدَقَةِ أَعْظَمُ أَجْرًا؟.....

١. فيحامل: وفي نسخة: «فتحامل». ٢. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٣. النبي: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «رسول الله». ٤. ودخل: وفي نسخة: «فدخل».

٥. باب إلخ: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «باب أي الصدقة أفضل؟ وصدقة الصحيح الشحيح». ٦. تعالى: وفي نسخة: «عز وجل».

٧. إلى آخرها: وفي نسخة: «الآية». ٧. ولا شفاعاة الآية: وفي نسخة: «إلى ﴿الْقَالِمُونَ﴾».

ترجمة: قوله: باب فضل صدقة الشحيح الصحيح: كتب الشيخ في «اللامع»: يمكن أن يراد بالشحيح كونه مظنة الشح لعروض الحوائج له، وإن أريد بالشحيح من كان الشح طبعاً له فمممكن أيضاً. والفضيلة في هذا الأخير جزئية، لما أنه يشتد عليه لشحه، وإلا فالسخي قريب من الله. اهـ وفي «هامشه»: قال الكرماني: الشح: يخل مع حرص، وقيل: هو أعم من البخل، وقيل: هو الذي كالوصف اللازم ومن قبيل الطبع. اهـ والظاهر عندي أن الشحيح هو الذي يعبر عنه في لساننا الهندلي بلفظ «كجوس». وقال شيخ المشايخ في «تراجمه»: المراد بالشحيح ههنا: المحتاج إلى المال. انتهى من هامش «اللامع»

قال الحافظ: قال ابن المنير ما ملخصه: مناسبة الآية بالترجمة أن معنى الآية التحذير من التسويف بالإتفاق استبعاداً لحلول الأجل واشتغالاً بطول الأمل، والترغيب في المبادرة بالصدقة قبل هجوم المنيّة وفوات الأمانة. والمراد بالصحة في الحديث من لم يدخل في مرض مخوف، فيتصدق عند انقطاع أمله من الحياة. ولما كانت مجاهدة النفس على إخراج المال مع قيام مانع الشح دالاً على صحة قصد وقوة الرغبة في القرية: كان ذلك أفضل من غيره، وليس المراد أن نفس الشح هو السبب في هذه الأفضلية. اهـ

سهر: قوله: فيحامل: يضم التحتية وكسر الميم وضم اللام، فعلا مضارعاً، ولغير أبي ذر: «فتحامل» بفتح الفوقية والميم واللام، فعلا ماضياً، أي تكلف الحمل بالأجرة؛ ليكسب ما يتصدق به. (إرشاد الساري) قوله: لمائة ألف: لفظ «مائة» اسم «إن» وخبره قوله: «البعضهم» و«اليوم» ظرف، ومميز «الألف» الدرهم أو الدينار أو المد. والمقصود وصف شدة الزمان في أيام رسول الله ﷺ وكثرة الفتوح والأموال في أيام الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. (عمدة القاري) قوله: لقوله تعالى وأنفقوا مما رزقناكم: علل الترجمة بهذه الآية؛ لأن معناها التحذير من التسويف بالإتفاق استبعاداً لحلول الأجل واشتغالاً بطول الأمل، والترجمة في فضل صدقة الشحيح الصحيح؛ لأن فيها مجاهدة النفس على الإنفاق؛ خوفاً من هجوم الأجل مع قيام المانع، وهو الشح، فلذلك كانت صدقته أفضل من صدقة غيره، وهذا هو وجه المطابقة بين الترجمة والآية. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: سليمان بن حرب: الواشحي. شعبة: ابن الحجاج. أبي إسحاق: عمرو السبيعي. عبد الله بن معقل: هو أبو الوليد المزني. بشر بن محمد: السخيتاني المروزي. عبد الله: ابن المبارك، المروزي. معمر: هو ابن راشد، الأزدي مولاهم. الزهري: هو ابن شهاب. موسى بن إسماعيل: المقرئ التودكي. عبد الواحد: هو ابن زياد، العبدي مولاهم، البصري. عمارة: ابن القعقاع بن شرملة، الضبي الكوفي. أبو زرعة: هرم بن عمرو بن جرير بن عبد الله، البجلي الكوفي.

قَالَ: «أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَاحِبُ شَيْءٍ، تَخْشَى الْفَقْرَ وَتَأْمُلُ الْغِنَى. وَلَا تُنْهَلُ حَتَّى إِذَا بَلَغْتَ الْخُلُقُومَ قُلْتَ: لِفُلَانٍ كَذَا، وَلِفُلَانٍ كَذَا. وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ».

من الإسهال. (ج)
بالجزم على النهي، وبالنصب عطفاً
على «أَنْ تَصَدَّقَ» أو بالرفع. (فس)

١- ترجمة

١٢- بَابُ

١٩١/١

هو كالفصل من الباب السابق. لفظ «باب» ساقط من رواية أبي ذر

١٤٢٠- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ * عَنْ فِرَاسٍ * عَنِ الشَّعْبِيِّ * عَنْ مَسْرُوقٍ * عَنْ عَائِشَةَ *:

أَنَّ بَعْضَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ قُلْنَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: «أَيُّنَا أَسْرَعُ بِكَ لِحُوقًا؟» قَالَ: «أَطْوَلُكُمْ يَدًا». فَأَخَذُوا قَصَبَةً يَذْرَعُونَهَا، فَكَانَتْ سُودَةٌ أَطْوَلَهُنَّ يَدًا، فَعَلِمْنَا بَعْدَ أَنْمَا كَانَتْ طَوَّلَ يَدَهَا الصَّدَقَةَ، وَكَانَتْ أَسْرَعَنَا لِحُوقًا بِهِ ﷺ، وَكَانَتْ تُحِبُّ الصَّدَقَةَ.

أي يدركك بالموت. (فس)
ترجمة
بلفظ الماضي
أي من طريق المساحة
وهو عمل الترجمة

١٣- بَابُ صَدَقَةِ الْعَلَانِيَةِ

١٩١/١

وَقَوْلُهُ: «الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْأَيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً» الْآيَةُ. «فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ».

لم يذكر حديثاً، كأنه لم يجد على شرطه، وسقطت هذه الترجمة للمستلمي. (فس)
البرقة: (٢٧٤)

١. باب: كذا للأكثر. ٢. أسرع بك لحوقاً. وفي نسخة: «أسرع لحوقاً بك». ٣. طَوَّلَ يَدَهَا: وفي نسخة: «طَوَّلَ يَدَهَا».

ترجمة: قوله: باب: (بلا ترجمة) قال الحافظ: كذا للأكثر، وسقط لأبي ذر، فعلى روايته هو من ترجمة «فضل صدقة الصحيح». وعلى رواية غيره فهو بمنزلة الفصل منه. وأورد فيه المصنف قصة سؤال أزواج النبي ﷺ منه: أيتهن أسرع لحوقاً به؟ ووجه تعلقه بما قبله أن هذا الحديث تضمن أن الإيثار والاستكثار من الصدقة في زمن القدرة على العمل سبب للحاق بالنبي ﷺ، وذلك الغاية في الفضيلة، أشار إلى هذا الزين بن المنير. وقال ابن رشيد: وجه المناسبة أنه تبين في الحديث أن المراد بطول اليد المقتضي للحاق به: الطول، وذلك إنما يتأتى للصحيح؛ لأنه إنما يحصل بالمداومة في حال الصحة، وبذلك يتم المراد. اهـ

قوله: فعلمنا بعد الخ: قال الحافظ: قال ابن الجوزي: هذا الحديث غلط من بعض الرواة، والعجب من البخاري كيف لم ينبه عليه ولا أصحاب التعاليق، ولا علم بفساد ذلك الخطابي! فإنه فسره وقال: لحوق سودة به من أعلام النبوة. وكل ذلك وهم، وإنما هي زينب بنت جحش، فهي أول نساء به لحوقاً، وثبتت في خلافة عمر. وبقيت سودة إلى أن توفيت في خلافة معاوية في شوال سنة أربع وخمسين. اهـ قوله: باب صدقة العلانية: قال الحافظ: سقطت هذه الترجمة للمستلمي، وثبتت للباقيين، وبه جزم الإسماعيلي، ولم يثبت فيها لمن أثبت حديثاً، وكأنه أشار إلى أنه لم يصح فيها على شرطه شيء. اهـ وبه جزم العيني. قلت: ويحتمل عندي أن هذا والباقيين بعده - الأبواب الثلاثة - ثبتت بحديث المتصدق، فالسر باعتبار فعله وقصده، =

سهر: قوله: أن تصدق: أصله «تصدق» من باب التفعّل، مرفوع على الخيرية، والمبتدأ محذوف، تقديره: أعظم الصدقة أجراً أن تصدق. قوله: تخشى الفقر وتأمل الغنى: بضم الميم، أي تطمع بالغنى، والصدقة في هاتين الحالتين أشد مراغمة للنفس. (عمدة القاري) قوله: لفلان: أي الموصى له. «كذا» كناية عن الموصى به. قوله: «وقد كان لفلان» أي لو ارت. حاصل المعنى أفضل الصدقة أن تصدق حال حياتك وصحتك مع احتياجك إليه واختصاصك به، لا في حال سقمك وسياق الموت؛ لأن المال حينئذ خرج عنك وتعلق بغيرك. ويشهد لهذا التأويل حديث أبي سعيد: «لأن يتصدق المرء في حياته بدرهم خير له من أن يتصدق بمائة عند موته». (عمدة القاري) قوله: فأخذوا قصبة يذرعونها: بلفظ جمع المذكر، والقياس لفظ جمع الموثن، وعدل إليه؛ تعظيماً لشأنه، كقوله تعالى: «وَكَاثَرُ مِنَ الْقَلْبَيْنِ» (التحریم: ١٢). (الطبيقي والفسطاطي والعيني والكواكب والفتح)

قوله: وكانت أسرعنا لحوقاً به ﷺ: والضمر في «كانت» بحسب الظاهر يرجع إلى «سودة»، وقد صرح به البخاري في «تأريخه الصغير» بهذا الإسناد: «فكانت سودة أسرعنا لحوقاً به»، وكذا أخرج البيهقي، وكذا في رواية عفان عند أحمد وابن سعد أيضاً عنه. وفسر الخطابي وقال: لحوق سودة به من أعلام النبوة، لكن هذا خلاف المعروف عند أهل العلم؛ لاتفاق أهل السير على أنها زينب - صرح به النووي، وسبقه إلى نقل الاتفاق ابن بطال - وكانت ماتت في زمان عمر ﷺ، وبقيت سودة إلى أن توفيت في زمان معاوية في شوال سنة أربع وخمسين، كذا ذكره الشيخ في «اللمعات». قال العيني: وفي «التلويح»: هذا الحديث غلط من بعض الرواة، والعجب من البخاري كيف لم ينبه عليه ولا من بعده من أصحاب التعاليق؟! حتى إن بعضهم فسره بأن لحوق سودة من أعلام النبوة، وكل ذلك وهم، وإنما هي زينب بنت جحش؛ فإنها كانت أطولهن يداً بالمعروف، وقد ذكر مسلم ذلك على الصحة من طريق عائشة قالت: «وكانت زينب أطولنا يداً؛ لأنها كانت تعمل وتصدق». وقال العيني: ويمكن أن يتأتى هذا على أحد القولين في وفاة سودة، فقد روى البخاري في «تأريخه» بإسناد صحيح إلى سعيد بن أبي هلال أنه قال: ماتت سودة في خلافة عمر ﷺ، وحزم الذهبي في «التأريخ الكبير» بأنها ماتت في خلافة عمر ﷺ. وقال ابن سيد الناس: إنه المشهور. انتهى لكن لا يخفى أنه خلاف الجمهور، ويرده أيضاً ما في الحديث: «فعلنا بعد أنما كانت طول يدها الصدقة»، وفيه كلام أكثر من هذا، والله أعلم.

* أسماء الرجال: موسى بن إسماعيل: المنقري التبوذكي. أبو عوانة: الواضح بن عبد الله، البشكري. فراس: بكسر الفاء، ابن يحيى، الحارثي المكنى بالشعبي، عامر بن شراحيل، أبو عمرو. مسروق: هو ابن الأجدع، الكوفي.

سند: قوله: وقد كان لفلان: أي صار للوارث، أما ما زاد على الثلث فواضح حتى للوارث إبطال وصاياهم فيه، وأما إلى الثلث فلا فهو لو لم يتصدق به لكان للوارث، ولا ينتفع به الميت، فكانه بالتصدق يتصرف في مال الوارث، أو المعنى: وقد كاد أن يصير لفلان ويخرج عن يده إن لم يعطه، فالإعطاء في مثل هذه الحالة كالتصرف في مال الغير أو كلاً إعطاء.

١٩١/١

١٤- بَابُ صَدَقَةِ السَّرِّ

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ».

مبالغة في الإخفاء. (ك) وسيحيء

وَقَوْلُهُ: «إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ» الآية، «وَيُكْفِّرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ

أَي فَنِعْمَ شَيْءٌ إِذَاؤُهَا. (قس)

بِمَا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ».

(البقرة: ٢٧١)

إلى

نـ ٢ ترجمة

١٥- بَابُ: إِذَا تَصَدَّقَ عَلَى غَنِيٍّ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ

أَي ظَنَّهُ فَقِيرًا، وَجَوَابُ «إِذَا» مَقْدَرُ أَي فَصَدَقْتَهُ مَقْبُولَةً. (ع)

بِالْمَتْنُونِ، لَغَيْرِ أَي ذَر

١٩١/١

١٤٢١- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ * عَنِ الْأَعْرَجِ * عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

قَالَ: «قَالَ رَجُلٌ: لَا تَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ سَارِقٍ فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ: تَصَدَّقَ عَلَى سَارِقٍ. فَقَالَ:

وهو لا يعلم أنه سارق أي القوم الذين فهم هذا للتصدق. (ع)

ليضعها في يد مستحق. (قس)

الليلة. (قس)

اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، لَا تَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ زَانِيَةٍ، فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ: تَصَدَّقَ اللَّيْلَةُ عَلَى زَانِيَةٍ.

أي الليلة. (قس)

فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ عَلَى زَانِيَةٍ، لَا تَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ غَنِيٍّ فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ: تَصَدَّقَ عَلَى

أي الليلة. (قس)

غَنِيٍّ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ عَلَى سَارِقٍ وَعَلَى زَانِيَةٍ وَعَلَى غَنِيٍّ. فَأُتِيَ فَقِيلَ لَهُ: أَمَّا صَدَقَتُكَ عَلَى سَارِقٍ فَلَعَلَّه أَنْ يَسْتَعِفَّ عَنْ

سَرِقَتِهِ، وَأَمَّا الزَّانِيَةُ فَلَعَلَّهَا أَنْ تَسْتَعِفَّ عَنْ زِنَاهَا، وَأَمَّا الْغَنِيُّ فَلَعَلَّه يُعْتَبَرُ فَيَنْفِقُ مِمَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ».

١. ما تنفق: كذا للمستعطي، وفي نسخة: «بما صنعت». ٢. باب إلخ: ولأبي ذر: «إذا تصدق على غني وهو لا يعلم».

٣. فقال: وفي نسخة: «قال». ٤. فلعله: ولأبي ذر بعده: «أن».

ترجمة = والعلانية من حيث ماله؛ لما يتحدثون فيما بينهم، فتأمل. وهو الأصل الثاني والخمسون من أصول التراجم.

قوله: باب صدقة السر: تقدم بعض ما يتعلق به في الباب السابق. ثم أفهم اختلفوا في أفضلية إخفاء الصدقة وإعلانها، كما ذكر في هامش «اللامع»، فارجع إليه لو شئت. وقد اقتصر المصنف في هذا الباب على الحديث المعلق وعلى الآية، على ما في النسخ التي بأيدينا بخلاف نسخة أبي ذر، كما سيأتي في الباب الآتي.

قوله: باب إذا تصدق على غني إلخ: أي فصدقته مقبولة. وسقط لفظ «باب» في رواية أبي ذر، وقال عقب قوله في الباب السابق: «فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ»: «وإذا تصدق» بواو العطف، كذا قال القسطلاني. وقال الحافظ: وعلى ما في رواية أبي ذر فيحتاج إلى مناسبة بين ترجمة «صدقة السر» وحديث المتصدق، ووجهها أن الصدقة المذكورة وقعت بالليل؛ لقوله في الحديث: «فأصبحوا يتحدثون»، بل وقع في «صحيح مسلم» التصريح بذلك؛ لقوله فيه: «لأن تصدق الليلة»، فدل على أن صدقته كانت سرا. وقال أيضا تحت الحديث: وفيه دلالة على أن الصدقة كانت عندهم مختصة بأهل الحاجة من أهل الخير، ولهذا تعجبوا من الصدقة على الأصناف الثلاثة، وفيه: أن نية المتصدق إذا كانت صالحة قبلت صدقته ولو لم تقع الموقع، واستحباب إعادة الصدقة إذا لم تقع الموقع، وهذا في صدقة التطوع. واختلف الفقهاء في الإجزاء إذا كان ذلك في زكاة الفرض، ولا دلالة في الحديث على الإجزاء ولا على المنع. ومن ثم أورد المصنف الترجمة بلفظ الاستفهام ولم يجرم بالحكم. انتهى بزيادة من «القسطلاني»

سهر: قوله: لأن تصدق: [هو في معرض القسم فلذلك أكد باللام والنون، كأنه قال: والله لأن تصدق، وهو من باب الالتزام كالندر. (إرشاد الساري وعمدة القاري)]

قوله: تصدق على سارق: في معنى التعجب أو الإنكار، لعل الصدقة كانت عندهم مختصة بأهل الحاجات من أهل الخير، كذا في «القسطلاني». قوله: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ: على تصدقي على سارق حيث كان ذلك بإرادتك لا بإرادتي، فإن إرادتك كلها جميلة، ولا يحمى على المكروه سواك. وقدم الخير على المبتدأ في قوله: «لَكَ الْحَمْدُ»؛ للاختصاص. (إرشاد الساري) قوله: فَأُتِيَ: على صيغة المجهول، أي أُرِي في المنام، أو سمع هاتفًا، ملكًا أو غيره، أو أخبره نبي، أو أفاء عالم. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: أبو اليمان: الحكم بن نافع، الحمصي. شعيب: هو ابن أبي حمزة، الحمصي. أبو الزناد: عبد الله بن ذكوان. الأعرج: عبد الرحمن بن هرمز.

سند: قوله: فقال اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ: أي على سارق، أي لأجل وقوع الصدقة في يده دون من هو أسوأ حالا منه، أو هو للتعجب، كما يقال: سبحان الله.

١٩١/١

١٦- بَابُ: إِذَا تَصَدَّقَ عَلَى ابْنِهِ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ

أي جاز ولا رجوع

ترجمة
بالتنوين. (قس)١٤٢٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْجَوَيْرِيَّةَ * أَنَّ مَعْنَ * بْنَ يَزِيدَ ^١ حَدَّثَهُ قَالَ: بَايَعْتُ

اسمه حطان

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَا وَأَبِي وَجَدِّي، وَخَطَبْتُ عَلَيَّ فَأَنْكَحَنِي وَخَاصَمْتُ إِلَيْهِ، وَكَانَ أَبِي يَزِيدُ أَخْرَجَ دَنَائِيرَ يَتَصَدَّقُ بِهَا فَوَضَعَهَا عِنْدَ

هو يزيد الأحنس. (قس)

لفظ «خاصمت» ثانياً تفسر لهذا

رَجُلٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَجِئْتُ فَأَخَذْتُهَا فَأَتَيْتُهُ بِهَا. فَقَالَ: وَاللَّهِ، مَا إِيَّاكَ أَرَدْتُ. فَخَاصَمْتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «لَكَ مَا نَوَيْتَ

يعني أباه، وهذه الخاصة تفسر لـ «خاصمت» الأول. (قس) أي من الأجر

يَا يَزِيدُ، وَلَكَ مَا أَخَذْتَ يَا مَعْنَ».

١٩١/١

١٧- بَابُ الصَّدَقَةِ بِالْيَمِينِ

ترجمة سند

١٤٢٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى * عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ * قَالَ: حَدَّثَنِي حُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ * عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ

ابن عمر بن الخطاب

أَبِي هُرَيْرَةَ ^٢ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: إِمَامٌ عَادِلٌ. وَشَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ. وَرَجُلٌ مَعْلَقٌ قَلْبُهُ فِي الْمَسَاجِدِ. وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ. وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ، فَقَالَ:

أي من الأشخاص؛ ليدخل النساء

أي ظل عرشه

لأن عبادته أشق

إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ. وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ. وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ».

هو كتابة عن انتظاره أوقات الصلاة. (قس)

لا لغرض دينوي أي على الحب في الله فتم يقطعها عارض دينوي سواء اجتماعاً أو لا. (قس)

أي سالت عيناه من خشية الله

١٤٢٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ * قَالَ: أَخْبَرَنِي مَعْبُدُ بْنُ خَالِدٍ * قَالَ: سَمِعْتُ حَارِثَةَ بْنَ وَهْبٍ الْخُزَاعِيَّ يَقُولُ:

أخو عبد الله بن عمر لأمه

سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «تَصَدَّقُوا، فَسَيَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ.....»

١. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا». ٢. الله: وفي نسخة: «الله تعالى». ٣. عادل: وفي نسخة: «عدل». ٤. معلق قلبه: وفي نسخة: «قلبه معلق».

٥. المساجد: وفي نسخة: «المسجد». ٦. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا».

ترجمة: قوله: باب إذا تصدق على ابنه وهو لا يشعر: قال الحافظ: قال ابن المنير: لم يذكر جواب الشرط احتصاراً، وتقديره: جاز؛ لأنه يصير لعدم شعوره كالأجنبي. وعبر في هذه الترجمة بنفي الشعور وفي التي قبلها بنفي العلم؛ لأن المتصدق في السابقة بذل وسعه في طلب إعطاء الفقير، فأخطأ اجتهداه، فناسب أن يُنفى عنه العلم. وأما هذا فباشر التصديق غيره، فناسب أن يُنفى عن صاحب الصدقة الشعور. اهـ قوله: باب الصدقة باليمين: قال الحافظ: أي حكمه، أو «باب» بالتنوين، والتقدير: أي فاضلة، أو يرغب فيها. اهـ والغرض من الترجمة على ما نقله الحافظ عن ابن رشيد: أن المقصود هنا الإعطاء بنفسه؛ لتقابل الترجمة الآتية، وبه جزم شيخ مشايخنا الدهلوي في «ترجمه».

سهر: قوله: خطب علي: أي خطب النبي ﷺ علي، من «الخطبة» بكسر الحاء، أي طلب من ولي المرأة أن يزوجها مني، «فأنكحني» أي طلب لي النكاح فأجبت. ومقصود من ذلك بيان أنواع علاقاته من المباينة وغيرها من الخطبة عليه وإنكاحه وعرض الخصومة عليه. (إرشاد الساري) قوله: فوضعها: [وأذن له أن يتصدق بها على المحتاج إليها إذناً مطلقاً].

قوله: فجئت فأخذتها: أي من الرجل الذي أذن له في التصديق بها، باختيار منه لا بطريق الغضب. قوله: «فأتيت بها» أي أتيت أبي بالصدقة. (إرشاد الساري وعمدة القاري) قوله: منصب: [بكسر الصاد، أي صاحبة حسب ونسب شريف. (عمدة القاري)] قوله: لا تعلم شماله: ضرب المثل بهما؛ لقرابتهما أو ملازمتهما، ومعناه: لو قدرَت الشمال رجلاً متيقظاً، لما علم من شدة الإخفاء. وقيل: المراد من على شماله، كذا في «الكرمان». قوله: ففاضت عيناه: أسند الفيض إلى العين، مع أن الفائض هو الدمع لا العين مبالغة؛ لأنه يدل على أن العين صارت دمعاً فياضاً، أي من خشية الله، وفي أوصاف الجمال شوقاً إليه تعالى. (إرشاد الساري)

* أسماء الرجال: محمد بن يوسف: الفريابي. إسرائيل: ابن يونس بن أبي إسحاق، السبيعي. أبو الجويرية: حطان الجرهمي. معن: ابن يزيد بن أحنس بن حبيب، السلمي أبو يزيد المدني. مسدد: هو ابن مسرهد، الأسدي. يحيى: ابن سعيد، القطان. عبيد الله: ابن عمر، العمري. حبيب بن عبد الرحمن: أبو الحارث الأنصاري. علي: ابن الجعد بن عبيد، الهاشمي مولا هم، البغدادي. شعبة: هو ابن الحجاج بن الورد، العتكي. معبد بن الخالد: الجدلي القاص.

سند: قوله: باب الصدقة باليمين: قلت: ذكر فيه حديث: «تصدقوا...» الحديث، وكأنه ذكره لإفادة أن الصدقة باليمين غير لازمة؛ لإطلاق هذا الحديث. نعم هو مندوب مطلوب؛ لحديث «ما تنفق يمينه» حيث يدل على أن الإنفاق وظيفة اليمين، والله تعالى أعلم.

ترجمة
يَمْشِي الرَّجُلُ بِصَدَقَتِهِ فَيَقُولُ الرَّجُلُ: لَوْ جِئْتُ بِهَا بِالْأَمْسِ لَقَبِلْتُهَا مِنْكَ، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَلَا حَاجَةَ لِي فِيهَا.

ترجمة
١٨- بَابُ مَنْ أَمَرَ خَادِمَهُ بِالصَّدَقَةِ وَلَمْ يُنَاوِلْ بِنَفْسِهِ
أي مملوكه أو غيره. (قس)

١٩٢/١

وَقَالَ أَبُو مُوسَى عليه السلام: «هُوَ أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ».

بلفظ التثنية في جميع روايات الصحيحين. (قس)

(الأسعري. (قس)

١٤٢٥- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ:

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ، وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا كَسَبَ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ، لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجَرَ بَعْضٍ شَيْئًا».

ترجمة
١٩- بَابُ: لَا صَدَقَةٌ إِلَّا عَنْ ظَهْرِ غِنَى

بالتثنية. (قس)

١٩٢/١

وَمَنْ تَصَدَّقَ وَهُوَ مُحْتَاجٌ، أَوْ أَهْلُهُ مُحْتَاجٌ، أَوْ عَلَيْهِ دَيْنٌ: فَالَّذِينَ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى مِنْ الصَّدَقَةِ وَالْعَتَقِ وَالْهَبَةِ.....

جزاء الشرط، وفيه عذوف، أي فهو أحق وأمله أحق والدين أحق. (ك، ج)

١. فأما: وفي نسخة: «وأما». ٢. محتاج: وللمستلمي: «محتاجون».

ترجمة: قوله: يمشي الرجل بصدقته إلخ: قال العيني: يمكن أن يوجه المطابقة وإن كان بالتعسف: أن اللائق لحامل الصدقة ليتصدق بها إلى من يحتاج إليها أن يدفعها يمينه؛ لفضل اليمين على الشمال. اهـ وقال السندي: كأن المصنف ذكر هذا الحديث لإفادة أن الصدقة باليمين غير لازمة؛ لإطلاق هذا الحديث. نعم هو مندوب مطلوب لحديث: «ما تنفق يمينه» حيث يدل على أن الإنفاق وظيفة اليمين، والله أعلم. قوله: باب من أمر خادمه بالصدقة إلخ: قال ابن المنير: فائدة قوله: «ولم يناول بنفسه» التنبيه على أن ذلك مما يغتفر، وأن قوله في الباب قبله: «الصدقة باليمين» لا يلزم منه المنع من إعطائها بيد الغير وإن كانت المباشرة أولى. انتهى من «الفتح» وقال العيني: قال صاحب «التلويح»: كان البخاري أراد بهذه معارضة ما رواه ابن أبي شيبة عن عباس بن عبد الرحمن المدني قال: «أخصلتان لم يكن النبي ﷺ يكلهما إلى أحد من أهله، كان يناول المسكين بيده، ويضع الطهور لنفسه». وفي «الترغيب» للحوزي بسند صالح عن ابن عباس: «كان النبي ﷺ لا يكل طهوره ولا صدقته التي يتصدق بها إلى أحد، يكون هو الذي يتولاهما بنفسه». اهـ قال العيني: الذي يظهر من كلامه أن المتصدق بنفسه والمأمور بالصدقة عنه كلاهما في الأجر سواء، على ما يشير إليه ما ذكره في الباب ... إلى آخر ما قال.

قوله: باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى: قال القسطلاني: لفظ الترجمة حديث رواه أحمد من طريق عطاء عن أبي هريرة رضي الله عنه، وذكره المصنف تعليقاً في «الوصايا». اهـ وكتب الشيخ في «اللامع»: يعني بذلك أن الأفضل من الصدقة ما لم يُشرف إليها صاحبها، فاستغنى عنها، سواء كان ذلك لغناؤه مالا أو استغناؤه قلباً، فمن تصدق - وهو محتاج أو أهله محتاج - لم يقع تصدقه هذا موضعه وإن كان نافذاً عنه في صحتة. وعلى هذا يحمل قوله: «فهو رد عليه»؛ لئلا يخالف قوله أقوال العلماء، فأما إن أجري الرد على ظاهره فهو من رأي المؤلف، ولا يجب اتباعه. اهـ

سهر: قوله: فأما اليوم فلا حاجة لي فيها: الظاهر أن ذلك يقع في زمان تظهر كنوز الأرض الذي هو من جملة أشراف الساعة، كذا في «العيني». قال القسطلاني: ومطابقة هذا الحديث للترجمة من جهة أنه اشترك مع الذي قبله في كون كل منهما حاملاً لصدقته؛ لأنه إذا كان حاملاً لها بنفسه كان أحق لها، فكان لا تعلم شماله ما تنفق يمينه، ويعمل المطلق على المقيد بذلك، أي المناولة باليمين. انتهى لكن ضعفه العيني، وقال: يمكن أن يوجه شيء للمطابقة وإن كان بالتعسف، وهو أن اللائق لحامل الصدقة؛ ليتصدق بها إلى من يحتاج: أن يدفعها يمينه؛ لفضل اليمين على الشمال، فعند التصديق باليمين يكون مطابقاً للترجمة. انتهى ويمكن أن يقال: لما كان هذا الزمان زمان كثرة المال فلا بد للحامل أن يحمل كثيراً من المال؛ ليقبله أحد، وحمل الكثير لا يخلو من أن يحمله يديه أو باليمين؛ لأنه أقواهما، فعلى كل منهما يصدق الإيعطاء باليمين، وهو المقصود، والله أعلم بالصواب.

قوله: أحد المتصدقين: بلفظ التثنية، كما يقال: «القلم أحد اللسانين» مبالغة، أي الخادم والمتصدق بنفسه متصلفان لا ترجيح لأحدهما على الآخر في أصل الأجر. قالوا: ولا يلزم منه أن يكون مقدار ثوابهما سواء؛ لأن الأجر فضل من الله يؤتاه من يشاء. ذكر القرطبي: أنه لم يرو إلا بالتثنية، ويصح أن يقال على الجمع، معناه: أنه متصدق من جملة المتصدقين. (عمدة القاري)

قوله: شيئاً: مفعول لـ «ينقص» و«أجر» منصوب بنزع الخافض، أي من أجر، أو هو مفعول أول لـ «ينقص»؛ لأنه ضد «زاد»، وهو متعد إلى مفعولين، قال تعالى: ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ (البقرة: ١٠). فإن قلت: الترجمة «من أمر خادمه...» فأين وجه دلالته؟ قلت: الخازن هو الخادم، وكذلك المرأة. وهو فيما إذا أمرها المالك بذلك، أو جرت العادة، والمراد أن يكون ذلك منهما على سبيل الإصلاح من غير إفساد ولا إسراف، والخازن كذلك؛ لأن الشيء غالباً إنما يكون تحت يده، فحضر كلا منهما على التعاون؛ لئلا يقصرا في استيفاء الحظ منه.

(الكواكب الدراري مختصراً) قوله: ظهر غنى: [يكسر الغين مقصوداً، ضد الفقر، قيل: معناه الصدقة بالفضل عن قوت عياله. (عمدة القاري) أي غنى يستظهر به على النوائب التي تنوبه.]

* أسماء الرجال: عثمان بن أبي شيبة: أخو أبي بكر بن أبي شيبة، الكوفي. جرير: هو ابن عبد الحميد. منصور: هو ابن المعتمر. شقيق: هو ابن سلمة. مسروق: هو ابن الأجدع.

سند: قوله: لا صدقة إلا عن ظهر غنى: أي إلا ما يخلفه الغنى، بحيث كأنه يصير الغنى بمنزلة الظهر لها، كظهور الإنسان وراء الإنسان. فإضافة «الظهر» إلى «الغنى» بيانية؛ لبيان أن الصدقة إذا كانت بحيث يبقى لصاحبها الغنى بعدها، إما لقوة قلبه أو لوجود شيء بعدها يستغني به عما تصدق به: فهو أحسن، وإن كانت بحيث يحتاج صاحبها بعدها إلى ما أعطى ويضطر إليه، فلا ينبغي لصاحبها التصديق به، والله تعالى أعلم.

وَهُوَ رَدُّ عَلَيْهِ، لَيْسَ لَهُ أَنْ يُتْلَفَ أَمْوَالُ النَّاسِ.

أي غير مقبول. (ك)

ترجمة سهر

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ إِنْثَالَهَا أَثْلَفَهُ اللَّهُ»، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفًا بِالصَّبْرِ فَيُؤْتَرَ عَلَى نَفْسِهِ وَلَوْ كَانَ بِهِ خَصَاصَةٌ، كَفَعَلَ أَبِي بَكْرٍ حِينَ تَصَدَّقَ بِمَالِهِ، وَكَذَلِكَ أَثَرُ الْأَنْصَارِ الْمُهَاجِرِينَ، وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُضَيِّعَ أَمْوَالَ النَّاسِ بَعْلَةَ الصَّدَقَةِ. وَقَالَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ ^{سهر}: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أَخْلَعُ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ. قَالَ: «أَمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ، فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ». قُلْتُ: فَإِنِّي أُمْسِكُ سَهْمِي الَّذِي يُخَيَّرُ.

١٤٢٦- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ* قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ* عَنْ يُونُسَ* عَنِ الزُّهْرِيِّ* قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ ^{سهر} عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غَنَى، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ».

١٤٢٧- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ* قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ* عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ* عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ، وَخَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غَنَى، وَمَنْ يَسْتَعْفِفْ يُعِفَّهُ اللَّهُ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللَّهُ».

أي من يطلب الغناء يعط الله ذلك، وبجاء زيادة في بيانه برقم: ١٤٦٩

١٤٢٨- وَعَنْ وَهَيْبٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ* عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ^{عروة} عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا.

١٤٢٩- حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ* قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ* بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِي ثَوْبٍ* عَنْ نَافِعٍ* عَنِ ابْنِ عُمَرَ ^{مولى ابن عمر} عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ* عَنْ مَالِكٍ* عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ^{مولى ابن عمر} أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ - وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ، وَذَكَرَ الصَّدَقَةَ وَالتَّعَفُّفَ وَالْمَسْأَلَةَ -: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، فَالْيَدُ الْعُلْيَا هِيَ الْمُنْفَقَةُ، وَالسُّفْلَى هِيَ السَّائِلَةُ».

عن المسألة أي ذم المسألة

١. ابن مالك: كذا لأبي ذر. ٢. فإني: ولأبي الوقت: «إني». ٣. عن: ولأبي ذر: «على». ٤. يستعفف: وفي نسخة: «يستعفف».

٥. فاليد: وفي نسخة: «واليد». ٦. و: وفي نسخة: «واليد».

ترجمة: قوله: إلا أن يكون معروفاً بالصبر: قال الحافظ: هو من كلام المصنف. وكلام ابن التين يوهم أنه بقية الحديث، فلا يغتر به. وكان المصنف أراد أن يخص به عموم الحديث الأول. والظاهر أنه يختص بالاحتياج، ويحتمل أن يكون عاماً، ويكون التقدير: إلا أن يكون كل من المحتاج أو من تلزمه النفقة أو صاحب الدين معروفاً بالصبر. ويقوي الأول التمثيل الذي مثل به من فعل أبي بكر والأنصار. اهـ

سهر: قوله: إلا أن يكون معروفاً بالصبر: هو من كلام البخاري، وهو استثناء من الترجمة، أو من لفظ «من تصدق وهو محتاج»، أي فهو أحق إلا أن يكون معروفاً بالصبر؛ فإنه حينئذٍ له أن يؤثر غيره على نفسه، ويتصدق به وإن كان غير غني أو محتاجاً إليه. (عمدة القاري) قوله: وقال كعب: هو أحد الثلاثة الذين خلفوا. قوله: «إن من توبتي» أي من تمام توبتي. قوله: «إلى الله» أي صلقة متجهة إلى الله. وإنما منع النبي ﷺ كعباً عن صرف كل ماله ولم يمنع أباً بكر عن ذلك؛ لأنه كان شديد الصبر قوي التوكل، وكعب لم يكن مثله. (عمدة القاري) قوله: خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى: أي ما كان عفواً قد فضل عن غنى، وقيل: ما فضل عن العيال. و«الظهر» قد يزداد في مثل هذا؛ تمكيناً وإشباعاً للكلام، كان صدقته مستندة إلى ظهر قوي من المال. (النهاية وجمع البحار) قوله: وابدأ بمن تعول: أي بمن تجب عليك نفقته من عيالك، فإن فضل شيء فليكن للأجانب. «عال الرجل عياله يعولهم» إذا قام بما يحتاجون إليه من قوت وكسوة وغيرهما، كذا في «النهاية» و«الجمع». قوله: يستعفف: [أي يطلب العفة، وهي الكف عن الحرام وسؤال الناس. (إرشاد الساري)]

* أسماء الرجال: عبدان: لقب عبد الله بن عثمان. عبد الله: ابن المبارك. يونس: هو ابن يزيد، الأيلي. الزهري: هو ابن شهاب. موسى بن إسماعيل: المنقري. وهيب: مصغراً، ابن خالد، الباهلي مولاهم، أبو بكر البصري. هشام: عن أبيه عروة بن الزبير. حكيم بن حزام: الأسدي، ولد بجوف الكعبة. وعن وهيب: عطف على ما سبق، أي وحدنا موسى بن إسماعيل عن وهيب، وإيراده له معطوفاً يدل على أنه رواه عن موسى بن إسماعيل بالطريقين معاً. أبو الثعمان: محمد بن الفضل، المدوسي. حماد: ابن زيد بن درهم، الأزدي. أيوب: هو ابن أبي تيممة، السخيتاني. نافع: مولى ابن عمر، أبو عبد الله المدني. عبد الله بن مسلمة: القعني. مالك: هو الإمام المدني.

٢٠- بَابُ الْمَنَانِ بِمَا أُعْطِيَ

أي في ذم المنان بما أعطاه. (ع)

١٩٢/١

لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتَّبَعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى﴾^١ الْآيَةَ.

(البقرة: ٢٦٢) بأن يتناول عليه بسبب ما أنعم عليه، فيحبط به ما أسلف من الإحسان. (قس)

٢١- بَابُ مَنْ أَحَبَّ تَعْجِيلَ الصَّدَقَةِ مِنْ يَوْمِهَا

عوضاً من عروض الموانع. (قس)

١٩٢/١

١٤٣٠- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ * عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ * عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ * أَنَّ عُقْبَةَ بْنَ الْحَارِثِ * حَدَّثَهُ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الْعَصْرَ

فَأَسْرَعَ، ثُمَّ دَخَلَ الْبَيْتَ فَلَمْ يَلْبَثْ أَنْ خَرَجَ، فَقُلْتُ أَوْ: قِيلَ لَهُ، فَقَالَ: «كُنْتُ خَلَفْتُ فِي الْبَيْتِ تَبَرُّاً مِنَ الصَّدَقَةِ، فَكَرِهْتُ أَنْ أُبَيِّتَهُ فَقَسَمْتُهُ».

٢٢- بَابُ التَّحْرِيزِ عَلَى الصَّدَقَةِ وَالْشَّفَاعَةِ فِيهَا

١٩٢/١

١٤٣١- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَدِيُّ * عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ * عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ * قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ

يَوْمَ عِيدٍ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَمْ يُصَلِّ قَبْلَ وَلَا بَعْدَ، ثُمَّ مَالَ عَلَى النَّسَاءِ وَيَلَالٍ مَعَهُ، فَوَعَّظَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ أَنْ يَتَصَدَّقْنَ، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقِي الْقُلْبَ وَالْخُرْصَ.

١. باب إلخ: كذا للكشميهني. ٢. عز وجل: وفي نسخة: «تعالى». ٣. فقلت: ولأبي الوقت: «فقلنا». ٤. وبلال معه: وفي نسخة: «ومعه بلال».

ترجمة: قوله: باب المنان بما أعطى. قال الحافظ: هذه الترجمة ثبتت في رواية الكشميهني وحده بغير حديث. وكأنه أشار إلى ما رواه مسلم من حديث أبي ذر مرفوعاً: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة: المنان الذي لا يعطي شيئاً إلا من به ...» الحديث. ولما لم يكن على شرطه اقتصر على الإشارة إليه، ومناسبة الآية بالترجمة واضحة. اهـ

قوله: باب من أحب تعجيل الصدقة من يومها: قال ابن المنير: ترجم المصنف بالاستحباب، وكان يمكن أن يقول: كراهة تبييت الصدقة؛ لأن الكراهة صريحة في الخبر، واستحباب التعجيل مستنبط من قرائن سياق الخبر حيث أسرع في الدخول والقسمة، فجرى على عادته في إثارة الأخصى على الأجل. انتهى من «الفتح» قال العيني: الصدقة أعم من أن تكون من الصدقات المفروضة أو من صدقات التطوع، فعلى كل حال خيار البر عاجله. اهـ والظاهر عندي أنه أشار إلى مسألة فقهية خلافية، وهي أن وجوب الزكاة على الفور أو على التراخي؟ قال الموفق: وتجب الزكاة على الفور، فلا يجوز تأخير إخراجها مع القدرة عليه إذا لم يخش ضرراً، وهذا قال الشافعي. وقال أبو حنيفة: له التأخير؛ لأن الأمر بأدائها مطلق، فلا يتعين الزمن الأول لأدائها دون غيره. ولنا أن الأمر المطلق يقتضي الفور ... إلى آخر ما قال. وفي «الدر المختار»: وافترضها عمرى أي على التراخي، وقيل: فوري، وعليه الفتوى، فيأثم بتأخيرها بلا عذر. اهـ وأما مذهب مالك فقال الدردير: وجب تفرقتها على الفور. اهـ فالظاهر عندي أن الإمام البخاري أشار إلى هذه المسألة، ولم يذهب هو بنفسه إلى ذلك، كما هو ظاهر قوله: «باب من أحب ...» كما تقدم في الأصل الثالث من أصول التراجم.

قوله: باب التحريض على الصدقة والشفاعة فيها: قال الحافظ: قال ابن المنير: يجتمع التحريض والشفاعة في أن كلاً منهما إيصال الراحة للمحتاج، ويفترقان في أن التحريض معناه الترغيب بذكر ما في الصدقة من الأجر، والشفاعة فيها معنى السؤال والتقاضى للإجابة. انتهى ويفترقان بأن الشفاعة لا تكون إلا في خير بخلاف التحريض، وبأنها قد تكون بغير تحريض. اهـ

سهر: قوله: لقوله عز وجل الذين إن إلخ: علل الترجمة بهذه الآية، ووجه ذلك أن الله مدح الذين ينفقون أموالهم في سبيله، ثم لا يتبعون ما أنفقوا من الخيرات والصدقات منّا على ما أعطوه، فلا يمنون به على أحد لا بقول ولا بفعل، والذين يتبعون ما أنفقوا منّا وأذى يكونون مذمومين، ولا يستحقون من الخيرات ما يستحق الذين لا يتبعون منّا ولا أذى، فيكون وجه التعليل هذا، والشئ يبين بضده. واقتصر على الآية ولم يذكر حديثاً، كأنه لم يتفق له حديث على شرطه، ولم تثبت هذه الترجمة إلا في رواية الكشميهني، كذا في «العيني» مختصراً.

قوله: تبرأ: وهو ما كان من الذهب غير مضروب. (الكواكب الدراري)

قوله: أن أبيته: بضم الهمزة وفتح الموحدة وتشديد التحتية، أي أن أتركه حتى يدخل الليل فقسّمته، وهذا موضع الترجمة؛ لأن كراهية تبيته يدل على استحباب تعجيل الصدقة. (إرشاد الساري) قوله: فجعلت المرأة تلقي القلب والخرص: «القلب» بضم القاف وسكون اللام فموحدة هو السوار، وقيل: هو مخصوص بما كان من عظم. و«الخرص» بضم المعجمة وسكون الراء فمهملة، الحلقة [تجعل في الأذن كالقرط]. (عمدة القاري وإرشاد الساري)

* أسماء الرجال: أبو عاصم: هو الضحاك النبل. عمر بن سعيد: النوفلي المكي. ابن أبي مليكة: عبد الله بن عبيد الله، التيمي المدني. عقبة بن الحارث: هو أبو سروعة النوفلي. مسلم: هو ابن إبراهيم، الفراهيدي. شعبة: هو ابن الحجاج، العتكي. عدي: هو ابن ثابت، الأنصاري الكوفي. سعيد بن جبير: الأسدي مولاهم، الكوفي.

١٤٣٢- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا

ابن أبي موسى الأشعري. (قس)

اسمه يريد

أَبُو بُرْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى عَنْ أَبِيهِ * قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا جَاءَهُ السَّائِلُ أَوْ طَلِبَتْ إِلَيْهِ حَاجَةٌ قَالَ: «اشْفَعُوا تُوجَرُوا، وَيَقْضِي اللَّهُ

بلفظ الجهول

سواء قضيت الحاجة أم لا. (قس)

عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ مَا شَاءَ».

١٤٣٣- حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُهُ * عَنْ هِشَامٍ * عَنْ قَاطِمَةَ * عَنْ أَسْمَاءَ * قَالَتْ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ:

«لَا تُؤْكِي فَيُؤْكِي عَلَيْكَ». حَدَّثَنِي عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ * وَقَالَ: «لَا تُحْصِي فَيُحْصِي اللَّهُ عَلَيْكَ».

بالنصب جواب النهي. (قس)

ابن سلمان، بالسند السابق. (قس)

أحو أبي بكر

ترجمة

٢٣- بَابُ الصَّدَقَةِ فِيمَا اسْتَطَاعَ

١٩٣/١

١٤٣٤- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ * ح: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ * عَنْ حَجَّاجِ بْنِ مُحَمَّدٍ * عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ * قَالَ:

أي قال المؤلف: وحديثي ...

هو النبيل، تقدم

أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ * عَنْ عَبَّادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ: أَخْبَرَهُ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ * أَنَّهَا جَاءَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ:

الصديق

ابن العوام. (قس)

«لَا تُؤْعِي فَيُؤْعِي اللَّهُ عَلَيْكَ، اَرْضَخِي مَا اسْتَطَعْتَ».

١. إذا جاءه. وفي نسخة: «إذا جاء». ٢. حاجة. وفي نسخة: «الحاجة». ٣. ويقضي: ولأبي الوقت: «ليقضي». ٤. حدثني: وفي نسخة: «وحدثنا».

٥. بنت: وفي نسخة: «ابنة». ٦. جاءت النبي: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «جاءت إلى النبي». ٧. لا توعي إلخ: وفي نسخة: «لا توكي فيوكي الله».

ترجمة: قوله: باب الصدقة فيما استطاع: لعل المراد: ولو بغير ظهر غنى. لا يخفى عليك أن ههنا حديثين، أحدهما ما تقدم: «خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى». والثاني ما أخرجه أبو داود: «أفضل الصدقة جهد المقل»، والحديث الأول متفق عليه، وبينهما تعارض بحسب الظاهر، ولذا جمعوا بينهما بأن الفضيلة متفاوتة بحسب الأشخاص وقوة التوكل وضعف اليقين، ولذا ترجم أبو داود على الحديث الأول: «باب الرجل يخرج من ماله»، وعلى الثاني: «باب الرخصة في ذلك»، وهكذا الإمام البخاري ترجم أولاً: «باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى»، ثم بعد ذلك ترجم: «باب الصدقة فيما استطاع». والظاهر عندي في معناه: أي ولو كان بغير ظهر غنى، كما سبق. وكان المناسب لهذا الباب حديث «جهد المقل»، لكن لما لم يكن على شرطه أشار إليه بهذا الباب، والحديث الذي أخرجه المصنف ههنا يتناول هذا المعنى؛ فإن مراتب الاستطاعة بحسب اختلاف أحوال الأشخاص متفاوتة جداً، فمنهم من يستطيع إنفاق الكل، ومنهم دون ذلك.

سهر: قوله: ويقضي الله على لسان نبيه ما شاء: بيان أن الساعي مأجور على كل حال وإن خاب سعيه، قال النبي ﷺ: «والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه». ولا يأتي كبير أن يشفع عند صغير، فإن شفع عنده ولم يقضها لا ينبغي له أن يؤذي الشافع، فقد شفع ﷺ عند بريرة؛ لترد زوجها فأبى. (عمدة القاري) قوله: لا توكي: من «الإيكاء»، يقال: «أوكى ما في سقائه» إذا شده بالوكاء، وهو الخيط الذي يشد به رأس القربة، «وأوكى علينا» أي بخل. قوله: «فيوكي عليك» على صيغة الجهول، والمعنى: لا توكي مالك عن الصدقة خشية نفاذه، فيوكي الله عليك، أي يمنعك ويقطع مادة الرزق عنك. فدل الحديث على أن الصدقة تنمي المال، وتكون سبباً إلى البركة والزيادة فيه. ومطابقتها للترجمة من حيث المعنى؛ لأنه ﷺ غنى عن الإيكاء، وهو لا يفعل إلا للدخار، فكان المعنى: لا تدخري وتصدقي، ذكره العيني. وكذا مطابقة قوله: «لا تحصي فيحصي الله عليك».

قوله: لا تحصي فيحصي الله عليك: قالوا: المراد منه عد الشيء للتبقيع والادخار وترك الإنفاق في سبيل الله تعالى. وإحصاء الله تعالى يحتمل وجهين، أحدهما: أنه يحبس عنك مادة الرزق ويقلله بقطع البركة، حتى يصير كالشيء المعلوم. والآخر: أنه يجاسك ويناقشك في الآخرة. (الكواكب الدراري) قوله: لا توعي: بعين مهملة من «أوعيت المتاع في الرعاء» إذا جعلت فيه، و«أوعيت الشيء» حفظته، والمراد لازم الإيعاء، وهو الإمساك. «فيوعي الله عليك» بضم التحتية وكسر العين والنصب، جواب للنهي، وإسناده إلى الله مجاز عن الإمساك، وليس النهي للتحريم. (إرشاد الساري) قوله: ارضخي ما استطعت: من «الرضخ» بالضاد والخاء المعجمتين، وهو العطاء ليس بالكثير، وألف «ارضخي» ألف وصل، أي ما دمت مستطاعة قادرة على الرضخ. وقال الكرماني: معناه: الذي استطعته أو شيئاً استطعته. فـ«ما» موصولة أو موصوفة. وقال النووي: معناه: مما يرضى به الزبير وهو زوجها، وتقديره: أن لك في الرضخ مراتب، وكلها يرضاها الزبير، فافعلي أعلاها. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: موسى بن إسماعيل: التبوذكي المنقري. عبد الواحد: هو ابن زياد، العبدى. صدقة بن الفضل: أبو الفضل المروزي. عبدة: ابن سليمان، أبو محمد الكوفي. هشام: هو ابن هروة بن الزبير. فاطمة: بنت المنذر بن الزبير. أسماء: بنت أبي بكر الصديق ﷺ، زوج الزبير ﷺ. ابن جريج: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج. محمد بن عبد الرحيم: المعروف بـ«صاعقة» البزاز، شيخ المؤلف. حجاج بن محمد: الأعور. ابن جريج: عبد الملك المذكور. ابن أبي مليكة: عبد الله بن عبيد الله، التيمي المدني.

١٩٣/١

٢٤- بَابُ: الصَّدَقَةُ تُكَفِّرُ الْخَطِيئَةَ

ترجمة
بالتنوين

١٤٣٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ* عَنْ أَبِي وَائِلٍ* عَنْ حُذَيْفَةَ* قَالَ: قَالَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ*:

أَيْكُمْ يَحْفَظُ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْفِتْنَةِ؟ قَالَ: قُلْتُ: أَنَا أَحْفَظُهُ كَمَا قَالَ. قَالَ: إِنَّكَ عَلَيْهِ لَجَرِيءٌ، فَكَيْفَ قَالَ؟ قُلْتُ: «فِتْنَةُ

أي أحفظه كما قاله (مع)

الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَوَلَدِهِ وَجَارِهِ تُكَفِّرُهَا الصَّلَاةُ وَالصَّدَقَةُ وَالْمَعْرُوفُ». - قَالَ سَلِيمَانُ: قَدْ كَانَ يَقُولُ: «الصَّلَاةُ وَالصَّدَقَةُ وَالْأَمْرُ

بأن يأتي من أجلهم ما لا يعمل

الأعمش

أي أبو وائل أي في بعض الأوقات

بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ. - قَالَ: لَيْسَ هَذِهِ أُرِيدُ، وَلَكِنِّي أُرِيدُ الَّتِي تَمُوجُ كَمَوْجِ الْبَحْرِ.

قَالَ: قُلْتُ: لَيْسَ عَلَيْكَ مِنْهَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ بَأْسٌ، بَيْنَهَا وَبَيْنَكَ بَابٌ مَغْلَقٌ. قَالَ: فَيُكْسَرُ الْبَابُ أَمْ يُفْتَحُ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا بَلْ

يُكْسَرُ. قَالَ: فَإِنَّهُ إِذَا كُسِرَ لَمْ يُغْلَقْ أَبَدًا. قَالَ: قُلْتُ: أَجَلٌ. فَهَبْنَا أَنْ نَسْأَلَهُ: مَنِ الْبَابُ؟ فَقُلْنَا لِمَسْرُوقٍ: سَلُهُ، قَالَ: فَسَأَلَهُ فَقَالَ:

أشار حذيفة بهذه اللفظة إلى قتل عمر

أبو وائل

عَمْرٌ. قَالَ: فَقُلْنَا: أَفَعَلِمَ عَمْرٌ مَنْ تَعْنِي؟ قَالَ: نَعَمْ، كَمَا أَنَّ دُونََ عِدِّ لَيْلَةٍ، وَذَلِكَ أَنِّي حَدَّثْتُهُ حَدِيثًا لَيْسَ بِالْأَعَالِيطِ.

اسم «أن»

أي تقصد

ترجمة

٢٥- بَابُ مَنْ تَصَدَّقَ فِي الشَّرْكِ ثُمَّ أَسْلَمَ

هل يعتد بذلك أم لا؟ (مس)

١٩٣/١

١٤٣٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ* قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ* عَنِ الزُّهْرِيِّ* عَنْ عُرْوَةَ* عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ*:

قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ أَشْيَاءَ كُنْتُ أَتَحَنَّنُ بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ صَدَقَةٍ أَوْ عَتَاةٍ وَصِلَةٍ رَحِمٍ، فَهَلْ فِيهَا مِنْ أَجْرٍ؟ فَقَالَ

أي أخبرني عن أشياء

بغير ألف قبل الواو. (مس)

النَّبِيُّ ﷺ: «أَسْلَمْتُ عَلَى مَا سَلَفَ مِنْ خَيْرٍ».

١. الخطاب: وفي نسخة بعده: «رضي الله عنه». ٢. منها: وفي نسخة: «بها». ٣. بينها وبينك: وفي نسخة: «بينك وبينها».

٤. أم: كذا للحموي والمستملي، وفي نسخة: «أو». ٥. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٦. أخبرنا: وللأصيلي: «حدثنا». ٧. سلف: وفي نسخة قبله: «قد».

ترجمة: قوله: باب الصدقة تكفر الخطيئة: غرض الترجمة واضح ظاهر. قوله: باب من تصدق في الشرك ثم أسلم: قال الحافظ: أي هل يعتد له بواب ذلك أو لا؟ قال ابن المنير: لم يثبت الحكم من أجل قوة الاختلاف فيه. قال الحافظ: وقد تقدم البحث في ذلك مستوفى في «كتاب الإيمان» في الكلام على حديث «إذا أسلم العبد فحسن إسلامه...»، وأنه لا مانع من أن الله يضيف إلى حسناته في الإسلام ثواب ما كان صدر منه في الكفر تفضلاً وإحساناً. اهـ وتقدم الكلام عليه في «باب حسن إسلام المرء» من «كتاب الإيمان».

سهر: قوله: إنك عليه لجريء: بفتح جيم ومد، أي كثير السؤال عن الفتنة في أيامه ﷺ، فأنت اليوم جريء على ذكره عالم به، أو قال على جهة الإنكار: إنك لجسور مقدم على قول النبي ﷺ. (بجمع البحار) قوله: تموج كموج البحر: شبه بموج البحر؛ لشدة عظمها وكثرة شيوعها. (الكواكب الدراري) قوله: باب مغلق: المقصود منه أن تلك الفتن لا يخرج منها شيء في حياتك. (الكواكب الدراري) قوله: فيكسر الباب أم يفتح: أشار به إلى موته بدون القتل، كان يرجو أن الفتنة وإن بدت تسكن، أي إن كان بسبب موته دون قتله، وأما إن ظهرت بسبب قتله فلا تسكن أبداً. (عمدة القاري)

قوله: فهبنا: بكسر الهاء، أي خفنا أن نسأل حذيفة، وكان حذيفة مهيباً، فهاب أصحابه أن يسألوه: من الباب؟ يعني من المراد من الباب؟ وكان مسروق أجراً على سؤاله؛ لكثرة علمه وعلو منزلته، فسأله فقال: هو عمر، أي الباب الذي كنى به عنه. ثم قالوا: أفعلم عمر من تعني؟ أي من تقصد من الباب؟ قال حذيفة: نعم، علم علماً لا شك فيه، كما أن دون غد ليلة، يعني كما أن لا شك أن اليوم الذي أنت فيه يسبق الغد الذي يأتي بعدها. ثم علل ذلك بقوله: «وذلك أني حدثته» أي حدثت عمر بحديث واضح لا شبهة فيه عن معدن الصدق ورأس العلم، وهو معنى قوله: «حديثاً ليس بالأعاليط»، وهو جمع «أغلوطة»، وهي ما يغلط به عن الشارع، وفي الشارع عن الأغلوطات، وهذا منه، قاله العيني. فإن قلت: قال أولاً: إن بينك وبينها باباً مغلقاً، وقال ثانياً: الباب عمر. قلت: لا مغايرة بينهما؛ لأن المراد بقوله: «بينك وبينها» أي بين زمانك وبين زمان الفتنة وجود حياتك، كذا في «الكرمان».

قوله: أسلمت على ما سلف من خير: قال القسطلاني: هذا لا يتخرج على القواعد الأصولية؛ لأن الكافر لا يصح منه في حال كفره عبادة؛ لأن شرطها النية، وهي متعذرة منه، وإنما يكتب له ذلك الخير بعد إسلامه؛ تفضلاً من الله مستانفاً. أو المعنى: أنك ببركة فعل الخير هديت إلى الإسلام؛ لأن المبادئ عنوان الغايات. أو أنك بفعلك ذلك اكتسبت طابعاً جميلة، فانتفعت بتلك الطباع في الإسلام، وقد مهدت لك العادة معونة على فعل الخير. انتهى قال العيني: وذهب ابن بطال وغيره من المحققين إلى أن الحديث على ظاهره إذا أسلم الكافر ومات على الإسلام يثاب على ما فعله من الخير في حالة الكفر.

* أسماء الرجال: قتيبة: ابن سعيد، أبو رجاء الثقفي. جرير: هو ابن عبد الحميد. الأعمش: سليمان بن مهران. أبي وائل: شقيق بن سلمة. حذيفة: هو ابن اليمان.

عبد الله بن محمد: المسندي. هشام: هو ابن يوسف، قاضي صنعاء. معمر: هو ابن راشد، الأزدي. الزهري: هو ابن شهاب. عروة: هو ابن الزبير. حكيم بن حزام: الأسدي.

١٩٣/١

٢٦- ^{ترجمة} بَابُ أَجْرِ الْخَادِمِ إِذَا تَصَدَّقَ بِأَمْرِ صَاحِبِهِ غَيْرَ مُفْسِدٍ

هو شامل للمملوك والزوجة وغيرها. (قس)

١٤٣٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَصَدَّقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ زَوْجِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ كَانَ لَهَا أَجْرُهَا، وَلِزَوْجِهَا بِمَا كَسَبَ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ».

أي بإذنه نصاً أو عادة. (ع)

١٤٣٨- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بَرِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه، عَنِالنَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْخَازِنُ الْمُسْلِمُ الَّذِي يُنْفَقُ - وَرَبِّمَا قَالَ: يُعْطَى - مَا أَمَرَ بِهِ كَامِلًا مُوقَرًا طَيِّبٌ بِهِ نَفْسُهُ، فَيَدْفَعُهُ إِلَى الَّذِي أُمِرَ

من الإنفاق أو التفعيل وهو الإنشاء. (ع)

لَهُ بِهِ: أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ».

١٩٣/١

٢٧- ^{ترجمة} بَابُ أَجْرِ الْمَرْأَةِ إِذَا تَصَدَّقَتْ أَوْ أَطْعَمَتْ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ١٤٣٩- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ وَالْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها عَنِالنَّبِيِّ ﷺ، نَعْنِي إِذَا تَصَدَّقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا.

أي عائشة

١٤٤٠- ح: وَحَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ:قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَطْعَمَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ لَهَا أَجْرُهَا، وَلَهُ مِثْلُهُ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ، لَهُ بِمَا اكْتَسَبَ، وَلَهَا بِمَا أَنْفَقَتْ».١٤٤١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

قَالَ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ فَلَهَا أَجْرُهَا، وَلِلزَّوْجِ بِمَا اكْتَسَبَ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ».

١. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا». ٢. يُنْفَقُ. وفي نسخة: «يُنْفِذُ»، وللأصيلي: «ينفق». ٣. طيب: وفي نسخة: «طيباً»، وفي نسخة: «طيبة».

٤. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا». ٥. حدثني: وللأصيلي: «حدثنا». ٦. لها: وفي نسخة قبله: «كان». ٧. بما: ولا بن عساكر: «مثل ما».

ترجمة: قوله: باب أجر الخادم إذا تصدق إلخ: قال الحافظ: قال ابن العربي: اختلف السلف في ما إذا تصدقت المرأة من بيت الزوج، فمنهم من أجاز له لكن في الشيء اليسير الذي لا يؤبه له، ولا يظهر به النقصان. ومنهم من حمله على ما إذا أذن الزوج ولو بطريق الإجمال، وهو اختيار البخاري، ولذلك قيد الترجمة بالأمر به. ويحتمل أن يكون ذلك محمولاً على العادة. وأما التقييد بغير الإفساد فمتفق عليه. ومنهم من قال: المراد بنفقة المرأة والعبد والخازن: النفقة على عيال صاحب المال في مصالحه، لا الإنفاق على الفقراء بغير إذن. ومنهم من فرق بين المرأة والخادم، فقال: المرأة لها حق في مال الزوج والنظر في بيتها، فجاز لها أن تصدق، بخلاف الخادم فليس له تصرف في متاع مولاه، فيشترط الإذن. اهـ قلت: وإلى الفرق بين الخادم والمرأة أشار الإمام البخاري بالترجمة الآتية.

قوله: باب أجر المرأة إذا تصدقت إلخ: لم يقيد ههنا بالأمر كما قيد به الباب السابق، فقيل: إنه فرق بين المرأة والخادم، بأن المرأة لها أن تصرف في بيت زوجها بما ليس فيه إفساد؛ للرضا بذلك في الغالب، بخلاف الخادم والخازن. ويدل على ذلك ما رواه المصنف في «البيوع» من حديث همام عن أبي هريرة بلفظ «إذا أنفقت المرأة من كسب زوجها من غير أمره فلها نصف أجره». انتهى من «الفتح»

سهر: * أسماء الرجال: قتيبة: هو ابن سعيد، الثقفي. جرير: هو ابن عبد الحميد. الأعمش: سليمان بن مهران. أبي وائل: شقيق بن سلمة. مسروق: هو ابن الأجدع. محمد: ابن العلاء بن كريب، أبو كريب الهمداني. أبو أسامة: حماد بن أسامة. برید: ابن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى، عن جده «أبي بردة» هو عن أبيه أبي موسى الأشعري. آدم: ابن أبي إياس. شعبة: ابن الحجاج، العنكي. منصور: هو ابن المعتمر. الأعمش: ومن بعده مروا قريباً. عمر: ابن حفص بن غياث بن طلق. يحيى بن يحيى: التميمي. جرير: هو ابن عبد الحميد. منصور: ابن المعتمر. شقيق: ابن سلمة. مسروق: ابن الأجدع.

١٩٣/١

٢٨- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ﴿١﴾

فَسَنِّيَسِرُّهُ لِّلْيُسْرَى ﴿٢﴾ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ﴿٣﴾ ﴿الْآيَةُ
(سورة الليل)

«اللَّهُمَّ أَعْطِ مُنْفِقَ مَالٍ خَلْقًا».

أهمه ليتناول المال والثواب. (قر)

١٤٤٢- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ * قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي * عَنْ سُلَيْمَانَ * عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي مُرَرْدٍ، عَنْ أَبِي الْحَبَابِ * عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ * :

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ يَوْمٍ يُصْبِحُ الْعِبَادُ فِيهِ إِلَّا مَلَكَانِ يَنْزِلَانِ، فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا: اللَّهُمَّ أَعْطِ مُنْفِقًا خَلْقًا. وَيَقُولُ الْآخَرُ: اللَّهُمَّ
أَعْطِ مُسْكِنًا تَلْفًا».

أي ما يمسك عن الواجبات

١٩٤/١

٢٩- بَابُ مَثَلِ الْمُتَصَدِّقِ وَالْبَخِيلِ

١٤٤٣- حَدَّثَنَا مُوسَى * قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ * عَنْ أَبِيهِ * عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ * قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ :

«مَثَلُ الْبَخِيلِ وَالْمُتَصَدِّقِ كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جُبَّتَانِ مِنْ حَدِيدٍ». ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ * قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّنَادِ * :

بضم الجيم وشدة الواحدة. (ع)

أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ * حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ * أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَثَلُ الْبَخِيلِ وَالْمُنْفِقِ كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا

جُبَّتَانِ مِنْ حَدِيدٍ، مِنْ تُدِيهِمَا إِلَى تَرَاقِيهِمَا، فَأَمَّا الْمُنْفِقُ فَلَا يُنْفِقُ إِلَّا سَبْعَتَ - أَوْ: وَقَرَّتْ - عَلَى جِلْدِهِ حَتَّى تُخْفِيَ بَنَاتُهُ.....
أي أطراف أصابعه ٦ -
يفتح الواحدة، الانامل. (ك)

١. العباد فيه: وفي نسخة: «فيه العباد». ٢. منفقًا: وفي نسخة: «كل منفق». ٣. ممسكا: وفي نسخة: «كل ممسك».

٤. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ٥. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا». ٦. تخفي: وفي نسخة: «تُخْن».

ترجمة: قوله: بَابُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى إلخ: قال ابن المنير: أدخل هذه الترجمة بين أبواب الترغيب في الصدقة؛ ليفهم أن المقصود الخاص بها الترغيب في الإنفاق في وجوه البر، وأن ذلك موعود عليه بالخلف في العاجل؛ زيادة على الثواب الآجل. اهـ وفي «تراجم شيخ المشايخ»: إشارة إلى توجيه الآية بأن قوله تعالى: ﴿فَسَنِّيَسِرُّهُ لِّلْيُسْرَى﴾ محمول على اليسر الدنيوي أيضًا، وهو أيضا محتمل الآية. اهـ قوله: بَابُ مَثَلِ الْمُتَصَدِّقِ وَالْبَخِيلِ: قال الحافظ عن ابن المنير: قام التمثيل في خير الباب مقام الدليل على تفضيل المتصدق على البخيل، فاكفى المصنف بذلك عن أن يضمن الترجمة مقاصد الخير على التفصيل. اهـ

سهر: قوله: الآية: [ذكر هذه الآية هنا؛ إشارة إلى الترغيب في الإنفاق، وإشارة إلى التهديد لمن يبخل. (عمدة القاري)] قوله: اللَّهُمَّ أَعْطِ مُنْفِقَ مَالٍ خَلْقًا: وجه ربطه بما قبله أنه معطوف على قول الله، وحذف جرف العطف جائز، وهو بيان للحسن، فكانه أشار إلى أن قول الله مبین بالحديث، يعني تيسير اليسرى، أي له إعطاء الخلف. (الكواكب الدراري وعمدة القاري) قوله: ما من يوم إلخ: فـ«ما» بمعنى ليس، و«يوم» اسمه، و«من» زائدة، و«يصبح العباد» صفة «يوم»، و«ملكان» مستثنى من محذوف هو خير «ما»، أي ليس يوم موصوف بهذا الوصف ينزل فيه أحد إلا ملكان يقولان كيت وكيت، فحذف المستثنى منه، ودل عليه بوصف الملكين، كذا في «العيني» و«القسطلاني».

قوله: أعط منفقًا خَلْقًا: بفتح اللام، أي عوضًا، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ﴾ (سبا: ٣٩). وقوله: «أعط ممسكا تلفًا» من قبيل المشاكلة؛ لأن التلف ليس بعطية. (إرشاد الساري) قوله: جبتان من حديد: بضم الجيم وتشديد الواحدة كالسابقة، ومن رواه هنا بالنون فقد صحف، وهي -بالموحدة- ثوب مخصوص، ولا مانع من إطلاقه على الدرع. قوله: «من تديهما» بضم التاء وكسر الدال المهملة وتشديد التحتية، جمع تدي. قوله: «إلى تراقيهما» بفتح أوله وكسر القاف جمع ترقوة، العظمين المشرفين في أعلى الصدر من رأس المنكين إلى طرف ثغرة النحر. قوله: «إلا سبغت» بفتح السين المهملة وخفة الواحدة المفتوحة فغين معجمة، أي امتدت وعظمت. قوله: «أو وفرت» من الوفور، شك من الراوي، أي كملت. = * أسماء الرجال: إسماعيل: ابن أبي أويس. أخي: أبو بكر، اسمه عبد الحميد. سليمان: هو ابن بلال. أبي الحباب: سعيد بن يسار. موسى: هو ابن إسماعيل، التبوذكي. وهيب: هو ابن خالد. ابن طاووس: عبد الله. أبيه: طاووس بن كيسان. أبو اليمان: الحكم بن نافع. شعيب: هو ابن أبي حمزة. أبو الزناد: عبد الله بن ذكوان. عبد الرحمن: ابن هرمز.

سند: قوله: إلا ملكان ينزلان فيقول أحدهما إلخ: لا يقال: لا فائدة في قولهما هذا على تقدير عدم سماع الناس ذلك؛ إذ لا يترتب عليه ترغيب ولا تهيب بلا سماع؛ لأننا نقول: تبليغ الصادق يقوم مقام السماع، فينبغي للعاقل أن يلاحظ كل يوم هذا الدعاء بحيث كأنه يسمعه من الملكين، فيفعل بسبب ذلك ما لو سمعه من الملكين لفعل، وهذا هو فائدة إخبار النبي ﷺ بذلك. على أن المقصود بالذات الدعاء لهذا، وعلى هذا سواء علموا به أم لا. ثم قوله: «أعط ممسكا تلفًا» حمله الجمهور على ضياع ماله، وحمله ابن العربي الصوفي على توفيق الصدقة، والله تعالى أعلم.

وَتَعْفُو أَثَرَهُ، وَأَمَّا الْبَخِيلُ فَلَا يُرِيدُ أَنْ يُنْفِقَ شَيْئًا إِلَّا لَزَقَتْ كُلُّ حَلْقَةٍ مَكَانَهَا، فَهُوَ يُوسِّعُهَا فَلَا تَتَّسِعُ^١. تَابَعَهُ الْحَسَنُ * بْنُ مُسْلِمٍ
التصقت بسكون اللام، أي من الدرغ
أي ابن طاوس

عَنْ طَاوُسٍ فِي الْجَبَّتَيْنِ.

ابن كيسان بالموحدة. (قس)

١٤٤٤- وَقَالَ حَنْظَلَةُ * عَنْ طَاوُسٍ: «جُنَّتَانِ». وَقَالَ اللَّيْثُ: * حَدَّثَنِي جَعْفَرُ * عَنْ ابْنِ هُرْمِزٍ * قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ * عَنِ النَّبِيِّ

بالنون

النَّبِيِّ ﷺ: «جُنَّتَانِ».

بالنون أيضا

٣٠- بَابُ صَدَقَةِ الْكَسْبِ وَالتَّجَارَةِ

١٩٤/١

لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾^٢ الْآيَةَ، ﴿وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾^٣ إِلَى قَوْلِهِ:

﴿عَنِّي حَمِيدٌ﴾^٤

(البقرة: ٢٦٧)

٣١- بَابُ: عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَعْمَلْ بِالْمَعْرُوفِ

ترجمة

بالتونين. (قس)

١٩٤/١

١٤٤٥- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ * عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

أبي بردة عامر أبي موسى الأشعري. (قس)

قَالَ: «عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ». فَقَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ؟ فَقَالَ: «يَعْمَلُ بِيَدِهِ فَيَنْفَعُ نَفْسَهُ وَيَتَصَدَّقُ». قَالُوا: فَإِنْ لَمْ يَجِدْ؟ قَالَ: «يُعِينُ ذَا الْحَاجَةِ الْمَلْهُوفَ». قَالُوا: فَإِنْ لَمْ يَجِدْ. قَالَ: «فَلْيَعْمَلْ بِالْمَعْرُوفِ، وَلْيُمْسِكْ عَنِ الشَّرِّ، فَإِنَّهَا لَهُ صَدَقَةٌ».

أي ما يتصدق به. (قس)

أي على سبيل الاستحباب المتأكد. (قس)

تأنيث الضمير باعتبار الحصلة التي هي الإمساك. (قس)

أي يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر نفسه وغيره

شامل للمظلوم والعاجز، تلهف على الشيء: تحسر. (قس)

كإغاثة

١. فلا تتسع: كذا لأبي الوقت، وفي نسخة: «ولا تتسع». ٢. لقول الله: وفي نسخة: «لقوله».

٣. نبي الله: وفي نسخة: «رسول الله». ٤. فقال: وفي نسخة: «قال».

ترجمة: قوله: باب صدقة الكسب والتجارة: هكذا أورد هذه الترجمة مقتصرًا على الآية بغير حديث، وكأنه أشار إلى ما رواه شعبة عن الحكم عن مجاهد في هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ (البقرة: ٢٦٧) قال: من التجارة الحلال. أخرجه الطبري وغيره. وقال ابن المنير: لم يقيد «الكسب» في الترجمة بـ«الطيب» كما في الآية؛ استغناءً عن ذلك بما تقدم في ترجمة «باب الصدقة من كسب طيب». انتهى من «الفتح» وقال العيني: أشار بالترجمة إلى أن الصدقة يعتد بها إذا كانت من كسب حلال، ولم يذكر الحديث؛ اكتفاءً بالآية. اهـ ويحتمل عندي أن الإمام البخاري أشار بهذه الترجمة إلى وجوب الزكاة في مال التجارة كما قال به الأئمة الأربعة؛ لما روى أبو داود من حديث سمرة بن جندب: «أن رسول الله ﷺ كان يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذي نعدده للبيع». وفي «البدل»: قال الشوكاني: زكاة التجارة ثابتة بالإجماع كما نقله ابن المنذر وغيره، ولم يخالف فيها إلا الظاهرية، فقالوا: لا تجب الزكاة في الخيل والرقيق، لا للتجارة ولا لغيرها. اهـ وحكى النووي عن داود: لا تجب الزكاة في العروض مطلقًا. اهـ ولم يذكر المصنف حديث «أبي داود» المذكور؛ لعدم كونه على شرطه، واستدل عليه بالآية. ويستنبط على الدقة من الحديث الآتي بقوله: «يعمل بيده...».

قوله: باب على كل مسلم صدقة: أي على سبيل الاستحباب المتأكد، ولا حق في المال سوى الزكاة إلا على سبيل الندب ومكارم الأخلاق، كما قاله الجمهور، كذا في «القسطاني».

سهر = قوله: «حتى تخفي» أي تستر. «بناته» بفتح الموحدة والتونين، أي أصابعه. وللحميدي: «حتى تُجَنَّ» بضم أوله وكسر الجيم وتشديد النون، إذا ستره. «وتعفو أثره» أي تمحو أثره؛ لسبوغها وكماها، المراد أن الجواد إذا هم بالصدقة انفسح لها صدره وطابت بها نفسه فتوسعت بالإتفاق، والبخيل إذا حدث نفسه بالصدقة شحت نفسه وضاق صدره وانقبضت يده، كذا في «القسطاني».

قوله: جنتان: بالنون بدل الموحدة، ورجحت هذه الرواية على السابقة؛ لقوله: «من حديد»، و«الجنة» في الأصل: الحصن، وسميت بها الدرغ؛ لأنها تجن صاحبها، أي تحصنه. (إرشاد الساري) قوله: صدقة الكسب والتجارة: أشار بهذه الترجمة إلى أن الصدقة إنما يعتد بها إذا كانت من كسب حلال، ولم يذكر فيها حديثًا؛ اكتفاءً بالآية، ولم يجد على شرطه. (عمدة القاري وإرشاد الساري) قوله: فمن لم يجد: كأنهم فهموا من الصدقة العطية، فبين أن المراد أعم من ذلك ولو بإغاثة الملهوف والأمر بالمعروف، قاله العيني. قال القسطلاني: الحاصل أن الصدقة تكون بمال موجود أو بمقدور التحصيل أو بغير مال، وذلك إما فعل وهو الإعانة، أو ترك وهو الإمساك عن الشر، لكن مع نية القربة.

* أسماء الرجال: الحسن: ابن مسلم بن يناق. حنظلة: ابن أبي سفيان. الليث: هو ابن سعد. جعفر: هو ابن ربيعة. ابن هرمز: عبد الرحمن الأعرج. مسلم بن إبراهيم: الأزدي القصاب. شعبة: هو ابن الحجاج.

ترجمة سند

٣٢- بَابُ قَدْرِ كَمْ يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ وَالصَّدَقَةِ؟ وَمَنْ أَعْطَى شَاءَ

١٩٤/١

١٤٤٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو شَهَابٍ * عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ * عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ * عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ * رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

أَنَّهَا قَالَتْ: بُعِثَ إِلَى نُسَيْبَةَ * الْأَنْصَارِيَّةِ بِشَاةٍ، فَأَرْسَلَتْ إِلَى عَائِشَةَ مِنْهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟» فَقَالَتْ: لَا، إِلَّا مَا أَرْسَلْتَ بِهِ نُسَيْبَةَ مِنْ ذَلِكَ الشَّاةِ، فَقَالَ: «هَاتِي؛ فَقَدْ بَلَغَتْ مَحَلَّهَا».

٣٣- بَابُ زَكَاةِ الْوَرِقِ

١٩٤/١

١٤٤٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ دَوْدٌ صَدَقَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ».

جمع وسق مئتين ستون صاعاً، وسق الحديث مع بيانه برقم: ١٤٠٥

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ * قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ * قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو * سَمِعَ أَبَاهُ عَنْ

أَبِي سَعِيدٍ * قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِهَذَا.

١. فقالت: وفي نسخة: «فقلت». ٢. ذلك: كذا للحوي والمستمل، وفي نسخة: «تلك». ٣. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا».

٤. حدثنا: كذا لابن عساكر، وفي نسخة: «حدثني».

ترجمة: قوله: باب قدر كم يعطى من الزكاة والصدقة إلخ: كتب الشيخ في «اللامع»: أن ما قاله بعض العلماء من أن لا يزيد على قدر نصاب في إعطاء فقير واحد: فإنما مرادهم بذلك ما هو الأولى، ولا يتفوق الجواز. اهـ وفي «هامشه»: قال الحافظ: قال ابن المنير: عطفت «الصدقة» على «الزكاة» من عطفت العام على الخاص، وأشار بذلك إلى الرد على من كره أن يدفع إلى شخص واحد قدر النصاب، وهو محكي عن أبي حنيفة. وقال محمد: لا بأس به. اهـ وتعقبه العيني فقال: ليت شعري! كم من ليلة سهر هذا القائل حتى سطر هذا الكلام الذي تمجحه الأصماع، وكيف يدل ذلك على الرد على أبي حنيفة؟ اهـ

ولم أتوصل أنا أيضاً بعد أن كيف يكون هذا رداً على من يكره إعطاء قدر النصاب لواحد؛ فإن العطية الواردة في الحديث هي شاة واحدة، وهي ليست بنصاب. والأوجه عندي أن الإمام البخاري لم يشر إلى الرد أصلاً، بل أشار بالسؤال بقوله: «قدر كم يعطى؟» إلى هذا الاختلاف الواقع فيما بين الأئمة، فمذهب الحنفية في ذلك ما في «الدر المختار»: وكره إعطاء فقير نصاباً أو أكثر، إلا إذا كان المدفوع إليه مديوناً أو كان صاحب عيال، بحيث لو فرقه عليهم لا يخص كلا، أو لا يفضل بعد دينه نصاب. اهـ وقال السندي: قوله: «باب قدر كم...»: كثيراً ما يذكر المصنف في الترجمة أشياء ويستخرج لها أحاديث، فرمما لا يتيسر له استخراج الأحاديث إلا لبعضها، ولعل هذا الباب من هذا القبيل؛ فإن الحديث الذي ذكره لا يوافق إلا الجزء الأخير من الترجمة، وهو «من أعطى شاة». وربما يقال: إنه اكتفى في الجزء الأول بأنه ما ورد في الشرع للقدر حد، وثب عليه بعدم ذكر حديث له، والأصل عدم التحديد في ذلك إلا بالشرع، فإذا لم يرد في الشرع فالوجه القول بالإطلاق. انتهى مختصراً من هامش «اللامع»

سهر: قوله: أم عطية: [ليست هي غير نسيبة الآتية، بل هي هي. (إرشاد الساري)] قوله: فقد بلغت محلها: بكسر الحاء، أي موضع الحلول والاستقرار، يعني أنه قد حصل المقصود منها من ثواب التصديق، ثم صارت ملكاً لمن وصلت إليه. ومطابقتها من حيث إن للترجمة جزئين، أحدهما: مقدار كم يعطى. والآخر: ومن أعطى شاة. فمطابقتها للجزء الأول في إرسال نسيبة إلى عائشة من تلك الشاة التي أرسلها النبي ﷺ إليها من الصدقة على ما صرح به مسلم، وهو مقدار منها. ومطابقتها للجزء الثاني في إرساله ﷺ إليها من الصدقة بشاة كاملة. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: أحمد بن يونس: التميمي البربوعي. أبو شهاب: عبد ربه بن نافع. خالد الحذاء: أبو المنازل. حفصة بنت سيرين: أم الهذيل الأنصارية. أم عطية: هي نسيبة الآتية. نسيبة: هي أم عطية الماضية، كان مقتضى الظاهر أن تقول: «بعث إلي» بضمير المتكلم، لكنها عبرت عن نفسها بالظاهر. (إرشاد الساري). محمد بن المثنى: العنزي الزمن. عبد الوهاب: هو ابن عبد الحميد. يحيى بن سعيد: الأنصاري. عمرو: هو ابن يحيى بن عمار، السابق. أبي سعيد: هو الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

سند: قوله: باب قدر كم يعطى من الزكاة إلخ: كثيراً ما يذكر المصنف في الترجمة أشياء؛ ليستخرج لها أحاديث، فرمما لا يتيسر له استخراج الأحاديث إلا لبعضها، ولعل هذا الباب من هذا القبيل؛ فإن الحديث الذي ذكره لا يوافق إلا الجزء الأخير من الترجمة، وهو «ومن أعطى شاة». والله تعالى أعلم. وربما يقال: إنه اكتفى في الجزء الأول بأنه ما ورد في الشرع للقدر حد، وثب عليه بعدم ذكر حديث له، والأصل عدم التحديد في ذلك إلا بالشرع، فإذا لم يرد في الشرع فالوجه القول بالإطلاق، ففيه رد على الحنفية القائلين بكراهة قدر النصاب، والله تعالى أعلم.

٣٤- بَابُ الْعَرَضِ فِي الزَّكَاةِ

بفتح المهملة وسكون الراء خلاف الدنانير والدرهم. (قس)

وَقَالَ طَاوُسٌ: قَالَ مُعَاذٌ لِأَهْلِ الْيَمَنِ: اثْنُونِي بِعَرَضٍ ثِيَابٍ: حَمِيصٌ أَوْ لَبِيسٌ فِي الصَّدَقَةِ مَكَانَ الشَّعِيرِ وَالذَّرَّةِ أَهْوَنُ عَلَيْكُمْ،
 لَقِبَ ذُكْوَانُ بْنُ كَيْسَانَ، رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ آدَمَ. (قس) ^{ابن جبل}
 وَخَيْرٌ لِأَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَأَمَّا خَالِدٌ فَقَدْ احْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ وَأَعْتَدَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».
 هو محل الترجمة ^{ترجمة} ^{هو ابن الوليد}

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَصَدَّقْ وَلَوْ مِنْ حُلِيِّكَ»، فَلَمْ يَسْتَنْ صَدَقَةَ الْعَرَضِ مِنْ غَيْرِهَا. فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ ثُلْثِي خُرْصَهَا وَسَخَابَهَا،
 جمع حُلْيٍ من كلام البخاري ^{بضم وسكون كرواره}

وَلَمْ يَخْصُ الدَّهَبَ وَالْفِضَّةَ مِنَ الْعَرُوضِ.

من كلام البخاري، ذكره لكيفية استدلاله على أداء العرض في الزكاة. (ع)

١٤٤٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ* أَنَّ أَنَسًا* حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَتَبَ لَهُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ رَسُولُهُ:

«وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَةُ بِنْتِ مَخَاضٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ وَعِنْدَهُ بِنْتُ لَبُونٍ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ».....
 أي من المالك ^٩

١. حميص: وفي نسخة: «خميس». ٢. وأعدته: وفي نسخة: «وأعبدته». ٣. تصدقن: وفي نسخة بعده: «تصدقن». ٤. العرض: وفي نسخة: «العرض».
٥. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا». ٦. أبا بكر: وفي نسخة بعده: «الصادق ﷺ». ٧. التي: كذا للكشميهني. ٨. رسوله: وفي نسخة قبله: «و».
٩. صدقة بنت: وفي نسخة: «صدقة بنت».

ترجمة: قوله: باب العرض في الزكاة: كتب الشيخ في «اللامع»: يعني بذلك أن من وجب عليه زكاة شيء من النصاب فله أن يؤدي قيمة ذلك المقدار الواجب من غير هذا الصنف الواجب، ولا يتعين هذا الشيء عليه. اهـ وفي «هامشه»: قال الحافظ: أي جواز أخذ العرض، وهو بفتح المهملة وسكون الراء بعدها معجمة، والمراد به ما عدا النقدين. وقال العيني: قال أبو عبيد: «العرض» ما عدا الحيوان والعقار والمكيل والموزون. وفي «الصحيح»: «العرض» المتاع، وكل شيء فهو عرض سوى الدراهم والدنانير؛ فلما عين. اهـ وقال الحافظ: قال ابن رشد: وافق البخاري في هذه المسألة الحنفية مع كثرة مخالفته لهم، لكن قاده إلى ذلك الدليل. اهـ قلت: ما قاله من قوله: «مع كثرة مخالفته للحنفية» لا يقبله من أمعن النظر في تراجم البخاري؛ فإن مخالفته لغير الحنفية في تراجمه ليست بأقل من مخالفته إياهم. ومسألة الباب خلافية، قال العيني: الأصل أن دفع القيم في الزكاة جائز عندنا. وقال الثوري: يجوز إخراج العروض في الزكاة إذا كانت بقيمتها، وهو قول البخاري وإحدى الروايتين عن أحمد. وأجاز ابن حبيب دفع القيمة إذا رآه أحسن للمساكين. وقال مالك والشافعي: لا يجوز، وهو قول داود. انتهى ملخصا

قوله: وأما خالد فقد احتبس إلخ: قال العيني: مطابقتها للترجمة من حيث إن أذراع خالد وأعدته من العرض، ولولا أنه وقفهما لأعطاهما في وجه الزكاة، أو لما صح منه صرفهما في سبيل الله لخدلا في أحد مصارف الزكاة الثمانية المذكورة في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ...﴾ الآية. اهـ

سهر: قوله: بعرض ثياب: بغير إضافة على أن قوله: «ثياب» إما بدل أو عطف بيان، ويروى بإضافة «العرض» إلى «ثياب» من قبيل «شجر الأراك»، والإضافة بيانية. قوله: «حميص» بالصاد بيان لسابقه، أي حميص، وذكره على إرادة الثوب. وقال الكرماني: كساء أسود مربع له علمان، والمشهور «خميس» بالسين، قال أبو عبيد: هو ما طوله خمسة أذرع. قوله: «أو لبيس» بفتح اللام وكسر الموحدة المخففة بمعنى ملبوس، كذا في «العيني» و«القسطلاني».

قوله: الذرة: بضم الذال وخفة الراء، حب معروف. وفي «الصراح»: ذرة: ارزن. قال العيني: احتج به أصحابنا في جواز دفع القيم في الزكاة، ولهذا قال ابن رشد: وافق البخاري في هذه المسألة الحنفية مع كثرة مخالفته لهم. انتهى قال الكرماني: وعند الشافعي لا يجوز. قوله: احتبس: أي وقف «أذراعه» جمع «درع». «وأعدته» بضم الفوقية جمع «عَدَدَ» بفتححتين، وهو ما يعده الرجل من الدواب والسلاح، وهو محل الترجمة؛ لأنه لولا وقفهما لأعطاهما في وجه الزكاة، كذا في «العيني». قال الكرماني: وفيه دليل على صحة وقف المنقول، وبه قالت الأمة بأسرها إلا بعض الكوفيين. قوله: تلقي خرصها: هو الحلقه التي تعلق في الأذن. «والسحاب» بالكسر القلادة، وهو محل الترجمة؛ لأنه ﷺ أمرهن بالصدقة ولم يعين الفرض من غيره، ثم لقاؤهن الخرص والسحاب وعدم رده ﷺ إياها لهن: دليل على أخذ العروض في الزكاة، هذا ما قاله العيني. وقال القسطلاني: وموضع الدلالة منه قوله: «وسخابها»؛ لأن السحاب ليس من ذهب وفضة، بل من مسك وقرنفل ونحوها.

قوله: ومن بلغت: أخرج المؤلف هذا الحديث بإسناد واحد في عشرة مواضع مقطعا من حديث ثمامة عن أنس ﷺ، قال المزني في «الأطراف»: ستة في الزكاة، ١- الأول هنا. ٢- «باب لا يجمع بين متفرق». ٣- «باب ما كان من خليطين». ٤- «باب من بلغت عنده صدقة بنت مخاض». ٥- «باب زكاة الغنم». ٦- «باب لا يؤخذ في الصدقة هزمة». ٧- وفي الخمس. ٨- والشركة. ٩- واللباس. ١٠- وترك الخيل. وأخرجه أبو داود بتمامه في «الزكاة»، وأخرجه النسائي وابن ماجه أيضا، كذا في «الفتح» و«العيني» و«القسطلاني». قوله: صدقة بنت مخاض: بنصب «بنت» على المفعولية. وفي نسخة بإضافة «صدقة» إلى «بنت مخاض» بفتح الميم وبالحاء والضاد المحميتين، الأثنى من الإبل، وهي التي تم لها عام، سميت به؛ لأن أمها أن لها أن تلحق بالمخاض - وهو وجع الولادة - وإن لم تحمل. (إرشاد الساري) قوله: وعنده بنت لبون: أي والحال أن الموجود عنده بنت لبون، وهي التي أتى عليها سنتان ودخل في الثالثة، فصارت أمه لبونا، أي ذات لبن بولد آخر، كذا في «مجمع البحار».

* أسماء الرجال: محمد: ابن عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك، الأنصاري البصري القاضي. ثمامة: ابن عبد الله بن أنس، الأنصاري. أنسا: جد ثمامة، خادم النبي ﷺ.

وَيُعْطِيهِ الْمَصَدَّقُ عَشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ بِنْتُ مَخَاضٍ عَلَى وَجْهَيْهَا وَعِنْدَهُ ابْنٌ لَبُونٍ فَإِنَّهُ
يُقْبَلُ مِنْهُ وَلَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ.^١
أي الآخذ

١٤٤٩- حَدَّثَنَا مُؤَمِّلٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ * عَنْ أَيُّوبَ * عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
أَصْلَى قَبْلَ الْخُطْبَةِ، فَرَأَى أَنَّهُ لَمْ يُسْمِعِ النِّسَاءَ، فَأَتَاهُنَّ وَمَعَهُ بِلَالٌ نَاشِرُ ثَوْبِهِ، فَوَعَّظَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ أَنْ يَتَصَدَّقْنَ، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُثْلِقِي،
وَأَشَارَ أَيُّوبُ إِلَى أُذُنِهِ وَإِلَى حَلْقِهِ.
بالإضافة، ولا ي: «ناشر ثوبه» بغير إضافة مع الرفع. (قس)

٣٥- بَابُ: لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ
ترجمة سهر سند
بالتنوين

يريد ما فيهما من قرط وقلادة

١٩٥/١

وَيُذَكِّرُ عَنْ سَالِمٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

ابن عبد الله. (قس)

١٤٥٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ * الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي * قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ أَنَّ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَتَبَ لَهُ
الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ؛ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ».

١. يكن: وفي نسخة: «تكن». ٢. رسول الله: وفي نسخة: «النبى».

٣. متفرق: كذا للشمسي، وللحموي والمستملي والشيخ ابن حجر: «مفترق»، وفي نسخة: «مفروق».

ترجمة: قوله: باب لا يجمع بين متفرق إلخ: قال الحافظ: قال الزين بن المنير: لم يقيد المصنف الترجمة بقوله: «خشية الصدقة»؛ لاختلاف نظر العلماء في المراد بذلك. اهـ

سهر: قوله: ويعطيه المصدق: بضم الميم وتخفيف المهمله وكسر الدال، وهو الساعي الذي يأخذ الزكاة. «عشرين درهماً» من النقرة الخالصة، وهي المراد بالدرهم الشرعية حيث أطلقت. (إرشاد الساري) ومطابقته من حيث جواز إعطاء سن من الإبل بدل سن آخر، أي لما جاز أخذ الشاة بدل تفاوت السن الواجب: جاز أخذ العرض بدل الواجب، كذا في «الكرمانى» و«العيني». قوله: لصلى: بفتح اللامين، والأولى جواب قسم محذوف يتضمنه لفظ «أشهد»، أي والله لقد صلى العيد. (إرشاد الساري)
قوله: لا يجمع بين متفرق: بتقديم الفوقية على الفاء وتشديد الراء، وللحموي والمستملي: «مفترق» بتأخيرها. «ولا يفرق بين مجتمع» بكسر الميم الثانية، كذا في «القسطلاني». قال العيني وغيره: اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث، فقال مالك في «الموطأ»: تفسير «لا يجمع بين متفرق» أن يكون ثلاثة أنفس لكل واحد أربعون شاة، فإذا أظلمهم المصدق جمعوها ليؤدوا شاة. «ولا يفرق بين مجتمع» بأن يكون للخليطين مائتا شاة وشاتان، فيكون عليهما فيها ثلاث شياه، فيفرقوها حتى لا يكون على كل واحد إلا شاة واحدة، فنوها عن ذلك، وهو قول الثوري والأوزاعي. وقال الشافعي: تفسيره أن يفرق الساعي الأول؛ ليأخذ من كل واحد شاة، وفي الثاني ليأخذ ثلاثاً، فالمعنى واحد، لكن صرف الخطاب الشافعي إلى الساعي، كما حكاه عنه الداودي، وصرفه مالك إلى المالك. وقال الخطابي عن الشافعي: إنه صرفه إليهما. انتهى ملقطاً من كلام العيني والقسطلاني
قال ابن الهمام: إذا كان النصاب بين شركاء وصحت الخلطة بينهم باتحاد المسرح والمرعى والمراح والراعي والفجل والخلب تجب الزكاة فيه عنده، أي عند الشافعي؛ لقوله ﷺ: «لا يجمع بين متفرق...» الحديث، وفي عدم الوجوب تفريق المجتمع. وعندنا لا تجب، وإلا لوجبت على كل واحد فيما دون النصاب، لنا هذا الحديث، ففي الوجوب الجمع بين الأملاك المتفرقة؛ إذ المراد الجمع والتفريق في الأملاك، لا الأمكنة، ألا ترى أن النصاب المرفق في أمكنة مع وحدة الملك تجب فيه، فمعنى «لا يفرق بين مجتمع» أنه لا يفرق الساعي بين الثمانين مثلاً أو المائة والعشرين؛ ليجعلها نصابين أو ثلاثة، و«لا يجمع بين متفرق» أنه لا يجمع مثلاً بين الأربعين المتفرقة بالملك بأن تكون مشتركة؛ ليجعلها نصاباً والحال أنه لكل عشرون. انتهى قوله: خشية الصدقة: منصوب على أنه مفعول له، وقد تنازع فيه الفعلان: «يجمع» و«يفرق». والخشية خشيتان: ١- خشية الساعي أن يقل الصدقة. ٢- وخشية رب المال أن يكثر الصدقة. فأمر كل واحد منهما أن لا يحدث شيئاً من الجمع والتفريق، كذا في «العيني» و«القسطلاني».

* أسماء الرجال: مؤمل: كمحمد، ابن هشام، البصري. إسماعيل: هو ابن عليّة. أيوب: هو السخيتاني. محمد بن عبد الله: تقدم. أي: هو عبد الله بن الثقي. ومن بعده تقدموا في الباب السابق.

سند: قوله: لا يجمع بين متفرق: معناه عند الجمهور على النهي، أي لا ينبغي للمالكين يجب على مال كل منهما صدقة ومالهما متفرق بأن يكون لكل منهما أربعون شاة فيجب على كل منهما شاة: أن يجمعا عند حضور المصدق؛ فراراً عن لزوم الشاة إلى نصفها؛ إذ عند الجمع يؤخذ من كل المال شاة واحدة. وعلى هذا قياس «ولا يفرق بين مجتمع» أي ليس لشريكين مالهما مجتمع بأن يكون لكل منهما مائة شاة وشاة، فيكون عليها عند الاجتماع ثلاث شياه: أن يفرقا مالهما؛ ليكون على كل واحد شاة واحدة فقط. والحاصل أن الخلط عند الجمهور مؤثر في زيادة الصدقة ونقصانها، لكن لا ينبغي لهم أن يفعلوا ذلك فراراً عن زيادة الصدقة، ويمكن توجيه النهي إلى المصدق أي ليس له الجمع والتفريق؛ خشية نقصان الصدقة، أي ليس له إذا رأى نقصاناً في الصدقة على تقدير الاجتماع: أن يفرق، أو رأى نقصاناً على تقدير التفريق: أن يجمع. وقوله: «خشية» متعلق بالفعلين على التنازع، أو بفعل يعم الفعلين، أي لا يفعل شيء من ذلك خشية الصدقة. وأما عند أبي حنيفة فلا أثر للخلطة، فمعنى الحديث عنده على ظاهره النهي، على أن النهي راجع إلى القيد. وحاصله نفي الخلط لنفي الأثر، أي لا أثر للخلط والتفريق في تقليل الزكاة وتكثرها، أي لا يفعل شيء منهما خشية الصدقة؛ إذ لا أثر له في الصدقة، والله تعالى أعلم.

١٩٥/١

٣٦- بَابُ مَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَا جَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ

وَقَالَ طَاوُسٌ * وَعَطَاءٌ * إِذَا عَلِمَ الْخَلِيطَانِ أَمْوَالَهُمَا فَلَا يَجْمَعُ مَالَهُمَا. وَقَالَ سُفْيَانُ: لَا تَجِبُ حَتَّى يَتِمَّ لِهَذَا أَرْبَعُونَ شَاةً، وَلِهَذَا أَرْبَعُونَ شَاةً.

ترجمة سهر
بكرس اللام عليم مخففة، ولأي الوقت: «علم الخليطان» بفتحها مشددة. (فس)
أي لا يرى سفيان للخلطة تأثراً، كما لا يراه أبو حنيفة. (ك، ع)

١٤٥١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ * قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ أَنَّ أَنَسًا * حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَتَبَ لَهُ الْيَاقُوتُ قَرْضَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَا جَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ».

٣٧- بَابُ زَكَاةِ الْإِبِلِ

١٩٥/١

ترجمة
سقط لفظ «باب» من رواية الكشميهني والحموي

ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ وَأَبُو ذَرٍّ وَأَبُو هُرَيْرَةَ * عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(الصادق، فس)

١٤٥٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ * قَالَ: حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ * قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ * عَنْ

عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ * أَنَّهُ: أَنَّ أَعْرَابِيًّا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْهَجْرَةِ، فَقَالَ: «وَيْحَاكَ، إِنَّ شَأْنَهَا شَدِيدٌ، فَهَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ تُوَدِّي صَدَقَتَهَا؟». قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَاعْمَلْ مِنْ وَرَاءِ الْبَحَارِ فَإِنَّ اللَّهَ لَنْ يَتْرَكَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْئًا».

(الليثي، فس)

أي فاعمل الخير حيث ما كنت ولو في أبعد مكان. (ك)

١. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا».

٢. لَنْ يَتْرَكَ: وللمستملي والحموي: «لَمْ يَتْرَكَ». [بـ «لم» الجازمة بدل «لَنْ» الناصبة، وفي بعض النسخ بسكون الفوقية من «الترك». (إرشاد الساري)]

ترجمة: قوله: باب ما كان من خليطين إلخ: بسط الكلام عليه في «اللامع» وهاشمه، فارجع إليه. قوله: باب زكاة الإبل: غرض الترجمة واضح لا يحتاج إلى بيان؛ فإن المسألة إجماعية.

سهر: قوله: ما كان من خليطين إلخ: قال ابن الهمام: قالوا: إذا كان بين رجلين إحدى وستون مثلاً من الإبل، لأحدهما ست وثلاثون وللآخر خمس وعشرون: فإن لكل واحد أن يرجع على شريكه بحصة ما أحذه الساعي من ملكه زكاة شريكه، والله أعلم. انتهى قال القسطلاني: ولو كان للرجل مائة شاة وللآخر الخمسون، فأخذ الساعي الشاتين الواجبتين من صاحب المائة: يرجع بثلاث قيمتهما، أو من صاحب الخمسين: يرجع بثلاث قيمتهما، أو من كل واحد شاة: يرجع صاحب المائة بثلاث قيمته شاته، وصاحب الخمسين بثلاثي قيمته شاته. قوله: إذا علم: [يعني لا يكون المال بينهما مشاعاً، وهذا يسمى بخلطة الجوار، والمعتبر خلطة الشيوخ عندهما. (الكواكب الدراري)]

قوله: فلا يجمع إلخ: [أي لو كان لكل واحد منهما عشرون شاة مميزة، فلا زكاة فيها. (إرشاد الساري)] قوله: إن شأنها شديد: أي لا يستطيع القيام بها إلا القليل. قال الكرمان: فإن قلت: لِمَ منعه عن الهجرة؟ قلت: لأنها كانت متعذرة على السائل شاقة عليه. قوله: من وراء البحار: فإن قلت: لا مسكن ثمة، قلت: المقصود فاعمل ولو من البعد الأبعد من المدينة، ولم يرد منه حقيقة ذلك. (الكواكب الدراري) قوله: فإن الله لن يترك: بكسر المشاة الفوقية من «وَتَرَّ يَتْرُ»، أي لن ينقصك. وللحموي والمستملي بـ «لم» الجازمة بدل «لَنْ»، وفي بعضها: «لَمْ يَتْرَكَ» بسكون الفوقية من «الترك»، كذا في «القسطلاني».

* أسماء الرجال: طاووس: هو ابن كيسان، اليماني. عطاء: هو ابن أبي رباح. محمد بن عبد الله: الأنصاري. وبقيّة الرواة مروا. علي بن عبد الله: المدني. الوليد بن مسلم: القرشي. الأوزاعي: عبد الرحمن بن عمرو. ابن شهاب: هو الزهري.

سند: قوله: ما كان من خليطين: معناه عند الجمهور أن ما كان متميزاً لأحد الخليطين من المال، فأخذ الساعي من ذلك المتميز يرجع إلى صاحبه بحصته، بأن كان لكل عشرون وأخذ الساعي من مال أحدهما: يرجع بقيمة نصف شاة. وإن كان لأحدهما عشرون وللآخر أربعون مثلاً فأخذ من صاحب عشرين: يرجع على صاحب أربعين بالثلثين. وإن أخذ منه يرجع على صاحب عشرين بالثلث. وعند أبي حنيفة يحمل الخليط على الشريك، إذ المال إذا تميز فلا يؤخذ زكاة كل إلا من ماله، وأما إذا كان المال بينهما على الشركة بلا تميز وأخذ من ذلك المشترك فعنده يجب التراجع بالسوية، أي يرجع كل منهما على صاحبه بقدر ما يساوي ماله، مثلاً: لأحدهما أربعون بقرة وللآخر ثلاثون، والمال مشترك غير متميز، فأخذ الساعي من صاحب أربعين مسنة ومن صاحب ثلاثين تبيعاً، وأعطى كل منهما من المال المشترك، فيرجع صاحب أربعين بأربعة أسباع التبيع على صاحب ثلاثين، وصاحب ثلاثين بثلاثة أسباع المسنة على صاحب أربعين، والله تعالى أعلم.

٣٨- بَابٌ مَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةٌ * بَنَتْ مَخَاضٌ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ

١٤٥٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ أَنَّ أَنَسًا رضي الله عنه حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَتَبَ لَهُ فَرِيضَةَ الصَّدَقَةِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ رَسُولَهُ ﷺ:

«مَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ الْجَذَعَةُ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ جَذَعَةٌ وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْحِقَّةُ، وَيَجْعَلُ

يفتح الجهم والذال المعجمة، التي لها أربع سنين وطلعت في الخامسة. (ق) بكسر المهملة وفتح القاف المشددة، التي لها ثلاث سنين وطلعت في الرابعة. (ق)

مَعَهَا شَاتَيْنِ إِنْ اسْتَيْسَرَتَا لَهُ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا. وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحِقَّةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ الْحِقَّةُ وَعِنْدَهُ

الْجَذَعَةُ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْجَذَعَةُ، وَيُعْطِيهِ الْمَصْدُقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ. وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحِقَّةِ

وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ إِلَّا بِنْتُ لَبُونٍ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ بِنْتُ لَبُونٍ، وَيُعْطِي شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا. وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ

بِنْتُ لَبُونٍ وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْحِقَّةُ وَيُعْطِيهِ الْمَصْدُقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ. وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتُ

لَبُونٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ وَعِنْدَهُ بِنْتُ مَخَاضٍ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ بِنْتُ مَخَاضٍ، وَيُعْطِي مَعَهَا عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ».

٣٩- بَابُ زَكَاةِ الْغَنَمِ *

١٤٥٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ أَنَّ أَنَسًا رضي الله عنه

حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَتَبَ لَهُ هَذَا الْكِتَابَ لَمَّا وَجَّهَهُ إِلَى الْبَحْرَيْنِ:

موضع معروف بين بحري فارس والهند، مقارب جزيرة العرب، ويقال: هو اسم لإقليم مشهور يشتمل على مدن معروفة قاعدتها هجر. (ع، هـ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي قَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَالَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهِ رَسُولُهُ، فَمَنْ سَأَلَهَا مِنَ

أي هذه نسخة الفريضة الصدقة، فحذف المضاف للعلم به

الْمُسْلِمِينَ عَلَى وَجْهِهَا فَلْيُعْطَهَا، وَمَنْ سَأَلَ فَوْقَهَا فَلَا يُعْطِ: فِي أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ قَمَا دُونَهَا: مِنَ الْغَنَمِ، مِنْ...

أي على حسب ما سن رسول الله ﷺ من فرض مقاديرها. (ع) أي زائدا على الفريضة المعنية. (ع)

١. الله: وفي نسخة بعده: «سبحانه». ٢. من: وفي نسخة: «ومن». ٣. منه: وفي نسخة: «منها». ٤. به: وفي نسخة: «بها».

٥. رسوله: وفي نسخة بعده: «صلى الله عليه وسلم». ٦. فما دونها من الغنم: وفي نسخة: «فما دونها الغنم». ٧. من: وفي نسخة: «في».

ترجمة: قوله: باب من بلغت عنده صدقة بنت مخاض إلخ: قال الحافظ: وليس في الحديث ما ترجم به، وقد أورد الحكم الذي ترجم به في «باب العرض في الزكاة» وحذفه هنا، فقال ابن بطال: هذه غفلة منه. وتعقبه ابن رشيد وقال: بل هي غفلة ممن ظن به الغفلة، وأشار الإمام البخاري إلى أن حكمه يستفاد بطريق الاستنباط، وذلك أن جبر كل مرتبة بشاتين أو عشرين درهماً، فعلى هذا من بلغت صدقته بنت مخاض وليست عنده إلا حقة أن يرد عليه المصدق أربعين درهماً أو أربع شيا، أو بالعكس. فلو ذكر اللفظ الذي ترجم به لما أفهم هذا الغرض. انتهى مختصراً وقال القسطلاني: قيل: جرى في ذلك على عادته في تشييد الأذهان بخلو حديث الباب عن موضع الترجمة؛ اكتفاء بذكر أصل الحديث في موضع آخر؛ ليجتنب الطالب عنه. وقيل غير ذلك. قوله: باب زكاة الغنم: قال الزين بن المنير: حذف وصف الغنم بالسائمة وهو ثابت في الخير؛ إما لأنه لم يعتبر هذا المفهوم، أو لتردده من جهة تعارض وجوه النظر فيه عنده، وهي مسألة خلافية شهيرة، والراجح في مفهوم الصفة أنها إن كانت تناسب الحكم مناسبة العلة بمعلولها؛ اعتبرت، وإلا فلا. ولا شك أن السوم يشعر بخفة المؤنة ودرء المشقة بخلاف العلف، فالراجح اعتباره هنا. انتهى من «الفتح» قلت: والأوجه أنه لم يذكره للشهرة، أو لأنه إذا ثبت ثبت بلوازمه، ولذا لم يذكر في «باب زكاة الإبل» والبقرة، ولم يشكل الشراح في هذين البابين.

سهر: قوله: سئلها: [يضم السين، أي فمن سئل الصدقة من المسلمين وهي الزكاة. (عمدة القاري)]

* أسماء الرجال: باب من بلغت عنده صدقة: ورواة حديث الباب تقدموا غير مرة. باب زكاة الغنم: رواة هذا الباب أيضاً هم السابقون.

سند: قوله: من الغنم من كل خمس شاة: أي من كل خمس شاة من الغنم.

كُلِّ خَمْسٍ شَاةً، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعَشْرِينَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ أُنْثَى، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتَّةً وَثَلَاثِينَ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ أُنْثَى، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ فَفِيهَا حَقَّةٌ طُرُوقَةُ الْجَمَلِ، فَإِذَا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَسِتِّينَ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ فَفِيهَا جَذَعَةٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ يَئَنَى سِتَّةً وَسَبْعِينَ إِلَى تِسْعِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَتِسْعِينَ إِلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِيهَا حَقَّتَانِ طُرُوقَتَا الْجَمَلِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةٌ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبِلِ فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ فَفِيهَا شَاةٌ.

وَفِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ: فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ شَاةً، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ إِلَى مِائَتَيْنِ شَاتَانِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مِائَتَيْنِ إِلَى ثَلَاثِ مِائَةٍ فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِ مِائَةٍ فَفِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ، فَإِذَا كَانَتْ سَائِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةً وَاحِدَةً فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا. وَفِي الرِّقَّةِ رُبْعُ الْعُشْرِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ إِلَّا تِسْعِينَ وَمِائَةً فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا.

١. فإذا: وفي نسخة: «إذا». ٢. أنثى: وفي نسخة بعده: «فإن لم يكن فيها بنت مخاض أنثى فابن لبون وذكر وليس معها شيء».

٣. ستة: وفي نسخة: «ستًا». ٤. ستة: وللأصيلي: «ستًا». ٥. بلغت: كذا للكشيميني، وللأكثر: «كانت». ٦. مائتين: وفي نسخة بعده: «ففيها».

سهر: قوله: حقة طروقة الجمال: بفتح الطاء فعولة بمعنى مفعولة صفة لـ «حقة»، أي استحقت أن يغشاها الفحل، من «طرقها الفحل» إذا ضربها، يعني جامعها. (إرشاد الساري وعمدة القاري) قوله: في سائمتها: أي راعيها. قال الكرمانى: وهو دليل على أن لا زكاة في المعلوفة، إما من جهة اعتبار مفهوم الصفة، وإما من جهة أن لفظ «في سائمتها» يدل عنه بإعادة الجار، والمبدل في حكم الطرح، فلا يجب في مطلق الغنم. فإن قلت: لا يجوز أن «شاة» مبتدأ و«في صدقة الغنم» خبره؛ لأن لفظ «الصدقة» يأباه. قلت: لانسلم، ولئن سلمنا فلفظ «في صدقة» يتعلق بـ «فرض» أو «كتب» مقدراً، أي فرض في صدقتها شاة أو كتب في شأن صدقة الغنم هذا، وهو: إذا كانت أربعين ... إلى آخره، وحينئذ يكون «شاة» خبر مبتدأ محذوف، أي فزكاتها شاة، أو بالعكس أي ففيها شاة. وقال التيمي: «شاة» رفع بالابتداء، وقوله: «في صدقة الغنم» في موضع الخبر، وكذلك «شاتان»، والتقدير: فيها شاتان، والخبر محذوف. انتهى كلام الكرمانى، وكذا نقله العيني.

قوله: فإذا زادت على ثلاث مائة إلخ: قال الطيبي معناه: أن تزيد مائة فتصير أربع مائة فيجب أربع شياه. انتهى [وما بينهما غفو. (الدر المختار)] قال العيني: وقد أجمع العلماء على أن لا شيء في أقل من الأربعين من الغنم، وأن في الأربعين شاة، وفي مائة وإحدى وعشرين شاتان، وفي ثلاث مائة ثلاث شياه، فإذا زادت واحدة فليس فيها شيء إلى أربع مائة، ففيها أربع شياه، ثم في كل مائة شاة، وهذا قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد - في الصحيح عنه - والثوري وإسحاق والأوزاعي وجماعة أهل الأثر، وهو قول علي وابن مسعود. وقال الشعبي والنخعي والحسن بن حي [وفي «الطيبي»: والحسن بن صالح]: إذا زادت على ثلاث مائة واحدة ففيها أربع شياه إلى أربع مائة، فإذا زادت واحدة يجب فيها خمس شياه، وهي رواية عن أحمد، وهو مخالف للأثر. وفيه أن شرط وجوب الزكاة في الغنم السوم عند أبي حنيفة والشافعي، وهي الراعية في كلاً مباح [أي أكثر الحول]. انتهى وكذا في الإبل والبقر. قوله: واحدة: إما منصوب بنزع الخافض، أي بواحدة، وإما حال من ضمير «ناقصة»، وفي بعض الرواية: «بشاة واحدة» بالجر. (عمدة القاري) قوله: الرقة: بكسر الراء وتخفيف القاف: الورق، والهاء عوض عن الواو، نحو: البدة والوعد، وهي الفضة المضروبة وغيرها. (إرشاد الساري وعمدة القاري)

١٩٦/١

٤٠- بَابُ: لَا يُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ هَرِمَةٌ وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ وَلَا تَيْسٌ إِلَّا مَا شَاءَ الْمُصَدِّقُ

١٤٥٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ أَنَّ أَنَسًا هو عبد الله بن المنى الأنصاري ابن عبد الله بن أنس، يروي عن جده أنس بن مالك حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَتَبَ لَهُ الْبَيِّنَاتُ أَمَرَ اللَّهِرَسُولُهُ صلى الله عليه وسلم: «وَلَا تُخْرِجْ فِي الصَّدَقَةِ هَرِمَةً، وَلَا ذَاتَ عَوَارٍ، وَلَا تَيْسٌ، إِلَّا مَا شَاءَ الْمُصَدِّقُ».

١٩٦/١

٤١- بَابُ أَخَذِ الْعَنَاقِ فِي الصَّدَقَةِ

الأنثى من ولد الغنم لأربعة أشهر١٤٥٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ * عَنِ الزُّهْرِيِّ * ح: وَقَالَ اللَّيْثُ * حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ * عَنِ ابْنِ شِهَابٍ * ابن سعد، وصله الذهليعَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَاللَّهِ، لَوْ مَنَعُونِي عَنَاقًا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهَا.

١٤٥٧- قَالَ عُمَرُ: فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ أَنَّ اللَّهَ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ بِالْقِتَالِ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ.

١٩٦/١

٤٢- بَابُ: لَا تُؤْخَذُ كَرَائِمُ أَمْوَالِ النَّاسِ فِي الصَّدَقَةِ

بالنوين. (قس) أي نفائس أموالهم

١٤٥٨- حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ * عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ * عَنْ يَحْيَى *

ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِيٍّ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ * عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا عَلَى الْيَمَنِ قَالَ: «إِنَّكَ تَقْدُمُ عَلَى قَوْمٍ أَهْلُ كِتَابٍ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللَّهِ، فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خُمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ، فَإِذَا فَعَلُوا فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةً تُؤْخَذُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ،.....»أي أموال أغنيائهم

١. له: وللأصيلي بعده: «الصدقة». ٢. رسوله: وفي نسخة: «ورسوله». ٣. علي: وللكشميهني: «إلى».

ترجمة: قوله: باب أخذ العناق في الصدقة: قال الحافظ: كان البخاري أشار بهذه الترجمة بعد الترجمة السابقة إلى جواز أخذ الصغيرة من الغنم في الصدقة؛ لأن الصغيرة لا عيب فيها سوى صغر السن، فهي أولى أن تؤخذ من الهرمة إذا رأى الساعي ذلك، وهذا هو السر في اختيار لفظ «الأخذ» في الترجمة دون «الإعطاء». وخالف في ذلك المالكية، فقالوا: معناه كانوا يؤدون عنها ما يلزم أداؤه. وقال أبو حنيفة ومحمد: لا يؤدي عنها إلا من غيرها. اهـ

قوله: باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة: قال الحافظ: هذه الترجمة مقيدة لمطلق الحديث؛ لأن فيه: «وتؤخذ كرائم أموال الناس» بغير تقييد بالصدقة، وأموال الناس يستوي التوقي لها بين الكرائم وغيرها، فقيدها في الترجمة بالصدقة، وهو بين من سياق الحديث؛ لأنه ورد في شأن الصدقة. اهـ

سهر: قوله: هرة: بفتح الهاء وكسر الراء، الكبيرة التي سقطت أسنانها، قاله القسطلاني. قوله: ولا ذات عوار: بفتح العين وضمها، وهو العيب، أي لا تؤخذ ذات عيب، وقيل: بالفتح العيب وبالضم العور. (عمدة القاري) قوله: ولا تيس: هو فحل الغنم، وقيد ابن التين أنه من المعز، معناه: إذا كانت ماشية كلها أو بعضها إناء لا يؤخذ منه الذكر، وأما إذا كانت كلها ذكراً فيؤخذ الذكر. (عمدة القاري) قوله: إلا ما شاء المصدق: بتخفيف الصاد وكسر الدال، هو أخذ الصدقات الذي هو وكيل الفقراء في قبض الزكاة، أي بأن يؤدي احتجانه إلى أن ذلك خير لهم، وحينئذ فلا استثناء راجع لما ذكر من الهرم والعور والذكورة. (إرشاد الساري)

قوله: لو منعوني عناقا: بفتح المهملة وخفة النون، الأنثى من أولاد المعز إذا أتى عليه أربعة أشهر، وإن كان ذكراً فهو جدي. يدل على أنها مأخوذة في الصدقة، وهو مذهب البخاري، فلذا ترجم بالترجمة المذكورة، وأجاب المانعون: إنما خرج قول الصديق على المبالغة بدليل الرواية الأخرى: «لو منعوني عقالا»، والعقال ليس فيه زكاة، ويشهد له قول عمر رضي الله عنه: «اعدد عليهم السخلة ولا تأخذها»، كذا في «العيني» و«القسطلاني»، وسبق باقي متعلقات الحديث بقرم: ١٤٥٠.

* أسماء الرجال: أبو اليمان: الحكم بن نافع، الحمصي. شعيب: هو ابن أبي حمزة. الزهري: هو ابن شهاب. الليث: هو ابن سعد، الإمام، مما وصله الذهلي في «الزهریات» عن أبي صالح عن الليث. عبد الرحمن بن خالد: الفهمي، أمير مصر. ابن شهاب: هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب، الزهري. أمية بن بسطام: العيشي. يزيد بن زريع: أبو معاوية، البصري. روح بن القاسم: التميمي العنبري. إسماعيل بن أي أمية: الأموي المكي. يحيى: هو ابن عبد الله بن محمد بن محمد بن صيفي، المكي. أي معبد: نافذ، بالنون والفاء والذال المعجمة، مولى ابن عباس.

فَإِذَا أَطَاعُوا بِهَا فَخُذْ مِنْهُمْ، وَتَوَقَّ كَرَائِمَ أَمْوَالِ النَّاسِ».

١٩٦/١

٤٣- بَابُ: لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسِ دَوْدٍ صَدَقَةٌ

ترجمة
بالتنوين. (قر)

١٤٥٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ

عبد الله

هو ابن عبد الله بن عبد الرحمن، نسب إلى جده. (قر)

أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ الشَّعْرِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسِ أَوْاقٍ مِنَ

جمع وسق، والوسق: ستون صاعا

الْوَرَقِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسِ دَوْدٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ».

أي الفضة

٤٤- بَابُ زَكَاةِ الْبَقَرِ

ترجمة

١٩٦/١

وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ * قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا أَعْرِفَنَّ مَا جَاءَ اللَّهُ رَجُلٌ بِبَقَرَةٍ لَهَا خَوَارٌ». وَيُقَالُ: جَوَارٌ، «يَجَارُونَ» يَرْفَعُونَ أَصْوَاتَهُمْ كَمَا

إلى

٣- ن

سهر

٢- ن سهر

أشار إلى المذكور في القرآن

صوت البقر

اسمه عبد الرحمن، وقيل: المنذر بن سعد

تَجَارُ الْبَقَرَةُ.

١٤٦٠- حَدَّثَنَا عُمرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ * عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ * عَنْ أَبِي ذَرٍّ * رضي الله عنه

ابن طلق الكوفي

قَالَ: انْتَهَيْتُ إِلَيْهِ يَعْنِي النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ - أَوْ: وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، أَوْ كَمَا حَلَفَ - مَا مِنْ رَجُلٍ تَكُونُ لَهُ إِبِلٌ

لل

أَوْ بَقَرٌ أَوْ غَنَمٌ لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا إِلَّا أَنِّي بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْظَمُ مَا تَكُونُ وَأَسَنَّهُ، تَطَوُّهُ بِأَخْفَافِهَا، وَتَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا، كُلَّمَا جَارَتْ

سهر

أي تضربه، كسر الطاء أشهر رواية

أي ذات الأخفاف منها

عَلَيْهِ أُخْرَاهَا رُدَّتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا، حَتَّى يَقْضَى بَيْنَ النَّاسِ». رَوَاهُ بُكَيْرٌ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١. فخذ: ولأبي ذروا بن عساكر: «خذ». ٢. لأعرفن: كذا للأكثر، وللأصلي: «لا أعرفن».

٣. يجارون إلخ: وفي نسخة: «تجارون ترفعون أصواتكم». ٤. إليه يعني النبي: وفي نسخة: «إلى النبي».

ترجمة: قوله: باب ليس فيما دون خمس دود صدقة: قال الحافظ: قال ابن المنير: هذه الترجمة تتعلق بزكاة الإبل، وإنما اقتطعها من ثم؛ لأن الترجمة المقدمة مسوقة للإيجاب وهذه للنفي، فلذلك فصل بينهما بزكاة الغنم وتوابعه، كذا قال ولا يخفى تكلفه. والذي يظهر لي أن لها تعلقاً بالغنم التي تُعْطَى في الزكاة، من جهة أن الواجب في الخمس شاة، وتعلقها بزكاة الإبل ظاهر، فلها تعلق بهما كالتي قبلها. اهـ قوله: باب زكاة البقر: قال ابن المنير: أخر زكاة البقر؛ لأنها أقل النعم وجوداً ونصاً، ولم يذكر في الباب شيئاً مما يتعلق بنصائها؛ لكون ذلك لم يقع على شرطه، فتقدير الترجمة: إيجاب زكاة البقر؛ لأن جملة ما ذكره في الباب يدل على ذلك من جهة الوعيد على تركها. قال ابن رشيد: وهذا الدليل يحتاج إلى مقدمة، وهو أنه ليس في البقر حق واجب سوى الزكاة.

سهر: قوله: توق كرائم أموال الناس: أي احذر أخذ خيار أموالهم أي صنف كان. (إرشاد الساري) وممر الحديث مع بيانه برقم: ١٣٩٥.

قوله: أواق: [جمع أوقية، والأوقية: أربعون درهما، وسبق الحديث مع بيانه برقم: ١٤٠٥]. قوله: لأعرفن: أي لأعرفنكم غداً على هذه الحالة. وللشميهني: «لا أعرفن» بحرف النفي، أي ما ينبغي أن تكونوا على هذه الحالة فأعرفنكم بها. (عمدة القاري وإرشاد الساري) قوله: جوار: بضم الجيم مهموز، بدل «خوار». بمعنى رفع الصوت، كذا في «العيني».

قوله: كلما جازت: أي مرت «عليه أخراها ردت» على لفظ المجهول، ويروى على المعلوم، فالفاعل إما «الأولى» وإما «الأخرى». قوله: «عليه» أي على رجل. (عمدة القاري) قوله: حتى يقضى بين الناس: معناه: يعاقب بهذه العقوبة إلى أن يفرغ الحساب. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: عبد الله بن يوسف: التنيسي. مالك: هو الإمام المدني. وقال أبو حميد: عبد الرحمن الساعدي، وصله في «ترك الحيل». الأعمش: سليمان بن مهران، الكوفي. المعروور بن سويد: الأسدي الكوفي. أبي ذر: الغفاري.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَهُ أَجْرَانِ: الْقَرَابَةُ وَالصَّدَقَةُ».

١٤٦١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ * عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ بِالْمَدِينَةِ مَالًا مِنْ تَحْلٍ، وَكَانَ أَحَبَّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرَحَاءُ، وَكَانَتْ مُسْتَقْبَلَةَ الْمَسْجِدِ، وَكَانَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٍ.

قَالَ أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَلَمَّا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: «لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ» قَامَ أَبُو طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ:

يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ: «لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ» وَإِنْ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْرَحَى، وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ أَرْجُو بِرَّهَا وَدُخْرَهَا عِنْدَ اللَّهِ، فَصَعَهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهَ. قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَيْحٌ ذَلِكَ مَالٌ رَائِحٌ، ذَلِكَ

مَالٌ رَائِحٌ، وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ». فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَفَعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ.

١. أجرين: وفي نسخة بعده: «أجر». ٢. القرابة والصدقة: وللشيخ ابن حجر: «أجر القرابة وأجر الصدقة». ٣. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا».

٤. بَيْرَحَاءُ: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «بَيْرَحَاءُ». ٥. أنزلت: وفي نسخة: «نزلت». ٦. بَيْرَحَى: وفي نسخة: «بَيْرَحَاءُ».

ترجمة: قوله: باب الزكاة على الأقارب: قال ابن المنير: وجه الاستدلال بأحاديث الباب أن صدقة التطوع على الأقارب لما لم ينقص أجرها بوقوعها موقع الصدقة والصلة معاً كانت صدقة الواجب كذلك، لكن لا يلزم من جواز صدقة التطوع أن تكون الواجبة كذلك. انتهى غصصاً من «الفتح» وفي «الفيض»: اختار التعميم ولم يفصل بين الأصول والفروع وغيرهم. وعندنا لا تجوز على الأصول والفروع. ولما لم يكن الحديث في الزكاة لم نحتاج إلى جوابه. أما المصنف فطريقه أوسع في الاستدلال. اهـ قلت: وهو كذلك؛ فإن الاستدلال بكل المحتمل مطرد في تراجمه. وقال المؤلف: أجمعوا على أنه لا يجوز دفع الزكاة إلى الوالدَيْن وإن علواً، ولا إلى الأولاد وإن سفلوا، وأما سائر الأقارب فمن لا يورث منهم يجوز له، وأما الوارث فمن أحمد روايتان، إحداهما: يجوز، وهو قول أكثر أهل العلم، والثانية: لا يجوز. اهـ

سهر: قوله: الزكاة على الأقارب: ليس المراد من «الزكاة» ههنا معناها الشرعي، أي إتياء جزء من النصاب إلى فقير مسلم غير هاشمي ونحوه، وإنما المراد ههنا ما أخرجه من مالك؛ لتسد حلة المحتاج وتكتسب به الأجر والثوبة عند الله. وللزكاة معان في اللغة، منها ما ذكرنا. فبهذا يلتزم ما في الباب من الأحاديث مع الترجمة. (عمدة القاري) قوله: له أجرين إلخ: قد وصله فيما يأتي قريباً إن شاء الله تعالى في حديث زينب امرأة عبد الله بن مسعود في «باب الزكاة على الزوج»، لكنه قال فيه: «لها أجرين» بتأنيث الضمير. قال الكرماني: وفي بعضها: «له أجرين»، أي للشخص المنفق.

قوله: بَيْرَحَاءُ: قد اختلف فيه هل هو بكسر الموحدة أو فتحها؟ وهل بعدها همزة ساكنة أو تحية؟ وهل الراء مضمومة أو مفتوحة؟ وهل معرب أم لا؟ مملود أم مقصور؟ منصرف أو غير منصرف؟ وهل هو اسم قبيلة أو امرأة أو بر أو أرض أو بستان؟ فنقل في «فتح الباري» - وبتبعه العيني - عن «نهاية ابن الأثير» فتح الموحدة وكسرهما وفتح الراء وضمهما مع المد والقصر، قال: فهذه ثمان لغات. انتهى والذي رأيته في «النهاية»: بفتح الباء وكسرهما وفتح الراء وضمهما والمد فيهما، وبتفتحهما والقصر، وكذا نقله في «الطبي»، وعلى هذا فيكون خمسة. (إرشاد الساري) قوله: بَيْحٌ: بفتح الموحدة وسكون المعجمة كـ«هل»، وهي كلمة تقال عند الرضى والإعجاب بشيء، فمن نَوَّهَ شَيْهَ بأسماء الأصوات. (إرشاد الساري) قوله: مال رايح: بالموحدة فيهما، أي يريح صاحبه في الآخرة، ومعناه ذو ربح، كـ«لابن» و«تاتير». (الكواكب والعمدة) أو فاعل بمعنى مفعول، أي مال مربوح. (إرشاد الساري) * أسماء الرجال: عبد الله بن يوسف: التنيسي. مالك: الإمام المدني.

سند: قوله: باب الزكاة على الأقارب: يحتمل أن مراده بـ«الزكاة» مطلق الصدقة الشاملة للزكاة؛ إذ الأصل اتحاد الأحكام إلا ما علم بالشرع من الاختلاف، ولم يعلم ههنا عند المصنف ما يدل على اختلاف الأحكام في هذا الباب، بل ظاهر النص يقتضي الجواز؛ فإن الله تعالى قد جعل الفقراء والمساكين وسائر الأنواع مصارف الزكاة على الإطلاق، فمن يدعي التقييد يحتاج إلى دليل، والله تعالى أعلم.

تَابَعَهُ رَوْحٌ. وَقَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى * وَإِسْمَاعِيلُ * عَنْ مَالِكٍ: «رَأَيْتُ» بِالْبَاءِ.

أي تابع عبد الله رَوْحٌ في قوله: «رابع» بالمرحدة. (قس)

التحتانية آخر الحروف

١٤٦٢- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ عِيَاضَ * بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ

أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أَضْحَى أَوْ فِطْرٍ إِلَى الْمُصَلَّى، ثُمَّ انْصَرَفَ فَوَعِظَ النَّاسَ وَأَمَرَهُمْ بِالصَّدَقَةِ، فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ تَصَدَّقُوا». فَمَرَّ عَلَى النَّسَاءِ فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ النَّسَاءِ، تَصَدَّقْنَ؛ فَإِنِّي أُرَيْتُكُنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ». فَقُلْنَ: وَبِمَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ وَتُكْثِرْنَ الْعَشِيرَ، مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتٍ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلْبِّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ يَا مَعْشَرَ النَّسَاءِ»، ثُمَّ انْصَرَفَ.

أي الزوج، يعني تسترن إحسان الأزواج

فَلَمَّا صَارَ إِلَى مَنْزِلِهِ جَاءَتْ زَيْتَبُ امْرَأَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ تَسْتَأْذِنُ عَلَيْهِ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذِهِ زَيْتَبُ، فَقَالَ: «أَيُّ الزَّيَانِبِ».

يقال لها: رابطة أيضا. (قس)

فَقِيلَ: امْرَأَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ. قَالَ: «نَعَمْ أَتَدْنُوا لَهَا». فَأَذِنَ لَهَا، قَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنَّكَ أَمَرْتَ الْيَوْمَ بِالصَّدَقَةِ، وَكَانَ عِنْدِي حُلِيٌّ لِي فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِ، فَرَعَمَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّهُ وَلَدَهُ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَيْهِمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَدَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ، زَوْجُكَ وَوَلَدُكَ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَيْهِمْ».

٤٦- بَابُ: لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي فَرَسِهِ صَدَقَةٌ

١٩٧/١

١٤٦٣- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ * عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ،

بكسر العين المهملة

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي فَرَسِهِ وَغُلَامِهِ صَدَقَةٌ».

أي عبده. (قس)

١. جعفر: وفي نسخة بعده: «بن أبي كثير». ٢. ابن أسلم: وفي نسخة: «هو ابن أسلم». ٣. أيها الناس: وفي نسخة قبله: «يا».

٤. أُرَيْتُكُنَّ: كذا للمستمل والحموي، وفي نسخة: «رَأَيْتُكُنَّ». ٥. فقلن: وفي نسخة: «وقلن». ٦. ذلك: وفي نسخة: «ذاك».

٧. للكبشيهني: «بلب». ٨. حلي لي فأردت: وفي نسخة: «حلي فأردت». ٩. فقال: وفي نسخة: «قال». ١٠. رسول الله: وفي نسخة: «النبي».

سهر: قوله: رابع بالياء: قال النووي: معناه رابع عليك أجزه ومنفعته في الآخرة. أقول: ويحتمل أن يراد أنه مال من شأنه الرواح، أي الذهاب والقوات، فإذا ذهب في الخير فهو أولى. (الكواكب الدراري) ومطابقته للترجمة وكذا مطابقة الحديث الآتي بالوجه الذي ذكره العيني من التوجيه في لفظ الزكاة من ترجمة الباب. قوله: أذهب: من الإذهب. و«اللب» العقل الخالص من الشوائب. و«الحازم» الضابط لأمره، وهو مبالغة؛ فإنه إذا كان الضابط لأمره يتقاد لمن فغیره أولى، كذا في «الجمع». قال القسطلاني: يعني أنه إذا أردن شيئا غالبين الرجل عليه، حتى يفعله سواء كان خطأ أو صواباً. قوله: أنه وولده أحق إلخ: استدلت به طائفة على جواز دفع زكاة المرأة لزوجها الفقير، ومن منعه حمله على التطوع؛ لأن الولد لا يعطى من الزكاة الواجبة اتفاقاً، وعليه أبو حنيفة ومالك، وعلى الأول الشافعي وأحمد في رواية. (إرشاد الساري مختصراً وعمدة القاري)

قوله: ليس على المسلم في فرسه صدقة: استدلت به مالك والشافعي وأحمد وإسحاق، قالوا: لا زكاة في الخيل أصلاً، أي إذا لم يكن للتجارة. أما إذا كانت للتجارة ففي ألغامهم الزكاة إذا حال عليه الحول اتفاقاً، ومن قال بقولهم في عدم الزكاة في الخيل أبو يوسف ومحمد. وقال إبراهيم النخعي وحماد بن أبي سليمان وأبو حنيفة وزفر: تجب الزكاة في الخيل المتناسلة، أما في الذكور المنفردة والإناث المنفردة فروايتان، هذا ملقط من «العيني».

قال ابن الممام: وفي «فتاوى قاضي خان»: قالوا: الفتوى على قولهما، وكذا رجع قولهما في «الأسرار». وأما شمس الأئمة وصاحب «التحفة» فرجحا قول أبي حنيفة رضي الله عنه وأجمعوا على أن الإمام لا يأخذ صدقة الخيل جبراً، وحديث «ليس على المسلم في فرسه صدقة» تأويله فرس الغازي؛ لأن إضافة الفرس المفرد لصاحبها يتبادر منه الفرس الملبس للإنسان ركوباً، وقد روي ما يوجب حمله على هذا الحمل، وهو ما في «الصحاحين» من حديث مناعي الزكاة: «الخيل ثلاثة: هي لرجل أحر، ولرجل ستر، ولرجل وزير»، وساق الحديث إلى قوله: «فأما التي هي ستر فرجل ربطها تغنياً وتعففاً، ولم ينس حق الله في رقابها ولا ظهورها»، فهذا لا يقبل التأويل بالعارية؛ لأن ذلك مما يمكن على بعده في «ظهورها»، فعطف «رقابها» ينفي إرادة ذلك؛ إذ الحق الثابت في رقاب الماشية ليس إلا الزكاة، وهو في ظهورها حمل منقطعي الغزاة والحاج ونحو ذلك، هذا هو الظاهر الذي يجب البقاء معه.

انتهى مختصراً ملقطاً وهو مأثور عن عمر وعثمان بألفهما كانا يصدقان الخيل، ذكره في «البرهان»؛ لأن أصحاب الخيل وجدوا في زمانهما.

* أسماء الرجال: وقال يحيى بن يحيى: النيسابوري، وصله في «الوصايا». وإسماعيل: ابن أبي أويس، وصله في «التفسير»، كلاهما عن مالك بن أنس، المدني. ابن أبي مريم: هو سعيد ابن محمد بن الحكم بن أبي مريم، الجمحي. محمد بن جعفر: هو ابن أبي كثير، الأنصاري. زيد بن أسلم: أبو أسامة العدوي، مولى عمر. عياض: ابن عبد الله بن سعد، القرشي العامري. آدم: هو ابن أبي إياس. شعبة: هو ابن الحجاج. عبد الله بن دينار: مولى ابن عمر. سليمان بن يسار: مولى ميمونة. عراك بن مالك: الغفاري المدني.

١٩٧/١

٤٧- بَابُ: لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ صَدَقَةٌ

أي للخدمة

١٤٦٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ* عَنْ خُثَيْمِ بْنِ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ* قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ* عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ح: وَحَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا خُثَيْمُ بْنُ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ* عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ صَدَقَةٌ فِي عَبْدِهِ وَلَا فِي فَرَسِهِ».

١٩٧/١

٤٨- بَابُ الصَّدَقَةِ عَلَى الْيَتَامَى

عبرها بالصدقة؛ لشمولها الفرض والنفل

١٤٦٥- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ* قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ* عَنْ يَحْيَى* عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ* أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ* يُحَدِّثُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَلَسَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى الْمِنْبَرِ، وَجَلَسْنَا حَوْلَهُ، فَقَالَ: «إِنَّ مِمَّا أَخَافُ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِي مَا يُفْتَحُ عَلَيْكُمْ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا وَزَيْنَتِهَا. فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْ يَأْتِي الْخَيْرُ بِالشَّرِّ؟ فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقِيلَ لَهُ: مَا سَأَلْنَاكَ تُكَلِّمُ النَّبِيَّ ﷺ وَلَا يُكَلِّمُكَ؟ فَرُئِنَا أَنَّهُ يُنْزَلُ عَلَيْهِ. قَالَ: فَمَسَحَ عَنْهُ الرُّحْضَاءُ، وَقَالَ: «أَيُّنَ السَّائِلُ؟» وَكَأَنَّهُ حَمْدُهُ. فَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي الْخَيْرُ بِالشَّرِّ، وَإِنْ مِمَّا يُنْبِتُ الرَّبِيعَ يَقْتُلُ أَوْ يُلِيمُ».....

أي الجدول. (قس)

١. في: كذا لأبي ذر. ٢. إن: كذا للكشميهني والمستملي، وللحموي: «إني».

٣. فرئينا: كذا للمستملي والحموي، وفي نسخة: «فرأينا»، وفي نسخة «فأرينا».

ترجمة: قوله: باب الصدقة على اليتامى: قال الحافظ: قال ابن المنبر: عبر بالصدقة دون الزكاة؛ لتردد الخير بين صدقة الفرض والتطوع؛ لكون ذكر اليتيم جاء متوسطاً بين المسكين وابن السبيل، وهما من مصارف الزكاة. وقال ابن رشيد: لما قال: «باب ليس على المسلم في فرسه صدقة»، علم أنه يريد الواجبة؛ إذ لا خلاف في التطوع، فلما قال: «الصدقة على اليتامى» أحال على المعهود. اهـ

سهر: قوله: أو يأتي الخير بالشَّرِّ: بفتح الواو، والهمزة للاستفهام، أي أتصير نعمة الله التي هي زهرة الدنيا عقوبة ووبالاً. (إرشاد الساري) قوله: فرأينا: بفتح الراء ثم الهمزة من الرؤية. وللحموي والمستملي: «فرئينا» بضم الراء وكسر الهمزة. وللكشميهني: «فأرينا» بتقديم الهمزة المضمومة على الراء المكسورة، كذا في «القسطلاني». قال العيني: وكل ما جاء من هذا اللفظ بمعنى رؤية العين فهو مفتوح الأول، وما كان من الظن والحسبان فهو «أرى وأريت» بضم الهمزة. انتهى قوله: الرُّحْضَاءُ: بضم الراء وفتح المهملة والضاد المعجمة، هو عرق يغسل الجِلْدَ؛ لكثرة، وكثيراً ما يستعمل في عرق الحمى والمرض. (عمدة القاري)

قوله: وكأنه حمده: أي وكان النبي ﷺ حمد السائل، وكان الناس ظنوا أنه ﷺ أنكر مسأله، فلما رآه يسأل عنه سؤال راضي علموا أنه حمده. «فقال: إنه لا يأتي الخير بالشَّرِّ» أي إن ما قضى الله أن يكون خيراً يكون خيراً، وما قضاه أن يكون شراً يكون شراً، وإن الذي يخف عليك تضييعكم نعمة الله وصرفكم إياها في غير ما أمر الله به، ولا يتعلق ذلك بنفس النعمة ولا ينسب إليها. ثم ضرب لذلك مثلاً، فقال: «وإن مما ينبت...». (عمدة القاري) قوله: يقتل: أي قتلًا حبطاً. «أو يُلِيمُ» بضم أوله وكسر اللام، أي يقرب من القتل. وسقط في «البخاري» هنا لفظة «حَبَطًا» وهو بفتح الحاء، داء يصيب البعير من كلاً طيب يكثر منه فينتفخ، فيهلك أو يقارب الهلاك، كذلك الذي يكثر من جمع الدنيا لا سيما من غير حلها ومنع ذا الحق حقه يهلك في الآخرة بدخول النار، وفي الدنيا بأذى الناس له. (إرشاد الساري مختصراً وعمدة القاري)

* أسماء الرجال: مسدد: هو ابن مسرهد، الكوفي. يحيى بن سعيد: القطان. خثيم بن عراك بن مالك: الغفاري المدني. معاذ بن فضالة: أبو زيد البصري. هشام: الدستوائي، هو ابن أبي عبد الله سنير. يحيى: هو ابن أبي كثير الطائي، أبو نصر. هلال بن أبي ميمونة: هو هلال بن علي بن أسامة، المدني. عطاء بن يسار: الهلالي، أبو محمد المدني.

سند: قوله: وإن مما ينبت الربيع إلخ: قيل: هو الفصل المشهور بالإنبات. وقيل: هو النهر الصغير المنفجر عن النهر الكبير، والله تعالى أعلم. وقوله: «يقتل» قيل: بتقدير «ما» أي ما يقتل. قال العيني: قلت: لا بد من تقدير «ما»؛ لأن قوله: «ينبت الربيع» فعل وفاعل، ولا يصلح أن يكون لفظ «يقتل» مفعولاً إلا بتقدير «ما». انتهى قلت: وهذا عجيب منه؛ فإن المفعول مقدر، وهو ضمير راجع إلى الموصول أعني «ما ينبت»، لكن الوجه أن يقال: إن الجار والمجرور أعني «مما ينبت الربيع» يكون خيراً لـ«إن»، و«يقتل» فعل لا يصلح أن يكون اسماً لـ«إن»، فيقدر «ما» الموصولة؛ لتكون اسماً لـ«إن». وأيضاً لا بد من شيء يرجع إليه ضمير «يقتل»، وأيضاً المعنى يقتضي التقدير؛ إذ لا يصح أن يعد نفس «يقتل» الذي هو فعل من الأفعال من جملة ما ينبت الربيع، بل لا بد أن يعد من جملة شيء يقتل، وعلى هذا فلا يصح الجواب باعتبار أن ضمير «إن» محذوف، أي إن الشأن. نعم، يمكن أن يقال: إن كلمة «من» في قوله: «مما» للتبعية، و«من» التبعية اسم عند البعض تصلح للابتداء، فهي اسم «إن»، ومرجع لضمير «يقتل»، والله تعالى أعلم.

إِلَّا أَكَلَهُ الْخَضِرُ أَكَلَتْ حَتَّى إِذَا امْتَدَّتْ حَاصِرَتَاهَا اسْتَقْبَلَتْ عَيْنَ الشَّمْسِ، فَتَلَطَّتْ وَبَالَتْ وَرَتَعَتْ، وَإِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرٌ خُلُوءٌ، فَيُعَمِّ صَاحِبُ الْمُسْلِمِ مَا أُعْطِيَ مِنْهُ الْمُسْكِينُ وَالْيَتِيمُ وَابْنُ السَّبِيلِ - أَوْ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ - وَإِنَّهُ مَنْ يَأْخُذْهُ بِغَيْرِ حَقِّهِ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ، وَيَكُونُ شَهِيدًا عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

لأنه كلما نال منه شيئا ازدادت رغبته واستغل ما عنده. (قس)

٤٩- بَابُ الزَّكَاةِ عَلَى الزَّوْجِ وَالْأَيْتَامِ فِي الْحَجَرِ

١٩٨/١

يفتح الحاء وكسرها المراد به الخضر. (ع)

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ * عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٤٦٦- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ * عَنْ شَقِيقٍ * عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ زَيْنَبَ * امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: فَذَكَرْتُهُ لِإِبْرَاهِيمَ، فَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ زَيْنَبَ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ بِمِثْلِهِ سَوَاءً، قَالَتْ: كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ قَرَأْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «تَصَدَّقْنَ وَلَوْ مِنْ حُلِيِّكُنَّ».

ابن طلق الكوفي

ابن مسعود. (قس)

وَكَاثَتْ زَيْنَبُ تُنْفِقُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ وَأَيْتَامٍ فِي حَجَرِهَا، فَقَالَتْ لِعَبْدِ اللَّهِ: سَلْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَيْجِزِي عَنِّي أَنْ أَنْفِقَ عَلَيْكَ وَعَلَى أَيْتَامٍ فِي حَجَرِي مِنَ الصَّدَقَةِ؟ فَقَالَ: سَلِي أَنْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَأَنْطَلَقْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَوَجَدْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ * عَلَى الْبَابِ، حَاجَتُهَا مِثْلُ حَاجَتِي، فَمَرَّ عَلَيْنَا بِلَالٍ فَقُلْنَا: سَلِ النَّبِيَّ ﷺ: أَيْجِزِي عَنِّي أَنْ أَتَصَدَّقَ عَلَى زَوْجِي وَأَيْتَامٍ لِي فِي حَجَرِي؟ وَقُلْنَا: لَا تُخْبِرْنَا. فَدَخَلَ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «مَنْ هُمَا؟» قَالَ: زَيْنَبُ. قَالَ: «أَيُّ الزَّيَانِبِ؟» قَالَ: امْرَأَةُ عَبْدِ اللَّهِ. قَالَ: «نَعَمْ، لَهَا أَجْرَانِ:»

بضم الباء وفتحها أي هل يكفي. (قس)

المراد به صدقة التطوع كما مر برقم: ١٤٦٩

سند ١١

أَجْرُ الْقَرَابَةِ وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ.

أي صلة الرحم أي ثوابها

١. الخضر: كذا للحموي والمستمل، وفي نسخة: «الخضراء». ٢. أكلت: وفي نسخة: «فإنها أكلت». ٣. عن: وفي نسخة: «حدثني». ٤. فقال: وفي نسخة: «قال». ٥. فقالت: وفي نسخة قبله: «قال». ٦. أيتام: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «أيتامى». ٧. في: وفي نسخة قبله: «لي». ٨. رسول الله: وفي نسخة: «النبي». ٩. أتصدق: وفي نسخة: «أنفق». ١٠. وقلنا: وللحموي والمستمل والكشميهني: «فقلنا». ١١. قال: ولأبوي ذر والوقت: «فقال».

ترجمة: قوله: باب الزكاة على الزوج والأيتام في الحجر: قال الحافظ: يشير بقوله: «قاله أبو سعيد» إلى حديثه السابق موصولاً في «باب الزكاة على الأقارب». قال ابن رشيد: أعاد «الأيتام» في هذه الترجمة؛ لعموم الأولى وخصوص الثانية، ومحمل الحديثين في وجه الاستدلال بهما على العموم؛ لأن الإعطاء أعم من كونه واجباً أو مندوباً. اهـ

سهر: قوله: «إلا أكلة الخضر: استثناء مفرغ، أي يقتل أكله كلهم إلا أكلة الخضر بالصفة المذكورة المبينة بقوله: «أكلت حتى إذا امتدت...». (اللمعات)

قوله: فتلطت: أي ألفت ما في بطنها رقيقاً بأن يستقبل عين الشمس، فتحميها وسهل خروجها. «وبالت» فيزول الانتفاخ فسلمت، يعني المقتصد المحمود العاقبة، وإن جاوز حد الاقتصاد أحياناً وقرب من الإسراف المذموم؛ لغلبة الشهوة المركوزة في الإنسان، لكنه يرجع عن قريب عن ذلك الحد المذموم، ويلتجئ إلى التوبة وعلاج نفسه بما يطهره، فهذا إشارة إلى الاقتصاد في الشهوات، كما أن الأول المذكور في قوله: «يقتل» إشارة إلى الإسراف والتجاوز عن الحد، بل لا يبعد أن يدعى أن في الحديث تلويحاً إلى قسم ثالث، وهو الزهد في الدنيا وزينتها مطلقاً، كذا في «اللمعات» وغيره.

* أسماء الرجال: قاله أبو سعيد: الخديري، أي قال أبو سعيد ما ذكر في الترجمة عن النبي ﷺ، كما سبق موصولاً في «باب الزكاة على الأقارب». (قس) الأعمش: سليمان الكوفي. شقيق: هو أبو وائل، ابن سلمة. عمرو: ابن الحارث بن أبي ضرار، الخزاعي، له صحبة. زينب: بنت معاوية أو بنت عبد الله بن معاوية، الثقفية، وتسمى أيضاً بـ«رايطة». امرأة من الأنصار: هي زينب امرأة أبي مسعود يعني عقبة بن عمرو الأنصاري.

سند: قوله: «إلا أكلة الخضر: هو كلاً الصيغ اليابس، فالاستثناء منقطع، أي لكن أكلة الخضراء تنفع بأكملها، فكأنها أخذت الكلاً على الوجه الذي ينبغي. وقيل: متصل مفرغ في الإثبات، أي يقتل كل أكلة إلا أكلة الخضراء، والله تعالى أعلم. قوله: قال نعم ولها أجران إلخ: ولعله ﷺ أذن لها في الدخول بعد ذلك حتى سمعت ذلك من النبي ﷺ؛ قصداً إلى زيادة تحقيق الأمر والتثبيت عندها، وبه يحصل التوفيق بين هذه الرواية ورواية أبي سعيد السابقة، والله تعالى أعلم.

١٤٦٧- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ* عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ*، عَنْ زَيْنَبَ* بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ* أبو أبي بكر قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَيْ أَجْرٌ أَنْ تُنْفِقَ عَلَى بَنِي أَبِي سَلَمَةَ، إِنَّمَا هُمْ بَنِي؟ فَقَالَ: «أَنْفِقِي عَلَيْهِمْ، فَلَكَ أَجْرٌ مَا أَنْفَقْتِ عَلَيْهِمْ».

أي صدقة التطوع

إلى

سهر

٢-

٣-

٤-

٥-

٦-

٧-

٨-

٩-

١٠-

١١-

١٢-

١٣-

١٤-

١٥-

١٦-

١٧-

١٨-

١٩-

٢٠-

٢١-

٢٢-

٢٣-

٢٤-

٢٥-

٢٦-

٢٧-

٢٨-

٢٩-

٣٠-

٣١-

٣٢-

٣٣-

٣٤-

٣٥-

٣٦-

٣٧-

٣٨-

٣٩-

٤٠-

٤١-

٤٢-

٤٣-

٤٤-

٤٥-

٤٦-

٤٧-

٤٨-

٤٩-

٥٠-

٥١-

٥٢-

٥٣-

٥٤-

٥٥-

٥٦-

٥٧-

٥٨-

٥٩-

٦٠-

٦١-

٦٢-

٦٣-

٦٤-

٦٥-

٦٦-

٦٧-

٦٨-

٦٩-

٧٠-

٧١-

٧٢-

٧٣-

٧٤-

٧٥-

٧٦-

٧٧-

٧٨-

٧٩-

٨٠-

٨١-

٨٢-

٨٣-

٨٤-

٨٥-

٨٦-

٨٧-

٨٨-

٨٩-

٩٠-

٩١-

٩٢-

٩٣-

٩٤-

٩٥-

٩٦-

٩٧-

٩٨-

٩٩-

١٠٠-

١٠١-

١٠٢-

١٠٣-

١٠٤-

١٠٥-

١٠٦-

١٠٧-

١٠٨-

١٠٩-

١١٠-

١١١-

١١٢-

١١٣-

١١٤-

١١٥-

١١٦-

١١٧-

١١٨-

١١٩-

١٢٠-

١٢١-

١٢٢-

١٢٣-

١٢٤-

١٢٥-

١٢٦-

١٢٧-

١٢٨-

١٢٩-

١٣٠-

١٣١-

١٣٢-

١٣٣-

١٣٤-

١٣٥-

١٣٦-

١٣٧-

١٣٨-

١٣٩-

١٤٠-

١٤١-

١٤٢-

١٤٣-

١٤٤-

١٤٥-

١٤٦-

١٤٧-

١٤٨-

١٤٩-

١٥٠-

١٥١-

١٥٢-

١٥٣-

١٥٤-

١٥٥-

١٥٦-

١٥٧-

١٥٨-

١٥٩-

١٦٠-

١٦١-

١٦٢-

١٦٣-

١٦٤-

١٦٥-

١٦٦-

١٦٧-

١٦٨-

١٦٩-

١٧٠-

١٧١-

١٧٢-

١٧٣-

١٧٤-

١٧٥-

١٧٦-

١٧٧-

١٧٨-

١٧٩-

١٨٠-

١٨١-

١٨٢-

١٨٣-

١٨٤-

١٨٥-

١٨٦-

١٨٧-

١٨٨-

١٨٩-

١٩٠-

١٩١-

١٩٢-

١٩٣-

١٩٤-

١٩٥-

١٩٦-

١٩٧-

١٩٨-

١٩٩-

٢٠٠-

٢٠١-

٢٠٢-

٢٠٣-

٢٠٤-

٢٠٥-

٢٠٦-

٢٠٧-

٢٠٨-

٢٠٩-

٢١٠-

٢١١-

٢١٢-

٢١٣-

٢١٤-

٢١٥-

٢١٦-

٢١٧-

٢١٨-

٢١٩-

٢٢٠-

٢٢١-

٢٢٢-

٢٢٣-

٢٢٤-

٢٢٥-

٢٢٦-

٢٢٧-

٢٢٨-

٢٢٩-

٢٣٠-

٢٣١-

٢٣٢-

٢٣٣-

٢٣٤-

٢٣٥-

٢٣٦-

٢٣٧-

٢٣٨-

٢٣٩-

٢٤٠-

٢٤١-

٢٤٢-

٢٤٣-

٢٤٤-

٢٤٥-

٢٤٦-

٢٤٧-

٢٤٨-

٢٤٩-

٢٥٠-

٢٥١-

٢٥٢-

٢٥٣-

٢٥٤-

٢٥٥-

٢٥٦-

٢٥٧-

٢٥٨-

٢٥٩-

٢٦٠-

٢٦١-

٢٦٢-

٢٦٣-

٢٦٤-

٢٦٥-

٢٦٦-

٢٦٧-

٢٦٨-

٢٦٩-

٢٧٠-

٢٧١-

٢٧٢-

٢٧٣-

٢٧٤-

٢

عبد الرحمن. (قس)

تَابَعَهُ ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ أَبِيهِ. وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ: هِيَ عَلَيْهِ وَمِثْلُهَا مَعَهَا. وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثْتُ عَنِ

على ثبوت لفظ «الصدقة». (قس)

عبد الله بن ذكوان. (قس) محمد صاحب المغازي، وصلة الدارقطني. (قس) من غير لفظ «الصدقة»

الْأَعْرَجَ مِثْلَهُ.

أي مثل رواية ابن إسحاق. (قس)

٥١- بَابُ الْإِسْتِعْفَافِ عَنِ الْمَسْأَلَةِ

ترجمة

هو الصبر والنزاهة عن الشيء، وقيل: التنزه عن السؤال. (قس)

١٩٨/١

١٤٦٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنِ ابْنِ شِهَابٍ * عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ

الْحُدْرِيِّ رضي الله عنه: أَنَّ أَنَسًا مِنَ الْأَنْصَارِ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَعْطَاهُمْ، ثُمَّ سَأَلُوهُ فَأَعْطَاهُمْ، حَتَّى نَفِدَ مَا عِنْدَهُ، فَقَالَ: «مَا يَكُونُ

بكسر الغاء وبالدال المهملة أي فرغ وفني. (ع)

عِنْدِي مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ أَدْخِرَهُ عَنْكُمْ، وَمَنْ يَسْتَعِفَّ يُعْفُهُ اللَّهُ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللَّهُ، وَمَنْ يَتَصَبَّرْ يُصْبِرْهُ اللَّهُ، وَمَا أُعْطِيَ أَحَدٌ عَطَاءً خَيْرًا وَأَوْسَعَ مِنَ الصَّبْرِ».

أي فلن أجعله ذخيرة لغيركم

لأنه جامع لمكارم الأخلاق. (قس)

١٤٧٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

عبد الرحمن. (قس)

عبد الله

الإمام

هو التميمي

قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ فَيَحْتَطِبَ عَلَى ظَهْرِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ رَجُلًا فَيَسْأَلُهُ أَعْطَاهُ أَوْ مَنَعَهُ».

رسنه. (ع) أي يجمع الحطب

١٤٧١- حَدَّثَنَا مُوسَى * قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ * عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَأَنْ

يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ فَيَأْتِيَ بِحُزْمَةٍ حَطَبٍ عَلَى ظَهْرِهِ فَيَبِيعَهَا فَيَكْفَ اللَّهُ بِهَا وَجْهَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ، أَعْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوهُ».

أي رسنه

١٤٧٢- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ * قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ * عَنِ الزُّهْرِيِّ * عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ

حَكِيمَ * بَنٍ حِرَامٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ قَالَ: «يَا حَكِيمُ، إِنَّ هَذَا الْمَالَ

خَضِرَةٌ حُلُوةٌ، فَمَنْ أَخَذَهُ بِسَخَاوَةِ نَفْسٍ بُورِكَ لَهُ فِيهِ،.....

التأنيث إما باعتبار الأنواع أو الصورة أو تقديره: كالفاكهة الخضرة

١. مثله: كذا لابن عساكر وأبي ذر، وفي نسخة: «بمثله». ٢. أناسا: وفي نسخة: «ناسا». ٣. فأعطاهم: وفي نسخة بعده: «ثم سألوه فأعطاهم».

٤. ومن يستعفف: كذا للحموي والمستمل، وللکشميهني: «ومن يستعفف». ٥. حطب: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «الحطب». ٦. أخذه. وللحموي: «أخذ».

ترجمة: قوله: باب الاستعفاف عن المسألة: قال الحافظ: أي في شيء من غير المصالح الدينية. اهـ وقال العيني: الاستعفاف طلب العفاف، وقيل: الصبر والنزاهة عن الشيء، وقيل: التنزه عن السؤال. اهـ

سهر: قوله: ومن يستعفف: بقاء واحدة مشددة، وللکشميهني بفائين، أي من يطلب العفة عن السؤال. «يُعَفِّهِ اللَّهُ» بضم الياء وكسر العين، أي يرزقه الله العفة أي الكف عن المحارم، أي من يجاهد نفسه في تحصيل العفاف يصيره الله عفيفا ويوفقه له، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ (العنكبوت: ٦٩). وقوله: «ومن يستعفف» أي يظهر الغنى. وقوله: «ومن يتصبر» أي يعالج الصبر ويتكلفه على ضيق المعيشة وغيره من مكاره الدنيا. قوله: «يصبره الله» من باب التفعيل، أي يرزقه الله صبرا، كذا في «العيني» وغيره.

قوله: أعطاه أو منعه: لأن حال المسؤول إما العطاء، ففيه المنه وذل السؤال. وإما المنع، ففيه الذل والخيبة والحرمان. اعلم أن مدار حديث هذا الباب على كراهية المسألة، وهي على ثلاثة أوجه: ١- حرام ٢- مكروه ٣- مباح. ١- فالحرام لمن سأل وهو غني من زكاة، أو أظهر من الفقر فوق ما هو به. ٢- والمكروه لمن سأل ما عنده وينمعه عن ذلك، ولم يظهر من الفقر فوق ما هو به. ٣- والمباح لمن سأل بالمعروف قريبا أو صديقا. وأما السؤال عند الضرورة فواجب لإحياء النفس، وأدخله الداودي في المباح، وأما الأخذ من غير مسألة ولا إشراف نفس فلا بأس به. (عمدة القاري) قوله: خضرة: بفتح الحاء وكسر الضاد. و«حلو»: بضم الحاء وسكون اللام. والخضرة باعتبار حسنه في الظاهر، والحلو باعتبار ذوقه ولذته في الباطن. (اللمعات) قوله: بسخاوة نفس: أي بغير إلحاح وإشراف، أو ممن يعطيه بانسراح وانسباط، ويناسب المعنى الأول مقابلته بقوله: «ومن أخذه بإشراف نفس». (اللمعات)

* أسماء الرجال: عبد الله بن يوسف: هو التميمي. مالك: هو الإمام المدني. ابن شهاب: هو الزهري. موسى: هو ابن إسماعيل، التبوذكي. وهيب: هو ابن خالد بن عجلان، الباهلي مولاهم، أبو بكر البصري. هشام عن أبيه: عروة بن الزبير بن العوام. عبدان: عبد الله بن عثمان، المروزي. عبد الله: هو ابن المبارك، المروزي. يونس: هو ابن يزيد، الأيلي. الزهري: هو ابن شهاب. حكيم: ابن حزام بن خويلد، الأسدي، ابن أخي خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها.

وَمَنْ أَخَذَهُ بِإِشْرَافٍ نَفْسٍ لَمْ يُبَارِكْ لَهُ فِيهِ وَكَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ، الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى. قَالَ حَكِيمٌ: فَقُلْتُ: أَيُّ مَتْلَبَا يَطْلُبُ النَّفْسَ وَحَرَصَهَا عَلَيْهِ سهر أي كذي الجوع الكاذب. (قس) أي الأخذة السافلة، وفيه المطابقة سهر

يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا أَرُؤُا أَحَدًا بَعْدَكَ شَيْئًا حَتَّى أَفَارِقَ الدُّنْيَا. فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَدْعُو حَكِيمًا إِلَى الْعَطَاءِ فَيَأْتِي أَنْ يَقْبَلَهُ مِنْهُ، ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ دَعَاهُ لِيُعْطِيَهُ فَأَتَى أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ شَيْئًا. فَقَالَ عُمَرُ: إِنِّي أَشْهَدُكُمْ يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى حَكِيمٍ أُنِّي أَعْرَضَ عَلَيْهِ حَقَّهُ مِنْ هَذَا الْفَنَاءِ فَيَأْتِي أَنْ يَأْخُذَهُ. فَلَمْ يَرُؤُا حَكِيمًا أَحَدًا مِنَ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى تُوفِّيَ.

١٩٩/١

٥٢- بَابُ مَنْ أَعْطَاهُ اللَّهُ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ وَلَا إِشْرَافٍ نَفْسٍ

هو أن يقول مع نفسه: يعطى إلى فلان بكذا. (قس)

﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾

(النزاريات: ١٩)

١٤٧٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، * عَنْ سَالِمٍ: * أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْطِيَنِ الْعَطَاءَ فَأَقُولُ: أَعْطِهِ مَنْ هُوَ أَفْقَرُ إِلَيْهِ مِنِّي، فَقَالَ: «خُذْهُ، إِذَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ شَيْءٌ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ فَخُذْهُ، وَمَا لَا فَلا تُتْبِعْهُ نَفْسَكَ».

أي ما لا يكون على هذه الصفة. (قس)

أي غير طامع. (قس)

٥٣- بَابُ مَنْ سَأَلَ النَّاسَ تَكَثُّرًا

١٩٩/١

١٤٧٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ * قَالَ: سَمِعْتُ حَمْزَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ حَتَّى يَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُزْعَةٌ لَحْمٍ».

١. «اليد»: وفي نسخة: «واليد». ٢. فكان: وفي نسخة: «وكان». ٣. باب من أعطاه إلخ: وللمستلمي: «باب: ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾»: المُحَارَفُ، ومن أعطاه الله شيئاً من غير مسألة ولا إشراف نفس: [المحارف «بفتح الراء» الذي ليس له في الإسلام سهم، وقيل: الذي لا يكاد يكسب]. ٤. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني».

ترجمة: قوله: باب من أعطاه الله شيئاً إلخ: قال الحافظ: ومطابقة الآية لحديث الباب من جهة دلالتها على مدح من يعطي السائل وغير السائل، وإذا كان المعطي ممدوحاً فمعطيته مقبولة، وأخذها غير ملوم. واختلفوا في تفسير «المحروم»، فقيل: هو المتعفف الذي لا يسأل، نقله الطبري عن ابن شهاب وغيره، وأخرج فيه أقوالاً أخرى، وعلى التفسير المذكور تنطبق الترجمة.

قوله: باب من سأل الناس تكثراً: قال القسطلاني: أي مستكثراً المال بسؤاله لا يريد به سد الخلة، وجواب الشرط محذوف، أي فهو مذموم. اهـ قال الحافظ: وحديث الباب الذي يليه عن المغيرة أصرح في المقصود من حديث الباب، لكن عادة المؤلف أن يترجم بالأخفى، أو لاحتمال أن يكون المراد في حديث المغيرة: النهي عن المسائل المشككة كالأغلوطات، أي السؤال عما لا يعني، أو عما لم يقع مما يكره وقوعه. وأشار مع ذلك إلى حديث أخرجه الترمذي، لكن ليس على شرطه، وفيه: «ومن سأل الناس ليثري ماله كان حوشاً في وجهه يوم القيامة» الحديث، قاله ابن رشيد. وأولى منه أنه أشار إلى ما في «مسلم» عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو مطابق للفظ الترجمة، ولفظه: «من سأل الناس تكثراً فإنما يسأل جراً». اهـ قلت: والظاهر عندي أنه أشار إلى حمل الحديث. فالغرض أن الاستغفار عن المسألة وإن كان محتاجاً لأفضل، كما تقدم، وهو مؤدى الباب السابق، والوعيد لمن سأل تكثراً، وهو مؤدى هذا الباب، وههنا مرتبة ثالثة، وهو السؤال لأجل الحاجة، فلا فضل فيه ولا وعيد.

سهر: قوله: لا أرؤأ إلخ: بفتح الهمزة وسكون الراء وفتح الزاي وبالهزمة، معناه: لا أنقص مال أحد بالطلب بعدك أو بعد سؤالك، أو لا أرؤأ غيرك. وفي رواية لإسحاق: «قلت: فوالله، لا يكون يدي بعدك تحت يدي من أيدي العرب». (عمدة القاري وإرشاد الساري). قوله: فَيَأْتِي أَنْ يَقْبَلَهُ مِنْهُ: أي يمتنع أن يقبل عطائه من أبي بكر ثم من عمر. ووجه الامتناع من أخذ العطاء مع أنه حقه؛ لأنه خشى أن يقبل من أحد شيئاً فيعتاد الأخذ فيتجاوز به نفسه، ولأنه خاف أن يفعل خلاف ما قاله. (عمدة القاري)

قوله: وفي أموالهم إلخ: ليس هذا بموجود عند أكثر الرواة، وفي رواية المستملي الآية مقدمة على قوله: «من أعطاه الله...». «وَالْمَحْرُومِ» الذي يحبس غنيا فيحرم الصدقة؛ لتعففه. قيل: هو الذي لا يكاد يكسب. وقيل: المصاب بثمره أو زرعه أو ماشيته. (عمدة القاري) قوله: مزعة لحم: بضم الميم وسكون الزاي وبالهزمة. وزاد في «القاموس» كسر الميم، وحكى ابن التين فتح الميم والزاي، القطعة من اللحم، كذا في «القسطلاني».

* أسماء الرجال: يحيى: هو ابن عبد الله بن بكير، المخزومي المصري. يونس: هو ابن يزيد، الأيلي. الزهري: هو ابن شهاب. سالم: هو ابن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. عبيد الله بن أبي جعفر: المصري، أبو بكر الفقيه، مولى بني كنانة، قيل: اسم أبيه يسار بالتحنية.

١٤٧٥- وَقَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ تَدْنُو يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَبْلُغَ الْعَرَقُ نِصْفَ الْأُذُنِ، فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ اسْتَعَاثُوا بِآدَمَ، ثُمَّ بِمُوسَى، ثُمَّ بِمُحَمَّدٍ ﷺ. وَزَادَ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي جَعْفَرٍ: «فَيَشْفَعُ لِيُقْضَى بَيْنَ الْخَلْقِ، فَيَمْنِي حَتَّى يَأْخُذَ بِحُلْقَةِ الْبَابِ، فَيَوْمِذُ بِنَعْتِهِ اللَّهُ مَقَامًا مَحْمُودًا، يُحَمِّدُهُ أَهْلُ الْجَمْعِ كُلُّهُمْ».

هو مقام الشفاعة العظمى. (فس)

وَقَالَ مُعَلَّى: * حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ * عَنِ الثَّعْمَانِ بْنِ رَاشِدٍ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ أَخِي الزُّهْرِيِّ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْأَلَةِ.

٥٤- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا» وَكُمُ الْغَنَى؟

سند سهر

البقرة: ٢٧٣

١٩٩/١

وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَلَا يَجِدُ غَنًى يُغْنِيهِ». «لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَعْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ» إِلَى قَوْلِهِ: «فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ».

اللقرة: ٢٧٣

أي في لباسهم وحامهم ومقالهم. (ع)

١٤٧٦- حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَيْادٍ * قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

قَالَ: «لَيْسَ الْمُسْكِينُ الَّذِي تَرُدُّهُ الْأُكْلَةُ وَالْأُكْلَتَانِ، وَلَكِنَّ الْمُسْكِينُ الَّذِي لَيْسَ لَهُ غَنًى وَدَسْتَحْيِي، أَوْ لَا يَسْأَلُ النَّاسَ إِلْحَافًا».

اللقمة والقمطان

١. فبينما هم: ولابن شويه: «فبيننا هم». ٢. عبد الله: ولأبي ذر بعده: «بن صالح». ٣. معلى: ولأبي ذر بعده: «بن أسد».
٤. تعالى: وفي نسخة: «عز وجل». ٥. يغنيه: وفي نسخة بعده: «لقول الله تعالى». ٦. في سبيل الله إلخ: وللشيخ ابن حجر: «الآية»

ترجمة: قوله: باب قول الله تعالى لا يسألون الناس إلحافاً إلخ: قال الحافظ أورد الآية الثانية تفسيراً لقوله في الترجمة: «وكُم الغنى؟» كأنه يقول: وقول النبي ﷺ: «ولا يجد غنى يغنيه» مبين لقدّر الغنى؛ لأن الله تعالى جعل الصدقة للفقراء الموصوفين بهذه الصفة، أي من كان كذلك فليس بغني، ومن كان بخلافها فهو غني. وأما قوله: «وكُم الغنى؟» فلم يذكر فيه حديثاً صريحاً، فيحتمل أنه أشار إلى أنه لم يرد فيه شيء، فيحتمل أن يستفاد من قوله في الحديث: «الذي لا يجد غنى يغنيه»؛ فإن معناه: لا يجد شيئاً يقع موقعاً من حاجته، فمن وجد ذلك كان غنياً. وقد ورد فيه ما أخرجه الترمذي وغيره من حديث ابن مسعود مرفوعاً، وفي آخره: «قيل: يا رسول الله، وما يغنيه؟ قال: خمسون درهماً...» الحديث. انتهى مختصراً قلت: أورد المصنف الروايات العديدة بلفظ «غنى يغنيه»، لعله أشار إلى أن لا تحديد فيه، وأن ذلك يختلف باختلاف الأحوال، فالمانع في الواقع وجود شيء يستغني به عن السؤال بلا قيد خمسين درهماً والنصاب وغيرهما، كما في «البدل» وغيره.

سهر: قوله: قال إن الشمس: أي قال النبي ﷺ: إن الشمس إذا دنت يوم القيامة يكون أذاها لمن لا لحم في وجهه أكثر وأشد من غيره. (عمدة القاري)
قوله: بحلقة الباب: [المراد حلقة باب الجنة. (إرشاد الساري) أو هو مجاز عن القرب إلى الله تعالى. (عمدة القاري)] قوله: في المسألة: أي في الجزء الأول من الحديث، ولم يرو الزيادة التي لعبد الله بن صالح. (إرشاد الساري وعمدة القاري) قوله: إلحافاً: أي إلحاحاً، وهو أن يلزم المسؤول حتى يعطيه. (إرشاد الساري) قوله: وكُم الغنى: أي مقداره المانع للرجل من السؤال، وليس في الباب تصريح بالقدر، إما لكونه لم يجد ما هو على شرطه، أو اكتفاء بما يستفاد من قوله في الحديث الآتي [عن أبي هريرة] إن شاء الله تعالى: «ولا يجد غنى يغنيه». وعن سهل بن الحنظلية مرفوعاً: «من سأل وعنده ما يغنيه فإنما يستكثر من النار». قال النفيلى أحد رواة: قالوا: وما الغنى الذي لا ينبغي معه المسألة؟ قال: «قدر ما يغديه ويعيشه، رواه أبو داود. وقيل: إنما هو في من وجد غداء وعشاء على دائم الأوقات. وقيل: إنه منسوخ بالأحاديث التي فيها تقدير الغنى بملك خمسين درهماً أو قيمتها. واعترض بأن ادعاء النسخ مشترك بينهما؛ لعدم العلم بسبق أحدهما على الآخر. (إرشاد الساري مختصراً)

قوله: لا يستطيعون ضرباً: هذا يدل على أن من استطاع ضرباً فيها فله نوع من الغنى، كذا في «الكرمانى». ومن ثم قال في «الدر المختار»: ولا يحل أن يسأل شيئاً من القوت من له قوت يومه بالفعل أو بالقوة، كالصحيح المكتسب، ويأثم معطيه إن علم بحاله؛ لإعاقته على الحرم، ولو سأل الكسوة لاشتغاله بالجهاد أو طلب العلم جاز لو محتاجاً.

* أسماء الرجال: وقال معلى: هو ابن أسد العمي، مما وصله البيهقي. وهيب: مصغراً، ابن خالد، تقدم قريباً. النعمان بن راشد: الجزري المدني. حجاج بن منهل: أبو محمد الأنطاقي البصري. شعبة: هو ابن الحجاج، العتكي. محمد بن زياد: الألهاني.

سند: قوله: وكُم الغنى: أي أي قدر من الغنى يحرم به السؤال؟ وكأنه استنبط من قول النبي ﷺ: «ولا يجد غنى يغنيه» أن ما يغني الإنسان أي يسد حاجته كقوت اليوم فهو غنى يحرم السؤال، والله تعالى أعلم بحقيقة الحال.

١٤٧٧- حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَاءُ* عَنِ ابْنِ أَشْوَعٍ* عَنِ الشَّعْبِيِّ* قَالَ: حَدَّثَنَا كَاتِبُ الْمُعِيرَةِ* بِنُ شُعْبَةَ قَالَ: كَتَبَ مُعَاوِيَةُ* إِلَى الْمُعِيرَةِ* بِنُ شُعْبَةَ: أَنْ أَكْتُبَ إِلَيْكَ بِشْيٍ سَمِعْتُهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ. فَكَتَبَ إِلَيْهِ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا: قِيلَ وَقَالَ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ».

هو ابن إبراهيم، وعليه أمه. (قس)
بإلفاقه في المعاصي والإسراف. (قس) وهذا موضع الترجمة. (قس)

١٤٧٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ* بْنُ غُرَيْرٍ الزُّهْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ* عَنْ صَالِحٍ* عَنِ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَهْطًا وَأَنَا جَالِسٌ فِيهِمْ، قَالَ: فَتَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا فِيهِمْ لَمْ يُعْطِهِ، وَهُوَ أَعْجَبُهُمْ إِلَيَّ، فَقُمْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَارَرْتُهُ فَقُلْتُ: مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ وَاللَّهِ، إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا. قَالَ: «أَوْ مُسْلِمًا». قَالَ: فَسَكَتُ قَلِيلًا ثُمَّ عَلَّنِي مَا أَعْلَمُ فِيهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ وَاللَّهِ، إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا. قَالَ: «أَوْ مُسْلِمًا».

سعد بن أبي وقاص أحد العشرة
هو دون العشرة من الرجال. (قس)

أي نأجته يعني قتله سرا

أي أفضلهم أي في اعتقادي. (قس)

قَالَ: فَسَكَتُ قَلِيلًا، ثُمَّ عَلَّنِي مَا أَعْلَمُ فِيهِ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ وَاللَّهِ، إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا. قَالَ: «أَوْ مُسْلِمًا» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، قَالَ: «إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرَهُ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْهُ، خَشْيَةً أَنْ يُكَبَّ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ».

وَعَنْ أَبِيهِ* عَنْ صَالِحٍ* عَنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ بِهَذَا فَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ فَجَمَعَ بَيْنَ عُنُقِي وَكَتِفِي، ثُمَّ قَالَ: «أَقْبِلْ أَيُّ سَعْدُ، إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ...».

١١- سهر

١. أشوع: وللششميني وأبي ذر: «الأشوع». (إرشاد الساري) ٢. النبي: وفي نسخة: «رسول الله» ٣. رسول الله: وفي نسخة: «النبي» ٤. المال: كذا للششميني، وللحموي والمستمل: «الأموال». (إرشاد الساري) ٥. صالح: وفي نسخة بعده: «بن كيسان» ٦. فيهم: وفي نسخة: «منهم» ٧. فيه: وفي نسخة: «منه» ٨. فيه: وفي نسخة: «منه» ٩. بهذا: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «هذا» ١٠. فجمع: وفي نسخة: «مجمع» ١١. أقبل: وفي نسخة: «أقبل».

سهر: قوله: قيل وقال: والمراد به فضول ما يتحدث به المتحالفون من قولهم: قيل كذا وقال كذا. وبنأوها على كونهما فعلين ماضيين متضمنين للضمير، والإعراب على إجرائهما بجرى الأسماء يخلو من الضمير، أو هما مصدران، وكتب بغير ألف على لغة ربيعة. والمراد المقاوله بلا ضرورة وقصد ثواب، فإنها تقسي القلوب، أو أراد أمور الدين بأن يقول فيه من غير احتياط ودليل. (مجمع البحار وإرشاد الساري) قوله: وكثرة السؤال: المراد إما أن يكون من سؤال الناس أموالهم والاستكثار منه، أو سؤال المرء عما هي عنه من المشابه الذي تعبدنا بظاهره، أو السؤال من رسول الله ﷺ عن أمور لم يكن لهم بها حاجة، قاله العيني. قال القسطلاني: حمله على المعنى الأعم أولى.

قوله: فترك رسول الله ﷺ رجلاً: هو جعيل بن سراقه الضمري أو الغفاري أو الثعلبي، وروى ابن إسحاق في «مغازيه» عن محمد بن إبراهيم التيمي قال: قيل: يا رسول الله، أعطيت عيينة بن حصن والأقرع بن حابس مائة مائة وتركت جعيلاً قال: «والذي نفسي بيده، لجعيل خير من طلاع الأرض مثل عيينة والأقرع، ولكني أتألفهما وأكبل جعيلاً إلى إيمانه»، وهذا مرسل حسن، له شاهد موصول روى الروياني. (إرشاد الساري) قوله: أو مسلماً: بسكون الواو، معناه أن لفظة الإسلام أولى أن يقولها؛ لأنها معلومة بحكم الظاهر، وأما الإيمان فباطن لا يعلمها إلا الله، وليس حكماً بعدم إيمانه، بل هي عن الحكم بالقطع به. (الكواكب الدراري وإرشاد الساري) قوله: يكب: بضم أوله وفتح الكاف، أي يلقي منكوساً. قوله: فجمع: بالفاء والفعل الماضي، وفي بعض الأصول: «بجمع» بالياء الجارة وضم الجيم وسكون الميم، أي ضرب بيده حال كونها مجموعة. و«بين» اسم لا ظرف كقوله تعالى: «لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنُكُمْ» (الأنعام: ٩٤) على قراءة الرفع، قاله القسطلاني. قال العيني: ويروى: «فضر رسول الله ﷺ بيده مجمع بين عنقي وكتفي»، أي حيث يجتمعان. (عمدة القاري) قوله: أقبل: أمر من «الإقبال»، ولأبي ذر والأصلي: «أقبل» بفتح الموحدة أمر من «القبول»، كأنه لما قال ذلك له تولى ليذهب، فقال له: أقبل لأبين لك وجه الإعطاء والمنع، كذا في «القسطلاني» و«العيني». وقال العيني: وفي رواية «مسلم»: «أقتلنا أي سعد؟» أي تقاتل قتالا، يعني تعارضني فيما أقول مرة بعد مرة كأنك تقاتل. وهذا يشعر أنه ﷺ كره منه إلحاحه في المسألة. ومطابقته للترجمة من حيث إن الرجل الذي ترك رسول الله ﷺ هو أيضاً ترك السؤال مع مراجعة سعد بسببه ثلاث مرات. انتهى

* أسماء الرجال: يعقوب بن إبراهيم: هو البورقي. خالد الحذاء: أبو المنازل البصري. ابن أشوع: هو سعيد بن عمرو بن أشوع، الحمداني قاضي الكوفة. الشعبي: عامر بن سراحيل.

كاتب المغيرة: ومولاه، اسمه وراد بفتح الواو وشدة الراء وبالمهمله. معاوية: ابن أبي سفيان. المغيرة: ابن شعبة بن مسعود بن معتب، الثقفي. محمد: ابن غرير بن الوليد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف. يعقوب عن أبيه: وأبوه إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، الزهري. وعن أبيه: عطف على السابق، أي قال يعقوب بن إبراهيم «عن أبيه» إبراهيم «عن صالح» هو ابن كيسان «عن إسماعيل بن محمد أنه قال: سمعت أبي محمد بن سعد بن أبي وقاص يحدث بهذا» أي هذا الحديث، فهو مرسل؛ لأنه لم يذكر سعداً، وفي نسخة: «يحدث هذا». قال الكرمانى: إن الإشارة في قوله: «هذا» إلى قول سعد، فهو متصل. (إرشاد الساري)

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: ﴿فَكَبِّبُوا﴾: قُلِبُوا، ﴿مُكَبِّبًا﴾: أَكَبَّ الرَّجُلُ إِذَا كَانَ فَعْلُهُ غَيْرَ وَاقِعٍ عَلَى أَحَدٍ، فَإِذَا وَقَعَ الْفَعْلُ قُلْتُ: كَبَبَهُ اللَّهُ لَوَجْهِهِ، وَكَبَبْتُهُ أَنَا. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ هُوَ أَكْبَرُ مِنَ الزُّهْرِيِّ، وَهُوَ قَدْ أَذْرَكَ ابْنَ عُمَرَ.

١٤٧٩- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ الْمُسْكِينُ الَّذِي يَطْوِفُ عَلَى النَّاسِ تَرُدُّهُ اللَّقْمَةُ وَاللُّقْمَتَانِ وَالتَّمْرَةُ وَالتَّمْرَتَانِ، وَلَكِنَّ الْمُسْكِينُ الَّذِي لَا يَجِدُ غِنًى يُغْنِيهِ، وَلَا يُفْطِنُ بِهِ فَيَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ، وَلَا يَقُومُ فَيَسْأَلَ النَّاسَ».

١٤٨٠- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنِ غِيَاثٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَأْخُذْ أَحَدَكُمْ حَبْلُهُ ثُمَّ يَغْدُو - وَأَحْسِبُهُ قَالَ: إِلَى الْجَبَلِ - فَيَخْطُبُ، فَيَبِيعُ فَيَأْكُلُ وَيَتَصَدَّقُ: خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ».

٥٥- بَابُ خَرْصِ التَّمْرِ

٢٠٠/١

١٤٨١- حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ بَكَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ بَحْيٍ، عَنْ عَبَّاسٍ السَّاعِدِيِّ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: عَزَّوْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ غَزْوَةَ تَبُوكَ، فَلَمَّا جَاءَ وَادِي الْقُرَى إِذَا امْرَأَةٌ فِي حَدِيقَةٍ لَهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: «اخْرُصُوا». وَخَرَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشْرَةَ أَوْسُقٍ، فَقَالَ لَهَا: «أَحْصِي مَا يَخْرُجُ مِنْهَا». فَلَمَّا أَتَيْنَا تَبُوكَ قَالَ: «أَمَّا إِنَّهَا سَتَهَبُ اللَّيْلَةَ رِيحٌ شَدِيدَةٌ وَلَا يَقُومَنَّ أَحَدٌ، وَمَنْ كَانَ مَعَهُ بَعِيرٌ فَلْيَقْبِلْهُ». فَعَقَلْنَاهَا، وَهَبَّتْ رِيحٌ شَدِيدَةٌ فَقَامَ رَجُلٌ فَأَلْقَتْهُ بِجَبَلٍ طَيِّبٍ - وَأَهْدَى مَلِكٌ أَبِلَةَ لِلنَّبِيِّ ﷺ بَعْلَةً بَيْضَاءَ، وَكَسَاهُ بُرْدًا وَكَتَبَ لَهُ بِبَحْرِهِمْ - فَلَمَّا أَتَى وَادِي الْقُرَى قَالَ لِلْمَرْأَةِ: «كَمْ جَاءَتْ حَدِيقَتُكَ؟»

١. قلبوا: ولأبي ذر: «فكَّبُوا» (إرشاد الساري). ٢. به: وفي نسخة: «له». ٣. التمر: ولأبي ذر: «التمر». ٤. وخرص: وفي نسخة: «فخرص».

٥. ولا: وفي نسخة: «فلا». ٦. بجبل طيبي: كذا للكشميهني، وفي نسخة: «جبل طي»، ٧. جاءت: وفي نسخة: «جاء».

ترجمة: قوله: باب خرص التمر: كتب الشيخ في «اللامع»: أراد بذلك إثبات جوازه باعتباره في نفسه، حتى يجوز في العُشر والعرية وغيرها من الصدقات، ولا ينافيه عروض حرمة البيع بالخرص بعارض شبهة الربا حيث تلزم، والله أعلم. اهـ

سهر: قوله: فكَّبُوا: أي المذكور في «سورة الشعراء»، معناه: «فكَّبُوا» بلفظ المجهول من «الكب»، وهو الإلقاء على الوجه. وفي بعضها: «قُلِبُوا» بضم القاف وكسر اللام. و«مُكَبِّبًا» أي المذكور في «سورة الملك»، وعادة البخاري أنه إذا كان في القرآن لفظ يناسب لفظ الحديث يذكره استطرادًا، كذا في «الكرمان». قوله: كبه الله: [يريد أن «أكب» لازم و«كب» متعد، وهو غريب أن يكون القاصر بالهمزة، والمتعدي بمحذوفها. (إرشاد الساري)] قوله: باب خرص التمر: بالثناة وسكون الميم، ولأبي ذر بالثناة وفتح الميم. و«الخرص» بفتح الخاء المعجمة - وقد تكسر - وسكون الراء بعدها صاد مهملة، هو حرز ما على النخل تمرًا؛ ليحصى على مالكه ويعرف مقدار عشرة، فيثبت على مالكه، ويخلى بينه وبين التمر. (إرشاد الساري)

قوله: غزوة تبوك: [بفتح الفوقية وضم الموحدة آخره كاف، بينها وبين المدينة أربع عشرة مرحلة من طرف الشام. (عمدة القاري)] بفتح الفوقية وضم الموحدة غير منصرف، بينها وبين المدينة أربع عشرة مرحلة من طرف الشام. (الكواكب الدراري وعمدة القاري) قوله: عشرة أوسق: بضم السين جمع «وسق» بفتح الواو، وهو ستون صاعًا. (عمدة القاري) قوله: وكتب له ببهرهم: أي ببلدهم، المراد أهل بحرهم؛ لأنهم كانوا سكانًا بساحل البحر، والمعنى أنه أقره عليهم بما التزمه من الجزية. وقيل: البصرة الأرض، كان ﷺ أقطع هذا الملك من بلاده قطائع، وفوض إليه حكومتها. (عمدة القاري وإرشاد الساري)

* أسماء الرجال: إسماعيل بن عبد الله: هو ابن أبي أويس، المدني. مالك: الإمام المدني. أبو الزناد: عبد الله بن ذكوان. الأعرج: عبد الرحمن بن هرمز. سهل بن بكار: بفتح السين، أبو بشر الدارمي. وهيب: هو ابن خالد بن عجلان. عمرو بن يحيى: بسكون الميم، المازني. عباس: بتشديد الموحدة، هو ابن سهل، الساعدي. أبي حميد: اسمه المنذر أو عبد الرحمن.

ابن عبد الله، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا: الْعُشْرُ، وَمَا سَقَى بِالنَّضْحِ: نِصْفُ الْعُشْرِ».

أي بالاستسقاء. (مع)

أي المطر؛ لأنه ينزل منه. (ع)

ابن عمر

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: هَذَا تَفْسِيرُ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوقَّتْ فِي الْأَوَّلِ - يَعْنِي حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ» -

هكذا وقع في نسخة أبي ذر إلى آخر الباب

وَيَبَيَّنَ فِي هَذَا وَوَقَّتْ، وَالزِّيَادَةُ مَقْبُولَةٌ، وَالْمُقَسَّرُ يَقْضِي عَلَى الْمُبْهَمِ إِذَا رَوَاهُ أَهْلُ الثَّبَتِ، كَمَا رَوَى الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّ

النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُصَلِّ فِي الْكَعْبَةِ. وَقَالَ بِلَالٌ رضي الله عنه: قَدْ صَلَّيْتُ. فَأَخَذَ يَقُولُ بِلَالٌ رضي الله عنه وَتَرَكَ قَوْلَ الْفَضْلِ رضي الله عنه.

لؤذن؛ فيما وصله المؤلف في «الحج». (ق)

٥٧- بَابُ: لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ.

٢٠١/١

١٤٨٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى * قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعَصَعَةَ،

الإمام. (ق)

هو القطان. (ق)

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ فِيْمَا أَقَلَّ مِنْ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ، وَلَا فِي أَقَلَّ مِنْ خَمْسَةِ مِنْ

«ما» زائدة وأقل مجرور بالفتحة. (ق) جمع أوسق، وهو سون صاعاً ورم بخرم: رقم: ١٤٠٥

الْإِلَّيْ التَّوَدَّ صَدَقَةٌ، وَلَا فِي أَقَلَّ مِنْ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَةٌ».

جمع أوقية، والأوقية أربعون درهما

بيان الإلزام وهي من الثلاثة إلى العشرة

٥٨- بَابُ أَخْذِ صَدَقَةِ التَّمْرِ عِنْدَ صِرَامِ النَّخْلِ وَهَلْ يُتْرَكُ الصَّبِيُّ فَيَمَسُّ ثَمَرَ الصَّدَقَةِ؟

٢٠١/١

بكسر المهملة، أي الجذاز والقطاف عند أوان إدراكه. (ق)

١٤٨٥- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ الْأَسَدِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ.....

محمد

المعروف بـ«ابن القائل». (ق)

١. خمس أواق. وفي نسخة: «خمس أواق». ٢. صدقة. ولأكثر بعده: «قال أبو عبد الله: هذا تفسير الأول؛ لأنه لم يوقت في الأول - يعني حديث ابن عمر رضي الله عنه: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ» - وبين في هذا ووقت، والزيادة مقبولة، والمفسر يقضي على المبهم إذا رواه أهل الثبت، كما روى الفضل بن عباس رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُصَلِّ فِي الْكَعْبَةِ، وَقَالَ بِلَالٌ رضي الله عنه: قَدْ صَلَّيْتُ، فَأَخَذَ يَقُولُ بِلَالٌ رضي الله عنه وَتَرَكَ قَوْلَ الْفَضْلِ رضي الله عنه [هذا بعد حديث أبي سعيد رضي الله عنه أولى مما وقع في نسخة أبي ذر].

ترجمة: قوله: قال أبو عبد الله هذا تفسير الأول إلخ: هذا في غير محله، وقع التقسيم من النسخ، ومحله الباب الآتي، وهو إشارة إلى حديث أبي سعيد الآتي في الباب الآتي، لكن وَجَّه العلامة السندي بتوجيه، إذ قال: وكذا ورد في الباب الآتي مثله، وكأنه أتى به في البابين لزيادة التأكيد، والمقصود في الموضعين واحد، والمراد بقوله: «هذا» هو ما سيحيى من حديث أبي سعيد في الباب الآتي، وبقوله: «الأول» ما سبق من حديث ابن عمر. وهذا وإن كان غير ظاهر، لكن مقابلة «هذا» بـ«الأول» قرينة على أن المراد بـ«هذا» هو المتأخر المقابل للأول، ولم يسبق حديث يعرف بالأولية إلا حديث ابن عمر، فمقابله المتأخر هو حديث أبي سعيد. ثم قد فسر «الأول» بحديث ابن عمر؛ توضيحاً للمطلوب فقال: «لم يوقت في الأول يعني حديث ابن عمر»، وفسر عدم توقيته بقوله: «وفِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ»، ومراده الرد على أبي حنيفة. اهـ

قوله: باب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة: وفي «تراجم شيخ المشايخ»: فيه رد على الخنفة. انتهى مختصراً قوله: باب أخذ صدقة التمر إلخ: قال الحافظ: «الصرام» بكسر المهملة: الجذاز والقطاف، وزناً ومعنى. وقد اشتمل هذا الباب على ترجمتين، أما الأولى: فلها تعلق بقوله تعالى: «وَأَتَاوْا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ» [الأنعام: ١٤١]. واختلفوا في المراد بالحق، فقال ابن عباس: هي الواجبة. وقال ابن عمر: هو شيء سوى الزكاة. وأما الترجمة الثانية: فربطها بالترك إشارة منه إلى أن الصبا وإن كان مانعاً من توجيه الخطاب إلى الصبي فليس مانعاً من توجيه الخطاب إلى الولي بتأديبه وتعليمه. وأوردتها بلفظ الاستفهام؛ لاحتمال أن يكون النهي خاصاً بمن لا يحل له تناول الصدقة. اهـ

سهر: قوله: عثرياً: بالمهملة والمثناة المفتوحين وكسر الراء وشدة التحتية، وهو ما يشرب بعروقه من غير سقي، قاله الخطابي. قيل: ما يسيل إليه ماء المطر. وقيل: ما سقي بالعائور، و«العائور» شبه غر يحفر في الأرض يسقى به البقول والنخل والزرع، كذا في «العيني» و«اللمعات». قوله: بالنضج: بفتح وسكون المعجمة بعدها مهملة، ما سقي من الآبار بالغرب أو بالسانية أي البعير، والمراد سقي النخل والزرع والبقر والحمر، كذا في «القسطلاني» و«اللمعات». قوله: نصف العشر: [الفرق: ثقل المونة وخفتها. (إرشاد الساري)] قوله: هذا تفسير الأول: أشار بقوله: «هذا» إلى حديث أبي سعيد الذي يأتي بعده، وأراد بـ«الأول» حديث ابن عمر أي حديث الباب، فهذا يدل على أن هذا الكلام من البخاري إنما كان بعد حديث أبي سعيد، وهو ظاهر، كما هو وقع في نسخة الفريري وكذا عند الإسماعيلي، وحزم أبو علي بأن ذكره عقيب حديث ابن عمر من قبل بعض نسخ الكتاب. وغرض البخاري أن حديث ابن عمر عام للنصاب ودونه، وحديث أبي سعيد وهو «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة...» خاص بقدر النصاب، والخاص والعام إذا تعارضا يُخصَّص الخاص العام، وهو معنى القضاء عليه، هذا حاصل ما قاله البخاري. قلت: إجراء العام على عمومته أولى من التخصيص؛ لأن التحقيق في هذا المقام أنه إذا ورد حديثان: أحدهما خاص والآخر عام، فإن علم تقدم العام على الخاص خص العام، وإن لم يعلم فإن العام يجعل آخر؛ لما فيه من الاحتياط. وهنا لم يعلم التأريخ، فيجعل العام آخر احتياطاً، والنبي ﷺ نفى الصدقة ولم ينف العشر، وقد كان في المال صدقات نسختها آية الزكاة، والعشر ليس بصدقة مطلقة؛ إذ فيه معنى المونة، حتى وجب في أرض الوقف، والزكاة لا تجب في الوقف، هذا نبذة مما ذكره العيني، ومَرَّ بعض بيانه برقم: ١٤٠٥.

* أسماء الرجال: مسدد: هو ابن مسرهد. يحيى: هو ابن سعيد، القطان.

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ١ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤْتِي بِالثَّمَرِ عِنْدَ صِرَامِ النَّخْلِ فَيَجِيءُ هَذَا بِثَمَرِهِ وَهَذَا مِنْ ثَمَرِهِ، حَتَّى يَصِيرَ عِنْدَهُ كَوْمًا مِنْ ثَمَرٍ، فَجَعَلَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ يُلْعَبَانِ بِذَلِكَ الثَّمَرِ، فَأَخَذَ أَحَدُهُمَا ثَمْرَةً فَجَعَلَهُ فِي فِيهِ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْرَجَهَا مِنْ فِيهِ فَقَالَ: «أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ آلَ مُحَمَّدٍ لَا يَأْكُلُونَ الصَّدَقَةَ؟» ٢

٢٠١/١ - ٥٩- بَابُ مَنْ بَاعَ ثِمَارَهُ أَوْ نَخْلَهُ أَوْ أَرْضَهُ أَوْ زَرَعَهُ وَقَدْ وَجَبَ فِيهِ الْعُشْرُ أَوْ الصَّدَقَةُ فَأَدَّى الزَّكَاةَ مِنْ غَيْرِهِ ٣ أَوْ بَاعَ ثِمَارَهُ وَلَمْ تَجِبْ فِيهِ الصَّدَقَةُ ٤

وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَبِيعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا». فَلَمْ يَخْطُرِ الْبَيْعُ بَعْدَ الصَّلَاحِ عَلَى أَحَدٍ، وَلَمْ يَخُصَّ مَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ مِنْ لَمْ تَجِبْ.

١٤٨٦- حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَمْرِو يَقُولُ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا. وَكَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ صَلاَحِهَا قَالَ: حَتَّى تَذْهَبَ عَاهَتُهَا. ٥ ١٤٨٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ * قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ * قَالَ: حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ زَيْدٍ * عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ٦ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا.

١٤٨٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ * عَنْ مَالِكٍ * عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ٧ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تُزْهِيَ.

قَالَ: حَتَّى تَحْمَارَ.

بشدة الرءاء، تفسر لقوله: «حتى تزهي». (ع)

١. كوما: وفي نسخة: «كوم». ٢. فجعله: وللكشميهني: «فجعلها». ٣. أما علمت: وفي نسخة: «ما علمت». ٤. محمد: وفي نسخة بعده: «ﷺ».
٥. الصدقة: ولأبي ذر: «صدقة». ٦. التمر: وفي نسخة: «التمر». وفي نسخة: «الثمر». ٧. عاهته: كذا للأكثر، وللكشميهني: «عاهتها» [أي الثمرة].

ترجمة = وفي «الفيض»: نقل عن أبي حنيفة: أن حق الفقراء يتعلق عند بدو الصلاح. وعن أبي يوسف: أو أن الحصاد. وعن محمد: بعد الحصاد، وهو ظاهر القرآن. ولعل المصنف مال إلى مذهب الإمام حيث جعل الاستيفاء عند الحصاد وصيرام النخل، وذكر الوجوب في تراجم أخرى، وليس مراده أن الوجوب أيضًا حين صيرام النخل، بل الوجوب قبله. نعم، الاستيفاء عند الحصاد. اهـ

قوله: باب من باع ثماره أو نخله الخ: قال العيني: قوله: «و لم تجب فيه الصدقة» هو تعميم بعد تخصيص، والمراد من النخل: التي عليه الثمار، ومن الأرض: التي عليها الزرع؛ لأن الصلقة لا تجب في نفس النخل والأرض. وهذا يحتمل ثلاثة أنواع، الأول: بيع الثمرة فقط. والثاني: بيع النخل فقط. والثالث: بيع الثمر مع النخل. وكذا بيع الزرع مع الأرض أو بدوها أو بالعكس. وجواب «من» محذوف، تقديره: «من باع ثماره ... جاز بيعه فيها»، فدللت هذه الترجمة على أن البخاري يرى جواز بيع الثمرة بعد بدو صلاحها، سواء وجب عليه الزكاة أم لا. وقال ابن بطال: غرض البخاري الرد على الإمام الشافعي، حيث قال بمنع البيع بعد الصلاح حتى يؤدي الزكاة منها. اهـ

سهر: قوله: كوما: [توده، بالنصب على أنه خبر، وبالرفع اسم «يصير» على أنها تامة. (إرشاد الساري)] قوله: أو باع ثماره ولم تجب فيه الصدقة: تعميم بعد تخصيص، والمراد من «النخل»: التي عليها الثمار، ومن «الأرض»: التي عليها الزرع؛ لأن الصدقة لا تجب في نفس النخل والأرض. (عمدة القاري) قوله: لا تباعوا الثمرة: يعني بدون النخلة «حتى يبدو» أي حتى يظهر «صلاحها»، وإنما قدرنا هذا؛ لجواز بيعها معها قبل بدو الصلاح إجماعاً. (عمدة القاري) قوله: فلم يحظر البيع: من الحظر، وهو المنع والتحریم، أي لم يحرم النبي ﷺ البيع بعد الصلاح على أحد، سواء وجبت عليه الزكاة أم لا. وأشار إليه بقوله: «و لم يحض» أي النبي ﷺ «من وجبت عليه الزكاة ممن لم تجب عليه»، وبهذا رد البخاري على الشافعي في أحد قولي: إن البيع فاسد؛ لأنه باع ما يملك وما لا يملك وهو نصيب المساكين، ففسدت الصفقة. وإنما ذكر قوله: «فلم يحظر» بالفاء؛ لأنه تفسر لما قبله. (عمدة القاري) قوله: حتى تذهب عاهته: أي آفته، وهو أن يصير إلى الصفة التي يطلب كونه على تلك الصفة، كظهور النضج ومبادئ الحلاوة وزوال العقوصة المفرطة، وذلك بأن ينمو ويلين، أو يتلون الاحمرار أو الاصفرار أو الاسوداد أو نحوه، والمعنى الفارق بينهما: أن الثمار بعد البدو تأمن من العاهات؛ لكبرها وغلظ نواها، بخلاف قبله؛ لضعفها، فربما تلفت فلم يبق شيء في مقابلة الثمن، فكان من قبيل أكل المال بالباطل، وظاهره بمنع البيع مطلقاً، وخرج عنه البيع المشروط بالقطع بالإجماع على جوازه. (عمدة القاري وإرشاد الساري) * أسماء الرجال: حجاج: هو ابن منهال. شعبة: ابن الحجاج، العتكي. عبد الله بن يوسف: التنيسي. الليث: ابن سعد، الإمام. خالد بن يزيد: الجمحي، أبو عبد الرحيم المصري. قتيبة: هو ابن سعيد، الثقفي. مالك: الإمام المدني.

٢٠١/١

٦٠- بَابُ: هَلْ يَشْتَرِي صَدَقَتَهُ؟

وَلَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِيَ صَدَقَةَ غَيْرِهِ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا نَهَى الْمُتَصَدِّقَ خَاصَّةً عَنِ الشَّرَى وَلَمْ يَنْهَ غَيْرَهُ.

١٤٨٩- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَقِيلٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ: * أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يُحَدِّثُ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ تَصَدَّقَ بِفَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَوَجَدَهُ يَبَاعُ، فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهُ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَاسْتَأْمَرَهُ، فَقَالَ: «لَا تُعَدُّ فِي صَدَقَتِكَ». فَبِذَلِكَ كَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يَتْرُكُ أَنْ يَبْتَاعَ شَيْئًا تَصَدَّقَ بِهِ إِلَّا جَعَلَهُ صَدَقَةً.

بطريق الاتباع ولا غيره

١٤٩٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَصَاعُهُ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ، وَظَنَنْتُ أَنَّهُ يَبِيعُهُ بِرُخْصٍ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «لَا تَشْتَرِهِ وَلَا تُعَدُّ فِي صَدَقَتِكَ وَإِنْ أَعْطَاكَ بِدْرِهِمْ؛ فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ».

٦١- بَابُ مَا يُذْكَرُ فِي الصَّدَقَةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَآلِهِ

٢٠٢/١

١٤٩١- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَيْادٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَخَذَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ

تَمْرَةً مِنْ تَمْرِ الصَّدَقَةِ، فَجَعَلَهَا فِي فِيهِ،

أي في فمه

١. يشتريه: وفي نسخة: «يشترى». ٢. لا يترك: وفي نسخة: «يترك». ٣. وظننت: وفي نسخة: «فظننت». ٤. لا تشتريه: كذا لابن عساكر وأبي ذر، وفي نسخة: «لا تشتري»، ولابن عساكر أيضا: «لا تشتريه». ٥. في: وفي نسخة: «من». ٦. وآله: كذا لأبي ذر.

ترجمة: قوله: باب هل يشتري صدقته: اعلم أن هذه الترجمة مشتملة على الجزئين، الأول: قوله: «هل يشتري...»، والثاني: قوله: «لا بأس أن يشتري صدقة غيره...». وهذا الجزء الثاني لا خلاف في جوازه؛ لقوله ﷺ في الحديث المشهور: «لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة»، وفيه: «أو لرجل اشتراها بماله». وقال العيني في حديث بريرة: «لها صدقة ولنا هدية»: فإذا كان هذا جائزا بغير عوض فبالعوض أحوز. اهـ وأما الجزء الأول من الترجمة فالأوجه عندي أن الإمام البخاري أشار بلفظ الاستفهام إلى اختلاف مشهور في هذه المسألة، قال ابن الملك: ذهب بعض العلماء إلى أن شراء المتصدق صدقته حرام؛ لظاهر هذا الحديث. والأكثر أنهما كراهة تنزيه؛ لكون القبح فيه لغیره، وهو أن المتصدق عليه ربما يسامح للمتصدق في الثمن، فيكون كالعائد في صدقته في ذلك المقدار الذي سُمِحَ فيه. قال النووي: الكراهة في الشراء، أما إذا ورثه أو انتقل إلى ثالث ثم اشتراه منه المتصدق: فلا كراهة فيه، هذا مذهبنا ومذهب الجمهور. انتهى من هامش «اللامع»

قوله: باب ما يذكر في الصدقة للنبي ﷺ وآله: قال الحافظ: لم يعين الحكم؛ لشبهة الاختلاف فيه. اهـ قلت: وفي الترجمة مسألتان، الأولى: حكم الصدقة على النبي ﷺ، قال الحافظ: كان يحرم على النبي ﷺ صدقة الفرض والتطوع، كما نقل فيه غير واحد - منهم الخطابي - الإجماع، لكن حكى غير واحد عن الشافعي في التطوع قولاً، وكذا في رواية عن أحمد. واختلف: هل كان تحريم الصدقة من خصائصه ﷺ دون الأنبياء، أو كلهم سواء في ذلك؟ اهـ قال الموفق: الظاهر أن الصدقة جميعها كانت محرمة عليه ﷺ فرضها ونفلها. اهـ -

سهر: قوله: ولم ينه: [قال العيني: يوضحه حديث بريرة: «هو لها صدقة ولنا هدية»، فإذا كان جائزا بغير عوض فبالعوض أحوز.]. قوله: فوجده يباع: أي أصابه حال كونه يُباع، بضم الياء مبنيا للمفعول، فيه دلالة على أن فرس الصدقة ما كان على سبيل الوقف، بل ملكه له؛ ليغزو عليه؛ إذ لو وقفه لما صح أن يبتاعه، كذا في «القسطلاني». قوله: كان ابن عمر لا يترك: بحرف النفي في رواية أبي ذر، فعلى هذا «الترك» بمعنى التخلية، وكلمة «من» مقدرة، أي لا يخلي الشخص من أن يبتاعه في حال إلا حال جعله الصدقة، أو لغرض إلا لغرض الصدقة، كذا في «الكرمانى» و«العيني». ولغير أبي ذر يحذف حرف النفي، أي إذا اتفق له أن يشتري شيئا مما تصدق به لا يتركه في ملكه حتى يتصدق به ثانياً، فكانه فهم أن النهي عن شراء الصدقة إنما هو لمن أراد أن يملكها لا لمن يردها صدقة، كذا في «القسطلاني». ويحتمل أنه كان يفهم النهي عن شرائها مطلقاً، لكن مع ذلك إن اتفق له الشراء بغير علم يتصدق به ثانياً، والله أعلم بالصواب. قوله: فأصاعه: أي لم يكن يعرف بقدره فكان يبيعه بالكوكس، كذا فسره الكرمانى. وقيل: أي يترك القيام عليه بالخدمة والعلف ونحوهما، وهذا أوجه. (عمدة القاري) قوله: لا تشتريه: أي الفرس المذكور، ويروى: «لا تشتريه» بإشباع كسرة الراء. (عمدة القاري)

قوله: وإن أعطاكه بدريهم: مبالغة، وكان هو الحامل على شراؤه. (عمدة القاري) قوله: فإن العائد: الفاء فيه للتعليل. «كالعائد في قَيْئِهِ» الغرض من التشبيه: تقبيح صورة ذلك الفعل، أي كما يقبح أن يقيء ثم يأكل، كذلك يقبح أن يتصدق بشيء ثم يجره إلى نفسه بوجه من الوجوه، وفيه كراهة الرجوع في الهبة وكراهة شراء الرجل صدقته. قال ابن بطال: كره أكثر العلماء شراء الرجل صدقته؛ لحديث عمر، وهو قول مالك والكوفيين والشافعي، وسواء كانت الصدقة فرضاً أو تطوعاً. فإن اشترى أحد صدقته لم يفسخ بيعه وأولى به التنزه عنها، وكذا قولهم فيما يخرجه المكفر في كفارة اليمين، وأجمعوا على أن من تصدق بصدقته ثم ورثها أو أهداها له، كذا في «العيني».

* أسماء الرجال: يحيى: هو ابن عبد الله بن بكير، المخزومي. الليث: هو ابن سعد، الإمام. عقييل: هو ابن خالد، الأيلي. ابن شهاب: هو الزهري. سالم: هو ابن عبد الله بن عمر. آدم: هو ابن أبي إياس. شعبة: ابن الحجاج. محمد بن زياد: الجمحي مولاهم.

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كَيْفَ كَيْفَ - لِيُطْرَحَهَا، ثُمَّ قَالَ: - أَمَا شَعَرْتُ أَنَّا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ؟».

٦٢- بَابُ الصَّدَقَةِ عَلَى مَوَالِي أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ

٢٠٢/١

١٤٩٢- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ* عَنْ يُونُسَ* عَنِ ابْنِ شَهَابٍ* قَالَ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: وَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ شَاةً مَيْتَةً أُعْطِيَتْهَا مَوْلَاةٌ لِمَيْمُونَةَ مِنَ الصَّدَقَةِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلَّا انْتَفَعْتُمْ بِمَجْلِدِهَا؟» قَالُوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ. قَالَ: «إِنَّمَا حُرِّمَ أَكْلُهَا».

١٤٩٣- حَدَّثَنَا آدَمُ* قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ* عَنْ إِبْرَاهِيمَ* عَنِ الْأَسْوَدِ* عَنْ عَائِشَةَ ﷺ: أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ بَرِيرَةَ لِّلْعَتِّقِ، وَأَرَادَ مَوَالِيهَا أَنْ يَشْتَرُطُوا وَلَاءَهَا، فَذَكَرَتْ عَائِشَةُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «اشْتَرِيَهَا، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ». قَالَتْ: وَأَيُّ النَّبِيِّ ﷺ بِلَحْمٍ، فَقُلْتُ: هَذَا مَا تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، فَقَالَ: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ».

هذا موضع الترجمة؛ لأن بريرة من مولات عائشة. (ق)س

بلفظ المجهول. (ك)

٦٣- بَابُ: إِذَا تَحَوَّلَتِ الصَّدَقَةُ

٢٠٢/١

جوابه محذوف، أي يجوز للهاشمي تناولها. (ع)

١٤٩٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ* قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ* عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ،.....

أخت محمد

١. قال: ولأبي ذر: «فقال». ٢. ما: وفي نسخة: «مما». ٣. تحولت: ولأبي ذر: «حوّلت».

ترجمة = والمسألة الثانية ما أشار إليه البخاري بقوله: «وآله»، وفيه بحثان، الأول: في حكم الصدقة على الآل. والثاني: في المراد بالآل. أما الأول: ففي «البلد» عن الشوكاني: قال أكثر الخنفية - وهو المصحح عن الشافعية والحنابلة -: إنما يجوز لهم صدقة التطوع دون الفرض، قالوا: لأن الحُرْمَ عليهم إنما هو أوساخ الناس، وذلك هو الزكاة، لا صدقة التطوع. وقال في «الدر المختار»: وجازت التطوعات من الصدقات وغلة الأوقاف لهم، أي لبني هاشم. اهـ وعن المالكية أربعة أقوال: ١- الجواز ٢- المنع ٣- جواز التطوع دون الفرض ٤- وعكسه. وأما البحث الثاني: فقد قال النووي: مذهب الشافعي وموافقيه أن آله ﷺ بنو هاشم وبنو المطلب، وبه قال بعض المالكية. ومذهب أبي حنيفة ومالك أنهم بنو هاشم خاصة. وقال بعض العلماء: هم قريش كلهم. وقال بعضهم: هم بنو قُصَيٍّ. اهـ وقال الباقي: هم بنو هاشم خاصة، وبه قال أبو حنيفة، إلا أنه يستثنى منهم بني أبي لهب. اهـ وعن أحمد روايتان كلمذهين، كما في «الروض المربع».

قوله: باب الصدقة على موالي أزواج النبي ﷺ. قال الحافظ: لم يترجم لأزواج النبي ﷺ ولا لموالي النبي ﷺ؛ لأنه لم يثبت عنده فيه شيء. وقد نقل ابن بطال أمّن - أي الأزواج - لا يدخلن في ذلك باتفاق الفقهاء، وأما مواليه ﷺ فروى أصحاب السنن عن أبي رافع مرفوعاً: «إنا لا تحمل لنا الصدقة، وإن موالي القوم من أنفسهم»، وبه قال أحمد وأبو حنيفة وبعض المالكية، وهو الصحيح عند الشافعية. وقال الجمهور: يجوز لهم؛ لأنهم ليسوا منهم حقيقة، ولذلك لم يعوضوا بخمس الخمس. وقال الحافظ: قال ابن المنير: إنما أورد البخاري هذه الترجمة؛ ليحقق أن الأزواج لا يدخل مواليهن في الخلاف، ولا يحرم عليهن الصدقة قولاً واحداً؛ لئلا يظن الظأن أنه لما قال بعض الناس بدخول الأزواج في الآل أنه يطرد في مواليهن، فبيّن أنه لا يطرد. اهـ قوله: باب إذا تحولت الصدقة: قال القسطلاني: أي عن كونها صدقة بأن دخلت في ملك المتصدق عليه جاز للهاشمي تناولها. اهـ

سهر: قوله: كخ: كخ: بفتح الكاف وكسرهما وتسكين الحاء المعجمة، ويجوز كسرهما مع التنوين، فيصير ست لغات. وإنما كرر للتأكيد، وهي كلمة يزجر بها الصبيان عند مناولة ما لا ينبغي الإتيان به. قيل: هي عربية، وقيل: أعجمية، والمعنى هنا: اتركه وأزم به. (عمدة القاري) قوله: أما شعرت: هذه اللفظة تقال في الشيء الواضح التحريم ونحوه وإن لم يكن المخاطب عالماً به، أي كيف خفي عليك مع ظهور تحريمه، وهذا أبلغ في الزجر من قوله: «لا تفعله». قوله: «إنا لا نأكل الصدقة» المراد بنو هاشم خاصة عند أبي حنيفة ومالك، وعند الشافعي هم بنو هاشم وبنو المطلب، وبه قال بعض المالكية، كذا في «العيني».

قوله: إنما حرم أكلها: لا الجلد، احتج بالحديث المذكور كثير من الصحابة والتابعين على أن جلد الميتة تطهر بالدباغ، وبه قال أبو حنيفة والشافعي وأصحابهما. (عمدة القاري) قوله: ولأهـ: «[الولاء] بالفتح بمعنى القرب، والمراد به هنا وصف حكمي ينشأ عنه ثبوت حق الإرث من العتيق الذي لا وارث له من جهة نسب أو زوجية. (إرشاد الساري)» قوله: اشتريها: أي بما يريدون من الاشتراط بكون الولاء لهم. قال الكرماني: فإن قلت: هذا الشرط يفسد البيع، ثم كيف يجوز أن يقال: اشتريها لهم ولا يكون لهم ولأهـ؟ إذ الولاء ليس إلا للمعتق، وفيه صورة المخادعة؟ قلت: قال النووي: هذا من خصائص عائشة ﷺ، فلا عموم لها، والمراد الزجر والتوبيخ؛ لأنه كان بين لهم حكم الولاء، وأن هذا الشرط لا يحل، فلما ألحوا في اشتراطه ومخالفة الأمر قال لعائشة هذا، بمعنى لا تبالي سواء شرطته أو لا؛ فإنه شرط باطل؛ لأنه قد سبق بيان ذلك لهم، وليس لفظ «اشتريها» هنا للإباحة. انتهى

* أسماء الرجال: سعيد بن عُفَيْرٍ: الأنصاري مولاهم، المصري. ابن وهب: عبد الله أبو محمد المصري. يونس: هو ابن يزيد. ابن شهاب: هو الزهري. آدم: هو ابن أبي إياس. شعبة: ابن الحجاج. الحَكَم: هو ابن عتبة. إبراهيم: ابن يزيد بن قيس بن الأسود، النخعي. الأسود: ابن يزيد بن قيس، النخعي. علي بن عبد الله: المدني. يزيد بن زريع: أبو معاوية البصري. خالد: ابن مهران، الحذاء.

فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خُمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُوْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ».

٢٠٣/١ - ٦٥- بَابُ صَلَاةِ الْإِمَامِ وَدُعَائِهِ لِصَاحِبِ الصَّدَقَةِ

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ الآية.

من الذنوب (التوبة: ١٠٣) أي ادع لهم. (ق) أي قوله: ﴿إِنَّ صَلَوَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ أي تسكن إليها نفوسهم، وتطمئن بها قلوبهم (ق)

١٤٩٧- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ* قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* عَنْ عَمْرِو* بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى* رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ

إِذَا آتَاهُ قَوْمٌ بِصَدَقَتِهِمْ قَالَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ فُلَانٍ». فَأَتَاهُ أَبِي بِصَدَقَتِهِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى».

أي اغفر له وارحمه. (ق)

٢٠٣/١ - ٦٦- بَابُ مَا يُسْتَخْرَجُ مِنَ الْبَحْرِ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: لَيْسَ الْعَنْبَرُ بِرِكَازٍ، هُوَ شَيْءٌ دَسَرَهُ الْبَحْرُ. وَقَالَ الْحَسَنُ: فِي الْعَنْبَرِ وَاللُّؤْلُؤِ الْخُمْسُ.

يفتح المهملات أي دفعه ورمى به إلى الساحل. (ق)

١. فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا: وفي نسخة: «فإن أطاعوا». ٢. افترض: وفي نسخة: «فرض». ٣. فإن هم أطاعوا: وفي نسخة: «فإن أطاعوا».

٤. افترض: وفي نسخة: «فرض». ٥. وترد: ولأبي ذر: «فترد». ٦. بينه: وفي نسخة: «بينها». ٧. وقوله تعالى: «وقول الله عز وجل».

٨. وتزكيتهم إلخ: وفي نسخة: «إلى قوله: ﴿سَكَنٌ لَهُمْ﴾». ٩. الآية: وفي نسخة: ﴿إِنَّ صَلَوَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [وفي نسخة: «صلواتك»].

١٠. على آل فلان: ولأبي ذر: «على فلان». ١١. بركاز: وللشيخ ابن حجر بعده: «إنما».

ترجمة: قوله: باب صلاة الإمام ودعائه إلخ: قال الزين بن المنير: عطف «الدعاء» على «الصلاة» في الترجمة؛ ليبين أن لفظ «الصلاة» ليس محتما، بل غيره من الدعاء ينزل منزله. ويؤيده ما في حديث عند النسائي من «أنه ﷺ قال في رجل بعث بناقاة حسنة في الزكاة: اللهم بارك فيه وفي إبله». وقال ابن المنير في الحاشية: غير المصنف في الترجمة بـ«الإمام»؛ ليبطل شبهة أهل الردة في قولهم للصديق: إنما قال الله لرسوله: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ (التوبة: ١٠٣)، وهذا خاص بالرسول، فأراد أن يبين أن كل إمام داخل في الخطاب. انتهى من «الفتح»

قوله: باب ما يستخرج من البحر: أي هل تجب فيه الزكاة أو لا؟ وإطلاق الاستخراج أعم من أن يكون بسهولة كما يوجد في الساحل، أو بصعوبة كما يوجد بعد الغوص ونحوه. وقال الإسماعيلي: ليس في هذا الحديث شيء يناسب الترجمة، رجل افترض قرضا فارتجع قرضه، وكذا قال الداودي. وأجاب أبو عبد الملك بأنه أشار به إلى أن كل ما ألقاه البحر جاز أخذه ولا خمس فيه. وقال ابن المنير: موضع الاستشهاد منه أخذ الرجل الحشبة على أهما حطب، فإذا قلنا: إن شرع من قبلنا شرع لنا، فيستفاد منه إباحة ما يلفظه البحر من مثل ذلك مما نشأ في البحر، أو عطب فانقطع ملك صاحبه، وكذلك ما لم يتقدم عليه ملك لأحد من باب الأولى، وكذلك ما يحتاج إلى معانة وتعب في استخراجه أيضا. وقد فرق الأوزاعي بين ما يوجد في الساحل فيخمس، أو في البحر بالغوص ونحوه فلا شيء فيه، وذهب الجمهور إلى أنه لا يجب فيه شيء، إلا ما روي عن الحسن وغيره، كما تقدم وهو قول أبي يوسف ورواية عن أحمد. انتهى من «الفتح» وفي «الشرح الكبير»: لا زكاة فيما يخرج من البحر واللؤلؤ والمرجان ونحوه في أحد الوجهين، وهو قول مالك والشافعي وأبي حنيفة ومحمد. والوجه الآخر: أن فيه زكاة؛ لأنه يشبه معدن الأرض، وهو قول الحسن والزهري. اهـ

سهر: قوله: واتق دعوة المظلوم: أي تجنب الظلم؛ لتلا يدعوك عليك المظلوم. قوله: «فإنه» أي فإن الشأن، وهو تعليل للالتقاء وتمثيل للدعوة، كمن يقصد إلى السلطان متظلمًا فلا يحجب عنه، قاله العيني. قال القسطلاني: إنما ذكره عقب المنع من أخذ الكرائم؛ للإشارة إلى أن أخذها ظلم. «فإنه ليس بينه وبين الله حجاب» وإن كان المظلوم عاصيًا؛ لما ورد: «دعوة المظلوم مستجابة وإن كان فاجرا». قوله: اللهم صل على آل فلان: كذا في رواية الأكثرين، ولأبي ذر: «على فلان»، والمعنى واحد؛ لأن الآل يطلق على ذات الشيء، كذا في «العيني» و«القسطلاني». قوله: اللهم صل على آل أبي أوفى: يريد أبا أوفى نفسه، كما مر، أي اغفره وارحمه، قاله امتثالا لأمره تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾، وهذا من خصائصه ﷺ؛ إذ يكره لنا كراهة تنزيه على الصحيح الذي عليه الأكثرون. (إرشاد الساري) قوله: ليس العنبر بركاز: يفتح الميملة والموحدة بينهما نون ساكنة، نوع من الطيب. وفي «القاموس»: روث دابة بحرية، أو نبع عين فيه. انتهى قيل: هو زيد البحر، لكن قال ابن سينا: وما يحكى أنه روث دابة أو قيقها أو من زيد البحر بعيد، قيل: إنه حشيش، وقيل: إنه نبات. قوله: «دسره البحر» بفتح المهملات، أي دفعه. (إرشاد الساري)

* أسماء الرجال: حفص بن عمر: الحوضي. شعبة: ابن الحجاج بن الورد، العتكي. عمرو: ابن مرة بن عبد الله، الكوفي التابعي. عبد الله بن أبي أوفى: علقة الأسلمي.

وَأَيُّمَا جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الرَّاكِزِ الْخُمْسَ، لَيْسَ فِي الَّذِي يُصَابُ فِي الْمَاءِ.

١٤٩٨- وَقَالَ اللَّيْثُ: * حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمَزٍ * عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ سَأَلَ بَعْضَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يُسَلِّفَهُ أَلْفَ دِينَارٍ، فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ، فَخَرَجَ فِي الْبَحْرِ فَلَمْ يَجِدْ مَرْكَبًا، فَأَخَذَ خَشَبَةً فَفَقَّرَهَا فَأَدْخَلَ فِيهَا أَلْفَ دِينَارٍ فَرَمَى بِهَا فِي الْبَحْرِ، فَخَرَجَ الرَّجُلُ الَّذِي كَانَ أَسْلَفَهُ، فَإِذَا بِالْخَشَبَةِ فَأَخَذَهَا لِأَهْلِهِ حَطْبًا - فَذَكَرَ أي قَوَّرها. (ع) الْحَدِيثَ - فَلَمَّا نَشَرَهَا وَجَدَ الْمَالَ».

أي يتصاهم ويأتي إن شاء الله تعالى في «باب الكفالة في القرض»

٦٧- بَابُ: فِي الرَّاكِزِ الْخُمْسُ

٢٠٣/١

وَقَالَ مَالِكٌ وَابْنُ إِدْرِيسَ: الرَّاكِزُ دِفْنُ الْجَاهِلِيَّةِ، فِي قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ الْخُمْسُ. وَلَيْسَ الْمَعْدِنُ بِرَّاكِزٍ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْمَعْدِنِ: «جُبَّارٌ، وَفِي الرَّاكِزِ الْخُمْسُ». وَأَخَذَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ مِنَ الْمَعَادِنِ مِنْ كُلِّ مِائَتَيْنِ خَمْسَةً.

ابن أنس هو الإمام الشافعي بكسر الدال أي الشيء المدفون. (قر)

ترجمة وقال الحسن: مَا كَانَ مِنْ رَّاكِزٍ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ فَفِيهِ الْخُمْسُ، وَمَا كَانَ مِنْ أَرْضِ السَّلَامِ فَفِيهِ الزَّكَاةُ، وَإِنْ وَجِدَتْ لِقِطَةٌ فِي أَرْضٍ الْعُدُوَّ فَعَرَّفَهَا، فَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْعُدُوِّ فَفِيهَا الْخُمْسُ.

البصري، وصله ابن أبي شيبة. (قر)

لأحسان أن تكون للمسلمين. (قر)

أي من مال العدو. (ع) لأنها صارت ملكه

١. وإنما: وفي نسخة: «فإنما». ٢. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ٣. أن: وفي نسخة: «بأن».
٤. فففيه: وفي نسخة: «فيه». ٥. السلم: ولأبي الوقت: «المسلم».
٦. فففيه: وفي نسخة: «فيه». ٧. لقطة: كذا لأبي الوقت، وفي نسخة: «اللقطة».

ترجمة: قوله: وقال الحسن الخ: وفي «الفيض» تحت قوله: «وقال الحسن»: وهذا أقرب إلى الحنفية؛ لأنه أوجب الخمس في الركاك مطلقاً، وما فرق به يوجب الخمس في معدن دار الإسلام أيضاً؛ فإن الأراضي لتقدم العهد بالكفر كانت للكافرين، ثم تحولت إلى ملك المسلمين، فحكمها يكون كحكم الغنيمة، وإن وُجد فيها المعدن في دار الإسلام. انتهى

سهر: قوله: ليس في الذي يصاب في الماء: هذا من كلام البخاري يريد به الرد على الحسن؛ لأنه جعل الخمس في الركاك، لا في الشيء الذي يصاب في الماء؛ لأن الذي يستخرج من البحر لا يسمى في لغة العرب ركاكاً. (عمدة القاري وإرشاد الساري) قوله: فدفعها إليه: أي إلى أجل مسمى. قوله: «فلم يجد مركباً» أي سفينة يركب عليها ويحيى إلى صاحبه، أو يبعث فيها قضاء دينه. قوله: «فرمى بها في البحر» يقصد أن الله يوصلها لرب المال، كذا في «القسطاني» و«العيني».

قوله: فخرج الرجل الذي كان أسلفه: أي ينظر لعل مركباً قد جاء بماله، فإذا بالخشب فأخذها لأهله حطباً، فلما نشرها وجد المال والصحيفة. والمطابقة في مجرد الاستخراج من البحر مع قطع النظر عن غيره، وأذن الملازمة في التطابق كاف. (عمدة القاري وإرشاد الساري) قوله: في الركاك الخمس: بكسر الراء وتخفيف الكاف وفي آخره زاي، وهو يقال: للمعدن والكنز جميعاً. و«المعدن» خاص لما يكون في باطن الأرض خلقة. و«الكنز» خاص لما يكون مدفوناً. و«الركاك» يصلح لهما، قاله العيني. قوله: في قليله: هو الذي لا يبلغ نصاباً. «وفي كثيره» أي ما بلغ نصاباً، كذا في «العيني». قال القسطاني: وهذا قول أبي حنيفة ومالك وأحمد، وبه قال إمامنا الشافعي في القديم، وشرط في الجديد النصاب، فلا تجب الزكاة فيما دونه، إلا إذا كان في ملكه من جنس النقد الموجود.

قوله: المعدن جبار: يضم الجيم وخفة الموحدة، يعني إذا حفر معدناً في ملكه أو في موات فوقع فيها شخص ومات، أو استأجره لعمل في المعدن فهلك لا يضمه، بل دمه هدر، وليس المراد أنه لا زكاة فيه. (إرشاد الساري) قوله: وفي الركاك الخمس: أراد أنه رضي الله عنه فرق بين المعدن والركاك، وجعل لكل منهما حكماً، ولو كانا بمعنى واحد لجمع بينهما. (إرشاد الساري)

* أسماء الرجال: وقال الليث: ابن سعد، وصله المؤلف في «البيوع». جعفر: ابن ربيعة بن شرجيل، المصري. عبد الرحمن بن هرمز: الأعرج.

سند: قوله: وإنما جعل النبي ﷺ في الركاك الخمس: هو بالواو في كثير من النسخ، وهو الظاهر؛ لأنه من كلام المصنف ذكره رداً لكلام الحسن، وبالفاء في بعض النسخ أعني «فإنما» فالفاء للتعليل، أي ولا يصح فإنما، والله تعالى أعلم. وقوله: «ليس في الذي يصاب في الماء» أي ولو كان ذلك دراهاً، كما في حديث الإسرائيل الذي ذكره في الباب، فكيف في غيره؟ ولهذا المعنى ذكر الحديث الذي ذكره.

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: الْمَعْدُنُ رِكَازٌ مِثْلُ دَفْنِ الْجَاهِلِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: «أَرَكَزَ الْمَعْدُنُ» إِذَا أُخْرِجَ مِنْهُ شَيْءٌ. قِيلَ لَهُ: فَقَدْ يُقَالُ...

١. أخرج: وفي نسخة: «أخرج».

ترجمة: قوله: قال بعض الناس إلخ: وهذا أول المواضع التي أورد فيها الإمام البخاري على بعض العلماء بقوله: «وقال بعض الناس»، وهي أربع وعشرون موضعاً في سائر كتابه، وهذا أولها، وآخرها في «كتاب الأحكام». والمعروف عند العلماء: أن هذه كلها إيرادات على الحنفية، لا سيما على الإمام الأعظم أبي حنيفة رحمته، وهذا صحيح باعتبار أكثر المواضع، وإلا فقد يقول: «قال بعض الناس» مع أن المسألة إجماعية، كما سيأتي في «كتاب الهبة»، وقد يشير به إلى الشافعي أيضاً، كما سيأتي في «كتاب الأحكام»... إلى آخر ما بسط في هامش «اللامع». وفي «الفيض»: ولم يرد به أبا حنيفة في جميع المواضع كما زعم وإن كان المراد هنا هو الإمام الهمام، بل المراد في بعضها عيسى بن أبان، وفي بعض آخر الشافعي نفسه، وفي آخر محمد. ثم لا يستعمله المصنف للرد دائماً، بل رأته قد يقول: «بعض الناس» ثم يختاره، وقد يتردد فيه... إلى آخر ما بسط.

وقوله: «ثم ناقضه وقال: لا بأس...» ليس بمناقضة، كما حققه المحشي، ولم ينفرد الإمام بذلك، بل يجوز أن يتولى الإنسان تفرقة بنفسه عند أحمد وابن المنذر؛ لما روي عن علي رحمته أنه أمر واحد الكثر بتفرقة على المساكين، كما في «المغني». قال الحافظ: قال ابن بطال: ليس كما قال، وإنما أجاز أبو حنيفة أن يكفه إذا كان محتاجاً بمعنى أن له حقاً في بيت المال ونصيباً. ونقل الطحاوي المسألة كما قال ابن بطال، ونقل أيضاً: لو وجد في داره معدناً فليس عليه شيء، وبهذا يتجه اعتراض البخاري. انتهى من «الفتح» قلت: وما قاله الحافظ بعيد من مثله؛ لأن العلماء اختلفوا في الموضوع الذي يجب فيه الخمس، وقد بسط الكلام على ذلك الموفق... إلى آخر ما ذكر في هامش «اللامع».

سهر: قوله: وقال بعض الناس: أراد به أبا حنيفة رحمته، جزم به ابن التين، قال: ولكن لا يرمى إلا شجر فيه ثمر. قال ابن بطال: ذهب أبو حنيفة والثوري وغيرهما إلى أن المعدن كالركاز، واحتج لهم بقول العرب: «أركز الرجل» إذا أصاب ركازاً، وهي قطع من الذهب. وفي «النهاية»: المعدن والركاز واحد. فإذا علم ذلك بطل التشنيع على أبي حنيفة، كذا ذكره العيني. قوله: لأنه يقال أركز المعدن إذا خرج منه شيء، أشار به إلى تعليل من يقول: إن المعدن هو الركاز، وليس كذلك؛ لأنه لم ينقل عنهم ولا عن العرب أنهم قالوا: «أركز المعدن»، وإنما قالوا: «أركز الرجل». فإذا لم يكن هذا صحيحاً فكيف يتوجه الإلزام بقول القائل: «قد يقال لمن وهب له...؟» أراد أنه يلزم أن يقال: كل واحد من الموهوب والريح والثمار ركاز يجب فيه الخمس، وليس كذلك، بل الواجب فيه ربع العشر، ومعنى «أركز الرجل» صار له ركاز من قطع الذهب كما ذكرنا، ولا يلزم منه أنه إذا وهب له شيء أن يقال له: «أركزت» بالخطاب، وكذلك إذا ربح ربحاً كثيراً أو كثر ثمره. ولو علم المعترض أن معنى «أفعل» هنا ما هو، لمّا اعترض ولا أفحش فيه. ومعنى «أفعل» هنا للصيرورة، كـ «أغدَّ البعير» أي صار ذا غدة، ومعنى «أركز الرجل» أي صار له ركاز. (عمدة القاري)

• قوله: وقال بعض الناس المعدن ركاز مثل دفن الجاهلية: المسائل التي قال الإمام البخاري رحمته فيها بصيغة «وقال بعض الناس» أولها تفسير «الركاز»؛ فإن «الركاز» عند البخاري رحمته هي دفن الجاهلية فقط، والمعدن ليس بركاز عنده. وعند الحنفية «الركاز» المال المدفون والمعدن جميعاً. [أي الركاز يطلق عليهما جميعاً، فتارة على المدفون وتارة على المعدن. قال العيني: المال المستخرج من الأرض له أسماء كثيرة: كنز ومعدن وركاز، فالكنز: اسم لما دفنه بنو آدم. والمعدن: اسم لما خلقه الله في الأرض يوم خلقها. والركاز اسم لهما جميعاً، فقد يذكر ويراد به الكنز، ويذكر ويراد به المعدن. انتهى] وللبخاري رحمته في ذلك قوله رحمته: «العجماء جبار، والبئر جبار، والمعدن جبار، وفي الركاز الخمس»؛ فإنه رحمته عطف «الركاز» على «المعدن» وذكر لـ «الركاز» حكماً غير الحكم الذي ذكر لـ «المعدن»، فعلم أن المعدن ليس بركاز. وأجاب الحافظ العيني عن هذا فقال: المعدن هو الركاز، فلما أراد أن يذكر له حكماً آخر ذكره بالاسم الآخر، وهو الركاز، ولو قال: «وفيه الخمس» بدون أن يقول: «وفي الركاز الخمس»: لحصل الالتباس باحتمال عود الضمير إلى البئر. انتهى

ثم إن البخاري رحمته أراد أن يلزم الحنفية في قولهم، فشرح قولهم على ما فهمه، فقال في «باب الركاز» من «كتاب الزكاة»: «وقال بعض الناس: المعدن ركاز مثل دفن الجاهلية؛ لأنه يقال: «أركز المعدن» إذا أخرج منه شيء، قيل له: فقد يقال لمن وهب له الشيء أو ربح ربحاً كثيراً أو كثر ثمره: «أركزت». ثم ناقض وقال: لا بأس أن يكفه ولا يؤدي الخمس. انتهى أقول: مقصود الإمام البخاري بذلك الإلزام بوجهين، الأول: أنه يلزم على هذا القول أن يكون كل واحد من الموهوب والريح والثمار ركازاً فيجب فيه الخمس، ولا قائل بذلك، فالزم الأمر ليس كذلك، ولذا قال القسطلاني: واعترضه بعضهم بأنه لم ينقل عن بعض الناس ولا عن العرب أنهم قالوا: «أركز المعدن»، وإنما قالوا: «أركز الرجل»، فإذا لم يكن هذا صحيحاً فكيف يتوجه الإلزام بقول القائل: «قد يقال لمن وهب له...؟» ومعنى «أركز الرجل» صار له ركاز من قطع الذهب، ولا يلزم منه أنه إذا وهب له شيء أن يقال: «أركزت» بالخطاب، وكذا إذا ربح ربحاً كثيراً أو كثر ثمره. ولو علم المعترض أن معنى «أفعل» هنا ما هو لمّا اعترض ولا أفحش فيه، ومعنى «أفعل» هنا للصيرورة، يعني لصيرورة الشيء منسوباً إلى ما اشتق منه الفعل، كـ «أغدَّ البعير» أي صار ذا غدة، ومعنى «أركز الرجل» صار له ركاز من قطع الذهب كما مر، ولا يقال إلا بهذا القيد لا مطلقاً. انتهى ودليل كون المعدن ركازاً ما ذكره شمس الأئمة السرخسي رحمته في «مبسوطه» هكذا: وأصحابنا رحمته احتجوا بحديث أبي سلمة عن أبي هريرة رحمته عن النبي ﷺ أنه قال: «وفي الركاز الخمس»، واسم «الركاز» يتناول الكنز والمعدن جميعاً؛ لأنه عبارة عن الإثبات، يقال: ركز رعيه في الأرض إذا أثبت، والمال في المعدن مثبت كما هو في الكنز. ولما قيل: يا رسول الله، وما الركاز؟ قال: «الذهب والفضة اللذين خلقهما الله تعالى في الأرض يوم خلقها».

ولما سئل رسول الله ﷺ عما يوجد في الخرب العادي قال: «فيه وفي الركاز الخمس»، فعطف «الركاز» على المدفون، فعلم أن المراد بـ «الركاز» المعدن. انتهى وفي «موطأ» محمد بن الحسن رحمته الحديث المعروف عن النبي ﷺ: «في الركاز الخمس»، قال: يا رسول الله، وما الركاز؟ قال: المال الذي خلقه الله تعالى في الأرض يوم خلق السماوات والأرض في هذه المعادن، فيها الخمس، وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا. قال الملا علي القاري في «شرح الموطأ»: ولفظ البيهقي: «عن أبي هريرة رحمته قال: قال رسول الله ﷺ: في الركاز الخمس، قيل: وما الركاز يا رسول الله؟ قال: الذهب والفضة اللذين خلق الله في الأرض يوم خلقنا». [قال صاحب «النهاية»: الركاز عند أهل الحجاز كنوز الجاهلية المدفونة في الأرض، وهي عند أهل العراق المعادن. والقولان تحتلها اللغة؛ لأن كلا منهما مركوز أي ثابت، والحديث إنما جاء في تفسير الأول، وهو الكنز الجاهلي، وإنما فيه الخمس؛ لكثرة نفعه وسهولة أخذه. انتهى ومناقضته للحديث السابق مما لا يخفى. وقال السيوطي: وقع في زمن شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام: أن رجلاً رأى النبي ﷺ في المنام، فقال له: اذهب إلى موضع كذا فاحفره؛ فإن فيه ركازاً فحذه، ولا خمس عليك فيه. فلما أصبح ذهب إلى ذلك الموضع، فحفره فوجد الركاز، فاستفتى علماء عصره، فأفتوه بأنه لا خمس عليه؛ لصحة رؤياه. وأفتى الشيخ عز الدين بأن عليه الخمس، قال: وأكثر ما ينزل مناهم منزلة حديث روي بإسناد صحيح، وقد عارضه ما هو أصح منه، وهو الحديث المخرج في «الصحيحين»: «في الركاز الخمس». قلت: وأيضاً حديث المنام لا يعارض حديث اليقظة؛ فإن حالها أقوى، كما لا يخفى. ولهذا لا يجوز العمل بما يرى في المنام إن كان مخالفاً لشرع ﷺ مع أن الرأي له فيه قيمة بهذه الرواية حيث يجز إلى المنفعة. (علي القاري)]

لِمَنْ وَهَبَ لَهُ شَيْءٌ، أَوْ رِبْحٌ رِبْحًا كَثِيرًا، أَوْ كَثُرَتْ مَرَّةُ: «أَرْكَزَتْ». ثُمَّ نَاقَضَهُ وَقَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ يَكْتُمَهُ وَلَا يُؤَدِّيَ الْخُمْسَ.

١٤٩٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ ابْنِ شَهَابٍ * عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ * وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ *
ابن عوف

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ * أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعَجْمَاءُ جُبَارٌ، وَالْبِئْرُ جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ».

أي البهيمة جرحها جبار أي هدر لا ضمان فيه

٦٨- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا﴾ وَمُحَاسَبَةِ الْمُصَدِّقِينَ مَعَ الْإِمَامِ

٢٠٣/١

١٥٠٠- حَدَّثَنَا يُوسُفُ * بْنُ مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ * قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ * بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ * السَّاعِدِيِّ *
ترجمة

١- ناقضه: وفي نسخة: «ناقض».

ترجمة: قوله: باب قول الله تعالى والعاملين عليها إلخ: ولا يبعد عند هذا العبد الضعيف في غرض الترجمة: أن ما ورد في بعض الروايات: «أرضوا مصدقكم وإن ظلمتم»، ليس المراد به أنهم في فسحة من الظلم، بل قوله ﷺ هذا بالنسبة إلى المتركين، فينبغي لهم أن يرضوهم، وأما الإمام فله المحاسبة في موضع التهمة، والله تعالى أعلم.

سهر: قوله: أركزت: [أي فيلزم أن يقال لكل واحد من الموهوب والثمار: ركاز، ويجب فيه الخمس، لكن الإجماع على خلافه وأنه ليس فيه إلا ربع العشر. (إرشاد الساري)]
قوله: ثم ناقضه: هذا الزام آخر، وجه المناقضة أنه قال أولاً: المعدن يجب فيه الخمس؛ لأنه ركاز. وثانياً: أنه لا يؤدي الخمس في الركاز، وهو متناول للمعدن، ويكفيه أي عن الساعي، حتى لا يطالب به. قال العيني: قلت: هذا ليس بمناقضة؛ لأنه فهم من كلام هذا القائل [أي المعبر ببعض الناس] غير ما أراد، فصدر منه هذا بلا تأمل وتزوّ، صدق الشاعر:

وكم من عائب قولاً صحيحاً وأقسته من الفهم السقيم

بيان ذلك أن الطحاوي حكى عن أبي حنيفة أنه قال: من وجد ركازاً فلا بأس أن يعطي الخمس للمساكين، وإن كان محتاجاً جاز له أن يأخذه لنفسه، قال: وإنما أراد أبو حنيفة أنه تأول أن له حقا في بيت المال، فلذلك له أن يأخذ الخمس عوضاً من ذلك، كذا في «العيني». قال الكرماني: أما قول البخاري: «إنه ناقضه» فهو تعسف. وقال القسطلاني: قد اعترض ابن بطال على المؤلف في هذه المناقضة بأن الذي أجاز أبو حنيفة كتمانها إنما هو إذا كان محتاجاً إليه، بمعنى أنه يتأول أن له حقا في بيت المال ونصيباً في الفئ، فأجاز له أن يأخذ الخمس لنفسه عوضاً عن ذلك، لا أنه أسقط الخمس عن المعدن بعد ما أوجبه فيه. انتهى

* أسماء الرجال: عبد الله بن يوسف: التنيسي. مالك: الإمام المدني. ابن شهاب: الزهري. سعيد: ابن المسيب بن حزن، المخزومي. يوسف: ابن موسى بن راشد، القطان. أبو أسامة: حماد بن أسامة. هشام: ابن عروة بن الزبير. أبي حميد: اسمه عبد الرحمن أو المنذر.

سند: قوله: والمعدن جبار: يحتمل أن المعنى أن إهلاكه هدر، ويحتمل أن المراد أنه هدر لا شيء فيه، ورد بأنه يختلف معنى «جبار» في المواضيع الثلاثة، ويلزم أن لا يجب شيء في المعدن، لكن قد يقال: إن المعنى الأول قليل الجدوى؛ لأنه مفهوم من قوله: «والبئر جبار»؛ وذلك لأن المراد من «البئر» في قوله: «والبئر جبار» ما يعم البئر حقيقة وما في حكمها من الحفرات؛ لظهور عموم الحكم للكل، فذكر «المعدن» بعده بأنه «جبار» بهذا المعنى يقضي إلى خلو المكان عن الإفادة، وأيضاً لا يظهر لخصوص المعدن دون غيره من الحفرات فائدة. وأما التناسب فكما أن مقتضى الأول وهو قوله: «العجماء جبار والبئر جبار» المعنى الأول، كذلك مقتضى الآخر أعني «وفي الركاز الخمس» المعنى الثاني، بل يحصل بالمعنى الثاني التناسب بين كل اثنين، كالعجماء والبئر والمعدن والركاز، ولا يحصل بالمعنى الأول، بل يصير قوله: «وفي الركاز الخمس» كلاماً أجنبياً.

* = وقال الحافظ العيني في «شرح البخاري» في «كتاب الديات»: وقد أورد أبو عمر في «التمهيد» عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ في كنز وجده رجل: «إن كنت وجدته في قرية مسكونة أو في غير سبيل أو في قرية جاهلية أو في قرية غير مسكونة أو في غير سبيل ميتة فعزفه، وإن كنت وجدته في قرية مسكونة أو في غير سبيل ميتة: ففيه وفي الركاز الخمس». وقال القاضي عياض: وعطف «الركاز» على «الكنز» دليل على أن الركاز غير الكنز وأنه المعدن، كما يقوله أهل العراق، فهو حجة لمخالف الشافعي رحمه الله. اهـ
فالحاصل أن الحنفية احتجوا على كون المعدن ركازاً بهذه الأحاديث دلالة ونصاً، لا بـ «أركز المعدن» إذا أخرج منه شيء. والوجه الثاني: أنه قال أولاً: «المعدن ركاز» فأوجب فيه الخمس، ثم أسقطه حيث قال: «لا بأس أن يكتمه ولا يؤدي الخمس» فناقض قوله، والتحقيق خلافه، قال القسطلاني: وقد اعترض ابن بطال على المؤلف ﷺ في هذه المناقضة بأن الذي أجاز أبو حنيفة كتمانها إنما هو إذا كان محتاجاً إليه، بمعنى أنه يتأول أن له حقا في بيت المال ونصيباً في الفئ، فأجاز له أن يأخذ الخمس لنفسه عوضاً عن ذلك، لا أنه أسقط الخمس عن المعدن بعد ما أوجبه فيه. وقال الكرماني: أما قول البخاري: «إنه ناقضه» فهو تعسف. قال الحافظ العيني: ولقد صدق الشاعر:

وكم من عائب قولاً صحيحاً وأقسته من الفهم السقيم

أقول: لعله قال ذلك تبعاً لأحد، كما أنكر تفسير «المتكا» بالأترنج [وفي نسخة: بالأترج] تبعاً لأبي عبيدة، حيث قال في تفسير «سورة يوسف»: وأبطل الذي قال: الأترنج، وليس في كلام العرب الأترنج. قال الحافظ العيني: قال صاحب «التوضيح»: هذه الدعوى من الأعاجيب، فقد قال في «المحكم»: المتكا الأترنج، وعن الأخفش كذلك، وفي «الجامع»: المتكا الأترنج. ثم قال الحافظ العيني: كأنه لم يفحص عن ذلك كما ينبغي، فقلد أبا عبيدة، والآفة من التقليد. وما قلته [القائل لهذا هو المؤلف صاحب الرسالة] يؤيده ما حكاه القسطلاني عن البخاري أنه قال: فلما طعنت ست عشرة سنة حفظت كتب ابن المبارك وكيع، وعرفت كلام هؤلاء يعني أصحاب الرأي.

قَالَ: اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنَ الْأَسَدِ عَلَى صَدَقَاتِ بَنِي سُلَيْمٍ يُدْعَى ابْنُ اللَّتْبِيَّةِ، فَلَمَّا جَاءَ حَاسِبُهُ.

بِسُكُونِ السَّيْنِ
فِيهَا ثَلَاثُ لُغَاتٍ
أَيُّ لَمَّا جَاءَ مِنْ عَمَلِهِ أَخَذَ عَنْهُ الْحَسَابَ. (ع)

٦٩- بَابُ اسْتِعْمَالِ إِبِلِ الصَّدَقَةِ وَالْبَانِيَا لِأَبْنَاءِ السَّبِيلِ

٢٠٣/١

١٥٠١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ أَنَسًا مِنْ غُرَيْتَةٍ اجْتَوَوْا الْمَدِينَةَ،

قَبِيلَةٌ
أَيُّ كَرِهُوا لِحُلُوتِ الْمَرْضِ

فَرَحَّصَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَأْتُوا إِبِلَ الصَّدَقَةِ فَيَشْرَبُوا مِنَ الْبَانِيَا وَأَبْوَالِهَا، فَقَتَلُوا الرَّاعِي وَاسْتَأْفَوْا الذَّوْدَ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

أَيُّ الْإِبِلِ

مَخْصُوصٌ لَهُمْ

عَوْضًا لِمَا فَعَلُوا
مَوْضِعٌ
أَيُّ يَأْخُذُونَهَا بِأَفْوَاهِهِمْ

فَأُتِيَ بِهِمْ، فَقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَسَمَّرَ أَعْيُنَهُمْ، وَتَرَكَهُمْ بِالْحَرَّةِ يَعْضُونَ الْحِجَارَةَ.

تَابِعُهُ أَبُو قَلَابَةَ وَثَابِتٌ وَحُمَيْدٌ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٧٠- بَابُ وَسْمِ الْإِمَامِ إِبِلَ الصَّدَقَةِ بِيَدِهِ

٢٠٤/١

١٥٠٢- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ

الْأَنْصَارِيُّ

قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: غَدَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ لِيُحْكَمَهُ، فَوَافَيْتُهُ فِي يَدِهِ الْيَمِينِ بِسَمِّ

الْمَكْرَةِ. (ق)

مِنْ «الْعَدُوِّ» وَهُوَ الرُّوْحُ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ. (ع) هُوَ أَمْرٌ أَنَسٌ لَأَمِهِ. (قَس)

إِبِلَ الصَّدَقَةِ.

١. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٢. فيشربوا: وفي نسخة: «ويشربوا». ٣. الذود: وفي نسخة: «الإبل». ٤. أبو عمرو: وفي نسخة بعده: «هو الأوزاعي».

ترجمة: قوله: باب استعمال إبل الصدقة وألبانها إلخ: قال ابن بطال: غرض المصنف إثبات وضع الصدقة في صنف واحد، خلافاً لمن قال: يجب استيعاب الأصناف الثمانية. قال الحافظ: وفيما قال نظراً لاحتمال أن يكون ما أباح لهم من الانتفاع إلا بما هو قدر حصتهم، على أنه ليس في الخير أيضاً أنه ملكهم رقابها، وإنما فيه أنه أباح لهم شرب ألبان الإبل للتداوي، فاستنبط منه البخاري جواز استعمالها في بقية المنافع؛ إذ لا فرق. وتقدير الترجمة: استعمال إبل الصدقة وشرب ألبانها، فاكتفى عن التصريح بالشرب لوضوحه، فغاية ما يفهم من حديث الباب: أن للإمام أن يخص بمنفعة مال الزكاة دون الرقبة صنفاً دون صنف بحسب الاحتياج، على أنه ليس في الخير أيضاً تصريح بأنه لم يصرف من ذلك شيئاً لغير العرنيين. اهـ وتعب العلامة العيني كلام الحافظ، ومال إلى رأي ابن بطال في الغرض من الترجمة. والأوجه عندي أن الغرض الذي أشار إليه ابن بطال تقدم في «باب أخذ الصدقة من الأغنياء...». قوله: باب وسم الإمام إبل الصدقة بيده: وقد ترجم المصنف أيضاً في «كتاب الذبائح والصيد»: باب العلم والوسم في الصورة.

سهر: قوله: ابن اللتبية: [أسمه عبد الله، وكان من بني لب حى من الأزد، وقيل: اللتبية كانت أمه فعرف بها. (عمدة القاري)] قوله: لأبناء السبيل: قال ابن بطال: غرض البخاري في هذا الباب إثبات وضع الصدقة في صنف واحد من الأصناف الثمانية، خلافاً للشافعي الذي لا يجوز القسمة إلا على الثمانية، والحجة قاطعة؛ لأنه ﷺ أفرد أبناء السبيل بالانتفاع بإبل الصدقة. ومر حديث الباب برقم: ٢٣٣. قوله: وسم الإمام: الوسم بفتح الواو، وهو التأثير بعلامة نحو كية وقطع الأذن، وأصله من «السمة» وهي العلامة، كذا قاله الكرماني. وفي «القاموس»: «الوسم» أثر الكي «والميسم» المكواة.

قوله: ليحنكه: من «التحنيك»، وهو أن يعضغ الثمرة ويجعلها في فم الصبي، ويحك بها في حنكه بسببته حتى تتحلل في حنكه. و«الحنك» أعلى داخل الفم. (الكواكب الدراري وعمدة القاري) قوله: فوافيته: من «الموافاة»، وهو الإتيان، يقال: «وافيته» إذا أتته. و«الميسم» المكواة، أي الحديد التي تكوى بها الدابة، وفيه إباحة الكي في الحيوان، كذا في «العيني». * أسماء الرجال: مسدد: هو ابن مسهر. يحيى: هو ابن سعيد، القطان. شعبة: ابن الحجاج، العتكي. قتادة: ابن دعامة، السدوسي. تابعه: أي تابع قتادة. أبو قلابه: بكسر القاف، عبد الله بن زيد الجرمي، فيما وصله المؤلف في «كتاب الطهارة». وثابت: ابن أسلم، البناي. وحيد: الطويل، فيما وصله مسلم وغيره. إبراهيم بن المنذر: الحزامي القرشي الأسدي. الوليد: ابن مسلم، القرشي. أبو عمرو: عبد الرحمن الأوزاعي.

سند = وما قيل في رد المعنى الثاني: إنه يلزم أن لا يجب شيء أصلاً في المعدن وقد يجاب عنه بالتزامه، ولا ينافية وجوب الزكاة فيما خرج منه؛ لظهور أنه لا شيء في المعدن نفسه إذا كان الواجب الزكاة في النقدين، سواء أخرجناهما من المعدن أو غيره، كيف! والزكاة في النقدين على العموم واجب عند الكل، حتى عند من أوجب وظيفة في المعدن؛ إذ لا يسقط بها عندهم زكاة النقدين الخارجين منه بشرطها بأن يبلغ النصاب وحال عليه الخول، فوظيفة المعدن ليس نفس الزكاة، فصح نفيها مع ثبوت الزكاة في النقدين، وهذا ظاهر. كيف! ومصارف وظيفة المعدن عند من يشتهى مصارف خمس الغنيمة لا مصارف الزكاة، فبينهما بون بعيد، فصح النفي عند من لا يثبت في المعدن نفسه من حيث خصوص كونه معدناً شيئاً، ولا ينافي النفي بإيجاب الزكاة عنده في النقدين على العموم، والله تعالى أعلم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٧١- بَابُ قَرْضِ صَدَقَةِ الْفِطْرِ

٢٠٤/١

إضافته من إضافة الشيء إلى شرطه كحجة الإسلام. (ع)

ابن أبي رباح. (ع)

ترجمة سهر

وَرَأَى أَبُو الْعَالِيَةِ وَعِظَاءُ وَابْنُ سِيرِينَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ قَرِيبَةً.

اسمه رفيع بن مهران الرابحي. (ق) محمد الأنصاري

١٥٠٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ السَّكَنِ * قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَهْضَمٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ * -هُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ- عَنْ عُمَرَ

ابْنِ نَافِعٍ * عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ عليهما السلام قَالَ: قَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ: صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ وَالذَّكْرِ وَالْأُنْثَى وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَرَهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ.

هو مكيال يسع أربعة أمداد. (مع) وسجيء تحقيقه

سجيء بيانه

نافع مولى ابن عمر. (ق)

٧٢- بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ عَلَى الْعَبْدِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ

٢٠٤/١

١٥٠٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ نَافِعٍ * عَنِ ابْنِ عُمَرَ عليهما السلام: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ

صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى، مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

٧٣- بَابُ: صَدَقَةِ الْفِطْرِ صَاعٌ مِنْ شَعِيرٍ

٢٠٤/١

١٥٠٥- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ * قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ * عَنْ عِيَاذِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ * عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه

الثوري

قَالَ: كُنَّا نُطْعِمُ الصَّدَقَةَ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ.

أي زكاة الفطر

١. بسم الله الخ: ولأبي ذر والمستملي: «أبواب صدقة الفطر».

٢. صدقة الفطر صاع من شعير: وفي نسخة: «صاع من شعير في صدقة الفطر». ٣. ابن عقبة: كذا لأبي ذر.

ترجمة: قوله: ورأى أبو العالية الخ: كتب الشيخ في «اللامع»: ولا يفرق هؤلاء بين الفرض والواجب، فكان مذهبه كذهابنا. اهـ كما هو معروف، ولذا ترى أن الإمام البخاري ترجم ههنا «باب فرض صدقة الفطر»، وسأيت قريباً «باب وجوب الحج». والفرق عند الحنفية بين الفرض والواجب معروف. قال الحافظ: قوله: «رأى أبو العالية...» إنما اقتصر البخاري على ذكر هؤلاء الثلاثة؛ لكونهم صرحوا بفرضيتها، وإلا فقد نقل ابن المنذر وغيره الإجماع على ذلك، لكن الحنفية يقولون بالوجوب دون الفرض على قاعدتهم في التفرقة. وفي نقل الإجماع مع ذلك نظر؛ لأن إبراهيم ابن علي وأبا بكر الأصم قالوا: إن وجوبها نسخ. ونقل المالكية عن أشهب: أنها سنة مؤكدة، وهو قول بعض أهل الظاهر وابن اللبان من الشافعية، وأولوا قوله: «فرض» في الحديث بمعنى «قدر». قال ابن دقيق العيد: هو أصله في اللغة، لكن نقل في عرف الشرع إلى الوجوب، والحمل عليه أولى. قال الحافظ: ويؤيده تسميتها زكاة. اهـ

قوله: باب صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين: قال الحافظ: ظاهره أنه يرى أنها تجب على العبد وإن كان سيده يتحملها عنه، ويؤيده عطف «الصغير» عليه؛ فإنها تجب عليه وإن كان الذي يخرجها غيره. اهـ قال القسطلاني: اختلف هل تجب على العبد ابتداءً ثم يتحملها السيد عنه، أو تجب على السيد ابتداءً؟ وجهان للشافعية، وإلى الأول نحا البخاري. وقال ابن بطال: إن البخاري يقول بمذهب أهل الظاهر: إنها تلزم العبد في نفسه، وعلى سيده تمكنه من اكتساب ذلك وإخراجه عن نفسه. وتعقبه في «المصباح» بأن البخاري لم يرد هذا، وإنما أراد التنبيه على اشتراط الإسلام فيمن تؤدى عنه زكاة الفطر لا غير، ولذا لم يترجم ترجمة أخرى على اشتراط الإسلام، وعبر بـ «على» دون «عن»؛ ليطابق لفظ الحديث. اهـ

سهر: قوله: ورأى أبو العالية... صدقة الفطر فريضة: والعلماء اختلفوا فيه، قالت طائفة: هي فرض، وهم الثلاثة المذكورون هنا والشافعي ومالك وأحمد. وقالت الحنفية: هي واجبة، وهو مقتضى قاعدتهم في أن الواجب ما ثبت بدليل ظني. وقالت الظاهرية: إنها سنة، ومعنى «فرض» «قدر». (ملتقط من الكواكب الدراري وعمدة القاري وإرشاد الساري) قوله: العبد وغيره من المسلمين: ظاهره أنه كان يرى وجوبها على العبد وإن كان سيده يتحملها عنه. قال الكرمانى: أوجب طائفة على نفس العبد، وعلى السيد تمكنه من كسبها كتمكينه من صلاة الفرض. وعند الجمهور على سيده عنه، ثم اختلفوا فترتين، فقالت طائفة: على السيد ابتداءً، وكلمة «على» بمعنى «عن». وقال آخرون: تجب على العبد، ثم يحملها عنه سيده، كذا في «العيني». قوله: أو أنثى: المرأة المزوجة لا تجب فطرهما على زوجها عند أبي حنيفة والثوري وابن المنذر، والحديث حجة لهم. وقال الشافعي ومالك في الصحيح: إنها تابعة للنفقة. (الكواكب الدراري وعمدة القاري)

* أسماء الرجال: يحيى بن محمد بن السكن: هو القرشي البزار. محمد: ابن جهضم بن عبد الله، الثقي. إسماعيل: ابن جعفر، الأنصاري. عمر بن نافع: العدوي، مولى ابن عمر رضي الله عنه. عبد الله بن يوسف: هو التنيسي. مالك: هو الإمام المدني. نافع: مولى ابن عمر. قبيصة بن عقبة: هو العامري. زيد بن أسلم: مولى عمر بن الخطاب.

٢٠٤/١

٧٤- بَابُ: صَدَقَةُ الْفِطْرِ صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ

١٥٠٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَرْجٍ الْعَامِرِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ ^{التميمي} يَقُولُ: كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ.

٢٠٤/١

٧٥- بَابُ: صَدَقَةُ الْفِطْرِ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ

١٥٠٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ * قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ * عَنْ نَافِعٍ * أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ ^{رضي الله عنه} قَالَ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ: صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَجَعَلَ النَّاسُ عِدْلَهُ مُدَّيْنِ مِنْ حِنْطَةٍ.

٢٠٤/١

٧٦- بَابُ: صَاعٌ مِنْ زَبِيبٍ

١٥٠٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ * سَمِعَ يَزِيدَ بْنَ أَبِي حَكِيمٍ الْعَدَنِيَّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ * عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ قَالَ: حَدَّثَنِي عِيَّاضُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَرْجٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ^{هو الثوري} قَالَ: كُنَّا نُعْطِيهَا فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ، فَلَمَّا جَاءَ مُعَاوِيَةُ وَجَاءَتِ السَّمَرَاءُ قَالَ: أَرَى مُدًّا مِنْ هَذَا يَغْدِلُ مُدَّيْنِ.

١. صاع: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «صاعا» [على سبيل الحكاية عما في الحديث. (عمدة القاري). ٢. صاع: كذا للأكثر، ولأبي ذر: «صاعا».

٣. ابن عمر: كذا لأبي ذر. ٤. باب: وفي نسخة بعده: «صدقة الفطر». ٥. ابن أبي حكيم: كذا لأبي ذر.

ترجمة: قوله: باب صاع من زبيب: قال الحافظ: كان البخاري أراد بتفريق هذه التراجم الإشارة إلى ترجيح التغيير في هذه الأنواع. اهـ قلت: توضيحه ما في «الأوجز» أنهم اختلفوا في أن لفظة «أو» في هذه الأحاديث للتخيير أو لتعيين واحد منها، وهو الغالب. قال ابن رشد: ذهب قوم إلى أنها تجب من هذه الأشياء على التغيير. وقوم ذهبوا إلى أن الواجب عليه هو غالب قوت البلد، أو قوت المكلف إذا لم يقدر على قوت البلد، والثاني مذهب الشافعي ومالك، والأول مذهب الحنفية والحنابلة، وإليه يظهر ميل البخاري على رأي الحافظ. لكن الأوجه عندي في غرض البخاري أنه أشار بذلك إلى الترتيب بين هذه الأشياء، وهو أن الأولى في الترتيب من بين الأطعمة: الشعير ثم باقي الأطعمة ثم التمر ثم الزبيب على ترتيب التراجم، على خلاف الترتيب المذكور في كُتُبِ الشافعية، ففي «شرح الإقناع»: فعلم أن الأعلى البرّ فالشعير فالأرز فالتمر فالزبيب، وتردد النظر في بقية الحبوب كالذرة والحبص وغيرهما. اهـ ولعله ^{رضي الله عنه} قدّم الشعير على بقية الأطعمة؛ لكونه منصوبًا بخلاف غيره من الأطعمة، فتأمل؛ فإنه دقيق، وخاطري أبو عذرة.

ثم اعلم أن المصنف ^{رضي الله عنه} ترجم على جميع الأنواع الواردة في الأحاديث بترجمة مستقلة، ولم يترجم لـ «الأقطن» مع تخريجه حديث الأقطن، وهو دليل على أن كون الحديث عند البخاري ليس بدليل على أنه معمول به عنده. قال الحافظ: كأنه لا يراه مجزئًا في حال وجدان غيره كقول أحمد، وحملوا الحديث على أن من كان يخرج حقه كان قوته إذ ذاك، أو لم يقدر على غيره، وظاهر الحديث بخالفه، وعند الشافعية فيه خلاف. انتهى مختصرا

سهر: قوله: من أقطن: قال في «القاموس»: «الأقطن» مثلثة ويحرك، وكـ كتف ورجل وإبل، شيء يتخذ من المخيض الغنمي. انتهى وفي «العيني»: هو لبن مخفف يابس مستحجر يطبخ به، ويقال له بالفارسية: ماستين. انتهى قال القسطلاني: وإن أفسد الملح جوهره لم يجز.

قوله: فجعل الناس: أراد به معاوية ومن معه، كما صرح به في الرواية الأخرى. «عدله»: قال في «القاموس»: «العدل» - أي بالفتح - المثل والنظر، كـ «العدل» أي بالكسر. انتهى وقال الأخصفش: بالكسر المثل، وبالفتح مصدر. «مدّين» تنبيه مدّ، وهو ربع الصاع. (إرشاد الساري) قال العيني: هذا الحديث معتمد أبي حنيفة ^{رضي الله عنه}، ثم قال بأنه فعل صحابي، وقد خالفه أبو سعيد وغيره من الصحابة ممن هو أطول صحبة منه وأعلم بحال النبي ^{صلى الله عليه وسلم}، وقد أخبر معاوية بأنه رأيّ رآه، لا قول سمعه من النبي ^{صلى الله عليه وسلم}. قلنا: إن قوله: «فعل صحابي» لا يمنع؛ لأنه قد وافقه غيره من الصحابة الجرم الغفير، بدليل قوله في الحديث: «فأخذ الناس بذلك»، ولفظة «الناس» للعموم فكان إجماعا. ولا تضر مخالفة أبي سعيد لذلك بقوله: «أما أنا فلا أزال أخرج»؛ لأنه لا يقدر في الإجماع، سيما إذا كان فيه الخلفاء الأربعة، أو نقول: أراد الزيادة على قدر الواجب تطوعًا. وسيجيء بعض بيانه في برقم: ١٥١١ إن شاء الله تعالى. قوله: السمراء: بفتح السين المهملة وسكون الميم وبعدها راء ممدودة، وهو البر الشامي، ويطلق على كل بر. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: عياض بن عبد الله: هو العامري الآتي. أحمد بن يونس: هو أحمد بن عبد الله بن يونس، التميمي. الليث: هو ابن سعد، الإمام. نافع: مولى ابن عمر. عبد الله بن منير: هو الزاهد المروزي. سفیان: الثوري، ومن بعده تكرر.

٢٠٤/١

٧٧- بَابُ الصَّدَقَةِ قَبْلَ الْعِيدِ

وقد صرح بذلك الفقهاء من المذاهب الأربعة. (فس)

١٥٠٩- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ* قَالَ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ* عَنْ نَافِعٍ* عَنِ ابْنِ عُمَرَ* رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

أَمَرَ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ.

١٥١٠- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ* قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ* حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ* عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ،

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا نُخْرِجُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ. قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: وَكَانَ طَعَامُنَا الشَّعِيرُ

وَالرَّيْبُ وَالْأَقِطُ وَالتَّمْرُ.

لن يابس بجف

٢٠٥/١

٧٨- بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ عَلَى الْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ فِي الْمَمْلُوكِينَ لِلتَّجَارَةِ: يُزَكَّى فِي التَّجَارَةِ، وَيُزَكَّى فِي الْفِطْرِ.

هو ابن شهاب بكسر الكاف. (فس)

١٥١١- حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ* قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ* عَنْ نَافِعٍ* عَنِ ابْنِ عُمَرَ* رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَرَضَ النَّبِيُّ ﷺ

صَدَقَةَ الْفِطْرِ - أَوْ قَالَ: رَمَضَانَ - عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَالْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ،

١. حدثني: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «حدثنا». ٢. حفص بن ميسرة: كذا لأبي ذر. ٣. ابن أسلم: كذا لأبي ذر.

ترجمة: قوله: باب الصدقة قبل العيد: قال ابن التين: أي قبل خروج الناس إلى صلاة العيد، وبعد صلاة الفجر.

قوله: باب صدقة الفطر على الحر والمملوك: قال الحافظ: قيل: فيه تكرار بما تقدم من «باب صدقة الفطر على العبد وغيره...»، وأجاب ابن رشيد باحتمالين، أحدهما: أن يكون أراد تقوية معارضة العموم في قوله: «والمملوك» لمفهوم قوله: «من المسلمين»، أو أراد أن زكاة العبد من حيث هو مال لا من حيث هو نفس، وعلى كل تقدير فيستوي في ذلك مسلمهم وكافرهم. وقال ابن المنير: غرضه من الأولى أن الصدقة لا تخرج عن كافر، ولهذا قيدها بقوله: «من المسلمين». وغرضه من هذه تمييز من يجب عليه أو عنه بعد وجود الشرط المذكور، ولذلك استغنى عن ذكره فيها. اهـ قلت: ويحتمل أن يكون أراد بالأولى قيد «المسلمين»، وهذه إيجاب الصدقة على الحر والمملوك معاً على كليهما بأنفسهما، ثم تحمل السيد عن المملوك. أو يقال: إن المراد بالأولى عدم الإيجاب على الكافر، وهذه تعميم للمملوك سواء كان للخدمة أو للتجارة، كما يظهر من الأثر الذي ذكره بعده. واستدل بهذه الترجمة صاحب «العرف الشذي» موافقة البخاري للحنفية في إيجابها على الكافر.

سهر: قوله: أمر بزيادة الفطر قبل خروج الناس: ظاهره يقتضي وجوب الأداء قبل صلاة العيد، ولكنه محمول على الاستحباب، وذلك ليحصل الغناء للفقراء في هذا اليوم ويستريحون عن الطواف، قاله الكرماني: رخص التأخير إلى آخر النهار؛ لأن الحديث الذي بعده أطلق فيه يوم الفطر. وقال أحمد أرجو أن لا يكون بأس بالتأخير عن يوم الفطر أيضاً. انتهى قوله: كنا نخرج في عهد النبي ﷺ يوم الفطر صاعاً من طعام قال أبو سعيد: وكان طعامنا الخبز: قال العيني: هذا يدل صريحاً على أن المراد من قوله: «من طعام» أنه أحد الأصناف المذكورة، أي لا البر خاصة. والمطابقة في قوله: «يوم الفطر»، لكن لا يدل على إخراجها قبل الخروج إلى الصلاة صريحاً. انتهى قال صدر الشريعة: اعلم أن الواجب عند الشافعي صاع من الحجازي، وهو خمسة أطلال وثلاث رطل. وعندنا نصف صاع من العراقي، وهو منوان على أن المن أربعون إستاراً، والإستار: أربعة مثاقيل ونصف مثقال، فالمن: مائة ومئانون مثقالاً. انتهى مختصراً وفي «الدر المختار»: والصاع المعتبر ما يسع ألفاً وأربعين درهماً من ماش أو عدس.

قوله: على الحر والمملوك: سبق «باب صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين»، قال ابن المنير: غرضه من الترجمة الأولى أن الصدقة لا تخرج عن كافر، ولذا قيدها بقوله: «من المسلمين». وغرضه من هذه تمييز من يجب عليه أو عنه بعد وجود شرط الإسلام، كذا في «القسطاني». قوله: يزكى: يفتح الكاف مبنياً للمفعول، أو بكسرها مبنياً للفاعل، أي يؤدى الزكاة في التجارة زكاة قيمتهم آخر الحول، وفي الفطر زكاة أبدانهم. قال القسطلاني: هذا قول الجمهور، وقال الحنفية: لا يلزم السيد زكاة الفطر عن عبيد التجارة؛ إذ لا يلزم في مال واحد زكاتان. انتهى

* أسماء الرجال: آدم: هو ابن أبي إياس، العسقلاني. حفص بن ميسرة: الصنعاني، نزيل الشام. موسى بن عقبة: الأسدي، الإمام في المغازي. نافع: مولى ابن عمر.

معاذ بن فضالة: أبو زيد البصري. أبو عمر: ومن لحقه هم السابقون. قال أبو سعيد: هو الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أبو الثعمان: محمد بن الفضل، السدوسي.

حماد: ابن زيد بن درهم، الأردني الجهضمي. أيوب: هو السخيتاني. نافع: مولى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَعَدَلَ النَّاسُ بِهِ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ. فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ عليه السلام يُعْطِي التَّمْرَ، فَأَعْوَرَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ مِنَ التَّمْرِ فَأَعْطَى شَعِيرًا، فَكَانَ بصاع التمر، أي جعلوا مثله نصف صاع من بر. (فس)

ابْنُ عُمَرَ عليه السلام يُعْطِي عَنِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، حَتَّى إِنْ كَانَ لَيُعْطِي عَنْ بَنِي، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ عليه السلام يُعْطِيهَا الَّذِينَ يَقْبَلُونَهَا، وَكَانُوا معروفًا ومجهولًا، أي احتاجوا وانقرو. (ع، ك)

يُعْطُونَ قَبْلَ الْفِطْرِ يَوْمَ أَوْ يَوْمَيْنِ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «بَنِي» يَعْنِي بَنِي نَافِعٍ. قَالَ: «كَانُوا يُعْطُونَ» لِيُجَمَعَ لَا لِلْفُقَرَاءِ. قال نافع: هم موالى ابن عمر. (ع)

أي يعطون لمن ينصبه الإمام للقبض لا للفقراء كما مر

البحاري

٧٩- بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ

٢٠٥/١

قَالَ أَبُو عَمْرٍو: وَرَأَى عُمَرُ وَعَيٌّ وَابْنُ عُمَرَ وَجَابِرٌ وَعَائِشَةُ وَطَاوُسٌ وَعَطَاءٌ وَابْنُ سِيرِينَ عليه السلام أَنْ يُزَكَّى مَالُ الْيَتِيمِ، وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: يُزَكَّى مَالُ الْمَجْنُونِ. أي يعطى صدقة الفطر منه

١٥١٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى* عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ* قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عليه السلام قَالَ: قَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدَقَةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ وَالْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ.

١. ليعطي: وفي نسخة: «يعطي». ٢. يقبلونها: وللمستلمي والحموي وأبي ذر: «يقبلون».

ترجمة: قوله: باب صدقة الفطر على الصغير والكبير: وبراعة الاختتام عند الحفاظ ما تقدم في مقدمة «اللامع» في بيان خصائص الكتاب، إذ قال: وفي آخر الزكاة صدقة الفطر، ولها دخول في الآخرة من كونها تقع في آخر رمضان مكفرة لما مضى. اهـ وعند هذا الفقير في قوله: «يزكي مال اليتيم»؛ فإن اليتيم من مات أبوه.

سهر: قوله: فعدل الناس: أي معاوية ومن معه. قال الكرماني: فإن قلت: التخصيص خلاف الظاهر، فيكون المراد به الصحابة، فيصير إجماعاً سكوتياً؛ قلت: الأصل في اللام أن تكون للجنس الصادق على القليل والكثير، والاستغراق مجاز. انتهى قال العيني: هذا تعسف. وذكر ابن الهمام عن مجاهد قال: كل شيء سوى الخنطة ففيه صاع، وفي الخنطة نصف صاع، ونحوه عن طاووس وابن المسيب وابن الزبير وسعيد بن جبير، وبسطه. وأخرجه الطحاوي عن جماعة كثيرة ثم قال: فهذا كل ما رويناه في هذا الباب عن رسول الله ﷺ وعن أصحابه وعن تابعيهم كلها على أن صدقة الفطر من الخنطة نصف صاع ومما سوى الخنطة صاع، وما علمنا أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ ولا من التابعين روي عنه خلاف ذلك، فلا ينبغي لأحد أن يخالف ذلك؛ إذ قد صار إجماعاً في زمن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي. انتهى مختصراً نبذة من كلامه فليظفر لمة

قوله: يعطيها الذين يقبلونها: أي الذي ينصبه الإمام لقبضها، وبهذا جزم ابن بطال. وقال ابن التيمي: معناه من قال: أنا فقير. والأول أظهر، ويؤيده ما وقع في نسخة الصغاني عقب الحديث: «قال أبو عبد الله - هو المصنف - كانوا يعطون ليجمع، لا للفقراء». (فتح الباري)

* أسماء الرجال: مسدد: هو ابن مسرهد. يحيى: هو ابن سعيد، القطان. عبيد الله: هو ابن عمر، العمري.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٩ - كِتَابُ الْمَنَاسِكِ

١ - بَابُ وَجُوبِ الْحَجِّ وَقَضَائِهِ

٢٠٥/١

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾.

(آل عمران: ٩٧)

١٥١٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنِ ابْنِ شِهَابٍ * عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ

(وأعجبه حسنها. (ق)

قَالَ: كَانَ الْفَضْلُ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَتْ امْرَأَةٌ مِنْ حَنْعَمَ، فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ، وَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَصْرِفُ

(وكان الفضل رجلاً جميلاً. (ق)

وَجَهَ الْفَضْلُ إِلَى الشَّقِّ الْآخَرِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ قَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكْتُ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا،.....

الجانب الآخر

١. كتاب المناسك: وللأصيلي: «كتاب الحج». [يفتح الحاء وكسرها. في اللغة: القصد إلى معظم. وشرعاً: زيارة مكان مخصوص في زمان مخصوص بفعل مخصوص. (الدر المختار) لما كان للحج اشتراك مع الزكاة في كونها عبادة مالية ذكره عقيبها. (عمدة القاري) ٢. الفضل: وفي نسخة بعده: «بن عباس».

ترجمة: قوله: كتاب المناسك: قال الحافظ في المقدمة: واختلفت النسخ في الصوم والحج أيهما قبل الآخر، وكذا اختلفت الرواية في الأحاديث. وترجم عن الحج بـ«كتاب المناسك»؛ ليعم الحج والعمرة وما يتعلق بهما، وكان في الغالب من يحج يجتاز بالمدينة الشريفة، فذكر ما يتعلق بزيارة النبي ﷺ وما يتعلق بحرم المدينة. وظهر لي أن يقال في تعقيب الزكاة بالحج: إن الأعمال لما كانت بدنية عضوة، ومالية محضة، وبدنية مالية معاً: رتبها كذلك، فذكر الصلاة ثم الزكاة ثم الحج. ولما كان الصيام هو الركن الخامس المذكور في حديث ابن عمر: «بني الإسلام على خمس...» عقب بذكره. وإنما أخره؛ لأنه من التروك، وإن كان عملاً أيضاً لكنه عمل النفس لا عمل الجسد، فلهاذا أخره، وإلا لو كان اعتمد على الترتيب الذي في حديث ابن عمر لقدّم الصيام على الحج؛ لأن ابن عمر أنكر على من روى عنه الحديث بتقديم الحج على الصيام. وهو وإن كان ورد عن ابن عمر من طريق أخرى كذلك فذاك محمول على أن الراوي روى عنه بالمعنى، ولم يبلغه فيه عن ذلك، والله أعلم. اهـ وقال العيني: لما كان للحج اشتراك مع الزكاة في كونها عبادة مالية ذكره عقيب الزكاة. فإن قلت: فعلى هذا كان ينبغي أن يذكر الصوم عقيب الصلاة؛ لأن كلاهما عبادة بدنية. قلت: نعم، كان القياس يقتضي ذلك، ولكن ذكرت الزكاة عقيب الصلاة؛ لأنها ثمانية الصلاة وثلاثة الإيمان في الكتاب والسنة. اهـ

قوله: باب وجوب الحج وفضله: كتب الشيخ في «اللامع»: دلالة الآية على الوجوب ظاهرة، ودلالته على الفضل من حيث إنه عبّر فيها من تركه بلفظ «الكفر». ودلالة الرواية على الوجوب في قول الحنفيين بين يديه ﷺ: «إن فريضة الله على عباده...»، ودلالته على الفضل من حيث إنه وجبت فيه الاستنابة، مع أنه لا حاجة إلى إثبات كل جزء من أجزاء الترجمة بكل ما ورد في الباب، بل الذي لا بُدَّ منه إثبات المجموع بالجموع. اهـ قلت: وهو أصل مطرد من أصول التراجم، وهو الأصل الحادي والثلاثون. والأوجه عندي أن إثبات الفضل بالآية يكون الحج لله تبارك وتعالى، ولذا قدّم الخير في قوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ﴾ الآية (آل عمران: ٩٧)؛ إشارة إلى مزية شرافة الحج، حيث نسبته عز وجل إلى نفسه الكريم خاصة. وقال السندي: هذه الآية وكذا الحديث لإفادة وجوب الحج أصالة والفضيلة تبعاً؛ إذ الوجوب مستلزم للفضيلة قطعاً، ولذلك أخر المصنف في الترجمة الفضيلة عن الوجوب. اهـ

سهر: قوله: المناسك: [جمع «منسك» بفتح السين وكسرها، وهو المتعبد، ويقع على المصدر والزمان والمكان، ثم سميت أمور الحج كلها «مناسك». (عمدة القاري)]
قوله: ولله على الناس حج البيت: أي والله فرض واجب على الناس حج البيت. «مَنِ اسْتَطَاعَ» بدل من «الَّذِينَ» مخصص له. والاستطاعة: هي الزاد والراحلة وتخيلة السبيل. أشار بذكر الآية إلى أن وجوب الحج قد ثبت بها. قوله: ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ أي من جحد فريضة الحج ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ أي فلا يضره كفرهم ولا ينفعهم إيمانهم. وقال البيضاوي: وضع «كَفَرَ» موضع «لم يحج»؛ تأكيداً لوجوبه وتغليظاً على تاركه، ولذا قال ﷺ: «من مات ولم يحج فليمت إن شاء يهودياً أو نصرانياً»، كذا في «العيني» و«القسطلاني». قوله: أدركت أبي شيخاً كبيراً: معناه وجب عليه الحج بأن أسلم وحصل له مال في هذه الحالة. «أفأحج عنه؟ قال: نعم» فيه دليل على أنه يجوز للرجل أن يحج عن غيره وإن لم يكن حج عن نفسه؛ لإطلاق الحديث، ولأنه لم يسأله ﷺ: أحججت أم لا؟ وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في رواية.
* أسماء الرجال: عبد الله بن يوسف: هو التميمي. مالك: الإمام المدني. ابن شهاب: هو الزهري. سليمان بن يسار: مولى ميمونة.

سند: قوله: وقول الله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً: المشهور في إعراب «مَنِ اسْتَطَاعَ» أنه بدل من «الَّذِينَ» مخصص له. وبحث فيه بعضهم أنه يلزم الفصل بين البدل والبدل منه بالابتداء، وهو محل. وقيل: إنه فاعل المصدر. ورده ابن هشام بأن المعنى حيثئذ: والله على الناس أن يحج المستطيع، فيلزم إثم جميع الناس إذا تخلف المستطيع. وتعقبه البدر في «المصابيح» بأنه بناء على أن تعريف «الَّذِينَ» للاستغراق، وهو ممنوع؛ لجواز كونه للعهد، والمراد بهم المستطيعون، وذلك لأن «حِجُّ الْبَيْتِ» مبتدأ، خبره قوله: ﴿يَلُوْهُ عَلَى النَّاسِ﴾، والمبتدأ وإن تأخر لفظاً فهو مقدم على الخبر رتبة، فالتقدير: حج المستطيعين البيت حق ثبت لله على الناس أي على أولئك المستطيعين، بل جعل التعريف للعهد مقدّم على جعله للاستغراق، فيتعين المصير إليه عند الإمكان. انتهى ثم هذه الآية وكذا الحديث لإفادة وجوب الحج أصالة والفضيلة تبعاً؛ إذ الوجوب مستلزم للفضيلة قطعاً، ولذلك أخر المصنف في الترجمة الفضيلة عن الوجوب، والله تعالى أعلم.

قوله: أدركت أبي شيخاً كبيراً إلخ: هذا الحديث يقتضي أنها زعمت أن الحج فرض على أبيها وهو في تلك الحالة، وأن النبي ﷺ قررها على زعمها ذلك، والمخالف في ذلك يقول: إن الاستطاعة شرط للحج بالكتاب، فلا بد من تأويل الحديث، ولا يخفى أن الاستطاعة قد جاءت مفسرة في الحديث بالزاد والراحلة، فاشتراط استطاعة زائدة على ذلك يحتاج =

لَا يَثْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحْجُ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ». وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

٢٠٥/١ - ٢- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ لِيَشْهَدُوا مَنَفَعَهُ لَكُمْ (الفتح: ٢٧، ٢٨) ^{ترجمة سهر سند} ^{سهر} ^{أي مشاة} ^{أتبعه بعد السفر فنهله، (فس) أي طريق بعيد، (فس) أي ليحضروا (الفتح: ٢٧، ٢٨)} ^{دنية أو دنياوية}

﴿فَجَاجًا﴾: الطَّرُقُ الْوَاسِعَةُ.

١٥١٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى^٢ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ^{*} عَنْ يُونُسَ^{*} عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَخْبَرَهُ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ^٣ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَرْكَبُ رَاحِلَتَهُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ ثُمَّ يَهْلُ حِينَ تَسْتَوِي بِهِ قَائِمَةً.

^{فيه الترجمة} ^{فيه الترجمة أيضا؛ لأنه لا شك أن بينها وبين مكة عشر مراحل وهو فج عميق. (ع)}

١٥١٥- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى^{*} قَالَ: أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ^{*} قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ^{*}: سَمِعَ عَطَاءً^{*} يُحَدِّثُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ^٤: أَنَّ إِهْلَالَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ. رَوَاهُ أَنَسُ وَابْنُ عَبَّاسٍ^٥ يَغْنِي حَدِيثَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُوسَى^٦.

^{وبه احتج مالك وأكثر الفقهاء واستحب أبو حنيفة أن يكون إهلاله عقب الصلاة، وسيأتي بيانه برقم: ١٥٥٢}

٣- بَابُ الْحَجِّ عَلَى الرَّحْلِ ^{ترجمة} ٢٠٥/١

١٥١٦- وَقَالَ أَبَانُ^{*}: حَدَّثَنَا مَالِكُ^{*} بْنُ دِينَارٍ عَنِ الْقَاسِمِ^{*} بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ^٧: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مَعَهَا أَحَاهَا.....

^{أي شقيقها. (فس)}

١. تعالى: وفي نسخة: «عز وجل». ٢. ابن عيسى: كذا لأبي ذر وابن شبيب. ٣. ابن عمر: كذا لأبي ذر. ٤. حين: وفي نسخة: «حتى». ٥. ابن موسى: كذا لأبي ذر، وفي نسخة بعده: «الرازي».

ترجمة: قوله: باب قول الله تعالى يأتوك رجالا وعلى كل ضامر: قال الحافظ: قيل: إن المصنف أراد أن الراحلة ليست شرطا. قال ابن القصار: في الآية دليل قاطع لمالك أن الراحلة ليست من شرط السبيل؛ فإن المخالف يزعم أن الحج لا يجب على الراحل، وهو خلاف الآية. اهـ وقال الحافظ أيضا تحت الحديث: وغرضه منه الرد على من زعم أن الحج ماشيا أفضل، ولتقديمه في الذكر على الراكب، فبين أنه لو كان أفضل لفعله النبي ﷺ، قاله ابن المنير. وقال غيره: مناسبة الحديث للآية أن ذا الحليفة فج عميق، والركوب مناسب لقوله: ﴿وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ﴾. وقال الإسماعيلي: ليس في الحديثين شيء مما ترجم الباب به، ورد بأن فيهما الإشارة إلى أن الركوب أفضل، فيؤخذ منه جواز المشي. انتهى وفي «تراجم شيخ المشايخ»: استدلل بعضهم على أولوية الذهاب ماشيا، لتقديم قوله: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا﴾. وغرض المصنف بإيراد حديث ركوبه ﷺ الإشارة إلى ما ذهب إليه الجمهور من مساواة المشي بالركوب. اهـ قوله: باب الحج على الرحل: قال الحافظ: بفتح الراء وسكون المهمل، وهو للبعير كالسرج للفرس. أشار بهذا إلى أن التقشف أفضل من الترفه. اهـ وفي «تراجم شيخ المشايخ»: غرض إثبات أولوية الركوب على الرحل، كما كان عادته ﷺ. وللركوب سوى هذا الطريق طريقان آخران، وهما معمولان اليوم، وهما الشغدوف والشوري، فهما أيضا جائزان، لكن الأولى الرحل. اهـ قلت: ويمكن أن يقال: إن المصنف أشار به إلى رد ما رواه البزار: «حج النبي ﷺ وأصحابه مشاة من المدينة إلى مكة» الحديث؛ فإنه مُتَكَرِّرٌ ضعيف الإسناد، كما في «جزء حجة الوداع»، وهي رسالة وحيزة لهذا العبد الضعيف في صفة حجة النبي ﷺ من أول خروجه ﷺ من المدينة المنورة إلى حين رجوعه إليها، مع فوائد علمية وأحكام فقهية وبحوث تاريخية وتحقيقات حديثة، طبع أولًا في سنة تسعين وثلاث مائة بعد ألف من الهجرة بالمطبعة الهندية، وثانيًا بالحروف الحديدية بمطبعة دار العلوم ندوة العلماء لكهنو، وثالثًا بمطبعة بيروت.

سهر = وقال الشافعي وإسحاق: ليس له أن يحج عن غيره، فإن فعل وقع إحرامه عن حجة الإسلام. والمطابقة للترجمة تدرك بدقة النظر، وذلك أن الحديث يدل على تأكيد الأمر بالحج، حتى أن المكلف لا يعذر بتركه عند عجزه، بل يلزمه أن يستتيب غيره، وهذا يدل على أن في مباشرة فضلًا عظيمًا، فمن هذا تؤخذ المطابقة، كذا في «العين». قوله: قول الله تعالى يأتوك رجالا: أي مشاة ﴿وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ﴾ أي مهزول. و«الضامر» بغير هاء يستعمل للمذكر والمؤنث. ﴿يَأْتِينَ﴾ صفة لـ ﴿كُلِّ ضَامِرٍ﴾؛ لأنه في معنى الجمع. وسبب نزول هذه الآية كما ذكره الطبري: قال مجاهد: كانوا لا يركبون، فأنزل الله تعالى: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ﴾، فأمرهم بالزاد، ورخص لهم في الركوب والمتجر، ومن ثم ذكر المصنف هذه الآية مترجمًا لها؛ لينبه على أن اشتراط الراحلة في وجوب الحج لا ينافي جواز الحج ماشيا مع القدرة على الراحلة. وقال المؤلف رحمه الله مفسرًا لقوله تعالى في «سورة نوح»: ﴿فَجَاجًا﴾ جمع ﴿فَجٍّ﴾: الطرق الواسعة. (إرشاد الساري) قوله: وعلى كل ضامر: [أي ركبنا على كل بعير ضامر أي مهزول. (إرشاد الساري)]

* أسماء الرجال: أحمد بن عيسى: التستري المصري. ابن وهب: عبد الله المصري. يونس: ابن يزيد، الأيلي. إبراهيم بن موسى: التميمي المعروف بالفراء الصغير. الوليد: هو ابن مسلم، القرشي الأموي. الأوزاعي: عبد الرحمن بن عمرو. عطاء: هو ابن أبي رباح، القرشي. وقال أبان: هو ابن يزيد، العطار البصري. مما وصله أبو نعيم. مالك: هو ابن دينار، البصري الزاهد أبو يحيى. القاسم: هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق.

سند = إلى دليل. نعم، من لا يقدر يجب عليه الحج لا ليحج بنفسه؛ لما فيه من تكليف ما لا يطاق، وهو مدفوع بالنص، بل ليوصي غيره، والله تعالى أعلم. قوله: باب قول الله تعالى يأتوك رجالا وعلى كل ضامر: لعل المراد بيان الآية من حيث إن الراكب متى يهل؟ فإن ذلك لما كان يتعلق بالإتيان راكبًا كان من كفيته.

عَبْدُ الرَّحْمَنِ، فَأَعْمَرَهَا مِنَ التَّنْعِيمِ، وَحَمَلَهَا عَلَى قَتَبٍ. وَقَالَ عُمَرُ: شُدُّوا الرِّحَالَ فِي الْحَجِّ؛ فَإِنَّهُ أَحَدُ الْجِهَادَيْنِ.

الرجل الصغير
ابن الخطاب. (ق)
أردفها وكان هو على قتب. (ق)
وصله عبد الرزاق

١٥١٧- وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْجٍ: قَالَ: حَدَّثَنَا عَزْرَةُ* بِنْتُ ثَابِتٍ عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ قَالَ:

حَجَّ أَنَسٌ عَلَى رَحْلٍ وَلَمْ يَكُنْ شَحِيحًا، وَحَدَّثَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَجَّ عَلَى رَحْلٍ وَكَانَتْ زَامِلَتُهُ.

١٥١٨- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَيٍّ: قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ: قَالَ: حَدَّثَنَا أَيْمَنُ بْنُ نَابِلٍ: قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ

ابن أبي بكر
الحشي المكي

أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اعْتَمَرْتُمْ وَلَمْ أَعْتَمِرْ. قَالَ: «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، اذْهَبْ بِأَخِيكَ فَأَعْمِرْهَا مِنَ التَّنْعِيمِ». فَأَحَقَّقَهَا عَلَى نَاقَةٍ فَأَعْتَمَرْتُ.

موضع عند طرف حرم مكة من جهة
المدينة على ثلاثة أميال من مكة. (ق)

٤- بَابُ فَضْلِ الْحَجِّ الْمَبْرُورِ

٢٠٦/١

١٥١٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ* بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ* بْنُ سَعْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ* عَنْ سَعِيدِ* بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «إِيمَانٌ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ». قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «جِهَادٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «حَجٌّ مَبْرُورٌ».

١٥٢٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ* قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ* قَالَ: أَخْبَرَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي عَمْرَةَ* عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ* عَنْ عَائِشَةَ

أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ؓ أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَرَى الْجِهَادَ أَفْضَلَ الْعَمَلِ، أَمْ الْجُحَادَ؟ قَالَ: «لَا، لَكُنْ أَفْضَلُ الْجِهَادِ حَجٌّ مَبْرُورٌ».

المهمة للاستفهام على سبيل الاستخبار. (ع)

١. وقال محمد بن أبي بكر: كذا لأبي ذر، ولأبي الوقت: «حدثنا محمد بن أبي بكر المَقْدَمِيُّ». ٢. ولم: ولابن عساكر: «فلم».

٣. ناقة: وللكشميهني وأبي ذر: «ناقته». ٤. نرى: وفي نسخة: «تري». ٥. لَكُنْ: كذا لأبي ذر والكشميهني، وللحموي: «لَكِنْ».

سهر: قوله: أحد الجهادين: سماه جهاداً لأنه يجاهد فيه نفسه بالصبر على مشقة السفر، وترك الملاذ ودرء الشيطان عن الشهوات. (عمدة القاري)

قوله: ولم يكن شحيحاً: أي بخيلاً، أي لم يكن ترك الهودج والاكتفاء بالقتب للبلخ، بل لمتابعة رسول الله ﷺ. (عمدة القاري) قوله: زاملته: [هي البعير الذي يحمل متاعه وطعامه. والحاصل أنه لم يكن عنده غيرها لحمل متاعه وطعامه، وهو راكب عليها. (عمدة القاري)] قوله: فأحقيها: بمزة مفتوحة وسكون الحاء المهمة وفتح القاف والموحدة، أي حملها عبد الرحمن على حقبة الرجل وأردفها خلفه، و«الحقبة» هي الزيادة التي تجعل في مؤخر القتب. ولغير أبي ذر عن الكشميهني: «فأحقيها» بكسر القاف وسكون الموحدة، قاله القسطلاني. قال العيني: وفيه المطابقة للترجمة. قوله: المبرور: أي المقبول، قيل: الذي لا يخالطه شيء من المأثم، أو لا رياء فيه، من «البر» وهو اسم جامع للخير، يقال: «برَّ عمله» و«برَّ عمله» بفتح الباء وضمتها، كذا في «العيني والقسطلاني». قوله: أي الأعمال أفضل: قال العيني: فيه دلالة على أن الأفضل بعد الإيمان الجهاد وبعده الحج المبرور. فإن قلت: في حديث ابن مسعود: «أي العمل أفضل؟ قال: الصلاة لوقتها» ثم ذكر بر الوالدين ثم الجهاد. وفي حديث ابن عمر: «أي الإسلام خير؟ قال: تطعم الطعام وتقرأ السلام...». وفي حديث أبي موسى: «أي الإسلام أفضل؟ قال: من سلم المسلمون من لسانه ويده»، وكذا وقع أفضلية أمور آخر في الأحاديث. فالجواب بوجهين، أحدهما: أنه جرى على اختلاف الأحوال والأشخاص، كما روي أنه عليه السلام قال: «حجة لمن لم يحج أفضل من أربعين غزوة، وغزوة لمن حج أفضل من أربعين حجة». والآخر: أن لفظة «من» مرادة، والمراد من أفضل الأعمال كذا، كما يقال: «فلان أقفل الناس» أي من أعقلهم، ومنه قوله عليه السلام: «خيركم خيركم لأهله». انتهى كلامه مع اختصار، ذكره في «كتاب الإيمان» [أي في «باب من قال: إن الإيمان هو العمل»].

قوله: نرى: بفتح النون، أي نعتقد الجهاد أفضل العمل؛ لكثرة ما نسمع من فضائله في الكتاب والسنة. (إرشاد الساري)

قوله: قال لا: أي لا يجاهدن، سقط لفظ «لا» عند أبي ذر، كذا في «القسطلاني». قوله: لَكُنْ: في رواية الأكثرين بضم الكاف والنون لجماعة النساء، خطاب لهن. وقال القاسبي: هذا هو الذي تميل إليه نفسي. وفي رواية الحموي: «لَكِنْ» بكسر الكاف وزيادة الألف قبلها بلفظ الاستدراك. قلت: فعلى هذه الرواية اسم «لَكِنْ» هو قوله: «أفضل الجهاد» بالنصب، وغيرها هو قوله: «حج مبرور»، والمستدرك منه يستفاد من السياق، تقديره: ليس لَكُنْ الجهاد، ولكن أفضل الجهاد في حقك حج مبرور، قاله العيني. قال القسطلاني: وفي رواية: «لَكِنْ» مخففة بسكون النون، و«أفضل» مرفوع بالابتداء وخبره «حج مبرور». انتهى

* أسماء الرجال: قال محمد بن أبي بكر: هو المقدمي. وصله الإسماعيلي. يزيد بن زريع: أبو معاوية البصري. عزرة: بفتح العين المهمة وسكون الزاي وفتح الراء، ابن ثابت، الأنصاري. عمرو بن علي: هو الفلاس الصيرفي. أبو عاصم: الضحاك بن مخلد، النبيل. أيمَن بن نابل: أبو عمران الحشبي المكي. عبد العزيز: هو الأوسي الأعرج المدني. إبراهيم: ابن سعد بن إبراهيم، الزهري. الزهري: هو ابن شهاب. سعيد: ابن المسيب بن حزن، المخزومي. عبد الرحمن بن المبارك: العيشي. خالد: هو ابن عبد الله، الطحان. حبيب بن أبي عمرة: القصاب. عائشة بنت طلحة: التميمية القرشية، أجل نساء قريش. أصدقها مصعب بن الزبير ألف ألف درهم.

١٥٢١- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا سَيَّارُ أَبُو الْحَكَمِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَازِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «مَنْ حَجَّ لِلَّهِ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ».

٥- بَابُ فَرَضِ مَوَاقِيتِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

جمع «مِقات» وهو يُقَالُ من «وقت الشيء» إذا بُيِّنَ حله. (ج)

٢٠٦/١

١٥٢٢- حَدَّثَنَا مَالِكٌ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ قَالَ: حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ جُبَيْرٍ أَنَّهُ أَتَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ فِي مَنْزِلِهِ وَلَهُ فُسْطَاطٌ وَسَرَادِقٌ، فَسَأَلَتْهُ: مِنْ أَيْنَ يَجُوزُ أَنْ أَعْتَمِرَ؟ قَالَ: فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لِأَهْلِ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ، وَلِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ.

بيت من شعر ونحوه. (س)

بضم السين وكسر الدال هو كل ما أحاط بشيء. (س)

خيمة. (ق)

قرية على خمسة مراحل أو ستة أو ثلاثة من مكة. (س)

٦- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى»

ومن جملة التقوى ترك السؤال بالنبهي عنه. (ج)

٢٠٦/١

١٥٢٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُشَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ عَنْ وَرْقَاءَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْيَمَنِ يَحْجُونَ وَلَا يَتَزَوَّدُونَ، وَيَقُولُونَ: نَحْنُ الْمُتَوَكِّلُونَ، فَإِذَا قَدِمُوا مَكَّةَ سَأَلُوا النَّاسَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى». رَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو عَنْ عِكْرِمَةَ مُرْسَلًا.

ليس فيه ذم التوكّل لأن ما فعلوه تأكّل لا توكّل. (القسطلاني)

الحديث المذكور
ومن جملة التقوى ترك السؤال سفيان. (س)
ابن دينار. (س)
مولى ابن عباس. (س)

١. من قَرْنٍ: وفي نسخة: «قرنًا»، وفي نسخة: «قَرْنَ المنازل». ٢. تعالى: وفي نسخة: «عز وجل». ٣. مكة: كذا للكشيميهي، وللأكثر: «المدينة».

ترجمة: قوله: باب فرض مَوَاقِيتِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ: أي المَوَاقِيتِ المكانية، وهي جمع «مِقات»، يُقَالُ من الوقت المحدود، واسْتَعْبِرْ هُنَا للمكان اتساعًا. ومعنى «فرض» قَدَرُ أو أَوْجِبَ، وهو ظاهر نص المصنف، وأنه لا يبيح الإحرام بالحج والعمرة من قبل المِقات، ويزيد ذلك وضوحًا ما سيأتي، حيث قال: «مِقات أهل المدينة، ولا يُهْلُونَ قبل ذي الحليفة». وقد نقل ابن المنذر وغيره الإجماع على الجواز، وفيه نظر، فقد نقل عن إسحاق وداود وغيرهما عدم الجواز، وهو ظاهر جواب ابن عمر. ويؤيده القياس على المِقات الزماني، فقد أجمعوا على أنه لا يجوز التقدم عليه. وفرق الجمهور بين الزماني والمكاني، فلم يميزوا التقدم على الزماني، وأجازوا في المكاني. وذهب طائفة - كالحنفية وبعض الشافعية - إلى ترجيح التقدم. وقال مالك: يكره، انتهى من «الفتح» و«القسطلاني».

قلت: وعلى ما ذكر الحافظ في معنى «الفرض» الواقع في الترجمة من الاحتمالين: أي التقدير والإيجاب، فعلى الاحتمال الأول يكون الغرض من الترجمة بيان مشروعية المَوَاقِيتِ، ومشروعيتها عند هذا العبد الفقير من عمرة الحديبية، كما حرّرت في «جزء حجة الوداع»، وفيه: ومبدأ مشروعية المَوَاقِيتِ من عمرة الحديبية، كما نص عليه الإمام أحمد، وحكاها عنه عامة الشراح واقتصرُوا عليه. ويشكل عليه أهم قاطبة أولًا بمجاوزة أبي قتادة عام الحديبية بغير إحرام من المِقات بتأويلات، وإذا لم يكن التوقيت إلا في عام حجة الوداع، فأَيُّ فاقه لهم إلى التوجيهات القريبة والبعيدة. اهـ قوله: باب قول الله تعالى وتزودوا إلخ: قلت: ولا يبعد عند هذا العبد الضعيف أن في توسط المصنف هذا الباب بين «أبواب المَوَاقِيتِ» إشارة إلى أن التقوى وإن كان مطلوبًا في سائر سفر الحج، لكنه في ما بين المَوَاقِيتِ أكد.

سهر: قوله: فلم يرفث: بثلاث الفاء في المضارع والماضي، لكن الأفصح الضم في المضارع والفتح في الماضي، أي الجماع أو الفحش في القول أو خطاب الرجل المرأة بما يتعلق بالجماع. و«لم يفسق» أي لم يأت بسبئية ولا معصية. (إرشاد الساري) قوله: كيوم ولدته أمه: بجر «يوم» على الإعراب وافتحه على البناء، وهو المختار في مثله. ظاهره غفران الصغائر والكبائر حتى التبعات، وهو مصرح به في حديث آخر، فيكون ذلك من خصائص الحج، كذا في «التوشيح» و«القسطلاني». لكن قال علي القاري في «المراقبة» في أول «كتاب الصلاة»: إن الكبيرة لا يكفرها الصلاة والصوم وكذا الحج، وإنما يكفرها التوبة الصحيحة لا غيرها، نقل ابن عبد البر الإجماع عليه. وقال القاضي عياض: هو مذهب أهل السنة، فإن الكبائر لا يكفرها إلا التوبة ورحمة الله تعالى، أي فهي لا تكفر بعمل. انتهى مختصراً قوله: قال فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم: أي قَدَرَهَا وَبَيَّنَّهَا أو أَوْجَبَهَا. والضمير للمَوَاقِيتِ للقرينة الحالية. قوله: «لأهل نجد» أي ساكنيها ومن مر على ميقاتهم. و«نجد» بفتح النون وسكون الجيم آخره مهملة، قال في «النهاية»: هو ما ارتفع من الأرض، وهو اسم خاص لما دون الحجاز مما يلي العراق. (إرشاد الساري) قوله: ذا الحليفة: [مصغراً موضع على ستة أميال من المدينة، كذا في «القاموس». (إرشاد الساري)]

* أسماء الرجال: آدم: هو ابن أبي إياس. شعبة: ابن الحجاج، العتكي. سيار أبو الحكم: العنزي. أبا حازم: سلمان الأشجعي. مالك: ابن إسماعيل بن زياد، النهدي. زهير: هو ابن معاوية، الجعفي. زيد بن جبير: الجشمي. يحيى بن بشر: هو البلخي الزاهد. شبابة: هو ابن سوار، المدائني. ورقاء: ابن عمرو بن كليب، اليشكري. عمرو بن دينار: المكي أبو محمد. عكرمة: مولى ابن عباس.

سند: قوله: رجع كيوم ولدته أمه: أي صار أو رجع من ذنوبه أو فرغ من الحج. وقوله: «كيوم ولدته أمه» خير على الأول، وحال على الوجهين الآخرين، بتأويل «كنفسه يوم ولدته أمه»؛ إذ لا معنى لتشبيه الشخص باليوم، والله تعالى أعلم. وأما حمله على معنى: رجع إلى بيته، فبعيد، فتأمل.

٧- بَابُ مَهْلِ أَهْلِ مَكَّةَ لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ
ترجمة سند
بضم الميم موضع الإهلال

٢٠٦/١

١٥٢٤- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ * قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ * عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِنَّ

النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ: ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ: الْجُحْفَةَ، وَلَأَهْلَ نَجْدٍ: قَرْنَ الْمَنَازِلِ، وَلَأَهْلَ الْيَمَنِ: يَلَمْلَمَ.

أي حدد للإحرام (ق) ويسمى قرن التعلاب، هو موضع فيه طرق مختلفة. (ع) جبل على مرحلتين من مكة. (ق)

هَـنَّ لَهُنَّ وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ. وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أَشْأَأْ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ.

أي فمهله من حيث قصد الذهاب إلى مكة. (ع)

١. هن هن ولن: وللشيخ ابن حجر: «فهن لهم ولن».

٢. هن هن ولن أتى عليهن: وفي نسخة: «هن لأهلهن، ولكل أتى عليهن».

ترجمة: قوله: باب مهل أهل مكة للحج والعمرة: قال السندي: كأنه ثبت بهذه الترجمة على أن سوق الحديث لميقات الحج والعمرة جميعاً، لا لميقات الحج فقط، ولذلك قال: «ممن أراد الحج والعمرة»، ومقتضاه أن ما جعل ميقاتاً لأهل مكة يكون ميقاتاً لهم للحج والعمرة جميعاً لا للحج فقط، وإن ذهب الجمهور إلى الثاني وجعلوا ميقات العمرة لأهل مكة أدنى الحل بحديث إحرام عائشة بالعمرة من التنعيم، إلى أن قال: فحديث عائشة لا يعارض هذا الحديث، فكانه بهذه الترجمة أراد الاعتراض على الجمهور. اهـ وفي «الفيض»: أن المصنف لم يفرق بين ميقات الحج وميقات العمرة، ولا شيء عنده غير العمومات. اهـ قلت: هو مسلك الحافظ ابن القيم على خلاف مسلك الجمهور؛ فافهم اتفقوا على أن ميقات المكي لإحرام العمرة الحل، حكى الإجماع على ذلك الموفق وغيره، مع الاختلاف فيما بينهم في أفضل البقاع للإحرام، كما بسطت في «جزء العمرات».

سهر: قوله: ممن أراد الحج والعمرة: ظاهره أنه إنما يلزم الإحرام من أراد مكة لأحد النسكين، كما هو الصحيح عند الشافعية. وعندنا لا يجوز للأفاقي دخول مكة بلا إحرام وإن لم يرد الحج والعمرة [وقيد إرادتهما غالي]؛ لما روى ابن أبي شيبه عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «لا تجاوزوا الميقات إلا بإحرام». وأما دخوله ﷺ عام الفتح بغير إحرام فمخصوص له ولأصحابه بذلك الوقت. (ملتقط من اللغات وشرح الموطأ للقاري) قوله: حتى أهل مكة من مكة: يعني إذا قصد المكي الحج فمهله من مكة، أما العمرة فمهله من الحل. فإن قلت: قوله: «حتى أهل مكة من مكة» أعم من أن يكون المكي قاصداً للحج أو العمرة، ولهذا ترجم البخاري بقوله: «باب مهل أهل مكة للحج والعمرة». قلت: قضية عائشة خصته حين أرسلها النبي ﷺ مع أخيها إلى التنعيم، ولكن الظاهر أن البخاري نظر إلى عموم اللفظ، حتى ترجم هذه الترجمة. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: موسى بن إسماعيل: التبوذكي. وهيب: ابن خالد، أبو بكر البصري. ابن طاووس: هو عبد الله بن طاووس بن كيسان، اليماني.

سند: قوله: باب مهل أهل مكة للحج والعمرة: كأنه ثبت بذلك على أن سوق الحديث لميقات الحج والعمرة جميعاً، لا لميقات الحج فقط، ولذلك قال: «ممن أراد الحج والعمرة»، فمقتضاه أن ما جعل ميقاتاً لأهل مكة يكون ميقاتاً لهم للحج والعمرة جميعاً لا للحج فقط، وإن ذهب الجمهور إلى الثاني وجعلوا ميقات العمرة لأهل مكة أدنى الحل، بحديث إحرام عائشة بالعمرة من التنعيم. وذلك لأن عائشة ما كانت مكية حقيقة، فيجوز أن يكون ميقات مثلها للتنعيم للعمرة، وإن كان ميقات المكي نفس مكة. وكذا يجوز إحرامها من التنعيم. لأنها أرادت العمرة الآفاقية، حيث أرادت المساواة لسائر المعتمرين في ذلك السفر. فحديث عائشة لا يعارض هذا الحديث، فكانه بهذه الترجمة أراد الاعتراض على الجمهور، والله تعالى أعلم. قوله: ولأهل الشام الجحفة: قال ابن دقيق العيد: إنه يشمل من مر من أهل الشام بذى الحليفة ومن لم يمر. وقوله: «لمن أتى عليهن من غير أهلهن» يشمل الشاميين إذا مر بذى الحليفة وغيرها، فهما عمومان متعارضان. انتهى وأجيب بأن قوله: «هن هن» تفسير لقوله: «وقت لأهل المدينة» مثلاً، وأن المراد بـ«أهل المدينة» ساكنوها ومن سلك طريق سفرهم فمر على ميقاتهم، فلا إشكال ولا تعارض. انتهى قلت: وعلى هذا لا يبقى لقوله: «لمن أتى عليهن من غير أهلهن» فائدة أصلاً، إلا أن يقال: هو من جملة التفسير؛ إذ لو لا ذلك لفهم من «أهل المدينة» في قوله: «وقت لأهل المدينة» مثلاً الأهل الحقيقي، وبواسطة قوله: «ولمن أتى عليهن» يفهم أن المراد به أعم.

ثم لا يخفى أن التعارض باقٍ بعد؛ لأننا إذا قلنا: إن المراد بـ«أهل المدينة» أعم من الأهل الحقيقي ومن هم كالأهل بواسطة المرور على ذي الحليفة، وكذا المراد بـ«أهل الشام» الأعم، فلا شك أن أهل الشام يصدق عليهم إذا مروا على ذي الحليفة أنهم أهل الشام تحقيقاً وأهل المدينة حكماً، فيلزم لهم ثبوت الميقاتين، بل أهل المدينة إذا مروا على الجحفة يلزم لهم ثبوت الميقاتين؛ لأنهم أهل المدينة تحقيقاً وأهل الشام من حيث المرور على الجحفة، فهذا الجواب لا يدفع الإيراد، بل يزيده، فافهم.

والأقرب عندي أنه لا تعارض؛ إذ حاصل العمومين: أن الشامي المار بذى الحليفة له ميقاتان: ميقات أصلي، وميقات بواسطة المرور على ذي الحليفة، وقد قرروا أن الميقات ما يجرم مجاوزته بلا إحرام، لا ما لا يجوز تقديم الإحرام عليه، فيجوز أن يقال: إن الشامي ليس له مجاوزة شيء منهما بلا إحرام، فيجب عليه أن يحرم من أولهما، ولا يجوز له التأخير إلى آخرهما؛ فإنه إذا أحرم من أولهما لم يجاوز شيئاً منهما بلا إحرام، وإذا أخر إلى آخرهما فقد جاوز الأول منهما بلا إحرام، وذلك غير جائز له، وعلى هذا فإذا جاوزهما بلا إحرام فقد ارتكب محرماً، وصاحب الميقات الواحد إذا جاوز وقته فقد ارتكب محرماً واحداً. والحاصل أنه لا تعارض بين الميقاتين عند ثبوتهما لواحد. نعم، لو كان معنى الميقات ما لا يجوز تقديم الإحرام عليه لحصل التعارض، والله تعالى أعلم. قوله: فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة: مقتضاه أنه ليس لمن كان داخل المواقيت أن يؤخر الإحرام من أهله، وكذا ليس لأهل مكة أن يؤخروه من مكة. ويشكل عليه قول علمائنا الحنفية حيث جوزوا لمن كان داخل المواقيت التأخير إلى آخر الحل، ولأهل مكة إلى آخر الحرم، من حيث إنه مخالف للحديث، ومن حيث إن المواقيت ليست مما يثبت بالرأي، والله تعالى أعلم.

٢٠٦/١

٨- بَابُ مِيقَاتِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَلَا يَهْلُوا قَبْلَ ذِي الْحُلَيْفَةِ

١٥٢٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ نَافِعٍ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ * أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَأَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ، وَأَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ». قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَبَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَيَهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمَلَمَ».

٢٠٦/١

٩- بَابُ مَهْلٍ أَهْلِ الشَّامِ

١٥٢٦- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ * عَنْ عَمْرِو * بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ * عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ * قَالَ: وَقَّتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ: ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ: الْجُحْفَةَ، وَلَأَهْلِ نَجْدٍ: قَرْنَ الْمَنَازِلِ، وَلَأَهْلِ الْيَمَنِ: يَلَمَلَمَ. فَهِنَّ لَهُنَّ وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ لِمَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ. فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ فَمَهْلُهُ مِنْ أَهْلِهِ، وَكَذَلِكَ حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ يَهْلُونَ مِنْهَا.

٢٠٦/١

١٠- بَابُ مَهْلٍ أَهْلِ نَجْدٍ

١٥٢٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَفِظْنَاهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ * قَالَ: وَقَّتَ النَّبِيُّ ﷺ ^{هو ابن الديني. (قر)} ^{ابن عينة. (قر)} ^{ابن عبد الله بن عمر. (قر)} ^{أي عَنِ} ١٥٢٨- ح: قَالَ: وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ * قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ * قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ * عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ * قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَهْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ: ذُو الْحُلَيْفَةِ، وَمَهْلُ أَهْلِ الشَّامِ: مَهْيَعَةُ وَهْيُ الْجُحْفَةِ، وَأَهْلُ نَجْدٍ: قَرْنٌ».

١. أهل: وفي نسخة قبله: «يهل». ٢. لهن: ولأبي ذر: «لهم». ٣. وكذلك: وفي نسخة: «وكذلك»، ولأبي ذر بعده: «وكذلك».
٤. من: وفي نسخة: «عن». ٥. أحمد: ولأبي ذر بعده: «بن عيسى».

ترجمة: قوله: باب مهل أهل الشام وباب مهل أهل نجد: ترجم المصنف على كل ميقات من المواقيت بترجمة مستقلة؛ استيفاءً لجميع أجزاء الحديث. قال صاحب «الفيض»: قد علمت من عادة المصنف أن الحديث إذا كان عنده بطرق عديدة يخرجها مرة بعد مرة بتراجم عديدة وفوائد جديدة. اهـ قوله: باب ميقات أهل المدينة ولا يهلوا قبل ذي الحليفة: قلت: وقد تقدم اختلاف العلماء في هذه المسألة في «باب فرض المواقيت»، وأن المصنف مال في هذه المسألة إلى مسلك الظاهرية كما تقدم عن الحافظ، وبه جزم العيني والقسطلاني. قال العيني: هذه العبارة تشير إلى أن البخاري ممن لا يرى تقدم الإهلال قبل المواقيت. اهـ وقال القسطلاني: الظاهر أن المصنف كان يرى المنع من ذلك. اهـ

سهر: قوله: لا يهلوا قبل ذي الحليفة: المراد منه إما النهي التنزيهي؛ فإن الأفضل أن يحرم من الميقات لا قبله؛ اقتداءً بالنبي ﷺ، وإما أن مذهبه المصنف عدم جواز التقدم؛ نظرًا إلى ظاهر لفظ الحديث، وإما أن يراد بالقبليّة ما قدامها من جهة مكة، لا من جهة المدينة، قاله الكرمان. وسيجيء بيان الاختلاف فيه برقم: ١٥٢٨ إن شاء الله تعالى.

قوله: وكذلك: بإسقاط اللام وإثباتها. وزاد أبو ذر: «وكذلك»، فيصير مرتين، أي وكذا من كان أقرب من هذا الأقرب، ملتقط من «العيني» و«القسطلاني».

قوله: حتى أهل مكة: وغيرهم ممن هو بها. برفع «أهل» على أن «حتى» ابتدائية. وذكر الكرمان: أنه روي فيها أيضًا الجر، كذا في «القسطلاني». قوله: «يهلون منها» أي من مكة، قال الشيخ عبد الحق في «اللمعات»: هذا مخصوص بحج، وأما العمرة فيهل لها أهل مكة من الحل. انتهى قال الطيبي: هذا يدل على أن المكي ميقاته نفس مكة سواء أحرّم بحج أو عمرة. والمذهب أن المعتمر يخرج إلى أدنى الحل فيعتمر منه؛ لأنه ﷺ أمر عائشة لما أرادت أن تعتمر بأن تخرج إلى الحل فتحرم، والحديث مخصوص بالحج. انتهى

قوله: مهل أهل المدينة ذو الحليفة: بالتصغير، وهو قريب المدينة، اشتهر الآن ببئر علي. و«مهل أهل الشام مهية» أي إذا وردوا من غير طريق المدينة، وكذا أهل مصر. «وهي الجحفة» بضم الجيم، وهو المسمى بـ«رايغ»، قاله القاري في «شرح الموطأ». وفي «الدر المختار»: وهي بقرب «رايغ»، سميت بذلك؛ لأن السيل أجحفها. قال محمد في «الموطأ»: وقد رخص لأهل المدينة أن يجرموا من الجحفة؛ لأنها وقت من المواقيت، بلغنا عن النبي ﷺ أنه قال: «من أحب منكم أن يستمتع بشبابه إلى الجحفة فليفعل»، أخبرنا بذلك أبو يوسف عن * أسماء الرجال: عبد الله بن يوسف: التيسري. مالك: الإمام. زافع: مولى ابن عمر. مسدد: هو ابن مسرهد. حماد: هو ابن زيد. عمرو وطاوس: تقدمًا قريبًا. أحمد: هو ابن عيسى، الهمداني المصري. ابن وهب: عبد الله المصري أبو محمد. يونس: ابن يزيد، الأيلي.

قوله: باب ميقات أهل المدينة ولا يهلون قبل ذي الحليفة: كأنه أخذ ذلك من قوله: «يهل أهل المدينة من ذي الحليفة»؛ فإن الإخبار في كلام الشارع تحمل على الإنشاء، بل هو في إفادة الوجوب عندهم أكد من صريح الأمر. ووجوب الإهلال من محل ينفي التقدم عليه والتأخر عنه ظاهرًا، إلا أن الجمهور حملوا الوجوب على نفي التأخر فقط، واستدلوا على ذلك بفعل كثير من المكابر من الصحابة وغيرهم التقدم، والله تعالى أعلم.

قَالَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما: رَعَمُوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ وَلَمْ أَسْمَعْهُ: «وَمُهَلُّ أَهْلِ الْيَمَنِ: يَلْمَلَمُ».

أي قالوا: لأن «الرعم» يستعمل بمعنى القول الخفى. (قر: ح) ترجمة

١١- بَابُ مُهَلٍّ مَنْ كَانَ دُونَ الْمَوَاقِيتِ

٢٠٧/١

أي دونها إلى مكة

١٥٢٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ* قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادٌ* عَنْ عَمْرِو* عَنْ طَاوُسٍ* عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ:

أي حدّد وبين

ذَا الْخُلَيْفَةِ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ: الْجُحْفَةَ، وَلَأَهْلِ الْيَمَنِ: يَلْمَلَمُ، وَلَأَهْلِ نَجْدٍ: قَرْنًا. فَهِنَّ لَهُنَّ وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ، مِمَّنْ كَانَ

أي هذه المواقيت لأهلهن على حذف المضاف. (الطبري)

يُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ. فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ فَمِنْ أَهْلِهِ، حَتَّى إِنْ أَهْلُ مَكَّةَ يُهْلُونَ مِنْهَا.

١٢- بَابُ مُهَلٍّ أَهْلِ الْيَمَنِ

٢٠٧/١

١٥٣٠- حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ: ذَا الْخُلَيْفَةِ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ: الْجُحْفَةَ، وَلَأَهْلِ نَجْدٍ: قَرْنَ الْمَنَازِلِ، وَلَأَهْلِ الْيَمَنِ: يَلْمَلَمُ. هُنَّ لِأَهْلِهِنَّ وَلِكُلِّ آتٍ

أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ. فَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ.

١٣- بَابُ: ذَاتُ عِرْقٍ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ

٢٠٧/١

١٥٣١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْلِمٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ*، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما

ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب. (ح)

قَالَ: لَمَّا فَتِحَ هَذَانِ الْمَصْرَانِ أَتَوْا عُمَرَ، فَقَالُوا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَدَّ لِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنًا، وَهُوَ جَوْرٌ عَنْ طَرِيقِنَا،

أي مائل. (قر)

وَإِنَّا إِنْ أَرَدْنَا قَرْنَ شَقٍّ عَلَيْنَا. قَالَ: فَانْظُرُوا حَذَوَهَا مِنْ طَرِيقِكُمْ. فَحَدَّ لَهُمْ ذَاتُ عِرْقٍ.

أي ما يحاذيها. (قر) التي تسلكونها إلى مكة من غير ميل. (قر)

١. لهن: ولأبي ذر: «لهم». ٢. غيرهم: ولأبي ذر: «غيرهن». ٣. فمن: وفي نسخة: «ومن». ٤. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٥. فُتِحَ هذان المصرا: كذا للأكثر،

وفي نسخة: «فُتِحَ هذين المصريين» [البصرة والكوفة]. ٦. قرئنا: وفي نسخة: «قرن». ٧. قرن: وفي نسخة: «قرئنا».

ترجمة: قوله: باب مهل من كان دون المواقيت: قال العيني: أراد من كان وطنه بين المواقيت ومكة. اهـ وكتب الشيخ في «اللامع» تحت قوله: «فمهله من أهله...»: أو ما في حكمه، وذلك أن يكون خارج الحرم وإن كان أقرب إليه من بيته. اهـ وفي «هامشه»: هذا مسلك الحنفية. قال صاحب «الدر المختار»: من كان داخل الميقات فميقاته الحل الذي بين المواقيت والحرم. قال ابن عابدين: فالحرم حد في حقه كالميقات للأفاقي، فلا يدخل الحرم إلا مُحَرِّمًا. اهـ

سهر = إسحاق بن راشد عن محمد بن علي عن النبي ﷺ. انتهى قال القاري: ويسمى هذا السند سلسلة الذهب.

قوله: يلملم: [في «القاموس»: يلملم أو أَلْمَلَمَ أو يرمم: ميقات اليمن، جبل على مرحلتين من مكة.] بفتح الأول والثاني والرابع وسكون الثالث، ويقال: «أَلْمَلَمَ» بالهمزة هو الأصل والياء بدل منها. وهذا الحديث وإن أطلق فيه أن ميقات أهل اليمن يلملم، لكن المراد أنها ميقات ثمانية خاصة؛ فإن نجد اليمن ميقات أهلها ميقات نجد الحجاز بدليل أن ميقات أهل نجد قرن، فأطلق اليمن وأريد بعضه وهو ثمانية منه خاصة، قاله القسطلاني. قوله: لما فتح هذان المصرا: بضم فاء مبتدأ للمفعول، و«هذان» نائب عن الفاعل. و«المصرا» البصرة والكوفة، صفة له. ولأبي ذر عن الكشميهني: «فُتِحَ هذين المصريين» بفتح الفاء، أي لما فتح الله...، كذا في «القسطلاني». قال العيني: فإن قلت: هما من تمصير المسلمين وبنيتا في أيام عمر بن الخطاب، فكيف يقال: «لما فتح هذان المصرا»؟ قلت: المراد بفتحهما غلبة المسلمين على أرضهما، وبين البصرة والكوفة ثمانون فرسخًا.

قوله: لأهل نجد قرنا: قد يكسب بدون الألف ويقرأ بالتثنية على اللغة الرابعة، إلا أن يقال: إنه عَلِمَ للبقعة، قاله الكرمان. قوله: فحد لهم ذات عرق: أي فحد عمر رضي الله عنه لهم ذات عرق، وهو الجبل الصغير. وقيل: العرق من الأرض الأرض السبعة ثبتت الأطراف، وبينها وبين مكة اثنا وأربعون ميلًا، كذا في «القسطلاني». قال الكرمان: واختلفوا في «أن ذات عرق» صارت بتوقيت رسول الله ﷺ أم بجاهد عمر رضي الله عنه؟ والأصح هو الثاني، كما هو ظاهر لفظ «الصحیح»، وعليه نص الشافعي. انتهى وصحح العيني الأول، وبسط الكلام فيه في «العيني». اعلم أن العلماء اختلفوا في أن الأفضل التزام الحج من هذه المواقيت أو من منزله للأفاقي، فقال مالك وإسحاق: إحرامه من المواقيت أفضل، واحتجوا بأحاديث الأبواب.

* أسماء الرجال: قتيبة: هو ابن سعيد، الثقفي. حماد: هو ابن زيد، الأزدي. عمرو: هو ابن دينار، المكي. طاووس: هو ابن كيسان، اليماني. معلى بن أسد: العمي، أبو الهيثم. وهيب: ابن خالد، ومن بعده مروا قريبًا. علي: ابن مسلم بن سعيد، الطوسي، سكن بغداد. عبد الله بن نعيم: الحمداني، أبو هشام، الكوفي. نافع: مولى ابن عمر.

١٤- بَابُ الصَّلَاةِ بِذِي الْحَلِيفَةِ

٢٠٧/١

١٥٣٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَاخَ بِالْبَطْحَاءِ

(التميمي - قس) (الإمام - قس) (مولي ابن عمر - قس)

بِذِي الْحَلِيفَةِ فَصَلَّى بِهَا. وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنه يَفْعَلُ ذَلِكَ.

١٥- بَابُ خُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى طَرِيقِ الشَّجَرَةِ

٢٠٧/١

موضع على ستة أميال من المدينة. (قو)

١٥٣٣- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ * عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ * عَنْ نَافِعٍ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَخْرُجُ مِنْ طَرِيقِ الشَّجَرَةِ وَيَدْخُلُ مِنْ طَرِيقِ الْمُعَرِّسِ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ يُصَلِّي فِي

مَسْجِدِ الشَّجَرَةِ، وَإِذَا رَجَعَ صَلَّى بِذِي الْحَلِيفَةِ بِطَنِ الْوَادِي، وَبَاتَ حَتَّى يُصْبِحَ.

أي يصلي ذهاباً ولباباً

١٦- بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْعَقِيقُ وَادِ مَبَارَكٌ»

٢٠٧/١

١٥٣٤- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ * قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ * وَبَشَرُ بْنُ بَكْرِ التَّنَيْسِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ * قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى * حَدَّثَنِي

عِكْرِمَةُ * أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه يَقُولُ: إِنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِوَادِي الْعَقِيقِ يَقُولُ: «أَتَانِي اللَّيْلَةُ آتٍ مِنْ رَبِّي

وهو جبريل - قس

ابن الخطاب - قس

١. باب الصلاة بذى الحليفة: كذا لأبي الوقت، وفي نسخة: «باب من أناخ بالبطحاء وصلى بذى الحليفة»، وفي نسخة: «باب».

٢. يُصَلِّي: ولأبي ذر: «صلى». ٣. واد مبارك: وللحموي: «وادي المبارك». ٤. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٥. النبي: وفي نسخة: «رسول الله».

ترجمة: قوله: باب الصلاة بذى الحليفة: هكذا في النسخة التي بأيدينا من الهندية، وفي نسخة «الفتح» بغير ترجمة، فقال الحافظ: كذا في الأصول بغير ترجمة، وهو بمنزلة الفصل من الأبواب التي قبله، ومناسبتة لها من جهة دلالة حديثه على استحباب صلاة ركعتين عند إرادة الإحرام من الميقات، وقد ترجم عليه بعض الشارحين: «نزول البطحاء والصلاة بذى الحليفة». وحكى القطب أنه في بعض النسخ، قال: وسقط في نسخة سماعنا لفظ «باب». وفي «شرح ابن بطلان»: «الصلاة بذى الحليفة». اهـ قلت: ما حكى عن ابن بطلان هو الوجود في نسختنا، والظاهر عندي على النسخ التي بأيدينا أن المصنف ترجم بذلك، لما أن المعروف في الروايات أنه رضي الله عنه أحرم بعد صلاة الركعتين، وهل كانت فرضاً أو نفلًا؟ تختلف فيها، فلنتبني على ذلك بؤب بالصلاة مطلقاً؛ لأنها المحقق. وبسط الكلام عليها في رسالتي «جزء حجة الوداع».

قوله: باب قول النبي ﷺ العقيق واد مبارك: قال الحافظ: والعقيق واد بقرب البقيع، بينه وبين المدينة أربعة أميال. وأورد فيه حديث عمر في ذلك، وليس هو من قول النبي ﷺ، لكن روى أبو أحمد بن عدي بسنده عن عائشة مرفوعاً: «تخيّموا بالعقيق؛ فإنه مبارك»، فكانه أشار إلى هذا. وقوله: «تخيّموا» أمر بالتخيّم، والمراد به النزول هناك. اهـ وقال السندي: كأنه أراد قوله ولو حكاية عن غيره، وبه وافق الحديث الترجمة، وسقط: أن القول المذكور في الحديث قول الآتي، لا قول النبي ﷺ. اهـ قلت: وعندي أنه ثبّه بذلك على مئسرك قوله رضي الله عنه: «إنه واد مبارك» من أنه كان مأخوذاً من الوحي.

سهر = وقال النووي وأبو حنيفة والشافعي والآخر: الإحرام من المواقيت رخصة، واعتمدوا في ذلك على فعل الصحابة رضي الله عنهم، فإهم أحرموا من قبل المواقيت، وهم ابن عباس وابن مسعود وابن عمر وغيرهم، قالوا: وهم أعرف بالسنة. وفي تعليق للبخاري: كره عثمان أن يحرم من خراسان وكرمان. قال ابن بريزة: في هذا ثلاثة أقوال: منهم من جوزه مطلقاً، ومنهم من كرهه مطلقاً، ومنهم من أحازه في البعيد دون القريب [ظاهره في القريب دون البعيد، والله أعلم]. وقال الشافعي وأبو حنيفة: الإحرام من قبل المواقيت أفضل لمن قوي على ذلك. وفي رواية أبي داود: «ومن أهل بحجة أو عمرة من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، ووجب له الجنة». (العيني مختصراً) قوله: من طريق الشجرة: التي عند مسجد ذي الحليفة. «ويدخل» المدينة «من طريق المعرس» بالمهملات والراء مشددة مفتوحة، موضع نزول المسافر آخر الليل أو مطلقاً، وهو أسفل من مسجد ذي الحليفة، فهو أقرب إلى المدينة منها. كذا في «العيني» و«القسطلاني».

* أسماء الرجال: إبراهيم بن المنذر: القرشي الحزامي المدني. أنس بن عياض: المدني. عبيد الله: ابن عمر بن حفص، تقدّم قريباً. نافع: مولى ابن عمر. الحميدي: عبد الله بن الزبير، أبو بكر. الوليد: ابن مسلم، القرشي مولاهم، أبو العباس الدمشقي. الأوزاعي: عبد الرحمن بن عمرو. يحيى: هو ابن أبي كثير، الطائي مولاهم، أبو نصر اليماني. عكرمة: ابن عبد الله، مولى ابن عباس، أصله بربري، ثقة ثبت عالم بالتفسير.

سند: قوله: باب قول النبي ﷺ العقيق واد مبارك: كأنه أراد قوله ولو حكاية عن غيره، وبه وافق الحديث الترجمة، وسقط: أن القول المذكور في الحديث قول الآتي، لا قول النبي ﷺ.

فَقَالَ: صَلِّ فِي هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ وَقُلْ: عُمْرَةٌ فِي حَجَّةٍ.

فيه الترجمة أي واد العقيق

١٥٣٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ* قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ* قَالَ: حَدَّثَنَا سَالِمُ

ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عليه السلام، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ أَرَى وَهُوَ فِي مَعْرَسٍ بِذِي الْحَلِيفَةِ بَيْظِنِ الْوَادِي، قِيلَ لَهُ: إِنَّكَ يَبْطَحَاءُ مُبَارَكَةٌ.

هو محل الترجمة. (ع)

أي بوادي العقيق. (ق)

ابن عمر بن الخطاب. (ق)

وَقَدْ أَنَاخَ بِنَا سَالِمٌ يَتَوَخَّى الْمُنَاخَ الَّذِي كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُنِيخُ، يَتَحَرَّى مَعْرَسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ أَسْفَلُ مِنَ الْمَسْجِدِ الَّذِي بَيْظِنِ الْوَادِي، بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الطَّرِيقِ وَسَطٌ مِنْ ذَلِكَ.

أي يقصد بضم الميم المراك

أي يورك بعوره أي يقصد

١٧- بَابُ غَسْلِ الْخُلُقِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنَ الثِّيَابِ

يفتح المعجمة: ضرب من الطيب يعمل فيه زعفران. (ق)

٢٠٨/١

١٥٣٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ* النَّبِيلُ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ* قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ* أَنَّ صَفْوَانَ* بْنَ يَعْلَى أَخْبَرَهُ:

٨ سهر

أَنَّ يَعْلَى قَالَ لِمُعَمَّرٍ عليه السلام: أَرِنِي النَّبِيَّ ﷺ حِينَ يُوحَى إِلَيْهِ.

أي والذ صفوان المذكور

١. عمره: كذا للأكثر، ولأبي ذر: «عمره». ٢. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٣. أري: ولكريمة: «رئي».

٤. وهو في معرّس: كذا للكشيمهني، وللأكثر: «وهو في معرّسه»، وفي نسخة: «وهو معرّس». ٥. المناخ: وفي نسخة: «بالمناخ». ٦. بينهم: كذا للحموي، وللمستملى والحموي أيضاً: «بينه». ٧. وسط: وفي نسخة: «وسطاً». ٨. حدثنا محمد إلخ: وفي نسخة: «وقال أبو عاصم: أخبرنا ابن جريج».

ترجمة: قوله: باب غسل الخلق ثلاث مرات من الثياب: قال الإسماعيلي: ليس في حديث الباب أن الخلق كان على الثوب كما في الترجمة، وإنما فيه أن الرجل كان متضمخاً، وقوله له: «اغسل الطيب الذي بك» يوضح أن الطيب لم يكن في ثوبه، وإنما كان على بدنه، ولو كان على الجبة لكان في نزعهما كفاية. اهـ والجواب: أن البخاري على عادته يشير إلى ما وقع في بعض الطرق، وسيأتي في محرمات الإحرام من وجه آخر بلفظ «عليه قميص فيه أثر صفرة». والخلق في العادة إنما يكون في الثوب ... إلى آخر ما في هامش «اللامع». قال السندي: قوله: «اغسل الطيب الذي بك ...» الظاهر أن المراد: الذي يجسّدك، فالدلالة على الترجمة بقياس الثوب على الجسد، وليس المراد في الحديث: الذي بثوبك؛ إذ نزع الثوب يكفي في دفع ذلك. والحاصل أن الروايات وإن وردت بوجود الطيب بثوبه أيضاً لكن المأمور بالغسل هو الذي كان يبدنه، وأما ما كان منه بالثوب فيكفي النزاع فيه، والله تعالى أعلم. اهـ وفي هامش «اللامع»: اعلم أهم اختلافوا في مسألة الطيب للمحرم، وتحقيق مذاهب الأئمة فيه كما بسطت في «الأوجز» من كتب فروعه: أن التطيب بما يبقى جرمه بعد الإحرام ممنوع مطلقاً عند الإمام مالك ومحمد، سواء كان على البدن أو الثياب. ومباح مطلقاً عند الإمام الشافعي وأحمد، سواء كان على البدن أو على الثوب. والتطيب بطيب ذي جرم مباح على البدن دون الثياب عند الإمامين أبي حنيفة وأبي يوسف، فهذا هو الصحيح من مسالك الأئمة. وإذا عرفت ذلك فقد ظهر لك أن ميل الإمام البخاري في هذه المسألة إلى مسلك الإمام الأعظم وأبي يوسف؛ إذ ترجم أولاً بـ «باب غسل الخلق ...» وذكر فيه حديث صفوان، ثم ذكر «باب الطيب عند الإحرام» وذكر فيه حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «كأنّي أنظر إلى ويص الطيب ...». قال الحافظ: قوله: «باب الطيب عند الإحرام» أراد بهذه الترجمة أن يبين أن الأسر بغسل الخلق في الحديث الذي قبله إنما هو بالنسبة إلى الثياب؛ لأن المحرم لا يلبس شيئاً مسه الزعفران، كما سيأتي في الباب الذي بعده، وأما الطيب فلا يمنع استدামته على البدن. اهـ

سهر: قوله: صل في هذا الوادي المبارك: قال الكرمانى: ظاهره أن هذه الصلاة صلاة الإحرام. وقيل: كانت صلاة الصبح. والأول أظهر. (عمدة القاري)

قوله: عمره في حجة: برفع «عمره» خبر مبتدأ محذوف، أي قل: هذه عمره في حجة، وهو رواية الأكثرين. ولأبي ذر: «عمره» بالنصب على الحكاية أي حكاية اللفظ، أي قل: جعلناه عمره في حجة، كذا في «القسطلاني». قال العيني: فيه أفضلية القرآن، والدلالة على وجوده، وعلى أن النبي ﷺ كان قارئاً في حجة الوداع. وذلك لأنه ﷺ أمر أن يقول: «عمره في حجة»، فيكون مأموراً بأن يجمع بينهما من الميقات، وهذا هو عين القرآن، فإذا كان مأموراً به استحال أن يكون حجه خلاف ما أمر به. انتهى قال القسطلاني: وهو يفيد أنه ﷺ كان قارئاً. أو يكون أمر به بأن يقول ذلك لأصحابه؛ ليعلمهم مشروعية القرآن. انتهى وسيجيء الكلام فيه برقم: ١٥٥١.

قوله: أنه أري: بضم الميم وكسر الراء، أي في المنام. وفي رواية كريمة: «رئي» بضم الراء فهزلة مكسورة، أي رآه غيره. وفي رواية مسلم: «أتى في معرّسه». (عمدة القاري)

قوله: معرّس: بلفظ المفعول من «التعرّيس»؛ لأنه اسم مكان، وفي بعضها: «معرّس» بلفظ الفاعل، كذا في «القسطلاني». و«التعرّيس»: النزول آخر الليل.

قوله: وهو أسفل: يجوز بالرفع والنصب هو الرواية. قوله: «بينهم» أي بين المعرّسين بكسر الراء، وفي بعضها: «بينه» أي بين المعرّس بكسر الراء. فإن قلت: ما إعرابه؟ قلت: «أسفل» خبر أول للمبتدأ، و«بينهم وبين الطريق» خبر ثان، و«وسط» خبر ثالث أو بدل. فإن قلت: ما فائدة الثالث وهو معلوم من الثاني؟ قلت: بيان أنه في حلق الواسط لا قرب له إلى أحد الجانبين. فإن قلت: ما وجه تعلقه بالترجمة، وقد قيل: العقيق بقرب مكة وذو الحليفة بقرب المدينة؟ قلت: لعل الوادي يمتد من هنا إلى ثمة، أو هما عقيقان، أو المراد بالعقيق ما قاله الجوهري في «صاحجه»، والله أعلم، كذا قاله الكرمانى. قوله: حدثنا محمد: كذا في المنقول عنه، وفي غيره من النسخ الموجودة: «وقال أبو عاصم ...» على صورة التعليق. قال العيني: أبو عاصم اسمه الضحّاك بن مخلد، وهو من شيوخ البخاري من أفراده. وهذا بصورة التعليق، وبه جزم الإسماعيلي، وقال الكرمانى: وفي بعض النسخ العراقية: «حدثنا محمد قال: حدثنا أبو عاصم» فهو إما محمد بن المثنى المعروف بالزمن، وإما محمد بن معمر البحراني، وإما محمد بن بشار. انتهى كلام العيني

• أسماء الرجال: محمد بن أبي بكر: المقدمى. فضيل بن سليمان: النمرى. موسى بن عتبة: الأسدي، الإمام في المغازي. أبو عاصم: هو الضحّاك بن مخلد. ابن جريج: عبد الملك بن عبد العزيز. عطاء: هو ابن أبي رباح، أبو محمد القرشي مولا لهم، المكي. صفوان: ابن يعلى بن أمية، التميمي.

قَالَ: فَبَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ بِالْجِعْرَانَةِ وَمَعَهُ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ وَهُوَ مُتَضَمِّحٌ بِطَبِيبٍ؟ فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ سَاعَةً فَجَاءَهُ الْوَحْيُ، فَأَشَارَ عُمَرُ إِلَى يَغْلَى، فَجَاءَ يَغْلَى وَعَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَوْبٌ قَدْ أُظْلِيَ بِهِ،
منطوخ. (ق)
 فَأَدْخَلَ رَأْسَهُ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُحْمَرُّ الْوَجْهِ وَهُوَ يَعْطُ.

ثُمَّ سُرِّيَ عَنْهُ فَقَالَ: «أَيُّنَ الَّذِي سَأَلَ عَنِ الْعُمْرَةِ؟» فَأَتَى رَجُلٌ فَقَالَ: «اغْسِلِ الطَّيِّبَ الَّذِي بِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَانْرِغْ عَنْكَ الْجُبَّةَ، وَاصْنَعْ فِي عُمَرَتِكَ كَمَا تَصْنَعُ فِي حَجَّكَ». فَقُلْتُ لِعِطَاءٍ: أَرَادَ الْإِنْقَاءَ حِينَ أَمَرَهُ أَنْ يَغْسِلَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ؟ فَقَالَ: نَعَمْ.

١٨- بَابُ الطَّيِّبِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ وَمَا يَلْبَسُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ وَيَتَرَجَّلُ وَيَذْهَبُ
أي بيان جواز ما يلبس. (ع) أي يبرح شعره بالمشط. (ق)

٢٠٨/١

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: يَسْمُ الْمُحْرِمُ الرَّيْحَانَ، وَيَنْظُرُ فِي الْمِرَاةِ، وَيَتَدَاوَى بِمَا يَأْكُلُ: الزَّيْتِ وَالسَّمْنِ. وَقَالَ عِطَاءُ: يَتَخَتَّمُ وَيَلْبَسُ الْهَيْئَانَ. وَطَافَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَقَدْ حَزَمَ عَلَى بَطْنِهِ بِتَوْبٍ. وَلَمْ تَرَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِالثَّبَانِ بَأْسًا، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ:
وصله سعيد بن منصور. (ق) أي شد. (ع) وصله سعيد بن منصور. (ق) البخاري
 نَعْنِي لِلَّذِينَ يَرْحَلُونَ هُودَجَهَا.

١٥٣٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ * عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ * قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَذْهَبُ بِالزَّيْتِ.
الثوري. (ق)

فَذَكَرْتُهُ لِإِبْرَاهِيمَ قَالَ: مَا تَصْنَعُ بِقَوْلِهِ؟

١٥٣٨- حَدَّثَنِي الْأَسُودُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الطَّيِّبِ فِي مَقَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ.
هو البريق، والمراد أثر الطيب. (ع) جمع مفروق وهو وسط الرأس. (ق)

١. كما تصنع: كذا للكشميهني، وفي نسخة: «ما تصنع». ٢. فقلت: وفي نسخة: «افقال»، وفي نسخة: «قلت». ٣. فقال: وفي نسخة: «قال».

ترجمة: قوله: باب الطيب عند الإحرام: قد تقدم ما يتعلق به من الكلام في الباب السابق. قوله: «وما يلبس إذا أراد...» الظاهر أنه عطف على «الطيب»، فيشكل بوجهين، الأول: أنه سيأتي قريباً مستقلاً. والثاني: من حيث إنه لا تعلق له بالرواية. وإن كان عطفاً على «الإحرام» فيندفع الإشكالان، لكن يشكل عليه حينئذ ذكر الآثار الواردة من الثبان وغيره، فتدبر.

سهر: قوله: بالجعرانة: بكسر الجيم والعين المهملة وتشديد الراء، ومنهم من يخفف الراء ويسكن العين. وهي بين الطائف ومكة، وهي إلى مكة أدنى. (عمدة القاري)
 قوله: يغط: من «الغطيط»، وهو صوت النفس المتردد من النائم. (عمدة القاري) قوله: ثم سري عنه: روي بتشديد الراء وتخفيفها، والتشديد أكثر. أي كشف عنه ما يغشاه شيئاً بعد شيء بالتدريج، كذا في «الكرمان». قوله: واصنع في عمرتك كما تصنع في حجك: ويدل هذا على أنه كان يعرف أعمال الحج قبل ذلك. ومطابقته للترجمة من حيث إن قوله في الحديث: «وهو متضامح بطيب» هو أعم من أن يكون على بدنه أو على ثوبه. وكذلك قوله ﷺ: «اغسل الطيب الذي بك» أعم من أن يكون على بدنه أو ثوبه، على أن الخلق في العادة يكون على الثوب، والدليل عليه ما سيأتي في محرمات الإحرام بلفظ «عليه قميص فيه أثر صفرة»، وروى مسلم: «فأناه رجل عليه جبة بها أثر خلوق» الحديث. (عمدة القاري مختصراً)
 قوله: بما يأكل الزيت والسمن: بالجر فيهما؛ لأنه بدل أو بيان لـ «ما يأكل»، والنصب على تقدير «أعني»، كذا في «العيني». قوله: عطاء: [هو ابن أبي رباح. وصله ابن أبي شيبة].
 قوله: اهتيان: [يكسر الهاء معرب، وهو شبه تكة السراويل، يجعل فيها الدراهم ويشد على الوسط].

قوله: بالتبان: بضم الفوقية وتشديد الموحدة، سراويل قصير يستر العورة المغلظة، يلبسه الملاحون ونحوهم. (إرشاد الساري) قوله: يذهب بالزيت: أي غير الطيب. قوله: «فذكرته» أي امتناع ابن عمر من الطيب عند الإحرام، «فقال» أي إبراهيم: «ما تصنع بقول ابن عمر» حيث ثبت ما ينفيه من فعل الرسول ﷺ. (إرشاد الساري)
 «أسماء الرجال: محمد بن يوسف: هو الفريابي. منصور: هو ابن المعتز، الكوفي. سعيد بن جبير: الأسدي مولاهم، الكوفي.

سند: قوله: اغسل الطيب الذي بك: الظاهر أن المراد: الذي بمسندك، فالدلالة على الترجمة بقياس الثوب على الجسد، وليس المراد في الحديث: الذي بثوبك؛ إذ نزع الثوب يكفي في دفع ذلك. والحاصل أن الروايات وإن وردت بوجود الطيب بثوبه أيضاً، لكن المأمور بالغسل هو الذي كان بدنه، وأما ما كان منه بالثوب فيكفي نزع فيه، والله تعالى أعلم.
 قوله: للذين يرحلون هودجها: كتب في هامش بعض النسخ نقلاً عن بعض محققينا (أطاب الله ثراه): بضم الباء وتشديد الحاء، أي ينفلون، من «رحل»: انتقل، لا من «رحل بعيره» أي وضع عليه الرحل؛ لأنه فاسد أن يقال: «يرحلون هودجها» أي يضعون عليه الرحل. نعم لو ثبتت به الرواية لأوّل بخذف المضاف أي يرحلون بعير هودجها، مع تكلف ظاهر في المعنى، فظهر أن قول الحافظ وغيره: التشديد وهم، ليس بصواب. انتهى

١٥٣٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا رَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ ^{التنسيبي} ^{الإمام} الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ

قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ حِينَ يُحْرِمُ، وَلِحَلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ. ^{أي ولنحله}

١٩- بَابُ مَنْ أَهْلٌ مُلَبَّدًا ^{ترجمة}

من «البد شعره» بمعنى جعل فيه شيئاً نحو الصمغ؛ ليجتمع شعره

٢٠٨/١

١٥٤٠- حَدَّثَنَا أَصْبَغُ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

يُهْلُ مُلَبَّدًا.

٢٠- بَابُ الْإِهْلَالِ عِنْدَ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ ^{ترجمة}

٢٠٨/١

١٥٤١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ قَالَ: سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ:

سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ، ح: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ يَقُولُ:

مَا أَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ، يَعْنِي مَسْجِدَ ذِي الْحُلَيْفَةِ.

٢١- بَابُ مَا لَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ ^{ترجمة}

٢٠٨/١

١٥٤٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،

مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ وَلَا الْعَمَائِمَ وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا الْبُرَانِسَ وَلَا الْخِفَافَ...» ^٣ ^٢ ^١ ^٤ ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤}

إِلَّا أَحَدًا لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ، فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ. وَلَا تَلْبَسُوا مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ أَوْ وَرْسٌ*.
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ وَلَا يَتَرَجَّلُ، وَلَا يَحْكُ جَسَدَهُ، وَيُلْقِي الْقَمَلَ مِنْ رَأْسِهِ وَجَسَدِهِ فِي الْأَرْضِ.

٢٢- بَابُ الرُّكُوبِ وَالْإِرْتِدَافِ فِي الْحَجِّ

٢٠٩/١

١٥٤٤، ١٥٤٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ* بْنُ جَرِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ يُونُسَ* الْأَيْلِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ*، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ أَسَامَةَ كَانَ رَدَفَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مِنْ عَرَفَةَ إِلَى الْمُزْدَلِفَةِ، ثُمَّ أَرَدَفَ الْقُصْلَ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ إِلَى مِئَى. قَالَ: فَكِلَاهُمَا قَالَ: لَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يُلْبِي، حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ.

٢٣- بَابُ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ وَالْأَرْدِيَةِ وَالْأُزْرِ

٢٠٩/١

وَلَبِسَتْ عَائِشَةُ* رضي الله عنها الثِّيَابَ الْمُعْصِفَةَ وَهِيَ مُحْرِمَةٌ، وَقَالَتْ: لَا تَلْتَمُّ وَلَا تَبْرُقُ وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا يُوْرِسُ وَلَا زَعْفَرَانٍ. وَقَالَ جَابِرٌ* رضي الله عنه: لَا أَرَى الْمُعْصِفَ طَيِّبًا. وَلَمْ تَرَ عَائِشَةُ بَأْسًا بِالْحُلِيِّ وَالْثَوْبِ الْأَسْوَدِ وَالْمُورَدِ* وَالْحُفِّ لِلْمَرْأَةِ. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: لَا بَأْسَ أَنْ يُبَدَّلَ ثِيَابُهُ.

١. نعلين: وفي نسخة: «النعلين». ٢. خفين: ولأبي الوقت: «الحفين». ٣. زعفران: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «الزعفران». ٤. أو ورس: وفي نسخة: «ولا ورس». ٥. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا». ٦. ردف: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «رديف». ٧. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ٨. لا تلتئم: ولأبي ذر: «لا تلتئم».

ترجمة: قوله: باب الركوب والارتداف في الحج: سكت الشراح عن غرضه، فلا يبعد عندي لا سيما في توسيطه بين أبواب اللباس أن يقال: إن مطلق التقشف والمنع عن الترفه عن بعض أنواع الثياب ليس بمطلوب على الإطلاق، وذلك لأن في الركوب ترفها في مقابلة المشي كما لا يخفى، لكنه صلى الله عليه وسلم اختاره لمصالح كما هو مذكور في محله. ومع ذلك اختار النبي صلى الله عليه وسلم الركوب على الرحل؛ ميلاً إلى التقشف بقدر الإمكان، كما تقدم شيء منه في «باب الحج على الرحل». وقال الحافظ: قال ابن المنير: الظاهر أنه صلى الله عليه وسلم قصد يارداف من ذكره لِيَحْدَثَ عنه بما يتفق له في تلك الحال من التشريع. اهـ. قوله: باب ما يلبس المحرم من الثياب والأردية والأزر: وتقدم الكلام عليه فيما سبق.

سهر: قوله: أو ورس: يفتح الواو وسكون الراء بعدها سين مهملة، نبت أصفر مثل نبات السمس، طيب الريح، يصبغ به بين الحمرة والصفرة، أشهر طيب في بلاد اليمن. قال ابن العربي: الورس وإن لم يكن طيباً فله رائحة طيبة، فأراد صلى الله عليه وسلم أن ينبه به على اجتناب الطيب وما يشبهه في ملائمة الشم. وهذا الحكم يشترك فيه النساء مع الرجال، بخلاف الأول، فإنه خاص بالرجال. (إرشاد الساري) قوله: الارتداف: «الارتداف» أن يركب الراكب خلفه آخر. (عمدة القاري) قوله: ردف النبي صلى الله عليه وسلم: بكسر الراء وسكون الدال المهملة، بمعنى الرديف، وهو الذي يركب خلف الراكب. قوله: «عرفة» اسم لموضع الوقوف. قوله: «إلى المزدلفة» بلفظ الفاعل من «الازدلاف» وهو التقرب؛ لأن الحاج إذا أفاضوا من عرفات ازدلفوا إليها أي تقربوا منها، أو يجتمعهم إليها في زلف الليل. قوله: «حتى رمى جمرة العقبة» وهي حد مئى من الجانب الغربي من جهة مكة، ويقال لها: «الجمرة الكبرى». وفيه: أن الحج راكباً أفضل. وفيه حجة لأبي حنيفة وصاحبيه والشافعي وأحمد وإسحاق وغيرهم في قولهم: يلي الحاج ولا يقطع التلبية حتى يرمي جمرة العقبة، كذا في «العيني» و«القسطلاني». قوله: ولبست عائشة الثياب المعصفة وهي محرمة: قال القسطلاني: والجمهور على جوازه خلافاً لأبي حنيفة، وقال: إنه طيب، وأوجب الفدية. انتهى قال القاري في «شرح الموطأ لمحمد»: ولنا ما روى مالك في «الموطأ» من حديث نافع: أن عمر بن الخطاب أنكر على طلحة لبس المعصفر حالة الإحرام. انتهى قوله: قالت لا تلتئم: أصله «تلتئم» من التفعّل، ولأبي ذر من الافتعال، وكلاهما من «التام» وهو ما يغطي الشفة، والمعنى ههنا: لا تغطي المرأة شفها بثوب. «ولا تبرقع» أي لا تلبس البرقع، وهو ما يغطي الوجه، كذا قاله العيني. قوله: والمورد: [الثوب المورّد: المصبوغ بالورد، يعني على لون الورد. (عمدة القاري)]

* أسماء الرجال: عبد الله بن محمد: المسندي. وهب: ابن جرير بن حازم بن زيد، الأزدي البصري. يونس: هو ابن يزيد. عبيد الله بن عبد الله: أحد الفقهاء السبعة. لبست عائشة: وصله سعيد بن منصور بإسناد صحيح، والجمهور على جوازه للمحرم، خلافاً لأبي حنيفة، وقال: إنه طيب. (إرشاد الساري) وقال جابر: هو ابن عبد الله الأنصاري. وصله الشافعي ومسدد. ولم تر عائشة بأساً بالحي والثوب الأسود والمورد: وسياقي موصولاً في «باب طواف النساء والخف للمرأة». وصله ابن أبي شيبة.

سند: قوله: فكلاهما قال لم يزل النبي صلى الله عليه وسلم يلبى: لعل هذا نقل بالمعنى لكلاهما جميعاً، أي كلاهما جميعاً معناه ذلك، لا أن كل واحد منهما قال هذا الكلام؛ إذ الظاهر أن أسامة ذكر تلبيته من عرفات إلى مزدلفة، والفضل ذكر تلبيته من مزدلفة إلى الجمرة، فقولهما جميعاً يرجع إلى ما ذكر، والله تعالى أعلم.

١٥٤٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدِّيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي

(ق) النعمري.

كُرَيْبٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عليهما السلام قَالَ: انْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ - بَعْدَ مَا تَرَجَّلَ وَادَّهَنَ وَلَبَسَ إِزَارَهُ وَرِدَاءَهُ - هُوَ وَأَصْحَابُهُ،

أي سرح شعره. (ق)

فَلَمْ يَنْتَهَ عَنْ شَيْءٍ مِنَ الْأَرْدِيَةِ وَالْأَزْرَرِ أَنْ تُلْبَسَ إِلَّا الْمَرْغَفَةُ الَّتِي تُرَدُّ عَلَى الْحِلْدِ، فَأَصْبَحَ بِذِي الْحَلِيفَةِ، رَكِبَ رَاحِلَتَهُ حَتَّى

هو محل الترجمة. (ع) جمع «رداء»

سهر ٢ -

اسْتَوَى عَلَى الْبَيْدَاءِ أَهْلٌ هُوَ وَأَصْحَابُهُ وَقَلَّ بَدَنُهُ. وَذَلِكَ لِخَمْسٍ بَقِيْنَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ.

ينطلق للإشعار بأنه هدي. (ق)

فَقَدِمَ مَكَّةَ لِأَرْبَعِ لَيَالٍ خَلَوْنَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَنَمَّ يَحُلُّ مِنْ أَجْلِ بَدَنِهِ؛ لِأَنَّهُ قَلَّدَهَا.

صبيحة يوم الأحد. (ق)

ثُمَّ نَزَلَ بِأَعْلَى مَكَّةَ عِنْدَ الْحُجُونِ وَهُوَ مُهْلٌ بِالْحَجِّ، وَلَمْ يَقْرَبِ الْكَعْبَةَ بَعْدَ طَوَافِهِ بِهَا حَتَّى رَجَعَ مِنْ عَرَفَةَ، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَطَّوُّوا

بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ يَقْصُرُوا مِنْ رُؤُوسِهِمْ ثُمَّ يَحْلُوا، وَذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ بَدَنَةٌ قَلَّدَهَا، وَمَنْ كَانَتْ مَعَهُ امْرَأَتُهُ

لأنهم ممنعون ولا هدي معهم. (ق)

لأجل أن يحلقوا بمن. (ق)

فَهِيَ لَهُ حَلَالٌ وَالطَّيْبُ وَالثِّيَابُ.

٢٤- بَابُ مَنْ بَاتَ بِذِي الْحَلِيفَةِ حَتَّى أَصْبَحَ

ترجمة سهر

٢٠٩/١

قَالَ ابْنُ عُمَرَ عليهما السلام عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أي ما ذكر من البيوت. (ع) (ق)

١٥٤٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ الْمُنْكَدَرِ عَنْ

أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَبِذِي الْحَلِيفَةِ رُكْعَتَيْنِ. ثُمَّ بَاتَ حَتَّى أَصْبَحَ بِذِي الْحَلِيفَةِ، فَلَمَّا رَكِبَ

لأنه أنشأ السفر. (ق)

رَاحِلَتَهُ وَاسْتَوَتْ بِهِ أَهْلٌ.

١٥٤٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه:

١. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٢. بدنه: كذا للكشيميني، وفي نسخة: «بدنته». ٣. كانت: وفي نسخة: «كان». ٤. أصبح: ولابن عساكر وأبي ذر: «يصبح».

٥. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٦. ابن المنكدر: كذا لأبو ذر والوقت، وفي نسخة: «محمد بن المنكدر».

ترجمة: قوله: باب من بات بذى الحليفة حتى أصبح: قال الحافظ: والمراد من هذه الترجمة مشروعية المبيت بالقرب من البلد التي يسافر منها؛ ليكون أمكن من التوصل إلى مهماته التي ينسأها مثلاً. قال ابن بطال: ليس ذلك من سنن الحج، وإنما هو من جهة الرفق؛ ليلحق به من تأخر عنه. قال ابن المنير: لعله أراد أن يدفع توهم من يتوهم أن الإقامة بالمبقات وتأخير الإحرام شبيه بمن تعداه بغير إحرام، فبين أن ذلك غير لازم، حتى ينفصل عنه. اهـ

سهر: قوله: إلا المزعفرة: بالنصب على الاستثناء، والجرح على حذف الجار أي إلا عن المزعفرة. قوله: «التي تُرَدُّ» بفتح الفوقية والبدال، آخره عين مهملة. وفي رواية: «تُرَدُّ» بضم أوله وكسر ثالثة، أي التي كثر فيها الزعفران حتى ينفضه على من يلبسها، و«الردع» أثر الطيب، يقال: «تُرَدُّ» إذا التخط. (إرشاد الساري وعمدة القاري)

قوله: وقلد بدنه: بضم الموحدة وسكون الدال المهملة، جمع «بدنة» بفتححات، قال النووي: هي البعير ذكرًا كان أو أنثى بشرط أن تكون في سن الأضحية، وهي التي استكملت خمس سنين. (إرشاد الساري وعمدة القاري) قوله: من أجل بدنه: [إذ لا يجوز لصاحب الهدى أن يتحلل حتى يبلغ الهدى محله. (عمدة القاري)] قوله: الحجون: بفتح المهملة وضم الجيم، موضع بمكة عند المحصب، وهو من البيت على ميل ونصف. (عمدة القاري) قوله: من بات بذى الحليفة: مراده هذه الترجمة مشروعية المبيت بالقرب من بلد؛ ليلحق به من تأخر. (إرشاد الساري) قوله: واستوت به أهل: وبه أخذ الشافعي، وعند الحنفية: يلي عقيب الصلاة؛ لما روى ابن عباس قال: «إني لأعلم الناس بذلك، أهل بالحج حين فرغ من ركبته، فسمع ذلك أقوام فحفظت عنه، فلما استعلت به ناقته أهل، فقالوا: إنما أهل حين استعلت به ناقته، ثم مضى رسول الله ﷺ، فلما علا على شرف البيداء أهل، وأدرك ذلك منه أقوام، وألم الله، لقد أوجب في مصلاه...»، والحديث تمامه في «أبي داود».

* أسماء الرجال: عبد الله بن محمد: المسندي الجعفي. هشام بن يوسف: الصنعاني. ابن جريج: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، الأموي. ابن المنكدر: هو محمد التميمي المدني. قتيبة: هو ابن سعيد، الثقفي. عبد الوهاب: ابن عبد الحميد، الثقفي. أيوب: هو ابن أبي قتيبة، السخيتاني. أبي قلابة: عبد الله بن زيد بن عمر، الجرهمي البصري.

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَصَلَّى الْعَصَرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ، قَالَ: وَأَحْسِبُهُ بَاتَ بِهَا حَتَّى أَصْبَحَ.

٢٥- بَابُ رَفْعِ الصَّوْتِ بِالْإِهْلَالِ

٢٠٩/١

١٥٤٨- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ * عَنْ أَبِي قِلَابَةَ * عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: صَلَّى

النَّبِيُّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ الظُّهْرَ أَرْبَعًا، وَالْعَصَرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ، وَسَمِعْتُهُمْ يَصْرُخُونَ بِهِمَا جَمِيعًا.

موضع على ستة أميال من المدينة

٢٦- بَابُ التَّلْبِيَةِ

٢١٠/١

١٥٤٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ نَافِعٍ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ﷺ: أَنَّ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ لَكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ.

في الملك

١٥٥٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ * عَنِ الْأَعْمَشِ * عَنْ عُمَارَةَ * عَنْ أَبِي عَطِيَّةَ * عَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَتْ:

الثوري (ع)

إِنِّي لَأَعْلَمُ كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُلَبِّي: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ.

تَابَعَهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ. وَقَالَ شُعْبَةُ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ * قَالَ: سَمِعْتُ خَيْمَةَ * عَنْ أَبِي عَطِيَّةَ * قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ ﷺ.

اسم محمد بن مخازم (ع)

٢٧- بَابُ التَّحْمِيدِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّكْبِيرِ قَبْلَ الْإِهْلَالِ عِنْدَ الرُّكُوبِ عَلَى الدَّائَةِ

أي بعد الاستواء على الدابة لا حال وضع الرجل في الركاب (ع)

سقط من رواية المستطلي (ف)

٢١٠/١

١٥٥١- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ * قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ * عَنْ أَبِي قِلَابَةَ * عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ:

١. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ٢. أنس: وفي نسخة بعده: «بن مالك».

ترجمة: قوله: باب رفع الصوت بالإهلال: المراد بـ«الإهلال» هنا رفع الصوت بالتلبية، وكل رافع صوته بشيء فهو مُهْلِلٌ به، وأما «أهل القوم الهلال» فأرى أنه من هذا؛ لأنهم كانوا يرفعون أصواتهم عند رؤيته. قوله: باب التلبية: قال العيني: أي هذا باب في بيان كيفية التلبية. اهـ

قوله: باب التحميد والتسبيح والتكبير قبل الإهلال: الظاهر عندي أن الإمام البخاري أشار به إلى أن المندوب أن يشتغل بهذه الأورد قبل الإحرام؛ فإن بعده يشتغل بالتلبية غالباً. وكتب الشيخ في «اللامع»: فيه إشارة إلى إتيان أدعية كل الأوقات والأحوال حسب ما وردت في الآثار، فيأتي بدعوة الركوب على الدابة أولاً ثم يلبي، وكذلك في أدعية =

سهر: قوله: وسَمِعْتُهُمْ يَصْرُخُونَ بِهِمَا: أي بالحج والعمرة، والضمير في «سَمِعْتُهُمْ» راجع إلى النبي ﷺ ومن معه من الصحابة. وفي الحديث حجة للجمهور في استحباب رفع الصوت بالتلبية، قاله العيني والقسطلاني. وقال العيني: فيه دليل على أن النبي ﷺ كان قارئاً وأنه أفضل من التمتع والإفراد. قال المهلب: إنما سمع أنس من قَرْنٍ خاصة، وليس في حديثه أنه سمع رسول الله ﷺ يصرخ بهما، وإنما أخبر عن قوم، وقد يمكن أن يسمع قوماً يصرخون بحج وقوماً بعمرة. وقال الكرماني: يحتمل أن يكون على سبيل التوزيع بأن يكون بعضهم صارخاً بحج وبعضهم بعمرة. قلت: وكل هذا تعسف منهما أن لا يكون الحديث حجة عليهما، ومع هذا هو حجة عليهما وعلى كل من كان في مذهبهما، ولا يوجد في الرد عليهم أقوى من قوله ﷺ: «لبيك بحجة وعمرة معاً»؛ لما سيحيى إن شاء الله تعالى. انتهى

قوله: لبيك: معناه كما في «القاموس»: أي أنا مقيم على طاعتك إلماً بعد إلباب وإجابة بعد إجابة. أو معناه: اتجاهي وقصدي لك، من قولهم: «داري تُلِبُّ داره» أي تواجهها. أو معناه: محبتي لك، من «امرأة لَبَّةٌ» محبة لزوجها. أو معناه: إخلاصي لك. انتهى «اللهم لبيك» يعني: يا الله، أجبناك فيما دعوتنا، كذا في «القسطلاني» و«العيني». قال العيني: قيل: إنه إجابة للخليل عليه السلام. قوله: إن الحمد: روي بفتح الهمة وكسرها، فالكسر على الاستئناف، كأنه قال: «لبيك»، ثم استأنف كلاماً آخر فقال: «إن الحمد...». والفتح على التعليل، كأنه قال: أجبناك؛ لأن الحمد والنعمة لك. والكسر أجود عند الجمهور، كذا في «القسطلاني» و«العيني».

* أسماء الرجال: سليمان بن حرب: الواسطي الأزدي. حماد: ابن زيد بن درهم، الأزدي البصري. أيوب: السخيتاني. أبي قلابة: الجرهمي. عبد الله بن يوسف: التنيسي.

مالك: هو الإمام المدني. نافع: مولى ابن عمر. محمد بن يوسف: الفريابي. سفیان: الثوري. الأعمش: سليمان بن مهران، الكوفي. عمارة: ابن عمير. أبي عطية: مالك بن عامر، الهمداني. تابعه: أي تابع سفیان أبو معاوية الضرير. وقال شعبة: ابن الحجاج. فيما وصله أبو داود الطيالسي. سليمان: الأعمش الكوفي. خيمته: ابن عبد الرحمن، الجعفي الكوفي. أبي عطية: مالك المذكور. موسى بن إسماعيل: التبوذكي. وهيب: هو ابن خالد، أبو بكر البصري. أيوب: السخيتاني. أبي قلابة: الجرهمي، تكرر ذكره.

قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ مَعَهُ بِالْمَدِينَةِ الظُّهْرَ أَرْبَعًا، وَالْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ بَاتَ بِهَا حَتَّى أَصْبَحَ. ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ: حَمِدَ اللَّهَ وَسَبَّحَ وَكَبَّرَ، ثُمَّ أَهَلَ بِحُجَّ وَعُمْرَةٍ، وَأَهَلَ النَّاسَ بِهِمَا. فَلَمَّا قَدِمْنَا أَمَرَ النَّاسَ فَحَلُّوا، حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ أَهَلُّوا بِالْحُجِّ. قَالَ: وَنَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ بَدَنَاتٍ بِيَدِهِ قِيَامًا، وَدَبَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ بَعْضُهُمْ: هَذَا «عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَنَسٍ ^{لل} ^{أي قائمات} ^{بيده الكرملة. (قر)}».

٢٨- بَابُ مَنْ أَهَلَ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ

٢١٠/١

١٥٥٢- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ * قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ * قَالَ: أَخْبَرَنِي صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ * عَنْ نَافِعٍ * عَنِ ابْنِ عُمَرَ ^{لهما} قَالَ: أَهَلَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً.

٢٩- بَابُ الْإِهْلَالِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ

٢١٠/١

١٥٥٣- وَقَالَ أَبُو مَعْمَرٍ * حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ ^{لهما} إِذَا صَلَّى الْعَدَاةَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ أَمَرَ بِرَاحِلَتِهِ فَرُحِلَتْ ثُمَّ رَكِبَ، فَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ قَائِمًا، ثُمَّ يَلْبِي حَتَّى يَبْلُغَ الْحَرَمَ، ثُمَّ يُمَسِّكُ.....

١. استوت به: وفي نسخة بعده: «راحلته». ٢. بحج: وفي نسخة: «بحجة». ٣. قال أبو عبد الله إلخ: كذا للكمشيهي.
٤. راحلته: وللشيخ ابن حجر بعده: «قائمة». ٥. القبلة: وللكمشيهي بعده: «الغداة بذى الحليفة».
٦. الغداة: كذا للكمشيهي وأي ذر، ولأكثر: «بالغداة». ٧. يلبي: وفي نسخة: «لبي».

ترجمة = الصباح والمساء. انتهى مختصرًا وما أفاده الشيخ وأوضح، وإليه ميل الحافظ. ثم قال الحافظ: قيل: أراد المصنف الرد على من زعم أنه يكتفى بالتسبيح وغيره عن التلبية، ووجه ذلك أنه ﷺ أتى بالتسبيح وغيره، ثم لم يكتف به حتى لُبي. اهـ وأوضح العيني هذا الإيراد إذ قال: قال صاحب «التوضيح»: فيه رد على أبي حنيفة في قوله: من سبَّح أو كَبَّرَ أو هَلَّلَ أجزأه من إهلاله. قلت: هذا كلام واو صادر من غير معرفة بمذاهب العلماء... إلى آخر ما رد عليه. وأنا أقول: العجب كل العجب! أن الإمام البخاري على زعمهم أراد الرد على أبي حنيفة مع أنه قائل بوجوب التلبية ولو بإقامة ذكر آخر مقامها، ولم يرد الرد على من أنكر وجوب التلبية برأسها كما هو مذهب الشافعية والحنابلة الذي تقدم ذكره في الباب السابق. فالحق أن الإمام البخاري لم يرد الرد على أحد، بل أراد - كما أفاده الشيخ قلبي سره - أن ما ورد في الروايات من «أنه ﷺ لم يزل يلبّي حتى رمى الجمرَةَ الْعَقَبَةَ» لا يدل على أنه ﷺ لم يقرأ الأدعية الأخر من أدعية الصباح والمساء والركوب. انتهى مختصرًا من هامش «اللامح» قوله: باب من أهل حين استوت به راحلته: قد تقدمت الإشارة إلى هذا الباب في «باب الإهلال عند مسجد ذي الحليفة»، والمقصود ههنا بيان الجواز، وهناك بيان الأفضلية.

سهر: قوله: البيداء: بفتح الموحدة مع المد، الشرف الذي قدام ذي الحليفة، كذا في «العيني» و«القسطلاني». قوله: ثم أهل بحج وعمرة: أي قارنًا بينهما، «وأهل الناس» أي الذين كانوا معه، «هما» أي بحج وعمرة؛ اقتداء به ﷺ. وفي «الصحيحين» عن جابر: «أنه ﷺ لبي بالحج وحده»، ولمسلم في لفظ: «أهل بالحج مفردًا»، وعند الشيخين عن ابن عمر: «أنه كان متمتعًا»، وفيهما أيضًا عن عائشة قالت: «تمتع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج، وتمتع الناس». قال النووي في «المجموع»: والصواب الذي نعتقه أنه ﷺ أحرم أولًا بالحج مفردًا، ثم أدخل عليه العمرة فصار قارنًا، فمن روى أنه كان مفردًا - وهم الأكثرون - اعتمدوا أول الإحرام، ومن روى أنه كان قارنًا اعتمد آخره، ومن روى أنه كان متمتعًا أراد المتمتع للغوي وهو الانتفاع، وقد انتفع بأن كفاه عن التسكين فعل واحد، ولم يحتاج إلى أفراد كل واحد بعمل. انتهى وباقي الحديث تأتي إن شاء الله تعالى في «باب المتمتع» بعد ستة أبواب، قاله القسطلاني. قوله: كبشين أملحين: ثنية «أملح»، وهو الأبيض الذي يخالطه سواد، وكان النحر للبيدات في مكة، والذبح للكبش الذي للأضحية في المدينة يوم العيد. (عمدة القاري). قوله: عن رجل: [قيل: هو أبو قلابة. وقيل: حماد بن سلمة. (إرشاد الساري)] قوله: استوت به راحلته: فيه دليل لمذهب المالكية والشافعية أن يهل إذا تبعث به راحلته أو توجه لطريقه ماشيًا، وفي قول عند الشافعية: عقيب الصلاة جالسًا؛ لحديث ابن عباس ^{عليهما} عند الترمذي وحسنه، وهو مذهب الحنفية. (إرشاد الساري) * أسماء الرجال: أبو عاصم: الضحاك النبل. ابن جريج: عبد الملك. صالح بن كيسان: الغفاري المؤدب. نافع: مولى ابن عمر. وقال أبو معمر: بفتح الميمين، عبد الله بن عمر، المقعد. فيما وصله أبو نعيم. عبد الوارث: هو ابن سعيد، والباقون مرؤوا قريبًا.

سند: قوله: استقبال القبلة قائمًا: قال القسطلاني ^{رحمته} أي مستويًا على ناقته غير مائل، أو وصفه بالقيام لقيام ناقته. انتهى أي فهو وصف له بحال التعلق. واستدلالة بالحديث الآتي لاستقبال القبلة: بناء على أن القبلة تكون لمن يتوجه إلى مكة من المدينة أمامه، فالعادة في مثله تقضي بالاستقبال عند استواء الراحلة بالشخص.

حَتَّى إِذَا جَاءَ ذَا طَوًى بَاتَ بِهِ حَتَّى يُصْبِحَ، فَإِذَا صَلَّى الْغَدَاةَ اغْتَسَلَ، وَرَعِمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ. تَابَعَهُ إِسْمَاعِيلُ عَنْ ^{ابن عليه. (ق)} ^{أي عبد الوارث. (ع، ق)} أَيُوبَ فِي الْغُسْلِ.

١٥٥٤- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ أَبُو الرَّبِيعِ قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ * عَنْ نَافِعٍ * قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ ^{عليهما} إِذَا أَرَادَ الْخُرُوجَ إِلَى مَكَّةَ أَذْهَنَ بِدُهْنٍ لَيْسَ لَهُ رَائِحَةٌ طَيِّبَةٌ، ثُمَّ يَأْتِي مَسْجِدَ ذِي الْحُلَيْفَةِ فَيُصَلِّي ثُمَّ يَرْكَبُ، فَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاِحِلَتُهُ قَائِمَةً أَحْرَمَ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُ.

٣٠- بَابُ التَّلْبِيَةِ إِذَا اخْتَدَرَ فِي الْوَادِي ^{ترجمة}
أي الحرم

١٥٥٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى * قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ * عَنِ ابْنِ عَوْنٍ * عَنْ مُجَاهِدٍ * قَالَ: كُنَّا عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ ^{عليهما} فَذَكَّرُوا الدَّجَالَ أَنَّهُ قَالَ: «مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ: كَافِرٌ». قَالَ: فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ^{عليهما}: لَمْ أَسْمَعْهُ وَلَكِنَّهُ قَالَ: «أَمَّا مُوسَى كَأَنِّي أَنْظُرُ ^{سند} إِلَيْهِ إِذَا اخْتَدَرَ فِي الْوَادِي يُلَبِّي».

٣١- بَابُ: كَيْفَ تُهَلُّ الْحَائِضُ وَالنَّفْسَاءُ؟ ^{ترجمة}

«أَهْلٌ»: تَكَلَّمَ بِهِ، وَ«اسْتَهْلَلْنَا» وَ«أَهْلَلْنَا الْهَلَالَ» كُلُّهُ مِنَ الظُّهُورِ، وَ«اسْتَهْلَلُ الْمَطَرُ»: خَرَجَ مِنَ السَّحَابِ. «وَمَا أَهْلٌ لِيَغْيِرَ ^ن اللَّهُ بِهِ» وَهُوَ مِنَ اسْتِهْلَالِ الصَّيِّ ^{المائدة: ٣}

١. ذَا طَوًى: وفي نسخة: «ذَا طَوًى». ٢. له: وفي نسخة: «فيه». ٣. ذِي الْحُلَيْفَةِ: كَذَا لِأَيِّ ذَر. ٤. فإذا: وفي نسخة: «وإذا».

٥. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٦. إذا: وفي نسخة: «إذا». ٧. أهل الخ: كَذَا لِلْمُسْتَمَلِي وَالْكُشْمِيهَنِي. ٨. وهو: وفي نسخة: «هو».

ترجمة: قوله: باب التلبية إذا انحدر في الوادي: قال العلامة العيني: أي إذا انحدر الحرم في الوادي، وقد ورد في الحديث: «أن التلبية في بطون الأودية من سنن المرسلين»، و«أنها تتأكد عند الهبوط كما تتأكد عند الصعود». أمه قوله: باب كيف تهل الحائض والنفساء: هذا الباب الحادي عشر من الأبواب المصدرة بلفظ «كيف»، وتقدمت هذه الترجمة في «كتاب الحيض» وما يتعلق بها، فارجع إليه. ومسألة الباب إجماعية، وهي صحة إحرام الحائض والنفساء.

سهر: قوله: ذَا طَوًى: بضم الطاء مقصوراً ومثوئاً، ولأبي ذر بكسر الطاء، غير مصروف، وصحح على عدم الصرف باليونانية، وفي «القاموس» بتلثيها. وقال الكرمانى: الفتح أفصح. وهو وإذ يقرب مكة في صوب طريق العمرة، ويعرف اليوم بـ«بئر الزاهد». ومذهب الحنفية والشافعية أن يمتد وقت التلبية إلى شروعه في التحلل. (إرشاد الساري) قوله: أَنْظِرْ إِلَيْهِ: [رؤيا حقيقة، أو أخير بالوحي عن ذلك. (إرشاد الساري)] قوله: أَهْلَلْنَا الْهَلَالَ: بالنصب على المفعولية، أي طلبنا ظهوره. ولأبي ذر «الهلل» بالرفع، أي «استهلل الهلال» على صيغة المعلوم أي تبين. قوله: «كَلَهُ» أي ما ذكر من هذه الألفاظ مأخوذ من معنى الظهور، ومنه «استهلل المطر»، ومنه قوله تعالى: «وَمَا أَهْلٌ لِيَغْيِرَ اللَّهُ بِهِ»، وأصله رفع الصوت؛ لأن رفع الصوت يقع بذكر الشيء عند ظهوره. (إرشاد الساري مختصراً)

* أسماء الرجال: فليح: هو ابن سليمان، الخزاعي المدني، اسمه عبد الملك، وفليح لقبه. نافع: مولى ابن عمر. محمد بن المثنى: العنزي الزمري. ابن أبي عدي: هو محمد بن إبراهيم بن أبي عدي، أبو عمرو البصري. ابن عون: عبد الله البصري. مجاهد: هو ابن جبر، المفسر المكي. ابن عباس: عبد الله ^{عليهما}.

سند: قوله: فَذَكَّرُوا الدَّجَالَ أَنَّهُ قَالَ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافِرٌ: الظاهر أن قوله: «أَنَّهُ» يفتح الهمزة بدل من «الدجال»، والضمير فيه للنبي ﷺ كضمير «قال». وقيل: ضمير «أَنَّهُ» للدجال، وهو بعيد؛ إذ المتبادر في مثله اتحاد ضمير «أَنَّهُ» و«قال». وضمير «عَيْنَيْهِ» للدجال، أي ذكروا أن النبي ﷺ قال أي فيه - أي في الدجال - «مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافِرٌ». وقوله: «فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَمْ أَسْمَعْهُ...» فإن قلت: أي مناسبة بين الكلامين؟ قلت: لعل الكلام جرى منهم في ذكر العقاب، فذكروا في جملة ذلك حال الدجال وأنه قال فيه النبي ﷺ: «مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافِرٌ»، فذكر لهم ابن عباس أنه ما سمع منه ﷺ هذه القصة العجيبة، ولكن سمع قصة عجيبة أخرى، فذكر تلك العجيبة، والله تعالى أعلم. ويمكن أن يقرأ «إِنَّهُ» بكسر الهمزة بتقدير الاستفهام، أي «هل إنه قال فيه...؟» فأجاب بأنه ما سمع ذلك، ولكن سمع شيئاً آخر عجيباً، وهو ما ذكره.

١٥٥٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ* قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ* عَنِ ابْنِ شِهَابٍ* عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ* عَنْ عَائِشَةَ* رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا رُوحَ النَّبِيِّ ﷺ

ابن العوام. (ق)

قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَهْلُ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا».

فَقَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطِفْ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «انْقُضِي رَأْسَكِ

وفيه إلى قوله: «مكان عمرتك» الترجمة. (ع)

وَامْتَشِطِي، وَأَهْلِي بِالْحَجِّ، وَدَعِي الْعُمْرَةَ» فَفَعَلْتُ. فَلَمَّا قَضَيْنَا الْحَجَّ أَرْسَلَنِي النَّبِيُّ ﷺ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى التَّنْعِيمِ،

أعني عائشة

فَاعْتَمَرْتُ فَقَالَ: «هَذِهِ مَكَانُ عُمَرَتِكَ». قَالَتْ: فَطَافَ الَّذِينَ كَانُوا أَهْلًا بِالْعُمْرَةِ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ حَلُّوا، ثُمَّ طَافُوا

طَوَافًا آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مَنًى. وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا.

٣٢- بَابُ مَنْ أَهَلَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ كإِهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ

أشار هذا إلى جوازه

٢١١/١

قَالَهُ ابْنُ عُمَرَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

أي هذا المذكور الذي هو الترجمة قاله عبد الله بن عمر، كما سيأتي في «كتاب المغازي»

١٥٥٧- حَدَّثَنَا الْمُكِّي* بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ* قَالَ عَطَاءٌ* قَالَ جَابِرٌ* رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَلِيًّا أَنْ يُقِيمَ عَلَى إِحْرَامِهِ،

وَذَكَرَ قَوْلَ سُرَاقَةَ* وَزَادَ مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ: قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «يَمَا أَهْلَلْتَ يَا عَلِيُّ؟».....

عبد الملك. (ق)

البرساق. (ق)

١. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا». ٢. ولم: وفي نسخة: «فلم». ٣. هذه: وللمستمل: هذا.

٤. آخر: كذا للكشميهني والجرجاني، وفي نسخة: «واحدًا». ٥. وزاد إلخ: كذا لأبي ذر.

ترجمة: قوله: باب من أهل في زمن النبي ﷺ كإهلال النبي ﷺ: كأنه ذهب إلى مذهب المالكية في عدم جواز الإحرام المبهمة؛ إذ قيده في الترجمة بزمنه ﷺ. انتهى من «الفتح»

سهر: قوله: فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ: فإن قلت: تقدم في «باب الحيض» وسيجيء في «باب التمتع» أنهم كانوا لا يرون إلا الحج. قلت: معناه لا يرون عند الخروج إلا ذلك، فبعد ذلك أمرهم الرسول ﷺ بالاعتمار؛ دفعًا لما اعتقدوا من حرمة العمرة في أشهر الحج، قاله الكرماني. قوله: انقضي رأسك: بالنون والقاف، أي حُلِّيَ ضِفَرُ شَعْرِكَ. و«امتشطي» أي سرحيه بالمشط. وأهلي بالحج ودعي العمرة أي اتركي، والمعنى: اخرجي من إحرام عمرتك وأحرمي بالحج. قال محمد في «الموطأ»: وهذا نأخذ، إن كانت الحائض أهلت فحافت فوت الحج فلتحرم بالحج، وتقف بعرفة وترفض العمرة، فإن فرغت من حجها قضت العمرة كما قضتها عائشة، وذبحت ما استيسر من الهدى، بلغنا أن النبي ﷺ ذبح عنها بقرة، وهذا كله قول أبي حنيفة. انتهى قوله: فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا: قال العيني: وفيه حجة لمن قال: الطواف الواحد والسعي الواحد يكفيان للقران، وهو مذهب عطاء والحسن وطاوس، وبه قال مالك وأحمد والشافعي وإسحاق وغيرهم. وقال مجاهد وجابر بن زيد والشعبي وشريح القاضي والنخعي والأوزاعي وابن أبي ليلى وغيرهم وأبو حنيفة وأصحابه: لا بد للقران من طوافين وسعيين، وحكي ذلك عن علي وعمر والحسن والحسين وابن مسعود، وروى مجاهد عن ابن عمر: «أنه جمع بين الحج والعمرة وقال: سبيلهما واحد، وطاف لهما طوافين وسعى لهما سعيين وقال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يصنع كما صنعت». وعن علي: «أنه جمع بينهما وفعل ذلك ثم قال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ». وكذا عن علقمة عن ابن مسعود قال: «طاف رسول الله ﷺ لعمرته وحجته طوافين وسعى سعيين، وأبو بكر وعمر وعلي». انتهى مختصرًا قوله: وذكر قول سُرَاقَةَ: أي ذكر جابر قول سُرَاقَةَ، وهو ما ذكره البخاري في «باب عمرة التنعيم» عن عطاء: «حدثني جابر أن رسول الله ﷺ أهل هو وأصحابه بالحج وليس مع أحد = * أسماء الرجال: عبد الله بن مسلمة، القعني. مالك: الإمام المدني. ابن شهاب: هو الزهري. المكي: ابن إبراهيم بن بشير بن فرقد، الحنظلي البلخي. ابن جريج: عبد الملك، تكرر مرارًا. عطاء: هو ابن أبي رباح، القرشي المكي. جابر: هو ابن عبد الله، الأنصاري. وذكر قول سُرَاقَةَ: أي ذكر جابر في حديثه، فهو من مقول عطاء. أو المكي بن إبراهيم، فيكون من مقول البخاري.

سند: قوله: انقضي رأسك وامتشطي: لعل المراد بذلك هو الاغتسال لإحرام الحج، كما وقع التصريح بذلك في رواية جابر، والله تعالى أعلم.

قوله: وأما الذين جمعوا الحج والعمرة فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا: أي ما طافوا طواف الفرض إلا طوافًا واحدًا هو طواف الإفاضة، والذي طافوا أولًا كان طواف القدوم الذي هو من السنن، لا من الفرائض. بخلاف الذين حلوا؛ فإنهم طافوا أولًا فرض العمرة ثم فرض الحج، فطافوا طوافين للفرض. ولم يرد أن الذين جمعوا ما طافوا أولًا حين القدوم، أو ما طافوا آخرًا بعد الرجوع من منى، كما يفيد ظاهر الكلام، كيف؟! والنبي ﷺ كان من الذين جمعوا على التحقيق وعلى مقتضى هذا الحديث؛ لأنه كان معه الهدى البتة، وقد ثبت =

قَالَ: بِمَا أَهَلَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ. قَالَ: «فَأَهْدِ وَأَمْكُثْ حَرَامًا كَمَا أَنْتَ».

إلى
بمزة مقطوعة
أي محرما. (قر)

١٥٥٨- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ الْهَدَلِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ* قَالَ: حَدَّثَنَا سَلِيمٌ* بْنُ حَيَّانَ قَالَ: سَمِعْتُ مَرْوَانَ

بفتح المهمله وتشديد الحية. (ع)

الْأَصْفَرُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: قَدِمَ عَلَيَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْيَمَنِ فَقَالَ: «بِمَا أَهَلَّتْ؟» قَالَ: بِمَا أَهَلَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ. فَقَالَ: «لَوْلَا أَنْ مَعِيَ الْهَدْيُ لَأَحَلَّلْتُ».

هو أبو خليفة البصري، قيل: اسم أبيه خاقان، وقيل: سالم. (قر)

١٥٥٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ* عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ* عَنْ أَبِي مُوسَى* رضي الله عنه قَالَ:

التوري. (ع)

بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ إِلَى قَوْمِي بِالْيَمَنِ، فَجِئْتُ وَهُوَ بِالْبَطْحَاءِ، فَقَالَ: «بِمَا أَهَلَّتْ؟» فَقُلْتُ: أَهَلَّلْتُ كإِهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ: «هَلْ

أي بطحاء مكة وهو المحصب. (ع)

مَعَكَ مِنْ هَدْيٍ؟» قُلْتُ: لَا. فَأَمَرَنِي أَنْ أَطُوفَ بِالْبَيْتِ، فَطُفْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ. ثُمَّ أَمَرَنِي فَأَحَلَّلْتُ، فَأَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ

لأنه ما كان معه هدي، بخلاف علي؛ فإنه كان معه هدي. (قر)

محمول على أنها
كانت محرما له. (ع)

قَوْمِي فَمَشَّطَنِي، أَوْ: غَسَلَتْ رَأْسِي.

من قيس. (قر)

فَقَدِمَ عُمَرُ فَقَالَ: إِنْ نَأْخُذَ بِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُنَا بِالتَّمَامِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ». وَإِنْ نَأْخُذَ بِسُنَّةِ

(البقرة: ١٩٦)

النَّبِيِّ ﷺ فَإِنَّهُ لَمْ يَحِلَّ حَتَّى نَحْرَ الْهَدْيِ.

١. بما: وفي نسخة: «بم». ٢. قومي: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «قوم». ٣. فقلت: وفي نسخة: «قلت». ٤. تعالى: وفي نسخة: «عز وجل».

سهر = منهم هدي غير النبي ﷺ وطلحة، وكان علي قدم من اليمن ومعه هدي الحديث، وفيه: «أن سراقه لقي النبي ﷺ بالعقبة وهو يرميها، فقال: ألكم هذا خاصة يا رسول الله؟ قال: لا، بل لأبد الأبد»، أي إن أفعال العمرة تدخل في أفعال الحج للقران دائما، كذا قاله العيني والقسطلاني. قوله: «وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ» قال: «من تمامها أن يفرد كل واحد منهما من الآخر وأن يعتصر في غير أشهر الحج، إن الله يقول: «الْحَجَّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ». وقال عياض: الظاهر أنه نفى عن الفسخ - ولهذا كان يضرب الناس عليهما، كما رواه مسلم - بناء على أن الفسخ كان خاصا بتلك السنة. وقال النووي: والمختار أنه نفى عن المتعة المعروفة أي الاعتناء في أشهر الحج ثم الحج في عامه، وهو على التنزيه. إنما نفى عنهما ترغيبا في الأفراد، ثم انعقد الإجماع على جواز التمتع من غير كراهة. وقيل: علة كراهة عمر أن يكون معرسا بالمرأة، ثم يشرع في الحج ورأسه يقطر. (عمدة القاري مختصرا) ويجيء بعض بيانه برقم: ١٥٦٣ إن شاء الله تعالى.

* أسماء الرجال: عبد الصمد: هو ابن عبد الوارث بن سعيد، العنبري مولاهم، التنوري. سليم: بفتح السين، ابن حيان - بشدة التحنية - الهذلي البصري. محمد: ابن يوسف بن واقد، الفريابي. قيس بن مسلم: الجدي الكوفي. طارق بن شهاب: البجلي. أبي موسى: عبد الله بن قيس، الأشعري.

سند = أنه طاف أولا حين قدم، وطاف ثانيا طواف الإفاضة حين رجع من منى، بل لعله ما ثبت أن أحدا ترك الطواف عند القدوم ولا طواف الإفاضة، فلا فرق بين الطائفتين إلا بصفة الافتراض، فطواف من حل كان مرتين فرضا، وطواف من لم يحل كان مرة فرضا، والله تعالى أعلم. والحاصل أن إحدى الطائفتين طافوا طوافين للنسكين، والثانية طافوا

لهما واحدا، والله تعالى أعلم.

قوله: «وَأَمْكُثْ حَرَامًا كَمَا أَنْتَ» أي ابق محرما على ما أنت عليه من الإحرام، قيل: ما فائدة قوله: «كما أنت»، وقوله: «وَأَمْكُثْ حَرَامًا» يعني عنه؟ قلت: كأنه صرح بذلك؛ تنبيها على أن ما عليه إحرام؛ ليتبين بذلك أن الإحرام المبهم إحرام شرعا، وهذا مطلوب منهم، فيحتاج إلى زيادة التنبيه، والله تعالى أعلم. قوله: «فقد عمر» في الكلام طي يعرف من الروايات الأخرى: «فكنت أفني بذلك إلى خلافة عمر، ثم منع عمر عن التمتع. فبلغني ذلك فنعنت من أفنيته وقلت: إن عمر قادم فائقوا به. فقد عمر فذكرت له ذلك، فقال: أن نأخذ - بفتح همزة «أن» أي بدا لي أن نأخذ، أو بالكسر أي إن نأخذ - بذلك فهو خير». والأخذ بالكتاب مبني على زعمه أن معنى «أَتِمُّوا»: أفردوا كلاً بالسفر له، والأخذ بالسنة من حيث بقاء الإحرام إلى يوم النحر، والتمتع يفضي إلى الحل عنه قبل، فصار مخالفاً للسنة من هذه الحيثية. وبين عمر ذلك على أن التمتع كان مخصوصا بمن كان معه هدي تشريفاً له، وإلا فالأصل تركه كما هو مقتضى هذه الآية، وهو الأشبه بالسنة من جهة بقاء الإحرام إلى يوم النحر، والله تعالى أعلم.

٢١١/١

٣٣- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ۖ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ

وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾، ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾

(البقرة: ١٨٩)

أي لم خلقت الأهلة. (ع)

(البقرة: ١٩٧)

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه: أَشْهُرُ الْحَجِّ شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرُ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: مِنَ السَّنَةِ أَنْ لَا يُحْرِمَ

وصله ابن جرير

بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ. وَكَرِهَ عُثْمَانُ أَنْ يُحْرِمَ مِنْ خُرَّاسَانَ أَوْ كِرْمَانَ.

صنع كبير بين فارس وسجستان، وحدها يتصل بخراسان

وجه الكراهة ما فيه من الحرج والضرب. (ق)

١٥٦٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ رضي الله عنه: قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ رضي الله عنه الْحَنْفِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ مُحَمَّدٍ رضي الله عنه: قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ رضي الله عنه بْنَ مُحَمَّدٍ عَنْ

عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَلَيَالِي الْحَجِّ وَحَرَّمَ الْحَجَّ فَزَلْنَا بِسَرَفٍ. قَالَتْ: فَخَرَجَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: «مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ مَعَهُ هَدًى فَأَحَبُّ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ فَلَا». قَالَتْ: فَلَاخِذُ بِهَا وَالتَّارِكُ

لَهَا مِنْ أَصْحَابِهِ، قَالَتْ: فَأَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرِجَالٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَكَانُوا أَهْلَ قُوَّةٍ، وَكَانَ مَعَهُمُ الْهَدْيُ، فَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى الْعُمْرَةِ.

قَالَتْ: فَدَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي، فَقَالَ: «مَا يُبْكِيكِ يَا هَنْتَا؟» قُلْتُ: سَمِعْتُ قَوْلَكَ لِأَصْحَابِكَ فَمِنَعْتُ الْعُمْرَةَ.

جملة حالية

قَالَ: «وَمَا شَأْنُكِ؟» قُلْتُ: لَا أَصْلِي. قَالَ: «فَلَا يَصْرُكَ، إِنَّمَا أَنْتِ امْرَأَةٌ مِنْ بَنَاتِ آدَمَ، كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكِ مَا كَتَبَ عَلَيْهِنَّ، فَكُونِي فِي

خفف بها همها، أي إنك

لست بمختصة بذلك. (ق)

كتابة عن أمها حاضت؛ رعاية للأدب. (ع)

حَجَّكِ، فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَرِزُقَكِيهَا».

أي العمرة. (ع)

١. تعالى: وفي نسخة: «عز وجل». ٢. يسألونك: ولأي ذر قبله: «وقوله». ٣. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٤. فخرج: وفي نسخة بعده: «النبى ﷺ».

٥. بها: وفي نسخة: «لها». ٦. يضرك: كذا للأكثر، وللشمسيين: «يُضِيرُكَ» [من «الضير» وهو الضرر]. ٧. فعسى الله: وفي نسخة: «عسى الله».

٨. يَرِزُقَكِيهَا: وفي نسخة: «يَرِزُقَكِيهَا».

ترجمة: قوله: باب قول الله تعالى الحج أشهر معلومات إلخ: هذا الباب في الميقات الزماني، كما أن الأبواب السابقة كانت في الميقات المكاني، كذا في «الفيض». ثم الظاهر عندي أن الترجمة مشتملة على الجزئين، الأول: في تعيين أشهر الحج، قال الحافظ: أجمع العلماء على أن المراد بأشهر الحج ثلاثة أولها شوال، لكن اختلفوا هل هي ثلاثة بكاملها - وهو قول مالك ونقل عن «الإمام» للشافعي - أو شهران وبعض الثالث، كما هو قول الباقرين. ثم اختلفوا فقال ابن عمر وابن عباس وآخرون: عشر ليال من ذي الحجة، وهل يدخل يوم النحر أو لا؟ قال أبو حنيفة وأحمد: نعم، وقال الشافعي في المشهور المصحح عنه: لا، وقال بعض أتباعه: تسع من ذي الحجة، ولا يصح في يوم النحر ولا في ليلته، وهو شاذ. اهـ والجزء الثاني من الترجمة: الإحرام قبل أشهر الحج، أعني مسألة تقدم الإحرام على الميقات الزماني، أشار إليه بقوله: «وقال ابن عباس ...».

سهر: قوله: معلومات: أي معروفة عند الناس لا يشكل عليهم. ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ﴾ أي ألزم نفسه بالتلبية أو بتقليد الهدي وسوقه. ﴿فَلَا رَفَثَ﴾ «الرفث» الجماع ودواعيه، وكذا التكلم بنحو ذلك بحضرة النساء. ﴿وَلَا فُسُوقَ﴾ أي لا خروج عن حدود الشرع بارتكاب المخطورات. ﴿وَلَا جِدَالَ﴾ أي المراء مع الخدم والرفقة. (إرشاد الساري) قوله: وحرم الحج: بضم المهملة والراء، وفتح الراء. فالعنى على الأول: أزمنة الحج وأمكنته وحالاته، وعلى الثاني: محرمات الحج ومنوعاته؛ لأنه جمع «حرمة». (عمدة القاري) قوله: بسرف: بفتح المهملة وكسر الراء، اسم بقعة على عشرة أميال من مكة، وهي غير منصرف؛ للعلمية والتأنيث. (إرشاد الساري) قوله: فلاخذ بها: مرفوع على أنه مبتدأ، و«التارك» عطف عليه، وخبره هو قوله: «من أصحابه»، والضمير في «ها» و«لها» يرجع إلى «العمرة». وقال القرطبي: ظاهره التخيير، فلذلك كان منهم الأخذ والتارك، لكن لما ظهر منه ﷺ العزم حين غضبه قالوا: تحملنا وسمعنا وأطعنا، وكان ترددهم لأهم يرون العمرة في أشهر الحج من أفرح الفجور، فبين لهم النبي ﷺ جواز ذلك. (عمدة القاري) قوله: يا هنتا: يعني: يا هذه، من غير أن يراد به مدح أو ذم، وقيل: معنى «يا هنتا» يا بلهاء. (إرشاد الساري)

* أسماء الرجال: وقال ابن عمر: ابن الخطاب. وصله ابن جرير. وقال ابن عباس: وصله ابن خزيمة. وكره عثمان: وصله سعيد بن منصور. محمد بن بشار: العبدى البصري، الملقب ببندار. أبو بكر: عبد الكبير بن عبد المجيد، الحنفي. أفلح بن حميد: مصغراً، الأنصاري. القاسم: ابن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

سند: قوله: فكوني في حجتك: ظاهره أمّا كانت حاجّة، على خلاف الرواية السابقة أمّا كانت معتمرة، ويمكن التوفيق بأن يقال: المراد كوني فيما هو المقصود بالخروج من الحج بنقض إحرام العمرة وتجديده للحج، والله تعالى أعلم.

قَالَتْ: فَخَرَجْنَا فِي حَجَّتِهِ حَتَّى قَدِمْنَا مِثِّي فَطَهَرْتُ، ثُمَّ خَرَجْتُ مِنْ مِثِّي فَأَقْضْتُ بِالْبَيْتِ. قَالَتْ: ثُمَّ خَرَجْتُ مَعَهُ فِي النَّفَرِ
 الْأَخِيرِ حَتَّى نَزَلَ الْمُحَصَّبُ وَنَزَلْنَا مَعَهُ، فَدَعَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ: «أَخْرِجْ بِأُخْتِكَ مِنَ الْحَرَمِ، فَلْتَهْلِ بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ
 افْرُغَا ثُمَّ اثْنِيَا هَهُنَا، فَإِنِّي أَنْظَرُكُمَا حَتَّى تَأْتِيَانِي». قَالَتْ: فَخَرَجْنَا حَتَّى إِذَا فَرَعْتُ وَفَرَعَ مِنَ الطَّوَافِ، ثُمَّ جِئْتُهُ بِسَحَرٍ فَقَالَ:
 «هَلْ فَرَعْتُمَا؟» قُلْتُ: نَعَمْ. فَأَذَّنَ بِالرَّحِيلِ فِي أَصْحَابِهِ، فَارْتَحَلَ النَّاسُ فَمَرَّ مُتَوَجِّهًا إِلَى الْمَدِينَةِ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «يَضِيرُ» مِنْ «ضَارٍ يَضِيرُ ضَيْرًا»، وَيُقَالُ: «ضَارٍ يَضُورُ ضَوْرًا»، وَ«ضَرَّ يَضُرُّ ضَرًّا».

٣٤- بَابُ التَّمَتُّعِ وَالْإِقْرَاءِ وَالْإِفْرَادِ بِالْحَجِّ وَفَسْخِ الْحَجِّ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي ٢١٤/١

١٥٦١- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ* قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ* عَنْ مَنْصُورٍ* عَنْ إِبْرَاهِيمَ* عَنِ الْأَسْوَدِ* عَنْ عَائِشَةَ* قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ
 النَّبِيِّ ﷺ وَلَا نَرَى إِلَّا أَنَّهُ الْحَجُّ. فَلَمَّا قَدِمْنَا تَطَوَّفْنَا بِالْبَيْتِ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقِ الْهَدْيِ أَنْ يُحِلَّ،.....

١. الآخر: وللشيخ ابن حجر: «الثاني». ٢. أنظر: وللشمسي: «أنظر». ٣. تأتيا: وفي نسخة: «تأتيا».

٤. وفرغ: ولأبي ذر والشيخ ابن حجر: «وفرغت». ٥. قلت: كذا لأبي ذر وابن عساكر، وفي نسخة: «فقلت». ٦. يضير: وفي نسخة: «ضير».

٧. والإقراء: كذا لأبي ذر، ولأبي الوقت: «والقراء». ٨. بالحج: وللشيخ ابن حجر: «في الحج». ٩. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني».

ترجمة: قوله: باب التمتع والإقراء والإفراد بالحج: قال الحافظ: أما التمتع فالمعروف أنه الاعتمار في أشهر الحج، ثم التحلل من تلك العمرة، والإهلال بالحج في تلك السنة. ويطلق
 التمتع في العرف على الإقراء أيضًا. قال ابن عبد البر: لا خلاف بين العلماء أن التمتع المراد بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾ (البقرة: ١٩٦) أنه الاعتمار في أشهر الحج
 قبل الحج، قال: ومن التمتع أيضًا الإقراء؛ لأنه تمتع بسقوط سفر للنسك الآخر من بلده. ومن التمتع فسح الحج أيضًا إلى العمرة. انتهى

وأما الإقراء فوقع في رواية أبي ذر: «الإقراء» بالألف، وهو خطأ من حيث اللغة. وصورته: الإهلال بالحج والعمره معًا، وهذا لا خلاف في جوازه. أو الإهلال بالعمره ثم يدخل
 عليها الحج، أو عكسه، وهذا مختلف فيه. وأما الإفراد فالإهلال بالحج وحده في أشهره عند الجميع، وفي غير أشهره أيضًا عند من يجيزه، والاعتمار بعد الفراغ من أعمال الحج لمن شاء.
 وأما فسح الحج للإقراء بالحج، ثم التحلل منه بعمل عمره، فيصير متمتعًا. وفي جوازه اختلاف، وظاهر تصرف المصنف (إجازته؛ فإن تقدير الترجمة: «باب مشروعية التمتع...» =

سهر: قوله: في النفر الآخر: وهو اليوم الثالث عشر من ذي الحجة، والنفر الأول هو الثاني عشر منه. وقال الكرماني: «النفر» بسكون الفاء وفتحها. (عمدة القاري)

قوله: المحصب: بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد الصاد المهملة المفتوحة وفي آخره موحدة، موضع متسع بين مكة ومثي، وسمي به؛ لاجتماع الحصى فيه بحمل السيل؛ لانهباطه،
 وهو الأبطح والبطحاء وخيف بني كنانة، وهو ما بين الجبلين إلى المقابر، وليست المقابر منه. وفرق الحب الطبري بين الأبطح والبطحاء من حيث التذكير والتأنيث، لا من حيث
 المكان. (إرشاد الساري وعمدة القاري) قوله: حتى إذا فرغت: أي أنا من العمرة والطواف للوداع، «وفرغ» أي فرغ عبد الرحمن أيضًا. وفي بعضها «فرغت» بالكرار، فعلى هذا
 صلة الأول محذوفة للعلم به، أي فرغت من العمرة وفرغت من الطواف، كذا في «العيني».

قوله: ثم جئته يسحر: أي قبيل الفجر الصادق. قال الزركشي وغيره: هو يفتح الراء، أي من ذلك اليوم، فلا ينصرف؛ للعلمية والعدل. (إرشاد الساري)

قوله: باب التمتع: وهو أن يحرم من على مسافة القصر من حرم مكة بعمره أولاً من ميقات في أشهر الحج، ثم يفرغ منها ويحرم بالحج في تلك السنة من مكة. و«الإقراء» أن يجمع
 بينهما في إحرامه. «والإفراد بالحج» بأن يحج وحده. و«فسح الحج بالعمره» أي قلبه عمره، بأن يحرم به ثم يتحلل عنه بعمل عمره، فيصير متمتعًا إن لم يكن معه هدي. وجوزّه
 الإمام أحمد وطائفة من أهل الظاهر، وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وجمهور العلماء من السلف والخلف: إنه خاصة بالصحابة وتلك السنة؛ ليخالفوا ما كانت عليه الجاهلية
 من تحريم العمرة في أشهر الحج. ودليل التخصيص ما في «أبي داود» و«النسائي» و«ابن ماجه»: «قيل: يا رسول الله، أرأيت فسح الحج إلى العمرة لنا خاصة أم للناس عامة؟ فقال:
 بل لكم خاصة»، كذا في «القسطلاني» و«العيني». قوله: لم يكن ساق الهدي: أقيده لأن من ساق الهدي لا يجوز له فسح الحج إلى العمرة. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: عثمان: ابن أبي شيبة محمد، الكوفي. جرير: هو ابن عبد الحميد، الكوفي. منصور: هو ابن المعتمر، الكوفي. إبراهيم: النخعي. الأسود: ابن يزيد، النخعي.

سند: قوله: ولا نرى إلا أنه الحج: أي لا نرى إلا أن الذي وقع الخروج له هو الحج. ولعل المراد به أن المقصود الأصلي ما كان من الخروج إلا الحج وما وقع الخروج إلا لأجله،
 ومن اعتمر فعمرته كانت تابعة للحج، فلا يخالف ما سبق أمّا كانت معتمرة، وما علم أنه كان في الصحابة ناس معتمرون، وما في حديث جابر: «أمّا كانت معتمرة» إلى غير ذلك.
 ويحتمل أنه كان حكاية عن غالب من كان معه ﷺ من الصحابة في ذلك السفر، أي وما أحرم غالبًا إلا بالحج. والتأويل الثاني هو المتعين فيما جاء من قولها: «لينا بالحج» أو «خرجنا
 مهلين بالحج»، وعلى الوجه الأول فيحتمل أن بعض الرواة فهموا من قولها: «وما نرى إلا الحج» ونحوه أمّا أحرمت بالحج، فذكروا مكان ذلك اللفظ «لينا بالحج» أو «خرجنا
 مهلين...»؛ لقصد النقل بالمعنى، ومثله غير مستبعد؛ لظهور أن كثيرًا من الاختلافات والاضطرابات في الأحاديث وقعت بسبب ذلك، ولا أرى عاقلاً يشك فيه، والله تعالى أعلم.

فَحَلَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقٍ الْهَدْيِ. وَنِسَاؤُهُ لَمْ يَسْقَنْ فَأَحْلَلْنَ.

هذا هو فسخ الحج المترجم به. (قر)

قَالَتْ عَائِشَةُ عليها السلام: فَحَضُّتْ فَلَمْ أَطْفِ بِالْبَيْتِ. فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةَ الْخُصْبَةِ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَرْجِعُ النَّاسُ بَعْمَرَةَ وَحَجَّةً وَأَرْجِعُ أَنَا بِحَجَّةٍ. قَالَ: «وَمَا طُفْتُ لِيَا لِي قَدِمْنَا مَكَّةَ؟» قُلْتُ: لَا. قَالَ: «فَاذْهَبِي مَعَ أَخِيكِ إِلَى التَّنْعِيمِ فَأَهْلِي بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ مَوْعِدُكَ كَذَا وَكَذَا». وَقَالَتْ صَفِيَّةُ عليها السلام: مَا أُرَانِي إِلَّا حَابِسَتَكُمْ. فَقَالَ: «عَفَرَى حَلْفِي! أَوْ مَا طُفْتُ يَوْمَ التَّحْرِيرِ؟» قَالَتْ: قُلْتُ: بَلَى. قَالَ: «لَا بَأْسَ،

أي ليلة المبيت بالخصب. (قر)

انْفِرِي». قَالَتْ عَائِشَةُ عليها السلام: فَلَقِيَنِي النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ مُصْعِدٌ مِنْ مَكَّةَ وَأَنَا مُنْهَبِطَةٌ عَلَيْهَا، أَوْ: أَنَا مُصْعِدَةٌ وَهُوَ مُنْهَبِطٌ مِنْهَا.

أي في الخصب. (قر)

أي أرجعي واذهبي؛ إذ لا حاجة إلى طواف الوداع؛ لأنه ساقط عن الحائض. (ع، ك) أي مبتدئ في السير. (قر)

١٥٦٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ تَوْفَلٍ، عَنْ غُرَّةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ عليها السلام أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ. وَأَهَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِالْحَجِّ، فَأَمَّا مَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ أَوْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لَمْ يَحِلُّوا حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّحْرِيرِ.

١٥٦٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * عَنِ الْحَكَمِ * عَنْ عَلِيٍّ * بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ * قَالَ: شَهِدْتُ عُثْمَانَ وَعَلِيًّا وَعُثْمَانَ يَنْهَى عَنِ الْمُتَعَةِ وَأَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُمَا. فَلَمَّا رَأَى عَلِيٌّ أَهْلًا يَهُمَا: لَبَيْكَ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ، قَالَ: مَا كُنْتُ لِأَدْعَ سُنَّةَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم لِقَوْلِ أَحَدٍ.

١. بعمره وحجة: وفي نسخة: «بحجة وعمره». ٢. أنا: وللكشميهني: «لي».

٣. بحجة: ولأبي الوقت: «بالحجة». ٤. وقالت: وفي نسخة: «فقالت».

٥. حابستكم: وفي نسخة: «حابستهم». ٦. بحج: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «بحجة».

٧. لم: ولأبي الوقت: «فلم». ٨. حدثنا: ولابن عساكر: «حدثني». ٩. رأى: وفي نسخة بعده: «ذلك».

ترجمة = ويحتمل أن يكون التقدير «باب حكم التمتع ...»، فلا يكون فيه دلالة على أنه يجزئه. اهـ قلت: الظاهر الأول؛ إذ أورد فيه حديث الفسخ، لا تخصيص بزمانه صلى الله عليه وسلم، كما أشار إلى التخصيص فيما سبق من «باب من أهل في زمنه صلى الله عليه وسلم ...»، لكن لم يرضَ به العيني. وأما ما أشار إليه الحافظ في صورة القرآن بقوله: «أو عكسه، وهذا مختلف فيه» فهي مسألة خلافية. وما ينبغي أن يعلم أن الأئمة الأربعة - شكر الله سعيهم - اختلفوا في أفضل أنواع النسك، وهي ثلاثة على المشهور: ١- القرآن ٢- التمتع ٣- الإفراد، واتفقت الأئمة الأربعة على جوازها. والنوع الرابع: فسخ الحج إلى العمرة. وذكر هذه الأربعة البخاري في هذه الترجمة، وهذا الأخير هو المرجح عند الحنابلة، كما بسط في حاشية «اللامع».

سهر: قوله: ليلة الخصبة: أي الليلة التي بعد ليالي التشريق التي ينزل الحاج فيها في الخصب، والمشهور في «الخصبة» سكون الصاد، وجاء فتحها وكسرها، وهي أرض ذات حصى. (عمدة القاري) قوله: عفرى حلقى: يفتح الأول وسكون الثاني فيهما، وألفهما مقصورة للتأنيث، هكذا يرويه المحدثون، وفيه وجوه آخر، والمعنى: عفرها الله وحلق شعرها، وليس المراد حقيقة ذلك، لا في الدعاء ولا في الوصف، بل هي كلمة اتسعت فيها العرب، فتطلقها ولا تريد حقيقة معناها، كـ «تربت يدك» ونحو ذلك. (ملقط من عمدة القاري وإرشاد الساري) قوله: فمننا من أهل بعمره إلخ: فيه دلالة على أن بعضهم كان مفرداً أيضاً، فعلم منه أن الأمر بالفسخ كان على التخيير لا على التأكيد، أو على التأكيد لكن بالكفاية. قال الكرماني: قالت عائشة: «لا نرى إلا أنه الحج»، فكيف أهلوا بالعمرة؟ قلت: ذلك الظن كان عند الخروج، وأما الانقسام إلى هذه الثلاثة فهو بعد ذلك. انتهى قال العيني: إن الروايات عن عائشة مختلفة فيما أحرمت به، حتى قال مالك: ليس العمل عندنا على حديث عروة عن عائشة، وقال أبو عمر: الأحاديث فيها مضطربة. انتهى قوله: وعثمان ينهى عن المتعة: وكذا عمر ومعاوية. قال العيني: أجمع المسلمون على إباحة التمتع في جميع الأعصار - وإنما اختلفوا في فضله - إلا ما روي عن أمير المؤمنين عمر وعثمان عليهما السلام: أنهما كانا ينهيان عن التمتع. وقيل: كان هي تنزيه [ترغيباً للإفراد. (إرشاد الساري)] وقيل: إنما نهيا عن فسخ الحج إلى العمرة. وقد أنكر عليهم علماء الصحابة وخالفوهم، والحق مع المنكرين. انتهى ملقطاً

* أسماء الرجال: عبد الله بن يوسف: التنيسي. مالك: الإمام المدني. محمد بن بشار: العبدى البصري. غندر: هو محمد بن جعفر، البصري. شعبة: ابن الحجاج، العتكي.

الحكم: بفتح حين، ابن عتبة (بالتصغير)، الفقيه الكوفي. علي: ابن حسين بن علي عليهما السلام الملقب بزين العابدين. مروان بن الحكم: الأموي.

سند: قوله: فأما من أهل بالحج ... لم يحلوا: هذا بظاهره يقتضي أنه ما أمرهم بفسخ الحج بالعمرة، مع أن الصحيح الثابت برواية أربعة عشر من الصحابة هو أنه أمر من لم يسق الهدى بفسخ الحج وجعله عمرة، من جهتهم عائشة عليها السلام، وحينئذ لا بد من حمل هذا الحديث على من ساق الهدى، وبه تندفع المناقاة بين الأحاديث، والله تعالى أعلم.

١٥٦٤- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ * قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ * عَنْ أَبِيهِ * عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ^{سند} عنه قَالَ: كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ أَفْجَرُ الْفُجُورِ فِي الْأَرْضِ، وَيَجْعَلُونَ الْمُحَرَّمَ صَفْرًا، وَيَقُولُونَ: إِذَا بَرَأَ الدَّبْرَ وَعَقَا الْأَثَرَ وَأَنْسَلَخَ صَفْرُ: حَلَّتِ الْعُمْرَةُ لِمَنْ اعْتَمَرَ. قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ صَبِيحَةَ رَابِعَةِ مُهَلِّينَ بِالْحَجِّ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً، فَتَعَاظَمَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الْحِلِّ؟ قَالَ: «حِلُّ كُلُّهُ».

كلها ساكنة لأجل السجع
أي صبيحة ليلة رابعة من ذي الحجة. (ع)
أي الاعتناء في أشهر الحج

١٥٦٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى * قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ * عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ * عَنْ أَبِي مُوسَى * ^{سند} عنه قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ... فَأَمَرَهُ بِالْحِلِّ.

١٥٦٦- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ * قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ * ح. وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، ^{سند} عنه عَنْ حَفْصَةَ ^{سند} عنه - زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ - أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا بِعُمْرَةٍ وَلَمْ تَحُلْ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ؟ قَالَ: «إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي وَقَلَّدْتُ هَذِي، فَلَا أَجُلَ حَتَّى أَتَحَرَّ».

النبسي. (ق)
الإمام
مولي ابن عمر. (ق)

١. الحج: وفي نسخة بعده: «من». ٢. صفر: وفي نسخة: «صَفْرًا». ٣. فأمره: كذا للكشيميهي، ولأبي ذر والحموي والمستملي: «فأمرني».
٤. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٥. أخبرنا: وفي نسخة: «أخبرني».

سهر: قوله: يجعلون المحرم صفر: كذا في جميع الأصول من «الصحاحين». قال النووي: كان ينبغي أن يكتب بالألف، ولكن على تقدير حذفها لا بد من قراءته منصوبًا؛ لأنه مصروف بلا خلاف. والمراد بجعلهم ذلك أنهم كانوا يؤخرون حرمة الحرم إلى صفر فيسمون المحرم صفرًا. (التوشيح) قوله: الدبر: بفتحين، الجرح الذي يكون في ظهر الإبل من اصطكاك الأكتاف. (إرشاد الساري) قوله: عفا الأثر: [أي ذهب أثر الحاج عن الطريق، أو ذهب أثر الدبر. (إرشاد الساري)]

قوله: إني لبدت رأسي: بتشديد الواو من «التلبيد»، وهو أن يجعل الحرم في رأسه شيئًا من الصمغ؛ ليجتمع الشعر ولئلا يقع فيه القمل. و«التقليد» تعليق الشيء في عنق الهدى من النعم؛ ليعلم أنه هدي. (الكواكب الدراري وعمدة القاري) قوله: حتى أتحَرَّ: أي الهدي. فيه: أن من ساق الهدي لا يتحلل من عمل العمرة حتى يهل بالحج ويفرغ منه. وفيه: أنه لا يحل حتى ينحر هديه، وهو قول أبي حنيفة وأحمد. وفيه استحباب التلبيد والتقليد، قاله العيني. قال الكرماني: ما دخل التلبيد في الإحلال وعدمه؟ قلت: الغرض بيان أي مستعد من أول الأمر بأن يدوم إحرامي إلى أن يبلغ الهدي محله؛ إذ التلبيد إنما يحتاج إليه من طال أمر إحرامه ويمكث كثيرًا في فضل أعماله. أو المقصود التقليد، وذكر التلبيد لبيان الواقع، أو لتأكيد الأمر. وفيه دليل أنه ﷺ كان قارئًا؛ لأن ثمة عمرة. انتهى قال القسطلاني: أجمع العلماء على جواز الأنواع الثلاثة: الإفراد، والتمتع، والقران. واختلفوا في أيها أفضل؟ حسب اختلافهم فيما فعله ﷺ في حجة الوداع. ومذهب الشافعية والمالكية إن الإفراد أفضل؛ لأنه ﷺ اختاره أولًا، ثم التمتع، ثم القران. وقال أبو حنيفة: القران، ثم التمتع، ثم الإفراد، واحتج لترجيح القران بما سبق من الأحاديث وبقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ (البقرة: ١٩٦). وقال أحمد وآخرون: أفضلها التمتع، ثم الإفراد، ثم القران، =

* أسماء الرجال: موسى بن إسماعيل: التبوذكي المنقري. وهيب: ابن خالد، أبو بكر البصري. ابن طاووس: عبد الله. عن أبيه: طاووس بن كيسان، اليماني. محمد بن المثنى: العنزي الزماني. غندر: محمد بن جعفر. شعبة: ابن الحجاج. قيس بن مسلم: الجدلي. طارق بن شهاب: البجلي. أبي موسى: الأشعري. إسماعيل: ابن أبي أويس، الأصبحي المدني. مالك: الإمام المدني الأصبحي.

سند: قوله: كانوا يرون إلخ: الظاهر أن الضمير لأهل الجاهلية، بل هو المتعين؛ لقوله: «ويجعلون المحرم صفرًا». ولعل مقصود ابن عباس أنه كما كان أهل الجاهلية يبالغون في نفى العمرة في أشهر الحج كذلك جاء الشرع بالمبالغة في طلب العمرة في أشهر الحج، حتى يفسخ الحج إلى العمرة. وكلام بعض يومهم أن الضمير للصحابة، لكنه وهم ساقط. وذكر غالب العلماء أن مقصود ابن عباس بذلك التنبيه على ما بسببه وقع الأمر بالفسخ، أي أمر بالفسخ ليعلم أن العمرة في أشهر الحج مشروعة، وذلك لأن أهل الجاهلية ما يرونها مشروعة في أشهر الحج، فبين لهم بأمرهم بالفسخ أنها مشروعة، ولهذا يقولون: الفسخ كان مخصوصًا بالصحابة؛ لخصوص العلة بهم، وأما الآن فلا يجوز لأحد الفسخ؛ لانقضاء العلة. ويرد عليه أنه لو كان كذلك لقال ابن عباس بخصوص الفسخ بالصحابة، مع أن مذهبه أنه لا يختص بهم، بل يعمهم وغيرهم إلى القيامة. وذلك لما علم من مذهبه أن خصوص العلة عنده يفيد خصوص الحكم، كما قال في الرمل؛ فإنه لا يرى الرمل سنة لغیر الصحابة؛ لخصوص العلة.

نعم مذهب القائلين بخصوص الفسخ بالصحابة أن خصوص العلة لا يستلزم خصوص الحكم، فيلزم عليهم أنه وإن ثبت أن العلة بيان مشروعية العمرة في أشهر الحج كما قررتم، فلا يلزم منه خصوص الفسخ بالصحابة، بل مقتضى أصلكم أن يعم الحكم لهم ولغيرهم، فمن أين الخصوص؟ ثم قد اعترض على كون علة الفسخ ما ذكروا بوجوه كثيرة، منها: أن النبي ﷺ قد اعتمر قبل ذلك مرارًا متعددة في أشهر الحج مع خلق كثير من الصحابة، وذلك يكفي في بيان المشروعية. ومنها: أن الفسخ عندهم حرام، ومشروعية الشيء لا يحل بياها بارتكاب حرم ... إلى غير ذلك، والله تعالى أعلم. وقد يقال: إن أحاديث الفسخ صريحة بالفرق بين من ساق الهدي - فلا يحل له الفسخ - وبين غيره، فيجب على مقتضى الفرق جواز الفسخ له، وإلا فلا يبقى فرق، فيجب أن يؤمر من ساق الهدي أيضًا بالفسخ؛ لأجل مصلحة المشروعية، فافهم، والله تعالى أعلم.

١٥٦٧- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَمْرَةَ نَصْرُ بْنُ عِمْرَانَ الصُّبُعِيُّ قَالَ: تَمَتَّعْتُ فَتَهَانِي نَاسٌ، فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَأَمَرَنِي. فَرَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَأَنَّ رَجُلًا يَقُولُ لِي: حَجٌّ مَبْرُورٌ وَعُمْرَةٌ مُتَقَبَّلَةٌ، فَأَخْبَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ: سُنَّةُ النَّبِيِّ ﷺ. ثُمَّ قَالَ لِي: أَقِمْ عِنْدِي، وَأَجْعَلْ لَكَ سَهْمًا مِنْ مَالِي. قَالَ شُعْبَةُ: فَقُلْتُ: لِمَ؟ فَقَالَ: لِلرُّؤْيَا الَّتِي رَأَيْتُ.

١٥٦٨- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا أَبُو شَهَابٍ قَالَ: قَدِمْتُ مُتَمَتِّعًا مَكَّةَ بِعُمْرَةٍ، فَدَخَلْنَا قَبْلَ التَّروِيَةِ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، فَقَالَ لِي أَنَسٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ: تَصِيرُ الْآنَ حَجَّتُكَ مَكِّيَّةً. فَدَخَلْتُ عَلَى عَطَاءٍ* أَسْتَفْتِيهِ فَقَالَ: حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ حَجَّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ سَاقِ الْبُذْنِ مَعَهُ، وَقَدْ أَهَلُّوا بِالْحَجِّ مُفْرَدًا، فَقَالَ لَهُمْ: «أَحِلُّوا مِنْ إِحْرَامِكُمْ بِطَوَافِ الْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ، وَقَصَّروا ثُمَّ أَقِيمُوا حَلَالًا، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّروِيَةِ فَأَهَلُّوا بِالْحَجِّ، وَاجْعَلُوا إِلَيَّ قَدِمْتُمْ بِهَا مُتَعَةً».

فَقَالُوا: كَيْفَ نَجْعَلُهَا مُتَعَةً وَقَدْ سَمِينَا الْحَجَّ؟ فَقَالَ: «افْعَلُوا مَا أَمَرْتُكُمْ، فَلَوْلَا أَنِّي سَقْتُ الْهَدْيَ لَفَعَلْتُ مِثْلَ الَّذِي أَمَرْتُكُمْ، وَلَكِنْ لَا يَحِلُّ مِنِّي حَرَامٌ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ»، فَفَعَلُوا. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: أَبُو شَهَابٍ لَيْسَ لَهُ مُسْنَدٌ إِلَّا هَذَا.

١٥٦٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَعْوَرُ عَنْ شُعْبَةَ* عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَدَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: اخْتَلَفَ عَلِيٌّ وَعُثْمَانُ - وَهُمَا بِعُسْفَانَ - فِي الْمُتَعَةِ، فَقَالَ عَلِيٌّ: مَا تُرِيدُ إِلَى أَنْ تَنْهَى عَنْ أَمْرِ فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ عُثْمَانُ: دَعْنِي عَنْكَ. قَالَ: فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عَلِيٌّ أَهَلَ بِهِمَا جَمِيعًا.

٣٥- بَابُ مَنْ لَبَّى بِالْحَجِّ وَسَمَّاهُ

٢١٣/١

١٥٧٠- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ* قَالَ: سَمِعْتُ مُحَاجِدًا يَقُولُ: حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ.....

١. حج مبرور: ولابن عساكر: «حجة مبرورة». ٢. وأجعل: وفي نسخة: «فأجعل». ٣. فقال: وفي نسخة: «قال». ٤. فقال: وفي نسخة: «قال».

٥. حجتك مكية: وللمستمل وأبي ذر: «حجك مكياً». ٦. أستفتيه: وفي نسخة: «فأستفتيته»، وفي نسخة: «أستفتيته».

٧. قال إلخ: كذا للكميهمي والمستمل. ٨. إلى: كذا للأكثر، وللكميهمي: «إلا». ٩. فقال إلخ: كذا لأبي ذر. ١٠. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا».

ترجمة: قوله: باب من لبى بالحج وسماه: ظاهر كلام العيني أن الغرض الإشارة إلى أن التعيين والتسمية بأنواع الحج أولى. ويحتمل عندي في الغرض أن من لبى بالحج وعينه وسماه فله الفسخ أيضاً، كما يدل عليه الرواية، وهو مذهب أحمد.

سهر = واحتج لترجيح التمتع بأنه ﷺ ثمانية بقوله: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت لم أسق الهدي ولجعلتها عمرة». انتهى كلام القسطلاني ملتقفاً قوله: وقصروا: لم يأمرهم بالخلق؛ ليتوفر الشعر يوم الحلق؛ لأنهم يحلون بعد قليل بالحج؛ لأن بين دخولهم مكة وبين يوم التروية أربعة أيام فقط. (إرشاد الساري) قوله: وهما بعسفان: جملة حالية أي كائنان بعسفان، وهو بضم العين وسكون السين المهملتين وبالفاء وبعد الألف نون، قرية جامعة بينها وبين مكة ستة وثلاثون ميلاً. (إرشاد الساري) قوله: ما تريد إلى أن تنهى: أي ما تريد إرادة منتهية إلى النهي، أو ضمن الإرادة معنى الميل. (إرشاد الساري وعمدة القاري) قوله: أهل بهما: أي العمرة والحج، وهذا هو القرآن. فإن قلت: كيف تقول هذا قرآن والاختلاف بينهما كان في التمتع؟ قلت: من وجوه التمتع أن يتمتع الرجل بالعمرة والحج، وهو أن يجمع بينهما فيهل بهما جميعاً في أشهر الحج أو غيرها، يقول: ليك بعمره وحجة معاً، وهذا هو القرآن. وإنما جعل القرآن في باب التمتع؛ لأن القارن يتمتع بترك النصب في السفر إلى العمرة مرة وإلى الحج أخرى، ويتمتع بجمعهما، ولم يحرم لكل واحد من ميقاته وضم الحج إلى العمرة، فدخل تحت قوله تعالى: «فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ» (البقرة: ١٩٦)، قاله العيني.

* أسماء الرجال: آدم: ابن أبي إياس. شعبة: ابن الحجاج، العتكي. أبو جمره: بالجيم والراء. أبو نعيم: الفضل بن دكين. أبو شهاب: الأكبر الحنات بالنون، موسى بن نافع، الهذلي الكوفي. عطاء: هو ابن أبي رباح، القرشي مولاها، المكي. قتيبة: هو ابن سعيد، الثقفي. شعبة: ابن الحجاج. عمرو: ابن مرة بن عبد الله، الكوفي. سعيد: ابن المسيب بن حزن، المخزومي. مسدد: هو ابن مسرهد. حماد: ابن زيد بن درهم، الأزدي. أيوب: هو السخيتاني. مجاهد: هو ابن جبر، المفسر.

قَالَ: قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَخَنَ نَقُولُ: لَبَيْكَ يَا حُجَّ. فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَجَعَلَنَاهَا عُمْرَةً.

٣٦- بَابُ التَّمَتُّعِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ

مر تفسیرہ برقم: ۱۵۶۱

٩١٣/١

١٥٧١- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ* قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ* عَنْ قَتَادَةَ* قَالَ: حَدَّثَنِي مُطَرِّفٌ* عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ* رضي الله عنه قَالَ:

ن ۲ ن ۳ سهر سهر
تَمَتَّعْنَا عَلَىٰ عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَزَلَ الْقُرْآنُ، قَالَ رَجُلٌ بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ.

٣٧- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ ^{ترجمة سند}

(البقرة: ١٩٦)

١/٥٣٥

١٥٧٢- وَقَالَ أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْبَصْرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرٍ الْبَرَاءُ* قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ غِيَاثٍ* عَنْ عِكْرِمَةَ*

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ * رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ مُتْعَةِ الْحَجِّ فَقَالَ: أَهْلُ الْمَهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ وَأَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَأَهْلُنَا،

فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اجْعَلُوا إِهْلَالَكُمْ بِأَحَجِّ عُمْرَةٍ إِلَّا مَنْ قَدَّ الْهُدْيَ».

أي قربنا من مكة؟ لأن ذلك كان بسرف. (ع، قس)

١. على عهد النبي ﷺ: كذا أبي ذر. ٢. رسول الله: وفي نسخة: «النبي». ٣. ونزل: وفي نسخة: «فزل». ٤. البراء: كذا أبي ذر.

ترجمة: قوله: باب التمتع على عهد النبي ﷺ: في الترجمة إشارة إلى الخلاف في ذلك، وإن كان الأمر استقر بعد ذلك على الجواز. وقوله: «قال رجل برأيه...» قال ابن التين: يحتمل أن يريد عمر أو عثمان. وأغرب الكرمانى فقال: «ظاهر سياق كتاب البخاري أن المراد به عثمان»، وكأنه لقُرِبَ عهده بقصة عثمان مع علي، وذلك غير لازم؛ فقد سبقت قصة عمر مع أبي موسى في ذلك، ووقعت لمعاوية أيضًا مع سعد بن أبي وقاص في «صحيح مسلم» قصة في ذلك.

والأول أن يفسّر بعمر؛ فإنه أول من نهي عنها، وكان من بعده كان تابعاً له في ذلك. وفي «مسلم» أيضاً: أن ابن الزبير كان ينهى عنها وابن عباس يأمر بها، فسألوا جابرًا فأشار إلى أن أول من نهي عنها عمر. ثم في حديث عمران هذا ما يُعكّر على عياض وغيره في جزمهم أن المتعة التي نهي عنها عمر وعثمان هي فسخ الحج إلى العمرة، لا العمرة التي يحج بعدها؛ فإن في بعض طرقه عند «مسلم» التصريح بكونها متعة الحج، وفي رواية له أيضاً: «أن رسول الله ﷺ أَمَرَ بعض أهلَه في العشر»، وفي رواية له: «جمع بين حج وعمرة»، ومراده التمتع المذكور، وهو الجمع بينهما في عام واحد، كما سيأتي صريحًا في الباب بعده في حديث ابن عباس. انتهى من «الفتح»

قوله: باب قول الله عز وجل ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام: أي تفسير قوله، و﴿وَلَا يَكُن فِي الْأَيَاتِ لَكُمْ كُنْهٌ﴾ في الآية إشارة إلى التمتع؛ لأنه سبق ذكره. وقال السندي تحت الباب: يحتمل وجهين، أحدهما: أن اسم الإشارة إشارة إلى التمتع، والمعنى: التمتع مباح أو مشروع لغير المكي، وبه قال الحنفية، وإليه يشير كلام ابن عباس. فليزاد المصنف يدل على أنه اختار هذا التفسير. والثاني: أنه إشارة إلى وجوب الدم أو الصوم، والمعنى: وجوب أحد الأمرين على غير المكي، وأما المكي فإذا تمتع فلا يجب عليه شيء، وبه قال الجمهور، ويؤيده قُرْبُ المشار إليه. ويؤيد الأولُ اللامُ في قوله: «لَيْسَ لَمْ يَكُنْ؟» فإن المناسب للمعنى الثاني كلمة «على»، وهذا التأييد أقوى من تأييد قُرْب المشار إليه. وكأنه هذا مال المصنف =

سهر: قوله: فجعلناها عمرة: أي جعلنا الحجة عمرة. ويؤخذ منه فسخ الحج إلى العمرة، وقد ذكرنا أنه منسوخ عند الجمهور. وموضع الترجمة قوله: «لبيك بالحج»؛ فإنه لى وسماه. (عمدة القاري وإرشاد الساري) قوله: ونزل القرآن: وهو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾ الآية (البقرة: ١٩٦)، ولم ينزل بعد هذه الآية آية تنسخ هذه الآية. (عمدة القاري) قوله: قال رجل يريه ما شاء: هو عمر بن الخطاب، لا عثمان بن عفان؛ لأن عمر أول من نعى عنها، فكان من بعده تابعاً له في ذلك، كما في «القسطلاني». وقد مر البحث والاختلاف فيه برقم: ١٥٦٣. قوله: ذلك: إشارة إلى التمتع؛ لأنه سبق فيها، وهو قوله: ﴿فَإِذَا أَنْتُمْ﴾ أي إذا تمكنتم من أداء المناسك ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامًا ثَلَاثًا يَوْمًا فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عُمْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُمْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ الآية (البقرة: ١٩٦). (عمدة القاري) وسيجيء تنتمه في الصفحة اللاحقة. قوله: اجعلوا: خطاب لمن كان أهل بالحج مفرداً؛ لأنهم كانوا ثلاث فرق، قاله العين. أي افسحوه إلى العمرة؛ لبيان مخالفة ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة في أشهر الحج. وهذا خاص بهم في تلك السنة، كما في حديث بلال عند أبي داود. (إرشاد الساري)

* أسماء الرجال: موسى بن إسماعيل: التبوذكي المنقري. همام: هو ابن يحيى بن دينار، العوزي. قتادة: ابن دعامة، السدوسي. مطرف: ابن الشخير كسكين، البصري.

عمران بن حصين: أبو نجيد، الصحابي. أبو معشر البراء: بالتشديد، هو ابن يوسف بن يزيد، البصري. عثمان بن غياث: البصري. عكرمة: ابن عبد الله، مولى ابن عباس، ثقة ثبت، أصله بربري، عالم بالتفسير. ابن عباس: عبد الله، ابن عم النبي ﷺ.

سند: قوله: **باب قول الله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام: يحتمل وجوه، أحدهما:** أن اسم الإشارة إشارة إلى التمتع، والمعنى: التمتع مباح أو مشروع لغیر المكي، وبه قال الخنفية، وإليه يشير كلام ابن عباس، فأيراد المصنف يدل على أنه اختار هذا التفسير. **والثاني:** أنه إشارة إلى وجوب الدم أو الصوم، والمعنى: وجوب أحد الأمرين على غیر المكي، وأما المكي فإذا تمتع فلا يجب عليه شيء، وبه قال الجمهور، ويؤيده قرب المشار إليه. ويؤيد الأول اللام في قوله: ﴿لَم يَكُنْ﴾، فإن المناسب بالمعنى الثاني كلمة «علم»، وهذا التأييد أقوى من تأييد قرب المشار إليه. وكأنه هذا مال المصنف إلى ترجيحه، والله تعالى أعلم.

طُفْنَا بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ، وَأَتَيْنَا النَّسَاءَ، وَلَبِسْنَا الْقِيَابَ وَقَالَ: «مَنْ قَلَّدَ الْهَدْيَ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ حِلَّهُ». ثُمَّ أَمَرْنَا عَشِيَّةَ التَّروِيَةِ أَنْ نُهْلَ بِالْحَجِّ، فَإِذَا فَرَعْنَا مِنَ الْمَنَاسِكِ جِئْنَا فَطُفْنَا بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفا وَالْمَرْوَةِ فَقَدْ تَمَّ حَجُّنَا، وَعَلَيْنَا الْهَدْيُ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ» إِلَى أَمْصَارِكُمْ ^{بَن يَنْحَرِمْنَ. (ق)} ^{أَي طَوَافِ الْإِضَافَةِ} ^(البقرة: ١٩٦)

الشَّاةُ تُجْزَى. فَجَمَعُوا نُسُكَيْنِ فِي عَامٍ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَإِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَهُ فِي كِتَابِهِ وَسَنَّهُ نَبِيُّهُ ﷺ وَأَبَاحَهُ لِلنَّاسِ غَيْرِ أَهْلِ مَكَّةَ، ^{ذَكَرَهَا لِبَيَانِ وَلَا فِيهَا نَفْسُ السَّكِينِ. (ق)} ^{أَي شَرَعَهُ حَيْثُ أَمَرَ الصَّحَابَةَ بِالتَّمَتُّعِ. (ك)}

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ». وَأَشْهُرُ الْحَجِّ الَّتِي ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ ^(البقرة: ١٩٦) ^{وَذَكَرَ دَوَاعِيَهُ بِحَضْرَةِ النَّسَاءِ}

وَذُو الْحِجَّةِ، فَمَنْ تَمَتَّعَ فِي هَذِهِ الْأَشْهُرِ فَعَلَيْهِ دَمٌ أَوْ صَوْمٌ. وَالرَّقْتُ: الْحِمَاحُ، وَالْفُسُوقُ: الْمَعَاصِي، وَالْجِدَالُ: الْمِرَاءُ. ^{أَوْ الْفُحْشُ مِنَ الْكَلَامِ. (ق)}

٣٨- بَابُ الْإِغْتِسَالِ عِنْدَ دُخُولِ مَكَّةَ

٢١٤/١

١٥٧٣- حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ: أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا دَخَلَ أَدْنَى الْحَرَمِ أَمْسَكَ عَنِ التَّلْبِيَةِ، ثُمَّ يَبِيتُ بِذِي طُوًى، ثُمَّ يُصَلِّي بِهَ الصُّبْحَ وَيَغْتَسِلُ، وَيُحَدِّثُ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ. ^{بَتَلَيْثِ الطَّاءِ، يَصْرِفُ وَلَا يَصْرِفُ، وَادَّ بَقَرٍ مَكَّةَ، كَذَا فِي «الْعَيْنِ» وَمَرَّ بِرَقْمٍ: ١٥٥٣}

١. طفنا: وللأصلي: «فطفنا». ٢. وبين الصفا: وفي نسخة: «وبين الصفا». ٣. وبالصفا: وفي نسخة: «وبين الصفا». ٤. فقد: وللکشميهي: «وقد». ٥. في كتابه: كذا لأبي ذر. ٦. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني».

ترجمة = إلى ترجيحه، والله أعلم. اهـ ويحتمل عندي في غرض المصنف بالترجمة أنه أراد تفسير «الأهل» و«حاضري المسجد» بأن المراد به التوطن، لا مطلق الحضور، كما يتوهم بلفظ «حاضري المسجد»؛ فإن الأزواج المطهرات ونساء الصحابة رضي الله عنهم كنَّ معهم في السفر، ومع ذلك تمتعوا.

سهر: قوله: طفنا بالبيت: أي فلما قدمنا طفنا، وللأصلي: «فطفنا» بفاء العطف. (إرشاد الساري) قوله: وأتيننا النساء: أي واقعنهن، والمراد غير المتكلم؛ لأن ابن عباس كان إذ ذاك لم يدرك الحلم، وإنما حكى ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم. (إرشاد الساري) قوله: فإنه لا يحل له: أي لا يحل له شيء من محظورات الإحرام. (إرشاد الساري) قوله: ثم أمرنا عشيّة التروية: أي بعد الظهر ثامن ذي الحجة، «أن نهل بالحج» من مكة. قوله: «فإذا فرغنا من المناسك» من الوقوف بعرفة والمبيت بمزدلفة والرمي والحلق. (عمدة القاري) قوله: فقد تم حجنا: وللکشميهي: «وقد تم» بالواو بدل الفاء. ومن قوله: «فقد تم حجنا» إلى آخر الحديث موقوف على ابن عباس، ومن أوله إلى هنا مرفوع. (إرشاد الساري) وعمدة القاري: قوله: فمن لم يجد: أي الهدى «فصيام ثلثة أيام في الحج» في أيام الاشتغال به بعد الإحرام وقبل التحلل، ولا يجوز تقديمها على الإحرام بالحج؛ لأنها عبادة بدنية، فلا تقدم على وقتها. ويستحب قبل يوم عرفة؛ لأنه يستحب للحاج فطره. وقال أبو حنيفة: في أشهره (أي أشهر الحج) بين الإحرامين، والأحب أن يصوم سابع ذي الحجة وثمانه وتاسعه [رجاء أن يقدر على الهدى. (عمدة القاري)]. ولا يجوز يوم النحر وأيام التشريق عند الأكثر، وقال المالكية: يصوم أيام التشريق أو ثلاثة بعدها؛ لقوله تعالى: «فصيام ثلثة أيام في الحج» (البقرة: ١٩٦) أي في وقته، وذو الحجة كلها وقت عندهم. ولنا أنه نهي عن صوم أيام التشريق، ولأن ما بعدها ليس من وقت الحج عندنا، قاله القسطلاني. قوله: ثلاثة أيام: [آخرها يوم عرفة، وبعده لا يجزئه، بل صار الدم متعيناً عند الحنفية، كذا في «العين» و«الدر»].

قوله: وسبعة إذا رجعتكم إلى أمصاركم: تفسير من ابن عباس لمعنى الرجوع. قال العيني: والمستحب في السبعة أن يكون صومها بعد رجوعه إلى أهله؛ إذ جواز ذلك يجمع عليه. ويجوز إذا رجع إلى مكة بعد أيام التشريق في مكة وفي الطريق، وهو محكي عن مجاهد وعطاء، وهو قول مالك. وللشافعي أربعة أقوال، أصحها عند رجوعه إلى أهله. انتهى وقال أبو حنيفة: الرجوع هو الفراغ من أفعال الحج، كذا في «الكرمان». قوله: الشاة تجزى: [أي تكفي لدم التمتع. (عمدة القاري)] جملة حالية نحو «كلّمته فوه إلى في» بدون واو. (عمدة القاري) [قوله: ذلك: هو إشارة إلى الحكم الذي هو وجوب الهدى أو الصيام. و«حاضرو المسجد الحرام» هم أهل الحرم ومن كان منه على دون مسافة القصر، هذا عند الشافعية. وقال أبو حنيفة: لفظ «ذلك» إشارة إلى التمتع لا إلى حكمه، فلا تمتع للحاضرين ولا إقارن، وهم أهل المواقيت ومن دونهما. وقال مالك: هم من كان بمكة أو بذي طوى، كذا في «الكرمان» و«القسطلاني». قال العيني: وعند الشافعي وأحمد ومالك أن المكي لا يكره له التمتع ولا الإقارن. وقال أبو حنيفة: يكره؛ فإن تمتع أو قرن فعليه دم جبر، وهما في حق الآفاقي مستحبان، ويلزمه الدم شكراً. قوله: أمسك عن التلبية: أي يتركها، والظاهر أن هذا مذهبه. واختلفوا فيه، قال مالك وأصحابه: يقطع التلبية إذا توجه إلى عرفات. قال أبو حنيفة وأصحابه والشافعي وأحمد وإسحاق: لا يقطع التلبية حتى يرمي جمره العقبة، واحتجوا بحديث ابن عباس: «فلم يزل النبي ﷺ يلي حتى رمى جمره العقبة»، كما مر برقم: ١٥٥٣، كذا في «العين» و«القسطلاني».

• أسماء الرجال: يعقوب: ابن إبراهيم بن كثير، الدورقي العبدي. ابن عليّة: بضم العين وفتح اللام وشدة التحتية، هو إسماعيل بن إبراهيم بن سهم، وعليّة أمه. أيوب: هو السخيتاني. نافع: مولى ابن عمر رضي الله عنهما.

١٥٧٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ* قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ* قَالَ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو* عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ ع: أَنَّ النَّبِيَّ ص دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءٍ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ. قَالَ هِشَامٌ: وَكَانَ عُرْوَةُ يَدْخُلُ عَلَى كِلْتُمَاهُمَا مِنْ كَدَاءٍ وَكُدَى، وَأَكْثَرُ مَا يَدْخُلُ مِنْ كُدَى، وَكَانَتْ أَقْرَبُهُمَا إِلَى مَنْزِلِهِ.

١٥٨٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ* قَالَ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ* عَنْ هِشَامٍ* عَنْ عُرْوَةَ قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ص عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءٍ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ. وَكَانَ عُرْوَةُ أَكْثَرُ مَا يَدْخُلُ مِنْ كُدَى، وَكَانَ أَقْرَبُهُمَا إِلَى مَنْزِلِهِ.

١٥٨١- حَدَّثَنَا مُوسَى* قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ* قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ص عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءٍ. وَكَانَ عُرْوَةُ يَدْخُلُ مِنْهُمَا كِلْتُمَاهُمَا، وَكَانَ أَكْثَرُ مَا يَدْخُلُ مِنْ كُدَى أَقْرَبُهُمَا إِلَى مَنْزِلِهِ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: كَدَاءٌ وَكُدَى مَوْضِعَانِ.

٤٢- بَابُ فَضْلِ مَكَّةَ وَبُنْيَانِهَا

٢١٤/١

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمَّا نَا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتُنَا لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴿١٥٨﴾ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿١٥٩﴾ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴿١٦٠﴾

كان يناوله الحجارة. (ق)

الأساس. (ق)

يعني في الدنيا

(البقرة: ١٢٥ - ١٢٨)

١. على: كذا للكشميهني، ولأبي ذر: «من». ٢. كُدَى: كذا لأبوي ذر والوقت والأصيلي، وفي نسخة: «كداء».
٣. وكانت: في نسخة: «وكان». ٤. كُدَى: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «كداء». ٥. كلتيهما: في نسخة: «كليهما»، وللأصيلي: «كلاهما».
٦. وكان أكثر ما يدخل: وفي نسخة: «وأكثر ما يدخل»، وفي نسخة: «وأكثر ما كان يدخل». ٧. كُدَى: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «كداء».
٨. قال البخ: كذا للمستمل. ٩. وإذ جعلنا ... الرحيم: كذا للكريمة. ١٠. وإذ قال ... الرحيم: وفي نسخة: «إلى قوله: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾».

ترجمة = عمرة الجعرانة. ذكرهما في الترجمة، وذكر حديث الدخول لها؛ لكونه على شرطه، وسكت عن حديث الدخول ليلاً؛ لعدم كونه على شرطه، وثبّه بذكره «ليلاً» على ذلك. انتهى من هامش «الهندية» قلت: ويحتمل أن يكون غرضه أن دخول النهار اتفاقي، أي هما سواء، فهو إشارة إلى أحد المذاهب الآتية.

سهر: قوله: وكانت أقربهما إلى منزله: اعتذار لأبيه عروة؛ لأنه روى الحديث وخالفه؛ لأنه رأى أن ذلك ليس بحتم، وكان ربما فعله وكثيراً ما يفعل غيره؛ بقصد التيسير، كذا في «فتح الباري». قوله: وبنيناها: قال العيني: فإن قلت: ليس في أحاديث الباب ذكر لبنا بنيا مكة، فلم يقتص على قوله: «باب فضل مكة»؟ قلت: لما كان بنيا الكعبة سبباً لبنا مكة وعمارها اكفى به. وفي «القسطلاني»: قوله: «وفي بنائها» أي الكعبة. قوله: وقوله تعالى: بالجر أي باب في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا...﴾، هذه أربعة آيات سبق كلها في رواية كريمة، وفي رواية الباقي بعض الآية الأولى، وفي رواية أبي ذر كل الآية الأولى، ثم قالوا: إلى قوله: ﴿التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾. قوله: وأما: أي من القتل والغارة. وقيل: أمناً من الجنون والجذام والبرص. وقيل: أمناً من أيدي الجبابرة؛ فإنه ما قصد قوم تخريبه إلا هلكوا، كأصحاب الفيل. قوله: «واتخذوا» قرأ نافع وابن عامر بصيغة الماضي، والباقيون بلفظ الأمر، وهو عطف على «أذكروا». قوله: «من مقام إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى» قيل: هو جميع الحرم، وقيل: هو مكة، وقيل: البيت. والأصح: الحجر الذي فيه أثر قدميه. (فتح الباري) هذه الحاشية نقلت من المنقول عنه مع اختصار.

* أسماء الرجال: أحمد: يحتمل أن يكون هو ابن عيسى التستري المصري، كما في أوائل «الحج». وقال أبو علي بن السكن عن الفربري: وهو في المواضع كلها أحمد بن صالح المصري، وكذا قال أبو عبد الله. وليس هو ابن أخي وهب؛ لأن المؤلف لم يخرج عنه شيئاً. (إرشاد الساري). ابن وهب: عبد الله المصري. عمرو: هو ابن الحارث، المصري.

عبد الله بن عبد الوهاب: الجمحي البصري. حاتم: هو ابن إسماعيل، الكوفي. هشام: عن أبيه عروة بن الزبير بن العوام. موسى: هو ابن إسماعيل، المنقري. وهيب: هو ابن خالد، البصري، هشام عن أبيه: هما تقدماً الآن.

سند: قوله: باب فضل مكة وبنيناها: ما ذكر في فضلها وفضل بنائها إلا ما يتعلق ببناء الكعبة من الأحاديث. وفيه إشعار بأن بناء الكعبة فيه شرف وفضل لها ولبانها وأهلها أي فضل وفخر أي فخر، والله تعالى أعلم.

١٥٨٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ * قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ * قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ * قَالَ:

سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ * ^٢ قَالَ: لَمَّا بُنِيَتِ الْكَعْبَةُ ذَهَبَ النَّبِيُّ ﷺ وَعَبَّاسٌ يَنْقُلَانِ الْحِجَارَةَ، فَقَالَ الْعَبَّاسُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: اجْعَلْ ^٣ إِرَارَكَ عَلَى رَقَبَتِكَ، فَخَرَّ إِلَى الْأَرْضِ، فَطَمَحَتْ عَيْنَاهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ: «أَرِنِي إِرَارِي»، فَشَدَّهُ عَلَيْهِ. ^٤

^١ قبل المبعث بخمس سنين. (قر) ^٢ ابن عبد المطلب ^٣ على أعناقهما ^٤ لتقرى به على حمل الحجارة ^٥ ففعل ذلك ﷺ. (قر)

أي وقع. (قر)

١٥٨٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ * عَنْ مَالِكٍ * عَنِ ابْنِ شِهَابٍ * عَنْ سَالِمٍ * بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنَ أَبِي بَكْرٍ

أَخْبَرَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهَا: «أَلَمْ تَرَيَ أَنَّ قَوْمَكَ حِينَ بَنَوْا الْكَعْبَةَ ^١ اقْتَصَرُوا عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا تَرُدُّهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟ قَالَ: «لَوْلَا حِدَاثُنْ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَفَعَلْتُ». ^٢

^١ بنصب عبد الله ^٢ ابن الخطاب. (قر) ^٣ أي ألم تعري ^٤ هم قريش ^٥ جمع قاعدة وهي الأساس. (قر)

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَكُنْ كَأَنَّ عَائِشَةَ سَمِعَتْ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا أَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَرَكَ اسْتِلامَ الرُّكْنَيْنِ اللَّذَيْنِ يَلْبِثَانِ الْحَجَرَ ^١ إِلَّا أَنَّ النَّبِيَّ لَمْ يُتِمَّ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ. ^٢

^١ ابن عمر، بالإسناد المذكور. (ع) ^٢ أي أظن

ابن قيس النخعي. (قر)

١٥٨٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ * حَدَّثَنَا الْأَشْعَثُ * عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ

عَنِ الْحِذَارِ: أَمِنَ النَّبِيُّ هُوَ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: فَمَا لَهُمْ لَمْ يَدْخُلُوهُ فِي النَّبِيِّ؟ قَالَ: «إِنَّ قَوْمَكَ قَصُرَتْ بِهِمُ التَّقَفَةُ»،

١. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٢. قال: وفي نسخة: «يقول». ٣. فطمحت: وفي نسخة: «وطمحت». ٤. حين: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «لما». ٥. قال: وفي نسخة: «فقال». ٦. فقال: وفي نسخة: «قال». ٧. الجدار: كذا للمستمل وأبي ذر، وفي نسخة: «الجدر». ٨. قَصُرَتْ: وللشيخ ابن حجر: «قَصُرَتْ».

ترجمة: قوله: ذهب النبي ﷺ والعباس ينقلان الحجارة: قال العيني: مطابقتها للترجمة تؤخذ من قوله: «لما بُنِيَ الكعبة...»، فإن قلت: الترجمة «بُنيان مكة» وفي الحديث بُنيان الكعبة! قلت: بُنيان الكعبة كان سبباً لبُنيان مكة، وبين السبب والمسبب ملازمة، فيستأنس بهذا وجه المطابقة. اهـ

سهر: قوله: لما بُنِيَ الكعبة: قال العيني: كل شيء علا وارتفع فهو كعب، ومنه سميت «الكعبة» للبيت الحرام؛ لارتفاعه وعلوه. وقيل: سميت به؛ لتعكيبها أي تربعها. انتهى قال السيوطي في «تاريخ مكة»: لا شك أن الكعبة المعظمة بنيت عشر مرات، وهي: ١- بناء الملائكة ﷺ ٢- وبناء آدم عليه السلام ٣- وبناء أولاده ٤- وبناء إبراهيم عليه السلام ٥- وبناء العملاقة ٦- وبناء جرهم ٧- وبناء قصي بن كلاب جد النبي ﷺ ٨- وبناء قريش قبل بعثته ﷺ ٩- وبناء ابن الزبير ١٠- وبناء الحجاج بن يوسف الثقفي. انتهى وفي «سير الحلي»: والحق أن الكعبة لم تبُن جميعها إلا ثلاث مرات، الأولى: بناء إبراهيم عليه السلام. والثانية: بناء قريش، وكان بينهما ألفاً سنة وسبع مائة سنة وخمس وسبعون سنة. والثالثة: بناء عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما، وكان بينهما نحو اثنين وثمانين سنة. وأما بناء الملائكة وبناء آدم وبناء بني فلم يصح، وأما بناء جرهم والعملاقة وقصي فإنما كان ترميماً. ولم تبُن بعدهما جميعاً إلا مرتين: مرة زمن قريش، ومرة زمن عبد الله بن الزبير. انتهى والله أعلم بالصواب.

قوله: فطمحت عيناه: أي شخصت وارتفعت إلى السماء، والمعنى أنه صار ينظر إلى فوق. وفي «الدلائل» للبيهقي عن عباس: «لما بنت قريش الكعبة انفردت رجلين رجلين ينقلان الحجارة، فكنت أنا وابن أخي. فجعلنا نأخذ أزرنًا، فبينما هو أمامي إذ صرع، فسعيت وهو شاخص ببصره إلى السماء. قال: فقلت لابن أخي: ما شأنك؟ قال: نھيت أن أمشي عربانًا. قال: فكتمته حتى أظهر الله عز وجل نبوته». (إرشاد الساري) قوله: أرني: بكسر الراء وسكوها أي أعطني، كذا في «القسطلاني». فإن قلت: الترجمة «بُنيان مكة» وفي أحاديث الباب بُنيان الكعبة؟ قال العيني: قلت: قد ذكرت في أول الباب أن بُنيان الكعبة كان سبباً لبُنيان مكة، وبين السبب والمسبب ملازمة، فيستأنس بهذا وجه المطابقة. انتهى قوله: لفعلت: أي لرددها على قواعد إبراهيم، وفيه دليل على ارتكاب أيسر الضررين دفعاً لأحدهما؛ لأن قصور البيت أيسر من اقتناء طائفة من المسلمين ورجوعهم عن دينهم. (إرشاد الساري) قوله: لئن كانت: [ليس شكاً في قولها؛ فإنها الحافظة المتقنة، لكنه جرى على ما يعتاد في كلام العرب من التردد للترديد واليقين. (إرشاد الساري)] قوله: إن قومك قَصُرَتْ بهم النفقة: بفتح الصاد المشددة، أي النفقة الطيبة التي أخرجوها. ويروى: «قَصُرَتْ» بضم الصاد المخففة. وروى ابن إسحاق في «السيرة»: أن أبا وهب ابن عابد بن عمران بن مخزوم قال لقريش: لا تدخلوا فيه من كسبكم إلا طيباً، ولا تدخلوا فيه مهر بغي ولا بيع رباً ولا مظلمة أحد من الناس، كذا في «العيني» و«القسطلاني». واحتفلوا في أن الحجر كله من البيت أو بعضه؛ وعلي التقديرين فلا يصح صلاة كل مستقبل إليه وهو غير مستقبل لشيء من الكعبة؛ لأن الأحاديث فيه أحاد تغيد الظن. وهذا هو المذهب عند الحنفية والمالكية، وهو الذي صححه الرافعي والنووي، كذا في «العيني».

* أسماء الرجال: عبد الله بن محمد: المسندي الجعفي. أبو عاصم: هو النبيل، شيخ المؤلف. ابن جريج: عبد الملك بن عبد العزيز. عمرو بن دينار: أبو محمد المكي.

جابر بن عبد الله: الأنصاري. عبد الله بن مسلمة: هو القعني. مالك: الإمام المدني. ابن شهاب: هو الزهري. سالم: ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب.

مسدد: هو ابن مسرهد، الأسدي البصري. أبو الأحوص: سلام بن سليم، الجعفي. الأشعث: ابن أبي الشعثاء، الحاربي.

قُلْتُ: فَمَا شَأْنُ بَابِهِ مُرْتَفِعًا؟ قَالَ: «فَعَلَ ذَلِكَ قَوْمُكَ لِيُدْخِلُوا مِنْ شَأْوُوا وَيَمْنَعُوا مِنْ شَأْوُوا. وَلَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُ عَهْدِهِمْ بِالْجَاهِلِيَّةِ، فَأَخَافُ أَنْ تُنْكِرَ قُلُوبُهُمْ أَنْ أُدْخِلَ الْجُدْرَ فِي الْبَيْتِ وَأَنْ أُلْصِقَ بَابَهُ بِالْأَرْضِ».

يفتح الجيم وسكون المهملة، وروي: «الجدار»، والمراد جدار الحجر. (زرکشي)

١٥٨٥- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ* قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ* عَنْ هِشَامٍ* عَنْ أَبِيهِ* عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«لَوْلَا حَدَاثَةُ قَوْمِكَ بِالْكُفْرِ لَتَقَضَّتْ الْبَيْتَ ثُمَّ لَبَيْتُهُ عَلَى أَسَاسِ إِبْرَاهِيمَ؛ فَإِنَّ قُرَيْشًا اسْتَقْصَرَتْ بِنَاءَهُ، وَجَعَلَتْ لَهُ خَلْقًا». قَالَ

يفتح معجمة
فسكون لام
أي بابا. (س)

أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: «خَلْقًا، يَعْنِي بَابًا».

محمد بن حازم بالمعجمتين، فيما وصله مسلم والنسائي. (س)

١٥٨٦- حَدَّثَنَا بَيَّانُ بْنُ عَمْرٍو* قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ* قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ* بْنُ حَارِمْ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ رُومَانَ* عَنْ عُرْوَةَ* عَنْ

عَائِشَةَ* أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهَا: «يَا عَائِشَةُ، لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُ عَهْدِ بَجَاهِلِيَّةٍ لَأَمَرْتُ بِالْبَيْتِ فَهَدَمَ، فَأَدْخَلْتُ فِيهِ

مَا أَخْرَجَ مِنْهُ وَأَلَزَقْتُهُ بِالْأَرْضِ، وَجَعَلْتُ لَهُ بَابَيْنِ: بَابًا شَرْقِيًّا، وَبَابًا غَرْبِيًّا. فَبَلَغْتُ بِهِ أَسَاسَ إِبْرَاهِيمَ».

فَذَلِكَ الَّذِي حَمَلَ ابْنُ الزُّبَيْرِ عَلَى هَدْمِهِ. قَالَ يَزِيدُ: وَشَهِدْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ حِينَ هَدَمَهُ وَبَنَاهُ وَأَدْخَلَ فِيهِ مِنَ الْحِجْرِ، وَقَدْ رَأَيْتُ

أي عبد الله. (س)

أَسَاسَ إِبْرَاهِيمَ حِجَارَةً كَأَسْنَمَةِ الْإِبِلِ. قَالَ جَرِيرٌ: فَقُلْتُ لَهُ: أَيْنَ مَوْضِعُهُ؟ قَالَ: أُرِيكُمْ الْآنَ. فَدَخَلْتُ مَعَهُ الْحِجَرَ فَأَشَارَ إِلَى

مَكَانٍ فَقَالَ: هَهُنَا. قَالَ جَرِيرٌ: فَحَزَرْتُ مِنَ الْحِجْرِ سِتَّةَ أَذْرُعٍ أَوْ نَحْوَهَا.

١. لِيُدْخِلُوا: ولكريمة وأبي ذر: «يُدْخِلُوا»، وفي نسخة: «لِيُدْخِلُوا». ٢. الجاهلية: كذا للشمسني، وللشمسني أيضًا: «بجاهلية».

٣. الجدر: وفي نسخة: «الجدار». ٤. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٥. البيت: وفي نسخة: «الكعبة». ٦. جعلت: وللقاسبي: «جعلت».

٧. أن رسول الله: وفي نسخة: «أن النبي». ٨. بجاهلية: وفي نسخة: «بجاهلية». ٩. وقد: وفي نسخة: «ولقد». ١٠. إبراهيم: وفي نسخة بعده: «عليه السلام».

١١. ستة أذرع: ولأبي ذر: «ست أذرع».

سهر: قوله: حديث عهد: بالإضافة عند جميع الرواة. قال المطرزي: وهو لحن، والصواب: «حديث عهد» بواو الجمع، كذا نقله الزركشي والحافظ ابن حجر والعيني وقرروه. وأجاب صاحب «المصابيح» بأنه لا لحن فيه ولا خطأ، والرواية صواب. ويوجه بنحو ما قاله في قوله تعالى: «وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ يَدْعُو» (البقرة: ٤١): إن التقدير «أول فريق كافر». وقيل: قد يوجه بأن «فعلًا» يستعمل للمفرد والجمع والمؤنث والمذكر، كقوله تعالى: «إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ» (الأعراف: ٥٦)، كذا في «القسطلاني».

قوله: قال يزيد: أي ابن رومان: «وشهدت ابن الزبير حين هدمه» وكان قد هدمه حتى بلغ الأرض، «و» حين «بناه»، كان في سنة خمس وستين، قال الأزرقعي: في نصف جمادى الآخرة سنة أربع وستين، وجمع بينهما بأن الابتداء كان في سنة أربع والانتفاء في سنة خمس. (إرشاد الساري) قوله: كَأَسْنَمَةِ الْإِبِلِ: جمع «سنام»، وفي «كتاب مكة» للفاكهي من طريق أبي أويس عن يزيد بن رومان: «فكشفوا له - أي لابن الزبير - عن قواعد إبراهيم، وهي صخر أمثال الخلف - الخواهل من النوق - ورأوه بنيانًا مربوطًا ببعضه ببعض».

(عمدة القاري) قوله: فحزرت: بتقديم الزاي المعجمة على الراء المهملة أي قدرت، «ستة أذرع» بالذال المعجمة، جمع «ذراع». (إرشاد الساري وعمدة القاري)

* أسماء الرجال: عبيد بن إسماعيل: بضم العين، لقب عبد الله، القرشي الهباري الكوفي. أبو أسامة: حماد بن أسامة، القرشي مولاهم، الكوفي. هشام عن أبيه: عروة بن الزبير ابن العوام. بَيَّانُ بْنُ عَمْرٍو: البخاري، مات سنة ٢٢٢ هـ. يزيد: هو ابن هارون، كما جزم به أبو نعيم. جرير: ابن حازم بن عبد الله، الأزدي البصري. يزيد بن رومان: المدني، هو مولى آل الزبير. عروة: ابن الزبير بن العوام. عائشة: الصديقة، بنت أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

٢١٦/١ - ٤٣ - بَابُ فَضْلِ الْحَرَمِ وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ الَّتِي حَرَّمَهَا وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ وَقَوْلُهُ: ﴿أَوْ لَمْ تُمَكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجْبَىٰ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِزْقًا مِّنْ لَّدُنَّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾
ترجمة سهر ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠

١٥٨٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ: «إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَمُ اللَّهِ، لَا يُعْصَدُ شَوْكُهُ وَلَا يُفَرَّ صَيْدُهُ وَلَا يُلْتَقَطُ لِقَطْتُهُ إِلَّا مِنْ عَرَفَاتِهِ».

٢١٦/١ - ٤٤ - بَابُ تَوْرِيثِ دُورِ مَكَّةَ وَبَيْعِهَا وَشِرَائِهَا وَأَنَّ النَّاسَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ سَوَاءٌ خَاصَّةً لِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ

عَنْ أَسَمَةَ* بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْنَ تَنْزِلُ؟ فِي دَارِكَ بِمَكَّةَ؟ فَقَالَ: «وَهَلْ تَرَكَ عَقِيلٌ مِنْ رِبَاعٍ أَوْ دُورٍ؟»

وَكَانَ عَقِيلٌ وَرَثَ أَبَا طَالِبٍ هُوَ وَطَالِبٌ، وَلَمْ يَرْتَهُ جَعْفَرٌ وَلَا عَلِيٌّ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُمَا كَانَا مُسْلِمَيْنِ، وَكَانَ عَقِيلٌ وَطَالِبٌ كَافِرَيْنِ.

هذا تفسير الراوي، لعلة أسامة. (ق)

فَكَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَقُولُ: لَا يَرِثُ الْمُؤْمِنُ الْكَافِرَ. قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: وَكَانُوا يَتَأَوَّلُونَ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا

أَي يَفْسِرُونَ الْوَلَايَةَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِوَلَايَةِ الْمِرَاثِ. (ع)

الزهرري

وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَاوَأُوا وَنَصَرُوا أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٌ﴾ الْآيَةَ.

(الأنفال: ٧٢) يعني في الميراث والولاية. (ع)

٤٥- بَابُ نَزُولِ النَّبِيِّ ﷺ مَكَّةَ

٢١٦/١

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: نُسِبَتِ الدُّورُ إِلَى عَقِيلٍ، وَتَوَرَّثَ الدُّورُ وَتَبَاعُ وَتُشْتَرَى.

قد وقع هنا في نسخة الصغاني، والهل اللاتي بهذه الزيادة الباب الذي قبله. (ف)

١٥٨٩- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ* قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ* عَنِ الزُّهْرِيِّ* قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ* أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ* رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

حِينَ أَرَادَ قُدُومَ مَكَّةَ: «مَنْزِلَتَا عَدَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ يَخْشِفُ بَنِي كِنَانَةَ حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ».

بعد رجوعه من منى. (ق)

أي تحالفوا وسجىء بيانه

١٥٩٠- حَدَّثَنَا الْحَمِيدِيُّ* قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ* قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ* قَالَ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ* عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ* رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:

المذكور ابن عبد الرحمن. (ق)

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْعَدِ يَوْمَ النَّحْرِ وَهُوَ بَيْتُ: «نَحْنُ نَازِلُونَ عَدَا يَخْشِفُ بَنِي كِنَانَةَ حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ» يَعْنِي بِذَلِكَ الْمُحَصَّبَ.

وَذَلِكَ إِنْ قُرِئْنَا وَكِانَةَ فَحَالَفْتُ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ - أَوْ: بَنِي الْمُطَّلِبِ - أَنْ لَا يُنَازِكُوهُمْ وَلَا يُبَايَعُوهُمْ حَتَّى

يُسَلِّمُوا إِلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ سَلَامَةُ* عَنْ عَقِيلٍ* وَيَحْيَى بْنُ الصَّحَّاحِ* عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ: «أَخْبَرَنِي ابْنُ شَهَابٍ»، وَقَالَ: «بَنِي هَاشِمٍ

السابق الباقين. (ع)

وَبَنِي الْمُطَّلِبِ». قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «بَنِي الْمُطَّلِبِ» أَشْبَهُ.

لأن «عبد المطلب» هو ابن هاشم، فلفظ هاشم مغني عنه، و«المطلب» آخر هاشم. (ك)

دون لفظ «عبد»

١. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا». ٢. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ٣. بذلك: كذا لأبي ذر والكشميهني والأصيلي، وللمستمل: «ذلك».

٤. ابن: ولأبي ذر وكريمة: «عن». [وهو وهم. (فتح الباري)]

ترجمة: قوله: باب نزول النبي ﷺ مكة: قال الحافظ: أي موضع نزوله. ووقع هنا في نسخة الصغاني: «قال أبو عبد الله: نُسِبَتِ الدُّورُ إِلَى عَقِيلٍ، وَتَوَرَّثَ الدُّورُ وَتَبَاعُ وَتُشْتَرَى». قال الحافظ: والهل اللاتي بهذه الزيادة الباب الذي قبله؛ لما تقدم تقريره. اهـ

سهر: قوله: في دارك بمكة: قال في «الفتح»: حذف أداة الاستفهام من قوله: «في دارك»، بدليل رواية ابن خزيمة والطحاوي بلفظ «أتنزل في دارك؟»، يقال: فكأنه استفهمه أولاً عن مكان نزوله، ثم ظن أنه ينزل في داره، فاستفهمه عن ذلك. انتهى وتعبه العين، لكن ما قاله في «الفتح» أظهر. قيل: إن هذه الدار كانت لهاشم بن عبد مناف، ثم صارت لابنه عبد المطلب فقسمها بين ولده، فمن ثم صار للنبي ﷺ حتى أبيه عبد الله بن عبد المطلب، وفيها وُلِدَ النَّبِيُّ ﷺ، قاله الفاكهي. وظاهر قوله: «وهل ترك لنا عقيل من ربيع؟» أنها كانت ملكه، ولذا أضافها إلى نفسه، فيحتمل أن عقيلًا تصرف فيها، كما فعل أبو سفيان بدور المهاجرين، ويحتمل غير ذلك. وقال الداودي وغيره: إن كان كل من هاجر من المؤمنين باع قريته الكافر داره، فأقصى النبي ﷺ تصرفات الجاهلية؛ تأليفاً لقلوب من أسلم منهم. (إرشاد الساري) قوله: ربيع: [بالكسر جمع «ربيع»، الحلة والمنزل المشتمل على أبيات. أو الدار، فحيث قوله: «أو دور» تأكيد أو شك من الراوي. (إرشاد الساري)] قوله: يخيف: [ما ارتفع عن المسيل وانحدر عن الجبل، والمراد به المحصب. (إرشاد الساري)] قوله: تحالفت على بني هاشم... حتى يسلموا: بضم الباء وسكون السين. قال النووي: تحالفوا على إخراج النبي ﷺ وبني هاشم وبني المطلب من مكة إلى هذا الشعب، وهو خيف بني كنانة، وكتبوا بينهم الصحيفة المشهورة فيها أنواع من الباطل، فأرسل الله عليها الأرضة، فأكلت ما فيها من الكفر وتركت ما فيها من ذكر الله تعالى، فأخبر جبرئيل النبي ﷺ بذلك، فأخبر به عمه أبا طالب، فأخبرهم عن النبي ﷺ فوجدوه كما قاله، فسقط في أيديهم ونكسوا على رؤوسهم، والقصة مشهورة. وإنما اختار النزول هناك؛ شكرًا لله تعالى على النعمة في دخوله ظاهرًا، ونقضًا لما تعادوه بينهم، كذا في «العي» و«القسطاني».

* أسماء الرجال: أسامة: ابن زيد بن حارثة. أبو اليمان: الحكم بن نافع. شعيب: هو ابن أبي حمزة. الزهري: هو ابن شهاب. أبو سلمة: ابن عبد الرحمن بن عوف. الحميدي: عبد الله ابن الزبير، المكي. الوليد: ابن مسلم، القرشي الأموي الدمشقي. الأوزاعي: عبد الرحمن بن عمرو. وقال سلامة: هو ابن روح بن خالد، الأيلي. مما وصله ابن خزيمة. عقيل: بضم العين، ابن خالد، عم سلامة.

٢١٦/١ - ٤٦- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ ۚ﴾^{سهر}
رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ^١ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ﴾.

(إبراهيم: ٣٥ - ٣٧)

٢١٦/١ - ٤٧- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْغَيْرَىٰ لِلنَّاسِ قِيَمًا لِّلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ^٢ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^٤

يشير إلى أن المراد بقوله: «قِيَمًا» أي قوامًا، وأما ما دامت موجودة فالدين قائم، ولهذا أورد في الباب قصة هدم الكعبة في آخر الزمان. (ف)

(المائدة: ٩٧)

١٥٩١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ * قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ سَعْدٍ * عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ * عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ^٥، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يُحَرِّبُ الْكَعْبَةَ ذُو السُّوَيْقَتَيْنِ مِنَ الْحَبَشَةِ».

فإذا زالت الكعبة بخلت أمور الناس، وبه المطابقة، كما مر عن «الفتح»

١٥٩٢- حَدَّثَنَا يَحْيَى * بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَقِيلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ^٦، ح: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ * قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ * عَنِ الزُّهْرِيِّ * عَنْ عُرْوَةَ * عَنْ عَائِشَةَ^٦، قَالَتْ: كَانُوا

ابن الزبير

الزهري

ابن خالد

الإمام

يَصُومُونَ عَاشُورَاءَ قَبْلَ أَنْ يُفْرَضَ رَمَضَانُ، وَكَانَ يَوْمًا تُسْتَرَفُ فِيهِ الْكَعْبَةُ. فَلَمَّا فَرَضَ اللَّهُ رَمَضَانَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَاءَ أَنْ يَصُومَهُ فَلْيَصُومْهُ، وَمَنْ شَاءَ أَنْ يَتْرُكَهُ فَلْيَتْرُكْهُ».

١٥٩٣- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ * بْنُ حَفْصٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي * قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ * عَنِ الْحَجَّاجِ * بْنِ حَجَّاجٍ، عَنْ قَتَادَةَ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ...

مولد أنس بن مالك. (ف)

١. تعالى: وفي نسخة: «عز وجل». ٢. جعل: وفي نسخة قبله: «و». ٣. والشهر إلخ: وفي نسخة: «إلى قوله: ﴿عَلِيمٌ﴾»، وفي نسخة: «إلى آخر الآية».
٤. إلى قوله إلخ: وفي نسخة: «وَالْهَذَى وَالْقَلْبِدَ ذَلِكَ لَعَلَّكُمْ أَنْ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ».
٥. أخبرنا: وفي نسخة: «أخبرني».

ترجمة: قوله: باب قول الله تعالى وإذ قال إبراهيم رب اجعل إلخ: لم يذكر في هذه الترجمة حديثًا، وكأنه أشار إلى حديث ابن عباس في قصة إسكان إبراهيم لهجر وأبناها في مكان مكة، وسيأتي مبسوطًا في أحاديث «الأنبياء». ووقع في «شرح ابن بطلان» ضم هذا الباب إلى الذي بعده، فقال بعد قوله: ﴿يَشْكُرُونَ﴾: وقول الله: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْغَيْرَىٰ لِلنَّاسِ قِيَمًا لِّلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ ...﴾ ثم قال: «فيه أبو هريرة ...»، فذكر أحاديث الباب الثاني. انتهى من «الفتح» قلت: ويمكن أن يقال: إن الترجمة ثبتت بالحديث الآتي، كما شرح به الحافظ الترجمة الآتية، أي ما دامت قائمة بالأمن قائم، فعلى هذا تكون الترجمة من الأصل السابع والعشرين من أصول التراجع. قوله: باب قول الله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام إلخ: قال الحافظ: كأنه يشير إلى أن المراد بقوله: ﴿قِيَمًا﴾ أي قوامًا، وأما ما دامت موجودة فالدين قائم. ولهذا النكتة أورد في الباب قصة هدم الكعبة في آخر الزمان. وقد روى ابن أبي حاتم بإسناد صحيح عن الحسن البصري أنه تلا هذه الآية فقال: لا يزال الناس على دين ما ححو البيت واستقبلوا القبلة. وعن عطاء قال: ﴿قِيَمًا لِّلنَّاسِ﴾ لو تركوه عامًا لم ينظروا أن يهلكوا. اهـ قال العيني في حديث عائشة في صوم عاشوراء: وجه المناسبة أن غرض الترجمة تعظيم الكعبة، وهو يحصل بسترها. اهـ

سهر: قوله: وإذ قال إبراهيم إلخ: لم يذكر حديثًا فيه، ولعل غرضه منه الإشعار بأنه لم يجد حديثًا بشرطه مناسبًا لها. أو ترجم الأبواب أولًا ثم ألحق بكل باب كما اتفق، ولم يساعده الزمان بإلحاق حديث بهذا الباب، وهكذا حكم كل ترجمة هي مثلها، والله أعلم. (الكواكب الدراري)
قوله: ذو السويقتين: تنبيه «سويقة» تصغير «الساق»، التصغير للتحقير. ولا ينافي ما ذكر من قوله تعالى: ﴿جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا﴾ (العنكبوت: ٦٧)، لأن الأمن إلى قرب القيامة وخراب الدنيا. (إرشاد الساري) قوله: كانوا يصومون: أي المسلمون كانوا يصومون يوم عاشوراء، وهو اليوم العاشر من محرم، وكان فرضًا، فلما نزل فرض رمضان نسخ صوم يوم عاشوراء، وهو ممدود غير منصرف. (عمدة القاري) قوله: وكان: أي عاشوراء «يومًا تستر فيه الكعبة»؛ لما بينهما من المناسبة في الإعظام والإجلال، وهذا موضع الترجمة. (إرشاد الساري)
* أسماء الرجال: علي بن عبد الله: ابن المديني، سفيان: هو ابن عيينة، الهلالي: زياد بن سعد: هو الخراساني. سعيد بن المسيب: المخزومي. يحيى: هو ابن عبد الله بن بكير، المخزومي. محمد بن مقاتل: المروزي، مجاور مكة. عبد الله: ابن المبارك، المروزي. محمد بن أبي حفصة: اسمه ميسرة، البصري. الزهري وعروة: المذكوران أولًا. أحمد: ابن حفص بن عبد الله بن راشد، السلمي. أبي: هو حفص المذكور، قاضي نيسابور. إبراهيم: هو ابن طهمان، أبو سعيد الخراساني. الحجاج: هو الأسلمي الباهلي الأحول. قتادة: هو ابن دعام، السدوسي.

سند: قوله: باب قول الله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام إلخ: أي باب بيان ما يترتب على جعلها قِيَمًا من فضلها، وبيان أنه إلى متى تبقى قِيَمًا، والله تعالى أعلم.

ابن أبي عتبة، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «لِيُحَجَّ النَّبِيُّ وَلِيَعْتَمَرَ بَعْدَ خُرُوجِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ».

تَابِعُهُ* أَبَانٌ وَعِمْرَانُ عَنْ قَتَادَةَ. وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ شُعْبَةَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى لَا يُحَجَّ النَّبِيُّ»، وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: سَمِعَ قَتَادَةَ عَبْدَ اللَّهِ، وَعَبْدُ اللَّهِ أَبَا سَعِيدٍ.

بالصرف وعلمه. (ك)
ابن الحجاج
ترجمة شهر
يعني أن البيت يحج إلى يوم القيامة. (ك، ع)
ابن مهدي. (ق)
ابن دعامة
ومتابعتها على لفظ المتن. (ع، ق)
عن قتادة هذا السند. (ع)

٤٨- بَابُ كِسْوَةِ الْكَعْبَةِ

٢١٧/٨

١٥٩٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ* قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ* قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا وَاصِلُ الْأَحْدَبِ*
الثوري. (ع)

عَنْ أَبِي وَائِلٍ* قَالَ: جِئْتُ إِلَى شَيْبَةَ، ح: وَحَدَّثَنَا قَبِيصَةُ* قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ وَاصِلٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: جَلَسْتُ مَعَ شَيْبَةَ عَلَى الْكُرْسِيِّ فِي الْكَعْبَةِ، فَقَالَ: لَقَدْ جَلَسَ هَذَا الْمَجْلِسَ عُمَرُ فَقَالَ: لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ لَا أَدْعَ فِيهَا صَفْرَاءَ وَلَا بَيْضَاءَ إِلَّا قَسَمْتُه.
ابن عثمان الحجي، أسلم يوم الفتح. (ع)
الثوري. (ع)
الأحذب
ترجمة شهر
سند
أي لا أترك

قُلْتُ: إِنَّ صَاحِبَيْكَ لَمْ يَفْعَلَا. قَالَ: هُمَا الْمَرَّانِ أَقْتَدِي بِهِمَا.
القاتل هو شيبه. (ع)

ترجمة: قوله: والأول أكثر: كتب الشيخ في «اللامع»: أي أقوى إسناداً؛ لكثرة روايته. وأنت تعلم أنه لا منافاة بين الروایتين؛ فإن صدق الإثبات لا يتوقف إلا على الوجوب ولو مرة، فيمكن أن يحج البيت بعد يأجوج ومأجوج، ثم لا يحج إلى قيام الساعة. والذي أشكل على المؤلف: أنه فهم من الحج بعدها امتداده إلى نفخ الصور، فجعل بين الحديثين معارضة، وليس كذلك. اهـ قوله: باب كسوة الكعبة: أي حكمها في التصرف فيها ونحو ذلك. قال ابن المنير: يحتمل أن يكون مقصوده التنبيه على أن كسوة الكعبة مشروع. والحجة فيه أنها لم تزل تقصد بالمال يوضع فيها على معنى الزينة؛ إعظاماً لها، والكسوة من هذا القبيل. اهـ

قوله: لا أدع فيها صفرَاء ولا بيضاء: كتب الشيخ في «اللامع»: فيه الترجمة حيث ثبت أن البيت كان له مال، وليس إلا لينفق عليه عند الضرورة، ومن حوائجه الكسوة. اهـ وبسط في «هامشه» الكلام في مناسبة الحديث بالترجمة، وذكر فيه عن العيني ست وجوهات في المناسبة. وقال السندي: موافقة الحديث بالترجمة إما باعتبار أن الحديث يدل على أن تعظيم الكعبة بوضع الأموال فيها مشروع معتاد من قدم الزمان، وقد قرره الشارع. ورجع عمر عما قصد من تقسيمها إلى إبقائها على حالها. فإذا كان ذلك التعظيم مشروعاً مع أنه أمر غير ظاهر، فيكون التعظيم بالكسوة - مع أنه تعظيم ظاهر وزينة باهرة - مشروعاً بالأولى. وإما باعتبار أن عمر رأى قسمة أموال الكعبة لا وضعها في كسوتها، فعلم أن كسوتها دون حاجة المسلمين. وبه يعلم أنه ينبغي قسمة الكسوة بين المحتاجين إذا نزع، والله تعالى أعلم. اهـ

شهر: قوله: ليحجن: على صيغة المجهول مؤكداً بالنون الثقيلة، وكذا قوله: «ليعتمر». قوله: «بعد خروج يأجوج ومأجوج» هما اسمان أعجميان بدليل منع الصرف، وقرئ في القرآن مهموزين. وقيل: يأجوج من الترك، ومأجوج من الجبل والدليم، وقيل: هم على صنفين: طوال مفروط الطول، وقصار مفروط القصر، ذكره العيني. وقال في أول الباب: إن المؤلف جعل الآية الكريمة ترجمة وأشار بها إلى أمور، الأول: أشار فيه إلى أن قوام أمور الناس وانتعاش أمر دينهم ودنياهم بالكعبة المشرفة، يدل عليه قوله: «فَيَمَّا لَيْلَتَانِ»، فإذا زالت الكعبة على يد ذي السويقتين يختل أمرهم، فلذلك أورد حديث أبي هريرة فيه مناسبة لهذا، وبه المطابقة. والثاني: أشار به إلى تعظيم الكعبة وتوقيرها، يدل عليه قوله: «الْبَيْتَ أَحْزَامَ» حيث وصفها بالحرمة، فأورد حديث عائشة رضي الله عنها فيه مناسبة لهذا، فتفق فيه المطابقة، وذلك في قوله: «وكان يوماً تستر فيه الكعبة». والثالث: أشار به إلى أن الكعبة لا تنقطع الزوار عنها، ولهذا يُحَجُّ بعد يأجوج ومأجوج الذي يكون فيه من الفتن ما لا يوصف، فلذلك أورد حديث أبي سعيد مناسبة لهذا.

قوله: والأول أكثر: أراد البحاري بالأول من تقدم ذكرهم قبل شعبة، وإنما قال: «أكثر»؛ لاتفاق أولئك على اللفظ المذكور، وانفراد شعبة بما يخالفهم. وإنما قال ذلك لأن ظاهرهما التعارض؛ لأن الأول يدل على أن البيت يُحَجُّ بعد أشرط الساعة، والثاني يدل على أنه لا يُحَجُّ. ويمكن الجمع بينهما بأن يقال: لا يلزم من حج الناس بعد يأجوج ومأجوج أن يمتنع الحج في وقت ما عند قرب ظهور الساعة. والذي يظهر - والله أعلم - أن يكون المراد بقوله: «ليحجن البيت» أي مكان البيت، ويدل على ذلك ما روي أن الحبشة إذا خربوه لم يعمر بعد ذلك، على ما يأتي إن شاء الله تعالى، كذا في «الفتح» و«العيني» و«القسطلاني». قوله: صفرَاء ولا بيضاء: أي ذهباً ولا فضة، «إلا قسمته» بالتذكير باعتبار المال. قال القرطبي: غلط من ظن أن المراد بذلك حلية الكعبة، وإنما أراد الكنز الذي بها، وهو ما كان يهدى إليها فيدخر ما يزيد عن الحاجة، وأما الحلي فمحبسة عليها كالتفاديل، فلا يجوز صرفها إلى غيرها، كذا في «العيني». قوله: قلت إن صاحبيك لم يفعلا: يعني النبي ﷺ والصديق لما قصدته، «قال» أي عمر: «هما المرآن» أي الرجلان الكاملان، «أقندي» أنا أيضاً «هما» فلا أفعل ما لم يفعلا، فتركه على حاله. قال شارح التراجيم: وجه مناسبة الحديث للترجمة أن الكعبة لم تزل معظمة تقصد بالهدايا تعظيماً، فالكسوة من باب التعظيم = * أسماء الرجال: تابعه، أي تابع عبد الله «أبان» ابن يزيد العطار «وعمران» القطان، وصلهما أحمد. عبد الله بن عبد الوهاب: الحجي البصري. خالد بن الحارث: الهجري. واصل الأحذب: الأسدي. أبي وائل: هو شقيق بن سلمة، الكوفي. قبيصة: ابن عقبة، السوائي.

سند: قوله: لقد هممت أن لا أدع فيها صفرَاء ولا بيضاء إلا قسمته: موافقة الحديث للترجمة إما باعتبار أن الحديث يدل على أن تعظيم الكعبة بوضع الأموال فيها مشروع معتاد من قدم الزمان، وقد قرره الشارع. ورجع عمر عما قصد من تقسيمها إلى إبقائها على حالها. فإذا كان ذلك التعظيم مشروعاً مع أنه غير ظاهر، فيكون التعظيم بالكسوة - مع أنه تعظيم ظاهر وزينة باهرة - مشروعاً بالأولى. وإما باعتبار أن عمر رأى قسمة أموال الكعبة لا وضعها في كسوتها، فعلم أن كسوتها دون حاجة المسلمين. وبه يعلم أنه ينبغي قسمة الكسوة بين المحتاجين إذا نزع، والله تعالى أعلم.

٤٩- ^{ترجمة} بَابُ هَدْمِ الْكَعْبَةِ

٢١٧/١

قَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَغْزُو جَيْشُ الْكَعْبَةِ، فَيُخَسَفُ بِهِمْ».

١٥٩٥- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ * قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَخْنَسِ * قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ *

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَأَنِّي بِهِ أَسْوَدُ أَفْحَجٍ، يَفْلَعُهَا حَجَرًا حَجَرًا».على وزن «أفعل»، بقاء ثم جاء مهملة ثم جيم من «الفجع»، وهو تثنائي صدور القدمين وتباعدهن. (ع ق)١٥٩٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ * عَنْ يُونُسَ * عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ:الزهري المنحزوميقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُحْرَبُ الْكَعْبَةُ ذُو السُّوَيْقَتَيْنِ مِنَ الْحَبْشَةِ».يقال له: الركن الأسود٥٠- ^{ترجمة} بَابُ مَا ذُكِرَ فِي الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ

٢١٧/١

هو الذي في ركن الكعبة القريب بباب البيت من جانب الشرق١٥٩٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ * قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنِ الْأَعْمَشِ * عَنْ إِبْرَاهِيمَ * عَنْ عَابِسِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُالنخعي. (ق س)الثوري. (ق س)جَاءَ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَقَبَّلَهُ، فَقَالَ: إِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْبَلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ.أي لا قدرة لك عليه؛ لأنه حجر كسائر الأحجار. (ق س) يفيد أنه سنة فيه تسليم الحكم، يفيد: لولا الاقتداء ما قبله٥١- ^{ترجمة} بَابُ إِغْلَاقِ الْبَيْتِ وَيُصَلِّي فِي أَيِّ نَوَاحِي الْبَيْتِ شَاءَ

٢١٧/١

١٥٩٨- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ * بِنُ سَعِيدٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ * عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه.....الزهري أبو عبد الله بن عمر

١. قالت: وفي نسخة قبله: «و». ٢. لأعلم: وفي نسخة: «أعلم»، وفي نسخة: «له أعلم». ٣. النبي: وفي نسخة: «رسول الله».

ترجمة: قوله: باب هدم الكعبة: قال الحافظ: أي في آخر الزمان. وقال أيضًا تحت حديث الباب: قيل: هذا الحديث يخالف قوله تعالى: «أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا مَعِينًا». (المنكوت: ٦٧) ولأن الله تعالى حبس عن مكة الفيل، ولم يُمكن أصحابه من تحريب الكعبة، ولم تكن إذ ذاك قبله، فكيف يسقط عليها الحبشة بعد أن صارت قبله للمسلمين؟ وأجيب بأن ذلك محمول على أنه يقع في آخر الزمان، حيث لا يبقى في الأرض أحد يقول: الله الله، كما ثبت في «صحيح مسلم». وقد وقع قبل ذلك فيه من القتال وغزو أهل الشام في زمن يزيد بن معاوية وغير ذلك من الوقائع، من أعظمها وقعة القرامطة بعد الثلاث مائة، فقتلوا من المسلمين في المطاف من لا يحصى كثرة. وكل ذلك لا يعارض قوله: «أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا مَعِينًا»؛ لأن ذلك إنما وقع بأيدي المسلمين، وهو مطابق لقوله ﷺ: «ولن يستحل هذا البيت إلا أهله»، فوقع ما أخبر به ﷺ. وليس في الآية ما يدل على استمرار الأمن المذكور فيها، والله أعلم. اهـ

قوله: باب ما ذكر في الحجر الأسود: قال الحافظ: أورد فيه حديث عمر في تقبيل الحجر، وكأنه لم يثبت عنده فيه على شرطه شيء غير ذلك، وقد وردت فيه أحاديث: منها حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعًا: «إن الحجر والمقام ياقوتتان من ياقوت الجنة، طمس الله نورهما، ولولا ذلك لأضاعتنا ما بين المشرق والمغرب»، أخرجه أحمد والترمذي، وصححه ابن جبان. ومنها حديث ابن عباس مرفوعًا: «نزل الحجر الأسود من الجنة وهو أشد بياضًا من اللبن... الحديث»، أخرجه الترمذي. اهـ قلت: الظاهر عندي أن الغرض من الترجمة إثبات الفضل له، وقد ورد في فضله عدة أحاديث، كما تقدم عن «الفتح»، إلا أنها لما لم تكن على شرطه أثبت الفضل في الجملة بحديث الباب بتقبيله ﷺ.

قوله: باب إغلاق البيت إلخ: قال الحافظ: أورد فيه حديث ابن عمر عن بلال، وتعقب بأنه يغير الترجمة من جهة أنها تدل على التخيير، والفعل المذكور يدل على التعيين. وأجيب بأنه حمل صلاة النبي ﷺ في ذلك الموضع بعينه على سبيل الاتفاق، لا على سبيل القصد لزيادة فضل في ذلك المكان على غيره. ويحتمل أن يكون مراده أن ذلك الفعل ليس حتمًا =

سهر = لها أيضًا. قلت: لعل الكعبة كانت مكسوة وقت جلوس عمر، فحيث لم ينكر وقررها دل على جوازها، والحديث مختصر. والمراد من الكسوة ثوبها بالنهب والفضة، هذا كله في «الكرمان». قال العيني: ويحتمل أن يكون أخذه من قول عمر: «لا أخرج حتى أنسم مال الكعبة»، فالمال يطلق على كل ما يُتمول به، فيدخل فيه الكسوة. قال صاحب «التلخيص»: لا يجوز بيع أستان الكعبة المشرفة. وكذا قال أبو الفضل بن عبد: لأنه لا يجوز قطع أستانها، ولا قطع شيء من ذلك، ولا يجوز نقله ولا بيعه ولا شراؤه، وما يفعله العامة يشترونه من بني شيبه لزمه رده. ووافقه على ذلك الرافعي. وقال ابن الصلاح: الأمر فيها إلى الإمام، يصرفه في مصارف بيت المال بيعًا وعطاءً، واحتج بما ذكره الأزرقى: أن عمر كان ينزع كسوة الكعبة كل سنة فيقسمها على الحاج، وعند الأزرقى عن ابن عباس وعائشة أمهما قالا: ولا بأس أن يلبس كسوتها من صارت إليه من حائض وجنب وغيرهما. انتهى قوله: حجرًا حجرًا: [حال نحو: «جوتيه بابًا بابًا» أي موبيا، أو بدل من الضمير أي في «يقبلها»].

* أسماء الرجال: عمرو بن علي: الباهلي الصيرفي. يحيى بن سعيد: هو القطان البصري. عبيد الله بن الأخنس: النخعي الكوفي. ابن أبي مليكة: هو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي مليكة، التيمي الأحول. يحيى بن بكير: هو المنحزومي. الليث: هو ابن سعد، الإمام المصري. يونس: هو ابن يزيد، الأيلي. محمد بن كثير: العبدي. الأعمش: سليمان الكوفي. إبراهيم: ابن يزيد، النخعي. قتيبة: هو ابن سعيد، الثقفي. الليث: هو ابن سعد، المصري.

أَنَّهُ قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَيْتَ هُوَ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَبِلَالٌ وَعُثْمَانُ بْنُ ظَلِيجَةَ، فَأَغْلَقُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ، فَلَمَّا فَتَحُوا كُنْتُ أَوَّلَ مَنْ وَلَجَ، فَلَقِيتُ بِلَالًا فَسَأَلْتُهُ: هَلْ صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ الْيَمَانِيِّينِ.

المؤذن. (قرى) حاجب الكعبة
من داخل؛ لخوف الازدحام، وفيه الترجمة. (ع)
أي دخل، من «الولوج» وهو الدخول

٥٢- بَابُ الصَّلَاةِ فِي الْكَعْبَةِ

٢١٧/١

١٥٩٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْكَعْبَةَ مَشَى قَبْلَ الْوُجْهِ حِينَ يَدْخُلُ، وَيَجْعَلُ الْبَابَ قَبْلَ الظَّهْرِ، يَمْشِي حَتَّى يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِدَارِ الَّذِي قَبْلَ وَجْهِهِ قَرِيبًا مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ، فَيُصَلِّي يَتَوَخَّى الْمَكَانَ الَّذِي أَخْبَرَهُ بِلَالٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى فِيهِ. وَلَيْسَ عَلَى أَحَدٍ بَأْسٌ أَنْ يُصَلِّيَ فِي أَيِّ نَوَاحِي الْبَيْتِ شَاءَ.

ابن المبارك
صاحب المغازي
مولي ابن عمر
ترجمة
أي يقصد

٥٣- بَابُ مَنْ لَمْ يَدْخُلِ الْكَعْبَةَ

٢١٧/١

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَحْجُ كَثِيرًا وَلَا يَدْخُلُ.

وصله سفیان الثوري. (قرى)

١٦٠٠- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَظَافَ بِالْبَيْتِ وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رُكْعَتَيْنِ، وَمَعَهُ مَنْ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ. فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكَعْبَةَ؟ قَالَ: لَا.

وقاية عن إلهاء الكفار

١. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا». ٢. قريبًا: ولأبي ذر وابن عساكر: «قريب». ٣. ثلاثة: كذا للأصيلي وابن عساكر، وفي نسخة: «ثلاث».

ترجمة = وإن كانت الصلاة في تلك البقعة التي اختارها النبي ﷺ أفضل من غيرها. وظاهر الترجمة أنه يشترط للصلاة في جميع الجوانب إغلاق الباب؛ ليصير مستقبلًا في حال الصلاة غير القضاء. والمحكي عن الحنفية الجواز مطلقًا، وعن الشافعية وجه مثله، لكن بشرط أن يكون للباب عتبة بأي قدر كانت. ووجه: يشترط أن يكون قدر قامة المصلي، ووجه أن يكون قدر مؤخرة الرجل، وهو المصحح عندهم. وأما قول بعض الشارحين: إن قوله: «ويصلي في أي نواحي البيت شاء» يُعَكِّرُ على الشافعية فيما إذا كان البيت مفتوحًا؛ ففيه نظر؛ لأنه جعله حيث يغلُق الباب، وبعد الغلق لا توقف عندهم في الصحة. اهـ قلت: وفيه أن في الترجمة جزءان مستقلان، لا أن أحدهما قيد للآخر، لكن يعكس عليه أن الجزء الأول من الترجمة قد تقدم في «كتاب الصلاة» من «باب الأبواب والغلق للکعبة»، فنأمل.

قوله: باب الصلاة في الكعبة: لعل غرض المصنف بيان جوازها، والمسألة خلافية شهيرة، بسطت في «الأوجز».

قوله: باب من لم يدخل الكعبة: قال الحافظ: كأنه أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من زعم أن دخولها من مناسك الحج. واقتصر المصنف على الاحتجاج بفعل ابن عمر؛ لأنه أشهر من روى عن النبي ﷺ دخول الكعبة، فلو كان دخولها عنده من المناسك لما أحل به مع كثرة اتباعه. اهـ قلت: أنكر كونه من التَّسْلُكِ ابن القيم وغيره، والجمهور على الندب، كما بسط في «الأوجز». ويحتمل أن المصنف أراد أن دخوله ليس على الوجوب.

سهر: قوله: بين العمودين اليمانيين: بتخفيف الباء؛ لأنهم جعلوا الألف بدل إحدى يائي النسبة، وجوز سيويه التشديد. وفي «المشكاة» عن ابن عمر: «جعل عمودًا عن يساره وعمودين عن يمينه وثلاثة أعمدة وراءه» - وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة - ثم صلى، متفق عليه. انتهى قال العيني: مطابقتها في قوله: «فأغلقوا عليهم». فإن قلت: من جملة الترجمة قوله: «ويصلي في أي نواحي البيت» وهذا يدل على التحجير، وفي الحديث: «بين اليمانيين» وهو يدل على التعيين؟ قلت: لم يكن صلاته ﷺ في ذلك الموضع قصدًا، وإنما وقع اتفاقًا، وهذا لا ينافي التحجير. ولئن سلمنا أنه كان قصدًا، ولكن لم يكن قصده تحتمًا، وإنما كان اختيارًا لذلك الموضع؛ لمزية فضله على غيره، فلا يدل على التعيين.

قوله: قال لا: أي لم يدخل في هذه العمرة. (إرشاد الساري) قال النووي: سبب ترك دخوله ما كان في البيت من الأصنام والصور، ولم يكن المشركون يتركونه ليغيرها، فلما كان الفتح أمر بإزالة الصور، ثم دخلها. وروى أحمد في «مسنده» عن جابر قال: «كان في الكعبة صور، فأمر النبي ﷺ عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن يحوها، قبلَ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ثوبًا ومحاهما به، فدخلها ﷺ وما فيها شيء». (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: أحمد بن محمد: هو السمسار، أبو العباس المروزي. وقال الدارقطني: هو ابن شبيه، ورجح المروزي وغيره الأول. مسدد: هو ابن مسرهد، الأسدي. خاله بن عبد الله: الطحان الواسطي. إسماعيل بن أبي خالده: البحلي. عبد الله: ابن أبي أوفى علقمة بن خالده، الأسلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

٥٤- بَابُ مَنْ كَبَّرَ فِي نَوَاحِي الْكَعْبَةِ

٢١٨/١

١٦٠١- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ* قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ* قَالَ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ* عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ* سهر قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَدِمَ آتَى أَنْ يَدْخُلَ الْبَيْتَ وَفِيهِ الْآلِهَةُ، فَأَمَرَ بِهَا فَأُخْرِجَتْ، فَأَخْرَجُوا صُورَةَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ سهر فِي أَيْدِيهِمَا الْأَزْلَامَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَاتِلَهُمُ اللَّهُ! أَمَا وَاللَّهِ، قَدْ عَلِمُوا أَنَّهُمَا لَمْ يَسْتَقْسِمَا بِهَا قَطُّ». سهر فَدَخَلَ الْبَيْتَ، فَكَبَّرَ فِي نَوَاحِيهِ أي مكة (ع) ٢ سهر ٣ وَلَمْ يُصَلِّ فِيهِ.

٥٥- بَابُ: كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الرَّمْلِ؟

٢١٨/١

١٦٠٢- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ* - هُوَ ابْنُ زَيْدٍ - عَنْ أَيُّوبَ* عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ* عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ* سهر قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: إِنَّهُ يَقْدُمُ عَلَيْكُمْ وَقَدْ وَهَنْتُمْ حَتَّى يَتَرَبَّ. سهر فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ، وَأَنْ يَمْشُوا مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ،.....

١. قدم: وفي نسخة بعده: «مكة». ٢. أما: وفي نسخة: «أم». ٣. قد: ولأبي ذر: «لقد». ٤. قط: وفي نسخة: «فقط».

٥. وفد: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «وقد». ٦. وهنتهم: وفي نسخة: «وهنتهم». وفي نسخة: «وهنتهم».

ترجمة: قوله: باب من كبر في نواحي الكعبة: قال الحافظ: أورد فيه حديث ابن عباس أنه ﷺ كَبَّرَ فِي الْبَيْتِ وَلَمْ يُصَلِّ فِيهِ، واحتج به مع كونه يرى تقلد حديث بلال في إثباته الصلاة فيه عليه. ولا معارضة في ذلك بالنسبة إلى الترجمة؛ لأن ابن عباس أثبت التكبير ولم يتعرض له بلال، وبلال أثبت الصلاة ونفاها ابن عباس، فاحتج المصنف بزيادة ابن عباس. اهـ قلت: ولذا لم يذكر في الترجمة «ولم يصل» مع أنه موجود في الحديث. والأوجه عندي في غرض الترجمة أنهم اختلفوا في الصلاة في الكعبة، فمن ثبت لها ونافى لها، ومال المصنف إلى الأول، ولذا جزم به في الترجمة السابقة. وحديث الباب هذا مستدل من نفاها، ولذا ذكره بـ «باب من كبر...» كما هو المعروف من ذاه. وهذا وقال ابن عباس وقد سئل: كيف أصلي في البيت؟ قال: كما تصلي في الجنازة، تسبح وتكبر ولا تركع ولا تسجد، ثم عند أركان البيت سبّح وكبر وتضرّع واستغفر، ولا تركع ولا تسجد. انتهى من «الفتح» فيحتمل أن المصنف أشار إلى هذا. قوله: باب كيف كان بدء الرمل: وهذا الباب الثاني عشر من الأبواب المبدوءة بلفظ «كيف». قال الحافظ: أي ابتداء مشروعيته، وهو بفتح الراء والميم، هو الإسراع. وقال ابن زريق: هو شبهة بالهولة، وأصله أن يحرك الماشي منكبيه في مشيه. اهـ

سهر: قوله: أي أن يدخل البيت: أي امتنع عن دخول البيت. قوله: «وفيه الآلهة» أي الأصنام، أطلق عليها الآلهة باعتبار ما كانوا يزعمون. (عمدة القاري)
قوله: الأزلام: جمع «زَلَمَ» وهي الأقلام. وقال ابن التين: «الأزلام» القنداح، وهي أعواد نخوتها، وكتبوا في أحدها «افعل» وفي الآخر «لا تفعل» و«لا شيء» في الآخر، فإذا أراد أحدهم سفراً أو حاجة ألقاها [أي في الوعاء]، فإن خرج «افعل» فعل، وإن خرج «لا تفعل» لم يفعل، وإن خرج «لا شيء» أعاد الإخراج حتى يخرج له «افعل» أو «لا تفعل»، كذا في «العيني» و«الجمع». قوله: أما والله: بإثبات الألف بعد الميم، وفي بعضها بخلافها للتخفيف. «قد علموا» ويروى: «لقد علموا» أي أهل الجاهلية «أهمها» أي إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام «لم يستقسما» أي لم يطلبا القسم أي معرفة ما قسم لهما وما لم يقسم، «ها» أي بالأزلام، كذا في «القسطلاني». قال العيني: قيل: وجه ذلك أنهم كانوا يعلمون اسم أول من أحدث الاستقسام بالأزلام، وهو عمرو بن لحي، فكانت نسبتهم الاستقسام إليهما افتراء عليهما.

قوله: فكبر في نواحيه ولم يصل فيه: احتج المؤلف بحديث ابن عباس هذا مع كونه يرى تقلد حديث بلال في إثباته الصلاة فيه، كما مر في «باب العشر فيما يسقى من ماء السماء» من «كتاب الزكاة»، ولا معارضة في ذلك بالنسبة إلى الترجمة؛ لأن ابن عباس أثبت التكبير ولم يتعرض له بلال، وبلال أثبت الصلاة في البيت ونفاها ابن عباس، فاحتج المؤلف بزيادة ابن عباس أي في التكبير، وقدم إثبات بلال على نفي ابن عباس أي في الصلاة في البيت؛ لأنه لم يكن مع النبي ﷺ يومئذ، وإنما أسند نفيه تارة لأسامة وتارة لأخيه الفضل، مع أنه لم يثبت كون الفضل معهم إلا في رواية شاذة. وأيضاً بلال مثبت فيقدم على النافي؛ لزيادة علمه، كذا في «القسطلاني» و«عمدة القاري».

قوله: كيف كان بدء الرمل: أي مشروعية الرمل، وهو بفتحتين، سرعة المشي مع تقارب في الخطوة ومع هزتكفيه، كذا في «العيني» و«الدر» و«القسطلاني».

قوله: أن يرملوا الأشواط الثلاثة: ليرى المشركون قوتهم بهذا الفعل؛ لأنه أقطع في تكذيبهم، ولذا قالوا (كما في «مسلم»): «هؤلاء الذين زعمتم أن الحمى وهنتهم! هؤلاء أجلد من كذا وكذا». و«الأشواط» جمع «شوط» بفتح الشين، والمراد ههنا الطوفة حول الكعبة (زادها الله شرفاً)، وهو منصوب على الظرفية. «و» أمرهم النبي ﷺ «أن يمشوا ما بين الركنين» اليمانيين حيث لا يراههم المشركون؛ لأنهم كانوا مما يلي الحجر من قبل قيعقان، كذا في «القسطلاني». قال العيني: اختلفوا هل هو سنة من سنن الحج لا يجوز تركها، -

* أسماء الرجال: أبو معمر: بفتح الميم، عبد الله بن عمر، المقعد البصري. عبد الوارث: ابن سعيد بن ذكوان، العنبري مولاهم. أيوب: هو السخيتاني. عكرمة: مولى ابن عباس. سليمان بن حرب: الواشحي البصري. حماد: هو ابن زيد بن درهم. أيوب: السخيتاني. سعيد بن جبير: الكوفي الأسدي.

وَلَمْ يَمْنَعَهُ أَنْ يَأْمُرَهُمْ أَنْ يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ كُلَّهَا إِلَّا الْإِبْقَاءَ عَلَيْهِمْ.

٢١٨/١ - ٥٦- بَابُ اسْتِلَامِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ حِينَ يَقْدُمُ مَكَّةَ أَوَّلَ مَا يَطُوفُ وَيَرْمُلُ ثَلَاثًا

١٦٠٣- حَدَّثَنَا أَصْبَغُ* قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ* عَنْ يُونُسَ* عَنِ الزُّهْرِيِّ* عَنْ سَالِمٍ* عَنْ أَبِيهِ* قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ يَقْدُمُ مَكَّةَ إِذَا اسْتَلَمَ الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ أَوَّلَ مَا يَطُوفُ: يَخُتُّ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ مِنَ السَّبْعِ.

بضم الحاء من الخب، أي يرمل. (ك)

٢١٨/١ - ٥٧- بَابُ الرَّمْلِ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

١٦٠٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ التُّعْمَانِ* قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ* عَنْ نَافِعٍ* عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: سَعَى النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ، وَمَشَى أَرْبَعَةً فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ.

بضم المهمله وآخره معجمة

تَابِعُهُ اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي كَثِيرُ بْنُ قَرْقَدٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

المدني

ابن سعد. (ق)

١٦٠٥- حَدَّثَنَا سَعِيدٌ* بْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ* قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ* أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ قَالَ لِلرُّكْنِ: أَمَّا وَاللَّهِ، إِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَلَمَكَ مَا اسْتَلَمْتُكَ.

الأنصاري

١. أخبرني: وفي نسخة: «أخبرنا». ٢. عن الزهري: وفي نسخة: «عن ابن شهاب».

٣. السبع: وفي نسخة: «السبعة». ٤. محمد: وللأصيل: «محمد بن سلام»، ولأبي ذر: «محمد هو ابن سلام».

٥. قال حدثنا: وفي نسخة: «عن». ٦. جعفر: وفي نسخة بعده: «بن أبي كثير».

٧. أما: وفي نسخة: «أم». ٨. رسول الله: وفي نسخة: «النبي».

ترجمة: قوله: باب استلام الحجر الأسود حين يقدم مكة: أورد فيه حديث ابن عمر في ذلك، وهو مطابق للترجمة من غير مزيد. هكذا في «الفتح» و«العيني»، لكن الظاهر عند هذا العبد الضعيف أن الترجمة مشتملة على جزئين، أحدهما: استلام الحجر أول ما يطوف. وثانيهما: ما أشار إليه بقوله: «ويرمل ثلاثاً». ولم يتعرض الشراح لذلك. وعلى هذا أشار بالجزء الأول من الترجمة إلى مسألة خلافية، كما في «الأوجز» و«جزء حجة الوداع» من أن الجمهور لم يفرقوا في الاستلام بين الطواف الواجب والتطوع، وبه قال جماعة من المالكية، خلافاً لما في «المدونة» من تخصيصه بالواجب. وطواف القدوم واجب عند المالكية خلافاً للجمهور؛ فافهم قالوا بسنيته على الراجح عنهم. ففعل المصنف مال إلى قول المالكية، والله أعلم. وأما الجزء الثاني من الترجمة وهو قوله: «يرمل ثلاثاً» لعل فيه تأكيداً لأحد قولَي الشافعي: إن الرمل في طواف القدوم، سواء سعى بعده أو لا. والجمهور على قوله الثاني المشهور، وهو أنه في كل طواف بعده سعى، كما قال النووي في «شرح مسلم». ويمكن أن يقال: إنه أشار بهذا الجزء الثاني إلى الرد على من أنكر بقاء مشروعية الرمل، كما روي عن ابن عباس. أو على من أنكر تعميم الرمل لجميع الشواط، بل خصه بغير ما بين الركنين اليمانيين.

قوله: باب الرمل في الحج والعمرة: قال الحافظ: والقصد إثبات بقاء مشروعيته، وهو الذي عليه الجمهور. وقال ابن عباس: ليس هو بسنة، من شاء رمل ومن شاء لم يرمل. اهـ. ويحتمل عندي أن الغرض منه بيان إثبات التعميم لكل حاجٍّ ومعتمر، ورد على من قال: ليس على المكّي الرمل، كما قال به أحمد ومالك، خلافاً للحنفية والشافعية.

سهر = أو ليس بسنة؛ لأنه كان لعله وقد زالت، فمن شاء فعله اختياراً؟ فروي عن عمر وابن مسعود وابن عمر: أنه سنة، وبه قال الأئمة الأربعة. وقال آخرون: ليس بسنة، فمن شاء فعله ومن شاء تركه، روي ذلك عن جماعة من التابعين.

قوله: إلا الإبقاء: بكسر الهزة وسكون الموحدة والقاف ممدوداً، وهو مرفوع فاعل «لم يمنعه»، وهو الرفق والشفقة، أي لم يمنعه ﷺ من أمره بالرمل في الكل إلا الرفق بهم، كذا في «القسطلاني» و«العيني». قوله: استلام: [«الاستلام» هو المسح باليد، مشتق من «السلام» الذي هو التحية، وقيل: من «السلام» بكسر السين وهي الحجارة. وقال ابن سيده: «استلم الحجر واستلّمه» بالهمزة: أي قبله واعتنقه. (عمدة القاري)] قوله: يخب: بضم الحاء من «الخب» ضرب من العدو، أي يرمل كذا، قاله الكرماني والقسطلاني. قال العيني: هو محل النصب على أنه مفعول ثانٍ لـ «رأيت»، وهو بفتح الياء وكسر الحاء. انتهى وفي «التوشيح»: بضم الحاء، أي يسرع في مشيه. انتهى وكذا في «الصرح» من «نصر ينصر».

* أسماء الرجال: أصبغ: ابن الفرغ بن سعيد، الأموي. ابن وهب: عبد الله المصري. يونس: ابن يزيد، الأيلي. الزهري: ابن شهاب. سالم: عن أبيه عبد الله بن عمر. محمد: هو ابن سلام، وبه جزم ابن السكن، ورجح أبو علي الجبائي أنه ابن رافع. وقيل: هو البخاري نفسه، بدليل روايته عن الراوي التالي. سريج بن النعمان: الجوهري البغدادي. فليح: ابن سليمان، الخزاعي. نافع: مولى ابن عمر. سعيد: ابن أبي مريم. زيد بن أسلم عن أبيه: أسلم العدوي، هو مولى عمر بن الخطاب.

فَاسْتَلَمَهُ ثُمَّ قَالَ: وَمَا لَنَا وَلِلرَّمْلِ؟ إِنَّمَا كُنَّا رَاعَيْنَا بِهِ الْمُشْرِكِينَ، وَقَدْ أَهْلَكَهُمُ اللَّهُ. ثُمَّ قَالَ: شَيْءٌ صَنَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَا نُحِبُّ أَنْ نَتْرُكَهُ. ^(٢) ^{اتباعاً له.}

لعدم اطلاعنا على حكمته

١٦٠٦- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ^٣ قَالَ: مَا تَرَكْتُ اسْتِلَامَ هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ فِي شِدَّةٍ وَلَا رَخَاءٍ، مُنْذُ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُمَا. قُلْتُ لِنَافِعٍ: أَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَمْسِي بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ؟ قَالَ: إِنَّمَا كَانَ يَمْسِي لِيَكُونَ أَيْسَرَ لاسْتِلَامِهِ.

أي ازدحام

القائل عبيد الله. (ق)

أي ويرمل في غيرهما، وبه المطابقة. (ق، ع)

أي أرفق؛ ليقوى على الاستلام عند الازدحام

٥٨- بَابُ اسْتِلَامِ الرُّكْنِ بِالْمِخْنِ ^٦

٢١٨/١

١٦٠٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ وَيَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ ^٧ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ^٨ قَالَ: طَافَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى بَعِيرِهِ، يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِخْنٍ. تَابَعَهُ الدَّرَاوَرْدِيُّ ^٩ عَنِ ابْنِ أَبِي الزُّهْرِيِّ عَنْ عَمِّهِ.

ابن عتبة بن مسعود. (ع)

عبد العزيز ابن محمد. (ق)

محمد بن مسلم

اسم محمد بن عبد الله

٥٩- بَابُ مَنْ لَمْ يَسْتَلِمِ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ

٢١٨/١

١٦٠٨- وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ أَبِي الشَّعَثَاءِ أَنَّهُ قَالَ: وَمَنْ يَتَّقِي شَيْئًا مِنَ النَّبِيِّ؟ وَكَانَ مُعَاوِيَةُ يَسْتَلِمُ الْأَرْكَانَ. فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّهُ لَا يَسْتَلِمُ هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ. فَقَالَ لَهُ: لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ النَّبِيِّ بِمَهْجُورٍ، وَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَسْتَلِمُهُنَّ كُلَّهُنَّ.

اسم جابر بن زيد. (ق)

ابن

أي الشأن. (ق)

فيه الترجمة

معاوية. (ق)

أي الأربعة

١٦٠٩- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ ^{١٢} عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ ^{١١} قَالَ: لَمْ أَرِ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَلِمُ مِنَ النَّبِيِّ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ.

ابن عمر. (ق)

الزهري

١. وما: وفي نسخة: «فما» وفي نسخة: «ما». ٢. راعينا: كذا لأبي ذر والأصيلي، وفي نسخة: «رايينا». ٣. رسول الله: وفي نسخة: «النبي».
٤. منذ: وفي نسخة: «مذ». ٥. رسول الله: وفي نسخة: «النبي». ٦. استلام الركن بالمخن: وللشيخ ابن حجر: «يستلم الركن بمخجن».
٧. أخبرني: وفي نسخة قبله: «قال». ٨. بغيره: وفي نسخة: «بغير». ٩. لا نستلم هذين الركنين: وفي نسخة: «لا يستلم هذان الركنان».
١٠. نستلم: وفي نسخة: «يستلم». ١١. بمهجور: وفي نسخة: «مهجور»، وفي نسخة: «مهجوراً». ١٢. ليث: وفي نسخة: «الليث».

سهر: قوله: إنما كنا راعينا: من «المراعاة»، أي أردنا أن نظهر القوة للمشركين بالرمل؛ ليعلموا أننا لا نعجز عن مقاومتهم، فما لنا حاجة اليوم إلى ذلك. (عمدة القاري)
قوله: بالمخجن: [كمنبر، وهو خشبة في طرفها العطف، هو مثل الصرجان. (الكواكب الدراي)]

قوله: على بغيره: [وسبب ركوبه ﷺ أن الناس كثروا عليه وغشوه، أو لأنه يُستفتى، أو لأنه كان يشكو، وسيجيء في الصفحة الآتية. (عمدة القاري)]

قوله: يستلم الركن بمخجن: أي يومي إلى الركن حتى يصيبه، وزاد مسلم: «ويقبل المخن»، كذا في «القسطلاني». قوله: ليس شيء من البيت بمهجور: قال القسطلاني: أحاب عنه إمامنا الشافعي رحمه الله بأننا لم ندع استلامهما حجراً للبيت، وكيف نجهره ونخن نطوف به؟ ولكننا نتبع السنة فعلاً وتركاً، ولو كان ترك استلامهما حجراً لكان ترك استلام ما بين الأركان حجراً له، ولا قائل به. انتهى قوله: إلا الركنين اليمانيين: لأهما على القواعد الإبراهيمية، وهو مذهب أبي حنيفة أيضاً.

* أسماء الرجال: مسدد: هو ابن مسهر، الأسدي البصري. يحيى: هو ابن سعيد، القطان. عبيد الله: ابن عمر، العمري. نافع: مولى ابن عمر. أحمد بن صالح: أبو جعفر المصري. يحيى بن سليمان: الجعفي. ابن وهب: عبد الله المصري. يونس: ابن يزيد، الأيلي. وقال محمد بن بكر: البرساني. ابن جريج: عبد الملك بن عبد العزيز. أبو الوليد: هشام بن عبد الملك. ليث: الإمام المصري.

٢١٨/١

٦٠- بَابُ تَقْبِيلِ الْحَجَرِ ^{ترجمة}

١٦١٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ: * حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: * أَخْبَرَنَا وَرْقَاءُ: أَخْبَرَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ* عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَبَلَ الْحَجَرَ وَقَالَ: لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَبَّلَكَ مَا قَبَّلْتُكَ.

١٦١١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: * حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ* عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَرِيٍّ* قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه عَنِ اسْتِلَامِ الْحَجَرِ فَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَسْتَلِمُهُ وَيُقَبِّلُهُ. وَقَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ زُوِّحْتُ؟ أَرَأَيْتَ إِنْ غُلِبْتُ؟ قَالَ: اجْعَلْ أَرَأَيْتَ بِالْيَمَنِ، رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَسْتَلِمُهُ وَيُقَبِّلُهُ. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الْفَرَنْبَرِيُّ: وَجَدْتُ فِي كِتَابِ أَبِي جَعْفَرٍ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: الزُّبَيْرُ بْنُ عَدِيٍّ كُوفِيٌّ، وَالزُّبَيْرُ ابْنُ عَرِيٍّ بَصْرِيٌّ.

٦١- بَابُ مَنْ أَشَارَ إِلَى الرُّكْنِ إِذَا أَتَى عَلَيْهِ ^{ترجمة}
أي الحجر الأسود. (ع، قس)

٢١٩/١

١٦١٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى* قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ* قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ* عَنْ عِكْرِمَةَ* عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: طَافَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِالْبَيْتِ عَلَى بَعِيرٍ، كُلَّمَا أَتَى عَلَى الرُّكْنِ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ.

٦٢- بَابُ التَّكْبِيرِ عِنْدَ الرُّكْنِ

أي الحجر الأسود. (ع، قس)

٢١٩/١

١٦١٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ* قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَاءِ* عَنْ عِكْرِمَةَ* عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: طَافَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِالْبَيْتِ عَلَى بَعِيرٍ، كُلَّمَا أَتَى الرُّكْنَ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ عِنْدَهُ وَكَثُرَ تَابِعُهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ.

أي في كل طوفة. (قس)

١. ابن زيد: كذا لأبي الوقت. ٢. عربي: وللأصيلي والجرجاني: «عدي». ٣. وَ: كذا لأبي الوقت. ٤. زُوِّحْتُ: وفي نسخة: «زُحِمْتُ».
٥. وقال إلخ: كذا لأبي ذر. ٦. أبي جعفر: وفي نسخة بعده: «وأبو جعفر هنا كاتب البخاري». ٧. عربي: وفي نسخة بعده: «هذا».
٨. أتى على الركن: وفي نسخة: «أتى الركن». ٩. أتى: وفي نسخة بعده: «على».

ترجمة: قوله: باب تقبيل الحجر: قال القسطلاني: أي مشروعيته، بوضع الشفة عليه من غير تصويت ولا تطمين، كما قاله الشافعي.
قوله: باب من أشار إلى الركن إذا أتى عليه: أي في الطواف عند عجزه عن استلامه. والمراد بـ«الركن» الأسود، قاله القسطلاني.

سهر: قوله: ما قبلتك: لكن متابعتي صلى الله عليه وسلم مشروعة وإن لم يعقل معناه، لكن فيه تعظيم الحجر وترك به، وورد مرفوعاً: «أنه يؤتى به يوم القيامة وله لسان، وأنه يشهد لمن استلمه بالتوحيد». (إرشاد الساري) قوله: أَرَأَيْتَ: أي أخبرني. «إن زُوِّحْتُ» بالواو وبدونها مبنياً للمفعول من «المزاحمة». قوله: «إِنْ غُلِبْتُ» على صيغة المجهول، أي أخبرني عن حكمه عند الإزدحام والغلبة. (عمدة القاري) قوله: اجْعَلْ أَرَأَيْتَ بِالْيَمَنِ: أي اجْعَلْ لفظ «أَرَأَيْتَ» باليمن، وكان السائل مبنياً. قوله: «أَرَأَيْتَ» في محل النصب؛ لأنه مفعول «اجْعَلْ» بالتأويل المذكور، وقوله: «باليمن» في محل النصب على الحال. حاصل هذا الكلام أي إن كنت طالب السنة فاترك الرأي وقول «أَرَأَيْتَ» ونحوه باليمن، واتبع السنة ولا تتعرض لغير ذلك. وإنما قال ذلك؛ لأنه فهم منه معارضة الحديث بالرأي. قوله: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم» من كلام ابن عمر، أعاده للتأكيد. وفهم منه أنه لا يرى الزحام عذراً في ترك الاستلام، وقد روى سعيد بن منصور من طريق القاسم بن محمد قال: رأيت ابن عمر يزاحم على الركن حتى يدمى. وروى الفاكهي من طرق عن ابن عباس كراهة المزاحمة، وقال: لا تؤذي ولا تؤذى. (عمدة القاري) قوله: طاف النبي صلى الله عليه وسلم بالبيت على بعير: قال ابن بطال: استلامه بالحجر ركباً يحتمل أن يكون لشكوى به. انتهى وقد صرح به أبو داود في «سننه». قال النووي: قال أصحابنا: الأفضل أن يطوف ماشياً، ولا يركب إلا لعذر مرض أو نحوه، أو كان ممن يحتاج إلى ظهوره؛ ليستغنى ويقتدى به، وإن كان بغير عذر جاز بلا كراهة، لكنه خلاف الأولى. وقال مالك وأبو حنيفة: إن طاف ركباً لعذر أجزأه ولا شيء عليه، وإن كان بغير عذر فعليه دم. قال أبو حنيفة: وإن كان بمكة أعاد الطواف، ملتقط من «العيني».

* أسماء الرجال: أحمد بن سنان: القطان الواسطي. يزيد بن هارون: الواسطي. زيد بن أسلم: مولى عمر، تقدم. مسدد: هو ابن مسرهد. حماد بن زيد: الأزدي.

الزبير بن عربي: بالراء، لا الزبير بن عدي بالدال. محمد بن المثنى: العنزي الزمن البصري. عبد الوهاب: ابن عبد الحميد، الثقفي. خالد: هو ابن مهران، أبو المنازل الحذاء.

عكرمة: ابن عبد الله، مولى ابن عباس. مسدد: ابن مسرهد، الأسدي. خالد بن عبد الله: الطحان. خالد الحذاء وعكرمة: هما المذكوران آنفاً.

٢١٩/١

٦٣- بَابُ مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى بَيْتِهِ

ثُمَّ صَلَّى رُكْعَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّفَا

١٦١٥، ١٦١٦- حَدَّثَنَا أَصْبَغُ عَنِ ابْنِ وَهْبٍ * قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو * عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ * قَالَ: ذَكَرْتُ لِعُرْوَةَ ^{سهر} قَالَ: فَأَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ أَنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ حِينَ قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ تَوَضَّأَ، ثُمَّ طَافَ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمَرَةَ.

ثُمَّ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ مِثْلَهُ. ثُمَّ حَجَّجْتُ مَعَ أَبِي الزُّبَيْرِ، فَأَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوْفُ. ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ يَفْعَلُونَهُ. ^{أي مصاحبا لوالدي الزبير، و«الزبير» بالجر بدل أو عطف بيان. (نس)} وَقَدْ أَخْبَرْتَنِي أُمِّي أَنَّهَا أَهَلَّتْ هِيَ وَأَخْتُهَا وَالزُّبَيْرُ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ بِعُمَرَةَ، فَلَمَّا مَسَحُوا الرُّكْنَ حَلُّوا.

١٦١٦- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو صَمْرَةَ أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ * عَنْ نَافِعٍ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ^{عليه السلام} أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا طَافَ فِي الْحُجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ أَوَّلَ مَا يَقْدُمُ سَعَى ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ وَمِثْلَى أَرْبَعَةٍ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ.

١٦١٧- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ^{عليه السلام}: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ الطَّوْفَ الْأَوَّلَ يُحِبُّ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ وَيَمِثِّي أَرْبَعَةً. وَأَنَّهُ كَانَ يَسْعَى بَطْنَ الْمَسِيلِ إِذَا طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ. ^{أي يرمي} ^{أبو ضمرة السابق. (نس)} ^{ابن عمر العمري. (نس)} ^{مولي ابن عمر. (نس)} ^{منصوب على الظرفية}

١. عن: وفي نسخة: «حدثنا». ٢. أبي الزبير: كذا للأكثر، وللكشيمهني: «ابن الزبير» [عبد الله].

ترجمة: قوله: باب من طاف بالبيت إذا قدم مكة قبل أن يرجع إلخ: قال ابن بطال: غرضه بهذه الترجمة الرّد على من زعم أن المعتمر إذا طاف حلّ قبل أن يسعى بين الصفا والمروة، فأراد أن يبين أن قول عروة: «فلما مسحوا الركن حلوا» محمول على أن المراد: لما استلموا الحجر الأسود وطافوا وسعوا حلوا، بدليل حديث ابن عمر الذي أرفده به في هذا الباب. قال الكرمانى: قال القاضي: قال ابن عباس وإسحاق بن راهويه: المعتمر يتحلل بعد الطواف وإن لم يسع. وبسط الحافظ في الروايات عن ابن عباس في ذلك، وقال: ولمسلم من طريق قتادة: «قال رجل لابن عباس: ما هذه الفتيا أن من طاف بالبيت فقد حلّ؟» فقال: سنة نبيكم وإن رغمتم. ثم قال الحافظ: وعرف أن هذا مذهب لابن عباس خالفه فيه الجمهور، ووافقه فيه ناس منهم إسحاق بن راهويه. انتهى مختصراً من هامش «اللامع» قلت: وإلى هذا أشار الإمام البخاري أيضاً في «أبواب العمرة» في «باب متى يحل المعتمر؟».

سهر: قوله: ذكرت لعروة: أي ذكرت لعروة بن الزبير ما قيل في حكم القادم إلى مكة. وحذف البخاري صورة السؤال وجوابه واقتصر على المرفوع، وقد ذكره مسلم مكملًا. قوله: ثم لم تكن عمرة: إنما سأله عن فسح الحج إلى العمرة على مذهب من يرى ذلك، واحتج بأمر النبي ﷺ لهم بذلك في حجة الوداع، فأعلمه عروة أن النبي ﷺ لم يفعل ذلك بنفسه ولا من جاء بعده. وفي إعراب «عمرة» وجهان: ١- الرفع على أن «كان» تامة، ويكون معناه: ثم لم تحصل عمرة ٢- والنصب على أن «كان» ناقصة، ويكون معناه: ثم لم تكن تلك الفعلة عمرة، كذا ذكره العيني. قوله: فلما مسحوا الركن حلوا: أي الحجر الأسود، ومسحه يكون في أول الطواف، ولكن لا يحصل التحلل بمجرد المسح في أول الطواف، فلا بد من التقدير، وتقديره: فلما مسحوا الركن وأنموا طوافهم وسعيهم وحلقوا: حلوا أي من إحرامهم. وحذف المقدر هنا للعلم به وعدم خفاؤه، وهو مذهب الجمهور، كذا ذكره العيني والقسطلاني. ثم قال العيني: قال الكرمانى: لا حاجة إلى التأويل؛ إذ مسح الركن كناية عن الطواف، فللمراد: لما فرغوا من الطواف حلوا، وأما السعي والخلق فهما عند بعض العلماء ليسا بركتين. انتهى قلت: لا بد من التأويل؛ لأن الكلام على مذهب الجمهور، وأراد بقوله: «عند بعض العلماء» ما ذهب إليه ابن عباس وابن راهويه، وقد ردّوا عليهما ذلك. وفي الحديث مطلوبة الوضوء للطواف، واختلفوا هل هو واجب أو شرط؟ فقال أبو حنيفة: ليس بشرط، فلو طاف على غير وضوء صح طوافه، فإن كان للقدوم فعليه صدقة، وإن كان للزيارة فعليه شاة، وقال مالك والشافعي وأحمد: هو شرط. قوله: بطن المسيل: [الذي بين الصفا والمروة، وهو قدر معروف. (عمدة القاري)]

* أسماء الرجال: أصبغ: هو ابن الفرج، المصري. ابن وهب: عبد الله المصري. عمرو: هو ابن الحارث. محمد بن عبد الرحمن: أبو الأسود النوفلي. إبراهيم: ابن المنذر بن عبد الله، الأسدي. أبو ضمرة أنس بن عياض: الليثي المدني. موسى بن عقبة: الإمام في المغازي. نافع: مولى ابن عمر، أبو عبد الله المدني.

٢١٩/١

٦٤- بَابُ طَوَافِ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ

١٦١٨- وَقَالَ لِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ^١ إِذْ مَعَ ابْنُ هِشَامٍ النِّسَاءَ الطَّوَّافَ مَعَ الرِّجَالِ، قَالَ: كَيْفَ يَمْنَعُهُنَّ وَقَدْ طَافَ نِسَاءَ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ الرِّجَالِ؟ قُلْتُ: بَعْدَ الْحِجَابِ أَوْ قَبْلُ؟ قَالَ: إِي لَعْمَرِي! لَقَدْ أَذْرَكْتُهُ بَعْدَ الْحِجَابِ. قُلْتُ: كَيْفَ يُخَالِطُهُنَّ الرِّجَالُ؟ قَالَ: لَمْ يَكُنْ يُخَالِطُهُنَّ، كَانَتْ عَائِشَةُ تَطُوفُ حَجْرَةً مِنَ الرِّجَالِ لَا تُخَالِطُهُنَّ، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ: انْطَلِقِي نَسْتَلِمُ يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَتْ: انْطَلِقِي عَنْكِ، وَابْتُ^٢.
هذا شيخ البخاري أيضا. (ع)
أي مانع
أي الرجل
قيل: اسمها وفرة. (ق) بالرفع والجزم أي عن جهة نفسك. (ق) أي منعت عائشة الاسلام
يَخْرُجْنَ مُتَنَكِّرَاتٍ بِاللَّيْلِ، فَيُطْفَنَ مَعَ الرِّجَالِ، وَلَكِنَّهُنَّ كُنَّ إِذَا دَخَلْنَ الْبَيْتَ قُمنَ حِينَ يَدْخُلْنَ وَأُخْرِجَ الرِّجَالُ. وَكُنْتُ آتِي عَائِشَةَ أَنَا وَعُبَيْدُ بْنُ عَمِيرٍ وَهِيَ مُجَاوِرَةٌ فِي جَوْفِ ثَيْبٍ. قُلْتُ: وَمَا حِجَابُهَا؟ قَالَ: هِيَ فِي قُبَّةٍ تُرَكِّبُ لَهَا غِشَاءً، وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَهَا غَيْرُ ذَلِكَ، وَرَأَيْتُ عَلَيْهَا دِرْعًا مَوْرَدًا.
قاضي مكة. (ق) أي مقبلة. (ع) جبل بمزدلفة. (ع) تعمل من لود تضرب في الأرض. (ع)

١٦١٩- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ تَوْفَلٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَتْ: شَكَّوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَشْتَكِي، فَقَالَ: «طَوِّفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ». فَطُفْتُ مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَئِذٍ يَصِلُ إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ، وَهُوَ يَقْرَأُ: «وَالطَّوْرَ وَكِتَبَ مَسْطُورٍ».
يتم عروة. (ق) ابن العوام ربة النبي ﷺ. (ق)
لأن سنة النساء التباعد عنهم في الطواف. (ق)

٦٥- بَابُ الْكَلَامِ فِي الطَّوَافِ

٢١٩/١

١٦٢٠- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا هِشَامٌ أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ الْأَحْوَلُ أَنَّ طَاوُسًا أَخْبَرَهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ وَهُوَ يَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ بِإِنْسَانٍ رَبَطَ يَدَهُ إِلَى إِنْسَانٍ بِسَيْرٍ أَوْ بِخَيْطٍ أَوْ بِشَيْءٍ غَيْرِ ذَلِكَ،.....
ما يقدر من الجلد. (ع)

- ١- أخبرني: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «أخبرنا». ٢- بعد: وفي نسخة: «أبعد». ٣- أدرسته: وفي نسخة: «أدركت». ٤- يخالطن الرجال: كذا للمستلمي، وللاكثر: «يخالطن الرجال». ٥- يخالطن: كذا للمستلمي، وفي نسخة: «يخالطن». ٦- حجرة: وفي نسخة: «حجرة». ٧- نستلم: وفي نسخة: «نستلمي». ٨- انطلق: كذا لأبي ذر والوقت وابن عساكر والأصيلي. ٩- حين: كذا للحموي والمستلمي، وللکشميهني: «حتى». ١٠- من وراء الناس: كذا لأبي ذر.

ترجمة: قوله: باب طواف النساء مع الرجال: أي هل يختلطن بهم أو يطفن معهم على حدة بغير اختلاط أو ينفردن؟ قاله الحافظ.
قوله: باب الكلام في الطواف: أي إباحته، وإنما لم يصرح بذلك، لأن الخبر ورد في كلام يتعلق بأمر معروف لا بمطلق الكلام. ولعله أشار إلى الحديث المشهور عن ابن عباس موقوفاً ومرفوعاً: «الطواف بالبيت صلاة، إلا أن الله تعالى أباح فيه الكلام، ومن نطق فلا ينطق إلا بخير»، أخرجه أصحاب السنن، وصححه ابن خزيمة وابن حبان.

سهر: قوله: إذ منع: أي حين منع، نصب على أنه مفعول ثانٍ لـ «أخبرني»، أي أخبرني بزمان المنع قائلاً: «كيف يمنعهم...». قوله: «ابن هشام» هو إبراهيم، في إمرته على الحج بالناس من قبل ابن أخته هشام بن عبد الملك، أو المراد أخوه محمد بن هشام. قوله: «كيف تمنعهم» بناء الخطاب لابن هشام، وبإياه أي كيف يمنعهم مانع. قوله: «لقد أدرسته» أي طوافهم. قوله: «حجرة» بفتح الحاء وسكون الجيم وبعد الراء هاء، نصب على الظرفية، أي ناحية محجورة عن الرجال. ولأبي ذر عن الكشميهني: «حجرة» بفتح الحاء والزاوية المعجمة، أي في ناحية بينها حاجز يسترها منهم. قوله: «انطلق عنك» أي عن جهة نفسك لأجلك. قوله: «يخرجن...» وفي رواية: «فكن يخرجن متنكرات»، وفي رواية عبد الرزاق: «مستترات». قوله: «ولكنهن كن إذا دخلن البيت قمن حتى يدخلن»، وللحموي: «حين يدخلن»، «وأخرج الرجال» بضم الهمة، أي إذا أردن الدخول وقفن قائمات، حتى يدخلن حال كون الرجال يخرجن منه. قوله: «درعاً مَوْرداً» أي قميصاً أحمر لونه لون الورد. (إرشاد الساري وعمدة القاري)
قوله: «أو بشيء غير ذلك»: نحو منديل ووتر، كان الراوي لم يضبطه. قيل: أهل الجاهلية يتقربون بمثل إلى الله تعالى. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: وقال لي عمرو بن علي: الباهلي البصري. هذا من باب المذاكرة. أبو عاصم: الضحاک بن مخلد، النبيل. ابن جريج: عبد الملك الأموي المكي. عطاء: هو ابن أبي رباح، المكي. إسماعيل: هو ابن أبي أويس، الأصبحي. مالك: هو الإمام المدني. إبراهيم: ابن موسى بن يزيد، الفراء. هشام: هو الصنعاني. ابن جريج: عبد الملك، تقدم سليمان: هو ابن أبي مسلم. طاوس: هو ابن كيسان.

فَقَطَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ، ثُمَّ قَالَ: «قَدْ بَيَّدَهُ».

وهو موضع الترجمة؛ فإنه تكلم وهو طائف. (ع)

٦٦- بَابُ: إِذَا رَأَى سَيْرًا أَوْ شَيْئًا يُكْرَهُ فِي الطَّوَّافِ قَطَعَهُ

على صيغة المجهول، صفة لقوله: «شيئا». (ع)

٢٢٠/١

١٦٢١- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ * عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا

يَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ بِرِمَامٍ أَوْ غَيْرِهِ فَقَطَعَهُ.

كسندل ونحوه. فإن القود بالأزمة إنما يفعل باليهام. (قر)

٦٧- بَابُ: لَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُريَانٌ وَلَا يَحُجُّ مُشْرِكٌ

٢٢٠/١

١٦٢٢- حَدَّثَنَا يَحْيَى * بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ * قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ * قَالَ ابْنُ شَهَابٍ * حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ

ابن عوف. (قر)

أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ بَعَثَهُ فِي الْحَجَّةِ الَّتِي أَمَرَهُ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ يَوْمَ النَّحْرِ فِي رَهْطٍ

ظرف لقوله: «بعثه». (ع)

أي جعله عليها أمرا ليحج بالناس. (قر)

سنة تسع

يُؤَدِّنُ فِي النَّاسِ: أَنَّ لَا يَحُجَّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ، وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُريَانٌ.

٦٨- بَابُ: إِذَا وَقَفَ فِي الطَّوَّافِ

أي هل ينقطع طوافه أم لا؟ (ع)

٢٢٠/١

وَقَالَ عَطَاءٌ * فِيمَنْ يَطُوفُ فَتَقَامُ الصَّلَاةُ، أَوْ يُدْفَعُ عَنْ مَكَانِهِ: إِذَا سَلَّمَ يَرْجِعُ إِلَى حَيْثُ قُطِعَ عَلَيْهِ، فَيَبْنِي. وَيُذَكِّرُ نَحْوَهُ عَنِ

وبه قال الأئمة الأربعة. (ع)

أي من صلاته

أي المكتوبة

ابْنِ عُمَرَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ﷺ.

الصديق

ابن الخطاب

١. يكره: وفي نسخة: «يكرهه». ٢. عليها: وفي نسخة: «عليه». ٣. في الناس: وفي نسخة: «بالناس».

٤. أن لا: وفي نسخة: «ألا». ٥. أن لا يحج: وفي نسخة: «ألا لا يحج».

ترجمة: قوله: باب إذا وقف في الطواف: أي هل ينقطع طوافه أو لا؟ وكأنه أشار بذلك إلى ما روي عن الحسن: أن من أقيمت عليه الصلاة وهو في الطواف، فقطعه: أن يستأنفه ولا يبني على ما مضى. وخالفه الجمهور فقالوا: بئني، وقيدته مالك بصلاة الفريضة، وهو قول الشافعي، وفي غيرها إتمام الطواف أولى، فإن خرج بئني. وقال أبو حنيفة وأشهب: يقطعه ويبني. واختار الجمهور قطعه للحاجة. وقال نافع: طول القيام في الطواف بدعة. انتهى من «الفتح»

سهر: قوله: قد بيده: بضم القاف أمر من «قاده يقوده»، من «القيادة» أو «القود» وهو الجر والسحب. قيل: ظاهر الحديث أن المقود كان ضريفاً، وردُّ بأنه يحتمل أن يكون لمعنى آخر، قاله العيني. قوله: بزمام: [مربوط في يده وآخر يقوده. (إرشاد الساري)] قوله: في رهط: وهو ما دون العشرة من الرجال، وقيل: إلى الأربعين، ولا يكون فيهم امرأة. قوله: «يؤذن» من «الإيذان» وهو الإعلام، والضمير فيه راجع إلى الرهط باعتبار اللفظ، ويجوز أن يكون لأبي هريرة على الالتفات، كذا في «العيني». قوله: أن لا يحج: بالنصب بكلمة «أن»، وفي بعض النسخ: «ألا يحج» بفتح الهمة وشدة اللام، وعليه تكلم الكرماني فقال: إن أصله: أن لا يحج، و«أن» مخففة من المثقلة أي أن الشأن، هذا ما قاله العيني. لكن نسخة الكرماني هي عندي فيه: «ألا يحج» بالنصب، وبالرفع على أن «أن» هي المخففة من المثقلة أي الشأن. انتهى وفي بعض النسخ: «ألا لا يحج» بفتح الهمة وخفة اللام للتنبيه. قوله: عريان: فاعل «يطوف»، وفي «مسلم» عن هشام عن أبيه عروة قال: «كانت العرب يطوفون عراً إلا أن يعطيهم الخمس ثياباً، فيعطي الرجال الرجال والنساء النساء». واحتج مالك والشافعي وأحمد في رواية هذا، فقالوا باشتراط ستر العورة، وذهب أبو حنيفة وأحمد في رواية إلى أنه لو طاف عرياناً بجبر بدم، كذا في «العيني». قوله: فيبني: أي على ما مضى من طوافه مبتدئاً من الموضع الذي قطع عنده على الأصح، ولا يستأنف الطواف، وهذا مذهب الجمهور، خلافاً للحسن حيث قال: يستأنف. وقيدته مالك بصلاة الفريضة، قاله القسطلاني. قال الكرماني: إنما لم يذكر البخاري حديثاً يدل على الترجمة؛ إشارة إلى أنه لم يجد في الباب حديثاً بشرطه. انتهى قال العيني: لم يلتزم البخاري ما ذكره؛ فإنه إذا ذكر ترجمة وأتى بأثر من صحابي أو تابعي فإنه يكفي.

* أسماء الرجال: أبو عاصم: الضحاك. والرواة الباقون تقدموا في الباب السابق. يحيى: هو ابن عبد الله بن بكير، المخزومي. الليث: هو ابن سعد، المصري. يونس: هو ابن يزيد، الأيلي. ابن شهاب: هو الزهري. قال عطاء: هو ابن أبي رباح، التابعي الكبير. وصله عبد الرزاق.

٢٢٠/١

٦٩- بَابُ: طَافَ النَّبِيُّ ﷺ وَصَلَّى لِسُبُوعِهِ رَكَعَتَيْنِ ^{سهر} ^{نـ ١ ترجمة}وَقَالَ نَافِعٌ: * كَانَ ابْنُ عُمَرَ ^{سهر} يُصَلِّي لِكُلِّ سُبُوعٍ رَكَعَتَيْنِ.

وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ: قُلْتُ لِلزُّهْرِيِّ: إِنَّ عَطَاءَ يَقُولُ: تُجْزِئُهُ الْمَكْتُوبَةُ مِنْ رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ. فَقَالَ: السُّنَّةُ أَفْضَلُ، لَمْ يَطِفِ النَّبِيُّ ﷺ سُبُوعًا قَطُّ إِلَّا صَلَّى رَكَعَتَيْنِ. ^{ابن العاص الأموي. (ق)} ^{هو ابن أبي رباح المكي. (ق)} ^{سهر} ^{أي غير الفريضة. (ق)}

١٦٢٣- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ* قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عُمَرُو* قَالَ: سَأَلْنَا ابْنَ عُمَرَ ^{سهر} أَيْقَعَ الرَّجُلُ عَلَى امْرَأَتِهِ فِي الْعُمْرَةِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ؟ قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، ثُمَّ صَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ، وَطَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ. وَقَالَ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾. ^(الأحزاب: ٢١)

١٦٢٤- قَالَ: وَسَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ: لَا يَقْرُبُ امْرَأَتَهُ حَتَّى يَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ.

٧٠- بَابُ مَنْ لَمْ يَقْرُبِ الْكَعْبَةَ وَلَمْ يَطُفْ حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى عَرَفَةَ وَيَرْجِعَ بَعْدَ الطَّوَافِ الْأَوَّلِ ^{ترجمة}

عطف على يخرج. (ع) أي طواف القدوم. (ع)

بضم الراء وكسر الباء أي لم يذن منها

٢٢٠/١

١٦٢٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا فَضِيلٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ* قَالَ: أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ^{سهر} قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ، فَطَافَ سَبْعًا وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَلَمْ يَقْرُبِ الْكَعْبَةَ بَعْدَ طَوَافِهِ بِهَا حَتَّى رَجَعَ مِنْ عَرَفَةَ. ^{أي للقدوم}

١. بَابُ طَافَ النَّبِيُّ ﷺ وَصَلَّى لِسُبُوعِهِ رَكَعَتَيْنِ: وفي نسخة: «بَابُ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ لِسُبُوعِهِ رَكَعَتَيْنِ»، وفي نسخة: «بَابُ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَسْبُوعِهِ رَكَعَتَيْنِ». ٢. فضيل: وفي نسخة بعده: «ابن سليمان». ٣. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني».

ترجمة: قوله: باب طاف النبي ﷺ وصلّى لسبوعه ركعتين: يحتمل عندي أن الغرض منه أن يصلي في كل أسبوع ركعتين ولا يجمع الأسابيع، أو المراد أن يصلي تطوعاً ولا تكفي الفريضة. فالأول أي مسألة القرآن بين الأسابيع خلافة، قال الحافظ: القرآن بين الأسابيع خلاف الأولى، وهو قول أكثر الشافعية وأبي يوسف، وعن أبي حنيفة ومحمد: يكره، وأجازه الجمهور بغير كراهة. وأما الاحتمال الثاني في الغرض - أي مسألة أجزاء الفريضة عن ركعتي الطواف - فهي أيضاً خلافة، فعند الشافعي وأحمد تجزئ عنهما الفريضة، ولا تجزئ عند أبي حنيفة ومالك، وذلك لأن ركعتي الطواف ستان مؤكدتان على الأصح عند الشافعي وأحمد، وعند الحنفية والمالكية واجبتان. قال الموفق: وركعتا الطواف سنة مؤكدة غير واجبة، وإذا صلى المكتوبة بعد طوافه أجزأته عن ركعتي الطواف. وعن أحمد أنه يصلي ركعتي الطواف بعد المكتوبة؛ لأنه سنة فلم تجزئ عنها المكتوبة كركعتي الفجر. اهـ. قوله: باب من لم يقرب الكعبة ولم يطف إلخ: كتب الشيخ في «اللامع»: يعني بذلك أنه لا يجب له تكرار الطواف كلما بدا له، وإن كان حسناً موجباً لمزيد الأجر. اهـ. وما أفاده الشيخ هو مودى كلام الشراح، وإن كان الظاهر عند هذا العبد الضعيف بالنظر إلى ظاهر ألفاظ الترجمة: أن الإمام البخاري أشار بالترجمة إلى رأي الإمام مالك، قال الحافظ: ونقل عن مالك أن الحاج لا يتنفل بطواف حتى يتم حجه، وعنه: الطواف بالبيت أفضل من الصلاة النافلة لمن كان من أهل البلاد البعيدة، وهو المعتمد. اهـ.

سهر: قوله: لسبوعه: بضم السين المهملة والياء الموحدة، يعني الأسبوع أي سبع مرات، و«سبوع» بدون الهززة لغة قليلة فيه، وقيل: هو جمع «سبع» أو «سبع» كبرود وضروب، وقاله العيني والقسطلاني. قوله: سبوعاً: بدون الهززة، «قط إلا صلى ركعتين» أي من غير الفريضة، وهما سنة مؤكدة على أصح القولين عند الشافعية، وهذا مذهب الحنابلة. وأوجهما أبو حنيفة والمالكية، لكن قال الحنفية: لا يجزئان بدم. (إرشاد الساري) والدليل على وجوبهما قوله تعالى: ﴿وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ (البقرة: ١٢٥) ومواظبته ﷺ عليهما. قوله: ولم يقرب الكعبة بعد طوافه بها: أي للقدوم، قال العيني: ظاهر الحديث أن لا طواف بعد طواف القدوم، ولكن لا يمنع منه؛ لأنه ﷺ لعلة ترك الطواف بعد طواف القدوم؛ خشية أن يظن أحد أنه واجب، وكان يجب التخفيف على أمته.

* أسماء الرجال: قال نافع: أي مولى ابن عمر. وصله عبد الرزاق. قتيبة: هو ابن سعيد، الثقفي. عمرو: هو ابن دينار، المكي. محمد: ابن أبي بكر بن علي، المقدمي الثقفي. فضيل: هو ابن سليمان، النمري. موسى بن عقبة: الأسدي. كريب: مولى ابن عباس.

٢٢٠/٨

٧١- بَابُ مَنْ صَلَّى رُكْعَتَيِ الطَّوَّافِ خَارِجًا مِنَ الْمَسْجِدِ

وَصَلَّى عُمَرَ رضي الله عنه خَارِجًا مِنَ الْحَرَمِ.
(وصله البيهقي. (ق)١٦٢٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ مُحَمَّدٍ * بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ زَيْنَبَ * عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ * رضي الله عنهاقَالَتْ: شَكَّوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ح: قَالَ: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ يَحْيَى بْنُ زَكْرِيَاءَ الْعَسَائِيُّ عَنْ هِشَامٍ *،عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ وَهُوَ بِمَكَّةَ وَأَرَادَ الْخُرُوجَ وَلَمْ تَكُنْ أُمُّ سَلَمَةَ طَافَتْ بِالْبَيْتِلَهُمَا كَانَتْ شَاكِيَةً. (ق)وَأَرَادَتْ الْخُرُوجَ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ لِلصُّبْحِ فَطُوفِي عَلَى بَعِيرِكَ وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ». فَقَعَلَتْ ذَلِكَ،

وَلَمْ تُصَلِّ حَتَّى خَرَجَتْ.

٢٢٠/٨

٧٢- بَابُ مَنْ صَلَّى رُكْعَتَيِ الطَّوَّافِ خَلْفَ الْمَقَامِ

وهو الحجر الذي ظهر فيها أثر قدمي الخليل١٦٢٧- حَدَّثَنَا آدَمُ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ * قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه يَقُولُ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ فَطَافَ

بِالْبَيْتِ سَبْعًا وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رُكْعَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّفَا، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾.

(الأحزاب: ٢١) أي قدوة. (ق)

٧٣- بَابُ الطَّوَّافِ بَعْدَ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ

٢٢٠/٨

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه يُصَلِّي رُكْعَتَيِ الطَّوَّافِ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ.ابن الخطاب
وصله سعيد بن منصور. (ق)

١. عن عروة: وفي نسخة بعده: «عن زينب». ٢. وأراد: وفي نسخة: «فأراد». ٣. الصلاة للصبح: وفي نسخة: «صلاة الصبح».

٤. ولم: وفي نسخة: «فلم». ٥. خرجت: وفي نسخة: «أخرجت».

ترجمة: قوله: باب من صلى ركعتي الطواف خارجا من المسجد: قال الحافظ: هذه الترجمة معقودة لبيان إجزاء صلاة ركعتي الطواف في أي موضع أراد الطائف، وإن كان ذلك خلف المقام أفضل، وهو متفق عليه، إلا في الكعبة أو الحجر، ولذلك عقبها بترجمة «من صلى ركعتي الطواف خلف المقام». وقال أيضًا تحت حديث أم سلمة: وموضع الحاجة منه هنا قوله في آخره: «فلم تصل حتى خرجت» أي من المسجد أو من مكة، فدل على جواز صلاة الطائف خارجا من المسجد. وإنما لم يثبت البخاري الحكم في هذه المسألة؛ لاحتمال كون ذلك يختص بمن كان له عذر؛ لكون أم سلمة كانت شاكية، ولكون عمر إنما فعل ذلك؛ لكونه طاف بعد الصبح، وكان لا يرى التنفل بعده مطلقا حتى تطلع الشمس، كما سيأتي واضحا بعد باب. قوله: باب من صلى ركعتي الطواف خلف المقام: أثبت المصنف في الباب السابق جواز ركعتي الطواف في أي موضع شاء، وبهذا الباب أشار إلى ما هو الأفضل، كما تقدم أيضًا في كلام الحافظ. ثم حديث الباب ظاهر فيما ترجم له. وقد تقدم تبويب المصنف في «كتاب الصلاة» بقوله: «باب قول الله عز وجل: ﴿وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾»، وكذا تقدم الكلام على ما يتعلق بها. قوله: باب الطواف بعد الصبح والعصر: وما يظهر من الآثار والروايات المذكورة في الباب في غرض الترجمة أن من طاف بعد صلاة الصبح والعصر هل يصلي إذ ذاك ركعتي الطواف أو ينتظر خروج وقت الكراهة؟ قال الحافظ: ذكر فيه آثارًا مختلفة، ويظهر من صنيعه أنه يختار فيه التوسعة، =

سهر: قوله: خارجا من المسجد: حاصله أنه ليس لركعتي الطواف موضع معين، بل يجوز إقامتهما في أي موضع أراد الطائف، وإن كان ذلك خلف المقام أفضل، ولذلك ذكر عقيب هذا الباب «باب من صلى ركعتي الطواف خلف المقام». (عمدة القاري) قوله: وصلى عمر خارجا من الحرم: أي بذي طوى. وهذا وصله البيهقي. وإنما فعل عمر رضي الله عنه ذلك؛ لكونه طاف بعد الصبح، وكان لا يرى النفل بعده مطلقا حتى تطلع الشمس. (إرشاد الساري)

قوله: ولم تصل حتى خرجت: من المسجد أو من مكة، ثم صلت. فدل ذلك على جواز صلاة الطواف خارج المسجد؛ إذ لو كان شرطًا لازمًا لما أقرها النبي ﷺ عليه. وعلى أن من نسي ركعتي الطواف، فقبضاهما حيث ذكرهما من حل أو حرم: أجزأه، وهو قول الجمهور، قاله القسطلاني. قال العيني: وبه قال أبو حنيفة والشافعي. وقال الثوري: يركعهما حيث شاء ما لم يخرج من الحرم. وقال مالك: إن لم يركعهما حتى تباعد ورجع إلى بلاده فعليه دم. انتهى قوله: باب الطواف بعد الصبح والعصر: أي هذا باب في بيان حكم الطواف بعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر، هذا تقدير الكلام، ولكن يقدر هكذا: باب في بيان حكم الصلاة عقب الطواف بعد صلاة الصبح والعصر، وإن لم يقدر هكذا لا يقع المطابقة بين الترجمة وبين أحاديث الباب. وإنما أطلق ولم يبين الحكم؛ لورود الآثار المختلفة في هذا الباب. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: عبد الله بن يوسف: التنيسي. مالك: الإمام المدني. محمد: ابن عبد الرحمن بن نوفل، الأسدي. زينب: هي بنت أبي سلمة، ربيبة النبي ﷺ.

أم سلمة: أم المؤمنين رضي الله عنها. محمد بن حرب: شيخ المولف، الواسطي. هشام: هو ابن عروة بن الزبير بن العوام، يروي عن أبيه عروة. آدم: هو ابن أبي إياس، العسقلاني. شعبة: ابن الحجاج، العتكي. عمرو بن دينار: المكي.

وَطَافَ عُمَرُ ^١ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، فَرَكِبَ حَتَّى صَلَّى الرَّكْعَتَيْنِ بِذِي طَوًى.

ابن الخطاب، وصله في الموطأ. (ق)

١٦٢٨- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عُمَرَ الْبَصْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْجٍ * عَنْ حَبِيبٍ * عَنْ عَطَاءٍ * عَنْ عُرْوَةَ * عَنْ عَائِشَةَ ^٢:

ابن شقيق. (ق)

أَنَّ نَاسًا طَافُوا بِالْبَيْتِ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، ثُمَّ قَعَدُوا إِلَى الْمَذْكَرِ، حَتَّى إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ قَامُوا يُصَلُّونَ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ ^٣:
قَعَدُوا حَتَّى إِذَا كَانَتِ السَّاعَةُ الَّتِي يُكْرَهُ فِيهَا الصَّلَاةُ قَامُوا يُصَلُّونَ.

اسم الفاعل من «التذكير» وهو الواعظ. (ع)

١٦٢٩- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو صَمْرَةَ * قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ * عَنْ نَافِعٍ * أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ^٤ قَالَ:

ابن عمر ^٥

سَمِعْتُ النَّبِيَّ ^٦ يَنْهَى عَنِ الصَّلَاةِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا.

١٦٣٠- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ ^٧ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدَةُ * بْنُ حُمَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ رُفَيْعٍ * قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ ^٨ بْنَ

بفتح اوله

الزُّبَيْرِ يَطُوفُ بَعْدَ الْفَجْرِ، وَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ.

ابن العوام. (ق)

١٦٣١- قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ: وَرَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ، وَيُخَيِّرُ أَنَّ عَائِشَةَ ^٩ حَدَّثَتْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ^{١٠}

ابن ربيع. (ق)

لَمْ يَدْخُلْ بَيْتَهَا إِلَّا صَلَّاهُمَا.

والمطابقة من حيث ما مر

٧٤- بَابُ الْمَرِيضِ يَطُوفُ رَاكِبًا

٢٢١/١

١٦٣٢- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ * الْوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ * عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ، عَنْ عِكْرِمَةَ *، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ^{١١}: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ^{١٢}

طَافَ بِالْبَيْتِ وَهُوَ عَلَى بَعِيرٍ، كَمَا أَتَى عَلَى الرُّكْنِ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ فِي يَدِهِ وَكَبَّرَ.

الأسود. (ع)

١. صلاة: كذا لأبي الوقت. ٢. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٣. محمد: وفي نسخة بعده: «الزعفراني». ٤. هما: وفي نسخة: «ها».

ترجمة = وكأنه أشار إلى ما رواه أصحاب السنن من حديث جبير بن مطعم: أن رسول الله ^{١٣} قال: «يا بني عبد مناف، من ولي منكم من أمر الناس شيئاً فلا يمنع أحداً طاف بالبيت وصلى أي ساعة شاء...»، وإنما لم يخرجها؛ لأنه ليس على شرطه. انتهى قوله: باب المريض يطوف راكباً: قال الحافظ: أورد فيه حديث ابن عباس وحديث أم سلمة، والثاني ظاهر فيما ترجم له؛ لقولها فيه: «إني أشتكي». وأما حديث ابن عباس فالمصنف حمل طوافه ^{١٤} راكباً على أنه كان عن شكوى، وأشار بذلك إلى ما أخرجه أبو داود من =

سهر: قوله: صلى الركعتين بذى طوى: بضم الطاء، واو في طريق التنعيم، ينزل فيه أمير الحاج. فمن نَوَّه جعله اسماً للوادي، ومن منعه جعله اسماً للبقعة مع العلمية. قال الطحاوي: فهذا عمر ^{١٥} أخر الصلاة إلى أن يدخل وقتها، وهذا بحضرة جماعة من الصحابة، ولم ينكره أحد. ولو كان ذلك الوقت عنده وقت صلاة الطواف لَصَلَّى وَلَمَّا أَمَرَ ذَلِكَ؛ لأنه لا ينبغي لأحد طاف بالبيت إلا أن يصلي حينئذ إلا من عذر، كذا في «العين» أي بعضه. قوله: إذا كانت الساعة التي تكبر فيها الصلاة قاموا: أي التي عند طلوع الشمس، وكان المذكورين كانوا يتحرون ذلك الوقت، فأخروا الصلاة إليه قصداً، فلذلك أنكرت عائشة عليهم هذا؛ أن كانت ترى أن الطواف سبب لا يكره مع وجوده الصلاة في الأوقات المنهية. ويحتمل أنها كانت تحمل النهي على عمومها، ويدل على ذلك ما رواه ابن أبي شيبه بإسناد حسن عن عائشة أنها قالت: «إذا أردت الطواف بالبيت بعد صلاة الفجر أو العصر فطف، وأخر الصلاة حتى تغيب الشمس وحتى تطلع، فصل لكل أسبوع ركعتين»، كذا في «فتح الباري». قوله: ينهى عن الصلاة عند طلوع الشمس إلخ: وهو حجة لأبي حنيفة ومن معه. قال الكرمانى: فإن قلت: ما وجه تعلق هذا الحديث بالحديث بالترجمة؟ قلت: تعلقه إما من جهة ما ثبت أن الطواف صلاة، أو من جهة أن الطواف مستلزمة للصلاة التي هي مسنونة بعده. انتهى قوله: «لم يدخل بيتها إلا صلى» هذا من خصائصه ^{١٦}، والدليل عليه ما رواه أبو داود من حديث ذكوان مولى عائشة عن عائشة أنها حدثته: «أنه ^{١٧} كان يصلي بعد العصر وينهى عنه، ويواصل وينهى عن الوصال»، وتام البحث مر في «باب ما يصلي بعد العصر»، والله أعلم. قوله: وهو على بعير: قال القسطلاني: لا كراهة في الطواف راكباً من غير عذر على المشهور عند الشافعية، قال النووي: لكنه خلاف الأولى. وعند الحنفية: المشي من واجبات الطواف إلا من عذر. والمطابقة من حيث إن المؤلف حمل سبب طوافه ^{١٨} على أنه كان عن شكوى، ويؤيده رواية أبي داود من حديث ابن عباس بلفظ «قدم النبي ^{١٩} وهو يشتكي، فطاف على راحلته». انتهى مختصراً

* أسماء الرجال: يزيد بن زريع: أبو معاوية البصري. حبيب: هو المعلم، أبو محمد البصري. عطاء: هو ابن أبي رباح، المكي. عروة: ابن الزبير بن العوام ^{٢٠}. إبراهيم بن المنذر: هو الخزامي. أبو صمرة: هو أنس بن عياض، المدني. موسى بن عقبة: صاحب المغازي، الأسدي. نافع: مولى ابن عمر، المدني. الحسن بن محمد: هو ابن الصباح، الزعفراني. عبيدة: بفتح العين وكسر الموحدة وسكون التنحية، ابن حُميد (مصرغاً)، التميمي النحوي. عبد العزيز بن ربيع: الأسدي المكي، نزيل الكوفة. إسحاق: هو ابن شاهين. خالد: ابن عبد الله، الطحان الواسطي. عكرمة: مولى ابن عباس، أبو عبد الله.

١٦٣٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ* قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ* عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ تَوْقَلٍ، عَنْ عُرْوَةَ*، عَنْ رَيْثَبِ بْنِتِ
أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ* قَالَتْ: شَكَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَشْتَكِي. فَقَالَ: «طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ». فَطَفْتُ
وَرَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ، وَهُوَ يَقْرَأُ بِ«الطُّورِ وَكِتَابِ مَسْطُورٍ».

أي بسورة والطور

٧٥- بَابُ سِقَايَةِ الْحَاجِّ

٢٢١/١

١٦٣٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ* بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو صَمْرَةَ* قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ* عَنْ نَافِعٍ*، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ
قَالَ: اسْتَأْذَنَ الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ لِيَأْتِيَ مَنًى مِنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ، فَأَذِنَ لَهُ.

١٦٣٥- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ شَاهِينَ* قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَ
إِلَى السَّقَايَةِ فَاسْتَسْقَى، فَقَالَ الْعَبَّاسُ: يَا فَضْلُ، اذْهَبْ إِلَى أُمِّكَ، فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِشَرَابٍ مِنْ عِنْدِهَا. فَقَالَ: «اسْقِنِي». قَالَ:
يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُمْ يَجْعَلُونَ أَيْدِيَهُمْ فِيهِ. قَالَ: «اسْقِنِي»، فَشَرِبَ مِنْهُ، ثُمَّ أَتَى زَمْزَمَ، وَهُمْ يَسْقُونَ وَيَعْمَلُونَ فِيهَا، فَقَالَ: «اعْمَلُوا»
فَأَنْتَكُمْ عَلَى عَمَلٍ صَالِحٍ، ثُمَّ قَالَ: «لَوْلَا أَنْ تُغْلَبُوا لَنَزَلْتُ حَتَّى أَضَعَ الْحَبْلَ عَلَى هَذِهِ» يَعْنِي عَاتِقَهُ، وَأَشَارَ إِلَى عَاتِقِهِ.

فيه الترجمة؛ لأن السقاية كانت بيده بعد أبيه عبد المطلب. (ع)

أي طلب الشراب. (ع)

أي ينزحون منها الماء. (ع)

أي لترعت معكم

٧٦- بَابُ مَا جَاءَ فِي زَمْزَمَ

٢٢١/١

١٦٣٦- وَقَالَ عَبْدَانُ* أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ* قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ* عَنِ الزُّهْرِيِّ: قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ﷺ: كَانَ أَبُو ذَرٍّ يُحَدِّثُ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فُرِجَ سَفْطِي وَأَنَا بِمَكَّةَ، فَتَزَلَّ جَبْرِيلُ فَفَرَجَ صَدْرِي، ثُمَّ عَسَلَهُ بِمَاءِ زَمْزَمَ».....

هو يدل على فضل زمزم. (ع)

١. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا». ٢. بنت: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «ابنة». ٣. خالد: وفي نسخة بعده: «الحذاء».
٤. عندها: وفي نسخة بعده: «فأتيت رسول الله ﷺ». ٥. قال: وفي نسخة: «فقال».
٦. اسقني: ولأبي السكك بعده: «فناولوه العباس الدلو». ٧. فُرِجَ: وفي نسخة: «فَرَجَ». ٨. ففرج: وفي نسخة: «ففرج».

ترجمة = حديث ابن عباس أيضاً بلفظ «قدم النبي ﷺ مكة وهو يشتكي، فطاف على راحلته»، ووقع في حديث جابر عند مسلم: «أنه ﷺ طاف راكباً؛ ليوافق الناس وليسألوه». ويحتمل أن يكون فعل ذلك للأمرين، وحينئذ لا دلالة فيه على جواز الطواف راكباً غير عذر ... إلى آخر ما قال.

قوله: باب ما جاء في زمزم: قال الحافظ: كأنه لم يثبت عنده في فضلها حديث على شرطه صريحاً، وقد وقع في «مسلم» من حديث أبي ذر: «أنما طعام طُعْمٍ زاد الطيالسي: «وشفاء سقمٍ»، وفي «المستدرک» من حديث ابن عباس مرفوعاً: «ماء زمزم لما شرب له»، رجاله مؤثقون إلا أنه اختلف في إرساله ووصله، وإرساله أصح، وله شاهد من حديث جابر =

سهر: قوله: سقاية الحاج: هو المصدر من «سقى»، والتي في قوله تعالى: «جَعَلَ السَّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَحِبِّهِ» (يوسف: ٧٠) مشربة الملك. قال ابن الأثير: «سِقَايَةُ الْحَاجِّ» ما كانت قریش تسقيه الحاج من الريب المنبوذ في الماء، وكان يليها عباس بن عبد المطلب في الجاهلية والإسلام. وروى الفاكهي عن عطاء: «سِقَايَةُ الْحَاجِّ» زمزم، كذا في «العيني».

قوله: فأذن له: قال النووي: هذا يدل على المسألتين، أحدهما: أن المبيت بمنى ليلي أيام التشريق مأمور به، وهل هو واجب أو سنة؟ قال أبو حنيفة: سنة، والآخر: واجب. والثانية: يجوز لأهل السقاية أن يتركوا هذا المبيت ويذهبوا إلى مكة؛ ليستقوا بالليل الماء من زمزم ويجعلوه في الحياض، كذا في «العيني». قوله: اسقني: قاله ﷺ تواضعاً وإرشاداً إلى أن الأصل الطهارة والنظافة، حتى يتحقق أو يظن ما يخالف الأصل. وزاد أبو علي بن السكن في روايته: «فناولوه العباس الدلو». (إرشاد الساري)

قوله: لولا أن تغلبوا: بلفظ المجهول، أي لولا أن يجتمع عليكم الناس إذا راؤي قد عملته؛ لرغبتهم في الاقتداء بي، فيغلبوك بالمكانة: لنزلت أي عن راحلتي إلخ. (إرشاد الساري)

قوله: في زمزم: بفتح الزاين وسكون الميم، هي بئر المسجد الحرام، سميت به لكثرة ماؤها، يقال: «ماء زمزم» إذا كان كثيراً. بينها وبين الكعبة قريب من أربعين فراسخاً. (الكواكب الدراري)

* أسماء الرجال: عبد الله بن مسلمة: القعني. مالك: الإمام المدني. عروة: ابن الزبير بن العوام. أم سلمة: أم المؤمنين. عبد الله بن محمد: أبو بكر البصري.

أبو صمرة: أنس بن عياض، اللبني. عبيد الله: ابن عمر، العمرى. نافع: مولى ابن عمر. إسحاق بن شاهين: إلى آخر الإسناد، مروا.

عبدان: عبد الله بن عثمان، المروزي. عبد الله: هو ابن المبارك. يونس: هو ابن يزيد. الزهري: هو ابن شهاب.

ثُمَّ جَاءَ بِطُسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ مُمْتَلِئٍ حِكْمَةً وَإِيمَانًا فَأَفْرَعَهَا فِي صَدْرِي، ثُمَّ أَطْبَقَهُ. ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِي فَعَرَجَ بِي إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا. فَقَالَ جَبْرِئِيلُ لِحَازِنِ السَّمَاءِ الدُّنْيَا: افْتَحْ. قَالَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جَبْرِئِيلُ.

جميعه
مر الحديث مع بعض
أي صعد لي
متعلقاته برقم: ٣٤٩

١٦٣٧- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ* قَالَ: أَخْبَرَنَا الْفَزَارِيُّ* عَنْ عَاصِمٍ* عَنِ الشَّعْبِيِّ* أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه حَدَّثَهُ قَالَ: سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ زَمْزَمَ فَشَرِبَ وَهُوَ قَائِمٌ. قَالَ عَاصِمٌ: فَحَلَفَ عِكْرَمَةُ مَا كَانَ يَوْمَئِذٍ إِلَّا عَلَى بَعِيرٍ.

(الأحول. (ق) مولى ابن عباس. (ق) غرضه أنه ما شرب قائماً؛ لأنه كان حينئذ راكباً. (ع)

٧٧- بَابُ طَوَافِ الْقَارِنِ

٢٢١/١

١٦٣٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ* قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ* عَنِ ابْنِ شِهَابٍ* عَنْ عُرْوَةَ* عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيُهْلِلْ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ثُمَّ لَا يَحِلَّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا». فَقَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، فَلَمَّا قَضَيْتَا حَجَّتَنَا أَرْسَلَنِي مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّنْعِيمِ فَاعْتَمَرْتُ، فَقَالَ: «هَذِهِ مَكَانَ عُمْرَتِكَ». فَطَافَ الَّذِينَ أَهْلَوْا بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ حَلَّوْا، ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مِئَى. وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا.

١٦٣٩- حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ* قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ* عَنْ أَيُّوبَ* عَنْ نَافِعٍ* أَنَّ ابْنَ عُمَرَ دَخَلَ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ.....

١. فقال: كذا لأبي الوقت، وفي نسخة: «قال». ٢. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا».

٣. ابن سلام: ولأبي ذر: «هو ابن سلام». ٤. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا».

ترجمة = وهو أشهر منه، أخرجه الشافعي وابن ماجه، ورجاله ثقات إلا عبد الله بن المؤمل المكي ... إلى أن قال الحافظ: وقد جمعت في ذلك جزءاً، والله أعلم. وكتب الشيخ في «اللامع»: قوله: «فشرّب وهو قائم» فيه الترجمة، حيث يضر الماء لو شرب قائماً ولم يضرّ زمزم؛ إذ لا ضرر فيه، فساغ شربه قياماً. انتهى مختصراً وفي «هامشه»: ظاهر كلام الشيخ أنه حمل الترجمة على شرب ماء زمزم قائماً، ويشعر إليه ثاني حديثي الباب. وقال الحافظ: قال ابن بطال وغيره: أراد البخاري أن شرب ماء زمزم من سُنَنِ الْحَجِّ. وفي «المصنف» عن طاووس قال: شرب نبذ السقاية من تمام الحج. اهـ والظاهر عندي أن غرض الإمام البخاري فضل ماء زمزم، وأثبت أيضاً بالشرب قائماً، وما قاله وتبعه فيه غيره «أن الإمام البخاري لم يثبت عنده في فضل زمزم حديث ... عجيب، وأني حديث يكون أصرح من حديث الباب في فضله؛ فإنه استُئِلَّ به على كونه أفضل من ماء الكوثر. قوله: باب طواف القارن: قال الحافظ: أي هل يكفي بطواف واحد أو لا بد من طوافين. اهـ

سهر: قوله: بطست من ذهب: كان هذا قبل تحريم استعمال الأواني من الذهب، قاله القسطلاني. قال العيني: إن ذلك فعل الملائكة، وليس يلزم أن يكون حكمهم حكماً. قوله: طافوا طوافاً واحداً: أي يوم النحر لهما جميعاً، وعليه الشافعي رضي الله عنه. وعندنا يلزم طوافان: طواف قبل الوقوف بعرفة، وطواف بعده للحج، كذا ذكره ابن الملك. قال القاري في «المراقبة»: لا شك أنه ﷺ كان قارئاً، كما صححه النووي وغيره، وقد صرح حديث جابر: «أنه ﷺ طاف حين قدم مكة، وطاف للزيارة بعد الوقوف»، فكيف طوافهم واحد ولا يخالفونه ﷺ؟ اللهم إلا أن يقال: إن هذا أيضاً من الخصوصيات المتعلقة ببعض الصحابة، أو المعنى: أنهم طافوا طوافاً واحداً للحج بعد الرجوع من منى، فقوله: «واحداً» تأكيد لدفع توهم تعدد الطواف للقارن بعد الوقوف. انتهى ومر الحديث مع بيانه برقم: ١٥٥٦.

* أسماء الرجال: محمد بن سلام: الليكندي. الفزاري: مروان بن معاوية. عاصم: هو ابن سليمان، الأحول. الشعبي: عامر بن شراحيل. عبد الله بن يوسف: التنيسي. مالك: الإمام المدني. ابن شهاب: الزهري. عروة: هو ابن الزبير. يعقوب بن إبراهيم: الدورقي. ابن عثية: هو إسماعيل بن إبراهيم، و«عليه» اسم أمه. أيوب: السخيتاني. نافع: مولى ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

سند: قوله: وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة فإنما طافوا طوافاً واحداً: ظاهره أنهم إنما اقتصرُوا من الطوافين اللذين طافهما السابقون على أحدهما، إما الأول وإما الثاني، وليس الأمر كذلك، بل هم أيضاً طافوا الطوافين، الأول والثاني جميعاً، وذلك لا خلاف فيه، وقد جاء صريحاً عن ابن عمر، ففي «صحيح مسلم» عنه: «وبدأ رسول الله ﷺ فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج ... إلى أن قال: «وطاف رسول الله ﷺ حين قدم مكة ...» إلى أن قال: «ونحر هديه يوم النحر، وأفاض وطاف بالبيت، وفعل مثل ما فعل رسول الله ﷺ من أهدى وساق الهدى من الناس»، ثم ذكر عن عائشة أنها أحرقت بمثل ذلك، وسيجيء هذا الحديث في الكتاب أيضاً في «باب سوق البدن»، فالمراد كما سبق أنهم طافوا للركن طوافاً واحداً، والسابقون طافوا للركن طوافين، والله تعالى أعلم.

ابن عبد الله وظهره في الدار، فقال: إني لا آمن أن يكون العام بين الناس قتال، فيصدوك عن البيت، فلو أقمت! فقال: قد خرج

ابن عمر لا به

أي أخاف

ابن عمر

رسول الله ﷺ فقال كفار قريش بينه وبين البيت. فإن يحل بيني وبينه أفعل كما فعل رسول الله ﷺ، فقد كان لكم في

بالجزم لأنه جزء، ويجوز الرفع على تقدير: أنا أفعل. (ع)

رسول الله ﷺ أسوة حسنة، ثم قال: أشهدكم أنني قد أوجبت مع عمرتي حجا. قال: ثم قدم فطاف لهما طوافا واحدا.

قدوة

حصوله حسنة من حقها أن يوتى بها. (ق)

١٦٤٠- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ * عَنْ نَافِعٍ * أَنَّ ابْنَ عُمَرَ * أَرَادَ الْحَجَّ عَامَ نَزَلِ الْحِجَابُ بِابْنِ الزُّبَيْرِ. فَقِيلَ

عبد الله

سنة ٧٢

مولي ابن عمر

الإمام

هو الثقيفي

لَهُ: إِنَّ النَّاسَ كَانُوا بَيْنَهُمْ قِتَالًا، وَإِنَّا نَخَافُ أَنْ يَصُدُّوكَ. فَقَالَ: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ»، إِذَا أَصْنَعُ كَمَا صَنَعَ

(الأحزاب: ٢١)

أي لابن عمر. (ق)

رسول الله ﷺ، إني أشهدكم أنني قد أوجبت عمره.

ثُمَّ خَرَجَ حَتَّى إِذَا كَانَ يَظَاهِرُ الْبَيْدَاءَ قَالَ: مَا شَأْنُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ إِلَّا وَاحِدًا، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ حَجًّا مَعَ عُمْرَتِي.

أي حكمهما واحد في التحلل بالإحصاء. (ع)

موضع قدام ذي الحليفة

وَأَهْدَى هَذِيأَ اشْتَرَاهُ بِقُدَيْدٍ وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ، فَلَمْ يَنْحَرْ وَلَمْ يَحِلَّ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ وَلَمْ يَحْلُقْ وَلَمْ يَقْصُرْ حَتَّى كَانَ يَوْمَ النَّحْرِ،

موضع بين الحرمين

فَنَحَرَ وَحَلَّقَ، وَرَأَى أَنْ قَدْ قَضَى طَوَافَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ بِطَوَافِهِ الْأَوَّلِ. وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ ﷺ: كَذَلِكَ فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

الذي طافه يوم النحر للإفاضة. (ق)

١. لا آمن: وللمستملي: «لا إيمان». [يكسر الهزمة، وهي لغة تميم؛ فإنهم يكسرون الهزمة في أول مستقبل ماضيه على فَعَلَ (بالكسر) ولا يكسرونه إذا كان ماضيه بالفتح، إلا أن يكون فيه حرف حلق نحو: إذهب. والمعنى أخاف. (إرشاد الساري وعمدة القاري): ٢. فقال: وفي نسخة: «قال». ٣. فإن يحل: كذا للكشيميهي، وفي نسخة: «فإن حيل».

سهر: قوله: وظهره: بالرفع مبتدأ. وقوله: في «الدار» خبره، والجملة وقعت حالا، والمراد من الظهر مركبه الذي يركبه. وحاصل المعنى: أن عبد الله بن عمر كان عازما على الحج، وأحضره مركبه؛ ليركب عليه، فقال له ابنه عبد الله: «إني لا آمن أن يكون العام» أي في هذا العام «قتال، فيصدوك» أي يمنعوك «عن البيت». وذلك كان في عام نزل الحجاج لقتال عبد الله بن الزبير. (عمدة القاري) قوله: فلو أقمت: [جواب الشرط محذوف، أي لكان خيرا؛ لعدم الأمن. ويحتمل أن يكون «لو» للتمني، فلا يحتاج إلى جواب. (إرشاد الساري وعمدة القاري)] قوله: كما فعل رسول الله ﷺ: من التحلل، حيث منعه من دخول مكة يعني في الحديبية، وقصته مشهورة. (عمدة القاري)

قوله: فطاف لهما طوافا واحدا: أي للعمرة والحج بعد الوقوف بعرفة، وهذا موضع الترجمة. وحمله القائلون بطوافين وسعين للقارن على أن المراد بقوله: «طوافا واحدا» أي طاف لكل منهما طوافا يشبه الطواف الآخر، ولا يخفى ما في ذلك. وقد روى سعيد بن منصور عن نافع عن ابن عمر ﷺ عن النبي ﷺ قال: «من جمع بين الحج والعمرة كفاه لهما طواف واحد»، وهذا صريح في المراد، قاله القسطلاني. قال علي القاري في «شرح الموطأ»: ولنا ما رواه النسائي عن إبراهيم بن محمد ابن الحنفية قال: «طفت مع أبي وقد جمع بين الحج والعمرة، فطاف لهما طوافين وسعي سعين، وحديثي أن عليا فعل ذلك، وحديثه أن رسول الله ﷺ فعل ذلك». وروى محمد بن الحسن في «الآثار» عن أبي حنيفة عن منصور ابن المعتمر عن إبراهيم النخعي عن أبي نصر السلمي عن علي بن أبي طالب قال: «إذا أهلت بالحج والعمرة فطف لهما طوافين واسع لهما سعين بين الصفا والمروة». وقال منصور: فلقيت مجاهدا وهو يفتي بطواف واحد لمن قرن، فحدثته بهذا الحديث فقال: لو كنت سمعته لم أفيت إلا بطوافين، وأما بعد فلا أفيت إلا بهما. انتهى وبه قال ابن مسعود والشعبي والنخعي وجابر بن زيد وعبد الرحمن بن الأسود والثوري والحسن بن صالح. انتهى كلام القاري

قوله: عام نزل الحجاج: أي في عام نزل الحجاج بن يوسف الثقفي «بابن الزبير»، أي متلبسا به على وجه المقاتلة بمكة، وذلك أنه لما مات معاوية بن يزيد بن معاوية ولم يكن استخلف: بقي الناس بلا خليفة شهرين وأياما، فاجتمع رأي أهل الحل والعقد من أهل مكة فبايعوا عبد الله بن الزبير، وبايع أهل الشام ومصر مروان بن الحكم، ثم لم يزل الأمر كذلك إلى أن توفي مروان، وولي ابنه عبد الملك، فمنع الناس الحج؛ خوفا أن يبايعوا ابن الزبير، ثم بعث جيشا أمر عليه الحجاج فقدم مكة، وأقام الحصار من أول شعبان سنة اثنتين وسعين بأهل مكة إلى أن غلب عليهم، وقتل ابن الزبير وصلبه. (إرشاد الساري) قوله: فقيل: [والقائل له ابنه عبد الله وسلم، كما في «مسلم». (إرشاد الساري)]

* أسماء الرجال: قتيبة بن سعيد: الثقيفي. ليث: هو ابن سعد، الإمام المصري. نافع: مولى ابن عمر، أبو عبد الله المدني. ابن عمر: هو عبد الله بن عمر بن الخطاب ﷺ.

سند: قوله: قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول: أي بأول طواف طافه بعد النحر والحلق؛ فإنه هو ركن الحج عندهم، لا الذي طافه حين القدوم - وإن كان هو المتبادر من اللفظ - فإنه للقدوم وليس بركن للحج، والله تعالى أعلم. ولا يخفى أن بعض روايات حديث ابن عمر يُعَدُّ هذا التأويل ويقضي أن الطواف الذي يجزئ عنهما هو الذي حين القدوم، ففي رواية الكتاب السابقة: «ثم قدم فطاف لهما طوافا واحدا»، وسيجيء في الكتاب في «باب من اشترى الهدى من الطريق» بلفظ «ثم قدم فطاف لهما طوافا واحدا»، فلم يحل حتى حل منهما جميعا، وسيجيء في «باب الإحصاء»: «لو كان يقول أي ابن عمر: لا يحل حتى يطوف طوافا واحدا يوم يدخل مكة»، وفي بعض روايات «صحيح مسلم»: «فخرج حتى إذا جاء البيت طاف به سبعا وبين الصفا والمروة سبعا لم يزد عليه، ورأى أنه يجزئ عنه، وأهدى». وفي أخرى: «ثم طاف لهما طوافا واحدا بالبيت وبين الصفا والمروة، ثم لم يحل منهما حتى حل منهما بحجة يوم النحر»، وفي رواية أخرى: «ثم انطلق بهما جميعا حتى قدم مكة فطاف بالبيت وبالصفا والمروة، ولم يزد على ذلك، ولم ينحر ولم يحلق حتى كان يوم النحر، فنحر وحلق، ورأى أنه قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول».

٧٨- بَابُ الطَّوَّافِ عَلَى وَضُوءٍ

١٦٤١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى * قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ * قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ * عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ تَوَيْلٍ الْقُرَشِيِّ: أَنَّهُ سَأَلَ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ فَقَالَ: قَدْ حَجَّ النَّبِيُّ ﷺ فَأَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ أَنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ حِينَ قَدِمَ أَنَّهُ تَوَضَّأَ ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمَرَةَ.

ثُمَّ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمَرَةَ. ثُمَّ عَمَرُ مِثْلَ ذَلِكَ. ثُمَّ حَجَّ عُثْمَانُ فَرَأَيْتُهُ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمَرَةَ. ثُمَّ مُعَاوِيَةُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ. ثُمَّ حَجَّ جَعْلُ مَعَ أَبِي الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ، فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمَرَةَ.

بيان لـ"أي"

ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمَرَةَ. ثُمَّ آخِرُ مَنْ رَأَيْتُ فَعَلَ ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ، ثُمَّ لَمْ يَنْقُضْهَا عُمَرَةَ - وَهَذَا ابْنُ عُمَرَ عِنْدَهُمْ فَلَا يَسْأَلُونَهُ - وَلَا أَحَدٌ مِمَّنْ مَضَى، مَا كَانُوا يَبْدُؤُونَ بِشَيْءٍ حِينَ يَضَعُونَ أَقْدَامَهُمْ مِنَ الطَّوَّافِ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَا يَحِلُّونَ. وَقَدْ رَأَيْتُ أُمِّي وَخَالَتِي حِينَ يَقْدَمَانِ لَا يَبْدُؤَانِ بِشَيْءٍ أَوَّلَ مِنَ الْبَيْتِ، يَطُوفَانِ بِهِ، ثُمَّ أَنَّهُمَا لَا يَحِلَّانِ.

بتقدير العمرة أي أفلا يسألون عبد الله بن عمر. (ع)

١٦٤٢- وَقَدْ أَخْبَرْتَنِي أُمِّي أَنَّهَا أَهْلَكَ هِيَ وَأُخْتُهَا وَالزُّبَيْرُ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ بِعُمَرَةَ، فَلَمَّا مَسَحُوا الرُّكْنَ حَلُّوا.

١. أبي الزبير: كذا للمستمل، وللشميهني: «ابن الزبير». ٢. فكان: ولأبي ذر: «وكان». ٣. ثم لم تكن: ولأبي ذر: «ثم لا تكون».
٤. حين يضعون: وفي نسخة: «حتى يضعوا». ٥. حين: وفي نسخة: «حتى». ٦. أنهما: كذا لأبي ذر.

سهر: قوله: أنه سال عروة بن الزبير: حذف المؤلف المسؤول عنه، وقد بينه مسلم في رواية، فقال: «إن رجلاً من العراق [مبهم لم يدر. (عمدة القاري)] قال لي: سل لي عروة عن رجل يهل بالحج، فإذا طاف بجل أم لا؟ فإذا قال لك: لا يهل، فقل له: إن رجلاً يقول ذلك! فسألتُه فقال: لا يهل من أهل الحج إلا بالحج. قلت: فإن رجلاً كان يقول ذلك. قال: بسما قلت. فتصداني الرجل [أي فعرض لي] فسألني فحدثته، فقال: قل له: فإن رجلاً كان يخبر أن رسول الله ﷺ قد فعل ذلك، وما شأن أسماء والزبير فعلاً ذلك؟ قال: فحدثته، فذكرت له ذلك فقال: من هذا؟ فقلت: لا أدري. قال: فما باله لا يأتي بنفسه يسألني؟ أظنه عراقياً. قلت: لا أدري، فقال: إنه قد كذب، قد حج رسول الله ﷺ... الحديث. (إرشاد الساري وعمدة القاري) قوله: أنه توضع: وهو موضع الترجمة. قال القسطلاني: وهو شرط عند الجمهور، لا يصح الطواف بدونه كالطهارة من الخبث وستر العورة؛ لحديث الترمذي: «الطواف بالبيت صلاة»، فبدل على اشتراط ما ذكر فيه؛ لأنه شبهه بها. قال العيني: واحتج به من يرى وجوب الطهارة للطواف كالصلاة، ولا حجة لهم في ذلك؛ لأن قوله: «أنه توضع» لا يدل على وجوب الطهارة قطعاً؛ لاحتمال أن كان وضوؤه ﷺ على وجه الاستحباب. فإن قلت: قال ﷺ: «الطواف بالبيت صلاة»؟ قلت: التشبيه لا عموم له، ولهذا لا ركوع فيه ولا سجود، ولو كان حقيقة لكان احتياج إلى تحليل وتسلیم. انتهى

قوله: ثم لم تكن عُمَرَةَ: قال عياض: كان السائل لعروة إنما سأله عن فسح الحج إلى العمرة على مذهب من يرى ذلك، واحتج بأمر النبي ﷺ لهم بذلك في حجة الوداع، فأعلمه عروة أن النبي ﷺ لم يفعل ذلك بنفسه، ولا من جاء بعده. وفي إعراب «عمرة» وجهان: ١- الرفع على أن «كان» تامة، ويكون معناه: ثم لم تحصل عمرة. ٢- والنصب على أن «كان» ناقصة، ويكون معناه: ثم لم تكن تلك الفعلة عمرة. واحتج بهذا الحديث من يرى أن الأفراد بالحج هو الأفضل، ولا حجة لهم في ذلك؛ لوجود أحاديث كثيرة دلت على أنه ﷺ كان قارئاً، قاله العيني. وسبق الحديث برقم: ١٦١٤.

* أسماء الرجال: أحمد بن عيسى: التستري المصري الأصل. ابن وهب: عبد الله المصري. عمرو بن الحارث: المصري، أبو أمية.

سند = والنظر في هذه الروايات يبعد ذلك التأويل، لكن القول بأنه ما كان يرى طواف الإفاضة مطلقاً أو للقارن: أيضاً قول بعيد، بل قد ثبت عنه طواف الإفاضة في «صحيح مسلم» كما ذكرنا في القول السابق عنه، فلما أنه لا يرى طواف الإفاضة للقارن ركن الحج، بل يرى أن الركن في حقه هو الأول، والإفاضة سنة أو نحوها، وهذا لا يخلو عن بعد. أو أنه يرى دخول طواف العمرة في طواف القدوم للحج من سنن الحج للمفرد، إلا أن القارن يجزئه ذلك عن سنة القدوم للحج وعن فرض العمرة، وتكون الإفاضة عنده ركناً للحج فقط. هذا غاية ما ظهر لي في التوفيق بين روايات حديث ابن عمر، ولم أر أحداً تعرض لذلك مع البسط وجمع الطرق، إلا ما قيل: إن المراد بالطواف السعي بين الصفا والمروة، ولا يخفى بعده أيضاً، فإن مطلق اسم الطواف ينصرف إلى طواف البيت، سيما وهو مقتضى الروايات، فلينظر بعده، والله تعالى أعلم.

٧٩- بَابُ وَجُوبِ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَجُعْلُ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ

١٦٤٣- حَدَّثَنَا أَبُو الِیْمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ: قَالَ عُرْوَةُ: * سَأَلْتُ عَائِشَةَ ^س رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قُلْتُ لَهَا: أَرَأَيْتِ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ فَوَاللَّهِ، مَا عَلَى أَحَدٍ جُنَاحٌ أَنْ لَا يَطَّوَّفَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ. قَالَتْ: يَنْسُ مَا قُلْتَ يَا ابْنَ أُخِي، إِنَّ هَذِهِ لَوُ كَانَتْ كَمَا أَوْلَتْهَا عَلَيْهِ كَانَتْ: «لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطَّوَّفَ بِهِمَا»، وَلَكِنَّهَا أَنْزَلَتْ فِي الْأَنْصَارِ، كَانُوا قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمُوا يُهْلُونَ لِمَنَاةَ الطَّاغِيَةِ الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَهَا عِنْدَ الْمُشَلِّ، فَكَانَ مَنْ أَهْلًا يَتَحَرَّجُ أَنْ يَطَّوَّفَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَلَمَّا أَسْلَمُوا سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا نَتَحَرَّجُ أَنْ نَطَّوَّفَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ الْآيَةَ.

قَالَتْ عَائِشَةُ ^س: وَقَدْ سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الطَّوْفَ بَيْنَهُمَا، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَرَكَ الطَّوْفَ بَيْنَهُمَا. ثُمَّ أَخْبَرْتُ أَبَا بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَقَالَ: إِنَّ هَذَا الْعِلْمُ مَا كُنْتُ سَمِعْتُهُ، وَلَقَدْ سَمِعْتُ رِجَالًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَذْكُرُونَ.....

١. وجعل: وفي نسخة: «وجعلا». ٢. يا ابن أخي: وفي نسخة: «يا ابن أخي». ٣. قالوا: وفي نسخة: «فقالوا». ٤. بالصفا: وفي نسخة: «بين الصفا».
٥. إن هذا العلم: كذا للحموي والمستمل، وللكشميهني: «إن هذا لعلم».

ترجمة: باب وجوب الصفا والمروة وجعل من شعائر الله: يحتمل عندي أنه أشار بذلك إلى مشروعته لتوهم عدم الجواز؛ لأنه كان من أمر الجاهلية، كما سيحيى في الباب الآتي: «قلت لأنس: أكنتم تكرهون السعي...». وقال الحافظ: أي وجوب السعي بينهما مستفاد من كونهما جُعِلَا من شعائر الله، قاله ابن المنير. اهـ فعلى هذا يكون الغرض بيان الوجوب.

سهر: قوله: ما على أحد جناح إلخ: [إذ مفهوم الآية أن السعي ليس بواجب؛ لأنها دلت على رفع الجناح. (إرشاد الساري)]
قوله: أن لا يطوف بهما: [حاصله أن الآية ساكتة عن الوجوب وعدمه؛ لأنها ليست بنص في سقوط الواجب، ولو كانت نصاً لكان يقول: فلا جناح أن لا يطوف بهما. (عمدة القاري)]
قوله: إن هذا العلم: هو رواية الأكثرين، أشار به إلى كلام عائشة، وقوله: «ما كنت سمعته» بلفظ المتكلم، و«ما» نافية وقع خبراً. وفي رواية الكشميهني: «إن هذا لعلم» بفتح اللام التي هي للتأكيد، وتكرر «العلم»، فعلى هذا قوله: «لعلم» خبر «إن». والخبر هو الزهري و«أبو بكر» هو ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، يقال: له راهب قريش؛ لكثرة صلاته. (عمدة القاري) قوله: ما كنت سمعته: وقع خبراً لـ «إن»، ولفظ «كنت» بلفظ المتكلم، وكلمة «ما» نافية. وعلى رواية الكشميهني قوله: «لعلم» خبر «إن»، وكلمة «ما» موصولة، ولفظ «كنت» بلفظ المخاطب. (عمدة القاري) قوله: ولقد سمعت رجالاً: القائل هو أبو بكر بن عبد الرحمن المذكور، وقوله: «إلا من ذكرت عائشة» هذا الاستثناء معترض بين اسم «إن» (وهو قوله: الناس) وبين خبرها (وهو قوله: من كان يهل لمناء). ولفظ «مسلم»: «ولقد سمعت رجالاً من أهل العلم يقولون: إنما كان من لا يطوف بين الصفا والمروة من العرب يقولون: إن طوافنا بين هذين الحجرين من أمر الجاهلية، وقال آخرون من الأنصار: إنما أمرنا بالطواف بالبيت ولم نؤمر به بين الصفا والمروة، فأنزل الله عز وجل: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾». قال أبو بكر بن عبد الرحمن: فأراها قد نزلت في هؤلاء وهؤلاء. فإن قلت: ما وجه هذا الاستثناء؟ قلت: وجهه أنه أشار به إلى أن الرجال من أهل العلم الذين أخبروا أبا بكر بن عبد الرحمن أطلقوا ولم يخصوا بطائفة، وأن عائشة ^س خصت الأنصار بذلك، وهو قولها في صدر الحديث: «ولكنها أنزلت في الأنصار». (عمدة القاري وإرشاد الساري)

* أسماء الرجال: أبو اليمان: الحكم بن نافع، الحمصي. شعيب: هو ابن أبي حمزة، الحمصي. الزهري: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب، الزهري. عروة: هو ابن الزبير ابن العوام، القرشي. عائشة: زوج النبي ﷺ.

سند: قوله: لو كانت كما أولتها عليه كانت لا جناح عليه أن لا يطوف بهما: أي لو كان المراد بالنص ما تقول وتحمل النص عليه من المعنى - وهو عدم الوجوب - لكان نظمه: «فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما»، تريد أن الذي يستعمل للدلالة على عدم الوجوب عيناً هو رفع الإثم عن الترك، وأما رفع الإثم عن الفعل فقد يستعمل في اللفظ المباح، وقد يستعمل في المنذوب أو الواجب أيضاً؛ بناءً على أن المخاطب يتوهم فيه الإثم، فيخاطب بنفي الإثم، وإن كان الفعل في نفسه واجباً. وفيما نحن فيه كذلك، فلو كان المقصود في هذا الدلالة على عدم الوجوب عيناً لكان الكلام اللائق بهذه الدلالة هو أن يقال: فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما.

قال الفاضل الأبي في «شرح مسلم»: احتج عروة لعدم الوجوب بالآية؛ لأنها دلت على رفع الحرج عن الفعل، ورأى أن رفع الحرج عنه يحمل على عدم الوجوب، فعارضته عائشة بأن رفع الحرج أعم من الوجوب والندب والإباحة والكراهة، والأعم لا يدل على الأخص على التعيين، وإنما يتم الاستدلال بالآية لو كانت التلاوة «أن لا يطوف بهما»؛ لأنه يكون معنى الآية حينئذ رفع الحرج عن الترك، وهي خاصة بعدم الوجوب. انتهى

أَنَّ النَّاسَ - إِلَّا مَنْ ذَكَرَتْ عَائِشَةُ مِمَّنْ كَانَ يُهْلُ لِمَنَاةَ - كَانُوا يَطُوفُونَ كُلُّهُمْ بِالصَّفا وَالْمَرْوَةِ، فَلَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ
أي كان السنة من آياتهم من أحرم لمناة لم يطف بين الصفا والمروة. (ع)
وَلَمْ يَذْكُرِ الصَّفا وَالْمَرْوَةَ فِي الْقُرْآنِ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كُنَّا نَطُوفُ بِالصَّفا وَالْمَرْوَةِ، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْزَلَ الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ فَلَمْ يَذْكُرِ
الصَّفا، فَهَلْ عَلَيْنَا مِنْ حَرَجٍ أَنْ نَطُوفَ بِالصَّفا وَالْمَرْوَةِ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ الآية.
(البقرة: ١٥٨)

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَاسْمَعُ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي الْفَرِيقَيْنِ كِلَيْهِمَا: فِي الَّذِينَ كَانُوا يَتَحَرَّجُونَ أَنْ يَطُوفُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ بِالصَّفا وَالْمَرْوَةِ،
بلفظ المتكلم في أكثر الروايات، وضبطها الحافظ الدماطي بلفظ الأمر، والأول أصوب. (ق، س، ع)
وَالَّذِينَ يَطُوفُونَ ثُمَّ تَحَرَّجُوا أَنْ يَطُوفُوا بِهِمَا فِي الْإِسْلَامِ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّ اللَّهَ أَمَرَ بِالطَّوْفِ بِالْبَيْتِ وَلَمْ يَذْكُرِ الصَّفا، حَتَّى ذَكَرَ ذَلِكَ بَعْدَ
مَا ذَكَرَ الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ.

٨٠- بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ

٢٢٣/١

أي في كيفية الطواف بينهما

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ سهر: السَّعْيُ مِنْ دَارِ بَنِي عَبَّادٍ إِلَى رُقَاقِ بَنِي أَبِي حُسَيْنٍ.

وصله ابن أبي شبة

١٦٤٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ سهر قَالَ: حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ سهر قَالَ:

هو العمري

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا طَافَ الطَّوْفَ الْأَوَّلَ حَبَّ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا، وَكَانَ يَسْعَى بَطْنَ الْمَسِيلِ إِذَا طَافَ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ.

فيه الترجمة

أي رمل أي في الأشواط الثلاث سهر

فَقُلْتُ لِنَافِعٍ: أَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَمْشِي إِذَا بَلَغَ الرُّكْنَ الْيَمَانِي؟ قَالَ: لَا، إِلَّا أَنْ يُزَاحِمَ عَلَى الرُّكْنِ؛ فَإِنَّهُ كَانَ لَا يَدْعُهُ حَتَّى يَسْتَلِمَهُ.

القاتل عبيد الله

١٦٤٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ سهر قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ * عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ * قَالَ: سَأَلْنَا ابْنَ عُمَرَ سهر عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ

ابن عيينة. (ق، س)

فِي عُمْرَةٍ، وَلَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ: أَيَاتِي أَمْرَاتُهُ؟

١. لمناة: وفي نسخة: «مناة». ٢. وإن: ولأبي الوقت: «فإن». ٣. فلم: وفي نسخة: «ولم». ٤. كليهما: وفي نسخة: «كلاهما». [على لغة من يلزمها الألف دائماً.
- (الكواكب الدراري وعمدة القاري وإرشاد الساري)] ٥. الصفا: وفي نسخة بعده: «والمروة». ٦. ذلك بعد: كذا للأكثر، وللمستمل: «بعد ذلك».
٧. بني: وللمستمل والكشميهني وأبي ذر: «ابن». ٨. عبيد: ولأبي ذر بعده: «هو ابن حاتم»، ولأكثر بعده: «بن ميمون».

ترجمة: قوله: باب ما جاء في السعي بين الصفا والمروة: قال الحافظ: أي في كفيته. وموضع الترجمة من الحديث قوله: «وكان يسعى بطن المسيل».

قوله: ذلك: أي الطواف بينهما بعد ذكر الطواف بالبيت. وفي بعضها: «بعد ذلك»، وتوجيهه أن يقال: لفظ «ما ذكر» بدل عن «ذلك»، أو أن «ما» مصدرية، والكاف مقدر كما في «زيد أسد»، أي ذكر السعي بعد ذكر الطواف كذكر الطواف واضحاً جلياً مشروعاً مأموراً به. (الكواكب الدراري) قوله: من دار بني عبَّاد: بفتح العين وتشديد الموحدة، ابن جعفر. قوله: «إلى رُقَاقِ بني أبي حُسين» تصغير بني أبي حُسن، ولأبي ذر عن المستملي والكشميهني: «ابن أبي حسين». قال سفیان فيما رواه الفاكهي: هو بين العلمين، وقال البرماوي كالكرماني: دار بني عبَّاد من طرف صفا، وزقاق بني أبي حسين من طرف المروة. (إرشاد الساري)

قوله: بطن المسيل: نصب على الظرفية، أي المكان الذي يجتمع فيه السيل، ولم يبق اليوم بطن المسيل؛ لأن السيول كبسته، فيسعى بين الميادين ثم يمشي. (إرشاد الساري)

قوله: إلا أن يزاحم: بلفظ المجهول، أي يمشي حيث ولا يرمي؛ ليكون أسهل لاستلامه عند الإزدحام، كذا في «التسطلاي».

* أسماء الرجال: محمد بن عبيد: قال ابن حجر: وهو الصواب، وبه جزم أبو نعيم. وقال: وزاد أبو ذر في روايته: «هو ابن حاتم»، ولعل حاتمًا اسم جد له إن كانت رواية أبي ذر فيه مضبوطة. انتهى عيسى بن يونس: السبيعي الكوفي. عبيد الله: ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. علي بن عبد الله: هو المدني. سفیان: ابن عيينة، الهلالي. عمرو بن دينار: المكي.

سند: قوله: نزلت في الفريقين كليهما: ولعل مثل هذا يكون وجهاً للتوفيق بين هذه الرواية عن عائشة وبين رواية أخرى عنها ذكر فيها السبب بوجه آخر، وكذا بين هذه الرواية وبين ما سيجيء من حديث أنس. والحاصل: تحرُّج طوائف من السعي بين الصفا والمروة لأسباب متعددة، فنزلت الآية في الكل، والله تعالى أعلم.

فَقَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رُكْعَتَيْنِ، وَطَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعًا، وَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ.
أي قدوة

١٦٤٦- وَسَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: لَا يَفْرَبْنَهَا حَتَّى يَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ.
الأنصاري

١٦٤٧- حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ * قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ * قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ صَلَّى رُكْعَتَيْنِ، ثُمَّ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ. ثُمَّ تَلَا: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾.
(الأحزاب: ٢١)

١٦٤٨- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ * قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا عَاصِمٌ * قَالَ: قُلْتُ لِأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَكُنْتُمْ تَكْرَهُونَ السَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ مِنْ شَعَائِرِ الْجَاهِلِيَّةِ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾.
(البقرة: ١٥٨)

١٦٤٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ * عَنْ عَمْرٍو * بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءٍ *، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: إِنَّمَا سَعَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ لِئَيْرِي الْمُشْرِكِينَ قُوَّتَهُ.
المدني. (ق) ابن عينة. (ع) هو ابن أبي رباح. (ق)

زَادَ الْحَمِيدِيُّ * قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ مِثْلَهُ.
ابن عينة

٢٢٣/١ - ٨١- بَابُ: تَقْضِي الْحَائِضُ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا إِلَّا الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ وَإِذَا سَعَى عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ

١٦٥٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ *.....

١. وطاف: وفي نسخة: «طاف». ٢. وقد: كذا لأبي الوقت، وفي نسخة: «القد». ٣. أكنتم: وفي نسخة: «ألستم». ٤. فقال: كذا لأبي الوقت: وفي نسخة: «قال».

ترجمة: قوله: باب تقضي الحائض المناسك كلها إلخ: قال الحافظ: جزم بالحكم الأول؛ لتصريح الأخبار التي ذكرها في الباب بذلك. وأورد المسألة الثانية مورد الاستفهام للاحتمال، وكأنه أشار إلى ما روي عن مالك في حديث الباب بزيادة «ولا بين الصفا والمروة»، قال ابن عبد البر: لم يقله أحد عن مالك إلا يحيى بن يحيى التميمي. قلت: فإن كان يحيى حفظه فلا يدل على اشتراط وضوء للسعي؛ لأن السعي يتوقف على تقدم طواف قبله، فإذا كان الطواف ممتنعاً امتنع لذلك، لا اشتراط الطهارة له. ولم يذكر ابن المنذر عن أحد =

سهر: قوله: قدم النبي ﷺ: أي قدم مكة... قال الكرمان: فإن قلت: ما وجه مطابقة الجواب السؤال؟ قلت: معناه لا يحل له؛ لأن رسول الله ﷺ واجب المتابعة، وهو لم يتحلل من عمرته حتى سعى. انتهى قوله: لا يقرينها: بنون التأكيد الثقيلة، «حتى يطوف بين الصفا والمروة»، احتجت الحنفية به وبأمثاله وبآية على أن السعي بين الصفا والمروة واجب، وهو مذهب الحسن وعطاء وقتادة والثوري، حتى يجب بتركه دم، وعن عطاء سنة. وقال مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وداود: هو فرض لا يصح الحج إلا به، وعن أحمد أنه مستحب. واختار القاضي وجوبه وانجباره بالدم، وقال ابن قدامة: وهو أقرب إلى الحق، كذا في «العيني».

قوله: ثم تلا لقد كان لكم إلخ: قال العيني: هذه الأحاديث الثلاثة عن ابن عمر دلت على أن العمرة عبارة عن الطواف بالبيت سبعا والصلاة بركعتين خلف المقام والسعي بين الصفا والمروة، فلو بقي منها بعض خطوة لم يصح سعيه. ولو كان ركباً اشترط أن يسير دابته حتى تضع حافرها على الجبل، وإن صعد على الصفا والمروة فهو أكمل. وليس هذا الصعود فرضاً ولا واجباً، بل هو سنة متأكدة. وبعض الدرج مستحدث فالحذر من أن يخلفها وراءه، فلا يصح سعيه حينئذ، وينبغي أن يصعد على الدرج حتى يستيقن. انتهى قوله: ليري المشركين قوته: وقد ورد أيضاً سبب آخر، وهو سعي هاجرة علياً ﷺ على ما صرح به البخاري. وروي أن إبراهيم ﷺ لما أمر بالمناسك عرض له الشيطان عند السعي فسأقه، فسبقه إبراهيم ﷺ. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: المكي: ابن إبراهيم بن بشر بن فرقد، البلخي: ابن جريج: عبد الملك الأموي. عمرو بن دينار: المذكور. أحمد بن محمد: المعروف بابن شبيب، الروزي: عبد الله: ابن المبارك، الروزي: عاصم: هو ابن سليمان، الأحول البصري: سفيان وعمرو وعطاء: تقدموا آنفاً. زاد الحميدي: هو أبو بكر عبد الله بن الزبير المكي، شيخ المؤلف. عبد الله بن يوسف: التنيسي. مالك: الإمام المدني. عبد الرحمن بن القاسم: يروي عن أبيه القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ﷺ.

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ: قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطِفْ بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ. قَالَتْ: فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «افْعَلِي كَمَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهَرِي».

لترفعه على سبق الطواف. (ق)

١٦٥١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ * ح: وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ * حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ * قَالَ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ الْمَعْلَمِ * عَنْ عَطَاءٍ * عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ * قَالَ: أَهْلَ النَّبِيِّ ﷺ هُوَ وَأَصْحَابُهُ بِالْحَجِّ، وَلَيْسَ مَعَ أَحَدٍ مِنْهُمْ هَدْيٌ غَيْرَ النَّبِيِّ ﷺ وَطَلْحَةَ، وَقَدِمَ عَلَيَّ مِنَ الْيَمَنِ وَمَعَهُ هَدْيٌ، فَقَالَ: أَهْلَكْتَ بِمَا أَهْلَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً وَيَطُوفُوا، ثُمَّ يُقْصِرُوا وَيَحْلُلُوا، إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَ الْهَدْيِ. فَقَالُوا: نَنْطَلِقُ إِلَى مَنَى وَذَكَرُ أَحَدِنَا يَقْطُرُ مَنِيًّا! قَبْلَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَذَبْتُ مَا أَهْدَيْتُ، وَلَوْلَا أَنْ مَعِيَ الْهَدْيُ لَأَحْلَلْتُ».

وفي رواية: «قدم علي من سعيته» بكسر السين أي من عمله. (ق)
أي الحجة التي أهلوا بها

وَحَاصَتْ عَائِشَةُ فَتَسَكَّتِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا غَيْرَ أَنَّهَا لَمْ تَطْفِ بِالْبَيْتِ، فَلَمَّا ظَهَرَتْ طَافَتْ بِالْبَيْتِ. قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَنْطَلِقُونَ بِحُجَّةٍ وَعُمْرَةٍ وَأَنْطَلِقُ بِحُجٍّ! فَأَمَرَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَعْتَمَرَتْ بَعْدَ الْحَجِّ.

أي أتت بأفعال الحج كلها غير الطواف بالبيت. (ع)

١. تَطْهَرِي: وللشيخ ابن حجر: «تَطْهَرِي». ٢. فقالوا: وفي نسخة: «قالوا».

ترجمة = من السلف اشتراط الطهارة للسعي إلا عن الحسن البصري، وحكي في رواية عن الحنابلة أيضًا. وقال ابن بطال: كان البخاري فهم من قوله ﷺ عائشة: «افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت» أن لها أن تسعي، ولهذا قال: «وإذا سعى على غير وضوء». قال الحافظ: وهو توجيه جيد لا يخالف التوجيه الذي قدمته، وهو قول الجمهور.

سهر: قوله: حتى تطهري: بسكون الطاء وضم الهاء، كذا فيما وقفت عليه من الأصول. وضبطه العيني كالحافظ ابن حجر بتشديد الطاء والهاء أي «تَطْهَرِي»، أي حتى ينقطع دمك وتغتسل، ويؤيده رواية مسلم: «حتى تغتسل»، قاله القسطلاني. قال العيني: قال ابن بطال: العلماء يجمعون على أن الحائض تشهد المناسك كلها إلا الطواف بالبيت. انتهى قوله: وقال لي خليفته: ابن خياط، على سبيل المذاكرة؛ إذ لو كان على سبيل التحمل لقال: «حدثنا» ونحوه. (إرشاد الساري)

قوله: غير النبي ﷺ: بنصب «غير» على الاستثناء، ولأي ذر بجرها صفة لـ «أحد»، قال أبو حيان: ولا يجوز الرفع، كذا في «القسطلاني». قوله: «وطلحة» قال العيني: هو بالرفع عطف على «غير النبي ﷺ»، والله تعالى أعلم. قوله: ننتليق إلى منى: أي أننتليق؟ بحذف الهمة للاستفهام التعجبي. قوله: «وذكر أحدنا يقطر منيًّا» هو من باب المبالغة، أي نفضي إلى بجامعة النساء ثم نحرّم بالحج عقب ذلك، فنخرج وذكر أحدنا - لقربه بالجماع - يقطر منيًّا، وحالة الحج تنافي الترفه وتنايب الشعث، فكيف يكون ذلك!؟ (إرشاد الساري)

قوله: فبلغ النبي ﷺ: يعني بلغ النبي ﷺ قولهم هذا، وهو أنهم تمتعوا به وقلوبهم لا تطيب به؛ لأنه ﷺ غير متمتع، وكانوا يحبون موافقته ﷺ. (عمدة القاري)

قوله: لو استقبلت من أمتي ما استدبرت ما أهديت: أي لو عرفت في أول الحال ما عرفت آخرًا من جواز العمرة في أشهر الحج كما أهديت - أي كنت متمتعًا بإرادة لمخالفة أهل الجاهلية - ولا حلت من الإحرام، لكن امتنع الإحلال لصاحب الهدى - هو المفرد أو القارن - حتى يبلغ الهدى محله، وذلك في أيام النحر. قال النووي: احتج به من قال: إن التمتع أفضل؛ لأنه ﷺ لا يتمنى إلا الأفضل. وقال الكرمانى: فأجاب القائلون بتفضيل الأفراد أنه ﷺ إنما قال من أجل فسخ الحج إلى العمرة الذي هو خاص بهم في تلك السنة فقط؛ مخالفة للجاهلية، وقال هذا الكلام تطييبًا لقلوب أصحابه؛ لأن نفوسهم كانت لا تسمح بفسخ الحج.

قال الطحاوي: احتج بهذا الحديث قوم على جواز فسخ الحج في العمرة، وقالوا: من طاف من الحجاج بالبيت قبل وقوفه بعرفة ولم يكن ممن ساق الهدى فإنه يحل. [قلت: أراد هؤلاء جماعة الظاهرية وأحمد] ثم قال: وخالفهم آخرون فقالوا: ليس لأحد دخل في حجة أن يخرج منها إلا بتمامها. [قلت: أراد بالآخرين جماهير التابعين والفقهاء، منهم أحمد وأبو حنيفة ومالك والشافعي وأصحابهم] وأجابوا عن الحديث: أنه كان خاصًا لهم في حجتهم تلك دون سائر الناس بعدهم، والدليل عليه حديث بلال بن الحارث قال: «قلت: يا رسول الله، أ رأيت فسخ حجنا، هذا لنا خاصة أم للناس عامة؟ قال: بل لكم خاصة»، أخرجه أبو داود وابن ماجه، هذا كله من «العيني» مختصرًا.

* أسماء الرجال: محمد بن المثنى: العنزي الزمن. عبد الوهاب: ابن عبد المجيد، الثقفي. وقال لي خليفته: هو ابن خياط، أي على سبيل المذاكرة. عبد الوهاب: هو الثقفي المذكور. حبيب المعلم: أبو محمد البصري. عطاء: هو ابن أبي رباح، القرشي. جابر بن عبد الله: الأنصاري.

سند: قوله: غير أن لا تطوفي بالبيت: قيل: «لا» زائدة، وذلك لأن مقصوده استثناء الطواف من جملة ما يقضي الحاج. ويمكن أن يقال: المقصود بيان الفرق بينها وبين الحاج، فهو استثناء من مقدر، أي لا فرق بينكما غير أن لا تطوفي، وعلى هذا فكلية «لا» في موضعها. ثم ظاهر الحديث يفيد أن لها السعي، وبه استدلل المصنف على جواز السعي بلا طهارة، لكن المشهور عدم جواز السعي قبل الطواف، فكان المراد بـ «الطواف» في الحديث هو وما يتبعه، والسعي من توابعه. وعدم جوازه ليس لأن الحيض مانع عنه، وإنما هو لأن تقديمه على الطواف يحل بالتبعية. وفي الاقتصاد على الطواف تنبيه على أن الحيض يمنع عنه أصالة وعن غيره إن كان بالتبع، فلا ينافي ما ذكرنا من دلالة الحديث على جواز السعي بلا طهارة، والله تعالى أعلم.

١٦٥٢- حَدَّثَنَا مُؤَمَّلُ بْنُ هِشَامٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ * عَنْ أَيُّوبَ * عَنْ حَفْصَةَ * قَالَتْ: كُنَّا نَمْنَعُ عَوَاتِقَنَا أَنْ يَخْرُجْنَ، فَقَدِمَتِ امْرَأَةٌ فَتَزَلَّتْ قَصْرَ بَنِي خَلْفٍ، فَحَدَّثَتْ: أَنَّ أُخْتَهَا كَانَتْ تَحْتَ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَدْ غَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ غَزْوَةً، وَكَانَتْ أُخْتِي مَعَهُ فِي سِتِّ غَزَوَاتٍ، قَالَتْ: كُنَّا نُدَاوِي الْكُلْمَى وَنَقُومُ عَلَى الْمَرْضَى.

فَسَأَلْتُ أُخْتِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: هَلْ عَلَى إِحْدَانَا بَأْسٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا جِلْبَابٌ أَنْ لَا تَخْرُجَ؟ قَالَ: «لِئَلَيْسَ بِهَا صَاحِبَتُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا، وَلِتَشْهَدَ الْخَيْرَ وَدَعْوَةَ الْمُؤْمِنِينَ». فَلَمَّا قَدِمَتْ أُمُّ عَطِيَّةٍ سَأَلْتُهَا - أَوْ قَالَتْ: سَأَلْنَاهَا - قَالَتْ: وَكَانَتْ لَا تَذْكُرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَبَدًا إِلَّا قَالَتْ: يَبِيبَا. فَقُلْتُ: أَسَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا؟ قَالَتْ: نَعَمْ يَبِيبَا. فَقَالَتْ: «لِيُخْرِجَ الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتُ الْخُدُورِ - أَوْ: الْعَوَاتِقُ ذَوَاتُ الْخُدُورِ - وَالْحَيْضُ، فَيَشْهَدْنَ الْخَيْرَ وَدَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ، وَتَعْتَزِلَ الْحَيْضُ الْمُصَلَّى». فَقُلْتُ: الْحَائِضُ؟ فَقَالَتْ: أَوْ لَيْسَ تَشْهَدُ عَرَفَةَ؟ وَتَشْهَدُ كَذَا؟ وَتَشْهَدُ كَذَا؟

٨٢- بَابُ الْإِهْلَالِ مِنَ الْبَطْحَاءِ وَغَيْرِهَا لِلْمَكِيِّ وَلِلْحَاجِّ إِذَا خَرَجَ إِلَى مَنًى

٢٢٤/١

وَسُئِلَ عَطَاءٌ * عَنِ الْمُجَاوِرِ: أَيْلَبِي الْحَجَّ؟ فَقَالَ: كَانَ ابْنُ عَمَرَ ﷺ يُلَبِّي يَوْمَ التَّرْوِيَةِ إِذَا صَلَّى الظُّهْرَ وَاسْتَوَى عَلَى رَاحِلَتِهِ. وَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: قَدِمْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَحْلَلْنَا حَتَّى يَوْمَ التَّرْوِيَةِ - وَجَعَلْنَا مَكَّةَ بِظَهْرِ - لَبَيْنَا بِالْحَجِّ. وَقَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ * عَنْ جَابِرٍ ﷺ: أَهْلَلْنَا مِنَ الْبَطْحَاءِ.

١. رسول الله: وفي نسخة: «النبي». ٢. قال: وفي نسخة: «فقال». ٣. سألتها: كذا لأبي الوقت، وفي نسخة: «سألتها».
٤. قالت: كذا لأبي الوقت، وفي نسخة: «فقالت». ٥. أبدا: كذا لأبوي ذر والوقت.
٦. يبيبا: كذا للمستمل، وللکشميهني: «بأبأ»، وفي نسخة: «بأيي». ٧. فقلت: وفي نسخة: «فقلنا»، ولأبي الوقت: «قلنا».
٨. يبيبا: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «بأيي». ٩. فقالت: وفي نسخة: «فقال». ١٠. وَ: كذا لأبي ذر.
١١. فيشهدن: ولأبي ذر: «وليشهدن». ١٢. وللحاج: وفي نسخة: «والحاج». ١٣. إلى: ولأكثر: «من».
١٤. أيلبي: وفي نسخة: «يلبي». ١٥. فقال: وفي نسخة: «قال». ١٦. كان: ولأبي عساكر: «فكان»، وفي نسخة: «وكان».

ترجمة: قوله: باب الإهلال إلخ: قال القسطلاني: أي الإحرام بالحج. «من البطحاء» أي وادي مكة، «وغورها» أي من غير بطحاء مكة من سائر أجزائها. «للمكي» المقيم بها، «وللحاج» الآفاقي الذي دخل مكة متمتعاً.

سهر: قوله: قالت يبيبا: أصله: بأي أي أفديه؛ فأبدل الهمزة ياءً وقلب الياء المضافة إليها ألفاً. وللکشميهني: «بأبأ» بقلب التحتية ألفاً، كذا في «القسطلاني». قوله: العواتق: [جمع «عاتق» وهي البنت التي بلغت. (إرشاد الساري)] قوله: أو ليس تشهد عرفة: فيه الترجمة؛ لأن معناه: تشهد الوقوف بعرفة والوقوف بمزدلفة ورمي الجمار وغير ذلك من أفعال الحج غير الطواف بالبيت، وهذا موافق لقول جابر: «فنسكت الناسك كلها غير الطواف»، قاله العيني. ومر الحديث برقم: ٩٨٠. قوله: من البطحاء وغيرها: أي من وادي مكة وغيرها، أي من غير بطحاء مكة، وهو سائر أجزاء مكة. قوله: «للمكي» أي الذي من أهل مكة وأراد الحج. قوله: «وللحاج» أي الذي هو الآفاقي الذي يريد التمتع، «إذا خرج» من مكة «إلى مَنى». وإنما قيد بهذا؛ لأن شرط الخروج من مكة ليس إلا للتمتع. (عمدة القاري)

قوله: إذا خرج إلى مَنى: كذا وقع في طريق أبي الوقت، وفي معظم الروايات: «إذا خرج من مَنى» بكلمة «من». فوجه كلمة «إلى» ظاهر، وأما وجه كلمة «من» فيحتمل أن يكون إشارة إلى الخلاف في ميقات المكي في مذهب الشافعي، فعنده ميقات أهل مكة نفس مكة، وقيل: مكة وسائر الحرم، والصحيح الأول. ومذهب أبي حنيفة أن ميقات أهل مكة في الحج الحرم، ومن المسجد أفضل. (عمدة القاري) قوله: واستوى على راحلته: [كناية عن السفر، فابتداء الاستواء هو ابتداء الخروج من البلد، وبه المطابقة.]

* أسماء الرجال: مؤمل بن هشام: اليشكري البصري. إسماعيل: هو ابن علي. أيوب: السخيتاني. حفصة: بنت سيرين. عطاء: هو ابن أبي رباح. فيما وصله سعيد بن منصور. قال أبو الزبير: محمد بن مسلم بن تدرس (فتح الفوقية وسكون الدال المهملة وضم الراء، آخره سين مهملة) المكي. فيما وصله أحمد ومسلم من طريق ابن جريج عنه.

وَقَالَ عُبَيْدُ بْنُ جُرَيْجٍ * لِابْنِ عُمَرَ عليه السلام: رَأَيْتُكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ أَهْلَ النَّاسِ إِذَا رَأَوْا الْهَلَالَ، وَلَمْ تُهَلِّ أَنْتَ حَتَّى يَوْمَ التَّرْوِيَةِ. فَقَالَ: لَمْ أَرِ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يُهَلِّ حَتَّى تَتَّبِعَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ.

٨٣- بَابُ: أَيْنَ يُصَلِّي الظُّهْرُ فِي يَوْمِ التَّرْوِيَةِ؟

٢٢٤/١

١٦٥٣- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْأَزْرَقِيُّ * قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ * قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قُلْتُ: أَخْبِرْنِي بِمَنْ عَقَلْتُهُ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: أَيْنَ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ؟ قَالَ: بِمَنَى. قُلْتُ: فَأَيْنَ صَلَّى الْعَصْرَ يَوْمَ النَّفَرِ؟ قَالَ: بِالْأَبْطَحِ، ثُمَّ قَالَ: أَفْعَلْ كَمَا يَفْعَلُ أَمْرَاؤُكَ.

أي الرجوع من منى. (ع) وهو المصحب. (ق)

١٦٥٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَمْعٍ أَبَا بَكْرٍ * بْنُ عَيَّاشٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ قَالَ: لَقِيتُ أَنَسًا ح: وَحَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: خَرَجْتُ إِلَى مَنَى يَوْمَ التَّرْوِيَةِ، فَلَقِيتُ أَنَسًا ذَاهِبًا عَلَى حِمَارٍ، فَقُلْتُ: أَيْنَ صَلَّى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم هَذَا الْيَوْمَ الظُّهْرَ؟ قَالَ: انْظُرْ حَيْثُ يُصَلِّي أَمْرَاؤُكَ فَصَلِّ.

هو ابن اللديني. (ق)

هو ابن عيَّاش. (ق)

٨٤- بَابُ الصَّلَاةِ بِمَنَى

٢٢٥/١

١٦٥٥- حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ * قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ * قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ * عَنِ ابْنِ شِهَابٍ * قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِمَنَى رُكْعَتَيْنِ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ صَدْرًا مِنْ خِلَافَتِهِ.

١٦٥٦- حَدَّثَنَا آدَمُ * قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ * الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ حَارِثَةَ بْنِ وَهْبٍ الْخَزَائِمِيِّ عليه السلام.....

١. تُهَلِّ: وفي نسخة: «تُهَلِّل». ٢. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا». ٣. النبي: وفي نسخة: «رسول الله».

٤. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٥. ذاهبًا: وللكشميهني: «راكبًا». ٦. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا».

ترجمة: قوله: باب أين يصلي الظهر في يوم التروية: لعل غرض المصنف بذلك التنبيه على مسلك الجمهور من استحبابها بمنى، وبه قال الأئمة الأربعة، وقول ضعيف للشافعي: أن يصلي بمكة، كما في «الأوجز». أو لأن الأمراء إذ ذاك كانوا لا يواظبون على صلاة الظهر ذلك اليوم بمنى، فأشار أنس بقوله: «انظر حيث يصلي أَمْرَاؤُكَ...» إلى أنه يجوز في غير منى وإن كان الاتباع أفضل، كما في «الفتح»، فأراد المصنف التنبيه على الجواز بغير منى. قوله: باب الصلاة بمنى: كتب الشيخ في «اللامع»: أشار بذلك إلى أنه لا يُتِمُّ المسافر إذا لم يعزم الإقامة خمس عشر يومًا... إلى آخر ما فيه. وفي «هامشه»: أعلم أن الإمام البخاري ترجم بهذه الترجمة في موضعين: الأول في «كتاب الصلاة» في «أبواب التقصير»، والثاني ههنا. وذلك عندي للإشارة إلى اختلاف العلماء في أن القصير بمنى هل كان للسفر كما قال به الجمهور، أو كان للنسك كما قال به بعض السلف؟ وحكي ذلك عن الإمام مالك أيضًا.

سهر: قوله: حتى تتبعته به راحلته: أي بذى الحليفة. قال ابن بطال: وجه الاحتجاج به من جهة أنه صلى الله عليه وسلم أهل من ميقاته في حين ابتدائه في حجته، واتصل له عمله ولم يكن بينهما مكث ينقطع به العمل، فكذلك المكي لا يهل إلا يوم التروية الذي هو أول عمله؛ ليتصل له عمله، تأسيا به صلى الله عليه وسلم بخلاف ما لو أهل من أول الشهر. (إرشاد الساري)

قوله: يوم التروية: وهو اليوم الثامن من ذي الحجة، سميت بذلك؛ لأنهم كانوا يترؤن بحمل الماء معهم من مكة إلى عرفات، وقيل: إلى منى، وقيل: لأنهم كانوا يروون إبلهم فيه. (عمدة القاري) قوله: كما يفعل أَمْرَاؤُكَ: فيه إشارة إلى متابعة أولي الأمر والاحتراز عن مخالفة الجماعة، وأن ذلك ليس بنسك واجب، نعم المستحب ما فعله الشارع، وبه قال الأئمة الأربعة. (إرشاد الساري) قوله: باب الصلاة بمنى: أي هذا باب في بيان كمية الصلاة الرباعية في منى: هل يصلى على حالها أو يقصر؟ وأورد فيه ثلاثة أحاديث ذكرها في «أبواب تقصير الصلاة» بترجمة بعين هذه الترجمة، قاله العيني. ومربياها في الباب المذكور برقم: ١٠٨٣ و ١٠٩٠. قوله: صدرا من خلافته: وإنما ذكر «صدرًا» وقيد به؛ لأن عثمان أم الصلاة بعد ست سنين، كذا ذكره العيني. ومربحه برقم: ١٠٩٠.

* أسماء الرجال: قال عبيد بن جريج: فيما وصله المؤلف في «باب غسل الرجلين في النعلين» وفي «اللباس». إسحاق الأزرق: هو ابن يوسف. عبد العزيز بن رفيع: الأسدي، أبو عبد الملك المكي. أبا بكر: ابن عيَّاش بن سالم، الأسدي الكوفي الخنط. إبراهيم بن المنذر: هو الخزامي. ابن وهب: عبد الله المصري، أبو محمد. يونس: هو ابن يزيد، الأيلي. ابن شهاب: هو الزهري. آدم: هو ابن أبي إياس. شعبة: هو ابن الحجاج، العتكي. أبي إسحاق: عمرو السبيعي.

قَالَ: صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ وَنَحْنُ أَكْثَرُ مَا كُنَّا قَطُّ وَأَمْنَهُ يَمْنَى رَكَعَتَيْنِ.

متعلق بقوله: «صلى». (ع)

١٦٥٧- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ* بِنُ عَقْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ* عَنِ الْأَعْمَشِ* عَنْ إِبْرَاهِيمَ* عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ* بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ

قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ رَكَعَتَيْنِ وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ رَكَعَتَيْنِ وَمَعَ عُمَرَ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ تَفَرَّقَتْ بِكُمُ الطُّرُقُ، فَيَا لَيْتَ حَظِّي مِنْ أَرْبَعِ

أي اختلفتم، فممنكم من يقصر وممنكم من لا يقصر. (ع)

رَكَعَتَانِ مُتَقَبِّلَتَانِ!

ترجمة
٨٥- بَابُ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ

٢٢٥/١

١٦٥٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ* قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا سَالِمٌ* قَالَ: سَمِعْتُ عُمَيْرًا مَوْلَى أُمِّ الْفَضْلِ عَنْ

ابن عيينة

أُمِّ الْفَضْلِ* رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: شَكَ النَّاسُ يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ، فَبَعَثْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِشَرَابٍ فَشَرِبَهُ.

ابن عباس

ترجمة
٨٦- بَابُ التَّلْبِيَةِ وَالتَّكْبِيرِ إِذَا غَدَا مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ

٢٢٥/١

١٦٥٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ الشَّامِيُّ* قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ* عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْقَفْقَفِيِّ: أَنَّهُ سَأَلَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﷺ

وَهُمَا غَادِيَانِ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ: كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ فِي هَذَا الْيَوْمِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟.....

أي ذاهبان غدوة. (ع)

١. النبي: ولأبي الوقت: «رسول الله». ٢. ركعتان متقبلتان: ولأبي الوقت: «ركعتين متقبلتين». ٣. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا».

ترجمة: قوله: باب صوم يوم عرفة. يعني بعرفة. وأورد فيه حديث أم الفضل، وترجم له في «كتاب الصوم» بظهير هذه الترجمة سواء. انتهى من «الفتح»

قوله: باب التلبية والتكبير إذا غدا من منى إلى عرفة: قال الحافظ: أي مشروعتيهما. وغرضه بهذه الترجمة الرُّدُّ على من قال: يقطع الحرم التلبية إذا راح إلى عرفة. اهـ وهو مذهب مالك، والمسألة خلافية شهيرة بسطت في «الأوجز»، وهي: متى يقطع الحرم بالحج التلبية؟ ولا يبعد عندي أن المصنف أشار بزيادة «التكبير» في الترجمة إلى أن التلبية ليست بغرض إذ ذاك، كما يوهمه ما نقل عن ابن عباس، فقد قال الحافظ: روى ابن المنذر بإسناد صحيح عن ابن عباس أنه كان يقول: «التلبية شعار الحج، فإن كنت حاجاً فَلَيْتَ حَتَّى بَدَأَ جِلَّتْ، وبدءَ جِلَّتْ أَنْ تَرْمِيْ جِمْرَةَ الْعَقَبَةِ». اهـ والله أعلم. ثم الترجمة بظاهرها مكررة؛ لأنها ستأتي بعد عدة أبواب، وسيأتي التوجيه هناك إن شاء الله تعالى.

سهر: قوله: نحن أكثر ما كنا قَطُّ: قال الكرمانى: فإن قلت: شرطه أن يستعمل بعد النفي. قلت أولاً: لا نسلم ذلك، وثانياً: أنه بمعنى «أبداً» على سبيل الجاز، وثالثاً: ما يقال: إنه متعلق بمحذوف أي ما كنا أكثر من ذلك قط. انتهى قال القسطلاني: الجملة حالية و«ما» مصدرية ومعناه الجمع؛ لأن ما أضيف إليه «أفعل» يكون جمعا. و«وأمناه» رفع عطفاً على «الأكثر»، والضمير فيه راجع إلى «ما»، والمعنى: صلى بنا النبي ﷺ والحال أنا أكثر أكوانا في سائر الأوقات أمناً. ويجوز أن تكون نافية، خير المبتدأ الذي هو «نحن»، فـ«أكثر» منصوب على أنه خير «كان»، والتقدير: نحن ما كنا قط في وقت أكثر منا في ذلك الوقت ولا آمن منا فيه، ويجوز إعمال ما بعد «ما» فيما قبلها إذا كانت بمعنى «ليس»، فكما يجوز تقلص خبر «ليس» عليه يجوز تقلص خبر ما في معناه عليه. انتهى قوله: وأمناه: [بالرفع، ويجوز النصب بأن كان فعلاً ماضياً، وفاعله الله تعالى. فإن قلت: ما وجه قوله: «إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ؟» قلت: شرط اعتبار مفهوم المخالفة أن لا يخرج الكلام مخرج الغالب. (الكواكب الدراري)]

قوله: فياليت حظي من أربع ركعتان متقبلتان: وفي بعض النسخ: «ركعتين»، وهو على مذهب الفراء حيث جَوَزَ: «ليت زيدا قائماً» بنصب خبر «ليت» كاسمه. وغرضه: ليت عثمان صلى ركعتين بدل الأربع كما كان النبي ﷺ وصاحبه يفعلونه، وفيه كراهة بخلافه ما كانوا عليه. وقيل: أمناه أنا أتم متابعة لعثمان، وليت الله قبل منى من الأربع ركعتين. (إرشاد الساري وعمدة القاري والكواكب الدراري) قال الداودي: خشي ابن مسعود أن لا تجزئ الأربع فاعلها، وتبع عثمان كراهة لخلافه، وأعبر بما يعتقد. قيل: يريد أنه لو صلى أربعاً فيا ليتها تقبل كما تقبل الركعتان، كذا في «العيني».

قوله: صوم يوم عرفة: لم يبين حكمه؛ لمكان الاختلاف فيه. قال ابن بطال: اختلف العلماء في صومه، فقال ابن عمر: «لم يصمه رسول الله ﷺ ولا عمر ولا عثمان، وأنا لا أصومه». وأطلق كثير من الشافعية كراهته وإن كان لا يضعف بسبب الصوم فقط. وقال صاحب «التوضيح»: والمذهب عندنا استحباب الفطر مطلقاً، وبه قال جمهور أصحابنا، وصرحو بأنه لا فرق. ولم يذكر الجمهور الكراهة، بل قالوا: يستحب فطره، كما قاله الشافعي. واختار مالك وأبو حنيفة والثوري الفطر. هذا في حق الحجيج؛ فلما يضعف عن الدعاء وأعمال الحج؛ اقتداء بالشارع. أما غير الحجيج فصومه له مستحب، وما عند مسلم «أن صومه يكفر سنتين» فمحمول عليه، هذا كله ملقط من «العيني». قال محمد: من شاء صام يوم عرفة ومن شاء أفطر، وإنما صومه تطوع، فإن كان إذا صامه يضعفه عن الدعاء في ذلك اليوم فالأفطار أفضل من الصوم. انتهى قال القاري: وإلا فالأمر بالعكس.

* أسماء الرجال: قبيصة: ابن عتبة بن محمد، السوائي الكوفي. سفیان: هو الثوري. الأعمش: سليمان بن مهران. إبراهيم: هو ابن يزيد، النخعي. عبد الرحمن: ابن يزيد بن قيس، النخعي. علي بن عبد الله: المدني. سالم: هو أبو النضر بن أبي أمية، مولى عمر بن عبد الله. أم الفضل: هي لبابة بنت الحارث. عبد الله بن يوسف الشامي: التنيسي. مالك: الإمام المدني.

سند
فَقَالَ: كَانَ يُهْلُ مِنَّا الْمُهْلُ فَلَا يُنْكِرُ عَلَيْهِ وَيُكَبِّرُ الْمُكَبِّرُ مِنَّا، فَلَا يُنْكِرُ عَلَيْهِ.

بلفظ الجمهور. (ع)

أي يهلي منا الملهي

٨٧- بَابُ التَّهْجِيرِ بِالرَّوَّاحِ يَوْمَ عَرَفَةَ

٢٢٥/١

١٦٦٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ الشَّامِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ قَالَ: كَتَبَ عَبْدُ الْمَلِكِ إِلَى الْحَجَّاجِ:

ابن مروان، الخليفة. (ع)

أبو عبد الله بن عمر

الزهري

الإمام

أَنْ لَا يُخَالِفَ ابْنُ عُمَرَ فِي الْحَجِّ، فَجَاءَ ابْنُ عُمَرَ وَأَنَا مَعَهُ يَوْمَ عَرَفَةَ حِينَ زَالَتْ الشَّمْسُ، فَصَاحَ عِنْدَ سُرَادِقِ الْحَجَّاجِ، فَخَرَجَ

وَعَلَيْهِ مِلْحَفَةٌ مُعْصَفَرَةٌ، فَقَالَ: مَا لَكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ فَقَالَ: الرَّوَّاحُ إِنْ كُنْتُ تُرِيدُ السُّنَّةَ. قَالَ: هَذِهِ السَّاعَةُ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ:

أي وقت الهاجرة

كنية ابن عمر. (ك)

فَأَنْظِرْنِي حَتَّى أَفِيضَ عَلَى رَأْسِي، ثُمَّ أَخْرَجَ. فَتَزَلَّ حَتَّى خَرَجَ الْحَجَّاجُ، فَسَارَ بَيْنِي وَبَيْنَ أَبِي، فَقُلْتُ: إِنْ كُنْتُ تُرِيدُ السُّنَّةَ فَأَقْصِرِ

القاتل سالم

عن مركوبه فانتظر. (رس)

الْحُطْبَةَ وَعَجَلَ الْوُقُوفَ. فَجَعَلَ يَنْظُرُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: صَدَقَ.

كانه يستدعي معرفة ما عنده قاله سالم: هل هو كذا أم لا؟ (قس)

أي سالم

٨٨- بَابُ الْوُقُوفِ عَلَى الدَّابَّةِ بِعَرَفَةَ

٢٢٥/١

١٦٦١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي التَّضَرِّ، عَنْ عُمَيْرٍ - مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه - عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ

هو سالم تقدم

التعني

بِنْتُ الْحَارِثِ رضي الله عنه: أَنَّ أَنَسًا اخْتَلَفُوا عِنْدَهَا يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ صَائِمٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَ بِصَائِمٍ،

فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ بِقَدَحٍ لَبَنٍ وَهُوَ وَقِفٌ عَلَى بَعِيرٍ فَشَرِبَهُ.

١. فَأَنْظِرْنِي: وللكشميهني وأبي ذر: «فأنظرنِي». ٢. فسار: وفي نسخة: «فصار».

ترجمة: قوله: باب التهجير بالرواح يوم عرفة: كتب الشيخ في «اللامع»: أي عدم التأخير فيه بعد الزوال. اهـ والشرح سكتوا قاطبة عن غرض الإمام البخاري للترجمة، والأوجه عند هذا العبد المبتلى بالسيئات المعترف بالتقصيرات أن الإمام البخاري أشار بذلك إلى مسألة مهمة شهيرة خلافية، وهي وقت الوقوف بعرفة، وأشار بالترجمة إلى مذهب الجمهور، وهو أن مبدؤه من وقت الزوال، خلافاً للإمام أحمد كما سيأتي. فالظاهر عندي أن الإمام البخاري أشار بهذه الترجمة إلى وقت الوقوف. وهذا الاختلاف يناسب ما سيأتي من «باب الوقوف بعرفة»، إلا أن الترجمة ههنا بلفظ التهجير يناسبه، فتدبر. قوله: باب الوقوف على الدابة بعرفة: قال الحافظ: واستدل بحديث الباب على أن الوقوف على ظهر الدواب مباح، وأن النهي الوارد في ذلك محمول على ما إذا أحجف بالدابة. اهـ ففعل المصنف أشار به إلى الجواز. وقيل: هذا الموضع مستثنى من النهي، كما في «الأوجز» نقلاً عن «مُنْتَكَسِ ابن العجمي»: يكره الوقوف على ظهر الدابة إلا في حال الوقوف بعرفة، بل هو الأفضل للإمام وغيره. اهـ

سهر: قوله: فلا ينكر عليه: مبنياً للفعل أي النبي ﷺ، وفي نسخة مبنياً للمفعول. قوله: «ويكره منا المكبر فلا ينكر عليه»، ومفهومه أنه لا حرج في تكبير ذلك الوقت، بل يجوز كسائر الأذكار، ولكن ليس التكبير يوم عرفة سنة للحاج، قاله القسطلاني، وكذا قال محمد في «الموطأ». قوله: باب التهجير بالرواح يوم عرفة: وهو السير في الهاجرة، والهاجرة نصف النهار عند اشتداد الحر. والمراد بـ«التهجير بالرواح» أن يهجر من مرة إلى موضع الوقوف بعرفة. والنمرة - بفتح النون وكسر الميم - موضع بقرب عرفات خارج الحرم بين طرف الحرم وطرف عرفات. (عمدة القاري) قوله: كتب عبد الملك إلى الحجَّاج: [أي ابن يوسف الثقفي، حين أرسله عبد الملك لقتال ابن الزبير، وجعله والياً على مكة. (إرشاد الساري)] قوله: فصاح عند سُرَادِقِ الْحَجَّاجِ: بعزم السنين، قال البرماوي والحافظ ابن حجر وغيرهما كالكرماني: هو الخيمة. وتعقبه العيني بأنه إنما هو الذي يحيط بالخيمة وله باب يدخل منه إلى الخيمة، ولا يعمل هذا غالباً إلا للسلطان والملوك الكبار، وبالفارسية يسمى: سريره. انتهى (إرشاد الساري) قوله: وعليه ملحفة: بكسر الميم، الإزار الكبير. «معصرفة» مصبوغة بالعصفر، فيه حجة لمن أجاز العصف للبحر، قاله العيني. قوله: الرواح: بالنصب، أي عجل أو رح الرواح، قاله الكرماني. قال العيني: والأصوب أنه منصوب على الإغراء، والإغراء: تنبيه المخاطب على أمر محسود يفعله. انتهى قوله: قال فأنظرنِي: من «الإنظار» وهو المهلة، أي قال الحجَّاج: أمهلني. ولأبي ذر: «فأنظرنِي» بضم الطاء، أي انتظرنِي «حتى أفيض على رأسي» أي أغتسل؛ لأن إفاضة الماء على الرأس غالباً إنما يكون في الغسل. (إرشاد الساري) قوله: عجل الوقوف: وكذا رواه التعني في «الموطأ»، وغلطه أبو عمرو، قال: أكثر الرواة عن مالك على خلافها، أي قالوا: «وعجل الصلاة» مكان «عجل الوقوف»، ووجه بأن تعجيل الوقوف يستلزم تعجيل الصلاة، كذا في «القسطلاني» و«العيني».

سند: قوله: فقال كان يهل من المله فلا ينكر عليه إلخ: الظاهر أنهم كانوا يجمعون بين التلبية والتكبير، فمرة يكره هؤلاء ويهل آخرون، ومرة بالعكس، فيصدق في كل مرة أنه يهل المله ويكره المكبر، لا أن بعضهم يهلي فقط وبعضهم يكره فقط. والظاهر أنهم ما فعلوا كذلك إلا لأنهم وجدوه ﷺ يفعلها؛ إذ يستبعد أنهم يخالفون النبي ﷺ ويكون النبي ﷺ على ذكر واحد وهم يأتون بذكر آخر، ثم يلتزمون ذلك الذكر الآخر، فالأقرب أنهم يجمعون والنبي ﷺ يجمع، والله تعالى أعلم. وعلى هذا فالأقرب للعامل أن يجمع.

٢٢٥/١

٨٩- بَابُ الْجُمُعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِعَرَفَةَ

(قصر) ابن الخطاب.

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه إِذَا قَاتَنَّهُ الصَّلَاةُ مَعَ الْإِمَامِ جَمَعَ بَيْنَهُمَا.

(قصر) وصله إبراهيم.

١٦٦٢- وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ أَنَّ الْحُجَّاجَ بْنَ يُوسُفَ عَامَ نَزَلِ بِابْنِ الرَّبِيعِ سَأَلَ

عَبْدَ اللَّهِ رضي الله عنه: كَيْفَ نَصْنَعُ فِي الْمَوْقِفِ يَوْمَ عَرَفَةَ؟ فَقَالَ سَالِمٌ: إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ السَّنَةَ فَهَجِّرْ بِالصَّلَاةِ يَوْمَ عَرَفَةَ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ يعني ابن عمر.ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه: صَدَقَ، إِنَّهُمْ كَانُوا يَجْمَعُونَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي السَّنَةِ. فَقُلْتُ لِسَالِمٍ: أَفَعَلَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ سَالِمٌ:

(القاتل هو ابن شهاب . ع)

وَهَلْ تَتَّبِعُونَ فِي ذَلِكَ إِلَّا سُنَّتَهُ.

(ع) أي في ذلك الفعل.

٢٢٥/١

٩٠- بَابُ قَصْرِ الْخُطْبَةِ بِعَرَفَةَ

ترجمة

١٦٦٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ

كَتَبَ إِلَى الْحُجَّاجِ: أَنْ يَأْتِمَّ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فِي الْحُجِّ.

(ع) أي يقدي.

فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ عَرَفَةَ جَاءَ ابْنُ عُمَرَ وَأَنَا مَعَهُ حِينَ رَأَعْتُ - أَوْ: زَالَتْ - الشَّمْسُ، فَصَاحَ عِنْدَ فُسْطَاطِهِ: أَيْنَ هَذَا؟ فَخَرَجَ إِلَيْهِ،

(قصر) فيه تحقير للحجاج.

أي مالت شمس من الراوي

فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: الرَّوَاحُ. فَقَالَ: الْآنَ؟ قَالَ: نَعَمْ! فَقَالَ: أَنْظِرْنِي أَفِضْ عَلَيَّ مَاءً، فَتَزَلَّ ابْنُ عُمَرَ حَتَّى خَرَجَ، فَسَارَ بَيْنِي وَبَيْنَ أَبِي.

(قصر) ابن عمر أي الحجاج من فسطاطه.

أي أغتسل عن مراكبه

الحجاج أمهلي

أي الحجاج

فَقُلْتُ: لَوْ كُنْتُ تُرِيدُ أَنْ تُصِيبَ السَّنَةَ الْيَوْمَ فَاقْصُرِ الْخُطْبَةَ وَعَجِّلِ الْوُقُوفَ. فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: صَدَقَ.

أي سالم

قاتله سالم

١. في الموقف: وفي نسخة: «في الوقوف». ٢. وهل تتبعون في ذلك: وللشمهني: «هل يبتغون في ذلك»، وللحموي: «هل يتبعون ذلك».

٣. زاغت أو زالت الشمس: وفي نسخة: «زاغت الشمس أو زالت». ٤. أفيض: كذا للشمهني، وفي نسخة: «أفيض».

٥. لو كنت: كذا لأبي الوقت، وفي نسخة: «إن كنت».

ترجمة: قوله: باب قصر الخطبة بعرفة: قال الحافظ: قُيدَ المصنف قصر الخطبة بعرفة؛ اتباعاً للفظ الحديث، وقد أخرج مسلم الأمر باقتصار الخطبة في أثناء حديث لعمار أخرجه في «الجمعة».

سهر: قوله: باب الجمع بين الصلاتين بعرفة: لم يبين حكمه؛ اكتفاء بما في حديث الباب، أو لمكان الخلاف؛ فإن مالكا والأوزاعي قالوا: يجوز الجمع بعرفة والمزدلفة لكل أحد، وهو وجه للشافعية وقول أبي يوسف ومحمد. وعند أبي حنيفة: لا يجمع بينهما إلا من صلاهما مع الإمام. (عمدة القاري)

قوله: أنظرني: أي أمهلي. قوله: «أفيض» بضم الهزرة والرفع على الاستئناف، وللشمهني: «أفيض» بالجرم؛ لأنه جواب الأمر. (إرشاد الساري وعمدة القاري)

قوله: لو كنت: الخطاب للحجاج، وكلمة «لو» بمعنى «إن»، يعني مجرد الشرطية بدون ملاحظة الامتناع، فافهم. (عمدة القاري وإرشاد الساري)

* أسماء الرجال: وقال الليث: هو ابن سعد، الإمام. وصله الإسماعيلي. عقيل: هو ابن خالد بن شهاب، الزهري. سالم: هو ابن عبد الله بن عمر. عبد الله بن مسلمة: هو القعني. مالك: الإمام المدني.

سند = ثم رأيت أن الحافظ ابن حجر نقل في «باب التلبية والتكبير غداة النحر» ما هو صريح في ذلك، قال: فعند أحمد وابن أبي شيبة والطحاوي من طريق مجاهد عن معمر، عن عبد الله: «أخرجت مع رسول الله ﷺ، فما ترك التلبية حتى رمى جمره العقبة، إلا أن يخالطها بتكبير». انتهى والله تعالى أعلم.

٩١- بَابُ التَّعْجِيلِ إِلَى الْمَوْقِفِ

٢٢٦/١

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: يُزَادُ فِي هَذَا الْبَابِ هَمْ هَذَا الْحَدِيثُ حَدِيثُ مَالِكٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، وَلَكِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُدْخِلَ فِيهِ غَيْرَ مُعَاذٍ.

أي غير مكرر

ترجمة
٩٢- بَابُ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ

٢٢٦/١

١٦٦٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ:

المديني. (قس)

ابن عينة

ابن دينار المكي. (فس)

كُنْتُ أَظْلُبُ بَعِيرًا لِي، ح: وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو: سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ جُبَيْرٍ ^٢ عَنْ أَبِيهِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ ^٣ قَالَ:

هو ابن مسرهد

ابن عينة

ابن دینار

أَصْلَكْتُ بِعِيرَايَ، فَذَهَبْتُ أَطْلُبُهُ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَاقِفًا بِعَرَفَةَ، فَقُلْتُ: هَذَا وَاللَّهِ مِنَ الْخَمْسِ! فَمَا شَأْنُهُ هَهْنَا؟

قاضي الموصل. (قس)

١٦٦٥- حَدَّثَنَا فَرْوَةُ بْنُ أَبِي الْمَعْرَاءِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، قَالَ عُرْوَةُ: كَانَ النَّاسُ يَطُوفُونَ فِي

فتح الميم وسكون المعجمة، الكندي الكوفي. (فس)

ابن الزبير

الْجَاهِلِيَّةِ عُرَاءَ إِلَّا الْخُمْسَ - وَالْخُمْسُ قُرْبَشٌ وَمَا وَلَدَتْ - وَكَانَتْ الْخُمْسُ يَحْتَسِبُونَ عَلَى النَّاسِ، يُعْطِي الرَّجُلُ الرَّجُلَ الشِّيَابَ يَطُوفُ

جمع «عار» أي أو لادعم أي يعطوهم حسبة لله تعالى

جمع «عار»

أولادهم

أي يعطوهم حسبة لله تعالى

فِيهَا، وَتُعْطِي الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ الثَّيَّابَ تَطْوُفُ فِيهَا، فَمَنْ لَمْ تُعْطِ الْخُمْسُ طَافَ بِالْبَيْتِ عُرْيَانًا.

وَكَانَ يَفِيضُ جَمَاعَةُ النَّاسِ مِنْ عَرَفَاتٍ، وَتُفِيضُ الْحُمْسُ مِنْ جَمْعٍ. قَالَ: * وَأَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ

فِي الْخَمْسِ: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾، قَالَ: كَانُوا يُفِيضُونَ مِنْ جَمْعٍ فَدَفَعُوا إِلَى عَرَافَاتٍ.

(البقرة: ١٩٩)

١. باب التعجيل إلى الموقف ... غير معاد: ولأكثر: «باب التعجيل إلى الموقف».

٢. ابن جبير: وفي نسخة بعده: «بن مطعم» ٣. أضللت: وللكشميهني: «أطلب» ٤. فدفعوا: وللكشميهني: «فرفعوا».

ترجمة: قوله: باب التعجيل إلى الموقف: لم يذكر الأكثرون في هذه الترجمة حديثاً، بل الترجمة سقطت من بعض الروايات، لكن قال أبو ذر: إنه رأى في بعض النسخ عقب هذه الترجمة «قال أبو عبد الله (أي المؤلف): حديث مالك (أي المذكور قبل) يذكر هناك، لكني لا أريد أن أدخل في هذا الجامع معاً». فإن وقع ما يوهم التكرار فنأمل تجده لا يخلو من فوائد إسنادية أو متنية، وما وقع له مما سوى ذلك فبغير فصل، وهو نادر الوقوع. انتهى من «الفسطاني» لكن يشكل عليه ما في البخاري من الروايات المكررة مثلاً وسنداً، كما تقدم البحث في ذلك في مقدمة «اللامع». قوله: باب الوقوف بعرفة: أي دون غيرها في ما دونه أو فوقها، كذا في «الفتح».

سهر: قوله: باب التحصيل إلى الموقف: هكذا وقع هذا الباب بهذه الترجمة عند الأكثرين بغير حديث فيه، وسقط من رواية أبي ذر وابن عسكار أصلاً. (إرشاد الساري وعمدة القاري)
قوله: قال أبو عبد الله الخ: حاصل هذا الكلام أن المؤلف تبّه على أن حديث مالك المذكور قبل كان مناسباً أن يدخل في هذا الباب، ولكن ما أدخلته فيه لأني لا أدخل فيه مكرراً؛ أي لأنه لم يظفر بطريق آخر فيه غير الطريقين المذكورين، لذلك لم يدخله. وهذا يدل على أنه لا يعيد حديثاً ولا يكرره في هذا الكتاب إلا لفائدة من جهة الإسناد أو من جهة المتن، فإن وقع شيء خارجاً من ذلك يكون اتفاقاً لا قصداً، ومع ذلك فهو نادر قليل الوقوع، كذا في «العين» وغيره.

قوله: هَمْ: قال الكرماني: وكلمة «هَمْ» بفتح الهاء وسكون الميم، قيل: إنها فارسية، وقيل: عربية، ومعناها قريب معنى «أيضاً». انتهى قال العيني: والظاهر أنه وقع منه هذه اللفظة في كلامه من غير قصد، فنقل منه على هذا الوجه. وإن هذه اللفظة فارسية، وليست بعربية، والله أعلم. قوله: غير معاد: أي غير مكرر، فإن وقع ما يومه التكرار فتأمله تجده لا تخلو من فوائد إسنادية أو متنية، كتقييد مهمل أو تفسير مبهم أو زيادة لا بد منها ونحو ذلك مما يوقف عليه بعد التتبع، وما وقع له مما سوى ذلك فيغير قصد، وهو نادر الوقوع. والحاصل منه أنه قال: إن زيادة الحديث المذكور كانت مناسبة أن تدخل في هذا الباب، ولكني ما أدخلته؛ لأنني أريد أن أدخل في هذا الجامع غير معاد، كذا في «القسطلاني». قوله: من الخمس فما شأنه ههنا: أي فما له خرج من الحرم وبلغ ههنا؟ قال في «الجمع»: «الحمس» بضم الحاء وسكون الميم، جمع «أحمس»، وهو قریش ومن ولدته، وكثانة وجديلة قيس؛ لأنهم تحمسوا في دينهم أي تشددوا، و«الحماسة»: الشجاعة. كانوا يقفون بمزدلفة لا بعرفة، ويقولون: نحن أهل الله، فلا نخرج من الحرم، وكانوا لا يدخلون البيوت من أبوابها وهم محرمون. قوله: يفيض جماعة الناس: أي غير الحمس، «الإفاضة»: الزحف والدفع في السير بكثرة، كذا في «الجمع». قوله: «من عرفات» هو عَمَّ للموقف، وهو منصرف؛ إذ لا تأتئ فيها. قوله: «وتفيض الحمس من جمع» بفتح الحميم وسكون الميم، هي المزدلفة، وسُميت به؛ لأن آدم عليه السلام اجتمع فيها مع حواء عليها السلام وازدلف منها أي دن منها. أو لأنه يجمع فيها بين الصلاتين وأهلها يزدلفون أي يتقربون إلى الله عز وجل بالموقف فيها. (عمدة القاري) قوله: فدفعوا: بضم الدال المهملة متبئاً للمفعول، أي أمروا بالذهاب إلى عرفات حيث قيل لهم: أفيضوا، وللشمسي: «فرفعوا» بالراء بدل الدال، ولمسلم: «ارجعوا إلى عرفات» يعني أمروا أن يتوجهوا إلى عرفات؛ ليقفوا بها، ثم يفيضوا منها. (إرشاد الساري)

* أسماء الرجال: قال: أي قال هشام. وأخبرني أبي: عروة بن الزبير بن العوام عن عائشة رضي الله عنها ... الحديث، رواه الترمذي.

ترجمة
٩٣- بَابُ السَّيْرِ إِذَا دَفَعَ مِنْ عَرَفَةَ

٢٢٦/١

(ع) أي في بيان صفة السير.

١٦٦٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ* عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: سُئِلَ أَسَامَةُ* وَأَنَا جَالِسٌ: كَيْفَ

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسِيرُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ حِينَ دَفَعَ؟ قَالَ: كَانَ يَسِيرُ الْعَنَقَ، فَإِذَا وَجَدَ فَجْوَةً نَصَّ. قَالَ هِشَامٌ: وَالنَّصُّ فَوْقَ الْعَنَقِ.
 قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «فَجْوَةٌ»: مُتَّسِعٌ، وَالْحَجْمُ فَجَوَاتٌ وَفَجَاءٌ، وَكَذَلِكَ رَكْوَةٌ وَرِكَاءٌ. «مَنَاصٍ»: لَيْسَ حِينَ فِرَارٍ.
 (في رواية المستملي وحده. (فس) أي انصرف من عرفات إلى مزدلفة (سهر) هو ابن عروة. (فس) فعل ماض، أي أسرع

ترجمة
٩٤- بَابُ التَّزْوِيلِ بَيْنَ عَرَفَةَ وَجَمْعٍ

٢٢٦/١

(ع) أي لقضاء حاجته، وليس هذا من المناسك.

١٦٦٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ* عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ*، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ*، عَنْ كُرَيْبٍ - مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ -

عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ* أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَيْثُ أَقَاصَ مِنْ عَرَفَةَ مَالَ إِلَى الشَّعْبِ فَقَضَى حَاجَتَهُ فَتَوَضَّأَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تُصَلِّي؟
 قَالَ: «الصَّلَاةُ أَمَامَكَ».
 (أي نزل عن مركوبه ومال، وفيه الترجمة أي استنحي. (ع) أي يستنحي

١٦٦٨- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ* قَالَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ* عَنْ نَافِعٍ* قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ

يَجْمَعُ، غَيْرَ أَنَّهُ يَمُرُّ بِالشَّعْبِ الَّذِي أَخَذَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَيَدْخُلُ فَيَنْتَفِضُ وَيَتَوَضَّأُ وَلَا يُصَلِّي، حَتَّى يُصَلِّيَ بِجَمْعٍ.
 (أي يركب وراءه (ع) أي يركب وراءه

١٦٦٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ* قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ* عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَرْمَلَةَ*، عَنْ كُرَيْبٍ - مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ - عَنْ أَسَامَةَ

ابْنِ زَيْدٍ* أَنَّهُ قَالَ: رَدَفْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَافَاتٍ. فَلَمَّا بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الشَّعْبَ الْأَيْسَرَ الَّذِي دُونَ الْمُزْدَلِفَةِ أَتَاخَ قَبَالَ،
 ثُمَّ جَاءَ فَصَبَبْتُ عَلَيْهِ الْوُضُوءَ، فَتَوَضَّأَ وَضُوءًا خَفِيفًا.....
 (أي ركبته وراءه (ع) أي ركبته وراءه

(ع) إما مرة أو خفف استعمال الماء

١. كان: وفي نسخة: «وكان». ٢. قال إلخ: كذا للمستملي. ٣. الجمع: وفي نسخة: «الجميع». ٤. حيث: وللكشميهني وأبي الوقت: «حين».

٥. تصلي: وفي نسخة: «أتصلي». ٦. قال: وفي نسخة: «فقال». ٧. المزدلفة: وفي نسخة: «مزدلفة». ٨. فتوضأ: كذا لابن عساكر وأبي ذر، وفي نسخة: «توضأ».

ترجمة: قوله: باب السير إذا دفع من عرفة: أي صفته. قال العلامة العيني: مطابقة الحديث للترجمة في قوله: «كان يسير العنق»؛ فإنه صفة سيره إذا دفع من عرفة.

قوله: باب النزول بين عرفة وجمع: أي لقضاء الحاجة ونحوها، وليس من المناسك، قاله الحافظ.

سهر: قوله: يسير العنق: بالمهمل والنون المفتوحين وبالقاف، السير السريع، وهو كفولهم: «رجع القهقري»، والتقدير: يسير سير العنق. و«الفجوة» بفتح الفاء وسكون الجيم، الفرجة، يريد به المكان المتسع. (الكواكب الدراري) قوله: مناص: بالرفع، ويجوز جره على الحكاية للفظ القرآن. قوله: «ليس حين فرار» أي معنى «وَلَا تَجِدُ حِينَ فِرَارٍ» (ص: ٣)، كذا في «الكواكب الدراري». قال العيني: لم يثبت في كثير من النسخ، وأما وجه المذكور من ذلك أنه إنما ذكره لدفع وهم من يتوهم أن المناسك والنص من باب واحد، وليس كذلك؛ فإن «النص» مضاعف، و«المناسك» من باب المثل، قال الجوهرى: قال الله تعالى: «وَلَا تَجِدُ حِينَ فِرَارٍ» أي ليس وقت تأخر وفرار. والذي يظهر أن المؤلف هو الذي وهم فيه، فظن أن مادة «نص» و«مناسك» واحدة، فلذلك ذكره، والأولى أن يعتمد على النسخة التي لم يذكر هذا فيها. (عمدة القاري)

قوله: الشَّعْبُ: [بكسر المعجمة، الطريق بين الجليلين. (عمدة القاري)] قوله: الصلاة أمامك: بفتح الهمزة، أي الصلاة في هذه الليلة مشروعة فيما بين يديك، أي في المزدلفة. ويجوز في لفظ «الصلاة» الرفع على الابتداء، وخبره محذوف تقديره: الصلاة حاضرة أو حانت أمامك. والنصب بفعل مقدر. (عمدة القاري)

قوله: غير أنه يمر: هذا في معنى الاستثناء المنقطع، أي يجمع لكن بهذا التفصيل من المرور بالشعب وما بعده، لا مطلقاً. (عمدة القاري)

قوله: فينتفض: بقاء وضاد معجمة، من «الانتفاض» وهو كناية عن قضاء الحاجة، أي يستنحي. (عمدة القاري وإرشاد الساري والتوشيح وفتح الباري وجمع البحار) لكن في نسخ متعددة - منها المنقول عنه - بقاء وضاد معجمة، وأخذة أيضاً صاحب «الجمع» في «ن، ق، ض»، وعبارته: «فيدخل فينتفض» هو كناية عن قضاء الحاجة، أي يستنحي. انتهى

* أسماء الرجال: عبد الله: هو التنيسي. مالك: الإمام المدني. أسامة: هو ابن زيد بن حارثة، حب رسول الله ﷺ. مسدد: هو ابن مسرهد، الأسدي. حماد بن زيد: هو ابن درهم، الأزدي. يحيى بن سعيد: هو الأنصاري. موسى بن عقبة: إمام المغازي. موسى بن إسماعيل: التبوذكي. جويرية: هو ابن أسماء، الضبعي البصري. نافع: مولى ابن عمر.

قتيبة: هو ابن سعيد، الثقفي. إسماعيل بن جعفر: الأنصاري، مولى زريق المؤدب. محمد بن أبي حرملة: مولى آل حويطب.

(نصب بفعل مقدر. (قرس)

فَقُلْتُ: الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «الصَّلَاةُ أَمَامَكَ»، فَركبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى آتَى الْمُزْدَلِفَةَ فَصَلَّى. ثُمَّ رَدَفَ الْفَضْلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَفْعَ عَلَى تَقْدِيرٍ: حضرت الصلاة. (قرس)

عَدَاةً جَمْعٍ.

أي صبح يوم النحر

١٦٧٠- قَالَ كُرَيْبٌ: فَأَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ عَنِ الْفَضْلِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى بَلَغَ الْجُمُرَةَ.

(ابن عباس. (قرس)

مولي ابن عباس

٩٥- بَابُ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ بِالسَّكِينَةِ عِنْدَ الْإِفَاضَةِ وَإِشَارَتِهِ إِلَيْهِمْ بِالسَّوْطِ

ترجمة

(أي الوقار. (قرس)

٢٢٦/١

١٦٧١- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ* قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُوَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو - مَوْلَى الْمُطَّلِبِ - قَالَ:

أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ - مَوْلَى الْوَلْبَةِ - الْكُوفِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ ^ع أَنََّّهُ دَفَعَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَسَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ وَرَأَاهُ زَجْرًا شَدِيدًا ضَرْبًا بِالْإِبِلِ، فَأَشَارَ بِسَوْطِهِ إِلَيْهِمْ وَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ؛ فَإِنَّ الْبِرَّ لَيْسَ بِالْإِيضَاعِ». ^ع «أَوْضَعُوا» أَسْرَعُوا. «خِلَالَكُمْ» مِنْ «التَّحَلُّلِ»: بَيْنَكُمْ، «وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا نَهْرًا»: بَيْنَهُمَا.

٩٦- بَابُ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِالْمُزْدَلِفَةِ

(هذا لا خلاف فيه. (ع)

٢٢٧/١

١٦٧٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ* عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ*، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ^ع أَنََّّهُ سَمِعَهُ

(ابن حارثة

(صاحب المغازي. (تق)

يَقُولُ: دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ، فَتَزَلَّ الشَّعْبُ بَالًا، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَلَمْ يُسَبِّحِ الْوُضُوءَ. فَقُلْتُ لَهُ: الصَّلَاةُ؟ قَالَ: «الصَّلَاةُ أَمَامَكَ». ^ع كَبِيرُ طَرِيقِ فِي الْجَبَلِ. (ع) الْأَيْسَرُ الَّذِي دُونَ الْمُزْدَلِفَةِ

فَجَاءَ الْمُزْدَلِفَةَ، فَتَوَضَّأَ فَأَسْبَحَ، ثُمَّ أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَنَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنْزِلِهِ، ثُمَّ أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا.

١. الفضل: وفي نسخة بعده: «بن عباس». ٢. بلغ: وفي نسخة: «رى». ٣. بالإبل: وفي نسخة: «للإبل»، ولكريمة بعده: «وصوتا»، ولكريمة: «وسوتا». ٤. بالمزدلفة: وفي نسخة: «بمزدلفة». ٥. بال: كذا لابن عساكر وأبي ذر، وفي نسخة: «فبال»، وفي نسخة: «ثم بال». ٦. فتوضأ: وفي نسخة: «وتوضأ».

ترجمة: قوله: باب أمر النبي ﷺ بالسكينة عند الإفاضة وإشارته إليهم بالسوط: أورد فيه حديث ابن عباس، وتقدم الجمع بينه وبين حديث أسامة قبل باب في كلام الحافظ عن ابن خزيمة، فكن من على ذكر. ويمكن عندي في غرض الترجمة أن يقال: إن الملحوظ في الترجمة قوله: «وإشارته إليهم بالسوط»، فكان الإمام البخاري أشار بذلك إلى بيان جواز الإشارة بالسوط، وأما الأمر بالسكينة فكانتوطئة له، والله أعلم.

سهر: قوله: حتى بلغ الجمرة: أي جمرة العقبة، ويروى: «حتى بلغ رمي الجمرة». قال العيني: وبه قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد وإسحاق، كما مر برقم: ١٥٤٣. قوله: مولى والبة: [يكسر اللام وفتح الموحدة، بطن من بني أسد. قتله الحجاج سنة ٩٥ هـ. (عمدة القاري)] قوله: زجرا: بفتح الزاي وسكون الجيم وفي آخره راء، وهو الصباح لخت الإبل. قوله: «ضربا» وفي رواية كريمة: «وصوتا» أيضا بعد «ضربا»، وكأنه تصحيف من «ضربا» فعطف «وصوتا» عليه. (عمدة القاري)

قوله: عليكم بالسكينة: إغراء، أي لازموا السكينة في السير، يعني الرفق وعدم المزاحمة، وعلل ذلك بقوله: فإن البر (أي الخير) ليس بالإيضاع (أي السير السريع) من «أوضع» إذا سار سيرا شديدا. إنما ناههم عن الإسراع إبقاء عليهم؛ لتلا يحفظوا بأنفسهم مع بعد المسافة. (عمدة القاري) قوله: أوضعوا أسرعوا: أشار إلى تفسير ما في القرآن من قوله تعالى: «وَلَا وَضَعُوا خِلَالَكُمْ» (التوبة: ٤٧). وقوله: «خلالكم من التحلل: بينكم» فسرهما استطرادا لبقية الآية، قوله: «خلالهما: بينهما» هذا تفسير ما في سورة الكهف. (إرشاد الساري)

قوله: ولم يسبح الوضوء: قال القرطبي: اختلف الشراح في قوله: «و لم يسبح» هل المراد به اقتصر على بعض الأعضاء فيكون وضوءا لغويا، أو اقتصر على بعض العدد فيكون وضوءا شرعيا؟ قال: وكلاهما محتمل، لكن يعضد من قال بالثاني قوله في الرواية الأخرى: «وضوءا خفيفا»؛ لأنه لا يقال في الناقص: «خفيف». فإن قلت: هذا يدل على أنه توضأ وضوء الصلاة ولكنه خفف، ثم لما نزل توضأ وضوءا آخر وأسبغه، والوضوء لا يشرع مرتين لصلاة واحدة! قاله ابن عبد البر. قلت: لا نسلم عدم مشروعية تكرار الوضوء لصلاة واحدة، ولكن سلمنا فيحتمل أنه توضأ ثانيا عن حدث طارئ. (عمدة القاري، هـ) قوله: ثم أناخ كل إنسان بعيره: قال العيني: كأنهم فعلوا ذلك خشية ما يحصل فيها من التشويش بقيامها. انتهى قال الكرمانى: فيه أن يسير العمل إذا تحلل بين الصلاتين غير قاطع مقام الجمع بينهما. انتهى

* أسماء الرجال: سعيد بن أبي مريم: الجمحي البصري. إبراهيم: ابن سويد بن حيان، المدني. ليس له في البخاري غير هذا الحديث. قال العيني: وتكلم في إبراهيم، ولكن عند البخاري ثقة. عبد الله: هو التنيسي. مالك: الإمام. كريب: مولى ابن عباس.

٢٢٧/١

٩٧- بَابُ مَنْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا وَلَمْ يَتَطَوَّعْ

بينهما

١٦٧٣- حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ* عَنِ الزُّهْرِيِّ* عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ

الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ يَجْمَعُ، كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بِإِقَامَةٍ، وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا وَلَا عَلَى إِثْرِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا.

بكسر الفجر وسكون الملة، بمعنى أثر بفنحتين أي عفيهما

أي بمزدلفة

١٦٧٤- حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ قَالَ: حَدَّثَنِي

الأنصاري

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْخَطَمِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمُزْدَلِفَةِ.

أي لم يصل بينهما تطوعاً

٩٨- بَابُ مَنْ أَذَّنَ وَأَقَامَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا

٢٢٧/١

١٦٧٥- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ* قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ* قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدَ* يَقُولُ: حَجَّ

عَبْدُ اللَّهِ فَأَتَيْتَا الْمُزْدَلِفَةَ حِينَ الْأَذَانِ بِالْعَتَمَةِ أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ، فَأَمَرَ رَجُلًا فَأَذَّنَ وَأَقَامَ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ، وَصَلَّى بَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ،

أي وقت العشاء الآخرة. (قس) ع

ابن مسعود. (قس)

ثُمَّ دَعَا بِعِشَائِهِ فَتَعَشَّى، ثُمَّ أَمَرَ - أَرَى: فَأَذَّنَ وَأَقَامَ. قَالَ عَمْرُو: وَلَا أَعْلَمُ الشَّكَّ إِلَّا مِنْ زُهَيْرٍ - ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ رَكْعَتَيْنِ.

ابن خالد

فَلَمَّا طَلَعَ الْفَجْرُ قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يُصَلِّي هَذِهِ السَّاعَةَ إِلَّا هَذِهِ الصَّلَاةَ فِي هَذَا الْمَكَانِ مِنْ هَذَا الْيَوْمِ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: هُمَا

ابن مسعود

ابن مسعود. (قس)

صَلَاتَانِ تَحُولَانِ عَنْ وَقْتَيْهَا: صَلَاةُ الْمَغْرِبِ بَعْدَ مَا يَأْتِي النَّاسُ الْمُزْدَلِفَةَ، وَالْفَجْرِ حِينَ يُزْغُ الْفَجْرُ. قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُهُ.

١. بين المغرب والعشاء: وفي نسخة: «المغرب والعشاء». ٢. أرى: وفي نسخة بعده: «رجلاً». ٣. فلما طلع: وللمستلمي والكشميهني وابن عساکر: «فلما كان حين طلع»، وللكشميهني والمستلمي أيضاً: «فلما حين طلع». ٤. وقتها: كذا للحموي، وللأكثر: «وقتتها». ٥. ينزغ: وفي نسخة: «ينزغ».

ترجمة: قوله: باب من جمع بينهما ولم يتطوع: قال الحافظ: أي لم يتنفل بينهما. ثم قال بعد ذكر الحديث: ويستفاد منه أنه ترك التنفل عقب المغرب وعقب العشاء، ولما لم يكن بين المغرب والعشاء مهلة صرح (المؤلف في الترجمة) بأنه لم يتنفل بينهما، بخلاف العشاء؛ فإنه يحتمل أن يكون المراد أنه لم يتنفل عقبها لكنه تنفل بعد ذلك في أثناء الليل. ومن ثم قال الفقهاء: تؤخر سنة العشاءين عنهما. ونقل ابن المنذر الإجماع على ترك التطوع بين الصلاتين بالمزدلفة؛ لأهم اتفاقوا على أن السنة الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة، ومن تنفل بينهما لم يصح أنه جمع بينهما. اهـ

قوله: باب من أذن وأقام لكل واحدة منهما: قال الحافظ: أي من المغرب والعشاء بالمزدلفة. اهـ وبه (أي بأذنين وإقامتين) قال مالك، وإليه ميل الإمام البخاري، كما قال الحافظ.

سهر: قوله: ولم يتطوع: [ونقل ابن المنذر الإجماع على ترك التطوع بين الصلاتين بالمزدلفة، ومن تنفل بينهما لم يصح أنه جمع بينهما. (عمدة القاري)]

قوله: من أذن وأقام لكل واحدة منهما: أي من المغرب والعشاء. فيه للعلماء ستة أقوال: أحدها: أنه يقيم لكل منهما، ولا يؤذن لواحدة منهما. الثاني: أنه يقيم مرة واحدة للأولى فقط، ولا أذان أصلاً. والثالث: أنه يؤذن للأولى ويقيم لكل منهما، وهو الصحيح من مذهب الشافعية والحنابلة. والرابع: الأذان والإقامة للأولى فقط، وهو قول أبي حنيفة. والخامس: أنه يؤذن لكل منهما ويقيم، وهو قول مالك. والسادس: لا يؤذن لواحدة منهما ولا يقيم. وأصل هذه الأقوال إما الأخبار أو الآثار، وأشد الاضطراب في ذلك عن ابن عمر؛ فإنه روي عنه من عمله الجمع بينهما بلا أذان ولا إقامة، وروي عنه أيضاً بإقامة واحدة، وروي عنه موقوفاً بأذان واحد وإقامة، وروي عنه مسنداً بأذان واحد وإقامة واحدة، وروي عنه مسنداً الجمع بإقامتين. هذا ملقط من «اليعني»، وتامه فيه. قوله: بعشائه: بفتح العين، ما يتعشى به من المأكول. (إرشاد الساري وعمدة القاري) قوله: فأذن وأقام: وكذا روى الطحاوي عن عمر بن الخطاب، ثم قال: ما كان من فعل عمر وتأذنيه للثانية؛ لكون الناس تفرقوا لعشائهم، فأذن ليجمعهم. وكذلك نحن نقول: إذا تفرق الناس عن الإمام لأجل عشاء أو غيره، وكذلك معنى ما روي عن عبد الله بن مسعود. (عمدة القاري مختصراً) قوله: تحولان عن وقتها: بلفظ الجهول من «التحويل»، أما تحويل المغرب فهو تأخيرها إلى وقت العشاء الآخرة، وأما تحويل الصبح فالمراد قبل وقتها المعتاد، لا قبل طلوعه؛ لأن ذلك ليس بمجاز بل إجماع المسلمين، كذا قاله النووي في «شرح مسلم»، كما يفيد قوله الآتي: «حين ينزغ الفجر» أي يطلع. قوله: ينزغ الفجر: ويروى «بزغ» يزاوي وغين معجمة، من باب «نصر ينصر»، أي يطلع، وكذا في «اليعني» و«القسطلاني». لكنهما لم يذكرهما هل هو «ينزغ» بالنون أو بالموحدة، لكن بيّنه الزركشي بالموحدة، وكذا هو في جميع النسخ الموجودة عندي مكتوب بصورة الموحدة، إلا المنقول عنه، ففيه مكتوب بالنون بالقلم، وكذا أخذه في «الجمع» في «ن، ز، غ».

* أسماء الرجال: آدم: هو ابن أبي إياس. ابن أبي ذئب: هو محمد بن عبد الرحمن، المدني. الزهري: هو ابن شهاب. خالد بن مخلد: البجلي. سليمان بن بلال: القرشي.

يحيى بن سعيد: الأنصاري. عمرو: ابن خالد بن فروخ، أبو الحسن. زهير: هو ابن معاوية، الجعفي. أبو إسحاق: عمرو بن عبد الله، السبيعي. عبد الرحمن بن يزيد: النخعي.

٢٢٧/١

٩٩- بَابُ مَنْ قَدَّمَ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ بِلَيْلٍ فَيَقْفُونَ بِالْمُزْدَلِفَةِ وَيَدْعُونَ وَيُقَدِّمُ إِذَا غَابَ الْقَمَرُ

١٦٧٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى * بَنْ بَكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ * عَنْ يُونُسَ * عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: قَالَ سَالِمٌ * وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يُقَدِّمُ

الزهرى

ضَعْفَةَ أَهْلِهِ، فَيَقْفُونَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ بِالْمُزْدَلِفَةِ بِلَيْلٍ، فَيَذْكُرُونَ اللَّهَ مَا بَدَأَ لَهُمْ، ثُمَّ يَرْجِعُونَ قَبْلَ أَنْ يَقِفَ الْإِمَامُ وَقَبْلَ أَنْ يَدْفَعَ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقْدَمُ مَتَى لِصَلَاةِ الْفَجْرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْدَمُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِذَا قَدِمُوا رَمَوْا الْجُمْرَةَ. وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ: أَرْخَصَ فِي أَوْلَيْكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

هو جبل صغير يقال له: قرح، بضم ففتح. (قر)

أي ظهر لهم

٢- سهر

١٦٧٧- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ * عَنْ أَيُّوبَ * عَنْ عِكْرِمَةَ * عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: بَعَثَنِي

النَّبِيُّ ﷺ مِنْ جَمْعٍ بِلَيْلٍ.

وفيه المطابقة؛ لأن ابن عباس من جملة الضعفاء. (ع)

١٦٧٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ * قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ * قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَزِيدَ: سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ ﷺ يَقُولُ: أَنَا مِمَّنْ قَدَّمَ

المنكى. (قر)

ابن عبد الله المنكى. (قر)

ابن عيينة. (قر)

النَّبِيُّ ﷺ لَيْلَةَ الْمُزْدَلِفَةِ فِي ضَعْفَةِ أَهْلِهِ.

١٦٧٩- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ * عَنْ يَحْيَى * عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ - مَوْلَى أَسْمَاءَ * - عَنْ أَسْمَاءَ ﷺ أَنَّهَا نَزَلَتْ لَيْلَةَ

ابن كيسان. (قر)

جَمْعٍ عِنْدَ الْمُزْدَلِفَةِ، فَقَامَتْ تُصَلِّي. فَصَلَّتْ سَاعَةً ثُمَّ قَالَتْ: يَا بُنَيَّ، هَلْ غَابَ الْقَمَرُ؟ قُلْتُ: لَا، فَصَلَّتْ سَاعَةً. ثُمَّ قَالَتْ: يَا بُنَيَّ، هَلْ غَابَ الْقَمَرُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَتْ: فَارْتَحِلُوا. فَارْتَحَلْنَا، فَمَضَيْنَا حَتَّى رَمَتِ الْجُمْرَةَ، ثُمَّ رَجَعْتُ فَصَلَّتِ الصُّبْحَ فِي مَنْزِلِهَا. فَقُلْتُ لَهَا: يَا هُنْتَا، مَا أَرَانَا إِلَّا قَدْ غَلَسْنَا. قَالَتْ: يَا بُنَيَّ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذِنَ لِلظُّعْنِ.

أمر بالارتحال

١. بليل: وفي نسخة: «بالليل». ٢. أرخص: وفي نسخة: «رخص». ٣. النبي: كذا لابن عساكر وأبي ذر، وفي نسخة: «رسول الله».

٤. حدثنا: كذا لابن عساكر وأبي ذر، وفي نسخة: «حدثني». ٥. فمضينا: كذا لابن عساكر وأبو ذر والوقت، وفي نسخة: «ومضينا».

ترجمة: قوله: باب من قدم ضعة أهله بليل فيقفون بالمزدلفة ويدعون إلخ: قال الحفاظ: أي من نساء وغيرهم. وقوله: «إذا غاب القمر» بيان للمراد من قوله في أول الترجمة: «بليل»، ومغيب القمر تلك الليلة يقع عند أوائل الثلث الأخير. ومن ثم قيله الشافعي ومن تبعه بالنصف الثاني. اهـ

سهر: قوله: المشعر الحرام: [يفتح الميم وكسرهما، سمي مشعراً؛ لأنه معلّم للعبادة. (عمدة القاري)] قوله: الحرام: صفة «المشعر»؛ لأنه يحرم فيه الصيد وغيره؛ لأنه من الحرم، ولأنه ذو حرمة. (عمدة القاري وإرشاد الساري) قوله: أرخص: من «الإرخاض»، كذا وقع، وفي بعضها: «رخص» من «الترخيص» ضد العزيمة، وهذا أظهر وأصح؛ لأن «أرخص» من «الرخص» الذي هو ضد الغلاء. (عمدة القاري) قوله: في أولئك: هم الضعة المذكورة في الحديث. قال محمد في «الموطأ»: لا بأس أن يقدم الضعة ويؤخر إليهم أن لا يرموا الجمرة حتى تطلع الشمس، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. انتهى قال القاري: وجوز الشافعي بعد نصف الليل. انتهى قال العيني: وقد اختلف السلف في المبيت بالمزدلفة، فذهب أبو حنيفة وأصحابه والثوري وأحمد وإسحاق وأبو ثور ومحمد بن إدريس في أحد قوليه إلى وجوب المبيت بها وأنه ليس بركن، فمن تركه فعليه دم. وعن الشافعي أنه سنة، وهو قول مالك. وقال ابن بنت الشافعي وابن خزيمة الشافعيان: هو ركن. انتهى مختصراً قوله: يا هنتاء: أي يا هذه، يقال للمذكر إذا كني عنه: هُنَّ، وللمؤنث: هَنَّةٌ، وزيدت الألف لمد الصوت، والهاء لإظهار الألف، وهو بفتح الهاء وسكون النون، وقد تفتح وإسكانها أشهر، ثم بالثناة من فوق، وقد تسكن الهاء التي في آخرها وتضم. (عمدة القاري) قوله: ما أَرَانَا: بضم الهَمْزة، «إلا قد غَلَسْنَا» من «التغليس» وهو السير بغلس، وهي ظلمة آخر الليل، أي ما نظن إلا قد تقدمنا على الوقت المشروع. (عمدة القاري) قوله: أذن للظعن: بضم الظاء والعين ويسكونها أيضاً، جمع «ظعينة» وهي النساء. (عمدة القاري) وأيضاً قال العيني: استدلت بهذا قوم على جواز الرمي قبل طلوع الشمس بعد طلوع الفجر للذين يتقدمون قبل الناس، وهو قول عطاء بن أبي رباح وطاوس ومجاهد وغيرهم والشافعي. وقال عياض: مذهب الشافعي رمي الجمرة من نصف الليل، وتعلق = * أسماء الرجال: يحيى: هو ابن عبد الله بن بكر. الليث: ابن سعد، الإمام المصري. يونس: هو ابن يزيد، الأيلي. سالم: هو ابن عبد الله بن عمر. سليمان بن حرب: الواشحي. حماد بن زيد: الأزدي. أيوب: هو السخيتاني. عكرمة: مولى ابن عباس. مسدد: هو ابن مسرهد. يحيى: هو ابن سعيد، القطان. ابن جريج: عبد الملك بن عبد العزيز. أسماء: هي بنت أبي بكر الصديق ﷺ.

١٦٨٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ * قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ * - هُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ - عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: اسْتَأْذَنْتُ سَوْدَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ جَمْعٍ - وَكَانَتْ ثَقِيلَةً ثَبِيْطَةً - فَأَذِنَ لَهَا.

١٦٨١- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ مُحَمَّدٍ * عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: نَزَلْنَا الْمُرْدَلِفَةَ فَاسْتَأْذَنْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَوْدَةَ أَنْ تَدْفَعَ قَبْلَ حَظْمَةِ النَّاسِ - وَكَانَتْ امْرَأَةً بَطِيْئَةً - فَأَذِنَ لَهَا. فَدَفَعَتْ قَبْلَ حَظْمَةِ النَّاسِ، وَأَقَمْنَا حَتَّى أَصْبَحْنَا نَحْنُ، ثُمَّ دَفَعْنَا بِدَفْعِهِ، فَلَأَنَّ أَكُونَ اسْتَأْذَنْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا اسْتَأْذَنْتُ سَوْدَةَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ مَفْرُوحٍ بِهِ.

أي يدفع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (ع)

١٠٠- بَابُ: مَتَى يُصَلِّي الْفَجْرَ بِجَمْعٍ؟

أي بمزدلفة

٢٢٨/١

١٦٨٢- حَدَّثَنَا عُمرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ * قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَارَةُ * عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ * عَنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى صَلَاةً لِيَغَيِّرَ مِيقَاتِهَا إِلَّا صَلَاتَيْنِ: جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، وَصَلَّى الْفَجْرَ قَبْلَ مِيقَاتِهَا.

ابن مسعود

١. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا». ٢. متى: وفي نسخة: «من». ٣. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا». ٤. لغير: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «بغير».

سهر = بأن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قدمت قبل الفجر، وكان صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمرها أن تفيض وتوافيه الصبح بمكة، وظاهر هذا عنده تعجيل الرمي قبل الفجر. ومذهب مالك: أن الرمي محل بطلوع الفجر. ومذهب الثوري والنخعي: أنها لا ترمى إلا بعد طلوع الشمس، وهو مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وأحمد وإسحاق، قالوا: فإن رموها قبل طلوع الشمس أجزأهم وقد أسأوا. وقال الطحاوي في الجواب عن حديث أسماء: يحتمل أن يكون أراد التغليس في الدفع من مزدلفة، ويجوز أن يكون أراد التغليس في الرمي، فأخبرت أن نبي الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أذن لهم في التغليس لما سألها عن التغليس به من ذلك. انتهى ويؤيد مذهب أبي حنيفة ما روى ابن عباس قال: «قدمنا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليلة المزدلفة - أغلغمة بني عبد المطلب - على حُمُرَات، فجعل يلطخ أفخاذنا ويقول: أَيْتَيْ، لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس». رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه، كذا في «مشكاة المصابيح».

قوله: ثَبِيْطَةً: بفتح المثلثة وكسر الواو وبالطاء المهملة، أي بطيئة الحركة كأنها تشبط بالأرض أي تشبث. (عمدة القاري)

قوله: حَظْمَةُ النَّاسِ: و«الحظمة» بالفتح: الرحمة. (عمدة القاري) قوله: من مفروح به: أي من ما يفرح به من كل شيء. (عمدة القاري)

قوله: وصلى الفجر قبل ميقاتها: قال النووي: المراد بقوله: «قبل ميقاتها» هو قبل وقتها المعتاد، لا قبل طلوع الفجر؛ لأن ذلك ليس بمأثور بإجماع المسلمين. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: محمد بن كثير: العبدى البصري. عبد الرحمن: يروي عن أبيه القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق. أبو نعيم: الفضل بن دكين. أفلح بن حميد: الأنصاري.

عمر: ابن حفص بن غياث بن طلق، الكوفي. الأعمش: سليمان بن مهران. عمارة: هو ابن عمير، التيمي. عبد الرحمن: ابن يزيد، النخعي.

سند: قوله: فلأن أكون استأذنت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلخ: معنى «من مفروح به» أي من شيء يفرح به الإنسان عادة. قال أبو عبد الله الأبي في شرح «مسلم»: «المفروح به» كل شيء معجب له بال بحيث يفرح به، كما جاء في غير هذا: «أحب إلي من حمر النعم». انتهى ومرادها أنها كانت بعده صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على ما فعلت معه، وقد ثقل عليها الدفع مع الإمام، لكنها ما تركت؛ لكونها فعلت ذلك معه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فتمنّت لذلك أنها لو استأذنت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الدفع قبله لفعلت كذلك بعده أيضاً، فصار ذلك سبباً للراحة أيضاً في حقها.

قال أبو عبد الله الأبي: قال الأصوليون: ذكر الحكم عقيب وصف مناسب يشعر بكونه علة، وقول عائشة هذا يدل على أنه لا يشعر بكونه علة؛ لأنه لو أشعر به ما أرادت ذلك؛ لاختصاص سودة بذلك الوصف، إلا أن يقال: إن عائشة تقحت المناط ورأت أن العلة إنما هي الضعف لا خصوص ثقل الجسم. ويحتمل أنها قالت ذلك؛ لأنها شركتها في الوصف؛ لما روي أنها قالت: «سأبت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فسبقته، فلما ربيت اللحم سبقني». وذكر شيخنا نقلاً عما جرى في درس شيخه ابن عبد السلام: أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يجبه، فطمعت في الإذن لذلك، فلا ينافي ذلك تلك القاعدة. ولا يخفى عليك ضعف هذا الجواب. انتهى قلت: وهذا غير ظاهر؛ فإن الثقل كان علة لاستئذان سودة، وأما إذن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إياها فكان لسبب استئذانها، فلو استأذنت عائشة لأذن لها أيضاً، وهذا هو المتبادر إلى الذهن من روايات هذا الحديث. ثم ما ذكره أهل الأصول هو أن ذكر الحكم كذلك يشعر بالعلية، لا بمحصر العلية في ذلك الوصف، فيجوز أن تكون علة أخرى تقتضي الإذن لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كما ذكر في درس ابن عبد السلام، وهذا ظاهر، فظهر أن ما رده أحسن مما اختاره، والله تعالى أعلم.

قوله: ما رأيت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صلى صلاة بغير ميقاتها إلخ: قد استدل به من ينفي جمع السفر كعلمائنا الحنفية، ورده النووي بأنه مفهوم، وهم لا يقولون به، ونحن نقول به إذا لم يعارضه منطوق كما ههنا. وتعبه العين فقال: لا نسلم أنهم لا يقولون بالمفهوم، وإنما لا يقولون بالمفهوم المخالف. انتهى قلت: وهذا عجيب منهما؛ فإن استدلال الحنفية بصريح النفي الذي هو منطوق، لا بالإثبات الذي يدل عليه الاستثناء بالمفهوم، ولو كان بالإثبات لكان الإثبات من باب المفهوم المخالف بالاتفاق، فلم يكن لقول العين وجهه. بقي أن الاستدلال به فرع تصور معناه، ومعناه ههنا لا يخلو عن خفاء؛ إذ ظاهره يفيد أنه صلى الفجر قبل وقته، وهو مخالف للإجماع، وقد جاء خلافه في روايات حديث ابن مسعود أيضاً، وفي حديث جابر. أجب بأن المراد أنه صلى قبل فوات الوقت المعتاد بأن غلس. ورد بأن هذا يقتضي أن يكون المعتاد الإسفار، وهو خلاف ما يفيد تتبع الأحاديث الصحاح الواردة في صلاة الفجر، أجب بأن المراد التغليس الشديد.

والحاصل: أنه صلى يومئذ أول ما طلع الفجر، والمعتاد أنه كان يصلي بعد ذلك بشيء، فإذ أنها صارت حينئذ لوقتها، فكيف يصح عدّها لغير وقتها حتى تستثنى من قوله: «ما رأيت...؟» أجب بأن المراد بقوله: «لغير وقتها» المعتاد. قلت: فيلزم من اعتبار العموم فيه أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما صلى صلاة في غير الوقت المعتاد أبداً، لا بتقديم شيء ولا بتأخيره، =

١٦٨٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ* قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ* عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ* عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ

هو النعمي المذكور

عَبْدِ اللَّهِ إِلَى مَكَّةَ، ثُمَّ قَدِمْنَا جَمْعًا، فَصَلَّى الصَّلَاتَيْنِ، كُلَّ صَلَاةٍ وَحْدَهَا بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ، وَالْعِشَاءُ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ صَلَّى الْفَجْرَ حِينَ طَلَعَ

هو ابن مسعود. (ع)

الْفَجْرُ، قَائِلٌ يَقُولُ: طَلَعَ الْفَجْرُ، وَقَائِلٌ يَقُولُ: لَمْ يَطْلُعِ الْفَجْرُ.

ثُمَّ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ حَوْلَتَا عَنْ وَفْتِهِمَا فِي هَذَا الْمَكَانِ: الْمَغْرَبَ وَالْعِشَاءَ، فَلَا يَقْدَمُ النَّاسُ

بدل من «هاتين»

غيرنا

جَمْعًا حَتَّى يُعْتَمُوا، وَصَلَاةُ الْفَجْرِ هَذِهِ السَّاعَةَ»، ثُمَّ وَقَفَ حَتَّى أَسْفَرَ. ثُمَّ قَالَ: لَوْ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَقَاضَ الْآنَ أَصَابَ السَّنَةَ.

أي بعد طلوع الصبح قبل ظهوره

فَمَا أَذْرِي: أَقُولُهُ كَانَ أَسْرَعَ أَمْ دَفَعَ عُثْمَانُ؟ فَلَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ التَّحْرِ.

أي قول ابن مسعود

١٠١- بَابُ: مَتَى يُدْفَعُ مِنْ جَمْعٍ؟

ترجمة

بالتنوين. (ق)

٢٢٨/١

١٦٨٤- حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ* قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرَوَ* بْنَ مَيْمُونٍ يَقُولُ: شَهِدْتُ

عَمَرَ ﷺ صَلَّى بِجَمْعِ الصُّبْحِ، ثُمَّ وَقَفَ فَقَالَ: إِنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا لَا يُفِيضُونَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَيَقُولُونَ: أَشْرُقَ ثُبَيْرُ. وَإِنَّ

أي لا يدفعون من المزدلفة

بالمشعر الحرام. (ق)

النَّبِيِّ ﷺ خَالَفَهُمْ، ثُمَّ أَقَاضَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ.

فأفاض حين أسفر النبي ﷺ أو عمر. (ع)
قبل طلوع الشمس

١. خرجت: وفي نسخة: «خرجنا». ٢. أصاب: وفي نسخة: «لأصاب».

ترجمة: قوله: باب متى يدفع من جمع: قال الحافظ: أي بعد الوقوف بالمشعر الحرام. اهـ

سهر: قوله: والعشاء بينهما: بكسر العين في بعض النسخ، والصواب فتحها، ولذا قال العيني: هو بفتح العين لا بكسرها؛ لأن المراد به الطعام الذي يتعشى به، والواو فيه للحال. قوله: حتى يعتما: بضم الياء من «الإعتام»، وهو الدخول في وقت العشاء الآخرة، كذا في «العيني». قوله: أشرق ثبیر: بلفظ الأمر من «الإشراق»، أي ليطلع عليك الشمس. و«ثبیر» بفتح المثناة وكسر الموحدة وسكون التحتية وبالراء، جبل عظيم بالمزدلفة على يسار الذهاب منها إلى منى، وهو منصرف، ولكنه بدون التنوين؛ لأنه منادى مفرد معرفة، قاله الكرمانی. * أسماء الرجال: عبد الله بن رجاء: البصري. إسرائيل: هو ابن يونس، يروي عن جده. أبي إسحاق: عمرو بن عبد الله، السبيعي. حجاج: ابن منهل. شعبة: هو ابن الحجاج، العتكي. أبي إسحاق: عمرو السبيعي. عمرو: ابن ميمون بن مهران، البصري.

سند = لا سفرًا ولا حضراً، سوى هاتين الصلاتين، بل كان دائماً يصلي في وقت واحد. وهذا خلاف ما يعرفه كل أحد بالبدئية وخلاف ما يفيدته الأحاديث وخلاف ما أول به علماؤنا جمع السفر من الجمع فعلاً؛ فإنه لا يكون إلا بتأخير الصلاة الأولى إلى آخر الوقت، فلزم كونهما في الوقت الغير المعتاد به.

ثم هو مشكل بجمع عرفة أيضاً، وحينئذ فلا بد من القول بخصوص هذا الكلام بذلك السفر مثلاً، ويبقى بعد جمع عرفة، فيقال: لعله ما حضر ذلك الجمع فما رأى، فلا ينافي قوله: «ما رأيت». أو يقال: لعله ما رأى صلاةً خارجةً عن الوقت المعتاد غير هاتين الصلاتين، فأعبر حسب ما رأى، ولا اعتراض عليه ولا حجة للقاتلين بنفي الجمع. والأحسن منه ما يشير إليه كلام البعض، وهو أن المراد بقوله: «ما رأيت» صلى صلاةً لغير وقتها» أي بقصد تحويلها عن وقتها المعتاد وتقريرها في غيره، لما سيحيى في الكتاب من قوله ﷺ: إن رسول الله ﷺ قال: «إن هاتين الصلاتين حوّلنا عن وقتهما في هذا المكان»، وهذا معنى وجيه لا يرد عليه شيء إلا الجمع بعرفة. ولعله كان يرى ذلك للسفر، والله تعالى أعلم. قوله: إن هاتين الصلاتين حولنا: هذا يدل على أن جمع مزدلفة للنسك، لا للسفر كمنهـب الشافعي رحمه الله، وكأنه لهذا حزم البيهقي بأنه مدرج - انتصاراً لمذهبه - بعد أن نقل عن أحمد تردداً في رفعه ووقفه، وأنت غير بأن صريح رواية الكتاب يرد ذلك الجزم، فلا عبرة به. وكونه جاء موقوفاً في بعض الروايات لا ينافي الرفع، فما معنى الجزم، بخلاف الرواية الصحيحة الصريحة؟! والله تعالى أعلم.

٢٢٨/١

١٠٢-

بَابُ التَّلْبِيَةِ وَالتَّكْبِيرِ غَدَاةَ النَّحْرِ حِينَ يَرْمِي جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ وَالْإِزْدَادِ فِي السَّيْرِ

هو الركوب خلف الراكب

١٦٨٥- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ * الصَّحَّاحُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ * عَنْ عَطَاءٍ * عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَدَفَهو عبد الله. (رضي)

الْفُضْلَ، فَأَخْبَرَ الْفُضْلَ أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى الْجَمْرَةَ.

١٦٨٦، ١٦٨٧- حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ * بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ يُونُسَ * الْأَيْلِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ *

ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّ أَسَامَةَ كَانَ رَدَفَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ إِلَى الْمُزْدَلِفَةِ، ثُمَّ أَرَدَفَ الْفُضْلَ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ إِلَى مَنَى.قَالَ: فَكِلَاهُمَا قَالَ: لَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ ﷺ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ.

٢٢٨/١

١٠٣-

بَابُ: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾

إِلَى قَوْلِهِ: ﴿حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾

(البقرة: ١٩٦)

١٦٨٨- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ * أَخْبَرَنَا التَّضَرُّ بْنُ شَمِيلٍ * قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ * قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو جَمْرَةَ * قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ

أي عبد اللهبالجيم والراء

عَنِ الْمُتَنَعَةِ فَأَمَرَنِي بِهَا، وَسَلَّطَهُ عَنِ الْهَدْيِ فَقَالَ: فِيهَا جَزُورٌ أَوْ بَقَرَةٌ أَوْ شَاةٌ أَوْ شِرْكٌ فِي دَمٍ. قَالَ: وَكَأَنَّ نَاسًا كَرِهُوهَا، فَنِمْتُ فَرَأَيْتُ

فِي الْمَنَامِ كَأَنَّ إِنْسَانًا يَنَادِي: حَجٌّ مَبْرُورٌ، وَمُتَنَعَةٌ مُتَقَبَّلَةٌ. فَأَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَحَدَّثْتُهُ، فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ! سَنَةُ أَبِي الْقَاسِمِ رضي الله عنه.أي هذا حج ...

١. حين: وللكشميهني وأبي ذر: «حتى». ٢. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا». ٣. النبي: وفي نسخة: «رسول الله».

٤. أسامة: وفي نسخة بعده: «بن زيد». ٥. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ٦. قال: وفي نسخة: «قالا».

٧. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ٨. حدثني: كذا لابن عساكر، وفي نسخة: «حدثنا». ٩. كأن إنسانا: ولا ابن عساكر: «أن المنادي».

ترجمة: قوله: باب التلبية والتكبير غداة النحر حين يرمي جمرة العقبة إلخ: قال الحافظ: قال الكرماني: ليس في الحديث ذكر التكبير، فيحتمل أن يكون أشار إلى الذكر الذي في خلال التلبية. أو أراد أن يستدل على أن التكبير غير مشروع حينئذ؛ لأن قوله: «لم يزل» يدل على إدامة التلبية، وإدامتها تدل على ترك ما عداها. أو هو مختصر من حديث فيه ذكر التكبير. انتهى والمعتمد أنه أشار إلى ما ورد في بعض طرقه كما جرت به عادته، فعند أحمد وابن أبي شيبة والطحاوي من طريق مجاهد عن أبي معمر عن عبد الله: «خرجت مع رسول الله ﷺ فما ترك التلبية حتى رمى جمرة العقبة، إلا أن يغلطها بتكبير». اهـ ويشكل ههنا التكرار بهاتين الترجمتين، ويمكن في التوجيه أن يقال: إن المقصود هناك بيان وقت الابتداء، وههنا بيان الانتهاء. قوله: باب فمن تمتع بالعمرة إلى الحج إلخ: غرض المصنف بذلك تفسير «الْهَدْيِ»، وذلك لما انتهى في صفة الحج إلى الوصول إلى منى أراد أن يذكر أحكام الهدى والنحر؛ لأن ذلك يكون غالباً متى انتهى من «الفتح»

سهر: قوله: التكبير: [وهو أن يكر الله. وقال الكرماني: ليس في الحديث ذكر التكبير، فكيف دلالة عليه؟ ثم أجاب بأن المراد به الذكر الذي في خلال التلبية، أو هو مختصر من الحديث الذي فيه ذكر التكبير. أو غرضه أن يستدل بالحديث على أن التكبير غير مشروع؛ إذ لفظ «لم يزل» دليل على إدامة التلبية. انتهى قلت: قوله: «أو غرضه ...» فيه بعدد، وهو عبارة خشنة، والجواب الصحيح فيه: أنه قد جرت عادة البخاري أنه إذا ذكر ترجمة ذات أجزاء، وليس في حديث الباب ذكر هذه الأجزاء كلها، ولكن كان حديث آخر فيه ذلك الجزء الذي لم يذكره: أنه يشير إليه بذكره في الترجمة؛ لينتفض الطالب ويبحث عنه، كذا ذكره العيني في «شرحه».]

قوله: جزور: يفتح الجيم وضم الزاي، وهو من الإبل يقع على الذكر والأنثى. (عمدة القاري) قوله: شرك في دم: بكسر الشين المعجمة وسكون الراء، أي مشاركة في إراقة دم، وذلك لأن البدنة والبقرة تجزئ عن سبع. (عمدة القاري) قوله: الله أكبر: إنما يقال هذا حين يسمع المرء ما يسر به، وفي الحقيقة إنما هو تعجب عن رؤياه التي اتفقت فتواه التي هي السنة. (عمدة القاري) قوله: سنة أبي القاسم: ارتفاع «سنة» على أنه خبر مبتدأ مخذوف، أي هذا سنة أبي القاسم أي طريقته، وهو المبين عن ربه عز وجل لما أجهل. وإنما حدث به ابن عباس؛ ليعرفه أن فتواه حق، قاله العيني. قال القسطلاني: واستأنس بالرؤيا لما قام به الدليل الشرعي؛ فإن الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة، كما في «الصحيح».

* أسماء الرجال: أبو عاصم: هو النبل. ابن جريج: عبد الملك بن عبد العزيز. عطاء: هو ابن أبي رباح أسلم، القرشي. زهير: ابن حرب بن شداد، النسائي.

وهب بن جريز: يروي عن أبيه جريز بن حازم بن زيد، البصري. يونس: هو ابن يزيد، الأيلي. عبید الله: ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود، أحد الفقهاء السبعة.

إسحاق بن منصور: الكوسج المروزي. النضر بن شميل: المازني أبو الحسن. شعبة: ابن الحجاج، العتكي. أبو جمره: نصر بن عمران، الضبيعي.

وَقَالَ آدَمُ وَوَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ وَغُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ: عُمَرَةُ مُتَقَبِّلَةٌ، وَحَجَّ مَبْرُورٌ.

هو ابن أبي إلياس

١٠٤- بَابُ رُكُوبِ الْبَدَنِ

٢٢٩/١

لِقَوْلِهِ: «وَالْبَدَنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِّنْ شَعِيرٍ اللَّهُ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَأَذْكُرُوا أَسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافً فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا» إِلَى قَوْلِهِ: «وَبَشِّرِ الْمُحْسِنِينَ» قَالَ مُجَاهِدٌ: سُمِّيَتِ الْبَدَنُ لِبَدْنِهَا. «الْقَانِعُ»: السَّائِلُ، وَ«الْمُعْتَرِّ»: الَّذِي يَعْتَرُّ بِالْبَدَنِ مِنْ غَنِيٍّ أَوْ فَقِيرٍ. وَ«شَعِيرٍ» (الرج: ٣٦-٣٧)

اللَّهُ: اسْتِعْظَامُ الْبَدَنِ وَاسْتِحْسَانُهَا. وَ«الْعَتِيقُ» عَتَقَهُ مِنَ الْجَبَايِرَةِ. يُقَالُ: «وَجَبَتْ»: سَقَطَتْ إِلَى الْأَرْضِ، وَمِنْهُ «وَجَبَتِ الشَّمْسُ». (تفسير لما في قوله تعالى: «وَلْيَقْظُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ»)

١٦٨٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ أَبِي الزِّنَادِ * عَنِ الْأَعْرَجِ * عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ * أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى

رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً، فَقَالَ: «ارْكَبْهَا»، فَقَالَ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ. قَالَ: «ارْكَبْهَا»، فَقَالَ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ. قَالَ: «ارْكَبْهَا، وَتِلْكَ» فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّالِثَةِ. (لم يدر اسمه. ع) شك من الراوي. (ع)

١٦٩٠- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ أَبِرَاهِيمَ * قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ * وَشُعْبَةُ * قَالَا: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ * عَنْ أَنَسٍ * أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ

بَدَنَةً، فَقَالَ: «ارْكَبْهَا»، قَالَ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ. فَقَالَ: «ارْكَبْهَا»، قَالَ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ. قَالَ: «ارْكَبْهَا» ثَلَاثًا.

أي قالها ثلاث مرات. (ق)

١. إلى قوله الخ: وفي نسخة: «فَكُلُّوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرِّ» إلى قوله: «لِيُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُمْ» وَبَشِّرِ الْمُحْسِنِينَ. ٢. لبدنها: وللكشميهني: «لبدانتها». ٣. القانع: وفي نسخة: «والقانع». ٤. فقال: وفي نسخة: «قال». ٥. اركبها: وفي نسخة: «اركبها ثلاثًا». ٦. فقال: وفي نسخة: «قال».

ترجمة: قوله: باب ركوب البدن لقوله والبدن جعلناها لكم الخ: قال الحافظ: استدلل المصنف في جواز ركوب البدن بعموم قوله تعالى: «لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ»، وأشار إلى قول إبراهيم النخعي: «لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ» من شاء ركب ومن شاء حلب، أخرجه ابن أبي حاتم وغيره. اهـ وفي هامش «اللامع»: لم يصرح المؤلف بالحكم، لمكان الاختلاف في ذلك، والمسألة خلافية شهيرة. قوله: العتيق عتقه من الجباية: قال القسطلاني تبعاً للعيني: إنها إشارة إلى ما في قوله تعالى: «وَلْيَقْظُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ» (الحج: ٢٩). اهـ والأوجه عند هذا العبد الضعيف: أنها إشارة إلى ما في قوله تعالى: «ثُمَّ مَحَلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ» (الحج: ٣٣) لوجهين: الأول: أنها أقرب إلى قوله: «وَمَنْ يُعْظَمْ شَعِيرَ اللَّهِ» (الحج: ٣٢). والثاني: أنها متعلقة بمسألة الهدى، بخلاف قوله تعالى: «وَلْيَقْظُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ». والإشارة إلى آية الهدى أولى من الإشارة إلى آية الطواف، لمناسبة المقام.

سهر: قوله: وقال آدم ووهب بن جرير وغندر الخ: أشار بهذا أن أصحاب شعبة كلهم قالوا: «عمرة»، إلا النظر؛ فإنه قال: «منعة». (عمدة القاري)

قوله: باب ركوب البدن: أي في جواز ركوبها. و«البدن» بضم الموحدة وسكون الدال، جمع «بَدَنَةٌ» بفتح الدال، سميت؛ لعظم بدنها. (عمدة القاري وإرشاد الساري)

قوله: لقوله تعالى والبدن جعلناها لكم من شعائر الله: أي من أعلام الشريعة التي شرعها الله، وأضافها إلى اسمه تعظيماً لها. وموضع الاستدلال في جواز ركوب البدن قوله: «لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ» يعني من الركوب والحلب؛ لما روى ابن أبي حاتم وغيره بإسناد جيد عن إبراهيم النخعي: «لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ» من شاء ركب ومن شاء حلب. وفي «تفسير النسفي» في قوله: «لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ» من احتاج إلى ظهرها ركب، ومن احتاج إلى لبنها شرب، كذا في «العيني». قوله: صواف: [أي قائمتا على ثلاثة قوائم، معقولة يدها اليسرى أو رجلها اليسرى. (إرشاد الساري)] قوله: لبدنها: بضم الباء وسكون الدال في رواية بعضهم، وفي رواية الأكرين بفتح الباء وفتح الدال، وفي رواية الكشميهني: «لبدانتها» أي لضخامتها. قال الجوهري: «البدنة» ناقة تنحر بمكة، سميت بذلك؛ لأنهم كانوا يستمنونها، و«البدن»: التسمين والاكتنان، و«البدن» إذا ضخم، و«البدن» بالتشديد إذا أسن، كذا في «العيني». قوله: القانع الخ: هذا من كلام البخاري، وكذا قال ابن عباس وسعيد بن المسيب والحسن البصري: «الْقَانِعُ»: السَّائِلُ، وَ«الْمُعْتَرِّ»: الَّذِي يَتَعَرَّضُ وَلَا يَسْأَلُ. وقال مالك: أحسن ما سمعت فيه: أن «الْقَانِعُ»: الْفَقِيرُ، وَ«الْمُعْتَرِّ»: الدَّائِرُ. قال الزَّحَّاجُ: «الْقَانِعُ»: الَّذِي يَقْتَعُ بِمَا يَعْطَاهُ. (عمدة القاري) قوله: العتيق: قيل: سمي العتيق؛ لقدمه، وقيل: لأنه لم يملك قط. (عمدة القاري) قوله: اركبها ويلك: فيه دليل على جواز ركوب البدنة المهداة. قال الشافعي: يركبها عند الحاجة. وقال أحمد: وبدون الحاجة. وقال أبو حنيفة: لا يركبها إلا عند الضرورة [أي الاضطرار إليه]. وقال بعضهم: يجب ركوبها؛ لمطلق الأمر ولمخالفة ما كانت الجاهلية عليه من إكرام البحيرة والسائبة. وأما لفظ «ويلك» فهذه الكلمة أصلها لمن وقع في مهلكة، فقيل له؛ لأنه كان محتاجاً وقد وقع في تعب وجهد. وقيل: هي كلمة تجري على اللسان وتستعمل من غير قصد إلى ما وضعت له، كقولهم: لا أب له ولا أم له. (الكواكب الدراري)

* أسماء الرجال: عبد الله بن يوسف: التنيسي. مالك: الإمام المدني. أبي الزناد: عبد الله بن ذكوان. الأعرج: عبد الرحمن بن هرمز. مسلم بن إبراهيم: الفراهيدي الأزدي.

هشام: هو ابن أبي عبد الله سهر - بوزن جعفر - الدستوائي. شعبة: ابن الحجاج بن الورد، العتكي الواسطي ثم البصري. قتادة: ابن دعام، السدوسي البصري.

سند: قوله: اركبها ويلك: الظاهر أن المراد به مجرد الزجر، لا الدعاء عليه.

١٠٥- بَابُ مَنْ سَاقَ الْبَدْنَ مَعَهُ

ترجمة
أي من الحل إلى الحرم. (قس)

٢٢٩/١

١٦٩١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ * عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ *، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ * هو ابن عمه الأبي

قَالَ: تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، وَأَهْدَى فَسَاقَ مَعَهُ الْهَدْيَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ. وَبَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَهْلَ بِالْعُمْرَةِ ثُمَّ أَهْلَ بِالْحَجِّ، فَتَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ. فَكَانَ مِنَ النَّاسِ مَنْ أَهْدَى فَسَاقَ الْهَدْيَ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُهْدِ. فَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ قَالَ لِلنَّاسِ: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ مِنْ شَيْءٍ حَرَمٌ مِنْهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَجَّهُ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى فَلْيَطْفِ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّافَا وَالْمَرَوَةِ وَيُقَصِّرْ وَلْيَحْلِلْ ثُمَّ لِيُهَلَّ بِالْحَجِّ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا فَلْيُضْمِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ».

فَطَافَ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ، وَاسْتَلَمَ الرُّكْنَ أَوَّلَ شَيْءٍ، ثُمَّ حَبَّ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ وَمَتْنَى أَرْبَعًا، فَرَكَعَ حِينَ قَضَى طَوَافَهُ بِالْبَيْتِ أي رمل عِنْدَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، فَأَنْصَرَفَ فَأَتَى الصَّافَا فَطَافَ بِالصَّافَا وَالْمَرَوَةِ سَبْعَةَ أَطْوَافٍ، ثُمَّ لَمْ يَحْلِلْ مِنْ شَيْءٍ حَرَمٌ مِنْهُ حَتَّى قَضَى حَجَّهُ وَنَحَرَ هَدْيَهُ يَوْمَ النَّحْرِ، وَأَقَاضَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ حَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَرَمٌ مِنْهُ. وَقَعَلَ مِثْلَ مَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ أَهْدَى وَسَاقَ الْهَدْيَ مِنَ النَّاسِ.

في بعض النسخ وقع ههنا: «باب» وهو خطأ فاحش. (ع)

١٦٩٢- وَعَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ عليها السلام أَخْبَرَتْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي تَمَتُّعِهِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ: فَتَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَهُ... بِمِثْلِ الَّذِي أَخْبَرَنِي

أي ابن الزبير. (قس)

سَالِمٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عليهما السلام عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

١. ومنهم: وفي نسخة: «ومعه». ٢. من شيء: كذا لابن عساكر، وفي نسخة: «بشيء». ٣. ويُقَصِّر: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «وليقصّر».

٤. أربعا: ولأبي ذر: «أربعة». ٥. من أهدى: ولأبي الوقت قبله: «باب» [نسبت إلى أبي الوقت، وهو من تخييط الناسخ. (عمدة القاري)]. ٦. أن: وفي نسخة: «عن».

ترجمة: قوله: باب من ساق البدن معه: قال الحافظ: أي من الحل إلى الحرم. قال المهلب: أراد المصنف أن يعرف أن السنة في الهدى أن يساق من الحل إلى الحرم، فإن اشتراه من الحرم خرج به إذا حج إلى عرفة، وهو قول مالك. قال: فإن لم يفعل فعليه البدل، وهو قول الليث. وقال الجمهور: إن وقف به بعرفة فحسن، وإلا فلا بدل عليه. وقال أبو حنيفة: ليس بسنة؛ لأن النبي ﷺ إنما ساق الهدى من الحل؛ لأن مسكنه كان خارج الحرم. وهذا كله في الإبل، فأما البقر فقد يضعف عن ذلك، والغنم أضعف. اهـ

قلت: وفي «جزء حجة الوداع» تحت قوله: «وساق الهدايا معه...»: وسوق الهدايا معروف، ففي «الهداية»: أنه ﷺ ساق الهدايا مع نفسه. انتهى وهو مصرح في الروايات الكثيرة في «البخاري» وغيره، وفي «الهداية» أيضًا: وسوق الهدى معه أفضل؛ لأنه ﷺ ساق الهدايا مع نفسه. وإلى ذلك أشار الإمام البخاري في كتابه إذ ترجم أولًا «باب من ساق البدن معه» وترجم بعد ذلك «باب من اشترى الهدى من الطريق». اهـ وفي «فتح المعين» من فروع الشافعية: يُسَنُّ لِقَاصِدِ مَكَّةَ - وللحاج أكد - أن يُهْدِيَ شَيْئًا مِنَ النِّعَمِ يَسُوقُهُ مِنْ بَلَدِهِ، وَإِلَّا فَمِنَ الطَّرِيقِ، ثُمَّ مِنْ مَكَّةَ، ثُمَّ مِنْ عَرَفَةَ، ثُمَّ مِنْ مَنَى. فلا يبعد عندي أن المصنف أشار بهذه وبالآتيه إلى ذلك.

سهر: قوله: تمتع رسول الله ﷺ ليس المراد أنه ﷺ أحرم أول أمره بالعمرة ثم أحرم بالحج؛ لأنه يؤدي إلى مخالفة الأحاديث الأخر، بل معناه أنه ﷺ أحرم بالحج مُفْرَدًا ثم أحرم بالعمرة، فصار قارئًا في آخر أمره (والقارن هو متمتع من حيث اللغة ومن حيث المعنى؛ لأنه ترفعه بانحاد الميقات والإحرام والفعل) جمعًا بين الأحاديث، وأما لفظ «فأهل بالعمرة» ثم أهل بالحج» فهو محمول على التلبية في أثناء الإحرام، قاله النووي. قوله: وبدأ رسول الله ﷺ إلخ: قال ابن بطال: إنما يريد أنه بدأ حين أمرهم بالتمتع. (عمدة القاري)

قوله: وسبعة إذا رجع إلى أهله: بظااهره أخذ الشافعي؛ لأن المراد حقيقة الرجوع. وقال أصحابنا: معناه إذا فرغتم من أفعال الحج، والفرغ سبب الرجوع، فأطلق المسبب على السبب، ومر بيانه مفصلاً برقم: ١٥٧٢. قوله: وفعل مثل ما فعل رسول الله ﷺ: كلمة «ما» مصدرية، أي مثل فعل رسول الله ﷺ، وفاعل «فعل» هو قوله: «من أهدى»، يعني ممن كان مع رسول الله ﷺ وساق الهدى معه، كذا في «العيني». وقال الكرماني: وفي بعضها وقع هناك لفظ «باب»، وعلى هذه النسخة فاعل «فعل» ابن عمر، لكن الصحيح هو الأول. ولفظ «عن عروة» عطف على «عن سالم»، فهو مقول ابن شهاب. انتهى

* أسماء الرجال: يحيى بن بكير: هو يحيى بن عبد الله بن بكير، المخزومي. الليث: هو ابن سعد، الإمام. ابن شهاب: هو محمد بن مسلم، الزهري. سالم: ابن عبد الله. ابن عمر: هو عبد الله.

١٠٦- بَابُ مَنْ اشْتَرَى الْهَدْيَ مِنَ الطَّرِيقِ

٢٢٩/١

١٦٩٣- حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ * قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ * عَنْ أَيُّوبَ * عَنْ نَافِعٍ * قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ لِأَبِيهِ: أَقِمْ؛ فَإِنِّي لَا أَمْنُهَا أَنْ تُصَدَّ عَنِ الْبَيْتِ. قَالَ: إِذَا أَفْعَلُ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ فَأَنَا أُشْهِدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ عَلَى نَفْسِي الْعُمْرَةَ. فَأَهْلَلْتُ بِالْعُمْرَةِ. قَالَ: ثُمَّ خَرَجَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالْبَيْدَاءِ أَهْلًا بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، وَقَالَ: مَا شَأْنُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ إِلَّا وَاحِدٌ، ثُمَّ اشْتَرَى الْهَدْيَ مِنْ قُذَيْدٍ، ثُمَّ قَدِمَ مَكَّةَ فَطَافَ لَهَا طَوَافًا وَاحِدًا، فَلَمْ يَحِلَّ حَتَّى أَحَلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا.

بضم القاف وفتح الدال، موضع في أرض الحل. (ق) مر بيانه برقم: ١٦٣٩ بزيادة الألف، يقال: «حل» و«أحل». (ق)

١٠٧- بَابُ مَنْ أَشْعَرَ وَقَلَّدَ بِذِي الْحَلِيفَةِ ثُمَّ أَحْرَمَ

٢٢٩/١

وَقَالَ نَافِعٌ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا أَهْدَى مِنَ الْمَدِينَةِ قَلْدَهُ وَأَشْعَرَهُ بِذِي الْحَلِيفَةِ: يَطْعُنُ فِي شِقِّ سَنَامِهِ الْأَيْمَنِ بِالشَّفْرَةِ، وَجَبَّهَا قَبْلَ الْقِبْلَةِ بَارَكَةً.

بضم العين أي يضرب. (ق) السكين العظيم

١٦٩٤، ١٦٩٥- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ * قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ * قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ * عَنِ الزُّهْرِيِّ * عَنْ عُرْوَةَ * بِنِ الزُّبَيْرِ، عَنِ الْيَسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ * وَمَرْوَانَ * قَالَا: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ زَمَنَ الْحَدِيثِيَّةِ فِي بَضْعِ عَشْرَةِ مِائَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِذِي الْحَلِيفَةِ قَلَّدَ النَّبِيُّ ﷺ الْهَدْيَ وَأَشْعَرَهُ وَأَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ.

١. لَا أَمْنُهَا: وَلَا بِنَ عَسَاكِرِ الْمُسْتَمْلِيِّ وَالْحَمَوِيِّ: «لَا إِيْمَنُهَا». ٢. أَنْ تُصَدَّ: وَلِلْحَمَوِيِّ: «أَنْ تُصَدَّ». ٣. بِالْعُمْرَةِ: وَلَا بِنَ ذَرِيعَةٍ: «مِنَ الدَّارِ».
٤. أَحَلَّ: كَذَا لِلْحَمَوِيِّ، وَفِي نَسَخَةٍ: «حَلَّ». ٥. زَمَنَ الْحَدِيثِيَّةِ: كَذَا لِأَبُو ذَرِيعَةٍ وَالْوَقْتُ وَالْحَمَوِيُّ وَالْمُسْتَمْلِيُّ، وَلِلْحَمَوِيِّ: «مِنَ الْمَدِينَةِ».

ترجمة: قوله: باب من اشترى الهدى من الطريق: أي سواء كان في الحل أو الحرم؛ إذ سوقه معه من بلده ليس بشرط. وقال ابن بطال: أراد أن يبين أن مذهب ابن عمر في الهدى أنه ما أدخل من الحل إلى الحرم؛ لأن قديماً من الحل. قلت: لا يخفى أن الترجمة أعم من فعل ابن عمر، فكيف تكون بياناً له؟ انتهى من «الفتح» قلت: وتقدم في الباب السابق من «فتح المعين» أن الأفضل سوقه من بلده، ثم من الطريق... إلى آخر ما تقدم، فأشار الإمام البخاري بهذين الترجمتين إلى هذا الترتيب في السوق. ويحتمل أن يكون الغرض بهذه الترجمة الإشارة إلى مسألة خلافية، ففي «الموطأ»: كان ابن عمر يقول: الهدى ما قُلدَ وأشعر ووقف به بعرفة. وفي «الأوجز»: قال الباجي: يريد أن هذا الهدى الكامل الصفات والفضائل. وقال الزرقاني: فغيره ليس بهدي إن اشتراه بمكة أو منى، ولم يخرج به إلى الحل، وعليه بدلته، فإن ساقه من الحل استحب وقوفه بعرفة، هذا قول مالك وأصحابه. والأصل في ذلك أن الهدى من شرطه أن يجمع فيه بين الحل والحرم، ولا يجوز أن يشتراه بالحرم أن ينحصر بالحرم دون أن يخرج به إلى الحل، هذا مذهب مالك. وقال أبو حنيفة والشافعي: إن اشتراه في الحرم ونحصر فيه أجزاءه. اهـ

قوله: باب من أشعر وقلد بذى الحليفة: قال ابن بطال: غرضه أن يبين أن المستحب أن لا يشعر بالحرم ولا يقلد إلا في ميقات بلده. اهـ قال الحافظ: والذي يظهر أن غرضه الإشارة إلى رد قول مجاهد: لا يشعر حتى يحرم (أخرجه ابن أبي شيبة)؛ لقوله في الترجمة: «من أشعر ثم أحرم»، وظاهر حديث الباب من قوله: «قلد وأحرم» أن البداية بالتقليد. اهـ والأوجه عندي في غرض الترجمة أنها رد لمن ذهب من الفقهاء إلى أن التقليد لمريد النسك يوجب الإحرام، ويصير الرجل به محرماً، كما ذهب إليه الثوري وأحمد وإسحاق. وقال أصحاب الرأي: من ساق الهدى، وأم البيت، ثم قلد: وجب عليه الإحرام. وقال الجمهور: لا يصير بتقليد الهدى محرماً، ولا يجب عليه شيء، كما بسط في «الأوجز» و«الفتح».

سهر: قوله: أقم: من «الإقامة»، أي أقم عندنا لا ترح هذه السنة؛ فإن فيها فتنة الحجاج، فيكون فيها قتال يصدك عن البيت. «فإني لا أَمْنُهَا» أي الفتنة، وللمستملي وغيره: «لا إِيْمَنُهَا» بكسر الهمزة وسكون الياء، على لغة من يكسر حرف المضارعة إذا كان من باب «علم يعلم». (عمدة القاري وإرشاد الساري) ومر الحديث مع بيانه برقم: ١٦٣٩.

قوله: من أشعر: «الإشعار» الإعلام، وهو أن يضرب صفحة سنامها اليمنى بمجذبة حتى يتلطخ بالدم ظاهراً، وهو سنة. قال ابن حزم في «المحلى»: قال أبو حنيفة: يكره الإشعار، وهو مثله. وقال: هذه طامة من طوام العالم أن يكون مثله شيء فعله رسول الله ﷺ، أف لكل عقل يتعقب حكم رسول الله ﷺ! ولا نعلم فيها متقدم من السلف. قلت: هذا سفاهة وقلة حياء؛ لأن الطحاوي - الذي هو أعلم بمذاهب الفقهاء لا سيما بمذهب أبي حنيفة - ذكر أن أبا حنيفة لم يكره أصل الإشعار ولا كونه سنة، وإنما كره ما يفعل على وجه يخاف منه هلاكها؛ لسراية الجرح، لا سيما في حر الحجاج، فأراد سد الباب على العامة؛ لأنهم لا يراعون الحد في ذلك، وأما من وقف على الحد فقطع الجلد دون اللحم فلا يكرهه. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: أبو النعمان: محمد بن الفضل، السدوسي. حماد: هو ابن زيد. أيوب: السخيتاني. نافع: مولى ابن عمر. أحمد بن محمد: هو ابن شويه، قاله البارقي. أو هو المروزي المعروف بمردويه، ورجحه المزني. عبد الله: هو ابن المبارك. معمر: هو ابن راشد، الأردني. الزهري: هو ابن شهاب. عروة: ابن الزبير بن العوام. المسور بن مخرمة: أمه عاتكة أخت عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري. مروان: ابن الحكم بن أبي العاص، القرشي الأموي، ابن عم عثمان وكتبه في خلافته.

١٦٩٦- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا أَفْلَحُ * عَنِ الْقَاسِمِ * عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَتَلْتُ قَلَائِدَ بُذْنِ النَّبِيِّ ﷺ بِيَدَيَّ، ثُمَّ قَلَّدَهَا وَأَشْعَرَهَا وَأَهْدَاهَا، وَمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ أَجَلَ لَهُ.

بيده الشريفة. (قر)

١٠٨- بَابُ قَتْلِ الْقَلَائِدِ لِلْبُذْنِ وَالْبَقَرِ

٢٣٠/١

١٦٩٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ * قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى * عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ * قَالَ: أَخْبَرَنِي تَافِعٌ * عَنِ ابْنِ عُمَرَ * عَنْ حَفْصَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوًا وَلَمْ يَحُلْ أَنْتَ؟ قَالَ: «إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي، وَقَلَّدْتُ هَدْيِي، وَلَا أَجِلُ حَتَّى أَجِلَ مِنَ الْحَجِّ».

١٦٩٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ * بْنُ يُوسُفَ * قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ * قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ * وَعَنْ عَمْرَةَ * بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُهْدِي مِنَ الْمَدِينَةِ، فَأَقْبِلَ قَلَائِدَ هَدْيِهِ، ثُمَّ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُ الْمُحْرِمُ.

١٠٩- بَابُ إِشْعَارِ الْبُذْنِ

٢٣٠/١

وقد سبق ما فيه، وقد ذكره المؤلف لزيادة الفوائد متناً وإسناداً. (قر)

وَقَالَ عُرْوَةُ * عَنِ الْمُسَوَّرِ * رضي الله عنه: قَلَّدَ النَّبِيُّ ﷺ الْهَدْيَ وَأَشْعَرَهُ وَأَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ.

١٦٩٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ * بْنُ مُسْلِمَةَ * قَالَ: أَخْبَرَنَا أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ * عَنِ الْقَاسِمِ * عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَتَلْتُ قَلَائِدَ هَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ أَشْعَرَهَا وَقَلَّدَهَا - أَوْ: قَلَّدْتُهَا - ثُمَّ بَعَثَ بِهَا إِلَى الْبَيْتِ، وَأَقَامَ بِالْمَدِينَةِ، فَمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ لَهُ حِلٌّ.

١. وما: كذا لأبي الوقت، وفي نسخة: «فما». ٢. لم تحل: كذا لأبي الوقت، وفي نسخة: «لم تحلل». ٣. ولا: كذا لأبي ذر وابن عساكر، وفي نسخة: «فلا». ٤. حدثني: كذا لأبي الوقت، وفي نسخة: «حدثنا». ٥. يجتنب: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «يجتنبه». ٦. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا». ٧. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ٨. حل: وفي نسخة: «حلاً».

ترجمة: قوله: باب قتل القلائد للبدن والبقرة: قال ابن المنير: ليس في الحديثين ذكر البقرة، إلا أنهما مطلقان، وقد صح أنه أهدهما جميعاً. كذا قال، وكأنه أراد حديث عائشة: «دخل علينا يوم النحر بلحم بقرة» الحديث، وسيأتي بعد أبواب، ولا دلالة فيه على أنه كان ساق البقرة. وترجمة البخاري صحيحة؛ لأنه إن كان المراد بالهدي في الحديث الإبل والبقرة معاً فلا كلام، وإن كان المراد الإبل خاصة فالبقرة في معناها. ومناسبة حديث حفصة للترجمة من جهة أن التقليد يستلزم تقدّم القتل عليه، كذا في «الفتح». قلت: ولعل الغرض من الترجمة الردُّ على قول ابن حزم كما في «المحلى»: أن لا إشعار في البقرة ولا تقليد، كانت له أسنمة أو لا. وأيضاً فيه رد على الإمام مالك؛ فإنه قاتل بتقليد البقرة دون إشعارها، كما في «القسطلاني». وعند الجمهور (ومنه الأئمة الأربعة): يسن تقليد البقرة. وفي الترجمة أيضاً إشارة إلى المغايرة بين البدن والبقرة؛ إذ ذكر البقرة بعده بحرف العطف، والمسألة خلافية. قوله: باب إشعار البدن: يستفاد من الشروح أن الغرض من الترجمة الردُّ على من كره الإشعار، ويمكن أن يكون الغرض منه التنبيه على أن الإشعار عام، سواء أراد النسك والإحرام أم لا كما هو مؤدى حديث الباب. وظاهر صنيع الإمام البخاري اختصاص الإشعار بالإبل دون البقرة؛ إذ خصه بالبدن، وذكر في الباب السابق البدن بمقابلة البقرة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

سهر: قوله: وما حرم عليه شيء: بفتح الحاء وضم الراء، وأراد محظورات الإحرام، معناه أنه ﷺ كان يبعث بالهدي ولا يحرم، فلهاذا لا يجتنب عن محظورات الإحرام. قال النووي: فيه دليل على استحباب بعث الهدي إلى الحرم وأن من لم يذهب إليه يستحب له بعثه مع غيره. وفيه أن من بعث هديه لا يصير محرماً ولا يحرم عليه شيء مما يحرم على الحرم، وهو مذهبنا ومذهب العلماء كافة، إلا رواية حكيت عن ابن عباس وابن عمر وعطاء وسعيد بن جبير، وحكاها الخطابي أيضاً عن أهل الرأي أنه إذا فعل ذلك اجتنب ما يجتنبه الحرم، ولا يصير محرماً من غير نية الإحرام، والصحيح ما قاله الجمهور؛ لهذه الأحاديث الصحيحة. (عمدة القاري) قوله: «إني لبدت رأسي»: من «التلبيد»، وهو أن يجعل الحرم في رأسه شيئاً من الصمغ، ليجتمع الشعر ولئلا يقع فيه القمل، كذا في «العين»، ومر الحديث مع بيانه برقم: ١٥٦٦. قوله: «وقلدت هديي»: فيه الترجمة؛ لأن لفظ الهدي يتناول الإبل والبقرة جميعاً؛ لأنه صح أن النبي ﷺ أهدهما جميعاً. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: أبو نعيم: الفضل بن دكين، الكوفي. أفلح: ابن حميد، الأنصاري. القاسم: ابن محمد بن أبي بكر. مسدد: هو ابن مسهر، الأسدي. يحيى: ابن سعيد، القطان. عبيد الله: ابن عمر، العمري. تافع: مولى ابن عمر. ابن عمر: عبد الله، عن أخته حفصة أم المؤمنين رضي الله عنها. عبد الله: هو التتيسي. الليث: هو ابن سعد، المصري. عروة: ابن الزبير بن العوام. عمرة: بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة، الأنصارية. وقال عروة: ابن الزبير. فيما سبق موصولاً. المسور: هو ابن مخزومة. عبد الله بن مسلمة: القعني. أفلح بن حميد: الأنصاري. القاسم: ابن محمد بن الصديق.

١١٠- بَابُ مَنْ قَلَّدَ الْقَلَائِدَ بِيَدِهِ

٢٣٠/١

١٧٠٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ زَيْدًا بْنُ أَبِي سُفْيَانَ* كَتَبَ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: مَنْ أَهْدَى هَدِيًّا حَرَمَ عَلَيْهِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْحَاجِّ حَتَّى يُنَحَّرَ هَدْيُهُ. قَالَتْ عَمْرَةُ: فَقَالَتْ عَائِشَةُ: لَيْسَ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، أَنَا فَتَلْتُ قَلَائِدَ هَذِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي، ثُمَّ قَلَّدَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا مَعَ أَبِي، فَلَمْ يَحْرُمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْءٌ أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ حَتَّى يُنَحَّرَ الْهَدْيُ.

١١١- بَابُ تَقْلِيدِ الْغَنَمِ

٢٣٠/١

١٧٠١- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ* قَالَ: أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ* عَنْ إِبْرَاهِيمَ* عَنِ الْأَسْوَدِ* عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَهْدَى النَّبِيُّ ﷺ مَرَّةً غَنَمًا.

١٧٠٢- ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو التَّعْمَانِ* قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ* أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ عَنِ الْأَسْوَدِ* عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَفْتِلُ الْقَلَائِدَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَيَقْلُدُ الْغَنَمَ، وَيَقِيمُ فِي أَهْلِهِ حَلَالًا.

١٧٠٣- حَدَّثَنَا أَبُو التَّعْمَانِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ قَالَ: حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ، ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَفْتِلُ قَلَائِدَ الْغَنَمِ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَيَبْعَثُ بِهَا، ثُمَّ يَمْكُتُ حَلَالًا.

١٧٠٤- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ* عَنْ عَامِرٍ* عَنْ مَسْرُوقٍ* عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: فَتَلْتُ لَهُدْيَ النَّبِيِّ ﷺ - تَغْنِي الْقَلَائِدَ - قَبْلَ أَنْ يُحْرَمَ.

١. عبد الله بن أبي بكر بن حزم: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم». ٢. رسول الله: وفي نسخة: «النبي».
٣. له: كذا لأبوي ذر والوقت. ٤. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا». ٥. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا». ٦. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا».

ترجمة: قوله: باب من قلد القلائد بيده: قال الحافظ: أي الهدايا، وله حالان: ١- إما أن يسوق الهدى ويقصد النسل، فلما يقلدها ويشعرها عند إحرامه. ٢- وإما أن يسوقه ويقيم، فيقلدها من مكانه، وهو مقتضى حديث الباب. والغرض بهذه الترجمة أنه كان عالمًا بابتداء التقليد؛ ليرتب عليه ما بعده. اهـ

سهر: قوله: مع أبي: يفتح الهمة وكسر الموحدة، وهو أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وكان بعث ﷺ هديه مع أبي بكر سنة تسع عام حج أبو بكر بالناس. (عمدة القاري)

قوله: حتى نحر الهدى: أي حتى نحر أبو بكر الهدى، ويروى: «حتى نحر» على صيغة المجهول. وقال الكرماني: فإن قلت: عدم الحرمة ليس مغنياً إلى النحر، إذ هو باقٍ بعده. قلت: هو غاية لـ «بحرم» لا لـ «لم يحرم»، أي الحرمة المنتهية إلى النحر لم يكن. انتهى وأخرج الطحاوي هذا الحديث من ثمانية عشر طريقاً كلها في بيان حجة من قال: لا يجب على من بعث هدي أن يتجرد عن ثيابه ولا يترك شيئاً مما يتركه الحرم، إلا بدخوله في الإحرام لحج أو عمرة. (عمدة القاري)

قوله: أهدى النبي ﷺ مرة غنماً: قال العيني: مطابقته للترجمة من حيث إن من لوازم الهدى التقليد. قوله: فيقلد الغنم: وبه احتج الشافعي على أن الغنم تقلد، وبه قال أحمد وإسحاق وأبو ثور وابن حبيب. وقال مالك وأبو حنيفة: لا تقلد؛ لأنها تضعف عن التقليد. وقال أبو عمر: احتج من لم يره بأن الشارع إنما حج حجة واحدة لم يهد فيها غنماً، وأنكروا حديث الأسود الذي في البخاري في تقليد الغنم، قالوا: هو حديث لا يعرفه أهل بيت عائشة. انتهى وإدعى صاحب «المبسوط» أنه أثر شاذ، كذا في «العيني».

قوله: فتلت هدي النبي ﷺ الخ: قال العيني: فإن قلت: هذا الحديث لا يدل ظاهراً على كون التقليد للغنم، فلا يطابق الترجمة. قلت: لفظ الهدى يتناول الغنم أيضاً؛ لأنه فرد من أفراد ما يهدى إلى الحرم، وأيضاً إرداف هذا الحديث بالحديثين السابقين يدل على أنه مثلهما في حكم تقليد الغنم. انتهى

* أسماء الرجال: زيد بن أبي سفيان: هو الذي استلحقه معاوية، وأثره على العراقيين. أبو نعيم: الفضل بن دكين. الأعمش: سليمان بن مهران. إبراهيم: ابن يزيد، النخعي. الأسود: ابن يزيد، النخعي. أبو النعمان: محمد بن الفضل. عبد الواحد: ابن زيد، والباقون تقدموا آنفاً. زكريا: هو ابن أبي زائدة. عامر: هو ابن شراحيل، الشعبي. مسروق: هو ابن الأجدع.

سند: قوله: فلم يحرم على رسول الله ﷺ شيء أحله الله تعالى له حتى نحر الهدى: غاية لقوله: «فلم يحرم» لا لبيان أنه حرم عليه شيء بعد النحر، بل لبيان أنه لم يحرم عليه شيء أصلاً لا قبل النحر ولا بعده، أما بعده فظاهر لا يقول أحد بخلافه، وأما قبله فما حرم إلى هذا الحد، فما حرم أصلاً؛ إذ لو كان شيء حراماً لكان إلى هذا الحد، فإذا لم يكن إلى هذا الحد =

٢٣٠/١

١١٢- بَابُ الْقَلَائِدِ مِنَ الْعَهَنِ ^{ترجمة}

١٧٠٥- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ * عَنِ الْقَاسِمِ * عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ^{هي عائشة} قَالَتْ:

فَقُلْتُ قَلَائِدَهَا مِنْ عَهَنِ كَانَ عِنْدِي.

٢٣٠/١

١١٣- بَابُ تَقْلِيدِ النَّعْلِ ^{ترجمة}

١٧٠٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ ^٢ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى * بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ مَعْمَرٍ * عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ^{قال الجياني: لعله محمد بن النخعي. (ع، قس)}

أَبِي هُرَيْرَةَ ^٣ أَنَّهُ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً، فَقَالَ: «ارْكَبْهَا»، قَالَ: «إِنَّهَا بَدَنَةٌ». قَالَ: «ارْكَبْهَا». قَالَ فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ رَاكِبَهَا يُسَاطِرُ النَّبِيِّ ﷺ وَالنَّعْلُ فِي عُنُقِهَا. تَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ.

أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ عَمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ يَحْيَى، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ^٤، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٢٣٠/١

١١٤- بَابُ الْجِلَالِ لِلْبَدَنِ ^{ترجمة}

وهي ما يوضع على ظهورها، وأحداهما «جل». (قس)

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ ^٥ لَا يَشُقُّ مِنَ الْجِلَالِ إِلَّا مَوْضِعَ السَّامِ، وَإِذَا تَحَرَّهَا نَزَعَ جِلَالَهَا؛ خَافَهُ أَنْ يُفْسِدَهَا الدَّمُ، ثُمَّ يَتَصَدَّقُ بِهَا.

يفتح السين

١. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٢. محمد: ولأبي السكن بعده: «بن سلام»، ولأبي ذر وأبي السكن أيضًا: «هو ابن سلام».
٣. فقال: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «قال». ٤. أخبرنا: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «حدثنا».

ترجمة: قوله: باب القلائد من العهن: بكسر المهملة وسكون الهاء، أي الصوف. وقيل: هو المصبوغ منه. وقيل: هو الأحمر خاصة. قال الحافظ: فيه رد على من كره القلائد من الأوبار، واختار أن تكون من نبات الأرض، وهو منقول عن ربيعة ومالك. وقال ابن التين: لعله أراد أنه الأول مع القول بجواز كونها من الصوف، والله أعلم.

قوله: باب تقليد النعل: قال الحافظ: يحتمل أن يريد الجنس، ويحتمل أن يريد الوحدة أي النعل الواحدة، فيكون فيه إشارة إلى من اشترط نعلين، وهو قول الثوري. وقال غيره: تجزئ الواحدة. وقال آخرون: لا تتعين النعل، بل كل ما قام مقامها أجزأ، حتى أذن الإداوة. ثم ذكر الحكمة في تقليد النعل، وفي آخره: والمستحب تقليد نعلين لا واحدة. اهـ

قوله: باب الجلال للبدن: بكسر الجيم وتخفيف اللام، جمع «جل» بضم الجيم، وهو ما يطرح على ظهر البعير من كساء أو نحوه. انتهى من «الفتح» والظاهر عندي أن الغرض بيان استحباب التحليل، لا بيان ندب التصديق به؛ لما سيأتي من ترجمة مستقلة.

سهر: قوله: من العهن: بكسر المهملة وسكون الهاء وفي آخره نون، وهو الصوف المصبوغ ألوانًا، ويقال: كل صوف «عهن»، والقطعة منه «عهنّة»، والجمع «عُهُون»، ذكره في «الموعب». وفي «الحكم»: المصبوغ أي لون كان. وقال ابن قرقول: هو الأحمر من الصوف. (عمدة القاري) قوله: فتلت قلائدها: أي البدن أو الهدايا. «من عهن» أي صوف، وأكثر ما يكون مصبوغًا؛ ليكون أبلغ في العلامة. وفيه ردٌّ على من كره القلائد من الأوبار، واختار أن تكون من نبات الأرض، وهو منقول عن ربيعة ومالك. وقال ابن التين: لعله أراد الأول مع القول بجواز كونها من الصوف. (عمدة القاري) قوله: تقليد النعل: اللام فيه للجنس يتناول الواحدة وما فوقها، وفي حكمها خلاف: فعند الثوري الشرط نعلان في التقليد. وعند غيره يجوز الواحدة. وقال آخرون: لا يتعين النعل في التقليد، بل كل ما قام مقامها تجزئ، حتى أذن الإداوة والقطعة من المزاوة. والحكمة فيه أنه إشارة إلى السفر والجد فيه، وقيل: الحكمة فيه أن العرب تعتد النعل مركوبة؛ لكونها بقي عن صاحبها وتعمل عنه وعن الطريق، فكان الذي قلده بالنعل خرج عن مركوبه لله تعالى حيوانًا وغيره، فبالنظر إلى هذا يستحب النعلان في التقليد. (إرشاد الساري وعمدة القاري)

قوله: لا يشق من الجلال إلا موضع السنام: أي ليظهر الإشعار ولا يستتر تحتها. قال ابن بطلان: كان مالك وأبو حنيفة والشافعي يرون تحليل البدن. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: عمرو بن علي: البصري. معاذ: ابن معاذ بن نصر، العنبري. ابن عون: عبد الله أبو عون، البصري. القاسم: ابن محمد بن أبي بكر. محمد: هو ابن سلام، كما قاله ابن السكن، وقيل: محمد بن النخعي. عبد الأعلى: هو السامي. معمر: هو ابن راشد.

سند = فلا حرمة أصلاً، وهو المطلوب، فالغاية في مثل هذا لإفادة الدوام. وكلام الكرماني يشعر أنها غاية للمنفني لا للنفي، والنفي داخل على الحرمة المنتهية إلى النحر، أي فما وجدت حرمة منتهية إلى النحر. ولما كان هذا يفيد بالمفهوم وجود حرمة أخرى - وهو فاسد - أفاد أن النزاع ما وقع إلا في الحرمة إلى النحر، فنفت تلك الحرمة المتنازع فيها، وأما غيرها فلا يقول به أحد، والله تعالى أعلم.

١٧٠٧- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ قَالَتْ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: (قوله)

(الأنصاري، (قوله)

أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِجَلَالِ الْبُذْنِ الَّتِي تُحْرَثُ وَبِجُلُودِهَا.

١١٥- بَابُ مَنْ اشْتَرَى هَدْيَهُ مِنَ الطَّرِيقِ وَقَلَّدَهَا

٢٣١/١

١٧٠٨- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ قَالَ: أَرَادَ ابْنُ عُمَرَ الْحَجَّ

عَامَ حَجَّةِ الْحُرُورِيَّةِ فِي عَهْدِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ كَانُوا يَبْتَئُهُمْ قِتَالًا، وَتَخَافُ أَنْ يَصُدُّوكَ، فَقَالَ: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ»، إِذْ أَنْصَعَ كَمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ عُمْرَةً.

هو عبد الله. (قوله) القائل ابنه عبد الله بن عبد الله، كما مر في «باب من اشترى الهدى من الطريق»

(الأحزاب: ٢١)

حَتَّى كَانَ بِظَاهِرِ الْبَيْدَاءِ قَالَ: مَا شَأْنُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ إِلَّا وَاحِدٌ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ جَمَعْتُ حَجَّةَ مَعَ عُمْرَةٍ. وَأَهْدَى هَدْيًا مُقَلَّدًا

اشْتَرَاهُ حِينَ قَدِمَ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يَحْلِلْ مِنْ شَيْءٍ حَرَمَ مِنْهُ حَتَّى يَوْمَ النَّحْرِ، فَحَلَقَ وَنَحَرَ

وَرَأَى أَنْ قَدْ قَضَى طَوَافَهُ لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ بِطَوَافِهِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ قَالَ: كَذَلِكَ صَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ.

مر بجملة برقم: ١٦٣٩

١. التي: ولأبي ذر: «الذي». ٢. نُحِرَتْ: كذا لأبي الوقت، وفي نسخة: «نَحِرَتْ». ٣. وبجلودها: ولا بن عساكر: «وَجُلُودُهَا». ٤. قلدها: وفي نسخة: «قلده».
٥. حجة الحرورية: وللمستملي: «حج الحرورية»، وفي نسخة: «حجت الحرورية». ٦. حتى: ولأبي ذر والوقت بعده: «إذا». ٧. واحد: وفي نسخة: «واحدًا».
٨. حجة: وفي نسخة: «الحج». ٩. حين: كذا لأبي ذر والوقت، وفي نسخة: «حتى». ١٠. فحلقت ونحرت: وفي نسخة: «فنحرت وحلقت».
١١. للحج: كذا لأبي الوقت، وفي نسخة: «الحج». ١٢. كذلك: ولأبي ذر والمستملي: «هكذا».

رجمة: قوله: باب من اشترى هديه من الطريق وقلدها: قال الحافظ: تقدّم قبل ثمانية أبواب «من اشترى الهدى من الطريق»، وأورد فيه حديث ابن عمر هذا من وجه آخر، وإنما زادت هذه الترجمة التقليد. اهـ فالفرق بين الترجمتين أن الغرض من الأولى بيان سوق الهدى، والمقصود ههنا بيان التقليد، كما يظهر من سياق ترجمه. ويحتمل عندي أن الغرض من الترجمة الردّ على قول الخنفية؛ إذ قالوا: إن الشراء بالنية يكون هديًا، بخلاف الجمهور؛ إذ قالوا: لا يكون ذلك حتى يقلّده أو يوجهه باللسان. قال الموفق: ويحصل الإيجاب بقوله: «هذا هدي» أو بتقليده أو إشعاره ناويًا به الهدى. وبهذا قال الثوري وإسحاق. ولا يجب بالشراء مع النية، ولا بالنية المجردة في قول أكثر أهل العلم. وقال أبو حنيفة: يجب بالشراء مع النية. اهـ ويحتمل أن يكون الغرض شرح الحديث بأن الهدى لم يكن مقلدًا من قبل، بل قلدها ابن عمر، فتأمل.

مهر: قوله: أن أتصدق بجلال البدن التي نحرت: بلفظ المتكلم، ولأبي الوقت بضم النون وكسر الحاء وفتح الراء وسكون الفوقية، قاله القسطلاني. قال العيني: الظاهر أن هذا الأمر للاستحباب، كذا قال محمد في «الموطأ»: ينبغي أن يتصدق بجلال البدن وخطمها، وأن لا يعطي الجزر من ذلك ولا من لحومها. قوله: باب من اشترى هديه الخ: بسكون الدال وفتح التحتية، ويجوز بكسر الدال وتشديد التحتية، وقد سبق هذا الباب وترجمته لكنه زاد هنا ذكر التقليد. وثابت الضمير في قوله: «وقلدها» باعتبار ما صدق عليه الهدى، وهو البدنة. وللأصيلي: «وقلده» بالتذكير باعتبار الهدى. (إرشاد الساري وعمدة القاري)

قوله: عام حجة الحرورية: سنة أربع وستين، وهي السنة التي مات فيها يزيد بن معاوية. وهي بفتح الحاء وضم الراء، نسبة إلى قرية من قرى الكوفة، كان أول اجتماع الخوارج بها، وهم الذين خرجوا على علي بن أبي طالب عليه السلام. قوله: في عهد ابن الزبير: أي أيام عبد الله بن الزبير بن العوام. استشكل هذا؛ لأنه مغاير لقوله في «باب طواف القارن» من رواية الليث عن نافع: «عام نزل الحجاج بابن الزبير»؛ لأن نزول الحجاج بابن الزبير كان في سنة ثلاث وسبعين في آخر أيام ابن الزبير، وحجة الحرورية كما سبق قريبًا في سنة أربع وستين، وذلك قبل أن يتسمى ابن الزبير بالخلافة. وأجيب باحتمال أن الراوي أطلق على الحجاج وأتباعه حرورية، بجامع ما بينهم من الخروج على أئمة الحق، أو باحتمال تعدد القصة، قاله صاحب الفتح وغيره. (إرشاد الساري) لكن الاحتمال الثاني ياباه قوله: «في عهد ابن الزبير».

أسماء الرجال: قبصة: هو ابن عقبة، السوائي. ابن أبي نجيح: عبد الله بن يسار، المكي. مجاهد: هو ابن جبر، المفسر. إبراهيم بن المنذر: الحزامي المدني. أبو ضمرة: عياض الليثي المدني. وسي بن عقبة: الأسدي المدني. نافع: مولى ابن عمر، المدني.

ند: قوله: عام حجة الحرورية: بفتح الحاء وضم الراء، نسبة إلى قرية من قرى الكوفة، كان أول اجتماع الخوارج بها، وهم الذين خرجوا على علي عليه السلام لما حكم أبا موسى الأشعري وعمر بن العاص، وأنكروا على علي عليه السلام في ذلك، وقالوا: شككت في أمر الله وحكمت عدوك. وطالبت خصومتهم، ثم أصبحوا يومًا وقد خرجوا وهم ثمانية آلاف، وأميرهم ابن الكواء عبد الله، فبعث إليهم علي بن عباس فناظرهم، فرجع منهم ألفان، بقي ستة آلاف، فخرج إليهم علي عليه السلام فقاتلهم.

٢٣١/١

١١٦- بَابُ ذَبْحِ الرَّجُلِ الْبَقَرَ عَنْ نِسَائِهِ مِنْ غَيْرِ أَمْرِهِ

١٧٠٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَتْ: سَمِعْتُ

عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: خَرَجَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِخَمْسِ بَقِينَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ، لَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ. فَلَمَّا دَنَوْنَا مِنْ مَكَّةَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي إِذَا طَافَ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ: أَنْ يَحْلَ. قَالَتْ: فَدَخَلَ عَلَيْنَا يَوْمَ التَّحْرِ يَلْحِمُ بَقَرًا. فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟

بضم الدال. (ق) ينصب «يوم» على الظرفية. (ع) (ق)

قَالَ: تَحَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَزْوَاجِهِ. قَالَ يَحْيَى: فَذَكَرْتُهُ لِلْقَاسِمِ فَقَالَ: أَتَيْتُكَ بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ.

أي على ما هو الواقع، بلا زيادة ولا نقصان

ابن محمد بن أبي بكر الصديق. (ق)

بالسند المذكور. (ق)

مقتضاه نحر البقر

١١٧- بَابُ التَّحْرِ فِي مَنْحَرِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِى

٢٣١/١

١٧١٠- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: سَمِعَ خَالِدَ بْنَ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ كَانَ يَنْحَرُ فِي

ابن الخطاب. (ق)

الْمَنْحَرِ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: مَنْحَرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

المذكور

١٧١١- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ: قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ

يَعْتِ بِهَذِيهِ مِنْ جَمْعٍ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ حَتَّى يَدْخُلَ بِهِ مَنْحَرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَعَ حُجَّاجٍ فِيهِمْ الْحُرُّ وَالْمَمْلُوكُ.

١. قال: وفي نسخة: «قالوا». ٢. عبد الله: وفي نسخة بعده: «بن عمر».

٣. حدثنا: ولأبوي ذر والوقت: «حدثني». ٤. رسول الله: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «النبي».

ترجمة: قوله: باب ذبح الرجل البقر عن نسائه من غير أمرهن: قال الحافظ: أما التعبير بالذبح مع أن حديث الباب بلفظ «النحر» فإشارة إلى ما ورد في بعض طرقه بلفظ «الذبح»، كما سيأتي. اهـ قلت: في الترجمة مسألان، إحداهما: ذبح ما ينحر ونحر ما يذبح. والثانية: مسألة الاستئذان في التضحية عن الغير. ففي «روضة المحتاجين»: يُسَنُّ نَحْرَ الْإِبِلِ وَذَبْحَ الْبَقَرِ، وَقَالَتِ الْمَالِكِيَّةُ يَوْجِبُ النَّحْرَ وَالدَّبْحَ. اهـ وفي «الروض المربع»: يُسَنُّ نَحْرَ الْإِبِلِ وَذَبْحَ غَيْرِهِ، وَيَجُوزُ عَكْسُهُ. اهـ وأما المسألة الثانية فقال القسطلاني: قال النووي: هذا محمول على أنه استأذنه؛ لأن التضحية عن الغير لا تجوز إلا بإذنه. قال البرماوي: وكان البخاري عمل بأن الأصل عدم الاستئذان. اهـ وفي «الفيض»: قوله: «فقلت: ما هذا...» هذا هو موضع الترجمة؛ فإنه يدل على أن النبي ﷺ لم يكن استأمر عائشة، ولذا لم تعرف وسألت عنها، ولا بد منه عند الفقهاء. قلت: لما ثبت عندنا ضرورة الاستئذان شرعاً وجب علينا أن نحمله على معنى لا يخالف ما ثبت عنه ضرورة، وحينئذ المعنى أنما سألت عنه: أنما هي التي أمرت بذبها أو غيرها؟ اهـ

قوله: باب النحر في منحر النبي ﷺ بمى: قال ابن التين: منحر النبي ﷺ عند الحجرة الأولى التي تلي المسجد، وللنحر فيه فضيلة على غيره؛ لقوله ﷺ: «هذا المنحر وكل منى منحر». اهـ وحكي ابن بطال قول مالك في النحر بمى للحاج والنحر بمكة للمعتمر، وأطال في تقرير ذلك وترجيحه، ولا خلاف في الجواز وإن اختلف في الأفضل. انتهى من «الفتح» فعلى هذا فالغرض الرد على قول مالك، ويمكن أن يكون الغرض إثبات أن منى كله منحر، إلا أن منحره ﷺ أولى وأفضل.

سهر: قوله: لا نرى إلا الحج: بضم النون وفتح الراء، أي لا نظن إلا الحج، أي حين خروجهم من المدينة، أو لم يقع في نفوسهم إلا ذلك؛ لأنهم كانوا لا يعرفون العمرة في أشهر الحج. (إرشاد الساري) قوله: فلما دَنَوْنَا مِنْ مَكَّةَ: أي بَسَرَفَ كما جاء عنها، أو بعد طوافهم بالبيت وسعيهم كما في رواية جابر. ويحتمل تكريره الأمر بذلك مرتين في الموضوعين، وأن العزيمة كانت حين أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة. (إرشاد الساري) قوله: نَحْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: قيل: لا مطابقة بين الحديث والترجمة؛ لأن الترجمة بالذبح والحديث بلفظ النحر. وأجيب بأنه أشار بلفظ الذبح إلى ما ورد في بعض طرق الحديث بلفظ الذبح، وسيأتي هذا بعد سبعة أبواب في «باب ما يأكل من البدن وما يتصدق». ونحر البقر جائز عند العلماء إلا أن الذبح مستحب عندهم؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبُحُوا بَقَرَةً﴾ (البقرة: ٦٧). واستفهام عائشة عن اللحم لما دخل به عليها استدلال به المؤلف لقوله: «غير أمرهن»؛ لأنه لو كان الذبح بعلمها لم تحتج إلى الاستفهام. لكن ذلك ليس دافعاً لاحتمال أن يكون علمها بذلك تقدم عليها بأن يكون استأذنه في ذلك، لكن لما دخل اللحم عليها احتمل عندها أن يكون هو الذي وقع الاستئذان فيه أو يكون غير ذلك، فاستفهمت عنه، قاله في «فتح الباري». وقال النووي: هذا محمول على أنه استأذنه؛ لأن التضحية عن الغير لا تجوز إلا بإذنه. قال البرماوي: وكان البخاري عمل بأن الأصل عدم الاستئذان، كذا في «القسطلاني».

قوله: في منحر النبي ﷺ بمى: بفتح الميم وسكون النون وفتح المهملة، الموضع الذي نحر رسول الله ﷺ، وهو عند الحجرة الأولى التي تلي مسجد الخيف. (إرشاد الساري) قوله: منحر رسول الله ﷺ بمى: بمى «منحر» بدلاً من المنحر السابق. ومنى كلها منحر، فليس في تخصيص ابن عمر بمنحره ﷺ دلالة على أنه من المناسك، لكنه كان شديد الاتباع للسنن، نعم في منحره ﷺ فضيلة على غيره. (إرشاد الساري) قوله: فيهم: أي في الحجاج. «الحرم والمملوك»، مراده أنه لا يشترط بعث الهدى مع الأحرار دون العبيد. (إرشاد الساري) والعيني: «أسماء الرجال: عمرة: بنت عبد الرحمن بن سعد بن زارة، الأنصارية. إسحاق بن إبراهيم: ابن راهويه. خالد بن الحارث: الهجيمي البصري. نافع: تقدم الآن.

إبراهيم بن المنذر: قد مر الآن. أنس بن عياض: هو أبو ضمرة، الليثي المدني. موسى بن عقبة ونافع: تقدموا.

١١٨- بَابُ مَنْ نَحَرَ بِيَدِهِ

٢٣١/١

١٧١٢- حَدَّثَنَا سَهْلٌ بْنُ بَكَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ عَنْ أَيُّوبَ* عَنْ أَبِي قَلَابَةَ* عَنْ أَنَسٍ* سهر إلى - وَذَكَرَ الْحَدِيثَ - قَالَ: وَنَحَرَ

النَّبِيِّ ﷺ بِيَدِهِ سَبْعَةَ بُدُنٍ قِيَامًا، وَضَحَّى بِالْمَدِينَةِ كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ. سهر مُخْتَصَرًا.

الفعل الذي يناطح. (مع) أي كبير القرنين. (ك) ع، (ق) س.

١١٩- بَابُ نَحْرِ الْإِبِلِ الْمُقَيَّدَةِ

٢٣١/١

١٧١٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ يُونُسَ* عَنْ زِيَادِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ أَيْ عَلَى

ابن الخطاب

رَجُلٍ قَدْ أَتَاخَ بَدَنَتُهُ يَنْحَرُهَا، قَالَ: ابْعَثْهَا قِيَامًا مُقَيَّدَةً، سَنَّهُ مُحَمَّدٌ سهر. وَقَالَ شُعْبَةُ: عَنْ يُونُسَ قَالَ: أَخْبَرَنِي زِيَادٌ.

تعليق ابن المحجاج

لم يسم. (ق) س.

١٢٠- بَابُ نَحْرِ الْبُذْنِ قَائِمَةً

٢٣١/١

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ سهر: سَنَّهُ مُحَمَّدٌ سهر. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ سهر: «صَوَّافٌ» قِيَامًا.

١٧١٤- حَدَّثَنَا سَهْلٌ بْنُ بَكَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ عَنْ أَيُّوبَ* عَنْ أَبِي قَلَابَةَ* عَنْ أَنَسٍ* سهر قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الظُّهْرَ

بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا وَالْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ، فَبَاتَ بِهَا. فَلَمَّا أَصْبَحَ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ، فَجَعَلَ يَهْلُلُ وَيُسَبِّحُ، فَلَمَّا عَلَا عَلَى الْبَيْدَاءِ

لَبَّى بِهِمَا جَمِيعًا، فَلَمَّا دَخَلَ مَكَّةَ أَمَرَهُمْ أَنْ يَحْلُوا. وَنَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ سَبْعَةَ بُدُنٍ قِيَامًا، وَضَحَّى بِالْمَدِينَةِ كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ.

فيه نحر الهدي بيده، وهو أفضل إذا أحسن النحر. (ع)

١٧١٥- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ* عَنْ أَيُّوبَ* عَنْ أَبِي قَلَابَةَ* عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ سهر قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الظُّهْرَ

بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا وَالْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ.

١. من نحر بيده: كذا لأبي ذر. ٢. سبعة: وفي نسخة: «سبع». ٣. كبشين: وفي نسخة: «كبشين». ٤. المقيدة: وفي نسخة: «مقيدة».

٥. قائمة: وفي نسخة: «قيامًا». ٦. سنة محمد: ولأبي ذر: «من سنة محمد»، وفي نسخة: «قيامًا سنة محمد». ٧. فلما: وللكشميهني: «حتى».

٨. سبعة: كذا للكريمة، ولأبي ذر: «سبع». ٩. وضحي: وفي نسخة بعده: «النبي ﷺ».

ترجمة: قوله: باب نحر الإبل المقيدة: قال الحافظ: أورد فيه حديث ابن عمر، وهو مطابق لما ترجم له. اهـ قوله: باب نحر البدن قائمة: كتب الشيخ في «اللامع»: أفاد هذا الباب لانضمامه بما قبله أن الواجب أي الأدب أن ينحرها وهي قائمة مقيدة الرجل. اهـ وفي «هامشه»: ما أفاده الشيخ واضح.

سهر: أملحين: [«الأملاح» هو الذي يخالط بياضه أدن سواد. (إرشاد الساري)] قوله: مختصراً: حال عن فاعل «ذكر». وهذا الباب وحديثه ساقط لجميع الرواة إلا لأبي ذر عن المستملي وحده، وحديث هذا الباب يأتي بعد باب آخر بآتم منه بهذا الإسناد بعينه، كذا في «العيني».

قوله: ابعتها: أي أثرها، يقال: «بعث الناقة» أي أثرها. قوله: «قيامًا» مصدر بمعنى «قائمة»، وانتصابه على الحال المقدرة. ويقال: معنى «ابعتها» أقمها، فعلى هذا انتصاب «قيامًا» على المصدرية. قال الكرماني: أو عامله مخلوف نحو: انحرها. قوله: «مقيدة» نصب على الحال، من الأحوال المترادفة أو المتداخلة، ومعناه: معقولة برجل [ويستحب أن يكون معقولة اليسرى. (الكواكب الدراري)] وهي قائمة على الثلاث. (عمدة القاري) قوله: سنة محمد: نصب بعامل مخلوف، تقديره: اتبع سنة محمد ﷺ في ذلك. ويجوز الرفع أي هو سنة محمد ﷺ، ويدل عليه رواية: «انحر قائمة؛ فإنها سنة محمد ﷺ»، وبه قال الشافعي وأحمد. وقال أبو حنيفة والثوري: ينحر بركة وقائمة. واستحب عطاء أن ينحرها بركة معقولة. وأما البقر والغنم فيستحب أن يذبح مضطجعة على جنبها الأيسر. (عمدة القاري والكواكب الدراري)

قوله: صواف: [أشار به إلى تفسير لفظ «صَوَّافٌ» الذي في قوله تعالى: «فَاذْكُرُوا أَسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَّافً» (الحج: ٣٦) أي قيامًا. (عمدة القاري)]

قوله: كبشين: [«الكبش» الفعل من الغنم الذي يناطح. (اللمعات)] قوله: أملحين: [«الأملاح» هو الأبيض الذي يخالط بياضه أدن سواد. (الكواكب الدراري وعمدة القاري)]

* أسماء الرجال: سهل: ابن بكار بن بشر، الدارمي البصري، أبو بشر. وهيب: هو ابن خالد بن عجلان. أيوب: السخيتاني. أبي قلابة: هو عبد الله بن زيد، الجرهمي. أنس: هو ابن مالك. يزيد بن زريع: العسبي البصري. يونس: هو ابن عبد الله بن دينار، العبدي. زياد: ابن جبير بن حية، الثقفي البصري. سهل بن بكار ووهيب وأيوب وأبي قلابة وأنس: تقدموا الآن.

مسدد: هو ابن مسرهد. إسماعيل: هو ابن علي. أيوب ومن بعده: تقدموا.

وَعَنْ أَيُّوبَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: ثُمَّ بَاتَ حَتَّى أَصْبَحَ، فَصَلَّى الصُّبْحَ، ثُمَّ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ
 السَّحَابَانِ. (ق)
 النَّبِيَّاءُ أَهْلٌ يُعْمَرُونَ وَحَجَّةٌ.

نصب على نزع الخافض أي على البيداء. (ق)

١٢١- بَابٌ: لَا يُعْطِي الْجَزَارُ مِنَ الْهَدْيِ شَيْئًا

٢٣٢/١

١٧١٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ* عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ
 عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ فَقُمْتُ عَلَى الْبُذْنِ، فَأَمَرَنِي فَقَسَمْتُ لِحُومَهَا، ثُمَّ أَمَرَنِي فَقَسَمْتُ جَلَالَهَا وَجُلُودَهَا.
هو ابن جبر. (ق) اسمه عبد الله. (ع) الثوري. (ع)

١٧١٦م- وَقَالَ سُفْيَانُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْكَرِيمِ* عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَ: أَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ
 أَنْ أَقُومَ عَلَى الْبُذْنِ، وَلَا أُعْطِيَ عَلَيْهَا شَيْئًا فِي جِزَارَتِهَا.
هو الثوري، وليس بمعلق؛ لأنه معطوف على قوله: «أخبرنا». (ع)

١٢٢- بَابٌ: يُتَصَدَّقُ بِجُلُودِ الْهَدْيِ

٢٣٢/١

١٧١٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى* عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ* بْنُ مُسْلِمٍ وَعَبْدُ الْكَرِيمِ* الْجَزْرِيُّ: أَنَّ مُجَاهِدًا* أَخْبَرَهُمَا
 أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى أَخْبَرَهُ أَنَّ عَلِيًّا رضي الله عنه أَخْبَرَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَقُومَ عَلَى بُذْنِهِ، وَأَنْ يَقْسِمَ بُذْنَهُ كُلَّهَا: لِحُومِهَا وَجُلُودَهَا
 وَجَلَالَهَا، وَلَا يُعْطَى فِي جِزَارَتِهَا شَيْئًا.

١٢٣- بَابٌ: يُتَصَدَّقُ بِجَلَالِ الْبُذْنِ

٢٣٢/١

كـ «كتاب» جمع «جل» بضم الجيم، ما يطرح على البعير من كساء ونحوه. (ق)

١٧١٨- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سَيْفُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ* قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي لَيْلَى:.....

١. حتى إذا استوت به البيداء: وفي نسخة: «حتى إذا استوت به راحلته على البيداء»، وفي نسخة: «استوت راحلته على البيداء».
٢. و: كذا لأبوي ذر والوقت. ٣. حدثني: وفي نسخة: «أخبرني».

ترجمة: قوله: باب لا يعطي الجزار من الهدى شيئاً: كتب الشيخ في «اللامع»: قوله: «ولا أعطي عليها شيئاً في جزارها» يعني منها، فحذف لفظة «منها»؛ لظهور المراد. وفي «هامشه»: وثبه على ذلك الإمام البخاري؛ إذ ترجم بلفظ «لا يعطي الجزار من الهدى شيئاً». قال الحافظ: قوله: «لا أعطي عليها شيئاً...» وكذا قوله في الرواية التي في الباب بعده: «ولا يعطي في جزارها» ظاهرهما أن لا يعطي الجزار شيئاً البتة، وليس ذلك المراد، بل المراد أن لا يعطي الجزار منها شيئاً، كما وقع عند مسلم، وظاهره مع ذلك غير مراد، بل بين النسائي في روايته عن ابن جريج: أن المراد منع عطية الجزار من الهدى عوضاً عن أجرته، ولفظه: «ولا يعطي في جزارها منها شيئاً».

قلت: إن كان مراد المصنف في الترجمة المنع مطلقاً فذلك بناء على أن لا يتسامح في الأجرة، وإن كان مراده المنع من العطية في الجزارة خاصة فالغرض حينئذ إما الرد على مذهب الحسن البصري، أو شرح الحديث بأن قوله: «لا أعطي عليها شيئاً» معناه من الهدى، كما تقدم في كلام الشيخ، والله أعلم.

سهر: قوله: عن رجل: قال الكرماني: هو إسناد مجهول، لكنه مذكور على سبيل المتابعة، ويحتمل في المتابعات ما لا يحتمل في الأصول. وقيل: المراد به أبو قلابة، والله أعلم، وكذا في «العيني». قوله: لا يعطي الجزار: بالزاي ثم الراء، القصاب الذي ينحر الإبل، قاله الكرماني. أي لا يعطي صاحب الهدى الجزار من الهدى شيئاً. وفي نسخة بلفظ المجهول، فـ«الجزار» نائب عن الفاعل. (إرشاد الساري وعمدة القاري) قوله: فقمتم على البدن: أي التي أرصدها للهدى، وفي الرواية الأخرى: «أن أقوم على البدن» أي عند نحرها؛ للاحتياط بها وكانت مائة. وعند مسلم في حديث جابر الطويل: «ثم انصرف النبي ﷺ إلى المنحرف فنحر ثلاثاً وستين بدنة، ثم أعطى علياً فنحر ما غير، وأشركه في هديه» الحديث. (عمدة القاري وإرشاد الساري) قوله: في جزارتها: بالكسر اسم للفعل، كالخياطة والحجامة. وأما بالضم فاسم للسواقط ولأطراف الرأس واليدين والرجلين، سميت بذلك؛ لأن الجزار كان يأخذها من أجرته شيئاً، كذا في «التوشيح». قال الكرماني: لا يعطي منها في أجرته شيء؛ لأن الأجرة في معنى البيع، ولا مدخل للبيع في شيء منها. و«الجزارة» اسم لما يجزر، كالتساقطة اسم لما يسقط من الشيء.

* أسماء الرجال: محمد بن كثير: العبدى. ابن أبي نجيح: عبد الله بن يسار، المكي. عبد الكريم: هو ابن مالك. مجاهد: هو ابن جبر، المفسر. مسدد: هو ابن مسرهد، الأسدي. يحيى: هو ابن أبي كثير، اليماني. ابن جريج: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج. الحسن: ابن مسلم بن يثاق، المكي. عبد الكريم ومجاهد: تقدمتا آنفاً. أبو نعيم: الفضل بن دكين، الكوفي. سيف بن أبي سليمان: المخزومي المكي. ابن أبي ليلى: عبد الرحمن، تقدم.

أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام حَدَّثَهُ قَالَ: أَهْدَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله مِائَةَ بَدَنَةٍ، فَأَمَرَنِي بِلُحُومِهَا فَقَسَمْتُهَا، ثُمَّ أَمَرَنِي بِجِلَالِهَا فَقَسَمْتُهَا، ثُمَّ مَجْلُودِهَا فَقَسَمْتُهَا.

٢٣٢/١

١٢٤- بَابُ: «وَإِذْ يَأْتِيَنَّكَ رِجَالٌ بِأُكُلٍ مِمَّا بَدَنَتْ أَيْ مِائَةَ بَدَنَةٍ، فَأَمَرَنِي بِلُحُومِهَا فَقَسَمْتُهَا، ثُمَّ أَمَرَنِي بِجِلَالِهَا فَقَسَمْتُهَا، ثُمَّ مَجْلُودِهَا فَقَسَمْتُهَا.»

وَأَلْزَمَ السُّجُودَ ١ وَأَذِنَ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ ٢ إِلَى قَوْلِهِ: «فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ» ٣

أي ناد. (ق)

أي مشاة

نوابا. (ق)

الحج: ٣٠-٢٦

وَمَا يَأْكُلُ مِنَ الْبَدَنِ وَمَا يَتَصَدَّقُ

وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ٤: لَا يُوْكَلُ مِنْ جَزَاءِ الصَّيْدِ وَالنَّذْرِ، وَيُوْكَلُ مِمَّا سِوَى ذَلِكَ. وَقَالَ عَطَاءٌ: يَأْكُلُ

ابن عمر العمري. (ع)

مولي ابن عمر

وَيُطْعِمُ مِنَ الْمُتَعَةِ.

أي من الهدي المسمى بدم التمتع الواجب على التمتع. (ع، ق)

١٧١٩- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: * حَدَّثَنَا عَطَاءٌ: * سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كُنَّا لَا نَأْكُلُ مِنْ لُحُومِ بَدَنَتِنَا

الأصاري

فَوْقَ ثَلَاثِ مَنَى، فَرَحَّصَ لَنَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله فَقَالَ: «كُلُوا وَتَزَوَّدُوا»، فَأَكَلْنَا وَتَزَوَّدْنَا. قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَقَالَ: حَتَّى جِئْنَا الْمَدِينَةَ؟ قَالَ: لَا.

القاتل ابن جريج. (ع)

١. إلى قوله إلخ: ولكريمة: «يَأْتِيَنَّ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ» لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَيْمَتِهِ الْأَنْتَعَمَ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَلْفَاقَهُمْ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلِيُؤْفُوا نُذُورَهُمْ وَلِيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ٥ ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ حُرْمَتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ». وما: ولكريمة: «باب ما ...». ٣. عن: وفي نسخة بعده: «عبد الله».

ترجمة: قوله: باب وإذ يؤأنا لإبراهيم مكان البيت إلخ: قال الحافظ: وقع سياق الآيات كلها في رواية كريمة، والمراد منها هنا قوله تعالى: «فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَلْفَاقَهُمْ»، ولذلك عطف عليها في الترجمة «وما يأكل من البدن وما يتصدق» أي بيان المراد من الآية. اهـ وتعبه العيني بأن الذي في معظم النسخ: «باب» بعد قوله تعالى: «فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ» وقبل قوله: «ما يوكل من البدن»... ثم قال: وأين العطف في هذا؟ وكل واحد من البابين ترجمة مستقلة. والظاهر أن المؤلف لم يجد في الترجمة الأولى حديثاً يطابقها على شرطه. اهـ وتعب القسطلاني على كلامه، فارجع إليه لو شئت.

قلت: فعلى النسخة التي فيها باب مستقل الترجمة السابقة عندي بمنزلة الكتاب للأفعال التي تعمل في منى، منها أكل الهدي والحلق المشار إليه في الآية بقوله: «ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ». ومنها الطواف المشار إليه بقوله: «وَلِيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ». ومنها ذكر الله في هذه الأيام بالرمي، المشار إليه بقوله: «وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ» على ما قبل.

سهر: قوله: ثم أمرني بجلالها فقسمتها: قال العيني: قال أصحابنا: يتصدق بجلال الهدي وزمامه؛ لأنه صلى الله عليه وآله أمر علياً بذلك، والظاهر أن هذا الأمر أمر استحباب. (إرشاد الساري) قوله: وإذ يؤأنا إلخ: [أي اذكر إذ جعلنا لإبراهيم مكان البيت مباءة ومرجعاً يرجع إليه للعبادة والعمارة. (عمدة القاري)] قوله: أن لا تشرك إلخ: [مفسرة لـ «يؤأنا» من حيث إنه تضمن معنى «تعبدنا»، أي إتيه على اسمي وحدي. (إرشاد الساري)] قوله: كل ضامر إلخ: [أي وركبنا على كل بعير مهزول أتبعه بعد السفر فهزل. (إرشاد الساري)] قوله: إلى قوله فهو خير له عند ربه: هكذا في رواية أبي ذر والوقت، فحذف ما ثبت عند غيره من ذكر الآيات كلها، وغزي في «فتح الباري» سياق الآيات كلها لرواية كريمة. قال: والمراد ههنا قوله تعالى: «فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَلْفَاقَهُمْ»، ولذلك عطف عليه ما في الترجمة من قوله: «وما يأكل من البدن وما يتصدق»، أي بيان المراد من الآية. انتهى كذا في «القسطلاني». قوله: وما يأكل من البدن: بواو العطف، وهو رواية أبي ذر، كما مر ذكره نقلاً عن «الفتح»، ولغير أبي ذر: «باب ما يأكل من البدن...»، فعلى هذا يخلو الباب السابق عن حديث، ولذا قال العيني: والظاهر أنه ذكر هذه الآية ترجمة ولم يذكر فيها حديثاً يطابقها، إما لأنه لم يجد على شرطه أو أدركه الموت قبل أن يضعه. ووجه آخر وهو أقرب منه، وهو أن هذه الآيات مشتملة على أحكام، ذكر هذه الآيات تنبيهاً على هذه الأحكام، وهي: تطهير البيت للطائفين والمصلين عن الأصنام والأوثان والأقدار. وأمر الله تعالى لرسوله أن يؤذن للناس بالحج، وذلك في حجة الوداع على ما نذكره عن قريب. وشهود المنافع الدينية والدنيوية المختصة بهذه العبادة. وذكر اسم الله تعالى في أيام معلومات، وهي عشر ذي الحجة على قول. وشكرهم له على ما رزقهم من هيمة الأنعام يذبحون وينحرون. والأمر بالأكل منها وإطعام الفقير. وقضاء التفت مثل حلق الرأس ونحوه. والوفاء بالنذر. والطواف بالبيت العتيق. وتعظيم حرمان الله تعالى. انتهى

قوله: لا يوكل من جزاء الصيد: أي لا يأكل المالك من الذي جعله جزاءً لصيد الحرم ولا من المنذور، بل يجب التصديق بهما، وبه قال أحمد في رواية، وهو قول مالك وزاد: إلا فدية الأذى. وعن أحمد: لا يوكل إلا من هدي التطوع والمتعة والقرآن، وهو قول أصحابنا - أي الحنفية - على أن دم التمتع والقرآن دم نسك لا دم حبران، كذا ذكره العيني. قال في «التوضيح»: واختلف أهل العلم في هدي التطوع إذا عطف قبل محله، فقالت طائفة: صاحبه ممنوع من الأكل منه، وروي ذلك عن ابن عباس، وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي. ورخصت طائفة في الأكل منه، روي ذلك عن عائشة وابن عمر رضي الله عنهما. هذا كله من «العيني». قوله: قال لا: أي لم يقل جابر: «حتى جئنا المدينة». ووقع في «مسلم»: «نعم» بدل قوله: «لا»، ويجمع بينهما بالحمل على أنه نسي فقال: لا، ثم تذكر فقال: نعم. قال جماهير العلماء: يباح الأكل والإمساك بعد الثلاث، والنهي منسوخ بحديث جابر هذا وغيره، كذا في «العيني». * أسماء الرجال: مسدد: هو ابن مسرهد. يحيى: هو ابن سعيد، القطان. ابن جريج: عبد الملك. عطاء: هو ابن أبي رباح.

١٧٢٠- حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: * حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ: * حَدَّثَنِي يَحْيَى: * قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرَةُ * قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رضي الله عنها تَقُولُ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم لِحُمَيْسٍ بَقِيَيْنَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ، وَلَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ. حَتَّى إِذَا دَنَوْنَا مِنْ مَكَّةَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ أَنْ يَحْلِلَ. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَدَخَلَ عَلَيْنَا يَوْمَ التَّحْرِ بِلَحْمٍ بَقَرٍ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ فَقِيلَ: ذَبَحَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم عَنْ أَرْوَاجِهِ.

قَالَ يَحْيَى: فَذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ لِلْقَاسِمِ، فَقَالَ: أَتُنْكَ بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ.

المذكور. (ق) ابن محمد. (ق) أي عمرة مر الحديث برقم: ١٧٠٩

١٢٥- بَابُ الذَّبْحِ قَبْلَ الْحَلْقِ

٢٣٢/١

١٧٢١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشِبٍ: * حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: * حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ زَادَانَ * عَنْ عَطَاءٍ، * عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم عَمَّنْ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ وَنَحْوَهُ، قَالَ: «لَا حَرَجَ، لَا حَرَجَ».

نفي الحرج يقتضي أن الأصل سبق الذبح على الحلق، وبه المطابقة للترجمة. (ق)

١٧٢٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: * حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ * عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، * عَنْ عَطَاءٍ، * عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: زُرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِي، قَالَ: «لَا حَرَجَ». قَالَ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ، قَالَ: «لَا حَرَجَ». قَالَ: ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِي، قَالَ: «لَا حَرَجَ».

تعلق. (ع)

اسم عبد الله. (ق) المذكور

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّازِيُّ عَنِ ابْنِ خُثَيْمٍ: * أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَقَالَ الْقَاسِمُ: * بَنُ

تعلق. (ع)

بضم المعجمة وفتح المثلثة. (ق)

لم أقف على هذه الطريق موصولة. (ف)

يَحْيَى: حَدَّثَنِي ابْنُ خُثَيْمٍ عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

وَقَالَ عَفَّانُ: * - أَرَاهُ عَنْ وَهْبٍ: * - حَدَّثَنَا ابْنُ خُثَيْمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، * عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَقَالَ حَمَّادٌ: * عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ * وَعَبَادِ بْنِ مَنْصُورٍ، * عَنْ عَطَاءٍ، * عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

أي إسناده، والقاتل هذه اللفظة هو البخاري. (ع)

تعلق. (ع)

١. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ٢. أن يحل: كذا للأصلي، وفي نسخة: «ثم يحل». ٣. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا».

٤. ابن زاذان: كذا للمستمل وأبو ذر والوقت. ٥. قال: وفي نسخة: «فقال». ٦. لا حرج: وفي نسخة بعده: «مرتتين». ٧. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا».

ترجمة: قوله: باب الذبح قبل الحلق: وفي الحديث عكسه، يعني الحلق قبل الذبح، ووجه الاستدلال أن السؤال عن ذلك دالٌّ على أن السائل عرف أن الحكم على عكسه، قاله الحافظ.

سهر: قوله: إذا طاف: [جزاؤه محذوف، نحو: يتم العمرة، ويجوز أن تكون «إذا» ظرفاً لقوله: «لم يكن» وجواب «من لم يكن» محذوف، أو تكون «ثم» زائدة. (الكواكب الدراري وإرشاد الساري)] قوله: عمن حلق قبل أن يذبح: أي الهدى. و«نحوه» كطواف الركن قبل الرمي، فقال صلى الله عليه وسلم: «لا حرج، لا حرج». (إرشاد الساري) اختلفوا إذا حلق قبل أن يذبح، فقال مالك والشافعي وأحمد وإسحاق: لا شيء عليه، وهو نص الحديث، وبه قال أبو يوسف ومحمد. وقال أبو حنيفة: عليه دم، وإن كان قارئاً فدمان، واحتج بما رواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس قال: «من قدَّم شيئاً من حجه أو أخره فليهرق لذلك دمًا». وأجاب عن حديث الباب ونحوه: أن المراد بالخرج المنفي هو الإثم، ولا يستلزم ذلك نفي القدية، كذا في «اليعني»، وسيجيء برقم: ١٧٣٤.

* أسماء الرجال: خالد بن مخلد: البجلي الكوفي. سليمان بن بلال: التيمي مولاهم. يحيى: هو ابن سعيد، الأنصاري. عمرة: بنت عبد الرحمن، الأنصارية.

محمد بن عبد الله بن حوشب: نزيل الكوفة. هشيم: ابن بشر بن القاسم، السلمي. منصور بن زاذان: الواسطي. عطاء: هو ابن أبي رباح، القرشي مولاهم.

أحمد بن يونس: البربوعي الكوفي. أبو بكر بن عياش: الأسدي الكوفي. عبد العزيز بن ربيع: الأسدي المكي. ابن خثيم: عبد الله بن عثمان، المكي.

القاسم: ابن يحيى بن عطاء، الهلالي الواسطي. عفان: ابن مسلم، الصفار. وصله أحمد. وهيب: ابن خالد، الباهلي البصري. سعيد بن جبيرة: الأسدي الكوفي.

حماد: هو ابن سلمة، البصري. قيس بن سعد: المكي. عباد بن منصور: أبو سلمة البصري. جابر: ابن عبد الله، الأنصاري.

١٧٢٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: * حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: * حَدَّثَنَا خَالِدٌ * عَنْ عِكْرِمَةَ * عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: رَمَيْتُ بَعْدَ مَا أُمْسَيْتُ. فَقَالَ: «لَا حَرَجَ». فَقَالَ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرَ. قَالَ: «لَا حَرَجَ».

مر بيانه، وسيجيء برقم: ١٧٢٤ و ١٧٢٥ إن شاء الله تعالى

١٧٢٤- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: * أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ شُعْبَةَ * عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ * عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ * عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِالْبَطْحَاءِ، فَقَالَ: «أَحْبَبْتُ؟» قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «بِمَا أَهْلَلْتُ؟» قُلْتُ: لَبَّيْكَ يَا هَلَالٍ كَاهِلَالِ النَّبِيِّ ﷺ. فَقَالَ: «أَحْسَنْتَ، انْطَلِقْ فَطُفْ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ».

فأمره بالقبض إلى العمرة، ولم يذكر الحلق؛ لأنَّه معلوم عندهم. (قس)

ثُمَّ أَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ نِسَاءِ بَنِي قَيْسٍ فَقُلْتُ رَأْسِي، ثُمَّ أَهْلَلْتُ بِالْحَجِّ، فَكُنْتُ أَفْتِي بِهِ النَّاسَ حَتَّى خِلَافَةِ عُمَرَ، فَذَكَرْتُ لَهُ فَقَالَ: إِنْ نَأَخُذُ بِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُنَا بِالنِّسَامِ، وَإِنْ نَأَخُذُ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَحِلَّ حَتَّى بَلَغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ.

مر الحديث مع بيانه برقم: ١٥٥٩ وسيجيء برقم: ١٧٩٥ إن شاء الله تعالى

٢٣٣/١ - ١٢٦- بَابُ مَنْ لَبَدَ رَأْسَهُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ وَحَلَقَ

١٧٢٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: * أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ نَافِعٍ * عَنِ ابْنِ عُمَرَ * عَنْ حَفْصَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا بِعُمْرَةٍ وَلَمْ تَحْلِلْ أَنْتَ مِنْ عُمَرَتِكَ؟ قَالَ: «إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي وَقَلَّدْتُ هَدْيِي، فَلَا أَجِلَّ حَتَّى أَنْحَرَ».

أم المؤمنين. (قس)

٢٣٣/١ - ١٢٧- بَابُ الْحَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ عِنْدَ الْإِحْلَالِ

١٧٢٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: * أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ: * قَالَ نَافِعٌ: * كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ: حَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّتِهِ.

١. فقال: وفي نسخة: «قال». ٢. بما: ولابن عساكر: «بِم». ٣. فقال: وفي نسخة: «قال».

ترجمة: قوله: باب من لبس رأسه عند الإحرام وحلق: قال الحافظ: أي بعد ذلك عند الإحلال. اهـ وليس في الحديث ذكر الحلق. وأجاب عنه الحافظ بما سيأتي، وحاصل ما أفاده الشيخ في «اللامع»: مقصود البخاري من الترجمة أن الحلق ليس بشرط؛ لأنَّ الوارد في الحديث ذكر الحل لا الحلق. اهـ وقال الحافظ: قيل: أشار بهذه الترجمة إلى الخلاف في من لبس هل يتعين عليه الحلق أو لا؟ فنقل ابن بطال عن الجمهور: تعين ذلك، حتى عن الشافعي. وقال أهل الرأي: لا يتعين، بل إن شاء قصر. اهـ قوله: باب الحلق والتقصير عند الإحلال: قال ابن المنير: أفهم البخاري بهذه الترجمة أن الحلق نسل؛ لقوله: «عند الإحلال»، وما يصنع عند الإحلال ليس هو نفس التحلل، وكأنه استدلل على ذلك بدعائه ﷺ لفاعله، والدعاء يشعر بالثواب، والثواب لا يكون إلا على العبادة لا على المباحات، وكذلك تفضيله الحلق على التقصير يشعر بذلك؛ لأنَّ =

سهر: قوله: فقلت رأسي: الفاء الأولى للتعقيب والثانية من نفس الكلمة، أي استخرجت منه القمل. حاصله أنه تحلل من العمرة، كذا في «القسطلاني» و«العيني». قال الكرمان: وهو محمول على أنها كانت محرماً له. انتهى قوله: ثم أهللت بالحج: أي بعد أن تحللت من العمرة، فصار متمتعاً؛ لأنه لم يكن معه هدي. (إرشاد الساري) قوله: فكنت أفتي به: أي بالتمتع المدلول عليه بسياق الكلام. قوله: «إِنْ نَأَخُذُ بِكِتَابِ اللَّهِ» وهو قوله تعالى: «وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ» (البقرة: ١٩٦). (إرشاد الساري وعمدة القاري) قوله: حتى بلغ الهدى محله: بكسر الحاء، وهذا موضع الترجمة؛ لأنَّ بلوغ الهدى محله بدل على ذبح الهدى، فلو تقدم الحلق عليه لصار متحلاً قبل بلوغ الهدى محله. وهذا هو الأصل، وهو تقدم الذبح على الحلق، وأما تأخيرها فهو رخصة. (إرشاد الساري) قوله: من لبس رأسه: من «التلبيد»، وهو أن يضرر رأسه ويجعل فيه شيئاً من صمغ وشبهه؛ ليجتمع ويتلبد، فلا يتخلله الغبار ولا يصيبه الشعث ولا يحصل فيه قمل، وإنما يفعل ذلك من طول المكث في الإحرام. قيل: أشار بهذه الترجمة إلى الخلاف فيمن لبس: هل يتعين عليه الحلق أو لا؟ فنقل ابن بطال عن الجمهور تعين ذلك، حتى عن الشافعي. وقال أهل الرأي: لا يتعين، بل إن شاء قصر، وبه قال الشافعي في الجديد. قال أبو حنيفة: من لبس رأسه أو ضفره فإن قصر ولم يخلق أجزأه. فإن قلت: الترجمة مشتملة على التلبيد وعلى الحلق، وليس في الحديث تعرض إلى الحلق؟ قلت: قيل: إنه معلوم من حال النبي ﷺ أنه حلق رأسه في حجه. والأوجه أن يقال: إن وجه المطابقة بين الحديث والترجمة إذا وجد في جزء من الحديث يكفي ويكتفى به، ولا يشترط المطابقة بين أجزائهما جميعاً. (عمدة القاري) قوله: الإحلال: [قيل: أشار البخاري بهذه الترجمة إلى أن الحلق نسل، وهو قول الجمهور. (عمدة القاري)]

* أسماء الرجال: محمد بن المثنى: الزمعي البصري. عبد الأعلى: ابن عبد الأعلى، البصري السامي. خالد: الحذاء. عكرمة: هو مولى ابن عباس. عبدان: هو عبد الله بن عثمان ابن جبلة. شعبة: ابن الحجاج بن الورد، العتكي. قيس بن مسلم: الجدي الكوفي. طارق بن شهاب: هو ابن عبد شمس، البجلي الأحمسي الكوفي. أبي موسى: الأشعري. عبد الله بن يوسف: التنيسي. مالك: الإمام المدني. نافع: مولى ابن عمر. أبو اليمان: الحكم بن نافع. شعيب بن أبي حمزة: الأموي مولاهم. نافع: تقيدم الآن.

١٧٢٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: * أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ». قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «وَالْمُقَصِّرِينَ». أي الصحابة. (ق)

وَقَالَ اللَّيْثُ: * حَدَّثَنِي نَافِعٌ: «رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ» مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ. قَالَ: وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: * حَدَّثَنِي نَافِعٌ: قَالَ فِي الرَّابِعَةِ: «وَالْمُقَصِّرِينَ».

١٧٢٨- حَدَّثَنَا عَيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ: * حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ: * حَدَّثَنَا عَمَارَةُ بْنُ الْقَعْقَاعِ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ: * عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ». قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ، قَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ». قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ، قَالَهَا ثَلَاثًا. قَالَ: «وَالْمُقَصِّرِينَ».

١٧٢٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَسْمَاءَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: حَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ وَطَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَقَصَّرَ بَعْضُهُمْ.

١٧٣٠- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ: * عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ: * عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَصَّرْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَشْقَصٍ.

كنتم، نصل عريض أو سهم فيه ذلك. (ق)

هو ابن يناف. (ق)

ابن أبي سفيان. (ع)

بَابُ تَقْصِيرِ الْمُتَمَتِّعِ بَعْدَ الْعُمَةِ

١٧٣١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ: أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ * عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ يَحْلُوا وَيَحْلِقُوا أَوْ يَقْصُرُوا.

المقصر البصري. (ق)

الأسدي

الشمري البصري

١. قال: وفي نسخة: «وقال». ٢. عياش: ولأبي السكن: «عباس». ٣. عن: وفي نسخة: «أن».
٤. ابن عمر: كذا لأبي الوقت. ٥. قدم: كذا لأبي الوقت، وفي نسخة: «لما قدم». ٦. أمر: وفي نسخة: «فأمر».

ترجمة = المباحات لا تتفاضل. والقول بأن الحلق نسك قول الجمهور، إلا رواية مضعفة عن الشافعي: أنه استحابة محذور. انتهى مختصراً فعلى هذا الغرض من الترجمة الإشارة إلى أنه من النسك. وقال العيني: قد أجمع العلماء على أن التقصير مجزئ في الحج والعمرة معاً، إلا ما روي عن إبراهيم النخعي أنه قال: إذا حج الرجل أول حجه حلق، وإن حج مرة أخرى إن شاء حلق وإن شاء قصر، والحلق أفضل. اهـ فيمكن أن يكون الغرض من الترجمة الرد على هذا القول. قوله: باب تقصير المتمتع بعد العمرة: أي عند الإحلال منها، كذا في «الفتح».

سهر: قوله: والمقصرين: قال الكرمانى: فإن قلت: علام عطف «والمقصرين» وشرط العطف أن يكون المعطوفان في كلام متكلم واحداً؟ قلت: تقديره: قل: «وارحم المقصرين» أيضاً، ويسمى مثله بالعطف التلقيني، كما في قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ (البقرة: ١٢٤) وفيه تفضيل الحلق، ووجهه أنه أبلغ في العبادة، وأدل على صدق النية في ذلك؛ لأن المقصر مُبْقٍ على نفسه الشعر الذي هو زينته، والحاج مأمور بتركها. ثم المذهب أن الحلق أو التقصير نسك وركن من أركان الحج والعمرة لا يحصل واحد منهما إلا به، خلافاً للحنفية. وأقل ما يجزئ حلقاً أو تقصيراً ثلاث شعرات، وعند أبي حنيفة: ربع الرأس، وعند أحمد: أكثره، وعند مالك في رواية: كله. ولو لبس رأسه فالجمهور على أنه يلزم حلقه. والصحيح من مذهبه أنه يستحب له. انتهى كلام الكرمانى قوله: قصرت عن رسول الله ﷺ بمشقص: كمنتر، نصل عريض أو سهم فيه ذلك، والنصل الطويل أو سهم فيه ذلك، قاله في «القاموس». قال النووي: وهذا الحديث محمول على أنه قصر عن النبي ﷺ في عمرة الجعرانة؛ لأنه ﷺ في حجة الوداع كان قارناً، وثبت أنه حلق بمعى، وفرق أبو طلحة شعره بين الناس، فلا يجوز حمل تقصير معاوية على حجة الوداع. ولا يصح حمله أيضاً على عمرة القضاء الواقعة سنة سبع من الهجرة؛ لأن معاوية لم يكن يومئذ مسلماً، إنما أسلم يوم الفتح سنة ثمان من الهجرة، وهذا هو الصحيح المشهور، ولا يصح قول من حمله على حجة الوداع وزعم أنه ﷺ كان متمتعاً؛ لأن هذا غلط فاحش، فقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة في «مسلم» وغيره: «أن النبي ﷺ قيل له: ما شأن الناس حلوا ولم تحل أنت؟ فقال: إني لبدت رأسي وقلدت هدي، فلا أحل حتى أنحر الهدى». انتهى

* أسماء الرجال: عبد الله بن يوسف: ومن بعده تقدموا أنفاً. قال الليث: هو ابن سعد، الإمام. فيما وصله مسلم. وقال عبيد الله: العمري. فيما وصله مسلم.

عياش بن الوليد: الرقام أبو الوليد البصري. محمد بن فضيل: هو ابن غزوان، الضبي. عمارة بن القعقاع: ابن شبرمة. أبي زرعقة: هرم هو ابن عمرو بن جرير بن عبد الله الجبلي.

عبد الله: ابن محمد بن أسماء بن عبيد بن غرقاء، البصري، ابن أخي جويرية بن أسماء. أبو عاصم: الضحاك بن مخلد، النبيل. ابن جريج: عبد الملك بن عبد العزيز. طاوس: هو ابن كيسان، اليماني الحميري. كريب: مولى ابن عباس.

٢٣٣/١

١٢٩- ^{ترجمة} ^{سهر} بَابُ الزَّيَارَةِ يَوْمَ التَّحْرِ

وَقَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ عليهما السلام: أَخَّرَ النَّبِيُّ ﷺ الزَّيَارَةَ إِلَى اللَّيْلِ. وَيُذَكَّرُ عَنْ أَبِي حَسَّانَ * عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عليهما السلام: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَزُورُ الْبَيْتَ أَيَّامَ مَنَى.

١٧٣٢- وَقَالَ لَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ عليهما السلام: أَنَّهُ طَافَ طَوَافًا وَاحِدًا، ثُمَّ يَقِيلُ ثُمَّ يَأْتِي مَنَى، يَعْنِي يَوْمَ التَّحْرِ. وَرَفَعَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: «حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ...». هو ابن عيينة. (ع) العمري. (ق)

١٧٣٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ الْأَعْرَجِ: * حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ

عَائِشَةَ عليها السلام قَالَتْ: حَجَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَقْضَيْنَا يَوْمَ التَّحْرِ، فَحَاضَتْ صَفِيَّةُ. فَأَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْهَا مَا يُرِيدُ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا حَائِضٌ. قَالَ: «حَاسِئُنَا هِيَ؟» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَاضَتْ يَوْمَ التَّحْرِ. قَالَ: «اخْرُجُوا».

وَيُذَكَّرُ عَنِ الْقَاسِمِ وَعُرْوَةَ وَالْأَسْوَدَ عَنْ عَائِشَةَ عليها السلام: «أَفَاضَتْ صَفِيَّةُ يَوْمَ التَّحْرِ».

١٣٠- بَابُ: إِذَا رَمَى بَعْدَ مَا أَمْسَى أَوْ حَلَاقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا

٢٣٤/١

١٧٣٤- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: * حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ: * حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ * عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عليهما السلام:

١. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا».

ترجمة: قوله: باب الزيارة يوم النحر: قال الحافظ: أي زيارة الحاج البيت للطواف به، وهو طواف الإفاضة، ويسمى أيضًا طواف الصدر وطواف الركن. اهـ قلت: وأشار الإمام البخاري بهذه الترجمة إلى أفضل أوقات طواف الزيارة، وهو يوم النحر.

قوله: باب إذا رمى بعد ما أمسى إلخ: قال الحافظ: ولم يبين الحكم في الترجمة؛ إشارة منه إلى أن الحكم برفع الحرج مقيد بالجاهل أو الناسي، فيحتمل اختصاصهما بذلك. أو إلى أن نفى الحرج لا يستلزم رفع وجوب القضاء أو الكفارة. وكأنه أشار بلفظ النسيان والجهل إلى ما ورد في بعض طرق الحديث. وأما قوله: «إذا رمى بعد ما أمسى» فمنتزع من حديث ابن عباس في الباب، قال: «رُميت بعد ما أمسيت» أي بعد دخول المساء، وهو يطلق على ما بعد الزوال إلى أن يشتد الظلام، فلم يتعين لكون الرمي المذكور كان بالليل. اهـ قال العلامة العيني: الترجمة مشتملة على حكمين، أحدهما: رمي جمره العقبة بالليل. والآخر: الحلق قبل الذبح. أما الأول فقد أجمع العلماء على أن من رمى جمره العقبة من طلوع الشمس إلى الزوال يوم النحر فقد أصاب سنتها ووقتها المختار، وأجمعوا أن من رماها يوم النحر قبل المغيب فقد رماها في وقت لها وإن لم يكن ذلك مستحسنًا له. واختلفوا في من أخر رميها حتى غربت الشمس يوم النحر، فروى عن مالك أنه كان يقول مرةً: عليه دم، ومرةً: لا. وقال الثوري: من أخرها عامدًا إلى الليل فعليه دم. وقال أبو حنيفة والشافعي: يرميها من الغد، ولا شيء عليه، وقد أساء، سواء تركها عامدًا أو ناسيًا. وقال ابن قدامة: إن أخر جمره العقبة إلى الليل لا يرميها حتى تزول الشمس من الغد، =

سهر: قوله: الزيارة: [أي طواف الزيارة الذي هو ركن من أركان الحج، ويسمى طواف الإفاضة أيضًا. (عمدة القاري)]

قوله: إلى الليل: أي أخر طواف الزيارة إلى ما بعد الزوال، وأما الحمل على ما بعد الغروب فبعيد جدًا، فقد ثبت في الأحاديث الصحيحة أنه ﷺ طاف يوم النحر لها. أو يحمل على ما رواه ابن حبان: «أنه ﷺ رمى جمره العقبة ونحر، ثم تطيب للزيارة، ثم أفاض وطاف بالبيت طواف الزيارة، ثم رجع إلى منى فصلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء وركد رقدة بها، ثم ركب إلى البيت ثانيًا وطاف طوافًا آخر بالليل». أو إن الأحاديث الأخر تحمل على اليوم الأول، وحديث الباب على بقية الأيام. وقد روى البيهقي: «أنه ﷺ كان يزور البيت كل ليلة من ليالي منى»، كذا في «القسطلاني» و«العيني». قوله: كان يزور البيت: أي يطوف بالبيت. «أيام منى» أي بعد اليوم الأول من أيام التشريق، كما مر عن البيهقي. (إرشاد الساري والكواكب الدراري) قوله: ثم يأتي منى يعني يوم النحر: فيه المطابقة للترجمة؛ لأن مقتضاه أن يكون خرج منها إلى مكة لأجل الطواف قبل ذلك. (عمدة القاري) قوله: ويذكر عن القاسم إلخ: أشار البخاري بهذه الصيغة إلى أن أبا سلمة بن عبد الرحمن لم ينفرد عن عائشة في رواية عنها بذلك. أما طريق القاسم فقد أخرجه مسلم، وأما طريق عروة فأخرجه البخاري في «المغازي»، وأخرجه مسلم أيضًا. وأما طريق الأسود فأخرجه البخاري في «كتاب الحيض»، وأخرجه الطحاوي من تسع طرق. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: أبي حسان: هو مسلم بن عبد الله، العدوي البصري. أبو نعيم: هو الفضل بن دكين. يحيى بن بكير: هو يحيى بن عبد الله بن بكير، المخزومي. جعفر: ابن ربيعة بن شرحبيل بن حسنة، القرشي. الأعرج: عبد الرحمن بن هرمز. موسى بن إسماعيل: التبوذكي. وهيب: هو ابن خالد، البصري. ابن طاوس: عبد الله، يروي عن أبيه طاوس بن كيسان، اليماني.

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ فِي الدَّنْبِ وَالْحُلْقِ وَالرَّيِّ وَالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ فَقَالَ: «لَا حَرَجَ».

١٧٣٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: * حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْجٍ: * حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ عِكْرِمَةَ * عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسْأَلُ يَوْمَ التَّحْرِ بِمِئَى، فَيَقُولُ: «لَا حَرَجَ». فَسَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: خَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ، فَقَالَ: «أَذْبَحْ، وَلَا حَرَجَ». قَالَ: رَمِيتُ بَعْدَ مَا أُمْسَيْتُ. فَقَالَ: «لَا حَرَجَ».

أي في يوم النحر

١٣١- بَابُ الْفُتْيَا عَلَى الدَّابَّةِ عِنْدَ الْجُمُرَةِ

٢٣٤/١

١٧٣٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: * أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ ابْنِ شِهَابٍ * عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ فِي حَبَّةِ الْوَدَاعِ، فَجَعَلُوا يَسْأَلُونَهُ.

معناه وقف على ناقته، كما هو صريح في روايته الأخرى في هذا الباب، وبه المطابقة. (ع)

فَقَالَ رَجُلٌ: لَمْ أَشْعُرْ فَخَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ، قَالَ: «أَذْبَحْ وَلَا حَرَجَ». فَجَاءَهُ آخَرُ فَقَالَ: لَمْ أَشْعُرْ فَتَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْبِي، قَالَ: «ارْزَمْ وَلَا حَرَجَ». فَمَا سِئِلَ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ قُدِّمَ وَلَا أُخِّرَ إِلَّا قَالَ: «افْعَلْ وَلَا حَرَجَ».

١٧٣٧- حَدَّثَنَا سَعِيدٌ * بْنُ يُحْيَى * حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ * قَالَ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ * عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنَ الْعَاصِ ﷺ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ شَهِدَ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ التَّحْرِ،

١. قال: وفي نسخة: «وقال». ٢. حدثني: ولأبوي ذر والوقت: «أخبرني». ٣. أن: وفي نسخة: «عن».

ترجمة = وبه قال أبو حنيفة. وقال الشافعي ومحمد: يرمي ليلاً؛ لقوله: «ولا حرج». اهـ وأما المسألة الثانية المشتملة عليها الترجمة فقد تقدم في الباب السابق مفصلاً. وسيأتي اختلافهم في وقت رمي أيام التشريق في «باب رمي الجمار» قريباً.

قوله: باب الفتيا على الدابة عند الجمرة: قال الحافظ: هذه الترجمة تقدمت في «كتاب العلم» لكن بلفظ «باب الفتيا وهو واقف على الدابة أو غيرها»، ثم قال بعد أبواب كثيرة: «باب السؤال والفتيا عند رمي الجمار»، وأورد في كل من الترجمتين حديث عبد الله بن عمرو المذكور في هذا الباب، ومثل هذا لا يقع له إلا نادراً، وقد اعترض عليه الإسماعيلي بأنه ليس في شيء من الروايات عن مالك أنه كان على دابة، بل في رواية يحيى القطان عنه: «أنه جلس في حجة الوداع فقام رجل ...». ثم قال الإسماعيلي: فإن ثبت في شيء من الطرق أنه كان على دابة فيحمل قوله: «جلس» على أنه ركبها وجلس عليها. قال الحافظ: وهذا هو المتعين، فقد أورد هو رواية صالح بن كيسان بلفظ «وقف على راحلته» وهي بمعنى «جلس». و«الدابة» تطلق على المركوب من ناقة وفرس وبغل وحمار، فإذا ثبت في الراحلة كان الحكم في البقية كذلك ... إلى آخر ما بسط.

قلت: ولعل الغرض من الترجمة أن وظيفة هذا الوقت وإن كان الاشتغال بالدعاء وغيره، لكنه لو اشتغل بأهم منه كالتبليغ والتعليم فلا بأس به. أو المراد أن الكلام في المناسك جائز لا بنافي العبادة، كما شرح به الحافظ ترجمة «كتاب العلم»، فهو مناسب لهذا المقام. واستدل الشافعي بلفظ «خطب» الوارد في بعض طرق هذا الحديث على الخطبة المشروعة عندهم في هذا اليوم. وحمله غيرهم على التعليم. قال الأبي: ترجم البخاري بالفتيا، وهذا يدل على أنها لم تكن خطبة، قاله الزرقاني. واختلافهم في خطب الحج شهر، كما سيأتي في الباب الآتي.

سهر: قوله: والتقديم إلخ: [أي تقدم بعض هذه الأشياء الثلاثة على بعض. فإن قلت: ما وجه دلالة على كونه ناسياً أو جاهلاً؟ قلت: الحديث مختصر من المطول الذي هو مذكور فيه، كالحديث الذي في الباب بعده، قاله الكرمانى.] قوله: فقال لا حرج: أي لا إثم ولا فدية، قاله القسطلاني. قال العيني: اعلم أن للعلماء في هذا الباب أقوالاً، فذهب عطاء وطاوس ومجاهد إلى أنه إن قدم نسكاً على نسك أنه لا حرج عليه، وبه قال الشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وداود وابن جرير أنه لا شيء عليه، وهو نص الحديث. ونقله ابن عبد البر عن الجمهور، منهم طاوس وعطاء وسعيد بن جبير وعكرمة ومجاهد والحسن وقتادة. وقال النخعي وأبو حنيفة وابن الماجشون: عليه دم. وقال أبو حنيفة: فإن كان قارئاً فدمان. وقال زفر: إن كان قارئاً فعليه ثلاثة دماء: دم للقرآن، ودمان لتقديم الحلق. وقال أبو يوسف ومحمد: لا شيء عليه، واحتجاً بقوله ﷺ: «لا حرج».

وفي «التوضيح»: وقول أبي حنيفة وزفر بخالف للحديث، فلا وجه له. قلت: ما خالف إلا من جازف، وأبو حنيفة احتج بما رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه»: «حدثنا سلام بن المطيع عن إبراهيم بن المهاجر عن مجاهد عن ابن عباس ﷺ قال: «من قدم شيئاً من حجه أو أخره فليهرق لذلك دماً»، وأخرج الطحاوي عن إبراهيم بن المهاجر نحوه. ثم أجاب أبو حنيفة عن حديث الباب ونحوه: أن المراد بالحرج المنفي هو الإثم، ولا يستلزم ذلك نفي الفدية. وقال الطحاوي: هذا ابن عباس أحد من روى عن النبي ﷺ: «أنه ما سئل يومئذ عن شيء قدم ولا أخر من أمر الحج إلا قال: لا حرج»، فلم يكن معنى ذلك عنده على الإباحة في تقديم ما قدموا ولا تأخير ما أخرؤا مما ذكرنا أن فيه الدم، ولكن معنى ذلك عنده على أن الذي فعلوه في حجة النبي ﷺ كان على الجهل بالحكم فيه كيف هو؟ فعذرهم لجهلهم وأمرهم في المستأنف أن يتعلموا مناسكهم. انتهى كلام العيني

* أسماء الرجال: علي بن عبد الله: هو ابن المديني. يزيد بن زريع: البصري. خالد: هو ابن مهران، الحذاء. عكرمة: مولى ابن عباس. عبد الله بن يوسف: التنيسي. مالك: الإمام المديني. ابن شهاب: الزهري. عيسى بن طلحة: القرشي. سعيد: ابن يحيى بن سعيد بن أبان، الأموي. ابن جريج: عبد الملك الأموي. الزهري: محمد بن مسلم بن شهاب.

فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ: كُنْتُ أَحْسِبُ أَنَّ كَذَا قَبْلَ كَذَا. ثُمَّ قَامَ آخَرُ فَقَالَ: كُنْتُ أَحْسِبُ أَنَّ كَذَا قَبْلَ كَذَا، حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرَ، نَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِي، وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «افْعَلْ وَلَا حَرَجَ»، قَالَ لَهُنَّ كُلُّهُنَّ، فَمَا سُئِلَ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ إِلَّا قَالَ: «افْعَلْ وَلَا حَرَجَ».

أي عن الأمور التي هي وظائف يوم النحر. (ك، ح)

١٧٣٨- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ* عَنِ ابْنِ شَهَابٍ: حَدَّثَنِي عِيسَى ابْنُ طَلْحَةَ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى نَاقَتِهِ ...، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. تَابِعَهُ مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ.

ترجمة سهر سند

١٣٢- بَابُ الْخُطْبَةِ أَيَّامَ مِنَى

٢٣٤/١

١٧٣٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ* حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ* حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ غَزْوَانَ* حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ* عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ يَوْمَ النَّحْرِ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟» قَالُوا: يَوْمٌ حَرَامٌ. فَقَالَ: «فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟» قَالُوا: بَلَدٌ حَرَامٌ. قَالَ: «فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟» قَالُوا: شَهْرٌ حَرَامٌ. قَالَ: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا». فَأَعَادَهَا مِرَارًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ؟ اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ؟».....

١. ابن منصور: كذا للأصلي وابن شوبيه. ٢. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٣. فقال: وفي نسخة: «قال».

ترجمة: قوله: باب الخطبة أيام منى: قال الحافظ: أي مشروعيتها، خلافاً لمن قال: إنها لا تشرع. وأحاديث الباب صريحة فيه، إلا ثاني أحاديث الباب؛ فإن فيه التقييد بالخطبة بعرفات. وقد أجاب عنه ابن المنير، كما سيأتي. وأيام منى أربعة: يوم النحر وثلاثة أيام بعده، وليس في شيء من أحاديث الباب التصريح بغير يوم النحر، وهو الموجود في أكثر الأحاديث، كحديث الهذلي بن زياد وأبي أمامة كلاهما عند أبي داود، وحديث جابر عند أحمد: «خطبنا رسول الله ﷺ يوم النحر...» الحديث. وأما قوله في حديث ابن عمر أنه قال ذلك بمعى، فهو مطلق، فيحمل على المقيد، فيتعين يوم النحر. ولعل المصنف أشار إلى ما ورد في بعض طرق حديث الباب، كما عند أحمد من طريق أبي حنيفة الرقاشي عن عمه قال: «كنت أخذاً بزمام ناقة رسول الله ﷺ في أوسط أيام التشريق...» فذكر نحو حديث أبي بكر، فقوله: «في أوسط أيام التشريق» يدل أيضاً على وقوع ذلك أيضاً في اليوم الثاني أو الثالث. وفي حديث سراء بنت نيهان عند أبي داود: «خطبنا النبي ﷺ يوم الرؤوس» الحديث.

قال ابن المنير: أراد البخاري الرد على من زعم أن يوم النحر لا خطبة فيه للحجاج، وأن المذكور في هذا الحديث من قبيل الوصايا العامة، لا على أنه من شعار الحج، فأراد أن يبين أن الراوي قد سماها خطبة كما سُمي التي وقعت في عرفات خطبة، وقد اتفقوا على مشروعيتها الخطبة بعرفات، فكانه الحق المختلف فيه بالمتفق عليه. اهـ

سهر: قوله: لمن كلهن: اللام فيه إما متعلق بـ«قال»، أي قال لأجل هذه الأفعال كلهن: «افعل ولا حرج»، أو متعلق بمحذوف، نحو: قال: يوم النحر لمن، أو متعلق بـ«لا حرج»، أي لا حرج لأجلهن عليك. ومطابقته للترجمة تؤخذ من قوله: «يخطب يوم النحر»؛ لأن في رواية صالح بن كيسان ومعمر: «على راحلته». فإن قلت: قال الإسماعيلي: إن صالح بن كيسان تفرد بقوله: «على راحلته»! قلت: ليس كما قال، فقد ذكر ذلك يونس عند مسلم ومعمر عند أحمد كلاهما عن الزهري، وقد أشار البخاري إلى ذلك بقوله: «تابعه معمر عن الزهري»، أي في قوله: «وقف على راحلته». وأما دلالة على أنه كان عند الجمره فمن حديث عبد الله بن عمرو أيضاً الذي أخرجه في «كتاب العلم» في «باب السؤال والفتيا عند رمي الجمار» قال: رأيت النبي ﷺ عند الجمره وهو يسأل... الحديث، وهو واحد والراوي واحد. (عمدة القاري)

قوله: باب الخطبة أيام منى: الأحاديث التي ذكرها في هذه الترجمة كلها مطابقة لإلا حديث جابر عن ابن عباس. قيل: أراد البخاري بهذا الرد على من زعم أن يوم النحر لا خطبة فيه للحجاج، وأن المذكور في هذا الحديث من قبيل الوصايا العامة لا على أنه من شعار الحج، فأراد البخاري أن يبين أن الراوي قد سماها خطبة كما سُمي التي وقعت في عرفات خطبة، وقد اتفقوا على مشروعيتها الخطبة بعرفات، فكانه الحق المختلف فيه بالمتفق عليه. انتهى كذا في بعض الحواشي معزياً إلى ابن المنير.

قوله: كحرمة يومكم هذا: إنما شبهها في الحرمة بهذه الأشياء؛ لأهم كانوا لا يرون استباحة تلك الأشياء وانتهاك حرمتها بحال. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: إسحاق: ابن منصور بن مبرام، الكوسج المروزي. يعقوب: ابن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، الزهري. صالح: هو ابن كيسان، المدني. علي بن عبد الله: المدني. يحيى بن سعيد: القطان. فضيل بن غزوان: الكوفي. عكرمة: مولى ابن عباس.

سند: قوله: باب الخطبة أيام منى: لعله أراد بـ«أيام منى» ما يشمل يوم عرفة أيضاً؛ بناءً على أن ابتداءه يكون بمعى أو تغليبا، وبه ظهر مناسبة الحديث الثاني بالترجمة، والله تعالى أعلم.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ سهر: قَوْلَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّهَا لَوْصِيَّتُهُ إِلَى أُمَّتِهِ: «فَلْيَبْلُغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ».

الحاضر أي الكلمات التي قالها

والجزء على تقدير شرط مضمر أي إن ترجعوا... إلخ. (ق)

١٧٤٠- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنِي عُمَرُو* قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ بِعَرَفَاتٍ. تَابَعَهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عُمَرُو.

ترجمة

١٧٤١- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ: حَدَّثَنَا قُرَّةٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ* بْنُ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ وَرَجُلٍ أَفْضَلُ فِي نَفْسِي مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ سهر قَالَ: خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ، فَقَالَ:

«أَتَذُرُونَ أَيَّ يَوْمٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ. قَالَ: «أَلَيْسَ يَوْمُ النَّحْرِ». قُلْنَا: بَلَى. قَالَ: «أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ. فَقَالَ: «أَلَيْسَ ذَا الْحِجَّةِ؟» قُلْنَا: بَلَى. قَالَ: «أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ. قَالَ: «أَلَيْسَ بِالْبَلَدَةِ الْحَرَامِ؟» قُلْنَا: بَلَى.

بالتذكير صفة «البلدة»؛ لأنه اضمحل منه معنى الوصفية وصار اسماً، ولم يوجد في رواية ابن عساکر لفظ «الحرام». (ك، قس)

قَالَ: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، إِلَى يَوْمٍ تَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ. أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟» قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ، فَلْيَبْلُغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، قَرَّبَ مُبَلِّغٌ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ، وَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ».

سهر

أحفظ. (ع)

أي بعد موافق هذا أو بعد حيائي. (ك)

١. أخبرني: وفي نسخة: «أخبرنا». ٢. حدثني: ولابن عساکر وأبي ذر: «حدثنا». ٣. أخبرني: وفي نسخة: «أخبرنا». ٤. قال أليس إلخ: ولأبوي ذر والوقت: «قال: ذو الحجة». ٥. ذا: وفي نسخة: «ذو». ٦. أليس: وفي نسخة: «أليست». ٧. فليبلغ: وفي نسخة: «وليببلغ». ٨. ولا: كذا لأبي الوقت، وفي نسخة: «فلا».

ترجمة: قوله: بعرفات: لا يناسب الترجمة، والجواب ما تقدم في كلام الحافظ. وأجاب عنه السندي بجوابين آخرين: ١- أحدهما بأن يقال: «أيام منى» يشملها أيضاً تغليبا ٢- أو باعتبار أن ابتداء يوم عرفة يكون بمضى. اهـ

سهر: قوله: كفاراً: قال الكرمانى: أي كالكفار، أو لا يكفر بعضكم بعضاً فتستحقوا القتال. وقال الطيبي: أي لا تكن أفعالكم شبيهة بأعمال الكفار في ضرب رقاب المسلمين. انتهى قيل: المراد كفر النعمة وحق الإسلام. وقيل: ما يقرب من الكفر ويؤدي إليه. (عمدة القاري) قوله: يضرب إلخ: [يرفع «يضرب» جملة مستأنفة مبينة لقوله: «لا ترجعوا...» (إرشاد الساري)] قوله: حميد بن عبد الرحمن: أي الحميري، قاله ابن حجر. أو ابن عوف القرشي الزهري، قاله الكرمانى. قال العيني: كل واحد منهما سمع من أبي بكر، وسمع منه ابن سيرين، ولم يظهر لي أيهما المراد ههنا. قوله: يوم إلخ: [بالنصب خير «ليس»، وبالرفع اسمها، أي أليس يوم النحر هذا اليوم. (إرشاد الساري)] قوله: إلى يوم تلقون: بفتح «يوم» وكسره مع التنوين وعدمه، وترك التنوين مع الكسر هو الذي ثبت به الرواية، قاله العيني والقسطلاني. قال الكرمانى: فإن قلت: المستفاد من الحديث الأول أنهم أجابوا بأنه يوم حرام ونحوه، ومن الثاني أنهم سكنوا عنه وفوضوه إليه ﷺ فما التوفيق بينهما؟ قلت: السؤال الثاني فيه فخامة ليست في الأول، بسبب زيادة لفظ «أتدرون» فلهذا سكنوا فيه، بخلاف الأول. انتهى فلعلم من هذا أن السؤال وقع في الخطبة المذكورة مرتين بلفظين. قال القسطلاني: أو كان السؤال واحداً وأجاب بعضهم دون بعض، أو أن في حديث ابن عباس اختصاراً. قوله: اللَّهُمَّ اشْهَدْ: لما كان التبليغ فرضاً عليه أشهد الله تعالى أنه أدى ما أوجبه عليه. (عمدة القاري) قوله: قرب مبلغ: بفتح اللام المشددة، أي رب شخص بلغه كلامي كان أحفظ له وأفهم لمعناه من الذي نقله له. قوله: «أوعى» أي أحفظ. و«رب» تستعمل للتقليل والتكثير، لكن الظاهر أن المراد ههنا التقليل؛ بدليل قوله في الرواية التي تقدمت في «كتاب العلم»: «عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه»، كذا في «القسطلاني» و«العيني».

* أسماء الرجال: حفص: ابن عمر بن الحارث، الحوضي البصري. شعبة: ابن الحجاج، العنكي. عمرو: هو ابن دينار، المكي. جابر بن زيد: أبنا الشعثاء الأزدي. عبد الله بن محمد: المسندي الجعفي. أبو عامر: عبد الملك بن عمر، العقدي. قررة: ابن خالد، السدوسي. محمد بن سيرين: الأنصاري المعبر. عبد الرحمن: يروي عن أبيه أبي بكر. نعيم بن الحارث بن كلدة الثقفي.

١٧٤٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: * حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: * أَخْبَرَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ بِمَنَى: «أَتَدْرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «فَإِنَّ هَذَا يَوْمٌ حَرَامٌ. أَتَتَدْرُونَ أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «بَلَدٌ حَرَامٌ». قَالَ: «أَتَدْرُونَ أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «شَهْرٌ حَرَامٌ». قَالَ: «فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا».

وَقَالَ هِشَامُ بْنُ الْعَازِ: أَخْبَرَنَا نَافِعٌ * عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: وَقَفَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ بَيْنَ الْجُمَرَاتِ فِي الْحَجَّةِ الَّتِي حَجَّ بِهَا، وَقَالَ: «هَذَا يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ»، فَطَفِقَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ» وَوَدَّعَ النَّاسَ، فَقَالُوا: هَذِهِ حَبَّةُ الْوَدَاعِ.

٢٣٥/١ - ١٣٣- بَابُ: هَلْ يَبِيتُ أَصْحَابُ السَّقَايَةِ أَوْ غَيْرُهُمْ بِمَكَّةَ لَيْلًا مَنَى؟

١٧٤٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ * بِنِ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ * عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ * عَنْ نَافِعٍ * عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ.

١٧٤٤- ح: وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مُوسَى: * حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: * أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: * أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ * عَنْ نَافِعٍ * عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه:

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذِنَ.

١. أتدرون إلخ: وفي نسخة: «أتدرون أي بلد هذا؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: بلد حرام، قال: أتدرون أي يوم هذا؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: هذا يوم حرام». ٢. قال: كذا لأبي الوقت، وفي نسخة: «فقال». ٣. أتدرون: وفي نسخة: «أتدرون». ٤. أخبرنا: كذا لأبي الوقت، وفي نسخة: «أخبرني». ٥. الحجة: وفي نسخة: «حجته». ٦. وودع: ولا بن عساكر وأبوي ذر والوقت: «فودع».

ترجمة: قوله: باب هل يبيت أصحاب السقاية أو غيرهم بمكة إلخ: قلت: والأوجه عندي تعميم الغير؛ لأنه ليس في الحديث ذكر الأعداء الأخر. ولعل غرض المصنف بزيادة لفظ «هل» ولفظ «أو غيرهم» الإشارة إلى اختلاف قوي في هذه المسألة، وهي أن الإذن يختص بالعباس أو بأهل السقاية مطلقاً أو يعم غير أهل السقاية أيضاً، بسط الخلاف فيه في «الأوجز».

سهر: قوله: بين الجمرات: بفتح الجيم والميم، جمع «جمرة»، فيه تعيين موضع وقوفه، كما أن في الرواية التي قبلها تعيين الزمان، وكما أن في حديثي ابن عباس وأبي بكرة تعيين اليوم. وتعيين الوقت من اليوم في رواية رافع عند أبي داود والنسائي، ولفظه: «(رأيت النبي ﷺ يخطب الناس بمنى حين ارتفع الضحى)». (إرشاد الساري وعمدة القاري) قوله: بهذا: [قال ابن حجر: «هذا» أي بالحديث الذي تقدم]. قوله: هذا يوم الحج الأكبر: أي يوم النحر هذا [لأن أكثر أفعال الحج فيه]. واختلفوا فيه، فقيل: المراد به الحج، والعمرة هو الحج الأصغر. أو هو الحج الذي كان رسول الله ﷺ واقفاً فيه، وسمي به؛ لاجتماع المسلمين والمشركون فيه، وموافقته لأعياد أهل الكتاب، كذا في «الكرمان» و«العيني». وزاد العيني والقسطلاني: اختلف العلماء في يوم الحج الأكبر على خمسة أقوال، أحدها: أنه يوم النحر؛ لأن فيه تكميل المناسك، وهو قول علي وعبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه والشعبي ومجاهد، ورواه الترمذي مرفوعاً وموقوفاً عن علي في «باب ما جاء في الحج الأكبر». والثاني: أنه يوم عرفة، ويروى ذلك عن عمر وابن عمر، ورواه ابن مردويه في «تفسيره» عن المسور بن مخرمة قال: «خطبنا رسول الله ﷺ وهو بعرفات، فحمد الله تعالى وأثنى عليه، ثم قال: أما بعد، فإن هذا اليوم يوم الحج الأكبر»، وأوّل على أن الوقوف هو المهم من أفعاله؛ لأن الحج يفوت بفواته. والثالث: أنه أيام الحج كلها، وقد يعبر عن الأزمان كلها باليوم، كقولهم: يوم البعاث، ويوم الجمل، ويوم الصفين، ونحو ذلك، وهو قول الثوري. الرابع: أن الأكبر القران والأصغر الإفراد، قاله مجاهد. الخامس: حج أبي بكر الصديق، رواه ابن مردويه في «تفسيره» من رواية الحسن عن سمرة بلفظ: «قال رسول الله ﷺ يوم الحج الأكبر ...» يوم حج أبو بكر الصديق رضي الله عنه بالناس، وقد استنبطه حميد بن عبد الرحمن من قوله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ لِلَّهِ رَسُولُهُ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ﴾ (النوبة: ٣). انتهى كلامهما ملتفتاً قوله: وودع الناس: بالواو والفاء؛ لأنه ﷺ علم أنه لا يتفق له بعد هذا وقفة أخرى، ولا اجتماع آخر مثل ذلك. وسبب ذلك ما رواه البيهقي أنه أنزلت عليه: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ (النصر: ١) في وسط أيام التشريق، وعرف أنه الوداع، فأمر بإبراحته القصواء فرحلت له، فركب عليها واجتمع الناس إليه فقال: «يا أيها الناس، إن كل دم كان في الجاهلية ... الحديث بطوله، كذا في «العيني» و«القسطلاني». قوله: هل يبيت أصحاب السقاية: وهي الماء الملعّد للشرب. وقوله: «أو غيرهم» أي ممن كان له عذر من مرض أو شغل ... الظاهر أنه اكتفى عن ذكر جواب الاستفهام بما في حديث الباب. وقيل: يحتمل أن البخاري يرى ذلك لأهل السقاية خاصة كما ذهب إليه البعض، ويحتمل أن يكون طرد الإباحة في ذلك لأصحاب الأعداء، كما أبيح لأصحاب السقاية، قاله العيني. ومر بعض بيانه برقم: ١٦٣٤.

* أسماء الرجال: محمد بن المثنى: العنزي البصري الزمن. يزيد: ابن هارون، السلمي الواسطي. وقال هشام: ابن بن الغاز ربعة، الجرشي. وصله ابن ماجه. نافع: مولى ابن عمر، المدني أبو عبد الله. محمد بن عبيد: القرشي التيمي مولاهم. عيسى بن يونس: الحمطاني الكوفي. عبيد الله: ابن عمر، العمري. نافع: مولى ابن عمر، تقدم. يحيى بن موسى: البلخي. محمد بن بكر: البرساني البصري. ابن جريج: عبد الملك الأموي. عبيد الله ونافع: تقدّمَا.

١٧٤٥- ح: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُعْمٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ الْعَبَّاسَ الهمداني الكوفي. (ق) عبد الله. (ق) العمري. (ق) مولى ابن عمر اسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ ﷺ لِيَبَيْتَ بِمَكَّةَ لَيْلًا مَتَى مِنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ، فَأَذِنَ لَهُ. تَابَعَهُ أَبُو أُسَامَةَ وَعُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ وَأَبُو ضَمْرَةَ.

١٣٤- ^{ترجمة} **بَابُ رَمِي الْجِمَارِ**

أي في بيان وقت رمي الجمار. (ع)

٢٣٥/١

وَقَالَ جَابِرٌ رضي الله عنه: رَمَى النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ ضُجًى، وَرَمَى بَعْدَ ذَلِكَ بَعْدَ الزَّوَالِ.

١٧٤٦- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ رضي الله عنه عَنْ وَبَرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ: مَتَى أَرْمِي الْجِمَارَ؟ قَالَ: إِذَا رَمَى إِمَامُكَ فَارْمِهِ.

فَأَعَدْتُ عَلَيْهِ الْمَسْأَلَةَ، قَالَ: كُنَّا نَتَحَيَّنُ، فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ رَمَيْنَا.

أي نراقب الوقت. (ع)

١٣٥- ^{ترجمة} **بَابُ رَمِي الْجِمَارِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي**

أي رمي جمرة العقبة يوم النحر. (ق) (ع)

٢٣٥/١

١٧٤٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ رضي الله عنه، عَنْ إِبْرَاهِيمَ رضي الله عنه، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ رضي الله عنه قَالَ: رَمَى عَبْدُ اللَّهِ ابن مسعود

الثوري. (ق)

مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنَّ نَاسًا يَرْمُونَهَا مِنْ فَوْقِهَا! فَقَالَ: ^نوَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، هَذَا مَقَامُ الَّذِي أَنْزَلْتُ عَلَيْهِ

حلف لأجل تأكيد كلامه. (ع)

كناية عبد الله. (ق)

سُورَةُ الْبَقَرَةِ. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ بِهَذَا.

الثوري. (ع)

العديني وصله ابن منده. (ق)

١٣٦- ^{ترجمة} **بَابُ رَمِي الْجِمَارِ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ**

٢٣٥/١

ذَكَرَهُ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

السبع، كما يأتي موصولاً. (ق)

١. فقال: وفي نسخة: «قال». ٢. حدثنا: وفي نسخة: «عن».

ترجمة: قوله: باب رمي الجمار: غرض الترجمة بيان حكم الرمي أو وقته. أما حكمه فالجمهور على أنه واجب، يُحبر تركه بدم. وعند المالكية: سنة مؤكدة فيحبر [كذا في «الفتح». (ز)] وعندهم رواية: أن رمي جمرة العقبة ركن يَطُلُّ الحج بتركه، ومقابلته قول بعضهم: إنها إنما تشرع حفظاً للتكبير، وإن تركه وكبّر أجزأه، حكاها ابن جرير عن عائشة وغيرها. انتهى من «الفتح» وأما إن كان غرض الترجمة بيان وقت الرمي فقد تقدم اختلاف الأئمة في وقت رمي يوم النحر بدايةً ونهايةً في «باب إذا رمى بعد ما أمسى». وأما وقت رمي أيام التشريق فهو بعد زوال الشمس، اتفق عليه الأئمة. وخالف أبو حنيفة في اليوم الثالث منها، فقال: يجوز فيه الرمي قبل الزوال استحساناً، وبه قال إسحاق، ورواية لأحمد. وأما آخر وقت الرمي فهو آخر أيام التشريق، مع اختلافهم في وقت الاستحباب والكراهة والجواز وجوب الدم بالتأخير، كما بسط في «الأوجز». وتلخيص المذاهب فيه مذكور في «جزء حجة الوداع»، فارجع إليه لو شئت.

قوله: باب رمي الجمار من بطن الوادي: قال الحافظ: كأنه أشار بذلك إلى رد ما رواه ابن أبي شيبة وغيره عن عطاء: «أن النبي ﷺ كان يعلو إذا رمى الجمرة»، لكن يمكن الجمع بينهما بأن النبي ترمى من بطن الوادي هي جمرة العقبة؛ لكونها عند الوادي، بخلاف الجمرتين الأخريين، فيوضح ذلك قوله في حديث ابن مسعود بعد باب بلفظ: «حين رمى جمرة العقبة». قوله: باب رمي الجمار بسبع حصيات: أشار في الترجمة إلى رد ما رواه قتادة عن ابن عمر قال: «ما أبالي رميت الجمار بست أو سبع»، وأن ابن عباس أنكر ذلك، وقاتله لم يسمع من ابن عمر. أخرجه ابن أبي شيبة عن طريق قتادة، وروى من طريق مجاهد: «من رمى بست فلا شيء عليه»، ومن طريق طاوس: «يتصدق بشيء». وعن مالك والأوزاعي: «من رمى بأقل من سبع، وفاته التدارك: يحبره بدم». وعن الشافعية: في ترك حصاة مدّ، وفي ترك حصاتين مدّان، وفي ثلاثة فأكثر دمّ. وعن الحنفية: إن ترك أقل من نصف الجمرات الثلاث فنصف صاع وإلا فدم. انتهى من «الفتح» وفي «القسطاني»: ولا يجزئ بست، وهذا قول الجمهور خلافاً لعطاء في الإجزاء بالخمسة، ومجاهد بالسنة، وبه قال أحمد. اهـ وبسط القسطاني الكلام على مسائل الرمي.

سهر: قوله: إذا رمى إمامك فارمه: أراد به الأمير الذي على الحج، وكان ابن عمر خاف عليه أن يخالف الأمير فيحصل له منه ضرر، فلما أعاد عليه لم يسعه الكتمان، فأعلمه بما كانوا يفعلونه في زمن النبي ﷺ. (عمدة القاري) قوله: من بطن الوادي: قال محمد: وهو أفضل، ومن حيثما رمى فهو جائز، وهو قول أبي حنيفة والعمامة. قوله: ذكره: أي السبع ابن عمر، وللنسائي عن ابن عباس: «بست أو سبع»، والصحيح الذي عليه الجمهور: أن الواجب سبع، كما صرح عن ابن مسعود وجابر وابن عباس وابن عمر وغيرهم. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: وقال جابر: ابن عبد الله، الأنصاري. وصله مسلم. أبو نعيم: الفضل بن دكين، الكوفي. مسعر: ابن كدام، الهلالي أبو سلمة الكوفي. وبيرة: ابن عبد الرحمن، الشُّسلي (بضم الميم وسكون المهملة واللام). محمد بن كثير: العبدى البصري. الأعمش: سليمان بن مهران، الكوفي. عبد الرحمن بن يزيد: النخعي.

١٧٤٨- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ - هُوَ ابْنُ عُتَيْبَةَ - عَنْ إِبْرَاهِيمَ* عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى الْجُمُرَةِ الْكُبْرَى، جَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ وَمِئَى عَنْ يَمِينِهِ، وَرَمَى بِسَبْعٍ. وَقَالَ: هَكَذَا رَمَى الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ «سُورَةُ الْبَقَرَةِ».

وخص سورة البقرة؛ لأن معظم المناسك مذكور فيها. (قري)

٢٣٥/١

١٣٧- بَابُ مَنْ رَمَى جُمُرَةَ الْعَقَبَةِ وَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ

١٧٤٩- حَدَّثَنَا آدَمُ* حَدَّثَنَا شُعْبَةُ* حَدَّثَنَا الْحَكَمُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ: أَنَّهُ حَجَّ مَعَ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ فَرَأَهُ يَرْمِي الْجُمُرَةَ الْكُبْرَى بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ، وَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ وَمِئَى عَنْ يَمِينِهِ، ثُمَّ قَالَ: هَذَا مَقَامُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ «سُورَةُ الْبَقَرَةِ».

واستقبل الجمرة أي قائما في بطن الوادي

٢٣٥/١

١٣٨- بَابُ: يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ

قَالَ ابْنُ عُمَرَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٧٥٠- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ* حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ* قَالَ: سَمِعْتُ الْحَجَّاجَ* يَقُولُ عَلَى الْمِنْبَرِ: السُّورَةُ الَّتِي تُذَكِّرُ فِيهَا الْبَقَرَةُ، وَالسُّورَةُ الَّتِي يُذَكِّرُ فِيهَا آلُ عِمْرَانَ، وَالسُّورَةُ الَّتِي تُذَكِّرُ فِيهَا النِّسَاءُ. قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ* لِإِبْرَاهِيمَ فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ يَزِيدَ: أَنَّهُ كَانَ مَعَ ابْنِ مَسْعُودٍ* حِينَ رَمَى جُمُرَةَ الْعَقَبَةِ، فَاسْتَبْطَنَ الْوَادِي، حَتَّى إِذَا حَادَى بِالشَّجَرَةِ اعْتَرَضَهَا، فَرَمَى بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ قَالَ: مِنْ هَهُنَا - وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ - قَامَ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ.

أي يقول: بسم الله والله أكبر. (ع)

٢٣٦/١

١٣٩- بَابُ مَنْ رَمَى جُمُرَةَ الْعَقَبَةِ وَلَمْ يَقِفْ

قَالَ ابْنُ عُمَرَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١. وجعل: كذا لأبي الوقت، وفي نسخة: «فجعل». ٢. وجعل: كذا لأبي الوقت، وفي نسخة: «فجعل».
٣. فرمى: وفي نسخة: «فرماها». ٤. بسبع: ولا بن عساكر: «سبع».

ترجمة: قوله: قاله ابن عمر: فيه أن الوارد في أكثر روايات ابن عمر الآتية لفظ «أثر كل حصاة» لا المعية، إلا أن يقال: إنما سيأتي بعد ثلاثة أبواب «يكبر كلما رمى بحصاة» كالنص على المعية. ولعله هو الغرض من الترجمة من أن المعية هو المرجح، وهو مختار الأئمة الأربعة.

قوله: باب من رمى جمرة العقبة ولم يقف: فيمكن أن يقال: إن المصنف أراد بقوله: «ولم يقف» الرد على ما نقل عن الحسن.

سهر: قوله: السورة إلخ: [أي لم يقل: «سورة البقرة» ونحوها بالإضافة ولم ير ذلك، وروى النسائي: «لا تقولوا: سورة البقرة، قولوا: السورة التي يذكر فيها البقرة»، فرد إبراهيم عليه بقوله: «حدثني عبد الرحمن...»، كذا في «العين».] قوله: فاستبطن الوادي: أي دخل في بطن الوادي. قوله: «حتى إذا حاذى بالشجرة» أي قابلها، والباء فيه زائدة، وهذا يدل على أنه كان هناك شجرة عند الجمرة، وقد روى ابن أبي شيبة عن الثقفى عن أيوب قال: رأيت القاسم وسالماً وناقلاً يرمون من الشجرة. قوله: «اعترضها» أي الشجرة، قاله بعضهم. قلت: معناه أنها من عرضها، ثبت عليه الداودي. قوله: «فرمى» أي الجمرة. قوله: «يكبر» جملة حالية. (عمدة القاري)

قوله: جمرة العقبة: وهي الجمرة الكبرى، وليست هي من منى، بل هي حد منى من جهة مكة، وهي التي بايع النبي ﷺ الأنصار عندها على الهجرة. و«الجمرة» اسم لاجتماع الحصى، سميت بذلك؛ لاجتماع الناس بها، يقال: «تَجَمَّرَ بَنُو فُلَانٍ» إذا اجتمعوا. وقيل: إن العرب تسمي الحصى الصغار حجراً، فسميت تسمية الشيء بلازمه: كذا في «العين».

قوله: قاله ابن عمر: أي عدم الوقوف عند جمرة العقبة «عن النبي ﷺ» في الحديث الآتي في الباب الثاني إن شاء الله تعالى. (إرشاد الساري)

* أسماء الرجال: حفص بن عمر: الحوضي البصري. شعبة: ابن الحجاج، العتكي. إبراهيم: هو ابن يزيد، النخعي. آدم: هو ابن أبي إياس عبد الرحمن، العسقلاني. شعبة: ومن بعده مروا في السند السابق. مسدد: هو ابن مسرهد، الأسدي. عبد الواحد: هو ابن زياد، البصري. الأعمش: سليمان بن مهران، الكوفي. الحجاج: هو ابن يوسف، الثقفى، نائب عبد الملك. قال فذكرت ذلك: أي الذي سمعته من الحجاج «لإبراهيم» أي النخعي؛ استيضاحاً للثواب، لا قصداً للرواية عن الحجاج؛ لأنه لم يكن أهلاً لذلك. ابن مسعود: هو عبد الله ﷺ.

١٤٠- بَابُ: إِذَا رَمَى الْجُمُرَتَيْنِ يَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ وَيُسْهَلُ

٢٣٦/١

١٧٥١- حَدَّثَنِي عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا طَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا يُونُسُ * عَنِ الزُّهْرِيِّ * عَنْ سَالِمٍ * عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: أَنَّهُ كَانَ يَرْمِي الْجُمْرَةَ الدُّنْيَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، يُكَبِّرُ عَلَىٰ إِثْرِ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ حَتَّىٰ يُسْهَلَ فَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، فَيَقُومُ طَوِيلًا وَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ. ثُمَّ يَرْمِي الْوُسْطَى، ثُمَّ يَأْخُذُ ذَاتَ الشَّمَالِ فَيُسْهَلُ وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، ثُمَّ يَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيَقُومُ طَوِيلًا. ثُمَّ يَرْمِي جُمْرَةَ ذَاتِ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا، ثُمَّ يَنْصَرِفُ وَيَقُولُ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُهُ.

أي في الدعاء. (ع) أي الجمرة الوسطى عشي من جهة شماله

أي جميع ما ذكر. (ص)

١٤١- بَابُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الْجُمْرَةِ الدُّنْيَا وَالْوُسْطَى

٢٣٦/١

١٧٥٢- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ * بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدٍ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما كَانَ يَرْمِي الْجُمْرَةَ الدُّنْيَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، يُكَبِّرُ عَلَىٰ إِثْرِ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ فَيُسْهَلُ، فَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ قِيَامًا طَوِيلًا فَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ.

ثُمَّ يَرْمِي الْجُمْرَةَ الْوُسْطَى كَذَلِكَ، فَيَأْخُذُ ذَاتَ الشَّمَالِ فَيُسْهَلُ، وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ قِيَامًا طَوِيلًا فَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ. ثُمَّ يَرْمِي الْجُمْرَةَ ذَاتِ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا، وَيَقُولُ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ.

لضيق المقام وحصول الزحام. (شرح الموطأ لعلي القاري)

١. مستقبل القبلة ويسهل: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «ويسهل مستقبل القبلة».
٢. حدثني: وفي نسخة: «حدثنا». ٣. ذات: وفي نسخة: «بذات».
٤. فيسهل: كذا لابن عساكر وأبي ذر، وفي نسخة: «فيستهل».
٥. ثم يدعو: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «ويدعو». ٦. ويقوم: وفي نسخة: «فيقوم».
٧. ويقول: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «فيقول». ٨. الجمرة: وللشيخ ابن حجر: «جمرة».
٩. حصيات: وفي نسخة بعده: «ثم». ١٠. رسول الله: ولأبي ذر: «النبى». ١١. يفعل: ولأبي ذر: «يفعله».

ترجمة: قوله: بَابُ إِذَا رَمَى الْجُمُرَتَيْنِ يَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ وَيُسْهَلُ: قال الحافظ: المراد بـ«الجمرتين» ما سوى العقبة، وهي التي يبدأ بها في الرمي في أول يوم، ثم تصير أخيرة في كل يوم بعد ذلك. وقوله: «يُسْهَلُ» بضم أوله وسكون المهمل، أي يقصد السهل من الأرض، وهو المكان المصْطَحَب الذي لا ارتفاع فيه. اهـ وكتب الشيخ في «اللامع»: يعني بذلك أنه يستقبل القبلة للدعاء بعد رمي الجمرتين، فلا يخالف ذلك ما تقدم من أنه يجعل الكعبة على يساره وقت الرمي. اهـ قلت: وما أفاده الشيخ واضح، ولم يتعرض له الشراح، قلله ذره.

سهر: قوله: إِذَا رَمَى الْجُمُرَتَيْنِ: أي الأولى والثانية غير جمرة العقبة. قوله: «يقوم» أي يقف عندهما طويلاً. واختلفا في مقداره، فكان ابن مسعود يقف عندهما قدر قراءة سورة البقرة مرتين، وعن ابن عمر: بقدر سورة البقرة، وعنه: بقدر قراءة سورة يوسف، وكان ابن عباس يقف بقدر قراءة سورة من المثني. ولا توقيف في ذلك عند العلماء، وإنما هو ذكر ودعاء، فإن لم يقف ولم يدع فلا حرج عليه عند أكثر العلماء، إلا الثوري؛ فإنه استحب أن يطعم شيئاً أو يهريق دماً. (عمدة القاري) قوله: يسهل: بضم أوله وسكون المهمل وكسر الهاء، أي يقصد السهل من الأرض، وهو المكان المصْطَحَب الذي لا ارتفاع فيه. قال الكرماني: أي ينزل إلى السهل من بطن الوادي، يقال: «أسهل القوم» إذا نزلوا عن الجبل إلى السهل، كذا في «عمدة القاري». قوله: طلحة: [ابن يحيى بن النعمان، وثقه يحيى بن معين. وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، وليس له في البخاري إلا هذا الحديث. بماتعة سليمان، كلاهما عن يونس. (إرشاد الساري)] قوله: الدنيا: بضم الدال وكسر الهاء، أي القرية إلى مسجد الحيف، وهي أولى الجمرات التي يرمى من ثاني يوم النحر. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: عثمان بن أبي شيبة: هو أخو أبي بكر. يونس: ابن يزيد، الأيلي. الزهري: محمد بن مسلم بن شهاب. سالم: هو ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما. إسماعيل: ابن عبد الله بن أبي أويس، يروي عن أخيه عبد الحميد بن عبد الله.

١/٢٣٦

١٤٢- بَابُ الدُّعَاءِ عِنْدَ الْجُمُرَتَيْنِ

١٧٥٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ الزُّهْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا رَمَى الْجُمُرَةَ الَّتِي تَلَى مَسْجِدَ مِنَى يَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ، يُكَبِّرُ كُلَّمَا رَمَى بِحَصَاةٍ، ثُمَّ تَقَدَّمَ أَمَامَهَا فَوَقَفَ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ رَافِعًا يَدَيْهِ يَدْعُو، وَكَانَ يُطِيلُ الْوُقُوفَ. ثُمَّ يَأْتِي الْجُمُرَةَ الْقَانِيَةَ فَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ، يُكَبِّرُ كُلَّمَا رَمَى بِحَصَاةٍ، ثُمَّ يَنْحَدِرُ ذَاتَ الشَّمَالِ مِمَّا بَيْنَ الْوَادِي، فَيَقِفُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ رَافِعًا يَدَيْهِ يَدْعُو. ثُمَّ يَأْتِي الْجُمُرَةَ الَّتِي عِنْدَ الْعَقَبَةِ فَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ، يُكَبِّرُ عِنْدَ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا.

قَالَ الزُّهْرِيُّ: سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ بِمِثْلِ هَذَا عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَفْعَلُهُ.

أي بالإسناد السابق أول حديث هذا الباب. (ق)

عبد الله بن عمر بن الخطاب

ترجمة

١٤٣- بَابُ الطَّيْبِ بَعْدَ رَمَى الْجِمَارِ وَالْحَلْقِ قَبْلَ الْإِفَاضَةِ

١/٢٣٦

أي قبل طواف الزيارة. (ع)

١٧٥٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ - وَكَانَ أَفْضَلَ أَهْلِ زَمَانِهِ - أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ - وَكَانَ أَفْضَلَ أَهْلِ زَمَانِهِ - يَقُولُ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيَّ هَاتَيْنِ حِينَ أَحْرَمَ، وَلِحْلِهِ حِينَ أَحَلَّ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ، وَسَطَّطْتُ يَدَيْهَا.

١. حدثنا: وفي نسخة: «وقال». ٢. محمد: ولأبي السكن بعده: «بن بشار».

٣. الشمال: وفي نسخة: «اليسار». ٤. ولا: وفي نسخة: «فلا». ٥. قال: كذا لأبي الوقت.

ترجمة: قوله: باب الدعاء عند الجمرتين: أي وبيان مقداره، كما في «الفتح». والأوجه عندي أنه أشار إلى أن المندوب مجرد الطول، لا تحديده بسورة البقرة أو المئين أو يوسف ونحوها، كما تقدم قريباً. قوله: باب الطيب بعد رمي الجمار والحلق قبل الإفاضة: قال الحافظ: مطابقة الحديث بالترجمة من جهة أنه ﷺ لما أفاض من مزدلفة لم تكن عائشة مسافرة، وقد ثبت أنه استمر راكباً إلى أن رمى جمره العقبة، فدل ذلك على أن تطيبها له وقع بعد الرمي. وأما الحلق قبل الإفاضة فلا لأنه ﷺ حلق رأسه بمحى لما رجع من الرمي، وأخذ من حديث الباب من جهة التطيب؛ فإنه لا يقع إلا بعد التحلل. والتحلل الأول يقع بأمرين من ثلاثة: ١- الرمي ٢- والحلق ٣- والطواف، فلو أنه حلق بعد أن رمى لم يتطيب. اهـ قلت: هكذا قال الحافظ، وتبعه العلامة القسطلاني، وهو مبني على أنه جعل قوله: «والحلق قبل الإفاضة» جزءاً مستقلاً، والمعنى: أن الحلق يكون قبل طواف الإفاضة، فعلى هذا تكون الترجمة مشتملة على جزئين: كون الطيب بعد الرمي، والثاني: كون الحلق قبل طواف الإفاضة، ولما لم يكن الحديث الذي أخرجه المصنف في الباب مطابقاً للجزء الثاني من الترجمة احتاج الحافظ قدس سره لإثباته إلى التوجيه، كما ترى.

والظاهر أن قوله: «والحلق» معطوف على «الرمي»، والغرض من الترجمة بيان أن التطيب يكون بعد الرمي والحلق كليهما وقبل طواف الإفاضة، وثبوته بحديث الباب ظاهر، كما لا يخفى. هكذا أفاده العزيز مولانا الحاج إناعم الحسن رئيس التبليغ والدعوة، ثم رأيت العلامة العيني اختار هذا المعنى. فعلى هذا مسألة الباب - أعني حل الطيب بعد الرمي والحلق - موافق لمذهب الجمهور خلافاً لما لك. وأما على رأي الحافظ - أعني حل الطيب بعد الرمي فقط - فلا يوافق أحداً من الأئمة الأربعة على الراجح عندهم، وذلك لأنهم =

سهر: قوله: حدثنا محمد: وفي بعضها: «وقال محمد» ذكره مجرداً عن نسبه، واختلف فيه، فقال أبو علي بن السكن: هو محمد بن بشار. وقال الكلاباذي: هو ابن بشار، أو ابن المثنى، ثم قال: وروى البخاري في «جامعه» أيضاً عن محمد بن عبد الله الذهلي، ولم يجزم بأحد منهم. (عمدة القاري)

قوله: أن رسول الله ﷺ ألخ: قال الكرمان: هذا من مراسيل الزهري، ولا يصير مستنداً بما ذكره آخره؛ لأنه قال: «يحدث بمثله» لا بنفسه. انتهى قال ابن حجر في «الفتح»: أغرب الكرمان فيه؛ لأن مراد المحدث بقوله في هذا: «يمثله» ليس إلا نفسه، وهو كما لو ساق المتن بإسناد آخر ولم يعين المتن، بل قال: «يمثله»، ولا اختلاف بين أهل الحديث أن الإسناد يمثل هذا السياق موصل، وغايته أنه من تقدم المتن على بعض السند. انتهى ملخصاً وتعقبه العيني. قوله: سمع أباه: أي القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وهو أحد الفقهاء السبعة، كذا في «الكرمان» و«القسطلاني». قال العيني والكرمان: ومحمد أيضاً كان من نُسَّاك قريش، وله عبادة كثيرة واجتهاد وافر. انتهى

قوله: حين أحرم: أي حين أراد الإحرام. «ولحله حين أجل» ليس معناه إذا أراد الإحلال، لأن التطيب لا يجوز إلا بعد الإحلال، وهو عكس الإحرام. وقوله: «قبل أن يطوف» أي بالبيت طواف الزيارة. قال علقمة وسالم وإبراهيم النخعي وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد والشافعي وأحمد في الصحيح وأبو ثور وإسحاق: إذا رمى الحرم جمره العقبة ثم حلق حل له =

* أسماء الرجال: عثمان: ابن عمر بن فارس، العبدى البصري. وما وصله الإسماعيلي. عبد الرحمن بن القاسم: يروي عن أبيه القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق.

٢٣٦/١

١٤٤-

بَابُ طَوَافِ الْوَدَاعِ

١٧٥٥- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ* حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ* عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: أَمَرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ

هو ابن عينة

بِالنَّيْتِ، إِلَّا أَنَّهُ خُفِّفَ عَنِ الْحَائِضِ.

١٧٥٦- حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ* عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ،* عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه حَدَّثَهُ: أَنَّ

ابن دعامه

النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، ثُمَّ رَقَدَ رَقْدَةً بِالْمَحْصَبِ، ثُمَّ رَكِبَ إِلَى الْبَيْتِ فَطَافَ بِهِ.

وفيه الترجمة؛ لأن المراد به طواف الوداع. (قرئ)

تَابِعَهُ اللَّيْثُ* قَالَ: حَدَّثَنِي خَالِدٌ* عَنْ سَعِيدٍ - هُوَ ابْنُ أَبِي هِلَالٍ - عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه حَدَّثَهُ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

ابن دعامه

١٤٥- بَابُ: إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ بَعْدَ مَا أَفَاضَتْ

٢٣٧/١

١٧٥٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ* عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ* عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ

حُيَيٍّ رضي الله عنها - زَوْجَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم - حَاضَتْ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: «أَحَابِسْتُنَا هِيَ؟» قَالُوا: إِنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ. قَالَ: «فَلَا إِذَا».

طافت طواف الإفاضة. (قرئ)

١٧٥٨، ١٧٥٩- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ* حَدَّثَنَا حَمَّادٌ* عَنْ أَيُّوبَ* عَنْ عِكْرِمَةَ* أَنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ سَأَلُوا ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنِ

امْرَأَةٍ طَافَتْ ثُمَّ حَاضَتْ، قَالَ لَهُمْ: تَنْفِرُ. قَالُوا: لَا نَأْخُذُ بِقَوْلِكَ وَتَدْعُ قَوْلَ زَيْدٍ. قَالَ: إِذَا قَدِمْتُمُ الْمَدِينَةَ فَاسْأَلُوا.....

عن ذلك من هنا. (قرئ)

بالنصب. (قرئ: ك)

١. فذكر: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «فذكرت». ٢. أحابستنا: كذا للكشيميني.

٣. وندع: وللكشيميني والمستعجلي: «فَدَعَّ». [بالفاء بدل الواو، بالنصب أيضًا. (إرشاد الساري)]

ترجمة = اختلفوا في التحلل الأصغر عماذا يحصل؟ فعند مالك: التحلل الأصغر يحصل بالرمي فقط، وبالخلق بعد الرمي عند الحنفية، وهما قولان للشافعي وأحمد، ومختار فروعهما كما في «الروض المربع» و«المناسك» للنووي: أنه يحصل بالاثنتين من الرمي والخلق والإفاضة، فأى اثنين منها أتى بها حصل التحلل الأصغر، ويحصل التحلل الثاني بعمل الباقي من الثلاثة، وقد تقدم أن الطيب داخل في التحلل الأصغر عند الأئمة الثلاثة دون المالكية، وكذا الصيد غير داخل فيه عند المالكية، فهذا هو تحقيق المذهب إن شاء الله، كما بسط في «الأوجز» في عدة مواضع من كتب فروعه. قوله: باب إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت: أي هل يجب عليها طواف الوداع أو يسقط؟ وإذا وجب هل يجزى بدم أم لا؟ وقد تقدم معنى هذه الترجمة في «كتاب الحيض» بلفظ «باب المرأة تحيض بعد الإفاضة».

سهر = كل شيء كان محظورًا بالإحرام إلا النساء. واختلفوا في حكم الطيب، فقال أبو حنيفة وأصحابه والشافعي وأحمد في رواية: حكم الطيب حكم اللباس، فيحل كما يحل اللباس، واحتجوا بحديث الباب. وقال مالك وأحمد: حكم الطيب حكم الجماع، فلا يحل له حتى يحل الجماع. ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة من قولها: «طيب...». (عمدة القاري) قوله: بالنيت: خير «كان»، يعني طواف الوداع لا بد أن يكون آخر العهد به. قال النووي: هو واجب يلزم بتركه دم على الصحيح عندنا، وهو قول أكثر العلماء. وقال مالك وداود وابن المنذر: هو سنة لا شيء في تركه. وقال الحنفية: هو واجب على الآفاقي، دون المكي والمقاتي ومن دونه. والمطابقة للترجمة تؤخذ من قوله: «أن يكون آخر عهدهم بالنيت»، وهو لا يكون إلا بالطواف، وهو في آخر العهد طواف الوداع. (عمدة القاري) قوله: بالمنحب: متعلق بقوله: «صلى»، و«ثم رقد» عطف عليه. و«المحب» اسم لمكان متسع بين منى ومكة، وهو بين الجبلين إلى المقابر، سمي به؛ لاجتماع الحصباء فيه بحمل السيل إليه. (عمدة القاري)

قوله: بعد ما أفاضت: أي بعد ما طافت طواف الإفاضة الذي هو ركن، وجواب «إذا» محذوف، تقديره: هل يجب عليها طواف الوداع أم يسقط عنها بسبب الحيض؟ وإذا وجب هل يجزى بدم أم لا؟ (إرشاد الساري وعمدة القاري) قوله: أحابستنا هي: أي مانعنا من السفر لأجل طواف الإفاضة بسبب الحيض؛ طئنا منه صلى الله عليه وسلم أنها لم تطفه. وهمة الاستفهام ثابتة للكشيميني. (إرشاد الساري) قوله: قال فلا إذا: أي فلا حيس علينا إذا؛ لأنها قد فعلت الذي وجب عليها، وهو طواف الإفاضة الذي هو ركن الحج. وهذا موضع الترجمة؛ لأن حاصل المعنى: أن طواف الوداع ساقط عنها بسبب الحيض، وهذا قول عامة أهل العلم. (إرشاد الساري وعمدة القاري) قوله: وندع: بالفاء والواو بالنصب؛ لأن الواو للمعية والفاء للسببية وقبلها النفي. و«زيد» هو ابن ثابت أقرض الصحابة. أي هو يقول: لا تنفر حتى تطهر وتطوف. (الكواكب الدراري وعمدة القاري وإرشاد الساري)

* أسماء الرجال: مسدد: هو ابن مسرهد. ابن طاووس: هو عبد الله، يروي عن أبيه طاووس بن كيسان. أصبغ: ابن الفرج بن سعيد، الأموي مولاها، الفقيه المصري، أبو عبد الله. ابن وهب: هو عبد الله المصري. عمرو بن الحارث: أبو أمية الأنصاري. الليث: هو ابن سعد، الإمام. خالد: هو ابن يزيد، السكسكي. عبد الله بن يوسف: التنيسي. مالك: الإمام المدني. عبد الرحمن بن القاسم: يروي عن أبيه القاسم بن محمد بن أبي بكر. أبو النعمان: محمد بن الفضل، السدوسي. حماد: هو ابن زيد، الأزدي. أيوب: هو السخيتاني. عكرمة: مولى ابن عباس.

فَقَدِمُوا الْمَدِينَةَ فَسَأَلُوا، فَكَانَ فِيمَنْ سَأَلُوا أُمُّ سُلَيْمٍ، فَذَكَرَتْ حَدِيثَ صَفِيَّةَ. رَوَاهُ خَالِدٌ وَقَتَادَةُ عَنْ عِكْرِمَةَ.

المعروف. (ق) الحديث المذكور. (ع) الخلاء. (ق) ابن دعامة

١٧٦٠- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: رُخِّصَ لِلْحَائِضِ أَنْ تَنْفِرَ إِذَا أَفَاضَتْ.

١٧٦١- قَالَ: وَسَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما يَقُولُ: إِنَّهَا لَا تَنْفِرُ. ثُمَّ سَمِعْتُهُ يَقُولُ بَعْدُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لَهُنَّ.

١٧٦٢- حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ

النَّبِيِّ ﷺ وَلَا تُرَى إِلَّا الْحُجَّ، فَقَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَلَمْ يَحِلَّ، وَكَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ. فَطَافَ مَنْ كَانَ مَعَهُ

مِنْ نِسَائِهِ وَأَصْحَابِهِ، وَحَلَّ مِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ الْهَدْيُ. فَحَاضَتْ هِيَ، فَتَسَكَّنَا مَنَاسِكَنَا مِنْ حَجَّتَا.

أي عائشة. (ق)

فَلَمَّا كَانَ لَيْلَةُ الْحَصْبَةِ - لَيْلَةُ النَّفْرِ - قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كُلُّ أَصْحَابِكَ يَرْجِعُ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ غَيْرِي. قَالَ: «مَا كُنْتَ تَطُوفِينَ

أي عائشة

بِالْبَيْتِ لِيَأْتِيَ قَدِمَتَا؟» قُلْتُ: بَلَى! قَالَ: «فَاخْرُجِي مَعَ أَخِيكِ إِلَى التَّنْعِيمِ فَأَهْلِي بِعُمْرَةٍ، وَمَوْعِدُكَ مَكَانٌ كَذَا وَكَذَا». فَخَرَجْتُ مَعَ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ. وَحَاضَتْ صَفِيَّةُ بِنْتُ حَيٍّ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَفَرَى حَلَقِي، إِنَّكَ لِحَائِضَتُنَا، أَمَا كُنْتَ

أي عن السفر. (ق)

طُفْتَ يَوْمَ النَّحْرِ؟» قَالَتْ: بَلَى! قَالَ: «فَلَا بَأْسَ، انْفِرِي». فَلَقِيَهُ مُضْعِدًا عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ وَأَنَا مُنْهَبِطَةٌ، أَوْ: أَنَا مُضْعِدَةٌ وَهُوَ مُنْهَبِطٌ.

شك من الراوي

وَقَالَ مُسَدَّدٌ: قُلْتُ: لَا. تَابَعَهُ جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ فِي قَوْلِهِ: «لَا».

أي ارجعي واذهي. (ع)

إلى

١- فطاف: ولأبي الوقت: «وطاف». ٢- فطاف: وفي نسخة: «وطاف». ٣- كان: وفي نسخة: «كانت». ٤- الحصبة: وفي نسخة: «الحصباء».

٥- تطوفين: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «تطوفي». ٦- قلت بلى: كذا للمستمل وأبي ذر، ولأكثر: «قلت: لا». ٧- تابعه: ولأبي ذر: «وتابعه».

سهر: قوله: أم سليم: [بضم السين، وفي بعضها: «أم سلمة زوج النبي ﷺ»]. (الكواكب الدراري) [برفع «أم»، وهي أم أنس بن مالك رضي الله عنه، وكانت من فاضلات الصحابيات، كذا في «القسطلاني» و«الكرمانى». قوله: رخص: بضم الراء مبنياً للمفعول. وللنسائي: «رخص رسول الله ﷺ للحائض». (إرشاد الساري)

قوله: بعد: بضم الدال، أي بعد أن قال: لا تنفر، وكان ذلك قبل موت ابن عمر بعام، على ما يجيء. (عمدة القاري) قوله: إن النبي ﷺ رخص لهن: أي للحائض، وهذا من مراسيل الصحابة؛ فإن ابن عمر لم يسمع هذا الحديث من النبي ﷺ، وبين ذلك ما رواه النسائي والطحاوي: «فقال ابن عمر: إن عائشة كانت تذكر أن رسول الله ﷺ رخص لهن». (مختصرًا من إرشاد الساري وعمدة القاري) قوله: ليلة الحصبة ليلة النفرة: برفع «ليلة» في الموضعين جميعًا، على أن «كان» تامة، و«ليلة النفرة» بدل أو خير مبتدأ مضمرة، أي هي ليلة النفرة. (إرشاد الساري) قوله: قلت بلى: هو رواية أبي ذر عن المستمل، وهي محمولة على أن المراد ما كنت أطوف. وفي رواية الأكثرين: «قلت: لا»، كذا في «الفتح» و«العين» و«القسطلاني». قوله: عفرى حلقى: بالفتح فيها ثم السكون، وبالقصر بغير تنوين في الرواية، ويجوز في اللغة التنوين، وصوبه أبو عبيد؛ لأن معناه الدعاء بالعقر والحلق، كما يقال: سقيًا ورعيًا، وعلى الأول هو نعت لا دعاء. ثم معنى «عفرى»: عقرها الله أي جرحها، وقيل: جعلها عاقراً لا تلد، وقيل: عقر قومها. ومعنى «حلقى»: حلق شعرها، وهو زينة المرأة، أو أصابها وجع في حلقها، أو حلق قومها بشؤمها أي أهلكهم. وحكى القرطبي: أنها كلمة تقولها اليهود للحائض. فهذا أصل هاتين الكلمتين، ثم اتسع العرب في قولها بغير إرادة حقيقتها، كما قالوا: «قاتله الله» و«ترت يدك» ونحو ذلك. (فتح الباري)

قوله: فلقيته مصعداً على أهل مكة: أي قالت عائشة: فلقيته ﷺ بالحصب حال كونه مصعداً - بضم الميم وكسر العين - أي صاعدًا على أهل مكة، «وأنا...» أي والحال أنا منهبطة عليهم. (إرشاد الساري) قوله: وقال مسدد إلخ: تعليق، لم يقع في رواية أبي ذر وثبت لغيره. قوله: «تابعه جرير» أي تابع مسدداً جرير بن عبد الحميد عن منصور، فوصل البخاري رواية جرير في «باب التمتع والقران»، قال فيه: «وما طُفْتُ لِيَالِي قَدِمَتَا مَكَّةَ؟» قلت: لا. والغرض من السؤال إنك كنت متمتعة، فلما قالت: لا - كما رواه مسدد - أمرها بالعمرة. فإن قلت: لا يلزم من نفي التمتع الاحتياج إلى العمرة؛ لاحتمال أن تكون قارئة. قلت: والأكثر على أنها كانت قارئة، ورواية «مسلم» صريحة بقراءتها، وأمرها ﷺ بالعمرة نافلة؛ تطبيقاً لقلها حيث أرادت أن تكون لها عمرة مفردة مستقلة، وأما إن كانت مفردة فالأمر بالعمرة على سبيل الإيجاب. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: مسلم: هو ابن إبراهيم، الفراهيدي. وهيب: ابن خالد، البصري. ابن طاوس: عبد الله، يروي عن أبيه طاوس بن كيسان اليماني. أبو الثعمان: محمد بن الفضل، السدوسي. أبو عوانة: الواضح الشكري. منصور: ابن المعتمر، الكوفي. إبراهيم: ابن يزيد، النخعي. الأسود: ابن يزيد، النخعي.

سند: قوله: فقال النبي ﷺ عفرى حلقى: كأنه ﷺ ظن أنها أغرت طواف الإفاضة تقصيراً منها، فأرى أنها تستحق بذلك التغليب والتشديد. ثم هذا الحديث مما يدل على أن طواف الإفاضة فرض يجتنب الإنسان لأجله، ولأجل احتباسه يجتنب رفقته، والله تعالى أعلم.

١٤٦- ^{ترجمة} **بَابُ مَنْ صَلَّى الْعَصْرَ يَوْمَ النَّفْرِ بِالْأَبْطَحِ**
أي يوم الرجوع من منى. (ع)

٢٣٧/١

١٧٦٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: * حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ: * حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه: أَخْبِرْنِي بِشَيْءٍ عَقَلْتَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَتَيْنَ صَلَّى الظُّهْرَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ؟ قَالَ: بَعَى. قُلْتُ: فَأَتَيْنَ صَلَّى الْعَصْرَ يَوْمَ النَّفْرِ؟ قَالَ: بِالْأَبْطَحِ. أَفْعَلْ كَمَا يَفْعَلُ أَمْرَاؤُكَ.

المحصب

١٧٦٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمُتَعَالِيِّ بْنُ طَالِبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: * أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ أَنَّ قَتَادَةَ * حَدَّثَهُ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه حَدَّثَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَرَقَدَ رَقْدَةً بِالْمَحْصَبِ، ثُمَّ رَكِبَ إِلَى الْبَيْتِ فَطَافَ بِهِ.

الأنصاري

أي الأبطح

١٤٧- ^{ترجمة} **بَابُ الْمُحْصَبِ**

يقال له: الأبطح. (ع)

٢٣٧/١

١٧٦٥- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: * حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامٍ، * عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: إِنَّمَا كَانَ مَنْزِلُ النَّبِيِّ ﷺ لِيَكُونَ أَسْمَحَ لِحُرُوجِهِ، تَعْنِي الْأَبْطَحَ.

أي أسهل لخرجه إلى المدينة. (ع) قال النووي: الأبطح والبطحاء وخيف بني كنانة شيء واحد. (ع)

١٧٦٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: * حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: قَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ عَطَاءٍ، * عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: لَيْسَ التَّحْصِيبُ بِشَيْءٍ، إِنَّمَا هُوَ مَنْزِلُ نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

اللكي. (ق)

ابن عينة. (ع)

١. أن: وفي نسخة: «عن». ٢. منزلاً: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «منزل». ٣. تعني الأبطح: كذا للكمي. وأبي ذر، ولأكثر: «تعني بالأبطح».

ترجمة: قوله: باب من صلى العصر يوم النفر بالأبطح: وفي «جزء حجة الوداع»: «أفاض ﷺ يوم الثلاثاء إلى المحصب، فنزل هناك، فصلى بها الظهر إلى العشاء، وركد رقدة». وقد أجمعت الأئمة الأربعة على استحباب الصلوات الأربع فيها، كما بسط في «الأوجز». وفي «شرح مناسك النووي»: ولا يصلي الظهر بمحصب، بل يصليها بالمنزل المحصب وغيره، ولو صلاها بمحصب، وكان تاركاً للأفضل. اهـ ويشكل على هذا أنه لما صلى النبي ﷺ الصلوات الأربع من الظهر إلى العشاء في المحصب، وأيضاً صرح باستحبابه أصحاب الفروع من كتب الأئمة الأربعة: فما وجه تخصيص الإمام البخاري العصر في الترجمة، مع أن ابتداء الصلوات فيها من الظهر؟ ولم يتعرض لذلك أحد من الشراح، اللهم إلا أن يقال: إن المصنف راعى في الترجمة اللفظ الوارد في سؤال السائل؛ فإنه سأل بلفظ «أين صلى العصر؟» كما في حديث الباب، ولهذا التوجيه نظائر، كما لا يخفى على من أمعن النظر في التراجم. ويمكن أن يقال في توجيه التخصيص بناء على ما يستفاد من «الأوجز» [وفيه وفي «شرح اللباب» بعد ما ذكر الأفضل أن يصلي به الظهر إلى العشاء: هذا صريح في أنه ينفر من منى قبل أداء صلاة الظهر، وبه صرح بعض الشافعية أيضاً، لكنه خلاف ما تقدم من استحباب تقديم الظهر على الرمي مطلقاً. انتهى من «الأوجز»]: فعلى هذا أول صلاة في المحصب عند الشافعية العصر، لكنه خلاف المعروف المصرح من مذهبهم، كما تقدم عن النووي وغيره، والله المستعان. قوله: باب المحصب: كتب الشيخ في «اللامع»: والمراد بـ«المحصب» و«الأبطح» و«البطحاء» و«ذي طوى» و«خيف بني كنانة» ههنا واحد. اهـ وفي «هامشه»: قال الحافظ: أي ما حكم النزول به؟ وقد نقل ابن المنذر الاختلاف في استحبابه، مع الاتفاق على أنه ليس من المناسك. اهـ قلت: وظاهر ما ذكره المصنف من الروايات أنه ذهب إلى أنه منزل اتفاقي.

سهر: قوله: الأبطح: [وهو البطحاء التي بين مكة ومنى، وهي ما انبطح من الأرض واتسع، وهو المحصب. (عمدة القاري) وحدها ما بين الجبلين إلى المقبرة. (عمدة القاري)]
 قوله: ليس التحصيب بشيء: وهو النزول في المحصب، أي ليس من أمر المناسك الذي يلزم فعله، إنما هو منزل نزل به رسول الله ﷺ للاستراحة بعد الزوال، فصلى فيه العصرين والمغربين، وبات فيه ليلة الرابع عشر، لكن لما نزل به ﷺ كان النزول به مستحباً [وعليه الخفية] اتباعاً له، وقد فعله بعده الخلفاء. (إرشاد الساري)

* أسماء الرجال: محمد بن المثني: العنزي البصري. إسحاق بن يوسف: الأزرق الواسطي. ابن وهب: عبد الله المصري، أبو محمد، القرشي مولاهم. عمرو: ابن الحارث بن يعقوب، الأنصاري مولاهم، المصري. قتادة: ابن دعامه بن قتادة، السدوسي. أبو نعيم: الفضل بن دكين. هشام: عن أبيه عروة بن الزبير. علي بن عبد الله: المدني. عطاء: هو ابن أبي رباح.

٢٣٧/١

١٤٨- ^{ترجمة} **بَابُ النَّزُولِ بِذِي طَوًى قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ**
وَنُزُولِ الْبَطْحَاءِ الَّتِي بِذِي الْحُلَيْفَةِ إِذَا رَجَعَ مِنْ مَكَّةَ

١٧٦٧- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: * حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ: * حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ: * عَنْ نَافِعٍ: * أَنَّ ابْنَ عُمَرَ ^٢ رضي الله عنهما كَانِ يَبِيتُ بِذِي طَوًى ^٣
بَيْنَ الْقَتَيْتَيْنِ، ثُمَّ يَدْخُلُ مِنَ الْقَتَيْتَةِ الَّتِي بِأَعْلَى مَكَّةَ. وَكَانَ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا لَمْ يُنِخْ نَاقَتَهُ إِلَّا عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ
يَدْخُلُ فَيَأْتِي الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ فَيَبْدَأُ بِهِ، ثُمَّ يَطُوفُ سَبْعًا: ثَلَاثًا سَعْيًا وَأَرْبَعًا مَشْيًا، ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيُصَلِّي سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ يَنْطَلِقُ قَبْلَ
أَنْ يَرْجِعَ إِلَى مَنْزِلِهِ، فَيَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ.

وَكَانَ إِذَا صَدَرَ عَنِ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ أَنَاخَ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بِذِي الْحُلَيْفَةِ الَّتِي كَانَتْ تَبْنِيهَا ^{سهر}.

أحترز به عن البطحاء التي بين مكة ومكة (قر)

١٧٦٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ * بْنُ الْحَارِثِ قَالَ: سُئِلَ عُبَيْدُ اللَّهِ عَنِ الْمُحَصَّبِ، فَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ^٧
الحججي. (قر) ابْنُ عَمْرِو بْنِ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ ^{سهر} الْمَذْكُورِ. (قر)

عَنْ نَافِعٍ قَالَ: نَزَلَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعُمَرُ وَابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما.
من مراسيل نافع. (قر) هو موصول. (قر)

وَعَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما كَانِ يُصَلِّي بِهَا - يَعْنِي الْمُحَصَّبَ - الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، أَحْسِبُهُ قَالَ: وَالْمَغْرِبَ. قَالَ خَالِدٌ: لَا أَشْكُ فِي ^٧
بالإسناد السابق. (قر) هُوَ ابْنُ الْحَارِثِ. (قر)

الْعِشَاءِ، وَيَهْجَعُ هَجْعَةً، وَيَذْكُرُ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
أي ينام نومة. (قر) أي ابن عمر

١. ونزول البطحاء: وللأصلي: «والنزول بالبطحاء». ٢. أن: وفي نسخة: «عن».

٣. بذي طوى: وللمستمل والحموي: «بذي الطوى». ٤. فبيدأ: وفي نسخة: «فبيتدي». ٥. وأربعًا: وللحموي: «وأربعة».

٦. سجدتين: وللكشميهني وأبي ذر: «ركعتين». ٧. المحصب: ولابن عساكر وأبي ذر: «التحصيب».

ترجمة: قوله: باب النزول بذي طوى قبل أن يدخل مكة والنزول بالبطحاء التي بذي الحليفة: أي قبل أن يدخل المدينة. والمقصود بهذه الترجمة الإشارة إلى أن اتباعه ﷺ في النزول بمنزله لا يختص بالمحصب، وقد تقدم الكلام على مكان الدخول إلى مكة في أوائل «الحج»، والنزول بطحاء ذي الحليفة صريح في حديث الباب. انتهى من «الفتح» قلت: تقدم في أول «كتاب الحج» «باب من أين يدخل مكة؟» وإليه أشار الحافظ في كلامه، وتقدم أيضًا «باب من أين يخرج من مكة؟». والأوجه عندي أنه أشار بذلك إلى أن النزول بالمحصب الذي في الباب السابق ليس من المناسك؛ فإنه ﷺ نزل بذي طوى البطحاء الذي بمكة وبالذي بالمدينة، فهذه المنازل كلها سواء، فتأمل.
وكتب الشيخ في «اللامع»: قوله: «البطحاء الذي بذي الحليفة» لما كان المتبادر من البطحاء هو المحصب، وكان المقصود إثبات أن نزول البطحاء التي بذي الحليفة على قرب المدينة سنة أيضًا: بين بزيادة الموصول ما هو مراده بالبطحاء. اهـ وفي «هامشه»: قال العيني: واحترز به عن البطحاء التي بين مكة ومكة، والبطحاء التي بذي الحليفة معروفة عند أهل المدينة وغيرهم بالمعرس. اهـ ومطابقة الحديث الأول بالترجمة ظاهر، لكن لا مطابقة بين الحديث الثاني وبين الترجمة، كما قال العلامة العيني؛ إذ فيه ذكر المحصب دون ذي طوى، ولم يتعرض له الحافظ ولا القسطلاني، نعم تعرض له العيني، فارجع إليه.

سهر: قوله: بذي طوى: بثلاث الطاء، موضع عند باب مكة، يصرف ويمنع، كذا في «الجمع». قال القاري في «شرح الموطأ»: هو وادٍ في طريق التعميم ينزل فيه أمير الحاج.
قوله: ينيخ بها: أي بذي الحليفة، اعلم أن النزول بذي طوى قبل أن يدخل مكة والنزول بالبطحاء التي بذي الحليفة عند رجوعه ليس بشيء من مناسك الحج، إن شاء فعله وإن شاء تركه، قاله العيني. قال القسطلاني: ليس هذا من مناسك الحج، وإنما يؤخذ منه أماكن نزوله ﷺ ليتأسى به فيها؛ إذ لا يخلو شيء من أفعاله ﷺ من حكمة. انتهى
قوله: عبيد الله: بالتصغير هو عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب. قوله: «عن المحصب» وهو الأبطح، ولأبي ذر وابن عساكر: «عن التحصيب» وهو النزول بالمحصب. (إرشاد الساري) قوله: ويذكر ذلك: أي ويذكر ابن عمر التحصيب عن النبي ﷺ، والدليل عليه ما رواه مسلم عن نافع: «أن ابن عمر كان يرى التحصيب سنة، وكان يصلي الظهر يوم النفر بالخصبة، قال: قد حصب رسول الله ﷺ والخلفاء بعده»، قاله العيني. قال محمد في «الموطأ»: هذا أي التحصيب حسن، ومن ترك النزول بالمحصب فلا شيء عليه، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

* أسماء الرجال: إبراهيم بن المنذر: الحزامي. أبو ضمرة: أنس بن عياض، الليثي. موسى بن عقبة: الأسدي، مولى آل الزبير، الإمام في المغازي. نافع: مولى ابن عمر. خالد: ابن الحارث ابن عبيد بن سليم، الهجيمي، أبو عثمان، البصري.

٢٣٨/١

١٤٩- بَابُ مَنْ نَزَلَ بِذِي طُوًى إِذَا رَجَعَ مِنْ مَكَّةَ

بتلث الطاء، موضع بقرب مكة

١٧٦٩- وَقَالَ مُحَمَّدٌ بْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَقْبَلَ بِذِي طُوًى،من المدينة إلى مكة. (ق)السجستاني. (ق) مولى ابن عمرحَتَّى إِذَا أَصْبَحَ دَخَلَ، وَإِذَا نَفَرَ مَرَّ بِذِي طُوًى وَبَاتَ بِهَا حَتَّى يُصْبِحَ. وَكَانَ يَذْكُرُ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ.أي رجع

١٥٠- بَابُ التَّجَارَةِ أَيَّامَ الْمَوْسِمِ وَالْبَيْعِ فِي أَسْوَاقِ الْجَاهِلِيَّةِ

سهر موسم الحج: مجتمعه. (ق)

٢٣٨/١

١٧٧٠- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: قَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه كَانَ ذُو الْمَجَازِ وَعُكَاظُ

مَتَجَرَّ النَّاسِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامَ كَانَتْهُمْ غَرَهُوا ذَلِكَ حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾

(البقرة: ١٩٨)أي المسلمينسهر فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ.

١. بذى: وللكشميهني: «من ذى».

ترجمة: قوله: باب من نزل بذى طوى إذا رجع من مكة: قال الحافظ: تقدم الكلام على النزول بذى طوى والمبيت بها إلى الصبح لمن أراد أن يدخل مكة في أوائل «الحج». والمقصود بهذه الترجمة مشروعية المبيت بها أيضاً للراجع من مكة. وغفل الداودي فظن أن هذا المبيت متحد بالمبيت بالمحصب، فجعل ذا طوى هو المحصب، وهو غلط منه. وإنما يقع المبيت بالمحصب في الليلة التي تلي يوم النفر من منى، فيصبح سائراً إلى أن يصل إلى ذى طوى فينزل بها ويبيت، فهذا الذي يدل عليه سياق حديث الباب. اهـ قلت: وقد تقدم في أوائل «الحج» تبويب المصنف «باب من بات بذى الخليفة حتى أصبح»، وهو الذي أشار إليه الحافظ في كلامه. قوله: باب التجارة أيام الموسم والبيع إلخ: قال الحافظ: أي جواز ذلك.

سهر: قوله: في أسواق الجاهلية: أي في بيان جواز التجارة في أيام الموسم، وفي بيان مشروعية البيع أيضاً في أسواق الجاهلية، وهي أربعة: ١- «عكاظ» بضم المهملة وتخفيف الكاف، وفي آخره معجمة. ٢- «ذو المجاز» بفتح الميم والجيم المخففة آخره زاي. ٣- «محنة» بفتح الميم والجيم والنون المشددة، على أميال يسيرة من مكة، بناحية مر الظهران. [ويقال: هي على بريد من مكة، وهي لكتانة. (عمدة القاري وإرشاد الساري)] ٤- «حباشة» بضم المهملة وتخفيف الموحدة وشين معجمة، وكانت بأرض بارق، من مكة على ست مراحل إلى جهة اليمن، ولا ذكر للأخيرين في هذا الحديث. (ملتقط من إرشاد الساري وعمدة القاري)

قوله: كان ذو المجاز: كانت بناحية عرفة إلى جانبها. و«عكاظ» قال أبو عبيدة: إنها فيما بين النخلة والطائف إلى بلد يقال له: الفتق، وبه أموال وغنل لتقيف، بينه وبين الطائف عشرة أميال. وعن ابن الكلبي: أنها كانت وراء قرن المنازل بمرحلة على طريق صنعاء. قوله: «متجر الناس» بفتح الجيم وسكون الفوقية، أي مكان تجارهم. (إرشاد الساري وعمدة القاري) قوله: في مواسم الحج: كلام الراوي، ذكره تفسيراً للآية الكريمة، قاله الكرماني، وفاته ما زاده المصنف في آخر حديث ابن عيينة في «البيوع»: «قرأها ابن عباس». وروى الطبري بإسناد صحيح عن أيوب عن عكرمة: «أنه كان يقرأ كذلك». ورواه ابن أبي عمر في «مسنده»: «كان ابن عباس يقرأها»، فهي على هذا من القراءة الشاذة، وحكمها عند الأئمة حكم التفسير. (فتح الباري مختصراً) قال القسطلاني وغيره: وقد كان أهل الجاهلية يصبحون بعكاظ صباح هلال ذي القعدة عشرين يوماً، ثم يقوم سوق بمكة عشرة أيام إلى هلال ذي الحجة، ثم يقوم ذو الحجاز ثمانية أيام، ثم يتوجهون إلى منى للحج. ولم تزل هذه الأسواق قائمة في الإسلام إلى أن أول ما ترك منها سوق عكاظ زمن الخوارج سنة تسع وعشرين ومائة، ثم تركت بمكة وذو المجاز.

* أسماء الرجال: محمد: ابن عيسى بن الطباع، البصري. حماد: هو ابن سلمة فيما حزم به الإسماعيلي، أو هو ابن يزيد كما حزم به المزي. عثمان بن الهيثم: المؤذن البصري. ابن جريج: هو عيد الملك المكي. عمرو بن دينار: المكي الجمحي مولا هم.

- ١٧٧١- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: * حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: * حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ عَنِ الْأَسْوَدِ: * عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: حَاصَتْ صَفِيَّةُ لَيْلَةَ النَّفْرِ، فَقَالَتْ: مَا أُرَانِي إِلَّا حَابِسَتَكُمْ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَقَرَى حَلْقِي، أَطَافَتْ يَوْمَ النَّحْرِ؟» قِيلَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَانْفِرِي». أي ارجعي
- ١٧٧٢- قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَزَادَنِي مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا مُحَاضِرٌ: * حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ * عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا نَذْكُرُ إِلَّا الْحَجَّ، فَلَمَّا قَدِمْنَا أَمَرْنَا أَنْ نَحِلَّ. بضم الميم وكسر الضاد المعجمة المؤلف
- فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ النَّفْرِ حَاصَتْ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَّيٍّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «حَلْقَى عَقْرَى، مَا أَرَاهَا إِلَّا حَابِسَتَكُمْ»، ثُمَّ قَالَ: «كُنْتُ طُفْتُ يَوْمَ النَّحْرِ؟» قَالَتْ نَعَمْ. قَالَ: «فَانْفِرِي». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَمْ أَكُنْ حَلَلْتُ. قَالَ: «فَاعْتَمِرِي مِنَ التَّنْعِيمِ». فَخَرَجَ مَعَهَا أَخُوهَا، فَلَقِيْنَاهُ مُدَلِّجًا. فَقَالَ: «مَوْعِدُكَ مَكَانٌ كَذَا وَكَذَا».

١. الإدلاج: ولأبي ذر: «الإدلاج». ٢. فقالت: وفي نسخة: «قالت». ٣. عقرى حلقى: وفي نسخة: «حلقى عقرى». ٤. محمد: ولأبي السككن بعده: «بن سلام». ٥. حلقى عقرى: وفي نسخة: «عقرى حلقى».

ترجمة: قوله: باب الادلاج من المحصب: قال الحافظ: وقع في رواية لأبي ذر: «الإدلاج» بسكون الدال، والصواب تشديدها؛ فإنه بالسكون سير أول الليل، وبالتشديد سير آخره، وهو المراد ههنا. والمقصود الرحيل من مكان المبيت بالمحصب سحرًا، وهو الواقع في قصة عائشة. ويحتمل أن تكون الترجمة لأجل رحيل عائشة مع أخيها للاعتمار؛ فإنها رحلت معه من أول الليل، وقصد المصنف التنبيه على أن المبيت ليس بلازم، وأن السير من هناك من أول الليل جائز. اهـ زاد القسطلاني: قيل: إن كلاً من الفعلين يستعمل في مسير الليل كيف كان، والأكثرون على الأول. اهـ

سهر: قوله: باب الادلاج من المحصب: بمزة وصل وتشديد الدال، وهو السير في آخر الليل. ولأبي ذر: «الإدلاج» بسكون الدال، وهو السير في أول الليل، والصواب التشديد؛ لأن المراد هنا هو السير في آخر الليل؛ لأن المقصود هو الرحيل من مكان المبيت بالمحصب سحرًا. ومطابقة حديث محاضر للترجمة ظاهرة، وحديث حفص متحد في القصة بحديث محاضر، فيطابق لها أيضًا من هذه الحثية، كذا في «العيني» و«الفتح». قوله: محمد: [قال الغساني: هو ابن يحيى، الذهلي. (إرشاد الساري)]

قوله: مدلجًا: بتشديد الدال أي سائرًا من آخر الليل إلى مكة لطواف الوداع. قوله: «موعدك كذا» أراد به موضع المنزلة، يعني تكون الملاقاة هناك، كذا في «العيني». وتفسير باقي الألفاظ مر برقم: ١٥٦١.

* أسماء الرجال: عمر بن حفص: هو ابن غياث، النخعي الكوفي. الأعمش: هو سليمان بن مهران، الكوفي. الأسود: هو ابن يزيد، النخعي. محاضر: هو ابن المورع، الهمداني الياامي الكوفي. الأعمش: سليمان المذكور.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٠- أَبْوَابُ الْعُمْرَةِ

١- بَابُ وَجُوبِ الْعُمْرَةِ وَفَضْلِهَا

٢٣٨/١

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه: لَيْسَ أَحَدٌ إِلَّا وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ وَعُمْرَةٌ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: إِنَّهَا لَقَرِينَتُهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾

(البقرة: ١٩٦)

١٧٧٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ سَيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ * السَّمَانِ، عَنْ

ابن الحارث بن هشام. (قس)

الإمام. (قس)

التنيسي. (قس)

أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ».

الذي لا يخالطه إثم، وقيل: المقبول

٢- بَابُ مَنِ اعْتَمَرَ قَبْلَ الْحَجِّ

٢٣٨/١

١٧٧٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ * أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ * أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ * أَنَّ عِكْرِمَةَ بْنَ خَالِدٍ * سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه عَنِ الْعُمْرَةِ

ابن شويه قاله الدارقطني، أو هو مردويه قاله الحاكم

قَبْلَ الْحَجِّ فَقَالَ: لَا بَأْسَ. قَالَ عِكْرِمَةُ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه: اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَحْجَّ.

ابن خالد بالإسناد السابق. (قس)

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ * بْنُ سَعْدٍ عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنِي عِكْرِمَةُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه مِثْلَهُ.

المذكور

محمد، صاحب المغازي

وصله أحمد. (قس)

١. أبواب العمرة باب وجوب العمرة وفضلها: وفي نسخة: «باب العمرة ووجوب العمرة وفضلها».

ترجمة: قوله: باب وجوب العمرة وفضلها: قال الحافظ: حزم المصنف بوجوب العمرة، وهو متابع في ذلك للمشهور عن الشافعي وأحمد وغيرهما من أهل الأثر. والمشهور عن المالكية: أن العمرة تطوع، وهو قول الحنفية. وذهب ابن عباس رضي الله عنه وعطاء وأحمد إلى أن العمرة لا تجب على أهل مكة، وإن وجبت على غيرهم. قلت: لفظ الترجمة ههنا نظير ما تقدم في أوائل «الحج» من قوله: «باب وجوب الحج وفضله»، وتقدم الكلام هناك في إثبات الفضل، وما هو الأوجه عندي. ثم لا يشكل قوله: «وفضله»؛ فإن الفضل لا ينافي الوجوب، بل الوجوب مستلزم للفضل، كما تقدم هناك عن العلامة السندي، فارجع إليه.

قوله: باب من اعتمر قبل الحج: أي هل تجزئه العمرة أم لا؟ انتهى من «الفتح» وكتب الشيخ في «اللامع»: يعني بذلك أن ما ورد من النهي عن تقديم العمرة على الحجة فإنما هو أدب وإرشاد لما هو الأفضل؛ لأن في تقديم العمرة على الحجة مظنة فوات الحجة؛ لبعد المسافة في العادة وكثرة المشاغل العائقة عن المعادة، ولعله لا يوافق للمعاودة ثانياً فيحج، مع أن الحجة - وهي فريضة - أولى بالتقدم والمبادرة إليها من العمرة، وهي سنة. وأما الجواز لو قدمها عليها غير منكر ولا مبرهن على عدمه، كيف! وقد قَدَّمَ النبي ﷺ عمرته على حجته. وهذا الاحتجاج بفعله ﷺ إنما يتم لو كان فرض الحج قبل عمرته، فأما عند من قال: إنه فرض في السنة التاسعة، فلا يمكن أن يستدل بفعله. اهـ.

سهر: قوله: قال ابن عمر إلخ: لما كانت الترجمة مشتملة على بيان وجوب العمرة وبيان فضلها: قدم بيان وجوبها أولاً واستدل عليه بهذا التعليق، ثم ذكر «قال ابن عباس: إنها لقريبتها في كتاب الله»، أي إن العمرة لقريبة الحجة في كتاب الله، وقد أمر الله تعالى بإتمامهما، والأمر للوجوب، كذا ذكره العيني. قال ابن حجر في «الفتح»: حزم المصنف بوجوب العمرة، وهو متابع في ذلك للمشهور عن الشافعي وأحمد وغيرهما من أهل الأثر، والمشهور عن المالكية: أن العمرة تطوع، وهو قول الحنفية. انتهى قال العيني: قال أصحابنا: إن العمرة سنة، وينبغي أن يأتي بها عقب الفراغ من أفعال الحج، واحتجوا بما رواه الترمذي من حديث جابر أن النبي ﷺ سئل عن العمرة: أواجبة هي؟ قال: «لا»، وأن تعمروا هو أفضل، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

* أسماء الرجال: أبي صالح: هو ذكوان الزيات. أحمد بن محمد: هو ابن ثابت بن عثمان، المعروف بابن شويه، أو هو المروزي المعروف بمردويه. عبد الله: هو ابن المبارك، المروزي. ابن جريج مَرَّ الآن. عكرمة بن خالد: هو ابن العاص، المخزومي. إبراهيم: ابن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، الزهري.

سند: قوله: إنها لقريبتها: أي إن العمرة لقريبة الحج لفظاً، والأصل في القرائن اتحاد الحكم إلا بدليل، فالظاهر من الكتاب أن العمرة واجبة، لكن قالوا: دلالة القرائن ضعيفة. ويمكن أن يقال: المراد بالقريبة هي القرينة في توجيه الأمر لا القرينة في اللفظ فقط، والله تعالى أعلم. قوله: ليس له جزاء إلا الجنة: أي دخولها أولاً، وإلا فمطلق الدخول يكفي فيه الإيمان، وعلى هذا فهذا الحديث من أدلة أن الحج يغفر به الكبائر أيضاً كحديث «يرجع كما ولدته أمه»، بل هذا الحديث يفيد مغفرة ما تقدم من الذنوب وما تأخر، والله تعالى أعلم. قوله: اعتمر النبي ﷺ قبل أن يحج: لا يقال: كان ذلك قبل افتراض الحج، فلا يدل على أن الأمر بعد الافتراض كذلك؛ لأننا نقول: لو سلم ذلك فلا استدلال به يتم بالنظر إلى أن الافتراض لا يظهر له تأثير في منع تقدم العمرة، أما إذا كان على التراخي فواضح، وإن كان على الفور فلأن تقدم العمرة لا يزاحم الحج من عامها ذلك، وعند عدم ظهور المنع فالأصل بقاء الحكم السابق، والله تعالى أعلم.

حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ عِكْرِمَةُ بْنُ خَالِدٍ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ: مِثْلَهُ.

الضحك بن غنم النبيل. (ق) عبد الملك. (ق)

٣- بَابُ: كَمْ اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ؟

١٧٧٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ الْمَسْجِدَ، فَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

هو ابن المنذر. (ق)

عُمَرَ جَالِسٌ إِلَى حُجْرَةِ عَائِشَةَ، وَإِذَا أَنَسُ يَصَلُّونَ فِي الْمَسْجِدِ صَلَاةَ الصُّحَى. قَالَ: فَسَأَلْتَاهُ عَنْ صَلَاتِهِمْ. فَقَالَ: بِدْعَةٍ. ثُمَّ قَالَ لَهُ: كَمْ اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ؟ قَالَ: أَرْبَعٌ إِحْدَاهُنَّ فِي رَجَبٍ، فَكَرِهْنَا أَنْ نَرُدَّ عَلَيْهِ.

سجدها بيانا برقم: ١٧٨٨

١٧٧٦- قَالَ: وَسَمِعْنَا اسْتِثْنَانَ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحُجْرَةِ، فَقَالَ عُرْوَةُ: يَا أُمُّهُ، يَا أُمَّهُ، يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، أَلَا تَسْمَعِينَ مَا يَقُولُ

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ قَالَتْ: مَا يَقُولُ؟ قَالَ: يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرَاتٍ، إِحْدَاهُنَّ فِي رَجَبٍ. قَالَتْ: يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مَا اعْتَمَرَ عُمَرَةً إِلَّا وَهُوَ شَاهِدُهُ، وَمَا اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ قَطُّ.

سكون الميم وضمها وفتحها، والتحريك لأبي ذر. (ق)

١٧٧٧- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ: قَالَتْ: مَا اعْتَمَرَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي رَجَبٍ.

هو من أفراد البخاري. (ع)

١٧٧٨- حَدَّثَنَا حَسَّانُ بْنُ حَسَّانٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ: سَأَلْتُ أَنَسًا: كَمْ اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ؟ قَالَ: أَرْبَعًا: عُمَرَةً

ابن مالك

هو منكر الحديث، قاله أبو حاتم. (ق)

الْحَدِيثِيَّةَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، حَيْثُ صَدَّ الْمُشْرِكُونَ، وَعُمَرَةً مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، حَيْثُ صَالَحَهُمْ، وَعُمَرَةً الْجِعْرَانَةَ إِذْ قَسَمَ غَنِيمَةً - أَرَاهُ - حُنَيْنٍ. قُلْتُ: كَمْ حَجٌّ؟ قَالَ: وَاحِدَةً.

أي منه المشركون من دحول مكة

هو واو على ثلاثة أميال من مكة، ويوم حنين كانت غزوة هوازن بعد الفتح في الخامس شوال. (ع)

١. حدثنا: ولأبي الوقت: «حدثني». ٢. أناس: ولأبي الوقت والكشميهني: «ناس». ٣. أربع: ولأبي ذر: «أربعاً».

٤. يا أُمُّهُ: وللأصيلي وأبوي ذر والوقت: «يا أُمُّهُ». ٥. عمرة: وفي نسخة بعده: «قَطُّ». ٦. أربعاً: وفي نسخة: «أربع».

سهر: قوله بدعة: أي صلاحهم بدعة، الظاهر أنها لم تثبت عنده، فلذلك أطلق عليها البدعة. وقيل: أراد أن إظهارها في المسجد والاجتماع لها هو البدعة، لا أن نفس تلك الصلاة بدعة، وهو الأرجح، كذا في «العين»، ومزج بيان ثبوت صلاة الضحى برقم: ١٧٧٥. قوله: يا أُمُّهُ: كذا هو بالألف والهاء ساكنة في رواية الأكثرين، ولأبوي ذر والوقت والأصيلي: «يا أمه» بحذف الألف. فإن قلت: ما فائدة قوله: «يا أم المؤمنين» بعد أن قال: «يا أمه»؟ قلت: أراد بقوله: «يا أمه» المعنى الأخص؛ لكون عائشة حالته، وأراد بقوله: «يا أم المؤمنين» المعنى الأعم؛ لكونها أم المؤمنين. (إرشاد الساري وعمدة القاري) قوله: أربع عمرات: يجوز ضم الميم وسكونها وفتحها، كما في غرفات وحجرات. «إحداهن في رجب» أي إحدى العمرات كانت في شهر رجب. قوله: «يرحم الله أبا عبد الرحمن» ذكرته بكتيبته تعظيماً له. (عمدة القاري)

قوله: إلا وهو: أي ابن عمر، «شاهده» أي حاضر معه. وقالت ذلك مبالغة في نسبتها إلى النسيان، ولم تنكر عائشة على ابن عمر إلا في قوله: «إحداهن في رجب»، كذا في «العين» و«القسطلاني». قال القسطلاني: وزاد مسلم عن عطاء عن عروة قال: وابن عمر يسمع، فما قال: «لا» ولا «نعم»، بل سكت. قال النووي: سكوت ابن عمر على إنكار عائشة يدل على أنه اشتبه عليه أو نسي أو شك. وبهذا يجاب عما استشكل من تقديم قول عائشة الثاني على قول ابن عمر الميث، وهو خلاف القاعدة المقررة. انتهى والله تعالى أعلم.

قوله: عمرة الحديبية: بتخفيف الياء وتشديد، وهي قرية كبيرة سميت بغير هناك. قال الخطابي: سميت بشجرة حذاء هناك. واختلف في أنها هل كانت في ذِي الْقَعْدَةِ؟ قال البيهقي: الصحيح هو الثاني، وقد عدَّ الناس هذه في عُمَرَةِ ﷺ وإن كان صدَّ عن البيت، فنحر الهدي وحلق. والثانية: عمرة القضاء، وهي ما ذكره: «وعمرة من العام المقبل»، فهي أيضاً في ذِي الْقَعْدَةِ سنة سبع. والثالثة: عمرة الجعرانة، فيها لغتان، إحداها: كسر الجيم وسكون العين المهمله وفتح الراء المخففة وبعد الألف نون. والثانية: كسر العين وتشديد الراء، وهي ما بين الطائف ومكة، وهي إلى مكة أقرب. فهي في ذِي الْقَعْدَةِ أيضاً سنة ثمان، وهي بعد الفتح. والرابعة: هي التي مع حجة ﷺ، وكانت أفعالها في ذِي الْحِجَّةِ بلا خلاف، وأما إحرامها فالصحيح أنه كان في ذِي الْقَعْدَةِ، ملقط من «العين».

قوله: قلت كم حج: قد سقط من رواية حسان هذه العمرة الرابعة، وقد استظهر المؤلف رحمه الله بطريق أبي الوليد الثابت ذكرها فيها، حيث قال: «وعمرة مع حجته». الظاهر أن سؤاله «كم حج؟» متفرع على ذكر قوله: «وعمرة مع حجته» في رواية حسان، لكن سقط هذه الجملة، والله أعلم بالصواب. قوله: قال واحدة: قال النووي: معناه أن بعد الهجرة لم يحج إلا حجة واحدة، وهي حجة الوداع في سنة عشر من الهجرة، قال أبو إسحاق: وبمكة أخرى يعني قبل الهجرة. انتهى

* أسماء الرجال: عمرو بن علي: هو ابن بحر، الباهلي الصيرفي البصري. قتيبة: ابن سعيد، البغلافي البصري. جرير: هو ابن عبد الحميد. مجاهد: هو ابن جبر، المفسر. أبو عاصم: الضحاك ابن غنم النبيل. ابن جريج: عبد الملك بن عبد العزيز. عطاء: هو ابن أبي رباح. حسان بن حسان البصري. همام: هو ابن يحيى بن دينار، العوزي. قتادة: ابن دعام، السدوسي.

١٧٧٩- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ * هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ: حَدَّثَنَا هَمَامٌ * عَنْ قَتَادَةَ * سَأَلْتُ أَنَسًا * فَقَالَ: اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ حَيْثُ رَدُّوهُ، وَمِنَ الْقَابِلِ عُمَرَةَ الْخُدَيْيَّةِ، وَعُمَرَةَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ وَعُمَرَةَ مَعَ حَجَّتِهِ.

أي عمرة الجعرانة. (قر)

١٧٨٠- حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ * حَدَّثَنَا هَمَامٌ * وَقَالَ: اعْتَمَرَ أَرْبَعُ عُمَرٍ فِي ذِي الْقَعْدَةِ - إِلَّا الَّتِي اعْتَمَرَ مَعَ حَجَّتِهِ - عُمَرَتُهُ مِنَ الْخُدَيْيَّةِ، وَمِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ، وَمِنَ الْجِعْرَانَةِ حَيْثُ قَسَمَ عَنَّايمُ حُنَيْنٍ، وَعُمَرَةَ مَعَ حَجَّتِهِ.

١٧٨١- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ: حَدَّثَنَا شُرَيْحُ بْنُ مَسْلَمَةَ * حَدَّثَنَا إِثْرَاهِيمُ بْنُ يُونُسَ عَنْ أَبِيهِ * عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ * قَالَ: سَأَلْتُ مَسْرُوقًا * وَعَطَاءً * وَنَجَاجَةً فَقَالُوا: اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَحْجَّ. قَالَ: وَسَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ * يَقُولُ: اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذِي الْقَعْدَةِ قَبْلَ أَنْ يَحْجَّ، مَرَّتَيْنِ.

٤- بَابُ عُمَرَةٍ فِي رَمَضَانَ

٢٣٩/١

١٧٨٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ * حَدَّثَنَا يَحْيَى * عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ * عَنْ عَطَاءٍ * سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ * يُخْبِرُنَا يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَا مَرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ - سَمَّاها ابْنُ عَبَّاسٍ، فَتَنَسَّيْتُ اسْمَهَا -: «مَا مَنَعَكَ أَنْ تَحْبِي مَعَنَا؟» قَالَتْ: كَانَ لَنَا نَاضِحٌ فَرَكِبَهُ أَبُو فَلَانٍ وَابْنُهُ - لِزَوْجِهَا وَابْنُهَا - وَتَرَكَ نَاضِحًا نَنْصَحُ عَلَيْهِ، قَالَ: «فَإِذَا كَانَ رَمَضَانُ اعْتَمِرِي فِيهِ؛ فَإِنَّ عُمَرَةَ فِي رَمَضَانَ حَجَّةٌ». أَوْ نَحْوًا مِمَّا قَالَ.

وللمستمل: «أو نحو من كذلك». (قر)

١. التي: وللحموي والمستمل: «الذي». رسول الله: ولأبي الوقت: «الني»، وفي نسخة بعده: «في ذي القعدة».

٢. الني: كذا لأبي الوقت، وفي نسخة: «رسول الله». تحجي: كذا لابن عساكر، وفي نسخة: «تحجج».

٣. وترك: وفي نسخة: «وتركا». ٦. كان: وللحموي والكشميهني والمستمل بعده: «في». ٧. اعتمري: وفي نسخة: «فاعتمري».

ترجمة: قوله: باب عمرة في رمضان: قال الحافظ: كذا في جميع النسخ، ولم يصرح في الترجمة بفضيلة ولا غيرها. ولعله أشار إلى ما روي عن عائشة قالت: «خرجت مع رسول الله ﷺ في عمرة رمضان فأطَّرَ وصَبَّتْ، وقصر وأتممت» الحديث، أخرجه الدارقطني وقال: إسناده حسن. وقال صاحب «الهدى»: إنه غلط؛ لأن النبي ﷺ لم يعتمر في رمضان. قال الحافظ: ويمكن حمله على أن قولها: «في رمضان» متعلق بقولها: «خرجت»، ويكون المراد سفر فتح مكة؛ فإنه كان في رمضان. واعتمر النبي ﷺ في تلك السنة من الجعرانة، لكن في ذي القعدة، كما تقدم، وقد رواه الدارقطني بإسناد آخر، لم يقل فيه: «في رمضان». اهـ.

سهر: قوله: ناضح: بالنون والضاد المعجمة المكسورة والحاء المهملة، هو البعير الذي يستقى عليه. قوله: «أبو فلان وابنه» أي ابن أبي فلان. قوله: «لزوجها وابنها» الضمير فيهما يرجع إلى المرأة المذكورة، وهي أم سنان الأنصارية، كما عند المؤلف و«صحيح مسلم» في «باب حج النساء». (عمدة القاري وإرشاد الساري)

قوله: «ساعة في صبحه أي في الفضل. وفيه أن الحج الذي ندها إليه كان تطوعاً؛ لأن العمرة لا تجزئ من حجة الفريضة، كذا في «التنقيح» للزركشي.

«أسماء الرجال: أبو الوليد: هو الطيالسي. همام: العوذلي وقَتَادَةُ: السدوسي، تقدما قريباً. هدية بن خالد: القيسي. همام: المذكور. أحمد: ابن عثمان بن حكيم، الأودي.

شريح بن مسleme: التنوخي الكوفي. عن أبيه: يوسف بن إسحاق، الهمداني السبيعي. أي إسحاق: عمرو بن عبد الله السبيعي. مسروق: هو ابن الأجدع بن مالك، الهمداني. عطاء: هو ابن أبي رباح. مجاهد: هو ابن جبر، المفسر. مسدد: هو ابن مسرهد، الأسدي. يحيى: هو ابن سعيد، القطان. عبد الملك بن عبد العزيز: عطاء: هو ابن أبي رباح، القرشي.

سند: قوله: اعتمر النبي ﷺ: حيث رده ومن القابل عمرة الخديية. يحتمل أن يراد أن «عمرة الخديية» كانت عمرة واحدة كملت في السنتين؛ بناء على ما قال علماءنا الحنفية: إن عمرة القابل كانت قضاء لعمرة الإحصار، ولهذا اشتهرت بينهم بعمرة القضاء، وعُدَّ لها عمرتين - كما سبق في الرواية السابقة - بالنظر إلى صورة الإحرامين، ويحتمل أنه أراد بـ«عمرة الخديية» ما يشمل عمرتين: عمرة الإحصار وعمرة القضاء، وكلتاها متعلقة بالخديية نوع تعلق، فأطلق عليهما اسم «عمرة الخديية». ويحتمل أن المراد بها عمرة الإحصار فقط، وعلى هذا فهي متعلقة بقوله: «حيث رده». وأما قوله: «ومن القابل» فيتعلق به قوله: «وعمرة في ذي القعدة» على اللف والنشر، ويلزم على هذا الوجه ترك ذكر عمرة الجعرانة، وكأنه اختصار من بعض الرواة. وأما على الوجهين الأولين، فيكون «عمرة في ذي القعدة» إشارة إلى عمرة الجعرانة، والله تعالى أعلم. وأما قوله: «وعمرة مع حجته» فعطف على مفعول «اعتمر»، لكن من غير اعتبار القيد أعني «حيث رده» أو «من القابل»، وهو ظاهر، ومن عدم اعتبار قيد العامل بالنظر إلى المعطوف مع اعتباره بالنظر إلى المعطوف عليه قوله تعالى: ﴿أَتَحْمِلُ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ﴾ (هود: ٤٠)، فالجار والمجرور لا يعتبر قيداً بالنظر إلى قوله: ﴿وَأَهْلَكَ﴾؛ لفساد المعنى.

قوله: قبل أن يحج مرتين: إما مبني على عد عمرة الإحصار وعمرة القضاء واحدة كما هو رأي علماءنا الحنفية، أو على ترك ذكر عمرة الجعرانة؛ لكونها كانت ليلاً فخفيت على بعض، والله تعالى أعلم.

٢٣٩/١

٥- بَابُ الْعُمْرَةِ لَيْلَةَ الْحُصْبَةِ وَغَيْرَهَا

التي تلي ليلة النفر الأخير، والمراد بها ليلة البيت بالمحصب. (ع)

١٧٨٣- حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ * أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ * حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ * عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُوَافِينَ لِهَلَالِ ذِي الْحِجَّةِ، فَقَالَ لَنَا: «مَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يُهَلَّ بِالْحَجِّ فَلْيُهَلَّ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُهَلَّ بِالْعُمْرَةِ فَلْيُهَلَّ بِعُمْرَةٍ، فَلَوْلَا أَنِّي أَهْدَيْتُ لَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ». قَالَتْ: فَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ، وَكُنْتُ مِمَّنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ، فَأَطَّلَعْتُ يَوْمَ عَرَفَةَ وَأَنَا حَائِضٌ، فَشَكَوْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «ارْضِي عُمرَتِكَ، وَانْقُضِي رَأْسَكَ وَامْتَشِطِي، وَأَهْلِي بِالْحَجِّ». فَلَمَّا كَانَ لَيْلَةُ الْحُصْبَةِ أَرْسَلَ مَعِيَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ مَكَانَ عُمرَتِي.

٦- بَابُ عُمْرَةِ التَّنْعِيمِ

موضع على ثلاثة أميال من مكة

٢٣٩/١

١٧٨٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ * حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو * سَمِعَ عَمْرُو بْنُ أَوْسٍ * أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ * بْنَ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه أَخْبَرَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُرْدَفَ عَائِشَةَ، وَيُعْمِرَهَا مِنَ التَّنْعِيمِ. قَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً: سَمِعْتُ عَمْرًا، وَكَمْ سَمِعْتُهُ مِنْ عَمْرٍو! هو ابن عينة. (ق)

١٧٨٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى * حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ * عَنْ حَبِيبِ الْمُعَلِّمِ * عَنْ عَطَاءٍ * حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهَلَ وَأَصْحَابَهُ بِالْحَجِّ وَلَيْسَ مَعَ أَحَدٍ مِنْهُمْ هَذِي غَيْرَ النَّبِيِّ ﷺ وَطَلَحَهُ، وَكَانَ عَلِيٌّ قَدِمَ مِنَ الْيَمَنِ وَمَعَهُ الْهَذِي، فَقَالَ: أَهْلَلْتُ بِمَا أَهَلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذِنَ لِأَصْحَابِهِ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً، يَطُوفُوا ثُمَّ يَقْصُرُوا وَيَحِلُّوا، إِلَّا مَنْ مَعَهُ الْهَذِي، فَقَالُوا: نَنْطَلِقُ إِلَى مَتَى.....

١. حدثني: كذا لأبي الوقت، وفي نسخة: «حدثنا». ٢. محمد: وفي نسخة بعده: «هو ابن سلام». ٣. بالعمرة: وفي نسخة: «بعمره».

٤. الهدي: وفي نسخة: «هدي». ٥. لأصحابه: وفي نسخة: «أصحابه». ٦. يطوفوا: وفي نسخة بعده: «بالبيت». ٧. من: وفي نسخة بعده: «كان».

ترجمة: قوله: باب العمرة ليلة الحصب: قال الحافظ: المراد بها ليلة المبيت بالمحصب. وقد سبق الكلام على التحصيب في أوامر «أبواب الحج».

قوله: باب عمرة التمتع: قد تقدم في «باب مهل أهل مكة للحج والعمرة» أن ميل المصنف على خلاف مسلك الجمهور إلى أن ميقات المكي للحج والعمرة هي مكة، فلعل غرضه بهذه الترجمة هنا: الإشارة إلى أن إحرام العمرة من مكة وإن كان جائزاً لكن الأفضل له الخروج إلى التمتع؛ لأن الأجر بقدر النصب، كما سيأتي: «باب أجر العمرة على قدر النصب». لكن يشكل على هذا التكرار، فالأوجه أن يقال: إن الغرض هنا إثبات جوازه، فقد حكى ابن قدامة عن طاوس: الذين يعتمرون من التمتع لا أدري يؤجرون أو يعذبون.

سهر: قوله: وغيرها: أي وغير ليلة الحصب، وأشار بذلك إلى أن الحاج إذا تم حجه بعد انقضاء أيام التشريق يجوز له أن يعتمر. قال العيني: مذهب أصحابنا أن العمرة تجوز في جميع السنة، إلا أنها تكره في يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق. وقال الشافعي وأحمد: لا يكره في وقت ما. وعند مالك: تكره في أشهر الحج. انتهى

قوله: موافين لهلل ذي الحجة: أي مكملين ذا القعدة مستقبلين لهلل ذي الحجة، كذا قاله العيني. ومم الحديث مع متعلقاته برقم ١٥٥٦.

قوله: أن يردف عائشة رضي الله عنها: من «الإرداف»، معناه: أمره أن يركب عائشة أخته على ناقته. «ويعمرها» من «الإعمار»، أي وأن يعمرها من التمتع. ويستفاد منه أن المعتمر المكي لا بد له من الخروج إلى الحل ثم يحرم، للجمع فيها بين الحل والحرم، كالجمع في الحج بينهما بوقوفه بعرفة، فلو لم يجب الخروج لأحرمت من مكائهما لضيق الوقت؛ لأنه كان عند رحيل الحاج، كذا في «العيني» و«القسطلاني». قوله: وطلحه: قال العيني: فإن قلت: ما تقول فيما رواه أحمد ومسلم وغيرهما عن القاسم عن عائشة: أن الهدي كان مع النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وذوي اليسار؟ وروى البخاري أيضاً على ما سيأتي من طريق أفلح عن القاسم بلفظ «ورجال من أصحابه ذوي قوة»، وهذا يخالف ما رواه جابر رضي الله عنه! قلت: التوفيق بينهما بأن يحمل على أن كلا منهما قد ذكر ما شاهده واطلع عليه. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: محمد: هو ابن سلام، البيهقي. أبو معاوية: محمد بن حازم، الضرير. هشام عن أبيه: عروة بن الزبير بن العوام. علي بن عبد الله: المدني. عمرو: هو ابن دينار، المكي. عمرو بن أوس: هو الثقيفي المكي. عبد الرحمن: ابن أبي بكر الصديق. محمد بن المثنى: العنزي البصري. عبد الوهاب بن عبد المجيد: الثقف. حبيب المعلم: البصري، مولى معقل بن يسار. عطاء: هو ابن أبي رباح، القرشي.

وَذَكَرَ أَحَدُنَا يَقْطُرُ. فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهْدَيْتُ، وَلَوْلَا أَنَّ مَعِيَ الْهَدْيَ لَأَحْلَلْتُ».
وَأَنَّ عَائِشَةَ حَاضَتْ، فَتَسَكَّتِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا غَيْرَ أَنَّهَا لَمْ تَطْفُ، قَالَ: فَلَمَّا طَهَّرْتُ وَطَافْتُ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،
أَتَنْطَلِقُونَ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ وَأَنْطَلِقُ بِالْحَجِّ! فَأَمَرَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَعْتَمَرَتْ بَعْدَ الْحَجِّ فِي
ذِي الْحِجَّةِ. وَأَنَّ سُرَاقَةَ بْنَ مَالِكٍ بْنَ جُعْشُمٍ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ بِالْعَقْبَةِ وَهُوَ يَزِمُهَا، فَقَالَ: أَلَكُمُ حَاصَّةٌ هَذِهِ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ:
«لَا، بَلْ لِلْأَبَدِ».

٧- بَابُ الْإِعْتِمَارِ بَعْدَ الْحَجِّ بِغَيْرِ هَدْيٍ

٤٤٠/١

١٧٨٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: أَخْبَرَنِي أَبِي: أَخْبَرَنِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُوَافِينَ لِهَلَالِ ذِي الْحِجَّةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُهَلَ بِعُمْرَةٍ فَلْيُهَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُهَلَ بِحَجَّةٍ فَلْيُهَلْ،
وَلَوْلَا أَنِّي أَهْدَيْتُ لَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ. فَمِنْهُمْ مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَهَلَ بِحَجَّةٍ.
وَكُنْتُ مِمَّنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ، فَحِضْتُ قَبْلَ أَنْ أَدْخُلَ مَكَّةَ، فَأَذْكُرُنِي يَوْمَ عَرَفَةَ وَأَنَا حَائِضٌ، فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ:
«دَعِي عُمْرَتَكَ، وَانْقُضِي رَأْسَكَ وَامْتَشِطِي، وَأَهْلِي بِالْحَجِّ». فَقَعَلْتُ، فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْخُصْبَةِ أَرْسَلَ مَعِيَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّنْعِيمِ.
فَارْدَقَهَا، فَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ مَكَانَ عُمْرَتِهَا، فَقَضَى اللَّهُ حَجَّهَا وَعُمْرَتَهَا، وَلَمْ يَكُنْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ هَدْيٌ وَلَا صَدَقَةٌ وَلَا صَوْمٌ.

١. لم تطف: وفي نسخة بعده: «بالبيت» ٢. بالعقبة: وفي نسخة قبله: «وهو».

٣. خاصة هذه: وفي نسخة: «هذه خاصة» ٤. لأهملت: وللحموي: «لأحلت» ٥. ذلك: كذا لأبي ذر.

ترجمة: قوله: باب الاعتمار بعد الحج بغير هدي: كتب الشيخ في «اللامع»: يعني بذلك أن الحج والعمرة لو اجتماعا في السفر، وكانت العمرة متأخرة عن الحج: لم يكن ذلك تمتعا،
كما وقع لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. ولذلك لم يكن في حجها ولا عمرتها هدي؛ لعدم التمتع والقران، ولم تكن فيهما جناية أيضا. وأما رفض عمرتها الأولى التي كانت قدمت بها وجوب الدم
برفضها: فغير متعرض بما نفيا ولا إثباتا. اهـ وعلى ما أفاده الشيخ قدس سره يمكن أن يقال: إن الترجمة شارحة، فأفاد المصنف بالترجمة أن قوله: «ولم يكن في شيء من ذلك
هدي ولا صدقة...» محمول على العمرة التي تكون بعد الحج؛ فإنها ليست بالتمتع الاصطلاحي.
وفي «هامشه»: قال الحفاظ: كأنه يشير بذلك إلى أن اللازم من قول من قال: إن أشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة بكماله، كما هو منقول في رواية عن مالك، وعن
الشافعي أيضا. ومن أطلق أن التمتع هو الإحرام بالعمرة في أشهر الحج، كما نقل ابن عبد البر فيه الاتفاق، فقال: لا خلاف بين العلماء أن التمتع المراد بقول الله تعالى: «فَمَنْ
تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ» الآية (البقرة: ١٩٦) هو الاعتمار في أشهر الحج قبل الحج: أن من أحرم بالعمرة في ذي الحجة بعد الحج فعليه الهدي. وحديث الباب دال على خلافه، لكن
القائل بأن ذا الحجة كله من أشهر الحج يقول: إن التمتع هو الإحرام بالعمرة في أشهر الحج قبل الحج، فلا يلزمهم ذلك. اهـ

سهر: قوله: وذكر أحدنا يقطر: أي بالمئي، وهو من باب المبالغة، يعني أن الحل يفرض بنا إلى مجامعة النساء، ثم تحرم بالحج عقب ذلك، فنخرج وذكر أحدنا لقربه من الواقعة
يقطر منيا، وحالة الحج تنافي الترفة وتناسب الشعث، فكيف يكون ذلك؟ (إرشاد الساري) قوله: فقال: زاد مسلم: «قد علمتم إني أتاكم الله عز وجل وأصدقكم وأبركم».
قوله: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت» أي لو علمت من أمري في الأول ما علمت في الآخر ما أهديت وأحلت. والأمر الذي استدبره النبي ﷺ هو ما حصل لأصحابه من
مشقة انفراهم عنه بالفسخ، حتى أنهم توقفوا وترددوا وراجعوه. (إرشاد الساري) وممر برقم: ١٦٥١.
قوله: خاصة هذه: [أي جعل الحج عمرة أو العمرة في أشهر الحج. (عمدة القاري)] قوله: ولم يكن في شيء من ذلك هدي ولا صدقة ولا صوم: واستدل بعضهم بهذا أن عائشة لم تكن
قارئة؛ إذ لو كانت قارئة لوجب عليها الهدي للقران. وأجيب بأن هذا الكلام مدرج من قول هشام، كأنه نفى ذلك بحسب علمه، ولا يلزم من ذلك نفية في نفس الأمر، كذا في
«عمدة القاري»، وممر الحديث مع بيانه برقم: ١٥٥٦.

* أسماء الرجال: محمد بن المثنى: الزمن العنزي. يحيى: ابن سعيد، القطان. هشام: يروي عن أبيه عروة بن الزبير.

٢٤٠/١

٨- بَابُ أَجْرِ الْعُمْرَةِ عَلَى قَدْرِ النَّصَبِ

بفتح النون والمهملة أي النصب. (ع)

١٧٨٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ* عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَعَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ

ابن أبي بكر الصديق. (ق) المذكور. (ق)

الْأَسْوَدِ، قَالَا: قَالَتْ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَصْدُرُ النَّاسُ بِنُسْكَيْنِ وَأَصْدُرُ بِنُسْكِ؟ فَقِيلَ لَهَا: «انْتَظِرِي، فَإِذَا ظَهَرَتْ فَاخْرُجِي إِلَى التَّنْعِيمِ فَأَهْلِي، ثُمَّ اثْنَيْتَا بِمَكَانٍ كَذَا، وَلَكِنَّهَا عَلَى قَدْرِ نَفَقَتِكَ، أَوْ نَصَبِكَ».

التنعيم. (ق)

نصب

أي بحجة وعمرة. (ع) بضم الدال أي أرجع أنا بحجة

٩- بَابُ الْمُعْتَمِرِ إِذَا طَافَ طَوَافَ الْعُمْرَةِ ثُمَّ خَرَجَ، هَلْ يُجْزِي مِنْ طَوَافِ الْوَدَاعِ؟

٢٤٠/١

١٧٨٨- حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ: حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ مُحَمَّدٍ* عَنِ الْقَاسِمِ* عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُهَلِّينَ بِالْحَجِّ

فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَحُرْمِ الْحَجِّ، فَتَزَلْنَا بِسَرَفٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: «مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ فَأَحَبَّ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلَا. وَكَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَرِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِهِ ذَوِي قُوَّةٍ الْهَدْيُ، فَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ عُمْرَةً، فَدَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي، فَقَالَ: «مَا يُبْكِيكَ؟» قُلْتُ: سَمِعْتُكَ تَقُولُ لِأَصْحَابِكَ مَا قُلْتُ، فَمِنَعْتُ الْعُمْرَةَ. قَالَ: «وَمَا شَأْنُكَ؟» قُلْتُ: لَا أَصْلِي.

لأبوي ذر والوقت. (ق) وقال العيني وابن حجر: رواهنا بحذف الموحدة، والله أعلم

قَالَ: «فَلَا يَضُرُّكَ أَنْتِ مِنْ بَنَاتِ آدَمَ، كُتِبَ عَلَيْكَ مَا كُتِبَ عَلَيْهِنَّ، فَكُونِي فِي حَجَّكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَرْزُقَكِيهَا».

١. ولكنها: وفي نسخة: «ولكنه». ٢. يُجْزِي: في نسخة: «يجزيه». ٣. مع رسول الله ﷺ: كذا لأبي ذر. ٤. فنزلنا: ولابن عساكر: «منزلا».

٥. بسرف: كذا لأبوي ذر والوقت، ولأبوي ذر والوقت أيضا: «سرف» [بحذف الموحدة، قال العيني: هو رواية أبوي ذر والوقت، خلاف ما قاله القسطلاني].

٦. كُتِبَ: ولأبي ذر: «كتب الله». ٧. حجك: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «حججتك».

ترجمة: قوله: باب أجر العمرة على قدر النصب: قد تقدم قبل باب أن الغرض من هذه الترجمة: أن إحرام العمرة وإن جاز من مكة، لكن الأفضل الخروج إلى التنعيم.

قوله: باب المعتمر إذا طاف طواف العمرة إلخ: قال ابن بطال: لا خلاف بين العلماء أن المعتمر إذا طاف فخرج إلى بلده أنه يجزئه من طواف الوداع، كما فعلت عائشة. اهـ وكان البخاري لما لم يكن في حديث عائشة التصريح بأنها ما طافت للوداع بعد طواف العمرة: لم يثبت الحكم في الترجمة. انتهى من «الفتح»

سهر: قوله: ولكنها على قدر نفقتك أو نصبك: كلمة «أو» إما للتنويع، أو للشك. أي لما في إنفاق المال في الطاعات من الفضل وقمع النفس من شهواتها من المشقة، وقد وعد الله عز وجل الصابرين أن يوفيه أجورهم بغير حساب، لكن قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: إن هذا ليس بمطرد، فقد تكون بعض العبادة أخف من بعض، وهي أكثر فضلا بالنسبة إلى الزمان، كقيام ليلة القدر بالنسبة لقيام ليالي من رمضان وغيرها، وبالنسبة للمكان، كصلاة ركعتين في المسجد الحرام بالنسبة لصلاة ركعات في غيره، ونحو ذلك. وأجيب بأن الذي ذكره لا يمنع الاطراد؛ لأن الكثرة الحاصلة فيما ذكره ليست من ذاتها، وإنما هي بحسب ما يعرض لها من الأمور المذكورة، فافهم؛ فإنه دقيق. وقال النووي: المراد بـ«النصب» الذي لا يذمه الشرع، وكذا النفقة. واستدل بظاهر الحديث على أن الاعتمار لمن كان بمكة من جهة الحل القريبة أقل أجرا من الاعتمار من جهة الحل البعيدة. وقال الشافعي: أفضل بقاع الحل للاعتمار الجعرة؛ لأن النبي ﷺ أحرم منها، ثم التنعيم؛ لأنه أذن لعائشة منها. قال: وإذا تنجى عن هذين الموضعين فما كان أبعد حتى يكون سفره أكثر كان أحب إلي. انتهى قال العيني: قلت: اعتماره ﷺ من الجعرة لم يكن بالقصد منها، وإنما كان حين رجوع من الطائف مجتازا إلى المدينة، وإذنه لعائشة من التنعيم؛ لكونها أقرب وأسهل عليها من غيرها، كذا في «العيني» و«القسطلاني».

قوله: وحرم الحج: بضم الحاء والراء، وهي الحالات والأماكن والأوقات التي للحج. وروي بفتح الراء، جمع «حرمة»، أي محرمات الحج. (عمدة القاري)

قوله: فنزلنا بسرف: بفتح السين المهملة وكسر الراء آخره فاء، وفي بعضها بحذف الموحدة، ولابن عساكر: «فنزلنا منزلا»، و«السرف» مكان بقرب مكة. (إرشاد الساري وعمدة القاري) قوله: فقال النبي ﷺ لأصحابه من لم يكن إلخ: ظاهره أنه أمر لأصحابه بفسخ الحج إلى العمرة. فإن قلت: قوله هذا كان بسرف، وفي غيره هذه الرواية أن قوله لم ذلك كان بعد دخول مكة؟ قلت: يحتمل التعدد. قوله: «ورجال» بالجر عطف على النبي ﷺ. قوله: «ذوي قوة» صفة لأصحابه. قوله: «المهدي» مرفوع؛ لأنه اسم «كان». قوله: «وأنا أبكي» جملة حالية. قوله: «فمنعت» على صيغة المجهول. قوله: «العمرة» منصوب على نزع الخافض، أي من العمرة. قوله: «لا أصلي» كناية عن الخيض، وهي من لطف الكتابات. قوله: «كُتِبَ عليك» على صيغة المجهول، وهذه رواية الأكثرين. وفي رواية أبي ذر: «كتب الله عليك». (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: مسدد: هو ابن مسرهد. يزيد بن زريع: العباسي البصري. ابن ... هو عبد الله بن عون بن أرطبان، البصري. أبو نعيم: هو الفضل بن دكين. أفلح بن حميد: الأنصاري المدني البخاري. القاسم: هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق عفا.

قَالَتْ: فَكُنْتُ حَتَّى نَفَرْنَا مِنْ مِثْنَى فَتَزَلْنَا الْمُحَصَّبَ، فَدَعَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ* فَقَالَ: «اُخْرُجْ بِأَخِيكَ إِلَى الْحَرَمِ، فَلْتَهْلُ بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ اِفْرُغَا مِنْ طَوَافِكُمَا، أَنْتَظِرْكُمَا هَهُنَا». فَأَتَيْنَا فِي جَوْفِ اللَّيْلِ، فَقَالَ: «فَرَعْتُمَا؟» قُلْتُ: نَعَمْ. فَتَادَى بِالرَّحِيلِ فِي أَصْحَابِهِ، فَارْتَحَلَ النَّاسُ وَمَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، ثُمَّ خَرَجَ مُوجِّهًا إِلَى الْمَدِينَةِ.

من عطف الخاص على العام

١٠- تَاب: يَفْعَلُ بِالْعُمْرَةِ مَا يَفْعَلُ بِالْحَجِّ

٢٤١/١

١٧٨٩- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا هَمَامٌ: حَدَّثَنَا عَطَاءٌ: حَدَّثَنِي صَفْوَانُ بْنُ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ أَبِيهِ* أَنَّهُ رَجُلًا* أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ بِالْجُحْرَانَةِ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ وَعَلَيْهِ أَثَرُ الْخُلُقِ - أَوْ قَالَ: صُفْرَةٌ - فَقَالَ: كَيْفَ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصْنَعَ فِي عُمْرَتِي؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَرَّ بِثَوْبٍ، فَقُلْتُ لِعُمَرَ: وَدِدْتُ أَنِّي قَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْوَحْيَ. فَقَالَ عُمَرُ: تَعَالَى، أَيْسُرُكَ أَنْ تَنْظُرَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْوَحْيَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. فَرَفَعَ طَرَفَ الثَّوْبِ، فَتَنَظَّرْتُ إِلَيْهِ لَهُ غَطِيطٌ - وَأَخْسِبُهُ قَالَ: - كَغَطِيطِ الْبَكْرِ. فَلَمَّا سَرَّي عَنْهُ قَالَ: «أَيُّنَ السَّائِلُ عَنِ الْعُمْرَةِ؟ أَخْلَعَ عَنْكَ الْجُبَّةَ وَاغْسِلْ أَثَرُ الْخُلُقِ عَنْكَ، وَأَنْتَ الصُّفْرَةُ، وَاصْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ كَمَا تَصْنَعُ فِي حَجِّكَ».

هو موضع الترجمة. (قس)

١. فكنت: وفي نسخة: «فمكت». ٢. إلى الحرم: وللكشميهني: «من الحرم»، وفي نسخة: «الحرم».
٣. موجِّهاً: ولابن عساكر: «متوجهاً». ٤. بالعمرة: كذا للكشميهني وأبي ذر، وللمستمل: «في العمرة».
٥. بالحج: كذا للحموي والمستمل، وللكشميهني: «في الحج». ٦. أمية: وفي نسخة بعده: «يعني». ٧. وددت: وفي نسخة: «ووددت».
٨. أنزل الله عليه: وفي نسخة: «أنزل عليه». ٩. أنزل الله عليه: وفي نسخة: «أنزل عليه». ١٠. وأنتي: وللمستمل وأبي ذر: «وأتيتي».

ترجمة: قوله: باب يفعل بالعمرة ما يفعل بالحج: قال الحافظ: أي من التروك لا من الأفعال، أو المراد بعض الأفعال لا كلها، والأول أرجح؛ لما يدل عليه سياق حديث يعلى بن أمية. اهـ
وكتب الشيخ في «اللامع»: يعني به الأمور المشتركة بينهما التي ليست خواص الحج، لا أن كل ما يفعل في الحج يفعل في العمرة. اهـ

سهر: قوله: فَأَتَيْنَا: قال الكرماني: فإن قلت: ظاهره أنها أتت رسول الله ﷺ في منزله، وتقدم أنها قالت: فليقتبه مصعباً وأنا منهبطة. قلت: وجه الجمع أن رسول الله ﷺ خرج بعد ذهابهما ليطوف طواف الوداع، فلقبها وهو صادر بعد الطواف، وهي داخلة لطواف عمرتها، ثم لقيته بعد ذلك وهو بمنزله بالخصب. انتهى قوله: ومن طاف بالبيت: هذا من عطف الخاص على العام؛ لأن «الناس» أعم. قيل: يحتمل أن يكون «من طاف» صفة «الناس»، وتوسط العاطف بين الصفة والموصوف، وهو جائز كقوله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ (الأنفال: ٤٩). (عمدة القاري والكواكب الدراري)

قوله: خرج موجِّهاً: بضم الميم وفتح الواو وتشديد الجيم من «التوجيه»، وهو الاستقبال تلقاء وجهه. ولابن عساكر: «متوجِّهاً»، من باب التفعّل. وموضع الترجمة قوله: «فلنهل بعمره» إلى آخره، من كونه اكتفى فيه بطواف العمرة من طواف الوداع. (إرشاد الساري) قوله: أثر الخلق: بفتح الخاء المعجمة وتخفيف اللام المضمومة، ضرب من الطيب. قوله: «أو قال صفرة» بالجر عطف على المضاف إليه، وبالرفع عطف على المضاف، والشك من الراوي. (إرشاد الساري) قوله: له غطيط: بفتح الغين المعجمة، وهو النخير والصوت الذي فيه البوححة. (عمدة القاري وإرشاد الساري) قوله: البكر: بفتح الموحدة، وهو الفتي من الإبل. قوله: «فلما سري» بكسر الراء المشددة والمخففة، أي كشف. (عمدة القاري) قوله: وأنتي: أمر من «الإتقاء» وهو التطهير، ولأبي ذر عن المستمل: «وأتيتي» من «الاتقاء» بالفوقية المشددة، وهو الحذر. ويروى: «وأتيتي» من «الإلتقاء»، وهو الرمي. (عمدة القاري) وإرشاد الساري) قوله: واصنع في عمرتك كما تصنع في حجك: أي كصنعك في حجك من اجتناب المحرمات ومن أعمال الحج إلا الوقوف، فلا وقوف فيها ولا رمي. وأركانها أربعة: ١- الإحرام ٢- والطواف ٣- والسعي ٤- والحلق أو التقصير. فيه دلالة على أنه كان يعرف أعمال الحج قبل ذلك. وقال ابن العربي: كأنهم كانوا في الجاهلية يخلقون الثياب ويجتنبون الطيب في الإحرام إذا حجوا، وكانوا يتساهلون في ذلك في العمرة، فأخبره النبي ﷺ أن مجراها واحد. وقال ابن بطال: أراد الأدعية وغيرها مما يشترك فيه الحج والعمرة، كذا قاله النووي، وزاد: ويستثنى من الأعمال ما يختص به الحج، كذا في «عمدة القاري».

* أسماء الرجال: عبد الرحمن: هو ابن أبي بكر الصديق، أخو عائشة رضي الله عنها. أبو نعيم: الفضل بن دكين، الكوفي. همام: هو ابن يحيى، البصري. عطاء: هو ابن أبي رباح، القرشي مولاها. عن أبيه: وهو يعلى ابن أمية، وهي أمه، صحابي مشهور. أن رجلاً: قيل: هو عطاء ابن منية، أخو يعلى.

١٧٩٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ * بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ هِشَامٍ * بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَدِيثُ السَّنِّ: أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ: ﴿إِنَّ الصَّافَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ فَلَا أَرَى عَلَى أَحَدٍ شَيْئًا أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا.

(البقرة: ١٥٨) بضم الهزء، ولأبي ذر يفتحها. (فس)

فَقَالَتْ عَائِشَةُ: كَلَّا، لَوْ كَانَتْ كَمَا تَقُولُ كَانَتْ: «فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا». إِنَّمَا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي الْأَنْصَارِ، كَانُوا يَهْلُونَ لِمَنَاةَ، وَكَانَتْ مَنَاةَ حَدَوَ قَدِيدٍ، وَكَانُوا يَتَحَرَّجُونَ أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿إِنَّ الصَّافَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ زَادَ سَفِيَانٌ * وَأَبُو مُعَاوِيَةَ * عَنْ هِشَامٍ قَالَ: مَا أَتَمَّ اللَّهُ حَجَّ امْرِئٍ وَلَا عُمَرَتَهُ لَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ.

ابن عيينة. (ك)

١١- بَابُ: مَتَى يَحِلُّ الْمُعْتَمِرُ؟

بالتنوين. (فس)

٢٤١/١

وَقَالَ عَطَاءٌ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً وَيَطُوفُوا ثُمَّ يَقْصِرُوا وَيَحِلُّوا.

فهم منه أن المعتمر لا يحل حتى يطوف ويقصر، وبه المطابقة. (ع)

وصله المؤلف برقم: ١٦٥١

١٧٩١- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ * بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ جَرِيرٍ * عَنْ إِسْمَاعِيلَ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ * بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَاعْتَمَرْنَا مَعَهُ، فَلَمَّا دَخَلَ مَكَّةَ طَافَ وَطَفْنَا مَعَهُ، فَأَتَى الصَّافَا وَالْمَرْوَةَ، وَأَتَيْنَاهُمَا مَعَهُ، وَكُنَّا نَسْتُرُهُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ أَنْ يَرِيهِ أَحَدٌ. فَقَالَ لَهُ صَاحِبٌ لِي: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْكُعْبَةَ؟ قَالَ: لَا.

أي من المشركين

سهر أي سعى بينهما

لعبد الله بن أبي أوفى

أي قال إسماعيل المذكور

١٧٩٢- قَالَ: فَحَدَّثَنَا مَا قَالَ لِحَدِيثِهِ. قَالَ: «بَشِّرُوا لِحَدِيثَةِ بَيْتٍ فِي الْجَنَّةِ مِنْ قَصَبٍ لَا صَخَبَ فِيهِ وَلَا نَصَبَ».

بنت خويلد

بلفظ الأمر

١٧٩٣- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ * حَدَّثَنَا سَفِيَانٌ * عَنْ عَمْرِو * بْنِ دِينَارٍ قَالَ: سَأَلْنَا ابْنَ عُمَرَ عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ فِي عُمْرَةٍ.....

١. بهما: وللكشميهني وأبي ذر: «بينهما». ٢. فقالت: ولابن عساكر: «قالت». ٣. كانت: وللكشميهني وأبي ذر: «كان». ٤. عمرته: وفي نسخة بعده: «ما».
٥. وطفنا: ولأبي الوقت: «طفنا». ٦. فأتى: وفي نسخة: «وأتى». ٧. وأتيناها: كذا للشميهني وأبي ذر، وفي نسخة: «وأتيناها». ٨. في: وفي نسخة: «من».
٩. صخب: وفي نسخة: «سخب». ١٠. الحميدي: وفي نسخة بعده: «وعلي قالا». ١١. طاف بالبيت في عمرة: وفي نسخة: «طاف في عمرته».

ترجمة: قوله: باب متى يحل المعتمر: قال الحافظ: أشار بهذه الترجمة إلى مذهب ابن عباس، وقد تقدم القول فيه. اهـ

سهر: قوله: لمناة: بفتح الميم وتخفيف النون، اسم صنم. قوله: «حذو قديد» أي محاذيه. و«قديد» بضم القاف، موضع بين مكة والمدينة. (عمدة القاري)

قوله: يتحرجون: يعني يحترزون من الإثم الذي في الطواف باعتقادهم، أو يحترزون لأجل الطواف، أو معناه: يتكفلون الحرج في الطواف ويرونه فيه. والمطابقة للترجمة في أنه يصنع في عمرته كما يصنع في حجه من السعي بين الصفا والمروة، كذا في «العين». ومرو الحديث مع بيانه برقم: ١٦٤٣. قوله: ويطوفوا: أي بالبيت وبين الصفا والمروة؛ لأن جابرًا جزم بأن المعتمر لا يحل له أن يقرب امرأته حتى يطوف بين الصفا والمروة، فعلم من هذا أن المراد من الطواف أعم من الطواف بالبيت ومن الطواف بين الصفا والمروة. وقال ابن بطال: لا أعلم خلافاً بين أئمة الفتوى أن المعتمر لا يحل حتى يطوف ويسعى. (عمدة القاري) قوله: قال لا: أي لم يدخل الكعبة في تلك العمرة، وليس المراد نفى دخوله مطلقاً؛ لأنه ثبت دخوله في غير هذه الحالة. ومطابقته من حيث إن المعتمر لا يحل حتى يطوف بين الصفا والمروة. (عمدة القاري والكواكب الدراري)

قوله: من قصب: قال الخطابي: البيت: القمر: والقصب: الدر الجوف. (الكواكب الدراري) قوله: «لا صخب» بفتح المهملة والموحدة: الصياح. و«النصب» بالنون: التعب. ومعنى نفى الصخب والنصب: أنه ما من بيت في الدنيا يجتمع فيه أهله إلا كان بينهم صخب وحلبة، وإلا كان في بناءه وإصلاحه نصب وتعب، فأخير أن قصور أهل الجنة بخلاف ذلك، ليس فيها شيء من الآفات التي تعترى أهل الدنيا. وفيه من الفوائد أن العمرة لا بد لها من الطواف والسعي بين الصفا والمروة، وفيه بيان فضيلة حديجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، كذا قاله العيني.

* أسماء الرجال: عبد الله: هو التيسبي. مالك: الإمام المدني. هشام: هو ابن عروة بن الزبير بن العوام، القرشي. زاد سفيان: قال الكرماني: هو ابن عيينة. وقال غيره: هو الثوري. مما وصله الطبري. وأبو معاوية: هو محمد بن حازم، الضريز، وصله مسلم. كلاهما «عن هشام» هو ابن عروة المذكور، عن أبيه عن عائشة. (إرشاد الساري) إسحاق بن إبراهيم: ابن راهويه، المروزي. جرير: ابن عبد الحميد، الكوفي. إسماعيل: ابن أبي خالد، الأحمسي البجلي. عبد الله: ابن أبي أوفى علقمة، الأسلمي الصحابي. الحميدي: عبد الله بن الزبير، أبو بكر. سفيان: هو ابن عيينة، الهلالي. عمرو: هو ابن دينار، المكي.

وَلَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، أَتَى امْرَأَتَهُ؟ فَقَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ، وَطَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعًا. وَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ.

١٧٩٤- قَالَ: وَسَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: لَا يَقْرَبْنَهَا حَتَّى يَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ. أي عمرو بن دينار. (ع)
عما سألنا ابن عمر الأنصاري

١٧٩٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ: عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ: عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ﷺ قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِالْبَطْحَاءِ وَهُوَ مُنِيخٌ، فَقَالَ: «أَحْبَجْتَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «يَمَا أَهْلَكْتَ؟» قُلْتُ: لَبَيْكَ يَا هَلَالٍ كَاهِلَالِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ: «أَحْسَنْتَ! طُفَ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ أَحَلَّ». فَطُفْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ أَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ قَيْسٍ، فَقُلْتُ رَأَيْتُ، ثُمَّ أَهْلَكْتُ بِالْحَجِّ. فَكُنْتُ أُفْتِي بِهِ، حَتَّى كَانَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ فَقَالَ: إِنْ أَخَذْنَا بِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُنَا بِالتَّمَامِ، وَإِنْ أَخَذْنَا بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فَإِنَّهُ لَمْ يَحِلَّ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ. هو عمول على أنها كانت عمرًا له. (ك)
أي استخرجت منه القمل. (ج)

١٧٩٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو: عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ ﷺ حَدَّثَهُ أَنَّهُ كَانَ يَسْمَعُ أَسْمَاءَ تَقُولُ كُلَّمَا مَرَرْتُ بِالْحُجُونِ: صَلَّى اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ، لَقَدْ نَزَلْنَا مَعَهُ هَهُنَا، وَنَحْنُ يَوْمَئِذٍ خِفَافٌ قَلِيلٌ ظَهْرُنَا قَلِيلَةٌ أَرْوَادُنَا، فَاعْتَمَرْتُ أَنَا وَأُخْتِي عَائِشَةُ وَالزُّبَيْرُ وَقُلَانٌ وَقُلَانٌ، فَلَمَّا مَسَحْنَا الْبَيْتَ أَحَلَلْنَا، ثُمَّ أَهْلَلْنَا مِنَ الْعِثِيِّ بِالْحَجِّ. ابن كيسان. (ف)
أي بعد أن فسحنا الحج إلى العمرة. (ع)
قال ابن حجر: لم أقف على تعيينهما

١. أن: وللشيخ ابن حجر: «يأتي». ٢. حدثنا: ولأبي الوقت: «حدثني». ٣. يأمرنا: وللشمسي: «يأمر». ٤. يبلغ: وللشمسي: «بلغ». ٥. أحمد: ولأبي ذر بعده: «بن صالح»، ولكريمة بعده: «بن عيسى». ٦. حدثنا: ولأبي ذر: «عن». ٧. مررت: وفي نسخة: «مررت». ٨. رسوله: وفي نسخة: «محمد».

سهر: قوله: أسوة حسنة: قال الكرمان: ما وجه المطابقة بين الجواب والسؤال؟ قلت: معناه لا يحل له؛ لأن رسول الله ﷺ واجب المتابعة، وهو لم يتحلل من عمرته حتى سعى. انتهى قال القسطلاني: فيه الرد على من قال إنه يحل من جميع ما يحرم عليه بمجرد الطواف، وهو مروى عن ابن عباس ﷺ. قوله: لا يقربنها: أي لا يباشرها، وهو بنون التأکید، والمراد فهي المباشرة بالجماع ومقدماته، لا مجرد القرب منها. (عمدة القاري) قوله: منيخ: بضم الميم وكسر النون وسكون التحتية آخره معجمة، وهو كناية عن النزول بالبطحاء. (إرشاد الساري) قوله: حتى كان في خلافة عمر: زاد مسلم: «فقال له رجل: يا أبا موسى، رويك بعض فتياك؟ فإنك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين في النسك بعدك. فقال: يا أيها الناس، من كنا أفتيناه فتيا فليئت؛ فإن أمير المؤمنين قادم عليكم فاتموا به. قال: فقدم عمر فذكرت له ذلك، فقال: إن أخذنا بكتاب الله... الحديث. والذي أنكره عمر المتعة التي هي الاعتناء في أشهر الحج، ثم الحج من عامه، كما قاله النووي، قال: ثم انعقد الإجماع على جوازه من غير كراهة، كذا في «القسطلاني»، ومروى عنه برقم: ١٥٥٩ مع بسط. قوله: بالحجون: بفتح المهملة وضم الجيم المخففة، وفي آخره نون، وهو موضع عند المحصب، وهو جبل عند العللى مقبرة أهل مكة على يسار الداخل إلى مكة ويمين الخارج منها. (إرشاد الساري وعمدة القاري) قوله: خفاف: بكسر الخاء جمع «خفيف»، ولمسلم: «خفاف الحقائب» وهو جمع «حقبة» بفتح الحاء المهملة وبالقاف والموحدة، وهي ما احتقبه الراكب خلفه من حوائجه في موضع الرديف. قوله: «قليل ظهرنا» أي مراكبنا. (عمدة القاري وإرشاد الساري) قوله: فلما مسحنا البيت أحللنا: فيه المطابقة للترجمة؛ لأن معناه: لما طفنا بالبيت أحللنا، أي صرنا حلالا، والطواف ملزوم للمسح عرفا. فإن قلت: المعتمر إنما يحل بعد الطواف وبعد السعي بين الصفا والمروة والحلق أيضا، فكيف هذا؟ قلت: حذف ذلك منه؛ للعلم به، كما يقال: لما زنى فلان رجما، والتقدير: لما أحصن وزنى رجما. فلا حجة فيه لمن لم يوجب السعي؛ لأن أسماء أخبرت أن ذلك كان في حجة الوداع، وقد جاء من طرق أخرى صحيحة أنهم طافوا وسعوا، فيحمل ما أجمل على ما بين. فإن قلت: في «مسلم»: «وكان مع الزبير هدي فلم يحل»، وهو مغاير لما هنا؟ أجاب النووي بأن إحرام الزبير وتحمله منها كان في غير حجة الوداع، وكذلك عائشة ليست بداعلة فيهم؛ لأنها كانت حائضة، كذا في «عمدة القاري» و«إرشاد الساري».

* أسماء الرجال: محمد بن بشار: العبدى البصري. غندر: هو محمد بن جعفر، البصري. شعبة: هو ابن الحجاج، العتكي. قيس بن مسلم: الجدي الكوفي. طارق بن شهاب: الأحمسي الكوفي. أحمد: هو ابن عيسى، التستري المصري، أو هو ابن صالح الطبري. ابن وهب: عبد الله المصري. عمرو: هو ابن الحارث. أبي الأسود: محمد بن عبد الرحمن، المشهور بـ «يقيم عروة بن الزبير».

سند: قوله: وإن أخذنا بقول النبي ﷺ فإنه لم يحل إلخ: كان المراد بالقول مطلق السنة، أو الفعل، فهو من باب إطلاق القول على الفعل، والله تعالى أعلم.

٢٤٢/١

١٢- بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا رَجَعَ مِنَ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ أَوْ الْعَزْوِ

١٧٩٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَفَلَ مِنْ عَزْوٍ أَوْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ يُكَبِّرُ عَلَى كُلِّ شَرْفٍ مِنَ الْأَرْضِ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ، ثُمَّ يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، أَيُّبُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ سَاجِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ، صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ وَنَصَرَ عَبْدَهُ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ».

١٣- بَابُ اسْتِقْبَالِ الْحَاجِّ الْقَادِمِينَ وَالثَّلَاثَةِ عَلَى الدَّابَّةِ

٢٤٢/١

١٧٩٨- حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ اسْتَقْبَلَتْهُ أُعْيِلْمَةُ بِنْتُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَحَمَلَتْ وَاحِدًا بَيْنَ يَدَيْهِ وَآخَرَ خَلْفَهُ.

تصغير العيلة على غير القياس، أي صياهم

١. القادمين: وفي نسخة: «الغلامين». ٢. النبي: ولأبي ذر: «رسول الله».

ترجمة: قوله: باب ما يقول إذا رجع من الحج إلخ: قال الحافظ: أورد المصنف هنا تراجم تتعلق بأداب الراجع من السفر؛ لتعلق ذلك بالحاج والمعتمر، وهذا في حق المعتمر الآفاقي، وقد ترجم لحديث الباب حديث ابن عمر في «الدعوات»: «ما يقول إذا أراد سفراً أو رجوعاً». اهـ قوله: باب استقبال الحاج القادمين والثلاثة على الدابة: كتب الشيخ في «اللامع»: «يظهر أن «الحاج» مفعول مقدم، و«القادمين» مع ما عطف عليه من «الثلاثة» فاعل له. ودلالة الرواية على استقبال الثلاثة من حيث إن المذكور فيها لفظ الأغيلة، وهو يصدق على الثلاث من غير تكلف. ويمكن أن يقال: المعنى باب في بيان استقبال الرجلين حاجاً، وفي بيان ركوب الثلاثة على دابة. اهـ وفي «هامشه»: اختلفوا في ضبط هذه ترجمة والمراد بها. قال الكرمانى: «القادمين» بالجمع صفة لـ«الحاج»؛ لأن «الحاج» في معنى الجمع، ولفظ «الثلاثة» عطف على «الاستقبال»، وفي بعضها مضافاً إلى «الغلامين»، وفي بعضها «القادمين»، وتوجيهه مع إشكاله أن يقرأ «الحاج» بالنصب، ويكون «استقبال» مضافاً إلى «الغلامين»، نحو قوله تعالى: «قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ»، بنصب «أولادهم» وجر «شركاء»، أو يكون «الاستقبال» مضافاً إلى «الحاج»، و«الغلامين» مفعول. فإن قلت: لفظ «استقبلته» يفيد عكس ذلك الاستقبال. قلت: الاستقبال إنما هو من الطرفين. اهـ وتبع العيني كلام الكرمانى، وقال: قوله: «وفي بعضها: الغلامين» أي وفي بعض النسخ: «باب استقبال الحاج الغلامين».

وقال القسطلاني: قوله: «القادمين» أي إلى مكة، بكسر الميم وفتح النون بصيغة الجمع، صفة لـ«الحاج»؛ لإطلاقه على المفرد والجمع. و«استقبال» مصدر مضاف إلى مفعوله، ولأبي ذر: «القادمين» بفتح الميم بصيغة التثنية. و«الثلاثة» بالجر - كما في بعض الأصول - عطف على «استقبال»، أي واستقبال الثلاثة، وفي «اليونانية»: «والثلاثة» بالنصب، أي واستقبال الحاج الثلاثة حال كونهم على الدابة، والاستقبال يكون من الطرفين؛ لأن من استقبلك فقد استقبلته ... إلى آخر ما قال. وقال الحافظ: اشتملت هذه الترجمة على حكمين، ودلالة حديث الباب على الثاني ظاهرة، وقد أفردنا بالذكر قبيل «كتاب الأدب»، وأورد فيها هذا الحديث بعينه. وأما الحكم الأول فأخرجه من حديث الباب بطريق العموم؛ لأن قدومه ﷺ مكة أعم من أن يكون في حجة أو عمرة أو غزو. وقوله: «القادمين» صفة لـ«الحاج»، وكون الترجمة لتلقي القادم من الحج والحديث دال على تلقي القادم للحج: ليس بينهما تخالف؛ لاتفاقهما من حيث المعنى. اهـ قلت: وهذا أوجه عندي؛ فإن غرض المصنف من الترجمة - كما هو ظاهر من سياق التراجم - هو استقبال الناس للقادمين من مكة، واستنبطه الإمام البخاري من استقبال الناس للقادم إلى مكة. ولا يبعد عندي أن المصنف أشار إلى رد ما حكى عن الإمام أحمد: يشيع الرجل إذا خرج ولا يتلقونه، كذا في «المعني»، وفي «نيل المآرب»: سن تشيع الغازي لا تلقيه، كذا في «الأوجز». والجزء الثاني للترجمة إنما ذكره الإمام البخاري ههنا استطراداً.

سهر: قوله: آييون: بالرفع خبر مبتدأ محذوف [أي نحن]، جمع «آب» أي راجع، وزناً ومعنى، معناه: أي راجعون إلى الله عز وجل، وليس المراد الإخبار بمحض الرجوع؛ فإنه تحصيل الحاصل، بل الرجوع في حال مخصوصة واتصاف بأوصاف مذكورة. «تائبون» من التوبة، وهي الرجوع عما هو مذموم شرعاً. «صدق الله وعده» فيما وعده به من إظهار دينه. «وهزم الأحزاب» أي يوم الأحزاب، أو أحزاب الكفر في جميع الأيام والمواطن. «وحده» من غير فعل أحد من الآدميين، ويحتمل أن يكون خبراً بمعنى الدعاء. (إرشاد الساري) قوله: باب استقبال الحاج القادمين: «استقبال» مصدر مضاف إلى مفعوله. و«القادمين» بكسر الميم وفتح النون بصيغة الجمع صفة لـ«الحاج»؛ لإطلاقه على المفرد والجمع مجازاً، كقوله تعالى: «سَيَرَّا تَهْجُرُونَ»، ولأبي ذر: «القادمين» بفتح الميم بصيغة التثنية. و«الثلاثة» بالجر، كما في بعض الأصول؛ عطف على «استقبال»، أي واستقبال الثلاثة. وفي «اليونانية»: «والثلاثة» بالنصب، أي واستقبال الحاج الثلاثة حال كونهم على الدابة. ولابن عساکر: «باب استقبال الحاج الغلامين» بإضافة «استقبال» إلى «الحاج» [والاستقبال يكون من الطرفين. (عمدة القاري وإرشاد الساري)] و«الغلامين» مفعول، أو «استقبال» مضاف إلى «الغلامين» و«الحاج» نصب على المفعولية، كقراءة ابن عامر بالفصل بين المضافين في قوله تعالى: «قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ»، بنصب «أولادهم» وجر «الشركاء». (عمدة القاري وإرشاد الساري) وقال العيني: الترجمة مشتملة على جزئين، فمطابقة الحديث للجزء الثاني ظاهرة، وأما مطابقتها للجزء الأول فبطريق دلالة عموم اللفظ. انتهى

* أسماء الرجال: معلى بن أسد: العمي، أخو بهز بن أسد، البصري. يزيد بن زريع: العبسي البصري. خالد: الحذاء. عكرمة: مولى ابن عباس.

سند: قوله: والثلاثة على الدابة: الظاهر أنه بالجر، أي باب الثلاثة أي ركوبهم على الدابة، والله تعالى أعلم.

أي بغدوة النهار

١٤- بَابُ الْقُدُومِ بِالْغَدَاةِ

٢٤٢/١

أي قدوم المسافر إلى منزله

١٧٩٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَجَّاجِ: * حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺابن عمر العمري. (قس) مولى ابن عمر. (قس)

كَانَ إِذَا خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ يُصَلِّي فِي مَسْجِدِ الشَّجَرَةِ، وَإِذَا رَجَعَ صَلَّى بِذِي الْحُلَيْفَةِ بِبَطْنِ الْوَادِي وَبَاتَ حَتَّى يُصْبِحَ.

التي بمسجد ذي الحليفة. (قس)ثم يتوجه إلى المدينة. (قس)

١٥- بَابُ الدُّخُولِ بِالْعِشِيِّ

٢٤٢/١

هو من وقت الزوال إلى الغروب١٨٠٠- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: * حَدَّثَنَا هَمَّامٌ * عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺالأنصاري

لَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ لَيْلًا، كَانَ لَا يَدْخُلُ إِلَّا غُدْوَةً أَوْ عَشِيَّةً.

١٦- بَابٌ: لَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ إِذَا بَلَغَ الْمَدِينَةَ

٢٤٢/١

١٨٠١- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِإِبْرَاهِيمَ: * حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * عَنْ مُحَارِبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه: قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَطْرُقَ أَهْلَهُ لَيْلًا.السدوسي الكوفي. (قس)

١٧- بَابٌ مَنْ أَسْرَعَ نَافَتَهُ إِذَا بَلَغَ الْمَدِينَةَ

٢٤٢/١

١٨٠٢- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ: * أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: * أَخْبَرَنِي حُمَيْدٌ: * أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا رضي الله عنه يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَدِمَ

مِنْ سَفَرٍ، فَأَبْصَرَ دَرَجَاتِ الْمَدِينَةِ أَوْضَعَ نَافَتَهُ، وَإِنْ كَانَتْ دَابَّةً حَرَكَهَا.

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: قَالَ: «جُدْرَاتٍ». تَابَعَهُ الْحَارِثُ بْنُ عُمَيْرٍ. وَزَادَ الْحَارِثُ ابْنُأي أسرعالطويلابن سعيد. (قس)

عُمَيْرٍ عَنْ حُمَيْدٍ: حَرَكَهَا مِنْ حُبَّهَا.

البصري. (قس)

١. بلغ: وللحموي: «دخل». ٢. محارب: وفي نسخة بعده: «ابن دثار». ٣. النبي: كذا لابن عساكر وأبي ذر، وفي نسخة: «رسول الله».

٤. درجات: وللمستعلمي وأبي ذر: «دوحات»، وفي نسخة: «جُدْرَاتٍ». ٥. وزاد: وفي نسخة: «قال أبو عبد الله: زاد».

ترجمة: قوله: باب القدوم بالغداة: تقدم قبل باب عن الحافظ أن هذه التراجم تتعلق بآداب الراجع من السفر. ومطابقة حديث الباب بالترجمة ظاهرة.

قوله: باب الدخول بالعشي: قال الجوهري: العشي من صلاة المغرب إلى العتمة. وقيل: هي من حين الزوال. قال الحافظ: والمراد هنا الأول. وكأنه عقب الترجمة الأولى بهذه؛ لبيان

أن الدخول في الغداة لا يتعين، وإنما المنهي عنه الدخول ليلاً، وقد بين علة ذلك في حديث جابر حيث قال: «لتمتشط الشعثة...» الحديث. انتهى من «الفتح»

قوله: باب لا يطرق أهله: أي لا يدخل عليهم ليلاً إذا قدم من سفر، يقال: «طَرَقَ يَطْرُقُ» بضم الراء. انتهى من «الفتح»

سهر: قوله: لا يطرق أهله ليلاً: بضم الراء، من «الطروق»، وهو الإتيان بالليل، يعني لا يدخل على أهله ليلاً إذا قدم من سفر، وإنما كان يدخل غدوة أو عشية. (عمدة القاري)

قوله: أن يطرق أهله: [المنهي للتنزيه لا للتحريم، وذلك لئلا يكون كمن يتطلب عثراً أو يريد كشف أسرارها. (عمدة القاري)] قوله: دَرَجَاتِ الْمَدِينَةِ: بفتح الدال والراء والجيم،

أي طرقها المرتفعة. ولأبي ذر عن المستعلمي: «دوحات المدينة» بواو ساكنة بعدها مهملة بدل الراء، أي شجرها العظام. (إرشاد الساري)

قوله: قال جُدْرَاتٍ: بضم الجيم والدال بغير تنوين، كما في الفرع وغيره، أي جدرات المدينة، وفي بعض النسخ: «جدرات» بالتنوين. قال القاضي عياض مما رأيته في «المطالع»:

جدرات أشبه من درجات. قال ابن حجر: وهي - أي جدرات - رواية الترمذي. (إرشاد الساري)

* أسماء الرجال: أحمد بن الحجاج: الذهلي الشيباني. أنس بن عياض: المدني. موسى بن إسماعيل: المنقري. همام: هو ابن يحيى، العودي البصري. حماد بن إبراهيم الفراهيدي

البصري. شعبة: ابن الحجاج، العتكي. سعيد بن أبي مريم: هو سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم، الجمحي. محمد بن جعفر: هو ابن أبي كثير، المدني. حميد الطويل.

إسماعيل: ابن جعفر بن أبي كثير، المدني.

٢٤٢/١

١٨- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ: ﴿وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾ ^{ترجمة}

١٨٠٣- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: * حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ * قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ ^{سهر} يَقُولُ: نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِينَا، كَانَتْ الْأَنْصَارُ إِذَا حَجُّوا فَجَآؤُوا لَمْ يَدْخُلُوا مِنْ قِبَلِ أَبْوَابِ بُيُوتِهِمْ، وَلَكِنْ مِنْ ظُهُورِهَا، فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَدَخَلَ مِنْ قِبَلِ بَابِهِ، فَكَأَنَّهُ غَيْرُ بَذَلِكَ، فَتَزَلَّتْ: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾ ^{سهر}

^{ابن عازب. (قرس)} أي المحارم والشهوات. (قرس)

٢٤٢/١

١٩- بَابُ: السَّفَرُ قِطْعَةً مِنَ الْعَذَابِ ^{ترجمة}

١٨٠٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي صَالِحٍ * عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ^{سهر} عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ، يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ وَتَوَمُّهُ، فَإِذَا قَضَى نَهْمَتَهُ فَلْيُعَجِّلْ إِلَى أَهْلِهِ».

٢٠- بَابُ الْمُسَافِرِ إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ وَيُعَجِّلُ إِلَى أَهْلِهِ ^{ترجمة سند}

٢٤٣/١

١٨٠٥- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ * عَنْ أَبِيهِ * قَالَ: كُنْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ^{سهر} بِطَرِيقِ مَكَّةَ، فَبَلَغَهُ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ شِدَّةُ وَجَعٍ فَأَسْرَعَ السَّيْرَ، حَتَّى كَانَ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّفَقِ نَزَلَ، فَصَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعَتَمَةَ، جَمَعَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ قَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ أَخَّرَ الْمَغْرِبَ، وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا.

^{أخت للمختار، زوجة عبد الله التقي. (قرس)} ^{الوجه بالتحريك: المرض. (ق)} أي العشاء

١. ليس: وفي نسخة: «وليس». ٢. وتعجل: كذا للنسفي والكشميهني، وفي نسخة: «فليعجل».

ترجمة: قوله: باب قول الله وأتوا البيوت من أبوابها: أي بيان نزول هذه الآية، كذا في «الفتح». قوله: باب السفر قطعة من العذاب: قال الحافظ: قال ابن المنير: أشار بإيراد هذه الترجمة في أواخر «أبواب الحج والعمرة» أن الإقامة في الأهل أفضل من المجاهدة. انتهى وفيه نظر لا يخفى، لكن يحتمل أن يكون أشار بإيراده في «الحج» إلى حديث عائشة بلفظ «إذا قضى أحدكم حجه فليعجل إلى أهله». اهـ قوله: باب المسافر إذا جد به السير ويعجل إلى أهله: كتب الشيخ في «اللامع»: يعني بذلك أن ما ورد من النهي أن يطاول في السير فإنما هو إذا لم يضطر إليه ولم تطلقه الدابة، فأما إذا فلا كراهة. انتهى وفي «هامشه»: اختلفت النسخ في لفظ هذه الترجمة، ففي نسخة: «وتعجل إلى أهله»، فعلى هذا يكون جواب «إذا» محذوفاً. وفي نسخة «فليعجل». وفي نسخة العيني: «يعجل» بدون الواو. قال العيني: قوله: «يعجل إلى أهله» جواب «إذا». وفي رواية: «ويعجل» بالواو، والجواب حينئذ محذوف، تقديره: ماذا يصنع؟ و«يعجل» بضم الياء من «التعجيل»، ويروى: «تَعَجَّلَ» بفتح التاء من باب «التعجل». وقال السندي: جملة «يعجل» حال، وجواب «إذا» مقدر أي فماذا يفعل؟ أي يجمع بين الصلاتين. ولا يحسن جعل جملة «يعجل» جواب «إذا»، كما لا يخفى. اهـ قلت: وبأياه نسخة «فليعجل»، وعلى هذه النسخة بين الشيخ تقريره، وهو أوجه مما قاله الشراح من أن الغرض بيان الجمع بين الصلاتين، بل الظاهر ما أفاده الشيخ، والنهي الذي أشار إليه الشيخ هو ما تقدم في «باب أمر النبي ﷺ بالسكينة عند الإفاضة»: «أيها الناس عليكم بالسكينة...» الحديث. انتهى من هامش «اللامع» مختصراً

سهر: قوله: نزلت هذه الآية فينا كانت إلخ: الظاهر أنه مخصوص بالأنصار، وروى الحاكم وابن خزيمة في «صحيحهما»: كانت قريش تدعى الحمس، وكانوا يدخلون من الأبواب في الإحرام، والأنصار وسائر العرب لا يدخلون منها... الحديث، فعلم أن سائر العرب يفعلون ذلك إلا قريشاً. (إرشاد الساري) قوله: فكأنه غير بذلك: بضم العين مبنياً للمفعول، أي بدخوله من قبل بابه. وكانوا يعدون إتيان البيوت من ظهورها برأ. (إرشاد الساري) قوله: نهيمته: بفتح النون وسكون الهاء، أي حاجته. وقال ابن التين: ضبطناه أيضاً بكسر النون. وقوله: «يمنع أحدكم» جملة استئنافية، فلذلك فصلها عما قبلها. والمراد بالمنع في الأشياء المذكورة ليس منع حقيقتها، وإنما المراد منع كمالها. (عمدة القاري) قوله: فليعجل: أي الرجوع إلى أهله، وفي رواية عتيق بن يعقوب وسعيد المقرئ: «فليعجل الرجوع إلى أهله؛ فإنه أعظم لأجره». وفيه كراهة التغرب عن الأهل بغير حاجة. (عمدة القاري) قوله: إذا جد به السير: أي إذا اهتم به وأسرع، جد به الأمر وأجد: إذا اجتهد. وجواب «إذا» قوله: «يعجل إلى أهله» بضم الياء وفتح العين وتشديد الجيم. وفي نسخة: «تعجل» بفتح الفوقية والجيم. وللكشميهني كما في «الفتح»: «ويعجل» بالواو، وجواب «إذا» حينئذ محذوف، أي ماذا يصنع؟ (إرشاد الساري) قوله: جمع بينهما: وهو يؤيد ما قال الخنفيه من أن ما ورد من الجمع بين الصلاتين فهو جمع صورة لا حقيقة، كما مر بحثه برقم: ١١٠٧، والله أعلم بالصواب.

* أسماء الرجال: أبو الوليد: هشام بن عبد الملك، الطيالسي: شعبة. تقدم الآن. أبي إسحاق: عمرو بن عبد الله، السبيعي: عبد الله: ابن مسلمة بن قعنب القعني، سمي القرشي المخزومي. أبي صالح: ذكوان الزيات. سعيد بن أبي مريم: الجمحي. محمد: ابن جعفر بن أبي كثير، المدني. زيد بن أسلم: العدوي، مولى عمر ^{سهر}. أبيه: أسلم، وهو مخزمر.

سند: قوله: باب المسافر إذا جد به السير يعجل إلى أهله: جملة «يعجل» حال، وجواب «إذا» مقدر أي فماذا يفعل؟ أي يجمع بين الصلاتين. ولا يحسن جعل جملة «يعجل» جواب «إذا»، كما لا يخفى.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١- ترجمة سهر

١- بَابُ الْمُحْصِرِ وَجَزَاءِ الصَّيْدِ

٢٤٣/١

وَقَوْلُهُ: «فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِفُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ». وَقَالَ عَطَاءُ: الْإِحْصَارُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يَحْبِسُهُ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «وَحْصُورًا» لَا يَأْتِي النِّسَاءَ.

أي منع من تمام الحج والعمرة. (ع)
أي مكانه الذي يجب أن ينحر، وهو الحرم
ترجمة
هو ابن أبي رباح، وصله ابن أبي شيبة. (ق)
(البقرة: ١٩٦)

٢- بَابُ إِذَا أَحْصَرَ الْمُعْتَمِرُ

٢٤٣/١

١٨٠٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ* عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنه حِينَ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ مُعْتَمِرًا فِي الْفِتْنَةِ قَالَ: إِنْ صُدُّتُمْ عَنِ الْبَيْتِ صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَأَهْلُ بِعُمْرَةٍ مِنْ أَجْلِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَهْلَ بِعُمْرَةٍ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ.

أي منع
أي في الحديبية
سنة ست. (ق)

١٨٠٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَسْمَاءَ* حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ* عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَسَلَامِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَاهُ: أَنَّهُمَا كَلَّمَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنه لِيَأْتِيَ نَزْلَ الْجَيْشِ بَابِنَ الزُّبَيْرِ فَقَالَا: لَا يَضُرُّكَ إِلَّا تَحَجُّ الْعَامِ، إِنَّا نَخَافُ أَنْ يُحَالَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْبَيْتِ. فَقَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَحَالَ كَقَارٍ فُرْدَيْشٍ دُونَ الْبَيْتِ، فَتَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ هَدْيَهُ، وَحَلَقَ رَأْسَهُ. وَأَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أُوجِبْتُ عُمْرَةً إِنْ شَاءَ اللَّهُ، أَنْظِلْنِي، فَإِنْ خِلِّي بَيْنِي وَبَيْنَ الْبَيْتِ طُفْتُ، وَإِنْ حِيلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ.....

أي أكرمت نفسي ذلك. (ع)

١. باب: وفي نسخة: «أبواب». ٢. وقوله: وفي نسخة بعده: «تعالى». ٣. قال أبو عبد الله الخ: كذا للمستمل وأبي ذر. ٤. صددم: وفي نسخة: «صددت». ٥. صنعنا: كذا لأبي الوقت، وفي نسخة: «صنعنا». ٦. لا يضرك: وفي نسخة: «لا يضرك». ٧. إنا: وفي نسخة: «وإنا». ٨. عمرة: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «العمرة».

ترجمة: قوله: باب المحصر وجزاء الصيد: وفي نسخة: «أبواب المحصر وجزاء الصيد»، قال القسطلاني: أي بيان أحكام المحصر وأحكام الصيد الذي يتعرض إليه الحرم. وقوله: بالرفع على الاستئناف، أو بالجر عطفًا على «المحصر»، أي وبيان المراد من قوله تعالى ... اهـ قوله: وقال عطاء الخ: قال الحافظ: وفي اقتصاره على تفسير عطاء إشارة إلى أنه اختار القول بتعميم الإحصار، وهي مسألة اختلاف بين الصحابة وغيرهم، فقال كثير منهم: الإحصار من كل حابس حبس الحاج من عدو ومرض وغير ذلك... إلى آخر ما قال. قال القسطلاني: وبه قالت الخفية كثير من الصحابة وغيرهم، حتى أفنى ابن مسعود رجلاً لدغ بأنه محصر، أخرجه الطحاوي وابن حزم بإسناد صحيح. وقال الأئمة الثلاثة: لا إحصار إلا بالعدو... إلى آخر ما قال. قوله: باب إذا أحصر المعتصر: قيل: الغرض منه الرد على من قال: التحلل بالإحصار خاص بالحاج بخلاف المعتصر، فلا يتحلل بذلك، بل يستمر على إحرامه حتى يطوف بالبيت؛ لأن السنة كلها وقت للعمرة، فلا يخشى فواتها، بخلاف الحج، وهو محكي عن مالك، كذا في «الفتح».

سهر: قوله: باب المحصر: بضم الميم وسكون الحاء المهمله وفتح الصاد المهمله. ولأبي ذر: «أبواب» بالجمع، كذا في «القسطلاني». قال في «الدر المختار»: «الإحصار» لغة: المنع، وشرعاً: منع عن ركن. إذا أحصر بدو أو مرض أو موت محرم أو هلاك نفقة حل له التحلل، فحينئذ يثبث المفرد دماً أو قيمته، فإن لم يجد بقي محرماً حتى يجد أو يتحلل بطواف. انتهى قال العيني: اختلف العلماء في المحصر بأي شيء يكون؟ وبأي معنى يكون؟ فقال قوم وهم عطاء وإبراهيم النخعي والثوري: يكون المحصر بكل حابس من مرض أو غيره من عدو وكسر وذهاب نفقة ونحوها مما يمنعه عن المضي إلى البيت، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه، وروي ذلك عن ابن عباس وابن مسعود وزيد بن ثابت. وقال آخرون: وهم الليث بن سعد ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق: لا يكون الإحصار إلا بالعدو فقط، ولا يكون بالمرض. انتهى قوله: في الفتنة: أراد فتنة الحجاج حين نزل بابن الزبير بقتاله. (عمدة القاري) قوله: فأهل بعمره: زاد في رواية جويرية: «من ذي الحليفة»، وفي رواية أيوب الماضية: «فأهل بالعمرة من الدار». والمراد بالدار المنزل الذي نزل به ذي الحليفة. قيل: يحتمل أن يراد بالدار التي بالمدينة. قلت: فعلى هذا التوفيق بينهما بأن يقال: إنه أهل بالعمرة من داخل بيته، ثم أظهرها بعد أن استقر بذي الحليفة. (عمدة القاري) قوله: وأشهدكم: الظاهر أنه أراد تعليم من يريد الاقتداء به، وإلا فالتلفظ ليس بشرط، كذا في «القسطلاني» و«العيني». قوله: إن شاء الله: هذا ترك وليس بتعليق؛ لأنه كان جازماً بالإحرام بقرينة «أشهدكم». ويحتمل أن يكون منقطعاً عما قبله، ويكون ابتداء شرط، والجزاء «أنطلق». (عمدة القاري وإرشاد الساري)

* أسماء الرجال: عبد الله بن يوسف: التنيسي. مالك: الإمام المدني. نافع: مولى ابن عمر، أبو عبد الله المدني. عبد الله بن محمد بن أسماء: الضبعي البصري، يروي عن عمه جويرية: ابن أسماء بن عبيد، الضبعي. نافع: المذكور آنفاً.

فَعَلْتُ كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ. فَأَهْلَ بِالْعُمْرَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، ثُمَّ سَارَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: إِنَّمَا شَأْنُهُمَا وَاحِدٌ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ حَجَّةً مَعَ عُمْرَتِي. فَلَمْ يَحِلَّ مِنْهُمَا حَتَّى حَلَّ يَوْمَ النَّحْرِ، وَأَهْدَى، وَكَانَ يَقُولُ: لَا يَحِلُّ حَتَّى يَطُوفَ طَوَافًا وَاحِدًا يَوْمَ يَدْخُلُ مَكَّةَ.

١٨٠٨- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ* عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ بَعْضَ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ* قَالَ لَهُ: لَوْ أَقَمْتُ بِهِذَا!

١٨٠٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ* حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ* حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ* عَنْ عِكْرِمَةَ* قَالَ: فَقَالَ

ابْنُ عَبَّاسٍ: قَدْ أَحْصَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَحَلَقَ رَأْسَهُ وَجَامَعَ نِسَاءَهُ، وَنَحَرَ هَدْيَهُ، حَتَّى اعْتَمَرَ عَامًا قَابِلًا.

أي عام الحديبية

٣- بَابُ الْإِحْصَارِ فِي الْحَجِّ

٢٤٣/١

١٨١٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ* حَدَّثَنَا يُونُسُ* عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ* قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ ﷺ يَقُولُ:

أَلَيْسَ حَسْبُكُمْ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ إِنْ حُبِسَ أَحَدُكُمْ عَنِ الْحَجِّ فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ حَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، حَتَّى يَحْجَّ عَامًا قَابِلًا، فَيُهْدِي، أَوْ يَصُومُ إِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا.

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ: حَدَّثَنِي سَالِمٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ نَحْوَهُ.

ابن المبارك، بالسند السابق. (قرئ) هو ابن راشد

١. حل: ولأبي ذر: «دخل». ٢. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٣. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٤. فقال: كذا لأبي الوقت، وفي نسخة: «قال».

٥. حتى: وللمستمل وأبي ذر: «ثم». ٦. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا». ٧. فطاف: وفي نسخة: «طاف».

ترجمة: قوله: باب الإحصار في الحج قال الحافظ: قال ابن المنير: أشار به إلى أن الإحصار في عهد النبي ﷺ إنما وقع في العمرة، فقام العلماء الحج على ذلك، وهو من الإلحاق لنفي الفارق، وهو من أقوى الأقسية. اهـ

سهر: قوله: لو أقمت بهذا: وجواب «لو» محذوف، تقديره: لو أقمت في هذه السنة لكان خيرا، أو نحو ذلك. ويجوز أن يكون للتمني، فلا يحتاج إلى جواب. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: موسى بن إسماعيل: هو التبوذكي. جويرية ونافع وبعض بني عبد الله: تقدموا الآن. محمد: هو الذهلي، قاله حاكم. أو هو ابن مسلم بن واره، أو هو أبو حاتم محمد بن إدريس، الرازي. يحيى بن صالح: الحمصي. معاوية بن سلام: الحبشي. يحيى بن أبي كثير: الطائي مولاهم. عكرمة: مولى ابن عباس. أحمد بن محمد: المعروف بمردويه. عبد الله: هو ابن المبارك، المروزي. يونس: هو ابن يزيد، الأيلي. الزهري: هو ابن شهاب. سالم: هو ابن عبد الله بن عمر.

سند: قوله: أليس حسبكم سنة رسول الله ﷺ إلخ: غرضه ﷺ إنكار الاشتراط بأنه يخالف السنة، وقد أخذ بهذا الإنكار بعض الأئمة، لكن رد بأن سنة الاشتراط صحيحة، ولذلك أخذ به بعض الأئمة أيضا. وقال الحق ابن حجر ما حاصله: يحتمل أن مراده بالسنة قياس من أحصر من الحاج على من أحصر من المعتمرين، والإحصار عن العمرة هو الواقع للنبي ﷺ. ويحتمل أن يكون مراده بـ«سنة نبيكم»، وبما بعده شيئا سمعه من النبي ﷺ في حق من يحصل له ذلك وهو حاج. انتهى ولا يخفى أن ابن عمر بين السنة بقوله: «طاف بالبيت والصفا...»، والقياس على إحصار النبي ﷺ لا يفيد ذلك، إذ ما كان في إحصاره ﷺ طواف أصلا، وإنما كان نحر وحلق، فينبغي أن يتعين الوجه الثاني. ثم كلام ابن عمر لا يجري في مطلق الإحصار عن الحج، بل في من أحصر بعد الوصول إلى البيت، كما لا يخفى، والله تعالى أعلم.

٤- بَابُ النَّحْرِ قَبْلَ الْخَلْقِ فِي الْحَصْرِ

٢٤٣/١

١٨١١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنِ الْمِسْوَرِ سهر: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَحَرَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ بِذَلِكَ.

١٨١٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَدْرٍ شُجَاعٌ: بْنُ الْوَلِيدِ عَنْ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعُمَرِيِّ قَالَ: وَحَدَّثَ نَافِعٌ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ وَسَلَامًا: كَلَّمَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ سهر فَقَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مُعْتَمِرِينَ، فَحَالَ كِفَارٌ فُرْدِشَ دُونَ النَّبِيِّ، فَنَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بُدْنَهُ، وَخَلَقَ رَأْسَهُ.

٥- بَابُ مَنْ قَالَ: لَيْسَ عَلَى الْمُحْصِرِ بَدَلٌ

٢٤٣/١

وَقَالَ رَوْحٌ عَنْ شَيْبِلٍ سهر عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ سهر: إِنَّمَا الْبَدَلُ عَلَى مَنْ نَقَصَ حَجَّهُ بِالتَّلَذُّدِ، فَأَمَّا مَنْ حَبَسَهُ عَذْرًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَحِلُّ وَلَا يَرْجِعُ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ وَهُوَ مُحْصَرٌّ نَحَرَهُ إِنْ كَانَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَبْعَثَ بِهِ، وَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَبْعَثَ بِهِ لَمْ يَحِلَّ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ.

وَقَالَ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ: يَنْحَرُ هَدْيُهُ وَيَخْلُقُ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ، وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ بِالْحَدِيثِيَّةِ نَحَرُوا وَخَلَقُوا الإمام وَحَلَّوْا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَبْلَ الطَّوَّافِ وَقَبْلَ أَنْ يَصِلَ الْهَدْيُ إِلَى النَّبِيِّ، ثُمَّ لَمْ يُذَكَّرْ أَنَّ النَّبِيَّ أَمَرَ أَحَدًا أَنْ يَقْضِيَ شَيْئًا،.....

١. حدثنا: ولابن عساكر وأبي ذر: «حدثني». ٢. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني». ٣. نقص: وفي نسخة: «نقض». ٤. عذر: وفي نسخة: «عدو».
٥. به: كذا لأبوي ذر والوقت. ٦. كان: كذا لابن عساكر. ٧. يقضي: وفي نسخة: «يقضوا».

قوله: باب النحر قبل الخلق في الحصر: قال الحافظ: أشار بقوله: «في الحصر» إلى أن هذا الترتيب يختص بحال من أحصر، وقد تقدم أنه لا يجب في حال الاختيار في «باب» إذا رمى بعد ما أمسى أو خلق قبل أن يذبح». اهـ قوله: باب من قال ليس على المحصر بدل: قال الحافظ: أي قضاء لما أحصر فيه من حج أو عمرة.

سهر: قوله: نحر قبل أن يخلق وأمر أصحابه به. قال الكرمانى: فإن قلت: قال تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِفُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ (البقرة: ١٩٦)، والخطاب للمحصرين، ومقتضاه أن الخلق لا يقدم على النحر في محله؟ قلت: بلوغ الهدى المحل زماناً أو مكاناً لا يستلزم نحره، ومحل هدى المحصر هو حيث أحصر فقد بلغ محله، وبلغ أنه ﷺ تحلل بالحديبية ونحرها، وهي من الحل لا من الحرم. انتهى قال العيني: مذهب أبي حنيفة أن دم الإحصار يتوقف بالحرم وهو المكان، لا يوم النحر وهو الزمان، لإطلاق النص. وعند أبي يوسف ومحمد يتوقف بالزمان والمكان كما في الخلق. وهذا الخلاف في المحصر بالحج، وأما دم المحصر بالعمرة فلا يتوقف بالزمان بلا خلاف بينهم، وبالهدي لا يتحلل المحصر عند أبي يوسف، ولا بد له من الخلق بعد النحر؛ لأنه إن عجز عن أداء المناسك لم يعجز عن الخلق. وقال أبو حنيفة ومحمد: يتحلل بالذبح؛ لإطلاق النص، قاله العيني. ذبحه ﷺ في الحديبية أكثرها في الحرم، كذا ذكره الشيخ في «اللمعات» نقلاً عن «المواهب اللدنية»، وسيجيء.

قوله: بالتلذذ: بمعجمتين، أي بالجماع. و«نقض» بالضاد المعجمة، ولأبي ذر بالمهملة. (إرشاد الساري) قوله: عذر: بضم العين المهملة وسكون الذال المعجمة هو رواية الأكثرين، ولأبي ذر: «عدو» من العداوة. قال الكرمانى: العذر هو الوصف الطارئ على المكلف المناسب للتسهيل عليه. ولعله أراد به ههنا نوعاً منه كالمرض؛ ليصح عطف «أو غير ذلك». قوله: ولا يرجع: أي ولا يقضي، وهذا في النفل؛ إذ الفريضة باقية في ذمته كما كانت. وعند أبي حنيفة: إذا تحلل المحصر لزمه القضاء سواء كان نفلاً أو فرضاً، وهذه مسألة فيه اختلاف بين الصحابة ومن بعدهم. (عمدة القاري) قوله: يبلغ الهدى محله: قال أبو حنيفة: لا يذبحه إلا في الحرم؛ لأن دم الإحصار قربة، والإراقة لم تعرف قربة إلا في زمان أو مكان، فلا يقع قربة دونه، فلا يقع به التحلل. وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِفُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾؛ فإن الهدى اسم لما يهدى إلى الحرم. (إرشاد الساري)

* أسماء الرجال: محمود: هو ابن غيلان. عبد الرزاق: هو ابن همام. معمر: هو ابن راشد. عروة: هو ابن الزبير. المسور: هو ابن مخزومة بن نوفل، القرشي. محمد بن عبد الرحيم: المعروف بصاعقة. أبو بدر شجاع: ابن الوليد بن قيس، الكوفي. عمر: هو عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب. نافع: هو ابن عبد الله، المدني مولى ابن عمر. عبيد الله وسالم: هما ابنا عبد الله بن عمر. قال روح: هو ابن عباد، مما وصله إسحاق بن راهويه. شبل: بكسر المعجمة وسكون الموحدة، ابن عباد، المكي.

وَلَا يَعُودُوا لَهُ، وَالْحَدِيثُ خَارِجٌ مِنَ الْحَرَمِ.

١٨١٣- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: * حَدَّثَنِي مَالِكٌ * عَنْ نَافِعٍ * أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ حِينَ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ مُعْتَمِرًا فِي الْفِتْنَةِ: سهر إِنَّ صُدِّدْتُ عَنِ الْبَيْتِ صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم. فَأَهْلَلْ بِعُمْرَةٍ مِنْ أَجْلِ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ أَهْلًا بِعُمْرَةِ عَامِ الْحَدِيثِ. ثُمَّ إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ نَظَرَ فِي أَمْرِهِ فَقَالَ: مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ، فَالْتَفَتَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجِبْتُ الْحَجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ. ثُمَّ طَافَ لَهُمَا طَوَافًا وَاحِدًا، وَرَأَى أَنَّ ذَلِكَ مُجْزِئٌ عَنْهُ، وَأَهْدَى.

مر بيانه مرارا عن قريب في «الحج»

٦- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى

كجراحة وقمل

أي من كان به مرض يوجهه إلى الحلق. (ج)

مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّنْ صِّيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾

(البقرة: ١٩٦)

وَهُوَ مُحْتَجِرٌ، فَأَمَّا الصَّوْمُ فَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ

أي بين الأشياء الثلاثة

١٨١٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: * أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ * عَنْ مُجَاهِدٍ * عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى * عَنْ

كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ * رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ: «لَعَلَّكَ آذَاكَ هَوَامُكَ؟» قَالَ: نَعَمْ، يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «اخْلُقْ

جمع هامة، بتشديد الميم فيهما، وهي الدابة، والراد بها هنا القمل. (نس)

رَأْسَكَ وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ أَوْ انْسُكْ بِشَاةٍ.»

ليس فيه بيان قدر الإطعام وسبب في الحديث الآتي

٧- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ: ﴿أَوْ صَدَقَةٍ﴾ وَهِيَ إِطْعَامُ سِتَّةِ مَسَاكِينَ

٢٤٤/١

١٨١٥- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: * حَدَّثَنَا سَيْفٌ: حَدَّثَنِي مُجَاهِدٌ: * سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى: أَنَّ كَعْبَ بْنَ عُجْرَةَ رضي الله عنه حَدَّثَهُ.....

ابن سليمان المكي. (نس)

١. فقال: وفي نسخة: «وقال». ٢. واحد: وفي نسخة: «واحدة». ٣. مجزئ: ولكريمة: «مجزئًا».

٤. فأما الصوم: وللشميهني: «فأما الصيام». ٣. بشاة: وللشميهني وأبي ذر: «شاة».

ترجمة: قوله: باب قول الله فمن كان منكم مريضاً إلخ: قال الحافظ: أي باب تفسير قوله تعالى كذا. وقوله: «مجزئ» من كلام المصنف، استفاده من «أو» المكررة، وقد أشار إلى ذلك في أول «باب كفارات الأيمان». قوله: باب قول الله أو صدقة إلخ: قال الحافظ: يشير بهذا إلى أن الصدقة في الآية مبهمة فسرناها السنة، وهذا قال جمهور العلماء.

سهر: قوله: والحديث خارج من الحرم: وهي بتخفيف الياء الأخيرة عند المحققين كالشافعي وغيره. وعند غيرهم بتشديدها. وهي على نحو مرحلة من مكة. وهذه يحتمل أن يكون من تمة كلام مالك، وأن يكون من كلام البخاري، وغرضه: الرد على من قال: لا يجوز النحر حيث أحصر، بل يجب البعث إلى الحرم، فلما ألزموا بنحر رسول الله صلى الله عليه وسلم أجابوا بأن الحديث خارج من الحرم، فرد ذلك، هذا ما قاله الكرمان. قال العيني: هذه الجملة - سواء كانت من كلام مالك أو من كلام البخاري - لا تدل على غرضه؛ لأن كون الحديث خارج الحرم ليس مجمعا عليه، وقد روى الطحاوي من حديث الزهري عن عروة عن المسور: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان بالحديبية، خباؤه في الحل ومصلاه في الحرم، ولا يجوز في قول أحد من العلماء لمن قدر على دخول شيء من الحرم: أن ينحر هديه بدون الحرم. وروى البيهقي من حديث يونس عن الزهري عن عروة عن مروان والمسور بن عزمرة قالوا: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم زمن الحديبية في بضع عشرة من أصحابه... الحديث بطوله. وفيه: وكان مضطربا في الحل، وكان يصلي في الحرم. انتهى [المضطرب: هو البناء الذي يضرب ويقام على أوتاد مضروبة في الأرض]. والخباء بالكسر بيت من صوف أو وبر، والجمع «أخبية»، وإذا كان من شعر يسمى بيتا. انتهى كلام العيني. قوله: الفتنة: [أي حين نزل الحجاج لقتال ابن الزبير. (إرشاد الساري)] قوله: مجزئ: من «الأجزاء»، وهو الأداء الكافي. وهو بالرفع على أنه خير «أن». وفي رواية كريمة بالنصب على أنه خير «كان» محذوفا، وخطأ من خطأ النصب. (عمدة القاري) قوله: فأما الصوم: كذا هو رواية الأكثرين، وللشميهني: «فأما الصيام»، وكلمة «أما» تفصيلية تقتضي التقسيم، وهو محذوف، تقديره: وأما الصدقة فهي إطعام ستة مساكين، وأما النسك فأقله شاة، ذكره العيني.

* أسماء الرجال: إسماعيل: هو ابن أبي أويس. مالك: الإمام المدني. نافع: مولى ابن عمر. عبد الله بن يوسف: التنيسي. مالك: الإمام المدني. حميد بن قيس: المكي الأعرج القاري. مجاهد: هو ابن جبر، المفسر. عبد الرحمن بن أبي ليلى: الأنصاري المدني ثم الكوفي. كعب بن عجرة: الأنصاري المدني، أبو محمد، صحابي مشهور. أبو نعيم: الفضل بن دكين. مجاهد: ومن بعده تقدموا الآن.

قَالَ: وَقَفَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَدْيِيَّةِ، وَرَأْسِي يَتَهافتُ قَمَلًا فَقَالَ: «أَيُّذِيكَ هَوَامُكَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «فَاخْلُقْ رَأْسَكَ»
التصا به على التميز. (قس)
 أَوْ: «اخْلُقْ». قَالَ: فِي نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ﴾ إِلَى آخِرِهَا. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ تَصَدَّقْ بِفَرَقِ بَيْنِ سِتَّةٍ، أَوْ نُسْكِ مِمَّا تَيَسَّرَ».

من أنواع الهدى. (ع)

٨- بَابُ الإِطْعَامِ فِي الْفِدْيَةِ نِصْفُ صَاعٍ

٢٤٤/١

١٨١٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ* عَنْ عَبْدِ اللَّهِ* بْنِ مَعْقِلٍ قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى كَعْبِ ابْنِ عُجْرَةَ المدكور فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْفِدْيَةِ، فَقَالَ: نَزَلَتْ فِي خَاصَّةٍ، وَهِيَ لَكُمْ عَامَّةٌ، حُمِلَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقَمْلُ يَتَنَازَرُ عَلَى وَجْهِهِ فَقَالَ: «مَا كُنْتُ أَرَى الْوَجَعَ بَلَّغَ بِكَ مَا أَرَى - أَوْ: «مَا كُنْتُ أَرَى الْجُهْدَ بَلَّغَ بِكَ مَا أَرَى - نَحْدُ شَاءَ؟» فَقُلْتُ: لَا. قَالَ: «فَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسْكِينٍ، لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ».

بعض المعزة أي أظن. (قس)

بعض المعزة أي أظن. (قس)

بالنصب. (قس)

٩- بَابُ: النَّسْكِ شَاءَ

٢٤٤/١

١٨١٧- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ* أَخْبَرَنَا رَوْحٌ* حَدَّثَنَا شَيْبُلٌ* عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ* عَنْ مُجَاهِدٍ* حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ المدكور قَالَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَاهُ وَإِنَّهُ يَسْقُطُ عَلَى وَجْهِهِ، فَقَالَ: «أَيُّذِيكَ هَوَامُكَ؟» قَالَ: نَعَمْ. فَأَمَرَهُ أَنْ يَخْلُقَ وَهُوَ بِالْحَدْيِيَّةِ، وَلَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُمْ أَنَّهُمْ يَحِلُّونَ بِهَا، وَهُمْ عَلَى طَمَعٍ أَنْ يَدْخُلُوا مَكَّةَ،

١. أو نسك مما تيسر: ولكريمة: «أو انسك بما تيسر». ٢. بلغ: وللمستلمي والحموي والكشميهني: «يلبغ». ٣. قال: كذا لابن عساكر وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «فقال». ٤. أخبرنا: وفي نسخة: «حدثنا». ٥. وإنه يسقط: ولأبي السكك وأبي ذر: «وإنه ليسقط». ٦. وهم: وللحموي والكشميهني: «وهو».

ترجمة: قوله: باب الإطعام في الفدية نصف صاع: قال الحافظ: أي لكل مسكين من كل شيء. يشير بذلك إلى الرد على من فرق في ذلك بين القمح وغيره. قوله: باب النسك شاة: قال الحافظ: أي النسك المذكور في الآية.

سهر: قوله: يتهافت: [أي يتساقط شيئاً فشيئاً. (إرشاد الساري)] قوله: بفرق: بفتح الفاء وسكون الراء وفتحها، وهو مكيال معروف بالمدينة، وهو ستة عشر رطلاً. وقال الأزهري: كلام العرب بفتح الراء، والمحدثون يسكنونه. ووقع في رواية ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عند أحمد والترمذي وغيرهما: والفرق ثلاثة أصع. (عمدة القاري) قوله: أو نسك: [أي أو انسك بنسك، أو من باب «علفته تبتاً وماءً بارداً». (عمدة القاري)] قوله: الجهد: بفتح الجيم: المشقة، وقال النووي: وضم الجيم في المشقة لغة أيضاً. وقال صاحب «العين»: بالضم الطاقة، وبالفتح المشقة، وحينئذ تعين الفتح هنا. وفيه شك من الراوي، هل قال: «الوجع» أو «الجهد»، كذا في «العين» و«القسطلاني». قوله: فقلت لا: أي لا أجد «فقال: صم...»: قال النووي: ليس المراد أن الصوم لا يجزئ إلا لعدم الهدى، بل هو محمول على أنه سأل عن النسك، فإن وجده أخبره بأنه بخير بين الثلاث، وإن عدمه فهو بخير بين اثنين. (عمدة القاري) قوله: نصف صاع: أي من قمح، والدليل عليه أنه في رواية أحمد عن يمز عن شعبة: «نصف صاع طعام»، وأصرح منه ما رواه بشر بن عمر عن شعبة: «نصف صاع حنطة»، فهذا يدل على صحة الفرق بين القمح وغيره. فإن قلت: في رواية الطبراني عن أحمد بن محمد الخزاعي عن أبي الوليد شيخ البخاري فيه: «لكل مسكين نصف صاع من تمر». قلت: المحفوظ عن شعبة أنه قال في الحديث: «نصف صاع من طعام»، والاختلاف عليه في كونه تمرًا أو غيره من تصرف الرواة. (عمدة القاري) قوله: النسك شاة: والمطابقة لها في الحديث «أو يهدي شاة». قال أبو عمر: كل من ذكر النسك في هذا الحديث مفسراً إنما ذكروا شاة، وهو أمر لا خلاف فيه بين العلماء. انتهى وما ورد في رواية أبي داود وغيره من لفظ «البقرة» فهو لا يساوي الصحيح، وقد قال شيخنا زين الدين: لفظ «البقرة» منكر شاذ. ملتنظ من «العين» قوله: ولم يتبين لهم: أي لم يظهر لمن كان معه ﷺ في ذلك الوقت «أنهم يحلون بها» أي بالهديئة. «وهم» أي الرسول ﷺ ومن معه. ولأبي ذر والحموي والكشميهني: «وهو» أي الرسول ﷺ، «على طمع أن يدخلوا مكة». وهذه الزيادة ذكرها الراوي؛ لبيان أن الحلق كان لاستباحة محظور بسبب الأذى، لا لقصد التحلل بالحصر. (إرشاد الساري وعمدة القاري)

* أسماء الرجال: أبو الوليد: هشام بن عبد الملك، الطيالسي. شعبة: هو ابن الحجاج. عبد الرحمن بن الأصبهاني: هو عبد الرحمن بن عبد الله. عبد الله: ابن معقل بن مقرن بكسر الراء المشددة، التابعي الكوفي. إسحاق: هو ابن راهويه. روح: هو ابن عبادة. شبيل: هو ابن عباد، المكي. ابن أبي نجيح: هو عبد الله المكي. مجاهد: ومن بعده مروا مرتين.

فَأَنْزَلَ اللَّهُ الْفِدْيَةَ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُطْعِمَ فَرَقًا بَيْنَ سِتَّةٍ، أَوْ يُهْدِيَ شَاةً، أَوْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

١٨١٨- وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ: * حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ * عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ * عَنْ مُجَاهِدٍ * قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى عَنْ

كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَاهُ وَقَمَلُهُ يَسْقُطُ عَلَى وَجْهِهِ... مِثْلَهُ.

١٠- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَلَا رَفَثَ﴾

٢٤٤/١

أي في بيان ما جاء من الحديث في الرفث في قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ﴾. (ع)

١٨١٩- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: * حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * عَنْ مَنْصُورٍ * قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَازِمٍ * عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«مَنْ حَجَّ هَذَا الْبَيْتَ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ».

أي لم يخرج من حدود الشرع بالسباب وارتكاب المخطورات. (ق)

١١- بَابُ قَوْلِ اللَّهِ: ﴿وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ﴾

٢٤٥/١

(البقرة: ١٩٧)

١٨٢٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: * حَدَّثَنَا سُفْيَانُ * عَنْ مَنْصُورٍ * عَنْ أَبِي حَازِمٍ * عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ

حَجَّ هَذَا الْبَيْتَ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ».

بالفتح، والكسر جائز. (ع)

١. ستة: وفي نسخة بعده: «مساكين». ٢. حدثني: كذا لأبي الوقت، وفي نسخة: «أخبرنا».

٣. قال سمعت أبا حازم: وفي نسخة: «عن أبي حازم». ٤. كما: وفي نسخة: «كيوم». ٥. النبي: ولأبي الوقت: «رسول الله».

سهر: قوله: فلم يرفث: بتثنية الفاء، والضم المشهور في الرواية أي من باب «نصر ينصر». والرفث: بالفتح الاسم، وبالسكون المصدر. والمعنى: فلم يجامع أولم يأت بفحش من الكلام، قاله القسطلاني. قال العيني: الرفث يطلق ويراد به الجماع، وهو الذي عليه الجمهور في قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ﴾ (البقرة: ١٨٧)، ويطلق ويراد به الفحش، ويطلق ويراد به ذكر الجماع. وقيل: المراد به ذكر ذلك مع النساء لا مطلقاً، وقد اختلف في المراد بالرفث في الحديث على هذه الأقوال. قوله: رجع كما ولدته أمه: الجار والمجرور حال، أي مشابهاً لنفسه في البراءة عن الذنوب في يوم الولادة، أو يكون «رجع» بمعنى صار، والظرف خبره، ظاهره الصغائر والكبائر، قاله العيني. قال عياض: ما في الأحاديث في تكفير الصغائر فقط هو مذهب أهل السنة؛ فإن الكبائر لا يكفرها إلا التوبة ورحمة الله تعالى، أي فهي لا تكفر بعمل، ونقل ابن عبد البر الإجماع عليه، كذا في «المرفأة» في أول «كتاب الصلاة».

* أسماء الرجال: محمد بن يوسف: الفريابي. ورقاء: هو ابن عمر بن كليب، الليشكري. ابن أبي نجيح ومجاهد: ومن بعدهما تقدموا. سليمان بن حرب: الواشحي. شعبة: هو ابن الحجاج، العتكي. منصور: هو ابن المعتمر. (إرشاد الساري وغيره) أبا حازم: هو سلمان مولى عزة الأشجعية. محمد بن يوسف: الفريابي. سفيان: هو الثوري. منصور: هو ابن المعتمر. أبي حازم: تقدم الآن.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١- بَابُ جَزَاءِ الصَّيْدِ وَنَحْوِهِ

٢٤٥/١

وَقَوْلِ اللَّهِ: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ هَدِيًّا بَلِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكِ صِيَامًا﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾ أَحَلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَنًا لَّكُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾

٢- بَابُ: وَإِذَا صَادَ الْحَلَالُ فَأَهْدَى لِلْمُحْرِمِ الصَّيْدَ: أَكَلَهُ

هذا في رواية أبي ذر وسقط لغيره

وَلَمْ يَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ * وَأَنْسَ * بِالذَّبْحِ بَأْسًا، وَهُوَ غَيْرُ الصَّيْدِ نَحْوُ الْإِبِلِ وَالنَّعَمِ وَالْبَقَرِ وَالْجَوَارِحِ وَالْحَيْلِ. يُقَالُ: ﴿عَدْلٌ﴾ مِثْلٌ، فَإِذَا كَسَرْتَ قُلْتَ: «عِدْلٌ» فَهُوَ زَنَةُ ذَلِكَ. ﴿قِيَمًا﴾ قِيَامًا. ﴿يَعْدِلُونَ﴾ يَجْعَلُونَ لَهُ عِدْلًا.

١٨٢١- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَصَالَةَ * حَدَّثَنَا هِشَامٌ * عَنْ يَحْيَى * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ * بْنِ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: انْطَلَقَ أَبِي عَامَ الْحَدِيثِ فَأَحْرَمَ أَصْحَابَهُ وَلَمْ يُحْرَمِ، وَحَدَّثَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ عَدُوًّا يَغْرُوهُ، فَانْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ.....
أي يقصده. (ع)

١. باب جزاء الخ: وفي نسخة: «باب قول الله سبحانه: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾». ٢. ومن قتله الخ: وفي نسخة: «وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ» إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾». ٣. باب: كذا لأبي ذر. ٤. وهو: وفي نسخة بعده: «في».

ترجمة: قوله: باب جزاء الصيد ونحوه: قال القسطلاني: ولم يذكر المصنف في رواية أبي ذر حديثنا في هذه الترجمة؛ إشارة إلى أنه لم يثبت على شرطه في جزاء الصيد حديث مرفوع، وفي رواية غير أبي ذر هنا: «باب» - بالتثنية - إذا صاد الحلال صيداً فأهدى للمحرم الصيد أكله المحرم. قال العيني كالحافظ ابن حجر: هذه الترجمة هكذا ثبتت في رواية أبي ذر، وسقط في رواية غيره، وجعلوا ما ذكر في الباب من جملة الباب الذي قبله. اهـ والذي في الفرع يقتضي أن لفظ الباب هو الساقط فقط دون الترجمة؛ فإنه كتب قبل «إذا» وأوَّاء للعطف، ورقم عليها علامة الثبوت لأبوي ذر والوقت، وكذا رأيته في بعض الأصول المعتبرة: «وإذا صاد الحلال - إلى آخر قوله - أكله». اهـ
قوله: باب وإذا صاد الحلال فأهدى للمحرم الخ: تقدم ذكره في الباب السابق. وقال صاحب «الفيض»: ذهب جماعة من السلف إلى أنه لا يحل لحم الصيد للمحرم مطلقاً، سواء صاده أو صيده له أو لم يصده له. وقال الحجازيون بجوازه بشرط ما لم يصده له. ويجوز عندنا ما لم يُشِرْ أو يُعِنْ عليه، سواء صيده له أو لا، والبحاري واقفاً في المسألة، ولذا لم يخرج حديث الحجازيين، وأخرج حديث أبي قتادة، وهو حجة للحنفية.

سهر: قوله: لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم: وهو حرام بلا خلاف، ويجب الجزاء بقتله سواء كان القتل ناسياً أو عمداً، وقيد العمدية في الآية إما لأن مورد النص فيمن تعمد أو لأن الأصل فعل المتعمد، والخطأ ملحق به للتغليظ. قال الزهري: نزل الكتاب بالعمد، وجاءت السنة بالخطأ. (عمدة القاري)
قوله: فجزاء مثل ما قتل من النعم: وهي الإبل والبقر والغنم. قال مالك والشافعي ومحمد بن الحسن: المراد بالآية إخراج مثل الصيد المقتول من النعم إن كان له مثل، ففي النعامة بدنة، وفي بقرة الوحش وحماره وبقرة، وفي الغزال عنز، وفي الأرنب عناق، وفي البربوع جفرة. وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: الواجب القيمة، فإن كان له مثل ثمة يشترى بتلك القيمة هدي أو طعام، أو يتصدق بقيمته. قال مالك والشافعي وأحمد ومحمد بن الحسن: الخيار في تعيين الهدي أو الإطعام أو الصيام إلى الحكمين العدلين، فإذا حكما بالهدي فالمعتبر فيما له مثل المثل، ويظهر من حيث الحلقة ما هو مثل كما ذكرناه، والمعتبر فيما لا مثل له القيمة؛ لقوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ هَدِيًّا﴾ نصب «هَدِيًّا» لوقوع الحكم عليه، وفي وجوب المثل فيما له مثل قوله تعالى: ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ﴾ أو جب المثل من النعم. وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: الخيار للقاتل في أن يشترى بقيمة المقتول؛ لأن الوجوب عليه - كما في اليمين - فالخيار إليه، وحكم الحكمين لتقدير القيمة. و«هَدِيًّا» نصب على الحال، أي في حال الإهداء، قاله العيني، ومما في كتب الأصول.
قوله: بالذبح بأساً: أي بذبح المحرم، وظاهر العموم يتناول الصيد وغيره، لكن مراده الذبح في غير الصيد، أشار إليه بقوله: «وهو غير الصيد». (عمدة القاري)
قوله: يقال عدل مثل الخ: أشار بهذا إلى الفرق بين «العدل» بفتح العين و«العدل» بكسرها. قوله: «فهو زنة ذلك» أي موازنه في القدر. قوله: ﴿قِيَمًا﴾ أشار به إلى ما في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْكُبَىٰ حَرَمًا قِيَمًا﴾ (المائدة: ٩٧) أي «قواماً» بكسر القاف، نظام الشيء وعماده، أي يقوم به أمر دينهم ودنياهم. قوله: ﴿يَعْدِلُونَ﴾ أشار به إلى ما في سورة الأنعام: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ أي يجعلون له عدلاً أي مثلاً، تعالى الله عن ذلك. (إرشاد الساري وعمدة القاري) قوله: ولم يحرم: أي أبو قتادة، قيل: كيف جاز له التجاوز عن الميقات بغير إجماع؟ أجيب بأنه يحتمل أن ذلك قبل توقيت المواقيت، أو أنه لم ينو الدخول بمكة. وروى الطحاوي عن أبي سعيد الخدري قال: «بعث النبي ﷺ أبا قتادة على الصدقة، وخرج رسول الله ﷺ وأصحابه وهم محرمون، حتى نزلوا عسفان، فإذا هم بحمار وحش، قال: وجاء أبو قتادة، وهو حل الحديث، كذا في «العيني».

* أسماء الرجال: ولم ير ابن عباس: مما وصله عبد الرزاق. وأنس: مما وصله ابن أبي شية. معاذ بن فضالة: الزهري. هشام: هو الدستوائي. يحيى: هو ابن أبي كثير. عبد الله: ابن أبي قتادة الحارث بن ربعي، الأنصاري.

فَبَيْنَمَا أَنَا مَعَ أَصْحَابِي يُضْحِكُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، فَتَنَظَرْتُ فَإِذَا أَنَا بِحِمَارٍ وَحْشٍ، فَحَمَلْتُ عَلَيْهِ فَطَعَنْتُهُ فَأَثْبَتُهُ، وَاسْتَعَنْتُ بِهِمْ قَائِبُوا أَنْ يُعِينُونِي، فَأَكَلْنَا مِنْ لَحْمِهِ، وَخَشِينَا أَنْ نُفْتَطَعَ، فَطَلَبْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَرْفَعُ فَرَسِي شَاوًا وَأَسِيرُ شَاوًا، فَلَقِيتُ رَجُلًا مِنْ بَنِي غِفَارٍ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ، قُلْتُ أَيْنَ تَرَكْتَ النَّبِيَّ ﷺ؟ قَالَ: تَرَكْتُهُ بِتَعْنٍ وَهُوَ قَائِلُ السَّقْيَا. قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَهْلَكَ يَقْرَءُونَ عَلَيْكَ السَّلَامَ وَرَحْمَةَ اللَّهِ، إِنَّهُمْ قَدْ خَشَوْا أَنْ يَقْتَطِعُوا دُونَكَ، فَانْتَظَرُهُمْ. قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصَبْتُ حِمَارَ وَحْشٍ، وَعِنْدِي مِنْهُ فَاضِلَةٌ. فَقَالَ لِلْقَوْمِ: «كُلُوا» وَهُمْ مُحْرَمُونَ.

٣- بَابُ: إِذَا رَأَى الْمُحْرِمُونَ صَيْدًا فَضَحِكُوا فَفَطِنَ الْحَلَالَ

١٨٢٢- حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ: * حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ * عَنْ يَحْيَى * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ أَبَاهُ ﷺ حَدَّثَهُ قَالَ: انْطَلَقْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ فَأَحْرَمَ أَصْحَابُهُ وَلَمْ أُحْرَمْ، فَأُبَيِّنَا بَعْدَ بَغِيقَةٍ فَتَوَجَّهْنَا نَحْوَهُمْ، فَبَصُرَ أَصْحَابِي بِحِمَارٍ وَحْشٍ، فَجَعَلَ بَعْضُهُمْ يَضْحَكُ إِلَى بَعْضٍ، فَتَنَظَرْتُ فَرَأَيْتُهُ فَحَمَلْتُ عَلَيْهِ الْفَرَسَ، فَطَعَنْتُهُ فَأَثْبَتُهُ، فَاسْتَعَنْتُهُمْ قَائِبُوا أَنْ يُعِينُونِي، فَأَكَلْنَا مِنْهُ. ثُمَّ لَحِقْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَخَشِينَا أَنْ نُفْتَطَعَ، أَرْفَعُ فَرَسِي شَاوًا وَأَسِيرُ عَلَيْهِ شَاوًا، فَلَقِيتُ رَجُلًا مِنْ بَنِي غِفَارٍ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ، قُلْتُ لَهُ: أَيْنَ تَرَكْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: تَرَكْتُهُ بِتَعْنٍ وَهُوَ قَائِلُ السَّقْيَا. فَلَحِقْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَيْتُهُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَصْحَابَكَ أَرْسَلُوا يَقْرَءُونَ عَلَيْكَ السَّلَامَ وَرَحْمَةَ اللَّهِ، وَإِنَّهُمْ قَدْ خَشَوْا أَنْ يَقْتَطِعَهُمُ الْعَدُوُّ دُونَكَ، فَانْتَظَرُهُمْ، فَفَعَلَ. قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا أَصَدْنَا حِمَارَ وَحْشٍ، وَإِنَّ عِنْدَنَا مِنْهُ فَاضِلَةٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: «كُلُوا» وَهُمْ مُحْرَمُونَ.

بشديد الصاد، وأصله اصطدا

أي ما سألته من انتظارهم. (قس)

١. فبينما: وفي نسخة: «فبينما». ٢. يضحك: وفي نسخة: «فضحك». ٣. يتعنه: وللشميهني: «يتعنه». ٤. ورحمة الله: وفي نسخة بعده: «وبركاته».
٥. محرمون: وفي نسخة بعده: «قال أبو عبد الله: شأوا مرة». ٦. فبصر: وللشميهني وأبي ذر: «فنظر». ٧. له: كذا لأبوي ذر والوقت.
٨. ورحمة الله: وفي نسخة بعده: «وبركاته». ٩. أصدنا: وفي نسخة: «صدنا»، وفي نسخة: «أصدنا».

ترجمة: قوله: باب إذا رأى المحرمون صيدا: قلت: الظاهر عندي أن المصنف أشار إلى الاختلاف في هذه المسألة، ولم أجد مذاهب الأئمة الأربعة في هذه المسألة صريحا، إلا ما في «شرح المنهاج»: له أكل لحم صيد لم يصد له ولا دل ولو بطريق خفي، كان ضحك فتنبه الصائد له. اهـ والعجب من الشراح أنهم لم يتعرضوا له.

سهر: قوله: فأثبتته: [بالمثلثة فموحدة فوقية، أي جعلته ثابتا في مكانه لا حراك له. (إرشاد الساري والكواكب الدراري)]

قوله: أرفع: بالتخفيف والتشديد، أي أرفعه في سيره وأجره. قوله: «شأوا» بالشين المعجمة وسكون الهزرة، وهو الطلق والغاية، معناه: أركضه شديدا وأسهل سيره تارة. (عمدة القاري) قوله: يتعنه: بكسر الفوقية وفتحها فعين مهمله ساكنة ثم هاء مكسورة ثم نون، ورواية الأكثر بالكسر، وللشميهني بكسر أوله وثالثه، ولغيره بفتحهما، وهو عين ماء على ثلاثة أميال من السقيا. قوله: «وهو قائل» روي بوجهين: أحدهما وأشهرهما من القيلولة، والثاني بالموحدة، وهو ضعيف، كأنه تصحيف، فإن صح فمعناه: إن تعنه موضع مقابل السقيا. و«السقيا» كدنيا، قرية جامعة بين مكة والمدينة. قوله: بغيقة: [يفتح المعجمة وسكون التحتية وفتح القاف، موضع من بلاد بني غفار بين الحرمين. (إرشاد الساري وعمدة القاري)] قوله: نفتطع: أي يقتطعنا العدو عن النبي ﷺ؛ لأنه سبفا. (إرشاد الساري)

* أسماء الرجال: سعيد بن الربيع: الهروي، نسبته لبيع الثياب الهروية. علي بن المبارك: الهنائي. يحيى: ابن أبي كثير.

سند: قوله: فطعننته فأثبتته: من «الإثبات»، أي حبسته وجعلته ثابتا في مكانه. وقوله: «فاستعنتهم» بالفاء، إما بناء على أنه ما مات من طعنه، بل أخلوه وذبحوه، ولذلك احتاج إلى الاستعانة بهم، وهو الظاهر من قوله: «فأثبتته»، أو على أنه أراد الاستعانة بهم في الحمل وغيره، والله تعالى أعلم.

٢٤٥/١

٤- بَابُ: لَا يُعِينُ الْمُحْرِمُ الْحَلَالَ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ

١٨٢٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ * حَدَّثَنَا سُفْيَانُ * عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ * عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ * سَمِعَ أَبَا قَتَادَةَ * ^٣ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْقَاحَةِ مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى ثَلَاثٍ، ح: وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ * حَدَّثَنَا سُفْيَانُ * عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ، ^٤ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ * قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْقَاحَةِ، وَمِنَّا الْمُحْرِمُ وَمِنَّا غَيْرُ الْمُحْرِمِ، فَرَأَيْتُ أَصْحَابِي يَتَرَاءَوْنَ شَيْئًا فَتَنَظَّرْتُ، فَإِذَا حِمَارٌ وَحِشٌ - يَعْنِي وَقَعَ سَوْطُهُ - فَقَالُوا: لَا نُعِينُكَ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ، إِنَّا مُحْرِمُونَ. فَتَنَاوَلْتُهُ فَأَخَذْتُهُ، ثُمَّ أَتَيْتُ الْحِمَارَ مِنْ وَرَاءِ أَكْمَةِ، فَعَقَرْتُهُ، فَأَتَيْتُ بِهِ أَصْحَابِي، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: كُلُوا. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَأْكُلُوا. فَأَتَيْتُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ أَمَامَنَا، فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: «كُلُوهُ حَلَالٌ». قَالَ لَنَا عَمْرُو: اذْهَبُوا إِلَى صَالِحٍ فَاسْأَلُوهُ عَنْ هَذَا وَغَيْرِهِ، وَقَدِمَ عَلَيْنَا هَهُنَا.

٥- بَابُ: لَا يُشِيرُ الْمُحْرِمُ إِلَى الصَّيْدِ لِكَيْ يَصْطَادَهُ الْحَلَالُ

١٨٢٤- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ * حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ * حَدَّثَنَا عُثْمَانُ * - هُوَ ابْنُ مُوَهَّبٍ - أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ: أَنَّ أَبَاهُ * أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ حَاجًّا، فَخَرَجُوا مَعَهُ قَصْرَفٌ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ - فِيهِمْ أَبُو قَتَادَةَ - فَقَالَ: خُذُوا سَاحِلَ الْبَحْرِ حَتَّى تَلْتَقِي. فَأَخَذُوا سَاحِلَ الْبَحْرِ، فَلَمَّا انْصَرَفُوا أَخْرَمُوا كُلَّهُمْ إِلَّا أَبَا قَتَادَةَ لَمْ يُحْرِمَ.

١. حدثنا: ولأبي الوقت: «حدثني». ٢. عن: كذا لأبي الوقت، ولكريمة: «حدثنا». ٣. أبي محمد: وفي نسخة: «نافع مولى أبي قتادة».

٤. عن: وفي نسخة: «حدثنا». ٥. وقع: وفي نسخة: «فوقع». ٦. فقال: وفي نسخة: «قال». ٧. حلال: وفي نسخة: «حلالا».

٨. فاسألوهم: وفي نسخة: «فسلوهم». ٩. إلا أبا قتادة: كذا للكشميهني وأبي ذر، وللاكثر: «إلا أبو قتادة» [إلا بمعنى لكن، و«أبو قتادة» مبتدأ، و«لم يحرم» خبره. (ع)].

ترجمة: قوله: باب لا يعين المحرم الحلال إلخ: أي بفعل ولا قول. قيل: أراد هذه الترجمة الرد على من فرق من أهل الرأي بين الإعانة التي لا يتم الصيد إلا بها فتحرم، وبين الإعانة التي يتم الصيد بدونها فلا تحرم. انتهى من «الفتح» قوله: باب لا يشير المحرم إلى الصيد إلخ: قال الحافظ: أشار إلى تحريم ذلك، ولم يتعرض لوجوب الجزاء في ذلك، وهي مسألة خلاف، فاتفقوا على تحريم الإشارة إلى الصيد ليصطاد وعلى سائر وجوه الدلالات على المحرم، لكن قيده أبو حنيفة بما إذا لم يمكن الاصطياد بدونها. اهـ

سهر: قوله: بالقاحه: بقاف وحاء مهملة خفيفة، على ثلاث مراحل من المدينة قبل السقيا بنحو ميل. قال عياض: كذا قيده الناس كلهم، ورواه بعضهم عن البخاري بالفاء، وهو وهم، والصواب بالقاف، وزعم ابن إسحاق في المغازي أنها بفاء وجيم، ورد ذلك عليه ابن هشام. (عمدة القاري) قوله: منا غير المحرم: لا منافاة بينه وبين ما سبق، إنما يقتضي انحصار عدم الإحرام في أبي قتادة، فقد يريد بقوله: «ومنا غير المحرم» نفسه فقط، بدليل الأحاديث الدالة على الانحصار. (إرشاد الساري) قوله: يعني وقع سوطه: قال الكرمان: لفظ «يعني...» كلام الراوي تفسيرا لما يدل عليه «لا نعينك عليه»، يعني قالوا: لا نعينك على أخذ السوط حين وقع سوطه. قال العيني: قلت: هذا التركيب لا يتضح إلا بالأشياء المقدرة، تقديره: فإذا حمار وحش، فركبت فرسي وأخذت الرمح والسوط، فسقط مني السوط، فقلت: ناولوني، فقالوا: لا نعينك عليه. وكذا وقع في رواية أبي عوانة عن أبي داود الحراي عن علي بن المديني. (عمدة القاري)

قوله: فتناولته فأخذته: وفي رواية أبي عوانة: «فتناولته بشيء فأخذته»، وهذا يندفع سؤال الكرمان: تناول هو الأخذ، فما فائدة «فأخذته»؟ قوله: «من وراء أكمة» بفتحات، وهي التل من حجر واحد. قوله: «كلوه حلال» مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف، وظهر في رواية أبي عوانة فقال: «كلوه فهو حلال». ويروى: «حلالا» بالنصب، فإن صحت الرواية فهو منصوب على أنه صفة مصدر محذوف، أي أكلا حلالا. (عمدة القاري) قوله: خرج حاجا: قال الإسماعيلي: هذا غلط؛ فإن القصة كانت في عمرة [أي الحديبية]، وأما الخروج إلى الحج فكان في خلق كثير، وكانوا كلهم على الجادة لا على ساحل البحر، لعل الراوي أراد: خرج محرما، فعبر عن الإحرام بالحج غلطا. قال ابن حجر: لا غلط في ذلك، بل هو على الجاز السائغ. وأيضا فالجح في الأصل: قصد البيت، فكانه قال: خرج قاصدا للبيت، ولهذا يقال للعمرة الحج الأصغر.

* أسماء الرجال: عبد الله بن محمد: المسندي. سفيان: هو ابن عيينة، الهلالي. صالح بن كيسان: المودب. أبي محمد: نافع مولى أبي قتادة. أبو قتادة: هو الحارث، ويقال: عمرو، أو النعمان، ابن ربيعي، الأنصاري. علي بن عبد الله: المديني، والباقر هم السابقون. موسى بن إسماعيل: التبوذكي. أبو عوانة: الوضاح الشكري. عثمان: ابن موهب، التيمي المديني النابهي.

فَبَيْنَا هُمْ يَسِيرُونَ إِذْ رَأَوْا حُمْرًا وَحِشًا، فَحَمَلَ أَبُو قَتَادَةَ عَلَى الْحُمْرِ، فَعَقَرَ مِنْهَا أَتَانًا، فَزَلُّوا فَأَكَلُوا مِنْ لَحْمِهَا، فَقَالُوا: ^٣أَتَاكُلُ لَحْمَ الصَّيْدِ وَنَحْنُ مُحْرِمُونَ؟ فَحَمَلْنَا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِ الْأَتَانِ، فَلَمَّا أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا أَحْرَمْنَا وَقَدْ كَانَ أَبُو قَتَادَةَ لَمْ يُحْرَمْ، فَرَأَيْنَا حُمْرًا وَحِشًا فَحَمَلَ عَلَيْهَا أَبُو قَتَادَةَ، فَعَقَرَ مِنْهَا أَتَانًا، فَزَلُّنَا فَأَكَلْنَا مِنْ لَحْمِهَا، ثُمَّ قُلْنَا: ^٤أَتَاكُلُ لَحْمَ صَيْدٍ وَنَحْنُ مُحْرِمُونَ؟ فَحَمَلْنَا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا. قَالَ: «أَمِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا؟» قَالُوا: لَا. قَالَ: «فَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا».

٦- بَابُ: إِذَا أَهْدَى لِلْمُحْرِمِ حِمَارًا وَحِشِيًّا حَيًّا لَمْ يَقْبَلْ

٢٤٦/١

١٨٢٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: * أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، * عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ اللَّيْثِيِّ ^٥: أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِمَارًا وَحِشِيًّا وَهُمْ بِالْأَبْوَاءِ - أَوْ: بِوَدَّانٍ - فَرَدَّ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَأَى مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ: «إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ».

٧- بَابُ مَا يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ مِنَ الدَّوَابِّ

٢٤٦/١

١٨٢٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: * أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ نَافِعٍ، * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ^٦ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ لَيْسَ عَلَى الْمُحْرِمِ فِي قَتْلِهِنَّ جُنَاحٌ...» ح: وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ * عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ^٧ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ...

١٨٢٧- ح: ^٨وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: * حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ * عَنْ زَيْدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ ^٩ يَقُولُ: حَدَّثَنِي إِحْدَى نِسْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ...».

مي حفصة كما في
رواية سالم الخالصة (ق)

١. فبينما: وفي نسخة: «فبينما». ٢. حمر: وفي نسخة: «حمار». ٣. فقالوا: كذا لأبي الوقت، وفي نسخة: «وقالوا». ٤. الصيد: وفي نسخة: «صيد».
٥. قالوا: ولأبي الوقت: «فقالوا». ٦. وهم: وفي نسخة: «وهو». ٧. فرد عليه: كذا لأبي الوقت، وفي نسخة: «فرده».
٨. لم نرده: وللكشميهني والحموي: «لم نردده». ٩. ح: وفي نسخة: «قال».

ترجمة: قوله: باب إذا أهدى للمحرم حمارا وحشيا حيا إلخ: كتب الشيخ في «اللامع»: قصد بذلك أنه كان حيا، فما ورد في بعض الروايات من الألفاظ الدالة على أنه «إنما أرسله إليه بعد ذبحه»، يجب تأويله وإرجاعه، فترجمته هذه كأنها تفصيل وبيان لما ينبغي أن تحمل عليه الروايات، وإن لم تكن الرواية الموردة ههنا مفقورة إلى تأويل. اهـ قال الحافظ: كذا قيده في الترجمة بكونه حيا، وفيه إشارة إلى أن الرواية التي تدل على أنه كان مذبوحا موهمة. اهـ وفي «الفيض»: زاد لفظ «الحى» إشارة إلى أن النبي ﷺ رده لكونه حيا، لا لأنه علم أنه صاده له، فترك مذهب الشافعية واختار مذهب الحنفية، ولم يفصل في النية أصلاً... إلى آخر ما فيه.

سهر: قوله: بالأبواء: بفتح الهمزة وسكون الموحدة والمد، و«ودَّان» بفتح الواو وشدة المهملة وبالنون، مكانان بين مكة والمدينة من أعمال الفرع. قوله: «لم نردده» وفي بعضها: «لم نرده»، قال عياض: رواية المحدثين فيه بفتح الدال، وقال المحققون: إنه غلط، والصواب ضمها. قوله: «حرم» بضمين جمع حرام، أي محرمون، ولام التعليل محذوفة والمستثنى منه مقدر، أي لا نرده لعله من العلل إلا أننا حرم. فإن قلت: لِمَ رده وقد قرر أكل صيد أبي قتادة؟ قلت: ذلك مذبوح، وهذا نفس الصيد حيا، ومذبح الحلال مباح للمحرم ما لم يصد لأجله أو بدلالته، وأما الحى منه فلا يصح ملكه أصلاً، قاله الكرماني. ولعل المصنف ^{١٠} ذكر قوله: «حياً» أيضاً للجمع بين الروايات. قال العيني: احتج به الشعبي وطاوس ومجاهد وجابر بن زيد والثوري والليث بن سعد ومالك في رواية وإسحاق في رواية على أن المحرم لا يحل له أكل صيد ذبحه حلال. قيل: لأنه اقتصر في التعليل على كونه محرماً، فدل على أنه سبب الامتناع خاصة، وهو قول علي وابن عباس وابن عمر ^{١١}، وقال عطاء في رواية وسعيد بن جبير وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وأحمد في رواية: الصيد الذي اصطاده الحلال لا يحرم على المحرم، ذكره العيني. وحديث أبي قتادة حجة واضحة لهم، وذكر العيني أحاديث أخر أيضاً وبسطه.

قوله: الدواب: [جمع دابة، وهي ما يذهب على وجه الأرض، ولو عبر بالحيوان لكان يشمل الغراب والحداة، لكنه نظر إلى جانب الأكثر. (إرشاد الساري وعمدة القاري)]

قوله: جناح: أي إثم وجرم، و«جناح» بالرفع اسم «ليس» مؤخر. (إرشاد الساري)

* أسماء الرجال: عبد الله بن يوسف: التنيسي. مالك: الإمام المدني. ابن شهاب: محمد بن مسلم، الزهري. عبد الله بن يوسف ومالك: تقدما. نافع: مولى ابن عمر. عبد الله بن دينار: العدوي، مولى ابن عمر. مسدد: هو ابن مسرهد، الأسدي. أبو عوانة: الواضح البشكري. زيد: ابن جبير بن حرم، الكوفي.

١٨٢٨- ح: وَحَدَّثَنِي أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنه: قَالَتْ حَفْصَةُ رضي الله عنها: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ لَا حَرَجَ عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ: الْغُرَابُ وَالْحِدَاءُ وَالْفَأْرَةُ وَالْعَقْرَبُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ».

أم المؤمنين، بنت عمر بن الخطاب. (ق)

الوحشية والأهلية. (المرفقة)

١٨٢٩- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ كُلُّهُنَّ فَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ: الْغُرَابُ وَالْحِدَاءُ وَالْعَقْرَبُ وَالْفَأْرَةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ».

أي مؤذ

١٨٣٠- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بِنِ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ عَنْ الْأَسْوَدِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه.

قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَارٍ بَعِثَ إِذْ نَزَلَتْ عَلَيْهِ «وَالْمُرْسَلَاتُ» وَإِنَّهُ لَيَتَلَوُّهَا، وَإِنِّي لَأَتَلَقَّهَا مِنْ فِيهِ، وَإِنَّ فَاهُ لَرَطْبٌ بِهَا، إِذْ وَبَّتْ عَلَيْنَا حَيَّةٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اقْتُلُوهَا». فَأَبْتَدَرْنَاَهَا، فَذَهَبَتْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَقَيْتُ شَرَكُمْ كَمَا وَقَيْتُمْ شَرَّهَا».

أي أتلقاها وأخذها. (ق)

يدل على أنه كان في الحرم. (ج)

أي أسرعنا إليها. (ق)

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: إِنَّمَا أَرَدْنَا بِهَذَا أَنَّ مَنِي مِنَ الْحَرَمِ وَإِنَّهُمْ لَمْ يَرَوْا بِقَتْلِ الْحَيَّةِ بَأْسًا.

أي يحدث ابن مسعود. (ق)

البخاري. (ق)

١٨٣١- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

ابن العوام. (ق)

الإمام. (ق)

قَالَ لِلزُّورِغِ: «فُوَيْسِقُ»، وَلَمْ أَسْمَعْهُ أَمَرَ بِقَتْلِهِ.

١. ابن الفرغ: كذا لأبي ذر. ٢. الحداء: كذا لأبي ذر، وفي نسخة: «الحداة». ٣. حدثنا: ولأبي الوقت: «حدثني».
٤. يقتلن: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «يقتلهن». ٥. الحداة: وفي نسخة: «الحداة». ٦. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني».
٧. بينا: كذا لأبي الوقت، وفي نسخة: «بينما». [أعلم أن «بيننا» و«بينما» ظرفا زمان بمعنى المفاضة، ومضافان إلى جملة، ويحتاجان إلى جواب يتم به المعنى، وجوابه هنا قوله: «إذ نزلت». (عمدة القاري)] ٨. رسول الله: وفي نسخة: «النبى». ٩. نزلت: وفي نسخة: «نزل». ١٠. حدثنا: وفي نسخة: «حدثني».

سهر: قوله: الغراب: أي الأبقع الأبلق، كما هو مصرح في الرواية الأخرى. و«الحداة» على وزن العينة. و«الحداة» بالكسر والمد، وقد يفتح: طائر معروف. و«الكلب العقور» وفي حكم الكلب العقور السبع الصائل عندنا، قاله علي القاري في «المرفقة». قال العيني: نص النبي ﷺ على قتل خمس من الدواب في الحرم والإحرام، وبين الخمس ما هن، فدل هذا على أن حكم غير هذه الخمس غير حكم الخمس، وإلا لم يكن للتنصيص على الخمس فائدة. وقال عياض: ظاهر قول الجمهور أن المراد أعيان ما سمي في هذا الحديث، وهو ظاهر قول مالك وأبي حنيفة، ولهذا قال مالك: لا يقتل الحرم الوزغ، وإن قتله فداه. انتهى كلام العيني وفسر الطيبي «الكلب العقور» بالسبع الذي يعقر ويقتل كالأسد والذئب والنمر. قوله: وقيت: بضم الواو، أي حفظت، «شركم» بالنصب؛ لأنه مفعول ثان للفعل المجهول، أي إن الله تعالى سلمها منكم كما سلمكم منها، ولم يلحقها ضرركم كما لم يلحقكم ضررها. (عمدة القاري) قوله: وإنهم لم يروا بقتل الحية بأسا: قال في «الدر المختار»: وكذا جميع هوام الأرض؛ لأنها ليست بصيد ولا متولدة من البدن. «وسبع» أي حيوان ما صائل لا يمكن دفعه إلا بالقتل، فلو أمكن بغيره فقتله لزمه الجزاء، كما تلزمه قيمته لو مملوكا. انتهى ولعل هذا لأنه ليس من الخمس المنصوص، كما مر بيانها عن «العيني» قريبا. قوله: للوزغ: بفتح الواو والزاي آخره غين معجمة، قال الكرماني: هي دابة لها قوائم تعدو في أصول الحشيش، قيل: إنها تأخذ ضرع الناقة وتشرب من لبنها، وقيل: كانت تنفخ في نار إبراهيم لتلهب. انتهى وقال ابن الأثير: وهي التي يقال لها: سام أبرص، ومنه حديث عائشة رضي الله عنها: لما أحرق بيت المقدس كانت الأوزاغ تنفخه. انتهى وفي «القاموس»: «الوزغة» حركة: سام أبرص، سميت بها؛ لخفتها وسرعة حركتها. انتهى قال العيني: هذا هو الصحيح، وهي التي تكون في الجدران والسقوف، ولها صوت تصيح به. قوله: فويسق: تصغير تحقير، ومقتضاه الذم، وفي الترجمة؛ لأنه ﷺ سماه فويسقا، وهو يقتضي أن يكون قتله مباحا. وقوله: «لم أسمع»... كلام عائشة، وهو لا يدل على منع قتله؛ لأنه قد سمعه غيرها، كما سيأتي في «بدء الخلق» عن سعد بن أبي وقاص وغيره، ونقل ابن عبد البر الاتفاق على جواز قتله، كذا في «الفتح» و«العيني». قال محمد في «الموطأ»: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعام من فقهاءنا.

* أسماء الرجال: أصبغ: ابن الفرغ بن سعيد، الأموي. عبد الله بن وهب: المصري. يونس: هو ابن يزيد، الأيلي. ابن شهاب: هو الزهري. سالم: هو ابن عبد الله بن عمر. يحيى بن سليمان: الجعفي الكوفي، أبو سعيد. ابن وهب ويونس وابن شهاب: تقدموا. عروة: هو ابن الزبير بن العوام. عمر بن حفص: يروي عن أبيه حفص بن غياث بن طلق الكوفي. الأعمش: سليمان بن مهران، الكوفي. إبراهيم: ابن يزيد بن قيس بن الأسود، النخعي، أبو عمران الكوفي الفقيه ثقة. الأسود: ابن يزيد بن قيس، النخعي، مخضرم. عبد الله: هو ابن مسعود. إسماعيل: هو ابن أبي أويس. ابن شهاب: هو الزهري.

٢٤٧/١

٨- بَابُ: لَا يُعْضَدُ شَجَرُ الْحَرَمِ

أي لا يقطع

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يُعْضَدُ شَوْكُهُ».

فضلاً عن أشجاره. (اللمعات)

١٨٣٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ* حَدَّثَنَا اللَّيْثُ* عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي شُرَيْجٍ* الْعَدَوِيِّ: أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ وَهُوَ

اسمه خويلد، وقيل: عمرو، أسلم قبل الفتح، وسكن المدينة. (ع)

يَبْعَثُ الْجُعُوثَ إِلَى مَكَّةَ: إِذْ ذَنْ لِي أَيُّهَا الْأَمِيرُ أُحَدِّثُكَ قَوْلًا قَامَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَدَمُ مِنَ يَوْمِ الْفَتْحِ، فَسَمِعْتُهُ أُذْنَايَ وَوَعَاهُ قَلْبِي

بالجزم

أي حفظه

وَأَبْصَرْتُهُ عَيْنَايَ حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ: أَنَّهُ حَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ:

أراد بهذا كله المبالغة في تحقيق حفظه. (ك)

«إِنَّ مَكَّةَ حَرَمَهَا اللَّهُ وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ، فَلَا يَحِلُّ لِأَمْرٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا،

مكة

أي إذا كان كذلك فلا يحل ...

وَلَا يُعْضَدُ بِهَا شَجَرَةٌ. فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ لِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ فَقُولُوا لَهُ: إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لِرَسُولِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ، وَإِنَّمَا

أي لا يقطع، ولأبي ذر بكسرها من قبيل قوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (التوبة: ٦)

أَذِنَ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَقَدْ عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ، وَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ».

الحاضر

فَقِيلَ لِأَبِي شُرَيْجٍ: مَا قَالَ لَكَ عَمْرُو؟ قَالَ: أَنَا أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنْكَ يَا أَبَا شُرَيْجٍ، إِنَّ الْحَرَمَ لَا يُعِيدُ عَاصِيًا، وَلَا فَارًا بِدَمٍ، وَلَا فَارًا

أي لا يجير

مَجْرُبَةً. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: خَرَبَةٌ: بَلِيَّةٌ.

لم يدر هذا القول. (ع) المذكور. (ق)

٩- بَابُ: لَا يَنْفَرُ صَيْدُ الْحَرَمِ

التنفر هو الإزعاج عن موضعه. (النووي)

٢٤٧/١

١٨٣٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى* حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ* حَدَّثَنَا خَالِدٌ* عَنْ عِكْرِمَةَ* عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:

«إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ، فَلَمْ يَحِلْ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، وَإِنَّمَا أَجَلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ،.....

١. وليبلغ: وفي نسخة: «فليبلغ». ٢. يا أبا شريح: وفي نسخة: «يا أبا شريح». ٣. فلم تحل: وللكشميهني: «فلا تحل».

ترجمة: قوله: باب لا يعضد شجر الحرم: بضم أوله وفتح الضاد المعجمة، أي لا يقطع، قاله الحافظ.

قوله: باب لا ينفر صيد الحرم: بضم أوله وتشديد الفاء المفتوحة، قيل: هو كناية عن الاصطياد، وقيل: هو على ظاهره.

سهر: قوله: عمرو بن سعيد: [المعروف بالأشديق، لطيم الشيطان، ليست له صبية. (عمدة القاري)] قوله: عمرو بن سعيد: [أي ابن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية، القرشي، المعروف بالأشديق؛ لأنه صعد المنبر فبالغ في شتم علي عليه السلام فأصابته لقوة. (إرشاد الساري وعمدة القاري)] قوله: الجعوث: أي يرسل الجيوش إلى مكة لقتال ابن الزبير سنة إحدى وستين، وكان عمرو أمير المدينة من جهة يزيد بن معاوية، فكتب إليه أن يوجه إلى ابن الزبير جيشاً؛ لأنه امتنع عن بيعته وأقام بمكة، فبعث بعثاً وأمر عليهم عمرو بن الزبير أخا عبد الله، وكان معادياً لأخيه. (مجمع البحار)قوله: أنا أعلم بذلك: المذكور، وهو أن مكة حرمها الله تعالى ...، يعني أنك قد صح سماعك، ولكنك لم تفهم المراد، «إن الحرم لا يعيد عاصياً» يشير إلى عبد الله بن الزبير عليه السلام؛ لأن عمرو بن سعيد كان يعتقد أنه عاص بامتناعه من امتثال أمر يزيد؛ لأنه كان يرى وجوبه، لكنها دعوى من عمرو. (إرشاد الساري) قوله: ولا فارا بخربة: بفتح المعجمة وسكون الراء بعدها موحدة، وهي السرقه، كذا ثبت تفسيرها في رواية المستملي. وقال ابن بطال: «الخربة» بالضم: الفساد، وبالفتح: السرقة، وفي «الغياث»: الخربة (يعني بالفتح): السرقة والعيب والبلية. قال ابن بطال: سكوت أبي شريح عن جواب عمرو بن سعيد يدل على أنه رجع إليه في التفصيل المذكور، قلت: يراد هذا ما رواه أحمد في «مسنده» وزاد في آخره: «قال أبو شريح: فقلت لعمر: قد كنت شاهداً وكتب غائباً، وقد أمرنا أن يبلغ شاهدنا غائباً، وقد بلغناك»، فهذا ينادي بأعلى صوته أنه لم يوافق، ذكره العيني. قوله: لا ينفر صيد الحرم: [قيل: هو كناية عن الاصطياد، وقيل: هو على ظاهره. (عمدة القاري)]

* أسماء الرجال: قتيبة: هو ابن سعيد، الثقفي. الليث: هو ابن سعد، الإمام. أبي شريح: قيل: اسمه خويلد، وقيل: عمرو بن خالد، وقيل: كعب بن عمرو، الخزاعي.

محمد بن المثنى: الزمن العنزي. عبد الوهاب: الثقفي. خالد: الحذاء أبو المنازل. عكرمة: مولى ابن عباس.

سند: قوله: فإن أحد ترخص إلخ: قد سبق في «كتاب العلم» ما يتعلق بتحقيق هذا الحديث، فإن شئت فراجع.

لَا يُجْتَنَى خَلَاؤها، وَلَا يُعْصَدُ شَجَرُهَا، وَلَا يُنْقَرُ صَيْدُهَا، وَلَا يُلْتَقَطُ لُقْطَتُهَا إِلَّا لِمُعَرِّفٍ. فَقَالَ الْعَبَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِلَّا الْإِذْخِرُ^{شهر} أَي لَا يَحْرُ^{أي لا يحترق} لَصَاعَتِنَا وَقُبُورَنَا. فَقَالَ: «إِلَّا الْإِذْخِرُ». وَعَنْ خَالِدٍ عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ: هَلْ تَذَرِي مَا «لَا يُنْقَرُ صَيْدُهَا»؟ هُوَ أَنْ يُنَحِّيَهُ مِنَ الظِّلِّ،^{جمع صالغ يعني زكر} تَنْزِلُ مَكَانَهُ.^{تسد به فرج اللحد المحطلة بين النبات. (قصر) عطف على قوله: «حدثنا خالد». (قصر)}

١٠- بَابُ: لَا يَحِلُّ الْقِتَالُ بِمَكَّةَ

٤٧٨/١

وَقَالَ أَبُو شُرَيْجٍ* عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَسِفُكُ بِهَا دَمًا».

١٨٣٤- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ* حَدَّثَنَا جَرِيرٌ* عَنْ مَنْصُورٍ* عَنْ مُجَاهِدٍ* عَنْ طَاوُسٍ* عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ افْتَتَحَ مَكَّةَ: «لَا هِجْرَةَ وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ، فَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَأَنْفِرُوا؛ فَإِنَّ هَذَا بَلَدٌ حَرَّمَهُ اللَّهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَإِنَّهُ لَمْ يَحِلَّ الْقِتَالُ فِيهِ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَمْ يَحِلَّ لِي إِلَّا سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، لَا يُعْصَدُ شَوْكُهُ، وَلَا يُنْقَرُ صَيْدُهُ، وَلَا يُلْتَقَطُ لُقْطَتُهُ إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا، وَلَا يُجْتَنَى خَلَاؤها».

١. وقال: وفي نسخة: «قال». ٢. فإذا: وفي نسخة: «وإذا». ٣. حرمه الله: كذا للكشيميهي، وفي نسخة: «حرم الله».
٤. لم يحل: كذا للكشيميهي، وفي نسخة: «لا يحل». ٥. خلاها: وللقاسبي: «خلاؤها».

ترجمة: قوله: باب لا يحل القتال بمكة: قال الحافظ: هكذا ترجم بلفظ القتال، وهو الواقع في حديث الباب، ووقع عند مسلم في رواية بلفظ «القتل» بدل «القتال»، وللعلماء في كل منهما اختلاف. اهـ

سهر: قوله: لا يجتنى خلاها: بالقصر، وفي رواية القاسبي بالمد، وهو الرطب من النبات، واختلاؤه قطعه وإحشاشه، وتخصيص التحريم بالرطب إشارة إلى جواز رعي اليايس واختلاته، وهو أصبح الوجهين للشافعية؛ لأن النبات اليايس كالصيد الميت. وقال ابن قدامة: لكن في استثناء الإذخر إشارة إلى تحريم اليايس من الحشيش، ويدل عليه أن في بعض طرق حديث أبي هريرة: «لا يجتنى حشيشها». (عمدة القاري) وفي «اللمعات»: قال في «الهداية»: فإن قطع حشيش الحرم أو شجره وهو ليس بملوك وهو مما لا ينبته الناس: فعليه قيمته إلا ما جف منه. قوله: ولا يلتقط: بصيغة المجهول، وضمن «لا يلتقط» معنى: لا يحل الالتقاط. ويجوز أن يكون على صيغة المعلوم، فكان اللام حثيئاً في «المعرف» زائدة. واختلفوا في لقطة مكة، فقالت طائفة: حكمها حكم سائر البلاد، وقال ابن المنذر: وروينا هذا القول عن عمر وابن عباس وعائشة وسعيد بن المسيب، وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد. وقالت طائفة: لا تحل البتة يعني أبداً، وليس لواجدها إلا إنشادها أي أبداً، وهو قول الشافعي وابن مهدي وأبي عبيد بن سلام، كذا في «العيني».

قوله: لا هجرة: أي لم يبق هجرة من مكة بعد أن صارت دار الإسلام، وهذا يتضمن معجزة له ﷺ بأنها تبقى دار الإسلام لا يتصور منها الهجرة، وأما الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام فهو باقية إلى يوم القيامة. قوله: «ولكن جهاد ونية» أي لكن لكم طريق إلى تحصيل الفضائل التي في معنى الهجرة، وذلك بالجهاد ونية الخير. وارتفاع «جهاد» على الابتداء، وخبره محذوف تقديره: لكم جهاد، كذا في «العيني». قوله: استنفرتم: [أي إذا دعاكم الإمام إلى الخروج إلى الغزو فاخرجوا إليه. (عمدة القاري)]

* أسماء الرجال: قال أبو شريح: خويلد السابق، مما وصله قبل. عثمان بن أبي شيبة: هو عثمان بن محمد بن أبي شيبة، واسمه إبراهيم بن عثمان، العبسي الكوفي. جرير: هو ابن عبد الحميد. منصور: هو ابن المعتز. مجاهد: هو ابن جبر، المفسر. طاوس: ابن كيسان، اليماني، أبو عبد الرحمن، الحميري مولاهم، الفارسي، يقال: اسمه ذكوان. (إرشاد الساري وتقريب التهذيب)

سند: قوله: لا يحل القتال بمكة: وهو قول بعض الفقهاء، وهو الذي يدل عليه ظاهر الكتاب، فقد قال الله تعالى: «وَلَا تَقْتُلُواهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يَقْتُلُوَكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَتَلْتُمْ فَأَنْتُمْ أَكْفَرُ» (البقرة: ١٩١)، وهذا صريح في حرمة بداية القتال بمكة، وإن كان أهلها مشركين؛ إذ الآية نزلت فيهم. وكذا يدل على هذا القول الأحاديث الصريحة الصحيحة؛ فإنها صريحة في أن حل القتال فيها ابتداءً كان مخصوصاً به ﷺ، مع أنه قاتل المشركين المستحقين للقتال والقتل، بصددهم عن المسجد الحرام وإخراجهم أهله منه وكفرهم، فلو جوز ابتداء قتال المشركين لغيره لما كان لهذا الخصوص معنى. ونقل الحافظ ابن حجر وغيره عن كثير من محققي الشافعية والمالكية القول بعدم الحل، وهو الذي اختاره المصنف، وذكر كثير منهم للحديث تأويلات بعيدة، بل فاسدة قطعاً قد تعرض الحافظ لفساد بعضها، فراجع إن شئت.

قال الحافظ: زعم الطحاوي أن المراد بقوله: «إنما لم تحل لي إلا ساعة» جواز دخولها له بلا إحرام، لا تحريم القتال والقتل؛ لأنهم أجمعوا على أن المشركين لو غلبوا - والعباد بالله - على مكة حل للمسلمين قتالهم وقتلهم فيها. وقد عكس استدلاله النووي فقال: في الحديث دلالة على أن مكة تبقى دار إسلام إلى يوم القيامة، فبطل ما صوره الطحاوي، وفي دعواه الإجماع نظر؛ فإن الخلاف ثابت كما تقدم. انتهى والحاصل أن الأحاديث صريحة في اختصاص هذه البقعة بجرمة القتال ابتداءً، وأن حل القتال فيها مع استحقاق أهلها للقتال كان مخصوصاً به ساعة من نهار، فلو جوزنا القتال فيها لكل أحد عند استحقاق أهلها القتال لم يبق للاختصاص معنى أصلاً، والتأويلات التي ذكروا بخلاف هذا مخالفة للأحاديث، بل للقرآن، والله تعالى أعلم.

قَالَ الْعَبَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِلَّا الْإِذْخِرُ؛ فَإِنَّهُ لَقَيْنِهِمْ وَلَيُبُوْتُهُمْ. قَالَ: قَالَ: «إِلَّا الْإِذْخِرُ».

كزبرج، نبت معروف وهو الحداد أي لسقف بيوتهم. (ع)

١١- بَابُ الْحِجَامَةِ لِلْمُحْرِمِ

٢٤٧/١

وَكُوِيَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ابْنُهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ. وَيَتَدَاوَى مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ طِبٌّ.

اسمه واقلد. (ع) من تمة الترجمة، وليس في ابن عمر كما نرى. (ف)

١٨٣٥- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: قَالَ: قَالَ لَنَا عُمَرُو: *أَوَّلُ شَيْءٍ سَمِعْتُ عَطَاءً* قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

يَقُولُ: احْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ. ثُمَّ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: حَدَّثَنِي طَاوُسٌ *عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقُلْتُ: لَعَلَّهُ سَمِعَهُ مِنْهُمَا.

أي قال سفيان

١٨٣٦- حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ *عَنْ عَلْقَمَةَ *بْنِ أَبِي عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ *الْأَعْرَجِ، عَنْ

ابْنِ بُحَيْنَةَ: قَالَ: احْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ بِلَحْيٍ جَمَلٍ فِي وَسْطِ رَأْسِهِ.

المشهور بفتح السين هو كمر كز الدائرة، ويسكونها أعم منه، والأول اسم، والثاني ظرف. (ك، ع)

١٢- بَابُ تَزْوِيجِ الْمُحْرِمِ

٢٤٨/١

١٨٣٧- حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ عَبْدُ الْقُدُّوسِ بْنُ الْحَجَّاجِ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ: *حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِبَاجٍ *عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ

الحمصي. (ق)

النَّبِيِّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ.

١٣- بَابُ مَا يُنْهَى مِنَ الطِّيبِ لِلْمُحْرِمِ وَالْمُحْرِمَةِ

٢٤٨/١

وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: لَا تَلْبَسُ الْمُحْرِمَةُ ثَوْبًا يُوْزِي أَوْ زَعْفَرَانًا.

وصله البيهقي. (ق)

١. قال: وفي نسخة: «يقول». ٢. يلحني: ولأبي ذر: «يلحني».

ترجمة: قوله: باب الحجامه للمحرم: قال الحافظ: أي هل يمنع منها، أو تباح له مطلقاً، أو للضرورة؟ والمراد في ذلك كله: المحجوم لا الحاجم.

قوله: باب تزويج المحرم: قال الحافظ: أورد فيه حديث ابن عباس في تزويج ميمونة، وظاهر صنيعه أنه لم يثبت عنده النهي عن ذلك، ولا أن ذلك من الخصائص، وقد ترجم في النكاح «باب نكاح المحرم»، ولم يزد على إيراد هذا الحديث، ومراده بالنكاح: التزويج؛ للإجماع على إفساد الحج والعمرة بالجماع.

قوله: باب ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمه: قال الحافظ: أي إنهما في ذلك سواء. أمه قوله: «لا تلبس المحرمه ثوباً يوزي أو زعفران» أي مصبوغاً بورس أو زعفران. و«الورس» بفتح الواو وسكون الراء: نبت أصفر تصبغ به الثياب. ومطابقته للترجمة من حيث إن المصبوغ بهما يفوح له رائحة كالطيب، قاله العيني والقسطلاني.

سهر: قوله: وكوي ابن عمر: مناسبتة للترجمة من حيث إن كلا من الحجامه والكوي يستعمل للتداوي عند الضرورة. وابن عمر: هو عبد الله، واسم ابنه واقلد بالقاف. (عمدة القاري) قوله: وهو محرم: جملة حالية. قوله: «ثم سمعته» مقول سفيان، والضمير المنصوب الذي فيه يرجع إلى «عمرو»، وكذا قوله: «فقلت: لعله سمعه» أي لعل عمراً سمع الحديث «منهما» أي من عطاء وطاوس. دل الحديث على جواز الحجامه للمحرم مطلقاً، وبه قال عطاء ومسروق وإبراهيم وطاوس والشعبي والثوري وأبو حنيفة، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق، وأخذوا بظاهر هذا الحديث، وقالوا: ما لم يقطع الشعر. وقال قوم: لا يحتجم المحرم إلا من ضرورة، وروي ذلك عن ابن عمر، وبه قال مالك، وحتجهم أن بعض الرواة يقول: إن النبي ﷺ احتجم بضرر كان به. (عمدة القاري) قوله: يلحني جمل: بفتح اللام - ويروى بكسرهما - وسكون المهملة بعدها تحتية، بلفظ المفرد، ولأبي ذر بلفظ التثنية، «وجمل» بفتح الجيم والميم. وهو اسم موضع بين مكة والمدينة، وهو إلى المدينة أقرب. ومن زعم أنه فكاً الحمل الحيوان المعروف وأنه كان آلة الحجم: فقد أخطأ. وحزم الحازمي وغيره بأن ذلك كان في حجة الوداع. (عمدة القاري)

قوله: تزويج ميمونة وهو محرم: واحتج بهذا الحديث إبراهيم النخعي والثوري وعطاء بن أبي رباح وحماد بن أبي سليمان وعكرمة ومسروق وأبو حنيفة وصاحبه وقالوا: لا بأس للمحرم أن ينكح، ولكنه لا يدخل بها حتى يجل، وهو قول ابن عباس وابن مسعود. وقال سعيد بن المسيب وسالم والقاسم وسليمان بن يسار واليث والأوزاعي ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق: لا يجوز للمحرم أن ينكح، ولا أن ينكح غيره، فإن فعل ذلك فالنكاح باطل، وهو قول عمر وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، واحتجوا في ذلك بما رواه مسلم: «قال رسول الله ﷺ: لا ينكح المحرم ولا ينكح غيره، ولا ينكح» كذا في «العيني». وفيه كلام طويل للفريقين بسطه العيني في «شرح البخاري» وابن الهمام في «فتح القدير». قوله: بورس الخ: أي مصبوغاً بورس أو زعفران، و«الورس» بفتح الواو وسكون الراء وبالسین المهملة: نبت أصفر تصبغ به الثياب. ومطابقته للترجمة من حيث إن المصبوغ بهما يفوح له رائحة كالطيب. (إرشاد الساري وعمدة القاري)

* أسماء الرجال: علي بن عبد الله: المدني. سفيان: هو ابن عيينة. عمرو: هو ابن دينار، المكي. عطاء: هو ابن أبي رباح أسلم، القرشي. طاوس: ابن كيسان، اليماني.

خالد بن مخلد: البجلي. سليمان بن بلال: القرشي التيمي. علقمة: ابن أبي علقمة، اسمه بلال، مولى عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. عبد الرحمن: ابن هرمز، الأعرج. ابن بحينة: هو مالك بن عبد الله، و«بحينة» أمه. الأوزاعي: عبد الرحمن بن عمرو.

مَاذَا تَأْمُرُنَا أَنْ نَلْبَسَ مِنَ الثِّيَابِ فِي الْإِحْرَامِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَلْبَسُوا الْقُمُصَ وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا الْعِمَائِمَ وَلَا الْبَرَأَنَسَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدٌ لَيْسَتْ لَهُ نَعْلَانِ فَلْيَلْبَسِ الْخَفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، وَلَا تَلْبَسُوا شَيْئًا مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ وَلَا الْوَرُسُ، وَلَا تَنْتَقِبِ الْمَرْأَةُ الْمُحْرَمَةُ وَلَا تَلْبَسِ الْقُقَارِيزَ».

من الاعتقاد

تَابَعَهُ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ وَجُوَيْرِيَّةُ وَابْنُ إِسْحَاقَ فِي النَّقَابِ وَالْفُقَّازِينَ. وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ:

المدني الأسدي، وصله النسائي. (قرئ) ابن أخي موسى السابق، وصله علي المقري. (قرئ) هو محمد، وصله أحمد. (قرئ) ابن عمر العمري. (قرئ)

«وَلَا وَرُسْ»، وَكَانَ يَقُولُ: «وَلَا تَنْتَقِبُ الْمُحْرِمَةُ، وَلَا تَلْبِسُ الْفُقَّازِينَ». وَقَالَ مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: «لَا تَنْتَقِبُ الْمُحْرِمَةُ». وَتَابَعَهُ لَيْثُ ابْنُ أَبِي سُلَيْمٍ.

القرشي الكوفي. (قرئ) في الموطأ. (قرئ) مولى ابن عمر

١٨٣٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ^{سهر} قَالَ: وَقَصَّتْ بَرَجَلٌ ^{هو ابن عبد الحميد} ^{هو ابن المعتز} حُرْمَ نَافَتِهِ فَقَتَلَتْهُ، فَأَتَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «اغْسِلُوهُ وَكَفِّنُوهُ وَلَا تَعْطُوا رَأْسَهُ وَلَا تُقَرِّبُوهُ طَبِيبًا؛ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَهْلُ». ^{وكان عند الصحراوات يعرفات، (ق)} ^{ترجمة} ^{بتشديد الراء، (ع)} ^{أي كبرت رقبته، (ج)}

١٤- بَابُ الإِغْتِسَالِ لِلْمُحْرِمِ

إِذَا لَتَّظَاهِرَ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَإِمَّا لِلنَّظِيفِ، قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْحَرَمَ يَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ. (٤)

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: يَدْخُلُ الْمُحْرِمُ الْحَمَامَ، وَلَمْ يَرِ ابْنُ عُمَرَ * وَعَائِشَةُ * بِالْحَكِّ بِأَسَا. وصله البارئطين. (ق)

١٨٤٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: * أَخْبَرَنَا مَالِكٌ * عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، * عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ، * عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ
عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ ^{نَسِهُ} وَالْمُسَوَّرَ بْنَ مَخْرَمَةَ ^{عَلَيْهِمَا السَّلَامُ} اخْتَلَفَا بِالْأَنْبَاءِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ: يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ. وَقَالَ الْمُسَوَّرُ: لَا يَغْسِلُ
^{ابن نون} (قضى)

١. القمص: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «القميص». ٢. ولا تنتقب: وفي نسخة: «ولا تنتقب». ٣. ولا تنتقب: وفي نسخة: «ولا تنتقب». ٤. عباس: وفي نسخة: «العباس».

ترجمة: قوله: باب الاغتسال للمحرم: قال الحافظ: أي ترفهًا وتنظيفًا وتطهرًا من الجنابة. اهـ

سهر: قوله: البرانس: جمع «برنس» بضم الباء والنون، هو كل ثوب رأسه منه ملتزق به، من دُرَاعَة، أو جبة أو غيره، قال الجوهري: هو قلنسوة طويلة، كان النساك يلبسونها في صدر الإسلام، من «البرس» بكسر الموحدة: القطن. (بمعجم البحار) قوله: وليقطع أسفل من الكعبين: وعن أحمد: لا يلزمه قطعهما في المشهور عنه. قال ابن قدامة: وروي ذلك عن علي عليه السلام، وبه قال عطاء وعكرمة، احتج أحمد بحديث ابن عباس من عند البخاري: «من لم يجد نعلين فليلبس الخفين»، وحديث جابر مثله رواه مسلم. وعند أبي حنيفة ومالك والشافعي وآخرين: لا يجوز لبسهما إلا بعد قطعهما، كما في حديث الباب، وحديث ابن عباس وجابر مطلق يحمل على المقيد؛ لأن الزيادة من الثقة مقبولة. (عمدة القاري)

قوله: القفازين: تنية «قفاز» بوزن رُمَان، قال في «القاموس»: شيء يعمل لليدين يحشى بقطن تلبسهما المرأة للبرد، أو ضرب من الحلبي لليدين والرحلين. (إرشاد الساري)

قوله: يهل: بضم الياء من «الإهلال»، أي يرفع صوته بالتلبية، وهي جملة وقعت حالا من الضمير الذي في «بيعت». احتجت الشافعية بهذا الحديث على بقاء الميت في إحرامه، ولا يجوز أن يلبس المخيط، ولا يخمر رأسه، ولا يمس طيباً، وبه قال أحمد وإسحاق. وقالت الحنفية والمالكية: ينقطع الإحرام بموته، ويفعل به ما يفعل بالخلل، وهو قول الأوزاعي أيضاً، وجواهرهم عنه أنه واقعة عين لا عموم فيها؛ لأنه علل ذلك بقوله: «لأنه يبعث يوم القيامة مليئاً»، وهذا الأمر لا يتحقق وجوده في غيره، فيكون خاصاً بذلك الرجل، ولو استمر بقاؤه على إحرامه لأمر بقضاء بقية مناسكه. (عمدة القاري) قوله: بالحك بأساً: مطابقتها للترجمة من حيث إن في الحك من إزالة الأذى، كما في الغسل. (إرشاد الساري وعمدة القاري)

قوله: بالأنبواء: بفتح الهمزة وسكون اللوحدة، موضع قريب من مكة، وال«باء» فيه بمعنى «في»، أي اختلفا وهما نازلان في الأنبواء. قوله: «إلى أبي أيوب» واسمه خالد بن زيد بن كليب الأنصاري. وفي رواية ابن عسبة: «بالرُج» بفتح المهملة وسكون الراء آخره جهم، وهي قرية جامعة قريبة من الأنبواء. قوله: «بين القرنين» هما جانبان البناء الذي على رأس البئر؛ لوضع خشب البكرة عليهما. وقد اختلف العلماء في غسل المحرم رأسه، فذهب أبو حنيفة والثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق إلى أنه لا بأس بذلك. ووردت الرخصة بذلك عن عمر بن الخطاب =

* أسماء الرجال: عبد الله بن يزيد: المقرئ، مولى آل عمر. الليث: هو ابن سعد، الإمام، زافع: مولى ابن عمر. قتيبة: هو ابن سعيد. جرير: هو ابن عبد الحميد. منصور: هو ابن المعتمر. الحكم: هو ابن عتبة. سعيد بن جبير: الأسدي مولاهم، الكوفي. ولم ير ابن عمر: ابن الخطاب، وصله البيهقي. وعائشة: وصله مالك. عبد الله بن يوسف: التنيسي. مالك: الإمام المدني. زيد بن أسلم: مولى عمر. إبراهيم بن عبد الله بن حنين: مولى العباس عليه السلام، المدني.

الْمُحْرِمُ رَأْسُهُ. فَأَرْسَلَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ إِلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ بَيْنَ الْقَرْنَيْنِ وَهُوَ يُسْتَرُّ بِتَوْبٍ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ فَقُلْتُ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُنَيْنٍ، أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ يَسْأَلُكَ: كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ؟ فَوَضَعَ أَبُو أَيُّوبَ يَدَهُ عَلَى الْقَوْبِ فَطَاطَاهُ حَتَّى بَدَأَ لِي رَأْسُهُ، ثُمَّ قَالَ لِإِنْسَانٍ يَصُبُّ عَلَيْهِ: اصْبُبْ، فَصَبَّ عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ حَرَكَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ، فَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُهُ ﷺ يَفْعَلُ.

١٥- بَابُ لُبْسِ الْخَفَيْنِ لِلْمُحْرِمِ إِذَا لَمْ يَجِدِ التَّعْلِينَ

٢٤٨/١

١٨٤١- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ بِعَرَاقَاتٍ: «مَنْ لَمْ يَجِدِ التَّعْلِينَ فَلْيَلْبِسِ الْخَفَيْنِ، وَمَنْ لَمْ يَجِدِ إِزَارًا فَلْيَلْبِسِ السَّرَاوِيلَ» لِلْمُحْرِمِ.

١٨٤٢- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ؟ فَقَالَ: «لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ وَلَا الْعَمَائِمَ وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا الْبُرُتُسَ وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ وَلَا وَرْسٌ وَإِنْ لَمْ يَجِدْ تَعْلِينَ فَلْيَلْبِسِ الْخَفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ».

١٦- بَابُ: إِذَا لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ فَلْيَلْبِسِ السَّرَاوِيلَ

٢٤٨/١

١٨٤٣- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِعَرَاقَاتٍ فَقَالَ: «مَنْ لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ فَلْيَلْبِسِ السَّرَاوِيلَ، وَمَنْ لَمْ يَجِدِ التَّعْلِينَ فَلْيَلْبِسِ الْخَفَيْنِ».

١. فقلت: وفي نسخة: «قلت». ٢. عباس: وفي نسخة: «العباس». ٣. يسألك: وفي نسخة: «أسألك». ٤. فقال: في نسخة: «وقال».

٥. السراويل: كذا لأبي ذر والشيخ ابن حجر، وفي نسخة: «سراويل». ٦. للمحرم: وللكشميهني وأبي الوقت: «المحرم» [هو مرفوع بأنه فاعل. (ك)].

٧. القميص: وللكشميهني وأبي ذر: «القُمص».

ترجمة: قوله: باب لبس الخفين للمحرم إذا لم يجد التعلين: قال الحافظ: أي هل يشترط قطعهما أو لا؟ اهـ

قوله: باب إذا لم يجد الإزار فليلبس السراويل: اعلم أن سياق الحديث في مسألتَي الإزار والخفين واحد، وهو قوله ﷺ: «من لم يجد التعلين فليلبس الخفين، ومن لم يجد الإزار فليلبس السراويل»، وقد غاير الإمام البخاري في سياق الترجمتين، كما ترى. قال الحافظ: أورد فيه حديث ابن عباس المذكور في الباب السابق، وحزم المصنف بالحكم في هذه المسألة دون التي قبلها؛ لقوة دليلها، وتصريح المخالف بأن الحديث لم يبلغه، فيتعين على من بلغه العمل به. اهـ

سهر = وابن عباس وجابر، وعليه الجمهور، وحتجهم حديث الباب. وكان مالك يكره ذلك للمحرم، وذكر أن عبد الله بن عمر كان لا يغسل رأسه إلا من احتلام. (عمدة القاري)
قوله: فليلبس السراويل إلخ: قال العمري: قال القرطبي أخذ بظاهره أحمد، فأجاز لبس الخف والسراويل - للمحرم الذي لا يجد النعل والإزار - على حالهما، واشترط الجمهور قطع الخف وفتح السراويل، ولو لبس شيئاً منهما على حاله لزمته الفدية؛ لحديث ابن عمر: «وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين»، وقد قلنا: إن المطلق ههنا محمول على المقيد؛ لاستوائهما في الحكم. والأصح عند الشافعية: جواز لبس السراويل بغير فتق، كقول أحمد. واشترط الفتق محمد بن الحسن وإمام الحرمين وطائفة، وعن أبي حنيفة منع السراويل للمحرم مطلقاً، ومثله عن مالك، وقال أبو بكر الرازي من أصحابنا: يجوز لبسه، وعليه الفدية. انتهى كلام العمري قال الطحاوي: إنا لم نقل: لا يلبس الخفين إذا لم يجد التعلين =
* أسماء الرجال: أبو الوليد: هشام بن عبد الملك، الطيالسي. شعبة: ابن الحجاج، العتكي. عمرو بن دينار: المكي. جابر بن زيد: الأزدي اليمامي. أحمد بن يونس: هو أحمد بن عبد الله بن يونس، البريعوي التميمي الكوفي. إبراهيم بن سعد: القرشي المدني، كان على قضاء بغداد. ابن شهاب: هو الزهري. سالم: هو ابن عبد الله، يروي عن أبيه عبد الله بن عمر بن الخطاب. آدم: هو ابن أبي إياس. شعبة: هو ابن الحجاج. عمرو بن دينار: هو المكي، أبو محمد الأثرم، الجمحي مولاهم. جابر بن زيد: هو أبو الشعثاء الأزدي الإمام.

سند: قوله: أسألك كيف كان رسول الله ﷺ يغسل رأسه: هذا لا يخلو عن إشكال؛ لأن الخلاف بينهما كان في أصل الغسل لا في كيفية. فالظاهر أن إرساله كان للسؤال عن أصله، إلا أن يقال: أرسله ليسأله عن الأصل، والكيفية على تقدير جواز الأصل، فلما علم جواز الأصل مباشرة أبي أيوب سكت عنه وسأل عن الكيفية، لكن يقال: محل الخلاف كان الغسل بلا احتلام، فيمن أين علم بمجرد فعل أبي أيوب جواز ذلك؟ إلا أن يقال: لعله علم ذلك بقرائن وأمارات، والله تعالى أعلم.

٤٩٩/١

١٧- بَابُ لُبْسِ السَّلَاحِ لِلْمَحْرَمِ

وَقَالَ عِكْرِمَةُ: * إِذَا خَشِيَ الْعَدُوَّ لَيْسَ السَّلَاحُ وَافْتَدَى، وَلَمْ يُتَابِعْ عَلَيْهِ فِي الْفِدْيَةِ.

١٨٤٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ * عَنْ إِسْرَائِيلَ * عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ * عَنِ الْبَرَاءِ * قَالَ: اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، فَأَبَى أَهْلُ مَكَّةَ أَنْ يَدْعُوهُ يَدْخُلَ مَكَّةَ، حَتَّى قَاضَاهُمْ: لَا يَدْخُلُ مَكَّةَ سِلَاحًا إِلَّا فِي الْقِرَابِ.

من «القضاء» وهو الفصل والحكم
أي يتركوه. (ع)

٤٩٩/١

١٨- بَابُ دُخُولِ الْحَرَمِ وَمَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ

وَدَخَلَ ابْنُ عُمَرَ ﷺ حَلَالًا. وَإِنَّمَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْإِهْلَالِ لِمَنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ لِلْحَطَّابِينَ وَغَيْرِهِمْ.

صله مالك في الموطن. (ع)

١٨٤٥- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ * حَدَّثَنَا وَهْبٌ * حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ * عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ قَرْنِ الْمَنَازِلِ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ أَلْتُمُوا. هُنَّ لَهْنٌ وَلِكُلِّ آتٍ آتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ.....

أي لأهلهم

١. النبي: وفي نسخة: «رسول الله». ٢. لا يُدْخِلُ مَكَّةَ سِلَاحًا: ولا يُدْخِلُ مَكَّةَ سِلَاحًا.
٣. ولم يذكر: ولأبوي ذر والوقت: «ولم يذكر».
٤. ولم يذكر إلخ: وللشيخ ابن حجر: «ولم يذكر الخطابين وغيرهم».
٥. أَلْتُمُوا: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «يلملم». ٦. من غيرهن: وفي نسخة: «من غيرهم». ٧. من: وللكشميهني وأبي ذر: «من».

ترجمة: قوله: باب لبس السلاح للمحرم: قال العيني: أي جواز لبس السلاح للمحرم إذا احتاج إليه. ومطابقة الحديث للترجمة تظهر من قوله: «لا يُدْخِلُ مَكَّةَ سِلَاحًا...»؛ لأنه لو كان حمل السلاح للمحرم غير جائز مطلقاً عند الضرورة وغيرها: لما قاضى أهل مكة بهذا. انتهى قال القسطلاني: أورد المؤلف هذا الحديث هنا مختصراً، وساقه بتمامه في «كتاب الصلح». اهـ. قوله: باب دخول الحرم ومكة بغير إحرام: قال الحافظ: من عطف الخاص على العام؛ لأن المراد بمكة هنا البلد، فيكون الحرم أعم. اهـ. وقال القسطلاني: أي لمن لم يُدِرِ الحج أو العمرة، وهو مذهب الشافعية؛ لقوله في الحديث: «من أراد الحج والعمرة»، والمشهور عن الأئمة الثلاثة الوجوب. اهـ.

سهر = ولا السراويل إذا لم يجد الإزار، ولو قلنا ذلك كنا مخالفين لهذا الحديث، نعم أوجبنا عليه مع ذلك الكفارة بالدلائل القائمة الموجبة لذلك. ثم قال: هذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد. انتهى كلامه مختصراً منقولاً من «المرقاة» قوله: إذا خشي العدو: الضمير في «خشي» يرجع إلى الحرم بدلالة القرينة. قوله: «وافتدى» أي أعطى الفدية. وقال ابن بطال: أجاز مالك والشافعي حمل السلاح للمحرم في الحج والعمرة، وكرهه الحسن. قوله: «ولم يتابع عليه في الفدية» بلفظ المجهول هو من كلام البخاري، أي لم يتابع عكرمة على قوله: «وافتدى»، يعني لم يقل أحد غيره بوجوب الفدية عليه، قال النووي: لعله أراد إذا كان محرماً، فلا يكون مخالفاً للجماعة. ويقضي كلام البخاري أنه توبع عليه في جواز لبس السلاح عند الخشية، وخولف في وجوب الفدية. (عمدة القاري) قوله: القرباب: بكسر القاف، قال الكرماني: القرباب: حراب. قلت: ليس بحراب ولكنه يشبه الحراب، يطرح الراكب فيه سيفه بغمده وسوطه، وقد يطرح فيه زاد من ثمر وغيره. هذا كان عام القضية. (عمدة القاري)

قوله: ولم يذكر للخطابين: أي الذين يجلبون الخطب إلى مكة للبيع ونحوهم، أشار بهذا إلى أن مذهبه أن من دخل مكة من غير أن يريد الحج والعمرة فلا شيء عليه، واستدل على ذلك بمفهوم حديث ابن عباس: «من أراد الحج والعمرة». وقد اختلف العلماء في هذا الباب، فمذهب الزهري والحسن البصري والشافعي في قول ومالك في رواية وابن وهب وداود بن علي وأصحابه الظاهرية: أنه لا بأس بدخول الحرم بغير إحرام. ومذهب عطاء بن أبي رباح والليث والثوري وأبي حنيفة وأصحابه ومالك في رواية - وهي قوله الصحيح - والشافعي في المشهور عنه وأحمد وأبي ثور والحسن بن حي: لا يصلح لأحد كان منزله من وراء الميقات إلى الأمصار أن يدخل مكة إلا بإحرام، فإن لم يفعل أساء، ولا شيء عليه عند الشافعي وأبي ثور، وعند أبي حنيفة: عليه حجة أو عمرة. وقال أبو عمر: لا أعلم خلافاً بين فقهاء الأمصار في الخطابين ومن يذمن الاختلاف إلى مكة ويكثره في اليوم واليلة أنهم لا يؤمرون بذلك؛ لما عليهم فيه من المشقة. (عمدة القاري مختصراً). قوله: أَلْتُمُوا: قال في «القاموس»: يللم أو يللم أو يرمم: ميقات اليمن، جبل على مرحلتين من مكة. قوله: من أراد الحج والعمرة: فيه المطابقة للترجمة حيث خصص لمريدهما المواقيت، والحديث مر بعينه برقم: ١٥٢٤.

* أسماء الرجال: قال عكرمة: مولى ابن عباس، مما لم يقف الحافظ ابن حجر على وصله. عبيد الله: هو ابن موسى، العباسي مولاهم، الكوفي. إسرائيل: ابن يونس بن أبي إسحاق، السبيعي. أبي إسحاق: عمرو بن عبد الله، السبيعي. البراء: ابن عازب. مسلم: هو ابن إبراهيم، القصاب. وهيب: هو ابن خالد. ابن طاوس: هو عبد الله، يروي عن أبيه طاوس بن كيسان، البجلي.

سند: قوله: فأبى أهل مكة أن يدعوه يدخل مكة حتى قاضاهم: الظاهر أن هذه الواقعة كانت في عمرة القضية، وكذا هذه المقاضاة كانت هناك، وظاهر كلام القسطلاني يفيد أن الواقعة كانت في عمرة القضية، إلا أن المقاضاة كانت في عمرة الحديبية، وهذا غير مستقيم؛ لأن عمرة الحديبية كانت قبل عمرة القضية، فلا يصلح «حتى قاضاهم» غاية كما لا يخفى، فتأمل.

فَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ.

١٨٤٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ^(قس) ^{الامام} ^{هو الزهري} ^{سهر}: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ، وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ، فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّ ابْنَ خَطْلٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ. فَقَالَ: «اقْتُلُوهُ».

١٩- بَابٌ: إِذَا أَحْرَمَ جَاهِلًا وَعَلَيْهِ قِمِصٌ ^{ترجمة سند} ٢٤٩/١

وَقَالَ عَطَاءٌ: إِذَا تَطَيَّبَ أَوْ لَبَسَ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ.

^{ذكره ابن المنذر في الأوسط}

١٨٤٧- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا هَمَامٌ: * حَدَّثَنَا عَطَاءٌ: * حَدَّثَنِي صَفْوَانُ بْنُ يَعْلَى * عَنْ أَبِيهِ ^(قس) ^{سهر} ^{أي النبي} ^{سهر} قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَاهُ رَجُلٌ عَلَيْهِ جُبَّةٌ وَعَلَيْهَا أَثَرُ صُفْرَةٍ أَوْ نَحْوُهَا، وَكَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَقُولُ لِي: تُحِبُّ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْوُحْيُ أَنْ تَرَاهُ؟ فَتَزَلَّ عَلَيْهِ ثُمَّ سُرِّي عَنْهُ، فَقَالَ: «اصْنَعْ فِي عُمَرَتِكَ مَا تَصْنَعُ فِي حَجَّكَ».

^{مر بيانه برقم: ١٥٣٦}

^{أي كشف. (ع)}

١٨٤٨- وَعَضَّ رَجُلٌ يَدَ رَجُلٍ يَغْنِي فَاَنْتَزَعَ نَبِيَّتَهُ فَأَبْطَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ.

٢٠- بَابُ الْمُحْرِمِ يَمُوتُ بِعَرَفَةَ، وَلَمْ يَأْمُرِ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُؤَدَّى عَنْهُ بَقِيَّةُ الْحَجِّ ^{ترجمة} ٢٤٩/١

١٨٤٩- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: * حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ * عَنْ عُمَرَوِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ * عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ^{سهر} ^{أي النبي} قَالَ: بَيَّنَّا رَجُلٌ وَقَافٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِعَرَفَةَ إِذْ وَقَعَ عَنْ رَاحِلَتِهِ،

١. جاءه: وفي نسخة: «جاء». ٢. يعلى: ولأبي ذر: «يعلى بن أمية».

٣. النبي: كذا لابن عساكر وأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «رسول الله». ٤. وعليها: وفي نسخة: «وبه».

ترجمة: قوله: باب إذا أحرَمَ جاهلاً وعليه قميص: قال الحافظ: أي هل يلزمه فدية أو لا؟ وإنما لم يجرم بالحكم؛ لأن حديث الباب لا تصريح فيه بإسقاط الفدية. ومن ثم استظهر المصنف للراجح بقول عطاء راوي الحديث، كأنه يشير إلى أنه لو كانت الفدية واجبة لما خفيت عن عطاء، وهو راوي الحديث؛ لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز. اهـ. قوله: باب المحرم يموت بعرفة إلخ: كتب الشيخ في «اللامع»: لعل المؤلف أشار بالترجمة إلى ما هو الصحيح من مذهب الحنفية: أن من وجب عليه الحج فحج من عامه، فإنه لو مات قبل إتمامه لا يجب عليه إيصاء إتمامه، فأما لو وجبت عليه الحجة ولم يحج إلا بعد انقضاء ذلك العام الذي وجب فيه الحج، ثم مات ولم يتم حجه: فإنه يجب عليه الإيصاء بإتمام حجه من ماله. ولعل المسألة مقيسة على الصلاة والصوم؛ فإنما تسقطان بمثل ذلك، حتى إن من أدرك وقت الفجر ومات قبل طلوع الشمس، أو كان مسافراً فأفطر رمضان، ثم لم يجد من الوقت ما يصوم فيه! فإنه يسقط منه الصوم، ولا يجب عليه الإيصاء بقضائهما عنه. اهـ.

سهر: قوله: إن ابن خطل... فاقتلوه: فقتله أبو برزة وشاركه فيه سعيد بن حريث، وقيل: القاتل له سعيد بن ذؤيب، وقيل: الزبير بن العوام، وكان قتله بين المقام وزمزم. وإنما أمر بقتله؛ لأنه كان مسلماً فارتد مشركاً، وكانت له قيتان تغنيان هجاء النبي ﷺ، وأنه قتل مسلماً كان يخدمه. فإن قلت: كيف قتله متعلقاً بأستار الكعبة، وقد ثبت: من دخل المسجد فهو آمن؟ قلت: فعل الرسول مخصص له، كذا في «القسطاني» و«الكرماني» و«العيني». قوله: فلا كفارة عليه: وبه قال الشافعي، وعند أبي حنيفة وأصحابه تجب الفدية بالتطيب ناسياً وباللبس ناسياً؛ قياساً على الأكل في الصلاة. (عمدة القاري) قوله: فانتزع نبيته: هي واحدة النشاي. قوله: «فأبطله» أي جعله هدرا لا دية فيه؛ لأنه جذها دفناً للصائل. فإن قلت: الترجمة في القميص، والمذكور في الحديث الجبة؟ قلت: حكمهما واحد، وكيف لا! والجبة قميص مع شيء آخر. (الكواكب الدراري وإرشاد الساري)

* أسماء الرجال: أبو الوليد: هشام بن عبد الملك، الطيالسي. همام: هو ابن يحيى بن دينار، العوزي الأزدي البصري. عطاء: هو ابن أبي رباح، المكي. صفوان بن يعلى: يروي عن أبيه يعلى بن أمية. سليمان بن حرب: الواشحي الأزدي، قاضي مكة. حماد بن زيد: هو ابن درهم، الجهضمي الأزدي. سعيد بن جبيرة: الأسدي مولاهم، الكوفي.

سند: قوله: وعلى رأسه المغفر إلخ: استدل به على جواز الدخول في مكة بلا إحرام لمن لم يكن مراده أحد النسكين، ولعل من لا يجوز ذلك يحمل على أن منشأ ذلك الإحرام هو حرمة مكة، وقد أحلت له تلك الساعة، والله تعالى أعلم. ولعل المتأمل يعرف أن هذا ليس عين ما ذكره الطحاوي، وقد نقلناه عنه مع الرد عليه، فافهم.

قوله: باب إذا أحرَمَ جاهلاً إلخ: لا يخفى أن الحديث الذي ذكره في الباب ليس له مساس بالمطلوب؛ فإن الرجل هناك فعل ما فعل قبل تقرر الحكم ونزول الوحي، ولا قائل بوجود الكفارة في فعل فعله صاحبه قبل تقرر الحكم ونزول الوحي، وإنما الكلام في فعل الجاهل والناسي بعد تقرر الحكم. هذا ما خطر بالبال، ثم رأيت الشراح تعرضوا لمثل هذا الكلام نقلاً عن ابن النير، فله الحمد على الوفاق.

فَوَقَّصَتْهُ - أَوْ قَالَ: فَأَقْعَصَتْهُ - فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ - أَوْ قَالَ: فِي ثَوْبَيْهِ - وَلَا تُحْمَرُوا رَأْسَهُ، وَلَا تُحَنِّطُوهُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَلْبِي».

أي لا تطلوا فيه حنوطاً، وهي أخلاط من طيب. (فس)

١٨٥٠- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: * حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِي يُونُسَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَيْنَمَا رَجُلٌ

السجستاني. (فس)

وَأَقِفَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِعَرَفَةَ إِذْ وَقَعَ عَنْ رَاحِلَتِهِ فَوَقَّصَتْهُ - أَوْ قَالَ: فَأَوَقَّصَتْهُ - فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ، وَلَا تُمَسِّوهُ طَبِيبًا، وَلَا تُحْمَرُوا رَأْسَهُ، وَلَا تُحَنِّطُوهُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًّا».

كسرت عطف. شك من الراوي، والمعنى واحد

مر بيانه برقم: ١٨٣٩

٢١- بَابُ سَنَةِ الْمُحْرَمِ إِذَا مَاتَ

٢٤٩/١

١٨٥١- حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: * حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: * أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ * عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا كَانَ مَعَ

الأسدي الكوفي

النَّبِيِّ ﷺ، فَوَقَّصَتْهُ نَاقَتُهُ - وَهُوَ مُحْرِمٌ - فَمَاتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ، وَلَا تُمَسِّوهُ بِطَبِيبٍ، وَلَا تُحْمَرُوا رَأْسَهُ؛ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًّا».

من «الس»، ويروى من «الإسلاس». (ع)

٢٢- بَابُ الْحَجِّ وَالتَّذَرُّعِ عَنِ الْمَيِّتِ، وَالرَّجُلِ يَحُجُّ عَنِ الْمَرْأَةِ

٢٤٩/١

١٨٥٢- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: * حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ * عَنْ أَبِي بَشِيرٍ * عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ امْرَأَةً

الأسدي

مِنْ جُهَيْنَةَ جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ أُمِّي نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ، فَلَمْ تَحُجَّ حَتَّى مَاتَتْ. أَفَأَحُجُّ عَنْهَا؟ قَالَ: «حُجِّي عَنْهَا،.....»

١. ابن زيد: كذا لأبي الوقت. ٢. بينما: وفي نسخة: «بيننا». ٣. والنذر: كذا للنسفي، وفي نسخة: «والنذور». ٤. حجي: كذا لأبي الوقت، وفي نسخة: «نعم حجي».

ترجمة: قوله: باب سنة المحرم إذا مات: قال القسطلاني: أي في كيفية الغسل والتكفين وغيره. اهـ

قوله: باب الحج والنذر عن الميت والرجل يحج عن المرأة: قال العلامة العيني: أي هذا باب في بيان حكم الحج عن الميت، وفي بيان حكم النذر عن الميت. وقوله: «والرجل» بالجر عطف على المجرور فيما قبله، أي في بيان حكم الرجل يحج عن المرأة، فالترجمة مشتملة على حكمين. اهـ وكعب الشيخ في «اللامع»: تضمنت الترجمة ثلاثة أجزاء: ١- جواز الحج عن الغير، وثبوتها عن الرواية ظاهر. ٢- ويقاس عليه سائر النذور؛ لأنه كان نذراً عليها، فلما جاز قضاء نذر الحج عنها جاز غير الحج من النذور. ٣- وأما حج الرجل عن المرأة فجوازه ثابت بالطريق الأول؛ لأن حجة الرجل أفضل من حجة المرأة؛ لأن في الأولى زيادة المناسك بنسبة الثانية، فلما أُخِذَتْ حجة المرأة عنه - كما ذكر في الرواية - يكون حجه أولى بالجواز. اهـ قال القسطلاني: وكان ينبغي أن يقول: والمرأة تحج عن المرأة؛ ليطابق حديث الباب، وأجاب الزركشي بأنه استنبط ذلك من قوله: «اقضوا الله»؛ فإنه خاطبها بخطاب دخل فيه الرجال والنساء، فللرجل أن يحج عن المرأة، ولها أن تحج عنه. وأما قول الحفاظ ابن حجر: في قوله: «والرجل يحج عن المرأة»؛ نظراً؛ لأن لفظ الحديث: «أن امرأة سألت عن نذر كان على أبيها»، فكان حق الترجمة أن يقول: والمرأة تحج عن الرجل. ثم قال: والذي يظهر لي أن البخاري أشار بالترجمة إلى رواية شعبة عن أبي بشر في هذا الحديث؛ فإنه قال فيه: «أتى رجل النبي ﷺ فقال: إن أختي نذرت أن تحج... الحديث، وفيه: «فاقضى الله» فهو أحق بالقضاء». فلا يخفى ما فيه؛ فإن حديث الباب إنما هو: «أن امرأة من جهينة قالت: إن أُمِّي... وكيف يقال بالمطابقة بين ترجمة وحديث مذكور في باب آخر، والأصل أن المطابقة إنما تكون بين الترجمة وحديث الباب، فليتأمل. اهـ قلت: إيراد القسطلاني صحيح لا شك فيه، ولكن قوله: «إن المطابقة إنما تكون...» تبع في ذلك العلامة العيني، وهو غير مسلم، بل هو أصل مطرد من أصول التراجم، والعلامة العيني تارة يأخذ بهذا الأصل ومرة يردّه أشد الرد، كما بسط ذلك في الأصل الحادي عشر من أصول التراجم.

ثم الظاهر عندي أن الترجمة مشتملة على جزئين، الأول: الحج المنذور عن الميت، قال العيني: ومطابقة الحديث للترجمة في قولها: «إن أُمِّي نذرت...» وفيه حج عن نذر الميت، وهو مطابق للجزء الأول من الترجمة. اهـ والجزء الثاني: جواز حج الرجل عن المرأة، وثبوتها عن الرواية بالطريق الأول، كما تقدم في كلام الشيخ مفصلاً، والمسألة إجماعية. قال الموفق: ويجوز أن ينوب الرجل عن المرأة والمرأة عن الرجل، لا نعلم فيه مخالفاً إلا الحسن بن صالح؛ فإنه كره حج المرأة عن الرجل. اهـ

سهر: قوله: فوقصته: بفتح الواو والقاف والصاد المهمل. قوله: «أو قال» شك من الراوي. «فأقصصته» بمزة مفتوحة ففاف ساكنة فمهملتان مفتوحتان، يعني كسرت راحلته عنقه، قاله في «القسطلاني». والمطابقة من حيث إنه ﷺ لم يأمر فيه بأن يؤدي عنه بقية الحج، كذا في «العيني»، ومر بيانه برقم: ١٨٣٩. قوله والرجل: بالجر عطف على المجرور فيما قبله، والترجمة مشتملة على حكمين. (عمدة القاري)

* أسماء الرجال: سليمان بن حرب: ومن بعده مروا الآن. يعقوب بن إبراهيم: الدورقي. هُشَيْمٌ: هو ابن بُشَيْرٍ - مُصَنِّغَيْنِ - السلمي الواسطي. أبو بشر: هو جعفر بن إياس، اليشكري البصري. موسى بن إسماعيل: المنقري التبوذكي. أبو عوانة: هو الوضاح اليشكري. أبي بشر وسعيد بن جبیر: تقدما.

أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ أَكُنْتَ قَاضِيَةً؟ أَقْضُوا اللَّهَ، قَالَ اللَّهُ أَحَقُّ بِالْوَقَاةِ.

٢٣- بَابُ الْحَجِّ عَمَّنْ لَا يَسْتَطِيعُ الثَّبُوتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ

٢٥٠/١

١٨٥٣- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ * عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ * عَنِ ابْنِ شَهَابٍ * عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ * عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه:

أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ ...

١٨٥٤- ح: وَحَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ * حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ * حَدَّثَنَا ابْنُ شَهَابٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ

ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ مِنْ خَنَعَمَ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكْتُ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، فَهَلْ يَقْضِي عَنْهُ أَنْ أَحُجَّ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

٢٤- بَابُ حَجِّ الْمَرْأَةِ عَنِ الرَّجُلِ

٢٥٠/١

١٨٥٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ * عَنْ مَالِكٍ * عَنِ ابْنِ شَهَابٍ * عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ:

كَانَ الْفَضْلُ * رَدِيفَ النَّبِيِّ ﷺ، فَجَاءَتِ امْرَأَةٌ مِنْ خَنَعَمَ، فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا، وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَصْرِفُ وَجْهَهُ الْفَضْلُ إِلَى الشَّقِّ الْآخَرِ. فَقَالَتْ: إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ أَذْرَكْتُ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَنْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُجُّ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ». وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

أي يجوز أن أنوب عنه؟ (ع)

٢٥- بَابُ حَجِّ الصَّبِيَّانِ

٢٥٠/١

١٨٥٦- حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ * حَدَّثَنَا حَمَّادٌ * بَنُ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ * بَنِ أَبِي زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه يَقُولُ: بَعَثَنِي

- أَوْ قَدَمَنِي - النَّبِيُّ ﷺ فِي الثَّقَلِ مِنْ جَمْعِ بَلِيلٍ.

أي مزدلفة

١. قاضية: كذا للكشيميهي، وللمستمل والحموي: «قاضيته». ٢. و: كذا لأبي الوقت.

٣. لا: ولأبي الوقت: «ما». ٤. فجعل: ولأبي الوقت: «وجعل».

ترجمة: قوله: باب حج الصبيان: قال الحافظ: أي مشروعيته.

سهر: قوله: أقضوا الله: قال ابن بطال: خاطب المرأة بمخاطب دخل فيه الرجال والنساء، وهو قوله: «أقضوا الله». انتهى فيهذه الحثية طابق الحديث للجزء الثاني من الترجمة أيضا. قال مالك والليث: لا يحج أحد عن أحد إلا عن ميت لم يحج حجة الإسلام ولا ينوب عن فرضه. فإن أوصى الميت بذلك فعند أبي حنيفة ومالك يخرج من ثلته، وهو قول النخعي، وعند الشافعي من رأس ماله، كذا في «العيني». قال الشيخ في «اللمعات»: من مات وفي ذمته حق الله من حج أو غيره فإنه يجب قضاؤها من رأس ماله مقدما على الميراث والوصايا، هذا عند الشافعي، وعندنا إنما يجوز بالوصية والإنفاق. قوله: لا يستطيع: صفة أو حال. قوله: «فهل يقضي» أي يجزئ أو يكفي أو ينفذ. فيه جواز النيابة عن العاجز، قال أصحابنا: من قدر على الحج بيده لم يجز له أن يحج عنه غيره، ولو عجز عنه عجزا لا يزول - مثل الزمانة والعمى - جاز أن يحج عنه، وإن كان يزول - كالمرض والحبس - فإن استمر إلى الموت يجزئه، وإن زال لا يجزئه، ويلزمه حجة الإسلام. (عمدة القاري)

قوله: الثقل: بفتح المثناة والقاف المفتوحة، وهو الأمتعة، والمراد هنا آلات السفر ومتاع المسافرين. قوله: «من جمع» بفتح الجيم وسكون الميم، وهو المزدلفة. والمطابقة للترجمة من حيث إن ابن عباس كان مع النبي ﷺ في حجه، وهو ما دون البلوغ، فدخل تحت قوله: «باب حجة الصبيان»، ولهذا أردفه بحديثه الآخر المصرح فيه بأنه كان حينئذ قد قارب الاحتلام. وهذا لا يدل على أن حجة الإسلام سقطت من ابن عباس، بل اختلفوا: هل يعتقد حج الصبي أم لا؟ وقد احتج بظاهر هذا الحديث داود وأصحابه من الظاهرية وطائفة من أهل الحديث على أن الصبي إذا حج قبل بلوغه كفى ذلك عن حجة الإسلام، وقال الحسن البصري وعطاء بن أبي رباح ومجاهد والنخعي والثوري وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد ومالك والشافعي وأحمد وآخرون: لا يجزئ الصبي حجه عن حجة الإسلام، وعليه بعد بلوغه حجة أخرى، كذا في «عمدة القاري» مختصرا.

* أسماء الرجال: أبو عاصم: الضحاك النبيل. ابن جريج: عبد الملك الأموي. ابن شهاب: الزهري. سليمان بن يسار: المدني، مولى ميمونة رضي الله عنه. موسى بن إسماعيل: التبوذكي. عبد العزيز بن أبي سلمة: الماجشون. عبد الله بن مسلمة: القعني. مالك: الإمام المدني. ابن شهاب: الزهري. الفضل: هو ابن عباس. أبو النعمان: محمد بن الفضل، السدوسي. حماد: ابن زيد بن درهم، الأزدي. عبيد الله: بالتصغير، ابن أبي يزيد، المكي.

١٨٥٧- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ* حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ* بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ* عَنْ عَمِّهِ* قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ عليهما السلام قَالَ: أَقْبَلْتُ - وَقَدْ نَاهَزْتُ الْحُلْمَ - أَسِيرُ عَلَى أَتَانٍ لِي، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يُصَلِّي بِمِئَى، حَتَّى سَبَرْتُ بَيْنَ يَدَيَّ بَعْضَ الصَّفِّ الْأَوَّلِ، ثُمَّ نَزَلْتُ عَنْهَا فَوَتَعْتُ، فَصَفَّقْتُ مَعَ النَّاسِ وَرَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَقَالَ يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: بِمِئَى فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

١٨٥٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يُونُسَ* حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ* عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ* عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ عليهما السلام قَالَ: حُجَّ بِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَا ابْنُ سَبْعِ سِنِينَ.

١٨٥٩- حَدَّثَنَا عَمْرُو* بْنُ زُرَّارَةَ: أَخْبَرَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مَالِكٍ* عَنِ الْجُعَيْدِ* بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: سَمِعْتُ عَمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَقُولُ لِلْسَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، وَكَانَ السَّائِبُ قَدْ حُجَّ بِهِ فِي ثَقَلِ النَّبِيِّ ﷺ.

٢٦- بَابُ حَجِّ النَّسَاءِ

٢٥٠/١

١٨٦٠- وَقَالَ لِي أَحْمَدُ* بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: أَذِنَ عُمَرُ رضي الله عنه لِأَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي آخِرِ حَجَّةِ حَجَّهَا، فَبَعَثَ مَعَهُنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ.

١٨٦١- حَدَّثَنَا مُسَدَّدُ* حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ* حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي عَمْرَةَ* قَالَ: حَدَّثَنَا عَائِشَةُ بِنْتُ طَلْحَةَ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رضي الله عنها قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا نَغْزُو - أَوْ نُجَاهِدُ - مَعَكُمْ؟

١. إسحاق: وللأصيلي وأبي السكن بعده: «ابن منصور». ٢. النبي: كذا لأبي الوقت، وفي نسخة: «رسول الله». ٣. ابن عوف: كذا لابن عساكر.

ترجمة: قوله: باب حج النساء: أي هل يشترط فيه قدر زائد على حج الرجال أو لا؟ اهـ قاله الحافظ، وكذا العيني، ثم قال تحت أثر عمر: مطابقته للترجمة من حيث إن فيه حج النساء، ولكن فيه زيادة على حج الرجال، وهو الاحتياج إلى إذن من يتولى أمرهن في خروجهن. اهـ

سهر: قوله: أذن عمر رضي الله عنه الخ: وكان رضي الله عنه متوقفا في ذلك؛ اعتماداً على قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ (الأحزاب: ٣٣)، وكان يرى تحريم السفر عليهن أولاً، ثم ظهر له الجواز في آخر خلافته فأذن لهن، وتبعه على ذلك جماعة من الصحابة من غير تكثير. فخرجن إلا زينب وسودة؛ لحديث أبي داود وغيره أن النبي ﷺ قال لنسائه في حجة الوداع: «ثم ظهور الحصر» [بضم الصاد وتسكن تخفيفاً، جمع الحصر الذي يسطي في البيوت، أي لا تخرجن من بيوتكن وتلزم الحصر. (مجمع البحار)]، كذا في «القسطلاني» و«العيني». قوله: فبعث معهن عثمان الخ: قال الكرمانى: فإن قلت: عثمان وعبد الرحمن لم يكونا محرمين لهن، فكيف أجاز لهن؟ وفي الحديث: «لا تسافر المرأة ليس معها زوجها أو ذو محرم؟» قلت: النسوة اللقات يقمن مقام المحرم، أو الرجال كلهم محارم لهن؛ لأنهن أمهات المؤمنين. انتهى قال العيني: قوله: «النسوة اللقات يقمن مقام المحرم» مصادمة للحديث الصحيح الذي يأتي عن قريب: «لا تسافر امرأة...» الحديث، أما قوله: «أو الرجال كلهم محارم لهن...» فهو جواب أبي حنيفة لحكم الرازي حين سئل عنه. انتهى مختصراً

* أسماء الرجال: إسحاق: هو ابن منصور، الكوسج المروزي. يعقوب: ابن إبراهيم بن سعد، الزهري. ابن أخي ابن شهاب: محمد بن عبد الله. عن عمه: ابن شهاب، الزهري. عبد الرحمن بن يونس: المستملي الرقي. حاتم بن إسماعيل: الكوفي، سكن المدينة. محمد بن يوسف: الكندي. عمرو: ابن زرارَةَ بن واقد، الكلبي النسابوري. القاسم بن مالك: المزني الكوفي. الجعيد: ابن عبد الرحمن بن أوس، الكندي. وقال لي أحمد: أي قال المؤلف بالسند السابق: «وقال لي أحمد بن محمد بن الوليد، الأزرقى المكي. مسدد: هو ابن مسرهد، الأسدي البصري. عبد الواحد: هو ابن زياد، البعدي البصري. حبيب بن أبي عمرة: القصاب الحماني الكوفي.

سند: قوله: ألا نغزو أو نجاهد معكم: اعلم أن الموجود في النسخ هو الألف الواحد بين الواوین لا غير، إلا أن الشراح اختلفوا في أن العطف بين الفعلين بالواو، وعليه الكرمانى والبرماوى وغيرهما؟ أم بـ «أو» وعليه المحقق ابن حجر؟ قال الكرمانى: ليس الغزو والجهاد بمعنى واحد، فإن الغزو: القصد إلى القتال. والجهاد: بذل النفس في القتال. أو ذكر الثاني تأكيداً للآخر. انتهى وقال المحقق ابن حجر: هذا شك من الراوى، وهو مسدد شيخ البخارى، وقد رواه أبو كامل عن أبي عوانة شيخ مسدد بلفظ «ألا نغزو معكم» أخرجه الإسماعيلي. وأغرب الكرمانى فقال: «ليس الغزو...»، وكأنه ظن أن الألف متعلق بـ «نغزو»، فشرح على أن الجهاد معطوف على الغزو بالواو، أو جعل «أو» بمعنى الواو. انتهى قال القسطلاني: الذي وجدته في ثلاثة أصول معتمدة: «ألا نغزو ونجاهد» بألف واحدة بين الواوین، وهي ألف الجمع، والواو التالية لها الواو الجمع بلا ريب، فالكرمانى اعتمد على الأصل المعتمد، وما ذكره الكرمانى من الفرق بين الغزو والجهاد فقد ذكره في «القاموس» أيضاً. وبالجمله فيحتمل أن يكون فيها روايتان: واو العطف، و«أو» للشك، والعلم عند الله تعالى. انتهى =

فَقَالَ: «لَكُنَّ أَحْسَنَ الْجِهَادِ وَأَجْمَلَهُ الْحَجُّ حَجٌّ مَبْرُورٌ». فَقَالَتْ عَائِشَةُ: فَلَا أَدْعُ الْحَجَّ بَعْدَ إِذْ سَمِعْتُ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(أي فلا أترك. ع)

١٨٦٢- حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ: * حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ * عَنْ عَمْرِو، * عَنْ أَبِي مَعْبِدٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ، وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا رَجُلٌ إِلَّا وَمَعَهَا حَحْرَمٌ». فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَخْرُجَ فِي جَيْشٍ كَذَا وَكَذَا، وَأَمْرًا يُرِيدُ الْحَجَّ، فَقَالَ: «أَخْرِجْ مَعَهَا».

لأن الغزو يقوم غيره فيه مقامه بخلاف الحج معها، ولم يكن لها محرم غيره. (اللمعات)

١٨٦٣- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: * أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ * قَالَ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ الْمَعْلَمِ * عَنْ عَطَاءٍ * عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: لَمَّا رَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ حَجَّتِهِ قَالَ لَأُمِّ سِنَانِ الْأَنْصَارِيَّةِ: «مَا مَنَعَكَ مِنَ الْحَجِّ؟» قَالَتْ: أَبُو فَلَانٍ - يَعْنِي زَوْجَهَا - وَكَانَ لَنَا نَاضِحَانِ، حَجٌّ عَلَى أَحَدِهِمَا، وَالْآخَرُ يَسْقِي أَرْضًا لَنَا. قَالَ: «فَإِنَّ عَمْرَةَ فِي رَمَضَانَ تَقْضِي حَجَّةً». أَوْ: «حَجَّةٌ مَعِي». رَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ * عَنْ عَطَاءٍ * قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

ابن عبد الله الأنصاري

وهو أبو سنان. (ق)

٢ - ٣ شهر

بالشك هو رواية أبي ذر. (ق)

وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ * عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ * عَنْ عَطَاءٍ * عَنْ جَابِرٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ابن عبد الله الأنصاري

١٨٦٤- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: * حَدَّثَنَا شُعْبَةُ * عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ * عَنْ قَرَعَةَ مَوْلَى زِيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ ﷺ وَقَدْ غَزَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ غَزْوَةً، قَالَ: أَرَبْعَ سَمِعْتُهُنَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - أَوْ قَالَ: يُحَدِّثُهُنَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - فَأَعَجَبَنِي وَأَتَقَنِّي:

١. حدثنا: وفي نسخة: «أخبرنا». ٢. لنا: وفي نسخة: «له». ٣. ناضحان: وفي نسخة: «ناضح».

٤. تقضي إلخ: وفي نسخة: «تقضي حجة معي». ٥. يحدثهن: كذا للأكثر، وفي نسخة: «أحدثهن».

سهر: قوله: لكن: بتشديد النون ضمير جماعة المؤنث، وهو خير لـ «أحسن»، و«الحج» بدل منه، و«حج» بدل البذل. ويجوز أن يكون ارتفاع «حج» على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي هو حج مبرور. وقال التيمي: «لكن» بتخفيف النون وسكوها، و«أحسن» مبتدأ، و«الحج» خبره. (الكواكب الدراري وعمدة القاري) قوله: حج مبرور: اختلفوا في المراد بالحج المبرور، فقيل: هو الذي لا يخالطه شيء من مأثم، وقيل: هو المتقبل، وقيل: هو الذي لا رياء فيه ولا سعة ولا رفث ولا فسوق، وقيل: هو الذي لم يتعقبه معصية. (عمدة القاري) قوله: لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم: قال العيني: عموم اللفظ يتناول عموم السفر، فيقتضي أن يحرم سفرها [شابة كانت أو عجوزاً]. (إرشاد الساري) بدون محرم معها قليلاً كان أو كثيراً، للحج أو غيره. انتهى ومر بعض بيانه برقم: ١٠٨٨، وسيجيء في الصفحة الآتية أيضاً إن شاء الله تعالى. قوله: أخرج معها: أخذ بظاهره بعض أهل العلم، فأوجب على الزوج السفر مع امرأته إذا لم يكن لها غيره، وبه قال أحمد، وهو وجه للشافعية، والمشهور أنه لا يلزم كالولي في الحج عن المريض. واستدل به على أنه ليس للزوج منع امرأته من حج القرض، وبه قال أحمد، وهو وجه للشافعية، والأصح عندهم أن له منعها؛ لكون الحج على التراخي. قال النووي: في الحديث تقدم الأهم من الأمور المتعارضة. (فتح الباري مختصراً)

قوله: ناضحان: وفي «عمرة رمضان»: «كان لنا ناضح»، ولمسلم: «ناضحان»، والناضح: إبل يستقى عليه. (إرشاد الساري وعمدة القاري)

قوله: فإن عمرة في رمضان تقضي حجة: يعني في الثواب، وليس المراد أن العمرة يقضي بها فرض الحج، وإن كان ظاهره يشعر بذلك، بل هو من باب المبالغة وإلحاق الناقص بالكمال، للترغيب فيه، ومطابقته للترجمة في قوله: «ما منعك من الحج؟». (إرشاد الساري) ومر الحديث برقم: ١٧٨٢. قوله: وأتقنني: بفتح الهمزة المدودة وفتح النون وسكون القاف، صيغة جمع المؤنث الماضي، أي أعجبني أي الأربع، وهو من عطف الشيء على مرادفه نحو: «إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ» (يوسف: ٨٦). (إرشاد الساري)

* أسماء الرجال: أبو الثعمان: محمد السلويسي. حماد بن زيد: تقدم. عمرو: هو ابن دينار، المكي. عبدان: لقب عبد الله بن عثمان. يزيد بن زريع: البصري. حبيب المعلم: أبو محمد البصري. عطاء: هو ابن أبي رباح أسلم، القرشي. رواه ابن جريج: هو عبد الملك بن عبد العزيز، فيما سبق موصولاً في «عمرة رمضان». عطاء: هو ابن أبي رباح، وقال عبيد الله: ابن عمرو، الرقي، مما وصله ابن ماجه. عبد الكريم: هو ابن مالك، الجزري. سليمان بن حرب: الواسطي البصري، قاضي مكة. شعبة: هو ابن الحجاج. عبد الملك بن عمير: حليف بني عدي، الكوفي.

سند = فظن القسطلاني أن ما ذكره ابن حجر لا يتم إلا على تقدير ألفين بين الواوين، لكن الموجود ألف واحدة، ثم اعتذر عنه بأنه لعله وجد في رواية ألفين. وهذا ظن فاسد منشؤه ظن أن الواو في «نغزو» أو جمع، فلا بد من ألف بعد ذلك كتابة، وهذا باطل قطعاً، بل الواو في «نغزو» هي لام الكلمة من «غزا يغزوا»، و«نغزو» بالنون للمتكلم مع الغير، ولا يدخل فيه أو الجمع أصلاً، كيف ولو كان فيه أو الجمع لكان في «نجاهد» أو الجمع أيضاً؛ فالألف بعد هذا الواو لا يتعلق بهذا الواو أصلاً، وإنما يتعلق بالواو الثانية. ويلزم منه أن العطف بين الفعلين بـ «أو» على تقدير وجود ألف واحدة بين الواوين، وأما وجود ألفين فلا يصح أصلاً، وكلام المحقق ابن حجر ظاهر في أنه مبني على وجود ألف واحدة بين الواوين، إلا أن الكروماني أخطأ حيث ظنه متعلقاً بـ «أو» «نغزو» مع أنه متعلق بالواو الثانية. فالصواب للقارئ أن يقرأ: «أو نجاهد» بالعطف بـ «أو»، لا: «أو نجاهد» بالعطف بالواو. وإنما طولت في الكلام؛ لما رأيت من كثرة الخطأ بين الأنعام، إما غفلة أو اعتماداً على ما ذكره القسطلاني من الكلام، والله تعالى أعلم بحقيقة المراد. قوله: إلا مع ذي رحم محرم: أي هو أو من يقوم مقامه كالزوج.

«أَنْ لَا تُسَافِرَ امْرَأَةً مَسِيرَةً يَوْمَيْنِ لَيْسَ مَعَهَا زَوْجُهَا أَوْ ذُو مُحَرَّمٍ، وَلَا صَوْمَ يَوْمَيْنِ: الْفِطْرُ وَالْأَضْحَى، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاتَيْنِ: بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَلَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِي وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى».

٢٧- بَابُ مَنْ نَذَرَ الْمَشْيَ إِلَى الْكُعْبَةِ

٢٥١/١

١٨٦٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنَا الْقَزَارِيُّ* عَنْ مُحَمَّدِ الطَّوِيلِ قَالَ: حَدَّثَنِي ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ ^{(البناني. (قرس))} ^{أي في يومين} ^{أي في يومين} أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى شَيْخًا* يَهَادَى بَيْنَ ابْنَيْهِ قَالَ: «مَا بَالُ هَذَا؟» قَالُوا: نَذَرْنَا أَنْ يَمْشِيَ. قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَنْ تَغْذِيبِ هَذَا نَفْسَهُ لَغَنِيٌّ». وَأَمْرُهُ أَنْ يَرْكَبَ. ^{أي يمشي بينهما معتدلاً عليهما. (قرس)}

١٨٦٦- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ* بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامُ* بْنُ يُوسُفَ: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ* أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ: أَنَّ يَزِيدَ بْنَ أَبِي حَبِيبٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَا الْخَيْرِ* حَدَّثَهُ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ* ^(قرس) ^{واسم أبي حبيب سويد. (قرس)} قَالَ: نَذَرْتُ أُخْتِي أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ، وَأَمَرْتَنِي أَنْ أَسْتَفِي لَهَا النَّبِيَّ ﷺ، فَاسْتَفْتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «لَتَمْشِيَ وَلَتَرْكَبَ». قَالَ: وَكَانَ أَبُو الْخَيْرِ لَا يَفَارِقُ عُقْبَةَ. ^{المراد بيان سماح أبي الخير له من عقبة. (قرس، ح)} ^{وزاد الطبراني: أنه شكاً إليه ضعفها. (قرس)}

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَحَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ* عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ* عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ* عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ* عَنْ أَبِي الْخَيْرِ* عَنْ عُقْبَةَ ^(قرس)، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

١. ذو محرم: ولأبي ذر: «ذو محرم مُحَرَّمٌ». ٢. المسجد: وفي نسخة: «مسجد». ٣. المسجد: وفي نسخة: «مسجد». ٤. ابن سلام: كذا لأبوي ذر والوقت. ٥. و: كذا للكشيميني.
٦. فاستفتيت النبي ﷺ: كذا لأبوي ذر والوقت، وفي نسخة: «فاستفتيته». ٧. لتمش: ولأبي ذر: «لتمشي». ٨. قال أبو عبد الله إلخ: كذا لأبوي ذر والوقت.

ترجمة: قوله: باب من نذر المشي إلى الكعبة: قال الحافظ: أي وغيرها من الأماكن المعظمة، هل يجب عليه الوفاء بذلك أو لا؟ وإذا وجب فتركه قادراً أو عاجزاً ماذا يلزمه؟ وفي كل ذلك اختلاف بين أهل العلم، سيأتي في «كتاب النذر». اهـ

سهر: قوله: مسيرة يومين: وفي حديث ابن عمر التقييد بثلاثة أيام، وفي حديث أبي هريرة: «بيوم وليلة»، وقد أخذ أكثر العلماء بالمطلق؛ لاختلاف التقييدات. قال النووي: ليس المراد من التحديد ظاهره، بل كل ما يسمى سفرًا فالمرأة منهية عنه إلا بالحرم، قاله القسطلاني. ولا شك أن الاحتياط في ذلك، لكن مرقه بحث عن الطحاوي برقم: ١٠٨٨. قال العيني: والمطابقة تؤخذ من قوله: «لا تسافر امرأة...»؛ فإن السفر أعم من أن يكون للحج أو غيره. انتهى مختصراً

قوله: لا تشد الرحال إلخ: قال الشيخ عبد الحق المحدث الدهلوي في «اللمعات» شرح المشكاة: شد الرحال كناية عن السفر، أي لا يقصد موضع بنية التقرب إلى الله إلا إحدى هذه الثلاثة؛ تعظيماً لشأنها؛ فإن ما سواها متساوٍ في الفضل، ففي أي مسجد يصلي كعب له مثل ما في غيره، بخلاف المساجد الثلاثة؛ لما بين الله لنا على لسان رسوله ﷺ في مقادير تضعيف الثواب للمصلي في كل منها. ثم المراد أنه لا يرحل من حيث قصد ذوات الأمكنة، وأما إن كان إليها حاجة من تعلم العلم أو نحو ذلك فذلك شيء آخر، فظاهره النهي عن المسافرة إلى موضع سوى هذه المواضع. وقيل: المراد أنه لا يجب قصد ما سوى المساجد الثلاثة بالنذر، ولا ينقصد النذر ولا يلزم الوفاء به. واختلف في شد الرحال إلى قبور الصالحين وإلى المواضع الفاضلة، فمحرم ومبيح، كذا في «مجمع البحار».

وقيل: المراد أنه لا تشد الرحال ولا يسافر إلى مسجد من المساجد إلا إلى المساجد الثلاثة؛ لأن المستثنى منه في المستثنى المفرغ يجب أن يكون من جنس المستثنى، فإذا استثنى المساجد الثلاثة ينبغي أن يكون المستثنى منه أيضاً مساجد، [ويؤيده ما في «مسند أحمد»: قال رسول الله ﷺ: لا ينبغي للمطلي أن يشد رحاله إلى مسجد يتغى فيه الصلاة غير المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي] وهذا كما ترى توجيه حسن، ولكن المعنى المتبادر إلى الفهم عند الإصناف: هو النهي عن السفر إلى مكان إلا المساجد الثلاثة، والأمكنة من جنس المساجد غير أنه جنس بعيد، ولا يجب في المستثنى المفرغ أن يكون جنساً قريباً للمستثنى. ويمكن أن يقال: المراد بيان الاهتمام بشأن الارتحال إلى البقاع الثلاث المتركة وامتيازها في الفضل والمبالغة في بيان فضلها ومزيتها على ما عداها، يعني لو شاء أحد أن يرتكب السفر ينبغي أن يسافر إليها ويهتم بشأنها؛ لكونها أفضل البقاع، والله أعلم. انتهى كلام الشيخ في «اللمعات» بلا تغيير. قوله: وأمره أن يركب: واحتج أهل الظاهر بهذا الحديث وبحديث عقبة الآتي فيه، فقالوا: من عجز عن المشي فلا هدي عليه. وروي عن علي وابن عمر: من نذر المشي إلى بيت الله تعالى فعجز عنه: إنه يمشي ما استطاع، فإذا عجز ركب وأهدى شاة. وهو قول عطاء والحسن، وبه قال أبو حنيفة، وكذا إن ركب وهو غير عاجز، ويكفر عن يمينه لحنته، حكاه الطحاوي، وقال الشافعي: الهدى في هذه احتياط، وحتجهم قوله ﷺ: «فلتركب ولتهدي». وقال مالك: يعود فيمشي ما ركب وعليه الهدى، وهو مروي عن ابن عباس أيضاً، وروي عن النخعي وابن المسيب، كذا في «العيني».

* أسماء الرجال: الفزاري: هو مروان بن معاوية. شيخنا: قيل: هو أبو إسرائيل، وقيل: اسمه قيس، وقيل: قيسر. إبراهيم: ابن موسى بن يزيد، التميمي الفراء. هشام: ابن يوسف بن عبد الرحمن. ابن جريج: هو عبد الملك بن عبد العزيز. أبو الخير: هو مرثد بن عبد الله. عقبة بن عامر: الجهني. أبو عاصم: هو النبيل الضحاك. ابن جريج: مَرَّ الآن. يحيى بن أيوب: أبي العباس، الغافقي المصري. يزيد بن أبي حبيب: ومن بعده تقدموا.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢١ - فَضَائِلُ الْمَدِينَةِ

١- بَابُ حَرَمِ الْمَدِينَةِ

٢٥١/١

١٨٦٧- حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ* حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ يَزِيدَ* حَدَّثَنَا عَاصِمٌ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَخْوَلُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مِنْ كَذَا إِلَى كَذَا، لَا يُقَطَّعُ شَجَرُهَا، وَلَا يُحْدَثُ فِيهَا حَدَثٌ، مَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ».
سجىء بيانه هكذا جاء من غير بيان وسجىء بيانه في هذا الباب، كذا في «العيني»
ابن سليمان. (فس)

١٨٦٨- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ* حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ* عَنْ أَبِي الثَّيَّاحِ* عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَأَمَرَ بِنَاءِ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: «يَا بَنِي النَّجَّارِ، ثَامِنُونِي». قَالُوا: لَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ. فَأَمَرَ بِقُبُورِ الْمُشْرِكِينَ فَنُبِشَتْ، ثُمَّ بِالْحَرْبِ فَسُوِّتْ، وَبِالنَّخْلِ فَقُطِعَ، فَصَقُّوا النَّخْلَ قِبْلَةَ الْمَسْجِدِ.
أي يابسوني بالثمن
أي في جهنمها. (فس)

١٨٦٩- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ* حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبِرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «حُرِّمَ مَا بَيْنَ لَابَتَيْ الْمَدِينَةِ عَلَى لِسَانِي». قَالَ: وَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ بَنِي حَارِثَةَ، فَقَالَ: «أَرَاكُمْ يَا بَنِي حَارِثَةَ، قَدْ خَرَجْتُمْ مِنَ الْحَرَمِ». ثُمَّ التَفَتَ فَقَالَ: «بَلْ أَنْتُمْ فِيهِ».
عبد الحميد. (فس) ابن بلال العمري. (فس)
اللاية الحرة، وهي أرض ذات حجارة سود. (فس)

١٨٧٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ* حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ* حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الْأَعْمَشِ* عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ* عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَا عِنْدَنَا شَيْءٌ إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ وَهَذِهِ الصَّحِيفَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْمَدِينَةُ حَرَمٌ.....»
جزم بما غلب على ظنه. (فس) فرجع عن الظن إلى اليقين. (فس)
الثوري. (فس)
 هذه بيان ما في الصحيفة

١. بسم الله الرحمن الرحيم فضائل المدينة باب حرم المدينة: كذا للحموي وأبي ذر، وللأكثر: «باب حرم المدينة»، ولابن شهبويه: «باب ما جاء في حرم المدينة». ٢. فضائل: وللحموي وأبي ذر أيضًا: «فضيلة». ٣. وأمر: ولأبوي ذر والوقت: «أمر»، وفي نسخة: «وأمره». ٤. قالوا: كذا لأبي الوقت، وفي نسخة: «فقالوا». ٥. ابن عمر: كذا لأبي ذر. ٦. حُرِّمَ: كذا للأكثر، وللمستطلي وأبي ذر: «حَرَّمَ». ٧. فقال: ولأبي الوقت: «وقال».

ترجمة: قوله: باب حرم المدينة: كتب الشيخ في «اللامع»: أي إثبات أنها محترمة، ودلالة الرواية الثانية على هذا المعنى غير ظاهرة، إلا أن يقال: إقامة النبي ﷺ هناك وبناء المسجد فيها إلى غير ذلك، مما يدل على حرمتها. اهـ وفي «هامشه»: وبذلك جزم عامة الشراح. قال العيني: باب في بيان فضل حرم المدينة. اهـ وتبعه القسطلاني، وسكت عنه الحافظ. والأوجه عند هذا العبد الفقير: أن الإمام البخاري أشار به إلى مسألة خلافية شهيرة، وهو اختلافهم في أن حرم المدينة كحرم مكة أو حكمهما مختلف. ولم يجزم الإمام بالحكم في الترجمة، كمعاداته في المسائل المختلف فيها عند الأئمة، وكذا في المسائل التي اختلفت فيه الروايات ولم يترجح عنده إحداها، وهما أصلاً معروفان مطردان من الأصول المتقدمة في المقدمة، وبسط الكلام على المسألة في «الأوجز» مع بسط الدلائل.

سهر: قوله: بسم الله الخ: [لأبي ذر عن الحموي: «بسم الله الرحمن الرحيم فضائل المدينة باب حرم المدينة»، وفي رواية عنه أيضاً: «فضيلة المدينة»، وفي رواية أبي علي: «باب ما جاء في حرم المدينة». (إرشاد الساري)] قوله: لا يحدث فيها الخ: مبيّن للمفعول، أي لا يعمل فيها عمل يخالف للكتاب والسنة. (إرشاد الساري وعمدة القاري) قوله: حرم ما بين لابتي المدينة الخ: احتج به الزهري والشافعي ومالك وأحمد وإسحاق، وقالوا: المدينة لها حرم، فلا يجوز قطع شجرها ولا أخذ صيدها. ولكنه لا يجب الجزاء فيه عندهم. وقال الثوري وابن المبارك وأبو حنيفة وصاحباها: ليس للمدينة حرم كما كان لمكة، وأجابوا عن الحديث بأنه ﷺ ما أراد بذلك تحريم صيد المدينة وشجرها، إنما أراد بذلك بقاء زينة المدينة؛ ليستطيبوها ويألفوها، ذكره العيني وبسطه، ويدل عليه حديث الثوري ونحوه.

* أسماء الرجال: أبو الثعمان: محمد بن الفضل، السدوسي. ثابت بن يزيد: الأخول البصري. أبو معمر: هو عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج، المنقري المَعْقِد. عبد الوارث: ابن سعيد، العنبري البصري. أبي الثيَّاح: هو يزيد بن حميد، الضبيعي. إسماعيل بن عبد الله: الأويسبي. محمد بن بشار: هو الملقب بـ«بندار». عبد الرحمن: ابن مهدي، العنبري. الأعمش: سليمان بن مهران. إبراهيم التيمي: هو ابن يزيد بن شريك، يروي عن أبيه يزيد. (إرشاد الساري وتقريب التهذيب)

مَا بَيْنَ عَائِرٍ إِلَى كَذَا، مَنْ أَحَدَتْ فِيهَا حَدَثًا أَوْ آوَى مُحَدِّثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ. وَقَالَ: «ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ. وَمَنْ تَوَلَّى قَوْمًا يَغْيِرُ إِذَنْ مَوَالِيَهُ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: عَدْلٌ: فِدَاءٌ.»

٢- بَابُ فَضْلِ الْمَدِينَةِ وَأَنَّهَا تَنْفِي النَّاسَ

٢٥٢/١

١٨٧١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْحُبَابِ سَعِيدَ بْنَ يَسَارٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَرْتُ بِقَرْيَةٍ تَأْكُلُ الْقَرْىَ، يَقُولُونَ: يَثْرِبُ، وَهِيَ الْمَدِينَةُ، تَنْفِي النَّاسَ كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ حَبْتَ الْحَبِيدِ.»

٣- بَابُ الْمَدِينَةِ طَابَةٌ

٢٥٢/١

١٨٧٢- حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ يَحْيَى عَنْ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ رضي الله عنه قَالَ: أَقْبَلْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ تَبُوكَ حَتَّى أَشْرَفْنَا عَلَى الْمَدِينَةِ فَقَالَ: «هَذِهِ طَابَةٌ.»

١. قال أبو عبد الله الخ: كذا للمستعلمي وأي ذر.

ترجمة: قوله: باب فضل المدينة وأنها تنفي الناس: أي الشرار منهم. وراعى في الترجمة لفظ الحديث، وقرينة إرادة الشرار من الناس ظاهرة من التشبيه الواقع في الحديث. والمراد بالنفي: الإخراج، ولو كانت الرواية: «تَنْفِي» بالفتح، لحمل لفظ «الناس» على عمومهم، وقد ترجم المصنف بعد أبواب: «المدينة تنفي الخبيث». انتهى من «الفتح» وقال العيني: قلت: جعلوا لفظ «تنفي» من النفي، فلذلك قدروا هذا التقدير. والأحسن عندي أن يكون هذا اللفظ من التنقية بالفتح، والمعنى: أن المدينة تنفي الناس، يُبقي خيارهم وتطرد شرارهم، ويناسب هذا المعنى قوله ﷺ: «إِنَّ الْمَدِينَةَ كَالْكَبِيرِ تَنْفِي عِبْثَهَا وَتَنْصَعُ طَيْبَهَا». وإنما قلنا: «يناسب هذا المعنى قوله ﷺ» من حيث إن حاصل المعنى يؤول إلى ما ذكرنا، وإن كان لفظ الحديث من النفي بالفاء. اهـ قلت: والأوجه عندي ما قاله العيني؛ لثلا يومهم تكرار الترجمة بما يأتي من «باب المدينة تنفي الخبيث»، لكن كلام الحافظ يشير إلى أن الرواية في الترجمة أيضًا بلفظ الفاء، وعلى هذا فلتأويل للترجمة مساعً بأن يقال: إن الخبيث غير الخبيث. انتهى من هامش «اللامع» وأوجه منه أن يقال في دفع التكرار: إن الغرض من الترجمة ههنا هو إثبات فضل المدينة، وهو ثابت بالجزء الأول من الحديث بقوله: «أمرت بقرية تأكل القرى» كما هو ظاهر. وأما قوله في الترجمة: «وإنما تنفي الناس» ذكره استطرادًا لوجوده في حديث الباب. وأما الترجمة الثانية الآتية فالمقصود منه النفي خاصة. قوله: باب المدينة طابة: أي من أسمائها؛ إذ ليس في الحديث أنها لا تسمى بغير ذلك. قلت: ولا يبعد عندي أن المقصود من ذكر هذه التراجم إظهار حب المدينة، ومن أحب شيئا أكثر من ذكره.

سهر: قوله: ما بين عائر: بالعين المهملة والألف والهمزة والراء، وهو جبل بالمدينة. ويروى: «ما بين عير» بدون الألف. قال عياض: أكثر رواة البخاري ذكرُوا «عير»، قاله العيني. قوله: «إلى كذا» وفي «مسلم»: «إلى ثور»، وهو أيضًا جبل بالمدينة، كما حققه في «القاموس». قوله: ذمة المسلمين واحدة: أي أمانهم صحيح، سواء صدر من واحد أو أكثر شريف أو وضيع. فإذا آمن الكافر واحد منهم بشروطه المعروفة في الفقه: لم يكن لأحد نقضه. (إرشاد الساري) قوله: ومن تولى قوما بغير إذن مواليه: لم يجعل الإذن شرطًا لجواز الادعاء، وإنما هو تأكيد التحريم؛ لأنه إذا استأذهم في ذلك منعه وحالوا بينه وبين ذلك، قاله الخطابي وغيره. ويحتمل أن يكون كنى بذلك عن بيعه، فإذا وقع بيعه جاز الانتماء إلى مولاه الثاني، وهو غير مولاه الأول. أو المراد موالاة الحلف، فإذا أراد الانتقال عنه لا ينتقل إلا بالإذن. (فتح الباري) قوله: تنفي الناس: أي الشرار منهم، والمراد بالنفي: الإخراج، ولو كانت الرواية بالفتح لحمل لفظ «الناس» على عمومهم. (فتح الباري) قوله: أمرت بقرية: أي أمرت بالهجرة إليها أو سكناها، فالأول محمول على أنه قاله. وبالله، والثاني على أنه قاله بالمدينة. (فتح الباري وعمدة القاري)

قوله: تأكل القرى: أي تغلبها وتظهر عليها، يعني أن أهلها يغلب على أهل سائر البلاد ففتح منها؛ لأن الأكل غالب على المأكول، يقال: أكلنا بني فلان أي غلبناهم وظهرنا عليهم. وقيل: يحتمل أن يكون المراد بأكملها القرى غلبة فضلها على غيرها، كذا في «القسطلاني» و«العيني». قوله: يقولون يثرب وهي المدينة: أي إن بعض المنافقين يسمونها «يثرب»، واسمها الذي يليق بها المدينة. وفهم بعض العلماء منه كراهة تسمية المدينة: يثرب، وقالوا: ما وقع في القرآن إنما هو حكاية عن قول غير المؤمنين، وروى أحمد مرفوعًا: «من سمى المدينة يثرب فليستغفر الله، وهي طابة». وسبب هذه الكراهة؛ لأن «يثرب» إما من الثريب الذي هو التويخ والملازمة، أو من الثرب وهو الفساد، وكلاهما مستقبح، وكان ﷺ يحب الاسم الحسن ويكره الاسم القبيح، كذا في «فتح الباري». قوله: الكبير: هو بالكسر كبر الحداد، وهو المبني من الطين، وقيل: بوق ينفخ به النار، والمبني الكور، قاله في «الجمع». وفي «القاموس»: الكبير بالكسر: زق ينفخ فيه الحداد، وأما المبني من الطين فكور. انتهى كذا في «الكرمانى». قوله: تبوك: بخفة الموحدة، موضع في طرف الشام، بينه وبين المدينة أربع عشرة مرحلة، وهو غير منصرف، وكذا «طابة»، وهي اسم من أسماء المدينة، وكذا «طيبة» على وزن «شبية»، وهما تأنيث «طاب وطيب» بمعنى «طَيِّب». (الكواكب الدراري)

* أسماء الرجال: خالد بن مخلد: البجلي الكوفي. سليمان: ابن بلال، التيمي القرشي. عمرو: ابن يحيى بن عمار، الأنصاري. أبي حميد: عبد الرحمن الساعدي.

٢٥٢/١

٤- بَابُ لَا بَتِّي الْمَدِينَةِ

ترجمة
تلبية لآبة، وهي الحرة كما مر

١٨٧٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّهُ كَانَ

يَقُولُ: لَوْ رَأَيْتُ الطَّبَاءَ بِالْمَدِينَةِ تَرْتَعُ مَا دَعَرْتُهَا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا بَيْنَ لَا بَتِّيَّهَا حَرَامٌ».

جمع ظي: (ع)

٢٥٢/١

٥- بَابُ مَنْ رَغِبَ عَنِ الْمَدِينَةِ

أي أعرض عنها. (ع) فهو مذموم. (ق)

١٨٧٤- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ* عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

يَقُولُ: «يَتَرَكُونَ الْمَدِينَةَ عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ، لَا يَغْشَاهَا إِلَّا الْعَوَافِي - يُرِيدُ عَوَافِي الطَّيْرِ وَالسَّبَاعِ - وَآخِرُ مَنْ يُخْشَرُ رَاعِيَانِ

جمع عافى، وهي طلاب الرزق من الدواب والطيور. (ع)

مِنْ مُزْنَتِهِ، يُرِيدَانِ الْمَدِينَةَ يَنْعَقَانِ بَعْغَمَهُمَا، فَيَجِدَانِهَا وَحُوشًا، حَتَّى إِذَا بَلَغَا ثَنِيَّةَ الْوُدَاعِ خَرَا عَلَى وُجُوهِهِمَا».

أي سقطا ميتين

١٨٧٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ

أَبِي زُهَيْرٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يُفْتَحُ الْيَمْنُ فَيَأْتِي قَوْمٌ يُبْسُونَ فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ، وَالْمَدِينَةُ

من الناس واخلين إلى اليمن. (ق)

البين: سوق الإبل. (ع)

خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ. وَيُفْتَحُ الشَّأْمُ فَيَأْتِي قَوْمٌ يُبْسُونَ فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ،

منها؛ لأنها حرم الرسول وجواره بما فيها من الفضائل. (ق)

١. أخبرني: ولأبي الوقت: «عن». ٢. إلا العوافي: وفي نسخة: «إلا عوافي»، وللشيخ ابن حجر: «إلا العوافي». ٣. الطير والسباع: وفي نسخة: «السباع والطيور».

ترجمة: قوله: باب لا بتي المدينة: تلبية «لآبة»، وهي الحرة: الأرض ذات الحجارة السود، والمدينة ما بين حرتين عظيمتين إحداها شرقية والأخرى غربية. انتهى من «القسطلاني» قلت: قد تقدم في «باب حرم المدينة» أن الغرض منه عندي الإشارة إلى مسألة خلافية، وهي هل لمدينة حرم كما لكه أم لا؟ وتقدم الخلاف فيه هناك. ولعل الغرض بالترجمة ههنا بيان حد الحرم على حسب ما وقع في الأحاديث، فقد تقدم في الباب المذكور حديث أبي هريرة: «أن النبي ﷺ قال: حرم ما بين لا بتي المدينة على لساني». قوله: باب من رغب عن المدينة: أي فهو مذموم، أو باب حكم من رغب عنها. انتهى من «الفتح»

سهر: قوله: ترتع: أي ترعى، وقيل: تنبسط. قوله: «ما دعرها» أي ما أحفنها وما نفرتها. قوله: «ما بين لا بتيها» أي لا بتي المدينة، أي شرقية وغربية، ولها لا بتين أيضا من الجانبين الآخرين إلا أنهما ترجعان إلى الأوليين؛ لاتصالهما بهما. وروى: «ما بين جليلها»، وفي رواية: «ما بين مأزميها»، ويروى: «ما بين حرتيها»، وعن هذا قال بعض الخنفية: هذا حديث مضطرب. (عمدة القاري) ومبحثه برقم: ١٨٦٩. قوله: تتركون: بناء الخطاب في رواية الأكثرين، والمراد بذلك غير المخاطبين، لكنهم من أهل البلد أو من نسل المخاطبين، أو من نوعهم. ويروى: «يتركون» بياء الغيبة، ورجحه القرطبي. (فتح الباري)

قوله: على خير ما كانت: أي على أحسن حال كانت عليه من قبل. قال القرطبي تبعا ليعاض: وقد وجد ذلك حين انتقلت الخلافة عنها إلى الشام، ثم إلى العراق، وتغلبت عليها الأعراب وعلت من أهلها، وبقيت أكثر ثمارها للعوافي. قال النووي: المختار أن هذا الترك يكون في آخر الزمان عند قيام الساعة، ويوضحه قصة الراعيين، كذا في «الفتح» و«القسطلاني». قوله: وآخر من يحشر: أي يساق ويجلى من الوطن. قوله: «من مزينة» بضم الميم قبيلة من مضر. قوله: «ينعقان» بكسر العين المهمله بعدها قاف، أي يصيحان بغنمهما؛ ليسوقاها. قوله: «فيجدانها وحوشا» أي يجدان أهلها وحوشا، جمع «وحش». أو يجدان المدينة ذات وحوش. ويروى: «وحوشا» بفتح الواو، أي يجدانها خالية ليس بها أحد، كذا في «العيني». قوله: ثنية الوداع: [عقبة عند حرم المدينة، وسميت بذلك؛ لأن الخارج من المدينة يمشي معه المودعون إليها.] قوله: يبسون: بفتح التحتية وكسر الموحدة وتشديد السين المهمله، من باب «ضرب» و«نصر» ومن «الإفعال» أيضا، أي يسوقون دوابهم إلى المدينة. (إرشاد الساري وعمدة القاري)

* أسماء الرجال: أبو اليمان: الحكم بن نافع. شعيب: هو ابن أبي حمزة.

سند: قوله: يتركون المدينة على خير ما كانت: لعل المقصود بالبيان الإخبار عن دوام الخير في المدينة إلى آخر أمرها، والله تعالى أعلم.

قوله: والمدينة خير لهم: أي خير لأولئك التاركين لها من تلك البلاد التي لأجلها يتركون المدينة، فلا دليل في الحديث على تفضيل المدينة على مكة. وقوله: «لو كانوا يعلمون» ليس المراد به أنه خير على تقدير العلم؛ إذ المدينة خير لهم، علموا أو لا، بل المراد لو علموا بذلك لما فارقوها، وقد تجعل كلمة «لو» للتمني. لكن قد يقال: كثير منهم يبلغهم الخير ويفارقوها، فأولئك قد علموا بذلك لبلوغهم الخير، ومع ذلك فارقوها، فكيف يصح: لو علموا بذلك لما فارقوها؟ قلت: يمكن دفعه بأن المراد لو علموا بذلك عيانا، وليس الخير كالمعانية. أو يقال: هو من تنزيل العالم الذي لا يعمل بعلمه بمنزلة الجاهل كأنه ما علم، وهذا هو الذي على تقدير التمني. وقد يقال: المعنى المدينة خير لهم لو كانوا من أهل العلم؛ إذ البلدة الشريفة لا ينتفع بها إلا الأهل الشريف الذين يعملون على مقتضى العلم، وأما من ليس من أهل العلم فلا ينتفع بالبلدة الشريفة، بل ربما يتضرر، فخيرية البلدة ليست إلا لأهلها ومن يليق بهم الإقامة فيها، والله تعالى أعلم.

وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ. وَيُفْتَحُ الْعِرَاقُ فَيَأْتِي قَوْمٌ يَبْسُونَ فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ.

٦- بَابُ: الْإِيمَانُ يَأْرِزُ إِلَى الْمَدِينَةِ

٢٥٢/١

ترجمة
بمرة ساكنة وكسر الراء ثم زاي، من «ضرب يضرب» أي ينضم ويجمع. (قس، ك)

١٨٧٦- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ عَنْ حُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ ابْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْإِيمَانَ لَيَأْرِزُ إِلَى الْمَدِينَةِ كَمَا تَأْرِزُ الْحَيَّةُ إِلَى جُحْرِهَا».

٧- بَابُ إِثْمٍ مَنْ كَادَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ

٢٥٢/١

ترجمة
فعل ماض من «الكيد» أي أراد بهم سوءا

١٨٧٧- حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ: أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ عَنْ جُعَيْدٍ، عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ سَعْدٍ قَالَتْ: سَمِعْتُ سَعْدًا رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَكِيدُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ أَحَدٌ إِلَّا انْمَاعَ كَمَا يَنْمَاعُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ».

٨- بَابُ أَطَامِ الْمَدِينَةِ

٢٥٢/١

ترجمة
جمع «أطعم» بضمتين، وهي الحصون التي بالحجارة. (قس)

١٨٧٨- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أُسَامَةَ قَالَ: أَشْرَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَطْمٍ مِنَ أَطَامِ الْمَدِينَةِ، فَقَالَ: «هَلْ تَرَوْنَ مَا أَرَى؟ إِنِّي لَأَرَى مَوَاقِعَ الْفِتَنِ خِلَالَ بُيُوتِكُمْ كَمَوَاقِعِ الْقَطْرِ».

شبه سقوط الفتن وكثرتها بالمدينة بسقوط كثرة القطر وعمومه. (ع)

تَابَعَهُ مَعْمَرٌ وَسُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ عَنِ الرَّهْزِيِّ.

٩- بَابُ: لَا يَدْخُلُ الدَّجَالُ الْمَدِينَةَ

٢٥٢/١

١٨٧٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه.....

هو إبراهيم بن عبد الرحمن. (قس)

١. بنت سعد: ولابن عساكر وأبي ذر: «هي بنت سعد».

ترجمة: قوله: باب الإيمان يأرز إلى المدينة: قلت: لعل الغرض أن فضل المدينة لا يختص بزمانه ﷺ، بل هو في جميع الأزمنة. قال الحافظ: قوله: «كما تأرز الحية...» أي إنها كما تنتشر من جحرها في طلب ما تعيش به، فإذا راعها شيء رجعت إلى جحرها، كذلك الإيمان انتشر في المدينة، وكل مؤمن له من نفسه سائق إلى المدينة؛ لمحبه في النبي ﷺ، فيشمل ذلك جميع الأزمنة؛ لأنه في زمن النبي ﷺ لتعلم منه، وفي زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم للاقتداء بهديهم، ومن بعد ذلك لزيارة قبره ﷺ والصلاة في مسجده والتبرك في مشاهدته آثاره وآثار أصحابه. اهـ

ثم لا يخفى عليك ما أفاده الشيخ قدس سره في «اللامع»: قوله: «ليأرز إلى المدينة» ظاهر التشبيه أنه لا يبقى في المدينة شيء منه حين خروجه إلى البلاد، وهو غير مراد، بل المعنى أنه ينتشر منها إلى البلاد، ثم يأتي زمان لا يبقى مؤمن إلا وهو في المدينة، وذلك لما علم أن المدينة آخر البلاد خراباً، وليس ذلك إلا لبقاء الإيمان فيه. اهـ قلت: ما أفاده الشيخ فهو جيد لطيف جداً. قوله: باب إثم من كاد أهل المدينة: قال الحافظ: أي أراد بأهلها سوءاً، والكيد: المكر والحيلة في المساءة. اهـ

قوله: باب أطام المدينة: قال الحافظ: بالمجمع «أطعم» بضمين، وهي الحصون التي تبني بالحجارة، وقيل: هو كل بيت مربع مسطح. وقد ذكر الزبير بن بكار في «أخبار المدينة» ما كان بها من الأظام قبل حلول الأوس والخزرج بها، ثم ما كان بها بعد حلولهم، وأطال في ذلك. اهـ

سهر: قوله: إن الإيمان: أي أهل الإيمان، واللام في «ليأرز» للتأكيد. قال المهلب: فيه أن المدينة لا يأتيها إلا مؤمن، وإنما يسوقه إليها إيمانه ومحبه في النبي ﷺ، فكان الإيمان يرجع إليها كما خرج منها أولاً، ومنها ينتشر كانتشار الحية من جحرها، ثم إذا راعها شيء رجعت إلى جحرها. (عمدة القاري) قوله: أشرف: أي نظر من مكان مرتفع. قوله: «على أطعم» بضمين والجمع أطام، وهي الحصون التي تبني بالحجارة. وقيل: كل بيت مربع مسطح. قوله: «خلال بيوتكم» أي نواحيها، بأن تكون الفتنة مثلت له حتى رآها. (إرشاد الساري وفتح الباري)

* أسماء الرجال: إبراهيم بن المنذر: الحزامي. أنس بن عياض: أبو ضمرة الليثي. عبيد الله: ابن عمر، العمري. حبيب: ابن عبد الرحمن. حفص: ابن عاصم بن عمر بن الخطاب. الحسين بن حريث: المروزي. الفضل: ابن موسى، السيناني. جعيد: ابن عبد الرحمن بن أوس. علي بن عبد الله: المدني. عروة: ابن الزبير. أسامة: ابن زيد بن حارثة. تابعه: أي تابع سفيان معمر بن راشد، وصله المؤلف في «الفتن». سليمان بن كثير: العبدي الواسطي. عبد العزيز بن عبد الله: الأوسي. نفع بن حارث بن كعدة، الثقفي.

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْمَدِينَةَ رُعْبُ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، لَهَا يَوْمٌ سَبْعَةُ أَبْوَابٍ، عَلَى كُلِّ بَابٍ مَلَكَانٌ».

١٨٨٠- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ* حَدَّثَنِي مَالِكٌ* عَنْ نُعَيْمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُجَمِّرِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

بعض الميم الأول وكسر الثانية وبينهما جيم ساكنة. (قرئ)

«عَلَى أَنْقَابِ الْمَدِينَةِ مَلَائِكَةٌ، لَا يَدْخُلُهَا الطَّاغُوتُ وَلَا الدَّجَالُ».

جمع «أنقب» بفتح النون والقاف، المراد بها الدخول، وقيل: الأبواب، وقيل: الطرق التي يسلكها الناس. (ف) من «الدجل» وهو الكذب والخلط؛ لأنه كذاب خلط؛ لعنة الله عليه

١٨٨٢- حَدَّثَنَا يَحْيَى* بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ* عَنْ عُقَيْلٍ* عَنِ ابْنِ شَهَابٍ* أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ:

ابن مسعود

[الحديث: ١٨٨١ بترقيم الشيخ فؤاد يليه]

أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ ﷺ قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا طَوِيلًا عَنِ الدَّجَالِ، فَكَانَ فِيهِمَا حَدَّثَنَا بِهِ أَنْ قَالَ: «يَأْتِي الدَّجَالُ -

- وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ أَنْ يَدْخُلَ نِقَابَ الْمَدِينَةِ - يَنْزِلُ بَعْضُ السَّبَاحِ الَّتِي بِالْمَدِينَةِ، فَيُخْرِجُ إِلَيْهِ يَوْمٌ رَجُلٌ، هُوَ خَيْرُ النَّاسِ - أَوْ:

بكسر النون، جمع «نقب» وهو جمع الكثرة، و«الأنقاب» جمع القلة، والمراد طرفها كما مر. (ع) يقال: إنه الخضر. (قرئ)

مِنْ خَيْرِ النَّاسِ - فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّكَ الدَّجَالُ الَّذِي حَدَّثْنَا عَنْكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَدِيثَهُ. فَيَقُولُ الدَّجَالُ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلْتُ هَذَا

ثُمَّ أَحْيَيْتُهُ، هَلْ تَشْكُونُ فِي الْأَمْرِ؟ فَيَقُولُونَ: لَا. فَيَقْتُلُهُ ثُمَّ يُحْيِيهِ. فَيَقُولُ حِينَ يُحْيِيهِ: وَاللَّهِ، مَا كُنْتُ قَطُّ أَشَدَّ بَصِيرَةً

ن ٢ سهر

بقدره الله ومشيئته

مِنِّي الْيَوْمَ. فَيَقُولُ الدَّجَالُ: أَقْتُلُهُ. فَلَا يُسَلِّطُ عَلَيْهِ».

أي لا يقدر على قتله. (قرئ)

١٨٨١- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ* حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ* حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو* حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ* حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ﷺ عَنِ

النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ مِنْ بَلَدٍ إِلَّا سَيَطُوهُ الدَّجَالُ إِلَّا مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ، لَيْسَ مِنْ نِقَابِهَا نَقَبٌ إِلَّا عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ صَافِينَ

يَحْرُسُونَهَا، ثُمَّ تَرْجُفُ الْمَدِينَةُ بِأَهْلِهَا ثَلَاثَ رَجَفَاتٍ، فَيُخْرِجُ اللَّهُ كُلَّ كَافِرٍ وَمُنَافِقٍ».

من الأحوال المتداخلة. (ع، قرئ)

١٠- بَابُ: الْمَدِينَةُ تَنْفِي الْخَبْثِ

ترجمة أي تطرده وتخرجه. (ع)

بالتنوين

١٨٨٣- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ* حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ* حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ* عَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ:

النوري. (ف)

جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَبَايَعَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَجَاءَ مِنَ الْعَدُوِّ مُحْمُومًا فَقَالَ: أَقْلَنِي. فَأَبَى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ: «الْمَدِينَةُ

لم ألق على اسمه. (ف)

كَالْكَبِيرِ، تَنْفِي خَبْثُهَا وَتَنْصَعُ طَيِّبُهَا».

بكسر الكاف المفتح الذي يفتح به النار، أو الوضع المشتمل عليها. (قرئ)

١. على كل: وللكشميهني: «لكل». ٢. أشد بصيرة مني: وفي نسخة: «أشد مني بصيرة». ٣. فيخرج الله: وللكشميهني والحموي بعده: «إليه».

٤. مرات: وفي نسخة: «مرار». ٥. تَنْصَعُ طَيِّبُهَا: وللكشميهني: «يَنْصَعُ طَيِّبُهَا».

ترجمة: قوله: باب المدينة تنفي الخبث: أي تطرده وتخرجه، وقد تقدم ما يتعلق بهذا الباب في «باب فضل المدينة»، وبسط الكلام على حديث الباب في «الأوجز»، وكذا في «الكوكب الدري». وفي «جذب القلوب»: قوله: «تنفي خبثها» يشمل الأحياء والأموات، فتنتقل من البقيع. اهـ أعادنا الله منه.

سهر: قوله: ينزل: جملة مستأنفة، كأن قائلًا قال: إذا كان الدخول عليه حرامًا فكيف يفعل؟ قال: «ينزل بعض السباح»، بكسر السين جمع «سبخة»، وهي الأرض التي تملوها الملوحة ولا تكاد تنبت شيئًا. والمعنى: أنه ينزل خارج المدينة على أرض سبخة من سباحها. (إرشاد الساري) قوله: فيقولون لا: أي اليهود ومن يصدقه من أهل الشقاوة، أو العموم، يقولون ذلك خوفًا منه لا تصديقًا له، أو يقصدون بذلك عدم الشك في كفره وأنه دجال. (إرشاد الساري) قوله: أشد بصيرة مني اليوم: لأن رسول الله ﷺ أخبر بأن علامة الدجال أنه يحكي المقتول، فزادت بصيرته بمحصول تلك العلامة. ويروى: «أشد مني بصيرة اليوم». فالفضل والمفضل عليه كلاهما هو نفس المتكلم، لكنه مفضل باعتبار غيره. (الكواكب الدراري وإرشاد الساري وعمدة القاري) قوله: نَقَبٌ: بالسكون، ومر «أنقاب المدينة» جمع «نَقَبٌ» بفتح النون والقاف، وهما معني، المراد بها الدخول، كذا في «الفتح».

قوله: ترجف المدينة إلخ: أي يحصل بها زلزلة بعد أخرى ثم ثالثة، حتى يخرج منها من ليس مخلصًا في إيمانه، ويبقى بها المؤمن الخالص، فلا يسقط عليه الدجال. (فتح الباري) قوله: أقلني: ظاهره أنه سأل الإقالة عن الإسلام، وبه جزم عياض، وقال غيره: إنما استقاله من الحجرة، وإلا لكان قتله على الردة، وحمله بعضهم على الإقالة من المقام بالمدينة. (فتح الباري وإرشاد الساري) قوله: تنصع: بفتح الفوقية وسكون النون، من «النصع» وهو الخلو، والمعنى أنها إذا نفت الخبيث تميز الطيب واستقر فيها، وأما «طبيها» فضبطه الأكثر بالنصب =

* أسماء الرجال: إسماعيل: ابن أبي أويس عبد الله، المدني. مالك: الإمام المدني. يحيى: هو ابن عبد الله بن بكير، المخزومي. الليث: هو ابن سعد، المصري. عقيل: هو ابن خالد، الأيلي. ابن شهاب: الزهري. إبراهيم بن المنذر: الأسدي الحزامي. الوليد: ابن مسلم، الدمشقي. أبو عمرو: هو عبد الرحمن الأوزاعي. إسحاق: هو ابن عبد الله بن أبي طلحة، الأنصاري المدني. عمرو بن عباس: الباهلي البصري. عبد الرحمن: ابن مهدي. محمد بن المنكدر: التيمي المدني. جابر: السلمي.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، وَمَنْبَرِي عَلَى حَوْضِي».

١٨٨٩- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ* عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ* عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: لَمَّا

قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَعَكَ أَبُو بَكْرٍ وَبِلَالٌ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ إِذَا أَخَذَتْهُ الْحُمَى يَقُولُ:

كُلُّ امْرِئٍ مُصَبِّحٌ فِي أَهْلِهِ أي حُمٍّ، الموعوك: المصروع. (ك)

وَالْمَوْتُ أَذْنَى مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ

بكسر المعجمة أحد شوره التي تكون على وجهها

أي ماني بالوت صباحا؛ لكونه فيههم وقتل. (النهابة)

وَكَانَ بِلَالٌ إِذَا أَفْلَحَ عَنْهُ الْحُمَى يَرْفَعُ عَقِيرَتَهُ يَقُولُ:

أي صوته عاليا. (فس)

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَيْتَنَ لَيْلَةً

بَوَادٍ وَحَوْلِي إِذْخِرُ وَجَلِيلٌ

وَهَلْ أَرَدَنْ يَوْمًا مِيَاءَ مَجَنَّةٍ

يفتح الميم أكثر من كسرهما. (مع)

اللَّهُمَّ اأَعِنِ شَيْبَةَ بْنَ رَبِيعَةَ وَعُتْبَةَ بْنَ رَبِيعَةَ وَأُمَيَّةَ بْنَ خَلْفٍ، كَمَا أَخْرَجُونَا مِنْ أَرْضِنَا إِلَى أَرْضِ الْوَبَاءِ. ثُمَّ قَالَ

معناه: اللهم أبعلهم من رحمتك كما أبعلونا من مكة. (ك)

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا الْمَدِينَةَ كَحُبِّنَا مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا وَفِي مُدِّنَا، وَصَحِّحْهَا لَنَا، وَانْقُلْ حُمَاهَا

أي من الأمراض. (فس)

هو موضع الترجمة

إِلَى الْجُحْفَةِ». قَالَتْ: وَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَهِيَ أَوْبًا أَرْضُ اللَّهِ. قَالَتْ: فَكَانَ بَطْحَانُ يَجْرِي تَجْلًا، تَغْنِي مَاءَ آجِنًا.

بالماء: الماء المتغير اللون والطعم. (ع)

بضم الموحدة وسكون المهملة: واد في صحراء المدينة. (ك)

أي أكثر وباء. (ع)

وهي مقات أهل الشام

١٨٩٠- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ* عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ* عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ*

سهر الليثي. (فس)

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي شَهَادَةً فِي سَبِيلِكَ، وَاجْعَلْ مَوْتِي فِي بَلَدِ رَسُولِكَ. وَقَالَ ابْنُ زُرَيْجٍ عَنْ رُوْحِ بْنِ

اسمه يزيد، مما وصله الإسماعيلي. (فس)

الْقَاسِمِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ رضي الله عنها قَالَتْ: سَمِعْتُ عُمَرَ ... نَحْوَهُ. وَقَالَ هِشَامُ عَنْ زَيْدِ بْنِ

أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَفْصَةَ رضي الله عنها: سَمِعْتُ عُمَرَ رضي الله عنه. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: كَذَا قَالَ رُوْحٌ: «عَنْ أُمِّهِ».

١. بيتي: كذا للأكثر، ولابن عساكر: «قبري». ٢. اللهم: وفي نسخة قبله: «قال»، وفي نسخة: «وقال».

ترجمة = فيه إشارة إلى الترويب في سُكْنَى المدينة، وحديث عائشة في قصة وعك أبي بكر وبلال فيه دعاؤه ﷺ للمدينة بقوله: «اللهم صححها»، وفي ذلك إشارة إلى الترويب في سُكْنَاهَا أيضًا. وبراعة الاحتتام في قول عمر رضي الله عنه: «واجعل موتي في بلد رسولك» ظاهرة، وبه جزم الحافظ. اللهم نحن أيضا ندعوك بها، فاستجب لنا بحمة سيد المرسلين ﷺ.

سهر: قوله: روضة من رياض الجنة: حقيقة بأن يكون مقتطعا منها، كما أن الحجر الأسود والقرات والنيل منها، أو مجازًا بأن يكون من إطلاق اسم المسبب على السبب؛ فإن ملازمة ذلك المكان للعبادة سبب في نيل الجنة. ولا مانع من الجمع؛ فهي من الجنة والعمل فيها يوجب لصاحبه روضة في الجنة، كذا في «القسطلاني». أو هو كروضة في نزول الرحمة وحصول السعادات، أو أن ذلك الموضع بعينه ينتقل إلى الجنة، كذا في «العيني». قوله: ومنبري على حوضي: قال أكثر العلماء: المراد أن منبره بعينه الذي كان يوضع على حوضه، وقيل: إن له هناك منبرًا على حوضه، وقيل: إن ملازمة منبره للأعمال الصالحات تورد صاحبها الحوض - وهو الكوثر - فيشرب منه، كذا في «القسطلاني» و«العيني». وقال العيني: ذكر هذا الحديث هنا من حيث إن لفظ «باب» مجرّدًا بمعنى فصل، وله تعلق بالباب السابق، من حيث إن فيه كراهة إعراء المدينة وفي هذا ترويب في سكناها.

قوله: مصبح: بضم الميم وفتح المهملة والموحدة المشددة، أي يقال له: صبحك الله بالخير وأنعم صباحك، أو يسقي صبحوه وهو شراب الغداة، والموت قد يفجؤه فلا يمسي حيا. (إرشاد الساري وعمدة القاري) قوله: أفلح: بلفظ المعلوم، من «الإقلاع عن الأمر»، وهو الكف عنه، ويروى بلفظ المجهول. قوله: «عقيرته» كـ«غنيمة»، وهو الصوت إذا غنى به أو بكى. و«جليل» بفتح الجيم وكسر اللام الأولى، وهو الثمام، وهو نبت ضعيف يحشى به خصاص البيت. و«مجنة» بفتح الميم والجيم وتشديد النون، موضع على أميال من مكة. و«الشامة» بالمعجمة، و«الطفيل» بفتح المهملة وكسر الفاء، هما جبلان. ولفظ «أردن» و«بيدون» بنون التأكيد الخفيفة من «الورود» و«البدو» وهو الظهور. (الكواكب الدراري وعمدة القاري)

قوله: تجلًا: بفتح النون وسكون الجيم، الماء الذي يظهر على وجه الأرض. (الكواكب الدراري) قوله: في بلد رسولك: وقد وقع كذا ورُزق الشهادة ودُفن مع صاحبه في بقعة واحدة من أشرف البقع، كذا في «العيني». قوله: وقال ابن زُرَيْجٍ... وقال هشام: [أراد المؤلف هذين التعليقين بيان الاختلاف فيه على زيد بن أسلم، فاتفق هشام بن سعد وسعيد بن أبي هلال على أنه عن زيد عن أبيه أسلم عن عمر. وتابعهما حفص بن ميسرة. وانفرد روح بن القاسم بقوله: «عن أمه»]. كذا قال روح الإخ: غرض المؤلف أن المشهور أن زيدا يروي عن أبيه لا عن أمه، لكن روح أسند روايته إلى أمه، والله تعالى أعلم بالصواب. (الكواكب الدراري)

* أسماء الرجال: عبيد بن إسماعيل: اسمه في الأصل عبد الله، القرشي الكوفي الهباري. أبو أسامة: هو حماد بن أسامة. هشام بن عروة: يروي عن أبيه عروة بن الزبير بن العوام. يحيى بن بكير: المصري. الليث: ابن سعد، الإمام المصري. خالد بن يزيد: أبو عبد الرحيم، المصري. زيد بن أسلم: يروي عن أبيه أسلم مولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

محتويات الجزء الأول من صحيح البخاري

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
٥٨	لا يورد الحديث إلا لواحد من الأمرين	٤٧	الفائدة الثالثة في تفاصيل الأصول.....	٤	مقدمة الناشر.....
٥٨	٢٩- الاستطراد للحديث الأول.....	٤٧	١- الترجمة بحديث مرفوع ليس على شرطه	٤	منهجنا في العمل.....
٥٨	٣٠- الترجمة مطلقة والحديث مقيدة...	٤٧	٢- الترجمة بنوع من الدلالات.....		تقديم الناشر
٥٩	٣١- الاستدلال بالمجموع على المجموع	٤٧	٣- من قال كذا.....	٤	ما يتعلق بمتن صحيح البخاري.....
٤٩	٣٢- الترجمة بلفظ الاستفهام.....	٤٨	٤- عدم جزم الحكم في الروايات المختلفة	٥	ما يتعلق بالتعليقات.....
٦٠	٣٣- فيه عن فلان.....	٤٨	٥- التطبيق.....	٩	الإمام البخاري إسمه ونسبه.....
٦٠	٣٤- زيادة لفظ «أو غيرها».....	٤٨	٦- باب في باب.....	٩	نشأته.....
٦٠	٣٥- عدم الجزم لاختلاف العلماء.....	٤٩	٧- باب مكان «ح».....	٩	عبقريته في علم الحديث منذ الصغر...
٦١	٣٦- التعليل بالعلة البعيدة تاركاً للعلة القريبة	٤٩	٨- الحديث بضد الترجمة.....	١٠	ذاكرته القوية المدهشة.....
	٣٧- باب بلا ترجمة تنبيه على اختلاف	٤٩	٩- استنباط الأحوال التاريخية.....	١٠	رحلاته العلمية ومشايخه.....
٦١	طرق الرواة.....	٥٠	١٠- التمرن.....	١١	مراتب مشايخه.....
	٣٨- عدم الذكر لأحد جزئي الترجمة	٥٠	١١- الإشارة إلى بعض الطرق.....	١٢	تلامذته ورواة كتبه.....
٦١	إشارة إلى ما ورد.....	٥١	١٢- الترجمة بأمر ظاهر قليل الجدوى...	١٢	ورعه وعشرته.....
	٣٩- عدم الذكر لأحد جزئي الترجمة	٥١	١٣- تعقبات.....	١٤	محنته وابتلائاته.....
٦٢	إشارة إلى عدم الثبوت.....	٥٢	١٤- الآداب والعادات المسلوكة.....	١٤	وفاته.....
٦٢	٤٠- يؤخذ مختار البخاري من الآثار..		١٥- ذكر الشواهد من الآيات لإرادة	١٥	مكانة الإمام عند أهل العلم.....
٦٢	٤١- يقوي حديثاً ليس على شرطه....	٥٢	الخصوص من العموم.....	١٥	مصنفاته.....
٦٣	٤٢- ترجمة غير متعلقة بالكتاب.....	٥٢	١٦- الترجمة بكل محتمل.....		التعريف بالكتاب
٦٤	٤٣- الترجمة بخلاف لفظ الحديث....	٥٢	١٧- تعدد الطرق.....	١٦	مرتبة الصحيح ومكانته.....
٦٤	٤٤- التطابق بجزء الترجمة.....	٥٣	١٨- إرادة العام للترجمة الخاصة.....	١٦	ذكر فضائله.....
٦٤	٤٥- ما يذكر بصيغة التمريص.....	٥٣	١٩- الإثبات بالأولوية.....	١٧	سبب تصنيف الإمام البخاري الجامع الصحيح
٦٥	٤٦- بت الحكم مع الاختلاف.....	٥٤	٢٠- باب بلا ترجمة للفصل.....	١٨	عدد أحاديثه.....
٦٥	٤٧- عدم الجزم للتوسع.....	٥٤	٢١- المدلول اللفظي.....	١٨	شروط الإمام البخاري في صحيحه...
٦٥	٤٨- الإشارة إلى حديث آخر لهذا الصحابي	٥٤	٢٢- تكرار الترجمة.....	١٩	نسخ البخاري ورواته.....
٦٦	٤٩- الإثبات بالعادة.....	٥٥	٢٣- الترجمة الشارحة:	٢٢	الشروح والتعليقات على الصحيح....
٦٦	٥٠- الاستدلال بالعموم.....	٥٥	المعنى الخفي للترجمة.....		تراجم وجيزة للمعلقين
٦٧	٥١- المبدوء بباب كيف كان.....	٥٦	الترجمة بإشارة خفية.....	٢٦	ترجمة شيخ الحديث محمد زكريا الكاندهلوي
٦٨	٥٢- إثبات الأبواب العديدة بحديث واحد	٥٦	حديث الباب لا يوافق الترجمة.....	٢٩	ترجمة العلامة أحمد علي السهارنفوري..
٦٨	٥٣- إثبات الترجمة بالنظير والقياس...	٥٦	٢٤- ذكر الآثار لأدنى مناسبة.....	٣٠	ترجمة العلامة السندي الأنصاري.....
٦٩	٥٤- الإشارة إلى وقائع مخصوصة.....	٥٦	٢٥- حذف الترجمة تشجيعاً للأذهان..	٣٠	المراجع والمصادر.....
	٥٥- الترجمة بحديث لا يثبت؛ إشارة إلى	٥٧	٢٦- حذف الترجمة لتعدد الفوائد.....		عناصر تقديم الأبواب والتراجم
٧٠	أنه لم يجد فيه حديثاً.....	٥٧	٢٧- حذف الحديث لذكره قريباً.....	٣٣	تقريظ سباحة الشيخ أبي الحسن علي الندوي
٧٠	٥٦- تقييد الأحاديث المطلقة.....	٥٧	٢٨- تكرار الترجمة لفوائد شتى، منها:	٣٨	تقديم فضيلة الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي
٧٠	٥٧- باب بلا ترجمة رجوع إلى الأصل.	٥٧	إثبات دعوى واحد.....	٤٠	فصل في بيان التراجم.....
٧١	٥٨- الإشارة إلى حديث في تفسير الآية	٥٨	القليل الجدوى.....	٤٠	الفائدة الأولى (في مولفات الأبواب والتراجم)
٧١	٥٩- الإشارة إلى مبدأ الحكم.....	٥٨	لا تكفي لإثبات المقصود.....	٤١	الفائدة الثانية في أصول التراجم.....

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
١٣٦	باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال ...	١٠٤	١٢- بيان أن الرواية بالأسانيد المتصلة	٧٢	٦٠- التراجم المثبتة للترجمة السابقة
١٣٧	باب الحياة من الإيمان.....	١٠٤	١٣- معرفة الصحابي والتابعي	٧٢	٦١- تغيير الترجمة على حديث
	باب ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا	١٠٥	١٤- معرفة الحديث الصحيح.....	٧٣	٦٢- تغيير الترتيب الوجودي
١٣٧	الزَّكَاةَ﴾ فخلو سبيلهم.....	١٠٦	١٥- ألفاظ يتداولها أهل الحديث.....	٧٤	٦٣- إدخال الباب الأجنبي في التراجم المناسبة
١٣٧	باب من قال: إن الإيمان هو العمل	١٠٧	١٦- إذا قال الصحابي: كنا نقول	٧٤	٦٤- تبديل لفظ الحديث في الترجمة البديعة
١٣٩	باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة ..	١٠٧	١٧- الفرق بين الاعتبار والمتابعة والشاهد		٦٥- لا يترجم على بعض أجزاء الحديث
١٤٠	باب إفشاء السلام من الإسلام.....	١٠٧	١٨- بيان «مثله» أو «نحوه».....	٧٥	لعدم أخذه به.....
١٤٠	باب كفران العشير وكفر دون كفر	١٠٨	١٩- بيان ما أورده البخاري بغير إسناد	٧٥	٦٦- بعض التراجم تفصيل لما أجمل أولاً
١٤١	باب المعاصي من أمر الجاهلية.....	١٠٨	٢٠- بيان الكتب التي استتمعت منها	٧٦	٦٧- التراجم في غير محلها
١٤٣	باب ظلم دون ظلم.....		٢١- اصطلاحات يستعملونها في ضبط	٧٧	٦٨- عدم الجزم للاحتيال
١٤٣	باب علامة المتأفق	١١٠	الأسماء	٧٧	٦٩- ذكر الأضداد.....
١٤٤	باب قيام ليلة القدر من الإيمان.....	١١٠	٢٢- موضوع علم الحديث ومبادئه ...	٧٨	٧٠- التراجم المستقلة على أجزاء الحديث
١٤٥	باب الجهاد من الإيمان.....	١١١	٢٣- رواية الحديث بالمعنى.....		الفائدة الرابعة في الوجوه العامة الشائعة
١٤٥	باب تطوع قيام رمضان من الإيمان	١١١	٢٤- حكم تقديم بعض المتن على بعض	٧٩	من غلط النسخ أو الوهم من الإمام ...
١٤٥	باب صوم رمضان احتساباً من الإيمان ..		٢٥- حكم رواية «عن النبي ﷺ» موضع		أنواع التراجم التي ليس لها حديث: عن
١٤٥	باب الدين يسر	١١١	«عن رسول الله ﷺ»	٨٠	شيخ الهند
١٤٦	باب الصلاة من الإيمان.....	١١١	٢٦- آداب الكاتب.....	٨٠	التراجم المجردة لثلاثة أنواع
١٤٧	باب حسن إسلام المرء	١١٢	٢٧- بيان الإسناد مني إلى المؤلف	٨١	الجداول عن شيخ الهند:
١٤٨	باب أحب الدين إلى الله عز وجل أدومه	١١٣	تقديم الشيخ العلامة أبو الحسن السندي	٨٢	١- التراجم المجردة المحضة
١٤٨	باب زيادة الإيمان ونقصانه.....		كتاب بدء الوحي	٨٢	٢- التراجم المجردة لكن جعل الآية ترجمة
١٥٠	باب الزكاة من الإسلام.....	١١٧	باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ	٨٣	٣- التراجم غير المجردة
١٥٠	باب اتباع الجنائز من الإيمان.....		كتاب الإيمان	٨٥	٤- أبواب بلا ترجمة
	باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله	١٢٧	باب قول النبي ﷺ: بني الإسلام على خمس	٨٨	بيان أنواع كتب الحديث
١٥١	وهو لا يشعر	١٢٩	باب أمور الإيمان.....		عناصر تقديم فضيلة الشيخ أحمد علي السهارنفوري
١٥٣	باب سؤال جبرئيل النبي ﷺ عن الإيمان	١٣٠	باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده	٩١	١- أحوال المؤلف.....
١٥٥	باب فضل من استبرأ لدينه.....	١٣١	باب أي الإسلام أفضل	٩٣	٢- أحوال الجامع الصحيح
١٥٥	باب أداء الخمس من الإيمان	١٣١	باب إطعام الطعام من الإسلام	٩٥	٣- ما يتعلق بالتراجم
١٥٦	باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة....	١٣١	باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه	٩٧	٤- شرح رموز النسخ لهذا الصحيح
١٥٧	باب قول النبي ﷺ: الدين النصيحة	١٣٢	باب حب الرسول ﷺ من الإيمان	٩٨	٥- بيان «حدثنا وأخبرنا وأنبأنا» وغيرها
	كتاب العلم	١٣٢	باب حلاوة الإيمان.....	٩٩	٦- الإسناد المعنعن
١٥٩	باب فضل العلم.....	١٣٣	باب علامة الإيمان حب الأنصار	٩٩	٧- بيان طبقات رواة البخاري
١٦٠	باب من سئل علماً وهو مشتغل	١٣٣	باب	١٠٠	٨- الجواب إجمالاً عن الطعن في الرواة
١٦١	باب من رفع صوته بالعلم	١٣٤	باب من الدين الفرار من الفتن	١٠٢	٩- ضبط الأسماء المكررة المختلفة
١٦١	باب قول المحدث: حدثنا	١٣٤	باب قول النبي ﷺ: أنا أعلمكم بالله ...	١٠٤	١٠- بيان نسب بعض شيوخ البخاري
١٦٢	باب طرح الإمام المسألة على أصحابه ...		باب من كره أن يعود في الكفر كما يكره		١١- بيان فائدة لفظ «هو» أو «يعني»
١٦٢	باب القراءة والعرض على المحدث	١٣٥	أن يلقي في النار من الإيمان	١٠٤	الزائد بعد اسم الراوي

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
٢١٦	باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً.....	١٩٦	باب الإنصات للعلماء.....	١٦٥	باب ما يذكر في المناولة وكتاب أهل ...
٢١٧	باب الاستنثار في الوضوء.....	١٩٦	باب ما يستحب للعلم إذا سئل	١٦٦	باب من قعد حيث ينتهي به المجلس...
٢١٧	باب الاستجمار وترا	١٩٨	باب من سأل وهو قائم عالماً جالساً	١٦٧	باب قول النبي ﷺ: رب مبلغ أوعى من سامع
٢١٧	باب غسل الرجلين.....	١٩٩	باب السؤال والفتيا عند رمي الجمار	١٦٧	باب العلم قبل القول والعمل
٢١٨	باب المضمضة في الوضوء		باب قول الله تعالى: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِّنَ	١٦٨	باب ما كان النبي ﷺ يتخولهم بالموعظة
٢١٨	باب غسل الأعتاب	١٩٩	الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾	١٦٩	باب من جعل لأهل العلم أياماً معلومة
٢١٩	باب غسل الرجلين في التعلين.....	٢٠٠	باب من ترك بعض الاختيار	١٦٩	باب من يرد الله به خيراً
٢٢٠	باب التيمم في الوضوء والغسل.....	٢٠٠	باب من خص بالعلم قوماً	١٧٠	باب الفهم في العلم
٢٢٠	باب التماس الوضوء إذا حانت الصلاة	٢٠٢	باب الحياء في العلم	١٧٠	باب الاغتباط في العلم والحكمة
٢٢١	باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان	٢٠٣	باب من استحمياً فأمر غيره بالسؤال	١٧١	باب ما ذكر في ذهاب موسى
٢٢٢	باب إذا شرب الكلب في الإناء	٢٠٣	باب ذكر العلم والفتيا في المسجد	١٧٣	باب قول النبي ﷺ: اللهم علمه الكتاب
٢٢٣	باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين	٢٠٤	باب من أجاب السائل بأكثر مما سأله	١٧٣	باب متى يصح سماع الصغير
٢٢٥	باب الرجل يوضئ صاحبه		كتاب الوضوء	١٧٤	باب الخروج في طلب العلم
٢٢٥	باب قراءة القرآن بعد الحدث وغيره	٢٠٥	باب ما جاء في الوضوء	١٧٥	باب فضل من علم وعلم
٢٢٦	باب من لم يتوضأ إلا من الغشي الثقيل	٢٠٥	باب لا تقبل صلاة بغير طهور	١٧٦	باب رفع العلم وظهور الجهل
٢٢٧	باب مسح الرأس كله	٢٠٦	باب فضل الوضوء	١٧٧	باب فضل العلم
٢٢٨	باب غسل الرجلين إلى الكعبين	٢٠٦	باب لا يتوضأ من الشك	١٧٨	باب الفتيا وهو واقف على ظهر الدابة أو غيرها
٢٢٨	باب استعمال فضل وضوء الناس	٢٠٧	باب التخفيف في الوضوء	١٧٨	باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس
٢٢٩	باب	٢٠٧	باب إسباغ الوضوء	١٧٩	باب تحريض النبي ﷺ وفد عبد القيس
٢٣٠	باب من مضمض واستنشق	٢٠٨	باب غسل الوجه باليدين	١٨٠	باب الرحلة في المسألة النازلة
٢٣٠	باب مسح الرأس مرة	٢٠٨	باب التسمية على كل حال وعند الوقاع	١٨١	باب التناوب في العلم
٢٣١	باب وضوء الرجل مع امرأته	٢١٠	باب ما يقول عند الخلاء	١٨١	باب الغضب في الموعظة
٢٣٢	باب صب النبي ﷺ وضوءه	٢١٠	باب وضع الماء عند الخلاء	١٨٢	باب من برك على ركبته
٢٣٢	باب الغسل والوضوء	٢١١	باب لا تستقبل القبلة بغائط	١٨٣	باب من أعاد الحديث ثلاثاً
٢٣٤	باب الوضوء من التور	٢١١	باب من تبرز على لبنتين	١٨٤	باب تعليم الرجل أمته وأهله
٢٣٥	باب الوضوء بالمد	٢١٢	باب خروج النساء إلى البراز	١٨٥	باب عظة الإمام النساء وتعليمهن
٢٣٥	باب المسح على الخفين	٢١٢	باب التبرز في البيوت	١٨٥	باب الحرص على الحديث
٢٣٦	باب إذا أدخل رجله وهما طاهرتان ...	٢١٣	باب الاستنجاء بالماء	١٨٥	باب كيف يقبض العلم
٢٣٦	باب من لم يتوضأ من لحم الشاة	٢١٣	باب من حل معه الماء لظهوره	١٨٦	باب هل يجعل للنساء يوم
٢٣٧	باب من مضمض من السويق	٢١٤	باب حل العنزة مع الماء في الاستنجاء	١٨٧	باب من سمع شيئاً فلم يفهمه
٢٣٨	باب هل يمضمض من اللبن	٢١٤	باب النهي عن الاستنجاء باليمين	١٨٨	باب ليبلغ العلم الشاهد الغائب
٢٣٨	باب الوضوء من النوم	٢١٥	باب لا يمسك ذكره بيمينه إذا بال	١٨٩	باب إثم من كذب على النبي ﷺ
٢٣٩	باب الوضوء من غير حدث	٢١٥	باب الاستنجاء بالحجارة	١٩٠	باب كتابة العلم
١٤٠	باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله ..	٢١٥	باب لا يستنجى بروت	١٩٣	باب العلم والعظة بالليل
٢٤٠	باب ما جاء في غسل البول	٢١٦	باب الوضوء مرة مرة	١٩٤	باب السمر بالعلم
٢٤١	باب	٢١٦	باب الوضوء مرتين مرتين	١٩٥	باب حفظ العلم

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
٢٨٧	باب إذا حاضت في شهر ثلاث حيض ...	٢٦٤	باب إذا ذكر في المسجد أنه جنب	٢٤٢	باب ترك النبي ﷺ والناس الأعرابي ...
٢٨٨	باب الصفرة والكدره	٢٦٥	باب نفص اليدين من غسل الجنابة	٢٤٢	باب صب الماء على البول في المسجد ...
٢٨٨	باب عرق الاستحاضة	٢٦٥	باب من بدأ بشق رأسه الأيمن	٢٤٢	باب بول الصبيان
٢٨٨	باب المرأة تحيض بعد الإفاضة	٢٦٥	باب من اغتسل عريانا وحده	٢٤٣	باب البول قائما وقاعدا
٢٨٩	باب إذا رأت المستحاضة الطهر	٢٦٧	باب التستر في الغسل عند الناس	٢٤٣	باب البول عند صاحبه
٢٩٠	باب الصلاة على النفساء وستنها	٢٦٧	باب إذا احتملت المرأة	٢٤٣	باب البول عند سباطة قوم
٢٩٠	باب	٢٦٨	باب عرق الجنب وأن المسلم لا يتنجس ..	٢٤٤	باب غسل الدم
	كتاب التيمم	٢٦٨	باب الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره	٢٤٥	باب غسل المني وفركه
٢٩٢	باب إذا لم يجد ماء ولا ترابا	٢٦٩	باب كينونة الجنب في البيت	٢٤٦	باب إذا غسل الجنابة أو غيرها
٢٩٣	باب التيمم في الحضرة إذا لم يجد الماء	٢٦٩	باب نوم الجنب	٢٤٦	باب أبوال الإيل والدواب
	باب هل ينفع في يديه بعد ما يضرب بهما	٢٧٠	باب الجنب يتوضأ ثم ينام	٢٤٧	باب ما يقع من النجاسات في السمن والماء
٢٩٣	الصعيد للتيمم	٢٧٠	باب إذا التقى الحثانان	٢٤٨	باب البول في الماء الدائم
٢٩٤	باب التيمم للوجه والكفين	٢٧١	باب غسل ما يصيب من فرج المرأة ...	٢٤٩	باب إذا ألقى على ظهر المصلي
٢٩٦	باب الصعيد الطيب وضوء المسلم		كتاب الحيض	٢٥٠	باب البراق والمخاط ونحوه في الثوب .
٢٩٨	باب إذا خاف الجنب على نفسه المرض أو الموت	٢٧٢	باب كيف كان بدء الحيض	٢٥١	باب لا يجوز الوضوء بالنيذ
٢٩٩	باب التيمم ضربة	٢٧٣	باب غسل الحائض رأس زوجها	٢٥١	باب غسل المرأة أباهما الدم عن وجهه ..
٣٠٠	باب	٢٧٣	باب قراءة الرجل في حجر امرأته	٢٥٢	باب السواك
	كتاب الصلاة	٢٧٤	باب من سمي النفاس حيضا	٢٥٢	باب دفع السواك إلى الأكبر
٣٠١	باب كيف فرضت الصلاة في الإسراء ...	٢٧٥	باب مباشرة الحائض	٢٥٣	باب فضل من بات على الوضوء
٣٠٤	باب وجوب الصلاة في الثياب	٢٧٦	باب تقضي الحائض المناسك		كتاب الغسل
٣٠٥	باب عقد الإزار على القفا في الصلاة ..	٢٧٧	باب الاستحاضة	٢٥٤	باب الوضوء قبل الغسل
٣٠٦	باب الصلاة في الثوب الواحد ملتصقا به	٢٧٨	باب غسل دم الحيض	٢٥٤	باب غسل الرجل مع امرأته
٣٠٧	باب إذا صلى في الثوب الواحد	٢٧٩	باب اعتكاف المستحاضة	٢٥٥	باب الغسل بالصاع ونحوه
٣٠٧	باب إذا كان الثوب ضيقا	٢٧٩	باب هل تصلي المرأة في ثوب	٢٥٦	باب من أفاض على رأسه ثلاثا
٣٠٨	باب الصلاة في الجبة الشامية	٢٨٠	باب الطيب للمرأة عند غسلها	٢٥٦	باب الغسل مرة واحدة
٣٠٩	باب كراهية التعري في الصلاة وغيرها ...	٢٨٠	باب ذلك المرأة نفسها	٢٥٧	باب من بدأ بالحلاب أو الطيب
٣٠٩	باب الصلاة في القميص	٢٨١	باب غسل المحيض	٢٥٨	باب المضمضة والاستنشاق في الجنابة .
٣١٠	باب ما يستر من العورة	٢٨١	باب امتشاط المرأة عند غسلها	٢٥٨	باب مسح اليد بالتراب لتكون أنقى ...
٣١١	باب الصلاة بغير رداء	٢٨٢	باب نقض المرأة شعرها	٢٥٩	باب هل يدخل الجنب يده في الإناء
٣١١	باب ما يذكر في الفخذ	٢٨٣	باب قول الله تعالى: ﴿مُحَلِّقَةٍ وَغَيْرِ مُحَلِّقَةٍ﴾	٢٦٠	باب من أفرغ يمينه على شماله
٣١٣	باب في كم تصلي المرأة من الثياب	٢٨٣	باب كيف تهل الحائض بالحج	٢٦١	باب تفريق الغسل والوضوء
٣١٣	باب إذا صلى في ثوب له أعلام	٢٨٤	باب إقبال المحيض وإدباره	٢٦١	باب إذا جامع ثم عاد
٣١٤	باب إن صلى في ثوب مصلب	٢٨٥	باب لا تقضي الحائض الصلاة	٢٦٢	باب غسل المذي والوضوء منه
٣١٤	باب من صلى في فروج حرير ثم نزعته ...	٢٨٥	باب النوم مع الحائض وهي في ثيابها ...	٢٦٢	باب من تطيب ثم اغتسل
٣١٥	باب الصلاة في الثوب الأحمر	٢٨٥	باب من اتخذ ثياب الحيض	٢٦٣	باب تحليل الشعر
٣١٥	باب الصلاة في السطوح	٢٨٦	باب شهود الحائض العيدين	٢٦٣	باب من توضأ في الجنابة

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
٣٦٣	باب المساجد التي على طرق المدينة	٣٤١	باب الصلاة في البيعة	٣١٧	باب إذا أصاب ثوب المصلي امرأته
٣٦٧	باب سترة الإمام سترة من خلفه	٣٤١	باب	٣١٧	باب الصلاة على الخصر
	باب قدر كم ينبغي أن يكون بين المصلي		باب قول النبي ﷺ: جعلت لي الأرض	٣١٨	باب الصلاة على الخمرة
٣٦٨	والسترة	٣٤٢	مسجدا وطهورا	٣١٨	باب الصلاة على الفراش
٣٦٨	باب الصلاة إلى الحربة	٣٤٢	باب نوم المرأة في المسجد	٣١٩	باب السجود على الثوب في شدة الحر ..
٣٦٩	باب الصلاة إلى العنزة	٣٤٣	باب نوم الرجال في المسجد	٣١٩	باب الصلاة في النعال
٣٦٩	باب السترة بمكة وغيرها	٣٤٤	باب الصلاة إذا قدم من سفر	٣١٩	باب الصلاة في الخفاف
٣٧٠	باب الصلاة إلى الأسطوانة	٣٤٥	باب إذا دخل أحدكم المسجد	٣٢٠	باب إذا لم يتم السجود
٣٧٠	باب الصلاة بين السواري	٣٤٥	باب الحدث في المسجد	٣٢٠	باب ييدي ضبعيه ويحافي جنبه
٣٧١	باب	٣٤٦	باب بنين المسجد	٣٢١	باب فضل استقبال القبلة
٣٧٢	باب الصلاة إلى الراحلة والبعير	٣٤٧	باب التعاون في بناء المسجد	٣٢٢	باب قبلة أهل المدينة وأهل الشام
٣٧٢	باب الصلاة إلى السير	٣٤٧	باب الاستعانة بالتجار والصناع		باب قول الله عز وجل: ﴿وَأَتَّخِذُوا مِنْ
٣٧٣	باب ليرد المصلي من مر بين يديه	٣٤٨	باب من بنى مسجدا	٣٢٣	مَقَامٍ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾
٣٧٤	باب إثم المار بين يدي المصلي	٣٤٨	باب يأخذ بتصول النبل إذا مر	٣٢٤	باب التوجه نحو القبلة حيث كان
٣٧٤	باب استقبال الرجل الرجل	٣٤٨	باب المرور في المسجد	٣٢٦	باب ما جاء في القبلة
٣٧٥	باب الصلاة خلف النائم	٣٤٩	باب الشعر في المسجد	٣٢٧	باب حك البزاق باليد من المسجد
٣٧٥	باب التطوع خلف المرأة	٣٤٩	باب أصحاب الحراب في المسجد	٣٢٨	باب حك المخاط بالخصى من المسجد ..
٣٧٦	باب من قال: لا يقطع الصلاة شيء ...	٣٤٩	باب ذكر البيع والشراء على المنبر	٣٢٩	باب لا ييصق عن يمينه في الصلاة
٣٧٧	باب إذا حل جارية صغيرة	٣٥١	باب التقاضي والملازمة في المسجد	٣٣٠	باب لييصق عن يساره
٣٧٧	باب إذا صلى إلى فراش فيه حائض	٣٥١	باب كنس المسجد والتقاط الخرق	٣٣٠	باب كفارة البزاق في المسجد
٣٧٨	باب هل يغمز الرجل امرأته	٣٥٢	باب تحريم تجارة الخمر في المسجد	٣٣٠	باب دفن النخامة في المسجد
٣٧٨	باب المرأة تطرح عن المصلي شيئا	٣٥٢	باب الخدم للمسجد	٣٣١	باب إذا بدره البزاق
	كتاب مواقيت الصلاة	٣٥٢	باب الأسير أو الغريم يربط	٣٣١	باب عظة الإمام الناس في إتمام الصلاة ..
٣٨٠	باب مواقيت الصلاة وفضلها	٣٥٣	باب الاغتسال إذا أسلم	٣٣٢	باب هل يقال: مسجد بني فلان
	باب قول الله تعالى: ﴿مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ	٣٥٤	باب الخيمة في المسجد للمرضى	٣٣٣	باب القسمة وتعليق القنو في المسجد ..
٣٨١	وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾	٣٥٤	باب إدخال البعير في المسجد لليلة	٣٣٤	باب من دعي لطعام في المسجد
٣٨٢	باب البيعة على إقام الصلاة	٣٥٥	باب	٣٣٤	باب القضاء واللعان في المسجد
٣٨٣	باب الصلاة كفارة	٣٥٥	باب الخوخة والممر في المسجد	٣٣٥	باب إذا دخل بيتا يصلي حيث شاء أو أمر
٣٨٣	باب فضل الصلاة لوقتها	٣٥٧	باب الأبواب والغلق للكعبة والمساجد	٣٣٥	باب المساجد في البيوت
٣٨٤	باب الصلوات الخمس كفارة	٣٥٧	باب دخول المشرك في المسجد	٣٣٦	باب التيمن في دخول المسجد وغيره ..
٣٨٤	باب في تضييع الصلاة عن وقتها	٣٥٨	باب رفع الصوت في المسجد	٣٣٧	باب هل ينش قبر مشركي الجاهلية ..
٣٨٤	باب المصلي يتأجج ربه	٣٥٩	باب الحلق والجلوس في المسجد	٣٣٨	باب الصلاة في مرايض الغنم
٣٨٥	باب الإبراد بالظهر في شدة الحر	٣٦٠	باب الاستلقاء في المسجد	٣٣٩	باب الصلاة في مواضع الإبل
٣٨٧	باب الإبراد بالظهر في السفر	٣٦٠	باب المسجد يكون في الطريق	٣٣٩	باب من صلى وقدامه تنور
٣٨٧	باب وقت الظهر عند الزوال	٣٦١	باب الصلاة في مسجد السوق	٣٤٠	باب كراهية الصلاة في المقابر
٣٨٨	باب تأخير الظهر إلى العصر	٣٦٢	باب تشبيك الأصابع في المسجد	٣٤٠	باب الصلاة في مواضع الخسف

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
٤٤٠	باب إذا دعي الإمام إلى الصلاة	٤١٦	باب ما يقول إذا سمع المنادي	٣٨٩	باب وقت العصر
٤٤٠	باب من كان في حاجة أهله	٤١٧	باب الدعاء عند النداء	٣٩١	باب إثم من فاتته العصر
٤٤١	باب من صلى بالناس وهو لا يريد إلا ...	٤١٧	باب الاستهام في الأذان	٣٩١	باب إثم من ترك العصر
٤٤١	باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة	٤١٨	باب الكلام في الأذان	٣٩١	باب فضل صلاة العصر
٤٤٤	باب من قام إلى جنب الإمام لعله	٤١٨	باب أذان الأعمى إذا كان له من يخبره	٣٩٢	باب من أدرك ركعة من العصر
٤٤٤	باب من دخل ليؤم الناس	٤١٩	باب الأذان بعد الفجر	٣٩٤	باب وقت المغرب
٤٤٥	باب إذا استوا في القراءة	٤٢٠	باب الأذان قبل الفجر	٣٩٥	باب من كره أن يقال للمغرب: العشاء ..
٤٤٦	باب إذا زار الإمام قوما فأمهم	٤٢١	باب كم بين الأذان والإقامة؟	٣٩٥	باب ذكر العشاء والعتمة
٤٤٦	باب إنما جعل الإمام ليؤتم به	٤٢١	باب من انتظر الإقامة	٣٩٦	باب وقت العشاء إذا اجتمع الناس
٤٤٩	باب متى يسجد من خلف الإمام	٤٢٢	باب بين كل أذنين صلاة لمن شاء	٣٩٧	باب فضل العشاء
٤٥٠	باب إثم من رفع رأسه قبل الإمام	٤٢٢	باب من قال: ليؤذن في السفر مؤذن واحد	٣٩٨	باب ما يكره من النوم قبل العشاء
٤٥٠	باب إمامة العبد والمولى	٤٢٢	باب الأذان للمسافر إذا كانوا	٣٩٨	باب النوم قبل العشاء لمن غلب
٤٥١	باب إذا لم يتم الإمام وأتم من خلفه ...	٤٢٤	باب هل يتبع المؤذن فاه ههنا وههنا ...	٣٩٩	باب وقت العشاء إلى نصف الليل
٤٥١	باب إمامة المفتون والمبتدع	٤٢٥	باب قول الرجل: فاتتنا الصلاة	٤٠٠	باب فضل صلاة الفجر والحديث
٤٥٢	باب يقوم عن يمين الإمام بحذائه	٤٢٥	باب ما أدركتم فصلوا	٤٠١	باب وقت الفجر
٤٥٣	باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام ...	٤٢٥	باب متى يقوم الناس	٤٠٢	باب من أدرك من الفجر ركعة
٤٥٣	باب إذا لم ينو الإمام أن يؤم	٤٢٦	باب لا يقوم إلى الصلاة مستعجلا	٤٠٣	باب من أدرك من الصلاة ركعة
٤٥٣	باب إذا طول الإمام	٤٢٦	باب هل يخرج من المسجد لعله	٤٠٣	باب الصلاة بعد الفجر
٤٥٤	باب تخفيف الإمام في القيام	٤٢٧	باب إذا قال الإمام: مكانكم	٤٠٤	باب لا تتحرى الصلاة قبل غروب الشمس
٤٥٥	باب إذا صلى لنفسه فليطول ما شاء	٤٢٧	باب قول الرجل: ما صلينا	٤٠٥	باب من لم يكره الصلاة إلا بعد العصر والفجر
٤٥٥	باب من شكأ إمامه إذا طول	٤٢٨	باب الإمام تعرض له الحاجة بعد الإقامة	٤٠٥	باب ما يصل بعد العصر من الفوائت ونحوها
٤٥٦	باب الإيجاز في الصلاة وإكمالها	٤٢٨	باب الكلام إذا أقيمت الصلاة	٤٠٧	باب التذكير بالصلاة في يوم غيم
٤٥٦	باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي	٤٢٨	باب وجوب صلاة الجماعة	٤٠٧	باب الأذان بعد ذهاب الوقت
٤٥٧	باب إذا صلى ثم أم قوما	٤٢٩	باب فضل صلاة الجماعة	٤٠٨	باب من صلى بالناس جماعة
٤٥٧	باب من أسمع الناس تكبير الإمام	٤٣٠	باب فضل صلاة الفجر في جماعة	٤٠٩	باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكر
٤٥٨	باب الرجل يأتي بالإمام	٤٣١	باب فضل التهجير إلى الظهر	٤١٠	باب قضاء الصلوات الأولى فالأولى ...
٤٥٩	باب هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس؟	٤٣٢	باب احتساب الآثار	٤١٠	باب ما يكره من السمر بعد العشاء
٤٦٠	باب إذا بكى الإمام في الصلاة	٤٣٢	باب فضل صلاة العشاء في الجماعة	٤١١	باب السمر في الفقه والخير بعد العشاء ..
٤٦٠	باب تسوية الصفوف عند الإقامة وبعدها	٤٣٣	باب اثنا فيما فوقهما جماعة	٤١١	باب السمر مع الأهل والضيف
٤٦١	باب إقبال الإمام على الناس	٤٣٣	باب من جلس في المسجد	كتاب الأذان	
٤٦١	باب الصف الأول	٤٣٤	باب فضل من خرج إلى المسجد	٤١٣	باب بدء الأذان
٤٦٢	باب إقامة الصف من تمام الصلاة	٤٣٤	باب إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة	٤١٤	باب الأذان مثنى مثنى
٤٦٢	باب إثم من لم يتم الصفوف	٤٣٥	باب حد المريض أن يشهد الجماعة	٤١٤	باب الإقامة واحدة
٤٦٣	باب إلزاق المنكب بالمنكب	٤٣٧	باب الرخصة في المطر والعلّة	٤١٥	باب فضل التأذين
٤٦٤	باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام ...	٤٣٧	باب هل يصلي الإمام بمن حضر	٤١٥	باب رفع الصوت بالنداء
٤٦٤	باب المرأة تكون وحدها صفا	٤٣٩	باب إذا حضر الطعام	٤١٦	باب ما يحقن بالأذان من الدماء

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
٥١٠	باب ما يتخير من الدعاء	٤٨٩	باب إذا ركع دون الصف	٤٦٥	باب ميمنة المسجد والإمام
٥١١	باب من لم يمسح جبهته وأنفه	٤٨٩	باب إتمام التكبير في الركوع		باب إذا كان بين الإمام وبين القوم حائط أو ستره
٥١١	باب التسليم	٤٩٠	باب إتمام التكبير في السجود	٤٦٥	
٥١٢	باب يسلم حين يسلم الإمام	٤٩٠	باب التكبير إذا قام من السجود	٤٦٦	باب صلاة الليل
٥١٢	باب من لم يرد السلام على الإمام	٥٩١	باب وضع الأكلف على الركب	٤٦٧	باب إيجاب التكبير وافتتاح الصلاة
٥١٣	باب الذكر بعد الصلاة	٤٩١	باب إذا لم يتم الركوع	٤٦٨	باب رفع اليدين في التكبيرة الأولى
٥١٥	باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم	٤٩١	باب استواء الظهر في الركوع	٤٦٨	باب رفع اليدين إذا كبر
٥١٦	باب مكث الإمام في مصلاه بعد السلام	٤٩٢	باب حد إتمام الركوع	٤٦٩	باب إلى أين يرفع يديه؟
٥١٧	باب من صلى بالناس	٤٩٢	باب أمر النبي ﷺ الذي لا يتم ركوعه بالإعادة	٤٧٠	باب رفع اليدين إذا قام من الركعتين ..
٥١٨	باب الانقثال والانصراف	٤٩٣	باب الدعاء في الركوع	٤٧٠	باب وضع اليمنى على اليسرى
٥١٨	باب ما جاء في الثوم الني والبصل والكراث	٤٩٣	باب ما يقول الإمام ومن خلفه	٤٧٠	باب الخشوع في الصلاة
٥٢٠	باب وضوء الصبيان	٤٩٣	باب فضل: اللهم ربنا لك الحمد	٤٧١	باب ما يقرأ بعد التكبير
٥٢٣	باب خروج النساء إلى المساجد	٤٩٤	باب	٤٧٢	باب
٥٢٤	باب صلاة النساء خلف الرجال	٤٩٥	باب الطمأنينة حين يرفع رأسه	٤٧٣	باب رفع البصر إلى الإمام في الصلاة ..
٥٢٥	باب سرعة انصراف النساء	٤٩٦	باب يهوي بالتكبير حين يسجد	٤٧٤	باب رفع البصر إلى السماء في الصلاة ..
٥٢٥	باب استئذان المرأة زوجها	٤٩٧	باب فضل السجود	٤٧٤	باب الالتفات في الصلاة
	كتاب الجمعة	٤٩٩	باب يبدي ضبعيه ويجافي في السجود ..	٤٧٥	باب هل يلتفت لأمر ينزل به؟
٥٢٦	باب فرض الجمعة	٤٩٩	باب يستقبل بأطراف رجليه القبلة	٤٧٦	باب وجوب القراءة للإمام
٥٢٧	باب فضل الغسل يوم الجمعة	٥٠٠	باب إذا لم يتم سجوده	٤٧٨	باب القراءة في الظهر
٥٢٨	باب الطيب للجمعة	٥٠٠	باب السجود على سبعة أعظم	٤٧٩	باب القراءة في العصر
٥٢٩	باب فضل الجمعة	٥٠١	باب السجود على الأنف	٤٧٩	باب القراءة في المغرب
٥٢٩	باب	٥٠١	باب السجود على الأنف في الطين	٤٨٠	باب الجهر في المغرب
٥٣٠	باب الدهن للجمعة	٥٠٢	باب عقد الثياب وشدها	٤٨٠	باب الجهر في العشاء
٥٣١	باب ما يلبس أحسن ما يجيد	٥٠٢	باب لا يكف شعرا	٤٨١	باب القراءة في العشاء بالسجدة
٥٣١	باب السواك يوم الجمعة	٥٠٣	باب لا يكف ثوبه في الصلاة	٤٨١	باب القراءة في العشاء
٥٣٢	باب من تسوك بسواك غيره	٥٠٣	باب التسييح والدعاء في السجود	٤٨١	باب يطول في الأوليين
٥٣٢	باب ما يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة	٥٠٣	باب المكث بين السجدين	٤٨٢	باب القراءة في الفجر
٥٣٣	باب الجمعة في القرى والمدن	٥٠٤	باب لا يفترش ذراعيه في السجود	٤٨٢	باب الجهر بقراءة صلاة الفجر
٥٣٤	باب هل على من لا يشهد الجمعة غسل	٥٠٤	باب من استوى قاعدا في وتر ... ثم نهض	٤٨٤	باب الجمع بين السورتين في ركعة
٥٣٥	باب الرخصة إن لم يحضر الجمعة في المطر	٥٠٥	باب كيف يعتمد على الأرض	٤٨٥	باب يقرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب ..
٥٣٦	باب من أين تؤتى الجمعة؟	٥٠٥	باب يكبر وهو ينهض من السجدين ..	٤٨٦	باب من خافت القراءة في الظهر والعصر
٥٣٧	باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس ...	٥٠٦	باب ستة الجلوس في التشهد	٤٨٦	باب إذا أسمع الإمام الآية
٥٣٨	باب إذا اشتد الحر يوم الجمعة	٥٠٧	باب من لم ير التشهد الأول واجبا	٤٨٦	باب يطول في الركعة الأولى
٥٣٨	باب المشي إلى الجمعة	٥٠٨	باب التشهد في الأولى	٤٨٦	باب جهر المأموم بالتأمين
٥٣٩	باب لا يفرق بين اثنين يوم الجمعة	٥٠٨	باب التشهد في الآخرة	٤٨٨	باب فضل التأمين
٥٤٠	باب لا يقيم الرجل أخاه	٥٠٩	باب الدعاء قبل السلام	٤٨٨	باب جهر المأموم بالتأمين

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
٥٨٦	باب الاستسقاء في خطبة الجمعة	٥٦٢	باب المشي والركوب إلى العيد	٥٤٠	باب الأذان يوم الجمعة
٥٨٦	باب الاستسقاء على المنبر	٥٦٣	باب الخطبة بعد العيد	٥٤٠	باب المؤذن الواحد يوم الجمعة
٥٨٧	باب من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء	٥٦٤	باب ما يكره من حمل السلاح	٥٤١	باب يجيب الإمام على المنبر
٥٨٧	باب الدعاء إذا تقطعت السبل	٥٦٥	باب التذكير للعيد	٥٤١	باب الجلوس على المنبر عند التأذين
٥٨٨	باب ما قيل: إن النبي ﷺ لم يحول رداءه	٥٦٦	باب فضل العمل في أيام التشريق	٥٤١	باب التأذين عند الخطبة
٥٨٨	باب إذا استشفعوا إلى الإمام	٥٦٧	باب التكبير أيام منى وإذا غدا إلى عرفة	٥٤٢	باب الخطبة على المنبر
	باب إذا استشفع المشركون بالمسلمين	٥٦٨	باب الصلاة إلى الحربة يوم العيد	٥٤٣	باب الخطبة قائما
٥٨٩	عند القحط	٥٦٨	باب حمل العنزة أو الحربة	٥٤٣	باب استقبال الناس الإمام إذا خطب ..
٥٩٠	باب الدعاء إذا كثر المطر: حوالينا ولا علينا	٥٦٩	باب خروج النساء والحيف إلى المصلى	٥٤٤	باب من قال في الخطبة بعد الثناء: أما بعد ..
٥٩٠	باب الدعاء في الاستسقاء قائما	٥٦٩	باب خروج الصبيان إلى المصلى	٥٤٧	باب القعدة بين الخطبتين يوم الجمعة ..
٥٩٠	باب الجهر بالقراءة في الاستسقاء	٥٧٠	باب استقبال الإمام الناس	٥٤٧	باب الاستماع إلى الخطبة
٥٩١	باب كيف حول النبي ﷺ ظهره إلى الناس	٥٧٠	باب العلم بالمصلى	٥٤٧	باب إذا رأى الإمام رجلا جاء
٥٩٢	باب صلاة الاستسقاء ركعتين	٥٧١	باب موعظة الإمام النساء يوم العيد	٥٤٨	باب من جاء والإمام يخطب
٥٩١	باب الاستسقاء في المصلى	٥٧٢	باب إذا لم يكن لها جلباب في العيد	٥٤٨	باب رفع اليدين في الخطبة
٥٩٢	باب استقبال القبلة في الاستسقاء	٥٧٣	باب اعتزال الحيف المصلى	٥٤٨	باب الاستسقاء في الخطبة
٥٩٢	باب رفع الناس أيديهم	٥٧٣	باب النحر والذبح يوم النحر بالمصلى ..	٥٤٩	باب الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب ..
٥٩٣	باب رفع الإمام يده في الاستسقاء	٥٧٣	باب كلام الإمام والناس في خطبة العيد	٥٤٩	باب الساعة التي في يوم الجمعة
٥٩٣	باب ما يقال إذا مطرت	٥٧٤	باب من خالف الطريق إذا رجع	٥٥٠	باب إذا نفر الناس عن الإمام في صلاة الجمعة ..
٥٩٤	باب من تمطر في المطر	٥٧٥	باب إذا فاتته العيد يصلي ركعتين	٥٥٠	باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها
٥٩٥	باب إذا هبت الرياح	٥٧٦	باب الصلاة قبل العيد وبعدها		باب قول الله تعالى: ﴿إِذَا قُضِيَتْ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾
٥٩٥	باب قول النبي ﷺ: نصرت بالصبا ...		أبواب الوتر	٥٥١	باب القائلة بعد الجمعة
٥٩٥	باب ما قيل في الزلازل والآيات	٥٧٦	باب ما جاء في الوتر	٥٥١	كتاب صلاة الخوف
٥٩٦	باب قول الله تعالى: ﴿وَجَعَلُونَ رِزْقَكُمْ ...﴾	٥٧٨	باب ساعات الوتر		أبواب صلاة الخوف
٥٩٧	باب لا يدري متى يجيء المطر إلا الله عز وجل	٥٧٨	باب إيقاظ النبي ﷺ أهله بالوتر	٥٥٢	باب صلاة الخوف رجلا وركبانا
	أبواب الكسوف	٥٧٩	باب ليجعل آخر صلاته وترا	٥٥٣	باب يجرس بعضهم بعضا
٥٩٨	باب الصلاة في كسوف الشمس	٥٧٩	باب الوتر على الدابة	٥٥٤	باب الصلاة عند مناهضة الحصون
٥٩٩	باب الصدقة في الكسوف	٥٨٠	باب الوتر في السفر	٥٥٥	باب صلاة الطالب والمطلوب
٦٠٠	باب النداء بالصلاة جامعة في الكسوف	٥٨٠	باب القنوت قبل الركوع وبعده		باب التكبير والغسل بالصبح
٦٠٠	باب خطبة الإمام في الكسوف		أبواب الاستسقاء		كتاب العيدين
٦٠١	باب هل يقول: كسفت الشمس أو خسفت	٥٨١	باب الاستسقاء وخروج النبي ﷺ ...	٥٥٧	باب ما جاء في العيدين والتجمل فيهما ..
٦٠٢	باب قول النبي ﷺ: يخوف الله عباده بالكسوف	٥٨١	باب دعاء النبي ﷺ: اجعلها سنين كسني يوسف	٥٥٨	باب الحراب والدرق يوم العيد
٦٠٣	باب التعوذ من عذاب القبر في الكسوف	٥٨٣	باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء ...	٥٥٩	باب سنة العيدين لأهل الإسلام
٦٠٤	باب طول السجود في الكسوف	٥٨٤	باب تحويل الرداء في الاستسقاء	٥٦٠	باب الأكل يوم الفطر قبل الخروج
٦٠٤	باب صلاة الكسوف جماعة		باب انتقام الرب عز وجل من خلقه	٥٦٠	باب الأكل يوم النحر
٦٠٥	باب صلاة النساء مع الرجال	٥٨٤	بالقحط إذا انتهكت محارمه	٥٦١	باب الخروج إلى المصلى بغير منبر
٦٠٦	باب من أحب العتاقة في كسوف الشمس	٥٨٤	باب الاستسقاء في المسجد الجامع		

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
٦٥٠	باب ما يقرأ في ركعتي الفجر	٦٢٧	باب هل يؤذن أو يقيم إذا جمع بين المغرب والعشاء	٦٠٦	باب صلاة الكسوف في المسجد
٦٥١	باب التطوع بعد المكتوبة	٦٢٨	باب يؤخر الظهر إلى العصر	٦٠٧	باب لا تنكسف الشمس لموت أحد ولا لحياته
٦٥١	باب من لم يتطوع بعد المكتوبة	٦٢٨	باب إذا ارتحل بعد ما زاعت الشمس ..	٦٠٨	باب الذكر في الكسوف
٦٥٢	باب صلاة الضحى في السفر	٦٢٨	باب صلاة القاعد	٦٠٨	باب الدعاء في الكسوف
٦٥٢	باب من لم يصل الضحى ورأه واسعا ..	٦٣٠	باب صلاة القاعد بالإياء	٦٠٩	باب قول الإمام في خطبة الكسوف: أما بعد
٦٥٣	باب صلاة الضحى في الحضر	٦٣٠	باب إذا لم يطق قاعدا صلى على جنب ..	٦٠٩	باب الصلاة في كسوف القمر
٦٥٣	باب الركعتين قبل الظهر	٦٣١	باب إذا صلى قاعدا ثم صح	٦١٠	باب صب المرأة على رأسها الماء
٦٥٤	باب الصلاة قبل المغرب	٦٣١	كتاب التهجد	٦١٠	باب الركعة الأولى في الكسوف أطوله ..
٦٥٥	باب صلاة النوافل جماعة	٦٣٢	باب التهجد بالليل	٦١١	باب الجهر بالقراءة في الكسوف
٦٥٦	باب التطوع في البيت	٦٣٣	باب فضل قيام الليل		أبواب سجود القرآن وستتها
	كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة	٦٣٣	باب طول السجود في قيام الليل	٦١٢	باب ما جاء في سجود القرآن وستتها ..
٦٥٧	باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة	٦٣٤	باب ترك القيام للمريض	٦١٢	باب سجدة «تَقْرِيْلُ السَّجْدَةِ»
٦٥٨	باب مسجد قباء	٦٣٤	باب تحريض النبي ﷺ على قيام الليل ..	٦١٣	باب سجدة «ص»
٦٥٨	باب من أتى مسجد قباء كل سبت	٦٣٦	باب قيام النبي ﷺ الليل حتى ترم قدماه	٦١٣	باب سجدة النجم
٦٥٨	باب إتيان مسجد قباء راكبا وماشيا ..	٦٣٦	باب من نام عند السحر	٦١٣	باب سجود المسلمين مع المشركين
٦٥٩	باب فضل ما بين القبر والمنبر	٦٣٧	باب من تسحر فلم ينم	٦١٤	باب من قرأ السجدة ولم يسجد
٦٥٩	باب مسجد بيت المقدس	٦٣٧	باب طول الصلاة في قيام الليل	٦١٥	باب سجدة: «إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ»
	أبواب العمل في الصلاة	٦٣٨	باب كيف صلاة الليل ؟	٦١٥	باب من سجد لسجود القارئ
٦٦٠	باب استعانة اليد في الصلاة	٦٣٩	باب قيام النبي ﷺ بالليل ونومه	٦١٥	باب ازدحام الناس إذا قرأ الإمام السجدة
٦٦١	باب ما ينهى من الكلام في الصلاة	٦٤٩	باب عقد الشيطان على قافية الرأس ...	٦١٦	باب من رأى أن الله تعالى لم يوجب السجود
٦٦٢	باب ما يجوز من التسبيح والحمد	٦٤١	باب إذا نام ولم يصل بال الشيطان في أذنه	٦١٧	باب من قرأ السجدة في الصلاة
٦٦٢	باب من سمى قوما أو سلم	٦٤١	باب الدعاء والصلاة من آخر الليل	٦١٧	باب من لم يجد موضعا للسجود من الزحام
٦٦٣	باب التصفيق للنساء	٦٤١	باب من نام أول الليل وأحيا آخره		أبواب تقصير الصلاة
٦٦٣	باب من رجع القهقري في صلاته	٦٤٢	باب قيام النبي ﷺ بالليل في رمضان وغيره	٦١٨	باب ما جاء في التقصير وكه يقيم حتى يقصر؟
٦٦٣	باب إذا دعت الأم ولدها في الصلاة ...	٦٤٣	باب فضل الطهور بالليل والنهار	٦١٩	باب الصلاة بمنى
٦٦٤	باب مسح الحصى في الصلاة	٦٤٣	باب ما يكره من التشديد في العبادة	٦٢٠	باب كم أقام النبي ﷺ في حجته
٦٦٤	باب بسط الثوب في الصلاة للسجود ..	٦٤٤	باب ما يكره من ترك قيام الليل	٦٢٠	باب في كم يقصر الصلاة
٦٦٥	باب ما يجوز من العمل في الصلاة	٦٤٤	باب	٦٢١	باب يقصر إذا خرج من موضعه
٦٦٥	باب إذا انفلتت الدابة في الصلاة	٦٤٥	باب فضل من تعار من الليل فصلى	٦٢٢	باب يصلي المغرب ثلاثا في السفر
٦٦٦	باب ما يجوز من البصاق والنفخ	٦٤٦	باب المداومة على ركعتي الفجر	٦٢٢	باب صلاة التطوع على الدواب
٦٦٧	باب من صفق جاهلا من الرجال	٦٤٦	باب الضجعة على الشق الأيمن	٦٢٣	باب الإياء على الدابة
٦٦٨	باب إذا قيل للمصلي: تقدم	٦٤٦	باب من تحدث بعد الركعتين	٦٢٣	باب ينزل للمكتوبة
٦٦٨	باب لا يرد السلام في الصلاة	٦٤٧	باب ما يحدث بعد الركعتين	٦٢٤	باب صلاة التطوع على الحمار
٦٦٩	باب رفع الأيدي في الصلاة	٦٤٧	باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى	٦٢٥	باب من لم يتطوع في السفر
٦٦٩	باب الخصر في الصلاة	٦٤٩	باب الحديث بعد ركعتي الفجر	٦٢٥	باب من تطوع في السفر
		٦٥٠	باب تعاود ركعتي الفجر	٦٢٦	باب الجمع في السفر

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
٧١٧	باب الصلاة على النساء إذا ماتت في نفاسها	٦٩٤	باب إذا لم يوجد إلا ثوب واحد.....	٦٧٠	باب يفكر الرجل الشيء في الصلاة
٧١٧	باب أين يقوم من المرأة والرجل ؟	٦٩٤	باب إذا لم يجد كفنا إلا ما يوراري		كتاب السهو
٧١٧	باب التكبير على الجنازة أربعاً	٦٩٤	باب من استعد الكفن	٦٧١	باب ما جاء في السهو إذا قام
٧١٨	باب قراءة فاتحة الكتاب على الجنازة ...	٦٩٥	باب اتباع النساء الجنازة	٦٧١	باب إذا صلى خمسا
٧١٩	باب الصلاة على القبر بعد ما يدفن	٦٩٥	باب إحداث المرأة على غير زوجها	٦٧٢	باب إذا سلم في ركعتين أو في ثلاث ...
٧١٩	باب الميت يسمع خفق النعال	٦٩٦	باب زيارة القبور	٦٧٣	باب من لم يشهد في سجدي السهو
٧٢٠	باب من أحب الدفن في الأرض المقدسة		باب قول النبي ﷺ: يعذب الميت ببعض	٦٧٣	باب يكبر في سجدي السهو
٧٢٠	باب الدفن بالليل	٦٩٧	بكاء أهله عليه	٦٧٤	باب إذا لم يدر كم صلى ثلاثاً أو أربعاً ..
٧٢١	باب بناء المسجد على القبر	٧٠٠	باب ما يكره من النياحة على الميت	٦٧٥	باب السهو في الفرض والتطوع
٧٢١	باب من يدخل قبر المرأة	٧٠١	باب	٦٧٥	باب إذا كُلم وهو يصلي
٧٢٢	باب الصلاة على الشهيد	٧٠١	باب ليس منا من شق الجيوب	٦٧٦	باب الإشارة في الصلاة
٧٢٢	باب دفن الرجلين ... في قبر واحد	٧٠٢	باب رثاء النبي ﷺ سعد بن خولة		كتاب الجنائز
٧٢٣	باب من لم ير غسل الشهداء	٧٠٣	باب ما ينهى من الخلق عند المصيبة	٦٧٨	باب ما جاء في الجنائز
٧٢٣	باب من يقدم في اللحد	٧٠٣	باب ليس منا من ضرب الحدود	٦٧٩	باب الأمر باتباع الجنائز
٧٢٤	باب الإذخر والحشيش في القبر	٧٠٣	باب ما ينهى من الويل	٦٨٠	باب الدخول على الميت بعد الموت
٧٢٤	باب هل يخرج الميت من القبر	٧٠٣	باب من جلس عند المصيبة	٦٨٢	باب الرجل ينعى إلى أهل الميت بنفسه ..
٧٢٥	باب للحد والشق في القبر	٧٠٤	باب من لم يظهر حزنه عند المصيبة	٦٨٣	باب الإذن بالجنازة
٧٢٦	باب إذا أسلم الصبي فمات	٧٠٥	باب الصبر عند الصدمة الأولى	٦٨٣	باب فضل من مات له ولد فاحتسب ..
٧٢٩	باب إذا قال المشرك عند الموت: لا إله إلا الله	٧٠٥	باب قول النبي ﷺ: إنا بك لمحزونون ..	٦٨٤	باب قول الرجل للمرأة عند القبر: اصبري
٧٣٠	باب الجريد على القبر	٧٠٦	باب البكاء عند المريض	٦٨٥	باب غسل الميت ووضوئه بالماء
٧٣١	باب موعظة المحدث عند القبر	٧٠٧	باب ما ينهى عن النوح والبكاء والزجر عن ذلك	٦٨٥	باب ما يستحب أن يغسل وترا
٧٣٢	باب ما جاء في قاتل النفس	٧٠٨	باب القيام للجنازة	٦٨٦	باب يبدأ بيمين الميت
٧٣٣	باب ما يكره من الصلاة على المنافقين ..	٧٠٨	باب متى يقعد إذا قام للجنازة	٦٨٦	باب مواضع الوضوء من الميت
٧٣٣	باب ثناء الناس على الميت	٧٠٩	باب من تع جنازة فلا يقعد	٦٨٦	باب هل تكفن المرأة في إزار الرجل ؟ ..
٧٣٤	باب ما جاء في عذاب القبر	٧٠٩	باب من قام لجنازة يهودي	٦٨٧	باب يجعل الكافور في الأخيرة
٧٣٦	باب التعوذ من عذاب القبر	٧١٠	باب حمل الرجال الجنازة دون النساء ..	٦٨٧	باب نقض شعر المرأة
٧٣٧	باب عذاب القبر من الغيبة والبول	٧١٠	باب السرعة بالجنازة	٦٨٨	باب كيف الإشعار للميت؟
٧٣٨	باب الميت يعرض عليه مقعده	٧١١	باب قول الميت وهو على الجنازة: قدموني	٦٨٨	باب هل يجعل شعر المرأة ثلاثة قرون ..
٧٣٨	باب كلام الميت على الجنازة	٧١١	باب من صف صفين أو ثلاثة	٦٨٩	باب يلقي شعر المرأة خلفها
٧٣٨	باب ما قيل في أولاد المشركين	٧١٢	باب الصفوف خلف الجنازة	٦٨٩	باب الثياب البيض للكفن
٧٣٩	باب ما قيل في أولاد المسلمين	٧١٣	باب صفوف الصبيان مع الرجال	٦٩٠	باب الكفن في ثوبين
٧٤٠	باب	٧١٣	باب سنة الصلاة على الجنازة	٦٩٠	باب الخنوط للميت
٧٤٢	باب موت يوم الاثنين	٧١٤	باب فضل اتباع الجنائز	٦٩٠	باب كيف يكفن المحرم؟
٧٤٣	باب موت الفجأة بغتة	٧١٤	باب من انتظر حتى يدفن	٦٩١	باب الكفن في القميص الذي
٧٤٣	باب ما جاء في قبر النبي ﷺ وأبي بكر وعمر	٧١٥	باب صلاة الصبيان مع الناس	٦٩٢	باب الكفن بغير قميص
٧٤٦	باب ما ينهى من سب الأموات	٧١٥	باب الصلاة على الجنائز بالمصلى والمسجد	٦٩٣	باب الكفن بلا عمامة
٧٤٦	باب ذكر شرار الموتى	٧١٦	باب ما يكره من اتخاذ المسجد على القبور	٦٩٣	باب الكفن من جميع المال

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
٧٩٦	باب قول الله تعالى والعاملين عليها	٧٧١	باب لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع	٧٤٧	كتاب الزكاة
	باب استعمال أهل الصدقة وألبانها لأبناء	٧٧٢	باب ما كان من خليطين فإنهما يتراجعان إلخ	٧٤٧	باب وجوب الزكاة وقول الله عز وجل إلخ
٧٩٧	السييل	٧٧٢	باب زكاة الإبل	٧٤٩	باب البيعة على إيتاء الزكاة
٧٩٧	باب وسم الإمام إيل الصدقة بيده	٧٧٣	باب من بلغت عنده صدقة بنت مخاض		باب إثم مانع الزكاة وقول الله تعالى
٧٩٨	باب فرض صدقة الفطر	٧٧٣	باب زكاة الغنم	٧٥٠	والذين إلخ
٧٩٨	باب صدقة الفطر على العبد وغيره إلخ		باب لا يؤخذ في الصدقة هرمة ولا ذات	٧٥١	باب ما أدي زكاته فليس يكثر
٧٩٨	باب صدقة الفطر صاع من شعير	٧٧٥	عوار ولا تيس إلخ	٧٥٣	باب إنفاق المال في حقه
٧٩٩	باب صدقة الفطر صاع من طعام	٧٧٥	باب أخذ العناق في الصدقة	٧٥٣	باب الرياء في الصدقة
٧٩٩	باب صدقة الفطر صاع من تمر	٧٧٥	باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة	٧٥٤	باب لا يقبل الله صدقة من غلول إلخ ..
٧٩٩	باب صاع من زبيب	٧٧٦	باب ليس فيما دون خمس ذود صدقة ...	٧٥٤	باب الصدقة من كسب طيب
٨٠٠	باب الصدقة قبل العيد	٧٧٦	باب زكاة البقر	٧٥٥	باب الصدقة قبل الرد
٨٠٠	باب صدقة الفطر على الحر والمملوك ..	٧٧٧	باب الزكاة على الأقارب	٧٥٦	باب اتقوا النار ولو بشق تمره إلخ
٨٠١	باب صدقة الفطر على الصغير والكبير	٧٧٨	باب ليس على المسلم في فرسه صدقة ...	٧٥٧	باب فضل صدقة الصحيح الصحيح ...
	كتاب المناسك	٧٧٩	باب ليس على المسلم في عبده صدقة ...	٧٥٨	باب
	باب وجوب الحج وفضله وقول الله تعالى	٧٧٩	باب الصدقة على اليتامى		باب صدقة العلانية وقوله الذين ينفقون
٨٠٢	ولله على الناس إلخ	٧٨٠	باب الزكاة على الزوج والأيتام في الحجر	٧٥٨	أموالهم إلخ
	باب قول الله تعالى يأتوك رجلا وعلى		باب قول الله تعالى وفي الرقاب والغارمين	٧٥٩	باب صدقة السر
٨٠٣	كل ضامر إلخ	٧٨١	الآية	٧٥٩	باب إذا تصدق على غني وهو لا يعلم .
٨٠٣	باب الحج على الرحل	٧٨٢	باب الاستعفاف عن المسألة	٧٦٠	باب إذا تصدق على ابنه وهو لا يشعر ..
٨٠٤	باب فضل الحج المبرور	٧٨٣	باب من أعطاه الله شيئا من غير مسألة إلخ	٧٦٠	باب الصدقة باليمين
٨٠٥	باب فرض مواقيت الحج والعمرة	٧٨٣	باب من سأل الناس تكثرا	٧٦١	باب من أمر خادمه بالصدقة ولم تناول بنفسه
	باب قول الله تعالى وتزودوا فإن خير	٧٨٤	باب قول الله تعالى لا يسألون الناس إلحافا	٧٦١	باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى
٨٠٥	الزاد التقوى	٧٨٦	باب خرص التمر	٧٦٣	باب المنان بما أعطى
٨٠٦	باب مهل أهل مكة للحج والعمرة		باب العشر فيما يسقى من ماء السماء	٧٦٣	باب من أحب تعجيل الصدقة من يومها
٨٠٧	باب ميقات أهل المدينة إلخ	٧٨٧	والماء الجاري	٧٦٣	باب التحريض على الصدقة والشفاعة فيها
٨٠٧	باب مهل أهل الشام	٧٨٨	باب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ...	٧٦٤	باب الصدقة فيما استطاع
٨٠٧	باب مهل أهل النجد	٧٨٨	باب أخذ صدقة التمر عند صرام النخل إلخ	٧٦٥	باب الصدقة تكفر الخطيئة
٨٠٨	باب مهل من كان دون المواقيت		باب من باع ثماره أو نخله أو أرضه أو	٧٦٥	باب من تصدق في الشرك ثم أسلم
٨٠٨	باب مهل أهل اليمن	٧٨٩	زرعه إلخ	٧٦٦	باب أجر الخادم إذا تصدق بأمر صاحبه
٨٠٨	باب ذات عرق لأهل العراق	٧٩٠	باب هل يشتري صدقته	٧٦٦	باب أجر المرأة إذا تصدقت وأطعمت .
٨٠٩	باب الصلاة بذئ الحليفة	٧٩٠	باب ما يذكر في الصدقة للنبي ﷺ		باب قول الله عز وجل فأما من أعطى
٨٠٩	باب خروج النبي ﷺ على طريق الشجرة	٧٩١	باب الصدقة على موالى أزواج النبي ﷺ	٧٦٧	واتقى وصدق إلخ
٨٠٩	باب قول النبي ﷺ العقيق واد مبارك ..	٧٩١	باب إذا تحولت الصدقة	٧٦٧	باب مثل المتصدق والبخيل
٨١٠	باب غسل الخلق ثلاث مرات	٧٩٢	باب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء	٧٦٨	باب صدقة الكسب والتجارة
٨١١	باب الطيب عند الإحرام وما يلبس إلخ		باب صلاة الإمام ودعائه لصاحب	٧٦٨	باب على كل مسلم صدقة فمن لم يجد إلخ
٨١٢	باب من أهل ملبدا	٧٩٣	الصدقة إلخ	٧٦٩	باب قدر كم يعطى من الزكاة والصدقة
٨١٢	باب الإهلال عند مسجد ذي الحليفة ..	٧٩٣	باب ما يستخرج من البحر	٧٦٩	باب زكاة الورق
٨١٢	باب ما لا يلبس المحرم من الثياب	٧٩٤	باب في الركاز الخمس	٧٧٠	باب العرض في الزكاة

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
٨٥٨	باب التهجير بالروح يوم عرفة	٨٣٦	باب من لم يدخل الكعبة	٨١٣	باب الركوب والارتداد في الحج
٨٥٨	باب الوقوف على الدابة بعرفة	٨٣٧	باب من كبر في نواحي الكعبة		باب ما يلبس المحرم من الثياب والأردية والأزر
٨٥٩	باب الجمع بين الصلاتين بعرفة	٨٣٧	باب كيف كان بدء الرمل	٨١٣	
٨٥٩	باب قصر الخطبة بعرفة		باب استلام الحجر الأسود حين يقدم مكة إلخ	٨١٤	باب من بات بذئ الحليفة حتى أصبح
٨٦٠	باب التعجيل إلى الموقف	٨٣٨		٨١٥	باب رفع الصوت بالإهلال
٨٦٠	باب الوقوف بعرفة	٨٣٨	باب الرمل في الحج والعمرة	٨١٥	باب التلبية
٨٦١	باب السير إذا دفع من عرفة	٨٣٩	باب استلام الركن بالمحجن		باب التحميد والتسبيح والتكبير قبل الإهلال عند الركوب
٨٦١	باب النزول بين عرفة وجمع	٨٣٩	باب من لم يستلم إلا الركنين اليمانيين ..	٨١٥	
٨٦٢	باب أمر النبي ﷺ بالسكينة عند الإفاضة	٨٤٠	باب تقبيل الحجر	٨١٦	باب من أهل حين استوت به راحلته ..
٨٦٢	باب الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة	٨٤٠	باب من أشار إلى الركن إذا أتى عليه ...	٨١٦	باب الإهلال مستقبل القبلة
٨٦٣	باب من جمع بينهما ولم يتطوع	٨٤٠	باب التكبير عند الركن	٨١٧	باب التلبية إذا انحدر في الوادي
٨٦٣	باب من أذن وأقام لكل واحد منهما ...	٨٤١	باب من طاف بالبيت إذا قدم مكة إلخ ..	٨١٧	باب كيف تهل الحائض والنفساء
٨٦٤	باب من قدم ضعفة أهله بليل إلخ	٨٤٢	باب طواف النساء مع الرجال		باب من أهل في زمن النبي ﷺ كإهلال النبي ﷺ
٨٦٥	باب متى يصلي الفجر بجمع	٨٤٢	باب الكلام في الطواف	٨١٨	
٧٦٦	باب متى يدفع من جمع	٨٤٣	باب إذا رأى سيرا أو شيئا يكره في الطواف	٨٢٠	باب قول الله تعالى الحج أشهر معلومات إلخ
	باب التلبية والتكبير غداة النحر حين يرمي	٨٤٣	باب لا يطوف بالبيت عريان ولا يمح مشرك	٨٢١	باب التمتع والإقران والإفراد بالحج إلخ
٨٦٧	جمرة العقبة إلخ	٨٤٣	باب إذا وقف في الطواف	٨٢٤	باب من لبى بالحج وساء
٨٦٧	باب فمن تمتع بالعمرة إلى الحج الآية ..	٨٤٤	باب طاف النبي ﷺ وصل لسبوعه ركعتين	٨٢٥	باب التمتع على عهد النبي ﷺ
	باب ركوب البدن لقوله تعالى والبدن		باب من لم يقرب الكعبة ولم يطف حتى يخرج إلخ	٨٢٥	باب قول الله عز وجل ذلك لمن يكن أهله حاضري إلخ
٨٦٨	جعلناها إلخ	٨٤٤		٨٢٦	باب الاغتسال عند دخول مكة
٨٦٩	باب من ساق البدن معه		باب من صلى ركعتي الطواف خارجا من المسجد	٨٢٧	باب دخول مكة نهارا أو ليلا
٨٧٠	باب من اشترى الهدى من الطريق	٨٤٥		٨٢٧	باب من أين يدخل مكة
٨٧٠	باب من أشعر وقلد بذئ الحليفة ثم أحرم	٨٤٥	باب من صلى ركعتي الطواف خلف المقام	٨٢٧	باب من أين يخرج من مكة
٨٧١	باب قتل القلائد للبدن والبقر	٨٤٥	باب الطواف بعد الصبح والعصر	٨٢٨	باب فضل مكة وبيتها إلخ
٨٧١	باب إشعار البدن	٨٤٦	باب المريض يطوف راكبا	٨٣١	باب فضل الحرم
٨٧٢	باب من قلد القلائد بيده	٨٤٧	باب سقاية الحاج		باب توريث دور مكة وبيعها وشرائها ..
٨٧٢	باب تقليد الغنم	٨٤٧	باب ما جاء في زمزم	٨٣١	
٨٧٣	باب القلائد من العهن	٨٤٨	باب طواف القارن	٨٣٢	باب نزول النبي ﷺ مكة
٨٧٣	باب تقليد النعل	٨٥٠	باب الطواف على وضوء		باب قول الله تعالى وإذا قال إبراهيم رب اجعل الآية
٨٧٣	باب الجلال للبدن	٨٥١	باب وجوب الصفا والمروة	٨٣٣	
٨٧٤	باب من اشترى هديه من الطريق وقلدها	٨٥٢	باب ما جاء في السعي بين الصفا والمروة		باب قول الله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام الآية
٨٧٥	باب ذبح الرجل البقر عن نسائه إلخ ..		باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف إلخ	٨٣٣	
٨٧٥	باب النحر في منحر النبي ﷺ بمنى	٨٥٣		٨٣٤	باب كسوة الكعبة
٨٧٦	باب من نحر بيده	٨٥٥	باب الإهلال من البطحاء وغيرها للمكي	٨٣٥	باب هدم الكعبة
٨٧٦	باب نحر الإبل المقيدة	٨٥٦	باب أين يصلي الظهر في يوم التروية ...	٨٣٥	باب ما ذكر في الحجر الأسود
٨٧٦	باب نحر البدن قائمة	٨٥٦	باب الصلاة بمنى		باب إغلاق البيت ويصلي في أي نواحي البيت شاء
٨٧٧	باب لا يعطى الجزار من الهدى شيئا ...	٨٥٧	باب صوم يوم عرفة	٨٣٥	
٨٧٧	باب يتصدق بجلود الهدى	٨٥٧	باب التلبية والتكبير إذا غدا من منى إلى عرفة	٨٣٦	باب الصلاة في الكعبة

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
٩١٧	باب لا يشير المحرم إلى الصيد.....	٩٠٠	باب العمرة ليلة الحصة وغيرها.....	٨٧٧	باب يتصدق بجلال البدن.....
٩١٨	باب إذا أهدى للمحرم حمارا وحشيا حيا لم يقبل.....	٩٠٠	باب عمرة التنعيم.....	٨٧٨	باب وإذا بؤنا لإبراهيم مكان البيت إلخ
٩١٨	باب ما يقتل المحرم من الدواب.....	٩٠١	باب الاعتناء بعد الحج بغير هدي.....	٨٧٩	باب الذبح قبل الحلق.....
٩٢٠	باب لا يعضد شجر الحرم.....	٩٠٢	باب أجر العمرة على قدر النصب.....	٨٨٠	باب من لبد رأسه عند الإحرام وحلق..
٩٢٠	باب لا ينفر صيد الحرم.....	٩٠٢	باب المعتمر إذا طاف طواف العمرة ثم خرج إلخ.....	٨٨٠	باب الحلق والتقصير عند الإحلال....
٩٢١	باب لا يحل القتال بمكة.....	٩٠٣	باب يفعل في العمرة ما يفعل في الحج..	٨٨١	باب تقصير المتمتع بعد العمرة.....
٩٢٢	باب الحجامة للمحرم.....	٩٠٤	باب متى يحل المعتمر.....	٨٨٢	باب الزيارة يوم النحر.....
٩٢٢	باب تزويج المحرم.....	٩٠٤	باب ما يقول إذا رجع من الحج أو العمرة	٨٨٢	باب إذا رمى بعد ما أمسى إلخ.....
٩٢٢	باب ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمة	٩٠٦	أو الغزو.....	٨٨٣	باب الفتيا على الدابة عند الجمرة.....
٩٢٣	باب الاغتسال للمحرم.....	٩٠٦	باب استقبال الحاج القادمين إلخ.....	٨٨٤	باب الخطبة أيام منى.....
٩٢٤	باب لبس الخفين للمحرم إذا لم يجد النعلين.....	٩٠٧	باب القدوم بالغداة.....	٨٨٤	باب هل يبيت أصحاب السقاية أو غيرهم بمكة.....
٩٢٤	باب إذا لم يجد الإزار فليلبس السراويل	٩٠٧	باب الدخول بالعشي.....	٨٨٦	باب رمي الجمار.....
٩٢٥	باب لبس السلاح للمحرم.....	٩٠٧	باب لا يطرق أهله إذا بلغ المدينة.....	٨٨٧	باب رمي الجمار من بطن الوادي.....
٩٢٥	باب دخول الحرم ومكة بغير إحرام...	٩٠٧	باب من أسرع ناقته إذا بلغ المدينة.....	٨٨٧	باب رمي الجمار بسبع حصيات.....
٩٢٦	باب إذا أحرم جاهلا وعليه قميص...	٩٠٨	باب قول الله تعالى وأتوا البيوت من أبوابها	٨٨٧	باب من رمى جمرة العقبة وجعل البيت عن يساره.....
٩٢٦	باب المحرم يموت بعرفة.....	٩٠٨	باب السفر قطعة من العذاب.....	٨٨٨	باب يكبر مع كل حصة.....
٩٢٧	باب سنة المحرم إذا مات.....	٩٠٨	باب المسافر إذا جد به السير تعجل إلى أهله	٨٨٨	باب من رمى جمرة العقبة ولم يقف.....
٩٢٧	باب الحج والنذر عن الميت إلخ.....	٩٠٨	كتاب المعصر	٨٨٨	باب إذا رمى الجمرتين يقوم مستقبل القبلة
٩٢٨	باب الحج عمن لا يستطيع الثبوت على الراحلة	٩٠٩	باب المحصر وجزاء الصيد وقوله تعالى	٨٨٩	باب رفع اليدين عند الجمرتين إلخ....
٩٢٨	باب حج المرأة عن الرجل.....	٩٠٩	فإن أحصرتم إلخ.....	٨٨٩	باب الدعاء عند الجمرتين.....
٩٢٨	باب حج الصبيان.....	٩١٠	باب إذا أحصر المعتمر.....	٨٩٠	باب الطيب بعد رمي الجمار والحلق قبل الإفاضة.....
٩٢٩	باب حج النساء.....	٩١١	باب الإحصار في الحج.....	٨٩٠	باب طواف الوداع.....
٩٣١	باب من نذر المشي إلى الكعبة.....	٩١١	باب التخرق قبل الحلق في الحصر.....	٨٩١	باب طواف الوداع.....
٩٣٢	فضائل المدينة	٩١١	باب من قال ليس على المحصر بدل....	٨٩١	باب إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت..
٩٣٢	باب حرم المدينة.....	٩١٢	باب قول الله تعالى فمن كان منكم مريضا أو به أذى إلخ.....	٨٩٣	باب من صلى العصر يوم النفر بالأبطح
٩٣٣	باب فضل المدينة وأنها تنفي الناس....	٩١٢	باب قول الله تعالى أو صدقة وهي إطعام	٨٩٣	باب المحصب.....
٩٣٣	باب المدينة طابة.....	٩١٢	سنة مساكين.....	٨٩٣	باب النزول بذى طوى قبل أن يدخل مكة إلخ.....
٩٣٤	باب لا يتي المدينة.....	٩١٣	باب الإطعام في الفدية نصف صاع....	٨٩٤	باب من نزل بذى طوى إذا رجع من مكة
٩٣٤	باب من رغب عن المدينة.....	٩١٣	باب النسك شاة.....	٨٩٥	باب التجارة أيام الموسم والبيع إلخ...
٩٣٥	باب الإيمان يأرز إلى المدينة.....	٩١٤	باب قول الله عز وجل فلا رفث.....	٨٩٥	باب الادلاج من المحصب.....
٩٣٥	باب إثم من كاد أهل المدينة.....	٩١٤	باب قول الله تعالى ولا فسوق ولا جدال إلخ	٨٩٦	أبواب العمرة
٩٣٥	باب أطام المدينة.....	٩١٤	باب جزاء الصيد ونحوه وقول الله تعالى لا تقتلوا الصيد إلخ.....	٨٩٦	باب وجوب العمرة وفضلها.....
٩٣٥	باب لا يدخل الدجال المدينة.....	٩١٥	باب وإذا صاد الحلال فأهدى للمحرم الصيد	٨٩٧	باب من اعتمر قبل الحج.....
٩٣٦	باب المدينة تنفي الخبث.....	٩١٥	باب إذا رأى المحرمون صيدا فضحكوا إلخ	٨٩٧	باب كم اعتمر النبي ﷺ.....
٩٣٧	باب.....	٩١٦	باب لا يعين المحرم الحلال في قتل الصيد	٨٩٨	باب عمرة في رمضان.....
٩٣٨	باب كراهة النبي ﷺ أن تعرى المدينة..	٩١٧		٨٩٩	